

هــ هذا الجزء الثالث من خاشية
الشيخ البجيرى على شرح المنهج
لشيخ الاسلام زكريا
الانصارى رحمه
الله تعالى
آمين

فهرسة الجريدة الثالث من حاشية العلامة الجعيري على التهج

صفحة	مصحفة	صفحة	مصحفة
٣	كتاب أحكام القرائن	٩٥	فصل في بيان ما يقتضى صرف
١٢	فصل في الحجب		الركاة
١٤	فصل في كيفية ارث	٩٩	فصل في حكم استبعاد
	الاولاد		الاصناف
١٥	فصل في كيفية ارث	١٠٥	كتاب النكاح
	اذب والجد	١١٧	فصل في الخطبة
١٦	فصل في ارث الموصى	١٢٨	فصل في اركان النكاح وغيرها
١٨	فصل في الارث بالولاء	١٢٩	فصل في عقد النكاح
١٩	فصل في ميراث ابد	١٣٥	فصل في مواضع ولاية النكاح
	واخوة	١٤٥	فصل في الكفاءة المعتبرة
٢١	فصل في موانع الارث		في النكاح
٢٦	فصل في اصول المسائل	١٥٢	فصل في تزويج المجهور عليه
٣١	كتاب الوصية	١٥٨	باب ما يحرم من النكاح
٤١	فصل في الوصية بزائد	١٧٢	فصل فيما يمنع النكاح من الرق
	على الثلث	١٨٤	باب نكاح لمشارك
٤٥	فائدة كل مال مات عنه	١٩٠	فصل في حكم من زاد على العدد
	الميت ولا يقبض الوارث		الشعري
	فتوابع الميت	١٩٦	فصل في حكم مؤنة الزوجة
٤٧	فائدة تنفع لعسر الولادة	١٩٧	باب الخيار في النكاح والاعفاف
	مروية عن النعلبي		ونكاح الرقيق
٥٤	فصل في أحكام معنوية	٢٠٢	فائدة للامامة الاشيعية على نظام
٦٠	فصل في الايصاء		في الخلف
٦٥	كتاب الوديعة	٢٢٣	كتاب المصداق
٧٥	كتاب قسم النفي	٢٤٣	فصل فيما يسقط المهر
٨٣	فصل في الغنية وما يتبعها	٢٥٧	فصل في الترافف
٨٩	كتاب من الزكاة	٢٦٠	فصل في الوليمة

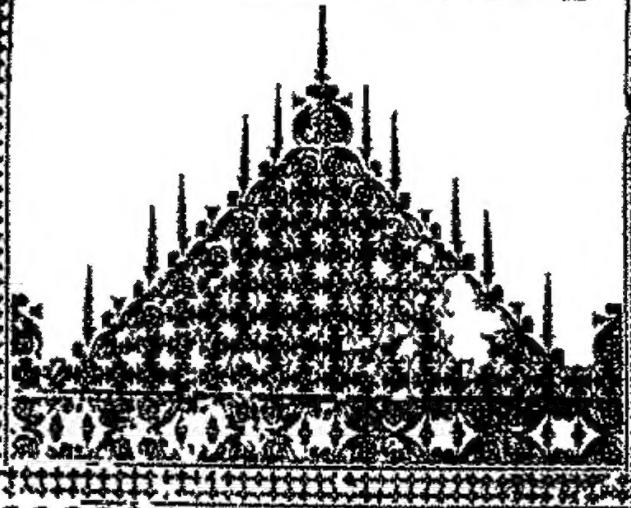
2329
2/518

صفحة	صفحة
٤١٠ فصل في تدخّل هديق امرأة	٣٦٧ كتاب القسم والنشوز
٤١٣ فصل في حكم معاشرته المارق المعتدة	٣٧٧ فصل في حكم الشقاق
٤١٣ فصل في عدة الوفاة وفي المفقود والاحداد	٣٧٩ كتاب الملع
٤١٩ فصل في سكنى المعتدة	٣٩٣ فصل في الايقاظ الزمنية فصل في الاجل فصل في الموضع ٣٠٠
٤٢٤ باب الاستبراء	٣٠٤ كتاب الطلاق
٤٣٠ كتاب الرضاع	٣١٩ فصل في تفويض الطلاق
٤٣٦ فصل في طار ورضاع	٣٢٠ فصل في تعدد الطلاق
٤٣٨ فصل في الاقرار بالرضاع	٣٢٧ فصل في الثالث في الطلاق
٤٤١ كتاب النفقات	٣٣١ فصل في الطلاق السنوي وغيره
٤٥٨ فصل في موجب المؤن	٣٣٧ فصل في تعليق الطلاق بالاوقات وما يذكر معه
٤٦٣ فصل في المضانية	٣٤٣ فصل في تعليق الطلاق بالحمل والحيض وغيرهما
٤٧٣ كتاب الجدايات	٣٤٩ فصل في الاشارة للطلاق بالاصابع وفي غيرها
٤٨٠ فصل في الجنابة من اثنين وما يذكر معها	٣٥٥ كتاب الرجعة
٤٨٣ فصل في أركان الفود في النفس	٣٦٣ كتاب الايلاء
٤٩٠ فصل في تدير حال المبروح	٣٦٨ فصل في أحكام الايلاء
٤٩٤ باب كيمية المود	٣٧٠ كتاب الظهار
٥٠٤ فصل في مستحق القود ومستوفيه	٣٧٥ فصل في أحكام الظهار
٥١٥ كتاب الايات	٣٧٧ كتاب الكفارة
٥٢٢ فصل في موجب ابانة الاطراف	٣٨٥ كتاب الامار والقذف
٥٢٦ فصل في موباب ارالة المذافع	٣٩٠ فصل في قذف الزوج زوجته
٥٣٤ فصل في الجنابة	٣٩٣ فصل في كيفية الامان وشروطه ونمونه
٥٣٧ باب موجبات الدية	٤٠٢ كتاب الددد
٥٤٣ فصل في ما يوجب الشركة في الضمان وما يذكر معه	

صفحة	صفحة
٦٩٨ كتاب الاضحية	٥٥١ فصل في جنازة الرقيق
٧٠٧ فصل في الدققة	٥٥٨ باب دهنى الدم والقسامة
٧١٠ صكتاب الاطعمة	٥٦٥ فصل فيما ثبت به موجب القود
٧١٩ كتاب المسابقة	٥٦٨ كتاب البغاة
٧٢٨ باب الايمان	٥٧٦ كتاب الردة الامام العظمى
٧٤٣ فصل في الحلف على اكل أو شرب	٥٨١ كتاب الرضا
٧٥٣ فصل في الحلف على أن يفعل كذا	٥٩٩ كتاب حد القذف
٧٥٤ صكتاب النذر	٥٩١ كتاب السرقة
٧٦١ فصل في نذر الاتيان الى الحرم	٦٠١ فصل فيما لا يمنع القلع
٧٦٧ كتاب القضاء	٦٠٤ فصل فيما ثبتت به السرقة
٧٧٩ فصل في آداب القضاء	٦٠٨ باب فاطم الطريق
٧٨٤ فصل في النسوية بين الخصمين	٦١٢ فصل في اجتماع عقوبات على واحد
٧٩٠ باب القضاء على الغائب	٦١٣ كتاب الاشربة والتعازير
٧٩٥ فصل في الدهوى بعين خائبة	٦٢٠ كتاب الصيال
٨٠١ فصل في القسمة	٦٢٩ فصل فيما تنافه الدواب
٨٠٨ كتاب الشهادات	٦٣٢ كتاب الجهاد
٨١٨ فصل فيما تعتبر فيه شهادة الرجل	٦٤٠ فصل فيما يكره من الغزو
٨٢٦ فصل في تحمل الشهادة	٦٤٥ فصل في حكم الاسروما يؤخذ من أهل الحرب
٨٢٨ فصل في تحمل الشهادة على الشهادة	٦٤٩ فصل في حكمى المعاضة والاتلاف
٨٣١ فصل في رجوع الشهود	٦٥٥ فصل في الامان مع السفار
٨٣٤ كتاب الدعوى والبيئات	٦٦١ كتاب الجزية
٨٤١ فصل في جواب ما يتعلق بالمذمى عليه	٦٧٢ فصل في أحكام الجزية
٨٤٥ فصل في الحلف وضابط الحالف	٦٧٩ كتاب المذنة
	٦٨٤ كتاب الصيد
	٦٩٢ فصل فيما يملك به الصيد وما يذكر منه

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٨٧٩	فصل في حكم حل المدبرة المخ	٨٤٨	فصل في التناول
٨٨٤	كتاب السكامة	٨٥١	فصل في تعارض البينتين
٨٨٧	فصل فيما يلزم السيد المخ	٨٥٩	فصل في اختلاف المتداعين
٨٩٣	فصل في لزوم السكامة	٨٥٩	فصل في القائف
٨٩٥	فصل في الفرق بين الكامة	٨٦٠	كتاب الاعناق
	الباطلة والغاسدة المخ	٨٦٩	فصل في الاعتناق في مرض الموت
٩٠٤	كتاب أمهات الاولاد	٨٧٥	كتاب التدبير

٢٩٦٨١	والله اعلم
الف ٢٠	فمن تيسر
ع ٣٩	تيسر



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب أحكام الفرائض)

أخره عن العبادات والعاملات لا ينظر أرا لا انسان اليهما من حين ولادته دائما
أو غالبا الى موته ولا نهما متعلقان بأدامة الحياة السابقة على الموت ولا نه نصف العلم
فما سبب ذكره في نصف الكتاب ق ل على الجلال (قوله أى مسائل قسمة
الموارث) أى المسائل التى تقسم فيها الموارث كالمسألة التى تكون من ثمانية مثلا
كزوجة وبنت وعم وكالتى تكون من ستة فليس المراد بالفرائض الانصاء شعبنا
وقوله أى مسائل بيان للمراد هنا وقوله جمع فريضة بيان للاصل أى المعنى اللغوى
وتعريف هذا العلم هو العلم الموصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذى حق من التركة
شرح م ر (قوله الموارث) أى التركات (قوله لما فيها) أى وسميت بالفرائض لما فيها
الخ (قوله فغلبيت) انظر هذا التفرع ويجز أن الفاء للاستئناف أو يقال أه مفرع
على قوله أى مسائل قسمة الموارث فانها شاملة للتعصيب وهذا هو الظاهر كما يؤخذ
من ق ل على الجلال حيث قال قوله أى مسائل الخ إشارة الى التغليب الاتى حيث
فسر الفرائض بما يشمل التعصيب (قوله فغلبيت) أى الفرائض على التعصيب انفسها

(كتاب الفرائض)
أى مسائل قسمة الموارث جمع
فريضة بمعنى مفروضة أى
مقدرة لما فيها من السهام المقدرة
فغلبيت على غيرها

بتقدير الشارح لها فاندفع ما يقال الاولى أن يقول كتاب الفرائض والتعصيب
 (قوله والفرض) لغة التقدير في معنى العلة لقوله لما فيها فهو علة للعلة فكان الاولى
 ذكره قبلها (قوله نصيب مقدر) خرج به التعصيب وقوله شرعا خرج به الوصية وقوله
 للوارث خرج به ربع العشر مثلا في الزكاة فانه ليس للوارث أه شيئا (قوله
 والاصل فيه) أي في الكتاب أي في مسائله (قوله فلاولى) أي أقرب والمراد بالاقرب
 ما يشمل الأقوى ع ش وفائدة ذكر ذكر الإشارة إلى أن المراد بالرجل ما قابل المرأة
 لا ما قابل الصبي ح ل (قوله وعلم الفرائض) بمعنى قسمة التركات فانه هو الذى يحتاج
 إلى هذه الثلاثة وأما الفرائض التى فى الترجمة المفسرة بمسائل قسمة الموارث فانها
 تحتاج لشيتين فقط المسائل الحسابية وفقه الموارث كالعلم بأن للزوجة كذا شيئا
 (قوله علم الفتوى) بأن يعلم نصيب كل وارث من التركة وقوله وعلم النسب بأن يعلم
 كيفية انساب الوارث للميت وقوله وعلم الحساب بأن يعلم من أى عدد يخرج منه
 المسألة ح ل (قوله يبدأ) هذه مقدمة لا مترجم له وهو قوله فصل فى الفروض المقدرة
 (قوله من تركه ميت) وهى ما يخلفه من حق تختيار وحذق ذى أو اختصاص أو مال
 كغيره تخل بعد موته ودية أخذت من قاتله أو خولها فى ملكه تقديرا وكذا ما وقع
 بشبكة نصيبا فى حياته على ما قاله الزركشى وما نظريه من انتقالها بعد الموت للورثة
 فالواقع فيها من زوائد التركة وهى ملكهم رد بأن سبب الملك نصيبه للشبكة لاهى
 وإذا استند الملك لفعله كان تركته ووقع السؤال عن عاش بعد موته معجزة لنبى
 وأجاب بعضهم بتبين بقاء ملكه تركته وهو محمول على أنه بالاحياء تبين عدم موته
 لا كنهه خلاف الفرض فى السؤال اذ لا توجد المعجزة الا بصحة تحقق الموت وعند
 تحقيقه ينتقل الملك للورثة بالاجماع فاذا وجد الاحياء كانت هذه حياة جديدة مبتدأة
 بلا تبيين عود ملك ويلزمه أن نساءه لو تزوجن أن يعدن له وليس كذلك بل يبقى
 نكاحهن والحاصل أن زوال الملك والعصمة محقق وعوده مشكوك فيه فيستصحب
 زواله حتى يثبت ما يدل على العود ولم يثبت فيه شئ فوجب البقاء مع الاصل شرح
 م ر وكالموت المسح للمعجزة (قوله وجوبا) أى عند ضيق التركة والافتدائى بصورة
 الزكاة فى حالة الضيق التى يكون التقديم فيها واجبا أن لا يخلف الا النصاب وتكون
 مؤن التجهيز مستقرقة له فلا يصرف فيها كله بل يخرج منه قدر الزكاة وما زاد
 يصرف فيها بصورة الجاني أن لا يخلف غيره ويكون بحيث لو بيع للتجهيز لضاع
 حق الجاني عليه أو بعضه فيباع للجنابة فان فضل عن دينها شئ صرف فى التجهيز
 بصورة الرهن أن لا يخلف غير المرهون فيقال فيه مثل ما تقدم فى الجاني وصورة

والفرض لغة التقدير وشرعا
 هنا نصيب مقدر شرعا للوارث
 والاصل فيه قبل الاجماع
 آيات الموارث والاخبار تحجب
 النصيبين الملقوا بالفرائض
 بأهلها فبأنقى فلاولى رجل
 ذكر وعلم الفرائض يحتاج
 كما نقله القاضى عن الاصحاب
 الى ثلاثة علوم علم الفتوى وعلم
 النسب وعلم الحساب (يبدأ
 من تركه ميت) وجوبا (بما).

المبيع الذي مات مشتريه مفلساً أن المشتري هو المالك ولم يخلف غيره ولو بيع للجهيز
ضائع عن البائع أو بعضه فيقدم به البائع تأمل (قوله منها) حال من عين ومن تبعية
أي حال كون العين بعضها بخلاف ما إذا تعلق الحق بكل التركة كالرهن الشرعي
كن مات وعليه دين فانه يتعلق بتركته ولا يقدم على مؤن التجهيز كما تقدم آخر الرهن
(قوله لا يجبر) أي لا يسبب جبر الحاصكم بالفلس أي في الحياة ح ل (قوله والعين
التي الخ) أشار بهذا إلى أن قوله كزكاة مثال للعين لا للحق الذي تعلق بها ومن ثم
أول الشارح قوله كزكاة بقوله أي كمال ليناسب ما بعده وقد مثل لاجتماع هذه
لامور بعضهم بما إذا اشترى عبداً للعبادة ثم رهنه بدين ثم جنى ثم مات المشتري
مفلساً بالثمن وفيه مساهمة لأن الزكاة حينئذ تعلقت بقيمته لا بعينه (قوله كزكاة)
في كون الزكاة من التركة ونظر لأن المستحقين على كونها بابتهاؤا الحلول لأنها تتعلق
بالمال تعلق شركة وأجيب بأنها شركة غير حقيقية بدليل جواز إخراجها من غير
المال وأجيب أيضاً بأن إطلاق التركة عليها تغليب المال عليها عن وزي
ملخصاً وقوله كزكاة الخ وإذا اجتمعت هذه الأمور الأربعة قدمت الزكاة ثم الجناية
ثم الرهن س ل وقد نظم بعضهم الحقوق المتعلقة بالتركة فقال

يقدم في الميراث نذر ومسكن * زكاة ومرهون مبيع لمفلس
وجان قراض ثم قرض كتابه * ورد بعيب فاحفظ العلم ترأس

أه زى فصورة النذر إذا نذر شيئاً معينا لواحد فيقدم به على مؤن التجهيز بصورة المسكن
في المعتدة عن وفاة فانها تقدم بأجرة المسكن في المدة على مؤن التجهيز وصورة القرض
مات المقرض ولم يخلف غير الشيء المقرض فان المقرض يقدم به إذا كان باقياً وانظر
صورة القراض فان صور بمآذامات العامل عن مال القراض ولم يخلف غيره ورد
عليه أن هذا ليس حركة للعامل إذ ليس له فيه الانصبيه من الربح وان صور بمآذامات
تلف مال القراض بتقصير ورد عليه أنه دين مرسل في الذمة فيؤخر عن مؤن التجهيز
ويمكن تصويره بمآذامات المالك بعد ربح المال وقبل القسمة فان العامل يقدم
بنطية من الربح وصورة الكتابة أن يؤدي المسكاتب نجوم الكتابة ويموت سيده
قبل الإتياء والمال أو بعضه باق كما سيأتي في بابها شرح البهجة فيقدم المسكاتب
بالواجب في الإتياء وصورة الرد بالعيب أن يبيع شخص شيئاً ثم يرد بعيب بعد موت
البائع فيقدم المشتري بثمنه على مؤن التجهيز (قوله أي كمال وجبت فيه) أي قبل موته
ولو كانت الزكاة من غير الجففس وقد رد ذلك لتكون الأمثلة كلها على وتيرة من جعلها
أمثلة للعين التي تعلق بها حق ويمكن أن يقدروا في المرهون وما بعده لتكون كلها أمثلة

أي جنى (تعلق بعين) منها
لا يجبر والعين التي تعلق بها
حق (كزكاة) أي كمال وجبت
فيه لاه كالمرهون بها

الحق المتعلق بالدين فيقال ودين المرهون وأرض جناية أبا في وبيع المبيع إذا مات
المشتري مفلسا س ل لكن فيه قول وقوله وبيع المبيع أي وفسخ بيع المبيع
لأنه الحق وفي كون الفسخ من التركة مساهمة لأنه معنى أسكنه لما كان سبيبا في أخذ
المبيع عنه منها وقد برع ن فمن مبيع فيه نظر لأن الثمن لا يبدأ به لغرض إحصاء
المشتري واد لاق الزكاة على المال الواجبة فيه من إطلاق الجزاء على الكل وعلى
البداء بالزكاة إذا كان الثمن واجب وجودا ولو تلف المصاحب بعد التمكن الاقدار الزكاة
أشياء من الأربعين ن منها فقط لم يقدّم المستحقون الأربع عشرها كما استظهره
الأدعي ووجهه أن حق الفقراء مثلا من التالف دين في الذمة مرسل فيؤخر عن مؤن
التجهيز لما تقرره من مرض الكلام في زكاة متعلقة ببعض موجوده اه شرح م د
(قوله وجان) إذن السيد أو غيره إذا تعلق أرض الجناية برقبته ولو بالغفوع عن القصاص
ولم ينف عليه مقدم على غيره بأقل الأمرين من الأرض وأية الجاني على مؤن التجهيز
إذا انفك عنه فإن كان التعلق برقبته قصاصا أو كان المال متعلقا بذمة كالأقراض
ملا ينفك عن السيد وأتلفه لم يقدّم الجاني عليه والمقرض على غيرها والأورث التصرف
في رقبته بالمبيع شرح م د (قوله ومبيع) وإذا فسخ لم يخرج ذلك المبيع عن كونه
تركة لأن الفسخ يرفع العقد من حيث لا من أصله ح ل (قوله مات مشتريه مفلسا)
وفي معنى موته مفلسا ما لو ثبت ببيع حق الفسخ انفسية مال المشتري وعدم صبر البائع
ثم مات المشتري حيث نذ ولم يجد البائع سوى المبيع فانه يقدم به على مؤن التجهيز شرح
م د وقوله مات مشتريه بأن باع رجل لا خرسيا بشمن في ذمته ثم مات المشتري
وهو معسر بشمنه فان للبائع الفسخ وأخذ المبيع فالحق الذي تعلق بهذه الصين فسخ
المبيع (قوله حق لازم) فان تعلق به حق لازم قدم مؤن التجهيز م د (قوله حق فسخ)
الامانة بيانية أو الحق بمعنى الاستحقاق (قوله اما تعلق حق الغرماء) مفهوم قوله
لا يجبر قال الزركشي انظر ما الفرق بينه وبين حق المرهون وغيره اه وقد يفرق
بالاستصحاب لما كان في الحياة لان المفلس يترك له دست ثوب في حياته فأولى بعد
موته يقدم مؤن التجهيز كما قاله ع ن (قوله بالحجر) أي بسببه (قوله أم لا) أي فالمراد
بالمفلس المعسر بالثمن لا المحجور عليه بالمفلس شيننا (قوله فمؤن تجهيز مموته) ولو كافرا
من كفن وأجرة غسل وحمل وحنوط ولو اجتمع معه مموته ولم تف تركة الأب أحدهما
فالأوجه تقديم نفسه لتبين عجزه عن تجهيز غيره أو اجتمع جمع من مموته وما توافقة
قدم من يخشى تغيره ثم الأب لشدة حرمة ثم الأم لان لها رجا ثم الأقرب فالأقرب
ويقدم الأكبر سنا من أخوين مثلا فان استويا فيه قدم الأفضل ويخرج بين زوجتيه

(وجان) تعلق أرض الجناية
برقبته (مرهون) تعلق دين
المرهون به (وجان) أي ومبيع
(مات مشتريه مفلسا) بضم
مات متعلق به حق لازم أكتناه
ولم يتعلق به حق لازم أكتناه
تعلق حق فسخ البائع به سواء
أجر عليه قبل موته أم لا أما
تعلق الغرماء بأرضه بالحجر
فلا يبدأ به ببقه بل بمؤن
التجهيز كما ذكره في الروضة
عن الأصحاب في المفلس (فمؤن
تجهيز مموته) من نفسه

اذلازمة أى من حيث الزوجية وان كانت احداها أفضل بعوققه والاوجه تقديم
الزوجية على جميع الاقارب ثم المملوك الخادم لما لان العلقه بهما ثم شرح م ر فان
ترتبا قدم السابق وان كان المتأخر أفضل حيث آمن تغييره ح ل وقول المحشى
ولو كافرا أى غير حرى ومرته لانه لا يطلب تجهيزهما ع ش فالحاصل انه يقدم
من يحشى تغييره ثم الزوجه ثم المملوك الخادم لما ثم الاب ثم الام ثم الاقرب فالاقرب
وقدم أب على ابن وان كان أفضل منه وابن على أمه لفصله المذكورة ورجل على
سبي وهو على خنثى ح ل وم ر ملخصا وقوله ثم الاقرب أى اذا تعين عليه تجهيزه
والا فقير الاب والام والابن لان مرته مؤنته ولا تجهيزه (قوله وغيره) أى اذا مات قبله
بخلاف ما اذا مات بعده أو معه ح ل وقوله وغيره كزوجته غير الناشئة ان كان
موسرا وان كان لها تركه شرح م ر (قوله المطلق) أى الذى لم يتعلق بعين من
التركة (قوله بتنفيذ وصية الخ) وانما قدمت الوصية فى الآية على الدين ذكرا لكونها
قربة أو مشابهة للارث من حيث أخذها بلا عوض ومشقتها على الورثة ونفوسهم
معاشة على أدائه فقدمت عليه بمشاعلى وجوب اخراجها والمسايرة اليه شرح م ر
(قوله وما ألحق بها الخ) المراد بتنفيذ ما ألحق بالوصية عدم تسلط الوارث عليه والا فهو
نافذ بمجرد الموت (قوله من ثلث باق) أى بعد الدين م ر (قوله كما فى الحياة) فانه
يقدم نفسه فى الفطرة على غيره اذا ليس ببعض الصبيان (قوله من حيث التسلط
عليه) والا فالدين لا يمنع الارث ومن ثم فازوا بزوائد التركة كما مر شرح م ر فقوله
من حيث التسلط أى لا من حيث الملك لانهم يملكونها بالموت وان كان عليه دين
(قوله على ما يأتى من بيان الانصاف) من كون البنت لها النصف والابن فأكثرهما
الثلاثان والزوجه له الربع أو النصف والام لها السدس أو الثلث (قوله قربة) ثم
لواشترى بعضه فى مرض موته عتق عليه ولا يرث لانه يؤدى ارثه الى عدمه كما يعلم
من الدور الخ كفى الآتى فى الزوجه شرح م ر (قوله خاصة) أى المجموع على أرثهم
من الذكور والانات فخرج ذوو الارحام (قوله أو نكاح) نعم لو اعتق أمه فتخرج
من ثلثه فى مرض موته وتزوج بها لم ترثه للدور اذ لو ورثت لكان عتقها وصية لو ارث
فيتوقف على اجازة الورثة وهى منهم واجازتها توقف على سبق حريتها وهى متوقفة
على سبق اجازتها فادى ارثها الى عدم ارثها وبه يعلم أن الكلام فى غير المستولدة لان
عتقها ولو فى مرض الموت لا يتوقف على اجازة أحد لان الاجازة انما تعتبر بعد الموت
وهى بعده تعتق من رأس المال وقوله أو ولاء وقد شوارثان أى المعتق والعتيق بأن
يعتقه حرى فيستولى على سبيده ثم يعتقه أو ذمى فيترق ويشتره ويعتقه أو يشتري

وغیره فهو اعم من قوله بمؤنة
تجهيزه (معدوف) بحسب
بشاره واعساره ولا عبرة بما
كان عليه فى حياته من اسرافه
وتغييره وهذا من زيادى
(فب) قضاء (دينه) المطلق الذى
لزمه لوجوبه عليه (فب) تنفيذ
(وصيته) وما ألحق بها كعتق
عتق بالموت وتبرع بجزء فى مرض
الموت (من ثلث باق) وقدمت
على الارث لقوله تعالى من بعد
وصية يوصى بها أو دين وتقديمها
لمصلحة الميت كما فى الحياة ومن
لا يبداء فتدخل الوصايا بالثالث
وبعضه (والباقي) من تركته
من حيث التسلط بالتصرف
(لورثته) على ما يأتى ببيانه
والارث أربعة أسباب لانه اما
(بقربة) خاصة (أو نكاح
أو ولاء أو اسلام)

أبامعتقه ثم يعتقه فله على معتقه ولاء الانحياز ولا مرد لانه لم يرث من حيث كونه
عقيقا بل من حيث كونه معتقا شرح م ر وكلام م ر في الدور يقتضي أن
الوصية لا وارث تتوقف على إجازته (قوله أي جهته) انما فسر الاسلام بالجهة لثلاث لا يلزم
عليه استيعاب جميع المسلمين بالارث لو كان الاسلام هو السبب لوجوده فيهم ولثلاث
يلزم عليه أخذ المسلمين لمع أن الامام هو الذي يأخذ ماله ويضعه في بيت المال (قوله
ليبت المال) أي لتوليته (قوله ارثا للمسلمين) أي مراعى فيه المصلحة كما يدل عليه قوله
ويجوز تخصيص طائفة منهم بذلك ويمكن اجتماع الاسباب الاربع في الامام كأن
يملك بنت عمه ثم يعتقها ثم يتزوجها ثم توت ولا وارث لها غير فهو زوجها وابن عمها
ومعتقها وامام المسلمين ومعلوم أنها تصورت فيه وان لم يرث بجميعها اه أي بل يرث
بكونه زوجها وابن عمه ش وان الوارث جهة الاسلام وهي حاصلة فيه شرح م ر أي
فيكون السبب الرابع موجودا فيه (قوله يعقلون عن الميت) أي من حيث كونهم
جهة اسلام فتخرج الدية من بيت المال فان لم يكن شيء فعلى القتال والاملاشي على
أحد من المسلمين ع ش على م ر فلما كان لهم حق في بيت المال كانوا ككأنهم
عاقلون والافلا يدفعون شيئا من مال أنفسهم (قوله ولا تهم يعقلون عنه) عبارة م ر
لا تهم يعقلون عنه (قوله ويجوز تخصيص طائفة منهم بذلك) لانه استحقاق بصفة وهي
اخوة الاسلام فصار كالوصية لقوم موصوفين غير محصورين فانه لا يجب استيعابهم
وكان زكاة فان للامام أن يأخذ زكاة شخصين ويدفعها الى واحد لانه ما ذون له أن
يفعل ما فيه مصلحة شرح الروض (قوله أولي أوصي له) عبارة م ر ولو أوصي لرجل
بشيء من التركة جاز اعطاؤه منها من الارث فيجمع بينهما بخلاف الوارث المعين
لا يعطى من الوصية من غير إجازة قوله لا لقاتله ولا لمن فيه رق ولو مكاتب ولا كافر
كافي م ر (قوله شروط) أي أربعة أحدها تحقق موت المورث أو الحياقة بالموت
تقدرا كجنين انفصل ميتا بجناية توجب الفترة أو حكا كفقود حكم القاضي بموته
اجتهادا وثانيها تحقق وجود المدلى الى الميت بأحد الاسباب حيا عند الموت تحقيقا
كان الوجود أو تقدرا كحل انفصل حيا لوقت يعلم وجوده عند الموت ولو نطفة
نالكها تحقق استقرار حياة هذا المدلى بعد الموت ورابعها العلم بالجهة المقتضية للارث
تفصيلا وهذا يختص بالقاضي فلا تقبل شهادة الارث مطلقة بل لابد في شهادته من
بيان الجهة التي اقتضت الارث منه رى (قوله عشرة) اثنان من أسفل النسب
واثنان من أعلاه وأربع من الحواشي واثنان من غير النسب (قوله ابن وابنه)
قدمهما على الاب والجد لقوتهما لان كلام من الاب والجد له مع أحدهما السدس

أي جهته فتصرف التركة
أو ألقها كما سيأتي لبيت المال
أرثا للمسلمين عصوية لخبر أبي داود
وغيره أنا وارث من لا وارث له
أعقل عنه وارثه وهو ولي الله
عليه وسلم لا يرث شيئا لنفسه
بل يصرفه للمسلمين ولا تهم
يعقلون عن الميت كالعصبة
من القرابة ويجوز تخصيص
طائفة منهم بذلك وصرفه لمن
ولد أو أسلم أو عتق بعد موته
أو لمن أوصى له لالقاتله وقد
أوضحت ذلك في شرح الروض
والارث أيضا شروط ذكرها
ابن المأثور في أصوله وبينتها
في شرحها ولموانع تأتي
(والجمع على أرثه من الذكور)
بالاختصار (عشرة) وبالبسط
خمس عشرة (ابن وابنه)

وابنه وان نزل واب وابره وان علا واخ (عالمقا) أي لا يورث أولاد (رغم وابنه وابن أخ لغيره) أي لا يورث أولاد
في الثلاثة وان بعدوا (وزوج وذو ولاه) المجمع على إرثه (من الإناث) (أ) باختصار (سبع) وبالبسط عشر

(بنت وبنت ابن وان نزل) أي الابن (وأم
وبعدة) أم أب وأم أم وان نزلنا (وأخت)
مطلقا (وزوجة وذات ولاه) وتعبيري
ذو ولاه وذوات ولاه أهم من تعبيرة بالمعنى
والمعقبة (فلما اجتمع الذكور فالوارث
أب وابن وزوج) لأن غيرهم محجوب
بغير الزوج ومسألته من اثني عشر ثلاثة
لزوج وان كان الأب والباقي الابن (أو)
اجتمع (الاناث) لوارث (بنت وبنت
ابن وأم وأخت لا يورث زوجة) وسقطت
المسألة بالأم وذات الولاء بالأخت
الذكورة كما سقط بها الأخت الأب
بالبنت الأخت الأم ومسألته من أربعة
وعشرين ثلاثة للزوجة واثني عشر للبنت
وأربعة لكل من بنت الابن والأم
والباقي للأخت (أو) اجتمع (الممكن)
اجتماعهم (منها) أي من الصغير (ف) لوارث
(أبوان) أي أب وأم وابن وبنت واحد
فوجين) أي الذكور ان كان الميت أشي
والأنثى ان كان الميت ذكرا والمسألة
الأولى أصلا من اثني عشر وتصح من
سنة وثلاثين والثانية من أربعة وعشرين
وتصح من اثنين وسبعين (فلو لم يستغروا)
أي الورثة من الصنفين التركة (صرفت
سكوا) ان فقدوا كلهم (أو باقية) ان وجد
بعضهم وهو ذو فرض (لبنت المسألة) أو ثا
(ان انتقام) أمره بان يكون الامام عادلا
(والا) أي وان لم يتقلم (رد ما فضل)
عن الورثة (على ذوي فروض غير زوجين
بنسبتهم) أي فروض من يرد عليه فني
بنت وأم يبقى بعد اخراج فرضيهما من ستة الأم بعد ما يصف سهمهم فجمع المسألة من اثني عشر ان اعتبر

وله الباقى وكل بهب اخته بخلاف الأب والجد (قوله وابنه وان نزل) لم يقل
وابن وان نزل لثلاثتهم دخول ابن البنت بخلاف قوله وابنه فإنه لا يشمله لأن ضميره
يرجع الابن (قوله وأبوان علا) لم يقل أب وان علا لثلاثتهم لآباءهم (قوله وان
بعدوا بداهم) بان يكون عم الأب أو أجد (قوله أهم من تعبيرة) أي أهل أولاد امتيق
وعقباته لأن بون لولا عليهم انما هو بريق المرأة لا بطريق المباشرة ري
وابنه وله سهم ما هو متقما (قوله بالأخت) لأن سهمها الذي يوجب سهمها
حل (قوله الممكن اجتماعه) ادلا يتصور اجتماع زوج وزوجة وسور بهضم اجتماعها
ظاهرا بما اذا جئ بهيت ملفوف في كفه لغيره رجل ومعه أولاد وادعي أن هذا
الميت زوجته وهؤلاء أولاده منها وبهات امرأة معه أولاد وادعت أن الميت
زوجها وهؤلاء أولاده منها فكشف عنه ما إذا وحدثي وسور أصابا إذا حكم
بوت غائب وجاء رجل وامرأة كذلك وأقام كل منهما بينة تشهد بما ادعى فراجع
فديم بينة الرجل في بيت الميت أبواه والرجل وأولاده مع المرأة وعن التدريس
تورث الجميع اه وقوله والراجع الخ لأن الولادة صححت من طريق المشاهدة
والامتناع بالابن أمركمى والمشايدة فري شرح م د (قوله وابن وبنت) لم يقل
وابن تغليا كذا في قبله لاسهام هذا دون ذلك لشهرته فاندع ما رر شي هنا
شرح م د (قوله فلو لم يستغروا) سائلة تصدق بنفي الموضع وتصدق به قد كاهم
كما أشار إليه وهو مقابل لثدوف أي هذا ان اسدروا التمسكة ويصح ان يكون
مقابل لثدوف فراجع الذكور الخ وهو الاظهر (قوله غير زوجين) أي بالاجماع
لأنه الرد القرامة وهي مفقودة فيهما ومن ثم تراث زوجة تدلى بعمومة أو خوولة
بالرحم لا بالزوجة شرح م د وقوله ومن ثم تراث زوجة أي زيادة على حصتها
بالزوجة ع ش فتأخذ جميع الباقي عند انفرادها ع ن (قوله بنسبتهم) أي نسبة
سهام كل واحد الى مجموع سهامهم وسام رفقة شرح م د ويعرف في الامم الباقي عشر
ذلك النسبة (قوله يبقى بعد اخراج فرضيهما) وهو النصف للبنت ثلاثة والسادس للأم
واحد والباقي اثنان يقسمان بينهما ارباعا للبنت ثلاثة ارباعا لهما وهو واحد ونصف
والأم ربعهما وهن نصف انكسرت على مخرج النصف تضرب اثنان في أصل المسألة
وهو ستة تباع اثني عشر وهذا معنى قوله تصح المسألة من ثني عشر للبنت النصف
سنة والام السادس اثنان فالجامل للبنت ثلاثة ارباع اثنائية وللام ربعها وهو اثنان
فتمطى البنت من الاربعة الباقية ثلاثة والام واحد فيكمل للبنت تسعة والام ثلاثة
وهذه الاعداد متوافقة ثبالا ثلاث فيؤخذ من كل ثالث مائة فيؤخذ من البنت ثلاثة

بنت وأم يبقى بعد اخراج فرضيهما من ستة الأم بعد ما يصف سهمهم فجمع المسألة من اثني عشر ان اعتبر
مخرج الله ف ومن أربعة وعشرين ان اعتبر مخرج الربع

وهو الموافق للقاعدة وترجع بالاختصار (ق) على التقديرين إلى أربعة للبنت ثلاثة وللأم واحد وفي بنت وأم وزوج

يبقى بعد اخراج فروضهم سهم
من اثني عشر ثلاثة أرباعه
للبنات وربعه للأم فتصح المسألة
من ثمانية وأربعين وترجع
بالاختصار إلى ستة عشر للزوج
أربعة والبنت تسعة وللأم ثلاثة
وفي أم وبنت وزوجة يبقى بعد
اخراج فروضهن خمسة من أربعة
وعشرين للأم ربعها سهم ويصح
فتصح المسألة من ستة وتسعين
وترجع بالاختصار إلى اثنين
وثلاثين للزوجة أربعة وللبنات
أحد وعشرون وللأم سبعة ولو
كان ذوالفرض واحدا كينت
رد عليها الباقي أوجاعة من
صنف واحد كبنات فالباقي
ينهم بالسوية والرد ضد العول
التي لانه زيادة في قدر السهام
وتقص من عددها والعول نقص
من قدرها وزيادة في عددها
(ثم) ان لم يوجد أحد من ذوي
الفروض الذين يرده عليهم وراث
(ذو وارثهم) وهم بقية الأارب
(وهم) أحد عشر متغا (جد
وحدة ساقطان) كأي أم وأم
أي أم وان عليها وهذان صنف
(وأولاد بنات) لصلب أولاد
من ذكور وبنات (وبنات أخوة)
لابوين أولاد أولاد (وأولاد
أخوات) كذلك (وبنات أخوة

وهي ثلث التسعة ومن الأم واحد وهو ثلث الثلاثة ومجموع ذلك أربعة وهذا معنى
قوله وترجع بالاختصار إلى أربعة ح ل وعلى كونها من أربعة وعشرين تكون
الموافقة بالسدس لا تعنى كان بين المسألة والانصاف توافق في شيء فان المسألة ترد
إلى ذلك الشيء وكذا يراد إليه نصيب كل وارث (قوله وهو الموافق للقاعدة) وهي أن
الباقي بعد اخراج الفروض يقسم على ذوي الفروض بنسبة فروضهم والباقي هنا هو
اثان لأربع لما فقدنا كبرت على مخرج الربع فتضرب أربعة في الستة ح ل (قوله
للقاعدة الخ) لانهم يعتبرون مخرج الادق وهو هنا الربع (قوله فتصح من ثمانية
وأربعين) لانكسارها على مخرج الربع فتضرب أربعة في أصل المسألة وهو اثنا عشر
نبلغ ما ذكر للبنت النصف أربعة وعشرون حاصلة من ضرب أربعة في ستة والزوج
الربع اثنا عشر حاصلة من ضرب أربعة في ثلاثة وللأم ثمانية حاصلة من ضرب أربعة
في اثنين يبقى أربعة بين البنت والأم للبنت ثلاثة أرباعها ثلاثة وللأم ربعها واحد
ويكمل للبنت سبعة وعشرون وللأم تسعة وهذه الأعداد متوافقة بالاثلاث فيؤخذ
من كل ثلث مائة فيؤخذ من الزوج أربعة وهي ثلث الاثنى عشر ومن البنت تسعة
وهي ثلث السبعة والعشرين ومن الأم ثلاثة وهي ثلث التسعة ومجموع ذلك ستة
عشر ولذلك قال وترجع بالاختصار الخ ح ل (قوله فتصح من ستة وتسعين)
لانكسارها على مخرج الربع فتضرب الأربعة في أصل المسألة تبلغ ما ذكر للبنت
النصف ثمانية وأربعون وللأم السدس ستة عشر والزوجة الثمن اثنا عشر يبقى
عشرون منقسمة بين الأم والبنت أرباعا للبنت ثلاثة أرباعها خمسة عشر يصير لها ثلاثة
وستون والأم ربعها خمسة يصير لها احدى وعشرون وهذه الأعداد متوافقة
بالاثلاث فيؤخذ من كل ثلث مائة فيؤخذ من الزوجة أربعة وهي ثلث الاثنى عشر
ومن البنت احدى وعشرون وهي ثلث الثلاثة والستين ومن الأم سبعة وهي ثلث
الأحدى والعشرين ومجموع ذلك اثنان وثلاثون ولذلك قال وترجع الخ ح ل (قوله
ذو أرباع) أي عسوية فيأخذ جميعه من أفرادهم ولو اثنى وغنيا لخبر الحال
وارث من لا وارث له وانما قدم الرده عليهم لان القرابة المفيدة لاستحقاق الفروض أقوى
شرح م ر (قوله وأم أي أم) لم يقل وأمه للإيضاح (قوله وان عليها) الانسب
وان علوا لان علوا وى ثم رأيت في شرح الحمزية لابن جرر ان الياء لغة عش على م ر
(قوله كذلك) أي ذكرنا أو انا كما يشير له تعبيرة بالأولاد ذى (قوله وبنو
أخوة لام) أي وبناتهم كما فهم بالاولى شرح م ر (قوله وعمات بالرفع) أي لا بالخبر
عندنا على أعمام القضى لارادة بناتهن لانه يتكسر مع ما بعده ولانه يارزم عليه

لام وعم لام) أي أخوال اب لاته (وبنات أعمام) ٣ لابوين أولاد به أولام ث (وعمات بالرفع) وأخوال وعالات

وهو دليلون بهم) أي بما عدا الأول اذ لم يبق في الأول من يدل به ومن انفرد منهم ما زجج المسألة ذكرًا كأن أوانى وفي كية
تورثهم مذهب ابن أحمد وهو الأصح مذهب أهل التنزيل وهو أن ينزل (١٠) كل منهم منزلة من يدل به والثاني مذهب

السكوت عنهن (قوله ومدلون بهم) أي بالامتناف العشرة ح ل (قوله اذ لم يبق
في الأول من يدل به) لانه يشمل جميع الاجداد والجدات لان الشارع قال ثم وان عليا
(قوله وهو أن ينزل) أي في كونه يأخذ ما كان يأخذه لافي الحبيب فلو خلف زوجة
وبنت بنت مكان للزوجة الربع لانه لا يحجبها من الربع الى الثمن الا للفرع
الوارث بالقربة الخاصة كما سيأتي وقوله لافي الحبيب أي حجب الوارث الخاص
والافحبيب به منهم بعضا كبنات أخ شقيق وبنت أخ لاب فقريب الاول انسابه
كما يحجب أبوها أباها (قوله منزلة من يدل به) أي الى الميت فيجعل ولد الميت
والاخذ كانهما وثيقة الاخ والعلم كانهما وانحلال وانحلاله كالم والمعلم لادم وانهم
كالباب واذا نزلنا كلا كما ذكر قدم الاسبق للوارث لالميت فان استتورا
قد كان الميت خلف من يدلون به ثم يجعل نصيب كل من أدلى به على حسب رتبة منه
لو كان هو الميت الاولاد الام والأخوال والنسالات منها قبل السوية بشرح م
(قوله أرباعا) أي فرضا ورذا زي ووجهه أن بنت الميت تنزل منزلة الميت ولها
النصف وبنت بنت الابن تنزل منزلة بنت الابن فلها السدس فالمسألة من ستة يبق
بعد فرضيهما اثنان يردان عليهما باعتبار ذنبيهما أرباعا لبنت بنت الابن ربعهما
وهو نصف لان نسبة نصيبها وهو واحد للاربعة ربع ولبنت الميت واحد ونصف
فمصل الكسر على مخرج النصف فيضرب في أصل المسألة وهو ستة يحصل اثناعشر
لبنت الميت تسعة فرضا ورذا وهي ثلاثة أرباع وللأخرى ثلاثة فرضا ورذا وهي ربع
وترجع بالاختصار الى أربعة اج (قوله وصرفه فيها) قال سم وينبغي أن يتصوره أن
يأخذ لنفسه وعياله ما يحتاجه وهل يأخذ مقدار حاجته سنة أو أقل أو العمر العاااا
للتظرفيه بحال فليراجع اه وينبغي أن يأخذ ما يكفيه بقية العمر العااااا حيث
لم يكن ثم من هو أخرج منه لان هذا التقدير دفعه له الامام العادل ع ش على م
(قوله في القروض وذويها) (قوله وذويها) إضافة ذوي الذمة ثمانية
كقوله انما يعرف الفضل ذروه وكذا جمعه جمع مذكر سالم شاد لان مفردة ليس
بعلم ولا صفة (قوله بمعنى الانصاء) أي لا يجمعها اللغوى واللام يكن لقوله المفردة
فائدة ولا بالمعنى الاصولي وهو ما طلب طلبا أزما كما لا يخفى (قوله لزوجة) بدوابة
تسهيلا على التعلم لان كل ما قل عليه الكلام يكون أوسع في الذهن وهو على الزوجين
أقل منه على غيرهما شرح م ر وانما بدأ الله تعالى بالاولاد لكونهم أهم عند
الآدميين اه سم (قوله أوله ولد) هو الراجح (قوله بأن لا يكون الشيخ) لان النبي
اذا دخل على مقيد بقيد ينصدق بثلاث صور وفي الجميع وفي القيد الاول أو الثاني

أهل القرابة وهو تقديم الاقرب
منهم الى الميت ففي بنت بنت
وبنت بنت ابن المال على الاول
بينهما أرباعا وعلى الثاني لبنت
البنت لقربتها الى الميت وقد
يسقط الكلام على ذلك
في غير هذا الكتاب هذا كله
اذا وجد أحد من ذوي الارحام
والافحكمة ما قاله الشيخ عز الدين
ابن عبد السلام انه اذا جارت
الموتك في مال المصالح وظفره
أحد يعرف المصالح أخذ
وصرفه فيها كما يصرفه الامام
العادل وهو ما جاور على ذلك
قال والظاهر وجوبه (فصل)
في بيان القروض وذويها
(القروض) بمعنى الانصاء
المقدرة (في كتاب الله) تعالى
للزوجة ستة يعول ويدونه ويعبر
هناب عبارات أخصرها الربع
والثلث ونصف كل ونصفه
فأحد القروض (نصف) وبذات
به كالجوهولانه أكبر كسر مفرد
وهو خمسة (الزوج ليس لزوجته
فرع وارث) بالقرابة الخاصة
قال تعالى ولكم نصف ما ترك
أزواجكم ان لم يكن لهن ولد
وولد الابن وان نزل كالولدا جاعا
أو غطا الولد يشمله بناء على أعمال
الانفا في حقيقة ومجازه وعدم
فرعها المذكور بان لا يكون لها فرع أو لها فرع غير وارث كزقيق أو وارث بعوم القرابة ذنبصوصها نعم بنت (قوله
فقولي وارث هنا وفيما يأتي في الباب من زيادتي) ولبن وبنت ابن وأخت لغير أم) أي لابوين أرباب (منفردات) عن ياقه

قال تعالى في البنت وان كانت واحدة فلها النصف وبأق في بنت الابن ما روي في ولد الابن وقال في الاخت وله اخوت فلها النصف ما ترك والمراد الاخت لا بون اولاب دون الاخت لام لان لها السدس الآية الآتية وخرج بمنفردات ما لو اجتمع مع بعضهن أو اخواتهن أو اجتمع بعضهن مع (11) بعض كما سيأتي بيانه (و) ثانيها (ربيع) وهو لاثنين (الزوج لزوجته

فرع وارث) بالقرابة الخاصة ذكر اكان أو غيره سواء كان منه أيضا أم لا قال تعالى فان كان له ولد ولكم الربع مما تركن وجعل له في حاتيه نصف ما للزوجة في حالته الان فيه ذكورة وهي تقتضي التعصيب فكان معها كالأبن مع البنت (ولزوجته) فأكثر (ليس لزوجها ذلك) أي فرع وارث بالقرابة الخاصة منها قال تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد (و) ثالثها (فن) وهو (لها) أي لزوجته فأكثر (معه) أي مع فرع زوجها الوارث سواء كان منها أيضا أم لا قال تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثلث والزوجة سوارثان ولو في طلاق رجعي (و) رابعها (ثلثان) وهو لا ربع (لنصف تعدد من فرضه نصف) أي لثنتين فأكثر من البنات أو بنات الابن أو الاخوات لا بون اولاب اذا انفردن عن بعضهن أو يصحبن حرمانا أو نقصا قال تعالى في البنات فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك

(قوله ما م) أي من أنها مقبسة عليها أو لفظ البنت شامل لها بناء على أعمال اللفظ في حقيقته ومجازيه (قوله ذكر اكان أو غيره) صرح بالتعميم المذكور هنا دون ما تقدم لانه منات كرة في سياق الاثبات فرجما توهم عدم عمومها بخلاف ما م في قوله ليس لزوجته فرع وارث فإنه ذكر في سياق النفي فتفيد العموم نصا (قوله تقتضي التعصيب) أي القوة وليس المراد التعصيب الاصطلاحي لانه لا يكون عصبة (قوله فكان معها) أي بالنسبة اليها والافهولا يجتمع معها في الارث (قوله أي لزوجته فأكثر) ولذا لم ترد في القرآن الا بلفظ الجمع بخلاف البنات والاخوات فانهم وردن تارة بلفظ الواحدة وتارة بلفظ الجمع وقوله فأكثر أي الى أربع بل وان زدن على أربع في حق مجوسي اه زى (قوله وان) وجان سوارثان في عدة الطلاق الرجعي) أي فراده ما يشمل الزوجة حكما وهي الرجعية (قوله اذا انفردن عن بعضهن) وهو اخوتهن وقوله أو يصحبن حرمانا أي باعتبار المجموع والا فلا بنات لا يصحبن حرمانا أو يصحبن نقصا اذا وجد العول كزوجة وأبوين وبنتين المسألة من سبعة وعشرين وثلاثا بالمول ثمانية عشر وفي كون هذا حيا مساهمة وبنات الابن يصحبن حرمانا بالابن ونقصا اذا كان معهن بنت أو بنت ابن أعلامهن ح ل (قوله والبنات وبنات الابن الخ) لما كانت الآية انما تدل على الجمع من البنات بناء على أن فوق أصلية احتاج لقياس البنات وبنات الابن على الاخنتين لو روي النص فيما (قوله في الاخنتين فأكثر) كيف هذا مع التصريح بالثنتين في الآية الا أن يقال سبب نزولها المذكور دل على أن المراد ثنتان فأكثر (قوله ليس لزوجها فرع وارث) أي ولا أب معه أحد زوجين أخذاعما يأتي ولم يقيد الوارث بالقرابة الخاصة هنا لان الوارث بالقرابة العامة لا يأتي هنا لكان الرد أي لوجوده وفيه امر يأتي اذا لارد على الزوجين فاحترزتم شوبري (قوله يستوي فيه الذ كراخ) انما أعطوا الثلث والسدس لانهم يدلون بالام وهما فرضاها وسوى بينهم لانه لا تعصيب في من أدلوا به بخلاف الاشقاء م ر لان ارثهم بالرحم كالأبوين مع الولد وارث غيرهم بالعصوبة وهي مقتضية لتفضيل الذ كرو هذا أحدا ما تزواجه من الاحكام الخمسة وباقيها استواء ذكرهم المفرد وأنشاهم المفردة وانهم يرثون مع من يدلون به وانهم

و بنات الابن كالبنيات كما مر والبنات وبنات الابن مقيستان على الاخنتين وقال في الاخنتين فأكثر فان كانتا اثنتين فلها ما الثلثان مما ترك تركت في سبع اخوات مجابحين مرض وسأل عن ارثهن منه فدل على أن المراد منها الاختان فأكثر (و) خامسها (ثلث) وهو لاثنين (لام ليس لبيتهما فرع وارث ولا عدد من اخوة وأخوات) قال تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا تمة الثلث فان كان له اخوة لانه السدس والمراد بهم اثنتان فأكثر اجماعا قبل اظهر ابن عباس الخلاف وسيأتي انه اذا كان مع الام أب وأحد الزوجين انفردا لثالباقى (ولعدد) اثنتين فأكثر (من ولدها) أي الام يستوي فيه الذ كرو غيره

قال تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والمراد أولاد الأم بدليل قراءة ابن مسعود وغيره وله أخ أو أخت من أم والقراءة الشاذة كالخبر على الصحيح (وقد يخرس) أي الثلث (بجمع أخوة) على ما سياتي بيانه في فصله وبه يكون الثلث لثلاثة وان لم يكن الثالث في كتاب الله (و) سادسها (سدس) وهو سبعة (أب) وجدتهما فرع وارث) قال تعالى ولا يورث كل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد والجد كالأب لما مر في الولد والمراد جدهم بدل بآثي والأفلا (١٣) يرث بخصه ومن القرابة لانه من ذوى الارحام

يجبونه بحسب نقصان وان ذكركمهم بدل بآثي وهي الأم ويرث (قوله رجل) اسم كان ويرث صفته وكلالة خبرها كما في الجملتين (قوله والقراءة الشاذة كالخبر) عبارة الا يعاب المعتمد من اضطراب طويل عند الأصوليين والفقهاء أنه يجوز الاحتجاج بالقراءة الشاذة اذا صح سندها لانها بمنزلة خبر الاحاد (قوله وقد يفرض لجد) اثباته المصنف لثبوته بالاجتهاد وكلامه فيما ثبت بالمعنى (قوله لجد مع أخوة) مثاله ان ينقص حقه بالمقاسمة عن الثلث بان زادوا عن مثليه كما لو كان معه ثلاث أخوة زى (قوله وان لم يكن الثالث في كتاب الله الخ) بل ثبت باجتهاد الصحابة ح ل (قوله لأب الخ) فان قيل لاشك ان حق الوالد من أعظم من حق الولد لان الله تعالى قرن طاعته بطاعتهما فقال تعالى وقتئذ يريك ان لا تعبدوا الاياه وبوالوالدين احسانا فاذا كان كذلك فما الحكمة في أنه جعل نصيب الأولاد أكثر وأجاب عنه الامام الرازي حيث قال الحكمة ان الوالد من مائة في من عمره الا القليل أي غالبا فكان احتياجهما الى المال قليلا وأما الأولاد فهم في زمن الصبا فكان احتياجهم الى المال كثيرا فظهر الفرق (قوله كما مر) أي من قياسه عليه أو شموله (قوله انسان فاكثر) وان لم يرهما جميعهما بالشخص دون الوصف كما يعلم مما يأتي كآخ لأب مع شقيق وكأخوين لام مع جذولوكا تاملصقين واصل كل رأس ويدان ورجلان وفرج اذ حكمهما حكم الاثنين في سائر الاحكام كما في فروع ابن القطان فاذا اجتمع معها ولد وأخوان فالجانب لها الولد لانه أقوى شرح م ر وانظر هل لتفصيل الحبيب بالولد دون الاخوين فائدة ع ش (قوله لما مر) أي من قوله تعالى فان كان له أخوة فلا تمه السدس (قوله وعلم ما هنا) أي من عبد الأب والجد من اصحاب السدس (قوله وان كان يرث) أي كالأب والجد (نصف ل في الحبيب) (قوله وقدر) منه حجب الفروع الوارث للزوج من النصف الى الربع وحيه للأم من الثلث الى السدس زى (قوله بأحد) فيه لطيفة وهي الاشارة الى أن المراد الحبيب بالشخص وأما بالوصف فيعيون كغيرهم

كما مر (ولام ليتهذاك) أي فرع وارث (أو عدد من أخوة وأخوات) اثنان فما أكثرهما (وبلدة) فما أكثر لام أو لأب لانه صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس واما أبو داود وغيره وقضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما رواه الحاكم وقال جميع على شرط الشيعين هذا (ان لم تدل بكريين اثنين) فان أدلت به كأم أبي أم لم ترث بخصه من القرابة لانها من ذوى الارحام كما مر في الوارث من الجندات كل حدة أدلت بمحض الاناث أو الذكور أو الاناث الى الذكور كأم أم الأم وأم أبي الأب وأم أم الأب (وليت ابن فاكثر مع بنت أو بنت ابن أعلى) منها لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك في بنت ابن مع بنت رواه البخاري وقدر بما فيه غيره وقول فما أكثر مع بنت أو بنت ابن أعلى من زيادتي هنا (ولاخت) فاكثر لأب مع أخت لأبوين

كما في بنت الابن فاكثر مع البنت (ولو أحد من ولد أم) ذكر أو كان أو غيره لما مر فاصحاب الفروع ثلث عشرة عمرة أربعة من الذكور الزوج والأب والجد والابن والأم وتسعة من الاناث الأم والجدتان والزوجة والأخت والأم وذوات النصف الأربع وعلم من هنا وما يأتي أن المراد بهم من يرث بالفرض وان كان يرث بالتعصيب أيضا (فصل) في الحبيب حرمانا بالشخص أو بالاستغراق والحبيب لغة المنع وشرعا منع من قام به سبب الارث بالسكينة أو من أوفر حقله ويسمى الاول حبيب حرمان وهو قسمان حبيب بالشخص أو بالاستغراق وحجب بالوصف وسيأتي والثاني حجب بنقصان وقدر (لا يحجب أبوان وزوج وولد) ذكر أو كان أو غيره عن الارث (بأحد) اجماعا

وضابطهم كل من أدلى الى الميت بنفسه الا المتيق والمعتقة (بل) يحجب غيرهم بهم فيحجب (ابن ابن يابن) سواء كان
 أباه أم عمه (أو ابن ابن أقرب منه) يحجب (جد) أبواب وان علا (بموسط بينه وبين الميت) كالأب وأبيه
 (و) يحجب (أخ لابون باب وابن وابنه) وان نزل اجماعاً (و) يحجب أخ (لاب هؤلاء) الثلاثة (وأخ لابون)
 وبأخت لابون مهانت أوبنت ابن كاسياقي (و) يحجب أخ (لام باب وجد و فرع وارث) وان نزل ذكر كان
 أو غيره (و) يحجب (ابن أخ لابون باب وجد) أبوه وان علا (وابن وابنه) وان نزل (وأخ لابون) (و) أخ (لاب)
 لانه أقرب منه (و) يحجب ابن أخ لاب (١٣) (هؤلاء) السنة (وابن أخ لابون) لانه أقوى منه ويحجب

ابن ابن أخ لابون يابن أخ لاب لانه أقرب
 منه (و) يحجب (عم لابون هؤلاء) السبعة
 (وابن أخ لاب) لذلك (و) يحجب عم
 (لاب هؤلاء) الثمانية (وعم لابون) لانه
 أقوى منه (و) يحجب (ابن عم لابون
 هؤلاء) التسعة (وعم لاب) لانه أقرب
 منه (و) يحجب ابن عم (لاب هؤلاء)
 العشرة (وابن عم لابون) لانه أقوى منه
 ويحجب ابن ابن عم لابون يابن عم لاب
 فان قلت كل من العم لابون ولا يطلق
 على عم الميت وعم أبيه وعم جده مع أن ابن
 عم الميت وان نزل يحجب عم أبيه وابن عم
 أبيه وان نزل يحجب عم جده قلت المراد
 بقرينة السياق عم الميت لا عم أبيه ولا عم
 جده (و) تحجب (بنات ابن يابن أوبنتين
 ان لم تعصين) بصوا أخ أو ابن عم فان عصين
 به أخذن معه الساقى بعد ذلك البناتين
 بالتعصيب (و) تحجب (جدة لام بأم)
 لانها أدلى بها (و) تحجب جدة (لاب
 باب) لانها أدلى به (وأم) بالاجماع
 ولان أرضها بالامومة والام أقرب منها
 (و) تحجب (بعدي جهة بقرابها)

عبرة ح ل (قوله وضابطهم) أي الذين لا يحجبون بأحد (قوله بهم)
 أي مجموعهم لان الزوجين لا يحجبان أحداً (قوله ابن ابن) أي وان سفل
 لقوله بعد أو ابن ابن أقرب منه فيكون قوله أو ابن ابن أخ راجعاً للغبية
 تدبر (قوله وبأخت لابون أخ) وهذا وان كان حياً بالامستغراق
 لكنه لا يخرج عن كونه حياً بأقوى منه شرح م ر (قوله لانه أقرب)
 طريقة الشرح في هذا الباب انه اذا اختلفت الدرجة علل بأنه أقرب
 كابن أخ لابون وأخ لاب وان اتحدت كالشقيق والاخ الاب علل
 بأنه أقوى منه شرح م ر (قوله مع أن ابن عم أخ) فقد حجب العم
 بابن العم فكيف يقول ان العم يحجب ابن العم فهو وارث على قوله
 ويحجب ابن عم أخ (قوله بقرينة السياق) أي لان ما تقدم من الابن
 والاب والاخ كل منهم ابن الميت وأب الميت وأخ للميت لا لآبيه
 ولا لجدته لانه اذا قيل مات شخص عن عم أو ابن عم مثلاً انما يتبادر منه
 عم الميت أخ عزيزي (قوله وبنات ابن أخ) لما فرغ من حب الذكور
 شرع في حب الاناث شرح م ر (قوله أولى) أي بعدم الحجب (قوله
 نعم) استدراك على قوله وأخت كأخ (قوله بالفروض) كما اذا
 ماتت عن زوج وأم وأختين لام وأخت لاب (قوله وتحجب أخوات)
 المراد الجففس فيصدق بالواحدة أي مالم يعصين بأخ أخذها بعده
 (قوله ويحجب أيضاً بأخت أخ) قال ح ل أي ففهوم الاختين فيه
 تفصيل (قوله وتحجب عصبه) عبارة م ر وكل عصبه يمكن حجب
 ولم ينتقل عن التعصيب للفرض يحجبهم أصحاب فروض مستغرقة ثم قال
 وخرج يمكن الولد فانه عصبه لا يمكن حجبهم وخرج ولم ينتقل عن التعصيب

كأم أم وأم أم وأم أم بأم أم ب (و) تحجب (بعدي جهة أب بقربي جهة أم) كأم أم
 وأم أم أب كما ان أم الأب تحجب بالأم (لا العكس) أي لا تحجب بعدي جهة الأم بقربي جهة الأب كأم أم
 وأم أم أم بل يشتر كان في السدر لان الأب لا يحجب الجدة من جهة الأم فالجدة التي تدلى به أولى (وأخت)
 من كل الجهات (كأخ) فيما يجب به فحجب الاخت لابون بالاب والابن وابن الابن ولا ب هؤلاء وأخ
 لابون ولا ب باب وجد و فرع وارث نعم الاخت لابون أولاب لا تسقط بالفروض المستغرقة بخلاف الاخ كما
 يؤخذ مما يأتي (و) تحجب (أخوات لاب بأختين لابون) كما في بنات الابن مع البنات فان كان معهن أخ
 عصم كاسياقي ويحجب أيضاً بأخت لابون مهانت أوبنت ابن كاسياقي (و) تحجب (عصبه)

الاخ لا يورث في المشتركة والاخت لا يورث اولاد في الاكثرية فكل
منهما عصبية ولم يحجب الاستغراق لانه انتقل للفرض وان لم يرث به
في الاكثرية اهـ وكلام المنهاج يقتضي أن الحجاب المحجب
الفروض المستغرقة لا الاستغراق كما قاله المصنف فيكون حجابا
بالاشخاص على كلام المنهاج وبالاوصاف على كلامه ثم قال وقوله
وتحجب عصبية الخ استشكل تسمية هذا حجابا ويرد بأنه لا مشاحة
في الاصطلاح فأخذ الشارح بقضية الاشكال ليس في محله م ر (قوله
لانه أقوى) عبارة م ر لان النسب أقوى من ثم اختص بالحرمية
ووجوب النفقة وسقوط القود والشهادة وصحتها على ما سألني
شرح م ر وقوله ووجوب النفقة أي في الجملة لانها لا تجب للغير
الاصول والفروع من بقية الاقارب ع ش (قوله والعصبية) أي
بنفسه وبغيره ومع غيره م ر (قوله أعم) لانه لا يشمل ذوى الارحام
(قوله ولم ينظم) يقتضي ان ذوى الارحام عند من ورثهم يعال لهم عصبية
لانه ادخلهم في التعريف وهو خلاف ما في شرح م ر وعسارة متى
المنهاج مع الشارح والعصبية من ليس له سهم معد رجال تعصية من جهة
تعصية من المجمع على توريثهم وحرج معد ذوى الفروع وبما بعده
وهو قوله من المجمع على توريثهم ذوى الارحام بناء على أن من ورثهم
لا يسميهم عصبية وفي ذلك خلاف (قوله فيها) لانه ان كان بها
رد عليه الباقي ولا يرث ذوى الارحام لان الرد مقدم عليهم كما مر (قوله
وبنفسه وبغيره معاً) يريد بهذا ان الابن مع أخيه يرثان جميع المال
فيصون ان العصبية بعصبية وبغيره معاً اخذ جميع المال ر

(فصل في كيفية ارث الاولاد) ينظم لهم خمسة عشر صورة
لانهم اما ذكور فقط أو أناث فقط أو ذكور وأناث وهما في اولاد
الابن فهذه ست صور عند الانفراد وعند الاجتماع تسرب الثلاثة
الاول في الثلاثة الاخيرة فهذه تسع صور مع التسعة السابقة وكلها
في المتن (قوله الاولاد) قدمهم على الاصول لانهم أقوى منهم كما في م ر
ودليل قوتهم أنه قد فرض للاب السدس مع الابن وأعطى هـ والساني
ولانه يعصب أخيه بخلاف الاب يع ش وانما فصل الفروع على
الاصول لقلة عمر الاصول وطول عمر الفروع ع لبا احتياهم ان

من يحجب (بامتغراق ذرى فروض)
للكركة كزوج وأم وأخ منها وعم فالعم
محجوب بالاستغراق (و) يحجب (من له
ولام) ذكر اكان أو غيره (بعصبية نسب)
لانه أقوى منه (والعصبية) ويسمى بها
الواحد والجمع والمذكر والمؤنث كما قاله
المطرزي وغيره (من لا مقداره من الورثة)
و يدخل فيه من يرث بالفرض والتعصيب
كالا ب والجد من جهة التعصيب وتعبيري
بالورثة أعم من تعبيرة بالجمع على توريثهم
(فیرث التركة) ان لم يكن معه ذوفرض
ولم ينظم في صورة ذوى الارحام بيت
المسال (وما فضل عن الفرض) ان كان
معه ذوفرض ولم ينظم في تلك الصورة
بيت المسال وكان ذوفرض فيها أحد
الزوجين ويسقط عند الاستغراق
الا اذا انقلب الى فرض كالشقيق
في المشتركة كما سيأتي ويصدق قولی
فیرث التركة بالعصبية بنفسه وبنفسه
وبغيره معا وما بعده بذلك وبالعصبية مع
غيره وتعبيري بها وفيما يأتي بالتركة
أعم من تعبيرة بالمسال
(فصل في كيفية ارث الاولاد)

وأولاد الابن انفرادا واجتماعا (لابن فأكثر التركة) اجتماعا (ولدت فأكثر ما من) في الفروض من أن للبت
النصف والاكثر الثلثين وذكرها (١٥) تقيما للاقسام وتوطئة لدولى (ولو اجتماعا) أى البنون والبنات

(و) التركة لهم (لأن كرم مثل حظ الاثنين)
قال تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر
مثل حظ الأنثيين قيل وفضل الذكر
بذلك لاختصاصه بلزوم ما لا يلزم الأنثى
من الجهاد وغيره (وولد الابن) وان نزل
(كالولد) فيما ذكر اجتماعا (فلو اجتماعا
والولد ذكر) أو ذكر معه أنثى كما فهم
بالأولى (حجب ولد الابن) اجتماعا
(أو أنثى) وان تعددت (فله) أى لولد
الابن (ما راد على فرضها) من نصف
أو ثلثين ان كانوا ذكورا أو ذكورا
وأنا بقرينة ما يأتي (وبعصب الذك)
في الثانية (من في درجته) كما خته
وبنت عمه (وكذا من فوقه) كعمته
وبنت عم أبيه (ان لم يكن لها سدس)
والأفلا بعصبها (فان كان) ولد الابن
(أنثى) وان تعددت (فلها مع بنت
سدس) كما مر تكملة الثلثين (ولا شئ لها
مع أكثر) منها كما مر بالايجاع (وكذا
كل طبعين منهم) أى من ولد الابن فولد
ابن الابن مع ولد الابن كولد الابن مع
الولد فيما قرر وهو هكذا

(فصل) في كيفية ارث الاب والجد
وارث الام في حالة (الاب يرث بفرض
مع) وجود (فرع ذكر وارث) وفرضه
السدس كما مر ومعلوم أنه كغيره ممن له فرض
يرث به في العول وعدمه اذ لم يفضل
أكثر منه كأن يكون معه بنتان وأم
أو بنتان وأم وزوج (و) يرث (ببعصب
مع مقم فرع وارث) فان كان معه وارث

كما قاله المصنف الراى (قوله وأولاد الابن) لم يقل وأولاد الاولاد لانه
يشمل بنات البنات مع انهن من ذوى الارحام (قوله انفرادا واجتماعا)
يعنى أن يكون حالا وان يكون تيميزا أى من جهة الانفراد والاجتماع
(قوله ما لا يلزم الأنثى الخ) عبارة م ر وفضل الذكر لاختصاصه بنحو
النصرة وتحمّل العقل والجهاد وصلاحيته للإمامة والقضاء وغير ذلك
وجعل له مثلاها لان له حاجتين حاجة لنفسه وحاجة لزوجته وهى
لها الأولى بل قد تستغنى بالزوج ولم ينظر اليه لان من شأنها الاحتياج
ولانه قد لا يرغب فيها لبا اذا لم يكن لها مال فأبطل الله تعالى حرمان
أهل الجاهلية لها شرح م ر (قوله فله) أى لولد الابن والمراد به
الجنس الشامل للمتعدد كما يدل عليه قوله ان كانوا ذكورا الخ (قوله)
ان كانوا أى أولاد الابن (قوله بقرينة الخ) أى هذا التفسير بقرينة
ما يأتي أى قوله فان كان أنثى فان مفهومه أن الأول شاملا للذكور
والاناث ولذا كور منفردين تأمل (قوله ان لم يكن لها سدس)
كبتين وبنت ابن وابن ابن اس لان بنت الابن انا عمة له ان كان
من أخيه أو بنت عم أبيه ان كان من ابن عمها اه ح ل (قوله تكملة
الثلثين) أشار به الى أنه ليس فرضا مستقلا والامسا سقطت عنه وجود
البتين (فصل في كيفية ارث الاب والجد)
(قوله في حالة) يرجع للام بدليل إعادة العامل وهو ارث وتلك الحالة
في ارثها في احد الفزاوين كما يؤخذ مما يأتي (قوله أكثر منه) بأن
يفضل قدره أو أقل منه أو لم يفضل شئ وقوله اذ لم يفضل أكثر منه الخ
أى محل كونه رث بالفرض اذ لم يفضل أكثر من فرضه فان فضل
أكثر منه ورث الباقي بالبعصب (قوله كأن يكون معه الخ) هذا
دخيل هنا لان الكلام في ارثه مع فرع ذكر وارث فالأولى ذكر قوله
ومعلوم الخ بعد قوله ويرث بهما الخ ويكون جوابا عن سؤال تفديره
مقبضى ارثه بالبعصب سقوطه بالاستعراف ولا يعال له وما مثل
الجواب أنه انما أعيل له فنظر لارثه بالفرض (قوله بنتان) مثال لعدم
العول (قوله أو بنتان الخ) مثال للعول (قوله بعد فرضيهما) أى
فرضه ومفروض الفرع الوارث (قوله كما مر) وذكرها تقيما للاقسام
وتوطئة لما بعده (قوله الى ما تأخذه) وجعل له مثلاها لان كل

آخر كزوج أخذ الباقي بعده والا أخذ الجميع (و) يرث (بهما) أى بالفرض والبعصب (مع فرع أنثى وارث)
فله السدس فرضا والباقي بعد فرضيهما يأخذه بالبعصب (ولام) ثلث أو سدس كما مر في الفروض ولها (مع أبي
وأحد زوجين ثالث الباقي) به الزوج أو الزوجة لاثالث الجميع ليأخذ الاب مثلى ما تأخذه الام

واستبقوا فيهما لفظ الثالث محافظة على الأدب في موافقة قوله (١٦) تعالى وورثه أبواؤه فلامته الثالث والا

فما تأخذ الأم في الأولى سدس وفي الثانية ربع والأولى من ستة والثانية من أربعة وقلبان بالغزاوين أشهرهما تشبيها لهما بالكوكب الاغتر وبالعمرتين لقضاء عمر رضى الله عنه فيهما بما ذكر وبالعمرتين لغرابتهما (وجد) لاب في أحكامه (كتاب الأبناء لا يرد الأم لثلاث باق) في هاتين المسألتين لأنه لا يساويها في الدرجة بل في الأب (ولا) يسقط (ولد غير أم) أي ولد أبوين أو أب بل يقاسمه كما ساقى بخلاف الأب فانه يسقطه كما مر (ولا) يسقط (أم أب) لانها لم تدل به بخلافها في الأب وان تساوي في أن كلا منهما يسقط أم نفسه (فصل) في ارث الحواشي (ولد أبوين) ذكرًا كان أو أنثى يرث (كـ ولد) فلذلك الواحد ما كثر جميع التركة والاثني النصف وللأثني ما كثر الثلثان ولأنه كمثل حظ الاثنين عند اجتماع الذكور والإناث (ولد أب كولد أبوين) في أحكامه قال تعالى فيهما إن امرء هلك ليس له ولد وله أخت الآية (الافى) المشتركة) بفتح الراء المشددة وقد تكسر وتسمى الحمارية والحجرية واليمنية والمنبرية (وهي زوج وأم وولد أم وأخ لأبوين فيشارك الاخ) لأبوين ولو مع من يساويه من الاخوة والاختوات (ولدى الأم) في فرضهما لا شراكه معهما في ولادة الأم لهم وأصل المسألة ستة وإذا لم يكن مع الاخ من يساويه فثلثها مكسر عليهم ولا وقي فيضرب عددهم في الستة

أنهى مع ذكر من جنسها مثلها أي الأصل ذلك والافتقار يكون له مثلها كابن وأبوين وقال ابن عباس لما الثالث كاملا لظاهر القرآن بعد اجتماع العصبة على ما تقرر وخرق الاجماع انما يحرم على من لم يكن موجودا عند ذلك واجاب الآخرون بتخصيصه بقوله هذين الحالين شرح م ر فجاءوا لما في هذين الحالين ثلث الباقي قباسا على اجتماع البنات مع الابن الوارد فيهما قوله تعالى للذكر مثل حظ الأنثيين (قوله فلامته الثالث) والآية وان لم يكن فيهما أحد الزوجين عمومها يشهد (قوله والأولى من ستة) لان فيها نصفان ثلث مابق وعبارة شرح م ر أصلا من اثنين للزوج واحد ويقتضي واحد على ثلاثة لا يصح ولا يوافق تضرب ثلاثة في اثنين للزوج ثلاثة وللأب اثنان والأم واحد ثلث مابق فيكون على هذا كونها من ستة نصيبا وعلى الأولى سلا ونقل عن م ر أيضا (قوله لغرابتهما لخرجهما عن نكاحهما) وهو درس الثالث كاملا للأم عند عدم الفرع الوارث وعدم عدد من الاخوة (قوله في أحكامه) أي في جميع ما مر من الجمع بين الفرض والتعصيب وغيره وقيل لا يأخذ في هذه الآية التعصيب ومن فواتر انذار م ر أوصى بشئ مما سبق بعد الفرض أو بمنزل فرض به من ورثته أو بمنزل أقلهم نصيبا فإذا أوصى لزيد ثلث ما يبق بعد الفرض ماتت من بنت وجد فعلى الأول هي وصية لزيد ثلث الثلث وعلى الثاني بنت النصف شرح م ر وقول المحسنى في هذه أي الجمع بين الفرض والتعصيب الخ (قوله لأنه لا يرد الخ) ولا يرد على حصته أن جد المعسر يحجب عنه أخو المعسر وابن أخيه وأبو المعسر في جميعها لأنه سبب ذلك في فصل الولاء بقوله لكن يقدم أحد الماتين الخ وان الأب لا يرث معه سوى جدة واحدة والجد يرث معه جدة ابنته معسرا من ورثه ولا يسقط أم أب الخ من شرح م ر ببعضه في (فصل في ارث الحواشي) وهم ما عدا الأصول والفرع وأما الأصول والفرع فهم عدد النسب فالوثنى الاخوة والاعمام فنسبهم الاقارب والنسب يشوب له حواش وقلب أي وسبب على الاخوة والاعمام كالحواشي والأصول والفرع كالأب أي ماتي وحسنه معقود م لانهم عدد النسب عزيزي (قوله فاد إلى من مع الاخ من يساويه) اما

أما لو كان معه من يساويه كشقيقة فالثالث على أربعة لا يتقسم ويوافق بالنصف
فيضرب اثنين في الستة باثني عشر فلاخوة منها أربعة تنقسم على عدد رؤسهم
بالسوية على ما قاله الزركشي من عدم انتفاضل بين الذكر والانثى أى الشقيقين
بجماها الخوة لأم وقاله الرافعي يحتمل التفاضل بينهما فيما ينصهما وهو نصف الثالث
هما كما نقله زى عنه (قوله حكما) أى لا اسمها أى لا تسمى مشتركة (قوله ويسى
الاخ المشؤم الصغير) قال المناوي في شرح الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم ان كان
اشؤم الخ مانصه قال الطيبي واوه حمزة خففت فصار ت واو اثم غلب عليها التخفيف
فذا ينطق بهامه حمزة اه ويصرح بأن واوه حمزة الخ قول المختار في مادة شام بعد كلام
والشؤم ضد اليمن يقال رجل مشؤم ومشاتم ويقال ما شاتم فلانا والعامة تقول
ما شامه وقد تشام به بالمدة وبه يعلم ما في كلام الطيبي حيث قال واوه حمزة اذ الظاهر
أن يقال أصله مشؤم كقوله نقلت حركة الممزة الى اثنين ثم حذفت الممزة فوزته
قبل النقل مغول وبعبارة مقول فمزمته لم تصر واو اع ش على مر (قوله من ثمانية
عشر) فيتقدرد كورته هي المشتركة وتصنع من ثمانية عشر ان كان ولد الام ابن
وبتقدرد أنوثته تعول الى تسعة وينغم ما تداخل فيصنعان من ثمانية عشر فيعامل
بالاضرف في حقه وفي حق غيره والاضرف في حقه كورته وفي حق الزوج والام أنوثته
ويستوى في حق واى الام الامران فاذا قسمت فضل أربعة موقوفة بينه وبين الزوج
والام فان بان أنثى أخذها أو ذكرا أخذ الزوج ثلاثة والام واحد وهذا شرح ما قاله
الشارح كما يذهب مرفى غير هذا التمرح وانما أخذ الزوج ستة لان له في مسألة الانوثة
ثلاثة فمستبها لاثنتي عشرة ثلث فبأخذ ثلث الثمانية عشر وانما أخذت الام اثنين لان لها
في مسألة الانوثة واحد فبأخذ ثلث لاثنتي عشرة تسع فأخذت تسع الثمانية عشر زى وهناك
منايط آخر وهو ان تقسم مسألة الذكورة وهي الجماعة على مسألة الانوثة فيخرج
فاجعله جزءا لهم ويضرب فيه نصيب كل وارث من مسألة الانوثة فيحصل نصيبه
من الجماعة وهي مسألة الذكورة (قوله واثنان للخنثى) لانه ولولاى الام الثالث
وهو ستة فيخص كل واحد اثنين (قوله واجتماع الصنفين) لم يذكر اجتماع الثلاثة
والحكم أن الاخ للام السدس والباقي للخنثى ويسقط الاخر وفي الاناث
للشقيقة النصف وللأخت لأب السدس تكلمه الثلثين ويفرض لآلى الام السدس
زى (قوله أى فلا يعصبها ابن أخها بل تسقط) لانه لا يعصب أخت نفسه اذ هي
من ذوى الارحام فكيف يعصب عمته بخلاف ولد الولد فافترقا زى (قوله أو بنت
ابن) أو مانعة خلوة فتجوز الجمع كما يدل عليه قوله روى البخاري الخ (قوله عصبه)

من الام المتعصية للمشاركة
وأسقط من معه من أخواته
المساويات له ويسمى الاخ
المشؤم ولو كان بدل الاخ أخت
لابوين أو لأب فرض لها النصف
أو أكثر فالثلاثان وأصابت
المسألة ولو كان بدله خنثى
صحت المسألة من ثمانية عشر
نظير ما مر ستة للزوج واثنان
للأم وأربعة لولدى الأم واثنان
للخنثى وتوقف أربعة فان بان
ذكرا وعلى الزوج ثلاثة وعلى
الأم واحد أو أنثى أخذها
(واجتماع الصنفين) أى ولد
الابوين وولد الاب (كاجتماع
الولد وولد الابن) فان كان ولد
الابوين ذكرا أو ذكرا معه أنثى
جذب ولد الاب أو أنثى وان
تعددت فله ما زاد على فرضها
فان كان أنثى فلها مع شقيقة
سدس ولا شئ لهما مع أكثر
(الأن الاخت لا يعصبها الا
أخوها) أى فلا يعصبها ابن
أخيها بخلاف بنت الابن يعصبها
من في درجاتها من هو أنزل منها
كما مر فلوترك شخص أختين
لابوين وأختا لأب وابن أخ لأب
فالأختين الثلثان والباقي لابن
الاخ ولا يعصب الاخت (وأخت
الغيام) أى لابوين أو لأب (مع
مع بنت) أو بنت ابن (ولد أب)

بنت أو بنت ابن فأكبر عصبه م كالأخ ب (تسقط بنت أخت لابوين) اجتمعت

وروي البخاري ان ابن مسعود سئل عن بنت و بنت ابن واخت فقال لا قضين فيهما بما قضى رسول الله عليه وسلم لابنة النصف ولا ابنة الابن السدس وما بقي فلا اخت وتعبيري بولد الاب اعم من تعبيري بالاخوات (وابن اخ لغير أم كآبيه) اجتماعا وانفرادا في الانفراد يستغرق التركة وفي الاجتماع يسقط ابن الاخ لاب ابن الاخ لا يورث (الكن) يخالفه في انه (لا يرث الام) من الثلث (السدس ولا يرث مع الجد ولا يعصب أخوه) بخلاف آبيه في الجميع كما مر (ويسقط في المشتركة) بخلاف آبيه الشقيق كما مر (وعم لغير أم) أي لا يورث أولاد (كأخ كذات) أي لغير الأم اجتماعا وانفرادا فمن انفردت بهما أخذ كل التركة وإذا اجتمعا سقط العم لاب (١٨) بالعم لا يورث (وكذا في عصبه نسب)

أي مع الغير وقوله كالأخ أي كما أن الأخ عصبة ح ل (قوله اجتماعاً وانفراداً)
منصوبان بنزع الخافض أو التمييز أي من جهة الاجتماع والانفراد زى
(فصل في الارث بالولاء) (قوله لمعتقه) أي الذي استغرواؤه عليه ثمر ج عتيق
حربي رق وأعتقه مسلم فانه لا يرثه على النفس شرح م ر (قوله فان بعد المنيق)
أي حساً أو شريعاً م ر بأن قام به منع من الارث قال م ر وعبري م ر ما أورده
البلقيني وغيره عليه من أن كذا بانه م ر ج في أن لا يورثه بعتق بعتق حياة
المنق قبل بعد موته وليس كذا بل هو ثابت لهم في حياته حتى لو كان مسلم وأعتق
نصرانيا ثم ماتا ولمعتقه أولاً فنصارى ورثوه مع حياة أبيهم (قوله هو) أي مد ل
من التركة أرفاض (قوله لئن) م ال لعصبة بالغي وقوله وحاشته مثل
للعصبة مع الغير (قوله لانهم ليسا بعصبة بنفسهما) هذه معاذرة على المنسوب وهو
أخذ الدعوى في الدليل وقوله لانهم ليسا بعصبة بنفسهما قال ابن شريح وذلك لأن
الولاء أضعف من النسب المترابي وإذا تراخي النسب ورثت المدعوون ثم أتت
كبنى الأخ وبني العم واخواتهم فان لم يرثن به فبالولاء أي زى (قوله ثم سجد)
الاول حذفه لانه يقتضي أن الجدة مقدم على الأخ مع أن الأخ مقدم كما أن لكن يقدم
الح ويمكن أن يجاب بأن مراده شرح قوله أكثرتهم في المنصب بحسب ظاهره بقض
انظر عن الاستدراك الذي بعده (قوله قدم هنا) وفي السبب يستويان فيما بقي
بعد فرض اخوة الام لانه لما أخذ فرضها لم تصلح للنفوة وهذا لا مرشداً لمعتص
لترجيح جهر (قوله ثم بيت المال) ينبغي أن يقدم على بيت المال معنى ان ذب ثم معتقه
أي معتق معتق الاب ثم معتق الجدة ثم معتقه وهكذا ثم بيت المال ح ل (قوله مقتق
عليها) وقهرية عتقه عليهم لا يخرجهم عن كونه معتقاً شرعاً لان قبولها فهو شرعاً
منزل منزلة قولها له وهو في ملكها أنت حرف لا يعترض بذلك على المصنف شرح م ر

كبنى المومني بنيه وبني بني
الاخوة (فصل) في الارث
بالولاء (من لا عصبه له بنسب
فتركه أو الفاضل) منها
عن القرض (لعنته) بالاجماع
(ذ) ان فقد العتق فهو (لعصبته
بنفسه) في النسب كانه
واخيه بخلاف عصبته بغيره
أو مع غيره كبنته وأخته مع
معصهما وكأخته مع بنته
لانها ليستا عصبه بنفسهما
وتعتبر أقرب عصبات العتق
وقت موت العتق فلو مات
العتق عن ابنين ثم مات أحدهما
عن ابن ثم مات العتق فولأوه
لابن العتق دون ابن ابنه
وترتيبهم (كترتيبهم في نسب)
أي فيقدم ابن العتق ثم ابن
ابنه وان نزل ثم أبوه ثم جده وان
علاوه كذا (لكن يقدم أخو
معتق وابن أخيه على جده)

بجلافه في النسب فان الجد يشار له الاخ ويسقط ابن الاخ كما روي لو كان له اعتق اباهم أحد وما الخ لازم ورم (قوله
هنا التعمض الاخ وقلة ترجيح وكذا يقدم العم وابنه على أبي الجد هنا بخلافه في النسب (و) ان قدمت عصبية نسب المعتق
فما ذكر (لمعتق نعصبته كذلك) أي كافي عصبية المعتق ثم معتق معتق المعتق وهكذا ثم بيت المال ولو اشتريت بنت
أبائها فاعتق عليها

ثم سريء بعبدا واعصه ثم (١٩) مات الاب عن ابن ثم مات عتية عنهم ما ميراثه الابن دون البنت

لانه عصبة معتق من النسب
بنفسه والبنت معتقة المعتق
والا قول أقوى وتسمى هذه
مسألة القضاة لما قيل انه أخطأ
فيها أربعين مرة فاض غير المتفقة
حيث جعلوا الميراث للبنت
(ولا ترث امرأة بولاء الاعتيةها
أو منتميا اليه بنسب) كانه
وان نزل (أو بولاء) كعتيقه
فانه ميراثه بالولاء ويشركها
فيه الرجل ويزيد عليها بكونه
عصبة معتق من نسب بنفسه
كما علم أكثر ذلك مما مر وسيأتي
بيان انحرار الولاء في فصله
(فصل في ميراث الجدة والاختوة
(جدة) اجتماع (مع ولد ابوين
أو) ولد (أب بلاذى فرض
الاكثر من ثلث ومقاسمة
كأخ) أما الثلث فلان له مع
الامثلي ما لها غالبا والاختوة
لا ينقصونها عن السدس
فلا ينقصونه عن مثليه واما
المقاسمة فلانه كالأخ في
أدلائه بالاب وانما أخذ الاكثر
لانه قد اجتمع فيه جهتا الفرض
والتعصيب فأخذ بأكثرهما
فاذا كان معه اخوان وأخت
فالثلث أكثر وأخ وأخت
فالمقاسمة أكثر وضابطه ان
الاخوة والاخوان ان كانوا

(قوله ثم اشترى الاب عبدا واعتقه) ثبت لها عليه الولاء بطريق السراية
(فصل في ميراث الجد والاختوة) (قوله لجدة) أى وان علا كافى م روحاصل
أحوال الجد بدون ذوى فرض تسعة لانه اما أن يكون معه أخ شقيق أو لاب أو هما معا
وعلى كل اما أن يكون الاخض له المقاسمة أو ثلث جميع المال أو يستويان وثلثة
في ثلثة بتسعة وإذا كان معه ذو فرض فاما أن يكون الاخض له السدس أو ثلث الباقي
أو المقاسمة أو يستري له السدس وثلث الباقي أو السدس والمقاسمة أو ثلث الباقي
والمقاسمة أو الثلثة فهذه سبعة أحوال وعلى كل اما أن يكون معه أخ شقيق أو لاب
أو هما معا وثلثة في سبعة بأحد وعشرين تضرب في عدد أصحاب الفروض الممكن
اجتماعهم مع الجد وهم ستة البنت وبنت الابن والام والجدة وأحد الزوجين وستة
في إحدى وعشرين بمائة وستة وعشرين فتأمل (قوله غالبا) كما م وحد ومن غير
الطالب مسألة الفرائض اذا كان فيها بدل الاب جد فان الام ترث الثلث كما لا (قوله
عن مثليه) وهو الثلث (قوله في أدلائه بالاب) أى في اتسابه للميت بالاب كالأخ
(قوله لانه قد اجتمع فيه جهتا الفرض والتعصيب) فيه نظرم وجه ثلثة الاول
أن محل اجتماع ابنتين فيه اذا كان هناك فرع أنى وارث وليس موجودا هنا كما هو
فرض المدالة الشافى أن من اجتمع فيه الجهتان يرث بهما كما سيأتي لأبأكثرهما
الثالث أن فرضه الذى يرث به انما هو السدس اذ هو الذى يجامع التعصيب ويجاب
عن الثاني بأن محل الارث بالجهتين اذا كان كل منهما سيبا مستقلا كالأزوجة وبنت
العم كما سيأتي تفسيرهما بالسببين في قول المتن ومن جمع جهتى فرض وتعصيب أى
سببي فرض وتعصيب كما يعلم من تعليل الشارح هنا بقوله لانهما سببان مختلفان الخ
ومر قول م وهناك وخرج بجهتى افرض واتعيب ارث الاب بالفرض والتعصيب
لانه بهته واحدة وهى الابوة (قوله فالثلث أكثر) أى مما يحصل له بالمقاسمة لانه
في المقاسمة يأخذ سبعين وثلث المال أكثر من السبعين بثلث سبعين ح ل فأصلها
ثلثة الجدة واحد واثنان على خمسة لاتبسم وتباين تضرب الخمسة في ثلثة بضعسة
عشر ووجه كون الثلث أكثر من السبعين أن تضرب بخرج الثلث في بخرج السبع
يكون الحاصل إحدى وعشرين شهاسبعة وسبعاهاسئة (قوله وضابطه) أى
ما يكون للجد من أحواله اذ لم يكن معه ذو فرض (قوله فالمقاسمة أكثر) أى من ثلث
المال لانه في المقاسمة يأخذ خمسين لان الرأس خمسة وفي عدم المقاسمة يأخذ واحدا
وثلثين اه ح ل وضابط معرفة الاكثر من المقاسمة والثلث أنه تضرب
بخرج الثلث في بخرج السهم الذى يخرج له بالمقاسمة فاذا ضربت في مسألتها

مثليه وذلك في ثلاث صور اخوان أربع اخوات أختان استوى له الثلث والمقاسمة ويعبر الفرضيون فيه بالثلث لانه أسهل
وان كانوا دون مثليه وذلك في خمس صور أخ اخت أخذان ثلاث اخوات أخ وأخت فالمقاسمة أكثر وفوقهما فالثلث أكثر

ولا تعبر مودة (و) لمع من ذكره أي بذى فرض (الاصح أكثر من سدس وثلاث باقي) بعد الفرض (ومقاسه) بعده
 ففي بنتين وجد وأخوين وأخت السدس أكثر وفي زوجة وأم (٤٠) وجد وأخوين وأخت ثلث الباقي

أكثر وفي بنت وجد وأخ
 وأخت المقاسمة أكثر وللعرفه
 الأكثر من الثلاثة ضابط
 ذكرته في شرح الروض وغيره
 هذا إن بقي أكثر من السدس
 (فإن لم يبق أكثر من سدس)
 بأن لم يبق شيء كبنتين وأم
 زوج مع جد وأخوة أو بقي
 سدس كبنتين وأم مع جد
 وأخوة أو بقي دونه كبنتين
 وزوج مع جد وأخوة (أخذه)
 أي السدس (ولو عاثلا) كله
 أو بعضه كما علم لأنه ذو فرض
 فيرجع إليه عند الضرورة
 (وسقطت الأخوة) لاستغراق
 ذوي القروض التركية (وكذا)
 للجد ما ذكر (معهما) أي مع
 ولد الأبوين وولد الأب (وبعد)
 حينئذ أي بحسب (ولد الأبوين)
 عليه ولد الأب في القسمة فإن
 كان ولد الأبوين ذكرا أي
 أو ذكرا وأنثى أو أنثى معها
 بنت أو بنت ابن كما علم (سقط
 ولد الأب) لأنهم يقولون للجد
 كلانا إليك سواء فنزحلك
 بأخوتنا وتأخذ حصتهم كما
 يأخذ الأب ما نصه أخوة
 الأم منها مثاله جد وأخ لأبوين
 وأخ وأخت لأب (والأ) أي وأن لم
 يكن ولد الأبوين من ذكر
 (فتأخذ الواحدة) منهن مع ما خصها بالقسمه (إلى النصف) (و) تأخذ (من فوقها) مع ما خصهن بالقسمه (إلى الثلثين) هي

ثلاثة في خمسة حصل خمسة عشر فلهما ستة وثلاثها خمسة شيعنا (قوله به) أي معه
 (قوله بذى فرض) والممكن منه بنت وبنت ابن وأم وجد وأخت لأبوين أو عبارة
 زى (قوله السدس أكثر) لأن المسألة من ثلاثة للبنتين اثنتان يتي وأحد على سبعة
 إن قاسم أخذ سبعا واحدا وإن أخذ ثلث الباقي أخذ ثلث واحد وإن أخذ سدس
 جميع المال أخذ نصف واحد فأصل المسألة من ستة يخرج السدس للبنتين
 الثلثان أربعة وللجد السدس واحد يفضل واحد على خمسة عدد رؤس الأخوين
 والاخت لا ينقسم ويبيان فتضرب عدد الرؤس وهو خمسة في أصل المسألة وهو
 ستة يحصل ثلاثون ح ل (قوله ثلث الباقي أكثر) لأنه مع ما من وثلاث سهم والسدس
 سهمان كالمقاسمة فأصلها اثنا عشر ينكسر فرض الجد على مخرج الثلث فيضرب به
 فتبلغ ستة وثلاثين ثم نصيب الأخوة منها يساينهم فيضرب عدد سهمهم وهو خمسة فيها
 فتبلغ مائة وعشرين هذا على طريقة المتقدمين وأما على طريقة المتأخرين في الأصابع
 الزائد في باب الجد والأخوة فأصلها ستة وثلاثون وتصح بمائة سهم في ل على
 الجلال (قوله وللعرفه) الأكثر من الثلاثة ضابط ذكرته في شرح الروض (وعبارته
 وضابط معرفة الأكثر من الثلاثة أنه إن كان الفرض نصفا أو أدل فالحصمة أعني
 إن كانت الأخوة دون مثليه وإن زادوا على مثليه فثلث الباقي أعني وإن كانوا مثليه
 استويا وقد تستوى الثلاثة فإن كان الفرض ثلثين فالقسمة أعني إن كان معه أخت
 والأفله السدس (قوله هذا إن بقي) أي محل كونه يأخذ لا ثم من الأمور الثلاثة
 (قوله أو بعضه) أي في الأخيرة ح ل (قوله ما ذكر) أي إلا ثم من ثلث المال
 والمقاسمة إن لم يكن هناك ذو فرض والا ثم من الأمور الثلاثة إن كان هـ الشاخص
 فرض (قوله أي بحسب) بابه نصر وكتب يقال حسبت المال حسب أي أحصيته
 عددا وحسبانا أيضا بالكسر وحسبانا بالضم والمعدود محسوب اه تدار (قوله
 كما علم) أي من باب الحجب (قوله كلانا إليك) أي ملك (قوله فنزحلك) يقال زحجه
 بزحه وفتح الحاء فيه أزحجه وأزحه أيضا وأردحم القوم على لذا وأزحجوا عليه اه
 تختار (قوله مثاله جد وأخ لأبوين الخ) فلهذا لثلاث لأن الأخوة ثم من مثليه ح ل
 (قوله فتأخذ الواحدة منهن إلى النصف) أي شيأ منتهيا إلى النصف فيغد ذلك أنها
 قد تنقص عنه وذلك فيما إذا كان معها صاحب فرض كزوج وجد وأخت لأبوين وأخ
 لأب فللزوج النصف وأحد يتي واحد لا حظ للجد بالمقاسمة فله خمسة واحد وتضرب
 خمسة في اثنين بعشرة للزوج النصف خمسة وللجد اثنان وللأخت ثلاثة وهي أقل
 من النصف كما لا يخفى (قوله إلى النصف) أي قسمته مثاله جد وشقيقة وأخ لأب

ان وجد ذلك ففي جد وشقيقتين وأخ لآب المسألة من ثلاثة أو من ستة للجد والثلاث والباقي وهو الثلثان للشقيقتين وسقط
 الأخ لآب وفي جد وشقيقتين وأخت (٣١) لآب المسألة من خمسة للجد اثنتان يبق للشقيقتين ثلاثة وهي دون الثلثين
 فيقتصران عليهما (ولا يفضل

عنا) أي عن الثلثين (شيء) لأن
 للجد الثالث فأكثر كما عرفت آنفا
 (وقد يغفل عن النصف) شيء
 (فيكون لولد الآب) بجد
 وأخت لابوين وأخ وأختين
 لآب للجد الثلث والاخت
 النصف والباقي لولاد الآب
 وهو واحد من ستة على أربعة
 فتضرب الأربعة في الستة
 تنسج المسألة من أربعة
 وعشرين (ولا يفرض لاخت
 مع جد الآب إلا كدرية وهي
 زوج وأم وجد وأخت لغير
 أم) أي لابوين أو لآب (فالزوج
 نصف وللأم ثلث وللجد
 سدس والاخت نصف فتعول)
 المسألة من ستة إلى تسعة ثم
 يقسم الجمد والاخت نصيبهما
 وهما أربعة (أثلاثا) له الثلثان
 ولها الثلث فيضرب بخروجه
 في التسعة فتعج المسألة من
 سبعة وعشرين للأم ستة
 وللزوج تسعة وللجد ثمانية
 والاخت أربعة وانما فرض
 لها معه ولم يصبها أي باقي
 لنقصه بتعصيبها فيه عن
 السدس فرضه ولو كان بدل
 الاخت أخ سقط أو أخنان
 فللأم السدس ولها السدس

هي من خمسة على عدد الرؤس للجد سهمان والاخت سهمان يرد منهما
 على الاخت تمام النصف وهو سهم ونصف يبقى في يده نصف سهم فيضرب بخروجه
 في أصل المسألة تبلغ عشرة ومنها تسع قاله في الكفاية وقس عليه زى للجد أربعة
 والاخت خمسة والأخ لآب واحد (قوله ان وجد ذلك) أي النصف أو الثلثان حل
 (قوله من ثلاثة) أي يخرج الثلث الذي يأخذه ان اعتبرناه أو ستة عدد الرؤس
 ان اعتبرنا المقاسمة حل (قوله لان المسألة من خمسة) أي عدد الرؤس (قوله
 ثلاثة) وهي لا تقسم عليهم ما تضرب اثنين في خمسة بعشرة للجد أربعة والاختين
 ستة وهي أقل من اثنتين (قوله ولا يفرض) أي في غير مسائل المعادة اه شيئا
 (قوله من سبعة وعشرين) وبلغن بها فيقال فريضة بين أربعة أخذ بعضهم ثلث
 الكل وأخذ بعضهم ثلث الباقي وأخذ بعضهم ثلث باقي الباقي وأخذ بعضهم الباقي
 فالزوج تسعة وهي ثلث الكل وللأم ستة وهي ثلث الباقي والاخت أربعة وهو ثلث
 باقي الباقي وللجد الباقي اه زيادي ويقال أيضا فريضة بين أربعة أخذ أحدهم جزءا
 من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزء من والرابع نصف الجزء
 إذا الجدا أخذ ثمانية والاخت أربعة نصفها والأم ستة نصف ما أخذاه اه شرح
 الروض (قوله وانما فرض لها) أي ابتداء والافهو يصعبها انتهاء بدليل قوله
 ثم يقسم الجمد الخ (قوله ولم يصعبها) لانه لو عصبها ابتداء لكان الفاضل لهما واحدا
 فيكون له ثلثا ولها ثلثه (قوله لنقصه الخ) أي فلما لم يرجع إلى أصل فرضه وهو
 السدس وكذلك هي رجعت إلى أصل فرضها وهو النصف لكن لما لم تقصها عليه
 لو استلقت بما فرض لها قسم بينهما بالتعصيب مراعاة للجهتين زى (قوله وللأم
 السدس) لان الاختين جباها من الثلث للسدس وقوله ولها السدس الباقي هو
 مشكل لان الاختين لغير أم لهما الثلثان فهما لا فرض لهما الثلثان وتقول المسألة ثم ظهر
 ان الجديع بينهما فيبقى بعد سهم الأم اثنا للجد واحد ولها واحد فقوله ولها السدس
 الباقي أي تعصبا وان كان التعبير بالسدس يوم الفريضة تأمل (قوله وسميت
 كدرية الخ) قياس التسمية أن يقال مكدرية لا كدرية اسعاد اه زى (قوله
 لتكديرها الخ) لانه لا يفرض للاخوات مع الجد ولا يعيل وقد فرض فيها وأعيل
 شرح الروض وقول الحشى ولا يعيل أي لا يعيل مسائل الجد والاخوة

فصل في موانع الارث
 اختلاف الدين واختلاف الهد والحرابة واستهزام تاريخ الموت والردة والرق

الباقي وسميت كدرية لتكديرها يرد على رتبة مذهبها لثانيتها القواعد وقيل لتكديرا أقوال الصعابة
 فيها وقيل لان سائلها اسم كدرية قيل غير ذلك كما ذكرته في شرح الفصول (فصل) في موانع الارث

وما يذكر معها (الكافران شوارثان) وان احتلت ملتما كيهودي ونصراني أو مجوسي أو وثني لأن الملل في البطلان
كألمة الواحدة قال تعالى فإذا بعد الحق الا الضلال وقال لكم دينكم (٢٣) ولي دين (لأعربي وغيره) كذبي

ومعاهد لا تقطع المولاة بينهما
وقولي وغيره أعم من قوله
وذبي (ولامسلم وكافر) وان
أسلم قبل فسمه التركة لذلك
ولغيره المصحين لا يرث المسلم
الكافرو ولا الكافر المسلم
(ولامتوارثان ماتا بنوع غرق)
كهدم وحرق (ولم يعلم أسبقهما)
موتاً سواء أعلم سبق أم لا لان
من شرط الارث تحقق حياة
الوارث بعد موت المورث وهو
هنا منتف فلا يعلم أسبقهما
ونسى وقف الميراث الى البيان
أو الصلح وتعبيرى بنوع غرق
أعم من تعبيره بغرق أو هدم
أو غرق (ولا يرث نحو مرتد)
كيهودي تنصر أحد اذ ليس
بينه وبين أحد موالاة في الدين
لانه ترك دينه عليه ولا يقر
على دينه الذي انتقل اليه
(ولا يرث) لذلك لكن لو قطع
شخص طرف مسلم فارتد
المقطوع ومات سرابة وجب
قود الطرف ويستوفيه من
كان وارثه لولا الردة ومثله حد
القدزى ونحو من زيادتي
وكذا (كزندق) وهو من
لا يتدين بدين فلا يرث ولا يرث
لذلك (ومن يهرق) ولو مدبرا
أو مكاناً فلا يرث ولا يرث

والقتل تأمل (قوله وما يذكر معها) أي من قوله ولو خلف جلايرث الخ (قوله
الكافران) هو مما يذكر معها وذكره توطئة لقوله لأعربي وغيره (قوله كيهودي
ونصراني) وتصويرا لث اليهودي من النصراني وعكسه مع أن المنتقل من ملة
لملة لا يقرطاهما في الولاء والنكاح وهكذا التسبب فيمن أحد أبويه يهودي والاخر
نصراني فانه يغير بينهما بعد البلوغ وكذا أولاده فلبعضهم اختيار اليهودية ولبعض
اختيار النصرانية اه جهر (قوله لكم دينكم ولي دين) أتى به بعد الاول لانه
أصبح في الدلالة (قوله لأعربي وغيره) وان لم يكن الذمي بدارنا خلا فالصيرى
حيث قيد عدم الارث بما اذا كان بدارنا وشوارث ذمي ومعه دمو مؤمن شرح م د
وهذا محترز قيد ملحوظ أي الكافران شوارثان ان لم يختلفا بالحرابة وغيرهما (قوله
ولامسلم وكافر) وانما جاز ذلك كاح المسلم الكافرة لان الارث ميني على الموالاة والنصرة
وأما النكاح فنوع من الاستخدام اه م د وقوله وان أسلم غاية للرد على الغائل بأنه
يرث حينئذ (قوله ولا متوارثان) التعبير بصيغة التفاعل جرى على العالاب فلا يرد
تخوفاً وابن أخيهما ماتا معا اذ العمة لا ترث م د وقوله ولا متوارثان في ذكره هذه
المسائل إشارة الى اعتبار قيود فيما ذكره أولاً اذ الوصية كانت هذه خارجة بها
كان يقال الكافران اللذان لم يختلفا في الهدى شوارثان كالمسلمين حيث علم تحقق
حياة الوارث بعد موت المورث فقوله لأعربي وغيره محترز قولنا اللذان لم يختلفا الخ
وقوله ولامسلم وكافر محترز تخصيص الارث بالكافرين والمسلمين وقوله ولا
متوارثان محترز قولنا حيث علم تحقق حياة الوارث الخ ع ش (قوله كهدم) هو
يقع أوله وثانيه المهدم وبسكون ثانيه الاتهام ولو تغير فعل وبكسر أوله وسكون
ثانيه الثوب البالي ق ل على الجلال ويصح كونه هنا بسكون الدال اسم المصدر
وبراديه أثره وهو المهدوم (قوله ويستوفيه الخ) ولو عني على مال كان في ثا اه
زى (قوله وكذا الرنديق) أي من زيادتي ح ل (قوله للملك) أي ملكاً تاماً فلا يرد
المكتاتب ككافي ح ل وأيضاً لو ورث لكان لسيده وهو أجني من الميت (قوله
واللازم باطل) وانما لم يقولوا بآرثه ثم يتقاه سيده بحق الملك كما قالوا في قبوله له لنحو
وصية أو هبة له لان هذه عقود اختيارية تصح للسيده فإيقاعها إيقاع له ولا لذلك
الارث اه شرح م د (قوله واستثنى) قال م د ويمكن منع الاستثناء بأن أخا به انما
ورثوه بنظر الحرية السابقة لاستقرار جنائهم قبل الرق لكن وجه الاستثناء هو النظر
لكونهم حال الموت أحراراً وهو قن (قوله قدر الدية) أي دية الجرح لادية النفس
وإطلاق الدية عليهم من باب التوسع عزى وعن وع ن وعبارة خ ط فان قدر الارش

لنقصه ولا له لو ورث للملك واللازم باطل (الام بضمها في ورث) ما ملكه بغيره لتمام ملكه عليه ولا شيء لسيده من
منه لاستيفاء حقه مما اكتسبه بالرقبة واستثنى ايضاً كافرله أمان جني عليه حال حرته وأمانه ثم نقض الأمان فسي
وأمانة ق وحصل الموت بالسراية حال رقه فان قدر الدية لو وثقه (ولا يرث قاتل) من م موله

(وان لم يضمن) بقتله تلخيز

الترمذي وغيره بسند صحيح

ليس للقاتل شيء من

الميراث ولتمة استعجال

قتله في بعض الصور وسدا

للأبواب في الباقي ولأن الارث

للموالاة والقاتل قطعها

وأما المقتول فقد برئت القاتل

بأن فجرحه أو يضربه ويموت

هو قبله ومن الموانع الدور

الحاكمي وهو أن يلزم من

توريث شخص عدم توريثه

كأن أخ أقر باين لأبنت فيقت

نسب الابن ولا يرث كما مر في

الأقرار وأما استبهاام تاريخ

الموت المذكور ففهم من هذه

مانسا ومنهم من منع لما يأتي

وقد نال ابن المسام في شرح

كفايته الموانع الحقيقية أربعة

القتل والرق واختلاف الدين

والدور وما زاد عليها فتسميته

مانسا مجاز والأوجه ما قاله

في غيره أنها ستة هذه الأربعة

والردة واختلاف العهد وان

ما زاد عليها مجاز لان انتفاء

الارث معه لا لانه مانع بل

لانتفاء الشرط كما في جهل

التاريخ أو السبب كما في انتفاء

النسب (ومن فقد) بأن انقطع

خبره (وقف ماله حتى تقوم

بينة بموته أو يحكم فاض به بمضي مدة) من ولادته (لا يعيش فوقها طنا فيعطي ماله من يرثه حينئذ

من قيمته لورثته اه فعلم أن الجاني بضمنه بالقيمة ثم ان كانت الجناية على ماله أرض
مقدرة قطع يده فهو الواجب للوارث من تلك القيمة الواجبة على الجاني والباقي منها
لمسرقه فان كانت القيمة أقل من مقدار الارش أو مسارقة له فازبها الوارث ولا شيء
لمسرقه وان كانت الجناية على غير ماله أرض مقدرة فعلى الجاني القيمة ولا وارث أقل
الامر من من القيمة ودية النفس الواجبة بالسراية فان كانت القيمة أقل فازبها الوارث
وان كانت دية النفس أقل فالزائد من القيمة على الدية لمسرقه لانه مات بالجناية في
ملكه وانما وجب على الجاني القيمة مطلقا لقاعدة أن ما كان مضمونا في الحالين حال
الجناية وحال الموت فالعبرة فيه بالانتهاء وهو رقه هنا اه شيخنا ما داني (قوله وان لم
يضمن) للرد على القول الضعيف القائل بأنه يرثه اذا لم يضمن كان قتله بحق لتعود
أو دفع مسائل سواء كان بسبب أم بشرط أم مباشرة وان كان مكرها أو ما كما أو شاهدا
أو مزكيا للقاتل مستعمل في حقيقته ومجازا لذلورث لا يستعمل الورثة قتل مورثهم
فيؤدي الى خراب الدائم نعم يرث المفتي ولو في معين وراوى خبر موضوع به أى القتل
لان قتله لا ينسب اليه ما يوجه اذ قد لا يعمل به بخلاف الحاكم ونحوه مما مر شرح
م ومثل المفتي وراوى الخبر القاتل بالعين والقاتل بالحال كما قاله ع ش على م ر
وقول م ر موضوع به أى أو صحيح أو حسن لا لاولى ع ش ومثال ان شرط حفر يرث
عدوانا بغير ملكه بخلاف ما اذا حفرها بملكه ووقع فيها مورثه فانه يرثه (قوله
ولتمة استعجال قتله) أى باعتبار السبب فلا ينافي كونه مات بأجله كما هو ذهب
أهل السنة شرح م ر (قوله المذكور) أى قوله ولا متوارثان ما تابصو فزرق (قوله
لما يأتي) أى قوله قريبا لان انتفاء الارث معه لا لانه مانع بل لانتفاء الشرط (قوله
مجاز) لعدم صدق حد المانع عليه وهو الوصف الوجودى الظاهر المنضبط المعروف
تقيض الحكم شرح م ر فهو مجاز بالاستعارة فتشبه انتفاء الشرط بالمانع بجماع
مذافة كل الحكم وأطلق الثاني على الاول (قوله واختلاف العهد) فيه ان الحربى
لا عهد له الا أن يقال ان القضية في المعنى سالبة ~~نك~~ كانه قال وعدم مساواته ما
في العهد وهذا صدق بعدم العهد (قوله كما في انتفاء النسب) كالمنفى بلعان (قوله
ومن فقد الخ) لما فرغ من موانع الارث شرع في أسباب موانع صرف الميراث ما لا روى
ثلاثة احدها الشك في الوجود وأشار اليه بقوله ومن فقد الثاني الشك في الحمل
واليه أشار بقوله والمشكل الخ يقول رى في أسباب موانع الخ لا حاجة الى قوله
أسباب بل الاولى حذفه (قوله حتى تقوم بينة) ولا بد من الثبوت عند التقاضى
ولا يشترط الحكم بها سم (قوله بمضى مدة) أى بسبب مضي مدة وعبارة المنهاج

بينة بموته أو يحكم فاض به بمضي مدة) من ولادته (لا يعيش فوقها طنا فيعطي ماله من يرثه حينئذ

أي حين قيام البينة أو الحكم فإن مات قبل ذلك ولو بلفظة لم يرث منه شيئا لجواز موته فيها وهذا عندنا ملاقها الموت
 كان امتدادا إلى وقت سابق لكونه سبق بمدة ينبغي أن يعطى من يرثه ذلك (٣٤) الوقت وإن سبقته أو لم يرادهم

نبه عليه السبكي في الحكم
 ومثله البينة بل أولى وتعبيري
 بصيغته أعم من تعبير الأصل
 بوقت الحكم (ولو مات من
 يرثه) المفقود قبل قيام البينة
 والحكم بموته (وقفت حصته)
 حتى يتبين حاله (وعمل في)
 حق (الحاضر بالأسوة) فن
 يسقط منهم بحياة المفقود
 أو موته لا يعطى شيئا حتى
 يتبين حاله ومن ينقص حقه
 منهم بذلك يقدر في حقه ذلك
 ومن لا يختلف نصيبه بها
 يعطاه في زوج وعم وأخ لأب
 مفقود يعطى الزوج نصفه
 ويؤخر العم وفي جد وأخ
 لأبوين وأخ لأب مفقود يقدر
 في حق الجدة حياته فيأخذ
 الثلث وفي حق الأخ لأبوين
 موته فيأخذ النصف ويتبقى
 السدس إن تبين موته فللجد
 أو حياته فلا أخ (ولو خلف
 حملا يرث) لأبواله بعد
 انفصاله بأن كان منه (أو قد
 يرث بأن كان من غيره كحل
 أخيه لأبيه فإنه إن كان ذكرا
 ورث أو أنثى فلا) عمل باليقين
 فيه وفي غيره (قبل انفصاله
 (فإن لم يكن وارثا سواء) أي
 الحمل (أو كذا) ثم أي

أو تمضي مدة يغلب أنه لا يعيش فوقها فيعتمد القاضي ويحكم بموته ولا تقدر المدة
 بشئ على الصحيح شرح م (قوله قبل ذلك) أي قبل البينة أو الحكم (قوله بجواز
 موته) أي المفقود فيها أي المعلقة التي مات فيها الوارث أي فيكونان تقاربا في المرت
 (قوله وهذا) أي قوله فيعطى الخ وقوله عند إطلاقها أي البينة والحكم كما صرح به م (ر
 (قوله وإن سبقهما) أي سبق الوقت البينة والحكم والوال للسال وقوله ولعله أي هذا
 التفصيل (قوله وقفت حصته الخ) فلو مات عن أخوين أحدهما مفقودا وجب توقف
 نصيبه إلى الحكم بموته ثم إذا لم تظهر حياته في مدة الوقف يعود كل مال الميت إذا ر
 إلى الحاضر وليس لورثة المفقود منه شيء إذا لارث بالمثل لاحتمال موته قبل موته
 ذكره الغزالي وغيره وهو ظاهر اه شرح م (ر وقوله يعود أي بعد الحكم بموته
 كما يؤخذ من قوله قبل وجب وقف نصيبه إلى الحكم بموته لكن ذكر في شرح الترتيب
 أن الحكم بموته ينزل منزلة وقت موته فيعطى نصيبه الموقوف لورثته لأنه كان
 حيا حكما قبل الحكم بموته ويوافق قول البرماوي وإن من شروط الإرث أنه حي
 حياة الوارث حياة مستقرة بعدموت المورث أو الحافه بالأحياء حكما كالحمل
 والمفقود ولو تلف المال الموقوف للأغائب كان على الكل فإذا حضر استرد ما دفع له
 وقسم بحسب ارث الكل كما مر جوابه فيما إذا كانت حياة الحمل وذ كورة الخ حتى
 فيما يأتي شرح م (ر (قوله أو موته) انظر صورته ويمكن تصويره بما إذا مات شخص
 عن أختين شقيقتين وأخت وأخ لأب مفقود فيستقدر حياته يعصب الأخت لأب
 ويستقدر موته تسعة فلا أسوة في حقها موته كما ياله سم وينصو أيضا بنتين وبنت
 ابن وابن ابن مفقود اه (قوله بعد انفصاله) ظاهره أنه لا يرث إلا بعد انفصاله مع أنه
 يرث وهو في بطن أمه عقب موت المورث إلا أن يقال المعنى فيحقق أرثه ويستقر به
 انفصاله (قوله بأن كان منه) ولو بواسطة كأن مات عن زوجة حامل وقوله كحل
 أخيه لأبيه احتراز من حمل أخيه لأمه لأنه لا يرث مطلقا والأقرب بين حمل أخيه
 لأبيه وحمل شقيقه شيئا (قوله أو كان ثم من) أي وارث كالأخ لم ير أمه حمل ثم فانه
 إن كان ذكرا حجب الأخ وإن كان أنثى لم يحجب (قوله ولأنه لا يحصر الحمل) فقد وجد
 في بطن خمسة وسبعة وأثنا عشر وأربعون على ما حكاه ابن الرفعة وإن كلاً منهم كان
 كالأربعين وأنهم عاشوا وركبوا الخيل مع أبيهم في بغداد وكان ملكا كما مر شرح م
 وكانت أمراؤه تلد الاناث فحوت مرة وقال لها إن ولدت أنثى لا تقتلك فلما قربت
 ولادتها زعت وتضرعت إلى الله تعالى فولدت ما ذكر اه ع (قوله إن سبعة
 وعشرين) للزوجة ثلاثة والأبوين ثمانية ويوقف الباقي فإن كان بتدبير فله

وارث (فدعيه) الحمل (أو) كان ثم من لا يحجب (ولا مقداره كولد وقف المتروك) إلى انفصاله أحيانا مع
 ولا لا يحصر الحمل (أوله مقدرا عليه) ثلاثا إن أمكن عول كزوجة حامل وأبوين) لها من ولدها سدان عائلة واحدة
 إن الحمل بنتان فتعول المسألة من أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين وقسمي المديونة

لان عايرضى الله عنه كان يفتاب على منبر الكوفة قائلا الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى
واليه المسأب والرجى فستل حيثنذ (٣٥) عن هذه المسألة فقال ارتجبالا صار عن المرأة تسعا ومضى في خطبته

(وانما يرث) الحمل (ان انفصل
حيا) حياة مستقرة (وعلم
وجوده عند الموت) بأن ولدته
لا قبل من أكثر مدة الحمل ولم
تكن حليمة فان كانت حليمة
فبان تله لدون ستة أشهر
والا فلا يرث الا ان اعترف
الورثة بوجوده عند الموت
(والمشكل) وهو من له آلتا
الرجال والنساء أو ثقبه تقوم
مقامهما (ان لم يختلف ارثه)
بذكورة وأنوثة (كولد أم)
ومعتق (أخذة والام) أي وان
اختلف ارثه بهما (عمل باليقين
فيه وفي غيره) ووقف ما شك
فيه حتى يتبين الحال أو يقع
الصلح في زوج وأب وولد خنثى
للزوج الربع وللأب السدس
والخنثى النصف ويوقف الباقي
بينه وبين الأب (ومن جمع
جهتي فرض وتصيب كزوج
هو ابن عم وورث بهما) لانها
سببان مختلفان فيستغرق المال
ان انفرد (لا كنبت هي أخت
لأب بأن بطا) شصين بشبهة
أو بصوري في نكاح (بنته فتلد
بنتا) وتموت عنها (ف) ترث
(بالبنوة) فقط لا بها وبالاخوة
لانها قرابتان يورث بكل منهما
بالفرض منفردتين فيورث

مع العول بثلاثة والا كل الثمن والسدسان شرح م ر (قوله ويجزى) بفتح أوله قال
تعالى وجراهم بما صبروا جنة وقال ليعزيمهم الله أحسن ما عملوا (قوله فستل الخ)
الظاهر أنه حين السؤال كانت البنتان فيه موجودتين بالفعل وتكون الإشارة بقوله
عن هذه المسألة العول انذ كور كابدل عليه كلامه بعد (قوله ارتجبالا) أي من غير
سبق أعمال روية كما يعلم من المختار (قوله وانما يرث) أي يتحقق ارثه ان انفصل أي
انفصل حيا ونخرج بكلمة موته قبل تمام انفصاله فانه كالمات هنا وفي سائر
الاحكام الا في الصلاة عليه اذا استهل ثم مات قبل تمام انفصاله وفيما اذا قرأ انسان
رقيته قبل انفصاله فانه يقبل به شرح م ر (قوله حياة مستقرة) وهي التي يبقى معها
ابصار ونطق وحركة اختيارية ع ش على م ر (قوله وعلم وجوده) ولو بمادنه
كالمات اه سم (قوله لا قبل من أكثر مدة الحمل) صادق بستة أشهر أقل وبأكثر منها
الى دون أربع سنين (قوله فان كانت حليمة) بأن كان للميت أخ رقيق مترجج بحرة
وكانت حاملا من أخيه وانما قلنا رقيق لانه لو كان حرا كان هو الوارث لا الحمل (قوله
الا ان اعترف الورثة الخ) أي الا ان انفصل لفوق ستة أشهر ودون فوق أربع سنين
وكانت فراشا واعترف الورثة الخ ع ش على م ر (قوله والمشكل الخ) وما دام
مشكلا يستعمل كونه أباً أو جده أو أمّاً أو زوجاً أو زوجة فشرح م ر (قوله حتى يتبين)
ولو بقوله ولو اتهم شرح م ر (قوله أو يقع الصلح) ولا بد من لغة صلح أو توادب واعتذر
مع الجهل للضرورة ولا يصالح حولي محجور عن أقل من حقه بفرض ارثه شرح م ر (قوله
ويوقف الباقي) وهو واحد لان المسألة من اثني عشر فان كان ذكراً أخذها أو أنثى أخذها
الأب (قوله جهتي فرض) المراد بالجهة السبب كما يشير اليه تعليقه بقوله لانها سببان
مختلفان أي ومن جمع سببين سببا للارث بالفرض وسببا للارث بالتعصيب فالزوجية
سبب للارث بالفرض وبنوة العم سبب للارث بالتعصيب لا يقال هذا كزوج ماسلف
في الأب من أنه يرث بهما لانا نقول ذلك بجهة واحدة وهي الابوة والصكلام هنا
في جهتين ع ن (قوله وتصيب) أي بنفسه بدليل قوله لا كنبت هي أخت لأب
فان الأخت لأب عصبة مع الغير لا بالنفس (قوله وتموت) أي الكبرى عنها أي عن
بنت التي هي أختها لا بغيرها ولو ماتت الصغرى أولا فالكبرى أمها وأختها لا بغيرها
الثالث بالامومة وتسقط الاخوة جرما زوى لقوة الام لانها لا تحجب حرامانا (قوله
ياقواها فقط) كأن الفرق بينه وبين ماسبق في جهتي الفرض والتعصيب ان هاتين
القرابتين لا يجتمعان في الاسلام قصد بخلاف تلك ورأيت بعضهم فرق بأن الفرض
والتعصيب عهد الارث بهما في الشرع في الأب والجدة بخلاف الفرضين اه سم وعميرة

ياقواها مجتمعتين لانها ٧ كالأخت بين لابوين ت لا ترث النصف بأخوة الأب والسدس
بأخوة الأم وقولي لأب مع التصريح بالتصوير من زيادة في (أو) جمع (جهتي فرض) يرث (ياقواها) فقط والقوة

(بأن تعجب احداها الاخرى كينت هي أخت لام بأن يطا) من ذكر (أنه قتل بنتا) فترث منه بالبنوة دون الاخوة
 (أو) بأن (لا تعجب) احداها دون الاخرى (كأن هي أخت لاب بأن يطا) من ذكر (بنته قتل بنتا) فترث والدتها منها
 بالامومة دون الاخوة لان الام لا تعجب بخلاف الأخت (أو) بأن (تكون) احداها (أقل حبا) من الاخرى (كأن أم
 هي أخت) لاب (بأن يطا) من ذكر (بنته الثانية قتل ولدا) فالاولى (٢٦) أم أمه وأخته لا ييه فترث منه بالجدوة

(قوله بأن تعجب احداها) أي تعجب حرمان أو نقصان وصورة يجب النقصان أن يطلع
 بحوسى بنته قتل بنتا ويورث عنها قلها الثلثان ولا عبرة بالزوجية لان البنت تعجب
 الزوجة من الربع الى الثمن زى (قوله قتل بنتا) وتورث تلك البنت (قوله لان
 الام لا تعجب) أي حرمانا أصلا زى (قوله وأخته لا ييه فترث) أي بعده وتورث الام
 (قوله بالجدوة دون الاخوة الخ) نعم ان حجت القوية ورثت بالضعيفة كالومات هنا
 عن الام وأما فأقوى الجهتين العليا وهي الجدوة شجوبة بالام فترث بالاخوة والام
 الثلث ولا تنقصم اخوة نفس مع الاخرى عن الثلث الى السدس وللعليا نصف
 بالاخوة ويلغزها فيقال قد ترث الجدة أم الام مع الام ويكون للجدة النصف والام
 الثلث قال الشيخان ولا يورث هنا بالزوجية لبطالنها وفيه بفر بناء على صحة مكاحهم
 كما ساقى زى وم د (قوله لم يقدم على الآخر) وهذا السدس فرضا والباقي بينهم
 بالعصوبة واذا حجت بنت عن فرضه فلها نصف والباقي بينهم بالسوية وسقطت
 اخوته بالبنت زى فقوله لم يقدم أي من جهة التعصيب (قوله ولو حجت) للرد
 على القول الآخر القائل بأنه ان حجت بنت عن فرضه الذي يأخذه باخوة الام يقدم
 لان اخوة الام لها حجت تعصبت للقوية والعصوبة فعمل بها شاما (قوله على
 التقديرين) أي على تقدير الحجب وعدمه فتأمل (فصل في أصول المسائل)
 أي فيما تنأصل منه المسألة ويصير أصلا برأسه (قوله ان تعصموا) أي الورثة وادخال
 محض الاناث في ضمير الذكور صحيح نظرا لاسمهم أول الكلام برموى ولا يستحق
 الاناث عصبات الا في الولاء كما في شرح م د (قوله بالسوية بينهم) فبدل ذلك
 ليطابق قوله قبل بالسوية (قوله من نسب) خرج الولاء فانه لا تعد بوجه وأصل
 المسألة يخرج الاجزاء كثلث ونصف وسدس وأصلها ستة وان كانت اربعة لواحد
 الربع ولا آخر الربع ولا آخر السدس ولا آخر الثلث فأصلها تسعة عشر (قوله
 وان كان فيها) أي الورثة لا العصبات وان دل عليه السياق لفساد معناه شرح م د
 (قوله كنصفين) كزوج وأخت لغير أم (قوله فأصلها منه) من بابيه أي أصاه اخو

دون الاخوة لان الجدة أم الام
 انما تعجبها الام والاخت
 يعجبها جمع كما مر (ولو زاد أحد
 عاصيين) في درجة (بقرابة
 أخرى كإبني عم أحدهما الخ لام)
 بأن يتعاقب أخوان على امرأة
 قتل كل منهما ابنا ولا حدهما
 ابن من غيرهما فأنشاء انشاء
 الابن الآخر وأحدهما اخوة
 لاقمه (لم يقدم) على الآخر (ولو
 حجت بنت عن فرضه) لان
 اخوة الام ان لم تعجب فلها فرض
 والام صارت بالحجب كأنها لم
 تكن فلم يرجعها على التقديرين
 (فصل) في أصول المسائل
 وبيان ما يعول منها (ان كانت
 الورثة عصبات قسم المترك)
 هو أعم من قوله المال (بينهم)
 بالسوية (ان تعصموا ذكورا)
 كثلث بنين (أو اناثا) كثلث
 نسوة أعتنق رقيقا بالسوية
 بينهم (فان اجتمعا) أي الصنفان
 من نسب (قد رآك رأيتين)
 ففي ابن وبنت يقسم المترك
 على ثلاثة لابن انسان والبنت واحدة

على ثلاثة لابن انسان والبنت واحدة (وأصل المسألة عدد رؤسهم) بعد تقدير الذكور رأسين اذا كان معه أنثى أي
 (وان كان فيها ذوفرض) كنصف (أو فرضين متماثلين المخرج) كنصفين (فأصلها منه) أي من المخرج فأنخرج أقل عدد

يصح منه الكسر (فخرج النصف اثنان والثالث) والثلاثي (ثلاثة والرابع أربعة والسادس ستة والثامن ثمانية) لأن أقل عدوله نصف صحيح اثنان وكذا البقية وكلها مأخوذة من أسماء الأعداد إلا النصف فإنه من التناصف فكان التقسيم تناصفاً وقسماً بالسوية ولما أخذ من اسم العدد لقل له ثني بالضم كافي غيره من ثلث وربيع وغيرهما (أو عتاقية) أي المخرج (فإن تدخل مخرجاً ما بان في الأكثر بالأقل مرتين فأكثر فاصلها) أي المسألة (أكثرهما كسداً وثلاث) في مسألة أم وولدها وأخ لغير أم فهي من ستة (٢٧) (أو توافقاً بان لم يفهما الأعداد ثالث فاصلها حاصل ضرب وفق

أحدهما في الآخر كسداً وثني) في مسألة أم وزوجة وابن فاصلها أربعة وعشرون حاصل ضرب وفق أحدهما وهو نصف الستة أو الثمانية في الآخر (والتداخلان متوافقان ولا عكس) أي ليس كل متوافقين متداخلين فالثلاثة والستة متداخلان ومتوافقان بالثالث والأربعة والستة متوافقان من غير تدخل والمراد بالتوافق هنا مطلق التوافق الصادق بالتسائل والتداخل والتوافق لا التوافق الذي هو قسم التدخل كما أوضحته في شرحي الفصول وغيرهما (أو تبايناً بان لم يفهما الواحد) ولا يسمى في علم الحساب عدداً (فأصلها حاصل ضرب أحدهما في الآخر كثلث وربيع) في مسألة أم وزوجة وأخ لغير أم فاصلها اثني عشر

أي المخرج (قوله يصح منه الكسر كالنصف والرابع الخ) فإن أقل عدوله يصح منه النصف اثنان وهكذا (قوله بان ثني) بالكسر مختار ع ش (قوله متوافقان) أي مشتركان في جزء من الأجزاء ل وانظر رأي فائدة لذلك مع أن المتوافقين هنا بالمعنى الأعم وهو غير مراد هنا وقوله متوافقان أي يصدق عليهم ما متوافقان بالمعنى الأهم (قوله ولا عكس) أي بالمعنى القوي وقد ينكس عكساً منطقياً وهو بعض المتوافقين متداخلان (قوله من غير تدخل) لأن شرط التدخل أن لا يزيد الأقل على نصف الآخر (قوله والمراد بالتوافق هنا) أي في قوله والتداخلان متوافقان وأراد بذلك دفع سؤال مقدّم قد تقدم أن بين المتداخلين والمتوافقين تبايناً فكيف جات أحدهما على الآخر وماصل الدفع أن المتوافقين هنا هما المتوافقان في أي جزء من الأجزاء وذلك يصدق على المتماثلين والمتداخلين والمتوافقين بالمعنى المتقدم لا التوافق الذي هو قسم التدخل الخ لأنه لا يصح حينئذ أن يصدق عليه لأنه مبني له ح ل ألا ترى أن الثلاثة لا توافق الستة حقيقة لأن شرطهما أن لا يفهما الأعداد ثالث والثلاثة ثني الستة زى (قوله فالأصول سبعة) إنما انحصرت في سبعة مع أن الفروض ستة لأن الفروض حالة اجتماع وانفراد في الانفراد يحتاج الخمسة لأن الثالث يعني عن الثلثين وفي حالة الاجتماع يحتاج المخرجين الآخرين لأن التركيب لا بد من التسائل أو التدخل أو التباين أو التوافق في الأولين يكتفي بأحد الثلثين أو الأكبر وفي الآخرين يحتاج إلى الضرب في جميع اثنا عشر وأربعة وعشرون زى وقوله فالأصول الخ فزعه على ما قبله لعلمه من ذكره المخرج الخمسة وزيادة الأصلين الآخرين شرح م د (قوله اثنان) الاختصار أن يقال اثنان وضعفها ما وضعف ضعفها وثلاثة وضعفها وضعف ضعفها وضعف ضعفها برماوى (قوله في مسائل الجد والأخوة) أي حيث كان ثالث الباقي بعد

حاصل ضرب ثلاثة في أربعة (فالأصول) عند المتقدمين وهي مخرج الفروض سبعة (اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثني عشر وأربعة وعشرون) وزاد بعض المتأخرين عليها أصلياً آخرين في مسائل الجد والأخوة ثمانية عشر وستة وثلاثين فأولهما كأم وجد وخمسة أخوة لغير أم وإنما كانت من ثمانية عشر لأن أقل عدوله سدس صحيح وثلاث ما يبقى هو هذا العدد والثاني كزوجة وأم وجد وسبعة أخوة لغير أم وإنما كانت من ستة وثلاثين لأن أقل عدوله ربع وسدس صحيحان وثلاث ما يبقى هو هذا العدد

والمتقدمون يجعلون ذلك تصريحا لا تأصيلا قال في الروضة وطريق (٢٨) المتأخرين هو المختار الأصح الجارى على القاعدة

القرض خيرا له شرح م ر (قوله تصريحا) بيانه أن أصل الأولى من ستة
فاحتجبنا إلى ثلث ما بقي فضر بنا ثلاثة في ستة وأصل الثانية من اثني عشر لأن فيها
ربعا وسدسا فاحتجبنا إلى ثلث ما بقي فضر بنا ثلاثة في اثني عشر وقوله تصريحا
أي لوقوع الخلاف في ثلث الباقي والأصول انما هي موضة لجمع عليه شرح م ر
نقلا عن الامام (قوله المختار) وجهه أن ثلث ما بقي فرض مضموم إلى السدس
أو إلى السدس والربع فلتقم القريضة من مخرجها واحتجب له المولى بأنهم اتفقوا
في زوج وأبوين على أن المسألة من ستة ولولا إقامة القريضة من النصف وثلث ما بقي
لفسوا وهي من اثنين للزوج واحد يبقى واحد ليس له ثلث جميع فتضرب ثلاثة
في اثنين برماوى (قوله الجارى على القاعدة) لأن فيه ضرب مخرج أحد الكسرين
في مخرج الكسر الآخر وهذا هو قاعدة التأصيل لا التمهيم ادويه ضرب المكسر
عليه السهام لا الخارج (قوله وتقول منها ثلاثة) اعلم أن الأصول ثمان تام وناقس
فالتام هو الذي تساويه أجزاء الصيغة أو تزيد عليه والناقص ما عداها فالسبعة
أجزاء تساويها وأثناعشر والأربعة والعشرون أجزاء ما يزيد عليها مما بخلاف
الخارج الأربعة الباقية فان أجزاء كل نفس عنه فهذا ما يندى يقول وندى
لا يقول زى فالتام هو الذي يقول والناقص هو الذي لا يقول قال البرماوى
والإسلاف المزيديان لا يقول فيهما لأن السدس وثلث ما بقي لا يستعرفان ثمانية عشر
والسدس والربع وثلث الباقي لا تستغرق ستة وثلاثين (قوله الستة) مضاف
العائل الستة وضعها وضعها (قوله للزوج ثلاثة) فنقص منه ثلاثة أسباع
(قوله ولكل أخت اثنان) فنقص من كل منهما سبعان ح ل (قوله فعالت بسدسها
الخ) وذلك أنه إذا نسب ما يريد على الستة إليها حصل اسم الكسر الذي هو مقدار
الزيادة ومتى نسب للجمع حصل اسم مقدار الكسر الذي نقص من كل وارث ففي المولى
للسبعة إذا نسب الواحد للستة كان سدسا فيقال عالت بسدسها وإذا نسب
للسبعة كان سبعا فيقال نقص من حصته كل وارث سبع ما تنطق له به في ل على
الجلال (قوله من كل واحد سبع) هذا إذا نظر للمسألة بعد المولى ووجهه أنه يؤخذ
من الزوج ثلاثة أسباع وكذا من الأخوين ويجعل جميع المأخوذ هو ستة أسباع
مهما سابعان فيكون كل سهم من السبعة ناقصا سبعا (قوله من الهل) بفتح الاء
وضمها برماوى (قوله ينزل) أي تلتعن أي فتقول لعنة الله على الكاذبين ما ومنكم
فقليل لم يسكت عن ذلك في زمن عمر فقال كان رجلا لها باهية في ل على الجلال
(قوله فعالت بنصفها) أي بتل نصفها وكذا قوله بثلاثها (قوله لكثرة سهامها) راجع

وقد بسطت الكلام على ذلك
في منهج الوصول إلى تصدير
الفصول (وتقول منها) ثلاثة
(الستة عشرة وتراوشعا)
فمول أربع مرات إلى سبعة
كزوج وأختين لغير أم للزوج
ثلاثة ولكل أخت اثنان
فعالت بسدسها ونقص من كل
واحد سبع ما تنطق له به والا
ثمانية كمولاء وأهلها السدس
واحد فعالت بثلاثها وكزوج
وأخت لغير أم وأم وتسمى المباهلة
من الهل وهو اللعن ولما قضى
فيه عمر بذلك خالفه ابن عباس
بعد موته فجعل للزوج النصف
والأم الثلث ولاخت ما بقي
ولا عول فقيل لما تناس على
خلاف رأيك فقال فان شاورا
فلتدع أبناءنا وأبناءهم ونساءنا
ونساءهم وأنفسنا وأنفسهم
ثم ينزل فيجعل لعنة الله على
الكاذبين فسميت المباهلة لذلك
والى تسعة كالمثل سهم أولا
للعول إلى ثمانية وأخ لأمه
السدس واحد فعالت بنصفها
والى عشرة كمولاء وأخ آخر
لام فعالت بثلاثها وتسمى هذه
الشرعية لأنها لما رفعت
للقاضى شريح جعلها من عشرة
وتسمى أم الفروج بالخاء المعجمة
وبالجيم لكثرة سهامها العائلية وكثرة الإناث فيها

(والأخى عشر لسبعة عشر وثمانين) فتعول ثلاث مرات الى ثلاثة عشر زوجة وأم وأختين لغير أم للزوجة ثلاثة وللأم
 اثنا عشر واحد لكل أخت أربعة والى خمسة عشر كقولاه وأخ لام له السادس اثنان والى سبعة عشر كقولاه وأخ آخر لام
 له اثنان (والاربعة وعشرون) وتعول عولاً واحدة وترايتها (السبعة وعشرين) كبتين وأبوين وزوجة ابنتين ستة
 عشر وللأبوين ثمانية وللزوجة ثلاثة وتقدم قسمتها منسوبة وإنما أعالوا ليدخل النقص على الجميع كما رباب الديون
 والوصايا إذا ضاق المال عن قدر حصصهم (فرع) في تصحيح المسائل ومعرفة انصباء الورثة من المصحح (ان انقسمت
 سهامها) أى المسألة (من أصلها عليهم) أى على الورثة (فذلك) بظاهر كزوج وثلاثة بنين هى من أربعة لكل منهم واحد
 (أو انكسرت على منصف) منهم سهامه (فان يائمه ضرب فى المسألة بعولها) ان عالت (عده) مثاله بعول زوج وأخوان
 لغير أم هى من اثنين للزوج واحد يبق (٢٩) واحد لا تصح قسمته على الأخوين ولا وافقة فتضرب عددها

فى أصل المسألة فتصح من أربعة
 ومثاله بالعول زوج وخمس
 أخوات لغير أم هى من ستة
 وتعول الى سبعة وتصح من
 ضرب خمسة فى سبعة من خمسة
 وثلاثين (والا) بأن وافقه
 (فوقه) يضرب فيها (فما بلغ
 محضت منه) مثاله بعول أم
 وأربعة أعمام لغير أم هى من
 ثلاثة للام واحد يبق اثنان
 يوافقان عدداً لا عظام بالنصف
 فتضرب نصفه اثنان فى ثلاثة
 فتصح من ستة ومثاله بالعول
 زوج وأبوان وستة بنات هى
 بعولها من خمسة عشر وتصح من
 خمسة وأربعين (أو) انكسرت
 على (منصفين) سهامهما فى

الأول وما بعده راجع للثاني اه (فرع فى تصحيح المسائل) وتوافقه على معرفة ذلك
 الاحوال الأربعة وكونه توطئة لبيانها جعل الفرع ترجمة له لانه المندرج تحت أصل
 كل سابق فالترجمة هنا أظهر منها فيما يرد وليكون القصد به سلامة الحاصل لكل
 من المكسر سمى قصصاً شرح م ر (قوله ان انقسمت) بأن دخل كل فريق
 فى سهامه أو ما قاله برماوى (قوله والا فوفقه) لما كانت الأناية للتباين وهو يصدق
 بثلاث صور وليست كلها مرادة بين المراد بقوله بأن وافقه وقوله يضرب فيها ضمير
 فيما عائد للمسألة بقيد هذا السابق وهو قوله بعولها ان عالت فصح غشيل الشارح
 للعول (قوله لغير أم) لاحاجة اليه لانه مما عول الأم لا من ذوى الأرحام (قوله هى
 بعولها الخ) عالت بربعها ثلاثة وتقص من حصص كل وارث خمسها برماوى (قوله من
 خمسة وأربعين) يضرب وفق البنات وهو ثلاثة فى خمسة عشر رى (قوله وحاصل
 ذلك) أى النظر بين سهام كل منصف وعدده والظري بين الأصناف بعضها مع بعض
 والنظر الأول محصور فى التباين والتوافق ولا يأتى فيه التماثل الانقسام حينئذ
 ولا التداخل لأن عدد المنصف أن كان داخل فى السهام فالسهم منقسم عليه وان كان
 بالعكس رجح إلى التوافق كما قاله البرماوى فى المسامحات (قوله ولتمثل لبعضها)
 وهو صور التماثل المتقدمة فى قوله ثم ان تماثل عدداها الخ (قوله أم وستة أخوة)
 مثل لاماثلة فى الرؤس مع الموافقة فى المنصفين مع سهامهما (قوله وتضرب إحدى

وانقت سهامه) منها ٨ أو من أحدهما يبع (عده رد) ث العدد (لوفقه ومن لا) بأن ياخذت سهامه عدده
 (ترك) العدد بجمله وتعبيرى بما ذكر أولى من تعبيره بما ذكره (ثم ان تماثل عدداها) بر د كل منهما الى وفقه أو ببقائه
 على حاله أو بر د أحدهما وبقاء الآخر (ضرب فيها) أى فى المسألة بعولها ان عالت (أحداها) أى العددين التماثلين
 (أو تدخلا) أى عدداها (فما كثرهما) يضرب فيها (أو توافقا) فحاصل ضرب وفق أحدهما فى الآخر (يضرب فيها) (أو
 تبايناً) فحاصل ضرب أحدهما فى الآخر (يضرب فيها فاما بلغ الضرب فى كل منها محضت منه المسألة وحاصل ذلك أن بين
 سهام المنصفين وعددهما توافقاً وتبايناً وتوافقاً فى أحدهما وتبايناً فى الآخر وان بين عددهما تماثلاً وتداخلاً وتوافقاً
 وتبايناً والحاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة اثنا عشر فعليك بالتمثيل لها ولتمثل لبعضها فتقول أم وستة أخوة لام وثنا
 عشرة أختان لغير أم هى من ستة وتعول الى سبعة للأخوة سهاماً يوافقان عددهم بالنصف فيرد الى ثلاثة وللأخوات
 أربعة توافق عددهن بالربع فيرد الى ثلاثة ويضرب إحدى الثلاثين فى سبعة تبلغ إحدى وعشرين ومنه تصح
 ثلاث بنات وثلاثة أخوة لغير أم

هي من ثلاثة والعددان متساويان يضرب احدهما ثلاثة في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصح ست بنات وثلاثة اخوة لغيرهم عدد البنات الى ثلاثة ويضرب احدي الثلاثين في ثلاثة تبلغ تسعة (٣٠) ومنه تصح (وقاس بهذا المذكور) كما

الثلاثين) هذا مثال للمائة في مائة احد الصنفين ووفق الآخر (قوله هي من ثلاثة) هذا مثال للمائة في المائة (قوله في غير الولاء) بخلاف الولاء فقد تشترك جماعة في ثمنه وجماعة في سدسه وجماعة في ربعه وجماعة في ثلثه وجماعة في نصف ثمنه وجماعة اخرى في نصف ثمنه ايضا شيئا وفيه ان هذا ليس فيه مسألة وقع الانكسار في انصافها بل ارثهم انما هو بالملك ولا يمكن فيه تصحيح لمسألة بل في هذا التصوير ياخذ كل فريق ما خصه بالملك وليس فيه تصحيح لمسألة تقسم على جميع الفرق (قوله اصناف) مراده بالصنف ما يشمل الواحد (قوله في اجتماع الخ) لانه تعدد ان الوارث حيث خمسة الابن والبنات والابوان واحد الزوجين وقوله ولا تعدد فيهم واما الابن فيتعدد وكذا البنات فيكونان صنفين وفيه ان هذا لا يدل على ان الانكسار يكون على أربعة بل ربما يدل على انه لا يزيد على صنفين واسبب بان الام تختلفها الجدة وفيها التعدد والزوجة تختلفها الزوجة وفيها تعدد فهذان صنفان فيضمنان للصنفين السابقين واما الاب فلا يمكن فيه التعدد فعلم ان الانكسار لا يزيد على أربعة لانه لا يزيد عليها في صورة اجتماع من يرث من المذكور ان كانت فيكونان زائد في غيرهما بالطريق الاولى اه شيئا وقوله واما الابن الخ فيه ان البنين والبنات صنف واحد لا صنفان لانهم يرثان عند اجتماعهما بالبسوة الا ان يصور بالبنات مع بنى البنين لانهم قد يختلفون البنين (قوله فيما ضرب فيما) والذي ضرب فيها يسمى جزء السهم أي حظ كل سهم من سهام المسألة الاملية أي قبل التصحيح وبعبارة الشنقوري فذلك أي ما حصلته في النسب الاربع وهو أحد التمانين وأصغر المداخلير ومسطح وفق أحد المتوافقين وكامل الآخر ومسطح المتباينين جزء أي حظ السهم الواحد من أصل المسألة أو مبلغها بالدول ان حالت من التصحيح ووجه تسميته بذلك كما قاله ابن المصنف انه اذا قسم المصحح على الاصل تاما أو عانا لخرج هو لان الحاصل من الضرب اذا قسم على أحد المضر وبين خرج المضر وبالأخر والمطلوب بالقسمة وهو نصيب الواحد من المقسوم عليه وهو الاصل أو المنتهى اليه بالمول يسمى سهما والجزء يسمى جزءا فلذلك قيل جزء السهم أي حظ الواحد من الاصل أو المنتهى اليه اه بحروفه (فرع في المناضات وهي نوع) فلذا حسن ترجمتها بفرع كالذي قبلها شرح م ر (قوله مفاعلة) أي على وزنها وليس هي معناها لغة بل معناها ما بعده (قوله وهي الازالة) كما في نسفت الشمس الظل اذا أزالته والظل ككسفت الكتاب اذا قلست ما فيه (قوله أن يموت) أي ما يترتب على ذلك من الاعمال الآتية من اطلاق السبب على السبب والمعنى اللغوي موجود فيه لان المسألة الاولى

(الانكسار على ثلاثة) من الاصناف الجذتين وثلاثة اخوة لام وعين أصلها ستة وتصح من ستة وثلاثين (و) على (أربعة) كزوجتين وأربع جذات وثلاثة اخوة لام وعين أصلها اثني عشر وتصح من اثنين وسبعين (ولا يزيد) الانكسار في غير الولاء بالانكسار على أربعة لان الورثة في الفريضة لا يزيدون على خمسة اصناف كما علم بممار في اجتماع من يرث من المذكور والامات ومنها الاب والام والزوجة ولا تعدد فيهم (فاذا أريد) بعد تصحيح المسألة (مسوقة نصيب كل صنف من مبلغ المسألة لضرب نصيبه من أصلها فيما ضرب فيها فما بلغ) الضرب (فهو نصيبه) يقسم على عدده) ففي جذتين وثلاث اخوات لغير أم وعم هي من ستة وتصح بضرب ستة فيها من ستة وثلاثين للجذتين واحد في ستة ستة لكل جذة ثلاثة وللأخوات أربعة في ستة بأربعة وعشرين لكل أخت ثمانية والعم واحد في ستة ستة (فرع في المناضات وهي نوع من تصحيح المسائل وهي لغة مفاعلة من الفهم وهي الازالة أو القل واصطلاحاً أن يموت أحد الورثة قبل القسمة

لو (مات شخص) عن ورثة فمات أحدهم قبل القسمة فإن لم يرثه غير الباقيين (من ورثة الأول) (وارثهم منه كما يرثهم) (من الأول جعل) الحال بالنظر إلى الحساب (كان الثاني لم يكن) من ورثة الأول وقسم الميراث بين الباقيين (كأخوة وأخوات) لغيرهم (مات بعضهم عن الباقيين) منهم (والأول) أي وان ورثة غير الباقيين كانوا شركهم غيرهم أو ورثة الباقيين ولم يكن وارثهم منه كما يرثهم من الأول بأن اختلف قدر استحقاقهم (نصيب مسألة كل) منها (فان انقسم نصيب الثاني) من مسألة الأول (على مسألتهم) فذا الشظاء مركز وخرج وأختين لغيرهم ما نشأ أحدهما عن الأخرى وعن بنت المسألة الأولى من ستة ونعول إلى سبعة والثانية من اثنين ونصيب ميتها من الأولى اثنان منقسم عليها (والأول) أي وان لم ينقسم نصيب الثاني من الأولى على مسألته (فان توافق ضرب في الأولى وفق مسألته والأول) (بأننا) (فكلها) (فما بلغ حصتها منه) (ومن له شيء من) المسألة (الأولى) أخذه مضروباً) فيما ضرب فيه من وفق (٣١) الثانية أدركها ومن له شيء من الثانية أخذه مضروباً (في نصيب الثاني

من الأولى أو) (في وفقه) ان كان بين مسألته ونصيبه وفق مثال وفق جدتان وثلاث أخوات متفرقات ماتت الاخت للأب عن أخت لأم وهي الاخت للأبوين في الأولى وعن أختين لأبوين وعن أم أم وهي إحدى الجدتين في الأولى المسألة الأولى من ستة وتصيب من اثني عشر والثانية من ستة ونصيب ميتها من الأولى اثنان يوافقان مسألته بالنصف فيضرب نصفها في الأولى يبلغ ستة وثلاثين لكل جدّة من الأولى سهم في ثلاثة بثلاثة وللوارثة في الثانية سهم منها في واحد بواحد وللأخت

ذهبت وصار الحكم للثانية مثلاً ومعلوم أن هذا بحسب الغالب والافتقار يصحان بما صحت منه الأولى وأيضاً المال قد تناهت اليد شرح م ر وعجالة البرماوى معنى بها المعنى المراد لما فيها من إزالة أو تغيير ما صحت منه الأولى أولاً لنقل المال من وارث إلى وارث وبذلك علم أن المفاعلة ليست على باعها إذ ليس هنا إلا مضافة أو منسوخة قال شيخنا وقد يقال هي صحيحة في غير الأولى والأخيرة إذ كل ما بينهما مضافة ومنسوخة (قوله كأخوة الخ) أو بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين وأثر الأخوة لأن أرثهم من الأول والثاني بالأخوة بخلاف البنين فإنه من الأول بالبنوة وفي الثاني بالأخوة كما في شرح م ر (قوله بأن تباينا) هو محصر لمعوم النفي قبله لا يأتى هنا التماثل ولا التداخل لأنهما مع التماثل منقسم وكذا مع تداخل المسألة في السهام وفي عكسه ترجع إلى الوفاء لأنه أخصر زى (قوله وعن أختين لأبوين) وانما لم ير في الأولى مع أنهما أختان لأم فيها مانع قام بهما كما في البرماوى وشرح م ر أول عدم وجودهما ح ل (قوله تبلغ مائة وأربعة وأربعين) فإذا قسمتها على أربعة وعشرين بأن قسمها على ثلثها أي على الثلاثة أولاً ثم أقسم الخارج على الثمانية يخرج قيراطها وهو ستة فيكون كل ستة من الأسهم بقيراط فلكل ابن ستة قيراط وخمسة أسداس قيراط وللزوجة ثلاثة قيراط ونصف قيراط

﴿كتاب الوصية﴾

للأبوين في الأولى ستة منها في ثلاثة بثمانية عشر ولها من الثانية سهم في واحد بواحد وللأخت الأب في الأولى سهمان في ثلاثة بسنة وللأختين الأبوين في الثانية أربعة منها في واحد بأربعة ومثال عدم الوفاء زوجة وثلاث بنين وبنت ماتت البنت عن أم وثلاثة أخوة وهم الباقيون من الأولى المسألة الأولى من ثمانية والثانية نصيب من ثمانية عشر ونصيب ميتها من الأولى سهم لا يوافق مسألته فنضرب في الأولى تبلغ مائة وأربعة وأربعين للزوجة من الأولى سهم في ثمانية عشر بثمانية عشر ومن الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة ولكل ابن من الأولى سهمان في ثمانية عشر بسنة وثلاثين ومن الثانية خمسة في واحد بخمسة وما صحت منه المسألةان صار كسألة أولى فإذا مات ثالث عمل في مسألته ما عمل في مسألة الثاني

وهكذا ﴿كتاب الوصية﴾

أخرها عن الفرائض لأن قبولها ورد ما ومعرفة قدر ثلث المال ومن يكون وارثا متأخر
 عن الموت فسقط القول بأن الانسب قد عيى على ما قبلها لأن الانسان يوصى ثم يموت
 ثم تقسم تركته شرح م ر (قوله الشاملة لا يصاء) أي فلا يقال إن الأربعة قاصرة
 عن الايصاء زي (قوله وصل خير دنياه بخير عقباء) يحتمل أن المراد بخير دنياه
 الخير الذي حصل له قبل الموت بأعمال الطاعة وخير عقباء الخير الذي يحصل بعد
 موته بسبب حصول الموصى به للموصى له فهو يا يصاء له يحصل له بعد موته خير وقد
 صدر منه في حياته خير فقد وصل أحدهما بالأخر ويحتمل أن معناه أنه وصل خير
 دنياه أي تمتعه في دنياه بالمال بخير عقباء أي انتفاعه بالثواب الحاصل بالوصية
 بالمال سم والاول أظهر وعبارة ح ل قوله وصل خير دنياه أي الخير الواقع منه
 في دنياه وهو تصرفاته المشتملة على الخير المعجزة في حال حياته وممته وقوله بخير
 عقباء أي بالخير الواقع منه في عقباء أي في آخرته أي وهو في الدار الآخرة أي وصل
 القربات المعجزة الواقعة منه في دنياه وهي حالة الحياة بالقرب المعلقة بموته التي تكون
 بعد موته وفيه أن هذا لا يأتي في الايصاء الشامل له الوصية والانسب أن يقال وصل
 خير عقباء بخير دنياه لأن القصد بالوصية اتصال ما بها إلى ما قدمه في حياته والاصل
 اتصال المتأخر بالتقدم وأجيب بأن العبارة مقولون قال الدميري رأيت بخط ابن
 الصلاح أبي عمرو أن من مات بغير وصية لا يتكلم في مدة البرزخ وأن الاموات
 يتزاورون سواء فيقول بعضهم لبعض ما بال هذا فيقال مات عن غير وصية ويمكن
 حمل ذلك على ما إذا مات عن غير وصية واجبة أو خرج بخرج الزجر ع ش (قوله
 وشرعا) لا يعني الايصاء وأما معنى الايصاء فهي اثبات حق مضاف لما بعد الموت
 كما سيأتي (قوله ولو تقدرا) كما وصيت له بكذا دون أن يقول بمذموق سم
 لأن الوصية صريحة وإن لم يذكر بعدها لفظ الموت بخلاف غيرها كما عطفوا له كذا
 لا يكون مريحا إلا أن قال بمذموق ح ل (قوله وإن الفقهاء حاكما) عبارته
 في كتاب التدبير متساو وشرحا والمذموق يفتق بالموت محسوبا من الثلث بعد الدين
 وإن وقع التدبير في الصفة كفتق علق بصفة قيدت بالمرض أي مرض الموت كأن
 دخلت الدار في مرض موتي فأنت حر ثم وجدت الصفة أو لم يجده ووجدت فيه
 باختياره أي السيد فانه يحسب من الثلث فإن وجدت بغير اختياره فن رأس المال
 اعتبارا بوقت التعليق لأنه لم يكن متبها بإبطال حق الورثة (قوله أو الملق به) أي
 بمرض الموت ككتدبته لاقتل ونحوه مما سيأتي (قوله ما حق امره) قال العليبي
 والكرمانى ما نافية ولمشي صفة لمسلم ويوصى فيه صفة شيء ويبيت ليلتين صفة أيضا

الشاملة لا يصاء هي لغة
 الايصاء من وصى الشيء بكذا
 وصله به لأن الموصى وصل خير
 دنياه بخير عقباء وشرعا
 لا يعني الايصاء تبرع بعق
 مضاف ولو تقدرا لما بعد
 الموت ليس بتدبير ولا تعليق
 عتق وإن التقى بها حاكما
 كالتبرع المنز في مرض الموت
 أو الملق به والاصل فيها قبل
 الإجماع قوله تعالى من بعد
 وصية يوصي بها أو دين وأخبار
 غير الصفة من ما حق امره مسلم
 لشي يوصى فيه بيت ليلتين
 الأوصية مكتوبة عنده

لمسلم والمسلمة تبنى خبر واعتز به بأن الخبر لا يقتضي بالواو وقال الزركشي بيت هو الخبر
وكأنه على حذف ان ومفعول بيت مذكوف أي مريضاً اه شوري هذا والاولى
أن يبعد بيت خبراً والمسلمة تبنى حالا أي ما الحزم والرأي حقه أن بيت الا في هذه
الحالة لان الانسان لا يدري متى يفجأ الموت أي لا ينبغي له أن يبيت ليلتين الا في هذه
الحالة والليلتان ليستا للتعديد والمراد أنه لا يضي عليه زمن من ملك الشيء الموصى فيه
الا ووصيته مكتوبة عنده أي مشهده عليها لكن سوغ له في اليلتين وقول المحدثي
مفعول بيت سواء به خبر بيت وقوله مريضاً ليس بقيد لان الوصية مطابقة مطلقاً
فالاولى جعل بيت تامة والمراد بالسكتانية الاشهاد (قوله أركانها) لا بمعنى الايضاء
أما بمعنى الايضاء فهي أربعة أيضاً لكن يبذل الموصي به بالوصي فيه والموصى له
بالوصي (قوله مريضاً) قسنية جعله من الأركان أنه يشترط ذكره والمعتد بخلافه
فلما اقتصر على قوله أوصيت بثلاث مالى صرح بصرف في وجوه البرسب ط ب وأجيب
بأن المراد موصى له ولو ضمنا وهو ما ذكره في الغالب من رضى الوصية للفقراء
ووجوه البر (قوله وحرية) أي كلاً أو بعضاً م ر (قوله واختيار) لا يفنى عنه
التكليف لان المذكور مكلف على الصحيح خلافاً لما في جمع الجوامع ولو سكت المصنف
عن القيد المذكور انتضى صحة وصية المكره لكونه مكافواً وليس كذلك اه عن
مخلصا (قوله ولو كافراً) وفارق عدم انعقاد نذر بما مرفوعة محضه بخلافها بر ماوى (قوله
وليه كاتبا) أي لم يأذن له سيده شرح م ر (قوله وشروط في الموصى له الخ) ولا يرد على
المصنف من تمام عدم ذكر جهة ولا شخص كات وبيت بثلاث مالى ويصرف للفقراء
والسالكين أو بثلاثة لله تعالى ويصرف في وجوه البر لان من شأن الوصية أن يقصد
بها أو لئلا فكان اطلاقها بمنزلة ذكرهم ففيه ذكر جهة ضمنا وهذا فارق الوقت فانه
لا يذوقه من ذكر المصروف شرح م ر (قوله معارفا) أي مجرداً أخذاً من قوله
ولا يحمل سبب حدث الخ (قوله أهلاً لطلب) أي حين الوصية م ر (قوله فلا تصح
لكافر) جملة ما ذكر من القبول ثلاثة تترتب على كل من الثاني والثالث فتريعتن
وكذا على الأول لكنه وصل بينهما وذكراً حده ما يشول فلا تصح لكافر بمسلم الخ
وأنهم أبوقوله ولا تصح إمامية كنية فإل الانسب ذكر الثاني من لامة الاول (قوله
مسلم) ومثله المصحف ظاهره وان كان يمتنع عليه وعليه فإل الفرق بينه وبين البيع
وأما أحده والثاني أنه كالبيع فيه الوصية اذا كان يمتنع عليه (قوله لعدم وجوده)
ولأنه تملك وتمالك المعدم ممنوع نعم ان جعل المعدم تبعاً للموجود كأن أوصى
لاولاد زيد الموجودين من سبب حدث له من الاولاد فصحت لهم تبعاً قياساً على الوقت

(أركانها) لاء في الايضاء
(موصى له) موصى (بوصية)
وموص وشروط فيه تكليف
وحرية واختيار ولو كافراً
مريضاً أو غيره أو محبور سقه
أو فاس لصحة عبادتهم
واختيارهم للأواب (فلا تصح)
الوصية (بدونها) أي الصفات
المذكورة فلا تصح من صبي
ومجنون ومنع على ورقيق
ولو مكاتباً ومكره كسائر المقود
وأعدم ملك الرقيق أو ضعفه
والسكران كالمكاتب وقيد
الاختيار من زيادتي (وشرط
في الموصى له) حالة كونه
(مطلقاً) أي سواء كان جهة
أم غيرهما (عدم وصية)
في الوصية له (و) حالة كونه
(غير جهة كونه مملوكاً أهلاً
لذلك) واشتراط الأولين
في غير الجاهل من زيا تي (فلا
تصح) لكافر بمسلم لكونها
وصية ولا (لحمل سيحدث)
لعدم وجوده (ولا لأحد هذين
الرجلين) للجهل به

وهذا هو المعتمد والفرق بأن من شأن الوصية أن يصدق بها معنى موجود بخلاف الوقف
لأنه لا يدرام المتضمني لشموله للمعدوم ابتداء مرجوح برماوى (قوله مع) لانه تفويض
لغيره وهو انما يعطى معينا شرح م ر ولانه ايضا بالتبليك والتبليك من الموصى اليه
لا يكون الا لعين منهما بخلاف اوصيت لاحدهما لانه تبليك لغيره من م ر ماوى
(قوله ولا ليت) الا ان اوصى بماء لاولى الناس وهناك ميت فيه قدم به على المتبليك
والحدث الحى والمراد فى محل الموصى أو محل الماء وقال الرافعى ليست هذه وصية
لميت بل لوليه لانه الذى ينولى أمره برماوى وتأقل قوله الا ان اوصى بماء لاولى الخ
فان ذلك لا يرد على الشارح لانه انما اشترط أهلية الملك فى غير اية الوصية بل لاولى
الناس به وصية بجهة (قوله ولا لاداة) عبارة شرح م ر وان اوصى بزيادة وصداها بها
أو أطلق فباطلة لان معانق الفقهاء للتبليك وهى لا تملك وفارقت العبد ذمما الاطلاق
بأنه يخاطب ويتأق به وله وقديعتق قبل موت الموصى بخلافها وقباس ما من صحة
الوقف على الخليل المسبلة كما قاله الزركشى صحة الوصية لها بالاولى أى عند الاطلاق
عن التفسير بعطفها اه بغيره (قوله الا انفسر بعطفها) ولومات الموصى قبل بيان
مراده رجوع الى وادته فان قال أراد العلف صحته والاحلف وبه ملت وان قال ادرى
ما أراد بملت كما نقله فى البيان عن الهدية وفى الشافى للجرجاني لقال ما لاداة
أراد تبليكى وقال الوارث أراد تبليكا صدق الوارث لانه غارم شرح م ر (قوله بسكون
اللام) كيف هذا مع أن الساكن اسم للفعل انه أن يراد به المعلوم أيضا أو يراد به
الصرف لى بنعاطى علفها فيكون معا على الاول واحدا وهو خلاف انه ورد
كما يؤخذ من البرماوى (قوله فنصح) وبه لا يدرى به لان الوصية فيها لو كانت
اداة يعصى عليها كفرس قاطع الطريق والحربى والحارب لاهل العدل شرح م ر
(قوله وينع عن الصرف الخ) فان دلت قرينة ظهيرة على أنه انما قصد به ما لى كما وانف
ذصة رها تجملا أو ببساطة ملكه مطلقا كالودفع دهره لا آخره قل لانه به ١٤٠
مثلا وهل ذلك مالومات الاداة أى فيكون لما لى كما هو بلاء امك بها سقت
الوصية للمشتهى كفى العبد قاله المصنف وقال الرافعى وصية من الرعدة هى البائع
قال السبكي وهو الحق ان انتقلت به المولود والا فالحق أن المشتري وهو بئس
العبد فى التدبيرين فله لوقبل البائع ثم باع اية فظاهره انه يلهه وهو دنت
لعنفها وان سارت ملك غيره شرح م ر (قوله ولا يملك) أى ان يبرأ وارث من ذلك
(قوله يصرفه الموصى) أى وصى الموصى (قوله لا تبعد) أى يبعد عنه بدو ح ل
(قوله وصالحه) عطف عام ويشترط قبول الماطر برماوى (قوله بئس) اه بئس

ثم ان قال أعطوا هذا لاحد
هذين مع كماله لو كمل به
لاحد هذين (ولا ليت) لانه
ليس أهلا لملك (ولا لاداة)
لذلك (الا انفسر) الوصية لما
(بعطفها) بسكون اللام وفيها
أى بالصرف فيه فتصح لان
علقها على مال كماله المقصود
بالوصية فيشترط قبوله ويتعين
الصرف الى جهة الاداة رعاية
اغرض الموصى ولا يسلم علفها
للمالك بل يصرفه الموصى فان لم
يكن فالقضى ولو بئس به (ولا)
تصح (لهارة كنيسة) من كافر
أو غيره للتبليك لغيره لو كانت
العمارة ترميها بخلاف كنيسة
ينزلها المارة ولو كفا را وموقوفة
على قوم بسكنونها ولا تصح
لاهل الحرب ولا لاهل الردة
(رتصح العمارة) بعد ومصلحه
ومعلها ونحوه عند الاطلاق
(عليها) لا يعرف فان قال
أردت تبليكه فبطل الوصية
وبعث الرافعى بصحتها

بأن المسجد ملكا وعليه وقف
قال النووي هذا هو اللفظ
الأربع (و) تصح (لكافر) ولو
حربيا ومردا وقاتل بحق
أو بغيره كالمدة عليه والمهبة
لها وصورتها في القاتل أن يوصى
لرجل فيقتله ومنه قتل سيد
الموصى له الموصى لأن الوصية
لرقيق وصية لسيده كما سيأتي
أما لأرضي لمن يرتد أو يحارب
أو يقتله أو يقتل غيره عدوانا
فلا تصح لأنها معصية (ولم
ان انفصل حيا) حياة مستقرة
(لدون ستة أشهر منها) أي من
الوصية لا العلم بأنه كان موجودا
عندها (أو) لا كثر منه
(ولا ربع سنين فأقل) منها
(ولم تكن المرأة فراشا) لزوج
أوسيد أمكن كون الحمل منه
لأن الظاهر وجوده عندها لندرة
وطء الشبهة وفي نذر الزنا
إساءة ظن نعم لو لم تكن فراشا أقما
لم تصح الوصية كما نقل عن
الاستاذ أي منصرفا كانت
فراشاه أو انفصل لا كثر من
أربع سنين لم تصح الوصية
لاحتمال حدوثه معها أو بعدها
في الأولى وعدم وجوده عندها
في الثانية وأعلم أن ثاني
الدومين تابع للأول مطلقا

(قوله بأن المسجد ملكا) أي ان اشتملت صبغة الموصى على لفظة للمسجد كان قال هذا
للمسجد يكون ملكا له وقوله وعليه وقف أي ان اشتملت صبغته على لفظة على كان قال
هذا على المسجد يكون وقفا عليه فالعبر باللام يفيد الملك وبلى يفيد الوقف اه ما يلي
فعله يكون قوله ملكا وقفا خير من ليكون مقذرة والظاهر أن هذا لا ينبغي بل يجوز
أن يكون للمسجد خبرا مقدما وملكاً كما سم أن مؤخر وكذا قوله وعليه وقف والباء سببية
والمدنى ان المسجد ملك وعليه وقف (قوله وتصح لكافر) أي بغير فهو مصحف م ر
وهذا لا يخالف ما مر من شرط عدم المعصية لأن القصد هنا الشخص وان زال الوصف
فلم يظهر قصد الوصف فيه الذي هو المعصية قل على الجلال فتكون صورته
أن يوصى لشخص وهو في الواقع كافر (قوله ولو لحربيا ومردا) أي في الواقع كقوله
أوصيت لزيد ولهذا في الواقع أنه حربى أو مرتد أما لو قال لزيد الحربى أو المرتد فلا
تصح لأن تطبيق الحكم يشتق يؤذن بعلمية ما منه الاشتقاق قاله ع ش خلافاً للقبول
على التعبير (قوله ومردا) فان مات مرتدا تبين بطلان الوصية برماوى وانما خالف
الوقف الوصية لأنه صدقة جارية فاعتبر في الموقوف عليه الدوام والحربى والمرتد
لادوامهما (قوله أن يوصى لرجل فيقتله) فهو قاتل باعتبار الأول وخبر ليس للقاتل
وصية ضعيف ساقط م ر ولو صح حل على الوصية لمن يقتله (قوله ومنه) أي بما ذكر
وهو الوصية للقاتل ح ل (قوله لمن يرتد أو يحارب) أو المرتد أو الحربى ح ل
(قوله لأنها معصية) يؤخذ منه صحة وصية حربى لمن يقتله وهو ظاهر ومثله من أوصى
لمن يقتله بنى م ر (قوله ولم يمل الخ) ويقبل له الولي ولو وصيا بعد الانفصال فلا يمل
فله لم يكف ما جرى عليه ابن المقرئ وقال سم استمد م ر أن الولي يقبل له الوصية
ولو قبل انفصاله عن (قوله أولا كثر منه) أي من أدون (قوله لأن الظاهر وجوده
عندها) لأنه يمكن أنه أوصى له عقب العلوق فيما إذا انفصل لأربع سنين فالأربعة
مطلقة بما دونها كما قاله م ر (قوله لندرة وطء الشبهة) أي من غير ضرورة تدعو
إلى ذلك فلا مرد ما إذا ولدته لدون ستة أشهر ولم تكن فراشا فيتعين حملها على وطء
الشبهة أو الزنا (قوله نعم لو لم تكن فراشا) هذا الاستدراك مخرج مخرج النفي بلا سبق
كأنه قال هذا إذا عرف لها فراش سابق ثم انقطع فان لم يكن لها فراش أسلم لم تصح
الوصية في الثانية لانتهاء الظهور وانحصار الطريق في وطء الشبهة أو الزنا ح ل (قوله
فان كانت فراشا) المراد بالفراش وجود وطء يمكن صدور الحمل منه بعد وقت
الوصية وان لم يكن من زوج أوسيد بل الوطء ليس قيدا إذا مدار على ما يحال عليه
وجود الحمل قل على الجلال (قوله مطلقا) أي في صحة الوصية له وعدمها

(قوله وإن ما ذكرته الخ) أي في قوله أولا كثر منه ولا ربع سنين فإنه يصدق بالسنة
وقوا من الحاق السنة بما فوقها أي في التفصيل بين كونها فراشا أولا (قوله هو
ما في الأصل) معتمد (قوله الحاقها بما دونها) أي فلا تفصيل فيما (قوله من تقدير
لحظة الوطء) أي فيكون أقل مدة الحمل على كلامه ستة أشهر ولحظة الوطء فتكون
السنة ملحقه بما دونها لأن أقل مدة الحمل ناقصة لحظة الوطء شيئا (قوله في محال
آخر) كالمدة والطلاق ح ل أي فيما إذا طلقها حاملا ووضعته لسنة أشهر من إمكان
العلوق فإن المدة فضي به ركذا أن قال إن كنت حاملا فأنت طالق مولدت لسنة
أشهر من الطلاق فإما تعلق بالسنة ملحقه بما دونها وتقدر أي فائدة في الحاقها
بما دونها في المدة مع أنها إذا ولدت لاربع سنين ولم تكن غراشا فنحى به المدة أيضا
نعم يظهر له فائدة فيما إذا واثبت بشبهة عقب الطلاق وممكن صحت كون الحمل منه
تأمل اه (قوله جريا على النصاب) أي فنظر بالغالب قال لا بد من تقدير لحظة الوطء
زائدة على السنة فتكون السنة ملحقه بما دونها ومن لم ينظر بالغالب قال لا يشترط
تقدير تلك اللحظة وحينئذ فتعلق بما فوقها شيئا (قوله من أن العلوق) أي سببه
وهو الانزال وقوله لا يقارن أول المدة أي بل متأخر عنها وأول المدة هو الوطء (قوله
والا) أي وإن لم يجز على النصاب فالعبرة بالمقارنة أي بما كان معسرة لصوى وأول
المدة أي مدة الحمل (قوله علم أن كلامي صحيح) أي من حيث ما يسهل عليه لا من حيث
الحكم لأن المعتمد أنهما مائة بما فوقها شيئا فإن كانت أدا كان كلامي لا يسهل حاربا
على الذائب فلم ضعفوه واعتمدوا أصلهم مع نه على خلاف النصاب قات
اعتمدوا احتياطاً لأموال لأنه لما كان الانزال يمكن مقارنته الوطء واعتزل الحمل
لسنة أشهر من الوطء كان مقارناً للصحة فلا يصدق شيئا أي إذا كانت وراشا
فلا احتياط لعدم تقدير لحظة قبل الوصية يوجد فيها الانزال وإنما اعتبره أهله المأخذه
في العدد فيما لو أتت بولد بعد الفراق بسنة أشهر حقت المذهب لأنه ثبت بالإمكان
وإنما اعتبروها أيضا في الطلاق فيما لو قال لسان لم تتكوني حاملا فأنت طالق مولدت
لسنة أشهر من التعلق حيث لا تطلق لا مكان وجوده قبل التعلق به لأنه لأن العصبية
محققة ولا تزول بالنشأ وهو احتمال متارنه العلوق لتعلقه لكن يرد على التعليل
ما إذا قال إن كنت حاملا فأنت طالق فولدت لسنة أشهر فإنتهوا أعبر بالمعصية
الوطء السابقة ح أن الاحتياط للعصية عدم وقوع الطلاق لا حتم لأنه ربه العلوق
للتعلق ولا يكون الحمل موجودا عند التعلق إلا أن يقال فإنتهوا تثبت على الذي
في اعتبار اللحظة السابقة ليجري الساب على وتيرة واحدة وإنتهوا لكون العصية

وإن ما ذكرته من الحاق
السنة بما فوقها ما في الأصل
وغيره تبعاً للنص لكن صوب
الاستوى الحاقها بما دونها
معللة بأنه لا بد من تقدير
لحظة الوطء كما ذكره في محال
آخر ويرد بأن اللحظة إنما
اعتبرت جريا على النصاب من
أن العلوق لا يقارن أول المدة
والا فالعبرة بالمقارنة فالسنة
ملحقه على هذا بما فوقها كما
قالوه هنا وعلى الأول بما دونها
كما قالوه في المحال الآخر وبذلك
علم أن كلامي صحيح

بحقيقة فلا تزول بالشك أو يقال في وقوع الطلاق احتياطا للابضاع في تحريرها وعبارة
العنانى قوله ويرد الخ فرق بأن المفظ ثم الاحتياط للابضاع وهو انما يحصل بتقدير
لخطة الملق أو مع الوضع نظرا لتعاليب من أنه لا بد منها فنقصوها من الستة فصارت
في حكم ما دونها وأما هنا فالاصل عدم الوجود وعدم الاستعناق ولا داعي للاحتياط
وذلك التعاليب يمكن أن لا يقع بأن يقارن الانزال الملق والوضع آخر الستة فنظروا
لهذا الامكان وأما الستة هنا بما فوقها حجر (قوله قدر حصته) كان تركا بين
و دارين قيمتهما سواء فنقص كلا بواحدة م ر فيه نضمن تيميل ان قول المشرح حتى
يعين الخ انه أوصى لكل وارث بعين هي قدر حصته كما مر به الاصل بقوله والوصية
لكل وارث بقدر حصته فهو بعين هي قدر حصته محمية وانما جعلها المشرح غاية
لا يرد بها سوهم أن العبي اذا كانت قدر حصته لا تقتصر الى اجازة كما هو قول عندنا
كما حكاه م ر اما لو أوصى لواحد من الورثة بعين هي قدر حصته فيصم أيضا ان أجاز
باقى الورثة لأن بشارتهم فى الباقي (قوله ان أجاز) أى وتغذ ان أجاز هو قيد لم يردف
كما يدل عليه قوله اما اذا لم يجزوا فلا تنفذ الوصية (قوله وسواء أراد الخ) والحيطة
فى الوصية لا وارث أن يقول أوصيت لزيد بألف أن تبرع لوارثي بخسمائة فإنه يصح
ولا يتوقف على الاجارة لان الحاصل لهم من غير الميث الموصى اه سم (قوله صالح)
أى ليس بضيف ولم يرق الى درجة التعجب ر (قوله لوارث عام) أى لغير من أفراد
بأن أوصى لواحد من المسلمين معين وليس المراد أن يرصى لبيت المال بشئ كما يدل عليه
قوله كأن كان وارث بيت المال والاقبال بأن كان وارث الموصى له ح ل وعبارة
شرح م ر وقيد بعض الشراح الوارث بالخاص احتراز عن العام كوصية من لا يرثه
البيت المال بالثلث فأقل فتصح قطعاً ولا يحتاج لاجازة الامام ور: بأن الوارث جهة
السلام لا خصوص الموصى له فلا يحتاج للاحتراز منه اه (قوله كأن كان وارثه
بيت المال) الكاف بمعنى الباء برماوى فهي استقصائية (قوله دون ما زاد) لتوقفه
على الاجارة واجازة جميع المسلمين متعذرة (قوله كما سيأتى) أى فى أول فصل ينبغي
أن لا يوصى الخ (قوله والعبرة بأرثهم الخ) فلو أوصى لأخيه فحدث له ابن قبل موته
فموتته لأجنبي أو ولد ابن ثم مات الابن قبله أو مته فوصيته لوارث شرح م ر (قوله
ولا تصح لوارث بقدر حصته) أى لجميع الورثة لا تثل بقدر حصته أما لو أوصى لبعض
الورثة بعد حصته فتصح كفى الروض فيستقل بذلك ان أجاز الباقي ويشارك فيما زاد
حينئذ لا وجه لاسقاط كل من كلام الاصل وكأنه فهم أنه لا مفهوم له وليس كذلك
ح ل (قوله لرقيق) ولو مكاتباً م ر (قوله وصية لسيده) وعمل صحة الوصية للعبد

وأن التصويب سم و (وارث)
خاص حتى بعين هي قدر حصته
(ان أجاز باقى الورثة) المطلقين
التصرف وسواء أراد على الثلث
أم لا لخبر البيهقي باسناد صالح
لا وصية لوارث الا أن يجيز الورثة
أما اذا لم يجيزوا فلا تنفذ الوصية
فان أوصى لوارث عام كأن كان
وارثه بيت المال فالوصية بالثلث
فأقل صحة دون ما زاد كما سيأتى
مع زيادة (والعبرة بأرثهم وقت
الموت) لجواز موتهم قبل موت
الموصى فلا يكرهون وورثة
(ويرد هم واجازة م بعده) لعدم
تحقق استعناقهم قبل موته (ولا
تصح) الوصية (لوارث بقدر
حصته) لأنه يستفقه بلا وصية
وانما صححت بعين هي قدر حصته
كما مر باختلاف الأغراض
فى الاعيان (والوصية لرقيق
وصية لسيده) أى تحمل عليها
لتصح ويقبلها الرقيق دون
السيد لان الخطاب بمعه

اذالم يقصد تعليمه فان قصده لم تصح كنفه في الوقف قاله ابن الرفعة م ر واعتمد
 الزياى الهمة (قوله ولا يقتصر الى اذن السيد) بل لو نها لم يضر تكلمه مع نهى السيد
 عنه ولو كان الرقيق فاصرا قبلها السيد كولى الحر م ر ع ن (قوله فان عتق الخ) ولو
 عتق بعينه فقياس قولهم في الوصية لبعض ولا مهايأة يقسم بينهما انه يستحق هذا
 بقدر حريته والباقي للسيد قاله الرزكى وعليه فلا فرق هنا بين وجوده وهاية وعدمها
 ويفرق بأن وجود الحرية عند الوصية اقتضى ذلك التفصيل بخلاف طر ومبا بعدهما
 والعبرة في الوصية لبعض وثم مهايأة بذى النوبة يوم الموت ويوم العتق في المصة
 ولو بيع قبل موت الموصى فلا يشتري والا فلا يباع وعمل ذلك كله في قن عند الوصية
 فلا وصى لخر فرق لم تكن لسيد بل له ان عتق والا ففى في م ر وعنه لقنه برفقته شرح
 م ر (قوله قبل موته) أومعه (قوله لانه وقت القبول حر) هذا التعليل رجا يومه أنه
 لو عتق بعده موت الموصى وقبل القبول تكون له لانه وقت القبول حر مع أنه السيد
 في هذه الصورة كما في شرح م ر ووجهه بأن الاصح أنه ساء لك ما موت بشرط القبول
 بعده والعبد في هذه الصورة كان وقت الموت رقيقا ليس أهلا لثباتك له وعبرة
 البرماوى نصها قال شيخنا الوجه وقت الموت ليطابق المدلول الذى هو المعبر (قوله
 وشروط في الموصى به كونه باحما) عبارة م ر والله وصى به شروطا منها لونه فالا لاهل
 بالا اختيار فلا تصح بقود وحده قد فقه من هو عليه ونصح من هو عليه م ر
 العفو عنه في البرض كما صرح به اللقيني ولا يفتى تابعه ثل اختيار وشدة له غير
 من هي عليه لا يبطلها التأخير ليعود تأجيل للثمن وكونه معصودا بأن يحل المنة فقه به
 شرعا (قوله يقبل النقل) أى ملك أو اختصاص بدليل قوله وينبئ الخ والمراد يقبل
 النقل ولو ما لا فدخل الحمل (قوله ان انفصل حيا) أى لوقت يعلم وجوده عند الوصية
 أما فى الآدمى فى ما فى فيه ما فى الوصية له وأما فى غيره فيرجع لاهل الخيرة فى مدة
 حمله شرح م ر وظاهر كلام المصنف صحة الوصية باخذه وان حصل هناك
 تفريق محرم بأن مات الموصى قبل تمييز الموصى به وهذا ما فى رى وتبعه عليه حل
 وهو الموافق لقول المصنف فى اليسوع وعن تفريق لانه وصيه ونقل سم عن م ر
 أنه يتبين بطلان الوصية أخذاً مما لو كان بالام جنون مطبق أبس من ذواته فيبيع
 الواثم زال الجنون قبل سن التمييز حيث يتبين بطلان البيع وثم لو وصى بعمل معين
 كهذا الحمل فلا بد أن ينفصل لدون ستة أشهر منها أولا لثمنها ولا ربع سنين
 فأقل ولم تكن فراشا قال م ر وتعبيرهم بالحلى للغالب اذ لو دعت الموصى نعمها
 فوجد يظن ما جنين أحلته ذكاتها وعلم وجوده عند الوصية ملكه الموصى له كما هو

ولا يقتصر الى اذن السيد ويعيب
 بالرقيق أعم من تعبيره بالعبد
 (فان عتق قبل موته) أى
 الموصى (فله) الوصية لانه وقت
 القبول حر (و) شرط (في الموصى
 به كونه مباحا ينقل) أى يقبل
 النقل من شخص الى آخر
 (فتصح حمل ان انفصل حيا أو
 ميتا) مضمونا) بأن كان ولداً أمه
 وبنى عليه (وعلم وجوده عندها)
 أى الوصية وخرج بزياى
 أومعه وناولد البهية اذا انفصل
 ميتا بجناية فان الوصية تبطل
 وما يغرمه الجاني للوارث لان
 ما وجب فى ولدها بدل ما نقص
 منها وما وجب فى ولدها لامة بدله
 واضح القبول هنا وفيما قبل
 الوضع بناء على أن الحمل يعلم

ظاهر اه وقوله بدل ما نقص منها فالولم تنقص لم يلزم الجاني شيء (قوله وبشر)
 ولو احتاجت الثمرة أو أصلها للسقي لم يلزم واحد منهما م ر (قوله وحمل) ليس مكررا
 مع قوله فتصح بحمل لان ذلك خاص بالموجود كما قيده م ر ويبدل عليه التقييد الذي
 بعده وهذا عام شامل للموجود والمعدوم كما يدل عليه قوله ولو معدومين فاندفع توقف
 الشو برى وبعبارة المناج وكذا ثمة أو حمل سيحدثان في الاصح فخص الثاني بالمعدوم
 وحمل فيه خلافاً كان الاولى حذف قوله ولو الخ لانه مما يفتى عن الاول ولو أوصى
 بما يحدث هذا العام أو كل عام عمل به وإن أطلق فقال أو صيت بما يحدث فهل يعلم
 كل سنة أو يختص بالاولى قال ابن الرفعة انه امر العموم اه خ ط واعتمده م ر
 ع ن (قوله ما في الاجارة والمساقاة) فان المنفعة في الاجارة والثمرة في المساقاة
 معدومتان (قوله فتحمل الجهالة) أي فالابهام أولى وانما لم تصح لاحد الرجلين لانه
 يحتمل في الموصى به لكونه تابعا لما لا يحتمل في الموصى له ومن ثم صحبت بحمل سيحدث
 لا لحمل سيحدث شرح م ر وتصح بالبين في الضرع والصوف على ظهور الغنم صرح به
 البغوى وقال يميز الصوف على العادة فهاهنا مكان موجود حال الوصية للموصى له
 وما حدث للوارث فان اختلفا في قدره فالقول قول الوارث بيمينه اه خ ط وصورة
 المسألة انه أوصى بالصوف الموجود على ظهرها وصكذا تصح بما لا يقدر على تسليمه
 كما ترفى الهواء وعبد آبق لا يقدر على تسليمه برماوى (قوله أوصى به الخ) من كلام
 المشرح وليس من كلام الاصل (قوله لمن يحمل له اقتناؤه) ليس قيدها بعبارة البرماوى
 هذا التقييد ضعيف لانه لا يلزم من القبول الاقتناء بل واران ينقل الاختصاص لمن
 يحمل له اقتناؤه والفرق بينه وبين بطلان الوصية للحربى بالسلاح مع تمكنه من نقله
 لغيره أن السلاح للحربى فيه خطر ظاهر ولا كذلك الكلب أو يقال انما امتنع
 في الحربى مع جواز دفعه لمن يجوز له ذلك لتأصل العداوة في الحربى ولا كذلك
 في الوصية بالكلب والذي يحمل له اقتناؤه بأن كان يحتاجه لزرع أو ماشية يحرمها
 أو يريد الاستياد به بخلاف غير ذلك فلا يحمل له اقتناؤه (قوله وزبل) ولو من مغلظ
 (قوله صحت) وكانت اسقاطا لهما (قوله بكنب منها) ولا يدخل في اسم الكلب
 الانثى ح ل (قوله لم يوص بثلثه) صادق بما اذا لم يوص بشيء منه أو أوصى بمادون
 الثلث برماوى (قوله صحت) قال الجلال المحلى ويعطى أحدهما بتعيين الوارث قال
 شيخنا قضية اطلاقه كغيره انه لو كان الموصى له يعانى الزرع مثلاً دون الصيد لا يتعين
 كلب الزرع لكن يزم الدارمى بخلافه قال الزركشى وهو الأقوى لان ذلك قرينة على
 ارادة الموصى له ومال السبكي الى الاول اه سم أى فلا يلزم الوارث أن يعطى

(وبشر وحمل) ولو كان الحمل
 والتمر (معدومين) كافي الاجارة
 والمساقاة (وبهم) هو أعم من
 قوله بأحد عبديه لان الوصية
 فتحمل الجهالة ويعينه الوارث
 (وبنفس يقتنى ككلب قابل
 للتعليم) هو أولى من قوله معلم
 أوصى به لمن يحمل له اقتناؤه
 (وزبل ونحر محترمة) لثبوت
 الاختصاص فيها بخلاف
 الكلب الذي لا يقبل التعليم
 والخزير والخمرة غير المحترمة
 ونخرج بالمباح نحو من ماروسم
 ويزيد حتى ينقل ما لا يتقل كقود
 وحده قد نفى نعم ان أوصى بهما
 لمن هما عليه صحت (ولو أوصى
 من له كلاب) تقتنى (بكلب)
 منها (أو) أوصى (بها) لا يتمول
 لم يوص بثلثه (صحت) الوصية

وارقل الممّول في الثانية لانه
خير منها اذ لا قيمة لها اما اذا
ارصى من لا كلب له يقتنى
بكلاب فلا تصح الوصية لان
الكلب يتعذر شراؤه ولا يلزم
الوارث اتها به ولو ارصى بكلابه
وليس له غيرها او ارصى بثلاث
التمّول دفع ثلثها عددا لا قيمة
اذ لا قيمة لها وتعبيرى بمقول اعم
من تعبيرة بمال (او) ارصى
(من له طبل لحو) وهو ما يضرب
به المختنون وسطه ضيق وطرقه
واسعان (وطبل حل) كطبل
حرب يضرب به للتمويل وطبل
حجيج يضرب به للاعلام بالنزول
والارتحال (بطل حل على
الثاني) لان الموصى يقصد
المثواب وهو لا يحصل بالحرام
(وتلقوا) الوصية (بالاقل) أى
بطل اللهو (الا ان صلح لثاني)
أى بطل الحل بهيمة ارمع تغيير
يبقى معه اسم الطبل وقولى
لثاني اعم من قوله لحرب او حجج
لتساوله طبل البار ونحوه
(و) شرط (في الصيغة لفظ
يشعر) بها أى بالوصية وفي
معناه ما مر في الضمان (صريحه)
ايجابا (كا وصيت له بكذا
او اعطوه له او هوله) او وصيته له
(بعد موتى) في الثلاثة وقولى
كا وصيت الى آخره اعم مما عبر به
ان السكاية تقتضى الى البية

الموصى له من الكلاب ما يناسبه على المتعبد عن (قوله وان قل الممّول) اذ الشرط بقائه
ضعف الموصى به وقليل المال خير من كثير الكلاب شرح هو (قوله من لا كلب له)
أى عند الموت (قوله لان الكلاب يتعذر شراؤه) فيه بحث لانه ينبغي ان يجوز بدل
المال في مقابلة النزول عن الاختصاص فبلاصحت الوصية اذ اقال من مالى لا مكان
تخصيله بالمال هذا السريق سم (قوله اتها به) أى قوله والا له بية لانه
الاقيما لك طلبة هنا بمعنى القبول ح ل (قوله غيرها) أى من ممول وقوله
او ارصى أى اوله ممول غيرها ارصى بثلاثة (قوله دفع ثلثها عددا) هذا اذا كانت
مفردة عن اختصاص آخر مالو كانت مختلفة الاجناس فيعبر بالثلث بغير النعمة
عند من يرى لها قيمة اه حجر وقوله دفع ثلثها عددا مان انكسرت كا ربيعة له واحد
من الثلاثة وثلاث الرابع شاعرا كالمول يمكن له غيره ق ل على الخلال (قوله وسطه
ضيق) سياقنى ان هذا يسمى بالدريكة وسياقنى ايضا فى كتاب الشهادات ان النحول
كلها حلال الا الدريكة وان الزاير كلها حرام الا الشفير (قوله حمل على الثاني)
بخلاف من له عود لحو وغيره او ارصى بعود فانه يحمل على عود اللهو بمبطل الوصية
لان العود لا يتبادر منه الادراك بخلاف الطبل ح ل (قوله تاد الوصية ببار) قول
أى اذا مرح به سكان قال او وصيت بطل اللهو ٥٥ من مسأله مستأمله كما ينسج به
كلام الاصل حيث قال لو ارصى بطل اللهو ٥٥ وعمل الله ٥٥ ان
الموصى له آدميا معينا فان كان جهة عامة كانه نراه او غيرا من الممّول عارضا
رضاضه مالا صرح والافلا ح ل (قوله ارمع تغيير يبقى معه اسم الطبل) أى طبل لحو
وظاهره وان كان التغيير كثيرا ح ل (قوله بطل البار) هو اسم ولى لله تعالى اسمه
عبد الله دار الجيلاني والمراد به طبل الفقراء بأنواعه ولعله انما انفع اليه لانه قن
من انشاء وقيل سمي بذلك لانه يهيج البارأى الصفر على السيد حسنا من البراء
على الذكر (قوله او اعطوه) بقطع الممزة وصلها بخلاف رى (قوله في الثلاثة)
واما فى الاولى وهى او وصيت له بكذا فصرح به وان لم يذكر فموت الله الموت ح ل ولما جال
باسهام رجوعه الاولى لما عرف من سياقه ان او وصيت وما اشتق منه هو وعنه ذلك
شرح م ر ولو قال كل من ادعى على بعد موتى فادعوه ما يدعيه ٥٥ من بواحه
جهة كان كالوصية فيعتبر من الثلث ولا يتوقف على حة وهذا هو المذهب برماوى
(قوله ومعلوم ان السكاية المح) وهل يكتب في النية باقة اتها بية من العقد بية
من اقترانها بجميع اللفظ كما فى البيع الاقرب الاول ويفرق بينهما بالمال كما كان
في مقابلة عوض احتيط له ع ش وكل ما احتاج للنية ان مات ولا يلزم به بطل

أما قوله هو له فقط فاقترالا وصية كإعلم من ياب (وتلزم) أي الوصية (بموت) لكن (مع قبول بعده ولو تراخى في) موسى له (معين) وإن تعدد فلا يصح القبول قبل الموت (٤١) لأن للموصي أن يرجع في وصيته ولا يشترط القبول في غير معين

كالفقراء ويجوز الاقتصار على ثلاثة منهم ولا تجب التسوية بينهم وإنما يشترط القود في القبول لأنه انما يشترط في العقود التي يشترط فيها ارتباط القبول بالإيجاب وظاهر أنه لا حاجة للقبول فيما لو كان الموصي به اعتاقا كأن قال أعتقوا عتي فلانا بعد موتي بخلاف ما لو أوصى له بركة فإنه يحتاج إلى ذلك لاقتضاء الصيغة له (والرد) للوصية (بعد موت) لآقبه ولا معه كالقبول (فإن مات) الموصي له (لا بعد موت الموصي) بأن مات قبله أو معه (بطلت) وصيته لأنها ليست بلازمة ولا آيلة إلى الزوم (أو بعده) قبل القبول والرد (خلفه وارثه) فيها فإن كان الوارث بيت المال فاقابل والراد هو الإمام وقولي لا بعد وخلفه أهم من تعبيره بما ذكره (وملك الموصي له) المعين للموصي به الذي ليس باعتاق بعد موت الموصي وقيل القبول (موقوف) أن قبل بأن أنه ملكه بالموت) وإن رد بأن أنه للوارث (وتبعه) في الوقف (الفوائد) الحاصلة من الموصي به كعمرة وكسب (والمؤنة)

ولا بد من الاعتراف بها نطقا منه أو من وارثه وإن قال هذا خطي وما فيه وصيتي فلا يسرع للشاهد العمل حتى يقرأ عليه الكتاب أو يقول أنا عالم بما فيه وقد أوصيت به وإشارة من اعتقل لسانه يعبري فيها تفصيل الآخر من فيما يظهر شرح م ر (قوله مع قبول) ولو للبعض لفظا أو فعلا كالأخذ باليد ح ل ومثله ع ش وقال م ر في شرحه الأوجه أنه لا بد من القبول لفظا كما نقله عنه البرماوي وقوله بعده مخرج القبول فإن الموت كما يفيد كلامه الآتي ح ل (قوله ولا يشترط القبول في غير معين كالفقراء) لتعذرهم منهم ومن ثم لو قال لفقراء عمل كذا وانحصروا بأن سهل عادة عددهم تعين القبول شرح م ر (قوله ولا تجب التسوية بينهم) منه ما وقع السؤال عنه في الوصية للبرماوي الجامع الأزهر فلا تجب التسوية بينهم على الأقرب لأنه يشق عادة استيعابهم ويحتمل وجوب التسوية لانحصارهم بسهولة عددهم ع ش م ر ملخصا ولا يجوز إعطاء شيء لفقراء وريثة الموصي كما في شرح م ر (قوله والرد الخ) والقبول بعد الرد لا اعتبار به كالرد بعد القبول سواء أقبض أم لا على المعتمد من مخرج الرد ردتها أولا أو قبلها أو بطلتها أو ألغيتها ومن كتاباته نحو لا حاجة لي بها أو أنا غني عنها وهذه لا تليق في فيما يظهر والأوجه صحة اقتضائه على قبول البعض فيها وفي المبة إذا شرط المطابقة بين الإيجاب والقبول انما هو في نصوص البيع شرح م ر (قوله ولا آيلة إلى الزوم) أي بنفعها فلا يرد أنها آيلة إلى الزوم بالقبول وأما البيع في زمن اختياره آيل إلى الزوم بنفسه (قوله خلفه وارثه) فإن كان طه لا وجب على رليه القبول ويقضي الوارث منه دين مورثه لأنه كمورثه ولو قبل بعض الورثة ملكة بذر حصته من الموصي به برماوي (قوله الذي ليس باعتاق) لا حاجة لاستثناء هذه لأنها لم تدخل في قوله وملك الموصي له لأنه ليس فيها موصي له بل فيها وصية باعتاق اللهم إلا أن يقال إن الرقيق موصي له ضمنا فكأنه أوصى له بركبته شيئا (قوله موقوف) معنى الوقف هنا عدم الحكم عليه عقب الموت بشئ شرح م ر (قوله إن توقف في قبول ورد) فإن لم يقبل ولم يرد غيره الحاكم بينهما فإن أبا حكم عليه بالأبطال كمنحصر امتنع من الأحياء شرح م ر (قوله باعتاق رقيق) أي وتأخر عتقه مدة بعد موت الموصي (قوله فالملك فيه للوارث) فبدله لو قتل له نعم كسبه له لا للوارث كما صححه في البصر لتقرر استحقاقه للعتق وهو المعتمد م ر ويدل عليه قول الشارح فالمؤنة عليه وسكت عن الفوائد (فصل في الوصية بزيادة على الثلث) وفي تبرعات

ولو طرفة (ويطالب ١١ موصي له) يح أي يطالبه ث الوارث أو الرقيق الموصي به أو القائم مقامه ما من ولي وموصي (بها) أي بالمؤنة (أن توقف في قبول ورد) فإن أراد الخلاص رد أمال الوصي باعتاق رقيق فالملك فيه للوارث إلى اعتاقه فالمؤنة عليه وتعبيري بالفوائد والمؤنة أهم من تعبيري بما ذكره (فصل) في الوصية بزيادة على الثلث

محصومة بكونها مغيرة أو مطلقة بالموت (قوله ينبغي) أي ينبغي على الراعي الوصي
 على قول القاضي قل على الجلال (قوله على الثالث) أي للوجوه حال الوصية
 كما يدل عليه الحديث المذكور وإن كان الاعتبار بما له عند الموت برماوى (قوله
 والأحسن الخ) هو كالأستدراك على المفهوم إذ مفهومه أنه يرمى بالثالث فأقل وهو
 يومهم استواءهما في الحسن فدفعه بقوله والأحسن الخ قال زى قوله والأحسن
 هذا ما رجحه في الروضة لكن قال في الام إذا ترك ورويته أغنياء اخترت أن يستوعب
 الثالث وإذا لم يدعهم أغنياء كرهت له أن يستوعب الثالث ونقله في شرح مسلم عن
 الأصحاب أه أسعد (قوله الثالث والثالث كثير) ينصب الاقول على الأغراء
 أو بتقدير فعل أي أعطى الثالث ورفعه على أنه فاعل فعل محذوف أي يكفيل الثالث
 أو مبتدأ خبره محذوف أي كافيل ع ش وتام الحديث كما في البخاري أن
 أن تذر ذريرتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس قال الكرماني وإن
 تذرهم عالة مرة واحدة والعالة جمع عائل وهو الفقير ويتكففون أي يمدون إلى الناس أكفهم
 للسؤال وقال الزركشي أن تذر أي لأن تذر ع ش على م ر وإن تذر مبتدأ خبره
 خير والجملة خبر إن أي تركك ذريرتك الخ فالمصدر مأخوذ من معنى تذر واللام
 للابتداء وأصل الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال لسعد بن أبي وقاص رضي الله
 عنه وهو ثالث ثلاثة في الإسلام حين عاده في مرضه وسأله عن الوصية بما له من ماله
 فلم يرض فقال بثلاثه فلم يرض فقال بنصفه فلم يرض فقال بثلثه فقال الثالث الخ
 برماوى (قوله قال المتولى) انما تقدم قول المتولى على قول القاضي مع أنه تليذه إشارة
 إلى قوله برماوى (قوله مكروهة) وإن قصد حرمان الوريثة على أنه لا حرمان فيه أصلاً
 أما الثالث فلأن الشارع وسع له فيه ليستدركه به ما فرط منه فلم يؤثر قصده به ذلك وأما
 الزائد عليه فهو انما يتعدا إذا أجاز له ومع إجازتهم لا ينسب إليه حرمان ولا يؤثر قصده
 ويعتبر المال الذي ذكره الزيادة على ثلثه أو تحريم يوم الوصية فإن راد بعد ذلك بين
 أن لا حرمة ولا كراهة س ل (قوله والالا) أي وإن لم تتوقع أهليته كمن به جنون
 مستصكم أيس من يرثه بغلبة الظن بأن شهادته خير إن كان يرى وأما زمان نفوذها
 كما في شرح م ر (قوله فإجازته تنفيذ) أي لا ابتداء عطية وعلى الأول لا يحتاج لألفظ
 هبة وتجديد قبول وقبض وهذا من فوائد الخلاف في أن الإجازة تنفيذ أو عطية مبتدأة
 ولا رجوع للجزء قبل القبض وتنفيذ من المفسر وعلم ما لا بد من معرفته لقد مر ما يميزه
 من التركة أن كانت بمشاع لأمعين ومن ثم لو أجاز وقال ظننت قلعة المال أو كثرته
 ولم أعلم كمينه وهي بمشاع حلف أنه لا يعلم ونفذت فيما ظنه فقط أو بعين لا يقبل أه

وفي حكم اجتماع تبرعات
 محصومة (ينبغي أن لا يوصى
 بزائد على ثلث) والأحسن
 أن ينقص منه شيئاً لخبر الصحابي
 الثالث والثالث كثير والزيادة
 عليه قال المتولى وغيره مكروهة
 والقاضي وغيره محسومة
 (قبطل) الوصية بالزائد فيه
 (أن رده وارث) خاص مطلق
 التصرف لا محققه فإن لم يكن
 وارث خاص بطلت في الزائد لأن
 الحق للمسلمين فلا يجزئ أو كان
 به وغير مطلق التصرف فالظاهر
 أنه إن توقع أهليته وقبض
 الأمر المأول لا بطلت وعليه
 يجعل ما أفتى به السبكي من
 البطالان (وإن أجازها) جازية
 تنفيذ الوصية بالزائد ويعتبر
 المال الموصى بثلاثه من لا وقت
 الموت لا وقت الوصية

باعتبارها فقط أو مع المقدار في الثانية ففي مثال الأولى يعطى زيد مائة وسين وكل من يمر ويكر خمسة وعشرين وفي مثال الثانية يعطى من سالم نصفه وإزيد خمسون نعم لو دبر عبده وقيته مائة وأوصى له بمائة وثلاث مائة مائة قدم عتق المدبر على الوصية له (ك) تبرعات (منجزة) فإنه ان تحضر العتق كعتق عبدا أقرع حذرا من التثنية في الجميع أو العتق بغيره كما مره جمع أو اجتماعا كأن تصدق واحد من وكلاءه ورقت آخر وعتق (٤٤) آخر قسط الثالث مثل ما مره في المثال ترتيب

مائة فتصدق الوصية في نصف كل الشاب لا يقال مثاله في المقدار فكيف قال بالاعتبار القيمة لا نامة قول الشارع مثل بقوله كأن أوصى الخ تشمل ما لو أوصى لزيد بسين وكذا البقية برماوى وكان الأولى أن يمثل أولا بالمتقوم أيضا ويمكن شمول المائة في كلامه للمتقوم بمائة شاء وكذا الخمسون (قوله باعتبارها فقط) أي ان كان غير العتق أحيانا فقط وقوله أو مع المقدار أي ان كان غير العتق مقدارا أو فيه مقدار برماوى كأن أوصى بعتق غانم وقيته مائة وأوصى لزيد بمائة وثلاث مائة مائة في عتقه ويعطى زيد نصف المائة (قوله أو المقدار) أي في المثليات كأن أوصى بمائة دينار لعمرو ومائة سين لبيكر (قوله نعم لو دبر الخ) استدراك على قوله قسط الثالث وكان مقتضى التفسير في هذه الصورة أن لا يعنى إلا نصفه ويستحق نصف المائة (قوله قدم عتق المدبر) لا يشق الشارع للعتق (قوله قسط الثالث) نعم لو تعدد العتق أقرع فيما يخصه من ل (قوله أو عتق الخ) يعلم منه أن الترتيب في المنجزة معناه تقدم بعضها على بعض في الخارج لا الترتيب بتم ونحوها والحاصل أن التبرعات إما أن تميم عتقا أو تميم غير أو يكون البعض عتقا والبعض الآخر غيره فهذه ثلاث صور وعلى كل إمام أن تكون كلها مرتبة أو غير مرتبة أو البعض مرتب والبعض غير مرتب فهذه تسعة وعلى كل إمام أن تكون متعلقة أو منفزة أو البعض متعلقا والبعض منفزا فالجمله سبعة وعشرون وحكمها أنها ان كان البعض متعلقا والبعض منفزا فقدم المنجز مطلقا أي تقدم أو تأخر عتقا كان أو غيره لا مادته الملك حالا وإن كانت مرتبة قدم أول وأول إلى تمام الثلث مطلقا أي سواء كان عتقا أو غيره وإن كانت دفعة فالتسعة عتدا سواء المتعلق والمنجزة يقرع فيها بين الجميع وإن كانت غير عتق أو أجمع عتق وغيره ورع الثلث على الجميع (قوله لأن تسلطه الخ) بهذا التعليل اندفع ما يقال في منعه من التسلط على ثلث الحاضر نظرا لأنه ثابت له على كل حال تلف الغائب أو سلم (قوله لاحتمال سلامة الغائب) علم منه أن محل ذلك إذا كانت الغيبة تمنع التصرف فيه فعذر الوصول إليه بخوف أو نحوه والاملاحكم للغيبة ويسلم للموصى له الموصى به وينفذ تصرفه فيه وتصرفه في المال الغائب شرح م ر فلو تصرفوا في باقيها وبأن تلف الغائب فكمن باع مال أبيه ظانا حياته فبان ميتا فيجمع وإن بان سالما وعاد إليهم

العلقة والمنجزة (فان ترتبا) كأن قال اعتقا بعد موتى سالما ثم غانما أو اعطوا زيد مائة ثم عمرا مائة أو اعتقا سالما ثم اعطوا زيد مائة أو اعتق ثم تصدق ثم وقف (قدم الأول) منها (قالا قلنا) تمام (الثالث) ويتوقف ما بقى على اجازة الوارث ولو كان بعضا منجزا وبعضها معلقا بالموت قدم المنجز لأنه يجيد الملك حالا ولازم لا يمكن الرجوع فيه وذكر الترتيب في المتعلقة بالموت من نيادى (ولو قال أن اعتقت غانما فاسالم حر فاعتق غانما في مرض موته تعين) للعتق بقيد زده بقول (ان خرج وحده من الثلث ولا أقرع) لاحتمال أن تخرج القرعة بالحرية لسالم قبل زمر اتفاق غانم فيغوث شرط حتى سالم فان لم يخرج من الثلث حتى بقسطه أو خرج مع سالم أو بعضه منه عتقا في الأول وغانم وبعض سالم في الثاني (ولو أوصى بمصاغر هو ثلث ماله) وباقيه غائب (لم تسلط

موصى له على شيء منه حالا) لأن تسلطه متوقف على تسلط الوارث على مثل ما تسلط عليه والوارث لا تسلط تبين على ثلث الحاضر لاحتمال سلامة الغائب (فخرج) لو أوصى بالثلث وله عين ودين دفع للموصى له ثلث الدين وكل ما نبض من الدين شيء دفع له ثلثه

ثبني بطلان تصرفهم ولو تصرف الموصي له في الثلث مع مطلقا وحسب ذلك التصرف في الكل وبأن سلامة الغائب اه زى لكن هذا سائيه قول المصنف لم يتسلط موصي له الخ الا ان يصاب بان معناه لم يجز لاموصي له أن يتسلط على شيء وكلام زى في نفوذ التصرف ولا تنافي بين عدم الجواز والنفوذ اه وقول زى باقيا أي التركة والمراد منه ثلثا الحاضر وكان الاولى أن يقول باقية أي الحاضر يعني الباقي به بالثلث (فائدة) كل مال مات عنه الميت بأن كان دينا على الناس ولم يقبضه الوارث فهو اياه للميت ولا ينافيه جواز مطالبة الوارث به لأن الحق له فيه لا يمكن لا يملكه الا اذا قبضه وهي فائدة عظيمة برماوى (فصل في بيان المرض المخوف والمحقق به) (قوله المتقضى) كل منهما صفة لازمة وهي السبب في ذكر المرض المخوف هنا (قوله مخوف) بأن لا يندر الموت منه وقوله أو في مرض غير مخوف بأن يندر الموت منه حل وفي شرح م ر ان المخوف ما يكثر فيه الموت عاجلا وان خالف المخوف عند الأطباء فلا يشترط في كونه مخوفا غلبة حصول الموت بل عدم ندرته كالبرسام الذي هو مرض في حجاب القلب أو الكبد يصعد أثره الى الدماغ كانه لاه عن الامام وأقره وهو المعتمد (قوله أي يخاف منه الموت) ففيه حذف وإيصال والتقدير مخوف منه ومتقضى هذا التفسير أن يقال الخفيف ولهذا قال بعضهم انه العداوب لكن جوارى في مرض غير مخوف ولو وقع ابتداء في مرض غير مخوف ثم طرأ المخوف عليه فان قال أهل الخبرة يغفى الى المخوف فيخوف وان قالوا لا يغفى اليه غالبا فالتبرع فيه كالتبرع في الصحة ع ن (قوله يرى منه) بفتح الراء وكسرهما وفي الصباح أن ضمها لغة فهو من باب نفع وتعب وقرب ويرى من الدين بكسرهما برماوى (قوله على فجأة) أي ولا على سبب آخر كغرق وهدم ح ل وهو بضم الفاء والمذ وفتح فسكون اه شرح م ر وفي الحديث أنه راحة للمؤمن وحمل الخبر الآخر بأنه اخذه أسف على غير المستعد ق ل على الجلال (قوله لا اتصال الموت به) يؤخذ منه أن المخوف ما اتصل به الموت وبه صرح زى فان قيل المرض ان اتصل به الموت فهو مخوف وان لم يتصل به فهو غير مخوف فما فائدة ذكره أجيب بأن فائدة اذا تبرع فيه ومات بسبب آخر كهدم أو غرق فانه يحسب من الثلث زى (قوله وبه جرب الخ) أي فان هذه غير مخوفة (قوله وان شئت فيه) أي فيما لم ينص الفقهاء على أنه مخوف أو غير مخوف والا فلا عبرة بقول غيرهم فيه مما يخالف قولهم ح ل (قوله لم يثبت الا بطييين) عبارة م ر لم يثبت كونه مخوفا الا الخ ثم قال وقيل قول الطبييين في نفى كونه مخوفا أيضا خلافا للموتى وقد لا ترد عليه لارجاع ضمير يثبت

(فصل في بيان المرض المخوف والمحقق به المتقضى كل منهما الحجب في التسريع الزائد على الثلث (لو تبرع في مرض مخوف) أي يخاف منه الموت (ومات) فيه ولو كان يصور غرق أو هدم (لم ينفذ) منه (ما زاد على ثلث) لانه محجور عليه في الزائد بخلاف ما إذا برى منه فانه ينفذ ثلثين عدم الحجب (أو) في محض (غير مخوف فمات) ولم يحمل موته على فجأة) كسها ل يوم أو يومين (فكذا) أي لم ينفذ ما زاد على الثلث لانه حيثئذ مخوف لا اتصال الموت به فان حل عليه ا كان مات وبه جرب أو وجع فربس أو عين نفذ (فان شئت فيه) أي في انه مخوف (لم يثبت الا بطييين مقبولي الشهادة) لانه يتعلق به حق آدمي ولا يثبت نسوة ولا برجل وامرأتين الا أن يكون المرض علنا باطنية بامرأة لا يطلع عليها الرجال غالبا فيثبت بمن ذكر

(ومن المحرف قولنج) ضم القاف وقع الازم وكسره اردوان تنعقد اخلاط الطعام في بعض الامعاء فلا ينزل ويصعد بسبب البضا الى الدماغ فيؤدى الى الهلاك (وذات جنب) وسماها الشافعي (٤٦) ذات الحامة مرة وهي قروح تتحد

لكل من طرفي الشك اى لم يثبت كونه غرقا او غرقا كما قاله ح ل وهذا بخلاف ما تقدم في التيم فان المرض فيه يثبت بواحد والفرق ان الحق ثم قه تعالى وهنا لا دى ع ن ولو اختلفت الاطباء رجع الالعلم فالأكثر عددا فمن يغرب انه غرق لانه علم من غامض العلم ما خفى على غيره أما لو اختلفا في عين المرض كأن قال الوارث كان حى مطبقة والمبرج عليه كان وجع خرس فانه يكنى غير طيبين كما ذكره م ر (قوله قولنج) هو من الخوف ابتداء ودواما ح ل وينفعه ابتلاع الصابون غير المبلول وأكل التين والزبيب ويضرب جسس الریح وشرب الماء البارد وأشار بن اى هدم حصر الامراض المخوفة واتخاذ كرمها ما يغلب وقوعه ق ل على الجلال قال بعضهم وجلة ما يعترى الانسان خمسة وثلاثون ألف مرض برماوى (قوله فيؤدى الى الهلاك) اى وان اعتاد ذلك ح ل (قوله وذات جنب) وهي المعروفة بالقبصة وينفعها شرب البنفسج وضربها أى ادهانها به واستعمال القرصة على الریق وهو من المعترفات ق ل على الجلال (قوله ورعاف دائم) اى متتابع هو والاسهال من الخوف دواما لا ابتداء ولا بد من مضى زمن يغضى مثله فيه عادة كثيرا الى الموت ولا يضبط بما يأتي في الاسهال لان الدم قوام البدن ح ل وينفع الرعاف أن يكتب بدمه اسم سلجه على جبهته وضرب الانف بالعص من ملوثا مع الزيت والحاصل ان المرض اقسام ثلاثة قسم غرق ابتداء ودواما كقولنج وقسم غرق دواما لا ابتداء كالاسهال وقسم غرق ابتداء لا دواما كالقالج برماوى (قوله متتابع) بأن زاد على يومين أخذ ما يأتي بعده وكان بحيث لا يقدر معه على اتيان الخلاه ح ل وينفعه أكل الكزبرة المحصة على الریق وأكل السفرجل والسكر الشاهى وقوله فلا يمكنه الامساك وينفعه أكل قراميط السمك برماوى (وهو ويسمى الزحير) يفتح الزاى وينفعه أكل الرمان الحامض برماوى (قوله وابتداءه) وهو سبعة أيام ع ش وينفعه أكل الثوم وعسل النحل والفلفل يذق الثوم مع الفلفل ويخلط في العسل ويستعمل صباحا ومساء ق ل على الجلال (قوله فاذا هاج) أى سببه وقوله بخلاف دوامه أى فهو غرق ابتداء لا دواما ح ل (قوله وهو راسخه) أى عند الاطباء وقوله ويطلق أى عند الفقهاء برماوى (قوله وهو المراد ما اذا كان مراد انا) فكان المناسب تقديمه (قوله وحى مطبقة) وهي المسماة بالدموية شيئا عزيزى وقوله أى لازمة بان تقبأ ويومين أخذ ما بعده برماوى فان لم تقبأ وهما فغير مطبقة (قوله) وهي التى تأتى كل يوم) أى ولا تستغرق ولا تقيد بقدر زمن ق ل على الجلال (قوله) وهي التى تأتى يوما) أى وان أشعر فيه وقوله وتقلع يوما أى فلا تأتى في جزء من أجزائه

في داخل الجنب يوجع شديد ثم تعمق في الجنب ويسكن الوجع وذلك وقت الهلاك ومن علاماتها ضيق التنفس والسعال والحى اللازمة (ورعاف دائم) تثلبت الرأى لانه يسقط القوة بخلاف غير الدائم (واسهال متتابع) لانه ينشف رطوبات البدن (أو) غير متتابع كاسهال يوم أو يومين ولكن (خرج الطعام غير مستقيل) بأن تشرق البطن فلا يمكنه الامساك (أو) (خرج) (خرج) ويسمى الزحير (أو) (خرج) (بدم) من عضو شريف كالكبد بخلاف دم البواسير واعتبار الاسهال في الثلاثة من زيادته (ودق) بكسر الدال وهو داء يصيب القلب ولا تمتد معه الحياة غالبا (وابتداءه) وهو استرخاء أحد شقي البدن طولا وسببه غلبة الرطوبة والبلغم فاذا هاج رجما أطما الحرارة الغريزية وأهلك بخلاف دوامه ويطلق القالج أيضا على استرخاء أى عضو كان وهو المراد هنا (وحى مطبقة) بكسر الباء أشهر من فحها أى لازمة (أو غيرها) كالوزد وهي التى تأتى كل يوم والغيب وهي التى تأتى يوما وتقلع يوما والثالث وهي التى تأتى يومين وتقلع يوما وحى الاخوين وهي التى تأتى يومين وتقلع يومين

(الاربع) وهي التي تأتي يوما وتفتاح
 يمين فليست بخوفة لان الهجوم
 بها يأخذ قوة في يمين الاقلاع
 والحي اليسيرة ليست بخوفة
 بحال والربع والورد والغيب
 والثلاث بكراؤها (و) منه
 (أسر من اعتاد القتل) للأسرى
 مسلما كان أو كافرا فتعيرى
 بذلك أولى من تعيره بأسر
 كفار (والعام قتال بين
 متكاثرين) أو قريبي التكافؤ
 سواءا كانا مسلحين أم كافرين
 أو مسلحا وكافرا (وتقديم لقتل)
 هو أعم من قوله لقصاص أو رجم
 (واضطراب ربح في حق
 راكب سفينة) في بحر أو نهر
 عظيم (وطلق) بسبب ولادة
 (وبقاء مشيمة) وهي التي بقيت بها
 النساء الخالص لان هذه
 الاحوال تستعقب الهلاك
 غالبا فان انفصلت المشيمة فلا
 خوف ان لم يحصل بالولادة
 جراحة أو ضربان شديد
 (فصل) في أحكام لفظية
 للموصى به والموصى له (بتأويله
 شاء وبغير) من جنسهما (غير
 سفلة) في الأولى (و) غير
 (فصيل) في الثانية فيتناول
 كل منهما صغير الجنة وكبيرها

ويقال مثل ذلك فيما بعده ق ل على الجلال (قوله الاربعة وهي التي تأتي يوما الخ)
 وجه تسميتها بذلك ان مجيئها تانيا بالنسبة للأول في الرابع شرح م (قوله فليست)
 بخوفة محله ان لم يتصل بها الموت والافتدع فيها تفصيل بين ان يكون التصرف قبل
 العرق أو بعده م ر فان كان قبل العرق فلا نفذ ما زاد وان كان بعده نفذ ما زاد لانه
 صحيح حينئذ كما شرح به فيما مر (قوله اليسيرة) كشي يوم أو يومين حل وهي المسماة
 بالموصى عزيرى (قوله ومنه أسر من اعتاد القتل) من إضافة المصدر له ما علمه ونفذه
 بن مع أنه معارف على قولنج لينبه على أن هذه ملحق بالخوف لكان كلام المصنف
 يقتضى أنها من الخوف وكذا قول الشارح ومنه لان الضمير راجع للخوف وعبارة
 المنهاج والمذهب أنه يلحق بالخوف أسركفار الخ فالأولى أن يقول ويلحق به أسر الخ
 قال م ر في شرحه ويلحق بالخوف أشياء كالوبا والطاعون أى زمنها تصرف الناس
 كلهم فيه محسوب من الثالث لكن قيدة السكافي بما اذا وقع في أمثاله وهو حسن
 كما قاله الأذرى (قوله وتقديم لقتل) ظاهر تعبيرهم بالتقديم أن ما قبله ولو بعد
 الخروج من الحبس اليه لا يعتبر وهو ظاهر بعد السبب حيث ذواته بعد التقديم لومات
 بهدم مثلا كان تبرعه بعد التقديم محسوباً من الثالث كالموت أيام الطعن بغير
 الماعون شرح م ر (قوله في حق راكب سفينة) وإن أحسن السباحة وقرب
 من البر حيث لم يغلب على ظنه النجاة منه م ر (قوله وطلق) هذا ان ماتت فان سلت
 نفذ جزما كبريى برى برماوى (قائدة) روى الثعلبى في تفسير آخر سورة الاحقاف
 عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال اذا عسر على المرأة ولادتها فليكتب في صحيفة
 ثم يغسله ويسقى وهو بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله الحليم الكريم سبحانه الله
 رب السموات ورب الارض ورب العرش العظيم كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا الا عشية
 أو ضحاها كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ فهل يهلك
 الا القوم الفاسقون اه خ ط (قوله بسبب ولادة) وإن تكررت ولادتها وموت الولد
 في البطن مخوف وخروج بالولادة القاء العلقة والمضغة فليس بمخوف س ل وخص
 الزركشى كون الطلق مخوفا بالابكار والنساء الصغار قال وهو حسن (قوله تستعقب
 الهلاك) أى تطلبه عقبا أو تستلزمه (فصل في أحكام لفظية للموصى به
 والموصى له) ذكر من الأولى سبعة عشر حكما ومن الثانية ثلاثة عشر أولها
 قوله أو وصى لحماها (قوله لفظية) فيجعل اللفظ على معناه الأخير ثم العرف العام
 ثم الخاص ببلد الموصى ثم باجتهاد الموصى ثم الحاكم ولو وصى بطعام حل على عرف
 المرمى لا عرف الشرع الذى في الرياق ل على الجلال (قوله من جنسهما) خرج

والعيب والسليم والذكر
والانثى والخنثى ضانا ومعزا
في الاولى وبغاتي وعرباني
لشانية لصدق اسمها بذلك
والهاء في الشاة للوحدة أما
السطة وهي الذكر والانثى من
الضأن والعزما لم يبلغ سنة
والفصيل وهو ولد الناقة اذا
فصل عنها فلا يتناولها الشاة
والبعير اخر سنهما فلوروف
الشاة والبعير بما يعين
الكبرة أو الانثى أو غيرها
اعتبر وتعبيرى بما ذكر في البعير
أولى من تعبيرة يتناولها الناقة
(و) تناول (جمل وناقة
بغاتي) تشديد اليا وتخييفها
(وعرباني) لما ر (لا أحدهما
الاخر) أي لا تناول الجمل
الناقة والعكس لان الجمل
للدكر والناقة للانثى (ولا)
يتناول (بقرة وثور وعكسه)
لان البقرة للانثى والثور
للدكر ولا يحالفه قول النووي
في تحريره ان البقرة تقع على
الذكر والانثى باتفاق أهل
اللغة لان وقوعها عليه لم يشتر
عرفا وان وقعها عليه الاصحاب
في الزكاة (وتناول دابة)
في العرف (فرسا وبغلا وجارا)
لاشتهارها فيها عرفا

الظباء الا اذا أوصى بشاة من شياهاه وليس له الا الظباء فتدخل بخلاف ما لو أوصى
بشاة من غنمه وليس له الا الظباء فلا تدخل لانه يقال لها شياهاه البر لا غنمه وقوله غير
مسئلة أي ان كان له غير المسؤال والا دخلت شرح م ر (قوله ضانا ومعزا) وان كان
عرف الموصى اختصاص الشاة بالضأن لانه عرف خاص فلا يعارض اللغة ولا العرف
العام شرح م ر (قوله والهاء في الشاة للوحدة) فكان الاولى ان تغربع بالغاء
لان ذلك علم من صدق الشاة بالذكور والانثى ح ل فهو جواب عما قال في
تصدق الشاة بالذكور مع وجود التاء (قوله اذا فصل عنها) أي ولم يبلغ سنة
والاسمي ابن مخاض أو بنتها ع ش (قوله أولى من تعبيرة لـ) اوله الناقة (اعل
وجه الاولوية أن عبارة الاصل توهم اختصاصه بالكبير فلا يتناول نحو الخقة وبنت
البون ع ش وتقتضى ايضا أنه لا يتناول غير الناقة فكان الاولى أن يقول أولى
وأعم (قوله جمل) هو في عرف الفقهاء ما تم له سنة وعند أهل اللغة ما دخل
في السابعة وقبل ذلك يقال له بكر وعود كافي ع ش عن حر وقوله بغاتي واحده
بغاتي وبغتيه م ر (قوله أي لا يتناول الخ) دفع به توهم عود الغنم للبعثاتي والعرب
برماوى (قوله ولا يتناول بقرة ثورا) أي ولا يحلف م ر (قوله لان البقرة للانثى) أي
من العرب والجواميس ح ل أي اذا بلغت سنة ودونها بحلة برماوى وقوله وللدكر
أي من العرب والجواميس ح ل أي اذا بلغ سنة ودونها بحل برماوى ويسان البقر
جاءوسا وعكسه كما يجئ به دليل تكميل نصاب أحدهما بالآخر وعددهما في الربا
جنسا واحدا بخلاف بقرة الوحش فلا يتناولها البقر نعم ان قل من بقري ولا بقرة
سواها دخلت كما يشبه الزركشى وانما حنت من حلف لا يا كسل ثم بربا عل
لحم بقرو وحشى لان ما هنا مبني على اللغة حيث لا عرف عام يخالفها وثمة يبنى
على اللغة الا اذا اشترت والارجع للعرف العام والخاص شرح م ر (قوله
لم يشتر عرفا) أي في عرف الفقهاء وحل الرجوع للغة في هذا الباب ما يوجد عرف
يخالفها والاندوم عليها كما يؤخذ من شرح م ر (قوله وان أوصى بها) أي أوصى بغير
مشتر اه (قوله في العرف) أي عرف الفقهاء فلا يفي آه في لعرف انعم ش ذات
أربع فان قلت حل الدابة على عرف الفقهاء فيه تقديم العرف الخاص على غيره مع
أنه مؤخر قلت يجمع كون عرف الفقهاء خاصا لان المراد بالخاص انما هو بلد الموصى
وعرف الفقهاء المذكور عام لكل بلدة فالمراد بالعرف العام ما لا يخفى من بلد الموصى
فيشمل عرف الفقهاء المذكور كما يؤخذ من ق ل على الجلال (قوله فرسان الخ) فان لم
يكن له واحد من الثلاثة وكان له دابة غير ما حمل عليها لان الحقيقة اذا تعذر رجوع

فلو قال دابة للسكر والقر أو لقتال اختصت بالفرس أو للحمل فبالعجل أو الحمار فإن اعتيد الحمل على البراذين دخلت قال المتولي
فإن اعتيد الحمل على الجمال أو البقر أعطى منها وقواه النورى ومنعه الرافعي وإن اعتيد القتال على الغيلة وقد قال دابة للقتال
دخلت فيها يظهر (و) يتناول (و) يقين (٤٩) صغيرا وأنثى ومميا وكافرا وعكوسها) أى كبروذكرا وخنثى وسليما

ومسما للصدق اسمه بذلك (ولو
أوصى بشاة من غنمه ولا غنم
له) عند موته (لفت) وصيته
إذا لا غنم له (أو) بشاة
(من ماله) ولا غنم له عند موته
(أشترى له) شاة ولو مبيعة
فإن كان له غنم في الصورة
الاولى أعطى شاة منها أو في
الثانية جاز أن يعطى شاة على
غير صفة غنمه تنبيه لو قال
أشترى والله شاة مثلاً لم يشتر له
مبيعة كما لو قال لو كملته اشترى
شاة (أو) أوصى (بأحد أرقائه
قتلوا) حسا أو شرعا بقتل
أو غيره (قبل موته بطلت)
وصيته وإن كان القتل مضمنا
إذا لا رقيق له (وإن بقي واحد
تعين) لا وصية فليس للوارث
أن يسكه ويدفع قيمة تأف
وإن نافوا بعد موته بضمن
ولو قبل القبول صرف الوارث
قيمة من شاء منهم وصورتها أن
يوصى بأحد أرقائه الموجودين
فلو أوصى بأحد أرقائه قتلوا
الأ واحد لم يتعين حتى لو ملك غيره
فلو ارث أن يعطى من الحارث
وقولى قتلوا أعم من قوله قاتلوا أو
قتلوا أو باعنا قرقاب ثلث

للحجاز كالووقف على ولده ولم يكن له إلا ولد حمل عليه (قوله للسكر) أى على العدو
والفر منه وهل يشترط أن تكون صاحبة السكر والقر مال الوصية أو لا يشترط كونها
صاحبة لذلك مال الوصية بل الشرط صلاحها لذلك ولو في المستقبل الذي مال إليه الشئ
زى أنه لا يشترط صلاحها لذلك حال الوصية فلا وارث دفع فرس صغيرا أن لم يصلح
لما ذكر لأنها تصلح له في المستقبل عن (قوله فإن اعتيد الحمل) أى في بلد الموصى زى
بأن تكرر ذلك واشتهر بينهم بحيث لا ينكر على طاعه ع ش على م د (قوله وقواه
النورى) معتمد (قوله وإن اعتيد القتال) أى في بلد الموصى حل ولو مبيعة هذا مع
ما يأتي قريباً صريح في الفرو بين كون الأمر بالشراء صريحاً أو كونه لازماً له حل
(قوله أعطى شاة منها) وليس فلا وارث أن يعطيه من غيرها وإن رضيا لانه صلح على
مجهول ولو لم يكن له سوى واحدة تميت أى أن خرجت من الثلث شرح م د (قوله
وإن كان القتل مضمناً) ويرفق بينه وبين ما مر في الحمل والابن إذا ظف تلفاً مضمناً
بعد الموت فإن الوصية في بدله ما بأن الوصية ثم لمعين شخصي فيتناول بدله وهما بغيرهم
وهو لا بد له فاشترط وجود ما يصدق عليه عند الموت وحديثه يكون بدله بثله لتيقن
شمول الوصية له حينئذ بخلاف التالف قبله فإنه لم يتحقق شموله له شرح م د وقوله
تلفاً مضمناً بعد الموت فالتقييد يمنع إلا أراد من أصله فإنه في مسألة الرقيق إذا قتل بعد
الموت لم تبطل الوصية فيكون حكمه كالأب والحمل إذا ظف ع ش على م د ملخصاً
باختصار (قوله تعين) ولا تدخل ثيباه جزماً) وبعضهم أجرى فيه خلاف البيع
والراجح عدم دخولها اه حل (قوله بضمن) فإن كان بغيره ضمن وقبل الوصية عين
الوارث واحداً ولزمه تجهيزه حل (قوله صرف الوارث قيمة من شاء منهم) ولزم
الموصى له تجهيزه لكن إن كان في الورثة طفل أو نحوه تعين إعطاء أهلهم قيمة وعليه يحمل
ما في الشامل وغيره حل (قوله وصورتها) راجع لقول المتن وإن بقي الخ وقوله أن
يوصى الخ بأن صرح بذلك وقوله فلو أوصى الخ أى ولم يصرح بالموجودين كما ذكره حل
(قوله قتلوا) فلا يجوز نقص عنها ويجوز الزيادة عليها بل هي أفضل كما قال الشافعي
رضي الله تعالى عنه الاستكثار مع الاسترخاء أولاً من الاستقلال مع الاستغلاء
عكس الاضحية ولو صرفه أى الثلث للثنتين مع إمكان الثالثة ضمنه ما باقل ما يجده
رقبة شرح م د (قوله يعتقن) بالبناء للمجهول ليناسب قوله اعتاق إذا لم يمتنع اعتاق
الوارث لمن (قوله لم يشتر شقص) وإن كان باقية حراً اه حل (قوله كالمولم يوجد

منها يعتقن لانه أقل عدد يقع ١٣ عليه بجم اسم ث الجمع فإن (بجز ثلثه عنهن لم يشتر شقص) لانه ليس برقبة
بل يشترى نفيسة أو نفيسة (فإن فضل عن) شراء (نفيسة أو نفيسة شي ثلثه) وتبطل الوصية فيه كالمولم يوجد إلا
ما يشترى به شقص وقولى نفيسة من زيادتي (أو) أوصى بصرف ثلثه لثقتى اشترى شقص أى يجوز شراؤه بلا خلاف

سواء قدر على التكميل أم لا لكن التكميل أولا وفاقا للسبكي (أو وصى لحملها) بكذا (و) هو (لمن انفصل) منها (حبا) فلو أنت بحسين فلهما ذلك بالسوية ولا يفضل على الذكر على الانثى لا لطلاق حملها عليهم ما أو أنت بحبي وميت فلهي ذلك كما لان الميت كالدّم (و) لو (قال ان كان حملك ذكرا أو) قال ان كان أنثى (فله كذا فولدتها) أي ولدت ذكرا أو أنثى (لغت) وميته لان حملها جميعه ليس بذكرا ولا أنثى فان ولدت في الاولى ذكرا وفي الثانية أنثى قسم بينهما (أو قال ان كان يظنك ذكرا) فله كذا (فولدتها) أي ولدت ذكرا أو أنثى (فلذا ذكر) لانه وجد بطنها وزيادة الانثى لا تضر (أو) ولدت ذكرا (أعلاء) أي الموصى به (الوارث من شاء منهما) كالأولاهم الموصى به يرجع فيه الايانه ولو قال ان ولدت ذكرا فلهما مائتان أو أنثى فلهما مائة فولدت خنثى دفع اليه الاقل كافي الروضة كالحمل (أو) أو وصى بشي (الجبرانه) يصر في ذلك الشئ (لاربعةين دار من كل جانب) من جوانب داره الاربعه فليبر في ذلك رواء اليه في وغيره

الا ما يشتري به شقص) ظاهره وان كان ذلك الشقص باقيه حرجل (قوله سواء قدر على التكميل) أي من ثلث مال الموصى والمعتد أنه لا يجوز شراء ذلك الا عند العجز عن التكميل أي وعما باقيه حراجل (قوله أو وصى لحملها) أعاد العامل فيه دون سابقه لان هذا نروع في أحكام الموصى له وما قبله من أحكام الموصى به (قوله في الاولى) وهي ان كان حملك ذكرا والثانية هي ان كان حملك أنثى وانظر لو ولدت في الحب ابن خنثين هل يوقف الحال الظاهر نعم اه حرجل (قوله قسم بينهما) بخلاف ما لو قال ان كان حملك انسا أو بنتا أنت باينين أو بنتين فانها تغولان كلام من المذكور والانثى اسم جنس يقعان على القليل والكثير بخلاف الاس والبنات حرجل وم ر (قوله أعطاه الوارث) أي اذا لم يكن وصى وقوله من شاء منهما أي ولا يقسم بينهما والفرق بين هذه وبين قوله ان كان حملك ذكرا فله كذا فولدت ذكرا ان حيث يقسم بينهما ان حملك مفرد مضاف فيعم بخلاف الكثرة فانما التوحيد كذا في م ر وقديف ل المكرة في قوله ان كان يظنك ذكرا وقاعدة في سياق الشرط نعم أيضا ويجيب بأن الحق ان عمومها حيث تدلى كافي المحلى على جمع الخوامع وعبارة تحرولا يشرك بينهما لا تقتضاه انه مكبر هنا التوحيد بخلافه فيما ر في ان كان حملك لان قرينة جعل مائة الذكورة مثلا لجملة الحمل يقتضى عدم الوحدة فعلم في كل بما يناسبه (قوله كالأولاهم الموصى به) كان أو وصى بشي (قوله دفع اليه الاقل) ووقف ما زاد كما نقله الزرنيشى عن صاحب الذمائر حرجل (قوله لجبرانه) أو بغير ان المسجد حرجل (قوله ولا ربعين دارا الخ) فهي مائة وستون دارا غالبا والا فقد تكون دار الموصى بميرة في التربع وسامها من كل جانب أكثر من دار أصغر المسامت ولورد بعض الخيران رد على بعضهم م ر قال في القفة ويجب استيعاب المائة والستين ان وفيهم بأن يصل لكل أول متول والا قدم الاقرب (قوله من كل جانب الخ) فلو نقص جانب عن الاربعين وراى الجانب الآخر لم يكمل الناقص من الزائد كما جزم به رى وقوله الاربعه أي ان كانت الدار مربعة كما هو الغالب فان كانت خمسة أو ستة أو ثمانية اعتبر من كتل جانب أربعين ومورة المسألة أن يكون في كتل جانب دار ويصل بها دور اه برماى ومن الدور المسجد فيصرف ما يخصه لمصالحه ومنها الربع فيصرف ما يخصه لسكانه ولولم تلامق الدور الا من جانب من الدار فهل يصر في لاربعةين منها مائة أو مائتين وستين تعذرا ستيفاء العدم من بقية الجواب الثلاثة استغرب شيئا فاولاهم رى وفي ع ش على م ر والاوجه أن الربع بعد دار واحدة من الاربعه يصر في له حصه دار واحدة ثم يقسم على بيوتة وان كان في نفسه دورا متعددة هذا اذا كان

الموصى ساكن خارجا أما ان كان فيه فيعد كل بيت من بيوت دارا فان كان
ما فيه من البيوت يوفى بالعدد المذكور فذلك والاثم على بيوت من خارجا اهـ ومثله
الرشيدى والوكالة كمال ربع كما قاله ع ش وقال ع ن وفي بعض بيوت مصر
الدى فرقه بيوت وتحت بيوت الاقرب أنه يصرف لجميع الملاصق للدار وما فوقها
وما تحتها وان زاد على مائة وستين فان فضل من العدد فيكمل من الجوانب الاربع
لان الملاصق أولى باسم الجمار وأقرب لغرض الموصى من البعيد الغير الملاصق (قوله
على عدد الدور) فلو كان بأحد الدور مسافرا لم يفتأ له ما يخصها الى عوده من السفر
أم لا فيه نظر والاقرب الاول ولو قل الموصى به جدا بحيث لا تنأى قسمته على العدد
الموجود دفع اليهم شركة كالومات انسان عن تركه قليلة وورثة كثيرة ع ش
على م ر وهذا يخالف ما تقدم عن التحفة من أنه يقدم الاقرب فالاقرب نعم يظهر
أنه لا يدخل أحد من ورثته وان أجزت وصيته أى الاحد أخذ ما يأتى أنه لا يوصى
لهم عانة وكذا يقال فى كل ما يأتى من العلاء ومن بعدهم وما خص القن لسيده
والمعنى بينهما بنسبة الرق والحرية حيث لا مهاباة والاقلن وقع الموت فى نوبته اهـ
س ل (قوله على عدد سكانها) ولو كانوا مؤنة رجل واحد أى الساكنون بحق
وأما الساكنين تعذبا فليس بجار والعبرة بالساكن الساكن حال موت الموصى
ولو كان كافر أو مشرك أو ضياع ل (قوله فى جيرانها) أى ان مات خارجا عنهم فان
مات فى أحدهما لم يكن فى حالتي الموت والوصية فان كان فى واحدة حالة الموت
وأخرى حالة الوصية فمات كان فى حالة الموت س ل (قوله فى صرف لأصحاب علوم
الشرع الخ) عملا بالعرف المطرد المحمول عليه غالب الوسايا فانه حيث أطلق العالم
لا يتبادر منه الا أحد هؤلاء وتكفى ثلاثة من أصحاب العلوم الثلاثة أو بعضها ولو أوصى
لأعلم الناس اختص بالفقهاء لتعلق الفقهاء بأكثر العلوم ولوعين علماء بلد أو فقهاء
مثلا ولا عالم ولا فقير بها وقت الموت بطلت الوصية م ر وعمله ان لم يوجد فى ذلك البلد
عالم بغير العلوم الثلاثة والاحمل عليه كن أوصى بشاة ولا شاة له وعنده طباء ففعل
الوصية عليها سم على حجر ع ش على م ر (قوله معرفة معانى الخ) عبارة م ر
وهو معرفة معانى كلامه وما أريد بها نقل فى التوقيف واستنباط فى غيره ومن ثم قال
الفارقى لا يصرف لمن علم تفسير القرآن دون أحكامه لانه ككناقل الحديث
وعبارة ح ل نغلق التوقيف أى فيما لا يعرف الا بالتوقيف واستنباط فى غيره أى
ما يدرك من دلالة اللفظ بواسطة علوم آخر (قوله وما أريد به) أى من الأحكام
وهو عطف خاص على عام عزيزى وفى الشبراملى على م ر قوله وما أريد به أى

ويقسم الموصى به على عدد
الدور لا على عدد سكانها
قال السبكي وينبغى أن يقسم
حصة كل دار على عدد
سكانها ولو كان للموصى دار
ان صرف الى جيران أقرها
سكنى فان استويا الى جيرانها
(أو) أوصى (العلماء) يصرف
(لأصحاب علوم الشرع من
تفسير) وهو معرفة معانى كتاب
الله تعالى وما أريد به

وان لم يكن مدلولاً للفظ بأن يعرف عن ارادة المعنى الحقيقي صارف (قوله وصحبه)
عطف خاص على عام (قوله ونقه) بأن يعرف من كل باب طرفاً صالحاً يهدي به
الى معرفة باقيه مدركاً واستنباطاً وان لم يكن مجتهداً شرح م وهو المراد هنا
وأما التعريف المتقدم وهو العلم بالاحكام الشرعية الخ فليس مراداً هنا لانه خاص
بالمجتهد كما تقدم ولو جعلت العلوم الثلاثة في واحد أخذ بأحدها زى (قوله كعمري)
أي كعام بالقرآآت (قوله ومنكم) استدرك السبكي عليه بأنه ان أريد به العلم بالله
وصفاته وما يستحيل عليه ليرد على المبتدعة ولينيز بين الاعتقاد الصحيح والعاسد
فذاك من أجل العلوم الشرعية وجعلوه في كتاب السير من فروع السكيات
أي فينبغي ادخال المتكلم في أصحاب علوم الشرع وان أريد به لتوغل في شبهه
والخوض فيه على طريق الفلسفة فلا ولعله مراد الشافعي ولهذا قال لا ينبغي العبد
ربه بكل ذنب ما خلا الشرك خيره له من أن يلقاه به لم الكلام شرح الرض في هذا
محمول على المشهور بالاعتزال (قوله ومعبر) الا فصيح عابر لان ما بعده غير بعيد
الباء وبابه نعر قال تعالى ان كنتم للروفا تعبدون وحكي في تفسيره غير بعيداً
مكلام الشارح مبني على هذه اللغة لكن الاولى أفصح منها (قوله دخل المساء) (ين)
أي من المسلمين اه رى والمراد بها ما يأتي في قسم الصدقات وتعود العمل بها
الى غير فقراء بلد المال لان الاطماع اليها لا يخذ كما مدادها في الركاه شرح م ر
(قوله فانه يقسم على عددهم) لان دواتهم معصومة بخلاف امره فان المصود
الجهة اه شيعا عزیزی ولو أوصى لا كيس الناس وأعمالهم والمرادوا أهل الناس
مانع الزكاة ومن لا يقري الضيف وأحق الناس السفهاء أوصى يقول بان شلت وسيد
الناس الخليفة وسادة الناس الاشراف وأجمل الناس عبدة الاوثان فان قيد
بالمسلمين فسباب الصصاية (قوله غير مفصّل) بأن يشق اسديعاهم مشقة شديدة
عرفا اه ح ل (قوله وهم المنسوبون لعلي رضي الله تعالى عنه) طاهره وان لم يكونوا
من أولاد الحسن والحسين اه ح ل وقوله رضي الله تعالى عنه الاحسن أن يقال
في حقه كرم الله وجهه لا تعلم سجدة لمن قط مع اسلامه صديراً ولا يرد أبو بكر
رضي الله تعالى عنه مع أنه لم يسجد لمن أيضاً ويعال به رضي الله عنه لانه أسلم
كبيراً ع ن وقيل انما قيل فيه ذلك لانه لم ير عورته قط (فائدة) جسمه وأولاده على
من الذكور أحد وعشرون والذي أعقب منهم خمسة الحسن واخسب ابنه فاطمة
والعباس ابن الكلابة ومحمد ابن الخنفة نسبة الى بني حنيفة وعمر و ابن العلية
نسبة لقبيلة يقال لها تلعب ومن الاثنا عشر في عشرة والى أعقب منهم واحدة فقط

(وحدیث) وهو علم يعرف به حال
الراوى والمروى وصحبه وسقيمه
وعليه وليس من علمائه
من اقتص على مجرد السماع
(وقه) وقدم تعريفه أول
الكتاب وخرج بما ذكر
العالم بغير ذلك كعمري
ومنكم ومعروطين وأديب
وهو المستعمل بعلم الادب
كالنحو والصرف والعروض
(أو) أوصى (لا فقره دخل
المساكين وعكسه) لتووع
اسم كل منهما على الآخر عند
الانفراد كما أوصى به لاحدهما
يجوز دفعه للاخر (أو) أوصى
(لما شرك بينهما) (نصفين)
كما في الزكاة بخلاف مالو
أوصى لبني زيد وبني عمرو فانه
يقسم على عددهم ولا ينصف
(أو) أوصى (لجمع معين غير
نقصه كالمأوية) وهم المنسوبون
لعلي رضي الله عنه (محت)

ويكنى ثلاثة من كل) من العلماء والفقراء والمساكين والجمع المذكور لانها اقل الجمع (واما التفضيل) بين احماد الثلاثة
فما كثر ولو عين فقراء ببلدة ولا فقير بها (٥٣) لم تصح الوصية وذكر الا كتفاء بثلاثة في مسألة العلماء مع ذكر التفضيل

فيها وفي مسألة الجمع من زيادة في
(أو) أوصى (لزيد والفقراء
(أو) هو (كأحدهم) في جواز
اعطائه أقل متمول لانه الحق
هم في الاضائة (لكن لا يحرم)
كما يحرم أحدهم لعدم وجوب
استيعابهم للنص عليه وان كان
غنيا (أو) أوصى بشئ (لا قارب
زيدة) هو (الكل قريب)
مسما كان أو كافرا فقيرا أو غنيا
وارثا أو غيره (من أولاد أقرب
جد ينسب زيدا وأمه له ويعتد)
أي الجدة (قبيلة) فلا يدخل
أولاد جد فوقه ولا أولاد من
في درجته فلا أوصى لا قارب
حسنى لم يدخل أولاد من فوقه
ولا أولاد حسنى بالتصغير وان
كان كل منهما أولاد على
(الأبوين وولدا) فلا يدخلون
في الأقارب لانهم لا يسمون
أقارب عرفا ويدخل الاجداد
والاحفاد كما عهدهما في الشرحين
والروضة فتعبري بما ذكر أولي
من تعبيرة بالاصل والفرع
ويدخل في وصية العرب قريب
الام كما في وصية العجم وقد شمله
المستثنى منه وهو ما صححه
في الروضة كما ملأها وقيل
لا يدخل لان العرب لا يقتضون
بقراءة الام وصححه في الاصل

زيتب أخت السبطين من فاطمة برماوى فانه تزوجها ابن ٤٠ لها عبد الله بن جعفر
وولد له منها على والا كبير وعباس ومحمد وأم كلثوم اه (قوله ويكنى ثلاثة من كل)
أي حيث لم يقيدوا بمحل أو قيد أو وصية غير محصورة في شرح جهر (قوله ولا فقير بها)
أي عند الموت (قوله في الاضافة) أي في ضمها اليهم فالمراد بالاضافة اللغوية ع ش
(قوله للنص عليه) علة لعدم حرمانه (قوله وان كان غنيا) ولو وصف زيد ابصفتهم فقال
لزيد الفقير والفقراء فكم كذا ان كان فقيرا ولا فلا شئ له وخصته لهم لا لورثة
الموصى أو بغير مفتحهم كالسكانب أو قرينه بمحصورين كزيد وأولاد فلان فله النصف
ولو أوصى لزيد بدينار ولا فقراء بثلاث ماله لم يصرف لغير الدينار وان كان فقيرا لانه
اجتهاد الموصى يقتضيه ولو أوصى لزيد والرجل أو جبريل أو نحوهما لا يوصف بالملك
وهو مفرد كالجمية والجدار يطل منها النصف الذي لغير زيد ويصح النصف الآخر
الذي لزيد بخلاف ما اذا كان جميعا كالوفاة أو ميتة لزيد والرياح أو الملائكة
أو البهائم أو الحيطان فلا يتعين النصف للبطلان بل حكم ذلك كالأوصى لزيد
والفقراء حتى يجوز أن يعطى زيدا أقل متمول ويطل الوصية فيما زاد ولو أوصى لزيد ولله
تعالى فلزيد النصف والنصف المضاف لله تعالى يصرف في وجوه القرب على ما صححه
في أصل الروضة اه زى (قوله وهو لكل قريب) فيجب استيعابهم والنسوية بينهم
وان كانوا شق استيعابهم كما شمله كلامهم ولم يكن له الا قريب صرف له الكل
ولم ينظر والكون ذلك اللفظ جمعا واستوى الابدع مع غيره مع كون الأقارب جمع
أقرب وهو أفعل تفضيل شرح م ر ملخصا (قوله أو غيره) ولورثة ما يخصصه
لسيده م ر مالم يكن مكاتبا والافله برماوى (قوله أقرب جد) ولا يدخل الجدة المذكور
ولان فوقه واما قول الشارح بعده وتدخل الاجداد الخ فالمراد بهم من تحت الجد
المذكور وهم من بينه وبين زيد فاذا اشتهر زيد بدينته الى الجد الخامس لم يدخل
الخامس ويدخل من تحته (قوله وبعد قبيلة) عبارة المنهاج وقعد أولاده أي ذلك الجد
قبيلة اه وأما الجد فأبوا القبيلة ويمكن أن يجاب بتقدير مضاف أي ويعتد الجد أبوا قبيلة
تأمل (قوله حسنى) المراد به رجل ينسب الى سيدنا الحسن كان يكون من ذريته
فيكون الحسن جدًا أقرب له فلا يدخل أولاد سيدنا على كعب بن الحنفية (قوله)
لا يسمون أقارب عرفا) أي بالنسبة للوصية فلا ينافي تسميتهم أقارب في غير ذلك شرح
م ر (قوله والا فاد) مثلهم الاسباط فيدخلون كما في حل (قوله أولى من تعبيرة
بالاصل والفرع) لان الاصل يشمل الجد والفرع يشمل الحفيد مع انها يدخلان
في الأقارب ع ش (قوله في وصية العرب) أي فيما لو أوصى عربي لا قارب زيدا مثلا

(أو) أوصى (لأقرب أفاوية) هو (لأبنة) وإن نزلت ولومن أولاد البنات (ع) (قربى تقربى) فيقدم ولد الولد على

ولد ولد الولد (فأبوة فأخوة) ولو من أم (فبنوتها) من زيادة أى بنوة الأخوة (فمجدودة) من قبل الأب والأم القربى فالقربى نظر إلى الذرية إلى قوة ارتباطها وعصبيتها في الجملة وفي الأخوة إلى قوة البنوة فيها في الجملة وتقدم أخوة الأبوين على أخوة الأب ثم بعد من ذكر العمومة والخوالة ثم بنوتها لكن قال في الكفاية يقدم العم والعمة على أبي الجدة والنسب والخالة على جد الأم وجدة بنتها انتهى وكالم في ذلك أنه كافى الولاء والتصريح بتقديم الأبوة على الأخوة من زيادة وتعبرى بأخوة ومجدودة أعم من تعبيره بأخ وجد (ولا يرجح كورة ووراثته) فيستوى أب وأم وابن وبنت وأخ وأخت لا يستوون في القربى ويقدم ولد بنت على ابن ابن لأن الأقل أقرب (أو) أوصى (لأقرب نفسه) أولاً أقرب أفاوية نفسه (لم تدخل ورثته) إذ لا يوصى لهم عادة فيخص بالوصية السابقون (فصل) في أحكام معنوية للموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت وما ينفعه (تصح الوصية بتفان) كما تصح بالاعيان مؤبدة ومؤقتة ومطلقة والإطلاق يقتضى التأبيد (فيدخل) فيها (كسب معتاد) كاختطاب واحتشاش

ح ل فهو مصدر مضاف لفاعله وثبه على هذا المافية من الخلاف وقوله كافى وصية الجيم أى باتفاق وقوله وقد شمله المستثنى منه وهو قوله لكل قريب الخ (قوله لأقرب أفاوية) أى زيد مهر (قوله فهو لذريته) فأبوة استشكل بأن الأبوين والولد لا يدخلان في الأقارب فكيف يدخلان في أقرب الأقارب إذ من المعلوم أن أقرب أفاوية تفصيل ولا يوجد إلا بعد وجود أصل الفعل فلا تحصل الأقربىة إلا بعد حصول اقتراب وأجاب عنه في الخادم بما معناه أنه لا شك في حصول القربى ولكن نحن إنما نصرف اللفظ إلى ما يفهمه أهل العرف والعرف مطرد في عدم استعمال لفظ الأقربىة في الأصل والفرع فانك لو قلت هذا قريب فلان يتبادر الذهن إلى غير الأصل والفرع لفظ استعمال لفظ القريب فيما اه س ل وبعبارة المنهاج ويدخل في أقرب أفاوية الأصل والفرع قال م ورعاية لوصف الأقربىة المقتضى لزيادة القرب أو قوة الحية (فأخوة) ولومن أم وليس لتأجيل تقدم فيه الأخوة للأم على الجدة لهذا الموضع ومسألة الوقف على الأقرب وفي وقف انقطاع مصرفه أولم يعرف ولا يقدم أخ لأبوين وأب لابنه على الجدة لأنها وفي الولاء مع ويستوى الأخ لأب مع الأخ للأم ح ل وم (قوله وعصوبتها في الجملة) أشار بذلك إلى دخول أولاد البنات وإن كانوا لا يرثون منهم ولا عصوبة وبمذاين دفع ما أورده الشيخ عميرة حيث قال أولاد البنات لا يرثون منهم ولا عصوبة مع دخولهم عن (قوله في الجملة) دخل الأخوة للأم (قوله إلى قوة البنوة) أى للأب لا للزيد لأن الغرض أنهم أخوة نأقل (قوله العمومة وأخوة له) لا ترتيب بينهم بل يستويان وكذا بنوتها كافى م (قوله ليسكن قال في الكفاية الخ) منع من هذا استدراك على قوله ثم من بعد ما ذكر العمومة والخوالة عن (قوله وعلم) أى في كلام الكفاية أى فيقدم على أبي الجدة على كلامه (قوله أعم من تعبيره) بأخ وجد لأن الأخ لا يشمل الأخت والجدة لا تشمل الجدة (قوله ووراثته) نعم الشقيق مقدم على غيره شرح م (فصل) في أحكام معنوية الخ (قوله به) دفع (فيما) الموصى له منفعة نحو العبد الموصى له بمنفعته فليست بإباحة ولا عارية لأن العبد لا يملك ما يملك غيره جازله أن يؤجر ويعير ويوصى به أو يسافر بها عند الأمن ويده عليه بأمانه يورث عنه ويحل ذلك في غيره مؤقتة بغير حياته وألا كانت بإباحة فقط كالأوصى له بأن ينفع أو يسكن أو يركب أو يخدمه فلا يملك شيئاً مما يورثه لأنه لا يملك غير نفسه وأما إذا أوصى إلى الخاطب اقتضى قصره على مباشرة منفعته أو خدمته أو سكناها أو ركبها خلافاً لابن الرفعة اه جردوا لهدت الدار الموصى منفعته سواء أهدت الوارث بالكلية أو أهدت الموصى له بمنافعها شرح م (قوله ومفهومه أنه لو أهدى غيره المنفعة)

مؤبدة ومؤقتة ومطلقة والإطلاق يقتضى التأبيد (فيدخل) فيها (كسب معتاد) كاختطاب واحتشاش واصطيد وأجرة حرفة

عدم إعادة حق الموصى له بالمنفعة وأنه لو أعادها بآلتها وغيرها لا تكون المنفعة
للموصى له وهو كذلك ولكن يحتمل أن تقسم المنفعة بينهما بالحصة في هذه ع ش
على م ر ولو قتل الموصى بمنفعته فوجب مال وجب شره مثلها به رعاية لغرض الموصى
فإن لم ينف بكامل فشققت والمشتري الوارث ويغرق بينه وبين الوقف فإن المشتري فيه
الحاكم بأن الوارث هنا مالك للأصل فكذا بدله والموقوف عليه ليس مالكاً فلم
يكن له نظر في البديل فتعين الحاكم ويبيع في الجناية إذا جنى أوجبه تذييل حق
الموصى له بخلاف ما إذا ندى شرح جروم ر (قوله بخلاف النادر) أي فهو للورثة
(قوله ومهر) أما ارش البكارة فالوارث اه زى لأنه في مقابلة الجزء الذاهب من
الرقبة الملوكة له ح ل ويزوجها الوارث باذن الموصى له ولا تزوجهها للموصى له
برماوى وم ر ومثلها العبد الموصى بمنفعته م ر أى لا امرأة فانه لا تزوجهها (قوله
لأنه من نساء الرقبة) من ذلك لبن الأمة فهو للموصى له فله منع الأمة من سقى ولدها
الموصى به لا آخر غير الإباء أما هو فيجب عليه تمكينها من سقيه للولد ع ش على م ر
(قوله وهي لا يوصى بها) ويحرم عليه وطء الموصى له بمنفعته فلو وطئها فأولادها فالولد
حر نسيب ولا حد ولا استيلاد اه متن الروض شوبرى ويغرق بينه وبين الموقوف
عليه حيث يصح بأن ملك الموصى له أتم من ملك الموقوف عليه بدليل أنها تورث عنه
ويؤجر ويعير من غير اذن بخلاف الموقوف عليه زى (قوله وهو الاشبه) أى من
حيث المدرك وإن كان ضعيفاً من حيث الحكم ويجاب عن توجيهه بأن المعنى وهو
لا يوصى بها استقلالاً وهي هنا تابعة تأمل ولو أولد الأمة الوارث فالولد حر نسيب وعليه
قيمة ويشتري بها مثله لتكون رقبته للوارث ومنفعته للموصى له كالأولاد رقيقاً
وتصير أمه أم ولد للوارث تغرق بموته مسالبة المنفعة ولزومه المير للموصى له ولا حد
عليه ويحرم عليه الوطء إن كانت ممن تحبل بخلاف ما إذا كانت ممن لا تحبل والفرق
بينها وبين المهرونة حيث حرم وطئها مطلقاً إن الرهن قد جبر على نفسه مع تمكنه من
رفع العلقه بأداء الدين بخلاف الوارث فيهما ولو أحبلها الموصى له لم يثبت استيلاده
لأنه لا يملكها وعليه قيمة الولد لا انعقاده حرا لاشبهه شرح م ر (قوله أمة) أى والحمال
أه من زوج أو زنا بخلاف من الموصى له أو الوارث فانه حرا ع ش (قوله عند الوصية)
وأما لو حلت بعد الوصية وقبل الموت فانه يكون للوارث مع منافعه لحدوته فيمالم
يستحقه الموصى له إلى الآن م ر وإن لم ينقل الابد موت الموصى اه شيننا (قوله
كأنه) وإنما ملكه الموقوف عليه لأن حقه أقوى لانقضاء ملك الواقف بخلاف
الموصى أو ورثته اه شيننا (قوله مؤنة موصى بمنفعته) وأما سقى الاشجار للموصى

بخلاف النادر رقبته ولقطه لأنه
لا يقصد بالوصية (ومهر) بتكاح
أو غيره لأنه من نساء الرقبة
كالكسب وهذا ما صححه
الأصل ونقله في الروضة كأمثلها
عن العراقيين والبعوى قال
الاسنوى وهو الراجح نقلاً وقيل
أه ملك للورثة لأنه بدل منفعة
البضع وهي لا يوصى بها فلا
يستحق بدلها بالوصية قال
في الروضة كأمثلها وهو الاشبه
(والولد) الذى أتت به الموصى
بمنفعته أمة كانت أو غيرها
وكانت حاملاً به عند الوصية
أوجلت به بعدموت الموصى
(كأنه) فى أن منفعته للموصى
له ورقبته لئلا ملك لأنه جزء منها
(وعلى مالك) للرقبة (مؤنة
موصى بمنفعته) ولو فطرة
أو كانت الوصية مؤبدة لأنه
ملكه وهو متمكن من دفع الضرر
عنه باعتاق أو غيره وتعبيرى
بالمالك أعم من تعبيره بالوارث
لشموله مالاً أو وصى بمنفعته لشخص
ورقبته لا آخر فإن مؤنته على
الآخر وتعبيرى بالمؤنة أعم
من تعبيره بالسفقة (وله اعتلقه)
لأنه مالك لرقبته

لكن لا يعتقه عن الكفارة ولا
يكاتبه لعجزه عن الكسب
واذا اعتقه تبقى الوصية بحالها
(و) له (بيعه او موى له) مطلقا
(وكذا ليرى ان أدت) الموصى
المنفعة (ب) مدة (معلومة) كما تيد
بها من الرفعة ونفيره بخلاف
ما اذا أبدى امره بيا أرضها
أو قيدها بمدة مجهولة لا يصح
بيعه لغير الموصى له اذا فائدة
له فيه ظاهرة نعم ان اجتماع
على البيع من ثالث فالقياس
الصحة وقولي بمعلومة من زيادتي
(وتعتبر قيمته كلها) أي قيمته
بمنفعته (من الثلث ان أبدى
المنفعة لانه حال بين الوارث
وبينها فاذا كانت قيمته بمنفعة
مائة وبدونها عشرة اعتبر من
الثلث مائة (والا) بأن أتمها بمدة
معلومة (حسب منه) أي من
الثلث (ما نقص) منها في نفوقه
مسلوب المنفعة تلك المدة فاذا
كانت قيمته بمنفعته مائة وبدونها
تلك المدة فماتين فالرصة بعشرين
(وتصح) الوصية (بصح) ولو نقل
بناء على دخول الولاية فيه (وبصح)
عنه (من ميقاته) عملا بتقييده
ان قيدوا على اليهود شرعا
ان أطلق (الا ان قيد بأبعد) منه
هو أولى من تعبيره ببلده (ب) صح

بغيرها فان تراضيا عليه أو تبرع به أحدهما فظاهر وليس للاخر منعه وان تنازعا
لم يجبر واحد منهما بخلاف المنة لحزمة الروح اه شح م ر (قوله عن الكفارة فلو
فعل ذلك عتق مجانا ومزنته حيث في بيت المال فان لم يكن فعلى سائرهم ياسير المسلمين
م ر ع ش (قوله لعجزه عن الكسب) أي فأنشبه الزمن برماوى وهو عنة لآمرين
ويؤخذ منه عدم صحة وقفه ع ش وانها لو أقتت بزمن قريب لا يحتاج فيه للمنة
أو بقی من المدة ما لا يحتاج فيه لذلك صح اعتاقه عنها وصنائه لعدم عجزه - فخذ
س ل (قوله واذا اعتقه) تبقى الوصية بحالها وكذلك اعتقه الموصى به م ملكه
كما أتى به م ر خلافا لغيرهم ولو أوصى بأولاد أمته ثم أعتقه أمته أمه الوصية
بحالها والأولاد أرقاء ولا يجوز للحران يترقحها إلا بشروط الامنة بالرب ففعال
لن سارقين بين حرين ولن ساهرة لا يجوز للحران يترقح بها إلا بشروط الامنة اه
ع ن (قوله مطلقا) أي سواء أقتت الموصى المنفعة بمدة معلومة ولا بشروط المالو فانت
المدة بمجهولة وطريق الصحة حيث نأخذ في الخلط جهام البرج من مع التمسك م ر
أي من انهما يبيعانه لثالث رشيدى ولو أراد صاحب المنفعة ان يترقح من
شهر الوارث شرح م ر (قوله ان أقتت الموصى) المنفعة بمدة معلومة دأ م ر م ر م ر
كذلك حياته كانت اباحة لا تورث عنه برماوى (قوله أقتت) أي (ب) م ر م ر م ر
مجهولة) كان أتمها بمجوز زيد من سفره أو بغيره (قوله فأنشبه الزمن) اه م ر م ر م ر
البادرة وهي فائدة في الجملة ع ش على م ر (قوله ياسير) اه م ر م ر م ر م ر
البرج من س ل (قوله الامنة) ويوزع المولى على الرتبة المقتضى م ر م ر م ر م ر
كانت قيمته بمنافعه مائة وبدونها عشرين فماتت الرتبة خمس اثنين وثلاث مائة
أربعة أخماسه ع ش على م ر (قوله لانه حال بين الوارث وبينها) وله ذرة وليم
المنفعة ليعذر الوقوف على آخرها فيتعين تعويم الرتبة مع منعه م ر م ر م ر م ر
اعتبر من الثلث مائة) لانه حال بينه وبين العشرة فماتت ل فاقوى م ر م ر م ر
وان كان لم يبق إلا نصفها صار نصف المنفعة وارثا والوجه في م ر م ر م ر م ر
انها أتمها بها شرح م ر (قوله فالرصة بعشرين) فان ولى بها الثلث فظاهر
والا كان ولى بنصفها فكما م ر في المؤبد م ر وكيف دأ م ر م ر م ر م ر م ر
وهي تساوى ثمانين بدون المنفعة فالعشرون يخرج من المات قلعا ويصاب بانه
يصور كلام م ر بما اذا كان عليه دين فانه مقدم على الوصية دأ م ر (قوله البادرة فيه)
أي في النقل (قوله ومجمله اذا وسعه الثلث) فلم يوسع الثلث الا اوسع من دون الثلث
هل يبطل الايصاء في حق النقل فيه فنقلنا ظاهر الصفة فتأمل ثم رأيت في شرح سنننا

كتاب من حجر بطلان الوصية قطعاً ويعود المال للورثة لأن الحجر لا يبعض وفيه وقفة
لأن الأحرار من الميقات ليس من الحجر أذغابته أنه واجب فيه فلا يأتي هذا التعليل
ثم رأيت شيخنا رجع عنه ومضى على الصحة خلافاً للحبر (قوله فمن حيث أمكن) عمله
إذا أمكن من الميقات أي ميقات الميت والابطال الوصية لأن الحجر لا تبعض قاله
القاضي حسين وعمله في النفل أما الغرض فأنه يكمل من رأس المال تأمل من ل
ومثله م رفقوله من الميقات ليس قيداً والصحيح أنه يحج عنه ولو من فوق الميقات أو من
مكة ولا تبطل الوصية وفي سم ومثله ق ل على الجلال (قوله من رأس المال)
سواء أوصى بها أم لا م ر (قوله وفائدة مزاج الوصايا) وصورته أن يوصى لزيد بمائة
ويوصى بحجة الاسلام من الثلث وأجزها مائة أيضاً وتركته ثلاثمائة فالثالث ينسحق
عن الوفاء بحجة الاسلام للمزاجية بوصية زيد فتكمل بقى من رأس المال وصكابه
مستحق للغير فتصير التركة ثلاثمائة لا شيئاً وثلاثمائة لا ثلث شيء تقسم بين زيد
وحجة الاسلام فيقسمها خمسون الأسدس شيء ويضم لها الشيء الذي من رأس المال
فيصير أي الذي يخصها شيئاً وخمسين الأسدس شيء تعدل مائتها أي الحجة فأحبر
بزيادة المستثنى على شكل من الطرفين أي طرف الشيء والخمسين الأسدس شيء
والطرف الآخر المائة فتصير شيئاً وخمسين تعدل مائة وسدس شيء ثم يقابل بطرح
الخمسين وسدس الشيء من الجانبين لوقوع الاشتراك فيهما فتصير خمسين تعدل
خمس أسداس شيء لا تناخذ فنام الشيء سدسه لا شراً كهما فيه فاقسم الخمسين
على خمسة أسداس الشيء لأن المسألة من الضرب السادس بأن تضرب أي الخمسين
في المخرج وهو ستة وتقسم الحاصل على البسط وهو خمسة فيخرج ستون وهو قدر
الشيء المخرج من رأس المال وسدسه عشرة فثلث الباقي بعده ثمانون تقسم بين زيد
وحجة الاسلام فيقسمه أربعون ويخصها أربعون فتضمه إلى الستين التي هي من رأس
المال ومجموع ذلك مائة فقد ظهر بذلك تقسم من حصة زيد بالمزاجية فتأمل اه

خليفة قال في الباسينية

وكل ما استثنيت في المسائل : مـ سـ يـ رـ ايجاباً مع المعادل
وبعد ما تمـ سـ يـ رـ فالتقابل : مـ يطرح ما نظيره بماتل
واقسم على الأموال أن وجدتها : مـ وراقسم على الأشياء أن عدمتها

وقوله مـ سـ يـ رـ ايجاباً أي موجباً يعني مثبتاً وقوله مع المعادل أي مع كل معادل
لأن المستثنى ثبت في الطرفين وقوله نظيره مفعول مقدم لقوله بماتل أي لأن التقابل
يحصل بطرح العدد الذي اشترك فيه الطرفين وهو خمسون وسدس شيء والقاعدة
أنك تقسم بعد الطرح المـ سـ لـ مـ الباقي على المجهول وهو هنا خمسة أسداس

والا فمن حيث أمكن وهذا من
زيادة في حج الغرض (وحجة
الاسلام من رأس المال)
كثيرها من الدين (الا ان قيد
بالثلاث فبها) عملاً بقيد
وفائدة مزاج الوصايا

شيء فالحارج من القسمة هو القدر المجهول وإنما استحبنا إلى طريق الجبر والمقابلة في هذه المسألة للدور وذلك لأن معرفة القدر الذي تم به الحجة متوقفة على معرفة القدر الذي ينقصها من الثلث ومعرفة ما ينقصها منه متوقفة على معرفة القدر الذي تم به الحجة ليخرج من رأس المال كما في قول على الجلال وقوله وفائدة أي فائدة التقييد بالثلث مع أنه ان لم يف كل من رأس المال مزاجية الحج الوصايا يكون قصده الفرق بوزنه كما قاله م ر (قوله ما ينقصه) أي ما ينقص الحج من الثلث قال م ر فان لم يكن له وصايا فلا فائدة في نفسه على الثلث (قوله وكعبة الاسلام على واجب الحج) أي في كونه محسوباً من رأس المال ع ش (قوله فان كان) أي الواجب لا يقيده كونه بأصل الشرع وبه يندفع التنظير عليه شو برى (قوله ولغيره) أن يجمع عنه فرضاً ولو حجة الاسلام وان لم يستطعها الميت في حياته على العتق لانها لا تنفع عنه الا راجية فالحقت بالواجب شرح م لسكن قول الشارح لقضاء الدين يقتضى وجوبها عليه الا أن يقال لما كانت تقع واحدة صارت كأنها واجبة عليه (قوله لا يفعل عنه) أي من غير التركة ح ل (قوله وكعب الغرض الحج) عبارة شمس سبق وكعبة الاسلام (ثم على واجب بأصل الشرع كعمرة وزكاة ولا يفتى أن ذلك في كونه محسوباً من رأس المال وهذا في كون الغير له فعله من غير التركة بغير اذنه كما هو واضح) ل أن رأس تكراراً (قوله فيما ذكر) أي في كونه من رأس المال وصحة فعله لا يجبي له من غيره اذن ع ش (قوله والدين) مكرراً مع قوله السابق كقضاء الدين ح ل (قوله لا يفعل عنه) أي لا يفعل عنه (قوله ثانياً مقبلاً وبينهما متاف (قوله كفارة مالية) و"كفارة مالية" كانت صوماً ح ل وفيه أن الكفارة البدنية لا تكون الا صوماً وعلى التقييد بانصوم سرى له من عبارة شبهه المحلى ونصها ويؤدى الوارث عنه الواجب السابق بعدد الواجب ولم يعبر بالكفارة (قوله باعتناق والولاء للميت مثلاً) أي سواء كان من التركة أم من ماله كما يؤخذ من قوله الا في وبعد الولاء للميت وعبارة م ر ويكون الولاء في العتق للميت (قوله لانه نائبه شرعاً) أي فاعتاقه باعتناقه برماوى (قوله وبعد الولاء للميت) لا يفتى أن هذا موجود في اعتناق الوارث بمباداة اعتناق من ماله لا من التركة فينبغي أن يزداد مع أنه ليس نائبه شرعاً ح ل (قوله من تصح الوقوع عنه) أي وقوع اعتناق غير الوارث عن الميت في المرتبة ح ل (قوله لانهم ما بنياء الحج) أي وهو تعليل ضعيف لوجود ذلك في اعتناق الوارث في الخيرة مع أنه صحيح ح ل وقوله في الخيرة أمان في المرتبة فانه لا يسهل التكفير بغير اعتناق لانه الواجب أولاً شيئاً (قوله وينتفعه صدقة) ومنها وقف مصنف ونحوه وحفره ونحوه وغرس شجره منه في حياته أو من غيره عنه بعد موته م ر وس ل ومعنى نفعه

فان لم يف بالحج من الميقات ما ينقصه ككل من رأس المال وكعبة الاسلام كل واجب بأصل الشرع كعمرة وزكاة فان كان نذرًا فان وقع في الصحة فكذا ذلك أو في المرض فن الثلث (ولغيره) من وارث وغيره (أن يجمع عنه فرضاً) من غير التركة (بغير اذنه) كقضاء الدين بخلاف حج النفل لا يفعله عنه بغير اذنه لعدم وجوبه وقيل للوارث فعله بغير اذنه ولغيره فعله باذن الوارث وكعب الغرض فيما ذكر كعمرة الغرض وأداء الزكاة والدين وقولي ولغيره أهم من قوله ولا يجبي وقولي فرضاً من زيادتي (ويؤدى وارث عنه) من التركة وجوباً ومن ماله جوازاً وان كان ثم تركته (كفارة مالية) مرتبة وخيرة باعتناق وبغيره وان سهل التكفير بغير الاعتناق في الخيرة لانه نائبه شرعاً (وكذا) يؤدى بها (غيره) أي غير الوارث (من ماله بغير اعتناق) من طعام وكسوة كقضاء الدين بخلاف الاعتناق لا اجتماع بعد العبادة عن النيابة وبعد الولاء للميت ولا ينافي ذلك ما في الروضة كما سلم في الايمان من تصح

الوقوع عنه في المرتبة لانها بنياء على تعليل المنع في الخيرة بسهولة التكفير بغير الاعتناق (وينفعه) بالصدقة أي الميت من وارث وغيره (صدقة ودعاء)

بالصدق تنزيهه منزلة المتصدق قال الشافعي ووسع فضله تعالى أن يثيب المتصدق
أيضا ومعنى نفعه بالدعاء حصول المدعوه له إذا استجاب أما نفس الدعاء وثوابه
فللداعي لأنه شفاعته أجرها للشافع ومقصودها المشغوع له شرح م ر مختصا
(قوله بالاجماع وغيره) عبارة م ر اجماعا وقد صرح خبر أن الله يرفع درجة العبد
في الجنة باستغفار ولده له وهو أي المذكور من الاجماع والخبر مخصص وقيل ناسخ
لقوله تعالى وأن ليس للإنسان الا ما سعى أن أريد ظاهره والافتقار كثر العلماء
في تأويله ومنه أنه محمول على الكافر أو أن معناه لاحق له الا في ما سعى وأما ما فعل
عنه فهو محض فضل الله تعالى لاحق له فيه (قوله فعلم الخ) العموم في مفهومه وهو
أنه ليس له شيء في غير شعبه فيخص بغير الصدقة والدعاء للميت وقوله مخصوص بذلك
أي بما ذكر من الاجماع وغيره (قوله أما القراءة) قال م ر يصل ثواب القراءة للميت إذا
وجد واحد من ثلاثة أمور القراءة عند قبره والدعاء له عقبها وثبته حصول الثواب له
وهو قضية ما استنبطه السبكي من الخبر وإن كان ظاهرا كلام شيخ الاسلام هنا
خلافه في الاخير أي حيث قال أو نواه ولم يدع له سمع ش فانه يفيد أنه لا بد
من الجمع بين النية والدعاء ولو سقط ثواب القارئ لم يسقط كأن غلب الباعث الدنيوي
كقراءته بأجرة فينبغي أن لا يسقط مثله بالنسبة للميت ولو استوجر للقراءة للميت
ولم ينو بها ولا دعه بعده ولا قرأ عند قبره لم يبرأ من واجب الاجارة وهل يكفي نية
القراءة في أولها وان تخلل فيها سكوت فينبغي نعم اذا ما بعد الاول من ثوابه سمع على
حجر ع ش على م ر (قوله انه لا يصل من ثوابها) ضعيف وقوله وقال بعض
أصحابنا يصل معتد وقوله الى أنه يصل ثواب جميع العبادات كأن صلى انسان
أو صام وقال اللهم أوصل ثواب هذا الفلان فانه يصل اليه ثواب ما فعله من الصلاة
أو الصوم على هذا القول وهو ضعيف (فصل في الرجوع عن الوصية) ✽
وينبغي أن يأتي فيه ما تقدم في الوصية وهو أنه ان غلب على ظنه أن الموصي له
يصرفه في مكروه أو في محرم حرمت فيقال هنا بعد حصول الوصية اذا عرض
للموصي له ما يقتضي أنه يصرفها في محرم وجب الرجوع أو في مكروه ندب
الرجوع أو في طاعة كره الرجوع اه ع ش على م ر (قوله هذا الوارثي)
وفرق بينه وبين ما ساقى آخر الفصل من أنه لو أوصى لزيد بمن ثم أوصى به لعمرو
حيث يكون شريكا لاحتمال نسيانه الوصية الاولى مع اتيان ذلك هنا بأن
الموصي له الثاني ثم مساو للاول في الاستحقاق الطاري فلم يكن ضمه اليه صريحا
في رفعه فآثر فيه احتمال التسيان وشرطنا بينهما اذا لم يرجع بخلاف الوارث فانه

بالاجماع وغيره وأما قوله تعالى
وأن ليس للإنسان الا ما سعى
فعلم مخصوص بذلك وقيل
منسوخ وكما ينفع الميت بذلك
ينفع به المتصدق والداعي أما
القراءة فقال النووي في شرح
مسلم المشهور من مذهب الشافعي
أنه لا يصل ثواب الى الميت وقال
بعض أصحابنا يصل وذهب
جماعات من العلماء الى أنه يصل
اليه ثواب جميع العبادات من
صلاة وصوم وقراءة وغيرها
وما قاله من مشهور المذهب
محمول على ما اذا قرأ لا بحضوره
الميت ولم ينو ثواب قراءته له
أو نواه ولم يدع بل قال السبكي
الذي دل عليه الخبر بالاستنباط
أن بعض القرآن أفضل اذا قصده
نفع الميت نفعه وبين ذلك وقد
ذكرته في شرح الروض (فصل)
في الرجوع عن الوصية (له) أي
للموصي (رجوع) عن وصيته
وعن بعضها (بصرفه) بها
كأن يطلتها ويرجع فيها ورفعها
ورددتها (و) بصرفه (هذا
لوارثي) مشيرا الى الموصي به
لأنه لا يكون لوارثه الا اذا انقطع
تعلق الموصي له عنه

شئ فانما سارج من القسمة هو القدر المجهول وانما احتجنا الى طريق الجبر والمقابلة
 في هذه المسألة للدور وذلك لان معرفة القدر الذي تتم به الحجة متوقفة على معرفة
 القدر الذي ينقصها من الثلث ومعرفة ما ينقصها منه متوقفة على معرفة القدر الذي
 تتم به الحجة ليخرج من رأس المال كافي ق ل على الجلال وقوله وفائده أى فائدة
 التقييد بالثلث مع أنه ان لم يف كل من رأس المال مزاجه الحج الوسايا فيكون قصده
 الرقيق بورثته كما قاله م ر (قوله ما ينقصه) أى ما ينقص الحج من الثلث قال م ر فان لم
 يكن له وسايا فلا فائدة في نصه على الثلث (قوله وكعبة الاسلام كل واجب الحج) أى
 في كونه محسوباً من رأس المال ع ش (قوله فان كان) أى الواجب لا يقيده كونه
 بأصل للشرع وبه يدفع التنظير عليه شو برى (قوله ولغيره) أن يجمع عنه مرضا
 ولو جهة الاسلام وان لم يستطعها الميت في حياته على المعتمد لان الاتباع عنه الواجبة
 وألحق بالواجب شرح م ر لكن قول الشارح كقضاء الدين يقتضى وجوبها عليه
 الا أن يقال لما كانت تقع واجبة صارت كأنها واجبة عليه (قوله لا يعمل عنه) أى
 من غير التركة ح ل (قوله وكعب الفرض الحج) عبارة لما سبق وكعبة الاسلام لا تل
 واجب بأصل للشرع كعمرة وزكاة ولا يخفى أن ذلك في ثوبه محسوباً من رأس المال
 وهذا في كون الغير له فعله من غير التركة بغير اذنه كما هو واضح ح ل أى ليس تكراراً
 (قوله فيما ذكر) أى في كونه من رأس المال ومعه فعل المحاسب له من ع ش اذن
 ع ش (قوله والدين) مكرراً مع قوله السابق له قضاء لديس ح ل وأيضاً مع قوله
 مقيساً عليه وثانياً مقبلاً بينهما فنانى (قوله كفارة مالية) وبذلك قد اذنت
 صوما ا ح ل وفيه أن الكفارة البدنية لا تكون الا صوماً وفعل التعميد بالنصوم
 سرى له من عبارة شبهة المحلى ونصها ويؤدى الوارث عنه الواجب المسمى به
 بالواجب ولم يعبر بالكفارة (قوله باعتناق والولاء للميت متلفاً) أى سواء كان
 من التركة أم من ماله كما يؤخذ من قوله الا فى وبعد الولاء لميت وعبارة م ر
 ويكون الولاء فى العتق للميت (قوله لانه نائبه شرعاً) أى فاعتناقه كاعتناقه برماوى
 (قوله وبعد الولاء للميت) لا يخفى أن هذا موجود فى اعتناق الوارث بميت اذا اعتنق
 من ماله لا من التركة فينبغى أن يزداد مع أنه ليس نائبه شرعاً ا ح ل (قوله
 من تصحح الوقوع عنه) أى وقوع اعتناق غير الوارث عن الميت فى المرتبة ح ل
 (قوله لانهم بنباه الحج) أى وهو تعديل بتعريف لوجود ذلك فى اعتناق الوارث فى الأخيرة
 مع أنه صحيح ح ل وقوله فى الأخيرة أما فى المرتبة فانه لا يسهل لتكثير بغير اذنه لانه
 الواجب أولاً شيئاً (قوله وينفقه صدقة) ومنها وقف متصرف ونذر وحفر بئر
 وغرس شجر منه فى حياته أو من غيره عنه بعد موته م ر وس ل ومضى بعمه

فان لم يف بالحج من الميتات
 ما ينقصه كل من رأس المال
 وكعبة الاسلام كل واجب
 بأصل للشرع كعمرة وزكاة
 فان كان نذراً فان وقع فى الصفة
 فكذلك أو فى المرض فن
 الثلث (ولغيره) من وارث
 وغيره (أن يجمع عنه مرضاً) من
 من غير التركة (بغير اذنه)
 كقضاء الدين بخلاف حج الفل
 لا يفعله عنه بغير اذنه لعدم
 وجوبه وقيل للوارث فعله بغير
 اذنه ولغيره فعله باذن الوارث
 وكعب الفرض فيما ذكر كعمرة
 الفرض وأداء الزكاة والدين
 وقول ولغيره أهم من قوله
 ولا حنى وقول فرضاً من زيادى
 (ويؤدى وارث عنه) من التركة
 وجوباً ومن ماله جواراً وان كان
 ثم تركه (كفارة مالية) مرتبة
 وعمرة باعتناق وبغيره وان سهل
 التكفير بغير الاعتناق فى الأخيرة
 لانه نائبه شرعاً (وكذا) يؤدىها
 (غيره) أى غير الوارث (من
 ماله بغير اعتناق) من طعاصم
 وكسوة كقضاء الدين بخلاف
 الاعتناق لاجتماع بعد العباد
 عن النيابة وبعد الولاء للميت
 ولا ينافى ذلك ما فى الرومنة
 كما صلاها فى الايمان من تصحح

الوقوع عنه فى المرتبة لانها بنباه على تعليل المنع فى الأخيرة بسهولة التكفير بغير الاعتناق (وينفقه)
 أى الميت من وارث وغيره (صدقة ودعاء)

بالإجماع وغيره وأما قوله تعالى
 وأن ليس للإنسان إلا ما سعى
 فعلم مخصوص بذلك وقيل
 منسوخ وكما ينتفع الميت بذلك
 ينتفع به المصدق والداعي أما
 القراءة فقال النوى في شرح
 مسلم المشهور من مذهب الشافعي
 أنه لا يصل ثواب الميت وقال
 بعض أصحابنا يصل وذبح
 جماعات من العلماء إلى أنه يصل
 إليه ثواب جميع العبادات من
 صلاة وصوم وقراءة وغيرها
 وما قاله من مشهور المذهب
 محمول على ما إذا قرأ لا بمحضرة
 الميت ولم ينو ثواب قراءته له
 أو نواه ولم يدع بل قال السبكي
 الذي دل عليه الخبر بالاستنباط
 أن بعض القرآن أفضل إذا قصد به
 نفع الميت نفعه وبين ذلك وقد
 ذكرته في شرح الروض (فصل)
 في الرجوع عن الوصية (له) أي
 للموصي (رجوع) عن وصيته
 وعن بعضها (بصو تقضها)
 كما بطلتها ورجعت فيها ورفعها
 وردتها (و) بصو قوله (هذا
 لوارثي) مشيرا إلى الموصي به
 لأنه لا يكون لوارثه إلا إذا انقطع
 تعلق الموصي له عنه

بالصدقة تنزيهه منزلة المصدق قال الشافعي وواسع فضله تعالى أن يشيب المصدق
 أيضا ومعنى نفعه بالدعاء حصول المدعوية له إذا استجاب أما نفس الدعاء وثوابه
 فللداعي لأنه شفاعته أجرها للشافع ومقصودها للمشغوع له شرح م ومختصا
 (قوله بالإجماع وغيره) عبارة م واجماعا وقد صرح خبر أن الله ليرفع درجة العبد
 في الجنة باستغفار ولده له وهو أي المذكور من الاجماع والخبر يخص وقيل ناسخ
 لقوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى أن أريد ظاهره والافتقار أكثر العلماء
 في تأويله ومنه أنه محمول على الكافر أو أن معناه لاحق له الأفياسعي وأما ما فعل
 عنه فهو محض فضل الله تعالى لاحق له فيه (قوله فنعلم الخ) العموم في مفهومه وهو
 أنه ليس له شيء في غير شعبيه فيضم غير الصدقة والدعاء للميت وقوله مخصوص بذلك
 أي بما ذكر من الاجماع وغيره (قوله أما القراءة) قال م يصل ثواب القراءة للميت إذا
 وجد واحد من ثلاثة أمور القراءة عند قبره والدعاء له عقبها ونيت حصول الثواب له
 وهو قضية ما استنبطه السبكي من الخبر وإن كان ظاهرا كآلام شيخ الإسلام هنا
 خلافه في الأخير أي حيث قال أو نواه ولم يدع له سمع ش فانه يفسد أنه لا بد
 من الجمع بين النية والدعاء ولو سقط ثواب القارئ لسقط كأن غلب الباعث الدنيوي
 كقراءته بأجرة فينبغي أن لا يسقط مثله بالنسبة للميت ولو استؤجر للقراءة للميت
 ولم ينو بها ولا دعاله بعدها ولا قرأ عند قبره لم يبرأ من واجب الإجارة وهل يكفي نية
 القراءة في أولها وان تخلل فيها سكوت يتبني نعم إذا بعد الأول من توابعه سمع على
 جرح سمع على م ر (قوله أنه لا يصل من ثوابها) ضعيف وقوله وقال بعض
 أصحابنا يصل معتمد وقوله إلى أنه يصل ثواب جميع العبادات ككأن على إنسان
 أو صام وقال اللهم أوصل ثواب هذا الفلان فانه يصل إليه ثواب ما فعله من الصلاة
 أو الصوم على هذا القول وهو ضعيف (فصل في الرجوع عن الوصية) *
 وينبغي أن يأتي فيه ما تقدم في الوصية وهو أنه ان غلب على ظنه أن الموصي له
 يصرفه في مكروه كرهت أو في محرم حرمت فيقال هنا بعد حصول الوصية إذا عرض
 للموصي له ما يقتضي أنه يصرفها في محرم وجب الرجوع أو في مكروه نذب
 الرجوع أو في طاعة كره الرجوع اه ع ش على م ر (قوله هذا الوارثي)
 وافرقت بينه وبين ما ساقى آخر الفصل من أنه لو أوصى لزيد بمن ثم أوصى به لعمرو
 حيث يكون شريكا لاحتمال نسيانه الوصية الأولى مع إتيان ذلك هنا بيان
 الموصي له الثاني ثم مساو للأول في الاستعاق الطارئ فلم يكن ضمه إليه صريحا
 في رفعه فأنزله احتمال النسيان وشركا بينهما إذا مرجح بخلاف الوارث فانه

(و) يصو (بيع و) من (كتابة) لما وصي به (ولو بلا قبول) لظهور صفة بذلك عن جهة الوصية وتعبير في نحو ال آخرها هم
مما عبر به (وبوصية بذلك) أي بنحو ما ذكر (وتوكيل به وعرض عليه) لأن (٦٠) كلاهما توصل إلى ما يحصل به

مغاير له لأن استعناقه أصل فكان ضمه إليه مريضا في نفسه فلم يؤثر فيه احتمال
التسيان لآفته ح ل وزي (قوله و) يصو (بيع) كالملة ولو فائدة م ر وان حصل
بعده فبيع ولو بخيار المجلس شرح م ر (قوله ولو بلا قبول) راجع للثلاثة واعتراض
بأنها لا تسمى بذلك إلا إذا وجد القبول ويصحب بأننا نطلق على الفائدة أيضا فهي
تسمى عقودا فائدة بدون ذلك م ر (قوله بنحو ما ذكر) أي البيع وما عطف عليه
(قوله وعرض عليه) أي على نحو ما ذكر وذكر التوكيل (قوله و) خطه (برا) أي
خطا لا يمكن معه التمييز م ر (قوله بأجود ظاهرا) ان هذا قيد في المسألتين قبله
مع أنه قيد في الثانية فقط كما أشار إليه الشارح فكان عليه أن يذكر العامل
في الثانية ليد ما ذكر (قوله لم تتناولها الوصية) أي ولا يمكنه التسليم بدون م ر (قوله
بخطا) م ر (قوله لم تتناولها الوصية) أي ولا يمكنه التسليم بدون م ر (قوله
لا يؤثر) (قوله و) خطه (برا) هو بالمعنى الشامل لجريته والحاصل أن كل ما زال به
الملك أو زال به الاسم وكان بفعله أو أشعر بالأعراض أشعارا قويا به يكون رجوعا
والافتراق ل على خ ط (قوله لظهور كل منها في العرف الخ) ولأن كلا من البناء
والغراس يراد للدوام بخلاف زرعه لأنه ليس للدوام فأشبهه بلس الثوب زي (قوله
ما لو حصل ذلك بغير إذنه) شمل ما لو وصى بجنطة وطحنها غيره بغير إذنه لم يكن
رجوعا وبعبارة شرح م ر واعلم أن الحاصل أن ما أشعر بالأعراض أشعارا قويا به يكون
رجوعا وان لم يزل به الاسم حيث كان منه أي من الموصي أو من ما دونه وما يورث به
الاسم يحصل معه الرجوع وان كان بفعل أجنبي من غير إذنه بساء على أنها اعتنان
مستقلتان وهو المعتبر اه وهو مخالف لما ذكره والمعتبر الأول (قوله فليس
رجوعا) ما لم يزل به الاسم (قوله فروع) أي ثلاثة (قوله انكار الموصي) ظاهره
وان لم يكن الانكار جواب سؤال وهو ظاهر لان الموصي قد يكون له عرض
في انكارها مطلقا ولكن قيده م ر ويحرف في شرحه ما بذلك ولم يد كرامه هو م ر اه
ع ش (قوله يكون بينهما نصفين) الا اذا كان عالما بالوصية الأولى أو قال أوصيت
لزيد بما أوصيت به لعمرو فيكون رجوعا ع ن وقوله نصفين فاذا ارد أحدهما أخذ
الاخر الجميع بخلاف ما اذا أوصى به لهما بشداه ورد أحدهما فان نصفه للوارث
لا الاخر لانه لم يوص له الا بالنصف اه ح ف (مفسر في الإيصاء) اه
أي وما يتبع ذلك كمتصدق الولي ع ش على م ر (قوله وهو) أي شرعا ومعه
لغة يرجع لاسم في الوصية كما قاله م ر لان معناه لغة واحد وهو الايصال
(قوله مضاف لما بعد الموت) أي ولو تعديرا كأن قال جعلت فلانا وصيا على أولادي

الرجوع وذكر التوكيل
والعرض في غير البيع من زيادة
(و) خطه (برامعنا) وصى به بـ
مثله أو أجود أو أرد أمه لانه
أخرجه بذلك عن امكان
التسليم (و) خطه (سيرة وصي
بصاع منها بأجود) منها لانه
أحدث زيادة لم تتناولها الوصية
بخطا م ر (قوله لم تتناولها الوصية
لا زيادة أو بأرد أمه لانه
كالتسليم (و) خطه (بزا) وصى
به (وبذره) له (و) خطه (دقيقا)
وصى به (و) خطه (قطننا) وصى
به (ونسجه غزلا) وصى به
(وقطعه ثوبا) وصى به (قميصا
وبنائه وغرسه) بأرض وصى
بها لظهور كل منها في الصرف
عن جهة الوصية بخلاف زرعه
بها ونخرج باضافتي ما ذكر إلى
ضمير الموصي ما لو حصل ذلك
بغير إذنه فليس رجوعا (فروع)
انكار الموصي الوصية ليس
رجوعا ان كان لغرض كما يؤخذ
من كلام الرافعي وعليه يحصل
اطلاقه في باب التدبير أنه ليس
رجوعا ولو وصى بثلاث ماله ثم
تصرف في جميعه بما يزيل الملك
لم يكن رجوعا لان المعتبر ثلاث
ماله عند الموت لا عند الوصية
ولو وصى لزيد بيمين ثم وصى به

لعمرو فليس رجوعا بل يكون بينهما نصفين ولو وصى به لثالث كان بينهم اثنان وهكذا (فصل في الإيصاء) تقديره
وهو اثبات تصرف مضاف لما بعد الموت

يقال أو صيت لفلان بكذا
 وأوصيت إليه ووصيته إذا جعلته
 وصيا وقد أوصى ابن مسعود
 فكتب وصيتي إلى الله تعالى
 وإلى الزبير وابنه عبد الله
 رواد البيهقي بأسناد حسن
 (أركانه) أربعة (موصى وموصى
 وموصى فيه وصيغة وشرط في
 الموصى بقضاء حق) كدين
 وتنفيد وصية ورد وديعة
 وعارية ومظلة (مامر) في
 الموصى بمال أول الباب وقد
 مريانه وهذا أولى من قوله
 ويصح الإيصاء في قضاء الدين
 وتنفيذ الوصية من كل حر
 مكلف (و) شرط في الموصى
 (بأمر نحو طفل) كجنون
 ومجورسفه (معه) أي مع
 مامر (ولا ية له عليه ابتداء)
 من الشرع لا بتفويض فلا
 يصح الإيصاء بمن فقد شيئا
 من ذلك كصبي ومجنون ومكره
 ومن به رق وام وعم وموصى لم
 يؤذن له فيه ونحو مع ابتداء من
 زيادتي (و) شرط (في الموصى
 عند الموت عدالة) ولو ظاهرة
 (وكفاية) في التصرف الموصى
 به (وحرية وإسلام في مسلم
 وعدم عداوة) منه للمولى
 عليه (و) عدم (جهالة) فلا
 يصح الإيصاء إلى من فقد شيئا من ذلك كصبي ١٦

قد مر به جهالته كذا ثم بعد موت ع ن (قوله وأوصيت إليه) أشار به إلى أنه تنقضى
 باللام وبالي وينتدى بنفسه أيضا حكى قول المصنف الآتي ولأوصى اثنين
 الخ وقال تعالى يوم يكلم الله في أولادكم وقد أوصى ابن مسعود ولم ينكر عليه فصار
 اجزاء أسكتيا (قوله وصيتي إلى الله) أي أفوضها إلى الله ع ش وهو على سبيل
 التبرك (قوله ومظلة) كغصب (قوله مامر) أي من كونه مكلفا محررا مختارا وقوله
 وهذا أولى الخ لإيهام عبارة الأصل صحة إيصاء المكره ع ش (قوله فلا يصح الإيصاء
 من فقد شيئا من ذلك) وكذا الأب والجد إذا نصبهما الحاكم في مال من طرأسفه
 لأن وليه أطاعكم دونهما خ ط (قوله لم يؤذن له فيه) بأن أوصى عن نفسه أو أطلق
 بخلاف ما لو أذن له الولي أن يوصي عنه وبهذا التصور اندفع ما يقال من مفهوم قوله
 لم يؤذن له صحتها مع الأذن بأن يوصي عن نفسه وهو مخالف لمفهوم قول المتن ابتداء
 ع ش وعبارة حل وزى فان أذن له فيه بأن قال له أوص عني كان له أن يوصي
 عنه لا عن نفسه وكذا واطلق بأن قال أوص بتركتي إلى من شئت فان حذف بتركتي
 بأن قال أوص لم يكن إذنا (قوله عند الموت) وكذا عند القبول على الوجه أخذنا
 من التعليل الآتي ولأن الفسق والعجز واختلال النظر ينزل به دوا ما فابتداء أولى
 برماوى (قوله عدالة) قضية الاكتفاء بالعدالة أنه لا يشترط فيه سلامة من خاتم
 المروءة والظاهر خلافه وأن المراد بالعدل في عباراتهم من تقبل شهادته فليراجع
 ع ش على م د (قوله ولو ظاهرة) المتمدانة لا بد من العدالة الباطنة مطلقا فزى أي
 سواء وقع في عدالته نزاع أولا والعدالة الباطنة هي التي ثبتت عند القاضي بقول
 المزيكين ع ش على م د (قوله وحرية) أي كاملة ولو لم لا كدبر ومستولدة م د (قوله
 وإسلام في مسلم) قال جروذ كرا لإسلام بعد العدالة لأن الكافر قد يكون عدلا
 في دينه وبفرض علمه من العدالة يكون تولدته لما بعده عن (قوله وعدم عداوة) أي
 دينوية ظاهرة أما الدينونة فلا تضر كاليهودي النصراني وعكسه س ل قال م د
 وأخذ الأسنوي منه عدم صحة وصاية نصراني لليهودي وعكسه مردود اه ومنصور
 وقوى العداوة بينه وبين الغفل والمجنون يكون الموصى عدوا للموصى أولا لم يكرهاته
 لها من غير سبب شرح م د فيلزم من كون الموصى عدوا للموصى أن يكون عدوا لآبائه
 غالبا فاندفع قول جهر كون ولد له عدوا ممنوح وقال أيضا اشتراط العدالة يغني
 عن اشتراط انتفاء العداوة اه قال سم قد تنصّر حصول العداوة في المجنون قبل
 جنونه فيستصحب لأن الأصل والظاهر بقاؤها (قوله كصبي ومجنون) هما
 ناربان بالعدالة إذا العدالة يلزمها البلوغ والعقل (قوله ومجهول) معناه أن يكون

يصح الإيصاء إلى من فقد شيئا من ذلك كصبي ١٦
 وكافر على مسلم ومن لا يكفي في التصرف لسفه أو هرم أو غيره لعدم الأهلية في بعضهم

بجهول الحال لم تعرف حريته ولا رقه ولا عدالته ولا فسقه لانه يوصى لاحد رجلين
ع ش وظاهره انه لو اوصى لاحد رجلين كان موصيا وليس كذلك فالاولى ان يراد
بالجهول ما يشمل مجهول العين والصفة فيصدق بما ذكره (قوله في الباقي) كالمعدو
(قوله الى كافر معصوم) ولو كان الموصى مسلما بان اسلم شخص وله ابن بالغ عاقل
كافر لكنه سفيه فانه لا يتبعه في الاسلام فلا بد حينئذ ان يوصى عليه كافرا شرح
الروض اه والراجع انه لا يصح ان يوصى عليه كافرا كما في شرح م وفيكون
مستثنى من كلامه وقضية قوله معصوم امتناع ايضاء المحرر الى حربي سول (قوله
عدل في دينه) أي شوا تزدك من العارفين بدينه أو باسلام عارفين وشهادتهما
بذلك م ر ع ن (قوله لانه وقت التسلط على القبول) فلا بد من استمرار ذلك
من الموت الى القبول حل (قوله ثم استكملها عند الموت) ويكفي في الفاسق اذا
تاب كونه عدلا عند الموت وان لم تمتز مدة الاستبراء كافي ع ش على م ر (قوله
ولا يضرعي) أي ولا خرس تفهم اشارته بخلاف ما لا تفهم اشارته سول و م
(قوله الى حفصة) هي بنته وزوجة النبي صلى الله عليه وسلم برماوى (قوله والام
أولى) وتزوجها لا يطل وصايتها الا ان نص عليه الموصى (قوله اذا حصلت
الشروط فيها عند الموت) هذا بالنظر للصفة أما بالنظر للأولية فتعتبر الشروط فيها
عند الايصاء ع ش وعبارة م ر و ام الا فقال المستفهمة لا شروط حال الوصية
لاحال الموت وان جرى عليه جمع لان الأولوية انما يخاطب بها الموصى وهو لا علم له
بما يكون عند الموت فتعين ان يكون المراد انهما ان جهت الشروط فيها حال
الوصية فالاولى ان يوصى لهما والا فلا ودعوى انه لا فائدة لثبات لهما قد سلخ عند
الوصية لا عند الموت مردودة لان الاصل بقاء ما هي عليه (قوله وينزل ولي الخ)
قال البرماوى وكل من فسق وتاب لا تعود ولا يشبهه الا بتولية جديدة الا أربعة
الاب والجد والباظر بشرط الواقف والطائفة راد بعضهم والام الموصى لهما برماوى
وزاد بعضهم ولي التكاح (قوله تصرفا ماليا) شامل للايصاء على أمر الاطعال
فان معناه التصرف في مالهم وحفظه وشمل أيضا رد نحو الوديعة فليس التصرف
خاصا بالبيع والشراء كما هو ظاهر رزى (قوله مباحا) المراد به عدم المعصية
بدليل قوله ولا في معصية فيشمل الواجب (قوله لان غير الاب والجد) لا تزوج
الصغير والصغيرة برده عليه السفيه فتتضاء ان غيرهما تزوجه لانه غير صغير فالاولى
التعليل بأن غير الاب والجد لا يعتنى بدفع العار كاعتناءهما شو برى ما يصاح (قوله
كبناء كنيسة) أي لتعبد ولومع نزول المارة (قوله ايجاب بلفظ الباء

والثمة في الباقي ويصح
الايصاء الى كافر معصوم عدل
في دينه على كافر وقولى عند
الموت مع ذكر هدم العداوة
والجهالة من زيادتي واعتبرت
الشروط عند الموت لا عند
الايصاء ولا بينهما لانه وقت
التسلط على القبول حتى
لو اوصى الى من خلى عن
الشروط أو بعضها كصبي
ورقيق ثم استكملها عند الموت
صح (ولا يضرعي) لان
الاعى متمكن من التوكيل
فيما لا يمكن منه (و) لا (اثوة)
لمافي سنن أبي داود ان عمر
اوصى الى حفصة (والام
أولى) من غيرها اذا حصلت
الشروط فيها عند الموت لو مور
شفقتها وخر وجا من خلاف
الام لمخرى فانه يرى انها
تلي بعد الاب والجد (وينزل
ولي) من أب وجد وموصى وقاض
وقيه (يعني يفسق لا امام)
لتعلق المصالح الكلية بولائه
وتعبرى بالولى أعم مما عبر به
(و) شرط (في الموصى فيه
كونه تصرفا ماليا) بقيد زنة
بقولى (مباحا) فلا يصح الايصاء
في تزويج لان غير الاب والجد
لا تزوج الصغير والصغيرة

(و) لافي (معصية) كبناء كنيسة لثباتها لكونه قربة (و) شرط (في الصيغة ايجاب بلفظ يضرعي) أي للتصوير

بالايصاء وفي معناه ما مر في الضمان

(كا وصيت اليك أو فومت اليك (أوجعلتك وصيا ولو) كان الايجاب (موقتا ومعلقا) كا وصيت اليك الى بلوغ ابني أو قدوم زيد فاذا بلغ أو قدم فهو الوصي لأنه يشتمل الجهالات والاختطار (وقبول كوكالة) فيكتفي بالعمل وقولي كوكالة من زيادتي ويكون القبول (بعد الموت) متى شاء كافي الوصية بمال (مع بيان ما يوصي فيه) فلا تقتصر على أو وصيت اليك مثلالفا (وسن اوصاه بأمر نحو مطلق) كيجزون (وبقضاء حق) ان (لم يجز عنه حالا أو) عجزوا (به شهود) استبافا للخيرات فان عجز عنه حالا ولا شهود به وجب الايصاء مسارعة لبراءة ذمته وإطلاق الأصل سن الايصاء بما ذكره منزل على هذا التفصيل فان لم يوص بها نصب القاضي من يقوم بها ونحو من زيادتي وتعبيري بحق أعم مما عبر به (ولا يصح) أي الايصاء من أب (على نحو مطلق والحمد بصفة الولاية) عليه لان ولايته ثابتة شرعا وخرج بزيادتي على نحو مطلق نصب وصي في قضاء الحقوق فصحيح

للتصور وفيه ان الايجاب جزء من الصيغة فكيف يجعل شرطها الا ان يقال الشرط كون الملقط يشعر بالايصاء فمبب الشرطية على الموصوف مع مقته (قوله كا وصيت اليك) ويظهر ان وكلة بعد موق في أمر اطفال كناية من ل (قوله أو جعلتك وصيا) أي في كذا قوله الا في مع بيان ما يوصي فيه (قوله الى بلوغ ابني) هذا تأكيد وقوله فاذا بلغ الخ تعليق فهو مثال واحد اجتمع فيه التأكيد والتعليق لكنهما ضمنيان ومثال التأكيد الصريح أو وصيت اليك سنة ومثال التعليق الصريح اذا مت أو اذا مات وصي فقد أو وصيت اليك شرح م ر (قوله فهو) أي الابن أو زيد واغرد التمهيد لان العطف بأو ولو بلغ الابن أو قدم زيد غير أهل فالأقرب انتقال الولاية للصا كم لأنه جعلا ما مغيه بذلك شرح م ر (قوله مع بيان) متعلق بما وصيت وما بعده أو يشعر بالأقوال الأولى فكان الأولى تقديمه (قوله لنا) أي كما لو قال وكلتكم ولعدم عرف له يعمل عليه ومنازعة السبكي فيه بأن العرف يقتضي انه ثبت له جميع التصرفات مردودة اذ ذلك غير مطرد فلا يعول عليه وان قال الزركشي يقر بدقول اليه ان من حلف الموصول يؤذن بالعموم شرح م ر باختصار (قوله وسن اوصاه بأمر نحو مطلقا) أي ان لم يخش ضياعه (قوله وبقضاء حق) أي لله تعالى أولا دي (قوله لم يجز عنه) بفتح الجيم وكسرهما والكسر أصح من باب ضرب أو تمب وانما كان سنة حيث دلالة يمكنه الاستثناء عنه بالوفاء بروماي (قوله أو عجز) أي حالا وكان يقدر عليه ما لا من يهودين مؤجل أو ربيع وقف فاندفع ما يقال اذا عجز عنه فكيف يردى به (قوله وبه شهود) ولو واحد اظاهر العد الفوا لوجه الا كفاء بطله ان كان في البلد من يثبته ولا مانع منه كما كتفوا بالواحد مع انه وان انضم اليه يمين غير حجة عند بعض المذاهب نظرا لمن يراه حجة فكذلك الخط نظر لذلك نعم من باقليم تغدريه من يثبت بالخط أو يقبل الشاهد واليمين فالوجه عدم الاكتفاء بها شرح م ر والذي ثبت بالخط القاضي المالكي لان الامام مالك يثبت الحق بخط الشاهد اذا شهد اثنان بأن هذا خطه (قوله استبافا للخيرات) أي استبجالا لها وفي بعض النسخ استبقاء وما هنا أولى لموافقته قوله تعالى فاستبقوا الخيرات برماوي (قوله على هذا التفصيل) أي ان لم يجز أوبه شهود (قوله فان لم يوص بها) أي بأمر الطفل وأمر الجنون وبقضاء الدين (قوله نصب القاضي) أي ندبا ولا يبعد الوجوب برماوي (قوله والحمد بصفة الولاية) أي حال الموت أي لا يعتد بنصوبه اذا وجدت ولاية الحمد لان ولايته ثابتة بالشرع كولاية التزويج املو وجدت حال الايصاء ثم زالت عند

الموت فيعتد بمصوبه كما يحسنه الباقي لسان العبرة بالشروط عند الموت شرح م
 (قوله ولو أوصى اثنين الخ) عبارة م د ولو أوصى اثنين بشرط عليهم ما الاجتماع
 أو أطلق بأن قال أوصيت اليكما أو لي فلان ثم قال ولو بعد مدة أوصيت إلى فلان
 (قوله لم ينفرد واحد منهما) فلا بد من اجتماعهما فيه بأن يصدر عن رأيهما فيه
 وليس المراد ان يلتفتا بالقدم معا ويحل ذلك في ما يتعلق بالطفل وماله وشرقة وصية
 غير معينة وقضاء دين ليس في التركة جنسه بخلاف رد ودية ومذموب وهارية
 وقضاء دين في التركة جنسه فكل الانفراد به لان لصاحبه الاستقلال بأخذه
 وقضية الاعتداده ووقوعه موقعه اياحه الاقدام عليه وهو الاوجه وأن يحتمل
 خلافه شرح م د (قوله لم ينفرد) فإذا أوصى لهما معا فبات أحدهما أو رد لم ينفرد
 الا خربا التصرف بل ينصب الحاكم من يقوم مقام الميت أو الراد بخلاف ما اذا
 أوصى لهما مرتبا ومات أحدهما أو رد فلا خربا التصرف لان التشرع ليس مأخوذا
 من تصريح الموصي شرح به حجة وسر (قوله الا باذنه) أي الموصي في الانفراد
 بأن قال أوصيت لكما وأذنت لزيد مثلا في الانفراد (قوله لئلا يكون نازع الشيطان)
 ضعيف (قوله فليس له الرجوع) أي يحرم عليه ولو عزل نفسه لم ينزل ع ش
 لكن لا يلزمه ذلك بحسبنا بل بالاجرة والوجه انه يلزمه في هذه المسألة ما يقبل وانه
 يتمتع عزل الموصي له حيث نزل عليه من ضياع نحو ودية أو مال أولاده ويمنع عزل
 نفسه أيضا اذا كانت اجارة بعرض فان كانت اجارة بعوض من غير عقد وهي جعلالة
 قاله الماوردي شرح م د (قوله ولي يمينه) الا الحاكم فيصدق بلا يمين وان
 عزل ح ل وجروا عتمد م ر انه لا بد من يمينه قبل العزل وبعده اه سم (قوله
 في اتفاق) أي وفي نافي المال كافي الروض ولعله على التفصيل الاتي في الودية
 وما صرفه الولي من مال نفسه ولولده فاعطى من مال الولد لا يرجع به الا ان كان باذن
 حاكم أو اشهاد لابنية الرجوع الاتي الاب والجد وكذا غيرهما عند تعذر الحاكم
 والاشهاد قل على الجلال (قوله لائق) اما غير اللائق فيصدق به الولد
 بيمينه قطعا ولو اختلفا في شيء أهولائق أو لا ولا يئنه صدق الموصي لان الأصل عدم
 خيانتة أو في تاريخ موت الاب أو أول ملكه لئلا يفتق عليه منه صدق الولد
 بيمينه وكالموصي في ما ذكر واره شرح م د ولو تباذرا في التصرف هل وقع بالمصلحة
 أو لا صدق الاب والجد وكذا الام دون غيرهم والمشتري من كل منهم مثله و ل على
 الجلال (فرع) لا يطالب أمين كوصي ومقارض وشريك ووكيل بحساب بل ان
 ادعى خيانتة حلف ذكره ابن الصلاح في الوصي والمروى في اماء القاضى ومثلهم

(ولو أوصى اثنين) ولو مرتبا
 وقبل (لم ينفرد واحد) منهما
 بالتصرف (الا باذنه) له
 بالانفراد فله الانفراد عملا
 بالاذن نعم له الانفراد برد
 الحقوق وتنفيذ وصية معينة
 وقضاء دين في التركة جنسه
 وان لم ياذن لئلا يكون نازع
 الشيطان في جواز الاقدام
 عليه (ولسلك) من الموصي
 والوصي (رجوع) عن الایفاء
 متى شاء لانه عقد جائز
 كالوكالة قال في الروضة الا ان
 يتعين الوصي أو يغلب على
 ظنه تلف المال باستيلاء ظالم
 من قاض وغيره فليس له الرجوع
 (وهذا يمينه ولي) وصيا
 كان أو قريبا أو غيره (في اتفاق
 على موليه) بقيد زوته بقول
 (لائق) بالجلال

وقال حسن بن علي بن الحسن
وقال علي بن محمد بن الحسن
بالناس حاجة بل ضرورة إليها
(أركانها) أي الوديعة بمعنى
الإيداع أربعة (وديعة) بمعنى
العين المودعة (وميعة
ومودع ووديع وشرط فيها)
أي في المودع والوديع (ما) مر
(في موكل ووكيل) لأن
الإيداع استنباط في الحفظ
(فلأودعه نحوسي) كيجنون
ومحجور سفيه (ضمن) ما أخذه
منه لأنه وضع يده عليه بغير
إذن معتبر ولا نزول الضمان
إلا بالرد إلى ولي أمره نعم إن
أخذ منه حسبة خوفا على
نفسه في يده أو تلفه مودعه
لم يضمنه (وفي حسبه) بأن
أودع شخص نحوسي (أما
يضمن بالتلف) منه لأنه لم
يسلطه على اتلافه فلا يضمنه
بتلفه عنده إذا يلزمه الحفظ
وظاهر أن ضمان المتلف إنما
يكون في تمول (و) شرط (في
الوديعة كونها محترمة) ولو
فجسا ككلب ينفع ونحو
حبة بر بخلاف غير المحترمة
ككلب لا ينفع وألفه وهذا
من زيادة (و) شرط (في
الصيغة ما) مر (في وكالة)
في شرط اللفظ من جانب المودع وعدم الرد من جانب الوديع فيكفي قبضه ولا يكفي الوضع بين يديه مع السكوت

استأنك عليها (قوله غريب) أي انقربه راويه وهو لا ينساق الحسن ع
(قوله بمعنى الإيداع) أي العقد لا يعني العين المودعة والالزم كون الشيء وصكنا
لنفسه وإن الصيغة وما بعدها أركان للعين المودعة ولا معنى له وإذا جعلت الوديعة
في الترجمة على العين المودعة كان في كلام المصنف استفهام كالأيداع (قوله لأن
الإيداع استنباط في الحفظ) فمن مع توكيله مع إيداعه ومن مع توكله مع ودع
الوديعة إليه فيخرج استدراج محرم صيدا وكافر مصفا كذا قالوا هما في متن
البهجة مع إيداع الكافر المسلم ونحوه لأنه ليس فيه تسلط فيعمل ما هنا على وضع
اليدها هناك على العقد ويحل عند مسلم زى (قوله فلأودعه) أي شخصاً
ولو غير كامل شورى (قوله ضمن ما أخذه) أي بأقصى القيم وقد تنصت أن الصبي يضمن
بأقصى القيم أيضاً لأن تعريف الغصب شامل لا يحد من مثله لأنه يصدق عليه أنه
استيلاء على حق الغير بغير حق م ر (قوله بغير إذن معتبر) فأنه يصدق به ما بال فاسد
الوديعة كصحتها في عدم الضمان م ولا يقال هذه باطله لا فاسده لأننا نقول
الفاسد والباطل مترادفان عندنا إلا في مواضع ليس هذا منها (قوله حسبة)
أي من غير طلب ادخارا لشواب الآخرة قال في المختار احتسب الأجر على الله أي
أجره عنده لا يرجو ثواب الدنيا والاسم منه الحسبة (قوله لم يضمنه) ما لم يسلطه
على اتلافه م ر فإن سلطه الوديع على اتلافه ضمن إن كان الصبي غير مميز لا فعله
حينئذ كفعل مسلطة له شورى (قوله بأن أودع شخص) أي شامل أم
لأودع نحوسي نحوسي فأنه يضمن شرط أم لا تلف أو تلف ول وبرماوى ومالهوما
في شرح م ر لأنه قال ولو أودع نحوسي مثله ضمن بالاسيلاء وقد يقال هذه
الصورة داخلية في قول المتن فلأودعه نحوسي لأن الضمير يشمل غير الكامل كما قاله
الشورى والحاصل أن كلام المودع والوديع أما كمال أو صبي أو مجنون
أو محجور عليه بسفه أو مغمى عليه أو مكره أو عبيد والحاصل من ضرب سبعة
في سبعة تسعة وأربعون وعلى كل أمان تلف الوديعة بنفسها أو تلفه المودع
أو الوديع والحاصل من ضرب ثلاثة في تسعة وأربعين مائة وسبعة وأربعون (قوله
مع السكوت) أي منهما أخذاً مما سياتي فلا ضمان على صاحب الحرام إذا وضع
إسان ثيابه في الحمام ولم يستغفله عليها كما هو الواقع الآن ح ل أي وإن مرط
في حفظه بجلا ما إذا استغفله وقبل منه أو أعطاه أجرة لحفظها فيضمنها إن مرط
كان تام أو غاب ولم يستغفله من هو مثله وإن فسدت الأجرة ومثل ذلك الدواب
في الخان فلا يضمنها الخاني إلا أن قبل الاستغفار أو أخذ الأجرة وإيس من التفريط

في شرط اللفظ من جانب المودع وعدم الرد من جانب الوديع فيكفي قبضه ولا يكفي الوضع بين يديه مع السكوت

فيم حا أي الحمام والخان ما لو كان يلاحظ على العادة فتغلفه سارق أو خرجت الدابة
 في بعض غفلاته لعدم تقصيره في الحفظ المعتاد والظاهر به يقبل قوله فيه بيمينه لأن
 الأصل عدم التقصير شرح م ر (قوله نعم لو قال الوديع) هو استدراك على قوله
 يشترط اللفظ الخ لا على قوله فيكفي الوضع الخ لقوله في الاستدراك فدفعه له ولم يقل
 فوصفه بين يديه (قوله فالشرط اللفظ من أحدهما) الذي اعتمدته شيخنا من اعتبار
 اللفظ من أحد الجانبين مع اللفظ من الآخر أو الفعل منه ولو مترادفا كما في الوكالة
 والايضا ولا يكفي السكوت منه خلافا لم ط فان حمل على ما وقع بعده فعل فظاهر
 فلو قال احفظ مناعي هذا سكنت لم يكن وديما ويغني عن القبول أخذ الاجرة
 ولم يرتض هذا شيئا زى قل على الجلال (قوله ولا يكره) قال بعضهم وتكون
 مباحة في هذه سم ونوزع فيه زى وقال ع ش وتصور الاباحة هنا بأن
 شئت في أمانة نفسه اه أي مع علم المالك بحاله أمامه جهله به فتكره كما قاله س ل
 حيث أدخل الشك والوهم في قوله أو لم يثق بأمانة نفسه فان غلب على ظنه عدم
 الوثوق حرم عليه أخذها فتعريفها الاحكام الخمسة وكلها في الشرح على كلام سم
 (قوله والوديعة أمانة) لا يمكن لو كان المودع وكيلًا أو ولي يتيم حيث لا يجوز له
 الايداع فهي مضمونة بمجرد الاخذ قطعاً خ ط س ل (قوله وأثر التعريم مقصور
 على الاثم) هذا جواب سؤال مقدر قد بره كيف تكون أمانة مع القول بالتعريم
 مع ان مقتضى التعريم الضمان فأجاب بأن أثر التعريم مقصور على الاثم أي فلا يتعداه
 الى الضمان (قوله والله في عون العبد) انظر معنى هذه الظرفية وقال بعضهم ان
 في زائدة وعون بمعنى معين والاصافة بمعنى اللام والتقدير والله معين للعبد مادام
 العبد معين لا خيه (قوله بأن لم يكن ثم غيره) أي وكان بحيث لو امتنع من القبول
 صاعت على مالكها ع ش على م ر (قوله لكن لا يجبر على اطلاق منفعة الخ)
 أي فله أخذ الاجرة على ذلك لان الواجب العيني قد توخذه عليه الاجرة كسفي القبا
 ح ل (قوله وترتفع الخ) وفائدة ارتفاعها انها لا تصير امانة شرعية فعليه الرد
 مالها أو وليه ان عرّفه أي اعلامه بها أو بمجاهلها مورا عند تمكنه وان لم يطلبها
 كضالة وجدها وعرف مالها فان غاب ردها لهما كما الامين والاضمن شرح م ر
 ويقوم وارث كل وولي مقامه (قوله أي ينتهي حكمها) وهو عدم الضمان (قوله
 بموت أحدهما) ويجب على الوديع الرد الى الولي في مسئلة الجنون والى الوارث
 في مسئلة الموت والايضمن لزوال الاثمان س ل (قوله أو اغنامه) ومن ثم تعلم
 ان الانسان اذا اقر فوه في الحمام ما رضاهنا للودائع وهذا امر يقع للناس كثيرا اه

عليه (واسترداد) من المودع (ورد) من الوديع كالوكالة (وأصلها أمانة) بمعنى أن الأمانة متصلة فيها

سم ع ش وقوله عليه أي على أحدهما وقوله واسترداد أي طلب الرد (قوله
 كارمن) فان الغرض الأصلي منه التوثيق والامانة تبسح ل (قوله في الجملة)
 أي فيما إذا لم يأخذ بجعلها وقال س ل أي فيما إذا سن له القبول أو وجب وجبارة
 الشيخ عبد البر قوله في الجملة أي في بعض أحوالها وهو ما إذا كان بغير جعل ولم تكن
 محرمة ولا مكروهة ولم يصل منه تدهذا ما ظهر (قوله وتضمن بعوارض) نقتل
 في قوله

عوارض النضم عشر ودعها * وسفرو ثقلها وجمدها
 وترك ايصاله ودفع مهلك * ومنع ردها وتصحيح حكمي
 والانفصاع وكذا الحالعه * في حفظها ان لم يزد من ألفه

أي الذي خالفه كأن قال لا تقبل عليه قفلا وقفله (قوله كأن يعلها) أي بغير ضرورة
 وقد عين له المودع مكانا للحرز وان لم يبينه عن غيره كما في شرح الرزقي (قوله ونها
 حرزا) ظاهرة وان كان حرز مثلها وجرى عليه حرز واعتمد م ر عدم الصمان حيث نذ
 وحمل على ما إذا لم يبين له موضع فلا مخالفة (قوله يودعها بيه) ولو راد وروحه ومنه
 (قوله لان المودع الخ) عبارة م ر لان المالك لم يصرر بأمانه غير لانه أي فيكون
 طريقا في ضمانها والقرار على من تلفت عنده والمانك ضمن من شاء فان شاء
 ضمن الثاني ويرجع بما غرمه على الاول ان كان جاهلا اما المالك لانه غاصب
 او الاول يرجع على الثاني ان علم لان جعل له حرزا (قوله ان يصرر) أي ان يصرر
 بحملها ولو خفيفة أمكنه حملها بلا مشقة في ما يصرر شرح م ر وهو يشترط دونه
 نعه الذي يظهر نعم ان عاب عنه لان لازمه كالصادق وزياده ما لا يرد ان اياها
 مع من يسقيها وهو غير نفعه ضمنها جرس ل وعبارة م ر ولان ما من يعلها
 لحرر أي اذ لم تنزل يده عنها قال ع ش بأن يعد حافظا لها عرطا (قوله المدهوم)
 صفة الاستعانة المندرة لان التعذر رأ واستعانة بمن يعلفها الخ وهو له بالاولى لان
 الحاجة للعنف والسقي مما يشكر ويخلف الخ ل فاد اجتزأ ما لا يتكرر فيصور ما فيه
 تكرر بالاولى وأيضا الخ ل فيه استيلاء لهما فاد اجتزأ ما فيه استيلاء تام
 فليصور ما ليس فيه استيلاء تام بالاولى م ر (قوله كرامة سحر) واوقصه اري
 ويده م ر بالطويل (قوله فان فقدتها) أي بمسافة العصر م ر ورا ردنا لها س
 جعل الشارح قوله لفاض متعلقا بفعل من وجوب الشرط مع انه في كلامه
 متعلق المصدر وهو رد هالانه معطوف على قوله ل احتسبها في تدهيرا الشارح تعبير
 لا حاصل والاعراب الا ان يقال انه حل معنى لاجل اعراب (قوله نف ر) أن

لا تبسح كالرهن سوله أكانت
 بجعل أم لا لقوله تعالى ما على
 المحسنين من سبيل والوديع
 محسن في الجملة (و) قد تضمن
 بعوارض كان ثقلها من محلة
 أو دار لا حري دونها حرزا
 وان لم يبينه المودع عن ثقلها لانه
 عرضها للتلعب نعم ان ثقلها بطن
 انها ملكه ولم ينفع بها لم
 يضمن وخرج بما ذكره مالو
 ثقلها الى مثل ذلك حرزا أو الى
 آخر رأ وعلها من بيت الى آخر
 في دار واحدة أو خان واحد
 ولم يبينه المودع فانه لا ضمان
 وان كان البيت الاول أحرز
 (وكان يودعها) غيره ولو فاصيا
 (بلا ادن) من المودع (ولا عذر)
 له لان المودع لم يصرر بذلك
 بخلاف مالو وأودعها غيره لعذر
 كمرض وسفر (وله استعانة
 بمن يحملها لحرر) أو يعلفها
 أو يسقيها المدهوم ذلك بالاولى
 لان العادة جرب بذلك (وعليه
 لعذر) كإرادة سفر ومرض
 مخوف وحريق في القعة
 واشتراف الحرر على الخراب
 ولم يجز غيره (ردها لما أسكنها
 أو وكيله) ان يرد هاردها
 (لما ضر) وعليه أخذها
 (أو ان فقد هاردها) (الامين)

وذلك في تأخير السفر وتعبيد بالعدرا عم مما عبيد

وصافي الامين في المرض المخوف بالفناء (ويقتضى عن الآخرين وصية بها) (التميم) فهو غير عند
فقد الاولين بين ودها للقاضي والوصية (٦٩) بها اليه والمراد بالوصية بها الاعلام بها والامر بردها مع وصفها

بما تميز به أو الإشارة لئلا
ومع ذلك يجب الاشهاد كما في
الرافعي عن العزالي (فان لم
يفعل) أي لم يرددها ولم يوص
بها لمن ذكر كما ذكر (ضمن
ان تمكن) من ردها أو الايصاء
بها سافر بها أم لانه عرضها
لأقوات أو الوارث يعتمد ظاهر
اليديو يذهبها نفسه وحرز
السفر دون حرز الحضر بخلاف
ما إذا لم يتمكن كان مات فجأة
أو قتل غيلة أو سافر بها العجزة
عن ذلك وبحل ذلك في غير
القاضي أم للقاضي إذا
مات ولم يوجد مال التيم في
تركه فلا يضمنه وإن لم يوص به
لانه أمين الشرع بخلاف سائر
الامناء ولعموم ولايته قاله
ابن الصلاح قال وإنما يضمن
إذا شرط قال السبكي وهذا
تصريح منه بأن عدم ايصائه
ليس تفریطاً وإن مات عن
مرض وهو الوجه وقد أوجبه
في شرح المروص (وكان يدقنها
بموضع ويسافر ولم يعلم بها
أمياً يراقبها) لانه عرضها
لأضياع بعلاق ما إذا علم
بها أمياً يراقبها وإن لم يسكن
الموضع لأن اعلامه بمنزلة
إيداعه فشرطه فقد القاضي

غير خائن وقوله فلامين ومتى ترتب الترتيب ضمن حيث قدر عليه قال القارقي
الافى زمناً ولا ضمن بالابداع لثقة مع وجود القاضي قطعاً لما ظهر من فساد الحكم
شرح م ر (قوله في المرض المخوف) أي الداخل في عموم العذر شميما (قوله وصية بها
اليها) المعتبر اختصاص هذا بالاشراف على الموت دون السفر فلا تقضى الوصية اليها
فيه عن ردها اليها حل وموع شر (قوله الاعلام بها) أي اعلام القاضي أو الامين
(قوله بردها) أي من ماله إلى مالكها (قوله أو الإشارة) عبارة م أو يشير لئلا
من غير ان يخرجها من يده ويأمر بالردان مات ولا بد مع ذلك من الاشهاد فان لم يوجد
في تركه ما أشار اليه أو وصفه فلا ضمان (قوله يجب الاشهاد) أي على الاعلام
والوصف أو الإشارة واعتمده ع ش وم ر في غير الشرح وضعفه زى وح ل واعتمدا
عدم وجوب الاشهاد وعزاه لم ر في الشرح وتبعهما البرماوى (قوله لمن ذكر) أي
للقاضي فالامين وقوله كما ذكر أي على الترتيب الذي ذكر (قوله أو سافر بها)
ولو حدث له في الطريق خرف أو قام بها فان هجم عليه القطار فطردها بضاعة لم يفظها
فضاعت ضمن وكذا الودفنها خوفاً منهم عند اقبالهم عليه ثم أضل موضعها إذا كان
من حقه ان يصبر حتى تؤخذ منه فتصير مضمونة على أخذها شرح م ر (قوله ويحصل
ذلك) أي بحل قوله فان لم يفعل ضمن (قوله ولا يضمنه) لانه وديعة عنده (قوله بخلاف
سائر الامناء) فان الواحد منهم يضمن بالموت أو السفر إذا لم يوص بها وفي كلام جهر
ان أحد الامناء إذا ترك الواجب عليه يصير سامناً بمجرد نحو المرض حتى لو تلفت بأفة
في مرضه أو بعد صحته ضمن زى وح ل واعتمده م ر عدم الضمان وعبارته وهل
الضمان بغير ايصاء وأيداع إذا تلفت الوديعة بعد الموت لا قبله لان الموت كالتسفر
فلا يثق الضمان الا به وهذا هو المعتبر (قوله أمينا) أي في نفس الامر فظن الامانة
لا يكفي لو تبين خلافه حل (قوله بخلاف ما إذا علم بها أمياً) أي وكان الموضع حرزاً
لثباتها كما قاله المساوردي والاضمن س ل وقوله يراقبها وأعلم رها بما هم م ر و برماوى
(قوله فشرطه) أي شرط اعلامه (قوله وكان لا يدفع متلفاتها) بكسر اللام أي
القادر على دفعها بلا ضرر عليه ولا مشقة لا تقتل عادة مثله ويستثنى منه ما وقع
في خزانة الوديعة حريق مبادر لقتل أمته فاحترقت الوديعة لم يضمن إلا ان أمكه
أخرج السكل دفعة أي من غير مشقة لا تقتل عادة مثله أو كانت فوق قصاها وأخرج
ماله الذي تفتتها وتلفت بسبب النخبة كما استوجهه م ر كالأول يمكن فيها الأودائع
فيبادر لقتل بعضها فاحترق ما تأخر قتل س ل أي وكان يمكنه فعل الجميع مرة واحدة

وكلام الأصل يقتضى اشتراط السكنى وليس ١٨ به في مراد (وكان لا يدفع متلفاتها) كتركته نوى ثياب صوف

قال قل على الجلال ولا تصدق في دعوى ~~من~~ الأبيينة (قوله أو ترك لبسها)
 قال في الكافي لو أودعه بهيمة وأذن له في ركوبها أو ثوبا وأذن له في لبسها فهو أيدأ
 فاسد لأنه شرط فيه ما يخالف مقتضاه فان تلفت قبل الركوب والاستعمال
 لم يضمن أو بعده ضمن لأنها عارية فاسدة ديمري فهو ما اعتقدان فاسدان وفي كون
 الأذن شرطاً نظروا عبارة مروية كذا عليه لبسها بنفسه ان لاق به عند حاجته
 بأن تعين طريقاً لدفع الدود بسبب عبوق ريح الأدي بها نهم ان لم يلق به لبسها
 البسها من يلقى به بهذا القصد بقدر الحاجة مع ملاحظته كما قاله الأدي فان تركه
 ذلك ضمن ما لم ينه نعم لو كان ممن لا يجوز له لبسها كدوب جريرو لم يضمن بل بلسه ممن
 يجوز له لبسها أو وجده ولم يرض إلا بالاجرة فالأوجه الجواز بل الوجوب ولو كانت
 الثياب كثيرة بحيث يحتاج لبسها الى مضي زمن يقابل باجرة فالأوجه ان له رفع الامر
 للمالك ليفرض له اجرة في مقابلة لبسها اذا يلزمه ان لا يبدل منفعة مما كان كالحر
 اه وقوله بأن تعين طريقاً الخ قال جبر ولا بد من نية نحو الأديس لاجل ذلك والاضمن به
 ويوجه في حالة الاطلاق بأن الاصل الضمان حتى يوجد صارف ع ش (قوله لذلك)
 أي للتبوية أو الأديس (قوله وقد علمها) فان لم يعلم بها حشأن كانت في صندوق
 فلا ضمان ان لم يعطه المفتاح ولا يضمن مع العلم فان لم يعطه المفتاح جاز له القمع حيث
 علم ولا يجب من ل وعبارة مروية والأوجه انه ان أعطاه المفتاح لزمه القمع والا جاز
 اه وامساعة المال انما تحرم اذا كان به ما فاعلا لا تركا رى ولو لم يندفع فهو
 الدود الا بليس ينقص به قيمتها نقصاً فاحشاً فهو ل يفعل مع ذلك حشاً كما هو مقتضى
 اطلاقهم أو يتعين بيعها ولو قيل يتعين الاصلح لم يندفع ولو خاف من نحو النسر أو الأديس
 ظالمها عليها ولم يتيسر دفعها للمالكها تعين البيع باذن الحاكم ان وجدوا لا
 اشهدوا لو أودعه برا ووقع فيه السوس لزمه الدفع عنه فان تعذر باعه باذن الحاكم
 فان لم يجده تولى بيعه واشهدوا ولو لم يجد من يفعل ذلك الا باجرة راجع انما هي لينة ش
 على المالك (قوله أو ترك علف دابة) أي مدقة يموت بها ما به اعالها به ول أهل الخبرة
 وان ماتت بغير ذلك لدخولها بذلك في ضمانه بخلاف موتها قبل تلك المدقة ما لم يكن
 بها جوع سابق وعمله فلو كان بها جوع سابق علمه من اوقيا يصم الدابة ويومئ
 ذلك اذا ترك تسييرها قدر استدفع به زمانها ح ل فان لم يعلم بالجوع السابق فلا
 ضمان هنا أصلاً بخلاف ما يأتي في الجملات فيما اذا حشأن بائساً جوع سابق
 ومنعه الطعام فانه يضمن نصف الدابة اذا كان جاهلاً بالجوع السابق ويعرف حيث
 مات بالذتين ويفرق بينهما بأن الوديع أمين والجاني متعمد من ا ل الامر رى

أو ترك لبسها عند حاجتها
 لذلك وقد علمها لان الدود
 يغسلها وكل من الهواء وعبوق
 رائحة الأدي بها يدفعه (أو)
 ترك (علق دابة) بسكون
 الألام لانه واجب عليه

لأنه من الحفظ (لأن نهاء) عن التهوئة واللبس والعلف فلا يضمن كما لو قال أظف الثياب أو الدابة ففعل لكنه يدعى
في مسألة الدابة لحزمة الروح والتصریح بقوله ٧١ لأن نهاء من زيادتي في الأولين (فان أعطاه) المالك (عافا) وتفتح

اللام (علفها منه) والأراجمة

أو وكيله (ليطفها أو يستردها

(ف) أن نقد ما راجع (للقاضي)

ليقتض على المالك أو يوجرها

ويصرف في الأجرة في مؤنتها

أو يبيع جزامها كما في علف

القطعة (وكان تلفت بمخالفة)

حفظ (مأمورة به كقوله لا ترقده

على الصندوق) الذي فيه

الوديعة (فرقد وانكسره)

أي بشقه (وتلف ما فيه به) أي

بانكساره لمخالفته المؤدية

للتلف (لا) أن تلف (بغيره)

كسرقة ولا يضمن لأن رفاده

عليه زياد في الحفظ والاحتياط

نعم إن كان الصندوق في صحراء

فسرقت من جانبه ضمن إن

سرقت من جانب ولم يرقده على

الصندوق لرقديه (ولأن

نهاء عن قفلين) كان قال له

لا تقفل عليه الا قفلا واحدا

فاقفلها أو نهاء عن قفل

فاقفل فلا يضمن لذلك (ولو

أعماه دراهم بسوق وقال

احفظها في البيت فأنخر بلا

عذرا (قال) (أربطها) يكسر

الباء أشهر من ضمها (في

كلت أولم يبين كيفية حفظ

فأهسكها بيده بلاربط فيه)

أي في كفه (فأعت بعنوخة)

(قوله لا أن نهاء) ويجب عليه أن يأتي الحاكم ليحبرها بالصكها إن حضر أو وليا ذن له
في الاتفاق يرجع عليه أن غاب شرح م د (قوله واللبس) ويجوز لبسه عند
النهي عنه للعاجلة اليه ع م قال م د ولو ترك الوديعة شيئا مما تزمه بمجهله
برجوبه عليه وعذر له بعدد عن العلماء في تضمينه وقفة لكنه أي الضمان مقتضى
اطلاقهم (قوله ليقتض على المالك الخ) فان عجز القاضي بأن لم ينسرها اقتراض
ولا اجازة راع بعضها أو كلها بالصلحة والذي ينفعه على المالك هو الذي يحفظها من
التعيب لا الذي يسهلها لو كانت سميعة عند الأبداع فلا وجه له يجب عليه علفها
بما يفتظ نقصها عن عيب ينقص قيمتها ولو فقد الحياكم انفق بنفسه ثم إن أراد الرجوع
اشهد على ذلك فان لم يفعل فلا رجوع في الأوجه نعم لو كانت راعية فالظاهر وجوب
نفسها مع ثقة فلوانفق عليهم لم يرجع إن لم يتعذر عليه من يسرحها معه والافرجع
وعن أبي اسحاق انه يجوز له أي الوديعة نحو البيع أو الإيجار أو الاقتراض كالحاكم
ويذهب ترجيحه عند تعذر الاتفاق عليها مطلقا لا بذلك شرح م د (قوله أو يوجرها
الخ) أو لا تنويح لا للتصير فلا يخالف ما في م د (قوله على الصندوق) بضم الصاد
وقد تفتح حجر (قوله وتلف مفهومه) عدم الضمان إذا لم تلف فحذر سم (قوله
في صحراء) المراد بها غير الحرز (قوله فيه) أي في الجانب أن كان في محوط من
ثلاث جهات كالحراب (قوله لا تقفل) من أقفل وصرح أن يكون من قفل برماوى
(قوله فاقفلها) ولو لم يقفل عليه أصلا هل يضمن لأن مقتضى اللفظ أن يكون القفل
مأمورا به أو لافيه نظر والأقرب هدم الضمان برماوى لأن المعنى أن وجد منك قفل
عليه لا يكون إلا واحدا وهو نظير ما لو حلف أنه لا يشترى شيئا فلا لا لكاشف فلا
يضمن إذا لم يشتتره كما ذكره (قوله ولا يضمن لذلك) ولا نظيره وهم كونه أغرى
المسارق الذي علف به القائل بالضمان كما في شرح م د (قوله بلا عذر) المراد به هنا
ما كان ضروريا أو فاريه أذ ليس منه ما لو جرت عادته أن لا يذهب من حانوته مثلا
الا آخر النهار وإن كان حانوته حررا لها برماوى وعجازه م د لو قال له وهو
في حانوته أحملها إلى بيتك لرمه يقوم في الحال ويحملها إليه فلا تتركها في حانوته ولم
يحملها إلى البيت مع المكان ضمن وهو الأوجه ولا اعتبار بصادته لانه ويط نفسه
بقبولها سواء كانت شسيعة أم لا (قوله فأسكها بيده) راجع لقوله أربطها في كل
وما بعده بدليل قوله بلاربط فيه (قوله كسوم) ولو أمروا ببيعة الوديعة فضاغت فان
كان بحضرة من يحفظها أو في محل حرز لم يضمن والا ضمن شرح م د (قوله
بالنسبة إليه) أي إلى الغائب (قوله ولا يجعلها بجيبه) بشرط أن يكون مغفلا

كسوم (ضمن) لتفريط (لأن أخذ غاصب) لأن اليد أحرز بالنسبة إليه (ولا يحملها بجيبه) بدلا عن الرطب في كماله أحرز

بشوب فوة والمراد به ما يشمل ما في الصدر وما في الجنب من السبالة شيعة ناعن م
 وإطلاق الجيب على الذي في فتحة القميص والذي في جانبه من تحت اصطلاح
 لفقها والافتقضي ما في اللغة ان الجيب هو نفس طوق القميص في المصباح جيب
 القميص ما ينفتح على الصدر (قوله الا ان كان الجيب واسعا) وكذا لو كان مثقوبا
 ولم يعلم به فسقطت أو حصلت بين سوانيه ولم يشعر بها فسقطت ضمنها من ل (قوله
 اما اذا أمسكها الخ) مفهوم قوله بالربط فيه (قوله فان جعل الخيط خارجا الخ) هذا
 ان كان له ثوب فقط أو جعلها في الاعلى اما لو كانت في الثوب الاسفل فلا فرق
 في المبتلئين اه بش وبعبارة زعم هذا كله اذا لم يكن عليه الا ثوب واحد اما اذا
 كان عليه ثوبان وجعلها في الاسفل فلا ضمان مطلقا (قوله طرار) أي شرطي
 من الطرود والقطع (قوله ضمن) لان في الربط خارجا اغراء الطرار عليها السهولة
 القطع أو الحبل عليه حيثئذ واشتد شكه الرافعي بان المأمور به مطلق الربط واجيب
 بمنع ان المأمور به مطلق الربط بل الربط المتضمن للسفط وهو في شكل شيء بحسبه
 فيختلف بالنظر لاطرار وغيره اه م ر مخصا (قوله أو باستر سال فلا) أي اذا احتاط
 في الربط من ل أي وكانت ثقيلة يحس بها أي شأنها ذلك اذا وقعت والا ضمن لان
 وقوعها يدل على عدم احكام الربط بخلاف الثقيلة ح ل (قوله بأن الخ) لان
 انواع الضياع كبرة منها ان تقع دابة في هلكة وهي مع راع أو وديع فيترك تخليصها
 مع تمكنه منه بلا كبر مشقة أو يترك ذبحها مع تعذر تخليصها فمترت فيضمنها
 ولا يصدق في ذبحها لذلك الابينة كما في دعواه خوفا الجأ الى ابداع غيره والذي
 يقبه انه ان كان ثم من يشهد على سبب الذبح وتركه ضمن والا فلا له بذره لان قوله
 ذبحتم لذلك لا يقبل ومنها ان ينام عنها الا ان كانت برحله ورقته حوله أي
 مسنقة فليس اذا تقصير بالنوم شرح م روع ش (قوله أو يدل عليها) قال حجر
 وقضية المتن ضمانه بمجرد الدلالة وان تلفت بغيرها وبه شرح جميع لكن المعتمد عند
 الشيعين وغيرهما انه لا يضمن الا ان أخذها الظالم ح ل ويفرق بينه وبين ما مر
 في ترك الدابة وتأخير الذهاب لا يثبت عدوانا بان كلام من ذبح فيه سبب لذهاب
 عنها بالكلية بخلاف الدلالة هنا لم تدخل بها في ضمانه من ل (قوله معينا) محامها
 بخلاف ما اذا لم يعين كقوله عندي ودبعة فلا يضمن بهذا الدلالة ومجمله ما لم ينه
 المسالك عن الدلالة عليها والا ضمن مطلقا كما في ح ل (قوله أو من يصادر المسالك)
 أي يعارضه ويطمع في الاخذ من ماله وهو من كلام الاصل (قوله أو يسلمها له)
 ولو دفع له ففاسح نحو بيته فدفعه لاخر ففاسح واخذ المتاع لم يضمنه لانه انما التزم

الا ان كان الجيب واسعا غير
 مزور فيضمن لسهولة تناولها
 باليد منه (أو) قال (اجعلها
 بجيبك ضمن بربطها) في تركه
 لتركه الا حرا ما اذا أمسكها
 مع الربط في السكم فلا يضمن
 لانه بالغ في الحفظ أو امتثل
 قوله أو بطلها في كل فان جعل
 الخيط خارجا فصاحت بأخذ
 طرار ضمن أو باستر سال فلا
 وان جعله داخلا انعكس
 الحكم وهذا كله اذا لم يرجع
 الى بيته والا فليجزمها فيه
 (وكان يضيئها كان) هو أولى
 من قوله بأن (يضئها في غير
 حرزها لها) أو يمسها (أو يدل
 عليها) معينا صحتها (ظالما) هو
 أهم من قوله سارفا أو من
 يصادر المسالك (أو يسلمها له)
 أي لظالم

وور (معه ويرجع) هو اذ اعزم (عليه) أي على الظالم لأن قرار الضمان عليه لأنه المستولى على المال عدوا ما ولوا أخذها
الظالم قهرافلا ضمان على الوديعة (وكان يتنفع ٧٣ بها كلبس وركوب لا العذر) بخلاف ما إذا كان لعذر كلبسه

لدفع دود وركوبه بلحاح (وكان يأخذها) من عليها (ليتنفع بها) وإن لم يتنفع لتعدي به بذلك نعم إن أخذها لذلك فلأنها ملكه ولم يتنفع بها لم يضمنها للعذر مع عدم الانتفاع ولو أخذ بعضها ليقضيه ثم يرد له أو يبدله ضمنه فقط (لأن نوى الأخذ) لذلك ولم يأخذ لأنه لم يحدث فعلا بخلاف ما لو نواه ابتداء فانه يضمن (وكان يخطط بماله ولم يتميز) بسهولة عنه بنحو سكة (ولو) خطط بماله (للمودع) بخلاف ما إذا تميز بسهولة ولم تنقص بالخطط (وكان يجهدها أو يوزن قنطريتها) أي القنطرية بينا وبين ماله (ولا عذر بعد طلب مالها) لها بخلاف ما لو جهدها أو أوزن قنطريتها بلا طلب من مالها وأن كان الجهد وتأخير القنطرية بحضرة لان اخفاؤها أبلغ في حفظها وبخلاف ما يجهدها بعذر من دفع ظالم عن مالها وما لو أخرج القنطرية بعذر كصلاة وخرج قنطريتها أهلها إليه فلا يلزمه والتقييد بعدم العذر في الجمود من زيادتي (ومتى خان لم يبرأ) وإن رجع (الابايداع) ثانه من المالك كان يقول استأمنتك

حفظ المفتاح لا المتاع ومن ثم لو التزمه ضمنه شرح م ر وقوله ومن ثم لو التزمه ضمنه أي حفظ الامتعة كان استيفاءه على المفتاح وما في البيت من الامتعة فالترم ذلك وظاهره وإن لم يرد الامتعة ولم يسلمها له وقد يشكل عليه ما قاله الشارح في الخفاء إذا استغفروا على السكة حيث لم يضمنوا الامتعة لعدم تسليمها لهم وعدم روثيتهم أيها ع من على م ر وتعبه الرشيد بقوله قلت لا اشكال لان الصورة انه تسلم المفتاح كما يدل عليه قوله أيضا وإذا تسلم المفتاح مع التزام حفظ المتاع فهو تسلم لامتاع معنى بل حسا لتسكنه من الدخول الى محله اه وهو غير ظاهر ويحرم مثل ذلك فيما لو اعطى ساكن الحاصل بوكالة مفتاحه لبواب ع ش (قوله ولو مكرها) إذا لا يؤثر ذلك في ضمان المباشرة م ر وقال شيخنا العزيز لان ذلك من باب خطاب الوضع ويزول بين هذا وبين عدم فطر المكره كما مر بأن ذلك حق الله ومن باب خطاب التكليف فأن فيه الاستكراه وهذا حق آدمي ومن باب خطاب الوضع من ل (قوله لدفع دود) أي مثلا ويصدق في إرادته بيمينه برماوى (قوله ضمنه فقط) أي إذا تميز البديل والضمن الجميع إذا وضعه على المودع بخلاف ما إذا رده بيمينه لم يضمن إلا ما أخذه فقط سواء تميز أم لا ب ش وعصارة من ل وإن رده بده اليه لم يملكه المالك إلا بالدفع اليه ولم يبرأ من ضمانه ثم إن لم يتميز عنها ضمن الجميع بخلاف الوديعة بماله نفسه را تميز عنها فالباقي غير مضمون وقوله فقط أي مالم يقض ختمها أو يكسر قفلا ولا يضمن الجميع وهذا بخلاف حل خيط شذبه فم الكيس أو زريه القماش لان القصد من الرباط منع الانتشار لان يكون مكفوعا عن المودع ومن ثم لو جعل المودع علامة على بقاء الربط على ما هو عليه كان كالحتم ومثل فض الحتم نبش فعود راحم مدفونة أو دعهما لانه هلك الحرز زى ملغما (قوله لان نوى الأخذ) أي في إنشاء أخذها مما بعده (قوله ولم يأخذ) فان أخذ صار ضمانا من حين النية م ر وبرماوى وقيل من حين الأخذ وينبغي على ذلك انه إذا حكا كانت قيمته حين النية أكثر ضمنها (قوله ابتداء) أي حين أخذها من مالها (قوله وكان يخططها) أي عدا قوله ولم تنقص بالخطط (قوله كانت تنقص بالخطط) كأن خطط ذهبيا بغضه فان الذهب ينقص بذلك (قوله بلا عذر بعد طلب) راجع للبعد وتأخير القنطرية (قوله بلا طلب من مالها) أي وكان هناك طلب من أجنبي لأجل قوله أخر لانه لا يقال أخر إلا ان كان هناك طلب شيئا (قوله كصلاة) عبارة م ر بخلافه لصوره وصلاة واكل دخل وقتها وهي أي الوديعة بغير مجلسه وملازمة غريم ولو طال زمن العذر كند واعتكاف شهر متتابع وأحرار يطول زمنه

فالأوجه أنه يلزمه توكيل أمين برده سان وجده والابن الصا كم ليردها فان ترك
 أحد هذين مع القدرة عليه ضمن (قوله فيصدق في دعوى ردها) وأفتى ابن الصلاح
 بتصديق جاب ادعى تسليم ما جباه لمستأجره على الجباية كوكيل ادعى تسليم الثمن
 لموكله شرح م ر بخلاف جاب وقف فاقامه غير فاطره كواقفه ادعى تسليم ما جباه
 لساطره لا يصدق لانه لم يأت منه اه م ر قال الجلال البلقيني قد يروم انه لو ادعى التولية
 انه لا يقبل وليس كذلك بل دهواه التولية مقبولة فلو قال خليت بينها وبين المالك
 فأخذها فانه يقبل قوله ولا فرق بين ان يقول رددتها على المالك بنفسى أو بوكلى
 ووصلت اليه أو خليت بينها وبين المالك فأخذها السكل سواء في قبول قوله ولم أر من
 تعرض لذلك كذا فى حواشى الجلال البكرى عن الروض شورى (قوله على وارث
 مؤتمنه) أى بعدموته (قوله أو ادعى وارثه الخ) أما لو ادعى وارث الوديع ان مورثه
 ردها على المودع أو أنها تلفت في دم مورثه أو يده قبل التمسك من الردم من غير تغريم
 فيصدق بيمينه لان الاصل عدم حصولها في يد الوارث وعدم التغريم جهرس ل
 وقد سئل م ر عن دفع لاخر مبلغا بغيره جماعة ولم يبر له هل هو قرض أو وديعة
 ثم انه دفع ذلك المبلغ لصاحبه بغير يمينه فهل يقبل قوله فأجاب بأن القول قول المالك
 انه قرض بيمينه وحينئذ فيصدق في عدم رده عليه (قوله ما نقا) أى من غير تعقيب
 بسبب ولا يلزمه بيان السبب نعم يلزمه الحلف بها فانفت بغير تغريم منه ولو نكل
 عن اليمين على السبب الخفى حلف المالك انه لا يعلم وغرمه البذل شرح م ر (قوله
 كسرقه) أى وغصب نعم يظهر رجله **ك** ما أفاده الاذرى على ما اذا ادعى وقوعه
 في خلوة والاطالب بيمينه عليه شرح م ر (قوله فان عرف عومه) أى ولم يتحمل سلامة
 الوديعة كما قاله ابن الممرى شرح م ر والظاهر ان هذا معنى قول المصنف ولم يتم
 (قوله ملوانهم) بأن احتمل سلامتها شرح م ر (قوله شلاف زعيمه من الركاة) أى
 فيما لو طالب من المالك دفع الزكاة فادعى تلف المال بسبب ظاهرك حريق ونهب
 واتهم فانه يحلف ندبا شيئا (قوله فانه يحلف ندبا) ليس خاصا بهذه الصورة بل عام
 في جميع صور التلف وعبارته في الزكاة ولو ادعى المالك تلف المال **ك** وديع
 لكن اليمين هنا سنة (قوله عالا بالاصل في البابين) أى لان الاصل هنا بقاء العين
 وفي الزكاة عدم شغل الذمة حل (قوله فان جهل السبب) أى لم يعرف هل وجد
 حريق مثلا أولا (قوله فان نكل عن اليمين الخ) راجع لجميع الصور من قوله وحلف
 الوديعة الى هنا (قوله والتصديق المذكور) فالضابط ان يقال نكل من ادعى
 التلف صدق ولو غاصبا ومن ادعى الرد فان كانت يده بضمنا كالاستئمان لا يقبل قوله

فيصدق (في) دعوى (ردها)
 على مؤتمنه) وان اشهد عليه
 بها عند الدفع لانه اتهمه
 وخرج بدعواه الرد على مؤتمنه
 ما لو ادعى ردها على وارث
 مؤتمنه أو ادعى وارثه الرد على
 المودع أو ادعى عند سفره
 أمينا فادعى الامين الرد على
 المالك فلا يصدق في ذلك بل
 عليه البينة (و) حلف في
 دعوى (تلفها مطلقا أو بسبب
 خفى كسرقه أو) بسبب
 (ظاهر كحريق) وبرد ونهب
 (عرف دون عومه) لاحتمال
 ما ادعاه (فان عرف عومه)
 أيضا (ولم يتم فلا) يحلف بل
 يصدق بلا يمين لاحتمال ما ادعاه
 مع قرينة العموم وخرج بزيادة
 ولم يتم مالوانهم فيحلف وجوبا
 بخلاف نظيره من الزكاة فانه
 يحلف ندبا كما مر ثم عالا بالاصل
 في البابين (فان جهل) السبب
 الظاهر (طوب بيمينته)
 بوجوده (ثم يحلف انها تلفت
 به) لاحتمال انهم سألوا تلف به
 فان نكل عن اليمين حلف
 المالك على نفي العلم بالتلف
 واستحق والتصديق المذكور
 يجري في كل أمين كوكيل
 برشده الا انهم والمستأجر
 فيصد ردها في الدائى لافى الرد

الابينة وان كان امينا فان ادعى الرد على غيره من اثمنه فكذلك اوعلى من اثمنه صدق بيمينه الا المكثري والمرتهن ع ش على م ر (قوله في غير الامين) كالتعاصب م ر

﴿كتاب قسم النية﴾

ذكر هذا الكتاب عقب الودعة لان ما تحت ايدي الكفار من الاموال ليس لهم بطريق الحقيقة بل لاثمنين فهو كودعة سبيلها الرد الى مالها كذا في ملخصا وعبارة شرح م ر ذكر هذا الكتاب هنا كما صنع المصنف انسب من ذكره عقب السير لانه قد علم ان ما تحت ايدي الكفار من الاموال ليس لهم بطريق الحقيقة فهو كوديع تحت يده مال لغيره سبيلها الرد اليه ولهذا ذكره عقب الودعة لما سبقتها لئلا يقال بل هم كالتعاصب فيكون الانسب ذكره عقب التعصب لان التشبيه بالتعاصب وان مع من وجه لكن فيه تكلف (قوله ثم استعمل في المال الخ) عبارة م ر سمي به المال الا في الرجوعه اليها من استعمال المصدر في اسم الفاعل لانه راجع او اسم المفعول لانه مردود وسمى بذلك لان الله تعالى خلق الدنيا وما فيها لاثمنين للاستعانة على طاعته فمن خالفه فقد عصاه وسبيله اى سبيل ماله الرد الى من يطيعه اه وقوله وسمى بذلك الى آخر ما ذكره ليس وجه التسمية وانما هو بيان معنى الرجوع اليها الذي تقدم انه وجه التسمية اى لان وجه التسمية تقدم في قوله سمي به المال الخ كما قاله الرشيدى (قوله والغنية فعيلة) والتاء هنا واجبة الذكر لا يقال فعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث لاننا نقول ذلك اذا جرى على موصوفه نحو رجل قليل واما اذا لم يجسر على موصوفه فالتأنيث واجب دفعا للتباس نحو مررت بجسر بني فلان وجريمة بني فلان قلت وهذا باعتبار الامسلا والامانة الغنية الا ان اسم للمال فهي بهذا الوضع يجب ذكر التاء لان اللفظ وضع هكذا شورى (قوله وهو الرجوع) لرجع المسلمين مال الكفار برماوى (قوله ياتلى على الغنية) اى لانها راجعة اليها م ر وقوله دون العكس اى فهي اخص وخالف قل على الجلال فعال وقيل عكس هذا اى تطلق الغنية على النية دون عكسه كافي قولهم لم تجعل الفسائم لاحد قبل الاسلام فان المراد بها ما يعنى النية (قوله ولم تجعل الفسائم) فهي من خصائص هذه الامة لقوله عليه الصلاة والسلام احلت لي الفسائم ولم تجعل لاحد قبلي برماوى ويجوز في الفعل الواقع في الحديث ضم التاء وفتح الحاء على البناء للمفعول وفتحها وكسر الحاء على البناء للمفعول وهو اكثر شورى (قوله اذا غنموا مالا) اى غير الحيوان بل واما الحيوان فكان للفسائمين ع ش اى دون الانبياء كافي حل في السير

بل التصديق في التلف يجري في غير الامين لكنه يفرم البذل

(كتاب قسم النية والغنية)

القسم يقع القاف مصدر بمعنى القسمه والنية مصدر ياء اذا رجع ثم استعمل في المال

الراجع من الكفار اليها والغنية

فعيلة بمعنى مفعولة من الغنم

وهو الرجوع والمشموع وتعارفها

كما يؤخذ من العطف وقيل

كل منها يطلق على الآخر اذا

امرد فان جمع بينهما افترا

كالفقير والمسكين وقيل النية

يطلق على الغنية دون العكس

والامسلا في الباب آية ما افاء

الله على رسوله وآية واعلموا

انما غنمتم من شئ فلم تجعل

الفسائم لاحد قبل الاسلام

بل كانت الانبياء اذا غنموا

مالا جوه

فداني نار من السبله تأخذ
ثم احلت للنبي صلى الله عليه
وسلم وكانت في صدر الاسلام
له خاصة لانه كالمقاتلين كلهم
نصرة ومجاورة بل اعظم ثم
نسخ ذلك واستقر الامر على
ما يأتي (التي في محمول) ككذب
يتبع فهو اعم من قوله افعال
(حاصل) لما (من كفار) ما هو
لهم (بلا ايمان) اي اسراع
خيل اوابل اوبغال اوسفن
اودماله ارنحوها فهو اولى من
قوله ايمان خيل وركاب
لما عرف ولدفع اراد ان المأخوذ
من دارهم سرقة اولقة غنيمة
لا في مع ان كلامه يقتضي انه
في قتال لكان قد ورد
ما اهداه الكافر لسا في غير
الحرب فانه ليس بفيء كما انه
ليس بغنيمة مع صدق تعريف
التي عليه (بجزية وعشر
تجارة وما جلاوا) اي فارقوا
(عنه) ولولغير خوف كضر
امابهم وان اودهم كلام الاصل
خلافه (وتركة مرتد وكافر
معصوم) واعم من قوله وذمي
(لا وارث له) وكذا الفاضل
عن وارث له غير جائز

(قوله تأخذ) اي تحرقه في موضعه برياً وى (قوله لانه كالمقاتلين) اي فكأنه
المقاتل وحده فاندفع ما يقال ان تعديله يقتضي انه يشاركهم لانه خاصة قتال
(قوله لما) خرج به ما اذا اخذته ذمي فانه يملكه كغيري شينا وس ل (قوله من
كفار) خرج به ما اخذ من دارهم ولم يستولوا عليه كصيد دارهم وحشيشها فانه
كباح دارها وكالكفار منها وفي الغنيمة من لم تبلغه الدعوة شوري (قوله بما هو لهم)
بدل احترز به عن مال المسلمين الذي بأيديهم اواله يمين فان عرف صاحبها اعطى له
والا فال منافع شوري فجعله ما ذكره من القيود اربعة اشان في المتن واثان
في الشارح (قوله ارنحوها) كالغنيمة (قوله وركاب) بكسر الراء وتخفيف الكاف اي
الابل كما فسرى قوله تعالى من خيل ولا ركاب اي مركوب من الابل شينا وهو اسم
جميع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو راحلة (قوله فهو اولى) اي واهم فقوله لما
عرف اي من التعميم علة لا عموم وقوله ولدفع الخ علة للاولية (قوله قتال) قد يفرق
بين تأمل وفلتأمل بان الاول لما ذكر اذا كان يراد عليه شيء او كان فيه ضعف واما
اذا كان قويا ظاهرا فانه يعبر عنه بفلتأمل ع ش على م ر وانما امر بالتأمل لان هذا
الايراد يراد على المصنف ايضا لان قوله بلا ايمان شامل لما اخذ سرقة اولقة مع
انما غنيمة فكلام المصنف ايضا يقتضي انه فيء ان يقال هذا المأخوذ فيه ايمان
حكما بتزليل مخاطرة بنفسه ودخوله دارهم للسرقة او مشيه بجوارهم للقلعة منزلة
الايمان الحقيقي فيكون غنيمة شيئا ومثله في شرح م ر وقيل لا يراد على المصنف لانه
جعل الايمان شاملا لا ايمان في الرحالة فيكون شاملا لما ذكر وانما امر بالتأمل لان مكان
الجواب عنه بان الاصل اقتصر على الخيل والركاب اقتداء بما في الخبر (قوله لكان
قد ورد) استدراك على قوله اولى وهو وارد على المتن والاصل وفي تعديله بقداشارة الى
عدم ابراده ولعل وجهه ان التبادر من السياق ان المراد بالجملة ولنا الحصول قهرا
ارما في حكمه والمهدي المذكور بالا اختيار منهم حقيقة او حكما شوري واجيب
ايضا بان المراد ما حصل لسا بلا صورة عقد والمديته صورة عقد فلا يصدق تعريف
التي عليها فلا تكون فيا ولا غنيمة كما في شرح م ر (قوله فانه ليس بفيء الخ) بل هو
لن اهدى اليه اه (قوله في غير الحرب) واما ما اهدوه والحرب قائمة فهو غنيمة لانه
في معنى القتال س ل وسياقي (قوله وما جلاوا عنه) اي قبل تقابل الجيشين اما ما جلاوا
عنه بعد التقابل فغنيمة لانه لما حصل التقابل كان بمنزلة الحصول القتال ولم يرد بحر
(قوله ولولغير خوف) كان تعبت دوابهم س ل (قوله لضر امابهم) ولو من كفار
اخرين (قوله واعم من قوله) وذمي لشموله المعاهد والمستأمن (قوله وكذا

الفاضل الخ) بأن كان الوارث لا يرد عليه كآحاد الزوجين فإن كان ممن يرد عليه رد عليه الف - مثل على الأوجه كالمسلم شرح الفصول وصارفة سم وهل شرط هذا انتظام بيت المال حتى لو لم يتعلم رد الفاضل على الوارث كما في المسلم فيه نظر ثم رأيت في شرح الفصول للشارح مانعه وإطلاق الأصحاب القول بالرد وبارت ذوى الأرحام يقتضى أنه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر واعتمد س ل أن الرد خاص بالمسلمين (قوله فيمنس) خلافاً للآلة الثلاث في قولهم يصرف جميعه لمصالح المسلمين شرح م ورا نظر بما إذا يعيبون عن الآية وأجاب بعض علماء المالكية بأن الدفع للمذكورين في الآية من جهة المصالح وقد أخذوا بظاهر الآية فإن ظاهرها أن جميع النقي يصرف للمذكورين في آية ثم يدل لنا القياس على التقيية بجامع أن كلاً راجع اليان من الكفار واختلاف السبب بالقتال وعدمه لا يؤثر (قوله) وإن لم يكن فيها فيمنس) أي ذكره (قوله يقسم له) أي لنفسه أربعة أخماسه لكن لم يأخذها بل كان يتركها مع استحقاقه لعبد البر وبرماوى فالمراد أنه كان يجوز له أن يأخذ ذلك (قوله وخمس خمسة) كان ينق من نفسه وعياله ويذخر منه مؤنة سنة ويصرف الباقي في المصالح كذا قاله الأكثرون قالوا وكان له الأربعة الأخماس الآية فجعلته ما كان يأخذ صلى الله عليه وسلم أحد وعشرون من خمسة وعشرين قال الرويانى وكان يصرف العشرين للمصالح قيل وجوباً وقيل ندباً وقال الغزالي بل كان النقي كله له في حياته وأخمس بعده موته وقال الماوردي وغيره كان له في أول حياته ثم فسح في آخرها شرح م (قوله أي سدها) أي شصها بالقرابة وآلة الحرب والثغور ومواضع الخوف من أطراف بلاد المسلمين التي تليها بلاد المشركين (قوله وقضاة) وقدرا المعطى لكل منوط برأى الإمام س ل (قوله وعلماء) ولوا غنياء والمراد بالعلماء المشتغلون بالعلم ولو مبتدئين ح ل فالمراد بالعلماء في هذا الباب الأعم من العلماء في باب الوصية عز نرى (قوله الأهم فالأهم) وأهمها سده الثغور لأنهم حفظوا للمسلمين س ل (قوله لاقتصاره) ولائهم لم يفارقوه جاهلية ولا إسلاماً فلما بعث نصره وذواعه بخلاف بني الآخرين بل كانوا يؤذونه والثلاثة الأول أشقاء ونوفل أخوهم لا يهيم وعبد شمس هو عبد عثمان بن عفان س ل اه (قوله ولقوله) ما بنوهاشم وبنيو المطلب) هذا لا ينتج المدعى وهوانهم المرادون بذوى القربى في الآية (قوله ولوا غنياء) يصح رجوعه للقضاة والعلماء أيضاً فيوافق المعتمد شو برى قوله كالآلة ويؤخذ عنه أنهم لو أعرضوا عن سهمهم لم يسقط وسيأتى في السير ومن إطلاق الآية استواء صغيرهم

(فيمنس) خمسة أخماس
للآية السابقة وإن لم يكن
فيها فيمنس فإنه مذكور في آية
التقيية فجعل المطلق على التقيد
وكان صلى الله عليه وسلم يقدم
له أربعة أخماس وخمس خمسة
ولسكل من الأربعة المذكورين
معه في الآية خمس خمس وأما
بعده فيصرف ما كان له من
خمس الخمس لمصالحنا ومن
الأخماس الأربعة للمرتزقة
كما تضمن ذلك قولى (وخمس)
أي التي الخمسة (لمصالحنا)
دون مصالحهم (كثفون) أي
سدها (وقضاة وعلماء) بعلوم
تتعلق بمصالحنا كتفسير وقراءة
والمراد بالقضاة غير قضاة العسكر
أما قضائهم وهم الذين يحكمون
لاصل التي في مغزاهم
فبرزقون من الأخماس الأربعة
لأن خمس الخمس كما قاله
الماوردي وغيره (يقدم)
وجوباً (الأهم) فالأهم (ولينى)
هاشم وبني (المطلب) وهم
المرادون بذوى القربى في الآية
لاقتصاره صلى الله عليه وسلم
في القسم عليهم مع سؤال غيرهم
من بني هاشم ونوفل وعبد شمس
له ولقوله ما بنوهاشم وبنيو
المطلب فشيء واحد وشيئ

بين أصابعه رواها البخاري فيعطون ٣٠ يجيئ (ولوا غنياء) للغيرين السابقين ولأه صلى الله عليه وسلم
أعطى العباس وكان غنياً (ويفضل الذكر) على الآية كالآلة فله سهمان ولها سهم

وعالمهم ومنه ما وجوب تعميمهم ولا يقدمنا من موضع التي على غائب عنه وبحت
 الاذرى اعطاء الخشي كالآتي وانه لا يوقف له شيء لكن مقتضى التشبيه بالارث وقف
 تمام نصيب ذكر وهو الوجه شرح مـ (قوله لانه عطية الخ) أي كالآرث من هذه
 الحثية لأن سائر الحثيات والافهنا يأخذها لجمع الأب وابن الابن مع الابن حـ ل
 وعبارة مـ بعد قوله لانه عطية ولا ينافي ذلك أخذها لجمع الأب وابن الابن مع
 الابن واستواء مدل يجهن ومدل بجهة لان التشبيه بالارث من حيث الجملة لا بالنسبة
 لكل على انفراده (قوله صكانت هاشمية) اما الزبير فانه صفة عمه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كافي مـ واما عثمان فاته كافي جامع الاصول أزوي بنت كزير
 بضم الكاف وقع الراء وسكون الياء وبالزاي ابن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس
 اسلمت اه فام عثمان ليست من بني هاشم في كلام الشارح مسامحة اه ع ش
 بلختصار وقال زى و مـ ولا يرد على كلام الشارح ان من خصائصهم اولاد بناته
 ينسبون اليه في الكفاءة وغيرها كبن بنته رقية من عثمان وأمامة بنت بنته زينب من
 أبي العاص لان هذين ماتا صغيرين أي فافترض انهما عاشا كانا يستحقان فلا فائدة
 لذكرهما وانما اعقب اولاد فاطمة من علي وهم هاشميون أبا (قوله واليتامى) وفائدة
 ذكرهم هنا مع شمول المساكين لهم عدم حرمانهم وانفرادهم بخمس كامل شرح مـ
 واستشكل جمع اليتيم على يتامى مع ان اليتيم في فعل والفعليل يجمع على فعلى كبريتض
 ويرضى وقيل وقلى قال صاحب الكشاف فيه وجهان أحدهما ان يقال ان جمع
 اليتيم يتامى ثم يجمع يتامى على يتامى صكاً سير وأسرى وأسارى فيكون يتامى جمع
 الجمع والثاني ان جمع يتامى يتامى لان يتامى جار مجرى الاسم فهو صاحب وفارس ثم
 قلب اليتامى يتامى كنديم وندامى ويجوز أيضاً يقيم وإشام كثير يف واشراف كذا
 في المنتخب اه من تفسير الرازي شوبرى (قوله هـ) وكذا يشترط الاسلام في ذوى
 القربى والمساكين وابن السبيل لما ذكر من التعليل فلو أخر قوله منا عن الجميع
 لكان أولى (قوله لا أب له) أي وجوده وهو شامل لولد الزنا واللقيط والمنفى بلعان
 لكن اللقيط نفقته في بيت المال وشرط الاتفاق هنا الحاجة وعبارة بعضهم هو
 أي اليتيم ولدمات أبوه والاولى أولى عند شجبنا حـ ل وعبارة سـ ل يندرج
 في تفسيرهم اليتيم ولد الزنا واللقيط والمنفى باللعان ولا يسمون اشام لان ولد الزنا
 لا أب له شرعاً فلا يوصف باليتيم واللقيط قد يظهر أبوه والمنفى باللعان قد يطلقه نافية
 ولكن القياس انهم يعطون من سهم اليتامى ويرجع على والد اللقيط والمنفى باللعان
 واذا ظهر لها أب وكان بحيث تلزمه نفقته ما وعبارة جـ و يدخل فيه ولد الزنا والمنفى

لانه عطية من الله تعالى
 تستحق بقرابة الأب كالآرث
 سواء الصغير والكبير والعبدة
 بالانساب الى الابن
 يعطى اولاد البنات من بني
 هاشم والمطلب شيئاً لانه صلى
 الله عليه وسلم لم يعط الزبير
 وعثمان مع ان أم كل منهما
 كانت هاشمية (واليتامى)
 لانه (الفقراء) لان لفظ
 اليتيم يشعر بالحاجة (منا) لانه
 مال أو نحوه أخذ من الكفار
 فاختص بنا كسهم المصالح
 (واليتيم صغير) ولو أنشئ تلعب
 لا يتيم بعد احلام واه أبو داود
 وحسنه النووي لكن ضعفه
 خبره (لا أب له)

وان كان له ام وجد واليتيم في البهائم (٧٩) من فقدا تمه وفي الطيور من فقدا باه واته ومن فقدا تمه فقط من الايتيمين

يقال له منقطع (والمسكين) الصادقين بالفقراء (ولابن السبيل) أي الطريق (الفقير) مناد كورا كانوا أو أنا نا لاية مع ما رانفا وسياقي بيان الصنفين وبينان الفقير في الباب الا في ويجوز ان يجمع للمساكين بين الكفاية وسهمهم من الزكاة والخمس فيكون لهم ثلاثة اموال وان اجتمع في احدهم يتم ومسكنة اعطى باليتيم فقط لانه وصف لازم والمسكنة زائلة وللإمام التسوية والتفضيل بينهم بحسب الحاجة وقولي منافع الفقير من زيادتي (ويعم الامام) ولو بسايبه الاصناف (الاربعة الاخيرة) بالايعطاء وجوبا لعموم الآية فلا يخص الحاضر بموضع حصول النية ولا من في كل ناحية منهم بالحاصل فيها نعم لو كان الحاصل لا يسد مسددا بالتعميم قدم الاحوج ولا يعم للضرورة ومن فقد من الاربعة صرف نصيبه للباقيين منهم (والاخصاس الاربعة المرتزقة) وهم المرصدون للجهاد بتعيين الامام لهم لعمل الاولين به بخلاف المنطردة فلا يعطون من النية بل من الزكاة عكس

لا القبط على الاربعة لانهم تفقروا على انه غني بنفقة في بيت المال (قوله وان كان له ام وجد) أي لم تجب نفقته عليه لفقره اما لو رجت نفقته عليه فلا يسبى برماوى وعبارة الرشيدى على مر هذا غاية في تهيمته يتيم ليس الا ومعلوم انه لا يعطى اذا كان الجدة غنيا وبه صرح زى أيضا (قوله واليتيم في الطيور) من فقد اباه واته لعله بالنسبة لخواص الجاهم بخلاف نحو الدجاج والاوز فان المشاهدان فرخهما لا يقترا الا لام رشيدى وقوله فان المشاهد الخ فيه ان المشاهد عدم احتياج الاوز والدجاج اليهما ما اه (قوله ومن فقدا تمه فقط) الانسب تقديمه على قوله واليتيم في البهائم (قوله والمساكين) ويصدق مدعى المسكنة والفقر بلا مينة ولا عين كافي جبر وان اتهم وكذا ابن السبيل ولا يصدق مدعى اليتيم او القرابة الابينة الخ ط وكذا لا بد في ثبوت الاسلام والغزو من البينة (قوله مع ما مر) أي من قوله لانه مال او نحوه ح ل (قوله اعطى باليتيم فقط) وعبارة مر اعطى من سهم اليتامى لان سهم المساكين وهي أظهر (قوله لانه وصف لازم) أي لانه في وقته وزمنه يستحيل انفكاكه وقوله والمسكنة زائلة أي يمكن زوالها في زمنها ووقتها وفيه ان المسكنة شرط لليتيم فكيف تنعثر واعطاء اليتيم بدونها ح ل ويجاب بان المسكنة وان كانت شرطا له الا ان الملاحظ في الاعطاء جهة اليتيم فقط وان كانت المسكنة لازمة الا انها لم تلاحظ شيئا وعبارة الشورى قوله لانه وصف لازم أي لا طريق الى انفكاكه في زمنه وهو قيل البلوغ بخلاف المسكنة تنفذ بالغنى في أي زمن وقضية هذا الفرق ان النازي اذا كان من ذوى القربى لا يأخذ بالغزو بل بالقرابة فقط لكن ذكر الرافعى في قسم الصدقات انه يأخذ بهما واقتضى كلامه انه لا خلاف فيه وهو ظاهر وسياقى في الشارح قيل فصل يجب استيعاب الاصناف والفرق بين الغزو والمسكنة ان الاخذ بالغزو واجتنبوا بالمسكنة طاحاة صاحبها قال جرومونه يؤخذ ان نحو العلم كالغزو اه ح ل ولوا جتمع فيه يتم وقرابة اعطى بالقرابة فقط لان اليتيم عارض ولوا جتمع فيه مسكنة وكونه ابن سبيل اعطى بأحدهما اه (قوله الاصناف الاربعة) أي وجميع آحادهم مر (قوله فلا يقتصر الحاضر) بل الغائب كذلك حيث كان من أهل ذلك الاقليم الذى وقع فيه النية فيقسم ما في كل اقليم على سكانه وليس المراد ان ينقل ما في كل اقليم الى كل الاقليم ح ل (قوله والاخصاس الاربعة الخ) لولم تقسمهم وهم فقراء جاز اعطاهم من سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عميرة وقوله المرتزقة سموا بذلك لطلب اوزاقهم من الامام من مال الله تعالى برماوى وقوله وهم المرصدون سموا بذلك لانهم ارسدوا

المرتزقة كجاسياى ويشرك المرتزقة في ذلك تعنيهم كجاسياى وهم مؤذنونهم وعساكرهم (في على) الامام (وجوبا) كالا من المرتزقة وهؤلاء (بقدر حاجة محونة) من نفسه وغيرها

كثرت حاجته ليقوم الجهاد ويراعي في الحاجة الزمان والمكان والخص والغلا وعادة الشخص ضرورة وشدة ما يزيد
ان زادت حاجته بزيادة ولد أو حدث زوجة فأكثر ومن (٨٠) لا عهد له يعطى من العبد ما يحتاجه لا لئلا

معه أو ولدته ان كان ممن يخدم
 ويعطى مؤنته ومن يقال
 فارسا ولا مرسله على من
 الخليل ما يحتاجه للقتال ويعطى
 مؤنته بخلاف الزوجات يعطى
 لهم مطلقا انحصارهم في أربع
 ثم ما يدفع اليه لزوجه وولده
 الملك فيه لها حاصل من التيمم
 وقيل يملكه هو ويصير اليهما
 من جهة (فا) ان مات أحلى
 الامام (أصوله وزوجاته وناته
 الى ان يستغنوا) بنصون كاح
 أو ارث (ونبه الى أن يستقلوا)
 يتكسب أو قدرة على القرف
 أحب اثبات اسمه في الديوان
 أثبت والانتع وذ كرحكم الامول
 من زيادتي وتعيرى زوجات
 وبالاستغناء فيهن وفي البنات أولى
 من تعيره بالزوجة وبالكاح فيهما
 وبالاستقلال في البنين كالبنات
 (ومن ان يضع ديوانا) بكسر
 الدال أشهر من فتحها وهو دفتر
 الذي يثبت فيه أسماء المرتزقة
 وأول من وضعه عمر رضي الله عنه
 (و) ان (يتصل بكل جمع)
 منهم (عريفا) يجمعهم عند
 الحاجة اليهم والعريف فعيل
 جمعى فاعل وهو الذي يعرف
 مناقب الدوم (و) ان (يقدم)
 منهم (أشانا) الاسم (واعطاء)

أنفسهم للذنب عن دين الله تعالى وطلبوا الرزق من ماله شرح مر (قوله كزوجاته) ولو كانت الزوجة ذميمة على المعتد شو برى ولو أربعا (قوله ان كان ممن يخدم) لعل المراد الا ان لا في بيت أبيه لوضوح الفرق بين ما هنا وما يأتي في النفقات شو برى (قوله مطلقا) أي احتاجهن أولا (قوله لا تنحصرهن في أربع) يؤخذ منه ما بهته الأذرى أنه لو كانت عنده أمهات أولا لم يسطر الا الواحدة عمرة قلت وينبغي ان يعطى على قدر حاجته ممنون سم وعبرة مر ويعطى لامهات أولاده وان كثرن كما اقتضاء إطلاقهم خلافا لابن الرفعة لان حملهن لا اختيار له فيه (قوله وقيل يملكه) هو المعتد وفائدة الخلاف ان له ان تصرف فيه على هذا دون الاول وأيضا اذا قلنا الملك لها من جهته تسقط عنه النفقة فان قلنا الملك لها ابتداء فلا تسقط عنه النفقة عبد البر قال الشوبرى والوجه انها تسقط عنه على الاول أيضا لانه المقصود اه نظير ما اذا ضيقها شخص لاجله وفائدة الخلاف أيضا انه يورث عنه على الاول (قوله اصوله) أي السبلين وقوله وزوجاته وهستولداته أي المسلمات كما هو الاقرب في شرح الروض ولا ينافي ما تقدم في قوله كزوجاته من انه يعطى للزوجة الذميمة على المعتد لان ذلك في حياته وذا بعد موته ويفرق بأن الاعطاء لمن في حال حياته انما هو له لمن بخلافه بعد موته كما في سم فان اسلمت الزوجة بعد موته فاطاها راعطا وها لا شفاء عملة المنع وهي الكفر شرح مر (قوله وبناته) أي المسلمات (قوله ان يستغنى) يقتضى ان الزوجة لو كانت ممن لا يرغب في نكاحها أي ولم تستغن بما ذكر انها تعطى الى الموت وهو ظاهر ويقتضى أيضا انها لو امتنعت من التزويج مع رغبة الا كفاه فيها انها تعطى وهو ظاهر أيضا وان نظره فيه خ ط س ل (قوله الى ان يستقوا) ثلثا يعرف من اوجع الجهاد الى الكسب لغنا عيالهم واستتبط السبكي من هذا ان القفيه أو المتعبد أو المدرس اذا مات يعطى عونه مما كان يأخذه ما يقوم به ترغيبا في طلب العلم فان فضل شيء صرف لمن يقوم بالوظيفة ولا ينظر لاختلال شرط الواقف فيهم لانه تبع لا يهيم المستف به فذمتهم معتقرة في جنب ما مضى ككر من البطالة والمتنع انما هو ممن لا يصلح ابتداء أي فيقررون الا ان اه وخالف جبر وفرفق بين هذا والمرتزق بأن العلم محبوب للنفس لا يصد الناس عنه شيء فيوكل الناس فيه الى ميلهم اليه والجهاد مكروه للنفس فيحتاج الناس في أرواد أنفسهم اليه الى تألف اه زى واعتمد هذا الفرق مر (قوله وسن ان يضع ديوانا) المعتد الوجوب ع ش لكن رجع مر في شرحه الدب قال ع ش عليه ويمكن الجمع بعمل الدب على ما لو أمكن الضبط بغیره والوجوب على ما اذا لم يمكن (قوله بكسر الدال

لما : ونحوه (قریشا) لشرهم بالنبي صلى الله عليه وسلم ونحوه قدموا قریشا ولا تقدموها رواه الشافعي (الح)

(الخ) وهو فارسي معرب وقيل عربي شرح م وهو في الأصل اسم شيطان برماوى وأصله دوان بدليل جمه على دواوين قليب الواو الأولى باء (قوله لشدة بهم) أخذ من القرش الذي هو الحيوان البحري لأنه لقوته يأكل حيتان البحر أو من القرش وهو الغنيس لأنه كان يقتش على ذوى الحاجات فيكفيهم ح ل (قوله وهم ولد النضر الخ) فقريش اسم أولقب للنضر الذي هو جد فهر أبوايه والمحدثون على أن قريشا هو فهر الذي هو ولد ولد النضر ومن ثم قال الزين العراقي في نظام السيرة

أما قريش فالأصح فهر جمعها والاكثرون النضر

وقيل أنه قصي قيل وهو قول رافضى توصل به الروافض الى أن كلام من أبي بكر وعمر ليس قرشياً لأنهما انما يجتمعان به صلى الله عليه وسلم بعد قصي فتكون أمانتهما بأطلسه ح ل (قوله أحد أجداده) وهو الثاني عشر من أجداده زى وقد نقلها بعضهم بقوله

محمد عبد الله مطلب هاشم * مناف قصي مع كلاب فرة
فكعب لؤى غالب فهر مالك * كذا النضر فجل كنانة بن خزيمة
فدركة الياس مع مضر كذا * تزار معد بن عدنان أثبت

جده الثاني بدل من هاشم وقيل عبد المطلب وقوله عبد مناف جده الثالث وهو أبو الأربعة المذكورين وقصى جده الرابع برماوى (قوله وبني المطلب) ما ذكره بعضهم من أنه أشار بالواو الى عدم الترتيب بينهم وبين بني هاشم محل نظر إذا لوجه خلافه لأن كلامه في الأولوية ومعلوم أن تقديم بني هاشم أولى شرح م رفكان الأولى أن يعبر بالغاء (قوله شقيق هاشم) وكانوا من وكنت رجل هاشم ملتصقة بجملة عبد شمس ولم يمكن نزاعها إلا بدم وكانوا يقولون سيكون بين ولديهما دم فكان كذلك حل (قوله لتسويته) صلى الله عليه وسلم هذا لا ينتج تقديمهم على غيرهم ويفيد أنهم في مرتبة واحدة فكان الأولى أن يعلى بقوله لاقتصاره صلى الله عليه وسلم في القسم عليهم من خمس الخمس كما تقدم (قوله فبني عبد شمس) أعطاهم هنا من جملة الفيء لقيام وصفيهم يستحقون به منه لكونهم من المرتبة فلا ينافى حرمانهم في ما مضى لأن ذلك من خمس الخمس (قوله فبني العزى) هو أخو عبد مناف برماوى (قوله عبد الدار) وهو أخو عبد مناف أيضاً هؤلاء الثلاثة أولاد قصي برماوى (قوله ثم بني زهرة) لأنهم أخوال النبي صلى الله عليه وسلم وقوله ثم بني قيس لأن أبي بكر وعائشة منهم برماوى (قوله وهكذا) أى ثم بعد بني قيس ثم بني مخزوم ثم بني عدى ثم بني جهم ثم بني سهم ثم بني عامر ثم بني الحارث برماوى (قوله الانصار) جمع

وقيل لشدة بهم وهم ولد النضر
ابن كنانة أحد أجداده صلى
الله عليه وسلم (و) أن (يقدم
منهم بني هاشم) جده الثاني
(و) بني (المطلب) شقيق
هاشم لتسويته صلى الله عليه
وسلم بينهما في القسم كما مر
(ف) بني (عبد شمس) شقيق
هاشم أيضاً (ف) بني (نوفل)
أخى هاشم لأبيه عبد مناف
ابن قصي (ف) بني (عبد العزى)
ابن قصي لأنهم أصهاره صلى
الله عليه وسلم فإن زوجته
خديجة بنت خويلد بن أسد بن
عبد العزى (فسأرا البطون)
أى باقيها (الأقرب) فالأقرب
(الى النبي صلى الله عليه وسلم)
فيقدم منهم بعد بني العزى بنى
عبد الدار بن قصي ثم بني زهرة
ابن كلاب ثم بني تميم وهكذا
في بقريش الانصار

الاوس والخزرج لانهم
 المحمدين في الاسلام فسائر
 العرب اى باقيمهم قال الرازي
 كذا رتبوه وحمله السرخسي
 على من هم ابعد من الانصار
 امان من هو اقرب منهم الى النبي
 صلى الله عليه وسلم فيقدم
 وفي الحاروي يقدم بعد الانصار
 مضر فريضة قوله عدنان
 فخطان (فالعجم) لان العرب
 اقرب منهم الى النبي صلى الله
 عليه وسلم وفيها زيادة تطلب
 من شرح الروض وذكر السنن
 في المسائل المذكورة من
 زيادتي (ولا يثبت في الديوان
 من لا يصلح للغزو) كما عني
 وزمن وما قيد وانما يثبت
 الرجل المتكلف الحز
 البصير الصالح للغزو فيروز
 اثبات الاخرس والاصم
 والاعرج ان كان فارسا (ومن
 مرض منهم) يجنون او غيره
 (فكصم) فيعطى بقدر
 حاجة مومنه حيا وميتا بنقصه
 السابق (وان لم يرج برؤه)
 لئلا يرغب الناس عن الجهاد
 ويستغلوا بالكسب وقولي
 فكصم اعم وأولى مما
 ذكره

ناصر كما صاحب اوجع نصير كما شراف وشريف وهو جمع فلهذا استشكل
 بأن جمع القلة لا يكون لما فوق العشرة وهم الوف واجيب بأن القلة والكثرة انما
 يعتبران في نكحرات الجموع اما في المعارف فلا فرق بينهما برماوى (قوله الاوس
 والخزرج) وينبغي كما افاده الشيخ تقديم الاوس لان منهم احوال النبي صلى الله
 عليه وسلم شرح م (قوله كذا رتبوه) فينبولوا سائر العرب مؤخر عن الانصار
 وجعلهم مرتبة واحدة فاشار الى خلاف الاول بقوله وحمله الخ والى خلاف الثاني
 بقوله وفي الحاروي الخ وبعبارة شرح م وظاهره تقديم الانصار على من عدا
 قريشا وان كان اقرب له صلى الله عليه وسلم واستواء جميع العرب لكن خالف
 السرخسي في الاول والماوردي في الثاني (قوله وحمله السرخسي) اى حمل قولهم
 فسائر العرب على من اى على عرب ابعد الخ وقوله امان اى امانى هو اقرب منهم
 اى من الانصار فيقدم اى على الانصار فاذا كان من العرب الذين ليسوا انصارا من
 ينسب الى كنانة وكان من الانصار من ينسب الى خزيمه الذى هو دوى ثمانية ثان
 المنسوب الى كنانة يقدم على المنسوب الى خزيمه وان كان من الانصار فكلهم المتى
 الذى ظاهره تأخير سائر العرب اى غير قريش عن الانصار ثم ول على العرب
 المؤخرين في القرب منه على الانصار (قوله وفي الحاروي) هو تمدد ايساوان بان
 مقتضى كلامه التسوية بين سائر العرب اه سم (قوله فالعجم) ويعدم في العرب
 والعجم بعد القرب بسبق الاسلام ثم الدين ثم السن ثم الهجرة ثم انتماء ثم انتماء
 الامام وقدم السن هنا عكس امامة الصلاة نظرا للافقارنا برماوى وهذه الزيادة
 التى في شرح الروض وقوله نظرا للافقار عبارة شرح م لان الامام ارسل على ما به
 الافتقار بين القبائل ثم على ما يزيد به الخشوع (قوله لان العرب اقرب منهم)
 يقتضى ان في العجم قربا للنبي صلى الله عليه وسلم وهو كذلك لان بنى اسرائيل وهم
 العجم من يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم والعرب من اسماعيل والى من سيدنا العرب
 اولادهم العجم شيخنا (قوله وفيهم) اى العرب والعجم زيا ووقد تقدمت (قوله
 ولا يثبت) اى نديا وقيل وجوبا شرح م والذى اعتمد زى تيمارا وروضة
 وجوب ذلك (قوله بقدر حاجة الخ) اى لا القدر الذى كان يأخذه لاجل فرسه
 وقتاله وما شبه ذلك س ل (قوله حيا وميتا) تعميم في المومن وحيايته بعد موته
 تجهيزه (قوله بنقصه) السابق وهو قوله ويراعى في الحاجة الزمان والمكان الخ
 عبد البر (قوله وان لم يرج برؤه) ولا تشتط المسكنة برماوى (قوله لا يرغب
 الناس الخ) وبذلك فارق عدم وجوب اعطاء اولاد النائم طاعة بعد دية الرغبة

(ومعنى) ندب بالاسم (من لم يرج) برؤه وان اعطى اذ لا فائدة في ابقائه وهذا من زيادتي (وما فضل عنهم) أى عن المرتزقة
أى عن حاجتهم (وزرع عليهم بقدر مؤنتهم) (٨٣) لانه لم فلو كان لواحد منهم نصف ولا تخرثل اعطاهم من الفضل

بهذه النسبة (وله) أى للامام
(مرفى بعضه) أى الغانم
(في ثغور وسلاح وخيل)
وتحوها لانه معونة لهم والغرض
من هذا ان الامام لا يبق
في بيت المال شيئا من التي
ما وجد له مصرفا فان لم يجد
ابتداء بنى دباطات ومساجد
على حسب رأيه (وله وقف
عقاري أو بضعه وقسم غلته)
في الوقف (أو غنمه) في البيع
بحسب ما يراه (كذلك) أى
كقسم المنقول أربعة أخماسه
للمرتزقة ونحوه للمصالح
والامتناف الأربعة سواء
وله أيضا قسمه كالمقول كما
شملة الكلام السابق اول
الباب لكن خمس الخمس
الذي للمصالح لا يسيل الى
قسمته وما ذكرته من
التصريح هو ما في الروضة كاصلها
واقصر الاصل على الوقف
(فصل) في الغنية وما يتبعها
(الغنية نحو مال) هو أهم
من قوله مال (حصل) لنا (من
الحريين) مما هو لهم (بإيجاف)
أى اسراع لشيء مما مر حتى
ما حصل بسرعة أو التقاط كما
مر وكذا ما انفروا عنه عند
التقاء الصفيين ولوقبل شهر
السلاح أو ما راء الكفار لنا والحرب قائمة بخلاف التروك بسبب حصولها في دارهم

الناس في العلم وهذا في الاوقاف وأما أموال المصالح فأولاد العالم بعده يعطون
كما هنا اه قل على الازل (قوله ومعنى) أى وجوبها س ل وقال حل تدبا وهو
مبنى للجهول بدليل كتابته بالياء آخره لانه لو كان مبنيا للفاعل لكتب بالواو لانه من
محاميه وقال تعالى محموا الله ما يشاء وقال تعالى فمحمونا آية الدليل لكن قال في الصحاح
محي لوحه محموا ومحوا ويحيه محيا فعليه تصح قراءته بكسر الحاء مع فتح الياء بالبناء
للفاعل وهو المناسب لقوله ولا يثبت (قوله وان اعطى) والذي يعطاه كفاية بمونه
اللائقة به الا أن مر قال البرماوى ويفرق الامام أو نائبه أوزاقهم متى شاء
مساكنة أى سنة سنة أو مشاهرة أى شهر اشهر أو غيرهما بحسب ما يراه أى وليعمل
وقت العطاء معلوما لا يختلف والاولى مرة في كل سنة وظاهر كلام ابن المفرى انه
لا يشترط مسكنته ويجرى عليه السبب كى وقال ان النص يقتضيه (قوله اذ لا فائدة
في ابقائه) قد يقال فيه فائدة وهي تدكره ليعطى (قوله وزرع عليهم) أى على
المرتزقة أى الرجال البالغين دون غيرهم من الذراري ومن يحتاجون اليه من نحو
الفضاء حل (قوله فلو كان لواحد منهم نصف الخ) مثل خ ط بغير هذا فقال مثال
ذلك كفاية واحد ألف وكفاية الثاني ألفان وكفاية الثالث ثلاثة آلاف وكفاية
الرابع أربعة آلاف فجميع ذلك عشرة آلاف فيجعل الفضل عن ذلك عشرة أجزاء
فيعطى الاقل عشرة والثاني خمسة والثالث ثلاثة اعشارها والرابع خساها
وكذا فعل ان زاد اه عن (قوله وقسم غلته) أى اجزته وهو مستأنف لا معطوف على
ما قبله لان القسم واجب ومبتدأ خبره كذلك (قوله بحسب ما يراه) راجع للوقف
والبيع فقط فكان الانسب تقديمه على قوله وقسم غلته (قوله والامتناف
الأربعة) أى ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وقوله سواء حال أى
حال كون المصالح وكل من الامتناف الأربعة مستوية فيه لان لكل خمسة (قوله
السابق أول الباب) أى في قوله ما حصل لنا من كفاية خمس الخ فانه شامل للعقار
وكان الاولى ان يقول أول الكتاب لانه الذى ترجم به (قوله لا يسيل الى قسمته)
أى لان المصالح غير مصورة فوقه ومصرف غلته أولى من بيعه ومصرف ثمنه برماوى
وعبارة شريح مر بل يباع أو يوقف وهي أولى ويقسم غنمه أو غلته اه
(فصل) في الغنية وما يتبعها أى من الرضى والفضل (قوله حصل لنا)
خرج ما حصله أهل الزمة من أهل الحرب فلا يس بغنية ولا ينزع منهم س ل (قوله
والحرب قائمة) لان القتال لما قرب وصار كالحق الموجود صار كأنه موجود بطريق
القوة المنزل منزلة الفعل شرح مر (قوله بخلاف التروك) بسبب حصولها في دارهم

أي فليس بغنية بل في لانهم جلاوا عنه ذي وحل لانه لم يقع تلاق لم تقوشا بة
 القتال فيه شرح مر (قوله وضرب معسكرا) أي خيامنا فلا يكون غنية بل في
 ع ش وبرماوى والظاهر ان مفعول المصدر محذوف أي ضرب معسكرا خيامه والمراد
 بالمعسكر المعسكر نفسه من اطلاق اسم المحل على الحال في القتل ما نصه المعسكر
 الجيش ومعسكر الرجل فهو معسكر بكسر الكاف أي هيا المعسكر وموضع المعسكر
 معسكر يقع الكاف فاطلاق المعسكر على الخيام مجاز من اطلاق اسم المحل على
 الحال لان المعسكر اسم لموضع المعسكر (قوله فيقدم منها السلب) ولو أعرض عنه
 مستقته لم يسقط حقه لانه متعين له جبر (قوله غررا) هو ما انطوت عما عقبه
 والمراد هنا الوقوع في أمر عظيم قل على التعرير (قوله منا) خرج الكافر فلا سلب له
 ولو ذميا اذن له الامام برماوى (قوله أو عبدا) أي اسلم وقوله صديا أي بشرط ان يكون
 يقاتل ومثله المرأة والخشي اه برماوى (قوله أو بعميه) هذه العبارة أحسن من
 قول المنهاج أو بفقاع عينيه لصدها بالوكان له عين واحدة (قوله أو يقطع يديه) فلم
 يقطع يده في مجلس ثم قطع الأخرى غيره قبل انقضاء الحرب؛ لقياس أن السلب
 يكون للثاني لانه هو الذي أزال المنعة فلم يطل ما اشتد كالأول ترك جوع في قل
 أو ان كان بالسلب لم يلو أن يخنه واحد فقتله آخر فالسلب للأول برماوى (قوله أو
 يأسره) بكسر السين من باب ضرب قال تعالى وتأسرون فريقا (قوله وان من عليه
 الامام) نعم لاحق للقاتل في رقبته ودائه لان اسم السلب لا يقع عليهما شرح مر
 (قوله أو أسيرا لغيره لانه) أي الغير ~~كفي~~ شرب بالأسرس ل (قوله أو بعد ان هزم
 الحربين) أي قتله بعد ان هزمهم والحاربون غيره ضمير لقاتل أو إلى وثة اما اذا تعينوا
 لقتال أو فتنه فحكم القتال باق في حقهم كما قاله الامام بجلاى ملو قتل واحد بعد
 ان هزمه مع بقاء غيره فانه يستحق سلبه ع ن (قوله خبر من قتل) هذا ليس من
 كلامه صلى الله عليه وسلم بل هو من كلام أبي بكر رضى الله عنه فضرته صلى الله
 عليه وسلم شيخنا وقال س ل هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا يسه فيه ان
 آياتا كرهه لان النبي قاله في غزوة حنين اه وصرح بذلك اجلال انلى دعاه قل صلى
 الله عليه وسلم من قتل الخ والعتل مستعمل في حقيقة وعذاره فيشمل من أربابا تؤته
 وفي قوله تسلبا بحار الاول والمراد قتيلا يمل قتل فخرج الساد والسيدان ~~كثرا~~ قاله
 البرماوى (قوله وهو خف) أي طويل يلبس بالساق شرح مر (قوله من سوار)
 وهو ما يجعل في اليد كالنباله بدليل عطف الطوف عليه (قوله في رحله) أي مرأه
 الذي يسكن فيه وعبارة المختار رجل الشخص مأواه في الحضر ثم نزل لانه المسافر

وضرب معسكرا فيهم وتعيرى
 بالحربين هنا وفيما يأتي أولى
 من تعيره بالسكفار (فيقدم)
 منها (السلب لمن ركب غررا)
 به يذذته بقول (منا) حرا
 كان أو عبدا صديا أو بالغا
 ذكر أو أوتى أو خشي (بأرالة
 منعة حري) يقع النون أشهر
 من اسكانها أي قوته (في
 الحرب) كان يقتله أو بعميه
 أو يقطع يديه أو رجله أو يده
 ورجله أو يأسره وان من عليه
 الامام أو أرقه أو فداه بخلاف
 ما لو رماه من حصن أو صف
 أو فتنه غاملا أو أسيرا لغيره
 أو بعد ان هزم الحربين فلا
 سلب له لا تنفاه ركوب الفرار
 المذكور والاصل في ذلك
 خبر من قتل قبلا فله سلبه
 رواه الشبان (وهو) أي
 الساب (مامعه) أي الحربى
 الذى أزيلت منعه (من ثياب
 تكف) وطيلسان (ورن)
 براهونون وهو خف بلا قدم
 (ومن سوار) وطوق
 (ومنطقة) وهي ما يشد بها
 الوسط (وخاتم ونقعة) معه
 بكسها الا الخلفة في رحله
 (وجبة) تقاد معه

(قوله ولولين يديه) الاولى ولولين تكن بين يديه ع ش بان كانت خلفه او يجنبه
 لانه التوهيم وعبارة شرح م ر تقاد امانة او خلفه او يجنبه فقوله في الروضة
 كأم لها بين يديه مثال لا قيد فكان الاولى ان ينبغي بما لم يذكره (قوله اختار
 واحدة منها) بخلاف ما لو كان معه أسلحة متعددة فانه يأخذ جميعها لانها كلها
 كالقاتل بها ولان الحاجة الى السلاح اتم لانه قد يحتاج للواحد بعد الواحد
 لضيق الاول أو انكساره وأيضا لا يتم الحرب بدون سلاح بخلاف الفرس سم
 تقلا عن م ر خلافا لم ل لاته فاسها على الجنايب لكن عبارة شرح م ر ولوزاد
 سلاحه على العادة فقياس ما يأتي في الجنبية انه لا يعطى الاسلحة واحدا وهو
 الاوجه وقوله على العادة أي بحيث لا يحتاج له ع ش وقضية ذلك انه اذا كان
 معه آلات الحرب من أنواع متعددة كسيوف وبنادق وخيول ودبوس ان الجميع
 سلب بخلاف ما زاد على العادة فان كان معه سيفان فانما يعطى واحدا منهما وبعبارة
 ع ب وآ ل حرب يحتاجها وهو شامل للمتعدد وغيره من نوع كسيوف أو أنواع
 وقضية اخراج ما لا يحتاج اليه وينبغي الاكتفاء في الحاجة في التوقع فكل ما توقع
 الاحتياج اليه كان من السلب سم وع ش على م ر (قوله ومركوب) ولو بالقوة كان
 قاتل راجلا وعنايه يده أو بيد غلامه مثلا م ر (قوله للجمام) وهو ما يجعل في فم
 الفرس والقود الذي يجعل في الحلقة ويمسكه الراكب والمه مازد والراكب لكن
 قال في المختار هو حديد تكون في مؤخر خف الرافض ع ش على م ر والرافض
 من روض الدابة أي تعلما لكن على هذا لا يناسب جعله من أمثلة آلات الركوب لانه
 ليس آ لة فلعل المراد به الركاب بطريق التجوز (قوله لاحقية) وهي الوعاء الذي
 يجعل فيه الامتعة كالتخرج مثلا قال م ر نعم لوجعلها وقاية لظهوره اتمه دخوله ما اه
 ويدل لذلك قول الشارح ولا مشدودة على بدنه فانه يقتضى انه لوجعلها خلف ظهره
 وقاية له وشدها كانت من السلب (قوله واختار السبكي الخ) ضعيف (قوله لمؤن
 فهو الحفظ) أي قدر اجرة مثل ذلك لا ازيد (قوله ثم يغمس الباقي) والمتولى لذلك
 الامام أو نائبه ولو غزت طائفة ولا أمير فيهم من جهة الامام فيقسموا في القسمة واحدا
 أهلا صحف والا فلا شرح م ر (قوله خمس رفاع) ذكر القرعة هنا بخلاف ما تقدم
 في النى لان الغنائم حاضرون فهم كالشركاء الحقيقية بخلاف النى لان أهله غائبون
 برماوى وشو برى أي فلا اقراع فيه بل الرأي فيه للامام كما في الرشيدى وعبارته
 سبه ان الغنائم هنا مالكون لا الخماس الاربعة محسورون ويجب دفعها لهم حالا
 كما يأتي فوجب القرعة لقاطعة للتراع كافي سائر الاملاك وما لى فامر موكول

ولولين يديه لاشغالها تقاد
 معه ليركها عند الحاجة بخلاف
 التي يحمل عليها اتماله فلو تعددت
 الجنايب اختار واحدة منها
 لان كلامها جنبية من ازال
 منعه (والقرب كدور
 ومركوب وآ لته) كمرج
 ولجام ومقود ومهراز وقول
 وآ لته اعم من قوله وسرج ولجام
 (لاحقية) مشدودة على
 الفرس بما فيها من نقد وغيره
 لانها ليست من لباسه ولا من
 حليته ولا مشدودة على بدنه
 واختار السبكي انه يأخذها
 بما فيها (ثم) بعد السلب
 (تخرج المؤن) أي مؤن نحو
 الحفظ ونمل المسال ان لم يوجد
 متوقع به للحاجة اليه (ثم
 يغمس الباقي) من الغنية بعد
 السلب والمؤن (وخمسه خمس
 النى) فيقسم بين أهله كما مر
 في النى لآ لة واعلموا انما غنمتم
 من شئ فبصل ذلك خمسة
 أقسام متساوية ويؤخذ خمس
 رفاع ويكتب على واحدة لله
 أو للمصالح وعلى أربع للغائبين
 ثم تدرج في بنادق متساوية
 ويخرج لكل خمس رقعة
 فخرج لله أو للمصالح جعل
 يبر أهل الخمس على خمسة
 وهي التي تعدت في النى

ويقسم ما لا غائب قبل قسمة
هذا الخمس لكن بعد اقراره
بقسمة كما عرف (والنقل)
بفتح الفاء أشهر من اسكانها
(وهو زيادة يدعها الامام
باجتهاده) في قدرها بقدر
الفعل المقابل لها (لن ظهر
منه) في الحرب (أمر محمود)
كبارزة أو حسن اقدام (أو
يشرطها) باجتهاده (لن يفعل
ما ينسكى الحسين) كعجوم
على قلعة ودلالة عليها وحفظ
مكن ونجسس حال يكون
(من مال المصالح الذي سينغم
في هذا القتال أو الحاصل عنده)
في بيت المال فان كان مما
سينغم فيه كوفي النوع الثاني
جزأ كربع وثلاث ويحتل فيه
الجمالة للعاجلة وان كان من
الحاصل عنده شرط كونه
معلوما والنوع الاول من الغل
من زيادتي (والاخماس الاربعة)
عقارها ومقولها (لغايبين)
أخذ من الآفة حيث اقتصر
فيها بعد الاضافة اليهم على
انخراج الخمس (وهم من حضر
القتال ولو في اثنته) أو كان
من لا يسهم له (بنيت) أي
القتال (وان لم يقاتل أو)
حضر (لا يبتد) وقائل كاجير

الى الامام ولا مال فيه معين فلم يكن لقرعة فيه معنى (قوله ويقسم ما لا غائب
قبل الخ) أي ندبا ويستحب أن تكون هذه القسمة في دار الحرب كما فعل النبي صلى
الله عليه وسلم وتأخيرها بلا عذر أتى العود الى دار الاسلام مكره بل يحرم ان طلبوا
تجيبها ولو باسنان الحال كما يحسنه الاذري (قوله والنقل الخ) وهو لغة الريادة وشراها
ما ذكره وانما ذكره قبل الاخماس الاربعة لانه من مال المصالح الذي هو من حصة
الخمس المتقدم في قوله وخمسه كفي والنقل مبتدأ خبره من مال المصالح وما بينهما
اعتراض وهذا الجملة باعتبارها معترضة بين المعلوم وهو قوله والاخماس الاربعة
لغايبين والمعلوم عليه وهو قوله وخمسه تكس التي (قوله باجتهاده في قدرها)
وان زاد على السهم لانه موصوف الى نظر الامام عن (قوله ينسكى) من باب روى
كما في المصالح والمكسب يقع الميكن كما في المصباح أيضا (قوله من مال المصالح) وقيل
من أمل الغنية وقيل من الاخماس الاربعة مر (قوله أو الحاصل) بالجر صاع
على الذي سينغم (قوله في النوع الثاني) أي قوله أو بشرطها الخ عش (قوله
كربع) أي ربع خمس الخمس الذي لا مصلح (قوله كونه معلوما) هذا واضح
في النوع الثاني لانه الذي شرط فيه الريادة قبل ارفع (قوله عقارها) معلوم فان
قلت ما الفرق بين الغنية والتي حيث جعلتم العقار في الغنية ذلك هو الذي
يغير فيه الامام بين قسمته ووقفه أو بعبارة رسمية ثمه أو بعبارة غير رسمية
بان الغنية حصلت بكسبهم وفعلهم فكسوها بل في التي منه احساب جوارهم من
خارج فكانت انطرية فيه الى رأى الامام سم خصا (قوله اربعين) في مخرج
بعضالة أي حنيفة من تغيير الامام بين قسمته على العيس وهو اربع (وهو بعد
الاضافة) أي النسبة اليهم في قوله تعالى ما غنمتم من شيء فهو ان هذا يقع في
كون الاخماس الاربعة ملكا لهم الا أن يقال النسبة اليهم ته هي اثنتا عشرة
من حضر ولو مكرها) على الحضور (قوله بينه الخ) هذا انه يدعى من
يرضع له لما يأتي من ان الزمن والاعى والاقطع برقع لهم وان لم ينووا بوجوه خارجا كما
يؤخذ من شرح م (قوله عاجير) أي ارباب بل وادار بعده ودية الله حاج
والاظهار ان الاجير لسياسة الله واب وحفظ الامنة وانما جرد في يومهم لهم اذا
قاتلوا وعبارة البرماوى كاجير أي اداة عيس أم اجير انه يبيعني ولو لم يقاتل
لا مكان الزامه من يعمل عنه ويشترع للبلاد أو المسلم اذا استوجبه فمارة لا حرة له
لفساد اجارته ولا رضى له وان قاتل لا عراضه عنه بالاجارة ولا قرب له في اسباب
الموم حديثه لخصاوا اعطاء اجير الامة مع عدمه

لحفظ امانة وتاجروا ترف) لشدة القتال في الاولى ولما في الثانية راحته اجاسون وكين
ومن انزلهم من العسكر من هم يوم انه ذروا لا شيء ان حضر به رانقضائه ولو قبل خياره ان

والفرس غير معروف لقتال
أو متيزا إلى قته ولم يعد قبل
انقضائه فان عاد استحق من
الحوز بعد عوده فقط ومثله
من حضر في الاثناء ولا الخذل
ولا مرجف وان حضرا بنية
القتال (ولو مات بعد انقضائه
ولو قبل الحياة) للمال (لحقه
لوارثه) لان الغنمة تستحق
بالانقضاء وان لم تكن حياة
بخلاف من مات قبل انقضائه
لا شيء له لاسر وفارق موت
فرسه بأن الفارس متبوع
والفرس تابع (ولو ارجل سهم
ولفارس ثلاثة) سهمان
للفرس وسهم له للاتباع وراه
الشهيدان (ولا يعطى) وان كان
معه فرسان من الافرس واحد
نفع لماروي الشافعي وغيره
ان النبي صلى الله عليه وسلم
لم يعط الزبير الافرس وكان
معه يوم حنين افراس عربيا
كان أو غيره كبزون وهو من أبي
عجمان وهيبين وهو من أبوه عر
واقه عجمية ومقرق بضم الميم
وسكون القاف وكسر الراء
وهو من أبوه عجمي واقه عر

الفرس مشكل فليروا عما قصدت اجارة المسلم للبهاد لانه بحضور الصف تعين
عليه ومثل اجارة الذمة الاجارة الواردة على عمل تحياطة ثوب فيعطى وان لم يقاتل
كأفى شرح م ر لانه يمكنه ان يكتفى من يول عنه ويحضر (قوله وانهم) خرج بقيد
ملحوظ تقديره ولم ينهزم (قوله غير متصرف) ويصدق بيمينه اذا ادعى التصرف أو التصير
حل (قوله ولا الخذل ومرجف) لانه لانية لها بصحة فلا يردان شرح م ر لان قول
المصنف وهم من حضر الخ شامل لما يقتضاه انهما يعطيان والخذل من يحث الناس
على ترك القتال والمرجف من يرجف الناس ويمتثلهم حل وفي ع ش على م ر ان
العطف لا تفسير في الصباح خذله تركت نصرته واحاته اه وهي تقتضي التغاير
ويشهد له صباح قوله تعالى وان يخذلكم فخذلوه فخذلوه من بعده الآية لكن
س ل فسر الخذل والذي يكثر الخوف والمرجف والذي يحصل منه الخوف ولو مرة
كقوله لا طاقة له بهم فيكون اعم (قوله وان حضر) أى المرجف والخذل بنية أى
القتال بل وان فاقلا شيئا عزى (قوله لحقه) أى حق تملكه لاسيما كان الغنمة
لا تملك الا بالقسمة أو اختيار التملك شرح م ر قال ع ش قوله أى حق تملكه أى لانفس
الملك فلا يورث المال عنه بمجرد ذلك بل الامر مقوض لرايه أى الوارث ان شاء تملكه
وان شاء أعرض (قوله قبل انقضائه) أى وقبل الحياة أما بعدهما فحقه لوارثه س ل
وم ر خلافا لحل حيث قال لا شيء له ولو بعد حياة المال (قوله لاسر) أى من
ان الغنمة تستحق الخ (قوله وفارق موت فرسه) أى قبل انقضاء الحرب فانه يعطى
لهما وأما الويات الفرس قبل القتال فانه لاحق له ح ف وهبارة م ر وفارق استحقاقه
لسهم فرسه الذى مات أو خرج من ملكه فى الاثناء ولو قبل الحياة بأنه أسل
والفرس تابع فبما بقيه سهمه المتبوع ويخرج من ملكه فى الاثناء غير مانع له
من الاستحقاق وان لم يكن مرجحوا والمجنون والاعمى كالموت ولو ماتا معا احتمل
أن لا يستحق واحد منهما ويحتمل أن يستحق الفرس ويكون للوارث لانه تابع
فيه تفريه ولا يقال اذا سقط استحقاق المتبوع سقط استحقاق التابع كما فى الروض
(قوله والفرس تابع) أى فيه تفريق التابع ما لا يفترق فى المتبوع (قوله ولفارس) أى
وان غصب الفرس لكن من غير حاضر والا فلا به كالوضاع فرسه فى الحرب فوجده
آخرفه ائل عليه فبهم لما لكة م ر وقوله سهمان للفرس وان لم يقاتل عليه بأن
كان معه أو بقره متبعا لذلك ولكنه فائل واجلا أو فى سفينة بقرب الساحل
واحتمل أن يخرج ويركب لانه قد يحتاج اليها شرح م ر (قوله فرسان بضم الفاء)
وكسرها مع سكون الراء لان فرسا يجمع عليهما (قوله الافرس واحد) ولو معارا

فلا يعطى لغير فرس كبير وفيل في بعل وجار ولا نهالا تصلح للحرب صلاحية الخيل بالسكر والقرن الذي ينصل بهما الذئبة
نعم يرضع لها ورضع الفيل أكثر من رضع البغل وأكثر (٨٨) من رضع الحمير ولا يعطى لفرس لا نفع فيه

كذلك ول وكبير وهرم وفارق
الشيخ الهرم بأن الشيخ ينتفع
برأيه ودعائه نعم يرضع له (ويرضخ
منها) أي من الأخماس الأربعة
(العبد ومسي وجنون وامرأة
وخنثى حضرا) القتال وفيهم
نفع وإن لم يأت السيد والولي
والزوج (ولكافر معصوم)
هو أعين قوله ولذي (حضر
بلاجرة) وبإذن الامام لا اتباع
في غير الجنون والخنثى وقياسا
فيهما فإن حضر الكافر بغير
إذن الامام لم يرضع له لانه منهم
بموالاة أهل دينه بل يعز زمان
رأى ذلك أبا ذنه باجرة فله
الاجرة فقط والتصریح بحكم
الجنون والخنثى من زيادتي
ورضع أيضا لأخي وزين وفارق
أطراف وتاجر ومحترف حضرا
ولم يقاتلا (والرضع دون سهم)
وإن كانوا فرسانا (يجتهد)
الامام (في قدره) بقدر ما يرى
ويفاوت بين أهله بقدر نفعهم
فيرجع المقاتل ومن قتله
أكثر الفارس على الراجل
والمرأة التي تداوى الجرحى
وتسقى العطاش على لثي تحفظ
الرجال وإنما كان الرضع من
الأخماس الأربعة لانه سهم
من الغنيمة مستحق بالحضور
الأنه ناقص فكان من الأخماس الأربعة المختصة بالغائبين الذين حضروا الواقعة

أو مستأجرا أي إن بلغ سنة ولو في أثناء القتال وأمكن ركوبه برماوى ولو حضرا
بفرس مشترك أعطيا سهميه شركة بينهما بحسب ملكيتهما هذا إن لم يركباها
معافان ركباها وكان فيها قوة السكر والقرن أعطيا أربعة أسهم سهمه أن لهما
وسهمان للفرس والأنسيمان لهما فقط نعم الأوجه أن يرضع لها شرح مود الروض
(قوله فلا يعطى لغير فرس) أي لا يسهم له فلا ينفى أن يرضع له كاسياني (قوله
لأنه لا تصلح الخ) واستأنس بذلك أيضا بقوله تعالى ومن رباط الخيل الآية حيث
اقتصرت عليها برماوى (قوله بالسكر) أي الجرحى على العدو والقرن أي الفرار منه ولو نزل
حيوان بين ما يسهم له وما يرضع له فكان تولد بين أنان وفرس يرضع له ولا يسهم عن
(قوله يرضع لها) أي لا مذكورات ورضع البعير فوق رضع البغل كما في شرح الروض
وهذا محمول على ما لا يصلح للسكر والقرن البعير واللا كالمهرى يسهم له وعلى كونه
يرضع له ينبغي أن يكون رضعه أكثر من رضع الفيل حل والمعتداته يرضع له مطلقا
والحاصل أن رضع الفيل أكثر من رضع البعير الذي لا يصلح للسكر والقرن ورضع البعير
الصالح لذلك أكثر من رضع الفيل ورضع الفيل أكثر من رضع البغل ورضع البغل
أكثر من رضع الحمير (قوله وفارق الشيخ الهرم) أي حيث يسهم له (قوله سهم يرضع له)
كيف ذلك مع أنه لا نفع فيه فوجوده كالأعدم وما للفرق بينه وبين العبد إلا في وما
عطف عليه حيث لا يرضع لهم إذا كان لا نفع فيهم ثم رأيت عن الشيخ يحرر
أن الفرس الذي لا نفع فيه يكسر جيش المسلمين لئلا يرضع له أه وأقول هذا بائى أيضا
في العبد وما عطف عليه إلا أن يقال لما كان الفرس تابعاً لسيده ورافقه فربما قاله
أو قل لا نفع فيه أي تام وفيه أصل النفع فليعبر (قوله له بدومسي) والمبعض
كالعبد على الأوجه كما اعتمدته الولد الذي يربى من أهل فرس الجهاد واليه
كذلك فيكون الرضع بينه وبين سيده مالم تسكن بها ياتى ويضرب في نومه ويكون
الرضع له ويصكون الغنيمة كمنسأب لا يقتضى الحيازة بالأحرار في أهله يسهم له لأن
السهم إنما يكون للسكرانين ولو غزاه ولاء قسم بينهم ما سوى أحسن بحسب
ما يقتضيه الرأي من تساوى وتفضيل مالم يضر كامل وأدفع لهم الرضخ وانه الباقي ومن
كل منهم في الحرب أسهم له كما في شرح مود (قوله ويسهم نفع) بعلاب ماذع فيه
فلا يرضع له حل (قوله ولكافر معصوم) إن لم يكرهه الامام على الخروج وإن أهله
استحق أجرة مثل فقط قاله الماوردي سم (قوله ومن ولا يشكك المؤمن) بالشيخ
الهرم حيث يسهم له لأن من شار الزمن نقص رأيه بخلاف الهرم الكامل له حل
شرح مود (قوله حضر) أي لآنية القتال والأسمهم لها أخذ الخماس قوله ذنوا

الأنه ناقص فكان من الأخماس الأربعة المختصة بالغائبين الذين حضروا الواقعة

أى الذين يرضع لهم فرسا باول لى الاولى تقديم هذه النية بعد قوله لعبد رضى
ومجنون الخ ثم ظهر انه غاية في قوله دون سهم كما يتوغل من شرح مر وعبارته ولو كان
الرضع انفارس كما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد والاصح انه لا بد ان ينقص مجموع
ماله مع فرسه عن سهم راجل خلافا لما يفهم من جريان لفارس رضى نفسه دون
سهم الراجل ورضخين لفرسه دون سهمى الفرس س ل وكلام جروحيه

(كتاب قسم الزكاة)

ذكرنا كثيرا لاصحاب هذا كالمختصر لانه أى مال الزكاة كسابقه أى النية والغنية
يجمعه الامام ويفرقه واقلهم كالام آخر الزكاة لتعلقه بها ومن ثم كان انسب وجرى
عليه فى الروضة شرح مر (قوله آية انما الصدقات) سميت بذلك لاشعارها بصديق
نية باذنها وبدا فى الآية بالفقر لشدة حاجتهم (قوله بلام الملك) وعطف بالواو دون
أولافادة التشريك بينهم فيها فلا يجوز تخصيص الاصناف الموحودين بها وقال الاثمة
الثلاثة وكثيرون يجوز صرفها الى صنف واحد ومال اليه الفخر الرازى وقالوا منى
الآية انما الصدقات لهؤلاء الثمانية لا لغيرهم فلا يجب استيعابهم والشافعى يقول
لا لغيرهم ولا لبعضهم وحده وبسطوا الكلام فى الاستدلال له بما رددته عليهم
فى شرح المشكاة ايعاب شو برى قال ابن عجيل اليمنى ثلاث مسائل فى الزكاة يقتضى
فيها على خلاف المذهب نقل الزكاة ودفع زكاة واحد الى واحد ودفعها الى صنف
واحد اج على التقرير (قوله والى الاربعة الاخيرة بنى الظرفية) فان قلت ما الحكمة
فى ذكرى فى بعض الأفراد دون بعض قلت الحكمة فى ذكرها فى الاول ظاهرة
لان المأخوذ يصرف فى تخليص الرقاب وعطى الفارمين عليه بدونها لشاركتها له
فى الاخذ لا يدفع لغيره ما عليه فكما "نهم انواع واحد ولما كان سبيل الله نوعا آخر
الاخذ له مخالف للاخذ لما قبله أعادها به اشارة لذلك وعطف عليه ما بعده
لشاركتها له فى الاخذ لا يصرف لحاجته لا لوفاء ما عليه فكما "نهم معه كالنوع الواحد
فلم يحتج لاعادة فى معه شو برى (قوله حتى اذا لم يحصل الصنف) فى مصارفها بان
عنى المسكاتب بغير ما أخذه أو برى الفارم أو دفع غير ما أخذه أو تخلف الغازى عن
الغزو وابن السبيل عن السفر وقوله على ما يأتى أى فى الفصل الآتى فى قوله فان
تختلفا عما أخذنا لاجله استردا الخ (قوله لثمانية) وقد جمعها بعضهم فى قوله

صرفت زكاة الحسن لم لا بدأت بي * فأتى لها المحتاج لو كنت تعرف

فقير ومسكين وفار وعامل * ورق سبيل غارم ومؤلف

وانواع ما تجب فيه ثمانية أيضا بل وبقر وغنم وذهب وفضة وزرع ونخل وعنب

(كتاب قسم الزكاة)
مع بيان حكم صدقة التطوع
والاصل فى الاول آية انما
الصدقات للفقره وأضاف فيها
الصدقات الى الاصناف الاربعة
الاولى بلام الملك والى الاربعة
الاخيرة بنى الظرفية لاشعار
باطلاق الملك فى الاربعة الاولى
وتقيده فى الاخيرة حتى اذا لم
يجعل الصنف فى مصارفها
استرجع بخلافه فى الاولى
على ما يأتى (هى) أى الزكاة
لثمانية (فقير)

وهذا في زكاة العين فلا ترد التجارة بل هي راجعة الى الذهب والفضة قل على المحل
 (قوله من لا مال له الخ) أي ولم يكتف بنفقة من تلزمه نفقته أخذها بعد ما دفع
 ما يقال ان التعريف شامل للمكتفي بنفقة من تلزمه نفقته فلا يكون مانعا وكلام
 المصنف شامل لثلاث صور (قوله يقع الخ) ظاهر اللفظ انه وصف لكل بانفراده
 فيكون النفي وقوع كل بانفراده وذلك صادق بوقوع المجموع وليس مرادا فلذا بين
 الشارح المراد بقوله جميعها أو مجموعها والمراد بجميعها كل واحد منهما على
 حدته بان لم يوجد الا ذلك وبمجموعهما أن يوجد معا على خلاف المشهور فيه
 والمشهور أنه يصدق بالبعض كقول الشيخ خالده الذي يترتب من عبدها لا من
 جميعها فان المراد بالمجموع في كلامه ما يشمل البعض والكل فن له كسب يكلف
 الكسب حيث حل وكان لا تشابه ولا مشقة ولو كان من دور انبيوس الذين لم يغير
 عادتهم بالكسب لم يكلفه كافي حل وفي شرح هر ما نصه وقضية الخزان الكسب
 غير فقير وان لم يكن نسب وهو كذلك هنا ان وجد من يستعمله ويدخله أي من غير
 مشقة لا تحتل عادة في ما يظهر وحل له تعاطيه ولا في به والاعضي اه اختصار
 فالشروط أربعة (قوله وحال محو) ولو كان عبده ما يكفيه ومعه نكاح عليه ديون قدر
 ما عنده ولو حاله على المعتمد لم يعط حتى يصرفه فيها كافي مر نعم بين لنقد ما لو كان
 عنده صغار ومساكين وحيوانات فهل يعتبر دم بالعمر الغالب لان اوله من نفقته
 وبقاء نفقته عليه أو بقدر ما يحتاجه بالنظر في الاطعام بل هوهم راني الارقاء مما بين
 من اعمارهم الغالبة وكذا الحيوان انظر في ذلك عدل وكلامهم من اي الاول
 لكن الثاني أقوى مدركا فان تعذر العمل به تعين الاول جرحه برى . وثلاثة
 أو أربعة مر فان زاد عليها فهو مسكين قل وبرماني ونسبها لانه يراى على
 أو يكسب أقل من نصف ما يحتاجه وما يبط المسكين أن . ويكسب نصف
 ما يحتاجه فاكثر ولم يصل الى قدر كفايته منه (قوله وسواء كان . . . كذا ما
 ولا مانع من كون الزكاة تجب عليه ويأخذ منها (قوله ولو شير من . . . مستعمل) للرد
 على القديم الغائب بان غير الزمن وغير المتعفف عن السؤال لا يبار . (قوله سبعة)
 وكذا ستة وخمسة كما مر عن هر وخالفه زى في الخمسة برى . (قوله والمراد الخ)
 فيوزع ما عنده على العمر الغالب فاذا كان يخص شكل يوم . . . وهو فقير او نحو
 ستة وهو مسكين وقوله العمر الغالب أي بقيته وهذا بالنسبة . . . ما عنده
 فلا حاجة الى تقدير ذلك فيه بل يلاحظ فيه كفاية . . . الحاجة الا من زوجة وعبد
 ودابة مثلا بتقدير بقائها أو بدلها الوعدت بعية عمره العباد ع ش على مر

وهو من لا مال له ولا كسب
 لا يق (به يقع) جميعها أو مجموعها
 (موقعا من كفايته) مطلقا
 ويلبس ومساكنا وغيرها
 على الا بدلت منه على ما يليق بحاله
 وحال محو كمن يحتاج الى عشرة
 ولا يملك ولا يكسب الا درهمين
 أو ثلاثة وسواء كان ما يملكه
 نصا یا ام أقل أو أكثر (ولو غير
 زمن ومنعطف) عن المسئلة
 لقوله تعالى وفي أموالهم حق
 معلوم للسائل والمحروم أي غير
 السائل وظاهر الاخبار
 (ولمسكين) وهو (من) له ذلك
 أي مال أو كسب لا يق به يقع
 موقعا من كفايته (ولا يكفيه)
 كمن يملك أو يكسب سبعة
 أو ثمانية ولا يكفيه الا عشرة
 والمراد انه لا يكفيه العمر الغالب
 وقيل ستة وخارج بلائق به
 ككسب لا يليق به فهو كمن
 لا كسب له ويبيع (وهو الشخص
 ومسكنه) والصريح بهما

فاذا كان الباقي من عمره العاقل ثلاثين والباقى من عمره موهن الواجبة نفقتهم أربعين
 ورع ما عنده على ثلاثين لا على أربعين (قوله كفايته بنفقة قريب) أى أصل
 أو فرع فلولم تكفه فله أخذ تمام كفايته ولو من زكاة المنفق عليه من زوج أو قريب
 ومعههم دفع زكاته لمن تلزمه نفقته يجعل على من تكفيه النفقة ولو امتنع قريبه من
 الاتفاق واستصحب من رفعه إلى الحاكم ~~ممكن~~ له الأخذ لانه غير مكفى ومثله لو أعسر
 الزوج عن النفقة أو غاب وإن قدرت على الفسخ إذا كان الغائب لا مال له ولم تقدر على
 التوصل إليه وبجرت عن الاقتراض ويسن للزوجة أن تعطي زوجها من رزقها وإن
 انفقها عليها شرح م ر وبرماوى (قوله أو زوج) ولو في عدة طلاق رجعى أو بائن
 وهي حامل كما قاله الماوردى ولو سقطت نفقتها بنشوز لم تعط لتقدرتها على النفقة حالا
 بالطاعة ومن ثم لو سافرت بلا إذن أو معه ومنعها أعطيت من سهم القراء أو المساكين
 حيث لم تقدر على العود حال العذر والافى سهم ابن السبيل إذا عرمت على الرجوع
 لانتماء المعصية وخرج بذلك المكفى بنفقة متبرع فبحوزله الأخذ شرح م ر (قوله يعلم
 شرعى) ومثله آله وفراة القرآن أى تعلمه ~~ممكن~~ كذا احتياجه للنكاح فله أخذ
 ما ينكح به حل (قوله ولا مسكه) أى الملائق به م ر وإن اعتاد السكنى بالأجرة
 ومثله كتب الغيبة وإن تعددت أنواعها فإن تعددت من نوع واحد بيع ما زاد على
 واحد منها إلا نحو مدرس واختلف حدها قل على التحرير (قوله وثياب) ولو لا يعمل
 مرة في العام إن لاقتبه ومثله أحلى المرأة التي تسملها في بعض الاوقات حيث كان
 لا ثيابها حل وشرح م ر وانظر وجه قطع الثياب والكتب عن الاضافة دون
 ما قبلها وما لا قطع الجميع رعاية للاختصار شوبرى (قوله يحتاجها) ولو نادرا كمرة
 في السنة م ر وهو حال من الأربعة وإن كان الاخيران فكرتين لان عطفهما على
 المعرفة سوغ ذلك (قوله غائب أو حاضر) وقد حيل بينه وبينه شرح م ر وبعضهم
 ادخله في الغائب لانه غائب حكما (قوله أو مؤجل) وإن قصر الاجل م ر وعبرة
 عن قوله أو مؤجل وإن حل قبل مضي زمان مسافة القصر ويعرف بينه وبين المال
 الغائب بان الدين لما كان معدوما لم يعتبر والى زمننا بل يعطى حتى يحل ويقدر على
 خلاصه بخلاف المال الغائب نفرق فيه بين قرب المسافة وبعدتها (قوله فيعطى
 ما يكفيه) أى إذا لم يجد من يقرضه زى (قوله الى أن يصل الى ماله) صوابه الى
 أن يصل اليه ماله أو اسقاط لفظه الى أن ما ذكره انما ياسب بعض افراد ابن السبيل
 ب ر وفي نسخة اسقاط الى وهي ظاهرة (قوله وله امل) وله أن يأخذ من مال نفسه
 لنفسه قاله الشافعى لانه أمين قال في الروضة ولو تلف المال قبل وصوله للإمام فاجرت

من زيادتي (كفايته بنفقة
 قريب أو زوج) لانه غير محتاج
 كذا سب كل يوم قدر كفايته
 (واشتغاله بنوافل) والكسب
 ينفعه منها (لا) اشتغاله (يعلم
 شرعى) ينأى منه تحصيلا
 والكسب ينفعه منه لانه فرض
 كفاية وقولى شرعى من زيادتي
 (ولا مسكه وناديه وثياب
 وكتب) له (يحتاجها) وذكر
 الخادم والكتب مع القيد
 بالاحتياج من زيادتي (و) لا
 مال له غائب بمرحلتين أو مؤجل
 فيعطى ما يكفيه الى أن يصل الى
 ماله أو يحل الاجل لانه الآن
 فقير أو مسكين (ولعامل) على
 الزكاة (كساع) يجيبها
 (وكاتب) يكتب ما أعطاه
 أرباب الاموال (وقاسم وحاشى)
 بينهم أو يجمع ذوى السهام

والاصل انهم رد على قوله اولي حجة سماع اولي من قوله سماع الى آخره لان العامل لا ينفرد بزيادة كره اذ منه
العرف والحاسب واما اجرة الحافظ للاموال والراعي بعد (٩٣) قبض الامام ففي جلة السهمان لا في سهم

في بيت المال س ل (قوله على اوليها) وهو قوله يجمعهم (قوله في جلة السهمان)
جمع سهم وعسارة مر فاجرة من أهل الزكاة لان خصوص سهم العامل (قوله)
وما ذكر اولاً من قوله هي) أي الزكاة الثمانية (قوله لا فاض وقال) قضية كلامه
دخول قبض الزكاة في عموم ولاية القضاة وهو كذلك ما لم ينصب لمساكنهم خاص
شرح مر (قوله ان لم ينطوعا بالعمل) مفهومه انهما اذا انطوعا بالعمل لا يكون رزقهما
من خمس الخمس ولم يذكر مر هذا القيد وتقدم في قسم النبي ما يقتضي ان هذا
الشرط لا يشترط بل يأخذان من خمس المصالح وان تطوعا بالعمل (قوله ولو لفته من
التأليف) وهو جمع القلوب شرح مر (قوله ان قسم الامم الخ) مفهومه انه لو قسم
المالك لا يعطى المؤلف وليس كذلك وبعبارة الشارح في الفصل الذي يلي هذا المؤلف
يعطى الامام او المالك حل نعم قسم الامام واد احتياج شرطان للاخير من
المؤلفه فقط فان حل كلامه على انهما راجعان للاخير من فقط فلا ضعف في كلامه
زي بايضاح وبعبارة ع ش والراجح انهم يعطون مطلقا ولو أغنياء سواء اقسام الامم
او المالك كما سيأتي في الفصل الا في وسواء احتج اليهم أم لا واجب تحمل كلامه
على القسمين الاخيرين وبعبارة حل قوله واحتج لهم فيه بشرط النسبة لا قس فيه
لا يشترط فيهما احتياج ويقسم الامام عليهما ما أرغبره بخلاف الاخيرين ومعنى
احتياجنا للاخيرين ان يكون اعطوا وما أسهل من تجهيز نحو جيش (قوله منه س
اسلام) أي ضعيف اليقين بناء على ان الايمان يزيد ونقص فيلزم امر بزيادة سلام
الايمان فيعطى تأليفه لينقوى يقينه أو كان قريب عهد بالسلام ان كان عنده
وحشة في أهله (قوله أو شريف في قومه) أي أو قوي اسلام لعسكته شريف
ولا يشترط فيهما الذكورة حل ولا يثبت ذلك الا بينة س ل (قوله أو ماني) أي
مسلم كاف ويشترط فيه الذكورة حل وقوله أو ماني ذكارة أي ذات لسان عربي
زكاة (قوله عاياتي) أي قوله وشرط أخذ للزكاة الخ (قوله اشارة اليه) أي ان
الاسلام أي الى اشتراطه حيث عطف الشريف والكافي بأوفقه معي ان كلا من
الشريف والكافي قوي اسلام حل (قوله ولرباب) أي لتدليسها من الزوج جمع ربه
عبر بها عن الشعب لان الرقي كالجيل في عتقه ثم غلب استعماله في المكاتب وقال
الامام احمد ومالك هم ارقاء يشترون ويعتقرون وقوله كتابة صحيحة أي لكله أو به منه
وباقية حر ولو لكافر ونحوها شي برماوى وبعبارة مر واد اجمعها كتابة بعض قن
كان أو ماني بكتابة عبد فجزا الثلاث عن كذا لم يعط ولا ساق كلام البرماوى لانه
قال وباقية حر (قوله أو قبل حلول النجوم) وانه لم يشترط الحلول كما اشترط في الغارم

العامل والكيال والوزان
والعدادان ميزوا الزكاة من
الاموال فاجرتهم على المالك
لان سهم العامل أو ميزوا بين
انصبا المستحقين فهي من سهم
العامل وما ذكر أولاً عمله
اذ افرق الامام الزكاة ولم يجعل
للعامل جعلاً من بيت المال
فان فرقها المالك أو جعل الامام
للعامل ذلك سقط سهم العامل
كما سيأتي (لا فاض وقال)
فلاحق لما في الزكاة بل رزقهما
في خمس الخمس المرصدة للمصالح
العامه ان لم ينطوعا بالعمل لان
عملهما عام (ولو لفته) ان قسم
الامام واحتج لهم وهم اربعة
(ضعيف اسلام أو شريف)
في قومه (يتوقع) باعطائه
(اسلام غيره أو كافي لناشر من
عليه من كفار أو ماني زكاة)
وهذا في مؤلفه المسلمين كما يعلم
بما يأتي وفي كلامي هنا اشارة
اليه اما مؤلفه الكفار وهم من
برجى اسلامه أو يخاف شربه
فلا يعطون من زكاة ولا غيرها
لان الله تعالى امر الاسلام
وأهله واغنى عن التأليف
وقول أو كافي الى آخر من
زيادة (ولرباب) وهم (مكاتبون)
كتابة صحيحة بفتح زنة بقول
(لغير مذك) فيعطون ولو بغير اذن ساداتهم أو قبل حلول النجوم ما يعينهم على الاتق ان لم يكن معهم أي في

لغير مذك) فيعطون ولو بغير اذن ساداتهم أو قبل حلول النجوم ما يعينهم على الاتق ان لم يكن معهم أي في
بغيرهم اما مكاتب المزكي فلا يعطى من زكاته شيأ لعود الفائدة اليه

لان الحاجة الى الخلاص من الرق أقوى والغارم ينتظر له اليسار فان لم يوسر فلا حبس ولا ملازمة وقوله ان لم يكن معهم الخ علم منه انهم يعطون ولو قدر واعلى السكسب كافي الغارم ويقارق المسكين والفقير بان حاجتهما انما تحقق بالتدريج والعكس سوب يحصلها كل يوم من حاجة من ذكرنا جرة لثبوت الدين في ذمته والسكسب لا يدفعه الا بالتدريج غالبا شرح البهجة (قوله مع كونه ملكه) وبه فارق صاحب الدين فانه يجوز ان يعطى لغريمه من زكاته مع عود الفائدة اليه بان يأخذها منه عن دونه كافي شرح ممر والضمير في كونه راجع للمكاتب (قوله وهو ثلاثة) والاول منها مشتمل على ثلاثة أقسام (قوله من تدان لنفسه) ومثله من استدان لعمارة مسجد أو قري ضيف وعبارة التصحيح مانصة وحكم من استدان لمصلحة مسجد أو قري ضيف كالتدان لمصلحة نفسه على ما قاله المرخمى عن (قوله وقد عرف قصد الاباحة) ولو بالقرينة ممر برماوى وعبارة ممر لكن لا تصدقه فيه الا بينة ويعلم ذلك بقرائن تفيد ما ذكر (قوله أو صرفه) معطوف على قوله وتاب (قوله بان يعمل اليه الخ) عبارة شرح ممر بان يكون بحيث لو قضى دينه مما معه تمسكن فيترك له مما معه ما يكفيه العمر الغالب ثم ان فضل شيء صرفه في دينه وتم له من الركايا فيه والافضى عنه الكل ولا يكلف كسوب السكسب هنا (قوله أو تدان لاصلاح الخ) مقتضاه لا يعطى الا أن تدان ديننا ودفعه في الدية التي تحملها والظاهر انه يعطى بمجرد دفعه لدية وانما قال أو تدان ليكون غارما وكذا الضمان يعطى بمجرد الضمان وان لم تدان في ما يظهر في رد (قوله أي الحال) تفسير لذات وقوله بين القوم تفسير البين (قوله في قتل) أي أو يجره كان واختصاص لم يسبب اذ لانه فتنه أمكن ان يسبب اذ لا بد من مخرج (قوله لم يظهر قاتله) لبس قيدا (قوله فيعطى) أي لرحمنه ان عمل الدين على الاعتماد من (قوله أو تدان الخ) خرج ما لو دفع من ماله احدى منه ما استدان فلا يعطى بل (قوله ان اعسر مع الاميل) أي فيعطى بما يقضى به الدين قال في شرح الروض واد اتضى به دينه لم يرجع على اصيل وان ضمن باذنه وانما يرجع اذا غرم من عنده وخرج باعسر ما اذا عسرنا موسرين أو النشامن فقلنا لا رار بغير الاذن في الزلزال الارجه كافي شرح الروض اسم (قوله وكان متبرعا) بان ضمن بلا اذن (قوله وليسبيل الله) سبيل الله وضعها المراد الموصلة له تعالى ثم كثر استعماله في اياه اذ لانه سبب الشهادة الموصلة الى الله تعالى ثم وضع على ذلك لانهم جاءوا لافيه اياه بشركنا وفضل من غيرهم شرح ممر وعبارة روى فسر ببل الله بالقرارة لان استعماله في اياه اذ عاب عرفا ونوعا قال

مع كونه ملكه (ولنارم) وهو ثلاثة (من تدان لنفسه في مباح) طاعة كان أو لا وان صرفه في مصلحة وقد عرف قصد الاباحة (أو) في (غيره) أي المباح كحجر وتاب) وطن صدقه في نوبته وان قصرت المدة (أو صرفه في مباح) فيعطى (مع الحاجة) بان يعمل الدين ولا يقدر على وفائه بخلاف ما لو تدان لمصلحة ومصرفه فيها ولم يتب وما لو لم يتب فلا يعطى وقولي أو صرفه في مباح من زيا في (أو) تدان (لاصلاح ذات الدين) أي الحال بين القوم كان خاف فتنه بين قبيلتين تسانعان في قتل لم ينلها رفاة فتمل الدية تسكينا للفتنة فيعطى (ولو غنيا) اذ لو اعتبر الفقر لقله الرغبة في هذه المكربة (أو) تدان (الضمان) فيعطى (ان اعسر مع الاميل) وان لم يكن متبرعا بالضمان (أو اعسر) وحده وكان متبرعا بالضمان بخلاف ما اذا ضمن بالاذن والثالث من زيادته (وليسبيل الله) وهو (غارة طوع) بالجهاد فيعطى (ولو غنيا) اعطاه على الذم بخلاف المرتزق الذي له حق في الغني فلا يعطى من الزكاة في الغني وان لم يوجد ما يصرف له من التي موهبة الى اغنياء المسلمين اعانته حينئذ

الله تعالى بقا تلون في سبيل الله وسمى الفز وسبيل الله لان الجهاد طريق الشهادة
الموصلة لله تعالى فلذلك كان الفز واحق باطلاق اسم سبيل الله عليه (قوله ولا بن
السبيل) شامل للذكر والانتى ففيه تغليب وسمى بذلك للازمنة السبيل وهو الطريق
وافرد في الآية دون غيره لان السفر عمل الوحدة والافراد أى شأنه ذلك شرح م
(قوله منشى سفر) قدم اهتمامه لوقوع الخلاف القوي فيه اذا اطلاق عليه بجمار
لدليل هو عندنا القياس على الشافى مع احتياج كل لاهية السفر شرح م فيكون
استعارة مصرحة أو هو من جواز الاول (قوله من بلد مال) وان لم تكن وطنة (قوله ان
احتاج) بان لا يجرد ما يقوم بجوانح - فقه وان كان له مال بغيره ولو دون مسافة القصر
شرح م (قوله ونزعة) عبارة م فيقول قول المتى ومن فيه مفتا استغنى ما نصه
وشمل المطلق ابن السبيل ما لو كان سفره لازمة لكن بحث الركشى مع حرف
الزكاة في ما لا ضرورة اليه اه والاوجه جملة على ما اذا كان الحامل له الى السفر
النزعة (قوله ولو يوجد مقرض) المعتقد انه يعطى ولو وجد مقرضا م (قوله لم يعط)
لان القصد باعطائه اعانته ولا يمان على المعصية فان تاب اعطى اتيه سفره شرح م
وجعل بعضهم من سفر المعصية سفره بلا مال مع ان له مالا يملكه فيعزم لانه مع عساه
يجعل نفسه كلا على غيره ايصاب شوبرى (قوله وان حق به سفره لا العرش مخرج)
جعل م من سفر المعصية لا ملحقا به لان اعاب النفس والدابة بلا عرس مخرج حرام
(قوله غير مكاتب) دليل ذلك ما تقدم في قوله ولزكاتب الخ (قوله الكيان) أى ان ميز
دين انصبا المستعقبن كما م (قوله من سهم المامل) هذا محمول على ما اذا كان ذلك بعد
القبض من المالك وقبل قبض الامام لما تكون اجرة ذلك من سهم المامل فلا ياتي
ما تقدم من اجرة الحافظ من جملة السهمان اه خضر (قوله لان ذلك اجرة لاركاة) وعليه
يكون الاستدراك صوريا لان الكلام في شرط الاخذ لاركاة (قوله وان لا يكون
هاشيبا الخ) كالصريح في انه لا يعطى اله شى أو المظلي ولو عريا أو عارما. يؤيده
تصميم الشارح أولا (قوله فلا تحمل لها) ومثل الركاة ثل واحد من بدر أو قارة أو
أخصية أو نسك حل وم (قوله أهل البيت) أى بأهل البيت وله ولا عساة
الايدي يحتمل نصبه عطفا على شيا عطفا خاص على عام أو على معدر أو لا كثيرا
ولا عسالة الايدي أو على الصدقات عطفا تفسير وهذا الاح - أى لان الصدقات
مطهرة كالتسالة شوبرى وقال ع ش عطفا على معان ان لها عسالة
الايدي وانتم منزهون عنها فالمراد التفسير بها قال ع ن ويعمل ان المراد به حقيقة
التسالة أى غسالة الايدي حقيقة فيكون المعنى لا أحل لكم من الصدقات شيا ولا قدر

(ولا بن سبيل) وهو (منشى
سفر) من بلد مال الركاة
(أو يجتزأ) به في سفره (ان
احتاج ولا معصية بسفره)
مواه اكان طاعة كسفر حج
وزيارة أم مباه كسفر تجارة
وطلب ابق ونزعة فان كان
مع ما يحتاجه في سفره ولو
يوجدان مقرض أو كان سفره
معصية لم يعط والحق به سفر
لا لغرض مخرج كسفر المائى
(وشرط اخذ) لاركاة من هذه
الثمانية (حرية) وهو من ريادة
فلاحق فيها لمن به رفق غير
مكاتب (واسلام) فلاحق
فيم الكافر لخبر الصبيح
مقدقة تؤخذ من اغنيائهم
فترد على فقرائهم قسم الكيال
والحمال والحافظ ونحوهم يجوز
كونهم كفارا مستأجرين
من سهم المامل لان ذلك اجرة
لاركاة (وان لا يكون هاشيبا
ولا مظليا) فلا تحمل لها قال
صلى الله عليه وسلم ان هذه
الصدقات انما هى أو ساج
الناس وانها لا تحمل لجد ولا لآل
محمد واهل بيته وقال لا أحل لكم
أهل البيت من الصدقات شيا
ولا غسالة الايدي

غسالة الأيدي فالمقصود بالمبالغة في القلة وقوله ان لكم في خمس الخمس ما يكفيكم أي
وان منعاصه مرفان قلت قضية الظرفية عدم استحقاقهم خمس الخمس بتمامه وهو
خلاف صريح كلامهم قلت يمكن ان تكون الظرفية باعتبار كل واحد أي لكل واحد
مكم في خمس الخمس ماذا ذكر فلا ينافي استحقاق جملتهم تمام خمس الخمس وان يراد
بمخمس الخمس المفهوم العام الصادق بكل خمس من أجناس الخمر حيث تصدق
الظرفية مع استحقاقهم تمام خمس الخمس لصحة ظرفية المفهوم لعام لغزده في الجملة
شوربي (قوله ولا مولى لها) ولا يعطى من خمس الخمس لئلا يساوى ساداته في جميع
شرحهم شرح مرفان (فصل في بيان ما يقتضى صرف الزكاة الخ) مرفان في بيان
أسباب تقتضى ذلك كعلم الدافع أو بين المستحق أو بينه وهو من أول الفصل المذكور
ويعطى الخ وقوله وما يأخذه أي المستحق وهو قوله ويطى بقر الخ (قوله من علم
أراد بالعلم ما يشمل الظن شوربي (قوله عمل بعلمه) وان قام بتبعية بخلافه حل
وعبارة ع ش على مرف قوله عمل بعلمه أي ما لم تقارنه بينه فان عارضه حل ما دون
علمه لان معناه زيادة علم (قوله وان لم يطلبها غايه في الصرف له) وافق المصنف في بالغ
تارك الأصل أنه لا يقبضها له الا وليه كصبي ومجنون ولا يعطى له وان غاب وليه
بخلاف ما لو طرأ تبذره ولم يحجر عليه فانه يقبضها ويجوز دفعها للغاسق الا ان علم انه
يستعين بها على معصية فيصمر وان اجزا والادعي دفعها وأخذها كما يؤيده قولهم يجوز
دفعها برؤية من غير علم بخمس ولا قدر ولا صفة نعم الاولى تو كيله خروجه من
الخلاص ع ش على مرف (قوله فكذا بصدق الخ) ومثل الزكاة في ماذا كذا الوقف على
الفقراء والوصية لهم شرح مرف (قوله لذلك) مع ان الأصل الفقر (قوله ادعي عيالا) راد
في الروضة وان كسبه لا يفي بصفة عياله والمراد بالعيال من تلزمه مؤنتهم شرعا
لا غيرهم ممن تقضى المروءة بالانفاق عليهم خلافا للسبكي زى ويعطى لعياله وان لم
يكونوا من أهل الاستحقاق كأن تكون زوجته حاشمية أو كأمرة حل (قوله أو غف
مال) أي قدر جمع صرف الزكاة له وقوله عرف انه له فيه حذف ان واسمه من المتن
وهل يجوز قياسا على كان الظاهر نعم وقوله فيكون بينه أي على تفصيل الوديعة على
العمد حل وظاهر كلام الشارح انه يكلف البيعة في جميع الصور مع انه لا يكلفها الا
ان ادعي تلفه بسبب ظاهر لم يعرف هو ولا عمره وتكفي البيعة وان لم تجبر باطنه كافي
حل (قوله كعامل فيه) ان العامل يعلم به الامام لانه الذي يبعثه واجيب بأن من صور
ذلك ان يموت الامام الذي استعمله ويتولى غيره حل وقال زى قوله فانهم يكلفون
بديعة بالعمل استشكل تصوير دعواه أي العامل بان الامام يعلم حاله اذ هو الذي يبعثه

الكم في خمس الخمس
ما يكفيكم أو يفتيكم أي بل
يفتيكم رواء الطبراني (ولا مولى
لها) ملائق له خبر مولى القوم
منهم صححه الترمذي وغيره
* (فصل في بيان ما يقتضى
صرف الزكاة) *

المستحقا وما يأخذه منها (من
علم الدافع) لما من امام وعليه
افتقر الأصل أو غيره (ماله)
من استحقاق الزكاة وعدمه
(عمل بعلمه) فيصرف لمن علم
استحقاقه دون غيره وان لم
يطلبها منه وان افهم كلام
الأصل اشتراط طلبها منه
(ومن لا) يعلم الدافع حاله (فان
ادعي ضعف اسلام صدق)
بلايين ولا يئنه وان اتهم لعسر
اقامتها (أو) ادعي (فرا
أو مسكنة مسكنا) يصدى
بلايين ولا يئنه وان اتهم لذلك
(الا ان ادعي عيالا أو) ادعي
(تلف مال عرف) انه (له
فككلف بيعة) لسم لها
(كعامل ومكاتب وغارم وبقية
المؤلفة) فانهم يكلفون بيعة
بالعمل والكتابة والغرم والشرف

ويجيب بنص مريد ذلك بما إذا اطلب من الامام حصته من الزكاة التي وصلت اليه من
 نائبه يجعل كذا يكون ذلك النائب استعمله عليها حتى أوصلها اليه أو قال له الامام
 نسبت انك العامل أو مات مستعمله فطلب ممن تولى عمله حصته (قوله لذلك) أي
 لما ذكر من السهولة (قوله فان تخلفا) بان لم يغز الغازي ولا سافر ابن السبيل فلو اشترياه
 سلاحا أو فرسا لم يسترد حل وهو ظاهر في الغازي دون ابن السبيل حرر وعبارة م
 فان لم يخرجها بان مضت ثلاثة أيام تقربا ولم يترصد للخروج ولا انتظارا لدية ولا رفقة
 استرد منها ما أخذاه وكذلك لو خرج الغازي ولم يغز ثم رجع وقال الماوردى لو وصل
 بلادهم ولم يقاتل لبعده العدو لم يسترد منه لان القصد الاستيلاء على بلادهم وقد وجد
 وخرج يرجع مؤنه في أثناء الطريق أو المقصد فلا يسترد منه الا ما بقي والماحق الرابعي
 الامتناع من الغزو بالموت رده ابن الرفعة بأنه مخالف لما تقرر وقال في عجب وإذا
 أخذ ابن السبيل لمسافة فترك السفر في أثناءها وقد انفق الكل فان كان له لاء
 السعر لم يغرم والاغرم قسط المسافة سم (قوله استردان دني) أو بدله ان تلف حل
 قال الرويانى هذا اذا انقضى عام الزكاة بالنسبة للغازي فان كان باقيا لم يطلب
 بالرد عينه بل بخير بينه وبين الغزو ولو رجع الغازي قبل لقاء العدو فان كان قبل
 دخول دار الحرب أو بعده وقاتل غيره دونه استرد سم (قوله رجعها) أي بعد الغزو
 أو السفر (قوله أو كان يسيرا) وهو ما لا يقع موقعا من صاحبه لزماع في ما ينظر
 ايعاب شورى (قوله والا استرد) لبيان انه اعلى فوق حاجته م (قوله ويسترد
 من ابن السبيل) ويفرق بينه وبين الغازي بان ادعى له الغازي حاجته لم يسترد
 بالغزو وابن السبيل انما يدفع اليه حاجته وقد رالت اه خضرر ما لما مرج الغازي
 لمصلحة عامة وسع له (قوله والغارم) أي لغيره لا لاج ذات البس دته يدعى ولو غنيا
 كما تقدم وقوله بذلك أي بغير ما أخذه (قوله أو عدل وامرأين) أي أو عدل واحد على
 الراجح وفي الايساب ولا يشترط في الواحد الحرية والذكورة بل والعدالة حيث
 غلب على الظن صدقه ولا فرق في جميع ذلك على الوجه بين من يعرف ماله ومال
 غيره بوكالة أو ولاية شورى (قوله فلا يحتاج) تعريض على بعضه ان بالخيار
 المفيد انه ليس شهادة (قوله استغاضة) أي بمن يؤمن تواءهم في الكذب قال
 الرابعي وقد يحصل ذلك بثلاثة ح: ١. وشرح م (قوله دني داني وسيد)
 ولا نظرا لاحتمال التواهي لانه خلاف الغالب بهم بعث المراد ان يحمل الاكتفاء
 بتصديقهما اذا وثق بقولهما وغلب على الظن الصدق والام يفيد اشرع م ويؤخذ
 من اكتفاءهم باخبار الدائن هنا وحده مع تهمته الاكتفاء برة واعدل رواية

وكفاية الشر لذلك وذكر المرافعة
 باقسامها من زيادتي (وصدق
 غاز وابن سبيل) بلايين
 ولا بينة لامر (فان تخلفا) عن
 ما أخذ الا جله (استرد) منها
 ما أخذاه لا انتفاء صفة
 استحقاقها فان خرجا ورجعا
 وفضل شيء لم يسترد من الغازي
 ان قتر على نفسه أو كان يسيرا
 والا استرد ويسترد من ابن
 السبيل مطلقا ومثله المكاتب
 اذا عتق بغير ما أخذه والغارم
 اذا برى أو استغنى بذلك
 (والبينة) هنا اخبار عدلين
 أو عدل وامرأين) فلا يحتاج
 الى دعوى عند قاض وانكار
 واستشهاد وذكر العدل
 والمرأتين من زيادتي (يعني
 عنها) أي البينة (استغاضة)
 من الناس لحصول الظن بها
 (وتصديق داني) في الغارم
 (ويدي) في المكاتب

ظن صدقه ويدل عليه قول الشارح لمعقول الظن بما بل القياس الاكتفاء بن وقع
 في القلب صدقه ولو فاسقا (قوله ويعطى فقير الخ) شروع في قدر ما يعطاه المستحق
 وقال الزركشي اعلم ان الكلام من أول الفصل الى هنا في الصفة المقضية للاستحقاق
 ومن هنا الى آخره في كيفية الصرف وقدره (قوله كفاية عمر غالب) وهو ستون سنة
 أي ما بقي منه ولو دون سنة فان جاوزه اعطى سنة سنة وليس المراد اعطاؤه نقدا
 بكيفية تلك المدة لتعذره بل عن ما يكفيه دخله كما في شرح ممر وهذا بيان لا كثر
 ما يعطى فلا ينافي جواز اعطائه أقل مما هو مصرح به في ما يأتي شوبري وقال
 زى هذا بالنسبة للامام أما بالنسبة للمالك فيجوز له أن يعطى أقل شيء وأما الزوجة
 اذا لم يكفها نفقة زوجها ومن له قريب يجب عليه نفقة فيجب أن يعطى كفاية يوم بيوم
 لانها يتوقعان كل وقت ما يدفع حاجتهما من توسعة زوج المرأة عليها ومن كفاية
 قريبه ع ش على ممر (قوله بان يشتري) ان اذن له الامام من ل (قوله عقارا)
 ويملكه ويورث عنه شرح ممر فان اشتريه بغير عقار لم يملك ولم يصح اذا نقل عن
 شعبنا ممر كسجرح ل (قوله ان يشتري) وان لم يقبض المستحق الزكاة ويكون
 الامام نائباً عنه في القبض وتبرأ به ممة المالك وأما المالك فليس له أن يشتري به قبل
 ان يقبضه المستحق اه ح ل وقوله له ذلك أي لكل منهما العقار المذكور فان قلت
 اذا تفررا به يشتري له عقارا بكيفية دخله بطل اعتبار التبرأ به لان الغالب في العقار
 بقاؤه أكثر منه قلت ممنوع لان العقارات مختلفة البقاء عادة عند أهل الخبرة فيعطى
 لمن بقي من عمره الغالب عشرة مثلاً عقارا يبقى عشرة على أنه ليس المراد منع اعطائه
 عقار يزيد بقاؤه على العمر الغالب بل منع اعطائه ما ينقص عنه وأما ما يدعيه أبو يزيد
 عنه فلا فان وجدنا من الأول أو وجد الثاني اشتري له ولا اثر للزيادة للضرورة
 ويظهر أيضا فيما لو عرض ان يهدم عقاره المعطى أثناء المدة فانه يعطى ما يعمر به عمارة
 تبقى بقية المدة نعم ان فرض وجود مبنى أخف من عمارة ذلك لم يبعد ان يقال ينبغي
 شراؤه له ويباع ذلك اه جهر س ل (قوله ومن يحسن الكسب بحرفة الخ) فلو
 أحسن احسن من حرفة والكل يكفيه اعطى رأس مال الادنى وان كفاها بعضها
 فقط اعطى له وان لم تكفه واحدة منها اعطى لواحدة وزيد له شراء عقار يتم دخله
 بقية كفايته في ما يظهر شرح ممر (قوله ما يشتري به) هو المفعول الثاني ليعطى
 والأول ضمير مستتر نائب فاعل وقوله ما يفي ربحه مفعول يشتري وقوله ما يحسن بيان
 لما يفي اه شعبنا (قوله فالقبلي يكتفي الخ) وظاهر كما قال شعبنا ان ذلك على
 التقريب ولو زاد على كفايتهم أو نقص عنها نقص أو زيد ما يطبق بالحال س ل

(ويعطى فقير ومسكين) اذا لم
 يحسن الكسب بحرفة ولا تجارة
 (كفاية عمر غالب يشتري به)
 أي بما اعطياه (عقارا يستغلانه)
 بان يشتري كل منهما به عقارا
 يستغله ويستغني به عن الزكاة
 وظاهر ان للامام أن يشتري له
 ذلك كما في الغازي ومن يحسن
 الكسب بحرفة يعطى
 ما يشتري به لانها أو بقاؤه
 يعطى ما يشتري به مما تحسن
 التجارة فيه ما يفي ربحه بكفايته
 غالب القبلي يكتفي بخمسة
 دراهم والباقي يكتفي بشرة
 والفا آهي بعشرين والخباز
 بمئتين والبقال بتاتة والطار
 بالف

والبراز القين والصير في بخمسة آلاف والجوهري عشرة آلاف والبقلي جوهري من يبيع البقول والباقلاني من يبيع
الباقلا والبقال جوهري واحد الغامى وهو من يبيع الحبوب قيل أو الزيت قال (٩٨) الزركشي ومن جعله بالنون فقد

صحفه لان ذلك يسمى النقل لا النقال
(ويعطى مكاتب وغارم) لغير اصلاح
ذات البين بقرينة مامر (ما عجزا
عنه) من وفاة دينها (و) يعطى (ابن
سبيل ما يوصله مقصده) بكسر الصاد
(أو ماله) ان كان له : طريقه مال
فلا يعطى مؤنة اياه ان لم يقصده وهو
ظاهر ولا مؤنة ائامته الزائدة على
مدة المسافر (و) يعطى (غازم حاجته)
في غزوه نفقة وكسوة له ولديه له
وقية سلاح وقية فرس ان قاتل
قارسا (ذهابا وايابا واقامة) وان
ظالت لان اسمه لا يزول بذلك بخلاف
ابن السبيل (ويملكه) فلا يسترد
منه الا ما فضل على مامر وللإمام
ان يكثرى له السلاح والفرس وان
يعبر ماله عما اشتراه ووقفه فان له ان
يشتريهما من هذا السهم ويقفهما
في سبيل الله (ويهيأ له مركوب) غير
الذي يقاقل عليه (ان لم يطق المشى
أو طال سفره) بخلاف ما لو قصر وهو
قوى (وما يحمل راده ومناعه ان لم يعتد
مثله حملها) بنفسه بخلاف ما لو اعتاد
مثله حملها ويسترد ما هي له اذا رجع
كما يشير اليه التعبير بيهيا (كأن
سبيل) فانه يهيأ له مامر في الغازي
بشرطه ويسترد منه اذا رجع والمؤلفة
يعطى الإمام أو المالك ما يراه والعامل
يعطى اجرة مثله فان زاد سهمه عليها
ودا القاضل على بقية الأصناف وان
نقص كل من مال الزكاة أو من مال المصالح (ومن فيه صفقتا استغنى) للزكاة لغير غارم (ياخذ باجره) كفاها

وعبارة البرماوى قوله بكفا منه غالباً أى بحسب عادة بلده ويختلف ذلك باختلاف
الأشخاص والأماكن والأرمنة فيراعى ذلك على الوجه وما ذكره الأئمة هنا انما
هو بالنظر للغالب في زمانهم أو انما ساعى التقريب (قوله والبراز) هو من يبيع البر
أى الاقمشة (قوله البقول) أى خضراوات الارض وقوله الباقلا بالتشديد مع
القصر والمد مع التخفيف كفى المصباح أى القول وعليه فيكون الباقلا فى التشديد
والتخفيف (قوله لغير اصلاح ذات البين) وأما اذا كان لا صلاحها فيعطى ولو غنيا
كما تنفذ وهو المراد بقوله بقرينة مامر (قوله الزائدة على مدة المسافر) هو شامل
لما لو أقام الحاجة شوقها كل وقت فيعطى لثمانية عشر يوما وهو المتمد كما اتفق به
الوالد رحمه الله تعالى شرح مر (قوله وايابا) ان لم يقصد عدم الاياب حل (قوله
واقامة) وان طالت وينبغي ان يعطى أولا نفقة مدة يغلب على الفطن اقامتها فان زاد
زيد له ويغفر النقل هنا للحاجة كفى حل وشرح مر وفيه ان للإمام ان ينقلها
فلا حاجة لقوله ويغفر الخ (قوله ويملكه) كان مقتضى ملكه ان لا يسترد منه شئ
الا ان يقال لا يملك الا ما يحتاج اليه فلا يحتاج اليه يتبين عدم ملكه وبكى في كونه
ملكه انه لو قترأ وكان يسيرا لا يسترد ذلك منه حل (قوله على مامر) أى في قوله فان
خرجوا رجعا الخ أى بان لم يفتروا وكان ما بين له وقع والا فلا عش (قوله وان يعبر ماله)
تسمية ذلك عارية مجازا اذا الإمام لا يملكه ولا يخذل بنفسه وان تلف بل القول قوله
فيه يمينه كالوديعة لكن لما وجب رد ما عدا فقضاء الحاجة منه ما اشبه العارية
شرح مر بحروفه (قوله فان له ان يشتريهما) لعله برضاء الغرارة ويكون وكلا عنهم
حل (قوله من هذا السهم) أى سهم الغرارة (قوله ويهيأ له مركوب الخ) ليوفر فرسه
للحرب اذ ~~ك~~وبه في الطريق يضعفه شرح مر (قوله أو طال سفره) أى بحيث
يناله منه مشقة شديدة تبع التيمم عن ما شئت في الاعصاب ولعل الوجه الاكتفاء
بما لا يتمل في العادة وان لم يبع النعم تأمل شوبرى (قوله ويسترد ما هي له) عبارة
مر وافهم التعبير بيهيا استرداد المرصوب وما ينقل عليه الزاد والمساعد اذا رجع
وهو كذلك ومجمله في الغازي اذا لم يملكه له الإمام ان رآه له لا احتياجا لئلا يسهل أقوى
استحقاقا من ابن السبيل فلذا استرد منه ولو ما ملكه اياه (قوله بشرطه) وهو قوله
ان لم يطق المشى الخ (قوله ويسترد منه) هذا يفيد جوار عيالت ما ذكره ابن السبيل
رأيه ويسترد منه اذا رجع فيفسد المال ولو حصل منه روائد منفعة لوجه أنه يجوز بها
شوبرى (قوله وان غرس) أى سجد عن الاجرة (قوله ياخذ باجرها) أى من
زكاة واحدة أو من زكاةين فيجوز اخذه من واحدة بنصفه ومن الأخرى بنصفه أخرى

كفاز هاشمي يأخذ بهما من الشيء كما مر شرح مـر وجر (قوله لا بالآخرى أيضا) نعم
 ان أخذ فقير غارم مثلاً بالغرم فاعطاه غريمه اعطى بالفقر لانه الآن محتاج فالمراد
 امتناع الاخذ بهما دفعة او مرتبة ولم يتصرف في ما أخذه أو لا وهل في هذه الحالة يقوم
 مقام الثالث في الصنفين جميعا حتى يكفي اعطاء اثنين غيره فقط من الغارمين واثنين
 معطى من الفقراء في هذا المثال ابن شوبرى والظاهر انه يقوم مقام مفيهما (قوله
 فيعطى بهما) برده عليه ان التذليل السابق وهو قول الشارح لان عطف بعض
 المستحقين الخ يأتي هنا واجيب بجمع ذلك لان الغرض ان احدى المقتنين الغزو
 فالغاري يأخذ في الشيء بكونه مرتبة وليس منه كور في الآية ويدل لذلك قول الشارح
 أى واحداهما الغزو وأما اذا كان احدهما غير الغزو كبيت ومسكنه فانه يأخذ بالبيت
 كما تقدم لان التعليل المتقدم يأتي فيه (فصل في حكم استيعاب الاصناف الخ)
 (قوله وما يتبعها) يتبع الاول استيعاب الاحاد أو ثلاثة منهم يتبع الثاني التسوية
 بين الاحاد وعدمها ويتبعها معا قوله ولا يجوز لما لا ينقل الزكاة الى آخر الفصل (قوله
 سواء في ذلك زكاة الفطر وزكاة المال) ونقل الروايات عن الائمة الثلاثة وآخرين
 جواز دفع زكاة المال الى ثلاثة قال وهو الاختيار لتعذر العمل بذهبنا ولو كان الشافعي
 حيا لافتي به اهـ وجر وجوز الائمة الثلاثة وبعض من أئمة مذهبنا اعطاء زكاة الفطر
 لواحد كما في شرح مـر (قوله بأن قسم الامام) ولو قسم العامل كان الحكم كذلك
 فيعزل حقه ويقسم الباقي على السبعة اهـ عن (قوله تعميم الاحاد) محل وجوب
 الاستيعاب كما قال الزركشي اذ لم يقل المال فان قل بان مكان قدر الوزعه عليهم
 لم يستمسدا لم يلزمه الاستيعاب للضرورة بل يقدم الاحوج فالاحوج شرح مـر
 وحل (قوله اذ لا تغذر عليه ذلك) ولا يجب عليه استيعاب جميع الاصناف بزكاة
 كل مالك بل له اعطاء زكاة شخص بكماله الواحد وتخصيص واحد بنوع وآخر بغيره
 لان الزكوات كلها في يده كانه زكاة الواحدة شرح مـر (قوله وكذا المالك الخ)
 والحاصل انه يجب على الامام أربعة امور تعميم الاصناف والتسوية بينهم وتعميم
 الاحاد والتسوية بينهم عند تساوى الحاجات والمراد تعميم احاد القليم الذي يرجد
 فيه تفرقة الزكاة كما تقدم في الشيء لا تعميم جميع احاد الساس المستحقين لتعذره
 ويجب على المالك أيضا أربعة امور تعميم الاصناف سوى الصائل لانه لا عامل عند
 قسم المالك والتسوية بينهم واستيعاب احاد الاصناف ان انحصروا بالبلد ووفي بهم
 المال والتسوية بين احاد كل صنف ان انحصروا ووفي بهم المال أيضا اما اذ لم ينصروا
 أو انحصروا ولم يوفى بهم المال فالواجب عليه شيان تعميم الاصناف والتسوية بينهم

لا بالآخرى أيضا لان عطف
 بعض المستحقين على بعض
 في الآية يقتضى التيسار
 وتعبيرى يأخذ أولى من تعبيرة
 يعطى لان التيسار في ذلك
 لا يقتضى الامام أو المالك كما
 جزم به في الروضة وأصلها اما
 من فيه معنا استعاقب الشيء
 أى واحداهما الغزو وكذا از
 هاشمي فيعطى بهما (فصل)
 في حكم استيعاب الاصناف
 والتسوية بينهم وما يتبعها
 (يجب تعميم الاصناف) الثمانية
 في القسم (ان أمكن) بأن قسم
 الامام ولو بنائبه ووجدوا الظاهر
 الآية سواء في ذلك زكاة الفطر
 وزكاة المال (والا) أى وان
 لم يكن بأن قسم المالك اذ لا عامل
 أو الامام ووجد بعضهم كأن
 جعل عاملا بأجرة من بيت
 المال (و) تعميم (من وجد)
 منهم لان المعدوم لا سهم له فان
 لم يوجد أحد منهم حقت
 الزكاة حتى يوجدوا أو بعضهم
 (وعلى الامام تعميم الاحاد)
 أى احاد كل صنف من الزكاة
 الحاصلة عنده اذ لا تغذر عليه
 ذلك (وكذا المالك) عليه
 التعميم (ان انحصروا) أى
 الاحاد (بالبلد) بأن سهل عادة
 ضبطهم ومعرفة عددهم

(روفي) بهم (المال) فان اخل
 أحدهما بصنف ضمن لكن
 الامام انما يضمن من مال
 الصدقات لا من ماله والتصریح
 بوجوب تعميم الاتحاد من
 زيادتي (والا) بان لم ينصروا
 أو انحصروا ولم يف بهم المال
 (وجب اعطاء ثلاثة) فأكثر
 من كل صنف لذكرك في الآية
 بصيغة الجمع وهو المراد في
 سبيل الله وابن السبيل الذي
 هو الجنس ولا عامل في قسم
 المالك الذي الكلام فيه
 ويجوز حيث كان أن يكون
 واحدا ان حصلت به الكفاية
 كما يستغنى عنه فيما مر (وتجب
 النسوية بين الاصناف) غير
 العامل ولو زادت حاجة
 بعضهم ولم يفضل شيء عن
 كفاية بعض آخر كما يعلم مما
 يأتي سواء أقسم الامام أم
 المالك (لا بين أحاد الصنف)
 فيميز تفضيل بعضهم على بعض
 (الا ان قسم الامام وتساوي
 الحاجات) فوجب النسوية لان
 غاية التعميم فعلية النسوية
 بخلاف المالك اذ لم ينصروا
 أو لم يف بهم المال وبهذا جزم
 الاصل ونقله في الروضة كما لها
 عن التمهيد لكن نعمة فيها بانه

اه زى وخضر (قوله وروفي بهم) أي بما جابتهم الناجزة مستكما في شرح مدر وانظر
 ما المراد بالناجرة اه سم على حجر ويحتمل ان المراد بالناجرة مؤنة يوم وليلة وكسوة
 فصل اخذنا مما ساق في صدقة التطوع ع ش عليه (قوله ضمن) أي ما كان يدفعه
 لذلك الصنف حل (قوله من مال الصدقات) قال الشاشي ينبغي ان يضمن من ماله
 اذا نذرت الصدقات من يده ولم يبق منها شيء اه سم (قوله لذكرك) أي كل صنف
 وقوله وهو أي الجمع المراد في سبيل الله وابن السبيل فانه مر على ان اضافته للمعرفة
 اوجبت عمومها فمكان في معنى الجمع (قوله ولا عامل الخ) بين هذا ان المراد
 بالاصناف في قول المتن يجب تعميم الاصناف السبعة اذا قسم المالك والتمانية اذا قسم
 الامام وهذا علم من قوله والابان قسم المالك وانما ذكره نوطته بقوله ويجوز الخ
 (قوله ويجوز حيث كان الخ) بين به ان المراد بالاصناف من قول اتى وعلى الامام
 تعميم الاتحاد ما عدا العامل اذ لا يلزم منه أن يكون له اتحاد بجوار كونه واحدا (قوله
 في ما مر) أي اذا قسم المالك (قوله وتجب النسوية) لان الله تعالى جمع بينهم بوار
 التشريك فانضى أن يكونوا سواء برماوى (قوله ولا يفضل) جمعا عليه بخلاف
 ما اذا فضل فلا تجب النسوية انتهى س ل أي بل يرد ما فصل عن هذا الصنف
 على الصنف الذي لم يف نصيبه به فيكون اخذا ضمن وريادة هم قسما للنسوية
 ويؤخذ منه ان قوله ولم يفضل قيد في النسوية وبعبارة شرح مدر ولو قسم سهم صنف
 عن كفايتهم وزاد صنف آخر رد فاضل هذا على أولئك كما يعلم عا في يرفع في تصحيح
 التنبيه تصحيح نقله الى بلدة آخر لا أولئك الصنف والمعتمد خلافا (قوله لا بين أحاد
 الصنف) أي اذ لم ينصروا ولم يف بهم المال اخذنا من كلامه الا في (قوله وبهذا)
 أي بوجوب النسوية بجرم الاصل وهو المعتمد (قوله ولا يردنا هذه ركاة) خرج
 بالركاة غيرها كالركاة والوصية والذرة اه حل وبعبارة شرح مدر
 والاظهر منع قل الركاة والثاني الجوار لا طلاق الاية وهل عن ان نذر العلماء انتهى
 وفي قل على الجلال قال شيخنا تبعنا لم ويجوز لشخص العمل به في حق نفسه
 وكذا يجوز العمل في جميع الاحكام بقول من يوثق به من الثقة كالأدعي بالسبكي
 والاسنوي على المعتمد (قوله مع وجود المستحقين فيه الخ) المراد فقه البلد الذي
 تصرف اليه الركاة من كان ببلد المال عند الوجوب صرح به لامة وشه سم على مدر
 عن السيوطي وقال عن فلو حضر الفقراء الى بلدة الركاة أعذوا ان لم ينصروا فقراء
 البلد والاقلا لانهم ملكوها بجوار الحول فلانهم لم يردهم (قوله ان يرد الخ) أي الى
 محل تصرفه المسئلة فليس البلد الاخرى بقيد فاذا خرج مصري الى خارج باب

خلاف مقتضى اطلاق الجمهور واستصحاب النسوية (ولا يجوز للمالك) أي يحرم عليه ولا يجزى به (نقل ركاة) السرد
 من بلد وجوبها مع وجود المستحقين فيه الى بلد آخر فيه المستحقون بل صرفه اليوم

السور كباب الدهر لحاجة آخر يوم من رمضان فقربت عليه الشمس هناك ثم دخل
 وجب اخراج فطرته لفقراء خارج باب النصر حل (قوله لما في خبر الصعيين) لم يقل
 لخبر لان الحديث يدل على ذلك بغيره وفي الاستدلال به نظر لان الظاهر ان الضمير
 لعموم المسلمين ومن ثم استدلل به بقية الاثمة على جواز النقل لكن الشارع نظر لكون
 الاضافة في فقراتهم للعهد فيكون الضمير واجعا لا غنيا على حذف اضاف اي فقراء
 بلدهم بقرينة انها طلب بذلك معاذ حين بعثه الى اليمن كما قاله شيخنا العزيمي ومثله
 عن واخذ ع ش على م من هذا الحديث عدم اجراء دفعها لليمن لان الاضافة في
 فقراتهم للمهود والمعهود فقراء الاكديمين قال م في شرحه ولا متدا: اما ع اساف
 كل بلدة الى زكاة ما في من المال والنقل يوحشهم وبه فارت الزكاة الكفارة والتفرد
 والوصية للفقراء او المساكين اذ الم ينص الموصي ونحوه على فعل او غيره انتهى ولو كان
 المال دينيا هل العبرة ببلد من عليه الدين او لا في المسئلة خلاف قيل يعتبر لانه
 وان لم يكن مالا حقيقيا فهو منزلة منزلة المال والمعتدانه يقتضيان الا ما كن كاهاري
 لان ما في الزمة لا يوصف بان له لا مخصوصا لاه امر قد يرى لاحصى فاستنوت
 الا ما كن كاهاليه شرح م (قوله مع الكراهة) والمخلص له منها ان يدفعها للامام
 او الساعي او يخرج شاة في البلدان ويكون متبرعا بالزيادة وقيل م ما تقدم في بيع
 الزكاة ان يقع الجميع واجبا لعدم تاقى التبرئة ع ش ويجوز اخراج شاة المستحق
 البلدان لكل نصفها شاعا اه شوري (قوله ولو حال الحول) معطوف على لوقع
 فهو استدراك ايضا كن يرد عليه انه غير داخل في ما قبله لانه قال مع وجود المستحقين
 وان فرض ان الباقي ليس فيه مستحق فالاولى جعله استثناء (قوله والمال بادية)
 وكالبادية البصر ليسا فيه فيصرف الزكاة لا قرب بادية الى محل حولان الحول ولو كان
 المال للتجار ولم يكن له قيمة في البصر او قيمة قليلة بالنسبة لغير البصر فيبني اعتبر اقرب
 محل من البصر يرغب فيه بثمن مثله وذلك اذ لم يكن في السغبة من يصرف له ع ش
 على م: (قوله باقرب البلاد اليه) اي الى المال فيه نقل الزكاة قال م واذ اجاز
 النقل فرتة على المال قبل قبله الساعي وبعده في الزكاة فيباع منها ما بقي بذلك
 (قوله او فضل عنهم شئ) اي او لم يعدموا بان وجدوا كاهم وفصل الخ وهو معطوف
 على مقدر وتوله او فضل عنه اي اذ لم يعدم بعضهم بان وجدوا كاهم كما اشار اليه اي
 فهو عطف على مقدر ايضا (قوله وكذا ان وجد بعضهم الخ) فالصور خمس اشان
 في م ما نقل وثلاثة فيها رد على الباقي وقوله نقل ذلك اي في الصور الثلاث فيكون
 صور النقل خمسة (قوله باقرب بلاد) اليه فان جازوه حرم وامتنع كالميل اسداء وانما

لما في خبر الصعيين مسددة
 فخذ من أغنياهم فترد
 على فقراتهم نعم لو وقع تشقيص
 كعشرين شاة ببلد وعشرين
 بأخرى اخراج شاة باحداهما
 مع الكراهة ولو حال الحول
 والمال بادية فترقت الزكاة
 باقرب البلاد اليه (فان عدت)
 في بلد وجوبها (الاضاف)
 او فضل عنهم شئ (وجب نقل)
 لها او القائل الى مثلهم بأرب
 بادية (وان عدم بعضهم
 او فضل عنه شئ) بان وجدوا
 كلهم وفضل عن كفاية بعضهم
 شئ وكذا ان وجد بعضهم
 وفضل عن كفاية بعضهم شئ
 (رد) نصيب البعض او القائل
 عنه او عن بعضهم (على الباقي
 ان نقص نصيبهم) عن كفايتهم
 فلا ينقل اربهم لاحصار
 الاستحقاق فيهم فان لم ينقص
 نصيبهم نقل ذلك الى ذلك
 المصنف باقرب بلد ومسالنا
 الفضل مع تقييد الباقي بنقص
 نصيبهم من زيادتي وخرج
 من باقي المال الا امام فله ولو
 بنسبة نقلها

وجب حفظ دم الحرم الى وجود مساكينه وامتنع نقله مطلقا لانه وجب لهم بالنص
فهو كمن نذر قربة فاعلى فقراء بلدة ~~كذلك~~ انفقوا حيث تعطف الى وجودهم والزكاة
ليس فيها نص صريح بتفصيلها بالبلد شرح مروج يرفه (قوله مطلقا) أى سواء
عدموا أو وجدوا أو وجد بعضهم لأن الزكوات كلها فى يده كرسكة واحدة م
وفقراء الاسلام فى حقه كفقراء بلدة واحدة شيئا عزيزى (قوله قوتلوا تعطيلهم)
هذا الشعار العظيم كتعاطيل الجماعة بل أولى شرح مروج لكون الزكاة فرض عين
وعسارة حل قوتلوا أى قاتلهم الامام أو نائبه لان قبول الزكاة فرض كفاية واعلم
بالظن لكل صنف (قوله بشرط العامل الخ) نعم مراغمة كثير من هذه الشروط
فى بعض أنواع العامل لان عمله لا ولاية فيه بوجه فكان ما يأخذه محض اجرة شرح
مروج (قوله أهلية الشهادات) جمعها لأخراج الأثني وهو شامل لعدم ارتكاب ما يغفل
بالروية وفى قول على الجلال قال شيئا ومقتضاها اشتراط السمع والنطق وعدم
التهمة وليس كذلك (قوله هذا) أى قوله وبشرط العامل الخ (قوله ومن يأخذ)
لانه يجمع ذوى السهمان كما تقدم (قوله وتقدم ما يؤخذ منه) أى تقدم شرط عام
متعلق بجميع الأصناف يؤخذ منه خصوص هذا الشرط لانه قال بشرط أخذ الزكاة
الخ فظهر وجه تعبيره يؤخذ دون أن يقول وتقدم شرط أن لا يكون الخ (قوله ولا
مرتزقا) هذا علم ما ذكره فى قوله وفى سبيل الله حيث قال وهو غارة متلوع فيفهم منه
شرط أن لا يكون مرتزقا مريح به أيضا فى الشرح وفيه أن الكلام ثم فى انما زى
لا فى العامل ثم ظهر انه علم من قول الشارح ثم بخلاف المرتزق الذى له حق فى
ملا يعطى من الزكاة شيئا فانه شامل لما اذا كان عاملا كما يصح به قول شرح الرض
وان استعمل الامام هاشميا أو عطليا أو مرتزقا لم يعط من الزكاة بل من سهم المصالح
كما نقله عنه سم (قوا وسن أن يكون المحرم) أى فى حق من يتم حوله مدهى عند
المحرم والا فمقدم عام حوله وعسارة شرح مروج وعلمه مما أمر أن من تم وله وجود
المستحقين ولا عذر له يلزمه الاداء فور ولا يجوز التأخير لأحضر ولا غيره (وله واجب
على الامام) هل ولو علم أنهم يخرجون الزكاة أو يحله ما لم يعلم أو يشك ترد فيه سم
والأقرب الشافى بشقيه لانه مع علمه بالأخراج لا فائدة له من أن يقال فائدة
نقلها للمحتاجين وامكان النعم والظفر بما هو الأصل اه ع ن على مروج (قوله
وان يسم زكاة) الوسم السكى فى اسم ونحوها زى وأما السكى فلا معنى وغيره
فجاءت الحاجة بقول أهل الخبرة ويجوز خصا صنادار الماستول دون غيره حل قال
مروج اما وسم وجهه الادعى فحرام بالاجماع وكذا ضرب وجهه كإدائى فى ادائه قال

مطلقا ولو امتنع المستحقون
من أخذها قوة وا (وشرط
العامل أهلية الشهادات)
أى مسلم مكلف عدل ذكر الى
غير ذلك مما ذكر فى بابها
(وفقه زكاة) بأن يعرف
ما يؤخذ ومن يأخذ لأن ذلك
ولاية شرعية فافتقرت لهذه
الامور كالتضاء هذا (ان لم يعين
له ما يؤخذ ومن يأخذ) والأفلا
بشرط فقه ولا حرية وكذا
ذكورة فيما يقاشر وقولى
أهلية الشهادات أولا من اقتضاه
على الحرية والعدالة وتقدم
ما يؤخذ منه شرط أن لا يكون
هاشميا ولا عطليا ولا مولا لها
ولا مرتزقا (وسن) للامام
(أن يعلم شهرا لأخذها) أى
الزكاة لينها أرباب الاموال
لدهم والمستحقون لأخذها
وسن أن يكون المحرم لانه
أول السنة الشرعية وذلك
فيما يعتبر فيه الحول المختلف
فى حق الناس بخلاف ما لا يعتبر
فيه كالزروع والثمار فلا يسن
فيه ذلك بل يمتن العامل وقت
الوجوب ووقته فى المثاليين
اشتداد الحب وادراك الثمار
وذلك لا يختلف فى الناحية
الواحدة كثير اختلاف ثم

بعت العامل لأخذ الزكاة واجب على الامام والنصر يح بالسن من زيادى (و) ان (يسم نعم زكاة وفى) ع ن
الاتباع فى بعضها رواه الشيفان وقياس الباقي عليه

عش وان كان خفيفا ولو بقصد المزاح والتعقيد به أي الادمي لذكر الاجماع فيه وأما وجه غيره ففيه الخلاف في رسمه والراجع منه التحريم اه (قوله وفيه فائدة) أي ولأن فيه أي الوسم فهو دليل آخر وعبرة مـ وروى الترمذي يردوها واحدا (قوله ان شردت) بابه دخل اه مختار (قوله بغيرين) زدتها وهما الاقوان وأما الثالث فذكر في الأصل قال في شرح الارشاد صلب بضم الصاد وسكون الهمزة عش على مـ ر (قوله ليكون أظهر للرأي) راجع لقوله ظاهر وما بعده وقوله وأهون راجع لقوله صلب (قوله فوسمه مباح) منه ما جرت به العادة في زماننا هذا من رسم الملتزمين دواسهم بكتابة اسمائهم على ما يسمون به ولو اشتملت اسمائهم على اسم عظيم أعبد الله ومحمد وأحمد لكن ينبغي أن لا يزيد في الوسم على قدر الحاجة فإذا حصلت بالوسم في موضع لا يسمون في موضع آخر لم ينافيه من التعذيب للحيوان بلا حاجة وظاهر كلام الساجد ان الوسم لما ذكر جائز وان تميز بغير الوسم اه عش على مـ ر وقال عن قوله فوسمه مباح أي اذا كان لحاجة والاحرم (قوله والخليل الخ) أي اذا كانت هذه المذكورات في الشيء (قوله كالنعم في الوسم) أي فهو وفيه أسسة وقوله في محله وهو اتخاذها (قوله ويبقى النظر الخ) لم يقل وقد بينت ذلك في شرح الروض فقد قال فيه والظاهر ان رسم الخير أطلق من رسم الخيل ورسم الخيل أطلق من رسم البغال ورسم البغال أطلق من رسم الفيلة اه حل (قوله في أسها الطغ) أي في جواب هذا الاستغهام (قوله فقال لعن الله الخ) وجار لعله لأنه غير معين وانما يحرم له من ولو غير حيوان كالجماد نعم يجوز ان كافر معين بعد موته فائدة من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان من شتمه النبي صلى الله عليه وسلم أولعنه جعل الله له ذلك قرينة من شرح مـ ر من أول كتاب النكاح وقوله أولعنه بان قال لعن الله فلانا اه عش على مـ ر وفي السامع الصغير من نصه اللهم اني اتخذت عندك عهدا لا تخلفه فانما أنا بشر وأعيانهم من آذنته أو شتمته أو جلده أو لعنته فاجعلها له صلاة، زكاة وقربة تقدسه يوم القيامة رواه الشيخان عن أبي هريرة (قوله ركاة الخ) أي لعظ من هذه الالفاظ بان يسميه (قوله وهو أبرك) ولا نظرا إلى تمسكها في التجاسة حل وعبرة شرح مـ ر وانما جازع انها قد تخرج على التجاسة لان الغرض التمييز لا الذكر وقدس ان قصد غير الدراسة بالقرآن يخرج عن حرمة المقضية لحرمة مسه بلا ظهور اه وفيه ان سكون الغرض التمييز لا يخرج لفظ الجلالة عن كونه محترما تأمل (قوله من الشيء) من تبعية لان الجزية بعض الشيء (فصل في صدقة التطوع) استشكل اضافة الصدقة للتطوع في عبارة الأصل المرادف للسنة والاخبار عنها

وفيه فائدة تمييزها عن غيرها وان يردوها واحدا ان شردت أو صلت (في محله) بغيرين زدتها بقولي (صلب ظاهر) للناس (لا يكثر شعره) ليكون أظهر للرأي وأهون على النعم والاولى في النعم اذ انها وفي الابل والبقر اتخاذها ويكون رسم النعم الطغ وفوقه البقر وفوقه الابل أما نعم غير الزكاة والشيء فوسمه مباح لا مندوب ولا مكروه قاله في المجموع والخليل والبغال والحمير والفيلة كالنعم في الوسم وكالابل والبقر في محله ويبقى النظر في أيها الطاب وسما (وحرمة) الوسم (في الوجه) لله صلى الله عليه وآله صلى الله عليه وسلم مر عليه حمار وقد رسم في وجهه فقال لعن الله الذي رسمه رواه ياما سلم والوسم في نعم الركاة ركاة أو صدقة أو طهرة أو لله وهو أبرك وأولى وفي نعم الجزية من الشيء جزيا أو معار وفي نعم بقية الشيء (فصل في صدقة النطة وهي المرادة عند الاطلاء غالباً كما في قولي) الصدقة سنة مؤكدة

بسنة بانه يصير التقدير صدقة السنة سنة ولهذا عدل المصنف الى قوله الصدقة سنة
واجيب عن الاشكال بان المراد بالتطوع معناه اللغوي وبالسنة معناه الشرعي
زى والمعنى اللغوي هنا ما زاد على الواجب فكأنه قال صدقة غير الواجب سنة
وعبارة البرماوى فيصير المعنى القدر الزائد على الواجب سنة (قوله لما ورد فيها) من
الكتاب والسنة ورد أن الشخص في ظل صدقته يوم القيامة حتى يعمل بين الناس
اه (قوله وتعمل لغني بمال) أى يكفيه العمر الغالب مر خلافا لمن قال هو من ملك
ما يفضل عن كفاية يومه وليلته له ولمونه وهو جرح ل والمراد بجعلها له سنه أو المراد
يجعل له أخذها الخبر في كل كبد رطبة أجراه شيخنا (قوله تصدق الليلة) والمتصدق
أبو بكر رضي الله تعالى عنه ب ر تمامه كفى مر فله أن يعتبر فينتفع بما أتاه الله
قوله ويكره له التعرض لأخذها وإن لم يكفه ماله أو كسبه الا يوما وليلته والاوجه عدم
الاعتبار بكسب حرام أو غير لائق شرح مر (قوله بل يحرم عليه أخذها) ومع حرمة
الأخذ حيث ذاك المدفوع اليه كما أفق به شيخنا الشهاب مر سم على حجر وقول سم
يملك المدفوع اليه أى فيما لو سأل أمالواظهر الفاقة وظله الدافع منه فاهلها يملك
ما أخذها لانه قبضه من غير رضا صاحبه اذ لم يسجد له الا على ظن العامة ع ش على
مر وعبارة البرماوى ومن اعطى عن ظن صفة وهو في الباطن بخلافها ولو علم لم يعد
لا يملك ما يأخذها ويرى ذلك في سائر عقود التبرع اه وكذا الواعنى حياء أو خوف
لا يملكه الاخذ منه مر (قوله ان اظهر الفاقة) ص كان يقول ليس عندى شئ
اتقرب به أو لم أكل الليلة شياً لعدم وجود شئ عندى حل وافهم قوله ان اظهر
الفاقة انه لا يحرم عليه السؤال لمن يعرف حاله ع ش على مر (قوله أو سأل)
ولو بلسان حاله ب ر (قوله بل يحرم سؤاله) واستثنى في الاحياء من تعريم سؤال
القادر على الكسب ما لو كان يستغنى الوقت في طلب العلم وفيه أيضاً سؤال الغنى
حرام ان وجد ما يـ فيه هو ومحرمة يومه وليلته وسائرهم وآ به يحتاجون اليها
والاوجه جواز سؤال ما يحتاج اليه بعد يوم وليلته ان كان السؤال عند دفعه ادلائ
غير متيسر والامتنع شرح مر (قوله وكافر) ولو حريسان ربحى اسلامه أو كان
في أيدىنا أو قريباً والامتنع حل (قوله رطبة) أى حية (قوله سرا) لبس المرا
بالسر في ما يظهر ما خايل الحهرة فاعطى المراد ان لا يعلم غيره بان هذا المدفوع صدقة
حتى لو دفع شخص دينار مثلاً وافهم من حضره انه عن قرض عليه أو عن ثمن مبيع
مثلاً كان من قبيل دفع الصدقة سرا لا يقال هذا ربما امتنع لما فيه من الكذب
لأننا نقول هذا المعصية وهي البعد عن الرياء أو نحوه والكذب قد يطلب الحاجة

لما ورد فيها من الكتاب
والسنة وقد يعرض لها ما جرحها
كأن يعلم من أخذها أنه يصرفها
في معصية (وتعمل لغني) بمال
أو كسب ولو لى قربي لا لى
سلى الله عليه وسلم ففى
المصعبين تصدق الليلة على
غنى ويكره له التعرض لأخذها
ويستحب له التزعم عنها بل يحرم
عليه أخذها ان اظهر الفاقة
أو سأل بل يحرم سؤاله أيضاً
(وكافر) ففى المصعبين فى كل
كبد رطبة أجر (ودفعها سرا)

وفي رمضان ولعمري قريب) كزوجة وصديق (فجاء) أقرب فأقرب (أفضل) من دفعها جهر أو في غير رمضان وهو قريب
قريب وغير جار لما ورد في ذلك من الكتاب (١٠٥) والسنة ويحرم زيادة في تعبيري في الجار بالقاء أولى من تعبيرة

فيه بالواو ليفيد أن الصدقة على
نحو القريب وإن بعدت داره أي
بعد لا يمنع نقل الزكاة أفضل من
الصدقة على الجار والأجنبي
وسواء في القريب الزكاة الدافع
مؤنته أم لا كما صرح به في المجموع
عن الأصحاب أما الزكاة فاطهارها
أفضل بالأجماع كما في المجموع
ونخصه المأورد في المال الظاهر
أما الباطن فاختفاء زكاته أفضل
ويستلزم الاكثار من الصدقة
في رمضان وإمام الحاجات وعند
كسوف ومرض وسفر ورجوع
وجهاد وفي أزمته وأمكته
فاضلة كعشر ذي الحجة وأيام
العيد ومكة والمدينة (وتحرم)
الصدقة (بما يحتاجه) من نفقة
وغيرها (لمونه) من نفسه وغيره
هو أعم من قوله لنفقة من لزمه
نفقته (أولاد من لا ينفق له وفاء)
لونه صدق به لأن الواجب مقدم
على المسنون فان ظن وفاءه من
جهة أخرى فلا بأس بالنصدق
به قال في المجموع وقد يستحب
ونخرج بالصدقة الضيافة فلا
يشترط في جوازها كونها فاضلة
عن مؤنة ممونه كما في المجموع خلافا
لما في شرح مسلم وما ذكرته من
تحريم الصدقة بما يحتاجه لنفسه
وهو ما صححه في المجموع ونقله

أو مصلية بل قد يوجب الضرورة اقتضته زى وشيئا (قوله في رمضان) وليس المراد
بذلك أن من أراد صدقة يندب له تأخيرها شيء مما ذكر قبل الاعتناء عند وجود
ذلك بالأصح كإثباتها فيه لأنها أعظم أجرا وأكثر فائدة شرح مر (قوله أفضل)
الأن كان ممن يقتدى به وقصد ذلك ولم يشأ إلا تخبطا لها وذلك والاحرم كما يحرم المتن
ولا أجراه حل (قوله أما الباطن) أي في حق المالك دون الإمام أما هو فيسزله
أظهارها مطلقا حل (قوله وتحرم الصدقة) وكذا أخذها قال مر ومع حرمة
النصدق بل كماله الأخذ كما أفتى به الولد رحمه الله تعالى (قوله بما يحتاجه يومه
وليلته) وفصل كسوته ووفاء دينه أخذ من كلام الشارح الآتي اه شيئا (قوله
وغيره) ولو بهيمة (قوله أولاد من) أي وهو بما يتخذ الدين عادة دون نحو كسرة وحرمة
بقل والاجاز ومثل ذلك الفلاس إذا كان الدين دينارا مثلا اه حل (قوله فلا يشترط
في جوازها الخ) ضعيف والعمدان الضيافة هنا كالصدقة في التفصيل المذكور
برماوى (قوله لما في شرح مسلم) أشار إلى تخصيصه وكتب أيضا قوله لما في شرح
مسلم قال في الإعياب وهو الذي يقبضه ترجيعه وإن مشى جمع متأخرون على الأول
نعم ينبغي أن المومن أن كان بحيث لو أخذ طعامه غداء أو عشاء لا يحصل له منه ضرر
البقة وكان الضيف محتاجا فيمقتضيه ترجيع الأول وهو تقديم الضيف على المومن
وبهذا ظهر لك أنه لا خلاف بين المجموع وشرح مسلم فاشترط الفضل في تقديم
الضيف يحمل على ماذا كانوا يضررون بإيثاره عليهم وعدم اشتراطه يحمل على
ما إذا لم يضرروا بتقديمه عليه اه شوبرى (قوله بما يحتاجه لنفسه) الأولى لمونه
لأنه الذي ذكره في المتن وفي حل قوله لنفسه وسكت عن غيره ممن تازمه
مؤنته لأنه لا بد من اذنه زيادة على صبره على الإضافة وفيه أن أولاد الانصار لم
يأذونهم عدم صبرهم على الإضافة اه ويحجب بأنهم كانوا سبعانيين وأمر بتويعهم
لأن عادة الصبيان أنهم وإن كانوا شاعى وراوا الأكل يأكلون كما في الشبرخيتي
(قوله فمن لم يصبر) أي على الإضافة (قوله أخذ من جواب المجموع عن حديث
الخ) أي حيث تصدقا بما يحتاجان له وجوابه أنه ما سابران على الإضافة اه
والحديث المذكور رواه مسلم وغيره عن أبي هريرة وهو أن رجلا نزل به ضيف ولم
يكن عنده الاقوته وقوت صبيته فقال لأمر أنه نوى الصبيان وأطعمني السراج وقربى
للضيف ما عندك فنزلت الآية اه برماوى وحيث كانت الآية نازلة في شأن
الضيف فلا يظهر هذا الأخذ على طريقة الشارح الجوزا الضيافة بما يحتاجه وانما

في الروضة عن كثيرين عمله في من ٢٧ يحث لم يصبر أخذ من جواب المجموع عن حديث الانصارى وأمراته
الذين نزل فيهما قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم الآية فاحصه في الروضة من أنها لا تحرمه في من صبر

يظهر على ما في شرح مسلم المستوى بين الصدقة والضيافة (قوله وعلى الأول) وهو من لم يصبر على الاضافة والثاني من يصبر وهذا الحمل والجمع هو المعتمد حل (قوله وفصل كسوته) بلصاد المهمة وفي العبارة قلب أي وعن كسوة فصله وعبارة الشوبري قوله وفصل كسوته ووفاء دينه هما بالجر عطفًا على نفسه أي تسن بما فضل عن حاجته لنفسه وللمونة وفصل كسوته ووفاء دينه (قوله ان صبر على الاضافة) أي بعد فراغ ما عنده فاندفع ما يقال ان الغرض انها تسن بما فضل عن حاجته واذا كان عنده ما يحتاجه فللمعنى لصبره على الاضافة (قوله وعلى هذا التفصيل) أي المذكور في قوله وتسن بما فضل الخ مع قوله وتحرم الخ (قوله خير الصدقة ما كان عن ظهر غني) فان ظاهر الحديث انها لا تسن الا بالفاضل عما يحتاجه وتصدق أي بكسر جميع ماله يخالفه فليجمل الغني في الأول على غني النفس وصبره وأبو بكر كان كذلك أي غني النفس (قوله عن ظهر غني) لفظة ظهر زائدة أو من اضافة المشبهة بالمشبه أي ما كان عن غني الذي هو كالتلوه في القوة اه شيخنا عزیزی (قوله تصدق أبو بكر بجميع ماله) فيه ان الكلام في التصديق بالفاضل عما يحتاجه لا بجميع المال وأجيب بأن التفصيل في قوله وعلى هذا التفصيل شاهد لما قبل هذا وهو قوله وتحرم الخ (وه مطلقا) صبرًا ولا

(كتاب النكاح)

وهو وعقد تلك أرباحة وجهاً ينهراثرهما فيما لو حلف لا يملك شيئاً وله زوجة والأصح لا حنث حيث لا نية وعلى غير الأصح وهو مالك لان ينفع لا مفعة فارو شب بشبهة فالمراد اتفاقا شرح م (قوله عقد يتضمن) أي يستلزم قال في جواهر البواهر والعقود عليه حل الاستماع الا لزم المؤت لموت أحد الزوجين ويجوز رفعه بالطلاق وغيره وقيل العفود عليه عين المرأة وقيل منافع البعس ش بي (قوله بلفظ انكاح) أي بلفظ مشتق انكاح أو مشتق نحوه وهو الأزوي ونحوه ببيع الامة فانه عقد يتضمن ارباحة وطء لكن لا بلفظ انكاح أو نحوه شيئاً (وله وهو حقيقة في العقد) أتى به مع علمه مما قبله لعله جار في الوطاء حل فكان الأولى ان يرفع بان يقول فهو حقيقة الخ فلو حلف لا ينكح حنث بالعقد عندنا وبالوطء عند الحنفية لانه حقيقة فيه عندهم وينبغي على الخلاف أيضا ما لو نكح امرأة فأنكره ثم على والده وولده عندنا لا عندنا كما نقله عن عن الماوردي والرواني ونقل الله الي عن بعضهم انه قال النكاح فرج شهر وغم دهر ووزن مهر ودفن طهر وفائدة حنف النسل وتغريخ ما يضر حبسه واستيقاء الأداة والتمتع وهذه هي التي في الجملة شرح م (قوله عجار

وعلى الأول يعمل ما في النسيم من حرمة ايثار عيشان عطشاناً آخر بالماء وعلى الثاني يعمل ما في الاطعمة من ان المضطر أن يؤثر على نفسه مضطراً آخر مسلماً وتسن بما فضل عن حاجته) لنفسه ومعه يومه وليته وفصل كسوته ووفاء دينه (ان صبر) على الاضافة والأكره كافي المذهب وغيره والتصريح بالكراهة من زيادتي وعلى هذا التفصيل حلت الاخبار المختلفة الظاهر تكبر خير الصدقة ما كان عن ظهر غني أي غني النفس وصبره على الفقر رواه أبو داود وصححه النحاكم وخبر ان أبا بكر تصدق بجميع ماله رواه الترمذي وصححه أما الصدقة ببعض ما فضل عن حاجته فمشون مطلقا الآن يكون قدرا يقارب الجميع فالأوجه جريان التفصيل السابق فيه

(كتاب النكاح)

هولغة الضم والوطء وشروا عقد يتضمن ارباحة وطء بلفظ انكاح أو نحوه وهو حقيقة في العقد عجار

في الوطء) والظاهر انه مجاز مرسل من اطلاق السبب على المسبب لان الوطء مسبب
 عن النكاح (قوله وعلى الصحيح) ومقابلته عكسه وقيل مشترك بينهما شوبري (قوله)
 وانما حمل على الوطء) أي جلا مجازيا وقوله لغيره أي لقريته وهي خبر الخ وليد من هذا الحمل
 يتعين بل يصح أن يكون محمولا على العقد ويكون اشتراط الوطء ما خوذ من الحديث
 كما سيأتي في المحلل شيئا وسم (قوله ما طاب لكم) أي خل لكم واستعمال ما في
 العاقل قليل لانها لغيره وقال بعضهم انها مستعملة في صفات من يعقل (قوله سنن
 لثائق له) ان وحده أهبة الضمائر الثلاثة في كلامه راجعة كلها للعقد المراد به أحد
 طرفيه وهو التزوج أي قبول التزويج ولا محذور فيه وما يورثه قوله له من رجوعه
 لاوطء برده قولنا بتوقاه لاوطء وهذا مجاز مشهور لا اعتراض عليه فاندفع القول بأنه
 ان أراد بها العقد أو الوطء لم يصح أو بالضمير الذي في سنن وفي أهبة العقد وباليه الوطء
 صح لكن فيه تعسف شرح مر ببعض تغيير وعبارة المنهاج هو مستقبل لحتاج اليه
 (قوله يعني التزويج) لان النكاح حقيقة في العقد المركب من التزويج والتفريق فغيه
 استقدام والمراد بالتزويج قبول التزويج لانه الذي بسنن الزوج ذي وأما التزويج
 الذي هو الايجاب فمعلق بالولي فلا قدرة للزوج عليه وانما يقدر على القبول ولا يجب
 المسكاح الا اذا اطلق مفاهومته في القسم ليوفيهما من نوبة المفاهوم لها (قوله ونفقة يومه)
 أي مع ليلته (قوله وكسر) ارشاد اويثاب عليه حيث قصد بذلك العفة وظاهر كلام
 جبرانه يثاب وان لم ينفه العفة لانه يردع اليها حررا هل وفي شرحه في باب المباءة
 بعد قول المصنف ويكره الشمس مانصه قال السبكي والمحقق ان فاعل الارشاد
 لمجرد غرضه لا يشاب ولمجرد الامتنال يشاب ولهما ما يثاب ثوابا أنقص من ثواب من
 محض قصد الامتنال اه بحر وفه (قوله يا معشر الشباب) خصهم بالذكر لانهم محل
 توقاه غالبا والافغيرهم مثلهم اه ع ش وهذا النداء لا يشمل الاثبات فغلبا لان
 الصوم لا يكسر توقان المرأة حل والمعشر الطائفة الذين يشابههم وصف واحد والشباب
 معشر والشيوخ معشر والشباب جمع شباب وهو من مانع ولم يجاوز ثلاثين سنة اه
 شوبري (قوله فليتزويج) الامر للندب (قوله فعليه بالصوم) هذا اغراء للغائب
 وقول النصاة فيه معروف وقال بعضهم ليس اغراء الغائب لان المساء في عليه لمن
 خصه من الحاضر من بعدم الاستطاعة تعذر خطابه بكاف الخطاب شوبري والباء
 زائدة والصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم ويصح أن يكون عليه اسم فعل ضمن معنى
 يتمسك فعدها بالباء (قوله فانه) أي الصوم له أي لمن لم يستطع على تفدير مضاف
 أشاره الشارح بقوله لتوقاه فيكون له متعاقبا بوجاه (قوله أي فاطع) وتكون الصوم

في الوطء على الصحيح وانما حمل
 على الوطء في قوله تعالى حتى
 تنكح زوجا غيره فغيره حتى تدوق
 حسيلته والاصل فيه قبل
 الاجماع آيات كقوله تعالى
 فانكحوا ما طاب لكم من النساء
 وانكحوا ما تكرهن فاستدلوا
 رواه الشافعي بلاغا (سنن)
 أي المسكاح بمعنى التزويج
 (ثائق له) بتوقاه لاوطء (ان وجد
 أهبة) من مهر وكسوة يصل
 التمكن ونفقة يومه فغيهما لانه
 سواء اكان مستغلا بالعبادة
 أم لا (والا) بأن فقد أهبة
 (فتكره أولى وكسر) ارشاد
 (توقاه بصوم) فغيره يا معشر
 الشباب من استطاع منكم
 الباءة فليتزويج فانه أغض
 للبصر وأحصن للفرج ومن لا
 يستطع فعليه بالصوم فانه لا
 وجاء أي فاطع لتوقاه والباء
 بالمتضمن المسكاح

خير الحرة والشهوة انما هو في ابتدائه شرح مر (قوله لا يكسره بالكافور) أي يحرم ذلك ان قطع الشهوة بالسكية ويكره ان يضعفها حل (قوله بل يتزوج) ويكلف اقتراض المهران لم ترض بذمته عش (قوله لعله أو غيرها) بأن كان لا يشتهي خلقه حل (قوله وتعين) أي دائم بخلاف من يعق وقتادون وقت حل (قوله وخطرا قيام) أي الخوف من عدم القيام بواجبه قيل وهو الوطء وفيه ان هذا التعليل لا يأتي الا على القول بوجوب الوطء في العسر مرة والزاج عدم وجوبه فلا يحسن التعليل بذلك ومما يدل على ان مراده بواجب النكاح الوطء قول شيخنا كحجر اعدم حاجته مع عدم تعصين المرأة المؤدى غالب الفساد لها لان التعصين بالوطء فالاولى ان يراد بواجبه فهو النفقة لانه ربما منعها ذلك ولم تسمح به نفسه لعدم انتفاعها بها هذا غاية ما يقال اه حل (قوله بأن وجدها) أي غير التائق (قوله فقل لعبادة) وفي معناه الاشتغال بالعلم شورى (قوله ان كان متعبدا) اشار به الى ان قول المتن فان لم يتعبد مقابل لحذوف وهو ما قد ذكره الشرح (قوله افضل من تركه) أفعل التفضيل ليس على بابيه فان الترك لا فضل فيه شعبنا (قوله البطالة) قال ابن اسحاق الافصح فتح الباء برماوى (قوله الى الفواحش) أي الزنا لان غير التائق لعله ربما حصل له التوفيق بعد ذلك بالتفكير بخلاف غير التائق لعله لا يحصل له ذلك اذ لو اراد بالفواحش ما يشمل مقدمات الوطء لم يحسن التقييد بقرله ولا علة به لان هذا ماتت بمن به علة فامل حل (قوله لانها) أي القلى وأنت مراعاة للخبر (قوله للخلافية) أي الذين يفرقون للخلاف بيننا وبين الحنفية لانهم يقولون والحالة هذه ان النكاح افضل من القلى لعبادة شيخنا وقوله اذ من المعلوم علة لحذوف والتقدير وعبادة الاصل لا تصلح للخلافية بيننا وبين الحنفية اذ الخ وفيه تصريح بأن النكاح ليس عبادة وهو كذلك باعتبار وضعه ومن ثم لا يصح نذره ولو لم يسن له لان الاصل فيه الاباحة خلافاً لما جرح حيث قال بصحة نذره وان عصية نذره من الكفار لا تنافي كونه عبادة كالوقوف لعدم توقفه على النية وفي فتاوى السوى ان قصده طاعة من ولد صالح أو اعفاف فهو من عمل الآخرة ويشاب عليه والافباح اه حل و مر (قوله يسن لها النكاح) أي عليه من ولها أي ان علمت قدرتها على القيام بواجب حق الزوج حل وقد ورد لول الله أرعا علم من الجباء ليركن تحت الرجال في الاسواق شعبنا عزى نرى (قوله والخائفة من اقحام الفجرة) أي الفجور ربما ظان علمت انهم لا يندفعون عنها الا بذلك وجب كما في حل (قوله وسن بكر) أي مكاح بكر عش وفي معناها من زالت بكارتها بفجر حيض وفي معنى الثيب من لم تل بآرتها مع وجود دخول الزوج بها

فان لم تكسر بالصوم لا يكسره بالكافور ونحوه بل يتزوج (وكره) النكاح (لغيره) أي غير التائق لعله أو غيرها (ان) فقدها (أي اهنته) (أو) وجدها (و) (كان به علة كهرم) وتعين لا تنفاه حاجته اليه مع التزام فاقد الالهية ما لا يقدر عليه وخطر القيام بواجبه فيمن عدا (والا) بأن وجدها ولا علة به (فقل) لعبادة افضل) من النكاح ان كان متعبدا اهتمامها (فان لم) يتعبد فالنكاح افضل) من تركه لئلا تنقض به البطالة الى الفواحش وتعبسرى بالقلى للعبادة أولى من تعبسه بالعبادة لانها عبارة الجمهور ولائها التي تصلح للخلافية بيننا وبين الحنفية اذ من المعلوم ان العبادة افضل من النكاح قطعاً فخرج نص في الام وغيرها على ان المرأة التائقة يسن لها النكاح وفي معناها المحتاجة الى النفقة والخائفة من اقحام الفجرة ويوافقها ما في التنبيه من ان من جارتها النكاح ان كانت محتاجة اليه استحب لها النكاح والاخره فاما قيل انه يسن لها ذلك مطلقاً مردود (وسن بكر)

بها كالغوراء ويسن للمرأة أن تزوج بكرا إلا بعد رجلا ولودا إلى آخر الصفات
المعتبرة في المرأة ويسن له أن لا يزوج بنته إلا من بكر حل (قوله هلا بكمرا) هي
أداة تنديم أن دخلت على فعل ماض وأداة تخصيص أن دخلت على مستقبل وبكرا
معمول محذوف تقديره هلا تزوجت بكرا أه شيئا (قوله خرفاء) هي بالسؤال أي
لا تحسن صنعة شوبري (قوله وليكن امرأة) أي وليكن أحببت أن أجمع اليهن امرأة
الخ وقوله تشطهن بضم الشين وكسر هاء بار (قوله دينه) بحيث توجد فيها صفة
العدالة مر (قوله جميلة) أي باعتبار طبعه وتكرهه بأربعة أجمال أه حل لأنها ما زهو
أي تشكر بجمالها أو تمتد الأعين إليها أه زى ومن ثم قال أحمد ما سلمت ذات جمال فـ
شرح مرأي من فتنة أو تقول عليه أبر ماوى (قوله ولودا) قال القمولى فتى وجد بكرا غير
ولود وثيبا ولودا بالبكر أولى شوبري (قوله تنكح المرأة لأربع) أي الداعي إنكاحها
أحد أمور أربعة فهو بيان لما يرغب فيه الناس وعبرة الشوبري قال الثوروى الصحيح
أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بما يفعله الناس في العادة فأنهم يقصدون هذه الخصال
الأربع وأفقرها عندهم ذات الدين فاطفروا نأ بها المسترشد ذات الدين لأنه
أمر بذلك أه أي لأنه منى عن زواج المرأة لما لها وأن أمر بزواجها لدينها رجلا لها
وحسبها مقصوده من تأويل الحديث دفع ما شوهم من أنه يطلب نكاح المرأة لما لها
وإن كان باقيا على ظاهره بالنسبة لثلاثة الأخر فإنه يطلب نكاح المرأة لواحد منها
(قوله وحسبها) هو ما بعده الإنسان من ما خربا به وقيل التعلق بالخلق العظيمة
ومكارم الأخلاق شوبري ونقل ضبطه بالنون حرر حل لكن يغنى عنه الجلال
(قوله فاطفر) جواب شرط محذوف أي إذا تحقق أمرها وفضيلتها فاطفرها وترشد
فأنك تكسب منافع الدارين شوبري (قوله تربت يدك) معناه في الأصل التصقنا
بالتراب ومن لازمه العقر ففسره هنا باللارم شيئا والقصده منه اللوم لا الداء الحقيقي
عش (قوله أي طيبة الأصل) كأن تكون منسوبة للشرفاء والعلماء والصالحين وقد
ورد أيا كم وخضراء الدمن المرأة الحسنة في البيت السود شبه المرأة التي أصلها ردىء
بالقطعة الزرع المرتفعة على غيرها التي منبتها موضع روث البهايم أه شبتنا (قوله
بل تكروبت الزنا) اضرب أبطالى لما يقتضيه ما قبله من خلاف الأولى أه شيئا
(قوله وبنت الفاسق) لأنه يعبر بها بالدناءة أصلها ورعبا اكتسبت من طباع أبيها
عش على مر (قوله غير ذات قرابة قريبة) وهي التي تسمى كون في أول درجات
الخلوة والعمومة كبنت الخال والخالة وبنت العم والعمة فلا يرد تزوج على كرم
الله وجهه بقاطم لأنها بنت ابن عم فهي بعيدة ونكاحها أولى من الأجنبية لانتفاء

خبر الصديق عن جابر هلا بكرا
تلاعبها وتلاعبك (الألدر)
من زيادى كضف الله عن
الاقتضاض أو احتياجه لمن
يقوم على عياله ومنه ما اتفق
لجابر هلا قال له النبي صلى الله
عليه وسلم ما تقدم اعتذره فقال
أن أئى قتل يوم أحدوترك تسع
بنات فكرهت أن أجمع اليهن
جارية خرفا مثلهن ولكن امرأة
تمشطهن وتقوم عليهن فقال
صلى الله عليه وسلم أميت
(دينه) لا فاسقة (جميلة ولودا)
من زيادى وذلك لخبر الصحيحين
تنكح المرأة لأربع (جميلة ولودا)
وحسبها ولديها فاطفر يدات
الدين تربت يد الشئ أى انفرتا
أن لم تفعل وخبر تزوجوا الولود
الودود فأتى مكاتبكم الأمم
يوم اقامة رواء أبوداود والحاكم
وصحح اسناده ويعرف كون
البكر ولودا بأخبارها (نسية) أي
طيبة الأصل لخبر تخيير والطفكم
رواه الحاكم وصححه بل تكروبت
الزنا وبنت الفاسق قال الأذرى
ويشبه أن يلقى بها القطة
ومن لا يعرف لها أب (غير ذات
قرابة قريبة) بأن تكون أجنبية
أوذات قرابة بعيدة لضعف
التموهة في القرابة ففى الولد
له يفاو البعيدة أولى من الأجنبية

ذلك المعنى مع جنس الرحم وتزوجه صلى الله عليه وسلم بزيت بنت جهم مع كونها
بنت عمته لمصلحة هي حل فكاح زوجة النبي وهو زيد وتزويجه بزيت بنته الى
العاصم مع انها بنت خالته أى العاصم بتقدير وقوعه بعد النبوة واقعة حال فعلية
فاحتمال كونه لمصلحة يسقطها اه شرح مرقا قال شيخنا ولو تصارضت تلك الصفات
فالوجه تقديم ذات الدين مطلقا ثم العقل وحسن الخلق ثم النسب ثم البكارة ثم
الولادة ثم الجمال ثم ما المصلحة فيه أظهر بحسب اجتهاده وهذا أولى من تقديم حجر
الولادة على النسب والبكارة اه شوبرى وقوله لادين أصلها لادينون لانه
من الذين فتركت الوارد وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم حذف لالتقاء الساكنين قال
في الخلاصة

واحذف من القصور في جمع على * حذف النون ما به تكملا

(قوله وسن نظر كل) ان غلب على ظنه الاجابة وخرج به اللبس في مخرج حل وخرج
بالاخر نحو ولدها الامرد فلا يجوز له نظره وان بلغه استواءهما في الحسن خلافا لمن
وهم فيه جرح على مرقا وبشارة شرح مرقا في مصدق نظره الامرد وشرط الحرمة
ان لا تدعو الى نظره حاجة فان دعت كمالو كان للخطوبة نحو ولد امرد وقدر عليه
رؤيتها وسامع وصفها اجاز له نظره ان بلغه استواءهما في الحسن والا فلا كما يحتمل
الاذرى وظهر ان محله عند استقاء الشهوة وعدم خوف الفتنة اه وينبغي ان يجوز
نظره نحو اختها لکن ان كانت متزوجة فينبغي امتناع نظرها بغير رضى زوجها أو طلق
رضاه وكذا برضاها ان كانت عريضة لان مصطبتها ومصطبة زوجها مقدمة على مصطبة
الخطاب ثم على جرح مرقا ع ش وينبغي تقييد ذلك بأمن الفتنة وعدم الشهوة
(قوله بعد قصد نكاحه) وبعد العلم بخلوها من نكاح وعدة تحريم التعريض لان
النظر مع علمها به كالتعريض (قوله قبل خطبة) فلا يسن بعدها على ظاهر كلامهم
لكن الوجه كما قال شيخنا استصحابه وقوله في الخبر وقد خطب يدل عليه والتأويل
خلاف الظاهر نعم الاولى كونه قبل الخطبة (تنبيه) لو رأى امرأتين معا من
يحرم جمعهما في النكاح لتعجب واحدة منهما بغير وجهها جار ولا وجه لما نقل عن بعض
أهل العصر من الحرمة ويؤيد ما قلناه ما قالوه فيما لو خطب نكحها مع البتة زوج أربعها
منهن حيث يحل نظره لمن وتحرم الخطبة متى يختار شيئا كذا يخبر شيخنا مرقا
نقلت شوبرى (قوله وان لم يأذن) أى الاخر المظنور (قوله أو خيف منه الفتنة)
ولو كان بشهوة مرقا (قوله والكفين) أى من رؤس الاصابع الى الكوع طهرا
وبطلنا س ل لان الوجه يدل على الجمال والكفين على خصب البدن فان لم تعجبه

لكن ذكر صاحب العبر والبيان
ان الشافعي نص على انه يسن
له ان لا يتزوج من عشرين لان
الغالب يثبت على الولد الحق
فليحل نفسه على عشرين لادين
(و) سن (نظر كل) من الرجل
والمرأة (لا) آخر بعد قصد
نكاحه قبل خطبته غير عورة
في الصلاة وان لم يؤذن له فيه
أو خيف منه الفتنة البساحة
اليه فينظر الرجل من الحرة
الوجه والكفين ومن يهراق
فاعدابين سره وركبة كما صرح
به ابن الرفعة في الامت وقال
انه مفهوم كلامهم

سكت ولا يقول لا أريد ها ولا يترب عليه منع خطبتها لان السكوت اذا طال واشهر
بالاعراض جازت كما يأتي وضرب الطول دون ضرر لا أريد ها فاحتمل مر (قوله وهما
نظرانه منه) أي ما عدا ما بين السرة والركبة وهو المعتمد مراد سم وقيل
أطرفة تنظر منه مثل ما تنظر منها وهو الوجه والكفان كما ذكره عثم وهو ضعيف
(قوله وقد خطب امرأة) أي عزم على خطبتها كما يأتي وقوله طاه أي النظر أخرى
أي احق بأن يؤدم بالبناء للجهول وبعد أوله حجة فأمله يدوم قدمت الواو على الدال
وهزت فهو من الدوام وقيل لا تقديم وانما هو من الادام مأخوذ من ادام الطعام لانه
لا يطيب الا به ربما وى أي وهو اذا انقار اليها وانعجبته طاب عيشه بها ر قوله والالة
بضم الهمزة أي الحب والانس (قوله في قلب امرء خطبة) أي قصد خطبة الخ (قوله
مع التسوية في نظر العمل) حيث يحرم نظره لشي من جسدها ولو وجهها وكفها
وان كانت رقيقة حل وقوله على قول النووي أي يخلافه على قول الرافعي فانه
يقول يجوز نظر الفحل لما عدا ما بين سرة وركبة الامة ان أمن الفتنة وقال أيضا يجوز
نظره الى وجه الحرة وكفها عند أمن الفتنة فسوى بين الحرة والامة في المحل هذا
يعلم ان قول الشارح الا في ولوامة لارد على الرافعي شيئا وفيه انه خالف في الحرة
أيضا فكان عليه الرد فيها أيضا ويمكن ان يقال انما تعرض للخلاف في الامة دون
الحرة لقوة الخلاف في الامة أكثر من الحرة لان مقابل المعتمد في الامة صحيح لضعف
ومقابل المعتمد في الحرة ضعيف كما يعلم من التهاج (قوله وان لم تكن عورة) أي
في الصلاة (قوله بدليل حرمة النظر الخ) فيه مصادرة كما لا يخفى (قوله وله ذكر بره)
ولو فوق ثلاث مرات واذا تعذر عليه أولا يريده بنفسه ارسل من يحل له نظرها من
امرأة او محرم حل (قوله وحرم نظر محو فحل الخ) والمراد بالفحل من بقيت آلتاه مع
نمكه من الوطء بخلاف المحبوب والحصى والمأخر عن الوطء فلا يقال له فحل لكنه
ملحق به عن وذكر المسألة خمسة قيود كون الناظر فحلا أو نضوا وهكونه كبيرا
واختلاف الخمس وكون المنظورة كبيرة وكونها اجنبية ود كرمهوم الاقل بقوله
في ما بعد ونظر محو الخ وترك مفهوم الثاني ذكره الشارح بقوله بخلاف طحل الخ
ذكر مفهوم الثالث يقوله ورجل ارجل وامرأة لامرأة الخ ود كرمهوم الرابع بموله
وحل بلا شهوة الخ ود كرمهوم الخامس بموله ومحرمه الخ (قوله كجبوب)
لكافي استعصائية حل وفي الشوبري ما ذهبه قال في النصيح وفي الشرحين
والروضة عن الاكثرين الحاق المحبوب والحصى والعنين والمخنف والهيم في النظر
بالفحل اه وعلى هذا الكافي للتمثيل (قوله ولو مراهما) لارد على من قال انه مع

وهما نظرا انه منه فتعبري بما
ذكرنا اخذ من كلام الرافعي
وغیره اولى من تعبير الامس
كذره بالوجه والكفين واحتج
لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم
للمغيرة وقد خطب امرأة انظر
اليها فانه أخرى ان يؤدم يسكا
أي ان تدوم ينسكا المودة والالفة
رواه الترمذي وحسنه والحاكم
ومحممه وقيس بما فيه عكسه
وانما اعتبر ذلك بعد القصد لانه
لا حاجة اليه تبلي مراده بخطب
في الخبر عزم على خطبتها لغير
البره وغيره اذا اتى في
قلب امرء خطبة امرأة فلا بأس
أن تنظر اليها راما اعتباره قول
الخطبة فلا نه لو كان بعدها
لربما تعرض عن منظوره
فيؤثر به وانما لم يشترط الاذ
في النظر اكتفاء باذن الشارع
ولا ياتر من المنظور اليه فبغوت
غرض الباطن فان قامت رتم
بين الحرة والامة هنامع النسوية
ينتهي في نظر الفحل للاجنية على
قول لموى قلت لان النظر
هنا مأموره وان خيفت الفسة
فأنيط بنير العورة وهنا كمنه
عه لخوف الفتنة فتعدى منه الى
ما يحاف منه الفتنة وان لم يكن
عورة بدليل حرمة النظر الى

وجه الحرة ويد بها على ما يأتي (وله) أي لكل منهما (تكريره) أي النظر عند حاجته اليه لينبئ هيئة منظوره فلا يندم بعد
كاحه عليه وذكر حكم نظرها اليه من زيادتي (وحرم نظره فحل كبير) كجبوب وخصي (ولو مراهما)

الاجنبية كالحرم كما في شرح م ر اما غير المراهق فقال الامام ان لم يبلغ حدا يصح
فيه ما يراه فكالعدم او بلغه من غير شهوة فكالحرم او بشهوة فكالبالغ ط على
المنهاج وشرح م ر (قوله شيئا) اي لامثالها من نحو امرأة هجرو م ر وعبارة م ر خرج
مثالها فلا يحرم نظره في نحو امرأة كما انني به جاع لانه لم يرها وليس الصوت منها فلا
يحرم سماعه ما لم يخف منه فتنة وكذا والتذنب على ما يحسنه الزركشي ومثله في ذلك
الامر اه وقال ع ش قوله وكذا والتذنب اي فيجوز لان اللذة ليست باختيار منه
اه وفي شرح الروض خلافه وعبارته اما النظر والاصغاء لصوتها عند خوف الفتنة
اي الداعي الى جماع او خلوة او نحوها فحرام وان لم يكن عورة بالاجماع ثم قال قال
الزركشي ويلحق بالاصغاء لصوتها عند خوف الفتنة والتذنب وان لم يخفها اه
واعتمده شيخنا العزيز وشيخنا ح ف والظاهر ان كلام ع ش سهو منه او انه فهم
ان التشبيه في كلام م ر راجع للنفي مع انه راجع للنفي لان الزركشي مصرح بالحرمه
عند التلذذ كما يؤخذ من سياق كلامه فكيف يقول ع ش اي فيجوز (قوله وان
آيين) والعبرة في البيان من الشعر ونحوه بوقت النظر وفي شرح الروض ما يفيد انه بوقت
الابانة والانفصال حرر اه حل فلان انفصل منها فهو شعر قبل نكاحها حل لزوجهها
نظره على الاول اعتبارا بوقت النظر لانه بتقدير انفصاله كان يجوز له لنظر وحرم
على الثاني اعتبارا بوقت الانفصال ويؤخذ من كلام ع ش اعتمادا الاول لانه
بعد ما نقل كلام شرح الروض قال وفيه وقفة وكذا وانفصل حال الروحية هل يجوز
نظره بعد الطلاق اعتبارا بوقت الانفصال أولا اعتبارا بوقت النظر ولا يبعد ان
العبرة في ذلك كله بوقت النظر وبحسب موارة ذلك الشعر ونحوه كما يجب موارة
شعر عانة الرجل اه حل ومحل الخلاف اذا علم الناظر ان البيان من امرأة اجنبية
فان جهل حاله باروجها واحدا اذا اصل عدم التعريم ذكره ابن أبي الدم اه سم
(قوله من امرأة) والذي يظهر ان نحو الرقيق والدم لا يحرم نظره لانه ليس منشأ للفتنة
برؤيته عند احد اه امداد اه شوبري (قوا ولوامة) للرد كما تقدم وخرجت
المبغضة فانها كالحرة قطعنا شرح م ر (قوله وامن فتنة) بحسب ما يظهر له من حال
نفسه والا فامن الفتنة حقيقة لا يكون الامن المعصوم حل (قوله والاعراض الخ)
عطفت تفسير (قوله لظهوره على العورات) اي لانه يحكم ككبر (قوله لم يظهر عليها)
اي كظهور الميز عليها فانه ان كان يحكمها على ما هي عليه كان كالحرم والا فكالعدم
حل والمراد بظهوره عليها قدرته على حكايتها كما في قول علي الجلال (قوله وله)
اي العبد غير المستترك والمبعض مطلقا ولا ينظر لاهيأ شوبري (قوله بلا شهوة)

شيئا) وان آيين كشعر (من)
امرأة) ككبرية اجنبية ولوامة)
واامن فتنة لان النظر منفتحة
الفتنة ويحرك للشهوة فاللائق
بمماسن الشرج سد الباب
والاعراض عن تقاميل
الاحوال كالخلوة بها ومعنى
حرمة في المراهق انه يحرم على
وايه تمكينه منه كما يحرم
عليها ان تنكشف له لظهوره
على العورات بخلاف طفل لم
يظهر عليها قال تعالى او الطفل
الذين لم يظهروا على عورات
النساء والمراد بالكبرية غير
صغيرة لا تستهي (وله بلا
شهوة)

ولا خوف فتنة ولو كان كافرا وهي مسألة لأن الكافر ينصف بالعد القبل يكون فتنة
حل أما النظر بشهوة فحرام قطعا لكل منظور اليه من محرم وغيره غير زوجته
وأمنه شرح مرقا قال عيش هو منه يشمل الجمادات فيحرم النظر اليها بشهوة (قوله
ولو مكاتبا كتابة صحيحة) والعمد عند شيخنا كسجرا أن المكاتب مع سيده كالأجنبي
وإن لم يكن معه وفاء وظاهره وإن كانت الكتابة فاسدة بخلاف مكانته والفرق
أن نظر الرجل إلى أمته أقوى من نظر المرأة إلى عبدها لأن منظورها أكثر احوال
(قوله نظر سيده) مثل النظر الخفية في السفر شرح مرقا (قوله وهما عفيفان) أي عن
الزنا السكن اعتمد شيخنا كسجرا أنه لا تنقيد العفة بالزنا بل عن مثل الغيبة فالمراد
بالعفة العدال (قوله خلا ما بين سرور وركبة) أما السرور والركبة فلا يحرمان عند
شيخنا وفي كلام جرم ما يفيد حرمة نظرها حل (قوله نظر شئ من نحو فعل) وإن أبين
من شعرا ونظر من يد أو رجل فاذا علم الفصل أن هذه المرأة تنظر إليه حرم عليه
تمكينها من ذلك فيجب عليه أن يحجب ما تنظر إليه عنها حل (قوله لما عرف) أي
من الآية بطريق القياس وهي قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الخ فانهما دلت بطريق
القياس الأولى لأنه إذا جازاه أن ينظر إليها مع كونها محلا للشهوة فيجوز لها أن تنظر
إليه أي إلى ما ذكر من عبدها ومحارمها بطريق الأولى وقيل القياس الأولى في نظرها
لعبدها والمساوي في نظرها المحرمات على أن للمرأة أن تبدن زينتها لمالكها ومحرمها
في قوله تعالى أو ما ملكت أيمانهم وقوله أو آبائهم أي فيصالحهم أن ينظروا إليها
ويقياس عليه أن لها أن تنظر إليهم ما عدا العورة شيئا (قوله وما صحبه الأصل)
معتمداً ما في الروضة كالمصنف (قوله لا تشتهى) أي عند أهل الطباع
السليمة فإن لم تشته لم تشته ما قدر في ما يظهر زوال تشوها فإن كانت مشتهاة
لم حينئذ حرم نظرها والأول فارتقت الجوارح بسبق اشتهاؤها ولو تقدرا فاستصحب
ولا كذلك الصغيرة شرح مرقا (قوله في مثلثة شهوة) أي في زمن مظنة أو أن في زائدة
(قوله أما الفرج) أي القبل أو الدر والظاهر أنه لا يختص القبل بالاقض بل حتى
ما ينبت عليه الشعر غالباً حل (قوله واستثنى ابن القطان الأم) أي ونحوها كمرضع
لها أو مربي لها كما يحتمل شيئا كسجرا في الأولى وينبغي أن يكون مثلها في الثانية حل
(قوله للضرورة) أي فيجوز لها أن تنظر وينبغي أن لا يسهل الحاجة كفسه ومعه كذلك
حل (قوله أما فرج الصغير فيصالح النظر إليه) أي لا يسهل استباح فرج الصغيرة
في حرمة التفار إليه لغير المرضعة ونحوها حل (قوله ونظر مسح) مبتدأ أخبره
كسجرا المحرم (قوله لأجنبية وعكسه) بشرط عدالتهما بشرط أن لا يبقى فيه ميل

به غيره ونقله السبكي عن الأصحاب ٣٩ بح ٣ (ونظر مسح) وهو ذهاب الذكر والأتين بحيث لم يبق له شهوة
(لأجنبية وعكسه) أي ونظراً أجنبية لم مسح (و) نظر (رجل لرجل و) نظر (امرأة لمرأة كبطيخ لحرمة) فيجوز بل لا شهوة

للنساء أصلا بشرط اسلامه فيها لو كانت مسئلة مرد (قوله لما عرف) أي من الآية السابقة في قوله تعالى ولا يبدن زينتهن حيث فسرت فيها الزينة بما عدا ما بين السرة والركبة فالمرامع المرأة عرفت من منطوق الآية في قوله أو نساتهن والرجل مع الرجل عرفت من مفهوم الآية لأنها فيما إذا اختلف الجنس حل فأقل وحكم المسحوث بقوله تعالى أو التابعين غير أولى الآية أي الحاشية إلى النساء وهم الشيوخ المهي والمسوحون كما في اليباضاوي وجواز نظر الشيوخ للأجنبية ليس مذهبا (قوله وحرم نظر كافرة) وإذا كان حراما على الكافرة حرم على المسئلة تمكينها منه لأنها تعينها على محرم فيلزمها الاختصاص عنها من شرح مرد (قوله نعم يجوز لها الخ) معتمد والمهنة بثلب الميم الخدمة وما يدر عندها هو الرأس والعنق واليدان إلى العندين والرجلان إلى الركبتين كما في شرح مرد (قوله من عوم مامر) وهو قوله ونظر امرأة لأمراة (قوله جواز) معتمد (قوله وفيه توقف) لأنها ليست من نساتهن حل (قوله وحرم نظر أمرد) أي لم يمسح بدنه وإن كان من أمرد مثله جبر والظاهر أن شعر الأمرد مكبا في بدنه فيحرم النظر إلى شعره المنفصل كالتصل سمع ع ش على مرد والأمرد من لم تثبت لحيته ولم يصل إلى أو أن انبساطها غالبا أي وكان بحيث لو كان صغيرة اشتهت وقوله جميل أي بحسب طبع الناظر حل وقال مرد نقلا عن والده عند قول المتن جميلة الجميل ذوالوصف المستحسن عرفا عند ذوى الطباع السلية (قوله ولا محرمة) ولو برضاع أو مساهرة حل وقوله ولا ملك أي مع العفة عن كل مفسق من كل منها كما هو قياس المرأة مع مملوكها حل وهذا القيدان بالنظر للغاية فقط أعني ولو بلا شهوة على كلام الشارح والأفانظر بشهوة يحرم للجهادات فضلا عن المملوك والمحرم الأزلي حته وأمنه كما قاله ع ش (قوله ولو بلا شهوة) المعتمد أنه لا يحرم إلا بشهوة أو خوف فتنة حل وخرج المس فيحرم وإن حل النظر لأنه أفحش وغير محتاج إليه شرح مرد (قوله أر غير جميل بشهوة) قال مرد عند قول الأصل بشهوة وصكذا كل منظور إليه وفائدة ذكرها في الأمرد تمييز طريقة الرافعي وضبط في الأحياء الشهوة بأن متأثر بجمال صورته بحيث يدرك من نفسه قربا بينه وبين الملقى اه وهو يرجع لقول الشارح بأن ينظر إليه فيلذذ وليس المعنى أنه بمجرد الفرق يحرم النظر لأن ذلك يوجد في المحرم الذي لا تحية له فيقتضي أنه بمجرد نظره يحرم ولا يقل به أحد بل المراد أنه يعرف الفرق مع تأثره به وقوله بجمال صورته كما يؤخذ من مرد شيئا (قوله لا ينظر لحاجة) أي لا ينظر لامراة وأمرد لا للأمرد خاصة حل فهو راجع لقوله وحرم نظر أمرد ولقوله وحرم ينظر وفعل الخ

ما عدا ما بين سرة وركبتيها
عرف (وحرم نظر كافرة لمسئلة)
لقوله تعالى أو نساتهن والكافرة
ليست من نساء المؤمنات
ولأنها ربما تصكيم الكافرة فلا
تدخل الحمام معها أنهم يجوز أن
تري منها ما يبدو عند المهنة على
الاشبه في الروضة كما سألها
لكن الأوجه ما صرح به القاضي
وعبره أنها معها كالأجنبي كما
أوضحته في شرح الروض
وتعبرى بكافرة أعظم من تعبره
بذمة وهذا كله في كافرة غير
مملوكة للمسئلة ولا يحرم لها ما
ها يجوز لها النظر إليها كما علم
وأما نظر المسئلة للكافرة
فمقتضى كلامهم جوازه قال
لر كشي وفيه توقف (و) حرم
(نظر أمرد جميل) ولا محرمة ولا
ملك ولو بلا شهوة (أو) غير جميل
(بشهوة) بأن ينظر إليه فيلذذ به
وتعبرى بذلك أولى مما عبر به
(لا ينظر لحاجة كعامله) يبيع
أو غيره

يخرج بالنظر المس فيحرم مر (قوله وتعليم) أي لا مرد مطلقا ولا جنسية فقد فيها
 الجنس والمحرم الصالح ولم يمكن من وراء حجاب ولا خلوة محسومة وفي كلام جبر
 يظهر أنها أي هذه الشروط لا تعتبر إلا في المرأة فكما عليه الإجماع القملي حل
 ريقه اشتراط العدالة في الأمر والمرأة ومعلمها كالمولود قبل أولى شرح مر فشرط
 جواز النظر للمرأة خمسة (قوله أو يستن) معتمد (قوله وفي الشهادة) أي تحملا
 وأداءه قال جبر كشيخنا وان تيسر وجود نساء أو محارم يشهدون على الوجه لا تهم
 توسعوا هنا بخلاف التعليم ولو عرفها الشاهد من النقاب حرم الكشف حل (قوله
 من وجهه وغيره) كالفرج للشهادة بزنا أو ولادة أو عبالة أو التمام إفضاء والتشدي
 لرضاع ولا يجوز أن يجبا وزما يحتاج إليه لأن ما حل لضرورة يقتدر بقدرها ومن ثم
 قال الماوردي لو عرفها الشاهد بنظرة لم يجز ثمانية أو برؤية بعض وجهه المميز له رؤية
 كله اه عن ويكر والنظران احتاج إليه حل (قوله وفي إرادة شراء رقيق) قيل هذه
 زائدة على المتن وقد يقال هي من أفراد الحاجة (قوله ان لم يخف فتنة) الفتنة أخص
 من الشهوة لأنها الخوف من محرم كتحليل ومعاينة والنهوض أعم (قوله والنظر)
 وضبط نفسه قال السبكي ومع ذلك يائمه بالشهوة وإن أئيب على التحمل لأنه فصل
 ذو وجهين لم يكن خالفه غيره فحبس الحمل مطلقا لأن الشهوة أمر طبيعي لا ينقل
 عن النظر فلا يكلف الشاهد بازالتها ولا يؤاخذها والوجه حل الأول على ما هو
 باختياره والثاني على خلافه شرح مر (قوله والخلوة في جميع لك) أي في ما قبل
 الاستثناء من عند قوله وحرم نظرها فعمل كبير الخ أي متى حرم النظر حرمت الخلوة
 ومتى جازت وأما الاستثناء وهو قوله لا ينظر الخ فلا يرجع إليه إذا تجاوز الخلوة
 إلا في تعليم الأمر والمرأة نقول الشارح كالنظر أي الأصل بخلاف العارض فهو
 تعليم وشهادة فيصل المنظر ويحرم الخلوة شيخنا فكان الأولى تقديمه على الاستثناء
 تأمل وضابط الخلوة اجتماع لا تؤمن معه الرية عادة بخلاف ما لو قطع بانتقائها عادة
 فلا يعتد خلوة ع ش على مر من كتاب العدد (قوله وحيث) حرم نظر حرم مس قال
 مر فيحرم مس الأمر كما يحرم نظره وذلك الرجل فخذ الرجل من غير حائل ويجوز به
 أن لم يخف فتنة ولم تكن شهوة وقد يحرم النظر دون المس كأن أمكن الطيب
 معرفة العلة بالمس فقط وكعضو أجنبية مبان فيحرم نظره فقط على ما ذكره في الخادم
 والأصح حرمة مسه أيضا وما أفهمه كلام المصنف من أنه حيث حل النظر حل المس
 أغلبي أيضا فلا يحل لرجل مس وجه أجنبية وإن حل نظره فهو خطبة أو شهادة
 أو تعليم ولا لسيدة مس شيء من بدن عبدها وعكسه وإن حل النظر وكذا مسح

(وشهادة) تحملا وأداءه (وتعليم)
 لما يجب أو يستن فينظر في المعاملة
 إلى الوجه فقط وفي الشهادة
 إلى ما يحتاج إليه من وجهه وغيره
 وفي إرادة شراء رقيق ما عدا
 ما بين السرة والركبة كما
 في محله هذا كله أن لم يخف
 فتنة والأفان لم تبين ذلك لم ينظر
 ولا ينظر وضبط نفسه والخلوة
 في جميع ذلك كالتنظر
 (وحيث)

كما مر (قوله أولى من قوله) ومتى وجه الأولوية أن حيث لا مكان وهو المراد هنا
أي لأن كل جزء حرم نظره حرم مسه وليس المراد أن كل وقت حرم فيه النظر حرم فيه
المس ع ش ورد بمنع عدم ارادته بل قد يكون مراداً إذا الاجبية يحرم مسها ويحل
بعد نكاحها ويحرم بعد طلاقها وقبل نحو زمن معاملة يحرم ومعه يحل شرح مر
(قوله حرم مس) أي بلا حائل وكذا معه أن خاف فتنة بجرشوبري (قوله لانه
أبلغ) علته لترتب حرمة المس على حرمة النظر ولقد ر أي حرم مس بالأولى لانه الخ
(قوله وقد يحرم المس) هذا وارد على المفهوم وسكت عما ردد على المنطوق وهو أنه
قد يحرم النظر دون المس فن ذلك إذا أمكن الطبيب معرفة العلة بالمس فقط بآثار
المس دون النظر حل (قوله كف عن الرجل) كف عن المس بمبالغة والمراد هنا أعم وعجالة
مر وقد يحرم مس ما حل نظره من الحرم كبطنها ورجلها وتقبيلها بلا حائل لغير حاجة
ولا شفقة بل وكسبها على مقتضى عبارة الروضة لكن قال الاسنوي أنه خلاف
اجماع الأمة وفي شرح مسلم يحل مس رأس الحرم وغيره مما ليس بمسورة بمائيل
وبدونه اجماع أي حيث لا شهوة ولا خوف فتنة بوجهه سواء مس لحاجة أم شفقة
ومقتضى ذلك عدم جوازه عند عدم القصد أي قصد الحاجة والشفقة مع اتفاقهما
ويحتمل جوازه حينئذاه وفي قول على الجلال واعتمد شيخنا مر أنه لا يحرم
ولو بلا حاجة ولا شفقة إلا مع شهوة أو خوف فتنة وعجالة عن رسول قوله وقد
يحرم المس الخ كذا في خ ط وغيره وهو مخالف لما في شرح مسلم للنووي من
الاجماع على جواز مس المحارم وجمع بينهما بحمل الاقل على مس بشهوة والثاني
على مس لحاجة أو شفقة وهو جمع حسن ومن ثم يندب بعضهم حرمة المس في كلام
الشارح عما إذا كان بشهوة واعترض بأنه يصير كالنظر إلا معنى الاستثناء تأمل
(قوله فيحرم) هذا علم من قوله وقد يحرم المس إلا أنه أتى به توطئة لما بعده (قوله
ويباحان) أي النظر والمس ويعتبر في الوجه والكف أدنى حاجة وفي ما عداها
مبيح تيمم الا فرج وقربه فيعتبر زيادة على ذلك وهو اشتداد الضرورة حتى لا يبعد
الكشف لذلك فتسكالاً مروية شرح مر (قوله وهو اتحاد الجنس الخ) حاصله أنه
ذكر شرطين أولهما مرددين أمرين هما اتحاد الجنس أو فقهه والثاني قوله وفقهه
مسلم وفرع ثلاثة تقارب عليهما أقول على اتحاد الجنس والثاني على قوله أو فقهه
الخ والثالث على قوله أو فقهه مسلم الخ (قوله أو فقهه) مع حضوره ويحرم واللائق
بالترتيب أن يقال إن كانت العلة في الوجه سوغ بذلك كافي المعامد وإن كانت
في غيره فإن كانت امرأة فيعتبر وجود امرأة مسلمة فإن تعذرت فصبي مسلم غير مراقق

أولى من قوله ومتى (حرم نظره
حرم مس) لانه أبلغ منه في اللذة
بدليل أنه لو لم يفتن لم يفتن
سومه ولو نظر فأمر لم يفتن
على الرجل ذلك فتعذر رجل بلا
حائل وقد يحرم المس دون
النظر كف عن الرجل ساق يحرمه
أو رجلها وعكسه بلا حاجة
فيحرم مع النظر إلى ذلك (ويباحان
لعلاج كف صد وجع بشرطه)
وهو اتحاد الجنس أو فقهه مع
حضوره ويحرم وفقهه مسلم
في حق مسلم أو ما الخ كافر فلا
تعالج امرأة رجلاً مع وجود رجل
أو ما الخ ولا عكسه ولا رجل امرأة
ولا عكسه عند الفقه

فان تعذر فمراهق فان تعذر فصبى غير ذاهق كافر فان تعذر فمراهق كافر وان تعذر
فصبى كافر فان تعذر فمراهق كافر فان تعذر فصبى مسلم فان تعذر فمراهق كافر
شورى وينبغي أن يقدم في العلاج المسوح على المراهق والمهرم المسلم على المحرم
الكافر خلافا لما يفهم من هذا الحاصل اه شيخنا وان كانت العلة في أمر قدّم من
يجل نظره اليه فغير مراهق فمراهق فسلم بالغ فكافر مرد وقوله أو فقد مع - ضرر الخ
الظاهر ان العبارة مقاربة أي أو - ضرر فهو محرم مع فقد أي عند فقد الجنس كما يدل
عليه قول الشارح عند التقدير والافعال قد ليس شرط تأمل شيئا (قوله فهو محرم)
من زوج أو امرأة ثقة لحل خاوة رجل بامرأتين فقتل (قوله ولا كافر أو كافر الخ) من
هذا أخذ ان المرأة الكافرة مقدمة على الرجل المسلم في معالجة المسئلة وظاهر
ولو كان الرجل المسلم محرما قال شيئا كحجر وفيه نظر ظاهر والذي يقبه تقديم فهو
محرم مطلقا أي مسلما كان أو كافرا على كافر لنظره ما لا تنظره قال شيخنا ووجود
من لا يرضى إلا بأكثر من أجرة المثل كالعدم في ما يظهر حل (قوله فلها النظر ما لم
ينعها) فان منعها حرم النظر لما بين سرته وركبته هذا ما تحرر به بعد التوقف زى
أي في غير الحاشية وأما فيها قال قوله فلها النظر إلى كل بدنه حيث لم ينعها منه والا
حرم اه أي نظرها إلى عورته فقط كما اعتمدته مر وعبارة جبرولها أن تنظر إلى جميع
بدنه وان منعها كما اقتضاء اطلاقهم وان بحث الزركشى منها اه حل بخلاف
ما اذا منعته فانه يجعل له النظر لان تسلطه عليها أقوى من تسلطها عليه (قوله من
يحرم التمتع بها) كالمدة تركه والمبعضة زى (قوله فيحرم نظرها الخ) أي يحرم على كل
منها الاخر وهذا في حال الحياة وأما بعد الموت فالجليل كالصوم اه حل (قوله
فيعمل مع النساء رجلا) فيحرم نظره اليهن ونظرهن اليه ومع الرجال امرأة فيحرم
عليهم النظر له ويحرم عليه النظر لهم ومع مشكل مثله الحرمة من حكمل لا آخر
بتقديره مخالفا له احتياطا وانما غسله بعد الموت لا تقطاع الشهوة بالموت فلم يبق
للاحتياط معنى حل (فصل في الخطبة) من الخطب وهو البيان وكسرت
الهاء لتدل على الهيئة ديمري (قوله وهي التماس) أي لغسة وشرا عش (قوله
تخل خطبة خلية عن نكاح) أي وخلية عما يمنع نكاحها السكن في كلام الزركشى
ما يفيد انجواز حيث يذيق التزويج اذا زال المانع وذلك كصغيرة ثيب أو بكر لا يجبر
لها وفي كلام بعضهم ولا كراهة أن يقول المسلم للجوسية ونحوها اذا أسلمت
تزوجت لان الحمل على الاسلام مطلوب اه حل قال الزركشى قضيت جواز
خطبة السرية وأم الولد المستفرشة وان لم يعرض السيد عنها والظاهر المنع لما فيه

الا بحضرة فهو محرم ولا
كافر أو كافر مسلما أو مسلة
مع وجود مسلم أو مسلة يعالجان
وقول بشرطه من زيادة
(ولليل امرأة) من زوج أو سيد
(نظر كل بدنها) حتى دبرها
خلافا للاحاديث في الدبر (بلا مانع
له) أي للنظر لكل بدنها لانه
عمل فمعه لكن يكره نظر الفرج
(كعكسه) فلها النظر إلى كل
بدنه بلا مانع لكن يكره نظر
الفرج وقول بلا إلى آخره من
زيادة يخرج بعدم المانع ما لو
اعتدت عن شبهة أو زوجت
الامة أو كوثبت أو كانت وثنية
أو نحوها ممن يحرم التمتع بها
فيحرم نظرها بين سرته وركبته
وتعبرى بالليل أهم من تعبيرة
بالزوج (فرع) المشكل بخلاف
في نظره والنظر اليه فيجعل مع
الفساء رجلا ومع الرجال امرأة
كما صححه في الروضة كما صلاها
(فصل في الخطبة)
بمسكسرا الحاء وهي التماس
النكاح من جهة الخطوبة

من ائذنه بل هما في معنى النكوحه نعم متى وجب الاستبراء ولم يقصد التصرى جاز
 التعريض كالباثن الا ان يخيف افسادها على ماليتها (قوله وعدة وخلية) أيضا
 عن موانع النكاح الاتية في باب ما يحرم من النكاح وعن خطبة سابقة معتبرة
 زى وأورد عليه المعتدة عن وطء الشبهة فان الاصح جواز خطبتها فتعريضها مع عدم
 اندلوع العقد لان من له العقد ليس له عليها حق النكاح وأقول ارادها غفلة لان
 الكلام في الخلية واما المعتدة فذكره بعد تأمل شوبرى وعجالة شرح م ر
 وسيعلم من كلامه اشراط خارجها ايضا من بقية موانع النكاح ومن خطبة الغير
 وما أورد على مفهومه من المعتدة عن وطء الشبهة حيث تحمل خطبتها مع عدم خلوها
 عن العدة المانعة للنكاح لان ذا العدة لاحق له في نكاحها راد بأن الجواز انما
 هو التعريض فقط خلافا لمن وهم جواز التصريح لها وهو مفهوم من كلامه الا ان
 فسدت غيرها وعلى منطوقه من المطلقة ثلاثا حيث يحرم على مطلقاتها خطبتها حتى
 تنكح زوجا غيره وتعتد منه ردا ايضا بانها قاهم بها مانع فاشبهت خطبة محرما له فسما
 لا ترد المحرم لا ترد هذه لان المراد الخلية من سائر الموانع كما تقرر وبهذا سندفع قول
 من قال انه يرد عليه ايهامه حل خطبة الامة المستفرشة وان لم يعرض السيد عنها
 وفيه نظر لما فيه من اذائه اذ هي في معنى الزوجة اه والاوجه حرمتها مطلقا ما لم
 تقم قرينة ظاهرة على أعراض السيد عنها وبعبارة اخرى وبعبارة وجهه اندفاعه ان هذا
 مانع هو افسادها عليه بل مجرد علمه بامتداد نظر غيره له مع سؤاله له في ذلك اذ اذاله
 اه وكتب الرشيدى على قوله هو افسادها مانعها هلا كان المانع عدم استبراءها
 الذى هو من موانع النكاح (قوله تعريضها وتصريحها) والراجح استبراءها من يستحب له
 النكاح وكرهتها ان يكره له لو كذا المن يحرم عليه فيكره له لئلا خطبة المحرمة وحيث
 كانت وسيلة كان لها حكم مقصدها ان وجب وجبت وان حرم حرمت حل (قوله
 او انفساخ) بعبارة أو رضاع شوبرى (قوله لعدم سلطنة الزوج عليها) أى مع
 ضعف التعريض زى وقدمه على الآية لانه عام بخلاف الآية فانها في عدة
 الوفاة وانظر ما المانع من تقديم الآية وقياس غير ما فيها على ما فيها ويكون الجامع
 عدم السلطنة قوله لانها في حكمكم الزوجة قضيتها تعريضها وان اذن
 الزوج ويجوز للرجل خطبة خامسة وأخت الزوجة اذا عزم على ارادة المانع عند
 الاجابة كما مر به البلقينى وهو المعتمد شوبرى وقد سئل مر عن خطبة امرأة
 وانفق عليها ولم يتزوج بها فهل له الرجوع بما انفقه أم لا ما جاب بأن له الرجوع بما
 انفقه على من دفعه له سواء كان ما كلاما مشريا ام ملبسا ام حليا وسواء رجع هو

(تحل خطبة خلية عن نكاح
 وعدة) تعريضها وتصريحها
 ويحرم خطبة النكوحه كذلك
 اجاعا فيها (و) يحل (تعريض
 لمعتدة غير حبسية) بأن تكون
 معتدة عن وفاة أو شبهة أو فراق
 بأن بطلاق أو فسخ أو انفساخ
 لعدم سلطنة الزوج عليها قال
 فعلى ولا جناح عليكم فيها
 عز منتهى من خطبة النساء
 وهي واردة في عدة الوفاة اما
 التصريح لها فحرام اجاعا واما
 الرجعية فلا يحل التعريض لها
 كالتصريح لانها في حكم
 الزوجة والتصريح ما يقطع
 بالرغبة في النكاح كما ريد
 ان النكاح اذا انقضت
 عدته لم يكن

والتعريض ما يمتثل الرغبة
 في النكاح وغيرها نحو من
 يخدمك وإذا حلت فأنذني
 (الجواب) من زيادتي أي كما
 يحل جواب الخطبة المذكورة
 من المرأة أو من يلى نكاحها
 فجواب الخطبة كالخطبة حلا
 وحرما وهذا كله في غير صاحب
 العدة أما هو فيحل له التصريح
 والتعريض أن حل له نكاحها
 والأفلا (وتحرم على عالم خطبة
 على خطبة جائزة من صرح
 بأجابته الأعراض) بإذن أو
 غيره من الخاطب أو الجيب خبر
 الشيعين واللفظ للبصاري
 لا يخطب الرجل على خطبة أخيه
 حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له
 الخاطب والمعنى فيه ما فيه من
 الإذنه سواء أكان الأول مسلما
 أو كافرا محترما أو ذكرا أو أنثى
 في الخبرين الغالب ولأنه
 أسرع امتثالاً وسكون البكر
 غير المحيرة مطلق بالصريح وقول
 على عالم أي بالخطبة وبالإجابة
 وبصراحتهما وبحرمة الخطبة
 على خطبة من ذكر ومن صرح بما
 ذكر كما إذا لم تكن خطبة أول
 يجب الخاطب الأقل أو واجب
 تعريضاً مطلقاً أو تعريضاً ولم
 يعلم الثاني بالخطبة أو علم بها ولم
 يعلم بالإجابة أو علم بها ولم يعلم بكونها بالصريح أو علم بكونها بالصريح ولم يعلم بالحرمة أو علم بها وحصل أعراض من ذكر

أم يجيبه أم مات أحدهما لانه انفق لأجل تزوجها فيرجع به إن بقي وبطله إن تلف
 (قوله من يخدمك) أو أنا ما يغب فيك وأما الكتابة وهي المد لا تفعل الشيء بك لا زومه
 فقد تقدم ما يفيد التصريح فصرح فهو أريد أن أنفق عليك نفقة الزوجات وأنفذ بك
 فان حذف أنفذ ذلك لم يكن تصريحاً ولا تعريضاً حل (قوله وهذا كله) أي قوله
 ويحل تعريض مع قوله أما التصريح لها فمحرم (قوله أن حل له نكاحها) أي في العدة
 فخرج به المطلقة ثلاثاً لانه لا يحل إلا أن نكاحها لتوقفه على التصليل أي حتى تنكح زوجاً
 غيره وتقدم منه حل أي فلا يحل له خطبتها حينئذ وكذلك لو توافق معها على أن
 تنكح غيره لتحل له فيتزوجها بعده فيصرم عليها هذا التوافق عيش على م (قوله
 والأفلا) أي بأن كانت بائناً أو رجعياً فوطئها الجنب يشبه في العدة فحملت منه فإن
 عدة الحمل تقدم فلا يحل لصاحب عدة الشبهة أن يخطبها لانه لا يجوز له العقد عليها
 س ل لان عليها بقية عدة الطلاق (قوله ويحرم على عالم) جملة القيود المذكورة تسعة
 لان قوله على عالم تحته أربعة كإساقى لان حذف المعمول يؤذن بالعموم وقوله خطبة
 فيدوقوله جائزة قيد آخر وصرح به قيد وبإجابته قيد آخر وقوله الأعراض قيد لان
 معناه عند عدم الأعراض تدبر (قوله جائزة) وإن كانت مكروهة والظاهر أن
 الخطبة ليست بعقد شرعي وأن تخيل كونها عقداً فليس يلزم بل جائز من الجانبين
 قطعاً سيوطي شوبري (قوله من صرح مئة بالخطبة) أي واقعة من صرح وبعبارة
 الأصل على خطبة من صرح الخ (قوله بإذن) أي لم ينشأ عن خوف ولا حياة أه حل
 (قوله أو غيره) كأن يطول الزمن بعد إجابته حتى تشهد قرائن الأحوال بالأعراض
 ومنه أن يتزوج من يحرم الجمع بينها وبين المخطوبة أو تطارده لانه الرد قبل الوطء
 تفصح العقد بالخطبة أولى أو يعقد على أربع من خمس خطبتين معاً أو مرتباً حل
 (قوله لا يخطب الرجل) بضم الطاء أه مختار وهو نهى أو خبر بمعنى النهي (قوله
 أو يأذن له الخاطب) اظهار في محل الاضمار (قوله والمعنى فيه) أي في النهي
 ما فيه أي في النهي بمعنى المنهى عنه وهو الخطبة على الخطبة من ذكر (قوله مسلماً)
 ولو زانياً محصاً وقاطع طريق وتارك صلاة لأن كلاً لا يجوز إداؤه وإن كان
 مهذراً لدم حل (قوله ولأنه أي الأخ) أسرع امتثالاً أي أسرع في أن يمتثل لأجله
 (قوله وسكون البكر الخ) المعتمدانه لا بد من التصريح منها بخلاف استئذانها
 في النكاح لان الحياة هناك أقوى شوبري وعش (قوله وقولي مبتدأ خبره) أي
 بالخطبة لانه في تأويل معناه عالم بالخطبة أه شيئاً والعموم أخذ من حذف المعمول
 (قوله وبصراحتهما) أي الإجابة كما هو في التسع الصريحة وتصريح به عبارة م

يعلم بالإجابة أو علم بها ولم يعلم بكونها بالصريح أو علم بكونها بالصريح ولم يعلم بالحرمة أو علم بها وحصل أعراض من ذكر

وما في بعض النسخ من قوله وبصر احتمها غير صواب فاحذر له لان الخطبة لا يشترط صراحتها (قوله أو صك كانت الخطبة محرمة) فجملة الصور الخارجة تسعة ولكنه لم يرتب في المفاهيم لقصد الاختصار (قوله والاصل الاباحة) أي في البقية غير ظاهر في الاولى لان الاباحة الاملية لا يحتاج لها الا اذا فقد الدليل والدليل هنا موجود وهو الاجماع المتقدم في قوله اجماعا فيها لان الاولى داخلية في قول المتن تحمل خطبة خلية الخ (قوله ومن وليها الجبر) لو اجاب الجبر ثم مات فهل تبطل أولا الاقرب الاول شورى (قوله ان كانت غير محيرة) أي وكان الحاطب كفؤا من ل دليل ما بعده (قوله ومنها مع الولي) ولو غير محيرة حل (قوله ان كانت مكاتبة) أي مكاتبة صحيحة (قوله ومن السلطان الخ) فالصور ثمانية (قوله ذكر عيوب) من نفسه أو غيره وان لم تثبت الخيار والمراد العيوب الشرعية والعرفية كالنقص والتعدير بدليل ما في الحديث وأما معاوية فصعلوك أي فقير لا مال له حل وسبب ذلك ان فاطمة بنت قيس استشارت النبي عليه الصلاة والسلام في تزويج أبي جهل أو معاوية فقال لها أما أبوجهم فلا يضع العصا عن عاتقه كناية عن كثره ضربه وأما معاوية الخ وهذا أحد أنواع الغيبة الجائرة من ل (قوله ليحذر متعلق بذكر) واللام للتعليل وكذا قوله لم يرد متعلق به ولا ملة لا تعدية وقوله بذلا للنصيحة متعلق بيب شينا والظاهر ان ليحذر علة للجب وقوله بذلا علة للمعلل مع علته (قوله أولى وأعم الخ) وجه الاولية ان التعبير بالاستشارة يؤهم أنه بدونها لا يجب ذكر العيوب وأيضا قوله ذكر لا يدل على الوجوب ووجه العموم شموله غير الحاطب (قوله بسدق) إشارة الى أنه لا بد من قصد النصيحة لا الوقية حل أي الخوض في عرضه ويشترط ذكر عيوب ما استشير لاجله فاذا استشير في فكاح ذكر العيوب المعلقة به لا المتعلقة بالبيع مثلا (قوله بان لم يمتح) كأن يكفي بقوله هو لا يصلح حل (قوله أو احتج الى ذكر بعضها) ولو ما به جرح كزنا والظاهر انه لا يعد فاذا فلا يبعد وما اذا أخبر بذلك عن نفسه فالظاهر انه يحذر ان له عنه مدوحه وهي الترك واداعين ذكر ذلك فيه قالوا لا بد كذلك بل يستر على نفسه حل (قوله وشي من البعض الآخر) ويذكر الاخف فالأخف وبجث جهر كشيئا انه اذا استشير في نفسه ولم يكفوا منه بقوله أنا لا يصلح يذ كر كل مذموم فيه شرعا أو عرفا حل (قوله وسن خطبة) وهي كلام مفتوح محمد مختتم بدعاء ووعظ زى كأن يقول ما روى عن ابن مسعود موقوفا ومرفوعا أي كما في ع ش على مر ان الحمد لله فحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهدي الله فلا مضل له ومن يضلل فلا

أركانها الخطبة محرمة كأن خطبتي في هذه غير فلا تعزم خطبة اذا لحق للاول في الاخيرة وليسقوط حقه في التي قبلها والاصل الاباحة في البقية ويعتبر في التعريم أن تكون الاجابة من المراد ان كانت غير محيرة ومن وليها الجبر ان كانت محيرة ومنها مع الولي ان كان الحاطب غير كفؤ ومن السيدان كانت أمة غير مكاتبة ومنه مع الامة ان كانت مكاتبة ومع البعض ان كانت غير محيرة والامع وليها ومن السلطان ان كانت عنونة بالغة ولا أب ولا جد وقولي على عالم مع جائزة من زيادتي وقبيري باعراض أعم من تعبير ما ذن (ويجب) كما عبره في الاذكار وغيره (ذكر عيوب من أريد اجتماع عليه) لما تحته أو نحوها كعامله وأخذ علم (لم يرد) ليحذر بذلا للنصيحة سواء استشير الذاك فيه أم لا فتعبري بما ذكر أولى وأعم من قوله ومن استشير في حاطب ذكر مساويه بصديق (فان اندفع بدونه) بأن لم يمتح الى ذكرها أو احتج لذكر بعضها (حرم) ذكر شي منها في الاول وشي من البعض

الاخر في الثاني وهذا من زيادتي (وسن خطبة) بضم الخاء

(قبل خطبة) بكسر هاء (و) أخرى (قبل عقد) خبر بني داود وغيره كل أمر ذي بال وفي رواية كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع أي عن البركة فيحمد الله (٤٤١) الخطاطب ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصي بقوى الله تعالى

ثم يقول بحسبكم خاطبا كرميتكم
أو فتاتكم ويخطب أولي كذلك
ثم يقول لست برغوب عنك
أو نحو ذلك وتصل السنة
بالخطبة قبل العقد من الولي
أو الزوج أو أجنبي (ولو أوجب
ولي) العقد فيخطب زوج خطبة
قصيرة (عرضا) (قبل صبح) العقد
مع الخطبة الفاصلة بين الإيجاب
والقبول لأنها مقدمة للقبول
فلا تقطع الولاية كالأقامة وطلب
الماء والتميم بين صلاتي الجمع
(لكنها لا تسن) بل يسن تركها
كما صرح به ابن يونس لكن
الدور في الرخصة تابع الرافعي
في أنها تسن وجعل في النكاح
أربع خطب خطبة من
الخطاطب وأخرى من المصحب
للخطبة وخطبتان للعقد واحدة
قبل الإيجاب وأخرى قبل
القبول أما إذا طالت الخطبة
التي قبل القبول أو فصل كلام
أجنبي عن العقد بأن لم يتعلق به
ولو يسيرا فلا يصح العقد لا شعاعا
بالاعراض (فصل) في أركان
النكاح وغيرها (أركان) خمسة
(زوج وزوجة وولي وشاهدان
وصيغة وشرط فيها) أي في
صيغته (ما) شرط (في) صيغة
(البيع) وقدر ميساره ومنه

هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله صلى الله
عليه وسلم وعلى آله وأصحابه يأبى الذين آمنوا اتقوا الله خلق قهاته ولا نموت
الآنتم مسلمون يأبى الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة إلى قولهم رقبيا
وتسمى هذه الخطبة خطبة الحسابة شرح البهجة للشارح (قوله قبل خطبة) أي
قبل تمامها من حيث جوابها فيشمل المآدر من الزوج ومن الولي فاندفع ما يقال
أن خطبة الولي ليست قبل الخطبة بل بعدها وحاصل الدفع أنها لما اشتملت على إجابة
الخطبة كانت قبل تمامها (قوله فيصمد الله الخطاطب الخ) أي الزوج أو وليه أو نائبه
وقوله خاطبا كرميتكم أي أزيد مثلاً حل (قوله أو فتاتكم) هي الشابة ع ش
(قوله بل العقد) أي عند إرادة التلفظ به حل (قوله فيخطب زوج) ليس بقيد بل
مثله الأجنبي حل (قوله كالأقامة) أي إصالة وقوله بين صلاتي الجمع راجع لثلاثة
ويغيد بما إذا لم يطل الفصل شيئا (قوله أما إذا طالت الخطبة) وضبط الفعّال
الطول بأن يكون زمنه لو سكتا فيه تخرج الجواب عن كونه جوابا حل والاولى
منبطة بالعرف كما في شرح م والظاهر أنه يضرب الفصل بقول الولي قل قبلت أو فصل
كلام الخ مفهوم الغاء في قوله فيخطب وقوله تنقل (قوله ولو يسيرا) منه قول الموجب
استوص بها اه حل (فصل) في أركان النكاح وغيرها وهو قوله ويتبين
بطلان الخ (قوله وشاهدان) جعلها شرطاً كما في الفرائد أول من جعلها ركناً
نظروهم ما عن المأهية شرح م وجعلها المصنف ركناً واحداً دون الزوجين
لأنها هي الشروط بخلاف الزوجين فإن لكل منهما شروطاً تخصه (قوله وشرط
فيها) بدأ بالصيغة لطول الكلام عليها ولا يضر أن كثيراً ما يعلون تقديم الشيء بقوله
الكلام عليه لأن السكات لا تراحم حل وينبغي أن يحل الخرس بإشارته التي
لا يخص بفهمها الفطن وكذا بكتابته على ما في المجموع وهو معمول على ما إذا لم تكن له
إشارة مفهومة وتعدرتو كماله لا اضطراره حيثئذ ويلحق بكتابته في ذلك إشارته
التي يعتصم بفهمها الفطن اه شرح م (قوله ومنه عدم التعليق) نص عليها إذ كر
الأصل لها ولا يفرع عليها ما بعده (قوله ولم يتيقن صدق المبرر) هو ملحق ليس بملحق
الشارح ولا خطأ ولدهم ومضّر لأن مفهومه أنه إذا اتيقن صدق المبرر بالوادي يصح
وليس كذلك وإنما هو إذا بشر بينت ع ش وعبرة حل قوله ولم يتيقن صدق وكذا
أن يتيقن ونخرج بولد ما لو بشر بأبى وظن صدق المبرر فانه يصح لانه لا تعليق وتكون
أن بمعنى اذ (قوله أو فكم إلى شهر) وكذا إلى ما لا يتقن كل منها إليه كالف سنة
خلافاً لما يفتني حيث قال إذا أفت بمدة عمره أو عمرها صح لانه تصريح بمقتضى الواقع

عدم التعليق والتأقبت فالو بشر بولد ولم
زوجتموها قبل أو فكم إلى شهر لم يصح

ورد بأن التعليق بذلك يقتضي رفع آثار النكاح بالموت وهي لا ترتفع به بدليل أن له
أن يغسلها فرفعها به مخالف لمقتضاه حل (قوله كالبيع) فثمة لأنه يشمل
المورقين وقوله لا اختصاص به بزيادة تباط أي بدليل اشتراط الإشهاد فيه اه حل
وقوله وللتمس دليل على الثائية (قوله وللتمس عن نكاح المتعة) وهو النكاح لأجل
وجاز أولاً رخصة له مضطر ثم حرم عام خبير ثم جاز عام الفتح وقبل حجة الوداع ثم حرم
أبدا بالنص الصريح الذي لو بلغ ابن عباس لم يستمر على حله مخالفاً كافة العلماء زى
وهو أحد أمور أربعة تكرر النسخ لها نظماً بعضها بعضهم في قوله

وأربع تكرر النسخ لها جاءت من النصوص والآثار
قبلة ومنعة وخرة كذا الوضوء مما عسى النار

زاد بعضهم ما سواه هي الحمر الإلهية وادعى أنها التي في النظم بدل التمر (قوله أولى
من اقتصاره الخ) وجه الأولوية أن يبره بذلك يوهم أنه لا يعتبر غير عدم التعليق
والتأيت من الشروط (قوله ولقظ ما يشق) من تزويج كزوجه أو أفككتك
وأطلق البلقيني عنهم عدم الصحة في مضارعهما ثم بحث الصحة إذا انسلخ عن معنى
الوعد بأن قال أزوجه الآن وكانا تزوجك وإن لم يقل الآن خلافاً للبقيني في هذا
لأن اسم الفاعل حقيقة في حال التكلم على الراجح فلا يوهم الوعد حتى يعتذر عنه
بخلاف المصارع (فرع) لو قال حوزتك بالجيم بدل الزأى أو أنا احتأباً للمرة بدل
الكاف مع وإن لم تكن لعنسه على المعتمد شويرى وح ف (قوله ولو بعبية) لرد
وكذا قوله وإن أحسن العاقدان العربية والمراد ما يكون صريحاً في تلك اللغة
كما في حل (قوله يفهم) معاً العاقدان ولو بأخبار ثمة عارف حل أي أخبر بها
قبل آتيانها بها كما في شرح مر (قوله بأمانه الله) أي جملة لكم الله تعالى أمناء
عليهم ع ش ويصح أن يراد بالأمانة الشريعة أي شريعة الله ويكون قوله
واستعلمتم الخ من عطف الخاص على العام وكلمة الله ما ورد في كتابه من النكاح
والتزويج لأنهما الواردان فيه والقياس ممتنع لأن في النكاح ضرباً من التعبد حل
خلافاً للصيغة حيث فاسوا عليهم ما وهنك وملكتك (قوله بعديم قبول) كأن
يقول قبلت نكاح فلانة أو تزويجها ورضيت نكاح فلانة أو أحييته أو أوردته لأن
هذه الصيغ كافية في القبول كما يأتي لأفعل ولا يضر من عامي فتح الزاء وكذا من
العالم على المعتمد عند شيئا لأن الخطأ في الصيغة أد المنهـ بل بالمعنى ينبغي أن يكون
كالخطأ في الأعراب والتذكير والذائت اه حل وعبارة مر ولا يضر فتح ياء المتكلم
ولو من عارف ولا ينافي ذلك عدهم أنعمت بضم التاء وكسر هاء عيلاً لأنه لا ر المدار

كالبيع بل أولى لاختصاصه
بزيادة احتياط ولأنه عن نكاح
المتعة في خبر الصبيح سمي
بذلك لأن الغرض منه مجرد
التمتع دون التوالد وغيره من
اغراض النكاح وتعبيري بما
ذكر أولى من اقتصاره على عدم
التعليق والتأيت (ولفظ)
ما يشق من (تزويج أو نكاح
ولو بعبية) يفهم معاً العاقدان
والشاهدان وإن أحسن
العاقدان العربية اعتباراً
بالمعنى فلا يصح بغير ذلك كلفظ
بيع وتبليك وهبة لخبر مسلم
اقتوا الله في النساء فانكم
أخذتموهن بأمانة الله واستحلتم
فروجهن بكلمة الله (وصح)
النكاح (بتقديم قبول) على
إيجاب الحصول المقصود
(وتزويج) من قبل الزوج
(وتزويجاً) من قبل الولي (مع)
قول الآخر عقبه (تزوجتك)
في الأول

في الصيغة على التعارف في معاورات الناس ولا كذلك القراءة (قوله أو تزوجتها)
 أشار بتقدير الضمير إلى أنه لا بد من الاتيان بدال عليهما من نحو اسم أو ضمير أو اسم
 إشارة م ر (قوله لوجود الاستدعاء) الجازم بخلاف ما لو قال الزوج تزوجني
 أو تزوجتني أو زوجها مني وما لو قال الولي تزوجها أو تزوجتها لم يصح لعدم الجزم ولو
 قال الولي للزوج قل تزوجتها لم يصح لأنه استدعاء للفظ لا للتزويج حل (قوله
 لا بكنية) أي لأنها لا تنافي في لفظ التزويج والانكاح والنكاح لا ينعقد
 إلا بهما ومن الكنية زوجك الله بنفي كما نقله النووي عن الغزالي (قوله كاحلتك)
 فيه أن هذا ليس من ألفاظ النكاح اه حل فكان الأولى أن يمثل بقوله أو زوجك
 بنفي ولم يقل الآن ويستثنى من عدم الصفة بالكنية كتابة الأخرس وكذا اشارته
 التي اختص بفهمها الفطن فأنهما كنيستان وينعقد بهما النكاح منه تزويجا
 وتزويجا اه من شرح م ر وعش عليه من موانع ولاية النكاح وبعضهم من اعتقاده
 بالكنية مطلقا حتى في هاتين الصورتين قال ولا ينعقد نكاح الأخرس بالإشارة
 إلا إذا كان يفهمها كل أحد قال م ر في ما يأتي فإن لم يفهم اشارته أحد زوجة الأب
 فأنه لا يحلها كم (قوله فلا يصح بها لنكاح) ولو توفرت القرائن على النكاح ولو
 قال نويت بها النكاح ولا يخفى أن جواز ذلك يمثل بالمعنى حرراه حل (قوله بخلاف
 البيع) ولا يشترط أن يتوافق اللفظ ما لو قال تزوجتك فقال قبلت النكاح صح اه
 بحر (قوله في المعقود عليه) من زوج أو زوجة كما لو قال تزوجتك بنتي أو زوج بنتك
 ابني وهذه يشاها المتن أي مفرومه ولا يشملها قوله في المعقود عليه بناء على أن الزوج
 غير معقود عليه بل في حكمه إلا أن يقال هذه أول بالحكم عش (قوله ونوبا
 معينة) يؤخذ منه أنها لو اختلفا في النية بطل العقد وهو ظاهر عش على م ر فلو
 طالب الزوج أحد البنات بعد موت الأب فقال أنت لمعينة ونهدت الشهود
 بذلك فقالت لست المعينة صدقت بيمينها لأن الشهود لا اطلاع لهم على النية وكذا
 لو قال لها الشهود أنت المفدة وسمى الولي غيره غلطا فالقول قولها بيمينها لأن
 الأصل عدم الظن كما قاله عش على م ر فالظاهر أن نكاح الثانية لا يصح أيضا لعدم
 شهادة الشهود عليه تدبر (قوله ولا يقبلت) أو قبلته حل (قوله ثبتت نكاحها)
 المراد بالنكاح الانكاح وهو التزويج ليطابق الإيجاب والاستحالة معنى النكاح
 هنا إذ هو المركب من الإيجاب والقبول كما في شرح م ر (قوله نكاح شغار)
 عطف على العامل المقدّر قبل قوله لا بكنية لأن المعنى لا يصح بكنية وسمى شغارا من
 قولهم شغار البلد عن السلطان إذا خلعه عنه خلعه عن بعض شرائطه أو من قولهم شغار

(أو تزوجتها) في الثاني لوجود
 الاستدعاء الجازم الدال على
 الرضى (لا بكنية) بتقديره
 بقولي (في صيغة) كاحلتك
 بنتي فلا يصح به الكساح
 بخلاف البيع إذ لا بد فيه من
 النية والشهود ركن في صحة الكساح
 كما مر ولا اطلاع لهم على النية
 أما الكنية في المعقود عليه كما
 لو قال زوجتك بنتي فقبل ونوبا
 معينة فيصح النكاح بها (و) لا
 (يقبلت) في قبول لا انقضاء
 التصريح فيه بأحد الطرفين ونيته
 لا تفيد إلا أن يقول قبلت
 نكاحها أو تزوجتها أو الكساح
 أو التزويج أو رضيت نكاحها
 على ما حكاه ابن هبيرة عن
 إجماع الأئمة الأربعة وأيده
 الزركشي بنصر في البويطي
 (و) لا يصح (نكاح شغار) للنهي
 عنه في خبر الصيصين
 (كزوجتها) هو أعم من قوله
 وهو تزوجتها أي بنتي (على أن
 تزوجني بنتك وبضع كل) منها
 صدق الأخرى

فقبل ذلك وهذا التفسير
 مأخوذ من آخر الخبر المحتمل
 لأن يكون من تفسير النبي وإن
 يكون من تفسير ابن عمر الراوي
 أو من تفسير نافع الراوي عنه
 وهو ما صرح به البخاري فيرجع
 إليه والمعنى في البطلان به
 التشريك في البضع حيث جعل
 مورد النكاح امرأة ومداق
 لاخرى فاشبه تزويج واحدة
 من اثنين وقيل غير ذلك (وكذا)
 لا يصح (لوميا معه) أي مع
 البضع (مالا) كأن قيل وبضع
 كل واحدة وألف مداق
 الاخرى (فإن لم يجعل البضع
 مداقا) بأن سكت عن ذلك
 (مع) نكاح كل منهما لا انتفاء
 التشريك المذكور ولا به ليس
 فيه الا شرط عقد في عقد وهو
 لا يفسد النكاح ولا كل واخذة
 مهر المثل لفساد المسمى (وشرط
 في الزوج حل واختيار وتعيين
 وعلم بحل المرأة) فلا يصح
 نكاح محرم ولو تزكيت له فغير مسلم
 لا يباح المحرم لا يتكح

الكلب اذا رفع رجله ليقول فكان كلاً منهما يقول لا آخر لا ترفع رجله ابنتي حتى
 ارفع رجله ابنتك شرح الروض (قوله فيقبل ذلك) بأن يقول تزوجتها وزوجتك
 بنتي قال الشيخ أي سم ظاهره البطلان وإن لم يقل أي القابل ذلك أي وبضع كل مداق
 الاخرى وقد يقال إذا لم يقل ذلك سقط جعل البضع مداقا لما تقدم أنه اذا سكت
 القابل عن ذكر المهر الذي ذكره الموجب يرجع الى مهر المثل وسقط اثر ذلك الموجب
 للبطلان فيبني الصفة حيث لا ذكر البضع حيث لا بمنزلة عدم ذكره تأمل شورى
 وقوله لأن ذكر البضع أي من الموجب وقوله حيث لا أي حين لم يذكر القابل تأمل
 (قوله مأخوذ) لو قال مذكور كان أولى اه برماوى لأن التفسير مذكور في آخره
 صريحا وتكون من معنى في (قوله المحتمل) صفة لا آخر والتفسير (قوله فيرجع
 إليه) أي الى التفسير وإن كان من تفسير الراوي لانه أعلم بتفسير الخبر من غيره
 اه شرح التقرير رزى (قوله والمعنى في البطلان به) الاولى في بطلانه الا أن
 تجعل الباء بمعنى في (قوله حيث جعل مورد النكاح امرأة) وهي صاحبته أي
 البضع فقد جعل معقودا عليه فيستوفى الزوج وقوله ومداقا لاخرى أي تستوفى
 الاخرى لأن مداق المرأة لما ثبت المتكلم في المثال المذكور صارت مشتركة
 بين الخطاطب باعتبار كونها زوجته وبين بقية باعتبار كون بضعها مداقا لها وكذا
 يقال في بقية الخطاطب فظهر قوله أشبه تزويج الخ بجماع الاشتراك في كل حرف
 (قوله وقيل) أي في بيان المعنى في البطلان حل وقوله غير ذلك وهو التعليق
 (قوله بأن سكت عن ذلك) أي عن جعل البضع مداقا أي مع تسمية المال لقوله
 الآتي لفساد المسمى رزى كأن يقول زوجتك بنتي على أن تزوجني بفنك ومداق
 كل واحدة ألف وانما فساد المسمى الذي هو ألف بالتسمية للعقد الاول لانه
 جعل الالف ورفق العقد الثاني مداقا والرفق غير معلوم فيكون الصداق كله
 مجهولا فيرجع الى مهر المثل وانما فساد بالتسمية للعقد الثاني لانه مبني على الاول
 والمبني على الفاسد فاسد ولو علمنا فساد الاول فالظاهر من هذا الثاني تقرير شيننا
 وبعضه في حل وقال بجر بأن قال زوجتك بنتي على أن تزوجني بفنك ولم يزد قبلي
 كما ذكر اه وفيه ان وجوب مهر المثل في ذلك لعدم ذكر المهر لا فساد المسمى حل
 اللهم الا أن يقال مراده بفساد المسمى ولو بانقوله لأن قوله على أن تزوجني كأنه قائم
 مقام المسمى (قوله ولانه ليس فيه الخ) ان قلت شرط عقد في عقد مبطل في فتلبيه
 من البيع ونحوه فلم لم يبطل هنا قلنا النكاح لا يتأثر بالشروط الفاسدة لانه معاوضة
 غير محضه سل (قوله وعلم بحل المرأة) يرد عليه من بينه وبينها رضاع وشك

هل هو خمس أو أقل فانه يجعل له نكاحها مع انه ليس عالمها له الا أن يقال المراد
 بالعلم جعل المرأة لعدم العلم بحرمتها عليه مع عدم معارض للصل فلا يرد عليه من شك
 في انقضاء عدتها حيث لم يصح نكاحها لم يتبين خلافه لان الامتثال بقاء المانع
 وهو العدة أو يقال انه شرط لجواز الاقدام فلا ينافي انه اذا ظن بحرميتها أو عدم
 خلوها من العدة أو الزوج فتبين خلافه بعد العقد انه يصح اعتباره بما هو في نفس
 الامر فقله ولا من جهل حلها أي لا يصح نكاحها ما لم يظن المانع فتبين خلافه
 والاصح على المعتقد كما يؤخذ من شرح م وصرح به ح ل خلافا لما في الشورى
 (قوله ولا مكره) أي بغير حق اما اذا كان بحق كان كرهه على نكاح المظلومة
 في القسم حل فيصح بأن ظلمها هو فية من عليه نكاحها لبيت عندها ما فاتها
 (قوله وفي الزوجة حل وتعين) ويشترط في انعقاد النكاح على المرأة المنتقة أن
 يراها الشاهدان قبل العقد ولو عقد عليها وهي منتقة ولم يعرفها الشاهدان لم يصح
 لان استماع الشاهد العقد كاستماع المحاكم الشهادة قال الزركشي محله اذا
 كانت مجهولة والا فيصح وهي مسألة نفيسة والقضاة الآن لا يعلمون بها فانهم
 يزوجون المنتقة الحاضرة من غير معرفة الشهود لها كنفاء بحضورها واخبارها
 اه عميرة وعبارة م في الشهادات قال جميع لا انعقد نكاح منتقية الا ان عرفها
 الشاهدان اسمها ونسبها أو صورة وقال جرو ق ل على الجلال المحلى لا يشترط رؤية
 المجهولة بل تكفي الشهادة على جريان العقد بينها وبين الزوج اه وفيه انه اذا
 حصل منها انه كالعقد فلا يصح شهادتها بانها ذواته لعدم علمها بها لکن يؤيد
 كلامها صحة النكاح بابني الزوجين أو عدو بينهما مع عدم صحة شهادتها بثبوت عند
 الانكار (قوله وخلوها م) فلوا دعت انها خلية من نكاح أو عدة جاز تزويجها
 ما لم يعرف لها نكاح سابق فان عرف لها وادعت ان زوجها طلقها أو مات وانقضت
 عدتها جاز لوليها الخاص تزويجها ولا يزوجه الولي العام وهو الحاكم الا بعد ثبوت
 ذلك عنده كما قال زى (قوله من عدم ذكورة) عدم المانع باعتبار مدلوله وهو
 الانوثة والخمسة اذ هما وجوديان فلا يرد ما يقال ان المانع أمر وجودي فلا يصدق على
 عدم الذكورة (قوله بما يأتي) أي في الموانع وهو الرقيق والفاسق ومجبر والسفاهة
 ومختل النظر ومختل الدين فهي خمسة وقوله مع بعضها ثم وهي الثلاثة الاخيرة أي
 المحرم والصبي والمجنون (قوله بما يأتي في الشهادات) ومنه أبصار الشاهد العاقد من
 حالة العقد كما ذكره م هنالك وقال هنا ومثل العقد بضمرة الاعى في البطلان
 العقد بطلان شديدة أي لعدم علمها بالموجب والقابل والاعتماد على الصوت لا نظر له

ولا مكره وغيره من كالبص
 ولا من جهل حلها احتياطا
 لعقد النكاح (وفي الزوجة
 حل وتعين وخلوها م) أي
 من نكاح وعدة فلا يصح نكاح
 محرمة للغير السابق ولا احده
 المرأتين للابهام ولا منكوحة
 ولا معتدة من غيره لتعلق حق
 لغيره واشترط غير الحل
 فيها وفي الزوج من زيادة في
 الولي اختيار) وهو من زيادة في
 (وقد مانع) من عدم ذكورة
 ومن احرام ورق وصبي وغيره
 بما يأتي في موانع الولاية فلا
 يصح النكاح من مكره وامرأة
 وخنثى ومحرر وصبي ومجنون
 وغيرهم بما يأتي مع بعضها ثم
 (وفي الشاهد من ما) يأتي
 (في الشهادات) هو أعم مما
 ذكره

(وعدم تعين) لهما ولا أحدهما
 (للولاية) وهو من زيادتي فلا
 يصح النكاح بحضرة من اتقى
 فيه شرط من ذلك كأن عقد
 بحضرة عبد بن أو امرأتين
 أو فاسقين أو أعمى أو أعمى
 أو خنثيين نعم أن يأنأ ذكر بن مع
 ولا بحضرة متعين للولاية فلو
 وكل الأب أو الأخ المنفرد في
 النكاح وحضر مع آخر لم يصح
 وإن اجتمع فيه شروط الشهادة
 لأنه ولي ما قد فلا يكون شاهدا
 كالزوج ووكيله نائبه ولا يعتبر
 احضار الشاهد من بل يكفي
 حضورهما كما شمله إطلاق المتن
 ودليل اعتبارهما مع الولي خبر
 ابن جابر لا نكاح الأبوي
 وشاهدي عدل وما كان من
 نكاح على غير ذلك فهو باطل
 والمعنى في اشتراطهما الاحتياط
 للإيضاح وميانة الانكحة عن
 المجهود (ومع) النكاح ظاهرا
 وباطنا (ياخي الزوجين) أي
 ابني كل منهما أو ابن أحدهما وابن
 الآخر (وعديهما) أي كذلك
 ثبوت النكاح بهما في الجملة
 (و) مع (ظاهرا) التقيده تبعاً
 للسبكي وغيره من زيادتي
 (بمستوى عدالة) وهما المعروفان
 بها ظاهرا لا باطنا لأنه يجري

ملومهما الإيجاب والقبول من غير رؤية الموجب والقابل ولكن جزماً في أنفسهما
 بأنهما مفلان وفلان لم يكف للعدالة المذكورة عيش على حر ويحصر على الشخص
 العالم بنفسه نفسه تضرر للشهادة (قوله وعدم تعين لهما) مثال تعينهما مع الولاية
 اخوان أذنت لهما معاً أن تزوجاها (قوله نعم أن يأنأ ذكر بن مع) كالأب أو الولي
 ذكر بخلاف المستقود عليه أنه ~~ممكن~~ عقد على خنثى أو له فبان أني أو ذكر
 والفرق أن الشهادة والولاية مقصودان لغيرهما بخلاف الزوجين فاحتيط لهما شورى
 وقياس على الخنثيين غيرهما ذاتيين ووجود الأهلية في نفس الأمر وتشتط هذه
 الشروط حال التصل بخلاف شاهد غير النكاح فاتها تعذر فيه حال الأداء زى
 (قوله المنفرد) قضيته أن الأخ لو لم يتعين كواحد من ثلاثة أخوة إذا وكل أجنبياً مع
 أن يحضر مع آخر فيه نظراً لأن المصريح به في الرض وشرحه عدم الصحة أي وصورة
 المسألة أنها أذنت لكل أن تزوجها بخلاف ما لو زوج أحدهم وحضر الآخر
 فإنه يصح أحدهم أي وقد أذنت له فقط فيؤخذ منه أن مفهوم المفرد فيه تفصيل
 (قوله كالزوج) أي فلا يجوز أن يوكل في القبول ويحضر مع شاهد آخر فهو وتنطير
 وذلك لأن الوكيل سفير محض فكان الموكل هو العاقد (قوله ووكيله نائبه) أي
 والحال أن وكيله نائبه حل (قوله والمعنى في اشتراطهما) هذا لا يناسب ما تقدم
 من عدم لهما ركبا الآن يقال جرى هنا على طريقة الغزالي أو مراده بالشرط ما لا بد
 منه (قوله أي ابني كل منهما) بأن كانا أخوين شقيقين وسكت عن ابني أحدهما
 وهما كإبني كل منهما حل (قوله بهما) أي الابن والعديون وقوله في الجملة أي
 في غير هذه الصورة والألفاقياس أن لا يصح نكاح الأجنبي ثبت به ذلك النكاح
 فاكتموا يكون الشاهد يثبت به النكاح في الجملة أي في بعض الصور وكتب أيضاً
 أي في غير نكاحهما فلا يثبت النكاح من ذكر فلو ادعت عليه زوجية وإنكر
 وأقامت ابنيهما أو عدوهما شهداء عليه بذلك لم تقبل شهادتهما لوجود المانع وهو
 العداوة وشهادة الابن لا مهمما واحدهما ولوالدهما عليها زوجية وإنكرت وأقام
 من ذكر شهداء عليهم بذلك لم تقبل أيضاً لوجود المانع وفي كلام جر وقد يتصور
 قبول شهادة الابن أو العدي في هذا النكاح بعينه في صورة وهي شهادة المحسبة
 حل (قوله بمستوى عدالة) أي عند الزوجين شورى (قوله لأنه يجري بين أوساط
 الناس) لعل المراد بالأوساط ما عدا الولاية والعوام كطلبة العلم والعوام
 أدنى مرتبة قال حل وأخذ منه أنه لو أراد أن يعقدهما كحكم اعتبر العدالة
 الباطية لسهولة معرفتها عليه بمراجعة المزكين وقال المتولي لا فرق لأن ما طريقته

بين أوساط الناس والعوام ولو اعتبر فيه العدالة الباطية لاحتاجوا إلى معرفتها بالحضرة ومن هو متصف بالعدالة
 بها فيطول الأمر عليهم ويشق

المعاصرة يستوى فيه الخاصكم وغيره واعتمده شيئا (قوله لا بمستورى اسلام
وحرية) فان بان الاسلام او الحرية او البلوغ مع شوري أي بان انعقاده (قوله ولو مع
ظهورهما) أي ظاهرا اسلامهما وحريةهما أي ولو سكنا مسلمين وحرين بحسب
الظاهر من الداربان كانا القبطين في دار مسلمين أحرارا (قوله وذلك) بأن يكونا
بموضع الخ بيان لما قبل الغاية وقوله أو يكونا بيان لما بعدهما (قوله ولا غالب) ليس
بمقدعش (قوله فيهما) أي الاسلام والحرية (قوله فيه) متعلق بمقدعش سفة
نجة والتقدير بحجة مقبولة فيه (قوله فهو أعم أولى) ووجه الأولوية ان التعبير بالبيننة
يشمل الرجل مع المرأةين وهو غير مراد لان النكاح ليس بمال ولا يرجع اليه حتى
ينبت بهم عش ووجه العموم شموله علم الحاكم (قوله في حقهما) متعلق ببطلانه
وقوله بما يمنع تناسعه قوله بحجة وقوله أو بإقرار الخ وأخذ من قول المتن بعد لا
الشاهد من بما يمنع محته فهو راجع للكل (قوله فلا يقبل إقرارهما) نعم ان علما
المفسد جازلها العمل بقضيته باطنا للكن اذا علم الحاكم هما فارق بينهما شرح م
وحرف (قوله ولو أقاما الخ) خرج به ما لو قامت بينة تشهد بحسبة فانها تسمع رى
ومحل سماعها عند الحاجة اليها كأن طلق شخص زوجته فلانا وهو يعاشرها ولم
تعلم بينة بالطلاق فلانا وظنت انه يعاشرها بحكم الزوجية فشهدت ببطلان
النكاح عند القاضي اما اذا لم تدع اليها حاجة فلا تسمع به عليه الوالد شرح م
وعش عليه وعبارة حل وأما بينة الحسبة فلا تسمع لانه لا حاجة اليها حيثئذ لان
شهادتها يفسق الشاهد من موافق لدعواها وقد يصور ذلك بما اذا عاشر أم الزوجة
أو بنتها بعد طلاقها فلانا قبل الدخول حتى تكون معاشرته لامها حراما لان أم
الوطوءة بشبهة تجوز معاشرتها معاشرة المحارم اذ يحرم نكاحها فشهدت بينة
الحسبة ان هذا الرجل لا يجوز له معاشرته من ذكر لان نكاحه لبنتها كان فاسدا
لان شهود العقد فسقة وحيثئذ يلزم عدم صحة النكاح يسقط التحليل لوقوعه تبعا
(قوله من المهر) أي من نصفه لان الغرض انه قبل الدخول بدليل ما بعده كأن
طلقها قبل الدخول فلانها لم أقام بينة على ما يمنع صحة العقد وأراد بذلك التخلص من
نصفه فانها تقبل ويسقط التحليل حيثئذ لوقوعه تبعا شوري (قوله فلا يؤثر) أي
الاقرار وقوله كما لا يؤثر أي الاقرار وقوله فيه أي في ابطاله شيئا واعتراض بأن المتن
شامل لما اذا كان الاقرار بعد الحكم بشهادتهما فالنفس شامل للمقيس عليه فلا
حاجة للمقياس ومن ثم لم يذكره مر ولا يجوز يمكن أن يخص المقيس بما اذا كان قبل
الحكم بشهادتهما ويرد عليه حيثئذ انه قياس مع الفارق لان النكاح قهوي بعد

(لا) بمستورى (اسلام وحرية)
وهما من لا يعرف اسلامهما
وحريةهما ولو مع ظهورهما بالداد
وذلك بأن يكونا بموضع مختلط
فيه المسلمون بالكفار والاحرار
بالأرقاء ولا غالب أو يكونا
ظاهري الاسلام والحرية بالداد
بل لا بد من معرفة حالهما فيهما
باطنا السهولة الوقوف على ذلك
بخلاف العدالة والفسق
وكستورى الاسلام مستور
البلوغ (ويتبين بطلانه) أي
النكاح (بحجة فيه) أي في
النكاح من بينة أو علم حاكم
فهو أعم من قوله بينة (أو بإقرار
الزوجين في حقهما) بما يمنع محته
كفسق الشاهد ووقوعه
في الردة لوجود المانع وخرج
بزيا في حقهما حق الله
تعالى كأن طلقها فلانا ثم انتقا
على عدم شرط فلا يقبل إقرارهما
للتهمة فلا تحمل الإجماع كما
في الكافي للعواري قال ولو
أقاما عليه بينة لم تسمع قال
السبكي وهو صحيح اذا اراد
نكاحا جديدا كما فرضه قاله
أراد التخلص من المهر أو ارادته
بعد الدخول مهر المثل أي وكان
أكثر من المسمى فيه في قبولها
قلت وهو داخل في قول
في حقهما (لا) بإقرار (الشاهد من بما يمنع محته) أي النكاح فلا يؤثر في ابطاله كما لا يؤثر فيه بعد الحكم بشهادتهما
ولان الحق ليس لهما فلا يقبل قولهما

على الزوجين (فان أقر الزوج)
دون الزوجة (فه فسخ) النكاح
لاعترافه بما يتبين به بطلان
نكاحه (وعليه المهران دخل)
بها (والانفسه) اذ لا يقبل
قوله عليها في المهر وقولي فسخ
هو المراد بقوله فرق بينهما فهي
فرقة فسخ لا طلاق ولا نقص
عدد الطلاق كالموافق الرضاع
فتعبري بما يجمع صحتهم أهم من
تفسيره بالفسق (أو أقرت
الزوجة دون الزوج (تحلل
في ولي أو شاهد) كفسق (حلف)
فيصدق لار العصمة بيده وهي
تريد رفعها والاصل بقاؤها وهذه
من زيادتي فان طلقت قبل
دخول فلامهر لانكارها أو بعده
قلها أقل الامر من المسمى ومهر
المثل وخرج بالمثل فيمن ذكر
غيره كالموافق الزوجة وقع
العقد بغير ولي ولا شهود وقال
الزوج بل بهما فتخلف هي كما
نقل ابن الرفعة عن الذخائر
والزركشي عن النص لان ذلك
اسكار لاصل العقد (وسق)
اشهاد على رضا من يعتبر رضاها
بالنكاح بان كانت غير مجبرة
احتياطاً لئلا يؤمن انكارها وانما
لم يشترط لان رضاها ليس من
نفس النكاح المتعبر فيه
الاشهاد وانما هو شرط فيه

الحكم بشم ادتيه ما فلا يلزم من عدم تأثير الاقرار في ابطاله حينئذ عدم تأثيره
في ابطاله قبل الحكم بشم ادتيه ما الا ان يقال انه قياس أدون تأمل (قوله على
الزوجين) أما في حقهما فيقبل وبعبارة شرح م ر نعم له أثر في حقهما فلو حضرا
عقد أختم ما مثلاً ثم ماتت وورثها ما سقط المهر قبل الدخول وفسد المسمى بعده فيصيب
مهر المثل أي ان كان دون المسمى أو مثله لا أكثر لئلا يلزم انهما أو جبايا اقرارهما حقاً لهما
على غيرهما (قوله أقر الزوج به) أي بما يجمع صحتهم (قوله هو المراد بقوله) فرق
أوله السبكي بالحكم بالبطلان وظاهره انه لا بد من الحكم بالبطلان ولا يكفي قوله
فرقت بينهما لكن تعبيره هنا فسخ يقتضي انه لا بد من فسخ وان المقد الاول صحيح
وليس كذلك حل أي بل ينسخ العقد من غير فسخ بمجرد الاقرار فلو قال نفي
النكاح لكان أولى برأوي (قوله كالموافق الرضاع) التشبيه في النسخ لاني عدم
نقص الطلاق لانه لا يتأني في الرضاع اذ لا فعل له بعد ذلك (قوله وتعبري بما يجمع
صحتهم) أي العائد عليه التضمير في به (قوله بتحلف في ولي أو شاهد) هلا قال به
أي بما يجمع صحتهم كما قال أولاً مع انه أخصر ثم ظهر انه لو قال ما ذكر لشمال ما لو قالت وقع
العقد بغير ولي ولا شهود وقال الزوج بل بهما فيقتضي انه يحلف مع انها هي التي تعاف
على كلامه كما سيأتي نعم على المعتقد الآخر من ان الزوج يحلف في هذه أيضاً يكون
قوله به صواباً تأمل (قوله والاصل بقاؤها) لكن لو مات لم ترثه شرح م ر فان
طلقت أو ماتت م ر (قوله فلامهر) قال ابن الرفعة الا اذا كانت مجبورة فسفه فان
ذلك لم يسقط لفساد اقرارها في المال والامة كذلك قال في المهرات وسقوط المهر
قبل الدخول ينبغي تقييده بما اذا لم تقبضه فان قبضته فليس له استرداده أي لا لها
تقر له به وهو يشكره خ ط (قوله فتخلف هي) المعتقدان القول قول الزوج شورى
فيصنف لان الراجح ان القول قول مدعي العصمة زى (قوله من يعتبر رضاها) ليس
قيداً كما يعلم من كلامه بعد (قوله وانما لم يشترط الخ) نعم أفتى البلقيي كابن عبد
السلام بأنه لو كان الزوج هو الحاكم لم يباشره الا ان ثبت اذنها عنده وأفتى
البعقوي بأن الشرط أن يقع في قلبه صدق الخبر له بأنها أذنت له وكلام الغفال والقاضي
يؤيده وعليه يحمل ما في البحر عن الاصحاب انه يجوز اعتماد مبي أرسله الولي انفسه
ليزوج موليته والذي يقضيه انه يأتي منها ما في عقده بمستور إذا اخلأ انما هو
في جوار مباشرته لا في الصحة لمساكن مدارها على ما في نفس الامر شرح جبر ومثله
م ر (قوله الكافي في العقد) أي في جواز الاقدام عليه (قوله أو بينة) ينبغي أو اخبار
من يثق به ولو فاسقاً أو مبيحاً عيلاً حل (قوله وليها) أي أو وكيله (قوله انه يسن أيضاً)

ورضاها الكافي في العقد يحصل باذنها أو بينة أو بأخبار وليها مع تصديق الزوج أو عكسه وقضية التقييد بمن
يعتبر رضاها انه لا يسن الاشهاد على رضي المجبرة وقال الاذرعى ينبغي انه يسن أيضاً خروجاً من خلاف من يعتبر رضاها

معتمد (فصل) في عاقد النكاح أي ثبوته ونقيا (قوله وما يذ كرمه) أي
 كالوقوف على الاذن وكيفية الاذن من نطق أو غيره ع ش هل هو أي مع تزويج
 السلطان في حال غيبة الولي وعضله (قوله لا تعتقد امرأة نكاحا) أي لا يكون لها
 دخل فيه والمراد بالنكاح أحد شقيه أي الإيجاب أو القبول قال ح ل الا اذا
 وليت الامامة العظمى فان لها ان تزوج غيرها لانفسها كما ان السلطان لا يفتقد
 لنفسه وانما يعتدله ما ذونه من اولاة فهذه اولى وصكذ ابقية الموانع أي من الرق
 وغيره الا المكفر فقد ذكر وافي الامامة العظمى انه لو تولاهما كافر لا يزوج بها
 مسئلة (قوله لانفسها) أي ايجابا ولا لغيرها قبولا وايجابا ح ل فلا خالفت
 وزوجت نفسها سواء كان بمضرة شلها من أم لا أو وكلت من تزوجها وليس من
 اولياها وجب على الزوج مهر المثل بالوطء ولو في الدبران كان رشيدا ويجب
 ايضا ان يشكرها ان كانت بكر ولا يجب عليه الخدوان اعتقد التحريم سواء قلد
 أم لا الشبهة اختلاف العلماء في صحة النكاح ولكنه يعززان اعتقد التحريم وحصل
 هذا كله ما لم يحكم ما كرمه بضمه والاوجب المسمى ولا تميز بوجهه ايضا ما لم يحكم
 ما كرمه بضمه والاوجب الخدم من شرح م و حواشيه اه (قوله اذ لا يلحق) قدّم
 الدليل العقلي لانه شامل للإيجاب والقبول بخلاف النقل فانه خاص بالإيجاب وقوله
 وعدم ذكره عطف مسبب على سبب قال ح ل أي عدم ذكره في العقد فلا ينافي
 ما يأتي في التوكيل في النكاح منها ولها (قوله وتقدم خبر) أي فيستدل به على
 كون المرأة لا تعتقد نكاحا ع ش و اصرح الادلة على ذلك قوله تعالى فلا تعضلوهن
 ان يتكهن أزواجهن بناء على كون الضمير في تعضلوهن للأولياء لما روي ان معقل
 ابن يسار كان له اخت طلقها وزوجها وانقضت عذتها وأرادت أن تعود له بعقد جديد
 فامتنع أخوه من ذلك لانها لو كانت تتولى العقد بنفسها لم يكن للنس من العضل
 فائدة كذا قيل لكن يعكز على كونه أصرح ادلة قوله ان يتكهن بناء على ان
 النكاح حقيقة في العقد (قوله لا نكاح الا بولي) وفي تزويجها نفسها حواشيه
 فه و د ال بضمه (قوله وروي ابن ماجه) أتى به مع ما قبله لدفع ما يترجم من ان
 الولي في قوله لا نكاح الا بولي فعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث ولعمومه لانه نفي
 تزويجها لنفسه او لغيرها ولانه اصرح في المراد ولانه على شرط الشيعين وقال ح ل
 خبر ابن ماجه يعني عما قبله اه شيخنا (قوله فوككمت لاعتن نفسها) وهل المراد
 فقط أو ولومعه حرراه ح ل وقضية كلام المصنف البطلان في الاخيرة شوبري
 وهي قوله ولومعه (قوله وقيل اقراره بكافة) وكذا عكسه أي اقراره بكلفه

(فصل) في عاقد النكاح
 وما يذ كرمه (لا تعتقد امرأة
 نكاحا) ولو باذن ايجابا كان
 أو قبولا لانفسها ولا لغيرها
 اذ لا يلحق بها من العادات
 دخلها فيه لما قصد منها من
 الحياء وعدم ذكره اسلا
 وتقدم خبر لا نكاح الا بولي
 وروي ابن ماجه خبر لا تزوج
 المرأة المرأة ولا المرأة نفسها
 وانخرجه الدارقطني باسناد
 على شرط الشيعين ومثلا
 اتلشتي لكن لو زوج اخنه
 مثلا فبان رجلا صح ذكره
 ابن المسلم وخروج بلا تعتقد
 ما لو وكلها رجل في انها توكل
 آخر في تزويج موليته أو قال
 وليها وكل عني من تزويجك
 أو اطلق فوككمت وعقد الوكيل
 فانه يصح (وقيل اقراره
 مكلفه به)

لمصدقته كما زعم من زى وقوله بكلفة أى حرة ولو سفيهة وإن كذبها شهود عيقتهم
 لاحتمال نسبائهم م ر وكذا لو أنكر الولي الاذن بدون الكفو لاحتمال نسبائهم ح ل
 (قوله لمصدقها) ولو غير كفؤ وقوله وإن كذبها وليها أى ما لم تقرب له رجل وهو
 لا تحروا لعمل بالاسبق كما يأتي (قوله فيثبت بصلدقهما) فلم يؤثرا نكاحا والغير له
 وإذا كذبها الزوج ليس لها أن تترجح حال البلى لابتدئ من طلاق الزوج لها فإذا
 كذب الزوج نفسه في التكذيب لم يلتفت اليه وظاهره وإن ادعى أنه كان ناسيا
 عن التكذيب فلو كذبه وقد أقرب بها ثم رجعت عن تكذيبها قبل تكذيبها
 نفسها لا نهى أدت بحق له عليها بعد نكاحه ولا كذلك هو في الأولى وجهاوة غيره
 قبل رجوعها اه ح ل (قوله من أنه يكفي اقرارها المطلق) لأنه يستغنى عن
 تفصيلها بالتفصيل الواقع في الدعوى ويأتى ما ذكر في اقرار الرجل المبتدئ والواقع
 في جواب الدعوى فلا بد من التفصيل في الأول ويكفي الاطلاق في الثاني خلافا
 لمن فرق بين الرجل وغيره زى وح ل (قوله تصديق سيده) هل المراد تصديقه
 في النكاح أو في الاذن لأنه الذي يملك به انشاءه تراجع وكذا يقال في ولي السفيه
 اه رشيدى على م ر وقد يدعى ارادة الاول بالنسبة للريقة لتوقف عقد النكاح
 على مباشرته له وارادة الثاني في الرقيق لأنه بمجرد الاذن ارتفع عنه المانع ومما
 يصح منه العقد باستقلاله وشبهه يقال في السفيه تأمل (قوله ولو أقرت لرجل
 ووليها) أى المجهور والمناسب تأخير عن قوله ويقبل اقراره بغيره (قوله عمل
 بالاسبق) أى في الاقايان لمجلس الحكم وان اسند الاخر التزمج الى تاريخ
 متقدم وذلك لأنه بسبقه واقارارهم يحكم بصحته لعدم المعارض الا نفاذا حضرا الثاني
 وادعى خلافه كان مريدا لرفع الاقرار الاول وما حكم بثبوته لا يرتفع الابينة ع ش
 على م ر لكن تعبيرا الشارح بقوله فان اقرا معادون ان يقول ذهبوا وانشاء معاوما
 يفيد خلافه الا ان يقال اقرا أى عند الحاكم (قوله فان اقرا معا) أو علم السبق
 دون عين السابق ولو جهل الحال وقف ان ربحى معرفته والابطال وفي كلام جحران
 ذلك كالأمية فيقبل اقرارها بناء على قبول اقرارها في المعية وكأمية ما لو علم السبق
 ثم نسي اه ح ل (قوله فلا نكاح) ضعيف والمعتمد أنه يعمل باقرارها دون اقرار
 واهبها لتعاق ذلك بدتها وحققها ولو فوات هذا زوجي فسكت وماتت ورثها مأخذة
 لها باقرارها ولو ماتت لم ترثه ولو قال هذه زوجتي فسكنت وماتت ورثته مؤخذة له
 باقراره وإن ماتت لم يرثها على النص (قوله السكرانة) هى لغة بنى أسد لانهم
 يصرفون سكران ونظم ذلك بعضهم فقال

لمصدقها) وإن كذبها وليها لان
 النكاح حق الزوجين
 فيثبت بصادقهما كالبيع
 وغيره ولا بد من تفصيلها
 الاقرار فتقول زوجنى منه
 ولي بحضور عدلين ورضاى
 ان كانت ممن يعتبر رضاها
 وهذا في اقرارها المبتدأ فلا
 ينافي ما سأتى في الدعوى
 من أنه يكفي في اقرارها المطلق
 فان ذلك عمله في اقرارها
 الواقع في جواب الدعوى
 ولو كان أحدهما رقيقا اشترط
 مع ذلك تصديق سيده ولو
 أقرت لرجل ووليها لا تحروا
 عمل بالاسبق فان اقرا معا
 فلا نكاح ذكره البلقيني في
 تفصيله وقول لمصدقها من
 زيادى وكالمكفة السكرانة

وباب سكران لدى بني أسد في مصر وقد اذلتنا عنهم المطرد

قوى (قوله ويقبل اقراره) لم يقل هنا لصدقة كالتى قبلها وهو كالتى قبلها
فظاهرهما وان كذب الزوج قبل وهو بعيد فلا بد من تصديق الزوج كالتى قبلها
والعبرة فى كونه حبيرا بما لا يقرره لم يلزم بكون حبيرا حاله كان ادعى وهو يثبت انه
زوجها حين كانت بكر لم يقبل اقراره لغيره عن الانشاء حيث شذاه شرح م
(قوله على موليته) وان لم تصدقه كما فى شرح م (قوله لقدوته على انشاءه)
يعلم منه انها لا بد ان تكون بكرا وان يكون الزوج كفوا لانه لا يكون حبيرا
الا حينئذ (قوله ولا ب) أى وان لم يلزمها الطر وسفه بعد رشد برماوى أى وجر
عليها التامنى وهو لى مالها حكمه انتم ح ل (قوله ظاهرة) بحيث لا تقتضى
على أهل محلها شورى (قوله من نقد البلد) المراد به ما جرت العادة به فيها
ولو عروضا برماوى (قوله موسر) أى بحال صدقها على المعتد عند م خلافا لما
فى زى حيث قال موسر به أى بمهر مثلها على المعتد فخرج المعتبر عنه ما لزوج الولي
محبوه المعتبر بقنا باجبار وليها لهما ثم يدفع أبو الزوج الصداق عنه بسد العقد فلا
يصح لانه كان حال العقد مسرا فالطريق ان يهب الاب ابنه قبل العقد مقدار
الصداق ويقبضه له ثم يزوجه فيبقى ان يكون مثل الهبة للولد ما يقع كثيرا من
ان الاب يدفع عن الابن مقدم الصداق قبل العقد فانه وان لم يكن هبة الا انه ينزل
منها ما يدفعه عن الابن هبة منية للولد فان دفعه لولى الزوجة فى قوة ان يقول لمكت
هذا الابنى ودفعته لك عن صداق بنتك الذى قدر لها ع ش على م فى باب الكفاة
وفيه أيضا وبقى ما لوالى المراه لولى الزوج زوجت بقتى ابنك بمائة قوش مثلا
فى فة فلا يصح وطريق الصحة ان يهب الصداق لولده ويقبضه له وهل استعاق
الجهات كالامامة ونحوها كافى فى اليسار لانه متمسك من الفراغ عنها وتحصيل حال
الصداق أم لا فيه نظر والاقرب الاول أخذ ما قالوه فى باب التغليس من أنه يكلف
النزول عنها ومثل ذلك ما لو تجسد له أى تحصل له فى جهة الوقف أو الديوان أى ديوان
المرتزقة ما بقى بذلك وان لم يقبضه لانه كالوديعة عند الساطر والحاصل ان الشرط
سبعة أربعة للصحة وهى ان لا يكون بينها وبين وليها عداوة ظاهرة ولا بينها وبين
الزوج عداوة وان لم تكن ظاهرة وان تزوج من كفوا وان يكون موسرا بحال
الصداق ففى فقد شرط من هذه الاربعة كان النكاح باطلا ان لم تأذن وثلاثة بطوار
المباشرة وهى كونها بمهر مثلها ومن نقد البلد وكونه مالا وسياق فى مهر المثل ما يصح
منه ان محل ذلك فى من لم يعتد الا بجل أو غير نقد البلد والاجاز بالمزحل وبغير نقد

(و) يقبل اقراره (مجرد)
اب أو جد أو سيد على موليته
(به) أى بالنكاح لقدوته على
انشائه بخلاف غيره لتوقفه
على رضاها (ولا ب) وان
علا (زوج) بغير تكبر لا اذن منها
(بشرطه) بأن يزوجه ما لو
ينتم ما عداوة ظاهرة بمهر مثلها
من نقد البلد من كفوا لما موسر
به كبيرة كانت أو صغيرة عاقلة
أو مجنونة لسكالك شفقتة
وتحليل الدار قطنى

البلد كما مر في شرح ممر والشايع رحمه الله تعالى اسقط شرطاً من شروط الصحة
وشرطاً من شروط جواز المباشرة ونظم ذلك بعضهم فقال
الشرط في جواز اقدام ممر $\text{في طول مهر المثل من نقد البلد}$
كفاءة الزوج بساره بحال $\text{في صداقها ولا عداوة بحال}$
وتقدمها من الولي ظاهراً $\text{في شروط صحة كما تقرراً}$

واذا اشترط في الزوج عدم اعادة العداوة والباطنة معاشرتها له وخرج بالعداوة
السكرانة من يخل أو تشبه خلقه فلا تؤثر $\text{في كونه تزويجها له شرح ممر (قوله}$
 $\text{أحق بنفسها) أي في اختيار الزوج أو في الأذن وليس المراد أنها أحق بنفسها}$
في العقد كما يقول المخالف كالحنفية شيخنا عز بن زكي لكن قوله من ولها مع قوله والبكر
بزوجها أبوها يشهد الحنفية القائلين بأنها تزوج نفسها (قوله أذن للآب وغيره)
وان لم تعلم الزوج ممر (قوله وضرب خد) الواو بمعنى أو (قوله وأذن لها سكوتها) أذن لها
خبر مدم وسكوتها مبتدأ مؤخر أي سكوتها أذن لها أي كاذنها ان حذفت السكاف مبالغة
في التشبيه وقدم المشبهة به لذلك هكذا يتعين والأفالسكوت ليس إذا نحتي يحصل
خبر عنه وانما هو كالأذن شيخنا (قوله وهذا بالنسبة للتزويج) أي ولو بغير نفوذ شرح
ممر وقيل لا بد من أذن لها طبقاً بالنسبة لغير الكفو وكذا بالنسبة له لكونه عدواً أو غير
موسر بحال المداق (قوله لا تقدر المهر) أي وهو دون مهر المثل فلا يكفي السكوت
حل (قوله من زالت بكارتها) وإن عادت (قوله بوطء) ولو من نحو قرد في قبلها إلا ملى
وان تعدد فلواشقبه بغيره فلا بد من زوال البكارة منهما حل وبعبارة زكى قوله
في قبلها ولو كان لها فرجان أصليان فوطشت في أحدهما زالت بكارتها ما سارت ثيباً
بمخلاف ما لو كان أحدهما أملياً والآخر زائداً واشتبهه الأملى بالزائد فلا تصير
ثيباً بزوال بكارة أحدهما لاحتمال أن يكون الوطء في الزائد اهـ (قوله وسيد)
فلو زفج أمته وباعها وشك هل وقع التزويج قبل زوال ما سكه حكمكم بصحة
النكاح لان الظاهر وقوعه في ملكه حل (قوله من ذى ولاء الخ) بيان للعير
(قوله إلا بذنهما) أي صريحاً في التيب ويكفي السكوت من البكر راغب المجهز على
الأرجح كما صرح به ممر في الشارح لانه كالأذن حكم (قوله ولو بلغنا الوكالة) أي
للآب أو غيره أو بقولها أذنت له في أن يعقد لي وإن لم تذكر نكاحاً أو يؤيده قوله لم
يكفي قولها رزيت من برضاه أي وإي أو بما يفعله أي وهو ممر في ذكر النكاح شرح
ممر ولو عزل نفسه حينئذ لم ينزل ولو رجعت عن الأذن قبل كمال العقد كان
كرجوع الموكل لكن لا يقبل قولها في ذلك إلا بينة ولو ادعى الولي أنه كان زوجاً

التيب أحق بنفسها من ولها
والبكر يزوجه أبوها وقول
بشرطه من زيادتي (وسن له
استدانتها مكلفة) تطبيقاً
لما طرأ عليه من خبر مسلم
والبكر يستأمرها أبوها بخلاف
غيره فإنه يعتبر في تزويجه
لها استدانتها كما سياتي
وقول مكلفة من زيادتي
ومثلها السكرانة (وسكوتها)
بقيده زدت بقولي (بعده) أي
بعد استدانتها (أذن للآب
وغيره ما لم تكن قرينة ظاهرة
في المنع كصباح وضرب خد
نظم مسلم وأذن لها سكوتها
وهذا بالنسبة لا تزويج لا تقدر
المهر وكونه من غير نقد البلد
(ولا تزوج ولي) من أب
أو غيره عاقلة (ثيباً) وهي من
زالت بكارتها (بوطء) بقيد
زنته بقولي (في قبلها) ولو
حراماً أو نائمة (ولا غير أب)
وسيد من ذى ولاء وسلطان
ومن بهاشية نسب كاخ وعم
(بكر) عاقلة (الإبائهما) ولو
بأنفق الوكالة (بالتنين) خبر
الدارقطني السابق وخبر
لاتنكحوا التامى حتى
تستأمر من رواه الترمذي
وقال حسن صحيح

حال بكارتهما مستحق حل (قوله فعلى في ذلك) انظر مرجع اسم الاشارة فان ظاهره رجوعه الى النكاح ومثله الوصية للابكار واما بالنسبة لوطء الشبهة بعد ذلك فيجب لها مهر ثيب ولعله وجه التقييد باسم الاشارة وكذا لو شرط بكارتهما فيثبت الخيار شورى وقوله مثله الوصية للابكار اعتمد السيوطي عدم دخوله في الوصية للابكار لان المدار عنده في الثبوت على زوال العذرة وعبرة البرماوى قوله كالبكر أى من حيث وجوب الاجبار والا فالواجب بوماتها مهر ثيب والغوراء كالبكر مطلقا (قوله لم تمارس الرجال) هذا جرى على الغالب والافقوا القرد كالأدمى في جعلها ثيبا بزوال البكارة شورى (قوله وحياتها) تفسيره مع ش والظاهر انه عطف بمأمر (قوله وبما تقر) أى في قوله ولا يز فرج ولي الخ (قوله صغيرة عاقلة) أى حرة واما المجبونة فتزوج كإسائى والقنة يزوجه إسيدها ومثل العاقلة السكرانة كما مر إمرأى (قوله وأحق الاولياء بالتزويج) قال البرماوى افضل التفضيل على بابه بالنظر لمطلق الولاية لا بالنظر لذلك العقد واما بالنظر لذلك العقد فهو معنى مستحق له وأسباب الولاية أربعة الأبوة والعصوبة والولاء والسلطنة وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب حل (قوله لكل منهم) أى الآباء المدلول عليهم بقوله فأبوه لانه مفرد مضاف فيم الآباء (قوله المجمع على إرثهم) بالرفع ليس في خط المصنف وإنما هو مزيد على المماش بخط ولده ولا حاجة اليه لانه لا محترز له اذ ليس لتساعده غير مجمع على إرثهم لا يقال السلطان عصبية غير مجمع على إرثه لا نقول الكلام في العصبية من النسب والولاء كما قاله الشارح وأيضا قال بعد ذلك فالسلطان حل ويجب أن التقييد لاخراج ذوى الارحام على القول بأنهم يسمون عصبية وهو قول مرحوح (قوله نعم) لو كان استدراك على قوله ~~كأرثهم~~ (قوله واستويا عصبية) ليس بقيد بل مثله ما اذالم يستويا كأن كان أحدهما الأب والآخر شقيقا وكان الأب أخلام فانه يقدم لادلائه بالام والجدة وأدلاء الآخر بالجدة والجدة كما في شرح م ولو كان أحدا بنى الم أخلام والآخر أباقدم الابن لان البنوة عصبية فاجتمع فيه عصبيتان بخلاف الاخوة لانه ليست عصبية حل (قوله وتقدم بيانه في بابه) ومنه ان يقدم ابن المعتق على أبيه وأخوه وابن أخيه على جده وعمه على أبي جده (قوله فالسلطان) نعم لو كان الحاكم لا يزوج الابن إرثهم لما وقع لاقتسام لثمنها عادة كما في كثير من البلاد في زمانهم بجواز توليه أمرها لمدام وجوده شرح م (قوله من في محل ولايته) عبارة شرح م من هي حالة العقد بمحل ولايته ولو بمجانزة وأذنت له وهي خارجة ثم زوجها بعد عودها اليه لا قبل ومصر لها (فرع) اذا عدم السلطان لزم أهل

أما من خلقت بلا بكارة أو زالت بكارتهما فيبى ماذا كرسقطة وأصبع وحدة حيش ووطء في دبرها هي في ذلك كالبكر لانها لم تمارس الرجال بالوطء في محل البكارة وهي على غباوتها وحياتها وبما تقر علم انه لا تزوج صغيرة عاقلة ثيب اذ لا ذن لها وأن غير الأب والمجد لا يزوج صغيرة بحال لانه إنما يزوج بالاذن ولا ذن له صغيرة (وأحق الاولياء) بالتزويج (أب فأبوه) وان علا لان لكل منهم ولادة وعصوبة تقدموا على من ليس لهم الا عصبية ويقدم الاقرب منهم فالأقرب (فسائر العصبية المجمع على إرثهم) من نسب وولاء (كأرثهم) أى كترتيب إرثهم فيقدم أخ لابوين ثم لاب ثم ابن أخ لابوين ثم لاب وان سفل ثم عم ثم ابن عم كذلك نعم لو كان أحد العصبية أما لام أو كان معتقا واستويا عصبية قدم ثم معتق ثم عصبية بحق الولاء كترتيبهم في الارث وتقدم بيانه في بابه (فالسلطان) فيزوج من في محل ولايته بالولاية العامة

الشركة الذين هم أهل الحمل والعقد ثم ان نصبوا فافضلوا احكامه الضرورة
 المصلحة لذلك شرح جبر ولو قالت للقاضي ابي غائب وانا خلية عن السكاح والعدة
 فله تزويجها والا حوط اثبات ذلك او ملقني زوجي او مات لم يزوجه حتى يثبت ذلك
 اه ع ب وهذا اذا عيقت الزوج والا زوجها سم (قوله ولا يزوج ابن امه) خلافا
 للمزني مع الائمة الثلاثة ح ل (قوله لانه لا مشاركة الخ) أي ليس هناك رجل
 ينسب اليه بل هو لايه وهي لايها اه شيخنا (قوله عنه) أي عن النسب شو برى
 أو عن نفسه (قوله وقضاء) أي ومالك كان مكانا ومالك امه فله يزوجه باذن
 سيده ح ل (قوله لانه لا غير مقتضية) أي فهو من باب المقتضى وغير المقتضى فيقدم
 المقتضى وليس من باب المقتضى والمساغ لانه لو كان كذلك لقدم المساغ فلا يزوج
 حينئذ الابن شيخنا وانما كانت البنوة غير مانعة لانه لا يصدق عليها مفهوم المانع وهو
 وصف وجودي ظاهر منضبط عرفي فقبض الحكم ع ش لان البنوة امر اعتباري
 لا وجودي (قوله وان لم ترض المعتقة) وأما العتيقة فلا بد من رضاها ويكفي سكوت
 البكر وانما امه المرأة يزوجه من ذكر لكن مع اذن السيدة الكاملة ولو تكررا
 فلو كانت السيدة عاقلة صغيرة ثيبا امنع على أبيها تزويج أمها وعتقة الخنثى
 يزوجه من زوج الخنثى بفرض أنوثته لكن مع اذن الخنثى والمبعضه يزوجه ما ملك
 بعضها مع قريبها والا مع معتق بعضها والمساكنة يزوجه ما سيدها باذنها وكذا أمها
 لانه اما مالكة أو ولي يزوجه الحاكم امه كأم اسلمت باذنه اه ح ل وقوله باذن
 متعلق يزوج والعصير للكاكرو الموقوفة لا يزوجه الا السلطان باذن الموقوف عليهم
 ان انحصروا والا فباذن الحاكم في ما يظهر كما فتى به الوالد رحمه الله تعالى شرح م
 بخلاف العبد الموقوف لا يزوج بحال اذا لم يملك في تزويجه ظاهرة وإن انحصر
 الموقوف عليهم وبه مرجح شيخنا كجبر ح ل (قوله زيادة على مامر) أي من فقد الولي
 الخاص (قوله اذا غاب) أي ولم يوكل وصيلا يزوج في غيبته والا قدم على السلطان
 ح ل وفي فتاوى البغوي انه لو زوج السلطان من غاب وليها ثم حضر بعد العقد
 بحيث يعلم انه كان قريبا من البلد عند العقد تبين ان العقد لم يصح وفي فتاوى القفال
 نحوه ولو زوج الحاكم في غيبته ثم حضر الولي وقال كنت زوجتها في الغيبة قال
 الاصحاب يترجم الحاكم حيث لا يبينه ولو باع عبد الغائب في دينه فقدم وقال كنت
 بعته في الغيبة فعن الشافعي انه يبيع المالك مقدم والفرو ان السلطان في التسكاح
 كولي آخر ولو كان لها وليان فزوجهما أحدهما في غيبة الا تحرق دم الغائب وقال
 كنت تزوجهما لم يقبل الابينة اه ذى ونظام بعضهم العصور التي يزوج فيها

(فلا يزوج ابن امه وان عقت
 (بنوة) لانه لا مشاركة بينه
 وبينها في النسب فلا يعتق
 ببلغ العار عنه بل يزوجه
 فهو بنوة عم كولد وقضاء
 ولا تضره البنوة لانها غير
 مقتضية لامانة (ويزوج
 عتيقة امرأة حية فقد ولي
 عتيقتها نسبا (من يزوجهما)
 بالولاية عليها تبع لولائه
 على معتقها فيزوجها أبو المعتقة
 ثم جدها بترتيب الاولياء
 ولا يزوجهما ابن عم المعتقة
 وما استثنى من طرد ذلك وهو
 ما لو كانت المعتقة ووليها
 كافرين والعتيقة مسلمة حيث
 لا يزوجهما ومن عكسه وهو
 ما لو كانت المعتقة مسلمة
 ووليها والعتيقة كافرين حيث
 يزوجهما معلوم هو من اختلاف
 الدين الا في في الفصل
 بعده (وان لم ترض) العتقة
 اذا لا ولاية لها (فاذا ماتت
 زوج) العتيقة (من له الولاء)
 من عصبتها ما يقدم اذنها على
 أبيها (ويزوج السلطان)
 زيادة على مامر (اذا غاب)
 الولي (الا قرب) نسبا

أولاه (مرحلتين أو احرم أو عضل) (١٣٥) أي منع دون ثلاث مرات (الكلفة دعت الى كفؤ) ولو بدو في مهر مثل

الحاكم بقوله

وتزوج الحاكم في صورتك من ظلمة تحكي عقود جواهر
عديم الولي وفقدته وتكاحه وكذلك غيبته مسافة قاصية
ومسك ذلك اغناء وحبس مانع من امة لمجور توارى القادر
احرامه وتزوج مع عضله اسلام ام الفرع وهي الكافر

والعقدان الاغناء لا يكون مانعا بل ينتظر (قوله أو عضل) ولو نقص المهر شرح م
والعضل صغيرة وأفتى النووي بأنه كبيرة بإجماع المسلمين قال جهر ولا ياتم باطلا
بعضل لمانع يخل بالكفاءة علمه منه باطلا ولم يمكنه اثباته حل وبعبارة م ر واقضاء
المصنف بأنه كبيرة بإجماع المسلمين مراده أنه في حكمها التصريح به هو وغيره بأنه صغيرة
(قوله من تزويجها) متعلق بمنع (قوله نيابة عنه) كالسلطان يزوج بالنيابة
لا بالولاية وعليه لو نيت العضل بالنيابة تزوج ثم قامت بينة برجوع الولي عن العضل
فهو تزويج السلطان كانه زال الوكيل لان ولايته لا تستمر الا حيث دام الولي على
العضل فان رجوع عنه كان التزويج لولي الظاهر نعم حل (قوله ابقائه) أي
الولي الغائب أو المحرم أو العاضل شرح م ر وهو علة للعلة (قوله فامتنع الولي) اظهر
في محل الاضمار لثلاثة وهم منه عود الضمير على المحبوب أو العنين شيئا (قوله ممن
هو كفؤ منه) أي ولم يكن موجودا لثلاثة أضماي أنهما لو طلبت التزويج
من كفؤ وهو من آخر قدم عليه هو سم (قوله اما الوعضل ثلاث مرات فاكتر) أي
ولم تغلب طاعاته على معاصيه أي التي هي العضلات لان الولي يشترط فيه العدالة
ومتى كان فاسقا تغير العضل لا يزوج ثم ان فسقه بالعضل حل بمنع شهادته او لا نقل
عن شيخنا واندى ناصر الملة ط ب انه فاسق بالنسبة للتزويج لا مطلقا وفيه نظر وعلى
منعه من التزويج لو تاب منه عند العقد اكتفى بنوبته ولا يجب اختباره فلو غلبت
طاعاته على معاصيه كان المزوج السلطان حل وقول حل التي هي العضلات
فيه نظر بل تعتبر معاصيه كلها (قوله تعين كفؤ آخر) وان كان معينا يسذل أكثر
من مهر المثل كما صرح به الامام وقوله أول من تعب به بالاب لان عبارة الاصل توهم
ان الجدل لا يزوج وان الاب يزوج الشيب الكفو غير من عيبه وليس مراد ع ش
(فصل في موانع ولاية السكاح) أي وغيرهما من قوله ولجبر الخ (قوله
يمنع الولاية) أي الشاملة للسيدية بدليل قوله نعم لو لك الخ أي الولاية الخاصة لما تقر
أنه لو تاب على الولاية العذمي رقيق أو مجبور عليه بسفه أو مسي تميز لا كافر كان له
ان يزوج بها كالمراة وحيث اريد الولاية الخاصة لا يحسن استثناء الامام الاعظم

من تزويجها به نيابة عنه لبقائه
على الولاية ولان التزويج
في الاخيرة حق عليه فاذا
امتنع منه وفاء الحاكم بخلاف
ما اذا دعت الى غير كفؤ
لان له حق في الكفاءة ويؤخذ
من التعليل انها لو دعت الى
محبوب أو عنين فامتنع الولي
كان عاضلا وهو كذلك اذا حق
له في التمتع وكذلك دعت الى
كفو فقال لا تزوجك الا بمن
هو كفؤ منه ولا بمن ثبوت
العضل عند الحاكم ايزوج
كافي سائر المحقوق ومن خطبة
الكفو لها ومن تعيينها له
ولو بالنوع بأن خطبها الكفو
ودعت الى أحدهم وخرج
بالمرحلتين من غيب دونهما
فلا يزوج السلطان الا باذنه
نعم ان تهذرا الوصول اليه
لخرف جاريه ان يزوج بغير
اذه قاله الروايات اما الوعضل
ثلاث مرات ما كثر وقد فسق
فيزوج لا بعد لا السلطان
كما سيأتي (ولو عينت كفؤا
فلم يصير تعين) كفؤ (آخر)
لا به أكل نظرا منها ما غير
المجبر ولو ابا أو جذا بان كانت
ثيبا فليس له تزويجها من غير
من عيبه فتعبرى بالمجبر

أولى من تعب به بالاب (فصل في موانع ولاية السكاح) (يمنع الولاية رقنا

من الفسق وكان يتبعين اسقاطه وخرج بالولاية الوكالة فيموزان يكون الرقيق وكبلا
 في القبول دون الإيجاب حل ومثله السفيه مرد (قوله لنفسه) أي الرق أي
 صاحبه (قوله البعض) ومثله المكاتب بل أولى لتسام ملكه لكن بأذن سيده شرح
 مرد (قوله من أنه) أي البعض وبعبارة مرد بناء على أن السيد يزوج أمته بالملك
 الخ وقوله لا بالولاية يقتضي أن الولاية غير شاملة للملك وحيث يكون الاستدراك
 صوريا وبعبارة حل فالولاية تطلق في مقابلة الملك والسيدة كما هنا وتطلق على
 ما يشمل السيدة كما في الترجمة فالاستدراك في الجملة كما قدمناه وقوله في الجملة
 أي صوريا وهذا على الاحتمال الأول (قوله خلافا لما أفتى به البغوي) أي من أنه
 لا يزوج أصلا حل وعن (قوله لسلبه العبارة) أي عبارة كالعقد الواقعة منه
 وأقواله وأفعاله الأماستثنى شيئا (قوله وتغليباً زمن الجنون) أي على زمن
 الأفاقة فكان الكل جنون وهو علة للقائمة قال سم قديتهم من هذا التعليل
 انسلا بولايتيه حال أفاقته وليس مراداً فالمراد بالتغليب أنه لا تنتظر أفاقته قال
 في شرح الروض وإذا قصر زمن الجنون جداً كيوم في سنة فظاهر أنها لا تنتقل
 الولاية بل تنتظر الأفاقة كنظيره في الحصانة شورى (قوله فيزوج الأبعد في زمن
 جنون الأقرب) هذا يغني عنه قوله الآتي وينقلها كل لا بعد وأما عليه هنا
 لأجل قوله دون أفاقته ولحكاية مقابلة ربه عليه أيضاً في الفاسق لحكاية المغايل
 تأمل (قوله دون أفاقته) فلا يزوج فيها وإن قلت جداً فلو وكل الأقرب في زمن
 الأفاقة أشترط أن يقع الوكيل العقد قبل عود الجنون لأن بعوده ينزل الوكيل
 حل (قوله لا يزول الولاية) لأنه يغلب زمن الأفاقة على زمن الجنون فكان زمن
 الجنون أفاقة شيئاً عزيزاً فلا يزوج الأبعد في زمن جنون الأقرب على هذا وهو
 ضعيف (قوله ولو قصر الخ) أشار به إلى أن محل الخلاف بين الشرح الصغير وغيره
 ما لم يقل زمن الأفاقة جداً كيوم في سنة واللم تنتظر قطعاً فيزوج الأبعد في زمن
 الجنون قولاً واحداً باتفاق الشارح الصغير وغيره ومحل الخلاف أيضاً ما لم يقل زمن
 الجنون جداً كيوم في سنة واللم تنتظر الأفاقة قولاً واحداً كما قاله الشورى (قوله
 فهو كعدم) فلا تنتظر حزم بل للأبعد أن يزوج في زمن الجنون فعمل أنه لو زوج
 الأبعد في زمن تلك الأفاقة لم يصح تزويجه حل وفي شرح مرد فهو كعدم أي من
 حيث عدم انتظاره لا من حيث عدم صحته أنسكا حقه فيه لو وقع ويشترط بعد أفاقته
 صفاؤه من أثره بل يعمل على حدة التعلق اه وهذا يفهم من قوله الآتي واختلال
 نظر ولو زوج الأبعد ثم اختلف هو والأقرب فقال الأقرب أنت زوجت زمن أفاقته

ولو في بعض لنفسه فتعبري
 بذلك أعم من قوله لا ولاية
 لرقيق نعم لو ملك البعض أمة
 زوجها كما قاله البلقيني بناء
 على الأصح من أنه يزوج بالملك
 لا بالولاية خلافاً لما أفتى به
 البغوي (وصي) لسلبه العبارة
 (جنون) ولو منقطعاً لذلك
 وتغليباً زمن الجنون المنتقطع
 فيزوج الأبعد في زمن جنون
 الأقرب دون أفاقته وخالف
 في الشرح الصغير فقال
 الأنسبه أن المنتقطع لا يزول
 الولاية كالأغنياء ولو قصر زمن
 الأفاقة جداً فهو كعدم كما
 قاله الإمام

وتزويجك باطل وقال لا بعدل في زمن جنونك فهو صحيح لم يعمل بقول واحد منهما بل يرجع للزوجين ويعمل بما يتفقان عليه فان اختلفا بقول قول مدعي العصمة وهو واضح اذا كان هو الزوج وقال بعضهم ينبغي ان يكون القول قول الزوج مطلقا لان العصمة بيده اه عن (قوله وفسق غير الامام) ولو تاب الفاسق زوج في الحال وان كان فسقه بالعضل شو برى لان الشرط عدم الفسق لا العدالة وبينهما واسطة مرد كالمبي اذا بلغ ولم يخل له ملكة تمنعه من ارتكاب الكبائر فلا يقال له عدل ولا فاسق لانه لم يرتكب مقسقا وعبرة حل قوله فيمنع الولاية كالرق فيزوج الابعد وعليه لو تاب يزوج حالا ولو كان فسقه بالعضل لان الشرط عدم الفسق لا العدالة ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل حيث لم يقيد الولي بالعدالة بخلاف الشاهد فان الشرط فيه العدالة فلا بد فيه من الاستبراء سنة بعد التوبة فلا تلزم بين الولاية والشهادة فيجوز ان يلى ولا يشهد وذلك فيما اذا تاب الولي الفاسق فان له ان يزوج حالا ولا يجوز ان يشهد وهكذا الوباغ الصبي أو اسلم الكافر ولم يوجد منهما فسق فيزوجان ولا يشهدان لعدم عدالتهم ما لعدم وجود الملكة في ذلك اثبات الواسطة بين الفسق والعدالة والمفهوم من كلام الاستاذ البكري ثم ما يهتبه ان بالعدالة تقصع شهادتهما قال سيم على مجر وما قال الاستاذ لا ينبغي العدول عنه قال ع ش ومن الغير القضاة ما لم يولم ذو شوكة ويعلم فسقهم اه وعبرة مرد عند قول المصنف في الفصل قبل هذا السلطان والمراد بالسلطان هنا وفي ما ياتي الامام وتوابه اه والظاهر ان هذا من جملة قوله وفي ما ياتي بل هو عينه فيكون مخالفا لكلام ع ش (قوله لانه نقص يقدح في الشهادة فيمنع الولاية) يقتضي ان كل ما يقدح في الشهادة يمنع الولاية وليس كذلك لان ارتكاب حارم المروءة نقص يقدح في الشهادة ولا يمنع الولاية ومن ثم لم يعال مرد ولا يجبر هذا التعليل ولان انتفاء العدالة يقدح في الشهادة ولا يمنع الولاية لان الشرط في الولي عدم الفسق كما مر (قوله وقيل لا يمنعها) ولو كان لو سلبناه الولاية انتقلت الى حاكم فاسق ابقينا على ولايته قال ابن عبد السلام ولا سبيل الى القنوى بغيره قل الامام النووي وهو حسن وينبغي العمل به والاعتماد اتفاقا له الى الحاكم الفاسق زى وحل وشرح مرد (قوله فيزوج بنته بالولاية العامة) يقتضي هذا انه لا يكون مجبرا معتمدا فلا يزوج بنته الصغيرة ولا الكبيرة البكر الا باذنها ونقل عن شيخنا انه مال الى انه يكون مجبرا اه وكتب ايضا اى حيث لاولى غيره لبنته وبنت غيره لان الولاية الخاصة مقدمة

(وفسق غير الامام) الا عطفه ولو بعضل ثلاث مرات أو أسره لانه نقص يقدح في الشهادة فيمنع الولاية كالرق فيزوج الابعد وقيل لا يمنعها وعليه جماعات لان الفسقة لم يمنعوا من التزويج في عصم الا وابتدع وزوج بزيادة في غير الامام الا عظم فلا يمنع فسقه ولا يته منه على الصحيح من انه لا ينزل بالفسق فيزوج بنته وبنت غيره بالولاية العامة فتعيا لسانه (ومجر سفه)

على العامة فإذا كان فاسقا وله أب غير فاسق تزوجهن أبوه ومع ذلك لو كن أي بناته
 أبكارا لا يحتاج لافتن لانه أب وعليه فليس بالولاية العامة المحضه والمظاهران الام
 لو تواتر الامامة العظمى لا تزوج من ذكر الا بالاذن لانها لا تكون عبيرة حل
 (قوله بأن بلغ غير رشيد) أي في ماله امان بلغ غير رشيد بالفسق فهو داخل
 في الفاسق وتقدم حكمه ع ش وفيه على م ر والمراد ببلوغه رشيد ان يمضيه
 بعد بلوغه زمن لم يحصل فيه ما ينافي الرشد بحيث تقضى العادة برشده من مضى
 عليه ذلك من غير تعاطي ما يحصل به الفسق لا بمجرد كونه لم يتعاطا من افاقت
 البلوغ بمحصره (قوله ثم جهر عليه) فان لم يجهر عليه مع تزويجه كبقية نصراته
 حل (قوله انه لا يعتبر الحجر) خفيف وقال عن فجرد الفسق يمنع من الولاية وان لم
 يجهر عليه وهذا ضعيف بالنسبة لمن يذر بعد رشده ولم يجهر عليه (قوله كخجل)
 مسكون الموحدة الجنون وشبهه كالفوج والبله ويغضها الجنون فقل كما يفيد كلام
 المصاح فيكون ذكره بعد الجنون على الاول من ذكر الصام بعد الخاص وقال عن
 الخجل فساد في العقل والشمو ورفق الباء (قوله وكثرة اسقام) استش كل الرامعي
 عدم انتظار زوال الاسقام حيث قال لا بعد ان يقال مسكون الام ليس بابعد من
 افاقة الغنى عليه فاذا انتظرت الافاقة في الاغناء وجب ان ينتظر السكوت كون هنا
 ويتقدم بر عدم الانظار يجوز ان يقال بزواج السلطان لا الا بعد كافي الذائب واجاب
 ابن الرضا عن الاول بان الاغناء له امد ينتظر يعرفه الانبياء فيجعل مرذا بخلاف
 سكو الام وعن الثاني مع بقاء الاهلية مع الام اذ الاهلية مع دوام الام خلاف
 الغيبة حل وري (قوله عمامر) أي في قوله وما السنن الخ حل (قوله لولي
 السيد) سواء كان السيد الذي كرم مسلما أو كافرا لان السيد وان كان ذفرا يزوج
 أمته الكافرة فقام وليه مقامه أو كان السيد انتم مسلمان بخلاف الكافرة فليس
 لولي المسلم ان يزوجه أي أمته الكافرة لانه لا يزوج موليته الكافرة حل (قوله
 والعاضى معطوف على قوله لولي السيد) (قوله عمامر) أي من قوله فالسلطان رانه شامل
 لتزويج المسلمة والكافرة حل (قوله وبلى كافر) مسانف وقوله عمن را أي
 مفسق قال م ر وأما المرتد فلا يلى بحال ولا يزوج أمته بلك كما لا يتزوج (قوله
 في اليهودى النصرانية) صورته ان يتزوج نصراني يهودية أو كسبه فانه منه
 يتناقص اذا بلغت بين دين أبيها وامها انقضاءها أو تختاره حل (قوله قالوا) منه
 يؤخذ انه لا يزوج الحربي ذمية ولا عكسه ومثل الذمي المهاد حل (قوله وينهاها
 كل) تعبيرة بالنقل بالنسبة للصبا والجنون باختلاف الدين الاصلى فيه مسامحة

بأن بلغ غير رشيد أو يذر
 بعد رشده ثم جهر عليه لانه
 لقعه لا يلى أمر نفسه فلا يلى
 أمر غيره وقضية كلام الشيخ
 أي حاد وغيره انه لا يعتبر
 الحجر ويخرج به ابن أبي هريرة
 وبره العاضى مجلى وان
 الرفعة واختاره السبكي أما
 جهر الفليس فلا يمنع الولاية
 لسكال نظره والحجر عليه حتى
 العرما لا الفص فيه (واختلال
 نظر) بهرم أو غيره كخجل
 وكثرة اسقام اجزء عن البحث
 عن احوال الازواج ومعرفة
 الكثرة منهم واقصاوى على
 ما ذكر اولى من تقيده بهرم
 أو خجل (واختلاف دين)
 لادعاء الموالاة فلا يلى كافر
 مسلمة ولو كانت عتيقة كافرة
 ككافر ولا مسلم ككافرة نعم لولى
 السيد تزويج أمته الكافرة
 كالسيد الاتى بيان حكمه
 وللتاضى تزويج الكافرة
 عند تذر لولى الخاص كاعلم
 عمامر وبلى كافر لم يرتكب
 محظورا في دينه ككافرة ولو كانت
 عتيقة مسلمة ككافرا واختلاف
 اعتقادها فليس اليهودى
 النصرانية والنصراني اليهودية
 كالارث ولقوله تعالى والذين

كفروا بعضهم أولياء بعض (ويقلها) أي الولاية (كل) من الله كورات (لا بعد) لان

ولو في باب الولاء حتى لو اعتق
شخصاً أمة ومات عن ابن مغير
واخ كبير كانت الولاية لأخ
خلاف لمن قال انها للمالك
وذكر انتماعها بالفسق
واختلاف الدين من زيادتي
(لاعي) فلا يتنقلها للحصول
المقصود معه من البحث عن
الكفاءة وعرفتهم بالسمع
(و) لا انما بل ينتظر زواله
وان دام اياما اقرب مدته
(ولا احرام) بنسب لكه
يمنع الصفة كما مر فلا يزوج
الا بعد بدل السلطان كما مر (ولا
يعتد وكيل محرم) من ولي
أو زوج (ولو) كان الوكيل
(حلالاً) لانه سفير محض
فكان العاقد الموكل والوكيل
لا ينعزل باحرام موكله فيقعده
بعد النكاح ولو احرم السلطان
أو القاضي لمخالفته ان يعقدوا
النكحة كما جزم به الخفاف
ومحمية الروباني وغيره لان
تصرفهم بالولاية لا بالوكالة

لان النقل فرع الثبوت وهي لا تثبت لهؤلاء الا ان يقال ضمن ينقلها معسقى يثبتها
فاطلاق المازوم وأراد الا لازم تأمل أو هو مستعمل في حقيقته ومجازه (قوله ولو في باب
الولاء) أي ولو كان النقل لا بعد في باب الولاء شيئاً (قوله لا عي) معطوف على
كل وكان الاولى ان يجعل معطوفاً على رفق أي يمنع الولاية رفق لا عي الا ان يقال هما
أي المنع والنقل متلازمان ولا يجوز للفاسي ان يفرض اليه أي الاعي ولا ية عقد من
العقود بان يقول له وانيك أمر هذا العقد بخلاف تركيه بأن يقول له وكنيتك في هذا
العقد فانه صحيح كما سيذكره راد اعقد وكل في قبض المهر واذا عقد على مهره عين
ان عقد بمهر المثل في ذمته عن وينقلها الخرس حيث لا اشارة مفهومة ولا كتابة
لا يكمل بهما والا فلا حل وانظر ما الفرق بين تزويج الاعي حيث يصح وبين بيعه
مثلاً مع ان التعليل المذكور هنا يأتي في البيع ونحوه وايضاً النكاح يحتاج له
ويمكن الفرق بأن البيع يحتاج لرؤية المبيع (قوله ولا اغناء) ولا سكر بلا عمد
حل (قوله وان دام اياماً) أي ثلاثة فادونها وان دعت حاجتها الى النكاح في ذلك
زوج السلطان نان زاد على ثلاث زوج الا بعد ولو اخبر اهل الخبرة بأن مدته تزيد
على ثلاثة زوج الا بعد من اول المدّة حل ومثله سم على حجر قال ع ش ثم لو زوج
الا بعد اعتماده على قول اهل الخبرة فزال المسانع قبل مضي الثلاثة بان بطلانه قياساً
على ما لو زوج اخصاً كم لقيمة الاقرب فبان عدمها والظاهر ان المراد باهل الخبرة
واحد منهم اه وقرل حل فان دعت حاجتها الى النكاح في ذلك زوج السلطان
خالف لما في شرح م ونص عبارته فان دعت حاجتها الى النكاح في زمن الاغناء
أو السكر فظاهر كلاهما عدم تزويج الحماكم لها وهو كذلك خلافاً للمتولي اه
وقول حل ثلاثة ايام فاقبل مثله م خلافاً لزي حيث قال المعتمد انه اذا كان دون
الثلاث انتظروا الا انقلت للا بعد وعزاه لم رأي في غير الشرح والمعتمد الاول
(قوله ولا يعقد وكيل محرم) لان موكله لا يملكه فهو أولى (قوله لانه سفير) أي
رسول بين الزوج والولي وقوله محض أي غير مشوب بكونه داخل في العقد وكتب
أيضا قوله محض أي لم تعد عليه فائدة من عقد التزويج بخلاف غيره فانه قد يقع له
المقد في بعض الصور كما مر في الوكالة ولو وكله حال الاحرام لم يعد له بعد التعلل
او اطلق وعقد بعد التعلل جاز شيئاً (قوله والوكيل لا ينعزل باحرام موكله) هذه
الجملة كالتعليل اتوله لم يعد بعد التعلل وعبارة شرح م في تعدد التعلل لانه
لا ينعزل به (قوله بعد التعلل) أي الثاني ولو عقد الوكيل واختلف الزوجان هل
وقع قبل الاحرام أو بعده صدق مدعى الصحة يمينه لان الظاهر في العقود الصحة

(ولم يبرئ وكيل بتزويجه موليته ولم يضمن) في التوكيل (زوج) أو اختلفت الأغراض باختلاف الأنواع لان
 شفقة الولي تدعو الى أن لا يوكل الا من يشق بحسن نظره واختباره (١٤٠) وعلى الوكيل (حيث لم يضمن له زوج

س ل (قوله ولم يبرئ وكيل بتزويجه موليته) ولو زال اجباره بعد الوكالة بأن زالت
 بكارتها بوطء في قبلها هل تبطل الوكالة أو تبقى ولا تزوج الا باذن الولي الا وجهه
 الاول وهو واضح عند عدم الاذن للولي وأما الودعت له فيستحب حله ولو قال
 تزوج لي فلانة من أبيها فبات الاب وانتقلت الولاية لاخ فهل تبطل الوكالة
 أو يقبل من الاخ قال الزركشي الظاهر المنع حل (قوله وان لم تاذن) أي
 في التوكيل وهو شامل لما اذا انتهت عنه وصنعه يقتضيه حل وعش (قوله
 الاغراض) أي اغراض الاولياء والزوجات (قوله فلا يصح تزويجه غير كفؤ)
 ولا يزوج به المثل ونحو من يبذل أكثر منه أي فيحرم عليه ذلك وان مع العقد
 بخلاف البيع فإنه يتأثر بفساد المسمى ولا كذلك النكاح وقوله ولا كفؤ المخرج لان
 تصرفه بالمصلحة وهي مضمرة في ذلك وانما يلزم الولي الا كفء لان فطره أوسع
 من نفار الوكيل ففرض الامر الى ما يراه أصح شرح مر وقوله فلا يصح تزويجه غير
 كفؤ فيه ان هذا ليس احتياطاً لانه يكون في أمر كمال وتزويج الكفؤ شرط صحة
 الا ان يقال المراد بالاحتياط فعل الأمر المطلوب سواء كان شرط صحة أو كمال وقوله
 مع طلب الكفاي مع كون شخصاً كافياً منه طالباً لمساؤه ومصدره ضاف لفساده
 مع حذف المفعول أي مع طلب الكفاي ايها (قوله كذا) دخل فيه القاضي
 فله التوكيل ولو لا هي حل (قوله ولم يضمن زوج) لانه لا يضمن (قوله ان لم تنهه)
 أي غير المجبرة (قوله وأذنت له) أي قبل التوكيل فانفع ما يقال ان الاذن شرط
 في صحة تزويجه فكيف يجعل شرطاً في صحة التوكيل (قوله ولم يضمن في التوكيل
 من عينته) أي بأن لم يضمن أصلاً أو عين خلاف من عينته لكن تعليله إلا في بقوله
 فان الاذن المطلق المخرج فاصرح على الصورة الاولى الا ان يقال المراد منه الاذن المطلق
 عين عينته وهذا شامل لما (قوله لم يصح التوكيل) ويأزم منه عدم صحة النكاح وان
 زوجها من عينته س ل ونقل عن مر العصة اعتباراً بما في الواقع وهو ما لم يكن
 الموكل الحاسم بأن لم يكن ولي الا الحاسم وأمر رجلاً بتزويجها قبل استئذانها أي
 ثم أذنت بعد التوكيل فإنه يصح حل (قوله فلان الاذن) أي من الولي وقوله المطلق
 أي عن تعيين من عينته وقوله مع ان المطلوب أي لها (قوله فعلم من الاولى) مراده بها
 القيد الاول من القيود الثلاث وهو قوله ان لم تنهه لان عدم النهي صادق بالصورة
 الثلاث المذكورة وأنت الاولى نظر الكون القيد كلمة أو جهة ولا يصح ان يراد بالاولى
 قوله في الشارح فان نهته لأن ما ذكره لا يعلم منها تأمل (قوله لم يصح الاذن) نعم ان دلت
 قرينة ظاهرة على أنها إنما قصدت اجماله مع كماله الاذرى شورى (قوله بنت

(احتياط) فلا يصح تزويجه
 غير كفؤ ولا كفؤاً مع طلب
 الكفاي منه (كثير) أي غير
 المجرب بان يمكن أباً ولا جداً أو
 كانت موليته ثمة أنه أن يوكل
 بتزويجها وان لم تاذن في التوكيل
 ولم يضمن زوج وعلى الوكيل
 الاحتياط (ان لم تنه) عن
 توكيل (وأذنت) له (في تزويج
 وعين من عينته) ان عينت
 والتقييد الاخير من زيادة فان
 نهته عن التوكيل أو لم تاذن
 في التزويج أو لم يضمن في التوكيل
 من عينته لم يصح التوكيل أما
 في الاولى فلانها إنما تزوج
 بالاذن ولم تاذن في تزويج
 الوكيل بل نهته عنه وأما
 في الثانية فلانه لا يملك التزويج
 بنفسه حينئذ فكيف يوكل
 غيره فيه وأما في الثالثة فلان
 الاذن المطلق مع ان المطلوب
 عين فاسد فعلم من الاولى أنه
 إنما يوكل فيما اذا قالت له
 زوجني ووكيل بتزويجي أو زوجني
 أو ووكيل بتزويجي وله تزويجها
 في هذه بنفسه اذ بعد منعه
 عماله التوكيل فيه فان نهته
 عن التزويج فيها بنفسه لم يصح
 الاذن لانها منعت الولي ورددت
 التزويج الى الوكيل الاجنبي

فأشبهه الاذن له ابتداء (وليقل وكيل ولي) لزوج (زوجك بنت فلان) ويقبل (وليقل ولي) ولان

فلان) وان لم يقل موكلتي قال سئ وتضمنته جواز الاقتصار على اسم الاب وحده
ان كانت عمرة بذكر الاب والافلا بنذان يذكروا متناهيا ورفع نفسها الى ان يفتنى
الاشراك كما يؤخذ من كلام الجرجاني (قوله لو كبر زوج) ولو كانا وكيلين قال
وكيل الولي زوجت بنت فلان بن فلان وقال وكيل الزوج ما ذكرناه جبر مر ل
(قوله فيقول وكيله الخ) قد يهمل من قوله فيقول انه لا يجوز تقديم القبول على الايجاب
كقول وكيل الزوج قبالت نكاح فلانة بنت فلان فيقول الوكيل زوجت ابنة
وليس مرادنا فان الذي يهمل به في الروضة الجواز سئ (قوله قبالت نكاحها له)
المواد بالنكاح هنا الانكاح وهو التزويج لانه هو الذي يقبله للزوج لان النكاح
المركب من الايجاب والقبول يستقبل قبوله كما تقدم عن مر (قوله بما ذكر
في الاولى) وهو قوله زوجتك بنت فلان (قوله اذا علم الشهود والزوج الوكالة)
ولو باخبار الوكيل كما يعلم من كلامه وانما لم يكف باخبار الرقيق ان سيده اذن له
في التجارة لانه متهم باثبات الولاية لنفسه لا يقال هذا بعينه جار في الوكيل لانا
نقول الوكيل لم يثبت وكالته بقوله بل هي ثابتة بغير قوله بخلاف الرقيق حل ومثله
شرح مر وكتب الرشيدى عليه قوله لان الوكيل لم يثبت الخ اى لانه لم يقع منه
الا العقد المذكور ومضمونه ما ذكره لم يقع منه انه قال قبل ذلك انا وكيل فلان كما قال
الرقيق قد اذن لي سيدي (قوله والاحتياج الوكيل) اى يجوز ان يباشره والا يصح
التمتع مع الجهل بالوكالة ويحرم لان العبرة في العقود بما في نفس الامر كما قاله مر ل
وقوله فيهما اى في الصورتين (قوله وعلى اب) وان لم يكن مجبرا كما سبق ومثل
الاب السلطان عند فقده أو تعذر الوصول له أو امتناعه دون ثبوت الايجاب ولو وصيا
(قوله تزويج ذى جنون) اى واحدة فقط وتعديلهم على الحاجة يقتضى اعتبار
التمتع دونه قال الاسودى ورد بان الاحتياج الى ما زاد على الواحدة نادر فلا يثبت
اليه وسبأنى عن شيخنا ان هذا بالنسبة الى طء واما بالنسبة للخدمة فيزاد بقدرها
حل (قوله من ذكر او انشئ) وهو النكاح في تزويج الله كرم من ماله لا من مال
الاب ع ش فان لم يكن له مال قبل تصكو في مال الاب أو على ميا سيرة المصليين
أو في بيت المال حرر والظاهر انها في مال الاب فان لم يكن له مال فعلى بيت المال فان
لم يكن فعلى مياه ير المصليين (قوله بكبر) اى مع كبر اى بالغ بكبر أو ثيب حل (قوله
لحاجة) وان لم تكن ظاهرة حل (قوله بظهور) الباء للبيدة والباء بعددها
في المواضع الثلاثة للتصوير (قوله عند اشارة عدلين) عبارة شيخنا عدل والظاهر
ان المراد عدل الرواية حل وقال خط وغيره عدلى شهادة وكذا عدل واحد على

لو كبر زوج زوجت بنتي
فلانا فيقول (وكيله) قبالت
نكاحها له) فان ترك لفظة
له لم يصح النكاح وان نوى
موكله لان الشهود لا اطلاع
لهم على الذمة وعمل الا كفاه
بما ذكر في الاولى اذا علم
الشهود دون الزوج الوكالة
وفي الثانية اذا علمها الشهود
والولي والاحتياج الوكيل
الى التضرع فيهما سها (وعلى
اب) وان علا (تزوج ذى
جنون مطبق) من ذكر
أو انشئ (بكبر لحاجة) اليه
بظاهر امارات التوفيق
أو بتوقع الشفاء عند اشارة
عدلين من الاطباء

المسمى (قوله أو باحتياجه) أي في الجنون أي الخدمة لأن من وجبت له خدمة ولو سيرا
 من يفتنه بخدمتها ولا يتقيد بمن يجب إخدمتها وكتب أيضا أن الزوجة وإن لم يلزمها
 خدمة الزوج وانها لو وعدت بذلك قد لا تفي به إلا أن داعية طبعها تقتضي ذلك
 فأكثري به حل (قوله وليس في محارمه) أي والحال أنه ليس في محارم ذكي الجنون
 حل (قوله ومؤنة النكاح أخف الخ) أي والحال أن مؤنة النكاح الخ وهذا راجع إلى
 جميع الصور أي التوفيق والشفا ومجاجة الخدمة فإن كانت زائدة أو مساوية سقط
 الوجوب وخير في المساواة حل والمراد بمؤنة النكاح المهر والكسوة وفصل التمكين
 ونفقة يوم وليه عز بنزي (قوله فان تقطع الخ) الأنسب تأخيرها بعد قوله وخرج ولعله
 قدمه لأن حكمه مخالف لحكم المقام المذكور بعد (قوله لم يزوج الخ) مفهومة
 انها لا تزوج ما دام مجنونين وإن أضرها عدم التزوج ولعله غير مراد بل المدار على
 الضرر وعدمه كافي جراه ع ش باختصار وقوله حتى يفيقا ظاهره وإن قل زمن
 الاتفاقية هذا أي حيث كان يسع الأيحاب والقبول حل والظاهر أن تزويجهما
 واجب للحاجة مع الصك فيكون قوله مطبق قيد في تزويجه حال الجنون حرر
 وقوله ويأدنا المراد باذن الذكركه أو تزويجه بنفسه (قوله إن ذلك) أي قوله
 لم يزوج الخ (قوله ويشترط) راجع لكل من الذكركه والانتى هو ولا بد أن تستمر ألفتها
 إلى تمام العدة وقوله حال الاتفاقية أي التي أذنت فيها لأن طر والجنون يبطل الأذن
 وهو في الذكركه واضح وإما في الانتى فقد توقف فيه ولو أذنت للولي فحين ثم أفاق هل
 يبطل الأذن أو تعود الولاية بالصفة التي كانت عليها وهي الأذن حرر حل أي فلا
 يحتاج إلى إذن جديد اه (قوله والصغير) أي الشامل للصغيرة (قوله وإن احتج
 لخدمة) أي أن وجد من يقوم بها تغير الزوجة والواجب تزويجه اه ح (قوله
 فلا يلزم تزويجهما) وإن ظهرت القبطة في ذلك لعدم الحاجة مع ما في النكاح من
 الاخطار والمؤن وبه فارق وجوب بيع ماله عند القبطة جبر من ل وكتب ع ش
 قوله فلا يلزم تزويجهما بل لا يجوز في الجنون الصغير (قوله وإن ما زنى بعض ذلك) من
 ذلك تزويج الصغيرة المجنونة ولو نبأ المصلحة حل ومنه تزويج العاقل الصغير لمصلحة
 ويمنع في الصغير الجنون والكبير الجنون لغير حاجة وكذلك في المحسوبة الكبيرة إذا
 فقدت الحاجة والمصلحة اه من خط شيئا ح ف (قوله في الفصل الأخير) أي
 من الفصول التي ذكرها في كتاب النكاح وهي سبعة اه شيئا (قوله وعدم
 التقييد الخ) هذه الزيادة في بعض النسخ وفي بعضها أسعاطها وهو أولى لأن عدم
 التقييد لا يعد زيادة فهي زيادة عدم أو عدم زيادة شوري وأحسب أن مراده ما أفاده

أو باحتياجه للخدمة وليس
 في محارمه من يقوم بها ومؤنة
 النكاح أخف من مؤنة شري
 أمة أو باحتياجه الانتى المهر
 أو نفقة فان تقطع جنونها لم
 يزوجها حتى يفيقا ويأدنا
 ومعلوم أن ذلك في غير البكر
 ويشترط وقوع العقد حال
 الاتفاقية وخرج بما ذكره العاقل
 والصغير وإن احتج لخدمة
 وذو جنون لا حاجة له إلى
 نكاح فلا يلزم تزويجهما
 وإن جاز في بعض ذلك كما
 سيأتي في الفصل الأخير
 وتعبيري بالآب أولى من تعبيري
 بالمهر لأن الحكم منوط به وإن
 لم يكن جبراً وقولي مطبق مع
 التصريح بالحاجة في الانتى
 وعدم التقييد يظهر وهما في
 الذكركه من يادني

هدم التقييد وهو التعميم من زيادته (قوله وعلى ولي الخ) وبالاستماع بصير آتيا
 وليس للسلطان ان يزوج الآن حل وهذا يخالف ما تقدم به يزوج عند عسل
 الولي دون ثلاث (قوله من سألته) أي اذا عرفت زوجا كفؤا أو خطيبا مكفأ
 وطلبت الزوج من واحد منهم اما اذا لم يخطبها أحد فلا يلزمه اهـ سـ لـ (قوله
 وثلاثا نكحوا كلوا) ككشافه من معهما غيرهما طلب منهما الاداء شرح مر (قوله
 أولياءه) أي من النسب بدليل ما يأتي (قوله وأذنت لكل منهم) أي بانفراده
 أو قالت أذنت في فلان فمن شاء منكم فليزوجني منه شرح مر وقال حل وكذا وقالت
 رخصت بفلان زوجا وأذنت لاحدهم أي مبهما ولو عرفت بعد ذلك واحدا منهم
 للزوج لم يعزل البساقون (قوله برضاهم) أي معه فان امتنع الكل زوج
 السلطان بالعزل البساقون (قوله أي برضا باقهم) ندبا ان كان الزوج كفؤا وجوبا
 ان كان غير كفؤ حل (قوله ولا يتشوش) أي ولا يتشوش فهو بالنسب (قوله
 ومعلوم الخ) تقييد لقول المتن سن افقههم الخ (قوله ثم عصبتهم) أي من له حق الولاية
 منهم وقوله يجب اجتماعهم أي لانهم كولي واحد (قوله ولو بوكالة) قضية ما قبل الغاية
 جوار اجتماعهم على تزويجها وفيه ان كلامهم لا يستقل بتزوج حصته فلا يملك
 العقد عليها وليس له ان يضم اليها حصته غيره لانه فيها فضولي الا ان يكون المراد بما
 قبل الغاية ان يزوجها احدهم باذن الباقيين وبما بعدها توكيلهم أحديا فليتأمل
 شوري والصورة التي بحث فيها الشوري ذكرها عـ شـ على مر وقررها شيئا
 حـ فـ فقال أو يزوجها الكل بأن يقولوا زوجناك فلانة والظاهر انه يشترط
 فراغهم من الحرفي الاخير معا وانظر لوامع أحدهم من التزوج هل تنقل الولاية
 للمحكم لان الشرط اجتماعهم تردد فيه سم والظاهر ان الحكم يقوم مقام العاقل
 فيزوج مع البقية (قوله من عصبة من تعددت عصبته الخ) كان اعتقها انسان
 ولا حدهما اخوة وللاخراج فقط فيكني حضور واحد من الاخوة مع هذا الاخ اهـ
 شيئا (قوله ولا يزوجها غيره) لكن باذن الباقيين وجوبا ان كان الزوج غير كفؤ
 وندبا ان كان كفؤا مثل مامر (قوله وما لو قالت لهم زوجوني) لا يقال هذه عين
 قول المصنف وأذنت لكل لان قول سورة المتن انها أذنت لكل على افراد كما
 تقدم عن مر (قوله فيشترط اجتماعهم) ويحصل ذلك باتفاقهم على واحد منهم
 فيكون تزويجه بالولاية عن نفسه وبالكافة عن باقيهم أو باجتماعهم على الإيجاب
 عـ شـ على مر وانظر ما لو عسل واحد منهم دون ثلاث هل يقوم مقامه المحاكم
 قساسا على ما تقدم ور شيئا في درسه انه لابد من اجتماع السلطان مع الباقي من

(و) على (ولي) أصلا كان
 أو غيره تعين أولي معين كاخوة
 (اجابة من سألته تزويجا)
 بمصنعا لها وللايتوا كالأب
 اذا لم تعين فلا يعفونها (واذا
 اجتمع أولياء في درجة
 وأذنت لكل منهم) (سن) ان
 يزوجها (انقوهم) بباب
 النكاح لانه أعلم بشرائطه
 (فاورعهم) لانه أشق وأحرص
 على طلب الخط (ما منهم)
 لزيادة تجربته (برضاهم)
 أي برضا باقهم لتجتمع الآراء
 ولا يتشوش بعضهم باستئثار
 البعض ومعلوم ان المعتق
 ثم عصبتهم يجب اجتماعهم في
 العقد ولو بوكالة نعم يكني واحد
 من عصبة من تعددت عصبته
 مع عصبة الباقي وخرج
 باذنها لكل ما أذنت لاحدهم
 فلا يزوجها غيره وما لو قالت
 لهم زوجوني فيشترط اجتماعهم
 وذكر الأورع والترتيب من
 زما دق (فان تشاحوا) بأن
 قال كل منهم أنا الذي أزوج
 (واتخذنا طيب

أقرع) بينهم وجوباً قطعاً للنزاع
فمن خرجت قرعته زوج
ولا تنتقل الولاية للسلطان
وأما خبر فان تشاحوا
فالسultan ولي من لا ولي
له فمحمول على العضل بأن
قال كل لا تزوج (فلو تزوجها
(مفضل) صفة أقرعة فهو
أعم من قول الأصل غير من
يخرجت قرعته (صح) تزويجه
لأن فيه وفائدة القرعة
قطع النزاع بينهم لأن في ولاية
من لم يخرج له وخارج بزبادي
واتخذنا طيب ما إذا تعدد فانها
انما تزوج من ترضاه فان
رضيتهما أمر الحاكم بتزويج
اصليهما كما في الرضة
واصلها عن البغوى وغيره
وجزبه في الشرح الصغير
(أو) زوجها (أحدهم زيدا
وأخرهما) وكانا كفتين
أو اسقطوا الكفاءة (وعرف
سابق ولم ينس فهو الصحيح)
وان دخل بها المسبوق (أو
نسى وجب توقف حتى يتبين
الحال فلا يحل لواحد منهما
وطؤها

(قوله أقرع بينهم) أي أقرع السلطان أو غيره لكن الأول أولى حل (قوله خبر
فان تشاحوا) رواية أبي داود فان تشاح زاعش (قوله فمحمول على العضل)
ان كان مراده بالعضل دون ثلاث زوج السلطان بطريق النيابة عنهم وان كان ثلاث
مرات انتقلت الولاية للأبعدان كان والأروجه السلطان بطريق الولاية العامة
(قوله بان قال كل لا تزوج أو زوج أنت) كذا صوبه الزركشي قال الشهاب عميرة
وهو واضح ليلايم معنى الحديث حل (قوله لا تزوجها مفضل) مفرع على قوله
سن امقهم وعلى قوله أقرع بدليل ما بعده (قوله مع تزويجه) وكذا لو باءوا أحدهم
قبل القرعة فزوج فانه يصح قطعاً شرح مر (قوله فانما تزوج الخ) هذا
لا يناسب مفهوم المتن لأن المناسب له ان يقول فان تعدد الخطاطب لا يقرع وقوله
من ترضاه والظاهر ان الزوج لها هو الذي خطبها الزوج منه وكذا قوله أمر الحاكم
الخ فان كان قد خطبها من الكل أمر من نفسه ان يزوجهام منهم والظاهر انه يقرع
فيكون المفهوم فيه تفصيل (قوله بتزويج اصليهما) قضية انه لو استقل واحد
بتزويجها من أحدهما من غير أمر الحاكم لم يصح وان كان هو الاصلح ع من (قوله
أو أحدهم زيدا أو الآخرهما) أي وقد أذنت لكل منهما ان أذنت لأحدهما فقط
كان تزويجه هو الصحيح والآخر هو الباطل وقوله وكانا كفتين فان كان أحدهما
غير كفوء ولم يسقطوا الكفاءة فهو الباطل وقوله أو اسقطوا الكفاءة أي الزوجة
والأولياء ويحصل اسقاطها برضاها مع رضى الولي بغير كفؤ كما ساقى في قوله
زوجها غير كفوء برضاها ولي الخ وقوله وعرف سابق أي بينة أو تصديق معتبر
والإبطال مطلقاً إلا ان كان أحدهما كفؤاً أرم بينا في أذنها فتكاحه الصحيح وان تأخر
شرح مر ويحرم (قوله فلا يحل لواحد الخ) وأن طال علم الامر كزوجة المفقود قال جهر
فمبحث الزركشي كالبلقيني انها عند اليأس من التبين تطلب الفسخ من الحاكم
ويجيب اليه بالضرورة وكالفسخ بالعيب وأولى اه شرح مر وعبارة حل قال
في الوسيط ولا يبالى بضررها طول العمر قال الزركشي وهو مشكل فالتحقيق ان
مسألة إذا ربي زوال الاشكال والافقيب الفسخ أي إذا طلبته دفعا للضرر لان
النكاح فسخ بالعيب وضرره دون هذا اه ولا يطالب واحد منهما بغير العقبة
علم ما نصفي بحسب حالهما ويرجع المسبوق على السابق ان نوى الرجوع أو انفق
بأذن الحاكم ان وجد أو بأشهادان وقد أحاكم ونقل شعبنا عن والده ما يفيد ان
من الزمه الحاكم بالانفاق لا يرجع بما أنفق لان اللازم للفسخ لا يرجع به على
غيره أي حاكم يرى الازام بذلك فان كان لا يرى الزامه به رجوع وقوله يرجع

المسبوق على السابق فيرجع عليه بما غرمه وهذا اظهر اذا كانا فقيرين او غنيين
 فان كان احدهما فقيرا والاخر غنيا فان ثبتت الفقير يرجع عليه الخفى بما يكمل
 نفقة المعسرين ويرجع عليه بالسابق وان ثبتت لاغنى يرجع عليه بما غرمه ورجعت
 هي بما يكمل نفقة الموسرين حكما يؤخذ من ع ش على م د (قوله ولا الثالث
 نكاحها) فلو مات احدهما وقف ارث زوجته او هي فادى زوج (قوله وتنقض
 عدتها الخ) راجع لصورتي الموت بخلاف صورتي الطلاق لاعدته فيها لانه قبل
 الدخول (قوله ولم يتعين سابق) وائس من تعينه كما اشار اليه بعد عن (قوله
 او جهل السبق والمعية) بان لم يعلم هل سبق احدهما او وقع معا قال بهر
 ويستعيب في الصورة الثالثة ان يقول القاضي فنفقت نكاح السابق منهما
 او بامرهما او احدهما بالتواطيق ليكون نكاحا على يقين المعية وتثبت للقاضي هذه
 الولاية في هذه الصورة لضرورة قاله المتولي وغيره وكذا يستعيب له في الصورة
 الثانية كما في جراه س ل (قوله بطلا) اي ظاهرا وباطنا في المعية المحققة وظاهرا
 فقط في غيرها وعبارة شرح م د وجروا الحكم بطلانها انما هو في الظاهر حتى
 لو تبين السابق بعد فهو الزوج ومعه ان لم يجبر من الحاكم فسخ والا ففسخ باطنا
 حتى لو تبين السابق فلا زوجية (قوله لعدم تعين السابق) علة لانه وقوله
 في السبق المحقق أي في الصورة الثانية وقوله او المحتمل أي في الاخيرة وقوله
 ولندافعهما في المعية المحققة أي في الصورة الاولى وقوله او المحتملة أي في الاخيرة
 اه شينا (قواء يجب التوقف) معتمد (قوله فلو ادعى كل) أي في جميع الصور
 الا في صورة المعية المحققة وفي السبق اذا ثبت بينة اه حل فهو مفرج على الصورة
 الثانية مما قبل الا وعلى الاخيرة مما بعدها (قوله وتسمع ايضا على الولي) كأن
 وكل اثنين ليعقد افرزها احدهما زيدا والاخر عمرا ثم ادعى احدهما انه يعلم سبق
 نكاحه وهذا نظير ما سئلنا ان الولي تعدد ومثل تعدده ما لو كان واحدا
 وتعدد وكبله كما في م د فاندفع ما يقال ان المجرى لا يكون متعددا والسكلام في تعدد
 الولي وقال عن قوله وتسمع ايضا الدعوى على الولي المجرى صغيرة كانت الزوجة
 أو كبيرة فان اقر الولي فذاك وان أنكر حلف فان نكل حلف الزوج واحدهما وله
 بعد س ل الولي تخليف الكبيرة ان أنكرت ولا تسمع دعواه على ثيب صغيرة وان قال
 الولي نكحت ابلا الا ان كان له يديته بناء دعاء هذا حاصل ما في جراه (قوله لا تسمع)
 ان الزوج من حيث هي زوجة ولوامة لا تدخل تحت اليد وحينئذ ليس في يد
 راحدهما ما يدعيه الاخر حل لكن في هذا التوجيه فظرا لانه لو كانت علة

ولا الثالث نكاحها قبل ان
 يطلقها او يموت او يطلق
 احدهما ويموت الاخر وتنقض
 عدتها (والا) بان وقع معا
 او عرف سبق ولم يتعين
 سابق او جهل السبق والمعية
 (بطلا) لتعد رضاء واحد
 منهما ولم يتم تعين السابق
 في السبق المحقق أو المحتمل
 ولندافعهما في المعية المحققة
 أو المحتملة اذ ليس احدهما
 اول من الاخر مع امتناع
 الجمع بينهما ومعه في الثانية
 اذ لم ترجع معرفته والامني
 الذخائر يجب التوقف (فالو
 ادعى كل) من الزوجين عليها
 (علمها بسبق نكاحه سمعت)
 دعواه بناء على الجديده هو
 قبول اقرارها بالنكاح وتسمع
 ايضا على الولي المجرى لصحة
 اقراره بخلاف دعوى احد
 الزوجين على الآخر ذلك
 لا تسمع

وهم المتبايع عدتم لا تخول تحت اليد لم تسمع دعوى كل عليا ولا على الولي لعدم
 دخوله نفسها تحت يدها تأمل ولو نظر لتعليق الشارح السماع بشمول الاقرار
 في الاولين لم يمت في هذه ايضا لان اقرار الزوج بالزوجة يقبل كأقرارها كما تقدم
 تأمل العلة الصحيحة (قوله فان أنكرت) حلفت حيث كانت أهلا ولا بان كانت
 خرساء أو معتوهة ففسخ العقد اه حل (قوله لكل منهما عينا) ولا يكتفي بيمين
 واحدة لهما وان رضى بها واذا حلفت بطل النكاحان وقيل بقي التداخي والتعالف
 بينهما فن حلف بالنكاح له وان تعالف بطل النكاحان بحلفهما وجرى على هذا
 القيل الشيخ في شرح البهجة حل (قوله بناء على انه الخ) الاولى تأخير عن قوله
 فيغرمها مهر المثل لانه مبني عليه لا على التعليف (قوله فتسمع دعواه) أي دعوى الآخر
 الذي لم تقوله (قوله وتعليقها) أي به مع التصريح به في المتن توطئة لقوله رجاء الخ ولو
 ذكر هذا التعليل عقب المتن امكن اخصر (قوله فيغرمها مهر المثل) لانها حالت بينه
 وبين بعضها باقرارها الاول حل (قوله وان لم تحصل له الزوجة) أي مادام الاول
 حيا والامارت زوجة للثاني واعتدت للاول عدة وفاة ان لم يبطأ بها والا اعتدت
 بأكثر الامرين منها ومن ثلاثة اقراء عدة الوطء حيث لم تكن حاملا وحينئذ
 يمنع ان يصير معها اختا أو أربسا غيرها حل وم وقوله والامارت زوجة
 للثاني أي بلا عقد قل وفي كونهما تصير زوجة للثاني بلا عقد وقفة لانه يحتمل
 ان يكون مسبقا ولم يوجد منها اقراره لاسيما وقد أقرت للاول بسبق نكاحه هكذا
 قيل وقد يقال لا وقفة أصلا اذ قول المحشي والامارت زوجة للثاني بلا عقد مرتب
 على اقرارها للثاني عند اذاعة تعليفها كما هو ظاهر من كلام الشارح قال القرني
 ولا ترتب من الاول عملا باقرارها للثاني ولا من الثاني عملا باقرارها للاول (قوله
 تولى طرفي عقد) ولا بد ان يقول قبلت نكاحها له كما تقدم في الوكيل وأوجب
 صاحب الاستقصاء ان يقول وقبلت بالواو فلو تركها لم يصح ومنعه شيخنا تبعه والوجه
 حل (قوله بنت ابنه) أي المجبرة بان كانت بكرا أو مجنونة فان كانت نيسا بالغة
 امتنع ولو بالاذن لانه الآن غير مجبر وغير المجبر لا يزوج بغير الاذن وبالاذن يصير
 بمثابة الوكيل وقسمية من زوج الثيب المجنونة البالغة مجبر اخلاف ما تقدم عن
 الشيخ انه لا يقال له مجبر بل المجبر خاص بمن يزوج البكر حل (قوله ابن ابنه الآخر)
 أي المحجور عليه بسفه أو مجنون أو مسرأه حل (قوله اذ ليس له قوة الجسدية)
 بخلاف الجذ فان له ذلك وليس له ان يوكل وكيل في تولى الطرفين فتولى الطرفين من
 خصائص الجذ حتى لو زوج السلطان مجنونا محتاجا بمجنونة لم يشول الطرفين حل

(فان أنكرت حلفت) لكل
 منهما عينا انهما لم تعلم سبق
 نكاحه (أو قررت لأحدهما
 ثبت نكاحه ولا أثر لتعليقها)
 بناء على انه لو قال هذا الذي يدل
 لعدم رغبته لغيره وتسمع دعواه وله
 تعليفها رجاها ان تقر بغيرها
 مهر المثل وان لم تحصل له
 الزوجة (ولم تولى طرفي)
 عقد في (تزوج بنت ابنه
 ابن ابنه الآخر) لقوة ولايته
 (ولا يزوج نكحوا بن عم) كعتق
 وعصيته (نفسه ولو بوكالة)
 بان يتولى هو أو وكيله
 الطرفين أو أحدهما أو وكيله
 الآخر اذ ليس له قوة الجسدية
 حتى يتولى الطرفين (في زوجه
 مساويه

(قوله من وجه قاض) أي قاضي بلدة عامر بن حيان كان هناك ولي أبعد منه لأن إرادة تزويج
الولي موليته لنفسه من العسر التي يزوج فيها القاضى كما ذكره (قوله ويرزوج
قاضيا) أي من لا ولي له غيره لنفسه أو لمجذوره شرح مر وهذه من جملة أفراد ما رأى
أن أراد القاضى أن يتزوج من هو ولي لها فقد الولي التماس فلا تنوي الطرفين كما مر
(قوله قاض آخر) أي أن كانت الزوجة في عمل ذلك القاضى الآخر س ل (قوله
جاء للقاضى تزويجها منه) أي بهذا الإذن أذعنناه فوض أمرى إلى من تزوجك
أي شرح مر بخلاف ما لو قالت له زوجنى من شئت لا يزوجهاله القاضى بهذا
الإذن لأن المفهوم منه التزويج بأجنبي وهذا واضح حيث لم تتم القرينة على أنه
المراد بأن خطبها فقالت له هذا اللفظ حل (قوله بما ذكر) من قوله قاض آخر أنه
هو (فصل ل في الكفاءة المتبعة في النكاح) وهي لغة التبادل والتساوى
واصطلاحاً أمر بوجوب عدمه عارواضاً بطلانها مسارات الزوج للزوجة في كمال أو خمسة
ما عدا السلامة من عيوب النكاح (قوله لا لصحة) أي دائماً وبعبارة شرح مر
وهي معتبرة في النكاح دفعا لما رآه لا لصحته مطلقاً والامتناع بالانقطاع كبقية
الشروط بل حيث لا رضى من المرأة وحدها في جب وعنه ومع وليها الأقرب
في ما سواها على ما يأتي والحاصل أن الكفاءة شرط لصحة النكاح حيث لا رضى
(قوله فلهما إسقاطها) ولو كانت شرطاً للصحة لما صح العقد حيث نذر والمراد بالسقوط
الرضا بغير كفؤ كما يؤخذ من قوله برضاها (قوله برضاها) نطقاً في غير المجبرة وبكفى
السكوت من المجبرة وبعبارة شرح مر برضاها ولو سفيهة كما صرح به في الوسيط
وان سكنت البكر بعد استئذانها فيه معينا أو بصف كونه غير كفؤ أو وقول مر
وان سكنت البكر بظاهرها وان كانت غير مجبرة بأن زوجها غير الأب والجد فليجوز
وبعبارة البرماوى وسكوتها كافى ان صرح له بأنه غير كفؤ أو عينه لها أو عينته له
والأقرب من التصريح بإسقاطها الفضا وعلم من كلامه ان عقد الولي مكافى عن
تصريحه بإسقاطها (قوله كآب وأخ) جعلها مر مثالين المنفرد لكون المنهاج
لم يذكر الأقرب هنا ويصح جعلها مثالين لكل من المنفرد والأقرب وهو الظاهر
(قوله رضى باقوهم) أي صريحاً وقوله مع أى مع الكراهة والاحتج له في الأمر أنه صلى
الله عليه وسلم زوج بناته ولم يكافئن أحد وان جازان يكون ذلك لأجل ضرورة
بقاء نسله عن وقال ابن عبد السلام يكره كراهة شديدة من فاسق الأريية تنشأ
من عدم تزويجها له كان خيف زناها لم ينكحها أو سلباً فاجراً عليها أو مر
وعش عليه وبعبارة شرح مر وسيأتى في باب الخيار ما يعلم منه أنه حيث كان

(فإن تقدم من في درجته زوجة
(قاض) بولائه العامة (و)
يزوج (قاضيا قاض آخر)
ولو خطبته لأن خليفته يزوج
بالولاية بخلاف الوكيل
ولو قالت لابن عمها زوجنى من
نفسك جاز للقاضى تزويجها
منه وتعتبر بما ذكر أعين
قوله من فوقه من الولاية أو
خليفته لشمله من بماله
(فصل في الكفاءة المتبعة
في النكاح لا لصحة بل
لأحق للمرأة والول فلهما
إسقاطها لو (زوجها غير
كفؤ برضاها ولي منفرد أو
أقرب) كآب وأخ (أو
(بعض) أولياء (مستوين)
كأخوة وأعمام (ورضى باقوهم
مع) أتر كهم حقهم بخلاف
ما إذا لم يرضوا وخروج بالأقرب
والأقرب لا بعد

هناك أدنى في معيل منها أو من الأولياء كفى ذلك في صحة النكاح وإن كان غير كفؤ
ثم قد ثبت الخيار وقد لا والحاصل أنها متى ظنت كفاؤه فلا خيار إلا أن بان معيها
أو دقيقا وهذا يحمل قول البغوي لو ما لقت الأذن لوليها أي في معين فبان الزوج لم ير
كفؤا تخيرت ولو زوجها المخير غير كفؤ ثم ادعى صغرها الممكن صدق بيمينه وبان بطلان
النكاح وانما لم يكن القول قول الزوج لانه مدعى للصحة لان الأصل استصحاب
الصغر حتى يثبت خلافه ولانه لا بد من تحقق انتفاء المسانع ولا تؤثر مباشرة الولي
لا عقد الفاسد في تصديقه لان الحق لذيره مع عدم انزاله عن الولاية بذلك لانه صغيرة
وهو ذلك تصديق الزوجة اذا بلغت وادعت صغرها حال عقد المخير عليها بغير
الكفؤ اه أي فيستثنى هذا من تصديق مدعي الصحة (قوله عدم رضاه) أي الابعد
(قوله لان زوجها) أي لغير الكفؤ كما أي برضاها كما هو القرض (قوله
فلا يصح لما فيه الخ) الا حيث لم يوجد من يكافئها ولم يوجد من يرغب فيها من
الاكفاء والاجازة ان بزوجه حيث في جميع صوره التي يزوج فيها حيث خافت
المعت ولم يوجد ما كم يرى تزويجها من غير كفؤ ولم تعد عدلا تحكمه في تزويجها
من غير الكفؤ والاقدم على الحاكم المذكور حل (قوله كالتائب) أي عن الولي
الخاص بل وعن المسلمين لانهم حفظوا الكفاءة شرح مر (قوله المعتبرة فيها) أي
في الكفاءة ليعتبر مثلها أي تلك الصفات في الزوج من حيث ذاته أو من حيث أبوه
حيث كانت الزوجة موصوفة بتلك الصفات ويؤيد هذا الاحتمال قوله الاتي
فلم انه لا يعتبر في خصال الكفاءة يسار لكن برده عليه ان مقتضى ذلك ان عيوب
النكاح لا يشترط سلامه الزوج منها الا اذا كانت الروحة سليمة منها وليس كذلك
ويجوز رجوع الغمير الى وجهه ويراد بالمعتبرة الموجودة لا المستترطة ويراد بقوله
ليعتبر أي يشترط وفيه ما لا يخفى اه حل وعسارة الشوبري فيها أي الكفاءة
أو الروحة واهل هذا أول الملايكة قوله ليعتبر مثلها في الزوج (قوله خمسة) نظمها
بعضهم في قوله

(فلا يصح تزويجه ولا يمنع
عدم رضاه صحة تزويج من
ذكراد لا حق له الا في
التزويج (لا) ان زوجها
له (حاكم) فلا يصح لما فيه
من ترك الاحتياط من هو
كالتائب (وخصال الكفاءة)
أي الصفات المعتبرة فيها
ليعتبر مثلها في الزوج خمسة

شرط الكفاءة خمسة قد حررت في ينيلك عنها بيت شعر مفرد
نسب ودين حرفة حرية في فقهاء العيوب و في اليسار تردد
وقال الشيخ مري الخنبل رحمه الله تعالى

قالوا الكفاءة ستة فأجبهم في قد كان هذا في الرمان الا قدم
اما بنوا هذا الزمان فانهم لا يعرفون سوى يسار الدرهم
والحاصل فيها أن كلام الدين المعبر عنه باللغة والحرفة وفقهاء العيوب معتبر

(سلامة من عيب نسكاح)

يكنون وحذام وبر من وسباني
في بابه فغير السليم منه ليس
كفوًا للسلمية منه لان النفس
نصافي محبة من به ذلك ولو
كان بها عيباً أيضاً فلا كفاءة
وان اتفقوا بها أكثر لان
الانسان يعاف من غيره مالا
يضاف من نفسه والسكلام على
عمومه بالنسبة للمرأة أما
بالنسبة للولي فيعتبر في حقه
الجنون والجذام والبرص
لا الحب والعنة (وحرية من
مسه أو مس) (أباً) له (أقرب
رق ليس كفؤاً سلمية) من ذلك
لأنها تعبيره وتضرر قيمها اذا
كان به رقي بأنه لا يتفق عليها
الانفقة العسر من فالرقيق
ليس كفؤاً حقيقة ولا مبعدة
وخرج بالاباء الامهات فلا
يؤثر بهن من مس الرق قال
في الروضة وهو المفهوم من
كلام الاصحاب وبه صرح
صاحب البيان فقال ومن
ولده رقيقة كفؤ لمن ولده
عربية لانه يتبع الاب في
النسب وقولي أرباً أقرب
من زيادتي (ونسب ولوفي
الجم) لانه من الفاخر

في الشخص وآبائه وامهاته وان الحرية والنسب معتبران في الآباء فقط قل على المحلى
وعبارة حل (قوله سلامة الخ) هذه المحصلة معتبرة في الزوجين وفي أبيهما
وامهما والحرية معتبرة في الزوجين وفي أبيهما دون أمهما اه قال م ر في شرحه
والعبرة في الكفاءة بحالة العقد نعم ترك الحرفة الدينية قبله لا تؤثر الا ان مضت سنة
كما أطلقه جمع وهو واضح ان تلبس بغيرها بحيث زال عنه اسمها ولم ينسب اليها أصلاً
والا فلا بد من مضي زمن تنقطع فيه نسبتها عنه بحيث صار لا يعبر بها او بما تقررون
ان العبرة بحالة العقد علم ان طر والحرفة الدينية لا يثبت الخيار (قوله فغير السليم منه)
أي من عيب السكاح الذي هو الجنون والجذام والبرص هو وأبوه وأمه ليس كفؤاً
للسلمية منه حل وقوله ليس كفؤاً للسلمية ليس بقيد كما يؤخذ من كلامه بعد (قوله
ولو كان بها عيب مستأنف وقوله وان اتفقا الخ أي سواء اتفقا في ذلك أم لا وهذه
لا ينمليها كلامه بل يقتضي خلاف ذلك حل لان قوله أي الهفات المعتبرة فيها
الخ يقتضي ان الخصال لا تعتبر في الزوج الا اذا كانت في الزوجة واد ائدت فيها
لا تعتبر فيه وليس كذلك الا ان يقال قوله المعتبرة فيها أي عالياً شيعنا (قوله
والسكلام) أي في السلامة من عيب السكاح وقوله على عمومه أي المستفاد من
الاضافة أي اضافة عيب الى نسكاح فهي للاستغراق بالنسبة اليها يعني ان السلامة
من عيب السكاح تعتبر في حق المراقب بالنظر لجميع عيوب السكاح وقوله أما بالنسبة
للولي الخ فالاضافة بالنظر اليه للجنس والمراد منه الثلاثة التي ذكرها (قوله
فيعتبر في حقه الجنون الخ) أي سلامة الزوج منها وقوله لا الحب والعنة أي لا يعتبر
سلامة الزوج منهما بالنسبة للولي فاذا زوجهما بعض الاولياء ممن بهجب أو عنة
برضاها دون رضى السابقين مع وهذا هو المعتمد (قوله أقرب) أي من أب لها
(قوله سلمية) بأن لم يمس أحد آباءها أصلاً أو مس آباءها الخ لأمس ومس آباء
الرابع حل (قوله فالرقيق) مفرغ على التعليل (قوله ولا مبعدة) ولو كان هو
مبعضاً وقد تقصت حرته بخلاف ما اذ اردت أو ساوت ككافي الجرو وقوله مراه
عش أي فالبعض كفؤ للمبعدة ان زادت حرته عليها أو ساوت (قوله ومن
ولده رقيقة) أي وكان أبوه حرّاً بان غر بغيره أي أو وطنها بشبهة ليكون حراً
(قوله عربية) أي حرة ولو عبر بها السكان أو لى الا ان يقال انه جار على أصل ان
الرق لا يدخل في العرب والرايح خلافه كما يؤخذ من البرماوى (قوله ولوفي الجم)
لارد فالفرس أفضل من النبط وبنو اسرائيل أفضل من النبط كما قاله الماوردى
وقيل لا يعتبر فيهم أي لا يعتبر النسب في الجم لانهم لا يعنون بحفظ الانساب

كان ينسب الشخص الى من يشرف به بالنظر الى من تنسب المرأة (١٠٠) اليه من العرب فان الله فضلهم على

غيرهم (فهمي) اباؤهم كانت
امه عربية (ليس كفؤا عربية)
اباؤهم كانت امها عجمية (ولا غير
قرشي) من العرب كفؤا
(لقرشية) لغيره موافقيا
ولا قدموها رواء الشامي
بلانغا (ولا غير هاشمي
ومطلي) كفؤا (لها) لغيره مسلم
ان الله اصطفى كنانة من ولد
اسماعيل واصطفى قريشا من
كنانة واصطفى من قريش بني
هاشم واصطفاني من بني هاشم
وبني هاشم وبني المطلب
اكفاء كما استغيد من المتن
لغير البصري نحن وبني المطلب
شي واحد من تزويج هاشمي
او مطلي رقيقة بالشروط
فالولد ابنتاهي هاشمية او
مطلية رقيقة لسالت امها وله
تزوجيهان رقيق ودفي النسب كما
يقضيه قول الشيخين للسيد
تزوج امته برقيق ودفي النسب
واستشكله الامنوي وصوب
عدم تزويجهما مستندا في
ذلك الى ما صحاه من ان بعض
الحصال لا يقابل ببعض
وغير قرشي من العرب بعضهم
اكفاء بعض كما ذكره جماعة
قال في الروضة وهو مقتضى
كلام الاكثرين (وعفة)

ولا ندونهم بخلاف العرب ولا عبرة بالا تنساب للقللة م (قوله) كل من ينسب الشخص
الخ) فيه ان الكفاءة معتبرة في حق الزوج ليعتبر مثلها في الزوج كما مر فكان
الانساب ان يقول كان تنسب الى من تشرف به بالنظر الى مقابل من ينسب الزوج
اليه واجيب بان العبارة مقاربة وعبارة شرح مر في ان تنسب الى من تشرف به
لا يكافئها من لم يكن كذلك ثم ظهر انه لا قلب لانه جعلها امسلا بالنظر للزوج (قوله)
الى من) اي الى عرب مثله دليل قوله كالعرب وقوله الى مقابل من اي عرب ايضا
والمقابل هم العجم اي انهما يجتمعان في نسب واحد يشرف بالنظر الى مقابله الذين
هم العجم (قوله وان كانت امه عربية) فالنسب معتبرا لا بقاء الاولاد ديناته مسلمي
الله عليه وسلم فانهم ينسبون اليه فلا يكافئهم غيرهم حل (قوله واصطفاني من بني
هاشم) فيه دلالة على بعض المدعي وهو قوله ولا غير هاشمي ومطلي كفؤا (لها) (قوله)
اكفاء) نعم اولاد فاطمة منهم لا يكافئهم غيرهم من بقية بني هاشم لان من خصائصه
حلي الله عليه وسلم ان اولاد ديناته ينسبون اليه في الكفاءة وغيره ما شرح مر (قوله)
من المتن) اي من قوله ولا غير هاشمي الخ ووجه استفادته انه لما في الكفاءة عن
غيرهما لما اقتضى مفهومه نبوتها لهما لان غير صفة عنوية ومفهوم الصفة معتبر (قوله)
نعم لو تزوج) استدراك على قول المصنف ولا غير هاشمي الخ وفيه ان الكلام
في التزوج بالولاية والتزوج هنا بالملك (قوله ودفي النسب) لانه لا تنسب لها حكما
اي دون دفي الحرفة فلا يزوجهامه كما في حل (قوله عدم تزويجهما) اي بل
تزوج بحر شريف النسب وهو ضعيف (قوله من ان بعض الحصال لا يقابل ببعض)
اي وتزوج من ذكرنا دفي النسب لانه مقابلة الحرفة بما فيها من الشرف
واذا لم يصح ذلك نكاح الرقيق اولي واجاب بحر بان الرق غاية النقص فتضعيل
الفضائل معها فكأنها معدومة فلا مقابلة ل وعبارة غش ويجاب عن
اشكال الامنوي بان ما ذكر من ان بعض الحصال لا يقابل ببعض محله في تزويج
الولي موليته والذي نحن فيه تزويج السيد امته (قوله بعضهم اكفاء بعض) ضعيف
عش والراجح ان بعضهم يقدم على بعض فتقدم مضر على ربيعة ثم عدنان ثم قحطان
وهكذا (قوله يدين صلاح) فيه وفي آياته حل وقوله صلاح نفسه سريع ش وهو
غير ظاهر (قوله فليس فاسق كفؤا عفيفة) وان تاب وحسنت توبته حيث كان
فسقه بالزنا بخلاف ما اذا كان بغيره فالاولان التوبة من الزنا لا تنفي ستمه بخلاف
غيره ذكره بحر والذي افتى به والد شيخنا ان الفاسق اذا تاب لا يكافي العفيفة
وان كان الفاسق بغير زنا والفاسقة يكافئها فاسق اذا اتحد فسقهما نوعا وقبرا

يدين وصلاح (فليس فاسق كفؤا عفيفة) وانما يكافئها عفيف وان لم يشتهر بالصلاح شهرته ايه

فان زاد فسقه أو اختلف فسقه ما نوه لم يكافئها والمجور عليه بالسفه ليس ككفو
 رشيدة حل (قوله والمبتدع الخ) لا يتقن عنه الفاسق لأن البدعة قد لا تمتضي
 الفسق وقوله سنية وأما المبتدعة فكافئتها ان اتحد في البدعة شيئا (قوله ويعتبر
 اسلام الآباء) وكذا الامهات وهذا غير محتاج اليه مع قوله الآتي ويعتبر في العفة
 الآباء أيضا ويعتبر الحرفة في الزوجين والآباء والامهات وظاهر كلامه انه لا يعتبر
 الاسلام في الامهات فيكون ابن الكتابية اليهودية أو النصرانية كقوله البنت المسلمة
 وليس كذلك والظاهر ان من اسلم تبعا كقولن اسلم بنفسه حل ويؤخذ منه
 ان قوله ويعتبر الخ من جملة العفة لان فيه عفة عن الكفر كما يؤخذ من قوله وعفة بدين
 لان المراد به دين الاسلام فيكون قوله وصلاح من عطف المغاير (قوله ومن له
 أبوان فيسه الخ) ويلزمه ان يكون العصابي ليس كقوله البنت التابعية والتم خلافا
 للأذري حيث قال ان القول بأن العصابي ليس كقوله البنت التابعية زلل اي لان الشرف
 لم يحصل للتابعي الا بواسطة شرح م قال لان بعض الخصال لا يقابل ببعض
 (قوله يرتزق منها) قدي يؤخذ منه ان من باشر منعة دينية لا على وجه الحرفة بل لنفع
 المسلمين من غير مقابل لا يؤثر ذلك فيه وهو محتمل ويؤيده ما يأتي ان من باشر نفع
 ذلك اقتداء بالسلف لا تضر م ر و ته شرح م ر (قوله دينية بالذ والمهر) وهي
 ما دلت ملا يستلها على انحطاط المروءة وسقوط النفس قال المتولي وليس منها نجارة
 بالنون وتجارة بالنساء وقال الروياني براهي فيما عادة البلد أي بلد الزوجة لا بلد
 العقد لان المدا على عارها وعدمه وذلك انما يعرف بالنسبة اعرف بلدها أي التي
 بها حالة العقد شرح م ر (قوله فهو كناس الخ) ولو لم يجد ع ش قال خط ان
 هؤلاء اكفاء بعضهم لبعض (قوله وراع) ولا يضر كون الرعاية طريقة الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام لانها صفة مدح لهم نقص لغيرهم كالامية حل أولان
 الكلام في من أخذ الرعي حرفة يكتسب بها فقط والانياء لم يقدروا لذلك شو برى
 (قوله وقيم حمام) أي البلان حل وهو بالنون من يكس الناس فيه مثلا (قوله
 بنت خياط) المناسب ان يقول خياطة لان الآباء لا تعتبر الا بعد اتحاد الزوجين
 في الحرفة حل قال شيخنا العزيز وليقل ليس كقوله خياطة مع انه الملائم لما قبله
 لانيه على ان الحرفة تعتبر في الاصول كما تعتبر في الزوجين اه وظاهر قوله ليس
 كقوله بنت خياط انه لا يكافئها ولو كان أبوه خياطاً وكانت هي كناساً أو راعية
 أو حمامة أو حارساً أو قيمة حمام و به نظر لانه لا نظر للآباء الا ان اتحد الزوجان ونقل
 عن شيخنا انه متى كان أبوه خياطاً وهي كناساً فهما متكافئان وفيه نظر ولو كان له

والمبتدع ليس كقوله سنية
 ويعتبر اسلام الآباء فمن اسلم
 بنفسه ليس كقوله لمن لها أب
 أو أكثر في الاسلام ومن له
 أبوان فيه ليس كقوله لمن لها
 ثلاثة آباء فيه (وحرفة) وهي
 صناعة يرتزق منها سميت
 بذلك لانه يصرف اليها (فليس
 ذو حرفة دينية كقوله أرفع
 منه فهو كناس وراع) كحمام
 وحارس وقيم حمام (ليس كقوله
 بنت خياط

ولاهي أي خياط (بنت تاجر) بنت (براز ولاها) أي تاجر وبراز (بنت عالم) بنت (قاض) نظرا لأعرف في ذلك
فعلم أنه لا يعتبر في خصال الكفاءة يسار المال (١٥٢) غادر رائج ولا يفتقر به أهل المروءات والبصائر

ولا سلامة من عيوب أخرى
منقرة كعصى وقطع وتشوه
صورة وإن اعتبرها الروائي
ويعتبر في العفة والحرفة
الآباء أيضا كما في فتاوى
البنوي خلافا لما نقله الزركشي
عنها (ولا يقابل بعضها) أي
خصال الكفاءة (بعض)
فلا تزوج سليمة من العيب
دنيئة معيها نسيبا ولا حرة
فاسقة رقيقا عفيفا ولا عريضة
فاسقة عجميا عفيفا لما بالزوج
في ذلك من النقص المانع من
الكفاءة ولا يصير بانيه من
الفضيلة الزائدة عليها (وله)
أي للآب (تزوج ابنه
المصغير من لا تكافئه)
بنسب أو حرفة أو غيرهما لأن
الزوج لا يغير باستفراش
من لا تكافئه نعم ثبت له
الخيار إذا بلغ (لامعية) لأنه
خلاف العبطة فلا يصح (ولا
أمة) لا انتفاء خوف الرنا المتغير
في جواز نسكاحها

حرفتان دنيئة ورفيعة نظرا لدنيئة أي لانه يعير بها ولو ترك الحرفة الدنيئة لا يبدان
تنقطع نسبته عنها حل (قوله ولا هو بنت الخ) فيه العطف على معمولي عاملين
مختلفين (قوله بنت عالم وقاض) المراد بالعالم هشام بن عيسى عالميا في العرف وهو
العامة والحدث والمفسر لا غير أخذ المحامير في الوصية ع ش على م و ظاهر
كلامهم أن المروءات بنت القاضي والعالم من في آباءها المنسوبة اليهم أحدهما وإن
عللناهم مع ذلك فتغريبه وعن الأدرجي أن العلم مع الفسق لا أثر له إذا لم يضره
حب تنكح في العرف فضلا عن الشرع ومثله الفصاء مع عدم الأهلية والأقرب أن العلم
مع الفسق بمنزلة الحرفة الشريفة فيعتبر من تلك الحبيبة شرح م (قوله فاعلم) أي
من سحكونهم عنه أو من قولهم حسة (قوله غادر رائج) أي يأتي في أول النهار
ويذهب في آخره (قوله ولا سلامة من عيوب أخرى) أي حيث اقتصر وأعلى عيوب
النكاح حل (قوله ويعتبر في العفة) يعني عنه قوله في ما تقدم ويعتبر إسلام
الآباء حل (قوله الآباء) أي وكذا الإقدمات على المتبدع ش وقوله أيضا أي
كما اعتبر في الزوجين ربه أن هذا واضح في العفة دون الحرفة لأنه لم يذكرها
في الزوجين وكتب أيضا قوله أيضا أي كما اعتبر الزوج نفسه ولا يمتنع في أنافي العفة
قابلا بين الزوجين والزوج وبين أبي الزوج وأبي الزوجة وفي الحرفة قابلا بين
الزوج وأبي الزوجة حل (قوله أو غيرهما كالعفة) أي عدمها (قوله فلا
يصح) وكذا الزوجين عجزوا شوها أو عياد أو قطعاء لما ذكر وإن لم تكن ملك من
عيوب النكاح اه حل (مسئل في تزويج المجبور عليه) * مجنون
أو صغر أو فليس أو سفه أو ورق حل (قوله مجنون) أي أطبق حنونه حل (قوله
الحاجة) أي مالا أو ما لا نقوله كان تظهر مثال للآل وقوله أو يتوقع مثال للثاني
كما صنع م (قوله أو نحو ذلك) كان يحتاج إليه للخدمة حل (قوله عدلين)
أو عدل ع ش (قوله بحث لا سنوي) وهراتها قد لا يعفه فيسحب له الزيادة إلى
أن ينتهي إلى مقدار يحصل به الاعتاق شرح م قال حل وهو مردود بأن مرض
احتياجه إلى الزيادة عن الواحدة ما در فلم ينظروا إليه واعتمد شيئا أنه بالنسبة
للوطء لا يزداد على واحدة بخلاف الخدمة فإنه يزداد بحسب حاجته ولو خدمت موطوءة
أو مرضت أو جنت بحيث يخشى عليه منها كان له أن يزوجه غيرها وتباع سريته أن
لم تكن أم ولد (قوله كولاية المال) فيه أن الوصي ولي المال فيفيد هذا أن الوصي
أن يزوجه وإيس كذلك الآن يقال المراد الولاية الشرعية وولاية الوصي جمليته
حل (قوله وتقدم أنه يلزم الآب الخ) وإنما اعتد بها لأجل تتم أقسام المجبور عليه

عدلين من الأطباء (في زوج واحدة) لا تدفع الحاجة بها وفي التقييد بالواحدة بحث لا سنوي
ويزوجه أبوه ثم جد ثم ماكم دون ما ذكر العديت كولاية المال وتقدم أنه يلزم الآب تزويج مجنون يحتاج للنكاح
شيئا

شيخنا وفي كلام الشارح إشارة لتقييد قوله فيزوج واحدة بالوجوب لأنه يقتضي
 أن يكون على سبيل الوجوب أو على سبيل الجواز فيبين الشارح أن المراد أنه على
 سبيل الوجوب بقوله وتقديمه يلزم الخ فإسماهما قيد بتقديم قوله وعلى أب تزويج
 ذي جنون الخ كما أن ما تقدم مقيد بماها إذ ليس فيه التقييد بواحدة كما هنا في منيع
 المصنف من أنواع البديع الاحتباك حين حذف من كل ما أثبت نظيره في الآخر
 وتدبر (قوله يعلم) أي من قوله لا يزوج مجنون الخ أنه لا يزوج مجنون كبير الخ أي لا يجوز
 ولا يصح وهذا لا يعلم من قوله وعلى أب أنه يعلم منه أنه إذا اتى شرط من ذلك لا يجب
 حل (قوله إذا الصاهر حاجته إليه بعد البلوغ) فيزوجه حيث كانت مصلحته وتكون
 الظاهر من حال العاقل الاحتياج إليه بعد البلوغ دون المجنون قد يتوقف فيه حل
 (قوله ولا مجال) أي لا مدخل لحاجة تعهده أي المجنون الصغير أي لا تكون
 معضلة لتزويجه حل (قوله فان الاجنبيات الخ) فان لم توجد اجنبية تقوم بذلك
 فهل يزوج للصورة أو لا تدرى فقد هن فيه نظرو قضية اطلاقهم الثاني وتقدم أنه
 يزوج عس على مر (قوله وقضية هذا) أي قوله فان الاجنبيات الخ وقوله ان
 ذلك أي قوله لا مجال لحاجة تعهده الخ (قوله في صغير) وان لم يكن مراهما بأن
 بلغ سببا لو كان عاقل فيه لحكي عورات النساء وقوله أما غيره أي فانه ليس
 لاجنبيات ان يقمن بها لانه يجب على وليه ان يمنعه من رؤيتهن ويحرم عليهن ان
 ينكشفن له اه حل (قوله قاله الزركشي) ضعيف (قوله لا غيره من ما حكم أو غيره
 فلا يزوج أصلا) كتب أيضا قوله لا غيره يفيد ان المتنع على غير الاب انما هو تزويج
 الاكثر فله ان يزوج واحدة وليس كذلك حل (قوله تزويج صغير) أي غير
 مسووح شرح مر وهذا أولى من منيع الشارح بقوله فلا يزوج مسووح لانه لا يظهر
 تفرعه على ما قبله وقد يقال هو فرع على قوله لمصلحة (قوله لمصلحة) كالانفاق
 عليه واشترط المصلحة حيث كان المهر من مال الصغير والافلا يشترط (قوله
 اذ قد يكون في ذلك مصلحة) تعبيره بقديشعر بعدم اشتراط وجود المصلحة مع ان
 صريح المتن اشتراطها فان قوله لمصلحة راجع لكل من المستثنين قبله الا ان يقال
 عبر بقداشارة الى ان المصلحة ان ظهرت للولي زوجه والافلا اه وعلى بعضهم ذلك
 بان له من الشفقة ما يجعله على ان لا يفعل ذلك الا لغرض صحيح وأخذ منه انه لو كان
 بينه وبين الابن عداوة ظاهرة لا يضارز واحدة وانحط كلام حجر على ان الاب ان يفعل
 ذلك مطلقا وقرى بين هذا وبين الولي المهر حيث اشترا ما فيه ان لا يكون بينه وبين
 موليته عداوة ظاهرة لانه يمكنه الغراق بالطلاق اذا بلغ بخلاف المهر حل مع زيادة

فعلم انه لا يزوج مجنون كبير
 غير محتاج ولا صغير لانه غير
 محتاج اليه في الحال وبعد
 البلوغ لا تدرى كيف يكون
 الامر بخلاف الصغير عاقل
 اذ الظاهر حاجته اليه بعد
 البلوغ ولا مجال لحاجة تعهده
 وخدشه فان للاجنبيات
 ان يقمن بهما وقضية هذا ان
 ذلك في صغير لم يظهر على
 عورات النساء اما غيره
 فيطبق بالبالغ في جواز تزويجه
 لحاجة الخدمة قاله الزركشي
 (ولاب) وان علا لا غيره
 اكحال شفقته (تزويج صغير
 عاقل اكثر) منها ولو اربعا
 لمصلحة اذ قد يكون في ذلك
 مصلحة

وغبطة تظهر للولي فلا تزوج
ممسوح (و) تزويج (مجنون)
ولو صغيرة وثيبا (المصلحة) في
تزويجها ولو بلا حاجة اليه
بخلاف المجنون كماله لان
التزويج يفيد ما الهه والنفقة
ويغرم المجنون موصلة له
يلزم الاب تزويج مجنونه
محتاجا والتقييد بالاب
في الاولى مع التصريح فيها
بالمصلحة من زيادتي (فان
فقد) اي الاب (زوجها حاكم)
كما يلي ما هنا لكن بمراجعة
أقاربها نبدأ تطييد القلوبهم
ولا نهم أعرف بمصلحتها (ان
بلغت واحتاجت) للنكاح
كان تظهر علامات غلبة
شهوتها أو يتوقع الشفاء يقول
عداين من الأطباء فعلم أنه
لا تزوجها في سفرها لعدم
حاجتها ولا يمد بلوغها لمصلحة
من كفاية نفقة وغيرها وقد
يقال قد تحتاج الى الخدمة ولم
تدفع حاجتها للزوج فيزوجها
لذلك (من جبر عليه لفسد
صحة نكاحه) لأنه صحيح
الخدمة (وهو أنه) أي
(كسبه)

(قوله وغبطة) أي مصلحة ظاهرة فهو مختلف عما هو على عام شيئا عزيزي (قوله
فلا يزوج ممسوح) ظاهر اقتضاه عليه أنه يزوج المجهول والخصى ع ش (قوله
ولو صغيرة وثيبا) لكن لو كانت الصغيرة الثيب متقطعة المجنون يوقف تزويجها على
بلوغها واذنهما زمن الاقامة شيئا عزيزي (قوله وتقدم أنه يلزم الاب تزويج
مجنونه) أي كبيرة محتاجة للنكاح أو المهر أو النفقة فالزوج مقيّد بالحاجة
والجواز يكفي فيه المصلحة حل أي فلا تكرار في كلامه وقال بعضهم أشار بقوله
وقد تقدم الخ ان الجوار المستفاد من الالام في قوله ولائ الخ المراد به ما قبل الامتناع
فيصدق بالوجوب (قوله مع التصريح فيها بالمصلحة) قضيته ان المصلحة شرط
في تزويج الصغير أكثر من واحدة ويقضى أنه يجوز تزويجه واحدة لتغير مصلحة
لكن صرح في ع ب بأنه لا بد من المصلحة في تزويجه الواحدة أيضا ومثله شرح
م ر وقوله فيها أي الاولى وذلك لان قوله لمصلحة راجع للمستثنين (قوله فان فقد)
هل المراد فقده حسا أو شرعا فيشمل ما لو غاب فوق مسافة القصر ومن عضل حل
والظاهر انه كذلك فيشمل ما ذكر (قوله تزويجها) أي المجنونة وجوبا زى (قوله
كما يلي ما هنا) مقتضاه ان الوصي يزوج وليس كذلك كما علمت حل (قوله بمراجعة
أقاربها) وان لم تكن لهم ولاية لولم تكن مجنونة حل وعبرة البر ماوى قوله بمراجعة
أقاربها أي الذين لهم الولاية كالإخ والعسم الأقرب فالأقرب (قوله واحتاجت)
علم منه ان تزويج الحاكم لا بد فيه من الاحتياج الى النكاح بخلاف تزويج الاب
فانه يكفي فيه المصلحة (قوله علامات) أي جنسها فكفي واحدة (قوله يقول عدان)
أو عدل حل (قوله من كفاية نفقة) ظاهرة وان لم يكن لها مال فليس في كأم
شعبنا كجبراتها حاجة حيث ذبح فالالغرض في من لها منفق أو مال يتيمها
عن الزوج والا كان الاتفاق حاجة أي حاجة حل (قوله وغيرها) كالخدمة
(قوله وقد يقال مد يحتاج الخ) هذه الصورة هي التي بقيت للكاف في قوله كان
تظهر الخ في هذا التعبير يسمح اذ مقتضاه انه لا غير داخل في ما سبق ولعل لم يدخلها
في المساجه لعدم ذكر غيرها أي الحاجة للخدمة فلذا أتى بها على سبيل البعث
(قوله غير وجه ذلك) معتمد (قوله أي مؤن نكاحه) أي المتعدد بعد النكاح أما
النكاح السابق على النكاح في ماله الى قسمة ماله أو استغنائه بكسبه شرح م
(قوله في كسبه) ان قلت كسبه يتعدى الجبراليه كما تقدم في الفليس وعبارته ثم
ويتعدى الجبر لما حدث بعده بكسبه كاصطيا الخ قلت يستثنى هذا من قوله ان
تعدى الى ما حدث بعده فأهل سم بالمعنى (قوله في ذاته) ولها العسخ

(بأذن وليه أو قبل له وليه بأذنه يهر مثل (١٥٥) فادلى) فيه ما لانه حر كلف صحيح العبارة والأذن وقول

واحدة لحاجة من زيادتي ولا يعتد بقوله في الحاجة حتى تظهر أمارات الشهوة لانه قد يقصد اتفاق ماله والمراد بوليّه هنا الأب وإن علائم السلطان أن بلغ سفيهاً والا فالسلطان فقط فلو زاد على مهر المثل (صح) النكاح (بهر مثل) أي بقدره (من المسمى) ولغا الزائد فقال ابن الصباغ القياس الغناء المسمى وثبوت مهر المثل أي في الدمة وأراد بالمقيس عليه نكاح الولي له وقد ذكره الأصل هنا وسيأتي في الصداق ويفرق بينهما بأن السفيه تصرف في ماله فقصر الاعاء على الزائد بخلاف الولي (ولو نكح غير من عينها له) وليه (لم يصح) النكاح لمخالفة الأذن (وان عني) له (قدرا) كالف (لا امرأة) نكح بالاقبل منه (ومن مهر مثل) فان نكح امرأة بالالف وهو مهر مثلها أو أقل منه صح النكاح بالمسمى أو أكثر منه مهر المثل ولغا الرائد أو نكح بأكثر من ألف بطل أن كان الألف أقل من مهر مثلها والأصح مهر المثل أو بأقل من ألف والألف مهر مثلها أو أوف

بأسماء بشرطه شرح حر وهو بالنسبة للمهر عدم الوطء وبالنسبة للنفقة مضى ثلاثة أيام بالاتفاق فتفسخ صيغة الرابع على ما يأتي ع ش على حر (قوله بأذن وليه) أي لا يغير أذنه وإن خاف العنت زى (قوله بأذنه) أي أذن السفيه لكن بعد أذن الولي له في النكاح حل أي وقد عين له المرأة ولم يعين له قدرا أخذ من كلامه بعدوا نامل أنه إن يعين له المرأة فقط أو القدر فقط أو يعينها ما أو يطلق بأن لا يعين امرأة ولا مهرًا وسيأتي جميع ذلك (قوله صحيح العبارة) والأذن هو على التوزيع أي صح أن يتزوج بأذن وليه لانه صحيح العبارة ومع قبول وليه له بأذنه لانه صحيح الأذن حل (قوله هنا) احتزبه عن ولي المال فانه الأب ثم المجدثم الوصي ثم الحاكم أو تيممه (قوله والا) بأن بلغ رشيداً ثم يذرف وليه السلطان لا غيره (قوله ولغا الرائد) لانه تبرع من السفيه حل (قوله وقال ابن الصباغ الخ) ضعيف (قوله أي في الذمة) ومن هذا الباب وصور المسئلة في شرح الروض بأن يعين له نوعان يتزوج منه فيتزوج بقدر ماله زائد على مهر المثل حل (قوله نكاح الولي له) أي بأزيد من مهر المثل حيث يصح النكاح بمهر المثل وبأغوا المسمى حل (قوله ويفرق بينهما) هذا الفرق للعزى لا للشارح (قوله بخلاف الولي) فانه يتصرف في مال الغير مع كونه صالحاً للشرع والمصلحة بطل من أصله حل (قوله ولو نكح غير من عينها ماله) نعم إن الصور السابقة فيما إذا عين له الولي المرأة وهذا مفهوم ذلك حل (قوله لمخالفة للأذن) وقال ابن أبي الدم كأنقله الرركشي ينبغي جملة على ما إذا تخلفه مغارم فيها أمالو كانت خيراً من المعينة نسبا ووجهاً لا ودياً ودونها مهرًا ونفقة فينبغي الصحة قطعاً وهذا هو المعتقد م ر زى وقوله ودونها مهرًا ونفقة قضيه أنها لو ساوت المعينة في ذلك أو كانت خيراً منها نسبا ووجهاً لا ودياً فانه لم يصح نكاحها وهو قريب في الأول وهو قوله ساوت الخ لانه لم يذرفيه لأمته لانه وجهه دون الثاني لانه يكنى في مسوخ العدول مزينة من وجهه ويأتي مثله فيما لو ساوتها في صفة أو صفتين من ذلك وزادت العدول اليها عن المعدول عنها بصفة ع ش على حر (قوله فان نكح امرأة بالالف) فيه ثلاث صور (قوله صح مهر المثل) أي من المسمى (قوله ولغا الرائد) وإن كانت الزوجة سفيهة لانه مخرج من الرائد فرجع للمرد الشرعي وإن لم ترض به المرأة حل (قوله بطل أن كان الألف الخ) كأن كان مهر مثلها ألفاً ومائة ونكحها بألف ومائتين وانما بطل لعدم رجوعه بالمسمى ومهر المثل لأن كلامهما أزيد من المأذون فيه حر وقال بعضهم قوله بطل أي سواء كان ما سماه مسواً والمهر المثل أو أقل أو أزيد فيكون في نكاحها بالأكثر خمس صور كالذي بعده (قوله والا) بأن

في المسمى أو أكثر منه مهر المثل أن نكح بأكثر منه

كان الالف مهر المثل أو أكثر وقوله مع أى لانه أقل من المأخوذ فيه أو مساويه
 م ر (قوله ان فكبح يا كثر منه كان فكبح بتسعيئة وكان مهر مثلها تسعاثة (قوله
 والا) بأن فكبح به أو بأقل (قوله ولو قال انكح فلانة بالالف) بأن عيين له القدر
 والمرأة فهو معهود قوله لامرأة وفيه سبع صور تأمل (قوله لغا الزائد في الاولى)
 لزيادته على مهر المثل فانه قد به لا اذن فيه والضابط لانشاء الزائد ولا لغا العقد انه
 يلغى الزائد ان لم يزد المهر على المدين والافا العقد حل (قوله في الاولى) وهي ما اذا
 كان الالف مهر مثلها والثانية ما اذا كان الالف أقل منه (قوله وبطل النكاح)
 لتعذره بالمسبي ومهر المثل لان كلاهما أزيد من المأخوذ به حل (قوله فلا اذن
 باطل) فيبطل النكاح وان تزوجها بمهر المثل أو أقل أخذها في شرح الروض وابن
 قال الزركشي القياس صحة بمهر المثل (قوله لاثقة) أى من حيث المصروف المسام
 وان استغرق ماله (قوله يستغرق مهر مثلها) لو قال مهرها كان أولى وأعم ليشمل
 المسبي فانه كذلك كما في الروض ومثل الاستغراق ما يقرب منه كما في م ر (قوله لم
 يصح) ينبغي ان يحل ذلك حيث كان ماله يزيد على مهر الاثقة عرفا ماله كان ماله
 قدر مهر الاثقة او دونه فلا مانع من تزويجه ممن يستغرق مهر مثلها ماله لان
 تزويجه به ضروري في تمصيل النكاح اذ الغالب ان مادون ذلك لا يوافق عليه
 مع ش على م ر (قوله والاذن للسفيه الخ) المناسب ان يؤخره عن قوله ولو قال
 الخ وهو راجع لقوله سابقا باذن وليه فالاولى ذكره عقبه تأمل (قوله لا يفيد)
 جواز التوكيل والولى ليس وكيفا حل (قوله ولو كان مطلقا) بأن طلق ثلاث
 مرات ولو من زوجتين أو زوجة واحدة لم يرعذ ولو قبل الحجر عليه م ر ولا يكتفى
 بمحصل الثلاث في مرة واحدة شيئا عن زوى وعبارة شرح م ر فان كان مطلقا بأن
 طلق بعد الحجر أو قبله كما هو ظاهر ثلاث زوجات أو اثنتين وكذلك ثلاث مرات ولو
 في زوجة واحدة في ما يظهر وقوله ثلاث زوجات ظاهره ولو طلقهن معا في آن واحد
 وكذا قوله أو زوجة بأن قال أنتن طوائق أو أنتن طالقان وهو بعيد لانه لا يسمى
 مطلقا لان لفظ مطلق يفيد الكثرة بأن يكون طلق ثلاث طلقات في ثلاث مرات
 (قوله ولو فكبح بلا اذن) فهو قوله باذن وليه فالمناسب التفرع (قوله فلا شئ عليه)
 عبارة شرح م ر ولم يلزمه شئ أى حد قطعاً للتشبه ومن ثم لحقه الولد ولا مهر ولو بعد
 فلتا الحجر عنه كأنص عليه في الام سوله في ذلك الظاهر والباطن وما نقل عن النص
 من لزوم ذمته في الباطن ضعيف (قوله ظاهرا) بمعنى انه لا يطالب به حال الحجر
 ومعنى الباطن انه يلزم ذمته ويطلب به بعد فلتا الحجر عنه شيئا (قوله فيلزم فيهما)

والا قبل المسبي ولو قال انكح
 فلانة بالالف وهو مهر مثلها أو
 أقل منه فكبحها به أو بأقل
 منه صح النكاح بالمسبي
 أو بأكثر منه لغا الزائد في الاولى
 وبطل النكاح في الثانية أو
 وهو أكثر منه فالاذن
 باطل (أو أطلق) فقال تزوج
 (فكبح) بمهر المثل (لاثقة) به
 فان فكبح بمهر مثلها أو أقل صح
 النكاح بالمسبي أو بأكثر
 لغا الزائد وان فكبح شريفه
 يستغرق مهر مثلها ماله لم يصح
 النكاح كما اخبره الامام
 وقطع به الغزالي لا انتفاء
 المصلحة فيه والاذن للسفيه
 لا يفيد جوار التوكيل ولو
 قال انكح من شئت بما شئت
 لم يصح لانه رفع الحجر بالسكية
 ولو كان مطلقا سرى أمة
 فان نهرمها ابدلت (ولو فكبح
 بلا اذن لم يصح) فيفرق بينهما
 (فان وطى فلا شئ) عليه
 (ظاهر الرشيدة) مختارة وان
 لم تعلم سفيهه لا تفرط بترك
 البعث وتخرج بالظاهر الباطن
 وبالرشيدة غيرها فيلزم
 فيه مهر المثل كأنص عليه

الشاذي

أى به رفل الحبر ح ل (قوله فى الأولى) وهى مسئلة الأزوم فى الباطن وهذا
ضعيف وقوله فى الثانية أى صورة غير الرشيدة معتد (قوله فى السفينة) أى حالة
الوطء ولا ينظر لكون اذن السفينة فى الانطلاق البدنى معتدابه ومن ثم لو قلت لآخر
اقطع يدى فقطعها فهو هدر لان البضع متقوم فهو من الاذن فى الانطلاق المالى انتهى
ح ل واعب قلنا انه لا يروج موليته لان ولاية الغير يحتاج لها ما لا يحتاج لصرف
النفس (قوله اما من بذرايح) مفهوم قوله أو جهر عليه لفسقه (قوله فتصرفه نافذ)
أى ومنه نكاحه (قوله وقد يقال الخ) ضعيف (قوله باقى فيه حينئذ) أى حين
اذ لم يجبر عليه المالك وقوله بما رأى فى فصل مواعع ولاية النكاح بعد قول المتن
وجهر سفيه وهو قوله ثم وقضية كلام الشيخ أبى حامد وغيره انه لا يعتبر الجبر عليه
أى فيقال هنا بعدم استقلاله بنكاح نفسه وان لا يجبر عليه المالك أى بل لا بد
من اذن ولله أيضا وتعدم ان هذا ضعيف اه شيننا (قوله والعبد) ولو مكاتباً
أو مضافاً م ر (قوله باذن) نطقاً ولو بكراً ح ل (قوله سيده) أى الرشيد غير المحرم
اه م ر (قوله ولو انشئ) أى ولو كان السيد انشئ ع ش أى والعبد ذكر بدليل
قوله ولا يجبر عليه اه شيننا (قوله بحسبه) متعلق بينك بعد تعاق قوله باذن به
فاختلف السامع بالاملاق والتقيد فلا يلزم تعاق حرفى جرمينى واحد بمامل
واحد (قوله لم يصح النكاح) وان كانت العدول اليها دونها مراً وخيراً منها
جاءا ونسبا وداً واول مؤنة ويفرق بين العبد والسفينة على ما تقدم عن ابن أبى الدم
بأن الجبر على العبد أقوى بدليل ان السيد لو امتنع من الاذن له فى النكاح لم يجبر
على الاذن وان خاف العبد الزنا بخلاف ولى السفينة اذا امتنع من الاذن وقد خاف
السفينة الزنا فان ولىه يجبر على الاذن له فى النكاح ع ش على م ر (قوله نعم
لو قدر له مهر) أى ولم ينهه عن الزيادة والابطال النكاح ح ل (قوله فالزائد
فى ذمته) انظر ما الفرق بينه وبين السفينة حيث لى الزائد فيه كما مر وقد يفرق بأن
العبد له ذمة صحيحة بخلاف السفينة (قوله يطالب به اذا عتق) لان له ذمة صحيحة
ومنه يعلم ان الكلام فى عبد رشيد هذا اذا كانت المرأة كبيرة فان كانت صغيرة تطلق
المهر برقبته ح ل (قوله لم ينكح ثانياً) ولوليك المطلقة أما لو نكح فاسداً فله ان ينكح
صحياً بلا انشاء اذن لان الفاسد لم يتماوله الاذن الاول ورجوعه عن الاذن
كرجوع الموكل ح ل (قوله ولا يجبر عليه) يقال أجبره وجبره بما وى وقول
المصنف وله اجباراً منتهى يناسب الاول (قوله لانه لا يملك رفع النكاح) وانما
أجبر الابن الصغير عليه لانه قد يرى تعيين المصلحة له فيه والواجب عليه

فى الأولى واقى به النووي
فى الثانية فى السفينة ومثلها
الصغيرة والمجنونة والعبدان
من زبادى أمان من بذر بعد رشده
ولم يجبر عليه المالك فتصرفه
نافذ وقد يقال باقى فيه حينئذ
ما مر فى سلب ولاية (والعبد
ينكح باذن سيده) ولو انشئ
لانه محجور مدلقا كان الاذن
أو عقيداً بامرأة أو قبيلاً أو بولد
أو نحو ذلك (بحسبه) أى
بحسب اذنه فلا يدل عما اذن له
سيده فيه مراعات لحقه فان
عدل عنه لم يصح النكاح ثم
لو قدر له مهر افراد عليه أو أطلق
فزاد على مهر المثل فالزائد
فى ذمته يطالب به اذا عتق
كما سيأتى ولو نكح امرأة باذن
ثم طلقها لم ينكح ثانياً الا باذن
جديد (ولا يجبر عليه)
سيده ولو صغيراً لانه لا يملك
رفع النكاح بالطلاق فلا
يملك اثباته (كعكسه) أى
كما لا يجبر العبد سيده على
تزوجيه فلا يلزم لما فيه من
تشويش مقام سيد الملك
وفوائده

وله اجبارا منه) على نكاحها صغيرة كانت أو كبيرة بتركها أو شيئا مائلا أو مجنونة لان النكاح يرد على ما يقع البضع وهي
ملوكة له وبهذا افارقت العبد لكن لا يزوجه (١٥٨) بغير كف أو عيب أو غير الارضاها بخلاف البيع لانه لا يقتضيه

حينئذ وعائنها ل (قوله ايضا لانه لا يملكه ورفع النكاح الخ) يرد على هذا التعليل
نزوح الاب الابن الصغير فانه صحيح مع ان التعليل يجري فيه واجيب بان التعليل
ناقص والتقدير لا يرفع النكاح مع دوام الحبر على العبد أي بخلاف الصبي فان الحبر
عليه ينتهي بالبلوغ (قوله وله اجبارا منه) أي التي يملك جميعها ولم يتعلق بها
حق لازم كالرهونة والحجانية المتعلقة برقبتهما مال وهو مسرفي الاصح وكان اختيارا
لقد اده ح ل (قوله صغيرة كانت أو كبيرة) يستثنى المرتقة فليس له تزويجها
شوبري (قوله او غيره كالحرفة الدينية) والفسق شوبري (قوله لانسبها) (قوله وان
أي معتبر وان كانت شريفة لان الرق يضمنل معه جرح الفضائل كآمر (قوله وان
حرمت عليه) للردة (قوله فيزوج مسلم) مفرع على قوله بانك لانه لو كان بالولاية
لما صح ذلك كآمر (قوله ولو غير كتابية) كجوسية ووثنية لجوسى ووثنى وهذا
تصريح منه بما راذلثه به صرح شيباني شرحه لكن في نكاح المشرک تصریح
بالحرمة والعصمة وقد يدعى أن كلام المصنف لا ينفي ذلك بأن يقال قوله فيزوج
أي يصح تزويجه ولا يملك حرراه ح ل (قوله وجزم به شراح الحاوى) اعتمده
زى تباعلم (قوله وعدم جواز التمتع بها) أي الكافرة غير المسلمانية ح ل
(قوله ومكاتب) أي مكاتبه صحيحة وانظر من يزوجه أمه المكاتبه وله سيدة
بإذنها راجعه ويزوج أمه البعض من ملكها به هذه الحر على المعتمد خلافا للنفوى
قال هروبحث أن أمه البعض يزوجه من يزوجه البعض بإذنها أي من يزوجه
البعض لو سكنت حرة وهو الولي لأن يزوجه إلا أن وهو مالك البعض والولي
ع ش (قوله أمه موليه) أي التي يزوجهها الولي بتقدير كاله ولا يبرها على ذلك
ح ل (قوله بخلاف عبده) أي المولى (قوله غلاب تزويجها) أي أمه موليه وهذا
بيان لما في المتن من الاجال لان قوله لان كان موليه الخ فيجده لانه لا يكون بحيث
يجوز له تزويج المولى فيقيد به المتن أقول هذا خارج بقوله نكاح لانه حينئذ غير ولي
نكاح وكذا قوله بعد لان كان صغيرا أو غير خارج بنكاح أمه هذا إذا ريد
بولي النكاح الولي في الحال فان اراد به مطلق الولي ولو في المستقبل كان ما ذكره
تقييد المتن (قوله لان كان) أي المولى الذي هو المالك
(باب ما يحرم من النكاح)

التمتع وله تزويجها رقيق ودق
النسب لانها لانسبها (لا)
اجبار (مكاتبه أو مبغضة) لانها
في حقه كالأجنبيات وهذا من
زيادتي (ولا) اجبار (أمة سيدها)
وأن حرمت عليه فلم يلبت منه
تزويجها لم يلزمه لانه يقتصر قيمتها
ويغوت التمتع عليه فبين قول له
(وتزويجه) لها كائن (ملكها)
لا ولاية لانه يملك التمتع بها
في الجملته (فيزوج مسلم أمته
الكافرة) ولو غير كتابية كاهو
ظاهر نص الشافعي وصحة الشيخ
أبو علي وجزم به في شرح الحاوى
لان له بيعها وأجارها وعدم جوار
التمتع بها لا يمنع ذلك كافي أمته
المحرم كاخته أما الكافر فلا يزوجه
أمته المسلمة لانه لا يملك التمتع
ببضع مسلمة أصلا (و) يزوجه
(فاسق) أمته (ومكاتب) أمته
بإذن سيده (ولو نكاح ومال)
من أب وان علا و سلطان (تزويج
أمته موليه) من ذي صفو وجنون
وصفه ولو اتى بإذن ذي الصفه
اسكتسا بالمهر والنفقة بخلاف
عبده لما فيه من انقطاع اكسابه
عنه فلا تزويجها لان كان موليه
صغيرة فبها عاقلة ولا سلطان
زويجها لان كان صغيرا أو صغيرة

ليس لغيره ما ذلک مطلقا وتعبيرى بموليه أهم من تعبیرى بمصبي والقييد بمولى النكاح والمال من زيادتي
باب ما يحرم من النكاح) عبر عنه في الروضة كالمكاتب باب ما يقع النكاح ومنها وان لم يذكره الشارح اختلافاً

الباب فالأولى أريد تكون لبعض أي باب بيان الأفراد المحرمة من جملة أفراد
النكاح المحرم أي لا تعارض كالأحرام بل لذاته والأولى أن تكون بيانية مشوبة
بتبعيض قبل لا يلزم من المحرمة عدم الصحة فالأولى التعبير بالوانع ويجاب بأن
الأصل في ما يحرم من العقود عدم صحته والمانع كما يكون للصحة يكون للعبواز اه
واعلم أن المحرمات في النكاح لها على التأيد أو غيره والمحرمان على التأيد اما من
نسب أو رضاع أو مصاهرة ذي (قوله فلا يجوز لآدمي نكاح جنية) أي وعكسه
اعتمده جبر قول لان الله تعالى امتن علينا بجعل الأزواج من أنفسنا لئيم التأنيبها
أي في قوله تعالى ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا وجواز ذلك يغوت
الامتنان وفي حديث نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن واجيب
بأنه يجوز أن يكون الامتنان بأعظام الأمرين والنهي الكراهة لا التحريم حل وعلى
كلام القمولى الذي هو المتمد لوجاهة امرأة جنية للقاضي وقالت له لا ولي له
خاص واريد أن أترزوج هذا جازله لعقد عليها ومثلها الانسية لو ارادت التزويج يحق
اه شيخنا زى قال ع ش على ر ويحوزها وان غلب على ظنه انها زوجته
ولو على صورة حارة وتثبت أحكام النكاح لآدمي فينتقض وضوءه بها ويجب
عليه الغسل بوطئها أما الجن فلا يرضى عليه بأهـ كما منا (قوله أي نكاحها)
لان الأعيان لا تؤمن بجمل ولا حرمة شرع ر والمراد بالنكاح العقد عليها
ووثقها وقيل الوطء حرام بالعقد واخصر مضابطا للخرابة أن يقال كل قرينة تحرم
ماعداد ولدا لعمومة وولدا لخواولة اه حل (قوله وهي من ولدك الخ) وحرمة أرواحه
صلى الله عليه وسلم لـ ونحو اتهام المؤمنين في الآلام فهي امومة غير
ما تحر فيه شرح م رة ل البرماوى وزواجه اتهام أي في الاحترام والاكرام
وتحريمه كذا ون (قوله ذكر الخ) تعميم في من الثانية وقوله بواسطة أو غيرها
نعم في ما لها وليس تعميما في الام لانه ينفهم من قوله أو ولدك من ولدك وكتب أيضا
قوله بواسطة أو غيرها ما وهى البقرة من جهة الأب والام فهي ام حقيقة حيث
لاواسطة بينك وبينها ويجاز حيث توجد بواسطة حل (قوله ينتهى) أي يصل
وليس المراد بالانتها حقيقة لانه لا يكون إلا منادواء ولا يبدأ آدم وكذا يقال
في ما بعده وقوله نسب ل المراد به النسب الغوى والافان نسب الشرعى لا يكون إلا
للأباء وكذا يقال في كل ما يشبهه شيخنا (قوله وبنت) ولو احتمالا كالتفعية
بالأمان ومن ثم لو كذب نفسه لحقته ومع النفي ثبت لها جميع أحكام النسب إلا
جوار النظر اليها وانخلوها في غير مان ش ل ولا تثر منه كما قدم في وانه الارث

فلا يجوز لآدمي نكاح جنية
كما أنى به ابن يونس وابن
عبد السلام لكن جوزه
القمولى والأصل في التحريم
مع ما يأتي آية حوت عليكم
انها نكاحكم (تحريم) أي
نكاحها وكذا الباقي (وهي
من ولدك أو) ولدت (من
ولدك) ذكر اكان أو انى
بواسطة أو غيرها وان شئت
قلت كل انى ينتهى اليها
نسك بالولادة بواسطة
أو غيرها (وبنت وهي من
ولدها أو) ولدت (من ولدها)
ذكر اكان أو انى بواسطة
أو غيرها وان شئت قلت
كل انى ينتهى اليها
بالولادة بواسطة أو غيرها
(لا مخلوقة)

وقال ع ٣ ومع النفي ثبت لها جميع أحكام النسب حتى النكاح والخلوة خلافا
 لحجر (قوله من ماء زناه) قدر الشارح لفظة ماء لأن الخلق من الماء لا من الزنا
 الذي هو الأصل لأنه قد يقع بلاماء والمراد بماء الزنا ما كان حال خروجه فقط على وجه
 محرم في غلته والواقع معارضة ما يخرج من وراء البهيمية أو من وراء حيلته
 في دبرها أو من الاستمناة بغير بدنية ولو بيده وإن خاف العنت وقلنا بحله حيث
 نظر الأصل وهو التحريم أه ق ل على الجلال (قوله كالحنفية) أي والحنابلة
 وادعى ابن القاسم أنه مذهب الشافعي أه سم (قوله يحرم عليها وعلى سائر
 محارمها) لأنه بعضها وانفصل منها أنسا ولا كذلك المني ح ل (قوله واخت)
 ولو احتملا كالمستطقة نعم لو كانت تحتها قبل استلحاقها ولم يصدق أباه في استلحاقها
 أو كان صغيرا لم ينفسح نكاحها ولا تنقص وضوءه وإذا مات ورثت منه بالزوجية لأنها
 أقوى من الاختبة فلولا لاقها المتع عليه العقد عليها إذا بانبت منه قالوا وليس لنا من
 يطأ اخته في الإسلام غير هذا مرقان صدق أباه وأقام الأب بينة انفسخ ولا شيء
 لها إن كان قبل الدخول ولم بعده مهر المثل أ ي ن (قوله من ولدها أبواك) لم يهل
 بواسطة أو بغيرها المدم تأني ذلك ح ل (قوله بنت أخ وبنت اخت) الأنسب
 تأخيرهما عن العمة والخالة تأسيما بالقران أه برماوى وأجاب عن بابه أنما قدمها
 محضا لغير القرآن لأجل أن يجمع بين الاخت وبنتا وذكرا مع ذلك بنت الأخ تنهيه المأ
 شوق بالاختوة تأمل (قوله الآية) فاه قال فيها وأما سكم الا لا في أرضعكم
 وأخواتكم من أضياعه فان كانت من أيسر ما دمنها بعبه المحرمات السبع قلت
 قيل إن الله تعالى نبه على تحريمهن كلهن بالذكورتين حكاه البيهقي في المعرفة عن
 الشافعي ووجهه بأن السبع إنما حرم من لغو الولادة والاخوة فالأم والبنت بالولادة
 والباقى بالاخوة ماله أولاد أو لا لم يقتصر على بنات الأخ والاخت بالولادة والاخوة
 شوبرى وعبارة ح ل قوله الآية أي نصا في الأم والاخوة وقياسا في الباقي (قوله
 يحرم من الرضاع) من هذه وما بعده تعليلية (قوله وفي رواية من النسب) ذكرها
 لأن النسب أهم من الولادة التي في الرواية الأولى وأتى برواية حرما أى اعتقدوا
 حرمة لأنها بصيغة الأمر والأمر بالنهي عن مثله والنهي في مثل هذا المقام
 يقتضى الفساد فأدلت الرواية الثالثة أن التحريم مصحوب بفساد العقد وهو غير
 مستفاد مما قبله شيئا عز بزي (قوله فرضعتك) أى التي بلغت تسع سنين
 (قوله وهو الحمل) أى الذى هو حليل المرضعة الذى له اللبن ح ل (قوله بواسطة
 أو بغيرها) راجع لمساعد الأولى فاشتملت عبارته على إحدى عشرة سورة للأم

(من) ما (زناه) فلا تحرم
 عليه إذا حرمة له الزنا نعم
 يكره خروجه من خلاف من
 حرما عليه كالحنفية بخلاف
 ولدها من زناها يحرم عليها
 لثبوت النسب والأثر بينهما
 كما صرح به الأصل (واخت)
 وهى من رأ ما أبواك أو أحدها
 أو بغيره (وبنت أخ) بنت
 (اخت) بواسطة أو بغيرها
 (و) وهى اخت ذكر
 ولدك بواسطة أو بغيرها
 (ومائة) وهى اخت اثنتى
 ولدك بواسطة أو بغيرها
 (ويحرم) أى هؤلاء السبع
 (بالرضاع) أيضا الآية ونظير
 العجيين يحرم من الرضاع
 ما يحرم من الولادة وفى رواية
 من النسب وفى أخرى حرما
 من الرضاغة ما يحرم من
 النسب (فرضعتك) ومن
 أرضعتها أو ولدتها أو ولد
 (أب من رضاع) وهو الفحل
 (أو أرضعتها) وهى من زيادتي
 (أو) أرضعت (من ولدك)
 بواسطة أو بغيرها (أم رضاع)

(قوله وقس بذلك الباقي) أي من حيث التعريف لا الحكم (قوله فالمرتضة بلبنك الخ) اشتملت هذه العبارة على عشرة أفراد للبنت لأن قوله فالمرتضة بلبنك سورة وقوله أو بلبن فروعت فيه أربع صور لأن الفروع ذكر أو أنات ويرجع لها قوله نسباً أو رضاعاً وقوله ويرتتها كذلك فيه خمس صور لأن الصغير في يتم يرجع للمرتضة بلبنك أو للمرتضة بلبن فروعت وتقدم أن في الأولى واحدة وفي الثانية أربع وقوله كذلك الأولى قصره على النسب لأن بنت المرتضة علمت من قوله أو بلبن فروعت فالأولى حذف قوله كذلك (قوله أحد أبويك نسباً أو رضاعاً) فيه أربع صور وقوله وكذلك مولودة أحد أبويك رضاعاً فيه صورتان وفعله عما قبله لأجل قوله رضاعاً فأراد الأخت ستة (قوله وبنت ولد المرتضة) أو الفعل نسباً أو رضاعاً متعلق بكل من بنت وولد وليس مكرراً مع قوله وبنت ولد أرضعته أمك لأن المراد بالأم ما قبل الرضعة فهي أم النسب وكذلك الأخت والأخ حل وعبارة الشو برى قوله نسباً أو رضاعاً متعلق ببنت الولد لا بالولد لقوله بعد وبنت ولد أرضعته أمك الخ اه والظاهر أن كلا العبارتين صحيح والغرض منهما دفع النكران وقد اشتمل قوله وبنت ولد المرتضة الخ على أحد وعشرين من أفراد بنت الأخ واحد وعشرين من أفراد بنت الأخت فجعل ذلك ثمان وأربعون أخبر عنها بقوله وبنت أخ أو أخت رضاع وذلك لأن قوله وبنت ولد المرتضة فيه ثمان صور لأن الولد يشمل الذكرو الأنثى وعلى كل أما ولد نسباً أو رضاعاً فهذه أربع يضرب فيها صورتان البنت وهما من نسب أو رضاع فتبلغ ثمانية وقوله أو الفعل فيه ثمان أيضاً تعلم بالبيان السابق فتضم للثمانية السابقة ستة عشر نصفها لبنت الأخ ونصفها لبنت الأخت لما علمت من كون الولد ماداً بالذكور والأنثى وقوله ومن أرضعتها اختك فيه ثلاث صور لبنت الأخت لأن الأخت أما لابوين أو لاب أو لام وقوله أو أرضعت بلبن أخيك فيه ثلاث صور لبنت الأخ فتضم كل واحدة من الثلاثين لكل من الثمانيتين بأن تضم ثلاثة بنت الأخ ثمانيتين وثلاثة بنت الأخت ثمانيتين فيحصل لكل قبيل أحد عشر وقوله ويرتتها الخ فيه ثمانية عشر سورة لأن قوله ويرتتها يرجع لمن أرضعتها اختك بأقسامها الثلاثة ويرجع للثلاثة التعميم بقوله نسباً أو رضاعاً بستة ككلها لبنت الأخت ويرجع لمن أرضعت بلبن أخيك بصورة الثلاث التعميم المذكور بستة ككلها لبنت الأخ يضم الستة الأولى للأحدى عشرة التي لبنت الأخت والستة الثانية التي لبنت الأخ يصير لكل قبيل سبعة عشر وقوله وبنت ولد أرضعته أمك الخ اشتمل على ثمان صور وذلك لأن قوله ولبن ولد

وقس بذلك (الباقي) من السبع المحرمة بالرضاع فالمرتضة بلبنك أولبن فروعت نسباً أو رضاعاً ويرتتها كذلك وإن سفلت بنت رضاع والمرتضة بلبن أحد أبويك نسباً أو رضاعاً اخت رضاع وكذلك مولودة أحد أبويك رضاعاً وبنت ولد المرتضة أو الفعل نسباً أو رضاعاً وإن سفلت ومن أرضعتها اختك أو أرضعت بلبن أخيك وبنتها نسباً أو رضاعاً وإن سفلت وبنت ولد أرضعته أمك أو أرضعت بلبن أبيك نسباً أو رضاعاً وإن سفلت بنت أخ أو أخت رضاع وأخت الفعل أو أبيه أو أبي أبي المرتضة بواسطة أو غيرها نسباً أو رضاعاً عمة رضاع وأخت المرتضة

أرضعته أمك فيه أربع صور لأن البنت قد عم فيها بقوله نسبها أو رضاعا والولد
يصدق بالذكور والانتى واثنان في اثنين بأربعة وفي قوله أو ارتضع بلبن أهلك
أربع صور أيضا كالتى قبلها فهذه ثمانية نصفها لبنت الأخ ونصفها لبنت
الاخت فضم كل أربعة لكل سبعة عشر فيحصل لكل قبيل أحد وعشرون والمراد
بالأخ في قوله بلبن أخيك الاثنان من النسب وكذلك الاخت حل لأن بنت الاخت
والأخ من الرضاع تقدمت في قوله وبنت ولد المرعنة تأمل وقوله وبنت ولد
ارضعته أمك أى من النسب وقوله أو ارتضع بلبن أهلك أى من النسب أيضا وقوله
نسبا أو رضاعا تعمم في البنت حل وقوله وأخت القمل الخ اشتمل على عشرة أمراد
العمة أخبر عنها بقوله عمة رضاع وذلك لأن قوله وأخت القمل يرجع إليه قوله
الأتى نسبها أو رضاعا فقيه سورتان وقوله وأخت أبيه أو ألى المرعنة سورتان
يرجع إليهما قوله بواسطة أو غيرها بأربع يرجع لهما قوله نسبها أو رضاعا بثمانية
تضم لثنتين المتقدمتين بعشرة وقال بعضهم قوله بواسطة أو غيرها تعمم في الأب
بقسميه وقوله نسبها أو رضاعا تعمم في أخت القمل وفي الأب بقسميه فتعصل
العشرة من ضرب اثنين في خمسة وقوله وأخت المرعنة الخ فيه عشر صور أيضا
للخاله أخبر عنها بقوله خالة رضاع يعلم بيانها من بيان صور العمة فجملة ما ذكره
من محارم الرضاع تسعة وثمانون فافهم (قوله أو أمها بالجر) وكذا ما بعده وقوله
بواسطة الخ تعمم في الأم بقسميها وقوله نسبها أو رضاعا راجع لاخت المرعنة
والأم بقسميها فأمراة الخالة عشر كما تقدم (قوله لأنها أمك) أى إن كان الأخ
والاخت شقيقين لك وقوله أو موطوءة أهلك أن ككنا الأب (قوله أم مرعنة
نافلتك) أى ولا مرعنة نافلتك فأو بمعنى الواو كما يدل عليه قوله ولا أم مرعنة الخ
وانظروا أعاد النبي في هذا دون ما قبله ويمكن أنه أعاد ما لا خلاف الخ من لأن هذه
أم مرعنة وما قبلها مرعنة (قوله وهو ولد الولد) ذكرنا كان الولد وأنتى (قوله
لأنها بنتك) أن كان ولدك أنتى وقوله أو موطوءة أهلك أن كان الولد ذكرنا (قوله
ولا أم مرعنة ولدك) وكذا نفس المرعنة كما هو ظاهر (قوله فهذه الأربع)
جعلها أربعاً لأن قوله ولا أم الخ جعلها صورة واحدة (قوله فاستثناها بعضهم)
أى لانتفاء المعنى الذى اشتركا فيه أم حل (قوله لأنهم انما حرمن الخ) عبارة
الزركشى لأن أم الأخ لم تحرم لكونها أم أخ وانما حرمت لكونها أما أو حليلة أب
ولم يوجد ذلك في الصورة الأولى وكذا القول في باقين أم سم (قوله بمعنى لم يوجد
فيهن) في الرضاع وهو الأمومة والبنية والاختية أى إن سبب انتفاء التحريم عنهن

وأما وأم القمل بواسطة
أو غيرها نسبها أو رضاعا
خالفه رضاع (ولا تحرم) عليك
(مرعنة أخيك أو اختك)
ولو كانت أم نسب حرمت
عليك لأنها أمك أو موطوءة
أهلك وقول أو اختك من
زيادة (أو) مرعنة
(نافلتك) وهو ولد الولد
ولو كانت أم نسب حرمت
عليك لأنها بنتك أو موطوءة
أهلك (ولا أم مرعنة ولدك)
لا (بنتها) أى بنت المرعنة
ولو كانت المرعنة أم نسب
كانت موطوءة لك فحرم عليك
أما وبنتها فهذه الأربع
يحرمن في النسب لافى
الرضاع فاستثناها بعضهم
من قاعدة يحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب
والحقوق كفى الروضة
على أنها لا تستثنى لعدم
دخولها في القاعدة لأنهن
انما حرمن في النسب لافى
لم يوجد فيهن في الرضاع
كما قد رتبته ولهذا لم استثنها

رضاعا انتفاء جهة المحرمية فبسبب أي لانها لم تكن اما ولا بنتا ولا اختا ولا خالة وقوله
كأقربته أي في قوله ولو كانت الخ اه حل (قوله كالامل) أي كالم يستثنى (قوله
الامل وزيد عليها أم الم والعمة الخ) أي فانهم يصرون بالنسب بخلاف الرضاع سم
أي وفرض المسئلة ان الم من النسب وكذا العمة والخال والخالة مأموم من الرضاع
لا تعمر ولو كانت أم نسب لكانت في الاولين جذة لاب أي ان سكان الم والعمة
شقيقتين أو موطوءة جذة لاب ان كانا لاب وفي الاخيرتين جذة لام ان كان الخال
والخالة شقيقتين أو موطوءة جذة لام ان كانا لاب وكل منهن يحرم اه شقنا
عزيزي وجمع بعضهم التسعة فقال

أم عم وعمة وأخ ابن * وحفسي يدونالة ثم خال

جذة ابن وأخته أم أخ * في رضاع أجهلها ذوالجلال

وقوله وحفيد أي وأم حفيد والمراد به هنا ولد الولد وهو المراد بقول المتن ونافلتك
وقوله جذة ابن وأخته وهو المذكور في قول المتن ولأم مرضعة ولدك ولا بنتا
لان بنتها أخت الولد والمراد بالابن ما يشمل البنت وقوله وابن أخ بتشددا الخاء
والمراد به ما يشمل الأخت وهو المذكور في قول المتن ولا تعمر عليك مرضعة
أخيك وأخيت (قوله وأخ لابن) بالجرأى وأخ الابن والاولى حذف الابن كما صنع
م ر حيث قال وأم الاخ لانه يومهم ان المراد بالابن ابن الناحك فيفيد ان الناحك
أبوه مع انه هو الناحك كما يدل عليه التصوير الا انه يجب ان يضاف أخ لابن بيانية
(قوله امرأة أجنبية لها ابن الخ) يعني ان مع كل من المرأتين ابن فارضع احد الابنين
على أم الآخر دون الآخر فان الاخوة للام من الرضاع تثبت بينهما وللان الذي
لم يرتفع على الاخرى أن يتزوج بأخيه الذي ارتضع على أمه (قوله فلاخيه
لا يبه) نسكاحها واد اولد بينهما ولد فزيد وعمة وخاله لانه أخو ابيه وأخو أمه وعليه
الفرع المشهور وقوله لا يبه لعل التقييد بالاب اشأ كلمة ما قبله وكان الاحسن
استقامه يشمل الاخ الشقيق ولاب ولأم على أن في التقييد به مع قوله بعد وسواء الخ
مالا يعني تأمل شو برى (قوله أم أخت أخيك لا ملك لا يبه) الا لام بمعنى من وصورتها
في النسب أن يتزوج رجل بامرأة ويلد منها زيدا ثم يطلقها ويتزوجها آخر ويلد منها
عرا فبين زيد وعمر واخوة لام ثم بعد ذلك يتزوج أبو زيد بامرأة أخرى ويلد منها بنتا
فتثبت الاخوة للاب بين زيد وهذه البنت فلاخى زيد من أمه الذي هو عمر وأن
يتزوج بهذه البنت وصورتها في الرضاع أن يتزوج رجل بامرأة ويلد منها زيدا
ثم يطلقها ويتزوجها آخر ويلد منها عرا فتثبت الاخوة للام بين زيد وعمر وثم يتزوج

كالامل وزيد عليها أم الم
والعمة وأم الخال والخالة وأخ
الابن وصورة الاخيرة امرأة
لها ابن ارتضع على امرأة
أجنبية لها ابن فابن الثانية
أخو ابن الاولى ولا يحرم عليه
نسكاحها (ولا) يحرم عليها
(أخت أخيك) سواء كانت
من نسب كان كان لزيد أخ
لاب وأخت لام فلاخيه
لا يبه نسكاحها أم من رضاع
كان ترضع امرأة زيدا وصغيرة
أجنبية منه فلاخيه لا يبه
نسكاحها وسواء أكانت
الاخت أخت أخيك لا يبه
لامه كما مثلنا أم أخت أخيك
لا ملك لا يبه مثاله في النسب
ان يكون

أوزيد بامرأة أخرى ويرتضع عليها بنت صغيرة فتثبت الاخوة قلاب بين زيد وهذه
 البنت فلان بن زيد الذي هو عمرو أن يتزوج بهذه البنت التي ارتضعت على زوجة
 أبيه فافهم (قوله لابن أخيك) أي من أمك (قوله بلبن) أي أخيك أي لبنة
 الحاصل له في زوجة أخرى غير أمك كما هو ظاهر شو برى (قوله بالمصاهرة) وهي
 وصف شبيهة بالقرابة وهي أربعة فزوجة الابن أشبهت ببنته وبنت الزوجة كذلك
 وزوجة الأب أشبهت بالأم وأم الزوجة كذلك وفي ع ش على المواهب المصاهرة
 التناكح ويقال مصاهرة اليم إذا تزوجت منهم والامهار أهل بيت المرأة وأما أهل
 بيت الرجل فأجاء ومن العرب من يجعل الاجاء والاختان جميعا مصاهرة أي فيعاطق
 المصهر على كل من أطرب الرجل والمرأة (قوله زوجة ابنك) أي بواسطة أو غيرها
 فهو شامل لزوجة ابن البنت قصرم على جده لانها زوجة من ولده بواسطة والولد
 يشمل الذكر والانثى فتنبه له فانه دقيق اه ع ش على مر (قوله وبنت
 مدخولك) مثل الدخول استدخال مائه المحترم شو برى أي حال الاتزال بأن لا يخرج
 منه على وجه الرنا لا حالة الادخال فلما نزل في زوجته فساقت بنته فجمعت منه
 لحقه الولد س ل (قوله بنسب أو رضاع) ينبغي رجوعه للجميع شو برى فتضرب
 الاربعة في هذين بنائية تضرب في قوله بواسطة أو غيرها يكون المجموع ستة عشر
 (قوله لبيان ان زوجة الخ) أي لا لا احتراز عن ولد الولد ولا عن ولد الرضاع شو برى
 (قوله الا لا دخلتم من) لم يعد الا لا دخلتم لنسائكم من قوله وأمهات نسائكم
 أيضا وان اقتضته قاعدة الشافعي رحمه الله تعالى من رجوع الوصف ونحوه لسائر
 ما تقدمه لان عمله ان اتحد العامل وهو هنا مختلف اذا عمل نسائكم الاولى
 الاصناف والثانية حرف الجر ولا نظرمع ذلك لاتحاد عملها خلافا لزرع كشي
 لان اختلاف العامل يدل على استقلال كل بحكم ومجردا لاتفاق في العمل لا يدل
 على ذلك كما لا يخفى شرح مر (قوله الا ان تكون منفية بلعانه) ومردوها أن يعقد
 على امرأة ثم يحتل بها من غير وطء ولا استدخال ماء ثم تلد بنتا يمكن كونهما منه
 فينفيا بالاعان اذ هو واجب حيثما علمه انها ليست منه وانما لحقت به للفراش
 مع امكان كونهما منه ولذلك حرمت عليه لان المنفية بالاعان لها حكم النسب
 بدليل انه لو استلمتها لحقته ولا نقض بمسها الا لا لانقض بالشك على العنه ووجوب
 نظرها والخلو بها احتياطا ولا يقتل بقتلها ولا تقبل شهادته لها ولا يقطع بسرقة
 مالها ومن استلمق زوجة ابنه صارت ببنته أو زوج بنته صارت ابنة ولا ينقض الكساح
 ان كفيه الزوج واذا مات ورثا منه بالزوجة لانها اقوى من الاخوة فاذا طلق

لاي أخيك بنت من غير
 أمك فلك نكاحها وفي
 الرضاع ان ترضع صغيرة بلبن
 اي أخيك لامك فلك
 نكاحها (ويحرم) عليك
 بالمصاهرة (زوجة ابنك
 وابيك وام زوجتك) ولو قبل
 الدخول من (وبنت
 مدخولك) في الحياة ولو
 في الدبر بنسب أو رضاع
 بواسطة أو غيرها قال تعالى
 وحلائل ايمانكم وقوله الذين
 من اصلا بكم لبيان ان زوجة
 من بناء لا تحرم عليه وقال
 تعالى ولا تنكحوا ما نكح
 آباؤكم من النساء وقال
 وأمهات نسائكم وربائبكم
 الا لا في جواركم من نسائكم
 الا لا في دخاتم من وذكر
 الحجب وجرى على الغالب
 فان لم يدخل بالزوجة لم قصرم
 بنتها الا ان تكون منفية بلعانه
 بخلاف امها والفرق ان
 الرجل يتلى عادة

بأنها تمنع التعبد مريض (قوله والفرق) أي بين البنت حيث لا تحرم إلا بالآخر
على الأم وبين الأم حيث تحرم بالعقد على البنت (قوله بمكالة أمها) أي وبالخلوة بها
والأقال بكالة فقط لا تقتضي تحريمها بالعقد (قوله ومن وطء) ولو في الدبر والقبل
ولم تول البكارة أو استدخلت ماؤه أي ماء السيد المحترم حال خروجه أو لا جنبي
بشبهة حل (قوله وهو واضح) بخلاف الشك في أنه لا أثر لوطئه لاحتمال زيادة
ما أو لم يجبه وفيه حل (قوله امرأة ثلاثين) ولو كانت محرمة عليه ابتداء حل (قوله
أو بشبهة منه) كأن ظنها زوجته أو أمته أو وطئ الأمة المشتركة بينه وبين
غيره أو أمة فرعه وكذلك الوطء بجهة قال بها على عقد بخلافه حيث يصح تقليده
والقسم الأول من الشبهة المذكورة يقال له شبهة الفاسد وهو لا يتصف بحل
ولا حرمة لأن فاعله غافل وهو غير مكلف وإذا انتفى تكليفه انتفى وصف فعله
بالحل والحرمة وهذا محل قولهم وطء الشبهة لا يتصف بحل ولا حرمة والقسم الثاني
شبهة المحل وهو حرام واقسم الثالث شبهة الطريق فإن قلد القائل بالحل لا حرمة
والأحرار حل (قوله أو وطء بفاسد نكاح) هل من فاسد النكاح العقد على خامسة
أو لا لأن هذا معلوم لا يكاد أحد يجهله فلا بعد شبهة حرر حل الظاهر الثاني (قوله
حرم عليه أمها وبنتها) أي وثبت الحرمة في صورة الملوكة ولا تثبت في صورة وطء
الشبهة شرح مريض يشير إليه صريح الشارح في التعليل بقوله لأن الوطء بملك اليمين
فأزل الخ وأيضاً سبب التحريم في ملك اليمين وهو الوطء مباح بخلاف وطء الشبهة
وقد عرفوا المحرم بأنهم حرم نكاحها على التأييد بسبب مباح حرمتها (قوله
منزلة عقد النكاح) أي منزلة الوطء في عقد النكاح لا يرد أن التشبيه
بالعقد يقتضي حل بنتها لأن البنت لا تحرم بالعقد على الأم حل (قوله ثبت
النسب الخ) والحاصل أن شبهة واحدة توجب المهر فقط أي دون النسب والعدة وشبهتهما
إذا لم يهرلن وشبهتهما واحدة توجب المهر فقط أي دون النسب والعدة وشبهتهما
توجب الجميع ولا يثبت بها حرمة معاً أي لا الوالد ولا الابن ولا ابنة ولا ابنة فلا يعمل
فحوقاً ولا س ولا خلوة كما ذكره روى وغيره (قوله محرمة عليه) ولو متعدة
واحتياط الرجل المحرم برجال غير محارم كعمه وقوله كأن أم أي أو قل إلى
أول السمتة برماوى (قوله بأن يهرعدهن) أي بمجرد النظر أي العكرمان
يحكم الفكر يهرعدهن اه شبننا وعبارة م ر ثم ما عرعه بمجرد النظر غير
محصور وما سمل كجائده وروما بينهما أوساط تلتحق بأحدهما بالظن وما شك فيه
يستغنى فيه القلب قاله الغزالي والذي رجحه الأذرى التحريم عند المشك لأن

بمكالة أمها عقب العقد
لترتيب أموره فحرمت بالعقد
ليسهل ذلك بخلاف بنتها
وأعلم أنه يعتبر في زوجتي الابن
والاب وفي أم الزوجة عند
عدم الدخول بمن أن يكون
العقد صحيحاً (ومن وطء)
في الحياة وهو واضح (امرأة
بملك أو شبهة منه) كأن ظنها
زوجه أو أمته أو وطء بفاسد
نكاح (حرم عليه أمها
وبنتها وحرمت على أبيه
وابنه) لأن الوطء بملك اليمين
نازل منزلة عقد النكاح
وبشبهة يثبت النسب والعدة
فيثبت التحريم سواء أوجد
منها شبهة أيضاً أم لا وخرج
بما ذكر من وطئها بزنا
أو بإشهرها بلا وطء فلا تحرم
عليه أمها ولا بنتها ولا تحرم
هي على أبيه وابنه لأن ذلك
لا يثبت نسباً ولا عدة
(ولو اختلطت) امرأة
(محرمة) عليه (أو نسوة) غير
محصورات (بأن يهرعدهن
على الإحاطة كأن أم امرأة

الشروط العلم بحلها واعتراض بما لو زوج أمه تمورته طافا حياته فبان ميتا أو تزوجت
 زوجة المفقود فبان ميتا فانه يصح وموافقه في فصل الصيغة واجيب بأن العلم بحل
 المرأة له شرط مجاوز الاقدام للصحة (قوله فكبح منهن جوازا) وان سهل عليه
 نسكاح المتيقن حلها رخصة خلافا للسبكي بلا اجتهد وكذا باجتهد ولا نقض بلس
 كل منها لا آخر ذي روح لاذلا نقض مع الشك كما تقدم (قوله لا تسد عليه
 باب النكاح) فيه انه لا يفسد اذا كان قادرا على متيقنة الحل واجيب بأن المراد
 بانسد ادبائه انسد ادبائه طريقه السهلة وبعبارة شرح م ر لربما انسد عليه الخ وهي
 أولى (قوله فانه الخ) فيه أن مقتضى ذلك انه لو انتفى هذا الاحتمال بأن جمع ذلك
 المختلط بحل واحد لا يجوز أن يسكن منه وليس كذلك واعلمهم نظروا في ذلك الى ما من
 شأنه حل (قوله فعلم) أي من قوله منهن (قوله فيه) أي في جواب هذا
 الاستفهام (قوله الاقيس) أي الاحسن من قياسه على الاواني الآتي واراد
 بالقيس عليه ما لو اختلطت بالمحور ابتداء فالحقنا الدوام بالا ابتداء (قوله لكن
 رجع الخ) ضعيف وقوله الاول أي نظير الاول وهو ان يتعاهر من الاواني الى أن يبقى
 واحدة على قياسه يرجع الاول هنا وانما قولنا أي نظير الاول لان الاول وهو جواز
 نكاحه منهن الى أن يبقى واحد لم يرجع في نظيره من الاواني وقوله في نظيره من
 الاواني أي فيما اذا اشبه اناء نجس بأوان طاهرة غير محصورة وبعبارة عن بأواني
 ياد في نسخة كافي نظيره وعلمها فلا اشكال (قوله ويفرق) أي بين النكاح
 والاواني من حيث انه ينكح الى أن يبقى عدد محصور ويجهتد الى أن يبقى
 من الاواني واحد وقوله بأن ذلك يكفي فيه الظن ليس فرقا صحيحا لان النكاح أيضا
 في هذه الحالة بمنزلة الحل فقوله بخلاف النكاح فيه شيء والاواني الفرق
 بالاحتياط للابصاع دون غيرها اه شيئا روحا وبعبارة م ر ويفرق بأن
 النكاح يحتاط له فوفق غيره (قوله وحل تناوله) أي مظنون الطهارة ومضى تناوله
 التطهير به (قوله وخرج بما ذكر ما لو اختلط الخ) قال جبر وبحث الاذري
 كالسبكي في عشرين مثلام محارمه اختلطت بغير محصورات كالفين مثلا لكمة
 لو قسم عليهن صار ما يخص كلا محصورا حرمة النكاح منهن نظر لهذا التوزيع
 وخالفه ابن العماد نظر الجملة وقال ان الحل ظاهر كلام الاصحاب وهو كمال خلافا
 لمن زعم ان كلامه لا وجه له س ل (قوله كعشرين) أي ومائة ومائتين وغير
 المحصور كالف وتسعمائة وثمانمائة وسبعمائة وستمائة ومائة والمائتين
 يستفتي فيه القلب أي الفكر فان حكمه بأنه يعسر عذره كان غير محصور والا كان

(فكبح منهن) جوازا والا
 لا تسد عليه باب النكاح
 فانه وان سافر الى محل آخر
 ليأمن مسافرتها الى ذلك
 المحل أيضا فعلم انه لا ينكح
 الجميع وهل ينكح الى أن
 يبقى واحدة او الى أن يبقى
 عدد محصور حكى الروائي
 عن والده فيه احتمالين وقال
 الاقيس عندي الثاني لكن
 يرجع في الروضة الاول
 في نظيره من الاواني ويفرق
 بأن ذلك يكفي فيه الظن
 بدليل صحة الطهر والمصلا
 بمظنون الطهارة وحل تناوله
 مع القدرة على متيقنها
 بخلاف النكاح وخرج
 بما ذكر ما لو اختلطت
 بمحصورات كعشرين

محصورا اه شيئا وفي الزيادة ان غير المحصور خمسائة فافوق وان المحصور
مائتان فادون واما الثلثمائة والاربعمائة فيستفتى فيه القلب قال والقلب الى التحريم
أميل (قوله فلا ينكح منهن شيئا) نعم لو ثبتن صفة بمحرمة كسواد نكح غير ذات
السواد مطلقا شرح م ر (قوله تغليا التحريم) أي مع انتفاء المشقة في احتسابه
فلا يرد ان التغليب يمكن مع غير المحصور ولو اختلط غير محصور بغير محصور كما لف
بالف نكح منهن الى أن يبقى قدر المختلط ح ل (قوله ولو اختلطت الخ) هذا خارج
بقوله محرمة (قوله مطلقا) أي سواء كن محصورات أم لا (قوله اذلا دخل للاجتهاد
في ذلك) لان من شرط المجتهد فيه أن يكون للعلامة فيه مجال أي مدخل ح ل (قوله
ولان الوطء) عطف علته على معلول (قوله وغيرها) كالمعتدة ح ل (قوله
ويقطع السكاح تحريم مؤبد) أي على الزوج بدليل التمثيل واما الواطء فالحرم
عليه بانه قبل الوطء لا يقال كيف هذا مع قولهم الحرام لا يحرم الحلال لانا نقول
المراد بالفعل الحرام والفعل هنا ليس حراما وانما ينشأ عنه التحريم وخرج بالنكاح
مالوطا اذ ذلك على ملك البهيم كان وطئ به الاب جارية ابنه لانه وان حرمت بذلك
على الاب ابد السك لا ينقطع به ما سكه حيث لا احبال ولا شيء عليه بمجرد تحريمها
لبقاء المسالية ومجرد الحبل غير متقوم ح ل وزي (قوله كوطء زوجة ابنه)
بالبون أو الياء المثناة وفيه ان الوطء ليس تحريما حتى يجعل مثالا له ويجاب بانه
على حذف مضاف أي كسبب وطء وهو التحريم اه شيئا عز بنزي وقال بعضهم
أي ككأثرو طء وهو ما ينشأ عنه وهو التحريم المؤبد ويجب على الواطئ به والمثل
للازوجة وآخر الزوجة ان كان بعد الدخول لتغويته البضع عليه فان كان قبله فهو
للزوجة وزيف الزوج س ل ومثل الوطء استدخال منبه المحترم اه ب ر (قوله
أو بنتها) الظاهر ولو كانت منه أيضا كان وطء بنته بشبهة فحرم عليه انها شيئا
كما يعلم من قول السارح سواء كانت محرما للواطئ قبل وطئه كبت أخيه أم لا
وقوله بشبهة راجع للجميع (قوله فينفسخ به) أي بالوطء نكاحها أي زوجة
ابنه في الاولى وزوجته في الثانية (قوله كبت أخيه) أي فيما اذا كانت زوجة
لابنه ح ل (قوله وحرم جمع امرأتين الخ) أي في الدنيا في الآخرة لان الحكم
يدور مع العلة وجودا وعدما لان العلة الباطن وقطعية الرحم وهذا المعنى مستف
في الحجة فذكر القرطبي انه لا مانع منه الا في الام والبنت برما وفي ع ش على
م ر الجرم يجوز نكاح المحارم في الجنة ما عدا الاصول والفروع (قوله حرم
نكاحها) أي على الأبيد ولو قال لو فرض ابتهما ذكر احرم نكاحها على الأبيد

فلا ينكح منهن شيئا تغليا
لالتحريم ولو اختلعات زوجته
بأجنبيات لم يجز له وطء واحدة
منهن مطلقا ولو باجتهاد
اذلا دخل للاجتهاد في ذلك
ولان الوطء انما يباح بالعقد
لا بالاجتهاد وتعبير بمحرمة
أعم من غيره كغيره بمحرمة
لشمله المحرم بنسب أو رضاع
أو صاهرة ولسان وفي
وغیرها (ويقطع السكاح
تحريم مؤبد كوطء زوجة
ابنه) ووطء الزوج ام
زوجته أو بنتها (بشبهة)
فينفسخ به نكاحها كما يجمع
انعقاده ابتداء سواء أكانت
الموطوءة محرما للواطئ
قبل العقد عليها كبت أخيه
أم لا ولا يفتقر بما نقل عن
بعضهم من تقييد ذلك
بالشق الثاني (وحرم)
ابتداء ودواما (جمع امرأتين
بينهما نسب أو رضاع لو فرضت
احدهما ذكر احرم
نكاحها كما مرارة واختبها

أوضاعها) بواسطة أربغها قال تعالى وأن تجمعوا ١٦٨ بن الاختين إلا ما قد سلف وقال صلى الله عليه وسلم

لا تنكح المرأة على عمتها ولا
العمة على بنت أخيها ولا المرأة
على خالتها ولا الخالة على بنت
أختها إلا الكبرى على الصغرى
ولا الصغرى على الكبرى
رواه أبو داود وغيره وقال
الترمذي حسن صحيح وذكر
الضابط المذكور مع جعل ما
بعد مثالا له أولى مما عساه به
وشرح بالنسب والرضاع
المرأة وأمتها فيوزج بينهما
وإن حرمنا كجهه الوفرضت
أحدهما إذ كرا والمصاهرة
فيوزج الجمع بين امرأة وأم
زوجها أو بنت زوجها وإن
حرمنا كجهه الوفرضت
أحدهما إذ كرا (فإن جمع)
بينهما (بمقد بل) فيهما
إذ لا أولوية لأحدهما على
الأخرى (أو بغيرين
فكترت زوج) المرأة (من اثنين)
فإن عرفت السابقة ولم تنس
بطل الثاني أو نسبت وجب
التوقف حتى يتبين وإن
وقعا معا أو عرف سبق ولم
تعيين سابقة ولم يرج معرفتها
أو جهل السابق والعمية بطلا
وبذلك علم أن تمييز بذلك
أولى من قوله أو مرتبا فالثاني
(وله تملكهما) أي من حرم

لا استغنى عن قوله بينهما بنسب أو رضاع لأن الحرمة بين الأمة وسيدتها ليست على
الأيام والمرأة وأم زوجها الخ لا تحرم لو فرضت إيهما إذ كرا ح ل (قوله أو خالتها)
بخلاف امرأة وبنت خالتها أو بنت عمها ح ل (قوله لا الكبرى على الصغرى) تأكيده
وقيه دفع توهم تقييد المنع بكون العمة أو الخالة هي الكبرى كما هو الغالب برماوى
(قوله فيوزج بينهما) بأن يتزوج الأمة بشرطه ثم يتزوج سيدتها أو يكون قنا
شرح م ر (قوله وإن حرمنا كجهه ما الخ) لأن السيد لا ينكح أمة أى لا يعقد عليها
وكذا العبد لا ينكح سيدته اه (قوله والمصاهرة) معطوف على المرأة ولو قدم
المصاهرة لكان أنسب (قوله فيوزج الجمع بين الخ) إذ لو فرضت الأم ذكرًا كانت
المرأة منسكوحة ابنها ولو فرضت البنت في الثانية ذكرًا كانت المرأة منسكوحة
أبيها فتعزم والظاهر أن العكس لا يأتي تأمل شو برى وبعبارة الحلبي قوله لو فرضت
أحدهما إذ كرا أى وهى أم الزوج في المسئلة الأولى وبنت الزوج في المسئلة الثانية
بخلاف المرأة إذ فرضت ذكرًا فأم الزوج أجنبية منه تأمل أى فيصير له نسبا كجهه
(قوله فإن عرفت سابقة) أى يقينا (قوله بطل الثاني) أى إن جمع الأول
فإن فسد الثاني هو الصحيح سواء علم بذلك أم لا خلافا لما وردى س ل (قوله
أو نسبت) أى ورجى البيان (قوله وجب التوقف) وفى وجوب المؤنة حال
التوقف ما مر في نزويجهما من اثنين برماوى (قوله حتى يتبين) أى إن رضى البيان
والافسخ العقد كما تقدم التقييده عن الزركشى ولو أراد العقد على أحدهما امتنع
حتى يطلق الأخرى بأشياء ورجعيا ونقضى العدة لاحتمال أنها الزوجة فعقل
الأخرى يقينا ح ل (قوله وإن وقعا معا) بأن وكل في العقد فلا ينافي كون الغرض
وقوع عقدين (قوله ولم يرج معرفتها) فإن رضى وقف الأمر ح ل (قوله
وبذلك) أى هذا التفصيل المذكور في الصور الخمسة وقوله أولى من قوله أى بدل
قول المصنف أو بغيرين الخ قال ع ش ووجه الأولوية أن من صور الترتيب
أن يعلم السابق ولم تعين السابقة والحكم فيها بطلانها إذ ليس ثم ثاب بخصوصه
يحكم عليه بالطلان (قوله وله تملكهما) لأن المالك قد يقصد به غير الوطء ولهذا
جازه لك أخته ح ل (قوله فإن وطء أحدهما) ولو جازها لا أو كرها بخلاف
الاستدخال ح ل وبعبارة البرماوى فإن وطء أحدهما أى حال كونها واضحة
ولا حرة بوطء الخنثى إلا أن تنص بالانوثة (قوله حرمت الأخرى) لأنه إذا حرم
الجمع بالعقد فالوطء أولى لأنه أقوى وهل المراد حرم وطؤها والاستمتاع بهما الثاني
قريب لكنه يشمل النظر بشهوة وفيه بعد ثم رأيت عن الروضة التقييد بالوطء

ومضى عليه في الاثوار والعياب ح ل فرغ لواءت الامتان ان بينهما ما يمنع معه
 الجمع كاختوة رضاع مثلا قبل قوله ما ان كان قبل التمسكين او بعده وادعنا عذر الجمل
 فكذلك ب ر (قوله بازالة ملك) كيمع بيت او بشرط الخيار للمشتري م ر وقوله
 او ينسكح الاولى او بالنسكح (قوله او كتابة) أي محبسة ومن هذا يؤخذ انها لا تحرم
 بوطه الثانية ح ل لان وطئها حرام قبل تحريم الاولى والحرام لا يحرم الحلال
 (قوله ولا استحقاق) أي استحقاق التمتع (قوله كبحرم) كان كانت احدهما
 اخته لاييه والاخرى اختها لاتها (قوله بازالة وطء الاخرى) يشكك على ما مر
 من قوله سواء كانت الموطوءة محرما للمواطىء قبل العقد الخ زى قال شيخنا
 ولا اشكال لان وطئه فيما تقدم لزوجة ابنه بشبهة اذا كانت بنت أخيه ووطء
 الشبهة محترم فحرم ما على زوجها وان كانت محرما له بخلافه هنا أي في الملك لان وطء
 محرمه المملوكة له غير محترم فلا يحرم عليه الاخرى (قوله فم لو ملك) استدراك
 على قوله حتى يحرم الاولى شيخنا (قوله لان الاباحة بالنسكح) أي بخلاف نفس
 الملك فانه أقوى من النسكح ومن ثم بطل النسكح ببراءة زوجته كما ساقى في الفصل
 الذي يلي هذا ح ل لان ما هنالك كون الملك أقوى من النسكح وما هنا كون فراش
 لنسكح أقوى من فراش الملك فلا تنافي م ر (قوله اذ يتعلق به الطلاق الخ) أي
 وما آثاره أكثر أقوى من غيره ح ل لان كثرة الاثارة تدل على القوة برماوى أي
 لاعتناء الشارع به (قوله وفي غيرها) من جملة ذلك لحقوق الولد فيه بالأمم كان
 ولا يجامعه الحليل للغير بخلاف ملك المير ح ل (قوله فلا يندفع) أي النسكح
 بمعنى اباحتها بالاضعف وهي اباحة الملك وقوله بل يدفعه أي يدفع النسكح أي
 اباحتها الاضعف وهو الاباحة بالملك لا الملك لما علمت انه أقوى وأيضا الملك باق
 (قوله ويجعل الخرابيع) كأن حكمه هذا المعدوم موافقة لاخلط البدن
 الاربعة المتولدة عنهم أنواع الشهوة المستوفاة غالباً بهن وكانت ثمانية موسى
 عليه السلام قتل النساء بلا حصر مراعاة لمصلحة الرجال وثمانية عيسى تمنع غير
 الواحدة مراعاة لمصلحة النساء فراعته ثمانية يعسا لمصلحة الذوات فان قيل
 ما الحكمة في رعاية ثمانية سيدنا موسى عليه السلام للرجال وثمانية سيدنا
 عيسى عليه السلام للنساء قلت يحتمل والله أعلم ان فرعون لما ذبح الانبياء
 واستضعف الرجال ناسب ان يعاملهم سيدنا موسى عليه السلام بالرعاية على
 خلاف فعل ذلك الجبار ولما لم يكن لسيدنا عيسى في الرجال أب وكان أصله امرأة
 ناسب ان يراعى جنس أمه لرعاية له فليتماثل ا ه شورى وقوله وكان حكمه

بازالة ملك) ولو لبعضها
 (أو ينسكح أو كتابة) اذ
 لا جمع حيث يندفع بخلاف غيرها
 كعوض ووهن واحرام وبرة
 لانها لا تزيد الملك ولا
 الاستحقاق فلو عادت الاولى
 كأن رقت بعيب قبل وطء
 الاخرى فله وطء أيتم ما شاء
 بعد استبراء العائنة أو بعد
 وطئها حرمت العائنة حتى
 يحرم الاخرى ويشترط ان
 تكون كل منهما باحة على
 انفراد ما لم كانت احدهما
 محسوبة أو فحوا كحرم
 فوطأها بازالة وطء الاخرى
 نعم لو ملك اما وبتنفاوطىء
 احدهما حرمت الاخرى
 مؤبداً كما علم مما مر ولو ملكها
 وتكح الاخرى معها أو مرتباً
 فهو أعم من قوله ولو ملكها
 ثم تكح اختها أو عكس (حلت
 الاخرى دونها) أي دون
 المملوكة ولو وطئها لان
 الاباحة بالنسكح أقوى منها
 بالملك اذ يتعلق به الطلاق
 والظهار والايلاء وغيرها
 فلا يندفع بالاضعف بل يدفعه
 (ويجعل الخرابيع) فقط
 لا فأنه لو اصابها طاب لكم
 من النساء مثنى وثلاث ورباع

أمسك أربعاً فارق سائرهن رواء ابن حبان والحاكم (١٧٠) وغيرهما ومحمود (ولغيره) عبداً كان

هذا العدد الخ وذهب بعضهم بدم اعتبارها في الرقيق مع تمام الاختلاط فيه قل
واجب بأن الحكمة لا يلزم اطرادها وقال بعضهم حكمة ذلك أن التثنية اعتبره
الشارع في مواضع كثيرة كالطهارة والخيار وهو موجود هنا لأن كلامه من الأربع
يخصها بعد كل ثلاث ليال لئلا يسهل لأن المقصود من النكاح الألفة والمؤانسة وذلك
يفوت مع الزيادة على الأربع والمراد بالحرمن لا يجب الاقتصار في تزويجه على
واحدة كما أمده الشارح وقد تعين الواحدة للحر وذلك في كل نكاح توقف على
الحاجة كالفقه والسفيه والمجنون والحر الناكح للامة وقد لا ينصرف كسبب النبوة
فالأحوال ثلاثة (قوله أمسك أربعاً فارق سائرهن) وإذا امتنع ذلك
في الدوام فلان يمتنع في الابتداء بالاولى وهذا الحديث مبني المراد من الآية وهو
أن ينكح اثنين أو ثلاثة أو أربعة ولا يجمع وقد انعقد الإجماع على عدم الزيادة على
الأربع ح ل وقوله أمسك أربعاً فارق الخ الواجب أحدهما لا بعينه فإذا اختار
أربعاً اندفع نكاح الباقي من غير صيغة وإذا فارق ستة بقي له أربع من غير صيغة
كما يأتي (قوله ونحوه) كالمجنون (قوله أولى من قوله فان نكح الخ) اصدقه على إذا
لم تعين السابقة مع أنه بطل فيهما وفيه أيضاً قصور على الحر والتمس مع أن الحكم
في الرقيق والزائد عن الخمس في الحر كذلك وكتب أيضاً قوله أولى أي أولوية عموم
بالنظر لقوله خمساً وبالظن لكونه فاصراً على الحر وأولوية إيهام بالنظر لقوله أو مرتبة
فالتأني لانه يصدق بما إذا لم تعين عين السابقة (قوله وزائدة) سماها زائدة
باعتبار ما كان قبل الطلاق (قوله وإذا طلق حرثاً) ولو زوجته الامة واشتراها
ح ل (قوله حتى يغيب) أي بفعلها كان نزلت عليه أو بفعله أو من غير قصد منهما
ح ل كان كانا نائمين فيغيب بفتح أو لم اذ لوضم وبني للفاعل فان كان ناءاً وهم
اشترط فطها أو كان ماءاً وهم اشترط فعله م ر وهو (قوله بقبليها) حاصل ما ذكره
سبعة شروط وسيأتي في الشرح شرطان في قوله ويشترط عدم اختلال النكاح
مع قوله وسيأتي في الصداق الخ فانه يؤخذ منه شرط تاسع وهو أن لا يشترط
عليه أنه إذا وطء طلق أو بانث منه لكن قد يقال يغني عن هذا قوله صحيح (قوله
ممكن وطؤه) أي بتصور منه ذوق اللذة بأن يشتهي طبعاً بحيث ينقض له قيمة
يظهر فتح الجواد وظاهره وإن كانت زوجته مما لا يمكن وطؤه ما عدا ذلك وهو الراجح
شوبري وفي ح ل وانما سألته لئلا لا يمكن جماعها لأن التفسير الشروع لأجله
التحليل يحصل به دون عكسه كما هو واضح والحاصل أنما واجب الغسل أجزاء
في التحليل هنا أي في غير القوراء فلوزالت البكارة ولو من نحو القوراء بنحو أصبه

(تثنية لم يقل له حتى يغيب بقبليها مع انتفاء لبسك) حشفه ممكن وطؤه أو قدرها من طاقدها

صفي

كفى دخول الحشفة وان كانت لا تصل الى محل البكارة فيما يظهر ولو كان مبيها حرا
عاقلا أو عبدا بالغا عاقلا أو كان مجنوناً بالنون أو خصياً أو ذمياً في ذمية شرح م ر
(قوله في نكاح صحيح) يعلم منه ان المصبي لا يحصل التحليل به الا ان كان المزوج له
أباً أو جذاً وكان عدلاً وفي تزويجه مصلحة للمصبي وكان المزوج لامرأة وإيها العدل
بخصرة عدلين فقي اختل شرط من ذلك لم يحصل به التحليل لقسا نكاح ومنه يعلم
ان ما يقع في زمننا من تعاطي ذلك والاكتفاء به غير صحيح ع ش على م ر (قوله
وان ضعف انتشاره) بأن يكون بحيث يقوى على الدخول ولو بأعانة فهو واجب
وليس لناسوط يتوقف تأثيره على الانتشار سوى هذا حل (قوله أو نحوه) كصوم
وجنون (قوله أي الثالثة) ليس تفسير الضمير بل الضمير راجع للمسكوحة
واعني فان طلق الزوج المسكوحة المطلقة الثالثة فعوله أي الثالثة مصفة لمخدوف
معمول اطلق أي مفعول مطلق (قوله ابن الزبير) بفتح الزاي وكسر الباء ذي
(قوله وانما معه مثل هدية الثوب) أي طهره وضم الدال للتباع لغة شبيهت
ذكره في الاسترخاء وعدم الانتشار عند الافضاء هدية الثوب والجمع هديب مثل
غرفة وغرف اه مصباح أي لا ينتشر كأن انتشار رفاعته وهذا يدفع ما يقال الذي
لا انتشار له فكيف تذوق عسيلته ويذوق عسيلتها أو بأن يطلقها وتزوج عن
تزوج عسيلته حل فيكون الضمير عائداً على الزوج من حيث هو ومرادها هذا
الكلام اثبات كونه عينا وهي اثباتها باقراره أو رد اليمين عاينها اه شيخنا
عزيزي وقد روي أن زوجها عبد الرحمن قال والله انها كاذبة وانما كنت
اندها ندف الاديم أي الجلد فلبثت ماشاء الله ثم رجعت الى النبي صلى الله عليه
وسلم فقالت ان زوجي قد مسني فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم كذبت بقولك
الاول فلان صدقت في الآخر فلبثت حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم فأتت
أبا بكر فقالت له يا خليفة رسول الله ارجع الى زوجي الاول فان زوجي الثاني
قد مسني وطلقتي فقال لها قد شهدت رسول الله حين أتيتك وقال لك ما قال
ولا ترجعي اليه فلما قبض أبو بكر أتت عمرو قالت له مثل ذلك فقال لها عرفت رجعت
اليه لا رجعتك فذهبت ولم ترجع اه س ل (قوله عسيلته) بصغير عسيلة لغة
في العسل كأنقل عن القسطلاني وفي الشوبري فان قيل هلا ذكر وقال حتى تذوق
عسيلته قلت أنت لان العسل فيه لغتان التذكير والتأنيث أو باعتباره واقع على
الطائفة (قوله سمي بها) أي باله سيلة وقوله ذلك أي الوطء (قوله وان غابت
الحشفة) خلافاً لما في شرح البهجة لمؤلف من الاكتفاء بذلك وهذا ر بما يفيد

(في نكاح صحيح مع انتشاره)
لأنه ذكر ولو لم ينعف انتشاره
أول ينزل أو كان الوطء بمائل
وفي حيض أو احرام أو نحوه
لقوله تعالى فان طلقها أي
الثالثة فلا تحل له من بعد حتى
تنكح زوجاً غيره مع نكاح الحيضين
عن عائشة رضي الله عنها
جاءت امرأة رفاعه القرظي
الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال كئت عند رفاعه فطلقني
فبت طلاقاً فترجعت بعده
عبد الرحمن بن الزبير وانما
معه مثل هدية الثوب فقال
أريد من أن ترجعي الى رفاعه
لا حتى تذوق عسيلته ويذوق
عسيلتي والمراد بها عند
الافق بين المنة الحاصلة
بالوطء وعند الشافعي وجهور
الفناء الوطء نفسه اكفاء
بالظنة سمي بهذا تشبيهاً لله
بالعسل يجامع اللذة وقيس
بالخر غير يجامع استيفاء
ما يملكم من الطلاق وخرج
بقوله ادبرها وبالاقتضاض
وهو من زيادتي عدمه وان
غابت الحشفة كما في الغوراء
وبالحشفة ما دونها وادخال
التي

ويعتبر بطلان النكاح
وبالنكاح الصحيح النكاح
الفساد والوطء على ذلك البين
وبالشبهة وبالنكاح فلا يكتفي
ذلك كما لا يحصل به التصديق
ولأنه تعالى علق الحل بالنكاح
وهو انما يتناول الصحيح
ويقتضيه ما ذكره ما اذا لم ينتشر
لشامل أو غيره لا تنفاد حصول
ذوق العسيلة المذكورة
في الخبر وبشرط عدم
اختلال النكاح فلا يكتفي
وطء رجعية ولا وطء في حال
ردة أحدهما وان راجعها
أو رجع إلى الاسلام وذلك
بأن استدخلت مائة أو وطأها
في الدبر قبل الطلاق أو الردة
والحكمة في اشتراط الغليل
التنبيه من استيفاء ما يملكه
من الطلاق وسبقاً في الصداق
انه لو نكح بشرط انه اذا وطئ
طاق أو بانته منه أو فلا نكاح
منه ما بطل النكاح ولو نكح
بلا شرط وفي عزمه أن يطلق
اذا وطئ كره وصح العقد
وحلت بوطئه
﴿فصل فيما يمنع النكاح﴾
من الرق (لا يملك) أي الشخص
رجلاً كان أو امرأة (من يملك)

انه لو دخل الذكرك في غير الغوراء ولم تنزل البكارة لرقته جداً لا يحصل به الغليل ويجرى
مجرى على حصوله بذلك تبعاً لما في شرح الروض أي بخلاف تقرير المهر في الغوراء وان لم
تنزل البكارة ح ل (قوله الغليل) أي الذي لم يبلغ حد الشهوة وان انتشر ذكره شرح
مر (قوله ولأنه تعالى علق الحل بالنكاح الخ) فيه ان هذا يخالف ما تقدمه في أول
النكاح من ان النكاح في هذه الآية محمول على الوطء ويجب أن حله على الوطء
فيما مر بطريق الجواب وحله على العقد هنا بطريق الحقيقة فهما قولان جرى في كل
محل على قول عزيزي (قوله ما اذا لم ينتشر أصلاً) وان أدخله بأصبعه ح ل (قوله عدم
اختلال النكاح) أي نكاح المحلل (قوله فلا يكتفي وطء رجعية) بأن طلقها المحلل
قبل الدخول طلقاً ثم وطئها قبل مراجعتها وقوله وان راجعها أي بعد الوطء وقوله
أو رجع إلى الاسلام أي بعد الوطء في الرقة ولم يطأ ثانياً ولا حصل به الغليل (قوله
وذلك) أي وتصوير وطء الرجعية والوطء محال ردة أحدهما فهو وجوب عيا يقال
كيف يطلق قبل الدخول وتكون رجعية مع ان الطلاق قبيل الدخول يكون بانثاء
وعبارة ع ش على مر قوله بأن استدخلت مائة تصوير لكون الزوج الثاني طاق
رجعياً قبل الوطء ثم وطء بعده أو ارتد ثم وطئ بعدها مع ان الردة قبل الدخول
تفترق الفرق (قوله والحكمة في اشتراط الغليل الخ) وايضاح ذلك ما ذكره
الغفال وهو ان الله شرع النكاح للاستدامة وشرع الطلاق الذي تمليك فيه الرجعة
فنقطع النكاح بما لا يقبل الرجعة كان مستقماً للعقوبة وهو نكاح الثاني
الذي فيه غضاضة أي كراهة عليه ولهذا المعنى حرمت أرواحه صلى الله عليه وسلم
على غيره اه ح ل (قوله بطل النكاح) وعلى ذلك حمل الحديث الصحيح لعن الله
المحلل والمحلل له ح ل ولم يذكروا المرأة في ذلك لان الغالب جهلها بذلك فان علمت
لعنت دمي ويصدق بيمينها في وطء المحلل وان كذبها العسرة انبأته له ولو ادعى
الثاني الوطء فانكرته لم يخل لا لأول كماله كذبها الثاني والولي والشهود في العقد
خلافاً للفقهاء في باحتصار (قوله وفي عزمه) أن يطلق أي اذا وطئ أو يوطئ
على ذلك قبل العقد اه ح ل ﴿فصل فيما يمنع النكاح من الرق﴾
أي المملوك له مطلقاً والمملوك لغيره عند انتفاء واحد من الشروط الثلاثة الآتية
والامة المومنة بأولادها اذا اعتقها الوارث لا يملكها الحر الا بالشروط التي في الامة
ويانقر بها فيقال لناصرة لا تنكح الا بشروط الامة ويقال في أولادها ارقاء بين
حرين كما قال ذي (قوله لا يملك) أي ابتداء ودواماً بدليل التفريع بقوله فلا يملك الخ
وقوله أي الشخص حر كان أو مملوكاً (قوله من يملكه) صفة جرت على غير من

هي له في مقام الابدس فكان عليه الابرار واجيب بأن الابرار لا يجب الا في الوصفين
وانظر هل ولولم كان ميعضا كالامة المشتركة في زمن الخياد فيمتنع عليه نكاحها
ثم رأيت في م ر التقييد بقوله ملكا تاما ومثله جبر قال سم مفهوم التقييد به
انها تنكح من تلك ملكا غير تام سكان اشترته بشرط الخيار لها وحدها ونكحته
ثم قدمت الثمراء فيكون نكاحا صحيحا فليراجع اه ويقاس به عكسه وهو
أن ينكح من يملكها ملكا غير تام الخ كما يؤخذ من كلامه أيضا تأمل (قوله أو بضمه)
بالصوب عطفًا على الضمير المتصل (قوله ولو طرأ ملك) أي لكان أوله منه له
أو ملكا بضمه لا لفرعه لأن نعلق السيد بمال مكاتبه أقوى من تعلقه بمال فرعه
(قوله وبه) أي في الرجل والمرأة (قوله انفسح النكاح) أي لأن ما منع في الابتداء
إذا طرأ ضرورة التغريم واضح اه ح ل وفارق صحة بيع العين المؤجرة من المستأجر
مع بقاء الاجارة بأن ملك الرقبة هنا يغلب ملك المنفعة إذ السيد لا يجب عليه تسليم
أتمه المزرقة وان قبض الصداق وفي الاجارة باله كس أي يجب على المؤجر تسليم
العين المؤجرة اه جبر (قوله اما في الاولى) أي إذا كان المالك الرجل (قوله علان
نفقة الزوجة الخ) الاولى أن يقول فلان الزوجية تقتضي التمليك لأن مقتضى
التمليك انما هو الزوجة لا النفقة كما في م وقوله تقتضي التمليك برده عليه الزوجة
الامة الا أن يراد نكاحها أو تمليك سيدها وقوله ولولم كان الخ من عطف العلة على
المعول أي لانه الخ (قوله يملك به الرقبة) أي أو بضمه وقوله والمنفعة الواو بمعنى أو إذا
لا يتوقف الحكم على ملكه امعا (قوله والنكاح لا يملك به الا ضرب من المنفعة)
أي نوع منها وهو التمتع بالوطء وغيره وهذا ظاهر في الصورة الاولى أي فيما إذا كان
الرجل هو الذي ملك زوجته لانه يمكن قبل الملك لا يباح له الا الانتفاع بالبيع
والتمتع فاما ملك صارت جميع المنافع والرقبة له واما في الصورة الثانية أي فيما إذا
كانت المرأة هي التي ملكت زوجها فلا يقال انها كانت قبل الملك تستحق ضربا
من المنفعة لانها لا تستحق عليه شيئا فقله أو النكاح الخ خاص بالصورة الاولى
واما في الثانية فلا ملك أصلا فيستغاد كون المالك أقوى في الصورة لان له إذا كان
أقوى في الاولى مع كون النكاح يستحق به فيه ما ضرب من المنفعة ففي الثانية
أقوى بالاولى لانه لا يستحق بالنكاح به شيء أصلا وهذا التعليل سري له من
الحلي وهو لم يذكره الا في الاولى لكون المنهاج لم يذكر الثانية (قوله بشرط
الخيار له) وجهه تذكيره ان يطأ ووطئه بالملك لان به يلزم البيع لانه اجارة حل وانما قيد

أو بضمه) إذ لا يجتمع ملك
ونكاح لمساواة (فلوطرا
ملك تام) فيهما (على
نكاح انفسح) النكاح لان
أحكامهما متناقضة اما في
الاولى فلان نفقة الزوجة
تقتضي التمليك وكونها
ملكه يقتضي عدمه لانها
لا تملك ولولم كان الملك نفسه
واما في الثانية وهي مع تام
من خياره فلانها قطا ليه
بالسقر الى الشريك لانه عبدها
وهو يطأ لها بالسقر معه الى
القرب لانها زوجته وإذا
دعاه الى الفراش بحق
النكاح بعته في أشغالها
بحق الملك وإذا تعذر الجمع
بينهما بطل الامتعف وثبت
الأقوى وهو الملك لانه يملك
به الرقبة والمنفعة والنكاح
لا يملك به الا ضرب من المنفعة
ونخرج بتام مالوا بئاعها
بشرط الخيار له ثم فسح لم
ينفسح نكاحه كما نقله في
المجموع عن قول الروياني
انه ظاهر المذهب

بذلك ليكون مما نحن فيه وهو طرأ الملك على النكاح لانه اذا كان الخيار لهما كان
 الملك موقوفا وان كان للبائع فالملك له برماوى والا فالنكاح لا ينفسخ مطلقا سواء كان
 الخيار له أو للبائع أو لهما (قوله وكذلك الوابناعته كذلك) أى بشرط الخيار لهما ثم فسخت
 لم ينفسخ نكاحها لضعف الملك بالتمسك من ازالته بالخيار وتقدم في باب الخيار
 انه لو اشترى زوجته بشرط الخيار لهما امتنع وطؤها لانه لا يدري الجهة التي يبيع له
 الولد وان كان وطؤها اجازة بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع وحده أو المشتري كذلك
 له الوطء الا قول بالزوجة والثاني بالملك وأما اذا كان الخيار لهما وحدهما فليس له
 أن يطأها سارقا فيقال يجوز له وبفرق بينه وبين ما اذا كان الخيار لهما بأن ذلك
 لا يدري الجهة التي يطأها بخلاف هذا فانه يطأ بالزوجة اهـ حل وفي ع ش على
 م ر امتناع وطئها لانها قد لكته فيمتنع عليه وطء سيدته (قوله م ر) أى كله ولو عقيا
 آيس من الولد زى بخلاف الرقيق أو من فيه رق فانه يجوز له نكاح من بهارق بلا
 شرط وهذا يخيد جواز نكاح البعض الا انه مع تسير المبيعة حل (قوله من بهارق)
 ولو صغيرة وآيسة برماوى أى ولم يستحق منفعتها بغير نحو اجارة قل فخرجت الموقوفة
 عليه والموصى له فغتها ولو عاق سيرة الامة عتقها على تزويجها من زيد جاز تزويجها
 منه من غير شرط لان الحرية تقارن العقد أو تعقبه فلا ترق أولادها ثم رأيت ذلك
 منقولاً عن شيخنا حل (قوله ولو لمبيعة) لتسميم (قوله بغيره) أى يتصور بغيره
 وكذا بقدر فيما به ذالاه الله وير على كلام الشارح وفي المتن يقطع النظر عما قد ر
 الشارح تكون للسبيدية أو بمعنى مع (قوله عن تصليح) وهل المراد صلاحيتها باعتبار
 ميل طبعه أو يرجع للعرف والثاني أريح شرح م ر (قوله ولو كناية) أى زوجة حرة
 لانه لا يجعل المسلم نكاح الامة الكنايسة لقوله تعالى من قياتكم المؤمنات وقوله
 أو أمة أى مملوكة (قوله نهي من ذلك) أى من تصليح بأن لا يكون تحتها شيء أصلا
 أو كان ولا يصليح للتمتع ولو فعل الشارح هكذا كان أنسب فالأولى أن يقول الشارح
 بدل قوله كأن يكون تحتها الخ أو يكون تحتها لان العجز في معنى النبي يصدق بنفي
 المقيد مع قيده وبنفي القيد وحده (قوله أو مجنونة) أو زانية أو غائبة على ما سياتى
 في كلامه أو معتدة عن غيره وأما منه فان كانت رجعية فلا بد من انقضاء عدها
 وان كانت بائنا فلا يشترط انقضاءها وكما نصير لانها الآن غير سالحة وتوقع شفاؤها
 لا ينظر اليه اهـ حل وفي شرح م ر والصيرة صالحة تمنع الامة لتوقع شفاؤها وبوجه
 ان آمن من العنت زمن توقع الشفاء بخلاف ما ادالم يامن فلا تمنعها ولا يجعل له ابتداء
 نكاحها لو كانت أمة للصالة الراحة اهـ لهما (قوله لانها لا تنفيه) تعليل

وكذلك الوابناعته كذلك
 (ولا) يتكبح (حرم بهارق
 لغره) ولو لمبيعة (الا)
 بثلاثة شروط وان عم
 الثالث الحر وغيره واختص
 بالمسلم أحدهما (بغيره) عن
 تصليح (التمتع) ولو كناية
 أو أمة بأن لا يكون تحتها شيء
 من ذلك ولا قادر عليه كأن
 يكون تحتها من لا تصليح للتمتع
 كصغيرة لا تحتل الوطء
 أو رقاً أو برماً أو حرمة
 أو مجنونة لانها لا تنفيه فهي
 كالعدومة ولاية

لشئ الثاني والاية الاولى (قوله من لم يستطع منكم ما ولا) الاية طولا
مفعول وان يتكح على تقدير الامسغة لاولاى طولا كائنا لكاح الحصنات
او متعلقة يستطع اى ومن لم يستطع لكاح الحصنات طولا اى مهرا (قوله
او قادر عليها) اى بغير اقتراض وغير تأجيل المهر فانه اذا احتاج في الفطرة
شامل لها والقدره عليها بان وجد ما ووجد صدقها فاضلا عما يحتاجه في الفطرة
هذه او عند غيره الذي يلزمه اعقافه لا ينعوبه فلا يلزمه قبول هبة مهر او امة
لما فيه من المنفعة حل فالمراد حقيقة او حكما بان يكون له ابن موسر فيصيب عليه
اعقافه س (قوله عن ارقاق الولد) ان كانت رقيقة او بعضه ان كانت ببعضه
(قوله جرى على الغالب) اى فلا يفهم له (قوله كان ظهرت) مثال لسبب
الجزء وقوله عليه مشقة اى مع قدرته على منع نفسه من الزنا خوف ارقاقه في تلك
المدة الفرض انه خائف الزنا فثالث الزنا حالتان تارة يقدر على منع نفسه منه مدة
سفره وتارة لا يقدر على منعه منه مدة سفره وكتب ايضا ولم تظهر عليه مشقة
اكن لا يمكن انتقامها معه الى وطنه لما في تكليفه المقام معها هناك من التعرّب
الذى لا تحتملها النفوس بخلاف ما اذا تمكن انتقامها معه فيصيب عليه السفر حل
وقوله فالغرض انه خائف الزنا الخ غرضه بذلك صحة عطف قول المصنف او خاف
زنا الخ على ما قبله لانه يقتضى ان المعطوف عليه اهنى ظهرت الخ ليس معه خوف
الزنا مع ان خوف الزنا لا بد منه في صحة نكاح الامة وما دل ما اشار اليه من
الجواب ان المعطوف عليه فيه خوف الزنا ايضا لانه قادر على منع نفسه وفيه
انه لا فائدة حيثئذ لقوله او خاف زنا لانه مذكورة يابعد في قوله وبخوفه زنا
الا ان يقال ذكره هنا لبيان كون بعض افراد خوف الزنا من اسباب الجزع ش
على مر فالمراد منه هنا خوف زنا مخصوص وهو خوفه مدة السفر مع عدم قدرته
على منع نفسه فنبه به على ان هذا النوع من اسباب الجزع والمراد بخوف الزنا
الاى اعم من ذلك (قوله لغائبة) سواء كانت زوجة ام لا على العمدة عند سم
وعش على م ومثلها حل خلافا لمن قال ان الزوجة الغائبة لا تمنع نكاح
الامة مطلقا وبه صرح م في الشارح حيث قال واطلاقهم ان غيبة الزوجة او المال
بيع نكاح الامة صحيح اه قال حل وفي عمومه نظر واستوجه عش عليه تبعا
لسم على جبر النسوية بينهما في التفصيل المذكور وقال انه متجه جدا فلا ينبغي
العدول عنه (قوله بان ينسب متعلما لها الخ) وان لم يكن في ذلك غرم مال (قوله
في طلب الزوجة) اى التى يريد ان يجعلها زوجة كما ذكرتم عن شيخنا كجبراه حل

فمن لم يستطع منكم طولا ان
يتكح الحصنات بخلاف ما اذا
كان تحته من تصلح للتمتع
او قادر عليها لاستغنائه
حيثئذ عن ارقاق الولد
او بعضه ولم يفهم الاية والمراد
بالحصنات الحرائر وقوله
المؤمنات جرى على الغالب
من ان المؤمن انما يرغب في
المؤمنة وتعبيرى بمن تصلح
اعم من تعبيرة بجمرة وسواء
اكان العجز حسيا وهو ظاهر
او شرعيا (كان ظهرت)
عليه مشقة في سفره لغائبة
او خاف زنا مدته اى مدة
سفره اليها وضبط الامام
المشقة بان ينسب متعلما لها
في طلب الزوجة الى الاسراف
ومجازرة الحد (او وجد حرة
بموجب) وهو فاقدها للمهر

والمراد من الاسراف وبجائزة الحد واحد وهو ان يعطى له لوم وصغير من الناس
 بقصد ما قل على الحلال (قوله لانه قد يعجز عنه عند حلاله) اما اذا عظم قدرته عليه
 عند الحلال فلا تحل له الامة اخذها بما قالوه في التيم لو وجد الماء يباع بثمن مئزر
 وكان قادر عليه عند الحلال لزمه الشراء والمعتد عدم تحريم الامة في هذه الحالة
 لان في الزوجة كلفة اخرى وهي النفقة والكسوة والفرض انه معسر في الحال
 بخلاف ثمن الماء اه زى (قوله اوبلا مهر كذلك) اي وهو قادر للمهر حل (قوله
 اوبلا كثر من مهر مثل) قيده الامام والغزالي بما اذا كان الزائد قد رايه يبدله اسرافا
 والاحرم الامة ويفرق بينه وبين ماء الطهر حيث لا يجب شراء اوبلا كثر من ثمن
 مثله وان قل الزائد بان الحاجة الى الماء تكرر ويجري عليه المهور في تنقيصه وهو
 المعتد حل وفي شرح مرمانه نعم لو وجد حرة وامة لم يرض سيدها بنسكاحها
 الا باكثر من مهر مثل الحرة الموجودة ولم يرض الحرة الا بما سألته سيد الامة لم تحل
 الامة في هذه الحالة لقدرته على ان يكبح بصداقها حرة وان كان اكثر من مهر مثل
 الحرة قاله الاذوي (قوله لان وجدها بدونه) وكذا به (قوله فلا تحل له من ذ كرت
 لقدرته الخ) اي ولا نظر لامة لضعفها وهذا وجه ذكره لمذه ولم يقل لان وجدها به
 اي بمهر المثل وكانت تفهم هذه بالاولى وايضا به رد على الفقيه المجوز كاح
 الامة حينئذ لامة واجيب بانه لا نظر اليها لان العادة جارية بالمساحة في المهور
 (قوله بخوفه فنا) اي يتوقعه لا على ندور والوجه انها لا تقل بغيرها الذ كرم مطلقا
 اذ لا يخشى الزنا وتحل للمسوح مطلقا لا يخشى رق الولد لانه لا يلحقه شوهرى قال
 م ر انه خطأ فاحش لمخالفته لنص الآية لانه امن العنت ولانه ينتقض ما ذكره
 بالصبي فانه لا يلحقه الولد ومع ذلك لا يكبح الامة قطعا ولا نظر الى طر والبوغ وتوقع
 الحمل في المستقبل انتهى بخلاف الخصى والعنق فيحل لهما نكاحها بالشروط اه
 زى (قوله اوقوى تقواه) اي اوقوت شهوته وقوى تقواه (قوله سمي به) اي
 بالعنت وقوله لانه سميها اي فهو من احلاف المسبب وهو العنت وارادة السبب وهو
 الزنا وقوله بالحد في الدنيا اي ان حد وقوله والعقوبة في الآخرة اي ان لم يجد حل
 فالواو بمعنى او وقال الشوبرى اي عقوبة الاقدام والواو بحالها (قوله والمراد بالعنت)
 اي الذي في الآية ولو قال والمراد بالزنا الخ لكان اولي ليكون تفسير الكلامه
 الا ان يجاب بان المراد بالعنت في كلامه الزنا مجازا (قوله عمومه) ليس المراد عموم
 لكل امرأ حتى الرديئة ونحوها بل ان لا يختص بواحدة لما تقدم من ان من تحته
 غير صالحة للتمتع يخشى العنت تأمل حل (قوله من نكاحها) اي الامة مطلقا

لانه قد يعجز عنه عند حلوله
 (اوبلا مهر) كذلك لوجوب
 مهرها عليه بالوطء (اوبلا كثر
 من مهر مثل) وان قدر عليه
 كما لا يجب شراء ماء الطهر
 بأكثر من ثمن مثله وهذه
 والتي قبلها من زيادتي (لا)
 ان وجدها (بدونه) اي بدون
 مهر المثل وهو واحد فلا تحل
 له من ذ كرت لقدرته على
 نكاح حرة (و) نانيها (بخوفه
 زنا) بان تغلب شهوته
 وتضعف تقواه بخلاف من
 ضعفت شهوته اوقوى تقواه
 قل تعالى ذلك لمن خشي
 العنت منكم اي الزنا راسله
 المشقة سمي به الزنا لانه سميها
 بالحد في الدنيا والعقوبة في
 الآخرة والمراد بالعنت عموم
 لا خصوصه حتى لو خاف
 العنت من امة بعينها لقوة
 ميله اليها لم يتكلم ادا كان
 واجدا الطول كذا في بحر
 الرويان والوجه ترك التقيد
 بوجود الطول لانه يقتضي
 جواز نكاحها عند فقد الطول
 فيفوت اعتبار عموم العنت
 مع ان وجود الطول كافى
 في المنع من نكاحها

وهذا الشرط علم أن الحر لا ينكح أمين (١٧٧) كما علم من الأول أيضا (وإن قالوا) (باسلامها للمسلم) حراً أو غيره

كما مر فلا تقل له أمة كتابية
أما الحر فلا تقل له أمة كتابية
ملكيت أيمانكم من قتياتكم
المؤمنات وأما غير الحر فلا
المانع من نكاحها كفرها
فساوى الحر كما المرتدة
والمجوسية وفي جواز نكاح
أمة مع تبشير مبيعة ترد
للامام لأن أرفاق بعض الولد
أهون من أرفاق كله وعلى
تعليل المنع اقتصر الشيطان
قال الزركشي وهو الراجح
أما غير المسلم من حرو وغيره
كتابيين فنقل له أمة كتابية
لاستوائهما في الدين ولا بد
في حل نكاح الحر الكتابي
الامة الكتابية من أن يخاف
فناوب فقد الحرة كما فهمه
السبكي من كلامهم وأعلم
أنه لا يعمل للحر مطلقاً نكاح
أمة ولده ولا أمة مكانه كما
سبأ في الاعتناء وأمة
موقوفه عليه ولا موصى له
بخدمتها (وطر وسار
أو نكاح حرة لا يفسخ الامة)
أي نكاحها لقوة الدوام
(ولو جهلها) حلت له
الامة أم لا (يعقد) كان
يقول لمن قال له زوجتك بنتي
وأنتي قيات نكاحهما

(قوله لا ينكح أمين) أي صالحتين فيما يظهر خلافاً ل حيث قال ولو صكك أنت
أحدهما أو غير صالحة (قوله فلا تقل له أمة كتابية) ويجوز له التسري بها ويفرق
بين النكاح والتسري بأن الولد رقيق في النكاح حر في التسري لكونها نصراً أم ولد
م (قوله كفرها) أي مع تقصها بالرقي فلا يقال المسلمة موجودة في الكافرة
الحرية (قوله لأن أرفاق بعض الولد) علة لمخدوف تقديره والراجح منه المبع لأن
الخ كما يدل عليه ما بعده (قوله ولا بد الخ) معتمد وعموم كلام المصنف يشمله أي
حيث توافوا والنساء والألام تنعرض لهم والفرض من ذلك عزوه للسبكي والرد على
البلقيني صريحاً ولا يقدّم ذلك في كلامه حيث قال وإن عم الثالث الحر الخ لانه
فهم منه أن الشرطين الأولين يجريان في الكافر أيضاً وخالف في ذلك البلقيني
حيث ذهب إلى أن الشروط إنما تعتبر في حق المؤمنين الأحرار اهـ ح ل بزيادة
(قوله الحر الكتابي) ومثله المجوسية ونحوه في حل الامة المجوسية له لا بد من وجود
القيدين أيضاً إذا حكمنا بحل نكاح المجوسية للمجوسية س ل م (قوله وأعلم الخ)
غرضه بهذا افادة شروط رائدة على ما مر أي في شرط أن لا تكون الامة واحدة من
هذه الأربع ووجه المنع من هؤلاء ماله في مال ولده ومكانه من شبهة الملك وتنزيلا
لما يستحق منغفها من نكاحه من يستحق عينها ع ش على م وقوله مطلقاً أي وجدت
هذه الشروط أم لا وقوله نكاح أمة ولده أي حيث وجب عليه الاعتناء كذا قيد
بجر كشيئنا اهـ ح ل ونقل سم ان م وضرب على القيد المذكور كما قاله شيخنا
العز نزي واعتمد عدم الحل مطلقاً وحل عدم الحل ابتداءً ودواماً اذ لو ملك الولد
زوجة أبيه لم يفسخ نكاحها كما سبأ في وقوله ولا أمة مكانه أي ابتداءً ودواماً
(قوله ولا أمة موقوفة) انظر هل ابتداءً ودواماً أو ابتداءً فقط واستقر ع ش
الأول وانما حرم نكاحها لشبهها بالملوكة له وكذا ما بعدها (قوله موصى له
بخدمتها) أي دائماً أم الوصي بخدمة تمام مدة معلومة فإنها تحل له بجر أي لأنها
كالمستأجرة والمزوج لها الوارث لأنها ملكه وفيه أن هذا يقتضي أنها لو وقفت
عليه زوجته أو وصى له بخدمتها أبداً انفسخ نكاحه والعول بذلك قد توقف فيه
فليصر اهـ ح ل في أول الفصل واستقر ع ش على م ر أن نكاحها قال لانها
كالمملوكة له (قوله ولو جهلها) أي ولو كانت الحرة غير صالحة بخلاف ماله
أسلم عليهم ما وكانت الحرة غير صالحة فإنها كالعدم اهـ ب ش (قوله حلت له
الامة) بأن لم تكن عنده من تصليح ح ل (قوله كان يقول الخ) مقتضاه أنه لو قدم
الامة لا يصح فيها عبارة شيئاً كابن حجر وقدم الحرة أي على الامة أم المملوكة قدم

الحرة فانه على الخلاف وبه يعلم أن تقديم الحرية انما هو لبيان نكاح الامة قطعاً
وأما إذا قدم الامة فيكون بطلانه غير مقطوع به بل على الخلاف اهـ ح ل (قوله
صريح في الحرية) وان كانت غير صالحة لا تمنع وان كان التعليل الاتي يتنافيه س ل
وقياس ما مر من جواز نكاح الامة على غير الصالحة صحة نكاحها هنا حيث
كانت الحرية غير صالحة فلا يرجع ع ش على م ر فالصواب تقييد الحرية بكونها
صالحة للتعليل المذكور (قوله ولائها كما لا تدخل الخ) تعليل قاصر لا يناسب
تعميمه بقوله حلت له الامة أم لا لان محل امتناع دخوله على الحرية اذا كانت الحرية
صالحة ح ل (قوله وليس هـ) ذا كنكاح الاختين) أي حتى يبطل نكاحهما
(قوله كما علم) أي من صدر اليه حيث اشترط لنكاح الامة شروط دون الحرية
فصل من غير شرط فاسف يد من هذا فتو نكاحها على نكاح الامة (قوله فكالحرة)
أي فيصريح في الحرية قط (فصل في نكاح من قتل ومن لا قتل وهي ثلاث) هـ
الاولى من لا كتاب لها ولا شبهة كتاب الانسانية من لها كتاب محقق الثالثة
من لها شبهة كتاب (قوله وما يذكره) أي من قوله وهي كسبلة مع قوله
ومن انتقل الخ (قوله لا يجل) أي ولا يصح بالنسبة للمسلم ولا يجعل ويصح بالنسبة
للكافر ع ش (قوله للمسلم) أي ولا كافر بأنواعه ح ل فشم الوثنى والمجوسى
ونحوهم شاء على اسم مخاطبون بفروع الشريعة (قوله نكاح كافرة) وكذا
وطؤها بلك اليمين شرح م ر فالوطء بلك اليمين مثل النكاح في الحل والحرمه
(قوله ولو مجوسية) أخذه اغاية لترهم حله بسبب ان لها شبهة كتاب بخلاف
الوثنية اذ ليس لها ذلك فهي أولى بعدم حل نكاحها (قوله وان كان لها شبهة كتاب)
أي والحال ان لها ذلك لما قيل انه كان لهم نبي أنزل عليه كتاب فلهو فرغ
الكتاب ومنى شبهة الكتاب ان لهم كتاباً ياقباً بحسب زعمهم وفي الواقع ليس
كذلك لرفعه وفي شرح م ر والمشهور ان للمجوس كتاباً منسوباً الى زرادشت
فلما بدلوه رفع اهـ قال ع ش نقلا عن بعضهم وزرادشت وهو انى تدعى المجوس
نبوته بفتح الزاى وبالراء المهملة بعدها ألف ثم دال هـ لانه مضمومة وسكون الشين
المجمله ثم تاء مشددة (قوله الا كتابية) نعم الاصح حرمة عليه صلى الله عليه وسلم
نكاحاً لا تسرياً لان المقصود من النكاح اصاله التوالد فاحتياطه ولانه يلزم أن
تكون الزوجة الكتابية ام مؤمنة لقوله تعالى وأزواجه أمهاتهم بخلاف الملك
فيهما واستدل الفقهاء لجواز التسري له بالكتابية بأنه صلى الله عليه وسلم وطئ
صفية وريحانة قبل اسلامهما قال الزركشى وكلام أهل السير يخالفه م ر واعتمد

(صريح في الحرية) تفريفاً للصفة
دون الامة لا تنفاه شروط
نكاحها ولائها كما لا تدخل
على الحرية لا تقاونها وليس
هذا كنكاح الاختين لان
نكاح الحرة أقوى من نكاح
الامة كما علم ولا اختان ليس
في نكاحه هـ أقوى وبطل
نكاحهما معاً ما لو جمعها
من به رقى في عقد فيصح فيها
الا ان تكون الامة كتابية
وهو مسلم فكالحرة
(فصل في نكاح من قتل
ومن لا قتل من الكافرات) هـ
وما يذكره (لا يجل) لمسلم
(نكاح كافرة) ولو مجوسية
وان كان لها شبهة كتاب
(الا كتابية خالصة) ذمية
كانت أحرية

ع ش كلام أهل السير فعليه يكون كلام م د كغيره في الجواز الوقوع لكن
 الدليل الذي استدله الفقهاء يدل على الوقوع فلهل أهل السير ينعون وطئه لمسا
 قبل اسلامهما ويقولون ان الولد بعد الاسلام والجواز مستفاد من قول عبارة
 م د (قوله فيل نسكاهما) أي والنسري بها ح ل (قوله وقال والمحصنات)
 أي فهي مخصصة ان جعلت الكتابيات من المشركات لقوله تعالى اتخذوا أحبارهم
 ورهبانهم أربابا من دون الله وغير مخصصة ان لم يقل بذلك وتكون الآية الأولى
 دليل التعريم والثانية دليل الحل ح ل وكذلك م د (قوله بكرة) أي مع
 كراهة ان لم يرج اسلامهما وجد مسلمة نصلي ولم يخش العنت والافلاكراهة بل
 يسن برماوى وح ل وهو ملحق بحذوف كما قدره الشارح بقوله فيل نسكاح
 (قوله لاسها ليست تحت قهرنا) انظر ما معنى هذه العلة ح ل وعبارة شرح م د
 لانها ليست تحت قهرنا أي فيحتاج الروح الى أن يقيم لاجلها بدار الحرب وفي اقامته
 هناك تكسر بسواد الكفار (قوله والخوف الخ) هذه المسئلة تمتد في كراهة
 نسكاح المسئلة المقيمة في دار الحرب ح ل (قوله حيث لم يعلم الخ) أي لانها لا تصدق
 في انها زوجة مسلم فلا ينافي هذا ما نقرر في السير ان زوجة المسلم لا يجوز اراقها
 ح ل (قوله كعكسه) كما حرم نسكاح المتولدة والمتولدين آدمي وغيره وهي أو هو
 على صورة الادمية أو الادمي ولم يسله والتعريم في المتولدين مسلم وكافرة لان
 الاسلام يعلو يغلب سائر الأديان لحديث الاسلام يعلو ولا يعلى عليه ح ل (قوله
 تعليبا للتعريم) ظاهره وان بلغت واختارت د بن الكتابي وهو كذلك وهو المعتمد
 عندهم وخلافا لابن جرير في كتابية لا تفعل وبية انها كتابية وان لم تختار د بن الكتابي
 لانها تتبع أشرف نبيها في الدين اذ بعد تخصص ذلك بالمسلم بل لا يصح ح ل
 والثاني عابد الوثن وهو البصم سواء كان معذورا أو غيره والمجوسية عابدة السار (قوله
 يهودية) متمسكة بالتوراة والثانية متمسكة بالانجيل ح ل (قوله لامتسكة بزبور
 داود) ينبغي اسقاطه لان داود كان بين موسى وعيسى وسبق أن من كان كذلك
 فعل منا كعتهم متمسكهم بالتوراة ح ل الا أن يحمل كلام الشارح على من تمسكت
 بالزبور وترك التوراة (قوله شيت) بالثلثة أو الثلثة افوقية اج وهو ولد آدم لصلبه
 وكان اجل اولاده وافضلهم واسمهم بآبيه وأحهم اليه ورصبه وخليفته وولده اقمه
 في بطن وحده وعمره سبع مائة سنة وهو الذي تنتهي اليه الانساب كما قاله الدهيرى
 اه وصحفه خسون وصحف ادريس ثلاثون وابراهيم عشرة على الاصم والبشرة
 الباقية من المائة انزلت على موسى قبل التوراة وقيل انزلت على آدم اه ويرد

فيل نسكاهما قال تعالى
 ولا تتركوا المشركات حتى
 يؤمن وقال والمحصنات من
 الذين اوتوا الكتاب من قبلكم
 أي حل لكم بكرة لانه يحافى
 من الميل اليها الفتنة في الدين
 والطرية أشد كراهة
 لانها ليست تحت قهرنا
 والخوف من ارقاق الولد حيث
 لم يعلم انه ولد مسلم ونحو
 بخالصة المتولدة من كتابي
 ونحو ثنية فحرم كعكسه
 تعليبا للتعريم (والكتابية
 يهودية أو نصرانية)
 لامتسكة بزبور داود ونحوه
 كصحف شيت وادريس
 وابراهيم عليهم السلام
 والسلام فلا تحل لمسلم

عليه قوله تعالى مصحف ابراهيم وموسى الا ان يجعل المصحف تسليمة للكتب ق ل
 على الجلال وشورى لكن هذا بعيد (قوله لان ذلك) أى الزبور ومصحف شيت
 ومصحف ادريس ومصحف ابراهيم لم تنزل بنظم يدرس أى فلم يكن للتسليمة بها حرمة
 كحرمة من عندهم كتاب ووجه هذا التمرض واضح ح ل ولعله ان عدم انزال
 الفاظها لا يتجحرمة فكاح التمسكة بها وأنه يقتضى انها ليست كلام الله مع
 انها كلامه لانها معدودة من الكتب المنزلة ولو كانت المصافى تسمى كتاب منزلة
 لسميت الاحاديث النبوية كتابا لان معانيها انزلت فالحق ان الزبور والمصحف
 انزلت الفاظها ومعانيها بالهام من الله كما قاله ق ل على الجلال (قوله وانما
 اوحى اليهم معانيه) أى فهموا بالهام من الله فتكون ليست من كلام الله على هذا
 بخلاف ما بعده (قوله لانها حكم) جمع حكمة وقوله ومواعظ الظاهر انه تفسير للحكم
 لانه لو اريد بها كل كلام وافق الحق لسمت الاحكام التى تقادى بقوله لاحكام
 وشرائع الا ان تخصص بغير الاحكام فيكون مواعظ عطف خاص على عام لان المواعظ
 لا بد من اشتغالها على وعظ (قوله لاحكام وشرائع) عطف تفسير أى فالتسليمة
 بها كالتسليمة ح ل (قوله فيها نقصان) دعى معنى غير فانت التفسير (قوله وفساد
 الدين) يعنى انهم لما تمسكوا بما لم ينزل بنظم يدرس كان بمثابة الدين العاصف والتعبير
 فيه مسامحة حل او يقال المراد بالدين التسليمة أى وفساد التسليمة او يعال شدة
 فساد الدين او يقال وفساد الدين أى باعتبار الاصل كما فى م ر بخلاف الكتابية
 فان دينها باعتبار الاصل صحيح (قوله فى اسراييلية) أى يعيسا فان شلت فى كونها
 اسراييلية فهى داخله فى قوله وفى غيرها ع ش على م ر (قوله الى اسراييل)
 واسمه بالعبرانية عبد الله حل وهو لقب يعقوب (قوله دخول اؤل آباءها بالآباء
 الذى تنسب اليه) ولومن جهة الام وفى شرح الارشاد لابن ابي شريف ان المراد
 بالآباء مطلق الاصول ولوجدة وهو قريب حيث نسبت واليهما عرفت قبيلتها بها
 حل وعبارة م ر والمراد باؤل آباءها اؤل جذيمكن انسابها اليه ولا نظرا لى بعده
 وظاهرا به يكتفى هنا بعض آباءها من جهة الام وقول م ر ولا نظرا لى بعده أى الذى
 انزل منه فلا يضر دخوله فيه بعد البعثة السابعة ولا يضر كونه مجوسيا فاذا تزوج
 المجوسى المذكور بكتانية حانت بنتها وهذا مقيد لما مر من ان المتولدة بين من نحل
 ومن لا نحل تحرم كما قاله ح ل أى فعمل التعريم اذا لم يدخل اؤل آباءها فى دين
 الكتابية قبل نسخته (قوله وهى بعثة عيسى) بالنسبة الى بعثة موسى وقوله وانينا
 بالنسبة لبعثة عيسى كما يؤخذ من ع ش فلا حاجة لما اُطال به الحامى فشربعة

قيل لان ذلك لم ينزل بنظم
 يدرس ويتلى وانما اوحى
 اليهم معانيه وقيل لانه حكم
 ومواعظ لاحكام وشرائع
 وفرق القفال بين الكتابية
 وغيرها بان فيها نقصا واحلا
 وهو كفرها وغيرها فيها
 نقصان الكفر وفساد الدين
 (وشرطة) أى حل نكاح
 الكتابية الخالصة
 (فى اسراييلية) نسبة الى
 اسراييل وهو يعقوب بن
 اسحاق بن ابراهيم عليهم
 الصلاة والسلام ما رده
 بقول (ان لا يعلم دخول
 اؤل آباءها فى ذلك الدين
 بعد بعثة نوحه) وهى بعثة
 عيسى او نينا

وعيسى فاصفة لشرعية موسى وقيل مخصصة لما لقوله تعالى ولا حل لكم بعض الذي
 حرم عليكم وروى بأنه لا يشترط في نسخ الشريعة رفع جميع أحكامها بجر (قوله وذلك
 أن علم) أي بالتواتر أو شهادة عدلين أسلم أي عند القاضي وأما في عقد الجزية
 فحكى اخبارهم تعليلها بفساد الدماء ولم يكتف به ولا بانه بار القليل هنا احتياطا
 للإبضاع لكن بإجبار العدل بحل له السكاح باطنا لا معلن إقامة الشارح مقام
 اليقين ومن ثم لو أخبر زوجة بأن زوجها مات حل لها التزويع بإطناح ل (قوله
 بعد تحريمه) وإن لم يحتبوا المحرف س ل (قوله كبشة من بين موسى وعيسى) نسيم
 لأنهم كلهم أرسلوا بالتوراة حل أي بالعمل بها وببناها كداود وابنه عليم ما
 أسلام (قوله لشرف نسيم) المناسب أن يقول بسببه أو نسبها (قوله لسقوط
 وصيته) أي ذلك الذي وقوله بها أي تلك الشريعة الماصفة وهي شريعة عيسى
 فلم يدخل فيه وهو حق ح ل (قوله وفي غيرها) كالروم اه ب ر (قوله أي غير
 الاسرائيلية) أي غيرها يقينا بأن علم أنها غير اسرائيلية أو شلت هل هي اسرائيلية
 أولا س ل (قوله أن يعلم) أي بالتواتر أو شهادة عدلين أسلم لا بقول المتعاقدين
 على المعتدري (قوله معلما) أي تحتبوا المحرف أم لا (قوله لتسكهم) المناسب أن
 يقول لمسكه أي أول الآباء أو لتسكها أي المرأة يمكن أن يكون الضمير راجعا
 للآباء وفيه أن الذي دخول أول الآباء لا الآباء فانظر ما مرجه وصكذا يقال
 في قوله السابق لشرف نسيم وقد صحاب بأن الضمير راجع لقومه المعلوم من المقام
 اه وعبارة المنهاج دخول قومه في ذلك الدس فعمل هذا التعبير سرى له من مراعاة
 (قوله أو بعدها وقبل تحريمه) اعتماد كرهذه الصورة بوجه العكس وكان الاختصار
 أن يقول بخلاف ما إذا علم دسوله فيه بعدها أو قبلها وبه تحريمه ولم يحتبوا المحرف
 (قوله أو عكسه) أي قبلها أو بعدها تحريمه ح ل ووله ولم يحتبوا قيد في العكس
 (قوله أو شلت) معطوف على علم فهو راجع له وورثا لانه أي أو شلت فيها وانما أثر
 الشلت في هذه دون التي قبلها لما أشار إليه الشارح في تلك بقوله لشرف نسيم
 وقول السبكي ينبغي الحل فمما علم دخول أول أصولهم وذلك هل هو قبل النسخ
 أو التعريف أو بعدها ما قل والأما من كتابي اليوم لا يعلم أنه اسرائيلي الا ويحتمل
 فيه ذلك فيؤدي الى عدم حل دباح أحدتهم اليوم ولا منا كتهتم بل ولا في زمن
 الصحابة كبني قريظة والتعبير وقبضاع وطالب في با شام منهم من الذباح فأتيت
 لأن يدهم على ذبيحتهم من غير انكار عليهم دليل شرعي ومنعهم قبل مقتدب لقتوى
 بعضهم اه ضيف مردود اه شرح م ر وجر (قوله لسقوط وصيته بالنسخ)

وذلك بأن علم دخوله فيه
 قبلها أو شلت وان علم دخوله
 فيه بعد تحريمه أو بعد بئنة
 لا تحفه كبشة من بين
 موسى وعيسى لشرف نسيم
 بخلاف ما إذا علم دخوله فيه
 بعدها لسقوط فضيلته بها
 (و) في (غيرها) أي غير
 الاسرائيلية (أن يعلم ذلك)
 أي دخول أول آبائها في ذلك
 الدين (قبلها) أي قبل بئنة
 نسيم (ولو بعد تحريمه
 أن تحتبوا المحرف) وإن أفهم
 كلام الأصل المنع بعد
 التعريف مطلقا لتسكهم
 بذلك الدين حين كان حقا
 بخلاف ما إذا علم دخوله فيه
 بعدها أو بعد تحريمه
 أو بعدها وقبل تحريمه
 أو عكسه ولم تحتبوا المحرف
 أو شلت لسقوط فضيلته
 بالنسخ أو بالتعريف المذكور
 في غير الأخيرة وأخذ بالاعاد
 فيها (وهي) أي الكتابية
 الثالثة

أى فى الاقوال وقوله ابر بالقرى فى الثالثة (قوله فى المحو نفقة) بخلاف الذوات
والحد بقدنفا ح ل فجميع حقوق المسلمة ثابتة له الا هذين (قوله وقسم) ويجب
ان يستوى لما فى القسم وان كان معه شريطة بار (قوله ويقتصر عدم النية) أى
لو امتنع أى النية الحقيقة لان نيتها كلالية وفى غير المنتعة لا يدان تنوى ع ش
أى التمييز ولو غلب له مكرهه بان يشره وجب عليه ان ينوى عنها شيئاً وعبادة
ع ش قوله منها يقتضى انه ينوى عنها عدا المتاع وهو كذلك قال س ل فينوى
استباحة التمتع وكذا فى الجنونة (قوله من نجس) ولو معفو عنه وقوله ونحوه
شامل للثوب والبدن وان لم يكن لذلك رائحة محكية وهو واضح لان ذلك يقتضى
الشهوة ويقتل الرغبة ح ل (قوله وباستعداد) أى خلق العانة (قوله ونحوه)
كتنف الابط (قوله لتوقف التمتع) أى فى الغسل وقوله أو كاله أى فى التنظيف
وما بعده وسئل هر عما اذا امتنع الزوجة من تمكين الزوج لشعته وسكتة
أوبساعه هل تكون ناشئة فأجاب بقوله لا تكون ناشئة بذلك ومثله كالتعبير المرأة
عليه يجر على ازالته أخذاً بما فى البيان ان كل ما يتأدى به الانسان يجب على الزوج
ازالته حيث تأدت بذلك تأذياً لا يمتثل عادة فبذلك يعلم ذلك بقراءة الاحوال من جيران
الرجل المذكور أو من هو مباشر له ويؤخذ من ذلك جواب حادثة وقع السؤال عنها
وهى ان رجلاً ظهر بيده المبارك المعروف وهو انه ان أخبر طليسان انه مما يعنى أولم
يجبر بذلك لكن تأدت المرأة تأذياً لا يمتثل عادة للازمة مع ذلك على عدم تعاطي
ما سخط به بيده فلا تكون ناشئة بما متاعها وان لم يجبر الطليسان المذكور ان يمازى
وكان ملازماً على النظافة بحيث لم يبق بيده من العفونات ما تأذى به وجب
عليها تمكينه ولا عبرة بمجرد نعرتها ومثل ذلك فى هذا التفصيل القروح السيالة
ونحوها من كل ما لا يثبت الحيار ولا يعمل بقوله س فى ذلك بل بشهادة من يعرف حاله
لكثرة حشرته له ع ش على م ر (قوله وتعبيرى بنحو نفقة الخ) لشهره الكسوة وغير
العس وغير الاعضاء أى فالعس فى كلام الاصل ليس بقيه وكذا الاعضاء (قوله
وتحرم سامرية الخ) أى لانها ليسا من اهل الكتاب برماوى (قوله وصابنية)
من مباء الى معتقده مال اليه وقوله خالفت النصارى فى أصل دينهم وأصل دين
اليهود الايمان بموسى والتوراة وأصل دين النصارى الايمان بعيسى والانجيل
ح ل وأصل ديننا الايمان بالنبي صلى الله عليه وسلم والقرآن قال ق ل على التبرير
أصل دين كل امة مكتابها ونبيها وفسر الماوردى الخالعة بأن تكذب الصابنية
بعيسى والانجيل والسامرة بموسى والتوراة ذى وكذلك لو نقوا الصانع أو عبدوا

(دلالة فى المحو نفقة)
ككسوة وقسم وطلاق
بجامع الزوجية المتضمنة
لذلك (فله اجبارها) كالمسئلة
(على غسل من حدث أكبر)
كجيش وجنابة ويقتصر عدم
النية منها للضرورة محكما
فى المسئلة الجنونة (و) على
(تنظف) بفصل وسخ من
نجس ونحوه وباستعداد ونحوه
(و) على (ترك تناول خبيث)
كمنزرو يصل ومسحكر
لتوقف التمتع أو كاله على
ذلك وتعبيرى بنحو نفقة
وبتنظف وتناول خبيث
أهم من تعبيرة بنفقة وقدم
وطلاق وبفصل ما نجس
من أعضائها وما كل
خنزير (وتحرم سامرية)
خالفت اليهود وصابنية)
خالفت النصارى فى أصل
دينهم (أوشك) فى مخالفتها
لهم فيه وان وافقتهم
فى الفروع

بغلاف ما اذا خاتمتم في الفروع فقط انها (١٨٣) بتدعة فهي لتدعة أهل الاسلام والسامرة طائفة

من اليهود والصابئة طائفة
من النصارى وقول أوشت
من زيادى واطلاق الصابئة
على من قتلناه والمراد وتطلق
أيضا على قوم أقدم من
النصارى يعبدون الكواكب
السبعة ويعتقدون الآثار
البرية وينفون الصانع الخدار
وهؤلاء لا تقل منا كتمهم
ولا ذيعتهم ولا يقرون بالجزية
ولا بنا في ذلك قول الرافعي
في الصابئة النصارى المخالفة
لهم في الأصول انها تعبد
الكواكب السبعة الى آخر
ما مر ليراد موافقتهم في ذلك
للاقدمين مع موافقتهم
في الفروع للنصارى وهم مع
الموجود في زمنهم من الاقدمين
سبب في استفتاء القاهر
الفتاوى على عباد الكواكب
فاقتى الاصطغري بقتلهم
(ومن انتقل من دين لاخر
تعين عليه) اسلام وان
كان كل منها يقرأ آله عليه
لا اله الاقر يظلالنا انتقل
عنه وكان مقرا بظلالنا
ما انتقل اليه فان أي الاسلام
الحق بآمنه ان كان له امان
ثم هو حري ان نطفرنا به
قتلناه (فلو كان) المنتقل

كوكبا كما في شرح م ر (قوله بغلاف ما اذا خاتمتم في الفروع) أي فيصلون ما لم
تكفروهم اليهود والنصارى كبتدعة ملتنا س ل (قوله لانها مبتدعة) بغلاف
التي خالفت في الأصول فانها خروجهما عن عقيدة أهل الكتاب ليست من أهلها
عميرة فاشبهت المرتدة عن الاسلام س ل (قوله نعم ان كفرتها اليهود) أي في الأولى
والنصارى أي في الثانية فالواو بمعنى أو وما قيل من ان الاستدراك سورى لانها متى
كفرتها لم تكن موافقة لهم في أصل دينهم غير ظاهرا اذ قد تكفروا بانكار حكمهم
فرعى هتدم أو بفعل يقتضي كل منهما الكفر كالقاء مصحف في حاذيرة تدبر (قوله
والسامرة) أصلهم السامري عابد البهل ح ل (قوله على قوم أقدم من النصارى)
كانوا في زمن ابراهيم منسوبين لصابي هم نوح ذى (قوله يعبدون الكواكب
السبعة) وهي المجموعة في قوله

زحل شرى مريخه من شمسه * فتزاهرت له طوارد الاقمار

وهي مرتبة على هذا النظم من السماء العليا الى السفلى برماوى (قوله وينفون
الصانع الخدار) ويزعمون أن الفلك سى ناطق ذى وح ل (قوله ولا بنا في ذلك) أي
قوله وتطلق الخ (قوله ان تعبد الكواكب الخ) أي فكلام الرافعي يقتضى انها
من النصارى وما تقدم في قوله ويطلق الخ يقتضى انها قوم أقدم من النصارى لانها
منهم وما صل منع الثاني ان الذين يعبدون الكواكب السبع فرقان فرقة
أقدم من النصارى وهي المتقدمة وفرقة من النصارى وافقت النصارى في الفروع
وافقت تلك الفرقة التي هي أقدم في كونهم يعبدون الكواكب فهي ملقة وهذه
مراد الرافعي وبالحجة فنقول الرافعي الملاق نالت الصابئة شيئا (قوله في ذلك)
أي عبادة الكواكب السبعة (قوله فاقى الاصطغري بقتلهم) وبذلوا القاهر مالا
مكثيرا فلم يقتلهم م ر وهذا من غباوته اذ كان يمكنه ان يقتلهم ويأخذ جميع
أموالهم (قوله ومن انتقل) ذكر هذا مانع ان المناسب ذكره في باب الردة توطئة
لقوله فلو كان المنتقل الخ (قوله لانه أقر الخ) قضيته ان من انتقل عقب بلوغه
الى ما يقر عليه يقر وليس مراد اصكما هو ظاهر لا لالاعتبار اعتقاده بل الواقع وهو
الانتقال الى الساطل والتعليل المذكور انما هو للغالب فلا مفهوم له شو يرى ومثله
م ر (قوله ما انتقل اليه) أي مع كونه باطلا في الواقع فلا يقال ان هذا لا يلى ل
يأتى فيما اذا سلم الكافر (قوله قتلناه) أي يجوز لنا قتله ويجوز ضرب الرق عليه
ويجوز المن عليه كذا قيل وفيه نظر لانه لا يقر على غير الاسلام فلا بد من قتله
وان ضرب بشا عليه الرق أو منناح ل (قوله حلت له) أي استمر حله له (قوله

(امراة) كان تنصرت يهودية (لم تحل اسلم) كالمرتدة (فان كانت) أي المنتقلة (منكوحته فكمرتدة) ثمعة
في ياتى ونخرج بالمسلم الكافر فانه ان كان يرى شكاح المنتقلة حلت له والاف كالمسلم (ولا تحل مرتدة) لاحد
من المسلمين لانها كافرة لا اقر

ولامن الكفار لبقاء حلقه الاسلام فيها (مودة) من الزوجين (١٨٤) أو أحدهما (قبل دخول) ورافي معناه

ولامن الكفار) ولم يرتد أمثلها لانهما لا دوما لها (قوله ومودة من الزوجين)
ومن ردة ما لو قال لزوجته يا كاهنة مر يد احقية الكفر لان أراد للشم أو أطلق
برماوى (قوله قبل دخول) ولو فى الذر (قوله ومودة متوقفا) وليس له فى ذم
التوقف فكاح نحو آخره اشرح م دريوقف عليها راد الاوه وطلاقه فيها ا ب ح
ولا نفقة لها وان أسلمت فى العدة وقوله فان جمعهما اسلام بان لتتق عدم قتلها
حتى أسلم ع ش وليس المراد انها يؤثران الى اقتضاء العدة لينظر هل يعود المرتد
للاسلام أو لا وقوله اسلام فى العدة أى ولو بقوله كان غاب ثم ذ بعد اذ هذه العدة
وعال أسلمت قبل اقتضاء أسلم لم تكذب فان كذبه قبل قولها (قوله والا) بأن أسلم
بعد اقتضاءها أو فانه الاسلام كما اقتضاء لطلقاتهم تغليب المانع س ل وقوله حرم
وطه ويجب به مهر برماوى أى ان لم يجعهما الاسلام فى العدة (قوله لترزل ملك
السكاح) أى ملك انتفاعه أى الانتفاع به كاهن

باب نكاح المشرک

أى الحكم بصحته أو فساد أو دوامه أو رده ق ل (قوله والكفار) على
أى ملة كان فبشمل الكتابى وغيره ان أریده من جعل لله تعالى شر يكالوقله
نعالى اقتداء وأخبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله وعبارة بمرودة يستعمل أى
المشرک معه أى الكتابى كالعقير والمسكر ح ل (قوله وقد يطلق على مقابل
الكتابى) وحيث يكون المراد به من بعده غير الله من اء صنام ونحوها كالشمس
ح ل (قوله كما فى قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشرکين)
فيه الشاهد لان معفه على أهل الكتاب يقتضى العائرة ع ش (قوله منفكرين)
أى زانين عساهم عليه (قوله لو أسلم) ولو تبع لاحد أبويه كما يأتى (قوله على حرة)
مثلا الامة اذا عتقت فى العدة أو أسلمت وكان يصح له نكاح الامة م ر (قوله
فصل له ابتداء) أى قبل الاسلام بان وجد فيها الشرط الماروه هذا فبدأ ما تقدم
ان الراجح عند شيخنا كابن حجر حل الكتابية للجوسى والوثنى وفاقا لروضة وخلافا
للسبكي حيث كانت محل للمسلم ح ل وقد تعدت حرة الوثنية والجوسية على
الوثنى والجوسى كما قاله م ر فحرمتهما على جميع حل الكتابية لهما مشكل لانها
أشرف منهما الا ان يقال قيام المانع بالوثنية والجوسية وهما الوثائق والشمس
حرمهما عليهما وخرج بقوله محل له محرمه ومطلقة فلا تقبل التعليل وكتابية غير
اسرائيلية لم يعلم دخول أول آباءهم فى ذلك الدين قبل نفسه وتحريره برماوى
(قوله أو أسلمت لزوجته) سواء كانت كتابية أم لا وهذا حكمه الا انها ر حيث

من استند حال منى (تجز)
فرقة) بينهما لعدم تأكد
النكاح بالدخول أو ما فى
معناه (وبعد) توقفها
(ان جمعهما اسلام فى العدة)
دامه (كاح) بينهما التاكيد
بما ذكر (والا فالفرقة)
بينهما ما حلت (من) حرين
(الردة) منها أو من أحدهما
(وحر وطه) فى مدة التوقف
لترزل ملك السكاح بالردة
(ولاحد) فيه لشبهة بقاء
النكاح بل فيه تعزير وتجب
العدة منه كما لو طلق زوجته
وجها ثم وطئها فى العدة
باب نكاح المشرک
وهو الكافر على أى ملة كان
وقد يطلق على مقابل الكتابى
كما فى قوله تعالى لم يكن الذين
كفروا من أهل الكتاب
والمشرکين منفكرين
لو (أسلم) أى المشرک ولو غير
كتابى كوثنى وجوسى
(على) حرة (كتابية) بقيد
ردية بقول (فصل) له ابتداء
(دام نكاحه) يجوز نكاح
المسلم لها (أو) على حرة (غيرها)
كوثنية وكتابية لا محل له
ابتداء (وتختلف) عنه بان
لم يسل معه وتعبيرى بغيرها

أهم من تنبيه برتنية أريوسية (أو أسلمت) لزوجته رتخافه فمكررة) وقد تقدم حكمها قبيل الباب

لم يقل أسلمت هي (قوله قبل الدخول) أي الوطء ولو في الدبر وقوله وما في معناه
 أي من استدخال الشئ في القبل (قوله والا فالفرقة من الاسلام) وكذا لو أسلم مع
 انقضاء العدة قلبا للمانع ح ل (قوله لانهما مغلوبان) أي مقهوران عليهما
 فان قامت الفرقة باختيار من أسلم منهما لان الزوج ان أسلم فقد وجدت الفرقة
 باختياره وكذا ان أسلمت هي قلت ما مغلوبان عليهما باعتبار ان الشرع طلب منها
 الاسلام وقهرهما عليه فهما بهذا الاعتبار مقهوران ويرد على التعليل فرقة الردة
 فانها فرقة تصح مع انهما غير مغلوبين عليهما فتأمل وأجيب بان الردة تحصل للفرقة
 بينهما قهرهما وما يصير ذلك في اسلام احدهما (قوله أو اسلامهما) ولو شك
 في المعية ففتنه نزيهاهم الاسلام منزلة الابتداء الحكم بعدم دوام السكاح والذي
 في الروض دوام السكاح اه ح ل وعبارة من ل اسلامهما أي يقينا فلا يكفي
 الشك في المعية قلبا للمانع (قوله ولتساويهما الخ) الاولى أن يقول وانتازهما
 لان المساواة تصدق مع تخالف احدهما عن الآخر الا أن يقال المعنى وتساويهما
 في زمن النطاق بكلمة الاسلام وقوله المناسب الخ أي به ليخرج ما اذا ارتد معا فانهما
 لا يقران (قوله لان به يحصل الاسلام) ان اراد انه يحصل به وحده ولا مدخل
 لما قبله فمنوع كما هو ظاهر والارم حصول الاسلام اذا أتى بأخرها دون أولها
 وان اراد التوقف عليه مع مدخولية ما قبله فظاهر شو برى واسم ان في مثل هذا
 التركيب ضمير الشأن محذوف كما له اليوسى على التكبير وفيه انه لم يعد حذف
 ضمير الشأن الا اذا خفيت أن وقوله يحصل أي يوجد ويتحقق فلا يقال ان بالتمام
 بين دخوله في الاسلام من حين النطق بالهمزة كما انه لو مات مورثه أي المسلم بعد
 شروعه في الهمزة وقبل تمام كلمتي الشهادة لارثه بخلاف الصلاة يتبين بالراء دخوله
 فيها بالهمزة ويفرق بين ذلك وبين الصلاة بأن كلمتي الشهادة خارجة عن ماهية
 الاسلام بخلاف التكبير فانه ركن من الصلاة ح ل وشرح م ر أي فهو من اجزائها
 وكان ذلك التبين ضروريا لم لا يتناول لا يصح بل المحصل للاسلام تمامها ويمكن
 ان يفرق أيضا بان الدخول في الصلاة بالمسبة وهي تتحقق مع أول التكبير
 وفي الاسلام بالاعتراف بمعنى الشهادة ولا يتحقق ذلك الاعتراف الا بالتمام اذ قبله
 لم يوجد الاعتراف بجميع معناه اعناني لمصا وقوله لا بأوله لارثه على المخالف
 (قوله لكن لو أسلمت المرأة) استدراكه على قوله أو اسلامها دام وقوله مع أي الطفل
 لو قال مع أي الزوج الطفل أو الجنون كان أظهر وقوله بطل السكاح مثله في البطلان
 عكسه (قوله عقب اسلام أبيه) فهو عقب اسلامها ولا نظر الى أن العلة الشرعية

أي فان سكان ذلك قبل
 الدخول وما في معناه تغبزت
 الفرقة أو بعده وأسلم
 الآخر في العدة دام نكاحه
 والا فالفرقة من الاسلام
 والفرقة لهما كفرقة فصح
 لا فرقة طلاق لانهما مغلوبان
 عليهما (أو اسلامهما) قبل
 الدخول أو بعده (دام)
 نكاحهما الخبر صحيح فيه
 وتساويهما في الاسلام
 المناسب للتقرير بخلاف
 ما لو ارتد معا كما مر (والمعية)
 في الاسلام (بأخر لفظ) لان
 به يحصل الاسلام لا بأوله
 ولا بانثائه وسواء فيما ذكر
 كان الاسلام استقلالاً أم
 تبعية اسكن لو أسلمت المرأة مع
 أبي الطفل أو عقبه قبل
 الدخول بطل السكاح كما قاله
 البخاري لتقدم اسلامها
 في الاولى

مع معلولها لان الحكم للتابع متأخر عن الحكم للمتبوع فلا يصحكم للولد باسلام
حتى يصير الاب مسلما شرح م ر وبارة ح ل (قوله لان اسلام الطفل الخ) اى
لا يصحكم باسلامه الا بعد اسلام ابيه واسلامها مقارن لاسلام الاب فاسلامه عقب
اسلامها لان الحكم للتابع متأخر عن الحكم للمتبوع فقد حكم باسلامه بعد
اسلامها وهذا وجهه بالبقينى خلافاً لغيره حيث قال بدوام النكاح بناء على ما صححه
من ان العلة الشرعية تقارن معلولها فنرتب اسلامه على اسلام ابيه لا يقتضى تقدماً
وتأخراً بالزمان هو ما قاله البغوى مبنى على ان العلة الشرعية تتقدم على معلولها
بالزمان ورد دهر ما تقدم عن البلقينى بأن الشارع نزل نطق المتبوع بالاسلام منزلة
فعلق التابع فكان فلقهما وقع في زمن واحد فاسلامه مقارن لاسلامها وكون
الحكم للتابع متأخر عن الحكم للمتبوع لا يفيد لان المدار هنا على التقدم والتأخر
بالزمان لا بالرتبة لانه امر عقلى لا يعول عليه هنا (قوله واسلام الطفل حكى)
اى فهو اوسع فيكون اسلامه متقدماً على اسلامها وبأى ذلك في اسلام ابيه هاهنا
شرح م ر (قوله لا تضرمقارنته) افهم كلامه ان الفساد العارى بعد العقد كان او قد
احده ما تم رجوع في العدة لا يضر وهو كذلك الا في رضاع أو جاع رافعين للنكاح
س ل (قوله لفسد) اى عندنا فقط فان كان مفسداً عندنا وعندهم ضرر مطلقاً
او عندهم فقط لم يضر مطلقاً والمراد بالفسد عندنا ما اتفق عليه علماءنا اى علماء ملتنا
كما قاله الجرجاني بدليل قوله فيقرر على الخ فيفيد ان غيره لا يشترط زواله عند الاسلام
وهو ظاهر ان ترافعوا لمن لا يراء مفسداً له عبد الحق (قوله زائل عند الاسلام)
وانما اعتبر زوال الفسد حين الاسلام لان شروط الصحة لمسلم تعتبر في حال الكفر
فلا أقل من اعتبارها حال الاسلام لئلا يخلو العقد عن شرطه في الحالىن والحاصل
انهم نزلوا حال العقد في حال الاسلام منزلة الابتداء لا منزلة الدوام (قوله بشرط)
هنا قال بقيد كعادته وما الفرق بين القيد والشرط ولعله نفى في التعبير (قوله
ولم يعتدوا فساداً) والعبرة باعتقاد أهل ملة الزوج ب ر (قوله ومن الاول الخ)
فيه ان الخروج فرع الدخول وهذه الصورة لم تدخل في كلام المتن حتى يحتاج الى
اخراجها لان فرض المسئلة ان النكاح دام بعد الاسلام لانه قال وحيث دام الخ
وهذا انقطع فيها النكاح بالاسلام فلم تدخل فلما قال المتن ولا تضرمقارنته الخ
وحذف الحينية مع قوله ومن الاول (قوله ما لو تكح حرة) اى صالحة للتمتع واهـ
سواء تكحها ماعاً او مرتباً ماعاً المعية او تقدم نكاح الحرة فلا اشكال في اندفاع الامة
لان الفساد قارن العقد والاسلام واما عند تقدم نكاح الامة فلم يوجد فيه ذلك

لان اسلام العقل عقب
اسلام ابيه واسلامها
في الثانية متأخر فانه قول
واسلام الطفل حكى
(وحيث دام) النكاح
(لا تضرمقارنته لفسد زائل
عند اسلام) بشرط زواله
يقول (ولم يعتدوا فساداً)
تحقيقاً بسبب الاسلام بخلاف
ما اذا لم ينزل الفساد عند
الاسلام أو زال عنده
واعتدوا فساداً ومن الاول
ما لو تكح حرة واهـ واسلامها
اذا لفسد وهو عدم الحاجة
لنكاح الامة لم ينزل عند
الاسلام المنزل منزلة الابتداء

وانما افسد رافيه نكاح الامة ناظرين في ذلك الى انه اى الاسلام كابتداء النكاح دون الدوام بخلاف نحو العدة الطارئة بعد العقد قال الرافعي لان نكاح الامة بدل يعدل اليه عند تعذر الحرمة والابدال اشدق حكما من الاصول فلهذا غلب هنا شأنية الابتداء لان المفسد خوف ارفاق الولد وهو دأبهم فاشبه المهرمية بخلاف العدة اى عدة الشبهة الطارئة والاحرام لزواله ما عن قرب فالحاصل ان الاسلام ينزل منزلة الابتداء الا في الاحرام وعدة الشبهة الطارئة كما قاله سم (قوله كما يعلم بما يأتي) في قوله ونقرهم فيما ترافعوا فيه اليه على ما نقرهم عليه الخ كذا قيل والاولى ان يراد بما يأتي اى في الفصل الآتي حيث قال هناك أو أسلم على حرة واماء وأسلمن تكاثر تعينت اى الحرة للنكاح لانه يمنع نكاح الامة لمن تحته حرة تصلح فيمنع اختيارها (قوله فصل له الآن) اى حين الاسلام وقال ابن قاسم كلام الاصل يحتاج اليه لاجراج ما اذا امر له مانع بعد العقد كطرو رضاع محرم ووطي ام زوجته أو بنتها ولا اجراج ما اذا تقدم نكاح الامة على الحرمة ووجدت شروط نكاح الامة فان العقد لا يفتن به فسد في المذكورات مع ان الزوجة في الاولين والامة في الثالث لا تحل عند الاسلام اه (قوله فيقر على نكاح الخ) هو واللذان بعده مفرعة على المنطوق وقوله لا على نكاح محرم مفرع على مفهوم زائل عند الاسلام (قوله تنقضى عبارة النهاج) منقضية وهى أظهر (قوله عند الاسلام) اى قبله وكلامه يقتضى انه لو انطبق آخر العدة على آخر كلتي الشهادة أقر على ذلك لانه يصدق عليه ان العدة منقضية عند الاسلام ونقل عن شعبان انه لا يقر على ذلك لمقارنة المانع وهو العدة للاسلام حل وهذا هو المعتمد (قوله لا تنفاه الفسد عنده) لانه في الاولى لا فساد لان النكاح بلاولى ولا شهود لم تجمع ائمتنا على بطلانه بدليل ان داود الظاهري يرى صحة النكاح بغير الولي والشهود وفي الثانية المفسد زائل ولم يعتقد وفساده حل بايضاح اى لان قول المتن لا يضر مقارنة الخ سالبة تصدق بنى الموضوع فمثل ما اذا اتى المقيد بالكلية كالنكاح بلاولى وشهود لكن يعكز عليه قوله مقارنته بانه لا يصح ان يقال لا يضر مقارنته لفسد لعدم الفسد اذا المقارنة لا بد فيها من الفسد والنفي انما هو منصب على تضرر المقارنة فتكونها تصدق بنى الموضوع فيه شىء وفيه ان موضوع السالبة نفس المقارنة ولا يرد شىء مما ذكر اذ يصح ان يقال لا تضر مقارنته لفسد لعدم وجود المقارنة له وعبارة عن قوله لا تنفاه المفسد اى فهو مثال للمفسد الزائل عند الاسلام اى بناء على ان الخلو عما ذكر مفسد وهو خلاف ما مر من انه غير مفسد ولك ان تقول الخلو عن الولي

كما يعلم بما يأتي فلا حاجة الى الاحتراز عنه بقوله وكانت بحيث تحل له الآن (فيقر على نكاح بلاولى وشهود وفي عدة) للغير (تنقضى عند الاسلام) لانفاه الفسد عنده بخلاف غير المنقضية فلا يقر على النكاح فيها ببقاء الفسد

والشهود متفق عند الاسلام قان الانتفاء ولعل الجواب أن يقال المفسد خلل
العقد عما ذكر حين صدوره وهذا غير متحقق عند الاسلام والمتحقق عنده هو كون
العقد السابق خاليا عما ذكر حين صدوره وذلك ليس هو المفسد (قوله على فبكاح
مؤقت) فيه أن هذا هو نكاح المتعة وقد قال بطله ابن عباس واستقر عليه وإن كان
مخالفًا فيه لكانه العلماء من الصحابة والتابعين حل أي فهو غير مفسد فيصح سواء
اعتقدوه مؤبدًا أم لا إلا أن يقال لم يعتد بخلاف ابن عباس للاجماع على خلافه
فيكون مفسد السكن يرد عليه خلاف داود الظاهري فيما سر (قوله أن اعتقدوه
مؤبدًا) والعبرة باعتقاد أهل مله الزوج برماوى (قوله وقد بقي من الوقت الخ)
لأن المفسد ليس زائلا عند الاسلام فإن لم يبق من الوقت شيء فمعلوم أن لا نكاح
لاعتقادهم ذلك حل (قوله كنكاح طرأت عليه عدة شبهة) كان أسلم فوطئت
بشبهة ثم أسلمت أو عكسه أو وطئت بشبهة ثم أسلمت في وقتها على المذهب وإن كان
لا يجوز نكاح العدة لأن عدة الشبهة لا تقطع نكاح المسلم فلهذا أولى أن يكونه يحتمل
في أنكحة الكفار ما لا يحتمل في أنكحة المسلمين فلبينا عليه حكم الاستدامة هنا
دون نظائره شرح م ر واستشكل القفال عروض الشبهة بين الاسلامين بأن
أحد الزوجين إذا أسلم شرعت الزوجة في عدة النكاح وهي مقدمة على عدة
الشبهة كما سيأتي قريبا في كتاب العدة فالسلام الآخر يكون في عدة النكاح
لا في عدة الشبهة واجب بأجوبة منها ما قاله الامام وغيره أنا لا نقطع بكونها عدة
نكاح بل واز أن يسلم المتخلف فيثبت أن الماضي منها ليس عدة نكاح بل عدة شبهة
زى ومن الاجوبة ما إذا كانت حاملا فانها تقدم عدة الشبهة على عدة النكاح وهذا
الاشكال لا مرد على كلام المصنف لأن كلامه فيما إذا طرأ الاسلام على الشبهة
والاشكال فيما إذا عرضت الشبهة بين الاسلامين كما في عبارة م ر فاشكال
القفال وأرد عليه تأمل (قوله ثم أحرم) أو فارت أحرامه اسلامها س ل (قوله
ونكاح الكفار صحيح) والوجه أنه ليس لنا البعث عن اشتغال أنكحتهم على
مفسد أو لا لأن الأصل في أنكحتهم الصحة كأنكحتنا شرح م ر أي ليس لنا البعث
بعد الترافع البناء والمراد أن لا يبعث على اشتغاله على مفسد ثم ينظر هل هذا المفسد
باق فتنقض العقد أو زائل فبقية فيما سر من أن انتقض عقدهم المشتغل على مفسد
غير زائل عمله إذا ظهر لنا ذلك من غير بحث والا فالبعث بمنع علينا اه رشيدى
(قوله أي محكوم بعته) والافالصة موافقة الفعل ذى الوجهين الشرع فلهذا
تسند على تحقق الشرط بخلاف الحكم بها فانه رخصة وتخفيف قال الشيخ وأعمل

(و) بقر على نكاح (موقت)
ان (اعتقدوه مؤبدا)
كهميع اعتقدوا فساد
ويكون ذكر الوقت لغوا
بخلاف ما إذا اعتقدوه مؤقنا
فانه إذا وجد الاسلام وقد
بقي من الوقت شيء لا يقر على
نكاحه (كنكاح طرأت
عليه عدة شبهة واسما فيها)
فيقر عليه لأنها لا ترفع
النكاح (أو) نكاح (أسلم
فيه أحدهما ثم أحرم) ينسك
(ثم أسلم الآخر) في العدة
(والأول محرم) فيقر عليه
لأن الأحرام لا تؤثر في دوام
النكاح فلا يمتنع الحكم
بما أقصر عليه الأصل من
التصور برعا إذا أسلم الزوج
ثم أحرم ثم أسلمت الزوجة
(لا) على (نكاح محرم)
كتبته واقه وزوجة أبيه
أواشه للزوم المفسد له
(ونكاح الكفار صحيح) أي
محكوم بعته وإن لم يسلموا
ورخصة ولقوله تعالى وأمراته
حالة الخطب وقوله وقالت
امراة فرعون

ولأنهم لو ترفعوا اليها لم ينطلق قطعا (١٨٩) (فلو طلق ثلاثا ثم أسلم لم تنحل له إلا بمحل) كافي إنكمتا

(ولم ترق على نكاح مسمى صحيح و) المسمى (الفاقد) نكح (إن قبضته) كله (قبل أسلام فلا شيء) لها لانفصال الأمر بينهما وما انفصل حالة الكفر فلا يتبع نعم لها مهر المثل إن كان المسمى مسلما أسروه لأن الفساد فيه لحق المسلم وفي نحو النكح لحق الله تعالى ولا تانقروهم حالة الكفر على نحو النكح دون المسلم والحق بالمسلم في ذلك عبده ومكاتبه وأم ولده بل ويلحق به سائر ما يختص به المسلم والكافر المعصوم (أو) قبضت قبل الإسلام (بعضه) فلها قسط ما بقي من مهر المثل) وليس لها قبض ما بقي من المسمى (والأ) أي وإن لم تقبض منه شيئا قبل الإسلام (ف) لها (مهر مثل) لأنها لم ترض الأبا المهر والمطالبة في الإسلام بالمسمى الفاسد بمنعته فرجع إلى مهر المثل حكما لو نكح المسلم بفاقد ومحل اسمه فاقها له بل والمسمى الصحيح فيما لو كانت حرة إذا لم يمنعها من ذلك فزوجها فاعداً على حكمه والغلبة عليه

المراد أنه يعطى حكم الصحيح والأفصح دأبه محكوم بصحته لا يخلص تأمل شو برى وكتب أيضا قوله أي محكوم بصحته أي حيث لم يوافق الشرع وأما إذا وافق الشرع كأن تزوجها القاضى فصحيح لانطباق تعريف الصفة عليه ح ل (قوله ولأنهم لو ترفعوا إلخ) فيه تعليل الشيء بنفسه لأن معنى قوله لم ينطلق أنا نحنكم بصحته فيكون المعنى ونكاح الكفار محكوم بصحته لأنهم لو ترفعوا اليها نحنكم بصحته تأمل (قوله ولو طلق ثلاثا ثم أسلم) أي أو أسلم هو ولم تنحل في الكفر وما ذكرناه في الصورة الثانية ظاهر وإن أوهم أطباقهم على التعبير هنا بثم أسلم بخلافه أو ما لو تحللت في الكفر كفي في الحل اه شرح م ر (قوله إلا بمحل) ولو في الكفر سواء اعتقدوا وقوع الطلاق أو لا لأننا نعتبر حكمكم الإسلام من ل (قوله نكح) والظاهر أن مثل النكح الدم لو أوه منة وما حل (قوله إن قبضته) أي الرشيدة أي أو قبضته ولو غيرها ولو بإيجاب من قاضيه فان لم يقبضه أحد من ذكر بأن قبضته سفيهة رجع إلى اعتقادهم فيه فيما يظهر شرح م ر (قوله لا يتبع) أي بالنقض كافي شرح الروض (قوله عبده ومكاتبه وأم ولده) وإن كانوا كفارا بدليل إلحاقهم بالمسلم إذ لو قيدوا بالإسلام لكانوا داخلين في المسلم شيئا (قوله فلها قسط ما بقي) والاعتبار في تقسيط ذلك في صورة مثل نكح تعددت ظروفها واختلف قدرها أم لا بالكيل وفي صورة متقوم نكح نكح زادت أحدهما بوصف يقتضي زيادة قيمته وتكثيره بالقيمة عند من يراها نعم لو تعدد النكح وكان مثليا كزقي خمر وزقي بول وقبضت بعض كل منهما على السواء فينبغي اعتبار الكيل ولا نساق ما قررناه مام في الوصية أنه لو لم يكن له إلا كلاب وأوصى بكلاب من كذبه اعتبر العدد لا القيمة لأن ذلك محض تبرع فاغتفر ثم ما لا يقتضي المعاوضات شرح م ر (قوله أي وإن لم تقبض منه شيئا قبل الإسلام) بأن لم تقبضه أصلا أو قبضته بعد الإسلام سواء كان بعد أسلامها أم أسلام أحدهما كما ذكرنا عليه في الأم شرح م ر (قوله ومحل استحقاقها إلخ) محلها أيضا في غير المفوضة أم لو نكح مفوضة فلا شيء لها وإن وطئها بعد الإسلام ذى أي لا مهر لها لأنه استحق وطئا بلا مهر ولا ينابيه ما في الصداق أنه لو نكح ذى ذمية تفويضا وترافعا لينا حكمنا لها بالمهر لأن ما هنا في الحريين وفيما إذا اعتقدوا أن لا مهر بمحال بخلافه ثم فيها م ر (قوله فيما لو كانت حرة) أي والزواج مسلم أو حري كما هو ظاهر وهو ظاهر إن كان مهر المثل أو المسمى معينا أم لو سكن في الدمة فهل يأتى ذلك فيه أيضا بأن يقصد عدم دفع ما في ذمته ويبرأ بذلك أم لا انظره عن والظاهر أنه يأتى فيه أيضا

(ومندفعة بإسلام) منها ومنه (بعد دخول) (١٩٠) بأن أسلم أحدهما ولم يسلم الآخر في العدة (كثيرة)

فما ذكر فهو أعم من اقتضاه على لزوم المسمى الصحيح (أو) بإسلام (قبله) فإن كان معه (ف) لها (نصف) أي نصف المسمى في المسمى الصحيح ونصف مهر المثل في المسمى الفاسد (أو) منها فلا شيء. لما لان الفراق من جهتها (ولو ترفع اليها) في نكاح أو غيره (ذميان أو مسلم وذمي أو معاهد أو هو) أي معاهد (وذمي وجب) علينا (الحكم) بينهم بلا خلاف في غير الأولى والأخيرة وأما فيهما فلقوله تعالى وأن أحكم بينكم بما أنزل الله وهذا ناسخ لقوله فان جازك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما نعم لو ترفعوا اليها في شرب خمر لم نخذهم وإن رضوا بكمنا لأنهم لا يعتدون بتحريمه قاله الرافعي في باب حد الزنا والأخيرتان من زيادتي (ونقرهم) أي الكفار فيما ترفعوا فيه اليها (على ماقرهم) عليه (لو أسلموا) وبطل ما لا نقرهم) عليه لو أسلموا ولو ترفعوا اليها في نكاح

بدليل قول الشارح والاستقلال بالسقوط لا يكون إلا على في الذمة شيخنا (قوله ولو ترفع اليها) مراده رفع الأمر اليها ولو من أحدهما فقط بأن جاء لنا أحدهما يطلب خصمه بدليل بقية الكلام شري (قوله بلا خلاف) الأولى أن يقول للأجماع (قوله وهذا ناسخ الخ) والأولى جعلها أي الثانية على المعاهدين والأولى على الذميين كما قال بعضهم إذ لا يصار إلى النسخ إلا أن تعذر الجمع والجمع ممكن ويقال عليه إذا كانت الثانية منسوخة بالأولى وقد سلف أن الثانية في المعاهدين يلزم من ذلك لزوم الحكم بين المعاهدين وقد ذهب الشافعي إلى المنع ويحاسب بأن النسخ في الحقيقة لقياس أهل الذمة على المعاهدين الذين وردت فيهم الآية ولما كانت الآية أصل القياس جعلت الآية الأخرى ناسخة لها من حيث التسع من جهة القياس فليتلأمل أه عجرة وزى لأنهم فاسقوا الذميين على المعاهدين لعدم وجوب الحكم بينهم قبل نزول قوله تعالى وأن أحكم بينكم بما نزل كان ناسخا لهذا القياس وبعبارة شرح م أو تحصل الآية الأولى على أهل الذمة والثانية على المعاهدين إذ لا يجب الحكم بينهم على المذهب لعدم التزامهم أحكامنا ولم تلتزم دفع بعضهم عن بعض وهو أولى من التسع (قوله لأنهم لا يعتدون بتحريمه) ولا نأمرهم على شربه حيث لم يتأهروا به ولأنه أسهل من الزنا لأن الشجرة أخلت وإن أسكرت في ابتداءه لئلا يخل في مله قط فال حجر فإن قلت هم مكلفون بالفروع فلم لم نؤاخذهم بها مطلقا قلت ذلك إنما هو بالمطالع المقام عليهم في الآخرة وما نحن فيه إنما هو بالنسبة لأحكام الدنيا على اب الصفيق عندي أنهم ليسوا مكلفين إلا بالفروع المجمع عليها دون المختلف فيها إلا عقاب فيها الأعلى معتقد التحريم أه حل فإن قلت يشكل على التعليل بعدم اعتقاد تحريمهم حدا حتى يشرب ما لا يسكر من البيرة إذا رفع لحاكم شافعي قلت يفرق بأن من عقيدة الحنفية أن العبرة بمذهب الحاكم المترافع اليه مع التزامه ليعاود الأدلة الشاهدة بضعف رأيه فيه ولا كذلك هم أه تحققه (قوله ونقرهم الخ) ختم بهذا مع تقدم كثير من صوره كقوله فيقرون على نكاح بلاولى وشهود الخ لأنه ضابط صحيح يجمعها وغيرهما م ر (فصل في حكم من راد على العدد الشرعي) أي وما يذ كرمه من قوله أو أسلم على أم وبنتها أو على أمة الخ والأولى أن يقول في حكم من زادت زوجاته وفي حكم من زاد من الزوجات لا بهد كحكم كل منهما وقد يقال مراده بحكم من زاد بالنسبة لأنفسهن أولن هن في عصمته حل وحكم ذلك أنه يلزمه اختيار مباحه ويندفع به ككاح الرائد وقوله من زوجات الكافر

بلاولى وشهود أو في عدة هي منقضية عند الترافع أقروا بما خلاف ما إذا كانت باقية وبخلاف نكاح يبرم (فصل في حكم من زاد على العدد الشرعي من زوجات الكافرية بإسلامه

بيان لمن وقوله بعد اسلامه متعلق بقوله حكم (قوله لو أسلم الخ) ولو أسلمت على أكثر
 من زوج لم يكن لها اختيار على الأصح أسلموا معا أو مرتباً ثم إن ترتب السكاحان فهي
 الأول وكذا لو أسلمت دونها أو الأول وحده وهي كتابية شرح مرقان مات الأول
 ثم أسلمت مع الثاني أقربت معه إن اعتمدوا صحته وإن وءى ما عالم تفرع واحد منهما
 مطلقاً اهـ بخروج ط وإن أسلم يكن لها الاختيار كما للرجل لأنها لا تملك ابتداء
 نكاح أكثر من رجل بخلافه (قوله من مباح له) هلا قال كالاتي مباحه لا فادته
 الاختصار ويمكن أنه صرح بالحرف هنا لبيان أن الإضافة فيما بعد على معنى ذلك
 الحرف لا على معنى في أو من ولم يصرح به فيما يأتي للاختصار ولعلمه من هنا وقطع
 ما بعده عن الإضافة لتعمل المضاف إليه فيه ولم يقطع هنا لعدم تقدم مضاف قبله
 يعنى المضاف إليه فيه تأمل شوري (قوله بعد اسلامه فيها) أي العدة وهي من حين
 اسلامه حل (قوله لزمه اختيار مباحه) ولا يشترط فيه الإشهاد ع ش ويكتفى
 الاختيار الضمني بأن يختار الفسخ فيما زاد على مباحه والحاصل كما يأتي أنه إذا
 أتى بصيغة أمساك لم يحتج لصيغة فراق لأنه فاقات كما يدل عليه قوله وإن دفع نكاح
 ما زاد وإن أتى بصيغة فراق لم يحتج لصيغة أمساك في المسكات (قوله وإن دفع
 نكاح من زاد) أي من حين الاسلام أن أسلموا معا والافق اسلام السابق من
 الزوج أو المندفعة فتسبب العدة من حيثئذ لانه أي الاسلام السبب في الفرقة
 لامن الاختيار وفرقتهم فرقة فسخ لا فرقة طلاق شرح مرق (قوله إن غيلان) ولعلمه
 أنما نص على غيلان مع أنه من جملة ستة أسلم كل منهم على عشرة نسوة كما قاله ابن
 الجوزي لصحة الحديث في شأن غيلان دون غيره تقرير مدافني وقال البرماوى لانه
 الذي وقع منه الخطاب مع النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أمساك أربعاً) أي اختر
 اختار الأذوى أن أمساك للزوج وبفارق للأباحة واعتمده مرق واختار السبكي
 عكسه واعتمد غير واحد واختار بعض مشايخنا وجوب أحدهما إذا بوجوده تعيين
 الآخر وفي جميع ذلك نظر إذا لمعنى لتعين لفظ أحدهما معينا أو مباحاً وأباحة
 الآخر كذلك فالوجه أن الواجب هو القدر المشترك بينهما الموجود في ضمن أيهما
 وجد وهو مباحه من غيره والجمع بينهما تأكيد برماوى ومثله قل على
 الجلال وانظر الفرق بين ما اختاره وبين ما قبله وهو وجوب واحد لان تعيين
 مباحه يحصل بأحدهما فالحق أن الواجب واحد لا بعينه لانه يلزم من أحدهما
 الآخر كما يدل عليه قول المتن لزمه اختيار مباحه وإن دفع ما زاد مع قول الشارح
 فيما يأتي فلو اختار الفسخ فيما زاد على المباح تعين المباح للنكاح وإن لم يأت فيه

لو (أسلم) ككافر (على)
 أكثر من مباح له (كان أسلم)
 حر على أكثر من أربع
 حرائر أو غيره على أكثر من
 ثنتين (أسلمن معه) قبل
 الدخول أو بعده (أو) أسلمن
 بعد اسلامه (في عدة) وهي
 من حين اسلامه أو أسلم بعد
 اسلامه فيها (أو) كان
 كتابيات لزمه (حالة كونه
 أهلاً) للاختيار ولو سكران
 (اختيار مباحه وإن دفع)
 نكاح (من زاد) منهن عليه
 والاصل في ذلك أن غيلان
 أسلم وقته عشرة نسوة فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم له
 أمساك أربعاً وفارق سائرهن
 صحه ابن حبان والحاكم

بصفة اختيار وقوله أربعا صريح في أنه لا يجرى اختيار واحدة لأن لكاح الكفار
 صحيح ليستمر بعد الاسلام في أربع مابلأوى سم على جرح ش على م (ر قوله اذا
 انكهن مرتبا) هلا قال في الثانية مع أنه أخمر ولعل وجه العدو لئنه توهم أن المراد
 الثانية في المتن وهي قوله أو في عدة فتأمل (قوله واذا مات بعضهم) أي بعد اسلامه
 اما لو مات قبل اسلامه فهو بمنزلة انقضاء عدته قبل اسلامه فيختار من الباقيات
 اربعا من ل (قوله اختيار الميتات) هلا أخمر وقد يقال أظهر فلا يوضح (قوله وذلك)
 أي التعميم الذي ذكرناه لترك الاستفصال أي والقاعدة ان ترك الاستفصال
 في وقائع الاحوال يزيل منزلة العموم في المقال وهي معارضة لقاعدة أخرى وهي
 دفع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال ~~سما~~ ساهما ثوب الاجمال وستقطبها
 الاستدلال وختمت الاولى بالاقوال والثانية بالافعال حل ومثال الثانية لمس
 عائشة لرجل النبي صلى الله عليه وسلم وهو يمشي مع استمراره فيها الذي استدله به
 أبو حنيفة على عدم النقض بس الاحنية فانه يحتمل أن يكون لمسلم باجائل
 فلا استدله به (قوله شامل لغير المحرم) فللمحرم بل عليه أن يختار اربعا لمعبر بل عليه
 أن يختار اثنين وظاهر كلامه ولو سفيها ومحرمة من كل ينكح الحاجة فيصحب عليه أن
 يختار اربعا لا واحدة كما قرره شيخنا زى أي لانه يقتصر في ~~أن~~ كحة الكفار
 وفي الدوام ما لا يقتصر في أنكحة المسلمين امالة وفي الابتداء حقيقة حل (قوله بل)
 ولا يصح منه ما ذلك لان الاختيار أمر يتعلق بالطبع لا يقوم مقامه في ذلك غيره حل
 ونفقتن في ماله وان كن الفالانهن محبوسات تحته م (قوله أو بعد اسلامه)
 في عدة فيه قصور وعجالة م أو أسلم بعده أو قبله بعد الدخول في العدة فهي شاملة
 لا قبلية وقد ذكرها الشارح فيما بعد في قوله وكذا الواسم المباح الخ فانظر لما فصلها
 عن المتن وهلا أدخلها فيه تأمل (قوله ولم يكن تحته كتابية) لم يذكر محترزه والظاهر
 أن يقال في محترزه على قياس ما تقدم أنه ان كان تحته كتابية لم يتعين المباح بل
 يختاره أو يختار بعضه ويكمل العدد الشرعي بالكتابية (قوله وان أسلم) أي من
 زاد بعد العدة فانه لا عبرة باسلامه وهذا التعميم يناسب الصورة الثانية وكان عليه
 أن يذكر تعميما يناسب الصورة الاولى بأن يقول وان أسلم أي من زاد بعد
 الزوج في الاولى وبعد العدة في الثانية ليطابق التعليل الذي ذكره بقوله لتأخر
 اسلامه الخ تأمل (قوله فلا يتعين ان أسلم من زاد الخ) فيه ان القرض ان الذي
 أسلم هو المباح فقط كما قيد الشارح بذلك فذكره للتفصيل المذكور في المفهوم
 خلاف فرض المسألة تأمل (قوله والاتعين) أي المباح (قوله وكذا الواسم

وسواء أنكهن معاً أم مرتبا
 وله امساك الاخيرات اذا
 فكهن مرتبا واذا مات
 به ضمن فله اختيار الميتات
 ويرث منهن وذلك لترك
 الاستفصال في الظاهر وتعمير
 بما ذكر شامل لغير المحرم كما
 تقرير بخلاف عبارته وخرج
 بزيا دق أملا غيره ~~سما~~ أن
 أسلم تبعا فلا يلزمه ولا عليه
 اختيار قبل أهلية بل ولا يصح
 منه ما ذلك (أو أسلم) منهن
 (معه قبل دخول أو) بعد
 اسلامه (في عدة مباح) فقط
 ولم يكن تحته كتابية (تعين)
 لكاح وان دفع نكاح من
 زاد وان أسلم بعد العدة لتأخر
 اسلامه عن اسلام الزوج
 قبل الدخول أو عن العدة
 أما الواسم المباح معه بعد
 الدخول فلا يتعين ان أسلم
 من زاد أو بعضه في العدة
 أو كان كتابية والاتعين
 وكذا الواسم المباح

ثم أسلم الزوج في العدة (أو) أسلم على (أم وبنتها) حالة كونهما (كنايتين أو) غير كنايتين و (أسلمتا) فان دخل بهما أو بالأم (نقطاً حرمتا أبداً) البنت بالدخول (١٩٣) على الأم والأم بالعقد على البنت بناء على صحة أنكحتهما (والا) بان لم يدخل

بواحدة منهما أو دخل بالبنت فقط (فالأم) دون البنت تحرم أبداً بالعقد على البنت بناء على ما مر (أي) أسلم على (أمة أسلمت معه) قبل الدخول أو بعده أو أسلمت بعد أسلامه في عدة أو أسلم به بعد أسلامها فيها أفر السكاح (ان) حلت له حيثن (أي حين اجتماع الأسلامين) كان كان عبداً أو معسر انحلت العت له لانه اذا حل له نكاح الأمة أقر على نكاحها وان تخلفت عن أسلامه أو هو عن أسلامها فيما ذكر (أي لم يحل له ان دفعته) (أو) أسلم حر على (اماء أسلمت كأم) أي معه قبل دخول أو بعده أو أسلم بعد أسلامه في عدة أو أسلم به بعد أسلامها فيها (اختار) منهن (أمة) ان (حلت له حين اجتماع أسلامهما) لانه اذا حل له نكاح الأمة حل له اختيارها وان لم يحل له حينئذ ان دفعته فلأول أسلم على ثلاث اماء فأسلمت واحدة وهي تحل له ثم الثانية وهي لا تحل له ثم الثالثة وهي تحل له ان دفعته الثانية وتخير بين الاولى والثالثة فتعسيره بما ذكر اول من قوله عند اجتماع أسلامه واسلامهن وظاهر أنه لو يوجد الحل الا في واحدة فعينه أماخير الحرف له اختياره بين (أو) أسلم حر على (حرة) تصليح للبنت

المباح) أي فان المباح يمين (قوله في العدة) وهي من حين أسلام المباح اهـ حل (قوله وأسلمتا) أي معه أو في العدة كأم (قوله فان دخل بهما) أو شئت في عين المدخول بهما شرح م ر وقوله أو بالأم ولها مهر المثل ان صح كان المسمى فأسداً والا فالمسمى س ل (قوله حرمتا أبداً) ولو لم يأسد أنكحتهما لان وطء كل يشبهه يحرم الاخرى ولكل المسمى ان صح والافهر المثل شرح م ر وبه يعلم ما في قول الشارح بناء على صحة أنكحتهما واجيب بان قوله بناء راجع للتصريح بالعقد لا مطلقاً وقول م ر ولكل المسمى الخ أي ان دخل بهما كآفرتهم وان دخل بالأم وجب للبنت نصف ما ذكر (قوله بان لم يدخل بواحدة منهما) وتصدق الأم نصف المسمى ان كان معسراً والا فنصف مهر المثل وقوله أو دخل بالبنت والأم نصف المسمى ان كان معسراً والا فنصف مهر المثل س ل قال ح ل ومثله أي عدم الدخول بواحدة منهما ما لم يشك هل دخل باحدهما أولاً ولو علم انه دخل باحدهما وشك في عينها حرمتا وبطل نكاحهما أي والاحتياط ان يعطى كل واحدة نصف المهر ويوقف النصف حتى يبين الحال س ل (قوله دون البنت) فانها تتعين ولا ينصح نكاحها ح ل (قوله على ما مر) أي من صحة أنكحتهما ح ل (قوله حين اجتماع أسلامهما) ولا يقدح في ذلك صدور الاختيار عند عروض اليسار فبما يظهر برسني سم (قوله وحل تحل) بأن كان معسراً عن صدق حرة وقوله وهي لا تحل له بان كان موسراً به (قوله أولى من قوله عند اجتماع الخ) لان كلام الأصل يقتضي حل الثانية لانها حال أسلام الثالثة تحل له تأمل ح ل أي فيصدق ان الثانية تحل له عند اجتماع أسلامهن واسلامه لان الغرض انه حال أسلام الثالثة كان معسراً مثلاً (قوله وظاهر الخ) تفيد لقوله اختار منهن أمة (قوله نصليح للتمتع) هذا يخالف ما مر من ان الأمة لا تقارن الحرة وان لم نصليح للتمتع ونز يلهم هذا الأسلام منزلة الابتداء يقتضي ان يكون الحكم هنا كذلك الا ان يقال انه لا يلزم ان يعطى حكم الابتداء من كل وجه فليتنامل شو برى (قوله تعينت) أي ما لم يعقن اخذاً من قوله بعد ولو أسلمت وعقن الخ (قوله حتى انقضت عدتها) أما لو اختار أمة قبل انقضاء عدة الحرة فهو باطل وان بان اندفاع الحرة لوقوعه في غير وقته فيعذبه بعد انقضاء عدتها شرح م ر (قوله وعقن) أي الاماء ثم أسلمن ولا يختص الحكم بما ذكره المصنف في هذه الصورة بل الضابط الشامل لما ولفيها ان يطرق العتق قبل اجتماع أسلامهن واسلام الزوج فيصدق ذلك بما اذا أسلم ثم عتق ثم أسلمن

(واماء وأسلمن) أي الحرة والاماء (كأم) ٤٩ يجت أي معه قبل دخول أو بعده أو أسلمن بعد أسلامه في عدة أو أسلم بعد أسلامهن فيها (تعينت) أي الحرة للسكاح لانه يتمتع نكاح الأمة لمن قته حرة تصليح فبتمتع اختيارها (فان أمرت) أي الحرة حتى انقضت عدتها (اختار أمة) ان حلت له كالأولم تكن حرة ثبني انها باءت بأسلامه (ولو أسلمت) أي الحرة (وعقن)

أى الاماء ثم أسلم في عدة (فكره اثر) أصليات (١٩٤) فيستخرج من ذلك أن أربعا ما إذا تأخرت عن اسلامهن

فمعكم الاماء باق فتعين
الحررة ان ملكت والا اختار
واحدة ممن بشرطه والظاهر
أن مقارفة العتق لاسلامهن
كتقدمه عليه (والاختيار)
أى القاطنة الدالة عليه
مريحا (كاخترت نكاحك
أربته أو) مكنية
(كاخترتك) أو (أمسكتك)
أو ثبتك بلا تعرض للنكاح
وذكر الكاف من زيادتي
وكررت اشارة الى الفرق
بين المهرج والكنية
ولو اختار الفسخ فيها زاد على
المباح تعين المباح للنكاح
وان لم يأت فيه بصيغة اختيار
(كطلاق) مريحا أو كناية
ولو معلقة فانه اختيار للمطلقة
لانه انما يطالب به المكوحة
فاذا طاق الحرار بما انقطع
نكاحهن بالطلاق وان دعت
الساقيات بالشرع (لا فرق)
بغيرنية طلاق لانه اختيار
للفسخ فلا يكون اختيارا
لنكاح (و) لا (وطء) لان
الاختيار اما كابتداء النكاح
أو كاستدامته وكل منهما
لا يحصل الا بالقول وذكر
هذين من زيادتي (و) لا (ظهار
وايلاء) فليس باختيار

أرعتن ثم أسلم ثم أسلم أو عتق ثم أسلم ثم أسلم زوى (قوله بشرطه) أى شرط
حاله (قوله أى القاطنة) ولو ضمنا أو لزوما فن الضمى لفظ الطلاق ومن الزوم
فسخ ما زاد على المباح ح ل (قوله وكررت) اشارة فيه ان غاية ما يستفاد
من تكرير الكاف ان الثاني غير الاول ح ل (قوله ولو اختار الفسخ) مريحا
كفسخت ورفعت وازات أو كناية كصرفت وابتدت ح ل (قوله تعين المباح)
أى فهو اختيار لزوى (قوله كطلاق) أى فانه من القاطن الاختيار وهو معطوف
أى مع حذف حرف العطف على كاخترتك وهل هو مريح في الاختيار أو كناية فيه
أو مريحه مريحا فيه وكنيته كناية فيه القاطن الثاني لانه لا يفيد الاختيار
الا ضمنا ح ل وعبرة من ل قيل أن أراد لفظ الطلاق اقتضى أن لا يصح بمعناه
وليس كذلك ان فسخت نكاحك بينة الطلاق اختيارا للنكاح وان أراد الاعم ورد
عليه ان الفراق من صرائح الطلاق وهذا فسخ ويجب باختيار الثاني ولا يرد
الفراق لانه لفظ مشترك وهو هنا بالفسخ أولى منه بالطلاق لانه التبادر منه فن
ثم قالوا انه مريح فيه كناية في الملاق اه حر (قوله فانه اختيارا للمطلقة) أى
ضمنا كانه قال اخترتك للنكاح وطلقك ح ل (قوله لا فراق) انظره ذا
العطف فانه لا يحسن أن يكون معطوفا على طلاق فانه من القاطنة فهو هنا كناية
في الطلاق وان كان مريحا فيه في الزوجة المحقة لانه لمسلم تعلم الزوجية احتمل
غيره معنى الطلاق ح ل ويجب أن لا يعنى غير صفة الطلاق (قوله لانه اختيار
للفسخ) أى ويكون اختيارا للنكاح في غير المقارفة فان قلت ما الفرق بين الفراق
والطلاق من حيث ان الاول اختيار لفسخ والثاني اختيار للمطلقة مع اشتراكهما
في حل عصمة الزوجة قلت الفرق ان الفراق مشترك بين الطلاق وبين الفسخ
فلا دلالة على الاختيار من نية الطلاق بخلاف لفظ الطلاق فالفراق في حق
من أسلم على أكثر من العدد الشرعي مريحا في الفسخ وفي حق غيره مريح
في الطلاق شرح م ر وقوله فلا يكون اختيارا للنكاح فيه ان الفسخ لما زاد يلزمه
الاختيار للنكاح في الباقي الا أن يفرق بينه وبين الطلاق لان الطلاق يتضمن
اختيارا للمطالبة به للنكاح والفسخ انما يلزمه الاختيار بالباقي لانه من ضمن له ح ل
(قوله لان الظاهر محرم فيه) انه محرم للحلال ولا يكون حينئذ الا في الزوجة وقوله
من الوطء أى الحلال ح ل (قوله وكل منهما) أى التحريم والامتناع وعبرة
م وعريجة في مكون الضمير راجعا للظهار والايلاء ونهها لان كلام من الظهار
والايلاء الخ وعليه معنى كونهما أليق بالاجنية ان المقصود منهما التباعد عن
الوطء وهو فيها أليق اه شيخنا (قوله أليق منه) بالنكوة الذي أليق

لان الظاهر يحرم والايلاء خلاف على الامتناع من الوطء وكل منهما بالاجنية ايق منه بالنكوة بالاجنية

بالاجنبية انما هو مطلق التحريم ومطلق الامتناع لا تقسيم الحلال ولا الامتناع
من الحلال نازل فلما اختار المولى منها او المظاهر منها لنكاح حسب مدة الايلاء
والظواهر من الاختيار فيصير في الظاهر عائد حيث لم يفارقها بعد الاختيار حلال
ومرور قول المحمدي انما هو مطلق التحريم أي الغير الناشئ عن الايلاء يعني وهذا ليس مرادنا بل
المقصود التحريم والامتناع الناشئ عما ذكر من الظاهر والايلاء الا ان يقال المراد
التحريم والامتناع المبردان عما ذكر وعبارة مرساة السابقة لا يرد عليها ذلك (قوله
ولا نسح) أي ما لم ينوبه الطلاق بدليل قوله فان نوى بالنسح الخ وذكر الفسخ مع
الاختيار لان المراد الفسخ في غير المختارات اه شيئا (قوله لانه مأمور بالتعيين)
انظر ما المراد بالتعيين مع ان الاختيار على التراخي فان قيل المراد التعيين حالا قلنا
ينافي كونه على التراخي وان قيل المراد التعيين التام كما في مرساة السابقة قوله فيما
بعد وله حصر اختياره في أكثر من مباح فهذه التعيين غير تام فكيف يكون مأمورا
بالتعيين التام وبدل أيضا على أنه على التراخي ثم رأيت حلي يؤخذ منه ان المراد
التعيين حالا وعبارته قوله وله حصر اختيار الخ هذا يدل على ان الاختيار لا يجب
فورا الا ان يقال هو واجب فورا الا أنه يتغير لانه حصر الاختيار في أكثر حينئذ
يمتدح بالتعيين فورا ويعتبر له اذا طاب الامهال ان يعمل ثلاثة ايام حررا اه أي
فالتعيين غير الاختيار (قوله لانه حينئذ طلاق) أي ويحصل به الاختيار فهو
كتابة طلاق وفيه ان هذا صريح في بابه أي في الزوجة الحقيقة اذا كان بها عيب
ووجه نفاذ في موضعه فكيف يكون كتابة في غيره واجيب بأنه مستثنى من
القاعدة رعاية لغرض من رغب في الاسلام ووجهه شيئا بأنه لما لم تعلم الزوجية
احتمل معنى الطلاق حل (قوله في أكثر من مباح) كأن يقول اخترت أربعة في هذه
الليلة أو في هذه الخمسة شيئا وعبارة المناسج ولو حصر الاختيار في خمس أو أكثر
اندفع من زاد وعليه تعيين المباح منهن لان بالاسلام يزول نكاح من زاد فلا اختيار
تعيين الامر سابق لانشاء ازالته ومن ثم كانت السنة من اسلامهما ان اسلامهما
أو من اسلام السابق منهما ان اسلاما مباح ل أي فالتعيين بالتعيين اشارة لما ذكر
من انه بمجرد الاسلام يزول نكاح من زاد وقول المصنف وعليه تعيين راجع لقوله
وله اختيار في أكثر من مباح كما تدل عليه عبارة مرساة مرساة ونصها وعليه التعيين
التام وقوله وعليه مؤنة راجع له أيضا وان كان يصح ان يرجع لاصل المسئلة أيضا
وعبارة شرح مرساة ونقتهن أي الخمس وكذا من أسلم عليهن اذا لم يفترقن من شيئا

(ولا يعلق اختياره) لا (نسخ)
كقوله ان دخلت الدار فقد
اخترت نكاحا أو فسخت
نكاحا لانه مأمور بالتعيين
والعلق من ذلك ليس بتعيين
بخلاف تعليق الطلاق
وان كان اختيارا كما مر لان
الاختيار به ضمنى والضمنى
يقترن به ما لا يعتد به المستقل
فان نوى بالنسح الطلاق مع
تعلقه لانه حينئذ طلاق
والطلاق يصح تعلقه كما مر
(وله) أي الزوج حرا كان
أو غيره (حصر اختياره
في أكثر من مباح) له ادخلف
به الا بهام ويندفع نكاح
من زاد و يرى بذلك أهم
من قوله في خمس (وعليه
تعيين) لمباح منهن (و) عليه
(مؤنة) لأم وقوات (حتى
يجتار) منهن مباحه لانهن
محبوبات بسبب النكاح
ويعبرى بالأمزة أهم من
تعبيره بالنفقة

(فان تركه) أي الاختيار أو التعيين (حبس) أي أن يأتي به (فان أصر به) يضرب أو غيره مما يراه من إصرار له من
زيادته (فان مات قبله) أي قبل الأتيان به (اعتدت حائل) أي (أ) أي بوضعيه وان كانت ذلك اقراء (وغيرها

بأربعة أشهر وعشر)
أختياراً (الام وطوة ذات
اقراء بالالا كثر منها) أي من
أربعة أشهر وعشر ومن
الاقراء لان كلاً منهن
أن تكون زوجة بأن تختار
فتعتدة الوفاة وأن لا تكون
زوجة بأن تفارق فلا تعتد
هذه الوفاة فاختيط بما ذكر
فان مضت الاقراء الثلاثة
قبل تمام أربعة أشهر وعشر
أتمها وابتدأها من الموت
وان مضت الأربعة أشهر
والعشر قبل تمام الاقراء أتمت
الاقراء وابتدأها من اسلامها
ان اسلامها والا من اسلام
السابق منها فقولي وغيرها
شامل لذات أشهر وانها
لذات اقراء غير موطوءة
(ووقف) لمن (ارث زوجات)
من ربع أو غن يعول أو دونه
بعتد زوته بقولي (علم) أي
ارثهن (لصلح) لعدم العلم بعين
منصفه فيقسم الموقوف
بينهن بحسب اصلاهن
من تساوي تفاوت لان
الحق لمن الا أن يكون فيهن
مجبور عليهن الصغرا ورجنون
أو سفه فيمنع بدون حصتها
من عددن لانه خلاف الحظ

(قوله فان تركه) أي امتنع منه أصلاً أو بعد اختياره أكثر من مباح فان استعمل
أهل ثلاثة أيام لانها مدة التروي شرعاً (قوله حبس) ولا يتوقف على طلب
خلاف للسبكي ومن تبعه ولا ينوب الحاكم عن الممتنع لانه اختيار شهوة وبه فارق
تطبيقه على المولى الآتي وقوله بضرب فاذا برى من الضرب الاول كرهه وهكذا
الى أن يختار اهـ س ل (قوله عزز) أي زيادة على الحبس لان الحبس تعزير
كافي م ر (قوله وعشر) ذكر العشر تغليب لليالي كافي الآية وغلبت الليالي
لسبقها على الأيام م ر (قوله ومن الاقراء) أي ومن الباقي من الاقراء ان كان
بقى منها شيء لان ابتداء الاقراء من الاسلام وهو سابق على الموت الذي ابتداء
الشهر منه فان لم يبق من الاقراء شيء كان حاضت ثلاث حيضات بعد الاسلام
وقبل الموت فانها تعتد عدة الوفاة قطعاً كما ذكرنا من م ر (قوله ارث زوجات)
المراد بالارث المهور بثبوت دليل يسه به بقوله من ربع أو غن الخ وعبارة المتأخر ر يوقف
نصيب زوجات الخ (قوله لصلح) أي الى صلح بان تقول كل منهن لصاحبها انها هي
الزوجة ليكون الصلح على اقرار كذا قال الصيرى والراجع عدم وجوب ذلك وهذا
من الاماكن التي يجوز فيها الصلح مع الانتكاح ل ومنها ما لو طلق احدى امرأته
ومات قبل اليسان ومالوا ذى انسان ودية يسد رجل وقال لا أعرف لا يكافى
وأقام كل بيته وفي هذه كلها لا يجوز الصلح على غير المذبح به لانه بيع وشرطه تحقق
الملك س ل وقوله لصلح أي اتفاق وتسميته صلحاً مجازية ولا تفقد مرله في الصلح انه
أربعة أنواع وهذا ليس منها لا يقال انه من قسم المعاملات ولدين لا ناقة قول في هذه
المسئلة لا معاملة بينهن ولادين لا احدهن على الاخرى اذا علمت هذا علمت أن قول
حضور لا يشترط تقدم الاقرار ويكون هذان المواضع التي يصح فيها الصلح من غير
اقرار فيه تساهل لسا علمت (قوله من عددن) أي الموجود لا العدد الشرعي الذي
هو أربع فان كن ثمانية فلها الثمن م ر أي لا الربع لانها ليست زوجة حقيقة
ح ل (قوله دفع اليهن ربع الموقوف) وما بقي يوقف الى صلح الخمسة مع الباقيات
وكذا يقال فيما بعده (قوله ولا يقطع به تمام حقهن) بل يصططن مع الباقيات الا ان
لم يأخذن في بقية الموقوف بتساوي ونقصاوت (فصل في حكم مؤنة الزوجة)
(قوله اسلامها الخ) حاصله أن العورة ما وفاء ومفهومها ثمانية أربعة تستمر فيها
المؤنة وهي صور المنطوق وأربعة لا تستمر فيها وهي صور المفهوم (قوله بخلاف
مالوا سلم قبلها) ولا مؤنة لها مدة الخلف وينبغي استثناء ما اذا كان الخلف له ذر
من صفه ونحوه كيجون اهـ م ر ع ش وفي شرح الروض بخلاف مالوا سلم قبلها

أما اذا لم يعلم ارثهن كان أسلم على ثمان كتابيات واسلم معه أربع منهن ومات قبل الاختيار فلا وقف وان
تجاوز ان يختار الكتابيات بل تقسم التركة على باقي الورثة وأما قبل الاصطلاح فلا يعطين شيئاً الا أن يطلب منهن
من يعلم ارثهن فلو كن خمساً فطلبت واحدة لم تعط وكذا أربع من ثمان فلو طلبت منهن دفع اليهن ربع الموقوف

ان فيهن زوجة أو ست نسفة لان فيهن زوجتين أو سبع فتلاثة أرباعه ولهن قسمة ما أخذنه وانصرف فيه ولا ينقطع به تمام حقهن (فصل في حكم مؤنة الزوجة) (١٩٧) ان أسلمت أو ارتدت مع زوجها أو خلف أحدهما عن الآخر

(أسلمها) قبل دخول (أو بعده) أو أسلمت (هي) بعد دخول قبسه أو دونه استمرت المؤنة لاستمرار السكاح في الاثنين والاثنيان الزوجة في الثالث بالواجب عليها فلا تسقط بمؤنتها وان حدث منها مانع التمتع كما لو فعلت الواجب عليها من صلاة أو صوم بخلاف ما لو أسلم قبلها أو دونها وكانت غير كتابية انشوزها بالتلف (كان ارتد دونها) فان مؤنتها مستمرة لانها لم تحدث شيئا وهو الذي أحدث الردة بخلاف ما لو ارتدت دونه أو ارتد معها وان أسلمت في العدة فلامؤنة لها النشوز بالردة ومبيري بالمؤنة أهم من تعبيرة بالنفقة

• (باب الخيار) •
في النكاح (والاعاق) ونكاح الرقيق وما يذكر معها (ثبت خيار لكل) من الزوجين بما وجد به بالآخر وان حدث بعد العقد والدخول بما ذكره بقولي (يحنون) ولو منع طعنا وهو

وان كان تنقلها لصرا أو جنونا أو اغما ثم زال المانع وأسلمت في العدة ونسفه جرح وجهه بان التلف كالنشوز والنشوز يحصل من المكلمة وغيرها لانه لا يتوقف على الاثم كما سيأتي في باب ولواذعي الزوج اسلامه قباه لم يقبل لانه يريد اسقاط المؤنة الواجبة عليه ولواذعي الزوج تأخر اسلامها وهي تقدمه صدق لان الاصل استمرار كفرها وبراءة ذمته من مؤنتها حل ولوارتدت فغاب ثم أسلمت ومو غائب استحققتها من حين اسلامها ووارقت النشوز بان سقوط النفقة بالردة زال بالاسلام وسقوطها بالنشوز لانه من الاستمتاع والخروج عن قبضته وذلك لا يرول مع الغيبة كما ذكره البعوي في تهذيبه اه شرح مر

• (باب الخيار في النكاح والاعاق) •

واسباب الخيار خمسة الاول عيب المصالح الثاني خلف الشرط الثالث اعساره بالنفقة الرابع عتقها تحت عهد الخامس خلف الظن وصورته ما لو ظنته حرافيا نكحها وهي حرة على المنة والآخر شجنا (قوله وما يذ كرمها) أي مع كلامها فما يذ كرم مع الاول قوله فان فسغ قبل وطه الخ وما يذ كرم مع الثاني قوله ويحرم وطه أمة فرعه وما يذ كرم مع الثالث قوله لا يضمن سيديا ذنه في نكاح عبده مهر الخ وقوله أيضا ولو قتلت الأمة نفسها الخ (قوله بما وجد به بالآخر) هذا يفيد انه لو علم أحدهما ما ياتي لا خيار له بواحد من الثلاثة المذكورة في قوله الآخر يحنون وحذام ومرس وكذا بقية العيوب وهو كذلك الا العنة لانه الخيار وان علمت بها ثم تكلمته وفيه أن العنة انما تحقق بعد العقد فكيف يتصور تعدم علمها بها على العقد أو مقارنته وأجيب بتصوير ذلك بأن يتزوجها ويعن عنها ثم يطلقها ويريد أن يبعدها نكاحها فان الأصل استمرارها حل وعبارة زى وبشكل تصوير نفسه بالعيب المقارن بانها ان علمت به فلا خيار والابطال النكاح لان تغاير الكفاءة وأجاب ابن الرضا بأن صورته ان تاذن في معين أو من غير كفؤ ويرزقها الولي منه بناء على انه سليم فان المذهب صحة النكاح كما صرح به الامام ريثبت الخيار وقوله أو من غير كفؤ مشكل فان الفرض انها اذنت في غير كفؤ وهو شامل لغير الكفؤ باعتبار العيب وهذا يضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك تغيير ويجيب بان الغالب في اساس السلامة من هذه العيوب فهل الاذن في التزويج من غير الكفؤ على ما اذا كان انحلل المقتول لكفاءة قد ناءة القسب ونحوها جلا على الغالب سم على عمر (قوله بما ذكره) بدل من قوله بما وجد (قوله يحنون) ومثله الصرع والجل وكذا الاغما الميؤس من افاقته مر (قوله ولو منع طعنا) نعم

• • •

ان قل جدا كيوم في سنة فلا خيار به برماوى فقول ابن جبر وان قل محمول على غير
 ما ذكر كما قاله ع ش على م ر (قوله ومستحكم جذا م وبرص) من اضافة الصفة
 لاموصوف أى جذا م وبرص مستحكيين واشترط الاستحكام فيهما ضعيف
 والمعتمد انه لا يشترط فيهما استحكام بل يكفي حكم اهل الخبرة بانه جذا م أو برص
 كفاي م ر و زى وع ش قال البغوى قوله ومستحكم يكسر الكاف بمعنى محكم
 يقال أحكم واستحكم أى صار محكما قال المحلى استعمل بمعنى أفضل لانهم المبالغ
 مبلغا لا يقبل العلاج أو يعسر لزما معلوما فمعرفتهما بأنهما مستحكان أى مثبtan
 (قوله وهو) أى الجذا م المستحكم حل وقوله وبذا اثر عطف مغاير انه قد يقطع
 ولا ينفصل فالاستحكام فى الجذا م بأن يقطع ويتناثر وفى البرص بأن يصل الى العظم
 بحيث اذا فرك فركه شديدا لا يجمد ولا يفضى الجنون الى الجباية والبطش لم يشترط
 استحكامه كما قاله المساوردى أى دوامه (قوله وبرص) وان قل سلطان (قوله يتعدر
 ان خيار لهما) منهما أو من وليهما ونقل شيخنا ان لوليهما ان يختاروا استشكل بأن الولي
 انما يتخير بالمقارن ومع المقارن لا يصح النكاح لعدم الكفاءة لانه لا يزوج الجنونة لغير
 كفؤ حل وأجيب بأن يظن سلامته وتكون قد اذنت قبل الجنون فى معنى بيان
 معيبا (قوله لا تنقاه الاختيار) أى التمييز بينهما (قوله لوليهما) أى الخاص ولو من غير
 النسب كالسيد على المعتد اما العام فلا يثبت له اخذ من التعليل شوبرى ولم يصحوا
 هنا على حكم وليه والظاهر انه لا خيار له كما يؤخذ من قوله سابقا وله تزويج ابنة
 الصغير من لا نكاشه لا معيبة ولا أمة فتزويجه المعيبة غير صحيح من أصله واما اذا
 طار العيب عاينها بعد العقد فيكون حادنا والولى لا يفسخ بالحدوث شيئا (قوله
 ويثبت خيار لوليهما) ولو كانت المرأة بالغة رشيدة كما يدل عليه قوله وان رضيت
 اذ رضى غيرهما لا اثر له ع ش على م ر وقال حل أى رضيت بعد العقد واما
 لو رضيت به قبل العقد وهى غير مجبرة لا يثبت له الخيار حرر (قوله ولزواج الخ) أى
 ولو كان محبوبا أو عينا على المعتد خلافا لنجرا حل (قوله برتهما الخ) ولا تجبر على
 شق الموضع فان فعلته وأمكن الوطء فلا خيار وليس لأمة فعل ذلك قطعا الا ما ذن
 سيدها شرح م ر وقوله ولا تجبر على شق أى حيث كانت بالغة ولو سفهة أما السفهة
 فينبغى ان لوليهما ذلك حيث رأى فيه المصلحة ولا خطر اخذ بما يأتى فى قطع الساعة
 اه (قوله وبقرنها) أهادا الباء لرفع توهم عدم الاكتفاء بأحدهما اركانها ما كان
 اجتماعهما كالانسداد سمعا معاً ولا إشارة الى امتناع الاجتماع بناء على عدم
 امكانه تأمل شوبرى (قوله وقيل يلزم) وعليه فهو الرقى متساويان حل

(ومستحكم جذا م) وهو
 على يجمع منها العضو ثم يسود
 ثم يقطع ويتناثر (و)
 مستحكم (برص) وهو بياض
 شديد مبقع وذلك لغوات
 كمال التمتع (وان تماثلا) أى
 الزويجان فى العيب لان
 الانسان يعافى من غيره مالا
 يعافى من نفسه نعم الجنون
 يتعدر الخيار لهما لا تنقاه
 الاختيار وذ كر الاستحكام
 من زيادى و (ثبت) خيار
 (لوليهما) أى الزوجية (بكل
 منها) أى من الثلاثة (ان
 قارن عقدا) وان رضيت
 لانه يعبر بذلك بخلاف ما اذا
 حدث بعد العقد لانه لا يعبر
 به بخلاف الحب والعنة
 الا تميز لذلك واختصاص
 الضربها (ولزواج) تقها
 وبقرنها) يفتح راء أرجح
 من اسكانه وهما انسداد عمل
 الجماع منها فى الاولى يلزم
 وفى الثانية بعظم وقيل يلزم
 وذلك لغوات التمتع المقصود
 من النكاح

(قوله ولما حبسه وبغته) أي ولو كانت رقتاء أو قرناء م (قوله وبغته) أعاد الباء
 ليفيد أن قوله قبل وطه قيد في النية فقطاشو برى بالمعنى (قوله عن الوطء في القبل)
 ولو عن امرأة دون أخرى أو عن البكر دون الثيب فخيرت لغوات التمتع وما قالوه من
 تغيير البكر يدل على أنه لا يجوز إزالة بكارتها بمشواصبعه اذ لو جاز لم يكن يحجزه عن
 ازالتهما للغيار ومثباتا لغيره على الوطء بعد ازالتهما بذلك وهو محقق وكلامهم
 في الجنائز كالصريح فيه ذكره في شرح الارشاد اه ع ش (قوله أيضا وبغته) أي
 الا اذا تزوج الحرة بشرطه ولا تسمع دعواها أي العدة لازمة الدور لان سماعها
 يستلزم بطلان خوف العنت وبطلان خوف العنت يستلزم بطلان السكاح
 وبطلان السكاح يستلزم بطلان سماع دعواها ولا يخفى ان هذا مبني على
 ان العنين لا يضاف العنت وتقدم خلافه وشيئا نقل هذا عن الجرجاني ولم ينه
 على ذلك ونبه عليه جرح حل فلي هذا أي على كون العنين يضاف العنت يسمع
 نسكاحه للامه ويسمع دعواها عليه في العنة (قوله وهو غير مبي وجنون) بخلاف
 عنهما اذا اقرار لهما ولا نسكول فلا يتصور ثبوتها في حقهما زى أي وهي لا تثبت
 الا باقراره أو ينسكوله مع حلفها بين الرذ (قوله على السكاح) بجميع ان كلاله
 الانتفاع (قوله اذا خرب الدار) أي تخريبها يمكن معه الانتفاع والا انقضت (قوله
 لانه قابض لحقه) هذا لا يظهر الا في اتلاف المبيع كما تقدم في قوله وانلاف مشتر
 قبض (قوله أما بعد الوطء) أي في ذات السكاح واه الوطء في نسكاح سابق فلا يمنع
 خيارها حل (قوله عرفت قدرته على الوطء ووصات الخ) ان قلت هذا التعليل
 يأتي في المحبوب اذا كان الجب بعد الوطء لانهما حينئذ عرفت قدرته على الوطء
 ووصات الى حقها فقتضاء انه لا يثبت لها الخيار في الجبوب الا اذا جب قبل الوطء
 مع ان لها الخيار مطلقا فالجواب ما اشار اليه الشارح بقوله مع رجاء زوالها أي العلة
 في العنين بخلاف المحبوب فلا ترجو زوال علة شيعة (قوله الى حقها) أي الاولى لما
 وهو قصصينها وتقرير مهرها حل وكتب أيضا بناء على وجوب قصصينها وتقرير مهرها
 بادخال المشقة اما الوطء فحقه فلا يجب عليه شو برى وعجالة م ووصات الى حقها
 من كتنقير المهر ووجود الاحصان مع رجاء زوالها ولا ينافي ما تقرره قولهم
 الوطء حق الزوج فله تركه أبدا ولا اثم عليه ولا خيار لهما لانه محمول على بقاء توقعها
 لا واطء اه كتنعاء بداعية الزوج فحقه يثبت منه ثبت لها الخيار لتضررها (قوله
 ولا خيار لهما) أي في باقي العيوب (قوله واستعانة) ولو مع تخير وان حكم أهل الخبرة
 باستسكانها خلافا لردائي والاذري ع ش وتقوط عند الجماع وانزالها

(ولما حبسه) أي قطع ذكره
 أو بغته بحيث لم يبق منه
 قدر حشفة ولو فعلها أو بعد
 وطء (وبغته) أي يحجزه عن
 الوطء في القبل وهو غير
 مبي وجنون (قبل وطء)
 ما هو الفهرم ما وقياسا
 فيها اذا جب ذكره على
 السكاح اذا خرب الدار
 السكاح بخلاف المشتري
 اذا عيب المبيع قبل القبض
 لانه قابض لحقه أما بعد الوطء
 فلا خيار لها في العنة لانها
 مع رجاء زوالها عرفت
 قدرته على الوطء ووصات
 الى حقها فقتضاء انه لا يثبت
 لها الخيار بخلاف المحبوب
 (ولا خيار لهما) أي في باقي العيوب
 (قوله واستعانة) ولو مع تخير وان حكم أهل الخبرة

وقروح سيالة ومذيق منفذ
 على كلام ذكرته فيه في
 شرح البهجة وغيره لا نها
 ليست في معنى ما ذكرتم
 نقل الشيفان عن الماوردي
 ثبوته فيما اذا وجدها
 مستأجرة العين وأقراء
 وتبيري بما ذكر اول
 من اقتضاه على في الخيار
 بالمتونة الواضحة اما المتونة
 المشككة فلا يصح معها
 فكاح كما مر ولعلم العيب بعد
 زواله أو بعد الموت فلا خيار
 (فان فسخ) بعينه أو عيبها
 (قبل وطء فلا مهر) لا ارتفاع
 النكاح الخالي عن الوطء
 بالفسخ سواء قارن العيب
 العقد أم حدث بعده (أو)
 فسخ بعده بمحدث بعده
 فسخ) يجب لتقرر بالوطء
 (والا) بأن فسخ بعده أو معه
 بمقارن العقد أو حادث بين
 العقد والوطء أو فسخ بعده
 بمحدث معه (في مثل)
 يجب لانه تمتع بعينية على
 خلاف ما ظنه من السلامة
 فكان العقد جري بالاتسمية

قبله وبهق أو غير مستعكم وأما المرض الدائم الذي لا يمكن معه الجماع وقد أسس
 من زواله فهو من طرق العنة وحينئذ مفصل فيه بين كونه قبل الوطء أو بعده حل
 (قوله وقروح سيالة) ومنها المرض المسمى بالمباركة والمسمى بالحكة فلا خيار بذلك
 ع ش على م ر ولو اختلفا في شيء هل هو عيب كيباض هل هو برص أو لا صدق
 المنكر وعلى المذبح البيضة س ر (قوله على كلام ذكرته الخ) وهو انه ان كان بحيث
 فضاها كل أحد له الخيار كان لها الخيار اذا كان بحيث يفضي كل أحد من النساء
 كذا خبروا بالافضاء وفي كلام حجر كشيئا انه ليس شرط ما بل الشرط أي في ثبوت
 الخيار أن يتعد دخول ذكر من بدنه كبدها مخافة وضدها فربما زاد حجر سواء
 أدى لافضاءها أم لا فليعذر ذلك ولينظر ما معنى التعذر حل والافضاء رافع ما بين
 قبلها وبرها أو رفع ما بين مدخل الذكر ويخرج البول على الخلاف فيه ولا خيار
 بعالة الزوج أي كبرآته الا أن يحجز عن طاعتها كل النساء واعتبر حجر أمثالها
 بخافة وضدها ومثله العلامة م ر (قوله ثبوته فيما اذا وجدها الخ) ضعيف
 ولا نفقة لها مدة الاجارة ولا قسم كما افاده م ر (قوله قبل وطء) أي دخول الحشفة
 وان لم تنزل البكارة لانه لا يشترط في تقرر المهر زوال حل (قوله فلا مهر ولا متعة)
 حل (قوله لا ارتفاع النكاح الخ) عبارة م ر لانها ان كانت فاسخة فظاهر أو هو
 فبسيها فكأنها الفاسخة (قوله بعده) وان لم تنزل البكارة لانه لا يشترط في تقرر المهر
 زوال البكاه حل (قوله فمسمى يجب) ولا نفقة لها في العدة سواء كانت حائلا أو
 حاملا لا تقطع أثر النكاح ولها السكنى لانها معتمدة من فكاح صحيح فخصينا
 فإما أه خ ط س ل (قوله أو معه) أنظر مع ما يأتي من أنه لا بد للفسخ من الثبوت
 عند الحاكم الا أن يصور بما اذا كان القاضي عنده وقت الوطء على ما فيه من
 البعد قائل شو برى والاولى أن يصور بما اذا لم يوجد حاكم ولا يحكم فانه في هذه
 الحالة لا يقتصر الفسخ لرفع القاضي بل لكل منهما الاستقلال بالفسخ في هذه
 الحالة كما في شرح م ر (قوله بين العقد والوطء) والحاصل ان المورثانية يسقط
 المهر في صورة من وجب المسمى في صورة ومهر المثل في خمس وعلى حكل من الثانية
 اما أن يكون الفسخ بعينه أو عيبها أو يزداد مورثان وهما الفسخ معه بمحدث معه بعينه
 أو عيبها ولو قال الشارح والابان فسخ بعده أو معه بمقارن أو بمحدث بين العقد
 والوطء أو بمحدث معه لو في المراد مع الاختصار وحسب ما يستغنى عن قوله بعد
 أو فسخ بعده ويكون شاملا لست صور (قوله لانه تمتع بعينية) هو قاصر على ما اذا
 سكن العيب بهار شجدي على م ر فلذا أتى الشارح بالتعليل الثاني لانه عام

لان قضية الفسخ رجوع كل منها الى عين حقه او الى بدله ان تلف فيرجع الزوج الى عين حقه وهو المسمى والزوجة
المدخل حقها وهو مهر مثلها الفوات (٢٠١) حقها بالدخول وذكر حكم المبيتين من زيادتي (ولو انفسخ

برقة بعده) أي بعد وطئ

بأن لم يجعها اسلام في العدة

(فسمى) لتقرره بالوطء

(ولا يرجع زوج) بفرومه

من مسمى وهو مثل (على من

فرومه) ن ولي وزوجة بأن

سكت عن العيب وكانت

أظهرت له أن الزوج عرفة

أو عقدت بنفسها وحكم

بصحة ما تم لتلايحه بين

العوض والمعوض (وشروط)

في الفسخ بعنة وغيره ما مر

(رفع لقاض) لأنه مجتهد فيه

كالفسخ بالأعسار (وتثبت

عنه) أي الزوج (بإقراره)

عند القاضي أو عند شاهد من

وشهاده عنده (وبين ردت

عليها) لا مكان اطلاعها عليها

بأقران ولا يتصور ثبوتها

باليدة لأنه لا اطلاع للشهود

عليها (ثم) بعد ثبوتها (فرب

له قاض سنة) كما فعله عمر

رضي الله عنه ورواه الشافعي

وغيره وتابعه العلماء عليه

وقالوا سذر الجماع قد يكون

لعارض حرارة فيزول في الشتاء

أو برودة فيزول في الصيف

أو ببوسة فيزول في الربيع

أو بطوية فيزول في الخريف

فإذا مضت السنة ولم يطأ عليها

(قوله ولان قضية الفسخ الخ) هذا التعليل يأتي أيضا في العيب الحسادث بعد الوطء
مع أنه تقدم أن فيه المسمى إلا أن يقال عارض هذا ما مر من تقرير المسمى بالوطء قبل
وجود المقتضى لافسخ والمقرر لا يرتفع فقولاه ولان قضية الفسخ الخ أي مع عدم
تقرير المسمى بالوطء قبل وجود السبب الموجب لافسخ تأمل (قوله مدخل حقها)
وهو منقعة بضعتها التي استمرها (قوله حكم المبيتين) أي الداخلتين تحت
قوله والا (قوله ولو انفسخ الخ) ذكره هنا استطرادا لان الكلام في عيوب
النكاح وكان الأولى تأخيرها عما بعده وقوله برقة أي منه أو منها أو منهما وقوله
بعده أما لو انفسخ برقة قبله بان حكاه عندها فلا شيء لها وان كانت منه
أو منهما وجب لها النصف كما يعلم مما يأتي في كتاب الصداق (قوله ولا يرجع
زوج على من فرومه) يؤخذ من هذا جواب ما دنة وقع السؤال عنها وهي أن رجلا
عنده جمل من المسل فوكت فيه سحلية فاستفتي فقيا فاقاه بالعباسة وأراه
هل يضمنه المفتي أولا وهو انه لا ضمان على المفتي المذكور أخذا بما ذكره
فهو ان تعمد ذلك ع ش على م ر (قوله بفرومه) أي بفرومه وقوله من
مسمى بيان له فروم وهو هذا على القول المرجوح وقوله ومهر مثل أي على القول
الراجح شيئا وبإدارة الشورى قوله من مسمى تبس في المحلى إذا كره بناء على
وجوب المسمى مطلقا وهو الرأى المرجوح فظن الشارح أنه مفرع على الصحيح
فتبعه والصواب إسقاطه لما علمت أنه لا يجب إلا بالعيب الحسادث بعد الوطء
ولا تغير إذا ذاك (قوله من ولي وزوجة) وبإدارة فقيه وعلم من كلامه ان
الفرور في عيب النكاح انما يشتر من الولي أو وكيله أو منها بأن سكت عن العيب
وقد أظهرت له أن الزوج عرفة أو عقدت بنفسها الخ شوري فقول الشارح بأن
سكت عن العيب الخ تصوير لتغير الزوجة لكن بواسطة الولي وقيل مشال
لتغير به ماله تصير الولي بعدم التثبت وقوله أو عقدت بنفسها تصوير لتغير بها بلا
واسطة شيئا وسكت الشارح عن تصوير تغير الولي لوضوحه (قوله ورفع لقاض)
أي وإقامة البينة على ثبوت ما ذكر من العيوب والمحكم بشرطه كلقاضى شرح
م ر بشرطه أن يكون مجتهدا ولا قاضى ثم ولو قاضى ضرورة ع ش على م ر وافهم
قوله ورفع لقاض أنهم ما لو تراضيا بالفسخ بما يجوز به الفسخ لم يصح وبه صرح في المحرر
اهم ر ع ش (قوله سنة) وأبدأ ما من وقت اضرب لا الثبوت بخلاف مدة
الايلاء فانها من وقت الحلف للنص وتعتبر السنة بالأهله م ر (قوله وقالوا تعذر
الجماع) تراء منه لأنه تعليل الحكماء (قوله أو دهشة) أي تخير يقال دهش

أنه عجز خلقا حرا كان الزوج أو عبدا مسلما ٥١ يجت أو كافرا (بطلها) أي الزوجة لان الحق لها
فلو سكت بله أو دهشة فلا بأس بتخيها

أي تجبر ع ش (قوله على موجب الشرع) من ضرب المدة كما في ح ل أو التغيير
كما في ع ش وعبارته على م ر موجب بفتح الميم أي ما أوجبه الشرع وهو
نبوت الخيار (قوله ترفعه) أي فوراً على المعتمد فلا دعت جهل القوية عذرت
لأنه مما يخفى ح ل (قوله حلف) فائدة لعلامة الاستيعاضة نظماً

إذا اختلف الزوجان في وطئها * فن منها بغيه فالقول قوله
سوى موردست فثبتته هو الـ مصدق فاحفظ ما تبين فقبله
إذا اختلفا في الوطء قبل طلاقها * وجاء له منها على الفرش فجعله
فأنكره فالقول في ذلك قولها * ويلزمه شرعاً لها المهر كله
كذلك عذبن بقول وطئتها * زمان امتثال حيث يمكن فعله
كذلك قول قال لي وطئتها * وقتت فلا تطليق يلقي ومثله
إذا طاهرها كانت وقال لسنة * سميت أنت فيها طالق صح عقده
فقال هذا الطهراني وطئتها * وما طلقت لم ينقطع منه حبسه
ومن طلقت منه ثلاثاً وزوجت * بغير وفيها قال ما غاب قبله
فقال تبلى قد غاب فالقول قولها * وأدرك ذلك الزوج الا قول حله
وان زوجت عرس بشرط بكارة * فقلت لنا ان الثبوتة فعليه
وأكرهه فالقول في ذلك قولها * وليس له منه خيار ينيسه
فخذها جميعاً أنها قد تكلمت * ففي مثبها الانسان يشدد رحله اه

واستثنى أيضاً ما لو أعسر بالمهر وأدعى الوطء وأنكرته فيمنع فسخها به كما في شرح
م ر وقوله في المظالم فأنكره فالقول في ذلك قولها أي لترجع جانبها بالولد فان نضاه
عنه صدق بيمينه لا تنفاه المرجح وكذا ان لم يكن ولد وعليها العدة مؤاخذاً بقولها
ولا نفقة لها ولا سكنى شرح الروض مختصاً وقوله إذا طاهرها كانت الخ أي إذا قال أنت
طالق للسنة فقال وطئت في هذا الطهر فلا طلاق حالاً وقالت لم نطأ فوقه حالاً صدق
إذا لا صل بقاء العصمة كما في م ر وس ل وقوله فقالت تبلى قد غاب فالقول قولها
أي بالنسبة لطلها الاول لا لتقرير مهرها م ر وقوله وأنكره فالقول في ذلك قولها
أي بالنسبة لرفع الفسخ وأما بالنسبة لرفع كمال المهر فالقول قوله كما في س ل ونظيره
افناء القاضى فيما إذا لم أنفق عليك اليوم فانت طالق وأدعى الاتفاق فيصدق لدفع
وقوع الطلاق عليه وهي ابقاء العدة عليه عملاً بأصل بقاء العصمة وبقاء النفقة
(قوله كما ذكر) أي في السنة أو بعدها (قوله ما لو كانت بكراً) بأن شهد أربع
نسوة ببقاء بكارتها أي غير غوراء والاحلف ح ل (قوله فحلف) لان الظاهر

ويذكر في طلبها قولها أي
طالبة حتى على موجب
الشرع وان جهات الحكم
على التفصيل (وبعدها) أي
السنة (ترويه) أي للقاضي
(فان قال وطئت) في السنة
أو بعدها (وهي ثيب) ولم
تصدق حلفاً به وطئاً كما
ذكر ولا يطالب بوطئ
ونخرج بزيادة في وهي ثيب
ما لو كانت بكراً افتقاف أنه
لم يطأ (فان نكل) عن البين
(حلفت) كغيرها (فان
حلفت) أنه ما وطئ

معها قال ح ل وان رقد ذكره جدا بحيث يمكن دخول الحشفة مع وجود البكارة
 ح ل وانما حلفت لا مكان هوذا البكارة لعدم المبالغة في ازالته كما في شرح
 التحرير وم ر (قوله فسفت) أي فوراح ل (قوله أو ثبت حق الفسخ) وان لم
 يقل حكمه خلافا للسبكي ح ل (قوله ولو بعد ذكر كعبس) وهو شامل للحيض
 والنفاس مع أن زمنهما محسوب اليكهم علوا الحيض بأن السنة لا تتخلوا عنه وهو
 مختلف في النفاس ح ل (قوله فالقياس) لعل المقيس عليه وقوعه في ككل
 السنة فقيس البعض على الكل ونقل عن تقرير الشيخ عبدربه الديوي أن المقيس
 عليه ما يشترط فيه اتصال المدة ببعضها ببعض ككثير من الزاني وهو يوم الشهرين
 في الكفارة (قوله سنة أخرى) أي سنة ثانية وذلك اذا كان في الفصل الاخير
 وقوله أو ينتظر مضي الى آخره أي اذا كان في غير الفصل الاخير ح ل مثلا اذا كان
 أول السنة التي ضربها القاضي المحرم واعتزلته رجب وشعبان ورمضان فعلى قول
 الاستثنائي تحسب سنة جديدة أو لها سؤال وآخره رمضان من السنة القابلة
 وعلى قول الانتظار تكمل السنة الاولى واذا جاء رجب وشعبان ورمضان
 من السنة القابلة تلازمه ميبايدل التي اعتزلته في السنة الاولى فلا تفسخ حتى يتم
 رمضان السنة القابلة فعلى قول الاستثنائي يتنوع عليها الانعزال في جميع السنة
 التي أولها سؤال وعلى قول الانتظار يجوز لها الانعزال سنة أشهر من السنة القابلة
 من محرم الى رجب ويمتنع عليها انعزال رجب وشعبان ورمضان كما أشار اليه بقوله
 فاعل المراد الخ وعبارة شرح م ر وخرج بجميعها بعضها فلا يجب الاستثنائي
 بل ينتظر الفصل الذي وقع له ذلك فيه فتكون معه فيه ولا يضر انعزالها عنه فيما
 سواه (قوله وفيه نظر) أي وفي العطف من حيث أنه يقتضي المغايرة فيقتضي
 أنه مغاير لما قبل تأمل (قوله لاستلزامه الاستثنائي أيضا) قد يستلزمه
 في بعض الصور وذلك اذا اعتزلته في الفصل الرابع وقد لا يستلزمه بأن اعتزلته
 في الفصل الاول ح ل وفي هذا التفصيل نظر لان المراد بالاستثنائي الشرع
 في سنة أخرى والشرع موجود على كل حال تأمل (قوله فاعل المراد الخ) معتمد
 (قوله بخلاف الاستثنائي) أي فانه يمتنع انعزالها عنه في غيره ولو كان الانعزال
 عنه يوما ميبايدل من فصل قضت مثل ذلك اليوم من ذلك الفصل لاجبوعه ولا أي يوم
 كان ح ل (قوله ولو شرط في أحدهما الخ) ما تقدم في خيار العيب وهذا في خيار
 الشرط وهو شامل لما اذا كان الشارط الزوجة أو الولي ولما اذا كانت الزوجة مجبرة
 أو غير مجبرة أي وقد أذنت في معين وشرطت ما ذكر فان أذنها في النكاح للمعين

(أو أقدم) هو بذلك (فسفت)
 فيلزم منه بقولي (وهو قول)
 القاضي ثبتت عنه (أو ثبت)
 حق الفسخ كما فهم بالاولى
 (ولو اعتزلته) ولو بعد ذكر كعبس
 (أو مرضت المدة) ككلامها
 (لم تحسب) لان عدم الوطء
 حينئذ يضاف اليها قسنا في
 سنة أخرى بخلاف ما لو وقع
 مثل ذلك للزوج فيما فاتها
 تحسب عليه ولو وقع له اذ ذلك
 في بعض السنة وزال قال
 الشهيان فالقياس استثنائي
 سنة أخرى أو ينتظر مضي
 مثل ذلك الفصل من السنة
 الاخرى قال ابن الرقعة وفيه
 نظر لاستلزامه الاستثنائي
 أيضا لان ذلك الفصل انما يأتي
 من سنة أخرى قال فاعل
 المراد انه لا يمتنع انعزالها عنه
 في غير ذلك الفصل من قابل
 بخلاف الاستثنائي (ولو)
 شرط (في أحدهما وصفت)

بثابة اسقاط الكفاءة منها ومن الولي من حيث صحة النكاح ثم ان وجد عيب من
 هيوب النكاح كان لها الخيار مطلقا وان كان الوصف من غيرهما من بقية خصال
 الكفاءة كالحرية والنسب والحرفة فان شرطها كان لها الخيار والا فلا هذا حاصل
 ما فهمته من كلامهم فليتأمل وليصرح ل (قوله لا يمنع صحة النكاح) وخرج
 بذلك ما اذا كان الشرط يعادل النكاح كان شرطا كونها أمة وهو لا يحصل له
 نكاحها او شرط كونها مسلمة وهو كافر ولو شرط أن لا يبطأ فان كان من جانب
 الزوج فلا يبطل والا بطله فان قيل الشرط على كل حال لا بد من التوافق عليه
 فلا فرق بين أن يكون من جانب الزوج أو الزوجة أجيب بأنهم تفسروا الى جانب
 المبتدئ لقوته س ل (قوله وبكارة) ومعنى كون الزوج بكراته لم يتفرح الى
 الآن ح ل (قوله أي بالشرط) س لا قل أي الوصف مع قرينه وتقدمه بلفظه
 (قوله مع النكاح) هذا بعمومه يشمل ما لو كانت المكسوة فاصرة وشرط الولي
 حرية الزوج ونسبه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة وأخلف والذي يظهر فساد
 النكاح ومثله ما لو زوج القاصرة من غير شرط ولكن ظن الكفاءة فأخلف س ل
 (قوله لا تبدل الخ) فيه رد على القول الضعيف وعبارة شرح م والتأني يبطل
 لان النكاح يعتمد الصفات قبلها كتبدل العين (قوله ليس كتبدل العين)
 عبارة شيخنا ما أخلف العين كزوجتي من زيد فبان عمرا فيبطل جز ما شو برى
 وكزوجتي بقتل فلانة فزوجها أختها فيبطل أيضا (قوله بخلف الشرط) أي
 الغير الفاسد ككون العبد كائنا والدابة حاملا أو دابة ابن وكان الأولي أن يقول
 ولان البيع الخ لانه تعليل ثان وما جعله عللة للتعليل فلم يظهر وجهه ح ل (قوله
 مع تأثره بالثروط الفاسدة) أي بكل واحد منها كعقبي هذه البطيفة مثلا بشرط
 أن تقوم لها الى البيت أو هذا الثوب بشرط أن تخطيه أو الزرع بشرط أن تخصده
 بخلاف النكاح فانه لا يتأثر بكل فاسد بل بما يحل بمقصوده الاصل منها كما سيأتي
 ح ل أي كشرط عتلة وء عهده أو اذا وطئ طلق أو بانث منه أو لان النكاح
 ينتم ما فان هذه تحمل بمقصوده الاصل بخلاف الشرط الفاسد الذي لا يحل بمقصوده
 الاصل كان فصح بالف على أن لا يها أو على أي عليه ألفا أو شرط في مهر خيار
 فان النكاح يصح بمهر المثل كما سيأتي (قوله ولكل خيار) ومجمله في تخلف
 البكارة ان بانث الثبوبة قبل الوطء فان بانث بعده فلا خيار لا مكان الاطلاع على
 الثبوبة بدون وطئ أو بم عليه مهر مثاها ثيبا عبد البر وتقدم انه اذا دعي الثبوبة
 فادعت انها بوطئته ولم أطأ مدقت يمينها بالنف وانع الفسخ لا تقر جميع المهر

لا يمنع صحة النكاح كالا كان
 كجبال وبكارة وحرية أو نقصا
 كصدا أو لا ولا كتياس
 وسيرة (فأخلف) وبثابته
 للشفعة ولأي الشرط (مع)
 النكاح) لان تبدل الصفات
 ليس كتبدل العين فان البيع
 لا يفسد بخلف الشرط مع
 تأثره بالثروط الفاسدة
 فان النكاح أولى (ولكل) من
 الزوجين (خيار) فله فسخ

(قوله ولو لا فاض) أى فى غير عيوب السكاح حيث جعل كلامه شاهداً له
 هنا ح ل (قوله دون ما شرط) أى ودون الشارط أخذاه من قوله لا ان بان مثله
 (قوله انها حرة) اشارة الى اصل فبانت حقيقة ح ل (قوله وهي حرة) بل ولو كانت
 رقيقه كما عتده شيئاً فالحرة ليس بتقيده وحيث لا يعبر سببها الا به يعبرها على
 ان روجها لا يعبد وهما لا قيل بفساد السكاح اذا كانت حرة لعدم الكفاة واجيب
 بان الصورة انها اذنت فى معين واذا نهى فى المعين مقتضى لا اسقاط الكفاة منها
 ومن عليها ح ل (قوله تلطف الشرط) والتقرير على لقوله ولكل خيار (قوله
 لا ان بان) أى الذى هو دون ما شرط مثله هو مخصوص بالحرفة والامة والنسب
 وكذا باخره بالنسبة للزوج كما يؤخذ من شرح م وبان كان عبداً حرة
 فبانت امة ولا خيار له على المعبود لسكاحهما معتمده من الفراق بالطلاق (قوله
 وغير العيب) لو شرط السلامة من أحد العيوب الباقية بيان غيره منها
 سواء بار مثل ما شرط أو دون أو اعلا لانها تقتضى الخيار بوضعها ح ل (قوله
 بقرينة مامر) من ان لكل الخيار وان ساواه فى ذلك أو زاد عليه وانما احتاج لذلك
 لان كلامه هنا شامل لما اذا كان الشروط اتفاه العيب وقد علمت ما به أى من ان
 الخيار للعيب ثابت وان لم يشرط وغير العيب من خصال الكفاة العفة والنسب
 والحرفة وأما بقية ما ذكرنا التى هى محو الجمل فيثبت له فيه الخيار وان كان مثله
 أو اعلا والنسب هى نحو البياض فلو شرط كونها بيضاء فاذا هى سوداء وهو اسودت بلفظ
 الخيار وكلام المصنف يقتضى عدم ثبوته ح ل (قوله مثل الواصف أو فوقه) أى
 والفرصاته دون ما شرط (قوله تسكاحهما فى الاولى) أى مع امكان تخلصه
 بالطلاق فلا يرد ما اذا كانت امة وبان عبداً فانها تخير على المعتمد (قوله ولا
 فضيلته) أى الموصوف وقوله وهذا أى قوله لا ان بار مثله (قوله اما اذا بان) مفهوم
 قوله ان بان دون ما شرط فليس مكرراً مع قوله أو فوقه لان ضميره راجع الى الواصف
 وكان الاولى تقديمه على قوله لا ان بان مثله (قوله أو ظنه) عطف على بان واعتراض
 بانه لم يدخل فى اصل المسئلة لانها مقرونة فيما اذا شرط فالاولى ان يكون معطوفاً
 على شرط من قوله ولو شرط الخ وفيه انه يبعد عدم ذكر جواب لما كان الاولى
 ان يذكره ويمكن ان يقال انها مستثناة استثناء لغوياً منقطعاً ونكون معطوفة
 على بان تأمل وعبارة ح ل قوله أو ظنه أى ولان ظنه فهو معطوف على بان فلا خيار
 (قوله فاذا نيت فيه) أى حتى يصح السكاح فاندفع ما يقال ان الاخلال بالكفاة
 مبطل للسكاح (قوله أو رقه ضعيف) كما يعلم مما بعد (قوله للتقصير) بترك البعث
 ولو بلا فاض (ان بان) أى
 الموصوف (دون ما شرط)
 كان شرط انها حرة فبانت
 امة وهو حرج جعل له فسكاح
 الامة وقد اذن سيدها
 فى فكاحها او انه حرقبان
 عبداً وهي حرة وقد اذن له
 سيده فى فكاحه تلطف
 الشرط والتغير (لا ان بان)
 فى غير العيب قرينه مامر
 (مثله) أى مثل الواصف
 أو فوقه المفهوم بالاولى
 تسكاحهما فى الاولى ولا فضيلته
 فى الثانية وهذا من زيادتي
 وهو حسن وان يقتضى كلام
 الاصل خلافه وكلام
 الروضة خلافه بعضه أما
 اذا بان فوق ما شرط فلا خيار
 (أو ظنه) أى كل منهما
 الاخرى (بوصف) غير
 السلامة من العيب (فلم
 يكن) كأن ظنها مسئلة
 أو حرة فبانت كتابية
 أو امة فتحل له أو ظنته كفواً
 فاذا نيت فيه فبان فسقه
 أو رقه أو دناة نسبه
 أو حرقته للتقصير بترك
 البعث والشرط

والشرط مقتضاه انه لو بحث ثم تبين ذلك ثبت التحيل وهذا الذي في زوائد الرواية
 عدم ثبوت التحيل بجزءه في اقراره والعتمد وقوله والشرط في حكام شيخنا
 كحجر التعبير باراه ح ل (قوله بخلاف ما لو بان عيبه) أي بخلاف ما لو ثبتت
 سلامته من العيب فبان عيبه فثبت التحيل لها (قوله لان الغالب) ثم أي
 في العيوب السلامة أي نقوى جانبها اليقظة على الغالب فخيرت وقوله وليس
 الغالب هنا أي في خصال الكفاة غير السلامة من العيب فلا يوجبها فلم تخبر
 (قوله من أن لها) أي الحرة بخلاف ما لو كانت أمة فلا يثبت لها التحيل والفرق بينه
 وبين الشرط انه أقوى من الظن وقوله في مال لو بان عيبه أي وقد ظنت حرا وقوله تبس
 فيه المأوى معتمد وما بعده ضعيف (قوله ورجوع) الأولى والأصح وعدم
 رجوع كالأصح في الآن يقال المراد حكم الرجوع من حيث نفيه (قوله فغير مثل)
 لم يذكر وجوب المسمى لعدم تصوره هنا لان شرطه حدوث سبب الفسخ بعد
 الوطء والسبب هنا لا يكون الامتارنا والالم تصور خلف الشرط شو برى (قوله
 وكالمهر) أي في الوجوب وعدم الرجوع وقوله في العدة مع ما قبله فيه تصريح
 بوجوب النفقة المفسوخ نكاحها في العدة ولو عا ذلا وليس لذلك وقوله والكسوة
 أي اللذان نشأ قبل الفسخ فلا يرجع بهما كالمهر من ل ويبحث السبكي وجوبها
 للمامل في باب النفقات ضعيف وفيه انه يجوز أن يكون المراد بقوله وكالمهر أي
 في عدم الرجوع لافي الوجوب أيضا وان لم تكن النفقة واجبة ما اراداه لا يرجع
 في حال العقد أو بعده منه ويكون قوله في العدة راجعا ما السبكي وجبته لا اعتراض
 فليصروا عبارة بجر وحكم مؤنة الوجه في العدة انها لا تجب هنا ونتم ككل مفسوخ
 نكاحها ح ل ومثله م ر وعبارة الشو برى قوله وكالمهر ينبغي رجوعه للاخير
 في كلامه وهو عدم الرجوع لاني في النقول انها لا مؤنة لها هنا في العدة ونتم
 ككل مفسوخة بقارن للعقد نعم الأصح وجوب سبكي الحامل انتهى وفي ع ش
 وس ل وجوب السبكي في الحامل أيضا لان ما عتده عن نكاح صحيح فقول
 المشاوح في العدة راجع للسبكي فقط كما صرح به من ل (قوله والتعريض) أي
 المفهوم من قوله سابقا لحلف أي بالشرط الحلف لانه هو المؤثر في الفوات (قوله
 سبب فيه وقوله بخلاف الشرط أي بالشرط الحلف لانه هو المؤثر في الفوات (قوله
 هذه المسئلة) فلا يحتاج في كونه شرطاً لا تصريح بالشرطية حل (قوله
 أو البكر) أي هذه البكر بخلاف ابنتي البكر شو برى وانظر الفرق (قوله
 في الرجوع بقيمة الولد) أي الآية فيكي فيه تقلمه لان تعلق الضمان أوسع

بخلاف ما لو بان عيبه لان
 الغالب ثم السلامة وليس
 الغالب هنا الكفاة تعبير
 بما ذكر أهم من تعبير بما
 ذكره وما ذكره من أن لها
 خيارا فيما لو بان عيبا تسع
 فيه المأوى والمنصوص
 في الام وغيره احلافه قال
 البلقيني وهو المعتمد
 والصواب (وحكم مهر
 ورجوع به) على ظاهر
 بعد الفسخ بخلاف الشرط
 (كعيب) أي كعيبها فيما
 مر في الفسخ بالعيب فان كان
 الفسخ قبل وطئ فلا مهر
 أو بعده أو معه فغير مثل
 ولا يرجع بنزعه على النار
 وكالمهر هنا ونتم النفقة
 والكسوة والسبكي في العدة
 (و) التعريض (المؤثر)
 في الفسخ بخلاف الشرط
 (تعريض) وقع (في عقد)
 كقوله زوجه هنا هذه المسئلة
 أو البكر أو الحرة لان الشرط
 انما يؤثر في العقد اذا ذكر
 فيه بخلاف ما اذا سبق العقد
 أما المؤثر في الرجوع بقيمة
 الولد

ولأن الفهم لما كان واقعاً للعقد استمر ط في مرجبه أن يقع فيه ليقوى على رفعه
بجملته الرجوع بقيمة الولد قال ح ل وأما إذا كان بعد العقد وقبل الوفاء فذكر
شيئنا أنه وجد بخطه من قراءته على والده أنه مثل تقدمه على العقد لأنه كان بسبيل
من أن لا يطأها الولد بل له هي حرة وهو واضح لأنه فوت الرق وإن كان العقد ثم أه
ح ل ومثله سم (قوله مطلقاً) أي متصلاً بالعقد أم لا قصد به الترغيب أولاً ح ل
(قوله أخذ من كلام الغزالي) حيث قال يكفي في الرجوع بالمهر تقدم التغير
على العقد مطلقاً فمما س التغير المؤثر في الرجوع بقيمة الولد على التغير المؤثر
في الرجوع بالمهر على قول والمقيس مسلم دون المقيس عليه (قوله أو متصلاً به)
أي عرفاً م روه وهو موقوف على قوله مطلقاً فهو على قول آخر لا أمام مقابل للإطلاق
شيئنا عز نرى (قوله أخذ من كلام الإمام في ذلك) أي في الرجوع بالمهر
على قول وحاصل هذا البحث كما يعلم من شرح الروض وغيره أن الغزالي قائل بأن
التغير المتقدم على العقد مؤثر مطلقاً بالنسبة لقيمة الولد وإن الإمام يشترط فيه
شرطين أن يتصل بالعقد عرفاً وأن يذكر على وجه الترغيب في التكاح فلوان في
شروط منهما ففيه تردد له والشارح لم ينبه على أنه ما مقالان فلم يبق لذكر الثاني
بعد الأول موقع في كلامه لأنه يؤهم اسم ما مقوله واحدة رشيدى دلى م رأى لاه
مفهوم مما قبله بالأولى وإنما ذكر ليان الخلاف (قوله وتوهم به منهم) هو شيعة
المحلى في شرح الأصل قال الإمام وفي كونه توهم ما من المحلى نظرياً له وتابع لتغيره
قال الزركشي ما قبله الأصحاب من اشتراط ذلك في العقد خاف فيه الإمام استدلالاً
بغير الشافعي أن التغير من الأمة يثبت هذه الأحكام فاقضى أن التغير
لا يراعى ذكره في العقد والأصاحم التغير من الأمن عاقد شو برى (قوله اتحاد
التغيرين) أي التغير المؤثر في الفهم بخلاف الشرط والتغير المؤثر في الرجوع
بقيمة الولد فيجعل التغير الأول كالسافي في أنه يؤثر سواء كان قبل العقد متصلاً به
مع قصد الترغيب أم لا مع أن المؤثر في الأول اتساع والتغير في العقد شيئاً (قوله
قبل علمه) أو مع ما يدل عليه إخراج الشارح البعدي فقط قرره شيئاً السبني
(قوله أو عبداً) فالولد لا يثبت حريته رقيقين (قوله إذا ثبت الخيار) بأن كان
التغير في المقدس برى وقال ع ش بأن كان المهر حراً (قوله وعليه قيمته
لسيدها) أي أن لا يكن عبداً لسيدها كما سافى والأولى أن يقول لسيدة إذا
قد يكون مودعي به ولعله جرى على الغالب في ذلك (قوله فتستقر في ذمته) حراً كان
أو عبداً أو مكن المهر تؤخذ منه حالاً عز نرى (قوله وتعتبر قيمته وقت الولادة)

فيكفي فيه تقدمه على العقد
متصلاً أخذ من كلام الغزالي
في الرجوع بالمهر على قول
أو متصلاً به مع قصد الترغيب
في التكاح أخذ من كلام
الإمام في ذلك وقد بسطت
الكلام على ذلك في شرح
الروض وتوهم بعضهم اتحاد
التغيرين فجعل المتصل
بالعقد قبله كالأمة كونه
في أنه مؤثر في الفهم فاستدركه
(ولو غير بحررية) لأمة
(انقضى له) منها (قبل
علمه) بأنها أمة (حراً) لظنه
حريته حين علوقها بحراً
كان أو عبداً فمع العقد
أو أجازته إذا ثبت الخيار (وعليه
فمنه لسيدها) لاه فرت
عليه رقه التابع لقها فتنه
حريته فاستدركه في ذمته
وتعتبر قيمته وقت الولادة لأنه
أول أوقات إمكان تقويمه
وخرج بقول علمه الولد الحادث
بعده فهو رقيق وظاهر أن
المغرور لو كان عبداً لسيدها
لا شيء عليه لأن السيد
لا يثبت له على عبده مال
(لأن غره) سيدها كأن
كان اسمها حرة

أى ان انفصل حيا فان انفصل ميتا بحياة مضمونة فعليه عشر قيمة اقمة حكما باقى
 (قوله أو كان راهنا لها) أوجانية وقوله وأذن له المرتين أى أو مستحق الجنابة م ر
 (قوله فى تزويجها) أى يقال للزوج زوجته هذه الحرة فلا تملك بقوله هذه الحرة
 براعة لخلق المرتين مع كونه أى الراهن معسرا (قوله بفلس أو سفه) أو كان مكاتبيا
 ميرضا وعليه دين مستغرق أو يريد بالحريه العفة عن الزنا لظهور القرينة
 شرح م ر (قوله لانه المثلث) أى السبب فى اتلافه (قوله ففوله) أى الاصل (قوله
 منه) أى السيد وقوله أو صوره كان يقول على انها حرة (قوله بلا جنابة) أى مضمونة
 بأن لم توجد جنابة أصلا أو وجدت جنابة غير مضمونة كجنابة الحربى (قوله لان
 حياته غير متينة) أى مع عدم ما يحتمل عليه روالها حتى يفارق ما بعده قال
 لشوبرى وانظر لوتين حياته (قوله بجنابة) أى مضمونة (قوله أجنبيا كان) أى
 الجاني (قوله ويضمنه) أى المغرور وهو الزوج لسيد الامة سواء كان هو الحاي
 أم لا وقوله بعشر قيمته وان زاد على قيمة العرة شرح م ر وعبرة المثلث فى الجنابات
 وفى جنين رقيق عشرا أقصى قيمته من حنائه الى الغاء لسيدته ونقوم سلمية
 ويرجع بالعشر المذكور على العار قد توجه على المعرور اذا كان جانيا فخصان على
 عائلته لو دونه الجنين ومما ان عليه لسيد الامة شيئا وقوله ويرجع الخ قد يشمله
 قوله الا فى ورجع قيمته ح ل بأن يراد بقيته ولو حكما (قوله فى مسئلتنا) وهى
 مالو انفصل ميتا بجنابة (قوله مع الاب الخ) احتريزه عما لو لم يرث اسانغ فانه
 يرث غيره كاخوة الجنين وأعمامه طبلاوى (قوله الام الحرة) لان الجنين
 لأولاده وامرله وحواشيه محجوبون بالاب حل فلو كان الاب رقيقا ولا عاصب
 اخذت أم الام الجميع فرضا وردها (قوله ويرجع على غار) ان لم يكن سيدا ولا عبده
 ولم يفصل الولد ميتا بلاحنابة اخذ ما بعده (قوله فان كان الخ) صنيعة يقتضى
 ان القصار يكون غير الامة ووكيل سيدها بان يكون أجنبيا والذى فى المنهاج أن
 التفرير لا يكون الامة ما وعبارته والتفرير بالحريه لا يتصور من سيدها بل وكيله
 او منها اه قال م ر ولا عبرة بقول من ليس بها قدر ولا معقود عليه فلو قال المصف
 بعد قوله ويرجع على غار ان غرهما ان كان التفرير برمنها او من وكيل سيدها
 ويتعلق بذمتها كان أظهر فيكون تقييدا لما قبله فكان الاولى حذف الغاء من قوله
 فان كان والانيان بالواو قبل قوله تعلق ولو قال بعد قوله وعليه قيمته لسيدتها ان
 كان التفرير برمن وكيل الخ لاستغنى عن قوله لان غره سيدها (قوله من وكيل
 سيدها) أى ولم يكر المغرور عبدا للسيد ح ل (قوله والقوات) أى قوات الرق

أو كان راهنا لها وهو مسر
 وأذن له المرتين فى تزويجها
 أو محجورا عليه بفلس وأذن
 له الغرماء فلا شيء له لانه
 المثلث لحقه وهذا من نيا دق
 فقوله لانه لا يتصور منه نعر ر
 أى لانه اذا قال زوجته هذه
 الحرة أو نحوه عتقت بمنوع
 (أو انفصل) الولد (ميتا
 بلا جنابة) فلا شيء فيه
 لان حياته غير متينة بخلاف
 مالو انفصل ميتا بجنابة فعليه
 لان عقده حرا غرة لو ارثه على
 عاقلة الجاني أجنبيا كان
 أو سيدا لامة أو المغرور فان
 كان عبدا تعلقت العرة
 برقبته ويضمنه المغرور لسيد
 الامة لتفريته رقه بعشر
 قيمته لانه الذى يضمن به
 الجنين الرقيق وليس للسيد
 الاما يضمن به الرقيق والعرة
 عبدا وامة ولا يتصور ان يرث
 من العرة فى مسئلة لتسامع
 الاب الحرة غير الجاني الام
 الام الحرة (ويرجع) بقيته
 (على غار) له (ان غرهما)
 لانه الموقع له فى غرامتها وهو
 لم يدخل فى العقد على أن
 يفرمها بخلاف المهر وخرج
 بزيادتي ان غرهما مالو لم

يغرمها فلا يرجع له كالفان (فان كان) أى التفرير (من وكيل سيدها) فى التزويج والقوات فيه قال

بخلف الشرط تارة والظن
 أخرى (أو منها) والقوات فيه
 بخلف الظن فقط (تعلق
 الغرم بذمة) للوكيل أولها
 فيطالب الوكيل به حالا
 والامة غير المسكوبة بعد
 عتقها فلا يتعلق الغرم بكسبها
 ولا برقبته وان كان التغيرير
 منه افعلى كل منهما نصف
 الحرم والتغيرير يتعلق
 بذمة الوكيل من زيادتي
 (ومن عتقت تحت من به رقبتي
 ولو بعضنا (تغيرير) هي
 لاسيدها في الفسخ ولو
 بلا قاض قبل وطء وبعده
 لانها تغيرير عن رقبتي والاصل
 في ذلك أن بريرة رضي الله
 عنها عتقت فغيرها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وكان
 زوجها عبدًا فاختارت نفسها
 ورواه مسلم وخرج بذلك من
 عتق بعضها أو كوتبت
 أو عتق عتقها بصغة أو عتقت
 معه أو عتقت حرم من عتق
 وتحت من به رقبتي فلا خيار
 لها ولا له لان معتمد الطبار
 الحبر وليس شيء من ذلك
 في معنى ما فيه لبقاء النقص
 في غير الثلاث الأخيرة
 والتساوي في أوليها ولأنه

قال عوض عن المضاف اليه (قوله بخلف الشرط تارة) مكان شرط انها حرة
 في صلب العقد فبين انها أمة فان القوات في هذه بخلف الشرط وبخلف الظن أيضا
 وأما لو أخبرت الزوج قبل عقد الوكيل بأنها حرة أو أخبر الوكيل الزوج قبل
 العقد بأنها حرة كان قال عندي حرة أزوجهالك ثم عقدت من غير شرط فتبين انها
 أمة فان القوات بخلف الظن فقط (قوله والقوات فيه بخلف الظن فقط) ظاهره
 انه لا يكون بخلف الشرط بأن تزوج نفسها ويحكم به من يراه كما مر نظيره في الحرة
 وله لان المخالف لا يميز ذلك وان أذن سيدها فليأبى مع مذهبه فان صح جاء نظيره
 ما مر تأمل شو برى وعبارة من ل قوله بخلف الظن فقط لانها لا تباشر العقد على
 مذهبه والشرط انما يكون في العقد ولا يتصور منها اما على مذهب الحنفى فينتصرون
 أن تباشر العقد بنفسها بأن يأذن لها سيدها أن تزوج اه وقرره ب ش (قوله
 وان كان التغيرير منها) بأن يذكر احرار يتماها من ل وعش وعبارة ح ل
 بأن يوجد منها ما معنى أن لا يكون تغيرير الوكيل ناشئا عن تغيريرها وأن لا يكون
 تغيريرها ناشئا عن تغيرير الوكيل بأن أخبرها بأن سيدها اعتقها فان كان رجع
 عليها وهي ترجع على الوكيل ما لم يشافه الزوج بذلك والارجع عليه وحده
 وعبارة ع ش على م ر وصورة الرجوع عليها أن يذكر احرار يتماها للزوج معا
 بأن لا يستند تغيريره لتغيريرها ولو استند تغيريرها لتغيرير الوكيل كان أخبرها أن
 سيدها اعتقها فقياس ما تقرر أن يرجع عليها ثم ترجع عليه ما لم يشافه الزوج
 أيضا فيرجع عليه وحده بجر أي لانه لما شافه الزوج بذلك خرجت عن الوسط
 وكذا لو كان تغيرير الوكيل ناشئا عن تغيريرها وقد شافته الزوج بذلك فانه
 يرجع عليها وحدها لانها لما شافته بذلك خرج الوكيل عن الوسط كما في م ر
 (قوله غير المسكوبة) وأما المسكوبة فيعقل بكسبها ان كان والاب ذمتها اطلب اليه
 اذ عتقت حل (قوله ومن عتقت) أي كلها أو بعضها ولو بغول زوجها م ر وهذا
 شروع في خيار العتق (قوله ان بريرة) هي جارية لعائشة رضي الله عنها (قوله
 عبد الله) هي بنت أبي لهب (قوله ان بريرة) هي جارية لعائشة رضي الله عنها (قوله
 اشافع أنت أم أرفق) بل شافع فلم ترض برجوعها له (قوله فاختارت نفسها)
 هو كتابة عن الفسخ (قوله وخرج بذلك من عتق بعضها إلى آخر الثلاثة الأول)
 وكذا الأخيرة خارجة بقوله عتقت والرابعة خرجت بقوله تحت والخامسة خرجت
 بقوله من به رقبتي فالتقيد ثلاثة والصورتان خارجة بهاسته (قوله فلا خيار لها)
 أي في الخمسة الأولى وقوله ولاله أي في الأخيرة (قوله في غير الثلاثة الأخيرة)

اذا عتق لا يعير ٥٣ يج ت باستعراش الناقصة ويمكنه التخلص بالطلاق في الأخير

(لا ان عتق) قبل فسخها أو بعده (أولزم دور) كن اعتقها مريض قبل الوطء وهي لا تخرج من الثلث إلا بالهداق
فلا تغير فيها ما تافى من زيادتي (وخيار مامر) في الباب (نوري) كغيار العيب في المبيع ولا ينال به ضرب المدة
في العنة لأنها انما تصفق بعد المدة في آخر بعد ثبوت حقه سقط (٢١٠) خياره نعم ان كان أحدهما سبيا أو مجنوناً

وهي الثلاثة الاول ولم يعبر بهما مع أنه أخصر ليرجع الضمير في أوليها إلى الثلاثة
الآخيرة إذ لا ينافي الاختصار إلا بذلك (قوله لا ان عتق) أي أومات (قوله وهي
لا تخرج من الثلث إلا بالهداق) بأن كانت قيمتهما مائة وباقي المال مائة وثمانين
وكان الصداق عشرين قال ح ل و م وسواء كان الصداق ديناً أو هيناً يبد
الزوج أو يبد السيد باقياً أو بالقفا وبيان الدورانها الوضعت سقط مهرها وهو من
جمله المال فيضيق الثلث من الوفاء بها فلا عتق كلها فلا يثبت الخيار (قوله وخيار
ما مرفى الباب نوري) الذي مرفى الباب شيان الرفع للحاكم في اثبات عيوب
المكاح المشتركة وفي إزات المدة والرفع له والعصم بعد ثبوت ذلك فهل كلامه
شامل للقسامين أو خاص بالثاني الظاهر الأول ويكون قوله من آخر قاصراً ح ل
(قوله سقط خياره) وكذا من آخر الرفع للحاكم ح ل (قوله أو طلقها أو زوجها)
رجعياً قبل عتقها أو بعده فلها التأخير انتظاراً لبيئتها فتستريح من قبح الفسخ
ح ل (قوله أو تخلف اسلام) أي اسلام أحد الزوجين فيما إذا كانا كافرين
رقيقين واسلم أحدهما أي بعد الدخول ثم عتقت وتناخرا اسلام الآخر فلها التأخير
إلى الرجعة فيما لو طلق رجعياً والاسلام فيما لو كانا كافرين رقيقين لأنها بصدد
البيئونة ومد لا يرجع ولا يسلم المتخلف فيحصل الفراق من غير أن يظهر من جهتها
الرغبة فيه فتأمل هذا التصوير في وفيه قصور لعدم شموله للعيب فيما لو أسلمت
ثم ظهر عيبها (قوله وكذا في الإيلاء) بخلاف العنة فانها إذا رضيت بها سقط حقه
لعدم تعدد ضررها لأنها آتت من حصول الوطء عادة بخلاف المولى ح ل (قوله
في جهل عتق) وكذا في جهل العيوب ح ل فلا قال ويخلف من ادعى جهلاً
بسبب الفسخ أو الخيار الخ لكلا أعم (قوله عما أشكل على العلماء) المراد ما أشكله
عليهم أنهم اختلفوا فيه أي قال به بعضهم ونفاه بعضهم كما يؤخذ من ع ش على م د
وعبارته قوله مما أشكل على العلماء أي حيث اختلفوا فيه (فصل في الاعقاف)
أي وما يتعلق بذلك من حرمة وطء أمة فرعه (قوله لزوم مرمي) ولو بيعت أو لو غير وارث
كأبن بنت وابن ابن ولو غير مكلف وكافراً ح ل و س ل (قوله موسراً) بما ياتي
في النفقات وهو أن يملك ما يدفعه له زيادة على كفاية يوم وإيلة ح ل وعبارة العناني

أخر خياره إلى كماله أو طلقها
زوجها رجعياً أو تخلف اسلام
فلها التأخير وعلم من اعتبار
الفورية أن الزوجة لو رضيت
بعنته أو أجلت حقه به بعد
مضي المدة سقط حقه وهذا
بخلاف النفقة إذا أعسر بها
الزوج ورضيت به فان لها
الفسخ لتعدد الضرر وكذا
في الإيلاء وكذا فورية خيار
الخلف في غير العيب من
زيادتي (وتخلف) العتقة
فتصدق بينهما إذا أرادت
الفسخ بعد تأخيرها (في جهل
عتق) لها ان (أمكن) لتعذر
غيبه معتقها عنها والاحلف
الزوج (أو) جهل (خيار به)
أي بعقها (أو) جهل (مور)
لان ثبوت الخيار به وكونه
فوراً يا خفيان لا يعرفهما إلا
انطواص وما ذكر في الآخرة
وهي من زيادتي نظير ما في
العيب والاختذ بالشفعة
ونفي الولد وغيرها وقيل
لا تصدق نهياً لان الغالب
ان من علم أصل ثبوت الخيار

علم أنه على الفور وقيل تصدق بينهما ان كانت قريبة عهداً بالاسلام أو نشأت بعسدة عن العلماء والأفلاوردة بأن
ذلك بأن يكون الخيار على الفور مما أشكل على العلماء فعلى هذه المرأة أولى (وحكم مهر) بعد الفسخ بعقها (كعيب)
أي كعصمه فلما مرفى الفسخ بالعيب فان فسخت قبل الوطء فلا مور لان الفسخ من جهتها وليس للسيد ما منعها منه
لتضررها بتركه أو لمفسد بعده بعتق بعده فالمسي انتقرده بالوطء أو بعتق قبله أو بعده كأن لم تعلم به إلا بعد الوطء
أو فسخت معه بعتق قبله فهو التل لا المسي لتقدم سبب الفسخ على الوطء أو مقارنته له وذكراً حكم المعينين من زيادتي
(فصل) في الاعقاف (لزم) ذرعاً (موسراً)

بأن يفضل المهر أو الثمن عن كفاية نفسه وعياله يوما وليلة (قوله تعدد أو تعدد)
 كابن بنت مع بنت بنت فان استتورا قريبا وارثا وزع عليهم بحسب أرثهم على
 المعتمد خلافا لابن جبر حيث استوجه أنه عليهم بالسوية ح ل (قوله ان استتورا
 قريبا) هلا قدره بين الفاء والواو في قوله فوارثا بأن يقول فان استتورا قريبا فوارثا كما هو
 عادته في مثل ذلك (قوله ان استتورا) أي الفروع (قوله اعفاف أصل) وان تعدد
 ان قدرا أخذ من قوله بعد ومن له أصلان الخ (قوله ذكر) وانما لم يجب اعفاف الام
 لولم ير ضرر زوجها الا بالانفاق عليه لان الرام الفرع بالانفاق على زوجها ما فيه غاية
 العسر فلم يكلف به ح ل (قوله أو كافرا) أي معصوما (قوله حر) أي كلا (قوله
 أظهر حاجته) أي مع قدرته على الوطء والا بان كان عينا واحتاج الى الاستمتاع
 بغير وطء لم يلزم الفرع ذلك وظاهره وان خاف الزنا وهو بعيد ح ل (قوله له) أي
 للاعفاف أو للاقرب وحاجته على الاول بمنى احتياجه لكن قول الشارح بعد
 وتعرف حاجته له يدل على رجوع الضمير للاعفاف (قوله ويجوز شوها) لا تنفعه
 وهل مثل ذلك كل من لا تنفعه كالمستعانة وذات القروح السبالة الظاهر نعم وعبرة
 من بل الشوها ولو شابة كعمياء وحذماء كالعديم اه فالجوز في كلام الشارح
 ليس بقيد وعبرة م ر ولا تكفي شوها اه ولو قرأ يجوز بالجر على معنى أو يجوز يجوز
 لشمول المستعانة وغيره لكن لا يلزمه الانقصة واحدة يدفعها للاب يوزعها عليهم اه
 ولكل منهما الفسخ فان فسخت واحدة تمت الاخرى لكن قال ابن الرقعة هذا يتعين
 للحدودة جميعها لا تفسخ بنقص ما يخصها عن المداهة في واعتداهم ر الاول
 والخطيب الثاني واعتداهم الا ذرعي انه يدفعها للاب وهو يدفعها الى شاء (قوله
 وذلك) أي لزوم الاعفاف وقوله لانه أي الاعفاف شيئا (قوله من حاجاته) المهمة
 مع عدم نقصه فلا يرد على ذلك الرقيق وبعضهم جعل الدليل هو القياس على المفقعة
 وجعل قوله لانه الخ بما عاينهم فلا يرد الرقيق أيضا ويرد على ذلك الاصل اذا كان
 بعضا الوجوب تنقته وكسوته بقدر ما فيه من الحرية ويجب بان له لما كان التزويج
 لا يمكن باعتبار ما فيه من الحرية لم يجب اعفافه ح ل (قوله ولان تركه المعرض
 للزنا الخ) فيه ان هذا يأتي في الرقيق فكان مقتضى ذلك وجوب اعفافه
 ح ل (قوله المأمور بها) أي في قوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا (قوله اعفاف
 أصل) أظهر الفاعل في موضع الاضمار لانه لو أضمر له وهم ان قوله اعفاف غير
 أصل هو الفاعل لانه كان يقول حينئذ فلا يلزم معسرا ولا موسرا اعفاف غير أصل
 فله دره (قوله ولا غير معصوم) كعربي وزان معصوم ومرتد (قوله ومن كسبه) المراد

ولو انني (أقرب) اتعلم
 أو تعدد (فوارثا) ان استتورا
 قريبا (اعفاف أصل ذكر)
 ولولام أو كافرا (حر معصوم
 عاجز عنه أظهر حاجته له)
 وان لم يخف زنا أو كان تحتها
 خصوصية أو يجوز شوها
 وذلك لانه من حاجاته المهمة
 كالنفقة والكسوة ولان
 تركه المعرض للزنا ليس من
 المصاحبة بالمعروف المأمور
 بها فلا يلزم معسرا اعفاف
 أصل ولا موسرا اعفاف غير
 أصل ولا أصل غير ذكر
 ولا غير حر ولا غير معصوم
 ولا قادر على اعفاف نفسه
 ولو بسرية ومن كسبه
 ولا من لم يظهر حاجته وذكره
 الموسر والترتيب بين الأقرب
 والوارث مع قول جبر
 معصوم من زيادتي

انه قادر بكسب يسهله في زمن قصير عرفا بحيث لا يحصل له من التعرّب فيه مشقة
لا تحتسب عادة فالباقيما يظهر من ل قال الشوبري بخلاف النفقة قتلزم الفرع
وان قدر الاصل عليه بالكسب ولعل الفرق تكبرها بخلاف الاعفاف (قوله
أولى من تعبيرة بفسادهم) لأن تعبيرة بهم انه لو قدر على التسري أو التزويج من
كسبه وجب اعفائه على الفرع وليس مراداه ع ش (قوله وتعرف حاجته له)
أي للاعفاف وانظر وجه تقدير هذا فاننا في غنية عنه يتعلق الجار والمجرور بقوله
أظهر اه شيخنا وأجيب بأنه قدر ما ذكر لعول الفصل وبأنه حل معنى لاجل
أهواب (قوله بقوله متعلق بأظهر) وحيث يفيد أنه لا بد أن يكون الاظهار بالقول
ولا يكفي بالقرائن الحالية وهو خلاف كلامهم فانهم قالوا في ترجيح عبارة المجرور
على عبارة الاصل أن عبارة الاصل تقتضي أنه لا يكفي اظهارها بالقول فكأن حق
انصف أن يقول ولو بالافعال اه ح ل أي بمجرده وان لم توجد قرائن ومثله في م ر
(قوله ويشق عليه الصبر) عطف لا زم على لزوم (قوله قال الاذرعى) هو تقييد
لقول المتن بلاعين بالنظر لقوله أو يقال يجعل (قوله ففيه) أي ففي وجوب اعفائه
وقوله ويشبه أي يذفي وقوله وتعبيري بأظهر حاجته الخ الفرق بين العبارتين أن
ظهورها للباية توقف على قرائن تظهر راسا واظهارها لا يكفي فيه قوله وان لم يرجح لنا
صدقه في عبارة ح ل قوله بخلاف تعبيرة الاصل والروضة كظهور حاجته أي
بأن ظهرت لنا قرائن تدل على ذلك فاستقتضت عبارة الاصل والروضة غير منظور
اليه بل يكفي بمجرده قوله بدون قرينة (قوله مستمتعا) هو بضم الميم الاولى وسكون
الثانية وفق التائين اسم مفعول من استمتع بكذا بمعنى تمتع به أي تلذذ به زمانا طويلا
يقال تمتع الله بثلث مناء وأمتع أدام بقاء كذا ولا تتفاح بثلث حكاية ابن القطن وهو صفة
لوصوف عذوف منصوب على المفعولية لقوله هي أي امرأة مستمتعا بها سواء
كانت حرة أم أمة مسألة أم كاهنة بشر ما فيه في الجار وأصل الضمير فاستترى في قوله
مستمتعا وهو شائع مما عا لقياسا ومثله لفظ مشترك وأصله مشترك فيه والمراد بالمرأة
المستمتع بها ما من شأنها أن يستمتع بها ففيه تجوز أي صار الاول اذا لا يصدق
هذا الوصف حقيقة الاحالة وجود الاستمتاع بها والا لكان ليس بوجوده وقصد بذلك
الاحتراز عن الشهوة ونحوها ويؤخذ من لفظ المستمتع باعتبار معنى مادته
الماخوذ فيه الدوام المراد به الزمان العاويل انه لا يكفي ان يهي له امرأة قريبة
الجزم مثلا بحيث لا يستمتع بها زمانا طويلا وهو ظاهر فها ولم أر من تعرض له
وسياق انه لو كان قنعه بمجرور ان القياس وجوب اعفائه وحيث ذلوا كتنفياته ميثمة

وتعبري بالجبر عن اعفائه
أولى من تعبيرة بفسادهم
وتعرف حاجته له (بقوله
بلاعين) لأن تخليفه في هذا
المقام لا يليق بجبرته لكن
لا يحصل له طلب الاعفاف
الا اذا صدقت شهوته بأن
يفرجه التعرّب ويشق
عليه الصبر قال الاذرعى
وتعبيره ولو كان ظاهرا له
يكذب كذا فالحج شديد
أول استثناء ففيه ظاهر ويشبه
أن لا تجب اجابته أو يقال
يجلف هنا الخالفة حاله دعواه
وتعبري باظهار حاجته
وافق ل عبارة المجرور والشرحين
بخلاف تعبيرة الاصل
والروضة بظهور حاجته
واعفائه (بأن يهي له
مستمتعا) بفتح التاء

من قابض البهر لا وجبنا عليه عند البهر الاعصاف فيشقي عليه فراشان فيمتنع
 الا كذا هذه ابتداء ويندفع الضرر من الولد على شوهرى (قوله أو ثمنها) وان
 احتاج لاكثر من واحدة لانه نادور والغالب كفاية الواحدة واذا اعطى الامة
 أو الثمن أو المهر ملكه واذا استغنى عن ذلك لم يزل ملكه عنه كما لو دفع اليه النفقة
 فاستغنى عنها بضيافة ونحوها لا يزول ملكه عنها فلا تسترد ولا ينافى ذلك قولهم
 ان نفقة القريب امتناع لان المراد منه انها تسقط بمعنى الزمن اذا لم يتبدل
 شيئا له ل وليس له ان يزوجه امة لانه مستغنى بحال فرعه نعم لو لم يقدر
 الفرع الا على مهر امة اتجه تزويجه بها أى اذا خاف زنا شريح م (قوله أو مهر حرة)
 ولو كانت يسهة لم يحل (قوله أو يقول له انكح وأعطيكه) أى مهر الحرة وهو
 شامل للميرة ولا يقال انه معسر بحال الصداق حين العقد لانه موسر بحال فرعه
 كما تقدم أو يقول له اشتر وأعطيك الثمن ولا يلزمه من الثمن والمهر الا القدر
 اللائق به دون ما زاد فان زاد يكون الزائد في ذمة الاصل برماوى قال زى وما ذكره
 من التغيير في مطلق التصرف اما فيه فلا يبدل وليه الاقل ما تندفع به الحاجة
 الا ان يلزمه الحاكم بنذر الاقل (قوله وعليه مؤنتها) أى ما يفسخ النكاح بعدها
 ولا يجب الا دم ما لم تكن ام الفرع والاوجب الا دم ولا تجب نفقة الخادم لان
 فقدها لا يثبت القسح ولا تسقط بمعنى الزمن ولو كانت ام الفرع لانه قائم مقام
 الاصل في ذلك فليست من نفقة القريب ح ل فراعينا الامومة فوجب لها الا دم
 والكفاية ان لم يسكنها المذور اعيانه اقيامه مقام الاب والذى يفسخ النكاح بعدها
 هى اقل النفقة وهو المذوق اقل الكسوة وهو ما لا بد منه بخلاف نحو السر او بدل
 والمكعب فانه لا يفسخ بذلك كما يأتى في النفقات وكذا الفرش والفاطج والاكل
 (قوله والتعيين) مبتدأ خبره قوله له أى تعيين المسكوة والسرية وتعيين النكاح
 أو التسرى بدليل قوله فليس الاصل الخ وقوله لسكن لا يعين الخ (قوله من لا تعفه)
 بضم التاء من أعف ومصدره الاعصاف ويقال عف عن الشيء يعف من باب
 ضرب عفة بالكسر وعفا بالفتح امتنع عنه فهو عفيف واستعفف عن المسئلة
 مثل عف ورجل عف وامرأة عفة يقع العين فيهما وتعفف كذلك وجع العفيف
 أعف وأعفاء ذكره ع ش (قوله دون الاخر) أى ليس له تعيين نكاح دون تسر
 ولا تعيين تسر دون نكاح كما يفهم من الاصل (قوله الخ من زيادتي) لا يخفى ان
 من جاتته خبر المبتدأ الذى هو لفظة له فيقتضى أن المبتدأ الذى هو قوله والتعيين وقع
 في الاصل أى النهاج بلا خبر وليس مرادهم رأيت عبارة الاصل مركبة تركيبا آخر

كان يرمى له امة أو ثمنها
 أو مهر حرة أو يقول له انكح
 وأعطيكه أو ينكحها بالاذنه
 ويجه عنه (وعليه مؤنتها)
 أى المستمتع بها لانهم امن نفقة
 الاعصاف (والتعيين بغيب
 اتفاق على مهر أو تسر له)
 لا اصل (لكن لا يدين له)
 من لا تعفه كقبيلة فليس
 للاصل تعيين نكاح أو تسر
 دون الاخر ولا رفعة بحال
 أو شرف أو نحوه لان الغرض
 دفع الحاجة وهى تندفع بغيب
 ذلك فان اتفاقا على مهر أو تسر
 فالتعيين للاصل فانه أعرف
 بغرضه في قضاء شؤنه
 ولا ضرر فيه على الفرع وقولى
 أو ثمن الخ آخره من زيادتي

ويقدّر انتقال الملك إليها قبيل العلو في سنة ماؤه (٢١٦) في ملكه صيانة لحرمة فان كان غير حر

أو كانت أم ولد لفرعه لم تصر
أم ولد له لان غير الحر لا يملك
ولا يثبت ايلاده لأمه
فأمة فرعه أو لا وأم الولد
لا تقبل النقل وقول ان كان
حر من زبادي (وعليه)
مع المهر (قيمتها) لفرعه
لصيرورتها أم ولد له (لا قيمة
ولها) لا انتقال الملك في أمه
قبيل العلو (و) حرم عليه
(نكاحها) أي أمة فرعه
يقيد زده بقول (ان كان حراً)
لأنها المال في مال فرعه من
شبهة الاعفاف والنفقة
وغيرهما كالمشتركة بخلاف
غير الحر لكن لو ملك (فرع
(زوجة أصله لم ينفذ)
فكاحه وان لم تحمل له الأمة
حين الملك لأنه يغفر في الدوام
لقوته ما لا يغفر في الابتداء
(وحرم) على الشخص
(نكاح أمة مكاتبه) لئلا
في ماله وورثته من شبهة
الملك بنحوه نفسه (فان ملك
مكاتب زوجة سيده أفسخ)
النكاح كما لو ملكها سيده
بخلاف نظيره في الفرع
فان تعلق السيد بال مكاتبه
أشد من تعلق الأصل بمال
فرعه وبخلاف مال المالك

أي كله ح ل (قوله ويقدّر انتقال الملك الخ) صريحه أنه لا ينتقل بالفعل وهو
خلاف ما في م ر وعبارته ويحصل ملكها قبيل العلو كما يرى عليه ابن المقرئ
وهو المعتمد اه ويدل له قول الشارح فيما بعد لا انتقال الملك (قوله فان كان غير حر)
لم يقل فان كان رقيقاً ليشمل المبعوض (قوله لان غير الحر) أي الرقيق كله غير
المكاتب ح ل (قوله ولا يثبت ايلاده كالمكاتب) وكذا البعض لا ينفذ ايلاده
لأمة فرعه على المعتمد وان نفذ ايلاده لأمة نفسه كما يأتي التصريح به من المصنف
في أمهات الاولاد ويقر بأن الأصل المبعوض لا يثبت له شبهة الاعفاف بالنسبة
لبعضه الرقيق فلا يلزم فرعه اعفافه وأما أمته فملكه تام عليها الفاده ح ل (قوله
مع المهر) أي ان وجب وقوله قيمتها أي يوم الاحبال شرح م ر ويصدق في قدومه
لأنه الفادى رماوى (قوله لا انتقال الملك الخ) مقتضاه لزوم قيمة الولد فيما اذا كانت
أم ولد لفرع أو كان الأب رقيقاً لعدم الانتقال في الأم فيه ما وعبارة ح ل هذا
واضح في الحر لان الكلام فيه وأما الرقيق فعليه قيمة الولد في ذمته بناء على ما تقدم
من أنه ينفذ حراره والمعتد فان لم يهرام ولده بأن كانت مستورة للاب وجب
قيمة الولد لعدم الانتقال المذكور اه وعبارة س ل لا انتقال الملك فقيمتها
يلزمه القيمة اذا كانت أم ولد لفرع أو كان الأب رقيقاً وحيث حكمنا بالانتقال
وجب الاستبراء وعبارة م ر لانه التزم قيمة أمه وهو حر منها فاندرج فيها ولان
قيمتها انما تجب بعد انحصاله وذلك واقع في ملكه (قوله أي أمة فرعه) ولو عسرا
لشبهة الاعفاف في الجملة شيخنا (قوله لئلا الخ) حكمة مقدمة هي المعلوم وهو قوله
كالمشتركة الواقع خبران (قوله لم ينفذ نكاحه) وينفذ ولده منها رقيقاً ولا ينفذ
لشبهة لانه يملؤها بجهة النكاح فلا يصير مستولدة ولا يعتق الولد لانه محمولك لا خيه
ح ل (قوله وان لم تحمل له الأمة) بأن كان الأصل حر ملك الفرع لزوجه موسراً
أو قنته حرة شيخنا عزرى وهي لارذ على من قال اذ لم تحمل له ينفذ نكاحها (قوله
بعض سيده) أي أصله أو فرعه ح ل (قوله لا يعتق عليه) أي على السيد أو
فلا يقال انه لما ملك المكاتب كان السيد ملكه فيعتق عليه (قوله قد يجتمع مع
البعضية) كما اذا ملك المكاتب أباه فانه لا يعتق عليه م ر (قوله لا يجتمعان) أي
فيما اذا اشترى المكاتب زوجة سيده فان النكاح يفسخ لانه لو بقي لاجتماع الملك
والنكاح لان السيد كانه مالك الملك مكاتبه (فصل في نكاح الرقيق) أي
متعلقات نكاحه ومنها القولية لكسب المؤن ع ش والا فال كلام على نكاحه
تقدم في تزويج المعبور عليه وسواء كان الرقيق ذكراً أم أنثى فهو من اضافة المصدر

مكاتب بعض سيده حيث لا يعتق عليه لان الملك قد يجتمع مع البعضية بخلاف النكاح والمالك
لا يجتمعان (فصل في نكاح الرقيق)

الى فاعله أو مفعوله (قوله لا يضمن سيد الخ) المراد به هنا مالك الرقبة والمنفعة
 معا فان اختلفا كوصي له بمنفعته اعتبر اذن مالك الرقبة في الاكساب البادرة
 واذن الوصي له في الاكساب المعتادة ولا يدخل باذن أحدهما مال الآخر وظاهر
 هذا صحة نكاحه باذن أحدهما فراجع به وقوله باذنه الباء للسببية متعلقة
 بضمن النفي والنفي يتوجه للمقيد فقط على خلاف الغالب أي لا يكون اذنه
 في النكاح سببا في ضمانه ما يجب به وليس الباء متعلقة بالنفي كما قيل لانه
 لا يحسن أن يقال اتنى الضمان بسبب الاذن ويصدق السيد في عدم الاذن ان
 أنكره اه قل على الجلال (قوله لانه لم يلتزمهما) علة لما قبل الغاية وقوله
 وضمان ما لم يجب باطل علة لها قال في النفقة بخلافه أي الضمان بعد العقد فانه يصح
 في المهران علة لا النفقة الا فيما وجب منها قبل الضمان وعلمه (قوله وهما مع انهما
 في ذمته في كسبه) أي لان تعلقهما بكسبه فرع لتعلقهما بذمته يصرف منه بما يشاء
 من المهر والنفقة لانهما دين في كسبه فيصرفه عما يشاء منهما كما اعتد به مروجش
 وقيل تقدم النفقة لان الحاجة اليها ناجزة فان فضل عن شئ صرف للمهر الحال
 حتى يفرغ فان لم يكن مهر حال كان للسيد ولا يدخل ما يحل في المستقبل منه ولا للنفقة
 المستقبل وقيل يقدم المهر الحال وحل على ما اذا امتنع من تسليمها نفسها حتى
 تقبض جميع المهر حل وشرح مروج والراجح من هذا كله تقديم النفقة على المهر ما لم
 تجب نفسها حتى تقبض المهر الحال كله كما اعتد به الزايد في درسه وعجالة شرح
 مروج كيفية تعلقهما بالكسب أن ينظر في كسبه كل يوم فيؤدي منه النفقة لان
 الحاجة اليها ناجزة ثم ان فضل منها شئ صرف للمهر الحال حتى يفرغ ثم يصر
 للسيد (قوله لانهما من لوازم النكاح) علة المدعى في الحقيقة هي المقدمة الاخيرة
 كما سينص عليها في قوله بعد أما أصل المزوم فلما مر من ان اذنه له في النكاح اذن له
 في صرف مؤنه من كسبه واقتصر عليها مروج أيضا والاولى علة لها أي للاخيرة
 والمتوسطة علة لعلته الاولى للاخيرة فكان المناسب تقديمها أي للاخيرة ويحتمل
 ان قوله لانهما من لوازم النكاح علة لكونهما في ذمته وقوله وكسب العبد اقرب
 الخ علتان لكونهما في كسبه وانما الثانية مع كونها أظهر في المقصود للدخول على
 المتن بقوله من كسبه الحادث تأمل والظاهر ان قوله وكسب العبد الخ علة لما بعده
 أي لان كسب العبد الخ والاقتصار على المقدمة الاخيرة فيما يأتي لا يدل على انها
 هي العلة لازوم على السيد وما هنا لكونها في كسب العبد وعجالة شرح مروج وهما
 في كسبه كذمته لانه بالاذن رضي بصرف كسبه فيهما (قوله الحادث) صفة

(لا يضمن سيد باذنه في
 نكاح عبده مهراد) لا (مؤنة)
 ولا شرط في اذنه ضمانا لانه
 لا يلتزمها وضمان ما لم يجب
 باطل وتعبير هذا وفيما يأتي
 بالمؤنة أهم من تعبيرة بالنفقة
 (وهما) مع انهما في ذمته (في
 كسبه) المعتاد كاختطاب
 والبادر كسبة لانهما من لوازم
 النكاح وكسب العبد اقرب
 شئ يصر في اليهما والاذن
 له في النكاح اذن له في صرف
 مؤنه من كسبه الحادث

لكسبه الاول والثاني وحمله على ذلك الاختصار والافا بكسبه قبل للسيد فلا يذ
من اذنه له في صرفه حل (قوله بعد وجوب دفعهما) حيث ~~كان~~ غير مأذون له
في التجارة عما هو فينعلقان بكسبه بغير أموال التجارة كالاختطاب ولو الحاصل قبل
الاذن في السكاح كما سيأتي حل وس ل وعبارة شرب بعد وجوب دفعهما
بخلافه قبله وانفارق حكم العبة (قوله الحال بالسكاح) فإما ان تطالب به وان لم تكن
خلافا لما في شرح الروض ح ل (قوله بخلاف كسبه قبله) أي ولو بعد الاذن
وكان الاظهر ان يتم هكذا يظهر الايراد الذي أجاب عنه (قوله لعدم الوجوب) أي
حال حصول الكسب والا فالوجوب حاصل كما هو الغرض (قوله مع ان الاذن)
أي الاذن في صرفه المؤن من كسبه اللازم للاذن في السكاح لماسة تقدم ان الاذن
في السكاح اذنه له في صرف مؤنه من كسبه وقوله لم يتناوله أي لانه في ذلك الوقت
لم يكن هناك مؤن حتى يصرف كسبه اليها وأتى بقوله مع ان الخ لئلا يرد عليه
المأذون له في التجارة فان اذنه له في السكاح اذنه له في صرف مؤنه مما معه ولو قبل
وجوب الدفع (قوله أولى من قوله بعد السكاح) لانه يرد عليه المفوضة فانه لا يجب
فيه ما بعد السكاح وانما يجب بالغرض أو الوطء وأيضا المؤن لا يقب الا بالتمكين أم
شيئا (قوله وفي مال تجارة) ولا ترتيب بينه وبين الكسب فان لم يذ أحد هما
كامل من الآخر وقوله سواء حصل أي مال التجارة والربح قبل وجوب الدفع أم بعده
لان لا بعد في ذلك نوع استقلال حيث يجوز له التصرف فيه بالبيع والشراء بخلاف
كسبه ومثل ربح مال التجارة اكسابه التي اكسبها بغير أموال التجارة
كالاختطاب والاحتشاش فينعلق بها المهر والمؤنة وان اكسبها قبل الاذن له
في التجارة فيكون ما تقدم في قوله وهما في كسبه الحادث بعد وجوب دفعهما
مختصا بغير المؤن له في التجارة ضعف جانبه وقوة جانب المؤن له أما هو فيكون
في كسبه ولو الحاصل قبل الاذن له في السكاح كما علمت وصرح به في شرح الروض
حيث قاس كسبه على الربح والربح لا فرق فيه بين الحادث وغيره حل والذي
في ع ش على م ر وان كسبه الحاصل قبل الاذن في السكاح للسيد فلا يصرفه
في المؤن وفي م ر التعميم في ربح التجارة بكونه قبل الاذن في السكاح أو بعده
فدستفاد من مجموع منيه ومنيع ع ش عليه ان قياس الكسب على الربح الذي
ارتكبه في شرح الروض انما هو في ان كلاهما لا يتقيد بكونه بعد وجوب الدفع
كما يتقيد به كسب غير المؤن وهذا لا ينافي ان بينهما فرقا من حيث ان الربح
لا فرق فيه بين كونه قبل الاذن أو بعده وان الكسب لا يذ أن يكون بعد الاذن

(بعد وجوب دفعهما) وهو
في مهر المفوضة بوطء أو فرض
صحح وفي مهر غيرها الحال
بالسكاح والمؤجل بالحل
وفي غير المهر بالتمكين كما
يأتي في محله بخلاف كسبه
قبله لعدم الوجوب مع ان الاذن
لم يتناوله واذق ضمائه حيث
اعتبر فيه كسبه الحادث بعد
الاذن فيه وان لم يوجد المؤن
فيه وهو الضمان لان المضمون
ثم ثابت حالة الاذن بخلافه
هنا وتعبير بذلك أولى من
قوله بعد السكاح (وفي مال
تجارة اذن له فيها) وجبا
ورأس مال لان ذلك دين لزمه
بعده مأذون فيه كدين
التجارة

ولو قبل الذكاح فاقومه حل من التسوية بينهما من كل وجه اخذ ايضا هو القياس
الذي في شرح الروض غير ظاهر (قوله قبل وجوب الدفع) أي ولو قبل الاذن في الكاح
شرح مر (قوله ولا ما ذونا له) أي في التجارة (قوله في ذمته) فيطالب بهما بعد
عقده س ل ولما الفسخ ان جهلت حاله برماوى (قوله لا لزوم ذلك برضى مستقته)
أي مع عدم الاذن فيه فالحالنا قصة فلا مرد ما تقدم من أنه يتعلق بذمته وحسبه
لوجود اذن السيد وهو بيان بجامع القياس الذي ذكره بقوله كالتقراض فالدفع
ما يقال الاولى أن يقول ولا لزوم ذلك لانه عليه ثمانية وقوله فيتعلق برقبته وقوله فيتعلق
بكسبه ومال تجارته مع قوله قبل فانهم ما يكونان في ذمته فقط أشار بهذه العبارات
الثلاث الى القاعدة السابقة في باب معاملة الرقيق وعبارة حل هناك القاعدة
ان ما لزمه برضى مستقته ولم يأذن فيه السيد لمق بذمته فقط وان أذن فيه السيد
تعلق بذمته وحسبه وما بيده من المال أصلا ولا يرجع اليه فان لم يرض مستقته كغصب
تعلق برقبته فقط اذن فيه السيد أم لا (قوله بالقيد الثاني) هو قوله برضى مالكة
أمرها في نكاح فاسد وقوله وبالثالث وهو قوله لم يأذن فيه اه شويرى فجعل
قوله في نكاح فاسد جزءا من القيد الثاني لا مستقلا يدل عليه عدم الاخراج به
لكن قول الشارح وبالثالث ما لو أذن الخ يقتضى اه جزء من الثالث وأما القيد
الاول وهو قوله بوطه منه فلم يحتز عنه لانه جعله جنسا لوجوب المهر اه شينغا
عزيزى وقررة أخرى أنه خرج به ما اذا علت عليه ثم جزم بأن قوله منه لبيان الواقع
ذكرنا كيدا كقوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه (قوله والامة) أي بغير رضى
سيدها كما يدل عليه قوله وظاهر الخ (قوله ما لو أذن له سيدة في نكاح فاسد) أي
بمنصومه بخلاف ما لو أطلق لانصرافه للصحيح شرح مر أي فلم يتناول الفاسد
فاذا نكح نكاحا فاسدا كان غيره أذون فيه فيتعلق واجبه بالامة وحدها (قوله
بسمي فاسد) ليس بقيد وانما قيد به ليسن التشبيه (قوله ويستغنى عنه) مستأنف
أو معطوف على قوله وعليه تخليته وليس معطوفا على تخليته بأن يكون منصوبا
بتقدير أن على حد وليس عبادة وتقرعنى لانه يقتضى ان استخدامهما سارا واجب
على السيد (قوله ان تحملهما) أي وكان موسرا وان لم يعلم قدرهما س ل أو اذا هما
ولو موسرا مر وفي شرح المنهاج لسم قال بعضهم وجب ما سبق في عبد كسوب
أما ما جزم عن الكسب بجهة فالظاهر ان السيد السفر به واستخدامه حضرا من غير
الترام شيء وأقره الشباب مرعش وفي حاشية سم لعل هذا كله في غير القسم
الاخير وهو من ليس مادونا ولا مكتسبا أما هو فكل من المسافرة به ومن استخدامهما

سواء أحصل قبل وجوب
الدفع أم بعده (ثم) ان لم يكن
مكتسبا ولا مادونا فهما (في
ذمته) فقط (كراند على
مقدور له) (ومهر) وجب
(بوطه) منه (برضى مالكة)
أمرها في نكاح فاسد لم يأذن
فيه سيدة فانهم ما يكونان في
ذمته فقط كالتقراض لا لزوم
ذلك برضى مستقته وقول
كراند على مقدور ويرضاء
مالكة أمرها ولم يأذن فيه
من زيادتي وخرج بالقيد
الثاني المكروهة والسائمة
والصغيرة والمجنونة والامة
والمجنونة بسفه فيتعلق
المهر فيها برقبته وبالثالث
ما لو أذن له سيدة في نكاح
فاسد فيتعلق بكسبه ومال
تجارته كما لو نكح باذنه نكاحا
صحيا يسمى فاسدا وظاهر
ان رضى سيد الامة كرضى
مالكة أمرها (وعليه
تخليته) حضرا وعليه اقتصر
الامل وسفرا (ليلا) من
وقت العادة (لتنع) لاه
محله (ويستخدمه سارا ان
تحملها) أي المهر والمؤنة

لا يفوت شيئا فكيف يشترط العمل ويلزم الاقل المذكور ان بل لعليه أيضا
 في غير المأذون الذي معه من مال التجارة وربحه ما يوفي بالمهر والنفقة لانهما متعلقان
 بذلك وميه وفاءهما فلا داعي الى اشتراط العمل ولا الى لزوم الاقل المذكورين
 فليتأمل (قوله والاخلاء) لاحالته حقوق النكاح على كسبه م ر فوجبت
 التولية له وحده ثم هل له أن يؤجر نفسه بغير إذن سيده أولا لانه قد يرد السفر به نقل
 شيخنا ان له ذلك لكن يوما بيوم والمسألة في متن الروض ان له أن يؤجر نفسه
 وظاهره ولو مدة طويلة وجعلها في شرح الروض مقيسة على صحة بيع المؤجر ولا يخفى
 صحة بيع المؤجر مطلقا قلت المدة أو طالت حرراه حل حرراه فوجدنا في شرح
 البهجة ابا وازمه مطلقا وينع السيد عنه مدة الاجارة قل على الجلال (قوله الاقل
 منهما) أي من كل المهر والحال والنفقة فان لم يكن مهر او كان المهر وه مؤجل فالأقل
 من الاجرة والنفقة شرح م ر أي نفقة مدة عدم التولية فاد استخدمه شهرا مثلا
 وكانت اجرة مثله ذلك الشهر عشرين قرشا وكان المهر عشرين أيضا وكانت نفقة
 كل يوم عشرة انصاف فمبوعهما أكثر فنلزم اجرة المثل فان لم يكن مهر او كان وهو
 مؤجل نظرنا بين النفقة فقط واجرة المثل شيخنا (قوله امدة عدم التولية) أي المدة التي
 حقه ان يستخدمه فيها لا جميع المدة التي استخدمه فيها أو حبسه فيها حل
 فلوا استخدمه ليلا ونهارا لم يلزمه في مقابلة الليل شيء م ر (قوله أما أصل الزوم الخ)
 أفاده ان قوله أو دفع الاقل الخ تضمن دعويين أصل لزوم الدفع وصكون المدفوع
 الاقل فعلى الاولى بقوله أما أصل الخ وعلى الثانية بقوله وأما لزوم الخ وقوله
 دعويين بالياء لان مفردة دعوى لا دعوة قلبت ألفه ياء في التنبيه كما قال ابن مالك
 آخره مقصور تنقضي اجعله ياء (قوله فاذا فوته) أي الكسب وقوله كما في بيع الجفاني
 يجمع المنع مما يستحقه (قوله حيث صحناه) أي على قول ضعيف بأن باعه سيده
 قبل اختيار الفداء فلما فوته على الجفاني عليه طوبى بارش الجفانية من سائر أمواله
 وهذا أولى من قول س ل حيث صحناه بأن اختار السيد الفداء (قوله وأولى) أي
 لمحصل اذن السيد هنا فاذا لزمه ارش الجفانية مع عدم الاذن فيها فلزمه مؤن
 النكاح مع الاذن فيه أولى وقوله فكما في فداء الجفاني كان عليه أن يقول وأولى أيضا
 لتعليل المذكور ويمكن أن يكون حذف من الثاني للدلالة الاولى س ل (قوله وقبل
 يلزماته) ضعيف وهو مقابل لقوله أو دفع الاقل الخ وقوله بخلاف ما لو استخدمه الخ
 راجع للتعليل أي فهذا القول الضعيف يرد عليه ما لو استخدمه الخ أو حبسه أجبن
 فانه لا يلزمه الا الاجرة سواء كانت قدره والمثل والمؤنة أو أقل منه ما أم أريد منهما

(والاخلاء لكسبهما أو دفع
 الاقل منهما ومن اجرة مثل)
 لمدة عدم التولية أما أصل
 اللزوم فلما مر من ان اذنه له
 في النكاح اذنه له في صرف
 مؤنه من كسبه فاذا فوته
 طوبى بها من سائر أمواله
 كما في بيع الجفاني حيث
 صحناه وأولى وأما لزوم الاقل
 فكما في فداء الجفاني بأقل
 الامر من قيمته وارش
 الجفانية ولان أجرته ان زادت
 كان له أخذ الزيادة أو نقصت
 لم يلزمه الانعام وقبل يلزمه
 وان زادا على اجرة المثل
 بخلاف ما لو استخدمه
 أو حبسه أجبن لا يلزمه
 الا اجرة المثل

فيحتاج للفرق بين استخدام السيد له حيث يلزمه بسببه المهر والمؤنة وان زاد على
أجرته وبين استخدام الاجنبي له حيث لا يلزمه الا الاجرة وان نقصت عن المهر
والمؤنة وقوله لا تغويت منفعة أي فيلزمه قيمتها وهي الاجرة وان كانت أقل من
المهر والمؤنة (قوله اتفاقا) أي لا ما زاد عليها فقله ما وجب في الكسب أي ولو زاد
على اجرة النخل فهذا الفرق على هذا القيل حل (قوله في الكسب) متعلق بقوله
لا لزام وقوله ما وجب أي الذي وجب وهو المهر والمؤنة فلما فوت الكسب لم يله
ما يؤدي منه وهو المهر والمؤنة اه (قوله لتقييده له بالاستخدام) لان حبسه عن
كسبه ما يغير استخدامه كاستخدامه ولو كان لا يحسن منفعة ولا يقدر على
اكتساب كثر من وجبه لا يلزمه شيء لانه لا منفعة له حل (قوله وله) أي للسيد
سفره أي ان تحمل ما مرسل (قوله وبأتمه) أي أتمه السيد وان لم عليه الخلوة
بها لانها لا تحرم مر خلافا لما في شرح الروض حل بخلاف الزوج لا يجوز له
المسافرة بهما منفردا بغير اذن السيد لما فيه من الخلوة القوية بينهما وبين
سيدهما شرح م (قوله لانه مالك الرقبة) الاولى ان يقول لان الزوج لا يملك
المنفعة ليحصل الفرق بينه وبين المستأجر حيث يقدم على مالك العير حل (قوله
لم يسافر به) أي بغير رضى المالك والمترين والمكاتب شرح م (قوله ولزوجها
مع انتهاء السفر) فلو سلمه اليلا ونهارا وجبت نفقتها عليه وان لم يسافر الزوج
فله استرداد مهره ان لم يكن دخل بها ان سلمه ظاهرا وجوب تسليمه عليه قبل
الدخول حل فان تبرع به لم يسترد كافي فظايره شرح م (قوله لينفق عليها)
ينبغي اسقاطه لانه يشعر بان لها عليه النفقة اذا سافر وليس كذلك س ل وعبارة
حجر والزوج تركها ومعها اليه تمتع بها وقت فراغها ولا نفقة عليه لعدم التمكن
التام وايها م كلام الشارح وجوبها يحمل على ما اذا سلمت له تسليمها تاما (قوله غير
مكانية) أي كتابة صحيحة امامه وليس له استخدامهما لانها مالكة لامرهما م
وسلمها للزوج ليلا ونهارا لا اذا فوت عليها تحصيل النجوم والا فللسيد منفعتها
من انهار أي ومنعها من ذلك طريق لتحصيلها النجوم فلا يقال هي لا يجب عليها
ان تحصل النجوم حتى يمنعها من الزوج نهارا لتكتسب النجوم وحاصل الجواب انه
لا يكافئها الا اكتساب الا ان المع من تسليمها نهارا يؤدي الى ذلك اه حل وشمل
كلام المصنف المبسطة فهي كالقنة أي اذا لم يمكن مهاياة والافه في نوبة
نفسها كالخبرة وفي نوبة السيد كالقنة اه زى (قوله ولو بناه) عبارة شرح
م بنفسه أو بناه اما هو فلا نه يحمل له نظر ما عدا ما بين السرة والركبة والخلوة

اتفاقا اذا لم يوجد منه الا
تقويت منفعة والسيد سبق
منه الاذن المتقضى لالتزام
ما وجب في الكسب
وما ذكر من التولية ليلا
والاستخدام نهارا جرى على
العالم فان كان معاش السيد
ليلا كحراسة كان الامر
بالعكس فانه الماوردى وقوله
أودع أهم اذ كره لتقييده له
بالاستخدام (وله سفره
وبأتمه الزوجية) وان فوت
التمتع لانه مالك الرقبة
فيقدم حقه نعم ان كان
أحدهما مريضا أو مستأجرا
أو مكاتبا لم يسافر به (ولزوجها
معها) في السفر ليمتنع بها
ليلا وليس للسيد منه من
السفر ولا الزام به لانه في
عليها (وليسيد غيره ككتابة
استخدامه) ولو بناه (نهارا

ويُسَلِّمُ لزوجها ليلا) من وقت العساة لانه يملك من حق استخدامها والتمتع بها وقد نقل الثانية للزوج فتبقى له الاخرى يستوفى في النهار دون الليل لانه جعل الاستراحة والتمتع (٢٢٢) (ولا مزية عليه) أي على زوجها (إذا) أي

بها وأما نأبى الاجنبي فلانه لا يلزم من الاستخدام نظر ولا خلوة على انه لا يلزم ان يكون النأب ذكرا ع ش (قوله ويسلمها لزوجها) مستأنف وليس معطوفا على استخدامها ما بان تقدري قبيله أن لانه يقتضى ان التسليم بان التسليم مع انه واجب عليه (قوله من وقت العادة) ولو اختلف غرض الزوج والسيد روى الزوج لان السيد ووط نفسه بتزويجها حل (قوله حين استخدامها) قضيته انه انما يسقط من الكسوة ما يقابل الذي استخدمه افيه فقط وقياس ما في الذشوزان تسقط كسوة الفصل باستخدام بعضه ولو يوم ما وان نفقة ليوم تسقط باستخدام بعضه على ما ياتي في تشوز بعض اليوم ع ش على م د (قوله ولا يلزمه ان يخلوها) فلو فعل ذلك أي الاختلاء بها في بيت السيد أو غيره فلا نفقة عليه شرح م ر أي حيث استخدمها السيد والأوجب عليه لتسليمها له ليلا ونهارا ع ش على م د (قوله بيت في دار سيدها) أو بجواره وذ كر هجران ظاهر كلا مهم انه لو عين له بيتا له ولو بعد اعنه لا يلزمه اجابته لما فيه من المنة حل وفي ع ش على م د قوله لان الحياء الخ قضيته انه لو عين السيد بيتا بجواره مستقلا وجب على الزوج السكنى فيه لا تنفاه ما عطل به من ان المروءة والحياء الخ ولعله غير مراد (قوله لان الحياء والمروءة) فلو كان الزوج ولد السيد ما وله ولاية اسكانه لسفه أو مروءة مع الخوف عليه لو اقررد كان للسيد ذلك لا تنفاه المعنى المذكور حل (قوله ولو قتل أمته) ولو مع مشاركة أجنبي أي عمدا أو خطأ أو شبه عمدا وتسبب في ذلك بأن وقعت في بئر حفها عدوانا حل أو قتلت نفسها (قوله ولو مع مشاركة أجنبي) وكذا لو قتل الزوج أرقته سيدها أو قتلت الحرة زوجها أو الحالة هذه أي قبل الوطء وظاهره ان كان قتلها بحق حل ودخل في الامنة المنة وهو الذي اعتمده م د وقال زى وخ ط يسقط ما يقابل الرق فقط قل على الجلال (قوله أو ماتا) أي الحرة والامة (قوله ولو قبل وطء) راجع للحد والسبع قبله لان قوله أو ماتا فيه صورتان أي سواء كانت الصور السبع قبل الوطء أو بعده فالاحاصل ان في كلامه أربعة عشر صورة يضم اليها صورتان خارجتان بقوله قبل وطء ويزاد عليها ثلاث صور خارجة بقول زى وح ل وصحذ الوقتل الزوج أو قتل سيدها أو قتل الحرة زوجها قبل وطء في الجميع فالاحاصل ان الصور التي لا يسقط المهر فيها تسعة عشر (قوله بعد الوطء) متعلق بقوله باعها (قوله فان وجب في ملك المشتري) أو بعد عتقها ويكون لها شوري وبعبارة م د ولو اعتقها فلها ما ذكره للمشتري واعتقها ما للبائع (قوله بعد البيع) راجع للجميع أي وكذا بعد العتق (قوله ولو لزوج أمته عبده الخ) والظاهر ان البعض بالنسبة الى بعضه

حين استخدامها لا تنفاه التمكين التام) ولا يلزمه ان يخلوها (بيت بدار سيدها) اخلاء له لان الحياء والمروءة يمنعاه من دخول داره فلا مؤنة عليه والتقيد بغير المكاتب من زيادتي (ولو قتل أمته أو قتلت نفسها قبل وطء) فيه ما سقط مهرها الواجب له لتغويته عمله قبل تسليمه وتغويتها كتغويته بخلاف ما لو قتلها زوجها أو أجنبي أو قتل الحرة نفسها أو قتلها زوجها أجنبي أو ماتا ولو قبل وطء ولا يسقط المهر وفارق حكم قتلها نفسها حكم قتل الامة نفسها قبل الوطء بانها كاسلمة للزوج بالعقد ادله منها من السفر بخلاف الامة (ولو باعها) قبل وطء أو بعده (ظاهر) المسمى أو بدله ان كان فاسدا بعد الوطء (أو نصفه) بفرقة قبله (له) كالمولوديه اولاته وجب بالعقد الواقع في ملكه (ان وجب في ملكه) من زيادتي فان وجب في ملك المشتري فهو له بان كان السكاح تفويضا أو فاسدا ووقع الوطء فيها أو الغرض

أو الموت في الاول بعد البيع (ولو لزوج أمته عبده) بقيد زده بقولي (ولا كتابة فلامهر) لانه لا يثبت له على عبده من فلاحا جة الى تسميته بخلاف ما لو كان ثم كتابة فيهما أو في أحدهما اذ المكاتب كالأجنبي

الحركة الحرفية بقسطه ولم أوفيه نقلا اه قوت اه زى

(كتاب الصداق)

وجعه في القلة صدقة وفي الكثرة صدق بضمين قال ابن مالك

لا سم مذ كبر رباعي بحد * ثالث أفعله عنهم اطرد

وقال ايضا

فعل لا سم رباعي بحد * قد زيد قبل لام اعلالا فقد

وهو مشتق من الصدق بفتح الصاد اسم للتشديد الصلب بفتح الصاد فكأنه أشد

الاعراض لزوما من جهة عدم سقوطه بالتراضي زى وقيل يكسر ما كما يدل عليه

قول الشارح لا شعاره بصدق رعية الخ (قوله هو) أى شرعا (قوله ما وجب بنكاح)

وبعدها لغة المسمى قال في المختار يقال اصدق المرأة اذا سئى لها صداقا فيكون المعنى

الشرعي اعم من المأثري عكس القاعدة على القول الاقل في المعنى الشرعي واما على

الثاني فساو له (قوله أروطه) أى في المفوضة أو الشبهة ومنها السكاح الفاسد وقوله

كارصاع أى ارضاع الكبرى من زوجة للصغرى أو ارضاع أمه زوجة للصغرى

وقوله قهرا أى على الزوج ويجب له المهر على المراجعة انقوت للصغرى عليه

وقوله سابقا ما وجب أى كلا أو به ضابطا خلافا ما اذا كان بامر الزوج فلا شىء له

على المراجعة كما سيأتى في قوله وله على المراجعة ان لم ياذن في ارضاعها نصف مهر

المثل (قوله ورجوع شهود الخ) ظاهرا به مثال للتقويت وفيه نظر لان المقوت

للبيع اعم والشهادة فالظاهر ان الواو بمعنى أو فيكون معطوفا على تقويت بضع

تأمل والمراد شهود الطلاق حل أى وحكم الحساكم بالفرقة ثم رجعوا عن الشهادة

فان الزج يرجع عليهم بالمهر شيئا (قوله مسمى) أى ما وجب بذلك أى بالصداق

وقوله لا شعاره أى الصداق (قوله الذى هو) أى النكاح (قوله ويقال له ايضا مهر

وغیره) ونظم بعضهم أسماء فقال

صداق ومهر فحيلة وفريضة * حياء واجرم عقر علائق

وطول نكاح ثم خرس تمامها * فقرود عشر عذ الش موافق

والعلائق جمع عليقة بفتح العين وكسر اللام وهو أحد أسماء الصداق والخرس بضم

الخاء المعجمة وسكون الراء قال تعالى وليس تعفف الذين لا يجدون نكاحا اه شرح

الروض وقال تعالى ومن لم يستطع منكم ما ولا يقال فيه صدقة بفتح أوله وتقلب

ثانيه وضم أوله أو فقه مع اسكان ثانيه فيهما ما رضمهما واجعه صدقات قال تعالى

وأتوا النساء صدقاتهن نحلة أى عطية من الله تعالى من غير مقابل لانها تستمتع به

(كتاب الصداق) هو
بفتح الصاد ويجوز كسرهما
ما وجب بنكاح أو وطه
أو تقويت بضع قهرا كارضاع
ورجوع شهود مسمى بذلك
لا شعاره بصدق رعية بأذله
في النكاح الذى هو الأصل
في ايجاده ويقال له ايضا مهر
وغیره كما بينه في شرح الروض
وتدل الصداق ما وجب
بتسميته في العقد

أكثر من استنائه بها لكون شهورتها أكثر من شهوره اه شوبري (قوله بغيره)
 أي بغير ما ذكر من التسمية (قوله وآتوا النساء) الغيبة للأزول - وقيل للأولياء لأنهم
 كانوا يملكون الصدقات في الجاهلية شوبري (قوله لمريد التزويج التمس الخ) سببه
 ما في البضاري من سهل قال جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
 يا رسول الله اني وهبت نفسي إليك فستك فقال رجل يا رسول الله فو جنيها
 أن لا يكن لك بها حاجة فقال هل عندك شيء تصدقها إياه قال ما عندي الا اذاري
 فقال ان أعطيتم إياه جلست ولا اذرك فالتمس شيئا قال لا أحد شيئا قال التمس
 ولو خاتما من حديد أي اطلب شيئا من الساس تجعله صداقا ولو كان ما ظلمته خاتما
 من حديد قال لا أحد قال فهل عندك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا
 قال قدر زوجا كما بما لك من القرآن برماي فظاهر ان مريد التزويج هو الزوج
 فكان الاولى للشارح ان يقول لمريد التزويج لان مريد التزويج هو الولي الا ان يقال
 المعنى لمريد تزويج النبي له كما تدل عليه العصة المذكورة (قوله سن ذكره في العقد)
 وسن أن لا يفسر عن عشرة دراهم خالصة لان اباحيفه لا يجوز اقل منها وترك
 المصلاية فيه وان لا يزيد على خمسمائة درهم فضة أو صدقة بناته وأزواجه صلى الله
 عليه وسلم سوى أم حبيبه شرح م لان صداقها كان اربع مائة دينار وكانت من
 عند العباسي اكرام الله صلى الله عليه وسلم (قوله لم يخل نكاحا عنه) دليل لسن
 الذكروا اما الواجبة نفسها فلم يقع لها نكاحا فضلا عن كونه سمي المهر رشدي على
 م رأيه ان لم يخل نكاحا أي لغيره فلا ينافي انه اخلاؤه اه تأمل (قوله ولثلا يشبه)
 دليل لكل أمة أي وذلك ينافي الخصوصية حل (قوله وقد يجب) ولا يطل النكاح
 عند ترك التسمية حل (قوله غير جائزة انصرف) أي أو ملوكة لغير جائز انصرف
 أي وقد يسمى لها أكثر من مهر المثل أو كان محجورا عليه ورضيت رشيدة بدون مهر
 المثل فانه يجب التسمية حل قوله كونه ممن فيه حذف الكون مع اسمه وهو جائز
 وفيه عمل المصدر محذوف الا ان يقال حذف بعد عمله (قوله مع كونه صداقا) أي
 في الجملة فلا يرد ما لو جعل رتبة العبد صداقا لزوجته الحرة حيث لا يصح بل يطل
 النكاح لما بينهما من التضاد ولا يحمل الاب أم الولد صداقه الله بأن يطل أمة بثبته
 فيأتي منها الولد ثم يشترطه فلا يصح ان يجعل لها صداقا لهذا الولد لا بد ولا اقتضاه دخوله
 في ملكه فاذا دخلت في ملكه عتقت عليه واذا عتقت عليه لم يصح جعلها صداقا
 وما أدى وجوده الى عدمه باطل من أصله فليس المراد بأم الولد من تعتق بمرت سبدها
 فيصير مهر المثل ولاعتق وكذلك لا يصح جعل أحد أبوي الصغيرة صداقا لماله المتعة

والله زما وحب بغيره والاصل
 فيه قبل الاجماع قوله تعالى
 وآتوا النساء صدقاتهن نحلة
 وقوله صلى الله عليه وسلم
 لمريد التزويج التمس ولو خاتما
 من حديد وراه الشيخان
 (سن ذكره في العقد وكره
 اخلاؤه عنه) أي عن ذكره
 لانه صلى الله عليه وسلم
 لم يخل نكاحا عنه ولثلا يشبه
 نكاح الواجبة نفسها صلى
 الله عليه وسلم نعم لو زوج
 عبده أمة ولا كتابة لم يسن
 ذكره اذا فائدة فيه رقد
 يجب له ارض كان كانت
 المرأة غير جائزة التصرف
 وذكر كراهة الاخلاص من
 زياتي (وما مع) كونه
 (نكاح مع) كونه (صداقا)

عليه ما ليس به مصلحته لما فيه المصالح المفسدة السمي وكذلك لا يصح جعل
ثوب لا يملك غيره صدق اقامع ان كلا يصح جعله ثمنا لان هذه يصح اصدائها في الجملة
والمنع في ذلك لعارض وهو انه يلزم من ثبوت الصداق رفعه وفارغ شيئا في ايراد
الثوب حيث قال واستثناء ما لو جعل ثوبا لا يملك غيره صداقة تتعلق بحق الله به من
وجوب ستر العورة بها غير صحيح لانه ان تعين السرية امتنع بعه واصداقه والاصح
كل منهما وعلى اعيانها المفهوم اصدقاها مالها او يلزم قنهما من قودع عدم مصلحته
بيعه فقول بعضهم ان هذا لا يرد الا لو قال وما لا يصح جعله ثمنا لا يصح جعله صداقا
فيه نظير ولا تزوج امة مشتركة لا بد ان يكون ما يخص كل واحد من صداقتها
فما كثر فان خص كل واحد اقل متمول اقل من اقل متمول لم يصح التسكاح كما ذكره
هروهل الثمن مثله في البيع حر حر ل وري (قوله وان قل) فليرطق قبل
الدخول وكان الصداق اقل متمول وجب لها نصف مهر المثل من ل (قوله ل كونه)
أي الصداق فهو علة لقوله مع الخ (قوله بما لا يتمول) أي لا بعد ما لا عرفا وان عذ
بضميحه الى غيره وعبارة الشورى قوله بما لا يتمول أي من المال كما اشار اليه
الشارح بقوله كنواة وحيث فلا بد من قوله ولا يقابل يتمول لانخراج فهو ما يستحقه
من الفصاح فانه يصح جعله صداقا لكونه يقابل يتمول وهو الدية وأشار اليه بقوله
وترك شفعة بأن اشترت حصصه شريكه في الدار فيجعل ترك الشفعة صداقا لها وبه نعلم
ما في الحاشية انتهى فان الشأن الاول ان لا يتمول والاخير ان لا يقابل يتمول
(قوله فسدت التسمية) ووجب مهر المثل (قوله ضمان عقد) أي يضمن
بالمقابل وهو مهر المثل هنا م ر وفيه ان المقابل البضع الا ان يقال يضمن
بالمقابل اوبدله لتعذر ضمان البضع بأن يرد له ما يلزم عقد التسكاح والافساح انما
ورد على عقد الصداق (قوله لا ضمان بد) وهو ضمان المثل بالمثل والتعذر بالقيمة م ر
(قوله وان طالبته بالتسليم) غاية في قوله لا ضمان بد له مع ما يتوهم انها ان طالبته
بالتسليم فامتنع يصير غاصبا فيضمن ضمان بد ر قوله كالمبيع بيد البائع المناسب
كالثمن بيد المشتري لان الزوج ينزله المشتري والزوج ينزله البائع كالمساقي
في كلامه عند قوله ولما حبس نفسها الخ (قوله فليس لوجه الخ) انظر وجه
تعريضه على ضمان العقد اقول وجه دخوله في قول المصنف لا يصح دونه فيما لم
يقبض وفمن بعقد لصعف الملك حيثئذ (قوله ولا غيره) مما هو في معناه كالرهن
والهبة والسكناء والاجارة ويصح هنا التصرف الذي يصح في المبيع قبل قبضه
كالموتية والتقابل في العين التي جعلها صداقا والابلا والتدبير والتزويج والوقف

وان قل لكونه عوضا فان
عقد بما لا يتمول ولا يقابل
بتمول كنواة ووجه ترك
شفعة وحده قلقت فسدت
التسمية بغير وجهه عن
العوضيه (ولو اصدق عينا
فهو من ضمانه قبل قبضها
ضمن ان عقد لا ضمان بد وان
طالبته بالتسليم فامتنع
كالمبيع بيد البائع (فليس
لزوج) قبل قبضها (تصرف
فيها) يبيع ولا غيره
وتعبر بذلك أولى

من قوله بيعه (ولو تلفت بيده)
 بأقصة معاوية (أو تلفها هو
 وجب مهر مثل) لانفساخ
 عقد الصداق بالتلف (أو)
 تلفتها (هي) وهي رشيدة
 (فقابضة) لحقها (أو) تلفها
 (أجنبي) يضمن بالانكاف
 (أو تعيبت لا بها) أي
 لا بتعيبها كعبد عي أو نسي
 حرفته (تخيرت) بين فسخ
 الصداق وإجارتته كافي البيع
 في جميع ذلك (فان فسخه
 ق) لها (مهر مثل) على الزوج
 ويرجع هو على الأجنبي
 في صورته بالبدل (وإذا) أي
 وان لم تفسخه (غمرت
 الأجنبي) في صورته البدل
 وليس لها مطالبة الزوج
 (ولا شيء) لها في تعيبها) بغير
 زوجه بقول (بغيره) أي بغير
 الأجنبي كما إذا رضى المشتري
 ببيع المبيع وخرج نزيادتي
 لا بها ما لو تعيبت بها فلا
 تعيب كما في البيع (أو) صدق
 (عبد بن) هو أعم من قوله
 عبد بن (وتلفت واحدة)
 منها بأقصة أو بالانكاف الزوج
 (قبل قبضه) انفسخ عقد
 الصداق (فيها) لافي الباقية
 عمل لا يفرق بين الصفة

والقيمة وإباحة الطعام لا فقر إذا كان صدقه جزاء ما وأشار لبعضه ح ل
 هنا وبعضه ما أخذ من قول الشارح في باب المبيع قبل قبضه من ضمان بانه
 (قوله بيعه) أي العبد (قوله ولو تلف الخ) حاصله أن الصورة غائبة أو دمة في التلف
 وهي تلفها بأقصة وانكاف الزوج وانكاف الزوجة وانكاف أجنبي ومثلها
 في التعيب فيفسخ في صورة ب وتكون قابضة لحقها في صورة وتغير في أربعة
 صورة في التلف وهي انكاف الأجنبي وثلاثة في التعيب ولا تخير في صورة وهي
 ما إذا كان التعيب بها (قوله وجب مهر مثل) أي لانه مضمون ضمان بعد
 قال ح ل وهل المراد مهر مثلها عند ما عد أو لا ظاهر الأول فرع لو عقد
 بنقد فأبطله السلطان أو نقصت الماسة به أو زادت وجب ما وقع العبد به زاد
 سعره أو نقص ولو عز وجوده فان فقد كان لمثل وجب والقيمة ببلد العقد
 وقت المطالبة ح ل وم ر وقوله والقيمة ببلد المقدي يعني أن يمين معنى هذا
 الكلام فان كان الصداق معيناً في العقد فلان معنى لفقدته الانكاف والمعين إذا تلف
 لا يجب مثله ولا قيمته بل مهر المثل كما سيأتي في قوله ولو تلف في يده وجب مهر مثل
 وان كان في الثقة لم يتصور فقداه إلا بانقطاع نوعه إذا تلف لا يتصور إلا للمعين وإذا
 انقطع نوعه لم يتصور له مثل سم على أس هو ويمكن الجواب بأنه تيار الشق الثاني
 ويراد مثله من جنسه ووجب معه قيمة المنفعة مثلاً إذا كان المسمى فلوساً فقدت
 يجب مثلهما ساقية صنعتها أو باختيار الأول لكن بناء على أن الصداق مضمون
 ضمان يدع ش عليه (قوله) انفساخ عقد الصداق بالتلف) ويقدرا ساقية
 إلى ملك الزوج قبيل التلف حتى لو كان عبداً لزمه مؤن تجهيزه زى (قوله وهي
 رشيدة) بخلاف السفينة فانها لا تكون قابضة لحقها لكن تصرفها بالبدل ح ل
 ويلزمه لها مهر المثل ع ش وقديتة صان (قوله فقابضة لحقها) حيث لم يكن
 انكافها لها فاشاعن صيال والاملا مكنون قابضة وبخلاف العتق فاصافاه
 كالتلف بأقصة ح ل (قوله أو أجنبي) أي يضمن بالانكاف فخرج الحربي والعامل
 قودا فانه كالتلف بأقصة كما قاله الشوري (قوله تخيرت) أي موداع ش (قوله
 البدل) أي كلا فيما إذا تلفها أو بعضاً أو الارش اداعياها (قوله في تعيبها)
 الأنسب بقوله أو تعيبت أن يتول تعيبها فلتصر الذممة الصحيحة وعلى ما هنا فهو
 مصدر مضاف لفعله مدحذف الفاعل أي تعيب أحداً ياها شوري (قوله
 بغيره) أي بغير الأجنبي أما به فلها عليه الارش شوري (قوله وخرج نزيادتي)
 الأولى تقديمه عند قوله تخيرت (قوله تخيرت) وسكت عن صور التعيب الأربعة

(وتخيرت فان فسخت فلها) (مهر مثل والاف) (لها مع الباقية) (حصة المتألفة منه)

وقياس ما تقدم أن يقال أنها تغير في ثلاثة تسييم انقسم أو تعيب الزوج وتعيب
 الاجنبي فان قصته فسد الكون أجازت أخذت العيبين من غير أرض في تعيب
 الزوج وتعيب به لا غير ومع أرض الناقصة في صورة ذيب الاجنبي أي تأخذ
 الارش منه رأما لمرة الرابعة وهي ما اذا كان التعيب من الزوجة نفسها
 فلا خيار لها ولا أرض فلو قول أو تلفها اجنبي أو تعيبت لانه تخيرت لوفى بالمراد
 (قوله أي من مهر المثل) أو باعتبار القيمة وانظر هل التقويم معتبر بيوم التلف
 أو بوقت العقد شورى واعتبار القيمة واضع في المقتدين ونحوه ما أم المثل كقبحى
 بر تلف أحدهما فالقياس اعتبار المقدار لا القيمة ع ش (قوله ولا يضمن منافع)
 مثل ذلك مالو أمدها أمة ووطئها بشبهة قبل قبض الزوجة لها فانه لا يضمن مهرها
 ولا أرض بكاره اه شيخنا عزى وقال ح ل وأما فوائد الصداق فهي في يده
 أمانة فان استوفى منفعته ضمن أو طلبت منه فامتنع ضمنها ومن النافع وطء الأمة
 فلا يجب به مهر ولا حد ولا تصيرام ولله (قوله ولو باستيفائه) لا ردوا سنشكل بعضهم
 على ضمان القدر عدم الضمان في المستثنى للهدى بالاستيفاء في الاولى والامتناع
 في الثانية ويحباب بأن ملكها صعب لطرقه لا لا فساد بالتلف فلم يقع على ايجاب
 شىء على من هو في قوة المالك يرقب عوده اليه بفرقة قبل الدخول فهر اعليها اه
 حجرى (قوله كظيره في البيع) ويرى في أن البائع لا يضمن منافع المبيع
 أي قبل القبض وهو كذلك شعبنا (قوله ولها حبس نفسها الخ) واذا حبست
 نفسها أو حبسها الولي بسبب عدم تسليم اصدق استفتت النعمة وغيرها وجوبا
 مدة الحبس لان التقصير منه زى (قوله لرضاها بالناجيل) قال شيخنا ولو أمدها
 تعليم نحو قرآن وطلب كل التسليم فالذى أمثنته ولم أرفيه شيئا اسما ان اتفقا على شىء
 وذلك والافسخ الصداق ووجب مهر المثل فيسببه لعدول وتؤمر بتسليم نفسها ح ل
 وقد يقال تجبر هي لان رضاها بالانعام الذي لا يحصل عادة الا بعد مدة كالناجيل وقد
 تقدم اجبارها فيه وان حل الاجل وقد يحباب بأن انتهاء الاجل معلوم فتمسكها
 المطالبة بعدد وضمن التعليم لا غاية له فهي اذا مكنته قد يتساهل في التعليم فتطول
 المدة عليهم ابل رجاءات التعليم بذلك ونقل عن شيخنا الزياى الجرم بذلك ع ش
 على م ر ولو فسح بالتب بهنهاء ورجل مجبول كما يقع في زمننا يجعل بموت اوراق
 فسد ووجب مهر المثل لا ما يابل لمجهرل لتعذر التوزيع مع الجهل بالاجل اه شرح
 م روع ش (قوله ولو لورق أم ولده) هذا خرج بقوله ملكته وقوله وما الورق
 أمة خرج بقوله بنكاح فليود ندم شيئا (قوله أو باعها) أي أم الولد في بعض

أي من مهر المثل وان أعتقها
 الزوجة قفانصة لتسليمها
 أو اجنبي فتغيرت حكمها بما
 (ولا يضمن) الزوج (منافع)
 فانه بيده ولو باستيفائه (لها)
 بر كوب أو غيره (أو امتناعه)
 من تسليم (للصداق) بعد
 طلب (له من له الطالب)
 كظيره في البيع (ولها)
 حبس نفسها لقبض غير
 مؤجل (من مهره من
 أو حال (ملكته بنكاح)
 كما في البائع فخرج مالو كان
 مؤجلا فلا حبس لها وان
 حل قبل تسليمها لنفسه له
 لوجوب تسليمها نفسها قبل
 الحلول لرضاها بالناجيل
 كما في البيع وما الورق أم
 ولده نعمة فتؤمر ببيعها
 أو باعها

بعدمادان زوجهما لانه ملك
للوارث أو المفق أو البائع
لأهلهما ولو زوج أمة ثم اعتقها
وأوصى لها بمهرها لأنها إنما
ملكته بالوصية لا بالنكاح
وقولي ملكته بنكاح
من زيادتي والحبس في الصغيرة
والجنونة لوليها وفي الأمة
لسيدها أو لوليها (ولو تنازعا)
أي الزوجان (في البداة)
بالقسام بأن قال لا أسلم المهر
حتى تسلي نفسك وقالت
لا أسلمها حتى تسلمه (أجبرا)
فيؤمر بوضعه عند عدل
وتؤمر بتكبير (لنفسها)
(فإذا مكنت أعطاه) أي
العدل المهر (لها) وإن لم يأتها
الزوج قال الإمام فلوهم
بالوطء بعد الإطعام فامتنعت
فالوجه استرداده (ولو بادر
فمكنت طالبت به) بالمهر (فإن لم
يطأ امتنعت) حتى يسلم
المهر وإن وطئها طائفة فليس
لها الامتناع بخلاف ما إذا
وطئها مكرهة أو صغيرة
أو مجنونة لعدم الاعتداد
بتسليمهن (ولو بادر فسلم)
المهر (فلم تكن) أي يلزمها
التمسك به إذا طلبه
(فإذا امتنعت) ولو بلا عذر

صورها أو الأمانة لا بقيد كونها أم ولد شوبرى (قوله بصدان زوجها) راجع
للمسئتين قبله شيئا (قوله والجنونة) أي والسفينة شوبرى (قوله لوليها)
مالم ير المصلحة في التسليم ويغايق البيع بانه لا مصلحة تظهر ثم غالب شوبرى وكذا
يقال في ولي السفينة ح ل (قوله وفي الأمانة لسيدها) وكذا في المسكاة بانه لا
للسيد منعهما من جميع التركات ولا يقال هو بدل بضعها ولا حق له فيه اه ح ل
(قوله أجبرا) أي حيث كان العوض معين فان كان في الذمة فلا ينبغي أن يجبر
بل يجبر في رضاها بما في الذمة على قياس ما تقدم في البيع وقد يفرق ومن ثم
لم يجبر وأما القول بأن الزوجة تغير وحدها كالبائع بعوات بضعها هادون المبيع
ثم اه ح ل (قوله بوضعه عند عدل) وليس تأبسا واحدا منهما إذ لو كان تأبسه
لنكحت هي المجبرة وحدها ولو كان تأبسا لكان هو المجبر وحده بل هو نائب الزمير
لقطع الخصومة بينهما ولو تلف في يده كان من ضمان الزوج كعدل الرهن فانه لو تلف
يكون من ضمان الراهن ح ل ومثله شرح م ر (قوله فإذا مكنت أعطاه لها)
ويظهر أن تمكين الرقاة والقرناء ونحوهم الاستمتاع بغير وطء كتمكين السفينة
للوطء حتى لو لم يستمتع بها بمادوء الوطء في الفرج ولها الامتناع وإن استمتع وهي
مختارة فلا وهذا هو المتمدن قال ابن قاسم على ابن حجر ولو تزوج امرأة فزفت إلى
الزوج بمنزله فدخل عليها باذنها فلا جرة لمدة سكناه ولو دخل عليها في منزلها باذن
أهلها وهي ساكنة فعليه الاجرة لمدة إقامته معها لانه لا ينسب إلى ساكنة قول
وكذلك لو استعمل الزوج وأفى المرأة وامتنعت وهي ساكنة على جرى العادة فلزمه
الاجرة اه خادم (قوله فان لم يطأ) تفريع على عذري تقديره فان امتنع من
إعطاء المهر فقيه تفصيل وهو ما ذكره بقوله فان لم يطأ الخ قال ح ل أي في غير الرقاة
والقرناء ولم يستمتع بالرقاة والقرناء بغير الوطء في الفرج ولو تزوج امرأة بالشام والعقد
بغزة سلمت نفسها بغيره اعتبارا بعمل العقد ان ظلم إلى مصرف فقمتها من الشمام إلى
غزة عليها ثم من غرة إلى مصر عليه وهل مؤنة الطريق من الشام إلى غرة عليه أم لا
قال الحنابلة في فتاويه نعم وحكي الروياني فيه وجهر أحدهما نعم لأنها خرجت
بأمره والثاني لا لأن تمكينها إنما يحصل بغزة قال وهذا أقيس وهو المتمدن شرح م ر
(قوله وإن وطئها) أي غير الرقاة والقرناء ولو في الدبر أو استمتع بالرقاة والقرناء
فلو زال ذلك أي الرق والقرن فالظاهر أنها لا تعبد بنفسها اه ح ل (قوله أو مجنونة)
وإن مكنتها فقلت ثم جنت ووطئها حال جنونها على الأقرب من احتمالين لأن العبرة
بالوطء وقد وقع حال جنونها شوبرى وينبغي أن يكون لوليها أن يسمعه من الوطء

ولو سلم الولي الصغيرة أو الجنونة المصلحة كان تسليم الباقية نفسها السكن لو كملت
 كان لها الامتناع بدس السجل ولو سلمت السفينة نفسها ورأى الولي المصلحة في عدم
 تسليمها كان له الامتناع وان وطئت حل (قوله لم يسترد) أي ان قبضته فان لم يقبضه
 كان له ان يمتنع من اقباضه حل (قوله لتبرعه بالمبادرة) أي مع تسليمها للمهر فلا يرد
 ما لو بادرت فكنت ولم يدفع المهر ولم يطأ فان لها الامتناع لعدم تسليمها بالوطء وان
 وجدتها تسليم نفسها بالتمكين بخلاف ذلك فانه وجدتها تسليم منه وتسليم منها (قوله
 وتمهل) وتصدق النفقة حل وفي عش على م ر انه لا نفقة لها (قوله كاستعداد)
 قال في شرح المذهب الاستعداد استعمال الحديدة وصار كناية عن خلق العانة
 شوهرى (قوله الجهاز) بفتح الجيم وكسرهما لأن جهاز العروس والميت فيه الفتح
 والكسر وجهاز السفر بالفتح قال تعالى فلما جهزهم بجهازهم والكسرية لغة قليلة
 كفي الصباح اه (قوله ونحوهما) كالترين (قوله قد تطول) أي ولو كانت عادتها
 يوما وليلة لانها قد تختلف (قوله ولا طاعة وطء) ولا نفقة لها مدة عدم الاطاعة ع ش
 (قوله وذات هزال عارض) بخلاف الحلق فليس لها ان تمتنع لانه غير متوقع الزوال
 ولو ادعى الزوج انه زانما تمتل فيه الوطء عرضت على اربع نسوة أو على رجلين
 محرمين أو محسوسين وفي كلام الشهاب البرلسي لو اختلفا في امكان الوطء فالقول
 قول الأب حل (قوله وان قال الزوج لا اقربها) لكن المتمدان هذا خاص بالصغيرة
 وأما المريضة ونحوها فيجب الي ما قاله حيث كان ثقة حل (قوله وتقرر بوطء) أي
 بتعيين حشفة أو قدورها وان لم تنزل البكارة بأن لم ينتشر ولو بادخالها ذكره هل
 ولو صغير لا يمكن وطؤه المتمدان نعم خلافا لارزكشي وفي كلام شيخنا بوطء وان لم
 يحصل به التحليل كالصغير الذي لا يتأتى جماعه حل والهرق بينه وبين التحليل
 ان مبنى التحليل على اللذة بخلاف هذا شوهرى وأيضا القصد منه التغير عن ايقاع
 الثلاث فاذا انضم اليه هذا كان أشد في التغير جبر (قوله بوطء) ويصدق بيمينه
 في نفيه وكتب أيضا قوله بوطء وان كانت صغيرة لا تطأ في العادة على ما في الايعاب
 شوهرى (قوله وبموت) ومثل الموت مسخ أحدهما جبر كله أو نصفه الأعلى ومثل
 الفقرة مسخ الزوج حيوانا كله أو نصفه الأعلى فالاول يوجب عدة الوفاة لو كان
 المسوخ الزوج والارث دون الثاني حل (قوله ولو يقتل) ما لم تقتل المرأة زوجها
 قبل الدخول والاستعانة مهرها وقوله في ذكاح صحيح بخلاف الفاسد فلا يستقر
 بالموت فيه حل (قوله لانتفاء العقدية) أي وانتهى أو كاستيفاء المنة ودعليه شرح
 الروض سم وعبرة من لا جماع العصابة وبقاء آثار الذكاح بعده من التوارث وغيره

(لم يسترد) لتبرعه بالمبادرة
 (وتمهل) وجوبا (تصوتنظف)
 كاستعداد (بطلب) منها
 أو من وليها (ما برأه قاض من
 ثلاثة أيام فاقبل) لان
 الغرض من ذلك يحصل فيها
 فلا يجوز عجزها وخرج بها
 التنظف الجهاز والسين
 ونحوهما فلا تمهل لها وإذا
 انقطع حيض ونفاس لان
 مدة طهرها قد تطول ويتأخر
 التمتع معها ما غير الوطء كما في
 الرقعة (ولا طاعة وطء) في
 صغيرة ومريضة وذات هزال
 عارض لتغير ذهن به والتصریح
 بهذا من زيادتي (وكره)
 للولي أو الزوجة (تسليم)
 أي تسليمها للزوج (قبها)
 أي الاطاعة في الصور الثلاث
 لما رواه قال الزوج لا اقربها
 حتى يزول المساع لانه قد
 لا يفي بذات وذكر الكراهة
 في ذات الهزال مع التصریح
 بها في الاخرتين من زيادتي
 وبها صرح في الروضة كما صرح
 في الصغيرة ومثلها الاخران
 (وتقرر) المهر على الزوج
 (بوطء وان حرم) كوقوعه
 في حيض أو بدلا لاستيفاء
 مقابله (وبموت) لاحدهما
 قبل وضعه ولو قبل في نكاح صحيح لانتهاء العقدية

(قوله وتقدم الخ) تقييد لقوله وموت أى فلا يردان عليه (قوله ولو اعتق مريض الخ)
تقييد لقول المتن بوطء ان كان قد دخل بها ولقوله بموت ان لم يكن دخل فاقبل من ان
الاولى تقديمه عند قوله نعم لو تزوج عبده أمته لأنه مستثنى أيضا من سن ذكروا المهر غير
ظاهر (قوله وإجازت الورثة) أى بعد الموت وقوله ولا مهر إذ لو وجب لرق بعض مال له
دين عليه فيرق بعضها في مقابلته وإذا رقب بعضها بطل نكاحها لأن الشخص لا يتكح
مر بملكه أو بعضه وإذا بطل نكاحها فلا مهر أى فيأزم الدور قبل وقد يسقط بعد
استقراره وذلك فيما لو اشترت حرة زوجها بعد وطء وقبل قبضها الصداق لأن السيد
لا يثبت له على عبده مال والزاجع عدم سقوطه وتوزيه حيث قبضته فإن لم تقبضه
رجعت عليه بعد عتقه لأن المتنع أنه يثبت للسيد على عبده مال ابتداء لا دوما حل
(قوله استمرالكاح) أى تبين مضيه على العصاة (قوله إلا من من سقوطه) أى
لا وجوبه لأنه يجب بالعقد شيئا (قوله خلوة على القول الجديد) وعلى القول القديم
توجب المهر كالخفية لأن الخلوة عندهم أصابة (فصل في الصداق الفاسد) ^ب
وأصبا به ستة كما قال بعضهم عدم المالية وتفرق الصفقة والشرط الفاسد وتفرق
الولي والمخالفة والدور كما في جعل أمه صداق له كما مر قال على الجلال ومنها الجهل
كما يأتي في قوله الجهل بما يخص كلا الخ به صدق قول المصنف ولو نكح نسوة الخ اه
(قوله وما يذكر معه) أى من قوله وفي زوجته بنتي الخ وقوله ولو ذكر وأمهرا سرا الخ
(قوله ودم) ويفرق بينه وبين الخلع حيث يقع رجعيا ولا مال بأن العقد أقوى من
الحل أقوى هنا على إيجاب مهر المثل كما في شرح مروي وعبارة زوى ويفرق بين الخلع
على دم حيث يقع رجعيا وبين مال أو صدقها ما حيث يجب مهر المثل بأن الغلب ثم
من جانب المرأة المعاوضة باعتبار كون العوض مقصودا بخلاف ما هنا وبأن مقصود
النكاح الوطء وهو موجب للمهر غالبا بخلاف الخلع فان مقصوده الفرقة وهي تحصل
غالبا بدون عوض وما ذكره المصنف في انكحنا اما الفكة الكفار فقد رخص حكمها
بتفصيلها اه وفرق شيخنا مريان الزوج لما كان متمكنا من إيقاع الطلاق بمجانا
وبعوض كان ذكره لغیر المقصود كالعدم فوقع بمجانا ولما كان الولي لا يمكنه إسقاط
مهر الزوجة مطلقا والروجة لا يمكنها إسقاط مهرها قبل رجوعه إلا بتفويض صحيح
ولم يكن هذا تفويض واجب مهر المثل لفساد العوض اه سم قال ع ش على م
وقد يقال لا داعي للفرق لأننا سلمنا ان غير المقصود هنا أيضا كالعدم فكانه لم يسم
والنكاح إذا خلعا عن التسمية وجب مهر المثل كما ان الطلاق إذا خلعا عن العوض وقع
رجعيا ثم رأيت في جرم ما يصرح به وبعبارة من ل قوله ودم أشار إلى أنه لا فرق بين

وتقدم ان قتل السيد أمته
وقتلها نفسها يسقطان المهر
ولو اعتق مريض أمته لا يملك
غيرها وتزوجها وإجازت
الورثة العتق استمر الكاح
ولا مهر والمراد بتقرير المهر
الإمن من سقوطه ^ب
بالعسخ أو شرطه بالطلاق
ونخرج بالوطء والموت غيرهما
كما استدخال مائه وخلافه
ومباشرة في غير الفرج حتى
لو طلقها بعد ذلك فلا يجب
إلا الشغل لآية وان طلقتموهن
من قبل ان تمسوهن أى
تصامعهن
^ب (فصل في الصداق
الفاسد وما يذكر معه
لو نكحها بالامانة) ^ب
وحرود ومنصوب (وجب
مهر مثل) لفساد الصداق
بانتفاء كونه مالا أو مملوكا
للزواج

ماية صد وغيره وكان قياس ما في الخلع من انه اذا خاله اهل دم يقع رجعا انها تكون
كالقوضة و الفرق بأن المقد أقوى من الخلع فتقوى على ايجاب مهر المثل وأيضا النسبة
شرط لا يجاب المسمى أو مهر المثل وغاية ذكره انه كالمسكوت عنه فيهما وهو
مرجوب هنا لا ثم (قوله سواء) كان جاهلا بذلك أم عالما به ومثله الزوجة فقيه أربع
سور لأنه امان ان يكون عالما هو والزوجة أو جاهلا أو هو عالما وهي جاهلة أو بالعكس
وقوله تكفر فيه أربع سور أيضا فالحاصل ستة عشر صورة من ضرب أربعة في مثلها
(قوله أي بما لا يملكه) أي وهو مقصود والا فمقد بالملوك ومن غير الملوك ما يستعير
الزوج من المصاغ اه شيئا (قوله وبغيره) أي وهي جاهلة بذلك كما هو ظاهر حال
والظاهر ان هذا قيد في التخيير فقط بل هو الصواب كما في حجر وغيره وعبرة حجر وتخيير
ان جهلت بالخال والابان كانت عالة فلا خيار لها وثبت لها ما يقابل من مهر
المثل اه بالمعنى (قوله بطل فيه) سواء قدمه أم أخره على المعتمد خلافا لحجر في قوله
اذا قدمه بطل المسمى بتسامه ووجب مهر المثل ع ش (قوله وتخيير) أي فورا (قوله
بحسب قيمته) أي حيث كان غير الملوك مقصودا والابان كان دما فكهر الملوك
فقط ولا خيار لها على قياس ما سبق في البيع وقد يتمسك باطلاقهم هما ويفرق
بين البيع والنكاح بان النكاح أوسع في الجملة لأنه لا يجب فيه ذكر المقابل
ولا يشترط بفساده م ر حل وعبرة ع ش على م ر قوله بحسب قيمته مال كن م ر
في البيع ان شرط التورس ان يكون الحرام معلوما والابطال قطعيا وان يحسكون
مقصودا والا فينقذ البيع بالملوك وحده ولا شيء في مقابلة غير المقصود فيأتي مثل
ذلك هنا فييب في الا قول مهر مثل ولا شيء بديل غير المقصود في الثاني اه واعتبار
القيمة ظاهرة في المتقومات والمثلثات المتعلقة بالقيمة اما المثلثات المتضمنة لها كاردني
قصح أحدهما منغصوب وقيمتها سواء فترجع بنصف مهر المثل من غير نظر للقيمة اه
شيئا اعز يري ويقدر الخمر خلا والخر عبد احق يكون لها قيمة فان كان الخمر لو فرض
خلا مثل الخمر المصاحب له بحيث لا تزيد قيمة على قيمة الخمر اعتبر التقسيط فيه
بالمثل وزنا أو كيلا والا اعتبر التقسيط باعتبار القيمة ع ش ملخصا (قوله وفي قوله
الخ) متعلق بقوله مع كل رى وقوله زوجه بنتى أي وكان ولي مالها أيضا وكيلا
عنه فيه شرح م ر (قوله فثلث العبد) عن الثوب فان لم يساوغن مثله أي مثل
الثوب بطل البيع ان لم تكن أذنت فيه بدونه وقوله وثلاث صدقات أي ان كان قدر
مهر المثل والابطال ان لم تأذن فيه ورجع مهر المثل برماوى (قوله برجع الزوج
في نصفه) وهو ثلث العبد في هذا المثال واذا رد الثوب بميب استرد الثمن وهو ثلث

من ماله

العبد ولا ترد المرأة باقية لمطلب مهر المثل وخرج بشوبها ما لو قال وبعتك ثوبى فانه
لا يصح بالنسبة للبيع والصدق اما النكاح فصحيح كما في زى فلا بد ان يكون
الصدق مع ما يبيع به للزوجة وخرج بالشوب ما لو كان نقدا كان قال زوجتك بنتى
وملكتك هذه المائة مائة المائتين اللتين لك فان البيع والصدق باطلان لانه
من قاعدة مدحجوة ودرهم كما في حل وم (قوله يديق به) فلو كانت شربة يستغرق
مهر ما ماله أو يقرب من الاستغراق فالنكاح باطل كما في تزويج المحجور عليه
شيعنا و من ل (قوله لا رشيدة) اعترض بأنه تركيب فاسد لان لا اذا دخلت
على مفرد صفة لسابق وجب تكرارها فلو لا فاض ولا بكر لا شرقية ولا غريبة
وأجيب بأنها بمعنى غير ظهور اعراسها ما بعد هالكونها على صورة الحرف ولا التي
يجب تكرارها منحصرة بما اذا كانت ثم صفتان متضادتان وكونها بمعنى غير صريح به
السعد في قوله تعالى لا ذلول حل وقوله ظهور اعراسها الخ فلا فيه صفة ابنت مصوب
بالفتحة الظاهرة على رشيدة ولا مضاف ورشيدة مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النقل فافهم (قوله بكر) ليس بقيد (قوله
بلاذن) الاولى تأخيره عن قوله بدونه لان المعنى بلاذن في الدون ورد بان
تأخيره يومهم رجوعه للثنتين مع انه خاص بالثانية لان الاذن الاولى لا يعتبر
(قوله أو عينت) أى الرشيدة بكرا أو ثيبا ع ش وهو معطوف على قوله بلاذن
وفي المعنى على مقدرة تقديره ولم تعين قدرا (قوله فقص عنه) وان كان ما عقده
أكثر من مهر المثل ولو في سفينة على المعتمد وبحث البلقيني انها لو كانت
سفينة فسمى دون ما دونها لكنه زائد على مهر مثلها انه قد يسمى ثلاثا بضم
الزائد عليها وطرده في الرشيدة وهو متبوع فيها معنى لا نقلا زى لان المنقول
انه متى خالف ما سمته اتت التسمية ووجب مهر المثل وهذا هو المعتمد كما قرر
زى في درسه (قوله أو اطلقت) أى الرشيدة غير المجبرة بان سكنت عن قدره
وانما قيدنا بغير المجبرة ثلاثا ككرر مع قوله أو رشيدة لان تلك مقيدة بالمجبرة
(قوله فقص عن مهر مثل) ومثل القص فيها الزيادة مع تعيين الزوج أو انتهى
عن الزيادة على الاوجه كالو كمل في البيع شوبرى (قوله على أن لا يها) أو غيره
كولدها حل (قوله على أن يعطيه) بالتخصيص والقومية شوبرى أى على أن
يعطى الزوج الاب أو تعالى الزوجة الاب وأما على أن يعطى الزوج الفاعلى
فيصح بالعين والظاهر أن مملوكة الزوجة مثلها في ذلك حل وقوله الفاعل الاولى
ان يكون اسم ان لانه عمدة لا يحذف ومفعول يعطى الثانى محذوف لدلالة ما قبله عليه

أى مال موليه ومهر مثلها
يليق به (أو أو كسر) بقنا
لا رشيدة (كصغيرة ومجنونة
(أو رشيدة بكرا بلاذن بدونه)
أى بدونه مهر المثل (أو عينت
له قد واقتصر عنه أو اطلقت
فقتصر عن مهر مثل أو كسر
بأنه على أن لا يها أو
على أن يعطيه الفاعل

وليس من التنازع لانه لا يصير في الحروف (قوله أو شرط في مهر خيار) أي
 في العقد لا بعده ولو في مجلسه وفرق بينه وبين البيع حيث اعتد بالواقع في مجلس
 العقد بأن البيع لما دخله خيار المجلس ممكن أن يؤمنه بثبوت العقد بجماع عدم
 الزوم ولا كذلك هنا ل وصورة شرط الخيار في المهر أن يقول زوجتكها بكذا
 على أن لك أولى الخيار في المهر فإن شئت أو شئت بقيت العقدية والافسخ الصداق
 ورجع للمهر المثل مثلاً على م ر (قوله بقصوده الاصل) أي وهو الاستمتاع
 ح ل (قوله كان لا يتزوج فيه) ان هذا يقتضي أن الزوج على العقود عليها
 من مقتضيات العقد وفيه خفاء كذا قال الشهاب حمزة قال تلميذه سم قديوجه بأن
 العقد على امرأة يقتضي اباحة غيرها أي عدم الحجر عليه فيمادون أربع نسوة والا
 فمعلوم انه ليس طابا لذلك حتى يقال انه مقتضى له ولا ينافي ذلك ثبوت هذا المقتضى
 عند عدم العقد أيضاً ثم رأيت حمزة قال قد يشكل سكون التزوج عليها من مقتضى
 النكاح بأن المتبادر انه لا يقتضي منعه ولا عدمه ويحجب بمنع ذلك وإذا كان نكاح
 مادون الرابعة مقتضى حلها بمعنى ان الشارع جعله علامة عليه ح ل وفيه ما فيه
 وكتب عليه سم مانعه قد يوضع بأن نكاح الواحد مثلاً ما كان مظنة الحجر ومنع
 غيرها أثبت الشارع حل غيرها بعد نكاحها فعدا توهم عموم تلك المظنة لمنع غيرها
 فصار نكاح غيرها من آثار نكاحها وتابعه في الثبوت فليأمل فيه ذكره سم
 وع ش على م ر (قوله فعلم من هذا) أن المراد بكونه مقتضياً للتزوج غيرها انه
 ليس مانع منه وان كان عدم المنع نابياً قبل (قوله أو لا نفقة لها) أي بالسكنية
 بخلاف ما لو شرط أن تنفق عليها غيره فهذا مما يجعل بقصود النكاح الاصل فيبطل
 النكاح وان صح الباقي الصحة وبطلان الشرط شرح م ر قال حمزة كيف يعقل فرق
 بين شرط عدم النفقة من أصلها وشرط كونها على الغير وما يعقل من فرق بين ذلك
 خيال لا أثر له وفرق س ل بأنه عهد سقوط النفقة عن الزوج ولم يهد
 وجوبها على الاجنبي وأما وجوب النفقة على الولد في الاعفاف فالمراد بإيجاب
 أدائها عن الولد أي فالولد بمنزلة الوالد (قوله صح النكاح) أي في التسع صوراً
 (قوله لانه لا يتأثر) أي لا يفسد راجع لجميع الصور وقوله ولا يفسد شرط أي
 في صورته وهي الأربع الأخيرة (قوله لفساد المسمى) علمه لصحته بمهر المثل
 وما قبله لصحته فقط فالمدعى شيئاً (قوله في صورته) وهي الأربع الأخيرة
 (قوله في صورتي النقص) هما قوله أو عيت له قدر ما ع قوله أو أطلقت الخ (قوله
 محمول على مهر المثل) فكأنها قيدت به (قوله ووجه سادته في الأخيرة الخ)

(أو شرط في مهر خيار أو في
 نكاح ما ينال مقتضاه
 ولم يخل بقصوده الاصل
 كان لا يتزوج عليها) أولاً
 نفقة لها (صح النكاح) لانه
 لا يتأثر بفساد العوض ولا
 بفساد شرط مثل ذلك (مهر
 مثل) لفساد المسمى بالشرط
 في صورته و بالتقاء المحظ
 والمصلحة في الثلاثة الأولى
 وبالمخالفة في صورتي النقص
 ووجهها في ثانيتهما أن
 النكاح بالاذن المطلق
 محمول على مهر المثل وقد نقص
 عنه ووجه سادته في الأخيرة
 مخالفة الشرط لمقتضى
 النكاح وفي التي قبلها أن
 المهر ينعض عوضاً

هذا التعايل غير ظاهر لانه اذا لم يعد على النكاح بالبطلان فكيف عوده على المهر
 بالبطلان وايضا فيه مصادرة الاولى في التعليل أن يعطل بما عطل به م وهو انما فسد
 المهر لان شارطه لم يرض بالمسمى الا مع سلامة شرطه ولم يسلم فوجب مهر المثل
 (قوله بل فيه معنى الضمان) لانها تستمتع به كما يستمتع بها فكان الاستمتاع في مقابلة
 الاستمتاع والمهر فحجة وجبة شوبري (قوله فهو شرط عقده في عقد) شامل لما اذا
 كان الاعطاء منها (قوله والا) بان كان الالف من المهر (قوله لخير الروجة)
 مفعول ثان لمعمل (قوله ولا يسري) دفع به ما يتوهم من تشبيهه بالبيع انه يفسد
 أيضا كالبيع وقوله لاستقلاله أي عدم اقتضائه ابد الى ذلك المهر بخلاف البيع
 فان صحته تتوقف على ذكر الثمن فهو غير مستغل (قوله ما لو كان ذلك) أي جميع
 المال من مال الولي وأما لو كان الذي من ماله هو الغد الرائد فقط فلا يأتي فيه تعليل
 الاحتمال الاول ويأتي فيه تعليل الاحتمال الثاني ح ل (قوله وصححه) أي
 أحدا حتمالي الامام (قوله حذرا) حله لصحته بالمسمى وقوله من اضراره موليه أي
 لو ابطنا المسمى الرائد الذي سماه الولي لانه حينئذ يجب مهر المثل في مال المولى
 فيتضرر قال م ولاحظ هذه المصلحة لم ينظر الى تضمن دخوله في ملكه الذي عطل به
 الاحتمال الآخر وقال ح ل هذا بناء على ان المهر يرجع للاب لو قلنا
 بالفساد لا للابن لان صيغة التملك وقعت فاسده وهو كذلك بخلاف الفصح الا ترى
 فانه يرجع للمولى عليه اه ومقتضى التعليل انه لو انقرد الولي بما زاد من ماله اه
 يبطل لانتفاء ذلك فليصر شوبري والا قرب الصحة ع ش (قوله لانه) أي
 الامار يتضمن دخوله في ملكه صريح في أنه لا يحتاج لصيغة تملك لكن ذكر
 ع ش انه لا يدخل الاب صيغة تملك كان يهبه له ويقبله له فيعوز الاقتناء بكلام
 شيخ الاسلام المأخوذ من الاحتمال والاقتناء بكلام ع ش وهو احوط لاجل أن
 يكون موافقا لصل الصداق الذي هو شرط في صحة النكاح شيخنا عزيزي وصرح
 ع ش مرة اخرى بأنه يكفي الهبة الضمنية ولا يحتاج لصيغة تملك الا في الولد البالغ
 فهو اوفق ما هنا (قوله أو أحل) المناسب فان أدخل لانه مفهوم قوله ولم يخل بمقصوده
 الاصلى ومما يخل بمقصوده الاصلى شرط أن لا يرضها أو لا ترثه فلو كانت أمة
 أو كتابية فان أراد ما دامت كذلك مع والا فلا شوبري قال ح ل وفي كون نفق
 الارث يخل بمقصود النكاح نظر ظاهر قوله كشرط محتملة وطه عدمه أي كشرط ولي
 محتملة وطه الخ فالشارط هو الولي لا الزوجة لان الشرط لا يؤثر الا اذا كان في صلب
 العقد لا في مجلسه ولا يكون كذلك الا اذا كان الشرط هو الولي فان الشرط منها

بل فيه معنى الضمان فلا يخلق
 به الخيار وفي السادسة
 والسابعة أن الالف ان لم
 تكن من المهر فهو شرط عقد
 في عقد والا فقد جعل بعض
 ما التزمه في مقابلة البضع
 لغیر الزوجة فيفسد حكمها
 في البيع ولا يسري فساد
 الى النكاح لاستقلاله وخرج
 بزياتي في الاولى من ماله
 ما لو كان ذلك من مال الولي
 فيصح السعي على أحد احتمالي
 الامام وجزم به الحاروي
 الصغير بما جماعته وصححه
 البلقيني واختاره الاذري
 حذرا من اضراره موليه بلزوم
 مهر المثل في ماله ويفسد
 على احتماله الآخر لانه
 يتضمن دخوله في ملك موليه
 (أو أدخل به) أي بمقصوده
 الاصلى (كشرط) محتملة
 (وطه عدمه) أو انه اذا
 وطى مطلق أو بانت منه
 أو فلا نكاح بينهما

(أو شرط فيه خيار بطل
النكاح) (الاختلال بما ذكر
وانفاة الخيار لروم النكاح
وخرج بتقيدي شرط عدم
الوطء بكونه منها أو باحتمالها
لأوطء ما لو شرط الزوج
أن لا يوطأ فلا يبطال النكاح
لأن الوطء حقه فله تركه
بخلافه منها حكم ما رجه
في الروضة كما عملها تبعاً
للجمهور وقال في المبراة
مذهب الشافعي وصححه
التنوير في تصحيحه وحزم به
الجارى وغيره وما لم تحتل
الوطء أبداً أو حالاً إذا شرطت
أن لا يوطأ أبداً وحتى تحتل
فإنه يصح لأنه قضية العقد
صرح به البغوى في فتاويه
(أو شرط فيه (ما يوافق
مقتضاه) كان سقياً عليها
أو يقسم لها (أو مالا) يخالف
مقتضاه (ولا) يوافق به بأن لم
يتعلق به غرض كان لا تأكل
الأكذا (أو يؤثر) في نكاح
ولا مهر لا تنفاه فأنثته
(ولو نكح نسوة بغير) واحد
(فلكل) منهن (مهر مثل)

لا يؤثر تقرير شيخنا عشاوى ويجوز أن يبقى الكلام على ظاهره من أن الشارط هو
الزوجة ويحمل على ما إذا عقدت بنفسها على مذهب أى حنيفة لكنه بعيد لأن
الكلام فى مذهبنا تأمل ويفرق بينه وبين شرط عدم النفقة بأن المقصود من
النكاح التماسل المتوقف على الوطء دون النفقة فكان قصده أصلياً وقصده غيره
تابعاً حل وقوله عدمه أى مطلقاً والأوقات كذلك مع إباحته فيه فلو شرطه
فى المنعرة فإن أراد مطلقاً بطل العقد والاصح شوبرى (قوله أو شرط فيه خيار)
أى فى صاب العقد لا فى مجاسه حل وشمل لو شرطه على تقدير وجود عيب مثبت
للغير وهو والأوجه خلافه لا رد كشى شرح مرقال ع ش قال فى شرح الإرشاد
ولا يضر شرط الخيار على تقدير وجود عيب كما بحث لأنه تصريح بمقتضى العقد
ولا يحصى عن ذلك الأمانة وإن خاف م رسم على جبر وهو الحق الذى لا يحصى
عنه (قوله وخرج بتقيدي الخ) ولم ينزل موافقته أى الزوج فى الأول منزلة شرطه
حتى يصح ولا موافقته فى الثانى منزلة شرطها حتى يبطال تغليب الجانب البتدى
فأنيط الحكم به دون المساعدة على شرطه دعماً للتعارض حل ومراده بالأول
قول المصنف كشرط محتملة وطء الخ وبالشأنى قوله ما لو شرط الزوج أن لا يوطأ فقوله
ولا موافقتها أى موافقة وليها تدبر (قوله منها) أى إذا عقدت بنفسها على
مذهب أى حنيفة أو من وليها أن عقده هو والأول بعيد لأن الكلام فى مذهبنا
(قوله بخلافه منها) ذكره مع أنه عين ما تقدم فى المتن توطئة لما بعده أى بخلاف
ما لو شرطت عليه عدم الوطء ولا يصح قال ع ش على م روطأ هو ولو كان الزوج
غير متبى الوطء لصغراً ونحوه وفيه نظر بل الأقرب الصحة فيه مادام الزوج غير
متبى للنكاح لأنه وافق لمقتضى النكاح (قوله كما رجه فى الروضة) معتمد
(قوله وما لو لم يحتل الوطء) أى وخرج ما لو لم الخ وقوله شرطت أى شرط وليها (قوله
فإنه يصح) ولو أطلق فى الصورة الأولى بأن لم تقيدياً بدأ بالظاهر الصحة وكذا
لو أطلق على التحيرة اشتراط أن لا يوطأ لأن الأصل عدم الفساد حتى يتحقق موجب
وقد يفرق بين هذه وبين الصغيرة بأن الصغيرة مزمنة فالظاهر ردواها بخلاف
الصغرة حل (قوله لأنه قضية العقد) أى على هذه المرأة لا مطلق عقد وعبرة
شرح م ر لأنه نصريح بما يقتضيه الشرع أى لأن الشرع يقتضى أن هذه لا توطأ
(قوله أو ما يوافق مقتضاه) فهو قوله ما يخالف مقتضاه فيه مع قوله السابق
أو أدخل شرعاً على غير ترتيب ألف (قوله ولو نكح نسوة بغير) بأن روجهن جذهن
أو عهن أو معتقهن ولو كان يذص كل واحدة غير متمول وإن قلنا بقول جبر أنه لا بد

انفساد المهر بالجهل بما يخص
كلامهم في الحال كما
لو باع عبيد جمع من واحد
فعم لوز وج أمته بهر مع
المسي لاتحاد مال كة (ولو
ذكر واهرا) سرا (وأكثر)
منه (جهرا لم ما عقده)
اعتبارا بالعد فلو عقد سرا
بألف ثم أعيد جهرا بألفين
تجمل لزم ألف أو انفقوا على
ألف سرا ثم عقد جهرا
بألفين لزم ألفان وعلى
هاتين الحالتين حل نص
الشافعي في موضع على أن
المهر المبرور في آخر على
أيه مهر العلانية (فصل)
في التفويض مع ما يذكر
معه وهو لغة ردة الأمر إلى
الغير وشرعا ردة الأمر إلى
الولي أو غيره أو إلى ضعيف
الولي أو الزوج فهو ضمان
تفويض مهر كقولها للولي
زوجني بما شئت أو شاء
فلان وتفويض بضعة وهو
المراد هنا وسيت المرأة
بمقوضة بكسر الواو

أن يضمن كل واحد من المشتركين في الامة متول ح ل (قوله للجهل) هل للعلة
(قوله كالأول باع عبيد جمع) أي فاه يفسد البيع والتفويض راجع للعلة لا لأصل
المسئلة شيخنا (قوله لوز وج أمته) أي لرفيق فاه الحر لا يتزوج أمتين معا
فلو انفق نكاح أحدهما قبل الدخول أو طلق وزع المسي عليها باعتبار مهر المثل
فلو كان مهر الباقية عشرين والتي انفق نكاحها عشرة سقط عن الزوج ثلث
المسي ووجب للباقية ثلثاه ع ش على م رأى إذا كان الفراق مسببا قال
الشو برى وانظر لو كان تزويجهما من اثنين بواحدة ومهر واحد وقضية قوله لاتحاد
مال كة الصفة فيهما بمسي الوكيل والوجه خلافه فليصروا مثل ذلك بته وأمتها
من عبد بصدق واحد فليصروا جيب بأن قوله لاتحاد المال أي مع اتحاد الزوج
فلا يرد ما قاله (قوله ولو ذكر واهرا) أي الولي والزوج والشهود وعبارة م رأى
الزوج والولي والزوج الرشيدة فالجميع باعتبارهما وان كانت موافقة الولي حيث
لا يدخل لها في المزم أو باعتبار ما ينضم للفر يقين غالبا اه بالحرف (قوله مهرا
سرا) أي بعقد أو اتفاق أخذ ما بعده (قوله ما عقده) أي أولا م راد هو
الحقيق والثاني صوري وقوله اعتبارا بالعقد أي فلا نظر لما بعده
(فصل في التفويض) مع ما يذكر معه من مهر المثل وما يوجب ح ل
ومناسبة ذكر هذا الفصل في كتاب الصداق أن الصداق نارة يجب بالعقد كما تقدم
وتارة يجب بالوطء سواء استند للعقد كالواقع في التفويض أم لا كوطء الشبهة
(قوله رد الأمر) أي القول أو الفعل (قوله رد الأمر) لعل المراد بأمره قلته
كفره وجنسيته وقوله أو البضع المراد بأمره العقد عليه بالنظر للولي والمهر بالنظر
والزوج شيخنا (قوله إلى الولي) أي في مسئلة الحرية وقوله أو الزوج أي في مسئلة
السيد إذا تزوج أمته زى أو إذا المراد على الغنيين في مقوضة فلا قول على كسر الواو
والثاني على فقها س ل (قوله وغيره) كالوكيل وعبارة ح ل قوله إلى الولي
وذلك من المرأة وقوله أو الزوج وذلك من سيد الامة أي لأنها المأهالت لوليها زوجني
بلامهر فقد ردت أمر البضع اليه شيخنا عزيزي (قوله وتفويض بضعة) أي من
المرأة أو من سيد الامة بأن قالت للولي زوجني بلامهر أو قال سيد الامة زوجتك
بلامهر ح ل فالمراد بتفويض البضع إخلاء النكاح عن المهر كما قاله م رأى
على الوجه الآتي أما لو قال الولي زوجتك بلامهر ولم يسبق إذن منها لم يكن تفويض
على الوجه المراد هنا بل يجب فيه مهر المثل بنفس العقد ع ش عليه (قوله
وهو المراد هنا) وأما تفويض المهر فقد علم مما مر من أنها ان عينت مهرات أصبح

وان لم تعين زوجها بمهر المثل ع ش على م روى كون هذا نفويضا نظرا لانها عرفت
 في الاول قدر او في الثاني اطلقت والاطلاق يحمل على مهر المثل (قوله لنفويض
 امرها) أي أمر به منها وهو المقدم عليه (قوله فزوج امرها) أي أمرها بمهرها أي جعل له
 دخلا في ايجامه بقرضه وكان عليه أن يزودا إلى الحاكم ح ل لان الولي فوض
 أمر مهرها للماكم أيضا لانه بقرضه عند التنازع كما يأتي وأجاب م ربان الحاكم
 لما كان كسائب الزوج لم يحتج لذكره (قوله والفتح أفصح) لعل المراد انه أكثر
 استعمالا ولا اله معنى الكسر بخالف لفتح ح ل (قوله رشيدة) أي غير مجبور
 عليها لتدخل السفينة التي لم يجبر عليها اذ هي رشيدة حكما س ل (قوله
 بقولها) الباء للتصوير ووجه كون هذا نفويضا بضع انها قالت لوليها زوجني
 بلامهر فقد ردت أمر البضع اليه وقوله بلامهر وان زادت لافي الحال ولا بعد الوطء
 كما في الزيادة وغيره وقوله فزوج لاجمهر مثل من تمام التصوير كما يدل عليه ذكر
 مفهومه بعد قال م ر فان زوجها بمهر المثل من نقل البلد مع ما سماء وقوله فزوج
 لاجمهر مثل أي من نقد البلد بديل ما بعده (قوله أو زوج بدون مهر المثل الخ) لان
 تسميته ملعاة من أصلها لانهم لم توافق الاذن ولا الشرع فلا يقال هذه تسمية فاسدة
 فيجب مهر المثل بالعقد على ان التسمية الفاسدة انما توجب مهر المثل اذا لم يؤذن
 في ترك المهر فساكن هذا مستثنى من التسمية الفاسدة أي محل ككون التسمية
 الفاسدة توجب مهر المثل بالعقد ما لم يكن هناك نفويض من المرأة ح ل (قوله
 أو بغير نقد البلد) معطوف على قوله لاجمهر مثل أي وان زاد على مهر المثل فنقد البلد
 ليس من معنى مهر المثل حتى يخالف ما سياتي في قوله فزوج فاض مهر مثل حالا
 من نقد البلد المصحح ذلك بان نقد البلد ليس من معنى مهر المثل وهكذا تقدم
 في شروط الاجبار الا أن يقال مهر المثل له اطلاقان تارة يراد به القدر فقط وتارة
 يراد به ما يشمله وكونه من نقد البلد وراده هذا الاعم من ذلك وحيث يصح أن يكون
 معطوفا على دون ح ل والصواب أن المراد بمهر المثل القدر فقط وان قوله أو بغير
 نقد البلد معطوف على قوله بدون مهر مثل لدخوله في قول المصنف لاجمهر مثل أي
 من نقد البلد كما تقدم تقريره (قوله أو بغير نقد البلد) أي أو بزوج ل (قوله
 غير المكتوبة) أي كتابة محضة بر ماوى أما المكتوبة فهي مع سيدها كالخبرة
 مع وليها فيصح نفويضا ح ل (قوله أو سكت) لم يقل أو زوج بدون مهر المثل
 أو بغير نقد البلد كما قال في الولي لانه لا يكون نفويضا حيث قد فيصح بدون مهر
 المثل أو بغير نقد البلد اذا عقد بها لان المهر حقه شيئا (قوله تبرع) أي ظاهرا

لنفويض الى الولي بلامهر
 ويقضها لان الولي فوض
 امرها الى الزوج قال في البصر
 والفتح أفصح (صح نفويض
 رشيدة) قوله لوليها (زوجني
 بلامهر فزوج لاجمهر مثل)
 بان نفى المهر أو سكت
 أو زوج بدون مهر مثل
 أو بغير نقد البلد كما في الحاوى
 (كسيدة) زوج أمته غير
 المكتوبة (بلامهر) بان نفى
 المهر أو سكت بخلاف غير
 الرشيدة لان النفويض
 تبرع لكن يستفيد به الولي
 من السفينة الاذن
 في تزويجها وبخلاف
 ما لو سكت عنه الرشيدة

لان النكاح يعتقد غالباً بمهر فيحصل الاذن على العادة فكأنها (٢٣٨) قالت زوجه في مهره مهر في الشرح

والا فوجوب مهر المثل يمنع كونه تبرعاً (قوله غالباً) خرج به ما لو زوج أمته
لعبدته وما لو كفي في الكفر مفقوضة الخ ما يأتي (قوله وبه) أي يكون سكوت
الرشيده عن المهر ليس تفويضا وانظر لم كان سكوت السيد تفويضا دون سكوت
الرشيده وأجيب بأن السيد لما كان مباشرا كان سكوته تفويضا (قوله فيهما)
أي في الأخيرتين وأما الأولتان فإن سكوت الولي أو زوج بدون مهر المثل مع
النكاح بمهر المثل وإن زوج بأكثر من مهر المثل مع المسمى اه شيئا (قوله لان
الوطء لا يباح بالاباحة) أي فيصان عن التصور بصورة المباح وعبرة ابن الرصة
لان البضع لا ينضمض حقا للمرأة بل فيه حق الله تعالى الا ترى انه لا يباح بالاباحة
فيصان عن التصور بصورة المباحات اه ح ل فاندفع ما يقال ان الوطء في هذه
الصورة ليس مستندا لالاباحة وليست هي التي أحلتها وإنما الذي أحله العقد وما مل
الدفع أن التفويض فيه صورة الاباحة والوطء مصون عن التصور بصورة المباح
فالوطء لا يوجب مهر بالوطء أو الموت لزم أن يكون الوطء متصورا بصورة المباح اه شيئا
(قوله لم فيه) أي في الوطء من حيث المنع منه سمع ش (قوله من حق الله
تعالى) وهو انه لا يجوز أي الوطء على سبيل الزنا وفسر بعضهم حق الله تعالى
بقوله يعني ان اباحت متوقفة على اذن الشارع وهو اظهر (قوله نعم لو كفي
في الكفر) أي وهو ما حريان شو برى وم ر فلا يخالف ما قاله الرافعي عن
التمتع وحزم به في الروضة انه لو كفي ذي ذمية على أن لا مهر لها وترافعا اليها فنصكم
بينكم ما يحكم المسلمون اه سم اي لالتزامهم أحكامنا بخلاف الحريين (قوله ثم
اعتقهما الخ) قيد به مع انه لا مهر مطلقا لانه محل توهم انه لها أو للبائع لانه وجب
في ما حكه (قوله أن بروع) قال الجوهري بروع بنت واشق يقع الباء وأهل
الحديث يقولون بكسرهما والصواب الفتح لانه ليس في كلام العرب فعول
بالكسر الا بروع اسم لكل بنت لان وعود اسم لواد وقد جاء فعول أيضا
في عتود بالراء اسم لواد خشن وود اسم لجبل معروف ذكرهما في العباب
وفي القساموس بروع كجدول ولا يكسر بنت واشق الصهاينة شو برى
(قوله فبات زوجها) وهو هلال بن مروان برماوى (قوله فقضى لها رسول الله
صلى الله عليه وسلم) ان قلت لم قدم القياس على النص قلت على تسليم أن يكون
ما تقدم من أفراد القياس فهذا الحديث ليس نه لانه على حد قضى بالشفعة فلا يعم
بل يحتمل الخصوصية وأيضا ليس في انما براته لم يطأ قبل الموت تأمل اه ح ل (قوله
حسن) أع من طريق صحيح من طريق أخرى (قوله وتسدل القرآن) أي

الصغير وبخلاف ما لو زوج
بهر المثل من نقد البلد وبخلاف
ما لو زوج السيد أمته
الذكورة بمهر ولو دون مهر
مثلها فيجب المسمى فيهما
وتعبرى بما ذكرنا مما
ذكره (ووجب بوطء أو موت)
لا حدهما (مهر مثل) لان
الوطء لا يباح بالاباحة لما
فيه من حق الله تعالى نعم
لو كفي في الكفر مفقوضة ثم
أسلموا واعتقادهم أن لا مهر
لمفقوضة بحال ثم ووطء فلا شيء
لها لانه استحق وطئا بلا مهر
فأشبه ما لو زوج أمته عبده
ثم أعتقه ما أو أحدهما
أو باعهما ثم وطئا الزوج
والموت كالوطء في تقرير
المسمى فكذا في إيجاب مهر
للنكاح في التفويض وقد روى
أبو داود وغيره أن بروع بنت
واشق تكحت بلا مهر فبات
زوجها قبل أن يفرض لها
فقضى لها رسول الله صلى الله
عليه وسلم مهر نسائها
وبإيراث وقال الترمذي حسن
صحيح وبما ذكرنا أن المهر
لا يجب بالعقد اذ لو وجب به
لشطر الطلاق قبل
الدخول كما سمي وقد دل

القرآن على انه لا يجب الا للتمتع ويعبر بمهر المثل (حال عقد)

لأنه مقتضى الوجوب بالوطء (٢٣٩) أو بالموت وهذا في مسألة الوطء ما صححه في الأصل والشرح الصغير وثقله

الرافعي في سرية العتق عن اعتبار الأكثرين لكن صحح في أصل الروضة أن الاعتبار فيه أكثر مهر من العقد الوطء لأن البضع دخل بالعقد في ضمانه واقترب به الاتلاف فوجب إلا أكثر كما قبض بشرائه فاسد واعتبار حال العقد في الموت من زيادتي (ولها) أي المفوضة (قبل وطء طلب فرض مهر وجب نفسها) أي للفرض لتكون صلي بصيرة من تسليم نفسها (و) حبس نفسها (لتسليم مفروض) غير مؤجل كالسعي ابتداء (وهو) أي المفروض (مارضى) به ولو مؤجلا أو فوق مهر أو باهلين بقدره ابتداء كالسعي لأن المفروض ليس بدلا عن مهر المثل ليشترط العلم به بل الواجب أحدهما (فلما منع) الزوج (منه) أي من فرضه (أو تنازعا فيه) أي في قدر ما يفرض (فرض قاض مهر مثل) أن (علمه) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه إلا بتفاهت يسير يحتمل عادة أو بتفاوت المؤجل أن كان مهر المثل مؤجلا (حالا من تعدد بلد) لها

في قوله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن من الخ وهذا في المعنى تعليل لحذف والتقدير واللازم بما مل لأنه قد دل القرآن الخ (قوله بالوطء) متعلق بالوجوب وهو متعلق بالمقتضى (قوله في سرية العتق) اسم كتاب (قوله لكن صحح في الروضة) معتمد ومثله الموت على ما اعتمدنا شيئا خلافا لابن حجر حيث استوجه اعتبار يوم العقد ورده بأنه لم يحصل معه اتلاف البضع ح ل (قوله واقترب به) أي بالضمان أو بالدخول المفهوم من دخل كما قاله العناني (قوله كالمقبوض بشراء فاسد) أي فان العتق فيه وجوب إلا أكثر أيضا شوبرى (قوله واعتبار حال العقد الخ) وقد علمت أن الاعتبار أكثر الأمرين من العقد إلى الموت ح ل (قوله ولها قبل وطء طلب فرض) استشكل بأنه إذا كان المهر لا يجب إلا بالوطء أو الموت كيف تطالب بالفرض وتجبس نفسها له قبل الوطء واجيب بأن المقدس سبب وجوبه بفرض ح ل فلما جرى سبب وجوبه جازها الطلب وعبارة شرح م د واستشكله الامام بأ ما ان قتنا يجب مهر المثل بالعقد فامعنى المفوضة وان قلنا لم يجب شيء فكيف تطلب ما لا يجب قال ومن طمع أن يلحق ما وضع على الاشكال بما هو بين طالب مستجيلا اه واجيب بما تقدم (قوله أو باهلين بقدره) أي مهر المثل شوبرى ويدل عليه قوله ليشترط العلم به ولأن غرضه الرذ على القائل باشتراط العلم به وقوله كالسعي ابتداء أي قياسا عليه فإنه أيضا مارضيا به ولو مؤجلا أو فرق مهر المثل فهو راجع لجميع ما قبله (قوله ولأن المفروض الخ) راجع لقوله أو باهلين بقدره فقط (قوله فلما منع) راجع لقوله ولما قبل وطء الخ وقوله أو تنازعا راجع لقوله وهو مارضيا به (قوله أي في قدر ما يفرض) أشار الشارح إلى أن في المتن استقدها ما وحذف مضاف تدبر (قوله فرض قاض) أي بعد دعوى (قوله ان علمه) فان قلت ينبغي أن يكون هذا شرط الجواز تصرفه لالتفؤذ لو صادفه في نفس الامر قلت لا بل الذي دل عليه كلامهم أنه شرط لها لأن قضاء القاضي مع الجهل لا ينفذ وإن صادف الحق تحفة شوبرى ومثله م د (قوله لا يزيد عليه ولا ينقص) لأنه متصرف عن الغير اه (قوله من تعدد بلد) المعتمد أن الاعتبار بلد الفرض يوم الفرض وتقد ذلك اليوم وفي كلام حجر بلد الفرض فيما يظهر قال وعليه فهل يعتبر يوم العقد أو الفرض كل محتمل قال ولا ينافي قولنا بلد الفرض من غير بلد المرأة فلا يستلزام الفرض حضورها أو حضور وكيلها بالتعبير ببلد الفرض لتدخل هذه الصورة الأولى ح ل ومثله شرح م د (قوله كافي قيم التلغات) أي فإنه يشترط أن تكون حاله من تعدد البلد وقوله خلاف ذلك أي خلاف فرضه حالا

وإن رضيت بغيره كافي قيم التلغات لأن منصبه الإلزام فلا يليق به خلاف ذلك ولا يتوقف لزوم ما يفرضه على رضاها به

فانه حكم منه (ولا يصح فرض اجنبي) فلو من ماله لانه (٢٤٠) خلاف ما يقتضيه البهق (وبه فرض صحيح)

كسبي) فيشطر بطلاق قبل وطء بخلاف ما لو طلق قبل فرض ووطء فلا شطر وبخلاف المفروض الفاسد كغير فلا يؤثر في الذشطر اذا طلق قبل الوطء بخلاف الفاسد المسمى في العقد (وهو المثل ما يرغب به في مثله من) مادة (من) نساء (عصباتها) وان متن ومن النسوبات الى من تسبب هي اليه كالأخت وبنات الاح والعمة وبنات العم دون الام والجدة والخالة وتعتبر (القربي فالقربي) منهم (فتقدم أخت لابوين فلا بن بنت أخ) فبنت ابنه وان سفل (فعمة كذلك) أي لابوين فلا بن بنت عم كذلك (فان تعذر معرفته) أي معرفة ما يرغب به في مثله من نساء العصبات بأن فقدن أولي ينكحن أو جهل مهرهن (فرحم) لها يعتبر مهرها من والمراد هنا به قرابات الام لا المذكورات في الفرائض لان اتهام الام يعتبرن هنا (كجدة وخالة) تقدم الجهة القربي منهن على غيرهما وتقدم القربي

ومن نقد المباد (قوله فانه حكم منه) أي وحكمه لا يشترط أن ينفذ في ماله على رعيه المتصمين به (قوله ولا يصح فرض اجنبي) يعني انه لا يلزمها الرضى به والالوة لرضايه صم (قوله اجنبي) وهو من ليس وكيل عن أحدهما ولا وليا له ولا مال كاله ولا من يلزمه المهر كالولد في الاعفاف قل على انجلال وانما جازا داء دين غيره بغير اذنه لانه لم يسبق ثم عقد مانع منه وهذا الفرض تغيير لما يقتضيه العقد وتصرفه فيه فلم يبق بغير العاقد وما ذكره شرح م ر (قوله فلا يشطر) أي لفهم قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة ولها المنفعة كما سيأتي شرح م ر (قوله وبخلاف المفروض الفاسد) وانما اقتضى الفاسد في ابتداء العقد هو المثل لانه أقوى بكونه في مقابلة عوض وهنا وام سبقه الخلع عن العوض فلم ينظر الفاسد شرح م ر (قوله بخلاف الفاسد المسمى في العقد) أي فانه يشطر فيه مهر المثل بالطلاق قبل الوطء (قوله ما يرغب) أي ما يرغب فيه بالفعل بدليل ما سيأتي في قوله أولي ينكحن شيئا (قوله عادة) خرج ما لو شذ واحد لفرط سفته ويساره فرغب بزيادة شوبرى (قوله من نساء عصباتها) أي لو فرضت ذكورا شيئا عزيزي (قوله بأن فقدن) أي لم يوجدن والا فالبينات يعتبرن كما علمت من كلام المصنف ح ل وم ر (قوله أو جهل مهرهن) أو كانت مفقوضة ولم يفرض لها مهر مثل ح ل (قوله قرابات الام) وكذا الام نفسها م ر (قوله لا المذكورات في الفرائض) فهن هنا أم من المذكورات في الفرائض أشموله للجدات الوارثات وأخص من حيث عدم شموله لبينات العمات وبنات الاخوات للاب ح ل (قوله كجدة) أي من قبل الام أما التي من قبل الاب فليست هنا من الرحم ولا من العصبات لعدم دخولها في تعريف كل كما يعلم من عبارة ع ش على م ر (قوله تقدم القربي) فجهة الامومة مقدمة على جهة الاخوة من الام ح ل وعبارة تخرج م ر فارحام أي قرابات للام من جهة الاب والام فهي أعم من ارحام الفرائض من حيث شمولها للجدات الوارثات وأخص من حيث عدم شمولها لبينات العمات والاخوات ونحوهما وقضية كلامهما عدم اعتبار الام وليس كذلك اذ كيف لا تعتبر وتعتبر أمها ولما قال الماوردي تقدم الام الخ (قوله واعتبر الماوردي الخ) أي لان قولهم قرابات الام لا تدخل فيه الام وكلامهم يقتضي أن الأخت للام تكون بعد الجدة وعبارة الماوردي تقدم من نساء الارحام الام ثم الأخت للام ثم الجدات ثم الخالات ثم بنات الاخوات أي للام ثم بنات الاخوال وعلى هذا قال لو اجتمع أم أب وأم أم وأوجه ثالثها النسوية واعتمد هذا شيئا وقوله وعلى هذا يفيد أن أم الأب

من الجهة الواحدة كالجذات على غيرها واعتبر الماوردي الام

من ذوات الارحام وهو يخالف قوله والمراد بهن قرابات الام تأمل ح ل قال ع ش
 على م وقوله لو جتمع أم أب أي للام لان الكلام في قراباتهما أما أم أبي المنكوحه
 فلا تدخل في الارحام بالضابط الذي ذكره وينبغي انهما من نساء العصبات متقدم
 على ذوات الارحام لان المراد بنساء العصبة هنا من لو فرضت ذكرا كانت في محل
 العصوبة وأم الأب لو فرضت كذلك كانت أب أب لكن فيه انها لا يشملها قولهم
 ومن المنسوبات الى من تنسب هي اليه فانها قد تكون من غير قبيلتها أو اهل
 بلد ما بل قضية ذلك انها ليست من نساء العصبة ولا من ذوات الارحام كذبت الهمه
 ومقتضى ذلك ان تكون من الاجنبيات اه ع ش عليه (قوله فلاخت لها) أي
 أخت المفوضة لامها وأما أختها الشقيقة وأب أبي في محل العصوبة كما تقدم
 شو برى (قوله فان تعذرت الخ) عبارة شرح م ر فان تعدد ارحامها فتساها ببلدها
 ثم أقرب بلد اليها ثم أقرب النساء بها شها (قوله وخسته) وكونها قربة وبلده
 وبدوية حل (قوله اعتبر نساء بلدها) ظاهره وان كن أبعدوه وكذلك قاله شيخنا
 ترميراهم مشى في القيص على خلافه شو برى ونقل سم عن م ر مراعاة من
 في بلدها ان استويا حل (قوله وفصاحة) وفي السكا في اعتبار احوال الزوج ايضا من
 اليسار والعلم والعفة والنسب معني انهن لو خفف لذي يسار وعلم أو نحو ذلك اعتبر
 وانما لم يعتبروا المال والجمال في الكفاة لان مدارها على دفع العار ومدار المهر على
 ما يختلف به الرغبات اه حل وعبارة البرماوى قوله ويعتبر الخ أي في الزوجة
 وكذا في الزوج أيضا لان ذلك أمر يختلف به الغرض من زيادة المهر وتقصه وان لم
 يكن فقدمنا رأو بذلك فارق عدم اعتبار في الكفاة (قوله أو نقص مما ذكر) أي
 من أزيد ما ذكر ويمكن رجوعه للفضل فقط وعبارة شرح م ر ولو اختصت عنهن
 بفضل شيء مما ذكر أو نقص شيء من مده اه ثم ظهران قوله مما ذكر راجع للامر من
 لان الثبوتية نقص والسن قد يكون نقصا في الجوز فتأمل (قوله لاثن بالحال)
 أي بحسب ما يراه قاض باجتهاده شرح م ر (قوله لنقص نسب) كان كان من
 أهل الماصب كان كان فاضيا وعزل لان المراد هنا بالنسب ما يحصل به التعريف
 ولو الدينوى حل وعبارة سر ل مثاله ان يتزوج أحد ثلاثة أخوة بنت شريف
 والاخران بنتي خسيس فيولد لكل منهم بنت فهن بنات عم فزوجت بنت الشريف
 بألف وبنت إحدى الخسيسين بمائة فاذا زوجت الأخرى تفويضا ووطئت
 أو أردنا ان نفرض لها فتعتبر بالخسيسه دون الشريفه اه وقال شيخنا عشموى
 مورثا ثلاثة أخوة واحد منهم عالم والاخران غير عالين فزوج العالم بنته بمائة

فالاخت لها قبل الجدة فان
 تعذر اعتبر بثلثها من
 الاجنبيات وتعتبر العربية
 بدوية مثلها والامة بأمة
 مثلها والعنقة بعنقة مثلها
 وينظر الى شرف سيرة هما
 وخسته ولو كانت نساء
 العصبة ببلدين هي في
 أحدهما اعتبر نساء بلدها
 (ويعتبر ما يختلف به غرض
 كسكن وعمل) ويسار ويكارة
 وثبوتية وجمال وعفة وعلم
 وفصاحة (فان اختصت)
 عنهن (بفضل أو نقص)
 ما ذكر (فرض) مهر (لاثن)
 بالحال (ويعتبر مساحمة من
 واحدة لنقص نسب ينحصر
 رغبة) هذا من زيادة أما
 مساحتها لالذلك فلا يعتبر
 اعتبارا بالغالب وعليه يعمل
 قوله ولو ساحت واحدة
 لم تجب موافقتها (و) تعتبر
 مساحمة (عنهن)

دون حد وارش بكاره (وقته) (٢٤٣) أى وقت وطه الشبهة نظرا الى وقت الاتفاق لا وقت العقد

بشبهة فلا يجب عليه مهر وكذا لو كانت الموطوءة حربية كما لا ضمان باتلاف مالها أو مرتدة وماتت على ردتها حل وسم (قوله دون حد وارش بكاره) فلا يجب على المتمد كفا له مهر وغيره خلافا لرى القائل بوجوب ارش البكاره تبعا بحجر ونقل عنه في غير الحاشية انه يرجع عنه وعلى المتمد بقرا ارش بالجرح وعلى غيره بالرفع معطوف على مهر (قوله ولا يتعد بشدة) اراد بالتعدد ان يحصل بكل مرة قضاء الوطر مع تعدد الأزمنة فلترزع وعاد والافعال متواصلة ولم يقض وطره الا آخرة فواقع واحد جزما اما اذا لم تتواصل الافعال فتتعدد الوطئات وان لم ينقض وطره من ل وم ر والحاصل انه متى تزوج قاصدا للترك أو بعد قضاء الوطر ثم عاد تعدد والاملا شرح م ر وعبارة حل ولا يتعد ما لم ينزع قاصدا للترك ثم يعود والا كان متندا ومثله م ر (قوله ان التحدث) أى شخص الاجنسها كما يأتى (قوله وخرج بالشبهة) أى اتى في قوله ان التحدث (قوله أو نحوه) أى نحو وطه المكروه (قوله كوطه نائمة) لاشعور لها أو طنته زوجها حل (قوله أو وطنتها بظننا زوجه) وهذه شبهة فاعل قال الشوبرى انظاره هو معطوف على قوله وفرق أو بنكاح آخر والظاهر الثانى وانظار حكم الاول (قوله ومما تقرر) أى من التمثيل بقوله كان وطه امرأة الخ فان جنس الشبهة واحد وهى شبهة الطريق فى الاول والفاعل فى الثانى ومع ذلك تعدد المهر لتعدد شخصها قال حل وعلم ايضا ان العبرة فى الشبهة الموجبة للمهر بظننها وكذا بغير ظننها بالنسبة لتعدد ما حيث كان زانبا بأن اكروها والا فاعبرة بظننه (فصل فى ما يسقط المهر) وما ينصفه وما يذ كرمها أى من قوله فلوزاد بعده الخ ع ش (قوله فى الحياة) خرج فرقة الموت فيستقر كل المهر كما تقدم وكالموت عتده ومهرها وارثا مع أحدهما جبرا فان مسح الزوج حيوانا وكذلك مهرها لا عتده على الأوجه نظر الحياتة اه مجر والمتمد ان نصف المهر لا يعود اليه لانه ليس أهلا لا تمس ولا لملك بل يبقى فى يدها ومع ذلك لا تملكه لموات لم يعد لورثته وان لم يقضه كان لها المطالبة بالجميع زى باختصار ولو مسح نصفه جادا ونصفه حيوانا فالعبرة بانصف الاعلى لانه عمل العقل ونحوه وان مسح بال طول أحد الشقين جبرا والآخر حيوانا فسكن لو مسح كله حيوانا واذا مسحت رجلا واهو امرأة تعبرن الفرقة وان عادا كما كاناه سم وقول ابن جبره كذلك أى كالفرقة فى الحياة مهر أى فينصف المهر لان الفرقة بسببه وقول زى كان لها المطالبة بالجميع مشكل لانها النصف فقط وعبارة قل على اجمال وهى حيوانا ولو بعد الدخول ينص الفرقة ويسقط المهر قبله أيضا ولا تعود الزوجية بعودها آدمية ولو فى العدة كعكسه

فى النكاح الأساس دلالة لا حرة للعقد الفاسد ولا يتعد (أى المهر) بشدة أى الوطء (ان التحدث) أى الشبهة (ولم يؤد) أى المهر (قبل تعدد وطه) كان تعدد فى نكاح فاسد لشمول الشبهة بجميع الوطئات (بل يعتبر أعلى أحوال) للوطء فيجب مهر تلك الحدة لانه لو لم يقع الا الوطئة فيها لوجب ذلك المهر فالوطئات الزائدة اذا لم تقض زيادة لا توجب نقضا وخرج بالشبهة تعدد الوطء بدونها كوطء مكروه لامرأة أو نحوه كوطء نائمة بلا شبهة وبالتداهنا تعدد ما فيتعد المهر بهما اذا الموجب له الاتفاق وقد تعدد بلا شبهة فى الاول وبدون اتصافها فى الثانى كان وطء امرأة مرة بنكاح فاسد وفرق بينهما ثم مرة أخرى بنكاح آخر فاسد أو وطنتها بظننا زوجه ثم علم الواقع ثم ظننا مرة أخرى زوجته فوطنتها وبزيادة ولم يؤد قبل تعدد وطه ماله اذى قبل تعدده المهر فيتعد قاله المساورى ومما تقرر علم ان العبرة فى عدم تعدد المهر وما ينصفه وما يذ كرمها

باعتداد الشبهة لا باعتداد جنسها المفهوم من كلام الاصل (فصل فى ما يسقط المهر) (الفراق فى الحياة)

الآتي وفارق الردة ببقاء الجنسية فيها ومضه حيواً يافى الفرقة أيضاً ولا يسقط
 المهر ولو قبل الدخول لتعذر عودته اليه لخروجه عن أهلية الملك أو لورثته لبقاء
 حياته وقاله السناطى بتشطره قبل الدخول والامر في النصف العائليه لرأى
 الامام كباقي أمواله (قوله قبل وطء) أى في قبل أو دبر ولو بعد استدخال منيه حل
 (قوله منها) متعلق بفسخ أو يبيح وجعل الفسخ منها سبباً فيه مسامحة لان الفراق
 يحصل به لانه سبب له فالمراد بالسبب ما يشمل المباشرة وبعبارة المنهاج الفرقة قبل
 وطء منها أو بسببها كفسخه بعينها يسقط المهر قال م ر لان فسخه الساشى
 عنها كفسخها وانما يلزم اباها المسلم مهرها مع انه قوت بدل بضعها بناء على ان
 تبعيتها فيه كاستقلالها بخلاف المرضعة يلزمها المهر وان لم يرضع الارضاع لم يرضعها
 لان لها أجره بخلاف ما تقرمه والمسلم لاشى له ولو غرم لنفر عن الاسلام ولا جفنا به
 وجعل عينا كفسخها ولم يجعل عيه كفر اقه لانه بدل العوض في مقابلة منافع سليمة
 ولم تسلم بخلافها فانها لم تبدل شياً في مقابلة منافع الزوج والعوض الذى ملكته سليم
 فكان مقتضاه ان لا يفسخ لها الا ان الشارع اثبت لها الفسخ دفعا للضرر عنها فاذا
 اختارته لزماً ردة البدل كالوارثت اه شرح الروض (قوله وكاسلامها) اعاد العامل
 لان النوع الاول لا يختص بها بل ولو كان فيه العيب حكمها عموماً في الشارع بخلاف
 هذا النوع فانه خاص بأن يكون من جانبها شوبرى (قوله ولو بتبعية أحد ابويها)
 للرد على حجر قال لان المسئلة تبعاً لا فعل منها بل هى بالنشيط أو لى بمال وارثته
 أمها لان اسلام الام كارضاعها فكالم ينظر والارضاعها لم ينظر والاسلامها مع ان
 الحاصل منها أفضل في ارضاع الام وهو المص والاذراد وايضا قالوا بالنشيط
 في ردة ماما تغلب السببه بقياسه هنا كذلك اذ الفرقة نشأت من اسلامها
 وتخلقه فيقلب سببه أيضاً اه ولا يلزم من اسلم من ابويها مهر لها وان كان فوت بدل
 منفعته بخلاف المرضعة فيلزمها المهر وان لم يرضعها ببعينها لان لها أجره بخير
 ما تقرمه بخلاف من اسلم لاشى له فلو غرم لنفر عن الاسلام اه حل وبعبارة
 الشوبرى قوله ولو بتبعية أحد ابويها واستشكل بما يأتى من ارضاع أمها وهو يجب
 بأن الاسلام وصف قام بها فترده الشارع من الاصل منزلة فعلها بخلاف ذلك فانه فعل
 الام وهو واجبي عنها بالكلية حيث لم ينزله الشارع منزلة فعلها أو يقال الاسلام
 في مسئلة التبعية قام بها وحدها فكان المانع من جهة تها فقط بخلاف الاخوة
 في مسئلة الرضاع قامت بكل من الزوجين فليست نسبتها اليها بأولى من نسبتها اليه
 تأمل وقوله وردتها أى وحدها (قوله وارضاعها زوجة له صغيرة) مثله ارتضاعها

(قبل وطء بسببها كفسخ
 بيب) منها أو منه وكاسلامها
 ولو بتبعية أحد ابويها وردتها
 وارضاعها زوجة له صغيرة
 وملكها له (يسقط المهر)
 المسمى ابتداء

ينقسم من أم الزوج أو من زوجته الكبيرة فانه يسقط المهر كافي شرح م و ينقسم
 نسكا حهما معالانه لا يجوز الجمع بين الام و بنتها ولو من الرضاع ويسقط مهر الكبيرة
 ويجب للصغيرة نصف المهر ويرجع الزوج على الكبيرة بنصف مهر المثل وان كانت
 فوت عليه البضع تمامه اعتبارا لما يجب له بما وجب عليه اه شيئا وتحرم
 الكبيرة عليه مؤبدا وكذا الصغيرة ان كان دخل بالكبيرة اه حل (قوله والمفروض
 بعد) أي في المفوضة وقوله ومهر المثل أي فيما لو تكفت بقاسدتك مرو فيها اذا سكت
 عن ذكر المهر (قوله لان الفراق الخ) فيه مصادرة (قوله وما لا يكون بسببها) بأن كان
 بسببه أو بسببهما أو بلا سبب كأن تطاربت الكبيرة للصغيرة حل وعبرة المنهاج
 وما لا يكون منها ولا بسببها (قوله كطلاق بائن) وكذا رجعي بأن استدخلت ماءه
 كما هو ظاهر لان الفرض انه قبل الدخول وهو لا يكون رجعيا الا بما ذكره ومن
 ثم قيل انما قيد الطلاق بالبائن لانه قبل الدخول لا يكون الا بائنا وعلى هذا
 لو راجعها هل تعود على ما بقي عليه من نصف الصداق أو يبين بالرجعة بقاء جميعه
 وعدم سقوط شيء منه يظهر الاول واذا وطء تقر بالوطء النصف ويحتمل الثاني
 فليصر شو برى وقوله النصف أي الاخر فيقر بجمع المهر وعبرة حل كطلاق
 بائن ولو خلعها ومثله الرجعي بأن استدخلت ماءه لكن ينبغي أن لا يستحق
 الشطر الا ان انقضت العدة وفيه ان هذا بائن الا ان والبائن راجع فينبغي عدم
 التشاير فاذا وطء بعد المراجعة استقر المهر (قوله فوض الطلاق اليها) أي وحدها
 (قوله واسلامه) ولو تبعها وقد تخلقت الى انقضاء العدة فيما اذا استدخلت ماءه
 فتخلفها المذ كور شرط لتأثير سبب الفرقة الذي هو الاسلام حل (قوله وارضاع
 أمه لها) وتقرم له النصف قال الشوبري يخرج ما لو دبت الصغيرة فارتضعت
 فان المهر يسقط وهو كذلك فالارضاع قيد معتبر في هذه المسألة دون الثانية وهي
 قوله أو أمهاله ففعل أمه ليس قيدا بل مثله ما لو ارتضع هو بنفسه من أمها كان
 دب عليها وهي ثاممة (قوله أو أمهاله) وتقرم النصف للزوج والارضاع في هذه
 الثانية ليس بقيد في تنصيف المهر بل مثله ما لو دبت على أمها وارتضع بلبنها (قوله
 وما لكه لها) فيكون نصف المهر ليسدها وقوله وتنصيفه يعود الخ هذا التقدير ليس
 ضروريا بل يصح تعلق قوله يعود بتنصيفه والباء في يعود للتصوير (قوله يعود ونصفه
 اليه) ولو كان الصداق دينا واعتاضت عنه عينا أو منفعتها وحصل ما يوجب
 التشطير يرجع اليه نصف الدين لا العين كافي الثمن فيسقط عنه ذلك النصف
 حل وله نصف العين أو نصف منفعتها بالطلاق الاعتياض عن نصف الدين فيبقى

والمفروض بعد ومهر المثل
 لان الفراق من جهتها
 (وما لا) يكون بسببها
 (كطلاق) بائن ولو باختيارها
 كان فوض الطلاق اليها
 فطلقت نفسها أو علقه
 بخلها فطلعت (واسلامه
 وردته) وحده أو معها
 (ولعنه) وارضاع أمه لها
 وهي صغيرة أو أمهاله وهو
 صغير ولها (نصفه)
 أي المهر أماني الطلاق
 فلا تة وان طلقتموهن من
 قبل ان تمسوهن وأماني
 الباقى فبالقيام عليه
 وتنصيفه (يعود ونصفه اليه)
 أي الى الزوج ان كان المؤدى
 للمهر الزوج أو وليه

لها نصف العين أو نصف منفعة تم (أوجه من أب أوجه) أي من مال نفسه حيث قصد
 التبرع أو أواه لق فان ادعى قصدا قراضه صدق ولو متولى الطرفين خلافا للزركشي
 حيث قال في ذلك لا يرجع للبطل ولا وجه له حل (قوله والا) بأن كان أجنبيا أو أبا
 أو جذا غير ولي بأن كان الولد غير متولى عليه لكمال (قوله فيعود الى المؤدى)
 والمعتمد في نظيره من الثمن رجوعه الى المؤدى عنه مطلقا شورى لانه معاوضة
 محضة وعبرة حل فيعود الى المؤدى أي وقد تبرع ببذله لا الى الزوج وان كان
 الزوج عبدا أو أدى المهر من كسبه ثم اعتقه سيده ثم فارق قبل الدخول عاد النصف
 اليه لا الى المعتق فلو بيع ثم فارق عاد النصف للمشتري لا للبعد (قوله بذلك الفراق
 الخ) لا حاجة اليه لانه مرض المسألة تأمل (قوله وان لم يختره) أي وان لم توجد منه
 صيغة اختيار لا يعود فهو للزوج على من اشترط في العود صيغة اختيار فيعود للمكة
 قهر عليه كما في شرح م ر (قوله فلوراد المهر بعده الخ) شروع في أحكام الصداق
 وحاصله انه اما أن يزيد أو ينقص أو يزد ويتلف وفي الزيادة ثمان صور
 لانها اما متصلة أو منفصلة قبل الفراق أو بعده قبل القبض أو بعده وقد استوفى
 الثمانية متنا أولا بقوله فلوراد بعده فله وثانيا بقوله أو بعد زيادة منفصلة الخ ففي قوله
 فلوراد بعده فله أربع صور لان الزيادة اما متصلة أو منفصلة كما قاله الشارح وعلى
 كل اما قبل القبض أو بعده وفي قوله أو بعد زيادة منفصلة الخ أربع صور بيانها
 كما سبق وفي النقص ستة عشر لانه اما قبل الفراق أو بعده وعلى كل اما قبل
 القبض أو بعده وعلى كل اما بفعلها أو بفعلها أو بفعل أجنبي أو لا بفعل أحد بدليل
 تفصيله بقوله ان نقصه أجنبي أو الزوجة وقد استوفى الشارح أو لا بقوله ولو نقص
 بعد الفراق الخ وثانيا متنا بقوله أو تعينه بعد قبضه الخ ففي قول الشارح ولو نقص بعد
 الفراق الخ ثمانية أربعة في قوله وكان بعد قبضه الخ أي سواء كان بفعلها أو بفعلها أو
 بفعل أجنبي أو لا بفعل أحد وثنتان في قوله أو قبل قبضه فكذلك الخ وثنتان في قوله
 والا فلا أدش وفي قول المتن أو بعد تعينه الخ ثمانية أيضا يعلم بيانها مما سبق
 وفي التلف ستة عشر أيضا يعلم بيانها من بيان صور النقص لكن كلامه فيها متنا
 وشرحا قاصر عن شمولها كلها فانه ظاهر في أربعة منها فقط لانه قيد الفراق بكونه
 بعد التلف وقيد التلف بكونه بعد القبض فلا يحى التعدد الا من حيث ان التلف
 شامل لما هو بفعلها أو بفعلها أو بفعل أجنبي أو لا بفعل أحد وفي اجتماع الزيادة
 والنقص أربعة وعشرون صورة لما علمت من ان صور الزيادة ثمانية وصور النقص
 ستة عشر وقد أشار اليها بقوله أو بعد زيادة ونقص الخ لكن كلامه فيها يحمل كل

من أب أوجه والا فيعود
 الى المؤدى بذلك الفراق
 الذي ليس بسببها (وان لم
 يختره) أي عوده لظاهر
 الآية السابقة (فلوراد)
 المهر (بعده) أي بعد الفراق

الاجال ثم ان مفهوم الزيادة في قول المصنف فلوزاد بعد ذكره الشارح بقوله ولو نقص
 الخ ومفهوم البعدي ذكره المتن فيما يأتي بقوله أو زيادة منفصلة الخ وقول الشارح
 ولو نقص بعد الفراق الخ مفهوم البعدي سيأتي في المتن في قوله أو تعييه بعد قبضه
 الخ فان النقص شامل للتعيب بدليل تعليله التعيب الآتي بقوله لانه نقص وهو من
 ضمانه الخ فسمى التعيب نهضا وقوله ولو فارق الخ شروع في مسائل التلف الستة
 عشر فذكر منها أربعة وبقي اثني عشر ثمانية مفهوم القيد الاول وأربعة مفهوم
 القيد الثاني فانظر حكمها (قوله وله كل الزيادة) ان كان الفراق منها أو بسببها وقوله
 أو نصفها ان لم يكن منها ولا بسببها حل (قوله لحدوته) أي الكل أو النصف قال
 م وليس من الزيادة ارتفاع الاسواق (قوله ولو نقص بعد الفراق) ولو بفعل الزوج
 صك كذا يقتضي منعيه حيث فصل فيما قبل القبض وأطلق في هذا وفيه ان هذا
 تنقيص للملكة فالظاهر عدم الارش له كما جزم به قل على الجلال واعترض قوله
 ولو نقص الخ بأنه ينفي عنه قول المتن أو بعد تعييه الخ فان التعيب نقص كما تقدم
 ولا فرق بينهما فيما يظهر وأجيب بشمول هذا لما اذا كان الفراق بسببها أو لا بسببها
 وخصوص ذلك يكون الفراق لا بسببها وإضافته فافترض في النقص الذي بعد
 الفراق وذلك في الذي قبله كما هو صريح الشارح هنا والمثل هناك وأيضا أتى به
 رعاية لمفهوم قوله راد (قوله وكان بعد قبضه) مصدر مضاف لمفعوله والفاعل
 محذوف أي قبضها أي (قوله لا بسببها) أخذه من قوله وله نصف بدله قال حل
 ولو استقطعه وقال فنصف بدله أو كله لكان أولى (قوله بعد قبضه) مفهومه انه اذا
 كان التلف قبل القبض لم يأخذ نصف البدل وهذا ظاهر في التلف الذي يوجب
 الانفساح وهو ما اذا كان من الزوج أو بآفة فاما نصف مهر المثل وأما اذا كان
 التلف منها فتقدم انها فاضنة لحقها فقتضاء انه يجب له نصف بدله وأما اذا كان من
 أجنبي فتقدم انها مثبت لماله الخيار فيقال ان قصفت عقد العداق فللزوجة
 نصف مهر المثل وان اجازته فللزوج نصف البدل الذي تغرمه هي الأجنبي تأمل
 (قوله بعد تلفه) أي حسائل لا يسكر مع قوله الآتي ولو فارق وقد زال ملكها عنه
 كان ومبته له الخ (قوله بعد قبضه) أخذه من قوله الآتي أو بعد تعييه بعد قبضه
 (قوله وهي أقل) لانه يقوم فيها منفردا عن الآخر وذلك يقوم منضملا للآخر شذفا
 وانما كانت قيمة النصف أقل لان التشخيص ينقص القيمة ولا يرد عليه ان شراء
 نصف قيمة الآخر يزيد على نصف قيمته لان ذلك في مقابلة وضعها تحت يد
 واستيفائه منافعه (قوله بكل من العبارتين) أي نصف القيمة وقيمة النصف

(قوله) كل الزيادة أو نصفها
 لحدوته في ملكه متصلة
 كانت أو منفصلة ولو نقص
 بعد الفراق وكان بعد قبضه
 فله كل الارش أو نصفه
 أو قبل قبضه فكذلك ان
 نقصه أجنبي أو الزوجية
 والا فلا ارش وقد يرى فيما
 ذكر وفيما يأتي بأنه راق
 أهم من تعييه بالطلاق
 (ولو فارق) لا بسببها (بعد
 تلفه) أي المهر بعد قبضه
 (قوله) نصف بدله من مثل
 في مثلي وقيمة في متقوم
 والتعير بنصف القيمة في
 المتقوم قال الامام فيه تساهل
 وانما هو قيمة النصف وهي أقل
 من ذلك وقد تسكلت في
 شرح الروض على ذلك
 وذكر ان الشافعي
 والجمهور ذهبوا إلى كل من
 العبارة

وانه اذا تمسك بدلي على ان مرادهما عندهم واحد بلن يراد (م) بنصف القيمة نصف قيمة كل من

النصفين منفردا لا مضمنا
الى الآخر يرجع بقيمة
النصف او بان يراد بقيمة
النصف قيمة مضمنا
لا منفردا فيرجع بنصف
القيمة وهو ما صوبه في
الروضة هذا رعاة للزوج كما
روعت الزوجة في ثبوت
التيار لها فيما يأتي (أو) بعد
(تعيينه بعد قبضته فان قطع
به) الزوج أخذه بلا ارش
(والا فنصف بدله) هو اعم
من قوله فنصف قيمته
(سليما) دفعا للضرر عنه
(أو) بعد تعيينه (قبله) أي
قبل قبضته ورضيته به (فله
نصفه) ناقصا (بلا ارش)
لانه نقص وهو من ضمانه
(ونصفه) أي الارش
(ان عيبه أجنبي) لانه بدل
الفائت وان لم تأخذ الزوجة
بل عفت عنه وان اوهم
كلاما لاصل خلافه (أو)
فانق ولو بسببها بعد زيادة
منفصلة (مكسول ولين
وكسب) فهي لها سواء
أحملت في يدها أم في يده
فيرجع في الأصل أو نصفه
دونها وظاهره ان كانت
الزيادة ولدا لم يميز عدل عن

(قوله ان مؤداهما عندهم واحد) أي بالتأويل ورد أحدهما لا آخر لا متقدما
بالذات ولا لا يعتمد أحدهما دون الآخر (قوله بان يراد بنصف القيمة الخ)
مقتضى هذه العبارة ان الواجب نصف كل من النصفين فيجب ربع كل وليس مرادا
بلي المراد قيمة كل من النصفين حل أي فالاولى حذف قوله نصف من قوله نصف
قيمة كل الخ والظاهر انه يصح ارادة كل فقوله وليس مرادا غير ظاهر وقول حل
فيجب ربع كل أي يجب الربع أي ربع الكل من كل من النصفين فليس مراده
ربع النصف كما قد يتوهم (قوله فيرجع بقيمة النصف) أي فيرجع نصف القيمة
الى قيمة النصف يتفرع عليه انه يرجع بقيمة النصف هذا مراده وكذا يقال فيما
بعد فيكون قوله فيرجع الخ متفرعا على مقدمة محذوفة (قوله أو بان يراد) أي
فكلامهم محتمل لأرجاع قيمة النصف الى نصف القيمة أو بالعكس وقوله وهو ما صوبه
في الروضة فقد ردنا قيمة النصف الى نصف القيمة ولم نرد نصف القيمة الى قيمة
النصف حل (قوله فيما يأتي) أي في الزيادة المتصلة (قوله أو بعد تعيينه بعد قبضته)
عنه فالطرف الاول من هذين الطرفين قد مر في قول الشارح ولو نقص هذا الفراق
الخ وعنه زلنا في وقول المتن لوقبله الخ وهذا شروع في بقية مسائل النقص (قوله
أو بعد تعيينه) أي وكان الفراق لا بسببها بدليل ما بعده وهو معطوف على قوله بعد تلفه
فيكون قوله لا بسببها قيدافيه أيضا والتعيب امامها أو مته أو من أجنبي أو بنفسه
وقوله أخذه بلا ارش أي للنقص محله اذا كان التعيب من غير الأجنبي والأفياخذ
نصفه مع نصف الارش فتقول المتن ونصفه راجع للمسألين كما ذكره سم
وس ل أي قوله فان تنوع الخ وقوله أو قبله فهو معطوف على بلا ارش الذي
في الشارح والذي في المتن (قوله ورضيته به) فان لم ترض به أخذت منه نصف مهر
المثل وتأخذ العين تمامها ومحل اشتراط رضاها اذا تعيب بغير تعيينها والأفلا يشترط
رضاها (قوله ونصفه) الباء بمعنى مع (قوله أجنبي) أو الزوجة حل (قوله
وان لم تأخذه) أي الزوجة لرد على من قال لا يأخذ الا أن أخذت (قوله ولو بسببها)
محله في السبب الغير المقارن للمعد والأفلاشي لما لان مقارنة السبب للعقد تلحق
المسبي اذا حصل فسم بعده ويجب مهر المثل لانها غير مال كذا للمسبي كما تقدم شيئا
(قوله بعد زيادة منفصلة فهي لها) ظاهره ولو كانت المفارقة بسبب مقارن للعقد
حيث أطلق هما وفصل فيما بعده بين المقارن وغيره وفيه نظر حل ويمكن أن يكون
قوله الا أن لا بسبب مقارن راجعا للمتصلة والمنفصلة فلما عارض اه شيئا (قوله
لا بسبب مقارن) مثله في م وقال الرشدي لم أره لغيره بالنسبة لما اذا كان الراجع

الامة أو نصفها الى القيمة لحرة التفریق (أو) فارق لا بسبب مقارن بعد زيادة (متصلة) كسمن ونعلم منه ان النصف

الاصف وانما ذكر هذا التفصيل فيما اذا كان الرجوع الكل كافي الرخصة لانه لا يتصور العود في النصف تقطع في العيب المقارن لان الفسخ فيه امامتها وبسببها فلا يتصور فيه الا الرجوع في الكل تأمل انه محروقه فالاول اسقاط هذا القيد ويحياب بأنه تصرح بما علم الايضاح قال شيخنا العزيز ولما كان حكم الزيادة المتصلة هنا من امتناع الرجوع القهري فيها عن الفاسد الابواب اعتبرنا فيه ان لا يكون سبب الفسخ مقارنا لانه اذا كان مقارنا كما لم يقع عقدا احتياطا للزوج فيرجع فيه بالزيادة المتصلة بخلاف المتصلة فانها ليست بهذه النهاية والذي رجعه حل التسوية بينهما (قوله خيرت فيها) ظاهره وان كان العيب حادثا بعد الزيادة المذكورة فان كان بمقارن كعيب أحدهما محلي وكان الاخر جاهلا به حالة العقد أخذ به كله بزيادة المتصلة ولا حاجة لرضاها لان الفراق بالمقارن قبل الدخول كما علمت يسقط المهر فيرجع فيه كله مع زيادته المتصلة ولا تخير وينبغي ان تكون المتصلة كذلك حل (قوله وكان الفراق لا بسببها) أحوجه اليه قوله فنصف قيمة أي للزوج ولو أسقطه وقال فنصف قيمة أو كلها السكان أحسن ليشمل ما لو كان السبب عارضا كرتها قاله الشيخ عميرة حل (قوله أو فارق لا بسببها) انما أحوجه اليه التعبير بنصف العين ونصف القيمة ولو قال بدله أو فارق لا بسبب مقارن أو أسقطه وقال أو بعد زيادة ونقص فان رضى بنصف العين أو كلها أو الانصف القيمة أو كلها السكان أحسن عميرة (قوله وكبر نخلة) الراد بكبرها ان تصل الى حد يقل فيه ثمرها فان كثر فمضت زيادة سول (قوله قيمة) أي من جهة القيمة فهو منصوب على التمييز شو برى (قوله الفوائيل) أي المكائد كالسرقة والزنا وغيرها أو المراد بها المكر والتدبيرة (قوله والرياسة) وهي طهارة الباطن ع ش (قوله بان ثمرها تقل) يؤخذ من هذا التعليل انها اذا لم تقل يكون الكبر زيادة محضة ويحتمل ان من شأنها ذلك لكن هذا انما يظهر اذا كانت أثمرت بالفعل فان كانت لم تثمر لغيرها فالظاهر ان كبرها زيادة لا غير لانه يقربها من الاتجار وفيه زيادة الحطب وقوله بأنه أقوى على الشدائد هذا لم يظهر الا في العبد الذي لم يبلغ أو ان الشبيخة أما هو فكبره بضعفه من حل الشدائد والاسفار فيكون كبره بضعفه فقط (قوله ووزع أرضه نفس) ولو بعد حرثها لانعدام الزيادة بالزرع فان اتقاعا على نصف الأرض المروثة أو المزروعة وترك الزرع الى الحصاد من غير أجرة فذاك والارجع بنصف قيمة الأرض بلا زراعة ولا حراثة ولا يجر على قبول الزرع برماوى وحرف (قوله وحرثها زيادة) ان اتخذت للزراعة وكان وقتها كما اشار اليه الشارح بالتعليل

(خيرت فيها) فان شئت فيها وكان الفراق لا بسببها فنصف قيمة للمهر (بلا زيادة) بان يقوم بغيرها (وان سميت بها) لزمه قبول لما وليس له طلب قيمة (أو) فارق لا بسببها بعد (زيادة) ونقص ككبر عبدو) كبر (نخلة وحل) من أمة أربهية (وتعلم منعة مع برص) والاقص في العبد الكبير قيمة بأنه لا يدخل على النساء ويعرف الفوائيل ولا يقبل التأديب والرياسة وفي الضلة بان ثمرها تقل وفي الأمة والهيمة بضعفها حالا وخطر الولادة في الأمة ورداء اللحم في المأكولة والزيادة في العبد بأه أقوى على الشدائد والاسفار واحفظ لما يستغنى وفي الغلة بكثرة الحطب وفي الأمة والهيمة بتوقع الولد (فان رضى بنصف العين) فذاك (والا فنصف قيمتها) خالية عن الزيادة والنقص ولا يخبره على دفع نصف العين للزيادة ولا هو على قبوله لنقص (وزرع أرضه) لا يستوى قوتها (وحرثها زيادة) لانه يهيئها للزرع

المدة (وطالع نقل) لم يؤرخ عند الفراق (زيادة متصلة) فتمنع الزوج الرجوع القوي فان رخصت الزوجة بأخذ الزوج نصف النخل مع الطلع أجبر عليه (وان فارق وعليه (٢٥٠) ثم مؤبر) بأن تشق طلعها (لم يلزمها

المذكور وقوله زيادة أي متصلة وكتب أيضا وحريها زيادة لا يقال لو استقط قوله زيادة لا غنى عنه ما بعده مع اعادة الاختصار لا نأقول لسكنه يومهم عطفه على ما قبله وهو زرع وانه من النقص فدفع بالزيادة ايها النقص فله درهم ووبري (قوله المعدلة) خرج المعدلة للبناء فحريها نقص سن ل (قوله بأن تشق طلعها) أو وجد نحو تساقط نور غيره تحفة (قوله من ابقائه الى الجذاذ) وان اعتيد قطعه قبل الجذاذ وفرق بينه وبين ما تقدم في الاصول والثمار بأنه حصل لها كسر فبعت بدقائه حل (قوله فله نصف النخل) عبارة أصله تعين نصف النخل اه (قوله ان لم يمتد زمن القطع) راجع لأموله أو قالت له ارجع الخ ورجوعه لما قبله غير طاهر لان القطع وقع بالفعل فلا يعقل تقييده بذلك وقوله ولم يحدث الخ راجع لما فان امتد زمن القطع أو حدث ما ذكرناه يأخذ نصف القيمة (قوله سفع) وهو جريد النخل حل (قوله أو أغصان) هي جريد الشجر (قوله أجبرت) محل احبارها اذا رضى بقدر نصفه أي لتخرج من عهدة الضمان والالم تعبهم ر (قوله فيه) أي فيما ذكر من أخذه نصف النخل وبقية الثمر الى الجذاذ شيئا (قوله ويصير النخل بيدهما) يرتب عليه اه لو تلف النخل لارجوع له عليه بالنخل ولا له عليه بالثمر (قوله فلا يؤخر الخ) كيف هذا مع انه رخصت بأخذ نصفه حالا فان التأخير الا أن يقال لما كان حقه مشغولا بثمره اصار كائنه مؤخر الى الجذاذ (قوله لنقص) أي المشار اليه بقوله فان قنع به والا الخ وقوله أو زيادة أي في قوله أو متصلة خيرت وقوله أولهما أي في قوله فان رضى بالنصف العين والا الخ شيئا (قوله لنقص الخ) وحيثه يكون الخيار الزوج كما اذا تبرر المهر ويكسر ولها الخيار في الزيادة احضة ويغهم ثبوت الخيار لهما من قوله فان رضى الخ مع قوله ولا يقصر هي على دفع الخ فقوله أولهما معلوف على لاحدهما (قوله ملك نصفه باختيار الخ) يتأمل هل هذا يخالف ما سبق أول البعث حيث قال يعود نصفه اليه بذلك وان لم يختره فهناك لم يشترط الاختيار وهذا قد شرطه تأمل ثم رأيت في بعض الهوامش ما يحصل ان ما تقدم محمول على ما اذا لم يحصل في الصداق نقص ولا زيادة وما هنا محمول على ما اذا حصل فيه ذلك كما ذكره البرماوى أو ان الاختيار هنا معناه الرضا بالاختيار كما أشار له الشارح بقوله بأن يتفقا فهذا تصوير لاختيارهما وقوله أو من أحدهما معناه بأن يرضى بما اختاره فاذا حدث في الصداق نقص فلا يملك نصف العين ولا نصف قيمتها الا اذا رضى بأحدهما أو ما قبل الرضى فلا يحكم له عاك أحدهما تأمل (قوله منهما) بيان للخير وقوله بأن يتفقا أي على نصف العين أو القيمة وهو تصوير للخيار منهما (قوله كلفت

طلعها) ليرجع هو الى نصف النخل لانه حدث في ملكها فتمسك من ابقائه الى الجذاذ (فان قطع) ثمرة أو قالت له ارجع وأنا أقطع عن النخل (قوله نصف النخل) ان لم يمتد زمن القطع ولم يحدث به نقص في النخل بانكسار سفع أو أغصان (ولو رضى بنصفه وبقية الثمر الى جذاذ) أجبرت لانه لا ضرر عليه ما فيه (ويصير النخل بيدهما) كسائر الاملاك المشتركة (ولو رخصت به) أي بما ذكر من أخذه نصف النخل وبقية الثمر الى جذاذ (فله امتناع) منه (وقية) أي طلبه لان حقه ناجز في الدين أو القيمة فلا يؤخر الا برضاه (ومتى ثبت خيار) لاحدهما للنقص أو زيادة أولهما لاجتماع الامرين (ملك) الزوج (نصفه باختيار) من الخير منهما بأن يتفقا ومن أحدهما وهذا الخيار على التراخي تكرار الرجوع في الهبة لكن اذا طالها الزوج كلفت الاختيار ولا يمين الزوج في طلبه عينا ولا قيمة لان

الاختيار

التعين يناقض تفويض الامر اليها بل يطالبها بحقه عندها ذكره في الروضة كما أصلها (ومتى رجع بقيمة) لزيادة أو نقص أولهما

(الاختيار) فان أبت نزع القاضي العي منها وتمنع تصرفها فان أصرت باع القاضي
 منها بقدر الواجب فان تعذر باعها كلها وأعطاهما الزائد حل (قوله أوزوال ملك)
 كان تلف وهو في التلف قبل الفراق وشبه التلف مع الفراق كما في شرح البهجة
 بخلاف التلف بعده فانها تضمنه بقيمة يوم التلف كالمبيع التالف تحت يد المشتري
 بعد الفسخ وبحل اختيار يوم التلف ما لم يطالبها بالنسليم وتمنع والاضمنية بأقصى قيمة
 من حين الامتناع الى التلف حل (قوله من وقت اصداق) عبارة شرح البهجة
 من وقت وجوبه بتسمية وغيرها حل (قوله هو ما في التنبيه) معتمد وقوله وهو
 الموافق للتعليل أي قوله لان الزيادة الخ وقوله ولما مر في المبيع والتمن أي اذا تلقا
 أو أحدهما بعد فسخ البيع فانه يعتبر الاقل من وقت بيع الى وقت قبض وعبارته
 في باب الخيار ويعتبر أقل قيمتهما من بيع الى قبض (قوله من يوصى الاصداق
 والقبض) أي فلم يعتبر ما بين اليومين مع انه معتبر (قوله ولو اصدق تعليمها الخ)
 مفعول اصدق الاقل محذوف تقديره اصدقها وتعليم مفعوله الثاني وهو أيضا
 يتعدى لمغولين ذكر في المتن أولهما وهو ضمير الزوجة وفي الشارح ثانيهما بقوله
 قرأنا وغيره والاضافة الى ضميرها قيد وقوله بنفسه قيد وقوله قبله قيد ويؤخذ
 من كلام الشارح قيدان أن يكون القدر المعلم فيه كافة بحيث يستغرق زينا
 شيوان تكون محرمة عليه عند التعليم فقيود المسألة خمسة وعبارة شرح م
 تعذر تعليمها ان لم تصر زوجة له بتكاح حديد أو محرما له بحدوث رضاع أو بتكاح بنتها
 ولا كانت صغيرة لا تشتهى ولا بد أيضا ان تكون رشيدة وقد أذنت في ذلك
 كما أفاده ع ش أرومة زوجها سيدها بذلك اه فاندفع قول حل وكلامهم شامل
 للغيرة مع انه لا بد في الجبران نزوحها بما يتعامل به في البلد ولو غير فقد وفي كون التعليم
 بما يتعامل به فظهر (قوله قرأنا) أي قدر آمنه في تعليمه كلفة عرفا ولو دون ثلاث
 آيات فيما يظهر شرح م ولا بد من تعيين قدره أو يقدر بالزمان فلو جمع بين القدر
 والزمان بطل ولا يشترط تعيين نوع القراءة كقراءة نافع أو ضمن حيث غلب
 على أهل البلد فان لم يتطلب وجب تعيينه وإذا عين قدر الابدان يكون قادر على
 تعليمه وقت العقد كذا قالوه أي ولو كانت كتابية حيث ربحي اسلامها لان السكافر
 لا يجوز تعليمه شيئا من القرآن الا ان ربحي اسلامه ولا يمنع من قراءته أي تلاوته
 مطلقا حل وقوله كذا قالوه أي لاجل أن يكون موسرا به وتبرأ منه لان الشرط
 علم الزوج والولي بالقدر كما قاله م وقال ع ش ويكتفي في علمها سماعها له من
 يقرؤه عليهما ولو مرة واحدة (قوله أو غيره) مما هو مباح كشر في تعليمه كلفة

أوزوال ملك (اعتبر الاقل
 من) وقت (امدق الى)
 وقت (قبض) لان الزيادة
 على قيمة وقت الاصداق
 حادثة في ملكها لا تطلق
 للزوج بها والنقص عنها
 قبل قبض من ضمانه فلا
 رجوع به عليها وما هو عليه
 هو ما في التنبيه وغيره وهو
 الموافق للتعليل ولما مر في
 المبيع والتمن والذي عبر به
 الاصل كالروضة وأصلها
 الاقل من يوصى الاصداق
 والقبض (ولو اصدق تعليمها)
 قرأنا وغيره بنفسه

(قوله تعذر) أي شرعاً وان وجب سكتاً لفاضة شرح م و مراده بالتعذر ما يشمل التعسر أخذ ما يأتي والافتقار لتعليم من وراء حجاب بحضرة من تزول معه الخلوة يمكن من ل (قوله لانها سارت محرمة عليه) فهذا يخص ما تقدم من جواز النظر للأجنبية لتعليم بغير المفارقة والسبكي محل كلامهم السابق على التعليم الواجب وهذا على المستحب كما ذكره الشارح وهو ضعيف (قوله ولا يؤمن الخ) غرضه الرد على الضعيف القائل بأنه لا يتعذر بل يعلمها من وراء حجاب من غير خلوة كما في شرح م و (قوله والخلوة المحرمة) أي لغية من تمتنع معه الخلوة في بعض الاوقات ح ل فان لم يضارق وتنازعا في البداء قبل التسليم في هذه المسألة افسح عقد الصداق ويؤمر بدفع مهر المثل لعدل ثم تؤمر بالتسكين ويقل شيئاً عن ذي انه كالمؤجل فذكر على التسليم وقال ع ش يمكن الفرق بين المؤجل وبين تعليم القرآن ونحوه لان المؤجل له أمد ينتظر بخلاف القراءة ونحوها بماوى (قوله وليس سماع الحديث كذلك) أي متعذراً بما لو أصدقها سماع البضارى مثلاً فانما لم يجوزه من وراء حجاب مع عدم الخلوة المحرمة لصناع فلتوفى ضياع السند جوزاً لسماع مع وجود المعنى المعلن به في التعليم وهو عدم الأمن من الوقوع في التهمة وكون الصداق له بدل ولو أصدقها تعليم الحديث كان كتعليم غيره ح ل وخصمه بعضهم بما اذا كان منفرداً بالحديث لانه لا يضيع الاحتياط ويضمنهم عم وهو المعتمد وفرق بين الحديث والقرآن بأن من شأن الحديث حرمة من يؤخذ عنه ولو تعذر ومن شأن القرآن كونه من يثقه لم منه فان فرض انفراد واحد به فنادراً يلتفت اليه لا يقال سماع الحديث ممكن أيضاً من غيره لا ما تقول فيصير هذا السند بخصوصه لا يمكن من غيره بخلاف القرآن وعلى هذا القول الشارح والتعليم الخ معطوف على قوله لانها سارت محرمة عليه (قوله نوع وذ) الوتمثلت الواو فيها نقل وهو الواجب (قوله وجعل السبكي الخ) أي في الواجب لا يتعذر التعليم هنا ولا ينتظر لقرب الفتنة التي لا يؤمن معها الوقوع في التهمة والخلوة المحرمة وقد علمت ضعفه ح ل أي فلا فرق هنا وهناك بين الواجب والمندوب فهنا يتعذر التعليم مطلقاً ويجوز التعليم للأجنبية هناك والنظر اليها فيه سواء كان واجباً او مندوباً (قوله الذي يمنع النظر) أي للأجنبية لان التعليم مظنة النظر (قوله فها هنا) أي في المفارقة وقوله تعليمهم السابق وهو لانها سارت محرمة عليه (قوله صغرة لا تشتهى) بأن كانت أمة وزوجها سيدها لان المجهول لا يزوج بما ذكر ح ل أي لانه لا يزوج الابا المصلحة ويتصور أيضاً بأن تكون في بلد يتزوجون فيها بذلك

(وفارق قبله تعذر) تعليمها قال الرافعي وغيره لانها سارت محرمة عليه ولا يؤمن الوقوع في التهمة والخلوة المحرمة لوجوزها التعليم من وراء حجاب من غير خلوة وليس سماع الحديث كذلك فانما لم يجوزه لصناع ولا تعليم بدل يعدل اليه انتهى وفرق بينها وبين الأجنبية بأن كلام من الزوجين قد تعلقت آماله بالآخر حصل بينهما نوع وذ تقويت التهمة فامتنع التعليم لقرب الفتنة بخلاف الأجنبية فان قوة الوحشة بينهما اقتضت جواز التعليم وجعل السبكي وغيره التعليم الذي يمنع النظر على التعليم الواجب كقراءة الفاتحة فها هنا عمله في غير الواجب وانهم تعليمهم السابق انها لم تحرم الخلوة بها

شيئنا (قوله) وصارت عمر ماله برضا (حكاية) ادعائها أمه أو وصارت تشبه
 ليخبره قبله (قوله) ولو اصدقها الخ) مفهوم قيد ملاحظ في كلامه وهو تعليم قدر فيه
 كلفة عرفانها بان يحتاج لمن كثير كناية عليه م ر وغيره ويمكن جعله معلقا على
 لولم الخ في قوله انها لم تصرم الخ فيكون هذا مفهوما من تعليمه السابق كما يؤخذ من
 عبارته في شرح الروض ومثله م ر لكن المراد بالتعليل قوله ولانه لا يؤمن الخ (قوله
 و مجلس) أي في زمن يسير ولو في مجالس (قوله) لم يتذر التعليم) لأنه يؤمن من
 الوقوع في التهمة والخلوة المحرمة لبعده عيبة المحرم مثلاً في هذا الزمن اليسير ل (قوله
 من وراء حجاب) انما اعتبر مع المحرم ليمسح الغار (قوله) الواجب عليها تعاليم) قيد
 في تعليم الولد ولهذا اعاد العامل ولم يكتف بمجرد العطف ووجوب تعليمه عام اما
 لكونه لا أب له وهي وصية عليه أو قيمة وأما لكون الأب معسرا فهو أنه لو لم يجب
 عليها تعليمه لكونه غنيا أو كون نفقته على أبيه لم يصح الاصداف كما في الروض
 لعدم عود نفقه اليها بخلاف الواجب عليها تعليمه فإنه يعود نفقه اليها يدفع الاثم
 عنها ولا يس مفهومه أنه يتعذر التعليم كما قد يتوهم انفساده قال الشوري أما العبد
 فيصور اصدافها عليه مطلقا أي وجب عليها تعليمه كالبالغ أو لافانها يجب عليها
 تعليم البالغ الواجبات كالفاتحة نعم ختانه مشروط بالوجوب عليها ولعل الفرق بينه
 وبين تعليمه عود نفقه غلبا عليها بخلاف الختان وزيادة القيسة به غير مقصودة
 فليتناقل (قوله) ولو فارق بعد التعليم) مفهوم قوله وفارق قبله وقوله اما لو اصدق التعليم
 في ذمته مفهوم قول الشارح نفسه فاوذا كرها عقب قوله وخرج تعليمها الخ كان
 أولى (قوله) بنصف أجرة التعليم) هل تعتبر الأجرة وقت التعليم أو الفرق أو الأقل
 وهو القياس على قيمة العين الثالثة وان كان قياس مهر المثل في وطء الشبهة اعتبار
 الاكثر باعتبار أعلى الاحوال شورى (قوله) نحو امرأة) كمسوح أو رجل أجنبي
 لان تعليم الأجنبية والنظر اليها لذلك جائز كما قدم قال زى وكلامه مبني على ان
 جواز النظر لتعليم خاص بالامر وليس كذلك (قوله) والنصف ان فارق قبله) وهل
 العبرة فيه بالآيات أو بالحروف وهل الخيرة في تعيينه له أو لها استظهر حر النصف
 المتقارب عرفا بالآيات والحروف وان الخيرة اليه لا اليها كما اعتبر وانية المدين
 الدائم دون نية الدائن المدفوع اليه قال ويقه أنه لا يجب ان نصف ملق من سور
 وآيات لا على ترتيب النصف لانه لا يفهم من اطلاق النصف عرفا ثم ذكر أنه رأى
 بعضهم أي وهو الد شينسا قال ان النصف الحقيقي متعذر واجابة أحدهما تحكم
 فيصيب نصف مهر المثل اه ثم رأيت شيئا ذكركم فيما اذا شطرتهما ان اتفقا على

أو صارت عمر ماله برضا
 أو فكها فانما لم يتعذر التعليم
 وبه جزم البلقيني ولو اصدقها
 تعليم آيات يسير فيمكن
 تعليلها في مجلس بحضور
 محرم من وراء حجاب لم يتعذر
 التعليم كما قلناه السبكي عن
 النهاية وصورة وخرج
 بتعليمها تعليم عبدها وتعليم
 ولها الواجب عليها تعليمه
 فلا يتعذر التعليم فتصير
 بذلك أولى من قوله تعليم
 قرآن (ورج) يتعذر
 التعليم (مهر مثل) ان فارق
 بعدوطه (أو نصفه) ان فارق
 لا يسيبها قبله ولو فارق بعد
 التعليم وقبل الوطء رجع
 عليها بنصف أجرة التعليم اما
 لو اصدق التعليم في ذمته وفارق
 قبله فلا يتعذر التعليم بل
 يستأجر نحو امرأة كمسوح
 أو محرم يملها للكل ان
 فارق بعد الوطء والنصف انما
 فارق قبله

شيء فذلك والاثنين الميراث نصف بهر المثل كما أتى به الواضح لان استحقاق
نصف شائع مستصحب ونصف مع تحكيم مع كثرة الاختلاف بصعوبة الآراء
وسموايتها شرح م (قوله لابسيتها) فان كان بسببها رجع عليها ببذل كله شيئا
(قوله وقد زال ملكها عنه) أو تعلق به حتى لازم كره من مقبوض وإجارة وتزويج
ولم يصبر لروايات ذلك التعلق ولم يرض بالرجوع مع تعلقه به شرح م (قوله فله نصف
بذله) وليس له بقدر تصرفه أي فيما إذا وهبته أو باعته لغيره بخلاف الشفيع لوجود
حقه عند تصرف المشتري وحق الزوج انما يحدث بعده شرح م (قوله عن غير
جهة) أي غير جهة الفراق وهذا هو الراجح في المذهب وقيل لا شيء له لاسيما
بجعلت له ما يستحقه بالطلاق وهو مذهب الاثمة الثلاثة واختاره المزني من اثنتي
وكنذا البغوي والمتولي وفي السكا في انه المذهب وبه قال عامة العلماء كما في تبجيل
الركاة والدين يرمي وري (قوله فان عاد الخ) تقييد لقوله ونصف بذله وسوله
سكان العود قبل الفراق أو بعده وقبل أخذ البذل خلافا للشارح في تقييده شيئا
وعبارة الشوري قوله قبل الفراق أو بعده وقبل أخذ بذله فآله في شرح
الروض (قوله تعلق بالعين) لان الزائل العائد كالذي لم يزل هنا قال بعضهم
وعائد كزائل لم يعد في فلس مع حصة للولد
في البيع والقرض وفي الصداق في بعكس ذلك الحكم باتفاق
الحكم مبتدأ وفي البيع متعلق به وبكسر ذلك خبره (قوله ويرجع بذل كله) فيقوم
كله ويأخذ ربع القيمة وفي قول يؤخذ النصف الباقي لانه استحق النصف
بالطلاق وقد وجد فالحصر فيه ومن ثم سمي هذا قول الحصر وما ذكره المصنف
قول الاشاعة (قوله لان المبة الخ) هذا لا ينتج ان له ربع بذل الكل بل ربما ينتج
نصف بذل الموهوب وأجيب بأنه يتجه مع قوله يبيع الخ (قوله فيبيع) أي
النصف الواجب له بالفراق وليس الضمير جازدا على النصف الموهوب كما قد يشوبهم من
ظاهر العبارة (قوله ولو كان الصداق ديننا الخ) هل مثل ذلك ما لو خالته على البراءة
منه كان قال قبل الوطء ان برأتني من صداقك مات طالق فإبرأته منه يقع باننا
ولا يرجع عليهم بشيء لانهم لم يأخذوه شيئا قال جبر نعم ورد على الحضرمي في فتواه
بأنه يرجع عليها بنصف بهر المثل وعلى ابن عجيل في قوله بعدم وقوع الطلاق
بالكلية حل (قوله ولو هبته) ولا يشترط قبوله لهذه المبة لانها ارادة شوري
(قوله لم يرجع عليهم بشيء) لانه لم يفرم شيئا كالوشهاد بدني وحكم به ثم أبرأه
منه المحكوم له ثم رجعا لم يفرم ما المحكوم عليه شيئا شوري (قوله وليس لولي الخ) أي

(ولو فارق) لاسببها قبل وطء
ويصدق صدق (وقد زال
ملكها عنه كان وهبته)
وأقبحته (لعله نصف بذله)
من مثل أو قيمته لانه اذا تعذر
الرجوع الى المستحق قبله
ولانه في المثال ملكه قبل
الفراق عن غير جهته (فان
عاد) قبل الفراق الى ملكها
(تعلق) الزوج (بالعين)
لوجودها في ملك الزوج
وفارق عدم تعلق الوالد بها
في نظيره من المبة لولده فان
حق الوالد انقطع بزوال ملك
الولد وحق الزوج لم ينقطع
بذليل رجوعه الى البذل
(ولو وهبته) وأقبحته
(النصف فله نصف الباقي
ويرجع بذل كله) لان المبة
وردت على مطلق النصف
فيبيع فيما أخرجه وما
أبقته (ولو كان) الصداق
(دينا فإبرأته) منه ولو هبته له
ثم فارق قبل وطء (لم يرجع)
عليها بشيء بخلاف هبة
العين والفرق انها في الدين
لم تأخذ منه ما لا ولم تحصل
على شيء بخلافه في هبة
العين (وليس لولي عفو عن
مهر) لوليته كسائر ديونها
وحقوقها

على الجدي والقديم له ذلك وله شروط ان يكون الولي ابا أو جذا وان يصحكون قبل
الدخول وان تكون بكر صغيرة عاقلة وان يكون بعد الطلاق وان يكون الصداق
دينا في ذمة الزوج لم يقبض شرح م ر (قوله والذي بيده الخ) غرضه ان يجيب عن
دليل القديم القائل بأن الولي العفو عن المهر واستدل بهذه الآية كما يؤخذ من شرح
م ر (قوله الا ان يعفون) استثناء متصل من الاحوال لان قوله فنصف ما فرضتم
معناه فالواجب عليكم نصف ما فرضتم في كل حال الا في حال عفوهم فانه لا يجب
قوله ابو البقاء اه - ممن (قوله هو الزوج) يرشد الى ذلك قوله تعالى وان تعفوا اقرب
لذوقى فانه لو اريد الولي لم يحسن ان يقال عفو الولي اقرب للتقوى اى من عفو الزوجة
اذ العفو ان حيث من جهة واحدة بخلاف جملته على الزوج برما ويرد عليه انه
لو كان المراد به الزوج لقليل أو تعفو بالناسب الخطاب الذى فى قوله فنصف ما فرضتم
تغيير الاسلوب يشهد للقديم ويحجب بأن فيه التفتا من الخطاب الى الغيبة كما ان
فى قوله وان تعفوا فيه التفتا من الغيبة الى الخطاب وذلك من المحسنات البديعية
(قوله اذ لم يبق بيده بعد العقد عقدة) بخلاف الزوج فان بيده العقد من حين العقد
الى الفرقة ان شاء أمسكها وان شاء حلها بالفرقة واما كونه لم يبق بيده بعد الفراق
عقدة والمراد بها العقد نشيء آخر لا يضر فاندفع ما للجلي حيث قال وفيه ان الزوج
لم يبق بيده بعد الفراق عقدة اه - (فصل فى المنعة) وهى بضم الميم وكسر هـ
لغة التمتع أو ما يتمتع به كالمتاع وهو ما يتمتع به من الخواص م ر وفى المختار وتمع بكذا
واستمع به بمعنى والاسم المنعة ومنه متعة الكاح والطلاق والحج لانها انفع وأمنعه
الله بكذا ومنعه تمنعا بمعنى (قوله لامرأته) أى ان كانت حرة ولو ذمية ولسيدها
ان كانت رقيقة كما فى م ر (قوله بشروط) المراد بها ما فوق الواحد لان المذكور
شرطان وهما كونها لم يجب لها نصف مهر فط وكونها مفارقة شيئا وقد يقال قوله
لا بسببها الخ شروط آخر فالج على حقيقة وشيئا فان لم يكن هذه فيودا فى الشرط
الثانى (قوله يجب عليه) اه - ذاهية تغيير اعراب المتن لان منعة بنت أو على هذا يكون
فاعلا وقد يقال هو متعلق الجار والمجرور والواقع خبرا (قوله صحيح) لان فرض الفاسد
كلا فرض حل (قوله بهراق) شمل كلاً منهم الطلاق الرجعى وهو كذلك وان راجع
شوبرى وتكررت تكراره كما أفتى به الوالد شرح م ر (قوله اما فى الاولى) وهى من
وجوب لها جميع المهر والنسائية المفوضة التى لم توطأ الخ لان النسائية تصدق بتق
الموضوع فتصدق بعدم وجوب شيء (قوله وخصوص فتعالين) لانه من المعلوم انه
مدخول بهن فخصص عموم المطلقات بمفهوم هذا الخاص حل فالتخصيص فى الحقيقة

والذى بيده عقدة النكاح
فى قوله تعالى الا ان يعفون
أو يعفوا الذى بيده عقدة
النكاح هو الزوج لتكنه
من رفعها بالفرقة فيعفو عن
حقه ليسلم لها كل المهر الا
الولى اذ لم يبق بيده بعد
العقد عقدة (فصل)
فى المنعة وهى مال يجب على
الزوج دفعه لامرأته لمفارقته
ايها بشروط كما فات يجب
عليه (الزوجة لم يجب لها
نصف مهر فقط) بأن وجب
لها جميع المهر أو مكات
مفوضة لم توطأ ولم يفرض
لها شيء صحيح (منعة بفراق)
اما فى الاولى فلعوم والمطلقات
منع بالعرف وخصوص
فتعالين

امتنع ولان المهر في مقابلة منفعة بضعها وقد استوفاهما الزوج بسبب الايجاش متعة واماني الثانية فله تعالى
 الاجناح عليكم ان تطلقتم النساء الممسوهن او تفرضوا لهن (٢٥٦) فريضة ومتعوهن ولان المفوضة لم يحصل

لها شيء فببب لها متعة
 الايجاش بخلاف من وجب
 لها النصف فلا متعة لها لانه
 لم يستوف منفعة بضعها
 فيكون نصف مهرها للايجاش
 ولانه تعالى لم يجعل لها سواء
 بقوله نصف ما اقترضتم هذا
 اذا كان الفراق (لابسيها
 اوبسيها ما اؤملىكم) لها
 كرده واسلامه ولعانه
 ونعليقه طلاقها بفعلها ففقط
 ووطء ابيه او ابنه لها بشبهة
 (او موت) لهما اولا حدهما
 فان كانت بسببها كليهما له
 وردتها واسلامها وفضتها
 بعبه وفضته بعبها اوبسيها
 اكردهما معا او بملكها لها
 بشرى او غيره او عوت فلا
 متعة لها ووطئها ام لا وكذا
 لوسبيها معا والزواج صغير
 او عجنون وذلك لان تغناه
 الايجاش ولا نه في صورة
 موته وحده متعجة
 لامة وحشة ولا فرق في
 وجوب المتعة بين المسلم
 والذمي والحر والعبد المسلمة
 والذمية والحر والامة وهي
 لسيد الامة وفي كسب
 العبد وقولي اوبسيها ما الى
 آخره من زيادتي والواجب فيها ما يراضى الزوجان عليه (وسن ان لا يتنقص عن ثلاثين درهما)
 او ما قيمته ذلك وان لا تبلغ نصف المهر وعبر جماعة بان لا تتراد

مفوضه لانه هو الخالف حكم العام واما منطوقه فهو موافق له فلا تخصيص به على
 القاعده من ان ذكر بعض افراد العام بحكم العام لا يخص العام اه شيئا
 وفيه نظر لما علم من ان المفهوم والمطوق من عوارض اللفظ ولا لفظ متبادل على ان
 غير المدخول بها لامتعة لها وكونهن في الواقع مدخولا بهن لا يفيد ذلك
 وما المانع من كون الشارح مراده الاستدلال بكل من الايتين العامة
 والخاصة وليس مراده تخصيص على ان التخصيص لا يصح لان ذكر فرد من افراد
 العام بحكم العام لا يخصه والامة الاولى وان كانت عامة خصصتها السنة
 بالمدخول بهن والمفوضة وهذا أولى من قياس المدخول بها على المفوضة (قوله
 ولان المهر الخ) علة لحذف أي ولا نظرا لانه لان المهر الخ حل وصرح بهذا المقدر
 مرفي شرحه (قوله ومتعوهن) ولا بناه أي الوجوب قوله تعالى حفا على المحسنين
 لان فاعل الواجب محسن مروي القمير لانه المذكرات أي المطلقات من غير
 مس ولا فرض وذلك يفهمه عدم ايجابها في حق غيرهن وهو معارض بمعوم
 والمطلقات فالاولى الاستدلال على ايجاب المتعة للمطلقة غير المفوضة بالقياس على
 المفوضة لان القياس مقدم على المفهوم ومن ثم قال البيضاوي مفهوم الآية يقتضي
 تخصيص ايجاب المتعة بالمفوضة التي لم يمسها الزوج أي ولم يفرض لها والحق بها
 الشافعي المسوسة قياسا (قوله ولان المفوضة) المناسب الاضمار بان يقول ولانها
 أي الثانية (قوله اوبسيها) هو مني وكذا ما عطف عليه أي ولا بسببها الخ وكان
 الانسب تأخير الامثلة عن الموت لانه مني أيضا (قوله او بملكها) اذ لو وجبت لها
 لوجب لها على سيدها اه حل (قوله وكذا الوسيها ما) أي فلا متعة لها او المناسب
 ذكره ذاعقب قوله اوبسيها كردهما معا كما صنع مولا بسببهما معا ففراق
 بسببهما والزواج (قوله والزواج منبرا) ما لو كان كبيرا عاقلا فلا يكون بسببهما بل
 بسببها فقط لانها ترق بالاسرف فلا متعة لها ايضا وانما قيد بذلك ليكون مثلا لما اذا كان
 بسببهما تأمل عس مختصا وكون السبي بسببهما تعلمه هما (قوله وفي كسب
 العبد) مالم يزوج أمته عبده والا فلا متعة عليه لو فارق كما لا يجب عليه مهر حل
 (قوله وسن ان لا يتنقص الخ) هذا ان زاد نصف المهر عليها فلو كان النصف ينقص
 عن ثلاثين درهما ينبغي اعتبار ما فاتته السنة الاولى لانه قيل بامتناع الزيادة
 على نصف المهر عس على م ر وعبارة زى قوله وان لا تبلغ نصف المهر أي مهر
 المثل كذا جمعوا بينهما وقد يتعارضان بان يكون الثلاثون اعتاف المهر أي مهر المثل
 والذي يقبح رعاية الاقل من نصف المهر والثلاثين قال جمع وهذا أدنى المستحب

احداهما واطلقت الاخرى كما هو امانك في البيع فليبرح ل (قوله لكن
 يبدأ الخ) في تفسيره بالاستدراك نظر لان قوله ومن يدايه ليس عام حتى
 يستدرك عليه لان من عبارة عن الزوجة لانها بمنزلة البائع الذي يبدأ به ثم يل
 الاستدراك الثاني المستدرك عليه فلعل الاولى والاخير ان يقول كما في البيع فيما
 مرفيه لكن يبدأ الخ كما في جراه شيخنا وعبارة الرشيدي قوله ومن يدايه ينبغي
 حذفه ليتأتى الاستدراك وليس هو في عبارة القصة (قوله بالزوج) مع ان الزوجة
 بمثابة البائع ح ل (قوله ببقاء البضع له) أي في الجملة والا فالتماع ياتي بعد انحلال
 العصمة ومع ذلك يحلف الزوج أولا ح ل (قوله أو بعده) ولو بعد انحلال العصمة
 ح ل (قوله فيصنفان) أي وجوبا ح ل (قوله الا الوارث) فيقول وارث الزوج
 والله لا أعلم أن مورثي نكحت بخمسائة بل بألف زى ولا يلزم من القلع بالثاني القطع
 بالاول لاحتمال جريان عقدين علم أحدهما دون الآخر شرح م د فاندفع قول
 بعضهم انه يحلف على البت لانه يلزم من القطع بالثاني القطع بالاول (قوله كزوج)
 أي أو وكيله وحكيل الولي كذلك فيشمل ما لو اختلف الوليان أو الوكيلان
 أو أحدهما مع الآخر مع الزوج أو الزوجة برماوى (قوله ادعى مهر مثل) أي
 ادعى قدرا هو مهر المثل في الواقع وهذا القيد لاصل التعالف كما يعلم من كلامه
 في بيان المفهوم وقوله وولي صغيرة أو مجنونة قيد لحلف الولي لا لاصل التعالف كما يعلم
 أيضا من كلامه في بيان المفهوم (قوله وولي صغيرة) فيه العطف على معصوى
 عاملين مختلفين لكن أحدهما مجرور وقد تقدم وهو جائز اتفاقا كقولك في الدار
 زيد والحجرة محمد ولكن تنسب الشارح لفظا ادعى يقتضى انه ليس من ذلك الآن
 يكون بيانا للمعنى لا للاعراب تدبر (قوله فانهما يتماقتان) فيضاف ان عقده
 وقع هكذا فهو حلف على فعل نفسه ويثبت المهر بما فلا ينافى ما في الدعوى ان
 الشفص لا يستحق شيئا يمين غيره اذ ذلك في حلقه على استحقاق موليه هكذا
 ح ل ومثله م د فلو نكح الولي هل يقتضى يمين صاحبه أو ينتظر بلوغ
 الصبية فلعلها تصنف وجهان راجع منهما الامام والرويانى الثاني شرح الروض
 (قوله حلفت دونه) أي على البت ولا يجوزها الحلف على نفى العلم بفعل الولي وفيه
 كيف تم انف الزوجة على البت اذا كانت صغيرة لم تشهد الحمال ولم تستأذن
 فكان المناسب ان هذه تعالف على نفى العلم بتزويج وليها بالقدر المذموم به الزوج
 واليه ذهب جمع متقدمون ح ل (قوله وولي البكر) أو الثيب كما في شرح

لكن يبدأ الخ بالزوج
 لقوة جانيه بعد التعالف بقاء
 البضع له سواء اختلفا قبل
 الوطء أم بعده فيصنفان على
 البت الا الوارث في النفي
 فيحلف على نفى العلم على
 القاعدة في الحلف على فعل
 الغير (كزوج ادعى مهر
 مثل وولي صغيرة أو مجنونة)
 ادعى (زيادة) عليه فانها
 يضافان كما مر فلو كانت
 الصغيرة أو المجنونة قبل
 حلف الولي حلفت دونه
 ولو اختلف الزوج وولي
 البكر البالغة العاقلة

الروض (قوله حلفت دون الولي) أي على البت وإنما حلفت عليه مع أنه فعل
غيره لانه لما كان فعل الولي مستداعياً تأثرت فيه فكأنها الفاعلة أولاً لأنه نفي
محصور يسمل الاطلاع عليه ق ل على الجلال (قوله ويجب مهر المثل أو نصفه)
لان الصالح يوجب رد البضع وهو معتذر فوجب قيمته وهو مهر المثل فهو المثل
سببه الصالح والفسخ وهو غير المهر الذي ادعاء الزوج لانه فسخ وما لو غاب دعوى
الولي الزيادة فاندفع ما يقابل مهر المثل ثابت باقرار الزوج لانه الولي (قوله
وان زاد على ما ادعته الروجة) أي في ضرورة الاختلاف في القدر (قوله أما إذا
ادعى الزوج) مفهوم قوله ادعى مهر مثل (قوله أو فوقيه) أي ودون مذهبى الولي
ح ل وعبارة شرح الروض سواء كان ما ادعاه الزوج دون ما ادعاه الولي أو أزيد
فلا تخالف في الصورة بل يصدق الزوج فيما (قوله من ذكرت) أي الصغيرة
أو المجنونة وقوله يقتضيه أي مهر المثل قال ح ل ولولي تحليف الزوج على نفي
الزيادة على مهر المثل لانه ربما تكل فيكلف الولي ويثبت مذهباه (قوله
وفي الثانية الى قول الزوج قال الباقينى كذا فالأول والثاني انه يحلف الزوج لعله
ينكل فيكلف الولي ويثبت مذهباه وان حلف الزوج ثبت ما قاله وهذا معلوم
من كلامهم لانهم انما اتفقوا الصالح لا الحلف ح ل ومثله زى لكن هذا انما
يصح اذا كان مذهبى الزوج فوق مهر المثل ودون مذهبى الولي أما لو كان فوق مذهبى
الول أيضاً فلا معنى لتحليفه بل يصدق من غير عين ويدفع للولي قدر ما ادعاه ويبقى
الرائد بيده كما تقدم (قوله أعم من قوله ولو ادعت الخ) لانه لا يشمل ما اذا ادعى تسمية
فأنكرتها فخرج لو خدعها بامرأة ثم أرسل أو دفع بلا لفظ اليها ما لا قبل العقد ولم يقصد
التبرع ثم وقع الاعراض منها أو منه رجوع بما وصلها منه كما أفاده كلام البغوى واعتمده
الاذعى لانه انما ساقه اليها بناء على نكاحه ولم يحصل حرزى أي ان كان المدفوع
اليه رشيداً فان كان سفيهاً فلا رجوع له عليه اذا تلف كما تقدم في قول المتن ولا يضمن
ما قبضه من رشيد وتلف ولو باتلافه في غير أمانة (قوله بأن لم تجبر تسمية) بيان
لمستند مهر المثل وقوله بأن أنكره أي قال لا تستحق على شيأ ب (قوله أو سكت)
بأن قال نكحتا ولا يزيد أى ولم يدع تفويضا ولا اخلاء النكاح عن ذكر المهر شرح
م ر (قوله وذلك بأن نفي) هذا بيان لمستنده في انكاره في نفس الامر بحسب
زعمه بمعنى ان مستنده انكاره بحسب زعمه فبقي في العقد وقوله أو لم يذكر فيه
بيان لمستند سكوتة بحسب زعمه فهو تلف ونشر مرتب ح ل وفيه ان نفي المهر في العقد
والسكوت عنه فيه يوجب ان مهر المثل بالعقد فلا يظهر قوله كاف بيا نافع وجوب

حلفت دون الولي (تم) بعد
الصالح (فسخ المسمى) على
ما مر في البيع من انهما
يفضاهما أو أحدهما أو الحاكم
ولا يفسخ بالصالح (ويجب
مهر مثل) وان زاد على
ما ادعته الروجة أما إذا
ادعى الزوج دون مهر المثل
أو فوقيه فلا تخالف ويرجع
في الاولى الى مهر المثل لان
نكاح من ذكرت بدون
مهر المثل يقتضيه وفي الثانية
الى قول الزوج لان الصالح
فيها يقتضى الرجوع الى
مهر المثل وتعبيرى باختلافها
في التسمية أعم من قوله
ولو ادعت تسمية أنكرها
تخالفوا وتيسر دعوى الزوج
بمهر المثل والولي بزيادة من
في ماله (ولو ادعت نكاحاً
ومهر مثل) بأن لم تجبر تسمية
صحبة (فأنكر بالنكاح)
مقطاً أى دون المهر بأن أنكره
أو سكت عنه وذلك بأن نفي
في العقد ولم يذكر فيه

مهر المثل حيثئذ تأمل واجاب قل على الجلال بأنه زعم وجود نفى أو سكوت
 وطن انما ما يستعطفان المهر لجهله وفي الواقع جرت تسمية صحيحة فلهذا كاف
 البيان واعتراض قوله بأن نفى في العقد بأنه مكرر مع قوله السابق بأن لم تجر تسمية
 صحيحة لان هذا من أفراد ذلك لان عدم جريان التسمية الصحيحة اما بسبب نفى
 المهر أو عدم ذكره أو تسمية فاسدة وأجيب بأن قوله بأن لم تجر الخ بيان مستند
 وجوب مهر المثل لمساوق قوله بأن نفى بيان مستند انكاره أو سكوته م ر ياوضح
 (قوله كاف بياناً) أي ذكر قدر (قوله وهو اختلاف الخ) أي يؤول الى ذلك اه
 وعبارة م ر وجبر وهو اختلاف في قدر مهر وقول غير واحد في قدر مهر المثل
 يحتاج لتأمل لانها تدعي وجوب مهر المثل ابتداء وهو ينكر ذلك ويدعي تسمية
 قدره فيه وليس اختلافاً في قدر مهر المثل سيما مع قولها انها تستحق عليه مهر المثل
 لان الاختلاف في قدر مهر المثل يصدق فيه الزوج لانه غارم فان أريد ان هذا قد
 ينشأ عنه الاختلاف في قدر مهر مثله بأن تدعي عدم التسمية وان مهر مثله أكثر
 مما يدينه مع ذلك على ما فيه وعلى كل فهذه غير ما مر من أن القول قوله في قدر مهر
 المثل لانهم ما تم اتفاقاً على انه الواجب وأن العقد خلا عن التسمية بخلافه هنا اه
 واجاب قل على المحلى بأن المعنى وهو اختلاف في تسمية صحيحة وقعت حال العقد
 هل تساوى مهر المثل أو لا فالوجه تدعي مسي قدر مهر المثل وهو يدعي مسي دونه
 (قوله عيى الرد) اعتراض تسمية هذه البين عيى الرد لانه لم يتوجه اليه عيى وردت
 عليها أو أجيب بأنهم عيى رد لوبين المهر أى لانه يخلف حيثئذ أو يقال نزل اصراره على
 الانكاره نزلت فكله عن البين شيئاً لان سكوت المذبح عليه عن جواب الدعوى
 لا لنفود حشة منزل منزلة السكول كما يأتي (قوله كان ينفاه ما خلع) وكان يفهم
 السكاح الا قول لموجب نعم بعد عليها (قوله ولا حاجة للعرض) فإذا تعرضت هل
 تحتاج الى بينة أو لا الظاهر لا قول (قوله الى العرض له) أي للخلع قال م وفي شرحه
 ولم أعطاهم الا وادعت انه هدنة وقال بل صداق صدق بيمينه وان لم يكن المدفوع
 من جنس الصداق لانه أعرف بكيفية ازالته ما كنهه فان أعطى من لادين عليه شيئاً
 وقال الدافع بعوض وانكر الاخذ صدق الاخذ بيمينه ويفارق ما قبله بأن الزوج
 مستعمل باداء الدين وبقصده وبأنه يريد براءة دقته اه (فصل في الولبة) *
 (قوله وهو) أي لغة الاجتماع سميت بذلك لما فيها من اجتماع الزوجين اه زى
 أولها من الاجتماع على الطعام (قوله وهي قمع) أي تطلق شرعاً مع ان
 عبارة المختار الولبة طعام العرس اه فهي تقتضى ان قول الشارح وهي قمع الخ

(كاف بياناً) لمهر لان
 السكاح يقتضيه (فان ذكر
 قدره واددت) عليه (تحالفاً)
 وهو اختلاف في قدر مهر
 المثل (أو أصر) على انكاره
 (خلفت) عيى بن الرد انها
 تستحق عليه مهر مثله
 (وقصى لها) به (ولو أثبتت)
 باقراره أو بينة أو يمينها
 به دونه كوله (انه تكلمها أمس
 بألف واليوم بألف) وطالبته
 بألفين (لزماء) لا مكان
 صحة العقد كان يتألفهما
 خلع ولا حاجة الى العرض
 له ولا للوطى في الدعوى (فان
 قال لم أطأ) فيها أو في أحدهما
 (صدق بيمينه) لموافقته
 للاصل (وقسطر) ما ذكر
 من الألفين أو من أحدهما
 لان ذلك فائدة تصديقه (أو)
 قال (كان الثاني تجديداً)
 للقول لا عقداً ثانياً
 (لم يصدق) لانه خلاف
 الظاهر نعم له نكاح فيها على
 نفى ذلك لا مكاهه (فصل)
 في الولبة من الر لم هو
 الاجتماع وهي تقع على كل
 طعام

لغوى أيضا (قوله يتخذ لسرور) كأنه تان والقيدوم من السرور ان طبال عرفاني غير
بعض النواحي القسرية وخرج بالسرور ما يتخذ للصبيته ليس من افراد الوليعة
وفي شرح الروض الشارح ان ما يتخذ للصبيته من افراد الولاية وان التعبير بالسرور
جرى على الغالب وعليه جرى شيخنا ومن ثم قال الوليعة اسم لكل دهوة لطعام
يتخذ لحداث سرور أو غيره حل وقد نظم بعضهم اسماء الولا ثم فقال

وليعة عرس ثم خرس ولادة * حقيقة مولود وكيرة ذى بناء

وضيعة موت ثم اذار خاتن * نعيقة سفر والمأذب للثناء اه

ابن المقرئ وقوله نعيقة سفر أى القادم من سفره وقوله والمأذب الخ أى يقال لها
مأذبة يسكنون المحمرة وضم الدال اذا لم يكن لها سبب الالتئام الناس عليه اه زى
وقيل هى أن يصنع طعاما لما يفتي الناس عليه كحفظ قرآن وختم كتاب (قوله
من عرس واملاك) عطف خاص على عام ان اريد بالاملاك العقد والعرس يطلق
على العقد وعلى الدخول حل (قوله استعمالها مطابقة فى العرس أشهر) قال لم
ولم تعرضوا الوقت الوليعة واستنبط السبكي من كلام البغوى ان وقتها موسع من
حين العقد ولا آخر لوقتها فدخل وقتها به والافضل فعلها بعد الدخول أى عقبه لانه
صلى الله عليه وسلم لم يولم على نسائه الا بعد الدخول فوجب الاجابة اليها من حين
العقد وان خالف الافضل فلا تجب الاجابة قبل العقد وان اتصل بهما ولا نفوت
بطلاق ولا موت ولا بطول الزمن فيما يظهر كالعقبة اه ونقل ان الصلاح
ان الافضل فعلها الى الانهار لانها فى مقابلة نعمة قليلة شرح مرأى وهى الدخول
(قوله الوليعة) أى فعلها العرس أى لعقد حل (قوله على بعض نسائه) وهى
أم سلمة شويرى (قوله بمدين من شعير) قال عرس على مر ولم يعلم كيف ما فعل
فيهما أى هل جعلهما خيرا أو قبيحا وظاهره انه لم يضم اليهما شيئا آخر قال البرماوى
رايت فى بعض الهوامش انه قلاهما وجعلهما اسقفا وأما السمن وماءه فوضع
كل واحد منهما وأكلوه باللبز والظاهر ان السمن والسمن لم يصف اليهما خبز بل
أكلوا السمن بالسمن من غير شئ آخر اه شيخنا عزى (قوله وعلى مغبة) أى
بمدان أعتقها أو عقد عليها أو جعل عتقها صداقها وهو من خصه وصيائه صلى الله عليه
وسلم وقوله بتمر الخ عبارة المحلى أولم على مغبة بجميس قال فى الحليس يفتح الحاء
وسين مهملة السمن والسمن والاقط المخلوطة (قوله ولو بشاة) قال فى القمع ليست
هذه الامتناعية وانما هى التى للتقليل بالحقاق تنبيه بعبه تعددها بتعدد
الزواج أو الاماء وان عقد عليهن معا كالأولاء له اولاد يندب له أن يعق عن كل

يتخذ لسرور حادث من قمر
وأمالك وغيرهما لكن
استعمالها مطلقة فى العرس
أشهر وفى غيره قيد فيقال
وليعة ختان أو غيره (الوليعة)
لعرس أو غيره (سنة) لثبوتها
عنه صلى الله عليه وسلم ولا
وفعلها عقد أولم على بعض
نسائه بمدين من شعير على
صفية بتمرو سمن واقط وقال
أبعد الرحمن ابن عوف وقد
تزوج أولم ولو بشاة

واحد ويحكم في وليمة واحدة بعد تزويج الجميع قصده من شوبري (قوله رواها
 البضاري) أي الثلاثة (قوله للتمكن) وهو من يملك زيادة على يوم وليمة ما يفي بها وقبل
 كفاية العدة والقالب شيعنا عزيزي (قوله شاة) أي بصفة الاضحية ول من
 وصرح الجرجاني بنديب عدم كسر عظمها كالعقيقة (قوله لوليمة الدخول) أي
 فالمراد بالعرس الدخول ولكن الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الافضل
 خلافا لما يحتمل السبكي في التوشيح حل وانظر رأي داعي لذكر هذا المراد المقتضى
 انها لا تجب الا بالدخول مع انها تجب بالعقد (قوله تدعى لها الاغنياء) فيه
 ان هذا يقتضي تخصيص الاغنياء تجب الاجابة معه وهو يخالف ما سيصرح به
 المصنف ثم رأيت جرجاني بان الكلام في مقامين بيان ما جبل عليه الناس
 في طعام الوليمة وهو الرأى أي شأنها ذلك وليس من لازم ذلك وجوده بالفعل وبيان
 ما جبلوا عليه في اجابتها وهو التواصل والتحاب وهو انما يحصل حيث لا يظهر منه
 قصدموغر أي منفرد المصدر ومن شأن التخصيص ذلك حل وجهلة تدعى حال من
 الوليمة مقيدة لكونها شرا كما قاله البرماوي وقيل انها علة لما قبلها أي لانها
 تدعى اليها الاغنياء (قوله ومن لم يجب الدعوة) أي التي لا تخصيص فيها لا مطلقا
 خلافا لمن فهمه على عمومته لان القول بوجوب الاجابة مع وصف الوايمة بكونها من
 الشر من أبعد البعيداد الشر مما يطلب البعد عنه فكيف يتوهم ان النبي صلى الله
 عليه وسلم يأمر أو يجوز الحضور اليه فضلا عن الوجوب برماوي وليس هذا من
 الحديث وانما هو مدرج من كلام أبي هريرة ع ش علي م وعليه فلا يصح
 الاستدلال بالحديث لان محل الاستدلال ليس من كلام النبي صلى الله
 عليه وسلم الا ان يقال بلغ النبي صلى الله عليه وسلم وأقره أو اطلع عليه الصحابة
 وسكتوا عليه وصار اجاعا سكونيا (قوله قالوا والمراد الخ) وجه التبري واضح وهو
 ان هذا التخصيص يحتاج الى دليل مع مجيء التعميم في الحديث الذي ساقه الشارح
 بعده حل (قوله لانها الدعوة عندهم) فهي المرادة عند الاطلاق (قوله على
 النديب في وليمة غير العرس) فيكون من استعمال الامر في حقيقته ومجازة (قوله
 منها اسلام الداعي) ومنها كون المدعو حرا شيدا أو عبدا أذن له سيده أو مكاتبا
 لم يضر حضوره بكسبه أو يضر وأذن له السيد على الوجه وان يكون الداعي مطلق
 التصرف وان لا يترتب على الاجابة خلوة محرمة وان لا يكون الداعي ظالما ولا فاسقا
 ولا شريطا بل المباحة والفقر كما في الاحياء شوبري وان لا يعتذر للداعي فيعذره
 أي عن طيب نفس لا عن حياء بحسب القرائن ولا تكون كثرة لوجه عذرا وان

دراها البضاري والامر في الاخير
 للندب قياسا على الاضحية
 وسائر الولائم وأقلها للتمكن
 شاة ولغيره ما قدر عليه والمراد
 أقل السكك شاة لقول التنبيه
 وبأي شيء أولم من الطعام
 جاز (والاجابة لعرس) بضم
 العين مع ضم الراء واسكانها
 والمراد الاجابة لوليمة الدخول
 (فرض عين ولغيره سنة)
 تلبر المصنفين اذا دعي أحدكم
 الى الوليمة فليأتها وخبر مسلم
 شهر الطعام طعام الوليمة يدعى
 لها الاغنياء ويترك الفقراء
 ومن لم يجب الدعوة فقد عصي
 الله ورسوله قالوا والمراد وليمة
 العرس لانها المهددة عندهم
 وجل خبر أبي داود اذا دعي
 أحدكم أخاه فليجب عرسا
 كان أو غيره على النديب
 في وليمة غير العرس وأخذ
 جماعة بظاهره وذكر حكم
 وليمة غير العرس من زيادتي
 وانما تجب الاجابة أو تسن
 (بشروط منها اسلام داع
 ويدعو) فينتقي طلب الاجابة
 مع السكك لا تنفاه المودة فيه

وجلسة لدخله وجلسه وأمن على نحو عرضة والاعذار اهـ مر مفضا (قوله دعاء
 ذي) أي إن ربحي أسلامه أو كان رجسا أو بارا أو ألام قسبل تكره حل (قوله
 لكن سنهاله) أي في العرس وأما الغير وليمة العرس فلا تسن إلاجابة حيثذ وقوله
 في دعوة مسلم أي في غير العرس إذا الإجابة فيه واجبة (قوله بأن لا يخص بها الاغنياء
 أي من حيث كونهم أغنياء بخلاف ما لو خصهم لكونهم جيرانه أو أهل حرقة
 أو نحو ذلك فوجب الإجابة عليهم وكذلك لو خص واحد الكون طعامه لا يكتفي أحسن
 من واحد فانه يجب عليه الحضور حل والمراد بالغنى هنا من يقصد التبعيل بحضوره
 لنحو وجاعة أو جاء كافي ع ش على مر (قوله ولا غيرهم) فإذا خص أي المتمكن
 بدعائه شخصاً لم يجب الإجابة لعليه ولا على غيره ونقل عن شيخنا زى أنه لو خص
 الفقراء وجبت الإجابة عليهم اهـ حل وهذا هو المعتمد فالشرط أن لا يخص الاغنياء
 لغناهم كإفهامهم من الأصل (قوله أو جيرانه) المراد بهم هنا أهل عائلته ومسجده دون
 أربعين داراً من كل جانب شرح مر (قوله فالشرط) جواب شرط مقدّر تقديره فإن لم
 يتمكن من التعميم لفقره أو قلة الطعام أو لشرط الغنى أي فيشترط لو وجوب الإجابة أحد
 أمرين التعميم بإيرابه وعشيرته مثلاً عند التمكن وكثرة الطعام وإن لا يظهر منه قصد
 التقصيص عند عدم تمكنه لفقره أو قلة الطعام هكذا يؤخذ من شرح الروض شيئاً
 وبعبارة شرح الروض وليس المراد أن جميع الناس لتعذر بل لو كثرت عشيرته
 أو نحوها ونجرت عن الضبط وكان فقيراً لا يمكنه استيعابها فالوجه كما قال الأذري
 عدم اشتراط عموم الدعوى بل الشرط أن لا يظهر منه قصد التقصيص (قوله قصد
 التقصيص) أي لغنى دون غيره زى (قوله أو نائبه) بأن يشافهه بالدعوة وأما
 لو علم بدعوتهم من غير ذلك ثبت فالظاهر عدم الوجوب أي ولو سكن الداعي أو نائبه
 صبياً لم يرد عليه كذب ويشترط أن تكون الدعوة بلفظ صريح كاحب أن يحضر
 لا بكنية كان شئت أن تحضروا ففعل أو إذا أردت أن تجعلني فافعل وإن كان ذلك
 على سبيل التأديب أو الاستعطاف مع ظهور الرغبة في حضور المدعو إلا أن الوجوب
 يحتاج له فلا يكفي بلفظ محتمل والقرينة المذكورة غاية ما تقتضيه نذب الحضور كذا
 قال بعضهم وفي كلام شيخنا وجوب الإجابة حيثذ حل (قوله ثلاثة أيام) والأوجه
 أن تعدد الاوقات كتعدد الايام شرح مر (قوله لم يجب الإجابة الا في الاول) ما لم
 يكن فعل ذلك لضيق منزله وكثرة الناس والا كانت كولية واحدة دعى الناس إليها
 أفواجا فوجب على من لم يحضر في اليوم الاول الإجابة في اليوم الثاني أو الثالث حل
 (قوله وتسن لمافي الثاني) ومن ذلك ما يقع إن الشخص يدعو جماعة ويقعد البعد

تعم حسن لمسلم دعاء ذي لكن
 سنهاله دون سنهاله في دعوة
 مسلم (وعوم) للدعوة بأن
 لا يخص بها الاغنياء ولا غيرهم
 بل يعم عند تمكنه عشيرته
 أو جيرانه أو أهل حرقة وإن
 كانوا كلهم أغنياء لم يبرشر
 الطعام فالشرط أن لا يظهر
 منه قصد التقصيص (وإن
 بدعوه معينا) بدعاه أو نائبه
 بخلاف ما لو قال ليحضر من
 شاء أو نحو (و) أن يدعو
 (العرس في اليوم الاول) فالمراد
 أول ثلاثة أيام فأكتمل فوجب
 الإجابة الا في الاول (وتسن
 لهما) أي للعرس وغيره
 (في الثاني) لكن دون سنهاله
 في الاول في غير العرس (ثم
 تكره) فمما بعده

ثم بعد ذلك هبى معلما لمزيد هو اناس قانيا لا تعجب الاجابة عن شئ (قوله انه منلى
الله عليه وسلم قال الخ) تناقل دلائل هذا الحديث على المدعى فانه لا دلائل عليه لا على
وجوب ولا سنة ولا كراهة الا ان يقال دلالة على المدعى باللائم وقوله حق أى
مطلوبة شرعا عن شئ وقوله وفي الشافى معروف أى احسان ومواساة اه عز بنوى
وقوله وسبعة نفسير عن شئ (قوله لم تنازعه الاجابة) المناسب لم يطلب منه الاجابة
(قوله كأن لا يدعوا آخر) عبارة شرح م ر وان لا يدعى قبل وتنازعه الاجابة اما عند
عدم لروها فيظهر انها كالعدم وعدم لزومها يجيب الاسبق فان جاء أمما اجاب
الاقرب رجما فالاستوى اقرب بينهما وظاهر قولهم اجاب الاقرب وقولهم اقرب
وجوب ذلك عليه وقد سطر فيه اذ لو قيل بالتدب فقط لتعارض المسقط للوجوب
لم يعد اه (قوله قدم الاسبق) أى ان وجبت اجابته والافهى كالعدم شرح م ر
فنافى حل غير ظاهريه بل بعضهم قدم الاسبق أى ان استبرأ في التدب أو الوجوب
فان سبق من قسم اجابته وتأخر من تعجب اجابته فقدم الثاني عند م ر (قوله
ثم الاقرب رجما) أى ان دعياهما (قوله وان لا يكون ثم من يتأذى به) أى لداوة
أو لراحة ولم يحدسعة يأمن فيها على فهو عرضه أو هناك من يضره الناس بالفحش
والكذب أو كان ثم فسأ يتلزن للرجال أو للفرس سمعها أو يعلم بانها تضرب في ذلك
الوقت وان لم تكن بمحل حضوره بأن كانت بيت من بيوت الدار بمحلاف ما اذا
كانت بجواره اه حل ومن العذر كونه أمر دجى لا يخشى عليه من رية أو تهمة
وان أدن عليه ما يحسنه الادعى شوبرى (قوله أو تعجب) أى وان لم يتأذى وقوله
كالا راذل يصح ان يكون مثالا لكل من الأمرين وقوله انفى عنه طلب الاجابة أى
الشامل للواجب والمندوب (قوله أو الغضاضة) أى النعصة عن شئ (قوله ولا ثم
منكر) أى بجعل الحضور ولو عند المدعو فقط كشراب التبيذ عند الحامى والمدعو
شافعى فتسقط الاجابة عن الشافعى فقط اه ولا ينشأ به ما يأتى في السيران العبرة
في الذى ينكر باعتقاد القاعل تحريمه لان ما هنا في وجوب الحضور ووجوبه
مع وجود محرم في اعتقاده فيه مشقة عليه فيسقط الحضور لذلك واما الانكار ففيه
اضرار بالفاعل ولا يجوز اضراره الا اذا اعتقد تحريمه بخلاف ما اذا اعتقده المنكر فقط
لانه لا يماثل أحد بفدية اعتقاد غيره محرم ل (قوله ومصور حيوان) أى مستلة
على ما لا يمكن بقاؤه بدونه دون غيره هذا ان كانت بمحل حضوره أو نحو باب وممر
شرح م ر قال حل وان لم يكن لها أى الصور نظير كبقرة بأجضة (قوله أو نساب
ملبوسة) أى شأنها ذلك فتدخل الموضوع على الارض شرح م ر وعبارة ممر

على أن داره وقبره صلى
الله عليه وسلم قال الوليمة
في اليوم الاول حق وفي الثاني
معروف وفي الثالث رياء
وسبعة (وان لا يدعوا لغو
حرف) انه كقطع في جامه
فان دعاه لشي من ذلك لم يلزمه
الاجابة (و) ان لا يعذر كان
لا يدعوا آخر) فان دعاه آخر
قدم الاسبق ثم الاقرب رجما
ثم دارا ثم قريع (و) مكان
(لا يكون ثم من يتأذى به أو تعجب
بجاسته) كالا راذل فان
كان ثم شئ من ذلك انتفى
عنه طلب الاجابة لما فيه
من التأذى أو الغضاضة (ولا
ثم منكر) ولو عند المدعو فقط
(كفرش محرمة) لكونها
حريرا والوايصة للرجال
أو كونها منصوبة أو نحو ذلك
(ومرور حيوان مرفوعة)
كانت على سقف
أو جدار أو ثياب مطبوعة
أو سادة منصوبة هذا (ان لم
يزل) أى التذكر (به) أى
بالمدعو

والا وجبت أو سنت اجابته اجابة للدعوى وازالة المنكر ونجس ما ذكره وحيوان مبسوطة كأن كانت على
جناط يداس ومخاديت كما عليها (٢٦٩) أو مرفوعة لكن قطع رأسها وسورها وشعرها ونحو ذلك فلا يمنع طلب

الاجابة فان ما يداس منها
ويطوح بها من مبتذل وغيره
لا ينسبه حيوانا فيه روح
بخلاف صور وحيوان
المرفوعة فانها تشبه
الانسان وقولها مع ذكر
الشرط الاول والثالث
ومن الاجابة في اليوم الثاني
من زيادتي وتبديري بعموم
ومعجزة أولى وأعم من تبديري
بأن لا ينقص الاغنياء ويحسر
وتبديري بأن لا يمدد مع
التبديل له بما بعده أولى من
اقتصاره على ما بعده اذ لا
يفسر الحكم فيه اذ مثله
أن لا يكون المدعو قاصيا
ولا مذكورا بما يرخص في تركه
الجماعة أو نحو ذلك كأن
يكون الداعي أكثر من المرام
(وحرم تصوير حيوان) ولو
على أرض قال التولي ولو بلا
رأس تخبر البضاري أشد
الناس هذا يوم القيامة
الذين يصورون هذا الصور
ويستثنى لعب البنات لأن
عائشة كانت تلعب بها عند
صلى الله عليه وسلم رواه
مسلم وحكمته تدريعن أمر
التربية (ولا تسقط اجابة
بصوم) ظاهر مسلم اذا دعي

ملبوسة ولو بالقوة (قولوا لا وجبت) أي في العرس لو سنت أي في غيره وتب
الوجوب من حيث ازالة المنكر شو برى أي فهي سنة من حيث كونها وليمة غير
عرس وواجبة من حيث ازالة المنكر اه سم (قوله قطع رأسها) أي أو نصفها
الاسفل لانه لا يكاد يقال له حيوان قال الرشيدى بخلاف ما لو خرق بطنها فانها
تحرّم لوجود الحساسة اذ يقال لها حيوان فتتبع طلب الحضور وقيل انها لا تحرم
لانها لا تعيش مع ذلك فعلى هذا لا تمنع طلب الحضور حرر (قوله مبتذل) مقتضاه
انه لا تحرم استدامتها والنظر اليها ل (قوله أعم وأولى) الظاهر انها ارجح
الكل لان قول الاصل أن لا ينقص الاغنياء لا يشمل ما اذا حص غيرهم ويومهم انه اذا
نقص غيرهم يجب الاجابة وليس كذلك على ما فيه والتمس وجوبها اذا نقص
الفقراء كما قاله زى فكللام الاصل هو الصواب وقوله أيضا حرر لا يشمل ما اذا
كان الفراش مغصوبا ويومهم انه اذا كان الفراش حريرا والوليمة للنساء لا يجب
الاجابة وليس مراد بخلاف قول المصنف محرمة اه شيخنا عزيزى (قوله أكثر
ماله حرام) اوفيه شبهة قوية بان علم أن فيه حراما وان لم يكن أكثر خلافا للمصنف
وان كان لا تكرمه ماله وماله الا حيث كان أكثر ماله حراما لا يمتنع
لوجوب ما لا يمتنع للكرامة حل (قوله ويستثنى) أي من حرمة التصوير تصوير
لعب البنات فلا يحرم تصويرها وهي جمع لعبة كترفة وغرف اسم للشكل الذي
تسميه البنات عروسة وقوله كانت تلعب بها عند أي في بيت أمه بحضوره صلى
الله عليه وسلم قبل تزويجها كما قاله شيخنا العزيزى ولو كان حراما انكسر الصور
وقال حل في بيته صلى الله عليه وسلم (قوله ولا تسقط اجابة بصوم) أشار
بهذا الى أن الصوم ليس من الاعتذار قال م رواستثنى منه الباقي ما لو دعاه
في نهار رمضان والمدعون كلهم كلهم صائمون فلا تجب الاجابة اذ لا فائدة فيها
الا بحد نظر الطعام والجلبوس من أول النهار الى آخره مشق ويؤخذ منه انه اذا
دعاهم آخر النهار يجب الاجابة (قوله فليدع بالبركة) أي والمعفرة ونحو ذلك
لاهل المنزل كما هو ظاهر السياق لكن الدعاء لهم لا سيما بالاثور سنة المضطر أيضا
فذكر الصائم هنا لعله لكونه أكثر منه جبراهم لما فاتهم من بركة أكله ويحتمل
أن المراد هنا الدعاء لا كلين جبراهم لما فاتهم من بركة صومه اه بجر قال
الشو برى وقيل المراد الصلاة الشرعية بالركوع والسهود ليحصل لمنضها وتبرك
اهل المكان والحاضرون (قوله فلا يكره الخ) ما لم يخش الزيادة والا كره وفائدة

أحدكم الى طعام فليصحب فان كان ٦٧ يجتنب مغفرا فليطعم وان كان ما غافله حل أي فليدع بدليل
رواية فليدع بالبركة واذا دعي وهو صائم فلا يكره أن يقول انى صائم

(فان شق على داع صوم نفل) من المدعو (الفطر افضل) (٢٦٦) من اتمام الصوم والا لا تمام افضل اما صوم

الفرغ فلا يجوز الخروج منه ولو موسعا كدبر مطلق ويسن للفطر الا كل وقيل يجبي صومه التووي في شرح مسلم واقوله لقمة (ولصيف اكل مما قدم له بلا لفظ) من مضيقه اكله بالقرينة العرفية كما في الشرب من السقايات في الطرق (الا ان ينظر) الداعي (غيره) فلا ياكل حتى يحضر او ياذن المضيف لفظا وهذا من زيادتي وخرج بالا كل مما قدم له غيره فلا ياكل من غير ما قدم له ولا يصرف فيما قدم له بغير اكل لا ما اذا ورن فيه عرفا فلا يطعم منه سائلا ولا موقولا ان يلقم منه غيره ممن الامساك الا ان يفاضل المضيف طعاما فليس لمن خص بنوع ان يطعم غيره منه (وله اخذ ما يعلم رضاه به) لان مثل قال القراني واذا علم رضاه يتبغى له مراعاة البصغة مع الرفقة فلا يأخذ الا ما يخصه او برضون به عن طوع لا عن حياء واما التطفل وهو حضور الدعوة بغير اذن فعرام الا ان يعلم رضى رب الطعام لصداقة او مودة يصرح جماعة منهم الماوردي بغير زيادة على قدر التسبع ولا يضمن

هذا القول رجاء ان يعذر له الداعي فيتركه فتسقط عنه الاجابة (قوله الفطر افضل) ويندب كما في الاحياء ان ينوي بفطره ادخال السرور عليه (قوله ولصيف) المراد به هنا من حضر طعام غيره بدعوة ولو مائة ولو مع علمه برضى رب الطعام قل وحقيقته الغريب ومن ثمنا كدت ضيافته واكرامه من غير تكلف خروجا من خلاف من ارجها والضيف معي باسم الملك يأتي برزقه لاهل المنزل قبل مجيئه بأربعين يوما وينادي فيهم هذا رزق فلان كما ورد في الخبر مأخوذا من الضيافة وهي الاكرام فلو دعا عا لسا او صوفيا فحضر بجماعته حرم حضور من لم يعلم رضى المالك به منهم اه قل على الجلال تنبيه الراجع انه يملك الطعام بوضعه في فيه لكن ملك مراعاة وقياس ملكه بذلك انه لو مات قبل ابتلاعه ملكه وارثه اى ملكا مطلقا حتى يجوز له التصرف فيه بصوريته ولو خرج من فيه قهرا او اختيارا فهل يزول ملكه عنه فيه نظرا ولا يبعد عدم الزوال لان الاصل بقاء ملكه بعد الحكم به لكر لا يتصرف فيه بغير الاكل وهل ما ذكر من ملكه بوضعه في فيه خاص بالخبر او شامل للرفيق ويخص قولهم انه لا يملك ولو بتملك سيده بالملك غير المراعى بخلافه كما هنا شورى وفي قل على الجلال وملكه بوضعه في فيه على الاعتماد ويتم ملكه بالازدراء ولو عاد قبله رجع لملكه (قوله مما قدم) افاد التعبير بمن انه لا ياكل جميعه وهو كذلك حيث لم تقم قرينة عرفية على اكل جميعه كأن كان قليلا اه بجر (قوله لفظا) لا يخفى ان مثله الاشارة حل (قوله فلا يطعم منه سائلا) بخلاف الضيافة المشترطة على الذمى اه حل (قوله فليس لمن خص بنوع) بان قامت القرينة على ذلك وظاهره وان خص بالنوع السائل فلا يطعم من خص بالنوع العالي حل وبعبارة شرح م وفي حرم على ذى النفيس تقيم ذى الحسب دون عكسه ما لم تقم قرينة على خلاف ذلك والمقاومة بينهم مكروهة اى ان خشى منها حصول مضيقه (قوله وله اخذ ما يعلم رضاه به) اى او يظنسه بقرينة قوية بحيث لا يتخلف الرضاء عنها عاده شرح م ورواها من منع المصنف ان هذا خاص بالضيف مع اه عام (قوله ينبغي له) هل المراد يندب ولا يتكبر الاقمة ولا يسرع مضيقا بحيث يستوفى اكثر مما قدم له حل (قوله على قدر التسبع) بان يصير بحيث لا يشتهي ذلك الما كحل حل (قوله ليعرام) بل يفسق به ان تكرر الخبر المشهور انه يدخل سارقا ويخرج مغيبرا وانما يفسق بأول مرة للشبهة م (قوله ولا تضمن) اى اذا علم رضى رب الطعام اه شورى (قوله لانها مؤذية للمزاج) وحيث تضرع سواء كانت تلك الزيادة من ماله او من مال غيره ومقتضاه

انها قال ابن عبد السلام وانما جرت لانها مؤذية للمزاج

(وحل نثر نحو سكر) كذا نأير

ودارهم ولوز وجوز وقدر

(في املاك) على المرأة

لانسكاح (و) في (ختان)

وفي سائر الولايم فيما يظهر

علاما بالعرف وذكر الختان

من زيادتي (و) حل

(التقاطه) لذلك (وتركها)

في نثر ذلك والتقاطه (أولى)

لان الثاني يشبه التهجيز

والاول تسبب الى ما يشبهها

فمن ان عرف أن النثر لا يؤثر

بعضهم على بعض ولم يقدح

الالتقاط في مروءة المتقط لم يكن

الترك أولى وذكر اوله

ترك النثر من زيادتي ويكره

أخذ النثر من الهواء بازاد

أو غيره فان أخذه منه

أو التقطه أو بسط جرده

فوقع فيه ما سكه وان لم بسط

جرده لم يملكه لانه لم يوجد

منه قصد تلك ولا فعل نعم هو

أولى من غيره ولو أخذه

غيره لم يملكه ولو سقط من

جرده قبل أن يقصد أخذه

أو قام سقط بطل اختصاصه

به ولو نفضه فهو كما لو وقع على

الأرض (كتاب القسم) (والتشوز)

يفتح القاف (والتشوز)

وهو الخروج عن الطاعة

(يجب قسم)

انما حيث لم تؤذ لا تحرم ولا ضمان وان لم يعلم رضى الغني ولا يجهل الضمان والحرمه
حيث لم يعلم رضاه بذلك وانما تنكره حيث علم رضاه لانها قد تؤذى ح ل (قوله
وحل نثر) هو الرمي فرفا شرح م ر (قوله في املاك) أي بسبب املاك قال
في المختار الاملاك التزوج وقد املكنا فلانا فلانة أي زوجنا اياها اه لكن
الظاهر ان المراد بالاملاك هنا الدخول كما يدل عليه قوله للسكاح وعبارة شرح
م ر في املاك أي عقد السكاح وعليها المراد بالسكاح في عبارة الشرح الوطء
(قوله عملا بالعرف) علة لقوله وحل الخ (قوله يشبه التهمي) أي التهم (قوله
نعم ان عرف) أي أو ظنه بقريضة معتبرة وهو استدراك على قوله وتركها أولى
بالنسبة لالتقاط فقط كما في شرحي م ر و هو شرح الروض فقوله لا يمكن الترك
أولى أي ترك الالتقاط (قوله لم يملكه) لانه في الاصل مملوك وقد وقع مع من هو
أولى به وبه فارق ما لو عشت طائر مملوك غيره أو دخل سبيلك مع الماء لبركة غيره
حيث يملكه يأخذه على العتيد كما في ح ل وأما قوله أي ح ل لبقائه على ملك
الناس ولو لم يأذن في أخذه لغير من هو أولى به ففيه نظر والملك الناصر عنه بالنثر
وقال زى قوله لم يملكه بخلاف ما مر في التصريح لان ذلك غير مملوك بخلاف هذا فانه باق
بملك الناس ولو لم يأذن في أخذه من هو أولى به (قوله بطل اختصاصه به) فلو أخذه
غيره مملكه وقوله فهو كما لو وقع على الأرض أي فيبطل اختصاصه به فلو عطف قوله
ولو نفضه على ما قبله وآخر قوله بطل اختصاصه عن الثلاثة كان أولى وأوضح تأمل

(كتاب القسم والتشوز)

ذكر القسم عقب الولبة نظر الى التعارف من فعلها قبل الدخول فهو عقبها
وان كان الافضل تأخير ما عنه كما مر وعقبه بالتشوز لانه يقع بعده غالباً وجمعها
لانه يلزم من نفي أحدهما وجود الآخر وعكسه والقسم يفتح القاف وسكون السين
ويكسر القاف النصيب ويفتحهما اليمين والتشوز من نشز اذا ارتفع لان فيه ارتفاعاً
عن أداء الحق وعبارة نثر في عشرة النساء والقسم والشقاق سمي بذلك
لان الانسان اذا أبغض شخصاً يعطيه شقه وعلى هذا قيل كان يقبض له أن يزبد
في الترجمة وعشرة النساء لانه مقصود الباب واجيب بأن من لازم بيان أحكام
القسم والتشوز بيان بقية أحكام عشرة النساء أي بعض تلك الاحكام لا كلها
فيغني القسم والتشوز عن عشرة النساء ح ل (قوله وهو) أي شرعاً ومعناه
لغة الارتفاع وفي الخروج عن الطاعة ارتفاع عن أداء الحق (قوله يجب قسم)
حتى على النبي صلى الله عليه وسلم على الراجح لانه كان يقسم بين نسائه ويقول اللهم

ان هذا يسمى فيما ملك فلا تلحق فيما لا ملك له (قوله لزوجات) أى حقيقة
 فلا تدخل الرجعية (قوله ولو كن اماء) بأن كان زوجهن رقية او حرا وتزوج
 واحدة بعد واحدة في بلاد (قوله فيه) أى في القسم قاله الشوبري والاحسن
 رجوع الضمير لوجوب القسم اذ رجوعه للقسم يوهم انه لا يدخل لمن لا وجوبا
 ولا يبايع انه يندب لمن كما يأتى (قوله أن لا تعدلوا) أى في الواجب فلا تعارض
 مع آية ولن تستطيعوا أن تعدلوا لانه في المسدوب أو الاعم أو الآية أولى في القسم
 الحسى الآتى في كلام المصنف والثانية في المعنوى المتعلق بالقلب كالحبة وعليه
 حديث اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تؤاخذني فيما تملك ولا أملك اه قل على الجلال
 (قوله أشعردك) ممكن مراده بالاشعار عدم التصريح والامالة مفيدة لذلك
 بلا نزاع شوبري (قوله في ملك اليمين) متعلق بلا يجب (قوله فلا يجب القسم)
 أى به وان علم توطئة لما بعده (قوله كى لا يحمق) الحق بالبعض والتجمع أحقاد
 ع ش (قوله هذا) أى وجوب القسم ان بات بالفعل وبات جرى على الغالب
 فلو مكنتها راعى عند بعضهن لزمه أن يكتم مثل ذلك الزمن عند السابقات ح ل
 أو ان بات بمعنى صار ليلا أو نهارا (قوله وجوبها) أى القرعة وقوله لذلك أى
 للمبيت عند بعضهن (قوله فيلزمه قسم) فلو تركه كان كبيرة ع ش على م ر
 الخبر الصحيح ادا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه
 مائل أو ساقط اه شرح م ر وأتى المصنف بذلك وان كان مفهوما مما تقدم توطئة
 لقوله ولو قام بهن عذر (قوله في التمتع) أى ولا في الكسوة شيئا عزيزى (قوله
 بوطه أو غيره) أى من بقية الاستمتاع المتعلقة بالليل القهرى شرح م ر (قوله
 لكنها تسن) أى ويستحب أن يسام مع كل واحدة في فراش واحد حيث لا عذر
 برماوى (قوله هي كجنونة) أى كشوزها عزيزى (قوله كأن خرجت)
 لا لغيرها فاض لطلب حق أولفتى حيث لم يكفها الزوج عن ذلك أولئها كتساب
 النفقة اذا أعسر بها ح ل (قوله أولم تفتح له الباب) خرج بذلك ضميرها له
 وشتمها فلا يعدن شورا ع ش على م ر وفيه ان فتح الباب ليس واجبا عليها حتى
 تكون ناشرة بتركه ويمكن أن يقال تمكينها واجب ولا يمكن الا بفتح الباب
 فهو واجب حينئذ من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ومن ثم قال م ر بدل
 هذه العبارة أو أغلقت الباب في وجهه ويحجب أيضا بأن المعنى لم تمكنه من فقه
 أو هو محمول على ما اذا كان الاغلاق بفتحها اه شيئا (قوله أولم تمكنه من
 نفسها) أى ولو فهو قبله وان مكنته من الجماع حيث لا عذر في امتناعها منها فان

فزوجات) ولو كن اماء فلا
 دخل لاماء فيزوجات فيه
 وان كن مستولات قال
 تعالى فان خفتم أن لا تعدلوا
 فواحدة أو ما ملكت أيمانكم
 أشعردك بأنه لا يجب العدل
 الذى هو فائدة القسم في ملك
 اليمين فلا يجب القسم فيه
 لكن يسن كى لا يحمق بعض
 الاماء على بعض هذا ان
 (بات عند بعضهن) بقرعة
 أو غيرها وسيأتى وجوبها
 لذلك (فيلزمه) قسم (لم يبق)
 منهن (ولو قام بهن عذر كمرض
 وحيض) ورتق وقرن وإحرام
 لان المقصود الانس لا الوطء
 وذلك بأن يبيت عند من بقى
 منهن تسوية بينهن ولا يجب
 التسوية بينهن في التمتع
 بوطه وغيره لكنها تسن
 واستثنى من استحقاق
 المريضة القسم ما لو سافر
 بنفسه فتعلقت واحدة لمرض
 فلا قسم لها وان استغقت
 النفقة صرح به الماوردى (لا)
 ان قام بهن (نشوز) وان لم
 يحصل به اثم كجنونة فمن
 خرجت عن طاعة زوجها
 كأن خرجت من مسكنه

لا يستحق فيها كمالا تستحق نفقة واذا عادت للطاعة لا تستحق قضاء والذي عليه القسم لكل زوج عاقل أو
سكران ولو مراهما أو سقيهما فان جاز (٣٦٩) المراقق فلا ثم على وليه وفي معنى الناشئة المعتدة

والصغيرة التي لا تطبق الوطء
(وله اعراض عنهن) بأن لا
يبست عندهن لان الميت
حقه فله تركه (وسن ان لا
يعطلهن) بأن يبست عندهن
وهي منهن (كواحدة) ليس
فجته عروضا له إلا اعراض
عنها ويمن أن لا يعطلها
وأدق درجاتها أن لا يعطلها
كل أربع ليال من ليلة
اعتبارين له أربع زوجات
والصريح بالسكن في
الواحدة من زيادتي
(والاولى) له (ان يدور
عليهن) اقتداء به صلى الله
عليه وسلم ومولاهن عن
الخروج فسلم ان له ان
يدعوهن لمسكنه ان انفرد
بمسكن (وليس له ان
يدعوهن لمسكن احدهن)
الأبرضا من كازدته بعد
في هذه لما فيه من المشقة
عليهن وتفضيلها عليهن
ومن الجمع بين ضرائف مسكن
واحد بغير رضا من (ولان
يجمعهن) ولا زوجة وسرية

عذرت كان كان به مسنان أو بغير مستحكم وتأذنته فأذيا لا يمتثل عادة لم تعدنا
ثمة وتصدق في ذلك ان لم تدل قرينة على كذبها ع ش على م (قوله) تستحق
فسيما دل له ان يبست عندها أولا القاهر لا حيث لم عمل ذلك تأخير حتى
غيرها حل (قوله واذا عادت الخ) ولو عادت في أثناء اليوم لم تستحق بقبته على
الأوجه كالنفقة لا يعود وجوبها بقبته اليوم شو يرى لكن نقل سم عن م
انها تستحق بقبته بخلاف النفقة واعتمده ع ش (قوله ولو إهقا) المراد به دنيا
من يقدر على الوطء وان لم يقارب سنه سن البالغ حل وعبرة م التقييد بالبالغ
جري على الغالب فالميزان يمكن وطئه كذلك (قوله فلا ثم على وابه) أي ان علم به
وتصر كما هو واضح ولا يجب عليه القضاء والقيام وجوبه بالخروج الزوج بعد قسمه
ابض نسائه طاف به الولي على الباقيات حل (قوله المعتدة) أي عن شبهة م
لحریم الخلو من ساء المجنونة التي يخاف منها والمحبوسة نطما ولدين وان أذن فيه
الزوج ونقل عن شيخنا زى ولو كان الحابس لها الزوج لاعتد دين وفيه نظر حل
والحاصل انه ان حبسها الزوج بغير حق لا تسقط نفقتها ولا قسمها وان حبسها
بحق سقط كالأول حبسها اجنبي مطلقا بحق أو لا وحبسها لزوج ان كان بحق لم يسقط
والاسقطت لان المانع من جهتها تقريره بشيرى (قوله وله اعراض) وكرهه
المثولي م (قوله أن لا يعطلهن) أي عن الميت والجماع جرع ش (قوله بأن لا يبست
عندهن) أي ابتداء أو بعد تمام دورهن لافي اثباته افوات حق من بقي منهن
حتى لو طلق واحدة من بقى ويجب له عليه تعديد نكاحها اليوفيم احقها حل (قوله
وبعضهن) أي بالوطء لثلا يؤول ذلك الى فسادهن واضرارهن حل (قوله فاعلم)
أي من قوله والاولى الخ (قوله وان لا يجمعهن مسكن) ويجوز بخيصة في السفر
لمشقة الانفراد وكذا جعل واحد في سفينة قال جريح تعدرا فراد كل بعمل اه حل
(قوله الأبرضا من) أي رضى غير السرية اما هي فلا يشترط رضاها وليها السرية
الرجوع عن الرضى حل (قوله وتشويش العثرة) لعل المراد بتشويش العثرة
عدم اللفة بينهن فهو عطف مسبب على سبب اه شيخنا (قوله لكن يكره الخ) المداور
على علمه يعلم احدى ضرائفها بذلك من غير تجسس منها وان لم يكن ذلك بمحضورها
رجل الكرامة حيث لم يتعد اذية غيرها والاحرم وعلى هذا جعل القول بالتحريم

كما في البر وغيره (مسكن الأبرضا من) ٦٨ يحث لان جعهن فيه مع تباغضهن بولد كثرة الخاضعة وتشويش
العثرة فان رضين به جاز لكن يكره وطء احدها من بحضرة البقية لانه بعيد عن المروءة ولا يلزمها الاجابة اليه

ولو في دار جوارس فل وعلا جوارسا كان من غير رضا من ان تيزت المراقق ولا ثلث المساكن من (ولا) ان يدعو (بعضا) مسكنه ويمضي لبعض) (٢٧٠) آخرها فيه من التخصيص الموضح

وعلى الجملة الاولى يجعل القول بالكرامة ذي روح ل (قوله) ان كان في حايه الخ (تحيده) المتن (قوله الموحش) أي المنفر (قوله ويلزم من دعائها الخ) واستثنى المأوردى ما اذا كانت ذات قيد وفخر ولم تقتض البروز فلا يلزمها الجاية وعليه ان يقسم لها في بيتها قال الاذرى وهو حسن وان استغربه المأوردى ولو كتبت باجرة فالاجرة عليها الا عليه لانها من قيمة التسليم الواجب عليها كالمزعم وأصله في شرح م وهذا اذا لم تكن معذورة فان كانت معذورة فالاجرة عليه لانه لا يلزمها الحضور اه قل على الجلال وقتل عن ع ش انها عليه ذهابا رايابا ومثله الشورى وعن سم انها عليها اول مرة فليراجع (قوله وهو اول) لان الذي دل عليه التواريخ الشرعية ان القياي اول التهرج ل قال الزركشي كالاذرى والوجه في دخوله لادان التوبة لئلا اعتبار العرف لا طلوع الشمس أو غروبها زى (قوله وهو الذي الخ) التلاوة ليس فيها الواو وقوله النهار مبصر لم يقل تبصر وافية كافي جانب الليل قال القاضي تفرقة بين الظرف المبرد والظرف الذي هو سبب أي لان الليل ليس سيد السكون والنهار سبب الابصار أي جعلكم مبصرين فيه ح ل والمراد بكونه مجردا انه مجرد عن السببية اذ لا يلزم من الليل السكون تدبر وعبارة المأوردى والنهار مبصر اسناد الا بصار اليه بما لا يلزم مقتضى الا بانه اذ اتته فكانه مبصر ولذا لم يقل تبصر وافية وقوله لباسا أي ساترا كاللباس وقوله معاشا أي يتعيش فيه (قوله ولباسا فروقت قوله) وان تفاوت وحصل لواحدة نصف يوم والاخرى ربع يوم مثلا سم ع ش ما لم تكن خلوته في سيره دون نزوله والا فالاصل في حقه وقت سيره وان تفاوت (قوله وله دخول في اصل) ونجب التسوية بينهما في الخروج له وجاعة كاجابة دعوة فانه خص به واحدة عصي ح ل (قوله كرمها الخوف) أو خوفا على عياله من الحرق والسرقه ح ل قال م ر وان ما التمتدته قال في التهذيب لو مرضت أو ولدت ولا تمتد لها قال الرافعي أولها تمتد كحرم ادلا يلزمه اسكانه فله ان يديم اليقظة عندها ويقضى وقياسه ان مسكن احدا هو لو اختصر بخوف ولم تأمن على نفسها الاباء بازاله اليقظة عندها مادام الخوف موجودا ويلزمه القضاء نعم ان سهل نقلها المنزل لا خوف فيه لم يبعد تعيينه عليه (قوله ليتبين الحال) أي ليعرف هل هو مخوف أو غير مخوف رشيدى وقوله لعذره علة للمعاول مع علة (قوله تمتع بنزير طه) ويبحث حرمة ان أفضى اليه انشاء قويا كما في قبلة الصائم ويغرق بان ذات الجماع محرمة ثم اجابا لاهلا لاه اذ وقع وقع جائزا وانما الحرمة لا مخرج وهو حق الغير فاحتياط له لذلك ولا يكونه مفسدا لاه اذ ما لم يمتط هنا س ل

(الابه) أي برضا من (أوبصره) وعسا من رياه في (أو غرض) كقرب مسكن من يمضي اليه بدون الاخرى وخوف علم بدون الاخرى كان تكون مشابهة والاخرى يجوز ان فيه ذلك المشقة عليه في مضيه للبعد وخوفه على الشابة ويلزم من دعائها الا بانه فان أبت بطل حقها (والأصل) في القسم لمن عمله نهارا (الليل) لانه وقت السكون (والنهار) قبله أو بعده وهو أول (تبع) لانه وقت المعاش قال تعالى هو الذي جعل لكم الليل انسكوا فيه والنهار مبصرا وقال وجعلنا الليل لباسا وجعلنا النهار معاشا (و) الاصل في القسم (من عمله ليل) كما روى (النهار) لانه وقت سكوبه والليل تبع له لانه وقت معاشه (وليسا فروقت قوله) ليل مسكن أو نهارا لانه وقت خلوته وهذا من زيادتي (وله) أي الزوج (دخول في أصل) لواحدة (على) وجبة (آخر) لفروقة

لا غيرها (كرمها الخوف) ولو طنا قال الغزالي أو احتمالا لا فيموز دخوله لينبئ الحال لعذره (وله دخول) (قوله في غيره) أي غير الأصل وهو التسع (لحاجة) ولو لم يضر ضرورة (كروم) أو أخذ (مناع) وتسليم نفقة (وله تمتع بنزير طه)

(قوله فيه) وكذا في الاصل على المتعذر ان كان ذكرهم في غير الاصل وسكوتهم عنه في الاصل وجب ابدال صلي امتناع ذلك حل وعمل على مر (قوله من غير مسيس) تنه حتى يبلغ الى التي هي نوبتها في بيت عندها أي كان يدخل في اليوم على نسائه ثم اذا انتهى الى صاحبة اليوم واللياليات عندها كان البيت قد دل ذلك على ان طوافه على الله عليه وسلم كان في التبع لافي الاصل حل (قوله ولا يطيل مكته) أي لا يجوز ذلك وقوله حيث دخل أي في الاصل أو في التبع بدليل ما يأتي فينا (قوله قضى) أي في الجميع في الاصل والزائد في غيره خلافا لظاهر كلام الشارح وبعبارة زرع والحاصل انه اذا دخل في الاصل ضرورة وطال زمن الضرورة أو اطاله فانه يقضى الجميع وان دخل في السابع لحاجة وطال زمن الحاجة فلا قضاء وان اطاله قضى الزائد فقط خلافا لظاهر كلام الشارح اه اما حكم الدخول فان مكان في الاصل ضرورة جاز ولا حرم وفي التبع ان كان ثم اتى حاجة جاز والاحرم وحكم الاطالة في الاصل حرام وفي التبع مكروه فقد علمت ان المقامات ثلاثة اه ح ف وذلك لان قوله وان اطاله قضى ظاهرا انه يقضى الجميع في الاصل والتابع وقوله وان لم يطل فلا قضاء وان طال فبها وه وضعيف في الاصل والتابع رفعلهم منهم المعتمد من هذه المسئلة فيقال

لزوج ان يدخل الضرورة * ضرورة ايست بذات النسوبة
في الاصل مع قضاء كل الزمن * ان طال أو اطاله فاقسن
وان يكن في تابع لحاجة * وقد اطاله لتلك الحاجة
قضى الذي ينفق ولا يجب * قضاؤه في الطول هذا ما اتفق
وان يكن دخوله لا لغرض * عصى ويقضى لاجاء ان عرض

(قوله خلافه) وهو انه لا يقضى (قوله وقد يحمل الاول) وهو كونه يقضى فيها اذا دخل في التبع (قوله والثاني على خلافه) وهو اذا طال زمن الحاجة بنفسه (قوله فيهما) كذا في المسكت الشخوع عليه ينظر ما مرجع الضمير لانه لا يصح ان يرجع للاصل والتابع فالاولى اسقاط قوله فيهما لان الكلام في التابع وفي بعض النسخ وقد يحمل الاول على ما اذا طال أو على ما اذا طال فوق الحاجة والثاني على خلافه فيهما وعلى هذا فرجع الضمير واضع عن أي وهو طال أو اطال فعمل الشارح نظرا لاذقه (قوله بالنشاط) أي الشهوة مسكاته قهرى فاتباع المذمى فاندفع ما يقال ان التليل غير منتج المذمى (قوله فانه يقضى) وكذا يجب القضاء عند طول زمن الخروج لولا غير بيت الضرورة وان أحسره

أي في دخوله في غير
الاصول اما بوجه غير مقلد
بالشدة كان التي على الله
طوبى وتب لم يعرف ما فيها
جميعا فلو كان على امرأتين
غير مسيس في بيت واحد
داود والحكماء لم يجمع بينهما
(ولا يطيل حيث دتمهل
(مكته فان اطاله قضى)
كما في الذب وبه وقضية
كلام لاصل كالموضحة
واما ما اخذ لانه فيها اذا
دخل في غير الاصل وقد
يحمل الاول على ما اذا طال
فوق الحاجة والثاني على
خلافه فيهما فان لم يطل
فلا مكته قضاء وان وقع وطه
لم يقض وان طال المسكت
لتعلقه بالنشاط كدخوله
بلا سبب أي تعد ما فانه
يقضى ان طال مكته

ويصحب بذلك وهذا الشرط من نيات ولا يتحقق في إقامة (٣٧٤) في غير أصل التبعية للأصل وتعيين

لكنه خطأ يقتضيه عند فراغ الذوبية لأن نوبة احداهن وهذا فراغ ذوبية التبعية
يلزم الخروج أن أمن لغير مسدده أه جروس ل (قوله بذلك) أي بالدخول
بلا سبب (قوله وهذا الشرط) أي قوله أن أطال مكثه لأنه مفهوم من الكافي
لأنه شبهه بالحكم الذي قبله حل (قوله في غير أصل) أما الأصل فتبب النسوية
في قدر الإقامة فيه شرح مر (قوله ولا سيما وبعض أخرى) هذا لا يخرج بقوله
وأقل نوب الخ إلا أن يقال أشار بذلك إلى أن مفهوم قوله وأقل فيه تفصيل أي وإن
غير الأقل أن لزم عليه تبعض لم يجز والاباز وأما ما ورداه صلى الله عليه وسلم كان
يدور على نسائه في ليلة واحدة فمعمول على رضا من ذلك حل (قوله وأما أن الخ)
مقابل لحدوف تقديره أما أن أقل نوبة ليلة فلما تقدم وأما أن الخ (قوله به) أي بالزوج
(قوله ولا يجاوز ثلاثا) أي يحرم ذلك وإن تفرق في البلاد فإن رضين جازت الزيادة
ولو شهر أو شهرا أو سنة وسنة حل فإذا كان له زوجة يصير بيت عند ثلاث
ليال وبعد ما يبيت في الجامع الأزهر مثلاً وإذا ذهب إلى البلدة الأخرى يكت
عندها ثلاثاً وبعد ما يكت في محل معتزل عنها مدة إقامة قال البرماوي قال إمام
الحرمين لا يجب القسم لمن ليست في بلاد الزوج وبه قال الإمام مالك (قوله وليقرع
للإبتداء) سواء عقد عليهن مما أم مرتباً ولا يقال الحق للسابقة فالسابقة حل
(قوله وبعد تمام نوبتها يقرع) ليس بقيد فلو أقرع قبل تمام النوبة بأن وإلى
الاقراع بعدد من التمييز من أول الأمر فلا مانع شو برى (قوله ولا يحتاج إلى إعادة
القرعة) بل يجري على ترتيب الدور الذي أخرجه القرعة عش ويغفرونه أنه
يجوز له إعادة القرعة وليس كذلك كما قاله شيخنا العزيز ومنع الشيخ س ل
إعادتها حيث قال فلا يحتاج إلى إعادة القرعة بل ولا يمكن من ذلك لأنه ربما خرجت
الذوبية لغير الأولى فيفوت حقها (قوله أقرع للإبتداء) وكذا الباقي كما في شرح
الروض وعبارة ما إذا تمت النوب أعاد القرعة للجميع (قوله لحرمة مثلاً غيرها) لو قال
لحرمة ليلتان ولغيرها ليلة كان أولى لأنه يومهم جواز ثلاث ليال للحرمة وليلة ونصف لغيرها
وأربع للحرمة وليلتين لغيرها وليس كذلك كما يأتي (قوله من فيها رقي) ومن عقت
قبل تمام نوبتها انقضت بالحرمان فإن لم تعلم إلا بعد أدوار لم تستحق الأمن حين العلم أن
بطل الزوج أيضاً والألوه وجوب القضاء س ل (قوله ولا يجوز لها أربع) أي
غير رضا من أو ثلاث كذلك كما علم مما مر ولما في الثانية من التبعض على الأخرى
شو برى (قوله ولجدة بكر الخ) أي إذا كان في عصمة غير هاريد المبيت عندها
أه شو برى والأفلاحيب (قوله بكر) ولو أمته (قوله بعناها المتقدم) وهي من لم

بالأصل وتعيينه أهم من
تعيينه بالليل والنهار (وأقل)
نوب (قسم وأفضله) لأن عمله
نهاراً (ليلة) فلا يجوز
بعضها ولا بها وبعض
أخرى لما في التبعض من
تشويش العيش وأما أن
أفضله ليلة فلقرب العهد به
من كافن (ولا يجاوز ثلاثاً)
بغير رضا من لما في الزيادة
عليها من طول العهد به
(وليقرع) وجوباً عند عدم
أذن (للإبتداء) بواحدة
منهن فإذا خرجت القرعة
لواحدة عنهن بدأ بها وبعد
تمام نوبتها يقرع بين
البقيات ثم بين الأخيرتين
فإذا تمت النوب راعى
الترتيب فلا يحتاج إلى إعادة
القرعة ولو بدأ بواحدة بلا
قرعة فقد ظلم ويقرع بين
الثلاث فإذا تمت أقرع
للإبتداء (وليسوا) يدخن
وجوباً في قدر نوب من حتى
بين المسلمة والذمية (لكن
للحرمة مثلاً غيرها) ممن فيها
رق كما رواه الدارقطني عن
علي في الأمة ولا يعرف له
مخالفة ويقاس بها المبعضة
فالحرمة ليلتان ولغيرها ليلة

ولا يجوز لها أربع أو ثلاث ولغيرها ليلتان أو ليلة ونصف وإنما تستحق غير الحرمة القسم إذا استعقت النفقة بأن كانت تز
مسئلة للزوج ليلتين أو كالحرة وتعيير بغيرها أهم من تعيينه بالأمة (ومجديدة بكر) بمعناها المتقدم في استئذان

(سبع و) بلديدة (ثلاث) (٢٧٣) ولا بلا قضاء الا تحريات فيها ما عدا بران حبان في محبة سبع البكر

وتلا ثلاث لثيب وفي العامين
عن أنس من السنة اذا
تزوج البكر على الثيب اقام
عندها سبعا ثم قسم واذا
تزوج الثيب على البكر اقام
عندها ثلاثا ثم قسم والعدد
الذي كوروا به على الزوج
لتزويج الحثمة بينهما واذا
تزوج بين الحرمة وضميرها لان
ما يتعلق بالبيع لا يتلف
بالرق والحرمة كذلك الغيبة
والا بلاء وزيد فبكر لان
حياتها اكثر وقولي ولا من
زيادتي واعتبر لان الحثمة
لا تزول بالمفارقة (وسن تخير
الثيب بين ثلاث بلا قضاء)
الاخرات (وسبع به) أي
بلا قضاء لمن كافتل صلى الله
عليه وسلم بأم سلمة رضي
الله عنها حيث قال لها ان
شئت سبت عندك
وسبت عندهن وان
شئت نكحت عندك ودرت
أي بالقسم الاول بلا قضاء
والا لقال ونكحت عندهن
كأول وسبت عندهن
دواما لا وكذا سلم عنها
(ولا قسم لمن سافرت لأمه
بالاد) منه ولو لم يرضه

تزوج بكارتها بوطء في قبلها من ل (قوله سبع) لان السبع أيام الدنيا والثلاث
أقل الجمع شو برى (قوله من السنة) أي للطريقة الواجبة (قوله على الثيب) أي
اذا كان بيت عندها والا أقرع بينهما للابتداء من ل والثيب ليست بقيد بل مثلها
المكران كان بات عند البكر السابقة سبعا فذلك والا بان لم يبت عندها كان
الحق لها فبقيت عندها سبعا ثم عند الاخرى سبعا فلو عقد على امرأتين معلوجين
الا قراع الزفاف أي للمبيت عندها ثلاثا أو سبعا حل مع زيادة وايضا هو ثلثه شرح
م وكيف هذا مع ان الزفاف لا يجب الا على من معه غير جديدة وكان يبيت عندها
او حينئذ فلا يتصور وجوب الزفاف مع الجديدةتين سواء فكهن معا أم مرتبا ولم يبت
عند السابقة بل لو اوجب حينئذ الا قراع للابتداء كما قال حل في ما روي يمكن
تصويره فيها اذا أراد الزوج فاته حينئذ براعي السابقة ويقرع في المية كافي
الروض (قوله واذا تزوج الثيب على البكر) ليس بتعديل مثلها الثيب وحينئذ
يأتي ما تقدم في البكرين (قوله لتزويج الحثمة) حري على الغالب اذ لو كانت
مستغرشة لسدها قبل ذلك فاعتقها وتزوج بها كان ثلاثا حينئذ حل (قوله
وسبع به) لانها لما طهرت في الحق المشرع لغيرها بطل حقها بخلاف البكر اذا
طلبت عشر او بات عندها لم يقض الا ما زاد لانها لم تقامع في الحق المشرع لغيرها
من ل مخلصا (قوله أي بقضاء لمن) أي يقضي لكل واحدة سبعا سم على جبرأي
ما اذا كان قبل الجديدة ثلاث بات عندهن واحدة بعد واحدة احدى وعشرين ليلة
منذ اتفد بكلامه ونارعه فيه من ل وعش فقال بشرط ان يكون السبع من
نوبتها فقط كما يفيد التعبير بالقضاء عش قال وكيفية القضاء ان يقرع بينهما
ويؤدور فالليلة التي تخصها يبيتها عند واحدة منهن بالقرعة أيضا وفي الدور الثاني
يبيت لباها عند واحدة من الباقيتين بالقرعة أيضا وفي الدور الثالث يبيت لباها
عند الثالثة وهكذا يفعل في بقية الأدوار الى ان يتم السبع ونماها من أربعة وثلاثين
ليلة وذلك لانه يحصل لكل واحدة من اثني عشر ليلة ليلة فيحصل السبع مما ذكر
لانك اذا ضربت السبع في اثني عشر وهي أقل ما يمهله به القضاء لكل واحدة يبلغ
أربعة وثلاثين كما يعرفه (قوله وان شئت ثلاث عندك) فاختارت التثنية (قوله
والا) أي لو كان المراد درت عاين مع القضاء أي لكل واحدة ثلاثا لقال الخ اه
شيئا (قوله ولا قسم ان سافرت لأمه بلا ذنه) أي ما لم تضطر كان جلا أي ذهب
جميع أهل البلد أو بقي من لاثمن معه ذى وقال من نعم لوسا فبرسا السيد وقديبات
عند الحرمة ليلة ينقض لها اذ ارجعت كاتقلاء وأقراء وهو المتمد وان بلغ

(أوب) أي بآذنه (لألفرضه) دواعم مما ٦٩ يمت ذكروه كج وعمره وتجاره بخلاف غيرها منه

ابن أبي عمير في يومه ويحجذ أو لا يحجذ يخراب البلاد ولا يحجذ إلا ما يحجذ على
 قبل الضرورة كما لو خرجت من البيت لأشرفه على الانهزام كما إذا كان المصلي
 وقوله لا معه مغلوف على مقدرة قدره وحدها أو مع أجنبي واشتملت هذه العبارة
 منطوقا وهو ما على اثنين وسبعين صورة لأنها إما أن تسافر وحدها أو مع الزوج
 أو مع أجنبي وعلى كل إما أن لا يأذن لها أو يسكت أو ينهاها فهذه تسعة وعلى كل
 إما أن يكون لغرضها أو لغرض أجنبي أو لغرض الزوج أو لغرضها وغرض أجنبي أو
 لغرضها وغرض الزوج أو لغرض الأجنبي والزوجة أو لغرض الثلاثة أو لا لغرض هذه
 ثمانية تضرب في التسعة المذكورة تبلغ ما ذكره قوله لا معه بلا إذن يشمل اثنين
 وثلاثين لأن قوله لا معه صادق بكونها وحدها أو مع أجنبي وقوله بلا إذنه شامل لما
 إذا سكنت أو نهاها فهذه أربعة تضرب في ثمانية الغرض السابقة تبلغ ما ذكره قوله
 أو بإذنه لا لغرضه يشمل ثمانية لصدقه بكونها وحدها أو مع أجنبي وصدق قوله
 لا لغرضه بأن يكون لغرضها أو لغرض أجنبي أو لغرضها وغرض الأجنبي أو لا لغرض
 وسيأتي في مفهوم قوله أن لم ينهها وهو ما إذا نهاها ثمانية أيضا حاصلة من ضربها
 في أحوال الغرض الثمانية تضم الستة عشر للثنتين والثلاثين تبلغ ثمانية وأربعين
 لا قسم فيما أربعون منها صور منطوق المتن وثمانية من صور مفهومه وقوله بخلاف من
 سافرت معه ولو بلا إذن يشمل ستة عشر صورة لصدقه بلا إذن وعدمه فيضربان
 في ثمانية الغرض تبلغ ما ذكره وقوله أو لا معه الخ يشمل ثمانية لصدقه بأن تكون
 وحدها أو مع أجنبي وصدق غرضه بكونه وحدها أو مع غرض أجنبي أو مع غرضها
 أو لغرض الثلاثة تضم هذه الثمانية إلى الستة عشر فتكون الجملة أربعة وعشرين
 فيقضى فيها ويتصور ضاؤه فيما لو سافرت معه بأن يعصب معه بعض زوجاته
 ويساكنهن ويتركنها أو يخرج بقول المصنف سافرت ما لو خرجت لحاجتها في البلد
 بأذنه كان تكون بلانة أو ماشطة أو مغنية أو دابة تولد النساء فإنه لا يسقط حقها
 من القسم ولا من النفقة زى وأفتى به مروي مثل أنه عليها برضاء (قوله ولو بلا
 إذن) ولو لغرضها س (قوله أن لم ينهها) فإن نهاها فلا قسم لها ما لم يستمتع بها شرج
 م روظا هره ان الاستمتاع بها في جزء من السفر يوجب نفقتها والقسم لها في جميعه
 وهو طاهر فيما بعد الاستمتاع لأن استمتاعه بها رضاه بها حبثا له وأما الوجه
 فيما قبله ففيه نظر طاهر عر ش قال م ر وامتناعها من السفر مع الزوج نشود ما لم
 تكن معذورة عرض أو نحوه قال ع ش كشدة حراً وبرد لا يطبق السفر معه ولو كان
 سفره معصية لأنه لم يدعها المعصية بل لاستيفاء حقه زى (قوله لغرضه) أي ولو مع

ولو بلا إذن ان لم ينهها أولا
 معه لكن بآذنه لغرضه
 فيقضى لها ما فاتها (ومن
 سافر لقله لا يعصب
 بعضهن) ولو غير عت (ولا
 يخلفهن) حذرا من الاضرار
 بل ينقلهن أو يطلقهن
 أو يتركهن ويطلق الباقي
 فان سافرت ببعضهن ولو
 بقرعة

(قوله لم يبارقه) لأنه ليس عينا ولا منفعة حتى يقابل بمال شرح م ر (قوله واستغقت القضاء) لأنهم لم تستغله بمجانا م ر وإن علمت بالفساد حل (قوله والواهبه الرجوع) ولو في أثناء الليل وحيث يجب عليه أن يخرج فوراً من عند الموهوب لها في أثناء الليل إن أمن فإن لم يخرج قضى من حين الرجوع حل (قوله قبل علم الزوج) بخلاف ما قال بعد علمه وكذا بعد علم الفطرة المستوفية دين الزوج كما قاله بعضهم وارتضاء م رسم (قوله لا يقضى) بخلاف ما لو باح ما لا يستأن ثمرة لا فساد ثم رجع عن الإباحة ولم يعلم الإباحة لم يرجع فان ما ظف قبل العلم بالرجوع عليه صباه على المعتدل أن ضمان الغرامات لا فرق بين العلم والجهل زى (مفسر في حكم الشقاق) في المختار الشقاق الخلاف والعداوة وقوله بالتعدي منه إلى الشقاق أى بسببه وكذا بين (قوله بعدان كان بلين) قيد معتبر فلو كان ذلك عادتهما من أول الأمر لم يكن نشوزاً وكذا قوله بعد لطف الخ شيناً وق ل على الجلال خرج بالعدية من هي دائماً كذلك فليس نشوزاً الآن زاد وقوله أعراضاً وعبوساً لأنه لا يكون إلا عن كراهة وبذلك تارق السبب والشتم لأنه قد يكون لسوء التعلق لكن له تأديبها عليه ولو بلا حاكم فائدة حكى أن رجلاً جاء إلى عمر يشكو إليه خلق زوجته فوقف بيابه ينتظره فسمع امرأته تستطيل عليه بلسانها وهو ساكت لا يرد عليها فأنصرف الرجل قائلاً إذا كان هذا حال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فكيف حالى فخرج عمر فرآه مولياً فتأداه ما حاجته إلى أن يقال يا أمير المؤمنين جئت أشكو إليك خلق زوجتي واستطالتها على فسمعت زوجتك كذلك فصرخت وقلت إذا كان هذا حال أمير المؤمنين مع زوجته فكيف حالى فقال له عمر انما تحماتها الحقوق لها على انها لمباخنة لعلامى خبارة تلصق عسالة لثياني رضاة لولدى وليس ذلك بواجب عليها وسكن قلبي بها عن الحرام فأباحتها لذلك فقال الرجل يا أمير المؤمنين وكذلك زوجتي قال فقم لها يا أختي فأنها هي مدة يسيرة عبد البر (قوله بلا هجر) المراد نفي هجر يموت حقها من نحو قسم حرمة حيث لا بخلاف في المصعب ولا يحرم لأنه حقه شرح م ر بأن ينام في محلها بعيداً عن فراشها (قوله كأن يقول لها) وينبغي أن يذكروها ما في التصيين إذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها الغتھا الملازمة حتى تصبح أى سبتھا حتى ترجع إلى طاعته (قوله في الحق الواجب لعلين) والحق الواجب للزوج على الزوجة أربعة طاعته ومعاشرته بالمعروف ونسليم نفسها إليه وملازمة المسكن والحق الواجب على الزوج للزوجة أربعة أيضاً معاشرتها

لزمها رد واستغقت القضاء
والواهبه الرجوع متى
شاءت وما قال قبل علم
الزوج به لا يقضى (فصل)
في حكم الشقاق بالتعدي
بين الزوجين وهو أنهما
أحدهما أو منهما فأن (ظهر
أما نشوزها) قولاً كان
تحييه بكلام خشن بعدان
كان بلين أو فعلاً كان مجيد
منها أعراضاً وعبوساً بعد
لطف وطلاقة وجه (وعظها)
بلا هجر وضرب قلعلها تبدي
عذراً أو تنوب عما وقع منها
بغير عذر والوعظ كان يقول
لها اتق الله في الحق الواجب
لي عليك واحذري العقوبة
وبين لها أن النشوز يسقط
التفقة والفسم (أو علم)
نشوزها

(وعظها) (وهجر ما في مضجع وضربها) وان لم يتكرر التشو (ان أفاذ) الضرب قال الله تعالى واللاقي تخافون
نشوز من فغلوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن والخوف (٢٧٨) فيه معنى العلم كما في قوله في خاف

بالعروف ومؤنتها والمهر والقسم اه ب ر (قوله وعظها) أي نذياح ل (قوله
في مضجع) بفتح الجيم ويجوز كسرهما أي الوطء والغراش م ر يقال مضجع الرجل
وصح جنبه على الأرض وبابه خضع اه مختار وقول م ر أي الوطء والغراش أي وان
أدى إلى قنوت حقه من ذلك القسم كما هو معلوم أن التشو يسهط حقه من ذلك
وهذا ما روي في المرتبة الاولى اه رشيدى (قوله وضربها) أي يضويده
لأسوط وعصى ولا يبلغ ضرب الحرة أربعين وغيره عشرين اه ح ل لكن
في شرح م ر انه يضرب بضو العصى والسوط وليس لتأمو ضرع يضرب فيه
المستحق من منعه حقه الا هذا والعبد شوي أي اذا امتنع من أداء حق سيده قال
ق ل على الجلال واعده رشيدى كسجروا الخطيب أنه لا يتغل للمرتبة الثانية
الا اذا لم تغد الاولى اه فكان الاولى للمصنف التعبير بالقضاء بان يقول فهجروها
فضرها الكنه عبر بالواو اقتداء بالآية الكريمة وأجيب عن الآية بأن الواو فيها
بمعنى أو التي للتوزيع (قوله ان أفاذ) أي ان علم أنه يفيد شرح م ر (قوله
جنفا) أي ميلا عن الحق خطأ وقوله أو ثمابان تسمد ذلك بالزيادة على الثلث
أو تخصيصه غنى مثلاً اه ح ل ابن (قوله فلا يضرب اذا لم يغد) أي يحصر م لانه
عقوبة بلا فائدة ح ل (قوله برما) وهو ما يهظم الله عرفاً ح ل وقوله ومع ذلك
أي مع جواز الضرب ان أفاذ فالاولى العفو بخلاف ولى الصبي فالاولى له عدم العفو
لان ضربه بالادب مصلحة له وضرب الزوج زوجته مصلحة لنفسه شرح الروض
(قوله فوق ثلاث) محله في غير الابوين والانبياء أما هؤلاء فلا يجوز هجرهم طرفة
عين لعضلهم على غيرهم كما لا يخفى شويبرى (قوله لحظ نفسه) أو لا مرن معا
ح ل وم ر (قوله واصلاح دينها) أي نقط (قوله ولعل هذا) أي التفصيل
مرادهم وهو العتد (قوله كعب بن مالك وصاحبيه) وهما امرأة بن الربيع
وهلال بن أمية اه رى وهم الثلاثة الذين خلفوا عن غزوة تبوك المذكورون
في قوله تعالى وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى اذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت
الآية وأوائل أسمائهم جمعت في لفظ مكة وأواخر أسمائهم آياتهم جمعت في لفظ عكة
شويبرى ومرارة بضم الميم برماوى (قوله أن القول قوله) فقوله مقبول في نشرها
يمينه بالنسبة لجواز الضرب لاسقوط النفقة والكسوة قال جبر ومعه فيما لم تعلم
جراسته واشتهاره واللام يصدق ح ل (قوله الرمة فاض) أي ان كان أهلاً فان لم

من موص جنبها أو ثاموتقيدا
الضرب بالامادة من زيادتي
فلا يضرب اذا لم يغد كمالا
يضرب ضرباً مبرماً ولا وجهها
وهالك ومع ذلك فالاولى
العفو وخرج بالمضجع الهجر
في الكلام فلا يجوز فوق
ثلاثة أيام ويجوز فيها العجز
الصحيح لا يحمل لمسلم ان يهجر
أخاه فوق ثلاثة لكن هذا
كما قال جمع محمول على ما اذا
قصد بهجراً ردة ما لحظ نفسه
فان قصد به ردها عن العصية
واصلاح دينها فلا تحريم ولعل
هذا مرادهم اذا التشو حيث نذ
عذر شرعى والهجر في الكلام
له ما اثر مطلقاً ومنه هجره
صلى الله عليه وسلم كعب بن
مالك وصاحبيه ونبيه
المصابة عن كلامهم ولو
ضربها وادعى انه بسبب
نشوزها وادعت عدمه
ففيه احتمالان في المطلب
قال والذي يقوى في ظنى أن
القول قوله لان الشرع جعله
وليا في ذلك (ولو صواباً حقاً
كقسم) ونفقة (الرمة
الفاضى وفاءه) كسائر
المتن من أداء الحقوق

(أو أداها) بشتم أو لمعوه (بلا سبب منها) عن ذلك وانما لم يعززه لان اساءة الخلق تكثير بين الزوجين والتعزير عليهما
 يورث وحشة بينهما يقتصر أولا على انتهى لعل الحال يلزم بينهما (ثم) ان عاد اليه (عززه) بما يراه ان طابته (أو ادعى
 كل) منهما (تعدي صاحبه) عليه (منع) القاضي (الظالم) منهما (بجبرقة) خبير بهما من عوده الى ظلمه فان لم يمتنع
 أحال بينهما الى أن يرجعا عن حالهما (٢٧٩) (فان اشتد شقاق) بينهما بأن داما على التساب والتضارب

(بعث) القاضي وجوبا
 (لاكل) منهما (حكما برضاها
 وسن) كونها (من أهلها)
 ليقر في أمرها بعد اختلاء
 حكمه به وحكمها بها
 وعرفه ما عندهما في ذلك
 ويصلح بينهما أو يفرقان
 عصر الاصلاح على ما يأتي
 لانه وان خفت شقاق بينهما
 فان اختلف رأي الحكمين
 بعث القاضي آخرين ليحكمما
 على شيء والتعريض بسن
 كونهما من أهل الزوجين
 من زيادتي واعتبر رضاها
 لان الحكمين وكيلان كما
 قالت (وهما وكيلان لها)
 لاما كان من جهة الحاكم
 لان الحلال قدي يوذى الى
 الفراق والبصع حق الزوج
 والمال حق الزوجة وهما
 رشيدان فلا يولي عليهما
 في حقهما (فيوكل) هو
 (حكمه بطلاق أو خلع
 ويوكل) هي (حكمها ببذل)
 لا عوض (وقبول) لاطلاق به
 ويفرقان بينهما ان رأياه

بأهل لكونه محجورا عليه الرم وليه بذلك شرح م ر (قوله أو اذا اشتم بالاسباب)
 ولو كان لا يتعدى عليهما وانما يكره ههنا المرض أو كبر أو نحووه ويعرض عنها فلا شيء
 عليه ويسن لما استعماه بما يجب كان تسترضيه بترك بعض حقها كما أنه يسن له
 اذا كرهت ههنا لما ذكر أن يستعطفها بما يحب من زيادة الثقة ونحوها شرح
 م ر (قوله بجبرقة) متعلق بالظالم والمراد بالثقة عدل الرواية كافي شرح م ر
 واكتفى به لعدم إقامة البينة على ذلك وقوله من عوده متعلق بمنع (قوله أحال بينهما)
 أي في السكن والظاهر أن الحيلولة لا يتأتى معها قوله فان اشتد شقاق الخ ولذا لم يذكر
 م ر الحيلولة في تعدي الزوج فقط وقد يقال يمكن اشتداد الشقاق مع الحيلولة
 بصعود مائط أو بخروج أحدهما الى الآخر تأمل (قوله شقاق) أي خلاف
 وقوله لينظر ا متعلق بقوله بعث (قوله وكيلان) فيعزلان بما يعزل به الوكيل
 شيقنا (قوله لان الحال الخ) علة لقوله لاما كان (قوله وهما رشيدان) هو
 ظاهر في الزوجية لانه في هذا العوض لا في الزوج لانه يجوز خلع السفهية فيصع
 توكيله فيه من ل (قوله أو خلع منه) يعلم مناسبة ذكر الخلع عقب هذا الباب
 وأيضا القالب حصول الخلع عقب الشقاق اه شو برى (قوله وقبول) الواو
 في الموضوعين يعني أو شو برى وفيه أن الموضع الاو فيه أو الواو والواو في الثاني
 متينة فلا وجه لكلام المحشى

(كتاب الخلع)

بضم الخاء اسم مصدر من الخلع بفتحها الذي هو المصدر وأصل وضعه الكرامة وقد
 يستعقب كأن كانت نسبي عشرتها معه وظاهر كلامهم أنه لا يكون واجبا ولا حراما
 ولا مباحا ح ل وعش وهو نوع من الطلاق وقدمه عليه لترتبة غالب على الشقاق
 برماوى وقوله اسم مصدر في نظر لان اسم المصدر ناقص من حروف فسله وهذا
 مساو للفظه وهو خلع فهو مصدر سماه الا أن يقال انه اسم مصدر خلع لان الخلع
 (قوله من لباس لكم) أي كاللباس ووجه الشبه بين اللباس والرجل والمرأة
 ان كلامهما يلاءق صاحبه ويشتمل عليه عند المعاقبة والمضاجعة كما يلاءق
 اللباس صاحبه ويشتمل عليه وقيل كون كل منهما يسترضاه عما به كره من

صوابا فان لم يرضيا بينهما لم يتفقا على شيء آدب الحاكم الظالم واستوفى لاه ظلمه حقه ولا يكتفى بحكم واحد ويشترط
 قيم ما اسلام وحرية وعدالة واعتداء الى المقصود من بينهما له وانما اشترط قيم ما ذلك مع انهما وكيلان لتعلق وكالهما
 بنظر الحاكم كافي آمينه ويسن كونهما ذكرين (كتاب الخلع) بضم الخاء من الخلع بفتحها وهو النزاع لان
 كلام الزوجين لباس الا يفرق الله تعالى من لباس لكم وأنتم لباس لمن

الفواحش كما يستر الثوب العورة اه ابن يعقوب على المختصر (قوله فكأنه بفارقة
 الاخر نزع لباسه) أي الحسي لاجل قوله فكأنه والا فقد نزع المعتوى حقيقته
 وهذا يأتي في كل فرقة كالطلاق والفسخ فقتضاء ان كل فرقة تسمى خلعا واجيب
 بأن هذه التسمية لا توجب التسمية (قوله فان ما بين لكم عن شيء منه) أي ولو
 في مقابلة قلت المعصية فهي شاملة للذة وزيادة وان كانت الآية الاخرى اصرح
 من هذا وهي قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به حل وسياق الاستدلال
 بها على ان لفظ القادة من صريح الخلع وهو المتمد وفيه ان الآية الاولى والحديث
 قاصران على ما اذا كان عوض الخلع من المصداق والمذموم اعم الا ان يقال يتسامح
 غير المصداق على المصداق اه شياض قال السبكي والذي تحرران الصبيخ ثلاثة
 ان لا يفعل وان لم يفعل ولا يعلن كذا في هذا الشهر فالاول ان يقع فيها الخلع لانها
 تعليقان بالعدم ولا يتحقق الا بالاحراق قد صادفهما الا آخرها تأمل تطلق وليس للبين
 هنا الاجتهاد جنت فقط لانها تعلق بسلب كلي هو العدم في جميع الوقت بخلاف
 الثالث أعني لا يعلن كذا في هذا الشهر ومثله لا بد أن يفعل كذا في هذا الشهر
 أو انها تعطيه دينه في شهر كذا أو يقضيه دينه في شهر كذا ثم يخالف قبل انقضاء
 الشهر وبعد تنكحه من الفصل أو تمسكتها مما ذكر ثم تزوجها ومضى الشهر
 ولم توجد الصفة فانه لا يخلص كما صرح به ابن الرفعة ووافقه الساجي وانتي به
 شيخنا م روتين بطلان الخلع أما لو علق الطلاق الثلاث بدخول مطلق فان الخلع
 يخلص فيه وصوب البلقيني وتبعه الزركشي اخلص مطلقا أعني لا فرق بين
 الاثبات والنفي اه زى ملخصا وقوله فقط راجع لجهة أي وأما البر فله جهات وهو
 الفعل في أي وقت وعبارة البر ماوى وهو يخلص من الطلاق الثلاث في الخلف على
 النفي مطلقا ومقيد او على الاثبات المطلق وكذا المقيد وقال العلامة م ولا يخلص
 في الاثبات المقيد نحو قوله لا يعلن كذا في هذا الشهر اه لما فيه من تقويت البر
 باختياره أي ان وقع الخلع بعد التمكن من فعل المحلوف عليه والابان وقع قبل
 التمكن فيجب عليه ان يخلصه سم على جبر وفي قول وهو يخلص من الطلاق الثلاث
 مطلقا كما ذكره الساجي وشيخ الاسلام والخطيب وغيرهم اه لكن في سورة
 الاثبات المقيد لا بد أن يخالف وقد بقي من الزمن جزء يسع فعل المحلوف عليه حتى
 ينقعه الخلع والا فلا ينقعه اه وفي جميع صور الخلع لا بد أن يكون العقد الثاني
 على مذهب الامام الشافعي اذا عقد واقبل انقضاء العدة وفعل المحلوف عليه فان
 عقدوا بالتوكيل أي توكيل أجنبي كما يقع الآن على مذهب الحنفى فلا يصح بل

فكأنه بفارقة الاخر نزع
 لباسه والاصل فيه قبل
 الاجماع آية فان طين لكم
 عن شيء منه نفسا والامر
 به في خبر البصري في امرأة
 ثابت ابن قيس بقوله له اقبل
 الحديقة واطبقها تطليقة

يلحقه الطلاق في العينة الثانية إذا وجد الخلو عليه لأن شرط صحة الخلع أي
 شرط كونه غلصاً من وقوع الطلاق الثلاث عند الحنفى الصبر إلى انقضاء العدة
 ودل الخلو عليه بعد انقضائها ثم بعد فليذكر ما يقع الآن من الخلو اه شيئاً
 يصحى الكبير لأنه إذا دل الخلو عليه قبل انقضاء العدة يقع الطلاق الثلاث
 عنده كما هو مذكور في كتبهم (قوله هو فرقة) أي لفظ يحصل للفرقة ح ل
 (قوله ولو بلفظ فساد) للتميم والمتمم أنه صريح أن ذكر المال أو نوى خلافاً
 لح ل (قوله بموضع) وإن لم يذكر كما يأتي في قوله فلا جرى بلا ذكر عوض الخ
 لأنه مذكور تقديره كما يأتي قال الشوبري أما فرقة بلا عوض أو بعوض غير مفسود
 كدم أو بمقصود راجع لغير من ذكرناه لا يكون خلافاً بل رجحاً (قوله راجع
 لجهة زوج) أي وحده أي ليصح بالسمي والوجه ما على عشرة خمسة وخمسة
 لا يباهم ثلاثاً لظاهرهما تير بمهر المثل كما لو تزوجها بألف على أن لا يها الفاسحت
 يفسد الصداق ويحب مهر المثل ع ش وقول ع ش راجع لجهة زوج أي وحده
 الخ مخالف لكلام الشوبري الآتي الناقل له عن القصة إلا أن يفرق بين التعليق
 بالبراءة وغيره اه فلا رجح لجهة الزوج كما لو علق طلاقها على البراءة مما لها على
 غيره فإنه رجحى وهل يبرأ الاجنبي أولاً فالبر ماوى يبرأ فلا طلاقها على إرائه
 وإبراء غيره فإبرائهما براءة صحيحة بأن كانت بالغة عاقلة رشيدة عالة بالقدر المبرأ منه
 هل يقع بانه انقار الرجوع بعينه الزوج أو رجحاً نظر الرجوع البعض الآخر لغيره
 قال عجر الأقرب الأول وعليه هل يبرأ مكل من الاجنبي والزوج أولاً حرره قال
 البرماوى يبرأ أن لوجود مسيئة البراءة وقوله والأقرب الأول لأن رجوعه لغير الزوج
 يحتمل أنه مانع للبينونة أو غير مقتضى لها على الثاني للبينونة وأخصه وكذا على الأول
 إذا كونه مانعاً عما يقبه ان انفرد لا أن انضم إليه مقتضى لها كذا في القصة شوبري وفيه
 أنه مخالف لقاعدة أنه إذا وجد مقتضى ومانع يغلب المانع ولذا تبرأ منه بقوله كذا
 في القصة ويمكن أن يقال أنه من اجتماع المقتضى وغير المقتضى فيغلب المقتضى
 (قوله وليس له) أي الزوج وهذا يفيد أنه إذا اشترط ابتداء السيد لم يكن راجعاً لجهة
 الزوج فبقية رجحاً شوبري (قوله من قود أو غيره) هل مما يصح جعله صداقاً أو وان لم
 يصح جعله صداقاً كذا القذف والتعزير لأن الكلام في لموضع الأعم ولو فاسداً
 سواء كان ذلك الفاسد مقصوداً أم لا ثم إن كان ذلك الفاسد مقصوداً لوقع بمهر المثل
 وإن كان غير مقصود وقع رجحاً والظاهر أن حد القذف والتعزير من المقصود فيجب
 في الخلع عليه ما مهر المثل لأن الظاهر أن المقصود لا يختص بمقابل بمال بل دليل النحر

(هو فرقة) ولو بلفظ فسادات
 (بعوض) مقصود راجع
 (لجهة زوج) هذا التقييد من
 زيادتي فيشمل ذلك الرجوع
 العوض للزوج وليس له وما
 لو خالعت بمأثرت لها عليها
 من قود أو غيره

والنية ولا يسقط الحد والتعزير عنه لغساده عوضها وقيل يسقطان لان العقد عليم ما
ينضم العوض عنهما ورد بان ايجاب مهر المثل يبيع ذلك والمراد بالعوض ولو تقديرا
فيدخل ما لو خالفها على ما في كفاها عالمين بأنه لا شيء فيه أو على البراءة من صداقهما
أو بعضه مع علمهما بأنه لا شيء لها عليه حيث يجب مهر المثل حل قال م لان قوله
في كفاها لهما أو صفة لها فانيته انه وصفه بصفة كاذبة فتلغو فيصير كأنه خالفها على
شيء مجهول (قوله فهو أهم من قول الروضة الخ) أن قلت ان كتاب المصنف إنما
يتعلق بالمنهاج فلم تعرض الروضة هنا قلت لما أطلق في المنهاج ولم يقيد كان إطلاقه
مقيداً بما ذكره في كتابه الآخر وهو قوله يأخذ الزوج أي يعمل المطلق على أحد
الكتابين وهو المنهاج على قيد الاخر فكان هذا القيد مذكور في المنهاج فتعرض
لوجه الأعمية ويحتمل انه تعرض لذلك إشارة للجواب عن شيء المهمل في عدم تقييده
كلام المنهاج بكلام الروضة كما هو عادته لان عبارتهما مدخولة اه شو برى أي
معينة فان الاخذ ليس بقيد بل مثله اسقاط نحو القصاص وكذلك الزوج ليس قيداً
فتدبر (قوله ويضع لم يقل وزوجه) لثلاث سكر مع الماتم (قوله لهما لهما) اه
هذا بالنسبة للعبادة اذ كان غير مأذون له في الخلع اما هو فيسلم له العوض في أوجه
الوجهين شرح م (قوله ليبراً الدافع) ويضمن الولي ما سلم للسعيه باذنه اذا تلف
في يد السعيه حيث تمكن من أخذه ولم يأخذه س ل (قوله الا بالدفع له) أي وقد
دلت قرينة على ارادة التملك كأن قال لا صرفه في حوائجي والا وقع رجعي ولا مال
ولو سلمت المتعلقة العوض للسعيه بغير اذن وليه وكان ديناً رجعي وليه عليها وهي
على السعيه بما قبضه فان تلف في يده فلا شيء لهما ولا تطالبه بعد رشده وان كان
عينا أخذها الولي منه فان تلفت في يده السعيه وكان الولي عالماً في الضمان وجهان
أحدهما الضمان اه م أو بما لا يرجع عليها مهر المثل وفي قول يبدل العوض والدفع
للعبدة كالدفع للسعيه الا ان المتعلقة تطالبه بما تلف في يده بعد عتقه اه سم زى
(قوله رثراً به) وعلى وليه المبادرة الى أخذه منه فان لم يأخذه منه حتى تلف فلا غرم
على الزوجه شو برى (قوله وخرج بمالك امرهما) الاولى ان يقول وخرج بالعبدة
والمجهور عليه بسفه (قوله اذا خالع في نوبته) أي لان العوض لمن وقع الخلع في نوبته
فيقبض جميع العوض ان وقع الخلع في نوبته وان وقع القبض في نوبة السيد ولا يأخذ
منه شيئاً ان وقع في نوبة السيد وان وقع القبض في نوبته هو ان لم يكن مهايأة فهو بينهما
بالقسما وحيث يقبض ما يخصه لا جميع العوض حل (قوله قابلاً) كما قلنا على
ألف في ذمك فتقبل وقوله أو ملتمسا كأن قالت طلقني على ألف في ذمتي فيقول

فهو أهم من قول الروضة
أما لهما يأخذ الزوج
(وأما كانه) خمسة (ماتم)
لعوض (ويضع وعوض
نوبة وزوج وشرط فيه
نوبة طلاقه فيصح من عبدة
ومجهور) عليه (بسفه)
ولو بلا اذن ومن سكران
لا من صبي رجس ونو كره
كاسياً في (ويضع عوض
لثلاث أمرهما) من سيد
ولي أو لهما باذنه ليبراً
الدافع نه نعم ان قيد أحدهما
الطلاق بالدفع له كأن قال
ان دفعتي كذا لم تطلق
الا بالدفع اليه ونبراً به وخرج
بمالك أمرهما المكاتب
ويده العوض له ولو بلا اذن
لانه مستقل ومثله البعض
المهايأة اذا خالع في نوبته
(و) شرط (في الماتم) قابلاً
كأن أو ملتمسا

طلقنا على ذلك (قوله فروعهم من تعبيره بالقابل) فيه أن المتكلم علم من القابل
 بطريق الأولى أو المساواة لأن المراد بالقابل ما كان منزلة المشتري كما أن الزوج
 كالبائع فيشمل المتكلم وعلى كل لا عموم شو برى (قوله اطلاق تصرف) أي ليصح
 التزامه المال ويجب دفعه حالا وهذا مراد المحلى بقوله أيصح خلعها فخر حذف السفينة
 لأنها لا يصح التزامها المال فيقع خلعها وجعيا وخرجت الأمة لأنه لا يجب عليها دفع
 المال حالا هذا مراده والاقتضاء أن خلع الأمة بغير إذن سيدها غير صحيح لأنها ليست
 مطلقة التصرف للمالي ولو كان غير صحيح لما ترتب عليه البيئونة مع لزوم العوض في ذمتها
 في مسألة الدين غاية الأمر أنها لا تطالب به حالا وأما الجواب عن الأمة بأنه يمكن
 أن يتسالى هي مطلقا التصرف المالي في ذمتها فمخالفة لكلامهم إذ مطلق التصرف
 من يصح بيعه وشراؤه حل وعبرة قول وزي وشرط في الالتزام أي ليقع الخلع بما
 التزم لا ليعتبه فانه صحيح مطلقا وقد يقال هو شرط لصحة الخلع بالنسبة للسفينة لأن
 عدم صحته يصدق بعدم وقوع الطلاق أصلا ويوقعه رجعا كما سيذكره (قوله
 بأن يكون غير مجبور عليه) دخل السفينة المهدل حل (قوله فلو اختلفت) مفرع على
 مفهوم قوله اطلاق تصرف (قوله أمة) أي رشيدة خلافا لما في شرح البهجة من
 قوله ولو سفينة إذ لا فرق بين الحرة والأمة اه زى وعبرة مراد السفينة
 فكالحرة السفينة أي فيقع رجعا ولا مال ونظا هره وان عين لها السيد عينان من
 أعيان ماله مع أنها تبين بها لأن العوض ليس منها كما قاله ع ش على مر وقد يقال
 أن أطلق أو عين لها قدرا فالواجب يكون في نحو كسبها مع أن كسبها السيد يقتضاه
 أنها تبين به (قوله ولو كانت) هل ولو فاسدة حل وهذا ضعيف بالنسبة لما إذا كان
 بد من في ذمتها فان العتد ان الخلع لا يقع بالمسمى الذي في الذمة بل بهر المثل خلافا
 للشارح كما يؤخذ من كلام زى وقرره شيخنا قال ع ش ولعل الفرق بين
 المكتوبة وغيرها أن المكتوبة لما كانت مع السيد كالمستقلة ولكنها ممنوعة من
 التبرع نزل التزامها للعوض الذي لا يتمكن من دفعه حالا منزلة العوض الفاسد (قوله
 أو غيره) كالاختصاص ع ش (قوله بانهاء الاذن) فيه التضمن لعدم الاذن
 لها في الخلع حل قال الشوبرى لا يقال فيه قصور لأنه لا يشمل ما إذا كان فساد
 العوض بسبب عدم صلاحه للموضوعة كالتجر لا نقول الغرض عدم الاذن وهو كاف
 في التعليل وان علل بعض الأفراد بشيء آخر وهو عدم صلاحه للموضوعة شو برى (قوله
 انما تطالب به) شامل للمكتوبة وان كانت تلك لان ملكها ضعيف سل وع ش
 على مر قال حل كما به التزام الرقيق الذين يعار بق الضمان ويطلب به بعد

فهو أعم من تعبيره بالقابل
 (اطلاق تصرف مالي) بأن
 يكون غير مجبور عليه لأن
 التصرف المالي هو المقصود
 من الخلع (فلو اختلفت أمة)
 ولو كانت (بلا إذن سيد)
 لها (بعين) من مال أو غيره
 لسيد أو غيره فهو أعم من
 قوله عين ماله (بان ع ش)
 مثل في ذمتها إفساد العوض
 بانهاء الاذن فيه (أو بد من)
 في ذمتها (فيه) أي بالدين
 عين ثم ما ثبت في ذمتها انما
 تطالب به

العتق واليسار لا يقال بجهالة الوقت تؤدي الى جهالة العوض لا نقول هذا تأجيل
ثبت بالشرع لا بالتجسس ومنه يؤخذ انه لو ثبت بالتجسس بان قال خالعتك على كذا ولا
أطالمك الا بعد العتق واليسار لم يصح وهو كذلك ولا يقال انه نصريح بمقتضى العقد
لان مقتضى عقد الخلع وجوب العوض حالا (قوله بعد العتق) أى عتق السكندر
(قوله فان أطلقه) أى الاذن أى لم يقدر لها قدرا ولم يعين لها مهينا والحال انها سميت قدرا
في عقد الخلع سواء كان ذلك القدر مساويا للمهر المثل أو أكثر منه أو أقل فان كان ذلك
القدر الذى سمته مساويا للمهر المثل أو أقل تعلق بجميعه بنحو كسبها فيؤخذ منه وان كان
أكثر من مهر المثل وجب منه قدر مهر المثل في نحو كسبها الحادث بعد الخلع والرائد
عليه تسبع به بعد عتقها شيئا ويؤخذ أيضا من رأى (قوله وجب مهر مثل) أى
وجب من غناها عليه ووجب مهر مثل الخ فكان الاولى ان يقول فان أطلقه وسميت
قدرا أصح الخلع بما خالعت به وتعلق مهر المثل فأقل بنحو كسبها ثم حذف جواب الشرط
وبعض الشرط والحاصل ان السيد اما ان يأذن لها أو لا وإذا أذن فاما ان يطلق
أو يقدر قدرا أو يعين عينا وإذا لم يأذن فاما ان تقتل بعين أو يد (قوله مما في يدها)
أى وقت الخلع لا وقت الاذن ولا ما بعده قبل الخلع حرر اه ح ل (قوله فيما ذكر)
أى في مسئلة الطلاق والتفريق وقد علمت ان كلامه شامل للسفينة وفي حقه
انطلق اذا كانت سفينة ولم يكن لها كسب فظرح ل (قوله عينا له) أى الخلع عن
(قوله بمجودة) أى حرر ح ، (قوله ولغاذ كراما) وان كان جاهلا بالحال (قوله
فيه) أى المال وقوله لا لها ليست ملح راجع لقوله ولغاذ كراما والمال وقوله وليس
لوليها راجع لقوله وان أذن الولي فيه ومحمد لم يمش على ما لها من الزوج ولم يكن
دفعه الا بالخلع والا فلا وجه جواز بيل وجوبه كما يفيد شرح مرقا ع ش نقلا
عن ميم على بحر ومع ذلك لا يمان الزج المدفوع به فيقع رجوعا لعدم حصة المقابل
(قوله بعد الدخول) أو ما في معناه كاستدخال المني ح ل (قوله بأشيا بلاما) لانه
طلاق قبل الدخول ح ل (قوله لم يقع طلاق) سواء نواه وأضمر التماس قبولها أو لم
يسره أو التماس قبولها أولا أخذ من قوله الا ان يشوبه الخ لانه مستثنى من أمر
عام والتعميد لم يقع طلاق في جميع الاحوال الا في هذه الحالة والصواب رجع استثنى
منها صورة فهد ثلاث صور لا يقع فيها طلاق أصلا وبعبارة البرماوى سواء ذكر مالا
أو لا وليس لها طلاق رجعي يتوقف على قبول الا هذا (قوله مما ذكر) أى من قوله
اختلعت لانه لا يقال اختلعت الا ان قبلت ح ل (قوله الا ان يشوبه) أى الطلاق
بالخلع (قوله ولم يضر) أى لم يضر التماس أى طلب والظاهر انه لا حاجة الى

اختلعت العتق واليسار (أو)
اختلعت (ماذنه فان أطلقه)
أى الاذن (وجوب مهر مثل
في نحو كسبها) مما في يدها
من مال بعبارة مأذون له أفيها
(وان قدر) لها (دينا)
في ذمتها كدينار (تعلق)
المقدر (بذلك) أى بما ذكر
من كسبها ونحوه فان لم يكن لها
فبما ذكر كسب ولا نحره
ثبت المال في ذمتها ونحوه
ريادنى (أو عين عينا له) أى
من ماله (تعيينت) للعوض
فلو زاد على ما قدره أو عينه
أو على مهر المثل في صورة
الاطلاق طوأت بالرائد
بعد العتق واليسار (أو)
اختلعت (محمودة بسفينة)
طلقت رجوعا) وله ما ذكر
المال وان أذن الولي فيه
لانه ليست من أهل التزامه
وليس لوليها امرها ما لها الى
مثل ذلك وطاهر ان ذلك بعد
الدخول والافيقع بالنسب لا
مال وصرحه السووى
في نكته ولو خالعتها فلم يقبل
لم يقع طلاق كما فهم مما ذكر
ومرجه الاصل الا ان
يشوبه ولم يضر التماس قبولها

فيقع رجعيا كما سيأتي والتعديدا بالجر (٢٨٥) من زيادتي (أو) اختلعت (مريضه مرض موت مع) لان لها

التصرف في ملها (وحسب
من الثلث ذلذد على مهر مثل)
بمخلاف مهر المثل أو أقل منه
فن راس المال لان التبرع
انما هو بالزائد (و) شرط (في
الصنع مثل الزوج له فيصم)
الطلع (في رجعية) لانها
كأن زوجة في حكم من
الاحكام لا يباين اذ لا طائفة
فيه والطلع بعد الوطء أو ما في
معناه في ردة أو اسلام أحد
الزوجين اللوتين أو نكحهما
موقوف (و) شرط (في)
العوض صحة اصدائه فلو
خالعها بفاسد يقصد كجهول
وخر وميتة ومؤجل بجهول
(بانت) لوقوعه بعوض (بهر
مثل) لانه المرة عند فساد
للعوض كما في فساد للهداق
(أو) بفاسد (لا يقصد)
كدم وحشرات (فرجعي)
لان مثل ذلك لا يقصد بحال
فكأنه لم يطلع في شيء
بمخلاف للميتة لانها قد
تقصد للضرورة وللجوارح
وتعبري بفاسد أعم من
تعبيره بجهول وخر وقولي
يقصد مع قولي أولا إلى آخره
من زيادتي ولو خالغ بمعلوم
وبجهول فسد ووجب مهر

الاتماس لانه لا يلزم من نية قبوله طلبه وقوله أيضا ولم يضر فان أضمره لم يقع لانه
في المعنى معاق على قبولها ولم تقبل وقوله فيقع رجعيا أي في اللدخول بها حل والا
فيقع بائننا قسم هذه لقوله فيما تقدم والافيقع باننا ويضم قوله فيقع رجعيا الصورة
التي فيكون صور المجبورة بسبعة اثنان يقع فيهما الطلاق باننا واثان يقع فيهما
رجعيا وثلاث لا يقع فيها طلاق أصلا من ل بنوع تصرف وظاهر كلامهم
هنا لانه لا بد من نية الطلاق هنا ولو بلفظه حرره برماوى (قوله فيقع رجعيا)
لانه طلاق مستعمل بالعوض (قوله زائد على مهر المثل) فان لم يسمع الزائد
الثلث ولم يجرز الورثة فسخ المسمى ورجع به مهر المثل و ل على الجلال وقال
في شرح الروض فان خالعت بعد قيمته مائة ومهر مثلها خسون فالجارية بنصفه
ان احتمله الثلث أخذه والافله الحياريين ان يأخذ نصف وما احتمله الثلث من
النصف المثلثي وبين أن يفسخ ويأخذ مهر المثل من تركتها (قوله لان التبرع
انما هو بالزائد) ومهر المثل في نظير ذلك العصة لا يقال ان الزائد وصية لوارث وهو
الروح لخروجها بالطلع عن الاث نعم ان ورت من جهة أخرى كأن كان ابن عم
فالزائد وصية لوارث (قوله مثل الزوج له) أي من جهة الانعاع به له (قوله
لا في بائن) ولو بانها عدة الرجعية وان كان معاشرهما معاشرة الأزواج لانها بعد
انقضاء عدتها كالبائن الا في حقوق الطلاق تعليلها عليه ولا عصة بل كما حتى
بأخذ في مقابلتها ما لا وهل تطلق بذلك الظاهر نعم حل (قوله وشرط في العوض)
أي ليقع به الخلع صحة اصدائه فالخالعها بما لا يصح اصدائه نظر ان خالعها بفاسد
يقصد فهو قسمان وينبغي أن يكون منه حد التعزير والقذف كالتقدم ويرد عليه
ما لو اصدقها تعليم سورة بنفسها فان اصدقها جميع ولا يصح أن يخالعها على ذلك أي
على تعليم سورة بنفسها لتعذر التعليم فهذا خلف للعدرحل (قوله وخر وميتة)
كان قالت خالعتني على هذا الخمر أو هذه الميتة أو على هذا وهو في اوضاع خمر أو ميتة
حل (قوله كدم) عليه أو جهله كما هو ظاهر اطلاقهم حل (قوله وحشرات) أي
لا يصح بيعها حل ونظام بعضهم ضابط ذلك فقال

بفاسد يقصد أو ذي جهل الخلع واقع به مهر المثل
رجعي ولا مال فيه ما قصد وبالمسمى ان بما صم عقد

(قوله فسد) أي العوض (قوله ولم يكن فيه شيء) أي وان كان عالمها به وكذا ان كان
في كفها شيء ففاسد مقصود علم به أولا فان كان في كفها معلوم صحيح وعلم به وقع الطلاق
في مقابلته وان كان في كفها غير مقصود علم به أولا وقع رجعيا اهـ من ل (قوله اذ لم

المثل أو يصح وما سدم معلوم مع ٧٤ يجت في الصحيح ووجب في الفاسد ما يقابله من مهر المثل ولو خالغ
بما في كفها ولم تكن فيه شيء بانته به مهر المثل وانما تطلق في الخلع بجهول اذ لم يعلق أو علق باعطائه وأمكن مع الجهل

يعلق الخ) كقولها فاعلمك على ثوب في ذمك فانها بين مهر المثل وأما لو علق
بجهول فان كان يمكن اعطاء المعلق عليه كان اعطيتني ثوبا فانت طالق بآنت
بمهر المثل باعطاء مهره كما اشار اليه بقوله أو علق الخ وان كان لا يمكن اعطاء المعلق
عليه كان علق خلفها على اعطاء ما في كفها ولم يكن فيه شيء لم تطلق شيئا
(قوله فلا قال) أي لرشيده وهذا محترز قوله اذا لم يعلق ومحترز قوله أو علق الخ
مالو قال طلقك على ان تهطيني ما في كفك ولا شيء في كفها فانه مجهول لا يمكن
اعطاؤه وهو في الحقيقة أي قوله ان أبرأتني من دينك الخ مفهوم قوله وأما مع
الجهول وقال بعضهم انه مفهوم قوله أو علق باعطائه لانه معلق بالابراء لا بالاعطاء
(قوله لم تطلق) محله اذا لم يقل بعد البراءة طلقك فان قاله بعد ما نظر ان ظن صحتها
وقصد الاخبار عما وقع وطابق الثاني الاول في عدد الطلاق لم يقع والواقع أما لو
ظانت له ان طلقته فآنت بريء من صداقي وهي جاهلة به فطلقها نظر ان ظن الصحة
وجوب مهر المثل له عليها وان علم الفساد كان رجعيا وبهذا يجمع بين التناقض في هذه
المسألة زي ويقع كثيرا ان يحصل مشاجرة بين الرجل وزوجته فتقول له
أبرأتك فيقول لها ان كنت براءتك فآنت طالق والذي يظهر انها ان أبرأتها من
معلوم وهي رشيده وقع الطلاق رجعا لتعليقه على مجرد صفة البراءة وقد وجدت
بقولها أبرأتك قبل ان يعلق لا بآنت لانه لم يأخذ عوضا في مقابلة الطلاق لصحة البراءة
قبل اه ع ش على م د (قوله بذلك) أي بفاسد قصد (قوله فيقع رجعيا) حيث
صرح بسبب الفساد كقوله على هذا المقصوب أو الحرج بخلاف مالو قال على هذا
العبد وهو في الواقع مقصوب فيمع بآنتا بمهر المثل اه ع ش على م د عند قوله فيما
يأتي أو صرح باس غلال فطلع مقصوب وقوله فيقع رجعيا والفرق ان الزوجة غير
متبرعة بما تبذله لانها تبذل المال لتصير منفعة البضع لها والزواج لم يبذل لها ذلك
مما تلزمها المال بخلاف غيرها لانه متبرع بما يبذله فاذا صرح بالتحريم فقد صرح
بترك التبرع حل (قوله فلا قدر الخ) في هذا التفريع نظر الا ان يقال هو تفريع
على ما علم من ان الوكيل يجب عليه مراعاة المصلحة لانه يقول لو كان مفرعا على
ذلك لا تقتضي البطلان بالمخالفة مطلقا حل هذا غير ظاهر بل هو مفرع على ما علم
من ان الوكيل يجب عليه مراعاة المصلحة (قوله بمقص عنه) ولوانها ينسأح به حل
(قوله بمقص الوكيل) أي نقضا فاحشا لا ينسأح به وفارقت ما قبلها بان المقدّر
يخرج عنه بأي نقص بخلاف المحمول عليه بالطلاق لا يخرج عنه الا بالنقص
الفاحش ومثل النقص مالو خالع بمؤجل أو بغيره بد البلد أو بغير الجنس أو الصفة

فلو قال ان أبرأتني من دينك
فآنت طالق فأبرأتها منه
وهو مجهول لم تطلق لعدم
وجود الصفة واستثنى من
وجوب مهر المثل بالخلع بخبر
خلع الكفار به اذا وقع
الاسلام بعد قبضه كما في
المهر وخرج بزياد في ضمير
خالعها خلعها مع الاجنبي
بذلك فيقع رجعيا (ولها) أي
لأزواجه (توكيل) في الخلع
(فلو قدر) الزوج (لو كيله
ما لا ينقص) عنه أو خالع
بغير الجنس (لم تطلق)
لخنا لفة كما في البيع
بخلاف مالو اقصر أو زاد
عليه ولو من غير جنسه لانه
أي بالاذون فيه وراد في
الثانية خيرا (أو اطلق)
التوكيل (فنقص) الوكيل
(عن مهر مثل بآنت به) أي
بمهر المثل

كالوخالع بفساد وادرت ما قبلها بصريح مخالفة الزوج في تلك دون هذه هذا ما نص عليه الشافعي وصححه في أصل
 الروضة وصحح التنبيه ونقله الرازي عن العراقيين والرويان في المهمات ان الفتوى عليه والذي صححه الاصل وقال
 الرازي كانه أقوى توجيها انها لا تطلق كافي البيوع بدون ثمن المثل اما اذا خالع بغير المثل أو أكثر فيصح لانه أقوى يقتضي
 مطلق الخلع وزاد في الثانية خبرا كما يعمل (٢٨٧) اطلاق التوكيل في البيع على ثمن المثل (أو قدرت) أي

الزوجة لو كملها (مالا زاد)

عليه وضاف اطلاقها (بأن
 قال من ماله أبو كملها) (بأن
 بغير مثل عليها) لفساد
 المسمى (أو) اضافته (له) بأن
 قال من مالى (لزمه مسماه)
 لانه خلع أجني (أو اطلق)
 الخلع أي لم يصفه لماله ولا له
 (فكذا) يلزمه مسماه لان
 صرف اللفظ المطلق اليه
 يمكن فكأنه اقتداها بما سميت
 وزيادة من عسده (و) اذا
 غرم (رجع) عليها (بما
 سميت) هذا ما في الروضة
 كما سلف القول الاصل فعليها
 ما سميت وعليه الزيادة نظر
 فيه الى استغفار الضمان اما
 اذا اقتصر على ما قدرته
 أو نقص عنه فينقذه وان
 أطلقت التوكيل لم يزد الوكيل
 على المثل فان زاد عليه
 فكما لو زاد على المقدار (وصح
 من كل من الزوجين) (توكيل

كما أفاده مروح (قوله كالوخالع) أي الزوج (قوله فيصح) أي المالم منه عن
 الزيادة والا فلا تطلق برماوى (قوله لفساد المسمى) فان قيل ما الفرق بين وكملها
 ووكملها فان نقص وكملها عن مقدوره ينفى كما تقدم أجيب بأن البضع مقوم عليه
 ولم يسمع الا بما قدره بخلافها فان قصدها التخص وهو حاصل بانعام مسماه ووجوب
 مهر المثل جبر (قوله لزمه مسماه) ولا رجوع له عليها بشئ وقوله بعد واذا غرم
 رجوع عليها الخ خاص بصورة الاطلاق كما أفاده ع ش (قوله لانه خلع أجني)
 عبارة شرح م ر لان اضافته له اعراض عن التوكيل واستبعاد أى استعلال
 بالخلع مع الزوج (قوله رجوع عليها بما سميت) أي ان نواها والافخلع أجني فلا
 رجوع له م ر ع ش (قوله يقول الاصل الخ) فتضاءله لا يطالب بالكل بل
 بالزيادة وليست كذلك وقوله نفار فيه الخ أي فلا ينافى انه يطالب بالكل أي
 بما سميت وبما زاد وهي انما تطالب بما سميت حل (قوله وان أطلقت التوكيل)
 مقابل قوله أو قدرت الخ وقوله فكما لو زاد على المقدار أى يصل بين كونه يضيف
 الخلع لماله أو يطلق (قوله توكيل كافر) أي ذمى أو حرى أو مرتد لان المرتد
 يصح خله للسلمة في الجملة وذلك اذا طابت منه أن يطلقها على كذا فأجابها
 فارتد ثم أسلم في العدة كما سيأتى في كلامه حل (قوله ولحقة خله) ضمه معنى
 تخاضه فعسدها من والا فوريته أى بنفسه (قوله لا يستعلا لها الخ) التعليل
 على التزويج فالأقوى تعليل لصحة توكيلها عن الزوجة في الاختلاع والشافعي
 تعليل لصحة توكيلها عن الزوج في الخلع (قوله وذلك) أي قوله طلق بنفسك (قوله
 فذلك) أي ظاهر لانه اذا جازتوكيلها في طلاق نفسها جازتوكيلها في طلاق غيرها
 (قوله وان لم يأذن السيد) أي في الوكالة (قوله الا اذا أضاف المال اليها الخ) أشار
 بهذا الى أن في مفهوم المتن تفصيلا وليس مفهوما انه لا يصح من الزوجة توكيل
 السفينة مطلقا (قوله فان أطلق) أي لم يصف المال اليها ولا له وكذا ان أضاف
 المال اليه كان قال في ذمتي أو في مالى فانه يقع رجعا كذا في شرح الروض وح ل

كافر) ولو في خلع مسلمة كما أسلم واصحه خله في العدة عن أسلمت فحتم ثم أسلم فيها (وامرأة) لاستقلالها
 بالاختلاع ولان لها طلاق نفسها بقوله لمسا طلقى بنفسك وذلك اما غليلك للطلاق أو توكيل به فان كان توكيلا فذلك
 أو غليلك كما من جاز عليك الله عز وجل جازتوكيلها به (وعبد) وان لم يأذن السيد كالوخالع لنفسه وتعبيرى يصح الى آخره أعم ما
 عبر به (و) صح (من زوج توكيل محجور) عليه (بفسه) وان لم يأذن الولي ادلا شقاق بوكيل الزوج في الخلع عهدة
 بخلاف وكيل الزوجة فلا بهم ان يكون سفيفا وان أدن له الولي الا اذا أضاف المال اليها فبين ويلزمه اذا ضرر عله
 في ذلك دارأ ان وقع الطلاق رجعا كاختلاع السفينة

(قوله واذا وكت عبدا) هذا من فروع مسألة العبد فكان الاولى تقديمه قبل قوله ومن زوج نو كيل الخ خصوصا والكلام على مسألة السعيه لم يتم اذ بقي منها قوله ولا يوكله بقبض واجيب بان ذكره ههنا سببه قوله الا اذا اضاف المال اليها (قوله وان اطلق ولم ياذن السيد الخ) والفرق بين العبد والسفيه في ضرورة الاطلاق ان العبد ذمته تقبل الالتزام بخلاف السفيه فانه لا يصح بيعه ولا غيره وامّا ثبوت ارض الجنابة في ذمته فهو مر ياب ربط الاحكام بالاسباب شيئا عزيزي (قوله طو لب بالمال الخ) واما الزوجة فتطالب به حال برماوى وقوله بعد العتق أى لسكله م (قوله ان قصد الرجوع) ويفرق بين هذا وما مر في نو كيل الخ في قوله ورجع عليه بما سميت حيث لم يشترط قصد الرجوع بان المال لم يتأهل مستحقه للمطالبة به ابتداء وانما شرط المطالبة به بعد العتق المجهول وقوعه فضلا عن زنه ولو وقع كان كالاداء البتة ما شرط ما روي عن التبرع بخلاف الحر فان التعلق به عقب الوكالة قرره ظاهرة على ان أداءه انما هو من جهتها فلم يشترط لرجوعه قصد اه شرح م ر وقوله ان قصد الرجوع بان نواها باختلاعه وكذا ان اطلق برماوى وم ر و روى قال شيئا العزيزي ان كان المراد بقصد الرجوع انه نواها حال الخلع صحيح ويكفي معنى قوله اطلق أى في الظاهر وهو نواها في الباطن والا فلا يصح الا على قول القزالي العاتل بان الوكيل اذا اطلق يكون الخلع لها وكلام م ر يوافقه وقال امام الحرمين يكون خلع اجبي واعتمده بعضهم اه فالمراد بقصد الرجوع ان لا يذوى نفسه وقول البرماوى بان نواها بيان محل قصد الرجوع لا تصويره (قوله وان اذن له فيها) أى في الوكالة وقوله تعلق المال به كسبه أى الحاصل بعد الخلع (قوله ورجع) أى سيده ع ش ما لم يقصد التبرع برماوى وبعبارة س ل قوله ورجع أى وان لم يقصد رجوعا لوجود العينة المصارفة عن التبرع هـا بموارد طالبة الفن هـب الخلع (قوله وجهه السبكي) أى المدكور من براءة المذموم الا ولم لها حصة القبض اعتمده م ر واعتمدهم الا طلاق واجاب عن قوله لان ما في الذمة الخ بان الكلام في مقامين عدم حصة القبض للسفيه وبراءة الذمة للاذن فيه قياسا على اذن لول له فيما ر والتعليل المذكور لا ينفخ في البراءة لانه موجود في قبضه منها باذن وليه فيما ر ومع ذلك قالوا براءة س ل قوله وتعلق الطلاق بدفعه أى فيقع رجعا لوجود الصفة مع عدم حصة القبض فليراجع رشيدى على م ر وهو غير ظاهر لخالفته كلام الشارح وصور شيئا العزيزي قوله وتعلق الخ بان يقول له الزوج وكنت في طلاقها وعلى الطلاق بدفع المال اليك فيعلق هو

واذا وكت عبدا فاضاف المال اليها فهي المطالبة به وان اطلق ولم ياذن السيد له في الوكالة طو لب بالمال بعد العتق واذا غرمه رجع عليه ايه ان قصد الرجوع وان اذن له فيها تعلق المال بكسبه وهو ما اذا اذن من ذلك رجع به عليها (ولا يوكله) أى المحجور عليه بصفه الزوج (قبض) لغرض لعدم أهليته لذلك فان وكته وقبض في النعمة ان الملتزم ببراءة الموكل مضيق لماله وأقره الشيطان وجهه السبكي على عوض معين أو غير معين وتعلق الطلاق بدفعه

فان كان في الذمة لم يصح القبض
لان ما في الذمة لا يتعين
القبض صحيح فاذا تلف كان
على الملتزم بقى حق الزوج
في ذمته (ولو وكلا) أي
الزوجان (واحد اقل طرفا)
مع أحد الزوجين أو وكيله
(فكما) أي دون الطرف
الاخر فلا يتولى الطرفين
كما في البيع وغيره (و) شرط
(في الصيغة ما) مر فيها
(في البيع) على ما يأتي
(و) لكن (لا يضر) هنا
(تخلل كلام يسير) وتقدم
الفرق بينهما ثم يختلف الكثير
من يطلب منه الجواب لاشعاره
بالاعراض (و) يخرج خلع
ومكنايته صريح طلاق
وكنايته (ويستأنيق في بابه
وهذا أهم ما عساه به (ومنها)
أي من كنايته (فمنع ويبع)
كان يقول فمضت ذلك حيث
بألف أو بعثت نفسك بألف
فتقبل فيحتاج في وقوعه الى
النية (ومن صريحه مشتق
مفاداة) لورود القرآن به قال
تعالى ولا جناح عليهما فيما

انتدب به

عند التطبيق اه [وهذا محال لما في الوكالة من أن التوكيل في تعليق الطلاق
لا يصح فن شهوره بعضه - بيان قول الزوج لا تخرا من طقت زوجتي اليك دينارا
لي فبسي طالق ووكنايتك في قبضه منها وهذا بناء على ان ضمير طالق راجع للزوج
فان كان راجعا للوكيل كان صورته ان دفعت لي دينارا فانت طالق عن موكلتي
(قوله فان كان في الذمة) أي ولم يتعلق الطلاق بدفعه ليمالف ما قبله شيئا وبعبارة
شرح مر أو غير معين وعاق الطلاق بدفعه والا لم يصح القبض الخ وقوله والا أي
وان لم يتعلق الطلاق بدفعه وهي أحسن من عبارة الشارح الموهمة خلاف المراد لان
قوله فان كان في الذمة يبرهن ان ما قبله ليس في الذمة (قوله لم يصح القبض) المناسب
أن يقول لم يبرأ الملتزم لان الكلام في براءته لكنه عبر بالادرم وقوله لم يصح القبض
يفهم منه ان القبض صحيح فيما قبل هذه وان كان لا يصح اتو كيل فيه وهو كذلك
بدليل براءة الملتزم بالقبض والادرم فيه (قوله ما مر بها) يراد عليه ان الخلع قد يكون
بدون قبول كما يأتي في قوله أو بدأ بصيغة تعليق الخ وانه قد يصح بالتعلق كما في قوله
المذكور وانه قد يصح مع عدم توافق الإيجاب والقبول معنى كما يأتي في قوله
ولو اختلف الخ أي بالنسبة للصورة الرابعة فدفع ذلك كله بقوله على ما يأتي أي
من قوله ولكن لا يضر الخ (قوله وتقدم الفرق بينهما) عبارة ثم يختلف اليسير في الخلع
والفرق ان في الخلع من جانب الزوج شائبة تعليق ومن جانب الزوجة شائبة
جمالة وكل منهما مما يحتمل الجهالة (قوله ممن يطلب منه الجواب) تقدم تضعيف
تفسير هذا في البيع وهنا كذلك فلا فرق بين من يطلب منه الجواب وغيره ل (قوله
وصريح خلع الخ) كان الاولى عكس ذلك كان يقول وصريح طلاق الخ ففساير
كنايات الطلاق كنايات في الخلع مع ذلك المبال فلان ينوي بها الطلاق
ل ويصاح بان العبارة مقبولة لان صيغ الطلاق معلومة والمعلوم يجعل مبتدأ وقال
شيعنا العزيزي ما صنعه الشارح اولى لان الحديث عنه هو الخلع لكن يرد ان الخبر
هو المجهول (قوله ومنها فسوخ ويبع) به علم لانه لم يذكره في كنايات الطلاق
وفيه اشارة الى ان المعنى ان ذكر مع المال يكون خله فبنيقصد عدد الطلاق (قوله
من كنايته) أي الخلع (قوله الى النية) أي وموردية القبول شو برى وهل يحتاج
الى النية من الزوج أو منهما (قوله ومن صريحه) أي زيادة على صريح الطلاق
الا في مشتق مفاداة أي مفاداة وما اشتق منها كما ذكره الشيعان خلافا لما اظهر
كلام المصنف من ان نفس المفاداة ومثلها الخلع ليس من الصريح بل من الكنايات
وهو قياس ما سبى في الطلاق وكان المناسب ان يقول ومشتق انتداء لانه الذي

ورده في القرآن ح ل وقوله بل من الكنايات مسلم في الخلع (قوله مع مهر) معناه
 في القرآن الذي هو الامتداء ومقتضى هذا أن كل من لفظ الامتداء اتفقوا اشتق منه
 ولفظ الخلع وما اشتق منه صريح مطلقاً أي سواء ذكر عوض ونوى التماس قبولها
 أم لا وليس كذلك بل على تفصيل أشار إليه بقوله فلو جرى الخ ح ل (قوله فلو
 جرى الخ) حاصله أنه إما أن يذكر المال أو نويه أو يسكت عنه أو ينفقه فإن ذكر
 وجب بشرطه وهو كونه معلوماً وكذا أن نوى وواقفته على مانوى والأوجب مهر
 مثل والخلع في هذين صريح وان لم يذكر ولو لم يصرح بغير التماس قبولها وقبلت
 وجب مهر مثل وهو الذي ذكره المصنف وان لم يصرح بغير التماس قبولها وقبيل
 قبلت أو لم تقبل وان أصرح ولم يقبل لم يقع شيء والخلع في هاتين أي فيما إذا لم يذكر
 العوض ولم ينو كناية على المعتمد س ل وان نفي العوض وقع رجعيًا أيضاً كما قاله
 الشارح فالأحوال أربعة وعبارة م رحاصل المعتمد في هذه المسئلة أنه ان ذكر مالا
 أو نواه كان صريحاً وجب في الأولى ما ذكره وفي الثانية مهر المثل وان لم يذكر مالا
 ولا نواه كان كناية في الطلاق فان نوى الطلاق نظر فان أصرح التماس قبولها
 وقبلت وكانت أهلاً للترام وقع بانئابه المثل والأوقع رجعيًا قبلت أم لا والأبواب
 لم يشو لم يقع شيء (قوله بلاد كره عوض) أي اثباتاً أو نفيًا بان سكت عنه ح ل وقال
 ع ش بلاد كره عوض أي ولو بلا نية قال ق ل فان نواه واقفعا على قدر المنوى وجب
 مانويه ومثله في ح ل (قوله معها) متعلق بقوله جرى (قوله بنية التماس قبول) أي
 مع نية الطلاق م وقال القيد خمسة أنسان في المتن وأنسان في الشارح وهما قوله معها
 وقوله قبلت والخامس نية الطلاق (قوله ونوى التماس قبولها) قيد لقوله فمهر مثل
 وليس قيداً في الصراحة ح ل (قوله فان جرى) أي الخلع مع عدم ذكر العوض ونوى
 التماس قبول وهذا محترز قوله في الشارح معها ح ل قال ش ب الحاصل
 أن المعتمد من ذلك أنه إذا صرح بالعوض أو نواه وقبلت بانته وان جرى عن ذلك
 ونوى الطلاق فان أصرح التماس قبولها وقبلت وهي رشيدة بانته مهر المثل وان
 لم يصرح أو لم تكن رشيدة وقع رجعيًا ان قبلت في الثاني والألم يقع فيه شيء كما لو لم ينو
 الطلاق فعلم أنه عند ذكر المال أو نيته صريح وعند عدم ذلك كناية وان أصرح
 التماس جوابها وقبلت ولا فرق في هذا التفصيل بين الزوجة والأجنبي وفاقا
 لشيخنا كالشيخ في ما حكته وفي شرحه ما يوافق الشارح في الفرق بينها وبين
 الأجنبي فليراجع (قوله كمالو كان معه) أي الأجنبي والعوض فاسد كما قاله خالف على
 خبره وصفه بذلك كان قال خالفك على هذا الخبر والأوقع بانئابه المثل ح ل

(قوله)

(و) مشتق (خلع) لشبهه
 عرفاً واستعمالاً للطلاق مع
 ورود معناه في القرآن (قوله
 جرى) أحدهما (بلاد) ذكر
 (عوض) معها بقيد ففته
 بقوله (بنية التماس قبول)
 كان قال خالفك أو فاديتك
 أو فاديتك ونوى التماس
 قبولها قبلت (مهر مثل)
 يجب لأطراف العرفي جريان
 ذلك بعوض فيرجع عند
 الإطلاق إلى مهر المثل لأنه
 المراد بالخلع مجعول فان
 جرى مع أجنبي طلق عجاناً
 كأن كان معه والعوض فاسد
 كما مر

ولونى العوض فقال لها خالعتك بسلامه وحض وقمع رجعا وان قبلت ونوى التماس قبولها وصح كذا لو املق فقال لها خالعتك ولم ينو التماس قبولها وان (٢٩١) قبلت وظاهر ان محل ذلك اذا نوى الطلاق لم يجعل صراحته بغير

ذكر مال اذا قبلت ونوى التماس قبولها (واذا بدأ) الزوج بصيغة (معاوضة) كطلقك بألف (معاوضة) لا اخذه عوضا في مقابلة ما يخرج من ملكه (بشوب تعليق) لتوقف وقوع الطلاق فيه على القبول (فله رجوع قبل قبولها) نظرا لجهة المعاوضة (ولو اختلف ايجاب وقبول كطلقك بألف قبلت بالقبول أو عكسه) كطلاقك بألف قبلت بالقبول (ثلاثا) كطلاقك بألف قبلت واحدة (ثلاثا) أى الالف (فلفو كفى البيع) قبلت فى الاخيرة واحدة (بألف ثلاث به) أى كفى لان الزوج يستقل بالطلاق والزوجة انما يبرق قبولها بسبب المال وقدوافقه فى قدره (أو بدأ بصيغة (تعلق) فى اثبات (كفى) أو متى ما أو أى وقت (أعطيتنى) كذا فانت طالق (تعلق) لاقتضاء الصيغة (فلا رجوع له) قبل الاعطاء كالتعلق الخالى عن العوض (ولا يشترط) فيه (قبول) لفظا لان صيغته لا تقتضيه

(قوله ولونى العوض) أى جرى معها وتبقى العوض فقال لها خالعتك بسلامه وحض وقمع رجعا وان قبلت ونوى التماس قبولها وصح كذا لو املق فقال لها خالعتك ولم ينو التماس قبولها وان (٢٩١) قبلت وظاهر ان محل ذلك اذا نوى الطلاق لم يجعل صراحته بغير ذكر مال اذا قبلت ونوى التماس قبولها (واذا بدأ) الزوج بصيغة (معاوضة) كطلقك بألف (معاوضة) لا اخذه عوضا في مقابلة ما يخرج من ملكه (بشوب تعليق) لتوقف وقوع الطلاق فيه على القبول (فله رجوع قبل قبولها) نظرا لجهة المعاوضة (ولو اختلف ايجاب وقبول كطلاقك بألف قبلت بالقبول أو عكسه) كطلاقك بألف قبلت بالقبول (ثلاثا) كطلاقك بألف قبلت واحدة (ثلاثا) أى الالف (فلفو كفى البيع) قبلت فى الاخيرة واحدة (بألف ثلاث به) أى كفى لان الزوج يستقل بالطلاق والزوجة انما يبرق قبولها بسبب المال وقدوافقه فى قدره (أو بدأ بصيغة (تعلق) فى اثبات (كفى) أو متى ما أو أى وقت (أعطيتنى) كذا فانت طالق (تعلق) لاقتضاء الصيغة (فلا رجوع له) قبل الاعطاء كالتعلق الخالى عن العوض (ولا يشترط) فيه (قبول) لفظا لان صيغته لا تقتضيه

(وكذا) لا يشترط (اعطاء فورا) لذلك (لا فى نحو ان واذا) مما يقتضى الفور فى الاثبات مع عوض أمافى ذلك

عنوان أو اذله أصح في القاموس فليس شرط المسمى بل لا يمتنع فيها المقتضى وانما يتبعها عند الاقتضاء في نحو متى اصل الحق في قوله لا يمتنع في القاموس فليس شرط المسمى بل لا يمتنع فيها المقتضى وانما يتبعها عند الاقتضاء في نحو

لأن صيغته لا تقتضي (قوله لعنوان) يكسر الميم وأما أن المفتوحة وإذا طلق بالفتح
بأحدهما يقع بأشياء لا وظاهر كلامه م أنه لا مال عليها وينبغي تقييده بالنسبة
وبه صرح بعضهم شو برى ويوجب أن مقتضى لفظه أنها بذلت له الفاعل على الطلاق
وأنه قبضه لكن القياس أن مقتضى لفظها أنها أعطته تأمل والنحو هو لو ولو لا وما هذه
خمس تقتضي الفور في الإثبات لكن مع قوله أن شئت أو أن أعطتني أو أن ضمننتني
وأما بدون واحد من الثلاثة فللترخي كغيرها هنا وأما في التخي فيبسمها للفور إلا أن
أه شيخنا ونظم بعضهم ذلك بقوله

أدوات التعليق في التخي للفور رسوى أو في التيق رادها
للسترخي إذا كان مع الماس ل وشئت وكما كررها

(قوله لصراحتي في جواز التأخير) لأنها التعميم في الزمان المستقبل بخلاف إذا فاتها
لمطابق الزمان المستقبل (قوله فاذمضى الخ) مفرع على قوله فيشرط الفور (قوله
يمكن فيه الاعطاء) هل المراد مجرد التساؤل أو إعطاء كل شيء بحسبه فيعتبر
فمن الكيل ولو زن واحضاره من محل قريب عرفا وإذا علق بإعطاء غائب عن المحل
يكون من التعليق على محال أو يقتصر احضاره من محل وهبارة شرح م والمراد
بالعور في هذا الباب مجلس التواجب السابق بأن لا يقل كلام أو سكوت طويل
عرفا وقيل ما لم يتفرقا عامر في خيار الجعاس (قوله فاجابها الزوج) فلا بد من العور
لأن المقلب في جانبها للمعاوضة وإن أتت بصيغة تعليق أو أتت بأداة لا تقتضي القورية
كقوله فقولهم متى لا تقتضي القورية أي إذا بداها الزوج دون الزوجة وبغرض بأن
جانبها تعلب فيه للمعاوضة بخلافه شرح م (قوله فاجابها) أي على الفور وقبل
قوله أردت ابتداء طلاق لأجواب التماسها له الرجعة ولما تعلب فيه شو برى فان طلق
متراخيا كان مبتدأ الطلاق فلا يستحق عوضا ويقع رجعا من ل (قوله لأن ذلك)
أي جواز الرجوع (قوله فوحد) أي أو أطلق ولو طلق فتبين استحق ثلثي ألف أو
واحدة ونصفا استحق نصفه على أرجح الوجهين شو برى (قوله فثلثه يلزم) وفارق
عدم الوقوع في نظيره من جانبه لأنه تعلب فيه معاوضة وشرط التعليق وجود
المصفة وشرط المعاوضة التوافق ولم يوجد (قوله فسيأتي) أي في قول المتن ولو
طلبت بألف ثلاثا وهو أنما يملك دونها فطلق ما يملكه منه ألف (قوله وراجع
في خلع) سيما خلعنا نظرا لافظنا لا فهو مع شرط الرجعة لا يقال له خلع شرعي كما يؤخذ
بما بعده ولو قال وفسد خلع بشرط رجعة كان أولى أذهو الذي يقبه التعليق المذكور
ولا ينتج جواز الرجعة الذي هو المدعى إلا باللازم لأنه يلزم من فساد الخلع جواز

الفورية بالضرورة فلا يشترط
في الأمانة لأنه لا بد لها ولا ملك
وقد بسطت الكلام على
ذلك في شرح الروض وقضية
التعليل الحماق البعوضة
والمكانبة بالحرة وهو ظاهر
ونحو من زيادتي (أودات)
أي الزوجة (بطلب طلاق)
كطقتني بكذا أو أن طلقنتي
ملك على كذا (فاجابها)
الزوج (معاوضة) من جانبها
ملكها البضع بعوض (بشوب)
جمالة) لأن مقابل ما بذلته
وهو العلاف يستقل به
الزوج كالمعامل في الجمالة
(فلها رجوع قبله) أي قبل
جوابه لأن ذلك حكم
المعاوضات والجمالات (ولو
طلبت ثلاثا) يملكها عليها
(بألف فوحد) أي فطلق
طلقة واحدة سواء أقال بثلثة
وهو ما اقتصر عليه الأصل
أو سكت عنه (فثلثه) يلزم
تقليبا لشوب الجمالة فإنه
لو قال فيها رد عيني الثلاث
ولك ألف فرد واحد استحق
ثلث الألف أما إذا كان
لا يملك الثلاث فسيأتي
(وراجع) في خلع (أن شرط
رجعة) لأنها تخالف

مقصوده فلو قال طلقك بدنا على أن لي عليك الرجعة فرجعي ولا مال لأن شرط المال
والرجعة يتنافيان فيتمسا قطان ويبقى مجرد الطلاق وقضيته ثبتت الرجعة

بسقوطها هنا ومتى سقطت
لا تعود (ولو قالت له طلقني
بكذا فارتد أو أحدهما
فأجابها الزوج فنظر (ان
كان) الارتداد (قبل وطء
المرء) بعده (أمر) المرتد
بغير رده (حتى) انقضت
العدة (أو قبل) (أو بعد)
ولا طلاق لا تقطاع النكاح
بالردة (والا) بأن أسلم المرتد
في العدة (طلقت به) أى
بالمال المسمى وقسب
العدة من حين الطلاق وعلم
من التعبير باللفظ احياء
التعقيب فلو تراخت الردة
أو الجواب اختلت المصلحة
أو أجاب قبل الردة أو معها
طلقت ووجب المال وكره
ارتدادهما معا وارتداد
الزوج وحده من زيادتي
(فصل) في الالفاظ الملزمة
للعوض (ولو قال طلقك بكذا)
كأن (أو على أن لي عليك
كذا قبلت بآنت به) ليدخل
بإد العوض عليه في الاقول
وعلى في الثاني للشرط فيجعل
كونه عليها شرطا وقول
قبلت يفيد تعقيب القبول
بمخلاف قوله فاذا قبلت بآنت
(كما) يميز به (في) قوله

(الرجعة) (قوله بمخلاف ما لو ناله ما يدى نار على) (سقطت) قوله فلو قال طلقك الخ وهو
في الحقيقة قيد امتن فكأنه يقال هذا كونه شرط الرجعة بفساد الخلع الذي هو
المراد إذا شرطها في طلبه له فكذا ما لو كان بعد الخلع صحيح ولا رجعة وغاية ما يفيد
هذا الشرط فساد العوض فقط فيرجع للمهر المثل لان الشرط راجع للعوض فامسده
وقد سبق راجع لاصل العقد فامسده (قوله لرضاء بسقوطها هنا) أى في هذه
الصورة والاولى أن يقول لرضاء بسقوطها الا أن أى وقت الطلاق (قوله طلقته به)
يقال طلقك المرأة يقع اللام أفصح من ضمها تطلق بضمها فهي طالق أفصح من
طالقة شوبرى فهو من باب نصر وعظم (قوله من التعبير بالفاء) أى في الموضعين
(قوله اعتبار التعقيب) أى فيها واعتبار الترتيب أيضا السكن في الثاني فقط بدليل
منه في الفهم فانه ذكره من التعقيب فيه بقوله فلا تراخت الردة أو الجواب
الخ وذكركم من الترتيب في الثاني بقوله أو أجاب قبل الردة أو معها الخ ولم يذكر
معتبر الترتيب في الاقول فلو صدر قولها المذكور بعد الردة وصدر الجواب منه بعده
وعقبه فحكمه ما ذكره في المتن اه شيخنا (قوله اختلت المصلحة) أى بطل الخلع
وقوع الطلاق رجعا (قوله أو معها) المعتمدان المية حكما بعدية فتبين بالردة
أن لم يقع اسلام ولا مال لان المانع أقوى من المتقضى ح ل وشرح م ر
(فصل في الالفاظ الملزمة للعوض) (قوله أى وما يقبضها من قوله ولو قبلها
الخ اه) (قوله الملزمة للعوض) أى من حيث هيكونها ملزمة فلا تكرار مع قوله
فيما مر وإذا بدأ بمفاوضة الخ لان ذلك وان كانت ملزمة لكن تكلم عليها هناك
من حيث انها معاوضة مشوبة بتعلق أو يجعله (قوله قبلت) أى فوراً في مجلس
التواجب بقولت أو ضمننت شرح م ر (قوله وقول الخ) هلا قال أولى من قوله
كما هو عادة وما سبب العدول وقد تقدم لهذا نظير أيضا في بحث النسل من كتاب
الجنائز فقال الشارح وقول كذا أضع من عبارته في إفاضة الغرض فليأمل
شوبرى (قوله وعلى في الثاني) أى ولان على الخ (قوله حكما يميز به) أى بكذا
(قوله وسبق طلبها للطلاق) بخلاف ما إذا سبق طلبها للطلاق من غير تعرض
للعوض فانه مستكمل ما لم يسبق وما إذا سبق طلبها بعوض أهمته وعينه هو فانه
كالابتداء كطلقت على ألف بعد قولها له طلقني بعوض فان قبلت بآنت بالالف
والا فلا طلاق فان أسهمه أيضا أو اقتصر على طلقك بآنت به المثل ح ل (قوله)
عليه أى على كذا وقوله كان كذلك أى يميز به لسبق طلب الطلاق سم (قوله)
فالزائد وهو قوله وعليك الخ (قوله فان قصد ابتداء الكلام) أى بقوله طلقك

(طلقتك وعليك أولى عليك) يـ ث كذا وسبق طلبها (لأطلاق) (به) لتوافقهما عليه ولانه
لواقتصر على طلقك كان كذا فإلزاما عليه أن لا يمكن مؤكداً لم يكن مانعاً فان قصد ابتداء الكلام لا الجواب وقع رجعا

والتعقيد فالتن أي فعمل ما تقدم ان قصد الجواب أو اطلق لان سبق طلبها قرينة
 والتعقيد انه جواب طلبها فان قصد الابتداء فرجى وكان الاولى أن يقول هذا
 ان لم قصد ابتداء الكلام لما علمت ان الاطلاق كقصد الجواب وهو راجع لقوله
 ولانه لو اقتصر الخ وعبارة حل قوله لا الجواب كان الاول اسقاطه ليشمل السكوت
 أي عن التفسير بالابتداء أو الجواب وانظر لقصد الابتداء والجواب معا وقصد
 واحد منهما لا بعينه حل وفيه ان قصد الابتداء والجواب معا غير معقول (قوله
 والقول قوله فيه بينه) أي انه أراد ابتداء الكلام أو الجواب (قوله وسدقه
 وقبلت) أي فورا حاصله ان الصورة مستفروضة فيما اذا لم يسبق طلبها وفي الحقيقة
 هي ثمانية بنسبة قول المتن وان لم يقبله فرجى وفيه صورتان كما قال الشارح فيكون
 صور وقوعه رجعيان ثلاثة وصور وقوعه بالمسمى اثنين وصور عدم وقوع شيء أصلا
 اثنين والثامنة وقوعه باثنا ولا مال فحاصل هذا ان قول المتن أفعل أردت الالزام
 الخ اشتمل على قيود ثلاثة منطوقه صورة واحدة ويزاد عليها أخرى مأخوذة من قول
 الشارح وسكت تصديقها الخ وقد أخذت من القيد الاول بقوله وان لم يقبله الخ وفيه
 صورتان كما علمت وأخذ الشارح مفهوم القيد الثاني بقوله فان لم تصدقه وقبلت
 وقع باثنا وفيه صورة واحدة وأخذ مفهوم الثالث بقوله وان لم تقبل لم يقع شيء الخ
 وفيه ثلاث صور لان قوله ان صدقته فيه صورة يزداد عليها صورة أخرى تؤخذ من
 قوله وكنت صدقها الخ والثالثة هي قوله والا وقع رجعي (قوله وقع باثنا) مؤخذة
 باقراره حل وحيث لم تصدقه فالقول قوله بينه (قوله أراد ذلك) أي الالزام
 (قوله والا وقع رجعي) بأن كذبه أو سكت، يحتمل في السكوت أن يوقف الامر
 ويطالب بالتصديق أو التمسك كذيب وقوله وقع رجعي لانه لم يسلم يقبل قوله في هذه
 الارادة كان كانه طلقها ولم يرده فوقع رجعي أي في الظاهر اما في الباطن فينبغي
 عدم الوقوع ان كان صادقا حل (قوله ولا تخلف) أي بالنسبة لوقوع الطلاق
 الرجعي أي لا يتوقف وقوع الطلاق الرجعي على حلفها ويقع ظاهرا ان كان
 صادقا في دعواه وبهذا تعلم ان قول الشارح ولا تخلف انما هو بالنسبة لالطلاق اما
 بالنسبة لعدم تصديقه في ارادة الالزام فله تخليفها على ذلك فان حلفت بذلك وان
 سكت حلف بين الرد ولا طلاق ولا مال أيضا وهذا معنى قوله الاتي مع حلفه بين
 الرد وبهذا تعلم أيضا انه لا منافاة بين قول الشارح هنا ولا تخلف وقوله الاتي مع
 حلفه بين الرد وحلفه بين الرد فرع ثبوت تخليفها لان تخليفها فيما يأتي انما هو
 بالنسبة لعدم تصديقه في ارادة الالزام اه شرح باطل (قوله وكنت صدقها) أي

والقول قوله فيه بينه قاله
 الامام (أو) لم يسبق طلبها
 لذلك به (قال أردت) به
 (الالزام وسدقه وقبلت)
 ويكون المعنى وعليشالي
 كذا عوضا فان لم تصدقه
 وقبلت وقع باثنا وحلفت
 اتها لا تعلم انه أراد ذلك
 ولا مال وان لم تقبل لم يقع شيء
 ان صدقته والا وقع رجعي
 ولا تخلف وقولي وقبلت من
 زيادتي وسكت صدقها له
 فكذبها مع حلفه بين الرد

(وان لم يقل) أي أدت الالتزام (فرجى) (٣٩٥) قبلت أم لا ولا مال لأنه لم يذبح كره عوضا ولا شرط بل جملة

في مسئلة القبول أي فيما إذا قبلت وقوله منع حلقه بين الرأى فيلزمها المال حل
أي فهو راجع لقول المتن وصدقته وقال بعضهم راجع لقول الشارح أن صدقته
أيضا وقال شيخنا الحلبي قوله لو كتبت صدقتها الخ أي إذا قبلت وصدقته في إرادة
الالتزام أو لم تقبل وكذبته في ذلك وحلف بين الرضا أنه كتبت صدقتها وقدم اسمها إذا
قبلت وصدقته في ذلك وقع الطلاق باثنا بمال فكذا إذا كذبته وطلب تعليلها
فردت اليمين عليه وحلف أي فانه يقع الطلاق باثنا بمال وعلم أنها إذا لم تقبل
وصدقته لا طلاق ولا مال وكذا إذا كذبت وطلب تعليلها فردت اليمين عليه وحلف
بين الرد وبذلك تعلم أن كلام الثريا بأي مقصود على الثانية وكلام حل قاصر على
الأولى (قوله وان لم يقله فرجى) وما استشكل به السبكي عدم قبول إرادته مع
احتمال اللفظ لما إذا الواو تشتت الحال فيتعبد الطلاق بحال الزامه أياها بالعوض
بمعنى لا الزام لا طلاق يرد بان العطف في مثل هذه الواو أظهر فقدموه على الحالية
بعم لو كان نحو يا وقصدت ما لم يصدقه يمينه شرح مر ويقع باثنا ويلزمها المال
(قوله لأنه لم يذبح كره عوضا) أي بسبب عدم إرادته للالتزام والافتقار كره لفظا
(قوله فلا يثربها الطلاق) أي لا يمنع من وقوعه وانظر لم أظهر في مقام الاختيار
(قوله ما هنا) أي قوله وان لم يقله فرجى أي قال محل كونه حيث يقع رجعا إذا لم
يشع عرفا استعمال ما أتى به في الالتزام والاحل على الالتزام كأن قال وعليك كذا
أي ولا يثبت أن يقصد الالتزام باللفظ كما في مر وحديث يقع الطلاق باثنا ويلزمها المال
أي لأن محل تهديم الوضع الأقوى على العرف إذا لم يطرد العرف بخلافه وبعبارة م ر
بم إن شاع عرفا أن ذلك للشرط كعل صار له أثر مثل إرادة الالتزام أي أن قصد به
كأن يقلد عن المتولى وأقراء وهو المتمد حل له صامع زيادة وفيه ان مثال المصنف
مشتل على لفظة على الفيدة للالتزام حيث قال طلقنا وعليك الخ إلا ان يقال
لا يلزم من الاتيان على شيوعها في الالتزام عند بعض عرف أهل بلد مثلا لأنه
يحتمل أنه يدعى عليها بذلك وقد يعكس على اعتبار القصد أنه لا حاجة معه للاشتهار
كما يدل عليه قوله أو قال أدت به الالتزام الخ ولان تعبد المتولى المذكور خاص
بما إذا لم يرد الالتزام تأمل (قوله فضمنته) أي بلفظ الضمان فيما يظهر لا بمرادفه
كما التزم وان بحثه بعضهم بنظر اللفظ المعاني عليه مر وقد أشار لهذا الشارح
في المفهوم بقوله ولا يكتفى قبلت الخ (قوله كطالتي نفسك ان ضمننت الخ) لا يشك
بما يأتي أن تفويض الطلاق إليها تملك لا يقبل التطبيق لأن هذا وقع في ضمن
معاوضة فتقبل التعليق وانغفر لأنه وقع مابعدا لمقصودا شرح مر (قوله فطلقت

معطوفة على الملاق فلا
تأثر بها الملاق وتنفو في
نفسها وهذا بخلاف ما إذا
قالت طلقني وعلى أدراك
على ألف فام اثنين بالالف
والعرف ان الزوجة تعلق
بها التزام المال فيصل اللفظ
منها على الالتزام والزوج
ينفرد بالطلاق فإذا الميات
بصيغة معاوضة حل اللفظ
منه على ما يفرد به وفي تعبد
المتولى ما هنا بما إذا لم يشع
عرفا استعمال ذلك في
الالتزام ككلام ذكرته في شرح
الروض (أو) قال (ان أو متي
ضمنت لي ألفا فانت طاق
فضمنته) أي الف (أو) أكثر
ولو بترخ في متى باتت باللف
وتقدم الفرق بين ان ومتي
ولا يكتفى قبالت ولا شئت
ولا ضمانها أقل مما ذكره
لأن المعلق عليه الضمان بقدر
ولم يوجد وأما ضمان الأكثر
فوجد فيه ضمان الأقل
وزيادة بخلاف ما مر في
طلقتك بالف فزادت فانه
لغولانها صيغة معاوضة
يشترط فيها توافق الإيجاب
والقبول ثم الزائد لغرضه
وإذا قبض هو أمانة عنده

(كطالتي نفسك ان ضمننت لي ألفا فانت طاق فضمنته) فانه سائبين باللف سواء أقدمت الملاق على الضمان أم أخرته
عنه بخلاف ما لو ادعت على أحدهما

وضحت) أي أنت بها فوراً وإن كان المستفاد من كلامه مفوضية التطبيق فقط وقوله
سواء أقدمت الخ فنظر ما وجهه مع أن المعلق عليه الضمان فكان الظاهر أنه لا بد
من تقدمه ومن ثم ذهب المأوردى إلى أنه لا بد أن يتقدم الضمان على الطلاق لأنه
معلق عليه وهو مقبض معنى كما قاله حل (قوله فلا يتنونه) يوم وقوعه رجعياً وليس
مراداً لوقوع الطلاق كما قاله مركان أولي قال ع ش وقد يقال إساءة ذكر البينة
لكون الكلام في الطلاق بمال وهو إذا وقع لا يكون إلا باناً (قوله وليس المراد الخ)
قال الزركشي كذا جزموا به ولم يخرجوه على أن العبرة بصيغ العقود أم بمعانيها ع ش
فلا ضمانت له الفاعل على شخص فلا طلاق لعدم حصول الصيغة به مع أن هذا هو حقيقة
الضمان هذا أن لم يرد حقيقة الضمان فان أراد ذلك أصرح به بأن قال ان ضمانت لي
الآن الذي على ذلك الشخص كان كالتطبيق على صفة فيقع رجعياً ونقل عن شيخنا
أنه يقع باناً بمهر المثل لأنه عوض لا يقابل بمال وهو وقع بضمانها وإذا أخذ مهر المثل
هل له مطالبتها بالالف يعني عدم المطالبة وإن لم يأخذ مهر المثل لأنه أي مهر المثل
واجب بالضمان حل فيكون الضمان عوضاً فإساءة فلا يارزها إلا الف تأمل وقال
قل على الجلال يقع باناً بمهر المثل كالحلبي وقال سم يقع باناً بالالف المضمون لأنه
يصير دينا عليها فلا قول ثلاثة وانظر لو أراد الالتزام المبتدأ أي النذر أصرح به
بأن قال طلق نفسي أن نذرت لي ألفاً واعتمد شيخنا ع وقوع الطلاق باناً بمهر
المثل لفساد العوض وهو النذر لأنه ليس بمال كالضمان ولأن الف واجب بالنذر
لا في نظير الطلاق اه وبعبارة ع ش على م قوله فذلك عقد مستقل الخ بقي ما لو
أراد أن كان قال ان ضمانت لي الف الذي على فلان فانت طالق فضمنته فبعبارة وقوع
الطلاق باناً بمهر المثل لأنه عوض واجب للزوج ولا يغير الحكم ببراءتها من الف
بإيرائه أو أداء الأصيل كما لو قال لها انت طالق على ألف فقبلت ثم أبرأها منه أو أداها
عنها أحد وفا لم رسم على جهرو هذا بخلاف ما لو قال لها ان ضمانت لي بدماله على
عسرو فانت طالق فضمنته فهو مجرد تعليق فان ضمانت ولو على التراضي طلاق رجعي
لعدم وجوع العوض للزوج وإن لم تضمن فلا وقوع وقول سم لأنه بعوض أي وهو
نفعه بضمانها وإنما كان عوضاً لبرورة ما ضمنته دينا في ذمتها يستحق المطالبة به
اه وما يقع كثيراً أن يقول لها عند الخصام أبرئني وأنا أطلقك أو تقول هي أبرأك الله
فيقول لها بعد ذلك انت طالق والذي يباد منه وقوع الطلاق رجعياً وآه بد بن
فيما لو قال أردت ان يمت برأيتك ع ش على م (قوله أو علق بإعطاء مال) أي
مقول معلوم والأوقع باناً بمهر المثل (قوله فوضعت بين يديه) أي فوراً في غير نحو متى

فلا يتنونه ولا مال لا تنقاه
الموافقة وليس المراد
بالضمان هنا الضمان المحتاج
إلى أصيل فذلك عقد مستقل
مذكور في باب ولا الالتزام
المبتدأ لأن ذلك لا يصح
إلا بالنقد بل المراد التزام
يقول على سبيل العوض
فذلك التزام لأنه في ضمن عقد
(أو طلق بإعطاء مال فوضعت
بين يديه)

بنية الدفع من جهة التعليق يمكن (٢٩٧) من قبضه وان امتنع منه (بانت)

زى ع ش. (قوله بنية الدفع) فان قالت لم أقصد ذلك لم تطلق وكذا الوعد عليه
الاخذ لجنون أو نحوه شرح مر تبيينه قال الشيخ عز الدين ما ذكره من انها تطلق
بالاعطاء ان جعل الاعطاء على الاقباض المجرى فينبغي ان تطلق رجعيا ولا يستحق
شيئا وان أريد به التملك فكيف يصح بمجرد الفعل فان قيل قد قام تملكه الطلاق
على الاقباض مقام الايجاب قلت فكيف يصح ان يكون الايجاب بالفعل والمقود
لا تتم قد بالانفعال اه أقول وفي مطابقة الجواب للسؤال خفاء واشكال فليتأمل
ثم اننا ان تقول انما كان الاعطاء هنا تملكيا كالوجود اللفظ من جانب الزوج فاغفر
ذلك هنا بخلاف نظيره في البيع لان الخلع لما كان يصدر عن شقاق غالباً تسويع فيه
بالم يتسامح به في المعاومات المصونة بدليل انها لو اختلفت بالف ونويانوعا من الدراهم
صع ولا يصح نظيره في البيع كما سيأتي اه سم (قوله سلم اليه) وهل مثل وضعها
وضع وكيلها وانه يصح كون تسليمها واعطاء في كلام شيخنا كجبرهم حل (قوله
بمضورها) فانه قائم مقام اعطائها بخلافه في غيبتها فانها لم تعطه لاحقيقة ولا تنزيلا
حل وعبرة الشورى قوله بمضورها كان وجه اشتراط ذلك ان المعلق عليه
اعطاؤها ولا يتحقق اعطاؤها اذا اعطى وكيلها الا اذا كان بمحضرتها فلا يرجع
(قوله وكالا اعطاء الالة) أى مطلقا واما الجنى فلا بد فيه من قرينة التملك لان
الالة جاء في القرآن بمعنى الاعطاء قال تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم كأن
قال ان آتيتني بالمال آتيتني بالمال آتيتني بالمال آتيتني بالمال آتيتني بالمال
من قرينة التملك لانه بمعنى الجنى حل والجنى كان قال ان جئتني بالف وعبرة
الشورى قوله والجنى ينبغى حله على وجه قرينة تشعير بالتملك (قوله ولو بالوضع
بين يديه) ضعيف والمعتمد انه لا يكفي (قوله اما اذا لم يقتن بما ذكر) أى بقبضه والاقباض
ذلك أى الذى يدل عليه الاعطاء فكسائر التعليقات ما لم يسبق منها التماس البديل
بحوطه فى على ألف فقال ان أقبضتني القفانفت مالتى والا كان كالتعليق على
الاعطاء وينبغى ان يكون هذا من القرائن حل (قوله لا يقتضى التملك) أى فلم
يوجد عوض (قوله وعلى هذا الخارج) هو قوله ما اذا لم يقتن الخ (قوله فى ان
قبضت منك) وكذا ان أقبضتني لانه متضمن للقبض وعبرة لمستقى ولو قال ان
أقبضتني أو ان قبضت منك ثم قال والمعتبر فيه الاخذ باليد ولا يصح كفى الوضع اذا لا
يسمى قبضا ولا بيعا لانه لم يقبض منها ولو قبض منها مكرهه كفى للصفة بخلاف
الاعطاء اذ لم تعطه وجب ما اعتبره معتد شورى (قوله وهذا) أى قوله وأخذه
بيده الخ أى اشتراط الاخذ هنا بسيد ولو لم يكرهه فى القبض ما فى الروضة وأصلها

لان تمكينها اياه من القبض
اعطاء منها وهو بالامتناع
من القبض وقوت طمعه
(فيلكه) أى ما وضعه بين
يديه وان لم يتلفظ بشئ ولم
يقبضه لان التعليق يقتضى
وقوع الطلاق عند الاعطاء
ولا يمكن ايقاعه بما نام قصد
العوض وقدم ملكك زوجته
بضعها فملك الآخر العوض
عنه وكوضعه بين يديه
ما لو قالت لو كيلها سلم اليه
فجعل بمضورها وكالا اعطاء
الالة والجنى (كان علق
بقبضه اقباض) كقوله ان
أقبضتني أو دفعت لى كذا
(واقترن به ما يدل على
الاعطاء) كقوله وجه ملته لى
أولا صرفه فى حاجتي فاقبضته
له ولو بالوضع بين يديه فان
حكى كذا لانه حينئذ
يقصد به ما يقصد بالاعطاء
ونخرج بالتقيد بهذا اما اذا لم
يقتن بما ذكر كذا فكسائر
التعليقات فلا يشترط فور
ولا يملك المقبوض ويقع
الطلاق رجعيا لان الاقباض
لا يقتضى التملك بخلاف
الاعطاء الا ترى انه اذا قيل
اعطاء عطية فهم منه
التمليك واذا قيل أقبضه

لم يفهم منه ذلك وعلى هذا الخارج ٧٥ يجب ان اقتصر الاصل (واخذه بيده منها ولو مكرهه) عليه (شرط
فى) قوله (ان قبضت) ذلك كذا فلا يكفي الوضع بين يديه (ويقع) الطلاق (رجعيا) وهذا ما فى الروضة وأصلها

والمعتمدان النقيض والاقباض على حد سواء قال الشوبري والمعتمد في الاقباض
الاكتفاء بقبحه منها مكرهة كما تجزم به في الاصل وصاحب الانوار لانه تعليل محض
لا يختلف بالاكرام وعدمه لانه لا يصد به حث ولا منع كطالع الشمس وقدم
السلطان رجبى الحجج مرد (قوله نذ كر الاصل له الخ) فيه ان كلام الاصل مفروض
فيما اذا علم على الاقباض ولم تفهم قرينة تدل على التمليل كما اعترف به الشارح
بقوله وعلى هذا الخارج اقتصر الاصل فلا اكتفاء بالوضع من غير اخذ على طريقة
الشارح وعدم الاكتفاء به على طريقة المنهاج انما هو فيما اذا علم بالاقباض
بدون القرينة المذكورة الذى اشار لهنا بالمفهوم بقوله وخرج بالانقياد هذا الخ
والشارح انما نصب الخلاف في مسألة الاقباض فيما اذا وجدت القرينة المذكورة
الذى هو متعلق المتى وقد راجعت شرح م ر وحواشيه وخرج وحواشيه وخرج
الروض فلم أر نصا على النسوية في جريان الخلاف بين وجود القرينة وعدمه
بل الذى في كلام هؤلاء جميعهم نص بالخلاف في حالة عدم القرينة المذكورة
لا غير تأمل وقوله نذ كر الاصل له أى لا اخذ منها ولو بالاكراه وبعض الناس
فهم ان الضمير في له راجع لعدم الاكتفاء بالوضع بين يديه حل وبعبارة
الاصول ويشترط تحقق الصفة أى التى هى الاقباض اخذ بيده منها ولو مكرهة اه
بان كرهها على دفعه فيكون اقباضا منها وليس المراد انه قلت بيدها قهر اعني لان
هذا لا يسمى اقباضا بل هو قبض اه عبارة والشارح صرح فيما تقدم بان لا اخذ ليس
شرطا وانه يكفي الوضع بين يديه لانه قال في مسألة الاقباض ولو بالوضع بين يديه
وبعبارة الاصل تقتضى ان الوضع لا يكتفى وهو المعتمد شيئا (قوله سبق قلم) المعتمد
ان الاقباض كالقبض فيشترط فيه اخذ بيده منها ولو مكرهة لان الاقباض
ينضم القبح نرى وسم ملخصا (قوله ولا يمنع الاخذ الخ) أى اذا عرفت ان مسألة
الاقباض لا يشترط فيها التناول بل يكفي فيها الوضع بين يديه فاذا وقع فيها قبض
باليد مقرون باكرامها لم يمنع من وقوع الطلاق وقوله لوجود الصفة وهى الاقباض
منها ولو مكرهة لان فعل المكرهة هنا كفعل المختار تأمل (قوله طلعت) بفتح اللام
اجود من ضمها شرح م ر (قوله به) أى فى الاولى ولو كان أصله وورعه ولا نظر
لما يلحقه من الضرر بخلاف من أقر بحريته لانه لا يدخل في ملكه فلا يقع الطلاق
حل (قوله لفساد العوض) أى شرها (قوله بعدم استيفاء صفة السلم) أى لان ما فى
الذمة لا بد أن يوصف بصفات السلم لان الفرض انه غير معين حل (قوله ومهر
المثل) أى لانه مضمون عليها ضمان عقد حل (قوله على عبد فى الذمة) أى لان

قد كر الاصل له فى مسئلة
الاقباض سبق قلم ولا يمنع
الاخذ كرهها فيها من وقوع
الطلاق لوجود الصفة
بخلافه فى العلق بالاعطاء
المقتضى للميلان لانها
لم تعط (ولو علق) الطلاق
(باعطاء عبد) ووضعه
(بصفة سلم أو دونها) بان لم
يستوفها (فاعطه لاهيا) أى
بالصفة التى وصفها (لم تطلق)
لعدم وجود الصفة (أو بها
طلعت به فى الاولى ومهر
مثل فى الثانية) لفساد
العوض فيها بعدم استيفائه
صفة السلم والثانية من زيادى
(فان بان معينا فى الاولى فله
رده) لا عيب (ومهر مثل)
وليس له ان يطالب بعبد
بتلك الصفة سليم لوقوع
العلاق بالمعطى بخلاف غير
التعليق كما لو قال طلقتك
على عبد صفته كذا فقبلت
وأعطته عبدا بتلك الصفة
معينا لردده والمطالبة بعبد
سليم لان الطلاق وقع قبل
الاعطاء بالقبول على عبد فى
الذمة (أو) علقه باعطاء
عبد (بلا صفة)

ما في الذمة لا ينعين الا قبض صحيح وقبض الميب غير صحيح (قوله طلقت بعبد)
 واستشكك كل بأن هذا التعاقب ان كان تملك لم يقع لان الملك لم يوجد اوقه ايضا وقع
 رجعيما وكان في يده امانة قال شيخنا البراسي يجب باختيار اشق الاول ولكن
 لما تعذر ملكه لجهله فسد العوض ووجب مهر المثل كالوقال ان اعطيتني هذا
 المصوب ذي (قوله باي صفة) لان النكرة في سياق الشرط للمعوم (قوله)
 ان صح بيعه له) قدية تضي تقيده هذه دون ما قبلها انها تطلق بالموصوف
 مطلعا ولو موصوبا وقد يقال انما خص هذه لانها محل الايهام لانه لما كان بهما
 علم انه لا يمكن تملكه من بما يؤخذ منه ان المصوب كذلك شو برى (قوله
 كغصوب) لا يقال محله اذ لم تقدره اوهو على انتزاعه لانا نقول هذا غلط لان
 المراد الذي غصبته اما عدها المصوب فلا يتصور دفعه مع كونه موصوبا شو برى
 وبعبارة شرح م رولو اعطته عبد الله المصوب باطلقت به لانه بالدفع نرجع عن
 كونه موصوبا (قوله لم تطلق) والفرق بين هذا وقوله الا في اوعلق باعطاء هذا
 العبد المصوب حيث تطلق بمهر المثل واضح لانهم راعوا في ذلك الاشارة والاعطاء
 فأوجبوا مهر المثل نظرا للاعطاء المنقضي للتمليك ولما تذر التملك ووجب مهر
 المثل وهنا الاشارة فأوقعوا الامر على اعطائه حل والاعطاء يقتضي التملك
 ولا يمكن تملك ما لا يصح بيعه كما قال الشارح مكانه لم يوجد اعطاء فلم يقع الطلاق
 (قوله اعم) أي من جهة مفهومه (قوله هذا العبد المصوب) وان لم يصرح بهذا
 الوصف بار قال هذا العبد اوهو اذ كان في نفس الامر موصوبا وهذا وان كان
 لا يصح اعطاؤه أي تملكه لكن بخلافه الاشارة فلا بد من اعطائه وتطلق بمهر
 المثل نظرا للاعطاء المنقضي للتمليك حل أي وان لم يوجد التملك لان التملك يفهم
 من ظاهر اللفظ ولا ينافي هذا قوله سابقا كعبه وبان ذلك كان فيه التعليق على
 اعطاء عبيد مبيعهم وماها على اعطاء هذا العبد المصوب وهو معين فلا حاجة
 لقول بعضهم في دفع المماقة عند قوله كغصوب أي ولم يسر اليه اخذها بعينه
 بل لا يظن كون هذا تعييد الذالك كما قيل تدبر (قوله كالعلق بخمر) هذا في الحرة
 اما الامه وقع بانها بمهر المثل سواء عينه أم لا حل (قوله فطلق ما يملكه) ولو طلق
 نصف الطلعة التي يملكها او طلقة ونصفا من طلعتين يملكها استحق الالف
 لما ذكره من التعليق وقوله لم لو اجاب بابسض ما سأله وزع على المسؤول وقيل على
 الكل محله اذ ان يحصل مقصود ما اوقعه حل وقوله استحق الالف اعتمده م ر
 وبعبارة جرو له طلقة نصف الطلعة التي يملكها علمها فهل له سدس الالف اخذ من

طلقت بعبد) باي صفة كان
 (ان صح بيعه له وله مهر
 مثل) بدل المعطى لتعذر
 ملكه لانه مجهول عند
 التعاقب والمجهول لا يصلح
 عوضا فان لم يصح بيعه له
 كغصوب ومكاتب ومشارك
 ومروء لم تطلق باعطائه
 لان الاعطاء يقتضي
 التملك كما مروا لا يمكن تملك
 ما لا يصح بيعه وتعبري
 بذلك اعم من قوله الا موصوبا
 ولو علق باعطاء هذا العبد
 المصوب أو هذا الحر أو نحوه
 فأعطته بانت بمهر المثل كما
 لو علق بخمر (ولو طليت
 بالالف ثلاثا وهو انما يملك
 دونها) من طلقة أو طلقتين
 (فطلق ما يملكه فله) الف

طالقين من ريادة في (أو)
 مثلت به (طالقة فطلق)
 طالقة فأكتر (به) أي بآلف
 (أو طالقا وقع به) كالجمالة
 وذا من ريادة في (أو) طلق
 (ببائة وقع بها) لرضاها
 مع انه يستقل بإيقاعه بمجانا
 بيهض العوض أولى والفرق
 بينها وبين ما لو قال أنت طالق
 بهت فقبلت بمائة ظاهر
 رار (طالبت به) طلاقا عدا
 من عدا أو قبله بآلف لانه
 مقصودها وزاد في تحصيله
 من انسانية (بغير مثل) لان
 عدا المخلع دخله شرط تأخير
 ما ان منها وهو فاسد
 فاسد فبسط من العوض
 به وهو مجهول ويكون
 سهولا والمجهول يتعين
 الى ربع به الى مهر المثل
 من بدء الطلاق وقع
 رار فاداهم من حلف
 الرعدة ولو طلقها
 رار رجعها لانه خالف
 رار من بدءا وان ذكر
 الى لا بد من اقبول (ولو
 رار دخت) الدار فانت
 الى نده فقبلت ودخلت
 رار لرجوع الصفة مع
 رار (به) أي بآلف

قولهم لو اجابها ببعض ما سألته وزع على المسؤل أو على الكل لان مقصودها من
 البينونة الكبرى حصل هنا أيضا كل محتمل وقوله في التعليل نظر الما أوقعه
 لاما وقع يؤيد الاول وينبغي بآء ذلك على ما يأتي ان قوله نصف طالقة هل هو من
 باب التعبير ببعض عن الكل أو من باب السراية فعلى الاول يستحق الالف لانه
 عليه أوقع الطالقة وعلى الثاني لا لانه لم يوقع الا بعضها والباقي وقع سراية قهرا
 فلا يستحق شيئا في مقابلته اه والمعتد استحقاق الالف مطلقا وعلى التوريع اذالم
 يغدها البينونة الكبرى رار قولهم تحصل البينونة الكبرى وليس له الا القسط مما
 فاق به وهو العوض وان كان المطلوب أمسكت من الثلاث فلملك عليها الثلاث
 فقالت طالقتي خمسا بآلف فعلق واحدة فله خمس الالف وهكذا ب (قوله وان
 جهلت الحال) للرد على من قال ان علمت الحال استحق الالف والاقلثة أو ثلثاه
 كما ياصله (قوله أو مطلقا) بأن لم يسم الالف (قوله فقبلت بمائة) أي حيث لا يقع شيء
 (قوله ظاهر) لان المذهب في جانب الزوج اذ ابدت الجمالة وهي لا يشترط فيها
 الاتفاق والمذهب في جانب الزوجة اذ ابدت الجمالة وهي لا يشترط فيها الاتفاق
 كما مر حل (قوله وهو) أي شرط التأخير فاسد لان فيه مجرا عليه فيما علكه كما في
 عن وقوله فيسقط ما يقا له أي ما يقابل شرط التأخير لانه جعل الالف في مقابلة
 طلاقها المنعوط بكونه في الغد فيقابل الشرط جزء من العوض (قوله ولو قصد ابتداء
 الطلاق) فبيد لقوله بآنت بما اذالم يقصد ابتداء الطلاق شيئا والظاهر انه
 لا يختص بهذه الصورة بل يصلح قيد لما قبلها بل لجميع مسائل الباب تدبر (قوله
 فقبلت) أي فورامد (قوله ودخلت) أي وان لم يكن فورامد كما هو المتبادر من منيعه
 حيث أتى بالقاء في الاول وبالواو في الثاني وبحت فيه الشهاب عميرة بأن الذي
 في حيز القاء القبول والدخول معا فيكون التعقيب في جملة الموقوف والمعطوف
 عليه لا في القبول فقط كما قيل أي قال من يقول بوجوب الموالاة بمثل ذلك في قوله
 تعالى اذ اقمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الخ رد اعلى من يقول القاء تعيد سبق
 غسل الوجه على غيره وقيس عليه بقية الاعضاء حل وعبارة م ر ودخلت وان لم
 يكن فورامد لا يشترط الترتيب بين القبول والدخول كما استوجه ابن حنبل ودخلت
 قبل القبول ووقع القبول فورامد لآلف (قوله ولا يتوقف وجوبه على الطلاق) لان
 الطلاق لا يحصل الا بالدخول وقوله في الحال أي فلا يتوقف وجوب تسليمه على
 الدخول وله التصرف فيه لانه كالتصرف في الثمن قبل قبض المبيع وهو جائز
 ثم ان دخلت فواضع وان تعذر رجعت عليه أو بدله ان تلف سم على جروب

فلو لم يزل العجز ولا يتوقف وجوبه على الطلاق بل يجب تسليمه في الحال لان الاعراض

فلوسلته ولم تدخل الى ان ماتت فالقياس استرداده منه ويكون تركته ع ش على
 مرد (قوله المطلقة) أى عن الحلول والتأجيل وقوله والمعوض وهو المطلق وقوله
 في نية التعليق أى في ضمن التعليق كما عبر به مرد (قوله وان كرهته) أى الاختلاع
 لان المطلق يستقل به الزوج والالتزام ينأى من أجنبي شرح مرد (قوله انظرا
 وحكما) المراد باللفظ الصيغ المتقدمة بين الزوج والزوجة وبالحكم ما يترتب على
 تلك الصيغ من وجوب المسمى تارة ووجوب مهر المثل تارة ووقوعه رجعي تارة
 أخرى اه شيننا تنبيه يستغنى من قوله وحكما صورا أحدها ما لو سكن له امرأتان
 فغسل الأجنبي عنهما بألف مثلا من ماله صح قاعا وان لم يفصل حصص كل منهما
 لان الألف يجب للزوج على الأجنبي وحده بخلاف الزوجين اذا اختلعا به فانه
 يجب ان يفصل ما التزمه كل منهما فان لم يفصل وجب على كل مهر المثل الثانية ما لو
 اختلعت المريضة مرض الموت بما يزيد على مهر المثل فالرأى من الثلث والمهر من
 رأس المال وفي الأجنبي أى المريض مرض الموت الجميع من الثلث الثالثة لو قال
 الأجنبي طلقها على هذا المصوب أو على هذا النحر أو نحو ذلك وطلق وقع رجعي
 بخلاف المرأة اذا التمس الخلع على المصوب ونحوه فانه يقع بأمر المثل الرابعة
 لو سأل الخلع يسأل في الحيض فلا يحرم بخلاف الأجنبي شرح خ ط وأخذ بعضهم من
 صحة خلع الأجنبي جواز بدل المال لمن يده وظيفة يستتره عنها نفسه أو غيره قال
 ويحصل له أخذ العوض ويسقط حقه منها ويبقى الأمر بعد ذلك لناظر الوظيفة يفعل
 ما تقتضيه المصلحة شرعا رى واذا قرر غيره لارحوعه على الأخذ الا ان شرط
 الرجوع اه ومن خلع الأجنبي قول أمها مثلا خاله على مؤخر صدقها في ذمتي
 فيصيرها يقع بأشياء المؤخر في ذمة السائل لان لفظة مثل مقدرة في نحو ذلك وان لم
 تمردا قالت وهو كذا الزمها ما سئله زاد أو نقص لان المثلية المقدرة تكون مثلا من
 حيث الجملة شرح مرد (قوله على مامر) لما كان قوله كاختلاعها يقتضي ان الخلع
 لو جرى مع أجنبي بقاسدية صد وجب مهر المثل مع انه ليس كذا بل يقع رجعي ادفع
 هذا بقوله على مامر أى من تخصيص وقوعه في الفاسد بمهر المثل بما إذا جرى معها فلا
 حاجة الى استثناء هذا اه حل (قوله فهو من جانب الزوج استداء) هذا من حكم
 اللفظ وأما الحكم من جهة اللفظ بقوله فادفع الزوج للأجنبي الخ شيننا (قوله
 ولو كيلها الخ) متعلق بقوله فيسامر ولها تو كيل وكان الانسب تعديده هناك وقوله
 ان يحتل له كقوله للزوج طلق زوجتك على ألف في ذمتي من مالى أو ينيوه وقوله
 كاله ان يحتل لها كأن يقول له طلق زوجتك على ألف في ذمتها من مالى أو كالتي

عنهما فيطالب الوكيل بالمال في الاولى ولا رجوع له عليهما وتطالب هي في الثانية
 اه شيخنا (قوله أو ينوي ذلك) أي ماذا لو من الاستقلال أو الوكالة فتكون صورة
 اختلاعه وكيلها خمسة بصورة الاطلاق المشار اليها بقوله فان لم يصرح الخ وقوله بعد
 بأن تصرح أو ينوي أي تصرح بالوكالة والاستقلال أو تنويهما فهذه أربعة مع قوله
 فان أطلقت فالجوع خمسة مع الخمسة السابقة وقوله وحيث صرح الخ يرجع لكل
 من المسائلين ففي التصريح صورتان وقوله والاختصاص الثانية بقية العشرة وقوله
 حيث نوى الخلع أي للموكل الذي هو الزوجة في الاولى والاجنبي في الثانية فهاتان
 صورتان مع قوله أو أطلق وكيلها فالرجوع في ثلاثة وعدمه في خمسة وعدم مطالبته
 أصلا في الثنتين الأوليين (قوله لتتلع عنه) أي من زوجها وقوله وحيث صرح
 بالبناء للمجهول أي صرح الاجنبي بالوكالة عن الزوجة أو صرحت الزوجة بالوكالة
 عن الاجنبي (قوله فالزوج يطالب الموكل) فيطالب الزوجة في الصورة الاولى وهي
 وكيلها اجنبي في اختلاعهما ويطالب الاجنبي في الصورة الثانية وهي توصيل
 الاجنبي لها ولا يطالب الوكيل ويفرق بينه وبين وكيل المشتري بأنه أقوى اذ العقد
 يمكن وقوعه له ثم لا هنا كما مر وما تقدم من انه يطالب الوكيل دونها مقروض فيما اذا
 خالفها وهما لم يخالفاها اه ح ل (قوله أو أطلق وكيلها) بخلاف ما اذا أطلق وكيله
 أي الاجنبي وهو الزوجة فلا ترجع لعود القائدة اليها (قوله فان اختلع) تفرع
 على قوله واختلاعه اجنبي كاختلاعهما فكان الانسب ذكره حقه (قوله وصرح الخ)
 حاصله انه ان صرح بأنه من مالها له احوال أربع لا يقع في نقيض ويقع يا سفي واحدة
 وفي الرابعة وهي صورة الاطلاق تفصيل اشار له بقوله فان لم يصرح بأنه من مالها الخ
 والفرق بين التصريح بأنه من مالها وبين عدمه حيث يقع في الاول رجعيًا وفي
 الثاني باتناجه المثل مع ان الفرض ان المسمى من مالها في كل ان الزوج في الاول غير
 طامع له امه بأنه من مالها فهو غير ملوك للاجنبي وفي الثاني طامع لظنه انه ملكه
 (قوله أو بولاية) ولو صادف ح ل (قوله لانه ليس بولي الخ) اذ ليس له التصرف
 في مالها بما ذكر كما يأتي (قوله أو صرح باستقلال) بأن حال اختلعت لنفسه بهذا
 العبد ولم يذكر انه من مالها ولا انه منصوب وهو لها في نفس الامر كما في الروض وكذا
 اذا صرح بأنه من مالها كما في البهجة وشرحها ويدل عليه اطلاقه هنا وتفصيله فيما
 بعد اه س ل وبقوله ولم يذكر انه من مالها الخ اندفع الثاني بينه وبين ما مر من
 ان خلع الاجنبي بفاسد يقصد يقع رجعيًا لان محله اذا صرح بسبب الفساد كان قال
 بهذا العبد المنصوب أو بهذا المحر كما قاله ع ش و ح ل على انه لا يلزم من قوله

أو ينوي ذلك فان لم يصرح
 ولم ينو قال الغزالي وقع لها
 له ود منقته اليها (ولاجنبي
 تركها) لتتلع عنه
 (فتصير) هي اصابين
 اختلاعهما واختلاعهما
 بأن تصرح أو تنوي كما مر
 فان أطلقت وقع لها على
 قياس ما مر عن الغزالي
 وحيث صرح بالوكالة عنها
 أو عن الاجنبي فالزوج
 يطالب الموكل والاطالب
 المباشر ثم يرجع هو على
 الموكل حيث نوى الخلع له
 أو أطلق وكيلها (فان اختلع)
 الاجنبي (بماله فذلك)
 واضح (أو بما لها وصرح
 بوكالة) منها (كاذبا أو بولاية
 عليها لم تطلق) لانه ليس
 بولي في ذلك ولا وكيل فيه
 والطلاق مربوط بالمال ولم
 يلتزمه احد (أو) صرح
 (باستقلال فخلع عنصوب)
 لانه بالتصرف المذكور في
 مالها فاصب له فيقع الطلاق
 بانها وزمه مهر المثل

وان اطلق بان لم يصرح بشئ من ذلك (٣٠٣) فان لم يصرح بأنه من مالها فخلع بمنصوب ذلك والا فرجحي

اذ ليس له التصرف في مالها
بما ذكره ان كان وليا لها
فان شبه خلعه السفينة
(فصل في الاختلاف
في الخلع أو في عونه
لو اقتصت خلعاً فأنكر
حلف) فيصدق اذا لاسل
عدمه فان اقامت به بينة
رجلين على بها ولا مال لانه
يتكره الا ان يعود ويعترف
بالخلع فيستحقه قاله الماوردي
(او اذعاه) أي اخلع
(فأنكرت) بأن قالت
لم تطلقني أو طلقني بجانا
(بانت) بقوله (ولا عوض)
عليها اذا لاسل عدمه فحلف
على نفيه ولها نفقة العدة
فان اقام بينة به أو شاهداً
وحلف معه ثبت المال كما
قاله في البيان وكذا لو اعترفت
بعد عينا بما اذعاه قاله
الماوردي وقولي فأنكرت
أعم من قوله فقالت بجانا
لما تقر (ولو اختلفا في عدم
طلاق) كقولها سألتك
ثلاث طلاقات بألف
فأجبني فقال واحدة
بألف فأجبتيك (أو في
صحة عومه) ككدرهم
ودنانير أو صحاح ومكسر

من مالها ان يكون منصوباً حتى يكون فيه تصرف بسبب الفساد وأجاب ع ش
على مر أيضا بان عمل صكون خلعه الاجنبي بقاسد يقصد رجعيًا اذا لم يصرح
بالاستقلال والواقع بانها مطلقا كما هنا ومعنى عدم التصريح بالاستقلال انه
لا يضيف الخلع لنفسه سواء اضاف المال لمالها لا (قوله شئ من ذلك) أي الوكالة
والولاية والاستقلال (قوله والا فرجحي) ومنه لو اخلع صدقها أر على أن الزوج
بريء أو قال طلقها وأنت بريء منه أو على أنك بريء منه فانه رجحي على النص ولا
يسرأ ولا شئ على الاب ولو اخلعتها بالبراءة من الصداق وضمن له الدرك أو قال
الاجنبي أو الاب طلقها على عبدها هذا وعلى ضمانه وقع بانها بمنزلة المثل اه تصحيح
اه زى وحرف (فصل في الاختلاف في الخلع أو في عونه) أي وما يبيع
ذلك كالاختلاف في عدد الطلاق (قوله ادعت خلعاً الخ) ولو خالها ثم ادعت انه
ابانها قبل الخلع أو انه اقرب فساد النكاح صدق بيمينه ولو قال ان فعلت كذا فانت
طالق ثلاثاً وفعل المخالف عليه ثم ادعى انه خالها قبل فعله لم يقبل وان وافقته المرأة
وتسمع بينته بذلك ولا يشكك عليه عدم سماعها فيما لو طلقت ثلاثاً ثم اقامها على
فساد النكاح لان فعله يكذب بينته ثم لا هنا تأمل شو برى (قوله رجلين) أي لارجلا
وامرأتين ولا رجلا ويمينا لان دعواه الخلع ليس بمال ولا يقصد بها مال وبه فارق
ماسياقي حيث يكفي فيه شاهد ويمين لان مقصوده المال تدبر (قوله قاله الماوردي)
ولا يشكك على هذا ما تقدم في كتاب الاقرار من انه لو اقر بمال وكذبه المقر له فانه
يبطل ولو رجع المقر له وصدقه فانه لا يستحق الا باقرار جديد لان هذا الاقرار في ضمن
معاوضة بخلاف ذلك ويغتفر في الضمى ما لا يغتفر في غيره زى (قوله ولها نفقة
العدة لانها رجسية في زعمها في الصورة الثانية وغير مطلقة أسلافى الاولى وانما
وجبت العدة مؤاخذه له باقراره ودعواه الخلع ومثل نفقة العدة سكاها فقتب لها
ولا يرتها قال الركني بل الظاهر انها ترثه بقبه علم مما مضى مسائل الباب بان
الطلاق اما ان يقع بانها بالسي ان صحت الصيغة والعوض أو بمنزلة المثل ان فسد
الموض فقام أو رجعيان فسدت الصيغة وقد تجز الزوج العالاق ولا يقع أصلاً بان
تعلق بمال يوجد فسلم ان من علق ملاق زوجته بإبرائها اياها من صداقها لم يقع عليه
الا ان وجدت براءة صحيحة من جميعه يقع بانها بان تكون رشيدة وكل منهما يعلم
قدره ولم تعلق به زكاة خلافا لما اطلق به الرجعي انه لا فرق بينه فيها وعدمه جهر
وزى وم وقررح ف (قوله ولو اختلفا) أي الزوجان أو وكيلهما أو أحدهما
وكيل الآخر مر (قوله كدراهم ودنانير) فيه ان هذا من اختلاف الجنس

سواء اختلفا في التلفظ بذلك أم في ارادته كأن خالغ بألف وقال أردنا ديناراً فقالت دراهم (وقدره) كقوله خالغنا
عائز فقالت بمائة (ولا يئنه) لواحد منهما أو لكل منهما يئنه وتعارضنا (تجالفا) كالمبايعين في كيفية الحلف

ومن يبداه (ويجوز)
 لينوتها (يفسخ) للعرض
 منسما أو من أحدهما أو
 الحاكم (مهر مثل) وإن
 كان أكثر مما ادعاه لانه
 المراد فان كان لأحدهما بينة
 عمل بها وذلك حكمكم
 الاختلاف في عدد الطلاق
 مع قول يفسخ من زيادتي
 وتعيير بالصفة أدنى من
 تعبير بالجنس والقول في
 عدد الطلاق الواقع في
 مسئلته قول الزوج يمينه
 (ولو خالف بالف) مثلا (ونوبا
 نوعا) من نوعين بالبدل (لزم)
 الحاق المنوي بالمفوط فان لم
 ينو يا شيئا جعل على الغالب
 ان كان والا لزم مهر المثل
 * (كتاب الطلاق) *
 هو لغة حل القيد وشرعا حل
 عقد بلفظ الطلاق وفحوه
 والاصل فيه قبل الاجماع
 الكتاب كقوله الطلاق
 مرتان فامساك بمعروف
 أو نسيح باحسان والسنة
 تكفير ليس شيء من الحلال
 أبغض الى الله من الطلاق
 رواه أبو داود باسناد صحيح
 والحاكم ومعه (أركانه)
 خمسة (صيغة وحمل وولاية

لا الصفة الا ان يقال مراده بالصفة ما يشبه الجنس (قوله ومن يبداه) وهو الزوج
 لانه بمثابة البائع حل قال س ل والذي ينبغي ان يبدأ بالزوجة لان البضع يتبع لها
 اه وفيه ان بقاء البضع لها ليس من الفسخ لان الفسخ لغرض الخلع فقط وأما الطلاق
 فهو ثابت باعترافها كما هو ظاهر (قوله أولى من تعبيره بالجنس) لان الاختلاف
 في الجنس يعلم من الصفة بالاولى بخلاف الجنس لا يعلم منه الاختلاف في الصفة
 شوبري (قوله في عدد الطلاق) أي فيما اذا قالت سالتك ثلاث طلاقات بالف
 فاجبتني فقال واحدة بالف فاجبتك كما تقدم (قوله في مسئلته) أي العدد (قوله
 يمينه) أي يمين أخرى غير التي في المثل ففائدة التحالف الرجوع لمهر المثل وأما
 كونه واحدة مثلاً فلا بد من يمين على ذلك هكذا ظاهر كلامه واذا حلف هل هناك
 فأذن لوليم في تزويجها منه لانه ضعف جانبها بتدقيق الزوج اولاً لانها تزعم انه
 طلقها ثلاثاً فلا تصلح الاجمالي أنظره اه حل الظاهر لاعمال الزعم فان قلت فرض
 المسئلة انها بانته منه بمهر المثل وسافائدة حلف الزوج بعد البيونة قلت فائدة تظهر
 فيما اذا أدت بعد بيونتها لوليم بالتزويجها ولم تعين له زوجاً فزوجها الذي اختلعت
 منه فيه العقد علمت بأنه الزوج الاول فادعت انه طلقها ثلاثاً في الخلع السابق
 لتفسد عقده الثاني اذ لا تحمل له الا بحمل على وهو اما فأنكر الزوج ما ادعته وادعى
 انه طلقها طلاقاً فقط فانه يحلف ويستمر العقد ولا عبرة بدعواها اه شيخنا

* (كتاب الطلاق) *

هو اسم مصدر لطلق ومصدره التخليق ومصدر لطلقت بتخفيف اللام يقال طلقت
 المرأة طلاقاً فهي طالق (قول س ل القيد) المراد به ما يشبه الجنس والمعنى فيكون
 بين المعنى الشرعي واللغوي علاقة اه رشدي (قوله عقد النكاح) الاضافة بيانية
 فان أريد بالنكاح الوطء كانت حقيقة (قوله الطلاق مرتان) أي عدد الطلاق الذي
 تلك الرجعة عقبه مرتان فلا بد من تقدير مضى ليكون المبتدأ بمن الخبر (قوله
 ليس شيء من الحلال أبغض) وفي رواية صحيحة أبغض الحلال الى الله الطلاق
 وليس المراد حقيقة البغض بل التنفير عنه قاله جرجاني وما المانع من كون البغض معناه
 الكراهة وعدم الرضى وهذا صادق بالمسكوه سمع ش على مر ل كنه
 لا يشبه صور غير الكراهة ويدل له أيضاً اجاع الامة بل سائر الملل على مذهب رعيته
 ح ل وحمل بعضهم الحديث على بعض افراد الطلاق وهو المكروه منه وقال
 الشوبري أي على تقدير ان يكون في الحلال بغض فهذا أبغض اه وقال
 العزيزي لان بغض افراد الحلال قد يكون مبغوضاً كالاكل في السوق مما

يغل بالمرودة فيكون البغض مكناية عن عدم الرضى أو عن التغير منه الذى هو لازم للبغض (قوله وقصد) فيه أن كلا من الولاية والقصد وصف لأم مطلق هـ لا جعلاً من شروطه حل والمراد بالقصد أن يكون عالماً عند قوله أنت طالق مثلاً أن هذا اللفظ موضوع لحل العصمة وليس معناه أنه يقصد حل العصمة والالما وقع من المازل أقلم يوجد منه قصد حلها وأيضاً لو كان كذلك لم يكن هذا اللفظ مبرحاً لأن الصريح لا يحتاج إلى نية ذلك فخرج بكونه عالماً عند التلفظ السامى والتائم ونحوهما من لا قصد له شيئاً عزيزى (قوله ولو بالتعليق) والعبرة بحال التعليق شورى (قوله رفع القلم عن ثلاث) أى قلم خطاب التكليف لا قلم خطاب الوضع وتمة الحديث عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفقه وعن التائم حتى يستيقظ وحيث رفع عنهم القلم بطل تصرفهم ع ش والمراد بقلم التكليف الكاتب للأحكام التكليفية وبقلم الوضع الكاتب للأحكام الوضعية فإنه ليس مرتفعاً عن الثلاث وإذا كان غير مرتفع عنهم لا يصح الاستدلال بالحديث لأن وقوع الطلاق من قبيل خطاب الوضع لأن يقال عدم وقوع طلاقهم يلزمه عدم حرة الزوجة بعد زوال هذه الأعداء فكان الحديث قال إذا طلق الصبي زوجته ثم بلغ لا تحرم عليه وكذا يقال في البقية فلما وقعنا عليهم الطلاق لم يحرّم زواجهم عليهم فلما ترتب خطاب التكليف على خطاب الوضع رفع عنهم أيضاً بالنظر لما يلزم منه من التحريم (قوله إلا السكران) استثناء من المفهوم وهو قوله فلا يصح من غيره كلف فيكون متصلاً كما أشار إليه بقوله مع أنه غير مكلف (قوله من قبيل ربط الأحكام) أى تعلقها بالأسباب مع بقاء العقل فلا يرد المجنون المتعدي فإن ملاقاة لا يقع مع تعديه لزوال عقله بخلاف السكران فإن عقله باق وأما قول الشارح بعد وهو من زال عقله فالمراد تميزه اه وقال م ر بمعنى أن أقواله وأفعاله أسباب معرفات للأحكام يرتبها عليها اه بمعنى أن الشارع جعل ملاقاة علامة على المفارقة وقتله سبباً للقصاص وأتلافه سبباً للضمان كقتل الصبي وأتلافه شورى والحكم هنا وقوع الطلاق وسببه التلفظ به كفى على م ر أى فهو من باب خطاب الوضع ومعنى خطاب الوضع أن الله تعالى وضعه في شريعته لا مضافة الحكم له بقرينة اه ولتقريب الأحكام تيسيرنا اه شورى يعنى أن الشارع أسند الأحكام إلى أسبابها يجعلها علامة عليها لتسهيلها على المكلف لأنه لو كانت الأحكام بلا أسباب لصبغ فهمها على المكلف وقوله وضعه أى وضع متعلقه مسكاً لأسباب وفسر خطاب الوضع في شرح جمع الجوامع بأنه الخطاب الوارد بكون

وقصد ومطلق وشروط فيه
أى فى المطلق ولو بالتعليق
(تكليف) فلا يصح من غير
مكلف لم يرفع القلم عن
ثلاثة (السكران) فيصح
منه مع أنه غير مكلف كما نقله
الروضة عن أصحابنا وغيرهم
في كتب الأصول تلبية لما
عليه ولأن معصية من قبل
ربط الأحكام بالأسباب كما
قاله الفخرالى فى المستعنى
وأجاب عن قوله تعالى
لا تهرّبوا الصلاة وأنتم
سكارى

الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً أو محيياً أو فاسداً أو قوله بالأسباب أي المنضم اليه المقصداً
 التغليظ ليخرج المصبي ونحوه كالتائم فاندفع مال حل من إيراد التائم والمجنون والمصبي
 (قوله الذي استند إليه الجوهري) أي استدل به (قوله وهو المنتشى) أي المبتدى
 في أول السكر وقوله لبقاء عقله لا يناسب قوله بعد حتى تعلموا ما تقولون لأن المنتشى
 يعلم ما يقول وإذا أراد من المنتشى عن الصلاة مع أن صلاته صحيحة حل وأجاب
 به ضمهم بأن هذا خطاب للمنتشى الذي يحوره يسير بحيث لا يسع جميع الصلاة فنهى
 عن ابتدائها ثلاثاً تبطل في اثنتائها بتغير حاله شيئاً (قوله وانتفاء تكليف
 السكران) لانتفاء الفهم ومن ذكر أن السكران مكلف أراد أنه يجري عليه أحكام
 المكلفين حل أي فليس في المسئلة خلاف معنوي فن قال ليس مكلفاً عنى أنه
 ليس مخاطباً بآداب تكليف حال عدم فهمه ومن قال أنه مكلف أراد أنه مكلف
 حكماً أي يجري عليه أحكام المكلفين قال م ر وما يحسنه ابن الرفعة وأقره جميع من
 عدم نفوذ طلاق السكران بالكناية لتوقفها على النية وهي مستقيمة منه فبطل
 نفوذ تصرفه السابق انما هو بالصريح فقط مردود بما اقتضاه إطلاقهم بأن
 الصريح يعتبر فيه قصد اللفظ لغناه كما تقرر والسكران يستقبل عليه ذلك فكما
 أوقعوه ولم ينظروا لذلك فكذلك هي للتغليظ عليه شرح م ر وقوله فكذلك
 أي الكناية فيقع بها من غير قصد اللفظ لغناه ولكن لا بد من النية بأن ينبر
 عن نفسه أنه نوى سواء أخبر في حال السكر أو بعده اه (قوله من شراب) أو دواء
 مثله من ألقى نفسه من شاهق جبل وقد علم أن الوقوع منه نزيل عقله كفاً سم
 وعش فلو ادعى أنه شرب ذلك مكرهاً أو أنه لا يعلم أنه مسكر صدق بيمينه حل
 (قوله أو دواء) محله أن لم تعين للدواء فان تعين بأن لم يقم غيره مقامه فيحكم حكم
 غير المتعدي (قوله ويرجع في حذو العرف) انظر مع أن الملاق يقع منه مطلقاً
 سواء كان في أوله أو آخره فما فائدة هذا الحد إلا أن يقال فائدة راجعة للتعلق
 كان علق طلاق زوجته على سكره فان زوجته لا تطلق إلا أن وصل للحد العرفي
 حل نعم تظهر لفائدة إذا كان السكر لا تمرد لأجل سقوط الخطاب عنه حينئذ
 (قوله فهو محل الكلام) أي الذي وقع الخلاف فيه هل هو مكلف أو غير مكلف
 اه شيئاً (قوله واختيار) قال الشيخ ترمذهم بعض الطلبة أنه لا حاجة له بالاختيار مع
 قيد التكليف بناء على أن المذكور عليه مكلف كما مشى عليه في جميع الجوامع وهو
 فاسد لأن المراد هنا بالسكاف البلوغ والعقل لأن المعنى المراد في قولهم المـكـرـه
 مكاف أو غير مكاف على أن المسألة خلافية شوبري (قوله فلا يصح من مكره)

الذي استند إليه الجوهري
 وغيره في تكليف السكران
 بأن المراد منه من هو في أوائل
 السكر وهو المنتشى لبقاء
 عقله وانتفاء تكليف
 السكران لانتفاء الفهم
 الذي هو شرط التكليف
 والمراد بالسكران الذي يصح
 طلاقه ونكاحه ونحوهما
 من زال عقله بما أثم به من
 شراب أو دواء ويرجع في
 حذو إلى العرف فإذا
 انتهى تغير الشارب إلى
 حال يقع عليه اسم السكران
 عرفاً فهو محل الكلام ومن
 الشافعي رضي الله عنه أنه
 الذي أدخل كلامه النظام
 وانكشف سره المكتوم
 (واختيار فلا يصح من مكره)

وان لم يور) لا طلاق خبر لا طلاق في اغلاق أي اكراه رواه أبو داود والحاكم على شرطه معجم والتوبة مكان بنوي
غير زوجته أو بنوي بالطلاق حل (٣٠٧) الوثائق أو بطلقت الاخبار كاذبا (وشرط الاكراه قدرة مكره) بكسر

الراء (على) تحقيق (ما هذبه
بولاية وتناوب (عاجلا طالما
وتجزمكره) بفتح الراء (من
دفعه) بهرب وغيره
كاستغاثة بنيرة (وظنه) انه
(ان امتنع) من فعل ما كره
عليه (حقه) أي ما هذبه
(ويحصل) الاكراه
بغضوب بمسذور كضرب
شديد) أو جيس أو تلاف
مال ويختلف ذلك باختلاف
طبقات الناس وأحوالهم
فلا يحصل الاكراه بالغضوب
بالعقوبة الاجبة كقوله
لا ضربك غدا ولا بالغضوب
بالمسوق كقوله لمن له عليه
قصاص طلقها والا اقتصصت
منك وهذا خبرا بما رده
بقولي عاجلا طالما (كان
ظاهر) من المكره (قرينة
اخبار) منه للطلاق
(كان) هو ادلى من قوله بأن
(أكروه على ثلاث) من
الطلاق (أو) على (مخرج
أو تعليق أو) على ان يقول
(طلقت أو) على (طلاق
مهممة) وهو من زيادتي
(فخالف) بأن وحدا وسنى
أو كفى أو تجز أو صرح
أو طاق معينة (وقع) الطلاق

خلافه في حذيفة وفيه انه اذا كره على طلاق زوجته فطلق واحدة أو ثلثا فوقع
لانه باتيانها بالواحدة أو الثلاث له نوع اختيار وشرط عدم وقوع طلاق المكره ان
لا تظهر منه قرينة اختيار كإتيان أو جيب بأن صورته أن يكرهه على أصل الطلاق
فيسأله هل يطلق واحدة أو أكثر والافتى أكرهه على أصل الطلاق وطلق واحدة
أو أكثر وقع ويجاب أيضا بأن يكرهه على أصل الطلاق ويأتي به فقط كأن يقول
طلقتها فلا يقع حينئذ شيئا عز نزي والمراد المكره بغير حق أما بحق فيقع كان
تزويج امرأة وكان قد طلق اختيارا لما عليه - ق قسم فطلبت منه فأكرهه على طلاق
زوجته ليوفي اختيارها بعد تزويجها بزوجها بطلاق المولى اذا امتنع منه فأكرهه
الحاكم عليه (قوله وان لم يور) للرد (قوله أي اكراه) فسر الاغلاق بالاكراه لان
المكره أعلق عليه الباب الى أن يطلق أو اتفق عليه رأيه اه جبر (قوله بمسذور)
ولو في ظن المكره فلو خوفه بما ظنه محدودا بان خلافه كان مكرها ح ل (قوله أو
اتلاف مال) أي له وقع بحيث يسهل عليه الصلح بدون بذله ومنه قول المرأة لزوجها
طلقني والا أطعنك مما مثلا وغلب على ظنه ذلك ب ر قال الشافعي ان الاستغفار
في حق الزوجية اكراه وابن الصباغ ان الشتم في حق أهل المروءة اكراه اه ومنه
حبس دوايه حبسا يؤدي الى التلف عادة ع ش على م ر وهل من ذلك اننا
بزوجته أو قتل ولده أو العجوبة وهل لو كان من اعتاد القيادة عليها وفي الروض
ان القويف يقتل الولد اكراه في الطلاق وفي كلام شيخنا ان من الاكراه
التهديد يقتل بعض معصوم وان علا وسفل وكذا رحم ونحو مرمه أو تجوربه وليس
من الاكراه قول من ذكر طلق زوجته والاقبلت نفسي ح ل أي ما لم يكن نحو
أصل أو فرج كافي م ر ولا فرق بين الاكراه الحسي والشرعي فلو حلف ليطان زوجته
الليلة فوجدها حائضا أو نكح من شدا فحاضت فيه أو وليين أمته اليوم فوجدها
حاملها لا يحنث و كذا الحلف ليقضين الشهر زيد احق في هذا الشهر فجهز
عنه كإتيان شريح م ر بأن لم يستطع الوفاء في جزء من الشهر ع ش (قوله ويختلف
ذلك) أي المدكور من الضرب وما عصف عليه اه شيخنا (قوله وأحوالهم) أي
مراتبهم ومن ثم قال الدارمي وغيره بالضرب غير الشديد اكراه في حق أهل المروءات
حل وم ر (قوله فان ظهر الخ) مفرع على شرط بخذوف قد ربه وان لا يظهر منه
قرينة اختيار وشرط أيضا أن لا ينوي الطلاق كما يؤخذ من قوله بل لو وافق المكره
الخ فصر الخ الطلاق كناية في حق المكره (قوله أو كفى) بتخفيف النون (قوله
من اعتبار قصد الخ) أي حيث وجد ما يصرف اللفظ عن معناه والا فلا يشترط ذلك

بل لو وافق المكره ونوى الطلاق وقع لا اختياره وكذا لو قال طلق زوجتي والاذلتك (و) شرط (في الصيغة ما يدل
على فراق صريح أو كناية نية صريحة) وهو ما لا يحتمل ظاهره خبر الطلاق (بلاية) لا يقع الاطلاق فلا ينافيه
ما يأتي من اعتبار قصد لفظ الطلاق لها وهو أي صريحه

كما سيأتي التعرّيج به في كلامه حل وشره في م ر (قوله مع مشتق المفاداة
والخلع) أي حيث ذكر المال أو نوى حل (قوله مشتق طلاق) وأما الطلاق نفسه
فإن كان مبتدأ كعلي الطلاق أو مفعولا كما وقعت عليك الطلاق أو قاعلا كيلزمني
الطلاق فصريح والافكناية كما يؤخذ من م ر والرشيدي قال م ر ومن الصراح
على الطلاق خلافا لمجمع كما أنفي به الولد وكذا الطلاق يلزمني إذا خلا عن التعليق
كما رجح إليه آخر في تساويه أو طلاقك لازم لي أو واجب علي لا فعل كذا
لا فرض على الأرجح ولا والطلاق ما فعلت أو ما فعل كذا فهو واقوحيث لانية
والفرق بين قوله فرض وواجب حيث كان الأول كناية والثاني صريحا أن الوجوب
يطلق على الثبوت والطلاق لا يكون فرضا لاشتهار الفرض في الصداقة ولو أبدل
الطاه تاء كان كناية على المعتمد ولو لم يكن لفته بل قال بعضهم لا يقع به شيء وإن
نوى لاختلاف المسألة لانه من التلاقي بمعنى الاجتماع والطلاق معناه الفراق اه
ب ر و ز ي وقال عمران كانت لغته فصريح والافكناية وهو وجه اه وهو
المعتمد ولو قال أنت طالق ثم قال ثلاثا وقد فصل يا كثر من سكتة التنفس والي لنا
والذي ينبغي اعتباره أنه ان لم يفصل يا كثر عما ذكرنا مطلقا وان فصل بذلك ولم
تنقطع نسبته عنه عرفا كان كناية فان نوى انه من تمة الاول أو بيان له أثر
والافلا وان انقطعت نسبته عنه عرفا لم يؤثر مطلقا كما لو قال لها ابتداء ثلاثا ع ش
على م ر (قوله مع تكرر بعضهم) وهو الطلاق والسراح دون الفراق فانه لم يتكرر
حل والذي في شرح م ر وجهر وورودهما في القرآن مع تكرر الفراق فيه (قوله
والحاق ما لم يتكرر منها بما تكرر) أي والحاق ما لم يرد من المشتقات بما ورد لانه
معناه وهذا يفيدان الصريح لا بد أن يرد في القرآن وان يشتهر وان ما ورد في القرآن
لا بد أن يتكرر ووروده فيه وتقدم في باب الخلع أن المفاداة والخلع مكمل
منهما صريح الاول لو روده في القرآن والثاني لشيوعه عرفا واستعماله مع ورود
معناه في القرآن فانه يفيدان ما أخذ الصراحة أحد أمرين اما اشتها باللفظ مع
ورود معناه في القرآن أو ورود لفظه في القرآن وإن لم يتكرر اه حل
(قوله وترجته) المعتمد التفرقة بين ترجمة الطلاق وغيره وفصل ز ي فقال
المعتمد ما في الروضة ان ترجمة الطلاق صريحة بخلاف ترجمة الفراق والسراح
فانها كناية ع ش و ترجمة الطلاق بالجمية سن بوش فسن أنت وبوش
طالق اه بأبلى وشينا (قوله بجمية) ولو من يحسن العربية حل (قوله
عند النووي) وأما عند الرافعي فهو صريح حكمه يأتي (قوله بأنها) أي

مع مشتق المفادات
والخلع (مشتق طلاق
وفراق وسراح) يقع السنين
لاشتها في معنى الطلاق
وورودها في القرآن مع
تكرر بعضها به والحاق
ما لم يتكرر منها بما تكرر
(وترجته) أي مشتق
ما ذكر بجمية أو غيرها
لشهرة استعمالها في معناه
عند أهلها شهرة استعمال
العربية عند أهلها ويفرق
بينها وبين عدم صراحة نحو
أنت على حرام عند النووي
بأنها موضوعة للطلاق
بخصوصه بخلاف ذلك وان
استوفيه (مكملتان)
وقار ذلك وسرحك

(انت طالق انت مطلقه) بفتح الغاء (٣٠٩) (يا طالق و) يقع (بكتابه) وهي ما يحصل الطلاق وغيره

(بنية مقترنة بأولها) وان
عزيت في آخرها بخلاف
عكسه اذا تعطفيا على ما
مضى بعيد بخلاف استحباب
ما وجد ووقع في الاصل تصحيح
اشترطا افتراها بحبيبهما
وفي أصل الروضة تصحيح
الاكتفاء بذلك كله
(كا طلقك انت طلاق
انت مطلقه) باسكان الطاء
(خالية بنية) من الزوج
(بنية) أي مقطوعة الوصلة
وتسكير البنية جوزه القراء
والا كثر على انه لا يستعمل
الامعرا باللام (بنية) أي
متروكة السكاح (بأن) أي
مفارقة (حلال الله على
حرام) وان اشتد في
الطلاق خلافا للرافعي في
قوله انه مريح وذلك لما مر
(اعتدى اسبري رحل)
أي لاني طلقك سواء في
ذلك المدخول بها وغيره
(الحق) بكسر أوله وفتح
ثالثه وقيل عكسه (بأهلك)
أي لاني طلقك (سبكت على
غاربك) أي خليت سبيلك
كما يغفل البعير في العصراء
وزمائه على غاربه وهو
ما تقدم من الظاهر وارتفع

ترجمة ما ذكر مرصوفة الخ أي فما اشتهر وروى عنه في القرآن لا يكون مريحا الا
اذا سكن موضوعا للطلاق بخصوصه وقوله بخلاف ذلك أي فانه لم يوضع للطلاق
بخصوصه كما يعلم مما سبق في انه نارة يريد به الطلاق ونارة يريد به الظاهر ونارة يريد به
تحرير عينها حل (قوله انت طالق) فلو حذف البتة لم يقع شيء وان نوى تقديره
شرح مر والظاهر ان محله حيث لم يقع جوابا لكلام يتعلق به فلو قال له هل أنا
طالق فقال طالق وقع على مر (قوله بفتح الغاء) أي مع فتح اللام اما
بكسرها بصيغة اسم الفاعل من طلق فكناية طلاق من التصوي وغيره لان الزوج
محله التطبيق وقد اضاءه الى غير محله فلا بد في وقوعه من صرفه بالنية الى محله فصار
كقوله انا انت طالق مر شوبري (قوله يا طالق) أي ما لم يكن اسمها ذلك شيئا
(قوله وهو ما يجتمع للطلاق وغيره) لوقال لزوجه تتركوني طالق طالق
أولا لا احتمال هذا اللفظ الحال والاستقبال وهل هو مريح أو كناية واذا قلتم بعدم
وقوعه في الحال فليقع هل بمضي لحظة أولا يقع اصلا لان الوقت بهم والظاهر
ان هذا اللفظ كناية فان اراد به وقوع الطلاق في الحال طلقك أو التعليق
احتياجا الى ذكر المعلق عليه والافهم وعد لا يقع به شيء سم وعمله ان لم يكن
مهلقا على شيء والا كقوله ان دخلت الدار تكوني طالق وقع عند وجود المعلق عليه
وأما كوني طالق انصرح بفتح الغاء الطلاق حالا وكذا تكوني على تقدير لام الامر كما قاله
عش (قوله بنية) ولو انكر نية صدق بيمينه وكذا ارادته انه لا يعلم نوى فان
نكل حلفت هي أو وارثها انه نوى لا اذ اطلع على النية ممكن بالقرآن شرح
مر (قوله بأولها) صحيح وقوله وفي أصل الروضة الخ معتد في كفي اقترانها بأي جزء
ولو بانترقل عن شيخنا انه لا يكفي اقترانها بذلك وفي شرحه خلافة حل (قوله
باسكان الطاء) أي وقع اللام أو كسرها ومثله انت فراق أو سراج كما في حل (قوله
خالية) أي خالية فهي فعيلة بمعنى فاعلة مر (قوله الامعرا باللام) ومع ذلك
همزته همزة قطع على خلاف القياس يقال ما فعلته البنية بالقطع عش وخالف
المصنف الاكثر اشارة ما قبله وما بعده (قوله حلال الله الخ) ومثله على الحرام
أو الحرام يلزم في أو على الحلال عن والمعنى الحلال واقع على وهو الطلاق وذلك
لما مر في انت على حرام من انه ليس موضوعا للطلاق بخصوصه حل (قوله وغيرها)
لانها محله لا بد في الجملة فاندفع ما يقال ان غيرها لا تعد عليها (قوله بأهلك) سواء
اكان لها حل أم لا (قوله أي لاني طلقك) هل مراد المنكح الاخبار بالطلاق فيما
مضى أو الانشاء وكذا يقال في نظائره الظاهر الثاني (قوله بفتح السين) اما بكسرها

من العنق ليرعى كيف يشاء ٧٨ يج ش (لا ائدة سربك) أي لا اهتم بشأنك والسرب جمع السنين
وسكون الراد الابل وما رعى

من المال وانه اذجر (اعزبي) بمهلة ثم رأى أى من الزوج (اعزبي) بمهلة ثم رآه أى صبرى فبرية بلا زوج (ادعيتي)
أى اتركيني لا فى طلقك (ودعيتي) لذلك (اشركك مع . ٣١٠) غلابة وقد طلقت منه أو من غيره ونحوها

كبردى أى من الزوج
ونزوى أى أخرى مساوى
أى طلقك (وكانا على
أوباشن ونوى طلاقها) لأن
عليه حرام من جهتها حيث
لا يتك معهما أنها ولا يربدا
فصع جعل اضافة الطلاق
اليه على حل السبب
المقتضى لهذا المخرج النية
فاللفظ من حيث اضافته الى
غير عمله كناية بخلاف قوله
لعبده أنا منك حر ليس كناية
كما يأتى لأن الطلاق يحصل
النكاح وهو مشترك بين
الزوجين والعق يحل الرق
وهو يختص بالعبد فان لم تنو
طلاقها لم يقع سواء انوى
أصل الطلاق أم طلاق نفسه
أم لم ينو طلاقا وقول أنا طالق
هو ما صرح به الدارمى واقتضاء
كلام القاضى ومثله أنا بائن
مقول الأصل أنا منك طالق
أو بائن لكته يومهم خلاف
ذلك (لا استبرى رضى
منك) أو أنا معتد منك فليس
كناية فلا يقع به الطلاق وإن
نواه لا يستعالتس في حقه
(والاعتناق) أى صريحه
وصكايته (كناية طلاق
وعكسه) لا شترا كما فى ازالة

فالجماعة من الظباء وبقر الوحش حل ومثله زى وقال قل المريب اسم للظباء أو
القطا (قوله من المال) أى غير الظباء وبقر الوحش ولو قال من الحيوان لسكان أو وضع
(قوله وانه) من التده وهو الزجر فيكون معنى قوله لا انه سربك لا أجزا لك مثلا
وهو تفسيره روى ويلزم انه لا يهتم بشأنها لكونه طائفا مثلا فيكون قوله أى لا أهم
تفسيره باللازم وهو تفسير مراد تأمل (قوله لذلك) أى لا فى طلقك ومن الكناية
الرمى الطريق لك الطلاق عليه لك الطلاق ومنها كل واشربى على المعتمد دلالة
يحتمل كل واشربى مرادة الفراق وليس منها ما يضمن الفراق بتعسف نحو أغناك
الله واقعدى وقوى زدودنى وأحسن الله عزالك مر وكذا على المضام لا فعل كذا
فليس كناية لأن لفظ المضام لا يجهل الطلاق كأتى عى على مر (قوله وكأنا
طائق) وكذا بقية الكنايات المتقدمة بدليل الاستثناء الا تى فى قوله لا استبرى
رضى منك وكذا بقية الصرائح اه حل (قوله ونوى طلاقا) أى نوى ايقاع الطلاق
مضافا اليها وهذا أى انه فة الطلاق اليها قدر زائد على نية الكنايات حل (قوله
السبب المعتضى) وهو العصمة (قوله ومثله أنا بائن) المعتمد انه لا بدنى بائن من
ملك بخلاف طالق كما هو صريح عبارة شوبرى وعبارة حل قوله مثال خلافا لما نقل
عن شيخنا انه لا بد من ملك فى بائن اه بحروفه (قوله كناية طلاق) وعكسه
أخذنا من قاعدة ما كان صريحا فى بابه ولم يجد نقاذا فى موضوعه كان كناية
فى غيره لأن لفظ الطلاق صريح فى حل عصمة السكاح ولا نعاذله فى حل الملك اذا
استعمل فى الامة فكان كناية فيه وكذا لفظ العنق صريح فى بابه ولا نعاذله اذا
استعمل فى الزوجة فكان كناية فيها أى فى طلاقها المراد بموضوعه ما استعمل
فيه الآن قل على الجلال فعنى أيجد نقاذا الخ انه لم يكن حله على معناه
الحقيقى فى موضوعه أى فيما استعمل فيه الآن وذلك كالاتاق اذا استعمل
فى الزوجة للمالك كحل على معناه الحقيقى وهو ازاله الملك حل على معناه الكنائى
وهو الطلاق فيكون مجازا مرسل علاقه الاطلاق والتقييد حيث أطلقنا الازالة
عن قيدها الذى هو الملك ثم استعملت فى مطلق الازالة ثم قيدت بالعصمة ومثل هذا
يقال فى استعمال الطلاق فى الامة فقول الشارح بعد لأن تقييد كل منها
فى موضوعه ممكن أى استعماله فى معناه الحقيقى بالنسبة لما استعمل فيه الآن وهو
الزوجة ممكن وقوله ووجد نقاذا فى موضوعه أى صرح حله على معناه الحقيقى
فى موضوعه أى ما استعمل فيه الآن وهو الزوجة مثلا الطلاق اذا أطلق على
الزوجة وأرسل منه الظهار لما أمكن حله على معناه الحقيقى لم يكن كناية فى التهار

الملك فلو قال لزوجته أعتقتك أو أملكك لى عليك ونوى الطلاق طلة مت أو قال لعبده طلقك أو ابتك
وكفى العتق وبستانى من العكس قوله لعبده أعتد أراستى رجلي وقوله له أو لامنه أنا منك حر

تدبر متاملا (قوله أو اعتقت نفسي) فانه لنولا صريح ولا كناية في كل من كنيات
الطلاق والعنق وفي كون ذلك مستثنى من احكس نظرا لما مر حل وكذلك قوله
أنا منك حر ليس كناية في الطلاق ولا في العنق ففي استثنائه نظرا له شيئا (قوله
وليس الطلاق) أي صريحه وأما كنيات الطلاق فهل هي كناية في الظاهر أو لا
انظره حل وفي شرح قوله من ان ما كان الخ قضية الاقتصار فيما عال به على
الصريح ان كناية الطلاق تكون كناية في الظاهر وعكسه ولا مانع منه لان
الالفاظ الكنائية حيث احتملت الطلاق احتملت الظاهر لما فيه من الاشعار بالبعد
عن المرأة والبعده كما يكون بالطلاق يكون بالظاهر وبه يصح قوله ولو قال انت على
الخ (قوله وعكسه) معطوف على الجملة قبله أعني ليس الخ لا على مفرداتها
والضمير المضاف اليه راجع لمضمون الجملة قبل دخول النفي والمعنى وعكس كون
الطلاق كناية ظاهرا وهو ان الظاهر كناية طلاق منفي كذلك اه زى (قوله على
القاعدة الخ) أي لان الطلاق صريح في تحريم الزوجة وإذا استعمل فيها بمعنى
الظاهر فقد استعمل فيما له فيه نفاذ ولا يكون كناية لئلا يلزم عدم طلاقها إذا لم ينوه
وهو باطل قل على الجلال (قوله في موضوعه) أي فيما استعمل فيه الآن وهو
الزوجة حل (قوله لا يكون كناية) أي ولا صريحا بالأولى قال مرسياقي
في انت طالق كظهور أي انه لو نوى بظهور أي طلاقا آخر وقع لانه وقع تأملا فعمل ما هنا
في لفظ ظاهرا وقع مستقلا اه ولو بكل سيد الأمة زوجها في عتقها أو عكسه فطلقها
أو اعتقها وقال أردت به الطلاق والعنق معا وقعا ويصير كإرادة الحقيقة والمجاز لفظ
واحد وبهذا يعلم تخصيص ما في الشارح فليعلم شريري (قوله انت على حرام) أو
على الحرام (قوله فجازان يكتفي) أي يعبر عنه فهو من اطلاق اسم السبب على السبب
شوري ولو قال لزوجه انت طالق كلما حلت حرمت وقعت عليه طاعة فلوراجعها
في العدة وقعت عليه الثانية فلوراجعها وقعت عليه الثالثة وبانت منه بينونة
الكبرى ع ش على م والمخلص من ذلك الصبر إلى انضاء العدة ثم ينفذ عليها
(قوله وثبت ما اختاره) باللفظ أو بالاشارة دون الية وإذا اختار شيئا ليس له الرجوع
عنه إلى غيره والمعمد انه ان كان الظاهر منويا أو لا تبنا جميعا وان كان الطلاق
هو المنوي أو لا فان كان بأشغال الظاهر أي ولا يصير عاذا وان كان رجيا وقف
الظاهر فان راجع صار عاذا ولزمه الكفارة بالأدلا اه حل ومثله زى (قوله
كرواها) ما لية بها مانع من تحريض ومروم والافلا كفارة وفي تمثيله بالوطء نظر
لانه ليس من الاعيان بل من الافعال وهي تنصب بالتحريم اه حل وكذلك قوله

أراعتت نفسي (وليس
الطلاق كناية ظاهرا
وعكسه) وان اشتركا في
إفادة التحريم لان تقيد كل
منهما في موضوعه ممكن فلا
يسدل عنه إلى صبره على
القاعدة من ان ما كان
صريحا في بابه ووجد نفاذا
في موضوعه لا يكون كناية
في غيره (ولو قال انت على
حرام أو حرمت ونوى طلاقا)
وان قصد (أو ظاهرا أو وقع
النوى لان كلاهما يقتضي
التحريم فجازان يكتفي عنه
بالحرام (أو نواها) بما
أمر به (تقدير) وثبت
ما اختاره منها ولا يثبتان
جميعا لان الطلاق يزيل
النكاح والظاهر يستدعي
بقاء (والا) بان نوى تحريم
عنها أو نحوها كوطئها
أو فرجها أو رأسها أو لم ينو
شيئا (فلا تحرم) عليه لان
الاعيان وما الحق بها
لا توصف بذلك

وعليه كفارة يمين كما لو قال لا متة فانها لا تقهرم عليه وعليه كفارة يمين اخذ من قصة مارية لما قال صلى الله عليه وسلم هي على حرام نزل قوله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما احل (٣١٢) الله لك الى قوله قد فرض الله لكم

وما القى به الاله كناية عن الوطء (قوله وعليه كفارة يمين) أي مثل كفارة اليمين لان هذا اللفظ ليس بيميناً ومن ثم لم توقف الكفارة على الوطء ولو قال لا ربيع انتن حرام على ولم شوطاً ولا طهاراً فكفارة واحدة حل ومثله شرح م (قوله اخذ من قصة مارية) أي أنها تبدل على لروم الكفارة (قوله لم تحرم ما احل الله لك) أي من أمثلك مارية القبطية اسما واقعها في بيت حفصة وكانت غائبة وياقوت وشق عليها ككون ذلك في بيتها وفي يومها وعلى فراشها حيث قلت هي حرام على أه جلالين تطبيقاً لما طرحة حفصة وقوله حيث قلت معول أي لعزم ووردان حفصة قالت له يا رسول الله في نوبتي وعلى فراشي فقال في أسراك سراً فأتيت به هي على حرام (قوله ثم لا يجيء لكم) أي تحليلها وهو حل ما عقدته بالكفارة أه يضاوي (قوله وأخت) أي أخته بان كانت بموكة له حل (قوله أو جدهما) ضعيف في الحرمة لان الأصح فيموجب الكفارة (قوله كما علم مما مر) أي من أن كنيات الطلاق مكنايه في العتق حل (قوله على تحريره) أي بالطلاق والاعتاق فلا يرد البيع ونحوه أو المراد بقوله غير قادر على تحريره أنه غير قادر عليه استقلالاً بخلاف البيع والهبة مثلاً فإنه مع آخر وفيه أنه رد الوقف فانه يصح مع أنه مستقل تأمل حل بزيادة ويجب أن يأنه لما احتاج إلى موقوف عليه كان كأنه غير مستقل وفيه أن الطلاق والعتق يحتاجان إلى عمل وهو لزوجة والامة مثلاً فالصواب الجواب الأول وهو قوله أي بالطلاق والاعتاق وقوله كاشارة ناطق بطلاق) خرج بالطلاق غيره بقدر تكون اشارة كعبارة كفي في الامان وكذا الالتاء ونحوه فلو قيل له أي يجوز كذا فاشار برأسه إلا أي نعم جار العمل به وقوله منه أه شرح م وقوله ونحوه هو الاذن فاشارة الناطق لا بد منها الا في هذه الالة المذمومة في قوله

اشارة ناطق تعتبر في الاذن والالتاء امان ذكرها

والمراد بالامان امان الكفار والاذن أي في الدخول مثلاً (قوله باشارة آخرس أصلي) أو طاري ومنه من اعتقل لسانه ولم يرح برؤيه بعد واما من روى ثلاثة أيام فأكثر فلا يطبق به وان أقوه به في الامان لأنه قد يضطر إلى اللعان بخلاف غيره أه حل (قوله للضرورة) لأنه ليس كل أحد يفهم الكتابة والافتقار يقال مع قدرته على الكتابة لا ضرورة للاشارة حل (قوله ولا في شهادة) أي أدائها وأما قولها فيصح منه فإذا قدر بعد ذلك على اطلاق ادائها حل ونظام ذلك بضمهم فقال اشارة الآخرس مثل نطقه فيماعد ثلاثة اصدقه في الحنث والصلاة والشهادة في تلك ثلاثة بالزيادة

تفعله أيمانكم أي أوجب عليكم كفارة ككفارة أيمانكم لكن لا كفارة في حرمة كرجعية وأخت بخلاف الحائض والنفساء والمساكنة وفي وجوبها في زوجة محرمة أو معتدة عن شبهة أو أمة معتدة أو مرتدة أو مجوسية أو مزرعة وجهان أو جدهما الا فان توى في مسألة الامة عقائبت كما علم مما مر أو طلاقاً أو طهاراً لفسا اذا جعل له في الامة (ولو حرم غير ما مر) كان قال هذا الثوب حرام على (ولو) لأنه غير قادر على تحريره بخلاف الزوجة والامة فإنه قادر على تحريره بالطلاق والاعتاق (كاشارة ناطق بطلاق) كان قالت له طلقني فاشار بيده ان اذهي فانها لغوا لان عدوله اليها عن العبارة يفهم أنه غير قادر بالطلاق وان قصد بها هي لا قصد لانها ان نادرا ولا هي موضوعة له بخلاف الكناية فانها حروف موضوعة لانها كالعبارة (ويعد باشارة آخرس) وان قدره على الكتابة في طلاق

(قوله)

وغیره کیسیع و نکاح و اقراء و دعوی و خلع و عتق للضرورة (لا في صلاة) فلا تطل بها (و) لا في (قوله)

(قوله ولا في حنث) هكأن حلف لا يتكلم ثم خرس أو أشار بالحلف على عدم الكلام ثم أشار به لاحث حل وقال شيخنا العريزي إذا أشار بالحلف ثم أشار بالكلام حنث لأنه حلف بالإشارة أن لا يكلمه بها وقد كلمه بها اه (قوله ان اطلاق الخ) لان الاستثناء معيار العموم وأيضا حذف المفعول يؤذن بالعموم (قوله أولى من تقييده الخ) لأنه يؤهم عدم الاعتداد بإشارته في الاقرار والدعوى وجوابها وبوجود ذلك مما ليس بعقد ولا حل ع ش (قوله فصريحة) كأن يقال عند الخصامة طلقها فيشير بثلاث أصابع اليها اه شيخنا (قوله بأن اختص الخ) قهره على هذه الصورة لاجل قوله فكناية والافكلامه شامل لما اذا لم يفهمها أحدهم انها حينئذ لا وعلى كلام جرتكون هذه الصورة مندرجة في المتن (قوله أعم من قوله فهم طلاقه) لكن كلام المصنف يؤهم أنه ان فهمها كل أحد في الطلاق مثلان تكون صريحة فيه وفي غير مع انها لا تكون صريحة الا فيما فهمت فيه أقول العموم بالنظر لكل تصرف فهمت فيه دون غيره فإذا فهمها كل أحد في الطلاق كانت صريحة فيه دون البيع وان اختص بفهمها فطنون في البيع أو فطن واحد كانت كناية فيه دون غيره وهكذا شورى (قوله فطنون) أو فطن واحد قال حل بخلاف ما اذا لم يفهمها أحد فانها لفظ ولا يفهم منها معنى وفي كلام جرانها كناية (قوله فكناية) تحتاج الى نية ونعرف نية فيما اذا اتى بإشارة أو كناية أخرى فكانهم اغتفروا تعريفها مع انها كناية ولا اطلاع لانا بها على نية ذلك للضرورة فقول المتولي ويعتبر في الآخر ان يكتب مع لفظ الطلاق اني قصدت الطلاق ليس بعيد اه أي بل مثل الكتابة بالإشارة (قوله كناية) وضابط المكتوب عليه كل ما ثبت عليه الخط كرق وثوب سواء كتب بحبر أو فتحوه أو نمر صورة الحرف في حجر أو خشب أو خطها على أرض فلورسم صورتهما في هواء أو ماء فليس كناية في المذهب اه زى وانما أخرها عن الكنايات لمناستها للإشارة ولا حل ما بعدها (قوله وان اقتصر الاصل على المايق الخ) فالآخرس يعلم من الاصل بعريق الأولى شورى (قوله وقع) وفارق إشارته أي الذائق لاختلافها باختلاف الاحوال والاشخاص (قوله ويعتبر الخ) هذا شرط للحكم بالوقوع لا للوقوع وقوله أن يكتب أي أو يشير به بغير أيضا في الناطق أن يتكلم أو يكتب اني قصدت الطلاق (قوله فلو كتب الزوج) خرج به ما لو أصره فكاتب ونوى هو فانه لا يقع شيء حل لأنه يشترط أن تكون الكتابة والنية من واحد كما قاله ع ش (قوله ادبغك) أو أهلك أو أهلك وقوله كناية ليس قيدا بل مثله الكتاب

(و) لا في (حنث) فلا يحصل
بها في الحلف على عدم
الكلام وقول لا في صلاة
الى آخره من زيادتي فعلم ان
الطلاق ما قبله أولى من
تقييده له بالعقود والحلول
(فان فهمها كل أحد
فصريحة والا) بأن اختص
بفهمها فطنون (فكناية)
تحتاج الى نية وتعبيري بفهمها
أعم من قوله فهم طلاقه
(ومنها) أي الكناية
(هكناية) من ناطق أو
آخرس وان اقتصر الاصل
على الناطق فان نوى بها
الطلاق وقع لانها طريق في
افهام المراد كالعبارة وقد
اقرنت بالنية ويعتبر في
الآخرس كما قال المتولي ان
يكتب مع لفظ الطلاق اني
قصدت اطلاق (فلو
كتب الزوج) اذا بلغك

لوهذا الكتاب أو كتابي هذا ع ش (قوله مانت طالق) وكذا لو كتب كناية كانت
خليفة على ما اعتد به مرأه (قوله يلوغنه) أي غير محمول ولا محي كانه لم تطلق في الاصح
ولو في أثره بعد المحو وأمكن قراءته طلقت وان وصل بعضه فان انجى أو ضاع موضع
الطلاق فقط لم تطلق أو السوابق واللاحق كالجملة والمجدل والمصلحة على النبي
صلى الله عليه وسلم وقع في الاصح وان كتب اذا بلغك نصف كتابي هذا مانت طالق
فبلغها كله طلقت في الاصح وان كتب أما بعد فانت طالق طلقت في الحال وان
أدعت وصول كتابه بالطلاق فأنكر صدق بيمنه وان قامت بينة بأه خطه لم تسبح
الابروية الشاهد الكتابة وحفظه أي الكتاب عنده لوقت الشهادة زى (قوله اذا
قرأت كتابي) أي المقصود منه وقوله نقرأته وان لم تفهمه وان كانت عند التعليق
أمية وعلم بذلك وتعلمت القراءة بعد ذلك لقد رتبها على مقتضى التعليق وهو قراءتها
بنفسها ونحن لا نكتفي بالمعنى المجازي الا حيث لا تقدر على المعنى الحقيقي اه حل
قال مر فقرأته أي قرأت صيغة الطلاق منه وعبارة زى حتى لو تعلمت القراءة
وقرأته لم يقع الطلاق اعتبارا بحال التعليق وجودا وعدمها حتى لو قال لقارئة اذا
قرأت كتابي مانت طالق ثم عمت وقرئ عليها لم تطلق نظر الحال التعليق كما تقدم
هذا ما تقرر في الدرس اه ومثله مر وقوله لم يقع الطلاق اعتبارا الخ قال ع ش
والمبادر أنها اذا قرأته بنفسها طلقت مع ان المقصود من التعليق قراءة غير ما لا علم
بأمتها ولعل وجهه ان التعليق في مثل ذلك يراد منه الاعلام لا خصوص قراءة
الغير اه قلخص أنها اذا كانت أمية حال التعليق ثم تعلمت وقرأت الكتاب فيه
أقوال ثلاثة فعند زى لا يقع وعند حل يتعين قراءتها حتى يقع وعند ع ش يقع
بقراءتها وبقراءة غيرها عليها وهذا هو المعتمد فقوله وهي أمية أي واستمرت أميتها
الى بلوغ الكتاب على المعتمد (قوله وحصول المقصود في الثانية) فيه جواب
عما يقال الفهم لا يسمى قراءة لأنها التلغظ باللسان (قوله وكذا ان قرأ عليها) قال
الاذرعي مقتضاها اشتراط قراءته عليها فلو طالعه وفهمه أو قرأه خاليا ثم أخبرها بذلك
لم تطلق ولم أر فيه نصا ويحتمل أنه يكتفي بذلك اذا الغرض الاطلاع على ما به تخرج مر
(قوله وهي أمية) أي وقت التعليق وان صارت قارئة وقت قراءته عليها كافي مر
(قوله كونه زوجة) أي أن لا تكون بمالك اليمين فكأنه قال أن لا تكون بموكة
حل والمراد كونه زوجة ولو حكما لا دخال الرجعية العاشرة بعد انقضاء عدتها فانه
يلحقها الطلاق كما يأتي ولما كانت الزوجة شاملة لزوجة الاجنبي والزوجة باعتبار
ما كان كالبائن أو باعتبار ما يكون كالمتكوبة بعده احتاج الى قوله بعد وفي الولاية

كتابي فانت طالق طلقت
يلوغنه) لمارعاه للشرط (أو)
كتب (اذا قرأت كتابي) فانت
طالق (نقرأته أو فهمته)
مطالعة وان لم تلفظ بشيء
منه (طلقت) رعاية للشرط
في الاولى وحصول المقصود
في الثانية وهي من زيادتي
وتقل الامام اتفاق علما
عليها (وكذا ان قرئ عليها
وهي أمية وعلم) أي الزوج
(حالها) لان القراءة في حق
الامية محمولة على الاطلاع
على ما في الكتاب وقد وجد
بمخلاف ما اذا كانت غير
أمية لا تنفاه الشرط المقدود
عليه وبمخلاف ما اذا لم يعلم
حاله على الاقرب في الروضة
وأصلها رقبتي وعلم حالها من
زيادتي (و) شرط (في الحال
كونه زوجة) ولو رجعية كما
سيأتي (تطلق باساقته)
أي الطلاق (لها) لأنها عليه
حقيقة

الحق فلا تكرار في كلامه ولو قل فيما يأتي كون المحل ملكا للمطلق حين يطلق
لاستغنى عن هذا الشرط الذي في المحل (قوله المتصل) الظاهر أو لما لم يكن الأصل
أو الزائد حل ومثل الجزء الروح وكذا الحياة أن أراد بها الروح والافلا زى (قوله
وشعر) حتى لو أشار لشعر منها بالطلاق طلقته شرح م د (قوله بطريق السراية
الحج) عبارة م ر ثم الطلاق في ذلك يقع على المذكور أو لا ثم يسرى للباقي وقيل هو
من بابها التعبير ببعض عن الكل ففي ان دخلت فيمينك طالق فقلت ثم دخلت
بقع على الثاني فقط (قوله كما في العتق) يجامع أن كلاهما إزالة ملك يحصل
بالتمريح والكنابة اه برماوى (قوله قوام البدن) بكسر القاف وفيها لغتان
مشهورتان والكسر أفصح أى بقاؤه كذا في شرح المذهب شوبرى (قوله كريقها)
ومثل ذلك السمع والبصر والكلام والعقل لأنه عرض لاجزاه م د (قوله والحركة
والسكون) والمحسن والقبح والنفس بقع الفاء والاسم إلا أن أراد به المسمى وكذا
السمن لا يقع الطلاق بإضافته إليه على أنه بدخلاق الشحم إذا أضيف الطلاق
إليه فانهما طلاق هذا ما في الروضة والذي جزم به ابن المقرئ أنه يقع بإضافة الطلاق
إليه أى السمن فعلى هذا لا فرق بينه وبين الشحم اه زى وهذا هو المعتمد لأن السمن
ليس معنى بل هو زيادة لم لم يكن كالشحم (قوله ومنها ولبنها) لأنها ما وان كان
أصلها مادما فقد تهيأ للخروج بالاستقالة كالبول شرح م د (قوله لمقطوعة عين)
مؤثر الروايات المسألة بما إذا فقدت يمينها من الاكتف فيقتضى وقوعه في المقطوعة
من الكف أو المرفق وينبغي أن يكون على الخلاف في أن اليد هل تطلق إلى المنسكب
أو لا شرح م د قال ع ش والراجح أنها تطلق إلى المنسكب فتبقى جزء من مسمى اليد
وقع لطلاق بإضافته له وان قل (قوله لفقدان الجزء) ظاهره وان حلتها الحياة لكن
ربما ينافيه التعليل لأن الذي حلتها الحياة يسرى منه الطلاق إلا أن يعلق لما انفصل
صار غير منفلور إليه وفي كلام جبر لأن الزائل العائد كالذي لم يعد اه حل قال م د
أما لو قطعت يمينها والتصقت بحرارة الدم فان خشى من فصلها محذور تيمم وقع وكانت
كاملته وإن لم يمض من الفصل المحذور المتقدم فلا اه وعبارة قل على الجلال
قوله فلا يقع أى وان أعادتها والتصقت وحلتها الحياة لأنها حالة الحلف معدومة
فان كانت ملتبقة حالة الحلف فان خيف من إزالتها محذور تيمم وحلتها الحياة وقع
والافلا وعلى ذلك يحمل كلام شيخنا م د والادن والشعر كالأيد كما في شرح شيخنا
المذكور وبذلك علم أن تعليل شيخنا م د في الشارح المذكور بقوله لأن الزائل العائد
كالذي لم يعد لا حاجة إليه بل لا موقع له هنا فراجع اه (قوله وشرط في الولاية

(أو يحررها المتصل بها كربع
ويبدو شعره وظفره دم) وسن
بطريق السراية من الجزء
إلى الباقي كما في العتق
ووجه كون الدم جزءا أن به
قوام البدن وخارج يحررها
إضافة الطلاق لفصلها
كريقها ومنها ولبنها وعرقها
كان قال ريتك أو يمينك
أولئك أو عرقك طالق قلا
يقع لأنها ليست أجزاءها
غير متصلة اتصال خلقة
بذلك ما مروى بالأصل بها
ما لو قال لمقطوعة عين مثلا
وان التصقت بجملها يمينك
طالق فلا يقع لفقدان الجزء
الذي يسرى منه الطلاق إلى
الباقي كما في العتق (و) شرط
(في الولاية) أى على المحل

(الح) فيه أن ما ذكره نفس الولاية فلا يحسن جعله شرطاً لها (قوله ملكاً للمطلق)
 أي ملك انتفاع أي لأن ينتفع بنفسه والغرض من هذه أن لا تكون المطلقة زوجة
 فيما كان ولا فيما يكون حل ومن الشرط السابق في الحل كون المطلقة
 غير مملوكة بملك اليمين كما تقدم فلا يقال كان يكفي بالشرط المتقدم عن هذا
 لو قيدت الزوجة بكونها زوجة للمطلق حين الطلاق استغنى عن هذا الشرط تأمل
 (قوله لا طلاق إلا بعد نكاح) أخرجه عن الدليل العقلي لأنه ليس نصاً في المدعى لأنه
 يحتمل نفي إيقاع الطلاق أي إنشائه كما هو مذهبنا ويحتمل نفي وقوعه بعد وجود
 صيقته قبل النكاح فيشهد للإمام مالك فيكون المعنى لا يقع الطلاق المتقدم إنشائه
 قبل النكاح إلا بعد وجوده شيئاً (قوله وصح تعليق عبد الله) الأول تأخير به بعد
 قوله إلا أني ولغيره ثنتان لأنه تقييده (قوله بعد عنقه أو معه) بأن قارن الدخول لفظ
 العتق كما في شرح البهجة للسارح حل وعبرة زى قوله أو دخلت بعد عنقه
 أفهم قوله بعد عنقه أنه لو قارن الدخول لفظ العتق لم يقع الثالثة وقد تستشكل لأنهم
 قالوا في البيع أنه بائع الصيغة يتبين ملكه من أولها فقياسه أنه بائع لفظ العتق
 يتبين وقوعه من أوله وذلك مستلزم للملكة للثلاث من أوله وهو مقارن للدخول
 في صورته (قوله لأنه يملك أصل النكاح) الإضافة بيانية وهذا جواب عما يقال
 أنه لا يملك الثالثة حال التعليق فكيف صح تعليقها ولو علق طلقين على العتق ملك
 الثالثة لأن وقوعها حين الحرية (قوله نبات) أي بخلع أو نحوه كالفصح (قوله)
 لا انحلال اليمين بالصفة) فيه أن اليمين فعل باليدونة وإن لم توجد الصفة وأجيب بأن
 قوله بالصفة متعلق باليمين والبداءة لمصاحبة أي لا انحلال اليمين المحصورة بالصفة وهذا
 الانحلال باليدونة وقيد بقوله أن وجدت في اليدونة لأن انحلالها حينئذ محل وفاق
 وعبرة الأصل ولو علقه بدخول مثلاً فبانت ثم نكحها ثم دخلت لم يقع أن دخلت
 في اليدونة وكذا أن لم تدخل فيها في الظاهر قال م والشافعي يقع لقيام النكاح
 في حالي التعليق والصفة وتخلل اليدونة لا يؤثر اه ويحتمل على بعد تعليق قوله
 بالصفة بقوله يقع هذا والظاهر أنه متعلق بالانحلال لأن غرضه مجازاة الخصم القائل
 بأنها لا تعمل باليدونة فكأنه قال أن وجدت الصفة في اليدونة انحلت اليمين باتفاق
 مسلمونك فلا وقوع وإن وجدت في العقد الثاني فلا وقوع أيضاً لارتفاع الخ فقوله
 والأي وإن لم توجد الصفة في اليدونة فلا يقع أيضاً لارتفاع الخ (قوله ولحرولاث)
 ولو كان له زوجات فخلع بالطلاق الثلاث لا يعمل كذا لم يسو واحدة ثم قال قبل
 فعل الخلف عليه عينة فلأنه لهذا الخلف تعبت ولم يصح رجوعه عنها إلى تعيينه

في غيرها

(كون المملوك ملكاً للمطلق)
 فلا يقع ولو علق على أجنبية
 كباين) فالقول لها أنت
 طالق أو أن نكحتك أو أن
 دخلت الدار فانت طالق أو
 ككل امرأة أنكها فهي
 طالق لم تطلق على زوجها ولا
 بنكاحها ولا بدخولها الدار
 بعد نكاحها لا تنفاه الولاية
 من القائل على الحل وقد قال
 صلى الله عليه وسلم لا طلاق
 إلا بعد نكاح رواء الترمذي
 وصححه (وصح) الطلاق
 (في رجعية) لبقاء الولاية
 عليها بملك الرجعة (و) صح
 (تعليق عبد الله) فالثالث كان
 عتقت أو) أن (دخلت)
 الدار (فأنت طالق ثلاثاً)
 فيقع عن إذا عتقت أو دخلت
 بعد عتقه) وإن لم يكن مالكا
 لثلاثة حال التعليق لأنه
 يملك أصل النكاح وهو يفيد
 الطلقات الثلاث بشرط
 الحرية وقد وجدت (ولو)
 علقه بصفة نبات ثم نكحها
 ووجدت لم يقع لانحلال اليمين
 بالصفة أن وجدت في اليدونة
 والافتقار لارتفاع النكاح الذي
 علق فيه وتعبير بصفة أهم
 من تعبيرة بدخول (ولحر)
 طلقات (ثلاث)

لأنه من أن الله عليه وسلم - مثل قوله تعالى الدارق مرتان أن الثالثة فقال أوتيه ربيعاً بحسان (ولغيره) وأومأ كاتباً
ومبعضاً (ثلاثاً) فقط لأن ذلك روى (٣١٧) في العبد الملق به المبعوض عن عثمان وزيد بن ثابت ولا مخالف

لها من الصعابة رواد الشافعي
سواء كانت الزوجة في
كل منها حرة أم لا ونعيرى
بغيره أعم من تعبيره بالعبد
(فن طلق منها دون ماله)
من الطاقات هذا أولى من
قوله ولو طلق دون ثلاث
(وراجع أوجده ولو بعد
زوج عادت له) ببقية (أي
بقية ماله دخل بها الزوج
أم لا لأن ما وقع من الطلاق
لم يوجب إلى زوج آخر فالنكاح
الثاني والدخول فيه
لا يهدم ماله كوطء السيد
أمنه الماطقة أمام طلق
ماله فتعود إليه بماله لأن
دخول الثاني بها فادخلها
للاول ولا يمكن بناء العقد
الثاني على الأول لاستغراقه
فكان فكاً مفتحاً
بأحكامه (ويقع) الطلاق
(في مرض مونه) كما يقع في
صحته (وينواران) أي
الزوج وبزوجته (في عدة)
طلاق (رجعي) لبقائه أثار
الزوجة بطرق الملاق لما
يجامروا لا يلاء والظاهر
والعان منها كما سيأتي في
الرجعة وبوجوب النفقة
لها كما سيأتي في ما بها بخلاف

في غيرهما وليس له قبل المنة ولا بعده توزيع العدد عليهن لأن المفهوم من حلفه
إفادة لينة السكبرى فلم يأت رده بذلك ثم حرر وقوله ثم قال قبل فعل الملقوف
عليه عبارة جهر ولو قبل فعل الملقوف عليه اه وهي تقيده لا فرق في التعيين بين
كونه قبل الفعل أو بعده وله أن يجنيه في مئة أو بائن بعد التعليق لأن العبرة بوقته
لا بوقت وجوده فله على المتمدع ش (قوله سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان)
أن كانت ليس السؤال عن قوله تعالى لأن السؤال هو عن قوله أين الثالثة أجيب
بأنه لما كان ناشئاً عن قوله تعالى كان كأنه سؤال عنه أو يهـ ل الذي سئل سؤالاً
ناشئاً عن قوله تعالى أو أن عن معنى بعد كقوله تعالى لترسكنن طبعاً عن طبق
أو بعد طبق (قوله أولى من قوله ولو طلق الخ) لا يهـ كلام الأصل أن العبد إذا
طلق دون ثلاث ملك ببقية (قوله لا يهدم ماله) أي لا يغيبه لأن هذا الملاق
ما يجرم الزوجة بغير ما يجرى إلى محال ثم عقده بذلك فنصب عليه حكم
العقد الأول من جهة بقاء الملاق وبهذا اندفع ما أورده المالكية من أنه لم
يولون أن الرجعة ترجع بما بقي من الطلاق مع أنكم تقولون أنه لو أبانها ثم جدد
وقد كان علق الطلاق بصفة ووجدت لا يقع الطلاق الملاق فهذا تناقض فكان
القيام وقوع الملاق حينئذ لأنكم جعلتم العتدين في حكمكم عقد واحد
لأنهم يقولون تعود بالثلاث (قوله في مرض مونه) ومثل المرض كل حالة يغيب
بها التبرع من الثالث زى (قوله وينواران) انظر ما حكته ذكر هذه المسئلة
هنا مع أن محام كتاب الفرائض (قوله في عدته) أي خذ لا فاللثمة الثلاثة
أي إذا كان الملاق في مرض الموت لأن ابن عوف طلق امرأته اسكالية في مرض
موته مطلقاً بأشافور شها عثمان رضي الله عنه فصرحت من زوج الامن على ثمانين
أغاقيل دنانير وقيل دراهم زى (قوله قصد لفظ طلاق) على تقدير مضاف
أي قصد اسم اللفظ طلاق في معناه للام بمعنى في كما أشار إليه الشارح ومعناه
حل العصمة وهذا الشرط انما هو حيث وجد صارف كما سبق به عليه وكان الاولى
أن يقول والقصد ان يقصد لفظ الطلاق انما لان الذي من الأركان ان يقصد المذكر
لا دل على قصد حل فيلزم على كلام الشارح اتحاد الشرط والمشرط (قوله فلا
يقع من الملب الخ) لان الظاهر من حاله انه لا يقصد بهذا اللفظ حينئذ حل العصمة
فليس تعدل اللفظ في معناه لوجوه الصارف فلا كن جميعاً ان شاء فالظاهر الوقوع
وكونهن كلهن أجنبيات في طئه لا بعد صارف ل وانظر لو وقع ذلك من غير طلب

البائن فلا يترادفان في عدته ٨٠ يجب أن لا تقطع الزوجية (و) شرط (في القصد) أي لا طلاق (قصد
لفظ طلاق انما) بأن يقصد اسمها به (فلا يقع) ممن طلب من قوم ش أقلم بطلوه فمأ طلقتم وفيهم زوجته

ويعلم بها خلافاً للإمام ولا (من عكس مطلق غيره) كقوله (٣١٨) قال فلان زوجتي طالق وهذا أول

من تشبيهه بمطلق النائم لان
حكمه علم من ان تراط
التكليف فيما مر (ولامن
جهل معناه وان نواه ولا من
سبق لسانه به) لا انتفاء
القصد اليه وما جعل معناه
لا يصح قصد ثم قصد المعنى
انما يعتبر ظاهراً عند
هروض ما يصرف الطلاق
عن معناه لا مطلقاً كما يعلم
ذلك من قول حكيم نرى
(ولا يصدق ظاهراً) في
دعواه ما يمنع الطلاق
لتعلق حق الغيبة (الابقرينة
كقوله ان اسمها طالق
يا طالق ولم يصد مطلقاً فلا
تطلق جملاً على الند للقرينة
فان قصد الطلاق طلقت
(و) كقوله (لم يسمها
طارق) او طالب او طالع
(يا طاق وقال اردت نداء
فانف الحرف) فانه يصدق
ولا تطلق اظهراً للقرينة
فان لم يقل ذلك طلقت وكقوله
الملتك ثم قال سبق لساني
وانما اردت ما لبنتك (ولو
خاطبها بمطلق) مثلاً
(ها زلا) بان قصد اللفظ دون
معناه (اولاً عبا) بان لم يقصد
شيئاً كما رقول له في معرض

شيء شو برى والظاهر انه كذلك شيئاً (قوله لم يعلم بها) ليس بقيد ومثله لو علم بها
م ر ش (قوله خلافاً للإمام) فانه يقول بوقوع الطلاق مطلقاً علم بها (اولاً عبا) هو
ظاهراً عبارة م ر (قوله وان نواه) للرد قال حل حتى لو فرض انه قصد معناه عند
من يعرفه لا عبرة بهذه الارادة وهذا معنى قوله وان نواه (قوله وما جهل معناه) حتى
العبارة والمعنى المجرد لا يصح قصده اه (قوله انما يعتبر ظاهراً) أى حتى لا يقع
ظاهراً واعتد هروض ما يصرف الطلاق عن معناه لان العريض يقبل الصرف أى
واما عند عدم ذلك فلا يعتبر فيه حكم بوقوع الطلاق حل (قوله أيضاً انما يعتبر
ظاهراً) أى انما يعتبر بوقوع الطلاق والحكم بوقوعه ظاهراً وهذا القيد لا يفهم له
بل قصد المعنى عند وجود العارف بشرط للحكم بوقوعه ظاهراً او باطنياً بان يقتضيه
وقع في الظاهر والباطن وان كان هو فيما بينه وبين الله يوكل له أى يعمل بقصده
اه (قوله ولا يصدق ظاهراً الخ) اما باطنا فيصدق مطلقاً شرح م ر أى سواء كان
قرينة أم لا ع ش والساصل ان المطلق اذا ادعى انه اراد شيئاً ثانى المطلق فان
كان هناك قرينة تساعد على دعواه صدق في الظاهر والا فلا في المثال الاول
القرينة حكمونها اسمياً بمطلق والامر الذى ادعاه مانعاً من الطلاق ه ر ن ا وها
والقرينة في المثال الثانى قرب غرض اللام من الزاء والامر الذى ادعاه مانعاً من
وقوع الطلاق التقاف الحرف أى انقلابه الى الآخر (قوله لمن اسمها طالق يا طالق)
سواء ضم القاف أو فتحها لان الهم لا يغير المعنى خلافاً لضبط النورى له بالكون
ومسودة عدم طلاقها عند الاطلاق ان توجد التسمية بمطلق عند النداء فلو زالت
التسمية صدقت القرينة اخذاً عما قالوه في نداء عبده المسمى بحرياً حر كانه على
ذلك الاسنوى وغيره اه زى (قوله فان لم يقل ذلك طلقت) وقضيته انه لو مات ولم
يعلم مراده حكم عليه بالطلاق لا بظاهر الصيغة ومنه يتخذ ان مثله في هذا كل من
نطق بصيغة ظاهرة في الوقوع لكنها تقبل الصرف بالقرينة وان وجدت القرينة
شرح م ر (قوله هازلا) عبارة شرح م ر هازلا اولاً عبا بان قصد اللفظ دون المعنى
فيغيد انها بمعنى واحد اه ثم قال واكون اللب أهم مطلقاً من المزل عرفاً اذا المزل
يختص بالكلام عطفه عليه وان رادفه لغة كذا قاله الشارح اه وجعل المصنف
بينهم ما تغاير افسر المزل بان قصد اللفظ دون المعنى واللعب بان لا يقصد شيئاً وفيه
فطراد قصد اللفظ لا بد منه مطلقاً بالنسبة لوقوعه با ما تناو من ثم قالوا لو قال لها انت
طالق وقد قصد اللفظ دون معناه حكم ما في حال المزل وقع ولم يدين في قوله
ما قصدت المعنى زى (قوله بان لم يقصد شيئاً) أى لكنه لم يسبق لسانه والا يقع

كما تقدم وحيث يقال كيف ينبغي ان قصد مع انتهاء سبق اللسان سم وعبارة ط ب
 قال جبريه نظرا ذوقه هذا لفظ لا بد منه مع لفظا بالنسبة للوقوع بامنا ويحسب بان
 المراد انه لم يقصد اللفظ لانه بل بحساراتها دليل تمثيله بعد (قوله مقصده) لو قال لان
 كلام من المزل والمعب ليس من الصادق للطلاق عن معناه حتى يحتاج معه الى قصد
 اللفظ اعناء لكان اولى (قوله له هذه اياه) كيف يقتضيه هذه اللفظ مع قوله في اللعب
 انما بان لم يقصد شيئا له الشيخ عميرة ويحسب بانه عليه لم ينفه قصد وقوله ويقاعه
 في محله علمنا ان في ذلك فلا اشكال سبط ط ب (قوله جذ من) بكسر الجيم وهو
 قصد اللفظ لعناء والمزل منزه من ل (قوله ولا يدن) اي في مسألة المزل واللعب
 وطن الاجنبية س ل وهو معناه وف على قوله وقع الملاقى اي لا يوكل له منه اي
 لا يعمل فيما بينه وبين الله بعدم وقوع اطلاق (فصل في تفويض الطلاق للزوجة)
 ومثله تفويض العلق للفقير شرح هو (قوله لاجماع) قدمه على الحديث على
 خلاف عادته لانه سأل من الاعتراض بخلاف الحديث فانه معترض بانه ليس
 فيه تفويض الطلاق بل للذي فيه تغيير من بين المزام معه وعدمه فان اخترن عدم
 اي فراقهن طالقهن بنفذه بدليل تعالى اممكن وهذا وجه التري بقوله واحقوا
 واجيب عنه بانه لا فوض اليهن سبب الفراق وهو اختيار الدنيا باذان يفوض اليهن
 المسبب الذي هو الفراق خ ط وهذا لا يدل على الوقوع لانه لا يلزم من تفويض
 السبب تفويض المسبب (قوله الى آخره انما قال الخ) ولم يقل الاية لكون الدليل
 اكثر من آية (قوله بالرفع) فان قلت ما وجه رفعه وهل يصح جرحه قلت وجهه
 ظاهر لانه نعت لتفويض وهو المحكوم عليه بانه تملك وليست به عن تفويض
 طلاقها بصيغة تعليل كقوله اذا جاء رأس الشهر فطلق نفسك فانه لا يصح
 جرحه على انه نعت لطلاقها لانه لا يصح وصفه بالتبذير لا بعد تعليلها نفسها اه شوبري
 (قوله اليها) اي المكلفة الرشيدة لا غيرها بيت وجد العوض او ورثته حيث
 لا عوض ومن الكفاية قوله لها طلقني فقالت له فت طالق فان نوى التفويض اليها
 وهو طلق نفسه طلقته والا فلا ثم ان نوى عدد اوقع والا واحدة وان ثلث ح ل
 (قوله او ابني) ونوى التفويض ونوت الملاقى ح ل (قوله ان شئت) ليس بقيد
 ان آخره فان قدمه لم يقع طلاق اصل لانه يتأق وهو مطلق كما يأتي قل على الجلال
 وفيه انه تعليل ايضا مع التأخير الا ان يقال لما أخيه وكان التفويض منوطا بمشيتها
 في الواقع كان كالمعدم (قوله لانه) اي التفويض من حيث قبوله ورده شعلق بغرضها
 وهذا التعليل لا ينتج ان التفويض تملك اذا بقي على القول الآخر القائل بانه توكل

انقصه اياه ويقاعه في محله
 وفي الحديث ثلاث جذ من
 جذ وهن جذ الطلاق
 والنكاح والرجعة وقيس
 بالثلاثة غيرها من سائر
 التصرفات وانما خصت
 بالذكور لثلاثة اياها بالاضاع
 المختصة بمزيد اعتناء ولا بد من
 لانه لم يصرق للفظ الى غير
 معناه (فصل) ب
 في تفويض الطلاق للزوجة
 والاصل فيه الاجماع
 واحقوا له ايضا بانه صلى
 الله عليه وسلم خير نساء
 بين المقام منه وبين مغايرته
 لم ينزل قوله انفصالا بالاسماء
 النبي قل لا زواج لك ان كنت
 ترون الحياة الدنيا المخرج (تفويض
 طلاقها لنفسه) بالرفع (اليها)
 ولو بكتانية كما يقول لها
 طلقني او ابني نفسك ان
 شئت (تلك) للطلاق لانه
 يتعاق بغرضها انزل منزلة
 قوله ملكتك الملاقى بخلاف
 الملاقى كقوله اذا جاء رمضان
 فطلق نفسك لا يصح لان
 التملك لا يعاق

(مبشروط) لوقوعه (تعليقها ولو بكناية فوراً) لانه تعالى وانفسها متغير لا يقبل فلما أخرته بقدر ما ينقطع به القبول عن الإيجاب لم يقع الطلاق (وله رجوع) عن التفويض (٣٣٠) (قبله) أي قبل تعليقها كسائر لم يقدود (فان

فلا يظن أنه ربيع قوله من الخ عليه تدبر (قوله فوراً) عمل اشتراط القولية في غير متى ونحوها ما أتى بنصر متى ملازم على العتد مره زى بأن قال طلقى نفسك متى شئت فاندفع ما ية ال ان التفويض منجز فلا يصح تعليقه (قوله لان تعليقها نفسها) أي لان المطلق هنا جواب التعليل مكان كغيره وقوله فوراً شوبرى ولا يضر له صل بكلام يسير على المعتمد عند مره لو قال له طلقى نفسك فقالت له كيف يكون تعليقى لنفسى فقال له قولى طلقى نفسك ونسى وقع لانه فعل يسير عرفنا ذلك الفعل اه زى وسم ملحقاً (قوله بقدر ما ينقطع به القبول) بأن طاب الرمن أو كان الكلام أجنيا ولو يسيراً هذا المراد منه لا يصرف الفعل بالاجنبي الا ان طال كفى الملح لانه ليس بتعليل كاحقة بما حل وسم وزى (قوله فاندفع لهما) أي لمصلحة التصرف حل (قوله فاندفع) وان لم تدل باندفع حل (قوله دونه) أي دونه ونزبه (قوله لى لدو) أي في نيتها لدون وقوله أو نواه في الموق أي نيتها الغرف حل (قوله واقنعار الاصل على قوله الخ) عبارته ولو قال طلقى نفسك ونوى ثلاثاً فمالت طالت ونوتى ثلاث والا فواحدة في الاصح (قوله على الفور) انظره ذامع انه بعد الرجعة فكيف تنافى القولية وباب بما مر من سم من أنه به غرضنا لفصل بالكلام اليسير (قوله ولو قال طلقى نفسك الخ) وه ذاب بخلاف ما لو سألته ذرنا فأجابها بالطلاق ولانية حيث يقع واحدة والفرق ان اسألت في لك مالت بالطلاق فنزل الجواب على سؤاله بحمله في هذه فلم ينزل الجواب على سؤاله نرح مر (فصل) ل في تعدد الطلاق بينه العددييه وما يذكر مره) أي قوله وفي موطوءة الخ رظا هرء ان ما عهدت هذا الطلاق بينه مد كور بالنسب ولو قل في تعدد الطلاق بالنسبة أو بغيرها لكان أولى حل (قوله أو جبر) ويجعل على ان التعدد ذات من واحدة أي منفردة عن الزوج سم (قوله وقع المنوى) بخلاف ما لو نذر الاعتكاف ونوى أياماً لا نلزم لان الأيام خارجة عن حقيقته الاعتكاف الشرعية لان الشارع لم يربطه به مد معين بخلاف الطلاق وكان المنوى دخل في لفظه لاحتماله شرعاً بخلاف الادسكاف والية وحدها لا تؤثر في النذر حل ملحقاً ولو قال يا مائه طالق أو أنت مائة طالق وقع الثلاث بخلاف أنت كجائنة طالق لا يقع به الا واحدة كما أفقته مر لان المعنى أنت كجائنة امرأة طالق ولو قال أنت طالق عدد التراب فواحدة كما أفقته به أيضا بخلاف عدد الرمل فانه يقع به الثلاث لان التراب اسم جنس ارادى والرمل اسم جنس جمى

هل لهما (طلقى) نفسك (بالف فطلعت بانت به) أو بالالف وهو تعليل بعوض كالباع واذا لم يذكر عوض (كالمجبة رأو) قال (طلقى) نفسك (ونوى عدد طلعت ونوته أو) نوت (غيره) بأن نوت دونه أو نواه (ف توافعا فيه) يقع لان اللفظ في الاولى يحتمل العدد وقد نواه وما نوته في لدون أو نواه في الفرق هو المتفق عليه (فهما) (والا) بأن لم ينويا أو أحدهما (فواحدة) لان صريح العلق كناية في العدد وقد انقث نيته فمها (أرمن أحدهما) وتعبيري بالعدد أعم من تعبيرة بالثلاث وأفاد تعبيري بغيره وهو من زبادى انه لو نوى ثلاثاً ونوت ثنتين وقعنا واقتصار الاصل على قوله والا فواحدة يفهم خلافه (أو) قال (طلقى) نفسك (ثلاثاً موحداً أو مكمه) أي قال طلقى نفسك واحدة فنلكت (فواحدة) لانها المرقع في الاولى والثانوية وفيه في الثانية ولما في الاولى به دان وحدث وان

واجبها الزوج ان نطق ثانية وثالثة على الفور ولو قال طلقى نفسك ثلاثاً فمالت طلعت ولم تذ كر عدداً أو نوته وقع الثلاث (فصل) في تعدد الطلاق بينه العددييه وما يذكر مره (نوى عدد اهرى مع كانت طالق واحدة) بنصب أو رفع أو جراً سكون (أو كناية كانت واحدة) كذلك (وقع) المراد عملاً مع احتمال اللفظ له

أوبعد وشراب ليس فواحدة لانه نجز العلاق وربط المدد بشئ شككنا فيه فرفع
أصل العلاق ونلقى العدد أوبعد وضراطة وقع ثلاث أو أنت طالق كلما حلت حرمت
فواحدة أو عدد ملاح بارق أو عدد ما مشى الكلب ما فيا أو عدد ما حرك الكلب
ذنبه وليس هناك كلب ولا برق طلقت ثلاثا كما أفق به أيضا هذا إذا أتى بصيغة
الماضي أما لو أتى بصيغة المضارع نحو أنت طالق عدد ما يحرك الكلب ذنبه فلا بد
من زمن ~~يمكن~~ فيه أن يحرك ذنبه ثلاثا أو أنت طالق الوأنا من العلاق ولانية له
فواحدة لان العلاق لا لون له فقوله ولانية له أى فى العدد فان نوى عدد الجمع وقع ثلاثا
بمخلاف انواعا أو أحسا سامنه أو أصنافه أو أنت طالق ملاء الدنيا أو ملاء الجبل
أو أعظم العلاق أو أكبر بالمرحدة أو أطوله أو أعرضه أو أشده أو ملاء السماء
أو الأرض فواحدة أو أقل من طلقين أو أكثر من واحدة تشتتان كما سوبه الاسنوى
أولا كثير ولا قليل وقعت واحدة أه زى رشرح م رولو قال أنت طالق لا أقل
الطلاق ولا أكثره وقع ثلاث لان بقوله لا أقل العلاق يقع الأكثر ولا يرتفع بقوله
ولا أكثره ولو أراد بقوله لا أقل العلاق طلقين وقع ثنان ح ل وبرما رى ولو قال
على العلاق الثلاث ان رحت الى بيت أبيك فانت طالق فراحت وقع الثلاث كما
أفقه به الشهاب الرملى لان المعنى فانت طالق العلاق المتقدم وتقل عن ولده وقوع
واحدة فقط ومال اليه زى قال لان أول الصيغة حلف لا يقع به شئ ولذلك لو قال
بدل أنت طالق أطلقك أو طلقك لم يقع شئ لانه وعد ولو قال أنت طالق
ان دخلت الدار ثلاثا أو قال أردت واحدة ان دخلت الدار ثلاث مرات قبل وقعت
واحدة بدخولها ثلاثا فان أتهم حلف وكذا ان أطلق أى لم يرد تعلق ثلاثا بالطلاق
ولا بالدخول فتقع واحدة على الأوجه للثلاث فى موجب الثلاث سم على حجر مخصصا
ولان الأصل فى العمل بالأفعال (قوله وحلفا لتوحيد الخ) فيكون قوله واحدة حالا
مقدرة وهو جواب عما يشال كيف يقع العدد المنوى مع أن لفظ واحدة تنافيه
وهذا الجمل لا يأتى فيما لو قال أنت طالق ثنتين أو أنت ثنتين ونوى ثلاثا مع أنه
فى ذلك يقع المنوى ح ل (قوله وحلفا بظاهر اللفظ) من أن واحدة صفة مصدر محذوف
أى طلقة واحدة والنية مع مالا يمتلئ المنوى لا تؤخره شرح البهجة شورى (قوله
بما سمعت أو أسمع) أو أردت قبل الدخول أو سد شخص فاه أه ح ل (قوله قبل تمام
طالق) أو معه أو مثل (قوله وقد تم مع لفظ الطلاق الخ) أى فالغرض أنه نوى الثلاث
بأن طالق وقه د أن يحققه باللفظ ثلاثا فان لم يقصد الثلاث بأن طالق وانما قصد
إذا تم نواهن عنه التلغظ بلفظهن وقعت واحدة ولو قصدن مجزوع أنت طالق ثلاثا

وجلا التوحيد على التفرد
عن الزوج بالعدد المزدوي
اقربه من الافق سواء المدخول
فيها وغيرها وما ذكرته في أنت
طالق واحدة بالنصب هو
ما صحه في أصل الروضة
والذي صحه الأصل وقوم
واحدة مما لا يظاهر اللفظ
(ولو أراد أن يقول أنت طالق
ثلاثا فإنت قبل تمام طالق
ليقع) نحو وجهها عن محل
الطلاق قبل تمام لفظه
(أو بعده) ولو قبل ثلاث
(ثلاثا) تضمن إرادته
المذكورة أو صد الثلاث
وقد تم معه لفظ الطلاق في
حياتها (وفي موطوءة لوقال
أنت طالق ذكر طالق ثلاثا)

وقع واحدة على المعتمد لأن الثلاث انما تقع بمجموع اللفظ ولم يتم ح ل و زى (قوله
 ولوبدون أنت) وان اختلفت الفاظ الطلاق كانت طالق أنت مغارقة أنت مسرحية
 لأن التأكيدي يكون بالمرادف ولا يفتى أن مثل الصريح في ذلك السكينة كانت يا ش
 اعتدى استبرى رجلا ح ل (قوله وتخلل وصل) فيه نظرا ذالم بعد لفظ أنت لأن لفظ
 طالق وحده لا يقع به شيء وطول الفصل يقطع عما قبله فدل التعيم أى بقوله
 ولوبدون أنت محمول على غير هذه لا يقال يحصل على ما اذا قصر الزمان عرفا لانه مع
 ذلك يصح التأكيدي والغرض عدم صفة فتأمل ق ل على الجلال نقول الشارح
 ولوبدون أنت ظاهر في غير تخلل الفصل الطويل لانه اذا سكنت سكوتا طويلا
 ثم قال طالق بدون أنت لا يقع به شيء لعدم تمامه بخلاف ما اذا سكنت يسيرا بحيث
 ينسب ما بعد الاول له فيقع الثلاث لأن أنت حيثئذ مذكورة فبعد أنت التي ذكرها
 خبر عنها نقول الشارح فرق سكتة النفس الخ أى وكان يدبر بالانابة بقوله بدون
 أنت أو طويلا بالنسبة لأنك لانه كلام مستقل فما في ح ل من جهر غير ظاهر
 (قوله سكتة فرق سكتة النفس) ظاهره وان قل ما هو فوق جدا واعتبر جهر
 أن يكون بحيث لا ينسب اليه بسبب طول الفصل ح ل (قوله أو لم يؤكده) أى أو لم
 يقال فصل لكنه لم يؤكده ح ل (قوله بان استأنف الخ) المراد بالاستئناف عدم
 التأكيدي لأن الاستئناف الاصطلاحي لا يكون الا في الجمل وفارق نظيره في الايمان
 حيث لم تعدد الكفارة مع قصد الاستئناف بان اطلاق محصور في عدد فتعدد
 الاستئناف يقتضي استيفاءه بخلاف موجب الكفارة ولا تماثل شبه الحدود
 المتعددة الجنس فتدخل ولا هكذا الطلاق شرح م وقال ع ش قوله لم تعدد
 الكفارة أى حيث لم تعاق بحق آدمى كما يأتي وعجالة م وفي ما يأتي ولوحذف
 لا بدخلها وكرره تنواليا بان قصدنا كيذا الاولى أو أطلق فطلقة أو الاستئناف
 فتكلم وكذا في اليمين ان تعفلت بحق آدمى كالظهار واليمين الفاسد لا بالله تعالى
 ولا تتكرر ومطلقا البناء منه تعالى على المسامحة اه بالحرف وقوله وكذا في اليمين
 أى بالله أو غيره كالطلاق بدليل تنزيهه خلافا لما في ع ش وقوله فلا تتكرر مطلقا
 أى قصد الاستئناف أو لا (قوله عملا بقصده) فيما اذا قصد الاستئناف وقوله وبظاهر
 اللفظ أى في الاطلاق وقوله لتخلل الفصل الخ أى بالثاني ولوحذف في الثالثة مع قوله
 بين المؤكده والمؤكده بان يقول وتخلل الفصل كان ذلك قبله لا الاولى أيضا والا فقد
 يؤدى الى سكتة عنها وقد يقال هي معطلة بقوله عملا بظاهر اللفظ ح ل (قوله
 في الاولى) وهى مالم يخلل الفصل بينهما جاد كرو وكذا في الاخيرة كافي سم عن م ر

ولوبدون أنت فهو أهم من
 قوله ولو قال أنت طالق أنت
 بما قال أنت طالق (وتخلل
 فصل) بينها سكتة فرق سكتة
 النفس ونحوها (أو لم يؤكده)
 بان استأنف أو أطلق (أو
 أكد الاول بالثالث الثلاث)
 عملا بقصده وبظاهر اللفظ
 وتخلل القاسم بين المؤكده
 والمؤكده في الثالثة فان قال
 في الاولى ادعت التأكيدي
 لم يقبل ويدين

(أ) أكد (بالأخيرة) فواحدة) لأن التأكيدي في الكلام معهود في جميع المعاني (أم) أكد به الثاني مع الاستثنائي بالثالث
أو الإطلاق (أو) أكد الثاني مع الاستثنائي به أو الإطلاق (فتبين) على قصد مود كحكم الإطلاق في هاتين من زيادة
(ومعنى) المكروب طبعه (أنت طالق) (٣٣) وطاق وطاق تأكيديان ثالث لتساويهما (لا) تأكيد (أول صغيرة)

بقوله لم يقبل أى فى الظاهر وقوله ويدى أى بالمتنافلنا فاعه وبعبارة البرماوى قوله لم يقبل أى وان زاد على الثلاث على المتخالف فى ما لو اقربا لثانى فى محاسن فانه يقبل دعواه التنا كيد لانه اخبار وهذا انشاء فاذا تعددت كلمة الايقاع تعدد الواضع (قوله اوا كده) أى الاول أى قصدنا كيد قبل فروع اخذنا ما يأتى من الاستثناء ونحوه قاله جبر قال الشيخ قد يعنى الاخذ ويكتفى بمقارنة القصد لا كد من الثاني والثالث ويخفى بان فى خصوص الاستثناء ونعماء ام سبق وتغير الى فهو تطبيقه فلا بد من سبق قصد والائتمار مقتضاء بمجرد وجوده فلا يمكن دونه بمذلل بخلاف مانع فيه فان التنا كيد انما يؤثر فيما بعد الاول بصرفه عن التأثير والوقوع به الى تقوية غيره فيكون مقارنة القصد له تنأمل شورى (قوله مع الاستثناء بالثالث) لم يقل فى تنا كيد الاول بالثالث كما هنا مع استثناء فى اطلاق ولينا لوجه شورى (قوله فثقتان حاصل ذلك) مع صوراً يجمع منها يقع فيها ثلاث وهى الاول وواحدة يقع فيها واحدة وهى الى قصد بها تنا كيد الاول بالآخرين واربعة يقع فيها ثقتان وهى الدور التى تنا كد فيها الثاني بالثالث او الاول بالثاني مع قصد الاستثناء او الاطلاق ع ن (قوله عملاً بقصد فيما اذا قصد الاستثناء) أى وعملاً بظاهر اللفظ هذا ويمكن ان يكون تعديلاً لثاني أى ولم تطلق لانا عملاً بقصد تأمل حل (قوله ومع فى السرربط أى بالواو وفى كلام شيخنا اذا اختلف حرف العطف لا يصح التوكيد ولو عطف بغير الواو لا يصح اننا كيد والثاني يوافق قول الشارح بواو العطف ونعالت شيخنا زى وقال بجهة التنا كيد فى العطف بغير الواو اه لكنه يدين (قوله تنا كيد ثلث) بجعل الواو جزء من المؤكد فالواو ومدخولها تنا كيد للواو ومدخولها فان دفع ما يقال ان الواو مع التنا كيد (قوله فلا يقع بما عداه شىء) وفارق ما لو قلنا أى غير الموطوءة أنت طالق ثلاثاً حيث يقع الثلاث بأن الثلاث تفسير لما اراده بأن طالق فليس ما رآه بخلاف العطف والتكرار اه جبر بزيادة (قوله ولا ترتيب بينهما) يؤخذ منه أنه لو عطف بما يفيد الترتيب كالغوازم لم يقع فى غير الموطوءة الواحدة وهو كذلك ح ل (قوله كقولها) أى لزوجه موطوءة أولاً شيخنا (قوله مقتضى الظرف) يقع المقطوف دون الظرف (قوله والا بان قصد طرفاً الخ) أى فالصور خمسة (قوله طلقة فى نصف طلقة) وان قصد المية على كلام الشارح والمعمد وقوع فدين حينئذ كما فى م د (قوله لسان) أى لانه المحقق فى الاطلاق ح ل قوله ولان الطلاق الخ تليد للاولى وهى قوله أو بعض طلقة قوله على أن الاسوى الخ) معتمد وهو ترقى فى الرد على الاسل لانه اذا وقع ثقتان فيما

في نصف طلاقه يقع ثنتان أيضا عند قصد المعية لأن النقد بنصف طلاقه مع نصف طلاقه فهو كالقول قال نصف طلاقه ونصف طلاقه ويرد بان لا اندم انه لو قال هذا المقدري يقع ثنتان وانما (٣٢٤) وقعتا في نصف طلاقه ونصف طلاقه لتكرر طلاقه مع

العطف المتعاضى المتغير بخلاف مع فانها انما تعاضى المصاحبة وهي صادقة بمصاحبة نصف طلاقه لنصفها فان اراد فيها كالتى قبلها والاثنتين بعدها كل جزء من طلاقه وقع ثنتان عملا بآراءه وقولى ولم يرد كل جزء من طلاقه من زيادته فيها وفى التى قبلها والتى بعدها (او) قال أنت طالق (ثلاثة) فمضاف مائة او نصف طلاقه وثلاث طلاقه فثنتان نظرا فى الاولى الى زيادته فى النصف الثالث على الطلاقه فيحسب من اخرى وفى الثانية الى تكرار لفظة طلاقه مع العطف (او) قال لا ربيع او تعبت عليكن او يئسكن طلاقه او طلقين او ثلاثا او اربعا وقع على كل (منهن) طلاقه لان ذكر ادا ورع عليهن خاص كذا منهن طلاقه او بهنهن اكمل (فان قصد توزيع كل طلاقه عليهن وقع) على كل منهن (و) تثير ثنتان وفى (ثلاث) واربعة ثلاث عملا بقصده وعمل اطلاق لا يمل الافظ على هذا لا قدر بعده عن الفهم فاز (قصد) به لا يمكن او يمكن (بعضهن) أى ثلاثة وثلاثة (ولا) (دين) بنيه فية قبل باطنا لظاهر الاراد ظاهر الافظ يقتضى شركتهن وان قصد التفارقت بينهما كان قال قصدت هذه بطالقتين وتوزيع الباقي الى الباقيات قبل

بعضهن ثلاثين بقا فبما وقع فى نسخ من الاصل بالاولى (قوله فى نصف طلاقه) أى نصف طلاقه فى نصف طلاقه حل (قوله كالقول قال نصف طلاقه) أى فانه يقع ثنتان (قوله ويرد بان لا اندم الخ) الرد ضعيف وعدم التسليم به عند (قوله هذا المقدر) وهو نصف طلاقه مع نصف طلاقه يقع فيها ثنتان وانما هو واحدة ويرد بانه فرق بين نية المعية والنذر يربحها فنية المعية يقع ثنتان ومع التصريح بها يقع واحدة حل وهذا هو المتمد كما مر وانظر الفرق (قوله وهو مائة الخ) ضعيف قال شيخنا كسبه هذا انما يقبضه عند الاملاق واما عند قصد المعية التى تفيد مالا تفيد الطرية فلا والا لم يكن لقصد هذا فائدة فالظاهر المتبادر منه ان كلا جزء من طلاقه لان تكرير السابقة المضاف اليها كل منها ظاهر فى تغايرها فنية المعية تفيد مالا يفيد لفظها حل (قوله او وقعت عليكن الخ) ولم يقصد توزيع كل طلاقه عليهن أخذ بما يأتى بأن اراد توزيع الجميع او اطلق وعند توزيع كل طلاقه عليهن تلفوا الى اربعة لا به يخص كل واحد من المطلق الثلاث ثلاثة ارباع طلاقه (قوله طلقا) أى ظاهر او باطناع ش فرع حاف بالملاق الثلاث ولم يقل من زوجاتى وحث وله زوجات طلقت احداهن ثلاثا فليهنهن ولو كانت من عينها لا يملك عليها غير طلاقه وتلفو بقية الثلاث فان قال من زوجاتى او من نساءى طلقت كل واحدة ثلاثا ولو علق الملاق لا بدى زوجاته ووجدت الصفة ثم مات احداهن او ابانها لم يكن له ان يعين ذلك فى الميتة او المبانة بخلاف لو ماتت او ابانها قبل وجود الصفة فله تغيير ذلك فيها ولو علق الملاق الثلاث ثم عينه فى واحدة مع التبيين حتى لو ماتت قبل وجود الصفة لما التالى حل

وهو الاخراج بالاواحدى اخواتها او اخرج او اطلق لاه أى تحقيقا او نقديرا كالاستثناء المقتطع وهو مأخوذ من التثنية وهو الصرف لصرف المنة فى من حكم المنة منه (قوله يصح الاستثناء الخ) فيه ان الاستثناء معيار اليوم ولا عموم فى نحو انما طالق ثلاثا الا ان يقال اصطلاح الفقهاء اهم من ذلك (قوله كذا) أى قياسا على محنته فى غير الطلاق فانه ليس فى محنة الاستثناء فى الطلاق نفس فقيس على ماورد فيه الاستثناء فاقبل انه لا حاجة لقياس مع وجود النص فى الاستثناء فى القرآن وغيره غير ظاهر لان النص الموجود فى غير الطلاق تدبر (قوله قبل الفراغ من المستثنى منه) أى فيكتفى بافتراق النية بأى جزء من ذلك هذا ان آخره فان قدمه كانت الا واحدة طالق ثلاثا نواه قبل التلفظ به او يقصد حال الاثبات به اخراجه مما بعده ليربط به ويشترط ان يسمع بنفسه ان يعتدل معه

والقلا (تصل فى الاستثناء) (يصح استثناء) فى الطلاق كغيره (بشرطه السابق) فى كتاب ولا الاقرار به ان ينوبه قبل الفراغ من التثنية

ولا عار خروا يعرف منه، ولو برحه حل فالشروط ستة وتزيد المشبهة بقصد التعليق
ومعلوم أن الاستغراق وما بعده لا يجرى في المشبهة (قوله بفوق نحو سكتة تنفس)
عبارة أصله مع شرح م ر ولا يضر في الاتصال سكتة تنفس وهي ونحوها كعروض
عطاس أو سعال خفيف عرقا والسكوت لتذكر كإفالة في الإيمان وذلك لأن
ما ذكره سير لا يعد فاعلا عر فاجتلاف الكلام الاجنبي وإن قل وقد أخذ من قولهم
لوقال أنت طالق ثلاثا ما زانية إن شاء الله مع الاستثناء وإن الكلام ليسير المتعلق
بالزوجين لا يضر ويؤيده قول الشارع بمدا أنت طالق ثلاثا ما طالق إن شاء الله فإن
يا طالق فاصل ولا يضر تعلقه بالزوجين ولا يضر استغراقه وقال بعضهم يضر
الاستغراق هنا بخلافه في الإقرار لأنه أخبار محتمل الكذب وهذا إنشاء لا يحتمله وهو
وجيه قل على الجلال قوله ولا يجتمع المفرق في الاستغراق أي لتفصيل الاستغراق
أولده وقد مثل لما المصنف بقوله فالقول إلى قوله فثلاث قال ع ش قوله
وإن لا يجتمع هذا من أحكامه لا من شروطه ويوجب بأنه قد بول للشرط (قوله
ولا فيهما) كقوله أنت طالق طلقين وواحدة لا واحدة وواحدة فيقع ثلاث
لاستغراقه لأن الاستثناء من الواحدة فالوجع المستثنى منه وقعت واحدة قل على
الجلال (قوله فتكون الواحدة مستثناة) من الواحدة قد يقال قضية قاعدة رجوع
المستثنى لجميع ما تقدمه من المتعلقات كون الواحدة مستثناة من الثنتين أيضا
وقضية ذلك أن الواقع ثنتان لا ثلاث لأن استثناءهما من الثنتين صحيح مخرج لواحدة
فتبقى واحدة تضم إلى الواحدة التي ألغى الاستثناء بالنسبة لها الاستغراق وكذا
يقال في نظائر ذلك أه سم ونقله الشيخ حميرة في الحاشية عن الأسدي وقد يقال
منع من رجوعه إلى الثنتين الفصل حيث يبين المستثنى والمستثنى منه بأجنبي عن
الاستثناء وهو الواحدة لأنه لما لم يصح الاستثناء بالنسبة إليها كانت كالأجنبي
بخلاف ما لو رجع للجميع من الصحة من كل تأمل شو برى (قوله وتقدم الخ) تهيدنا
بهذه وإشارة إلى أن كلام المصنف مفرع على هذه القاعدة فكان الانسداد كرها
هنا ليظهر التفرع اه حل وح في (قوله أن الاستثناء) أي المستثنى وقوله من إثبات
أي مثبت أو في إثبات وقوله نفى أي منفي أو ذوق اه قال العراقي سئلت عن طلب
منه المبيت عند شخص فحلف لا يبيت سوى الليلة الغلانية المستقبل هل يحلف بترك
مبيت ما أحببت بأن مقتضى قاعدة النفي والإثبات الحنف لم يكن أفتي شيئا
الباقي بمضوري فحين حلف لا يشكو غريمه الأمن ما كرم شرعي هل يحلف بترك
الشكوى مطلقا فأجاب بعده وبوافقه تصحيح النووي في الروضة فحين حلف لا يبطأ

وإن لا يفصل بفوق نحو سكتة
تنفس ولا يستغرق وإن لا
يجمع المفرق في الاستغراق
(قلو قال أنت طالق ثلاثا لا تثني
واحدة فواحدة) تقع ثلاث
بناء على أنه لا يجمع المفرق في
المستثنى منه ولا في المستثنى
ولا فيهما كما مر في الإقرار
فيلغوا قوله وواحدة لحصول
الاستغراق بها (أو) قال
أنت طالق (ثنتين وواحدة
الواحدة ثلاث) لا تثني
بناء على ما ذكر فتكون الواحدة
مستثناة من الواحدة فيلغوا
الاستثناء وتقدم في الإقرار
أن الاستثناء من الإثبات نفى
وعكسه (و) لهذا (لوقال)
أنت طالق (ثلاثا لا تثني
الواحدة أو ثلاثا لا تثني
الاثنين أو خسا

في السنة الامرة انه لا يحنث بترك الوطء مطلقا وهو ناظر للمعنى مخالف القاعدة
 المتقدمة اه برلسي سم وفي شرح م ر منعه ومباني في الايلاء قاعدة مهمة في نحو
 لا اطوك سنة الامرة ولا استكو الامن حاصكم شرعي ولا بيت الالية حاصلا عدم
 الوقوع لان الاستثناء من المنع المقدر فكأنه قال امنع نفسي من وطئت سنة الامرة
 فلا امنع نفسي فيها بل اكون على الخيار وهكذا يقل فيما بعده فيكون النفي مؤولا
 بالاثبات فيكون جاريا على القاعدة وهو ان الاستثناء من النفي اثبات وعكسه
 ولو حلف بالطلاق الثلاث لا يكاه الا في شره ثم قضا صوابا وكله في شره ثم كله بعد ذلك
 في خير لا يحنث لا فحلل اليهي بكلامه له في شره اذ ليس في صيغته ما ينفي
 التكرار ولان لهذه اليمين جهة بروهي كلامه في شره جهة حنث وهي كلامه في خير
 (قوله الاثلاثا) فيه ان هذا مستغرق بقياس ما تقدم وقوع الثلاث ويحجب
 بان محله ما لم يتبعه بشي ولم يستغرق شيئا (قوله من الاول) اي المستثنى الاول (قوله)
 لا نصف طلقة) فلو قال الا انه غار وجع فان قال اردت نصف الثلاث فثنتان او نصف
 طلقة ثلاث وان اطلق حمل على نصف الثلاث حل (قوله تكميلا لان نصف الباقي)
 لان التكميل انما يكون للواقع لا للمرتفع (قوله ولو عقب طلاقه) التذييل ليس
 بقيد بل مثله التقديم كقوله ان شاء الله انت طالق وعبارة الروض ومثل تأخير
 المشيئة بتدعيمها او حينئذ ياتي فيه ما مر في الاستثناء المتقدم من انه لا بد ان ينوي
 المشيئة قبل التلفظ بها او يقصد التعليق عند التلفظ بها شيئا قال ح ل وهذا من
 الاستثناء الشرعي الراجع لاصل الطلاق ولا بد ان ينوي الاثبات به قبل فراغ اليمين
 وان لا يفصل بفوق سكتة التنفس ولا بد زيادة على ذلك من ان يقصد التعليق به ح ل
 وسميت كلمة المشيئة استثناء لاصرفها الكلام عن الجزم والثبوت حالما حيث
 التعليق بما لا يعلمه الا الله اه فري ومثل ان غيرها كتي ومثل التعليق بمشيئة الله
 التعليق بمشيئة الملائكة كانه قال انت طالق ان شاء جبريل او ميكائيل (قوله)
 بان شاء الله) او اراد او احب او رضى اه ح ل فلا ينع انشاء الغير الا ان افاده
 شخص على جهل واعتقد صدقه فينفعه الى ان يعلم ان انشاء الغير لا ينفع كما قاله ع ش
 وقرره في (قوله اولا ان يشاء الله) قال الزركشي هو اما تعليق بعدم المشيئة
 بالوقوع مع عدمها مستحيل او بالمشيئة وهو رفع الوقوع سم (قوله لان المعلق عليه
 من مشيئة الله) اي في الاولى والثالثة او عدمها في الثانية وقواه ولان الوقوع
 بخلاف مشيئة الله اي في الثانية محال حتى لو قال بعد التعليق بالاولى انت طالق
 لم يقع الطلاق المعلق بالمشيئة ولا يقال هو بطلاقه لما علم مشيئة الله بطلاقها

الاثلاثا فثنتان) والله في
 الاول مثلاثا فثلاثا تقع الاثنتان
 لا فثنتان الا واحدة تقع فالمستثنى
 الثاني مستثنى من الاول
 فيكون المستثنى في الحقيقة
 واحدة (او) قال انت طالق
 (ثلاثا) لان نصف طلقة ثلاث
 تكميلا لله في الباقي بعد
 الاستثناء (ولو عقب طلاقه
 المنع او العلق كانت طالق
 او انت طالق ان دخلت
 الدار) بان شاء الله) اي طلاق
 (او ان لم يشاء الله) اي طلاق
 (او الا ان يشاء الله) اي طلاق
 (وقصد تعليقه) بالمشيئة او
 بعدمها (منع اعتقاده) لان
 المعلق عليه من مشيئة الله
 او عدمها غير مهم ولان
 الوقوع بخلاف مشيئة الله محال
 ولو قال انت طالق ان شاء
 الله او يشاء الله طلقت

قاله العبادى وخرج بقصد المعلق بل هو سبق ذلك الى اسائه لثبوتيه اوتهم به التبرك او ان اكل شئ بمشيئة الله تعالى اوله يعلم هل قصد (٣٣٧) المعلق اوله او اطاق فانه ساطاق وان كان وضع ذلك

للمعلق لا تنفاه قصده كان الاستثناء موضوع للاخراج ولا بد من قصد كجائز التعقيب بذلك انعقاد (كل عقد وحل) كعقود مخر او معلق ويمن ونذر ويبيع وفسخ وصلاة (ولو قال يا طالق ان شاء الله وقع) نظرا لصورة النداء المشرع به وحل الطلاق حاله والحاصل لا يعلق بخلاف أنت، انا فانه كما قال الراضى قد يستعمل عند المقرب منه وتوقع الحصول كما يقال لقرب من الوصول أنت واصل والريض المتوقع شفاؤه قريبا أنت صحيح ميتنظم الاستثناء في مثله ولو قال أنت طالق ثلاثا يا طالق ان شاء الله وقعت طلقه وظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين من اسمها طالق وغيره لكن جزم القاضى فيمن اسمها ذلك بانه لا يقع

لا ناذقول لم يقصد المعلق عليه كالا يقال يلزم من عدم الوقوع تحقق عدم المشيئة لا ما تقول لو وقع لسكان بالمشيئة ولو شاء الله وقوعه لا تنفى عدم المشيئة فلا يقع الانتفاء المعلق عليه فيلزم من وقوعه عدم وقوعه حل وقوله والثالث لان المعنى الا ان يشاء الله عدم طلاقك فلا تطلقين لان الاستثناء من الاثبات نفي ويلزم منه ان الطلاق معلق بمشيئة الله وقوله من مشيئة الله أى نصافى الاول ولزوما في الثالث وأما قول بعضهم ان التقدير الا ان يشاء الله طلاقك فمخالفة لقاعدة أن الاستثناء من الاثبات نفي (قوله قاله العبادى) يعتمد (قوله أو طالق) فالصوره الخارجة خمسة والحق الاطلاق هنا بالتبرك وفي الوضوء بالتعلق لان النية جزم فتبطل بصيغة التعلق بخلاف ما هنا وايضا قد أتى بمصرح الطلاق ولم يأت بما ينافيه بل بما يلايه اه عن (وله ويمن) كقوله والله لا فعلن كذا ان شاء الله ثم وافق البارزى انه لو فعل شيأى المضافى ثم حلف بأن قال والله ما فعلته ان شاء الله لا يثبت لان ذلك تعاقب لا يمين لا يفعل كانه قال اذ حلف ان شاء الله اه حل وقوله ونذر كالله على كذا ان شاء الله ح ف (قوله فيتنظم الاستثناء في مثله) لانه يكون في الاخبار لافى الانشاء الا ترى انه لا يتنظم ان يقال يا اسود ان شاء الله تعالى شو برى باختصار ولو ادعى الاستثناء أو المشيئة مدق الآن كذبت الزوجه بان قالت لم تستثنى اولم تأت بالمشيئة فانها المصدقة فان قالت سمع لم ينفذ الى قولها اه حل (قوله ان شاء الله) متعلق بعوله ثلاثا (قوله وقعت طلقه) لان المشيئة ترجع لغير النداء كما في م وقال حل قيل في الاعتداد بالاستثناء أى المشيئة مع وجود القامر نظرا لا ان يقال هو غير اجنبى وقدم انه لا يضر (قوله بانه لا يقع) يعتمد أى ما لم يقصد

باستواء قيل او برهان وتوقف فيه الزهرى على ح ل وع ش أى الشك في اصله او عدله او محله أى وما يذكركم كالأول لزوجته او اجنبية او لزوجته احدا كما طالق وعبارة ذى وهو أى الشك في الملاقى ثلاثة اقسام شك في أصله وشك في عدده وشك في محله كمن طلق معينة ثم نسبها (قوله كأن شك في وجود الصفة) أى وفي كونها الصفة المعلق عليها كأن دخلت الدار وشك هل طلق طلاقها على وخولها الدار او لا وشك هل وقع منه تعليق لطلاق اوله يقع منه ذلك اهل على او نجزاه حل (قوله وبقاء الكاح) عطف لازم (قوله ولا يفتنى) الورع وهو هنا الانحذاء لاسوه م وهو فى الأصل السكف عن المحرم ثم استعبر هنا السكف عن الحلال برماوى (قوله دع ما يريبك الى ما لا يريبك)

(فصل في الشك في الطلاق) لو (شك في) وقوع (طالق) منه مخر او معلق كأن شك في وجود الصفة المعلق بها (فلا) يحكم بوقوعه لان الأصل عدم الطلاق وبقاء الكاح (أو في عدد) كأن طلق وشك هل طلق واحدة أو أكثر (فلا قل) بأخذه

لان الأصل عدم الزائد عليه (ولا يفتنى الورع) فيما ذكره بان يحتمل فيه خبر دع ما يريبك الى ما لا يريبك رواه ابنه مذى ومعه فان كان الشك في أصل الطلاق الرجعى

راجع ليتبين الحل أو البائن
 بدون ثلاث جدد النكاح أو
 ثلاث امسك عنها وطلقها
 فصل لغيره يقينا وان كان
 الشك في العدد أخذ بالاكثر
 فان شك في وقوع طلقتين
 أو ثلاث لم ينكحها حتى تنكح
 زوجا غيره (ولو علق انسان
 بتقيضين) كأن قال احدهما
 ان كان ذا الطائر غرابا فزوجتي
 طالق وقال الا تهران لم يكن
 فزوجتي طالق (وجهل)
 الحال (فلا) يحكم بطلاق
 على احدهما لانه لو انفرد بما قاله
 لم يحكم بوقوع طلاقه فتعلق
 الا تهران بغير حكمه (أو) علق
 (واحد بهما الزوجتين مالت
 احدهما) لوجود احدي
 الصفتين (ولزمه) مع اعتزاله
 عنها الى تبين الحال لا اشتباه
 المباحة بغيرها (بحث) عن
 الطائر (وبيان) لزوجتيه ان
 أمكن أن يتضح له حال الطائر
 بعلامة فيه يعرف العلم المطلقة
 من غيرها فان لم يمكن لم يلزمه
 بحث ولا بيان (أو) علق بها
 (لزوجته وعبد) كأن قال
 ان كان ذا الطائر غرابا فزوجتي
 طالق والاعبدى حروجه
 الحال (منع منها) لزوال ملكه
 عن احدهما فلا يتمتع بالزوجة ولا

يقع اليه فيه وهو واقع واشهر من غيرها وقوله الى مالابريك متعلق بمجدد وفي اي
 وانتقل الى مالابريك (قوله راجع) فاذا تبين وقوع الطلاق تعقبه الرجعة حل
 قوله أو البائن بدون الثلاث كأن كان قبل الدخول أو كان بخلع فاذا جدد النكاح
 وتبين انه طلق كان ذلك قائما مقام الرجعة حل وفي قول على الجلال ويعتد بهذا
 التعبد وان تبين له الطلاق ايضا ويلزمه ما عقده من الصداق (قوله أو ثلاث) أي
 هل طلق ثلاثا أو لم يعلق شيئا حل والحاصل انه فرع ثلاث تفريعات على الاولى
 وعلى الثانية تفريعا واحدا وهو قوله وان كان الشك الخ (قوله لم ينكحها) أي ندبالان
 هذا من الورع (قوله ان لم يكن) الاقصع ان لم يكن اياه حل ولو حلف كل من شخصين
 انه يطعن طعنه مثلا قبل الا حرقا لمصلحة في عدم حنثها ان يخطا او يطعنهما معا
 فلا يحنث كل منهما لعدم العلم بسبق طعن احدهما اه بابي ع ش (قوله وجهل)
 الجال فان علم عمل بعقضاء مالم تكن محاوراة والا فهو حلف ينفع فيه غلبة الظن
 فلا يقع كافي في قول على الجلال لان قصده حنث تحقيق الخبر بحسب ظنه
 فلا يضر تبين خلافه وليس قصده التعليق ومن ههنا أي قوله هل بعقضاء ما وقع
 في بلاد الشام ان امرأة غيرت هيئتها وحي بها لزوجها وقيل له هذه زوجتك فقال
 ان كانت زوجتي وهي طالق وتبين انها زوجته وقد أفتى شيخنا م بوقوع الطلاق
 اخذ من هنا اما اذا جرى بينهما محاوراة كان حلفا لا تعليفا فاذا غلب على ظنه صفة
 واعتمد عليها في حلفه وتبين خلافها لم يقع اه في (قوله واحد بهما) أي بالتقيضين
 هذا شك في محله حل قوله لزوجتيه كأن خاطب بكل تعليق معينة منها كافي ع ش
 كأن قال ان كان هذا الطائر غرابا فزوجتي هند طالق وان لم يكن فزوجتي دعد
 طالق (قوله لوجود احدي الصفتين) ان قلت كذلك في الصورة التي قلها ووجود
 احدي الصفتين قلت هو كذلك الا ان المعلق هنا واحد بخلافه ثم اه شيخنا فقوله
 لوجود احدي الصفتين أي مع اتحاد المعلق (قوله وبيان لزوجتيه) أي بين لزوجتيه
 المطلقة منها ويجب عليه اعتزالهما كافي ع ش (قوله لم يلزمه بحث) ويستمر اجتنابهما
 حل (قوله فلا يتمتع بالزوجة) ولا ينظر اليها حتى بغير شهوة حل (قوله الى بيان)
 والظاهر وجوبه وصنيعه يقتضي عدم وجوبه فاذا بين بأن قال حنث في الطلاق فان
 صدقه العبد فذاك والابان كذبه وادعى العتق حلف السيد فان نكل حلف العبد
 وعنى فان قال حنث في العبد عتق فان صدقه فذاك والاحاف فان نكل حلف
 وطالقت والظاهر ان له ان يعة دعي من وقع عليها الطلاق بائنا حل (قوله لتوقه)
 فيه اشارة الى امكانه فان لم يمكن فقياس ما تقدم عدم اللزوم كذا في الحاشية وفيه

عن احدهما فلا يتمتع بالزوجة ولا يستقدم العبد ولا يتصرف فيه (الى بيان) لزوجه وعليه مذهبنا الى

ويأتي مثله في مسألة الزوجتين (فان مات) قبل بياضه (لم يقبل بياض وارثه) فبد زفته بقولي (ان انهم) بأن بين الحنف في الروجة فانه منهم باسقاط ارثها واردة في العبد (بل يقرع) بينهم ما فعل القرعة فتخرج على العبد فانها مؤثرة في العتق دون العتاق (فان قرع) أي العبد أي (٣٢٩) خرجت القرعة عليه (عتق) بان كان العتق في العمة أو في مرض الموت وخرج من الثلث

أو أجاز الوارث وتوثر الزوجة إلا اذا ادعت طلاقاً بائناً (أو قرعت) أي الزوجة أي خرجت القرعة عليها (في الاشكال) إذا نزل القرعة في الطلاق كما مروا الورع ان ترك الميراث أما اذا لم يتم بأن بين الحنف في العبد فيقبل بياضه لانه انما ضرب بنفسه (ولو طلق احدي زوجتيه حينها) كان خاطبها بطلاق وحدها أو نواها بقوله احداً كما طالق (وجعلها) كان نسبها أو كانت حال الطلاق في طاعة فهو أولى من قوله ثم جعلها (وقف) وجوباً الامر من قربان وغيره (حتى يعلها) ولا يطالب ببيان (لها) ان صدقناه في جهله) بان الحق لها فان كذبناه وبادرت واحدة وقلت أنا المطلقة لم يكفه في الجواب نسبت أولاً أدري لانه الذي وردت نفسه بل يحلف أنه لم يطلقها فان ذلك حلفت وقضى بطلاقها (ولو قال لزوجتي وأجنبية احداً كما طالق وقصد الأجنبية) بأن قل

نظراً ما أولاً فالفرق بين هذا وما تقدم ظاهر وهو ان التكليف بالانكاح انما يكون عند الامكان فيفصل بين الامكان وعدمه بخلاف المنع فلا يتوقف على امكان البيان بل غيبه سواء لم يكن حصوله أولاً واما انما ينافي لروم هنا حتى يكون قياس ما تقدم عدم لزومه في قول الشارح ان وقوعه نظراً لما في شوبري وأجيب بأن الامكان في عند (قوله ويأتي مثله) أي يكون عليه مؤتمرها شيئاً قوله بل يقرع بينهما) ويكتب في رقعة القرعة حديثاً لا حث (قوله على العبد) أي له وقوله القرعة عليه أي له (قوله بقي الاشكال) ولا تماماً نانياً حل وشرح الرض وفل البردوي تعاد نانياً وثالثاً حتى تخرج على العبد (قوله والورع) ان ترك الميراث ولو في الصورةين أي فيما اذا قرع العبد وهو واضح وفيما اذا قرعت الزوجة وهي صورة الاشكال وكلام الشارح يوم ان لها إلا ان سبيلها الى الميراث مع انه لا ارث مع الاشكال وأجيب بأن معناه ترك الميراث ولو لم يمتل بان نهض عنه وتب حدته البقية الورثة فيتمكون من اخذ الجميع ولا يتوقف لها شيء حل مع تغيير وذل زى يمكن حل كلام الشارح أي قوله الورع الخ على صورة خروج القرعة على العبد (قوله لانه) انما اضرب نفسه فلا ضرب غيره بأن كان هناك دين وان لم يكن مستغفر فافزع نظراً لحق الدائن ولبراءة ذمة الميت حل (قوله أو نواها بقوله احداً كما طالق) وجعلها أو بقوله وجعلها نذرع السكرارين هذا وبين قوله بعد ولو قال لزوجتي احداً كما طالق فانه شامل لما اذا نواها لكنه لم يجعلها اه حل (قوله فهو أولى الخ) أي لان الواو لم يلق الجميع فتصدق بالجهل الممارن للطلاق وقد صورده الشارح بقوله أو كانت حله الملاق في طله زى (قوله رقف) وجوباً لحمة احدها ما يقينا ولا دخل للاجتماع فيه مر (قوله من قربان وغيره) يشمل النظر بغير شهوة حل (قوله ان صدقناه أو سكتنا) حل (قوله بل يحلف انه لم يطلقها) واذا حلف هل تعاقب الثانية نذعي أن لا تطلق حل وتوقف البرماوى فقال واذا حلف حل تعين الثانية لا طلاق أولاً ويلزم على كلام حل عدم وقوع الطلاق أصلاً مع ان الفرض انه طلق احدها إلا ان يقال لما كان حلفه على علمه ظننه لم يحكم بوقوعه على الاخرى في نفس الامر تأمل (قوله وقضى بطلاقها) أي ظاهر الا باطناً وليس له ان يطأ الثانية لان رد الميكن ليس الا قرار الصريح فلا يقال قياس ما سيأتي اذا قال في بياضه أردت هذه حيث يجوز له ان يطأ الاخرى جوار وطء الاخرى هنا لان ذلك اقراره صريح وقد فرقوا ببر الاقرار لصريح وما في معناه فان قالت الاخرى ذلك فحلف لها فان نكل حلفت وطلعت أي ظاهر الا باطناً (قوله لاحتمال اللفظ لذلك) لانها محل للعلاق في الجملة ومن ثم لو قال لها ولرجل أو دابة ذلك وقال

صدتها (قبل) قوله (ببيته) ٨٣ يحث لاحتمال اللفظ لذلك وقولي ببيته من زبادتي (لار قال زينب طالق) واسم زوجته زينب (وقد اجنبية) اسمها زينب فلا يقبل قوله ظاهراً لانه خلاف الظاهر (أو قال (لزوجتي احداً كما طالق وقع) فلا يتوقف وقوعه على تعيين أو بياض

ولهذا منع منها قبل ذلك (وتمتع بغيرها) بقيد زوته بقوله (في) طلاق (بأن تعينها أن أهم) ما في طلاقه (وبيانها أن عين)
 مادية المعرف المطلقه منها فان أنكر ذلك بلا عذر محصى (٣٢٠) فان امتنع عزد (و) وجب (اعتزالهما)

قصدت الرجل أو المرأة لم يقبل ولو قال لام زوجته ابتلك طالق وأراد غير زوجته
 صدق فذلك فان لم يرد غير زوجته طلقت ما يقع طلاق على غير زوجته والام تطلق
 زوجته حل قوله فلا يقبل قوله ظاهرا ما لم يعرف وقوع الطلاق منه أو من غيره على
 تلك الأجنبية والاقبل قوله ظاهرا وبهذا يجمع بين الكلامين فما هنا محمول
 على ما ذكره يعرف وقوع طلاق عليها شيئا (قوله ولهذا منع منها) أي ولو قال
 راجعت المطلقة منها يكف لانها ما كيا في كتاب الرجعة فطريقه ان
 يراجع كل واحدة على انفرادها ع ش على م ر (قوله فلا يتوقف وقوعه) على
 تعيين وتعتبر المدة من اللفظ ايضا ان قصد معينة والا فن التعيين ولا بدع في تأخير
 حسابها عن وقت الحكم بالطلاق الا ترى انها تجب في التكاح العاسد بالوطء
 ولا تحسب الامن النفر بق شرح م ر (قوله تعينها أن أهم) أي فالفرق بين
 التعيين والبيان ان محل الطلاق وهو الزوجة معين باطنيا في البيان وغير معين
 في التعيين (قوله لذلك) أي تجبها عنده (قوله اما الطلاق الرجعي الخ) عبارة
 شرح م ر اما الرجعي فلا يصح فيه تعيين ولا بيان ما بقيت المدة فاذا انقضت لزمه
 في الحال لان الرجعية زوجة (قوله لزمه المهر) ولا يلزمه الحد وان كان الطلاق
 بانسا وهو كذلك الاختلاف في انها طلقت باللفظ أولا فيسقط الحد للشبهة عن
 وعبارة زى وذلك لان في مسألة التعيين وجها بان الطلاق لا يقع الا عند التعيين
 فصارت شبهة دافعة للحد بخلاف مسألة البيان (قوله وان بين الخ) أي لانها
 كانت معينة في ذهنه حال الطلاق (قوله أو هذه مع هذه) أي وقد أشار الى
 معينة في الصور الثلاث وقوله أو هذه أي مشيرا الى واحدة هذه مشيرا للآخرى
 كما في أصله مع شرح م ر (قوله طلقنا ظاهرا) والا فالملقة في نفس الامر واحدة لان
 العبارة الواقعة منه احدا كما طالق (قوله فان نواها) هل المراد والحال التمهده أي قال
 ذلك بعد قوله أردت هذه وهذه الخ وان هذا كلام مستقل أي قال الامام ولو نواها
 بقوله احدا كما طالق فان كان الاول فينبغي وقوع طلاقها عليه ظاهرا ما أخذ له
 بقوله أردت هذه وهذه حل وسبق كلامه يدل على الاول (قوله لا تطلقان) أي
 في الباطن اما في الظاهر فماتان زى كما مر في المتن قال ع ش وظاهر شرح م ر
 عدم الوقوع مطلقا لا باطنا ولا ظاهرا وفي قول على الجلال قوله فان نواها جميعا أي
 بقوله احدا كما طالق فالوجه انها لا يطلقان أي معا بل تطلق واحدة فقط فيسأوى
 ما قبله فهو دفع لتوهم طلاقهما ما يخرج في هذه من البيان الى التعيين كما مر ويحكم
 بطلاق الاولى منها كيا في وهذا الذي يجب فهمه في كلام الامام (قوله ادلاوجه

لا لباس البساحة بغيرها
 مؤنتها) هو أهم من قوله
 ونفقتا ليسبها عنده حبس
 الزوجات (الى تعين أو بيان)
 واذا عين أو عين لا يسترد
 المصروف الى المطلقة لذلك
 أما الطلاق الرجعي فلا يصح
 فيه ذلك فورا لان الرجعية
 زوجة (والوطء) لاحداها
 (ليس تعيننا ولا بيان)
 للطلاق في غيرها لاحتمال
 ان يطلا المطلقة ولان ملك
 التكاح لا يحصل بالفعل ابتداء
 فلا يتدارك به ولذلك لا تحصل
 الرجعة بالوطء فتبقى
 المطالبة بالتعيين والبيان
 فالعين انطلاق في موطنه
 لزمه المهر وان بين فيه أخرى
 بان لزمه الحد والمهر (ولو
 قال في بيانه أردت) للطلاق
 (هذه في بيان أو) أردت (هذه
 وهذه أو هذه بل هذه)
 أو هذه مع هذه أو هذه هذه
 (طلقنا ظاهرا) لا قرأه
 بطلاقها بما قاله ورجوعه
 بكربل هن الاقرار بطلاق
 الاولى لا يقبل ونخرج بزيادة
 ظاهرا الباطن فالمطلقة فيه
 من نواها فقط كما قاله الامام
 قال فان نواها جميعا فالوجه

انها لا يطلقان ادلاوجه لمحل احدا كما لم يما جميعا ولو قال أردت هذه ثم هذه أو هذه فهذه حكم بطلاق الخ
 الاولى فقط لفصل الثانية بالترتيب أو قال أردت هذه وهذه استمر الابهام ونخرج ببيانه ما لو قال في تعيينه شيئا
 من ذلك فانه يحكم بطلاق الاولى فقط

لان التعيين انشاء اختيارا لا اخبارا عن سابق وإيس له الاختيار واحدة فيلغز ذكر اختياره غيره (ولو ماتا أو احدهما قبل ذلك) أي قبل تعيين المطلق (٣٣١) أو بانه (بقيت مع البتة) به (بيان) حكم (الارث) وان كانت

الح) لعدم احتمال لفظه لما نواه فتطلق احدهما ويخرج عن مسئلة البيان ويؤثر بالتعيين ذي وعبرة مرفيقي على ابهامه حتى يبين ويفرق بين هذا وما مر في هذه مع هذه بان ذلك من حيث الظاهر فناسب التخليط وهذا من حيث الباطن فمنا بقضية التنية الموافقة للفظ دون المخالفة له (قوله ان شاء اختيارا) أي المطلقة (قوله بقيت مع البتة به) مصدر مضاف لمفعوله ويلزمه ذلك فوراً (قوله اخبار) أي بالمطلقة المعينة في ذهنه (قوله فلو كانت احدهما الح) مفرع على قوله لا تعيينه سم (قوله فلا ارث) لاحتمال ان المطلقة هي المسلمة ولا يقبل تعيين ارث فلا تعيين المسلمة للزوجية فان كانت الزوجتان مسلمتين اصطلمتا على شيء لان فيهما زوجة وارثة البتة (فصل في بيان الطلاق السني وغيره) وهو البدعي على كلام الاصل والبدعي والذي لا ولا على كلام المصنف فالترجمة شاملة للطريقتين قال ع ش وما يتبع ذلك كجمع الطلقات وما لو قال أنت طالق وقال أردت ان دخلت الح (قوله وفيه) أي الطلاق من حيث هو (قوله وفسر فأنه) السني بالجائز فيكون القسم الثالث على الاصطلاح الاول وهو والذي لا سني ولا بدعي داخل في السني على الاصطلاح الثاني شيئا وقال بعضهم مراده بالجائز ما ليس حراما فيشمل الاقسام الاربعه التي في الشارح وعلى طريقة المصنف يكون السني عبارة عن وجد فيه الصابط الا في وان كانت تعتبر الاحكام الاربعه كما انها تعتبر الذي لا ولا فهو مجرد اصطلاح لان مراده بالسني المنسوب للسنة أي العارية لان الذي لا ولا منسوب لها أيضا فهو مجرد اصطلاح بخلافه على الآ حرف السني منسوب اليها بمعنى المنسوب شيئا (قوله وقسم جماعة الح) الفاضل ان هذا التقسيم لا يخرج عن التقسيمين الاولين لان الطلاق اما في زمن سنة أو بدعة شيئا (قوله الى واجب) أي غير لان الواجب اما الطلاق او القية ويجوز ان يعمل على الوجوب العيني بان امتنع من الوطء أو قام به عذر كاحرام أي وامنع أن يقول اذا حلفت قلت كما في شرح الروض (قوله كسنة الحاق) أي اساءة لا تقتصر على الافكل امرأة فيها اساءة اه شيئا عزري (قوله كمسقية الحال) أي وهو واهما حل (قوله واسار الامام) عبر المصنف بإشارة لان الامام قال في هذه طلاقا غير مكروه وليس نصافي الاباحة لانه يحتمل خلاف الاولى (قوله بطلاق من لا يهواها) أي وهي مسقية الحال حل (قوله أي الاقراء) يصح دفعه ونفيه تفسير التفاعل أو المفعول والعني على الثاني شرعت فيها (قوله بان كانت حائلا أو ماملا من زنا هاتان صورتان نضربان في الاربعه المذكورة

الحال وحرام كطلاق البدعة وأشار الامام الى المباح بطلاق من لا يهواها ولا قسم نفسه بمؤنتها من غير تمتع بها وعلى الاول (طالاق موطوءة) ولو في دبر (تعتد باقراء سني ان ابتدأها) أي الاقراء (عقبه) أي الطلاق بان كانت حائلا أو ماملا من زنا وهي تحيض وطالها مع آخر نحو حيض أو في طهر

قبل آخره أو علق طلاقها
بمضى بعضه أو بآخره نحو حيض
(ولم يعلق) ما في (طهر طلقها
فيه أو علق) طلاقها (بمضى
بعضه ولا) وطئها (في نحو
حيض قبله ولا في نحو حيض
طلق مع آخره أو علق به)
أي بآخره وذلك لاستعقابه
الشرع في العدة وعدم
الندم في من ذكرت وقد قال
تعالى إذا طلقتم النساء
فطلقوهن لعدتهن أي في الوقت
الذي يشرع فيه في العدة
وفي التحسين أن ابن عمر
طالق امرأته وهي حائض
فذكر ذلك عمر للنبي صلى
الله عليه وسلم فقال مره
فلا رجعة لها ثم لم يسكها حتى
قهر ثم تحيض ثم قهر فان
شاء أمسكها وإن شاء طلقها
قبل أن يجامع فذلك العدة
التي أمر الله أن تطلق لها
النساء واختلف في علة
الغاية بتأخير الطلاق إلى
الظاهر الثاني وإن لم يكن
شرطا فقلل اثلا تصير الرجعة
لغرض الطلاق لو طلق
في الظاهر الأول حتى قيل
أنه مذرب الوطء فيه وإن كان
الأمع خلان وقيل عقوبة
وتعليظ (والا) بأن كانت حاملا من زنا

في قوله وطلقها مع آخره نحو حيض الخ وأخذ من قول المتن ولم يعلق الخ بصورة
الأولى في الشارح هي غير الرابعة في المتن والثانية والثالثة في الشارح هما هي
الأولى والثانية في المتن والأخيرة في الشارح هي الخامسة في المتن بقطع النظر
عن النفي في الجميع ولم يذكر الثالثة التي في المتن وهي قوله ولا في نحو حيض قبله
مع الصور الأربعة المذكورة في الشارح لأن الطلاق فيها بدعي فصور السنن ثمانية
ويستغنى من كلامه أن ضابط السنن هو أن يقع في أثناء طهر تميز أو تعديفا بشرط
أن لا يطاق فيه ولا في حيض قبله أو يقع مع آخره حيض كذلك فكان لا يظهر ذلك
تلك الصور في المتن ويجعل نفي الوطء قيدافيه من غير ذكرها بعد النفي (قوله قبل
آخره) وأما إذا كان طلقها في آخره فبدي كأيان والحاصل أنه اعتبر في كونه
سنيا قيد الأربعة أو لمسا قوله موطوءة فأنها قوله تمتد باقراء وثالثا قوله أن ابتدأها
عقبه ورابعها قوله ولم يمتد في طهر الخ وهو قيد واحد اشتمل على نفي الوطء في أمور
خمس ثم إن القيد الأولين الأولين قسم لكل من السنن والسدي والتبميز بينهما نما هو
بحسب الفيدن الأخيرين فإن وجد كان سنيا وان انتفيا أو أحدهما كان بدعيا
وان انتفى الأولان واحداهما كان لا ولا (قوله أو بآخره نحو حيض) بأن قال أنت
طالق مع أو في أو عند آخر حيضك مثلا (قوله أو علق طلاقها) عطف على
طلاقها (قوله ولا في نحو حيض الخ) قضية وإن وطئ في طهر قبله وهو كذلك
لأن الحيض يدل على أنها لم تعلق حل (قوله وذلك) أي وجه كونه سنيا وقوله
لاستعقابه الشرع ومصدر مضاف للفعل والشرع فاعل (قوله وعدم الندم) فالسني
ما استعقب فيه المطلقة الشرع في العدة مع عدم احتمال الندم له حل (قوله أي
في الوقت الخ) واعتبار عدم الندم أخذ من الآية من دليل آخر حل (قوله بتأخير
الطلاق) أي الحاصلة بتأخير الطلاق (قوله ثلاث تصير الرجعة لغرض الطلاق)
في الدليل حذف أي وقد ينشأ عن النكاح لغرض الطلاق في صورة الحمل فالرجعة
مثله هي نهى عنها حينئذ حل (قوله وقيل عقوبة) أي لابن عمر حل (قوله بأن
كانت حاملا من زنا وهي لا تحيض) أي في مدة الحمل فقط وقوله أو من شهة أي مطلقا
تحيض أولا وما تان الصور أن محترق قوله فان كانت حائلا أو حاء لا من زنا وهي تحيض
وقوله أو علق طلاقها بمضى بعض نحو حيض الخ أي أو كانت حائلا أو حاملا من زنا
وهي تحيض لكنه علق طلاقها الخ فهذا محترق قوله وطلقها مع آخره نحو حيض وقوله
أو بآخره محترق قوله أو في طهر قبل آخره وقوله أو طلقها مع آخره محترق قوله أو علق
طلاقها بمضى بعضه وقوله أو في نحو حيض قبل آخره محترق قوله أو بآخره نحو حيض

ح ل وقد اشتمل هذا المختار على عدة صور لان قوله بان سكنت حامل من زنا وهي
لا تحيض او من شبهة صورتان وقوله او علق طلاقها بمعنى بعض نحو حيض الخ فيه
ثمان صور لانها اما حائل او حامل من زنا وهي تحيض فهاتان صورتان فصورتان
في الاربعة المتأخوذة من قوله او علق طلاقها الخ مع الصورةين السابقتين وقوله
او وطئها في طهر الخ محترز القيد الاخير وهو قوله ولم يطأ في طهر الخ وقد اشتمل هذا
المختار على خمس صور اشار لاثنين بقوله او وطئها في طهر الخ واثنين بقوله او وطئها
في نحو حيض قبله وواحدة بقوله او علق به تضرب الخمسة في ثلثة وهما المستفادتان
من قوله او علق طلاقها بمعنى بعض نحو حيض الخ وهما الحائل والحامل من زنا
وهي تحيض وكلاهما مفهومان القيد الاخير فحصل ان صور البديعي عشرة وترجع
الى قسمين قسم لا يستعقب فيه الشروع في العدة وهو عشر صور محترز بقوله
ان ابتداءها عقبه وقسم تستعقب فيه الشروع في العدة وهو محترز بقوله ولم يطأ
في طهر الخ وقوله على خمس صور وقال بعضهم ستة بجعل الضمير في قوله او في نحو
حيض قبله للطهر بقسميه فيكون فيه صورتان وبعده صورتان فتسكون الصور
اثني عشر بضرب اثنين وهما الحائل والحامل من زنا في سنة وهذه اثنا عشر
منها ستة عقلية لا خارجية اى موجودة في الخارج وهي الحاملة من ضرب الحامل
من زنا في السنة التي ضرب فيها الحائل والحامل من زنا لان هامة كون الطلاق
بدعي اذ اؤده الى الدم بالوطء المذكور لاحتمال جاهل امانه والحامل من زنا لا يمكن
علقها حالة الحمل فيمتد طهرها لا يؤدى الى الدم فينبغي قصر قول الشارح او علق
طلاقها على الحائل ويكون معنى قوله او علق الخ اى اول تسكن حامل من زنا ولا من
شبهة بان كانت حائلا وعلق الخ فتسكون الصور احدى عشر واثنى عشر ستة مفهوم
القيد الاول وخمسة اوستة مفهوم القيد الثاني وكون الصور اثنين وعشرين صورة
عقلية لا خارجية كما علمت والكلام الا ترى مبنى عليها (قوله وهي لا تحيض)
محترز بقوله وهي تحيض وكان الاولى ان يقول بان لم يبتدئها اى الاقراء بان كانت الخ
اى ساء على ان زمن الحمل لا يحسب من العدة كما في شرح الروض وفيه نظر بل ينبغي
انه اذا سبق حمل الزنا حيض او نفاس حسب قرء احيث حاضت بعده فلا وجه
اكونيه بدعي ولا يعمل على من لم تحض قبله لان الفرض انها تعتد باقراء ولا يوجد ذلك
الا اذا سبق لها حيض ا ح ل اى لانها اذا لم يسبق لها حيض تعتد بالاشهر
(قوله وان سألته طلاقا) للرد على القائل بان الطلاق لا يكون بدعي ولا يحرم
حيث ذكرنا باطل العدة والاعم التحريم لانها قد سألته كاذبة كما هو شأنهن

وهي لا تحيض او من شبهة
او علق طلاقها بمعنى بعض نحو
حيض او باخر طهر او طلقها
مع آخره او في نحو حيض
قبل آخره او وطئها في طهر
طلاقها فيه او علق طلاقها
بمعنى بعضه او وطئها في نحو
حيض قبله او في نحو حيض
طلق مع آخره او علق به
(بديعي) وان سألته طلاقا
بلا عوض

كلتي شيخ م ر (قوله وأختها الجنبى) أى ما لم تأذن له فى الاختلاع فان أذنت له
فى اختلاعهما اتجه انه كاختلاع نفسها ان كان بمأمر من الأهل كما اختلاعه شيخ م ر
وقوله ان كان بمأمر أى ان كان الاذن فى اختلاعهما بمأمر وان اختلع من ماله لان
اذنهما على الوجه المذكور محقق لرغبتهما على م ر (قوله وذلك لخالفته الخ)
فرضه اثبات صور البدعى الاثني والعشرين بالدليل لكنهما صمان قسم ليس فيه
استعقاب الشرع فى الذمة وهو عشرة التى هى محترز قوله ان ابتداءها عقبه وقسم
فيه استعقاب وهو اثنا عشر التى هى محترز قوله ولم يطلق فى ماهر طلق فيه الخ فاشار
للعشرة بقوله وذلك لخالفته فيما اذا أطلقها فى حيض أى تغييراً أو تعليقاً وهى حائل
أو حامل من زنا هذه أربع صور وذ كر تنبيه بقوله من حمل زناً لا تحيض فيه ومن
حمل شبهة وأشار الى أربعة بقوله وآخر ماهر الخ أى وهى حائل أو حامل من زنا وأشار
لثنتي عشر بقوله ولادته فيما بقى أى وهى صور الاثنا عشر أى اداء قريباتى أربع
صور وهى ما اذا طلق فى العاهر الذى طلق فى انثائه تغييراً أو تعليقاً وهى حائل
أو حامل من زنا وهى قحيص أو عيدا فى ثمانية اشارة لمأمره وألحقوا الوطء
فى الحيض أى الذى طلق فى ماهر بعده نصيراً أو تعليقاً أو الذى طلق مع آخره نصيراً
أو تعليقاً وفى كل من الاربعة هى اما حائل أو حامل من زنا وهى قحيص تأمل وانظر
أى حاجة الى الالتحاق مع ان التعليل شامل لما ذكر نعم ان خص قوله لادته الى
الندم بالاداء القريب احتيج الى الالتحاق المذكور (قوله ومن حمل زناً لا تحيض
فيه) أى ولم تحض قبله ولم تنفس وأما الواحشت أو نفست قبله فانه بعد ماهر أعان وقوله
ولم تحض قبله خروج عن الموضوع لانها حينئذ لا تمتد بالاقراء بل بالاشهر ان غت
قبل الولادة وان حصلت الولادة فى انثائها انتقلت الى الاقراء لان الماهر الذى
يحصل بعد الولادة تقدمه نفاس فكلامه محمول على هذه الحالة لان زمن الحمل
حينئذ لا يحسب من العدة قال حل بخلاف ما فيه حيض لا تقضاء عدتها بالاقراء
والكلام فىمن نكحها حاملاً من الزنا وأما الوزوت وهى فى نكاحه فحملت جازله
طلاقها وان لم تحض لعدم مبرأ النفس على عشرتها حينئذ قاله جرجال شيخنا وهو
مقبه غير ان كلامهم يخالفه اذا ما فلور اليه تضرره لا تضرره (قوله قد لا يمكنه
التدارك) لكونه استوفى عدد الطلاق (قوله وكون بغيته) عطف على ما قبل
أى وانما احتمل العلوق لكون بغيته الخ وهو جواب سؤال قد بره كيف جوزتم
العلوق مع الحيض مع أن الرحم اذا كان فيه الحيض لا يقبل المنى ولو لم يأت الحامل
تحيض فذلك بمداسنغاله بالمنى فأجاب عنه بقوله لاحتمال الخ (قوله وتبيناً) أى

أوراختلهما أجنبي وذلك
لما لفته فيما اذا طلقها
فى حيض قوله تعالى فاعلوهن
لعدتهن ومن الحيض
لا يسبب من العدة ومنه
النفاس ومن حمل زناً لا تحيض
فيه ومن حمل شبهة وآخر
ماهر على به الطلاق أو طلق
وهو والمعنى فى ذلك تضررها
بطول مدة التبرص ولادته
فيما بقى الى الندم عند ظهور
الحمل فان الانسان قد يعالج
الحائل دون الحامل وعند
الندم قد لا يمكنه التدارك
فتضرره والولد والنفاس
الوطئ فى الحيض بالوطئ
فى الماهر لاحتمال العلوق
فيه وكون بغيته مما دفعته
الطبيعة أو لا وتبيناً للخروج
والنفاس الوطئ فى الدبر
بالوطء فى القبل

لثبوت النسب ووجوب العدة بما واستدخال المني كالوطى ووطى أو علقه به في بطنه مع نحو الأولى ومع قول ولا في
نحو حبس طلق مع آخره أو علق به ومع أشياء (٣٣٥) آخر من زيادتي ومن البدعي ما لو نكح لاحدى زوجتي ثم طلق

الأخرى قبل البتة عند ما
فانه يأنم كما ذكره الشيطان
ويستثنى من الطلاق في زمن
البدعة طلق المولى اذا
ما ولب به وطلاق القاضي
عليه وطلاق الحكيم في
الشقاق فليس بدعي كما انه
ليس بسني (وطلاق غيرها)
أي غير الموطوءة المذكورة
بأن لم نزل أو كانت صغيرة
أو أيسة أو حامل منه (وخلع
زوجة في زمن بدعة بعوض
منها لا سني ولا بدعي لا نكح
ما مرفى السني والبدعي ولا ن
اقتداء المتعلقة يقتضي حاجتها
الى الخلاص باغراق ورضاها
بطول التبرص وأخذ العوض
يؤكد داعية الفراق وبعد
احتمال الدم والحامل وان
تضررت بالطلون في بعض
الصور فقد استعقب الطلاق
شروعها في العدة ولا ندم
ومن هذا القسم طلاق
المغيرة لانه لم يقع في طهر محقق
ولا في حبس محقق (والبدعي
حرام) للثبوت عنه والعبرة في
الطلاق المبني بوقته وفي المعاني
بوقت وجود الصفة لا اذا
بطل وقوعه في زمن البدعة
فالطلاق وان كان بدعي

قبل أن يعاذا ووطى بعد ذلك ونخرج الحيض بعد الوطى لا يدل خروجه على براءة
الرحم لانه تنبأ الخروج قبل الوطى وصار في فم الرحم لكن هذا التعليل انما يظهر
على القول بأن الحامل لا تعيض والمتمد دخلا فيه شيئاً من زرع (قوله لثبوت النسب)
المتد عند م ر عدم ثبوت النسب بالوطى في الدبر شيئاً (قوله واستدخال المني)
ولو في الدبر شوبري (قوله وطلاق الحكيم) أي أحدهما هو حكم الزوج اذا رأى فيه
مصلحة اه شيئاً وانما نسبة للحكيم معاً من حيث انما يتنزه اوران فيه ويتواءمان
عليه وان كان الذي يوقعه هو حكم الزوج فقط (قوله وطلاق غيرها) تحت الأربع
كما ذكره الشارح وقوله وخلع زوجة الخ صورة وزاد عليه الثلاثة التي ذكرها
الشارح بقوله واستثنى من الطلاق في زمن البدعة الخ وزاد عليه أيضاً المغيرة في
صور الذي لا تسعة وسياقي في العددان المغيرة تعد بثلاثة أشهر وانما اذا طلقت
في أثناء شهر حسب قراء ان كان الباقي ستة عشر يوماً وان كان خمسة عشر فأقل
لم يحسب قرأ واحداً ثم قد ينال القياس انما ان طلقت في أثناء شهر وقد بقي منه
خمس عشر فأقل فالطلاق بدعي لان هذا الباقي لا يحسب قرأ انتهى لا تخرج
في العدة عقب الطلاق فليتناه وسياقي في الشارح ما يبالغه الا أن يجعل على ذلك
اه مم (قوله وخلع زوجة) هذا خارج بقوله طلاق وليس المراد بالطلاق ما يشمل
الخلع وكان من حقه أن لا يذكر خلع الا جنبي ثم يذكره هنا حل (قوله بعوض منها)
قضيته انها لو قالت له طلقني على ألف فطلق مجاباً كان بدعي لا لان براد بالعوض
منها ذكره له حل (قوله لا تنكح ما مرفى السني والبدعي) أي من نكحها وفيه ان
الذي مرفى السني هو استعقاب الشروع في العدة وهو غير متلف هنالاه ما حصل
ومما يقويه قوله بعد فقد استعقب الطلاق الخ وأجيب بأن المني لا تنكح ما مرفى
في السني والبدعي من التعليين معاً فلا يساق وجود أحدهما منسا وهو استعقاب
الشروع في العدة شيئاً (قوله وسن لفاعله رجعة) وان لم يصح عليه كما في التعليق
شوبري واذا رجع ارتفع الاثم من أصله وحل الاستعقاب ما لم يفصد الرجعة للطلاق
والا كانت مكروهة على ما تنقسم اه حل وبعبارة م ر واذا رجع ارتفع الاثم
المتعلق بمكروهة الان الرجعة فاطعة للضرر من أصله فكانت بمنزلة التوبة ترفع أصل
المصيبة وبما تقر رائد القبول بأن رفع الرجعة للتحريم كالنوبة يدل على وجوبها
اذ كون الشيء بمنزلة الواجب في خصوصية من خصوصياته لا يقتضي وجوبه (قوله
رجعة) أو يحدد بان كان الطلاق بالنكاح بدعي (قوله لثبوت النسب) فيه ان ابن
عمر لم يؤمر بالرجعة وانما أمر أبوه بأن يأمره الامر بالشيء ليس أمر بذلك الشيء

لا اثم فيه (وسن لفاعله) اذ المني يوقف عده العالم في (رجعة) نابر بن عمر السابق

التي دوا بنحو من مقرر اجسامهم بالطلاق المظهر اقبل ان يجبه ان اراد ويقاس بما فيه بقية صور البدعي ومن الرخصة ينتهي
 بزوال البدعي بغير طلاق او طلاقه مستترة او احسن طلاق او اجله ارائت طالق لبدعة او طلاقه قبعة
 رابع طلاق او طلاقه وهي في حال (سنة) في الاربع الاول (ار) (٣٣٦) في حال (بدعة) في الاربع الآخر

تجاني الاصول أي فلا يدل على نيب الرخصة اه شيخنا ومثله في مرم نال واستفادة
 السدب منه حيث انما هي من القرينة اه وقيل من اللام في قوله فليراجعها
 والظاهر من عدالة ابن عمارة حين طلقها لم يكن عالما بحضنها اولم يلقه حرمة
 الطلاق في الحيض ع ش على مروه هذا لا بأس ب قول الشارح فيما تقدم وقيل عقوبة
 وتغليظا الا ان يقال العقوبة والتغليظ من حيث تفسيره بعدم البعث عنه (قوله
 وفي رواية الخ) انظر اى فائدة في ذكر هذه الرواية مع ان ظاهرها ان الطلاق في المظهر
 الاول وان كان مقيدا بالمظهر الثاني اخذ من الرواية الاولى قوله وتسن الرخصة
 الخ فان طلاءها ما تفر من البدعة بقية تلك الحيضة او طاهرا فزمن البدعة بقية
 ذلك الطهر والحيضة التالية له حل (قوله لسنة) الباء وفي كاللام شو برى واللام
 في مثل ذلك من كل ما يتكرر أي ويتكرر للتأقيت فلا تطلق الا ان جاء ذلك الوقت
 وعلى ما لا يتكرر للتأجيل فهو لرضي زيد فتطلق حالا وان لم يكن راغبا وان اراد
 بالتعليل التأقيت دين وهل عكسه كذلك ح ل وقوله طلاقه حسنة التعليق فيها
 مراد منها اذا كان في زمان البدعة كما قال الحسن اى لمن حسننا وهو المظهر
 (قوله لمن يكون طلاقها) اذا اللام فيها السكنا يتكرر ويتعاقب وينتظر للتأقيت
 شو برى (قوله وقع في الحال) اذا اللام فيها التعليق وهو لا يقتضي حصول
 المظهر شو برى ومنح م ر (قوله من حيث العدد) بأن نوي بمائة الثلاث حل
 (قوله اكثر من فائدة الخ) وفائده التمتع بالزوجة من حين تلفظه بالطلاق
 الى ان تطهر ويقع العلق عليها فهذه الفائدة لا تقابل بالضرر الذي يحصل له
 من وقوع السلات فوقع السلات وان تأخر الى طهرها أشد ضررا عليه من وقوع
 طلاقه في الحال لينوتها منه بدعونة كبرى وهذا جواب عن جمل القبح راجعا الى
 العدد دون الزمن شيخنا (قوله ولو بدعة) لارد على ما لا وانظر طهانه يعني عنه قوله
 وجاز جمع الطلقات وقد سئل عن ذلك العلامة زى فتوقف فيه وقد يقال الجمع
 صادق بأن يأتي بها في ثلاث كلمات وان يأتي بكلمة فتيين ان هذا اراده بقوله
 ولو بدعة فان معناها ان يأتي بثلاث في كلمة اى مية واحدة تدبر (قوله عزز)
 ضعيف والمعتمد عدم التعزيز والاشم شو برى (قوله قبل) أي طاهرا او طاهرا وقوله
 كالسكى أي وحسن وفيه ان ذلك وهذا لا بأس صاحب مذهبا فلام فده فيه عندنا
 ويصحب بأن فائده تظهر بالنسبة للقاضي اذا كان شاهدا والزوجة شافعية وكان
 الزوج مالكيامثلا فادعي ما ذكر وكذبة الزوجة فان القاضي يسامله بعبقده اه

(طلقت) في الحال (والا) أي وان لم
 تكن اذ ذلك في حال سنة في الاربع
 الاول ولا بدعة في الاربع الآخر
 (فبالعفة) تطلق كسائر صور
 تعليق فان نوي بما قاله تغليظا عليه
 ان كانت في حال بدعة في الاربع
 الاول او سنة في الاربع الآخر
 ونوي الوقوع في الحال لان طلاقها
 في الاربع الاول حسن لسوء
 خلفها مثلا وفي الاربع الآخر قبح
 الحسن خلفها مثلا وفي الحال
 هذا كله اذا حاله لم يكون طلاقها
 سنة او بدعي فالحال لا يتصف
 طلاقه ابدا ذلك وقع في الحال مطلقا ولو
 ذكر السنة او البدعة (او) قال آتت
 طالق (طلة سفية بدعية او حسنة
 قبعة وقع حالا) ويلغز ذكر المقتين
 لصاحبه انهم ان فسر كل صفة بمعنى
 كالحسن من حيث الوقت والقبح
 من حيث العدد قبل وان تأخر
 الوقوع لان ضرر وقوع العدد اكثر
 من فائدة تأخر الوقوع نقله الشيخان
 عن السرخسي واقره (وجاز جمع
 الطلقات) ولو بدعة لا تنفاه المحرم له
 والاولى له تركه بان يفرقه على
 الاقراء او الاشهر ليمتكن من
 الرجعة أو التعديد ان ندب قال
 الزركشي واللام في الطلقات العهد
 الشرعي وهي السلات فلا يطلق

ارما قال الروياني عزز وظاهر كلام ابن الرخصة انه بانتم انتهى (ولو قال) لموطوعة انت طالق (ثلاثا وثلاثا) شيخنا
 احسنه وفسرها بشغرة هاعلى اقراء) بان قال اوقعت في كل مرة طلاقا (قبل من يتقدمه يوم الجمع) للثلاث دفعة كالكسكى
 لمرواة تفسيره لا اعتفاده

(774)

وفاصل فی تعلیق الطلاق بالاوقات
وما یذکر منه) ولو (قل أنت طالق
فی شهر کذا) (أو) (غریته) (أو) (أوله)
أو رأسه (وقع الطلاق یا أول جزء
منه) وهو أول جزء من لیثته الأولى
ووجه فی شهر کذا بان المعنی اذا
جاء شهر کذا وحبشه یضیق بحبی
أول جزء منه (أو) (فی (سهاره) ای
شهر کذا) (أو أول یوم منه فی غیر أوله

(فصل في توقيت الطلاق بالافواق وما يذكركمعه) أي من قوله والتعليق
 أدوات الى آخر الفصل ومراعاة بالتعليق ما يشمل الضمني كقوله في شهر كذا لان
 المعنى اذا جاء شهر كذا كما قاله الشارح (قوله بأول جزء منه) الباء بمعنى مع اه ع ش
 وذلك بغيبوبة الشمس ولو أدى الهلال قبلها حل (قوله أن المعنى الخ) قد يقال أول
 من ذلك أن يقال لان الظرفية توجد وتنفق بأول جزء منه حل وعارق السلم حيث
 لا يصح تأجيله بكونه مؤجلا في شهر كذا لان الاجل فيه مجزئ حيث جعل الشهر
 ظرfa للعلل لا شرائط العلم بالاجل فيه والطلاق يصح تطبيقه بالجوهول (قوله يتحقق
 بأول جزء منه) أي ان علق قبل الشهر فان علق فيه بعد ذلك الجزء اعتبر ذلك
 الحزم من العام انقضاء ويثبت الشهر بروية الهلال في بلد التعايق وان انتقل لتغيره
 أو تمام العدة أو شهادة عدلين به اه قبل على الجلال وخالفه الشيخ عبد الله
 في شهر كذا افعال يقع حالها اذا قاله وهو فيه (قوله دون أو الخ) ود على القول
 الآخر (قوله شمس غده) أي الشخص أو الليل وقوله اذ به أي بالغروب

أي أول يوم منه على قياس عامر ٨٥ بح ت (أو) في (آخره) أو سطحه (فباخرجه منه) يقع لانه السابق الى الفهم دون أول النصف الآخر (ولو قال ليلا اذا مضى يوم فانت طالق) فبغروب شمس غده (تطلق اذ به يتحقق مضى اليوم) (أو) قاله (نهارا فبمثل وقوعه من غده) تطاق لان اليوم حقيقة في جميعه متواصلا لا متفرقا (أو) قال اذا مضى (اليوم) فانت طالق (وقاله نهارا فبغروب شمس) (تطلق وان بقي منه حال التعليق لحظه) قد عرفه فيصرف الى اليوم الذي هو فيه (أو) قاله (ليلا) أي لا يقع به شيء.

اذ لا تهاجر حتى يجعل على المأثور (كشهر خمسة) في حالي (٣٣٨) التذكير والتحريف فيقع في أنت

(قوله اذ لا تهاجر حتى يجعل) أي اليوم على المهور وأي لم يجعل على المأثور هو مطلق الوقت لتعذر الحقيقة لأن شرط الحمل على المأثور التعاليق ونحوها قصد التسليم له أو قرينة خارجية تعينه ولم يوجد واحد منها هنا ولم يكتفوا باستقالة الحقيقة حل أي لأن قاعدة المدول إلى المأثور عند تعذر الحقيقة مخصوصة بغير التعاليق وهذا اندفع قول سم على جرم المأثور من أن القرينة هنا الاستقالة وقد عدوها من القرائن (قوله كاملة) أي اثنا عشر شهرا هلالية فإن انكسر الشهر الأول كل ثلاثين يوما من الشهر الثالث عشر حل (قوله بمضي ما هو فيه) يقتضي أن الطلاق يقع بمضي ما هو فيه وقوله يقع بأول الشهر القابل يقتضي أنه لا يقع إلا في أول جزء من الشهر القابل ولا تطلق بفراغ ما هو فيه فيحصل التناهي إلا أن يقال لا تنافي لأن فراغ ما هو فيه لا يتحقق إلا بأدراك جزء من اليوم بعده شيئا (قوله أما لو قال أنت طالق اليوم) مقابل لقوله اذ مضى اليوم فالمناسب ذكره عقبه (قوله فيقع حالا) مثله لو قال أنت طالق شهر رمضان أو شعبان أو المدينة فيقع حالا مطلقا أي سواء كان في الشهر الذي عينه أو لا وسواء كان في الأخيرة في الليل أو النهار أخذ من تعليل الشارح ذي قال حل فإن قلنا أردت اليوم التالي قبل فلا يقع قبل الفجر لأنه لا يرفع الطلاق بل يخصه (قوله لا به أو قمه) أي وفيما سبق علقه (قوله مستند إلى أمس) أي قصد أن أمس والآن ظرفان للوقوع على سبيل الشركة فغاير ما بعده (قوله أو مات) ظاهر العطف بأنه لا يراجع إذا خلا من الموانع المذكورة وفي نسخة ومات وهي الظاهرة وعليها تكون الصور ثلاثة ويحسبون قوله ومات المأثور لا طلاق كأنه قال أو أطلق أو تعذرت مراجعته بأن مات المأثور وعلى النسخ التي فيها أمة كون الصور ستة يقع فيها الطلاق وسيأتي في آخر الشارح صورة يقع فيها أيضا وقوله إن قصد المأثور فيه صورتان لا يقع فيها إطلاقا لحاصل تسع صور (قوله أو نرس) بكسر الراء من باب علم (قوله وانما قصد الاستناد إلى الم) يمكن رجوعه للصورة الأولى والثانية لأن الاستناد إليها مراد وإن لم يصرح به فيها فلا يقال لغا قصد أمس لكان أولى وليس هذا من التعليق بالمحال حتى يكون لغا القدر لمسم التعليق بالمحال يمنع الوقوع لأنه قد يكون القصد من التعليق به عدم الوقوع وهذا أوقع الطلاق وأسند إلى محال فالتنفي حل (قوله في نكاح آخر) أي له بأن يدعي أنه طلقها طلاقا تاما أو جدد نكاحها أو أن الطلاق وقع عليها من غيره قبل أن يترجها حل (قوله وعرف) أي الطلاق في النكاح الآخر فلا بد من معرفة كل من الطلاق والنكاح الآخر حل (قوله والافن وثن الاقرار) أي تحسب عذتها منه أن كذبته فغائبة اليبر الوقوع في أمس فقط

طالق اذ مضى شهر أو سنة بمضي شهر كامل أو سنة كاملة وفي أنت طالق اذ مضى الشهر أو السنة بمضي ما هو فيه من ذلك الشهر أو السنة فيقع في الشهر بأول الشهر القابل وفي السنة بأول الحرم من السنة القابلة ومعلوم عدم تاني الالتقاء هنا أمالو قال أنت طالق اليوم بالنصب أو بغيره فيقع حالا لا كان أو نهارا لأنه يؤقعه وسمى الزمان في الأولى بغير اسمه فالتنفي التسمية (أو) قال (أنت طالق أمس وقع حالا) سواء أقصد وقوعه حالا مستندا إلى أمس وعليه اقتصر الأصل أم قصد إيقاعه أمس أم أطلق أو مات أو جن أو نرس قبل التنفير ولا إشارة له بمفهمة ولما قصد الاستناد إلى أمس لاستقالته (فان قصد) بذلك (طالفا في نكاح آخر وعرف أو) قصد (أنه طالق أمس وهي الآن معتدة حلان) فيصدق في ذلك عملا بالظاهر وتكون عذتها في الثانية من أمس أن صدقته والافن وقت الاقرار فإن لم يعرف الطلاق المذكور في الأولى لم يصدق

وهذا

وحكم بوقوع الطلاق حالا كما في الشرح الصغير

وقوله الامام والآخر عن الاصحاب ثم ذكر الامام احتمالا جرى عليه في الروضة تبعاً للنسخ الرافعي السقيمة وهو انه ينبغي ان يصدق لاحتماله (والتعليق أدوات كمن (٣٣٩) وان واذا ومتى ومتى ما) بزيادة ما (وكما واي) فهو من دخلت الدام

من زوجاتي فهي طالق رأى وقت دخلت فانت طالق وقد يرى بذلك أولى من قوله وأدوات التعليق من الى آخره اذا الأدوات غير محصورة في المذكورات اذ منها ما هو ما واما وايا ما وامن (ولاية قضين) اي أدوات التعليق بالوضع (فورا) في المطلق عليه (في مثبت) كالحول (بلا عوض) اما به فيشترط الفور في بعضها للمعاوضة فحوان فثبت أو اعطيت بخلافه ومتى واي (و) بلا (تعليق بثبتها) على ما يأتي بيانه في الفصل الثاني (ولا) قضين (تكراراً) في المطلق عليه (الاكلام) فتغضيه وسباني التعليق بالمتنفي (فلا قال اذا طلقك) أو وقتك عليك طلاقاً (فانت طالق ففرض) طلاقاً أو علقه بصفة فوجدت فطلقك (فان) (في موطوءة) واحدة بالتطبيق بالتغير والتطبيق بصفة فوجدت وأخرى بالتعليق به (أو قال كلما وقع طلاق) عليك فانت طالق (فطلق ثلاث فيها) أي في موطوءة واحدة بالتغير وثنان بالتعليق بكلاً واحدة بوقوع المتعزلة وأخرى بوقوع هذه الواحدة (وطلقة في غيرها) أي غير الموطوءة في المستثنين لانها تبين بالمعزة فلا يقع المعلق بعدها أو قال ونحوه أربع وله عيب (ان طلق واحدة)

وهذا في حقها ما هو فتسبب العدة من وقت تعيينه من الامس مطلقاً فيمنع من رجوعها بعد انقضاء عدتها من ذلك الوقت ويحذروا طلقاً بعد ما لانه زاد بزمه قاله شيخنا ومثل تكذيبه ان مكذبه ما لو سكنت انتهى ق ل على الجلال (قوله أو انه طلق الخ) أي قصد الاخبار بأنه طلقها في هذا التكاح بما ريت ما قبلها له شيخنا وانظر قوله وهي الا ان معتدة هل هو قيد وظاهر منعيه انه ليس بقيد حيث لم يذ كر له مفهومه انتهى وعساره حل قوله وهي الا ان معتدة أو انه راجعها (قوله السقيمة) أي غير المحررة (قوله ان يصدق) ضعيف (قوله وان مثلها) أي عند اهل اليمن ولا عند اهل بغداد اه حل (قوله بالوضع) يفيد انها تعضي بالوضع الفورية عند انتفاء ذلك أي انتفاء قوله بلا عوض وبلا تعليق بمشيتها وفي التي اثبات وفيه نظر لان الفورية ليست مستفادة منها بطريق الوضع والقاح ل بل من قرينة (قوله في مثبت) بدل بعض من المطلق عليه أو عطف بيان عليه (قوله في بعضها) وهو ان واذا وكذلك لو انتهى حل وبعضهم شعر

أدوات التعليق في التنفي للفرض رسوى ان وفي الثبوت رادها لثرائي الا اذا ان مع الما ل وذهت وكما سكر رادها (قوله للمعاوضة) أي لا قضاء للمساواة ذلك (قوله على ما يأتي) أي من أنه لا بد ان يكون التعليق بمشيتها خطأ أو عبارة هناك أو علقه بمشيتها خاتماً بالاشتراط أي مشيتها فورا بأن تأتي بها في مجلس التواجب تضمن ذلك تملك الطلاق كطلق نفسك وهذا في غير موطوءة ام فيه فلا يشترط الفورية (قوله ولا يقتضين تكراراً في المطلق عليه) ل متى وجد مرة واحدة في غير نسيان انكحت اليمن ولا يؤثر وجوده مرة أخرى ولو قيد بالابد كان خرجت ابداً الا بد من فانت طالق فهو على معناه من عدم التكرار ذي (قوله وسباني التذييل بالمنفي) المناسب تقديمه قبل قوله ولا يقتضين تكراراً (قوله ففرض طلاقها) أي بنفسه من غير عوض دون وكيله اما غير موطوءة أو موطوءة طلق بغيره ومالاق الوكيل فلا يقع بواحد الطلاق المعلق لينتهي في الاولين ولعدم وجود طلاق في الاخيرة فلم يقع غير طلاق الوكيل وتصل اليمن بالطلع بناء على الاصح انه طلاق لانفسه نزع مرشوري (قوله أو كلما وقع) خرج بوقوع ما لو قال كلما اوقعت طلاقاً فانه يقع عليه طلاقان لاثالث لان الثانية المعلقة وقعت لانه اوقعها ذي (قوله فطلق) ولو بوكيله شيخنا (قوله عشرة) ما يابط هذا وغيره ان جملة مجموع الا كما هو الجواب في غير كلاً وزاد عليه مجموع ما تكررت فيها مثاله في الاربع ان يقال مجموع الاحاد واحد واثنتان

منهن (فعبد) من عبيدي حر (وان) طلق (ثنتين) منهن (فعبد ان) من عبيدي (حران وان) طلق (ثلاثاً) منهن (ثلاثاً) من عبيدي احراء (وان) طلق (اربعة) من عبيدي احراء (فطلق اربعا) معاً أو مرتباً (عق) من عبيده (عشرة) منهم

وثلاثة وأربعة وجعلتها عشرة وتكررت فيه الواحدة ثلاث مرات بعد الأولى والثاني
مرة فقط وجعلتها خمسة تزداد على العشرة وهذا ضابط سهل قل على الجلال (قوله
واحد بطلاق الأولى الخ) لا يفاهر هذا الا حيث رتب فيه الطلاق وامافي المدة
فلا يظهر الا ان يقال يفد فيه سارة وقوع طلاقين مرتباً فتأمل (قوله وعليه يمينهم)
فيعين ما عتق بالواحدة وما عتق بالثنتين وما عتق بالثلاثة وما عتق بالاربعة وقد ظهر
ثمرة ذلك فيما اذا طلق مرتباً وكان لهم اكساب خصوصاً اذا تباعد الزمن بين التطبيق
اما اذا طلق معاً فيكون ان يقال هم هؤلاء العشرة اه حل (قوله لم يعتق الا الثلاثة)
أي ان طلقهن مرتباً فان طلقهن معاً عتق عبداً واحداً قاله في شرح الروض شوبري
(قوله لا بصفة الواحدة) لانها ليست معلقة عليها بعد واحدة ولا بصفة الثنتين لانه
لم يطلق ثنتين بعد الواحدة فاذا طلق الثالث صدقت صفة الثنتين لانه طلق ثنتين بعد
واحدة ولا يتصور بعد ذلك وجود ثلاثة أي من الزوجات أي بعد الثنتين ولا أربعة
أي من الزوجات بعد ثلاثة اه حل (قوله صدقت صفة الثنتين) أي فيعتق انسان
(قوله ولو في التعطيف الاوiler فقط) أي في صيغة المطلق بأن يأتي في الساقى بان مثلاً
كان قال كلما طلقت واحدة فعبداً وكلما طلقت ثنتين فعبداً حران ثم قال
وان طلقت ثلاثة الخ واعتبرت كلما في التعطيفين الاولين فقط لانها المتكرران اذ كل
من الثلاثة والاربعة لا تتكرر فان أي بها في الاول فقط او مع الاخيرين فثلاثة
عشر أو في الثاني وحده او معهما فاثنا عشر شوبري (قوله فخمسة عشر) لان صفة
الواحدة تكررت ثلاث مرات وصفة الثنتين مرة فالمجموع خمسة فاذا ضممتهم للعشرة
الاولى كانت خمسة عشر والثلاثة والاربعة لم تتكرر وبهذا اتضح ان كلما لا يحتاج
اليها الا في الاولين لانها المتكرران فقط كما قاله هـ قال قل على الجلال والمعتبر
وجود كلما في نصف المطلق عليه لانه الذي يتكرر دون ما عداها (قوله لا اقتضاها)
التكرار نظرنا الى عموم مالا نهى طرفية اريد بها العموم وكل كدته شوبري
وقوله لانها طرفية أي لان ما نابت عن طرف زمان والمعنى كل وقت وسكل من كلما
منصوب على الطرفية لانها لها هوقائم مقامه فقوله م ران ما من كلما مصدريه
طرفية غير طاهر كما قاله ع ش بل هي طرفية فقط (قوله لانه صدق به)
أي بالطلاق وقوله وطلاق ثنتين أي بانضمامها للاولى وقوله وطلاق ثلاث
أي بانضمامها لمقبلها وكذا يقال في طلاق الرابعة وقال شيخنا ح ف قوله
وطلاق ثلاث أي لا طلاق ثنتين لان صفة الثنتين لا تصدق الا في اثنائيه والرابعة
وقوله وطلاق اربع أي لا طلاق ثلاث لان صفة الثلاثة لا توجد الامرة واحدة

واحد بطلاق الاولى وان كان
بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق
الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة
ومجموع ذلك عشرة وعليه
تعيينهم ولو عطف المعلق يتم
او بالسبيل الوارد لم يعتق الا
ثلاثة اذ بطلاق الاولى يعتق
عبداً فاذا طلق الثانية لم يعتق
شي ولا بصفة الواحدة ولا بصفة
الثنتين فاذا طلق الثالثة
صدقت صفة الثنتين ولا يتصور
بعد ذلك وجود ثلاثة ولا أربعة
وكان سائر ادوات التعليق
غير كما (ولو علق بكلمة) ولو
في التعطيفين الاوليين فقط
(فخمسة عشر) عبداً لاقتضاها
التكرار فيعتق واحد بطلاق
الاولى وثلاثة بطلاق الثانية
لانه صدق به طلاق واحدة
وطلاق ثنتين وأربعة بطلاق
الثالثة لانه صدق به طلاق
واحدة وطلاق ثلاث وسبعة
بطلاق الرابعة لانه صدق به
طلاق واحدة وطلاق ثنتين

لأنها غير متكررة (قوله غير الأولين) لأن صفة الثنتين تصدق مرتين فقط فتصدق
بطلاق الثانية وتصدق بطلاق الرابعة فقوله غير الأولين أي غير الذين وقعوا
بطلاق الثانية لأنها رقباه فلا يقع بعد اه شيئا (قوله عتق سبعة وعثمانون)
تكرر صفة الواحدة تسعا وصفة الثنتين أربعين وذلك في الرابعة والسادسة
والثامنة والعاشر وصفة الثلاثة مرتين وذلك في السادسة والتاسعة وصفة الأربعة
مرة وذلك في الثامنة وصفة الخامسة كذلك وذلك في العاشرة وما بعد الخامسة
لا يمكن تكرره في العدد المذكور ومن ثم لم يشترط كلما في الخامسة الأولى ووجهه
هذا المكرر أنسان وثلاثون تضم للحاصل بلا تكرار وهو خمسة وخمسون وهو الذي
أشعر إليه بقوله وان الخ ح ل قوله خمسة وخمسون لأنها مجموع الآحاد من غير
تكرار يعني أنها إذا اجعت واحدا لاثنين صارت ثلاثة وإذا اجعت الثلاثة إلى ثلاثة
صارت ستة وإذا اجعت الستة إلى أربعة صارت عشرة وإذا اجعت العشرة إلى خمسة
صارت خمسة عشر وإذا اجعت الخمسة عشر إلى ستة صارت واحد وعشرين
وإذا اجعت الواحد والعشرين إلى سبعة صارت ثمانية وعشرين وإذا اجعت الثمانية
والعشرين إلى ثمانية صارت ستة وثلاثين وإذا اجعت الستة والثلاثين إلى تسعة
صارت خمسة وأربعين وإذا اجعت الخمسة والأربعين إلى عشرة صارت خمسة وخمسين
هذا أيضا كما ذكره ع ش وكان الأولى للشارح أن يقدم التعليق بغير كما
على التعليق بكذا كما فعل في سابقه لأن المكرر مؤخر عن الآحاد (قوله قبيل الموت)
أي إذا بقي ما لا يسع الدخول زى وشرح م رأى قبيل موتها أن ماتت قبله فان
ماتت قبلها ولم تدخل حتى ماتت تعين وقوعه قبل موته مخرج بمثل ذلك الشارح
في شرح الروض ومفهومه أنها إذا دخلت لا وقوع وهو ظاهر لأن البر لا يختص
بمال الكاح فراجعهم سم وهو بعيد لانحلال العصمة بالموت وخرج بالموت ما لو أتاها
قبله فلا طلاق وان مات قبل الدخول على العتد خلافا لاسنوى القائل بوقوع
الطلاق قبيل اليئونة اه ق ل وم ر وعبارة زى ولو أتاها بعدة مكانها من
الدخول واستمرت م غير دخول إلى الموت ليقع طلاق قبل اليئونة لانحلال
اليين بدخولها قبل موته الوحد وهذا هو المعتمد ورواها أي فائدة في عدم
وقوع الطلاق قبل اليئونة إذا ماتت نعم تظهر في التعليق وأما الجنون فلا يحصل به
البأس لأن الدخول في البر من الجنون كهو من العاقل بخلاف الخنث اه ح ل
(قوله كأن ماتت) أو ماتت قبلها ح ل فهو مشال لما يحصل به البأس فيقتضى
أنها تطلق بنفس الموت وقول الشارح فيه بكم بالوقوع قبيل الموت يقتضى

غير الأولين وطلاق أربعين
ولو قال كلما صليت ركعة فبعد
من عيدي حر وهكذا إلى
عشرة عتق سبعة وعثمانون
وان علق بغير كلما فخمسة
وخمسون (ويقتضين) أي
الادوات (نورا في منق)
الان) فلا تقتضيه (فلو قال)
أنت طالق (ان لم تدخل) الدار
(لم يقع) أي الطلاق (الابالياس)
من الدخول كأن ماتت قبله
فيحكم بالوقوع قبيل الموت
بخلاف ما لو علق بغير ان كذا

وقوعه قبيل الموت فيتنافى كلام الشارح مع المتن الآن يقال لا تنافي اذا المعنى
 انفسكم وقت موتها بوقوع الطلاق عليها بزمن لا يسع دخول الدار وكذلك
 اذا كان هو الميت وينبني على ذلك أنه اذا كان الطلاق بائنا لا يرثها اذا كانت
 هي الميتة وكذلك العكس واذا كان هو الميت يتبدى العدة قبيل موته بزمن لا يسع
 الدخول رة عند عدة طلاق لعدة وفاة شيئا (قوله فيمضي زمن الخ) بخلاف ما اذا لم
 يمكنها لا تكره او نحوه أي وقد قصد منعها فيما يظهر بخلاف ما اذا قصد مجرد
 التعليق أو اطلق شو برى (فروع) لو قال لزوجته ان خرجت بغير اذني فانت طالق
 واذن لها مرة في الخروج انجحت اليه فلا وقوع بما بعدها ولا يشترط في انحلالها
 علمها بالاذن حتى لو اذن لها في غيبتها وخرجت لم يحنث اه ع ش (قوله والفرق
 أن ان حرف شرط الخ) لا يعني خفاء هذا الفرق فيما لا اشعار له بالزمان كن ثم محل
 الفرق فيمن يعرف معنى ان من التعليق الجزئي المجرد عن الزمان ومعنى اذا مطلقا من
 ذلك التعليق مع الزمن والافغير ان مثلها في حقه كما أنقضى به شيئا البلقيني شو برى
 وقد يقال لا خفاء لان من التعميم في الأشخاص وهو يستلزم التعميم في الاحوال
 والارضية (قوله وقع الطلاق حالا الخ) وقرئ بين هذا وما قيل في أنت طالق
 ان شاء الله بالفتح من أنها تطلق حالا حتى من غير النهوي بأن التعليق بالمشيئة يرفع
 حكم اليه من أصلها فلا بد من تحقق ذلك التعليق وعند الفقه لم يوجد ذلك
 التحقق فوقع مطلقا بخلاف التعليق بغيرها لا يرفع اليه بل يخصه فاكتفى فيه
 بالقرينة اه ح ل (قوله بتقدير لام التعليق) أي وتعليل الكلام المنجز لا يرفع
 بل يؤكده بخلاف اللام في نحو أنت طالق للسنة أو البدعة فانها لام التوقيت
 قال الزركشي ومثله وان سكتوا عنه أنت طالق ان جاءت السنة أو ان جاءت
 البدعة فلا تطلق الا وقت السنة أو البدعة اه وضابط التي تكون فيه للتوقيت
 كما قاله به ضمه ان يكون الوصف مما شأنه ان يجيء ويذهب كذا نقله من خط شيخنا
 وفي شرح الروض في فصل قال أنت طالق ان لم تدخل الدار الخ قال الزركشي
 اخذ من التعليل وحمل كونها أي أن المفتوحة للتعليل في غير التوقيت فان كان
 فيه فلا كما لو قال أنت طالق ان جاءت السنة أو البدعة لان ذلك ينزله لان جاءت
 واللام في مثله للتوقيت كقوله أنت طالق للسنة أو البدعة وهذا متعين وان سكتوا
 عنه وما قاله في لان جاءت ممنوع وان سلم عليهم ان يمنعوا ذلك في ان جاءت فان المعدر
 ليس في قوة الملقوط مطلقا اه سم (قوله ان عرف نحو) المراد بالتعويض معرفة
 اوضاع الانقطاع بأن يعرف مدلول هذه الالفاظ فالمراد بالتعويض مدلول علم اللمة

فانه يقع الطلاق بمعنى فمضي
 يمكن فيه الدخول من وقت
 التعليق ولم تدخل والفرق أن
 ان حرف شرط لا اشعار له
 بالزمان واذا انصرف زمان كتي
 في تناول للاوقات فاذا قيل
 متى القالك مع ان تقول متى
 شئت أو ادا شئت ولا يصح
 ان سكت فقله ان لم تدخل
 الدار بناء ان فانت دخولها
 فواته بالياس وقوله اذا لم تدخل
 لدار فانت طالق معناه أي وقت
 فانت الدخول فيقع الطلاق
 بمضي زمن يمكن فيه الدخول
 ولم تدخل فلو قال أردت باذا
 ما رايد بان قبل باطنا وكذا
 فله اراق الاصم (أو) قال أنت
 طالق (ان دخلت) الدار (أو)
 ان لم تدخل بالفتح للهزمة
 (وقع) الطلاق (حالا) لان
 المعنى للدخول أو لعمده بتقدير
 لام التعليق كما في قوله تعالى
 ان كان ذامال وبين وسواء
 ا كان فيما علق به صادقاً أم كاذباً
 (هذا ان عرف نحو والا)
 بأن لم يعرفه (فتعلق) لان
 الظاهر قصد له ولا يميز بين
 ان وان ولو قال أنت طالق
 اذ طلقك أو ان طلقك بالفتح
 حكم بوقوع طلقين واحدة

فصل في تعليق الطلاق

بالحمل والحيض وغيرهما) (فصل في تعليق الطلاق)
 ان كنت حاملاً فانت طالق
 (فان ظهر) أي الحمل بها بان
 ادعته وصدة لها الزوج أو شهده
 رجلان بناء على ان الحمل يعلم
 (أو) لم يظهر بها حمل لكن
 ولدت له دون ستة أشهر من
 التعليق (أو) لا أكثر منه
 (أو) لا ربع سنين فأقل منه
 (ولم توطأ وطناً يمكن كون الحمل
 منه) بأن لم توطأ مع التعليق ولا
 بعده أو وطئت حينئذ وطاً
 لا يمكن كون الحمل منه كأن
 ولدت له دون ستة أشهر من
 الوطء (بان وقوعه) من
 التعليق لتبين الحمل من حينئذ
 ولهذا حكمنا بشروط النسب
 (والا) بأن ولدت له لا أكثر من
 أربع سنين أو ولدته وفوق دون
 ستة أشهر ووطئت من زوج أو
 غيره وطناً يمكن كون الحمل
 منه (فلا) طلاق لتبين انتفاء
 الحمل في الاولى اذا أكثر مدته
 أربع سنين ولا حتمال كون
 الحمل من ذلك الوطء في
 الثانية والاصل بقاء النكاح
 والتمتع بالوطء وغيره فيها جائز
 لان الأصل عدم الحمل وبقاء
 النكاح

والألفاق معرفة أو آخر الكلام من حيث الأعراب والباء وهو غير مراد هنا
 (فصل في تعليق الطلاق بالحمل والحيض وغيرهما) أي من الولادة
 والوطء والمشيمة والطلاق والظهار والأبلاء مثلاً (قوله أو شهده رجلان)
 لا أربع نسوة أو رجل وامرأتان وأعله لترتب الطلاق على ذلك والطلاق لا يثبت
 بذلك فلا ينافي ما سياتي في الشهادات من ان الحمل يثبت بالنساء ومن ثم لو شهد
 بذلك وتحكم به ما حكم ثم علق به وقوع الطلاق ح ل (قوله لكن ولدت) أي ولداً
 كاملاً تام الخلقة كما هو المفهوم من ولدت وأما لو ائتمت مخطوطاً في الدون أو لا أكثر
 ولم توطأ وطناً يمكن أن يكون ذلك منه فيبعد وقوع الطلاق كذا قيل وهو واضح
 في الثاني دون الاول ح ل (قوله دون ستة أشهر) أي عددية ح ل وقوله
 لا أكثر منه أي من الدون (قوله ولا ربع سنين فأقل منه) أي من التعليق فلا أربعة
 ملحقه بما دونها خلافاً للحمل من انها ملققة بما فوقها مخرجي عليه مخرج ح ل (قوله
 ولم توطأ) أي بعد التعليق أو معه أخذاً بما بعده (قوله أو وطئت حينئذ) أي حين
 التعليق أو بعده (قوله كأن ولدت الخ) أي أو وطئها مضي (قوله بان وقوعه) أي
 بظهور الحمل وبولادة ما ذكر في سورة ظهور الحمل لا تنتظر الولادة وذهب الاكثرون
 الى انتظارها فنظر الى ان الحمل وان علم لا يتعين ورد بان للظن المؤكد حكم اليقين
 ح ل وكون العصمة ثابتة فلا تزول بالظن غير مؤثر في ذلك لانهم كثيرا ما يزولونها
 بالظن الذي أقامه الشارع مقام اليقين ألا ترى انه لو علق بالحيض وقع بمجرد رؤية
 الدم كما يأتي حتى لو مات قبل مضي يوم وليس له أجر يت عليها أحكام الطلاق
 وان احتمل كونه دم فساد شرح م ر (فرع) هل تشمل الولادة خروج الولد من غير
 الطريق المعتاد لخروجه كالوقوع بطنها فخرج الولد من الشق أو خرج الولد من فها
 فيه نظروا فيه اشمول عند الاطلاق لان المقصود من الولادة انفصال الولد فليتأمل
 اه سم ولو قيل بعدم الوقوع لا يصراف الولادة لغة وعرفاً لخروج الولد من طريقه
 المتساذ لم يبعد اه ع ش والحمل يشمل غير الأدمي حيث لانية ع ش على م ر
 (قوله أولدونه) أي الاكثر وقوله وفوق ستة أشهر لم يقل وستة أشهر فأكثر الى
 أربع سنين مع انه أخصر نظر المفهوم المتن (قوله والأصل بقاء النكاح) جواب
 عما يقال كما يحتمل كونه من الثاني يحتمل كونه من الاول فالمرجح (قوله والتمتع
 بالوطء الخ) واذا تبين وقوع الطلاق به فهو وطء شبهة يجب فيه المهر لا الحد
 وكذا الحكم في كل موضع قيل فيه بعدم وقوع الطلاق ظاهراً أي فانه يجوز الوطء
 واذا تبين الوقوع يجب المهر لا الحد ع ش على م ر وقوله فيما أي فيما قبل

لكن ليس له اجتنابا حتى يستبرها احتياطاً (ولو قال ان كنت حاملاً بكهنة فطلقت) أي فانت طالق طلقة (و) ان كنت حاملاً بأشئ فطلقتين فولدتها أمراً متبرهاً بينهما دون ستة أشهر (فثلاث تنقض تبيين وجود الصفتين وان ولدت ذكراً فكثر مطلقاً أو أنثى فكثر فثلاث تنقض تبيين حاله (٣٤٤) وتنقض المدعى في الصور المذكورة بالولادة

للاؤما بعد ما شو برى وقال ح ل أي في المسئتين بعد الأول ومثلها ما قبل الاحتياط لم يظهر الحمل كما برشد لذلك التعليل فلحاصل ان الوطء جائز حيث لم يظهر الحمل (قوله ليس له اجتنابا) أي من تحبب عادة بخلاف الصغيرة والابنة ح ل وقوله حتى يستبرها أي بقره كافي م د (قوله أي فانت الخ) إشارة إلى أن طلاقاً مفعول مطلق وهو بيان لمسيغة المطلق قال ح ل واما لو قال ما في المتن فانه يكون لغوا لا كناية اه والظاهر انه يكون كناية كافي قل على الجلال (قوله ثلاث) وان كان الحمل عند التعليق نقطة لا تنصف بذكورة ولا أنوثة لان التقطيط يظهر ما كان كناية الطلقة ح ل (قوله لان قضية اللفظ الخ) لانه بالنسبة للأولى وهو قوله ان سكان جالك اسم جنس مضاف فهو من صيغ العموم وبالنسبة للثانية اسم موصول فهو كذلك شو برى (قوله وقع الطلاق) أي المعلق (قوله أولى من تعبيرة بأو) لان كلام الاصل يؤهم انها تعليقان مع انه تعليق واحد وكتب أيضاً قوله أولى من تعبيرة بأو ويساه ان أول واحد الشديش مع انه لو أتى بأحد التعليقين دون الآخرى الأولى وقعت طلاقه ان أتى بالتعلق الأول وثلاثان في الثاني فدار وقوع الثلاث على جميع التعليقين والواو تفيد دون أو وهذا ظاهر في الأولى واما في الثانية فأو كالواو حتى لو أتى بأحد التعليقين فهو لغو وان ولدتها لم يظهر فرق في الثانية بين الواو أو (قوله مرتباً) انظر ما المعتبر في الترتيب والمعية سم والظاهر ان المراد بالترتيب ان يخرج أحدهما بعد الآخر ولو على الاتصال وبالمعية أن يخرج في كس واحد مثلاً ع ش (قوله طلق بالاول) ولو مبتدأ أو سقطاً تم تصويره م د (قوله لوجود الصفة) فلخرج بمضمرة ومات الزوج أو الزوجة لم تطلق لعدم وجود الصفة ح ل وم د (قوله بأن وطئها بعد ولادة الأول) بأن كان الطلاق رجعاً لان وطئها حينئذ وطء شبهة فيه تنقض عدة الأول والثاني ح ل لان عدة الطلاق ووطء الشبهة لنفس واحد فيتحقق اخلان وحيث تدخلنا انقضاً بوضع الحمل ع ش على م د (قوله مما) بأن تم انفصالهما معاً وان تقدم ابتداء خروج أحدهما فالتعسير في الترتيب والمعية الانفصال ح ل (قوله فولدت ثلاثة) والظاهر ان الثلاثة حمل واحد حتى تنقض عدتها بالثالث كما سيخرج به قولهم اذ به يتم انقضاء الحمل والابن كان كل واحد حلاً وانقضت عدتها بالثاني لانه بولادة الأول وقع عليها طلاق فلا يقارنها طلاق ولهذا لو قال أنت مالت مع موتى فمات لم يقع بموته طلاق لانه وقت انتهاء النكاح م د (قوله ولدتهم مما) بأن يخرج جرائ كس مثلاً ع ش (قوله لا ربع حوامل) انما قيد بالحوامل لقوله فيما يأتي وانقضت عدتها بولادتها والا فلا حكم من حيث

(أو) ظله (ان كان بها) أو ما في بطنك ذكر فطلقت إلى آخره أي وان كان أنثى فطلقتين فولدتها (ظنوا) أي فلا طلاق لان قضية اللفظ كون جميع الحمل أو ما في بطنها ذكراً أو أنثى فان ولدت ذكرياً أو أنثيين وقع الطلاق وتعبيرى في هذه والتي قبلها بالواو أولى من تعبيرة بأو (أو) قال (ان ولدت) فانت طالق (فولدت اثنين مرتباً طلق بالاول) أي بخروج وجه كله لوجود الصفة (وانقضت عدتها بالثاني) سواء أكان من حمل الأول بان كان بين وضعها دون ستة أشهر أم من حمل آخر بان واثمها بعد ولادة الأول وأنت بالثاني لا ربع سنين فاقل وخارج بمرتباً ما لو ولدتها معاً فاتها وان طلق واحدة لا تنقض المدة بها ولا بواحدة منها بل تشرع في العدة من وضعها (أو) قال (كلما ولدت) فانت طالق (فولدت ثلاثة مرتباً وقع بالاولين طلقان وانقضت عدتها) بالثالث ولا تقع به طلاقاً ثالثة اذ به يتم انفصال الحمل الذي تنقض به العدة فلا يقارنه طلاق وخارج بالنص ص بزيادتي مرتباً ما لو ولدتهم معاً فطلق ثلاثاً ان نوى ولداً والافواحدة وتعد بالاقراء فان ولدت أربعة مرتباً وقع ثلاث بولادة ثلاث وتنقض عدتها

بالرابع (أو) قال (لا ربع) حوامل (كلما ولدت واحدة) منكن فصواحبا (طوالق فولدت معاً طلقن ثلاثاً) وقوع ثلاثاً لان لكل منهن ثلاث مباحب يقع بولادتها على كل من الثلاث طلاقاً ولا يقع بها على نفسها شيء ويعد دون جميعاً بقاء فراء

وصواب جمع صاحبة كضاربة رضوا رب وقولي كالاصل ثلاثا الثاني دافع لاحتمال ارادة طلاق المجموع ثلاثا (او) ولدن
(مرتبا طلقت الرابعة ثلاثا) بولاده كل من صوابها الثلاث طلقة وانقضت عدتها بولادتها (كالاولى) فانها تطلق ثلاثا
بولادة كل من صوابها طلقة (ان بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة (و) طلقت (الثانية طلقة) بولادة الاولى (والثالثة طلقة) بولادة
بولادة الاولى والثانية (وانقضت (٣٤٥) عدتها) أى الثانية والثالثة (بولادتها) أى ان لم يتاخر تاني توبعها الى ولادة

الرابعة والا طلقتا ثلاثا ثلاثا والا الاولى
تعتد بالاقرار ولا تقسأ نف عدة
للطلقة الثانية والثالثة بل تبني على
ما مضى من عدتها وشرطا انقضاء
العدة بوضع الولد لحوقه بالزوج كما
يعرف من محله (او) ولدن (ثنتان
معاً ثم ثنان، ما وعدة الاولين باقية
ما طلقتا) أى الاوليان (ثلاثا ثلاثا)
أى طلق كل منهما ثلاثة بولادة كل
من صوابها الثلاث طلقة
(والاخرى ان طلقتين طلقتين) أى
طلق كل منهما طلقتين بولادة الاولين
ولا يقع عليهما بولادة الاخرى شىء
وتنقضى عدتهما بولادتهما وخرج
بزيادته وعدة الاولين باقية ما لم
تنق الى ولادة الاخرين فانه لا يقع
على من انقضت عدتها الا طلقة
واحدة وان ولدت ثلاث معاً ثم الرابعة
طلق كل منهن ثلاثا وان ولدت
واحدة ثم ثلاث معاً طلقت الاولى
ثلاثا وكل من الباقيات طلقة وان
ولدت ثنتان مرتباً ثم ثنتان معاً طلقت
الاولى ثلاثا والثانية طلقة والاخرى ان
طلعتين طلقتين وان ولدت ثنان معاً
ثم ثنان مرتباً طلق كل من الاولين
والرابعة ثلاثا والثالثة طلقتين وان

وقوع الطلاق لا يتقيد بهذا القيد ع ش على م د (قوله جمع صاحبة) ويقبح ايضا
صاحبة على صاحبات والا اول اصكشر شوبرى (قوله طلاق المجموع ثلاثا) أى
بتوزيع الثلاث على الاربع وبكل المنكسر (قوله مرتبا) أى بحيث لا تقضى
عدة واحدة باقرائها قبل ولادة الاخرى عن (قوله عند ولادة الرابعة) بأمر امتدت
اقرائها وتاخر وضع تاني توأمها الى وضع الرابعة (قوله أى ان لم يتاخر الخ) هذا
القيد معتبر فى جميع ما يأتى ب ش (قوله ولا يقع عليها) أى على كل منهما بولادة
الاخرى شىء ولا تقضاء عدتهما بولادتهما فلا يلطههما طلاق وقوله وتنقضى عدتهما
بخطف على م علول (قوله وان ولدت ثلاث معاً) علم ان الحاصل ثمان صور لان
الاربع اما ان يتماقبن فى الولادة او تلد ثلاث معاً ثم واحدة او تلد الاربع معاً
او ثنتان معاً ثم ثنان معاً او واحدة ثم ثلاث معاً او واحدة ثم ثنتان معاً ثم واحدة
او تلد ان معاً ثم ثنتان معاً ثنتان او معاً ثم ثنتان معاً ثنتان او معاً ثم ثنتان معاً ثنتان
الامن وضعت عقب واحدة فقط فتطلق واحدة وعقب اثنين فقط فتطلق طلقتين
وأخصر من ذلك أن يقال طلقت كل بعدد من سبقها ومن لم تسبق ثلاثا شرح م د
بالخرف أى ان بقيت عدتها الى ولادة الرابعة (قوله طلقت الاولى ثلاثا) أى
بولادة اثلاثه وقوله طلقة لا تقضاء عدته بولادته (قوله والثالثة) طلقتين
لا تقضاء عدتهما بولادتهما (قوله فان انقطع الدم) بخلاف ما لو ماتت فانها تطلق عملاً
بالظاهر وهو كونه دم حيض وان احتمل كونه دم فساد ح ل (قوله تبين ان
الطلاق لم يقع) كما لو حلف لا يسافر ليلد كذا حيث يحنث بمسارقة عمران بلده
فاصدا السفر اليها ثم ان لم يصل اليها بان أن لا يطلق ح ل (قوله فبما هما مقبلتان) فلو
ماتت قبل تمامها فانها لا تطلق لا يقال القياس ان تطلق عملاً بالظاهر لان الحيضة
لم توجد حينئذ ح ل (قوله وان خالفت عادتها) ما لم تكن آيسة فان كانت كذلك
لم تصدق لان ما كان من خوارق العادة لا يعول عليه الا اذا تحقق وجوده وهى
هنا ادعت ما هو مستحيل عادة فلا يقبل منها خلافاً لسم القائل بتصدقها حينئذ
ذكره ع ش على م د (قوله لانها اعرف) وحلفت لثمتها بكرهته وقوله وقسم
اقامة البينة أى فلا يسوغ لهم الشهادة بأنه دم حيض الا ان قامت قرينة لهم بذلك

ولدت واحدة ثم ثنتان معاً ثم واحدة ٨٧ بحيث طلق كل من الاولى والرابعة ثلاثا وكل من الثانية والثالثة طلقة ما وتبين كل
منهما بولادتهما (او) قال (ان حضت) فانك طالق (طلقت بأول حيض مقبل) فلو علق في حال حيضها لم تطلق حتى تطهر ثم تشرع
فى الحيض فان انقطع الدم قبل يوم وليلة تبين ان الطلاق لم يقع (او) ان حضت (حيضة) فأدت طالق (فبما هما مقبلتان) فطلق
لانه قضيه الفطر هذه والتي قبلها من زيادته (وحلفت على حيضها الملق به طلاقها) وان خالفت عادتها بأن ادعته فانكره
الزوج فتصدق فيه لانها اعرف منه به وتسر اقامة البينة عليه فان الدم وان شوهد لا يعرف أنه حيض لجوار كونه دم استهائمه

ح ل (قوله بخلاف حيض غيرها) أى المطلق عليه طلاقها بأن قال ان حاضبت فلانة
فأنت طالق ح ل (قوله لا لسان) وهو الفم وقوله ويصدق الزوج راجع
للمصورتين (قوله ان حضنتا) وكذا القول ان حضنتا حضنة وبني لفظ حضنة فان
قال حضنة واحدة فلا تخرج لانه تعليق بحال لان الواحدة نص فيها ولفظ ولدا مثل
ألفظ حضنة فيما ذكر اه ق ل على المحلى فالمعتمد أنه اذا قال ان حضنتا حضنة
أو ولدا ولدا أنه يلغى ولذا الحضنة والولد معذرا شترهما كما فى الحضنة والولد وان قال
حضنة واحدة أو ولدا واحدا كان تعليقاً بالمحال فلا يقع لانه نص فى الوحدة وما قبله
وهو حضنة وولد ظاهر فيها كما قاله فى وح ل (قوله مثلاً) تكلف الشرط
(قوله وقع المهر) وقيل فى مسألة التعليق لا يقع شيء لا المهر ولا المطلق للدور
لانه لو وقع المهر لوقع المطلق لترتبه عليه ولو وقع المطلق لم يقع المهر ليلينيتها فيلزم من
وقوع المهر عدم وقوعه ونقل عن النص والاكثرين واشتهرت المسئلة بان سريج
لانه الذى أظهرها لكن الظاهر أنه رجع عنها التصريح فى مكناب الزيادات
بوقوع المهر وقال ابن الصباغ أخذنا من لم يوقع الطلاق خطأ فاحشا وقيل يقع ثلاث
واختاره الأئمة كثيرون متقدمون المهررة وطلقتان من الثلاث العلقه اذ بوقوع
المهررة وجد شرط وقوع الثلاث والطلاق لا يزيد عليهن فيقع من المطلق تمامهن
ويؤلف وقوله قبله للحصول الاستعانة به وتدمر ما يؤيد هذا تأييدا واضحا فى أنت طالق
أه من مستند اليه حيث اشتمل على ممكن ومستحيل فالغنى المستحيل وأخذ لما
بالمكن ولعمرة نقل عن الأئمة الثلاث شرح م ر وعسارة زى قوله وقع المهر دون
المطلق قال الرافعى لان الجمع بين المهر والمطلق ممتنع ووقوع أحدهما غير ممتنع
والمهر أولى لانه أقوى من حيث افتقار المطلق اليه ولا نه جعل الجزاء سابقا على
الشرط به لانه قبل والجزء لا يقدّم فيلغى ولان الطلاق تصرف شرعى والزواج أهله
وهى محل له فيبعد انسداد أى الفأوه اه (قوله لانه) أى المطلق وهو الطلاق ثلاثا
قوله مشروط به) أى بالمهر فوقعه أى المطلق عمال (قوله وشبهه) أى من جهة
الدور وفرق بينهما بأن هذا دور شرعى وذلك جعلى وفيه انهم اعتبروا الدور الجعلى
فى قوله ان وطأك الخ ح ل (قوله مباهما) لو لم يقيده بمباح فانه اذا وطأ وقع
كما هو ظاهر ووافق م ر عليه ع ش لكن ببقى الظاهر حكم هذا من إيجاب
طء مباح وتقرر المهر وحصول التعليل والتصين ويظهر ترتيب هذه الاحكام عليه لانه
طء مباح كما صرح به فى شرح الروض شوبرى ملخصا (قوله ثم وطأ) ولو فى الدبر
ولو فى الحيض لانه مباح بحسب الوضع كذا علل شيخنا كجهر وعليه لو قال

(أ) قال أبو جعينة (إن حلفت
 فأنفقا طالقاً فأن دعاءاً وكذباً
 حلف) فلا طلاق لأن
 طالق كل منهما معلق بحيفهما
 ولم يثبت وإن صدقهما طلقاً
 (أو) كذب (واحدة) فقط
 (طلقت) فقط إن حلفت أنها
 حاصت لثبوت حيفها بيمينها
 وحيف ضررتها بنصديق الزوج
 لها والمصدقة لا يثبت في حقها
 حيف ضررتها بيمينها لأن اليمين
 لا تؤثر في حق غير الحالف كما مر
 فلم تطلق (أو) قال (إن أو حق)
 مثلاً طلاقاً أو ظاهراً مثلاً
 أو آلت أولاً عنت أو فسخت
 الكتاب بيمينك مثلاً فانت
 طالق قبله ثلاثاً ثم رجعت المعلق
 به من التطلق أو غيره (وقع
 المهر) دون المعلق لأنه لو وقع
 لم يقع المهر لاستماله وقوعه
 على غير زوجة وإذا لم يقع المهر
 لم يقع المعلق لأنه شرطه
 فوقعه محال بخلاف وقوع
 المهر إذ قد يقع المهر من
 الشرطاً بسبب كماله علق عتيق
 سالم بعتق غانم ثم أعتق غانماً
 في مرض موته ولا يفي ثلث ماله
 إلا بأحدهما لا يترع بينهما بل
 ينعين عتيق غانم وشبه هذا
 قالوا قرأنا من كتبك ثبت

النسب دون الارث (أو) قال (ان وطأته وطأ) (مباحات طالق فيه ثم وطأ لم يقع) طلاق
الانه لو وقع لم يخرج الوطأ

عن كونه ما عا ونعوجه عن ذلك محال وسواء اذكر ثلاثا ام لا (أو علقه بمشيتها خطايا الشرطت) أي مشيتها (فورد)
 بأن تأتي بها في محاسن التواحب لتضمن ذلك تملكها الطلاق كملقي نفسه وهذا (في غير نحو مقي) أما فيه فلا يشترط
 الفور كما مر والتقسيم بهذا من زيادتي هنا (٣٤٧) وإن ذكر الأصل حكم أن في الفصل السابق أما لو علقه بمشيتها

غيبية كأن قال زوجتي طالق
 إن شئت وإن كانت حاضرة
 أو بمشيئة غيرها كأن قال له
 إن شئت فزوجتي طالق فلا
 تشترط المشيئة فور الانتفاء
 التملك في الثانية وبعده
 في الأولى بانتفاء الخطاب
 فيه (ويقع) الطلاق ظاهرا
 وباطنا (بقول المعلق
 بمشيئته) من زوجه أو غيرها
 (شئت) حالة كونه (غير
 صبي ومجنون ولو) سكران
 أو (كارها) بقلبه إذا قصد
 التعليق بما في الباطن
 تحفته بل باللفظ الدال عليه
 وقد وجد أمام مشيئة الصبي
 والمجنون المعلق بها الطلاق
 فلا يقع بها إذا لا اعتبار بقولها
 في التصرفات وتعبيري
 بما ذكره أولى مما عساه (ولا
 رجوع لمعلق) قبل المشيئة
 نظرا إلى أنه تعليق في الظاهر
 وإن تضمن تملكها كما لا يرجع
 في التعليق بالأعطاء قبله
 وإن كان معاوضة (ولو قال
 أنت طالق ثلاثا الآن يشاء
 زيد طلقة يشاءها) ولو في
 أكثر منها (لم تطلق) نظرا إلى
 أن المعنى الآن يشاء فلا
 تطلقين كما لو قال الآن يدخل

أن وماتت وطأ حراما أنت طالق ووطئها في الحيض لا يقع لأنه ليس حراما لذاته
 وهو بعيد عن روح وعبارة شرح م ر ثم وطئ ولو في حيض إذا المراد المباح لذاته
 فلا تنافي الحرة العارضة يخرج الموطأ في الدبر فلا يقع به شيء خلافا للأذعن لأنه
 لم يوجد الموطأ المباح لذاته (قوله عن صكونه مباحا) أي ولو نرجع عن كونه مباحا
 لم يقع الطلاق ويؤدى إلى أنه لا يؤخذ من م ر (قوله أو معلق) أي بان أو إذا شوبرى
 (قوله خطايا) المراد به ما كان بصيغته المعتادة حضر الشمس أو غاب كأن كتب لها
 أنت طالق إن شئت ونوى وبلغها ذلك فشاءت وبالنسبة ما كان بصفتها كذلك
 شوبرى بزيادة وهذا يفيد أنه لو قال لها وهي غائبة أنت طالق إن شئت وأخبرها
 شخص بذلك وشاءت طلقت وهو في غاية البعد ح ل (قوله أي مشيتها) وظاهر
 كلامهم تعيين لفظ شئت ويوجه بأن نحو أردت وإن رادفه إلا أن المدار في التعليق
 على اعتبار المعلق عليه دون مرادفه في الحكم اه شوبرى (قوله كأن قال له)
 أي للمكلف أما غيره فلا عبرة به ح ل (قوله بقول المعلق) أي أو إشارة إلى أن
 ولو طرأ خرسه بعد التطبيق ح ل (قوله تحفته) قد يشكك بأنه لو علقه برضاها
 أو بصباها وقالت ذلك كارهة بقلها يقع باطنا ح ل (قوله ولا يقع بها) ما لم يرد المعلق
 التلغظ بذلك ق ل على الجلال (قوله في التصرفات) أي المالية وغيرها كما هنا
 لأن قوله شئت بمنزلة طلاقها وطلاقها الزوجية لا يصح فكذلك طلاق زوجة غيرها
 لأن الطلاق تصرف في محل العصمة فأنه ما يقال أن هذا تعليق على صفة توجد
 من الصبي وليس تصرفا منه (قوله فشاءها) لم تعلق لأنه أخرج مشيئة زيد واحدة
 عن أحوال وقوع الطلاق وقيل تقع طلقة إذا التقدير الآن يشاء واحدة فتقع
 ما لاخراج من وقوع الثلاث دون أصل الطلاق وقبل ظاهرا لإرادته هذا لأنه غلط
 على نفسه شرح م ر (قوله ولو في أكثر) أي مع أكثر في معنى مع (قوله بفعله)
 أي فصل نفسه وقصدت نفسه أو منعها وهكذا أن أطلق على الشيء وفاقا
 لشيخنا وخلافا للخبير بخلاف ما إذا قصد التعليق بمجرد صورة الفعل فانه يقع
 مطلقا شوبرى وعبارة ع ش على م ر قوله أو علقه بفعله أي وقصدت نفسه
 أو منعها بخلاف ما لو أطلق أو قصد التعليق بمجرد صورة الفعل فانه يقع ويجرى مثله
 في فعل من يبالي فالمراد بقصد الإعلام منعه منه أو حثه عليه كما قاله الشيخ عميرة
 (قوله بفعله من يبالي بتعليقه) بأن قضى العادة والمروءة بأنه لا يخالقه ويرقبه
 لنحو حياه أو مسدقة أو حسن خلق قال في التوشيح فلو أن له عظيم قرية فمكف
 أن لا يرشع حتى ضيفه فهو مبال لما ذكر شرح م ر قال الشيخ جبر ويظهر أن معرفة

زيد الدار قد دخلها ولو قال أردت بالاستثناء وقوع طلقة إذا شاءها وقعت طلقة أو أردت عدم وقوعها إذا شاءها
 فطلقة ثان لأنه غلط على نفسه (كما) لا تطلق فيما (لوعلقه به) كدخوله الدار أو فعله من يبالي بتعليقه بأن يشق عليه
 حثه لصدقة أو نحوها (رقصد) المعلق (أعلامه به)

ولن لم يعلم المبالى بالتعليق
 (تفعل) المعلق بفعله من
 نية أو غيره (ناسيا) للتعليق
 (أو) إذا كرهه (مكرها) على
 الفعل (أو) مختارا (باجهلا)
 بأنه المعلق عليه وهذه من
 زيادتي وذلك خبر ابن ماجه
 وصححه ابن حبان والحاكم
 أن الله وضع عن أمي الخطأ
 والنسيان وما استكرهوا
 عليه أي لا يؤاخذهم بها
 ما لم يدل دليل على خلافه
 لضمان المتن فالقول معها
 كالفعل فان لم يبال بتعليقه
 كالسلطان وأصح أو كان
 يبالى به ولم يقصد المعلق
 إعلامه طلق بفعله لأن
 الغرض حيث مجرد التعليق
 بالفعل من غير أن ينضم إليه
 قصد إعلامه به الذي قد يعبر
 عنه بقصد منعه من الفعل
 وإفادة طلاقها فيما إذا لم يقصد
 إعلامه به وعلم به المبالى من
 زيادتي وكذا عدم طلاقها فيما
 إذا قصد إعلامه به ولم يعلم به
 وهو مفهوم كلام الروضة وأصلها
 وكلام الأصل مؤول هذا كله
 كما رأيت إذا حلف على فعل
 مستقبل

كونه من يبالى به يتوقف على نيته ولا يكتفى فيه بقول الزوج إلا أن كان فيه ما يضره
 ولا المعلق بفعله لسهولة علمه من غيره كالأكره بخلاف دعواه النسيان أو الجهل
 فإنه يقبل وإن كذبه الزوج اهـ ويقع خلافه لاعترافيه شورى والاعتبار
 بكونه يبالى عند التعليق كما في س ل (قوله وإن لم يعلم المبالى) للرد ففعله إذا لم يتمكن
 من إعلامه أما إذا تمكن ولم يعلم وقع شرح م ر (قوله ناسيا) ما لم يعلم بفعله
 وإن نسي أو أكره أو قال لا أفعله عامدا ولا غير عامد شورى وقال حل ناسيا
 للتعليق أو منزلة أو منزلة وذلك إذا لم يعلم المبالى بالتعليق ومثل الطلاق في عدم الحنث
 بما ذكر الحلف بالله (قوله أو مكرها) أي من غير الحالف ومثل الأكره حكم
 الخاص الذي لم يتسبب فيه والمراد مكره بغير حق فقد أفتى والد شيخنا فيما إذا
 كان الطلاق معلقا بصفة أنها إن وجدت باكره بحق حنث وانحلت اليمن أو بعير
 حق لم يحنث ولم تفعل شورى (قوله أو باهلا) ومن الجهل أن يخبر من حلف زوجها
 أنها لا تخرج إلا بأذنه بأن زوجها أذن لها وإن كان كذب الخبر قاله البلقبي ومنه
 أيضا ما لو حررت ناسية وظلت انحلال اليمن أو أهلا لا تنه أول سوى المرة الأولى
 فخرجت ثانية ولو فعل المخوف عليه معتمد اعلى أثناء مفت بعدم حنثه به وغلب
 على ظنه صدقه لم يحنث وإن لم يكن أهلا للافتاء كما أفتى به أوالداد المدار على غلبة
 الظن وعدمها لا على الأهلية شرح م ر ومثله ما يقع كثير من قول غير الحالف له بعد
 حلفه إلا أن شاء الله ثم يخبر بأن مشيئة غيره تنفعه فيفعل المخوف اعتمادا على خبر
 الخبر والقاهر أن مثله ما لم يخبره أحد لكنه ظنه معتمد اعلى ما أشتهر بين الناس
 من أن مشيئة غيره تنفعه فذلك الاشتمار ينزل منزلة الأخبار ع ش على م ر (قوله
 فالفعل معها) أي مع الثلاثة (قوله كالسلطان) هل ولو كان صديقا وأنا أو أبا
 حل وفي البر ماوى محله ما لم يكن كذلك والاملا يقع (قوله طلق بفعله) ولو ناسيا
 أو باهلا أو مكرها حل (قوله مؤول) لأن الأصل قال أو بفعل من يبالى بتعليقه وإعلم به
 فيؤول قوله وإعلم به بقصد إعلامه به شيئا (قوله هذا كاه) أي كون الجاهل والناسي
 لا يقع عليهم الطلاق بفعلهما حل (قوله على فعل مستقبل) كالأفعل حل (قوله
 أما لو حلف الخ) منيعه يقتضي أن حكم هذا يخالف لما قبله مع أنه ليس كذلك فان
 الحكم فيه ما واحد وهو عدم الوقوع على الناسي والجاهل وبما أنه أفتى به
 لأجل قوله وإن قصدان الأمر كذلك في الواقع وعبارة شرح م ر ولا فرق بين الحلف
 بالله وبالإطلاق ولا بين أن ينسى في المستقبل فيفعل المخوف عليه أو ينسى فيحلف
 على ما لم يفعله أنه فعله أو بالعكس كأن حلف على نفي شيء وقع باهلا أو ناسياله اهـ

أما وحلف على نفي شيء وقع ما هله أو ناسياله كما وحلف أن زيد ليس في الدار وكان فيها وليه لم يهدأ وعلمه ونسي
فلا طلاق وان قصد أن الأمر كذلك (٢٤٩) في الواقع خلافا لابن الصلاح وقد أرفقته في شرح الروض

وهي صريحة في إتمام المحكم (قوله جاهلا) حال من فاعل حلف أو وقع (قوله وان قصد) ضعيف مع ش (فصل في الإشارة للطلاق بالإصابع وفي غيرها) *
وهو قوله ولو علق عبيد طلقته الخ وأعاد المامل وهو في ثلاثين وهم عتقه على الإصابع (قوله عند قوله طالق) مثله في شرح م ر قال ع ش عليه وكذا عند قوله أنت بناء على أنه من تمام المصيبة كما تقدم ومثله في حل وخالف الشوبري فأخذ بظاهر كلام الشارح ورق بين ما هنا ما تقدم بأن النية ثم للإيقاع وهو مجموع أنت وما بعده فاكفي بمقارنة النية لأي جزء منه وهو نال الحد والطلاق فلا بد من مقارنتها للفظ طالق إذ لا دخل لانت فيه فليست امل (قوله ولا اعتبار بالإشارة هنا) أي في قوله أنت طالق حيث لا نية وقد دخل عن لفظه ~~هكذا~~ فلا تلحق عن الاعتبار لا عند انتفاؤها فكان الأنسب تأخير هذه الجملة عن قوله أو هكذا (قوله ولا بقوله أنت هكذا) أي واسقط لفظ طالق وان نوى الطلق لانه لا اشعار للفظ بالطلاق حل وبه فارق أنت ثلاثا فانه كناية فان نوى به الطلاق الثلاث وأنه مبني على مقدر أي أنت طالق ثلاثا وقع والا فلا ع ش على م ر بخلاف أنت الثلاث فليست كناية برماوى (قوله أو مع قوله هكذا) أي قال أنت طالق هكذا حل (قوله لأن ذلك) أي المذكور من الإشارة مع الية أو مع قوله هكذا وقوله صريح وبه (أي في العدد فارجع كفه طلقت واحدة اه حل (قوله مفهومة لذلك) أي صادرة عن قصد بأن اقترن بها ما يدل على ذلك كالنظر لإصابعه أو تحريكها لان الإنسان قد يعتاد الإشارة بإصابعه في الكلام لا عن قصد فاندفع ما قد يقال إذا كانت صريحة لا معنى لاشتراط كونها مفهومة له حل (قوله أردت أحداها) أي لقبولتين وانظر إذا أشار بأربع وقال أردت المقبوضة ولا يبعد القبول اه سم على جهره أو قد يقال قبول قوله أردت المقبوضة بين مشكل مع كون الغرض أن يحل اعتبار قوله هكذا إذا انضمت إليه فربما تفهم المراد بالإشارة ومقتضى انضمامها أنه لا يلتفت لقوله أردت غير ما دللت عليه القرينة وقد يجاب بأن القرينة من حيث هي دلائلها ضعيفة فقبل منه ما ذكر مع اليقين ع ش على م ر (أوله صريحة في العدد) أي والواحد ليس بعدد (قوله لم تحرم عليه) أي الحرمة الصكبرى والأماصل الحرمة حاصل جرما كما يرشد إليه قوله فله الرجعة حل (قوله ومعلوم الخ) جواب عما يقال ان الطلاق وقع مقارنا للعق فقتضاء أنها تحرم عليه حرمة كبرى لان الطلاق لم يقع حال الحرمة فأجاب بقوله لكن علب الخ وقوله معالان المصفة واحدة والظاهر أنها لو علقا بصفتين ووجدتا معا كان كذلك وانما مورد باب المصفة الواحدة لان المصبة فيها محققة حل

وهي صريحة في إتمام المحكم (قوله جاهلا) حال من فاعل حلف أو وقع (قوله وان قصد) ضعيف مع ش (فصل في الإشارة للطلاق بالإصابع وفي غيرها) *
وهو قوله ولو علق عبيد طلقته الخ وأعاد المامل وهو في ثلاثين وهم عتقه على الإصابع (قوله عند قوله طالق) مثله في شرح م ر قال ع ش عليه وكذا عند قوله أنت بناء على أنه من تمام المصيبة كما تقدم ومثله في حل وخالف الشوبري فأخذ بظاهر كلام الشارح ورق بين ما هنا ما تقدم بأن النية ثم للإيقاع وهو مجموع أنت وما بعده فاكفي بمقارنة النية لأي جزء منه وهو نال الحد والطلاق فلا بد من مقارنتها للفظ طالق إذ لا دخل لانت فيه فليست امل (قوله ولا اعتبار بالإشارة هنا) أي في قوله أنت طالق حيث لا نية وقد دخل عن لفظه ~~هكذا~~ فلا تلحق عن الاعتبار لا عند انتفاؤها فكان الأنسب تأخير هذه الجملة عن قوله أو هكذا (قوله ولا بقوله أنت هكذا) أي واسقط لفظ طالق وان نوى الطلق لانه لا اشعار للفظ بالطلاق حل وبه فارق أنت ثلاثا فانه كناية فان نوى به الطلاق الثلاث وأنه مبني على مقدر أي أنت طالق ثلاثا وقع والا فلا ع ش على م ر بخلاف أنت الثلاث فليست كناية برماوى (قوله أو مع قوله هكذا) أي قال أنت طالق هكذا حل (قوله لأن ذلك) أي المذكور من الإشارة مع الية أو مع قوله هكذا وقوله صريح وبه (أي في العدد فارجع كفه طلقت واحدة اه حل (قوله مفهومة لذلك) أي صادرة عن قصد بأن اقترن بها ما يدل على ذلك كالنظر لإصابعه أو تحريكها لان الإنسان قد يعتاد الإشارة بإصابعه في الكلام لا عن قصد فاندفع ما قد يقال إذا كانت صريحة لا معنى لاشتراط كونها مفهومة له حل (قوله أردت أحداها) أي لقبولتين وانظر إذا أشار بأربع وقال أردت المقبوضة ولا يبعد القبول اه سم على جهره أو قد يقال قبول قوله أردت المقبوضة بين مشكل مع كون الغرض أن يحل اعتبار قوله هكذا إذا انضمت إليه فربما تفهم المراد بالإشارة ومقتضى انضمامها أنه لا يلتفت لقوله أردت غير ما دللت عليه القرينة وقد يجاب بأن القرينة من حيث هي دلائلها ضعيفة فقبل منه ما ذكر مع اليقين ع ش على م ر (أوله صريحة في العدد) أي والواحد ليس بعدد (قوله لم تحرم عليه) أي الحرمة الصكبرى والأماصل الحرمة حاصل جرما كما يرشد إليه قوله فله الرجعة حل (قوله ومعلوم الخ) جواب عما يقال ان الطلاق وقع مقارنا للعق فقتضاء أنها تحرم عليه حرمة كبرى لان الطلاق لم يقع حال الحرمة فأجاب بقوله لكن علب الخ وقوله معالان المصفة واحدة والظاهر أنها لو علقا بصفتين ووجدتا معا كان كذلك وانما مورد باب المصفة الواحدة لان المصبة فيها محققة حل

الكاح مدانة ضاها قبل زوج آخر ٨٨ بح ش ومعلوم أن الطلاق والعق وقعا معا لكن غلب العق للنشر في الشارع إليه فكأنه تقدم كالأوصى المستوفى له أو مدبره حيث نصح الوصية مع ما ذكر

فان لم يصحح المبدع من التثنية ولم يميز الوارث بقى رقب ما زاد عليه وعرفت عليه لان البعض كالفن في عدد الطلاق عام
 وتضمن عليه ايضا ان لم يمتنع بذلك الصفة بل بأخرى متأخرة كأن قال (٣٠٠) أنت طالق طلقين في آخر

(قوله مع ما ذكر) أى مثل ما ذكر من ان العتق واستحقاق الوصية يتقاربان (قوله
 فأجابته أخرى) أى غير المادة (قوله أو غيرها) وهى الجببة كما يدل عليه ما بعده
 (قوله ولم يمتنع فيها طلاق المناداة) فيه أنه كيف يظن انها المادة ولم يقصد طلاق
 المناداة ويحاط بأنه لا يلزم من ظن المناداة أن يقصد طلاقها بل هو الظاهر فقط من
 حاله حيث قد أى الظاهر أنه قصد ذلك وخضاب الجببة قطع أثر ذلك القصد سم (قوله
 طلق) أى لسبق المكاملة معها فقويت القرينة لا يقال ليس لنا طلاق يقع
 بالقصد أى من غير لفظ لا نقول انما وقع على هذه القوة جانبها بالبداء شيئا أعزى
 وقد يقال لما قصد المناداة مع أن يكون اللفظ مستملا فيها وهو صالح أيضا للجمية
 فكأنه استعمل فيها أنت طالق على سبيل الاشتراك (قوله مع الأخرى) أى الجببة
 فإذا قال لم أقصد الجببة دين ولا يقبل ظاهرا لانه خاطبها بالطلاق حل (قوله لوجود
 الصفتين) فيه أن المكره اذا أعتد ذكره كانت غير واجبة بأن هذا أغلبي حل
 فان علق بأكل ربع رمانة أيضا مثلث لوجود الصفات الثلاث بأكلها فان أكلت
 نصفها انطلقان برماوى (قوله فان علق بكلاما) أى فى التعليقين أو فى الثاني فقط لان
 التكرار انما هو فيه سم على حجر (فائدة) نقل عن ابن عباس أن فى كل رمانة حبة من
 رمان الجنة ونقل الدميرى أنه اذا عدت الشرفات التى على حلق الرمانة فان كانت
 زوجا تعد زوج الرمانة زوج وعدد رمان الشجرة زوج أو مردا تعدا مرد (قوله فيه) أى
 الخبير (قوله فإذا قال ان حلفت الخ) هذا تعليق على الحلف فلم يكرره أربع مرات ملقت
 ثلاثا لان كل مرة منها غير الاولى حلف حل أى فهو حلف وتطبيق على حلف فلا منافاة
 بين حل و زى القائل بأنه حلف لان فيه معال نفسه (قوله ثم قال ان لم تخرج الخ)
 هو على الترتيب (قوله لان قال الخ) أى ولم يقع بينهما تنازع فلو تنازعا فى طلوع الشمس
 فقالت لم تطلع فقال ان لم تطلع فانت طالق طلق مالا لان غرضه التحقيق وهو
 حلف شرح م (قوله لانه ليس بحث) بل هو تعليق بمحض صفة يقع بها ان وجدت
 والا فلا م (قوله ويقع الآخر بصفته) معطوف على قول المصنف وقع وعلى
 قول الشاوي فلا يقع قال اشوبرى وهو مشكل فى الثالثة لان الحلف فيها متى على
 ظنه والحلف بناء على الظن لا حث فيه وان بان خلافه فالوجه أن الوقوع فى الثالثة
 متى على خلاف الصحيح وهو حديث الجاهل اه ويمكن حل كلامه على التعليق
 بحسب ما فى نفس الامر لا بحسب ظنه فيقع حيث دان بين خلاف ما قاله (قوله من
 الخروج) أى فى ان خرجت (قوله أو عدمه) أى فى ان لم تخرجى وقوله أو عدم الخ أى
 فى قوله ان لم تكن الخ هو على اللف والنشر المختلط وقوله وعدمه وذلك باليأس حل

جزء من حياة سيده وقال سيده
 اذا مت فانت حر ثم مات سيده
 وتفسيرى بالصفة أعم من تفسيره
 بكون السيد (ولو نادى زوجة له)
 (فأجابته أخرى فقال) لما أنت
 طالق وظن المناداة أو غيرها
 المقهور مالا ولم يقصد فيها طلاق
 المناداة (طلق) لانها خوطبت
 بالطلاق (لا المناداة) لانها
 لم تخاطب به ولا قصد طلاقها وظن
 حطابها لا يقتضى وقوعه عليها
 فان قصد طلاقها طلق مع
 الأخرى (ولو علق بغير كلاما بكل
 رمانة ونصف) كأن قال ان أكلت
 رمانة فانت طالق وان أكلت
 نصف رمانة فانت طالق (فأكلت
 رمانة فطلقان) لوجود الصفتين
 بأكلها فان علق بكلاما مثلث لانها
 أكدت رمانة ونصف رمانة
 مرتين وقول بغير كلاما من زيادى
 (والحلف) بالطلاق أو غيره فهو
 أهم من قوله والحلف بالطلاق
 (ما يتعلق به بحث) هل فعل (أو منع)
 منه لنفسه أو غيره (أو تحقيق خبر)
 ذكره المالك وغيره لانه يظن صدق
 الخبر فيه (فإذا قال ان حلفت
 بطلاق فانت طالق ثم قال ان لم
 تخرجى أو ان خرجت أو ان لم يكن
 الامر كما قلت فانت طالق وقع
 التعليق بالحلف) لان ما قاله حلف

أسماء السابقة لان قول بعد التعليق بالحلف (اذا طلعت الشمس أو جاء الحاج) فانت طالق
 هذا مع المطلق بالحلف لانه ليس بحث ولا منع ولا تحقيق خبر (ويقع الآخر بصفته) من الخروج أو عدمه أو عدم كون الامر كما قاله
 (قوله)

وهي في العدة أو من طلوع
الشمس أو مجيء الحاج (ولو
قبل له استقبالا أو طلقها) أي
زوجته (فقال نعم ما قرأ به)
أي بالطلاق فإن كان كاذبا
فهو زوجته في الباطن (فإن
قال أردت) طلاقا (ما ضيا
وراجعت) بعده (حلف)
بصدق في ذلك وإن قال
بدل قوله وراجعت وبانت
وجدت نسكها نسكها
فيم الوفاة أنت طالق أمس
وغير ذلك (أو قبل) له
(ذلك التماسا لانشاء فقال نعم)
أو نحوها مما يراد بها كبر
وأجل (فصرح) فيقع حالا
لأن نعم أو نحوها قائم مقام
طلقها المراد لا كره في السؤال
ولو جهل حال السؤال قال
الزركشي فالظاهر أنه استقبار
(فصل في أنواع من تعليق
الطلاق) (ولو علقه بأكل رمانة
أو رغيف) كأن قال إن أكلت
هذه الرمانة أو هذا الرغيف
أو رمانة أو رغيفا فانت طالق
(فتبي) من ذلك بعدا كلها
(حبة أو لبابة) لم يقع الطلاق
كما سيأتي لأنه يصدق أنها
لم تأكل الرمانة أو الرغيف
نعم قال الامام إن بقي فتات
يدق مدركه

(قوله وهي في العدة) ظاهر كلامه رجوعه لثلاثة وهو واضح في الثانية دون الأولى
والثالثة أي في كلام المتن قال سم والتجبه في الأولى والأخيرة توقف الأمر على
اليأس حتى لو فرض في الأولى موتها بعد العدة من غير خروج بتضييق وقوع الطلاق
قبل انقضاء العدة إذا كان الطلاق رجعيا اه وظاهر قول الشاويح وهي في العدة
أن اصفه في الثلاث قد توجد خارج العدة واه لا وقوع حيث قد وهذا لا يظهر
الافى الثانية لأن اليأس في الأولى حيث حصل لا يكون الا في العدة حتى لو انقضت
عدة الطلاق الأولى ولم يخرج ثم ماتت تبين وقوع الطلاق قبل انقضاء العدة لم يحصل
اليأس إذا شك في الثالثة أن تبين أن الأمر غير ما قاله تبين الوقوع من التلفظ بقوله
أن لم يكن الأمر كما قلنا وذلك لا يكون الا في العدة فظهر أن قوله وهي في العدة لبيان
الواقع في الأولى والثالثة كما يؤخذ من كلام سم وحل (قوله أو من طلوع الشمس)
أو تمام القرص حل (قوله أو مجيء الحاج) أي معضه دون ما عدا ذلك وإن تخاف
مجيء الحاج عن وقت مجيئه عادة وهل المراد المجيء أن يصل إلى بلد الحالف أي إلى
محل لا تقصر فيه الصلاة أولا ثم رأيت شيئا ذكر أن المراد مجيء ما يطلق عليه اسم
المجمع وفي كلام سم أنه لا بد من دخول البلد حل ويعتبر كل حالف ببلده فإذا كان
في بلد ليس منها حاج فلا تطلق إلا بمجيء الحاج إليها خلافا لمن قال تطلق بمجيء الحاج
إلى مصر (قوله أطلعتها) خرج ما لو قبل له أنك عرس أو زوجة فقال لا أو أنا عازب
فهو كناية عند شيئا ولو عند غلط لأنه كذب محض قل على الجلال والمرس
بكسر العين اسم للزوجة (قوله التماسا لانشاء) أي لا يقع الطلاق (قوله فقال نعم)
فخرج بنم ما لو أشار بصورته فاه لا عبرة بهما من ناطق فيما يظهر لما روى الفصل
وما لو قال طقت فهل يكون كناية أو مرعى قبل بالأول والثاني أصح اه شرح مدر
(قوله كبر وأجل) والأوجه أن بلى هنا كذلك كما في الإقراران العرق بينهما القوي
لا شرعى شرح مدر (قوله لأن نعم أو نحوها قائم الخ) فيه رد على الضعيف القائل بأنها
كناية دلالة بأنها ليست من صرائح الطلاق كما في شرح مدر (قوله فالظاهر أنه
استقبار) معتمد أي فيعمل على الإقرار دون الانشاء ع ش فلو اختلفا فالعبرة بقصد
السائل حل (فصل في أنواع من تعليق الطلاق) (قوله بأكل رمانة) أي
معينة أو مبهمة أخذ من تمثيله (قوله إن بقي فتات) وبعض الحب في الرمانة كالفتات
كما في قل وشرح مدر (قوله يدق مدره) بضم الميم أي يفتق ادراكه أي
الاحساس به وفي المصباح والمدرك بالضم يكون مصدرا واسم زمان ومكان تقول
أدركته مدر كأي ادراكه وهذا مدركه أي موضع ادراكه أو زمن ادراكه ومدركه

انشرع مواضع طلب الاحكام وهي حيث يستدل بالنصوص والاجتهاد من مداوك
 الشرع والفقهاء يقولون في الواحد مدرك بفتح الميم وليس لتفريجه وجه اه (قوله
 بان لا يكون له موقع) بان لا يسمى قطع خبر كافي شرح م ر قال ولو كان القنات لوجع
 صادر كغيره اعتبر قاله خ ط ومخالفة شيخنا كواله شيخنا م ر (قوله فلا اثر له في بر)
 ص كان قال ان اكلت هذا الرغيف فانت طالق فاكلته وبقي القنات المذكور
 فيعتق ولا اثر له في البر لانه كانه عدم وقوله ولا حنت كان قال ان لم تأكل هذا
 الرغيف فانت طالق فاكلته وبقي القنات المذکور ولم يحن تدبره المراد بالرغيف
 المتعارف بين الناس لا ما يجعل صغير الاولياء تركاهم كخبر سيدي احمد البدوي
 اه برماوى ولو قال ان لم يكن وجهك احسن من القرفانت طالق لم تغلق وان كانت
 زنجية لقوله تعالى لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم فم ان اراد بالحسن الجمال
 وكانت قبيلة الشكل حنت كما قاله الاذرى ولو قال ان لم تكن في أضواء من القمر
 فانت طالق حنت اه شرح م ر وشيخنا ولو علق طلاقها بخروجها الى غير الحمام
 فقال لها ان خرجت الى غير الحمام فانت طالق فخرجت الى الحمام ثم عدلت اغبيره
 لم تغلق وان خرجت لحاجة أخرى ثم دخلت الحمام طلق ولخرجت لها ما طلق
 هذا في الروضة هنا وقال في المهمات لا تغلق وقد قال في الروضة الصواب
 المحرم به والتصور يختلف بالي وهي لا تنهت الغاية وما هناك باللام وهي لا تغلق هذا
 ما جمع به السيد السهمودي بين ما هسا وما في الايمان زى (قوله ثم باسمها كها)
 اذ اذنت تأخير بين الامساك عن مجزوع اللتين قلها راماها فلا ترتب بينهما شيئا
 (قوله بأكل بعض منها أو ببلعه) وو عدوله الى الاكل اشارة الى ان اشتغالها
 بالمضغ المعبر في معنى الاكل لا يضرب لو اكلتها كلها بمضغ لم يحن لان الاكل غير
 البلع في الطلاق بخلافه في اليمين بالله نظر للدرف في اليمين اه قل أى وأما
 الطلاق فبني على اللغة والاكل لا يسمى بلع فيه اهذا وقد قال زى بالحنث وكذا
 شرح م ر لانه يلزم من الاكل البلع لان الاكل هنا مضغ مع بلع للمضوغ بخلاف
 ما اذا قال ان اكلته فانت طالق فاكلته من غير مضغ فلا يحنث لان البلع لا يسمى
 اكل في اللغة ويحنث في الحلف بالله نظر للعرف لان الايمان مبنية عليه ولهذا
 يقال لان يأكل الحشيش والبرس وهما باسميهما زى ملخصا وشرح م ر (قوله
 بخلاف ما لو تقدمت الخ) مفهوم ثم وقوله وأخرت الزوجة الخ مفهوم قوله فبادرت
 (قوله ففرقت) بان اولي الاثيان بالاولان الفورية ليست شرطاً وكذا قوله بعد
 فقالت سرقت الخ ويمكن اه اتي بالغافيه بالاسمية ما قبلهما (قوله ان لم تصدقيني)

بان لا يكون له موقع فلا اثر له
 في بر ولا حنت نظر للمعرف
 (أو) علقه (ببلعها ثم ببيعها
 وبرميها ثم باسمها كها) كان قال
 ان بلعها فانت طالق وان
 رميتها فانت طالق وان امسكتها
 فانت طالق (فبادرت) مع
 فراغها من التعاليق (بأكل
 بعض) منها (أورمية) لم يقع
 ابتداء لفظ بخلاف ما لو قدمت
 بين الامساك أو توسطت
 أو أخرت الزوجة أو كل البعض
 أورمية فلا يخلص بذلك لحصول
 الامساك وقول وبرمي مع
 قول أورمية أولى من قوله ثم
 برمي مع قوله ورمى بعض
 اذ لا يشترط تأخير التعاليق
 رميها عن التعاليق بان لا يعاها
 ولا الجمع بين أكل بعضها
 ورمى بعضها (أو) علقه (بعدم
 يميز نواه عن نواها) المختلطين
 كان قال ان لم تميز نواي
 عن نواك فانت طالق (ففرقت)
 بان جعت كل نواه وحدها
 (أو) بعدم (مدتها في تهمة
 سرقة) كان قال وقد اتهمها
 به ان لم تصدقيني فانت طالق
 (فقلت سرقت ما سرقت
 أو) بعدم اخبارها بعد دحب

كان قال ان لم يبرني بعد وجب هذه الزمانة فانت طالق (فذكرت ما) اي عدد (لا تنقص منه ثم واحد او احدى الى
مالا يزيد عليه) كان تذكر ما ثم تزيد (٣٥٣) واحدا واحدا فنقول مائة وواحدة مائة واثنان وهكذا حتى

يلغ ما يعلم انها لا تزيد عليه
(او) بدم (اخبار كل من
ثلاث) من ذواته (بعد
ركعات الفرائض) كان قال
لمن من لم يقبر في منكن
بعد ركعات فرائض اليوم
والليلة فلي طالق (فقلت
واحدة سبع عشرة) اي في
الغالب (واخرى خمس
عشرة) اي ليوم جمعة (وثالثة
احدى عشرة) اي لساغر
(ولم يصدقني) هذه
المسائل (الاربعة لربيع) طلاق
اتباع اللفظ في الاولى وامدق
المخاطبة في احدى الاخبار
في الثانية ولاخبارها بعدد
الحب في الثالثة وامدقهن
فيما ذكرن من العدد في
الرابعة بخلاف ما اذا قصد
تبيينه فلا تخلص بذلك
والثانية بعدد قصد التبيين
في الرابعة من زيادتي (او) علقه
(بصوحين) كزمان كان قال
انت طالق الى حين او زمان
او بعد حين او زمان (وقع
بعض لحظة) لصدق الحدين
والزمان بها والى به في بعد
وفارق ذلك والله لا قضين
حقن الى حين حيث
لا يثبت بعض لحظة بان

يقع النساء القوية المنة وضم الدال في كسر الحاء غنقة اي ان لم يقبرني
بالهدق اه شيعنا (قوله هذه الزمانة) اي قبل كسرها جرح ش اي لانه بعد
كسرها يمكن الاخبار بعدد وجها بدون الكيفية المذكورة (قوله فذكرت) اي
فلا بد من ذكر ذلك فوراً به صرح الرافعي وفي كلام بعضهم ان الوجه عدم اشتراط
ذلك اي فيما لا يقتضي فوراً كمثل المصنف بخلاف ما يقتضيه كذا لم يقبرني ح ل
(قوله لا تنقص عنه) اي لا تذكر عدداً يقطع زيادته عليها بل اما ان يستكون اقل
او مساوياً ح ل (قوله الى مالا يزيد عليه) فيه ان الخبر يصدق على الاصح من الصدق
والكذب وحيث كان ينبغي ان يكتبني باي عدد فاني به كما كسني باخبارها كاذبة
بقدم زيد وقد قال لسان اخبرني بقدم زيد فانت طالق واجيب بان الاخبار
اذا كان عما هو موجود في الواقع لا يذفيه من الصدق واذا كان ما يستعمل الوقوع
وعدمه في كسني فيه بالاخبار ولو كذباً كذا قيل فلي تأمل فيه ح ل (قوله الاربعة)
اي الاخيرة وقوله في الاولى اي بقوله او بعدم تمييز نواه عن نواها (قوله فلا يخلص
بذلك) بل ان امكن التعيين في الاولى بعلامة تميز نواها لم يقع الا بالياس والواقع
حالا لانه من التعليل بالمستحيل في جانب النفي كما امدده ع ش اذ فعمل كون ان
في جانب النفي لفرأني اذا دخلت على ممكن اما اذا دخلت على مستحيل كما في افسى
للمور بخلاف التعليل على المستحيل في الاثبات فلا يقع به شيء ع ش على مرد ولو حلف
لوقوع لك مناع في البيت ولم اكسره على راسك فانت طالق فبقي هو وقع في الحال
لانه تعليل على مستحيل في النفي وقيل لا يقع وقيل يقع قبيل الموت واعتد ع ش على
مرا الاقوا (قوله وفارق ذلك الخ) عبارة مروية وفارقه قوام في الايمان لا قضين حقن
الى حين حيث لم يثبت بلحظة فاكتر بل قبيل الموت بان الطلاق تعليل فعلق يا قول
ما يسمى حينه اذا المدا في التعليل على وجود ما يصدق عليه لفظها ولا قضين زيد
وهو لا يختص بزمان فنظريه الى الياس قال الشوبري ونصيته انه لو حلف بالطلاق
ليقضين حق فلان الى حين لا يثبت بعد لحظة كما عتمد م ر شوبري اي فيكون
اخلف باق في كلام الدارح ليس قيدا (قوله فيرجع فيه) اي في كل من الطلاق
والقضاء اليه اي الانشاء والوعد اي على التوزيع اه ومعلوم ان الانشاء يقع حالا
والوعد لا يقع الا بالياس اه م ل (قوله او علقه برؤية زيد) ولو حلف لاياً كل من
مال زيد وقدم له شيء من ماله مياناً لم يثبت لانه كل مال نفسه شرح م ر اي لانه
يملكه بالازدراء (قوله تناوله) حيا وميتاً فيثبت برؤية شيء من ماله متصل به غير متفرق
شعره لامع اكراه ولو في ماء صاف او من وراء زجاج شفاف دون خياله في تصويره ثم

الطلاق انشاء ولا قضين ٨٩ م ر ع و يرجع به اليه (او) علقه (برؤية زيد) وليس
اؤذنه تناوله (الذي) حيا وميتاً (اما في الرؤية والامس ظاهر

ولا يمكن رؤية الشعر والظفر
والسن والاسها (لا يضرب)
المعلق به المعلق ملائمة اوله
اتصدق ميتا لان المصدق
في التحليق بالضرب الايلاام
وليت لا يحس بالضرب
حتى يتألم به (ولو خافه بمكره
كياضيه ياخذيس فقال)
لما (ان كنت كذا) اي ضيفا
او خسيسا (فانت طالق فان
قصد بذلك (مكافاتها)
باسماع ما تكره اي اغاضتها
بالطلاق كما غاضته بما يكره
(وقع) حالا وان لم يكن سقيما
او خسيسا (والا) بأن قصد
به تعديما او اطلاق (مطلق)
فلا جع الا بوجود الصفة نظرا
لوضع اللفظ (والسفيه من به
مناف اطلاق التصرف)
كان يبلغ مبدرا يضيع المال
في غير وجهه الجائر
(والسفيه من باع دينه
بدنيه) بأن يتركه باشتغاله
بها قال الشيخان (ويشبهه انه
من يتماطي غير لا توبه بخلا)
بما يليق به لانه اول تواضعا
واخص الاخسا من باع
دينه بدنيه غيره (والفضل
من لا يؤدى زكاة ولا يقري
بها) هذا من ريادة

لوهل في برؤية اوجهها فرأته في المرأة خفت اذا تمكثت رؤيته الا كذلك وبلس
شيء من بدنه لا مع اكرام عليه من غير حائل سواء الرائي والمرئي واللامس والملموس
العاقل وغيره ولولمسا المعلق عليه لم يؤثر وانما استويا في نقض الوضوء لان المدار
هنا على لمس شيء من الخافق عليه ويشترط مع رؤية شيء من بدنه صدق رؤية كله
عروفا بخلاف ما لو انزعج يده من سكوة مثلا فرأته فلا خفت او علق برؤية الحلال
او القمر حل على العلم به ولو برؤية غيره هاله لان العرف يجعل ذلك على العلم بخلاف
رؤية زيد فقد يكون الغرض زجرها عن رؤيته وعلى اعتبار العلم بشرط الثبوت
هناك انكم اذ تصديق الزوج شرح م وقال الشوري اذ ارات وجهه من السكوة
في ذبي وقوع الطلاق لانه يصدق عليها رؤيته م راه (قوله في الائم) اي بل هو
اشد لان الحلي يمكن الاستحلال منه بخلاف الميت ع ش (قوله والحكم) اي
الحدا والتعزير شيئا (قوله الايلاام) اي بالفضل وهذا مخالف لكلامهم في باب
الايمان وهو وان المراد بالضرب ما من شابه الايلاام واعتمد شيخنا ان ما هنا والايمان
على حد سواء ويمكن في الضرب ان يكون من شأنه الايلاام وان لم يؤلم بالفعل مع
التفرقة بين الحى والميت وحيث لا يحسن التليل المذكور في كلامهم حل (قوله
والميت لا يحس بالضرب) هذا مخالف قولهم الميت يتأذى مما يتأذى به الحى
واجيب بأن المراد بالتأذى في هذا التأذى الممنوع اي تأذى الروح لا التأذى
الحسى وهو احساس الجسد بالضرب مثلا شيئا وفيه نظر لان الروح تتأذى
بواسطة البدن بدليل قولهم لا يغسل بماء بارد لئلا يؤذي مع ان هذا من وظائف
البدن (قوله ووقع حالا) لان المعنى ان كنت كذلك في رعلت فانت طالق (قوله
من به مناف اطلاق التصرف) ونلزع فيه الاذرى بأن العرف عم بأنه بذاة اللسان
ونطقه بما يستقي منه سيما ان دلت القرينة عليه ككونه خاطبها بذاة
وقالت له يا سفيه مشيرة لما صدر منه والوجه الرجوع لذلك ان ادعى ارادته وكان
هناك قرينة فان كان عاميا على بدعواه وان لم تكن قرينة شرح م ر (قوله ويشبهه)
اي بذى أن يقال في تعريفه ما ذكر فلا يتوقف على فعل حرلم ولا على ترك واجب
اه ع ش (قوله من لا يؤدى زكاة هذا بخيل شرعا) والقاهر انه ليس المراد بالضعيف
خصوصا اعمادهم من السفر بل من يعار عليه وقد جرت العادة باكرامه ذى ع ش
على م ر وقوله اولا يقري ضيفا يقع الياء هذا بخيل عرفا شيئا عزيزا وفي المختار
قري الضيف يقربه قرا بكسر القاف وقرا بالفتح والمدا حس اليه اه وهذا يفيد انه
يعنى لقوى تدبر

﴿كتاب الرجعة﴾

بفتح الراء ويجوز كرمها ح ل والقياس الفتح لانها اسم لاجرة وبالكسر اسم للهيئة وليس مرادة هنا وذكرها عقب الطلاق لانه سببها والسبب يؤخر عن السبب (قوله المراجعة من الرجوع) أي من طلاق وغيره فيكون المعنى المفعول أعسم من الشرعي وأصلها الإباحة وتعتبرها أحكام النكاح ح ل ق ل (قوله رد المرأة إلى النكاح) أي من النكاح الناقص إلى النكاح الكامل أي غير مسائر للينونة بإتقاء العدة فلا يشكل بكونها في نكاح لانها في حكم الزوجة في النفقة وغيرها كما يأتي وقال العزيزي إلى النكاح أي موجه وهو الحبل (قوله من طلاق) أي من أجله وبسببه فخرج الغبار والايلاء ووطء الشبهة اه برماوى (قوله ويعولنهن) أي أزواجهن أحق بردهن أي مستحقون له فاقبل التفضيل ليس على بابيه وقوله في ذلك أي في العدة الاولى أن يرجع اسم الإشارة إلى الترخس المأخوذ من قوله يترخص كأي ط وهو أي الترخس أي مدة زمن العدة تأمل (قوله أركانها ثلاثة) وأما الطلاق فسبب لاركن (قوله المعلوم من كتاب النكاح) ينظر وجه العلم من ذلك فان المذكور ثم اختيار في الزوج أي ابتداء ولا يلزم منه اعتبار فيه دواما تأمل شورى (قوله أهلية نكاح بنفسه) سواء كان يتكلم لنفسه أو غيره فصح ما يأتي من انفرج شيفا (قوله رجعة سكران) أي إذا كان متعمدا ع ش (قوله وصبي) بأن حكم رجعة طلاقه حنبلي اه شورى فاندفع استشكل بعضهم تصوير رجعة الصبي بأنه لا يصح طلاقه فكيف يتصور رجعته على أنه لا يلزم من نفي الشيء امكانه فالاستشكل غفلة عما ذكر كفاؤه م ويجب اب أيضا بما إذا طلق بالغ عاقل زوجه و وكل صبياني مراجعتها فلا يصح وانظر إذا طلق الصبي وحكم الحنبلي رجعة طلاقه هل لولي الرجعة حيث يزوجه كما هو قياس المجنون اه سم قال ع ش على م ر أقول ان له الرجعة قياسا على ابتداء النكاح وان كان بائنا عند الحنبلي لان الحكم بالرجعة لا يستلزم التعدي إلى ما يترتب عليها فان حكم رجعته وبوجبه وكان من وجبه عنده امتناع الرجعة وان حكمه بالموجب يتناول احتاج و ردّها إلى عقد جديد (قوله ومجنون) بأن طلق حال إفاقته أو علق الطلاق بصفة وحدث حال جنونه س ل (قوله وانما الاحرام مانع) أي فهو أهل للنكاح في الجملة لا يقال هذا يأتي في الرد فيقال انه أهل للنكاح في الجملة لولا الرد لانا نقول بين الاحرام والردة فرق واضح لان الردة تنزل اثر النكاح كما سيصرح به بخلاف الاحرام فانه مانع كلا مانع ح ل (قوله ولهذا) أي لا اعتبار

﴿كتاب الرجعة﴾

هي لغة المرة من الرجوع
وشرع عاود المرأة إلى النكاح
من طلاق غير بائن في العدة
كأنه أخذ مما سبق والاصل
فيها قبل الإجماع قوله تعالى
ويعولنهن أحق بردهن في
ذلك أي في العدة ان أرادوا
اصلا ما أي رجعة وقوله
الطلاق مرتان الآية وقوله
على الله عليه وسلم لمرمره
فليراجعها كما مر (أركانها)
ثلاثة (صفة ويحل ومرجع
وشروط فيه) مع الاختيار
المعلوم من كتاب النكاح
(أهلية نكاح بنفسه) وان
توقف على إذن فتصح رجعة
سكران وعبد وسفيه ومحرّم
لامرئوس ومجنون ومكره
ووجه ادخال المحرم أنه أهل
للكاح وانما الاحرام مانع
ولهذا لو طلق من تحت حرة
وأمة الأمة صح رجعته لها
مع أنه ليس أهلا للنكاحها

لأنه أهل النكاح في الجملة (مطلوب من جن) وقد وقع عليه طلاق (رجعة حيث تزوجه) بأن يحتاج إليه ٢ م (و) شرط في أصحبه
لفظ يشعر بالمراد (و) في مضامع امر في الضمان وذلك إما (مريح وهو بدلتك (٣٠٦) المرد وجعلتك وارتجعتك وراجعتك

وأمسكتك) لظهورها في ذلك وورودها
في الكتاب والسنة وفي مضاهيها
سائر ما اشتق من مصادرها كانت
مراجعة وما كان بالهبة وإن أحسن
العربية ويصير في ذلك الامتياز
كان يقول إلى أولى نكاحي إلا
وهذا لأنه يشترط فيه ذلك كما علم
(أو كناية كزوجتك ونكحتك)
لأنهم صريحان في العقد لا يكونان
مريضين في الرجعة لأن ما كان
مريضاً في شيء لا يكون مريضاً في
غيره كما مطلق والفاهل لو علم بما ذكر
أن صرائح الرجعة منصوصة بما ذكر
وبه صريح في الروضة وأما ما يخالف
كتأنياتها (وتقييد وعدم توقيت) فله
قال راجعتك أن شئت فقلت شئت
أو راجعتك شهر المفضل الرجعة
والثانية من يادق (وسن اشهاد)
عليها أخرى من خلاف من أوجه
وأما الم يجب لانها في حكم استدامة
النكاح السابق والامر به في آية إذا
بلغن أجلهن محمول على النكاح كما
في قوله تعالى وأشهدوا إذا تباعتم
وأما وجوب الاشهاد على النكاح
لاشيان الفرائض وهو ثابت هنا
والتمريض بسن الاشهاد من زيادق
وبما تقرره لم أن الرجعة لا تفصل
بفعل غير الكتابة وإشارة الآخر من
الهمة كوطء ومقدماته وإن
نوي به الرجعة لعدم دلالة عليها

كزن المراجعة أهلاً للنكاح بنفسه في الجملة لم يأت من جهة مرة واحدة للاستماع
ح ل بأن تزوج الامة أولاً (قوله لأنه أهل للنكاح) أي لنكاحها أي الامة في الجملة أي
في غير هذه الصورة (قوله ملول من جن) أي عليه ذلك لأنه جوا بعد امتناع ح ل
فتجب بالشروط المتقدمة في قوله وعلى أب تزوج ذي جنون مطبق وكبر الحاجة
(قوله وراجعتك) فلا سقط الضمير نحو راجعت كان له واما مثل الضمير الاسم
الفلاح كفلانة واسم الإشارة كهدح ل وقوله كان لغوا ينبغي أن يستثنى منه
ما لو وقع جواباً لقول شخص له راجعت أرائت التماساً لانسانها كما تقدم نظيره
في الطلاق ع ش على م ر واستشكل قول المراجعة راجعت زوجتي إلى عقد
نكاحي مع أن المراجعة لم تخرج عن نكاحه بل هي زوجة حكمها في النفقة وغيرها
واجيب بأن المراد راجعتها إلى نكاح كامل غير ما أثر لينونة باقتضاء عدة أه سم
و زى (قوله وورودها) أي ورود مجموعها وهر الرد في قوله أحق بردهن
والامساك في قوله فامساك معروف والرجعة في قوله فلا جناح عليهما أن يراجعا
(قوله سائر ما اشتق من مصادرها) أي مما هو مناسب له أو لها ما قال أنت
مراجعة بكسر الجيم أو أتاها راجع بنفسها كاللواح ل (قوله يشترط فيه ذلك)
لأن الرد وحده المتبادر منه إلى الفهم عند القبول فقديمهم منه الرد إلى أهلها بسبب
الفراق فاشتراط ذلك في صراحته خلافاً لمجمع شرح م (قوله لأن ما كان مريضاً
في شيء) هذا لا يتبع حكمونها كناية في الرجعة فالأولى التعديل بأن ما كان مريضاً
في يابه ولم يجد نفاذاً في موضوعه كان كناية في غيره لانها في العقد ولا يمكن
في الرجعة إذ هي زوجة خلافاً لما قيل انها مستثنى من قاعدة ما كان مريضاً
في يابه ووبد نفاذاً في موضوعه لا يكون كناية في غيره (قوله أو راجعتك شهراً)
هل مثله ما لو أتى بما بعد بقاؤها إليه أه ح ل وفي ع ش على م ر وقوله وعدم
توقيت شمل ما لو قال راجعتك بقية عمرك فلا تصح الرجعة وقد يقال بصحتها لأن
قوله ذلك مناه أنه راجعها بقية حياتها (قوله لانها في حكم استدامة النكاح)
انظر معنى هذه الظرفية وما معنى كونها في حكم الاستدامة مع أنها استدامة
ويجيب بأن المراد في محكمكم استدامة النكاح أي الذي لم يفسخ بالطلاق
والافهمى استدامة حقيقة تدبر (قوله فإذا بلغن أجلهن) أي اقتضت عدتهن أي
قاربتهن ذلك إذ بعد انقضاء العدة ليس لهم الامساك به (قوله وبما تقرره) أي
من أن العدة لا بد أن تكون لفظاً أو مافى معناه ح ل (قوله غير الكناية وإشارة
الآخر من) أي لانها ملحقان بالقول في كونها كناية تدبر شرح م ر (قوله كوطء)

وكلا لا يحصل به النكاح ولأن الوء يجب العدة فكيف يقعها واستثنى منه وطء الكافر ومقدماته
إذا كان ذلك عندهم رجعة واسلموا وترافوا إليها فنتقروهم كأنهم على الانكحة الفاسدة بل أولى

(و) شرط (في الحمل كونه زوجة موطوءة) ولو في الدبر (معينه) هو من زيادتي (قابلية الحمل مطلقا بحالها لم يستوفى عدد طلاقها) فلا رجعة بعد انقضاء عدتها لانها صارت اجنبية ولا قبل الوطء اذ لا عدة عليها وكالوطء استدخال الماء ولا في مهمة كان طلق احدى زوجتيه بمهاثم واجع المطلقة قبل تعيينها اذ ليست الرجعة في احتمال الابهام كالطلاق لشبهها بالسكران وهو لا يصح معه ولا في حال ردتها كافي حال رده وان عاد المرتد الى الاسلام قبل انقضاء عدتها لان مقصود الرجعة الاستدامة وما دام احدهما مرتدا لا يجوز التمتع بها ولا في فسخ لان الفسخ انما شرع لدفع الضرر فلا يليق به جواز الرجعة ولا في طلاق بموضع اينوثتها كما في باب الخلع ولا في طلاق استوفى عدده لذلك لا ولا يبقو السكران بالطلاق

مثال لما لا يحصل به الرجعة شوبرى (قوله وشرط في الحمل كونه زوجة) حاصل ما ذكره سبعة شروط وربما اغنى الاول عن الثاني والخامس والسادس والسابع لان ما خرج بها يخرج به واجيب بأنه خرج بالزوجة الاجنبية لانها التي لا يتوهم فيها الرجعة والخارج بهؤلاء زوجات باعتبار ما كان يتوهم فيهن جواز الرجعة كما يؤخذ من حل لكن يتاخر خروج الاجنبية فقط بالزوجة قول الشارح بعد فلا رجعة بعد انقضاء عدتها لانها صارت اجنبية اه قال زى وس ل ولا يشترط تحقق وقوع الطلاق على العتد فلوشك فيه فراجع ثم بان وقوعه محقق كالمزوج امة ابيه طائنا حياته فبان ميتا لان الدبرة في العقود بما في نفس الامر بخلاف العباد فان العبرة فيها بما في نفس الامر وظن المكلف (قوله موطوءة) وان لم تزل بكارتها كان كانت غورا اذ لا ينقص عن الوطء في الدبر سمع ش (قوله مطلقة) ولو احتمالا ليدخل ما لو علق طلاقها على شيء وشك في حصوله فراجع ثم تبين حصوله فان الامع صحة الرجعة كما تقدم حل وفي ع ش على م مطلقة ولو تطلق القاضى على المولى ويكنى في قصصها منه اصل الطلاق لا يقال ما فائدة طلاق القاضى حيث جازت الرجعة من المولى (قوله ولا رجعة بعد انقضاء عدتها) محترز زوجة وهل مثل البعدة العيبة او لا العتة ترشد للشافى حل اى فشرط الرجعة بقاء العدة كما مرح به اصله وفي قل على الجلال قوله باقية في العدة خرج المعاشرة فلا رجعة بعد فراغ العدة وان لحقها الطلاق بعدها (قوله استدخال الماء ولو في الدبر) زى (قوله معها) حال من فاعل طلق فهو كسكران الماء به ملة صفة لمصدر محذوف غلط او لا حاجة اليه شيئا وقديس ل لا غلط لان الطلاق يكون معها باعتبار محله وبصع ان يكون بفتح الماء حالان احدى اى بها ما ذكر (قوله وهو) اى السكران لا يصح معه اى الابهام (قوله لان مقصود الرجعة الخ) محتاج هذه المقدمة الى مقدمة اخرى يبنى عليها ما بعدها اى ومن لازم الاستدامة حل التمتع وما دام احدهما الخ شيئا وصحة رجعية المحرمة لا فادتها نوعا من الحل كالنفار والخلوة شوبرى (قوله لان الفسخ انما شرع لدفع الضرر) مرد عليه طلاق القاضى على المولى فانه شرع لدفع الضرر ومع ذلك لا يمنع الرجعة ويمكن الجواب بان اصل الطلاق ليس مشروعا لذلك فلا يضران بعض جزئياته شرع له بخلاف الفسخ ع ش على م ر (قوله ولا في طلاق الخ) قد يقال اذا ما بعده يعنى عنه قوله زوجة لان كلا ليس بزوجة وقديس لان الخارج بزوجة الاجنبية لانه لا يفسال فيها هل تمع رجعتها او لا بخلاف كل من هذين يصح ذلك

(وحلف شق انتضاء العدة بغير أشهر) من أقواله أو يمنع إذا أنكره الزوج (فتصدق) في ذلك أن أمكن وإن خالفت مادتها
لأن التسامع زعمات على أرحامهن وخرج بانتضاء العدة غيره كسب واستيلاء فلا يقبل قولها إلا بدينة وبغير الأشهر
انتضاءها إلا بالشهر ولا مكان ما إذا لم يمكن لصغر أو بأس (٣٥٨) أو غيره فيصدق بيمينه (ويعكن)

نفسه فاحتج إلى ذكرها حل (قوله وحلفت في انتضاء عدة) وخلف أيضا في عدم
الحيض لقب نفقتها وسكناها وإن تمادت لسن اليأس م (قوله كنسب) أي
يحل حكمونها فتصدق بيمينها في وضع الحمل بالنسبة لا انتضاء العدة وأما بالنسبة
ليكون الولد بنسب الزوج فلا بد من إفاة اليمينه على ولادتها فلا يخالف ما تقر
من أنها إذا أتت بولد لا مكان تحقه ولا يتقن عنه إلا بنفيه لأن ذلك فيما إذا سلم أنها
أنت به وهذا فيما لو أنكره كما هو ظاهر سم (قوله واستيلاء) مراده إفاة حكم
الاستيلاء يقطع النظر عما الكلام فيه لأن الكلام في الرجعية أي لو ادعت أنها
قد ولدت من سيدها ولم يصدقها فلا يثبت استيلاءها لأن الملك محقق فلا يزول إلا
بيقين ويمكن أن يصور بما إذا وطئ أمته المزوجة بشبهة فتصدق في انتضاء عدتها
منه بوضع الحمل ولا تصدق في الاستيلاء (قوله أو غيره) كالعتم في المقيمة وكقرب
زمن الطلاق (قوله فيصدق بيمينه) هو واضح في الآية وأما الصغيرة فكان ينبغي
أن يصدق بلايين حل (قوله لناس) أي في الصورة الانسانية م وخرج عرش
(قوله بسة أشهر) أي عدية لا هلالية كما يحتمل البلقني أخذا بما أتى في المائة
والعشرين وسكان أقله ذلك لما استقبله العلماء اتباعا للمسلمي كرم الله وجهه
من قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله وفصاله في عامين شرح م أي فإذا
كان فصاله في عامين وهما مدة الرضاع كان الباقي ستة أشهر وهي مدة الحمل (قوله
ولختين) بلوات به تاما لدون ذلك لا ينفقت إليه ولا تنقضي عدتها به لأنها لم تحكم
بأنه من غيره حل (قوله بمائة وعشرين يوما) عبر وإيهادون أربعة أشهر لأن العبرة
هنا بالعدد لا بالأهله شرح م (قوله ولمضة) ويشترط هنا شهادة القوابل أنها أصل
آدمي والام تنقض بها شرح م (قوله وقد بينت أدلة ذلك الخ) عبارته هناك
وهذه الثلاثة أقسام الحمل الذي تنقضي به العدة ودليل اعتبار المدة الأولى بسة
أشهر قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله وفصاله في عامين ودليل اعتبار
المدة الثانية والثالثة ما ذكر في خبر العصيين أن أحدكم يجمع خلقه أي كل واحد
منكم يا بني آدم يجمع خلقه أي مادة خلقه وهو المني أربعين يوما وفي رواية
أن النطفة إذا وقعت في الرحم وأراد الله أن يخلق منها بشرا طارت في بشرة المرأة

انتضاءها بوضع لناس بسة
أشهر ولختين لحظة لاوطه
ولحظة للوضع (من) حين
(امكان اجتماعهما) بعد النكاح
وهذا أولى من قولهم من النكاح
(ولصورة مائة وعشرين يوما
ولحظة ب) من مكان اجتماعهما
(ولحظة ثمانين يوما) (ولحظة ب)
من مكان اجتماعهما وقد يست
أدلة ذلك في شرح الروض
(و) يمكن انتضاءها بقره قراء
شوة طلقت في طهر سبق
ببيض بانهين ولاثين يوما
(ولختين) لحظة للقره الأولى
ولحظة لآخرين في الحيضة الثالثة
وذلك بأن يطلقها وقد بقي من
الطهر لحظة ثم تحيض أقل
الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم
تحيض وتطهر كذلك ثم تطعن
في الحيض لحظة (وفي حيض
بسبعة وأربعين يوما) لحظة
من حيضة رابعة بأن يطلقها
أخرجها من الحيض ثم تطهر
أقل الطهر ثم تحيض أقل
الحيض ثم تطهر وتحيض
كذلك ثم تطهر أقل الطهر

ثم تطعن في الحيض لحظة (ولغير حرة) من أمة أو مبعضة فهو أهم من قوله وأمة (طلقت في طهر تحت
سبق ببيض بسة عشر) يوما (ولختين) بأن يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر
ثم تطعن في الحيض لحظة (وفي حيض بأحد وثلاثين يوما) لحظة (أن يطلقها) أخرجها من الحيض ثم تطهر أقل الطهر
وتحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر

ثم تم في الحيض لحظة فان جهلت المطلقة انها طلقت في حيض أو طهر رجل أمرها على الحيض للشك في انقضاء العدة والاصل بقاؤها فانه الصبرى وغيره ونخرج زياد في سبق بحيض ما لو طلقت في طهر لم يسبقه حيض فأقل امكان انقضاء الاقراء العدة ثمانية واربعون يوما ولحظة لان الطهر الذي طلقت فيه ليس بقرة لسكونه غير محتوش بدم من واغيرها اثنان وثلاثون يوما ولحظة (٣٥٩) واعلم ان اللحظة الاخيرة في جميع صورة انقضاء العدة

بالاقراء تبين تمام الغرة
الاخير لان العدة فلا رجعة
فيها وان الطلاق في النفاس
كهو في الحيض (ولو طهر)
الزوج (رجعية واستأنفت
عدة) من الفراغ من وطى
(بلاجل راجع فيما كان بقي)
من عدة الطلاق دون ما زاد
عليها الوطء فلو وطئها بعد مضي
قرء من استأنفت لوطء
ثلاثة أمراء ودخل فيها ما بقي
من عدة الطلاق والقرء
الاول من الثلاثة واقع عن
العدة من غير ارجع فيه والاخير ان
متععضان عدة الوطء فلا
رجعة فيهما تعبيرى بعدة بلا
حل اعم من قبيرة بالاقراء
لشمولها ما لو كانت تعتد بالاشهر
ونخرج بقولى واستأنفت
ما لو كانت ما لا يقولى بلا
حل ما لو احل بالوطء فانه
يراجعها فين امم تصيب لوقوع
عدة الحمل عن الجهة من كالباقى
من الاقراء أو الاشهر (وحرم)
عليه (تمتع بها) أى بالرجعة
وطء وغيره لانها مفارقة كالبائن

تحت كل طهر وشعر وعرق وعضو فاذا كان يوم السابع جمعه الله اه قل على
الحمل (قوله ثم قل من) بضم العين ويجوز فتحها كما يؤخذ من عبارة المصباح
ع ش فالاول من باب قتل والشاقى من باب نفع كما يؤخذ من عبارة المصباح
أيضا (قوله لكونه) غير محتوش في المصباح واحتوش القوم بالصيد احاطوا به
وقد يمدى بنفسه فيقال احتوشه واسم الله مول محتوش بالفتح ومنه احتوش
الدم الطهر كأن الدماء احاطت بالطهر واكتنفته من طرفيه فالطهر محتوش أى
مكتنف بين دمين (قوله كهو في الحيض) أى فلا يسبب من العدة كالحيض
(قوله ولو طهر رجعية) أى قبل أن يراجعها وهو وطء شبهة لقرء أبى حنيفة
أن الرجعة تحصل به (قوله من الفراغ) أى تمام التزاع للحنيفة ح ل (قوله بلاجل)
حال من عدة أو صفة لها (قوله وغيره) كالنظر ثم وقوفى كلام خط أنه يحرم النظر
اليها بغير شهوة قل خلافا للرافى ولعل الشارح تبع الرافى ح ل قوله معتقد
تحريره وكذا يعز زمعة داخل ان رفع لمعتقد التحريم كحنفى رفع لشافى فيعززه
وان اعتقد الحمل علة بعدة أن العبرة في الحدود والتعازير بعقيدة الحاكم م ر
وجروزي ونازع فيه سم وعش واعتمد أن العبرة بعقيدة الفاعل والقاضى
معا وانما عز الشافى الحنفى الشارب للبيد مع انه معتقد حله لان أدلته ضعيفة تدبر
(قوله مهر مثل) أى مهر بكران كانت بكر أو مريض ان كانت ثيبا قبل وظاهرة
وان علمت بالتحريم ولا نظر لكونها زوجة لانها ليست زوجة من كل وجه لتزلزل
العقد بالطلاق ولا يكرر بتكرره لاتحاد الشبهة ما لم يدفع هو الاول قبل الوطء
الثانى حل وعبرة م ر لا يقال الرجعية زوجة فإيجاب مهرتان يستلزم إيجاب
عقد النكاح لمهرين وانه محال لاننا نقول ليست زوجة من كل وجه لتزلزل
العقد بالطلاق فمكان موجب الشبهة لا العقد (قوله وان راجع) غاية لرد على
المخالف المة دل بانه لا مهر عليه اذ اراجع (قوله بخلاف ما لو طهر زوجته الخ) أى
فانه لا شىء عليه (قوله لان الاسلام ينزل أثر الردة) وهو الاينونة والقتل وغيرها
م كان القرأش باق بحاله وبمقتل فلامهر وقوله لا ينزل أثر الطلاق وهو حسان
ما وقع من الملاق الثلاث أى بل هو محسوب منها والرجعة لا تنزله فالقرأش اختل

(وعز زمعة تحريم) لا قدمه على معصية عنده فلا حد عليه بوطنى لشبهة اختلاف العلماء في حصول الرجعة به
وذكر التعزير في غير الوطء من زياد في هنا (عليه بوطنى مهر مثل) وان راجع بعده لانها في تحريم الوطء كالبائن فكذا
في المهر بخلاف ما لو طهر زوجته ثم أسلم المرتد لان الاسلام ينزل أثر الردة الرجعة لا تنزل أثر الملاق (ومصح)
ظاهر رواية (ولان) منها البقاء الولاية عليهم اعلاء الرجعة لكن لاحكم للراين حتى يراجع بعدهما كما سيأتى في بابها
وقدم في الطلاق أنه يصح طلاقها وانما يترادف والاصل كذير مع المسائل الخمس هنا

وان ذكرنا تبين في لاهلاق ايضا لاشارة الى قول الشافعي رضي الله عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى أي آيات المسائل الخمس المذكورة (ولو ادعى رجعة (٣٦٠) والعدة باقية) وانكرت

(حلف) فيصدق لقدوته
على انشائها (أو) ادعى رجعة
فيها وهي (منقضية) بقيد
زمنه بقولي (ولم تسكن) فان
انقضاء وقت الانتفاء
كيوم الجمعة وقال راجعت قبله
فقال بل بعده (حلفت) لم
لا تطله راجع قبل يوم الجمعة
فصدق لان الاصل عدم
الرجعة الى ما بعده (أو) على
(وقت الرجعة) كيوم الجمعة
فقال انتقضت قبله وقال بل
بعده (حلف) انما انتقضت
قبل يوم الجمعة فيصدق لان
الاصول عدم انتفاءها الى
ما بعده (والا) بان لم يتفقا
على وقت بل اقتصر على أن
الرجعة سابقة واقترنت
على أن الانتفاء سابق (حلف
من سبق بالدعوى) ان مداه
سابق ومنقطعت دعوى
المسبوق لاستقرار الحكم
بقول السابق ولان الزوجة
ان سبقت فقد انتفأ على
الانتفاء واختلفا في الرجعة
والا لعدوها وان سبق
الزوج فقد انتفأ على الرجعة
واختلفا في الانتفاء والاصل
عدمه وقيد الرائي
في الشرح الكبير عن جمع

حقيقة بالهلاق وصارت كلابنية فوجب لها المهر تدبير (قوله تبين) أي سألني
الطلاق والتوارث وقوله لاشارة لانه لقوله جمع (قوله في خمس آيات) أي باعتبار
عموم الخمس آيات للزوجة والرجعية فان حكمها شامل لها وللاولى من الخمس هي
قوله تعالى للذين يولون من نساءهم والثانية قوله ولاكم نصف ما ترك أزواجكم
والثالثة قوله والذين يرون أرواحهم والرابعة قوله والذين يظهرون من نساءهم
والخامسة قوله واذا طلعتم النساء فهذه الخمس آيات تشمل الزوجة والرجعية شيئا
(قوله أي آيات المسائل الخمس) أي لا يطلق خمس آيات حل (قوله ولو ادعى رجعة
الح) هذه العبارة تشمل ما لو وطئها في العدة ثم ادعى أنه راجعها قبل الوطء فانه يصدق
وحينئذ لا مهر وقد يقال يصدق بالنسبة تغير المهر بنه عليه الشهاب ديرة حل (قوله
لغدرته على انشائها) وهل دعواه انشائها أو اقرارها بوجوبها نرجع ابن المقرئ
تعالى سنوي الا قول والادعى الثاني وقال الامام لا وجه لكونه انشاء وهذا
هو الوجه تخرج م ر (قوله على وقت الانتفاء) أي الوقت الذي تنقضي به لولا
الرجعة شر برى والا فندعوى الزوج الرجعة يوم الخميس مانع من اعادة حقيقة
الانتفاء سم (قوله انما لا تعلم) أي لانه حلف على فعل الغير لان الرجعة اصل
الزوج والحلف على فعل الغير الذي يكون على نفي العلم بالفعل حل (قوله ان مداه)
كان يحلف الزوج أن الرجعة سابقة على الانتفاء وهي بالعكس (قوله لاستقرار
الحكم الح) أي وجوب تصديقه فيلغى قول المدعى وقد يقال لم يستقر الحكم بقول
السابق بمجرد سبقه من غير جواب خصمه باقرار أو انكار وكيف يستوعق عدم قيامه
قبل حضور خصمه وجوابه وبسباب أن المراد لاستقرار الحكم بقول السابق بعد
حضور خصمه وانكاره لا تفاها حيثئذ على مداه كابدل عليه قوله ولان الزوجة الح
فهو من عطف العلة على المألوس كما أفاده شيئا العزيزي وعبارة شرح م ر لانها
باسبقت بادعائه أي الانتفاء وجب تصديقه لقبول قولها فيه من حيث هو
موقع قوله لقوا وان سبق الزوج بادعائه أي الرجعة وجب تصديقه لانه يملكها
فثبت ظاهرا فوقع قوله لقوا (قوله وقد انتفأ على الانتفاء) أي على سبقتها
منقضية وقوله واختلفا في الرجعة أي في محبتها والافاضل الرجعة موجوده
ر بما يعارض بالمثل فيقال وقد انتفأ على الرجعة أي على وجود محبتها واختلفا
في الانتفاء أي في وقته والاصل عدمه (قوله في الانتفاء) أي في زمنه (قوله
والاصل عدمه) أي حال الرجعة (قوله رقيده) أي قيد قوله وان سبق الزوج الح
أي قال عمل كونه اذا سبق ويحلف اذا تراخى كلامها عنه والابان جاءت عقبه

عند
عما اذا ربح كلامها عنه فان اتصل به في المدة وقد اختلف في شرح الروض

عند المحاكم أو المحكم وتكلمت عقبه هي المصدقة على كلام الرافعي وهو
 ضيف والمصدق مطلقا (قوله ثم ما تقر) أي من عند قوله أو ادعي رجعة
 فيها الخ وما صدق الزوج عند الاتفاق على الانتضاء والزوج عند الاتفاق
 على الرجعة والسابق مع عدم الاتفاق وقوله لا يمكن استشكل إلى آخره ما صدق
 أنه تنزل الولادة مرة الانتضاء والطلاق منزلة الرجعة وقوله إنما الخ يدل من قوله
 ما يحالفه تأمل (قوله لم يمس عمار) وهو أن يقال إن اتفاقا على وقت
 الولادة كيوم الجمعة وقال طلقك يوم السبت فعليك العدة وقالت الخميس
 فاتفقت عدي بالولادة صدق لأن الطلاق بيده فيصدق في وقته وإن اتفاقا على
 وقت الطلاق واختلفا في الولادة تصدق لأنها تصدق في أصل الوضع فكذا
 في وقته وإن لم يتفقا على وقت الولادة ولا الطلاق بل ادعى تقدم الولادة على
 الطلاق فعليه العدة وأدعت تقدم الطلاق على الولادة فلا عدة عليها الانتضاء
 عديها بالولادة فهو المصدق بينهما وإن سبقته بالدعوى لأن الأصل بقاء سلطنة
 النكاح اهـ زى (قوله مع أن المدرك) أي التعليل واحد فيه أن قوله والاحكام أي
 من سبق بالدعوى ليس فيه تسلط بالأصل لأنه عليه بقوله لاستقرار المحكم الخ
 وأجيب بأن فيه تسلط بالأصل بالنظر لليلة الثانية شيئا (قوله عن انشق الأول)
 وهو قوله إن اتفاق الخ والشق الخ في قوله وإن لم يتفقا (قوله لا يخالفه) أي مضرورة
 لا جواب عنها والأصل بخلافه موجود (قوله بل عمل بالأصل) أي وإن كان الذي
 اتبعه الأصل في أحدهما غيره في الآخر فإذا اتفقا على أن الولادة يوم الجمعة وقال
 طلقك يوم السبت فقلت يوم الخميس صدق لأن الأصل عدم الطلاق إلى ما بعدها
 أي بعد يوم الجمعة وإن اتفقا على أن الطلاق يوم الجمعة وقال وضعت يوم الخميس
 فقلت يوم السبت فقلت صدق لأن الأصل عدم الولادة إلى ما بعده فالأصل
 معمول به في الموضوعين فيصالح جواب الشارح تسليم أن المدرك واحد باعتبار
 الجنس لكنه يختلف بالشخص فإن الأصل في أحدهما غير الذي في الآخر وهذا
 أنسب بكلام الشارح من كلام زى السابق (قوله هنا) أي في باب الرجعة
 وقوله على انحلال العصمة أي فضعف جانب الزوج فصدق تارة وهي أخرى وانحلالها
 بالطلاق السابق على الرجعة والانتضاء وفيه أن الرجعية في عصمة الزوج فلم تنحل
 إلا أن يقال المراد بانحلالها اختلافا بالطلاق تأمل (قوله وثم لم يتفقا الخ) أي
 فكأنها يذو الزوج ولم تخرج عن فراشه فتقوى جانبه فصدق مطلقا دبر (قوله
 هذا) أي أنهم هذا أي قوله والاحلف من سبق بالدعوى (قوله فالقول قولها) أي

ثم ما تقر وهو ما في الروضة
 وأصلها أيضا ما لكن استشكل
 بأنها ذكر أسبقا لغيره في لعمري
 فيما لو دللت وطبقها واختلفا
 في التقدم منها أي إن اتفقا
 على وقت أحدهما فاعكس
 عمار وإن لم يتفقا حلف الزوج
 مع أن المدرك واحد وهو
 اتفق بالأصل وجواب عن
 الشق الأول بأنه لا يخالفه
 فيه بل عمل بالأصل في الموضوعين
 وإن كان المصدق في أحدهما
 غيره في الآخر وعن الثاني
 بأنها إذا اتفقا على انحلال
 العصمة قبل انتضاء العدة
 وثم لم يتفقا عليه قبل الولادة
 فتقوى فيه جانب الزوج وهذا
 ولم يرد البلقيني السابق فقال
 لو قال الزوج وأجعتك في العدة
 فإنك ردت فالقول قولها كأنص
 عليه في الأم والمختصر

او المتد في التصوي وما نقله عن النسخ لا يدل عليه لانه مجهول على ما اذا لم يتراخ كلامهما عن كلامه وظاهر كلامهم
قال المحضر ان سبق الدعوى اعين سببها عندكم كم او غير وهو (٣٦٢) اوجه من قول ابن عجيل البني بشرط

وان تأخرت بالدعوى (قوله وهو المتد) ضيف رقبته وما نقله أي البلقيني فهو
من كلام الشارح الرد عليه (قوله او غيره) ولومن أماد الناس ع ش (قوله
وهو اوجه) معتمدة وله فان ادعيامعافيه ان الخصم لا يتكلم بالدعوى معا
ولا يمكن ما انكم من ذلك ولا يسمع كلامهما ثم رأيت في شرح مومانه
ان دعيا معا بان قالت اتقنت عدتي مع قوله راجعتك اه (قوله قسبح دعواه)
ظاهره سواء اتقنا على وقت الانتضاء أو الرجعة ولا (قوله للسلالة) اي بين الاقول
وحقه باذنها في نكاح الثاني والظاهر ان نكاحه صحيح ظاهرا ولم يتفسخ باقرارها
بالرجعة لاحتمال كذبها فان مات أو طلقها رعت الاول بلا قدرعلا
اقرارها واستردت منه ما غرمت له اذا أقام الاول بينة وهي في عصمة الثاني أنه
راجعها اتقنت نكاح الثاني تأمل (قوله ترجع اشافي) هو المتدراك
مشكل بما تقدم في الخلع من تقيده قاعدة الاقرار بما ادعى في غير معارضة
فان كان في ضمنها ولا يتوقف على اقرار جديد (قوله وكيف يقبل الخ) واجب
عنه بأنه اقرار بشيء ممكن من قبل الاقرار وذلك الشيء هو الرجعة
فقد يصدر عنه على الاصل ثم يتغير خلافا بخلاف الاقرار بميث كرضاع ونحوه فانه
لا يقر به الا عن يقين

(كتاب الايلاء)

صدر الآي الى ايلاء أي حلف وذكر بعد الطلاق لانه كان طلاقا في الجماء لية
ودفع الرمة لا الرول منها كالرجعية في مدة الايهال من جهة امتناعه من
قربانها قوله وكان ملافا في الجمالية أي لا رجعة فيه شوري (قوله حكمه)
وهو حل العصة (قوله وخصه) في التعبير بالتخصيص مساعدا فيقتضي ان هذا
فرد محاط به مع أنه غايله فالاولى التعبير بالنقل وعبرة قل على الجلال وغير
الشرع حكمه الى ما سياتي (قوله بما في آية الخ) أي من ربهم أربعة أشهر والامينة
أو الطلاق (قوله من نسائهم) وانما عدى بهم من وادعيا شدي على لانه ضمن
من في البعد كما قيل يولون بعد من أنه هم من نسائهم وقيل من النسبية أي
يملكون برب نسائهم وقيل بمعنى على وقيل بمعنى في حل حذف مضافين فيهما أي على
ترك وطء أو في ترك وطء وقيل من زائدة أي والذين يعزلون نساءهم أو ان آلي
يتعدى على ومن ومن ثم قال أبو البقاء بقلا عن غيره أنه يقال آلي من امرأته أو على
امرأته شوري (قوله فهو شرعا) تفريخ على قوله وخصه بما في الآية وأخذ الملق من
بولون وترك الوطء والزواج والرجعة من قوله من نسائهم لان المعنى مبعدين انفسهم

سببها عندكم (فان ادعيامعا
حلفت) تصدق لان الانتضاء
لا يجر ظالما الا منها اما اذا نكحت
غيره ثم ادعى اه راجعها في العدة
ولا يمتنع قسبح دعواه لتدليها فان
اقرت غرمت له مهر مثل للسلالة
بقي ما لو على الترتيب دون السابق
فيقتضي الزوج لان الاصل بقاء العدة
ولا يمتنع الرجعة (كالموطق) دون
ثلاث (وقيل وطئت على رجعة
وانكرت) وطئت فانما شلتف انه
ماوطئها لان الاصل عدم الوطء
(وهو) بدعواه ووثها (مقرضا مهر)
وهي لا تدعي الا انه فانه فان قبضته
فلا رجوع له (بشيء) منه فلا باقراره
(والا فلا تغالبه الا بصف بمنه
علاما كادها فلو أخذت النصف
ثم اعترفت بوطئه فهل تأخذ النصف
الاخر أو لا يلزم اقرار جديد من
الزوج فيه وجهان ومقتضى كلامهم
في باب الاقرار ترجيح الثاني وذكر
التمليف فيما لو ادعى رجعة والعدة
باقية وفيما لو سبق دعوى الزوج وفيما
لو ادعى طامن فبأنه (ومنى انكرتها)
أي الرجعة (ثم اعترفت قبل)
اعترافها كمن انكر حقا ثم اعترف به
لان الرجعة حق الزوج واستشكله
الامام بان قولها الاول يقتضي
تحريرها عليه فكيف يقبل منها قبضته
(كتاب الايلاء)

دوالة الحلف وكان طلاقا في الجمالية غيرا شري حكمه وخصه بما في آية الذين يولون من نسائهم فهو شرعا
حلف زوج على الامتناع من وطء زوجته مطلقا أو أكثر من أربعة أو أكثر من خمسة أو أكثر من ستة أو أكثر من سبعة

وهو حرام للأب (أركانه) سنة الحلف به (و) الحلف (عليه ومدة ربيعة وز: بان وشروطها تصور وطه) من كل منها
(وجه طلاق) من الزوج ولو كان (٣٦٣) عبداً أو مريضاً أو خصباً أو كافراً أو سكراناً أو كانت الزوجة كاتبة

أو مريضة أو صغيرة يتصور
وطه أي فيما قدره من المدة وقد
بقي منه قدر مدة الأيلاء فلا
يصح من مبي وجنون ومكره
ولا من شل أو حبذ كره ولم
يبق منه قدر الشفعة لقوات
قصد ائداء الزوجة بالامتناع
من وطه الإمتناعه في نفسه
ولا من غير زوج وإن نكح من
حلف على امتناعه من وطهها
بل ذلك منه محض يمين ولا يصح
من رتقا وقرنا لما في المشلول
والجبوب وتقدم في الرجعة
صحت الأيلاء من الرجعية فالمراد
تصور الوطه وإن توقف على
رجعة (و) شرط (في الحلف
به كونه اسماء أو صفة لله تعالى)
كقوله والله أو والرحمن لا أطرك
(أو) كونه (الترام ما يلزم بنذر
أو تعليق طلاق أو عتق ولم
تصل اليمين) فيه (الأبعد أربعة
أشهر) كقوله إن وطأك ففقه
على صلاة أو صوم أو حج أو عتق
أو أذ وطأك فضررت طالق
أو عتدي حرلته يمتنع من الوطه
بما علقه به من الترام القربة
أو وقوع الطلاق أو العتق
كما يمتنع منه بالحلف بالله تعالى
وخرج بزيادتي ولم تصل إلى آخره
ما إذا التعلت قبل ذلك كقوله

من نسائهم وقوله ما لقا أو كذا يفهم من قوله تر من أربعة أشهر لصده بمأاد
أطلقوا أو زادوا على أربعة أشهر وقوله زوج أي يصح طلاقه ويكمن وطؤه
وقوله من وطه زوجته أي التي يمكن وطؤها أخذ من كلامه بعدد الحلف حقيقة
أو حكماً فيشمل قوله أنت على كظهر أي سنة مثلاً وقوله أو أكثر في معنى ذلك
تعليقه بمسبب الحصول فلا يرد كافي الشو برى فالتعريف حيث شذبا مع مانع تدبر
(قوله وهو حرام) أي كبيرة قياساً على الظاهر شو برى وحل وقول ع ش الأقرب
أنه مبيحة (قوله تصور وطه) أي أكانه حساً ونزماً (قوله فلا يصح من مبي
وجنون ومكره) وهذا مفهوم الشرط الثاني وقوله ولا من شل بلح مفهوم الشرط
الأول بالنظر للزوج قال حل والاشل نقبض لا ينسبط أو منسبط لا يقبض وهذا
واضح في الأول وأما الثاني فهلا كتمى به لانه يتدبر على وطهها إلا أن يقال الوطه به
كلاوطه لانه مسك العود لا يتدبر فحرره وقوله شل يفتح الشين من باب قعب
كافي الصباح أي قام به شل والضم لغة عن (قوله ولا من رتقا وقرنا) مفهوم القيد
الأول أيضاً بالنظر للزوجة وقوله ولا من غير زوج مفهوم الركن وفيه أن شأن
الركن لا يخرج به لانه من أجزاء الماهية المحقق لها تأمل وأجيب بأنه يؤهل إلى
الشرط فسكانه قال وشرط المولى أن يكون زوجاً (قوله لما في المشلول والجبوب)
وضمته أنه لا يتغير الحكم بزوال الرق والقرن لعدم قصد الأيلاء وقت الحلف
لأن زوال الرق والقرن غير محقق بخلاف الصغر فإن زواله محقق ع ش على م
(قوله أو كونه الترام ما لا يلزم) ظاهره أن هذا الحلف وهو كذلك لانه ما يتعلق به حيث
أومع أو تحقيق خبر فهو أهم من اليمين الذي لا يكون إلا بالله تعالى أو صفة من صفاته
كما أفاده قل (قوله فيه) أي قبيحاً كره من الالتزام والتعليق (قوله كقوله
إن وطأك الخ) ولو كان به أو بما يمنع الوطه كمرض ومسكان راغباً فيه فقال
إن وطأك ففقه على صلاة أو صوم أو نحو ما قام به نذر الجساسة لا الامتناع من
الوطه فالظاهر كما قال الأذرى أنه لا يكون مولى ولا أتما ويصدق في ذلك كسائر
نذر الجساسة شرح م لان المني أن سهل الله لي وطأك (قوله فانه أيلاء) أي وظهارة
فالصفة لها واحدة وهل هي مريضة فيم أوفي الظاهر كإيه في الأيلاء وعلى هذا
فيشكل قولهم ما كان مريصاً في باب وجود نذافي موضوعه لا يكون مريصاً
ولا كناية في غيره وعبارة م لوقال أنت على كظهر أي خمسة أشهر مثلاً فالأصح
أنه يكون مولى مظاهراً وليس بحلف لكنه ينزل منزلة الحلف شو برى وهل نكحه
مسكاً فإن أولاً ينظر إن قال والله أنت على كظهر أي لزمه كفارتان أو أنت على

أن وطأك ففقه صوم الشهر الغلاني وهو يتقضى قبل مضي أربعة أشهر من اليمين فلا أيلاء وفي معنى الحلف الظاهر
كقوله أنت على كظهر أي سنة فانه أيلاء كما سبق في باب

أو يسع لازم أو ينيره (زال
 الايلاء) لأنه لا يلزمه بالوطء
 بعد ذلك شيء فلو عاد إلى
 ملكه لم يعد الايلاء (أو)
 قال ان وطئت فعبدي (حر
 عن ظهاري وكان) قد (ظاهر)
 وعاد (فول لأنه وان لزمه
 عتق عن الظهار فعتق ذلك
 العبد وتجهيل عتقه زيادة
 على موجب الظهار التزامها
 بالوطء فاذا وطئ في مدة الايلاء
 أو بعدها عتق العبد عن ظهاره
 (والا) أي وان لم يكن ظاهرا
 (حكم بها) أي بظهاره وادلائه
 (ظاهرا) لا باطنيا لا قراره بالظهار
 واذا وطئ عتق العبد عن
 الظهار (أو) قال ان وطئت
 فعبدي (عن ظهاري) ان
 ظاهرت (قول ان ظاهرا)
 والا فلا لأنه لا يلزمه شيء بالوطء
 قبل الظهار لتعلق العتق
 بالظهار مع الوطء فاذا ظاهرا
 صار موليا واذا وطئ في مدة
 الايلاء أو بعدها عتق العبد
 لوجود المعلق عليه ولا يقع
 العتق عن الظهار اتفاقا لان
 اللفظ المفيد له سبق الظهار
 والعتق اتفاقا عن الظهار بلغة
 يوجد بعده قال الرافعي وتقدم
 في الطلاق انه اذا علق بشئ مرتين

(قوله أو يسع لازم) أي من جهة عيش (قوله لأنه وان لزمه الخ) جواب عما يقال
 التزامه العتق لا يضره لو حو به عليه وقوله ذلك العبد أي بخصوصه وقوله زيادة الخ أي
 لان الواجب عليه بالظهار السابق عبده منهم ح (قوله لا باطنا) أي فلا ظاهرا ولا ايلاء
 باطنا ولا يعتق العبد لأنه جعل عتقه عن انظهار ولم يوجد فليصير (قوله عتق العبد
 عن الظهار) أي وافصل الايلاء (قوله قول ان ظاهرا) أي قبل الوطء لأنه حيثئذ
 يتمتع من الوطء خوفي العتق شو برى (قوله فاذا ظاهرا الخ) ذكره وان كان قد علم
 من كلام المصنف توطئة لما بعده قال الشو برى وهذا يقيد اعتبار تقدم الظهار ثم
 الوطء (قوله اتفاقا) فيكون قوله عن ظهاري لغوا فان ظاهرا لزمه كفارة للظهار وقوله
 بلفظ يوجد بعده كما اذا قال ان وطئت فعبدي حر عن ظهاري وكان قد ظاهرا كما
 (قوله المفيد له) أي للتعلق وقوله بعده أي الظهار (قوله قال الرافعي الخ) غرضه
 ينقل كلامه تقييد المتن وحاصله أن يقال قوله قول ان ظاهرا محله اذا اراد المعلق أنه
 اذا حصل الشرط الثاني وهو الظهار تعلق العتق بالاول وهو الوطء أي قصد ان
 العتق معلق على وطء مسبق بظهار بخلاف ما اذا قصد انه اذا حصل الشرط الاول
 تعلق العتق بالثاني أي قصد تعلق العتق على وطء متبوع بظهار فلا يكون في هذه
 الحالتين موليا اذا ظاهرا قبل الوطء لكن التقييد المذكور انما يؤخذ من قوله فان
 توسط الخ واما ما قبله فانما ذكره استيفاء لعبارة الرافعي وتوطئة لما هو المقصود تأمل
 فقول المتن ان ظاهرا يحتاج الى قيدين بأن يقال أي قبل الوطء و اراد المعلق هذا
 المعنى أي القبلية ويلزم من ارادته أن تسهل مراجعته فهو قيد ثالث للمتن يعني
 ان محل قوله قول ان ظاهرا ان تبصر مراجعته المعلق وان سوى أن الظهار يحصل
 قبل الوطء وأن يع في الخارج كذلك يدل على هذا التقييد كله قول الرافعي
 الا في وان توسط بينهما الخ مع قول الشارح فان تعذرت مراجعته فقوله والا فلا أي
 وان لم يظاهر قبل الوطء بل بعده ولم يظاهرا أصلا ولم تبصر مراجعته أو قال ما أردت
 شيئا إلا أي فلا يكون موليا في هذه الصور كلها (قوله بنير عطف) وكذا الوعطف
 بالواو وان كان بالقاء أو بنم فلا بد من الترتيب شيئا (قوله فان قدم الجزء عليهما) كقوله
 أنت طالق ان كلمت ان دخلت أو اخره عنهما كقوله ان كلمت ان دخلت فانت
 طالق قال في البيهجة

فطالق ان كلمت ان دخلت بعد ان اولا بعد اخر فقلت

وقوله فان اراد الخ أي وعليه فيصير موليا اذا حصل الثاني الذي هو الظهار هنا شو برى
 وقوله أيضا فان اراد الخ في الجواب الذي ذكره نقص وتماهه أن يقال فان العبدية تعلق

بنير عطف فان قدم الجزء عليهما أو اخره عليهما عتق

ويكون موابا اذا تقدم الثاني على الاول ولا يعتق أى ولا ايلاء اذا تقدم الاول
وهو الوطء وحاصل هذه المسئلة أن انصورا أربعة ثنتان فيما اذا اعتبر المعلق حصول
الشرط الثاني قبل الاول وثنتان فيما اذا اعتبر حصول الشرط الاول قبل الثاني
وانه يكون موابا ويعتق العبد في واحدة منها وهي ما اذا اعتبر حصول الثاني قبل
الاول وتقدم الثاني على الاول ويعتق العبد ولا يكون موابا في واحدة وهي ما اذا
اعتبر حصول الاول قبل الثاني وتقدم الاول على الثاني وانه لا يعتق ولا ايلاء
في ثنتين وهما اذا اعتبر حصول الثاني قبل الاول وتقدم الاول على الثاني
في الخارج واذا اعتبر حصول الاول قبل الثاني وتقدم الثاني على الاول تأمل
وضابط هاتين الأخيرتين أن تقع الصفتان في الخارج على عكس مراد المعلق
(قوله في حصول المعلق) وهو الجزء وقوله وجود الشرط الثاني الخ لانه جعل الشرط
الثاني شرطا للاول فكأنه قال ان وجد منك كلام مشروط بدخول ومعلوم
أن الشرط يتقدم على المشروط فكأنه قال أنت طالق ان وجد منك كلام مسبوق
بدخول فاذا كلمت ثم دخلت لم يوجد الكلام المسبوق بالدخول فلا تطلق تأمل
(قوله فينبغي أن يراجع) معتمد وقوله كما مر أى في كلام الرافعي في الطلاق (قوله
تعلق بالاول) أى تعلق الجزء الذي هو عبدي حر بالاول الذي هو الوطء فلو تقدم
الوطء لم يعتق لان تعلق اعتق بالوطء مشروط بتقدم الظهار ولم يتقدم وعلى هذا
التقرير أعني أنه أراد ما ذكره يصير موابا اذا حصل الظهار لانه حينئذ كتمنع من الوطء
خوف العتق شوبرى فحاصل هذه الارادة أنه ان قصد تعليق العتق على وطء مسبوق
بظهار فلا يعتق اذا تقدم الوطء على الظهار لعدم وجود المعلق عليه ولا ايلاء أيضا
تأمل (قوله أو انه اذا حصل الاول الخ) أى قصد تعليق العتق على وطء متبوع
بظهار قال سم وعلى هذا لا يصير موابا لانه قبل حصول الاول الذي هو الوطء
لا يمنع منه لانه لا يترتب عليه العتق وبعد حصوله لا يخاف من حصوله مرة أخرى
اذ حصوله كذلك لا يترتب عليه شيء لانه حصل أولا وصار العتق معلقا على
مجرد الظهار هكذا يظهر فلي تأمل (قوله عتق) أى اذا تقدم الوطء ثم وجد الظهار
(قوله أو قال ما أردت شيئا) أى لم أرد أن الاول شرط للثاني أو أن الثاني شرط للاول
وتوله الظاهر أنه لا ايلاء ضعيف والظاهر أنه يكون موابا ويكون الشرط
الاول شرطا للجملة الثاني وجزائه كما أشار اليه بقوله لكن الا وفق الخ عن وجهه على
هذا التمسك بظاهر قول الشارح بعد أن يكون موابا ان وعلى الخ وقد أفاد كلام عميرة
وسم وحل أنه لا معنى له وان موابه أن يقول أن يعتق الخ وانه لا ايلاء في تلك

في حصول المعلق وجود
شرط الثاني قبل الاول وان
توسط بينهما كما سوره هنا
فينبغي أن يراجع كما مر فان
أراد أنه اذا حصل الثاني تعلق
بالاول فلا يعتق العبد اذا تقدم
الوطء أو انه اذا حصل الاول
تعلق بالثاني عتق انتهى فان
تعذر مراعاة وقال ما أردت
شيئا

فأما ظاهر أنه لا إيلاء فظن الكائن الأول بخلافه أنه لا إيلاء من هادوا من أن الشرط الأول شرط لجملة الثاني
وجزأيه أن يكون مولداً ووطى (٣٦٧) ثم ظاهره وتقدم الثاني على الأول فيما قاله الراغبى مقارنته له بجملة

عليه السبكي (أو) قال إن
وطأنت (فضررت طالق قول)
من المخاطبة (فان ووطى) في
مدة الإيلاء أو بعدها (طلقت)
أي الضرر لوجود المعلق عليه
(وزال الإيلاء) أذ لا يلزمه
شيء بوطئها بعد (أو) قال
(لا يبرح والله لا أطوئ) قول من
الرابعة أن ووطى (أو) لا يبرح
في قبل أو بد برحصول الخنث
بوطئها بخلاف ما إذا لم يوطأ
ثلاثاً فمنه لأن المعنى لا أطأ
جميعاً فلا يحنث بما دونهن
(فلهذا) بعضهن قبل ووطى
زال الإيلاء لعدم الخنث
بوطى من تقي ولا تنظر إلى تصور
الوطء بعد الموت لأن اسم الوطء
إنما يتعلق على ما في الحياة
بخلاف موت بعضهن بعد
بوطئها لا يبرح (أو) قال لا يبرح
والله (لا أطأ) كلاماً يمكن قول
من كل (منهن) لحصول الخنث
بوطى كل واحدة وهذه من
باب عموم السلب والتي قبلها
من باب سلب العموم وقضية
ما ذكرناه لو ووطى واحدة
لا يزول الإيلاء في الباقيات
وهو ما رجحه الامام لتضمن ذلك
تخصيص كل منهن بالإيلاء
والذي في الروضة والشرحين

الحال لأنه يكون ولياً قبل الوطء بالصيغة التي فالمسألة لا ينافى بقوله أن يكون مولداً إن
وطى تخضع بغير عن كلامه أشار غير صحيح بل قوله فالظاهر أنه لا إيلاء هو
الصحيح وإنما التضعيف بالتصويب وهو قول سبيل وغيره والصواب أن يقول لا يحنث
لأن الكلام فيه لا في الإيلاء (قوله معلة) أي تقدم الوطء على الظهار وأتأخر وقوله
أن يكون مولداً صوابه أن يعتق العبد كاتطلق الزوجة فإنها موافق للطلاق لأن
النزاع في العتق لا في الإيلاء ولعل نظره انتقل من العتق إلى الإيلاء سم وحو ل
(قوله وتقدم الثاني) أي الظاهر على الأول أي الوطء فيما قاله الراغبى أي في الحكم
الذي قاله الراغبى وهو عتق العبد في صورة وعدم عتقه في أخرى فالصورة التي ذكر
فيها عتق العبد مفهوم قوله فلا يعتق العبد إذا تقدم الوطء فان مفهومه إذا تأخر الوطء
عن الظهار عتق العبد فيقال ومثل تقدم الظهار على الوطء مقارنته له أي في ترتب
العتق عليه وإن كان في صورة تقدم الظهار يكون مولداً في صورة المقارنة لا إيلاء لأنه
مشرط بتقدم الظهار والصورة التي ذكر فيمسا عدم عتقه مفهومه من قوله وأنه إذا
حصل الأول تعلق بالثاني عتق أي إذا تقدم الوطء فان مفهومه أنه لو تأخر بان تقدم
الظهار أن العبد لا يحنث فيقال ومثل تقدم الظهار على الوطء مقارنته له أي في عدم
ترتيب العتق فعلم من هذا أن الصورة الثانية ذكرها الراغبى مفهومها (قوله
مقارنته) بأن فارد الظهار الوطء في مسألة المتن (قوله بعد ووطئها) راجع للمعنى لأن
مدلوله مؤنث أو لا كتناسبه التأنث من المضاف إليه (قوله لا يؤثر) أي في زوال
الإيلاء وبعبارة شريفة مرفلا يزول الإيلاء (قوله من باب عموم السلب) هذا
يخالف المشهور من أن الثاني إذا تقدم على كل يكون لسلب العموم كالم أخذ كل
الدرهم إلا أن يقال هذه القاعدة أغلبية بدليل قوله ولا تطلع كل خلافه من قوله
الشورى الفرق بينهما أن السلب إذا تسلط على كل فرد كان سلباً عاماً لكل
فرد وإذا تسلط على المجموع كان سلباً للعموم فقط أي للمجموع فلا يمتنع أن يثبت ذات
المساوئ لبعض الأفراد (قوله أنه يزول فيمن) أي في الباقيات وهو المعنى وذلك لأن
اليمن واحدة وقد حنث فيها بوطى واحدة والحنث لا يتعدى ما دم تكرر اليمن
فلا يحنث من ووطء الباقيات شيئاً ومدار الإيلاء على الخوف من الوطء أنه يكون من
سلب العموم على القاعدة ولهذا كان ممتداً (قوله كما لو قال لا أطأ واحدة منكم) أي
الآن في قوله حنث وانحل الإيلاء في الباقيات (قوله وفيه بحث) قال في شرح
الروض وبحث الأصل أنه إذا أراد تخصيص كل منهن بالإيلاء فلا وجه لعدم الانحلال
والأقلى كن كقوله لا أجاهم فلا حنث إلا بوطى جميعهن ومنعه البلقين بأن

عن تجميع الأكثرين أنه يزول فيمن كما لو قال لا أطأ واحدة منكم وفيه بحث لا يشيخين ذكرته مع الجواب عنه في شرح الروض

ولو قال واقعاً لا طاراً حدثتكم فان قصد الامتناع عن واحدة معينة فقول منها قلوا واحدة ثم همة عنها أو عن كل واحدة أو أطلق قول من فلو طي واحدة من حدث راحل الايلاء في ما باقيات (أو) قال واقعاً (لا طارك سنة الامرة) مثلاً (قول ان طي ويطي من السنة أكثر من) الاشهر (الاربعة) لحصول (٣٦٨) الحث بالوطء بعد ذلك بخلاف ما اذا بؤ

الحلف الواحد على متعدد يوجب تعليق الحث بأي واحد وقع (قوله عينا) أي لزمه
 قمينها (قوله قول من) عملاً بأرادته في الأولى وجه لاله على عموم السلب في الثانية
 فان التكررة في سياق النسي للموم شورى (قوله الامرة قول) فان لم يطأ حتى مضت
 السنة حمل الايلاء ولا كفارة عليه ولا نظراً لقضاء اللفظ وطه مرة لان قصد
 منع الزيادة عليها لا يبراهن ما شرح م ر (فصل في أحكام الايلاء) *
 (قوله يهل) أي عن المطالبة م ر (قوله لايتين) أي في قوله وقطع المدة ردة
 بعد دخول وماتع وطء بها (قوله وقطع المدة) أي بطلها وبلغها كلها ان طرأ بعد
 تكاملها وبعضها ان طرأ المانع في الانتفاء لكن هذا التعميم في الردة ولما بالنسبة
 للمانع الآتي فالمراد أنه يقطع ماضى ان طرأ في انتائها وأما طرأ بعد تمامها
 فلا يضر كما ع ب ويشير لهذا من ذبح الشارح حيث قال في الردة ولو من أحدها
 وبعد المدة ولم يقل مثله في المانع المذكور (قوله بعد دخول) أي أو استنحال مني
 الزوج المحترم واحترزه عما قبل ذلك فان النكاح يتقطع لا محالة فلا يلاء عن وقوله
 وبعد المدة من تمام الغاية أي ولو كانت الردة بعد فراغ المدة والمراد بقطعها عدم
 حسابها (قوله لا ارتفاع النكاح) أي فيما اذا استمرت الردة بعد انقضاء العدة وقوله
 أو اختلاله أي فيما اذا زالت الردة في العدة وقوله فلا يحسب زمنها من المدة هذا
 لا يحتاج اليه مع قوله فيما سياتي وتستأنف بل ر بما يوهم أن معنى القمع عدم
 الحسبان لا الاستئناف تأمل ع ش (قوله وان أسلم) الأولى جعل الوار للرجال
 وذلك لان المرتد اذا لم يسلم في العدة تبين بالردة فلا معنى لعدم حسابان مدة الردة
 من المدة اذ هذه الصورة كالتى احترز عنها بقوله بعد دخول تأمل (قوله وتلبس
 بفرض نحو موم) أي ولو نذراً أو كفارة أو قضاء بورداء كذا قضاء موسع على
 المعتد خلافاً لابن حجر والاعتكاف الواجب كذلك ومع الاحرام ولو نغلا وبلاذن
 على المعتد ولا يكلف في نحو الصوم الوطء لئلا اه قل على الجلال (قوله فرضين)
 ليس فيسب بالنسبة للاحرام كما في شرح م ر لانه له يجب بالشروع فيه (قوله
 لا تنفائه التوالى) هذا التعليق لا يوجد فيما اذا طرأت الردة بعد المدة (قوله مطلق)
 أي سواء كان مامنه من الوطء فرضاً كصوم واعتكاف مندورين أم لا كمرض ع ش
 أي وسواء كان المانع شرعياً أو حسياً (قوله من قبلها) أي انراجها من الصوم
 باطله وعبارة م ر ولانه ممكن من وطئها مع نحو موم الفل انتهى والظاهر
 أن قول الشارح ووطئها من عطف السبب على السبب (قوله ثم ان لم ينف) القياس

أربعة أشهر أو أقل فليس يقول بل
 خالف (فصل في أحكام الايلاء) *
 من ضرب مدة وغيره (يهل) وجوباً
 المولى ولو (بلا طار) أربعة أشهر) اما
 (من الايلاء أو) من (زوال الردة
 والمانع الايتين كصفر الزوجة ومرضها
 أو) من (رجعة) لرجعية لا من ايلاء
 منها لاحتمال ان تبين وانما لا يحتاج في
 الامهال الى فاض ثبوته بالآية
 السابقة بخلاف العنة لانها مجتهد
 فيها (وطئ المدة) أي الاشهر
 الاربعة (ردة بعد دخول) ولو من
 أحدها وبعد المدة لا ارتفاع النكاح
 أو اختلاله بها فلا يحسب زمنها من
 المدة وان أسلم المرتد في العدة وشمل
 الردة لم يعد المدة من زيادة (ومانع
 وطى بها) أي بالزوجة (حسى
 أو شرعى غير نحو حيض) كفاس
 وذلك (كمرض وجنون ونشوز
 وتلبس بفرض نحو موم) كاعتكاف
 وأحرام فرضين لا امتناع الوطء معه
 مانع من قبلها (وتستأنف) المدة
 (برواله) أي القاطع ولا تبني على
 ماضى لا تنفائه التوالى المقتر في
 حصول الاضرار أما غير المانع كصوم
 نفل أو المانع القائم به مطلقاً وبها
 وكان نحو حيض فلا يقطع المدة لان
 الزوج ممكن من قبلها ووطئها في
 الأولى والمانع من قبله في الثانية

ولعدم خلو المدة عن الحيض غالباً في الثالثة والحق به النفاس لمشاركة له في أكثر الاحكام والتصریح
 بأن المانع الشرعى يقطع المدة من زيادته (فان مضت) أي المدة (ولم يطأ ولا مانع بها) أي بالزوجة (طالبة بغيثة) أي رجوة
 في الوطء الذي اتمتع بالايلاء (ثم) ان لم ينف طالته مطلقاً للآية السادسة

(ولو ترعاه) فان لم يسهلها ليه (٣٦٩) بذلك لتجد الضرر وراس لسيده الامه ما ليه لان التمتع

وسمه باليساء لانه من فاء يني فاء آخره همزة ويحتمل ان قصده بان يسهلها ليه لان التمتع
 دخول الجازم تنغيثا ثم حذف الياء فصار يني بهزة ساكنة ابدلت باسكونها
 بعد كسرة ثم ادخل الجازم ونبت الياء العارضة نزلت الاصلية فحذفت الجازم
 ع ش على مروف في نسخة اثبات اليساء (قوله ولو تركت حقه) اي بسكونها
 عن المطالبة او باسقاطها له كما في شرح م ر (قوله فان لم يسهلها ليه) عبارة
 م ر فلها المطالبة ما لم تنته مدة اليمين لتجد الضرر هنا كالا عسار بالثقة بخلافه
 في العنة والعيب والاعسار بالمهر لانه خصلة واحدة اه بالحرف (قوله انها ترد
 اطلب بينهما) معتمد (قوله والقيشة) بكسر الفاء وفتح الهمزة كما ضبطه الزركشي
 فاستغنى وكذا قال جبر بكسر الفاء مع المد وقال م ر فتح الفاء وكسرها (قوله بتغيب
 حشفة) اي مع الانتشار كالضليل وان حرم الوطء او كان يفعلها نقطا وان لم يفعل به
 اليمين لانه لم يطأ م ر وسى الوطء في نسخة لانه من فاء اذ ارجع فقد رجع للوطء بعد
 ان حرره على نفسه شيئا وقوله بتغيب حشفة اي ولو ناسيا او جهوريا او مكرها
 او نائما او جاهلا وكذا يقال فيها لا لمطالبة لها ولا تفعل اليمين في ذلك كله وانما
 تسقط مطالبتها فقط فان وطئ بعد ذلك وهو كامل حنت ولزمه ما التزم اه قل
 على الجلال (قوله ولا تغيبها بدبر) اي لا تحصل به فينة لكن تفعل به اليمين وتسقط
 المطالبة لانه به فان اريد عدم حصول الفينة به مع بقاء الايلاء تعين تصويره بما اذا
 حلف لا يطؤها في قبائها او بما اذا حلف ولم يفيد لكنه فعله فاسيا لليمين او مكرها
 ولا تفعل به شرح م ر (قوله في البكر) ولو غوراء م ر (قوله وهو طبعي) ان كان نسبة
 الى الطبيعة فالقياس فتح الطاء والباء وان كان الى الطبع فيسكون الباء مع فتح
 الطاء شوبرى وقوله فالقياس الخ وذلك لان القياس في النسبة الى فعلة فعل كما قال
 ابن مالك وفعلي في فعلة الترم (قوله كاحرام) اي لم يقرب ففعله منه كاذ كره الراجعي
 بان كان ثلاثة ايام فاكثروا ما اذا كان دون ذلك فيمهل ان يطلب الامهال وقوله وصوم
 واجب اي ولا يستعمل الى الليل اما اذا استعمل الى الليل فانه يمهل كما يؤخذ من شرح
 م ر وجبر (قوله طلق عليه القاضى) فيقول او وقعت على فلان طلاقا او حكمت
 على فلان في زوجته بطلاق ونحوها ولا يصح ان يقول طلقها بدون عنه ولا يقع
 ويشترط في تطلقه حضوره لينبت امتناعه الا ان تعذر بنوعه او بنوعه او بنوعه او بنوعه
 فلو طلق عليه وبان ان المولى وطئ قبل تطلقه لم يقع طلاقه ولو وقع طلاق القاضى
 والمولى معانق طلاق المولى جريما وسكننا القاضى في الاصح بخلاف ما لو باع الحاكم
 مال الغائب وتبين ان الغائب باعه في ذلك الوقت فانه يقدم على بيع الحاكم

حقها وينتظر بلوغ المرافعة
 ولا يطالب وليها لذلك
 وما ذكرته من الترتيب بين
 مطالبها بالثقة والطلاق هو
 ما ذكره الراجعي تبعا لظاهر
 النص وقضية كلام الاصل
 انها ترد المطالب بينهما وهو
 الذي في الروضة كاصلها في
 موضع وصوب الزركشي
 وغيره الاول (والقيشة) تحصل
 (بتغيب حشفة) او قدرها
 من فاقدها (يقبل) فلا يكفي
 تغيب ما دونها به ولا تغيبها
 بد بر لان ذلك مع حرمة الثاني
 لا يحصل الغرض ولا يفي
 البكر من ازالة بكارها كما نص
 عليه الشافعي وبعض الاصحاب
 اما اذا كان لها مانع كحيض
 ومرض وصغير فلا مطالبة لها
 لا تمنع الوطء المطلوب حيثئذ
 (وان كان المانع به) اي بالزوج
 (وهو طبعي كمرض) تطالبه
 (بفئة لسان) بان يقول
 اذ اقدرت فبت (ثم) ان لم يفت
 طالبته (بطلاق) وهذا من
 زيادتي (او شرعي كاحرام)
 وصوم واجب (ه) تطالبه
 (بطلاق) لانه الذي يمكنه
 لحرمة الوطء (فان عصي
 بوطئ) ولو في الدبر اي ولم يقيده

ايلا به ولا يقبل (اي طالب) ٣٦٩ بحت لا لجلال اليمين (فان اياها) اي الفنة والعلاق (طلق عليه القاضى

لان بيع المالك أقوى ولم تقل بصفة بيع الحياكم أيضا كما هنا لانه لا يكون وقوع
البيع من اثنين بخلاف الطلاق (قوله طلاق) خرج ما زاد عليهم فلا يقع كالأبوان
أنه فاء أو طلق فان طلقها ثم طلقها الزوج نفقة طلق الزوج أيضا وان لم يعلم بطلاق
القاضي كما يحكيه ابن القطان شرح م رويه علم أن طلقه القاضي رجعية وأما قول
م ر طلق عليه طلاق واحدة وان كانت بها فعناء كما قال ع ش بأن لم يسبق لها من
عدد الطلاق غيرها (قوله لا يقال) كان الأولى تقديمه على قوله فان أباهما (قوله)
ينافي عدم حصول الفية بالطوع) أي مطلقا حتى بالنسبة لانحلال اليمين والحلت
والكفارة حل (قوله يمنع ذلك) أي المأفأة قوله كالأوطى مكرها أو ناسيا (أي
فان المطالبة تسقط ولا تحصل الفية عزري وقول زى التنظير بالنسبة لعدم
انحلال اليمين وان حصلت الفية فلا منافاة بين ما هنا وما في شرح الروض
من حصول الفية في الأوطى مكرها أو ناسيا غير ظاهر بالنسبة للطوع في الدبر
لانحلال اليمين به كما صرح به الشارح وم ر ولا يلزم موافقة كلامه هنا كما في شرح
الروض لا مكان أنه جرى هنا على خلاف ما هناك قال بعضهم ومافائدة عدم حصول
الفيه مع سقوط المطالبة وانحلال اليمين الا ان يقال المراد عدم حصول الفية
الشرعية القاطعة لاثم ما بقي من المدة اه ق ل على الجلال والفيه الشرعية
تحصل بوطى في قبل مع العهد والاختيار هذا وقد صرح في شرح الروض والبهجة
بمحصل الفية في الأوطى مكرها أو ناسيا ومن ثم استشكل سم التنظير في قوله
كالوطى الخ بوجهين الأول تصريح الزوج كشي وشرح الروض والبهجة بمحصل
الفيه بالطوع مكرها أو ناسيا الثاني عدم انحلال اليمين بذلك وظاهر تشبيه الشارح
خلاف ذلك وأصل ما هنا طريقة له أجاب ح ق بأن المراد بمحصل الفية سقوط
المطالبة ولا تنحل اليمين مع التسيان والاكراه لان فعلهما كلا فعل (قوله وقع)
يجز على ما إذا وجد مجرد التعاقب الا ان قال ان وطأته الله على عتق والاقتير بيه
وبين كفارة يمين شوبري

* (كتاب الظهار) *

(قوله لان صورته الأصلية) أي ميغته المتعارفة في الجاهلية أو الفالية وقوله وخصوا
الظهار أي بالأخذ منه مع أنه يجوز ان يشبهه بغير الظاهر كالبطن فكانوا يقولون كتاب
البطان أو كتاب الروس أو غير ذلك (قوله مركوب الزوج) أي إذا وطئت فهو
كناية تلزم بحية انقل من الظاهر إلى المركوب ومنه إلى الموطوء والعنى أنت محرمة
على لا تركين كالأتركب الام نقله الشهاب عن الكشف (قوله وكان طلاقا) أي

طلاق (نسيان عنه بسؤالها
له لا يقال سقوط المطالبة
بالوطء في الدبر ينافي عدم حصول
الفيه بالطوع فيه لا يمنع ذلك
اذ لا يلزم من سقوط المطالبة
بحصول الفية كالأوطى مكرها
أو ناسيا (ويهل) اذا استعمل
(يوما) فأقل لي في فيه لان مدة
الايلاء مقدرة بأربعة أشهر
فلا يزداد عليها أكثر من مدة
التكن من الوطء عادة كزوال
نفاس وشبع وجوع وفراغ
سيام (ولزمه بوطئه) في مدة
ايلائه (كفارة يمين) بقية
زوجه بقولي (ان حلف بالله)
كان حلف بالتزام ما يلزم فان
كان بقية لزمه ما التزمه
أو كفارة يمين كما ساقى في باب
النذر وبتعلق طلاق أو عتق
وقع بوجود الصفة

* (كتاب الظهار) *
ما خوذ من الظاهر لان صورته
الأصلية بأن يقول لزوجته أنت
على كظهار أي وخصوا الظاهر
لانه موضع الركوب والمرأة
مركوب الزوج وكان طلاقا

في الجاهلية كالأبلاء فغير الشرع حكمه إلى تحريمها بعد العود لزوم الكفارة كما ساقى وحقيقته الشرعية تشبيه الزوج
زوجته في الحرمة بحرمه كما يؤخذ (٣٧١) مما يأتي والأصل فيه قبل الإجماع آية والذين يظاهرون من نسائهم وهو

حرام لقوله تعالى وإسماهم ليقولوا
منكر من القول وزوا (أو كانه
أربعة مظاهر ومظاهر منها ومثبه
به ومثبه وشرطي المظاهر كونه زوجا
يصح طلاقه) ولو عبدا أو كافرا أو
خصيا أو مجنونا أو سكران فلا يصح
من غير زوج وإن تكلم من ظاهرها
ولأن من مبي ومجنون ومكره فتعديري
يصح طلاقه أولى مما عير به (و شرط
في المظاهر منها كونها زوجة) ولو
صغيرة أو مجنونة أو مريضة
أو رقبا أو قرنا أو كافرة أو رجعية
(لا أجنبية) ولو عتقة أو أمة
كالطلاق فلا يقال لأجنبية إذا
نكحت فانت على كذا رأي وقال
السيد لأمته أنت على كذا رأي
لم يصح (و شرط في التشبه به كونه
كل) أنتي محرم (أو بجزء أنتي محرم)
بنسب أو رضاع أو مصاهرة (لم تكن
حلالا للزوج كبنته وأخته
نسب ورضعة أمة أو أمة وزوجة
أبيه التي نكحها قبل ولادته بخلاف
غير التي من ذكر وخشني لأنه ليس
بصل التمتع وبخلاف أزواج النبي
صلى الله عليه وسلم لأن تحريمهن ليس
لأحرمة بل لأشرفه صلى الله عليه
وسلم وبخلاف من كانت حلاله
كزوجة ابنه وملاعنته لغير تحريمها
عليه (و شرط في الصيغة لفظا
يشعر به) أي بالظهار وفي معناه ما مر

بأن لا حل بعده بالرحمة ولا بعقد لأن المرأة المظاهر منها زوجها التي هي سبب
في نزول قد سمع الله الخ لما جاء النبي صلى الله عليه وسلم وأظهرت ضرورتها بأن
معها من زوجها صارا أن ضمتهم إليها جاعوا وان ردتهم إلى أيهم ضاعوا لأنه قد كان
عبي وكبر وليس عندهم من يقوم بهم وجاء زوجها النبي صلى الله عليه وسلم وهو يناد
فلم يرشده إلى ما يكون سببا في عودها إلى زوجها بل قال حرمت عليه فلو كان رجعييا
لارشده إلى الرجعة أو بالتأجيل له بعدد لا مزمه بتعدد نكاحه مع ش على م رفكررت
قولها المذكور النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول لمسا كل مرة حرمت عليه ثم قالت
اشكوا إلى الله فأقضى ووجدني فنزل قوله تعالى قد سمع الله الآيات وهو ناسخ
للتحريم المذکور كما قاله ح ل أي نسخ بوجوب الكفارة (قوله في الجاهلية)
بل وفي أول الإسلام أيضا برماوى (قوله فغير الشرع حكمه) وهو الفرقة بالطلاق
(قوله بحرمه) أي أنتي لم تكن حلاله كما يأتي (قوله حرام) أي كبيرة (قوله ولو عبدا)
وإن لم يتصور منه التكثير بالاعتاق لكان تكفيره بالصوم (قوله أو مجنونا) والفرق
بين وبين الأبلاء حيث لا يصح منه لأن المقصود ثم الإجماع لأنها لان الراد هنا
ما يشمل التمتع ح ل (قوله كونها زوجة) قديقال هو معلوم مما قبله وهو زوج
وقد يقال أنه أتى به ليرتب عليه قوله ولو أمة الخ ح ل وفيه أنه من كلام الشارع
(قوله أو صغيرة) وإن لم تطلق الوطء (قوله أو بجزء أنتي) أي جزء ظاهر بخلاف الباطن
كالكبد فلا يكون ظهرا لأن شرط الظهار أن يشبه الظاهر بالظاهر بخلاف ما لو شبه
الباطن بالباطن أو الظاهر بالباطن أو عكسه فلا يكون ظهرا في الثلاث (قوله
أو رضاع) أي كرضعة أمة وأمه كافي الشارح لأمهنة لأنها كانت حلاله قبل
الارضاع (قوله لم تكن حلاله) أي لم يسبق لها قبل سبب زوجها مما حاله حل
أي حاله قبل له فيها بعد ولادته (قوله قبل ولادته) أي أو معها شورى بخلاف
التي نكحها بعد ولادته لأنها كانت حلاله فطرا تحريمها (قوله لأمه) أي الغير
(قوله لغيره) ولأنها المساحلت له في وقت احتمل إرادته هجر (قوله كانت)
أصل التركيب أتيناك على كركوب ظهر أي فحذف المضاعف الثاني وهو ركوب برماوى
الضمير المحرور ضمير امرؤ فاعفصار أنت ثم حذف المضاعف الثاني وهو ركوب برماوى
(قوله أو يدك) وإن لم يكن لها يد فهو من التعبير بالعض عن الكل سم و برماوى
فإن قلنا أنه من باب السراية لم يكن ظهرا وكاليد الشعر والظفر وكل جزء من
الاجزاء الظاهرة بخلاف الباطنة كالكبد والقلب فلا يكون ذلك ظهرا ح ل
وعبارة البرماوى فلا يكون ذكرها ظهرا في التشبه والمثبه به لأنه لا يمكن التمتع بها

في الصمان وذلك أما (مريح كانت أو رأسك أو يدك) ولو بدون على (كظهار أي

أو يكسبها أو دها) لا شتارها في معنى ما ذكر (أو كناية كانت كأي أو كعينها أو غيرها ما يذكر كالكراهة) كراسها وروحها لا احتمالها الظاهر وغيره وتبيير بذلك أهم مما عجب به (٣٧٣) (وهو مع توقيته) كانت كظهور أي يوما

أو شهر أو ثلثي اليمين فانت كظهور أي خمسة أشهر ظاهرا وموقت لذلك وإيلاء لا متساعة من وطء وانوق أربعة أشهر (و) مع (تعليمه) لأنه يتعلق به التصريم كالطلاق والكفارة كاليمين وكل منهما يقبل التعليق (قاهر) قال إن ظاهرت من ضرورت فانت كظهور أي ظاهرا منها (ظواهر منها) عملا بمقتضى التمييز والتعليق (أو) قال إن ظاهرت (من فلانة) فانت كظهور أي (وفلانة أجنبية أو) إن ظاهرت (من فلانة الأجنبية) فانت كظهور أي (ظواهر منها ظاهرا) من زوجته (إن تكها) أي الأجنبية (قبل) أي قبل طهارتها منها (أو) أراد اللفظ أي إن تلفظت بالظهور منها الوجود المعلق عليه بخلاف ما إذا لم تنكها قبل ولم يرد اللفظ لانقضاء المعلق عليه وهو الظاهر الشرعي (أو) قال إن ظاهرت (من فلانة وهي أجنبية) فانت كظهور أي ظاهرا منها قبل الكاح أو بعده (فلا) يكون مظاهرا من زوجته لاستحالة اجتماع ما عاق به طهارتها من ظاهرها فلا هي أجنبية (الآن) أراد (أي المعلق) وظاهر قبل

حتى توصف بالحرم وهذا هو المعتبر وخرج بالأعضاء الفضلات فلا طهارتها مطلقا كاللبن والمني وقوله فلا يكون ذكرها طاهرا أي لا مريحا ولا كناية كما اعتمدت على م (قوله أو يكسبها) انظار إعادة الكاف في جسمها وفي عينها وامل فائدة أعادتها الفادة أن كلامه مبنية مسنقة لأن الصيغة مجموع المصروفات تأمل شو برى وفيه إن أو تقيده هذه الفادة وتوهم هكونها بمعنى الواو بعيد وأيضا لو كانت فائدة الكاف ما ذكر كان عليه أن يأتي بها في بدنها تأمل (قوله كانت كأي) ولو قال أنت علي حرام كحرمت أي فلا وجه أنه كناية طهارا وطلاق شرح م (قوله وروحها) وعدوا الروح من الأعضاء الظاهرة لأنها متعلقة بجميع البدن ظاهرة وباطنة (قوله تليبا ليمين) أي على الطلاق لأنه يشبهه كلاما من اليمين والطلاق كما ينبغي عليه شبه اليمين من حيث الكفارة والطلاق من حيث التصريم ومثل الرمان المكان كما نقل عن شيخنا في شرحه عن الشارح كافت على كظهور أي في البيت فيحرم التمتع بها في ذلك البيت دون غيره اه ح ل (قوله طهارا وقت) فاد اوطى في المدة لزمه كفارة واحدة فان حلف بالله كأن قال والله أنت علي كظهور أي خمسة أشهر لزمه كفارة ثمان وهذا ما جتمع به شيخان بن قول من أطلق وجوب كفارة واحدة في الظهار الموقت ومن أوجب كفارة يمين فيه ح ل (قوله لذلك) أي تليبا ليمين (قوله وكل منها) أي الطلاق واليمين وتعليق اليمين في غير الإيلاء كأن يقال والله لا كلك أن دخلت الدار فحسب ما قد يقال اليمين لا يصح أن يعلق وقد قال الميرز في ذلك ليست معلقة والمعلق إنما هو المعلق عليه وينبغي أن يصور بما إذا قال اد اءا ريد فوالله لا كلك مثلا حرراه ح ل (قوله وفلانة أجنبية) أي في الواقع ولم يلفظ المظاهر به بخلاف قوله بعد وهي أجنبية فانه من تمتة كلامه على جهة الشرط (قوله الأجنبية) هذا من سبقة المظاهر ليغا بر ما قبله وذكر الأجنبية للحرث لا للاشتراط كما قاله الشوري لأنها لو كانت للاشتراط بأن جعل كونها أجنبية شرطاً في ظاهرها لتكرار مع قوله الآتي وهي أجنبية (قوله ونوى بالثاني) أي وحده فلا شاق قوله ونوى بها طلاقا وظاهرا (قوله ولومع الآخر) الأولى أن يقول ولومع غيره بأن نوى الظاهر وحده أو الظاهر مع الطلاق أو الظاهر مع العاق أو الثلاثة فيشمل أربع صور (قوله أو نوى بكل منها طاهرا) ولومع الطلاق اشتمل على أربع صور لأن الأولى إما أن ينوي به الظاهر وحده أو مع الطلاق فهذا حالان والثاني كذلك والحاصل من ضرب ما لي الأولى في الثاني أربعة أحوال شو برى (قوله ولومع الملاق) يصدق بما إذا نوى بالثاني ظاهرا وحده أو مع الطلاق وهذا مكرر مع قوله

نكاحها) بظاهرها من زوجته وهذا من زيادة (أو) قال أنت (طالق) كظهور أي ونوى بالثاني معناه وباللثاني ولومع معنى الأولى بأن نوى بالاول طلاقا واطاق وباللثاني ظاهرا ولومع الآخر ونوى بكل منها طاهرا ولومع الطلاق

وبالثاني المح ويصاحبه بأنه نوى هنا بالثاني ظهارة واحدة أو مع الطلاق مع كونه نوى
 بالاول ظهارة واحدة أو مع الطلاق وفيما قبله نوى بالثاني ظهارة واحدة أو مع الطلاق
 مع كونه نوى بالاول مطلقا أو طلقا فالمرجح لا يسكل في انفرادهما حتى يلزم
 التكرار وهوذا يصح أيضا قوله الاتي والثاني ظهارة واحدة أو مع الطلاق (قوله
 أو نوى بالاول غيرهما) أي غير الظهارة والطلاق كالعتق والابلاء وحل الوثاق وفيه
 كيف يقع حيث قد الطلاق مع قولهم لا بد في الطلاق أن يقصد لفظه لمعناه الآن يقال
 محل اشتراط ذلك حيث وجد العارف حل (قوله والطلاق فيها) أي المسائل العشرة
 (قوله كما فيه) أي في الظهارة (قوله كلمة الخطاب) أي أنت (قوله قال أنت طالق
 المح) ليس المقدور كالمقنونة حتى يكون مريضا في الظهارة (قوله والطلاق) أي
 وان لم ينو بالثاني وحده معناه بان لم ينو أصلا أو نواه به مع الآخر وقتت الأسبعة
 عشر صورة كلها سوى الأخيرة خارجة بقول المتن ونوى بالثاني معناه منها أربعة
 مركبة وهي الثانية والثالثة والرابعة مع قوله بعد أو نوى بهما غيرهما قال العلامة
 قل والحاصل أن يقال أن اللفظ الاول إما أن ينوي به الطلاق وحده أو الظهارة
 وحده أوهما أو غيرهما كالعتق أو الطلاق مع الغير المذكور أو الظهارة معهما أوهما
 معه أو لم ينو شيئا وهي صورة الاطلاق فهذه ثمانية أحوال في الاول ويأتي مثلها
 في الثاني وهذه أربعة وستون من ضرب ثمانية في ثمانية نصفها وهو ما فيه نية الظهارة
 باللفظ الثاني يقع فيها جميعا ونصفها وهو ما ليس فيه ذلك يقع فيه الاول فقط اه
 ويضم لذلك ما داركب الكلمتين وجههما كلمة واحدة مع الصور الثمانية
 بأن يقصد بهما معا الطلاق أو الظهارة أوهما أو غيرهما أو الطلاق مع الغير المح فيقع
 الطلاق في هذه أيضا فيكون وقوع الدلاق وحده في أربعين كما قاله الشيخ
 عسدي به الذي فتكون الصور اثنين وسبعين وإذا نظرنا لكون الطلاق
 رجحيا أو بائنا كانت الصور مائة وأربعة وأربعين ضرب اثنين في اثنين
 وسبعين وقوله نصفها وهو ما فيه نية ظهارة أي بأمر يقصد الظهارة وحده أو مع
 الطلاق أو مع الغير أوهما مع الغير تضرب في الثمانية التي في الاول وقوله ونصفها وهو
 ما ليس فيه ذلك المح بأن نوى بالثاني الطلاق أو الغير كالعتق أو الطلاق مع الغير
 أو أطلق بأن لم ينو شيئا وهي الأربعة الباقية من الثمانية الثانية تضرب في الثمانية
 الاولى يحصل ما ذكر (قوله أو نوى بهما) أي مما لا يتكرر مع قوله أو الطلاق (قوله
 ولعدم استقلال لفظ الظهارة) أي لكونه جزءا من الكلام وليس كلاما مستقلا
 لعدم وجود أنت فيه وقوله مع عدم نيته المح دفع لما ورد على التعليل من أنه موجود

أو نوى بالاول غيرهما بالثاني
 ظهارة ولو مع الطلاق
 (والطلاق فيها) (بشيء وقها)
 لصفة ظهارة الرجعية مع
 صلاحية كظهور أي لان يكون
 كناية فيه فانه اذا قصد قدرت
 كلمة الخطاب معه ويصير كانه
 قال أنت طالق أنت كظهور أي
 (والا) بأن أطلق فيها أو نوى
 بهما مطلقا أو ظهارة أوهما أو نوى
 بكل منهما الا آخر الطلاق
 أو نواه أو غيرهما بالاول ونوى
 بالثاني مطلقا أو بالثاني
 نوى بالاول معناه أو معني الا
 أو معناه أو غيرهما أو أطلق
 الاول ونواه بالثاني أو نوى بهما
 أو بكل منهما أو بالثاني غيرهما
 أو كان الطلاق بائنا (فالطلاق
 يقع لا يانه يصريح لفظه) (وقها)
 أي دون الظهارة لا تنفاه الزوجية
 في الأخيرة ولعدم استقلال
 لفظ الظهارة مع عدم نيته بلفظه
 في غيرهما

فما قبل الامع وقوله ههنا (قوله ولفظ الطلاق الخ) جواب سؤال وارد على قول
المتن والانا الطلاق فقط بالنسبة للصورة الخامسة وهي قوله أونوى بكل منها
الآخر وما مل الا براد ان يقال اذا نوى بالطلاق ظاهرا هلا وقع به الظاهر ويكون
الطلاق واقعا بالثاني لان الغرض انه نوى به الملاق وقوله قال الرافي وارد على
قول المتن أيضا بالنسبة للشق الثاني من هذه الصورة وما مل الا براد ان يقال اذا
نوى بالثاني الطلاق فهلا وقع به طلاق غير الذي أوقعه بالاول أي مع أن عبارة
المتن تقتضي أنه لم يقع به طلاق آخر لان قوله والانا الطلاق فقط ظاهر في ان الواقع
طلاق واحد لا طلاقان (قوله كما في الطلاق) أي من ان ما كان صريحا في بابه
ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره (قوله فيما اذا نوى بكل منها
الآخر) أي وذلك في الصورة الخامسة مما بعد الا لكن بحث الرافي يتأق أيضا
في السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة عشر فلا شيء خصه بالخامسة (قوله
ويكر أن يقال) هو قول القول وقوله وقد نوى به أي بقوله كظهر أي اه ح ل
(قوله وهو) أي ما قاله الرافي صحيح هذا كلام مردود لان الغرض انه نوى بالطلاق
الظاهر فلم يقع به طلاق الا ان يقال لما كان الطلاق صريحا في بابه فلم يؤثر فيه كناية
الظاهري تقع وان صك ان نوى به غيره ومحل اشتراط قصد المعنى عند وجود الصارف
ولم يوجد هنا ويحسب عن بحث الرافي بأنه اذا نوى بظهور أي الطلاق قدرت كلمة
الخطاب معه ويصير كأنه قال أنت طالق أنت كظهر أي وحيتن يكون صريحا
في الظاهر وقد استعمل في غير موضوعه فلا يكون كناية في غيره كذا بخط الشهاب
م وفيه أن تقدير الخطاب هو الصحيح لكونه كناية كما في الشارح تأمل شو برى
أي في هذا الجواب نظر لان كلام الرافي فيما اذا خرج عن الصراحة فصار كناية
وكلام الجيب فيما اذا بقي على صراحته فلم يتلاقيا أي لان الرافي قال اذا خرج كظاهر
أي عن الصراحة فان مقتضاه أنه كناية كما صرح به الشارح سابقا لجواب منافي
لكلام الرافي والشارح سابقا اه ترى بعض تغيير (قوله ان نوى) أي المطلق
والظاهر وقوله غير الذي أوقعه لم يوجد منه قصد طلاق سابق حتى يقال انه يقصد
طلاقا آخر غير الذي أوقعه وقول العلامة ترى المراد بالقصد السابق اعتقاد وقوع
الطلاق باللفظ الاول وان قصده الظاهر فلا ينافي قصد طلاق آخر باللفظ الآخر
تاويل في غاية البعد مع أنه مبني على كونه كناية وليس كذلك برماوى لان الظاهر
ليس كناية طلاق فلا يقع به طلاق وان نواه (قوله ومسئلة نيته بكل منها الظاهر)
أي فيما قبل الا قوله والطلاق أي فيما به رها وقوله مع مسئلة اطلاقه أي فيما قبل

ولفظ الطلاق لا يصرف الى
الظواهر وعكسه كما في الطلاق
قال الرافي فيما اذا نوى بكل
الآخر ويمكن ان يقال اذا
خرج كظهور أي عن الصراحة
وقد نوى به الطلاق يقع به
طلقة أخرى ان كانت الاولى
فيجبة وهو صحيح ان نوى به
طلاقا غير الذي أوقعه
وكلامهم فيما اذا لم ينويه ذلك
فلا منافاة ومسئلة نيته بكل
منها الظاهر والطلاق مع مسئلة
اطلاقه لاحد ومسئلة نيته
غيره من زيادتي

(فصل في أحكام الظهار)

من وجوب كفارة وتحریم تنع
وما يذکر معها يجب (على مظاهر
عاد كفارة وان غرقها بعد
طلاق أو غيره للامة السابعة
(والعود في) ظهار (غير موقت
من غير رجعة أن يسكنها
بعده) أي بعد ظهاره مع علمه
بوجود الصفة في الملق (زمن
أمكن فرقة) ولم يفارق لأن
العود للقول بحالقه يقال
قال فلان قولاً لم عادله وعاد فيه
أي خالفه ونقضه وهو قريب
من قولهم عاد في هبته ومقصود
الظهار وصف المرأة بالتحریم
وامساكها بخالفه وهل
وجبت الكفارة بالظهار والعود
أو بالظهار والعود شرط أو بالعود
لأنه الجزء الأخير وجهه والوجه
منها الأول (فلما اتصل به) أي
بظهاره (جنونه) أو غماؤه
(أو فرقة) بموت أو فسخ من
أحدهما بمقتضيه كسب بأحدهما
ولم يأنه لما قد سبق القذف
والمرافعة للقاضي ظهاره
أو انفساخ كدة قبل دخول
ملكه لها وعكسه أو بطلاق
بائن أو رجعي ولم يراجع (فلا
عود) لتعذر الفرق في الأولين
وفوات الامساك في فرقة
الموت وانتغائه في البقية

الأوفى بعد هذا وقوله من زيادتي أي لأنه داخل في كلامه
(فصل في أحكام الظهار) (قوله وما يذکر معها) كيان ما يحصل به
العود (قوله كفارة) أي على التراضي على المعتمد م د سم (قوله غير موقت) ولو لم يلقا
حل (قوله أي بعد ظهاره) ولو مكرراً لثبات كيدوكا منهم أعمال ينظر والامساك كان الطلاق
بدل الثبات كيداً لمصلحة تقوية الحكم فكان غير أجني عن الصيغة اه م د (قوله
بوجود الصفة) أي وان نسي أو جن عند وجودها م د (قوله زمن امساك فرقة) أي
شرعاً فلا عود في نحو مائض الابعاد انقطاعه بالانكراه الشرعي كالحسي وأورد
عليه ما لو كرر الفاظ الظهار لثبات كيد ويرد بأنه عند قصد الثبات كيد تصير الكلمات
كلمة واحدة حل ومثله في م د (قوله بالتحریم) أي المطلق غير المقيد بالكفارة
فلا ينافي أن التحريم موجود بعد الامساك لأنه تحريم مقيد بما إذا لم يكفر (قوله
والأوجه منها الأول) وهو الموافق لترجيحهم أن كفارة اليمين تجب باليمين والحلف
جميعاً وقد جزم الرافعي بأنها على التراضي ما لم يطان على وجهي القور وهو
الأوجه تريح م د فان قلت هل لهذا الخلاف فائدة قلت نعم فقد قال ابن الرفعة
ينبغي أن لا يجرى التكفير قبل العودان قلنا ان الظهار شرط والعود سبب وعلى
القول بأنها سببان لا يجوز تقديمها على الظهار ويجوز على العود وذهب ابن أبي
هريرة إلى أنها تجب بثلاثة أسباب عقد النكاح والظهار والعود ووافق على أنه
يجوز تقديمها على الظهار وان كان بعد النكاح لبقاء سببين من ثلاثة أسباب
والحاصل أنه يفرق بين ما وجب بسببين وما وجب بسبب وشرط أو بثلاثة
أسباب فتنبه اه شوبري (قوله ولعانه) وان طالت كلمات الامان م د وهذا
يقضي أن اللعان سبب لفسخ يقع بعده مع أنه ليس كذلك لان الواقع بعده
انفساخ لا فسخ فلوز كره بعد الردة الواقعة مثلاً لانفساخ لكان أظهر (قوله
وقد سبق القذف الخ) والافقد - هل الامساك مدتها (قوله ولم يسكنها) ما
بان كانت رقيقة وهو حر وعكسه بان كان رقيقاً وهي حرة بقبول نحو وصية كارت
وبيع ولا يضر الاشتغال بصيغة البيع وان تقدم الايجاب على قبوله ولا يكتفي الملك
بالجبه لا سيما لا تلا - الا بالقبض ولو قد رآه كان كيداً على الجلال (قوله
فلا عود) محله في الجنون ان لم يسكنها بعد الاقامة وصود في الوسيط الطلاق الواقع
عقب الظهار بان يقول أنت على كذا ظهر أي أنت طالق اه ومنازعة ابن الرفعة
فيه بما كان حذف أنت فليكن عائداً به لان زمن طالق أقل من زمن أنت طالق
مردودة بنفاه ما م في تعليل اغتفارهم تكرير لفظ الظهاراً ثباتاً كيد بل هذا أولى بالاغتفار

(و) التوضيح في ظاهرها غير موقت (من رجعية) سواء أطلها عقب الظهار أم قبلها (أن يراجع ولو ارتد متصلا) بالظهار بعد الدخول (ثم سلم) في المدة (فلا هو وبإسلام بل بعده) والفرق أن الرجعة (٣٧٦) أسالك في ذلك النكاح والاسلام

بعد الردة بتبديل الدين الباطل
بالحق والجلد تابع له فلا يصح
أسالك وانما يحصل بعده (و) العود
(في) فإيسار (موقت) يحصل
(بغيب حشفة) أو قدرها من
فأقدم (في المدة) لا بأسالك لحصول
المائة لمائة له دون الأسالك
لا تخاف أن يقتضيه الحل بعد المدة
(ويجب) في العود به وإن حل (نزع)
لما غيبه كالوفاة إن وطأ تلك فأن
طأ القسمة الوطء قبل التكفير
أو انقضاء المدة واستمرار الوطء
وطئ (و) حرم قبل تكفير أو مضي
مدة ظهار (موقت) تمتع حرم
بحيض فيحرم التمتع بوطئ وغيره
بما بين الدرة والركبة فقط لأن
الظهار معنى لا يدخل بالملك كالحيض
ولأنه تعالى أوجب التكفير في الآية
قبل التماس حيث قال في الاعتناق
والصوم من قبل أن تماس أو يقد
منه في الإطعام جلا للطلاق على
المقيد وروى أبو داود وغيره أنه صلى
الله عليه وسلم قال لرجل ظاهرا
من امرأته وواقعها لا تقربها
حتى تكفر وكالتكفير مضي مدة
الموقت لا تنهيهما كما تقر وجه

أمن ذلك شرح م (قوله سواء أطلها عقب الظهار) أي طلاقا رجعيا فان العود
لا يتقضي بطلاق الر: هي ولا يصح العود إلا بالرجعة بعده بخلاف إطلاق الب: من
فيه يقتضي به العود صكه تقدم في قوله أو بطلاق بالتمن وتسميتها رجعية من
باب مجاز الأول لاها لم تصر رجعية إلا بعد الظهار (قوله والفرق) أي بين الإسلام
والرجعة (قوله فلا يصح له) أي بالإسلام (قوله بتغيب حشفة) أي بفعله فلو علمت
عليه لم يكن عودا كما يصرح به كلام م (قوله ويجب نزع مالم يكفر) والالم يجب
حل (قوله في العود به) أي بالتغيب المدكور وقوله وإن حل أي ابتداء (قوله
الوطء) ماذا انقضت المدة أي بعد العود بالوطء ولم يكفر جاز لوطء وبقيت
لكمارة في دمه فان يطأ حتى انقضت فلا شيء عليه حل لأنه لم يحصل منه
عود (قوله واستمرار الوطء وطء) هذا يخالف ما في الإيمان من أن استمرار
الوطء ليس وطء وقد يقال الإيمان مبنية على العرف وهو لا يعد استمرارا وطئا
زوي وقد يقال بسقوط هذا الإشكال من أصله إذ من الواضح أن يفرق بين ما يسمى
وطئا وما له حكم الوطء والاستدانة من الثاني بدليل تعبيرهم بأنها لا تسمى وطئا
وقولهم استدانة الوطء وطء أي كما بدليل أنهم لم يقرروا تسمى وطئا ولما كان
المدكور في لفظ الخالف لفظ الوطء حل على مساهم فلا يشمل الاستدانة ولما لم
يذكره المظاهر حل على الأعم وأيضا يقال هنالك المظاهر ممنوع من المباشرة بعد
العود وبغيب الحشفة حصل العود والاستدانة لا تنقص من للبائنة أن لم تكن
أغاط منها فاعلم ذلك وعرض عليه بالنواحي حل على الجلال (قوله تمتع حرم بحيض)
أنظر لوضطر لاوطء مع العجز عن الكفارة وقد يقبض الجواز حيث تعذر دفع الزنا
وقد يشعر به قوله حرم بحيض لأن الوطء حيثئذ أي حين تعينه لدفع الزنا لا يحرم
في الحيض شو برى قال ع:ش على م: لكن يجب الإقتصار على ما يدفع به خوف
العت (قوله وغيره) أي مباشرة بخلاف النظر بشهوة حل (قوله لأن الظاهر معنى
لا يدخل بالملك) أي ملك الانتفاع وهذا التعليل لا يظهر كونه على العبرة وانما يظهر
كونه على محل التمتع بغير ما بين السرة والركبة ويجب أن هذا ليس على بل
بإنا للجماع بين الظاهر والحيض فيكون التعليل في الحقيقة القياس على الحيض

التماس هذا شبه الظاهر بالحيض على التمتع بما بين السرة والركبة كما تقر ومن حمله على الوطء الحق به (قوله)
التمتع بغيره فيما بينهما به حرم القاضي ونقل الرافعي ترجيعه عن الإمام رجعه في الشئ الذي يخالفه فيما عدا ذلك فيعوز
وعنه نيل الساق الأصل تبعه الأكثرين تعدد حرار التمتع

والحق المذكور مع قول أبي أرمضى وقت من زيادة (ولو طاهر من أرتع بكاه) كائن أنفاه من لوجود لفظه
الصريح (فإن أمسكهن فأربع) (٣٧٧) كفارات لوجود سبها (أو) طاهر من (بأربع) من كلمات ولومتوالية

(قوله والحق المذكور) وهو قوله الحق به التمتع بغيره فيها بينهما وبعبارة الأصل
ويحرم قبل أن يكفروا وط (قوله أن أمسكهن) هل يدين في دفع الامساك طلاقهن
بكلمة واحدة أو يحصل بالتمزوج في طلاقهن ولو مع الترتيب ولا يكون بطلاق كل
مسك كغيرها من شوبرى والظاهر الأول (قوله لوجود سبها) عبارة جبر لوجود
الظهار والله وفي حق كل من (قوله من كلمات) أتى عن محافظة على تنوين المتن
(قوله فإن أمسكهن أربعة) أى في صورتين (قوله في تعدد بعدد ما تأنف) وتعدد
الكفارة (قوله لقوته بإزالة الملك) ولأن له عدد ما عصورا والزواج ماله فإذ أكره
فالظاهر انصرافه إلى ما عدا ذلك ولأن موجب اللفظ الثاني في الطلاق غير الأول
بغلاف الظاهر لا اشتراكهما في التحريم شوبرى

(كتاب الكفارة)

ذكرها عقب الأيلاء والظهار لأنهما يوجبانها (قوله لأنها تستر الذنب) أى تجمعه
بناء على أنها جارية كسجود السهو ويغير الخلل الواقع في الصلاة فكأنه لم يبرح وهو
ما رجحه ابن عبد السلام أو تخففه بناء على أنها جارية كالحدود لأن سبها ينزجر
عن ارتكاب الموجب لها حال وفيه أن هذا ظاهري فيها فيه ذنب وأما كفارة الخطأ
فأما الذنب الذي تسترته إلا أن يقال شأنها ذلك أو الغالب فيها ذلك (قوله تعجب
نيتها) أى الكفارة وأضرب لأن حكمها مستفاد من بقية الباب فلا يقال الحكم على
الشيء فرع عن تصوره والمصنف لم يبينها أه ع ش (قوله وبذلك علم) أى بالقصار
في تصوير النية على قوله بأن ينوى الاعتناق لم يقل بأن ينوى الاعتناق مثلا
عند الإخراج ل (قوله اقترانها) أى النية بشيء من ذلك أى من الاعتناق
وما عطف عليه بل له أن يقصد اعتق هذا العبد عن الكفارة ثم يعتقه بعد سنة مثلا
فإنه يجوز عنها وان لم يلاحظ عند الاعتناق أنه من الكفارة (قوله في غير الصوم)
أما في الصوم فينوى بالليل (قوله بعزل المال) بأن يقصد أن يعتق هذا العبد
عن الكفارة أو يعلم هذا الطعام عن الكفارة وحيث لا يجب أن يستصر عند
الاعتناق أو لا طعام كونه العتق أو الاطعام مثلا عن الكفارة أه ح ل فكأنهم
أرادوا بالنية هنا مطلق القصد والاعتد تعيين العبد أو غيره للكفارة لأن فعل حتى
تقرن النية به مع أن حقيقتها قصد الشيء مقتريا بفعله والظاهر أن المراد بعزل المال
التعيين (قوله وعلم) أى من التصوير حيث لم يقل بأن ينوى عن كفارة الظاهر مثلا
ح ل (قوله وقع عن أحدهما) أى وينبئ لعدم جواز الوطء حتى يعين كونه عن

في غير الصوم وإذا قدمها وجب ٩٥
تعيينها بأن يقيد بظاهرها أو غيره فلو كان عليه كفارة قتل وظاهر واعتق أو ما منية كفارة وقع عن أحدهما وإنما لم يشترط تعيين
في الآية بخلاف الصلاة

لا تهاق مسلم خصالها نازعة الى الغرامات فاكثرت فيها بأصل (٣٧٨) الذية فان عين فيها وانخطأ كان نوى

كفارة قتل وليس عليه
الا كفارة نذرا لم يجزه والكافر
كالمسلم في الاعتاق والاطعام
والكسوة الا ان ينه للتمييز
لا لا تقرب ويمكن ملكه رقبة
مؤمنة كان مسلم عبده أو عبد
مؤمنة فبيلكه أو يقول للمسلم
اعتق عبدك عن كفارتك
ففيه وأما الصوم فلا يصح
منه لتحصنه قرية ولا ينتقل
عنه الى الاطعام لقدرته
عليه بالاسلام واذالم يملك
وهو مظاهر موسر رقبة
مؤمنة لا يجعل له وطى لذلك
قبركه أو يقال له اسلم ثم
اعتق وعلم أيضا انه لا تحب
نية الغرض لانها لا تكون
الا فرضا (وهي) أى الكفارة
(خبرة في عين وسناني) في
الايان ومنها ايلاء ولعان
وان لم يكن فيه كفارة ونذر
بحاج كاهي معروفة في
عصاها (ومرتبة في ظهار
وجماع) في نهار رمضان
(وقتل وخصالها) أى كفارة
الثلاثة ثلاث اعتاق ثم صوم
ثم اطعام على ما بينتها يقول
(اعتاق رقبة مؤمنة) فلا
يجزى كافرة قال تعالى في
كفارة القتل فغير برقبة مؤمنة

كفارة الظهار ع ش على م ر (قوله في معظم خصالها) هلا قال لان معظم خصالها
نازع مع أنه انحصر وما معنى الظرفية (قوله نازعة) أى مائة وليست غرامة لان
انراصة دفع الشيء وعلما وهذه أرجحها الشارع عليه اه (قوله فان عين فيها الخ)
عبارة شرح م ر نعم لو نوى غير ما عليه غلظ الم يجزه وانما صح في نظيره في الحدث
لانه نوى رفع المانع الشامل لما عليه ولا كذلك هنا انتهت وقوله لم يجزه ويقع غلظا
في الاعتاق والصوم والاطعام يسترد (قوله والكافر كالمسلم) الاولى تأخير هذا
حتى يتم الكلام على الامور المأخوذة من التصوير اذ لا علاقة لهذا بواحد منها
بخصوصه وعمل الزام الكافر بالترامه الكفارة اذ ارفع الينا (قوله فبيلكه) أى
بالارث فهو راجع للثاني (قوله لقدرته عليه بالاسلام) يؤخذ منه أنه اذا كان عاجزا
عن الصوم لمرض أو هرم ينتقل للاطعام وهو كذلك كما في شرح م ر (قوله واذالم
يملك الخ) مقابل قوله ويكن الخ (قوله موسر) مثله مالو أعسر لقدرته على الصوم
بالاسلام فيعزم عليه الوطء ع ش على م ر (قوله لا يجعل له وطى) المناسب لا يجعل له
الانتقال للاطعام لانه آخر المراتب وقوله لذلك أى لقدرته على الاعتاق بالاسلام
وليس راجعا لقدرته على الصوم بالاسلام كأيروهمه كلامه فاسم الاشارة راجع
للقدره بدون متطققها (قوله فيزركه) أى ويمنع منه اذ ارفع الينا اه ح ف (قوله
وعلم أيضا) أى من التصوير المذكور حيث قال عن الكفارة ولم يقل عن فرض
الكفارة فالجاءل أنه علم من التصوير أمور ثلاثة (قوله لا تكون الا فرضا) فيه نظر
فقد تكون مندوبة وذلك في أمور منها أن الكفارة على الوطء في رمضان بخلاف
الموطوء قال في الايعاب نعم ينبغي نذب التكفير خروجا من خلاف من أوجب شورى
(قوله وان لم يكن فيه كفارة) الرابع وجوبها في اللعان على الكاذب فيه وهل يتعدد
بتعدد الفاظه أو يجب كفارة واحدة الرابع التعدد كما في الانوار وان جرى في شرح
البحجة على وجوب كفارة واحدة شورى وفي حل قوله وان لم يكن فيه كفارة أى
في اللعان بأركان مائة فاه وهذا أولى من تخريج كلامه على المرحوح بناء على أنه
شهادة لا يمين لان التخرج عليه لا يصح لان الغرض أنه من اليمين فكيف يخرج على
مقابله (قوله ونذر بمحاج) هو في حكم اليمين (قوله وخصالها) أى خصال مجموعها
لان القتل له خصلمان فقط كما اشار لذلك بقوله على ما بينتها الخ (قوله مؤمنة)
ولو بايمان احد أبويها أو بهما للدار أو السابى كما في شرح م ر (قوله وألحق بها)
غيرها) أى في النفيد بايمان الرقة (قوله بجماع حرمة سببها) أى في ذاته فلا ينافى
ان آية القتل واردة في الخطأ ولا حرمة فيه على الخطى قاله الشيخ في شرح الوردات

والظاهر وأوجلا لطلق على المقيد (٣٧٩) كافي حمل المطلق في قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم

وبسمله بما ينبغي مراجعته شورى وعسارة مجرى مع عدم الذن في السبب
وفي عن قوله من القتل أي من حيث هو فلا نساق في الآية الواردة في الخطأ (قوله
واظهار) أي مع الود (قوله أوجلا الخ) هو مبني على أن الحمل ليس بقياس
فلا يحتاج إلى جامع فعلي هذا يكون الإيمان في غير كفاية القتل ثابتا لنص
ومعنى حمل المطلق على المقيد الحدكم بأن المراد من المطلق ذلك المقيد بأن يقيد
بقيد (قوله لم يجرعها) أي ويعتق بوجود الاعطاء منه أو من زيد اعتقاجا
كافي عن ش عن سم (قوله وبلا عيب) يقبه اعتبار السلامة عند الأداء
لا الوجوب حتى لو كان معيا عند الوجوب واعتقه بعد ذلك وقد صار سلبا أجزاء
أن يحمل عتقه بأن اعتقه قبل العود في الظاهر فلا يستبعد اعتبار سلامته عند الوجوب
أيضاً أن مات قبل الوجوب اتبعه الأجزاء كالومات المعجل في الزكاة قبل الحول
فليراجع م ر شورى (قوله لأن المقصود من اعتاق الرقيق) فيه أن هذا التعليل
يقتضي أن العيب عيباً يخل بالعمل لا يجوز اعتاقه تبرعاً لأن التعليل منصف فيه
مع أن ع ش صرح بأن المبدأ الزم يجوز اعتاقه تبرعاً ويمكن أن يزاد في التعليل مع
كونه في مقابلة شيء صدر عنه (قوله ليتفرغ) أي حالاً أو ماضياً لا ماضياً
تدبر (قوله على القيام بكفايته) فيه نظر لأجزاء الصغيره برياً وأجيب بأن
المراد القدرة حالاً أو ماضياً (قوله كلاً) أي تعلل على نفسه أن لم يكن له وفق لغيره
أن كان له منفق شيئاً (قوله فيعز صغير) بناء على ظاهر السلامة فإن كان خلاف
ذلك تبين عدم الأجزاء حل وهذا تقرير على قوله بلا عيب يخل بعمل وذكره سوراً
ثمانية وقوله لا رجل الخ معطوف على التقرير لكنه تقرير على مفهوم ما ذكر
وذكره سوراً سبعة (قوله لا طلاق الآية) فيه أن الآية لم تقيد بعدم العوضية وبعدم
عيب يخل بالعمل فهو لا نسكت بالاطلاق بالنسبة إليها وقلتم بأجزائه مع العوض
والعيب وقد يجاب بأن التقيد بها علم من السنة تأمل (قوله العجز) أي غير المميز
فاعتبر وفي العدة أن يكون مميزاً وزيادة على أن يكون ذلك يساوي عشر دية أمه
حل (قوله لا تهاحق آدمي) وهو عوض فاحتيط لها حل (قوله أخرج) باسقاط حرف
العطف ليعلم أنه إذا كان فيه أحدهما يجزى بالاولى زى (قوله يمكنه تنابع
مشى) أي من غير مشقة لا تتحمل عادة حل (قوله وأمر وأخرس) فإن اجتمعا
أجزاء لأن من لازم الخرس الأصل الصمم ومن ولد أخرس يشترط إسلامه تبعاً
أو بإشارته المهمة وإن لم يصل خلافاً لما شرط صلته حل (قوله وأخشم) وهو
فاقد الشم حل (قوله لأن فقد ذلك) أي جميع ما ذكر ولو اجتمع جميع ما ذكر فانه

على المقيد في قوله وأشهدوا
قوى عدل متم (بلا عوض)
فإن كان بعوض كانت حر عن
كفاري أن أعطيتني أو أعطاني
زيد كذا لم يجرعها لأنه لم يجرع
الاعتاق لها بل ضم إليها قصد
العوض (و) بلا عيب يخل
بعمل (و) لا يخل
المقصود من اعتاق الرقيق
تكميل حاله ليتفرغ لوطائف
الاحرار من العبادات
وغيرها وذلك إنما يحصل
بقدرته على القيام بكفايته
والأصابع كلاً على نفسه أو
غيره (فيعز صغير) ولو ابن
يوم لا طلاق الآية ولأنه
يرجى كبره فهو كالمرضى يرجى
بروه وفارق القرة حيث
لا يجزى فيها الصغير لأنها حق
آدمي ولأن غرة الشيء
خياره (وأخرج أعرج يمكنه
تباع شيء) بأن يكون
عرجه غير شديد (وأعور)
لم يضعف عوره بصبر عينه
السلبية منعفاً يخل بالعمل
(وأمر) وأخرس يفهم الإشارة
وتفهم عنه (وأخشم) وفاقد
أنفه وأذنيه وأصابع رجليه
لأن فقد ذلك لا يخل بالعمل
بخلاف فاقد أصابع يديه
(لا) فاقد رجل أو خصر أو بصر من يداً وأغلتين من كل منهما) وهذه من زيادة (أو) فاقد ألتين (من أصابع غيرهما
(أو) فاقد (أغلة إبهام) لا خلل كل من الصفات المذكورة بالعمل

وعلم بذلك انه لا يجرى زمن ولا فاقد بدولا فاقد اصابعها ولا فاقد اصبع من ايهام وسبابة وورسلى وانه يجرى فاقد خنصر من يد
نصر من الاخرى وفاقد اظفار من غير الاصابع فاقدت انا مله العليا (٣٨٠) من الاصابع الاربعة اجزاء ولا يجرى الجنتين وان

انفصل لدون سنة اشهر من الاعتناق
لانه لا يسطى حكم الحي (ولا مرض
لا يجرى) برؤه ولم (يبرأ) كذى سل وهرم
بمخلاف من يجرى برؤه ومن لا يجرى
برؤه اذا برى امانى الاولى فلو جود
الرجاء عند الاعتناق واما فى الثانية
فلان المدح كان بناء على ظن وقد
بان خلافه بخلاف ما لو اعتنى اعمى
فابصر فانه لا يجرى والفرق تحقق
اليأس فى العمى وعود البصر نعمة
حديثة بخلاف المرض (ولا يجنون
اذا اقل) من جنونه تغلبا لالاكثر
بخلاف يجنون افاقتة اكثر واستوى
مع الامران فيجرى (ويجرى معلق)
عنته (بصفة) كدبر بان يفزع عنته
بنية الكفارة او يلقه كذلك بصفة
اخرى وتوجد قبل الاولى وذلك لمفرد
نصره فيه كما لو كان غيره، لى عنته
بصفة ويشترط كونه عند التعليق
بصفة الاجزاء فلما قال لعبد الكافر اذا
اسلمت فانت حر عن كفارتى فاسلم
لم يجرى (ونصفارقين) اعتقهما عن
كفارتيه (باقية ما) او باقى احدهما
كما استظهره الزركشى وغيره (حر معسرا
كان لعنق او دوسرا) (او رقيق لسكى
(سرى) اليه العنق بان كان الباقي له
اول غيره وهو موبر بخلاف ما اذا
كان معسرا والفرق انه حصل مقصود

يجزى خلافا لظاهر كلام المنصف وان كان موافقا فى ذلك الدميرى ح ل وقرره
شيئا (قوله وعلم بذلك) أى بوله بلا عيب يحل بالعمل مع قوله او خصر ونصر
من يد شيئا (قوله انه لا يجرى زمن الخ) هذه الاربعة مفهومة قوله بلا عيب تقسم
للسبعة التى فى المتن (قوله وانه يجرى فاقد خنصر الخ) علم ذلك من قوله من يد (قوله
من الاصابع الاربعة) أى غير الاصابع وقوله اجزاء لان اظفاره كل يد يصدق عليها
انها ليست اظفارا (قوله وان انفصل الخ) ولا يقال باجزائه لانه كان
موجودا عند الاعتناق (قوله وهرم) أى عاجزا عن الكسب فان زال عجزه بين
اجزائه ع ش (قوله فلو جود الرجاء عند الاعتناق) مقتضاه انه لو صار المرض بعد
عنته غير مرجو البراء لا يفرح ل (قوله وعود البصر نعمة جديدة) قال فى شرح
الروض قد يشكك بقوله لو ذهب بصره بيمينه فأنخذت دينه ثم عاد استردت لان
العمى الحق لا يزول اهـ ولك ان تجعل ما فى التجليات على ما ذا لم يفتق زواله وما هنا
على ما ذا تحقق باخبار معسوم كسيد فاعيدسى عليه السلام واعتقه م رسم (قوله
او استوى الامران) وانما لم يل النكاح من استوى زمن جنونه وفاقتة لانه يحتاج
لطول نظر واختار ليعرف الاكفاء او لا يتم له ذلك مع التساوى شرح م ر (قوله
فيجرى) أى وكانت افاقتة نهارا كما يشبهه الاذرى واللا يجرى لان غالب الكسب
انما يتيسر نهارا فانه حجر ومنه يؤخذ انه لو كان يتيسر له ليسلا اجزا ح ل (قوله
كذلك) أى بنية الكفارة كان قال لعبد اذ جاءه رجب فانت حر عن كفارتى
وكان قال له اولا اذ جاءه رمضان فانت حر فاصفة الاولى بحى رمضان (قوله عند
التعليق) وكذا عند المتق على المعتمد (قوله لم يجرى) ويعتق لوجود الاسلام ح ل
(قوله وهو) أى المعتق موسر (قوله بخلاف ما اذا كان معسرا) فانه يوقف الامر
حتى لو اسر وملك ذلك بعقد واعتقه تبين اعتق المصغين عن الكفارة وظاهر
كلام الشارح انما يحكم بالطلاق ظاهرا ح ل (قوله عن كل من الكفارتين)
نصف ذا ونصف ذايوم كلامه انه ربيع كل منهما لانه جعل نصف كل عن كل من
الكفارتين وليس مرادا بل المراد ان نصف كل منهما عن كفارة فعل الواو يعنى مع
والمراد بالنصف النصف الدائر الصادق بنصف كل من العبد بن (قوله وبيع المتق
مشتق فى الاولى) فاذا خرج فى الاولى احدهما مستقفا او معيبا لم يجرى واحدهما عن
كفارتيه ويقع كل عبد عن كفارة فى الثانية فاذا خرج احدهما مستقفا او معيبا يرى

اعتق من التخلص من الرق فى الاول دون الثانى وهذه من زيادتى (ورقيقاه) اذا اعتقهها (عن كفارتيه) من
سواء صرح بالتشقيص كان قال عن كل من الكفارتين نصف ذايوم فاذ هو ما انتصر عليه الاصل أم اطلق كما صرح به الامام
وبيع العنق مشتق فى الاولى وغير مشتق فى الثانية

وذلك لحصول المقصود من اعتناق الرقيقين عن الكفارة بذلك (لجعل العتق المعلق كفارة) عند وجود الصفة
 كان يقول لرقبه أن دخلت الدار فانت حر ثم يقول ثانياً إن دخلتها فانت حر عن كفارتى ثم يدخلها بالمال يحزى عن
 كفارته لأنه مستحق العتق بالتعلق الأول فيقع منه (ولا مستحق عتق) فلا يحزى أم ولد ولا تصح كسايته لأن بينهما
 مستحق بالانكاح والكتابة فيقع عنهما دون الكفارة بخلاف فاسد الكتابة فيحزى عتقه عن الكفارة ولا من يعتق عليه
 بملكه بأن يكون أصلاً أو فرعاً لقوله لملكه بنية كفارة لم يحز لان عتقه مستحق بجهة القرابة فلا يعرف عنها إلى الكفارة
 ولا مشترى بشرط العتق لأنه (٣٨١) مستحق بالشرط ولما ذكر واحكم الاعتناق عن الكفارة بموضع

ثم استطردها ذكر حكمه
 في غيرها تبعهم كالأصل
 في ذلك فقلت (واعتاق بال
 كخلع) أي فهو من جانب
 المالك مما وسته يشوبها تعليق
 ومن جانب المستدعي مما وسته
 يشوبها جالبة (فلو قال) لغيره
 (اعتق أم ولدك أو عبدك)
 ولو مع قوله عتق (بكذا فاعتق)
 أي فوراً (نفذ الاعتناق به)
 لا لزامه أياً وكان ذلك
 اقتداء من المستدعي باختلاف
 الاجنبي (أو) قال (اعتقه)
 أي عبدك (عني بكذا ففعل)
 ملكه الطالب به ثم عتق
 عنه تضمن ذلك البيع لتوق
 العتق على الملك فكانه قال
 بعنيه بكذا واعتقه عني وقد
 أجاز به فيعتق عنه بعد ملكه
 له أمالو قال اعتق أم ولدك
 عني بكذا ففعل فان الاعتناق
 ينفذ عن السيد لا عن الطالب

من كفارة واحدة ح ل (قوله لاجعل العتق المعلق الخ) هو وما بعده إشارة إلى قيد من في
 الرقبة زيادة على الثلاثة المتقدمة (قوله ولا مستحق عتق) أي استحقاقاً ذاتياً لا يمكن
 الملتق دفعة كما يفهم من لفظ الاستحقاق إذا التبادر منه الذاتي فيجئ في تنفس هذه
 ما ر في قوله ويحزى معلق بصفة لأن المعلق بصفة يجوز التصرف فيه (قوله حكم
 الاعتناق عن الكفارة بموضع) وهو أنه لا يحزى وقوله حكمه أي الاعتناق المذكور
 في غيرها أي الكفارة (قوله اعتق أم ولدك) أي عتق أم ولدك أو أطلق أخذ من قوله
 أمالو قال اعتق أم ولدك الخ ومن قوله ولو مع قوله عتق (قوله أي فوراً) والاعتق
 على المالك مجازاً م ر (قوله بكذا) ولو غير مال كحزى يلزم الطالب قبلة العبد
 كالخلع جزم به الرافعي م ل وعسارة م ر وعليه العوض المسمى إن ملكه والأ
 فقيمة العبد كالخلع فان قال مجازاً لم يلزمه شيء فان سكنت عن العوض لزمه قيمته على
 الأصح ان صرح بمن كفارتى أو عني وكان عليه عتق ولم يقصد العتق عن نفسه
 كما لو قال له اقض ديني والأقلا اه (قوله ثم عتق عنه) عبارة م ر والأصح أنه أي
 الطالب يملكه عقب لفظ الاعتناق الواقع بعد الاستدعاء لأنه الناقل للملك ثم عقب
 ذلك بعنق عليه لتأخر العتق عن الملك فيعتان في زمنين لطيفين متصلين بلفظ
 الاعتناق بناء على ترتيب الشرط على المشروط اه ومراده بالشرط الملك وبالمشروط
 العتق فالصواب أن يقول بناء على ترتيب المشروط على الشرط (قوله تضمن ذلك)
 أي قوله اعتق عبدك عني (قوله ينفذهن السيد) لأنهما لا تقبل التعليل فلا يتضمن قوله
 المذكور البيع (قوله فاضلاً) أي الرقيق أو غيره ومثله الاطعام والكسوة فلا بد أن
 تكون الثلاثة فاضلة عن كفاية العمرال البني كعمارة النهار وغير ما شئنا من زى
 (قوله مدة ذلك) أي ما ذكر من الكفاية (قوله ويجوز أن يقدرا الخ) معتمد والمراد
 بالعمرال غالب ما بقي منه فان استوفاه تدر بسنة ح ل (قوله وقضية ذلك) أي قوله

ولا عوض (وانما يلزم الاعتناق) ٩٦ يج ت عن الكفارة (من ملك رقيقاً أو غيره فاضلاً عن كفاية ماله)
 من نفسه وغيره نفقة وكسوة وسكنى ونحوها لا يلحقه بصرف ذلك إلى الكفارة ضرر شديد وانما يفوته نوع رفاهية
 قال الرافعي وسكنوا عن تعدد برمة ذلك ويجوز أن يقدرا بالمر الغالب وأن يقدرا بسنة موب في الروضة منها الثاني
 وقضية ذلك أنه لا تقل فيه ماع أن منه قول الجمهور الأول وجزم البغوي

في قتال ومباثني على قياس ما منع في الزكاة أمان لا يملك ذلك كمن ملك رقيقا هو محتاج الى خدمة له لمرض أو كبر
أو غفلة ما تمنع من خدمة نفسه أو منصب ياتي أن يخدم نفسه فهو في حقه (٣٨٢) كالمعدوم (فلا يلزمه بيع متبعة)

أي عقار (ورأس مال)
لتجارة (وماشية لا يفضل
دخلها) من غلة الفضة وبيع
مال التجارة وفوائد الماشية
من تناج وغيره (عن ثالث) أي
كضايعة ممنوعة لتعصيل رقيق
يعتقه لحاجته اليها بل يعدل
الى الصوم فان فضل دخلها
عن تلك لزمه بيعها وذكر
الماشية من زيادتي (ولا) بيع
(مسكن ورقيق نفيسين الغها)
لعمره فارقة المألوف ونفاستها
بأن يجدهن من المسكن مسكنا
يكفيه ورقيقا بمقه وبشمن
الريق رقيقا بخدمة ورقيقا
يعتقه فان لم يالها وجب
بيعها لتعصيل عبده يعتقه
(ولا) يلزمه (شراء بغير) كان
وجده رقيقا لا يبيعه مالكة
الا بكثر من ثمنه ولا يعدل
الى الصوم بل عليه الصير الى
أن يجده بثلث المال (فان عجز
المكفر عن اعتاق حسا أو شرعا
(وقت أداء) للكفارة (مام
نهين ولاء) عن كفارته
فالريق لا يكفر الا بالصوم
لانه معسر اذ لا يملك شيئا
وليس يده منه من الصوم
ان أضربه الا في كفارة
الظهار لتضرره به وام

ويجوز الخ (قوله ما منع في الزكاة) من أن التقير على منها كفاية سنة وهو ضعيف
(قوله ما تمنع من خدمة نفسه) أي بحيث تحصل له مشقة لا تحتل عادة كعظم جسمه
أو لوجود رتبة له وعليه يكون عطفه منصب من عطف الخاص على العام وعلى الأقل
من عطف المغفار وقوله أو منصب ظاهره أنه لا فرق بين الذي والديوي ح ل
(قوله ياتي أن يخدم نفسه) ظاهره اعتبارا من شأنه ذلك ويعد في اعتاد من ذكر
خدمة نفسه وما رذل خلقه له اعتبارا أن يفضل عن خادم يخدمه ح ل (قوله أي
عقار) كذا قال الجوهري وليس مراد ابل المراد ما يستغله الانسان من بناء أو شجر
أو أرض أو غيرها سميت بذلك لان الانسان يضيغ بتركها برماوى (قوله لتعصيل
رقيق يعتقه) أي بحيث لو باعها وحصل منها رقية تجزى صار مسكينا وهو علة للبيع
المضى وقوله لزمه بيعها أي المذكورات ان لم يجدهن يشتري ما يحصل به الزائد وفي
كلام شيخنا كجرايه يبيع الفاضل ان وجد من يشتريه والا فلا يكاف ببيع الجميع
ح ل الا ان كان الفاضل من غناها يكفيه العمر الغالب برماوى (قوله لحاجته
اليها) علة لفي في قوله فلا يلزمه بيع ضيعته الخ شيخنا (قوله لزمه بيعها) أي اذا كان
الفاضل يحصل رقية تجزى والا فلا أثر له لان القدرة على بعض الرقية لا أثر لها من ل
(قوله الفهما) ومعنى الفهما أن يكون بحيث يشق عليه مفارقتها مشقة لا تحتل عادة
فلو اتسع المسكن المألوف بحيث يكفيه بعضه وباقية يحصل رقية لزمه تعصيلها ح ل
قال م ر في شرحه وبما روى هنا ما في الحج من لزوم بيع المألوف بأن الحج لا يذله
ولا اعتاق بدل وما روى في الفلاس من عدم تبقية خادم ومسكن له بأن الكفارة بدلا
كأمره وبأن حقوقه تعالى مبنية على المساعدة بخلاف حق الأدي ومن له أجرة
تزيد على قدر كفايته لا يلزمه التأخير لجمع الزيادة لتعصيل العتق فله الصوم وإن أمكنه
جميع الزيادة الى نحو ثلاثة أيام فان اجتمعت قبل الصوم وجب الانتق اعتبارا بوقت
الأداء اه بالحرف (قوله بغير) وان لم يكن فاحشا ح ل (قوله أو شرعا) بأن وجد
الريق لكن يحتاجه لخدمته وليس المراد بالعجز الشرعي أن يجده بأكثر من ثمن المثل
لانه حينئذ لا يعدل الى الصوم كما تقدم قريبا (قوله وقت أداء) أي ارادة أداء الكفارة
أي اخراجها ولو بعد وجوبها عليه بمدة طويلة لان وقت الوجوب هو وقت القتل
ووقت الجماع ووقت عودته في الظهار والمعتمد أن المعجز بعجزه وقت الأداء أو قبيل وقت
الوجوب وبعبارة ح ل قوله وقت أداء أي ارادة الاخراج لانه لا تجب فورا وان عصى
بسيما ح ل (قوله وانما اعتبر العجز وقت الأداء) في قواعد الزكشي الكفارة
يتعلق بها مباحث ثم قال الثاني اذا أتى بها المكاتب أي وقت كانت أداء

الا كفارة الظهار فان لما وقت آداء وهو اذا فعلت بعد العود وقبل الجماع ووقت قضاء
وهو اذا فعلت بعد العود والجماع صرح به البند نبي ثم قال فائدة صك كفارة فعل محرم
يعتبرها القضاء والاداء وذلك في كفارة الظهار ان آخرها قبل الوطء فهي آداء
او بعده وقضاء قاله الرويانى اه شويرى (قوله قياسا على سائر العبادات) كالوضوء
والتييم والصلاة ح ل (قوله صام شهرين) أى بالليل وان نقصا اه برماوى فلو
صامهما ثم تبين بعد صومهما ان له ما لا ورثه ولم يكن عالما به لم يعتد بصومه على الوجه
اعتبارا بما في نفس الامر ج روم د (قوله وينقطع الولاء) ويقع تفلح ل (قوله
للآية) أى لفهم الآية بناء على أنها علة لقوله فيجب الاستئذان الخ وقيل أنها
علة لقوله ولواء وعليه فكان الانسب ذكرها علة تأمل (قوله بنحو حيض) اعترض
بان الكلام في كفارة الظهار وهو خاصة بالرجل ولا يتصور منه حيض وأجيب
بأنه يرد ذلك في كفارة المرأة عن القتل لانه الذى يتصور منها بخلاف كفارة الظهار
وجماعه زمان برماوى وعمل عدم انقطاع الولاء بنحو الحيض اذا لم تقل مدة الصوم
عن الحيض فان كانت تتخلو كأن كانت عادت بها ان تعاهر شهرين وتحيض في الثالث
وجب عليها ان تقضى شهرى الطهر وتصوم فيهما فان لم تقض ذلك وطرا الحيض قبل
تمام المدة فإنه ينقطع الولاء شيئا عزيزى وعبارة شرح م د لا يفوته بنحو حيض أى
في كفارة القتل اذ كلامه يفيد ان غير كفارة الظهار مثلها فيما ذكر ويتصور أيضا
في كفارة الظهار بان تصوم امرأة عن مفاهير ميت قريب لها أو باذن قريبه أو يوميته
انتهت واعترض ع ش هذا التصوير بانها حينئذ لا يجب عليها التتابع لان التتابع
انما يجب في حق الميت لئلا هو التخليط عليه وهذا لا يوجد في حق النأب عنه في
الصوم كما تقدم لاشراج نفسه في باب الصوم اه م د (قوله فان عجز لمرض يدوم شهرين
الخ) وانما لم ينتظر زوال المرض المرجو زواله للصوم كما ينتظر المسال الغائب للعق
لانه لا يقال لمن غاب ماله لم يجد رقة ويقال للعاجز بالمرض لا يستطيع الصوم ولان
حضور المسال متعلق باختياره بخلاف زوال المرض اه شرح الروض وعبارة ح ل
قوله لمرض يدوم بخلاف المسال الغائب اذا عجز عن احضاره أكثر من شهرين حيث
لم يكفر بالصوم لانه كما تقدم يمكنه الاخذ في أسباب احضاره بخلاف المرض اه (قوله
لنفاة كل منهما الخ) أى مع عدم امكان التصريح عنها فلا يرد صوم يوم النحر وما اذا كان
لنفاة تتخلو فيها عن نحو الحيض شهرين لا يمكن التصريح عنها (قوله من العادة) أى
ومادة التخصص فان خلف الظن أو زال المرض الذى لا يرجى برونه لم يحرمه الاطعام
(قوله قول الاطباء) ولو احدثا منهم ع ش (قوله وهذا) أى ضبط المرض الذى يبيح

قياسا على سائر العبادات
وتكفيه نية صوم الكفارة
(وان لم ينو) أى الولاء لانه
هبة في العبادة والنية لا يجب
التعرض لها في النية (فان
انكسر) الشهر (الاول)
بان ابتداء الصوم في اثنتاه
(أتمه من الثالث ثلاثين)
لتعذر الرجوع فيه الى الهلال
(وينقطع الولاء بفوت يوم
ولو بعدد) كمرض أو سفر
فيجب الاستئذان ولو كان
القائمت اليوم الاخير أو اليوم
الذى نسبت النية له للآية
(لا) يفوته (بنحو حيض
وجنون) من نفاس وانما
مستغرق لنفاس كل منها
الصوم ولان الحيض لا تتخلو
عنه ذات الاقراء في الشهرين
غائبا والحق به النفاس
والتأخير الى سن اليأس فيه
خطر وتعبيرى بالعدراهم من
تدبره بالمرض ونحوه من زيادتي
وذكر أوصاف الرقة
ومعقها والصوم من زيادتي
في كفارة الجماع (فان عجز)
عن صوم أو ولاء (لمرض يدوم
شهرين نفاسا) أى بالظن
المستفاد من العادة في مثله
أو من قول الاطباء وهذا
ما صححه في الروضة ويؤخذ منه حكم المرض الذى لا يرجى زواله

الذي اقتصر عليه الأصل واقتصر عليه يومه اخراج تلك (أول شدة شديدة) فلقه بالصوم أبولانه ولو كانت المشتقة
(بشقي) وهو شدة الغلة أي شهوة الوطء (أو خوف زيادة رضى المات في) كفارة زكاهما رجاء ستين مسكينا أهل زكاة دار
مدا (للأية السابقة وانما يميز ترك الصوم رمضان بهذا الشبق لانه لا بد له (٣٨٤) والمسكين شامل للفقير كعكسه

الاستعمال الى الاطعام بقوله دوم شهرين فلذا (قوله شدة) أي لا تقتل عادة وان لم
تبع التيمم بدليل التمثيل بالشبق [قوله شدة] كجرح ل (قوله ملك) أي بالدفع اليهم
وان لم يوجد فلذا تملك ح ل (قوله ستين) مفعول أول وأهل زكاة صفة للتميز
ومدام مفعول ثان ولو حذف مدا الثاني لاقتضى تملك الجميع مدار واحد هو
فاسد والحكمة في كونهم ستين مسكينا ما قيل ان الله تعالى خالق آدم من ستين نوعا
من أنواع الارض المختلفة كالاحمر والاصفر والاسود والسهل والوعر والجلد
والسالم وغير ذلك فاختلقت أنواع اولاده كذلك فكان الممسكين عظم جميع
الانواع بصدة قه (قوله ولا لى تلوته مؤنثة) الصواب حذف الماء ليناول من يجب
على غير المكفر الاتفاق عليه عمرة (قوله ولاها شميا) لانه لا يشمل الموالى وقوله
فؤول لان الكفارة باقية في ذمته وقيل المراد بأهله الذين لا تلوته مؤنتهم وأحسن
الاجوبة ما قاله ق ل ان المكفر هو النبي من عنده والرجل المذموم وزايب عنه
في التفرقة فيمنع يجوز له ان يفرق على عياله الذين تلوته نفقتهم منها ويحصل منع
دفعها لهم اذا كانت من عنده (قوله ما لوفات بينهم) فانه لا يمكن في اعطائهم
احصل له دون مذهب لا بد ان يكمل له ولو جمع الستين مدار وضعها بين أيديهم وقال
ملككم هذا قبلوه اجزا وان لم يزل بالسوية ولهم في هذه الحالة أن يقتسموه
بالتفاوت لان كل واحد ملك منهم مدارا بالقبول والتفاوت انما هو عند القسمة فيكون
من خصه بعض مدارا مضافا اليه الباقي لمن اخذ به بخلاف ما لو قال خذوه ونزوي الكفارة
فانه انما يميزه اذا اخذوه بالسوية واللام يميز الامن اخذ مدارون من اخذ دونه
والفرق بين المسئلة ان الاولى فيها الملك القبول الواقع به التساوى قبل الاخذ
والملك في الثاني انما هو الاخذ فاشترط فيه التساوى تأمل ح ل (قوله دون
الاصول) أي الذوات (قوله على قيدها) الاولى أن يقول على غسلها في الوضوء
للمرافق لان الحمل انما هو على التقيد لا على التقييد (قوله ترك الرأس) أي ترك
مسح الرأس وامضاة ترك للمسح المقدر من امضاة الصفة للموصوف أي مسح
الرأس المتروك لان المحول انما هو المسح لا الترك تدبر (قوله يكون) أي التملك
بمعنى الملك اذ المصدر لا يكون من جنس الفطرة لكن يبعده قوله ما ذكر لانه الملك

كما هو في قسم الزكاة واخبر
التعبير بالمسكين تاسيا
بالكتاب العزيز وخرج باهل
زكاة غيره فلا يميز دفعها
لكافر ولا لها شئ ومطلبي
ولا الموالى ولا لمن تلوته مؤنثة
ولا لرفيق لانها حق الله
تعالى فاعتبر فيها صفات
الزكاة فتعبري بذلك أولى
من قوله لا كافرا ولا هاشميا
ومطلبي ومن اقتصر
في كفارة الجماعة على العيال
وأما خبر فاطمة اهلك
السابق في الصوم فؤول كما يشته
في شرح الروض وغيره وتعبري
بملك أولى من قوله كفر باطعام
لاخراج ما لو غداهم أو عشاها
بذلك فانه لا يكفي وتكرري
مدام زيادة في لخرج ما لوفات
بينهم فانه لا يكفي اما كفارة
القتل فلا تملك فيها اقتصارا
على الوارد فيها من الاعناق
ثم الصوم والمطلق انما يعمل
على التقيد في الاوصاف دون
الاصول كما حل مطلق اليد
في التيمم على تقيدها بالمرافق

في الوضوء ولم يعمل ترك الرأس والرجلين فيه على ذكرهما في الوضوء وتمايكه ما ذكر يكون (من جنس) والاولى

فطرة كبر وشعر واقط ولبن فلا يميز لحم ودهن وسويق وهذا مع قول مدام من زيادة في كفارة الجماعة

والأولى بقله التعليل على حاله وتبطل من في قوله من جنس القطرة ابتدائية لا بعبضية (قوله في ذمته) وحيث لا يحرم الوطء على المظاهر قال بعض شايختنا وإن لم يشق عليه تركه قل على الجلال (قوله ولا يتبعض العتق ولا الصوم) فلا أثر للقدرة على بعض حلق ولا بعض صوم فلا أراد أن يتبعض البعض ويصوم شهرا لم ينعج ح ل (قوله في ذمته) يخرج إذا أسرف فلو قدر بعد إخراج ذلك البعض على غير الطعام كالرقية أو الصوم لم يجب الايمان بذلك لشروعه في الطعام ح ل (كتاب اللعان والقذف) *

قدّم اللعان في الترجمة لأنه المقصود بالذات ولما كان القذف وسيلة إليه ومقدّما عليه قدّمه في البيان فعلقه عليه عطف سبب على سبب شيئا (قوله وهو ولغة الرمي) سلك في التعريف ألف والنشر المشوش لطول الكلام على اللعان (قوله الرمي بالزنا) أي النسبة إليه يقال رماه بكذا أي نسبته إليه ويحتمل أنه شبه الزنا بسهم رمى وانبات الرمي تخييل (قوله في معرض التعبير) أي مقام اظهار العار فخرج الشهود على الزنا والشهود بتجريح اليانة بأن شهد رجلان بزنا اليانة لأن قصدهما ابطال شهادتهما لا التعبير فمن اكتفى بشاهد ين وخرج أيضا نحو قول الرجل لبنت سنة مثلا يازانية يا قعبة قال ح ل يرد على تعريف القذف ما لو شهد على الزنادون أربع فأنهم لم يريدوا التعبير خصوصا إذا كانوا طامعين في شهادة الرابع فأعرض مع أنهم قد ذفوا إلا أن يقال هم في حكم الذفوة ردعا عن القذف بصورة الشهادة وفيه أن هذا قد لا يأتي فيما إذا كانوا طامعين في شهادة الرابع وأيضار بما يكون هذا ما ذهبا للشهادة لا احتمال رجوع من وافق عليها وفي الصباح العاد كل شيء يلزم منه عيب أو مسبة وغيره بكذا البتة عليه وعيبه عليه يتدنى بنفسه على المختار وبالبناء قليلا فيقال غيرته به رمايتها بران أي يتعايبان (قوله لغة) مصدر لاعن أي مدلوله وهو التسلّم بكلمات اللعان لأن المصدر اسم للفظ وليس معنى لغويا (قوله جمع اللعن) ككعب وكعاب قال ابن مالك فعل وفعله فعال لم (قوله كلمات معلومة) وجعلت في جانب المدعى مع أنها إيمان على الأصح رخصة لعسر اليانة بزناها أو صيانة للانساب عن الاخلاط اه م وليس لما يمين يتعدا لاهنا وفي القسامة اه م والمراد بالكلمات المحمل مجازا فعبر بالبعض وأراد الكل (قوله لغة للمضطر) يعني أنها سبب دافعة للمعتد عن المضطر ع ش على مر أي شأنه الاضطرار إلى ذلك الايمان والافسياني في كلامه أن له أن يلاعن وإن كان معه بينة ح ل (قوله إلى قذف من) فيه أنه ليس مضطرا إلى القذف وإنما هو مضطرا إلى دفع

(فار عجز) من جمع ضمال الكفارة (لم تنقطع) أي الكفارة عنه بل هي باقية في ذمته إلى أن يقدر على شيء منها لانه صلى الله عليه وسلم أمر الأعرابي أن يكفر عما دفعه لمع أخيه به بغيره فدل على أنها باقية في الذمة حيثن (فأذا قدر على خصلة) من خصالها (فعلها) ولا يتبعض العتق ولا الصوم بخلاف الطعام حتى لو وجد بعض مدنا خرج لانه لا بد له وبقي الباقي في ذمته وقول فان عجز إلى آخره من زيادتي في كفارة غير الجماع (كتاب اللعان والقذف) بجملة وهو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا في معرض التعبير وذكره في الترجمة من زيادتي واللعان لغة مصدر لاعن وقد يستعمل جمعا لعن وهو الطرد والابعاد وشرعا كلمات معاودة جعلت هه لا مضطر إلى قذف من لطف فراشه وأحق العاصية أو إلى نفي وليد كإسياني

الحذ عنه وأجيب بأن كلامه على حذف مضافين تقديره الى دفعه موجب القذف وهو الحذف وقوله الى قذف من أى زوجة لم يلح أى تلك الزوجة وقد سكر باعتبار اللفظ وقوله فراشه أى المضطر والفراش هو الزوجة لأنها فراش زوجها فالحذف الى قذف زوجة لم يلح بنفسها وقوله وألحق أى من قوله به أى بالمضطر فهو صنف مسبب على سبب وقيل تفسير وفيه نظر (قوله على صيغة اللعن) ونقصه بذلك دون لفظ الغضب والشهادة مع اشتغالها عليهما الغرابة في الحجج والشهادات والایمان لان الشيء يشتهر بما فيه من الغريب وعليه جاءت أسماء الأوراح ل ولان الغضب يقع في جانب المرأة وبجانب الرجل أقوى ولان لعنه متقدم على لعانها في الآية والواقع وقد ينفلت عن لعانها شرح الروض (قوله كلام من المتلاعنين) يبعد عن الأثر واللعان مضمين معنى البعد (قوله ذكرته في شرح الروض) وهو أن هلال بن أمية قذف زوجته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشر يكذب سمع فقال لما بينة أروحد في ظهرك فقال يا رسول الله اذا رأى أحدنا مع امرأته رجلا ينطلق يلتمس البينة فبعل النبي صلى الله عليه وسلم يذكر ذلك فقال هلال والذي بعثك بالحق اني لصادق وليتزان الله ما يرى ظهري من الخدفتان الآيات (قوله ما استمر الخ) فيه أنه يصدق بالكناية الا أنه يلاحظ في التعريف ولم يحتمل غيره (قوله ويا زانية) الا أن يكون هذا اللفظ علما لها فلا يكون قذفا لا بينته كما سبق في نداء من اسمها طالق ولو قال لامرأة يا قبيحة أو لرجل يا مخنف باعلق فصرح للعرف اه زى ملغسا والذي في شرح م ر أن باعلق كناية اه لان العلق معناه لغة الشيء النفيس واللفظ عند الإطلاق يحمل على معناه الأغوى ع ش على م ولكن يعززان لم يرذا القذف كما أفق به والذم ر ويا عاهر صريحة لان العاهر الزنا كما في الحديث وللعاهر اجر اه سم قاله م ر ومما يقال بين الجملة بلاع الزب ينبغي أن لا يكون صريحا في الزنا لاحتمال بلعه بالغم س ل و ع ن قال البلقي ولا كناية شوبرى وهو بعيد بل هو كناية وبالألف صريح بخلاف بالوطى فكناية لاحتمال ارادة كونه على دين قوم لوط وكذا الالفاظ الشفعية المشهورة بين الناس كعرض وسوس وطعير ومأبون وكفن وأنت لا تردى لاس م ر (قوله بفرج محرم) أى لذاته فلا يصحق بالابلاج في فرج حائض لان تعريه لعارض قال ح ل وذكر الزركشى ان الصواب كما قاله في المطالب أن يضيف الى وصفه بالتصريح ما يقتضى الزنا بأن يقول من غير شبهة الملك أو المحل لاخراج وطء المحرم المحلوك (قوله بأن وصف الابلاج) يقتضى ان محرم ما في المتن صفة للابلاج وقوله بعد

وتجبت لها بالاشتغال على جهة
اللعن ولان كلام من المتلاعنين
بعد من الآخرها اذ يحرم
النكاح بينهما ابدأ بالاصل
فيه قوله تعالى والذين يرمون
أزواجهن الايات وسبب
نزولها ذكرته في شرح الروض
وغيره (صريحه) أى صريح
القذف وهو ما استمر فيه
(كزيت) ولوم قوله في الجبل
(ويا زانى ويا زانية وزنى
ذكرك أو فرجك) أو يدرك
وان كسر النساء والكاف
في خطاب الرجل أو قصها
في خطاب المرأة أو قال للرجل
يا زانية والمرأة يا زانية لان
اللعن في ذلك لا يمنع الفهم
ولا دفع العار (وكسى ابلاج
حشقة) أو قسرها من فاقدها
(بفرج محرم) بأن وصف
الابلاج فيه بالتصريح

(أو) بالإلاج ذلك (بدر) فإن لم يصف الأول بعزيم فليس يصريح لصدقه بالخلال بخلاف الثاني سواء أخو طاب بذلك رجل أم أمراء كان يقال له أو بليت في فرج عزم أو بدر أو لمج في دبرك ولما أوج في فرجك المهرم أو دبرك فان أدهى ما ليس زنى كان قال أردت إيلاجه في فرج حليته الخاض أو المهرمة صدق بينهما (و) كقوله (لخنتي زنى فرجك) فان ذكر أحدهما نسكياً وهذا من زيادتي (و) كقوله (٣٨٧) (لوله غير طست ابن فلان) هو صريح في قذف

أم الخاطب (اللمنى بلعان)

بقيد زنته بقول (ولم يستلق)

أى لم يستلقه الثاني فليس

صريحاً بل كناية فيسأل

فان قال أردت تصديق الساقى

في نسبة أمه الى الزنا

فقاذف لها وأردت ان الثاني

نفاها وأنتى نسبة من شرعا

أو أنه لا يشبه خلقاً أو خلقاً

صدق بينهما ويعزى للابن

أما لو قاله أنتى بعد استلحاقه

فصريح إلا أن يدعى احتمالاً

ممكناً كقوله لم يكن ابنه حين

نفاها فيصدق بينهما (وكنايته

سكناء وزنا في الجبل)

بالهمز فيها لان الزنا هو

المعصية بخلاف زنا في

البيت بلهمز فصريح لانه

لا يستعمل بمعنى المعصية

البيت ونحوه زاد في الرضا

ان هذا كلام الخوى وان

غيره قال ان لم يكن البيت

درج بعد اليه فيمافصريح

قطعا وان كان فوجهان انتهى

أو في فرج عزم يقتضى انه صفة لفرج فلهذا أشار بذلك الى صحة كل منهما (قوله أو بدر) أنظر هذا مع صدقه بالإلاج في دبر زوجته وان كان حراماً إلا أنه لا يوجب الحد لاهلى انقاذ ولا على الفاعل وهل هو زنا أولاً أم سم الظاهر كما يؤخذ من قوله وعن بدر حليته بعد قوله عن زنا فنم قال لم يلد من تهيد الإلاج في الدبر بكونه على وجه اللواط اذا كان المقدوف زناً وزوجة والابان كان خلياً فيكون قدفاً مطلقاً اذا قال لها أو لمج في دبرك وكانت خلية كان صريحاً من غير تهيد والافلايكون صريحاً إلا بالتهيد المذكور (قوله صدق بينهما) فهو صريح يقبل الصرف وأما لو قال أردت بالدبر الحلية فهل يقبل الظاهر نعم فهو صريح يقبل الصرف ولو قال له زنت بيهمزة نزهة التعزيم ل وكتب أيضاً قوله صدق بينهما فيه أن الكناية أيضاً قد يصدق فيها بينهما فما الفرق وأجيب بأن الاحتمال الذي يصدق فيه بينهما في الصريح مبرحوح والاحتمال الذي يصدق فيه بينهما في الكناية قوى مساو للاحتمال الآخر (قوله كزناه) أى لاحتمال أنه قلب الياء همزة فيكون قدفاً وان ذكرن همزة أصلية فلا يكون (قوله أو وجهها) كناية) المعتمد انه صريح مطلقاً لان قصد الصدوقى البيت بعيد جداً كما قاله زى (قوله أو يا فاجر) قال في المصباح فيجبر العبد فيجوز من باب قذف فسق وزنا (قوله ويشبه الخ) معتمد س ل (قوله قوم) أى من العجم فقد نسب العربى لغير العرب وقوله يزلون البطاح جمع أبطح وهو المسكان المفضض فيه دقاق الحماسيين فيه الماء (قوله بنى العرافين) أى عراف العرب وعراف العجم (قوله لا يشبههم) أى لا يشبه من ينسب اليهم وقوله والاخلق تفسير (قوله لست ابنى) أو قال له أنت ابن زنا لان هذا كثير ما يستعمل عند عقوب الولد لوالده وعند شتمه عليه وبره لا جانب حل (قوله كأم) أى فى قوله لست ابن فلان وكان وجه حليهم أم صريحاً فى قذف أمه مع احتمال لفظه لكونه من وطء شبهة نذرة وطء الشبهة لم يجعل اللفظ عليه بل على ما يتبادر منه وهو كونه من زنا وهذا يقرب ما أدهم اطلاقهم أنه لو فسركلامه بذلك لا يقبل شرح م ر (قوله ويسأل)

وأوجهها كناية (و) كقوله لغيره (زنى ذلك) أو بذلك (أو يا فاجر) أو يا فاسق أو يا فجرة أو يا فاسقة (وانت تحبين الخلوة أو لم أجدك بكراً) سواء قاله لزوجته أم لغيرها وان أوهم كلام الأصل كغيره تخصيصه بالزوجة فى الأخيرة قال الزركشى ويشبه انها مصورة بمر لم يعلم لما تقدم اقتضاها مباح فان علم فلا صريح ولا كناية (ولعزى يا بطل) نسبة للأنباط قوم يزلون البطاح بين العراقيين سموا بذلك لاستنباطهم الماء من الأرض أى أخرجه منها والقذف فيه ان أراد لأم الخاطب حيث نسبته الى غير من ينسب اليهم ويحتمل انه يريد انه لا يشبههم فى السير والاخلق وتعبيرى بالعربى أعم من تعبيره بالترشي (ولولده لست ابنى) بخلافه فى ولده غيره كما رلان الاب لا احتياجه الى تأديب ولده يجعل

فيصدق بيمينه (وهو مرضه كيا ابن الحلال وبالله تبرزان ليس قلنا) وان قوله لان الشيئا مما يؤثر اذا احتمل لللفظ المبني
ولا احتمال له هنا وما يفهم ويقتل منه فهو أثر قرائن (٣٨٨) الاحوال فاللفظ الذي يقصده القذف ان لم يحتمل

غيره فصرح والا فان فهم
منه القذف بوضعه فكتابة
والافتريض (وقوله) لغيره
(زيت بك اقرار بزا) على
نفسه (وقذف) للمخاطب
(ولمخال لزوجته يازانية
فصالت) جوابا لزيت بك
اوانت اذني مني فقاذف
لها لا تيانه بلفظ القذف
الصرح (وكاتبة) في قذفه
لا احتمال ان تريد اثبات الزنا
تكون في الاولى مقربة
وقاذفة للزوج ويسقط
باقرارها حد القذف عنه
ويعزرو وتكون في الثانية
قاذفة فقط والمعنى انت زان
وزناك اكثر من نسبتي اليه
وان تريد نفي الزنا لم يطأني
غيرك ووطؤك بسكاح
فان كنت زانية فانت ذاتي
ايضا واذني مني فلا تكون
قاذفة وتصدق في اذنتها
ذلك بيمينها (او) قالت جوابا
اوابتداء (زيت واذنت اذني
منى فقرة) بالزنا (وقاذفة) له
ويسقط اقرارها حد القذف
عنه (ومن قذف محصنا
حد) لآية والذين يرمون
المتعصنات (او غيره عزز)
لانه اني معصية لاحد فيها

الظاهر ان المراد نيب سؤاله لانه يجب لا نأخذ به على عدم القذف الا ان قال اردت
زنا حره اه ح ل (قوله فيصدق بيمينه) فان نكل حلفت وابقه الولد ولزمه الحمد
وله الامان لا يسقط الحمد (قوله وتعرضه الخ) عبارة ابن السبكي والتعرض
لفظ استعمل في معناه ليوضح بغيره فهو حقيقة ابدا اه (قوله أثر قرائن الاحوال)
أي وهي ملفسة لاحتمالها وتعارها ومن ثم لم يلغوا التعريض بالخطبة بصريحها
وان توفرت القرائن على ذلك شرح م د (قوله فاللفظ) أي يعلم ان اللفظ الذي
يقصده القذف أي يؤتى به للقذف ويستعمل فيه وبه يدفع ما قاله مجرم ان جعل
قصد القذف مقصدا يوجبهم اشتراط التصديق الصريح وان الكتابة يفهم من وضعها
القذف وانها وتعرض يقصدها ذلك دائما وليكن كذلك في الشكل فالاحسن
الفرق بان ما لم يحتمل غيرها وضع ليس القذف وحده صريح وما احتمل وضعها القذف
وغيره ككتابة وما استعمل في غير موضوع له من القذف بالكلية وانما يفهم
المقصود منه بالقرائن تعرض اه ح ل (قوله اقرار بزا) قال في شرح الروض ان هذا
مفرع على انه لا يشترط التفصيل في الاقرار بالزنا اما لو شرطناه وهو الاصح فلا شوبرى
(قوله لا احتمال ان تريد) ليس هذا بتعين اذ يحتمل ايضا ان تريد انها هي الزانية دون
عكسه وقد خصص الشارح هذا العكس بالثانية وليس بتعين بل الاحتمالات
كها جارية في المسئلتين حتى الاول يكون جاريا في الثانية ايضا خلافا للصنيع
الشارح رحمه الله تعالى اه شوبرى (قوله اثبات الزنا) أي لما اوله قبل
نكاحه لها (قوله ويجوز الواقع) انه لا وقفه مع قول المتن ومن قذف محصنا حد
او غيره عزز اه (قوله ويحذر) انظر وجه تعزيره مع انها اقربت بالزنا (قوله فاذا فقط)
أي لا فقرة كما يفهم من قوله ان الزنا اقرارها بالزنا مني وهو لا يكفي على ان قولها
اذا مني يمكن ان يكون مجازاة له فقط كما يؤخذ من قوله ما نسبتي اليه (قوله
او اذنا مني) لانه يطؤها في حالة الجنون والدم وهي حية غير زانية وايضا جريمة
الفاعل أشد بدليل ان الموطوءة في الدبر اذا كان محصنا لا يرجع بخلاف الفاعل
(قوله ومن قذف محصنا حد) قال م د ولو قذفه او قذف مورثه كان له تحليفه
في الاولى على انه لم يزن وفي الثانية على انه لم يعلم زنا مورثه لانه ربما يقر فيسقط الحد
قال الاكثرون ولا تتبع الدعوى بالزنا والتعليل الا في هذه الصورة (قوله حر مسلم)
وانما جعل الكافر محصنا في حد الزنا لانه اهانة له ولا يرد قذف مرتد ومجنون وفق
زنا اضافته الى حال اسلامه او افاقته او حريته بان اسلم الحربى بعد اسره ثم اختار
الامام رقه لان سبب حده اضافته الزنا الى حالة الكمال شرح م د وهذا التعريف

ولا كفارة سواء كان المفذوف فيها زوجة أم لا وسيأتي بيان الحد وشرطه في باب
هـ ساء الله ما فعله الا انه ساء الله المحصن مكلف له مثل السك ان لا يمسها عنق ع ر ا

ووطء محرم على كونه زورا وبرحليته (٣٨٩) له بأن لم يوطء ووطئا غير ما ذكر بخلاف من زنا أو وطئ

حليته في دبرها أو بصرها أو كونه له
كأخته وعمته من نسب أو رضاع
فليس بمحصن أما الأول
فما هو وأما الباقي فلأنه أفحش
منه وبذلك علم أن العفة
لا تبطل بوطئه زوجته في
عدة شهية أو في حيض
أو نفاس أو أنه لمزوجة
أو المعتدة أو أمة ولده
أو منكوبة بلاولي أو شهود
وإن كان حراما لانغناء ما ذكر
ولقيام الملك في الأول والثانية
بأقسامها بقولي ودبر حليته
من زيادتي (فإن فعل) شيئا
من ذلك بأن وطئ زونا
يسقط العفة لم يعد محصنا
وإن تاب وحسن حاله (لم يجد
قاذفه) لأن العرض إذا فخرم
بذلك لم تسد ثلته سواء
أقذفه بذلك الزنا مثلاً أم زنا
آخر أم أطلق (أو ارتد عنه)
قاذفه والفرق أن الزنا مثلاً
يكنم ما أمكن فظهوره يدل
على سبق مثله غالباً ولزنا
عقيدة راقية لا تخفى غالباً
فظهارها لا يدل على سبق
الاختفاء غالباً وتوهم يرى بفعل
أعم من تعبيره بزنا (دبره
موجب قذف) يقع التحميم من
حد وتعزير (كل الورثة)

ظاهر في المعنى المذكور. فعرض مضابط العفة في الاثنى عشر تعريف المحصن غير شامل
لها وعبارة مل وانصهر مكلف حرماً عفيف عن وطء يحسد به وهو شامل
للاثنى عشر وقوله ووطء محرم الخ) عطفه على الزنا يقتضي أنه ليس زنا وهو كذلك لشبهة
الملك (قوله أو رضاع) أي أو مصاهرة كما في م ر (قوله أما الأول فظاهر) أي لأن
قاذفه مارق (قوله وأما الباقي فلأنه أفحش منه) وبه ووطء زوجته في دبرها أو لمراد
أنه تستنقبه النفوس أكثر من الزنا لأن أنه أكبر حرج ل أول المراد أنه أفحش
طبعاً وعرفاً وإن كان الزنا أفحش شرعاً (قوله وبذلك) أي بتعريف المحصن بما ذكر
عش والانساب رجوع اسم الإشارة لقوله عفيف الخ بدليل ما بعده (قوله وإن كان
حراماً) راجع إلى مع وقوله لا تنفاه ما ذكر أي الزنا ووطء حليته في دبرها ووطء
محرمه المملوكة له (قوله ولقيام الملك) أي ملك السكاح في الأولى ملك الميسر
في الثانية ح ل (قوله فإن فعل شيئا) أي ولو بداهة قذف وقبل إقامة الحد كما يعلم
من الفقه ح ل أي ولو بعد الشروع في الحد م ر (قوله ولم يجد قاذفه) ومنه يعلم
أن الشخص إذا صدر منه شيء من ذلك كوطء محصنة أو محرم ووطء حليته
في دبرها حرم عليه أن يعلب ساحة من ذمه عند جميع العلماء إلا مالكا كما نقله ابن
حزم في كتاب الإحصاء شوبري وعبارة شرح م ر ولم يجد قاذفه ولو لم ير ذلك
الزنا لأن الزنا يدل على سبق مثله لجرمان العادة الأدبية بأن العبد لا يرتك في أول مرة
كما قاله عمرو بن عثمان لا يطق بها مالوككم بشهادته ثم زنا قورا حيث لم يتقض
الحكم وإن قلنا أن زناه يدل على سبق مثله منه قبل الحكم لظهور الفرق بأن الحد
يسقط بالشبهة بخلاف التحكم (قوله لا العرض) هو محل المدح والذم من الإنسان
ويطلق على النفس وعلى الحساب أيضاً كما في المختاراه شيعنا (قوله لم تسد ثلته)
أي حاله اعترض به حديث أنائب من الذنب كن لا ذنب له وأجيب بأن ذلك بالنسبة
للعقوبات الأخروية وكلامنا في الخلل الديني م ر وعش (فخصار قوله أو ارتد) أي
بعد القذف وقوله والفرق أي بين ما إذا أقذفه ثم زناه مثلاً لا يحد ذفه وبين ما إذا
قذفه ثم ارتد المقتدوف فيحد قاذفه وقوله مثلاً أي أو وطئ المحرم المملوكة أو دبر حليته
(قوله فأنظها رها لا يدل الخ) أي ولو دل على ذلك لم يجد قاذفه لا سيما إن يكون مرتداً
حال القذف فلا يكون محصناً (قوله كل الورثة) أي على سبيل البذل وليس
المراد أن كل واحد برته والآن لا تعدد الورثة زي قال م ر ومن الورثة
بيت المال في من لا وراث له خاص (قوله حتى الزوجان) الغاية الرد قال الشوبري
فلا عن م ر ثم قذف الميت لا يرث الزوج أو الزوجة على الأوجه لا تقطاع الوصلة

حتى الزوجان لأن ذلك حق آ م ٩٨ يجب أن يرفع استيفائه على مطالبة أو حتى به وحق الآدمي شأنه ذلك

يدعو ما ولا يساقية تصير يحتمل بقاء آثار الكاح بعد الموت لضعفها عن شهول سائر
 ما كان قبله شرح شيخنا وهر كالمشراح وانظر ما معنى ارث غير الزوج أو الزوجة
 لحد قذف الميت هل يقتدر بثبوته للميت ثم انتقاله للوارث الآن أو كيف الحال
 شو برى والا قرب أنه يقتدر بثبوته للميت أولاً ثم انتقاله للورثة وعليه ينبغي أنه لو تجدد
 للميت قرابة بعد الموت وفرض أنه لو مات الآن ورثوه لايثبت لهم شيء في الحد لأنه
 حيث قدر انتقاله للورثة تعين حصر الارث فيمن كان موجودا وقت الموت اهـ ع ش
 (قوله ولو كان المقتوف رقيقا) موضحا هر فبالو كان رقيقا كله فلو كان مبعضا فلا حد
 لقاذفه لا انتفاء الحرية الكاملة ولكن يعزروا هل تعزيره الورثة مع السيد أو العا كرم
 فيه نظر والذي ينبغي الثاني فيكون العا كرم ناسبا في الاستبقاء عن الورثة والسيد
 ع ش هلى م ر (قوله شأنه ذلك) أى رثته كل الورثة (قوله استوفاء سيده)
 ولو قذف السيد عبده فلا عبداً يطالب به بالعزير فان مات العبد سقطت عن السيد
 لارثته له وهو لا يستحق على نفسه اهـ برماوى وقوله لارثته الاولى أن يقول لا نقلاله
 لان العبد لا يرث (قوله وسقط) أى بالنسبة لمقتوفهم لا لخلق الله تعالى فلا يسقط
 فلا مام ان يستوفيه ح ل وعبارة شرح م ر وسقط بعفو أى عن كله ولو عني عن
 بعض الحد لم يسقط شيء منه ولا يخالف سقوط استعزير بالعفو ما يباهى باللامام
 أن يستوفيه لان الساقط حق الادعى والذي يستوفيه الامام حق الله للمصلحة
 ر قوله أو عن بعضه) ظاهره ان العفو عن البعض يسقط حق العا في وليس كذلك كما
 تقدم وعبارة ع ش قوله للعا في كله أى كما ان للعا في اذا عني عن البعض العود
 واستيفاء حقه بكامله لانه اذا عني عن البعض لا يسقط شيء منه وعبارة البرماوى
 قوله فلاباقى أى ولو واحد أو اقلهم نصيبا (قوله لان موجب) أى القذف وقوله
 بدلا أى عن الآخر بمعنى ان لكل أن يستوفيه وقوله مبعضا أى بجزءا كثلث وربع
 مثلا وقوله بان لبعضهم أى في القذف (فصل في قذف الزوج زوجته) *
 أى في حكمه من الجواز والوجوب والامتناع شيئا والوجوب علم من كلام المصنف
 صريحان جعل قوله مع قذف وامان راجعا للزوم النسي أيضا فمما ان جعل راجعا
 لحرمة النسي فقط كما هو ظاهر كلام الشارح حيث قال في حرمان ولم يقل فيلزمان
 ويحرمان الا أن يقال استغنى عن ذكر الزوم بذكره سابقا بقوله فيلزمانه أيضا
 ويكون أخذه من هذا كما هو عادته (قوله قذف زوجة) لم يقل زوجته لانها حينئذ
 معروفة والمعارف لا توصف بالجله ككتاب عليه ع ن قال ابن مالك وفقدت ابجمل
 منكر الخ (قوله بان رآه) أى رأى ما يحصله وهو الذ كرفي الفرج لان الزنا معنى لا يرى

ولو كان المقتوف رقيقا
 ومات قبل استيفاء التعزير
 استوفاه سيده (ويسقط
 بعفو) عنه منهم أومن المقتوف
 بأن قذف حياته عني قبل
 موته وبارث القاذف له
 (ولو عني بعضهم) عنه أو عن
 بعضه (فلاباقى كله) أى
 استيفاء كله لانه حق ثبت
 لكل منهم كولاية الترويج
 وحق الشفعة وفارق العود
 حيث يسقط كله بعفو بعضهم
 بأن لا يقدرد لا يعدل اليه
 وهو الذي بخلاف موجب
 القذف ولان موجب ثبت
 لكل منهم بدلا والقود ثبت
 لكل منهم مبعضا ولذلك
 صرح الماوردى بأن لبعضهم
 أن ينفرد بطلبه السك
 واستيفائه سواء أحضر
 البا قون وكلوا أم لا وتعبيرى
 بالموجب أهم من تعبيره بالحد
 (فصل في قذف الزوج زوجته)
 له قذف زوجة له (علم زناها)
 بأن رآه بعينه (أو ظنه) ظنا
 مؤكدا

وليس الباء للعصر بل هي الكاف لأن مثل الرؤية أخبار عدد استوائها به
 العلم أيضا شيئا (قوله كشياح زناها) أي كلف في المستفاد من الشياح والشياح
 مثال لما يستفاد منه الظن لا للفتن شيئا (قوله وانما جازم) هذا وارد على قوله
 قذف زوجة الخ يعني أنه كيف جازم الأمر المحرم وهو القذف مع أن الزنا إنما ثبت
 باقرار أو بيعة لا بعلمه ووطنه فكان مقتضاها لا يجوز له القذف إلا أن ثبت زناها
 بأحدى العاريتين المذكورتين وقال بعضهم أنه وارد على الظن لا على العلم وهو
 ظاهر وأجاب عنه بقوله لا احتياجه وأما قوله المرتب عليه الخ فيان للواقع لا دخل له
 في إلا براد فقوله حيثما أي حين إذ ظنه ظنا مؤكدا (قوله على ذلك) أي جواز
 القذف (قوله والاولى الخ) فيه تصريح بأن له امساكها مع علمه بأنها تأتي
 بالساحشة حل (قوله هذا) أي جواز القذف والاولى حذف قوله كله لأن
 المتقدم حكم واحد (قوله فان أنت) أي الزيجة لا بقيد أنه علم أو نكاح زناها لا يدخل
 ما لو أنت بولد ولم يعلم ولم يفتن زناها إلا في قوله وانما يلزمه قذفها فلا تكرار حل
 أي لا نالوقلنا الضمير في أنت الزوجة التي علم أو طعن زناها يكون قوله الآتي وانما
 يلزمه قذفها إذا علم الخ مكررا مع هذا لأن الفرض حيثما أنه علم أو طعن زناها فيكون
 غير صاج إليه ويلزم عليه أيضا أنه لا يلزمه النفي إلا أن علم أو طعن زناها مع أنه يلزمه
 مطلقا كان يكون من شبهة وأما القذف فلا يلزمه إلا أن علم أو طعن زناها كأي في (قوله
 ولا أكثر منها الخ) أي حتى يمكن كونه منه ظاهرا والافلو ولدته لدون سنة أشهر من
 الوطء والعقد كان منقيا عنه قطعاً فلا حاجة لنفيه وهو راجع للمستثنى من قول بعضهم
 والاولى أن يقول ولا أكثر منه أي من الدون ليصدق بالسنة وأجيب بأن المراد
 ولا أكثر منها ولو لملاحظة فيصدق بها ولكن ينفيه قول زى ورق ل أن السنة ملققة
 بما فوقها والاربع سنين ملققة بما دونها فالجواب وكأنهم لم يعتبروا هنا لحظة الوضع
 والوطء احتياطا للنسب اه إلا أن يحصل كلامهما على السنة من الوطء كما يدل
 عليه قول المصنف أو ولدته لدون سنة أشهر من الوطء فان مفهومه أنه إذا ولدته
 لسنة أشهر من الوطء لحقه وأما السنة من العقد فهي ملققة بما دونها كما يدل
 عليه قول الشارح هنا ولا أكثر منها من العقد وقوله بعد وانما ينبغي به تمكينا منه
 والا كما أن ولدته لسنة أشهر من العقد فلا يلاعن لنفيه لا تنقاه كونه منه فهو منق
 عنه بلا لعان وقوله من العقد المناسب لما ران يقول من إمكان الاجتماع بعد
 العقد لأنه اعترض على الأصل في تعبيره بذلك في الرجعة (قوله أوليا بينها) مثال
 يفتن زناها وما قبله أي الثلاث صور مثال لعلم حل (قوله منه) مال من ما ذمهناه

كشياح زناها بزنده مع قرينة
 كان رأيا بخلافه) أو رأيا
 تخرج من عنده فلا يكتفي
 بمجرد الشياح لأنه قد يشبهه
 عدوها أو له أو من جامع
 فيها فلم يظفر بشيء ولا مجرد
 القرينة كالقرينة المذكورة
 لأنه راء دخل بينهما الخوف
 أو سرقة أو طمع وانما جازله
 القذف حيثما المرتب عليه
 الإعان الذي يخص به من
 الحد لا احتياجه إلى الانتقام
 منها التام أيضا فإرشاه ولا يكاد
 يساعده إلى اثبته أو قرار
 والاولى أن يستتر عليها
 ويعلقها أن كرهها هذا كله
 حيث لا ولد (فان أنت بولد
 فان علم أو طعن) ظنا مؤكدا
 (أنه ليس منه) مع إمكان
 كونه منه ظاهرا (بأن
 لم يطأها أو ولدته لدون سنة
 أشهر) من وطء التي هي أقل
 مدة الحمل ولا أكثر منها من
 العقد) أول وقت أربع سنين
 من وطء التي هي أكثر
 مدة الحمل وفي معنى الوطء
 استدخال المني (أو لم بينها)
 أي بين دون سنة أشهر
 وفوق أربع سنين (منه)
 ومن زنا بعد استبراء بخيضة
 لزومه نفيه لأن تركه ينقض استلحاقه واستلحاق من ليس منه حرام كما يحرم نفي من هو منه

وهو في الأخيرة ما صحبه في أصل الروضة واذنى صحبه الأصل كالشرح الصغير في ساحل النقي لكن الأولى له أن لا ينفيه
 لأن الحامل قد قضى وطريق نفيه اللعان المسبوق بالقذف فيلزمه أيضا وانما يلزمه قذفها اذا علم زناها ووطئه كما مر
 في جوازها والاقلية قذفها لجواز أن يكون أولد من زوجه شبهة (٣٩٢) أو زوج قبله (والا) أي بان لم يعلم ولم يظن

لزم من واقع بينهما حال كونه محسوبا منه أي من وطئه ومن زنا أي علمه أو وطئه
 فيلاحظ هذا لأجل قوله في المفهوم وكذا من الوطء الخ وقوله بعد استبراء أي واقع
 بعد استبراء فهو وصفة لزنا يعني أن الاستبراء من الوطء لا من الزنا فزنا بعد الوطء
 بعد الاستبراء منه كأن وطئه ثم حاضت ثم زنت ثم أتت بولد لثمانية أشهر من الوطء
 وليسعة من الزنا (قوله وهو) أي لزوم النقي وقوله في الأخيرة هي قوله وأما بينهما الخ
 (قوله وطريق نفيه الخ) مراده بهذا أكمل المناجاة إذا كان مقتضاها أن يقول لزمه
 القذف لأن قوله فان أتت الخ مقابل لقوله له قذف زوجة الخ وترك المصنف المقابلة
 ليشمل كلامه لزوم في الولد من وطء الشبهة وعلم من قوله وطريق نفيه الخ أنه
 لا عبرة بما اشتهر بين العوام من نقي ولده عنه عند عذوقه له ولو كتب بذلك جهة
 من غير لعمان فبرئته عند موته قطعا لعدم انتفاء نسبه عنه حينئذ (قوله وانما يلزمه
 الخ) هذا غير محتاج إليه لأن المقسم أنه علم أو ظن زنا ما وأجيب بأن الضمير راجع
 لزوجته لا بالقيمة المذكورة كما تقدم (قوله بأن ولده الخ) اعلم أن ما ذكره الشارح
 هنا أربع صور هي مفهوم قوله وأما بينهما الخ لانه يتضمن قيدين لأن معناه بأن
 لا يكون دون ستة أشهر ولا فوق أربع سنين وأما المفهوم به بالصورة الأولى
 والرابعة وقوله بعد استبراء قيد آخر وفي قوله ومن زنا قيد ملحوظ تقديره علمه
 أو ظنه فتكون القيود أربعا (قوله وكذا من الوطء) فصله بكذا لانه محترزا لئلا
 المحظوظ وقوله منه أي الاستبراء (قوله أو ولده لفروق أربع سنين الخ) لا يمتنع
 هذا إلا بسبق الزنا على وطء الزوج مع أن الفرض أن الزنا بعد وطئه تأمل (قوله فيما
 ذكر) أي في قوله وأما بينهما منه ومن زنا الخ ولم يقل ومن استبراء مع أن مجرد
 شروع في الحيض يدل على البراءة فيكون الولد ليس منه وأجاب عنه بقوله لانه أي
 الزنا مستند الأمان أي وإذا كان مستنده حسب المدة منه (قوله لا من الاستبراء)
 أي من أوله لانه على هذا القول بالشروع في الحيض يثبت عدم الحمل كما قاله المحلى
 (قوله المقيد بما مر) وهو قوله ولم يعلم ولم يظن زناها وقوله ومن اعتبار المدة الخ أي
 في الصورة الثانية (قوله فيصيرمان) أي بالنسبة له في الولد وأما بالنسبة للتعليق
 لقراش فيصوران كما تقدم (قوله جوازها) ضيف (قوله كما إذا لم يكن ولد) بيان
 للقيس عليه (قوله في لزوم النقي) أي مع القذف واللعان أي فيما إذا علم أو ظن أنه ليس
 منه وقوله وحرمته الخ أي فيما إذا لم يعلم ولم يظن أنه ليس منه كما تقدم فقوله مع القذف

أما ليس منه بأن ولده لدون
 ستة أشهر من الزنا أو لفوقه
 ودون فوق أربع سنين منه
 ومن الوطء بلا استبراء وكذا
 من الوطء معه ولا يعلم ولم يظن
 زناها أو ولده لفوق أربع
 سنين من الزنا ودون فوق
 دون ستة أشهر من الوطء
 (حرم) نفيه رعاية للقراش
 ولا عبرة بربية يجهلها في نفسه
 وانما اعتبر المدة فيما ذكر
 من الزنا لا من الاستبراء لانه
 مستند اللعان فإذا ولده لدون
 ستة أشهر منه ولا أكثر من
 دونها من الاستبراء فينبأ انه
 ليس من ذلك الزنا فيصير
 وجوده كعدمه فلا يجوز
 النقي رعاية للقراش وما ذكرته
 من حرمة النقي مع الاستبراء
 المنبذ بما مر ومن اعتبار
 المدة من الاستبراء والذي
 صحبه الأصل حل النقي
 واعتبار المدة من الاستبراء
 (مع قذف ولعان) فيصيرمان
 وان علم زناها وقال الامام
 القاسم جوازها انتقاما منها
 كما إذا لم يكن ولد وعارضوه
 بأن الولد يتضرر بنسبة أمه

أي الزنا وأثبتناه عليها بالأمان لانه يبرئ بذلك برطلق فيه الألبسة فلا يمتثل هذا الضرر بمرض والأمان
 الانتقام وانفراق يمكن بالطلاق

وظاهران وطء الشبهة كالزنا في (٣٩٣) لزوم النفي وحرمة مع القذف واللعان (كألو) وعلى (عزل)

واللعان راجع للزوم النفي وحرمة فيه ما على التوزيع كما رأيت شيخنا وقال ع ش راجعان لقوله وحرمة وفيه قصور والتعبير بالقذف في جانب وطء الشبهة فيه تجاوز فالمراد بالقذف مطلق الرمي بالاصابة شيخنا عزيزي (قوله مع القذف واللعان) أي مع ذكر الوطء أي ان الغير وطئ ما على فراشه سواء قال بشبهة أو سكنت من ذلك وفي املاق القذف على ذلك تجاوز ل (قوله كألو وطئ وعزل) مثل ذلك ما إذا وطئ ولم ينزل كما يشعر به التعليق بأن الماء قد سبق الخ س ل قال م د في أمهات الاولاد والعزل سحر من الولد كبره وان أذنت فيه المعزول عن حارة كانت أو أمة لأنه طريق إلى قطع النسل اه (قوله ما ذكر) أي النفي والقذف واللعان (فصل في كيفية اللعان وشرطه ونحوه) وهي قوله بعد ويتعلق بلعانه انفساخ وحرمة مؤبدة وما يتبعها من قوله ون تنقلب بزمان الخ (قوله والاصل فيه) الاولى أن يقول والاصل فيها أي في كيفية اللعان ليس يكون في إعادة الاستدلال بالآيات فائدة لأنه ذكره سابقا لدليلا على أصل اللعان وهنا على كيفية تأمل (قوله لفظ) أي مخصوص وما في معناه من اشارة الاخرس أو كتابته كما سيأتي ح ل (قوله وقذف) في عده من الاركان نظرا له سبب وأيضا قد يوجد اللعان بدونه كما إذا كان نفي ولد من وطء شبهة (قوله وزوج) يشمل الذكر والانثى ح ل فقوله يصح طلاقه مضاف لفاعله أو مفعوله لكن يرد عليه أن هذا القيد لا مفهوم له بالنظر للزوجة لان طلاق الزوج لها يصح مطلقا فالاولى جعل الطلاق مضافا للفاعل ويراد طلاقها بنفسها إذا اتوضه اليها (قوله في) بكسر الهمزة لوجود اللام المعاقبة (قوله من الزنا) أي ان قذفها بالزنا والافال من اصابة غيري كما يأتي ح ل (قوله ان لعنة الله) بكسر الهمزة مقول القول (قوله فان غابت) أي عن البلد أو عن المجلس اعذر أولغيره شرح م د (قوله من غيره) أو منه (قوله وهي في الحقيقة أيمان) ومن ثم صحت من الاخرس ولو كانت شهادة لما صحت منه لان شهادته بالاشارة لا يعتد بها كما تقدم (قوله في كل من الكلمات الخمس) ظاهرا أنه يأتي في الخامسة بهذا اللفظ أي قوله وان هذا الولد من زنا ولا يخفى ما فيه فلعن المراد أنه يأتي فيها بما يناسب كأن يقول وان لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيما رميتها به من الزنا وفي أن الولد من الزنا وليس مني اه وشيخي على م د (قوله فؤكدة) أي فلا كفارة فيها (قوله أو هذا الولد) أو جعلها ان كانت حاملا (قوله لا بد منه) أي من قوله ليس مني معتمد (قوله لاحتمال الخ) فان قلت البين على نية المستهلف وعليه فنية ذلك لا تنفعه قلت لعل المراد بكونها على نية المستهلف بالنظر للزوم الكفارة ع ش

فانه يحرم به ما ذكر رجاءه للفراش ولان الماء قد يستيق الى الرحم من غير أن يمس به وفي كلامي زيادات يعرفها الناظر فيه مع كلام الاصل (فصل في كيفية اللعان) وشرطه ونحوه والاصل فيه الآيات السابقة وأركانها ثلاثة لفظ وقذف سابق عليه وزوج يصح طلاقه كما يعلم مما يأتي (لعانه) أي الزوج (قوله أربعا) من المرات (أشهد بالله اني لمن الصادقين) فيما رميت به هذه من الزنا أي زوجته (وخامسة) من كلمات لعانه (ان لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيه) أي فيما رميت به هذه من الزنا هذا ان حضرت (فان غابت ميزها عن غيرها باسمه او رفع نسبها وكررت كلمات الشهادة لنا كيد الامر ولانها أقيمت من الزوج مقام أربعة شهود من غيره ليقام عليها الحد وهي في الحقيقة أيمان وأما الكلمة الخامسة فؤكدة لمعاد الأربيع (وان نفي ولد قال في كل) من الكلمات الخمس (وان ولدها أو هذا

الولد) ان حضر (من زنا) وان لم يثبت يقل ليس مني جملا لفظ الزنا على حقيقة وهذا ما صح في أصل الروضة كالشرح الصغير عن الاكثرين لا بد منه لاحتمال أن يعتد

أن الوطء يشبه زنا هو قضية كلام الاصل وأما الاقتصار عليه فلا يكتفى لاحتمال أن يريد أنه لا يشبهه خلقا وخلقاً
ولما أغفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج في نفيه إلى إعادة اللعان ولاحتجاج المرأة إلى إعادة لعانها (ولعانها قولها
بعده) (أربعاً) أشهد بالله لمن الكاذبين في إرماني به من الزنا (وخامسة) من كلمات لعانها (أن غضب الله على أن كان
من الصادقين فيه) أي في إرماني به من الزنا لا آيات السابقة وتشير إليه في الحضور وتميزه في الغيبة كما في جانبها
في الكلمات الخمس ولاحتجاج إلى ذكر الولد لأن لعانها لا يؤثر فيه وخص اللعن بجانبه والغضب بجانبها إلا أن جريمة
الزنا أقبح من جريمة القذف ولذلك تفاوت الحدان ولا ريب أن (٣٩٤) غضب الله أغلظ من لعنته فخصت

المرأة بالترام أغلظ العقوبتين
هذا كله أن كان قذف ولم تثبت
عليه بينة والابان كان
الامان في ولد كان احتمل
كونه من وطء شبهة أو أثبت
قذفه بينة قال في الأول
في إرماني به من إصابت غيري
لها على فراشي وأن هذا الولد
من تلك الإصابت لي آخر
كلمات اللعان وفي الثاني
فيما أثبتت على من رمي إياها
بالزنا إلى آخره ولا تلاعن
المرأة في الأول إذ لا حد عليها
بهذا الامان حتى يسقط
بلعانها وأما دلفظ بعده
أشترط تأخر لعانها عن
لعانها لأن لعانها لا يسقط
العقوبة وإنما تجب العقوبة
عليها بلعانها أولاً فلا حاجة
بها إلى أن تلاعن قبله وأفاد
لفظ خامسة اشترط تأخر
لفظي اللعن والغضب عن

على م ر (قوله ان الوطء يشبه زنا) أي وطئه لها يشبهه بأن ظنها أجنبية فهي
شبهة صورية وهو واضح أن مكان يمكن أن يشبهه عليه ذلك ح ل (قوله وأما
الاقتصار عليه) بأن يقول وهذا الولد ليس مني ح ل (قوله ولاحتجاج المرأة الخ)
لا يقال فكيف يكون ذلك مع اشتراط تقدم لعانها على لعانها لا تقول قد تقدم
بالنسبة لسقوط الحد عنه وإنما أعيد لثبوت الولد خاصة شو برى وعبدارة شرح جبر
وان كان ولد بنفيه ذكره في كل من الكلمات الخمس لينتفي عنه لا يصح لعانها
وإن لم لو أغفل في واحدة صح لعانها بالنسبة لصفة لعانها وان وجبت إعادة
بالنسبة لثبوت الولد انتهت (قوله إلى إعادة لعانها) أي أن لا عنت (قوله أغلظ) لأنه
الانتقام بالتعذيب والعنة الطرد عن الرحمة ح ل (قوله هذا كله) أي قوله لعانها الخ
(قوله والا) أي وإن لم يكن قذف أو كان قذف وأثبتته عليه بينة فثبتت الأصواتان
فقوله بأن مكان اللعان الخ تصوير للاولى وقوله وأثبتته الخ تصوير للثانية (قوله
فلا حاجة بها الخ) والمرحكم ما كم بصحة تقديمه نقض حكمه ح ل (قوله كما يأتي)
وهو قوله أنبأ بالنظم الآيات السابقة (قوله وشرط ولاء الكلمات) والوجه
اعتبار الموالاة هنا بما مر في الفاتحة ومن ثم لم يضر الفصل هنا بما هو من مصالح الامان
شرح م ر وقوله بما مر في الفاتحة أي فيضرك السكوت السمدة الطويل واليسير الذي
قصده قطع الامان والذكر الذي لم يتعلق بمصلحة الامان وكتب أيضاً قوله بما مر
في الفاتحة يؤخذ منه أنه لو لم يوال الكلمات لجهله بذلك أو نسياناً لم يضر ع ش
عليه (قوله الفصل الطويل) أو الكلمة الأجنبية ح ل ولعل الفرق بين هذا
وأيامان القسامة حيث اكتفى بها ولو متفرقة أنهم لما اعتبروا هذا اللفظ اللعن بعد
جملة الأربع دل على أنهم جعلوها كالشيء الواحد والواحد لا يفرق أجزاءه
كفا في الصلاة المركبة من ركعات ع ش على م ر (قوله وتلقين فاضل) أو يحكم

الكلمات الأربع لم يأتى ولأن المعنى أن كان من الكاذبين في الشهادات الأربع فوجب أن كان
تقدمها وأفاد تفسير اللعان بما ذكرنا صرح به الاصل من أنه لا يبدل لفظ شهادة أو غضب أو لعن بغيره كان يقال أحلف
أو أقسم بالله أتباعاً للنظم الآيات السابقة وكالولد فيما ذكرنا الحمل (وشرط ولاء الكلمات) الخمس هذا من زيادتي فيؤثر
الفصل الطويل أما الولاء بين أعاني الزوجين فلا يشترط كما صرح به الدارمي (وتلقين فاضل) أي للامان

أي لسانه فيقول له قل كذا ولم أقول كذا فلا يصح اللسان بغير تلقين كسائر الأيمان وظاهر أن السيد في ذلك كما قاضي لأن له أن يتولى لسان رقيقه (٣٩٥) (وصح) اللسان (بغير عربية) وأن عرفها لأن اللسان بين

أروشادة ومما في اللغات سواء فإن لم يحسن القاضي غيرها وجب مترجمان (و) صح (من) شخص (آخر) إشارة مفهومة أو كتابة كسائر تصرفاته وليس ذلك كالشهادة منه لضرورته إليه دونها لأن الناطقين يقومون بها ولأن الغلب في الإيمان معنى اليقين دون الشهادة (كقذف) من زيادتي فيصح بغير عربية ومن آخرس إشارة مفهومة أو كتابة لما ذكر فإن لم يكن له واحدة منهم لم يصح قذفه ولا لسانه كسائر تصرفاته لتعذر الوثوق على ما يريد (وسن تغليظ) للسان كتغليظ اليقين بتعدد أسماء الله تعالى لكن لا تغليظ على من لا يفعل ديناً كالزنديق والدهري ويغلظ (بزمان وهو بعد) صلاة (عصر) لأن اليقين الفاجرة حينئذ أغلظ عقوبة لغير جاء فيه في الصبحين (و) بعد صلاة (عصر) يوم (جمعة أولى) أن اتفق ذلك أو أمهل لأن ساعة الاجابة فيه عند بعضهم وما يدعون في الخامسة

أن كان اللسان لدفع الحد فان كان في الولد يميز التكليم لان الولد - قاضي الذنب فلا بد من رضا بالتكليم ان كان بالغاً والا فلا يجوز التكليم ح ل (قوله) لسانه أي لكل منها ح ل وفي سم والظاهر أنه يكتفي أمره بها لاجل بيان بقوله قل كلمات اللسان اه وعبرة الشورى قال شيخنا والمراد بتلقيه كلماته أن يأمره بها لأن نطاقها القاضي خلافاً لما يرويه كلام الشارح في بعض كتبه اه وقد يدل على أن المراد بالتقرير أمره بذلك قول الشارح كسائر الأيمان لأن الأيمان لا يشترط فيما تلقين صكل كلماتها ولا أن نطاقها القاضي بل الذي يشترط أمر القاضي بها إلا أن قول الشارح أي لسانه قد يخالفه (قوله فلا يصح) أي لا يتدبه بغير تلقين حتى يسقط عنه الحد وان كان يجب عليه الكفارات الأربع بكذبه فيه شيخنا (قوله كسائر الأيمان) أي من حيث أنه لا يعتد بها قبل أمر القاضي لأنه يشترط أن يلقن كلماتها كذا بخط شيخنا اه شوري (قوله وصح بغير عربية) وانما صح بغيرها مع اشتماله على لفظ القرآن لأن القرآن ليس مقصوداً وانما هو حكاية له وقد وافق لفظه لفظه (قوله أو كتابة) ولا بد أن ينوي في الكتابة أنه نوى اللسان ح ل وقال زى قوله أو كتابة بمئة مائة قبل ألف وإذا لا عن الآخرس بالإشارة أشار بكلمة الشهادة أربعاً ثم بكلمة اللسان فاداعن بالكتابة كتب كلمة الشهادة أربعاً وكلمة اللسان مرة ولو كتب الشهادة وأشار إليها أربعاً جاز اه تصحيح ولو أطلق لسانه في أنشاء اللسان فهل يبنى أو يستأنف تردد والقياس البناء اه زى (قوله لما ذكر) راجع لقوله ومن آخرس الخ والذي ذكره قوله كسائر تصرفاته (قوله والدهري) بضم الدال والفتح وهو المعطل للصانع أي الساقط له قال الامام الغزالي الدهريون طائفة من الاقدمين جحدوا الصانع المدبر للعالم وزعموا أن العالم لم يزل كذلك بلا صانع ولم يزل الحيوان من نطفة والنملقة من حيوان كذلك كان وكذلك يكون وهؤلاء هم الزنادقة اه ح ل والفتح والظاهر ح ف وعبرة الصحاح والدهري بالضم المسن وبالفتح المحدث قال ثعلب كلاهما منسوب الى الدهر وهم ربما غير وافى النسب اه ع ش (قوله بعد صلاة عصر) ليست بغيره بل جرى على المألوف من فعل الصلاة أول الوقت والا فلا خرت فعل الأمان قبل فعلها ع ش (قوله يوم جمعة) لأنه أشرف أيام الاصبوع (قوله بين الركن الاسود) أي الذي فيه الحجر الاسود زى قال الزركشي أشرف منه الحجر لأن بعضه من البيت وكان انقياس أنه يكون في البيت لكن صين عن ذلك ح ل قال حجر والمراد بالبينية هنا البينية

باللحن والغضب والطلاق العصر مع ذكر أولوية عصر الجمعة من زيادتي (ومكان وهو أشرف بلده) أي اللسان (فبكرة بين الركن) الاسود (والمقام) أي مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام

وهو المسمى بالحطيم (وبأبياء) أي بيت المقدس (عند الصخرة وبغيرها) من المدينة وغيرها (على المنبر) بالجامع وتعبيري
بلي هو المواقف لما صححه في أصل الروضة من أنها بعد ان المبر مختلفا في تعبير الأصل بعنده (وبسبب مسجد لمسلم به
حدث أكبر) محرمة مكته فيه ويخرج القاضي أو نائبه اليه بخلاف الكافر فيغلظ عليه بما يأتي فان أريد له أمانة
في المسجد غير المسجد الحرام مكن منه وان كان به حدث أكبر (٣٩٦) وأمن في نحو الخيض تلحيت المسجد

وتعبري بذلك موقف بالعرض
بخلاف قوله وخائض بباب
مسجد (وببيعة وكنيسته وببيت
نار لاهاها) وهم الصاري
في الأول واليهود في الثاني
والجوس في الثالث لأنهم
يعظمونه أكثر من المصاحدين
ويحضرها القاضي أو نائبه
كغيرها مما مر لأن المقصود
تعظيم الواقعة وزجر الكاذب
عن الكذب واليمين في الموضع
الذي يعظمه المخالف اغلظ
ويجوز مراعاة اعتقادهم لشبهة
الكتاب كما روي في قبول
الجزية (لا) بيت (منهم لوثنى)
لأنه لا أصل له في الحرمة ولأن
دخوله موصية بخلاف دخول
البيع والكنائس وبيت
البار واعتقادهم فيه غير مري
فيلاعن بينهم في مجلس حكمه
وصورته أن يدخلوا دارنا
بأمان أو هدنة ويتراجعوا
إليها والتغليظ في حق الكفار

العربية بأن يساذي جزء من المخالف جزء من أحدهما وما قرب منه أهم و (قوله
وهي) أي ما ينبغي أن ي (قوله وهو المسمى بالحطيم) لحطيم الذنوب فيه م رأى أذهاها
فيه (قوله عند الصخرة) لأنها قبله الأنبياء وفي خبر أنها من الجنة م و (قوله على
المنبر) لكونه محل وعظ لا لكونه أشرف بقاع المسجد لأن بقاعه لا تتفاوت في الفضيلة
وعبارة ذى لكونه محل وعظ فتاسب صعوده لينتهي أو ينزجر ويغلظ بالمسجد
الثلاثة أن كان بأحدهما ولا فلا يكلف الخروج إليه أي الخروج من غيرها إلى
أحدهما وظاهره ولوقرب جذا ح ل (قوله وبيعة) بكسر الباء اه ع ش (قوله
في الأول) أي بحسب ما كان والادعاء ككس الحكم الآن برماوى (قوله لا أصل له
في الحرمة) لأن أهلهم وهم عبدة الأصنام لا كتاب لهم ولا شبهة كتاب ولو كان
في البيعة والكنيسة صورة لم يلاعن فيها ح ل (قوله بينهم) أي بين من يعبد الأصنام
(قوله وصورته الخ) جواب عما يقال كيف يلاعن بين عبدة الأصنام مع أنهم لا يقرون
في دارنا بالجزية وأيضا فأمكة الأصنام مستقيمة الهدم كما في ذى (قوله زوج) جعل
الزوج هنا شرطاً ساقى ما تقدم أنه ركن واجيب بأنه ركن في اللماز وشرط في الملاعن
ومن ثم قال الشارح أي الملاعن ولم يقل أي اللعان شيئا (قوله يمع طلاقه) أن
قلت سببا في أنه يلاعن بعد اليمينونة لأن في الولد في قوله ويلاعن لى الولد ران عفت
من عقوبة وبانت مع أنه لا يمع طلاقه بل ولا زوجة أصلا فالجواب ما أشار إليه
الشارح بقوله على ما يأتي أي لا دخال هذه الصورة ويكون المراد بقوله زوج يمع
طلاقه ولو لم يمس مضى فالأولى تقديم قوله على ما يأتي عقب قوله زوج شيئا وعبارة
شرح م ر زوج ولو باعتبار ما كان أو الصورة لا يدخل ما يأتي في البائن ونحوها
كالوطوءة بشبهة والمكوحه نكاحا فاسدا (قوله ولو سكران) أي له نوع تمييز (قوله
ومحدود في قذف) أي قذف آخر بأن قذفه قبل عقده عليها أو بعده وحذ عليه ثم
قذفها بعد العقد فيلاعن بدفع الحد عنه بالقذف الثاني ولا يقال تبين كذبه بهذه

بالرمان، معتبر بأشرف الأوقات عندهم كما ذكره المساورى (وجمع) أي وبخضرة جمع من أعيان البلاد في
(أقله أربعة) لتبوت الزنا بهم ويعبركونهم عن يعرف لمة الملاعين وكونهم من أهل الشهادة (و) سق (أن يعظهما
قاض) ولو بنائبه كأن يقول ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وقرأ عليهما ان الذين يشترون بعهد الله
الآية (و) أن (بالخ) في الوعظ (قبل الخامسة) فيقول له اتق الله فان الخامسة موجهة للعن ويقول لها مثل ذلك
بأقل الغضب لهما ما ينزجران ويتركان فان أيسالعهما الخامسة (وأن يتلاعنا من قيام) ليراهما الناس ويشتهر
أمرهما وتجلس هي وقت لعانته وهو وقت لعانها (وشرطه) أي الملاعن (زوج يمع طلاقه) على ما يأتي (ولو)
سكران وذقيا ورقيا ومحدودا في قذف

في القذف الأول فلا يلاعن شيخنا قوله ولو مرتداً أعاد لوليغيد أن قوله بعد ووطء قيد
 في المرتدة قط شيخنا (قوله بعد ووطء) قيده لاجل التفاصيل الآتية والافلاعن
 قبل الوطء أيضاً لنفي ولد (قوله أو استنحال) في (ولو في الدبر) (قوله وأصر) أي وإن
 أصر عليها في العدة أي لم يرجع فيها إلى الإسلام (قوله فيما إذا لم يصبر) أخذه من قوله
 بعد لأن أصر وتحتة صور أربعة أي سواء قذف قبل الردة أو بعدها كان هناك ولد
 أم لا وقوله فيما إذا قذفها قبل الردة أخذ من قول المتن وقذف في ردة وتحتة صورتان
 أي سواء كان هناك ولد أم لا وقوله فيما إذا قذفها في الردة الخ أخذ من قول المصنف
 ولا ولد وهو صورة واحدة فيؤخذ من كلام الشارح مع فهم القيود الثلاثة التي في
 كلام المصنف (قوله وكذا لو قذفها الخ) قدم المقيس عليه على المقيس وكذا قوله وكما لو
 أبانها الخ (قوله لأن أصر وقذف في ردة الخ) حاصل الصورة غاية لأنه إما أن يقذف
 قبل الردة أو بعدها وعلى كل إما أن يصبر على الردة ولا وعلى كل إما أن يكون ثم ولد
 أم لا فإن قذف قبل الردة لا عن مطلقاً أصر على الردة أم لا كان هناك ولد أم لا فهذه
 أربع صور وإن قذف بعد الردة وأسلم في العدة لا عن سواء أكان هناك ولد أم لا
 وإن لم يسلم فإن كان هناك ولد لا عن وإن لم يكن هناك ولد لا عن لعدم القائدة
 فظهر من ذلك أن يلاعن في سبعة وإن اعتبرنا الدخول أي الوطء في القبل أو الدبر
 أو استنحال المنى تكون المسائل أربعة وعشرين وكما يلاعن فيها إلا في صورة وهي
 المستتاة شيخنا عزى وقال شيخنا حاصله أنه إما أن يقذف قبل الردة أو بعدها وعلى
 كل إما أن يصبر على الردة إلى انقضاء العدة ولم يصبر فهذه أربعة وعلى كل إما أن يكون
 هناك ولد أم لا فهذه ثمانية سبعة يلاعن فيها واحدة لا يلاعن فيها وهذه الثمانية
 تؤخذ من قول الشارح وإن قذف في الردة وأصر عليها في العدة لأن المعنى سواء قذف
 في الردة أم لا أصر عليها في العدة أم لا وسواء أكان ولد أم لا بدليل التعليل الذي ذكره
 لأنه تعليل للمصور المأخوذة من كلامه فقوله فيما إذا لم يصبر يشمل أربع صور لأنه شامل
 لما إذا كان القذف قبل الردة أو لا هناك ولد أم لا وقوله فيما إذا قذفها قبل الردة وأصر
 يشمل صورتين أي كان هناك ولد أم لا وقوله فيما إذا قذفها في الردة صورة واحدة
 والثامنة استثنائها بقوله لأن أصر الخ وهي عدة بقبول ثلاثة (قوله فالآية مؤولة)
 أي فينبغي تأويلها الثلاث مع الإجماع (قوله بأن يقال الخ) أنظر وجه هذا التأويل
 أذ ليس في الآية ما يشير إليه لأنها ليس فيها تعرض للبيئة أصلاً وقوله فإن لم يرغب
 في البيئة أي لمدمها أو لوجودها من غير رغبة فيها وتوقف سم في هذا التأويل مع
 التقييد في الآية بعدم البيئة وكأنه فهم أن قول الشارح بأن يقال الخ زيادة على

ولو (مرتداً بعد ووطء)
 أو استنحال مني فيصبر له أنه
 وإن قذف في الردة وأصر
 عليه في العدة لتبين وقوله
 في الاستنحال فيما إذا لم يصبر
 وكذا لو قذفها زوجها ثم أبانها
 فيما إذا قذفها قبل الردة
 وأصر وكذا لو أبانها ثم قذفها
 بزنا مضى إلى حال النكاح
 فيما إذا قذفها في الردة وأصر
 وثم ولد (لأن أصر وقذف في
 ردة ولا ولد) ثم فلا يصح له أنه
 لتبين الفرقة من حين الردة
 مع وقوع القذف فيها ولا ولد
 (ويلاعن ولو مع إمكان بيعة
 بزناها) لأنه حجة كالبيئة
 وصدا عن الأخذ بظاهرها
 قوله تعالى ولم يكن لهم شهاد
 إلا أنفسهم من اشتراط تعذر
 البيئة الإجماع فالآية
 مؤولة بأن يقال فإنه لم يرغب
 في البيئة فلا يلاعن

١٠ - كقوله تعالى فان لم يكن
رجلين فرجل وامرأتان على
ان هذا القيد يخرج على سبب
وسبب الآية كان الزوج
فيه فاقد البيئة وشرط
العمل بالمفهوم ان لا يخرج
القيد على سبب فيلا عن
مطلقا (لن ولد وان عفت
عن عقوبة) لقذف (وبانت)
منه بطلاق أو غيره لحاجته
الى ذلك (ولدفعا) أي
العقوبة بطلب لها من الزوجة
أو الزاني كما يعلم مما يأتي
(وان بانت ولا ولد) لحاجته
الى اظهار الصدق والانتقام
منها (الاتعزير تأديب)
لكذب معلوم كقذف طفلة
لا توطأ أو اصدق ظاهر
يكذف كبيرة ثبت زناها
بينه أو اقرارا ولعان منه
مع امتناعها منه فلا بلا عن
فيم الدفعة أما في الأولى فلتيقن
بكذبه فلا يمكن من الحلف
على انه صادق فيعززاللقذف
لانه كاذب فيه فقاما فله حق
بها عارا بل معاله من الأذى
والخوض في الباطل وأما
في الثانية فلان اللعان
لاظهار الصدق وهو ظاهر
فرم معنى اوله الاتعزير فيه

ما في الآية وليس كذلك بل مراده ان المعنى ولم يكن لهم شهداء يرغبون في اقامتهم
فسكان على الشارح ان يقول بان يقال ولم يكن لهم شهداء يرغبون في اقامتهم فلا يأتي
بالقاء ولا يعرف الشرط ولا يفرد الضمير وحسب ان هذا التأويل سري له من تأويل
الآية الثانية لان المعنى فيها فان لم يرغب في اقامة الرجلين اما لفقداهما أو لوجودهما
مع عدم الرغبة في اقامتهما فالمعنى هنا ولم يكن لهم شهداء يرغبون فيهم بأن لم يكن
لهم شهداء أصلا أو كان لهم شهداء لا يرغبون فيهم (قوله كقوله فان لم يكونا الخ) والا
ففهو انه لا يجوز للرجل والمرأتان الا عند فقد الرجلين (قوله على ان هذا القيد)
أي ولما ان نجري على ان هذا القيد أي قوله ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم خرج على
سبب هذا احسن الاجوبة قاله الزركشي زى (قوله فيلا عن مطلقا) قدر على
البيئة أولا ع ش وهو واقع في جواب شرط مقدرة ربه اذا علمت انه يلاع ولومع
امكان البيئة فيلا عن مطلقا الخ (قوله ولدفعا) أي العقوبة ولو تعزير البيئاتي قوله
الاتعزير تأديب قد دخل في المستثنى منه تعزير غير التأديب وهو تعزير الكذب
فيلا عن فيه كاستنبه عليه ح ل (قوله أي العقوبة من حذ أو تعزير) بان كانت
الزوجة أمة ع ش وقوله كما يعلم مما يأتي أي من قوله ولم تطلب أي العقوبة شورى
أي من مفهومه وفيه انه لا يفهم منه طلب الزاني الا ان قرى تطلب بالبناء للمفعول
وهو لظاهر من قوله أي العقوبة (قوله وان بانت) أي بعد قذفها فلا ينساق به قوله
الا في ولو بانت منه ثم قذفها فانه هناك لا يلاع لدفع العقوبة لان القذف فيما يأتي
به دال يذونه وناقيلها (قوله الاتعزير تأديب) أي تعزير راسبيه التأديب أي ارادته
م. ثنى من قوله ولدفعا أي من ضميره (قوله ككذب معلوم) اللام فيه لتعليل
وفي لصدق ظاهر بمعنى عند لا لتعليل لانه لا يصلح ان يكون الصدق علة للتعزير
بل لنفي الحد فان جعل قوله ككذب علة لنفي الحد الا في مع كون التعليل فيها
كما يدل عليه كلامه بعد (قوله كقذف طفلة) وكذا ارتقاء وقرناء ان لم يقيد بالذبح
ويستفصل لو اطلق برماوى (قوله فيهما) أي في الكذب المعلوم والصدق الظاهر
(قوله في غير ذلك) أي غير تعزير التأديب (قوله تعزير ككذب) أي يكون لاظهار
ككذبه فوجه التسمية ما في تعزير من اظهار كذب القاذف بخلاف الصغيرة التي
لا يمكن رطها ومن ثبت زناها س ل وسم وعبارة شرح م ر تعزير ككذب لمافية
من اظهار كذبه بقيام العقوبة عليه وهو من اضافة المسبب للسبب على خط ما قبله
أي تعزير راسبيه الكذب منسالة ويصح ان يكون بالعكس لكن على تقدير مضاف
أي تعزير ينشأ عنه اظهار الكذب فالتكذيب سبب واظهاره مسبب ومضابط

للسبب والا يذاع شبه التعزير بقرينة لا توطأ والتعزير في غير ذلك وهو من جملة المستثنى منه تعزير
يقال فيه تعزير ككذب

بأن كان لكذب ظاهر ككذب ذمية (٣٩٩) وأمة وصنية توطأ ولا يستوفى هذا التعزير إلا بطلب المقدوفة

حتى لو كانت صغيرة أو مجنونة
اعتبر طلبها بعد كمالها وتعزير
التأديب في الطفلة المذكورة
يستوفيه القاضي منعاً
للتعدي في محام وفي غيرها
لا يستوفى إلا بطلب التعزير
وتعزير بما ذكر أولي من
قوله لا تعزير تأديب لكذب
(فلو ثبت زناها) بينة
أو اقرار (أو عقت عن
العقوبة أو لم تطلب) أي العقوبة
(أو جنت به ردقه ولا ولد)
في الصور الأربع (ملا لسان)
لعدم الحاجة إليه لانهاء
طلب العقوبة في الأخيرة
وسقوطها في البقية فإن كان
ثم ولد فله اللسان لنفيه كما
عرف وتعزير هنا وما
يأتي بالعقوبة الشاملة التعزير
أهم من تعزيره بالحد (ويعلق
بلعانه انقضاء) طاهراً
وباطناً كالرضاع وتعزير
بذلك أولى من تعزيره بفرقة
(وحرمة مؤبدة) وإن أ كذب
نفسه نظير البيهقي التلاعنان
لا يجتمعان أبداً (وانشاء
نسب نفاه) بلعانه حيث
كان ولد لها في الصحة بن أنه
صلى الله عليه وسلم فرق
بينهما والحق الولد بالمرأة

تعزير الكذب أن يكون المقدوف غير محصن ولم يثبت زناه (قوله لكذب ظاهر)
أي لأنه ليس معه بينة على ما قدف به وفيه أنه يمكن أن يكون صادقاً تأمل لكن هذا
لا ينافي كونه كذباً في الظاهر كما يدل عليه قوله من الكذب ظاهر وفيما قبله
الكذب معلوم (قوله كعذفي ذمية) أي زوجة له لأن كلا غير محصن وقدف غير
المحصن الواجب فيه التعزير ح ل (قوله هذا التعزير) أي تعزير الكذب (قوله)
يستوفيه القاضي طاهره ولو مع وجود ولي لم يطلب سم ع ش على م ر
ولا طلب لها إذا بنت برماوى (قوله محام) أي من الأبناء (قوله أولى من قوله
الاعتزير تأديب لكذب) وجه الأولوية أن عبارة الأصل توهم أنه يلاعن لدفع تعزير
التأديب إذا كان مدق ع ش وأيضاً قيد الكذب بالمعلوم فيقول الكذب
الظاهر (قوله فلو ثبت الخ) تفيد لقوله ولدها بما إذا لم يثبت زناها ولم تعف وطلبت
(قوله أولم تطلب) بأن سكنت وقوله ولا ولد أي ولا حمل أيضاً (قوله فلا لسان) أي
مادام السكوت أو الجنون في الأخيرة بن شرح م ر (قوله في الأخيرة بن) أنظر
لوطبقتها بعد الاتفاق والذى يفهم من م ر أنه يلاعن (قوله ثم ولد) أو حمل (قوله)
ويعلق بلعانه) شروع في غرة اللسان (قوله انقضاء) وإن لم تلاقه عن هي ح ل فقوله
فيما يأتي التلاعنان لا يجتمعان المفاعلة فيه ليست على بابها (قوله كالرضاع) بجامع
أن كلا ينشأ عن غير لفظ فسح ح ل (قوله أولى من تعزيره بفرقة) أي لأن الفرقة
تصدق بفرقة الطلاق فيوهم أن ما هنا منها قصص عهد الطلاق وليس كذلك
شيئاً وفيه أنه لا معنى لهذا الإسهام مع كونها محرم أبداً (قوله وحرمة مؤبدة) ولا يعمل
وطؤها ولو لم يثبت اليقين بأن كانت أمة ح ل ولا يعمل أيضاً النظر إليها قال سم حتى
في لعان المبانة والأجنبية الموطوءة بشبهة حيث جازعتهما بأن كان هناك
ولدين في ه ل ع ش على م ر ينبغي جواز النظر لهما لعنة إذا لم يكنا كالحرمة
(قوله وإن أ كذب نفسه) ويتكذب به نفسه يعود الحذ عليه ويلحقه الولد بسقط
الحذ عنها ح ل ويدل لهذا ذكر الغاية عقب الأول فقط فيدل على أن حكم البقية
غير باقي إن أ كذب نفسه وعبارة ذى قوله وإن أ كذب نفسه فلا يفيد ما كذابه
عود التكاح ولا رفع تأبد الحرمة لأنها حق له وقد بطل باللعان بخلاف الحذ ولحق
النسب فانها يعودان لأنها حق عليه (قوله لا يجتمعان) أي لا في الدنيا ولا في
الآخرة أهم روزى (قوله وانقضاء نسب) ولا ينفع فيه رد القائف وحكمه
على خلاف مقتضى اللعان برماوى (قوله من حد) أي إن كانت محصنة أو تعزير
إن كانت غير محصنة (قوله لا يات السابرة) وجه دلالتها على ذلك أن الظاهر

(وسقوط عقوبة) من حد أو تعزير (عنه لها والرائى) بقيد زنته بقول (إن سماء فيه) أي في أمهاته والآيات
السابقة في الأولى وقياساً على ما في الثانية

(و) سقوط (حصانتها في حقه) لان الاعسان في حقه كالبيئة (ان لم تلعن) فان لا عنت (تسقط حصانتها في حقه)
ان قد نفها بغير ذلك الزنا لان قد نفها به أو اطلق وخرج يقول (٤٠٠) في حقه حصانتها في حق غيره فلا تسقط

وقوى وحصانتها الى آخره
من زيادتي (و) يتطرق بلعانه
أيضا (وجوب عقوبة
زناها) عليها ولو ذميمة لماسر
واقوله تعالى ويدأ عنها
العذاب (ولم العان لدفعها)
أي العقوبة المناسبة بلعانه
فان اثبتها بيعة فليس لها
ان تلعن لدفعها لان الاعان
حجة ضعيفة فلا تقاوم البيعة
(وانما تنفي به) أي بلسانه
ولدا (يمكننا) كونه (منه)
ولومينا) لان نسبه لا يتقطع
بالوت بل يقال هذا الميت
ولد فلان (والا) أي وان
لم يمكن كونه منهم) كأن ولده
لستة أشهر) فاقول (من
العقد) لا تنقضاء زمن الوطء
والوضع (أو) لا كثر منها
بزمنها و (طلق) بجلسه
أي بجلوس العقد أو كان
الزوج محسوما لا تنقضاء
امكان الوطء أو نكح وهو
بالمشرق وهي بالمغرب
لا تنقضاء إمكان اجتماعهما
(فلا يلاعن لنفيه) لا تنقضاء
امكان كونه منه فهو منفي
عنه بلا لعان هذا ان كان
الولد تاما والا فالعبر بمضي

منها أنها مسوقة لم يسقط المذموم بقوله فاجلدوهم ثمانين جلدة وقوله
والذين يرمون أزواجهم كأنهم معطوف على المستثنى في المعنى ع ن فكانه قال
والأ الذين يرمون أزواجهم والاستثناء فيها راجع للجل الثلاث من الجلد وعدم
قبول الشهادة والفسق فإذا تاب سقط عنه الجلد لان التوبة لا تحصل الا بالعفو عن
الجلد (قوله وسقوط حصانتها) فان قد نفها عزز فقط من ل (قوله ويشلق)
أي بذلك ثلاثتهم عطفه على عقوبة ح ل أي في قوله وسقوط عقوبة فيتوهم
انه مجرور (قوله لماسر) أي من أن الاعسان في حقه كالبيئة (قوله ولم العان
لدفعها) ظاهره أن لماسر كره وان كان الزوج كاذبا وفي قواعد العراين عبد السلام
وجوبه عليها دفع العار عنها ح ل (قوله ولومينا) وفادته سقوط مؤن تبهيزه
وعدم ارثه منه ذى (قوله وهي بالمغرب) أي وان كان وليا يقطع بإمكان وصوله
اليها لانا لنقول على الامور المخارقة للمادة نعم ان وصل اليها ودخل بها حرم عليه
النفى باطناع ش وعبارة م ر وهي بالمغرب ولم يمض زمن يمكن فيه اجتماعهما
اه ويدل عليه التحليل قال ع ش مفهومه انه اذا مضى ذلك لحقه وان لم يعلم
لا حدهما سفر الى الآخر اه وعبارة الرشيدى قوله ولم يمض زمن يمكن فيه
اجتماعهما يعني لم يمض زمن يحتمل اجتماعهما فيه بأن قطع بأنه لم يصل اليها في ذلك
الزمن كأن قامت بيعة بأنه لم يفارق بلده في ذلك الزمن وهو كذلك ولا نظر لاحتمال
ارسال ما به اليها كما نقله سم عن الشارح خلافاً بخبر والا فليقال ان ذلك ممكن دائما
فلو نظرنا اليه لم يمكن اللعوق فيما اذا كان أحدهما بالمشرق والآخر بالمغرب منه ذرا
أبدا كما لا يخفى وليس المراد من الامكان في قوله ولم يمض زمن يمكن الخ مجرد مضي
مدة تسع الاجتماع وان قطع بعدم الاجتماع اذ ذاك مذهب الحنفية لامذهبنا وبهذا
تلم ما في حاشية الشيخ اه بحروفه (قوله مضى المدة المذكورة في الرجعة) وهي لمصنوع
بمائة وعشرين يوما من حين إمكان اجتماعهما ولمضعة ثمانين يوما ولحظة من ذلك
ح ل (قوله والنفى فوري) أي الحضور عند القاضي لطلب النفي بأن يقول هذا الولد
ليس مني ح ل وعبارة شرح م ر والنفي فوري لانه شرع لدفع الضرر فاشبه الرذ
بالعيب والاخذ بالشفعة فباتى الحاكم ويعلم بان نفيه عنه اه أي المراد من النفي
المشروط فيه القوراعلام الحاكم وليس المراد منه النفي الذي ترتب عليه الاحكام
لانه لا يكون الا باللعان رشيدى (قوله ولم يمكنه) راجع لجميع ما قبله وقوله بذلك
أي بأنه باق على النفي وقوله أول مجده معطوف على قوله كأن بلغه الخبر الخ فهو حال

المدة المذكورة في الرجعة (والنفى فوري) كارد بعبع بجميع الضرر بالامساك (الا لعدو) كان بلغه آخر
الخبر لئلا يخرج حتى يصح أو حضرته اليلة فقدمها أو كان باثنا كل أو مريضا أو مجبوسا لم يمكنه اعلام القاضي بذلك

أول بيده فآخر فلا يبطل حقه أن (تعرض) عليه (فيه اشهاد) بأنه باق على النفي والابطل حقه كالأخر لا عذر فيلحقه الولد وهذا القيد من زيادتي (وله نفي حمل وانتظار وضعه) بقيد زده بقولي (لتحققه) أي لتحقق كونه ولذا إذا مات وهم حلا قد يكون رجعا فيه بعد وضعه بخلاف انتظار وضعه لرجاء موته فلا يقال علمته ولذا وأخرت رجاء وضعه ميتا فأكفي الأمان بطل حقه من النفي له فريضة (فإن) أخرى (فالجهلات الوضع وأمكن) جهله (حلف) فيصدق لأن الظاهر يوافقه بخلاف ما إذا لم يمكن كان غاب واستفيض الوضع (٤٠١) وانتشر لولا دعي جهل النفي أو القورية وقرب اسلامه

أونشأ بعيدا عن العلماء
أو كان عاميا صدق بينه
(لا) نفي (أحمدتوه من يأن
لم يقلل بينهما ستة أشهر)
بأن ولدها أو تغلل بين
وضعهم بأدون ستة أشهر لأن
الله تعالى لم يجبر العادة بأن
يجتمع في الرحم ولد من ماء
رجل وولد من ماء آخر لأن
الرحم إذا اشتمل على النفي
استدفعه فلا يأتى قبوله مني
آخر فالنؤمان من ماء رجل
واحد في حمل واحد فلا
يتبعضان نحوفا ولا انشاء
فالنفي أحدهما بالعنان ثم
ولدت الثاني فسكت عن
نفيه لحقه الأول مع الثاني
ولم يكس لقوة اللعوق على
النفي لأنه معمول به بعد النفي
ولا كذلك النفي بعد الاستطاق
ولأن الولد يلحقه بغير استطاق
عندما كان كونه منه ولا يتنفي
عندما كان كونه من غيره
إلا بالنفي أما إذا كان بين

آخر العذر (قوله فآخر) أي آخر الذهاب إلى القامشي ح ل (قوله فلا يبطل حقه)
المناسب أن يقول فلا يكون فوريا لأنه المستثنى منه وأجيب بأنه يلزم من كونه فوريا
أنه يبطل حقه بالتأخر وأشار بقوله فلا يبطل حقه إلى أن قوله أن تيسر تيدل على حذف
(قوله وله نفي حمل الخ) هذا مستثنى من قوله والنفي فورى وإذا لا عن لنفي الحمل فبان
عدمه فسد لسانه وحده سلطان (قوله بقيد زده الخ) انما جعل العلة قيد الانها
في معناه فسكانه قال له الانتظار إذا كان لتحققه وقوله إذا ما ينوهم الخ علة لعل مع
علمته شيئا (قوله فلا يقال علمته ولذا) أي وقد جهل أن الميت ينفي بالعنان حتى يصح
قوله ما كفى الأمان فإن مكان عالما بأنه ينفي لم يصح هذا القول لما علمت أن الميت
يلاعن لنفيه وعلى كل حال يبطل حقه من النفي (قوله واشترط) عطف تفسير
(قوله استدفعه) أي صوناه من نفيه هو له شرح م ولأن الهواء يفسده (قوله نفي
آخر) الأول حذف قوله آخر ويقول فلا يأتى قبوله مني دليل قوله في حمل واحد
وعارة م ر فلا يقبل منيا آخر (قوله في حمل واحد) أي ويحيى الولد من انما هو من
كثرة المتى شرح الروض (قوله فسكت) أو مات الزوج قبل انفصاله كأذ صكره
الزركشى ح ل (قوله ولم يكس) بأن يقال يتنفي عنه الثاني تبع الأول ع ش
(قوله لقوة اللعوق) علة بتعليق (قوله فلهما حملان) أي فالثاني من ماء رجل آخر
بعد وضع الأول لما تقدم من أن الله لم يجبر العادة الخ وبهذا علم ما في كلام سماه ح ل
(قوله جرى على الغالب) قد يقال إذا كان جريا على الغالب فكان ينبغي أن يعزل
عليه تأمل (قوله لا يقارن أول المدة) أي بل يتأخر عن لحظة الوطء وهذا الغالب
فيما إذا كان العلوق بسبب الجماع في تأخر نزول المتى عن ادخال الذكر فإذا أتت به
سبعة فقط كانت مدة الحمل ناقصة لحظة الوطء مع أن أقلها ستة ولحظان وغير
الغالب أن يكون العلوق باستدخال المتى فيكون الحملان لفظيا اه (قوله بخلاف
ما إذا أجاب الخ) أي فله النفي قال ح ل أي وهو عدو بالتأخير فلا يأتى أن النفي على
الفور (قوله كقولك جزاك الله خيرا) ولا يقال قد زالت فورية النفي بهذا القول

وضعي الولدين ستة أشهر فأكثرهما ١٠١ يجت
من أنه إذا كان بينهما ستة أشهر فنؤمان جرى على الغالب من أن العلوق لا يقارن أول المدة كما يؤخذ مما تقدمته
في الوصية (ولو نفي بولد) كان قيل له منعت بولدك أوجه له الله لك ولدا صالحا (فأجاب بما يتضمن اقرارا كاهن أو نعم
لم ينف) بخلاف ما إذا أجاب بما لا يتضمن اقرارا كقولك جزاك الله خيرا أو بارك عليك

لان الظاهر انه تصدك كامة الذعاء بالدعاء (وليوات) منه (٤٠٣) (ثم قدفها) فان قدفها (بزنا مطلق أو مضاف

بعد النكاح لا هن لنفي
ولد) يمكن كونه منه كافي
صلب النكاح وتسقط
دفعوبة القذف عنه بلعانه
ويجب به على البائن عقوبة
الزنا المضاف الى بعد النكاح
بمخلاف المطلق وتسقط
بلعانه فان لم يكن ولدي يمكن
كونه منه فلا لعان كالاجني
ولانه لا ضرورة الى القذف
حيثئذ (والا) بان قدفها بزنا
مضاف الى ما قبل نكاحه
وهو ما اقتصر عليه الاصل
أرلى ما بعد البيئونة (فلا لعان)
سواء كان ثم ولد لتقصيره
اذا كان حقه ان يطلق القذف
أو يضيفه الى بعد النكاح أم
لا اذ لا ضرورة الى القذف
(و) لكن (له انشاؤه) أي
القذف المطلق أو المضاف
الى بعد النكاح (ويلاعن
لنفيه) أي الولد بل يلزمه ذلك
ان علم أو نازن أنه ليس منه
وتسقط عقوبة القذف عنه
بلعانه فان لم ينش عوقب
(كتاب العدد)

يمكن أن يحصل على ما إذا قاله في نوحه للقاضي أو في حالة يعذر فيها بالتأخير
لحويل من ل (قوله له النكاح) أي لما بعده فمذفي ما يقرب منه ما بعده فهو منصوب
على الظرفية وحرف الجر جار لما بعده وكذا يقال فيما بعده شيئاً وعبارة شرح م
أو مضاف الى ما بعد النكاح أي زمن بعد النكاح أ (قوله لنفي ولد) أي أو حل
(قوله الى بعد النكاح) أي بعد حصوله وقبل البيئونة ح ل وفي الشورى قوله الى
بعد النكاح لعله سقط منه لفظ ما يقرب منه ما بعده وأيضاً في تقدير ما السلامة
من جر بعد بالي وهي انما تجر كقبل عن أ (قوله الى ما قبل نكاحه) مثل هذا
ماله صدر منه القذف حال الزوجية وأضافه الى قبل النكاح برماوى سم (قوله أي
القذف المطلق) هذا بعيد من سياقه لان كلامه في القذف الذي قبل النكاح أو بعد
البيئونة فلعل الضمير راجع للقذف من حيث هو ثم قيد بالمطلق أو الذي بعد النكاح
﴿كتاب العدد﴾

أخبرت الى هنا لترتها غالباً على الطلاق واللعان والحق الايلاء والظهار بالطلاق
لانها مكافاة لطلاق النكاحية والطلاق تعلق بهما لانه اذا مضت المدة في الايلاء
ولم يطلأ طوبى بالوطء أو الطلاق واذا طاهرتم طلق فوراً لم يكن عائداً ولا كفارة
وكررت الاقراء الملق بها الا شهر مع حصول البراءة بواحد استظهاراً أي طلباً لظهور
ما شرعت لاجله وهو براءة الرحم واكتفى بهما مع انها لا تفيد ثبوت البراءة لان الحمل
قد يفيض لكونه نادراً م روع ش عليه (قوله لا شتما لعلية) أي على العدم من
الا شهر أو الاقراء ح ل لا يقال العدة نفس العدد كثلاثة اقراء أو أشهر فيلزم عليه
اشتمال الشيء على نفسه لا نأقول ان العدة هي المدة التي تترتب فيها المرأة
ومستتلة على العدد المدة معدود لا عدد (قوله تترتب) أي تقتطرحسار (قوله
لمعرفة براءة رجها) المراد بالمعرفة ما يشمل الظن اذا معدا وضع الحمل يدل عليها
ظناً (قوله أو للتبديد) أو حقيقة بالنظر لما قبها وما نعتة خلوت بالنظر ولما بعدها (قوله
أو لتفجها) أي تحزنها وتوحدها أو ما نعتة خلوت فنجوزا لانه قد يجمع التفجج
والتبديد كافي الصغيرة والآيسة المتوفى عنها أو قد يجمع التفجج أيضاً مع معرفة براءة
الرحم كالحائل المتوفى عنها (قوله وتحصين الخ) لا يشمل فهو الصغيرة وغير المدخول
بها في عدة الوفاة ح ل واجب بانها حكمة لا يلزم اطرادها والمراد انها شرعت
في الاصل لما ذكر وهو عطف ملزوم على لازم والاختلاط الاشتباه (قوله بوطء شبهة)
قدمه مع ان الثاني أكثر لاطول الكلام عليه وتعتبر الشبهة من الواطئ بان لا يوجب
عليه هذا الوطء الحد وان أوجب على الموطوءة كالأزنا المراهق بالغة أو المجنون

بعاقلة

لمعرفة براءة رجها أو لتبديد أو لتفججها على زوج كما سيأتي والاصل فيها قبل الاجماع الايات
الاثنية وشرعت صيانة الانساب وتحصينها من الاختلاط (تجب عدة بوطء شبهة

بصاقلة ولو بزنا منها فيلزمها العدة لاحترام الماء الا المكروه لان الاكراه وان لم
يوجب الحد هو زنا فلا يوجب العدة ولا يثبت النسب وهل يشترط أن يكون المحل
الذي يطأ فيه مما يجب الغسل بالايلاج فيه الظاهر نعم حرر ح ل وشور برى (قوله
حي) مثل فرقة الحياة مسغه حيوانا ومثل فرقة الموت مسغه جمادا (قوله أو غيره)
كردة (قوله دخل منه) ولو خصيا دون المسوح لانه لا يلحقه الولد ح ل (قوله المحترم)
أي حال خروجه فقط على ما اعتمد م ر وان كان غير محترم حال الدخول كما اذا
احتمل الزوج وأخذت الزوجة منه وأدخلته في فرجها طائفة أنه منى اجنبي فان
هذا محترم حال الخروج وغير محترم حال الدخول وتجب به العدة اذا طلقت الزوجة
قبل الوطء على المعتمد خلافا لما يجزى لانه اعتبار أن يكون محترما في الحالين شيئا وعبرة
م ر دخل منه المحترم وقت الانزال ولا اثر لوقت استدخاله كما أنق به والدوان
نقل الماوردى عن الاصحاب اعتبار حالة الانزال والاستدخال فقد مر حواياته
لو استتمى بمجر فامنى ثم استدخلته اجنبية عالمة بالحال أو انزل في زوجته فساقت
بنته فأنث بولد لحقه ويؤخذ من ذلك أنه لو أكره على الزنا امرأة فجلت منه لم يلحقه
الولد لان لا تعرف كونه منه والشرع منع نسبه منه اه بالحرف وقول م ر فامنى
أي بغير استثناء بيده وقوله فأنث أى كل من الاجنبية والبنت وهما خارجان عن
موضوع المسئلة لان ضمير منه راجع للزوج الا أن يقال كلامه شامل لدخول منه
في غير زوجته أو يقاس على منى الزوج المحترم منى غيره المحترم (قوله ولو في دبر)
راجع لقوله دخل منه المحترم ولقوله أو وطء في فرج الخ ح ل (قوله أو وطء)
ولو وطئ زوجته ظانا أنها اجنبية وجبت العدة بلا اشكال بل لو استدخلت
هذا الماء زوجة أخرى وجبت العدة فيما يظهر اه سم وصورة ذلك أن يترقح
المرأة ثم يطأها بظنها اجنبية وان وطئها باها زنا ثم طلقها ولم يتفق له وطئها سوى
ذلك فتجب عليها العدة بطلاقه ولا نظر لكون الوطء بقصد الزنا فيقال لا عدة عليها
لكونها مطلقة قبل الدخول ووطء الزنا لا يوجب عدة اعتبارا بكون الموطوءة
في نفس الامر زوجة وما تخيله بعض صيغة الطلبة من ان المراد أن من وطئ بذلك
الظن وجب عليها أن تعتد منه مع بقاء الزوجية وحرم على زوجها وطئها قبل
انقضاء العدة فهو مما لا معنى له لانه ان نظر الى ككون الوطء باسم الزنا فالزنا
لاحرمه له وان نظر الى كونها زوجة في نفس الامر لم يكن وطؤه موجبا للعدة فتنبه له
فانه دقيق ع ش على م ر (قوله قال تعالى ثم طلقتموهن من الخ) استدلل بمنطوق الآية
على المفهوم وبعبارة هوها على المنطوق مع قياس الاستدخال على الوطء فيهما

أو فرقة زوج حي) بطلاق
أو فسح أو انفساخ بلعان
أو رضاع أو غيره كرده (دخل
منه المحترم أو وطء) في وقت
(ولو في دبر بخلاف ما إذا لم
يكن دخول منى ووطء
ولو بعد خاوة قال تعالى ثم
طلقتموهن من قبل أن تمسوهن
فإنكم عليهن من عدة

ولم يستدل على وطء الشبهة (قوله وانما وجبت الخ) جواب عما يقال مقتضى الآية
انه لا عدة عند اتقاء الوطء وان وجد الاستدخال (قوله كما في صغير وطء وصغيرة
وطئت) او استدخلت الماء ونهيا كل منهما للوطء فان سنة لا يعتد بوطئه وكذا
صغيرة لا تحتل الوطء حل وزى (قوله واكتفى بسببه) أى الانزال وكون الوطء
سببا للانزال صحيح وأما كون ادخال المني سببا للانزال فغير صحيح لانه سبب للعلق
لا للانزال وأجيب بأن قوله او ادخال بالجر عطف على سببه شيئا وهذا كله
مبنى على ان الضمير في عنه راجع للانزال ويمكن انه راجع للعلق ويكون الضمير
في سببه كذلك ومن المعلوم ان كلاما من الوطء وادخال المني سبب للعلق فيثبت
يصح رفع المعلق بل هو الاظهر منه مبنى لكن فيه ان المحدث عنه الانزال وان لم ينزل
خفائه خفاء العلق (قوله فعدة حرة) ولو بطن الواطء لها احتياطا كزوجته القنة اذا
ظن حرة حل فقوله فعدة حرة أى في الواقع كما اذا ظن الحرة امة أو في ظنه كما اذا ظن
الامة حرة كما في قول على الجلال ويؤخذ من شرح م ر واعتبر جهر بطن الواطء
لا الواقع حيث قال فاذا ظن الحرة زوجته الامة فانها تعتد بقراءته والمعتد بما قاله
م ر من انها تعتد بثلاثة اقراء لان الظن انما يؤثر في الاحتياط لا في التخييف زى
(قوله يترى) أى لا يتقطن بانفسهن عن السكاح اه جلالين وشاربه الى ان
يترى خبرية لفظا انشائية بمعنى والباء في بانفسهن زائدة للتوكيد لانه توكيد للنون
كما في جاء زيد بنفسه والاصل يترى بانفسهن أى لا ان غيرهن يترى بانفسهن فهو
تهيج وتعتلن على التبرى فان نفوس النساء تميل الى الرجال فامر ان يقرنها
ويمنعها على التبرى كما في البيضاوى (قوله من عادة) متعلق بمحذوف أى التي عرفت
من عادة الخ وليست بيانا لا اقراء لان المراد بالعادة وما بعدها الحيض والمراد بالاقراء
الامهارة فكيف يكون الحيض بيانا للامهارة شيئا وقال بعضهم من تعليلية متعلقة
بمردودة (قوله المراد منها) بخلافه في الاستدراك ان المراد به الحيض وبخلافه في الحديث
الاتى شيئا (قوله او نفاسين) بان كانت حاملا من زنا او من شبهة ثم طلقها وهي
حامل ثم وضعت ثم حملت من زنا ايضا ثم وضعت فان الطاهر بينهما يعد قرءا فتعتد به
ذلك بقراءته من غلته تكون اثنتى من زنا فقطح ل وقوله بقراءة كيف هذا مع انه
طلقها وهي طاهرة فبعضها انها فى بقراءة نعم يمكن حمل كلامه على ما ادالم يسبق
الطاهر الذى طلقها فيه حيض فلا يعد حيث قرأ (قوله اخذاهن قوله تعالى) دليل
على كون المراد بالاقراء الاطهار وقوله وهو من الطاهر عيسى الدعوى فلذلك علة
بقوله لان الطلاق الخ وهناك مقدمة محذوفة يتوقف عليها تمام الدليل أى ولو كان

وانما وجبت بدخول منه لانه
كالوطء بل أولى لانه اقرب الى
العلق من مجرد الوطء وخرج
بزيادته في المحرم غيره بان ينزل
الزوج منه بزنا فقد دخله
الروحة فربها (أو تيقن براءة
رحم) كما في صغير أو صغيرة
فان الامة تجب للموم الادلة
ولان الانزال لذى به العلق
خفى يعسر تنبيهه فأعرض
الذم عن عنه واكتفى بسببه
وهو الوطء وادخال المني كما
اكتفى في الترخص بالسفر
وأعرض عن المشقة (فعدة
حرة فحيز ثلاثة اقراء)
ولو جلبت الحيض فيما بدوا
قال تعالى والمطلقات يتربصن
بانفسهن ثلاثة قروء (ولو
استعاضنه) غير متغيرة فتعتد
باقراءها المردودة هي اليه من
عدة وتميزوا بقل حيض كما مر
في بابيه (والقروء) المراد منها
(ماهرين دمين) أى دمي
حيضين أو حيض ونفاس
أو نفاسين أخذاهن قوله تعالى

قوله هو لم يمتن أي في زناها ووزن العاهر لان الطلاق في الحيض حرام كما ووزن العدة يعقب زمن الطلاق
والقروء بالفتح والضم مشتركتين العاهر والحيض ومن اطلاقه على الحيض ما في خبر النساء وغيره ترك اللفظ
اقرارها وقيل حقيقة في الطهر مجاز (٤٠٥) في الحيض وقيل عكسه ويجمع على اقراء وقروء واقروء فان طلقت

طاهرا) وقد بقي من زمن
الطهر شيء (انقضت عدتها
(بطعن في حيضة ثالثة)
تحصول الاقراء الثلاثة بذلك
بان تحسب ما بقي من الطهر
الذي طلقت فيه قراء وطه
فيه أم لا ولا بعد في تعمية قروء
وبعض الثالث ثلاثة قروء
كما فسر قوله تعالى الحج أشهر
معلومات بشوال ودي القعدة
وبعض ذي الحجة (أو) طلقت
(حائضا) وان لم يبق من زمن
الحيض شيء (ففي رابعة) أي
قد قضى عدتها بالطعن في
حيضة رابعة فتوقف حصول
الاقراء الثلاثة على ذلك
وزمن الطعن في الحيضة ليس
من العدة بل يبين به انقضائها
كما مر في الطلاق وخرج
بالظاهر من دم من طهر من لم
تخص ولم تنفس فلا يحسب
قراء (و) عدة حرة (مقيرة)
ولو منقطة الدم بقيد زده
بقولي (طلقت أول شهر) كان

القروء هو الحيض لكما ما مورين بالحرام وأما قوله وزمن العدة الحج فلم يعرف موقعه من
الدليل (قوله لم يمتن) اللام بمعنى في بدليل كلام الشارح (قوله الحج أشهر) أي زمن
الحج لان الحج ليس نفس الاشهر (قوله أو طلقت حائضا) وسكت المصنف عن
حكم الطلاق في انقاس وظاهر كلام الرضة في باب الحيض عدم حسابه شرح
م ر (قوله على ذلك) أي الطعن في حيضة رابعة (قوله ليس من العدة) فلاة مع
فيه الرجعة ويصح فيه نكاح نحو اختها شرح م ر ومقتضى انه ليس من العدة
جواز العقد فيه ولكنه ليس من الاحتياط لانه يحتمل ابتداء ان هذا الدم ليس
دم حيض فيكون العاهر باقيا شبيها عزمي (قوله ولم تنفس) يقال في فعله نفست
المرأة بضم النون ونفست بفتح الفاء فيه ما والضم أفصح شويبي وهذا في الماضي
وأما المضارع فهو على زنة مضارع علم لا غير من باب تعيب اه (قوله فان بقي م
اكثر) كذا في شرح الروض وكتب عليه م ر بخطه مراده بالاكثر يوم فاكثريكون
المراد به ان بقي منه سنة عشر يوما فاكثريكون وجهه واضح فانه لو اكتفى بمداون السنة
عشر يوما لان يقع الطلاق مطابقا لأول الحيض وأقله يوم وليلة والباقي بعد اليوم واليلة
على هذا التقدير لا يسع الطهر لان أقله خمسة عشر يوما ولا كذلك الستة عشر لانه
يجعل منها يوم وليلة حيضا والخمسة عشر طهرا س ل (قوله على طهر) أي وحيض
على حد قوله سرايل تقيكم الحرأى والبرد (قوله فتعتد بعده بثلاثة أشهر) انظر
لم تكمل على هذا وتكون أشهرها هلالية أو عديدة في غير المكمل والجواب
ما أشاؤا إليه الشارح بقوله لا احتمال به أي ما بقي من الشهر حيض (قوله وعدة غير
حرة) والعبرة في كونها حرة أو أمة بظن الواطئ لا بما في الواقع حتى لو وطئ أمة غيره
بظن ما زوجته الحرة اعتدت بثلاثة اقراء أو حرة بظن أمة اعتدت بقروء واحد
أو زوجته الأمة اعتدت بقروء من لان العدة حقة فتسقط بظنه هذا ما قالاه وهو
ظاهر وان اعترض بأن المقول خلافه اه مجروءا عنها فتعتد بثلاثة اقراء احتياطا
كما جزم به م ر والحاصل ان ظنه الحرية يؤثر وظنه الرقي لا يؤثر م ر (قوله قرآن)

علق الطلاق به (ثلاثة أشهر) هلالية ١٠٢ م (حالا) لا بعد اليأس لاشتمال كل شهر على طهر
وحيض غالبا مع عظم مشقة الصبر إلى سن اليأس أما لو طلقت في اثنا عشر سنة فانه بقي منه أكثر من خمسة عشر يوما حسب
قراء لاشتماله على طهر لا محالة فتكفي بعده بشهرين ملايين وان بقي منه خمسة عشر فاقبل لم يحسب قروء الاحتمال
انه حيض فتعتد بعده بثلاثة أشهر هلالية (وعدة غير حرة) تحيض ولو بمعضة أو مستعاضة غير مقيرة (قرآن) لانها
على المذهب من الحرية كثير من الاحكام وانما كانت القروء الثاني لتعذر تبعضه كالتطلاق اذ لا يظهر نصفه
الا بظهور كله فلا بد من الانتظار الى أن يعود الدم

(فان عتقت في عدة رجعة فمكروه) فتكمل ثلاثة اقراء لان الرجعية كالزوجة في اكثر الاحكام فسكانها عتقت قبل
الطلاق بخلاف ما اذا عتقت في عدة ينوئ لانها كالاجنبية فكانها عتقت بعد انقضاء العدة (و) عدة غير حرة
(مقبرة بشهرها) السابق وهو ان تطلق اول شهر (شهران) (٤٠٦) فان طلقت في اثنائه وبالقى اكثر من

خمسة عشر حسب قراء
تسكيل بعدم بشهر هلالى
والا لم يحسب قراء فتمت عدة
بشهرين هلالين على المعتد
خلاف الباردى في اكفائه
بشهر ونصف وهذه من
زيادة (و) عدة (حرمة) تحض
أو تبست من الحيض (ثلاثة
اشهر) هلالية بأن انطبق
الطلاق على أول الشهر قال
تعالى واللاتى ينسن من الحيض
من فسانكم ان اربتم فعدتن
ثلاثة اشهر واللاءى لم يحضن
أى فعدتن كذلك (فان طلقت
في اثنائه شهر كانه من الرابع
ثلاثين يوما) سواء كان للشهر
ناما ناقصا (عدة غير حرة)
لم تحض أو تبست شهر
ونصف لانها على النصف
من الحرة ومبيرة بغير حرة
اعم من تعبيرة بأمة (ومن
انقطع دمها) من حرة أو غيرها
(ولو بلا حلة) تعرف (تصبر
حتى تحيض) فتعد باقراء
(أو تبست) فبشهر وان طال
صبرها لان الاشهر انما

وليس هذا من الامور المجبلة التى يتساويان فيها لان ما زادها على القراء لزيادة
الاحتياط والاستتاهار وهى مطلوبة في الحرة أكثر شرح م (و) قوله فان عتقت
في عدة (الخ) وأما بالعكس بأن تصير الحرة أمة في العدة لاستلحاقها بدار الحرب
ثم تسترق فتسكيل عدة حرة على أوجه الوجهين شوبرى (قوله ان اربتم) أى لم تعرفوا
ما تنذبه التى يثبت خطيب وانظر وجه هذا التقيد وعبارة البيضاوى ان اربتم
أى شككم في عدتهن أى جهلتم روى انه لما نزل والمطلقات يربصن بأنفسهن
ثلاثة وروى قيل ومعدة اللاتى ينسن فترل اه فيكون القيد لبيان الواقع وخاطب
الازواج لان العدة حقهم لانها شرعت لمساكنة ما هم ع ش (قوله شهر ونصف)
والفرق بينها وبين الامه المقيرة حيث تعتد بشهرين كما مر ان الاشهر فى المقبرة قائمة
مقام الاقراء وتقدم انها تعتد بقراءة وكل شهر قائم مقام قراءة تأمل (قوله ولو بلا حلة)
الردة على القديم وعبارة المحلى وفى القديم تر بص المرأة التى انقطع دمها للعلة تسعة
اشهر مدة الحمل غالبا وفى قول من القديم اربع سنين أكثر مدة الحمل اه وفى قول
يخرج عليه سنة أشهر أقل مدة الحمل لظهور ما رآه فيها وبعد ذلك تعتد بالاشهر
وقوله وبعد ذلك راجع لثلاثة كما فى شرح م (و) قوله فى القديم وبه قال مالك
وأحد انتهى قل على الحلال وقوله وبه قال مالك أى بالاول وهو تسعة اشهر لانه
يقول ته برحتى يحض عليها سنة ببراء أى لادم فيها ولا شك ان التسعة اشهر مع
الثلاثة سنة (قوله تعرف) قيد به لان لا تقطع لابتداء من حلة فى الواقع فصب
النفى قوله تعرف تدبر (قوله تصبر حتى تحيض) ثم اذا أوجبا الصبر فذاك
بالنسبة الى العدة اما بالنسبة الى امتداد الرجعة ودوام النفقة فللألما يلحق الزوج
فى ذلك من الضرر بل تمتد الرجعة والنفقة الى ثلاثة اشهر فقط ذكره الرافعى
فى الكلام على عدة المقبرة شوبرى لكن استظهر ع ش على م وان الرجعة
والنفقة يعتدان الى انقضاء العدة بالحيض أو انقضاءها بالاشهر بعد اليأس (قوله
أوتيهن) فتعد بثلاثة اشهر ويلغى بعض الاقراء ان سبق بخلاف ما اذا حاضت
بعد سن اليأس فانه يحسب لها ما سبق من الاقراء (قوله فلما حاضت من لم تحض) أى
ولو مقبرة (قوله كآيسة) ليس فيه تشبيه الشئ بنفسه لان الآيسة المتقدمة

شرعت لتي لم تحض والآيسة وهذه غيرها (فلما حاضت من لم تحض) من حرة أو غيرها (أو) وهى
حاضت (آيسة) كذلك (فيها) أى فى الاشهر (فباقراء) تعتد لانها الاصل فى العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من
بدلها فتنتقل اليها كالتيتم اذا وجد الماء فى اثناء التيم فان حاضت بعدها الاولى لم يؤثر لان حاضها حيث لا يمنع صدق
القول بانها عند اعتيادها بالاشهر من اللاءى لم يحضن أو الثانية ففيها تفصيل ذكرته بقولى

(كما تبين حاضنت بعدها ولم تنسج) (٤٠٧) زوجها آخر ما فيها تعتد بالاقراء تبين انها ليست آيسة فان تكلمت

حاضنت في الاشهر وهذه بعدها (قوله فانها تعتد بالاقراء) فاذا ضي لها قرء
أو قرآن ثم انقطع الحيض استأنفت ثلاثة اشهر في الحال كما اذا حصل اليأس منها
استداه في أثناء الاقراء (قوله والمعتبر في اليأس) أي في تقدير زمنه فحينئذ يختلف
باختلاف الاعصار (قوله يأس كل النساء) أي نساء عصرها على المعتمد فلما
رأى أن بعضهن الدم بعد مجاوزة الاثنين وستين ثم انقطع صار ذلك أقصى اليأس
في حق أهل عصرهن لانه مطلقا شو برى ولو ادعت بلوغها سن اليأس لاعتد بالاشهر
مسددة في ذلك ولا تقابل بينة كما افق به والد ولا ينافيه قوله لا يقبل قول
الانسان في بلوغه بالسن الا بينة تبينها غالبالانها هنا مترتبة على سبق حيض
واقعاءه ودعوى سن اليأس وقع تبعاً وكلامهم في دعواه استقلالاً اه شرح م د
(قوله لا طوف) بالرفع عطف على يأس أي المعتبر يأس كل نساء عصرها لا طوف
نساء العالم بأسره وقيل انه بالجرح عطف على ما في قوله بحسب ما يفتناخبره أي
لا بحسب طوف الخ والمعنى ظاهره يمكن دعيان نفسه قوله ولا يأس عشرين افاقه
يقضى انه عطف على يأس كذا قيل والظاهر انه لا منافاة بل جره في غاية الوضوح
والقد بر لا بحسب طوف نساء أي جملة نساء العالم ولا بحسب يأس نساء عشرينها
(قوله واقضاء اثنا عشر سنة) أي في الغالب فلا ينافي ان المعتبر يأس كل النساء
وعبارة م د وحدوده باعتبار ما بلغن به سن عشرين (قوله وضعه) أي وان
مات الولد في بطنها واستمر سنين كثيرة لا شغل الرحم به فلا معنى لاقول بالاقضاء
مع وجوده كما افق به م د و ذى ع ش (قوله حتى ثانی تزمين) عطف على الضمير
في وضعه اعلم ان التوم بلا هو اسم لمجموع الولدين فأكثر في بطن واحد من جميع
الحيوان وبهمز اسم للواحد كرجل قوم وامرأة تومة مفرد وتؤمته تؤمان كما في المتن
فاعتراضه بأنه لا تنذية له وهم لم اعلمت من الفرق بين التوم بلا هو والتوم بالهمز
وان تشية المتن انما هي للمهموز لا غير اه جراه ع ش م د (قوله او مضغة)
وانما لم يمد بها في الغرة وامية الولد لان مدارهما على ما يسمى ولدا شرح م د
والمضغة لا تسمى ولدا الا اذا صورت بالفعل فقوله م د وانما لم يعتد بها أي بالمضغة
التي لم تتصور بالفعل لانها ان تصورت بالفعل يحصل بها امية الولد كما ذكره م د
في امهات الاولاد (قوله بان اخبرها اقوابل) اربع ذسوة اورجلان فلما اخبرت بذلك
واحدة حل له أن يتزوج بها باطناء والقابلة هي التي تنقي الولد عند الولادة ولو ادعت
انها اسقطت ما تنقضي به العدة وقد ضاع السقط قبل قولها بيمينها ح ل وعبروا
ها هنا باخبر لانه لا يشترط لفظ الشهادة الا اذا وجد تدعى عند قاض أو محكم

آخر فلا شيء عليها لا نقضاء
عدتها ظاهره رابع تعلق حق
الزوج بها والشروع في
المقصود كما اذا قدر التيمم
على الماء بعد الشروع في الصلاة
وذكر حكم غير الحرة في من
لم تمض من زيادة في (والعبر)
في اليأس (يأس كل النساء)
بحسب ما يفتناخبره لا طوف
نساء العالم ولا يأس عشرينها
فقط واقضاء اثنا عشر سنة
سنة وقيل ستون وقيل
خمسون (و) عدة (حامل
وضعه) أي الحمل وان لم يظهر
الا بعد عدة اقراء أو اشهر
لانها يدلان على البراءة
ظنا وان حمل يدل عليها قطعاً
(حتى ثانی تزمين) وتقدم
بيانها في الباب قبله قال
قعالى وأولات الاحمال اجلهن
ان يضعن جلهن فهو مخصص
لقوله تعالى والمطلقات
يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء
ولان القصد من العدة براءة
الرحم وهي حاصلة بوضع الحمل
(ولو) كان ميتاً أو مضغة
تصور) لو بقيت بان اخبر
ها اقوابل لظهورها عندهن
شكاً لو كانت ظاهرة عند غيرهن
أبصاراً بظهورها واصبح

أو ظفراً وغيره وذلك لحصول براءة الرحم بذلك بخلاف ما لو شكك في انها لحم آدمي ويختلفا العلة لانها لا تسمى
حماً ولا علم كونها أصل آدمي هذا (ان نسب) الحمل الى (ذی عدة ولو احتمل الا كمنى بل مان

فأما من ساءلا وقتي الحمل انقضت عدتها أبو زيد وإن اتنى عنه ظاهرا لا مكان كونه منه فإن لم يكن نسبته إليه لم تنقض
بومعه كأن مات وهو حي أو مسوح وأمر أنه حامل فلا تغد بوضع الحمل (ولو أرباب) أي شكت وهي (في عدة في)
وجود (ح) انقل وحركة تعدهما (لم تنكح) آخر (حتى نزول الرية) (٤٠٨) فان نكحت فالتكاح باطل للتردد

شرح م و (قوله كأن مات الخ) هذا المثال دخیل هنا إذا كان الكلام في عدة
الحياة وأما عدة الوفاة فستأتي (قوله وهو حي) أي لا يمكن كون الولد منه بأن لم
يلغ تسع سنين ح ل وم ر (قوله حتى نزول الرية) أي بأماره قوية على عدم
الحمل ويرجع فيها للقبول إذا العدة لم تنهية عن فلا تخرج منها الأربعة من شرح م ر
(قوله فان نكحت) أي بعد انقضاء العدة (قوله فالتكاح باطل) وان تبين
أن لا حمل خلافاً لمجرد الشك في حل المنكوحة وليس التكاح كالبيع يعتبر فيه نفس
الامر بل كالعبادة يعتبر فيه ظن المكلف أيضاً ح ل قال ع ش على م ر والأقرب
ما قاله جمر لان العبرة في العدة بما في نفس الامر انتهى وقال بعضهم هذه القاعدة
مخصوصة بنسب التكاح لأنه يشبه العبادات لا احتياجه إلى مزيد احتياط تأمل
لكن سياتي للشارح في زوجة المفقود ما نصه ولو نكحت وبأن ميتاً صحت طلاقه عن
المات في الواقع فاشبهه بالوفاة مال أبيه يظن حياته قبل ميتاً أه فهذا يقتضي أن
القاعدة لم تخص بغير التكاح فانظر ما الخاض مما هنا والجواب ما قاله زى هنا الشرح
م ر من أن الفرق أن هنا سبباً ظاهراً فكان قويا في انقضاء العدة بخلاف زوجة
المفقود ليس فيها سبب ظاهري محال عليه الفساد ومثله شرح م ر (قوله فان نكحت
قبل زوالها الخ) راجع لقوله أرباب بعدهما (قوله بالاحتمال) متعلق بإبطال
شوبري (قوله وكذلك الثاني) أي التكاح الثاني (قوله لحق بالوطء) أي أن أمكن كونه
منه وإن أمكن كونه من الأول لا يقطع الخ كما مر بذلك م ر فقوله عنه أي الأول
الواقع في كلام م ر فلهذا سقط من كلام الشارح الآتي (قوله ولم تنكح) أو نكحت
الخ) أشار به إلى أن قول المتن فان نكحت مقابل لهذا المقدر فيؤخذ منه تقييد
المتن (قوله ولو فارقتها) مثل المفارقة الموت وقوله من أمكن العلق أخذه الشارح
من كائناً المتن سابقة الخذف من الثاني لدلالة الأول (قوله بقريته ما يأتي) أي
قوله فان نكحت بعد انقضاء عدتها (قوله لحقه) وبأن وجوب نفقة أمها وأب
أقرت بانقضاء العدة شرح م ر (قوله لان الحمل الخ) علة لقوله لحقه (قوله فيما
أطلقوه تساهل) أي حيث لم ينفذوا الأربع سنين بكونها دون لحظة فلما حسبوا
الأربعة من الفراق كان عليهم أن يقيدوا ويقلوا أربع سنين من الفراق اللحظة

في انقضاء العدة (أو أرباب
(بعدها) أي بعد العدة (من
عبر) عن التكاح (لترول)
الرية والتصریح بالسمن من
زيادة (فان نكحت) قبل
زوالها (أو أرباب بعد نكاح)
لا آخر (لم يطل) أي التكاح
لانقضاء العدة ظاهراً (الآن
تلدون ستة أشهر من
امكان علق) بعد عده
وهو أولى من قوله من عده
ويبين بطلانه والولد للأول
أن أمكن كونه منه بخلاف
فما إذا ولدت لستة أشهر فأكثر
فالولد للثاني وإن أمكن كونه
من الأول لان الفراش الثاني
تأخر فهو أقوى ولان التكاح
الثاني قدمه ظاهراً فلو
الحقنا الولد بالأول لبطل
التكاح لوقوعه في العدة
ولا سبيل إلى ابطال ما صم
بالاحتمال وكذلك الثاني وطء
الشبهة بعد العدة فلوات
بولد لستة أشهر فأكثر من
الوطء لحق بالوطء لا يقطع
التكاح والعدة عنه ظاهراً

ذكره في الزينة وأصلها (ولو فارقتها) فراقاً ثانياً أو رجعيًا (فولدت لأربع سنين) فأقل من
امكان العلق قبل الفراق ولم تنكح آخر أو نكحت ولم يمكن كون الولد من الثاني بقريته ما يأتي (لحقه) الولد بخلاف
ما ولدت لا أكثر منها لان الحمل قد يبلغ أربع سنين وهو أكثر مدته كما استقرى واعتباري للمدة في هذه من وقت
امكان العلق قبل الفراق لأن الفراق الذي عبر به أكثر الأصحاب هو ما اعتبره الشيخان حيث قال فيما أطلقوه
تساهل وإليه ما قاله أبو زيد والنسبي معتبر ما عليهم من وقت إمكان العلق قبل الفراق

والا لزاوت، مدة الحمل على أربع سنين و مراده بانها قويم انه ارضع مما قالوه والا فبالو صحيح ايضا بان يقال ليس مرادهم بالاربع فيها الا ربع مع زمن الوطء (٤٠٩) والوضع التي هي مرادهم بانها اكثر مدة الحمل بل مرادهم

الاربع بدون زمن الوضع فلا يلزم الزيادة المذكورة وهذا اصواب عما يورد من ذات على نظيرها في الوصية والعلاق (فان تكلمت بعد) انقضاء (عدم افولت لستة اشهر) ما اكثر من امكان العلق بعد العقد (لحق) الثاني) وان امكن كونه من الاول للمرفع اذا اربايت (ولو تكلمت) آخر (فيما) أي في عدتها (فاسدا) وجعلها الثاني فولدت (لا مكان منه) دون الاول (لحقه) بان ولدت لا اكثر من أربع سنين من امكان العلق قبل الفراق ولستة اشهر فاكثروا وعاشه نعم ان كان طلاق الاول رجعي ففيه قولان في الشرحين والروضة بلا ترجيح أحدهما كذلك والثاني يعرض على القائف وتلقه البلقيني من نص الام وقال هو الذي ينبغي القنوي به (أو) لا مكان (من الاول) دون الثاني (لحقه) بان ولدت لا أربع سنين فاقول مما روي دون ستة اشهر من وطء الثاني وانقضت عدته بوضعه ثم تعدت ثانيا للثاني كما يعلم من الفصل الآتي

وهي لحظة الوطء فتكمل بها الاربع اه (قوله والا) أي وان قلنا انها من الفراق لزاوت مدة الحمل على أربع سنين أي لحظة يمكن فيها العلق قبل الفراق وهي المسماة بلحظة الوطء مع انهم حصروا اكثر مدة الحمل في أربع سنين فقط بدون لحظة الوطء بخلاف أقل الحمل فانهم اعتبروا فيه هذه اللحظة (قوله الاربع مع زمن الخ) أي الاربع كاملة مع هذا الزمن فيكون زائدا عليهم (قوله التي هي) الظاهر انه صفة للاربع المحروقة بالباء فكان الاولى تقديمه (قوله بل مرادهم الاربع الخ) أي والاستثناء مرادهم وكانهم قالوا أربع سنين اللحظة وهذه اللحظة هي لحظة الوطء قبل الفراق فسارت عبارتهم عبارة المتن فغاية ما يلزم زيادة لحظة على الاربعة السابقة وهذه الزيادة هي الكلمة للاربعة لا زائدة عليها فلم يلزم على قول الاصحاب زيادة مدة الحمل على أربع سنين بل انما يلزم كونه أربعة وهو المراد (قوله بدون زمن الوضع) أي ودون زمن الوطء لان زمن الوطء معتبر من المدة وان كان قبل الفراق فعلم ان مرادهم بـ أربع سنين من الفراق أربعة منها زمن الوطء فتكون الاربعة ناقصة لحظة الوطء على كلامهم لانه محسوب منها ودون زمن الوضع لانه واقع بعدها ح ل فالتاسيب للشارح ان يدل الوضع بالوطء لان الكلام فيه وعبارة زى قوله بدون زمن الوضع وما من زمن الوطء فمعتبر من المدة اه قال م ر والحاصل ان الاربع متى حسب منها لحظة الوضع أو لحظة الوطء كان لها حكمكم مادونها متى زاد عليها كان لها حكمكم ما فوقها ولم ينظر واهنا الغلبة للفساد على النساء لان الفراش قرينة ظاهرة ولم يتحقق انقطاعه مع الاحتياط للانساب بالاكتفاء فيها بالامكان (قوله في الوصية) كان أوصى بحمل هند وانفصل لاربع سنين ولم تكن فراشا فان حسبنا الاربع من امكان العلق قبل الوصية كانت أربعة كوامل وان قلنا انها من تمام صبغة الوصية كانت ناقصة لحظة الوطء فالصبغة هنا بمنزلة الفراق وقوله والعلاق كان قال ان كنت حاملا فانت طالق فولدت لاربع سنين ولم يطأها زوجها في هذه المدة فان قلنا انها من امكان العلق قبل الطلاق كانت أربعة كوامل وان قلنا انها من تمام الصبغة كانت ناقصة لحظة الوطء (قوله لما راجع الخ) هو وقوله لان الفراش الثاني تأخر فهو أقوى ع ش (قوله فاسدا) أي في الواقع لا في ظن الواطى والا فهو زان وعليه الحد وعليها ان علمت أيضا قل على الجلال (قوله من امكان العلق) أي من ادول وقوله من وطئه أي الثاني (قوله أحدهما كذلك) أي يلحق بالثاني وهو المعتمد قوله فحكمه ما روي انه ان لحقه بالاول لحقه وانقضت عدته بوضعه الخ (قوله انتظر بلوغه وانتسابه) فلم يستسب

(أو) لا مكان (من ما عرض على فانت) ١٠٣ يثبت وترتب عليه حكمه فان لحقه بأحدهما فحكمه ما روي أو أطلقه بها أو ناء عنها أو اشتبه عليه الأمر ولم يكن ثم فائت انتظر بلوغه وانتسابه بنفسه وان ولدت له زمن لا يمكن كونه فيه من واحد منهما كان ولدت له دون ستة اشهر من وطء الثاني ولا اكثر من أربع سنين مما روي يلحق واحد منهما

وخرج بالفاسد الصحيح وذلك في النكحة الكمارا إذا أمكن كون الولد من الزوجين لحق الثاني ولم تعرض على فأنف
 وبنيادي وبهله الثاني ملو لها مان جهل التصريم وقرب (٤١٠) عهده بالاسلام وكذلك والافه وزان

(فصل)

في تداخل عدتي امرأة لو
 (لزمها عدتا شخص من جنس)
 واحد (كان) هو اول من
 قوله بان (طلق ثم وطء في عدة
 غير حمل) من اقراء أو أشهر
 ولم يقبل من وطئه عالما كان
 أو جاهلا بانها المطلقة أو بالتصريم
 وقرب عهده بالاسلام أو نشأ
 بعيدا عن العلماء (لا عالما)
 بذلك (في بائن) لان وطئه
 لها زنا لا حرمة له (تداخلنا)
 أي عدتنا الملاق والوطء
 (فتبدي عدة) باقراء
 أو أشهر (من فراغ وطء)
 ويدخل فيها بقية عدة الطلاق
 والبقية واقعة عن الجهتين
 (وله رجعة) في (البقية)
 في الطلاق الرجعي دون ما بعدها
 كما مر في الرجعة وهذا من
 زيادتي (أو) من (حذين
 كحمل واقراء) كان طلقها
 حائلا ثم وطئها في اقراء
 وأقبلها أو طلقها حاملا ثم
 وطئها قبل الوضع وهي من
 تحيض (فكذلك) أي في تداخل
 بان تدخل الاقراء في الحمل
 في المنال لاتحاد ما بينهما
 والاقراء انما يبتدئها اذا كانت
 مظنة الدلالة على البراءة وقد

بعد البلوغ لم يجبر عليه بما وزانه لم يل طبعه لواحد منهما شرح م رولا توقف العدة
 الى ذلك بل ان أمكن أن يكون من كل من الزوجين قبل وضعه ولم يتدف عنهما
 اعتدت به عن أحدهما ثم تعتد للآخر بثلاثة اقراء بعده والا فان استقي عنهما
 اعتدت لكل بدلالة اقراء وتقدم عدة الاول قبل على الجلال فلو لحقه القائف بعد
 انتسابه بغير من اقتسب اليه كان المعول عليه الحاق القائف لان الحاقه كالحكم
 أو كالبينة ح ل (قوله بالفاسد الصحيح) أي فيما اذا تكفي في العدة صحيا ح ل (قوله
 وقرب عهده) ظاهر في البائن دون الرجعية (قوله كذلك) أي اذا ولدته لا مكان
 من الثاني دون الاول لحقه أو لا مكان من الاول دون الثاني لحقه أو لا مكان منهما عرض
 على فأنف (فصل في تداخل عدتي امرأة) أي انبأنا أو نفيا لاجل قوله
 أو من شخصين (قوله عدتا شخص الخ) الحاصل ان العدتين اما ان يكونا لشخصين
 أو شخصين وعلى كل اما ان يكونا من جنس أو جنسين (قوله في عدة غير حمل الخ)
 بان كانت باقراء أو أشهر وعلى كل اما ان يكون الطلاق بائنا أو رجعيا وعلى كل اما
 أن يكون عالما بالتصريم أو جاهلا بالصورتانية (قوله ولم يقبل من وطئه) حتى ينفق
 كون العدتين من جنس واحد ح ل (قوله أو بالتصريم) أي تحريم وطء المعتدة وقوله
 وقرب عهده بالاسلام الخ ظاهر في البائن دون الرجعية (قوله لا عالما بذلك)
 أي بالتصريم أو جاهلا به غير معذور وقوله في بائن بخلافه في الرجعية فان وطئه
 وطء شبهة ح ل وان كان عالما بالشبهة خلاف أي حنيفة القائل بان الوطء
 يحصل به الرجعة (قوله تداخلنا) أي دخلت بقية الاولى في الثانية كما يأتي
 فالقاعدة ليست على بابها (قوله من فراغ وطء) وهو اخراج الحشفة ح ل (قوله)
 والبقية الاولى التفريع ح ل وصرح كالله ان البقية موجودة حتى يصح
 ودوعها عن الجهتين مع ان الواقع عن الجهتين انما هو اول النسائية الذي هو قدر
 البقية وبارتبه في الرجعة فالقرء الاول واقع عن العدتين (قوله كما مر في الرجعة)
 فلو راجع في البقية فالظاهر انقطاع العدة لرجوعها للزوجية ح ل (قوله)
 وهي من تحيض) قيد بذلك لتكون من ذوات الاقراء المنحل بها والافذوات الاشهر
 كذلك ح ل على المحل (قوله فكذلك) قد يقال هلاجهما مع ما قبل او جعل قوله
 تداخلنا راجعا اليهما لما فيه من الاختصار وأجيب بأنه انما فصلها لقوله في الاولى
 ولمرجعة الخ وفي الثانية تنقيضان الخ (قوله في الحمل) معني دخول الاقراء
 في الحمل مع انها غير معتبرة مع وجود الحمل غير حمل الزنا انما لا تستأنف بعد وضع
 الحمل كما في ع ش (قوله وقد بسطت الخ) والمعتمد منه ما ذكره الشارح هنا

خلافا

انني ذلك هنا لعلما لاشتغال الرحم وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح البهجة (فتنقيضان
 بوضعه) وهو واقع عن الجهتين

(ويراجع قبله) في المطلق الرجعي سواء كان الحمل من الوطء أم لا (أو) لزوما عذبا (شعيرين كان كاذب في عدة زوج
(أو) وطء (شبهة فوطئت) من آخر (بشبهة) كنكاح فاسدا وكانت زوجة معدة عن شبهة فطقت (فلا تدخل)
تعد المستحقة بل تعدل كل منهما عدة كاملة (٤١١) (وتقدم عدة حمل) تقدم أو تأخر لان عدته لا تقبل

التأخير فان كان من المطلق
ثم وطئت بشبهة فطقت
عدة الحمل بوضوئه ثم فوطئ
للشبهة بالاقراء فان لم يكن
حمل فتقدم عدة (طلاق)
على عدة الشبهة وان سبق
وطء الشبهة المطلق اقوتها
باستنادها الى عقد جازم (وله)
رجعة فيها) سواء أكان ثم
حمل أم لا لكنه لا راجع
وقت وطء الشبهة نظر وجهها
حينئذ عن عدته بكونها
فراشا للواطئ (و) له رجعة
(قبلها) أي قبل عدة المطلق
بأن يكون ثم حمل من وطء
الشبهة وان راجع في النفاس
لان عدته لم تنته وخرج
بالرجعة الجديدة فلا يجوز
في عدة غيره لانه ابتداء نكاح
والرجعية شبهة باستدامة
النكاح وهذه وكذا التي
قبلها فيما إذا كان ثم حمل
أو سبقت الشبهة من زادت
(فان راجع) فيها (ولا حمل
انقطعت وشرعت في الأخرى)
أي في عدة وطء الشبهة بان
تستأنفها ان سبق المطلق
وطء الشبهة وتتمها ان انعكس

خلافه فان قال بانتضاء العدة بالاقراء مع وجود الحمل الذي جرى عليه في البهجة
واعتمده الامتدنى وجرى عليه الجلال المحلى اهـ ح ل (قوله من الوطء) أي واقع
بعد المطلق وقوله أم لا أي أو كان واقعا قبل المطلق أي حال الزوجية ح ل
(قوله فان لم يكن حمل الخ) فان لم يكن حمل ولا مطلق قدم عدة الاول فالاول الا اذا
كان الاول نكاحا فاسدا ووطئت فيه فانها تعدل الثاني لان عدة النكاح الفاسد
انما تكون من التفريق بينهما ح ل (قوله ثم تعدل للشبهة) أي بدعوى زمن النفاس
أي عدة كاملة (قوله وان سبق وطء للشبهة الخ) فاذا مضى قرآن مثلا من عدة
وطء الشبهة ثم طلقت فانها تستأنف عدة المطلق ثم تبني على القرء من السابقين
الذين لعدة وطء الشبهة وكذا يقال في ما بعده شيئا (قوله لكن لا راجع وقت
وطء الشبهة) بل ولا بعده مادامت المعاشرة موجودة بحيث يمكن منها حتى يفرق
بينهما لان الشبهة تشمل النكاح الفاسد وفي شرح مرسكه لا راجع وقت وطء
الشبهة سواء كانت الشبهة بعقد أو غيره أي لا راجع في حال بقاء فراش واطئها
بأن لا يفرق بينهما وانية عدم العود اليها كانتفرق اهـ وفي هذا الاستدراك نظر لانه
يقتضى ان زمن وطء الشبهة والمدة شرة محسوب من عدة المطلق ولسكه لا راجع
فيه وليس كذلك لانها لا بدتفرق القاضي ولو بعد سنين تبني على ما مضى من عدة
الطلاق ثم تستأنف عدة الشبهة حيث لا حمل ولا يحسب زمن المعاشرة من المدة
كما يدل عليه قول الشارح نظر وجهها عن عدته أي المطلق (قوله لان عدته) أي
الطلاق لم تقض لعدم وجودها أي ان كان وطء الشبهة عقب المطلق فهي سالية
تصدق بنفي الموضوع تدبر ويمكن حل كلامه على ما اذا تأخر وطء الشبهة عن المطلق
(قوله باستدامة النكاح) أي السكامل والافهى استدامة (قوله ولا يتمتع بها) يؤخذ
منه حرمة نظرها اليها ولو بلا شهوة والحلوة بها شرح مرسكه وقال ع ش هذا يخالف
ما مرله قبيل الخطبة من جواز النظر لما عدا ما بين السرة والركبة من المدة عن
الشبهة اهـ ويمكن الجواب بأن الغرض مما ذكره هنا مجرد بيان انه يؤخذ من عبارته
ولا يلزم منه اعتناؤه فليراجع على انه قد يمنع اخذ ذلك من المتن لان النظر بلا شهوة
لا يعد تنمعا (قوله حتى تقضيها) أي الأخرى (قوله منه) أي من الزوج بان وطئت
بشبهة ثم أحبلها الزوج ثم طلقها رجعيًا وراجعها (قوله انقطعت العدة أيضا)
أي من حين الرجعة وفيه ان حكم المفهوم موافق لحكم المنطوق فلا فائدة

ذلك (ولا يتمتع بها حتى تقضيها) رعاية للعدة فان كان ثم حمل منه انقطعت العدة أيضا واعتدت للشبهة بعد الوضع
والنفاس وله التمتع بها الى مضيها لانها زوجة ليست في عدة ولو راجع حامل من وطء شبهة فليس له التمتع بها حتى
تضع قاله في الرخصة كاصلها

في التقييد بقوله ولاجل حيث لا ان يقال أتى بالمفهوم لاجل قوله بعد واعتدت
 للشبهة (فصل في حكم معاشره المفارق المعتدة) (قوله لو عاش مفارق)
 أي المعاشره المعتدة بين الزوجين ولو بالخلوة وان لم تتصل كالمخلوقه لادون النهار
 انتهى في وقيل على الجمل والمراد بالمعاشره ان يدوم على حاله التي كان
 معها قبل الطلاق من النوم معها ليلا ونهارا وخلوة بها وكذلك وقيل ذلك
 اه (قوله أو غيره) كخلوة (قوله لم تنقض عدتها) وان طال الزمن جدا كعشر
 سنين اه ع ش فاذا زالت المعاشره بان نوى انه لا يعود اليها كملت على ما مضى
 قبل المعاشره وهذا يغيدان المعاشره لا تنقطع الا بالنية والظاهر انه لو عاد للمعاشره
 كانت معاشره جديدة ح ل فان لم يمض زمن بلا معاشره بان استمرت المعاشره
 من حين الطلاق استأنفت العدة من حين زوال المعاشره وعليه يصح كلام
 ح ل في القوله الا تية ثلاثا فاة تدبر (قوله كالمفارق في الرجعية) أي كالمعاشره
 المفارق أي فيثبت لها جميع أحكام الرجعية المعاشره (قوله احتياطا) أي
 وتعليقا عليه لتقصيره وهذا هو المقتضى وحينئذ فهي كالبائن بعد مضي عدتها
 الاصلية الا في حقوق الطلاق خاصة فلا توارث بينهما ولا يصح منها ايلاء ولا طهار
 ولا لعان ولا نفقة ولا كسوة لها لانها كالبائن بالنسبة لعدم جوار رجعتها
 ع ش وكالرجعية في حقوق الطلاق وفي انما يجب لها السكنى ولا يجذبوطها
 كما رجعه البلقيني في النفقة وأفتى بحميمها والوالد رجعه الله شرح م ر والحاصل
 انها كالرجعية في ستة أحكام في حقوق الطلاق وفي وجوب سكناها وفي انه
 لا يجذبوطها وليس له تزوج نحوها اختها ولا اربع سواها ولا يصح عقده عليها
 أي حال المعاشره ولها حكم البائن في تسعة أحكام في انه لا يصح رجعتها
 ولا توارث بينهما ولا يصح منها ايلاء ولا طهار ولا لعان ولا نفقة لها ولا كسوة ولا يصح
 خلعهما يعني انه اذا خالعهما وقع الطلاق رجعيا ولا يلزم العوض ولذلك قال بعضهم
 ليس لسا امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعهما الا هذه واذا مات عنها لا تنتقل
 اعدة الوفاة كما يؤخذ من شرح م ر وقيل على الجمل وع ش (قوله الى انقضائه
 عده) أي العدة التي تستأنفها بعد زوال المعاشره ولا رجعة له في هذه العدة
 لان حقوق الطلاق لا تخلط عليه ح ل وبعبارة ع ش وصورة ما تنقضي به
 عدتها ان يترك معاشرتها ويضي بعد ذلك ثلاثة اقراء أو أشهر ان لم يسبق
 من عدتها شيء قبل المعاشره والابنت على ما مضى ع ش (قوله لذلك) أي
 احتياطا (قوله ولو نكح معتدة) أي من غيره بقربنة قوله بظن صحة وأما لو نكح معتدة

(فصل في حكم معاشره
 المفارق المعتدة لو عاش مفارق)
 بوط أو غيره (رجعية في عدة
 اقراء أو أشهر لم تنقض عدتها
 بخلاف البائن لقيام شبهة
 الفراش في الرجعية دون
 البائن نعم ان عاشرها بوط
 شبهة فكالرجعية أما غير
 المفارق فان كان سدا فهو
 في أمته كالمفارق في الرجعية
 أو غيره كالمفارق في البائن
 وخرج ما ذكر عدة الحمل
 فتتقضى بوضعه مطلقا ولا
 رجعة بعدهما) أي بعد الاقراء
 والا شهر وان لم تنقض بهما
 العدة احتياطا وفيه كلام
 ذكرته مع جوابه في شرح
 الررض وغيره (ويحقها طلاق
 الى انقضائه عدة) لذلك (ولو
 نكح معتدة

نفساقي (قوله انما مات) معنى اقطاعها ان زمن الفراش قبل التفريق بينهما
لا يحسب من العدة (قوله بوطئها) أي فلا بد من وطئها لا تقطاع العدة وحيث ينفذ يفرق
بينهما اذا فرق فصل اركانها حاملها من وطئها الشبهة اعتمدت به وبعد الوضع تكمل
العدة الاولى والا فتكمل العدة الاولى وتشرع في الثانية (قوله ولوراجع ما تلا الخ)
فالمطلق من غير مراجعة بنت على ما مضى ح ل (قوله لعودها بالرجعة الخ)
أي فكان الطلاق منه فيما اذا لم يطلا طلاقا بعد وطئها والمطلقة بعد الوطء تعد
بمخلاف ما سياتي في تجديد العقد مع عدم الوطء لان العقد انشاء نكاح جديد وقد
طلقت فيه قبل الدخول فلا عدة عليها (قوله الذي وطئت فيه) أي قبل الطلاق
وهذا علم من قوله ولوراجع لانه لا يرجع الا ان كانت مدخولا بها (قوله لا طلاق
الآية) وهي وأولات الاحمال الخ (قوله ولونكح معتدته) أي البائن وهو جائز
لان لشخص نكاح المعتدة منه (قوله البقية) أي على تقدير بقائها والا فبجرد
وطئها انقضت العدة بالسكابة ولم يبق لها بقية أصلا م وبالمعنى فالاولى حذف
قول المصنف ودخل فيما البقية (قوله وأكلتها) أي عدة الطلاق الاول
(نص ل في عدة الوفاة وفي المفقود والاحداد) (قوله ولوراجعة)
بان مات بعد طلاقها طلاقا رجعيًا فانها تنقل لمدة الوفاة وتسقط بقية عدة الطلاق
وتحذف وتسقط مؤنتها ولو حاملا وهذا بخلاف البائن الحامل فلا تنقل ولا يجب عليها
الاحداد ولا تسقط نفقتها وان صار الزوج معسرا بالموت لانه دوام ما غفر فيه
ما لا يتغير في غيره وهو المعتد كما في شرح م د (قوله اربعة اشهر وعشرة)
لان بالاربعة اشهر يترك الحمل لانه وقت نفع الروح فيه وزيدت العشرة استظهارا
وذلك يستدعي ظهور رجل ان مكان هذه حكمة لا يلزم اطرادها ح ل لتعلقها
فيما اذا مات الزوج قبل وطئها وكان منبرا قال م د ولان النساء لا يبرن
عن الزوج اكثر من اربعة اشهر اه (فرع) لو قال انت طالق قبل موتي بأربعة
اشهر وعشرة أيام ثم مات بعد تلك المدة تبين وقوعه ولا عدة عليها ولا ارث لها
وان كان الطلاق رجعيًا ويؤخذ مما ياتي انه لا احداد عليها ايضا ولا يمنع
من اشتغالها من وطئها حال حياتها كما مر قل على الجلال (قوله من الايام) فسر
الشرة في المتن بالايام وفي الآية باليسالي جرياه على الانصاع عند حذف المعدود وهو
انه يؤتى في العددياته اذا كان المعدود مذكرا ويرد منها اذا كان مؤنثا كما اذا كان
المعدود مذكرا فانه توقف ح ل (قوله والذين يتوفون) أي وفوجات الذين
يتوفون ليناسب قوله ليتبرصن فان التبرص للزوجات ل الشورى يقال توفي فلان

بطن عدة ووطئها (انقضت)
عدتها (بوطئها) لمحصل
الفراش به بخلاف ما اذا لم
يطأ وان عاشت حال انتفاء الفراش
(ولوراجع ما تلا او حاملا
فوضعت ثم طلقها استأنفت)
عدة (وان لم يطأ) لعودها
بالرجعة الى النكاح الذي
وطئت فيه ولو طلقها قبل
الوضع انقضت عدتها به
وان وطئ لا طلاق الآية
(ولونكح معتدته ثم وطئ ثم
طلق استأنفت) عدة لاجل
الوطء (ودخل فيها البقية)
من العدة السابقة لانها
لواحد ولو طلق قبل الوطء
بنت على ما سبق من العدة
وأكلتها ولا عدة لهذا الطلاق
لانه في نكاح جديد طلقها
فيه قبل الوطء فلا تعلق به
عدة بخلاف ما ترى في الرجعية
(فصل) في عدة الوفاة وفي
المفقود والاحداد (تجب
بوفاة زوج عدة وهي) أي
عدة الوفاة (لمرأة حائل أو حامل
من غيره كزوجة صبي) أو مسوخ
ولوراجعة أول توفا اربعة
اشهر وعشرة من الايام
(بلياليها) قال تعالى
والذين يتوفون منكم ويذرون

ازواجهن يترصن بأربعة اشهر وعشرة

وتوفي اذ مات فن قال توفي معناه قبض واخذ ومن قال توفي معناه توفي اجماله اي
استوفى عمره واستكملته وعليه قراءة على رضى الله عنه يتوفون بفتح الياء اه (قوله اي
عشر ليل) وقدر العشر بهذا لثلاثة اشهر ولا نها غير الشهر ورواها بياها
الى دفع ايام اخرج اليوم العاشر من المدة اه برماوى (قوله من ذكر) اي من زوجة
الصبي والمسوح مع ش فن بيانية للاثنية وقال بعضهم قوله من ذكر اي من غير
الزوج فتصكون من للاثنية على هذا اه (قوله بالاهلية) ما لم يات اثناء شهر
وقد بقي منه أكثر من عشرة ايام فحينئذ ثلاثة بالاهلية ونسكل من الرابع اربعين
يوما ولوجها بالاهلية حسبها كما في شرح م ز وأما البقي منه عشرة فقط
فقد تدبر اربعة اهل بعد ها ولونوا قس ع ش (قوله نه فها) وهو شهران وخمسة ايام
بلياليها وبحت الزركشي وغيره ان قياس ما رآه لوطيها لازيجته الحرة لزمها اربعة
اشهر وعشرة ايام ورد بان عدة الوفاة لا تتوقف على وطء فلم يأت فيها الفطن فيه
يفرق بين هذا وما رآه هجر وصوب عنه هم كلام الزركشي فقال لو سكن له
زوجتان حرة وأمة فوطء زوجته الامة على ظن انها زوجته الحرة واستمر ظنه
الى موته فتعد عدة الاحرار ومثله ما لو غر بحريتها اذ الفطن كما قلناه من الاقل الى
الاكثر في الحياة فكذلك الموت وبذلك سقط القول بأنه يزديان عدة الوفاة
لا تتوقف على وطء فلم يأت فيها الفطن عنده اه م ر في شرحه (قوله أو مسلولا) اي
خصيته وقولهم الخصية اي بنى الماء واليسرى للشعر امله باعتبار الغالب والافقد
وحد من له اليسرى فقط وله ماء ككثير وشعر كثير شرح م ر (قوله فهو مقيد
للآية) فان قلت لا حاجة الى هذا مع قوله أولا والآية محمولة على الغالب من الحرائر
الحائلات قلت يمكن انه اشارة الى توجيه آخر للآية لا يمكن برده عليه ان الآية
من قبيل العام لا المطلق فكان الاولى ان يقول فهو مخصص للآية السابقة الا هم
الان يقال ان هذا مبني على ان الموصول في مثل هذا لا عموم له ع ش والاوولى
الجواب بان المضاف المنفرد في الآية وهو زوجات لا عموم له بل هو مطلق (قوله
قديم صل) اي مع علمه بنزول الماء كما في شرح م ر (قوله وقد يسالغ الخ) قديم قال
ان هذا يتأني في المسوح بالمساحقة اذ لا اثر له في الماء وانما هو طريقه
كالقبلة رشيدى على م ر (قوله ولم يطأ واحدة منهما) حاصله انه امان يكون
وطئهما أو وطئ احدهما أو لم يطأ واحدة منهما وعلى كل امان يكون الطلاق
بائنا أو رجعا فالحاصل ستة وعلى كل امان تعتد بالاراء والاشهر أو احدهما
بالاقراء والاخرى بالاشهر فتضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر والذي يؤخذ

اي عشر ليل بياها وسواء
المغيرة وفات الاقراء وغيرهما
والآية محمولة على الغالب
من الحرائر الحائلات والحق
بمن الحائلات من ذكر
وتعتبر الاشهر بالاهلية ما أمكن
ويكمل المنكسر بالعدد كخطا
(ولغيرها) ولو بمعضة
(كذلك) اي حائدا أو مامل
من ذكر (نسخها) وهو شهران
وخمسة ايام بلياليها ويأتي
في الانكسار ما مرقه ويرى
بغيره ويغيرها اعم من تغييره
بما ذكره (وطأ مامل منه)
اي من الزوج حرة كانت
أو غيرها (ولو بمسحوبا) بقی
انسياه (أو مسلولا) بقی ذكره
(وضعه) اي الحمل لقوله تعالى
وأولات الاحمال اجلهن
ان يضعن حملهن فهو مقيد
للآية السابقة وفارق
المحبوب والمسلول الم مسوح
بان المحبوب بقی فيه أو عية
التي وقد يصل الى الفرج
بغير ايلاج والمسلول بقی ذكره
وقد يسالغ في الايلاج فيلتمد
بترك مارقية بخلاف المسوح
(ولو طلق احدى امرأته)
معينة عنده أو مبهمة (ومات
قبل بيان) للمعينة (أو تعين
للمبهمة ولم يطأ واحدة منهما)

من الشارح تسعة لأنه إما أن لا يبطأ واحدة منهما أو يبطأ واحدة أو يبطأهما وعن كل
 من الأخيرين إما أن تكون العدة بالأشهر أو بالأقراء وعلى كل إما أن يكون الطلاق
 رجعيًا أو بائنًا فالجمهور ثمانية تضم الأولى والمستثنى منها سورتين بقوله لا في بائن
 والمستثنى منه محذوف والتقدير باعتدنا الوفاة في جميع الصور لا في بائن الخ وقوله
 ولم يبطأ مفهوم قوله بعد فتعتمد من وطئت وقوله وهي ذات أشهر مطلقا مع قوله وهما
 ذواتا أشهر مطلقا مفهوم قوله وهي ذات أقراء وقوله أو ذات أقراء في طلاق رجعي
 مع قوله أو ذواتا أقراء في رجعي مفهوم قوله لا في بائن المستثنى مما تقدم وهذا المستثنى
 مقيد بقيود ثلاثة بائن ووطئت وذات أقراء وفيه صورتان إحداهما بقوله ووطئها
 أو أحدهما والمستثنى منه فيه سبع صور لأن الإطلاق في الموضوعين فيه صورتان
 وقوله في طلاق رجعي أي لأن الرجعية تنتقل لمدة الوفاة (قوله وهي ذات أشهر
 مطلقا) أي في طلاق رجعي أو بائن لأن الأشهر دون عدة الوفاة قطعاً فعدة الوفاة
 أحوط سواء انتقلت لعدة الوفاة كما في الرجعية أولا كما في البائن وقوله أو ذات
 أقراء الخ أي لا تنهاج تنتقل إلى عدة الوفاة (قوله قرينة ما يأتي) أي في قوله
 لا في طلاق بائن الخ (قوله أن لا يلزمها عدة) أي لعدم وطئها بقوله في الأولى وهي
 ولم يبطأ واحدة منهما أي لأن المطلقة الغير المدخول بها لعدة عليها سم (قوله
 وأن يلزمها عدة الطلاق في غيرها) هذا مشكل في الرجعية لأنها إذا مات زوجها
 في أثناء عدتها انتقلت إلى عدة الوفاة فكيف يمكن في حقها هذا الاحتمال أعني
 أن يلزمها عدة الطلاق ويمكن أن يكون مراده اختصاص هذا الاحتمال بغير الرجعية
 سم ويحتمل أن يصور بما إذا انتقضت عدة الطلاق قبل الموت (قوله بالأكثر الخ)
 ولومضت جميع الأقراء قبل الوفاة اعتدت كل واحدة عدة الوفاة لأن كلا يحتمل
 أنه متوفى عنها وانها مطلقة منقضية المدة اسم على م ر (قوله منها)
 حال من عدة الوفاة أي حال كونها مبتدأة منها (قوله وعدة أقراء من طلاق) هذا
 أن لم يفسد قبل موت الزوج بعض الأقراء ولو مضى قبل موته قرآن مشلا اعتدت
 بالأكثر من الباقي وعدة الوفاة لا من عدة الوفاة وثلاثة أقراء أي بها بعد الموت
 وإن كان هو القياس ح ل ومثله في م ر (قوله وتعد غيره الوفاة) انظر لم أعاده
 مع أنه علم من كلام المتن وأجيب بأنه ذكره لأنه مقابل قوله من وطئت وقوله لما تقرّر
 وهو قوله الاحتياط في الجميع (قوله ووجه اعتبار الخ) جواب عما أورده البلقيني من
 أن حسبها من الطلاق مبني على ضعيف والمعتمد أنها تحسب من التعيين فأجاب
 الشارح بأن حسبها من التعيين أن يسهروا لا فتعتمد من الطلاق باتفاق شيخنا

أو بطي واحدة وهي ذات
 أشهر مطلقا أو ذات أقراء في
 طلاق رجعي أو ووطئها وهما
 ذواتا أشهر مطلقا أو ذواتا
 أقراء في رجعي بقرينة ما يأتي
 (اعتدنا الوفاة) وأن احتمل
 أن لا يلزمها عدة في الأولى
 وأن يلزمها عدة الطلاق
 في غيرها التي هي أقل من
 عدة الوفاة في ذات الأشهر
 وفي ذات الأقراء بناء على
 الغالب من أن كل شهر
 لا يخلو عن حبض وطمهر
 الاحتياط في الجميع (لا في)
 طلاق (بائن) ووطئها
 أو أحدهما (فتعتمد من وطئت
 وهي ذات أقراء بالأكثر من
 عدة وفاة منها) أي من وفاة
 (و) عدة (أقراء من طلاق)
 لذلك وتعد غيرها الوفاة لما تقرّر
 وذ كر حكم وطء أحدهما
 في الجميع من زيادتي ووجه
 اعتبار ألا أكثر من الطلاق
 في المهمة مع أن عدتها انما تعتبر
 من التعيين أنه لما أيس من
 التعيين اعتبر السبب وهو
 الطلاق

(قوله والمفقود) وكذا المفقود لا يملك زوجها اختيارا ولا اوعاسا واحا حتى يثبت موتها بما مر ولو اخبرها عدل بموت زوجها أو فراقه جازله با امانان تزوج وكذا لو اخبره بموت زوجته جازله باطنافه ككاح اختيارا وربع سواها اسم وعبارة شرح م و نعم لو اخبرها ما عدل ولو عدل رواية بأحدهما حل لها باطنافه ان تكلم غيره قاله القفال والقياس انها لا تقر عليه ظاهرا او يقامر بذلك فقد الزوجة بالنسبة انسكاح نحو اختيارا او نكاحا سواها (قوله بجعة فيه) اي الملاق اي بجعة مقبولة فيه بحيث يثبت بها وهي رجلان كما يأتي في الشهادات (قوله فلو حكم بنكاحها الخ) اي حكم بذلك ما حكم براه كالخفي تقض حكمه ويحل قولهم حكم النكاحكم يرفع الخلاف ما لم يخالف القياس الجلي كما هو مبسوط في محله والمقيس عليه هنا هو قسمة ماله وعق أم ولده (قوله الجلي) وهو ما قطع فيه بنفي تأخير الفارق كقياس احراق مال اليتيم على اكله (قوله اذ لا يجوز الخ) لان النكاح اولي من المال في المراجعة حيث يحتاج له اكثر فله ان يكون حيا في ماله اي الذي هو اودون من النكاح في الاحتياط وفيه اشارة للرعد على الخفية ع ش حيث جعلوه حيا في عدم قسمة ماله وميتا في جواز نكاح زوجته (قوله مع النكاح) ولا يشك في تقدم في المراجعة حيث لا يصح النكاح وان تبين ان لا حمل مع ان الحاصل في كل شئ لان الشك ثم لسبب ظاهر فابطال لقوته بخلافه هنا وفيه ما لا يخفى حل (قوله ويجب اعداد) وتركه كبيرة ع ش (قوله على معتدة وفاة) وان شاركها غيرها بان احبها بشبهة ثم تزوجها ثم مات عنها وقتنا فتعبد بالوضع عنها ما اي عن عدة الوفاة واشبهة وهو المرجع اي لانها الواحدة فلو ماتت وهي في عدة شبهة لغيره بان كانت حاملا منها لم يجب عليها اعداد قبل الوضع وهذه واردة على قول بعضهم يجب اعداد على المتوفى عنها زوجها حل وعبرة م و عدل عن قول غيره المتوفى عنها ليشمل حاملا من شبهة حالة الموت فلا يلزمها اعداد حالة الحمل الواقع عن الشبهة بل بعد وضعه اه بانحراف وقوله ليشمل الاول لثلاثي (قوله اي يجب) لان ما جاز بعد اتمامه واجب فالبابا م و (قوله جرى على الغالب) اولاه اثبت على الامتثال شرح م و (قوله عن لها امان) وان كان زوجها كافرا م و ع ش و راع معنى غير فانت الضمير المائد عليها (قوله يلزمها الاعداد) بمعنى امانتها به والا فهو يلزم غير لها امان ايضا لكن لزوم عقاب في الاخرة بناء على الاصح من مخاطبة الكفار بفروع الشريعة رشدي (قوله ولو وجعية) معتمد (قوله ولا يجب) اتي به مع علمه لاجل التعليل الذي به و رد للرد على القائل بوجوبه عليها كالتوفى عنها قال م و وفرق الاول بانها محفوفة

وفيه كلام ذكرته في شرح الروض (والمفقود) بسفر او غيره (لا يملك زوجته حتى يثبت موته بما مر) في الفرائض (او ملاقه) بجعة فيه (ثم تعتد) كما لا يحكم بموته في قسمة ماله وعق أم ولده حتى يثبت ولان النكاح ثابت بينين فلا يزال الا بينين وقبيري بما ذكره اولي من تعبيره بما ذكره (فلو حكم بنكاحها قبل ثبوته نقض) الحكم لخالفته القياس الجلي اذ لا يجوز ان يكون حيا في ماله وميتا في ق زوجته (ولو فكمت) قبل ثبوته (وبان ميتا) قبل نكاحها بمقدار العدة (مع) النكاح فخلقه عن المانع في الواقع فاشبهه بالبيع مال ابيه يفتن حياته فبان ميتا (ويجب اعداد على معتدة وفاة) بانها لمصحين لا يصل لامرأة زمن بالله واليوم الآخر ان تعد على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج اربعة أشهر وعشرا اي فانه يعمل لها الاعداد عليه اي يجب للاجماع على ارادته والتقييد بايمان المرأة جرى على الغالب لان غيره امن له امان يلزمها الاعداد على ولي صغيرة ومجنونة منه هما

مما يصح منه غيرها (وسن لمارقة) ولو وجعية ولا يجب لانها ان فورقت بطلاق

بالفراق

فهى مجفوة به أو بغيره فالغرض منها أولئى فيها فلا يلىق بها فيها ايجاب الاحداد بخلاف التوفى عنها زوجها وكسبه
 فى الرجعية من زيادى وهو ما نلله (٤١٧) فى الروضة كاصلها عن أبى ثور عن الشافعى ثم نقل عن بعض الاصحاب

ان الاولى لما ان تزين بها يدعو
 الزوج الى رجعتها (وهو)
 أى الاحداد من أحد ويقال
 فيه الحداد من حد لغة المنع
 واصطلاحاً (ترك لبس
 مصبوغ) بما يقصد (الزينة
 ولو) مصبوغ (قبل تسجبه
 أو تخنن) خبر المصحين عن
 أم عطية كذا تنهى ان الحد
 على ميت فوق ثلاث الاعلى
 زوج أربعة أشهر وعشراً وان
 تكفل وان تطيب وان تلبس
 توبامصبوغ بخلاف غير المصبوغ
 ككككتان وابريسم لم تحدث
 فيه زينة كتنش وبخلاف
 المصبوغ لا زينة بل لمصيبة
 أو احتمال وسخ كالاسود
 والكحل لا تنفاه الزينة
 فيه وان تردد المصبوغ بين
 الزينة وغيرها كالاخضر
 والازرق فان كان براقاً صافى
 اللون حرم والا فلا (و) ترك
 (تخل بحب) تعلى به كلؤاؤ
 (ومصوغ) من ذهب أو فضة
 أو غيرها كعاس ان موه
 بهما وكانت المرأة ممن تعلى

بالفرق الخ فغرض اشراج بقوله لانها ان نورقت الخ ابداء فارق فى القياس الذى
 اسند اليه الضعيف (قوله مجفوة به) أى مهيورة متروكة بسبب الطلاق ونفسها
 قائمة منه فلا تعز عليه (قوله ان الاولى لما ان تزين الخ) محل على ما اذا كانت
 ترجو رجعة بالتزى ولا يترهم انه لفرحها بطلاقه جبر (قوله لغة المنع) لان الحدة
 تمنع نفسها من الطيب والزينة ح ل (قوله بما) أى يصبغ بقصد تزينه انما قدر
 هذا فى المتن لا يترهم انه انما يتبع عليه باللبس المصبوغ بقصد الزينة لا ما صبغ
 لا بقصد الزينة وان كان المصبغ فى نفسه زينة فاشار بهذا التقدير الى امتناع
 جميع ما من شأنه ان يقصد للزينة وان لم يقصد بصبغه خص من زينة رشيدى (قوله
 ولو قبل نسبه الخ) الغاية الاولى للرد والثانية للتعميم كما يفهم من أصله (قوله على
 ميت) أى لأجله (قوله الاعلى زينة) أى فلا تنهى ان تقصد عليه أربعة أشهر بل تؤمر
 بذلك وأربعة معه وللفعل محذوف وقوله وان تكفل أى وتنهى ان تسكت الخ فهو
 معمول لفعل مقدمه محذوف على فعل ما خرو من الالة بناءً شىضاً عزى ولا يصح
 عطفه على ان تحد لانه يصير المعنى وكما تنهى ان تسكت الخ مع ان التهى انما هو عن
 ترك الاكتمال لان العرض ان الاحداد لم تنهى عنه كان على غير الزوج نعم يصح
 عطفه عليه ان قدره ضاف أى وعن ترك الاكتمال الخ وجوب الاحداد عليها
 فى المدة المذكورة ان لم تكن حاملة منه والاوجب عليها الاحداد الى وضعه سواء تراخى
 وضعه عن موته بمدة كثيرة بلغت أكثر الحمل أولاً (قوله كككتان) بفتح الكاف
 وكسرهما قل على الجلال (قوله وابريسم) وهو الحرير الابيض اه حل وهذا خرج
 بالمصبوغ وهذا واضح عند قوم لا يترىون بذلك (قوله ومصبوغ) الواو فيه بمعنى أو
 ع ش (قوله ممن تعلى به) أى بالعباس غير اموه حل (قوله نهاراً) راجع للتصلى كما
 يدل له كلامه فى الفهوم ومقتضاه ان لبس المصبوغ يمتنع ليلاً ونهاراً وانظر ما للفرق
 ثم رأيت فى شرح مرمانه وفارق حرمة اللبس والتطيب ليلاً بأنهما يحركان الشهرة
 غالباً ولا كذلك الحلى اه وفى قل على الجلال قوله وللبس مصبوغ أى ولولى لا
 ومستوراً بغيره (قوله عمار) أى فى قوله ان موه بها وكانت المرأة ممن تعلى به ع ش
 أى عارى عن التحوير والتزىين بها (قوله فبما نزل) بلا كراهة لحاجة كالتخوف
 عليه (قوله وترك تطيب) أى بما يحرم على المحرم به اوده واما فى نزع الثوب

به (نهاراً) تكلمال وسوار وخاتم ناير ١٠٥ بحث أى داود وغيره باسناد حسن التوفى عنها لا تلبس
 المده فربن الثياب ولا المشقة ولا الحلى ولا تحتضب ولا تكفل والمشقة المصبوغة بلشق بكسر الميم وهو المغرة بقصها
 ويقال طين أحمر يشبهها وخرج بالتعلى بما ذكره صلى بغيره كعباس ورماس عامرين عمار وبالنهار وهومن زيادى
 التعلى بما ذكره لا فبما نزل كراهة

شاحية وهما غير حاجية (و) ترك (تطيب) في بدن وثوب وطعام وكل ولو غير محرم نجس أم عطية السابق واذا في
استعملها عند الطهر من الخيض أو النفاس قليلا من قسطا أو قطار وهما نوعان من البخور كما ورد به الحديث في مسلم
وظاهرهما ان احتاجت الى تطيب جار كالا كمال وبه صرح الامام (و) ترك (دهن شعر) لرأسها وحليتها لما فيه من
الزينة بخلاف دهن سائر البدن وهذا من الزيادة (و) ترك (٤١٨) (ا) كمال بكل زينة) كالمذلولو كانت سوداء وكلمها

المطيب اذا طهرت العدة ح ل بخلاف المحرم فانه لا يحرم عليه استدامته لانه ما مور
بالطبيب قبل الاحرام (قوله ولو غير محرم) بان لا يكون كحل زينة كالتوتيا والششم
فانه ما غير محرم من قبل وضع الطبيب فيها (قوله من قسطا) بضم القاف وكسرهما
مصباح (قوله أو قطار) ضرب من العطر على شكل اقطار الانسان قسطا لاني
على البخاري (قوله من البخور) بفتح الباء مصباح (قوله باز) وعند زوال الحاجة يجب
عليها ازالة ذلك فوراً ح ل (قوله وترك اكتمال) ولولعيباء باقية المدة سم على جهر
عش (قوله وكحل أصفر) وهو الصبر كافي شرح م ر وفي المختار الصبر الدواء المر
(قوله الاحتاجية) أي مبيضة لتبييض ح ل وزي قال البرماوي وفيه بعدد والوجه
الاكتفاء بما لا يحتمل عادة (قوله دخل على أم سلمة) أي زوجته صلى الله عليه وسلم
وكان ذلك قبل ذلك كما حها وتسل هذا الحديث ونحوه من قال يحرق زعفران الروح من
الاجنبية حيث لا شهوة ولا خوف فتنة وأجيب بجوابه صلى الله عليه وسلم لم يقصد
الرؤية بل وقعت اتفاقاً وأنه لا يقاس عليه غيره لعصمته فيكون ذلك من
خصائصه عش على م ر (قوله والصبر) وهو الكحل الاصفر كافي شرح م ر (قوله
مطلقاً) أي لا لوناً للحاجة أولاً (قوله اذ لا زينة فيه) هذه شبهة مصادرة لانه صبر
المعنى يجوز كحل غير الزينة اذ لا زينة فيه (قوله حرة الخ) واشتهر عند العامة بحسن
يوسف (قوله ما ظهر) أي عند المنة (قوله بنحو حناء) بكسر الهمزة وقرأ بالهمز وبالمد
جمع واحد حناء بالمد أيضاً قل على خ ط وقال البرماوي واحد حناء كمنه
سميت بذلك لانها حنت لادم حين أصاب الخطيئة فكان كحل أخذ من أوراق
الشبرور فاستتر به طارعه الا ورق الحناء (قوله كورس) هو نبت أصفر يصبغ به
في اليمن (قوله وتصفيف طرتها) أي تسوية قصتها (قوله وتصغيره) التصغير بصاد
مهملة وفاء جعل الشيء أصغر ويحتمل أن يكون بالذخين المهملة أي يجعل صغيراً
بأن يقلل شعره ولعل الثاني أقرب عش (قوله وحل تجميل فراش) أي تجميل

أصفر ولو كانت بيضاء وان لم يكن
فيها مطيب نجس أم عطية
السابق (الاحتاجية) كمر
(قوله تكحل به) (ايلاً) ونحوه
نهاراً ويجوز للضرورة نهاراً
وذلك نجس أي داوداته صلى
الله عليه وسلم دخل على أم
سلمة وهي حادة على أبي سلمة
وقد جعلت على عينها صبراً
فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت
هو صبر لا يطيب فيه فقال اجعليه
بأليل وأمسح به بالنهار الصبر
بفتح الصاد وكسرهما مع اسكان
الباء وبفتح الصاد وكسر الباء
ونخرج بكل زينة غيره
كالتوتيا فبما نزل مطلقاً اذ لا
زينة فيه وقيل يرى بذلك أعم
من تعبيره بما قد وقول قليلاً
من زيادتي (و) ترك (استغذاج)
بذل مجة وهو ما يتقدم من
رضامن يطلى به الوجه (ودمام)
بضم المهملة وكسرهما وهي حرة
يرد بها الخد (وخضاب ما ظهر)

من البدن كالوجه واليد والرجلين لا ماتحت الثياب (بنحو حناء) كورس وزعفران بخبر أبي دارد البيت
السابق وقول ما ظهر من زيادتي وهو ما في الروضة كما صلبها عن الروياني لكن صرح ابن يونس بأن ذلك في جميع البدن
وفي معنى ما ذكره طريق أصابعها وتصفيف شعر طرتها وتجعيد شعر صدغها وتسويد الحاجب وتصغيره (وحل تجميل
فراش) مما ترقد وتقعده عليه من مرتبة ونظع ووسادة ونحوها (و) تجميل (اثاث) بفتح التاء وهو متاع البيت وذلك بأن
تزين بيتها بالفراش والسجود وغيره لان الاحداث في البدن لا في الفراش والمكان

(و) حل (تتلف) يغسل رأس (٤١٩) وقلم ظفر وازالة وسخ وامتشاط وحمام واستعداد لان جميع ذلك

ليس من الزينة أى الداعية
الى الوطء فلا ينال اطلاق
اسمها على ذلك فى صلاة الجمعة
(ولو تركت احدا او سكنى)
فى كل المدة أو بعضها وان لم
يلغها وفاة زوجها الا بعد المدة
(انتقضت) بعضها (عزتها)
وان عصمت هى أو ليهان ترك
الواجب عند العلم بحرمته
اذ العبرة فى انقضائها باقتضاء
المدة (ولها) أى للمرأة لا للرجل
(احدا على غير زوج) من
قريب وسيد (ثلاثة أيام)
فاقل لا ما زاد عليها وذلك
ما أخذ من الحديث السابقين
أول البص (فصل فى سكى
المعنة) (تجب سكى المعنة
فرقة) بطلاق أو فسخ أو وفاة
لقوله تعالى فى الطلاق
اسكنوهن من حيث سكنتم
وقيس به الفسخ بأنواعه بجماع
فرقة السكاح فى الحياة والخبر
فريضة بضم الفاء بنت مالك
فى الوفاة ان ذبحها قبل فسادات
رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان ترجع امرأها وفات
ان زوجي لم يتركنى فى منزل
يمسكه فاذن لها فى الرجوع
قالت فانصرفت حتى اذا
كنت فى الحجرة أو فى المصعد

البيت بالفراش وكذا يقال فى تجهيل الاثاث بدليل قوله بان تزين الخ لان اسم
الاشارة يعود لتجهيل الفرش والاثاث وعطفه على الفرش من عطاف النعام على
الخاص لان الاثاث يشمل الفرش والاواني شيئا قال شوبرى وأما القطعة فالأوجه
انه كالثياب مطلقا كما فى شرح الروض (قوله وحمام) أى ان لم يكن فيه خروج
محرم والا حرم شرح مخرج المخرج المحرم أن يكون لغير ضرورة كما فى عش عليه
(قوله لا للرجل) أخذه من تهديم الخبر لانه يفيد الحصر أى فيحرم عليه ذلك
واجتناب كل ما يشعر بالنسبة أى الضرر والتفصير والفرف بينه وبين المرأة
أب المرأة لا صير لها على المصيبة بخلاف الرجل حل (قوله وسيد) أى وعملك ومهر
ومصدق وعالم وصالح بخلاف غير من ذكره بحرم الاحداد عليه شوبرى
(مصل فى سكى المعنة) (قوله يجب سكى المعنة فرقة)
ولو اسقطت حق السكى عن الزوج لم يسقط كما اتى به المصنف لجواب ما يروى
واسقاط ما لم يجب لا غ شرح مخرج مخرج منه انها سقطت فى اليوم الذى وقع فيه
الاسقاط منها لجواب سكتها بطلوع فجره اه عش عليه ثم قال فى موضع
آخر لو مضت المعنة أو بعضها ولم تطالبه بالسكى لم تصدق فى الذمة بخلاف الفقة
لانها معاوضة اه حجر (قوله أو مسخ) أو انقضاء برقة أو لعان أو رضاع حل
أو مراده بالفسخ ما يشمل الانفاخ وصرح بوجوب السكى للاعنة عش أيضا
(قوله أو وفاة) أى حيث وجدت تركة وتقدم على الديون المرسله فى الذمة شرح
م وقال عش وتقدم سكتها على مؤن التغيير لانه حق تعلق بعين التركة ومحلها
بالنسبة لليوم الذى وجبت فيه لا بالنسبة لما بعده لعدم وجوبها لانهما تجب يوما
يوما كما قاله م ر (قوله من حيث سكتتم) صفة لمخوف كما أشار الى ذلك البيضاوى
بقوله أى مكانان مكان سكتناكم ع ش (قوله فى الرجوع) أى الى أهلها
والظاهر أن هذا كان باجتهاد منه فلما نزل عليه الوحى بخلافه أمرها بالمسكنى بيتهما
التي كانت فيه (قوله فى الحجرة) أى حجرة النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فى بيتك)
أى المحل الذى كنت فيه والاضافة لادنى ملابس ع ش (قوله يبلغ الكتاب)
أى المكتوب وهو العدة (قوله ولو فى العدة) كأن خرجت لغير حاجة بلا إذن
الزوج واذا عادت الى الطاعة عادت السكى حل (قوله وصغيرة) أى متوفى
عنها أو استدخلت ماء المحرم كما فى زى وهذا قد يشكل على ما قدمه من انه
يشترط لوجوب العدة على الصبية اذا وطئت تهيئتها للوطء فان لم تهيئها فلا عدة
لها وقياسه ان استدخال الماء لا يوجبها بالطريق الأولى اللهم الا أن يقال المراد

دعائى وقال امكنى فى بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشرا صححه الترمذى وغيره

هذا حيث (تجب نفقتها) على الزوج (ولم تفارق) فلا تجب سكنى لمن لا نفقة لها عليه من ناشز ولو في العدة وصغيرة
لا تحتل الوطء وامة لا تجب نفقتها كالتجب لعدة عن وطء شبهة ولو في نكاح فاصدقة يرى بذلك أعم من قوله
انه ناشز وهو من زياد في معدة فسمع أو وفاة وحيث لا تجب (٤٣٠) سكنى لعدة فللزوج أو وارثه اسكانها

حفظ المائه وعلم الاجابة
وحيث لا تركة ولا تبرع الوارث
بالتسكنى من السلطان اسكانها
من بيت المال وانما وجبت
السكنى لعدة وفاة ومعدنة
فحوط الاقباتن وهي حائل دور
الدقة لانها لصيانة ما الزوج
وهي تحتاج اليها بعد العرقه
كما تحتاج اليها قبلها والنفقة
لسلطنه عايمها وقداة ملعت
واذا وجبت السكنى فانما
تجب (في مسكن) لا ثقبها
(كانت به عند الفرقة) ولو كان
(من نحو شمر) كموقف عافطة
على حفظ ماء الزوج نعم لو ارتحل
امه او في الباقي قوة وعدد
تخيرت بين الإقامة والارتحال
كما يعلم مما يأتي في العذولان
مفارقة الادل عدة موحشة
ونحو من زياد في (ولا تخرج)
منه ولو رجعية (ولا تخرج)
هي منه ولو وافقها الزوج على
خروجها منه بغير حاجة
ليبرو على الحاكم المنع منه
لان في العدة حق الله تعالى
وقد وجبت في ذلك المسكن

بالتسكنى هنا التبرع بالفعل وهناك باعتبار السن لكن يشك كل على هذا الجواب
ما سيأتي للشارح فيما لو ارضعت اجنبية زوجها من قوله ولو بعد طلاقها الرجعي
للقطع بعدم تبنيها للوطء لكونها دون الحولين فالظاهر ما اقتضاه كلام غير
الحشي من عدم اشتراط تبني الصغيرة للوطء ومن ثم لم يعتبر مكره سحر هذا القيد
الا في الصبي اه ع ش (قوله لا تجب نفقتها) بان لم تكن مسلمة له ليلانها رجلا
(قوله عن وطء شبهة) أي ويجب عليها ملازمة المسكن الى انقضاء العدة
وان لم تستحق السكنى على الواطئ اه ذى (قوله أعم) أي مفهومه أعم وقوله
في معدنة الخ يقتضي أن الاصل ذكره في معدنة الطلاق مع انه لم يذكره أصلا واجيب
بأنه لما ذكر ما يدل عليه في الجملة وهو قوله الا ناشز فسكانه ذكره تدبر (قوله
ولم تبرع الوارث) مقتضاه أنه لو تبرع الوارث بذلك لزمها الاجابة ومثله السلطان
وكذا اجنبى حيث لا ربة ولا نظرا لمنة لانها ليست عليها بل على الميت حل (قوله
وانما وجبت اسكنى الخ) غرضه هذا ابتداء فارق في القياس الذي تمسك به
الضعيف القائل بان المتوفى عنها لا تجب لها السكنى كالتجب لها النفقة كما في شرح
م ر (قوله لصيانة ماء الزوج) هذا أصل مشروعيتها فلا يتقضى بوجود السكنى
لان في ذهاب قبل الدخول أو كان المتوفى مغيرا لا يولد لثله أو صغيرة ونحو ذلك شورى
(قوله ح- فظة على حفظ ماء الزوج) لا يشمل نحو الهفيرة شورى (قوله لو ارتحل
اهاها) أي البدوية بخلاف الحضرية فانه يجب عليها الإقامة وان لم تساعده العلة
حل (قوله وفي الباقي الخ) أي من غير الادل فلو عاد والزمها العود حل (قوله
وعدد) أي كثرة فهو عطف سبب على سبب ويحتمل أن يكون بضم العين جمع
عدة (قوله ولو رجعية) لارد على من قال للزوج اخراجها واسكنها حيث شاء
لانها في حكم الزوجة قوله وعلى الحاكم المنع منه أي المذكور من الخروج
والاخراج للذين في المتن وقوله لان في العدة الخ راجع لقوله وعلى الحاكم واقله
لم يجز قال حل ويؤخذ منه انها لو اسقطت حقها من السكنى أو من ثمن منها
لا يسقط (قوله وقد وجبت في ذلك لمسكن) فسكانها لا يجوز ابطال أصل العدة
باتفاقهم لا يجوز ابطال تابعه شرح الروض (قوله هو ما قاله الامام) معتمد

قال زمالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن وما ذكرته في الرجعية هو ما قاله الامام قال
في المطلب ونص عليه في الام وفي المساور والمهذب وغيرهما من كتب العراقيين أن الزوج أن يسكنها حيث شاء
لأن في حكم الزوجة وبه جزم النووي في نكته

(قوله نهارا) اما الليل ولو اوله خلا طبعه منهم فلا تخرج فيه معطفا لذلك لانه مذبذبة
 الفساد الا اذا لم يمكنها ذلك نهارا اي وامنت كما يحسنه ابو زرعة اه جبر (قوله او غزلها
 ونحوه الخ) ظاهره وان كان عندها من يحدتها وتانس به لكان قال جبر بشرط
 ان لا يكون عندها من يحدتها ويؤانسها على الاوجه ع ش على م و سياق كلام
 المصنف يقتضي ان الضمير راجع لثني لانفقة لها فتقتضاه ان من لها النفقة لا تخرج
 لجارتها للغزل ونحوه ويؤيده هذا من في المذهب حيث اخبر عن هذا ايضا
 لكن تعليقه الا في فيه بقوله اذ عليه القياس بكفايتها بعد تقييد الخروج للجماعة
 عن لانفقة لها اذا علاقة للخروج للغزل والتانس ونحوها بالافقة وعدمها وذكر
 جبر محتملة وله غير من لها نفقة قبل مسئلة الخروج للغزل عند الجماعة فتقتضاه انها
 غير مقيدة عن لانفقة لها فالضمير في غزلها لامعندة من حيث هي لا بقيد كونها
 لانفقة لها لكن منيعه في شرح الروض كمنيعه هنا ومثلها م د (قوله عند جارتها)
 اي الملاصقة لها وملاصقة الملاصقة لا ما ذكره في الوصية حل (قوله ايلا) اي
 حصه منه لم تكن معطاه والا فبحرم عليها ان تقتد عند جارتها معطاه الليل وتقل
 عن ابن شبة انه يردح في ذلك للعادة ويجري عليه جبر كشيخنا حل (قوله وباتت
 بيتها) اي وان كان لها صناعة تقتضي خروجها بالليل كالسماة عند العامة بالعالمه
 وينبغي ان عمله اذا لم تنجح الخروج في تحصيل نفقتها والا بازالها الخروج اه ع ش على
 م د (قوله وحامل بائن) اي بغير وفاة بخلاف المتوفى عنها ولو حامل فانه لانفقة لها
 شوبرى وحل (قوله الاباذن الزوج) هو ظاهر بناء في الرجعة على ما تقدم
 عن الحماوي انه يسكنها حيث شاء اما على المتمدن انه لا يسكنها في غير المسكن
 الذي فورقت فيه فيشكل لان ملازمة المسكن حق الله تعالى فلا تسقط باذنه
 الا ان يقال تساخا فيه لعدم الفارقة للمسكن بالكيفية فتعذر ملازمة له عرفا ع ش
 على م د (قوله نعم لثانية) وكذا الاولى كما نقل عن شيخنا اضعف سلطنة الزوج عليها
 وظاهره وان كان لها من يقضي حاجتها وفي كلام شيخنا انها لا تخرج لذلك حل
 وفي ع ش على م قوله ان الرجعية كافية قضية التعامل اما في الرجعية لو احتاجت
 للخروج لشراء قطن او تانس بجارتها بالاجاز (قوله او على نفسها) او مال
 او اختصاص م د (قوله او مال) اي ولو غيرها وان قل اه ب د (قوله بغيران)
 ويظهر ان المراد بالجارتها الملاصقة او ملاصقة ونحوه كالقائل لا ما في الوصية
 شرح م د اقول لو اعتبر بالعرف كما يأتي في رفع الذي بناءه على بناء جاره المسلم
 لسكان قريبا شوبرى (قوله اي شدة تأذيهم بها) ويتعين حمل كلام المصنف على

قال السبكي والاول اولي
 لا طلاق الاثمة والاذري
 انه المذهب المشهور والركن
 انه الصواب (الا لذكر كشرى
 غيره من لها نفقة) على المفاوق
 (نحو طمام) كقطن وكتان
 (نهارا او غزلها ونحوه) كحديثها
 وتانسها (عند جارتها ايلا
 ان رجعت ولباتت بيتها)
 الحاجة الى ذلك اما من لها نفقة
 كرجعية وحامل بائن فلا يخرجان
 لذلك الاباذن الزوج كالزوجة
 اذ عليه القياس بكفايتها
 لثانية الخروج لغير تحصيل
 النفقة كسواء قطن ويبيع غزل
 كما ذكره السبكي وغيره
 (وتكوفي) على نفس او مال
 من نحو هدم وغرق وفسقة
 بجوارين لها وهذا اهم من قوله
 تخوف من هدم او غرق او
 على نفسها (وشدة تأذيها
 بغيران او عكسه) اي شدة
 تأذيهم بها الحاجة الى ذلك

بمخلاف الأذى اليسير إذا لم يخلو منه أحد ومن الجيران إلا ما هوهم فأجاب الزوج نعم إن أشد أذاها بهم أو عكسه وكانت الدار مبيعة فقلهم الزوج عنها ونخرج بالجيران ما لو طلق بيت أبيها وتأذت بهم أو هم بها فلا نقل لأن الوحشة لا تملول بينهما (ولو كانت لبلد أو مسكن بأذن) من الزوج (فوجب عدة ولو قبل وصولها) إليه (اعتدت فيه) لأنها مأمورة بالمقام فيه سواء أحولت الامتعة من الأول أم لا (أو) انتقلت لذلك (بلا إذن في الأول) تعتد وإن وجبت العدة بعد وصولها الثاني لمصيانها بذلك نعم إن أذن لها بعد انتقالها أن تقيم (٤٢٣) في الثاني فكما لو انتقلت بالأذن

(كما لو أذن) في الانتقال (فوجب) أي العدة (قبل خروجها) تعتد في الأول لأنه الذي وجبت فيه العدة (أو سافرت بأذن) لحاجتها أو لحاجته كبيع وعجرة وقجارة واستئلال من مظلة وردائق أو لحاجتها كزهوة وزيارة (فوجب) في طريق فعودها (أولى) من مضيا وإنما يلزمها المود لأن في قطع السبيل مشقة ظاهرة وهي معتدة في سيرها مضت أو عادت (ويجب) أي عودها (بعد انقضاء حاجتها) إن سافرت لها (أو) بعد انقضاء (مدة الأذن) إن قدر لها مدة (أو) مدة (إقامة المسافر) إن لم يدر لها مدة في سفر غير حاجتها لتعتد البقية في الطريق أو بعضها فيه وبعضها في الأول عمل بحسب الحاجة (كوجوبها بعد وصولها) المقصد

ما إذا كان تأذيتهم من أمر لم تنعده ولا أجبرت على تركه ولم يجعل لها الانتقال حيثئذ كما هو ظاهر شرح مرسو برى (قوله اليسير) وهو ما يحتمل عادة شو برى (قوله ومن الجيران) أي وبمخلاف تأذيتهم من الجيران إلا ما هوهم فمهم قيد ملاحظ في كلامه أي جيران غير إجماع (قوله وتأذت بهم) الظاهر أن يقول بهما السكن مراده التعميم في أهلها إشارة إلى أن الأبوين غير قيد (قوله ولو قبل وصولها) أي وبمضيها بشرط مجاوزته في الترخيص للمساfer من البلد والأوجب عليهم بالعود (قوله في الأول تعتد) أي يجب عليهم ذلك وإن لم يجب عليهم أسكنها لأنها حيثئذ نائمة ح ل وفيه أن المأثر زاد أعادت الطاعة في أثناء العدة عاد لها وجوب الأسكان من حين عودها كما تقدم له (قوله أو سافرت بأذن الخ) لأنهم من هذه بما قبلها لأن هذه سافرت وتعد بمخلاف ذلك فانها انتقلت أسكن (قوله أو لحاجته) أو مانعة خلع (قوله من مظلة) بكسر اللام اسم للظلم أما بالفتح فاسم لما ظلم به معتدرا بما عني ع ش على م ر (قوله أو لحاجتها) عداقة بما إذا كان لحاجة أجنبي وقوله وزيارة أي زيارة الصالحين أما زيارة الفاسقين من حلة الرحم فهي من حاجتها ح ل (قوله في طريق) أي بعد مجاوزة ما يشترط مجاوزته في الترخيص للمسافر كما رشده إليه التعليل ح ل (قوله فعودها أولى) هذا شامل كاترى لما إذا كان السفر لاستئلال مظلة أو الحج ولو مضيا وفي جواز الرجوع حيثئذ فضلا عن إفضائه مع عدم المانع من المضى نظرا ليجنى رشيدى (قوله أو مدة إقامة المسافر) وهي ثلاثة أيام غير يومى الدخول والخروج ع ش (قوله عمل بحسب الحاجة) تعليل لقوله ويجب بعد انقضاء حاجتها أي مع علمه وهي قوله ثمة دفلا ذكره بجنبه كما منع م ر كان أوضح قوله لكن إن سافرت استدرالك على قول المتى فعودها أولى (قوله لأنها خرجت الخ) أي فبإزالة أهبة الزوج عنها لا تزول أهبة السفر عنها

فإن يجب عودها به لما ذكر وأطلق في السفر أولى من تعيده له بالحج والقبارة لكن إن سافرت بمقروط معه لحاجته لزمها العود ولا تقيم بعمل الفرق أكثر من مدة إقامة المسافر إن أمث الطريق ووجدت الرفقة لأن سفرها كان بسفره فيقطع بزوال سلطانه واغتفر لها مدة إقامة المسافر لأنها خرجت بأهبة الزوج فلا تبطل عليهم أهبة السفر وذكر أولية العود مع قولى أو مدة إلى آخره من زيادتي

(ولو خرجت) منه (فطلقه او قال ما له نيت في خروج او) قال وقد قالت اذنت لي في ذلك (اذنت لانقله حلف) فيصدق لان الاصل عدم الاذن في الاولى وعدم الاذن في الثانية فيصيب رجوعها في الحال الى مسكنها وهذا بخلاف ما لو كان القائل في الثانية وارث الزوج فانها المصدقة بيمينها لانها اعرفت بما جرى من الوارث والتصریح بالتعريف في الثانية من زيادتي (واذا كان المسكن) (٤٣٣) ملكا (له ويطبق بها تمين) لان تعدديه لماسر (ومع بيعه في

عدة أشهر) كالسكري لاني
عدة حمل أو اقراء لان آخر المدة
مجهول (أو) كان (مستمارا
أو مكثري وانقضت مدته) أي
المكثري (اقتلت) منه (ان
امتنع المالك) من بيعها ما يريد
الزوج بأن رجوع التعريف لم يرض
بما دونه بأجرة المثل وامتنع
المكثري من تجديد الاجارة
بذلك وكامتناعه خروجه عن
أهلية التبرع في المسكن
فيكون أوسع (أم) كان
ملكاً (لما تقيرت) بين الاستمرار
فيه بأجرة أو اجارة والانتقال
منه وهذا ما صححه في الروضة
كاملها اذ لا يلزمها بذلك
بأجرة ولا بأجرة فنقول الاصل
استمرت أي جواز التلاخيف
ذلك وان أشعر كلامه
بالوجوب (كأن كان) المسكن
(خسيساً فتقريباً الاستمرار
فيه وطلب النقل الى لائق بها
(ويحذر) هو (ان كان نفيساً)
بين ابقائها فيه ونقلها الى
مسكن لائق بها ويقرى
المسكن الاقرب الى المنقول

يسقط السلطنة فاعترفوا له امة السفر ح ل وفي المختار تأهب استعدادا به الحرب
عدتها وجهها أهلب اه فالتفت لانها خرجت ملتبسة بما عده من المأكول وحوامج
السفر فلا يفوت عليها ذلك ويقال لها يخرج د فراقها سا فري من غير أهبة بل تمكث
مدة إقامة المسافر انصاعيل ذلك فقوله أهبة السفر أي المدة التي تنأهب فيها
للسفر (قوله منه) أي من المسكن (قوله حلف) ويجب عليه اسكانها
في الثانية دون الاولى علامته صدقه ح ل (قوله من الوارث) متعلق بأعرف
قال سم والحاصل ان المعتذر ان الزوج يصدق اذا انصاعيل اصل الاذن أو سفته
والوارث يصدق اذا أنكر الاصل دون الصفه (قوله لماسر) أي في الآتية من قوله
لا تخرجوهن من بيوتهن أو في الحديث من قوله اسكني في بيتنا حتى يبلغ الكتاب
أجله أو في قوله لان في العدة حق الله تعالى تدبر (قوله وصح بيعه) أي ويكون مسلوب
المنفعة بنية مدة العدة (قوله في عدة أشهر) فلو كانت في اثنا عشر شهرا وانقضت الى
الاقراء لم ينفسخ ويخبر المشتري وانظر لوراجعها وسقطت العدة هل بطل خياره أولا
شوبري (قوله أو اقراء) سواء كان لها عادة أم لا لانها قد تختلف واقول لم ينظر في
عدة الا شهر الى انها قد تنقل الى الاقراء اذا وصلت الى سن يحتمل ذلك أي الاتعمال
شوبري (قوله لان آخر المدة مجهول) جهله في الاقراء ظاهر وأما في وضع الحمل
فانه لا يدري هل تضعه بعد مضي اقله أو قاله أو اسكنه لكن يرد عليه ان آخره
معلوم وهو ما وقع أربع سنن اذا ان يقال يحتمل ان يموت ولا ينزل من بطنها فلا تنقضي
عدتها مادام في بطنها فالأخرى حثت في وضع الحمل وفيه ان هذا لا يرد
بعد التوجيه المتقدم (قوله فتقريباً الاستمرار الخ) ولا يمنع من ذلك رضاها به
قبل الفراق لانها قد فعل ذلك لدوام العصبية وقد انقطعت سم (قوله يتقري)
أي وجوباً بقوله وجوباً معتمد (قوله ولا مدخلتها) أي دخول محل هي فيه
وان لم يكن على جهة المساكنة شرح م د (قوله فيهما) أي المساكنة
والمدخله (قوله بأجنبية) أي امالة فلا يرد أنها سارت أجنبية (قوله أو حليته)
أي التي يجعل له وطؤها وقيل التي تحمل منه في فراش واحد شوبري (قوله فهو
هجرة) أي جنسها بدليل قوله وانفرد كل بواحدة وهي كل بناء محوط م د

عنه بحسب ما يمكن وظاهر كلامهم وجوبه واستبعده القراء الى ونزد في الاستقبال (وليس له) ولو احيى مساكنها
ولا مدخلتها في مسكن لما يقع فيهما من الطلوع أو هي حرام كالحلوة بأجنبية (الافى دار واسعة مع مبرز يصير محرم لها
مطلقاً) أي ذكرها كان أو أنثى (أو) مع مبرز يصير محرم (له أنثى أو حليته) من زوجة أو أمة (أو) في (دار بها نحو هجرة)
كطيفة (وانفرد كل) منهما بواحدة عرافتها كقطع ومستراح وممر (ومرقا

(واغلق باب بينهما) أو سد
وهو أولى فيمرز ذلك في
الصورة ولو بلا محرم أو نحوه
في الثانية لانتفاء المحذور فيه
لكنه يكره لانه لا يؤمن معه
النظر ولا عبرة في الأولى بمنحون
أو من غير لا يزوة يعبري فيها
بما ذكر مع ما فيه من زيادات
الاول من تغييره بما ذكره
وظاهر انه يعتبر في الحلية
كونها ثقة وان غير المحرم من
ساح نظره كأمراة ومسوح
تقين كالمحرم فيما ذكر
(باب الاستبراء)
هو لغة طلب البراءة وشرعا
الترخيص بالمرأة مدة بسبب
ملك اليمين حدودا أو زوالا
لبراءة الرحم أو تعبد أو هذا جرى
على الأصل والاعتدال بسبب
الاستبراء يفي بذلك كان وطء
أمة غيره طائفا انها أمة على ان
حدوث ملك اليمين أو زواله
ليس بشرط بل الشرط كما
سيأتي حدوث حل التمتع به
أو يوم التزويج ليوافق ما يأتي
في المسكوبة والمرتدة وتزويج
موطوءة ونحوها (يجب)
الاستبراء لحل التمتع أو تزويج
(ملك أمة) ولو معتدة (بشراء
أو غيره) كارت ورمية

(قوله وأغلق) أي وجوبه باطل القاضي أبو الطيب والمأوردى وسمر شرح مر (قوله
باب بينهما) أي على الدوام أخذ من قوله أو سد ولا يظهر هذا الا في علو وسفل كما
قاله شيخنا عز بن زى (قوله كونها ثقة) بحيث يمنع وجودها وقوع فاحشة بحضورها
والأوجه ان الأعمى القطن ملحق بالعمى وسكتت عن محرمها ومحرمه الاثنى وظاهره
وان لم يكن ثقة ومقتضى كلام شيخنا ان محرمها لا يشترط كونه ثقة بخلاف محرمه حل
(باب الاستبراء)

بالمدة وذكره عقب العدة لاشتراكهما في أصل البراءة م وسمى بذلك
لانه طلب فيه أقل ما يدل على البراءة اه (قوله التريض بالمرأة) أي صبر المرأة
فلعل الباء زائدة ولذا أسقطها م وزادها عن العدة إشارة الى ان التريض
قد يكون من السيد وقال المرأة دون الأمة إشارة الى انه قد يكون في الحرمة
كما يأتي في قوله المتن وبزوال فراش له عن أمة بتمتعها (قوله حدودنا كالشراء)
أو زوالا كالتقوى وهما تميزان محمولان عن المضاف وقوله لبراءة الرحم علة للتريض
مع سببه (قوله أو تعبدنا) كالصغيرة والأتيسة ع ش وهو معطوف على قوله
لبراءة رحم أي أو للتعبد وليس معطوفا على حدودنا (قوله وهذا) أي قوله بسبب
ملك اليمين (قوله طائفا انها أمة) خرج به ما لو طأها زوجته الحرمة طائفا منه بثلاثة
أقراء أو زوجته الأمة فتعبد بقرين كما تقدم له ع ش على م ر (قوله على ان
حدوث) هذا الترتيب لا يفيد شيئا لانه يعني عنه قوله وهذا جرى على الأصل حل
وقال ع ن أقي به نوطئة لما بعده (قوله بل الشرط) مراده بالشرط السبب
وقوله به أي بالملك وهو متعلق بحل لا بحدوث والمعنى حدوث حل التمتع المحاصل
بسبب الملك بعد زواله بمانع ككتابة وردة ووطء غير (قوله أو يوم
التزويج) أي إرادته (وقوله ونحوها) كالمستدخلة ماء المحترم في فرجها
ع ش (قوله لحل التمتع أو تزويج) بيان للمقتضى الاستبراء ولهما أسباب فمن أسباب
الأقل الملك وطلاق أمه المملوكة قبل وطء زوجها لها وزوال كتابة وردة وزوال
فراش له عن أمة بعنفها ومن أسباب الثاني وطء الأمة التي يريد تزويجها حل
وجعل زوال الفراش المذكور سببا للاول فيه نظير بل هو سبب الثاني لانها
لا تنزوج بعده طائفا الا ان استبرأت نفسها تأمل م ر (قوله بملك أمة) أي ملكا لازما
(قوله ولو معتدة) أي فيجب الاستبراء بعد انقضاء العدة وهذا عمله في إرادة التمتع
أما في إرادة التزويج فلا يجب الاستبراء كما مر في الروض ففي هذا مع قول
الشارح لحل التمتع أو تزويج المطلق في محل التقييد وفيه ما فيه حل وحل وجوب

الاستبراء بعد افضاء العدة اذا كانت معتدة من غيره فان كانت معتدة منه أي من
المشتري وجب الاستبراء فقط وتنقطع به العدة (قوله وسي) بشرطه الآتي
من القسمة على الراجح أو اختيار التملك إلى المرحوح كما يعلم من السير فلا اعتراض
عليه حيث أطلق هنا وقيد هناك فيعمل المطلق على المقيّد وعن الجويني والقفل
وغيرهما أنه يحرم وطء السراري إلا في يمين من الروم والمهند والترك إلا أن
ينصب الامام من يقسم الغنائم من غير ظلم أي يفرز خمس الخمس لأهله اه سم على
حبر والعتمد جواز الوطء لاحتمال أن يكون السباي ممن لا يلزمه القضاء كدعي
وخص لا يحرم بالنسبة م ر وزى وح ف (قوله ورد بعب) ولو في المجلس
(قوله ولو بلا قبض) أي في جميع ما مر عن وعادة أهله مع شرح م ر ولو مضى زمن
استبراء على أمة بعد الملك وقبل القضاء حسب زعمه أن ملكها يارث لقوة الملك به
ولذا صح بيعه قبل قبضه وكذا بشرائه ونحوه من العاوضات في الأصح حيث لا خيار
لأم الملك به ولزومه ومن ثم لم يحسب في زمن الخيار ضعف الملك (قوله وبكر)
في كون البكر تقن براءة زوجهما نظراً لأنه يمكن شغلها باستدخال التي من غير وطء
الآن يقال هي كالأيسة لأن الأيسة حمله لا يحتمل فليس المراد بالتقن حقيقة
ح ل (قوله بالنسبة لحل التبع) راجع للمسائل كلها من قوله وان تقن إلى قوله
أم من استبرأها وهو معلق بعب الاستبراء أما بالنسبة للتزويج فيصير تزويجها
من غير تجديد استبراء ح ل وشو برى وانما توقف وطؤه على الاستبراء دون
تزوجيه ووطء الزوج قبل لو انتقلت اليه من سبي أو امرأة أو رجل لم يها أو وطأ
رأسه براء ودون عتقه ثم تزوجه لأن ملك اليمين سبب ضعيف في الوطء إذ لا يقصده
استقلاً لا متوقفاً على الاستبراء بخلاف أنه كاح فانه سبب قوي إذ لا يقصد إلا
فلا يتوقف على الاستبراء ولذلك جاز وطء المحامل من الزنا بالنسكاح دون ملك اليمين
اه سم وقوله إذ لا يقصد أي الوطء وقوله به أي الملك وقوله استقلالاً أي بل تبعاً
للخدمة المقصودة وقوله فتوقف أي الوطء وقوله إلا أنه أي الوطء أيضاً (قوله
في سبايا أو طاس) بنفق الممزة اسم موضع كافى المختار وفي قل بضم الممزة الأصح
من فقها وسبايا أو طاس هم سباياها وازن وثيق واضيفت لاوطاس لأن الغنمية
كانت فيه وهو موضع بين مكة والطائف وكانت السبايا من النساء والذاري
سنة آلاف ومن الأبل أربعة وعشرين ألفاً ومن الغنم فوق أربعين ألفاً وأربعة
آلاف أوقية من الفضة وكان المشركون عشرين ألفاً والمسلمون اثني عشر ألفاً عشرة
من المدينة وثمان من مكة وكان ذلك ثمان من الهجرة عام الفتح اه من شرح

وسي ورد بعب ولو بلا قبض
وهبة قبض (وان تقن براءة
رحم) كصغيرة وأيسة وبكر
وسواء أم ملكها من أي أم
امرأة أم من استبرأها بالنسبة
لحل التبع وذلك لقوله صلى الله
عليه وسلم في سبايا أو طاس
الآنوطاً حامل حتى تضع
ولا غير ذات حمل حتى تحيض
حضة رواء أبوداود وغيره
وصححه الحاكم على شرط مسلم
وقاس الشافعي رضي الله عنه
بالمسبية غيره إجماع حديث
الملك

المسكنة أو عجزها سيدها
بعضها عن الصوم (و) بزوال
(وعدة) منهما أو من أحدهما
لمود ملك التمتع بعد زواله
بالنكاح أو السكنة أو بالردة
وتعبرى بما ذكرنا من قوله
ويجب في مكاتبه عجزت وكذا
مرتدة (لايجل) لها (من نحو صوم)
كاعتكاف وإحرام وهرن
وحيض ونفاس بعد حرمتها
على السيد بذلك لأن حرمتها
به لا تخل بالملك بخلاف النكاح
والسكنة والعدة وتعبرى
بذلك أعم من قوله لأن حلت
من صوم واعتكاف وإحرام
(ولا يملكه زوجته) لأنه
لم يقدر به حل (بل يسن)
ليتميز ولد النكاح عن ولد ملك
اليمين فإنه في النكاح ينقذ
مملوكا ثم يمتق بالملك وفي ملك
اليمين ينقذ مملوكا ثم يمتق
أم ولد (و) يجب الاستبراء
(بزوال نراش له عن أمة)
مسزولة كانت أولا (يعنقوا)
باعتق السيد أو بموته فإن
كانت مسزولة أو مديرة كما
تجب العدة على المفارقة عن
نكاح فعلم أن الأمة لو عتقت
مزوجة أو معدة عن زوج
لأمة ثم أعلم أن الأمة

فراشاً السيد ولان الاستبراء حل النكاح أو التزويج وهي مشبهة بمحق الزوج

بمخلافها في عدة وطء شبهة لانها لم تصر بذلك فراشا غير السيد (ولو استبرأ قبله) أي قبل العلق (مستولدة) فانه يجب عليها الاستبراء للمامر (لا) ان استبرأ قبله (غيرها) أي غير مستولدة من ذال عنها الفراش فلا يجب الاستبراء منه تزويج حال اذا نشبه منكوحة بخلاف المستولدة فانها تشبهها فلا يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال فراشها (وحرم قبل استبراء تزويج موطوءته) هو اولي من (٤٣٧) قوله موطوءة مستولدة كانت أولا حذر من اختلاط المائتين

أما غير موطوءته فما رنت غير موطوءة فله تزويجها مطلقا أو موطوءة غيره فله تزويجها من الماء منه وكذا من غيره ان كان الماء غير محترم أو استبرأها من انقلى منه اليه (لا تزويجها) مستولدة كانت أو لا (ان اعتقها) فلا يحرم كالا يحرم تزويجه المعتدة منه أما غير موطوءته فان كانت غير موطوءة أو موطوءة غيره بزنا أو استبرأها من انقلى منه اليه وكذلك والاحرم تزويجها قبل الاستبراء وان اعتقها وذكر حكم غير المستولدة في هذه من زيادتي (وهو) أي الاستبراء لذات اقراء (حيضة) لماسر في الخبر فلا يكتفي بقيتها الموجودة ماله وجوب الاستبراء بخلاف بقية الطهر في العدة لانها تستعقب الحيضة الدالة على البراءة وهنا تستعقب الطهر لدلالة له عليها وليس الاستبراء كالعدة حتى يعتبر الطهر لا الحيض فان الاقراء

الشبهة ح في وعبار ح ل و زى قوله بمخلافها في عدة وطء شبهة وحيث تقدم الاستبراء ثم تكمل عدة الشبهة والواطى بالشبهة ان يعتد عليها في زمن عدته دون زمن الاستبراء اه وانما تقدم الاستبراء لان السيد كالزوج والعلق كالطلاق وتقدم اربعة الطلاق تقدم على عدة الشبهة وكذا الاستبراء (قوله لم تصر بذلك فراشا) أي في غير زمن الوطء والا فقد تقدم انها به تكون فراشا لواطى حيث تقدم وكذا ما دامت الشبهة باقية كالتكاح الفاسد ح ل (قوله للمامر) أي في قوله كما تجب العدة الخ (قوله تزويج موطوءته) أي تزويجها الكل شخص ومثل موطوءته موطوءة غيره ان كان الماء محترما وأراد تزويجها غير صاحبه ولم يكن البائع استبرأها قبل البيع كما يعلم من التفصيل الذي ذكره الشارح (قوله هو اول الخ) لانه يروم انه اذا اشترى موطوءة لغيره ولم يعطاها هو انه يستبرأها اذا أراد زواجها (قوله من اختلاط المائتين) أي اشتباهها بمعنى انه لا يدري أن الولد من الاول أو من الثاني فلا ينافي ما تقدم ان الرحم اذا استنفذ لا يقبل مني آخر شيئا (قوله فله تزويجها) المناسب للمتن ان يقول فلا يحرم تزويجها قبل الاستبراء وقوله مطلقا أي من كل أحد (قوله لا تزويجها) أي لنفسه (قوله) أما غير موطوءته محتررا الضمير في تزويجها فليس مكررا مع ما سبق لان الذي سبق في تزويجها لغير (قوله والابان كانت موطوءة بغير زنا) ولم يستبرأها من انقلى منه اليه (قوله وان اعتقها) الواو والعمال لان فرض المسئلة انه اعتقها (قوله) لانها أي بقية الطهر تستعقب أي تستعقب الحيضة الخ فالحيضة فاعل والمفعول محذوف كذا فله بعضهم وقيل ان تستعقب بمعنى تطلب أو تستلزم فتكون الحيضة مفعولا (قوله تستعقب الطاهر) أي تطلبه أو تستلزمه ولا يصح ان يكون الطهر فاعلا لان التامع منه (قوله وليس الاستبراء كالعدة) راجع لقول المتن وهو حيضة ولم يقل وهو طهر نظير العدة كما هو المذهب القديم (قوله لانه بدل عن القرء) حيضا وطهرا فيسه ان يعتبر هنا الحيض لا الطهر وليس القرء مذكورا في المتن حتى يقال ان الشهر بدل عنه فالاولى ان يقول لانه لا يخلو عن حيض غالبا (قوله ولحامل الخ) ان قلت الزوجة الحامل التي لا تعتد بالوضع لا يكون حملها الامن زنا

فيها متكررة فتعرف بتخلل الحيض البراءة ولاة كور هنا فيعتد الحيض الدال عليها (ولذات أشهر) عن لم تحضر أو آتت (شهر) لانه بدل عن القرء حيضا وطهرا غالبا (وما لم غير مائدة بالوضع)

وحيث أنه بقره ولو من زنا غير محتاج اليه قلت به مرد ذلك بأن يشترى زوجته
الحامل فانها لا تعتد بالحمل والاستبراء مستحب وحيث أنه بقره ولو من زنا محتاج اليه
شورى بقره غير محتاج اليه الاولى غير ظاهر (قوله كسبية) أى غير مزوجة
ح ل (قوله ومزوجة) أى قبل البيع وصورته أن تكون زوجة صغير لا يراد له
أو مسح حتى يكون الرلد ليس من الزوج اذ لو كان منه وطلقاتها ثم باعها أسيدها
اعتدت بوضع الحمل واستبراء بعده ويشكل تزويج الامة للصغير والمسح ويجاب
بأن الرق لها أو طرق المسح له ح ل بأن كان الصغير ذميا وهى ذمية والعتق
بدار الحرب وسييت لان زوجة المسلم الذمية لا ترق بالسبي على المعتد وانظر رأى
فائدة فى الاستبراء مع كونها مزوجة مع أنه لا يستدبه حيث كفاياق واجب بانه
يجب على زوجها اذ املكها بعد الطلاق وقبل الدخول وبه تصور اى فى الصبي
بأن مزوجه القاضى لقطعة ويقبل له وليه ثم تقر بعد بلوغها بالرق لمن
صدقها والظاهر ان هذا التصور غير متعين بل مثله أن تكون زوجة له وهى
حامل فيشترىها فانه يسن له استبراءها كما تقدم ويحصل الاستبراء بوضع الحمل
فانها غير متسدة أصلا أو كانت معتدة بنسب الوضع كما اذا طلقت وهى حامل من زنا
فانها تستبرأ بوضع الحمل وتعتد به مدة شيئا (قوله ولو من زنا) أى لا تحيض معه
فان كانت ترى الدم مع وجوده حصل الاستبراء بحضه معه لان وجوده كان عدم
وان حدث الحمل بعد الشراء وقبل مضى ما يحصل به الاستبراء وكانت ذات أشهر
فيحصل بشهر مع حمل الزنا لانه كان عدم وهذا هو المتمد اه زى (قوله أو مسبية)
أى ولو كانت الزوجة مسبية وحيث لا تكرار فيه الا ان فيه بعدا من جهة أن الغاية
راجعة للحامل الشاملة للمسبية مطلقا ح ل أى فالمسبية الاولى غير مزوجة
والثانية مزوجة ويجاب أيضا بانه ذكر المسبية الاولى للتمثيل والثانية لاتعميم
(قوله لا اختصامها الخ) هذا فارق فى القياس الذى امتد اليه الضعيف القائل
بأن وضع حمل الزنا لا يكفي فى الاستبراء كالعدة (قوله كأن حاضت) أى أو مضى
شهر أو وضعت وحيث أنه مكيف هذا مع قوله السابق ان المروجة الحامل التى
لا تنقض عدها بوضع الحمل يكون استبراءها بوضع الحمل فقد اعتدت بالاستبراء
مع وجود المانع اه ح ل وأجيب بأن كلامه سابقا محمول على ما اذا طلقت الزوجة
ثم اشتراها ووضعت الحمل من زنا مثلا بعد الملك وكلامه هنا فيما اذا اشتراها وهى
مزوجة ثم طلقت بعد مضى صورة الاستبراء كما يدل عليه قوله فزال مانعه
وأجيب أيضا بحمل الاولى على ما اذا كانت زوجته بأن اشتراها فانه يسن له

كسبية ومزوجة حاملا
(وضعه) أى الحمل للغير
المسابق (ولو من زنا) أو مسبية
لذلك وموصول البراءة بخلاف
العدة لا اختصامها بالثأ كيد
بدليل اشتراط التكرار فيها
دون الاستبراء كما هو لآن
فيم احق الزوج فلا يكتفى
بوضع حمل غيره والاستبراء
الحق به لله تعالى فان كانت
معتدة بالوضع بأن ملكها
معتدة عن زوج أو وطء شبهة
أو عقت حاملا منها وهى
فرائس لسيدها لم تستبرأ
بالوضع لتأخر الاستبراء عنه
(ولو ملك) بشراء أو غيره
(أو محبوسية) كوثنية ومردة
(أو) نحو (مزوجة) من
معتدة عن زوج أو وطء شبهة
مع علمه بالحمل أو مع جهله
وأجاز البيع (فجبرى صورة
استبراء) كأن حاضت

(فزال مانعه) بأن أسقطت محو الجوسية أو طلقت المَرْوَجَة قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة أو انقضت عدة الزوج أو الشبهة (لم يكف) ذلك للاستبراء لانه لا يستعقب حل التمتع الذي هو القصد في الاستبراء وتغييره عاذاً كره في الأول أهم من قوله ولو اشترى بجوسية فحاضت (وحرم قبل) تمام (استبراء في مسية وطء) دون غيره كقوله لم يس ولم ينظر بشهوة للخص السابق ولم يروى اليه في أن ابن عمر قبل التي وقعت في سهمه من سببها أو طاس قبل الاستبراء ولم ينكر عليه أحد من الصحابة (و) حرم (في غيرها تمتع) بوطء كما في المسية وبغيره قياساً عليه وأما حل في المسية لأن غايتها أن تكون مستولدة حربى (٤٣٩) وذلك لا يمنع الملك أى فلا يعبرم التمتع وأما حرم وطؤها للخص السابق

وصيانة لئلا عنه عن اختلاطه بناء الحربى لا حرمة ماء الحربى وما نص عليه الشافعى من حرمة التمتع بها بغير الوطء جوابه قوله إذا صح الحديث فهو مذهبي وقد صح في حله الحديث حيث دل بغيره عليه بل ودل عليه أيضاً الإجماع السكوتى المأخوذ من قصة ابن عمر السابقة (وتصدق) المأخوذة بتلايين (في قولها حضرت) لانه لا يعلم إلا أنها غالبة للسيد وطئها بعد طهرها أو أثناء تخلف لانه لو نكحت لم يقدر السيد على الحلف (ولو منعته) الوطء (نقال) لها (أخبرتني بالاستبراء حلف) فله بعد حلقه وطئها بعد طهرها لأن الاستبراء مقوض إلى أمانته ولهذا لا يحال بينهما بخلاف من وطئت زوجته بشبهة

استبرأوها اه (قوله فزال مانعه) أى المانع من التمتع أى حله فالخصير راجع للحل المعلوم من المقام والاستبراء أى محضه والاعتداده (قوله لانه لا يستعقب حل التمتع) أى لا يعقبه حل التمتع ولا يتسبب عنه ع ش على م ر ويؤخذ منه أن حل مرفوع لا منصوب وفيه أن هذا يأتى في الحرمة إذا اشترىها بغير حرمة ثم حاضت مثلاً مع أنه يعتد بذلك اه حل (قوله وحرم وطء) والاقرب أنه كبيرة وينبغي أن يحل امتناع الوطء ما لم يخف الزنا فان خاف بآزله ع ش على م ر (قوله قبل الخ) أى لما نظر عنه كما يبرق الفضة فلم تتلك الصبر عن تعقبها اه زى أو انه فعل ذلك اغاظة للخص فاد (قوله من سببها أو طاس) لا ينافى قول غيره من سببها بجلولاه لأن جلولاه كانوا معارفهم لموازن في القتال لكونهم حلفاء هم أى معاهدتين لهم فيمكن أن السبب ما من موازن أو من جلولاه وقسموها في الموضع المسمى بأوطاس تتكون الجارية الواقعة لابن عمر من جلولاه (قوله وبغيره) منه النظر بشهوة اه ح ل (قوله الإجماع السكوتى) فيه أن واقعة ابن عمر كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم ومن شروط الإجماع أن يكون بعد وفاته صلى الله عليه وسلم كما في جميع الجوامع فكيف استدله الشارح مع أنه لا ينقداه اع في زمنه صلى الله عليه وسلم وقال ح ل هذا لا يأتى إلا على جواز اجتهاد الصحابي في زمنه صلى الله عليه وسلم حرر (قوله حلف) انظر لم حلف مع أن القاعدة أن اليمين عليها لانها منكرة للاخبار ح ل (قوله مقوض إلى أمانته) أى من حيث أنه أن شاء صبر عن التمتع إلى مضي الاستبراء وأن شاء عصي وتمتع قبل مضي (قوله لا يحال بينهما) في إطلاقه نظر لانه يشمل ما لو كان السيد مشهوراً بالزنا وعدم المسكة وهي جيلة مع أنه يحال بينهما حينئذ ح ل مع زيادة (قوله الأبوطء) أى في قبلها لأن الوطء في الدبر لا يلحق به الولد في الأمة بخلاف الزوجة الحرة ح ل وهذا ضعيف (قوله عليه) أى على الإقرار

يحال بينهما في عدة الشبهة ١٠٨ يح ت نعم عليها الامتناع من تمكينه إذا تحقق بقاء شيء من زمن الاستبراء وان اجتمعا هاله في الظاهر وذ كرا التعليف من زيادتي (ولاتصير) الأمة (فراشا) لسيدها (الأبوطء) ويعلم بأقراره به أو البينة عليه ومثله ادخال المتى (فاذا ولدت للأمكن منه لحقه وان) لم يعترف به أو (قال عزلت) لأن الماء قد يسبقه إلى الرحم وهو لا يحس به وهذا فائدة كونها فراشا عاذاً كرفلاته يفرشاً بغيره كاللوات والخلوة ولا يلحقه ولدها وان خلاها بخلاف الزوجة فانها تكون فراشا بمجرد الخلوة بها حتى إذا ولدت للأمكن من الخلوة بها لحقه وان يعترف بالوطء

والعرق ان مقهور الكاح انتج والولد فاكنتي فيه بالامكان من الخلوة وملك اليه من قديمه بغير التجارة والاستخدام
ولا يكتفي فيه الا بالامكان من الوطء (لان نفاذ وأدعى استبراء) بعد الوطء بمحضة مثلاً بقيد من زدتها به قولي (وحلف)
وومنته لستة أشهر) فأكثر (منه) أي من الاستبراء فلا يلحقه (٤٣٠) لان الوطء الذي هو المناسط عارضه

(قوله) أي بالولد بان لم يستلحقه اه ح ل (قوله وأدعى استبراء) ليس بقيد بل متى
علم انه ليس منه وحلف على نفيه لم يلحقه (قوله وحلف) أي على ان الولد ليس منه
ح ل (قوله الذي هو المناسط) أي المول عليه في اللعوق (قوله حيث يلحقه)
ولا يجوز نفيه حيث لم يعلم زناها بخلافه هنا س ل (قوله وحلف) هذا على عكس
القاعدة من كون الميكن على المنكر احتياطاً بالنسب وفيه ان هذا داخل فيما قبله
لان دعوى الاستبراء يصدق بانكارها له واقرارها وحديثه فلا تظهر المقابلة
وأجيب بأنه أتى به توافقاً لقوله ويكتفي فيه الخ اه تأمل (قوله كافي ولد الحرة)
فيه تصريح بأنه يكتفي ان يقول في نفي الولد من الحرة ليس مني وقد تقدم في الامان
انه لا يكتفي لاحتمال ان يكون من شبهة الا ان يقال المراد به لا يجب مع ذلك التعرض
للاستبراء ايضاح ل

(كتاب الرضاع)

ويؤثر جواز النفاذ والخلوة وعدم تقاض الطهارة بالامس روض (قوله ائمة امم
لمس الثدي) هو اخص من المعنى الشرعي لان القوي لا يشمل ما اذا حلب اللبن
في اثناء وسقي الولد ولا يشمل تناول ما حصل منه كالحب والزبد وأعم من جهة أنه
شامل للرضاع من بهيمة وقوق وولبن وقوله وشرب لبنه عطف مسبب على سبب
وقيل بينهما عموم وخصوص وجهي (قوله لبن امرأة) المناسب للكلامه الا أتى
أن يقول لبن آدمية الا ان يقال ذلك شرط في المرضعة والشروط لا تنهك
في التعاريف ح ل (قوله والاصل في تحريمه الخ) لا يخفى ان الانسب ذكر
الدليل الذي يفيد ما يحصل به التحريم الذي الكلام فيه ولعله انما ذكر دليل التحريم
مع كونه غير متصور منسوطاً لقوله والكلام هنا الخ (قوله وخبر الصحابين)
أتى به تقصوداً لا آية على بعض الحرمات وهو الامهات والاخوات من الرضاعة
ومن الاولى في التحديد والتحليل (قوله وتقدمت الحرمة به) وسبب تحريمه ان
المابن جزء المرضعة وقد صار من اجزاء الرضيع فاشبهه منيها في النسب ولتصوره
منه لم يثبت له من احكامه سوى الحرمة دون نفوذه وعق وسقوط قودورده
شهادة فاذا ملك اباه وابنه من الرضاع لا يعتق عليه واذا قتل ابنه من الرضاع

دعوى الاستبراء فبقي محض
الامكان ولا تعويل عليه
في ملك الميكن وفارق
مولود الملق زوجته ومضت
تلازم اقراءه ثم أنت بولد يمكن
كونه منه حيث يلحقه بان
فراش السكاح أقوى من
فراش التسري بدليل ثبوت
النسب فيه بمجرد الامكان
بخلافه في التسري اذ لا يذفيه
من الاقرار بالوطء او البينة
عليه وقد عارض الوطء هنا
الاستبراء فلم يترتب عليه
اللعوق كما تحرر وانما حلف
لاجل حق الولد اما اذا وضعت
لاقل من ستة أشهر من
الاستبراء فليطه لأملم بانها
كانت حاملاً حينئذ (فان
أنكرتم) أي الاستبراء
(حلف) ويكتفي فيه ان الولد
ليس منه ولا يجب التعرض
للاستبراء كافي ولد الحرة
(ولو ادعت ابلاذا فانكر
الوطء لم يحلف) وان كان
ثم ولد لان اصل عدم الوطء
(كتاب الرضاع)

هو قطع الرأ وكسر هالقة امم لمس الثدي وشرب لبنه وشرعاً اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل
منه في معدة طفل أو دماغه والاصل في تحريمه قبل الاجماع وقوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وأخواتكم
من الرضاعة وخبر الصحابين يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وتقدمت الحرمة به في باب ما يحرم من السكاح

يقتل به واذا شهد لابنه أو أبيه من الرضاع قبل شهادته وفي وجه ذكره هنا
مع انه قد يقال الانسب ذكره عقب ما يحرم من النكاح غرض وقد يقال فيه
أن الرضاع والعدة بينهما تشابه في تحريم النكاح فيحصل عقبها لا عقب تلك لأن ذلك
لم يذكر فيه إلا الذوات المهرمة الانسب بمجمله من ذكر شروط التحريم شرح م ر
وقول م ر وسبب تحريمه ان الابن جزء لمرضعة الخ ولما كان حصوله بسبب الولد
المتقدم من منيه أو مني الفعل سرى إلى الفعل وأصوله وحواشيه كما يأتي ونزل منزلة
منه في النسب أيضا اه ع ش عليه (قوله والكلام هنا الخ) أي فلا يقال هذا
مكررم ما تقدم (قوله في بيان ما يحصل) أي التحريم به وهو الشروط الآتية (قوله
مع ما يذكره) وهو قوله وتصير المرضعة الخ (قوله تقريرية) أي بالمعنى السابق
في الحيض وهو انه لا يضر نفعها بما لا يسع حيضا وطمهرا ع ش (قوله أنزل الولادة)
أي ناشى عنها أي أنزلها لشمال الولادة ليشمل البكر كما يدل عليه كلامه الآتي
(قوله بكرة لها) وكذا أصولها وفروعها وحواشيه ما ح ل (قوله بأن كانت ذكورة)
قيد بذلك ليصح نكاحه ع ش (قوله ولا بلبن جنبية) هذا مبني على عدم
حل مناسكتهم والتمتع بالحل فيثبت التحريم بلبن الجنبية ح ل وانظر أي فائدة
لهذا مع تحريم نكاح الجنبية عند الشارع اذ لو قلنا ان لبن الجنبية يؤثر لم يقدشيا لأن
تحريم نكاحها اصل قبل الرضاع عنده وقد تظاهرت الفائدة فيما لو ارتضع عليها ذكر
وأنتى فعند غيره يحرم وعنده لا (قوله نكاح النسب) أي تابع له وقوله والله قطع النسب
بين الجن والانس أي بقوله والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا اه ع ن وفيه
ان هذا لا يدل على قطع النسب بينهما لان الله تعالى امتن علينا بأعظم الامرين لان
الآية مسوقة في كمال الامتنان من الله حيث جعل لنساء أزواجا وكونهن من جنسنا
(قوله وهذا لا يخرج) بناء على انه يقال للجنبية امرأة وفي كلام ابن النقيب ما يفيد
انه لا يقال لها امرأة حيث قال عدل المنهاج عن قول المحرواني إلى امرأة ليخرج
الجنبية وأما النساء فاسم للآثام من نبات آدم وكذا الرجال وإنما أطلق عليهم
في قوله تعالى وانه كان رجال من الانس الخ لمقابلة ح ل (قوله من انتهت الخ)
أي بجنابة لامرض ح ل بخلاف لبن غيرها وهي من انتهت إلى حركة مذبح
فانه يحرم وان وصلت إلى الحركة المذكورة لانها قد تعيش معه بخلاف تلك اه
سم وهو فياس ما في الجسديات من أن من وصل إلى هذه الحالة بجنابة التحقق بالاموات
ومن وصل إليها بمرض فهو كالصحيح لكن قضية قول م ر في شرحه لا تتواءم بالتغذي
ان المدرك هنا غيره ثم وانه لا فرق بين الحالمين ع ش (قوله ولا بلبن ميتة) خلافا

والكلام هنا في بيان ما يحصل
به مع ما يذكره (أركانه)
ثلاثة (رضيع وابن ورضع
وشروط فيه كونه آدمية حية)
حياة مستقرة (بلغت) ولو
بكر (سن حيض) أي تسع
سنتين قرية تقريرية فلا يثبت
تحريم بلبن رجل أو غنشي
مالم تنضج نوثته لانه لم يخلق
لغذاء الولد فأشبهه سائر
المائعات ولان اللبن أثر
الولادة وهي لا تنضج في
الرجل والغنشي نعم ~~بسكره~~
لها نكاح من ارتضعت بلبنهما
كأنه في الرضعة كما ملها
عن النص في لبن الرجل
ومثله لبن الغنشي بأن كانت
ذكورة ولا بلبن بهيمة حتى
لو شرب منه ذكر أو أنثى لم يثبت
بينهما اخوة لانه لا يصلح لغذاء
الولد صلاحية لبن الادميات
ولا بلبن جنبية لان الرضاع
تلاو النسب والله قطع النسب
بين الجن والانس وهذا
لا يخرج به عيب الاصل بامراة
ولا بلبن من انتهت إلى حركة
مذبح لانها كالميتة ولا بلبن
ميتة

للاثمة الثلاثة زى (قوله لانه من جنة الخ) وبه اندفع قولهم الابن لا يموت فلا عبرة
 بظرفه كلين امرأة حية في سقاء بنس اه م ر أى لان الميت عندهم بنس بالموت
 (قوله منفكة عن الحمل والحرمه) لان المراد الحل لها والحرمه عليها أى لا يتعلق بها
 حل شيء ولا حرمته نظرونها من صلاحية انططاب كالهيمة من ل وهبارة ح ل
 قوله منفكة عن الحمل والحرمه أى صارت غير مكلفة ولا يمكن عود التكليف اليها
 عادة فلا ترد الجنونة ولا ترد الصغيرة لانهما تمتنع من فعل المحرم كاتمتنع البالغة ويؤذن
 لها في فعل غيره فهي شبيهة بالمسكفة بل تؤمر وجوبا بالعبادات كما هو معلوم من باب
 اه ع ش على م ر والمراد بالصغيرة من بلغت سن الحيض اه (قوله فرعها)
 أى اثرها أى اثر احتمال الولادة ح ل (قوله فاكفى فيه بالاحتمال) أى فكما
 ان ولد النسب ثبت بالاحتمال فكذلك التسابع له (قوله فلا اثر الخ) ولوقلتا انه يؤثر
 لترتب عليه أنه اذا كان وليه زوجته بتناجيم على صاحب اللبن الزوج بها لانها
 زوجة ابنه من الرضاع وعلى عدم التأثير محل له ان يتزوجها وكذلك اذا كان زوجها
 المرضعة وقلنا يؤثر فان التسكع ينفسخ ولا ترته وعلى عدم التأثير لا ينفسخ وترته
 فاندفع ما يقال لا فائدة لهذا الشرط لانه اذا قلنا رضاعه يؤثر لا يترتب عليه شيء
 لان التحريم لا ينتشر الا الى فروعه ولا فروعه له (قوله بقينا) متعلق بالثني أى
 يعتبر في عدم البلوغ تيقنه فيخرج ما اذا تيقن البلوغ وما اذا شك فيه كما قاله الشارح
 (قوله الا ما تقي الامعاء) أى وصل اليها فخرج ما اذا تغاها قبل الوصول اليها فلا يحرم
 وقوله ولغيره لا رضاع الخ يقضى عنه ما قبله واعلم ذكره اكثره مخرجيه كما يفهم من قوله
 وغيره وايضا فالاول لا يشمل ما وصل الى الدماغ لتقيده فيه بهكونه متيقن
 الامعاء اه ع ش (قوله والوالدان رضعن الخ) أى قد جعل سبحانه مدة
 الرضاع حولين لكن قد يقال لادلاله لهذه الآية على ان الابن لا يحرم الا اذا كان
 الرضيع دون الحولين مع انه هو المقصود الا ان يقال لما كان الارضاع بعد الحولين
 لا يقال له ارضاع شرعا كان غير مؤثر في التحريم تدبر (فرع) قال في ع ب فلو حكم
 فاض بنبوت الرضاع بين الحولين نقض حكمه بخلاف ما لو حكم لتعريمه بأقل من
 الخمس فلا نقض اه ولعل الفرق ان عدم التعريم بهذا الحولين ثبت بالنص بخلاف
 ما دون الخمس اه ع ش على م ر (قوله بما يخالفه) أى حيث أمر النبي صلى الله
 عليه وسلم زوجة سيده أى سيد سالم بن حذيفة وهي سهلة بنت سهل كما في متن
 مسلم وشرحي الروض والبهجة ان ترضعه وهو رجل ليصير ابنها فيعمل له نظرها لانه كان
 يدخل عليها كثيرا اه اه انككت ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها بذلك واستشكل

لانه من جنة منفكة عن
 الحل والحرمه كالهيمة
 ولا يلين من لم تبلغ سن حيض
 لانها لا تشمل الولادة والابن
 المحرم فرعها بخلاف ما اذا
 بلغت لانه وان لم يحكم بلوغها
 فاحتمال البلوغ قائم والرضاع
 تلو النسب فاحسبته في
 بالاحتمال (و) شرط (في
 الرضيع كونه حيا) حية
 مستقرة فلا اثر لوصول الابن
 الى جوف غيره نظروجه عن
 التغذى (و) كونه (لم يبلغ
 حولين) في ابتداء الخامسة
 وان يلغها في اثنتيها (بقينا)
 فلا اثر لذلك بعدهما ولا مع
 الشك في ذلك نظير لارضاع
 الا ما تقي الامعاء وكان قبل
 الحولين رواه الترمذى
 وحسنه ونظير لارضاع
 الا ما كان في الحولين رواه
 البيهقي وغيره ولا ية والوالدان
 رضعن أولادهن حولين
 كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة
 والشك في سبب التعريم
 في صورة الشك وما ورد مما
 يخالفه في قصة سالم فمختص

أو يقال منسوخ ويعتبران
بألا هل فان أنكره الأول
كل بالعدد من الخامس
والعشرين وأبتداء هـ من
وقت انفصال الولد بتمامه
(و) شرط في اللبن (وصوله أو)
وصول (ما حصل منه) من
حـ بن أو غيره (جونا) من مدة
أودماغ والتعريض به من
زيادتي (ولو اختل بغيره)
غالباً كان أو مغلوباً وإن تناول
بعض المخلوط (أو) كان
(بإيجار) بأن يصب اللبن
في الحلق فيصل إلى معدته
(أو اسعاط) بأن يصب اللبن
في الأنف فيصل إلى الدماغ
فانه يحرم حصول التغذية
بذلك (أو بعد موت المرأة)
لأنفصاله منها وهو محترم (لا)
وصوله (بحقنة أو تطهير في نحو
اذن) كقبول انتقاء التغذية
بنك والثانية من زيادتي
(وشرطه) أي الرضاع ليعزم
(كونه خساً) من المرات
انفصالاً ووصولاً (بقينا)
فلا أثر لها ولا مع النسك
فيها كأن تناول من المخلوط
ملا يتحقق كون خالصة خمس
مرات للشك في سبب التعريم

بأن الحرمة الجوزة لا نظر في تمام الخامسة فهي قبلها اجنبية يحرم تطهرها
ومسها فكيف جاز لسالم الارتفاع منها المستلزم عادة للمس والنظر قبل تمام
الخامسة إلا أن يكون ارتفع منها مع الاحتراز عن المس والنظر بحضرة من تزول
الخلوة بحضوره أو تكون حلت خمس مرات في أثناء وشربها منه أو جوزه ولما النظر
والمس إلى تمام الرضاع خصوصية لها كما خصت تأثير هذا الرضاع سم على جرح ش
على م ر وهذا يدفع ما قاله الشوبري أن الرضعة عائشة لأنها هي الراوية للحديث
لا المرصعة (قوله أو يقال منسوخ) أي أنه كان عاماً لسالم وغيره ثم دفع بغيره أنه نسخ
في حق سالم وغيره ويحتمل أنه نسخ في حق غيره فقط (قوله وأبتداء هـ من وقت
انفصال الولد) فلما ارتفع قبل تمام انفصاله لم يؤثر كافي شرح م ر (قوله أو غيره) شامل
للزبد وكذا اللبن لكن تعليمهم لعدم تعريم المصل بعدم بقاء أثر اللبن فيه يقتضي عدم
التعريم به اهـ ل وقال سم النجعة أنه شامل للسمن وفرق بينه وبين المصل بأن
السمن فيه دسومة اللبن بخلاف المصل تأمل (قوله أو دماغ) ولومن جراحة حـ ل (قوله
ولو اختلط) أي وأرضعته به أو بعضه مع تحقق وصول شيء من اللبن في كل مرة
من الخمس إلى الجوف بأن يتحقق انتشاره في جميع أجزاء الخليط اهـ سم وقد اشتملت
هذه الغاية وما بعده على أربع تعميمات الأول منها تعميم في اللبن والثلاثة بعدها
في الوصول والتعميم الأول للرد لكن بالنظر لما إذا كان اللبن مغلوباً فقط وكذا الثالث
والرابع للرد كما يعلم من عبارة أصله وأما التعميم الثاني فلا يدر فيه خلاف تأمل (قوله
غالباً) بأن ظهر لونه أو طعمه أو ريحه م ر (قوله أو مغلوباً) بأن زال طعمه ولونه
وريقه حساً وتقديراً بالاشتد والمحال أنه يمكن أن ياتي منه خمس دفعات كما نقله
وأقره قال بعضهم أن الفطرة وحدها مؤثرة إذا وصل إليه في خمس دفعات ما وقعت
فيه وجعل أن اختلاط اللبن بغيره ليس كافراً فيه فلا يعتبر في انفصاله عدد وليس
كما قال اهـ شرح م ر وفارق عدم تأثير العجاسة المستهلكة في الماء الكثير لا انتقاء
استقرارها وعدم الحدب بخر استهلك في غيره لفوات الشدة المطربة وعدم التغذية
على المحرم يأكل ما استهلك فيه الطيب لزواله اهـ ل (قوله لحصول التغذية) فيه
نظر لأن التغذية لا يحصل إلا بالوصول لمدة اهـ ل (قوله وهو محترم) أي يجوز
الاستقرار على أرضاعه وليس المراد به الطاهر لأنه طاهر بعد الموت أيضاً اهـ م ر سم
(قوله في نحو اذن) كالعين وانظر ما الفرق بين وصوله للدماغ من جراحة فيعزم
وبين وصوله إليه من الاذن فلا يحرم حـ ل وفي شوبري ورق ل على الجلال تقييد
عدم التعريم بالتطهير في الاذن بما إذا لم يصل للدماغ (قوله ولا مع الشك) المراد

وقد روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلولات يحرم من فمهن بخمس ٣
معلولات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فيها يترأ من القرآن أي يتلى حكمه من أوله ثم روي من لم يبلغه الفصح
أقربه وقدم مفهوم هذا الخبر على مفهوم محظوظه سلم أيضا لا تحرم (٤٣٤) الرضعة ولا الرضعتان لا اعتضاده بالاسل

بالشك مطلق التردد فشميل ما لو غلب على الظن حصول ذلك لشدة الاختسلاط
كالنساء المجتمعة في بيت واحد وقد حرت العادة بارضاع كل منهن أولاد غيرها
وعلمت كل منهن الارضاع لكن لم تحقق كونه نجسا فليقتد به فانه يقع في زماننا كثيرا
اه ع ش على م ر (قوله كان فيما أنزل الله) وكانت في الأحزاب ع ش (قوله
فمنهن بخمس معلولات) أي تلاوة وحكائهم نسخت تلاوة خمس رضعات أي تأخر
سبح ذلك جدا حتى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي وبعض الناس يقرأ
خمس رضعات لئلا يكون له لم يبلغه الفصح لتلاوتها فلما بلغه الفصح رجع عن ذلك
وأجمعوا على أنها لا تنل بقوله ومن أي الخمس وقوله أي يتلى حكمه أي يتمم حكمه
الذي هو التحريم وقوله لم يبلغه الفصح أي لتلاوتها وان كان حكمها باقيا ح ل
أي الخمس نسخت تلاوة لأحكامها عندنا وعند مالك وأبي حنيفة نسخت تلاوة
وحكائهم لان المسألة عندنا تحرم (قوله وقدم مفهوم هذا الخبر الخ) قال شيخنا لا يقال
هذا احتجاج بمفهوم العدد وموعيرة عندنا كثيرا نقول محل الخلاف فيه حيث
لا قرينة على اعتباره وهذا قرينة عليه وهي ذكر نسخ العشر بالخمسة والالم يبق
لذكر ما فائدة ح ل (قوله وأحكام الخ) في هذه المسألة نظر لان كون الحواس
خمس لا يصلح حكمه لكون التحريم بخمس ويكن توجيهها بأن كل رضعة محرمة
لحاسة من الحواس (قوله ثم عاد) ولو فورا كما في مر فاة ضاء التعبير ثم من التراخي
غير مراد فالعبر بالواو أولى شيخنا لكن هذا ينافي مع ما يأتي بعده من قوله أوقامت
لشغل خفيف فعادت ولانهم رأيت الرشيدى على م ر قال أوقامت عليه الرضعة
أي اعراضا بقرينة قوله أوقامت لشغل الخ ثم وعبرة زى قوله أوقامت عليه
الرضعة وطال الزمن كما يؤخذ من قوله فيما بعد أوقامت لشغل خفيف ومن تعبيره
بثم لانها للترتيب والترانخ اه بخلاف قطعة للأهراض فانه يتعدد مطلقا طال الزمن
أو قصر اه في هامش الحاشية (قوله الاقطرة) أي كل مرة م ر (قوله ونوم
خفيف) أما اذا نام أو التهي طويلا فان بقي الشدي بقمه لئلا يتعدد والاتعدد وقوله
أوقامت الى ثديها الاخر أما لو تحول أو حول الى ثدي غيره فانه يتعدد شرح م ر ويعتبر
التعدد في كل نحو الجنب بنظير ما تقر في ابن س ل (قوله فرضة) لا يشترط
أن تكون الرضعات نجسا انفصالا ورمولا (قوله من الرضيع الخ) الاول أن يقول
من الرضعة وذى اللب الى أصولها الخ ويقول عند قوله والى روع الرضيع ونمري

وهو عدم التحريم والحكمة
في كون التحريم بخمس
الحواس التي هي سبب
الادراك الخمس (عرفا) أي
نسيب الحواس بالعرف (فلو
قطع) الرضيع الرضاع
(اعراضا) عن الثدي
(أوقامته) عليه الرضعة
ثم عاد اليه فيما (تعدد)
الرضاع وان لم يصل الى الجوف
منه الاقطرة والثانية من
زيادتي (أو) قطعه (أو) لم يولد
ثديا ونوم خفيف وازداد
ما اجتمع فيه (وعاد حلالا
أو تحول) ولو تحولها من
ثدي (الى ثديها الآخر)
هو اولى من قوله الى ثدي
(أوقامت لشغل خفيف فعادت
فلا) تعدد للعرف في ذلك
والاخيرة مع مفهوم زيادتي
(ولو حلب منها) لبن دفعة
(وأوجره نجسا) أي في خمس
مرات (أو عكسه) أي حلب
منها في خمس مرات وأوجره
دفعة (فرضة) نظرا الى
انفصاله في المسئلة الاولى
وايمار في الثانية بخلاف
ما لو حلب من خمس نسوة

في طرف وأوجره ولو دفعة فانه يحسب من كل واحدة رضعة (وتصير الرضعة أمه وذو اللب أباه ونسبه من
الحرمه من الرضيع (الى امه ولها وفروعها وحواشيها) نسباً ورضاعاً) (والى فروع الرضيع) كذلك قد صير أولاده
أحفاده ما وأبائهم ما أحفادهم ما أحفادهم الأخوة وأخواته وأخوات الرضعة وأخواتها وأخواته

واخوة ذى الابن واخواته اعمامه وعماته (٤٣٥) وخرج بفروع الرضيع اصوله وحواشيه فلا تسرى الحرمة منه

اليهما ويقارقان اصول
الرضعة وحواشيه ابان لبن
الرضعة كالجزة من اصولها
فسرى التعريم به اليهم والى
الحواشى بخلافه فى اصول
الرضيع (ولو ارتضع من خمس

لبن لرجل من كل رضعة)
تكمس مستولدات له (صادر
انه) لان لبن الجميع منه

(فهر من عليه) لانهن
مطلوبات ابيه ولا امومة لمن
من جهة ازضاع (لا) ان
ارتضع من (خمس بنات
اواخوات له) أى لرجل

فلا حرمة بينه وبين الرضيع
لانهما لو ثبت لكان الرجل
جد الام او خالا والجدوة
للأم والخولة انما تثبت

بتوسط الامومة ولا امومة
(والابن لمن لحقه ولدنزل)
الابن (به) سواء كان يتكاح
أم ملك وهي من زيادتي أم

وطء شبه بخلاف ما اذا كان
بوطء زنا اذ لا حرمة للبنه
فلا يحرم على الزاني أن يتكح
المرتضعة من ذلك الابن لكن
يكره (ولو نكح) أى نكح من لحقه
الولد الولد (استق الابن) النازل

به حتى لو ارتضعت به صغيرة
حلت لها فى فلو استطلق الولد

من الرضيع الى فروعه كما صنع مروى عن أن تكون من التعليل بالنظر لقوله الى اصولها
بمعنى أن الحرمة تسرى منهما الى اصولها بسبب الرضيع واشتداية بالنظر لقوله
والى فروع الرضيع بمعنى أن الحرمة تسرى منه الى فروعه تأمل (قوله ويقارقان الخ)
وعبارة ق ل على التخلل وفارق اصولها وحواشيه ما بان الابن جزء منهما وهما
وحواشيه ما جزء من اصولها فمرت الحرمة الى الجميع وليس للرضيع جزء الا فروعه
سرت ليهم فقط اه وليعضهم نظم

ويقتصر التعريم من مرضع الى اصول فصول والحواشى من الوسط
ومن له درالى هذه ومن رضيع الى ما كان من فرعه فقط

(قوله من كل رضعة) لظاهر أن الجار والمجرى يدل من الجار والمجرى وقيل أحوال منه
(قوله تكمس مستولدات) أى وكأربع زوجات ومستولدة وكثمس زوجات طلق
بهذهن ولم تنقطع نسبة الابن عنه (قوله انما تثبت) أى كل منها (قوله نزل به)
أى نسبه فخرج به ما لو نزل قبل جهامه ولو بعد وطئها فلا ينسب ابيه ولا يثبت به

أبوه كما قاله جميع المتقدمون وهو المتمدنى قال ع ش الى مر وقوله ما نزل قبل جهامه
مفهومة أنه بعد الحمل ينسب له ولو لم تلد ويشكل عليه ما يأتى فى كلام المصنف من
انها لو نكحت بعد زوج وبعد ولادتها منه لا ينسب الابن للشأنى الا اذا ولدت منه
أو أنه قبل الولادة لا الأول وقد يجب أن يأتى لما نسب الابن للأول قوى جانبه

فنسب اليه حتى يوجد قاطع قوى وهو الولادة وهما لما يتقدم نسبة الابن الى أحد
اكتفى بمجرد الامكان فنسب لصاحب الحمل اه وقال من ل ولو نزل ليكرابن وتزوجت
وحملت من الزوج فالابن لما لا الزوج ما لم تلد ولا اب للرضيع فان ولدت منه فالابن

بعد الولادة له اه فسلم من هذا ومن قول المتن ولو ارتضع من خمس الخ أن كلام من
أبوة الرضاع وامومه قد تنفرد عن الآخر (قوله حلت لى) منعه البرماوى
ونقل ح ف منعه عن الشربى الى وب ش قال زى لا يقال كيف حلت
لأن فى مع انها بنت موطوءة لا نأقول هذا يصور بما اذا لم يدخل بامها وانما لحقه
الولد بمجرد الامكان ثم نقاء بالامان اه (قوله بان أمكن كونه منهما) أى وقد لحقه

بأحدهما وقوله أو غيره الغير شيان انحصار الامكان فى واحد منهما وانقسامه بنفسه
فأشار للأول بقوله بأن انحصار الامكان فى واحد منهما والى الشأنى بقوله أولم يكن
فأدب الخ أى أولم ينحصر الامكان فى واحد منهما بل كان يمكن كونه منهما فقوله
وانتسب لاحدهما راجع لأمسائل الأربع التى أولها قوله أولم يكن فأدب فأمسائل

الأربع محل للانتساب وعبارة جبر ثنائى أو غيره كانهما الامكان فيه وكانتساب
لحقه الرضيع أيضا (ولو وطئ واحد من كونه أو ثنائى امرأة شبهة) فيهما (قولات) ولدا (فالابن) النازل به (لحقه

الولد) اما بقائى بان أمكن كونه منهما أو غيره

بان انحصر الامكان في واحد منهما اوليكم فانف أو خلفه هما أو نفاه عنهما أو أشكل عليه الأمر وانسب
لاحدهما بعد بلوغه أو بعد افاقة من فوجنوا فالرضيع من ذلك (٤٣٦) الابن ولد رضاع لمن لحقه الولدان الابن

الولد أو فروعه بعد موته اليه بعد كاله لفقد القاتن أو غيره انتهت (قوله فان مات)
أي الولد الذي نزل الابن بسببه ع ن (قوله فيما ذكر) أي فيما اذا انتسب بعضهم لهذا
وبعضهم لذلك (قوله لكر يحرم عليه) أي فيما اذا لم ينتسب فاذا انتسب لاحدهما
كان قال هذا أي من الرضاع حرم عليه نكاح بنته فقط وحلت له بنت الآخر
(قوله بخلاف الولد) أي الذي نزل الابن بسببه وقوله ومن يقوم مقامه وهو ولده فانهم
يجبرون على الانتساب والفرق أن النسب ينطبق به حقوق له وعليه كالميراث
والنفقة والعنق بالملك وسقوط القود ورد الدية فلا بد من رفع الاشكال والمتعلق
بالرضاع حرمة النكاح وجواز الظهور والخلوة وعدم نقض الطهارة والامساك عنه
سهل فلم يجبر عليه الرضيع س ل (قوله وان دخل الخ) للرد على الضعيف وقوله ويقال
الخ أي من طرف الضعيف المردود عليه وقوله أربعين يوما أي بعد مضي أربعين يوما
من العلوق يحدث الابن للجهل يعني فلا يلتفت اليه ولا ينسب اليه لصاحبه بل
للاول وكلام الساوردي يقتضي أن الاربعين قبل الولادة كما قاله ق ل وانبرماوى
وهو الظاهر (فصل في طرق الرضاع على السكاح) *

أي في حكمه الذي يترتب عليه وهو انفساخ السكاح تارة والتعريم المزدتارة
أخرى اه (قوله مع التعريم بسبب قطعه النكاح) والتعريم شامل للفرج الزوج والمرضة
والمرضة (قوله بلبنه) أي الابن ولو كان بلبن غيره فلا انفساخ وقوله من نسب
الخ راجع للجميع ما عدا الزوجية (قوله بلبنه) فان ارتضعت بلبن غيره كانت
ربيبة فلا تحرم الا اذا كانت الزوجية موطوءة ح ل فقوله بلبنه أي أو ابن غيره
وكانت موطوءة وفي س ل فان لم يكن لبنة وليست موطوءة له حرمت
المرضة فقط كما يعلم عما يأتي اه وفي ع ش قوله بلبنه أي الزوج وانظر ما وجه
هذا التقيد فان كلامه في انفساخ السكاح وهو ينفسخ مطلقا بخلاف التعريم
فسيأتي وقد يقال قيد بشان لقوله من تحرم عليه بنتها لان بنتها لا تحرم الا بغير
ارضعت بلبنه المستلزم رطبه لها ولو بالامكان وأما اذا ارتضعت بلبن غيره فتكون
ربيبة ولا تحرم الا اذا كانت الزوجية موطوءة اه وفي قوله وقد يقال الخ نظر ظاهر
لانه ينفسخ نكاح الصغيرة وان ارتضعت بلبن غيره والحال انه وطئ الصغيرة وتكون
الصغيرة ربيبة لا يمنع فسخ النكاح فالظاهر أن قوله بلبنه ليس بقيد لان نكاح
الصغيرة ينفسخ وان لم يطأ الصغيرة لاجتماعها مع الامن وطء الكبيرة قيد لتعريم
بنتها عليه وهو الذي مثل له ويدل على هذا قول الشارح أوبنت موطوءة وكان الاولى
أن يجمعها مع الامة فيقول وزوجة أخرى وامته الموطوءة ن (قوله كما صارت) أي

تابع للولد فان مات قبل
الانتساب وله ولد قام مقامه
أو ولاد وانسب بعضهم لهذا
وبعضهم لذلك دام الاشكال
فان ماتوا قبل الانتساب
أو بعده فيما ذكر أو لم يكن له
ولدا انتسب الرضيع وحيث
أمر بالانتساب لا يجبر عليه
اكن يحرم عليه نكاح بنت
أحدهما ونحوها بخلاف
الولد من يقوم مقامه فانهم
يجبرون على الانتساب
(ولا تنفع نسبة الابن عن
صاحبه) وان طالت المدة
أو انقطع الابن وعاد لعموم
الدالة ولانه لم يحدث ما يحال
عليه (الابولادة من آخر والابن
بعده اه) أي لا آخر فسلم
انه قبلا الاول وان دخل
وقت ظهور لبين حمل الآخر
لان اللبن غذاء لا ولد للجهل
فيتبع المتفصل سواء أزداد
الابن على ما كان أم لا ويقال
ان أقل مدة يحدث فيها الابن
للجهل أربعون يوما وتعبير
بما ذكره عام بما ذكره

(فصل في طرق الرضاع
على النكاح مع التعريم بسبب
قطعه النكاح لو كان (تحت
صغيرة فارضعتها من تحرم

عليه بنتها) كاخته وامته وزوجه أي بلبنه من نسب أو رضاع وزوجة أخرى له بلبنه أو امته
موطوءة له ولو بلبن غيره (انفسخ نكاحه) منها لم يبرأ منها كالماله كما صارت في هذه الامثلة
لانها

بنت أخته أو أخته أوبنته طوؤه ومن زوجته الأخرى لأنها صارت أم زوجته وتبصر بما ذكر أقم من قوله
فأرضعتها أمه أو أخته أو زوجة (٤٣٧) أخرى (ولها) أي الصغيرة عليه (نصف مهرها) المسمى أن كان محصيا

الأنه ف مهر مثلها لانه
فراق قبل الوطء (وله على
المرضة) بقيد زدة بقول
(ان لم يأذن) في أرضاعها
(نصف مهر مثل) وان اتلت
عليه كل البضع اعتبارا لما
يجب له بما يجب عليه (فإن
ارتضعت من ثالثة أو)
مستقطلة (سأكة فلا غرم)
لها لأن الانقضاء حصل
بسببها وذلك يسقط المهر قبل
الدخول ولأنه على من
ارتضعت هي منها لأنهم لم تصع
شيئا وغرم له المراجعة مهر مثل
لزوجته الأخرى أو نصفه وقول
أوسا كنة من زياد في رخص
به النوى ولا تنافيه قولهم
أن التحكين من الرضاع
كالارضاع لأن المراد أنه كهو في
التحريم (أو) أرضعتها
(أم كبيرة تحتة) أيضا
(انفسنا) أي نكاحهما
لأنهما صارتا اختين ولا سبيل
إلى الجمع بينهما ولا أولوية
لأحدهما على الأخرى (وله
نكاح ابنتها) شاء لأن المحرم
عليه جهدها (أو) أرضعتها
(بناتها) أي الكبيرة (حرمت
الكبيرة أبدا) لأنها صارت
أم زوجته (والصغيرة ربيته)

لأنها صارت قال كاف للعليل وما مصدرية أو لصيرورتها الخ فهو علة لله إ قوله
بنت أخته) أي في الأولى وقوله أو أخته أي في الثانية والثالثة وقوله أوبنت
موطؤه أي في الرابعة والخامسة لأن من لازم كون الزوجة ترضع لبنه أن تكون
موطؤه ولو بالامكان حل (قوله ومن زوجته الأخرى) عطف على قوله منها (قوله
لأنه فراق) أي لا بسببها (قوله وله) أي أن كان حرا أو أفلسيده وإن كان القوات انما
هو على الزوج وقوله على المراجعة نظاها وان لزما الارضاع لتعينها عند خوف تلف
الصغيرة زى وظاهره أيضا يشمل زوجته الكبيرة فيلزمها نصف مهر مثل الصغيرة
ولا يقال يلزمها الزوج أيضا مهر مثلها لأنها فوقت بضعها عليه وبعبارة شريح م ر أما
لو كانت الكبيرة الموطوءة هي المفسدة لنكاحها بأرضاعها الصغيرة لم يرجع عليها
بمهرها لئلا يتخلو نكاحها مع الوطء عن مهر وهون خصائصه على الله عليه وسلم وقوله
على المراجعة أي في غير الخامسة لأن السيد لا يجب له على أمته شيء انتهى ع ش
(قوله ان لم يأذن) فلما اختلفا فيه صدق لأن الأصل عدم الأذن ع ش (قوله بما يجب
عليه) أي في الجملة لأن الواجب عليه نصف المسمى فلا يراد أن نصف مهر المثل قد يزيد
على نصف المسمى ويفارق ما سبأ في الشهادات أن شهود الطلاق قبل الوطء
إذا رجعوا بعد حكم الحاكم بالفراق عزموا كل المهر بآن النكاح باق بزعمهم وقد أحالوا
بين الزوج والبضع فكان عليهم قيمته كالغائب وأما الرضاع فوجب للفرقة ولا بد
وهي قبل الوطء لا تجب إلا النصف كالطلاق حل وزى وسم (قوله فان ارتضعت)
مفهوم قوله فأرضعتها الخ تنبيه العبرة في الغرم بالرخصة الخامسة ولودبت الصغيرة
في غير الخامسة فلا غرم عليها أو تعددت المرضعات فلا شيء على غير الأخيرة
إذا حصلت الحرمة بمجموعهن اه ق ل على الجلال (قوله وتغرم له المراجعة الخ)
أي أن كانت مدخولا بها أو نصفه ان لم تكن مدخولا بها لأن ضمان الاتلاف لا يتوقف
على التمييز لانه من باب خطاب الوضع م ر (قوله ولا ثنانية) أي لا ينشأ عدم
وجوب شيء على من ارتضعت هي منها اه (قوله في التحريم) أي لا الغرم وانما عا
سكون المحرم على الخلق كفعله لأن الشعر في يده أمانة يلزمه دفع متلعاتها ولا كذلك
هنا زى وس ل (قوله أو أم كبيرة) معطوف على من في قوله فأرضعتها من تحرم الخ
بأن كان تحتها زوجة صغيرة وكبيرة ولها أم فأرضعت الصغيرة (قوله أم زوجته) أي
بواسطة لأنها جازتها ع ش (قوله صارت بنت زوجته) أي بواسطة لأنها بنت
بناتها (قوله والغرم) أي قبل الدخول بدليل قوله لأن الوطء الكبيرة وقوله للصغيرة
اللام فيه التعدي بالنظر لكونه فاعل المصدر هو الزوج وللعليل أن كان فاعله

فغرم أبدا ان وطء الكبيرة ١١٠ يجب أن لا تصارت بنت زوجته الموطوءة والاعلا تحريم (والغرم للصغيرة
والكبيرة في المستلثين) (ما ر) فعليه لكل منهما نصف المسمى أو نصف مهر مثل وله على المراجعة ان لم يأذن نصف مهر مثلها

(لأن وطء الكبيرة فله لأجلها) على المراجعة (مهره) كما وجب عليه لبنتها أو أمها المهر بكما وتولى والغرم إلى آخره من زيادتي في المسئلة الثانية (أو) أرضعتها (الكبيرة حرمت أبدا) لاسر (وكذا الصغيرة إن ارتضعت بلبنه) لأنها صارت بنته (والأى) وإن ارتضعت بلبن غيره (قريبة) له (٤٣٨) فان وطء الكبيرة حرمت عليه ثلاث

المرضعة فلا بد من هذا ليناسب فقريه بقوله فعليه وله فهي مستعملة في العنين ثم كونه يغرم للكبيرة وتغرم المراجعة له من أجلها لم يتقدم فكيف بفرع هذا على قوله ما مر أذا الذي مرنا هو غرمه للصغيرة والغرم لأجلها لكن لما كانت مثلها في الحكم جمعها معها وقوله لأن وطء الخ استثناء منقاع ادلم يتقدم وجوب المهر بكما له وقول الشارح كما وجب الخ كل به المتن لأنه تكلم على ماله لم يذكر ما عليه لكنه معلوم من خارج قوله لكل منها أى الصغيرة والكبيرة (قوله لبنتها) أى في المسئلة الأولى وهي قوله أو أرضعتها أم صغيرة فتنه وقوله أو أمها أى في المسئلة الثانية وهي قوله أو أرضعتها بنتا ع ش (قوله أو أرضعتها الكبيرة) أن قلت هذا مكرر مع قوله في شرح قوله من تحرم عليه بنتا وزوجة أخرى له بلبنه وقد يقال ذلك باعتبار انقضاء النكاح وهذا باعتبار الحرمة المؤبدة في الكبيرة وكذا الصغيرة إن ارتضعت بلبنه لأنه لا يلزم من الانقضاء الحرمة المؤبدة في هذا فائدة جديدة فاندفع التكرار شيخنا (قوله وينفسخ) فيه أن هذا مكرر مع ما سبق إلا أن يقال ذكر هذا توطئة لقوله كما لو أرضعت الخ عن (قوله وإن لم تحرم) أى على التأييد ع ش (قوله كما لو أرضعت الخ) تنظير في الأحكام الأربعة كما أشار إليه الشارح اه (قوله وإن لم تحرم) بأن لم يدخل بالأم ع ش (قوله لا اجتماع كل منهما الخ) والغرض أنه لم يبطأ الكبيرة (قوله وبه علم) أى بانه قبل السابق من كونهن أخوات واجتماعهن مع الأم واجتماع بعضهن مع بعض (قوله لم ينفسخ نكاح الثالثة) أى لعدم اجتماعها مع أمها أو اختها لاندفاع نكاحهن قبل رضاعها وبه يوجه عدم حرمة الثانية برضاعها قبل الثالثة (قوله إن لم تحرم) بأن كانت الأم موطوءة أو كان بلبنه حل وهذا تصوير للمنفى وهو الحرمة والأولى أن يقول بأن لم توطأ المراجعة ولم يكن بلبنه وعبارة عن والابان حرمة متبأن وطى الكبيرة أو كان بلبنه انفسخ (قوله فله تجديد الخ) أى أن كان الارتضاع من غير بلبنه ولم يبطأ الكبيرة (قوله ولو بعد طلاقهما الرجعي) وينصرون ذلك باستدخال المنى زى ورد بأن شرط استدخال المنى كونه المستدخلة متبأة للوطء قابلة له وهذه ليست كذلك كما نقله ع ش على م وعن زى في باب العدد وذكر هناك أن مقتضى كلام الشارح يعني م وعدم الاشتراط وهو المعتمد (قوله انفسختا) أى لانهما أختان وقوله عمار أى من قوله لأنها صارت أم زوجته (قوله وزوجة أبيه) وهو المطلق

أبدا والأفلا (وينفسخ) وإن لم تحرم لأجلها مع الأم (كما لو أرضعت) أى الكبيرة (ثلاث صغار فتحنه) فتصير الكبيرة أبدا وكذا الصغار إن ارتضعت بلبنه والأفريديات وينفسخ وإن لم يصير من سواء أرضعتن معا بما يجارهن الرضعة الخامسة أو بالقام تديها فالتين وإيجار الثالثة من لهن الصغير ورتن أخوات ولا اجتماعهن مع الأم أم مرتبا تنفسخ الأولى برضاعها لا اجتماعها مع الأم في النكاح والثانية والثالثة برضاع أمها لا اجتماع كل منهما مع اختها في النكاح وبه علم أنه لو أرضعت ثنتان مائت الثالثة لم ينفسخ نكاح الثالثة إن لم تحرم وحيث انفسخ نكاحهن فله تجديد نكاحهن شاء منهن من غير جمع (ولو أرضعت أجنبية زوجته) معا أو مرتبا ولو بعد طلاقهما الرجعي (انفسختا) وعلم مما إنهما تحرم عليه أبدا دونهما (ولو مكنت مطلقته صغيرا أو أرضعته بلبنه حرمت

(قوله)

عليها أبدا) لأنها صارت زوجة ابن المطلق وأم الصبي وزوجة أبيه (فصل) في الإقرار

بالبضاع والاختلاف فيه

وما يذكر معهما (أو أقر رجل أو امرأة بأن ينهما رضاعا محرما) كقوله هند بنتي أو اختي برضاع أو عكسه بقيد زنته بقوله
(وأمكن) ذلك بأن لم يكذب به حسن (حرم تناكحهما) (٤٣٩) مؤاخذه لكل منهما بإقراره بخلاف ما إذا لم يمكن ذلك

كان قال فلانة بنتي وهي أسن
منه (أو) أقر بذلك (روحان
فرقا) أي فرق بينهما مالا
يقولهما (ولهما مهر مثل ان وطئها
معدومة) كأن كانت باهلة
بالحال أو مكروهة والا فلا يجب
شيء وقولي معدومة من زيادة
(أو أدعاه) أي الرضاع المحرم
(فأنكرت انفسخ) النكاح
مؤاخذه بقوله (ولها) عليه
(المهر) المسمى ان كان صحيحا
والا فهو مثل (ان وطئ
والانفسخ) ولا يقبل قوله
عليها وله تحليفها قبل الوطء
وكذا بعده ان كان المسمى
أكثر من مهر المثل فان نسكت
حلف هو وزنه مهر المثل بعد
الوطء ولا شيء قبله وتعبيري
بالمهر أعمن تعبيرة بالمسمى
(أو عكسه) بأن أدعت
الرضاع فأنكره حلف فيصدق
(ان تزوجت) منه (برضاها به)
بأن عتته في اذنها (أو مكنته)
من نفسها لتضمن ذلك الاقرار
بجهلها (والا) بأن زوجها
مجرد وأذنت ولم تعبر أحدا
أولم تمكنه من نفسها فيهما
(حلفت) فتصدق لاحتمال
مأذنيه ولم يسبق ما ينافيه
فأشبهه بالوذكر كونه قبل النكاح
وقولي به أو مكنته مع تحليفها من زيادة في (ولها) في الصور (أو بالشرع اله ابق)

(قوله وما يذكر معهما) أي من قوله ويثبت هو الاقرار به المح (قوله بأن لم يكذب به
حسن) أي ولا شرع وصورة الحسي بأن منع من الاجتماع بها أو بمن تحريم عليه
بسبب ارضاعها مانع حسي وصورة المانع الشرعي بأن أمكن الاجتماع لكن كان
المقر في سن لا يمكن فيه الاقتصار المحرم اه ع ش وتصوير الشرعي بما ذكر فيه نظر
بل الظاهر أنه من الحسي أيضا ولذا قال ح ل انظر ما صورة الشرعي ولعل الحكمة
في اقتصار الشارع على الحسي عدم تصوير الشرعي فقط (قوله حرم تناكحهما)
ظاهرا وباطنا ان صدق المقر والافتراض فقط ولو رجع المقر قبل رجوعه وشمل
كلامه ما لو لم يذكر الشروط كالشاهد مالا قرابه لانه المقر يحتاط لنفسه فلا يقر
الا عن تحقيق سواء الفقيه وغيره في أوجه الوجهين ويثبه عدم ثبوت الحرمة على
غير المقر من نحو أصوله وفروعه ما لم يصدق اخذها مأمرا أو محرما بالنكاح في من
استلحق زوجة ابنه شرح م ر (قوله وهي أسن منه) هذا لا يمكن حسا ولا شرعا
ولا يتصور انفراد الشرعي عن الحسي هنا كما قاله قل على الحلي (قوله زوجان) أي
سورة لانه بعد الاقرار بالزوجية (قوله أكثر من مهر المثل) لو لم يكن أكثر لكنه من غير
جنس مهر المثل فانظر اه سم وينبغي أن يكون مثله أيضا وان مثل الجنس الصفة
(قوله حلف) وتستمر الزوجية ظاهرا بعد حلف الزوج على نفي الرضاع وعليها منع
نفسها منه ما أمكن ان كانت صادقة وتستحق عليه النفقة مع اقرارها بنسب
النكاح كما قاله ابن أبي الدم لانها محبوسة عنده وهو مستمتع بها والنفقة تجب
في مقابلة ذلك ويؤخذ منه صحة ما أتى به الوالد في من طلب زوجته لحل طاعته
فامتنعت من الدخول معه ثم أنه استمر يستمتع بها في المحل الذي امتنعت فيه من
استحقاق نفقتها كما سيأتي شرح م ر ع ش (قوله ان زوجت برضاها به أو مكنته)
من المعلوم أن القيد اذا كان مراد به شيئين أو اشياء يصحكون مفهومه في كل من
الشيئين أو الاشياء ففهوم ما هنا أن تزوج بغير الرضاع ولا تمكنه من الوطء وهو
ما ذكره الشارع بقوله بأن زوجها مأمرا أو محرما بالنكاح بما ذكره في نظر لتفسير الرضاع
في المتطوق بقوله بأن عتته في اذنها ومفهوم هذا صادق بما اذا لم تاذن أو أذنت
ولم تعينه بخصوصه اه (قوله أو مكنته من نفسها) أي بعد بلوغها ولو سفيهة
والاقرب أن تمكنها في نحو طلبة مانعة من العلم به كلات يمكن شرح م ر (قوله
ما لو ذكرته) أي الرضاع (قوله في الصور) أي صور العكس وهي أربعة اثنان
قبل الاثنان بعدها وفيه أن النكاح باق في صورة حلفه فكيف ينعزلها مهر المثل
وأوجب بأنه يصور بما اذا اراد اليقين عليها فحلفت فانه ينفسخ النكاح ولها مهر المثل

وقولي به أو مكنته مع تحليفها من زيادة في (ولها) في الصور (أو بالشرع اله ابق)

شيئا وقد يقال لا مانع من أن يقال يجب على الزوج لزوجه الباقية على الزوجية
 مهر مثلها وفيه أنه ساقية التعبير بمهر المثل لأن الباقية على النكاح لها المسمى
 لا مهر المثل فتدبر (قوله من أنه يطؤها معذورة) أي لم تكن عاتلة مختارة حينئذ
 بأن كانت جاهلة بأن ينهار رضاعها مما أومرته وجهلها بما ذكرنا في صورتين
 المتين قبل الإلان رضاعها به وتمكينها إياه يمكنان مع الجهل بأن ينهار رضاعها بأن يعلم
 الرضاع بعد ذلك خلافاً لما قاله الشرط المذكور لا يتأتى فيهما وكان لها مهر المثل
 لا المسمى لا قرارها سني استحقاقها له كما في شرح م ر (قوله نعم أن أخذت المسمى الخ)
 استدراك على قوله ولها مهر مثل وعلى قوله والأفلاشي ولها وقوله والورع الخ كلام
 مستأنف فليس معطوفاً على الاستدراك وهو راجع لما قبله لا وما بعدها لكن
 تعليل الشارح بقوله لتعل لغيره لا يظهر إلا فيما بعد لا لا نفساخ لنكاح فيه بمقتضى
 دعواها مع حلفها فقد حلت لغيره لكن لا يقيناً لاحتمال كذبها فالنكاح باق فيعنيئذ
 الاحتياط أن يطلقها لتعل لغيره وأما فيما قبله لا فيحتاج لتعليل آخر بأن يقال الورع
 أن يطلقها لاحتمال صدقها في نفس الأمر وقد حكم ببقاء النكاح فيلزم على هذا
 الاحتمال إمساك المحرمة عليه فالاحتياط له أن يطلقها اه (قوله وحاب
 مدعيه) أي أن كان حلفه لأجل انفساخ النكاح فانفساخه لا ينوقف على
 ذلك بل ينفسخ بمجرد اعترافه بذلك ح ل (قوله سواء فيهما) أي في التني
 والاثبات فالرجل يحلف تارة على نفي العلم وتارة على البت والمرأة كذلك فالصور
 أربعة ومصورة حلفه على البت ذكرها الشارح بقوله فان تكاث حلف ومصورة حلفه
 على التني ذكرها المتن بقوله أو عكسه حلف الخ ومصورة حلفها على البت ذكرها
 المتن بقوله والاحلفت وعلى التني ذكرها الشارح بقوله وله تحليفها قبل وطء وكذا
 بعده فلا وجه انوقوف ح ل في تصوير حلف الرجل على البت بقوله وانظر ما صورة
 حلف الرجل فانه إذا ادعى الرضاع انفسخ النكاح مؤاخذاً له بإقراره ولا يحلف
 فان كان يدعي حسيبة على غائب أو بينه وبين زوجته فلانه رضاعاً محرماً لا شاهد
 حسيبة لا يمين عليه الأولى أن يقول فالمدعي حسيبة الخ اه ودرجياً صور ذلك بما الواقع
 الرجل بالرضاع وأنكرت وكان قد دخل بها فبطلان في قدر مهر المثل فيحلف على
 البت اه وعبارة م ر وحلف مدعيه على بت وقول الشارح رجلاً كان أو امرأة
 مصور في الرجل بما لو ادعى على غائب رضاعاً محرماً بينه وبين زوجته فلانه وأقام
 بينه وحلف معها يمين الاستظهار فتشكون على البت فقوله ولونكل المكرر المدعي
 الخ مصور بما لو ادعت مزوجة بالأخبار لم يبق منها مناف رضاعاً محرماً فهي مدعية

من أنه يطؤها معذورة والأفلا
 شي ولما علالة ولما فيها استحقاقه
 نعم أن أخذت المسمى فليس
 له طلب رده لزمه أنه لها والورع
 له فيما إذا ادعت الرضاع أن
 له فيما إذا ادعت الرضاع أن
 يطلقها طلقه لتعل لغيره
 كانت كاذبة وقولي بشرطه
 السابق أولى من قوله أن وطء
 (وحلف منكر رضاع على نفي
 عليه) لا يمتنع فصل غيره
 ولا تغفل إلى فعله في الارتضاع
 لأنه كان متعباً (و) حلف
 (مدعيه على بت) لأنه يثبت
 سواء فيهما الرجل والمرأة
 ولونكل أحد ما عن اليمين
 وردت على الآخر حلف
 على البت

(ويثبت هو) أي الرضاع (والأقارب به بما يأتي في الشهادات) من أن الرضاع ثبت برجلين أو رجل وامرأتين أو بأربع نسوة لا خصاص للنساء بالاطلاع عليه غالبا كالولادة وإن الأقارب به لا يثبت إلا برجلين لأنه ما يطلع عليه الرجال غالبا (وتقبل شهادة مرمعة لم تطلب أحرة) للرضاع (وإن ذكرته لهما) كأن ظلت أرضعتها لأنها غير متممة في ذلك بخلاف نظيره في الولادة إذ يتعلق بها النفقة (٤٤٤) والميراث وسقط القود ولأن الشهادة هنا في الحقيقة شهادة على

فعل الغير وهو الرضيع أما إذا طلبت الأجرة فلا تقبل لانتهاها بذلك ولا يمكن في الشهادة أن يقال بينهما رضاع محرم لا اختلاف المذاهب في شروط التقرير كما علم ذلك من قول (وشروط الشهادة ذكرها) للرضاع احترازا عما بعد الحواين في الرضيع وعما قبل تسع سنين في المرمعة وعما بعد الموت فيهما (وعدد) للرضعات احترازا عما دون خمس (وتفرقة) لها احترازا عن الخلاقة باعتبار مصاته أو تحوله من أحدهما إلى الآخر وهذا من زيادة في وجه جزم في أصل الروضة تبعاً له وهو وإن بحث فيه الرافعي (ومسؤول ابن جوفه) احترازا عما لم يصح (ويعرف) ومسؤوله (سفر حجاب) بفتح اللام (وايجار وازدراء) أو قرأتين كاتمسام ندى وحركة حلقه بعد علمه أنها ذات لبن) أما قبل علمه بذلك فلا يجعل له أن يشهد لأن الأصل عدم اللبن ولا يمكن في أداء

ويقبل قولها ولو نكحت ودفعت اليمين على الزوج حلف على البت ولم يعارضه قولهم يحلف منكره على نفي العلم انحصاره في اليمين الأصلية اهـ وقول م ر وحلف منكره يمين للاستظهار به نظر لأن المذمى حسبة لا يمين عليه وقوله أيضاً مستور في الرجل الخ إنما مستوره بما ذكرناه متى ادعى الزوج الرضاع أنه يخفى لسكاح حينئذ ولا يحتاج ليمين (قولهم أن الرضاع يثبت برجلين) أي وإن تعدد النظر ليدبرها الغير الشهادة وإن تكرره منها لأنه صغيرة لا يضاد ما هنا حيث غلبت طاعته على مصابه اهـ شرح م ر ولا يشترط لقبول شهادتهما فقد انفرد النساء كما لا يشترط لقبول الرجل والمرأتين فيما يقبلون فيه فقد انفردت من الرجلين ع ش عليه (قوله وتقبل شهادة مرمعة) أي مع ثلاثة غيرها أو رجل وامرأة (قوله لم تطلب أجرة) أي لم تصرح بطلب أجرة حال الشهادة حال فلا يضرب المصاحب بعدها ولا قبلها في ل على الجلال والبر ما يرى وقد يقال إذا طلبتها قبلها ولم تأخذها لانكارهم أرضاعها فهي متممة بآبائها بشهادتهما في ثم قال ع ش على م ر (قوله لم تطلب أجرة) أي لم يسبق منها طلب أصلاً أو سبق طلبها وأخذتها ولو تبرعاً من المعطى اهـ فيعلم منه أنها إن لم تأخذها لا تقبل شهادتها اهـ (قوله بخلاف نظيره من الولادة) أي فيما لو ادعت أنها ولده وشهدت بذلك مع ثلاثة غيرها ع ش أي فلا تقبل شهادتها (قوله إذ يتعلق بها النفقة) أي وجوب نفقتها على المولود والميراث منه وسقوط القود عنها بآبائها من متممة ع ش (قوله وإيجار) أي وقد علم أنه حلب من ثديها حال (قوله وازدراء) أي وصوله للمعدة (قوله وأقرين) معطوف على نظر (قوله بعد علمه) انظر عما ذكرنا من هذا الظرف وظاهره أنه لا بد أن يعلم ذلك حال الامتناع والظاهر لاكتفاء بطله بأنها ذات لبن وقت الامتناع ولو بعد الامتناع وقبل الشهادة حرر حال والظاهر أنه راجع لقوله كاتمسام وما بعده دليل آخر عبارة حال وعبارة م ر والافق بكلام الشارح في قوله أما قبل علمه الخ أن يكون ظرماً للحدوث أي ويشهد بعد علمه الخ وهو الظاهر شيئاً (قوله الاعن تحقيق) أي وإن كان عامياً حال

(كتاب النفقات)

وما يذكروه أي من مسقطات الموزن ومن فصل الاعسار والأصل فيها الكتاب

الشهادة ذكر القرائن بل ومتمدها ١١١ يثبت ويجزم بالشهادة والأقارب بالرضاع لا يشترط فيه ذكر الشروط المذكورة لأن المقر يحتاج فلا يقر الاعن تحقيق *(كتاب النفقات)* وما يذكروه أي في جمع نفقة من الأذواق وهو الإخراج وجه لا اختلاف نوعها من نفقة زوجة وقريب ومملوك

والسنة والاجماع وبدأ المصنف نفقة الزوجة لأنها أقوى لكونها معاوضة
 في مقابلة التمكين من التمتع ولا تسقط بعض الزمان ذى وانما خرت الى هنا لانها
 تجب في الشكاح وبعبده اه جهر (قوله يجب) أى وجوبا موسعا فلا يحدس
 ولا يلزم لكن لو طالبت به وجب عليه المدفع فان تركه مع القدرة عليه أثم ح ل
 (قوله بغير كل يوم) أى مع ليلة المناخلة م وحتى لو شترت أثناء تلك الليلة
 سقطت نفقة ذلك اليوم وانما قيد به لاجل وجوب النفقة الكاملة والافسيان
 أنها لو مكنته أثناء يوم وجبت من حيثها القسط شيئا عزيزا وتقسط على الليل
 أيضا فلو حصل التمكين عند القروب وجب لها قسط ما بقي الى العجر كما قاله س ل
 (قوله على مسيريه) أى اذا كانت حكمة حينئذ اما المسكنة بعده فيعتبر حاله عقب
 التمكين ذى وشرح م د (قوله أى في بغيره) بمعنى أنه ينظر فيما عنده من المال
 ويرزق على مؤنة يومه في كل يوم من بقية عمره الغالب فان لم يفضل عنه شيء أو فضل
 دون مد ونصف فعسر أو مد ونصف ولم يبلغ مد من قنوسط أو بلغها فأكثر فوسر
 ويعتبر الفائض من كسبه كل يوم عن مؤنة يومه فيه كذلك برماوى وقوله فان لم يفضل
 عنه شيء الخ فيه نظر بل العسر هنا من لا مال له أو له مال ولا يكفيه لو رزق على بقية
 عمره الغالب كما يفهم من قول المتن ما يخرج من المسكنة لان مراده المسكنة التي
 في الزكاة ويدل عليه قول الاصل ومسكين الزكاة عسر خصوصا على كون عبارته
 متلوة لانه اذا فضل دون مد ونصف زيادة على ما يكفيه العمر الغالب لا يقال له مسكين
 الزكاة كما يؤخذ ذلك من شرح م د وجروحه كلامه في المكتسب غير ظاهرا أيضا
 وقوله عمره الغالب أى ان لم يستوفه والافسنة ح ل ولو ادعت يسار زوجها
 فأنكر صدق بيئته ان لم يعم له مال والا فلا فان ادعى نفقه ففيه تفصيل الودعة سم
 (قوله ولو مكتسبا) غاية في النفي وغايل ما ذكره من الواجبات لها عشرة أنواع
 الأول المذ أو غيره بحسب الاحسا أو غيره الثاني الأدم الثالث اللصم الرابع
 الكسوة الخامس ما تجلس عليه السادس ما تنام عليه وتنحط عليه السابع آلة
 الاكل والشرب والطبخ الثامن آلة التنظيف التاسع المسكن العاشر الاخداع وقد
 ذكرها على هذا الترتيب (قوله أو رفيعه) أى رفيعه النسب ع ش (قوله
 وتفسيرى للمعسر الخ) فيه ان هذا واضح لو عبر بالاصل بقوله والمعسر مسكين
 الزكاة المقيد ذلك انحصار المعسر في مسكين الزكاة وعبارة الاصل ومسكين الزكاة
 معسر وليس فيها تفسير المعسر بأنه مسكين الزكاة بل الاخبار عن مسكين الزكاة
 بأنه فرد من افراد المعسر ولا شبهة في صحة ذلك وبهذا علم ما في اعتراض الزركاشي

(يجب بغير كل يوم على مسيريه)
 فيه (أى في بغيره) وهو من
 لا يملك ما يخرج من المسكنة
 ولو مكتسبا (و) على (من به
 ذوق) ولو كان ثانيا ومبعضا ولو
 موسرين (الزوجه) ولو رفيعه
 أو أمة أو مريضة أو رفيعه
 (مد طعام) وتفسيرى للمعسر
 بما ذكره من تفسيره له
 مسكين الزكاة لان مراده
 المكتسب كسبا يكفيه

والمراد ادخاله وقولي ومن به
رقم زياتي وانما الحق
بالمعسر الكتاب والمبعض
الموسر ان ضعف ذلك الاول
وتقص حال الثاني (و) على
(متوسط) فيه (وهومن
يرجع بتكليفه مدين معسرا
مدون نصف و) على (موسر) فيه
(وهومن لا يرجع) بذلك
معسرا (مدان) واحتجوا بالاصل
التفاوت بأنه لينفق ذوو سنة
من سته واعتبروا النفقة
بالكفارة يجمع أن كلامهما
مال يجب بالشروع ويستقر في
الذمة وأكثر ما وجب في
الكفارة لكل مسكين مدان
وذلك في كفارة الأذى
في الحج وأقل ما وجب فيه لكل
مسكين متوذلك في كفارة
اليمن والظهار وروايع ومضان
فأوجبوا على الموسر الأكثر
وعلى المعسر الأقل وعلى
المتوسط ما بينهما كما تقرر
وانما لم تعتبر كفارة المرأة كفقة
القريب لأنها تستحقها أيام
برضاها وشعبها

على الأصل بأن صواب عبارته العكس أي والمعسر مسكين الزكاة كما يرشد إليه مقام
التعريف أي فالأولية مبنية على أن عبارة الأصل مقلوبة تدبرح ل (قوله والمراد
ادخاله) أي في المعسر لأنه عند الفجر ليس عنده ما يخرج به من المسكة وظاهره
وان كان يكسب مالا واسعا ليعرف الناس فإن أصحاب الأكساب الواسعة
يعدون معسرين لعدم مال بأيديهم ح ل ومثله شرح الروض فإني البر ماوى غير
ظاهر (قوله وتقص حال الثاني) وانما جعل موسرا في الكفارة بالنسبة لوجوب
الاطعام عليه لأن مبناها على التخليط ولأن النظر للاعسار فيما يسقطها من أصلها
ولا هكذا ذلك هنا وفي نفقة القريب احتياط الشدة لصوقه به وصحة لأرحم اه زى
واعترض قوله يسقطها من أصلها بأنها تستقر في ذمته قال المصنف سابقا إذا قدر على
خصلتها فعملها واجب بأن كلامه ممتور في كفارة اليمين لأنه إذا عجز فيها عن الاعتاق
والاطعام والكسوة سقط عنه التكفير بالمال وانتقل للصوم (قوله من يرجع
بتكليفه) أي كل يوم بأن كان بحيث لو وزعنا ماله على العسر الغالب أن لم
يستوفه والافسنة كفاه ولا يقدر بعد ذلك على مدين ح ل (قوله من لا يرجع
لخ) بأن يكون الفاضل من ماله بعد التوزيع على العسر الغالب أو سنة مدين ح ل
(قوله واحتجوا) أي الأصحاب ووجه التبري أن هذا ليس مريحا في التفاوت في
نفقة الزوجة ح ل (قوله واعتبروا النفقة بالكفارة) أي من حيث أن الواجب على
الموسر مدان وعلى المعسر مد والمرا بدقوله اعتبروا أي فاسوا وتبرأ منه لأن القياس
لا يفيد الاصورتين وأما المتوسط فلا يفيد القياس (قوله ما بينهما) وهو نصف ما على
كل منهما (قوله وانما لم تعتبر كفارة المرأة الخ) ثم ظاهر خبره أنه خذى ما يكفيل
وولده بالمعروف أنها مقدرة بالكفاية واختاره جمع من جهة الدليل وبسطوا القول
فيه وقد يجب عن التبري بأنه لم يقدر ما فيه بالكفاية فقط بل بما يحسب المعروف
وحينئذ فإذ كروه هو المعروف للمستقر في القول تكلموا ظاهرا ولو فتح باب الكفاية
لأنساء من غير تعد بل وقع النزاع لا إلى غاية تمنع ذلك التقدير باللائق بالمعروف
والشاهد له تصرف الشارع كما تقرر فاقض ما قالوه واندفع قول الأذري لأعرف
لأما ما رضى الله عنه سلفا في التقدير بالامداد ولولا الأدب لقلت الصواب أنها
بالمعروف أي الكفاية فأسيا واتباعا اه هجر زى وقوله لوقع النزاع قد يقال
لنظر لهذا النظر إليه في جانب القريب والنظر إليه ثم لا هنا لا يظهر له معنى معتبر
الأن يقال نفقة الزوجة معارضة والمعارضة يحترق فيها عن النزاع بقدر الامكان
بخلاف غيرها اه سم (قوله كفقة القريب) راجع لائني وقوله لأنها علة للمنى

انما وجب ذلك بفجر اليوم الحاجة الى عجنه وطحنه وخبره (٤٤٤) (من غالب قوت المحل) للزوجة من رطل وشير

(قوله من غالب قوت المحل) أي في كل يوم ع ش. وعسارة ح ل أي ما يستعمله
أهل ذلك المحل غالب الاوقات ومن لازم ذلك غالباً بقته بالزوج ومن ثم لم يقيد به
بكونه لا تقابله كما فعل فيما بعده فلا بد ان يكون ذلك لا تقابله تأمل وقوله
من غالب قوت المحل أي وان لم يطق بها ولا القته الله البهاله الله شرح م ر
(قوله فلا يثق به) أي بحسب يساره وصدقه ذي (قوله تزهدا) أي متكلف الزهد
وظاهره ان الزاهد حقيقة يعتبر حاله لا ما يليق به تأمل شورى (قوله كما في الكفارة)
دليل له ملل مع عليه (قوله وعليه طعنه الخ) حتى لو اعته أو أكلته حب استغفرت
مؤن ذلك أي أجرة الطحن وما بعده اذ بطاوع الفجر يلزمه ذلك فلم يسقط بما فعلته شرح
م ر و ذي (قوله وان استاذنهم الخ) (فرع) وقع السؤال في الدرس هل يجب على
الرجل اعلان زوجته بأنها لا يجب عليها خدمته بما جرت به العادة من الطبخ
والكنس ونحوهما بما جرت به عادتهن أم لا وأجبت عنه بأن الظاهر الاول لانها
اذا لم تعلم بعدم وجوب ذلك ظنت انه واجب عليها وانها لا تستحق نفقة ولا كسوة
ان لم تفعله فصارت كأنها مكرهه على الفعل ومع ذلك لو فعلته ولم يعلمها بمحتمل انه
لا يجب لها أجرة على الفعل لتقصيرها بعدم البحث والسؤال عن ذلك اه ع ش ه ل
م ر (قوله وفارق الخ) غرضه الرد على الضعيف القائل بأن هذه لا تجب على الزوج
قياساً على الكفارة (قوله ولما اعتياض) أي بصيغة والكلام فيما لم الزمة
واستقر فيها كالنفقة الماضية وقضية ان نفقة اليوم قبل انعضائه لا يجوز
الاعتياض عنه لعدم استقرارها باحتمال سقوطها بالنشوز وتوقفه في شرح
الروض والراجح عند شيخنا جواز الاعتياض عن ذلك من الزوج دون غيره
وقد لا يخفى ان ذلك كلام المصنف بأن يحمل كلام المصنف على النفقة الماضية وإن
كان هو خلاف ظاهر السياق ويكون في النفقة الحاضرة تفصيل ومافية تفصيل
لا مرد تفصيح ل قال العلامة السابلي والحاصل ان الاعتياض بالنظر للنفقة
الماضية يجوز من الزوج ومن غيره وبالنظر للمستقبل لا يجوز من الزوج ولا من غيره
واما بالنظر للحالة فيجوز بالنظر للزوج لا لغيره اه (قوله عن ذلك) أي المد والمدين
والمد والنصف قال ذي وشمل الملاقاة الاعتياض عن المأزني وهي طعنه وعجنه
وخبره فان قلنا باستحقاقها عنه يبيع الطعام فلا اشكال في صحة الاعتياض والاثار
خلاف في الصحة هنا بناء على تقرير الصنف كذا في المطالب (قوله مستقر
في النعمة) أي ولو ما لا تدخلت نفقة اليوم الحاضر في ل وخرج بالاستقرار
المسلم فيه شرح الروض (قوله له ين) وهو الزوجة خرجت الكفارة فلا يجوز فيها

أو قرأ وأقط أو غيرها لانه
من العاشرة بالمعروف المأورد
بها وقياساً على الفطرة
والكفارة وتعبير هنا وفيما
يأتي بالمحل انهم من تعبيرة البلد
(ان اختلف) غاب قوت المحل
أرقوته ولا غالب (فلا يثق به)
أي بالزوج يجب ولا عبرة
ما قضاته أو من تزهدا
أو بخلا (والمد مائة وأحد
وسبعون درهما وثلاثة أسباع
درهم) كما قاله النووي خلافاً
رافى في قوله ايه مائة وثلاثة
رسمون درهما وثلاث درهم
واختلافهما في ذلك لم يفتى على
اختلافهما في مقدار رطل
بغداد وتقدم بيانه في باب
زكاة البات (وعليه دفع
حب سليم ان كان واجبه
لانه أكل نفقا كما في الكفارة
فلا يكتفى غيره كدقيق وخبر
وهو من عدم صلاحته
لكل ما يصلح له الحب فلو طلبت
غير الحب لم يلزم ولو بذل غيره
لم يلزم ما قبله (و) عليه (طعنه
وعجنه وخبره) وان اعتادتها
نفسها الحاجة اليها وفارق
ذلك نظره في الكفارة بأن
الزوج في حبسه وذكر
العجين من زيادتي (ولما

الاعتياض

اعتياض عن طعام مستقر في الذمة لانه

كلاعتياض عن طعام منصوب

الاعتياض لانها غير معين شيئا (قوله أم من غيره) المعتمد انه لا يجوز الاعتياض
 من غير الزوج عن نفقة اليوم بخلاف النفقة الماسية سم (قوله عن النفقة المستقبلية)
 أي لا من الزوج ولا من غيره ع ش (قوله بأكلها عنده) أو ضيافته غيره لها إكرامه
 فقط بخلاف ما لو قصد إكرامها فقط وأما لو قصد إكرامها مع أي إكرامها
 لأجلها ولا جله فالظاهر التقييد ح ل وع ش (قوله كالعادة) متعلق بأكلها
 أي أكلها كالعادة بأن تناول كفايتها عادة فإن كانت معه دون الكفاية طالبت به
 بالتفاوت بين ما أسكلته وكفايتها في أكلها المعتاد ويؤيده أن هذه مستثناة من
 وجوب إعطائها النفقة وقيل بين ما أسكلته وواجبها وأيد بأن الكفاية المعتادة
 انما تستبرأ إذا أكلتها وحيث لم تأكلها فالواجب الشرعي باق وقد استوفت بعضه
 فستوفي الباقي ح ل (قوله أو غير رشيدة) أي لمفرا وحنون أو سفه وقد جرح عليها
 بأن استمرسها المقارن للبائع أو طرأ وجرح عليها والام يحتمل لاذن الولي ذى (قوله)
 وقد أذن وليها أي وكان لها في أكلها عنده مصلحة والام يستدبأذنه وترجع عليه
 بالمقدر لها شرح م رويكون ذلك كالمولم ياذن وقياس ذلك أنه لا رجوع عليها
 وإن كان غير محجور عليه وكذا لا رجوع على الولي أيضا إذ غاية ما يتقبل منه وجود
 التفريق وهذا لا يوجب شيئا اه سم على جرح وقوله لا رجوع له عليها قد يقال القياس
 الرجوع لأنه لم يدفع مجبانا وانما دفع ليسقط عنه ما وجب عليه فحرمة ما وضعت
 فاسدة والمقبوض بها مضمون على من وقع العوض في يده اللهم إلا أن يفرض كلامه فيها
 إذا كان الزوج عالما بفساد اذن الولي أو يقال لما لم يكن منها معاقدة والشرط انما هو
 بينه وبين الولي التي ويمد منه تبرعا لتقصير اه ع ش على م وقال واكتفى بأذنه مع أن
 قبض غير المكافئة لقولان الزوج بأذنه يصير كالوكيل عن الولي في الاتفاق ولو اختلف
 الزوجان فقالت قصدت التبرع وقال بل قصدت ككونه عن النفقة صدق بينهما
 كما لو دفع لها شيئا ثم ادعى كونه عن المهر وادعت هي المدية تخرج م ر (قوله وجريان
 الناس) فيه انهم جروا على ذلك في غير الرشيدة ولا اعتداده ح ل وأجيب
 بأن المراد الناس الذين من جلتهم المجتهدون لأن الإجماع لا يكون إلا منهم بخلاف
 غيرهم فقط لا يعتبرون شيئا (قوله والزوج متطوع) أي إن كان أهلا للتبرع
 فإن كان غير أهل له رجوع عليه أو على وليها إن كانت محجورا عليها رى (قوله)
 على الأول) وهو قوله وتسقط نفقتها لأنه أول بالنظر لغير الرشيدة ويدل عليه ما بعده
 وهذا هو الظاهر وقيل الأول عدم سقوط نفقة غير الرشيدة بغير اذن وليها لأنه أول
 بالنسبة لكلام البلقيني (قوله ويجب لها آدم غالب المحل) أي اللاتق بالزوج ولو غلب

سواء أكان الاعتياض
 من الزوج أم من غيره بناء
 على مرم من جواز بيع الدين
 لغيره من عليه هذا (إن لم يكن)
 الاعتياض (ربا) كبر عن
 شعير فإن كان ربا تكبير
 أو دققة عن بر لم يجز وهذا أولى
 من قوله لا يجز أو دققة المحتاج
 إلى تقييد بكونه من الجنس
 وظاهره أنه لا يجوز الاعتياض
 عن النفقة المستقبلية (وتسقط
 نفقتها بأكلها عنده) برضاها
 (كالعادة وهي رشيدة أو)
 غير رشيدة وقد (أذن وليها)
 في أكلها عنده لا كفاية
 الزوجات به في الأعصار
 وجريان الناس عليه فيها
 فإن كانت غير رشيدة أو كانت
 بغير اذن وليها لم تسقط نفقتها
 بذلك والزج متطوع بخالف
 البلقيني فأنتى بسقوطها به
 وعلى الأول قال الأذرى
 والظاهر أن ذلك في الحرية
 أما الأمة إذا أوجبنا نفقتها
 فيشبه أن يكون المعتبر رضى
 السيد المطلق التصرف
 بذلك دون رضاها كالحرية
 المحجورة وتعبيرى بعنده أهم
 من تعبیر الأصل بعه (ويجب
 لها) عليه (آدم غالب المحل)

(ويختلف) الواجب (بافصول) فيجب في كل فصل (٤٤٦) ما يناسبه (و) يجب لها عليه (لحم يلبق به) جنسا

ويسار وغيره (كعادة المحل)
قدرا ووقتا (ويقدرهما) أى
الآدم واللحم (فأضربا جهاده)
عند التنازع إذا لا تقدر فيها
من جهة الشرع ويفاوت
في قدرهما (بين الثلاثة)
الموسر والمسر والمتوسط فينظر
ما يحتاجه الله من الآدم
فيقرضه على المسر وضمفه
على الموسر وما بينهما على
المتوسط ويتطرق في اللحم إلى
عادة المحل من أسبوع أو غيره
وما ذكره الشافعي من مكيلة
زيت أو من أى أوقية
تقريب وما ذكره من رطل لحم
في الأسبوع الذي حل على
المسر وجعل باعتبار ذلك
على الموسر وطلان وعلى
المتوسط رطل ونصف وإن يكون
ذلك يوم الجمعة لأنه أولى
بالتوسيع فيه محمول عند
الأكثرين على ما كان في أيامه
بدم من قلة اللحم فيها ويزاد
بعدها بحسب عادة المحل قال
الشيخان ويشبهه أن يقال
لا يجب الآدم في يوم اللحم
ولم يترعوا له ويحمل
أن يقال إذا أوجبنا على
الموسر اللحم كل يوم يلزمه
الآدم أيضا ليكون أحدهما

التأدم بالقواكه في بعض الاوقات وجبت وأما لا يتأدم به منها فلا يجب ما لم يعتد
الانسان به والاوجب ومن ثم نقل عن شيخنا ما جرت به العادة من الفاكهة إذا
سكنت تزيد على الآدم فيجب مع الآدم وكذا ما اعتيد من الكعك والنقل والسمك
في العيد الصغير والحلوى ليلة نصف شعبان وما يفعل يوم عاشوراء من الحبوب والحلوى
على ما يلبق به ويجب القهوة والدخان اللذان ظهرا في هذا الزمان أن اعتادتهما
ح ل و ح ف ويجب أيضا ما يتطلبه المرأة عند ما يسمى بالوحدم من نحو ما يسمى
بالمرحة إذا اعتيد ويكون على وجه التمليل فلونه واسته رطبا ولها المطالبة به أه
ع ش على م ر (قوله ولحم) عطفه على الآدم فيقيد أنه ليس منه وقد يطلق اسم
الآدم عليه فيكون من عطف الخاص على العام لفضله ويدل على كونه إذا ما حديث
سيد آدم أهل الدنيا والآخرة اللحم وقياس ما مر في الحب لزوم ما يتعلق به مما يحتاج
إليه من نحو ماء وخطب وما يطبخ به من نحو قرع برماوى (قوله ويقدرهما فاض) هذا
مستدرك في اللحم مع قوله يلبق به كعادة المحل وأجيب بأن هذا عند التنازع
كما قال الشارح (قوله من مكيلة زيت) بفتح الميم وكسر الكاف واسكن اليااء (قوله
أى أوقية) حكى الجلبى عن بعض الأصحاب أن الأوقية هى الجبازية وهى أربعون
درهما وهو ظاهر فإن العراقية لا تغنى شيئا أه زى (قوله حل على المسر) أى حمله
لأصحاب (قوله وإن يكون ذلك) الظاهر أنه معطوف على قوله من رطل لحم فيكون
من جملة ما ذكره الشافعي وقوله ويزاد بعدها أى بعد أيام الشافعي ولو عبر بالغاء
لكان أوضح (قوله ويشبه) أى ينبغي (قوله لا يجب الآدم في يوم اللحم والأقرب
حمله على ما إذا سكن كافيا لغذاء والعشاء والثاني على خلافه ع ش ومثله م ر
وقال أبو شكيل الذي يظهر توسط بين ذلك وهو أنه يجب لها مع اللحم نصف الآدم
المعتاد في كل يوم إن كان اللحم لا يكفيها المرأة واحدة وهذا التفصيل كالتين
أذ لا يتجه غير فيقال إن أعطاهما من اللحم ما يكفيها الوقتين فليس لها في ذلك اليوم
آدم غيره وإن لم يعطها إلا ما يكفيها الوقت واحد وجب أى نصفه قاله في التبيين أه
شوبرى (قوله ويحمل الخ) هو من كلام الشافعي كما يؤخذ من عبارة شرح م ر ونصها
ويحتمل الشيطان عدم وجوب آدم يوم اللحم ولها احتمال بوجوبه على الموسر إذا أوجبنا
عليه اللحم ليكون أحدهما غداء والآخرة عشاء (قوله كل يوم) الظاهر أن التقيد بكل
يوم غير مراد أخذ من قوله ليكون أحدهما غداء الخ فالمراد أن الآدم لا يسقط في يوم
اللحم تأمل (قوله ويجب لها كسوة) وجودها وضدها يساره وضده جري يؤخذ من ضبط
الكسوة بما ذكرناه لا يجب عليه منديل الفراش ولا يجب عليها أيضا فإن أراد

غدا ولا آخرة شاء وذكروا قد يراد بها اللحم من زيادة في البسيط (و) يجب لها (كسوة) هيا
بكسر الكاف وضعها قال تعالى وعلى الولد له رزقهن وكسوتهن بالمعروف (تسكنها)

وتختلف كفايتها بطولها وقصرها ودها والسا ومنها باختلاف الحال في الحر والبرد (من قبص ونحوه وسراويل) مما يقوم مقامه (و) نحو (مكعب مما يداس) فيه (ويزيد) على ذلك (في شتاء نحو جبة) كفروية فان لم تكف واحدة يزيد عليها كما يجنبه الراعي وصرح به الخوارزمي (بحسب عادة مثله) أي الزوج من قطن وكتان وحرير وصفاقة ونحوها ثم لو اعتيد رقيق لا يستمر يجب بل يجب صفيق يقاربه ويغارت في كيفية ذلك بين الموسر والمعسر والمتوسط واعتبرت الكفاية في الكسوة دون النفقة لانها في الكسوة (٤٤٧) محققة بالرؤية بخلافها في النفقة وظاهر انه يجب

لها توابع ما ذكر من تكلفة سراويل وكوفية للرأس وزر للقميص والجببة ونحوها ونحو في الموضعين من زيادتي (و) يجب (لقدودها على معسر بل في شتاء وحسير في صيف) (و) على متوسط (زلية) نهار هي بكسر الزاي وتشديد الياء شيء مضرب صغير وقيل بساط صغير وعلى (موسر طنفسة) بكسر الطاء والفاء وبفتحهما وبضمهما وبكسر الطاء وفتح الفاء بساط صغير تخزن له وبرة كبيرة وقيل كساء (في شتاء وفتح) بفتح النون وكسرها مع اسكان الطاء وفتحها (في صيف تحتها زلية أو حصير) لانها لا يبسطان وحدهما وهذا مع التفصيل فيما على الموسر وغيره في الشتاء والصيف من زيادتي (و) يجب (لتوبها)

هياه لما عش على م (و) قوله وباختلاف الحال في الحر والبرد) عبارة مجرورة تختلف عددها باختلاف محل الزوجة برد او حرا ومن ثم لو اعتادوا ثوبا لثوبهم وجب كما جزم به بعضهم (قوله من قبص) فيه اشعار بوجوب خياطته وما يخط به عليه قال جرير يظهر أنه لا عبرة باعتبار أهل بلد ثيابها كثياب الرجل وانما لو طلبت تطويل ذيلها ذراعا أجبت اليه وان لم يعتد أهل بلدها لما فيه من زيادة السترح ل وإتداء الذراع من نصف صاقها م (و) قوله مما يقوم مقامه (كألا زار) قوله ونحو مكعب) كقبصاب وخف وزره وزة فلا كانت عن يعتاد عدم ليس شيء في الرحاين ككساء القمري لم يجب لها شيء من ذلك ح ل (قوله ومكعب) بضم أوله وفتح ثانيه وفتح ثالثه مثقلا وبكسر فسكون مخففا هو المداس اه قل على الجلال وفي المصباح والمكعب وزان مقود المداس لا يبلغ الكعبين غير عربي اه (قوله وكوفية) هي شيء يلبس في الرأس من عرقية مبطنه وبرفس (قوله وفتح) أي جلد كفروية (قوله مخمل) بضم الميم وفتح الخاء وتشديد الميم أي له مخمل يقال خمله اذا جعله مخملا برماوى أي له وبرة كبيرة وضبطه ع ش على م بسكون الخاء وتخفيف الميم (قوله ومخدة) سميت بذلك للاصقتها للخذ ولا يجب أكثر من واحدة وان حوت العادة بأكثر منها ويجرى مثله في اللصاف برماوى (قوله في شتاء) يعني وقت البرد ولو في غير الشتاء جهر (قوله ومع رداء المراد به ما يرتدى به في أعلى البدن) (قوله آلفا كل) أي اللاتي به ولا يعتبر ما لها والمثروب تخليق لا امتاع ح ل (قوله وشرب) بتثنية الشين وقيل بالفتح مصدر وبانخفض والرفع اسم مصدر ح ل وقوله بالخفض والرفع والصواب ان يقول بالكسر والضم لان الخفض والرفع من ألقاب الاعراب وقوله اسم مصدر ليس بظاهرو الحق انها مصدران سماعيان (قوله كقصعة) بفتح الكاف وفي المثل لا تفتح الخزانة ولا تكسر القصعة برماوى (قوله ومغرفة) بكسر الميم ما يعرف به اه مختار

على كل منهم مع التفاوت في الكيفية بينهم (فراش) ترقد عليه كضربة وثيرة أي لينة أو قطيفة وهي دثار مخمل (ومخدة) بكسر الميم (مع لحاف أو كساء في شتاء) مع (رداء في صيف) وكل ذلك بحسب العادة حتى قال الروباني وغيره لو كانوا لا يعتادون في الصيف لتوبهم غطاء غير لباسهم لم يجب غيره ولا يجب ذلك في كل سنة وانما يجتدد وقت تجديده عادة وذ كرا الكساء مع قول ورداء في صيف من زيادتي وكالشتاء فيماد كرا الحال الباردة وكالصيف فيه الحال الحارة (و) يجب لها (آلة كل وشرب وطح كقصعة) بفتح القاف (وأوز وجرة وقدر)

...فرقة من خرف أو جبر أو خشب (و) يجب لها (آلة تنظيف كمشط ودهن) من زيت أو نحوه (وسدر) ونحوه
(ونحو مرتك) بفتح الميم وكسرها (تعين لسان) أي لدفعه وخرج زيادتي تعين ما اذالم يتعين كان كان يدفع بماء
وتراب فلا يجب (واجرة حمام اعتيد) دخولا وقدرا كمره في شهرا أو أكثر بقدر العادة فان كانت المرأة من لا تعتمد
دخوله لم يجب (و) غن ماء غسل بسببه أي الزوج كوطئه وولادتهامنه بخلاف الحيض والاحتلام لان الحاجة
اليه في الاول من قبل الزوج بخلافها في الثاني (٤٤٨) ويقاس بذلك ماء الوضوء فيفرق بين ان يكون بمسه

(قوله من خرف) ويجب التحاس ان اعتاده كافي ذي (قوله كمشط) بضم أوله
وسكون ثانيه أو بضمه ويكسر أوله مع سكون ثانيه برماوى (قوله ونحوه) كصابون
واشنان ح ل (قوله وغن ماء الخ) أي ويتبعه ان الواجب بالامالة الماء لا غنمه م ر
فلاولى حذف غن (قوله ولاد واه مرض) ومنه ما يحتاج اليه المرأة بعد الولاد قلما ينزل
ما يصيبها من الوجع الحاصل في بطنها ونحوه فانه لا يجب عليه لانه من الدواء وكذا
ما جرت به العادة من العصيدة والابابة ونحوها مما جرت به عادة من يتجمع عندها
من النساء فلا يجب لانه ليس من النفقة بل ولا مما يحتاج اليه المرأة أصلا ولا نظير
لنا ذمها بتركه فان ارادته فعلته من عند نفسها ع ش على م ر (قوله يلبق بها)
أي بحيث تأمن فيه ولو خرج زوجها على نفسها وما لها وان قل شرح م ر ويؤخذ
منه انه لا يجب عليه ان يأتي لها بنوسة حيث أمنت على نفسها فلولم تأمن أبدا لها
المسكن مما تأمن فيه على نفسها فتنبه له فانه يقع فيه الغلط كثيرا ع ش على م ر
وله منعهما من زيارة أحد أويهما وان احتضرا وشهدا جنازتهما ومنعهما من دخولهما
لها كولدها من غيره م ر قال ابن الصلاح وله فقل زوجته من الحضرة الى
البادية وان كان عيشها خشنا لان لها عليه نفقة مقدرة لا تزيد ولا تنقص وأما
خشونة العيش فممكنها الخروج عنه بالابدال شرح جهر وفيه ان البديل
قد لا يكفيها لكونه أقل فاذا ارادت الكفاية كملت من عندها (قوله أي بأن كان
مثلها يتخدم) أي هذا ذلك وان لم يتخدم فيه بالفعل ومقتضاه انه لو كان مثلها لا يتخدم
في بيت أويها لكن هذا مخدم فيه بالفعل لا يجب اخداها ح ل (قوله مثلا)
أو عها الموت أيها في حال منورها (قوله أي بواحد) ظاهره وان احتاجت الى أكثر
من واحد وهو كذلك الا ان مرضت واحتاجت لما يزيد على الواحد أخذ من كلامه
الآتي ح ل (قوله وان كانت جبلة) أي وان كانت تخدم في بيت سيدها ومثلها
يتخدم عادة في بيت سيده حل (قوله من دون) بيان لها (قوله نوعا) أي وقدرا بدليل
قوله مدولت وهو تميز من الدون وقوله من غير مكسوة حال من الدون أي حال

وان يكون بغيره (لا ما ينز) أوله (بفتح ككل وخضاب)
فلا يجب فان اراد الزينة به
هيا لها فتزين به وجوبا
(ولاد واه مرض واجرة فهو طبيب)
كما جرم فاصلا لان ذلك لحفظ
البدن وتعبيري فهو طبيب
أعم مما عبر به (و) يجب لها
(مسكن يلبق بها) عادة من
دار أو جرة أو غيرها كالعتدة
بل أولى وان لم يملكه كان
يكون مكترا أو معارا واعتبر
بما له بخلاف النفقة والكسوة
حيث اعتبر بما له لان العبرة
فيها بالتملك وفيه الامتاع
كأسياتى ولأنه ما اذالم يلبقها
يمكنها البذل بالاثق فلا ضرر
بخلاف المسكن فانها ملزمة
بإلزامه فاعتبر بها (و) يجب
عليه ولو معسرا أو بهرق (أخدا)
حرة تخدم) أي بأن كان مثلها
يتخدم (عادة) بقيد زده بقولي
(في بيت أبيها) مثلا لا بأن
صار ذلك في بيت زوجها

لانه من المعاشرة بالمعروف المأمور بها (بحسب) أي بواحد (يحل نظره) ولو مكثرى أو في محبتها (لها) كونه
كحرة وأمة وصبي بمن غير مراهق وممسوح ومحرم لها ولا يتخدمها بنفسه لانهما تستقي منه غالباً وتغير بذلك كعب الماء
عليه أو حله أليم المستعم أو للشرب أو نحو ذلك وتعبيري بما ذكر أعظم وأولى مما ذكره أما غير الحرة فلا يجب اخداها
وان كانت جبلة لبقها (فوجب له ان يحبرها) نادرة (ما يلبق به من دون مال الزوجة نوماً من غير كسوة) من نفقة وأدم

وتوابعهما (و) من (دونه جنسا ونوعا منها) آدم من الكسوة والصبر مع بالتقييد بدونه ما ذكر من زيادته (قوله مذواته على موبرود على غيره) من متوسط ومعتبر كالمخدومة في الاخير لان النفس لا تقوم بدونه غالبا واعتبارا بلثني نفقة المخدومة في الاولين وقد رال ادم بحسب (٤٤٩) الطعام وقدر الكسوة قيص ونحوه مكسب والذ كرتن موقع

ولا لثني مقنعة وخف ورداء
لحاجتها الى الخروج ولكل
حاجة في الشتاء لاسراويل
وايه ما يفرشه وما تنطلي به
كقطعة لبد وكساء في الشتاء
وبارية في الصيف ومخدة ونخرج
عن مصها المكثري ومما يرك
الزوج فليس له الاجرة
او الاتفاق عليه بالملك (لا آله
تنظف) لان اللاتقي به ان
يكون اشعث لثلاثته اليه
الا عين (فان كثروا وسخروا نأدى
بقيل رجب ان يرفه) بما يزيله
من نحو مشط ودهن (و) يجب
(اخذام من احتاجت لخدمة
لنصوم مرض) كهزم وان كانت
من لم تخدم عامة وتخدم من
ذكر وان تعدد ينفرد بالحاجة
(والمسكن والمخاد) وهو من
زيادته يجب فيه ما (امتاع)
لا تملك لما مره له لا يشترط
كونها ملكه (وغيرهما)
من نفقة وأدم وكسوة وآله
تنظف وغيره (تمليك) ولو
بلا صيغة كالكفارة فلزجة
المرأة التصرف فيه بأنواع

كونه كائن من غير كسوة (قوله وتوابعهما) فتوابع النفقة أجرة العجن والعجن
والخبز وتوابع الأدم كالصن ما يطبخ به كالقرع وسكترا عن اللحم وقضية
كل ما هم عدم لزومه ح ل قال م د وأوجه الوجهين وجوب اللحم له أي للخدام
حيث حرت عادة البلدي (قوله جنسا ونوعا) تمييزا من الدون والظاهر ان الواو
بمعنى أولاه يلزم من كونه أدون في الجنس ان يكون أدون في النوع (قوله قمع) بالميم
الساكنة مع ضم القاف وقيل بالباء الطرطور الذي يلبس في الرأس له وبرة
وقوله مقنعة بكسر الميم وهي شئ من القماش مثلائضه المرأة فوق رأسها كالقوطة
(قوله لاسراويل) هذا مبني على عرف قديم وقد اطرده العرف الآن بوجوبه للخدامة
وهذا والمعمد زى (قوله ما يفرشه) بضم الراء من باب نصر كأي المختار (قوله
وبارية في الصيف) هي شئ رقيق كالللاء تسكن في المصباح البارية الحصى الخشن
كالنخ وهو المعروف في الاستعمال وهو الموافق لما ذكر في احياء الموات من انها
منسوجة قصب وهو غير مناسب هنا لان الكلام في النطاء فان جعل مثالا للفرش
كان مناسباً (قوله ان يرفه) أي ينم في المختار والارقاء التدهن والترجيل كل
يوم وهو قرفاهة من العيش ورفاهية أي سعة (قوله امتاع) أي انتفاع لانه يتبع
ويتنفع بهما (قوله وكسوة) ومنها الفرش شرح م د (قوله تملك) أي للعمة
ولسيد الامة وهل يحتاج الى قصد التملك أو لا الذي في كلام هجران الشرط عدم
الصارف عند قصد تملكها وفي شرح الروض لابد ان يقصد دفع ذلك عما لزمه لها ونقل
عن شيخنا م د اعتماده وهو في شرحه وقد اقيمت بما قاله جسر لان هذا الباب
توسع فيه فنفقة الخادم تملك بخلاف نفس الخادم ح ل (قوله وغيره) كظروف
الطعام كافي متن المنهاج ومنه الماء الذي تشربه م د (قوله بما يضرها) أي الزوجين
ع ش (قوله أول كل ستة أشهر) وان نشرت انشاء فصل سقطت كسوته
فان عادت للطاعة اتجه عودها من أول الفصل المستقبل ولا يحسب ما بقى من ذلك
الفصل لانه بمنزلة يوم النشور شرح م د وقضية سقوطها بالنشور انشاء الفصل
انه لو كان دفعا لما قبل النشور واسترد هالسقوط ما عنه وهو ظاهر ولو ادعى النشور
ليسقط ذلك عنه لم يقبل الا بينة ع ش (قوله من وقت وجوبها) وهو وقت

التصرفات بخلاف غيرها ويملكها ١١٣ يجب ان أيضا نفقة مصوبها المملوك لها أو الحرة ولها ان تصرف في ذلك
وتكفيه من مالها (فلو قرت) أي شقت على نفسها في طعام أو غيره (بما يضر) هما أو أحدهما أو الخادم فهذا أعم من
قوله بما يضرها (منها) من ذلك (وتعطي الكسوة أول كل سنة أشهر) من كل سنة فابتداء اعطائها من وقت وجوبها

التمسكين (قوله أولى من تعبيرة بشتاء وصيف) وجه الأولوية أنه قد يقع العتد
 في نصف الشتاء مثلاً ع ش وعبارة ق ل على الجلال قوله شتاء وهو ستة أشهر
 وهي فصل باعتبار وجوب الكسوة فالسنة باعتبارهما فصلان وكل فصل منهما
 فصلان من فصول السنة الأربعة وهي الشتاء والربيع والصيف والخريف
 فالشتاء هنا هو الفصلان الأولان والصيف هنا هو الفصلان الباقيان ولو وقع التمسكين
 في أثناء فصل من الفصلين هنا اعتبر قسطاً ما بقي منه مما يجب فيه على ما تقدم بيانه
 وينتدى بعد تلك البقية فصلاً مستقلاً دائماً وعاد كره علم أن ما عير به المصنف
 أولى من عبارة غيره بقوله وتعلم الكسوة أول كل سنة أشهر من وقت التمسكين
 الذي رد بعضهم به على قائل الأول بأنه لا يتصور وجود التمسكين في أثناء فصل إذ كل
 ستة أشهر من وقت التمسكين تحسب فصلاً وهكذا أول بدر هذا الراد ما لازم على كلامه
 هذا من الفساد إذ يقال عليه إذا وقع التمسكين في نصف فصل الشتاء مثلاً لم يشر
 لتمام السنة أشهر إلا في نصف فصل الصيف وعكسه فإن قال أنه يلعب أحد
 النصفين على الآخر فهو تحكم وترجيح بلا مرجح وأيضا قد علم أن ما يلزم من الكسوة
 في الشتاء غير ما يلزم منها في الصيف فيلزم على تغليب نصف الشتاء أنه يلزم
 في نصف الصيف ما ليس لازماً فيه وسقط فيه ما يمكن أن لازماً فيه وعلى تغليب
 نصف الصيف أنه يسقط في نصف الشتاء ما كان لازماً فيه ويلزم فيه ما ليس لازماً
 فيه وكل باطل وإن لم يكن التغليب وألحق كل نصف بباقي فصله بطل ما قاله ورجع
 إلى قائل الأول وهو القائل بالشتاء والصيف فإذا وقع التمسكين في أثناء الشتاء
 حسب فصل مع نصف الصيف فوجب الكسوة بقسط ما بقي من الشتاء وما انضم
 إليه من نصف فصل الصيف بأن يدفع لها عكس كسوة تساوي نصف كسوة الشتاء
 ونصف كسوة الصيف قال ع ش وينبغي أن يعتبر قيمة ما يدفع لها عن جميع
 الفصل فيقسط عليه ثم ينظر لما مضى قبل التمسكين ويوجب قسطاً ما بقي من القيمة
 فيشتري لها به من جنس الكسوة ما يساويه والخيرة لها في تعيينه (قوله يحدد
 وقت تجديده) يؤخذ من وجوب تجديده وجوب إصلاحه كالمسمى بالتجديد سم
 على جهر ومثل ذلك إصلاح ما عده لها من الآلة كتييض الفلاس ع ش على
 م د (قوله أومات) أي أو أياها خ ط (قوله لم ترد) أفهم قوله لم ترد أن فصل ذلك
 بعد قبضها فإن وقع موت أو فراق قبل قبضها وجب لها من قيمة الكسوة ما يقابل
 زمن العصة كما بعثه ابن الرفعة لكن المعتمد وجوبها كلها وإن مات أول الفصل
 واعتمده جميع متأخرون كالأذري والبليغني ولا يشال كيف تجب كلها بمضي لحظة

يرى سنة أشهر تبعاً لأروضة
 كما صلا أولى من تعبيرة بشتاء
 وصيف لما لا يخفى وما يبق
 سنة فأكثر كالفرش والمشط
 جيدة في وقت تجديده عادة
 كجامر (فان تلفت فيها) أي
 في السنة الأشهر ولو بلا تعصير
 (لم تبدل أومات فيها) لم ترد
 أو لم يكس مدة تدين عليه
 مناه في الثلاث على أن الكسوة
 عليك لا امتناع

من الفصل لا نأخذ ذلك جمل وقنا لايجاب فلم يفرق الحال بين قليل الزمن
وكثيره شرح م ر ملخصا (فصل في موجب المؤن) *
أى المقدمة بأنواعها العشرة وموجب الكل شىء واحد وهو التمكن فلذلك
أوردناه وأما المسقطات فتعدده من نشوز واشتغال بنقل مطلق وقضاء موسم وخروج
بلا اذن فلذلك جمعها (قوله ومسقطاتها) أى وما يتبع ذلك كاسترداد ما دفعه
لفن الحمل فاخلف (قوله على مامر) أى وجوبها أى وجوبها مشتملا على التفصيل
الذى مر فى الأنواع العشرة من وجوبها يوما فيوما فى ثلاثة منها وهى الطعام والادم
واللحم أى بالنظر للموسر الذى جرت عادة أمثاله بالصوم كل يوم أو كل ستة أشهر
فى الكسوة أو كل وقت اعتيد فيه التعبد وذلك فى أربعة منها فى ما تعد عليه
وفى ما تنام عليه وتتغلى به وفى آلة الأكل والشرب والطبخ وفى آلة التنظيف
أوداها وذلك فى اثنين الاسكان والاخدام اه م يتصرف (قوله ولو على صغير لورد)
أى ولو كانت الزوجة صغيرة كفى الانوار وحمل وجوبها على الصغير اذا تسلمها
وليه وفى الجنون لا بد ان يتسلها وليه ولا عبرة باستناعه بها اذا لم يتسلها رليه
اه ح ل لكن قول المتن لانه غير الخية تنفى انه لا مؤنة لها وان كان الزوج صغيرا
لان صغير الزوجة مانع ونكاح الزوج أى من حيث هو مقتضى والقاعدة انه يعلب
المانع على المقتضى خلاف قول الانوار المتقدم فليصرف على قول الانوار يخص قول
المتن للصغيرة بما اذا كان الزوج كبيرا لان المانع القائم بها ليس مانعا للصغير
لقيام المانع به ايضا فكان المانع القائم بها كلاما مانع (قوله بالتمكين) أى التام وخرج
به ما لو مكنته ليس لا فقط أوفى دار مخصوصة فلا نفقة لها م ر والدار على التسليم
ولو بالاكراه ولو للجنونة ح ل فان حصل التمكين فى الاثناء وجب القسط باعتبار
اليوم والليلة ان كان غير مسبوق بنشوز فان كان مسبوقا به فنقل عن شيخنا انه
لا يجب القسط لانه مسقط للجميع ح ل ملخصا ومثله سمع من م ر (قوله يوجب
المهر) أى يكون سببا لوجوبه بحيث تستغل به ذمة الزوج وأما تسليمه فلا يجب الا
ان اطاق الوطء ح ل وبدل عليه كلامه بعدد وعبارة ع ش على م ر ومع
وجوبه بالعقد لا يجب تسليمه حتى تطيقه ومعنى وجوبه بالعقد حيثئذانه لو مات
أحدهما قبل التمكين استقر المهر أو طلقها قبل الدخول استقر النصف (قوله والعقد)
انظر لم أظهر فى محل الاضمار شوبرى أى بل كان يكفيه ان يقول فلا يوجب عوضين
مختلفين ويمكن ان يجاب بأنه أظهر اشارة الى ان المراد العقد من حيث هو لا بقيد
كونه عقد نكاح والظاهر ان قوله مختلفين لا مفهوما (قوله ومعه) والمعه بمثابة

(فصل فى موجب المؤن
ومسقطاتها) تجب المؤن على
مامر ولو على صغير فلا يمكنه
وطء (لا له غيره) لا توطأ
(بالتمكن) لا بالعقد لانه
يوجب المهر والعقد لا يوجب
عوضين مختلفين وانما لم تجب
للصغيرة لتعذر الوطء معنى
فيها كالناشئة بخلاف الصغير
اذا المانع من جهته (والعبرة
فى تمكين) يمكن (معه) لمعناه
الخصاطب بذلك

المراهق في الذكرا له يقال مبي مراهق وصبيته مصر ولا يقال هي مراهقة ح ل
 شرح م ر (قوله نعم لو سلمت) التسليم ليس بتعديل المدار على التسليم ولو لا كراه
 (قوله ونقلها الى مسكنه) ليس بتعديل ايضا (قوله ان تقول المكلفة) ولو سلمت وقوله
 أو السكري يقتضي ان السكران غير مكلف وهو كذلك كما في المنهاج وغيره أي بل
 في حكم المكلف (قوله غيرهما) وهو الصغيرة والمجنونة وقضية هذا ان غير المجنونة
 لا يعتد بعرض وليها وان زوجت بالاجبار فلا يجب بعرضه نفقة ولا غيرها والظاهر
 انه غير مراد اكتفاء بما عليه عرف الناس من أن المرأة سيما البصكر انما يتكلم
 في شأن زوجها وأولياؤها وقول متى دفعت المهر رأى الحال وخرج به ما اعتيد دفعه
 من الزوج لا صلاح شأن المرأة تكلم وتصيد ونقش فلا يكون عدم تسليم الزوج ذلك
 عذرا للمرأة بل امتناعها لاجله مانع من التمكن وما اعتيد دفعه أيضا لاهل الزوجة
 فلا يكون الامتناع لاجله عذرا في التمكن ع ش على م ر (قوله متى دفعت
 المهر) أي الحال كنت يفهم منه ان لها حبس نفسها لقبضه تستحق النفقة
 حينئذ (قوله عند الاختلاف في التمكن خرج بالتمكن الاختلاف في الاتفاق
 أو النشوز فانها المصدقة ح ل بأن ادعى انه أعطاها النفقة فانكرت أو ادعى
 نشوزها فانكرت (قوله من حين يبلغ الحبر) أي ان كان المخبر نفقة
 أو صدقه الزوج ويصدق في عدم تصديقه للمخبر برماوى قال س ل قوله من حين
 المخ ظاهره وان لم يضر زمن يمكنه الوصول اليها وسيأتي في الغائب اعتبار
 الوصول اليها اه ع ش على م ر (قوله ابتداء) أي قبل التسليم (قوله
 وأظهرت له) ظاهر المتن رجوع الضمير للزوج وجعله الشارح راجعا للقاضي
 (قوله كتب) أي وجوب برماوى (قوله فيجب) بالنصب والرفع ع ش
 على م ر (قوله من حين التسليم) أي بالفعل لا من حين اظهاره كما يدل عليه قوله
 فان أبي ومضى زمن وصوله تأمل وحرر وعسارة ع ش قوله من حين التسليم
 سكن اذا وقع التسليم في أثناء اليوم واليلة بعد نشوزها لا يجب قسط ذلك لوقوع
 النشوز في بعضها وهو مسقط للبيع م رسم (قوله فان أبي) أي مع القدرة
 عليه فالمنع من السير والتوكيل عذر فلا يفرض عليه شيء لانفاء تعصيره شرح م ر
 (قوله فرضها القاضي) أي قاضي بلدة المشعر بأنه علم له بلد فقوله فان جهل موضعه
 محترز ذلك قال سم أي فرض نفقة معسران لم يعلم خلافه اه قال في ع ب
 وله أن يفرض لها دراهم قدر الواجب (قوله في ماله) أي وأخذها من ماله ان كان له
 مال فان لم يكن له مال صارت في ذمته ع ش وعسارة البرماوى فان لم يجده

نم لو سلمت العصفرة نفسها
 فتسلها الزوج ونقلها الى مسكنه
 وحبت المؤمن ويكفي في التمكن
 أن تقول المكلفة أو السكري
 أو ولي غيره ما متى دفعت
 المهر مكنت (وحلف الزوج)
 عند الاختلاف في التمكن
 (على عدمه) فيصدق فيه لانه
 الأصل والتلف من زيادتي
 (ان عرضت عليه) بأن
 عرضت المكلفة أو السكري
 نفسها عليه كأن بعثت اليه
 اتي مسئلة نفسى اليك أو عرض
 المجنونة أو العصفرة وليها عليه
 ولو بالبعث اليه (وجبت)
 مؤنثا (من) حين (يلوغ
 الحبر) له (فان غاب) الزوج
 عن بلدها ابتداء أو بعد تمكنها
 ثم نشوزها وقد دفعت الامر
 الى القاضي (وأظهرت له)
 (التسليم كتب القاضي لقاضي
 بلدة ليعله) بالحال (فيجب)
 لها حالا (ولو بناتيه) ليتسلها
 وتجب المؤن من حين التسليم
 اذ بذلك يحصل التمكن (فان
 بي ذلك) (ومضى) زمن امكان
 وصوله اليها (فرضها القاضي)
 في ماله وجعل كالتسليم لها لان
 المانع منه

ما لا اقتصر عليه أو اذن لها أن تنفق وترجع عليه كما هو ظاهر من نظائره اه (قوله
 من بلده) أي الغائب (قوله وأخذ منها كفيلا) أي طلبه والباء في بمال السببية
 وأخذ الكفيل واجب والظاهر أنه يأخذ قبل أن يصرف لها ويشكل بأنه ضمان
 عالم يجب فان قلت هو من ضمان الدرك المتقدم قلت ليس كذلك لان ضمان الدرك
 انما يكون بعد قبض للمقابل وهذا ليس كذلك الا ان يقال هذا مستثنى ع ش
 على م ر والظاهر ان هذا الايراد لا يرد من أصله لان هذا من قبيل ضمان الاحضار
 لا من ضمان الدين كما يدل عليه قول ح ل أي ليكفل بدنها لمضرها اذا تبين عدم
 استحقاقها (قوله وتسقط مؤنهما) وكذا كسوة الفصل فانها تسقط ولو عادت
 للطاعة م ر لان النشوز في بعض اليوم يسقط كسوة جميع الفصل ومرة جميع
 اليوم وان عادت فيه للطاعة ولو جهل سقوطها بالنشوز فانفق رجع عليها ان كان
 ممن يخفى عليه ذلك كما هو قياس نظائره م ر ومثله ما لو جهل نشوزها فانفق عليها
 ثم تبين له الحال بعد اه ع ش على م ر وانظر حكم النشوز بالنسبة لما يدوم
 ولا يجب كل فصل كالفرش والاواني وجبة البرد فهل يسقط ذلك ويسترد بالنشوز
 ولو لحظ في مدة بقائها وكيف الحال وللأذرى فيه تردد واحتمالات تراجع وبقي
 سكنى المسكن فانظر ما يسقط منها بالنشوز هل سكنى ذلك اليوم أو الليلة أو الفصل
 أو زمن النشوز فقط حتى لو أطاعت فيه لحظة استعقت لانها غير مقدرة بزمن معين فيه
 نظر ولا يسقط سكنى اليوم واليلة الواقع فيها بالنشوز رسم على حجر الظاهر ان
 مثل السكنى غيرها من الفرش والغطاء وغيرها (قوله بنشوز) ولو لحظ ما لم يستمتع
 بها فيه ولو لحظ فان حصل الاستمتاع ولو كانت مصرة على النشوز وجبت لها النفقة
 يومها وليلتها كما سدر به م ر في شرحه وظاهره اعتماده وهو تفصيل حسن فليستغن له
 قرره شيخنا العثماني والعريزي وخالف ح ل وقال لا يجب لها الا قدر زمن
 الاستمتاع فقط وبعبارة شرح م ر ولو امتنع من النفقة لم تجب مؤنتها الا ان كان
 تمتع بها في زمن الامتناع فتجب ويصير تمتعها عفا عن النفقة حيثئذ
 كما في الجواهر وغيرهما من الماوردي وأقره وأفتى به والده وما ر في مسافرتها معه
 بغیر اذنه من وجوب نفقتها بتكيتها وان أتمت بعصيانها يرجع فيه وقضيتها جريان
 ذلك في سائر صور النشوز وظاهر كلام الماوردي انها لا تجب الا زمن التمتع دون
 غيره نعم يكفي في وجوب نفقة اليوم تمتع لحظة منه وكذا الليل اه بالحرف وقوله نعم
 الخ كانه رد لكلام الماوردي لان ظاهره قصر الوجوب على زمن التمتع دون ما بعده
 وهو بعيد لكن كتب المحشى على قوله وظاهر كلام الماوردي الخ معتمد وكذا

فان جهل موضعه كتب
 القاضي لقضاء البلاد الذين
 ترد عليهم القوافل من بلاد
 عادة لطلب وبنادى باسمه
 فان لم يظهر فرضها القاضي
 في ماله الحاضر وأخذ منها
 كفيلا بما يصرفه اليها الاحتمال
 مؤته أو طلاقه (وتسقط)
 مؤنتها (بنشوز) أي خروج
 عن طاعة الزوج ولو في بعض
 اليوم وان لم تأثم كمصيرة
 ومجنونة

والنشوز (كسح تنع) ولو بلس (الاعذر كعبالة) فيه بقية العيز وهي كبر الذكرك بحيث لا تتحمل الزوجة (ومرض) بها (بضرمة الوطء) وحيض ونفاس فلا تسقط المؤن لانه أما عذر دائم أو بطر أو يزول وهي معذورة فيه وقد حصل التسليم الممكن ويمكن التمتع بها من بعض الوجوه (وكخروج) من مسكنها (بلا اذن) منه لان عليها حق الحبس في مقابلة وجوب المؤن (الاخر) جاء لعذر كخوف من انعدام المسكن أو غيره وكاستفتاء لم يقنها الزوج عن خروجها له وولي اعذرهم بما ذكره (ولنصو زيارة) لاهلها كعبادتهم (في غيبته) وتسقط (بسفر ولو باذنه) نظرونها عن قبضته واقبالها على شأن غيره (لا) ان كانت (معه) ولو في حاجتها وبلا اذن (أو) لم تكن معه وسافرت (بأذنه) لحاجته ولو مع حاجة غيره فلا تسقط مؤنتها فيه لانه الذي أسقط حقه لفرضه في الثانية ولتمكينها له في الاولى لكنهما قد صي اذا خرجت معه بلا اذن نعم ان منها ما

على قوله نعم الخ فتأمل ذلك وحرره والظاهر ان كتابته على الاول معتمد سهو منه أو سبق قلم من الكاتب وقول م ر عفو عن الثقة أي كأنه عفى عن الثقة ورضي ببقائها في محلها (قوله كسح تنع) ولو بحبسها ظلماً أو بحق وان كان الحابس هو الزوج كما اعتمدوا والدوي ونحو ذلك بالاولى سقوطها بحبسها له ولو بحق للحيولة بينه وبينها كما أفق به الوالد أو باعتمادها بوطء شبهة ومن النشوز امتناعها من السفر معه ولولا بركة لكان بشرط أمن الطريق والمقصود أن لا يكون السفر في البحر الملح مالم تغلب فيه السلامة ولم يخش من ركوبه مخذور تيم أو مشقة لا تتحمل عادة شرح م ر (قوله ولو بلس) أي أو نظر كأن غطت وجهها أو تولت عنه وان مكنته من الجماع شرح م ر وفي حل أن الاولى اسقاط قوله ولو بلس لانه يقتضي أن العباله عذر حتى في انشاءها من الأمن أو التقييل وان علمت أنه اذا لمس لا يبطأ وفيه نظر ظاهر ويجيب بان الاستثناء راجع لما قبل الغاية وقال سم قوله ولو بلس إلا أن يكون امتناع دلال (قوله كعبالة) وثبت بأربع نسوة فان لم تقم بينة فلها تعليقه أنه لا يعلم تأذنها بالوطء ح ل ولما في النظر لا ذكر حال انتشاره ولغيرها هل تطيقه أو لا لأجل أداء الشهادة كما قاله زى وغيره (قوله بفتح العين) والرجل يقال له عجل بفتح العين وسكون الباء م ر (قوله بحيث لا تتحمل الزوجة) وليس من المذكرة كثرة جماعه وتكرره وبطوئه انزاله حيث لم يحصل له آمنه مشقة لا تتحمل عادة ع ش على م ر (قوله دائماً كالعباله) وقوله أو بطراً الخ كالحيض والنفاس (قوله وكخروج بلا اذن) أخذ الرافعي وغيره من كلام الامام أن لها اعتماد العرف الدال على رضی أمثالها بمنزل الخروج الذي تريده نعم لو علم مخالفتها لا مشالته في ذلك فلا شرح م ر (قوله الاعذر) ويقبل قولها في ذلك حيث وجدت قرينة تدل على ذلك عادة ح ل (قوله وكاستفتاء) أي استفتاء لا محتاج اليه أما اذا ارادت الحضور لمجلس علم للاستيفاد احكاماً تتنفع بها من غير احتياج اليها حالاً أو الحضور لسماع الوعظ فلا يكون عذراً ع ش على م ر (قوله لم يقنها الزوج) أي الثقة (قوله ولنصو زيارة) عطف على قوله لعذر وقوله لاهلها أي المحارم وعبارة زى ونحو زيارة خرج به الخروج لموت أيها أو شهود جنازته اه وفي ق ل على الجلال قوله كعبادتهم قال م ر وكذا تشيع جنازتهم وخالفه زى ولو في نحو أيما قال كاف عنده استقصائية وخرج بما ذكر خروجها لزيارة قبورهم فلا يجوز كثيرهم (قوله في غيبته) أي عن البلد زى يعني ولم ينهها عن ذلك بأن علمت رضاه وكانت عادة أمثالها ذلك شيئاً عزيزي (قوله أم الخ) استدراك على قوله لا ان كانت معه

من الخارج فخرجت ولم يقدّر على ردّها سقطت مؤنتها

وكلام الاصل يفهم ان سفرها معه بغير اذنه يسقط المؤن مطلقا وليس مراد او كلاهى اولاشامل لسفرها الحاجة
ثالث بخلاف كلامه (كأحرامها) صحيح أو عورة أو مطلقا (ولو بلا اذن مالم تخرج) فلا تسقط به وإنما لانها في قبضته
وله تعليلها ان لم يادن لها فان خرجت مسافرة لحاجتها تسقط مؤنها مالم يكن معها وتعبيري: ذكر اولى من تقيده صحيح
أو عورة (وله منعها نفلا مطلقا) من صوم (٤٥٥) وغيره وقطعه ان شرعت فيه لانه ليس بواجب وحقه واجب

قال الاذرى وقضية كلام
الجمهور منعهما من ذلك مطلقا
وقال الماوردى له منعها منه
اذ اراد التمتع قال وهو حسن
متعين انتهى وقاس به
ما يأتي (وله منعها قضاء
موسعا) من صوم وغيره
بان لم تمتد بغوته ولم يسق
الوقت لان حقه على الفور
ومذا على التراخي (ان ائت
بان فعلته على خلاف منعه
(فناشئة) لامتناعها من
التمكين بما فعلته وقول نفلا
مطلقا اول من قوله صوم نفل
ودخل فيه صوم الاثنين
والخميس ومثله صوم نذر
منشأ بغير اذنه وخرج به النفل
الراتب كسنة الظهر وحرم
عرفة وعشوراء وبالقضاء
الاداء وبالموسع المضيق فليس
له معها شيئا منها لتأكد
الزوجة والاداء اول الوقت
ولتعين المضيق اتصاله
(ولرجعية) حرة كانت أو أمة
حائلا أو حاملا (مؤن غير
تنظيف) من نفقة وكسوة

وقوله ولم يقدروا ليس بقيد كافي م (قوله مطلقا) سواء قدر على ردها أولا لحاجتها
أو لحاجته منعها أولا (قوله وكلاهى أولا) وهو قوله ويسقط بسفر (قوله بخلاف
كلامه) عبارته وسفرها لحاجتها يسقط في الاظهر وقديقال يفهم من كلامه
ان سفرها الحاجة ثالث يسقط بالاولى (قوله وله تعليلها) أى أمرها بالقلل أى
بذبح فخلق مع النية فيهما كالمحصر لان هذا احصاها خاص (قوله مطلقا) أى سواء
اراد التمتع بها أم لا وهو المعتمد (قوله بان لم تمتد بغوته) فالكلام في القرض
فان شرعت فيه فقد ضي منعه أنه ليس له قطعه وفي كلام شيخنا ان القضاء الموسع
كان نفلا له قطعه بعد الشروع فيه أى حيث كان بغير اذنه ح ل (قوله بان فعلته)
أى النفل والقضاء الموسع (قوله لامتناعها من التمكين بما فعلته) ولا نظرا الى تمكنه
من وطئها ولو مع الصوم لانه قد ساء افساد العبادة ومن ثم حرم صومها نفلا أو فرضا
موسعا ووجهه بغير اذنه أو علم رضا شرح م رفوع لو كان النذور بل الكاح معينا
مكافئ فرض المؤقت فلا يمنعها منه ولا تسقط نفقتها ولا خياره لوجهه اه ق ل
على الجلال (قوله ودخل فيه) أى في النفل المعلق صوم الاثنين الخ فيه نظر
لانه راتب ح ل لكن الحكم مسلم وهو ان له منعها من ذلك لتكرره كل اسبوع
بخلاف صوم عرفة (قوله مؤن غير تنظيف) تقدم ان المؤن عشرة أنواع ومؤن
التنظيف واحد منها فاعداها تسعة تجب الرجعية والحامل ان الرجعية والحامل
البائن غير المتوفى عنها يجب لها المؤن سوى الة التنظيف والحائل البائن والحامل
المتوفى عنها يجب لها السكنى فقط (قوله وسلطنته) عطف سبب على مسبب ع ش
(قوله فلوانفق) أى على الرجعية وفيه ان الرجعية تجب نفقتها وان لم تكن حاملا
فكيف يقول لظن حمل واجب بان صورة المسئلة انه أنفق عليها زيادة على عذتها
بدايل قوله استرد الخ (قوله مثلا) أى أو اسكن أو كسى (قوله لظن حمل)
ولو اذعت سقط الحمل فينبغي تصديق الزوج لان الاصل عدم الرجوع بالم تقم
بينه ع ش (قوله استرد) أى حيث لم يكن حبس لها والا فلا رجوع ح ل
(قوله وتصديق في قدر اقرارها) ولو خالفت عاداتها م ر (قوله وتجب) أى المرن
الشاملة للنفقة والكسوة غير آلة التنظيف كافي م ر (قوله لا آية وان كن الخ)

وغيرها البقاء حبس الزوج عليها وسلطنته بخلاف مؤن تنظفها لامتناع الزوج عنها (فلوانفق) لظن حمل
فأخلف) بان بآت حائلا (استرد ما) أنفقه بعد انقضاء (عذتها) لتبين خطاء الظن وتصديق في قدر اقرارها بيمينها
ان كذب أو الا فلا يمين (ولا مؤنة) من نفقة وكسوة (الحائل بائن) ولو يشفع أو وفاة لا تنفاه سلطنة الزوج عليها (وتجب
الحامل) لا آية وان كن أولات حمل (لها)

أي لنفسها بسبب الحمل لا لجلل لانها لو كانت له لتقدرت بقدر (٤٥٦) كفايته ولا تعجب على الموصو والعذر

ولو كانت له لما وجبت على
المعسر (لا) لحامل معتدة (عن)
وطء (شبهة ولو ينكح فاسد)
لا عن (فمنع بفارن) للمقدلانه
يرجع العقد من أصله بخلاف
الفسخ والانتساح بمراض
كرثة ورضاع وهذه من
زيادتي (و) لا عن (وفاة)
خبر ليس للحامل المتوفى عنها
زوجها نفقة رواتها لدارقطني
باسناد صحيح ولا نهيابانت
بالوفاة والقريب تسقط
مؤنته بها وانما لم تسقط فيها
لوقوف بعد ينيوتتها لانها
وجبت قبل الوفاة فانغقر
بقاؤها في الدوام لانه أقوى
من الابتداء ولما مر من
ان البائن لا تنتقل الى عدة
الوفاة وأما اسكانها فتقدم
في العدائنه واجب (ومؤنة
عدة كؤنة زوجة) في تقديرها
وجودها يوماف وما وغيرهما
لانها من توابع النكاح
ولانها في الحقيقة مؤنة للزوجة
لا لجلل كما مر (ولا يجب
دفعها) لما (الابنهورجل)
ليظهر سبب الوجوب ومثله
اعتراف المغارق بالحمل وتعبيري
بالمؤنة أعم من تعبيرة بالنفقة
(فصل) في حكم الاعسار
بؤنة الزوجة لو (أعسر) الزوج

في الاستدلال بالآية قصورا لان فيها النفقة وليس فيها الكسوة وغيرها واجب
بان النفقة اذا أطلقت فالمراد بها المؤن فتشمل الكسوة وغيرها كما قاله ع ش
على م د (قوله بسبب الحمل) وظاهره ولومات في بطنها ومكث فوق أربع سنين
من وقت الطلاق وتسقط نفقة الحامل بالنشوز كان خروج من المسكن لغير حاجة
حل وع ش (قوله لتقدرت بقدر كفايته) أي وهي لا تقدر بقدر كفايته
لانها معتدة بل تقدر بالامداد بحسب اليسار والاعسار والتوسط كما تقدم (قوله)
الحامل عن عدة شبهة) بأن وطئت بشبهة وجلت منها وهي في عهدة زوجها
فلا مؤنة لها الا على الزوج ولا على الواطء كما قاله قل على الجلال فيكون الاستثناء
منقطعا لعدم دخولها في الموضع وهو الحامل البائن ولا يصح تصويرها
بما اذا كانت حاملا من زوجها ثم ابانها ثم وطئت بشبهة لان عدة الحمل تقدم
اه (قوله لانه) أي الفسخ المذكور برفع العقد من أصله وهذا تعليل ضعيف والصحيح
انه برفع العقد من حينه ومع ذلك لا تنسحق به مؤنة ح ل (قوله والقريب الخ)
يقضي أن المؤنة لجلل لانها لا أن يقال لما وجبت له بسبب الحمل كانت كالماله
(قوله وأما اسكانها) هذا قيد لقوله ولا مؤنة لحائل بائن أي بغير اسكان اه (قوله)
ومؤنة عدة) أي المؤنة الواجبة في العدة (قوله الابنهورجل وقبل ذلك) لا يجب
عليه دفعها لما واذا ثبت وجود الحمل لزمه الدفع من أول العدة ح ل
(فصل في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة) (قوله لو أعسر الخ) ولا يمنع اعساره
عقارا وعرض لا يتيسر به مما شرح م د ولعل المراد لا يتيسر به بعد عدة قريبة
فيكون كالمال الغائب فوق مسافة القصر ع ش على م د (قوله لا نقابه) ليس
بقيد بل مثل الملائق غيره اذا اراد تحمل المشقة بما شرته شرح م د ويحرف كان عليه
أن يذكر بدل هذا القيد حلالا اذ هو قيد معتبر كما في شرح م د قال وخارج به الحرام
فلا أنرا قدرته عليه فلها الفسخ اه (قوله أو كسوة) معطوف على نفقة فيكون
التقدير أو باقل كسوة ويراد باقل الكسوة ما لا يذمه بخلاف نحو السر او بل والمكعب
فانه لا يفسخ بذلك ح ل (قوله أو بمسكن) عطوف على باقل فلا تنفسخ اذا وجد مسكا
ولو غير لائق بها خلافا لم قديهم من ع ب أن لها الفسخ مع وجود غير الملائق ح ل
وهذا المعنى مستفاد من قول المتن أعسر بمسكن أي أي مسكن كان سواء كان لا نقا
أولا ففهموه أنه لو أيسر بأي مسكن فلا تفسخ وهذا المعنى تفهمه العبارة أيضا بدون
اعادة الباء لان المعنى حينئذ اذا أعسر بأقل المساكن تفسخ ويلزم من الاعسار
بالأقل الاعسار بالا كثر ففهموه أنه لو أيسر بأقل المساكن ولو غير لائق بها لا تفسخ

بؤنة الزوجة لو (أعسر) الزوج (مالا وكسبا لانه باقل نفقة أو كسوة أو مسكن) لزوجه فانظر

(أومهر واجب قبل وطء فان صبرت) زوجته بها كان انقضت على نفسها من مالها (فغير المسكن دين) عليه فلا يستع
بعضى الزمن بخلاف المسكن لمساكنه (٤٥٧) امتناع (والا) بأن لم تصبر (فلها فسخ) بالطريق الآتى لوجود

مقتضية وكما تقتضى بالحب
والعنه بل هذا أولى لأن
الصبر عن التمتع أسهل
منه عن النفقة ونحوها
(للامه بمهر) لانه محض
حق سيدها أما المقتضية
فليس لها ولا لسيدها الفسخ
الا بتوا قهما كما اعتسده
الاذرى (ولأن تبرع) بها
(أب) وان عتلا (لموليها)
أوسيد) عن عبده اذ يلزمها
قبول التبرع ووجهه في الاولى
ان التبرع به يدخل في ملك
المؤدى عنه ويكون الولي
كأه وهب وقيل له بخلاف
غير الاب المذكور والسيد
اذ لا يلزمها القبول لمانيه
من تحمل المنة ثم لرسالتها
التبرع للزوج ثم سده الزوج
لها لم تفسخ لان قضاء المنة عليها
مخرج به الخوارزمي وخرج
بالاقل اعساره بواجب
الموسر أو المتوسط فلا فسخ
به لان واجبه الا ان واجب
العسر وبالمذكورات اعساره
بالادم لانه تابع والنفس
تقوم بدونه وبواجب المغوضة
فلا فسخ بالا اعسار بالمهر قبل

فانظر وجه إعادة المتن للباء مع أنه قد يقال عدم اعادتها أظهر في إعادة المراد تأمل
(قوله أومهر) كان عليه الاتيان بالباء لان قوله قبل وطء قيد فيه فقط (قوله قبل
وطء) متعلق بأعسر (قوله بها) أى بهذه الاربعة أى بعدمها فالباء للمصاحبة
أو المعنى صبرت على اعساره بها (قوله فغير المسكن) المراد بغير المسكن سائر المؤن
لا خصوص النفقة والكسوة كما قد شوهم من العبارة وعبارة م رفان صبرت
ولم تمنعه تمتعا بما صارت سائر المؤن سوى المسكن ديناً عليه (قوله بخلاف
المسكن) أى وان الخادم ع ش (قوله بأن لم تصبر) أى ابتداء أو انتهاء بأن صبرت
ثم عن لها الفسخ شرح م و (قوله فلها فسخ) ويبحث م و الفسخ بالجزء لا بآدم منه
من الفرش بأن يترتب على عدمه الجلوس والنوم على البلاط أو الرخام المضرومين
الاولى كالذى يتوقف عليه فهو الشرب سم على مهر (قوله بالطريق الآتى) وهو
ثبوت الاعسار عند القاضي وامهاله ثلاثة أيام ليفتح اعساره (قوله لوجود
مقتضيه) وهو التضرر ولا الاعسار والالزم أن يكون المعنى فسخ للاعسار لوجود
الاعسار وحيث كان الاولى اسقاط الواو في ما بعده اه ح ل (قوله لا بتوافقهما)
بأن يفسخا معا أو يوكل أحدهما الآخر اه شرح م و (قوله كما اعتسده الاذرى)
الاعتدائه يثبت لكل وحده ح ل (قوله لموليها) أى محجوره ح ل (قوله ووجهه
في الاولى) ووجهه في الثانية أن علة السيد بآدم من علة والد بوله وشرح م و
وقوله يدخل أى قد رد دخوله في ملكه م و (قوله ثم سلمها الزوج لها) ليس بقيد
بل مثله ما ذلهم سلمها فلا تفسخ لانه الا ان موسر ح ل (قوله وبالمذكورات
اعساره بالادم) الاولى أن يقول وبالمذكورات اعساره بغيرها والغير انواع سبعة
الادم واللحم وما قعد عليه وما تنام عليه وتتغلى به وآلة الاكل والشرب والطبخ
 وآلة التنظيف والاعتماد فلا فسخ باعساره بشئ منها كما يؤخذ من ح ل وعبارة
فلا ادم ليس من معنى النفقة ومثله بالاولى الاولى والفرش ولو لمسا لا بد منه الشرب
والجلوس والنوم وان لم أن تنام على البلاط أو الرخام وتقبل عن شيئاً أنه يبحث
أن لها الا ان الفسخ بذلك فعلم أن ما عدا النفقة والكسوة والمسكن لا فسخ به على
الاول ح ل قال ع ش وقد يتوقف في اخراج الأدم بما ذكر لان الأدم من
النفقة الاقل الا أن يقال أراد بالاولى ما لا تقوم النفس بدونه (قوله يشعر برضاها)
فن لم يشتر رضاها لفسخ ولو بعد تلف العوض (قوله وهو كذلك) معتمد

الفرش وقبل وطء ما بعده لتلف ١١٥ بحث العوض فكان كغير المشتري عن الثمن بعد قبض المبيع
وتلفه ولان تسليمها يشترط رضاها بذمته وشمل كلامهم ما لو أعسر بعض المهر وهو كذلك وان قبضت بعضه كما صرح به
الاذرى وغيره لكن أفتى ابن الصلاح فيما لو قبضت بعضه بعدم الفسخ واعتسده الاستوى وقد بينت وجهه مع زيادة
في شرح الروض وغيره

وورثي لثقبه مع التقييد بالواجب وبغير المسكن ومع قولي ولا الى آخره من زيادة (فلا فسخ بامتناع خبره) موسرا
أو متوسطا من الاتفاق حضر أو غاب فهو أعم من قوله لا فسخ بمتنع موسر (ان لم ينقطع خبره) لاستثناء الاعسار المنيب
لأنه في متعنه من تحصيل حقه بالحساكم ان ينقطع خبره (٤٠٨) ولا مل له حاضر فلها الفسخ لان قسار

(قوله فلا فسخ بامتناع خبره) أي غير من أعسر بأقل النفقة وأقل الكسوة وأقل
المسكن بأن لم يدر على الأقل ولا على ما زاد عليه وغير هذا يشمل الموسر والمتوسط
والمعسر القادر على مؤنة العسرين فليظفر ما وجهه تقييد الشارح بقوله موسرا
أو متوسطا في حق حكم من قدر على نفقة العسرين وقد امتنع من الاتفاق خارجا من
كلامه وكلام الأصل والرؤى يقتضي أنه لا فسخ لها في هذه الصورة لانهما قابلا
المعسر بما تقدم بالموسر ولم يذكر المتوسط فيقتضي أن المراد بالموسر من قدر ولو على
الأقل فكل من قدر على الأقل أو غيره وامتنع من الاتفاق لا فسخ زوجته بامتناعه
لقد رتبها على تحصيل حقه بالحساكم ولو حذف الشارح لفظة المتوسط لتمكن حمل
الموسر في كلامه على من قدر على المؤنة ولو مؤنة العسرين تأمل (قوله فهو أعم
الخ) تعبير الأصل أولى كما يدرك بالتأمل بأن يراد بالموسر في كلامه القادر على
المؤنة ولو مؤنة العسرين (قوله ان لم ينقطع خبره) ليس بقيد على المعتمد فقوله
ان انقطع الخ ضيف وقوله من زيادة في الأولى عدم زيادته (قوله ولا بغية ماله)
قضية كلامهم أنه لو عذرا حضره للنفق لم تنفسخ لندرة ذات ويحتمل خلافه شرح
م ر وقوله لم تنفسخ معتمد وظاهره وان طال زمن الخوف لانه موسر وقد يقال هو
مقصود عدم الاقتران ونحوه ع ش على م ر (قوله مدة الامهال) أي امهال
المعسرين وهي ثلاثة أيام (قوله فالظواهر اجابته) معتمد (قوله من جهل حاله) أي
لم ينقطع خبره أخذ بما قدمه وان كان ضيفا أي لعدم تحقق المقضي بل لو شهدت
بينه بأنه غاب معسرا لم تنفسخ ما لم تشهد باعساره الآن وان علم استنادها
للاستصحاب م ر (قوله لولي) أي ولي امرأة حتى صغيرة ومجونة م ر (قوله على
من عليه الخ) لا يقال هذا بشكل على ما يأتي ان نفقة القريب تسقط بالنكاح
وان كان الزوج معسرا لانه قول تلك متمكنة من الفسخ فلم تجب لها على القريب
نفقة بخلاف هذه فكان عدم تمكنها عذرا فتأمل شوبري (قوله لذلك) أي لان
الفسخ بذلك الخ (قوله قبل ثبوت اعساره) أي في ما يتوقف فيه الفسخ على
الاعسار وذلك في الحاضر ومن لم ينقطع خبره فلا ينافي ما تقدم عنه في من انقطع
خبره ولا مال له حاضر بدليل قوله في هذه ثلاثة أيام ليحقق اعساره أي بالمهر والمؤنة

واجبها بانقطاع خبره كتعذره
بالاعسار والتقييد بذلك من
زيادتي (ولا بغية ماله دون
مسافة تعسر) لانه في حكم
الحاضر (وكف احضاره)
عاجلا أما اذا كان مسافة
قصرا فأكثر فلهما الفسخ
لتعذرهما بالانتظار الطويل
ثم لو قال أنا أحضره مدة
الامهال فالظواهر اجابته ذكره
الاذرعي وغيره (ولا بغية
من جهل حاله) يسارا
واعسار لعدم تحقق المقضي
والتصريح بهذا من زيادتي
(ولا) فسخ (ولي) لان الفسخ
بذلك في الشبهة والطبع
للزوجة لا يدخل لولي فيه
ويبقى عليها من مالها فان
لم يكن لها مال فنفسخا على
من عليه نفقتها قبل النكاح
(ولا) فسخ (في غيره) هو السيد
أمة وان لم يرض بالاعسار
لذلك وواجبها وان كان ملكا له
لكه في الأصل لها وتلقاه
السيد من حيث انها لا تملك
(بل له) ان كانت غير صبية

ومعسونه (الجاوها اليه بان يترك راجيا ويقول) لها (افسني أو اصبري) على الجوع أو العرى
دعها الاضر عنه أما في المهر فله الفسخ بالاعسار به لانه محض حقه كما مر وتعبيري بما ذكر أعمر مما عبر به (ولا) فسخ
(قبل ثبوت اعساره) باقراره أو بيمينه

(عند قاض) فلا بد من الرفع اليه (فيهمله) ولابد من طلبه (ثلاثة أيام) ليتحقق اعساره وهي مدة قريبة يتوقع فيها القدرة بقرض أو غيره (ولما خرج فيها) (٤٠٩) فحصيل نفقة مثلاً يكسب أو سؤال وليس له منعها من ذلك

لاستفاد الانتفاع المقابل لجسدها (وعليها رجوع) الى مسكنها (ايلاً) لانه وقت الدعة وليس لها منع من التمتع (ثم) بعد الامهال (يفسخ القاضي أو هي بأذنه صبيحة الرابع) ثم أن لم يكن في الباحة فاض ولا يحكم في الوسيط لا خلاف في استقلالها بالفسخ (فان سلم نفقته فلا) فسخ لتبين زوال ما كان الفسخ لأجله ولو سلم بعد الثلاث نفقة يوم وتوافقا على جعلها ماضى من الفسخ احتجاً لأن في الشر حين والروضة لا ترجع وفي المطالب الرابع منع (فان أحسر) بعد أن سلم نفقة الرابع (بنفقة الخا مس بنت) عن المدة ولم تستأنفها وهذه من زيادتي (كأولاً يسرى في الثالث) ثم أحسر في الرابع فانها ثبتت ولا تستأنف (ولو رضى) قبل السكاح أو بعده (باعتسار مقلها الفسخ) لأن الضرر لا يتجدد ولا أثر لقولها رضى به أبداً لأنه وعد لا يلزم الوفاء به (لا) ان رضى باعتساره (بالمهر) فلا يفسخ

كما والم تنفاد من منعه حيث أخر ذلك عنها خلافاً لما في الروض والتصحج من عدم الامهال في المهر ح ل (قوله عند قاض) مثله الحكم كافي مظهر له لا يكون في الغائب أخذ من قول المصنف في ما يأتي وبما زتحكيم اثنين الخ (قوله ثلاثة أيام) ولو في المهر ولا يجري هذا في الغائب كما قلناه الشهاب سمع من الشارح وشيدي (قوله نفقة مثلاً) أي من كل ما تفسخ به ومنه يستفاد أنها المخرج زمن المهلة ولو غنية ح ل (قوله وقت الدعة) أي الراحة ويؤخذ منه أنه لو توقف تصديقها على مبيتها في غيره فلا كان لها ذلك ع ش (قوله وليس لها منعه الخ) فان منعه منه فان كان في زمن تحصيل النفقة وغير ناشئة وان كان في غيره فناشئة فلا تصير بنا عليه (قوله في استقلالها بالفسخ) أي بشرط الامهال (قوله فان سلم نفقته) أي قد وعليها ح ل (قوله مما مضى) أي قبل مدة الامهال ح ل (قوله الرابع منعه) مع فسخ (قوله بنت على المدة) أي بنت الفسخ على المدة بمعنى أنه يعتد بالمدة الماضية أي مدة الامهال وتفسخ الآن كافي ح ل (قوله فانها ثبتت) أي على اليومين ولا تستأنف فتصير يوماً آخر ثم تفسخ في ما يليه ح ل والضايط ان يقال متى أنفق ثلاثة متواليه رجح استأنفت وان أنفق دون الثلاثة ثبت على ما قبله برماوى (قوله فلا يفسخ الخ) والكلام في الرشيدة فلا أثر لرضي غيرها به لا يقال بشرط نفقة السكاح يسار الزوج بحال الصداق لا ناقول ذلك في من زوجت بالاجبار خاصة أما من زوجت بادنساء لا يشترط ذلك في صحة نكاحها ولو سقيت على أنها قد تزوجت لا يجار ولو سر وقت العقد ثم يتلف ما بيده قبل القبض ع ش على م ر (فصل في مؤنة القريب) (قوله ولو يكسب) لا رد قال الشوبري وهذا يفيد أنه يجب على الأصل اكتساب نفقة فرعه المأجر عن الكسب وقال شيخنا رحمه في المأجر له و زاية كغيره لا مالقا (قوله وغيره) كزوجته ومولودها فانهما مقدمان على مؤنة القريب وهبارة م ر كزوجته وغادها وأم ولده اه وفي قول على الجلال حصر القربى مدة الثلاثة (قوله كساية أصل) أي قوتها وأدامه سكالاً لقابه ح ل وبعبارة عن المراد بها ما يستطيع به التصرف والتردد ودفع ألم الجوع ويختلف بسنه وماله فلا يكن سداً لرق بل ما يقيم لا ترد قال القرأى ولا يجب اشتباؤه أي المبالغة فيه أما أصل الشبيع فواجب فان منيف سقطت نفقته ودخل في الكفاية القوت والادام والسكوة وخالف البغوى في الادام وتجب العكسوة بما يليق به لدفع الحاجة والمسكن وأجرة القصد والنجامة والطيب وشرب الادوية ومؤنة الخادم ان احتاج

لان الضرر لا يتجدد (فصل) مؤنة القريب (لم مؤسراً ولو يكسب يليق به) ذكرنا أو أنثى ولو عسراً (بما ينفصل عن مؤنة مؤنه) من نفسه وغيره وان لم ينفصل عن دينه (يومه وليته كفاية أصل) له وان علا ذلك أو أنثى (وفرع) له وان نزل كذلك اذا (لم يملكها) أي الكفاية

وكانا من معصومين (وعجز
الفرع عن كسب يتيق به
(وان اخذنا ديننا) والاصل
في الثاني قوله تعالى وعلى
المولود له رزقهن وكسوتهن
بالمعروف كذا احتج به والاولى
الاحتجاج بقوله تعالى فان
ارضعن لكم فانهن اجورهن
ووجهه انه لما زمت اجرة
ارضاع الولد كانت كفائته
الرم وقيس بذلك الاول
بجامع البضية بل هو اولى
لان حرمة الاصل اعظم
والفرع بالتهود والخدمة
والتيق واحتج له ايضا بوله
تعالى ووصينا الانسان
بوالديه حسنا فان لم يفضل
عنهما شي ففلا شيء عليه لانه
ليس من اهل المواساة
ونظاير انه لو كان الفاضل
لا يكتفى اصله او فرعه لم يلزمه
غيره وانه لا يلزمه للمبعض
منهما الا القسط وبما ذكر
علم انها لو قدرنا على كسب
لا تقيسهما وجبت لاصل
لا فرع لعظم حرمة الاصل
ولان فرعه مأمور بمباحته
بالمعروف وليس منها تكليفه
الكسب مع كبر السن وانه
يباع فيها ما يباع في الدين
من عقار وغيره لانهما يباعان
لانه يشق ولكن يقتض

اليه لزمانة او مرض (قوله معصومين) بخلاف غير المعصومين أي بشرط أن يكون له
قدرة على عصمة نفسه فنخرج بقوله معصومين المرتد والحري ودخل الزاني المعصن
لان ثوبته لا تعصمه ويستحب له الستر على نفسه ح ل اذ ليس له قدرة على عصمة
نفسه فليس متمسكاً من التوبة بما وى (قوله وعجز الفرع) أي لم يضر أو جرح أو مرض
أو زمانة قال زى وقدرة الآم أو البنت على النكاح لا تسقط نفقتها وهو واضح
في الآم وأما البنت ففيه نظر اذا خطبت وامتنعت لان هذا من باب التكسب والفرع
اذا قدر عليه كافة الآن يقال ان التكسب بذلك بعد عياع ن (قوله والاولى
الاحتجاج بقوله تعالى) وجهه الاولوية الصراحة وهذا يفيد ان الاحتجاج بذلك
صحيح أيضا ووجهه الاحتجاج بذلك انها وجبت لمن لاجل الولد فهو السبب
في الوجوب فهو اولى بالوجوب ولا يفتى ان تسليم عصمة الاحتجاج بما ذكر يبطل
الاستدلال به على وجوب نفقة الزوجات أي عند عدم الولد فليورد عن (قوله ألزم)
أي لوجوب الارضاع عليها ع ن أي في الجملة وهي اذا انفردت وقد يقال لزوم
أجرة الارضاع لكون الولد في غاية الافتقار حيثئذ وذلك منتف في ما بعد على أن قوله
ألزم أقل تفضيل مع أن الزوم لا يتفاوت تدبر (قوله أيضا) أي كما احتج له بالقياس
(قوله فان لم يفضل) هذا مفهوم قول المتن بما يفضل عن مؤنة مومنه وقوله عنها أي عن
مؤنة مومنه وقوله وظاهر الخ تعيد المنطوق قوله كفاية أصل وفرع فلا يرد عليه لان
ظاهره أنه يلزمه الكفاية وان كان الفاضل لا يكفي مع أن عمل لزوم كفايتهما أركان
الفاضل يكفيهما فان كان دون ذلك لم يلزمه غيره وعمل لزومها أيضا ان كانا حرين كلا
فان كانا مبعضين لم يلزمهما الا القسط اذا علمت هذا عرفت أنه كان الاولى للشارح
تقديم قوله وظاهر الخ على قوله فان لم يفضل عنها شي الخ لتعلقه بالمنطوق تأمل
(قوله وبما ذكر) أي من تقييد الفرع بالهز والاطلاق في الاصل ح ل وقوله
وانه يباع الخ هذا علم من قوله وان لم يفضل عن دينه لانه ما إذا كان كفاية القريب
تقدم على وفاة الدين فهي أهم منه فيلزم من هذا أن ما يباع في الدين يباع فيها
بالاولى (قوله وجبت) لاصل لا فرع والاولى محل المغير على الكسب اذا قدر عليه
وينفق عليه من كسبه ولما يصار لذلك ولو اخذ نفقته الواجبة له عليه ح ل قال
ع ش على م ولو أمكن الفرع الاكتساب ومنعه منه الاشتغال بالعلم فهل يجب
نفقته على أصله أو لا فيه تردد والعمد الوجوب بشرط أن يستفيد من الاشتغال
مائدة يعتد بها عرفا بين المشتغلين (قوله والثاني لا) معتمد ع ش ولو لم يجد من
يشترى الا الكسل وتعذر الاقتراض يبيع الكسل ع ن (قوله ولكن يقتض عليه)

من عقار وغيره لانهما يباعان
لانه يشق ولكن يقتض عليه الى أن يجتمع ما يسهل بيع العقار له
أي

أى على المنفق أو المنفق عليه وتكون على حيثئذ لتعجيل أى لاجله (قوله فى نظيره من نفقة العبد) أى فيما إذا لم يكن له مال كله مال وتعذرت إجارته فإنه أى القاضى إذا امتنع السيد من الاتفاق عليه أو غاب يستدين عليه إلى اجتماع قدر صالح فيباع منه حيثئذ ما يفي به على الأصح كما صرح به م ر فيأيتى وقال بعضهم قوله فى نظيره من نفقة العبد أى فى بيع القاضى عقار السيد مثلاً لنفقة عبده إذا غاب أو امتنع من الاتفاق عليه كما صرح به الشارح بعده فالأولى من كلامه عليه (قوله ولا تصير ديناً عليه) وإن تعذر بالامتناع من الاتفاق (فرع) لو قال كل منى كفى ولا يجب تسليمها أى النفقة إليه شوبرى قال م ر فى شرحه ثم لو نفاها وأمقت عليه أمه مثلاً ثم استلحقه رجعت عليه بها إن أنفقت بأذن الحاكم أو شهدت لأنه مقصر بنفيه الذى تبين بطلانه برجوعه عنه فعوقب بإيجاب ما قوته به فلذا خرجت هذه عن نظائرها وهكذا نفقة الحمل وإن جعلت له لا تسقط بمضى الزمن لأنها لما كانت هى المستفعة بها التحقت بنفقتها (قوله خلافاً للفرزلى) جملة شيئاً كوالده على ما إذا فرض القاضى قدراً أو أقل لشخص فى أن نفقة ليرجع فإذا أنفقها رجع وحيثئذ يكون الفرزلى موافقاً للجمهور على أنه يجب والفرض كقوله فرضت أو قدرت لفلان كل يوم كذا لا تكون ديناً وذهب جهرالى موافقة الجمهور ورد هذا الحمل بما فيه طول فراجع ح ل (قوله وعلى أمه الخ) لما أوجب الشارع على الأب دفع أجرة الرضاع للآم وعبائهم أنه لا يجب عليها الأرضاع أصلاً مدفعه بقوله وعلى أمه الخ ومع ذلك لما طلب الأجرة عليه أن يسكن لئله أجرة يسكنها يجب إطعام المضطر بالبدل ومقتضى القياس أنها لو تركته بلا أرضاع ومات لأضمان عليها وبه صرح بعضهم وهل ترثه أولاً فيه نظر فراجع عن الظاهر أنها ترثه لأنها غير قاتلة وتوله ومقتضى القياس الخ أى لأنه لم يحصل منها فعل يحال عليه الملاك قياساً على ما لو أسكت الطعام عن المضطر واعتمده زى وانحط عليه كلام ع ش (قوله ومدته يسيرة) ويرجع فيها إلى العرف وقيل قد يرث ثلاثة أيام وقيل بسبعة جبر (قوله لم يصبره) ظاهره وإن امتنعت الأجنبية وإذا أخذت الأم الأجرة سقطت نفقتها إن نقص الاستمتاع بها وهل مثل الرضاع غيره فكل مانع الاستمتاع يسقط نفقتها أو يفرق بين الرضاع وغيره من بقية الأشغال اه ح ل (قوله وإن تعاسرتهم) أى تضايقتهم فى الأرض فامتنع الأب من الأجرة والأم من نفعه فسترضع له أى للأب أخرى ولا تكره الأم على أرضاعه ح ل جلال وعبارة الشهاب يعنى شقيق بعضكم على الآخر

ورجح النووي فى نظيره من نفقة العبد الثانى ويرجح هنا وقال الأذرى أنه لا يصح أو الصواب قال ولا ينبغي قصر ذلك على العقار وتبرى بآية وبالسكانية وبما ليجزأ عم عا عبره وقولى وليته ويليقي من زيادتي (ولا تصير نفقتها ديناً) عليه لأنها مواساة لا يجب بها تمليك (الأب اقتراض قاض) بنفسه أو ما ذويه (لغية أو منع) فأنها حيثئذ تصير ديناً عليه وعدلت عن تغييره بفرض القاضى بالغاء أى تصيرى باقتراضه بالقاف لأن الجمهور على أنها لا تصير ديناً بفرضه خلافاً للفرزلى فى كتبه وبذلك علم أنها لا تصير ديناً بأذنه فى الاقتراض خلافاً لما وقع فى الأصل (وعلى أمه) أى الولد (أرضاعه اللب) بالهمز والقصر بأجرة وبدونها لا لا يعيش غالباً إلا به وهو اللبن أول الولادة ومدته يسيرة (ثم) بعد أرضاعه إلا (إن انفردت هى أو أجنبية وجب أرضاعه) على الموجود منها (أو وجدنا لم يصبره) على أرضاعه وإن كانت

فى نكاح أبيه لقوله تعالى وإن تعاسرتهم فسترضع له أخرى

(فإن رغبنا) في أرضه ولو بأجرة مثل وكانت منكوبة أبيه (فليس لأبيه منها) أرضه لأنها اشفق على الولد من الأجنبية ولبنها له أصح وأوفق وخرج بأبيه غيره كأن كانت منكوبة غير أبيه فله منها (لأن طلبت) لأرضه (فوق أجرة مثل أو تبرعت) بأرضه (أجنبية أو رزيت بأقل) من أجرة مثل (دونها) أي الأم فله منها من ذلك لقوله تعالى وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم ودونها من زيادتي (ومن استوى فرعاه) في قرب أو بعد أو أدت أو عدمه أو ذكورة أو أنوثته (موتاه) (٤٦٣) بالسوية بينهم ما وإن تفاوتا في اليسار أو أيسر أحدهما

بمال والا تخربك بظان غاب أحدهما أخذ قسطه من ماله فإن لم يكن له مال افترض عليه فإن لم يكن أمر الحاكم الحاضر مثلاً بالتموين بقصد الرجوع على الغائب أو على ماله إذا وجدته (فإن) اختلافاً فكان أحدهما أقرب والاخر وارثاً مؤن (الأقرب) وإن كان أنثى غير وارث لأن التقرب أدنى بالاعتبار من الارث (فإن) استويا قرباً مؤن (الوارث) لقوة قرابته (فإن تفاوتا) أي التساويان في القرب (أرنا كآب ونبت) مؤناسوا (لا شراكهما في الارث وقيل يوزع بحسبه نظير ما روي في مؤن فبين له أبوان وقلنا أن مؤن عليهما وبه جزم في الأنوار لكن منعه الرزك في ورجع الأول ونقل نصحه عن القوراني والخوارزمي وغيرهما ورجعه ابن القري والترجيح من

بالساحة في الأجرة أو طلب الزيادة أو نحوه (قوله أو كانت منكوبة أبيه) في كثير من النسخ أو كانت وهي بمعنى الواو (قوله وخرج بأبيه) أي المذكور في قوله فليس لأبيه منها والمناسب أن يقول وخرج بمنكوبته غيرها لكن لما كان حكم هذا موافقاً لما في المتن وهو أنه ليس لأبيه منها عدل عما قاله وإن كان الإخراج بالحكم ليس من عادته والمراد بالغير في كلامه الزوج الآخر والسيد وقوله كأن كانت المخ أي وكأن كانت بمنكوبة غير أبيه وقوله فله أي للغير تدبر (قوله فله منها من ذلك أي حيث كان لبن الأجنبية يمرى عليه والاقدمت الأم فلو ادعى الأب وجود من ذكر وخالته الأم صدق بينهما ح ل (قوله لقوله تعالى المخ) فيه أن الآية شاملة لما إذا طابت الأم الأجرة مثل الأجنبية مع أنها أولى حيث تدبر أن رغبنا ليس له منها كما تقدم إلا أن يقال الآية مخصوصة بغير ذلك (قوله ومن استوى المخ) هذا شروع في اجتماع الأقارب من جانب المنفق ومن جانب المحتاج فذكر الأول بقوله ومن استوى فرعاه المخ وذكر الثاني بقوله أو محتاجون المخ (قوله افترض عليه) أي من أجنبي أو من الحاضر ح ل (قوله أم الحاكم الحاضر) أي أن كان مؤتمناً والا افترض عليه كما في شرح الروض وقوله منسلاً أي أو الأجنبي (قوله بقصد الرجوع المخ) ليس بقيد بل مجرد الأمر كافي كما صرح به م ر (قوله سواء) ضعيف وقوله وقيل يوزع المخ ثم قد وقوله وقلنا أن مؤن عليهما أي على القول المرجوح الفاضل بأنها توزع عليهم ما بحسب الارث والمقتضى منها على الأب كما يأتي فالبنى معتمد والبنى عليه ضعيف (قوله وبه) أي بالتوزيع هنا المحكي بقيل ح ل (قوله والترجيح من زيادتي) أي ترجيح الأول حيث اقتصر عليه لأن الأصل ذكر القولين ولم يرجح واحداً منهما وكون الترجيح زيادة فيه مسامحة وأجيب بأنه زيادة معنى فكأنه قال وهو الراجح (قوله فبالاستصحاب) أي استصحاب ما كان في الصغر (قوله وجدات) الواو بمعنى أو فلو وجد جد وجدة قدم الجد وإن بعد كما يفيد وقوله أب وإن علا ح ل ولو كانت على بابها لا تقتضيه إذا اجتمع الجد والجددة قدمنا بالقرب فيغالب قوله السابق

زيادتي (ومن له أبوان) أي أب وإن علا وأم (فعلى الأب) مؤننه صغيراً كان أو بالغاً أما الصغير فله قوله تعالى فإن أرضكم لكم فأتوهن أجورهن وأما البالغ فبالاستصحاب (أو) له (أجداد وجدات)

فعلى (الاقرب) مؤنثه وان لم يدل بعضهم ببعض (٤٦٣) (أو) له (أصل وفتح) فعلى (الفرع) وان نزل مؤنثه لانه

أولى بالقيام بشأن أصله لعظم
حرمته (أو) له (محتاجون)
منها أو من أحدهما ولم يقدر
على كفايتهم (قدم) بعد نفسه
ثم زوجته (الاقرب) فالاقرب
(تمة) لو كان له أب وأم وابن
قدم الابن الصغير ثم الأم ثم
الأب ثم الولد الكبير

(فصل) في الحضانة وتنتهي
في الصغير بالتميز وما بعده
الى البلوغ تسمى كفالة كذا
قاله الساردي وقال غيره
تسمى حضانة أيضا (الحضانة
بفتح الحاء لغة الضم مأخوذة
من الحضن بكسر هاو وهو الجنب
لضم الحاضنة الطفل اليه
وشرعا تربية من لا يستقل)
بأموره بما يصلحه وبقية
عما يضره ولو كبرا يمنونا
كان يتعهد بشغل جسده وثيابه
ودهنه وتكليه وربط الصغير
في المهد وتحريكه لينام
(والاناث أليق بها) لأنهن
أشفق وأهدى الى التربية
وأصبر على القيام بها (وأولاهن
أم) لوفورشفقتها (فأتهات
لها واراثات) وان علت الأم
تقدم (القربى) فالقربى فأمهات

وقوله أبوان أى أب وان علا وأم فعلى الأب مؤنثه وان علا فيقدم الجد على الأم
شيخنا عزيزي (قوله فعلى الاقرب) يلزم على منيع الشارح حذف الجار وابقاءه
وهو مسامح لقول الخلاصة وقد يبرر بسوى رب لدا حذف وأما قوله وبهضه
يرى معاردا * فهو في مواضع ليس هذا منها كما في الاشموني فالأولى جعله مبتدا
والخبر محذوف أى فالاقرب تنفق عليه كما صنع مدر وكذا ما بعده (قوله تمة لو كان الخ)
هى في الحقيقة مفهوم قول المتن قدم الاقرب أى فان استووا في القرب فالحكم ما ذكره
بقوله قدم الابن الصغير الخ ولو ذكر هذا المفهوم لأعلى وجه التهمة كما هو عادة لكان
أولى اذ ذكره هذا العنوان يشعر بأنه زائد على المتن وليس كذلك كما علمت

(فصل في الحضانة) *
أى في بيان حقيقة وأحكامها
وترتيب ذويها ع ش (قوله وتنتهى في الصغير بالتميز) أى وفي الجنون بالافاقة
ع ش (قوله اليه) أى الى الجنب (قوله تربية من لا يستقل بأموره) ولما ثبت له
مالب الاجرة عليها حتى الأم وهذه غير اجرة الارضاع فاذا كانت الأم هى المرضعة
وطلبت الاجرة على كل من الارضاع والحضانة أجبيت اه شيخنا وعبارة الروض
وشرحه ومؤنة الحضانة في ماله ثم على الأب بأنهما من أسباب السكافية كالنفقة
فتجب على من تلزمه نفقته انتهت (قوله بما يصلحه) فالمراد بالتربية الاصلاح لامعناها
المتعارف ومن ثم قال الشارح ولو كبرا يمنونا لان التربية له بمعنى الاصلاح لا بلوغه
سن السكال ح ل (قوله والاناث الخ) توطئة لما بعده والافق هذا لا يدل على انها
تجب لمن فكان ينبغي ان يقال ثبت الحضانة للنساء والرجال ويقدم من النساء أم
الخ ح ل وقوله أليق بها أى في الجملة فلا شافى ما يأتى من تقديم الأب على غير الأم
وأما ع ش (قوله وأولاهن) أى المستفقة منهن أم أى لوجود جهات التقديم
الثلاثة التى هى الولادة والوراثه والقراية فيها ح ل (قوله لوفورشفقتها) أى
تمامها ع ن (قوله وان علت الأم) لاحاجة لهذه الغاية مع قوله فأمهات لها ويمكن
على بعدانه أى بها المشاكسة ما بعد هاتامل وعبارة شرح م ر في الموضوعين
وان علمن (قوله فأمهات أب) هذا مفروض في اجتماع الاناث فقط فلا شافى ما يأتى
من تقديم الأب على أمهاته لانه مفروض في اجتماع الذكور والاناث (قوله وخرج
بالواراثات الخ) أى في الشقين غير من مثال الغير في الاول ما ذكره ومثاله في الثاني
أم أبى أم الأب اه (قوله ومى من أدلت) أنت الصغير مع رجوعه الى الغير المذكر

أب كذلك أى واراثات وان علا الأب تقدم القربى فالقربى وخرج بالواراثات غيرهن وهى من أدلت بذكريين اثنين كأم
أب أم لادلائها بمن لا يحق له في اضافته وقت أمهات الأم على أمهات الأب لقوتهم في الارث فانهم لا يسقطن بالآب

بمخلاف أمهاته ولأن الولادة
فيه حقيقة وفي أمهات الأب
مظنونة فأخت (لأنها أقرب
من الحالة) لأنها تدلى
بالأم بمخلاف من يأتي (فبنت
أخت بنت أخ) كالأخت
مع الأخ والترتيب بينهما من
زيادة (فدعة) لأن جهة
الأخوة مقدمة على جهة
العمومة (وتقدم أخت وخالة
وعمة لأبوين عليهن لأب)
لزيادة قرابتهن وتقدم الحالة
والعمة لأبوين عليهما لأب
من زيادة (و) تقدم أخت
وخالة وعمة (لأب عليهن لأم)
لقوة الجهة وفهم بالأولى
أنهن إذا كن لأبوين يتقدم
عليهن لأم فرع لو كان للمحصون
بنت تقدمت في الحضنة عند
عدم الأبوين على الجدات
أو زوج يمكن تنمعه بها قدم
ذكرها كان أو أنثى على كل
الأقارب والمراد بتمتعها بها
وطئها فلا بد أن تطيقه
والأفلا تسلم إليه كما مر في
الصداق وصرح به ابن
الصلاح في فتاويه

لا كدسائه التائب من الضمير المضاف إليه تأمل (قوله بمخلاف أمهاته) لا يقال إنما
استقطعهن لأنه واسعة بينهم وبين الميت ونظيره الأم بالنسبة لأمهاته لأنها تقول
خلفنا أمراً آخر وهو أن واسطة هؤلاء لا تسقط أو شئت بمخلاف أوائل فكانت قرابة
هؤلاء أقوى رشيدى على م ر (قوله فأخت) ولولام (قوله بمخلاف من يأتي) الذي
يأتي ثلاثة بنات الأخت وبنت الأخ والعمة وهذا أي عدم الأدلاء بالأم المفهوم من
قوله بمخلاف من يأتي مسلم في العمة مطلقاً وفي بنت الأخت وبنت الأخ من الأب
فقط أما بنت الأخت وبنت الأخ الشقيقتين أو اللتين من الأم فقط فهي أي بنتها
تدلى بالأم وإن كان بواسطة تأمل وأجيب بأن المراد بأنها تدلى بالأم بلا واسطة
فلا يرد ما ذكره (قوله فبنت أخت) ولولام (قوله لأن جهة الأخوة مقدمة الخ)
الأولى تقدم على قوله فدعة لأنه تعليل لتقديم ما قبلها عليها (قوله فرع لو كان الخ)
اشتمل هذا الفرع على حكمين تقديم البنات على الجدات وتقديم الزوج ذكرها كان
أو أنثى على سائر الأقارب فالحكم الأول بتقديمه قوله سابقاً لأمهات لها وأزوات
الخ أي عمل تقديم الجدات بعد الأم إذا لم يكن للمحصون بنت والاقتدم عليهن والحكم
الثاني بتقديمه قوله سابقاً ولا هن أم الخ أي فصل تقدم الأم في الحضنة إذا لم يكن
للمحصون زوج ذكرها كان أو أنثى فإن كان قدم عليها وعلى سائر الأقارب وبعبارة شرح
م ر وأولاد من أم ثم نال فم تقدم عليها ككل الأقارب زوجة محضون يتأق وطؤها
وزوج محضون تطبق الوطء إذ غيرها لا تسلم إليه ثم قال ثم أمهات لها ثم تقدم عليهن
بنت المحضون انتهت هذا ولو آخر هذا الفرع عن قوله فيما يأتي ولو اجتمع ذكر ورؤايات
الخ لمكان أولى لتقديمه قوله هناك أيضاً فأب أمهاته أي عمل تقديم الأب إذا لم يكن
للمحصون بنت والاقتدم عليه وعمله أيضاً إذا لم يكن له زوج والاقتدم عليه (قوله
عند عدم الأبوين) الأولى أن يقول عند عدم الأم لأن المراد بالجدات في قوله على
الجدات أمهات الأم كما هو صريح عبارة م ر ويلزم من تقديمها عليهن تقديمها على
الأب لتأخر عنهن كما يأتي ولأن غرض الشارح تقييد ماله أفراد النساء فلا يناسب
فيها اشتراط عدم الأب (قوله أو زوج يمكن تنمعه به) أي بالمحصون وإن لم ترق له
الزوجة فيثبت حقه بنفس العقد فلا يأخذها من له حضنتها قهرًا عنه ولو كان
كل من الزوج والزوجة محضوناً بالحضنة المحضن الزوج لأنه يجب على الزوج القيام
بمحقوق الزوجة فيلزم أمرها من يتصرف عنه توفية لحقها من قبل الزوج ع ش على م ر
(قوله والمراد بتمتع الخ) أي إذا كان المحضون أنثى فإن كان ذكرًا فلا بد أن يمكنه الوطء
والأفلا تسلم إليها فلا تقدم الزوجة على غيرها إذا كان الزوج يمكنه الوطء

(وتثبت) الحضانة (لا تقي قربة غير محرم) (٤٦٥) لم تدل بكثرة الروايات في تأكيد ولوارث فيه

(كثبت خالته) وبنت عمه
وبنت عم أبيهم وان كنت
غير محرم أشقتهما بالقرابة
وهذا ينسبها إلى القرابة بالأنثى
بخلاف غير القرابة كالمعتقة
وبخلاف من أدلت بكثرة
غير واثرت كثبت خال وبنت
عم لام وكذا من أدلت بوارث
أولادتي وكان المحضون ذكرا
بشخصي (و) ثبت (لذا) كثر
قريب واثرت (محرم) كان
كاخ أو غير محرم كابن عم
لوفور شفقتة وقوة قرابته
بالأرث والولاية ويزيد المحرم
بالمحرمة (بترتيب) ولاية
(نكاح) هو أول من قوله
على ترتيب الأرث لان الجدة
مقدم على الأخ هنا كافي
النكاح بخلافه في الأرث
(ولا تسلم مشتهة لغير محرم)
حذر من الخلوة المحرمة (بل)
تسلم (الثقة بعينها) هو كبتة
فلو فقد في الذكور الأرث
والمحرمة كابن الخال وابن
العمة أو الأرث دون المحرمة
كخال والمعم للام وأبي الأم
أو القرابة دون الأرث كالمعتق
فلا حضانة له لعدم القرابة
التي هي مظنة الشفقة في
الآخرة واضعها في غيرها

والزوجة مطبقة له حل (قوله وتثبت الحضانة) أي زيادة على ما مر من الأمانات المحرم
بدليل قوله غير محرم وقوله لا تقي قربة أي ان لم يكن المحضون ذكرا يشتمى أخذا
من قوله بعد وكذا الخ (قوله لم تدل بكثرة) أي بان لم تدل بكثرة صلاب بآنتي
أودات بكثرة واثرت كآبدل عليه تمثيله فالتسلان الأول والثالث لآنتي
(قوله وان كانت غير محرم) راجع للثلاثة والاول لآل لان القرض أن لا تقي غير
محرم وأقي بها أي بالغاية توطئة للتعليل (قوله كثبت خال) لانها تدل على لا حق له
في الحضانة أصلا وهو ضعيف والمعتمد استحقاقها وعلى عدم ثبوتها لبنت العم للام
يفرق بأن بنت الخال أقرب للام من بنت العم للام لان أبها الذي هو الخال أقرب للام
كذلك حل (قوله وبنت عم) معتمد (قوله وكذا من أدلت الخ) هذا مفهوم
قيد ملحوظ في قوله وتثبت لا تقي أي ان لم يكن المحضون ذكرا يشتمى (قوله وتثبت
لذا) أي بعدما تقدم من الأمانات لما يأتي أنه لو اجتمع ذكر واثرت الخ ع ش
(قوله أو غير محرم كابن عم) الظاهر أن الكافي استقصائية إذ ليس لآساد كرواوث
قريب غير محرم الابن الأم (قوله لان الجد الخ) أي لانها تثبت للأصول قبل
الحراشي (قوله كافي النكاح) رده عليه أن الأخ للام هنا مقدم على العم ولا ولاية له
في النكاح حل (قوله ولا تسلم مشتهة) راجع لقوله ولذا كثر قريب الخ وظاهر
كلامهم أن المحضون الذكور يسلم لغير المحرم أي لآذا كثر غير المحرم ولو كان مشتمى
والراجح أنه لا يسلم له أخدا من العلة فكان من حقه أن يقول ولا يسلم مشتمى له
ويبغى أن يكون ذلك اذا وجدت ربة والابان انتفت فتسلم له حل وبعبارة سم
قوله ولا تسلم مشتهة الخ أي بخلاف محرمات الأم اذا كان ابن العم صغيرا يشتمى
فانه لا حضانة لها كما ساف لان الذكر لا يستغنى عن الاسقابة بخلاف المرأة ولهذا اذا
سكت بطل حقه بخلاف الذكراه واختصاص ابن العم بالمصوبة والولاية والأرث
شرح الروض (قوله بعينها) هو أبرز الضمير لان الصفة جرت على غير من هي له (قوله
فلو فقد في الذكرا الأرث والمحرمة) فيه أن المذكور في المنطوق القرابة لا المحرمية
وفيه أيضا أنه عم في المنطوق بقوله محرم كان أو غير محرم فلا يحسن ذكر المحرم
في المفهوم وفيه أنه في بقية المفهوم قال أو القرابة دون الأرث فكان عليه أن يقول
فلو فقد في الذكرا الأرث والقرابة ويمثل له بالأجانب ثم يقول أو الأرث دون القرابة
ويمثل له زيادة على ما مثل به بالأول فان القرابة غير الوارث يصدق بالمحرم
وغيره تأمل (قوله وان علت) أي الأتمهات ولورجع الضمير للام لم يمتنع لذلك بعد
قوله فأنما هاتما (قوله للمار) أما تعليل الأول فقد ذكره صريحا فيما مر بقوله لوفور

وذ كثر قريب وقربة من رياتي ١٧ في غير المحرم وان اجتمع ذكر واثرت الأم تهضم
(فأنما هاتما) وان علت (فأب فأنما هاتما) وان علاما

(فالأقرب) فالأقرب (من)
 الحواشي) ذكر كان
 أو أنى (فان استويا قربا
 قدمت (الأنثى) لان الأناث
 اسير وأبصر فتقدم أخت
 على أخ و بنت أخ على ابن أخ
 فان استويا ذكورة أو أنثوية
 قدم (بقرة) من خرجت
 قروعة على غيره والخش
 هنا كالكرة لا يقدم على
 الذكر فلو ادعى الأنثوية صدق
 بيمينه (ولا حضنة لا غير)
 ولو مبعضا (و) غير (رشيد)
 من صبي وسقيه ومجنون
 وإن تقطع جنونه الا اذا كان
 يسيرا كيوم في سنة (و) غير
 (أمين) لانها ولاية وليسوا
 من أهل بيتهم لو أسلمت أم
 ولد كافر فحضانته لها وان كانت
 رقيقة مالم تنكح لغيرها لان
 السيد ممنوع من قربانها
 وتبصرى بغير حر ورشيد أهم
 من تبصره برفيق ومجنون
 (و) غير (مسلم عليه) أى
 على مسلم لانه لا ولاية
 عليه (و) لا لذات لبن لم ترضع
 الولد) اذ في تكايف الاب مثلا
 استبحار من ترضعه عندها
 مع الأغنياء عنه عسر عايله

شفقتها وأما تطيل الثاني فيؤخذ من قوله سابقا لاثبات البق بها الخ وأما تعطيل
 الثالث فلم يتقدم في كلامه ما يؤخذ منه وانما يؤخذ من خارج وهو أن الاب أقوى
 من أمهاته فتقدم عليهن كما أشار له ح ل اذا علمت ذلك علمت أن في عبارته نوع اجمال
 وعبارته قوله لما رى أى من تقديم الأم على أمهاتها ولو رشفقتها وقدمت أمهات الأم
 على الاب لانها بالنساء أليق وقدم الاب على أمهاته لانه أقوى وقدمت أمهات الأم
 على أمهات الاب لقوتهم (قوله فالأقرب) من الحواشي عبارة أصله مع شرح م ر
 وقبل تقدم عليه أى الاب الخالة والاخت من الاب أو الأم أو هـ الادلاهما بالأم
 كأمهاتهما ورد بضعف هذا الادلاء وقوله فالأقرب برده عليه تقديم الخالة على بنت
 الاخ والاخت اذ قد وجد التقديم ولا قرينة شوبرى وأجاب م ر بقوله فالأقرب
 من الحواشي ولا يخالف هذا ما من تقديم الخالة على ابنة أخ وأخت لان الخالة
 تدلى بالأم المتقدمة على الكل فكانت أقرب مما بمن تدلى بالمؤخر عن كثيرين شرح
 م ر (قوله فلا يقدم على الذكر) أى في محل لو كان أنثى لتقدم عليه شرح الروض
 فلو كان المحضون اخوان ذكر وخش جعل الخش كالكرة فيقرع بينهما ولا يجعل
 كأنثى حتى يقدم على الذكر بدون قرعة وانظر هل لا قال الشارح فلا يقدم عليه
 ومات كنة الاظهار (قوله صدق بيمينه) أى فيقدم على الذكر من غير قرعة لثبوت
 أنوثته بيمينه (قوله ولا حضنة لا غير) شروع في بيان موانع الحضنة والمذكور منها
 ستة ويعلم سابع من قوله الآتى ولو سافر أحدهما لا قلعة الخ وقد علم شروط الحضنة
 من انتفاء هذه الموانع قال م ر في شرحه ولو قام بكل الاقارب مانع من الحضنة
 رجع في أمره للقاضي الأمين فيضعه عند الاصغر منهم أو من غيرهم كما يحسنه
 الاذرى خلافا لما وردى في قوله لا يختار المذهب في أن أزواجهن اذ لم ينعوهن
 كن باقيات على حقهن (قوله الا اذا كان يسيرا) كيوم في سنة وفي ذلك اليوم
 تكون الحضنة لوليه وأما الاغنياء فينبغى أن يأتي فيه ما تقدم في أول كتاب النكاح
 من انه اذا اعتيد قرب زواله اناب الحاكم عنه من يحضنه والافتقل الحضنة لمن
 بعده حل (قوله وغير أمين) كفا سق والمراد بالأمين العدل وتكفى العدالة الظاهرة
 الا اذا اراد اثبات الاهلية فان كان بعد تسليم الولد صدق في وجوب الاهلية بيمينه
 والا فلا بد من اثبات العدالة باليمين ح ل (قوله نعم لو أسلمت) استدراك على قوله
 لا غير وكان الاولى تقديمه عقبه ع ش (قوله مالم تنكح) فان نكحت وضعه القاضي
 عند واحد من صلحاء المسلمين لان القاضي وليه كما قاله ع ش (قوله ولا لذات لبن الخ)
 مفهومه استحقاق غير ذوات اللبن وفيه نزاع في شرح الروض وقال م ر اعتمد

الاستعناق كأدل عليه كلام المهرور فانها لا تنقص عن الذكر رسم ع ش (قوله
ولا ناكحة غير ابيه) أو بمجرد المدة وان كان الزوج غائبا صرح به في الالم وفي ع ب
تبع الفتاوى القاضى حسين نعم لو استؤجرت لحضاته ثم تزوجت في المدة لم ينزع منها
شوبرى لان الاجارة عقد لازم (قوله الامن له حق في حضاته) تصدق هذه العبارة
بصورتين الاولى أن يكون من له حق صاحب الرتبة بحيث لو نزع من الالم كانت
حضاته له والثانية أن لا يكون صاحب الرتبة بحيث لو نزع المحضون من الالم كانت
حضاته لمن هو مقدم على هذا المنكوح تأمل فيكون المراد من له حق في الجملة كما عبر به
م ر وجر (قوله وابن أخيه) هو مشكل ويصور بان كان للطفل أخت ماتت ثم نكحت
ابن أخيه لا يبه وهكذا كانت الحضانة لتلك الاخت ح ل والاشكال مبني على أن
الحاضنة كانت هي الالم ووجه الاشكال أن أبا الطفل ان كان شقيقه فانه ابن ابنها
أولاهه فكذلك أولاهه فهي منكرحة الاب وعصل الجواب تصوير المسئلة بما اذا
كانت الحاضنة غير الالم وهي أخته لأمه فيعوز أن تزوج بيا بن أخيه لا يبه (قوله
فان زال المانع ثبت الحق) فلو طلقت المنكوحة ولو رجعا حضنت حالا وان لم تنقص
عذتها ان رضى المطلق ذوا المنزل بدخول الولد له لزوال المانع ومن ثم لو أسقطت
الحاضنة حقها انتقلت لمن يليها فاذا رجعت عاد حقها شرح م ر (قوله ان افترق
أبواه) هو جري على الغالب سم على جرح حتى لو كانت الالم في نكاح الاب ولا يأتياها
الا حيا ما كان كالواقر قافي الضير ع ش وفيه نظر لان فرقة النكاح أوجبت مانعا
من الاجتماع بخلاف الفرقة المذكورة فعلى كل التمهيد في وقته اذ لا مانع تأمل شوبرى
(قوله ومسلما) أى للحضانة (قوله عند من اختاره منهما) وظاهر كلامه تنخير الولد
وان أسقط أحدهما حقه قبل التنخير وهو كذلك خلافا لما وردى والروايات فلو امتنع
المختار من كفالته كفته الا خرفان رجوع المنع منها أعيد التنخير وان امتنع أو بعدد
مستعان لها كجدة وحدة خير بينهما أو الأبا جبر عليها من قلزمه نفقة لانها من جملته
النكالة شرح م ر (قوله خير غلاما) وانما يدعى بالعلام المميز شرح م ر لكن قال في
المصباح الغلام الابن الصغير ثم قال الازهرى وصحت العرب تقول للمولود حين يولد
ذكر غلام فلم يخصوا الغلام بالمميز ع ش على م ر ويمكن أن يقال ما ذكره
امطلاح شرعى وما فى المصباح أمر لغوى (قوله من الحواشى) أى الذى كور العصبات
أخذ من قوله بجماع العصبية ع ش (قوله أو ابنة) أى ابن كل من الاخ والام
(قوله كأب وأخت) أو خالة تقدم أنه عند اجتماع الذكور والانات يقدم الاب
على سائر الحواشى ومن جلتهم الاخت والحالة فالاب مقدم عليها مقتضى ما هنا

(و) لا (ناكحة غير ابيه)
وان رضى لانها مشغولة عنه
بحق الزوج (الامن له حق
في حضاته) بقيد زده بقولي
(ورضى) فلها الحضانة
وتعبرى بذلك أعم من قوله
الاعم وابن عمه وابن أخيه
(فان زال المانع) من رضى
وعدم رشد وعدالة وغير ذلك
عما ذكر (ثبت الحق) ان زال
عنه المانع هذا كله في ولد
غير مميز (والمميز ان افتراق
أبواه) من النكاح وصلها خيرا
فان اختارا أحدهما فهو عند
من اختاره من الله صلى الله
عليه وسلم خير غلاما بين
أبيه وأمه رواه الترمذى
وحسنه والعلامة كالغلام
(وخير) المميز (بين أم)
وان علت (وحد أو غيره من
الحواشى) كأخ أو عم أو ابنة
كالاب بجماع العصبية
(كأب) أى كما يخير بين
أب (وأخت)

أن المحضون كان قبل التمييز عند الاخت أو الحالة ويخير بعده من كان عندها وبين الأب وهذا لا يتأق إلا على الضيف القائل بتقديمها على الأب فليته أتمل وليعبر ثم رأيت في سم مانعه قال في الارشاد وخير يميز بين مستققة وأحق قال شارحه وهو يفيد أنه لا تخير بين الأب والاخت ولا بينه وبين الحالة قال وهو المعتمد الموافق لما في الروضة وأصلها ولعل وجه الافادة أن مراده بالمستققة التي على الأب في الرتبة كآتمه والاخت مؤخره عن أمهات الأب وما في المنهاج من ترجيح التمييز بين الأب والاخت وبينه وبين الحالة تفريع على المرجوح وهو تقديمها على الأب قبل التمييز لكن م كالشارح ويمكن أن يصور أي قوله كآب وأخت بما إذا كان عند الأب أولا فإنه بعد التمييز يخير بينه وبين الاخت عند فقد أمهات الأب وكلام المتن شامل لهذا (قوله لغير أب) أي شقيقة أو لام بخلاف التي لا أب فلا يخير بينها وبين الأب لأنها لم تدل بالأم سم مع أن الاخت للأب مقدمة على الاخت للام ح ل أي فلا يصح إخراجها فالأولى أن يقول كآب وأخت ويحذف قوله لغير أب وما علل به سم لا يمنع حقها وقد يجاب بأن الاخت للأب مدلية به وهو موجود فكان مانعاً لها والشقيقة تدل بجهتي الأب والام فاعتبرت جهة الام وحسب ذلك الاخت للام فكان لكل منهما حق لقوتها بجهة الام بخلاف التي للأب لاحق لها أصلاً مع وجوده وحل تقديم الاخت للأب على الاخت للام عند فقد الأب فآمل (قوله بالذكر) أي بالميزالذكرو هو متعلق بقيد (قوله ولا بمثلاً) أي أو عم منع أنثى أي يندب له ذلك ع ش على م ر وعمله إذا لم يمنع الام زوجها من زيارتها أو كانت غيرة والأفيعب على الأب تمكينها من زيارتها اه سم لكن في شرح م ر خلافه في القدرة (قوله وعدم البروز) عطف مسبب على مسبب (قوله والام أولى) وان كانت غيرة كما في شرح م ر (قوله ليس بعورة) مقتضاه ولو أمر دجلا ح ل (قوله عيادتها) قال م ر وان مرضت الام لم الأب تمكين الانثى من تمريرها ان أحسن ذلك بخلافه في الذكرا لا يارمه تمكينه من ذلك وان أحسنه (قوله لشدة الحاجة) ونقحه أن حصل تمكينها من الخروج عند انتفاء رغبة قوية والام يلزمه شرح م ر بل الظاهر حرمة تمكينها من ذلك ع ش ويمرر هذا القيد في صورة جواز تمكينها من الخروج للزيارة بالاولى رشيدى (قوله لاني كل يوم) إلا أن يكون منزلهما قريباً فلا بأس بدخولها كل يوم قاله الماوردى اه شرح م ر وقد يتوقف في الفرق بين قريبة المنزل وبين مدته فان المشقة في حق البعيدة انما هي على الام فاذا احتملتها وأنت كل يوم لم يحصل للبنت مشقة ع ش قال الرشيدى

لغير أب (أو حالة) كالام (وله بعد اختيار) لاحدهما (تحويل لا آخر) وان تكرر منه ذلك لانه قد يظهر له الامر على خلاف ما ظنه أو تغير حال من اختاره قبل فم أن غالب على الظن ان سبب تكرره قلة تمييزه ترك عند من يكون عنده قبل التمييز وقولي أو غيره من الحواشي أعم من قوله وكذا الخ أعم لكن قيد في الروضة كآب أصلها تبعاً للفرق التمييز في مسألة ابن الهيم بالذكر والمعتمد خلافه وبه صرح الروايات وغيره وان كانت المستحاة لا تسلم له كآمر (ولاب) مثلاً (ان اختير منع أنثى) لا ذكر (زيارة أم لتألف الصيانة وعدم البروز والام أولى منها) الخروج لزيارتها بخلاف الذكرا لا يمنع زيارتها لئلا يألف العقوق ولأنه ليس بعورة فهو أولى منها بالخروج وخروج بزيارة الام عيادتها ليس له المنع منها لشدة الحاجة اليها (ولا يمنع أماً زيارتها) أي الذكرا والانثى (على العادة) كيوم في أيام لاني كل يوم

ولا يمنهما من دعه ولما يتيه واذا زارت لا تميل اليك (وهي أولى بتمريضها عنده) لانهما اشدق واحدى اليه هذا ان
(رضي) به (والافئدة) ويعودها (٤٦٩) ويحترز في الحالين عن الخلوة بها (وان اختارها ذكر فعند هاليل

وعنده نهارا) ليعلم الامور
الدينية والدينية على ما يليق
به لان ذلك من مهارة (أو)
اختارها (أنى فعند هاليل)
أي ايسلا ونهارا لانه سواء
الرميز في حقها (وبزورها
الاب على العادة) ولا يطلب
احضارها عنده (وان اختارها)
مميز (أقرع) بينهما ويكون عند
من خرجت قرعته منها أولم
يختار (واحد منهما) (فالام أولى)
لان الحضنة لها ولم يختار غيرها
وكالاتي فيما ذكرنا في (ولو)
سافر أحدهما) أي أراد سقرا
(اللقطة) كحج وتجارة ونزعة
فهو أهم من قوله سقرا حاسة
(فالقيم) أولى بالولد عتيا كان
أولى حتى يعود المسافر لخطر
السفر طالت مدته أولا ولو
أراد كل منهما سقرا حاسة فالام
أولى على المحار في الروضة
(أو لها) أي الغلة (فالعصبة)
من أب أو غيره ولو غير محرم
أولى به من الام حفظا لانسب
وانما يكون أولى به فيما اذا كان
هو المسافر (ان أمن خوفا)
في طريقه ومقصده والا فالام
أولى وقد علم مما مر انه لا تملك
مشاهدة غيره محرم كابن هم

ثم ظهر أن وجهه النظر العرف فان العرف أن قريب المنزل كالجارية يتردد كثيرا
بمخلاف بعيدة (قوله ولا يمنها) أي لا يجوز فحرم عليه ذلك وتدخله قهر اعليه
ولما ان لا تكتفى بانحراج لولا اليه على الباب - ل (قوله في الحالين) أي التمريض
عندها وعنده (قوله على ما يليق به) أي بالولد وظاهر كلام الماوردي أنه ليس
لأب شريف تعليم ولده صنعة تزد به لان عليه رعاية حقه شرح شيخنا اه شوبري
(قوله فالام أولى) لومات فقالت أمه ادفعه في تربتي وقال الاب بل في تربتي كان
الحجاب الام على ما يحسنه الزركشي ويبحث جبر أن الحجاب الاب حل ومثله
رحله حيث لم يترتب عليه نقل محرم كان مات عند أمه والاب في غير بلد لها عش
على م (قوله لان الحضنة لها) أي أصالة (قوله أحدهما) أي أحده من لهما حق
في الحضنة (قوله سفر حاجة) الظاهر أن الحاجة ليدت بغير بدل مثالا التزمية
وعجالة م (فان أراد كل منهما واختار غايمه صدا وطريقا كان عند الام وان كان
سفرها أطول ومقصدها أبعد اه أي لان السفر فيه مشاق والام أشفق عليه من
الاب (قوله فالقيم أولى) ما لم يكن المقيم الام وكان في بقائه معها منفعة أو ضياع
منفعة كما لو كان يعلم القرآن أو الحرفة وهما ببلد لا يقوم غيره معه فالاب أحق
بذلك عن (قوله والعصبة أولى) أي مقيما كان أم مسافرا اه وعمل كون العصبة
اذا سافر أولى به اذا لم يكن هناك عصبة آخر مقيم كان سافرا الاب وأقام الجسد
أو سافر أجد وأقام الاخ أو سافر الاخ وأقام العم فار المقيم أولى به من المسافر لوجود
العصبة الاخر عندهما اه شرح م (فصل في مؤنة المملوك وما يذكر معها) *
وهي الخارجة والمناسب تقديم هذا الفصل على الحضنة لکن لما كانت الحضنة
خاصة بالقريب قدمها عليها والمؤنة في اللغة القيام بالسكينة والافتقار بذل القرب
قاله السبكي وهذا يقتضي أن النفقة دور المؤنة شوبري (قوله كفاية رقيقه) وان
كان مستحق النفقة بضرورة أو اجارة أو مد حق القتل برة أو نحوها ووجب نفقة
المرتد هنادون نفقة القريب المرتد لان الموجب هو المالك وهو موجود وهم مواساة
القريب والمهدد راي من أهل المواساة جبر من ل (قوله مؤنة) يجوز أن يكون
مرفوعا بدلا من كفاية أو منصوبا على التمييز أو الحال وقوله وغيره يجوز أن يكون
بالوجه الثلاثة تأمل شوبري أي عطف على كفاية أو مؤنة وقوت اه (قوله وما
طهارة) سواء تسبب فيها السيد أو لانه لا يملك به فارق الزوجة حيث فصل فيها
ين كون ماء الطهارة يسببها أو بسبب الزوج قال شيخنا ابن مزلود فله فتعذر انلافه

حذر من الخلوة المحرمة بل انفة تارة ١١٨ بحث كفته وقصة اصل على يته مثال (فصل)
في عمرة الممارك وما معها (عليه) أي المالك (كفاية رقيقه ذير كانه) مؤنة من قوت وآدم وكسوة وطهارة

حال السيد في يساره
 واعساره فيجب ما يليق بحاله
 من وفيه الجنس الغالب
 وخسيسه وتفضل ذات الجمال
 على غيرها في المؤنة (فلا يكتفى
 ستر عورة) له وان لم يتأذ به
 أو برولان ذلك بعد تحقيرا
 وقولي (بلادنا) من زيادتي
 ذكره الغزالي وغيره
 احتراز عن بلاد السودان
 ونحوها كما في المطلب
 (وسن أن ينار له بما ينتم به)
 من طعام وكسوة للأمر بذلك
 في الصميم بين الممول على
 النذب كما سيأتي والاولى أن
 يجلسه معه لئلا كل فان لم
 يفعل روع له لئلا تسلم مسدا
 لا صغيرة تثير الشهوة ولا
 تقضي الشهوة ولو كان السيد
 يأكل ويلبس دون اللاتقي
 به المعتاد غالبا بخلا أو رياضة
 فليس له الاقتصار في رقيقه
 على ذلك بل يلزمه رعاية

الغالب ولو تنعم بما فوق اللائق به نذب أن يدفع اليه منه ولا يلزمه بل له الاقصر على الغالب كما علم هو وقوله صلى الله عليه وسلم أنا هم اخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه وليلبسه من لباسه قال الرافعي رحمه الشافعي على النذب أو على الخطأ لقوم مطاعهم وملايسهم متقاربة أو على أنه جواب ما نزل علم حاله فأجاب بما اقتضاه الحال (وتسقط) كفاية الرقيق (بعض الزمن)

فلا تصير ديناً إلا بما رقى مؤنة القريب بجماع وجوب ما ذكر بالسكافية (وسيع فاض فيها ماله) أو يثجروا امتنع منها ومن إزالة ملكه عن الرقيق بعد أمره بأحدهما أو غاب كافي مؤنة القريب وكيفيته أنه أن ييسر بيع ماله أو إيجاره شيئاً فشيئاً بقدر الحاجة فذاك وإن لم يتيسر كمقدار استدانه عليه إلى أن يجتمع ما يسهل البيع أو الإيجار له ثم يباع أو أجّر منه ما ينفي به لما في بيعه أو إيجاره شيئاً (٤٧١) من المشقة وعلى هذا يحمل كلام من أطلق أنه يباع بعد

الاستدانة فإن لم يمكن بيع بعضه ولا إيجاره وتعذرت الاستدانة ببيع جميعه أو أجره (فإن فقد) ماله (أمره) القاضي (بإيجاره أو بإزالة ملكه) عنه فهو بيع أو اعتناق فإن لم يفعل باعه القاضي أو أجره عليه فإن تعذر فسكافته في بيت المال ثم على المستدين أن اقتصر على أمره بأحدهما قدّم الإيجار وذكّر الأمر بإيجاره من زيادتي وتعبيري بإزالة ملكه أعم من قوله يبيعه أو اعتناقه وأما أم الولد فيفضلها تكتسب وتكون نفسها فإن تعذرت مؤنتها بالكسب فهي في بيت المال (وله أجراً أمته على ارضاع ولدها) منه أو من غيره لأن لبنها ومنافعها له بخلاف الحرة (وكذا غيره) أي غير ولدها (إن فضل) عنه لبنها لذلك نعم إن لم يكن ولدها منه ولا عملوكه

هو فيه شيئاً عزيزي (قوله بجماع) وهو اقتراض القاضي (قوله أو يثجروا) أو للتوسيع لا للتقيير وكذا في جميع ما يأتي لأنه يجب على القاضي أن يراعي ما فيه الا حظه للمالك بـش وعبارة شرح مـر وتقرر به أن الحاكم يثجر جزءاً من ماله بقدر الحاجة أو جميعه إن احتج إليه أو تعذر إيجار الجزء فإن تعذر إيجاره يباع جزءاً منه بقدر الحاجة أو كله إن احتج إليه أو تعذر بيع الجزء هذا في غير محجور عليه أما هو فيتعين فعل الاحتظ له من بيع الفن أو إيجارته أو بيع مال آخر أو الاقتراض انتمت (قوله بعد أمره) الظاهر أنه تسارعه كل من يبيع وامتنع وقوله أو غاب عطف على امتنع شيئاً (قوله وكيفيته) أي كيفية ما ذكر من البيع والإيجار (قوله لما في يبيعه الخ) وتقدم أن هذا هو الذي رجحه النووي هنا وطردوه في نفقة القريب وضعفوا الوجه القائل بأنه يباع كل يوم جزء بقدر الحاجة حـل (قوله ولا إيجاره) أي بعضه (قوله فإن لم يفعل) ما اقتضاه كلامه من أنه يغير بين البيع والإيجار ينبغي حمله على ما إذا استوت مصلحتهما في نظره والأوجب فعل الأصل منهما من لـ (قوله فسكافته في بيت المال) ثم على المسلمين وظاهر كلامهم أنه ينفق عليه من بيت المال أو من المسلمين بمجاناه وظاهر أن كان السيد فقيراً محتاجاً إلى خدمته الضرورية والافيهي أن يكون ذلك قرضاً شرح مـر (قوله وأما أم الولد) مقابل لمعذوق علم من قوله أو إزالة ملكه أي عمل كونه يأمر بإزالة أن كان الرقيق يقبل الإزالة كما يفهم ذلك من شرح مـر (قوله أو من غيره) بأن كان مملوكاً له من زوج أو زناً زى (قوله لذلك) أي لأن لبنها الخ (قوله نعم) الخ استدراك على قوله وكذا غيره إن فضل عنه لبنها أو يؤخذ منه تقييد الولد المضاني إليه في قوله غيره بكونه من السيد أو مملوكه (قوله إن لم يكن ولدها منه) بأن كان من شبهة أو وصى به (قوله على والده) أي أن كان حراً بأن واطئها شخص بشبهة يظنها زوجته الحرة وقوله أو مملوكه أي أن كان رقيقاً بأن أو وصى له به (قوله إن لم يضر) راجع للصورتين (قوله وليس لها استقلال بقطم) أي قبل الحولين وبعدهما وقوله ولا ارضاع أي

فإنه أن يرضعها من شاء وإن لم يفضل عن هذا الولد لبنها لأن ارضاعه على والده أو مملوكه (وله) إجبارها (على قطعه قبل) مضى (حواين و) على (ارضاعه بعدهما إن لم يضر) أي القطم أو الارضاع لأنه في الأولى قد يريد الامتنع بها وهي ملكة ولا ضرر في ذلك وفي الثانية لبنها ومنافعها له ولا ضرر فإن حصل ضرر للولد أو للامة أو لمها فلا إجبار وليس لها استقلال بقطم ولا ارضاع إذ لا حق لها في التربية وقولي إن لم يضر أعم من قوله في الأولى أن لم يضره وفي الثانية أن لم يضرها

(والمرة حق في تربيته فليس لاحدهما فطمة قبل) مضى (حوارن ولا) (ارضاعه بعدهما الا براض بلا ضرر) لان لكل منهما حق في التربية فلها النقص عن الحولين والزيادة عليهما اذ لم تنضرب بهما الولد والام او احدهما وقولي بلا ضرر من زيادة فيهما اذ ارضيا على الارضاع واعم من تقيدهما بالولد فيما اذ ارضيا على الفطام وعلم بما ذكر ان لكل منهما فطمة بعدهما بغير رضاء الا تخرجت لا تضر بذلك لانهما مدة الرضاع (٤٧٣) التام (ولا يكلف مملوكه) من آدمي

بعد الحولين أي يحرم عليها ذلك الا بانه ان وجد والا فبأذن الحاكم اذ وجد والا فلها الاستقلال مع المصلحة بما هو (قوله وليس لاحدهما) أي الابوين الحولين ويضيه الحاق غيره مما يمن له المصانة عند مقدمهما بما في ذلك شرح م ر (قوله ولا ارضاعه بعدهما) لكن بسن عدم ارضاعه بعد الحولين اقتصارا على ما ورد في الحاجة تخرج م ر (قوله الا براض) فان ترضعها جيب الداعي لتمام الحولين الا اذا كان العظام قبلها ما أصل للولد فيصيب طلبة كفاؤه عند حمل الام او مرضها ولم يوجد غيرها شرح م ر (قوله وعلم بما ذكر) أي قوله قبل حولين (قوله لا تضر بذلك) أي فلو فرض اضرار الفطام له لضمف خلقته أولئذ قد حراو بردلزم الاب بذل أجره الرضاع بعدهما حتى يجتزى أي يكتفي بالطعام وتجب الام على ارضاعه بالأجرة ان لم يوجد غيرها اه زى وعش (قوله وله أن يكلفه الخ) أي حيث لم يترتب على ذلك ضرر لا يمتثل عادة حل وعش على م ر (قوله وله بخارجة وبقية) أي بشرط أن يصح تصرفه لنفسه لو كان حرا من ل (قوله وأمر اهله) أي ساداته أن يخففوا عنه أي فقد أقرهم عليها وهو لا يقر على باطل حل وروى البيهقي ان الزبير كان له ألف عبد يغار بهم ويتصدق بمحارهم اه زى ومع ذلك بلغت تركته خمسين ألف درهم ومائتي ألف درهم (قوله عقد معاونة) أي لا بدقيا من الايجاب والقبول كخارجة كل يوم سلا بكذا اجر وكتايتها كبادلتك من كسبت بكذا أو نحوه شرح م ر لكها جائزة من جهة السيد أيضا بخلاف المكتوبة لان المكتوبة تؤدي الى التيق فالزمنها من جهة السيد للتبطل فأنه بخلاف الخارجة لا تؤدي له من ل ملخصا (قوله وهي ضرب خراج) فيه استخدام لان الخارجة فيما تقدم بمعنى المقدوم اعاد عليها الضمير بمعنى المال الذي يدفع للسيد لان قوله ضرب خراج من اضافة الصفة للموصوف أي خراج مضروب وبعبارة المنهاج وهي خراج الخ (قوله وعليه كفاية دوايه) وان وصلت الى حد الزمانة المانعة من الانتفاع بوجهه والواجب علفها وسقيها حتى تصل لاؤل الشبع والرى دون غايتها ولا يجوز ضربها الا بقدر الحاجة كما في شرح م ر ومثل الضرب النفس حيث اعتبد لثله فيعوز بقدر الحاجة عش (قوله بخلاف

أو غيره (ملا يعلقه) للخبر السابق وليس له أن يكافه عملا على اندوم بقدر عليه يوما أو يومين أو ثلاثة ثم يعجز وله أن يكلفه الاعمال الشاقة بعثر الاوقات وبه صريح الرافعي وتعبيرى بمملوكه أعم من تعبيره برفيقه (وله بخارجة رقيقة) على ما يمتثله كسبه المباح الفاضل عن مؤنه ان جعلت من كسبه تدبر الصالحين اه صلى الله عليه وسلم أعنى أباطية لما حجه ما عين أو ما عا من عمر وأمر اهله أن يخففوا عنه من خراجها (براض) فليس لاحدهما اجبار الا بضر عليها لا بساعة قد مضت فاعتبر فيها التراضي كالصك كتابة (وهي ضرب خراج معلوم يؤديه) من كسبه (كل يوم أو نحوه) كاسبوع أو شهر بحسب ما يتفقان عليه وقولي

ضرب مع معلوم من زيادة وقولي أو نحوه أعم من قوله أو اسبوع (وعليه كفاية دوايه المحترمة) بعلقها غير وسقيها أو فضليه للمربي وورد المراء ان الفت ذلك لحرمة الروح بخلاف غير المحترمة كالقواسق وتعبيرى بما ذكر أعم من قوله علم دوايه وسقيها والتقييد بالمحترمة من زيادة (فان امتنع) من ذلك (وله مال) آخر (أجر على كفاية أ. ا. ا. الملك) هي أعم من قوله يبيع (أو يبيع ما كؤل) منها صونا لها من التلف (فان امتنع) من ذلك فعمل الحاكم م. راه منه ويفتضيه الحال وهذا مع قولي وله مال من زيادة فان لم يكن له مال آخر أجر على أجد الاخير بن أو الاجبار فان امتنع فعل الحاكم ما يراه من ذلك فان تعذر فكماتيتها في بيت المال ثم على المملوك

(ولا يحب) من لبنها (ما يضر) ها (أو) ولدها (٤٧٣) وإنما يحب ما يفضل عنه وقولي يضر أعم من قوله يضر

ولدها (وما لروح له كقناة
ودار لا تحب عمارته) لا تنقاة
حرمة الروح ولأن ذلك من
جمله تنمية المال وهي ليست
بواجبة وهذا بالنسبة لحق
الله تعالى فلا ينافي وجوب
ذلك في حق غيره كالأوقاف
وقال المحجور عليه وإذا لم تحب
العمارة لا يكره تركها إلا إذا
أذى إلى الخراب فيكره
ويكره ترك سقي الزرع
والشجر عند المكان لما فيه
من إضاعة المال كذا قاله
الشيخان قال الأسنوي
وقضيه عدم تحريم إضاعة
المال لكنهما صرحا في مواضع
بترجيها كإبقاء المتاع في البعر
بلا خوف فالصواب أن يقال
بترجيها إن كان سببها أعمالا
كالقاء المتاع في البعر وعدم
تجريها إن كان سببها ترك
أعمال لأنها قد تشق عليه
ومنه ترك سقي الأشجار
المرهونة بتوافق العاقلين
فنه ما تزعج إلا للروابي

﴿كتاب الجنایات﴾

الشهادة للجنابة بالجراح وبغيره
كسحر ومثقل فهي أعم من
تعيير بالجراح والأصل فيها
آيات كآية دأبها الذين آمنوا

غير المحترمة) أي بخلاف دوابه غير المحترمة وانظر حيث ذكرنا مفاد هذه الإضافة
لا يقال مفادها الاختصاص لأننا نقول الفواسق لا تثبت عليها بدلا لحدوثك
ولا باختصاص تأمل شو برى ويمكن أن يقال الإضافة تأتي لأدنى ملازمة وما هنا
كذلك قال الأذري والظاهر أنه يجب عليه أن يلبس الخيل والبغال والحمير
ما يقبها من الحر والبرد الشديد إن كان ذلك يضرها ضررا ينافي اعتبارها بكسوة
الريق ولم أرفه نصا شرح م ر (قوله ولا يحب ما يضر) أي يحرم عليه ذلك لأنه
غذاؤه كما في ولدا لامة بل قال الأصحاب لو كان لبها دون غذائه وجب عليه تكميل
غذائه عن (قوله لا تحب عمارته) ولا تتركه العمارة لحاجة وإن طالت والأخبار
الدالة على منع ما زاد على سبعة أذرع وإن فيه الوعيد الشديد يحمل على من فعله
للخيل والتفان على الناس شرح م ر (قوله وهذا) أي عدم الوجوب بالنسبة
لحق الله تعالى بمعنى أنه إذا نظر لحق الله في هذه المسألة علم أنه لم يوجب على المالك
عمارة ملكه (قوله ويكره ترك سقي الزرع والشجر) قال ابن العمد في مسألة ترك
سقي الأشجار صورته أن يكون لها ثمرة تفي بمؤنة سقيها والأفلا كراهة قطعاً وعمله
أيضا ما لم يكن ترك السقي لغرض تنشيف الشجر لأجل قطعها بالبناء ونحوه والـ
فلا يكره حيث ذكرنا في شرح م ر (قوله وقضيته) أي قضية جعل إضاعة المال تطيلا
للكراهة (قوله فالصواب أن يقال الخ) معتمد ع ش (قوله لأنها قد تشق) أي
فيكون له في تركها شبهة قال ح ل وأن تغلف المشقة كتركه تناول دينار على
طرف ثوبه اه

﴿كتاب الجنایات﴾

(قوله كسحر ومثقل) أي ومنه الطعام والشراب (قوله فهي أعم الخ) نظريه بأن
الجنابة تشمل السرقة والغصب لأنها جنابة على المال وقد يقال المراد الجنابة على
البدن كما يشير إلى ذلك قوله هي أي الجنابة على البدن ح ل (قوله والأصل فيها)
أي في حكمها المرتب عليها وهو وجوب القصاص ووجوب الدية المعلوم من آية ومن
قتل مؤمنا خطأ (قوله لا يجل دم امرئ مسلم) أي لا يجوز فلا ينافي وجوب القتل
بأحدى الثلاث الاستية لأن الجائر يصدق بالواجب كذا في شرح الأربعين وظاهره
أن الحلال لا يصدق بالواجب إلا إذا أول بالجائر شو برى (قوله مسلم) قال
الطبي صفة مقيدة لأمري ويشهد مع ما بعده صفة ثانية جاءت للتوضيح والبيان
أحوال جي به مقيد للموصوف مع صفة أشعارا بأن الشهادة هي العمد
في حقن الدم وقوله العارق صفة مؤكدة للتارك والمراد بالجماعة جماعة

كتب عليكم القصاص وأخبار ١١٩ بح ت تكبر الله حين لا يحمل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله
وإني رسول الله

المسلمين والتارك لدينه هو المارق للجماعة وقيل هو من باب التأسيس لأن التارك لدينه قد لا يمارق الجماعة كما اليهودي والنصراني إذا أسلم فهو تارك لدينه غير مارق بل هو موافق لهم داخل فيهم والحمل على التأسيس أولى من الحمل على التأكيد شو برى وهو بعيد لأن فرض الحديث في المسلم فلا يشمل غيره (قوله) الاباحدي ثلاث بردها تارك الصلاة بعد أمر الامام فانه يقتل مع انه ليس واحدا منها وأجاب البرماوى في شرح البحارى بأن القتل بترك الصلاة انما هو لأن تاركها تارك لدين الذي هو الاسلام أى الاعمال اه ومفهوم قوله مسلم فيه تفصيل وهو انه ان كان ذميا أو معاهدا فكذا ذلك وان كان حربيا فيقتل دمه أو يقال انما قيد به لأجل الاستثناء لأن الذميين والمعاهدين يجوز قتلهم بغير هذه الثلاثة كنقض عهد والامتناع من أداء الجزية وهذا أولى اه وهو مستثنى من محذوف أى لا يحمل دم امرئ الخ بمصلحة من الخصال الاباحدي ثلاث (قوله الشيب الزاني الخ) أى زنا الشيب وقتل النفس بدل النفس وترك التارك لدينه فكون القتل بدلا عن النفس المقتولة سبب في حله وان كان هو سببا عن الجنابة وانما قلنا ذلك لأن المراد في الحديث بيان الاسباب الموجبة لحل القتل وقتل القاتل مسبب عن جنائنه لا سبب وقوله التارك لدينه أى كاه أو بعضه فيشمل الباغي والماتل أيضا (قوله ثلاثة) أى ثلاثة أنواع فمن ثم لحقته التاء أو يقال اذا حلف المعدود بجزائبات التاء وحذفها ع ش (قوله) من الآدميين انما قيد بهم لأنهم محل التفصيل الآتى أما غيرهم كالهيئة فمضمون مطلقا ولا تدخله الاقسام الآتية اه ع ش ويخرج الجن أيضا فلا ضمان فيهم مطلقا لأنه لم يثبت من الشارع فيهم شيء وادعم العلم بالكفاة فلو علمت فظاهر اطلاقه انه يقتل به وتقل في الدرس عن شيخنا الشوبرى انه لا يقتل فليراجع اه ع ش على م وقيل ان كان على صورة الآدمي يقتل به والا فلا اه ح ف (قوله) فخطا منه ما لزمى انسا فانكته شجرة وما لزمى الى مهد رفعم قبل الاصابة تنزيلا لطروظيه أو العصمة منزلة طروا صابة من لم يقصده فاندفع ما يقال ان تعريف الشارع لخطا بقوله لانه لم يقصده عين من وقعت الجنابة عليه فخطا غير صادق على هذين فيكون غير جامع وحاصل الدفع انه نزاه حلف الظن منزلة خلف الشخص ونزل في الثاني تبدل الصفة منزلة تبدل الذات اه ولم يبين في الخطا حكم الآلة من كونهما تقتل غالبا أولى حل (قوله أولى من قوله الخ) لانه يصدق بوجود قصد من وقعت به الجنابة مع عدم قصده الفعل وهو محال اذ يلزم من فقد قصد الفعل فقد قصد من تقع الجنابة به ويصدق أيضا عما اذا قصد واحد منهما من جماعة رضى

الاباحدي ثلاث الشيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المارق للجماعة (هى) أى الجنابة على البدن سواء كانت مزرقة للروح أم غير مزرقة من قطع ونحوه ثلاثة (ع د وشبهه وخطا لاه) أى الجنافي (ان لم يقصد عين من وقعت) أى الجنابة (به) بأن لم يقصد الفعل كأن رلق موقع على غيره أو قصده وقصده عين شخص فأصاب غيره من الآدميين (فخطا) وتمبيرى بذلك أولى من قوله فان فقد

قصد أحدهما فخطأ إلى آخره (أو قصدهما) أي هين من وقت الجناية به (بما يتلف غالبا) جارحا كذا أولا (نعمه أو غيره)
 أي أو بما يتلف غير غالب بأن قصدها (٤٧٥) بما يتلف نادرا كقذف امرأة بغيره قتل ولم يظهر أثره أو بما يتلف لا غالبا

ولا نادرا كضرب غيره متوال
 في غير مقل وشدة حرا وبرد
 بسوط أو عصي خفيفتين
 لمن يحتمل الضرب به (فتشبهه)
 أي شبهه عمد ويسي أيضا
 خصا عمد وعد خطأ وخطأ شبه
 عمد (ولا قود إلا في عمد) بفيد
 زوته بقولي (ظلم) أي من
 حيث الاتفاق بخلاف غير
 الظلم كالقود بخلاف الظلم
 لأن تلك المينة بأن عدل
 من الطريق المستحق
 في الاتفاق كان استحق خز
 رقبته قودا بقصد نفسه
 وذلك (كقذف امرأة بمقتل)
 كدماغ وعين وحلق وخصرة
 فأت به لخطر الموضع وشدة
 تأثره (أو عجزها بغيره) أي
 بغيره قتل كالية وفخذ (وتألم
 حتى مات) أظهور أثر الجناية
 وسرايتها إلى الهلاك (فإن لم
 يظهر أثره ومات مالا فشببه
 عمد) لأن مثله لا يقتل غالبا
 واقتصاري على التألم كان
 كما صرحه النووي في شرح
 الوسيط فلا حاجة لذكر التورم
 معه كما فعله في الأصل (ولا
 أثره) أي لقذفها (فيما لا يؤلم
 كجلدة عقب) فلا يجب بموته
 عند قود ولا غير لعلمنا بأنه

اليهم والمصرح به في كلام الشينين أن ذلك شبه عمد وحيث يشك كل اعتبار قصد
 العين في شبه العمد حل (قوله قصد أحدهما) أي الفعل والعين (قوله أو قصدهما
 الخ) ولا بد مع القصد أن يعرف أنه إنسان فلوربي شخصا اعتقد قتلها وكان إنسانا
 لم يكن عددا على الصحيح بل خطأ سول ومثله في شرح م (قوله أو بما يتلف) غالبا ولو
 بالنظر لبعض المحال كقذف امرأة في المقتل (قوله عمد) ومنه ما لو رمى جمعا وقصد إصابة
 أي واحد منهم فأصاب واحدا منهم لأن كل شخص منهم مقصود بالجناية بخلاف
 ما لو قصد واحد منهم فإنه شبه عمد كما تقدم حل أي لأن الحكم في الأول على كل
 مرد وفي الثاني على الماهية مع قطع النظر عن الأفراد (قوله بأن قصد ما الخ)
 الصحيح أنه لا يشترط في شبه العمد قصد العين خلافا للشارح (قوله أو بما يتلف
 غير غالب) علم منه أن غير منصوبة عطفها على غالبا وهو ظاهر إذ جرحها بوجه دخول
 قصد بما لا يتلف أصلا ونه شبه عمد إذا السالبة تصدق بتقوى الموضوع لكن المقام
 يدفع هذا الإيهام فيجوز جرحها أيضا شو برى (قوله ولم يظهر أثره) أي ومات حالا
 أخذ من كلامه بعد (قوله كضرب غير متوال) عبارة شرح م ومن شبه
 العمد الضرب بسوط أو عصي خفيفتين بلاتوال ولم يكن بمقتل ولم يكن بدن
 المضروب نحيقا ولم يقتل بنصحر أو برد أو مغروا لافهمه كالأخنة فضعف وتألم حتى
 مات تصدق حذوه عليه (قوله وذلك) أي العمد الذي يقتل غالبا (قوله كقذف امرأة)
 المراد بها امرأة الحياض وأما المسئلة التي يخطأ بها القزوف فهي مما يقتل غالبا
 اه زى (قوله بمقتل) أي في بدن هرم أو نحيف أو صغيرا وكبيره مسمومة شرح
 م وقوله وهي مسمومة قيد في الكبير فقط كما في عرش والرشيدي (قوله وخصرة)
 هي ما بين رأس الورك وأخرها في الجنب ومثلها الظهر والكشع فاهوس (قوله
 فأت به) القورية ليست بشرط كما في شرح الروض (قوله فإن لم يظهر أثره) أي وكان
 قد عجزها فمات يؤلم أخذ من كلامه بعد على أنه كان الأنسب أن يقول فإن لم يتألم
 لكن لما كان ظهور الأثر لازما للتألم عبر به تدبر (قوله ومات حالا) أي أو بعد زمن
 يسير عرفا فيما يظهر شو برى فإن مات بعد مدة طويلة فهدر حل (قوله لأن مثله)
 لا يقتل غالبا يؤخذ منه أنه لو كان في بدن فهو قتل وجب القصاص كالتقلاء عن
 الفتاوى وأقرأ لأنه بالنسبة إليه يقتل غالبا شو برى قوله كجلدة عقب) ما لم يبالغ
 في القزفها قال الجلال المحلى ولم يتألم به حل والافيه القود شرب (قوله كن
 ضرب بقلم) كان الأولى أن يقول وخرج بما يتلف غالبا وغير غالب ما لو ضربه بقلم
 الخ حل (قوله ولو منعه طعما الخ) خرج بمنعه ما لو أخذ طعما أو شرابه أو ثوبه

أيت به والموت عقبه موافقة قدر فهو كن ضرب بقلم أو ألقى عليه خرقة فأت (ولو منعه طعما ما أو شرابه أو إلى من
 قوله وإشربا (وطلبا) له) حتى مات

فإن جوعاً أو عطشاً أو برذاً أو أمكنه تحصيل الطعام أو الشراب أو الثوب
 يجعل قريب فهدولاً له المهلك نفسه وإن لم يمكنه تحصيل ذلك لطول المسافة أو زمانته
 ففيه القود شرح الروض ولو حبسه ولم يعمه شيئاً فترك الأكل خوفاً أو حزناً أو الطعام
 عنده ثبات جوعاً أو عطشاً أو حنقاً أو غير ذلك فلا ضمان وما ذكره
 في محبوس حران كان عبداً ومات في الحبس ضمن بوضع اليد عليه ومسألة الحبس
 أي المنع من السبب فالأولى ذكرها بعد قوله ويجب قود بسبب زى (قوله)
 فإن مضت مدة الخ) ضبط الأطباء الجوع المهلك غالباً بين وسبعين ساعة متصلة
 ولا يرد مواصلة ابن الري خمسة عشر يوماً لأنها كرامة شوبرى (قوله وإن سبق الخ)
 أي وإن كان إذا انضم إلى مدة الحبس يكون المجموع مؤثراً في الملاك غالباً كما يفهمه المقام
 شوبرى (قوله فعمد) فإن عفا وجب نصف دية عد ح ل لان الملاك حصل به
 وبما قبله كما قال الشارح بعد حل وظاهره ولو كان الماسي أكثر وأقل (قوله
 لما مر) وهو مظهر قصد الملاك به (قوله وهذا مراد الأصل) أي شبه العمد لا قوله
 نصف دية كما يعلم من كلام الأصل (قوله ويجب قود بسبب) لأنه من أفراد العمد
 وحينئذ يكون السبب داخل تحت قوله بما ينلف غالباً فكان الأولى أن يقول عطفاً
 على قوله كقرابة أو بسبب في خلاف كأن منعه الطعام أو الشراب أو كرهه على
 قتل غيره أو ضيقه بمسوم والسبب أما حسي كالاكره وأما عر في كتقديم الطعام
 المسوم إلى الضيف وأما شرعي كشهادة الزور وأعلم أن الفصل الذي له مدخل
 في الزهوق أقسام ثلاثة مباشرة وسبب وشرط لأنه أن أثر في الزهوق وحصل بدون
 واسطة فالمباشرة وإن أثر في حصول ما يؤثر في الزهوق فالسبب وإن لم يؤثر
 في الزهوق ولا في الحصول فالشرط أو كتحريك الرقبة والعذ والجراحات المتساوية
 والثاني كالقيد مع الاتهام شاهد وقديغلب الأول كالشهادة وقديغلب الثاني كالسكره
 والسكره شوبرى وبعبارة م ر والمباشرة ما أثر في التلب وحصله والسبب ما أثر فيه
 فقط ولا يحصل منه منع الطعام السابق والشرط ما لا يؤثر فيه ولا يحصل به بل يحصل
 التلف عنده بغيره وينوقف تأثير ذلك الغير عليه كالخفر مع التردى فإن المغفوت هو
 القمطى جهته والحصل هو التردى فيها المتوقف على الخفر ومن ثم لم يجب به قود مطلقاً
 اه (قوله بأن قال اقتل هذا) أي إشارة لا دعى عليه فلو جهل كونه آدمياً وعلمه
 المسكره بالفتح اختص القود به كما يعلم من كلامه الآخر في قوله فالقود على
 العالم وقياس ما سياتي وجوب نصف دية الخطأ على عاقبة المسكره (قوله)

(فإن مضت مدة يموت مثله)
 فيما عا لباجوعاً أو عطشاً
 فعمد) لظهور قصد الإهلاك
 به وتختلف المدة باختلاف
 حال المنوع قوة وضعفاً
 والزمن حر أو برد أو فقداً الماء
 في الحر ليس كهو في البرد
 (والا) أي وإن لم ينقض المدة
 المذكورة (فإن لم يسبق)
 منعه (ذلك) أي جوعاً أو
 عطشاً (فشبه عد) لأنه لا
 يقتل غالباً (وإن سبق وعلمه)
 السانع (فعمد) لما مر (والا)
 بأن لم يعلم (فصنف دية
 شبه) أي شبه العمد لأن
 الملاك حصل به وبما قبل
 وهذا مراد الأصل بقوله (والا)
 فلا أي فليس بعمد (ويجب
 قود) أي قصاص (بسبب)
 كالمباشرة وسبب ذلك قوداً
 لأنهم يتقودون الجاني بمجمل
 وغيره فإله الأزهري (فيجب
 على مكره) بكسر الراء بغير
 حق بأن قال اقتل هذا ولا
 قتلته مقتله

وان ظنه المكره الخ) ويجب على عاقلة المكره نصف دية الخطأ على المعتمد
 زى والحاصل ان المكره والمكره اما ان يكونا عاقلين بان المقتول آدمي أو جاهل
 بذلك أو الاول عالم والشاقي جاهلا أو بالعكس فيجب لقود على كل منهما
 في الصورة الاولى وتجب الدية على عاقلتهما في الثانية ويجب القود على المكره
 بكسر الراء وحده في الثالثة وعلى عاقلة المكره بقصدية الهلاك وهو الاكراه لان
 الثالثة (قوله لانه) أي المكره قتله بما يقصد به الهلاك وهو الاكراه لان
 الاكراه صير المكره آلة لقتل عرش فكأنه غير شريل وكان المكره مستقل
 بالقتل فمن وجب عليه القود ولا يقال انه شريل محلي اذا كان المكره جاهلا
 بأنه آدمي حتى يمنع عليه القود (قوله لانه آلة مكرهه) أي مع الجهل وكان قياسه
 أن لا يجب نصف الدية على عاقلته مع أن المعتمد وجوبه فلم يجعل آلة من كل وجه
 وأما مع العلم فهو شريل كما سيأتي ح ل (قوله لان عمد الصبي عمد) الاولى اسقاطه
 لانا وان قلنا انه خطأ فهو آلة مكرهه فوجوب القصاص على المكره لا يتقيد
 بكون عمده عمدا وقد نبه جرح على ذلك وحيث أن أي حين اذ كان عمده عمد يجب نصف
 الدية في مال الصبي مغلفة وفي حال جهله يجب على عاقلته نصف دية خطأ ح ل
 وعبرة شرح م ر لان عمد الصبي عمد وهو اذا ظهر فان قلنا خطأ فلا قصاص لانه
 شريل محلي أما الصبي فلا قصاص عليه لانتفاء تكليفه اه (قوله فلا قود) أي
 على المكره لان القتل حصل منهما قال ح ل ويجب نصف الدية أي دية العمدة على
 المكره أي ان كان القاتل عيضا فان كان غير مميز فعلى مكرهه القود لانتفاء اختياره
 اه زى فكان آلة لمكرهه في قتل نفسه وتجب الكفارة على القاتل (قوله لاتحاد
 الأمور الخ) قال بعضهم مقتضاه انه لو قال اقطع يدك اليمنى والاقطعت اليسرى
 كان اكراه العدم لاتحاد ح ل (قوله ويشبه) أي ينبغي وهو المعتمد (قوله تعذبا)
 كأن قال اقطعك اربا ارباع ش (قوله فلا قود على المكره) أي ولاديه ولا كفارة
 (قوله لانه لا يقصد الخ) أي وان كان بمن يزلق مثله على مثلها غالباً ح ل (قوله بل هو
 شبه عمد) هذا يخالف ما تقدم في تعريف شبه العمدة لانه تقدم ان شبه العمدة أن
 يكون بالايقتل غالبا الآن يقال ذلك في الآلة وهذا في السبب ح ل (قوله ان
 كانت الخ) ليس بقيد وانما هو تقييد لجريان القول بوجوب العصا فظاهر انه
 شبه عمد طالما ح ش (قوله ويجب على مكرهه) قيد بغوى وجوب القود
 عليه بما اذا لم يظن ان الاكراه يبيح الاقدام والا لم يقتل جز ما لان القصاص يسقط
 بالشبهة زى (قوله لان الاكراه يولد الخ) هذا التحليل لوجوب القود على المكره

وان ظنه المكره بقصدية
 صيدا او كان مراغفالا لانه قبله
 بما يقصد به الهلاك غالبا
 فاشبهه ما لورماه بسهم فقتله
 ولا يؤثر فيه جهل المكره
 لانه آلة لمكرهه ولا عيبه لان
 عمد الصبي عمد (لان الاكراه
 على قتل نفسه) بأن قال
 اقتل نفسك ولا تقتلك
 فقتله افلا قود لان ذلك ليس
 باكراه حقيقة لاتحاد الأمور
 به والخبر في به فكأنه
 اختاره قال في الشرح المعتبر
 ويشبه أن يقال لو هدده
 بقتل يتضمن تعذبا شديدا
 ان لم يقتل نفسه كأن اكراهها
 (أو) على (قتل زيد وعمرو)
 فقتلها أو أحدهما فلا قود
 على المكره وان كان آثما
 لان ذلك ليس اكراهها
 حقيقة فالأمور مختارة للقتل
 فعليه القود (أو) على (معمود
 شجرة) فزلق ومات فلا قود
 لانه لا يقصد به القتل غالبا
 بل هو شبه عمد ان كانت بما
 يزلق على مثلها غالبا والا
 فخطأ (و) يجب (على مكرهه)
 بفتح الراء ايضا لان الاكراه
 يولد اهية القتل في المكره
 غالبا ليدفع الهلاك عن نفسه

وقد أثرها بالبقاء فيها شركان ١٢٠ يجب في القتل (لان قال) شخص لا يخر (افتائي) سواء

وعلى المكروه وان كان على الاول سابقا فاوله تعليل لو جوبه على المكروه بكسر الراء
 وآخره وهو قوله وقد آثرها بالبقاء تعليل لو جوبه على المكروه و يدل لكونه تعليلا
 لما قول الشرح فهما شريكان في القتل فاندفع قول عميرة هذا التعليل غفلة عن المدعى
 لان المدعى وجوب القود على المكروه وهذا التعليل يناسب وجوبه على المكروه اه
 (قوله أم لا) على هذا يكون قوله الا ان الخ استثناء منقطع لانه لا اكرام حيث
 (قوله فلا قود) فلو بدل عن قتله الى قطع طرفه فبات ضمنه ومنازعة ابن الروعة
 في ذلك بان الاذن في اطلاق الصك كل اذن في اطلاق البعض فلا ضمان مردودة
 بان الاذن في اطلاق الجملة اذن في اطلاق البعض فلا ضمان مردودة بان الاذن في
 اطلاق الجملة اذن في اطلاق البعض في ضمنها الاستقلال وارتضاء أى الضمان م
 كما افاده سموع ش (قوله بل هو مدر) أى لا قود فيه ولا دية ولكن فيه كفارة
 ع ش (قوله أو اكرمه على رضى سيد) ينبغي أن يكون معطوفا على مجموع قوله لان
 اكرمه على قتل نفسه وعلى قوله لان قال اقلنى أى فهو مستثنى من وجوب القود
 على كل من المكروه والمكروه (قوله فلا قود على واحد منهما) وأما الدية فعلى
 كل نصف دية خطأ ع ش (قوله فان وجبت دية) هو راجع لاصل المسئلة
 أعنى قوله فيجب على مكروه ومكروه (قوله فالقود على العبد) وعلى الحر نصف
 قيمته (قوله فالقود على المكاف) وعلى الاخر نصف دية همد ع ش فرع لو أمر من غير
 يستقي له ماء فوق في الماء ومات فان كان ميمرا يستعمل في مثل ذلك هدر ولا ضمنه
 عاقلة الا مرم ر (قوله فالقود على العالم) لان الظان آله مكروه لانه مع العلم يؤثر
 نفسه فهو شريك ومع عدم العلم لا يشار فهو آله وعلى عاقلة الظان نصف دية خطأ
 لا فرق بين أن يكون العالم المكروه بالسكرو والظان المكروه بالفتح أو عكسه حل (قوله
 ويجب) أى القود على من شيف بمسوم وهذا من السبب العسر في ودس السم
 في طعام غير المميز كتصنيفه بالمسوم س ل (قوله بقيد زوته الخ) لم يبين معتزله ولعله
 عدم القود بل دية شبه الصمد في المميز وغيره فليراجع ع ش فعلى هذا التفسير
 في قول المتن بان ضيف براجع للمسوم من حيث هو لا بقيد كونه يقتل غالباً وهذا
 القيد لا معتزله الا اني غير المميز (قوله يقتل غالباً) ولا بد من العلم بكون المسوم
 يقتل غالباً زوت (قوله سواء قال الخ) صكذا عبر كثير من مع فرض الكلام
 في غير المميز وهو عجيب اذا تعلل ضابطه غير المميز بنحو ذلك ولا يتوهم أحد فيه فرقا
 بين القول وعدمه مجرو وجهه ما قاله الشارح انه في حالة القول فيه تنفيره من
 التناول بخلافه حالة عدم القول فان فيه اغراء له على التناول وفيه شيء ومن ثم

قال منه والا فثبتك أولا
 فلا قود بل هو مدر للاذن له
 في القتل (أو اكرمه على
 رضى سيد فأصاب رجلا فان)
 فلا قود على واحد منهما لانها
 لم تمت مد اقته (فان وجبت
 دية) بالقتل اكراما كان
 يعنى عن القود عليها (وزعت
 على) المكروه والمكروه
 كالشريكين في القتل (فان
 اختص أحدهما بما يرجب
 قودا اقتصر منه) دون
 الاخر فلو اكرمه عيدا أو
 عكسه على قتل عبد فقتله
 فالقود على العبد أو اكرمه
 مكلف غيره أو عكسه على
 آدمي فقتله فالقود على
 المكلف أو على أحد هاتيه
 آدمي وطنه الا آخر صيدا
 فالقود على العالم (و) يجب
 (على من شيف بمسوم)
 بقيد زوته بقولى (يقتل
 غالباً غير ميزات) سواء
 اقال انه مسوم أم لا

لانه الجاه الى ذلك (فان ضيف به (٤٧٩) ميمراً اودسه في طعامه) أى طعام الميز (الغالب أكله منه وجهله

قال مرسوء قال لولى غير الميز عند طلب القصاص الخ (قوله لانه الجاه الى ذلك)
 أى لان الضيف بحسب العادة يأكل مما تقدم له وهو لكونه غير ميمز لا يفرق بين حالة
 الاكل وعدمها فكان التقديم له الجاه عادياً ع ش على م روعبارة ح ل قوله لانه
 الجاه الى ذلك أى ولا اختيار له حتى يقال انه تناول ذلك باختياره فعدمه صادق
 على هذا ه (قوله الغالب أكله) ليس قيداً (قوله فشبه ٤٨) لا يخفى ان هذا
 لا يصدق عليه حد شبه العمد المقدم لانه تقدم أن يكون بالمال تلف غالباً الا ان
 يقال ذاك مخصوص بالآلة وهذا في السبب تأمل ح ل (قوله الذى عبر به الحر ر)
 ه ومختصر من الوجيز المختصر من الوسيط المختصر من البسيط المختصر من النهاية لامام
 الحر ميمز ولهذا سماها بعض الفقهاء أملاً لاخذها من الام وكل من الوجيز والوسيط
 والبسيط للفرز الى (قوله أوفى طعام من يندر) سكتوا عن حكم ما لو استوى الامران
 ولم يحد كندوره والمصنف ظن ان التقيد بغلبة أكله منه للحكم بأنه شبه ٤٨
 وليس كذلك بل هو محل الخلاف لياتى القول بسقوط القصاص والعمد وجوب
 الدية مطلقاً أى سواء غلب أو ندر أو استوى الامران والمراد به شبه العمد ح ل
 فقوله فانه هدر ضيف في الثاني (قوله وان القمه حوت) وأذا اقتصر من الملقى
 فقد في الحوت من ابتلعه حياً لا يجمع وقوع القصاص موقعه كما يزعم من كلامهم
 فيما لو قلع سن منخورة فقلعت سنه ثم عادت تلك الا أن يفرق بأن العائد هنا عين الملقى
 وثم يبدل المقلوع وشتان ما بينهما وحينئذ فالذى يقبضه وجوب دية المقول أى دية
 عمدى مال المقتص كما أفتى به شيخنا م ر كما لو شهدت بينة بموجب قود تقتل ثم بان
 المشهود بقتله حياً فان القاتل عليه الدية بجمع ان في مسكول قتلاً بجمعة شرعية ثم بان
 خلافها جبرزى وقوله شرعية أى بحسب الظاهر (قوله لان ذلك هلك لشبهه)
 ولو اختلفا فقال الملقى كان يمكنه التخلص فانكر الوارد صدق لان الظاهر معه اه
 زى وبكفيه عين واحدة لانه انما حلف على عدم قدرته على التخلص لا على أن الملقى
 قتله وان لم يزد من دعواه عدم القدرة على التخلص قتل الملقى له اه ع ش على م ر (قوله
 ومنه عارض) أى بعد اللقاء فان كان وجوده عند اللقاء فالقصاص ح ل (قوله
 لانه المهلك نفسه) ومن ثم وجبت الكفارة في تركه شرح م ر (قوله أو القمه
 حوت فعمدان علم به) قال جبر فصاروا هنا بين علمه بحوت ملتقم وعدمه وأطلقوا
 فيما لا يمكنه التخلص منه وقالوا فى من ضرب من جهل مرصه ضرباً يقتل المريض دون
 الصحيح انه عمد وكان الفرق أن المهلك في نفسه وهو الاخيران ونحوهما بعد فاعله
 قاتلاً بما يقتل غالباً وان جهل بخلاف المهلك في حالة دون أخرى لا يعد كذلك الا ان

فشبه ٤٨) فنلزمه دية ولا
 قود لتناوله الطعام باختياره
 فان علمه فلا شيء على
 المضيف أو الداس وتعبيرى
 بالمميز وبغيره هو المواق
 لبثا اشتققت ومنقول غير
 هما بخلاف تعبيرة بما ذكره
 وتعبيرى بشبه العمد الذى
 عبر به الحر وأولى من قوله
 فدية وخرج بالطعام
 المذكور ما لو دس سماً في
 طعام نفسه سماً كل منه من
 يتبادر الدخول له أوفى طعام
 من يندر أكله منه سماً كل
 فأتى فانه هدر (و) يجب
 (على من التى غيره في ما)
 أى شيء (لا يمكنه التخلص
 منه) كذا روماء مفرق
 لا يمكنه التخلص منها بعموم
 أو غير ذلك بغير فرق والقاء
 به شبه لا يمكنه ذلك معها
 (وان القمه حوت) ولو قبل
 وصوله الماء لان ذلك مهلك
 لثله ولا نظر الى الجملة التى
 هلك بها وتعبيرى بما ذكر
 أهم من اقتصاره على الماء
 والنار (فان أمكنه) التخلص
 بعموم أو غيره (ومنه) منه
 (عارض) كزوج وريح فهلك
 (فشبه عمد) ففيه دية

(أو مكث) حتى مات (فهدر) لانه المهلك نفسه (أرأيت قمه حوت فعمدان علم به ولا نشبهه) والتفصيل بين العلم
 وعدمه من زيادتي

علم اه (قوله مكتوب) أو به مانع من الحركة م د (قوله وقد لا يزيد) بأن
 أمثويا أو بدرت الزيادة م د (قوله ولولا القتل) رده على الإمام مالك القائل انه اذا
 أمسكه لقتل يكون القصاص عليه لانه شريك وهذا أى كون القود على الآخر
 أى اذا كان القاتل أهلا للضمان أما غير الأهل كجبنون أو سبيع صارا وحية فلا يقطع
 عليه أثر القول بل على القول بالقود لان القاتل حينئذ آله بخلاف المحرم لانه لا يصلح
 أن يكون آله لغيره مطلقا بخلاف أولئك فانهم مع الضراوة قديكون وآله لا مع عدمها
 اه زى وجعل الجنبون ليس أهلا للضمان فيه فظروا لانه يضمن ما أتلفه نعم هو ليس أهلا
 للقصاص فلعن المراد بعدم الضمان عدم القصاص عليه وقوله بل على الأقل القود
 اعترض بأن الامساك شرط والشرط لا قود فيه وان انفردوا واجب بانه لما لم ينقطع
 فعله حال القتل أشبهه السبب منزل منزلته وقوله بخلاف الحربى الخ أى فلا قود على
 واحد منهما (قوله والقاء من مكان عال الخ) الحاصل فيما اذا القاء من عل وقتله غيره
 أنه ان كان كل من الملقى والقاتل أهل الضمان أو الملقى ليس من أهله والقاتل
 من أهله فالضمان في الصورتين على القاتل وحده لانه المباشر وان كان كل منهما
 ليس من أهل الضمان فلا ضمان على واحد منهما وهو ظاهر وكذلك اذا كان الملقى
 من أهل الضمان والقاتل ليس من أهله فلا ضمان على الملقى لان فعله انقطع
 باللقاء والقاتل ليس من أهل الضمان فانتفى الضمان رأسا وبأى مشهد فى سافر
 البئر والمردى حرقا بحرق لان حكمهم واحد والحاصل فيما اذا أمسكه فقتله غيره
 أنه ان كان كل من المسك والقاتل من أهل الضمان أو المسك ليس من أهل الضمان
 والقاتل من أهله فالضمان في الصورتين على القاتل دون المسك وأنه وان كان كل
 منهما ليس من أهله فلا ضمان على واحد منهما وان كان المسك من أهل الضمان
 والقاتل ليس من أهله فالضمان على المسك دون القاتل ويفارق ما تقدم في مسألة
 الالتقاء بما علم هنالكن انقطاع فعل الملقى بخلاف المسك فانضح الفرق بين
 المسكتين اه سم وقوله فالضمان الخ الاول أن يقول بالقود الخ (قوله أى دون المسك
 الخ) ولكن عليهم الاثم والعزير بل والضمان على المسك أيضا في القن لكن قرار
 الضمان على القاتل م د (قوله لان المباشرة الخ) جعل التريفة مباشرة مع انها سبب
 كاللقاء (قوله لا قود عليه) ولو متعذبا لكان يضمن الدية ع ش (قوله لان الحفر
 شرط) وكذا الامساك لصدق تعريضه للشرط عليه اه شوبرى
 (فصل في الجنابة من اثنين وما يدكر معها) أى من قوله ولو قتل مريضا
 الخ (قوله من اثنين معا) أى متقاربين في الزمان بناء على ان مع الاقتران في الزمان

ولو الالتقاء مكتوبا بالساحل
 فزاد الماء واغرة فان كان
 بموضع بعلم زيادة الماء فيه
 كالماء بالبصرة فعمد وان كان
 قد نزل وقد لا نزل بدفنيه
 عمدا وكان بحيث لا يتوقع
 زيادته فاتفق سبيل نادى فخطا
 (ولو ترك) مجروح (علاج
 جرحه المهلك) فهلك
 (قود) على جرحه لان
 ا- جرح مهلك والبرء غير موقوف
 بالوعاء ولو أمسكه شخص
 ولولا القتل (أو القاء من) مكان
 (عال أرحس بئرا) ولو
 عدوا وانا فقتله في الاولين
 (أو رده) في الثالثة (آخر
 فالقود على الآخر) أى
 القاتل والمردى (فقط) أى
 دون المسك أو الملقى أو الحافر
 لان المباشرة مقدمة على
 غيرهما مع ان الحافر لا قود
 عليه لو انفرد أيضا لان الحفر
 شرط

❖ (فصل) في الجنابة
 من اثنين وما يدكر معها
 (وجد) بواحد (من اثنين
 معا فعلا من ههنا) للروح

واليه ذهب نطب وغيره واختار ابن مالك دلالتها على عدم المقارنة في الزمان وبذلك له
 نصر امامنا على ان من قال لزوجه ان ولدتما معا فاما انتم لماتوا في الاقتران
 في الزمان حل وعبرة م ر من اثنين معا بان تشارنا في الاصابة وان تعدم روى
 أحدهما وعمل قول ابن مالك مخالفا لتعليل وغيره انها لا تدل على الاقتران في الوقت
 بكيمعا عند انتهاء القرينة شرح م ورواقرينة هنا قوله بعد أو مرتبا (قوله سواء
 كانا مذهبين الخ) كان الاحسن ان يجعل هذا قيداً بان يقول بشرط ان يكونا
 مذهبين أو غير مذهبين معاليج ما أشار اليه بقوله وان كان أحدهما الخ والافهذه
 داخل في المتن لولا التقييد (قوله أم لا) أي والغرض ان كل واحد من الفعلين لو انفرد
 لقتل حل وسم ولعل المراد انه اذا انفرد ممكن أن يقتل ولو بالسراية وبذلك له
 التمثيل بقطع العضوين فان كلا على انفراده لا يبعد فائلا الا انه قد يؤدي الى القتل
 ع ش على م ر (قوله وكقطع عضوين) مثال لقوله أم لا ولهذا أعاد الكافي (قوله
 فعليهما القود) لانه لا يمكن اضافته الى أحدهما دون الآخر ولا اسقاطه عنهما زى
 فان آل الامر الى الدية وزعت على عدد الرؤس لا الجراحات ع ش على م ر (قوله
 فالمدفون) هو القاتل لان التدفيع يقطع أثر ما قبله فسامعه أولى ويجب على شريكه
 ضمان جرحه حل (قوله لانه صيره الى حالة الموت) ومن ثم اعطى حكم الاموات
 مطلقا شرح م ر وقضيه جواز تجهيزه ودفعه حيثنذ وفيه بعد وانه يجوز تزويج
 زوجته حيثنذ اذا انتقضت عدتها كأن ولدت عقب صيرورته الى هذه الحالة فوانه
 لا يرث من مات عقب هذه الحالة ولا يملك صيدا دخل في يده عقبها ولا مانع
 من التزام ذلك سم على حجر وعبرة حل لانه صيره الى حالة الموت وان فرض انه
 تسكلم في هذه الحالة لانه من الهذيان فلا يعتبر بقوله فان شك في وصولها الى هذه
 الحالة رجوع لاهل الخبرة أي الى اثنين منهم ومن ثم لا يصح حيثنذ اسلامه ولا نفي
 من تصرفاته ويورث ولا يرث فيصير المال للورثة وتزوج زوجته اه (قوله بعد جرح)
 بقم الجيم لانه مشال للعل والاثرا الحاصل به جرح بالضم ع ش (قوله ولو قتل
 مريض الخ) اشتمل هذا الشرط الذي جعل جوابه واحدا على سبع صور اجالا
 والسابعة هي قوله أو حرياً بدارنا وهي مفهوم قوله فيما سبق غير حري في مسئلة
 النطق وأخذ السارج مفهومه في مسئلة العهد وقوله وبمعه وظنه كفره مفهوم
 القيد الاول وهو قوله صككاً فرائداً أخذ مفهوم القيد من على طريق اللغ والنشر
 المشوش والحاصل انه قد اشتمل كلامه منطوقاً ومفهوماً على أربعة وثلاثين
 صورة ثمانية عشر بالمنطوق فيها القود لان في المريض مودتين علم مرضه وجهله وكذا

سواء كانا مذهبين أي
 مسرعين للقتل أم لا (لخز)
 للرقبة (وقد) البشة (وكقطع
 عضوين) مات المقطوع منها
 (فقاتلان) فعليهما القود
 وان كان أحدهما مدفوناً
 دون الآخر فالمدفون هو
 القتيل (أو) وجدا به منهما
 (مرتباناً) لقاتل (الاول
 ان انتهاء الى حركة مذبح
 بأن لم يبق) فيه (ابصار وفتق
 وحركة اختيار) لانه صيره
 الى حالة الموت (ومرر
 الثاني) لمنسكه حرمة ميت
 (والا) أي وان لم يبقه الاول
 الى حركة مذبح (فان دفن)
 أي الثاني (لخز بعد جرح
 فهو القاتل وعلى الاول ضمان
 جرحه) قوداً أو مالا (والا)
 أي وان لم يذنب الثاني أيضاً
 ومات الجاني عليه بالجنايتين
 كان اجافاً أو قطع الاول
 بدمن الكوع والثاني من
 المرفق (فقاتلان) بطريق
 السراية (ولو قتل مريضاً حركته
 حركة مذبح

العبد عهد كونه عبدا أو ظنه وقوله أو كافرا غير حربي فيه اثنا عشر صورة لانه شامل لما اذا كان بدارنا أو دارهم أو صفهم كما أشار إليه بقوله ولو بدارهم تضرب تلك الثلاثة في حال العهد والظن تبلغ ستة وعلى كل إما أن يكون مرتدا أو كافرا أصليا كما أشار إليه بقوله ولو مرتدا وقوله أو ظنه قاتل أبيه أو حرييا بدارنا صورتان وقوله فان عهد أو ظن اسلامه ولو بدارهم فيه ست صور لشموله بمقتضى الغاية لما اذا كان بدارنا أو دارهم أو صفهم وقوله أو ظنه قاتل أبيه أو حرييا بدارنا أو دارهم أو صفهم وعرف مكانه كما يؤخذ من قوله والاف ككفله بدارنا فهذه ثلاث تضم للستة قبلها تكون تسعة فيها القود أيضا ويهدر في ست صور وهي أن يكون بدارهم أو صفهم مع العهد أو الظن أو الشك في الاسلام ولم يعرف مكانه في الأخيرة ذكر المصنف منها في المتن صورتين بقوله أو بدارهم أو صفهم وفي صورة واحدة الدية وهي قوله ونخرج بغير الحربي في مسألة العهد مالهو عهد حرييا فان قتله بدارنا فلا قود أي بل فيه الدية كما صرح به حل وسموع ش (قوله ولو بضرب) الغاية مع قول الشارح وأن جهل المرض كل منها الرد على الضعيف القاتل بأه لا قود في من جهل مرضه أو كان الضرب يقتل المريض دون الصبي (قوله من عهد) أي علمه وفيه أن العلم لا يقبل التغير وهذا قبله لقوله فبان خلافه فالأولى أن يفسر العهد بالاعتقاد (قوله أو ظنه عبدا) أو أراد به مطلق التردد كما في شرح م د (قوله ولو بدارهم) وكذا بصفتهم حيث عرف مكانه حل (قوله بآن كان عليه زى الحرييين) أو أراد بعظم آلمتهم وإثبات اسلامه مع هذين لأن الأصح أن التزبي بزهم غير ردة مطلقا وكذا تعظيم آلمتهم في دار الحرب لاحتمال اكراه زى (قوله فبان خلافه) بأن الحربي مسلما لانعيا (قوله لوجود ما يقتضيه) وهو القتل العهد العدوان (قوله لا يبيع له الضرب) أي في مسألة المريض قال زى وأخذ من التعليل أن المؤدب لا قصاص عليه اذا ضرب به ناديا فبات أي لان ضربه مباح له وحيث قال ولي القتل للجاني عرفت اسلامه وحريته فقال الجاني ظننته كافرا أو رقيقا فالقول قوله اه (قوله بأنه) أي المريض (قوله فهدر) وتجب فيه الكفارة م د أي لانه مسلم في الباطن (قوله وان لم يعده) الواو للحال أي والحال انه لم يعده حرييا ولا يصح التعميم بأن يقال سواء عده أو لم يعده لان الذي عده حرييا باقى قريبا على هذا كما قيل وقيل فیه نظر بل هو موافق لما ظاهر أنها التعميم تأمل (قوله في مسألة العهد) وأما في مسألة الظن فقد ذكرها المتن (قوله فلا قود) وعليه دية عمد كافي التبعة خلافا لما في شرح الارشاد حل (قوله كما يفهم محاسن) وهو قوله

ولو بضرب يقتله دون الصبي وان جهل المرض (أو) قتل (من عهد أو ظنه عبدا أو كافرا غير حربي) ولو بدارهم مرتدا أو غيره (أو ظنه قاتل أبيه أو حرييا) بأن كان عليه زى الحرييين (بدارنا فأخلف) أي فبان خلافه (لزمه قود) لوجود مقتضيه وجهاله وعده وظنه لا يبيع له الضرب أو القتل وفادق المريض المذکور من وصل الى حركه مذبح بجناية بأه قد يعيش بخلاف ذلك (أو) قتل من ظنه حرييا (بدارهم أو صفهم) فأخلف (فهدر) وان لم يعده حرييا للعدو الظاهر ثم نعم ان قتله ذمی لم تستغن به لزمه القود ونخرج بغير الحربي في مسألة العهد مالهو عهد حرييا فان قتله بدارنا فلا قود أو بدارهم أو صفهم فهدر كأنهم محاسن وعده وظنه كفره مالهو انتفيا

فان عهدا وطن اسلامه
ولو يدارهم ارضك فيه وكانا
بدارنا لزمه قودا ودارهم
او صفهم فيه دران لم يعرف
مكابه والا فكتله بدارنا
وانتقيد بالحربي في مسئلة
الا هدار مع قولي او صفهم

من زيادتي

(فصل) في اركان القود في
النفس (اركان القود في
النفس) ثلاثة (قتيل وقاتل
وقتل وشرطية مامر) من
صكونه عدا ظلمنا فلا قود
في انقطاع وشبه العهد وغير
الظلم كما مر بيانه (وفي القتيلا
عصمة) بايمان او امان كعقد
ذمة او عهد لقوله تعالى
قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله
الآية وقوله وان احدهم
المشركين استبقارك الآية
وهي معتبرة من الفعل الى
التلف وسياتي بيانه في
الفصل الآتي (فيه درحربي)
ولو صيدا وامراة وعبد بالقوله
تعالى اقتلوا المشركين حيث
وجدتمهم (ورمى) في حق
معصوم بخبر من يدل دينه
فاقبوه (كران محصن) قوله
مسلم معصوم لا يستيفاه
يحد الله تعالى

او ظنه حربا بدارهم او صفهم فيدر وذلك لانه اذا هدم مع النفس فع العهد اولى لانه
اقوى اه شوبري (قوله ولو يدارهم) اي او صفهم (قوله ان لم يعرف مكانه) اي
لم يعرف محله في صفهم او دارهم فان عرف مكانه ففيه القود لانه مكان من حقه
ان يمنع من قتله
(قوله اركان القود في النفس الخ) وكذا في غير النفس ثلاثة ايضا فاطع ومقطوع منه
وقطع وفي المعاني ازالة ومزال منه ومزيل (قوله قتيلا) في عده وعد القتل ركنان فطر
فان ماهية القود ليست مركبة من ابل القتل سبب والقتيل محله الا ان يراد بالركن
مالا بد منه (قوله او امان) ومنه ضرب الرق على الاسير لانه يصير مالا للسليبي وهو
في اماننا اه ح ل (قوله كعقد ذمة او عهد) اي او امان مجرد شرح م وفراد
الشارح بالا مان ما يشمل الثلاثة والظاهر ان المراد بالعهد ما يشمل الا مان المجرد
بدايل الاستدلال عليه بالآية الثانية (قوله لقوله تعالى الخ) استدلال على قوله
كعة ذمة او عهد اي على ان عقد الذمة اي الجزية يعصم اي ينفي الا هدار وعلى
ان العهد في الا مان كذلك فاستدل على الاول بالآية الاولى وعلى الثاني بالثانية
اي لان قوله فاجره يلزمه عدم قتله تأمل (قوله وهي اي العصمة معتبرة الخ) عبارة
شرح م و يعتبر القود عصمة المقتول اي حقن دمه من اول اجزاء الجذابة كالرجي
الى الزهوق (قوله وسياتي بيانه) اي بيان الاعتبار من الفعل الى التلف اي الزهوق
في الفصل الآتي اي في قوله فصل جرح عبده الخ اذ يعلم من تعاريف هذا الفصل
الاتي ان عصمة القتيلا يعتبر امتدادها من حين الشروع في الفعل الى الزهوق (قوله
فيه درحربي) اي بالنسبة لكل احد م ر (قوله في حق معصوم) راجع
للمرتد فقط قال ح ل معصوم اي بايمان او امان وان ابكى معصوما من غير هذه
الحقيقة كزان محصن ولو ذميا اه وعبارة ع ش على م في حق معصوم اي
بالنسبة اليه فدخل الراني المحصن وتارك الصلاة وقاطع طريق تحتم قتله لان المسلم
ولو هدر لا يقتل بالكافرا اه وفارق الحربي حيث هدر ولو على غيره معصوم بانه
اي المرتد لم يتم الاحكام فعصم على مثله ولا كذلك الحربي فانه يدر ولو على غير
المعصوم شرح م ر (قوله كزان محصن) هلا عطفه على حربي بان يقول وزان محصن
ولعله فعل ذلك لاجل الصفة (قوله قتله مسلم معصوم) اي ليس زانيا محصنا ولا افلا
يهدر لانه معصوم بالنسبة اليه ح ل والاحسن ان يقول اي ليس زانيا محصنا
ولا تاركا للصلاة ولا افلا يهدر وذلك لان المهدر معصوم على مثله وان اختلفا في سبب
الا هدار كتارك الصلاة قتل زانيا محصنا كما في شرح م ر (قوله لا يستيفاه حد الله)

سواء أثبت زناه بأقراره أم بيّنه (ومن عليه قود لقائله) لاستيفائه (٤٨٤) حقه (و) شرط (في القاتل) أمران

يؤخذ منه أن عمل عدم قتله به إذا قصد بقتله استيفاء الواجب عليه أو أطلق بخلاف ما إذا قصد عدم ذلك لأنه صرف فعله عن الواجب ويحتل بالأخذ باطلاقهم ويوجه بأن دمه لما كان مهدرا لم يؤثر فيه الصارف اه زى وحينئذ فالمعنى لأنه استوفى حد الله في نفس الأمر أي حصل بفعله استيفاء حد الله وإن لم يقصد هو الاستيفاء بل ولو قصد غيره وعسارة ح ل لاستيفائه حد الله وإن لم يقصد ذلك بل قصد التشني وحينئذ فالمعنى أنه حد استوفى لأن دمه مهدرا (قوله بأقراره) ولو قتله بعد علمه برجوعه عن الإقرار خلافا للذمعي للشبهة بسبب اختلاف العلماء في رجوعه وسقوط الحد برجوعه حل لكن عبارة جرح قوله بأقراره أي ولم يرجع فان رجع وعلم برجوعه القاتل قتل به والأغلاقي ديه اه والذي في خط و م ر أن الواجب دية عمد مطلقا لاختلاف العلماء في وجوب الحد عليه بعد الرجوع فكان ذلك شبهة ولو قتله قبل أمر الحد حكم بقتله ثم رجع الشهود وقالوا تعمدنا الكذب قتل به دونهم كما يحسنه البلقيني وهو متعه لأنه لم يثبت زناه وبجحد الشهادة غير مبرر للاقدام اه س ل (قوله التزام الحكم) وإن يكون قتله غير تأويل كما يحسنه بعضهم ليخرج من لو قتل البغي شخص من أهل العدل حال القتال فانه لاديه فيه ولا كفارة كافي الروضة كما فعلها زى (قوله أو مرند) أي إن لم يكن له شوكة كما قيده به منهم فلما ارتدت طائفة لمسم شوكة وقوة وتلفوا ونفسا أو مالا في قتال ثم أسلوا فلا ضمان عليهم على النص ومقتضى كلام الشارح الصغير اه زى وهذا يخالف ما يأتي للشارح في باب البغاة من أنهم يضمنون ما يتلقونه لكن زى ضعف كلام الشارح فيما يأتي فليس كلامه سهوا كما قيل وكلام الشارح في باب البغاة المصحح بضمائهم وحيه (قوله فلا قود فيه) أي أنه لا قود أيضا فيما قبلها فلا تحسن المقابلة فالأول أن يقول المصنف فلا يخلف ولا قود فيها تأمل (قوله بكافر) يعني به غير المسلم ليشمل من لم تبلغه الدعوة منه وإن كان كالمسلم في الآخرة إلا أنه ليس كهوى الدنيا شو برى (قوله ولو ذميا) لمرد على أي حنيفة القاتل يقتل المسلم بالذم (قوله وإن ارتد المسلم) تعميم في المتن وليس من الحديث قوله إذا ذم في العقوبات أي في ثبوتها على الجاني وانتفاؤها عنه فإذا كان الجاني مكافأ حال الجناية ثبتت عليه العقوبة ولا انتفت عنه (قوله ويقتل ذو أمان بمسلم) تقرير على مطلق المكافاة بالنسبة للإسلام والأمان وما قبله تقرير على مفهومها بالنظر للإسلام فقط وقوله ولا حر تقرير على مفهومها بالنظر للعربية وقوله ويقتل رقيق تقرير على المنطوق بالنظر لما أيضا لكون القاتل لم يفضل بها (قوله ولا يغورنه إلى الوارث)

(التزام) الأحكام ولو من سكران أو ذمى أو مرتد (غلا) قود على صبي وجنون وحرى ولو قال كنت وقت القتل صيا أو أمكن) صباه فيه (أو مجنون أو عهد) جنونه قبله (حلف) في صدق لأن الأصل بقاء الصباه والجنون سواء تنقح أم لا بخلاف ما إذا لم يمكن صباه ولم يعهد جنونه (أو) قال (أنا صبي) الآن وأمكن (فلا قود) ولا يخلف أنه صبي لأن التعليف لا يثبت صباه ولو ثبت لبطلت عنه فني تخليفه إبطال تخليفه وسيأتي هذا في الدعوى والبيّنات مع زيادة (ومكافاة) أي مساواة (حال جنانية) بأن لم يفضل قتله بإسلام أو أمان أو حرية أو أمية أو سيادة (فلا يقتل مسلم) ولو زانيا عصمتا (بكافر) ولو ذميا نجبر البضارى لا يقتل مسلم بكافر وإن ارتد المسلم لعدم المكافاة حال الجنانية إذ العبرة بالعقوبات بحالها ويقتل (ذو أمان بمسلم) وبذى أمان وإن اختلفا دنيا كيم ودى ونصراني (أو أسلم القاتل

ولو قبل موت الجريم) لتكافئهما حال الجنانية (ويقتص في هذه) المسئلة (إمام يطلب وارث) أي ولا يغورنه إلى الوارث هذا من تسليط الكافر على المسلم

(ويقتل مرتد بغير حرب) لما سرت تعبيرى هنا بذلك وفيما سرت بكافروذى امان اعم من تغييره هنا بدي ومرتد وثم بذي
(ولا) يقتل (حر بغيره) ولو بمبعض العدم المكافاة (ولا بمبعض بمثلها وان فاقه حرية) كان كان نصفه حرا وربع
القاتل حرا اذا لا يقتل بجزء الحرية جزء الحرية وجزء الرق جزء الرق لان الحرية شائعة فيهما بل يقتل جميعه بجميعه فيلزم قتل
جزء حرية بجزء رق وهو ممتنع (ويقتل رقيق) ولو بدمبر او مكاتب او ام ولد (برقيق وان عتق القاتل) ولو قبل موت الجريح
لتكافيهما بنساركهما في الملوكة حال الجناية (٤٨٥) (لا مكاتب برقيقه) الذي ليس أصله كما لا يقتل الحر برقيقه.

وهذا من زيادتي فان كان
رقيقه أصله فلا يصح في الروضة
تبع القمع أصلها السقيمة
انه لا يقتل به والا قوى في
نصفه العتمة والشرح
الصغيرانه يقتل به وقدي يؤيد
الاول بما يأتي من ان الفضيلة
لا تغير القيمة (ولا قود بين
رقيق مسلم وحر كافر) بأن
قتل الاول الثاني أو عكسه
لان المسلم لا يقتل بالكافر
ولا انحر بالرقيق ولا تجبر
فضيلة كل منهما بقيمته
وتعبرى بما ذكر اعم من
تعبيره بعد وذى (ويقتل
فرع بأصله) كغيره (لا) أصل
(بفرعه) لخبر لا يقاتل لابن
من أبيه جميعه الحياكم
والبيتي والبنات كالابن
والام كالأب وكذا الاجداد
والجدات وان علوا من قبل
الأب أو الام والمغنى فيه
ان الوالد كان سيبيا وجود
الولد فلا يكون الولد سيبيا

أي ان لم يسلم كما دل عليه التعليل فان أسلم ففوض اليه زى (قوله) ويقتل مرتد
الح) ويقدم قتله بالقصاص على قتله بالردة حتى لو عني منه على مال قتل بها
وأخذ من تركته أه زى ونقل الشورى عن الروضة انه لا يجب المال أصلا
قال وهو المتمد لان ماله في (قوله) لما سرت أي لتكافيهما وفيه ان المرتد ليس مكافئاً
للمسلم واجب بأن المراد بالمكافاة أن لا يفضل على قتله بواحد من الخمسة السابقة
وان كان أدون من القتل (قوله) بذلك أي بغير حرب (قوله) ولو بمبعضا) ولو لم يعلم حاله
من حرية أو غير هابل ولوطنه أو همد حرا ح ل (قوله) بل يقتل الح) أي لو قلنا
بقتله (قوله) وهو ممتنع) بدليل انه لو وجب في من نصفه رقيق ونصفه حر نصف
الدية ونصف القيمة بأن قتله شخص نصفه حر ونصفه رقيق لا نقول نصف الدية
في مال القاتل ونصف القيمة في رقبته بل الذي في ماله ربع كل وفي رقبته ربع كل
ح ل و زى (قوله) فان سكتان رقيقه أصله) بأن اشترى المكاتب أصله فانه
لا يعتق عليه لنصف ملكه كافي زى (قوله) السقيمة) أي غير المحررة (قوله)
انه لا يقتل به) وعليه فقوله الذي ليس أصله ليس بقيد وكان الانسب في المقابلة
ان يقدم القول الثاني ويجاب بأنه انما قدم لانقائه لانه هو المتمد (قوله) والا قوى
في نصفه) أي نسخ أصل الروضة وأصلها هو الميزن شرح الوجيز للإمام
الرافعي والوحيزن الوسيط وهو من البسيط وهو من النهاية شرح لامام الحرمين
على مختصر المزني وهو من كلام الامام الشافعي رضى الله عنه (قوله) انه
يقتل به) ضعيف (قوله) من ان الفضيلة) وهي هنا الاصلية لا تغير القيمة وهي
هنا الرق ح ل (قوله) ولا قود بين رقيق الح) فلو حكم به ما كم تقض حكمه حل
(قوله) لا أصل بفرعه) فلو حكم به ما كم تقض حكمه الاما واخصه وذبحه ح ل
أي فلا ينقض حكمه مراعاة لهذا القول الضعيف (قوله) فلا يكون الولد سيبيا في عدمه)
قد يقال لو اقتضى بقتل الولد لم يكن سيبيا في عدمه بل السبب بجنايته أعني الوالد
وجاب بأنه لو تعلق الجناية به لما قتل به على ذلك التقدير رأى تقدير قتله به فلم يخرج

في عدمه وهل يقتل بولده المنق بلعان ١٢٣ يجت وجهان في نسخ الروضة المعتمدة وأصلها عن المتولي
قال الا ذرعي والاشبه انه يقتل به مادام مصر على النفي قلت وهو مقتضى كلام المتولي في وانع السكاح ووقع في
نسخ الروضة السقيمة بما يقتضى ويصح انه لا يقتل به فاغتر بها الزركشي وغيره فعزوا جميعه الى نقل التتبعين له عن المتولي
(و) لا أصل (له) أي لاجل فرعه كأن قتل رقيقه أو زوجته أو عتيقه أو زوجته نفسه وله منها ولد لانه اذا لم يقتل بجنايته
فان له في قتله حق أولى (ولو تداعيا بغيره) ولا وقتله أحدهما فان الحق به فلا قود) عليه لما سرت

من كونه سببا في الجملة سم على جبر ع ش على م ر (قوله وقع الخ) معتمد (قوله
والا) أي وأن لم يلحق به أي وحده بأن ألحق بالآخر أو بثالث أو بهما أو لم يلحق بأحدهما
لانها سالبة تصدق بنقي الموضوع وقد أفادها كلها الشارح (قوله وإن اقتضت
عبارة الأصل عدمه) عبارة ولولم تداعيا بجهولا وقتله أحدهما فإن ألحقه القائل
بالآخر اقتضت منه والا فلا (قوله فإن ألحق بهما) بأن ألحقه فائت بأحدهما وثالث
آخر لا آخر (قوله حائزين) قال الشهاب البرلسي اشتراط الميزة لا وجه له فيما
يظهر لي وأما اشتراط ~~مكونهما شقيقين~~ فلعنه قوله فلكل منهما قود أي
إلى آخر التفاريع الاتية أي ليكون لكل واحد القود على الآخر دائما وأبدا
قد يقال التقييد بحائزين ليستقل كل واحد بجميع القصاص بحيث لا يشترك
غيره حتى يسقط عنه وذلك ل أي كناية عنهم من قوله فلكل منهما الخ (قوله معا)
أي ولو احتملا كما يؤخذ من قوله بعد وقدم في معية محقة أو محتملة وقوله مرتبا أي
يقينا (قوله ولا زوجية) أي معها رث بأن لم تكن زوجية أصلا أو كان وهناك
مانع من الارث قال م ر وصورة المانع من الارث ما لو اعتق أمته في مرض موته
وتزوج بها لادورأي بأن طال مرض موته حتى أولدها ولد بن فعاشا لي بلوغهما ثم
قتل أحدهما أباه والا آخرامه وقوله لادورأي لانها لو رثت لاحتسب حقه وامرئ
لوارث فيتوقف على اجازة الورثة وهي منهم وأجازتها متعذرة لتوقفها على سبق
حريتها وهي متوقفة على اجازتها فإدى ارثها إلى عدم ارثها كما في ط ب ولا يصح
تصوره بالذمية لانه سافيه قوله فلكل منهما قود لان قتل الذمية لا قود عليه (قوله
لانه قتل موثره) أي لان الآخر قتل موثر كل واعترض هذا التعليل بأنه موجود
فيما إذا احتسب رثهم زوجية مع ان القود للاول فقط وأجيب بأن التعليل ناقص كما
بدل عليه قول م ر في شرحه لانه قتل موثره مع امتناع التوارث بينهما أي المقولان
(قوله وقدم في معية) أي قدم أحدهما القصاص عند التنازع بقرة لاستوائهما
في وقت الاستحقاق شرح م ر (قوله بسبق) أي القتائل الاول يقتل أولا لتقدم
سببه (قوله نعم الخ) وأما لو علم السابق ثم نسي فالظاهر التوقف الى البيان قولا
واحد ا ح ل (قوله وكلامهم قد يقتضي الثاني) معتمد أي ان رجي البيان والا
فلا طريق له سوى الصلح شرح م ر وأد ولوع بال وعليه فهو مستثنى من عدم صحة الصلح
على انكار كما في ع ش على م ر (قوله فلوارث الا آخر قتله) عبارة المنهاج
فلوارث المقص منه قتل المقص ان لم نورث فإلا يلحق قال م ر وهو الاصح فان
ورثناه ولم يكن هناك من ينجيه من ارث أخيه فلا يقتل لان قتال القود

والا فعليه القود ان ألحق
بالآخر أو بثالث وان اقتضت
عبارة الأصل عدمه
في الثالث فان ألحق بهما
أو لم يلحق بأحد فلا قود خلا
لان أحدهما أبوه وقد اشتبه
الامر (ولو قتل أحد) أخوين
(شقيقين حائزين الاب
والآخر الام معا وكذا)
بأن قتلا (مرتبا ولا زوجية)
بين الاب والام والمعية
والترتيب يزهدق الروح
(فلكل) منها (قود) على
الآخر لانه قتل موثره
(وقدم في معية) محقة
أو محتملة (بقرة) وفي غيرها
يسبق) لقتل وهذه من
زيادة نعم ان علم سبق دون
عين السابق احتمل ان يقرع
وان يتوقف الى البيان وكلامهم
قد يقتضي الثاني (فان اقتضت
أحدهما ولو مبادرا) أي بقرة
بقرة أو سبق (فلوارث
الا آخر قتله) بناء على
ان القتائل بحق لا يرث (أو)
كان ثم (زوجية) بين الاب
والام (فالاول فقط القود

أوبعضه له (قوله ويرثه أخوه) فله سبعة أثمان والام لثاني ح ل (قوله ورثها
الاول) الذي هو قاتل الاب فتقتل اليه حمتا وهي الثمن ويسقط باقيه وهو
سبعة أثمان حمة الابن الذي هو أخوه ح ل ويجب عليه لآخيه الذي قتل الام
سبعة أثمان الدية اه م ر (قوله ويسقط باقيه) أي لآله لا يبعض (قوله يسقط القود
عن قاتلها) لأن قاتلها لا يرث منها ورثها أخوه وأبوه الذي هو الزوج فله الربع
والأخ ثلاثة أرباع فاذا قتل الآخرا لا يرث منه ورثه أخوه الذي هو قاتل
الام فتقتل اليه حصته التي ورثها من قود الام التي هي الربع ويسقط باقيه
وهي ثلاثة أرباع ح ل (قوله واسحق قتل أخيه) الذي هو قاتل الاب ويلزم هذا
المسحق لآخيه المذكور الذي هو قاتل الاب ثلاثة أرباع الدية التي ورثها من أمه
لأنه أخا سقط القصاص بقي الدية ح ل (قوله لمعنى فيه) أي لمعنى قائم بذاته
كالأبوة والحراية والحرية أي لآله في فعله كما سيذهب عليه بقوله وخرج يقول
الخ ح ل (قوله ومن شريك حربي) سواء هك كان مسلما أو ذميا لأنه ان كان
مسلما فهو مكافئ له وان كان ذميا فهو دونه ودخل في الضابط شريك السبع والحية
فيعتقل شريكهما على المعتد زى (قوله وشريك دافع صائل) أي بأن كان يدفع
يجرح المول عليه فجرحه آخره هو من إضافة اسم الفاعل الى مفعوله فن ثم أضيف
اليه بخلاف قوله وقاطع قودا أو حدة انهما على التمييز لأن شرط إضافته
أن يكون المضاف من جنسه كمنه كمنه فضة وما هنا ليس كذلك فمن ثم قطعه
شوري وقوله لأن شرط إضافته أي التميز أي إضافة غيره اليه قال م ر ويقتل
شريك مبي يميز ويحتمل له نوع تميز والحاصل أنه متى سقط القود عن أحدهما الشبهة
في فعله سقط عن شريكه أو لصفة قائمة بذاته ويجب على شريكه اه (قوله وقاطع
قودا) بأن قطع الأخرى أو جرجه ح ل وعبارة شرح م ر وقاطع يدام مثلا هو
شريك قاطع أخرى قصاصا أو حدة أفسرى القطعان اليه تقدم المهدر أو ثأنا اه
(قوله شريك مخطئ) ولو حكما كغير المكلف الذي لا يميز له شرح م ر (قوله
فلا يقتصر منه) نحو قول الزهوي بفعلين أحدهما يوجب والآخر يغيث فقلب الثاني
الشبهة في فعل المعتد وعليه نصف دية الممدوع على عاقلة المخطئ نصف دية الخطأ
وعلى عاقلة القاتل يشبه العمد نصف دية شبه العمد شرح م ر قال زى نعم ان أوجب
جرح العامد قودا وجب فلو قطع اليد فعليه قودا أو الاصبع فكذلك مع أربعة
أعشار الدية على الآخر أي الذي قطع يديه خطأ لأنها بقية نصف الدية اللازم
له وقد استوفى عشره ما يقع الاصبع اه (قوله أورث الخ) أي فسرت الشبهة

لأنه إذا سبق قتل الأب
لم يرث منه قاتله ويرثه أخوه
والام وإذا قتل الآخرا الام
ورثها الاول فتقتل اليه
حصتها من القود ويسقط
باقيه ويسقط القود على أخيه
ولو سبق قتل الام سقط
القود عن قاتلها واسحق
قتل أخيه والتقييد بالشقة
وبالحا ثرين من زيادة
(ويقتل شريك من أمتنع
قودا لمعنى فيه) لوجوده يقتضي
القتل وان كان شريكا
ذكر فيقتص من شريك قاتل
نفسه بأن جرح شخص نفسه
وجرحه غيره فمات منها ومن
شريك حربي في قتل مسلم
وشريك أب في قتل الولد
وشريك دافع صائل وقاطع
قودا أو حدة وعبد شارك
حرا في قتل عبد وذمى شارك
مسلم في قتل ذمى وحرا شارك
حرا جرح عبد فقتل بأن
جرحه المشارك بعد عتقه
فمات بسرايتهما وخرج
بقولي لمعنى فيه شريك
مخطئ أو شبه عمد فلا يقتص
وان حصل الزهوق بما يجب
فيه القود وما لا يجب والفرق
أن كلامنا من الخطأ وشبه

المعتد شبهة في الفعل أورث في فعل الشريك

من الخطي إلى المتعمد فكان كالوسد والخطأ والعمد من شخص واحد كما في
 زى (قواميه) متعلق بالشريك قال ح ل أى فى كل من الخطأ وشبه العمد وقال
 ع ن أى فى المقتول أى من جهة قتله ونظر فى كلام ح ل أى لانه ليس شريكا
 فى الخطأ وشبه العمد بل فى القتل والاولى رجوع الضمير للفعل أى القتل كما قاله
 شيخنا العزيزى قوله ولا شبهة فى العمد أى المتقدم فى قوله ويقتل شريك من امتنع
 قوله الخ (قوله بجر حين عمد وغيره) لعل الواجب حينئذ نصف دية عمد ونصف دية
 غيره وقوله أو مضمون وغيره لعل الواجب حينئذ نصف الدية كما رسم (قوله فلا قود
 دية) بل عليه فى الثانية نصف دية لأن جرحه حال الحرابة والردة هدر (قوله
 تغلبا المسقط القود) وهو العمد وغير الحرابة والردة فإن قلت هل لاغلب المسقط
 فيما إذا شارك مسلم حرييا فى قتل مسلم ويسقط القود عن المسلم أحجب بأن الفعلين
 هناك صدر من شخص وهما من شخص واحد فقوله تغلبا الخ أى مع مكون
 الفعلين صدر من واحد كما ذكره جرح فلا يرد ما ذكر (قوله فقتل نفسه) سواء
 علم ذلك أم لا ح ل (قوله أو بما يقتل غالباً) أى وهو غير مذنب كما فى شرح الروض
 ليعارق الاول (قوله وجهل حاله) أى من غلبة القتل وعدمها ح ل (قوله فشبهه
 ٤٠٤) أى فالجرح شريك صاحب شبه العمد فلا قصاص عليه فى النفس وإنما
 عليه موجب جرحه من قصاص وغيره شرح الروض (قوله فلا قود على جرحه)
 وفى شرح شيخنا كابن بجران عليه فى الثانية والثالثة مع ضمان الجرح نصف دية
 عمد فليست بواجبة ذلك ح ل ولعل وجهه أنه شريك فى اهلاك النفس اه ح فى
 (قوله والتصریح بالثانية) أى من صورتي شبه العمد وهى قوله أو بما يقتل
 غالباً ح ل (قوله شريك جرح نفسه) أى مثله (قوله ويقتل جرح) وعلى كل
 واحد كفارة (قوله وان تفاوت الخ) هو شامل لما إذا كان جرح أحدهم يقتل
 غالباً وجرح الآخر لا يفضل غالباً فظاهره أنها بقية تسلان حيثئذ وينافيه ما مر من
 أن شريك شبه العمد لا يقتل إلا أن يصور مذكراً بما إذا تساوت الجراحات
 فى أن كلا يقتل غالباً ولا يقتل غالباً وان تفاوتت فمما فليصرر وبعبارة ح ل وم
 قوله وان تفاوتت الخ أى لأن فعل كل لوانفرد لقتل فلا يشكك بما سياتى أنهما
 لو قتا ما يده كل واحد من جانب لا قود عليهما لأن كلا غير قاطع لا يد وكتب أيضاً
 وظاهره وان جرح كل لوانفرد لا يقتل غالباً لأن كلاله دخل فى قتل النفس فهو
 قاتل لها وبعبارة الجلال المحلى فى شرح الأصل ولو كانت جراحة بعضهم لا تؤثر
 فى الزهوق كأنه دشة الخفية فلا اعتبار بها اه وهو بعيد أنه لا يشترط فى الجراحات

فيه شبهة فى القود ولا شبهة
 فى العمد) لا قاتل غيره بجر حين
 عمد وغيره من خطأ أو شبه
 عمد (أو بجر حين) مضمون
 وغيره) كمن جرح حرييا
 أو مرتد أو أسلم وجرحه ثانياً
 فمات بهما فلا قود عليه
 تغلبا المسقط القود وتعتبر
 بما ذكر أعظم مما ذكره
 (ولو أدى جرحه مذنب)
 أى قتل شريكاً (فقاتل
 نفسه أو بما لا يقتل غالباً أو)
 بما يقتل غالباً (جهل حاله
 فشبهه عمد) فلا قود على
 جرحه فى الثلاث وإنما عليه
 ضمان جرحه والتصریح
 بالثانية من زيادتي (فان علمه)
 أى علم حاله (ف) بجرحه
 (شريك جرح نفسه) فعليه
 القود (ويقتل جرح الواحد)
 كأن القود من عال أو فى بحر
 أو جرحه جراحات مجتمعة
 أو متفرقة وان تفاوتت عدداً
 أو فمما لما روى الشافعى
 وغيره أن عمر قتل نفر خمسة
 أو سبعة برجل قتله غيلة

وزل لولم لا عليه أهل منعه لقتلتهم جميعا ولم ينكر عليه فصار اجاعا والغيلة ان يمدح ويقتل بموجب لا يراه فيه أحد (ولول عفوعن بعضهم بحصته من الدية باعتبار عدد دمهم) في جراح ونحوه بقريضة ما يأتي وعن جميعهم بالدية فتوزع على عدد دمهم فعلى الواحد من العشرة (٤٨٩) عشرها وان تفاوتت جراحاتهم عدد أو نقصا (ولو ضربوه

بسياط أو عصي خفيفة فقتلوه (وضرب كل) منهم (لا يقتل قتلا وان تواطوا) أي تواطوا على ضربه (والا) بأن وقع اتفاقا (ة لدية) فحب عليهم (باعتبار) عدد (الضربات) وانما لم يعتبر التواطى في الجراحات ونحوها لان ذلك يقصد به الاهلاك بخلاف الضرب فهو السوط اما اذا كان ضرب كل منهم يقتل فيقتلون معافا واذا آل الامر الى الدية رزعت على الضربات بخلاف الجراحات ونحوها وقولي والا الى آخره من زيادتي (ومن) قتل (جدا مرتبا قتل باولهم ارمعا) بأن ماتوا في وقت واحد او جهل امر المعية والترتيب فالمراد المعية المحققة او المحتملة (فبقرعة) بينهم فمن خرجت قرعته قتل به (وللباقين الديات) لانها حسامات لو كانت خطأ لم تتدخل فعند الله دارلى (فلو قتل) منهم (غير من ذكر) بأن قتله غير الاول في الاصل

ان تكون كل واحدة تقتل غالبا وانفردت بل الشرط ان يكون لها دخل في الزهوق (قوله أهل منعه) انما خصهم لان القتلتين كانوا منهم (قوله باعتبار عدد دمهم) عبارة م باعتبار عدد الرؤس دون الجراحات في صورتها لعدم انضباط نكاياتها اه (قوله ونحوه) أي من كل ما يقصد به الاهلاك أي ما من شأنه ذلك كالضرب بالعضرات العظام وكان القوة من مكان عال أو في بحر (قوله بقريضة ما يأتي) سند لتقييد بقوله في جراح ونحوه أي وانما قيدنا بهذا القيد لقريضة ما يأتي في الضربات أن التوزيع عليها لا على الرؤس لانها ليس شأنها ان يقصد بها الاهلاك اه وقوله على الواحد الخ فتريع على قول المترجم عنه من الدية وعلى قول الشارح وعن جميعهم بالدية فهو راجع للمستثنين تأمل (قوله اتفاقا) أي ولم يعلم الثاني بضرب الاول والا فعملية القود قياسا على ما اذا منعه من الطعام مدة لا يموت مثله فيها مع علمه يسبق جوع له (قوله فالدية) أي دية عمدا ه ب ر (قوله باعتبار عدد الضربات) وتشارك الضربات الجراحات بأن تلك تلافى ظاهرا ليدن فلا يعظم التفاوت فيها بخلاف هذه شرح م ر فان جهل عدد الضربات وزعت على عدد الرؤس كالجراحات شيخنا وعبارة ع ش على م ر قوله باعتبار عدد الضربات أي حيث اتفقوا على ذلك أي فان اتفقوا على أصله واختلفوا في عدده أخذ من كل المتيقن ووقف الامر فيما بقي الى الصلح (قوله ونحوها) كالضربات المهلك كل منها وانفرد كما صرح به م ر (قوله لان ذلك) أي كلام الجراحات يقصد به الاهلاك أي من شأنه ذلك ح ل (قوله بخلاف الضرب فهو السوط) فانه ليس من شأنه ان يقصد به الاهلاك ح ل وعبارة شريح م ر والضرب الخفيف لا يظهر فيه قصد الاهلاك مطلقا الا بالموالاته من واحد أو التواطى من جمع (قوله مطلقا) أي تواطوا أم لا ح ل (قوله خلاف الجراحات) فانه على الرؤس لان كل واحد كأنه قاتل ح ل (قوله بأن ماتوا في وقت واحد) أي فالعبرة في الترتيب والمعية بالزهوق الروح لا بالفعل ح ل (قوله غير الاول) أي غير وارث الاول لان الاول قتل (قوله عصي وعز) لتفويته حق غيره ح ل (قوله بغير اختيارهم ليسان الواقع) فلما فهم له لان لهم الديات وان قدموا واحدا منهم باختيارهم (قوله وللباقين الديات) أي ولورثة

وغير من خرجت قرعته ١٣٣ بح ش في الثانية فتعبري بذلك أهم من قوله فلو قتل غير الاول (عصى ووقع قودا) لان حقه متعلق به (وللباقين الديات) لتعذر القود بغير اختيارهم رنه يرى بذلك أو لى من قوله وللأول دية وعلى المراد دية القتل أو القتلى

حكى المولى فيه وجهين يظهر نائدهما في اختلاف قدوالدين في فعلى الثاني من مالو كان القتلى رجلا والقاتل امرأة
وجب نجسونه بغيرا وفي عكسه مائة والقرب الوجه الاول (٤٠) كادل عليه كلاءهم في باب العفو عن القود

ولو قتله أو لبسه القتلى جميعا
وقع القتل عنهم موزعا عليهم
فيرجع كل منهم الى ما يقتضيه
التوزيع من الدية فان كانوا
ثلاثة حصل لكل منهم ثلث
حقه ولعلنا الدية

(فصل) في تغيير حال
المجروح بحرية أو عصمة
أو أهدارا ويقدر المضمون
به لو (جرح عبده أو حريا
أو مرتدا فتق) العبد (وعصم)
الحري بإيمان أو أمان أو المرتد
بإيمان (فات) بالجرح (فهدر)
أى لاشىء فيه اعتبارا بحال
الجناية نعم عليه في قتل عبده
كفارة كاسياني (ولو رماه)
أى العبد أو الحري أو المرتد
بسهم (فتق وعصم) قبل
إصابة السهم ثم مات بها
(فدية خطأ) يجب اعتبارا
بمحالة الإصابة لأنها حالة
اتصال الجناية والرمي كالمقدمة
التي يتوصل بها الى الجناية
فعلم أنه لا قود بذلك لعدم
الكفاة أول أجزاء الجناية
وتعبرى بذلك أعم مما عبر به
(ولو ارتد جريح ومات) سرية
(ففسه هدر) أى لاشىء

الباقي الميات (قوله فيه) أى في جواب هذا الاستفهام (قوله والا قرب الوجه
الاول) هو التمسد والثاني ضمني (فصل) في تغيير حال المجروح (ج)
والاولى ان يقول في تغيير حال المجنى عليه فان المجروح لا يشمل ما لودى الى حري
فاسلم قبل وصول السهم حيث يضمه كاسياني مع ان اول الفعل غير مضمون ع ش
على م و وفيه ان المجنى عليه لا يشمل أيضا الا بمجرد الاول وهو موات أيضا
في المجروح فالعبارتان على حد سواء تأمل (قوله بحرية أو عصمة) ذكره ذين
في قوله جرح عبده الى قوله ولو ارتد جريح وقوله أو أهدار ذكره في قوله ولو ارتد
جريح أى قوله كالجرح مسلم ذميا الخ وقوله أو يقدر المضمون به ذكره في قوله كالجرح
جرح مسلم ذميا الخ الفصل والباء بمعنى مع واو بمعنى الواو أى في تغيير حال المجروح
مع تغير القدر المضمون به تأمل (قوله أو حرييا الخ) ولو جرح حري م م م م م م م م م م
القاتل لم يضمه فان عصم بعد الرمي وقبل الإصابة ضمته بالمسال لا بالقود اه شرح
م د (قوله أى العبد) أى عبده وانظر ما اذا رمى عبده غيره (قوله يجب) أى لورثته
على عاقلة السيد ولا يرثها السيد حيث لم يكن له وارث سواء لان القتلى لا يرث
كما لا ينفى (قوله والرمي كالمقدمة) والا فهو من اجزائها فلا ينافى قوله الا فى عدم
الكفاة أول أجزاء الجناية وتزل عرويض الفتق والعصمة منزلة مرور شخص بين
السهم وهدفه الذى يرمى به الله وحيث يندفع ماعدا ان يقال كيف يسمى هذا
خطأ مع ان فيه قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا وحاصل الجواب تنزيل تغير الصفة
منزلة تغير الشخص ح ل (قوله لولا الردة) جراب عما يقال المرتد لا يورث (قوله ولو ارتد)
ولو كان الوارث سييا أو مجنونا انتظر كاله ح ل (قوله ولو مقتلا) أخذ غايته لان
تعبير الاصل بقربه المسلم الا فى لا يشمله (قوله لا للامام) وهذا المارد على القاتل
بأنه للامام اذا وارث المرتد كفى م د (قوله للتشني) أى تحصيل الشفاء مما
أصابه من القبط كما يفهم من المختار حيث قال وشئ من غيظه (قوله ودهوله) لا للامام
فلو عفى الوارث عن القود على مال صحيح وكان فينا ح ل ومعلوم ان الامام يستوفيه
عند فقد الوارث م د (قوله وان لم يرجع الجرح القود) بأن كان خطأ أو شبه عمد أول
توجد المسكناة (قوله لانه المتيقن) أى لان الاقل اتفق السبيان على إيجابه اذ الموجب
للاكثر يرجح الاقل فى ضمته بخلاف ما زاد فان السبب الموجب له طارئة
السبب الاخر فنفاه فلم يتحقق إيجابه بالاتفاق عليه فليتأمل شو برى

فيها لانه لو قتله حينئذ مباشرة لم يلزمه شىء فالمرأة أولى (ولو ارتد) لولا الردة ولو مقتلا (قود الجرح) (قوله)
ان أوجبه) أى أخرج القود كوضحة وقطع يد عمدا ظملا اعتبارا بحال الجناية وكما لو لم يسر وانما كان القود للوارث لا للامام
لانه لا تشفى وهو له لا للامام (والا) أى وان لم يرجع الجرح القود (فا) لواجب (الاقل من ارشه ودية) لنفسه لانه
المتيقن ولو كان الجرح قطع يدي يجب نصيب الدية

أوبديه ورجليه وجبت دية ويكون الواجب (فيثا) لا يأخذ الوارث منه شيئا وتبرى بوارنه أولى من تبريره بقربه
المسلم وقولي فيثا من زيادتي (فان أسلم) (291) المرتد (فان سرية فدية) كاملة تجب لوقوع الجرح والموت

حال العصمة فلا قود وان
قصرت الردة لقتل حالة
الاهدار (كألو جرح مسلم
ذميا فأسلم أو حر عبدًا لغيره
(فقتل ومات سرية) فانه
تجب فيه دية كاملة لان
الاعتبار في قدر الدية بحال
استقرار الجأحة لا قود لانه
لم يقصد بالجنابة من يكاشه
(ودية) في النائية (السيد)
ساوت قيمته أوتقت
عن لانه استحقها بالجنابة
الواقعة في ملكه ولا يدين
حقه فيها بل للباقي الدول
لقيمته وان كانت الدية
موجودة فاذا أسلم الذراهم
أجبر السيد على قبولها
وان لم يكن له أن يطالبه
الابالدية (فان زادت) أي
الدية (على قيمته فاني زيادة
لورثته) لانها وجبت بسبب
الحرية هذا كله اذا لم يكن
لجرحه أرض مقدريا فالسيد
الاقل من أرضه والدية كما
علم ذلك من قول (ولو قطع)
الحر (بعد فقتل ثم مات
سرية فالسيد الاقل من
الدية والا أرض) أي أرض
السيد المقنوعة في ملكه

(قوله وجبت دية) لانها اقل من أرض الجرح لان أرض الجرح دستان والمصنف
قال فالواجب الاقل (قوله فيثا) ولا يجوز العفو عنه لانه لكافة المسلمين عمرة سم
(قوله أولى من تبريره بقربه المسلم) لا يشمل غير الوارث ولا يشمل المعتق وأجيب
عن الاصل بأنه عبر بالقراب ليعكس المرتد لا وارث له اه (قوله فدية) أي دية
عند لانه كان معصوما عليه بخلاف ما تقدم في دية الخصال لانه كان غير معصوم ح ل
(قوله كاملة) أي خلافا لمن قال يجب نصفها توزيعا على العصمة والا له دار شرح
م (قوله وان قصرت الردة) للرد على من قال بوجوب القود اذا قصر زمن الردة
بحيث لا يظهر السرية ترفيه كما في شرح م (قوله ساوت أوتقت) أخذ الشارح
من قول المتن فان زادت فاشابه الى انه مقابل لهذا المقدر وقال ع ش قوله
ساوت أي ان ساوت فهو تميم خرج مخرج التقييد (قوله ولا يتعين حقه فيها)
نظرا لكونها راعى فيها القيمة بدليل ان الزيادة على القيمة الورثة (قوله فاني زيادة
لورثته) ويتعين حقه في الاقل لا يبرى ولا يجبرون على قبول الدراهم في مقابلتها
ع ش (قوله فالسيد الاقل الخ) فان كان الاقل الدية فلا واجب غيرها وأرض الجرح
ملاحق للسيد في غيره والرائد للورثة شرح م (قوله من الدية) أي دية النفس
(قوله لو اندمل القطع) راجع لقوله أي أرض اليد الخ لانه لا يقال هناك أرض للسيد
مع وجود السرية شيئا (قوله لان السرية لم تحصل) انظر هذا التعليل مع المسئلة
السابقة وهي قوله ولو جرح عبد فقتل ومات سرية مع ان السرية لم تحصل في الرق
أيضا ح ل وما قاله مسلم ولكن تلك في جرح ليس له أرض مقدر فلم يأت فيها
القول بوجوب الاقل من الدية والأرض اذا أرض بخلاف هذه كما هو سياق كلامهم
فتأمل اه شيننا ح ف (قوله قاعدة الخ) المناسب ان يذكر هذه القاعدة في أول
الفصل كما صنع م ر حيث قال بعد الترجمة وقاعدة ذلك المبني عليها أكثر المسائل
الاتية ان كل جرح الخ ثم قال اذا تقر ذلك علم انه اذا جرح الخ (قوله أو لغيره
مضمون) كما في جرح الحرب اذا أسلم بعده (قوله لا يتقلب مضمونا) هو المشار اليه
بقوله أو لا لو جرح عبده أو حربيا الخ ع ش (قوله بتغير الحال في الانتهاء) وكذا
عكسه كما علم من قول المصنف ولو ارتد جرح ومات الخ في زيادة القاعدة وكل جرح
وقع مضمونا لا يتقلب غير مضمون بتغير الحال في الانتهاء ونسبى وصرح به الراعي
حيث قال وكل جرح أو لغيره مضمون ثم هدر المضمون لم يتعلق به الاضمان الجرح كان
جرح مسلما فان ارتد الجرح (قوله وان كان مضمونا في الحساب) كالذي اذا أسلم

لو اندمل القطع وهو نصف قيمة الاقل من الدية وقيمه لان السرية لم تحصل في الرق حتى تغبر في حق السيد (قاعدة)
كل جرح أو لغيره مضمون لا يتقلب مضمونا بتغير الحال في الانتهاء وان كان مضمونا في الحالين اعتبر في قدر الانتهاء الانتهاء

وفي القود الكفاية من الفعل الى الانتهاء (فصل) * في ما يعتبر في قود الاطراف والجراحات والمهاتني مع ما يأتي
(كالنفس فيما لم) ما يعتبر لوجوب القود ومن انه يقاد من جمع (٤٩٣) بواحد وغير ذلك (غيرها) من طرف

المتقدم في قوله كالجرح مسلم ذميا الخ (قوله وفي القود المكافاة الخ) أي فلا قود
فيما اذى رعي عبده أو ربيسا أو مرتدا اعتق أو عصم قبل الاصابة لعدم المكافاة أول
الفعل كما تقدم وقوله الى الانتهاء أي انتهاء العمل فقول المتن فالروما الى قوله مدينة
خطأ أي لا قود تقرب من حيث مفهومه على قوله هنا وفي القود الخ

(فصل فيما يعتبر في قود الاطراف الخ) * (قوله مع ما يأتي) كعدم القصاص
في كسر العظام وحكم ما لقطع أصباها كل غيرها ع ش (قوله ما يعتبر لوجوب
القود) أي من كون الجناية عمدا أو ناكرا أو كون الجاني ملزما لا احكاما وكون الجاني
عليه معصوما مكافئا للجاني (قوله وغيره) كالجرح والمعاين (قوله دفعة) بضم
الدال وفي القصاص من هي بالفتح المرة وبالضم الدفعة من المار وما انصب من سقاء
أو ناء مرة وبه علم صحة كل من الفتح والضم هنا اه شرح م ر وقوله وبه علم صحة
كل من الفتح والضم يتأمل وجه الصم فانه ليس حسا ما يصدق عليه ذلك ادليس
ثم تنى مصوب يدعى بالدفعة الا أن يقال شبه السيف الواقع في محل القطع بالشئ
المصوب من سقاء أو نحوه اه ع ش عليه (قوله فأبانوها) ولو بالقوة شرح م ر
كان صارت معلقة بالجلدة ع ش بخلاف ما لو اشترى كوا في سرقة نصاب لا قطع
على واحد لان الحد يصلح المساهلة لانه حق الله تعالى ولهذا لو سرق نصابا دفعتين
لم يقطع ولو أبان اليد دفعتين قطع اه شرح الروض (قوله فلا قود على واحد
الخ) وفارق قطع بعض الاذن والمسان لان ما هنا أي في اليدين العروق والاعضاء
ما يذرمه التساوي في البعض وقوله من العروق بيان لما تقدم عليها (قوله تليق
بجنايته) أي ان عرفت والا فيصا ط القاضي في فرضه بحيث لا يحصل ظلم لاحدهما
ولا تقص لجوع الحكومتين عن دية البدان لم يظفر للقاضي شئ فينبغي أن يسوى
بينهما في الحكومة ع ش على م ر (قوله ويبحث الشيطان الخ) مستند (قوله
حارصة) سميت حارصة من حرص القصار الثوب اذا شقه بالحق قاله الجوهري عمرة
سم ع ش على م ر (قوله وتسمى حرصة) بفتح الحاء وكسر الراء (قوله
ومتلاحة) قال الشيخ عمرة قال الا زهرى الاوجه أن يقال الا حمة أي القاطعة
للحم اه سم ويحيى بجماد كره م ر من أنها سميت بما يؤول اليه من التسلاح
تغاؤلا (قوله وكذا كل جلدة دقيقة) أي تسمى سمها (قوله وموضحة) ولو بغير
ابرة م ر (قوله تهممة) أي العظم وان لم يظهر العظم فلا عين بل يكفي أن يقرع بعرو
ح ل (قوله أقصع من فمها) ولعل المعنى على الفتح منقل بها بالتشديد فحلف

وغيره فتعتبر بذلك أهم
بما عبر به (في قطع) بالشرط
السابقة (جمع) أي أيديهم
(ستصاموا عليها) دفعه
بمدد (فأبانوها) فان لم تصاموا
بان غير فعل بعضهم عن بعض
كان قطع واحد من جانب
وآخر من جانب حتى التقت
الجلدتان فلا قود على
واحد منهما بل على كل منهما
حكومة تليق بجنايته وبحث
الشيطان بلوغ مجموع الحكومتين
دية اليد (ولشماج) في الرأس
والوجه بكسر الشين جمع
شعبة بفتحها وهي جرح فيها
أما في غيرها فيسمى جرما
لا شعبة عشر (حارصة)
يهملات وهي ما (تشق
الجلدة) قليلا نحو الحدش
وتسمى الحرصة والحريصة
والقاسرة ودامية) يقتضف
الباء (ندمية) بضم الناء أي
النق بلا سيلان دم ولا فحى
دائمة بغير مهلة وهذا
الاعتبار تكون الشماج إحدى
عشرة (وباضعة) من البضع
ومما تقطع (تقطع اللحم) بعد
الجلد (ومتلاحة تقوس فيه)
أي في اللحم (وسمحاق) بكسر

السين (نصل جلدة العظم) أي التي بينه وبين اللحم وتسمى الجلدة بها أيضا وكذا كل جلدة دقيقة وموضحة فصله الجار
أي نصل العظم بعد خرق الجلدة (وما شمة تهممة) أي العظم وان لم توضع (ومنقلة) بكسر القاف المشددة أقصع من فمها
(تنقله) من عمل الى آخر وان لم توضع وتهممة (وما مومة) وتسمى أمة (فصل خريطة الدماغ) المبطنة به وهي أم الرأس

الجوار واتصل الضمير ع ش (قوله ولو في باقي البدن) وإن لم يمكن في إيضاحه
 أرض مقدرة كما أن اليد الشلاء فيها التقصا من وإن لم يكن فيها أرض مقدرة اه سم
 وتأمل هذا التعميم مع ما قبله من التقييد بقوله في الوجه والرأس إلا أن يقال أنه جرى
 في هذا التعميم على قول من يقول الشجاج ليست خاصة بالوجه والرأس أو أنه
 جرد الشجاج عن بعض مدلولها فاستعملها في مطلق الجراح ع ش بنوع تصرف
 ويؤيد الأول ما قاله قل من أن الأسماء العشرة غير خاصة بالرأس والوجه وإنما
 التماس اسم الشجة فقط والتعميم هنا في الموضحة وهي تطلق حقيقة على الجرح
 في أي موضع كان من البدن بالصابط المذكور وعلى هذا فقييد الشراح فيما تقدم
 بالرأس والوجه بالنظر للاطلاق النحوي ولترك التقييد اسكان أميد لكن هذا يقتضي
 أن واجب الشجاج في غير الرأس والوجه كالواجب فيهما مع أن الواجب في غيرهما
 حكومة كما يأتي في الفصل الذي عقب الديات ويقتضي أيضا أن المأمومة والدائمة
 يكونان في غير الوجه والرأس مع أنه ما خاصان بالرأس كما يعلم من تعريفهما تأمل
 (قوله وإن لم يكن) أي لم ينفصل وهذه الغاية لا رد على من قال إذا لم يكن لم يجب فيه قود
 كما لا يجب فيه أرض مقدرة اه م ر فلوالصحة فالتحق بحرارة الدم هل يسقط القود
 أو الدية أو لا ذكر المؤلف في شرح البهجة نعم ولكن في الأذن أي لكن ذكر سقوطها
 في الأذن فقال لو قطع بعض الأذن ولم ينسب وجب القود ولو ألصقه فالتحق سقط
 الواجب ورجع الأمر إلى الحكومة على الأصح زى وح ل (قوله لذلك) أي
 لتيسر ضبطها (قوله ويقدر المقطوع الخ) عبارة شريح م ر وبقد رما سوى الموضحة
 بالجزئية كثلث وربيع لأن القود وجب فيها بالمثل بالجملة فامتعت المساحة فيها
 ثلاثيؤدي إلى أخذ عضو بعض آخر وهو محذور ولا كذلك في الموضحة بقدرت
 بالمساحة اه وقوله ثلاثيؤدي الخ أي لأنه قد يكون مارن الجاني مثلا قد ربيع
 مارن الجاني عليه (قوله بالجزئية) فإذا قطع الجاني ثلث المارن قطع منه مثله وقوله
 لا بالمساحة بأن يقاس مثله طولا وعرضا من مارن الجاني ويقطع بعموم موسى (قوله
 من مفصل) وهو موضع اتصال عضو بعضو على منقطع عظامين برياطات وأصله بينهما
 مع تدخل كرفق وركبة أو واصل كائنة وكوع شرح م ر (قوله بفتح الميم الخ)
 أما بعكس ذلك فاللسان كافي لمصباح وكسرت الميم تشبيها له باسم الآلة اه ع ش
 على م ر (قوله وهو) أي الفخذ ما فوق الورك الأولى ما تحت الورك وهو أي الورك
 المتصل بحمل القود من الآلية وهو محذور وله اتصال بالجوف الأعظم شرح بحر
 وعبارة القاموس الفخذ ما بين الساق والورك (قوله بلا إضافة) نعم إن مات بالقطع

(ودائمة) بفتح ميم
 (تقرؤها) أي خريطة الدماغ
 وتصل إليه وهي مذقفة عند
 بعضهم (ولا قود) في الشجاج
 (الأي موضحة ولو) كانت
 (في باقي البدن) لتيسر ضبطها
 واستيفاء مثلها (ويجب)
 القود (في قطع) بعض (نحو
 مارن) كاذن وشقة ولسان
 وحشفة (وإن لم يكن) لذلك
 ويقدر المقطوع بالجزئية
 كثلث والربيع لا بالمساحة
 والمارن ما لان من الأنف
 وتعبيري عما ذكره الأولى مما
 عبر به (وفي قطع) من (مفصل)
 بفتح الميم وكسرت الصاد لا تضبطه
 (حتى في أصل فخذ) وهو
 ما فوق الورك (ومنكب) وهو
 مجمع ما بين العضد والكتف
 (إن أمكن) القود فيهما (بلا
 إضافة) بخلاف ما إذا لم يمكن
 إلا بإضافة لأن الجوانف لا تضبط

(و) يجب (في فني عيني) أي تعويرها بعين مهملة (وقطع أذن وجفن) بفتح الجيم (ومارن وشفة ولسان وذكر وأثنين) أي يفتن بقطع جلدتهما (والين) بفتح الهمزة اللسان الساتان (٤٩٤) بين الظهر والفتن (وشفرين)

بضم الشين حرفا الفرج لان
لها نهايات مضبوطة (لا في
كسر عظم) لعدم الوثوق بالمائة
فيه (الاستثناء وأمكن) بأن
تشرع شارب قول أهل الخبرة
ففي كسرهما القرد على النحر
وجزم به الماوردي وغيره
والاستثناء من زيادتي (وله)
أي الجني عليه (قطع مفصل
أسفل) محل (الكسر)
ليصل به استيفاء بعض حقه
(فلو كسر عضده وأبانه) أي
المكسور من اليد (قطع من
المرفق أو) من (الكوع)
وسمي الكاع لبعده عن محل
الجبابة فيه أو مساحته ببعض
حقه في الثانية (وله حكمومة
الباقى) وهو المقطوع من العضد
في الأولى والمقطوع منه مع
الساعد في الثانية لأنه لم يأخذ
عوضا عنه (ولو أوضع وحشم
أوقع) أوضع) الجني عليه
لأمكن القود في الموضحة
(وأخذ أورش الباقي) أي
المأشمة والمنقلة وهو خمسة
أبيرة لها شمة وخشرة للمنقلة
تعد القود في الحشم والتثقل
المشتمل على الحشم غالباً ولو
أوضع وأتم أوضع وأخذ ما بين
الموضحة والمأمومة وهو ثمانية

قطع الجاني وإن حصصت الأمانة شرح م ر (قوله بقطع جلدتهما) الباء بمعنى
مع لما يأتي من أن سئل الخصيتين وحدهما لا قصاص فيه بل فيه الذية ولو قطع
الجلدتين فقط واستمرت اليختان لم تجب الذية وإنما تجب حكمومة ع ش على م ر
(قوله بين الظهر والفتن) المناسب لما تقدم أن يقول بين الظهر والورك لكنه جرى
على كلامه في الإبقاء في الصلاة من اتحاد الألية والورك وبما رت هناك بأن يجلس
على وركبه أي أمل فخذيه وهو الأليان اه واعترض عليه بجر بقوله كذا قال
شيخنا ويلزمه اتحاد الألية والورك وليس كذا في القاموس الفخذ ما بين الساق
والورك وهو ما فرق الفخذ والألية العجيزة (قوله فلو كسر عضده) قال في المصباح
العضد ما بين المرفق والكف (قوله من اليد) متعلق بأبان (قوله أو من الكوع)
فلو قطع منه ليس له أن يقطع من المرفق إذ لا يصل به إلى تمام حقه أخذ ما بعده
(قوله لعجزه) أي شرعاً لأن الكسر غير منضبط (قوله ومساحته ببعض حقه
في الثانية) قد يقال وهو مساح أيضاً بعض حقه في الأولى وهو بعض العضد
ويجيب بأنه لما لم يمكن من قطع العضد لكونه غير منضبط لم يعد حقه لكن قول
المصنف وله الخ يقتضي أنه يجوز له قطع محل الكسر لأن يقال الجواز لما خوذ من
المتن بالنظر لا انتقال من المفصل القريب من الكسر إلى مفصل آخر كالاتقال
هنا من المرفق إلى الكوع (قوله مع الساعد) هو من الإنسان ما بين المرفق والكف
وهو مذ كرمي ساعداً لأنه يساعد الكف في بطشها وعلها مصباح ع ش على
م ر (قوله أوضع الجني عليه) أي ثبت له ذلك والافسياني أنه لا بأس بل يجب
التوكيل في قود الأطراف وهكذا يقال في مثل هذا التركيب مما سيأتي اه خليف
(قوله وعشرة للمنقلة) أي إن كان معها حشم أخذ من كلامه بعد (قوله المشتمل
على الحشم غالباً) أشار به إلى دفع ما يرد على قوله وعشرة للمنقلة من أن أرض
المنقلة خمسة أبيرة فقط وما صل الجواب أن أرض المنقلة إنما كان عشرة لاشتغالها
على الحشم ع ش على م ر لكن فيه أن هذا لا يتفق في عبارة المتن مع الشارح
أفقتضى عبارة المتن أن الذي انضم للإيضاح أما الحشم أو التثقل وحينئذ لا يصح
قول الشارح وعشرة للمنقلة وذلك لأنها لا تجب فيها عشرة إلا إذا كانت معصوبة
بالحشم اه وفي ق ل على المحلى قوله المشتمل على الحشم أي بالفعل وقول بعضهم
غالباً غير مستقيم ما لم يرد به ذلك ولو لم تشتمل عليه بالغة لزمه خمسة أبيرة فقط
أرض التثقل هذا وما في شرح الروض مما يخالف ذلك غير معتمد (قوله وأخذ ما بين
الموضحة والمأمومة) أي ما بين أرض الموضحة وأرض المأمومة لأن أرض الموضحة

داخل

وعشرون بغير أولئك لأن في المأمومة ثلث الذية كما سيأتي (ولو قطعه من كوعه لم يقطع
شيأ من أصابعه) ولو أغلغله لقدرته على محل الجبابة

تعبيري بذلك أولى من قوله ليس له التقاط أصابعه (فإن قطع عزر) لمدوله عن حقه (ولا غرم) عليه لانه يستحق
 اتلاف الجملة (وله قطع الكتف) بعد القطع لانه من مستحقه ويغارق ما لو قطعه من نصف ساعده فلقط أصابعه لا يمكن
 من قطع كنه لانه ثم بالتمكين لا يصل (٤٩٥) الى تمام حقه بخلافه هنا (ويجب انقود بإبطال) المعاني

داخل في المأمومة فإذا أوضعه فكأنه أخذ منه أرض الموضحة فيسقط من أرض
 المأمومة وهو ثلث الدية فيبقى ما ذكره ولو قال أوضع وأخذ الباقى من أرض
 المأمومة لكان وأخذ لانه لم يظهر كون الثمانية وعشرين وثلث بين أرض الموضحة
 وأرض المأمومة الا بتقدير مضاف قبل ما وجعلها واقعة على التفاروت أى وأخذ
 قدر التفاروت الذى بين الخ وأوضع من هذا كله عبارة شرح الروض ولو أوضع وآم
 فله أن يوضع ويأخذ تمام ثلث الدية (قوله لانه من مستحقه) أى مع وصوله به
 الى تمام حقه أخذاً من كلامه بعد (قوله لانه ثم الخ) أى لبقاء فضله من الساعد
 لم يأخذ في مقابلتها شيئاً لم يتم له التشفى المقصود شرح م ر وكتب أيضاً قوله لانه
 ثم الخ هذا التعليل لا يتبع المذمى (قوله سرية) لكونها لا تباشر بالجناية
 لانها غير محسوسة ح ف (قوله وبطش) لم يذكر راءه الله من لان الغالب
 زواله بزواله فلو فرض زواله مع بقاء البطش لم يجب فيه سوى حكمومة ولا قود شرح
 م ر (قوله أولطمة) أى ضربه على وجهه بإطن راحته زى (قوله ويحل ذلك)
 أى قوله والاذهب بأخف ممكن مع قوله فعل به كفعله (قوله أن يقول أهل الخبرة)
 أى اثنان منهم لانها شهادة فلا يكتفى فيها بأقل من ذلك ع ش على م ر (قوله
 فالواجب الارش) أى نصف الدية رشيدى (قوله ويحل) أى محل كونه بفعل به
 كفعله فى اللطمة الخ مقتضى هذا أنه فى الايضاح لا يلتفت الى ذلك فيوضع وإن قال
 أهل الخبرة يذهب ضوه عينيه جميعاً والحدقة أيضاً وقد يوجه بانضباط الايضاح
 بخلاف اللطمة وسوى بينهما جر ومثله فى شرح شيخنا حل (قوله أن لا يذهب الخ)
 أى يقول أهل الخبرة ع ش (قوله فلا يلطم) بأبه ضرب (قوله فلا قود فى المتأكل)
 وفيه ما ينص من دية اليد كما يدل عليه قوله بعد بل يجب على الجاني الخ (قوله
 فيقصد بعمل البصر الخ) ايضاح هذا أن المعاني لا تؤخذ مستقلة بل تابعة لغيرها
 فلا يقصد بالجناية عليها الا عملها أو مجاوره وكانت الجناية عليه فله قصد لغايتها
 فتتعلق العمدية فيها والاجرام تؤخذ مستقلة فلم يقصد بالجناية عليها غيرها ولم يعد
 قصد التغوية فلم ينظر للسرية فيه لعدم تحقق العمدية حينئذ جر زى (قوله نفسه)
 أى نفس البصر (قوله لم تقع السرية قصاصاً) بل هى مدولانها نشأت من فعل
 ما ذور فيه (قوله أربعة أخماس الدية) أى دية اليد حاله لانها سرية جناية عمداً
 وإن جعلت خطأ فى سقوط القصاص ع ش على م ر

سرية من (بصر وسمع وبطش
 وذوق وشم وكلام) لان لها
 محال مضبوطة ولاهل الخبرة
 طرق فى ابطالها و ذكر الكلام
 من زيادنى (فلو أوضعه أولطمة
 لطمة تذهب ضوه غالباً
 فذهب ضوه) فعل به كفعله
 فان ذهب) فذاك (والاذهب
 بأخف ممكن كتقريب عديدة
 محجة) من حدقه أو وضع
 كقود فيها ويحل ذلك أن يقول
 أهل الخبرة يمكن اذهاب
 الضومع بقاء الحدقة والا
 فالواجب الارش وعمله
 فى اللطمة فيما اذا ذهب بها
 من المعنى عليه ضوه إحدى
 العينين أن لا يذهب بهما من
 الجاني ضوه عقيقه أو احدهما
 بخلافه للمعنى عليها أو بهما
 والا فلا يلطم حذر من اذهاب
 ضوه عينيه أو المخالفة للمعنى
 عليها بل يذهب بالمعالجة
 فان تعذرت فالارش (ولو
 قطع أصبعاً فكل غيرها)
 من بقية الأصابع (فلا قود
 فى المتأكل) وناق اذهاب
 البصر ونحوه من المعاني بأن
 ذلك لا يباشر بالحماية بخلاف

الأصبع ونحوه من الاجسام فيقصد بعمل البصر مثلاً لنفسه ولا يقصد بالأصبع مثلاً لغيره فالقاص فى الأصبع قد يرى
 لغيره لم تقع السرية قصاصاً بل يجب على الجاني للأصابع الأربع أربعة أخماس الدية

﴿باب كيفية القود الخ﴾

المراد بالكيفية ما يشمل المسألة في الطرفين والاتحاد في المحل المأخوذ من بطريق المفهوم من قوله لا تؤخذ يسار يمين الخ وما يشمل كيفية الاستيفاء الآتية في قوله ومن قتل بشيء قتل به أو سيف الخ فاندفع ما يقال أنه لم يذكر كيفية القود (قوله والاختلاف فيه) ذكره في الفصل الآتي بقوله لو قد شغص الخ وفيه أن هذا الاختلاف في سبب القود وهو القتل لا في القود الآن يقال يلزم من الاختلاف في السبب الاختلاف في السبب وفيه نظرا لأن القود لا يثبت بحلف الولي فيما يأتي بل الواجب الدية الآن يقل يثبت القود إذا أقام الولي دية أن القود كان حيا قبل القود (قوله مع ما يأتي) وهو قوله والشلل بطلان العمل وقوله وفي قلع سن قود وغرضه هذا أن المصنف ترحم لشيء وزاد عليه وهذا لا يحذر فيه (قوله لا تؤخذ يسار) أي لا يجوز ولو بالرضى كما يأتي ع ش (قوله بفتح الميم في الأصح) أي من تسع لغات بثلاث أوله مع ثلث الميم في كل وزيد عشرة وهي أمثلة شوبري وقد نظمها بعضهم مع لغات الأصبع في بيت فقال

وهمز أنلة ثمت وثالثه وتسع في أصبع واختم بأصبع

ونظمها بعضهم أيضا في قوله

بأصبع ثلثين مع ميم أنلة وثلاث الميم أيضا وأروا أصبوعا

أه منار على آداب الاككل لابن العماد (قوله ولا أصبع بأخرى) أي كما فهم بالاولى زي (قوله ولا حادث) ولا فرق فيه بين كونه ذاتا كما مثل أو صفة كما لو جنى سليم على يد سلاه ثم شل فانها لا تقطع م ر بالمعنى ع ش (قوله ولا بد الخ) أنظر هذا مع قوله بعد ولا يضرقاوت كبر ومخر وطول وقصر إلا أن يقال التفاوت المذكور بين عضوا الجاني وعضو الجاني عليه وهذا لا يضرقاوت وهذا الجاني عليه أقصر من أختها وإن كانت مماثلة ليد الجاني ويد الجاني مستوية الأصابع والكف بالنسبة لا اختها وحينئذ فقوله لا تنفاه المساواة غير ظاهر بالنسبة لهذه تأمل (قوله مستوية الأصابع والكف) أي بالنظر لا اختها (قوله بيد أقصر من أختها) بخلاف ما لو كانت مساوية لها ولو في القصر فتؤخذها قال م ر نعم لو قطع مستوى اليد بدا أقصر من أختها لم تقطع يده لتقصها بالنسبة لا اختها وإن كانت كاملة في نفسها ولهذا أوجب فيها دية ناقصة حكومة اه وحل ذلك عند تفاوتها بيمينية فإن كان خلقه أوبيا فقه قبيب ديتها كاملة قل على الجلال قال في شرح الررؤس وعدم إيجاب القصاص هو ما نقله الأصل عن البغوي قال الأذري

﴿باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفيه﴾ مع ما يأتي (لا تؤخذ) هو لشمله المعاني أعم من قوله لا تقطع (يسار يمين ولا شفة سفلى بعليا وعكسهما) أي يمين يسار وشفة عليا سفلى (ولا أنلة) بفتح الميم وضم الميم في الأصح (بأخرى) ولا أصبع بأخرى (ولا حادث) بعد الجناية (بوجود) فلو قلع سن ليس لمثلها فلا قود وإن ثبت له مثلها بعد (ولا زائد أبزائد أو أصلى ديه) كأن يكون زائدة تأتي ثلاثة مفاصل ولزائدة الجني عليه أو أمليته مفصلان (أو) بزائد أو أصلى (بجمل آخر) كزائد يجنب خنصر بزائد يجنب إبهام أو ينصر أصلى ولا يد مستوية الأابع والكف بيد أقصر من أختها وذلك لانتفاء المساواة فيما ذكر المقصودة في الأود

وهو فيما اذا كانت تامة الخلقة مشكل وان كانت اختها اتم منها بل قضية كلام الشافعي والاصحاب انها ان كانت تامة الاكامل والبطن يجب فيها التقصص فكلام البغوي محمول على غير ذلك اذ سم (قوله لم يقع قودا) ففي المأخوذ بلادينه ويسقط القود في الاول لضمان الرضى المفوعة شرح م ر ويستحق دية عضوه لفساد العض لا نه لم يعف بجائبل على عوض فاسد فيجب بدل القود لفساد العض كالموعنى عن القود على نحو خرج ش على م ر وهو محمول على ما اذا قال اقضاه قودا بدلا عن حقت كما يؤخذ من كلام الشارح بعد (قوله ويؤخذ زائد الخ) مفهوم قوله لا رائد بزائد أو أصلي الخ فالمسبب ذكره عقبه (قوله ان القود محلا) يتصور اتحاد المحل في الزائدة والاصلية بأن قطع نصرة مثلا ونبت موضعه زائدة فيقطع صاحبها نصرا أصليا ويؤخذ تلك الزائدة قصاصا مع اتحاد المحل شيئا وعبرة سم أنظر موضعه في الاصل وهل هي أن ينبت لم قطع خنصره مثلا زائد بمحله فيقطع بالخنصر الاصل اذ وصورة في الروضة كاصلا بما اذا كان له أربع أصابع وخامسة زائدة فقطع بدا من أصابعه أصلية فيعوز للمجنى عليه أن يقطع يده ويرضى بالزائدة عن الاصلية (قوله بعد ما ذكر) أي بعد وجود مفهوم ما ذكر من مساواة العضوين في الاسم والمحل (قوله وصغر) اشار به وبما بعده الى أن في كلامه اكتفاء (قوله بنصر موسى) لا يضربه بسيف أو حروان أو وضع به ويراعى الاسهل على الجاني من شعبة دفعة أو تدريجا زى (قوله وانما لم يتعد ذلك بالجزئية) كالثلب والرابع لان الرأسين الخ أي لانه لو اعتبر بهما لزم عليه في بعض الصور أخذ القليل بالكثير كأن كان الجاني نصف رأسه صغيرا ونصف رأس المجنى عليه كبيرا اذ لو أخذ نصف رأس الجاني في نصف رأس المجنى عليه لزم عليه أخذ القليل بالكثير ولا يلزم ذلك في المساحة كما نقل عن سم أي ويلزم أيضا أخذ القليل عن الكثير في عكس ذلك ففي الاول يقع الخفيف بالمجنى عليه وفي الثاني يقع الخفيف بالجاني (قوله فلا تعتبرها الخ) سيما في أنه لو كان رأس الشاج صغيرا ورأس المشعوج كبيرا بحيث ان موضحة بعض رأسه تستغرق بالمساحة جميع رأس الجاني أخذت ولزم عليه ايضاح جميع الرأس ببعض الرأس وانكته لا يقدح لانه قد أوضح مقدار ذلك وليس هنا أخذ عضو ببعض آخر عمرة سم أي لان الايضاح صفة لا عضو فلم يمنعوا فيه استيعاب عضو ببعض آخر فحاصل الفرق بين الصفة والذات كانه عليه قل على المحلى وقال بعضهم قوله الى أخذ عضو ببعض آخر لا يقال برده عليه الموضحة فان المساحة فيها تؤدى الى ايضاح رأس ببعض آخر لانا نقول هذا لا يريد بقول الشارح الى أخذ عضو ببعض آخر اذ ليس في الموضحة

ولو تراصبا بأخذ ذلك لم يقع قودا ويؤخذ زائد بزائد وبأصلي ليسا دونه ان اتحدا محلا وقولي ولا حادث الى آخره ما عدا حكم الزائد بالزائد يجعل آخر من زيادتي (ولا ينصر) في القود بعد ما ذكر (تفاوت كبر) وصغر (وطول) وقصر (وقوة) وضعف في عضو أصلي أو زائد كما في النفس لان المسألة في ذلك لا تكاد تتفق (والسيرة في) قود (موضحة بمساحة) نيقاس مثلها طولاً وعرضاً من رأس الشاج ويخط عليه بنحو سواد أو حرة ويوضع بنحو موسى وانما لم يعتبر ذلك بالجزئية لان الرأسين مثلا قد يختلفان مغاوة كبرا فيكون جزء واحد هما قدر جميع الآخر فيقع الخفيف بخلاف الاطراف لان القود وجب فيها بالمساحة بالجملة فلا تعتبرها

بالمساحة أدى الى اخذ عضو بعض عضو آخره. مجتمع (ولا يضر تماوت غلط لحم وجلد) في قوده ولو كان برأس الشاج شعر دون المشعج في الروضة وأما لها من نص الام انه لا قود لماسية من اتلاف شعر لم يتلف به الجاني وظاهر نص المختصر وجوبه وعزى له ما وردى رجل ابن الرعدة الاقول على فساد منبت المشعج والثاني على ما لو حلق قال الاذرى وقضية نص الام ان الشعر الكمي يجب ازالته (٤٩٨) ليسهل الاستيفاء ويبعد عن القلط قال

وانتوجيه يشعربا أنها لا تجب اذا كان الواجب استيعاب الرأس (ولو أوضح رأسا ورأسه) أي الشاج (أضمر استوعب) ايضاحا (ويؤخذ قسطا) لبقاقي (من) أرش الموضحة (لو رزق على جميعها) فان كان الباقي قدر الثلث فالتميم به ثلث أو شها قلا بكل الايضاح من غير الرأس كالوجه والغالاة غير محل الجناية (أو) ورأسه (أكبر اخذ) منه (قدر حقه) فظا مصول الممانلة (والخيرة في عمله للجاني) لان جميع رأسه محل الجناية وقيل للجاني عليه ومسويه الاذرى وغيره قالوا وهو الذي أوردوه العراقيون (أو) أوضح (نامية وناصيته أصغر كل) عليم (من) باقي (رأسه من أي محل كان لان الرأس كله عضو واحد فلا فرق بين مقدمه وغيره) (ولو زاد) المقتص (في موضحة) على حقه (عند الزمه قوده) أي الزائد لكن انما يقتص منه بعد اندمال موضحة (فان وجب مال) بان حصل بشبه

أخذ عضو بعض آخر بل ايضاح عضو بعض آخر (قوله بالمساحة) بكسر الميم (قوله أدى الى اخذ عضو الخ) هذا المذمور لا يلزم الا اذا كان عضو المجني عليه أكبر من عضو الجاني وأما في عكسه فلا يلزم وغاية ما يلزم فيه أخذ جزء قليل بجزء أكبر منه مثلا اذا كان عضو المجني عليه قدر شبر وعضو الجاني عليه قدر شبرين وقد قطع من عضو المجني عليه نصفه وهو نصف شبر ولو اعتبرنا المساحة لاخذ تام من عضو الجاني نصف شبر ونسبته الى عضوه ربعه فلا يلزم أخذ ربع عضو في نصف عضو والظاهر ان هذا مذهبنا ايضا نأتمل (قوله على فساد الخ) ولاية اذ بموضحة من ذي شعر بأثره بخلاف عكسه رى (قوله والتوجيه) أي التمدد ليشعربا أنها أي الازالة (قوله أوضح رأسا) أي تمامها وقوله استوعب أي المجني عليه (قوله والخيرة في عمله للجاني) معتد أي اذا أوضح جميع الرأس وأما لو كان في بعضها فتعين الجانب الذي أوضحه اه حل (قوله لان جميع رأسه الخ) وأيضا هو حق عليه فله أدائه من أي محل شاء كالدن اه شرح م (قوله بكل عليم) أي رتبة الاممية للايضاح كافي متن الرض وشرح به للنهاج وعبارة سم قوله بكل عليم يقتضي انه ليس للجاني أن يدفع عن النامية قدرها من محل آخر فان قلت فما الفرق بين النامية وغيرها من ذلك قلت حكوتها عضوا مخصوصا متميزا باسم خاص فلنا قل اه (قوله من أي محل كان) والخيرة في عمله للجاني أيضا سم (قوله ولو زاد المقتص الخ) استشكل تصوير زيادة المقتص على حقه بان الامع كما سبأني ان المقتص لا يمكن من استيفاء قصاص الطرف وأوجب بحمل ذلك على ما اذا رضى الجاني بالاستيفاء أو وحصل المستحق شفا فاستوفى زائدا عدافا فان أخطأت في الزائد صدق بيمينه اه رى ومثله شرح م وكتب عليه الرشيدى قوله فزاد وحكيه الخ أنظر قصاص الزيادة حينئذ على من يكون والذي يفهمه كلام ع ش أن القصاص على الوكيل (قوله تصديق المقتص منه) لان الاصل عدم الاضطراب رى فلو كان باضطرابها فالوجه انه عليم بما فيقدر النصف المقابل لعقل المقتص منه شرح م (قوله فلو زال الامر الخ) عبارة شرح م فلو زال الامر للدية وجب على كل أرض كامل كما رجحه الامام وخزم به في الانوار وقال الاذرى انه المذهب وأتبع به الوالد

عدا وبخطا بغير اضطراب الجاني أو على بمال (فأرش كامل) يجب لخالفه حكمه حكم الاصل فان لصدق كان الخطا باضطراب الجاني فهو دفعه قال المقتص قوله باضطرابك فانه كره في المصدق منهما وجهان قال البلقيني الارجح عندي تصديق المقتص منه وتعبيري بما ذكر ارنى بما عبر به (ولو أوضحه جميع) بان تحاملوا على آله وجرهوا مما (أوضح من كل) منهم (مثلا) أي مثل موضحة لا قسط منها فقط اذا من جزء الاوكل منهم بان عليه فاشبه ما اذا اشتركوا في قطع عضو فلو زال الامر للدية وجب على كل واحد قسطه كما قطع به البغوى والمساوردى لادية موضحة كاملة خلافا لما رجحه الإمام ووقع في الروضة عزو الاقول للامام والثاني للبغوى وهو خلاف ما في الراعي وغيره

(ويؤخذ) = ضو (أش) من ذكر أريد أو غيرهما (بأش) مثله أو دونه) شلا أو هيا من زيادتي (وبه) هذا (أن أمن) في المأخوذ (نرف دم) بقول أهل الخبرة أنه مثل حقه أو دونه بخلاف ما قد لم يؤمن ذلك بأن لم نفسه أو ما العروق بالحسم فلا يؤخذ به وإن رضي (٤٩٩) الجاني حذر من استيفاء النفس بالطرف (ويقع به) أي الأشل إذا

أخذ بأشله أو دونه أو به
فلا أشل للشلل لا استوائها
في الجرم وإن اختلفا في
المقعة لانهما لا تقابل بمال
(لا عكسهما) أي لا يؤخذ
أشله بأشله فوقيه ولا يصح
بأشله (في غير أذن وأذن
وسراية) ككيد ورجل
وجفن (وإن رضي الجاني)
رعاية للمسألة كما لا يقتل
حر يعبده وإن رضي وخرج
بزيادتي في غير أذن وأذن
وسراية الأشل من ذلك وما
لو سرى قطع الأشل للنفس
فيؤخذ به ذلك بلغاء المنفعة
من جمع الرمح والصوت في
الأولين وكما في الموت
بجائفة في ذلك (فلو فعل)
أي أخذ ذلك بما ذكر بقيد
زده بقولي (بلاذن) من
الجاني (عليه دينه) وله
حكمومة الأشل فلا يقع ما فعل
قودا لانه غير مستحق (فان
سرى ف) عليه (قود النفس)
لتفويتها ظلمها ما إذا أخذه
بأذن الجاني فلا قود في
النفس ولاديه في الطرف
إن أطلق الأذن ويجعل

لصدق اسم الموضحة على فعل كل منهم بخلاف ما لو اشتركا في قتل وآل الأمر
إلى الدية فانها توزع عليهم لعدم صدق القتل على كل منهم اه زى (قوله ويؤخذ
أشله بأشله) الباء داخله على العضو المجنى عليه والمرفوع هو المأخوذ من الجاني
قصاصا وقوله مثله أو دونه أي أن العضو المجنى عليه مثل عضو الجاني في الشلل
أو دونه في الشلل وإذا كان دونه في الشلل كان أسلم منه فيكون عضو الجاني دونه
سلامة وقاعدة الباب أن يؤخذ الناقص بالزائد لا عكسه كما ذكره في سورة
المعكس بقوله أي لا يؤخذ أشله بأشله فوقيه أي فوقيه شلا بأن كان عضو المجنى
عليه أكثر شلا من عضو الجاني فيكون عضو الجاني أسلم فلا يؤخذ بالناقص
(قوله بقول أهل الخبرة) فان ترددوا أو فقدوا أو اقل قطع وإن رضي الجاني حذر من
استيفاء نقص بطرف وتجب دية العصبية شرح مر وقول مر أو فقدوا بأن لم
يوجدوا بمسافة القصر (قوله ويقع) لو أتى بالضم علقا على أمن كان أولى
ويكون قيدا في الأخيرين (قوله وسراية) وصورته أن يقع جميع اليد بأشله
في سرى القطع إلى النفس فتقطع يد الجاني العصبية ليسرى قطعه إلى موته (قوله وإن
رضي الجاني) أي يجعله قودا كأن قال خذه قودا كما يأتي في قوله فان قال خذه قودا
الخ فان المعتمدية أنه لا يقع قصاصا وانما عليه الدية ملائفا في ما يأتي من أنه لو أذن له
ادنا مطلقا كان مستوفيا حقه (قوله الأشل من ذلك) فتؤخذ اذن عصبية بيايسة
وانف جميع بيايس بغير جناية فان بيس بجناية كان فيه حكمومة اه حل ويؤخذ
منه إن شلل الأذن والأذن بيسهما لإبطال عملهما إذا عمل لهما وقول المصنف بعد
والشلل بطلان العمل أي في ماله عمل (قوله فيؤخذ به ذلك) أي الصحيح والأقل
شلا (قوله وكما في الموت بجائفة) كما إذا أضافه وسرت الجائفة إلى موته فان وليه
يبيعه لتسرى إلى النفس مع أن الجائفة وحدها لا قود فيها (قوله فان قال الخ)
مقابل لقوله إن أطلق الأذن (قوله وقيل عليه دينه الخ) المراد بها ما يشمل
الحكمومة ليشمل الورد الأولى لأن المقطوع فيها أشله (قوله وإن لم يزل الخ) للرد
(قوله والأشله من قبض الخ) أي ولا حركة هناك أصلا اه سم وليس المراد بانقباضه
عدم القدرة على الجماع به بل المراد بانقباضه نحو بيس فيه وإن مكاش بحيث
لا يسترسل وبانقباضه عدم إمكان ضم بعضه إلى بعض بدليل ما سيذكره من أنه
يقطع الفعل بالعنين ع ش على مر وشلل الذكر بأن لا يمني ولا يبول ولا يجامع

مستوفيا الحق فان قال خذه قودا فعل فليل لا شيء عليه وهو مستوفى بذلك حقه وقيل عليه دينه وله حكمومة وقطع
به البغوى كذا في الروضة كالمها هنا (والشلل بطلان العمل) وإن لم يزل الحيس والحركة وهو شامل لشلل الذكر
وغيره بخلاف قول الأصل والأشله من قبض لا ينسب أو عكسه فانه وإن لم يزل لا يملكه فامر إلى الذكر (ولا
أثر لا تشار إليه كونه)

فيؤخذ كرفل بذ كرحصى وعين اذلاخلل في العضو وتعذر لانه اذا ضعف في القلب أو الدماغ (و يؤخذ سايام
بأعسم وأهرج) لذلك والعسم بميلتين مفتوحين تشج أي ييس (٥٠٠) في المرفق أو قصر في الساعد أو العضد

قال في الروضة كاصلاها
ونال ابن الصباغ هو ميل
وأعرج حاج في الرسغ وقال
الشيخ أبو حامد الأعسم
الأعسر وهو من بطشه
بدياره أكثر (و) يؤخذ
طرف (أقدا طفا رسلها)
لانه دونه (لأعكسه) أي
لا يؤخذ طرف سليم اطفار
بأقره لانه فوقه (ولا أثر
لغيرها) أي الاطفار بنحو
سواد أو خضرة وعليها
أقصر الأصل فيؤخذ بطرفها
المطرر السليم اطفاره منه
لان ذات سعة ومرض في العضو
وذلك لا يؤثر في وجوب
اقود (و) يؤخذ (الانف
شام بأخشم) أي غير شام
كعكسه المفهوم بالاولى ولان
الشم ليس في جرم الانف
(و) أذن سميع بأسم) كعكسه
المفهوم بالاولى ولان السمع
لا يعمل حرم الاذن (لاعين
مهيبة بعيناه) ولومع قيام
مورثها واللسان ناطق
بأخرس) لان كلا منهما أكثر
من حقه والشم كأمر (وفي
قطع سن) لم يطل نفعها ولم
يكن بها نقص ينقص به

لان علمه الامنا والبول والجماع كما قررره شيخنا العزيز في مكان لا يباع ولا يني
ولا يبول فهو أشل وان وجدنا تشاوع عليه يتضع قوله ولا أثر لانه تشاوع كراخ
وان وجدنا واحد من الثلاثة بان أمي مثله وليس بأشل (قوله فحل) وهو ما عدا
الحصى والعين والحصى من قطع أو سل خصيتاه (قوله بأعسم وأعرج) أي خلقة
أو بأفة شرح مر أما الأعسم والأعرج بجناية فلا يؤخذ فيهما السليم ع ش على
مر (قوله لذلك) أي لعدم الخلل في العضو (قوله تشج في العضو الخ) أي ييس فيه
وهذه المعاني كما مرادة هنا مر (قوله أو قصر في الساعد) أي والصورة انها ليست
أقصر من الأخرى والاقصر مرانها اذا كانت أقصر من اختلا لا يطع هار شيدى
(قوله وأعرج حاج) تفسير (قوله الأعسم الأعسر) أي والصورة ان الجاني طع من
الجنى عليه يمينه التي هي قليلة البطش اه رشيدى وغرضه بهذا الاحتراز عن
الصالف بالتباين والتباير (قوله بسليها) الباء يه وفيها بده داخلة على الجنى
عليه قال مر وللعين عليه حكمومة الاطفار اه (قوله أي لا يؤخذ طرف سليم الخ)
قال في الروض وشرحه ولكن تسجل ديتها أي فاقدة الاطفار وقرر بان التقصاص
تعتبر فيه الممانعة بخلاف الدية سم على جرح ع ش على مر (قوله واذن سميع بأسم)
ليس الصمم من الشلل فلا يقال هذا مكر مع ما سبق في قوله في غير انف واذن حل
وكذا قوله بأخشم فليس الخشم من الشلل فلا يكون مكررا (قوله بأخرس) وهو من
بلغ أو ان السلق ولم ينطق شرح مر (قوله لم يطل نفعها) بخلاف ما اذا بطل نفعها
بان صغرت جدا بحيث تضر المضع عليها أو كانت شديدة الاضطراب فلو كانت
سن الجاني شديدة الاضطراب أو صغيرة جدا أخذت لوجود الممانعة حل (قوله
قود) أي مالا في المنفور وعند فساد الثبوت في غيره كما يأتي (قوله وان ثبت) أي بعد
الجناية عليها فقودها لا يسقط القود (قوله تفصيل تقدم) وهو انه ان أمكن كأن
تذكر بمنشار بقول أهل الخبرة وجب القود والاملا ويوجب الارش ع ش (قوله
فيه) أي في كسرهما (قوله التي من شأنها السقوط) أي وكانت المقموعة منها أما
لو كانت من غيرها فيقتص في الحال ولا ينتظر لان غيرها لا يسقط شرح مر وع ش
وعبارة الانوار والرواضع أربع أسنان تثبت وقت الرضاع يعتبر سقوطها الاسقوط
الكل فاعلمه نقله الرشيدى وأقره ومثله حل وفي ق ل على المحلى مانعه
المراد جميع أسنانه والرواضع حقيقة الأربع التي تثبت أولا من أعلى وأسفل
المسماة بالثنايا وتسمية غيرها بذلك مجاز للمجاورة (قوله لانها تعود فاما) لم ينظروا

أرهار قود) وان ثبت من منفر ولعله تعالى والسن بالسن وعودها نعمة جديدة وهي القود في الروضة
بكسرهما تفصيل تقدم والأصل اطلق أنه لا قود فيه (ولو قطع) شمس ولو غير منفور (سن غير منفور) وبالعاده وهو
اندى لم تسقط أسنانه الراضع التي من شأنها السقوط (انظر) حابه لانه ولد في في الحال لانها تعود باعلا

في الموضع الى ذلك فأوجبوا القصاص وان غلب الالتحام حل لثلاثين في الدهان
في غاب الموضعات سم ولوعادت القلعة أقصر مما كانت وجب قدر النقصان
من الارش أو مسودة أو معوجة أو خارجة عن سمة الاسنان أو كان فيها شين بعد
عودها وجبت حكومة اه زى (قوله وعدن) الاولى وعادت لان جمع الكثرة
لتغير الصاقل يختار فيه فعلت دون فعلن حل أي يختار فيه الافراد ويصحب بأنه
لو أنرد لتوهم عود الضمير على القلعة تدبر (قوله أهل الخبرة) لو عدل لان منهم
ولا يكتفى بعود البواقي درتها حل ثم ظاهر كلامه اشتراط الامرين ولا يكتفى قول
أهل الخبرة فقط ولا يفتى مائه وبإشارة على ظاهره أنهم لو قالوا ذلك أعني فسد الثابت
قبل عود البواقي لم يقبلوا وهو مقبوع في القود لانه لا تستدرك بخلافه في الارش
فلا وجه العمل فيه بقولهم هنا ثم ان جاء الوقت ولم تعد أمضى الحكم والارجع
عليهم بما أخذ منه لتبين فساد كلامهم اه شوبري (قوله وجب قود) ولوعادت
بعد القود بان أنه لم يقع الموضع فوجب دية القلعة قصاصا كما هو الاقرب شرح م د
ولم يبين نوع الدية أي عدم غير مظهر انها شبه عمد وانما على العاقلة لجواز
الاقدام منه ع ش (قوله بل يؤخر الخ) والاصل ان الجاني والجني عليه اما منغوران
أو غير منغورين أو الاول منغور والثاني غير منغور أو بالعكس فان كان الجني عليه
منغورا اقتصر منه حالا ولا ينتظر اه قل (قوله فان مات الخ) أي والعرض
ان أهل الخبرة والوفاة فساد منبتها اه حل فلو مات قبل حصول اليأس وقبل تبين
الحال فلا قصاص جزما وفي الدية وجهان في الروضة كما ما يلا ترجيح اه زى
ورجح قل عدمها وأوجب الحكومة وسيأتي في الشارح عند قوله ولو قطع سن
غير منغور الخ (قوله منبت سنه) أي الجني عليه (قوله والاقطعها ثانيا) فالقطع الاول
قصاص والناسي في نظير المساد منبتها وظاهر كلامه انها لو نبتت ثالثا لا تقطع
واهمته زى في حاشيته خلافا لمخر (قوله ولو قطع بالغ لم يشفر) هذه بعض مفهومات
قوله المتى ولو قطع سن غير منغور الخ (قوله لم يشفر) اعلم انه اذا سقطت اسنانه
الرواصع يقال له نعر يشفر فهو منغور مبنيا للجهول كضرب يضرب فهو مضروب
فان نبت بعد ذلك قيل انعر بتشديد التاء المثناة قال الجوهري وان شئت قلت
بالمثناة وكلمة مشتق من الشفر وهو مقدم الاسنان اه سم وقوله بتشديد التاء
المثناة وأصله انعر بثلاثة فتاء فوقية على وزن افتعل فأدغمت الاولى في الثانية
وقوله وان شئت قلت بالمثناة أي لا دغام التاء فوقية فيها فالحاصل انه اذا
أدغمت التاء في التاء قبل انعر وان عكس قيل انعر اه رشيدى على م د بنوع

(فان بان فساد منبتها) بان
سقطت البواقي وعقدن
دونها وقال أهل الخبرة فسد
منبتها (وجب قود ولا
يقع له في صفه) بل يؤخر
حتى يبلغ فان مات قبل بلوغه
اقتصر وادنه في الحال أو
أخذ الارش وإذا اقتصر
من غير منغور لثله وقد فسد
منبت سنه فان لم تعد سن
الجاني وذلك والاقتلع ثانيا
ولو قطع بالغ لم يشفر سن بالغ
منغور

خبر المجنى عليه بين الارض والعود كما نقله الشيخان عن ابن كج وجزم به في الانوار وهو معلوم من صدر كلامي فلا ريب
وعادت سن الجاني لم تقطع ثانياً وفارقت ما قبله ابان المجنى عليه قدر ضمي بدون حقه فلا عود له وثم اقتصر لفساد منبت
الجاني كما فسد منبته وقد تبين عدم فساد ما كان له العود (ولو نقصت يده أصابعاً قطع) بدا (كاملة قطع وعليه
أرض أصبع) لانه قطعها ولم يستوف قودها ولما طوع أن يأخذ (٥٠٤) دية اليد ولا يقطع (أو بالعكس) بأن قطع كامل

ناقصة (فلم يقطع مع
حكمومة خمس الكف دية
أصابعه) الأربع (أو لقطها
وحكمومة منابتها) ولا حكمومة
لما في الحال الاقل لانها
من جنس الدية فلا يبعد
دخولها فيها بخلاف القود
فانه ليس من جنسها وانما
وجب حكمومة خمس
الكف لانه لم يستوف في
مقابلته شيء يقبل انه
راجعه فيه (ولو قطع كفاً بلا
أصابع فلا قود) عليه (الا
أن يكون كفاً مثلاً) فعليه
قود ما للمماثلة ولو عكس
بأن قطع فاقد الاصابع كاملها
قطع كفها وأخذ دية الاصابع
كامل ما مر فيها لو قطع ناقص
اليده أصابعاً كاملة (ولو
شلت) بفتح الشين (أصابعاً
فقط كاملة لقط) الاصابع
(اثلاث) السليمة (وأخذ
من حكمومة منابتها المماثلة
بما مر (دية أصبعين) وهو
ظاهر (أو قطع يده وقنع

تصرف لكن ادغام الحرف المتأخر في المتقدم الذي هو مقتضى ادغام التاء الفوقية
في التاء خارج عن القاعدة اذ القاعدة ادغام المتقدم في المتأخر (قوله خبر المجنى
عليه الخ) من المعلوم ان كل مجنى عليه يميز بين الارض والعود فلا فائدة للاخبار
بهذا في خصوص هذه الاية قال ذكره توطئة لقوله فلا اقتصر وعادت سن الجاني
الخ (قوله بالغ منغور) انما يقيد به لاجل قوله خيراً لو كان غير بالغ فالصبر الى كماله
كما هو ظاهر اهـ شو برى (قوله من صدر كلامي) وهـ وقوله وفي قطع سن قود ع ش
(قوله بدون حقه) أي هنا (قوله فكان له العود) مقتضى هذا ان له العود الى أن
يفسد المنبت ولو تسكر ذلك مراراً وكان شيئاً زى بقرانه لا يقبلها ثالثاً اهـ حل
واحمد الرشيدي وخالف جـ (قوله لانه أي الجاني قطعها) أي في ضمن قطع اليد
وقوله ولم يستوف بالبناء للجهول وقوله أو لقطها أي أصابع الجاني (قوله وليه
أرض أصبع) أي ناقص حكمومة منبته اهـ حل (قوله منابتها) أي أصابع المجنى
عليه فغية تشتيت الضمائر ويحتمل ان الضمير يعود لمطلق الاصابع أي لا يقيد
بالاضافة للمجنى عليه ثم يقيد بأصابع الجاني فلا تشتيت حينئذ (قوله وحكمومة
منابتها) أي مع حكمومة خمس الكف كما هو الفرض انتهى شو برى (قوله اندراجها)
أي الحكمومة وذكره لاكتسابها التذكير من المضاف اليه (قوله بفتح الشين)
وتضم أيضاً وزن المبي للجهول وتضم في المضارع أيضاً رشيدي وبعبارة القساموس
شلت تشل بالفتح شلا وشلا وأشلت وشلت به وثلثان ع ش على مر (قوله لقط)
أي المجنى عليه (فصل) في اختلاف مستحق الدم والجاني (قوله
لو قد) أي قطع اذ القيد الشق طولا ولا لقط الشق عرضا والقطع يعهما وليس
خصوصاً واحداً منهما مراد اهـ قل على الجلال (قوله شخصاً) أي ملفوظاً (قوله
وزعم مرته) أي قبل القذف (قوله وزعم سرية) أي حتى تلزمه دية واحدة (قوله حلف)
أي بينة واحدة خلافاً لما يقتضي القائل بأنها خمسة وعيونا لانه انما يحلف على الحياة
لا يقتل زى ملخصا لكن الملقيني القائل بأنها خمسة وعيونا لانه انما يحلف على الحياة
فيلحقه متضمن للقتل (قوله لان الاصل بقاء الحياة) افهم هذا ان محل ما ذكر حديث
عهدت له حياة والا بان كان سقطا لم تعهده حياة فانه يصدق الجاني شرح مر (قوله

بها) لانه لو عم الشلل جميع اليد وقطع قنع بها ففي شلل البعض أولى (فصل) في اختلاف مستحق الدم
والجاني لو (قد) مـ لا شخصاً (وزعم موته) والولي حياته (أو قطع يده ورجليه فسات وزعم سرية والولي اندمالاً
أو سبياً) آخر الموت بغير دونه بقولي (عنه أو) لم يمينه و (أمكن اندمال حلف الولي) لان الاصل بقاء الحياة

وفي الاولى دية لا قود لانه يسقط (٥٠٣) بالشبهة و نخرج بالممكن غيره لقصر زمنه كيوم ويومين فيصدق

الجاني في قوله بلايين
(كأن لو قطع يده فبات وزعم
سببا) للموت غير القطع
ولا يمكن الاندمال (والولي
سراية) فانه الذي يحلف
سواء أدين الجاني السبب
أم أممه لان الأصل عدم
وجود سبب آخر واستشكل
ذلك بالصورة السابقة مع
ان الأصل فيها أيضا عدم
وجود سبب آخر وأجيب
بأنه انما صدق الولي ثم مع
ما ذكره لان الجاني قد
اشتغلت ذمته بظواهر بديتين
ولم يتحقق وجود المسقط
لاحداها وهو السراية بإمكان
الاحالة على السبب الذي
ادعاء الولي فدعواه قد
اعتضدت بالأصل وهو
شغل ذمة الجاني (ولو أزال
طرفا ظاهرا) كيد أو لسان
(وزعم نكصه خلقه) كشغل
أو فقد أصبح (خلق) بخلاف
ما لو أزال طرفا باطنا كذكر
وأثني أو ظاهرا وزعم
حدوث نكصه فلا يحلف بل
يحلف الجني عليه والفرق
عسراة البينة في الباطن
دون الظاهر والأصل عدم
حدوث نكصه والمراد

وفي الاولى دية لا قود) مهله ما لم يقيم الولي بينة تشهد بالحياة فان أفاها وأوجب على
الجاني القود شرح م روعش عليه (قوله ولم يمكن الاندمال) بخلاف ما إذا أمكن
وقال الجاني مات بعد الاندمال فانه يصدق لضعف السراية مع إمكان الاندمال
رى (قوله لان الأصل عدم وجود سبب آخر) عورض بأن الأصل براءة الذمة
فهى من تعارض الأصلين فلم يقدم الأول وأجيب بأن أصل عدم وجود السبب
أقوى من أصل براءة الذمة لتحقق الجناية كما يفهمه كلامه الآتى لكن قال الشيخ
غير ذلك أن قول هذا الأصل آخر وهو عدم السراية فلم يقدم أصل على أصليين اه
شوبرى وأجيب بأنه انما قدم لانه أقوى بعدم أمم مكان الاندمال لظهور موته
بالسراية حينئذ (قوله واستشكل ذلك) أى التعليل وايضا لا إشكال انكم
في هذه المسألة صدقتم الولي ولم تصدقوا الجاني المدعى للسبب وقلم الأصل عدمه
وفيما سبق صدقتم الولي المدعى للسبب ولم تقولوا الأصل عدمه ولا يصدق وحاصل
الجواب انه فيما سبق صدق الولي لا اعتضاد استناده للسبب بشيء آخر وهذا لم يعتضد
السبب بشيء آخر واستشكل أيضا بوجه آخر لا ينفع فيه جواب الشارح وهو
أن يقال هنا صدقتم الولي المدعى بالسراية وقد علمتم فيما سبق بأن الأصل عدمها
فكان مقتضاه ان لا يصدق الولي هنا لانه قد تمسك بها بما دل على عدمه من غير
عاضد تأمل (قوله مع ما ذكر) وهو ان الأصل فيها الخ (قوله لان الجاني الخ) لا يقال
انما تشتغل ذمته بعد الاندمال ولهذا لا تجوز له المطالبة بالارض قبله لانه يقول
الاندمال شرط للاستقرار لا للوجوب ولهذا اجاز له القصاص قبل الاندمال سم (قوله
ولم يتحقق الخ) عبارة شرح م لان ايجاب قطع الاربع للدينين محقق وشك
في مسقطه فلم يسقط اه (قوله بإمكان) الباء سببية متعلقة بالثبوت (قوله طرفا) أى
أرمعنى زى (قوله حلف) أى تعجب الدية لا القصاص ع ش (قوله بل يحلف
الجني عليه) ويستحق دية حكمه ولا قصاص على المعتد كما جزم به الجلال المحلى
في شرح المنهاج زى (قوله عدم إقامة البينة) أى من الجني عليه فلذا صدقناه
في الباطن دون الظاهر لسهولة إقامة البينة عليه شيئا واذا أفاها فيكون قولها
كان سليما وان لم تتعرض لوقت الحياة ولا يشكك عليه قوله لا تكفى الشهادة
بغير ملك سابق كان يقول كان ملكه أمس الا أن قالوا لا نعلم من يلا له لان القرض
مما أنه أنصكر السلامة من أصلها وقولها كان سليما مبطل لانكاره صريحا ولا
كذلك ثم شرح م (قوله والأصل الخ) معطوف على علة مأخوذة من الفرق كانه
قال لانه يعسر إقامة البينة في الباطن ولان الأصل الخ فهو تعليل لقوله أو ظاهرا

بالأمان ما يعتد بمرور وقتها بالظاهر غيره

ورفع الخ اه (قوله ورفع الحاجر بينهما) أى واتحد الشكل هذا أو غيره لما سياتى
 انها تتعدد باختلاف الحكم والمحل والفاعل رى (قوله حلف) ولا يخالف
 هذا ما مر فى قطع اليدين والرجلين من تصديق الولي لانهما انفقاهما على وقوع
 رفع الحاجر الصالح لدفع الارشين وانما اختلفا فى وقته فنظر والظاهر فيه وصداقوا
 الجاني عند قصر زمنه لقوة جأته بالاتفاق والظاهر المدكورين وأما لم ينفقاهما
 وقوع شيء تازعا فى وقوع السراية ووقوع الاندمال فنظر والقوة جانب الولي
 باتفاقهما على وقوع موجب للدين وعدم اتفاقهما على الرفع له وقوله والا حلف
 الجريح وانما حلف مع إمكان الاندمال ولم يصدق بل يجنب لان المراد بالامكان
 الامكان القريب عادة بدليل قوله المار بقصر الزمن وطوله ومعلوم ان الموضوعة
 قد تنفق ختمها ظاهرا وتبقى نكايته باطنا لكنه قريب مع قصر الزمن وبعبارة
 مع طوله فوجب اليقين له ذلك وحقيقة فلا ينافى ما مر من أنه عند عدم امسكان
 الاندمال يصدق بلايين لما قررناه من ان ذلك مفروض فى اندمال حالته العادة
 فى ذلك بدليل تمثيله بما ذكره وقوله فى قطع يدين أو رجلين بعد يوم أو يومين وهذا
 بحال عادة فلم تجب بحسين واما فرض ما نحن فيه فهو فى موضعين صدرتاه ثم بعد
 نحو عشرين سنة مثلا وقع منه رفع الحاجر فبقاؤه بالاندمال فى ذلك الزمن بعيد
 عادة وليس بمستحيل فاحتج له بن الجريح حيث لا مكان لعدم الاندمال وان بعد
 شرح م ر ملخصا (قوله ان قصر زمن كسنة) اه حل وفيه شيء (قوله بان طال
 الزمن كعشر سنين) وفى كلامه بحر كعشر من سنة حل (قوله فلا يوجب
 زيادة) أى ارشانا شارحل عدم وجوب الثالث اذا حلف الجاني على نفيه
 بان حلف ان رفع الحاجر قبل الاندمال والا حلف الجني عليه وثبت له الثالث
 أى فيما اذا رجح الجني عليه وادعى ذلك الارش لان حلفه وان لم يغد شغل ذمته
 بالارش الثالث لا ينافى ان له أى الجني عليه أن يدعى به حل بتصرف
 (فصل فى مستحق القود ومستوفيه) أى وما يذكرونهما من قوله وأجرة جلاد
 الى آخر الفصل (قوله القود يثبت للورثة) أى لجميعهم لان كل واحد يثبت له
 كل القود فراد الاصل الكل الجرحى لا الجمعي المقتضى لثبوت كل القصاص لكل
 وارث شوبرى وقال م ر وما تى فى فاطم الطريق ان قتله يتعلق بالامام حيث
 نعم قتله فهو مستثنى عما هنا أى من ثبوت القود للورثة لانه لا يسقط بمفهوم اه
 وثبوت للورثة بالتعلق عن الجني عليه لا ابتداء وهو المعتمد عند م ر ويدل عليه قوله
 بحسب ارشهم فالمرسكان على الجني عليه دين وعنى الورثة على مال فان الدين يوفى

(أو أوضح موضعين ورفع
 الحاجر) بينهما (ورفعه)
 أى الرفع (قبل اندماله) أى
 الايضاح ليقتصر على ارش
 واحد (سلف ان قصر زمن)
 بين الايضاح والرفع لان
 الظاهر معه ود كر التلخيص
 فيما بعد لمسألة القدم من
 زيادتي (والا) بان طال
 الزمن (حلف الجريح) انه
 بعد الاندمال (وثبت له)
 (ارشان) لا ثلاثة باعتبار
 الموضعين ورفع الحاجر بعد
 الاندمال انشأت بحلفه
 وذلك لان حلفه دافع
 لانتقص عن ارشين فلا
 يوجب زيادة (فصل)
 فى مستحق القود ومستوفيه
 (القود) يثبت للورثة العصبية
 وذوى القربى بحسب
 ارشهم المال

سواء أكان الأثر بنسب أم
بسبب كالأثر وجيز والمعتق
(ويجب أن) هو أعم من
قول القائل ضبطا لما في المستحق
(إلى كمال صبيهم) بالبلوغ
(ويجبونهم) بالانقضاء
(وهو ورغائهم) وأذنه
لأن القود لا تشفى ولا يحصل
باستيفاء غيره من ول
أوحاكم أو يقيتهم فإن كان
الصبي والمجنون فقيرين
محتاجين للنفقة جاز لولي
المجنون غير الوصي المفعول على
الدية دون ولي الصبي لأن له
غاية تنتظر بخلاف المجنون
وعلم بقولي ويحبس أنه
لا يحمى بكفيل لأنه قد يهرب
فيغترب الحق (ولا يستوفيه)
أي القود (الواحد) منهم
أو من غيرهم فليس لهم أن
يجمعوا على استيفائه لأن
فيه تشديدا لا يمتنع منه
ويؤخذ منه أن لهم ذلك إذا
كان القود بنص أو عرق وبه
صرح البلقيني وأما يستوفيه
الواحد (بتراض) منهم أو من
باقيم (أو بقرعة) بينهم إذا لم
يتراضوا بل قال صكك أنا
استوفيه بقيلزده بقولي

منه وقيل ثبت للورثة اشتداء فلا يورث في الدين من المال الذي عني عليه على هذا
وب قال زى (قوله أم بسبب) أي بسبب آخر غير النسب والألف بالنسب بسبب
أيضا للأثر قاله م ر في شرحه وقيل أنه للورثة بالنسب دون السبب لأنه لا تشفى
والنسب ينقطع بالموت (قوله والمعتق) أي والامام فيمن لا وراث له خاص وذوي
الارحام أن ورثناه م شرح م ر (قوله ويحبس جان ولو بلا طلب) أي وجوبا
والحائس له الحاكم ومؤنة حبسه عليه أن كان موسرا ولا فني بيت المال والأفعلى
مياسير المسلمين ع ش على م ر وبعبارة حل قوله ويحبس جان أي وجوبا ولو بلا
طلب إلا في ذات الحمل فإنه سيأتي أنها لا تحبس إلا بطلب إذا كان أي كونها لا تحبس
إلا بطلب مخصوص بغير الصبي والمجنون أما إذا كان المستحق أحدهما فحبس من غير
طلب وهذا الثاني رأيه من قولنا على التصحيح اه وانما توقف حبسها على طلب
للمساعدة فيها رعاية للحمل ما لم يسامح في غير ما شرح م ر وهو مخالف لما سيأتي عن
زى وعن ح ف قلنا عن م ر أنها لا تحبس إلا بعد طلب وليها (قوله إلى كمال صبيهم)
ولو استوفاه الصبي حال صباه اعتد به ع ش على م ر نعم يستثنى من شتم قتل في قطع
الطريق فلا ينتظر له كمال باقي الورثة لأن القود لا يفيد اه سم (قوله ويحبسونهم)
بالانقضاء فان أيس منها بقول الأطباء قام وليه مقامه في أحد احتماليين والآخر في تعذر
الانقضاء حل (قوله لأن القود الخ) علة للمحلل مع علة أي قوله ويحبس جان إلى
كمال صبيهم الخ أو علة لقوله ثبت للورثة (قوله من ولي أوحاكم) فلو تعدى
أحدهما وقتل فهل يجب عليه القصاص أو الدية ويكون قصدا لاستيفاء شبهة فيه فظهر
والأقرب الأول أخذ من قولهم إن القود لا تشفى فلا يحصل الخ ع ش على م ر (قوله
فقيرين محتاجين) هل هما قيدان معتبران أو محتاجين ببيان لما قبله بمرشوبى فان
أردنا بالفقير من لا مال له ولا كسب يكون قوله محتاجين قيدا لا يذم منه لأخراج من له
منفق (قوله جاز لولي المجنون الخ) أي ولو ميبيا وقضية التعبير بالجواز عدم وجوبه
عليه وإن تعين طريقا للنفقة ولو قيل بوجوبه فيما ذكر لم يعد وقد يقال هو جواز بعد
منع فيصدق بالوجوب ع ش على م ر (قوله غير الوصي) والقيم مثله اه م ر
(قوله لانه) أي للصبي المفقود من الصبي (قوله بخلاف المجنون) فلو كان له انقضاء
في زمن معين ولو باخبار الأطباء بذلك انتظرت وفي شرح شبهة خلافه فلا تنتظر
مطلقا اه حل (قوله وعلم بقولي الخ) اعتذار عن عدم ذكره لهذا الحكم في المتن
مع أن الأصل ذكره (قوله قد يهرب) من باب طلب اه مختار (قوله بتراض منهم) أي
أن كُن المستوفى من غير الورثة وقوله أو من باقيم أي أن كان منهم (قوله أو بقرعة)

أى يجب على الحاكم فعلها بينهم فمن خرجت له استوفى باذن من بقى اه م و قوله
يجب على الحاكم فعلها بينهم أى حيث استمر النزاع بين الورثة فان تراشوا على
القرعة بأنفسهم وخرجت لواحد فرضوا به وأذنوا له سقط الطلب عن القاضى
ع ش عليه (قوله مع اذن) وفائدة الاذن بعد القرعة تعيين المستوفى ومنع قول
كل من الباقر انا استوفى شرح م و عبارة م ل قوله مع اذن فان قلت اذا
اعتبر الاذن بعد القرعة فمافائدة تها قلت فائدة تعيين المستوفى ومنع قول كل من
الباقر انا استوفى وانما جاز للقار ع فى اشكاح فعله من غير توقف على اذن لان
ما هنا مبناء على الدوام ممكن وذلك مبناء على التسهيل ومن ثم لو عضلوا باب
القاضى عنهم ومثله جبر وفائدة الاذن أيضا جبراء عفو أحدهم (قوله من الباقرين)
ولومن جازهم لان حقه لا يسقط بالقرعة حل بدليل انه لو أبرأه أى من القود نفذ
واضفا للقصاص مبنى على الدوام بمبارق قلب أحدهم فيعفو اه سم (قوله كما
فى أصل الروضة) مهتم (قوله فلم يدبر) أى أسرع وبإدارة لغة فى يدراه ذى (قوله
أحدهم) فقتله ولو بادر أجنبي فقتله فحق القود لو رثته لا للمستحقين م ل (قوله
بعد عفو) أى أو معة ح ل (قوله وان لم يعلم بالعفو) قد يشكك عليه ما يأتى ان الوكيل
لو قتل بعد العزل أو بعد العفو جاز له لا به لم يقتل ويجيب بقصير هذا بما درت به بخلاف
الوكيل م ل ومنه يؤخذ انهم لو أذنوا له ثم عفو ولم يعلم بالعفو لم يقتل كالوكيل بل
أولى لان له حقا فى القود اه سبغ طاب (قوله قسط دية من تركه جان) والحاصل
ان حصه غير المبادر فى تركه الجاني مطلقا وكذا حصه المبادر بعد العفو ان قتل أما قبل
العفو فقد استوفى حقه وأما ورثة الجاني فلم على المبادر ما زاد على قدر حصته
قبل العفو ولم كامل دية مورثهم على المبادر بعد العفو اذا علم به وعلى عاقلته
ان جهل هذا ان لم يقتصوا والا فلا شىء لهم لوقوع النفس فى النفس كذا
بخط ق ل ومهمل فى سم وقوله وعلى عاقلته ان جهل هو مشكل لانه يقتل مع الجهل
فكيف يجب الدية على عاقلته (قوله كالاجنبي) أى والاجنبي اذا قتله يكون الحكم
تعلق الدية بتركه الجاني لا الاجنبى سم (قوله ولو ارث الجاني) هذا فى المسألة
الثانية فقط وهى قوله أو قبله كما يؤخذ من م ل فلا يجرى فى الاولى اذا
اقتص من المبادر وعبارة م ل واذا اقتص منه فى الاولى استوفى ورثته قسطه من
تركة الجاني واذا عفا ورثة الجاني على الدية أخذوا منه سوى ما يخصه من دية
مورثه ووقع التماس فيما يخصه منها على القول بوقوع التقاص فى غير التقاد
اذا عذمت الابل ووجب النقد بدلها كما فى شرح م (قوله ما زاد على قدر حقه من

(مع اذن) من الباقرين فى
الاستيفاء بعدها فن خرجت
قرعته تولاها باذن الباقرين
(ولا يدخلها) أى القرعة
(عاجز) عن الاستيفاء
لشيخ وامرأه زاما معهما
الاكترون كفى أصل
الروضة ومعه فى الشرح
المصغر ونص عليه فى الام
ومع الأصل انه يدخلها
المبخر ويستند (قوله
يدرا أحدهم فقتله بعد عفو)
منه أو من غيره (لزمه قود)
وان لم يعلم بالعفو اذ لا حقه له
فى القتل (أو قبله فلا) قود
عليه لان له حقه فى قتله
(والبقية) فى المسائلين
(قسط دية من تركه جان)
لان المبادر فيما وراء حقه
كالاجنبي ولو ارث الجاني
على المبادر قسط ما زاد على
قدر حقه من الدية

الدية) واما قدر حقه فقد استوفاه في الثانية وقام به في الاولى ان هفاهنه فان اقص منه فلا تنبى عليه لو ارث الجاني بل له قدر حقه من دية المجنى عليه في تركه الجاني (قوله في نفس أو غيرها) هذا يقتضي انه الامام يأذن في استيفاء غير النفس وانظره مع قوله الا في ويأذن لاهل في نفس لا غير ما ياتي تدبره الاولى ان يجاب بأن معنى اذنه قصر الاستثناء على النفس بدليل ما ياتي تدبره الاولى ان يجاب بأن معنى اذنه في الاستيفاء في غير النفس اذنه في الاستثناء في الاستيفاء وقوله به لا غير ما في لا يأذنه في الاستيفاء بنفسه فلا ياتي أنه يأذنه في التوكيل في الاستيفاء مر (قوله وقد لا يعتبر الاذن المخ) انظر استثناء هذه المسائل مع وجود الدية ومع الاقيبات على الامام سم أقول قد يجاب بانهم لا يلتفتوا لالة بما أشاروا له من الضرورة في غير السيد واما فيه فلان الحق له لا لا امام فلا اقيبات عليه أصلا ع ش على مر (قوله كما في السيد) بأن استحق قصاصا على عبده بأن قتل عبده الآخر أو ابنه أو أخاه مثلا حل بزيادة (قوله في الحرابة) لعل المراد في قطع الطريق بأن يحسكون الجاني فاطم طريق فلم يستحق القود عليه أن يقتله بغير اذن الامام وقوله والمستحق المضطرب فلا كل أم أراد قتله ليا كله وقد قتل أباه مثلا (قوله بحيث لا يرى) سواء عجز عن اثبات القود أم لا بعد عن الامام أم لا قل على الجلال وانظر وجهه مع قدرته على الاثبات وقربه من الامام ولعله خوف الحرب لكن في حاشيته على التعرير التقييد بالعجز عن الاثبات وهو الظاهر وقال شيخنا قوله بحيث لا يرى أي وقت الاستيفاء ولو تركه الى أن يستأذن الامام لم يدر عليه بعد ذلك (قوله كما يحتمل ابن عبد السلام) أي في المنفرد حل (قوله فان استقل به المستحق) أما غيره ولو اأما ما فيقتل ع ش على م ر (قوله عذر) الا ان جعل تخريم ذلك فلا يعذر وظاهر كلامهم قبول دعواه ذلك وان ادعاءه من لا يخفى عليه ذلك عادة حل (قوله ويأذن الامام لاهل) ان رضى به الباؤون كما علم مما مر اه م ر والحال ان الحق لهم لكنهم لا يستقلون باستيفائه بغير اذن الامام فطريقهم أنهم يتفقون أو لا دلي مستوف منهم أو من غيرهم ثم يستأذنون الامام في أن يأذن لمن اتفقوا عليه اه ع ش على م ر قال ابن عبد السلام ولا بد أن لا يكون عدوا للجاني لئلا يعذبه م ر وأن يكون ثابت النفس قوى الضرب عارفا بالقرود اه سم (قوله لاستيفائه) الا لام تعدية لا لالتحليل (قوله من مستحقه) حال من اهل أو مائة له وهو ليس بقيد بل مثله الاجنبي كما ياتي (قوله من طرف) ولو على قصد جعله وسيلة لاستيفاء النفس حل (قوله بقوله) متعلق بهذا (قوله لا ان كان ماهرا) بل هل وان تذكر ذلك منه أو تذكره

(ولا يستوفى) المستحق
قودا في نفس أو غيرها
(الا باذن امام) ولو بنائبه
لخاطره واحتياجه الى النظر
لاختلاف العلماء في شروطه
وقد لا يعتبر الاذن كافي
السيد والتمثل في الحرابة
والمستحق المضطرب والمنفرد
بحيث لا يرى كما يحتمل ابن
عبد السلام (فان استقل)
به المستحق (عذر) لانه
على الامام واعتدبه (ويأذن)
الامام (لاهل) لاستيفائه
من مستحقه (في نفس)
لا غير ما من طرف ومعنى اما
غير الاهل كالشيخ وزمن
والمرأة فلا يأذن له في الاستيفاء
ويأذن له في الاستثناء وانما
لم يأذن له في غير النفس لانه
لا يؤمن من ان يزيد في الايلام
بترديد الا كالتيسري (فان
أذن له في ضرب رقبة فاصاب
غيرها عمدا) بقوله (عذر)
لتعذبه (ولم يعزله) لاهليته
وان تعدى بغيره (أو خطأ
ممكنا) كأن ضرب كفه
أو رأسه مما يلي الرقبة (عزله)
لان حاله يشعر بعجزه (لا)
ان كان ماهرا

فلا يعزله وهذا من زيادتي
(ولم يعزله) بقيد زده
يقول (ان حلف) انه اخطأ
له دم تعذبه وخرج به كسنا
مالواذعي خطأ غير ممكن
كان اصاب رجله أو وسطه
فانه كالعهد في امر (وأجرة
جلاد) بقيد زده بقول
(لم يرزق من المصالح على
جان) موسر لانها مؤنة
حق لزمه أداؤه والجلاد هو
المنصوب لاستيفاء الحد
والقود وصف بأغلب أوصافه
(وله) أي للستقي (قود
فورا) ان أمكن لان موجب
القود الانلاف فيعمل كقيم
المتلفات (وفي حرم) وان
التباليه كقتل الحية
والعقرب (و) في (حرو برد
ومرض) بخلاف نحو قطع
السرقه مما هو من حقوق
الله تعالى لبناحق الآدمي
على المضايقة وحق الله على
المساعمة (لا) في (مسجد)
ولوفي غير حرم بل يخرج منه
ويقتض منه صيانته وكذا
لوا التباليه ملك شخص أو مقبرة
وذ كحكم المسجد من زيادتي
(وتحبس ذات حمل

يخرجه من كونه ما حله (قوله فلا يعزله) اشار به الى أن قوله لم يعزله معطوف
على مقدر والناسب أن يقول ولا يعزله (قوله كاله مدغم امر) أي فيعزله ولا يعزله
حل (قوله وأجرة جلاد) ويعتبر في قدرها ما يليق بفعل الجلاد هذا كان أو قتلا
أو قطعاً ويختلف باختلاف الفعل ع ش على م ر وقوله وأجرة جلاد وليقتل
المستوفى لاقصاص وان كان الكلام فيه اشارة الى عدم اختصاص هذا الحكم
بهذا الباب اه سم (قوله موسر) أي بركة الفطر كافي قل على الجلال ومثله
في البرماوى فلوقال انا اقتصر من نفسي ولا دفع الاجرة لم يجب أي لان التشنق
لا يحصل بفعله فان أجيب الى ذلك اعتد باقتصاصه من نفسه على المعتمد لحصول
المقصود بذلك ولو سكنت الاجرة في مال المصالح وقال انا اقتصر من نفسي وأخذ
الاجرة وأجيب الى ذلك كانه الاجرة حل قال م ر وجر فان كان معسرا فعلى
بيت المال ثم ان لم يكن بيت مال أولي يمكن منظره ما فعل اغنياء المسلمين اه فان لم
يكن ثم غنى في محل الجنسية بحيث ييسر الاخذ منه فينبغي أن يقال للستقي اما ان
تقرم الاجرة لتصل الى حقل أو تخر لا استيفاء الى أن تيسر الاجرة امام بيت
المال أو من غيره ع ش على م ر (قوله بأغلب أوصافه) وهو الحد وسمى بذلك
لوقوعه على ظاهر الجلد (قوله ان أمكن) بخلاف ما اذا كان في الورثة صبي أو مجنون
فانه يهل كانه قد دم وكذا تمهل ذات الحمل الآتية شيئا (قوله كقتل الحية) بجامع أن
قتل كل غير مصبوم (قوله وفي حرام الخ) أي ولو في طرف وان كان الجاني انما قطعه
في وقت الاعتدال حل (قوله بخلاف نحو قطع السرقة) راجع للثلاثة الاخيرة (قوله
بل يخرج منه) أي وجوبا ان خاف تلويثه والاندبا حل قوله وكذا لو التباليه ملك
شخص لحرمة استعماله ملك الغير غير اذنه حل (قوله وتحبس ذات حمل) أي وجوبا
بطلب الجنين عليه ان تأدل وكانت الجنسية على الطرف والابان لم يتأهل أو كانت
الجنسية على النفس المعبر بطلب وارثه أو وله قال حل والكلام في حق الآدمي
لا في حق الله تعالى اذ في حق الله تعالى تؤخر الى تمام الرضاغة ووجود كافلة له
بعدها اه (قوله ذات حمل) ولومن زنا وان حدث بعد استحقاق قتلها وحينئذ
فينبغي منع حليها من وطئها لاحتمال العلوق حل وعبارة م ر وينع الزوج من
وطئها والاحتمال الحمل قائم فيغوت القود على ما قاله الدميري لكن التبعه
كافي المهمات عدم منع من ذلك وان كان يؤدي الى منع القصاص اه وقوله
وان كان يؤدي الى منع القصاص أي بان تكرره منه الوطء وطال الزمن ولم
يقتصر منها حتى ولدت فانه لا يمنع من وطئها مدة الرضاغة ويجوز أن يقبل من ذلك

ولو تصديقها فيه (في قود) من نفس أو غيرها (حتى ترضعه المأوى يستغنى عنها) بأمرأة أخرى أو بهيمة يحل لبنها أو فطمه بشرطه وحل تصديقها إذا أمكن ذلك والا كان كانت آيسة فلا تصدق (ومن قتل بشيء) من معدود وغيره كفرق وحريق (قتل به) رعاية لا (هـ.ق) مماثلة (أو بسيف) لأنه أسهل وأسرع وترجيح الأصل

تعين السيف فيما لو قتله بنحو جائه أو كسر عضة سبق فلم اذ التغير هو المدقول عن النص والجمهور وصوبه جماعة نعم لو قال اقبل به كفعله فان لم يمت لم اقبل بل اعف عنه لم يمكن لما فيه من التعذيب (الا ان قتل) بنحو مصر مما يحرم فعله كلواط واجبار نهر أو بول (فـ) لا يقتل به وان سككاته المذمة به بل (يسيف) فقط نعم يقتل بمسموم ان قتل به كما شمله المستغنى منه وتعبى بنحو مصر أعظم من تعبى بالمهر والنحر والواط (ولو فعل به) كفعله من نحو ما فاته كضويح وكسر عضة فلم يمت قتل بسيف) لما مر ولا يزداد في الفعل المذكور حتى عرت وقيل يزداد فيه ورجحه الأصل في التجويح (ولو قطع فسر) القطع الى النفس (حز الولي) رقبته سهيلا عليه (أو قطع) للمماثلة ثم (حز) السراية (أو انظر) بعد القطع (السراية) لتكمل المماثلة (ولو اقتصر) مقطوع

الوطء الثاني فيؤخر القصاص الى الولادة وهكذا (قوله ولو تصديقها) أي من غير بين ان مكان هناك غيلة أي علامة على الحمل والافلا بد من بين الى ان يظهر غشايل الحمل أي مظهره وعلاماته لا أربع ستمين كما قاله الامام حل وقوله الى ان يظهر رعاية الصبر كما يؤخذ من عبارة شرح م ر وعبارته وعلى المستحق عند تصديقها الصبر الى وقت ظهور الحمل لا الى انقضاء أربع سنين اه لان التأخير الى أربع سنين بلا سبب بعيد فاذا طهر عدم الحمل بالاستبراء بجيفة أو غيرها اقتصر منها زى (قوله في قود) في سببية (قوله حتى ترضعه) الباب بالمرز والفصر فلا يادر وقتله ما قبل ذلك ومات وجب عليه القصاص ولو امتنع من ارضاعه الباب ولو باجرة ضمنته بالدية حل والمعتد اه لا ضمان لان سببه ترك وعبارة زى ذواقيم عليها القصاص في النفس أو الطرف فالقتل جناية متناهية على عاقلة الامام ان علم هو المباشر أو جهلا أو جهلا المباشر وعلم الامام بخلاف ما اذا جهل الامام وعلم المباشر فالغرة على عاقلة لانفراده بالعلم والمباشرة اه (قوله بشرطه) وهو ان يكون بعد الحلولين ان اضره النقص عنهما كما في م ر أو قبلهما ان تراضا الزوجان ولم يحصل للولد ضرر كما تقدم (قوله ومن قتل) هو مثال اذ غير القتل مثله ان أمكنت المماثلة فيه لا كقطع طرف يقتل أو اضاح به أو بسيف لم يامن فيه الزيادة بل يمين نحو الموسى اه زى (قوله مما يحرم فعله) أي في كل حال لا يقال يشك كل يجوز الاقتصاص بنحو التجويح والتخريق مع تحريم ذلك لا ما تقول نحو التجويح والتخريق انما حرم لانه يؤدى الى اتلاف النفس والاتلاف هنا مستحق فلا يتبع بخلاف نحو النحر والواط فانه يحرم وان أمن الاتلاف به فلذا امتنع هنا قاتل سم على جرح ش على م ر (قوله نعم يقتل) استدراك على قوله لا بنحو مصر لانه يتوهم ان هذا منه (قوله بمسموم) ما لم يكن مهر يا بحيث يمنع الفصل حاء (قوله لما مر) أي لانه أسرع وأسهل (قوله أو قطع) أي بالنبابة والاقتد تقدم اه لا يمكن من قطع الطرف حل (قوله لتكمل المماثلة) وليس للجاني طلب الامهال بقدر مدة حياة الجاني عليه بعد جانيته ومن ثم جاز ان يوالى عليه قطع اطراف فرقها زى (قوله فلا شيء له) هذه صورة يجب القصاص فيها واذا عني على الدية لا يجب شيء ومثلها قتل المرتد مثله شورى قوله لانه استوفى ما يقابل الدية أي والحال ان الدين متساويان ففي صورة المرأة الآتية يبقى له نصف

بديت سرية وتساو بادية ١٢٨ يح ت (حز الولي) رقبته القاطع (أرغى) عن حزها (بنصف دية) واليد المستوفة مقابلة بالنصف (ولو كان المقطوع يدين) وعنى الولي عن الحز (فلا شيء له) لانه استوفى ما يقابل الدية وخرج بزيادتي وتساو بادية ما لو يتساوى بينهما كأن نقصت دية القاطع كإراءة قطعت بدرجة فاقص ثم مات سرية فآله وشلائه أربع الدية لانه استحق دية وحل سقط منها ما استوفاه وهو دامة

ظننت انه اياها أو علمت انها اليسار وانها لا تجزى أو دهشت وجب القود
 في هذه الثلاثة على القاطع هذا حكم ما يتعلق باليسار وأما ما يتعلق باليمين
 فقودها باق في هذه الصور السبع من الاقلى ظن القاطع الاجزاء فيسقط القود فيها
 وفيها الدية وهذا كله يؤخذ من المتن والشارح تقرير ربيعة العزى (قوله وقصد
 اياها) ومثله ما لو علم ان المطلوب اليمين فأخرج اليسار مع علمه بانها لا تجزى
 ولم قصد العوضية اه شوبرى (قوله فهذرة لانه بذلها مجانا) وقد وجد منه
 الاخراج مقرونا بالدية فكان كالنطق حتى لو مات سراية فانه يدرنم لو قال القاطع
 ظننت اجزائها وأخذتها عوضا وجبت ديتها اه شرح م (قوله ظانا) اجزاءها
 سواء ظن القاطع اياها أو ظن اليمين أو علم انها اليسار وانها لا تجزى أو قطعها
 عن اليمين وظن انها تجزى عنها زى (قوله لانه لم يذللها) مجانا ولو اختلفا
 فقال المخرج قصدت الايقاع عن اليمين وقال القاطع بل الاباحة فالمصدق المخرج
 يمينه انتهى زى (قوله فى الاولى) أى من مسائل الدية وهى ما اذا ظن اجزاءها
 عن اليمين وقوله فى الثانية وهى ما اذا ظن كل من القاطع والمخرج انها اليمين أو علم
 القاطع انها اليسار وظن اجزاءها ح ل (قوله والديهشة القريبة) هذا لا يتج
 نى القود بل وجوب الدية فينبغى أن يزداد فى التعليل مع ظن القاطع انها اليمين
 أو انها تجزى فيها ~~مكون~~ وشبه مسئلة للقود (قوله ويبقى قود اليمين) وحاصل
 مسئلة الدهشة أن يقال اليسار مضمونة مطلقا الا اذا قصد المخرج الاباحة ولا يجب
 فيها قصاص الا اذا قال المخرج دهشت وقال القاطع علمت انها اليسار وانها
 لا تجزى أو ظننت انه اياها أو دهشت أيضا ويبقى قصاص اليمين فى الجميع الا اذا
 أخذها عوضا ولو اياها المخرج اه زى (قوله فى المسائل الثلاث) وهى
 مسئلة الاباحة ومسئلة ما اذا جعلها عوضا عنها ظانا اجزاءها ومسئلة الدهشة
 بقسمها ح ل و يزداد عليها المسائل الثلاثة الآتية التى فيها قود اليسار
 (قوله الا فى ظن القاطع الاجزاء) أى اذا علم القاطع انها اليسار وظن اجزاءها وهى
 القسم الثانى من قسم مسئلة الدهشة ح ل لكن فى شرح الروض ما يؤخذ منه
 ان قوله الا فى ظن القاطع الاجزاء راجع لجميع الصور التى فيها اهدار اليسار التى
 فيها دية وفى ع ش على م رتقلا عن سم قوله الا فى ظن القاطع الاجزاء مثله
 ما لو قال علمت انها لا تجزى شرعا ولكن قصدت جعلها عوضا صرح بذلك فى الروضة
 اه سم (قوله فلا قود لها) أى لليمين وفى اليسار التفصيل المتقدم وقد يتقاصن
 تأمل (قوله فان قال القاطع الخ) هذه ثلاث صور يجب فيها قود اليسار وهى

(وقصد اياها) فقطعها
 المسحق (فهذرة) أى لا قود
 فيها ولادية وان لم يتلفظ
 بالاذن فى القطع سواء أعلم
 القاطع انها اليسار أم لا ويعزى
 فى العلم (أو) قصد (جعلها
 عنها) أى عن اليمين (ظانا
 اجزائها) عنها (أو أخرجها
 دهشا وظنناها اليمين أو)
 ظن (القاطع الاجزاء فدية)
 تجب (لها) أى اليسار لانه لم
 يذللها مجانا فلا قود لها
 لتسليط مخرجها بجعلها
 عوضا فى الاولى والديهشة
 القريبة فى مثل ذلك فى الثانية
 بقسمها وانها من زيادة
 (ويبقى قود اليمين) فى
 المسائل الثلاثة لانه لم يستوف
 ولا حق عنه لكنه يخرج حتى
 تتدخل يساره (الا فى ظن
 القاطع) الاجزاء عنها فلا
 قود لها بل تجب لها دية وهذا
 من زيادة فى ان قال القاطع
 وقد دهش المخرج ظننت
 انه اياها وجب القود فى
 اليسار وكذا لو قال علمت انها
 اليسار وانها لا تجزى عن
 اليمين أو دهشت

محترز الثانية التي في المتن بتقسيمها والاولى مفهوم قوله أو ظن القاطع الاجزاء والثانية مفهوم قوله وطبها اليمين ويجب ديتها في مسائل ثلاثة وهي ما اذا قصد جعلها هتفا الى آخر المسائل الثلاثة ويبقى قود اليمين في المستثنين الاقلتين من مسائل الدية ليساردون الثالثة وهي ما اذا ظن القاطع الاجزاء وفي مسألة الاهداء يعلم انه يجب القود في اليسار في مسائل ثلاثة ويجب ديتها في ثلاثة وتهدر في واحدة ويبقى قصاص اليمين في ثلاث فحاصل ما في المتن والشرح احد عشر سورة ثلاثة يبقى فيها قود اليمين وواحدة يجب فيها ديتها وثلاثة يجب فيها قود اليسار وثلاثة يجب فيها ديتها وواحدة تهدر كذا قيل وهو غير ظاهر لان صور اليمين لا تنفرد عن صور اليسار والحق ان الصور سبعة يبقى قود اليمين في ستة وديتها في واحدة وحكم اليسار فيها أي السبعة وجوب الدية في ثلاثة والقود في ثلاثة والاهداء في واحدة تأمل

❖ (فصل في موجب العمد والعفو) ❖ (قوله أو غير عفو) المراد بغيره موت القتيل بجناية أو غيرهما قبل الاقتصاص منه أو ارثه لبعضه ولا يتصور والغیر أيضا بأن لم توجد مكافاة قتل الوالد ولده فان الواجب فيه الدية ابتداء والكلام هنا في سقوط القود بعد ثبوته اه عبد البر وفي ع ش على م ر ما يقتضي أن المراد بالغیر ما يشمل قتل الوالد ولده وعليه يكون المراد بالسقوط ما يشمل عدم ثبوته بالسكينة وعبارته حل قوله أو غير عفو كان مات الجاني فوجب الدية ابتداء قتل الوالد ولده وقد يجب القصاص فقط قتل المرتد المرتد اه وقد لا يجب الا التعزير والسكارة كما في قتل السيد فنه شرح م ر (قوله والأوجه الخ) هو صريح في أن الخلاف معنوي لكن كلامه في شرح الروض يقتضي انه لغظي وعبارته وما ذكرته تبعا للاصل من أن الدية بدل عن القصاص لا ينافي قول الماوردي انها بدل عن نفس المجنى عليه بدليل ان المرأة لو قتلت رجلا لزمها دية رجل ولو سكنت بدلا عن القصاص لزمها دية امرأة وذلك لانها مع انها بدل عن القصاص بدل عن نفس المجنى عليه لان القصاص بدل عن نفس المجنى عليه وبدل البدل بدل اه وصرح م ر في شرحه أيضا بان الخلاف لغظي لاتفاقهم على ان الواجب دية المقتول فلم يبق لذلك الخلاف كبير فائدة قال ح ل وفيه نظر ظاهر لانه تقدم في فصل اركان القود ان فيه وجهين انتهى (قوله ولو مجبور فليس أوسفه) الرد على من قال ان عفو كل منهما المطلق أو مجانا يوجب الدية كما يؤخذ من أصله وقد أخرج المصنف في الرد بقوله لان المجبور الخ (قوله لان المجبور عليه) ولو بنسب م ر وهو علة لقوله مجانا ل (قوله لا يكاف الاكتساب) قضيته انه لو عصى بالاستدانة لزمه العفو على ادية

❖ (فصل) ❖ في موجب انعمه والعفو (موجب العمد) في نفس وغيرها بفتح الجيم (قود) بفتح الواو أي قصاص (والدية) عند سقوطه بعفو عنها أو بغير عفو (بدل) عنه على ما قاله اندرجي وجرم به الشيطان والأوجه ما اقتضاه كلام الشافعي والاصحاب وصرح به الماوردي في قود النفس انها بدل ما جنى عليه والا لزم المرأة بقتلها الرجل دية امرأة وليس كذلك (فلو عفى) المستحق ولو مجبور فليس أوسفه (عنه مجاما أو ملاما) بأن لم يتعرض للدية (فلا شيء) لان المجبور عليه لا يكاف الاكتساب

والعفو اسقاط ثابت لا اثبات معدوم (أو) عني (عن الدية) لغا لانه عفو عما ليس مستحقا فهو فيها كماله معدوم (فان اختارها) أي الدية (عقب عفوه مطلقا أو عني عليه بعد عفوه عنها وجبت) فاختيارها في الأولى وهي من زيادتي كالعفو عليها ولما كان العفو عنها (٥١٣) لغوا في الثانية مع العفو عليها وان تراخي عنه (وان لم يرض جان)

شيء من اختيار الدية أو العفو عليها فانها توجب لا محكم عليه ولا يتبع رضاه كالحال عليه بالضمون عنه (ولو عني) عن القود (على غير جنسها) أي الدية (أو) على (أكثر منها ثبت) العفو عليه وسقط القود (ان قبل جان) ذلك (والأمر) ثبت (ولا يسقط القود) لأن ذلك اعتياضا عنه وتنف على الاختيار وهو هذا من زيادتي في الثانية (ولو قطع أو قتل) شخص آخر (مالك أمره ولو سكرانا أو سفيرا) (بأذنه فهدر) أي لا قود فيه ولا دية لادب فيه وخرج بمالك أمره العبد والصبي والمجنون فتعبيروا به أولى من تعبيره بالرشيد (ولو قطع) بضم أوله أي عضوه (وان سرى القطع) (فمعا عن قوده وأرشه) بلغظ وصية أبراء أو نحوه كاسقاط (مع) العفو عن قود العضو والسراية وعن أرض العضو ان خرج من الثلث أو أجاز الوارث والاسقط منه قدر

لتكليفه حيث لا يصح تساق وهو ظاهر ومع ذلك يصح عفو مجازا إذا غاية الأمر انه تسكب عرما وهو لا يؤثر في صحة العفو ولو تفرقه ما ليس حاصل لا شرح م (قوله والعفو الخ) علة له وله أو معلقا ح ل (قوله اسقاط ثابت) وهو القود لا اثبات معدوم وهو الدية (قوله عقب عفوه) بأن لا يزيد على سكتة النفس والتي بغير عذر وان لا يأتي بكلمة أجنبية والإلا كان متراخيا ح ل أي فلا تجب الدية به لانه لغوي حيث لا يصح العفو المطلق وتراخي الاختيار عنه وقوله مطلقا أي عفو مطلقا (قوله ان قبل جان) أي لغظ لانه صلح فلا بد له من صيغة اه ق ل على الجلال (قوله مالك أمره) بأن يكون حرا بالغافلا أخذ من كلامه بعد (قوله هدر) مالم تقم قرينة على استهزائه فان دلت قرينة على ذلك وقتله قتل به ع ش على م (قوله أي لا قود فيه) وتجب الكفارة في القتل ح ل أي وان عجز برشوبرى (قوله العبد) لان اذنه وان أسقط القود لا يسقط القيمة اذا قتل عبدا ح ل وم (قوله والصبي والمجنون) واذنهما لا يسقط شيئا شوبرى وم (قوله أولى من تعبيره بالرشيد) وذلك لشهرته السفيه ع ش (قوله فعني عن قوده وأرشه) وصورة المسئلة أن يعفو عن القود على مال ثم يعفو عن المال فكذلكهم به عليه شيئا الطنداء أي اه عزى فاندفع ما يقال كيف يصح العفو عن الارش مع انه لم يجب لان الواجب القود (قوله أو نحوه) كاسقاط وذلك كأن يقال بعد ذلك أي بعد قوله عفوت عن القصاص على الارش وأوصيت له به أو أبرأته منه أو اسقطته عنه ح ل وحاصل هذه الصورة ان فيها أربعة أشياء قود العضو وأرشه وقود السراية فهذه الثلاثة يصح فيها العفو مطلقا الأولان مباشرة والثالث تبعاً أو أما الرابع وهو أرض السراية ففيه تفصيل وهو ان كان العفو عنه بلغظ الوصية سقط ايضا والا فلا (قوله عن قود العضو والسراية) أي السراية للنفس ولا يصح أن يكون المراد بالسراية ما يشمل السراية إلى عضو آخر كما قاله ح ل لان السراية إلى عضو آخر لا قود فيه كما ذكره المتن بقوله سابقا ولو قطع أصبعاً فكل غيره فلا قود في المتأكل ركبان ح ل اعتماد في ما قاله على قول الشارح لا عن أرض السراية بل نفس أو عضو آخر وهو لا يصح أن يكون مسنداً إلى أنه مفروض في الارش والكلام هنا في القود تأمل (قوله وان قال) الغاية لأرد وقوله عن ذلك أي عن قود العضو والسراية الخ (قوله ولو بغير الخ)

الثالث (لا عن أرض السراية) ١٣٩ مج ت إلى نفس أو عضو آخر بأن تأكل بالقطع فلا يصح العفو عنه (وان قال) مع عفوه عن ذلك ولو بدله لفظ الوصية (و) عفوت (عما يحدث) من الجنابة لانه انما في عن موجب جنابة وجودة فلأية أول غيرها والعفو عما يحدث باطل لانه أبرأه عما يجب (أو) أي عني عنه (أي عما يحدث) (بلفظ وصية) كما وصيت له بأرض هذه الجنابة وبأرض ما يحدث منها ومات من القطع (وصية لقاتل) فيصح

وسقط أرض العضو مع أرض ما يحدث بالشرط السابق والاستثناء (٥١٤) من زيادتي (ومن له قود بنفسه سرية)

قطع (طرف فاعها فلا
قطع) له لان مستحقه ائتمل
والقطع ذريته وقده فاعن
مستحقه وقال البلقيني المتمد
ان له القاطع وصرح به في
البسيط (أو) عن (عن
الطرف فله خزانة)
لاستحقاقه (ولو طعه)
المستحق (ثم في عن النفس)
محاسنا وعض (فسرى
انتم) الى النفس (بان
بطلان العفو) قطع السرية
قود الان السبب وجدة له
وترتب عليه فنداه فلم يتر
فيه العفو وثمة بطلانه فظهر
قيما رغباه ومن فانه لا يلزم
فان لم يسر مع العفو ولا يلزمه
غرم لقطع العضو لانه قطع
عضو من يباح له دمه فكان
كالموقع يدري تدوا العفو وانما
يؤثر فيما تقي "فيماء" تنوفي
(ولي وكل) باسنة بقاء القود
(ثم عنا) عنه (فاقص
الوكيل جاهلا) - غيره (فعليه
دية) لوزنة الجاني لانه بان
انه قتله - غير حق نعم انه لا
قود عليه لانه لا دية على
عاقلة (ولا يرجع بها) على
عاف لا محسن العفو (ولو
لرمها) أي امرأة (قود فكمها
به مستحقه جاز) لانه عوض

هذا تعميم لينة في قوله الا آتى الا ان عني عنه الخ وحر هذا المدل فان فيه خفاء ح ل
وقوله لينة في قوله الخ أي لان الاستثناء لا يكون الا من عام وكان الانسب أن يقول
الشارح ولو بلغ وصية اذ هو المزمع بدليل الصحة اذا كان العفو به فهو تعميم
في العفو وقوله لانه انما عني الخ دليل له اولى تحت الغاية وهو ما اذا لم يقتل وعما
يحدث وقوله والعفو عما يحدث باطل تعليل للغاية وأورد عليه صحة العفو عن قود
السرية مع انها مستحقة وأجيب بأنه انما مع لوجود سببه وهو الجناية على العضو
فكان له وجود كما أشار له ح ل ويرد عليه ان سبب الارش قد وجد أيضا وهو
قطع العضو تأمل وعبارة سم وقول الشارح والسرية أي لان السرية تولدت من
مفعول عنه فانتقضت شبهة لدره الانصاف وبذلك يرفع ما نديع ل لم يصح العفو عن قود
السرية دون ارضها واذل لان ارضها لا يسقط بالشبهة اه (قوله بالشرط السابق)
وهو ان خرج من الثالث الخ (قوله بسرية) خرج السرية المباشرة كالموقع يده
ثم قلنا القصاص مستحق فيها اصله فلو عني عن الغير لم يسقط قصاص الدارف
وبالكس من ل (قوله عني عنها) أي السرية أو العسر (قوله لا قطع) الا اذا
كان المستحق لنفس غير مستحق الطرف كما قطع يد رقيق ثم تمت ثم مات
سرية قصاص النفس لوزنة اذ في وقاص الى السيد لا ثالث حيثئذ ان عفو
أحدهما لا يسقط حق الآخر من ل (قوله ان له القاطع) صعيق (قوله له خزانة
الرقبة) وأيس هذا عفوا عن بعض الذود حتى يسقط ل عن طريق مخصوص له
شوبري (قوله ولو طعه المستحق) أي لقطع طرف سري الى النفس كان قطع زيد
عمر وسري الى النفس ثم ان وارث عمر وقدم يد زيد وعني عن النفس وعبارة شرح
م في المدخول على هذا ولما كان من له قصاص النفس بسرية يار في تارة بعفو
وتارة بقطع وذ كركم الاول ثم يذكر الثاني فقال وارثه الخ (قوله لان السبب)
وهو قطع الدارف وقوله قبله أي العفو وقود مقتضاه وهو الموت (قوله لانه قطع الخ)
عبارة شرح م ولانه حال قذمه كان مستحقا لجلته فانصب عفو له غيره (قوله فعليه
دية) أي مغلطة وانما كانت عليه دية عاقلة قصيره بعدم ثبته م (قوله فعلم)
أي من قوله فعليه دية وغرضه الاعتذار عن عدم ذكره من الحكمين في المتن مع
ذكر الاصل لهما (قوله ولا يرجع بها) ما لم يقصر في اعلام الوكيل بعفو ولا يرجع
عليه كما يحتمل الزركشي ونقل عن شيخنا عدم الرجوع م القاطع لوه عبارة شرح
م ولا يرجع بها على عاف وان كان الموكل من اعلامه خذلا بالبلقيني لانه
محسن بالعفو مع كون الوكيل يناسبه التغليظ تنذيرا عن الوكالة في الافرد لينة

مقصود وسقط القود للبلقيني اذ قد نفيها

(كان قارة) يا (قبل وطهر جمع (٥١٥) بنصف أرش) لتلك الجنابة لانه بدل ما وقع العقوبة

﴿كتاب الديات﴾

جمع دية وهي المال الواجب بالحياة على الخسر في نفس أو قياما دونها أو ما يؤخذ من فاء الحكمة وهي مأخوذة من الوادي وهو دفع الدية يقال ودية القتل أدبه وديا والاصل فيه ما قبل الأجر قوله تعالى ومن قتل مؤمرا خصا فقدر برقبة مؤمنه ودية وخبر الترمذي وغيره إلا في (دية حر مسلم) معصوم (مائة بعير) نعم إن قتله رقيق فالراجح أقل الأمرين من قيمة الغافل والدية كما يلم بما يأتي (مائة) في عمره شبهة ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة) دية النساء المجنونة وكسر اللام وباءه أي حاملا (بقول خبير بن عدلين) وإن لم تبلغ خمس سنين فخير الترمذي في العدة وخبر أبي داود في شبهة بذلك سواء أوجب العدة دقوا دافعي على الدية أم لم يوجد كقتل الوالد وله (وخمسة في خطأ من بنات محاض وبنات ابون وبني لبون وحقاق وجذعات) من كل منها في دية المسلم عشرون لخبر الترمذي وغيره

على الدية ما أمكن اه بصرفه (قوله وجمع بنصف أرش) وفي قول يرجع بنصف مهر المثل انه بدل البضع شرح م

﴿كتاب الديات﴾

جمعها باعتبار النفس والامراف والمعا في حل (قوله وهي السال) أي شرطا لما تفرغ من القاء وس نهامة المال الواجب في النفس قطع من على م (قوله أو قياما دونها) أي عماله أرش مقدر فلا يشمل ما لا مقدر له بمافية حكومة (قوله وهي) أي الدية بهذا اللفظ بدالتعويض فلا يقال يلزم أخذ الشيء من نفسه لكن قد يقال بعد ذلك انه يلزم الدور لتوقف معرفة الدية على معرفتها حيث جعلها جزأ من تعريف الودي المأخوذة هي منه إذا لم تكن المأخوذة فتوقف على معرفة المأخوذة منه وقد جعل معرفته متوقفة على معرفة المأخوذة حيث جعله جزأ من تعريفه فتأمل رشدي ويحاجب بأن توقف الدية على الودي من جهة الأخذ وتوقف الودي على الدية من جهة التعويض فلا يلزم أخذ الشيء من نفسه وأجيب أيضا بأن الدية اسم للمال الواجب بالحياة والودي اسم للديعة كما قاله الشارح (قوله الآتي) أي اجمالا في قوله لخبر الترمذي وغيره بذلك (قوله معصوم) أي غير جنين ح ل وأما المهدركان معصون وتارك صلاة بعد أمر الامام بها فلا دية بهما وإن وجب الغصاص فيهما لو كان القاتل منهما كافيا للقتل المرتد لثله ومثله ما طاع الطريق والصائل فلا دية بهما برماوى وقيل على المحلى وهو ظاهر إطلاق م (لكن قيد الرشدي عدم وجوب الدية في قتل الزاني المحصن وتارك الصلاة وما طاع الطريق بما إذا لم يكن القاتل مثلهم اه (قوله ان قتل رقيق) أي غير القتل لارالسيد لا يجب له على شيء زى فان كان به عصابة لجهة الحرية القدر الذي يساهم من نصف أو ثلث مثلا وجهة الرق أقل الأمرين من باقي الدية والحصة من القيمة س ل و زى (قوله خلفه) في المصباح الخلفة بكسر اللام اسم فاعل يقال خلفت خلفا من باب تعب إذا حلت فهي خلفه مثل تعب ورعبا جمعت على لفظها فيقال خلفات وبمعنى النساء أيضا يقال خلف والصحيح ان خلف اسم جنس يجمع يفرق بينه وبين واحده بالنساء ككلم وكلمة اه (قوله وان لم تبلغ الخ) لارد على من قال انها لا تقبض الا ان بلغت خمس سنين نظرا لاغالب ع ش على م (قوله لخبر الترمذي) لفظه من قتل عمدا يرجع الى أولياء المقتول ان شاؤا وقتلوا وان شاؤا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة اه سم (قوله وحقاق) أي اناث شوبرى وفي نسخة حقات بالنساء

بذلك (الا) ان وقع الخطأ (في جرم مكة) سواء كان القاتل والمقتول فيه

وهي ظاهرة (قوله أم أحدهما) أي أم بعضه أم كانا معاً في الخل وبرا السهم في الحرم
كما هو قضية الحاق ذلك بجزاء الصيد وامتد شيخنا مروح (قوله أو في أشهر الحرم)
أوروى في الأشهر الحرم وأصاب في غيرها أو عكسه وإن مات خارجها وفي كلام
مراعاة الجرح فيها وإن وقع الموت خارجاً بخلاف عكسه وهو متجه ح ل (قوله
ذى القعدة يجوز في القافى الفتح والكسر والفتح أقصع وذى الحجة يجوز في الحاء
الوجهان والكسر أقصع اه شيخنا ونظم ذلك بعضهم فقال

وقع قافى قعدة قد صححوا وكسر حاء حجة قدرجوا

وفي المصباح وذو القعدة يقع القافى والكسر لقصة اسم شهر والجمع ذوات
القعدة وذوات القعدات والتثنية ذوات القعدة وذوات القعدتين فثنوا الاسمين
وجمعوهما وهو عزير لأن الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة ولا يتوالى على صكلمة
علامات ثنية اه أي في غير هذا ونحوه وهو علة لقوله عزير سيما بذلك لعودهم
عن القتال في الأول ولوقوع الحج في الثاني والحرم لتعريم القتال فيه انتهى
زى وإنما خص بالحرم مع تعريم القتال في جميعها لأنه أفضلها والتعريم فيه
أغلظ وقيل لأن الله تعالى حرم فيه الجنة على أبيس اه قال في شرح مسلم
الأخبار نظامت بعدها على هذا الترتيب فهو الصواب فتكون من سنتين خلافاً
لمن بدأ بالحرم فتكون من سنة واحدة وثمة ذلك ما لو نذر موم الأشهر الحرم مرتبة
فيبدأ من القعدة على الأول ومن الحرم على الثاني كافي من ل واختصر الحرم
بأن تعريف لكونه أول السنة فكأنهم قالوا هذا الذي يهكون أول العام دائماً
قبل والحكمة في جعله أول العام أن يجعل الابتداء بشهر حرام وانتهى بشهر حرام
وتوسط السنة بشهر حرام وهو رجب وانما توالى شهران في الآخر لارادة تفضيل
الختام والاهمال بالخواتيم اه شوبرى (قوله أو صحره رحم) أي محرميتها ناشئة عن
الرجية أي القرابة فهو من إضافة السبب للسبب حل وقد ورد أن الله تعالى قال
أنا الرحمن وهذه الرحم شقت لهما اسم من اسمي فمن وصلها وصلته ومن قطعها
قطعته اه سم (قوله كأم وأخت) يذبح أن يقول كأم وأخت أو كأم وأخت
في دية الكامل وأما غيره ~~كما~~ المرأة فسيأتي رشيدى (قوله لعظم حرمة الثلاثة)
أما شكل التغليب في الأشهر الحرم بأن تعريم القتال فيها منسوخ وأجيب
بأن أثر ذلك مراعى وإن نسخ كما في دين اليمود مثلاً (قوله ولا رمضان) وإن كان سيد
الشهم ولان المتبع في ذلك التوقيف شرح مر (قوله والأول) أي محرم الرضاع
والمصاهرة (قوله وأرداح) أي لأن المحرمية فيها ليست من الرحم مر (قوله فعدفت)

أم أحدهما (أو) في (أشهر
حرم) ذى القعدة وذى الحجة
والحرم ورجب (أو محرم
رحم) بالاضامة كأم وأخت
(فثلاثة) لعظم حرمة الثلاثة
لما ورد فيها ولا يلحق بها حرم
الدية ولا الاحرام ولا رمضان
ولا أن المحرم رضاع ومصاهرة
ولا لقريب صغير محرم كولدعم
والأول بقسميه إن كان قريباً
صحت هم هي أخت من
الرضاع أو أم زوجة واردة
على قول الأصل أو محرم ما
ذارحم (ودية عمد على جان
مجهلة) كسائر أبدال المتلفات
(ودية غيره) من شبه عمد
وخطأ وإن تثلث (على
عاقلة) لجان (مؤجلة) تلجبر
الصبيحين عن أي مريرة
إن امرأتين أقتلتا فعدفت
أحدهما الأخرى بحجر
فعدفتا وما في بطنها

فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دية جنيته اغرة عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها الى القاتلة وقتلها شبه عمد وثبوت ذلك في الخطأ الأول (٥١٧) والمعنى فيه أن القبائل في الجاهلية كانوا يقومون بنصرة الجاني منهم

ويعتدون أولياء الدم أخذ حقهم فأبدل الشرع تلك النصرة ببذل المال وخص بتحملهم بالخطأ وشبه العمد لانهما مما يكثرا لسيما في متاعلى الاسلطة فحسنت اعانته لئلا يتضرر بما هو معذور فيه وأجله الدية عليهم رفقاهم (ولا يقبل) في أبل الدية (معيب) بما ثبت الرد في البيع وان كانت ابل الجاني معيبة (الابرضى) به من المستحق لان حقه السالم من العيب في الذمة (ومن لزمته) الدية من جان أو عاقلة (فن ابله) تؤخذ (ف) ان لا يكر له ابل أخذت من (غالب) ابل محله من بلد أو غيره (ف) ان لم يكن في محله ابل أخذت من غالب ابل (أقرب محل) الى محل الدافع فيلزمه نقلها وبذلك علم ما صرح به الاصل انه لا يعدل الى نوع أو قيمة الا بتراض لكن قال في البيان كذا أطلقوه وليكن ما نيا على جواز الصلح عن ابل الدية أى والاصح منه جلهالة صفتها وقضيتها ان صفتها لو علمت صم الصلح وبه صرح الغزالي في بسطه وعليه جرى

بالجمتين وقيل باعمال الاولى حل (قوله فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى يبين ان دية الخ ومكن جعله معنى حكم وقدر الباء في قوله ان ع ش (قوله على عاقلتها) متعلق بقضى الاول والثاني (قوله وقتلها شبه عمد) هذا بدل على ان الخذف بالجملة حل (قوله والمعنى فيه) أى في وجوب دية الخطأ وشبه العمد على العاقلة (قوله بما هو) أى بقتل هو الخ (قوله بما ثبت الرد في البيع) وهو ما ينقص العين أو القيمة تقصا فاحشا وانما ألحقته به لانها تشبهه من حيث كونها عروضا عن شئ يختلف الاضحية مثلا اه عميرة (قوله من المستحق) أى الأهل للتبرع اه ذى (قوله في الذمة) أى ثابت في الذمة وهذا الظرف خبر ان قرء السالم بالنصب وحال ان قرء بالرفع ع ش وأشار الساري بقوله في الذمة الى الفرق بين هذا والركعة في أخذ المريض من المراض لتعلق الزكاة بالعين اه سم (قوله ومن لزمته الدية) أى الكاملة المنصرفة اليها عند الاطلاق وبها يخرج من لزمه الارش أو الحكومة فيخبر بين النقود والابل قل على الجلال (قوله أو عاقلة) ولو اختلفت محال العاقلة أخذ واجب كل من غالب محله وان كان فيه تشقيص لانها مكذو اجبت شرح م ر ولا يشكل هذا بما يأتى في بابها حيث قال وعلى غنى نصف دينار الخ لان المراد هناك المقدار الواجب من قيمة الابل الذهب عينا كما أرضه الرافعي هناك (قوله فن ابله) أى غالبها تؤخذ ان تنوعت والاختيار حل (قوله أقرب محل) أى دون مسافة القصر حل (قوله فيلزمه نقلها) ما لم تبلغ مؤنة نقلها مع قيمتها كثر من ثمن المثل ببلد العدم فانه لا يعيب حينئذ نقلها كما جرى عليه ابن المقرئ وهو أحسن من الضبط بمسافة القصر س ل (قوله وبذلك) أى بوجوب الترتيب على الدافع المستفاد من العطف بالغاء اه ح ف (قوله لكن قال في البيان الخ) أجيب بالفرق بين الصلح عن ابل الدية وبين التراضي بالقيمة بدلها بان الصلح عقد اعتراض فاعتبر فيه العلم بالعقد وعليه والتراضي بقيمة الابل تنزيلها منزلة العدومة التي يرجع الى قيمتها بدلها بدون تعاقده س ل (قوله كذا أطلقوه) أى جواز العدول بالتراضي أى لم ينهه على جواز الصلح عن ابل الدية أخذ ما بعده (قوله وقضيته) أى قضية التحليل بجهالة الصفة (قوله لو علمت) أى بان تعينت ويرد عليها أن تعينم الا يقتضى ان القيمة مأخوذة عن أعيانها وان علمت صفاتها لان المستحق لا يمكنه بالتعيين ليكون أخذ القيمة هو ضاعها وانما القيمة مأخوذة عما في الذمة وهو مجهول الصفات اه اه ماد زى وعبرة حل لو علمت أى بقدها ومنه ما لا تعينم لان ما في الذمة لا يتعين فيها عيز والمراد بتعيينها الذى يبره بعضهم وهو ما به فأت السالم اه وكتب م ر بها مش

ابن الرعيه فيصم العدول حينئذ ١٣٠ يح ث وما تقر من انها انما تؤخذ من غالب ابل محله عند عدم ابله هو ما في الاصل والمذهب والبيان بغيره ما ر الذى في الروضة ونقله أهلها عن المذهب

التحيز بينهما وظاهر ما تقرران أبله لو كانت معيبة أخذت المدينة من (٥١٨) غالب أبيل محله قال الزركشي وغيره

وليس كذلك بل يتعين نوع
أبيل سليمان كما قطع به السارودي
ونص عليه في الأم (وما عدم)
منها كلاً أو بعضها حساً أو شرعاً
بأن عدمت في العمل الذي
يجب تحصيلها منه أو وجدت
فيه بأكثر من ثمن المثل
أو بعدت وعظمت المؤنة
والمشقة (فقيته) وقت
وجوب التسليم نازم (من)
غالب تعدل العمل العدم) وقول
غالب من زيادتي (ودية
كتاني) معصوم كأعلم مما مر
(ثالث) دية (مسلم) نفساً
وغيرها ويعتبر في ذلك حل
مناكته والأفديته كدية
مجوسى (و) دية (مجوسى
ونحو وثني) كأبدي شمس
وقرور زنديق وغيرهم ممن له
عصمة كأعلم مما مر (ثالث
خمس) أى المسلم أى دية كما
قال به عمر وعثمان وابن
مسعود رضى الله عنهم وهذه
أخس الديار ونحو من زيادتي
(و) دية (أثني وخشي) حرين
(نصف) دية (حر) نفساً
ودونها روى اليماني خبر دية
المرأة نصف دية الرجل
والحق بنفسها مادونها وبها
الخنثى لأن زيادته عليها

شرح الروض المراد بعلمها ما إذا انطبقت بصفات السلم التي يجوز معها بيع الموصوف
ومحل منع الصلح عليها ما إذا علمنا منها أو عددها وجهلاً وصفها أم تفصل من ذلك أن
علمنا بعلم صفات ما تؤخذ منه وهو أبله أو غالب أبيل محله أو غالب أبيل أقرب محل إليه
فإذا علمنا ما تؤخذ منه بصفاته التي هو عليها أو ذكرها في العقد صح الصلح والأفلا لانه
في المعنى بيع موصوف في الذمة كما يؤخذ مما نقله س ل ه ن م د (قوله التحيز
بينهما) أى بين أبله وأبيل غالب محله وهو المعتقد (قوله من غالب أبيل محله) أى
وإن لم يكن فيه نوع أبله وهو المعتقد قوله بل يتعين نوع أبله سليمان وإن لم يكن في أبيل
محله بل يجب تحصيله من خارج عن محله هذا هو الفرق بين القولين (قوله الذى يجب
الخ) وهو دون مسافة الفصر من محل الداع (قوله أو وجدت) هو وما بعده مثلاً لأن
لعدم الشرع (قوله أو بعدت الخ) ضبط الامام عظم المؤنة بأن يزيد مجموع الأمرين
مؤنة أحضارها وما يدعه في ثمنها على إحضارها على قيمتها على ما نقله كافي شرح
م ر و ع ش عليه (قوله من غالب تعدل العمل العدم) فإن غلب تعدل العمل العدم الجاني
زى قال سم يثنى أن يراد بعمل العدم بلد الجاني أن وجد فيها أبيل قبل ذلك لكنها
عدمت وأقرب بلد اليها أن لم يكن وجد فيها أبيل قبل ذلك ووجد بالأقرب ولكنه
عدم فإن لم يمكن وجد شىء لا يبلده ولا بالأقرب فيثنى اعتبار بلده لا بالأصل
وإذا تعدل إلى غيره عند عدم الوجود فيه لكن أى أبيل تعتبر حيث بثت بقيمة عمل العدم
إذا لم يمكن وجد به أبيل قبل ذلك فإن أنواع الأبل لا تنضب ويتبني اعتبار النوع
الغالب وجوده مع الناس وفاقاً لما رواه (قوله ودية كتاني الخ) قال أبو حنيفة يجب
فيه دية مسلم وقال مالك نصفها وقال أحمدان قتل عبد أفديته مسلم أو خطأ فنصفها
س ل (قوله مما مر) أى في قوله وفي القتل عصمة (قوله حل مناكته) قال
المصنف سابقاً ونشرطه في إسرائيلية أن لا يسلم دخول أول آبائها في ذلك الدين
بعد بثثة تنسغه وفي غير ما أن يعلم ذلك قبلها (قوله حل مناكته) هذا يفيدك
أن غالب أهل الذمة الآن إنما يضمون بدية المجوسى لأن شرط حل المناكحة
في غير الأسرا ئيل لا يكاد يوجد والله أعلم سم (قوله وثني) أى عابد الوثن وهو الضم
من حجر وغيره وقيل من غيره فقط شرح حجر (قوله لمن له عصمة) عبارة م ر ممن له
أمان من التصود دخوله رسولا (قوله كما قال به عمر الخ) أى لأن الذمى بالنسبة للمجوسى
خمس فضائل كتاب ودين كان حقاً وحل ذبيحته ومناكحته وتقريره
بالجزية وليس للمجوسى إلا آخرها مكان فيه خمس دية أم حجر (قوله وبها
الخنثى) لم يقل فيها الخنثى فيما أى النفس وما دونها لأن الخنثى قد يخالف

مشكوك فيها (ومن لم يبلغه اسلام) أى دعوة نبيه أو قبل

فيما دونها كالحكمة منها في الدية ومنه فيها الحكمة قلته دره اه شوري
(قوله بما لم يبدل) بان تمسك بالكتاب الذي جاء به موسى أو عيسى ولم يتمسك
بما بدل منه وقوله أو بجوسيا طاهره ان الجوس لم كتاب تمسكوا به مع ان المشهور
ان لهم شبهة كتاب يزعمون انه كان لهم كتاب انزل على نبيهم فلما قتلوا رفع الا أن يقال لهم
كتاب في زعمهم تمسكوا به (قوله فالحق بالمؤمن من أهل دينه) أي فلا يشترط فيه أمان
مناله رشيدى على م ر (قوله فان جهل الخ) لعل المراد علم عصمته وجعل دينه الذي
تمسك به تأمل سم وعسارة زى بان علمنا تمسكه بدين حق ولم نعلم عينه (قوله
دية أهل دينه) أي كتابه كما عبر به م ر قال الرشيدى لعل المراد مطلق ككتاب
الشامل لمثل مصحف ابراهيم وزبور داود أي فلم نعلم هل تمسك بالكتاب الذي يجعل
دينه ثلث دية المسلم وهو خصوص التوراة والانجيل كما علم بمصر أو بكتاب غيرهما
فتكون دينه دية الجوسى والافنى علم تمسكه بأحد الكتابين فهو يهودى أو نصرانى
وان جهلنا عين الكتاب كما هو واضح (قوله بأن لم تبلغه الخ) انظر وجه هذا الحصر
وهلا كل مثله ما اذا بلغت دعوة نبي الا انه لم يتمسك بدينه انتهى رشيدى (قوله
بأكثر مما دية) ولا ينافيه ما مر في الخ من الحاقه بالانثى اذ هو المتيقن لانه
لا موجب فيه بيقينه بوجه يلحقه بالرجل وهما فيه موجب بيقينه يلحقه بالاشرف ولا نظر
لما فيه مما يلحقه بالاخس لان الاول أقوى لكون الولد يلحق أشرف أبويه غالبا
شرح م ر والمتولد بين من يجب فيه الدية ومن لا يجب كان تولدين آدمى وغيره
وقضيتهم قولهم والذي اشتد في جزاء دية انهم يجب فيه دية الا آدمى اه ع ش
(قوله والتغليظ السابق بالتثليث) أي بسبب كون القتل عمدا أو شبه عمدا وكونه
خطا في الحرم أو في الاشهر الحرم أو كون القتل محرم رحم وفي كلامه اكفاء أي
والتغفيف السابق بالتمخيص يأتي أيضا في دية الكافر دل على هذا قوله وفي قتله خطا
الخ وعبارة شرح م ر والتغليظ والتغفيف يأتي في الذكروا الانثى والذمى والجوسى
والجرامات بحسابها والاطراف والمعاني بخلاف نفس القتل (قوله ففى قتل كتابي
وذلك الخ) لا نأذا ان سبعة الاربعين الواجبة في دية الكامل للمائة تكون خمسين
وكذلك اذا ان سبنا ثلاثة عشر وثلاث الى دية الكتابي تكون خمسينها فالواجب
في كل دية مغلفة من الجرامات خمسها (قوله وعن المتولى الخ) معتمد وذلك لانه
ممنوع من دخوله أي حرم مكة مطلقا (فصل في موجب ما دون النفس الخ) (قوله ونحوه)
الاولى حذفه لان جميع ما ذكره في هذا الفصل من أحكام الجرح
وبيان موجب ما ذكره ع ش تمثيلا للمعنى فوله كان وسع موضحة غيره فيه نظر

(أن تمسك بما لم يبدل) من
دين (قدية) أهل (دينه)
دينه فان كان كتابا قدية
كتابي أو بجوسيا قدية بجوسى
لانه بذلك ثبت له نوع عصمة
فالحق بالمؤمن من أهل دينه
فان جهل قدر دية أهل دينه
قال ابن الرقعة يجب أخس
الديات لانه الميقن (والا)
بان تمسك بما بدل من دين
أولم يتمسك بشئ بأن لم تبلغه
دعوة نبي أصلا (فكجوسى)
دينه والمتولد بين مختلفي
الدية يعتبر بأكثرهما دية
سواء كان أباء أم أئاما والتغليظ
السابق بالتثليث يأتي في
دية الكافر في قتل كتابي
عمدا أو شبهه عشر حقائق
وعشر جذعات وثلاث عشرة
خلفة وثلاث وفي قتله خطا
مئة وثلاثان من كل من بنات
مضاض وبنات لبون وبنات
لبون وحقائق وجذعات وفي
قتل محرسى عمدا أو شبهه
حقان وجذعتان وخلعتان
وثلاثان وفي قتله خطا بعير
وثلاث من كل من مرثقا
وعن المتولى وغيره استثناء
الكافر المقتول في حرم مكة
من التثليث (فصل)
في موجب ما دون النفس من الجرح ونحوه

لان توسيع موضحة الغير موضحة مستقلة وفيها الرش مستقل فالكلام على توسيع
 موضحة الغير من جملة الكلام على موجب الجرح ومثل له بعضهم بالتثنية تأمل
 (قوله في موضحة رأس أو وجهه) التقييد بالوجه والرأس لا بد منه أيضا في الماشية
 والمنقلة اذا يجب في كل منها نصف العشر الا اذا كان في الرأس أو الوجه كما صرح
 بهذا التقييد في شرح البهجة الكبير اه شيئا وقدّم ان الشجاج عشرة وزاد عليها
 هنا الجماعفة فاجملة احد عشر وماصل ما ذكره فيها الله جعلها ثلاثة أقسام ثلاثة يجب
 في كل منها نصف عشر الدية وهي الموضحة والماشية والمنقلة وثلاثة يجب في كل
 منها ثلث الدية وهي المأمومة والدامغة والجماعفة وخمسة ليس فيها رأس مقدّر
 ذكرها به وله وفي الشجاج الخ (قوله المقل) وهو ما تقع به المعالجة والذي تحته ما يلي
 المدونة من الوجه منادون الوضوء ولعل الفرق بين ما هنا والوضوء ان المدار هنا
 على الخطر أو الضرر اذا الرأس والوجه أشرف ما في البدن وما جاووا الخطر والشريف
 مثله وثم على ما رأس وعلى ما تقع به المراجعة وليس بجساورهما كذلك اه م
 وعبارة الترمذي قوله السابق خلف الاذن انما أخذه ما غايه لانه بما يتوهم ان
 المراد بالوجه والرأس ما يجب غسله في الوضوء فبين انه ليس مرادا اه والفرق
 ما ذكره م (قوله أو صغرت وانتمت) فارق ذلك من غير المتغور وان كان الغالب
 على الموضحة الانضمام للثلاثين اه مدار الموضعات دائما بخلاف السن فان الجنى عليه
 ينتقل الى حالة أخرى فيضمن فيها اه سم (قوله نصف عشر الخ) أي ان لم يجب
 قودا أو عني على مال وقوله المسلم أي الذكر المصوم اه ع ش (قوله غير الجنين)
 اما هو اذا جنى عليه بموضحة وانفصل ميتا لقياس وجوب القرة فقط فاذا نزل حيا
 فنصف عشر دية هذا ما نقل في الدرر فاني لم أرفها نفلا صريحا اه ع ن
 وعبارة ع ش اما الجنين فان أوضحه الجناني ثم انفصل ميتا بغير الايضاح ففيه نصف
 عشر قيمة غرة وان انفصل ميتا بالايضاح ففيه غرة ولا تفرد الموضحة بأرش لانه تبين
 ان الجنسية على النفس أي نفس الجنين وان انفصل حيا ومات بسبب غير الجنسية
 ففيه نصف عشر دية وان انفصل حيا ومات بالجنسية ففيه دية كاملة ولا تفرد
 الموضحة بأرش لانه تبين ان الجنسية على النفس وقوله نصف عشر قيمة غرة أي قياسا
 على نصف عشر الدية الواجب في ايضاح الحي بحل القرة كالدية (قوله خمسة أبعرة)
 مثلثة اذا كانت عدا أو شبهه جذعة ونصف وحقة ونصف وخلفتان لان الثلاث
 جذعة أو حقة الواجبة في الدية الكاملة خمس المائة ونهف خمسها فذلك
 الواحدة والاهف خمس الخمسة ونهف خمسها والاربعون خلفه الواجبة في الدية

يجب (في موضحة رأس
 أو وجهه ولو) في العظم
 الا في خلف الاذن أرفها
 تحت القبيل من الصين أو
 (معدن) والتحت نصف
 عشر دية صاحبها ففيها
 اكامل وهو الخمر المسلم غير
 الجنين خمسة أبعرة تدبر في
 الموضحة خمس من الابل
 رواء الترمذي وحسنه وانما
 لم يستعمل بالانضمام لانها في
 مقابلة الجزم الذادب والالم
 الحاصل اما موضحة غير
 الرأس والوجه ففيها حكمه

(و) في (هاشمة) قلت أو (أوصفت) ولو بسراية (أو أوجبت له) أي لا يباح شق لأخراج عظم أو تقويمه (عذر) من دية صاحبها فقيم الكامل (٥٣١) عشرة أبيرة ما روى عن زيد بن ثابت فابت الله صلى الله عليه وسلم أو بب

في الهاشمة عشر من الأبل ورواه الدارقطني والبيهقي موقوفاً على زيد (و) في هاشمة (بدونه) أي بدون ما ذكر (نصفه) أي نصف عشر دية صاحبها أخذاً مما روى وقول أو أوجبت لمن زياد في (و) في (منقلة) بإيضاح وشم (ها) أي عشر ونصفه فيها لكامل خمسة عشر بغير آخر عمرو ابن خزم بذلك رواه أبو داود (و) في (مامومة) ثلث دية (من دية صاحبها) (بجائفة) لخبر عمرو بذلك أيضاً وقيس بالمامومة الدامغة (وهي) أي الجائفة (خرج بقصد الجوف) بقيد بن ذئب يقول (باطن عجل) للذئاء والدواء (أو طريق له) أي للجمل (كبطن وسدر وتغرة تغمر وجبين) أي كذا خلعها فان خرق الأمام فقيم مع ذلك حكومة وخرج بالباطن المذكور غيره كالثم والائف والعيز وعمر البول وداخل الفخذ (ولو أوضغ) واحدة (وهشم) في محل الإيضاح (آخر نقل) فيه (ثالث وأم) فيه (رابع فعلى كل) منهم

الكاملة خمساً فكذا تلك الخلفتان خمساً الخمس ولحرة مسلة بغير أن ونصف ولذي بغير وثلثان ولو جوسي ثلث بغير ولذمية خمسة أسداس بغير ولو جوسية سدس بغير اه حل وح في (قوله وفي هاشمة) أي في الرأس أو الوجه اه حل فان كانت في غيرهما فقيم احكومة (قوله أوجب في الهاشمة) أي المصوبة بالإيضاح حل (قوله أخذاً مما روى) وهو موقوف في هاشمة قلت أو أوصفت حل لانه معلوم أن الموضحة فيها نصف العشر فيكون النصف الاثرار شالهاشمة وحدها (قوله وقيس بها الدامغة) لم يذكرها في المتن حتى يقيسها على المأمومة على أن القياس فيه شيء لانها زائدة على المأمومة فكان مقتضاه أن يكون واجباً كزعمهم ثم قال لما وردى أن فيها حكومة زيادة على ثلث الدية (قوله جرح الخ) ولو كان الجرح الواصل بأبرة حل (قوله أي كذا خلعها) اشار به الى أن قول المصنف كبطن الخ أمثلة للجوف عرش (قوله غيره) يصدق بما اذا كان جوفاً ظاهراً ومثل له بالقلم والائف أو باطنا وليس بمجمل ولا طريق له ومثل له بغير البول وداخل الفخذ ومما به بالفخذ ما يشمل الورك اذا التجوف فيه قال زى والفخذ ما بين الساق والورك والورك ما فوق الفخذ وهو النصف من عمل القمود وهو الالية وهو مجوف وله اتمال بالجوف الاعظم (قوله كالثم والائف) لان كلام من القم والائف وان كان طريقاً للباطن المجمل الا انه ليس جوفاً باطناً ل أي والموضوع انه جوف باطن فاندفع اعتراض سم بأن القم والائف طريقان للجمل فكيف يخرجهما وكاشه فهم ان قوله أو طريقين معطوف على جوف باطن وليس كذلك بل معطوف على عجل فيكون قوله باطن قيداً فيه أيضاً (قوله ولو أوضغ واحد) اشار به الى أن حل ما تقدم في المأمومة وما قبلها عند اتحاد الجاني زى (قوله وأم رابع) ولو جرح خامس خريطة الدماغ كان عليه حكومة خلافاً لما في التهذيب من وجوب دية النفس وهذا واضح ان لم يمت فان مات وزعت عليهم انما ساحت وعبارة سبط الطيللاوى ولود مع خامس فان ذقت لومه دية النفس ولزم كلام من قبله أرض جرحه وان لم يذقت وحصل الموت بالسراية أي بفعلهم وجبت ديتها انما ساحت عليهم بالسوية وزال النظر لتلك الجراحات بخلاف ما لو حصل الاندمال أو مات بسبب آخر فعلى كل من قبل الدماغ أرض جرحه وعليه حكومة كما خرج به عب (قوله في الكامل) أي الحرام المسلم المذكور لانه الذي في موضعه خمسة ووجه الاولوية ان قوله فعلى كل من الثلاثة خمسة يوم انهما واجبة في الجني عليه ولونا فاصلاً بخلاف قول المصنف نصف عشر فانه لا يسم

(نصف عشر الا الرابع فتمام الثلث) ١٣١ يه ث وهو عشر ونصفه وثلاثة عليه وتبديري في المذكورات بما ذكر اولي من انته ارد على ارضها في الكامل وقول وهشم اولي من قوله وهشم (وفي الشهاج قبل موضحة)

مع علمه وقد عرفت تقدم بيانه (ان عرفت نسبتها) منها أي من الموضحة كبايضة قدست بموضحة فكان ما قطع منها اثنا
 أرضا في حق القسم (الاكثر من حكومة وقسطن الموضحة) وهذا ما قطع في الروضة كما عليها من الاصحاب والاصل
 اقتصر على وجوب قسط أرض الموضحة (والا) أي وان لم يعرف نسبتها منها (فحكومة) لا تبلغ أرض موضحة بخرج
 سائر البدين (ولو أخرج موضحة بين بينهما لحم) (وجلد أو انقسمت موضحة (٥٣٣) عمدا وغيره) من خطأ أو شبه

عمر فهو أهم من قوله وخطأ
 (أو شملت) بكسر الميم أفصح
 من قطعها (رأسا ووجها
 أو وسع موضحة فغيره ومختار)
 لاختلاف الصورة في الأولى
 والحكم في الثانية والحل
 في الثالثة والفاعل في الرابعة
 إذ فعل الشخص لا يبنى على
 فعل غيره بخلاف ما لو رسمها
 الجاني فهي موضحة واحدة
 كما لو أتى بها ابتداء كذلك
 ولو عاد الجاني في الأولى فرفع
 الجاني بينهما قبل الاندمال
 لزمه أرض واحد وكذا لو
 تأكل الجاني بينهما الآن
 الحاصل بسراية فعله منسوب
 إليه وخرج بينهما اللحم وجلد
 ما لبقى أحدهما موضحة
 واحدة لان الجنابة أنت
 على الموضع كله كاستيعابه
 بالإيضاح (والجائفة كموضحة)
 في التعدد وعدمه صورة
 وحكم ومحل وأفعلا وفي غير
 ذلك كعدم سقوط الأرض
 بالانتمام وبذلك علم تعددها
 فيما لو طعن به سن له رأسان

فيه لان المراد منه نصف عشر دية المجنى عليه ع ش (قوله وغيرها) وهو الدامية
 والباضعة والملاحة والسمحاق اه رى (قوله والاصل اقتصر الخ) هو محمول على
 ما اذا كان أكثر من حكومة زى (قوله بخرج سائر البدين) التشبيه في ثبوت
 حكومة لا بد كونها لا تبلغ أرض موضحة لما يأتي من ان الواجب في حكومة
 ما لا مقداره كقذفان لا تبلغ دية نفس وان بلغت أرضا مقدرا اه ع ش ملخصا
 (قوله ولو أخرج موضحة من الخ) أشار به الى أن الموضحة تتعدد بحسب الصورة والحكم
 والمحل والفاعل وقد ذكرها على هذا الترتيب زى (قوله أو شملت رأسا ووجها)
 اما لو شملت وجها ووجهة أو رأسا وقفا فوضحة واحدة لكن مع حكومة في الأخيرة
 شرح مر (قوله بخلاف ما لو رسمها الجاني) أي قبل الاندمال (قوله فهي موضحة
 واحدة) أي ان تعدد عمدا أو غيره اما اذا كانت الموضحة عمدا والتوسيع خطأ
 أو بالعكس فوضعتان كما يفهم من قوله أو انقسمت الخ ع (قوله لزمه أرض واحد)
 أي حيث كانت الجنابة من نوع الأولى كأن كانت الموضحة عمدا والرفع عمدا
 أو كانا خطأ والافتلاية أرض ع ش (قوله في التعدد) كأن يكون بين الجائفتين
 لحم واحد (قوله وحكما) أي عمدا وغيره وقوله ومحلا كالبطن والجانب ومثال تعدد
 الجنابة محلا لا صورة كأن يفرق صدره وينزل بالأسلة الى أن يصل بطنه فهذه
 جائفة واحدة والمحل تعدد (قوله وفي غير ذلك) نعم لا تجب دية جائفة على من وسع
 جائفة غيره الا ان كان من الظاهر والباطن والافهم حكومة شرح مر (قوله ولو نفذت
 الخ) انما به على هذا الثلاثتهم ان الجائفة محتصة بما دخل فاذا نفذت الى الظاهر
 وجاوزته لا يقال ان هذه جائفة بما دخل بل بما خرج من ل (قوله فبما كان)
 ويجب أيضا حكومة بغير فرق الامعاء اخذا من قوله السابق فان خرقت الامعاء فبها
 مع ذلك حكومة اه سم على جرح ع ش على مر
 في موجب ابانة الاطراف (من جرحه جرحين ناقدين أي
 ولو بياض) بأن تستشفا والغاية للرد (قوله تلبر عمرو بن حزم) وكان جلاد
 النبي صلى الله عليه وسلم اه شبعنا (قوله ولأيه) تعليل للغاية وقوله منفعة دفع
 المروم الاضافة بيانية وقوله باحساس الباء سببية متعلقة بدفع (قوله ايضاح)

والجاني بينهما اسليم (فلو نفذت) أي الجائفة (من جانيها الى آخر فبما كان) لانه جرحه جرحين ناقدين أي
 الى الجوف (فصل) في موجب ابانة الاطراف والترجمة به من ز ياد في الجنابة على أذنين (ولو بياض) لما
 (دية) تلبر عمرو بن حزم وفي الاذن خمسون رواء الدارقطني والبيهقي ولأيه أبطل منها منفعة دفع المروم بالاحساس
 فلا يحصل بالجنابة ايضاح وجيب مع الدية أرض موضحة

وسواء في ذلك السميع والاعم والمراد بالدية هنا وفيما يأتي من نظائره دية من جنى عليه (و) في (بعض) منهما
(قسطه) منها لان ما وجب فيه (٥٣٣) الدية وجب في بعضه قسطه منها والبعض صادق بواحدة ففيها

النصف وببعضها ويقدر
بالمساحة (و) في ابانة
(ياستين حكومة) كابانة
يدشلا وجفن وانف وشفة
مستشفات (و) في (كل عين
نصف) من الدية تلحق عمرو
بذلك ورواه مالك (ولو) كانت
العين (عين احوال) وهو
من في عينه خال دون بصره
(واحد) وهو فاقد بصر احدي
العينين (واعمش) وهو من
يسبل دمه غالبا مع ضعف
بصره (او يما يماض لا ينقص
منه) لان المنفعة باقية
باعتينهم ولا تنظر الى مقدارها
فصورة مسئلة الاعور وقوع
الحماية على عينه السليمة
(فان قصه) أي الضوء
(قسط) منه فيها (ان انضبط
والا فحكومة) فيها وفرق
بينه وبين عين الاعمش
بان البياض قص الضوء الذي
يكون في الخلقة وعين
الاعمش لم ينقص ضوءها عما
كان في الأصل قاله الراعي
ويؤخذ منه كما قال الاذري
وغیره ان العمش لو تولد من
آفة أو حناسة لا تسجل فيها

أي في غير محلها من الرأس أو الوجه (قوله السميع) لكن يجب في قطع اذن
السميع دية لانه لا ذن فيه ودية للسمع لانه ليس حالا في جرم الاذن كما سياتي
في دية المعاني (قوله ويقدر) أي ذلك البعض بالمساحة أي وبالجزئية أيضا
بان يقاس المقطوع منها والباقي وينسب مقدار المقطوع للباقي ويؤخذ بذلك
النسبة من ديتها فاذا كان المقطوع نصفها كان الواجب نصف ديتها فالمساحة
هـ ما توصل الى معرفة الجزئية بخلافها اقيما في قودا الموضحة فانها توصل الى مقدار
الجرح من كونه قيرا طامثلا أو قيرا طين ليوضع من الجاني بقدر هذا المقدار وهذا
ظاهر وان توقف فيه الشيخ اه رشيدى وعبرة الشيخ بنى ع ش قوله ويقدر
بالمساحة فيه تأمل بل الظاهر التقدير بالجزئية فاذا كان المقطوع ربع الاذن
وجب ثمن الدية ثلث هذا والمراد بالمساحة اذا لا يظهر بين الجزئية والمساحة هنا
فـ رق فان معنى المساحة ان يعتبر قدر المقطوع وينسب الى الاذن بكما لا يؤخذ
من الارش بمثل تلك النسبة ومتى قدر ذلك لزم ان يكون ربعا أو نصفا أو غيره ما وهذا
هو عين الجزئية اه جـ (قوله وفي ابانة ياستين حكومة) وقد تقدم اخذ الاذن
القصبة بالشلاء لان القصاص من بناء على المماثلة فلا ينافي وجوب الحكومة
في قطع الشلاء اه زى ومراده الجواب عن قول الزركشي ان جريان القصاص
في الياسة وعدم كميل الدية فيها مما لا يعقل وما سئل الجواب انه لا تلازم بين
القصاص والدية فان المرتد اذا قتل مرتدا عليه القصاص ولا تجب الدية كما مر لان
ماله في (قوله ولو عين احوال) هذه الغايات لتتميم الاثنائية فانها لا رد على من
يقول بوجوب الدية الكاملة في عين الاعور لان سلبته بمنزلة عين غيره كما في شرح
مـ (قوله او يما يماض) سواء كان البياض على بياضها أو سوادها أو ناطرها زى (قوله
لا ينقص بفتح الباء وضم القاف أو بضم الباء وكسر القاف المشددة وأما ضم الباء
واسكان النون وكسر القاف المنقطة فلن شيئا وما ضيه بتخفيف القاف وتشديد
(قوله فصورة) تفريع على العلة (قوله فان قصه) أي وكان عارضا بان تولد
من آفة أو حناسة فان كان خافيا كلفت فيه الدية حل (قوله منه) أي من النصف
(قوله على عينه السليمة) فعين الاعور المبصرة كغيرها لا يجب فيها الا نصف الدية
تأويها بمالك واجد حيث قال في هادية كاملة زى (قوله منه) أي من التعريق
(قوله وفي كل جفن) أي قطعا أو يما ساه مـ د (قوله وفي كل من طرفي مارن

الدية (و) في (كل جفن ربع) من الدية (ولو) كان (لاعى) لان الجمال والمنفعة في كل منها في الاربعة الدية
ويندرج فيها حكومة لاهداب (و) في كل من طرفي مارن (وما جـ) بينهما (ثلث) لذلك ففي المارن الدية ويندرج فيها
حكومة القصبة (و) في (كل شفة) وهي في عرض الوجه الى الشدقين وفي طوله الى ما يستر اللثة (نصف)

ففي الشقين الدية لخبر عمرو بذلك رواه النسائي وغيره فان كانت مشقوقة ففيها نصف ناقص قدر حكومة (وفي لسان)
لدا ملق (ولو لا تكن وأرت والنع وطغل) وان لم يظهر أثره نطقه (دية) لخبر عمرو بذلك رواه أبو داود وغيره ثم ان بلغ
أو ان التعلق أو التبريث لم يظهر أثره ففيه حكومة (و) في لسان (٥٣٤) (لا خرس حكومة) خلقيا كان الخرس

أو عارضا كافي قطع بدشلا
هذا ان لم يذهب بقطعه الذوق
والافدية ولو أخذت دية
اللسان قنيت لم تسترد وناق
هو الدما في كاسيا في بان
ذهابا كان مظهرنا و قطع
الاسنان محققا فاما اندغيره
وهو نعمة جديدة (و) في كل
سن) أصلية تامة متفورة
(نصف عشر) ففي سن حر
مسلم خمسة أبعرة لخبر عمرو
بذلك رواه أبو داود وغيره
(وان كسر هادون السنخ)
يكسر المهمة وسكون النون
ونجم الحاء وهو أصلها المستر
بالعم (أو عادت أو قلت
حركتها أو نقصت منفعتها)
ففيها نصف العشر لبقاء الجمال
والمنفعة فيها والعودة تامة
جديدة فان قلعه هو وغيره
السنخ بعد الكسر لزمه
حكومة وتعبيري بنصف
العشر أولى من اقتصاره على
خمس أبعرة لسن الكامل
(فان بطلت منفعتها فحكومة
كائنة) وهي الخارجة عن
سنت الاسنان ففيها حكومة
(و) ولعلت الاسنان كلها

وما جز) أي قطعها أو أشلا لا وكذا قوله وفي كل شفوف في تعويج الانف حكومة
كنعويج الرقبة ونحو تسويد الوجه كافي م ر (قوله في الشقين الدية) قلوا
قطع شقيه فاذهب الباء واليم قال الامطري يجب مع ديتهم أورش المحرفين وقال
ابن الوكيل لا يجب غير ديتهم كما لو قطع لسانه فذهب كلامه وفي شرح الروض
ان الاوجه الاول س ل (قوله فان كانت مشقوقة ظاهرة) ولو خلقيا ع ش
(قوله وفي لسان) وفي قطع بعضه مع بقاء نطقه حكومة لا قسط من الدية مدايني
(قوله الى الشدين) قال في المصباح الشدق جانب الفم وهو بالفتح والكسر
وجمع المفتوح شذوق مثل فلس وفلس وجمع المكسور شذاق مثل حل وحال
ع ش على مد (قوله ولو لا لکن) وهو من في لسانه لكنه أي عجمة ومنه افع اللسان
ثلاثة الكلام والذوق والاعتماد عليه في كل الطعام وادارته في اللهوات حتى
يستكمل طعمه بالاضراس زى (قوله لسا طق) أي بالفعل أو بالقوة كالغفل
(قوله أثره) أي السلق أو التحريك (قوله فنه) أي في قطعه حكومة (قوله
والافدية) ولا حكومة ان قلنا الذوق في جرم اللسان والافدية حكومة له أيضا فيها
يظهر جرم ل ثلثه أو أصم فلم يحسن الكلام لانه بل لسانه بل له دم سماعه ففي
وجوب الدية بقطعه وجهان والمعتمد وجوب حكومة زى (قوله لم تسترد)
وكذا سائر الأجزاء الثلاثة من غير المنفرد وروسل الجلود والافضاء ق ل (قوله وان
كسره الخ) اشتمل كلامه على أربع غايات الاولى والثالثة للتعيم والثانية لارادة
هلى من قال اذا عادت لا يجب قيم الارش لان العائدة قائمة مقام المقوعة والرابعة
لارادة على من قال انها ذات نقصت منفعتها يجب فيها حكومة كما يام من كلام أصله مع
شرح م ر (قوله أو قلت حركتها) أي وان كانت قايمة بالحركة قبل الفاع
أو كانت ناقصة المنفعة قبل الفاع أيضا (قوله فان بطلت منفعتها) أي قبل قلعه
ح ل (قوله وهي ثنتان وثلاثون) أي في أكثر الأشخاص منها ثانيا أربع اثنتان
من الفوق واثنتان من التحت وهي في مقدم الفم أو ل ما ينبت في الاسنان للرضيع
ورباعيات وهي أربع خلف الثنايا من الجانبين كذلك وانبا وهي أربع
خلف الرباعيات كذلك وضواحت وهي أربع خلف الانبا كذلك وطواحين
وهي ثنتا عشرة خلف الضواحت ست في الفوق في كل جانب ثلاثة وست في التحت
كذلك وتواجد وهي أربع خلف الطواحين ا ه مرعشى وتسمى ضرب من الحالم

وهي ثنتان وثلاثون (فبمسابه) وان زادت على دية ففيها مائة وستون بعيرا وان اخذ الجاني لظاهر وفي انساب
خبر عمرو ولزادت على ثنتين وثلاثين فهل يجب لها زاد حكومة أو لكل سن من سنه أورش وجهان بل ترجيح الشقين
وصحح صاحب الانوار الاول والتمولي والباقي

اشافي وهو الوجه كانه كلام (٥٢٥) الجمهور (ولو قطع سن غير مشغور) فلم تعد وقت العود (و بان فساد

منبتها وارش) يجب كما يجب
انقود ولومات قبل بيان الحال
فلا ارش لان الظاهر عودها
لوعاش والاصل براءة الذمة
فم يجب له حكومة (وفي طين
دية) كالاثنين في كل
لحي نصف دية (ولا يدخل
فيها) أي في دية (أرض
اسنان) لان كلامهم مستقل
وله بدل مقدور (و) في (كل
يدور رجل نصف) من الدية
نخبر عرو بذلك رواه ثقات
وغیره (فان قطع من فوق
كف أو كعب فحكومة تعيب
(أيضا) لانه ليس بنافع
بخلاف الكف مع الأصابع
وفي اليد الرجل السلاوين
حكومة (و) في (كل أصبع
عشر دية) من دية صاحبها
ففي أصبع الكامل عشرة
أبيرة نخبر عرو بذلك رواه
أبو داود وغيره (و) في (ألمة
انها نصفه) (و) ألمة (غيرها
ثلثه) عملا بتقسيم واجب
الأصبع ولوزادت الأصابع
أو لا فامل على العدد العالب
مع التساوي أو نقصت قسط
الواجب عليه أو تعبير بها
ذكر أعسم من أقصاؤه على
دية أصابع الكامل وأنا ملها

وفي الغالب لا تثبت إلا بعد البلوغ من الماس فن لا يخرج له شيء منه أو هو المص
فتكون أسنانه ثمانية وعشرين ومنهم من يخرج له أسنان منها ثمانية تكون أسنانه
ثلاثين وهو الاجرود اه عيرة وفي ق ل تقديم الضوابط على الاثبات (قوله
وهو الوجه) معتد (قوله ولم تعد وقت العود) فان عادت لم يجب شيء مما لم
يقض شين شرح م ر فان بقي شين ففيه حكومة ع ش (قوله وبان الخ) أي
بقول خير بن شرح م ر (قوله ولومات) قبل بيان الحال بان مات قبل العلم
بالفساد أو قبل تمام نباتها كما عبر بذلك في الروض اه سم وعبرة في فلونيت
البعض أي بعض السن المقلوعة ومات قبل استكمالها فلا شيء له بطريق الأولى
انتهى وظاهر قوله فلا شيء له انه لا يجب له حكومة فكل ما له أولى من كلام سم
المدخل لهذه الصورة في كلام الشارح لانه يفهم انها تعجب فيها حكومة تدبر (قوله
ثم يجب له حكومة) لثلاثين الجاية عليها هدرامع احتمال عدم العود لوعاش
ع ش على م ر (قوله وفي طين) وهذا العظمان الاذان تثبت عليها الاسنان
السفلى أما العليا فثبتها عظم الرأس انتهى في ويتصور اراد اللعين عن الاسنان
في صير أو كعب يسقطت أسنانه بهرم أو غيره ولو فكهما أو ضربهما فليس لزمه
ديتهما فان تعطل بذلك منفعة الاسنان لم يجب لها شيء لانه لم يجز عليه ابل على اللعين
دصر عليه في الام س ل قال سم وقد يقال هو وان لم يجز عليه الكف حصل ذلك
بسراية جناسه اه (قوله وله بدل مقدور) بخلاف الكف مع الأصابع وأيضا
واللجين يكمل خلقهما قبل الاسنان ولكل منافع غير منافع الآخر بخلاف الكف
مع الأصابع عيرة (قوله بخلاف الكف مع الأصابع) أي ان اتحد القاطع
والقطع فان اختلف القطع كان قطع الأصابع أو لا ثم عادت قطع الكف وجبت
له حكومة كما في شوبري (قوله وألمة غيرها) شامل لنحو الرجل لان له ثلاث
أنا مل وان لم تحسس ق ل على الجلال (قوله ولوزادت الأصابع) أي وكان الرائد
أصلها أو اشتبه بالاصل فكان في الذئعة عشرة أصابع وكلها أصلية أو اشتبه
الاصلي بالرائد بخلاف الرائد يقينا وفيه حكومة فلا يخالف ما في شرح الروض
فامل وحرر (قوله قسط الواجب عليها) أي على الأنا مل لان الحكم بها ماسوط
بالجمله بخلافه في الاسنان فانه منوط بالافراد فوجب لما زاد أرض كامل فامل
شوبري قال ح ف والتقسيم المذكور صحيح في الأنا مل بخلاف الأصابع لان المعتد
ان الأصابع الزائدة في الحكومة مع الفاعل عبارة شرح الروض فان قيل لم يقسم وادية
الأصابع عليها اذا زادت أو نقصت كما في الأنا مل بل أرجو في الأصابع الزائدة

(و) في (حليتها) أي المرأة (ديتها) ففي كل واحدة وهي رأس الثدي نصف لأن منفعة الارتضاع بها كمنفعة اليد
بالأصابع ولا يزداد قطع الثدي معها شيء وتدخل حكومته (٥٣٦) في ديتها (و) في (حليتها) من

رجل وخنثى (حكومة)
لأنه ثلاثي جال نقط وذك
حكم الخنثى من زيادتي (و)
في كل من (اثني) بقطع
جلدتيهما (والذين) وهما
عمل القعود وشفرين (وهما
حرفا فرج المرأة) (وذكروا
لصغير وعين وسلخ جلدان)
لم يثبت بدل (و) (بق) فيه
(حياء مستقرة ثم مات بسبب
من غير السالح) كهدم أو منه
واختلفت الجنايات عموما
وغيره (دية) تخبر عمر وبذلك
في الذكر والاثني رواء أبو
دار ود وغيره وقيا ساعليهما
في الباقي فان مات بسبب
من السالح ولم تختلف الجنايات
عمر وغيره فالواجب دية
النفس وفي الذكر الاشتل
حكومة وقولي ثم مات الخ
أعم من قوله وحز غير السالح
رقبه (وحشقة كذا)
ففيه دية لأن معظم منافع
الذكورة ولذة المباشرة تتعلق
بها فاعداها منه تابع لها
كالكف مع الأصابع (وفي
بعضها قسطه منها) لأن
الذكر لأن الدية تكمل بقطعها

حكومة قلنا أن الفرق أن الزائدة من الأصابع متميزة ومن الأنامل غير متميزة أنه هي
وعبارة قل على المحل فان زادت الأنامل على الثلاثة أو نقصت عنها أو زرع عليها
واجب الأصابع فلو كانت أربعة أنامل للأصابع وجب في كل أربعة ربع العشر إلا
أن علت زيادتها ففيها حكومة بخلاف ما لو زادت الأصابع فانها تعجب دية كاملة
للأصبع الزائدة حيث لم يتميز زيادتها بالقصر فاحش أو انحراف مثلا ولا ففيها حكومة
كما مر فلو كان له ستة أصابع في يد وقال أهل الخبرة كلها أصلية أو اشتبهت وجب
فيها استون بعير أو ما في المهرج رجوح أو مؤثر ليعود الضمير فيه على الأنامل دون
الأصابع فراجع اه (قوله وفي حليتها) أي قاعها أو أشلا (قوله من اثني)
ولو من عين ومحبوب ح ل والمراد بالاثني البيضتان وأما الخمينتان فالجلدتان
اللتان فيهما البيضتان اه زى وعبارة سر مشروط في وجوب الدية في الاثني سقوط
البيضتين فمجرد قطع الجلدتين من غير سقوط البيضتين لا يوجب الدية اه (قوله
بقطع) الباء بمعنى مع وانما قيده بذلك لأجل وجوب الدية الكاملة فان لم يقطع
الجلدتين وجبت دية ناقصة حكومة (قوله والذين) هو من خصية يترى مستحيان من
قاعدة أن كل مؤث بالنا حكومه عدم حذف التامنه إذ انني كثر ثمان وشرستان
لأن الواحدة البست بثنية المذكور وجه استدأهم أنهم لم ية ولواي المفرد إلى
وحص حتى يتوهم انهما تنفيان مذ كرشو يرى ملغضا (قوله وشفرين) ولون رقاه
وقرنا ح ل (قوله ثم مات الخ) أي أولي مات أصلا بأن عاش من غير جلد ففيه دية
الجلد فالموت ليس بقيد (قوله ولم تختلف الجناية) فان اختلفت وجب ديتان دية
النفس ودية الجلد ع ش (قوله وفي بعضها قسطه) أي البعض أي قسطه من
الدية وقوله منها حال من الضمير أي حال كون البعض معتبرا منها (قوله بقطعها)
أي بقطع بعضها وعبارة مر فان اختلف بقطع بعضها الخ

❖ (فصل في موجب إزالة المنافع) ❖ ذكرتها أربعة عشر وهي عقل ومسمع
وبصر وشم ونطق وسوت وذوق ومضغ وأمناء وأحبال وجماع وإفشاء وبطش ومشى
زى وفي عدل انقضاء من المنافع نظر طاهر لأنه من الأجرام ولذلك قال م ر في شرحه
وهي أي المنافع ثلاثة عشر (قوله في عقل) قال الشيخ عميرة قدمه لأنه أشرف
المعاني اه سم والأصح أن محله القلب لآية لهم قلوب لا يفقهون بها كما في جبروله
انصال بالذماغ وقيل محله الدماغ وله اتصال بالقلب وهو عرض خاص بالأذن والجن

فقطت على أبعاضها فان اختلف بقطعها مجرى البول فالأكثر من قسط الدية وحكومة فساد
المجرى ذكره في الروضة كأصلها (كبعض ما رن وحلته) ففيه قسطه منها لامي الأنف والندى ❖ (فصل)
في موجب إزالة المنافع (تجب دية في) إزالة (عقل) غير زى وهو ما يترتب عليه الذكايين المجرى البقي ذلك فم ان ربي
صوده تعذر أهل الخبرة

في مدة يظن أنه يعيش اليها انتظر (٥٢٧) فان مات قبل العود وجبت الدية كبصرو مع وفي بعضه ان عرف

قدره قسطه والا فمكومة أما
العقل المكسب وهو ما به
حسن التصرف فيه حكومة
ولا زاد شيء على دية العقل
ان زال بما الارش له كأن
ضرب رأسه أو اطمه (فان
زال باله اارش) مقدراً وغير
مقدر (ووجب مع دية)
وان كان أحدهما أكثر لها
جناية أبطلت منفعة ليست
في محل الجناية فكانت كالو
أو ضمه فذهب سمه أو بصره
فلو قطع يديه ورجله فزال
عقله ووجب ثلاث ديات
أو أو ضمه في صدره فزال
عقله فدية وحكومة (فان
أدعى) ولي الجني عليه (زواله)
بالجناية وأنكر الجاني (اختبر
في غفلاته فان لم ينتظم قوله
رفع له أعطي) الدية (بلا
حلف) لان حلفه ثبت
جنونه والجنون لا يحلف
فان اختلفا في جنون منقطع
حلف زمن افاقته (والا)
بأن انتظما (حلف بمان)
في صدق لاحتمال صدور
المنتظم اتفاقاً أو جراً على
العادة والتصریح به زمان
زباد في الاختبار بان يكرر
ذلك الى أن يقبل على الظن
صدقه أو كذبه ولو أخذت دية العقل أو غيره من بقية المعاني ثم عاد

والملاشكة وهو كل مشكك لا تواطى وتفاوته في افراده كما في البرماوى (قوله
في مدة) أى بحيث لا تستغرق العمر اه حل (قوله فان مات) أى في المدة المذكورة
(قوله وجبت الدية) وفارق سن غير المنفور اذ مات قبل عودها بأن من شأنها العود
(قوله كبصرو سمع) تنظير في وجوب الدية اذ مات الجني عليه قبل عودها وانظر
لم خص هذه الثلاثة أى العقل والبصر والسمع بهذا الحكم دون بقية المعاني وانظر
حكم ما لو مات الجني عليه قبل عود البطش أو اللبس أو الذوق أو غيرها في مدة
قدرها أهل الخبرة لعودها فانه يرجع اليهم في تقديرها في سائر المعاني كما سيذكره
في السبع بقوله ويحس مثله في توقع البصر وغيره والظاهر ان حكمها كذلك لدخولها
تحت الكاف في قوله كبصرو (قوله ان عرف قدره) قال الشيخ عميرة هذا بناء على
تحريره وقد منعه الماوردى قال وانما ينتقص زمانه بأن يمين يوماً ويعقل يوماً اه
وعبارة الروض وشربه وفي ازالة بعضه بعض الدية بالنسب ان انضبط زمان كالوكان
يمين يوماً ويقيم يوماً أو غيره بأن يقابل صواب قوله وفعله بالمثل منى وتعرف النسبة
بينهما الخ وعبارة شرح م ران عرف قدره أى بالزمن أو بمقابلة المنتظم بغيره (قوله
أو غير مقدر) وهو الحكومة حل وقوله ووجب أى الارش (قوله وان كان أحدهما)
أى الارش والدية ولو كان ذلك الارش غير مقدر وظاهره ان ارش غير المقدر رأى
حكومته تكون أكثر من دية النفس فينا في ماسياتى في المتن قريباً من قوله ولا تبلغ
حكومة ما لا مقداره دية نفس أى فضلا عن كونها تبلغ أكثر منها اللهم الا أن يصور
بما اذا جنى على محلات لكل محل حكومة فيجبت الحكومات فبلغ واجبها أكثر
من دية النفس وماسياتى خاص بحكومة واحدة شيئاً (قوله كالو ارضه الخ)
حيث يجب مع الدية ارض موضحة حل (قوله فان أدعى ولي الجني عليه) عبارة
م ران أدعى بينا أنه للمفعول اذ لا تصح الدعوى من الجنون وانما تسمع الدعوى من
ولييه أو للفاعل وحذف العلم به اذ من العلوم ان الجنون لا يصح منه ذلك بل وليه
فسقط القول بتعين الاول وخرج بزواله نقصه فيحلف مدعيه اذ لا يعلم الا منه اه
وهذا أولى من قول الشارح فان اختلفا في جنون الخ (قوله اختبر في غفلاته) ان لم
يكذبه الحسن فان كذبه لم تسمع دعواه كأن كانت تلك الجناية لا تزليه عادة فيعمل
على موافقة قدر كونه بقلم خفيف شرح م ر (قوله فان اختلفا) هو مفهوم قوله
زواله (قوله بهذا) أى بذكر الانتظام أو عدمه منه (قوله صدقه) أى صدق وليه لانه
المدعى (قوله من بقية المعاني) بخلاف سائر الاجرام لا تسقط ديتها بعودها الا
سن غير المنفور وسيل الجلد اذا ثبت والامضاء اذا التعم م رسم على حجر وقياس مامر

استردت (و) ببديدة (في) ارالة (مع) خبر اليه في بذلك ولانه (٥٢٨) من المنافع المقصودة في سماع كل من

أذنيه نصف دية (و) في ارالته
(مع أذنيه دستان) لان
السمع ليس في الاذنين كما
(ولو ادعى) المبنى عليه (زواله)
وتكرر الجاني (فانزعج)
لصباح) مثلا (في غفلة)
كروم (حلف بان سمعه)
ما لا احتمال أن يصحكون
انزعجه اتفاقا وذكر القليل
من ريادة (والا) أي وان لم
ينزعج (فدفع) يحلف
لا احتمال تجلده (و) ياخذ دية
ولا بد في اعتقاده من تكرار ذلك
الى أن يغلب على الظن صدقه
أو كذبه ولو توقع عوده بعد
مدة قدرها أهل الخبرة انظر
وشروط الامام أن لا يظن
استمرارها العمر وأقره الشيعان
ويجوز مثله في توقع عود
البصر وغيره (ان نقص)
السمع من الاذنين أو أحدهما
(نفسه) أي انقص من الدية
(ار عرف) قدره بأن عرف
في الاول أنه كان يسمع من
موضع كذا صار يسمع من
دونه وبأن ينفذ في الثانية
العيلة ويضبط منتهى سماع
الانحرى ثم يعكس فان كان
الغياوت نصف واجب
في الاول نصف الدية وفي

في سن خير المنعور من وجوب حكومة اذ بقي شين بعد عودها انه اذ بقي شين بعد
عود الجلد وجبت حكومة س ل (قوله استردت) على ذلك بان ذهابها كان
مظنونا أي بعودها بان خلف الظن وقضيته انه لو أخبر بذهابها معصوم لم تسترد
لان عودها جبرئيل فمدة فليراجع ع ش على م ر (قوله وتجيب دية
في ارالة سمع) وعلى وجوب الدية هنا حيث لم يشهد بخبر ان بقاءه في مقوره ولكن
ارتقى أي اقتصد ما امر الاذن والآن حكومة لاديه ان لم يرج زوال ذلك والاشياء
شرح م ر والسمع اشرف من البصر عندنا كثر الفقهاء لانه يدرك به من الجهات
وفي الضوء والظلمة ولا يدرك بالبصر الا من جهة المقابلة وبواسطة من ضياء أو شعاع
وقد ذكر السمع في الآيات والا حاديث يقتضي أمثلية وهو المعتمد وروى قال اكثر
المستكملين بتفضيل البصر عليه لان السمع لا يدرك به الا السموات والبحر يدرك به
الاجسام والالوان والميات قلما كانت تعلقاته أكثر كان أفضل س ل ورد م ر
في شرحه بان كثرة هذه التعلقات فوائد دينوية لا يعول عليها الا ترى انه من جالس
أمام فلك انما صاحب جبراماتي وان تمتع أي الامم في نفسه بتعلقات بصره وأما
الاعى في غاية السكمال الفهمي وللم الدوقي وان نقص تمتعه الدينوى اه وقوله
لا يعول عليها هذا موع فانه يترتب على ادراكها التفكير في معنوعات الله تعالى
الديعية البصية المتفاوتة وقديكور نفس ادراكها طاعة كشاهدة فخور الكعبة
والصنف في فوائد الابصار مشاهدة ذاته تعالى في الاخرة وفي الدنيا ايضا كما
وقع له صلى الله عليه وسلم ليلة المراج ولا أجل من ذلك فليتنامل اه سم على جبر
أقول ويرد بان ذلك كله انما منديه ويكون فاه ما بعد معرفة الرسول صلى الله عليه
وسلم ومعرفة الامور الشرعية المتلفات منه وذلك انما يعرف بالسمع اه ع ش على
م ر قال الرشيدى ولا يفي ان ما ذكره سم لا يتوجه منه على الشارح كخبر
لانها انما ادعيان أكثر تعلقات البصر دينوية وهذه مما لا يخفى عليه ولم يدعيان
جميعها دينوى حتى يتوجه عليهم ما للعرض بمرئيات المدكورة (قوله وفي سماع كل
من أذنيه الخ) أي لانه عدد السمع فنه واحد وان العدد في منفذ بخلاف ضوء
البصر اذ تلك الضيعة متعددة وعملها الخدقة بل لان ضيه نقصانه بالمغذ أقرب
منه بغيره اه شرح الروض اه سم (قوله فدفع يحلف) قال الماوردى ولا بد
في يمينه من التعرض لذهاب سمعه بجناية الجاني لجواز دابه بغير جنايته س ل وم ر
(قوله قدره أهل الخبرة) أي اثنان م ر فان مات قبل فراغها أخذت الدية
ع ش (قوله قرنه) بفتح القاف أي المماثل له في السن وأما يكسر ها قال كثر ما

الثانية ربها (والا) أي وان لم يعرف قدره بالنسبة (فمكورة) فيه (باجتهاد قاض) لا باعتبار
سمع قرنه الموقل انما علم قدره ما ذهب من سمعي دل الماوردى صدق بيمينه لانه لا يعرف الا من جهة

(م) فيه دية في سم كل مهر نصف دية ولو ادعى زواله فان بسط الطبيب رعبس لحيث خلف ثمان والافذع
 وبأخذ دية وان تهر وعرف (٥٢٩) قدر الرائل فسطه والافضكمه وذكركم دعوى الزوال والنقص

فيمن زيادتي (وضوء) انه و
 كالسمع ايضا في امر (و) لكن
 (لوفقا عينه لم يزد) على
 الدية دية أخرى بخلاف
 ازالة اذنيه مع السمع لئلا
 (وان ادعى زواله) أي
 الضوء وانسكرا الجاني (سئل
 أهل خيرة) فانهم اداؤفوا
 الشخص في مقابلة عين
 الشمس ونظروا في عينه
 عرفوا ان الضوء ذاهب أو
 قائم بخلاف السمع
 لا يرجعون فيه اذ لا طريق
 لهم الى معرفته (ثم) ان لم
 يوجد أهل خيرة أو لم يكن لهم
 شيء (امتنن بقريب نحو
 عقرب) كدبده من عينه
 (بقنة) ونظر أينزعج أم لا
 فان انزعج حلف الجاني
 والا فالجني عليه وتفيد
 الامتنان بعدم ظهور شيء
 لهم هو ما جل عليه البلقيني
 ما في الروضة وأصلها اذ فيها
 نقل السؤال عن نص الام
 وجباعة والامتنان عن
 جماعة ورذا الامر الى خيرة
 الحاكم بينهما عن المتولي
 والاصل جرى على قول
 المتولي وطريق معرفة قدر
 النقص فيما لو نقص ضوء

في الشعاة مثلا ل ودي (قوله كنتم) وضوء فانهما مثل السمع في ما ذكره
 من الاحكام الاربعة المذكورة فيه فوجب الدية في كل منهما ولو ازيل كل منهما مع
 محله وجبت ديتان ولو ادعى زوال كل امكن ولو نقص كل منهما وجب القسط وهذه
 الاربعة مسئلة في الشم وان كان الشارح لم يذكر الثاني منها وهو انه ان زال مع
 الانف وجب ديتان وغير مسئلة بجعلتها في الضوء لان الثاني لا يصح فيه وهو
 وجوب ديتين بزواله مع محله ولذلك استدرك عليه فقال ولا يمكن لوفقا عينه الخ
 (قوله منقر) بوزن مجلس ثقب الانف وقد تكسروا الميم اتباعا لكسرة الحاء كما هو
 منتن وهما نادران لان مفعلا ليس من المشهور انتهى مختار وفي القاموس نه
 يجوز فتحها وضما ومغورا كمنفوع ش على م ر (قوله وعسس) بالتحقيق
 واتشدريد مختار ع ش (قوله وذكر حكم الخ) أي ذكره في ضمن التشبيه لانه كما
 تقدم يفيد أمورا اربعة وهذا ان اتان منها تشبيه لواعشاء بأن جني عليه فصا به صره
 نه بار فقط لزمه نصف دية توزع ما على ابصاره ليلالونه اراوان أخفشه بأن صار بصير
 لا لا فقط لزمته حكمه على ما في الروض وأقره شارحه وهو مشكل بما قبله انه ان
 يفرض بأن عدم الابصار لا يدل على نقص حقيق والضوء اذ لا معارض له حيث
 بخلاف عدمه نه ارا فانه لا يدل على ذلك بل على ضعف موه عن أن يعارض ضوء
 النهار فلم يجب فيه الا حكمه شرح جرع ش على م ر (قوله لم يزد) انكر
 لوفقع الحدة مع ذلك وجب لها حكمه شيئا وسم واهل المرامنه انه تلغ القهوه
 التي تنطبق على الاجفان (قوله دية أخرى) أي بل زاد حكمه (قوله لئلا
 أي من ان السمع ليس في الاذنين ع ش (قوله ولو ادعى زواله الخ) معطوف
 على الاستدراك فهو واستدراك الشايع على ما اقتضاه التشبيه من أن أهل الخبرة
 لا يستلون في زواله كما لا يستلون في الشم والسمع (قوله سئل أهل الخبرة) أي اتان
 منهم ع ش (قوله بخلاف السمع) ومثله الشم في أنهم لا يرجعون فيه كما في شرح م ر
 (قوله اذ لا طريق لهم في معرفته) ولا ياتي ذلك ما من التحويل على اخبارهم بقاء
 السمع وقره في تقديرهم مدة العود لانه لا يلزم من ان لهم طريقا الى بقائه الدال
 عليه نوع من الادراك أو عوده بعد زواله الدال عليه الامتنان ان لم طريقا الى
 زواله بالكلية اذ لا علامة عليه غير الامتنان فعلم به دون سؤالهم شرح م ر (قوله
 ان لم يوجد أهل خيرة) أي بأن فقدوا وانقر ما ضابط ان فقد هل من البلد فقط أو من
 مسافة التقصير أو العدوى أو كيف الحال فيه فناروا الا قرب الثاني فلا يرجع ع ش
 على م ر (قوله ما في الروضة) وأصلها الذي فيها كما ذكره بعد ثلاثة نقول جمع نقل

غير ان نصب ويوفع شخص ١٣٣ في موضع يراه ويؤمر بان يتابعه - قوله ولا آراء
 فتعرف المسافة ثم تعب بالحيطة وطاق العيلة

والذي يعمل على التقييد المذكور انما هو نية او هو نقل الامتحان أي فيقيد بما اذا لم
يتبين لاهل الخبرة شيء والا فيقدم سؤالهم عليه أي على الامتحان وأما النقل الاول
والثالث فلا يصح تقييدها بما ذكر كما هو ظاهر حال واينظر ما موقع قوله اذ فيها نقل
السؤال الخ فالظاهر ان يقتصر على الثاني فيقول أو يهما نقل الامتحان عن جماعة
واعلم ذكر الاول والثالث زيادة فائدة وتوهم لا لالتبيه على ما جرى عليه الاصل وهو
النقل لثلاث تأمل (قوله في ضبط الخ) فلما أبصر بالاصححة من مائتي ذراع وبالعليلة من
مائة ذراع فوجه النصف كما في أصل الروضة زى (قوله وتجب دية في ازالة كلام)
وفي احداث عجلة أو نحو تمة حكومة وهو من اللسان كالبطش من اليد فلا تجب
زيادة لقطع اللسان وكون مقطوعه قد يشككم نادر جدا لا يعول عليه ويأتي هنا
في الامتحان وانتظار العود ما مر شرح م ر وقول م ر وهو أي الكلام وقوله من
اللسان من فيه وفيما بعده بمعنى اللام (قوله وان لم يحسن الخ) كان يحجز عن
بعضها خلقا أو بأفة سماوية كما في المنهاج ويدل عليه ما بعده (قوله لثلاث تضاعف
الغرم الخ) قضية انه لا أثر لجناية الحرب لانها كالآفة السماوية والاوجه عدم
الفرق شرح م ر أي عدم الفرق بين الحرب وغيره أي في تأثير الجناية والتعليل
المذكور جري على الغالب اه وبوخذه منه بالاولى ان جناية السيد على عبده
كالحر في وكتب أيضا قوله والاوجه الخ لم يبين حلة الاوجه وقياس نظائره
من ان الجناية الغير المضمونة كالآفة اعتماد الاول كما هو مقتضى التعليل وبعبارة
عبر وقضية أي التعليل بما ذكره الشارح انه لا أثر لجناية الحرب وهو متجه
وان قال الاذرى لا أحسبه كذلك ع ش على م ر (قوله على ثمانية وعشرين
حرفا) هذا ان أحسنها كلها والابان أحسن البعض دون البعض فالمرجع عليه
ما أحسنه دون غيره اه م ر وأسقطوا لالتصكها من الالف واللام واعتبار
الماوردي لها والصفة للالف والمهزة مردودا ما الاول فلما ذكر واما الثاني فلا ن
الالف تطلق على أهم من المهزة والالف الساكنة كما صرح به سيديويه فاستغنوا
بالمهزة عن الالف لا بدراجها فيها شرح م ر (قوله عربية) احتراز بالعربية عن
غيرها فلو كانت لغته غيرها وزع على حروف لغته وان كانت أكثر لوتسكلم بلسنتين
وزع على أكثرهما م ر ولو أذهب حرفا تعدله حروف لم يكن يحسنها ويجب للذات
قسطه من الحروف التي يحسنها قبل الجناية ولو قطع نصف لسانه فذهب نصف
كلامه فاقص من الجاني فلم يذهب الا ربع كلامه فلم يعنى عليه ربع الدية ليم
حتم اذا اقتص منه فذهب ثلاثة أرباع كلامه لم يلزمه شيء لان سرية القصاص

ويؤمر النقص بأن يقرب
راجعا الى أن يراه فيضبط
ما بين الساقين ويجب
قسطه من الدية (و) يجب
دية (في) ازالة (كلام) قال
اهل الخبرة لا يعود (وان لم
يحسن) ما حبه (بعض
حروف) لا نه من النافع
المقصود (لا) ان كان عدم
احسانه لذلك (بجناية) فلا
دية فيه لثلاث تضاعف الغرم
في القدر الذي أزاله الجاني
الاول (وتوقع) الدية (على
ثمانية وعشرين حرفا عربية
في) ازالة (بعضها قسطه)
منها في ازالة نصفها نصف
الدية

وفي كل حرف ربع سبعة الـ (١٣١) الكلام يتركب من جميعها هذا ان بقي في الباقي كلام

مهدرة سـ ل (قوله ربع سبعة) لانه اذا نسب الحرف لثمانية والعشرين حرفا كان ربع سبعة او ربع سبع الدية ثلاثة اربعة واسباع بعير الكامل ويؤخذ لغيره بالنسبة كما في حل (قوله لان الكلام الخ) حلة للتوزيع وقوله هذا أي وجوب القسط (قوله ولو قطع نصف لسانه الخ) قال البلقيني اطلاق ذهاب ربع الكلام ونصفه مجازا والمراد ذهب ربع أحرف كلامه أو نصف أحرف كلامه لان الكلام الذي هو اللفظ المهيئة ثمة يحسن السكوت عليها لا توزع عليه وإنما التوزيع على حروف العجاء وتبع المنصف كغيره في هذه العباد الشافعي والاصحاب ونهت على ذلك لثلايفهم منها غير المقصود وشو برى (قوله اعتبارا بآ كثر الامرين) اذ لو افرد لكان ذلك واجبه فدخل فيه الاقل شرح مـ ر (قوله المضمون كل منهما بالدية) ظاهر هذا التعليل ان لسان الاخرس فيه دية والراجع ان فيه حكومة لان النطق هو المتبريد عليه انه لو قطع بعض لسانه ولم يذهب شيء من كلامه انه لا يجب قسطه من الدية وانما يجب الحكومة على الاصح لثلاث ذهاب الجناية هـ د را ولو قطع طرف لسانه فذهب الكلام منه لزمته دية كاملة اعتبارا بالنطق وانما وجب النصف فيما اذا قطع نصف اللسان فذهب ربع الكلام لان الجناية على النصف الجرمي قد تحقق وقاعدة الاجرام ذوات المانع ان يقسط على نسبتهم انرجعنا لهذا الاصل سـ ل وشو برى وفي قل على الجلال ما نصه قوله المضمون مكمل منهما بالدية أي الكلام واللسان بوصف النطق فيه فلا ينفك ما مر من أن في لسان الاخرس حكومة ولذلك لو ذهب نصف كلامه بجناية على اللسان بلا قطع ثم قطعه آخر وجبت عليه دية كاملة (قوله نصف دية) مقتضى كون اللسان وحده فيه الدية والكلام وحده فيه الدية انه تجب دية كاملة فليست بوجه ذلك وقد يوجه بأن اللسان لا تجب فيه الدية الا اذا كان لناطق ولو بالقوة كما روى يلزم منه وجود الكلام وفي لسان الاخرس حكومة فالكلام هو المتبريد تامل (قوله لغير زيد) وهو تابعي مـ ر وقد اشتهر فصار اجماعا سـ كوتيا (قوله عن التقطيع) وهو اخراج كل حرف من مخرجه والترديد تكريرا للحروف وبعبارة عـ ش على مـ ر لعل المراد بالتقطيع تـ بـ يـ بعض الحروف المختفة عن بعض والترديد الرجوع للحرف الاول بان ينطق به ثانيا كما نطق أولا هـ (قوله وفي ازالة الذوق) بأن لا يفرق بين حاله وحامض ومر ومالح وعذب مـ ر والذوق عند الحـ كـ كما قوة منبهة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها المطعوم بمخالطة لعاب الفم بالمطعوم ووصولها للعصب وعند اهل السنة أن الادراك المذكور بمشيشة الله زى (قوله وفيها) أي الاسنان

وذ كـ حكمه عند معرفة قدره من زيادتي (و) تجب دية (في) ازالة (مضغ) لانه المفعة العظمى للاسنان وفيه الدية فكذا منعتهم كالبرصع البين وان نقص فحكمه مـ مـ ر (و) في ازالة لغة (جامع) بكسر صـ لـ بـ ولومع بقاء النبي وسلامته الذي

(وقوة مادي) قوة (جبل) رفته احبال لانها من الماد المفسدة ولولا تلك الحبال لذهاب الجماع صدق الجني عليه
بينه لانه لا يعرف الامنه (و) في (افضائها) أي المرأة (١٢٣) من زوج أو غيره بوطى أو غيره (وهو رفع

الدية أي للآستان لادية النفس فلا اعتراض وقوله كالصريح العينين أي ان المنفعة
العظمى للعينين هو البصر وليس المراد ان العينين فيهما الدية لما مران عينى الاعى
ليس فيهما دية شوبرى فاندفع اعتراض زى بقوله هذا التعليل انما يقصده على المرجح
في واجب الآستان وهو دية النفس بازالتهما كاله الاعلى الراجع وهو ان الواجب
في كل سن نصف عمر دية الجني عليه وانها بهذا الاعتبار تزيد بمجموعها على دية
النفس (قوله وقوة جبل) أي في الاثنى (قوله وقوة احبال) صريح في البسيط بان
قوة الاحبال هي قوة الامناء وظن الرافعي تغيره بما ذكر بكل منهما فالمراد من ابطال
قوة الامناء ابطال قوة دفعه الى خارج مع وجوده في محله كما صرح به صاحب التبيين
اه س ل والمراد بابطال قوة الاحبال أن يفعل به فعلا يفسد منه بحيث لا تقبل
كما قاله عن وان كان يخرج منه للمنى وفسر ابطال قوة الامناء بما تقدم كونها
مقارن (قوله وفي افضائها) واقصاها المصنف على الدية يشعر بانها لو كانت
بكر تدخل أرض بكارها وهو كذلك في الاصح زى (قوله وعلى الاول الخ) دون كلام
الماوردي فليس مكررا قال مر ولوالنعم وعاد كما كان فلا دية بل حكمه وفارق
الضام الجماعة بان المدارسالة على الاسم ومنها على قوات المتصود وبالعود لم يمت اه
(قوله فلما زال الحاجزين) فترجع على كلام المنولى والمعتد وجوب دية وحكومة
ع ش والمراد بالحاجزين في كلامه ما بين القبل والدير وما بين حجر البول
ومدخل الدكر وكما به ظن ملو فعل الافضاء من وجبت دينان (قوله فان لم يكن وطء
الابه) لضيق من غدا وكبر آله زى فاذا وطئها حينئذ مات فاذا كان ذكرا يفلى
منها عا لافعل به القود والافضائه عد كافي شرح الروض (قوله ولا يلزمها تمسكه)
بل يحرم عليها شوبرى (قوله فلا شيء عليه) أي وان طلقها قبل الدخول أو فسخ
العقد منها أو بهيها فلا يجب شيء المصحح ولا زائد على المصنف في الطلاق ولا أرض
البكارة ولو ادعى انه اذناها بغير ذكر وادعت انه ازالها بذكركه صدق بينهما كافي
البهجة على ع ش مر (قوله وان أخطأ الخ) قد يشعر بتعريض ذلك شوبرى ول بعضهم
اذا كان في ازالتهما غير الذكركه مشقة عليها كثر منها بالذكركه والافلا ع ش على
م ر (قوله أو غيره) بغير ذكركه فكم حكومة أي وان اذن الزوج ونظاها وان عجز عن
افضائها وأذنت وهي غير رشيدة وهو ظاهر منبته له فانه يقع حكمها اه وقال
بعضهم وينبغي أن تكون الرشيدة كغيرها لان اذنها في اطلاق ما يستحقه غيرها
لقوة اقل ومنه ما يقع ان الشخص يهز عن ازالة بكارة زوجته فيأذن لامرأة مثلا
في ازالة بكارتها فيلزم المرأة المأذون لها الارش أي الحكومة لان اذن الزوج

ما بين قبل ودير) فان لم
يستملك الفاسط فحكمه
مع الدية وقيل هو رفع ما بين
مدخل ذكر ومخرج بول
وهو ما يجزم به في الروضة
كما ماها في باب خيا والتمكاح
فان لم يستملك البول
فحكمه مع الدية فعلى
الغير الاول في الثاني
حكمه وعلى الثاني بالعكس
وقال الماوردي وعلى الثاني
تجب الدية في الاول من باب
أولى وعلى الاول تجب في
الثاني حكمه وجمع المنولى
ان كلامهما افضاء موجب
للاية لان التمتع يختلف بكل
منهما ولان كلامهما يجمع
امساك الخارج من أحد
السيلين فلما زال الحاجزين
لزمه دينان رخرج بافضائها
افضاء اثنى فيه حكمه
لادية (فان لم يكن موطى
الابه) أي بالافضاء (فليس
لزوج) وطئها لافضائه الى
الافضاء المحرم ولا يلزمها
تمسكه (ولو ازال) الزوج
(بكارتها) ولو بلا ذكركه (فلا
شيء) عليه لانه مستغنى
لارالتها وان أخطأ في طريق
الاستيفاء بنخبة أو نحوها

(أو) ازالها (غيره بغير ذكركه فكم حكومة) ثم ان ازالتها بكبر وجب القود (أو به) أي بذكركه (وعذرت) لا يسقط
بشبهة منها أو نحوها كما كبراه وجنون

(فهو مثل نيا وحكومة) فان كان بزنا بمطاعته او هي حرة فتهدر (و) تجب دية (في) ازالة (بفلس و) ازالة (مثنى) بان ضرب يديه فزال بطشه (٢٣٣) او صلبه فزال مشيه لان من المانع المقصودة (وتقص كل) منهما

(ك) نقص (سمع) فبما
فيه وفي تعبيره بما ذكر
زيادة على قوله وفي تعدد
حكومة كما علم بممار (ولو
كمر صلبه فزال مشيه وجاءه
(أو) مشيه (ومنه فدينان)
لان كلامهما منتهون بديه
عند الانفراد فكذا عند
الاجتماع (فرع) في اجتماع
جانيات على اطراف واطراف
في شخص واحد (فصل
ما يوجب ديات) من ازالة
الطرف وتطائف (فصل
منه) سرية (أو) حزة الجاني
تصل (اندمال) من تحصره
(واقعد الحز والوجب عدا
أو غيره) من خفا أو شبه عدا
(قدية) للنفس ويدخل فيها
ما عداها من المويجات لانه
صار نفسا ودية النفس في
صورة الحز وجبت قبل
استقرار بدل ما عدا النفس
فيدخل فيما بدله كالسراية
وقولي منه أولى من قوله سرية
لأن دية له لو مات من بعضه
بعد اندمال البعض الآخر
لا يدخل وجبه في الدية
وتخرج بما بعده ما لو حزه غير

لا يسقط عنها الضمان لا يقال هو مستحق للازالة فينزل فعل المرأة منزلة فعله
لأننا نقول هو مستحق لها نفسه لا بغيره انتهى ع ش على م و (قوله وحكومة)
ولم تدخل الحكومة في المهر لانه لاستيفاء منفعة البضع وهي لازالة تلك الجلدة فيها
جهتان مختلفتان لمكان قد يشكك عليه دخول أرش البكارة في دية الانضاء
اذا كان المقضي غير الزوج وقد يجاب بانها جهة ودوازالة المانع اذ كل منهما
من جلته شوبرى (قوله وهي حرة) فان كانت أمة فعليه أرش بكارتها حل لانه
لغوات جزء من بدنها وهي للسيد ولا مهر لها اذ لا مهر لبني س ل (قوله وازالة
مثنى) ويتعين من ادعى ذهاب مشيه بأن يفجأ به لك سيف فان مشى علما
كذبه والاحلف واخذ الدية س ل (قوله فرع) ترجم كالمهر بالفرع لانه مبني على
أصل سبق وهو وجوب الدية في ازالة الاطراف وازالة الدامع سم ويجمع
في الانسان سبع وعشرون دية بل أكثر كما علم بممار نرج م و (قوله فمات منه)
أى من جميعه أى جميع ما يوجب الديات وعبارة شرح م و ازال اطرافا م و أدنى
ويدين ورجلين واطراف كفعل وسمع وتم فمات سرية م و جميعها كما بأمله وأما
اليه بالفاء فلا اعتراض عليه قدية وخرج بجميعها اندمال بضمها فلا يدخل واجبه
في دية النفس اه وقال الرشيدى قوله من جميعها يعنى مات قبل اندمال شي منها
وان كان المرب انما ينسب له بعض ما بدله المفهوم الآتى وشرح بهذا والده في
حواشى شرح الروض اه بالحرف (قوله قبل اندمال) انظر ما معنى الاندمال
في المطائف وكذا السراية فيمار رشيدى أقول معنى السراية هي سائر ما عدا الماهو معنى
اندمالها الدوم من الماهو ومجاز فيهما (قوله قدية النفس الخ) لو صدر مثل ذلك
في حيوان غير آدمي ثم مات سرية أو قتله قبل الاندمال وجبت قيمته يوم الموت
ولا يسقط شيء من أرش أعضائه لان الغائب على جنائيات الآدمى التبدل الذى
لا يعقل معتاده فله الشجر عز الدين في القواعد اه سم وقل على الجلال (قوله
ويدخل فيها) أى في النفس كما ل عليه تعالى به بقوله لانه صار نفسا أى لان الجانية
على ذلك صارت جنابة على النفس (قوله لانه) أى ما عداها (قوله وجبت قبل
استقرار الخ) لانه انما يستقر بالاندمال وقوله كالمراية أى كان السراية يدخل
فيما بدله ما عداها (قوله بما بعده) أى بعد قوله لانه وهو قوله أو حزه الخ (قوله
والموجب) أى للدية من ازالة الاطراف والمعانى (قوله والحكم في الثالثة) قدم

الجاني أو حزه الجاني لكن بعد ١٣٤ يجب ان الاندمال أو قبله واختلف حكم الحز والوجب بان حزه
عدا أو كان الموجب خطأ أو شبه عدا وعكسه أو حزه خطأ أو كان الموجب شبه عدا وعكسه فلا يدخل ما عدا النفس
في الاختلاف الاول والاولى في الثانية وان تكرر بدل ما عدا النفس قبل وجوب ديتها في الثانية

تعليلها على تعليل الثانية للاختصار بحذف المضاف الذي هو اختلاف ولو أخره
 لاحتاج الى ذكره تأمل (مفصل في الجناية) أي في واجب الجناية
 التي لا تقدر لارتداد الجناية على الرقيق (قوله يجب حكومة) سميت حكومة
 لتوقف استقرارها على حكم الحاكم أو المحكم بشرطه اهـ م وهو كونه مجتهدا
 أو قد قاض ولو قاضى ضرورة عس على م قال قل حتى لو وقعت باجتهاد
 غير عالم تعتبر كذا ما لو وفيه نظرا لانه يبعد أن يقال بعدم وقوعها الواقع لودفعها
 الجاني أو أخذها المجني عليه منه بلا حاكم على أن في دخولها فيها نظرا لان المشتري
 فيها النسبة التي مرجعها لاهل الخبرة لا الى الحاكم نعم يوقف ما لا نسبة فيه على
 الحاكم كما سيأتي في نحو أغلة لها طرفان أو إذا لم يوجد نقص اهـ قل عس على
 م ر وقوله على حكم الحاكم أي وذلك لانها تقتضي فرض الحرقة قابضاته وتعتبر
 قيمته ثم ينظر اقدار النقص ويؤخذ بنسبته من الدية وهذا انما يستقر بعد معرفة
 القيمة من المقومين اهـ (قوله فيما يوجب مالا) احتراز به عما يوجب تعزيرا كازالة
 شعرا لجال به كابط أو عانة أو به جال ولم يفسد منبته كطحية فان أفسده فالارش
 لا يقال ازالة طحية المرأة لجمالها فيقتضي ان لا يحكم حكومة فيها لانه قول طحية المرأة
 تكون جمالا في عبد يترتب بها جنس اللحية فيه جال فاعتبر في طحية المرأة بخلاف
 شعرا لابط ونحوه فلا يكون جمالا أصلا بل الجمال في ازالته لكل أحد من ملخصا
 واعلم انه لا يجب في الشعور قود لعدم انضباطها كافي م ر (قوله وهي جزء) أي من
 الدية (قوله نسبة ما نقص) منصوب على نزع الخافض أي كنسبة ما نقص ويجوز
 رفعه على تقدير الكافي أيضا قال زي ويستثنى من اعتبار النسبة ما لو قطع أغلة
 لها طرفان ففيها دية أغلة وحكومة ولا يعتبر فيها النسبة بل يوجب فيها الحاكم
 ما يؤذي اليه اجتهاده وعبارة شرح م ر وقد لا تعتبر النسبة كأن قطع أغلة لها
 طرف رائد فيجب دية أغلة وحكومة للرائد باجتهاد الحاكم وانما لم تعتبر
 النسبة لعدم إمكانها وقوله اليها أي الى قيمته سليمان قبل الجرح وقوله بعد
 البرء لم يذكره في المنهاج وهو طرف لقيمته كما تدل عليه عبارة م ر ويحتمل
 تعلقه بنقص كما تدل عليه قول المصنف فان لم يبق بعد البرء نقص وعبارة شرح
 م ر وانما يقوم المجني عليه لمعرفة الحكومة بعد الاندمال اذ الخيانة قبله قد تسرى
 الى النفس اهـ (قوله بفرضه) متعلق بقيمته وقوله بصفاته حال من الهاء بفرضه
 حال كونه معصوبا بصفاته (قوله وتقدر طحية امرأة) فالأخوذ انما هو في مقابلة
 فساد المنبت لافي مقابلة ازالة الشعر لانه لو أزال طحية رجل ولم يفسد المنبت

(فصل) في الجناية التي
 لا تقدر لارتدادها أو الجناية
 على الرقيق (يجب حكومة
 فيما) يوجب مالا (لا مقدار
 فيه) من الدية ولا تصرف
 نسبته من مقدار فان هرفت
 نسبته من مقدار بان كان
 بقربه موصفة أو جاتفة وجب
 الاكثر من قسطه وحكومة
 كالم (وهي جزء نسبته لدية
 نفس نسبة ما نقص) بالجناية
 (من قيمته) اليها (بعد البرء
 بفرضه رقيقا بصفاته) التي
 هو عليها اذ الحر لا قيمة له فلو
 كانت قيمته بلا جناية عشرة
 وبها تسعة فالنقص العشر
 فيجب عشر الدية وتقدر طحية
 امرأة أو طيت ففسد منبتها
 طحية عبد كبير يترتب بها

(فان لم يبق) بعد البرء (نقص) لافي فيه ولا في قيمته (اعتبر قرب نقص) فيه من حالات نقص قيمته (الى البرء) فان لم ينقص الاحمال سيلان الدم ارتقى اليه واعتبرنا (٥٣٥) القيمة والجراحه سائلة فان لم ينقص اصلا فليل يعزف فقط

الحاقا ليجرح بالاعلم والضرب للضرورة وقيل يفرض القاضى شيئا باجتهاده ووجه البليغى (ولا تبلغ حكومة ماله) (أرض) (مقدر) كيدورحل (مقدرة) مثلا تكون اجمالية على العضو مع بقاءه مضمونة بما يضمن به العضو نفسه تنتقص حكومة الاغنة بجرحها أو قطع ظفرها عن دينها وحكومة جرح الاصابع بطوله عن دية (ولا) تبلغ حكومة (مالا) مقدرة كنفذ وعقد (دية نفس) وان بلغت أرض عشر ومقدر أو زادت عليه (و) دية (متبوعه) كأن قطع كذا بلا اصابع فلا يبلغ حكومتها دية الاصابع (فان بلغت) شيئا من الثلاث المذكورات (نقص فاض شيئا) منه (باجتهاده) لئلا يلزم المخدور السابق وذكره فى الثانية مع ذكر الثالثة من زيادتي (واللشويح لا للتخير) قال الامام ولا يكتفى بنقص اقل متول وكلام السوردي يقتضى اعتبار المتول وان

لا يجب شيء الا انه مزير لان الشعور لم يقدر والمسا شيئا مثل الجراحات وايضا تقدم انه لو قلع من غير متعور ولم يفسد منبتها لا يجب فيها شيء فهذا أولى شيئا عزى (قوله ان لم يبق بعد البرء نقص) يفيد انه لو نقص الجمال دون القيمة لا يعتبر اقرب نقص فانظر ما اذ اعتبر ولعله كما في قوله فان لم ينقص اصلا سم (قوله اعتبر اقرب نقص الخ) فاذا كانت قيمته قبل الجناية عشرة وعقبها سبعة ثم صارت ثمانية ثم دية قبل البر ثم صارت عشرة بعد البرء فالعبر تسعة لانها اقرب الى البرء من غيرها (قوله بطوله) قيد بطوله لانه لو لم يكن كذلك كأن كان فى اغملة واحدة فحكومة وشروطها ان تنقص عن دية الاغملة ع ش على مر (قوله اودية متبوعه) أى ولا تبلغ حكومة مالا مقدرة دية متبوعه وأول التنويع للتخيير وقد علم من ذلك ان قولهم ان كور أى قول المتن ومالا مقدرة دية نفس لدفع توهم انه يشترط فيها ايضا ان لا تبلغ أرض عضوه مقدرة على الجناية عليه مع بقاءه والا لا يتصور بلوغها دية نفس والغنى عليه حتى له منفعة فائمة مقابلة بشيء ما شرح م رشو برى وانظر وجه علم ذلك وعسارة سم قوله ولا تبلغ حكومة الخ فيه بحث لان الحكومة جزء من الدية نسبتة مثل نسبة ما نقص من القيمة الى القيمة فن لازم ذلك نقصها عن الدية فأى حاسة لقوله ولا تبلغ حكومة الخ والجواب ان غرضهم من هذا الكلام الاشارة الى انه لا يشترط نقصها عن أرض عضوه مقدرة بل يجوز ان تبلغه وتريد عليه واليه اشار بقوله كغيره ولا يبلغ حكومة مالا مقدرة فكأنهم قالوا حكومة مالا مقدرة لا يشترط نقصها عن المقدر كما في حكومة المقدرة فانه دقيق مليح اه (قوله فان بلغت شيئا من الثلاث) وهى قوله ولا تبلغ حكومة ماله مقدر الخ ومن المعلوم ان حكومة مالا تقد برفيه كنفذ وساعد لا تبلغ دية نفس وظاهر قوله فان بلغت شيئا من الثلاث الخ انها تبلغها تأمل س ل واجيب بان الكلام بالنظر للوجوع (قوله نقص) أى وجوبا (قوله لا يلزم المخدور السابق) فيه انه لا يظهر بالنسبة لقوله كأن قطع كذا بلا اصابع ولا في قوله ولا تبلغ حكومة مالا مقدرة دية نفس فلا يظهر الا فى الاولى كما علقها به سابقا (قوله قال الامام) معتمد (قوله والجرح المقدر) مثله مالا مقدرة ولكن عرفت نسبتته من مقدر كدلالة يجنبها موضحة عرفت نسبتها منها فيتبع الارش الواجب فيها الشين حوالها س ل (قوله ولا يفرد بحكومة الخ) أى ان اتحد المحل والا كموضحة رأس تعدى شيئا الى القفا فلا يتبع ويفرد بحكومة على المعتدق على الجلال (قوله مع منها البارزى) معتمد (قوله جبينه)

قل (و) الجرح (المقدر) أرضه (كموضحة يتبعه الشين حواله) ولا يفرد بحكومة لانه لو استوعب جميع موضعه بالايضاح لم يلزمه الارش موضحة نعم ان تعدى شيئا للقفا مثلا ففى استتباعه وجهان مع منها البارزى عدم استتباعه فهو من استتباع كما استثنى منه مالا ووقع جبينه فاذا لم يحجب فان عليه الاكثر من أرض موضحة

وحكومة الشين وازالة الحاجب تالة المنولى وأقره الشينان امامالا (٥٣٦) يتقدرا رثه فيغرد الشين حواليه

بحكومة اضغف الحكومة
عن الاستتباع بخلاف الدينة
وتقدم في التيم تفسير الشين
(وفي) اتلاف (نفس رقيق)
ولومديرا ومكاتبوا م ولد
(قيمته) وان زادت على دية
الحركسائر الاموال التلفة
(وفي) اتلاف (غيرها) أى
غير نفسه من الاطراف
والطائف (ما نقص) من
قيمته سليبا (ان لم يتقدر)
ذلك الغير (في حر) نعم ان
كان أكثر من أرض شيوخه
أوه ثله لم يجب كله بل يجب
القاضى حكومة باجتهاده
لئلا يلزم المخدور السابق في
الحرقلة البلقيني عن التولى
وقال هو تفصيل لا بد منه
واطلاق من اطلاق يحمل
عليه (والا) أى وان تقدر في
الحركة وضعة (فسيبته) أى
قيسب مثل نسبته من الدينة
(من قيسبته ففى) قطع يده
نصف قيمته كما يجب فيهما من
الحرق نصف دته وفي قطع
(ذكره) وأتدببه قيساه) كما
يجب فيهما من الحرق بناء نعم
لوجنى عليهما ثمان بقطع كل
منهما يدا مثلا وحناية الثاني

وهو ما اتصل بالعدا رجة الحاجب فهو شق الجهة (قوله وحكومة الشين) أى
والحكومة الكائنة لمجوع الشين وازالة الحاجب فيقابل بينهما وبين أرض الموضحة
بقول الشارح فاذا زال حاجبه أى وحصل شين فالواجب أكثر الامرين شيئا اخلافا
ان ل حيث جعل للشين حكومة ولا زلة الحاجب حكومة فيجعل الواجب الاكثر
من أمور ثلاثة اه ووجوب الاكثر مع اهدار غيره مشكل وهذا وجبت الحكومة
مع أرض الموضحة كما في شين القفا فليعبر (قوله امامالا يتقدر الخ) وقضيه امراد
الشين بحكومة غير حكومة الخرح انه يتقدر سليبا بالكلية ثم جري يحاسب دون الشين
ويجب ما بينهما من التفاوت فهذه حكومة الجرح ثم يتقدر جريا للشين ثم جريا
بشين ويجب ما بينهما من التفاوت فهذه حكومة الشين وفائدة ايجاب حكومتين
انه لو عني عن احدهما بقيت الاخرى وانه يجوز بلوع مجموعهما مادية النفس لان
الذى يجب نقصه عنها كل منهما على انفراداه جبر زى (قوله اضغف الحكومة)
أى وجبها وهو الجرح غير المقدرا رثه (قوله تفسير الشين) وهو الاثر المستكره
(قوله وفي اتلاف نفس رقيق) أى معصوم اما غيره كالمرتد فلا ضمان فيه زى
وجعله اثر بحث الحكومة لاشترأ كهما في التقدير ولذا قال الاثمة القن أصل الجرح
في الحكومة والحرا مل القن قيمته تذرمه جبر وشرح مر (قوله من الاطراف
والطائف) فيه ان الاطراف والطائف مقدرة في الجرح فلا يحسن قوله ان لم يتقدر
الا ان يصور كلامه بما اذا جنى على بعضها كأن جرح بعض الاطراف جرحا غير
مقدر في الحرار ازال بعض المعاني ولم يعلم قدر ما زال (قوله ان كان) أى ما نقص
وذلك كأن قطع كفابلا أصابع وكان ما نقص من قيمته بسبب قطعها أكثر من
نصف قيمته أو كلها (قوله لم يجب كله) ضعيف (قوله واطلاق الخ) قال في التلفة
وبه نظر ظاهر لان النظر في الغن اصالة ان تقص القيمة حتى في المقدر على قول فلم
ينظر وافي غيره لبعيته ولم يلزم عليه ذلك الفساد الذى في الحرقة مثل شوبرى ومثله
م و (قوله نعم الخ) الغرض من الاستدراك بيان ان عمل ما سبق ان تعد الجناية
أو تعد بعد اندمال الاول حل وزى وهذا مستثنى من أصل المسألة وهى قوله
والا فسيبته الخ لامن خصوص قطع الذكروا اثنين فكان الاولى تقديمه عليه اه
رشيدى (قوله نصف واجب) والذى وجب على الاول خمسمائة في مثاله قيسب
على الثانى نصفها (قوله ما ثمان وخمسون) لانها نصف قيمة حاله الجناية منه حل
أى باعتبار ان الاول كما هو انتقص خمسمائة من الالف في مفايدة الجناية شيئا
قوله لان الجناية الاولى لم تستقر) أى فهمى قابله لزيادة النقص عن المائتين الى

قبل اندمال الاولى ولم يمت منهما لزمه نصف ما وجب على الاول فلم كانت قيمته ألفا نصارت بالاولى ان
ثمان مائة لزم الثانى مائتان وخمسون لا أربعة مائة لان الجناية الاولى لم تبنق و قد أوجبنا ان في القيمة

فكان الأول انتقص نصفها

(باب موجبات الدية) غير
ما مر منها في البابين قبله
(والعاقلة وجناية الرقيق
والغرة والكفارة) للعلل
بعطف الاربعة على موجبات
وزيادة المتوسطين منها
في الترجمة لو (صاح أو سل
سلاما فان كان على غير قوي
تمييز) لصاحب جنون أو يوم
أو ضعف عقل كائن (بطرف)
مكان (هل) كسطلح (توقع)
بذلك بأن ارتعديه (ذات)
منه (نفسه عمد) فوضمن
ما تلف بذلك (والا) بأن لم
يمت منه أو كان ذلك على قوي
تمييز أو غيره ولم يكر بطرف
مكان حال بأن كان بأرض
مستوية أو قرية منها وقع
بذلك ذات (فهدر) لأن موت
غير قوي التمييز في الاصل غير
نسوب للفاعل وفيما عداها
بمجرد ذلك في غاية العدد
وعدم تماسك قوي التمييز بذلك
خلاف الغالب من حاله
فيكون موته ما موافقة قدر
فالحكم فيما ذكر منوط بالتمييز
القوي وعدمه لا بالسواغ
أو المراهقة وعدمهما كما وقع
في الاصل بل مفهوم كلامه
في الميز متدافع وتعبيري بغير
قوى تميز وعال أعم من تعبيرة بصبي ١٣٥

ان يبلغ القص خمسمائة فكأنه انتقص الخمسمائة ابتداء ركائز قيمته وقت جناية
الثاني خمسمائة لكن فيه ان الجناية الاولى كما انها قابلة لان تعمل بالقص الى
خمسمائة قابلة لان تعمل به الى أكثر منها أو أقل فلينظر ما وجه اعتبارهم لقصها
بخمسمائة فتأمل (قوله انتقص نصفها) أي أزال نصف القيمة الذي هو خمسمائة
بسبب قطع اليد فكأنه لقيمة مسارت حيث ذخمسمائة فيلزم الثاني نصفها شيئا
(باب موجبات الدية) *

(قوله غير ما مر) أي مما يجب الدية ابتداء كقتل والدولة وكقتل الخطأ وشبه
العمد زى (قوله في البابين) أي باب كيفية اقود وكتاب الديات ففيه تغليب
الباب على الكتاب شيئا (قوله بعطف الاربعة) أي عطف ما تعين في العاقلة وما نزا
في غيرها لانه يصح عطف كل على ما قبله وان كان ما دله هو الاحسن والمتوسطان
من الاربعة مما جناية الرقيق والغرة شوري (قوله لو صاح) أي بنفسه أو بالالة
وعمد (قوله على غير قوي تمييز) أي ولو كان في ملك الصانع ومثله الدابة سم (قوله
كسطلح) أو على شفة بئر أو نهر مر (قوله بذلك) أي بما ذكر من الصياح أو السل
(قوله بأن لم يمت منه) أي ومات من غير دليل كلام الشارح الا في التحليل
زى أي وليستقيم قوله بعد فهدر (قوله وفيما عداها) أي وموت غير قوي التمييز فيما
عداها والمراد بما عداها خصوص الاخير لا ما يشمل الثانية لانه عليها بعدة وقوله
وعدم تماسك الخ (قوله موافقة قدر) غرضه الرد على الضعيف وبعبارة شرح مر
والثاني في كل منهما أي الميز وغيره الدية لانه حصل به في الصبي الموت وفي البالغ
عدم التماسك المقتضى اليه ودفع بأن موت الصبي الى آخر ما قاله الشارح (قوله
فالحكم فيما ذكر) أي الضمان وعدمه (قوله بل مفهوم كلامه في الميز) أي غير
المراهق متدافع لان قوله لا يميز انخرج الميز وقوله مراهق انخرج الميز غير المراهق
وبعبارة صاح على صبي لا يميزه على طرف سطح فوق ذات دية غلظة على العاقلة
وفي قول قصاص ولو كان بأرض أو صاح على بالغ بطرف سطح فلا دية في الامع وشهر
سلاح كصباح ومراهق متيقظ كبالغ اه قال مر وعلم من قوله متيقظ ان المدار على
قوة التميز لا المراهقة كما يستفاد ذلك من كلام الشارح راد على من زعم تدافع
مفهوم عبارة المصنف في الميز اه وبعبارة حل في الميز أي غير المراهق وحيث ذراد
يقول الاصل لا يميز أي تميز قوراة لا يخالف ما هنا انتهت (قوله كالأول موضع خرا) قال
الناوردي وغيره ولو ربط يدي شخص ورباه والقاه في مسبعة فنسبه عمد ولا ينافي
هذا أقولهم سواء أمكنه انتقال أم لا لانه مفروض في عدم أحداث منع به زى

قوى تميز وعال أعم من تعبيرة بصبي ١٣٥

(بمسبعة) أي موضع السباع (فأكله سبع) فانه مدر (وان يحجز عن تخلصه) منه لان ذلك ليس باهلاك ولم يوجد ما يلحق السبع اليه بل الغالب (من حال السبع الفرار من (٥٣٨) الانسان بخلاف ما لو وضعه في زبية

السبع وهو فيها أو التي السبع عليه فأكله فعليه القود وخرج بالحر الرقيق فيضمنه بوضع اليد وتعييرى بالحر أو لى من تعبيره بالصبي (ولو صاح على صيد فوقع) به (غير محيز من طرف مكان عال) بأن ارتعد به ويات منه (فخماً) لانه لم يقصده وتعييرى بذلك أولى مما عبر به (ولو ألفت امرأة) (جنينا) بانزعاجها (ببعث نحو سلطان لهما) أو الى من عندها (ضمن) يئنه للمفعول بالغيرة كما سيأتي سواء ذكرت عنده بسؤم لاخلالها بيومهم كلامه من ان ذكرها عنده بذلك شرط وخرج بالقتل نيبا ما لوماتت فرعاً منه فلا ضمان لان مثله لا يفضى الى الموت نعم لو ماتت بالانقاء ضمن عاقلته ديتها مع الغرة لان الانقاء قد يحصل منه موت الام ونحو من زيادتي (ولو تبع بسلاحها ربا منه فرمى نفسه في مهلك كسار) وهذا اعم مما عبر به (عالمياً) فهو لك (لم يضمنه) لانه مباشر اهلاك نفسه قصداً (أو باهلا) به

(قوله بمسبعة) يقع الميم وسكون السين الارض الكثيرة السباع وبضم الميم وكسر الباء ذات السباع قال في المحكم فهي على الاول اسم مكان على مقولة وعلى الثاني اسم فاعل من أسبعت الارض واقتصر الشارح على الاول لانه الاصل شو برى (قوله وان يحجز) أي الحر الممنوع أي لصراً وهرم والغاية للرد على من قال بالضمان حينئذ وعبرة مدر وقيل ان لم يمكنه انتقال عن المهلك في محله ضمن لانه اهلاك له عرفاً اه (قوله وهو فيها) فلو كان خارجاً او معه فيها فكوضعه في المسبعة شرح مدر (قوله أو التي السبع) بخلاف الحية فانه لو ألقاها عليه أو بالعكس فنهشته فلا ضمان عليه بخلاف ما لو أمسكها أو أنهشها اياه فيضمن شو برى (قوله على صيد) ليس بقيد بل مثله الأذى ع ش (قوله بأن ارتعد) ليس الارتعاد شرطاً بل المدار على ما يغلب على الظن كون السقوط بالصياح وقوله فبات القورية التي أشعرت بها الفاء غير شرط ان يبقى الموت ولو لم يمت بل اختل بعض أعضائه ضمن أيضاً ولو زال به عقله وجبت الدية من ل (قوله نحو سلطان) أي من مشايخ البلدان والعربان والمشد ع ش على مدر (قوله ضمن) أي ضمنها عاقلته شرح مدر أى عاقلة السلطان أو عاقلة الرسول ان كان الرسول كاذباً على السلطان ع ش أو كان صادقاً وكان يعلم ظلم المرسل بأمره وعجابه سم واعتمد مدر فيما لو طلبها الرسل كاذباً ان الضمان على الرسل وقال أو طلبها رسل السلطان بأمره مع علمهم بظلمه متمنوا الا ان يكرههم فكفى الجلال كما هو ظاهر اه (قوله لاخلالها بيومهم كلامه الخ) لا إسهام في كلامه بل ذلك مفهوم من كلامه بطريق الأولى لانه اذا ضمن حينئذ مع ذكرها بسوء عنده فع عدم ذكرها بطريق الأولى لاستحقاق طلبها أى في الاول دون الثاني اه مدر وقوله فع عدم ذكرها الخ قد يقال خوفها عند ذكرها بسوء أكثر من خوفها عند عدم ذلك فلا يلزم من الضمان في الحالة الأولى الضمان في الحالة الثانية ولو طلب رجل اذ كرهته بسوء وهتده فبات فلا ضمان عليه اه زى (قوله هادياً) أي محيياً اما غير المير فيضمنه تابعه لان عدمه خطأ س ل وع ش على مدر (قوله أو انخفض به سقف) أي وكان سبب الانخفاض ضعف السقف ولم يشعر به المطلب ما لو ألقى نفسه على السقف من عل أو انخفض به لثقله لم يضمنه التابع مطلقاً س ل (قوله كما لو علم صيداً الخ) هذه صورة وقوله أو حفر بئر أو نادى فيه ثان صود كرائين بقوله كأن حفرها بئرك غير أو مشترك

لعمى أو ظلمة أو غير ذلك (أو انخفض به سقف) في طريقه فهلك (ضمنه) لالجائنه الى الحرب المفضى وذكر الالهلاك وذلك شبه عدم (كما لو علم) ولى أو غيره

(صيا العموم ففرق أو حفر بها
عدوانا) كأن حفرها بملك
غيره أو مشترك بلاذن فيهما
أو يبق بطرا أو مسجد يضر
حفرها فيه المارة وأن أذن
فيه الامام أولا يضرها ولم
يأذن فيه امام والحفر لنفسه
مصلحة عامة فهل فيها غيره
(أو حفرها) بدليله (بكره
الدال) وسقط فيها من دعاه
جاهلها) له وظلمة أو قسرية
له تلك فانه يضمن لتعديده
باهمال الصبي وبالحفر
والأقليات على الامام
وبالتعريض وأذن الامام فيها
يضر كلا أذن وذلك شبهه
عندهم ان اتقطع التعدي كان
رضي المالك ببقاء البئر أو
ملكها بالتعدي فلا ضمان أما
حفرها بغير ما ذكر كأن
حفرها بموت أو ملكه على
العامة أو بملك غيره أو مشترك
بأذن أو بطريق أو مسجد
لا يضر المارة وأذن الامام
واحفر لمصلحة نفسه أو لم
يأذن ولم ينه وحفر لمصلحة
عامة المسلمين كالحفر للاستقاء
أو لجمع ماء المطر أو حفر
بدليله وسقط فيها من لم يدعه
أو من دعاه وكان عالما بها

وذ كر أربعة بقوله أو بطريق الخ وذ كر اثنين بقوله أو لا يضرها وقوله أو بدليله
الخ صورة واحدة فمهور المنطوق عشرة ثم علل أولاها بقوله لتعديده باهمال الصبي
وعلل ستة بقوله وبالحفر في ملك الغير والمشارك والطريق والمسد على الوجه
المذكور وعلل اثنين وبما قوله أو لا يضرها ولم يأذن فيه امام الخ لانه شامل لما إذا
كانت بطريق أو مسجد بقوله وبالأقليات وعلل الأخيرة بقوله وبالتعريض (قوله
صيا بخلاف البالغ العاقل لاستقلاله فعليه أن يحتاط لنفسه ولا يفتقر بقول
السياح اللهم الآن يأخذه على يده ويدخل به لمحل مفروق ثم يرفع يده من تحته فانه
يضمنه زى ليكن ان قصد رفع يده اغساقه وجب القصاص فان قصد اختبار
معرفة أو لم يقصد شيئا فلا قصاص وعليه دية ح ل (قوله ففرق) من باب طرب
مختار (قوله أو مشترك) أي فيه (قوله يضر حفرها فيه المارة) وليس مما يضر ما جرت
به العادة من حفر الشوارع للأصلاح لان مثل هذا لا تعدى فيه لكونه من المصالح
العامة ع ش على م ر (قوله أو حفرها بدليله) أو كان فيه بئر لم يتعد ما قرره
ونخرج بالبئر نحو كلب عقور بدليله فلا يضمن من دعاه تلفه لان اقتراسه عن
اختياره ولا مكان اجتنابه بظهوره شرح م والمعتمد انه ادعاء ولم يعلم به فانه يضمن
ما تلفه كما صرح به م ر فيما تلفه الدواب فيكون حكمه حكم حفر البئر (قوله
لتعديده باهمال الصبي) أي مع كون الماء من شأنه الاهلاك وبه فارق الوضع
في مسبعة لانها ليست من شأنها الاهلاك شرح م ر (قوله وأذن الامام) هو
راجع لغايه (قوله وذلك شبه عمد) أي تعليم الصبي وما بعده ع ش (قوله
أما لو حفرها) شروع في مسائل العموم وهي ثنتا عشرة وقوله بغير ما ذكر أي بغير
تعدو بغير دليله على الوجه المذكور وذ كر أربعة بقوله مسكن حفرها بموت الخ
وأربعة بقوله أو بطريق الخ وثنيتين بقوله أو لم يأذن ولم ينه الخ وثنين بقوله أو حفرت
بدليله الخ وقوله لجواره أي في الكل وقوله مع عدم التعريض راجع للخاتمة بين
واحترازه عن صورة المنطوق السابقة وقوله والمصالح العامة راجع لقوله أو لم يأذن
ولم ينه (قوله بموت) أي لتلك أو ارتفاق (قوله على العامة) فان تعدى لكونه وسعه
بقرب جدار جاره ضمن ما وقع بمحل التعدي فرع لا يضمن المتولد من نار أو قدما
في ملكه أو على سطحه الا اذا أوقد هارا كثر على خلاف العادة أو في ريح شديدة
لان اشتد الريح بعد الايقاد فلا يضمن ولو أمكنه اطفاءها فلم يفعل كالموتى جداره
مستويا ثم مال وأمكنه اصلاحه ولم يفعل حتى وقع على شيء فالتلف فلا ضمان
وكالمالك مستحق المنفعة س ل (قوله وأذن الامام) أو قرره بعد الفعل س ل

(قوله لجوازه) أي الحفر وهو راجع لجميع المسائل ولما ورد على تعليل المسئلة
 الأخيرة من مورد الملقوق فإن الحفر فيها بائع ووجود الضمان أتى بقوله مع
 عدم التعزير أي في الأخيرة وأما تلك ففيها التعزير فلذا ضمن (قوله والمصالح
 العامة الخ) جواب عن سؤال مقدر تقديره كيف يتقضي الضمان مع حصول
 الضرر (قوله بحث الزركشي) معتمد (قوله بسجد) أي بخلاف الطريق
 فلا ضمان وهو راجع للغاية التي ذكرها بقوله وإن حفرت لمصلحة نفسه بالنسبة
 له بسجد تأمل (قوله ويضمن) ما تلف بقرات فلو مات بها إنسان فهل فيه
 دية خطأ أو شبهة عند الظاهر الأول (قوله طرح بطريق) قال الرافعي
 ولأن أن قول قسديو جدين الممارات مواضع معدة لذلك تنهي السابطات
 والمزايل وتعد من المرافق المشتركة فيشبهه أن يقع فيها بنى الضمان إذا كان
 الالتقاء فيها فانه استيفاء منفعة مستقرة ويخص الخلاف بغيرها قال البلقي
 تلك المزايل أن كانت في منطف خارج غير داخل في حكم الشارع فلا حاجة
 لذكرها لأن الكلام في الشارع والأفليس لهم فعل ذلك فيها حتى يقال
 استعوا ومنفعة مستقرة فالشارع في رد بل لم فعله حيث لا ضرر في ذلك
 وكلام الرافعي مقروض في هذه الحالة ولا ضمان خلافا للشارع في غير هذا الشرخ
 حيث قال بالضمان مع جوازه واحترز بطرحه عن وقوعها بنفسها يرجع ونحوه
 وبطريق عن طرحها في ملكه أو موت فلا ضمان فيها اه زى (قوله أو تلف
 بجناح) وكذا يضمن ما تلفه بتكسير حطب في شارع ضيق وكذلك ما تلف
 من مشى أعمى بلا قائد أو من عجن طين فيه وقبجا وزا المادة أرمن وضع متاعه لا على
 باب حانوته على العادة شرح م (قوله وإن جازأخرجه) بأن لم يضر المارة قال م ر
 في شرحه ولزناهم على طرف سطحه فاقبل إلى الطريق على ما قال الماوردي أن
 كان سعة وطه ما نهيار الحائط من تحته لم يضمن فإن كان لتقلبه في نومه ضمن لانه سقط
 بفعله (قوله بالخارج) كان سقط على شيء (قوله من غير نظر إلى وزن أو مساحة)
 أي بين الداخل والخارج أي لا ينظر هل الخارج نصف بالنسبة للداخل أو أقل
 أو أكثر فاضمون النصف على كل حال ولا يقل إذا كان الخارج قدر الثلث بالنسبة
 للداخل يكون المضمون الثلث مثلاً ولا يفر بذلك فيقال

أي انحاء الفقه قد جئت سائلاً * مر يداهنداء السبيل توصلاً
 فإلآ أنه أن أف الشيء بعضها * حكمت بكل القرم حقا معللاً
 وإن ألفت الذي بجميع فسطره * قضيت به فالحكم قد صار مشكلاً

فلا ضمان لجوازه مع عدم
 التعزير والمصالح العامة تغفر
 لأجلها المضرة الخاصة فم
 بحث الزركشي الضمان فيها
 لو حفرها بمسبب لمصلحة نفسه
 ولو بأذن الإمام وقول جاهلا
 به من زيادتي (ويضمن
 ما تلف بقرات) بضم اتفاق
 أي كسرات (وقشور نحو
 بطيخ طرح بطريق) إلا أن
 يلمم الإنسان ويمشي عليها
 فمدا فلا ضمان كما هو معلوم
 (أو تلف بجناح أو بيزاب)
 خارج (إلى شارع) لأن
 الاتفاق بطريق والشارع
 مشروط بسلامة العاقبة
 (وإن جازأخرجه) أي الجناح
 أو الميزاب للحاجة (فإن تلف
 بالخارج) منها (فلا ضمان)
 به (أو به) وبالله داخل
 ذمغه (لأن التلف بالداخل
 غير مضمون فوزع عليه وعلى
 الخارج من غير نظر إلى وزن
 أو مساحة) كجدار بناء
 ما تلا إلى شارع (أو ملك غيره
 بغير إذنه) فإن ما تلف به
 مضمون كالجناح

ولا يبرأ ناصب الجناح أو الميزاب (٥٤١) وبأن الجدار من الغيمان يبيع الدار غيره في صورة الشارع وغيره

المالك في صورة ذلك غيره حتى لو تاف بها إنسان ضمنته عاقلة البائع كما نقضه الشيخان عن البغوي وأقره نعم إن كانت عاقلة يوم التلف غيرها يوم النصب أو البناء فالضمان عليه صرح به البغوي في تعليقه أما لو بناء مستورا قال على شارع أو ملك غيره أو بناء ما تلالا إلى ملكه وسقط وتلف به شيء حال سقوطه أو بعده فلا ضمان وإن أمكنه إصلاحه لأن الميل في الأول لم يحصل بفعله وله في الثاني أن يبنى في ملكه كيف شاء (ولو تعاقد سببا هلاك كان حفر) وأخذ (ثرا) حفرأعدوانا (ووضع آخر حجرا) وضعا (عدوانا فعليه إنسان ووقع بها) فهلك (فعلى الأول من السببين بحال الهلاك وهو في هذا المثال الوضع لأن العثور بما وضع هو الذي الجاء إلى الوقوع فيها المهلك فوضع الحجر سبب أول للهلاك وحفر البئر سبب ثان له (فإن وضعه بحق) كأن وضعه في ملكه (فالخافر) هو الضامن لأنه التعدي والرافعي فيه بحث ذكرته مع جوابه

جوابك ميزاب فتلف كله * حكمتم بغرم النصف حقا وملا وخارجته أن أتلف الشيء قلم * بغرم الجميع الحكم صار مفصلا (قوله ناصب الجناح) المراد بالناصب والباقي الأمر المالك لا الصانع والماء النازل من الميزاب حكمه حكم ما أتلف بالميزاب زى (قوله إلى ملكه) نعم لو كان ملكه مستحق المنفعة للغير بأجرة مثلا ضمن كما بحثه الأذرى لأنه استعمل الهواء المستحق للغير لكن في حواشي الروض ضيف ما قاله الأذرى س ل (قوله فلا ضمان) وإن أمكن إصلاحه كالصريح في عدم الضمان إذا بناء مستورا ثم مال إلى ملك غيره وأمكنه إصلاحه وطالبه الغير بهدمه وبه صرح في شرح الروض قال إذا لم يمنع له في الميل بخلاف نحو الميزاب أه سبطا ط ولصاحب الملك مطالبته بتقصه أو إصلاحه كغصان شجرة انتشرت إلى هوأ ملكه فله طلب إزالتها لكن لا ضمان في ما أتلف بها شرح م ر وقوله مطالبته فلا يلزم فعل فلصاحب الملك تقصه ولا رجوع له بما يفسده على التقص ثم رأيت الدهميري صرح بذلك أه ع ش (قوله سببا هلاك) المراد بالسبب ماله مدخل إذا حفر شرط ع ش (قوله فعت) هو مثل الثاء والفتح أشهر ومثله مضارعه شو برى فهو من باب نصر أو علم أو كرم (قوله فعلى الأول) ويشترط أن يكون أهلا للضمان شو برى فخرج الحرفي فلا ضمان على أحد س ل (قوله بحال) أي بسند (قوله سبب) أول المراد به الملا في التلف أو لا لا المذول أو لأن العثر هو الذي أرقعه فكان واضعه أخذه ورداه فيها شرح م ر ويضمن الراش برش الماء في الطريق لمصلحة نفسه وإن لم يجاوز العادة كافي زى إلا أن علم به المار وتعمد الشيء عليه فلا يضمن الراش كما ذكره الشارع في القمامات أما المصلحة السليبي كدفع الغبار فلا ضمان به إن لم يجاوز العادة أذن الامام أو لا فإن جاوز العادة ضمن الراش وإن كان بامر غيره بأن قال له أكثر الرش لأنه المباشر أو برماوى ويفرق بين الراش وناصب الجناح والميزاب حيث لا يضمن هناك وهنا يضمن بأن الرش منوط بالراش كثر وقلة بخلاف الجناح والميزاب فإن مادتهما على الأمر قال الشيخان لو رمى فخامة بطريق ضمن من راقها إن ألغاه على الممر ومثله كما قال الرافعي لو ألغاه في الحمام وهو العمد خلاف قول الغزالي إن ضمانها في اليوم الثاني على الجماعي لأن التنظيف عليه بحسب العادة شو برى ومثل الخامة ماله التي به صابونا أو سدرافر لوق به إنسان (قوله والرافعي فيه) أي في ضمان الخافر وقوله بحث الخ فقال ينبغي أن لا يضمن الخافر أيضا كما لو كان الوضع للبحر سبب أو سببا أو سببا فان العاثر يهدر أه ح ل

في شرح الروض وغيره (ولو وضع) ١٣٦ يحد (حجرا) في طريق (وآخران حجرا) بحجبه

وصح كلام الشارح هو المعتمد قال م و فارق حصول الحجر على طرفها بفعل سبع
 أو حربي أو سبل بأن الواضع هنا أهل الضمان في الجملة فإذا سقط عنه لا تنفاد تصديده
 تعين ضمان شريكه بخلاف السبل ونحوه فانه غير أهل للضمان أنه لا يسقط الضمان
 بالكلية اه وهذا حاصل ما في شرح الروض (قوله فاعتر بهما) أي معا بخلاف
 ما لو عثر في الحجر الاوّل ثم عثر بالثاني كان الضمان على الثاني ح ل (قوله فالضمان له
 اثلاثا) أي يكون اثلاثا وان تفاوت فعلهم نظرنا الى رؤسهم كما لو اختلفت
 الجراحات شرح م و في نسخة اثلاث (قوله أو واقف بطريق) أو نائم بمسجد
 غير معتكف فيه تفصيل الطريق ومثله القاعدة في ما ينزعه عنه كضعة بخلاف
 القاعدة فيه لما لا ينزعه عنه كاعتكاف وتعلم علم فانه مضمون مطلقا فان كان معتكفا
 ضمنه هادرا عاثر وظاهر كلامهم سواء كان واسعا أو ضيقا ح ل وعبرة شرح
 م و ولو عثر بجالس بمسجد لما لا ينزعه عنه ضمة العاثر وهدر كالجالس بمسجد فاعتر به
 من دخله بغيرة فاعتر به معتكفا كالجالس وجالس لما ينزعه عنه ونائم غير معتكف
 كنائم بطريق فيفصل فيه بين واسع وضيق وعبرة زى قوله أو واقف بطريق
 احذر زى بالطريق ع في معتكف في ملكه فدخل ماش تعديا وعثر به فيهدر لما شئ دون
 القاعدة ومن قدم أو نام أو وقف في ملك غيره تعديا عثر به المالك فهدر اه (قوله
 اتسع) بأن لم تنصر المارة فهدر التوم فيه شرح م و (قوله هدر قاعدة نائم) قال
 الرامى في أن يكون موضع هدر القاعدة والنائم فيما اذا كان في متن الطريق
 ونحوه أما لو كانت بمعتكف ونحوه بحيث لا ينسب الى تعدي ولا تقصير ولا وهذا لا بد منه
 س ل (قوله ومن واقف) يعلم منه ان قوله ان اتسع الطريق قيد في الضاع
 ولنا ثم فقد فيكون المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به (قوله ان انحرف الواقف الخ)
 بخلاف ما لو انحرف عن الماشي فأصابه في انحرافه أو انحرف اليه فأصابه بعد تمام
 انحرافه فالضمان على الماشي فقط س ل

فصل فيما يوجب الشركة في الضمان وما يذكر معه * أي تحكم اشراف
 السفينة على الفرق والمنعيق (قوله أو راكبان) شمل كلامه ما لو لم يقدرا الى ركب
 على ضبطها وما لو قد روغلبته وقطعت العنان الوثيق وما لو كان مضطرا الى ركوبها
 ولو تجاوزا حبلا لهما أو غيرهما ما قطع وسقطا وما تافعا على عاقلة كل منهما نصف دية
 الآخر وهدر الباقي فان قطعه غيرهما فافادتهما على عاقلة أو مات أحدهما بارتبا
 الآخر الحبل ف نصف دية على عاقلة وان كان الحبل لأحدهما والاخر ظام مدر
 الظالم وعلى عاقلة نصف دية المالك ولو ذهب ليقوم فأخذ غيره بثوبه ليقعد فتمزق

بقولهما

(فعتبر بهما آخر الضمان) له
 (اثلاث) بعدد الواضحين
 (أو وضع هرا) في طريق
 فعتبر به غيره فدر حرجه فعتبر به
 آخر (قوله) ضمة المذرج
 لان الحجر انما حصل ثم بفعله
 (ولو نائم) ماش (وقاعدة أو
 نائم أو واقف بطريق اتسع
 وماتا أو أحدهما هدر عاثر)
 لنسبته الى تقصير بخلاف
 المعتكف لا يهدر وهذا ما في
 الروضة كما شرحين ووقع
 في الاصل انه هدر ولم يفرق
 بينهما (ما زى سابق) الطريق
 (هدر قاعدة نائم) لتقصيرهما
 لا عاثر بهما لعدم تقصيره
 (ومن واقف) لان الوقوف
 من رافق الطريق لا عاثر
 به لتقصيره نعم ان انحرف
 الواقف الى الماشي فأصابه
 في انحرافه وماتا فكما شئ بن
 اصطلاح ماوة ثمه يأتي على
 الاثر

فصل فيما يوجب
 الشركة في الضمان وما يذكر
 معه لو (استلهم حران)
 ماشيان أو راكبان ولو
 صبيين أو مجنونين

أوما من مقبلين كأننا أومدين أو أحدهما مقبلا والآخر مدبراً فوفدهما وما نأودا ساءهما (فولي عاقلة من قصده)
 الاصطدام منهما أو من أحدهما (نصف دية عاقلة) لو ارتد الآخران كلاهما مات بفعله وفعل الآخر ففعله
 هدر في حق نفسه مضمون في حق (٥٤٣) الآخر ضمان شبه عمد لا عدل لان الغالب ان

الاصطدام لا يفضي الى الموت
 (و) على عاقلة (غيره) وهو من
 لم يقصد الاصطدام منها أو من
 أحدهما العصى أو غصاة أو ظلة
 (نصفها عاقلة وعلى كل) منها
 ان لم يمت وهو من زيادتي
 (أو في تركته) ان مات (نصف
 قيمة دابته) الآخر وان لم تكن
 مملوكة له لا اشتراكهما في
 الاتلاف مع هدر فعل كل
 منهما في حق نفسه من ظاهرها
 يأتي في السقيتين انه لو كان
 على الدابتين مال أجنبي لم
 كلا نصف الضمان أيضا ولو
 كانت حركة إحدى الدابتين
 ضعيفة بحيث يقطع بأهلا
 أثرها مع قوة حركة الأخرى
 لم يتعلق بها حكم كفر زارة
 في جلدة العقب مع الجراحات
 العظيمة نقله الشيعان عن
 الامام واقراء وجرم به ابن
 عبد السلام ومنه ذلك
 يأتي في الماشين كما قال ابن
 الرفعة وغيره (ومن اركب

بفعله ما ربه نصف قيمته وكذا الوشي على فعل ماش فاقطع بفعله ما اه شرح
 م و عبارة ع ش عليه قوله وكذا الوشي على فعل ماش لو اختلف في أه بفعله ما
 أو بفعل الماشي وحده ليكون عليه ضمان الجميع فيحصل تصديق الماشي لان
 الاصل براءة ذمته مما زاد على النصف (قوله أو حاملين) عبارة أصله مع شرح
 م أو اصطدم حاملان واسقطوا مات فالدية كما مر من ان على عاقلة كل نصف دية
 الأخرى وعلى كل أربع كفارات واحدة لنفسها وأخرى لجنينها والآخران
 لنفس الأخرى وجنيتها لا اشتراكهما في اهلاك أربع أنفس وعلى عاقلة كل نصف
 غرق جنينها لان الحمل اذا جننت على نفسها فاجتنبت لزوم عاقلة الغرة صكها
 لو جننت على أخرى وانما لم يهدر من الغرة شيء لان الجنين أجنبي عنهما انتهت
 (قوله ولو صير) أي ركبها بأنفسهما أو اركبها شقص بلا تعدد دليل ما يأتي
 (قوله أو مدينين) بأن كأننا ماشيين القهقري رشيدى (قوله دية عاقلة) أي من
 جهة التثليث (قوله لان كلاهما) أي من فاصدى الاصطدام في الاولى فاصده
 في الثانية وليس الضمير راجعا للمصطدمين مطلقا دليل قوله ضمان شبه عمد لان
 ضمان غير القاصد ضامن خطأ ولو حذف قوله ضمان شبه عمد وأثره دليل بعد الثاني
 لكان تعليلا لهما (قوله أو في تركته ان مات) وعلى كل أيضا في تركته كفارتان
 كفارة لقتل نفسه وكفارة لقتل صاحبه (قوله لا اشتراكهما في الاتلاف) وقد
 يقع التقاص من ل (قوله لم يتعلق بها حكم) أي فالضمان كله على ركب الدابة
 القوية (قوله ولو وليا) الولي هنا من له ولاية التأديب على الراجح شو برى
 وح ل واعتمده ذى لك في شرح م و يجران من له ولاية المال وهو الارب
 فالجذ فالوصي القاصي (قوله كأن اركبها الحي) ولو لمصلحة الصبي كأن
 كان غرضه تعلم العروسية بخلاف الولي اذا اركبها لذلك وكان ممن يستملك على
 الدابة ولا ضمان عليه من ل (قوله أو اركبها الولي) أي ولو لمصلحة (قوله شرستين)
 أو قويتى الرأس والجروح هي التي يضر صوقها وقودها وعبارة الخمار يقال رجل
 شرس أي سى الخلق وبابه طرب وسلم وقوله أو جرحه فيه أيضا جرح الفرس
 أنجز فارس وعليه وبابه خضع وعليه فالجروح والشرسة متساويان أو متقاربان
 ع ش على م د (قوله واستغسنه الشيعان) المعتمدان الضمان على عاقلة المركب

صبي أو جرحه أو بعبارة (قوله أو اركبها أجنبي) بشرط ان الولي أو اركبها الولي أو جرحه
 (ضمنهما ودابتهما) والضمان الاول على عاقلة والثاني عليه فم ان تعدد الاصطدام في الوسطية يحتمل احواله لاش
 عليهما بناء على ان عددهما عدد واستغسنه الشيعان وفرضه في الصبي أو مثله الجرح وان لم يتعد المركب أو الجرح
 بأنفسهما والقييد بالتعدى مع ذكر حكم الولي من زيادتي (أو) اصطدام (وقيقان) وماتا (قوله) وان تفاوتتا قيمته
 فتران محل نزاع الحياة

م (قوله فان لم يجد المركب بأن أركب ما الولي له لهما وكان يضبطان المركب
فلا ضمان على الولي اذ لا تعير منه أو أركب ما الاجنبي باذن الولي (قوله فنصف قيمته
في رقبة الحي) وان أثر فعل الميت في الحي نقصا تعلق غريمه بنصف قيمة العبد المتعلق
برقبة الحي ويقع التقاص في ذلك القدر وشو برى (قوله نعم لو امتنع بيعهما الخ)
استدراك على قوله وان مات أحدهما الخ فعلى هذا كان الاولى أن يقول لزم سيد الحياة
الاقل من قيمتها والارض وقال ح ل هو استدراك على قوله فهد رأى فاذا اصطدم
مستولتان فانتا فلا يهدران بل يلزم سيد كل الاقل الخ فان قيل كيف يلزم سيد كل
الاقل مع فوات محل الحياة بموتها فلجواب ان المستولتين لما امتنع بيعهما لم يفت
محل الحياة بالموت لانها صارتا كالحريتين في أن كلا منهما لم يفت محل الحياة عليه
بالموت وبذلك الكلام ح ل قول الشارح لزم سيد كل الخ تأمل (قوله من قيمته)
أي قيمة كل أي نصف قيمته ح ل فاذا كانت قيمة احدهما مائتين والاخرى مائة
فالاقل من نصف قيمة الاولى وأرض جنايتها على الاخرى خمسون وكذلك الاقل من
نصف قيمة الاخرى وأرض جنايتها على الاولى خمسون وحيث لم يظهر للاستدراك
فائدة لحصول التقاص فم ان نظار لقيمة كل بتمامها كما هو ظاهر عبارة الشارح
وصريح شرح الروض فائدة اذ لصاحب النفيسة على صاحب الخسيسة مائة
ولصاحب الخسيسة على صاحب النفيسة خمسون فيقع التقاص بخمسة و يرجع
صاحب النفيسة بخمسين كما مر في شرح الروض ومنه هذا المثال لكن
في ق ل على الجلال ان النظر للقيمة جميعها لم يرتضه شيخنا فراجع والماسب
للتواضع من أن العبد الجاني بغديه سيده بأقل الامر من من قيمته وأرض جنايته
هو النظر للقيمة كلها ومحل وجوب الاقل ان كان هناك أقل كأن كانت قيمة
الخسيسة مائة وعشرين فان لم يكن هناك أقل كافي المثال المذكور فالواجب
أحدهما (قوله وأرض جنايته) وهو نصف قيمة الاخر ح ل (قوله الاقل)
أي للغاصب الآخر وهو يدفع أقصى القيم لسيد المتعصب من ل (قوله والملاحان)
وقع السؤال في الدرس عما لو أمر رئيس السفينة آخر بتسييرها فسييرها ثم تلفت
فول الضمان على الرئيس أو على المسير وان كان جاهلا بذلك لانه المباشر فيه نظار
والجواب: ان الظاهر الثاني للعلة المذكورة مالم يكن أعجميا يعتقد طاعة
أمره فان كان كذلك كان الضمان على الرئيس ع ش على م ر وانما سمي
الملاح ملاحا لمعالجته الماء المسالح بأجراء السفينة فيه بخاله الجوهرى ويؤيده قوله
المجربان لما اه رشدي وقيل مأخوذ من الملاحة لا صلاح شأن السفينة وقيل انه

وان مات أحدهما فنصف
قيمته في رقبة الحي نعم
لو امتنع بيعهما كاستولتين
لزم سيد كل الاقل من قيمته
وأرض جنايته على الآخر
وكذا لو كانا متعصبين لزم
الغاصب الاقل أيضا وتعيرى
بالرقيق أهم من تعيرى بالعبد
(أو اصطدم (سفيتان)
لملاحين أو لاجنبي
(فكدايتين) في حكمهما
السابق فان كانتا في الثانية
لاثنين فكل منهما مخير بين
أخذ جميع قيمة سفينته من
ملاحه ثم يرجع بنصفها
على ملاح الآخر وبين أن
ياخذ نصفها منه ونصفها من
ملاح الآخر (والملاحان فيها

المجرى انهما (كرهين) لهما بينهما (٥٤٥) في حكمهما السابق ثم ان تعد الامطدام بما يمد نفوسا المهلاك

ونصف للرجل وصحى به المسير لما لا يستهله ق ل على الجلال (قوله المجرى انهما) أي من له دخل في الاجر أو ان لم يكن الرئيس ح ل (قوله في حكمهما السابق) أي في أن الديات على العاقلة والقيم في تركهما (قوله اقتصر منهما) أي من كل واحد منهما ولو كان في كل سفينة عشرة أنفس وماتوا جميعا ما أوجهل الحال واجب في كل منهما ما بدقتا ما لو احدث من عشرة من باقرعة تسع ديات ونصف شرح الروض وقوله بانفرجه أي اذ لم يعلم الاسبق والاقتصر له بلاقرعة سمع ش فرع ثلث سفينة تسعة اجل فأتى فيها انسان عاشر اهدوا انفرقها ليضمن الكل لان الفرق حصل بالجميع لايه فقط وانما يضمن العشرة على الرجح ولا يشك بضمائه الكل فيما لوجوهه وبه جوع سابق عليه لان فعل كل فيما من فيه يتميز ولا كذلك التجويع اه شورى وقرره ح في (قوله فلا ضمان) والقول قوله ما عند التنازع لان الاصل براءة ذمتها س ل (قوله متاعها) أي دونه الركب ح ل وانما قال ذلك لاجل قوله باطرطرح متاعها لان الطرح لاجل سلامة المال جائز ولا لاجل سلامة الركب واجب كما يعلم من كلامه (قوله باطرطرح متاعها) أي عند توهم النجاة بان اشتد الامر وقوى اليأس ولم يغد الانشاء الاعلى ندورا وعند غلبه ظن النجاة بألم يش من عدم الطرح النوع خوف غير قوى وقوله ووجب لرجاء نجاة راضك ب أي ظنهما مع قوة الطوف ولو لم يطرطرح ولو كان مرهونا أو لمجور عليه بغلس أو لكتاب أو لعبه ما ذور له عليه ديون لا يجوز القاءه الا باجتماع العرماء أو الراهن والمرتهن أو السيد والمكاتب أو السيد والمأدون اه شرح م ر والظاهر كما قال الاذرى انه لو كان هناك أسرى من كفار فظهر للأمير المصلحة في قتلهم فيبدأ بالآتهم قبل الامة وقبل الحيوان المحترم ويذبح كما قال ايضا ان براعى في البقاء الاخص فالأخص قيمة من الحيوان والمتاع ان أمكن حفظا لئلا ما أمكن خ ط هذا اذا كان الملقى غير صايب المتاع فان كان صايبه ما زله بتقديم غير الخسيس عليه لان غرضه قد يتعلق بالخسيس كما قاله م ر ولا يجوز القاء الاوقاء لسلامة الاحرار بل حكمهما واحد س ل أي ولا كافرا لم ولا جاهل لعالم متبرر وان افرد ولا غير شريف لشر يف ولا غير ملك لملك ولو كان عادلا لا يشترك الجميع في أن كلا آدمي محترم اه ع ش على م ر (قوله متاعها) ولومها فواكتب علم ع ش (قوله وقيد البلية في) عند ع ش (قوله وقد بسطت الكلام) ومن جعلته انه لو كان لمجور عليه لم يجز القاءه ح ل أي عند جواز الطرح ووجب عند الوجوب س ل (قوله ووجب) أي على كل من تمكن بخلاف غيره كالأرض ع ش

غالبها ووجب نصف دية كل منهما في تركه الا انفر على عاقلة فان لم يموتوا وكان معهما ركب وماتوا بذلك اقتصر منها الواحد على القرعة والديات الدية (فان كان فيهما ممل اجنبي لزم كلا) منهما (نصف الضمان) لتعديهما وظاهر ان الاجنبي يقتربين أخذ جميع بدل ماله من أحد الملاحين ثم هو يرجع بنصفه على الآخر ويؤخذ ان يأخذ نصفه منه ونصفه من الآخر فان كان الملاحان رقيقين تعلق الضمان برقبتهما هذا كله اذا كان الامطدام بغيرهما أو بقتصرهما كان قصر في الضبط مع إمكانه أو سيرا في ربح شديدة لا تسير في مثلهما السفن أو لم يكمل عذتها ما اما اذ لم يكن شيء منهما كان جهلا الامطدام بغلبة الرياح فلا ضمان بخلاف غلبة الدائنين الراضكين لان الضبط يمكن بالعام (ولو اشرفت سفينة) فيها متاع وراكب (على غرق) وخيف غرقها بقاءها (بما طرطرح متاعها) كله في البحر لرجاء سلامتها

أوبضه لرجاء سلامة الباقي وقيد ١٣٧ يح ث الباقي في الجواز باذن الساك وتديسوت الكلام عليه في شرح الروض والبهجة (ووجب) طرجه كله أو بعضه وان لم يأذن مالكه

(الرماء فجاءه اصكب) اء الله من هلاكه ويصيب الثناء لاد روح فيه لتخلص ذي روح واتعا الدواب لابقاء
الا دمين واذا اندفع لشرق بطرح بعض المتاع اقتصر عليه (فان طرح مال غيره بلاذن) منه (ضمنه) كما كل
المضطر طعام غيره) بغير اذنه (وقال) لا تخفى سفينة (الق) (٥٦٦) متاعك في البحر وعلى ضيائه

أونحوه) كقولاه على اني
ضامته أو على اني أضمنه
والقاءه (وجاء القائل)
له عرقا ولم يخص يقع
اللقاء بالملقى) بأ اختص
بالمتمس أو به وبالملقى أو بأجنبي
أوبه وبأحدهما أو بم الثلاثة
فانه يضمنه ما لم يكن له فيها
شيء ولم تحصل الحياة لانه
التمس اتلاف الغرض صحيح
بغير فساد كقولاه اعتق
عبدك على كذا فان لم يخف
غرقا أو اختص النفع بالملقى
كان مال من بالشاط أو بزورق
أونحوه بقرب السفينة التي
متاعك في البحر وعلى ضيائه
فالقاء أو اقتصر على قوله التي
متاعك لم يضمنه لانه في
الاولى شبهه بمن التمس هدم
دار غيره ففعل وفي الثانية
أمر المالك بفعل واجب عليه
فقدله لغرض نفسه فلا يجب
فيه عوض كالأول المضطر
مككل طعامك وعلى ضيائه

أومنى أمكن تفضا الطرح ولم يفعل حتى غرق السفينة انهم ولا ضمان كالأول يعطى
مالك الطعام المضطر حتى مات خ ط س ل (قوله عزتم) أى ولو كلبا ع ش أى
فألقى الاموال لتخلص الكلاب المحترمة اه م ر (قوله ويصحب) الاولى التفريع
(قوله فان طرح مال غيره) أى ولو في حالة الوجوب شرح م ر (قوله كالأول الخ)
و بدأ يشير الى ما يليق به أو يكون معلوما له والا فلا يضمن الا ما يليق به بمحضه
ويشترط استمراره ولو جع عنه قبل الالتقاء لم يلزمه شيء شرح م ر أى مما القاه
بعد الرجوع وبواختلاف الرجوع أو في وقته صدق الملقى لان الأصل عدم الرجوع
لتمس ع ش (قوله في البحر) فالولقاء البحر فهو مال الكه وان نقص ضمن المتمس
نقصه س ل ملخصا (قوله أوبه وبأحدهما) فيه صورتان وقوله أو بم الثلاثة
في الصورة (قوله فانه يضمنه) وهذا وان كان ضمانا لم يجب لكنه روى فيه انه
اقدراه بليس ضمانا حقيقة بيا ومن ثم لم يشترط العلم بقدر الملقى والضمان فيه بالقيمة
في المتقوم والمثل في المثل ح ل وقيل يضمن المتقوم بالمثل الصوري كأي الغرض
واعتمد زى في درسه القيمة مطلقا لانها انما تؤخذ للحياولة لا ليجب فيها
الا القيمة مطلقا ابدال اءه لولقاء البحر يجب رد البذل والمعتبر فيه ما يقابل به قبل
هي ان البحر اذا لم يقابل له بعدد ولا تجعل قيمته في البحر كقيمته في البر شرح م ر (قوله
أو اختص الخ) أى أو خاف غرقا واختص الخ وانظر ما سوره ويمكن ان يصور بما اذا
خاف غرقا على غيره لانه (قوله أو اقتصر على قوله) أى والغرض ان الهائل راكب
السفينة (قوله وفي الثالثة) واعلم اني بالثالثة وان كان يفهم من الثانية عدم الضمان
فيها بالاولى توطئة لقوله وفارق الخ وهذه حكمة تأخيرها مع كونها مفهوم القيد الاول
(قوله بغيره) أى المتمس (قوله منجنيق) يذكر ويؤنس وهو فارسي معرب لان الجيم
والذاني لا يجتمعان في كلمة عربية شرح م ر وهو آله يرمى بها الحجارة زى (قوله في
الاشهر) مقابله كسر الميم خ ط ع ش (قوله احذر ماته) وهو من مذ الحبال ورمى الحجر
أما من أمسك خشبة المنجنيق ان احتج الى ذلك أو وضع الخبر في الكفة ولم يعد

فأكله وفي الثالثة لم يلزم شيئا وفارق ما لو قال اني اءه حيث يرجع به عليه بأن الحبال
اداء الدين بغيره قطعا واللقاء قد لا ينته (ولو قتل حجر منجنيق) بفتح الميم والجيم في الاشهر (احذر ماته) كأن ناد
عليه (هذر قسطه وعلى عاقلة الباقين الباقي) من دينه لانه مات بفعله وفعله خطأ فان كان واحدا من عشرة سقط
عشر دينه ووجب على عاقلة كل من النسبة عشرها (أو) قتل (غيرهم بلا قصد) من الرماة (فخلفا) قتله لعدم
عدمهم له (أوبه) أى بغير قصد منهم

(معدان غلبت الاصابة) منهم يحدوهم ٣ (٥٢٧) هو قصدهم مينا بما يقتل غالباً فان غلبت هدمها أو اسوى

الامر ان فصبه عدمه (فصل) في العاقلة وكيفية تأجيل ما تحمله وصحوا عاقلة لمقلهم الابل بغشاء دار المستحق ويقال لتحملهم عن الجاني العقل أي الدية ويقال لمعلم عنه والعقل المسح ومسه سمى العقل عقلاً لمسه من الفواحش (عاقلة جان عصيته) المجمع على اذنه من النسب ما في رواية في خبرنا صعبين السابق أوائل كتاب الذنات وان العقل على عصبها (وقدم) منهم (أقرب) فأقرب فيو زع على مدده الواجب من الدية آخر السنة كما سياتي (فأرتقى شيء) منه (فزيه) أي الأقرب يوزع الباقي عليه وهكذا والأقرب الاخوة ثم بنوهم وان تزولوا ثم الاعمام ثم بنوهم كالآلث (و) قدم (مدل) بأبون) على مدل باب كالآلث فان عدم عصبية النسب أو لم يف ما عليهم بالواجب في الجناية (ومتق) فعصبته من النسب وسفه فصبته كذلك وهكذا (ومتق أي) الجاني فعصبته كذلك (فصبته) كذلك

الحبال فليس منهم لانه سبب والمباشر غير قاله الماوردي والمتولي وغيرهما خ ط س ل وعبارة شرح م ر دون وانعه أي الحجر وما سلك الخسبة اذا دخل لهم في الرمي أصلاً ويؤخذ منه انه لو كان لهم دخل فيه ضمنوا أيضاً اه (قوله معدان غلبت الاصابة) أي فيجب القصاص أو الدية المخلفة في أموالهم سم وهذا مستثنى من قولهم ان الغلبة تعتبر في الآلة من حيث كونها الغالب فيها الملاك أولاً أي الا في المتصديق فالمعتبر انما هو غلبة الاصابة من الرماة فسقط اعتراض البلعيني من ان اعتبار الغلبة في الاصابة يخالف لاصل الشافعي من انها معتبرة في الآلة شوبري (قوله يحدوهم) بكسر الحاء المهملة وانقاف (فصل في العاقلة) أي في بيانها وترتيبها وما يؤخذ من كل شخص وكيفية تأجيل ما تحمله (قوله لمعه) أي العقل والمراد به الكامل أو ان شأنه ذلك (قوله عصيته) أي وقت الجناية وعليه دلوى الجرح الى النفس ومات وصكاته قتلته يوم الجرح غير ها يوم السراية فالدية على عاقلة يوم الجناية ع ش على م ر (قوله في خبرنا صعبين السابق) وهو ان امرأة خذفت أخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فقضى رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم ان دية جسيها غرة عبداً وأمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها واسم المرأة الضاربة أم عطية وقيل أم عطيف واسم المضروبة ابنة مسكة وقوله خذفت بالحاء المعجمة كما ضبطه شيخ الاسلام في شرح الاعلام أي رمت بالحجر من غير رشيد (قوله وان العقل الخ) بدل من ما أو عطف بيان علمه بين به الرواية الاخرى أي غير السابقة فلا حاجة لقول حل اه ذكر الحديث الاول بمعناه تدبر (قوله بأقرب) لا حاجة اليه مع قوله فان بقي شيء الخ اه حل (قوله الواجب من الدية) وهو ثلثها بأن يؤخذ نصف دينار من الفقى وربعه من المتوسط ثم يشتري بالجمع ثلث الدية ان وفي فان لم يوفى وزع الباقي على من يليه وهكذا الى أن يحصل ما يشتري به الثلث شيئاً (قوله وقدم مدل بأبون) أي على الجديد والقديم التسوية لان الاثمة لا تدخل لمسا في التحمل ورد منع ذلك بدليل انها مرجعة في ولاية النكاح مع انها لا تدخل لمسا فيه شرح م ر (قوله فعنق الخ) معطوف على عصبته لانه حل العصبية على عصبية النسب فيجوز لا يتناول عصبية الولاء ولا بيت المال فلذا عطفهم وقال فعنق الخ (قوله عصيته من النسب) أي فان لم يكن معتق أو لم يف ما عليه فعصبته الخ ع ش على م ر قال م ر في شرحه فعلم انه يضرب على عصبته في حياته ولا يختص بأقربهم بعد موته وان نقل الامام ان الاثمة قيدوا بالضرب على عصبته موته وقال انه لا يتبعه غيره اذ لا حق لهم في الولاء في حياته فهم كالأجانب اه

وتعبرى بالغاء آخرأولى من تعبيره فيه بالواو (وهكذا) أي بعدم معتق معتق الأب وعصبته معتق الجد الى حيث ينتهي ويوردع الواجب على المعتقين بقدر ملكهم لانه ددر وسمهم

ويقتل المولى من جهة الام اذا لم يوجد عتق من جهة الاباء (٥٤٨) ويحمل ايضا بعد من ذكر الاخوة كلام

(قوله ويقتل المولى من جهة الام) كأن تزوج عبد بعتيقة فان الولاء على أولاده لموالى الام فاذا جنى بعض أولاده فالدية على موالى أمه فان عتق الاب انتج الولاء من موالى الام الى موالى الاب فيعتقون حل وفي الرض وشرحه انه يذقل الى الجاني ولا يعقل موالى الاب لتقدم سببه أى العقل على اه لجراد ولا يبت المال لوجود جهة الولاء بكل حال فراجعه وسببه الجباية (قوله وذووا الارحام) الاولى التعبير بالنساء لانهم بعد الاخوة للام كما يعلم من كلامه بعد ولا يحمل منهم الا الذكرا اذا لم يدل بأصل ولا فرع شرح م ر فيخرج النكاح فانه مدلل بأصل وهو الام بشيخي (قوله ان ورتناهم) بأن لم ينظم بيت المال وكان الاولى تأخيرهم عنه كافي الارث اعاده سم وجهر خلافا لما في حل (قوله من أصل) يناقش وجه تسمية الأصل بعضا ولعلها تسمية اصطلاحية (قوله وبر الولد) عبارة م ر وبر الوالد لعلها م ر وابتان وهو بدل من ما أو عطف بيان (قوله ولو كان الخ) عبارة شرح م ر وقيل يعقل ابن هو ابن ابن عمها أو معتقها كما يل فكذاها ورديان البتة مانعة هـا لما تقر به بعضها والمنايع لا أن لوجود المنقضى هـه الخ (قوله وتم غير مقتضية) لان المظانم دفع اه اروحي لا تقتضيه ولا تمنعه فاذا وجد مقتضى آخر أترأه جـر (قوله وهـه تفون الخ) فان اعتقه ثلاثة ثلاثه لا تتصلوا عنه تجعل شخص واحد قد رما السكل منهم م من الورع حصه اتعنى منهم ثلث نصف الدينار والموسط ثلث ربع الدينار وكل واحد من عصبة كل واحد منهم يتحمل مثل ما يتحمل المعتق فيكون على كل واحد من عصبة المورث ثلث نصف الدينار والموسط ثلث ربعه أى ان كانوا يسفقه ولا تتصل كل منهم حصته بحسب ما له وان كان المعتق واحد اكان عليه كل سنة نصف دينار ورابعة وعلى كل واحد من العصبة مثل ما عليه شرح البهجة زى اذا علمت هذا علمت ان قول الشارح من نصف دينار ورابعة فاصرف على صورة الانفراد فلو لم يذكره لكان اشمل تأمل (قوله وكل من عصبة الخ) عبارة شرح م ر وكل شخص من عصبة كل معتق يجعل ما كان يحمله ذلك المعتق فان اقتصد ضرب على كل من عصبة ربع أو نصف وان تعدد نظر حصته من الربع أو النصف وضرب على كل واحد من عصبة قدرها والفريق ان الولاء يتوزع على الشركاء لا العصبة لانهم لا يرثونه بل يرثون به فكل منهم انتقل له الولاء كاملا فيلزم كلاً قدر حصته ومعلوم ان النظر في الربع والنصف الى غنى المصروب عليه فالمراد بقوله ما كان يحمله أى من حيث الجملة لا بالنظر لعين ربع أو نصف فلو كان المعتق متوسطا وعصبة أغنياء ضرب على كل النصف لاه الذى يحمله لو كان مثلهم وعصبة أى كذلك كما هو ظاهر اهـ

وذووا الارحام ان ورتناهم كفا في الانوار وقوله في الثانية الشبان من المولى وأقراء والظاهر ان يحمل الاخوة للام قبل ذوى الارحام للاجماع على توريثهم (ولا يعقل بعض ثمان و) بعض (معتق) من أصل وفرع لما في رواية أبي داود في خبر العيصين السابق أوائل كتاب الديات وبرأ الولد أى من العتق وقيس به غيره من الأبعاض وبعض الجاني بعض المعتق (ولو) كان فرع الجباية (ابن ابن عمها) فلا يعقل عنها وان كان يلى فكذاها لان البتة مانعة مانعة وتم غير مقتضية لا مانعة فاذا وجد مقتضى زوجة وذكر حكم بعض المعتق من ريادة (وعصبة) أى المرأة (يعقل عاقلتها) دونها لما يأتي من ان المرأة لا تعقل (ومعتقون وكل من عصبة كل معتق كعتق) فيما عليه كل سنة من نصف دينار أو ربعه لان الولاء في الاولى لجميع المعتق لال كل منهم وفي الثانية لا يملك من العصبة فلا يتوزع عليهم توزعه على الشركاء لانه

لا يرث بل يرث به (ولا يعقل عتق) ولا عصبة عن معتقه لان قضاء ربه (ف) ان عدم من ذكر بالحرف أو لم ينف ما عليه بما

فـ (بيت ماله) يعقل (عن مسلم) الكل أو الباقي لانه يرثه بخلاف الكافر فماله في الواجب في ماله ان كان له امان واستثنى من ذلك القبط فلا يعقل عن قتله بيت المال اذ لا فائدة في اخذ ماله لتعاد اليه (فـ) ان عدم ذلك اولم يف ما ذكره الكل أو الباقي (على جان) (٥٤٩) بناء على الاصح من ان الواجب ابتداء عليه ثم يتجه

العاقلة وتعيه ي بذلك اعم من قوله فكله على جان وتوجب ولو من غير ضرب قاض (عليه) أي على الجاني (كمعاقلة دية نفس كاملة) باسلام وحرية وذكورة ثلاث سنين (في آخر) (كل سنة ثلث) من الدية وتأجيلها بالثلاث رواه البيهقي من قضاء عمر وعلى رضي الله عنهم وعزاء الشافعي الى قضاء النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر تساوي الثلاث في القسمة وان كل ثلث آخر كل سنة وأجلت بالثلاث لكثرة ما لا لأنها بدل نفس وتأجيلها عليه من زيادتي (و) توجب دية (ككافر معصوم) ولو غير ذي وان عبر الاصل بالذي (سنة) لانه قدر ثلث دية مسلم أو قتل (و) توجب دية (أمرأة وخشي) مسلمين (سنتين في آخر) (الاولى) منهما (ثلاث) من دية نفس كاملة وذكركم الخشي من زيادتي (وتحمل عاقلة رقيقا) أي الجنابة عليه بقيمة لانها بدل نفس كالحرة اذا كانت

بالحرف (قوله بيت مال) أي يؤخذ من سهم المصالح الواجب بكامله أو ما بقي مؤجلا جرس (قوله عن مسلم) أي اذا قتل غير لقيط أخذ من كلامه بعد (قوله) قاله في المناسب ان يقول فلا يعقل عنه بيت المال والواجب فيما له ان كان له مال والباقي في لان قوله والواجب فيما له لا يظهر بعد جعله فيا وأوجب عن الشارح بان قوله فماله في أي بعده وانه أي فلا يرثه بيت المال واذا كان لا يرثه فلا يعقل عنه فماله حاصلة بالالزام والشارح أي بقوله فماله في نظر الكونه معابلا لقوله لانه يرثه تأمل (قوله فان عدم ذلك) بأن لم يوجد فيه شيء أولم ينظام امره بمحاولة الظلمة ذويه زى أو كان ثم مصرطاهم مدر (قوله فالكل أو الباقي على جان) قال جبرتنبيه هل يعود التحمل لغيره يعود صلاحيته له لان المانع فهو فقره مثلا قد زال أو لالان الجاني هو الاصل فتي نحو طلب به استقرار عليه ولم ينتقل عنه لا تقطاع النظر لنيابة غيره عنه حينئذ كل محتمل والثاني اقرب فلو عدم ما في بيت المال فأخذ من الجاني ثم استثنى بيت المال لا يؤخذ منه بخلاف عاقبة أنكرها الجناية فأخذت من الجاني ثم اعترفوا حينئذ يرجع عليهم لانهم هنا حالة الاخذ من أهل التحمل بخلاف بيت المال من (قوله أي على الجاني) أي اذا انتهى الامر لوجوبه عليه فاذا مات اثناء الحول سقط الاجل وأخذ من تركته لانه واجب عليه اصالة وانما لم تؤخذ من تركته من مات من العاقلة لانه امواساة شرح مدر ويؤخذ من الجاني آخر كل سنة ثلث الدية كاملا لان نصف دينار فقط فقد نال العاقلة في هذين الامرين سم (قوله) لانها بدل نفس) والألا تجلت دية الكافر والاني ثلاث سنين (قوله بقيمة) الباء زائدة فهو بدل عما قبله بدل اشتغال وعسارة شرح مدر وتحمل العاقلة العبد أي قيمته اه فالاولى حذف قول الشارح الجناية عليه لانه لا معنى لتحمل الجناية عليه اذ تحمل بدلها وهو القيمة (قوله فاذا كانت قيمته الخ) فلما اختلفت العاقلة والسيد في قيمته صدقوا بايمانهم ان يكونهم غاربه من سول (قوله قدر ثلث) زادت على الثلاث أو نقصت فان وجب دون ثلث أخذ في سنة قضا ما شرح مدر فان كان الواجب نصف دية ففي الاولى ثلث وفي الثانية سدس أو ثلاثة أرباعها ففي الاولى ثلث وفي الثانية ثلث وفي الثالثة نصف سدس أو ربع دية ففي سنة قطعا أو ديتين ففي سنتين شرح جبرتنصريف ومثله مدر (قوله ولو قتل رجلين الخ)

قيمتها قدر دية أو ديتين (ففي) آخر ١٣٨ يح ث (كل سنة) يؤخذ منها (قدر ثلث) من دية نفس كاملة (كـ) واجب (غير نفس) من الاطراف وغيرها فانه يوجب في كل سنة قدر ثلث الدية بناء على الاصح من ان العاقلة تحمل بدلها كدية النفس رتب يرى بذلك اعم من تعبيره بالاطراف (ولو قتل رجلين) (مسلمين) هو اولى من قوله رجلين (ففي ثلاث) لاسيما من السنين تؤخذ دية في كل سنة لكل ثلث دية

واجب (نفس من) وقت (زهوق) لها بجزءي أو بمرأية جرح لانه مال يحمل بانقضاء الاجل فمكان
استاء اجله من وقت وجوبه كسائر الدين المرحلة واجل (٥٥٠) واجب (غير هامن) وقت (جناية)

ولو قتل ثلاثة واحد فعلى عاقلة كل واحد ثلث دية يؤجل عليهم في ثلاث سنين
نظر الاتحاد المستحق شرح مر (قوله وان كان لا يطالب بالحق) فبمضت سنة ولم
تعمل سقط واجبا ولو مضت ستة أشهر قبل الاندمال بيننا عليها حل فقول المتن
وغير هامن جناية أي ان حصل الاندمال في أثناء السنة فان حصل بعدها لا يطالب به
بواجب تلك السنة وتبتدى سنة أخرى وتلقوا السنة الأولى كما هو مذهبهم وقال
البرماوي وقيل على المولى يسقط واجبا عن العاقلة ويؤخذ من بيت المال
أو الجاني ان لم ينتظم وكلام سم أظهر اه (قوله ومن مات) أي وهو موصر (قوله
ويقتل كافر) شروع في سفهة العاقلة وهي خمس التكليف وعدم افتقار
والحرية والذكورة وانفاق الدين شوبري (قوله ان زادت مدته) أي مدة الامان
بان تكون أكثر من سنة ان كان المقتول ذميا أو مسلمانا فؤخذ منه الثلث حل
وعبارة شرح الروض واعتبر زيادة مدة العهد على الاجل فنرجع ما اذا نقصت وهو
ظاهر وما اذا ساءتة تقديره ما لا يمنع على المتقضى اه (قوله لان العقل مراساة)
بخلاف الجزية فانما الحقن انما عولا قراره في دار الاسلام فصارت عونا فاذ الزمت
الفير شرح مر ملخصا (قوله وخشي) ذوبان ذكر الميعر خلافا لما في شرح الروض
حل وصحبه البلقيني اقال انما العمل على الموالاة والمناصرة الساهرة وقد كان
هذا في ستر النوب كالانثى فلا فدية واستوجب الخطيب النفر لان البصرة
موجودة فيه باعثة ولا نهاية تكون بقول والرأي كافي المهرم وعبارة شرح مر نعم
ان تفسر ذكورة الخشي غرم المستحق حصته الى اذا هاعيره ولو قل رجوع ذلك
الغير على المستحق فيما يظهر اه بان كان الخشي ابن عم للجاني فنقص المأخوذ من
العسبة عن الواجب نصف دينار فلا فخذ من المقتنى ثم بان ذكورة الخشي
فيرجع المقتنى على المستحق بما أخذ منه وبأخذه من الخشي (قوله وهو من ملك الخ)
دفعي العاقلة لا يكون الا بالمال فالغنى بالكسب فقير في باب العاقلة ولذا قال
السارح لافقير ولو كسوبا (قوله فاخذنا حال من عشرين) وذكروا باعتبار كونها
مدودا (قوله عن حاجته) أي العمر الغالب من مسكن وخادم وكل ما لا يكاف بيعه
في الكفاية حل (قوله نصف دينار) والدينار ساوي الآن بالفضة المتعامل بها
نحو سبعين نصف فضة أو أكثر متى زاد سعره أو نقص اعتبر حاله وقت الاخذ منه
وان ساريساوي ما ثني نصف فأكثر اه عش على مر ثمانية فانه لم يضر قدره
وقال البرماوي والمراد به مثقال الزككاة وهو اثنان وسبعون حبة أي شيرة
معتدلة قطع من طرفيها مادق وطال (قوله مقدارهما) أي النصف دينار وربعه

لان الوجوب ملق بها وان
كان لا يطالب بينهما الا بعد
الاندمال نعم لو سرت جناية
من أصبع الى كف مثلا فاجل
أرض الاصبع من قطعها
والكف من سقوطها كما
اختاره الامام والغزالي
وغيرهم ما يرجع الى الحواشي
الصغيرة والنوار ووجه البلقيني
(ومن مات) من العاقلة (في
اثناء سنة فلا شيء) عليه من
واجب بخلاف من مات بعدها
(ويقتل كافر ذوا امان عن
مثله) ان زادت مدته على مدة
الاجل لا شراكهما في الكفر
المفر عليه وتعبيري بذلك
أولى من قوله ويقتل يهودي
عن بصرائي وعكسه (لا فقير)
ولو كسوبا فلا يعقل لان العقل
مراساة والفقير ليس من
أهلها (ورقب) لان غير
المكاتب من الارقاء لا ملك
له والمكاتب ليس من أهل
المواساة (وصبي ومجنون
وامرأة وخشي) وهم امن
زيادتي وذلك لان مبنى العمل
على النصرة ولا نصرة بهم
(وهو سلم عن كافر وعكسه)
اذ لا مزال بينهما فلا نصرة
(وعلى غنى) من العاقلة وهو

من (ملك) آخر السنة فاضلا عن حاجته عشرين دينارا أي قدرهما (نصف دينار) على (متوسط) وهو من (قوله
(ملك) آخر السنة فاضلا عن حاجته (دونها) أي العشرين دينار (وغير ربعه) أي الدينار (ومعه) بمعنى مقدارهما

لا يهينها لان الابل هي
الواجبة وما يؤخذ بصرف
اليها وللمسئق ان لا يأخذ
غيرها وانما شرط كون الدون
الفاضل عن حاجته فوق
الربع لئلا يصير دفعه فقيرا
و بماذا كره علم ان من أعسر
آخره لم يصيب عليه شيء وان
كان موسرا قبل أو يسر بعد
وان من أعسر بعد ان كان
موسرا آخره لم يسقط عنه
شيء من واجبه ومن كان
أول طارقة أو وصيا أو مجذونا
أو كافرا أو مارقا آخره باصفة
الكمال لا يدخل في التوزيع
في هذه السنة ولا في ما بعدها
لانه ليس من أهل انصره
في الابتداء بخلاف الفقير
ود كرضابط النقي والمتوسط
من زيادتي (فصل) في
جنانية الرقيق (مال جنانية
دقيق) ولو بعد العفو أو قداء
من جنانية أخرى (يتعلق
برقبته) اذ لا يمكن الزامه
لسيده لانه اضار به مع
براءته ولا ان يقال في ذمته
الى عتقه لانه تفويت لضمان
أو تأخير الى عجه ولورقبته
ضرر ظاهر بخلاف ما
غيره له لزمه بذمته فالتعلق
برقبته طريق وسط في رعاية

(قوله لئلا يصير الخ) حاصله انهم اشترطوا ان يبقى معه شيء مما زاد عن حاجته بعد
دفع الربع حتى لا يكون بعد الدفع فقيرا ولك ان تقول كان يجوز ان لا يشترط ذلك
ويكون الفقير من لا يملك ربعا زاد عن حاجته والمتوسط من يملك ذلك ولا يحذور
في عوده بعد الدفع فقيرا وانما المحذور ان يتخذ من فقير ولم يوجد هنا مع ان لقائل
ان يقول وقروا فيما فروا منه لان المتوسط على كلامهم صادق بمن ملك زيادة على
حاجته ثلث دينار مثلا كما هو قضية التفسير المذكور ولا يخفى في أن من ملك ذلك
اذا دفع ربعا عاد فقيرا لانه بعد دفعه صار لا يصدق عليه انه ملك زائدا عن حاجته
فوق ربع دينار فيكون فقيرا لانه لما بطل كونه متوسطا ومعلوم انه ليس غنيا
وجب ان يكون فقيرا اذ المراد بالفقير وغيره ما هو المعنى المصطلح عليه هنا فاقبل سم
(قوله وبماذا ذكر) أي قوله آخر السنة (قوله ومن كان أو أسالخ) فعلم انه يعتبر
الكمال بالتمسك بالكلية والاسلام والحرية في العمل من العقل الى مضي أجل كمال
سنة شرح مر (قوله لا يدخل في التوزيع) يتخذ منه نه لوجن أوراق في الاثناء
يسقط عنه كما قاله شيخنا كجبروطا ره وان عاد فورا حل

(فصل في جنانية الرقيق) (قوله جنانية) رقيق صدره منافع لفاعله (قوله
ولو بعد عفو) باب حتى على رقيق عداوة في على مال ولا يقال هو حيث ثبت برضى
مستغقه فبذلك كذا في المعاملات لان أصل الجنانية بغير رضاه (قوله
يتعلق برقبته) أي بجميعها وان كان الواجب حبة وفيه الفاشح مر وانما يتعلق
برقبته لانه من جنس العقلاء فجنانيته مضافة اليه وبذلك فارق البهيمة ذكره قل
على المحلى وحمل تعلقه بالرقبة ان صريحه اخذ من قوله بعد كذا أم ولد (قوله
اذ لا يمكن الزامه لسيده) وانما ضمن مال البهيمة أو عاقلة بمان موت انسانا لانه
لا اختيار لها فصار كانه الجاني من ل (قوله ولا ان يقال في ذمته الخ) هذا عين قوله
الا في لا بذمته ولعله أفرد هذا التعليق الذي ذكره (قوله لانه تفويت لضمان) أي
فيما اذا مات ولم يعتق وقوله أو تأخير الى مجبور أي ان اعتق حل (قوله الجانبين)
أو السيد والجاني عليه أي لا بذمته الخ في كلامه ست صور الثلاثة الاولى محترز
بوله برقبته والثلاثة الاخيرة محترز قوله فقط لكن منيع الشاوح يوجه ان السنة
غفوم قوله فقط فكان الماسب ان يذكر الثلاثة الاولى بعد قول المتن برقبته
الثلاثة الاخيرة بعد قوله فقط تأمل (قوله لا بذمته) أي فقط وقوله ولا يكسبه أي
مط (قوله ولا بكل منهما) مع رقبته ولا برده عليه ما لو أقر السيد بان الذي جنى عليه
نه قيمة ألف وقال ألحق الجاني قيمته ألفا فانه وان تعلق ألف بالرقبة وألف

الجانبين فقط) أي لا بذمته ولا بكسبه ولا بهما ولا بكل منهما أو بهما مع رقبته

بالذمة كما في الام لكن اختلفت جهة التعلق شرح مر (قوله وان اذن له سيده)
 هذه الغاية راجعة لامتني (قوله والا) لواعترينا اذن السيد لما تعلق برقبته
 بل بذمته كديون المعاملات وفيه انه لا بد ان ينضم الى اذن السيد في المعاملات
 رضى المستحق حتى يتعلق بذمته حل وعبرة عن قوله والا لما الخ أى لو اعتبرنا اذن
 السيد اه ع ش أى لو اعتبرناه مانعاً من التعلق بالرقبة أى لم يكن متعلقاً بها حين
 الاذن لكن يلزم على هذا المصادرة واتحاد المقدم والتالي ويمكن ان يجاب بأن
 التالي مؤول بأن يقال لما تعلق أى لما صم القول بالتعلق بها أى لو لم يكن متعلقاً بها لما
 صح القول المفروض منه في المتن واللازم باطل فكذا المزوم وقوله كديون
 المعاملات سند لهذه الملازمة أى لان ديون المعاملات لما اعتبر فيها اذن السيد
 مانعاً من التعلق بالرقبة لم يصح القول فيها بالتعلق بالرقبة شيئاً وعبرة الشورى
 قوله والا لما تعلق برقبته قال الشيخ لا يخلو عن حرازة بالنسبة للتعلق بالرقبة مع الذمة
 اذ يصير التقدير لا يتعلق بذمته ووقته والا لما تعلق برقبته كديون المعاملات
 وحيث منع مشابهته لديون المعاملة ويمكن ان يجاب بأن التقدير لو تعلق بالرقبة مع
 الذمة لزم عدم التعلق بالرقبة لان التعلق بالذمة يمنع اه وفهم بعضهم ان معنى قوله
 والا أى لو اعتبرنا اذن السيد وفيه بعد لا يخفى بل لا تظهر منه فانه شيئاً مفتى الا نام
 انتهت فيؤخذ من كلامه ان قول الشارح والا أى بان تعلق بذمته أو بكسبه الخ
 (قوله ايضا والا لما تعلق الخ) رده على الضعيف القائل بأنه يتعلق بالرقبة والذمة معا
 سواء اذن السيد أو لا ومحصل الرد ان الشارح يقول يلزم من القول بالتعلق بالذمة
 والرقبة معاً قصر التعلق على الذمة وبطلان قولكم والرقبة يعنى انه متى أثبت
 التعلق بالذمة لم ان يكون التعلق بها وحدها لا بهما مع الرقبة كما قلتم وسند هذا
 ديون المعاملات فانها تتعلق بالذمة ولا قائل يقول شطها بالرقبة أيضاً وعبرة
 الاصل مع شرح المحلى ولا يتعلق بذمته مع رقبته في الاظهر والتساقى يتعلق بالذمة
 والرقبة مرهونة بما في الذمة أى فان لم يوفى الثمن به طوبى العبد بالباقي بعد العتق
 اه (قوله حتى لو بقي الخ) تفريع على قول المتن يتعلق برقبته فقط وكذا قوله نعم
 الخ استدارك عليه (قوله لا يتبع به بعد عتقه) أى بل يصح على الجنى عليه
 وعبرة مر فبأنى عن الرقبة يصح على الجنى عليه اه (قوله أو اطلع سيده الخ)
 استدارك على قوله فقط فقوله وسائر اموال السيد هو محل الاستدراك وفيه ان
 الكلام في جنائته الا ان قال هذا في حكم الجنابة ومعنى تعلقه بسائر اموال
 السيد انه يلزم بالاعطاء منها مثلاً لانه يتعلق بها كالتعلق بمال المفلس ع ش

وان اذن له سيده في الجنابة
 والا لما تعلق برقبته كديون
 المعاملات حتى لو بقي شيء
 لا يتبع به بعد عتقه نعم ان
 أقر الرقيق بالجنابة ولم
 يصدقه سيده ولا يثبت تعلق
 واجبه بذمته كما مر في الاقرار
 أو اطلع سيده على لقطه في
 يده وأقرها عنده أو أهمله
 أو أخرج عن عينه فأنفها

أوتلفت عند تعاق المال (٥٥٣) برقبته وبسائر أموال السيد كاتبه عليه البلقيني وهو معلوم بمعامري الرهن

ان جنابة غير المميز ولو بائنا
بأمر سيده أو غيره على الأتم
وتعيرى بالرقب وأعم من تعير
بالسيد (ولسيده) ولي بناته
(بيعه لها) أي لاجلها باذن
المستحق (و) له (فداؤه
بالأقل من قيمته والأرض)
لأن الأقل ان كان القيمة فليس
عليه غير تسليم الرقبة وهي بدله
أو الأرض فهو الواجب وتعتبر
قيمتها (وقتها) أي وقت
الجنابة لأنه وقت تعلقها هذا
(ان منع) السيد (بيعه) وقتها
(ثم قصت قيمته والأفوق
فداء) تعبر قيمته لأن النقص
قبله لا يلزم السيد بدليل مال
مات الرقيق قبل اختيار
لفداء وقول وقتها إلى آخره
من زيادتي (ولو جني) ثانيا
مثلا (قبل فداء ياديه فيها)
أي في جنابته ووزع ثمنه عليها
(أو فداء بالأقل من قيمته
والأرضين ولو ألتفه) حسا
أو شرعا كان قتله أو أفنته
أو باعه وصحبا بأن كان
المعتق موسرا والبائع مختارا
لفداء (فداء) لزومائه
بيعه (بالأقل) من قيمته
والأرض (كأن ولد) أي كأن
لو كان الجاني أم ولد فيلزمه
فداؤها لذلك بالأقل من

على مر (قوله أوتلفت عنده) هو فيما إذا أقره يذني حمله على التفصيل الذي
ذكره الشارح في باب الأتفة بقوله ولو أقرها في يده سيده أو سيده ففقه عليها البعدها
وهو أمين جازفان لم يكن أمينا فهو متعذبا لا قرار فكذا أنه أخذها منه وردها إليه اه
فيذني حمل ما هنا على ما إذا لم يكن أمينا فان كان أمينا فلا ضمان بالقرار في يده
وقا في هذا الجمل لما مال إليه شيخنا الطيلاوي اه ابن قاسم (قوله ولو بالغنا) بأن
كان أنجما يعتقد وجوب طاعة أمره وعطف مر الانجسي على غير المميز قال ذى
والد بعض يجب عليه من واجب جنابته بنسبة حرية وما فيه من الرقي متعلق به باقي
واجب الجنابة فيفديه السيد بأقل الأمر من من حصتي واجبها والقيمة اه (قوله
على الأمر) أي فيفديه بأرض الجنابة بالغاما بلغ بخلاف أمر السيد أو غيره للمميز فانه
لا يمنع التعلق برقبته لأنه المباشر وكذلك لو لم يأمر أحد فعلق برقبته فقط لأنه من
جنس ذوى الاختيار بخلاف البهيمة أفاده مر (قوله باذن المستحق) أي والأعلا
يصح البيع كالرهون اه قل على المحلى (قوله فداؤه) يقال فداء إذا دفع مالا
وأخذ رجلا وأندى إذا دفع رجلا وأخذ مالا وفادى إذا دفع رجلا وأخذ رجلا
شوبرى (قوله فوق وقت فداء) المتعدا اعتبار رقبته وقت الجنابة مطلقا ذى وحل
(قوله بدليل مالومات الرقيق) أي فانه لا يلزم سيده نبي (قوله ولو جني ثانيا الخ)
قل ان القطن لو كانت الجنابة الثانية قتلا عدوا لم يعف والاولى خطأ بيع
في الخطأ وحده ثم يقتل كالوجني خطأ ثم ارتد قال المعلق على ابن القطن فلو لم نجد
من يشتره لوجود القود فعندى ان القود يسقط لا نأقول لصاحبه الخطأ قد سبق
فلو قد مضى لك لا بطل أحقه فأعدل الآوران يشتر كالو لا سبيل إليه الا بترك القود
والعفو اه ذى (قوله أو فداء) أي ان لم يمنع بيعه مختارا لفداء والآخر فداء كل
منهما أي من جنابته بالأقل من أرشده أو قيمته ثم مر (قوله والبائع مختار
لفداء) أي باعه بعد اختياره فداء فان تعذر تحصيل الفداء أو تأخر أفسس به أو عيبته
أو صبره على الحبس فصح البيع وبيع فيها مر أقول أنظر من القاسم شوبرى
وانظر أيضا حكم المعتق حيث قال البرماوى القياس انه كالبيع (قوله كأن ولد)
حمل وجوب فداءه على السيد إذا منع بيعها كما علم من التعادل ولو كانت تباع
لكونه استولدها وهي مرهونة وهو معسر فانه يقدم حق المجنى عليه على حق المرحمن
وتباع من ل (قوله لذلك) أي لا مناع بيعها فاسم الإشارة راجع لمع البيع بدون
اضافة المنع إلى الصير ولا يقال ان منع البيع سابق على جنابته تدبر (قوله
كواحدة) أي فيسترد لثمن من القول إذا كانت الجنابة على الثاني بعد الدفع

فداؤها لذلك بالأقل من ١٣٥ ي ف قيمته أو وقت الجنابة والأرض (وجناباتها كواحدة)

للاول كما صرح به م ر (قوله فبديها) بقية اوله من فدا قال تعالى وقد ناهيهم
عظيم اه شيخنا (قوله فتشترك الاروش) أي اصحابه وقوله فيها أي القيمة من علق
بتشترك وكذا ما بعده وجه ذلك بأن الاستيلاد منزل منزلة الاتلاف وليس
في الاتلاف سوى قيمة واحدة وقوله كأن تكون أي الاروش (قوله بالخاصة) أي
وان ترتب أو سبق فداء بعضها فلا كانت قيمتها العاوجت جنايتين مرتبا وأرش كل
منهما ألف فلكل خمسمائة فان كان الاول قبض الألف رجوع عليه الثاني بنصفه
وان كان أرش الثانية خمسمائة رجوع بثلثه وان كان أرش الاولى خمسمائة والثانية
الألف قبض الاول الخمسمائة رجوع عليه الثاني بثلثها وعلى السيد بن محمد سمانه تمام
القيمة ليكمل الثاني ثلثا الاول ومع الاول ثلثه اه قل على المحلى وشرح م ر
(قوله الموقوف والمذور اعتاقه) أي مع الواقف فداء فان كان ميتا وله تركة ففي
الجري جانيات ان الغداء على الوارث ذي فان لم تكن تركة ففي كسبه أو على بيت المال
ان لم يكن كسب حر رح ل وفي الزام الواقف فداء الموقوف مع كونه محسنا بوقفه
بعد ومن ثم نقل عن م ر انه قال لا يلزم الواقف ولا غيره فداؤه وأقره ع ش كما قاله
البرماوى لكن يلزم عليه اهدار الجناية والظاهر ان بدل الجناية على كلام م ر يكون
في كسبه ويقدم الجنى عليه على الموقوف عليه فان لم يكن له كسب ففي بيت المال
اه (قوله فله رجوع عنه) أي مادام العبد باقيا بحاله والا كان أبى أو هرب
أو تقصت قيمته عن وقت الاختيار ولم تق بالاروش ولم يلزم السيد قدر النقص أو لزم
ضرر الجنى عليه بتأخير البيع امتنع الرجوع وكذا الوبايع باذن المستحق بشرط
الفداء اه قل على المحلى (قوله ان لم تنقص قيمته) أي عن قدر الواجب الذي اختاره
قبل والا فليس له الرجوع حل (فصل في الغرة) (قوله وتقدم دليلها)
أي دليل وجوبها في الجنين قوله والغرة لغة اسم الغار من الشيء كاهنا وأصلها
البياض في وجهه والفرس أوبساض الوجه كله ومنه حديث تمشراقتى غرا
أو مطلق البياض وعلى كل لا يشترط هنا أن يكون العبد أبيض ولا الامة بيضا خلافا
لبعضهم أخذوا من معناه الأخرى كما مروا عن اسمي الرقيق غرة لانه خيار ما يملكه
الانسان أو لا اعتبار سلامته هنا اه قل على الجلال بعض تصرف (قوله في كل
جنين) ولومن زنا شو برى قال القاضى حسين الحكمة فيها ان الجنين شخص
يرجى له كمال الحمال بالحياة فوجب على من فوت ذلك شخص كامل الحمال بالحياة
اه (قوله حرافع الخ) ذكر المصنف ست قيود أخذ الشارح مفهوم أربعة
وذكر المصنف مفهومين زه اخر ومينافذ كرم مفهوم الثاني بقوله وان انفصل

فقد يما بالاول من قيمتها
والاروش قد تشترك الاروش
الزائدة على القيمة فيها
بالخاصة كأن تكون اثنتين
والقيمة ألفا وكان الولد
الموقوف (ولو هرب) الجاني
(أومات برى سيده) من
علقته (الا ان طلب) منه
(فمنعه) فيصير مختارا للغداء
فالمستثنى منه صادق بأن لم
يطلب منه أو طلب ولم يمنعه
(ولو اختار فداء فله رجوع)
عنه (وبيع) له ان لم تنقص
قيمه وبيع الرطب اختيارا
(فصل) في الغرة
وتقدم دليلها في خبر أبي
هذيرة أوائل كتاب الدييات
يجب (في كل جنين) حر
(انفصل أو طهر

حيال الخ وذ كرم فهو الاول بقوله بعدد من رقيق الخ (قرنه بخروج رأسه) اويده
 اورجله وماتت أمه فلولم تـ ولم تلق بقية وجب نصف غرة ولولم تـ اربع ايد
 وحب غرة فقط ولا حكمة أي لما زاد خلافا للسارح ل ولولم تـ اربع ايد اورجله
 اوراسا أرمعة من ذلك وان كثر ولولم تنفصل الجنين وماتت الام فغرة واحدة
 لا علم بوجود الجنين والظاهر ان نحو اليدا تنفصل بالجنابة وتعد ما ذكر لا يستلزم
 تعدده فقد وجد رأسان لبدن واحد أما اذا عاشت الام ولم تلق جنينا فلا يجب في يد
 ارجل سوى نه ف غرة كما ان يد الخ لا يجب فيها سوى نصف دنته ولا يضمن باقيه
 لعدم تحقق تلفه بالجنابة شرح م ر (قوله خفية) ولولم تـ اربع ايد والمراد خفية على
 غير القوابل كما علم من قوله بقول قوابل (قوله بقول قوابل) أي اربع وهو
 متعلق بمعدود أي وعلم ان فيه صورة خفية بقول الخ وقوله بجنابة متعلق بانفصل
 او ظهر (قوله على أمه) ولا بد ان يبقى بها الالم الى أن تلقى ح ل (قوله الحية)
 ولولم تنفصل بعد موتها شوبري (قوله غرة) هذا مبتدأ وقوله في كل جنين خبر
 مقدم لا يقال تعدد السارح قوله يجب ان يكون قوله غرة فاعل وفيه حيث
 تغير لا عراب المتن لا نقول بحتمل أن يكون قدره لبيان انه متعلق الجار والمجرور وان
 كان خاصا لان ما قرينة عليه فليتأمل اه شوبري قوله ولومن حاملين اصطدمتا
 فاذا اصطدمت هندوزينب مثلاً وجب على عاقلة زينب نصف غرة لجنين هندوزينب
 عاقلة منه نصفها او يكون ذلك لورثته وكذلك على عاقلة هندوزينب غرة لجنين زينب
 وعلى عاقلة زينب نصفها لان الموت حصل بفعل الام وفعل الاخرى فان كانتا
 مستولتين ففعل كل كفعل سيدها والنصف حقه فلا يجب عليه ولا عليهما نصف
 غرة لجنينها لانه حقه فان كان اقره فيه حق فذكره في قوله الا اذا كان للجنين جذة
 الخ ويجب على سيد الاخرى نصف الغرة تاما قال سم وايضا ذلك ان اولاد كل من
 الجنين حصل بفعل أمه وفعل الاخرى فيما يتعلق بفعل الاخرى وهو النصف م مرون
 على سيدها وما يتعلق بفعل أمه وهو النصف الاخر مضمون على سيد أمه لسكبه
 بسنخه فيسقط عنه لانه لا يجب له على نفسه شيء فاذا كان للجنين جذة كان لها
 سدس العزة ونصف ذلك السدس على سيد الاخرى لحصول تلفه بجنابة أمه ونصفه
 الاخر على سيد الام لحصول تلفه بجنابة الام فيلزم سيد الام الجذة نصف السدس
 ويسقط عنه ما بقى بعد نصف السدس من نصف الغرة المتعلقة بجنابة أمه وذلك
 الباقي هو اربع والسدس لانه اذا سقط من النصف نصف السدس بقى الربع
 والسدس ويظهر ذلك في مخرج نصف السدس وهو اثناعشر نصفها ستة واذا خرج

بخروج رأسه لا (مينا)
 في الحالين (ولولم تـ اربع ايد)
 خفية بقول قوابل بجنابة
 على أمه الحية وهو مصوم
 عند الجنابة وان لم تكن أمه
 مصومة عندها (غرة) فقي
 جنينين فخرتان وهما كذا
 ولومن حاملين اصطدمتا
 لكلمة ما كنا مستولتين

والجنينان من سيدهم ما سقطا عن كل منهما نصف غرة جنين مستولده لآيه حقه الا اذا كان الجنين جذة لام فلها
 السدس فلا يسقط عنه الا الربع والسدس فانه لم ينقل ولم يظهر ارا انفصل او ظهر لحم لامورة فيه او كانت أمه
 ميتة او كان هو غير معصوم عند الجنابة كجنين حربية من (٥٥٦) حربي وان أسلم أحدهما بعد الجنابة فلا شيء.

منه نصف سدسها وهو واحد بقى خمسة وهي ربعها وسدسها هـ ع ش (قوله
 سقط عن كل منهما) أي من السيدين وفي التعبير بالسقوط معسالة لانه يومهم
 وجوبه عليه الا أن يقال مراده بالسقوط عدم الوجوب (قوله فلها السدس)
 وهو انسان من اثني عشر التي هي نصف الاربعة والعشرين وقوله الا الربع
 والسدس أي بالنسبة للاربعة والعشرين وقدرهما هذرة وهي الباقية
 من النصف بعد سدس الجنابة منه فان كانا من غير السيدين وهما
 رقيقان فعلى كل سيد مع نصف قيمة الاخرى نصف مشرقتهما لنصف جنينهما
 او حران فعليه مع نصف قيمتهما غرة نصفها الجنين مستولده ونصفها الجنين الاخرى
 وهذا يعلم حكمه ما لو كان أحدهما من سيد والاخر من اجنبي او كان أحدهما حرا
 والاخر رقيقا ح ل (قوله فان لم ينقل ولم يظهر) أي وان زالت حركة البطن
 وكبرها اه حل شرح م ر (قوله جنينها معصوم) بأن كان أبوه مسلما (قوله
 حيا) أي حياة مستقرة او حركة مذبذبة س ل و زى (قوله فدية) أي دية
 شبه عمدير ماوى (قوله فلا ضمان) وكذا لو زال ألم الجنابة عن الام قبل ألقائه ميتا
 س ل (قوله ولوامة) والخيرة في ذلك للغايم لا لاشق ولا يجزى الخسنى لان
 انطوئته عيب كافى بالبيع شوبرى (قوله عمن) وان لم يبلغ سبع سنين على المعتمد
 س ل و رى (قوله بلا عيب) مبيع ومن عيب المبيع ككون الامه حاملا
 او كون العبد كافرا في محل نقل فيه الرغبة في الكافر اه ح ل (قوله
 دنه) أي الرقيق حق آدمى وهو وارث الجنين وقوله ما فات من حقه أي لانه كان
 ينفع الوارث لو عاش وقوله فائز فيها المناسب أن يقول فائز فيه لكون الضمان
 على وتيرة واحدة اه (قوله وبذلك) أي يكونه حق آدمى الخ وقوله فارق الكفارة
 والاختية أي لانها حق الله فانه يجزى في الكفارة صغير لا يجزى في الاختية معيب
 لا ينقص عيبه الكفارة (قوله بخلاف الكفارة) هذا مخالف لما تقدم في الكفارة من
 عدم أجزاء الحرم الا أن يحمل على هرم لا يمنعه الحرم المكسب شوبرى أي فانه
 يجزى في الكفارة ويمتنع هنا مطلقا حل وعبرة ع ش الصواب أن يقول
 كالكفارة (قوله المسلم) أي ولو حصل اسلامه حال خروجه كان أسلم أحد أبويه
 حينئذ حل (قوله خمسة أبعرة) فلو غلظت كان الواجب حقه ونصفا وجذعة

فيه لعدم تحقق وجوده في
 الاولين وظهور موته بموتها
 في الثالثة وعدم الاحترام في
 الرابعة والصريح باختيار
 وقوع الجنابة على الحية مع
 التقيد بعصمة جنينها من
 زيادى وبذلك علم ان تقيده
 له بها أو لى من تقيده من قيد
 أمه بها لا يساهم ذلك له لو
 جفى على حربية جنينها
 معصوم حينئذ لا شيء عليه
 وليس كذلك (وان انفصل
 حيا فامات عقبه) أي عقب
 انفصاله (أو دام ألمه ومات
 فدية) لانا بقينا حياته وقد
 مات بالجنابة (والا) بأن بقى
 زونا ولا ألم به ثم مات (ملا
 ضمان) فيه لانا لم نتفق موته
 بالجنابة (الغرة رقيق) ولوامة
 (مميز بلا عيب مبيع) لان
 الغرة الخيار وغير المير والمعيب
 ليسا من الخيار واعتبر عدم
 عيب المبيع كابل الدية لانه
 حق آدمى لو حظ فيه مقابلة
 ما فات من حقه فغلب فيه
 شائبة السالية فائز فيها كل
 ما يؤثر في المال وبذلك فارق

الكفارة والاختية (و) بلا (هرم) فلا يجزى رقيق هرم لعدم استقلاله بخلاف الكفارة لان الوارد فيها ونصفها
 لفظ الرقة (يلغ) أي الرقيق أي قيمته (عشر دية الام) ففي الحر المسلم رقيق يبلغ قيمته خمسة أبعرة كما روى عن عمر
 وعلى وزيد بن ثابت ولا يخالف لهم (وتفرض) أي الام (كاتب دينا ان فضلها فيه) ففي جنينين كناية ومسلم
 تفرض الام مسلمة.

(ف) ان فقد الرقيق حسا او شرعا وجب (العشر) من دية الام (ف) ان فقد العشر فقد الابل وجب (قيمته) كما في ابل
الدية وهذا مع ذكر الغرض من زيادتي والغرة (لورثة جنين) لانها دية نفس و بما تقرروا علم ان تعبيرى بما ذكر اعم من
اقتصاره على غرة المسلم والكفاي (٥٥٧) (وفي جنين رقيق عشر اقصى قيم امه من جنانية الى القاء)

أما وجوب العشر على
وزان اعتبار الغرة في الحر
بعشر دية أمه المساوي
لنصف عشر دية أبيه وأما
وجوب الاقصى وهو ما في
أصل الروضة فعلى وزان
النصب والاصل اقتصر على
اعتبار عشر القيمة يوم الجنانية
(لسيده) للمسكة اياه وان لم
يكن مال الكالامة فعلى
لسيده أولى من قوله لسيدها
(وتقوم) الام (سلمية) سواء
ا كانت ناقصة والجنين سليم
أم بالعكس أما في الأولى
فلسلامته وأما في الثانية
وهي من زيادتي فلا نقصان
الجنين - قد يكون من أثر
الجنانية والاثق الاحتياط
والتغليظ (والواجب) من
الغرة وعشر الاقصى (على
عاقلة) الجناني لخبر أبي هريرة
السابق ولأنه لا عدى في
الجنانية على الجنين اذ لا
يتحقق وجوده ولا حياته
حتى يقصد وبذلك علم أنه
لو اصطدمت حاملان فالقتل

وانما وخلقين حل ومرد (قوله فان فقد الرقيق الخ) لم يبرر الشارح المحل المفقود
منه هل هو مسافة القصر او غيرها وقياس ما مر في فقد ابل الدية انه هنا مسافة
القصر ع ش على مرد (قوله وجب قيمته) هل تعبر بقيمته وقت الفقد شو برى
(قوله لورثة جنين) أى بتقدير انفصاله حيا ثم موته لانها دية نفسه فلو تسببت الام
لا بها ضرر نفسها كان صامت او شربت دواء لم ترث منه شيئا لانها قاتلة شرح مرد
والجاء المورد تعلق بكل من الثلاثة أى الغرة وعشر الدية وقيمة العشر فقول
الشارح وان غرة لورثة جنين فيه قصور ويتقال مثل ذلك في قوله الآتى والواجب
على عاقلة (قوله وبما تقرروا من) قوله والغرة رقيق لانه عام (قوله وفي جنين رقيق)
وفي بعض النسخ في نصفه الحر نصف غرة في نصفه الرقيق نصف عشر قيمة
الام حل (قوله المساوي الخ) أى الذى عبر به الاصل وغرضه من هذا ان مؤداهما
واحد لكن تعبير المصنف أولى ليشمل ولد الزنا قوله فعلى وزان النصب ما لم ينفصل
حيا ثم يموت من اثر الجنانية والا ففيه قيمته يوم الانفصال قطعاً وان نقصت عن عشر
قيمة أمه وقوله على اعتبار عشر القيمة هو محمول على ما اذا كان هو الاكثر
س ل (قوله لسيده) نعم ان كانت هي الجنانية على نفسها لم يجب فيه شيء اذ لا شيء
للسيد على قنه زى (قوله على عاقلة) انظر هل هي حالة أو مؤجلة وما كيفية تأجيلها
وقياس ما تقدم انها تؤجل سنة لانها اقل من ثلث دية الكامل ذ قل (قوله ولأنه
لا عمد الخ) غرضه بهذا الرد على من قال اذا تعدد الجنانية بأن قصدها بما يحبس غالباً
فالغرة عليه لا على عاقلة بناء على تصور العمد فيه والأصح عدم تصوره لتوقفه على
علم وجوده وحياته اه ثم مر (قوله حتى يقصد) وتعدد الجنانية على أمه لا يستلزم
تعدد الجنانية عليه اذ لا يتحقق وجوده ولا حياته حتى يقصد زى وح ل (قوله نصف
غرة في جنينهما) لم يقل لزم عاقلة كل منهما غرة كاملة مع ارجوع النصفين غرة كاملة
لاختلاف مسحق النصفين وهو ورثة كل من الجنين وأيضاً فقد يختلف واجب
كل منهما اذا فقدت الغرة وانتقل لعشر الابل واختلف نوع ابل كل من العاقلتين
(فه ل في كفارة القتل) هي مأخوذة من السكفر وهو الستر لانها ستر الذنب
اه غيره اه سم وانقصدمها تدارك ما مرط من التفصير وهو في الجنان الذى لا اثم فيه

جنينين لزم عاقلة كل منهما نصف . بحت غرق جنينيهما لان الحامل اذا جنت على نفسها فالقتل
جنينين لزم عاقلة الغرة كالو جنت على حامل أخرى فلا يهد رهنما تسمى بخلاف الدية لان الجنين اجنبي عنهما (فصل)
في كفارة القتل والاصل فيه اذ له تعالى من قتل مؤمناً خطأ فتعويض برقبة مؤمنة

وقوله وان كان من قوم ينسكم ويدينهم ميتا في ذمة مسلمان الى اهله وتخبر برقة ذمة ثم تجيب (على خير حربي) لا امان له
(ولو مينا ويجنونا رقة معاها داو شريك او مرتدا (كفارة (٥٥٨) بقتله) ولو غطا أو تسبب أو شرط

معصوما عليه ولو مينا دا
وجنينا) ومرتدا (وعبد
ونفسه) وان لم يضمها لانها
انما تجب لحق الله تعالى
لا لحق الآدمي وخبر بغير
الحربي المذكور الحربي
الذي لا امان له فلا تلزمه
الكفارة ومثله الجلاذ القاتل
بأمر الامام علما وهو جاهل
بالحال لانه سيوف الامام
وآله سياسه وبالقنل غيره
كالجراحات فلا كفارة فيه
لو ورد النص بها في القنل
دون غيره كما تقر وليس غيره
في معناه وبالمعصوم عليه
غيره كجباغ قتله عادل
وعكسه في اغتال ومائل
ومقتض منه ومردو حربي
لا امان له ولو امرأة أو مينا
أو مجنون فلا كفارة في قتله
وانما حرم قتل هذه المرأة
وتاليها لان تحريرها ليس
لحرمهم بل لمصلحة المسلمين
ليلا يفوتهم الارتفاق بهم
وتعقد ان غير الميز لو قتل بأمر
غيره ضمن أمره فالكفارة
عليه والكفارة على الصبي
والجنون في ما هما قيعنق
الولي عنهما من ماله أو العبد

ترك التثبت مع خطر الانفس اه شريح مر (قوله وقوله وان كان من قوم الخ) قال
الماوردي قدم في قتل المسلم الكفارة على الذمة وفي الكافر الذمة لان المسلم يرى تقديم
حق الله على نفسه والكافر يرى تقديم حق نفسه على حق الله تعالى شو يرى
وانظر لم ترك الشارح ما بين هذين الدليلين وهو قوله وان كان من قوم عدو لكم الآية
مع ان فيه ذكر النص برأبضا اه (قوله تجب كفارة) أي فوراً في غير الخطأ انتهى
شو يرى ولا تجب الكفارة على عائش وان كانت العين حقاً لانها لا تعد مهلكاً عادة
على ان التائب عن ذنوبها لا يباح حتى بالنظر للظاهر وكذا لا يجب قود ولا ذمة ومثل العائش
الولي اذا قتل بجاله أي فلا شيء عليه كما صرح بذلك مرفى شرحه وعش عليه (قوله
على غير حربي) لا امان له بان لا يكون حربياً أصلاً أو حربياً له امان فالمصودة الثانية
تغهم من دخول النفي على انقيد وهو قوله لا امان له الواقع صفة للحربي لان نفي النفي
اثبات اه (قوله ولو مينا أو مجنوناً) تعميم في القاتل الغير الحربي أي ولو كان غير
الحربي مينا أو مجنوناً قال زى داعمال يلزمها كفارة وقاع رمضان لانها مرتبطة
بالسكليف وليس من أهله وهما بالذم لقامق للمصلحة (قوله ومعاها) غاية في الغيرة وقوله
بمدولو معاها غاية في المعصوم فلا تكرار (قوله أو بتسبب) كالأكرام وأرغير
الميز والاشهادة زوراحل (قوله أو شرط) كالخفر عدواناً وان حصل التردى بعد
موت الخاترجل (قوله معصوما عليه) شمل فعوزان وتارك صلاة ومرة ذوقاطع
طريق بالنسبة لثله لانه معصوم عليه بخلاف هؤلاء بالنسبة لغيرهم لا هدارهم
اه زى نعم قاطع الطريق لا بد فيه من اذن الامام والاوجب كالذمة شو يرى
(قوله ونفسه) أي المعصومة شو يرى أي فتخرج من تركته فلو كان زانيا معصوما
لم يجب فيه شيء وان اثم يقتل نفسه زى فالعبد عدم رجوب الكفارة عن نفسه
مع كونه معصوما على نفسه حل ومرد (قوله وآله سياسه) عطف تفسير (قوله
في القتال) متعلق بالشقين شو يرى (قوله ومرتدا) أي قتله غير مرتد حل فلا يخالف
ما مر (قوله من ماله) فان فقد نصيباً ومما ميزان أجزاء ما وكذا من ماله ان كان أباً
أو جداً أو كافاً ملكه لهما ثم ناب عنهما في الاعتاق وكذا رمى وقيم وقد قبل لهما
الفاضل التملك كما في الروضة وأصلها عن البغوى اه زى (قوله وبما تقر) أي
من قوله في المني وشريكاً له صدق على كل في هاتين الصورتين انه شريك في قتل
نفسه وفي قتل غيره شريكاً

❦ (باب دعوى الدم والقسماء) ❦

يكفر بالمعصوم وبما تقر علم أنه لو اصطدم شخصان مائلاً لزم كلاهما كفارتان واحدة لقتل نفسه وواحدة
لقتل الآخر ولو اصطدمت حاملان فماتت واحدة لزم كلاهما أربع كفارات لا شراكهما في اهلاك
أمة النفس تقسيمه أو جنينيهما ❦ (باب دعوى الدم) ❦ أعني القتل

التعبير بالباب يقتضي اندراج هذه الاحكام تحت كتاب الديات السابق وفيه
بعدولذا عبر الاصل بكتاب وكتب عليه ع ش عبر بالكتاب لانه لا شتاله على شروط
الدعوى وبيان الايمان المعنوية وما يتعلق بها شبيه بالدعوى والبيانات فلاس من
الجنابة اه وأجاب ع ش على الشارح بقوله عبر بالباب دون كتاب كما فعل
التهاج كانه لتعلقه بالجنابة فكما انه فرد منها ولما كانت القسامة توجب الدية
كانت مندرجة في كتاب الديات ولما كان الغالب من أحوال القاتل انكار القتل
استدعى ذلك بعد بيان مرجحاته بيان النجاة فيه وهي بعد الدعوى أم عين واما شهادته
اه غير رسم والدعوى بالالف والدعوة بالهاء والدعاء واحد الادعية اه مختار (قوله
بقرينة ما يأتي) أي في قوله وانما ثبت القسامة بقتل فانه يفيد ان المدعي القتل
لا الدم (قوله عنه) أي القتل به أي بالدم وقوله لازومه أي الدم له أي للقتل (قوله
أي الايمان) مثله في المختار وقد فسرها بالجمع وعليه فالظاهر انها اسم جمع مفرد من
معناه لا من لفظه وهو عين والترجمة هذين لا تشمل الفصل الا في زياد فيها
وما يدكر معهما ولذا اعتذر من ر عن قصورها فقال ولاستباج الدعوى للشهادة
بالدم لم يذكرها في الترجمة (قوله ستة شروط) وقد نظمها بعضهم بقوله

لكل دعوى شروط ستة جعت * تفصيلها مع الزام وتعيين
أن لا يناقضها دعوى تعارضها * تكليف كل ونفى الحرب الدين

(قوله غالباً) ومن غير الغالب أن يدعى على وارث ميت بأن مورثه أوصى له بشيء
حيث تسمع دعواه وان لم يعين ذلك الشيء الموصى به أو أن يدعى على آخر بأنه أقر له
بشيء وان لم يعين ذلك الشيء المقربه ح ل ومثله المتعة والنفقة والحكومة
والرضخ ع ش (قوله بأن يفصل المدعي) ما يدعيه قال الماوردي يستثنى من
وجوب التفصيل السهر فلو ادعى على ساحر انه قتل أباه بسهر لم يفصل في الدعوى
بل يسأل الساحر ويعمل بمقتضى بيانه وهذا هو الظاهر وان قال في المطلب اطلاق
غيره بخالفه خط س ل (قوله قتله عمدا الخ) ولا بد ان يعمد العمد أو غيره بمحذ
المقرر عند الفقهاء فلا يكفي أن يقول قتله عمدا مثلاً لانه قد يظن ما ليس بعمد عمدا
الا أن يكون عارفاً بذلك فيكون اطلاقه اه زى (قوله ان أوجب القتل الدية)
فالأوجب القود لم يجب ذكر عدد الشركاء ولا ذكر الشراكة والا تفرد لانه
لا يختلف جبر بالمعنى وسم لا يقال من فوائد ذكر الشراكة انه بتقديرها قد يكون
الشريك خطأ فيسقط به القود عن العامد لا نأقول صحة الدعوى لا توقف على

بقرينة ما يأتي وعبر عنه به
للزومه له غالباً (والقسامة)
بفتح الفاف أي الايمان
الا في بيانها مأخوذة من
القسم وهو اليمين (شرط
لكل دعوى) بدم أو غيره
كنصب وسرقة وأتلاف
ستة شروط أحدها (أن
تكون معارضة) غالباً بان
يفصل المدعي ما يدعيه
(صك) قوله (قتله عمدا
أو شبهة أو خطأ افراداً
أو شركة) لان الاحكام
تختلف باختلاف هذه
الاحوال ويذكر عدد الشركاء
أن أوجب القتل الدية نعم ان
قال اعلم انهم لا يزيدون على
عشرة من لا سمحت دعواه

وطالب بحصة المدي عليه فان كان واحدا طالبه بعشر الدية وقولي أو شبهه من زيادتي (فان أطلق) ما يدعيه كقوله هذا قتل أبي (من) للقاضي (استفصالة) عما ذكر لتصح بتفصيله دعواه أو تعبيرى بذلك أولى من قوله استفصالة القاضي لأنه يروم وجوب الاستفصال والاصح خلافه (٥٦٠) (و) ثانيها ان تكون (ملزمة) وهذان

ذلك نعم يمكن المدي عليه من ذكر ذلك وإثباته ليكون دافعا للقود عنه ع ش على م ر (قوله وطالب بحصة المدي عليه) بأن عين واحد منهم وأدعى عليه بأنه قتل مورثه مع تسعة (قوله من للقاضي استفصالة) فيقول له القاضي اقتضه عدا أو خطأ أو شبهه عدنان عين واحد منها استعمله عن صفته والظاهر ان المراد بصفته تعريفه فان وصفه قال ~~سكان~~ وحده أو مع غيره فان قال مع غيره قال أتعرف عدد ذلك الغير فان قال نعم قال اذكر وجه تسمية البسبه المدي عليه بالجواب اه زى (قوله ويلزم البائع أو الممرات تسليم الخ) أى لان الواهب قد يرجع قبل القبض والبائع قد يكون له حق الحبس والدين المقر به قد يكون مؤجلا والدين قد يكون معسرا سم يتصرف (قوله لم تسمع) أى ان لم يكن هناك لوث والاسمعت للتصديق ل و زى أى لتصديق المدي عليهم فان نكل واحد منهم عن اليمين فذلك لوث في حقه فالولى ان يقسم عليه س ل (قوله وصي ومجنون) أى بل يدعى له الولي أو يوقف الى كالمها اه أنوار ع ش على م ر (قوله ولا دعوى عليهم) أى ان لم يكن هناك بينة والاسمعت زى وشرح م ر أى في الصبي والمجنون (قوله ملتزم) أى لا احكام وقوله لا خراج له لما أى لانهم ليسا ملتزمين جميع الاحكام بدليل انهما لا يتقدمان بالسرقة حل وأجاب عنه م ر بأن المراد ملتزم الكل أو البعض فيدخل هذان بقى ان اخراج الحربى على العبادتين مشكل لانه يصح دعواه والدعوى عليه في بعض الاحوال كالدعوى بدين المعاملة كما بأتى في قوله ولو كان الحربى على مثله دين معاوضة فعصم أحدهما لم يسقط والجواب ان المفهوم فيه تفصيل أى فلا يعترض به اه شرح م ر (قوله ولا يمكن من العود الى الاولى) أى لا مع تصديق الثانى ولا مع تكذيبه اه وقال س ل أى راجع لقول المتن لم تسمع الثانية ولقول الشارح وتسمع للدعوى عليه وعبارة ع ش على م ر قوله ولا يمكن من العود الى الاولى ان كان قبل الحكم بها فان كان بعده يمكن من العود اليها الا ان يصرح بأنه أى الاول ليس بقاتل اه وقوله يمكن من العود اليها أى عمل بها فاعتضاء انه يأخذ الدية من المدي عليه أولا ويأخذها أيضا من الثانى المصدق له اه ثم رأيت فى قل على المحلى اه قال نعم ان صدقه الثانى وكان قبل الحكم بالاولى سمعت الثانية للاقرار وبطلت الاولى اه وفهمه انه ان كان تصديق الثانى بعد الحكم بالاولى لا تسمع الثانية وهو بعيد مع تصديقه لان

زيادتي فلا تسمع دعوى حبة شىء أو يبيعه أو اقرار به حتى يقول المدي وقبضه باذن الواهب ويلزم البائع أو الممرات تسليم الى (و) ثالثها (ان يعين مدي عليه) فلو قال قتله أحد هؤلاء لم تسمع دعواه لانهم المدي عليه (و) رابعها وخامسها (ان يكون كل من المدي والمدي عليه غير حربى) لا امان له (مكلفا) ومثله السكران كذى ومعهده وحبور سقه أو فليس له كمن لا يقول السفه في دعواه المال واستحق تسليمه بل وولى يستحق تسليمه فلا تصح دعوى حربى لا امان له وصي ومجنون ولا دعوى عليهم وتعبيرى بغير حربى لشموله المعاهد والمسنان أولى من تعبيره بملتزم لا خراج له ما (و) سادسها (ان لا تناقصها) دعوى (أخرى) قل ادعى على واحد (انفراده) بقول نعم (ادعى على آخر) شركة أو انفرادا (لم تسمع) الدعوى (الثانية) لان

الاولى تكذيبها نعم ان صدقه الا تخرفه ومؤاخذها بقراره وتسمع الدعوى عليه على الاصح في أصل التصديق الروضة ولا يمكن من العود الى الاولى لان الزانية تكذبها (أو) ادعى (عدا) مثلا (وفسره بغيره على تفسيره) فيلغى دعوى الهم لا دعوى العمل

لا تله قد يظن ان
 عدائهم قد تغصرو مستندا
 الى دعواه القتل وتعبيري
 بما ذكر اولي من قوله لم يطل
 أصل الدعوى لانهما
 بطلان التفسير وانما ثبت
 (القسامة في قتل ولولريق)
 لاني غيره كقطع طرف واتلاف
 مال غير رقيق لانها خلاف
 القياس فيقتصر فيها على
 مورد النقص وهو القتل في
 غيره القول قول المدعي عليه
 يمينه مع اللوث وعنده
 ويعتبر كون القتل (بجمل
 لوث) بثلاثة (وهو) أي اللوث
 (قرينة تصدق المذني) أي
 توقع في القلب صدقه (كان)
 هو اولي من قوله بأن (وجد
 قبل أو بعضه) وهو من زيادتي
 (في محلة) منه صلة عن بلد كبير
 (أو) في (قرية صغيرة لاعدائه)
 في دين أو دنيا ولم يخشاهم
 غيرهم من غير اصدقاء القتل
 وأهله (أو تفرق عنه) جمع
 (محصورون) يتصور اجتماعهم
 على قتله والأفلاقسامة نعم
 ان ادعى على عدد منهم
 محصورين مكن من الدعوى
 والقسامة وتعبيري
 بالمحصورين أولي من تعبيري
 بالجمع (أو أخبر)

التصديق أقوى من الحكم ومثل ق ل في التقييد المذكور البرماوى حرر (قوله
 لانه قد يظن الخ) قضيته ان الفقيه الذي لا يتصور خفاء ذلك عليه بطل ذلك منه
 للتناقض لكن علوه أيضا بأنه قد يكذب في الوصف ويصدق في الأصل وعليه فلا
 فرق جرس ل (قوله مستندا الى دعواه القتل) ونظاها عدم الاحتياج الى
 تحديد الدعوى لكن جزم بتحديد ما ابن داود في شرح المختصر اه زى (قوله
 وانما ثبت لما فرغ من شروط الدعوى) شرع في الترتيب عليها وهي القسامة
 متعرضا لها وقال وانما ثبت الخ زى (قوله يمينه) لكنهما يحسبون يميناني قطع
 الطرف والتمرح لانها غير دم فتقطع لذلك فان كثيرا من الطلبة ينوهم انها بين
 واحد اه زى (قوله بجمل لوث) اللوث بمعنى القوة لقوته بتحويل اليمين بجانب
 المذني أو لانه مف لان الايمان جهة ضعيفة والتعبير بالمحل هنا ليس المراد به حقيقة
 لان اللوث قد لا يرتبط بالمحل كالشهادة الا تسمية بالتعبير به اما الغالب أو بما زاعما
 يحمله اللوث من الأحوال التي توجد فيها تلك القرائن المؤكدة شرح م ر والظاهر
 ان الاضافة فيه بيانية والباء بمعنى مع ومن اللوث الشروع على السنة العام والخاص
 بأن فلا تاقسله ق ل على الجلال وليس من اللوث ما لو وجد معه ثياب القتل
 ولو كانت ملطخة بالدم ع ش على م ر (قوله قرينة) ويشترط ثبوت هذه القرينة
 ويكفي فيها علم القاضى جرس ل (قوله تصدق المذني) ولا يشترط في اللوث
 والقسامة ظهور دم ولا جرح لان القتل يحصل بالخلق وعصر اليضة ونحوهما فاذا ظهر
 أثره فام مقام الدم فالويل يوجد أثره ولا قسامة على الصحيح في الروضة وأصلها س ل
 وبعبارة شرح م ر ولا بد من وجود أثر قتل وان قل والأفلاقسامة خلافا للاستوى
 اه (قوله صغيرة) خرج الكمية فلا لوث ان وجد فيها قتل اذ المراد بها من أهلها غير
 محصورين وعند انتفاء حصرتهم لا تتحقق العداوة بينهم فتنتفي القرينة شرح م ر
 (قوله لاعدائه) يقتضى اعتبار عدائهم لا قتلهم وليس بشرط بل يكفي ان يكونوا
 اعداء لقبيلته س ل وهو قيد في المحلة أيضا كما قاله البرماوى ولو وجد بعضه في محلة
 وبعضه في أخرى والولى ان يعين ويقسم اه زى (قوله ولم يخشاهم) ليس بشرط بل
 الشرط ان لا يساكنهم غيرهم كما اعتمد م ر اه س ل فالخاطلة بغير سكنى لا تمنع اللوث
 (قوله وأهله) أي الذين ليسوا اعداءه والأفلاق لوث موجود س ل (قوله جمع
 محصورون) ولا يشترط كونهم اعداءه س ل والمراد بالمحصورين من يسهل عدوهم
 والاحاطة بهم اذ اتفقوا في صعيد واحد بمجرد الظاهر وبغير المحصورين من يعسر
 عدوهم كذلك ع ش على م ر (قوله أو أخبر بقتله عدل) أي مقيدا بعدم ادعيه

كأنهما قاتلا وعليه يعمل تعبير
الاصل بعيد ونساء (ولو
قتل) بالناء القوية قبل
اللام (مغان) بأن الصم
قتل بينهما ولو بأن وصل
سلاح أحدهما للآخر
(واكتسغا من قتل) من
أحدهما (فلوث في حق)
الصف (الآخر) لأن الغالب
أن صفه لا يقتله (ولو ظهر
ثبوت) في قتل (فقال أحد
ابنيه) مثلا (قتله زيد
وكنيه الآخر ولو فاسقا) ولم
يثبت اللوث بعدل (بطل)
أي اللوث فلا يختلف المستحق
لأنه اطمأن بالقتل بالتكذيب
الدال على أنه لم يقتله لأن
النفوس مجبولة على الانتقام
من قاتل مودعها بخلاف
ما إذا لم يكذب بأن صدق أو
سكت أو قال لا أعلم أنه قتله
أو كذبه وثبت اللوث بعدل
(أو) قال أحدهما قتله زيد
(ومجهول) قال (الآخر)
قتله (ومجهول حالف
كل) منهما (على من عينه اذ)

25. 11. 1941

(وهي) أي القسامة (حلف)

مستحق بدل الدم ولو مكانها

يقتل رقيقه فان عجز قبل

نكوله حلف السيد (أو

مرتدا) لان الحاصل بحلفه

نوع اكتساب المال فلا تمنع

منه الردة كالاخطاب

(وتأخيرها ليل الأولى) لانه

لا تورع في حال ردة عنه عن

اليمن الكاذبة ومن أوصى

لام ولده مثلاً بقيمة عبده ان

قتل ثم مات حلف الوارث

بعد دعواها وبهذا وبما مر

من حلف السيد بعد عجز

المكاتب علم ان الحالف قد

يكون غير مدع (خمسین) وما

ولو منفردة) يجوز أو غيره

نحو العبيد بذلك المخصص

نحو البيعة البينة على المذبح

واليمن على المذبح عليه وجوب

تفريقه انظر الى انها حجة

كالشهادة يجوز تفريقها (ولو

مات) قبل تمامها (ليرث وارثه)

ان لا يستحق أحد شيئاً من

غيره بخلاف ما اذا أقام شاهداً

ثم مات فان لوارثه ان يفيم

شاهداً آخر لان كلا شهادة

مستقلة (وتوزع) الخمسون

(على وارثه) انين فأكثر

(بحسب الارث) غالباً اقساما

بل على عدم الحضور مثلاً وان استلزم ذلك سقوط الدم وقتل في الدرس عن زى
انها خمسون فليراجع وليرد ١٥ وقال بعضهم يحلف بينا واحدة لنفي اللوث
وخمسین بينا النفي القتل وهو جمع بين كلام الشوبري وزى وهو قياس قول
سم فان نكل عن الحلف حلف المذبحي بينا لا ثبات اللوث وخمسین لا ثبات القتل
(قوله وهي) أي القسامة بالمعنى المصدري وتقدم اطلاقها على الايمان وهو المعنى
الحاصل بالمصدر (قوله حلف مستحق) أي ابتداء فخرج اليمن المردودة من
المذبحي عليه على المذبحي فلا تنمي قسامة كجاء له زى ثم ان حلف المستحق
هو الغالب وقد يحلف غير المستحق حالة الوجوب وقد أشار الشارح اليه بقوله
وبهذا وبما مر الخ (قوله نكوله) أي نكول المكاتب عن الحلف (قوله
أو يرتدا) وصورة المسئلة ان يرتد بعد موت المجرور والافلا قسامة زى أي لعدم
ارثه واذا حلف حال الردة قبض الحاكم الدية لفساد قبضه كما فاده ع ش
(قوله لام ولده) وظاهر ان ذكر المسئلة ولده مثال وانه لو أوصى لآخر بذلك أقسم
الوارث أيضاً وأخذ الموصى له الوصية شرح م ر (قوله ثم مات) أي الموصى وقتل
الرقيق (قوله حلف الوارث) أي لانه مستحق والمرأة انما تتلقاه عنه ح ل وفيه
شيء لانها تتلقاه عن الموصى (قوله بعد دعواها) أي دعواها وقتل العبد أي
أرد دعواها ان شأنا اذ هم خلافته شرح م ر (قوله خمسین بينا) ولو قتل نحو امرأة
أو ذمی أو جنین وبين في كل يمين منها مائة القتل برماوى ويشير المذبحي عليه
بعد حضوره فيقول والله هذا قتل أي مثلاً عدد الرتبة عدداً واحداً منفرداً ومع غيره
ويرفع نسبه عند غيبته زى وله ل حكمه الخمسین ان الدية تقوم بألف دينار غالباً
ولذا وجبها القديم والقصد من تعدد الايمان التخليط وهو انما يكون في عشرين
ديناراً فاقضى الاحتياط للنفس ان يقابل كل عشرين يمين منفردة بما يغنيها
التخليط شرح م ر وفي هذه الحكمة نظير لان دية المرأة على النصف من ذلك
وان دية الكافر على الثلث أراقل الآن يقال الحكمة بالنسبة لدية الكامل ولا
يلزم اطرادها تأمل (قوله ولو منفردة) ولو بلا عذر بخلاف اللعان لانه يحتاج لما أكثر
لما يترتب عليه من العقوبة البدنية واختلال النسب وشيوع الفاحشة وهناك
العرض مرس ل (قوله اذ لا يستحق الخ) يرد على هذه العلة مستثمة أم الولد
المنقذة فانها استحققت القيمة بحلف الوارث (قوله غالباً) والافد توزع لا بحسب
الارث كما يأتي في البنات والزوجة ويفرض الخسني بالنسبة لحلفه ذكر اوفى حلف
غيره انش وبالنسبة للاخذ انش أيضاً فاذا كان منه ان حانه خسا وعشرين

على ما ثبت بها (ويعبر كسر) ان لم تنقسم حصبة لان اليمن الواحدة لا تتبع من فلو كانوا ثلاثة حلف كل منهم سبعة عشر (ولو نكل احدهما) أي الوارثين (أو غاب حلفها) (٦٠٣) أي الخمسين (الآخر وأخذ حصته) لان

الخمسين هي النجدة (وله) في الثاني (مبرر الغائب) حتى يحضر فيحلف معه ما يخصه ولو حضر الغائب بعد حلفه حلف خسا وعشرين كالو كان حاضرا ولو قال الحاضر لا أحلف الا قدر حصتي لم يبطل حقه من القسامة فإذا حضر الغائب حلف معه حصته ولو كان الوارث غير حاضر حلف خمسين في زوجة وبنت تحلف الزوجة عشرة والبنت أربعين يجعل الايمان بينهما أخسا لان سهامها خمسة وللزوجة منها واحد (ويعين مدعي عليه باللوث (ويعين مردودة) من مدع أو مدعي عليه (ويعين مع شاهد بخسون) لانها عين دم حتى لو تعدد المدعي عليه حلف كل خمسين ولا توزع عليهم وفارق نظيره في المدعي بأن كلامهم ينفي عن نفسه القتل كما يفي لمفرد وكل من الذعنين لا يثبت لنفسه ما يشبه المفرد (والواجب بالقسامة دية) على مدعي عليه في قتل عمد وعلى عاقلته

وأخذ الثلث وحلف الابن أو بعا وثلاثين لانها ثلث الخمسين مع جبر الكسر وأخذ النصف ويوقف الباقي وهو السدس الى الصلح أو البيان حل (قوله على ما ثبت بها) وهو الدية فانها تقدم بين الورثة بحسب الارث (قوله يجعل الايمان بينهما أخسا) أي لان المسئلة من ثمانية مخرج الثمن للزوجة الثمن واحد وللبنات النصف أربعة والباقي وهو ثلاثة لبيت المال لكنه لا يحلف فلا يؤخذ من الجاني ما زاد على خمسة الايمان ومن هنا تعلم ان صورة المسئلة اذا انقسم أمر بيت المال وبعبارة شرح م ر ولا يثبت حق بيت المال هنا يمين من معه بل ينصب مدع عليه أي على من ينسب اليه الفل ويفعل ما يأتي قبيل الفصل اه وهو انه ان حلف المدعي عليه سقط عنه الباقي الذي كان لبيت المال وان أقر أحد منه فان لم ينتظم رد الباقي على البنت فقط وتقسم الايمان حيثئذ على حصبة الزوجة وهي الثمن وحصبة البنت وهي الباقي فينص الزوجة ثمن الايمان سبعة يجبر المنة كسر اذ ثمن الخمسين ستة وربيع وينص البنت أربعة وأربعون كذلك اذ الباقي وهو سبعة آثمان الخمسين ثلاثة وأربعون وثلاثة أو باع يمين فيبطل أفاده شيئا ط ب شوبري ولو كان ثم عول اعتبر في زوج وأم وأختين شقيقتين وأختين لام أمها من ستة وتعمل لعشرة فتوزع الخمسون على العشرة فينص كل منهم خمسة فيصاف الزوج خمسة عشر وهكذا اه كما في شرح م ر (قوله ويعين مردودة) ولو نكل المدعي عن يمين القسامة أو اليمن مع شاهد ثم نكل المدعي عليه ردت على المدعي وان نكل أولا لان يمين الرذغير يمين القسامة لان سبب تلك النكول وهذه اللوث أو الشاهد شرح م ر وليس لنا يمين ردت الا هنا (قوله من مدع) أي ان كان هناك لوث أو مدعي عليه ان لم يكن لوث فان اليمن حيثئذ عليه (قوله ومع شاهد بخسون) أنظر بما اذا انفصل هذا عن قوله السابق فكيفه ان اخبار العدل لوث ويحجب بأنه ان وجد شرط الشهادة كأن أتى بلفظ الشهادة بعد تقدم دعوى كان من باب الشهادة وان أتى بغير لفظ الشهادة أو قبل تقدم الدعوى كان من باب اللوث اه ع ش على م ر (قوله حلف كل خمسين ولا توزع الخ) ولو رد أحد المدعي عليهم حلف المدعي خمسين واستحق ما يخص المدعي عليه من الدية اذا وزعت عليهم اه ع ش على م ر (قوله والواجب بالقسامة) خرج بها اليمن المردودة على المدعي فان القصاص يثبت بها لانها

في قتل خطأ أو شبهه عمد كما علم عامر فلا يجب بها قود لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر البخاري اما ان كالا قرار بدوا صاحبكم أو يؤذونوا يحرب من الله ولا ينغرض لاقود ولان القسامة حجة ضيقة فلا تجب القود احتياطا الامر الدماء كالشاهد واليمين

وأجيب عن قوله في الخبر تمهلون وتسحقون دم صاحبكم بأن التقدير بدل دم صاحبكم بجباين الدليلين (ولو أدى)
 قتلا (هذا) مثلا (بلوث على ثلاثة حاضر (٥٠) أحدهم) وأنكر (حلف) المسحق (خمين واخذ منه ثلث

د مفعول حاضر آخره كذا)
 أي فيحلف خمسين كالقوة
 ويأخذ ثلث دية (أن لم يكن
 ذكره في الإيمان والا كافي
 بها) بناء على صحة القسامة
 في عينة المذمى عليه وهو
 الأصح كقائمة البينة (واثبات
 كالذاني) فيما رفيه وهذا
 من زيادتي (ولا قسامة) فمن
 له وارث له) خاصا لأن تحليف
 عامة المسلمين غير ممكن لكن
 ينصب القاضي من يدعي قتل
 من ينصب إليه القتل ويحلفه
 (فصل) في ما يثبت به
 موجب القرد وموجب المال
 بسبب الجنابة من اقرار
 وشهادة (انما يثبت قتل
 بسهر باقرار به حقيقة أو حكما
 لا بينة لأن الشاهد لا يعلم
 قصد الساحر ولا يشاهد تأثير
 السحر فم إن قال قتلته بكذا
 فشهد عدلان بأنه يقتل غالبا
 أو نادرا فيثبت ما شهد به
 والاقرار أن يقول قتلته بسحري
 فان قال وسحري يقتل غالبا
 فاقترار بالعمد ففيه القود أو
 يقتل نادرا فاقترار بشبه
 العمد أو قال أنه مات من اسم
 غيره لي اسمه فاقترار بالخطأ
 ففيه ماله دية على الساحر

كالاقرار وكالبينة وكل يوجب التماس وكن حق الشارح أن ينبه على هذا زى
 (قوله) تمهلون وتسحقون (الح) وسببه أن بعض الأنصار قبل بخير بعد الصلوات
 بها غير اليهود وبعض أولياء القتل فقال صلى الله عليه وسلم لا وليا له تمهلون
 وتسحقون دم صاحبكم فإيا كيف تحلف ولم تشهد ولم تر قال قبراكم هو وخير
 بخمسين يمينا أي قبرا من دم صاحبكم يحلفها لكم خمسين يما أنها لم تحلف فقالوا
 كيف تأخذنا إن قوم كفار فعلم صلى الله عليه وسلم من عدمه دراة ثمة أنه
 رشدي فنهأ وهذا هو خبر العجمين الذي تقدم في كلام الشارح حيث قال - أبر
 العجمين بعد قول المصنف خمسين يمينا (قوله بين الدليلين) أي هذا وخبر البهاري
 (قوله) (المسحق) أنظر هل هذا ساقى قوله سابقا ولو أنكره مذهبنا عليه الأوث
 حلف حيث حلف هنا المسحق وهناك المذمى عليه وأجيب بأن ما تقدم في الحلف
 على نفي الأوث وهذا في الحلف على القتل (قوله ويحلفه) أي يحلف من ينسب
 إليه القتل ولو نكل لا يقضى عليه بل يجلسن إقرارا ويحلف شوبرى وإن طال
 الحبس ع ش (فصل) فيما يثبت به موجب القود (الح) (قوله بسبب
 الحسية) متعلق بموجب المال شوبرى أي لأن موجب القود لا يكون إلا بسبب
 الجنابة فهو قيد في موجب المال ليخرج موجب المال لا بسبب الجنابة كالبيع
 مثلا لكنه يدخل المال الواجب بالجنابة على المال كالسرقة وهو غير مراد فكان
 ينبغي زيادة على البدن أو نحو ذلك رشدي (قوله من اقرار متعلق) بقوله
 نيباء بت شوبرى أي تعلفاه موبالا أنه يبان لما (قوله بسهر) وأما القتل بالحال
 أو بالعين فلا قود فيه ولا دية حل أي ولا كفارة كافي قل على الجلال (قوله
 أو حكما) كما بين الردودة (قوله تأثير السحر) وهو لغة صرف الشيء عن وجهه
 يقال ما سحرك عن كذا أي ما صرفك عنه واصطلاحا كافي حاشية الكشاف وتغيردا
 مزولة القوس الخبيثة لا فقال وأقرال يترقب عليها أمور مارقة للعادة زى
 ولا يظهر إلا على يد فاسق اجاعا (قوله فشهد عدلان) أي بأن كانا ساحرين ونابا
 فلا يقال أن تعلمه حرام مفسق فكيف تقبل شهادتهما شيئا (قوله وانما يثبت
 موجب مال) يرد على جهمه اقسامة في محل الأوث فان المال يثبت باليمين فقط
 س ل ويرد على الحصرين مما علم القاضي فانه يثبت به بعد قضائه به كل من القود
 والمال لأن ما بين المستأين مما يقضى فيه القاضي يعلمه وقد أشار الشارح
 إلى الجواب عن هذا بقوله وفي باب القضاء فم هو مراد أيضا لكن لم يذكره هنا
 لأنه ساقى وبعبارة مخرج مر وانما يثبت موجب التماس باقرار أو شهادة عدلين

لا الدالة إلا أن يصدق ١٤٣ (و) انما يثبت (موجب قود) بكسر الجيم من قتل غيره هو أو
 أو زاله (به) أي باقرار به حقيقة أو حكما (أوب) شهادة (عدلين) به (و) انما يثبت موجب (مال) من قتل غيره

أوجرح هوالة (بذلك) أي بإقراره أو شهادة عدلين به (أو برجل وامرأتين أو) برجل (ويعين) وهذه المسائل من
 حجة ما يأتي في كتاب الشهادات ذكرت متابعا للشافعي رضي (٥٦٦) عنه وفي باقي ثم الكلام في

صفات الشهود والشروط
 مستوفى وفي باب القضاء
 بيان أن القاضي يقتضي عمله
 (ولو عني) المستحق (عن
 قود) لم يثبت على مال (لم
 يقبل للمال الأخير) أي
 رجل وامرأتان ورجل
 ويعين لأن العفو غالما يعتبر
 به ثبوت موجب القود
 ولا يثبت عن ذكر (ك) ما
 لا يقبلان (لأرض هشم جد
 ايضاح) لأن الايضاح قبله
 الموجب للقود لا يثبت هما
 نعم أن كان ذلك من جانبين
 أو من واحد في مرتين ثبت
 أرض له هشم بذلك وهو واضح
 وتصريح في حائز بالرجل
 واليمين من زيادتي (وليصرح)
 وجوب الشاهد بالاضافة
 أي بالاضافة التلغ للتعلم (فلا
 يصحني) في ثبوت القتل
 (جرحه) بسيف (فإن
 حتى يقول) فأت (عنه أو
 فتعلمه) لا احتمال موته أن لم
 يقل ذلك بسبب غير الجرح
 (وقد ثبت دامية ب) قوله (غير
 به نادما أو فأسال دمه)
 لا بقوله فأسال دمه لا احتمال

أو يعلم الحاكم أو ينسكول المدعي عليه مع حلف المدعي كما يعلمان عما سذر كره على
 أن الأخير كالأقرار وما قبله كالبيعة اه (قوله أوجرح) معذوف على قتل وهو
 يقع الجرح المصدر وأما ما انضم به هو الأثر الحاصل عيش على م (قوله أو إزالة) أي
 إزالة المنافع كالسمع والبصر (قوله ويعين) أي خمسين يما لا نهائين دم لا يعين
 واحدة كما قد يشوههم س ل وم ر فالمراد بنسب اليمين (قوله وهذه المسائل) جواب
 عما يقال لا شيء ذكرت هذه المسائل ههنا مع انها تأتي (قوله ولو عفا المستحق الخ)
 مورد هذه المسائل أن شخصا ادعى على آخراته قتل أباه ولم يكن معه ما يثبت القود
 ابتداء وانما معه رجل وامرأتان أو رجل ويعين فإراد أن يعفو قبل المدعى على
 ما ويدعي بالمال الذي يعفو عليه لاجل قبول ما عفا من البيعة التي يعتد بها في
 المال فلا يقبل منه ذلك لأنه لم يشبب الأصل الذي هو القود عيش بأن يدعي أنه يستحق
 عاهة مائة من الإبل مثلا ولم يذ كر قودا ولا غيره تأمل وعبارة شرح الروض لجمال
 المذعي في الحماية الموحية للقصاص عفوت عنه على مال فاقبلوا من رجلا وامرأتين
 لم يقبل بأن يدعي عليه ما لا بسبب الحماية ويقوم من ذكر (قوله لم يثبت) صفة لقود
 وقوله على مال متعلق بعفا سم (قوله لم يقبل للمال الأخير) وكذا الرجلان
 أخذ من تعليل فقوله الأخير ليس بقدر فلو أضافها على القود بعد المدعى على مال
 قبل لا وثبت القود لسكون العفو بالطلا كما استظهره عيش على م ر (قوله لأن
 المدعى) أي على مال (قوله لأرض هشم) أي وكانا من جان واحد في زمان واحد
 كما يدل عليه الاستدراك الآتي كان يدعي أن فلانا أو فمعه ويقوم رجلا وامرأتين
 أو فمعه أو أحلف مع الشاهد لم يقبلها العاقبة فيترك المدعى بالموضحة ويدعي بأرض
 الهاشمية التي نسببت عنها ويقوم البيعة المذكورة عليهم فلا يقبل لأن السبب لم يثبت
 بهذه البيعة فكذا السبب عنه شيئا من رزى (قوله ذلك) أي الهشم بعد الايضاح
 (قوله وثبت أرض الهشم بذلك) وذلك لأن كل واحدة من الجنائيتين منفصلة عن
 الأخرى فالشهادة بالهاشمية شهادة بالمال وحده عيش على م ر (قوله أو فأسال
 دمه) فيه أنه إذا أسال دمه تكون دامة لا دامية فلعل مراده بالدامية ما يشمل لدامة
 لأنها تنسأ عنها (قوله وهذا مانص عليه في الام) معتمد (قوله ثم ذكر) أي البووي وهو
 ضعيف (قوله من الايضاح) وهو لغة الكشف والبيان وليس فيه تخصيص بعظم وأما
 شرعا فية تخصيص به فهذا نظر للمعنى اللغوي وذلك نظر للمعنى الشرعي شيخنا

سلانه غير الضرب (و) ثبت (موضحة ب) قوله (أوضح رأسه) لأن المفهوم منه أوضح عظم رأسه (قوله
 التصريح به وهذا مانص عليه في الام والخمير وروجه البلقيني وغيره وجزم به في الروضة كاسلها ثم
 ماء الذي سمعه الأصل عن حكاية الامام والغزالي ووجهه بأن الموضحة من الايضاح وليس فيه
 (و) يجب للقود أي لوجوبه في الموضحة (بيانها)

مخلا ومساحة وان كان برأسه (٥٦٧) موضحة واحدة بلوازانها كانت صغيرة فوسمها غير الجاني ونخرج بالقود

الدية لانها لا تختلف باختلاف
محل الموضحة ومساحتها
(وقبل شهادته) أي الوارث
نظاها عند انقضاء (لمورثه)
غير أصه ووزعه كما يعلم من
بابها (يخرج اندل وعمال)
ولو (في مرض) لانتفاء
التممة بخلاف قبل اندمال
جرحه لانه لو مات مورثه
كان الارش له فكأنه شهد
لنفسه ودفق قوله بما مال
في المرض بأن الجرح سبب
لاموت البقل للمحق اليه
بخلاف المال وبأنه اذ شهدله
بالمال لا ينفع به حال وجوبه
بخلاف ما اذا شهدله بالجرح
(لا شهادة عاقلة بفسق بينة
جنابة) قل أوغسيرة
(يحملونها) بأن تكون خطأ
أرشبه عمد ويكونوا أهلا
لتحملها وقت الشهادة ولو
تقراء فلا تغفل لانهم متهمون
بدفع القمل عن أنفسهم
بخلاف بينة انذار بذلك
أولية عمد وفارق عدم قبولها
من الفقراء قبولها من
الاباعد وفي الاقربين وفاة
بالواجب بأن المال غادر رائج
فالغنى غير مستبعد فتحصل
التممة وموت القريب

(قوله محلا) أي من الوجه والرأس أو غيرهما وهذا محله في غير فقيه علم الفاضل
فقيه والا اكتفى بإطلاقه الموضحة قطعاً محل (قوله لانها لا تختلف الخ) وصورة
المسألة أن يقولوا أوضعه في رأسه أو وجهه ولم يبينوا محلها من الرأس مثلاً هل هو
المقدم أو المؤخر بخلاف ما لو قالوا أوضعه ولم يقولوا في رأسه أو وجهه فانها لا تسمع
اصدقاً بغير الرأس والوجه مع ان الواجب فيه الحكومة هكذا أنهم نبه عليه شيخنا
الطليد تاني اه زى (قوله نظاها عند انقضاء) متعلقان بوارث وقيد بالظاهر لانه
عند الموت قد لا يكون وارثاً كما أن حدث به مانع من ردة مثلاً أو ولد له ولد فانه
يجب الاخوة والاعمام شيخنا (قوله عند القضاة) أي المحكم (قوله لمورثه) والبرية
بكونه مورثه أي فيما اذا شهد قبل الاندمال حال الشهادة فان كان عندها محبوباً ثم
زال المانع مان كان قبل الحكم بالشهادة بطلت أو بعده فلا شرح م ر (قوله
بخلاف ما قبل الاندمال) أي وان كان عليه دين مستغرق لثمنه م رأى وان لم يكن
من شأنه أن يسرى لانه قد يسرى سم ورجل وقيد م ر بكونه يمكن انصاؤه لانه لو
(قوله كان الارش له) صورته اذا اذبح الجرح بالغضاض أو بارشه ان لم يقدح من م
ان قدنا يجوز طلب الارش قبل الاندمال اما اذا اقلنا لا يجوز طلب أرشه فالشهادة
غير مقبولة من غير الوارث ادم سماع الدعوى من الوارث أولى م ل (قوله
فكأنه شهد لنفسه) ولا نظر لوجود الدين لانه لا يجمع الارث وقدر يرى الدائن أو
يصالح وكونه ملئ لا يتصور ابرأه كزكاة فادر لا يلتفت اليه م ر (قوله اليه) أي الوارث
(قوله بخلاف ما اذا شهدله بالجرح) فانه يتفق بارشه حال وجوبه لانه لا يجب الا بعد
موت الجرح فيكون للوارث كما في شرح م ر وفيه انه يجب الارش بالاندمال أيضاً
في المحصر شيء وبعبارة م ل قوله بخلاف ما اذا شهدله بالجرح أي فان الدفع حال
الوجوب له لان الدية قبل الموت لم تجب وبعده تجب له اه فحمل الارش على الدية
(قوله ولو فقراً) لان العبرة بالفقر وعدمه عند الاداء (قوله بخلاف بينة اقرار) مفهوم
جنابة وقوله أو بينة عمد مفهوم يحملونها (قوله غادر رائج) أي باق في الغداة ويرجع
في المساء محل والمسألة قوله فالغنى غير مستبعدان يغسر القادى بالذهاب في الغداة
والرائح بالراجع في المساء شيخنا ويدل له قوله نمالي غدوهما شهر ورواحها شهر
(قوله فلا يتحقق فيه) أي في موت القريب (قوله ولو شهدا ثلث الخ) وقد اعترض في
أصل الروضة تصوير المسألة بأن الشهادة اذا تسمع بعد تقدم دعوى على معين واجب
بأن صورتهما كما قاله الجمهور وان يدعى الولي القتل على رجلين ويشهد له اثنان فيبادر
المشهود عليه ما يشهدان على الشاهدين بأنهما القتلتان وهذا هو رتبة

كما يستبعد في الاعتقاد فلا يتحقق فيه تهمة وتعبيرى بالجناية أهم من تعبيره بالقتل (ولو شهدا ثلثان على !
اثنين بقتله فشهادته)

أي يقتله (على الأولين) في المجلس مباررة (فان صدق الولي) المدعى (الأولين) أي استمر على تصديقهما فقط لمحاكمة
 بهما) وسقطت شهادة الآخرين للاثمة ولأن الولي كذبهما (والا) بأن صدق الآخرين أو الجميع أو كذب الجميع
 (بطلنا) أي الشهادتان وهما العاقر في الثالث ووجهه في الأول (٥٦٨) أن فيه تكذيب الأولين وعدم داوة

الآخرين لهما وفي الثاني
 ان في تصديق كل فريق
 تكذيب الآخر (ولو أقر
 بعض ورثة بغوب بعض) منهم
 عن القود وعينه أول بعينه
 (سقط القود) لأنه لا يتبع بعض
 وبالأقرار سقط حقه منه
 فسقط حق الباقي والجميع
 الدية سواء أقر العاقر أم لا
 نعم ان أطلق العاقر في العفو
 أو عني جانا فلا حقه فيها
 (ولو اختلف الشاهدان في
 زمان قتل) كقتل (أو مكانه
 أو آله أرميه) كأن قال
 أحدهما قتله بكره أو لا
 عشية أو قتله في البيت
 والآخر في السوق أو قتله
 بسيف أو لا حر رمح أو قتله
 بالحرز أو لا خربة لقتل (أنت)
 شهادتهما (ولا لو) لانه ناقض
 فيها وخرج بزيادة في فعل
 الاقرار فلا خالف في زمنه
 أو غيره مما ذكر كان شهد
 أحدهما بأنه أقر بالقتل يوم
 السبت والآخر بأنه أقر به
 يوم الأحد لم تلغ الشهادة

للمحكم فراجع الولي ويسأله احتياطا وقد أشار الشارع لذلك بقوله مباررة
 في المجلس اه زى قال حل أي من غير سبق دعوى عليهم فلهذه ليست شهادة
 حقيقية لان شرط الشهادة تقدم دعوى على معين ولا يوجد ذلك وانما رويت تلك
 الشهادة لانها تورث رتبة للمحكم فراجع الولي ويسأله (قوله في المجلس) قال
 القاضي وانما اعتبر لانهما اعدا في مجلس آخر فشهد بالقتل على الشاهدين
 فالتأخر لا يصح في قولنا بخلافه لو شهد في ذلك المجلس لانه في فصل خصومتهم
 فيعمل له رتبة (قوله فان صدق الخ) الشرط عدم تكذيبهما لا تصديقهما خلافا
 لما يفهم من المتن من (قوله بطلنا وبقي حقه في الدعوى) وقول الجوهري سقط
 حقه أي من الشهادة حل وقال ع ش بن جرم م ر بطلان حقه من الدعوى ويصرح به
 ما قرره الشارع قول المصنف السابق وان لا تناقضها أخرى اه وقد يقال ليس
 نداء دعوى ثانية الا ان يقال لما صدق الآخرين كأنه ادعى على الأولين ان كان
 التصديق ليس موجودا في الثانية (قوله وعداوة الآخرين) فيه ان الشهادة ليست
 عداوة بنوية فالحكمة الصحيحة التهمة حل وعبارة من ل انما حصلت
 العداوة فمسبب سبب مبادرتهم مبالا من حيث الشهادة بشرطها اذ حصر لها
 لا يثبت العداوة بين الشاهد والمشهد عليه (قوله سواء) أعين العاقر أم لا
 لا يعمل لاحاد اليه لانه تقدم في قوله وعينه أول بعينه لا فاعمول ذلك بالنسبة
 للعفو وذات النسبة للدية وأجيب أيضا بأنه ذكره من علم توطئة لمبايعة وهو
 قوله نعم الخ (قوله لغت شهادتهما) ظاهره وان كانا وليين يمكنهما قطع المسافة
 البعيدة في زمن يسير والمقرول أيضا ويوجهه بأن الامور المتعارفة للعادة لا يعمل
 عليها في الشرع ع ش هلى م ر وعبارته على الشارع قوله لغت شهادتهما
 وقد يقال لم لا يهلف مع من واقعته منهما وبأخذ البديل كتنظيره من السرقة الا أن
 بيانها آخر الباب وقد يجاب بأن باب القسامة أمر عظيم ولهذا غلظ فيه
 نه كبر الایمان اه زى

(كتاب البغاة)

أي وما يذكر معهم من الكلام على الخوارج والكلام على شروط الامام وبيان

لانه لا اختلاف في القول ولا في صفة بل في الاقرار وهو غير مؤثر لموازاة أقر فيه ان عيننا زمانا طرق
 في مكانين متباعدين بحيث لا يصل المسافر من أحدهما الى الآخر في ذلك الزمن كأن شهد أحدهما بأنه أقر بالقتل
 بكمه يوم كذا والا تخبر بأنه أقر بقتله بعصر ذلك اليوم لغت شهادتهما
 (كتاب البغاة)

طرق انعقاد الامامة (قوله جمع باغ) من النبي وهو لغة تجاوزة الحد ومنه سميت
 الرانية بقية سم (قوله تجاوزتهم الحد) أي ما حده الله وشرعه من الاحكام
 لخروجهم عن طاعة الامام الواجبة عليهم (قوله والاصل فيه) أي في كتاب البغاة
 أي في الاحكام الآتية فيه يعني في الجملة والافلاية لا تثبت ككل الاحكام
 الآتية قال ع ش وأمل الحكمة في جعله عقب ما تقدم به كالاستثناء من كون
 القتل مضمنا (قوله وان طائفتان) الآية ومعنى فاصلوا بينهما الاول ابداء الوعظ
 والنصيحة ولذا لم يحكم الله تعالى كما قاله اليساوي والثاني الفصل بينهما
 بالقضاء العدل فيما كان بينهما عميرة سم (قوله ما قتلوا) لم يقل اقتلوا بل جمع مراعاة
 لأفراد الطائفتين (قوله أو تقتضيه) أي تستلزمه ومنشأ هذا التردد الخلاف
 في عدم السكر في سياق الشرط فان قلنا نعم شملته الآية وان قلنا لا نعم استلزمته
 بطريق القياس الاولى وشمول الآية للامام بالنظر له مع جيشه وقيل ان الطائفة
 نطلق على الواحد (قوله ولو جازرا) في شرح مسلم يحرم الخروج على الامام الجائر
 اجماعا ويحجب عن خروج الحسين على يزيد بن معاوية وعمر بن سعيد بن العاص
 على عبد الملك ونحوه ما بان المراد اجماع الطبقة المتأخرة عن التابعين فمن بعدهم جبر
 ري وحل (قوله وشوكة لهم) بقوة وكثرة ولو يحسن استلوا بسببه على ناحية
 وكانت قوتهم بحيث يمكن معهما مقاومة الامام ويحتاج الى كلفة من بذل مال
 واعداد رجال ونصب ليردهم الى الطاعة ذي (قوله وهي لا تحصل الخ) أي
 مذكرها يعني عن ذكره الذي سلكه الاصل قال الشوبري أي الشوكة التي
 لا يتحقق النبي بدونها لا بد لها من مطاع وأما مل الشوكة فلا يترقب على مطاع
 وهذا يجمع بين ما اقتضاه كلام الروضة والمنهاج (قوله وان لم يكن الخ) غاية لأورد
 (قوله ويجب قتالهم) نعم لو منسوا الركاة وقالوا نقرقها في أهل السممان منا لم يجب
 قتالهم وانما يباح شرح م ر (قوله وليسوا فسقة) وان كانوا عصاة لانه
 لا يلزم من العصيان الفسق وأما الاحاديث الواردة بدمهم وفسقهم فمحمولة على
 من لا تأويل له أو قطع بفساد تأويله ح ل (قوله لمواطاة اياهم) عبارة شرح
 م ر لمواطاة اياهم على ما قيل والوجه اخذ من سيرهم في ذلك أي في التأويل ان
 ربه بالمواطاة المتنوعة لم يصدر عن يعتد به من الخارجين لانه يرى من ذلك اه أي
 فلا يكون مستندهم المواطاة لان هذا تأويل باطل قطعه والمصنف قال بتأويل
 باطل لنا أي عندنا والافهوه صحيح عندهم وقد جاء عن علي ان بني أمية يزعمون أني
 قتل عثمان والله الذي لا اله الا هو ما قتل ولا ديت ولقد نهيت فعمروني اه ح ل

جمع باغ سمو بذلك لجاوز
 الحد والاصل فيه آية وان
 طائفتان من المؤمنين اقتتلوا
 وليس فيما ذكرا الخروج على
 الامام صريح الكفاية
 لعمومها أو تقتضيه لانه اذا
 طلب القتال لبني طائفة على
 طائفة فلا يفتي على الامام
 (هم) مسلمون (عنا قول الامام)
 ولو جازرا بان خرجوا عن
 طاعته بعدم اقيادهم له
 أو منع حق توجه عليهم كركاة
 (بتأويل) لهم في ذلك (باطل)
 ظنا وشوكة لهم وهي لا تحصل
 الا بجماع وان لم يكن اماما لهم
 (ويجب قتالهم) لاجماع
 الصحابة عليه وهذا مع قول
 باطل ظنا من ريادة وليسوا
 فسقة لانهم انما خالفوا
 بتأويل جائز باعتقادهم
 فكيف يخطئون فيه كتأويل
 الخارجين على علي رضي الله
 عنه بأنه يعترف بفساد عثمان
 رضي الله عنه ويقدر عليهم
 ولا يقتض منهم لمواطاة اياهم
 وتأويل يعنى ما في الزكاة
 من أي بكر رضي الله عنه

(قوله سكن لهم) أي تسكن لما نفوسهم وتعلم من بها قلوبهم اه يشارى (قوله
 فن فقدت الخ) لعل الانسب قديم ذلك على قول المتن ويجب قتالهم (قوله
 كنا ويل المرتدين) أي تأويلهم بأمريسوخ لهم الردة في اعتقادهم بأن يقولوا
 لا تؤمن بالمسلم في الآتي حياته وأما بعد موته فلا يجب علينا الايمان به فهذا يقطع
 به علامه اه شيخنا قال سم وفيه أي التمثيل المذكور ونظرا لانه اعتبر في الحدود
 الاسلام واخذ جنسا واذا لم يشبه الجنس فلا يصح الاحتراز عنه بفصول التعريف
 حمية وأجاب البرماوى عنه بأن قوله سابقا مسلمون أي ولو فيما مضى قد دخل من
 ارتد بعد اسلامه بشبهة (قوله فيترتب على انما لهم مقتضاها) فلا يفتضح حكمهم
 ولا يعتد بحق استوفوه ويضمنون ما أتفوه مطلقا أي في حال الحرب أولا كقطاع
 الطريق زى (قوله على تفصيل الخ) وهوانه ان كان مسلما هدر ما تلفه ان كان
 لضرورته حرب أو مرند ضمن مطلقا على طريقته (قوله بما ياتي) أي في قوله
 كذى شوكة مسلم بل تأويل (قوله مطلقا) أي وقت الحرب أو غيره ع ش
 (قوله وأما الخوارج) وهم منصف من المبتدعة قائلون بأن من أتى كبيرة كفر
 وجحد لله وخلف في النار وان دار الاسلام بظهور الكبار فيها تصير دار كفر وباحة
 زى (قوله ويتركون الجماعات) أي لا يصلون جماعة عزى وقيل المراد جماعة
 المسلمين وهجارة شرح م ويتركون الجماعات لان الائمة لما أقروا على المعامى
 كفروا بزعمهم فلم يخلوا خلفهم (قوله فلا يقاتلون) فان قلت ترك الجماعات يوجب
 القتال كما قرر في صلاة الجماعة قلت يجب بان ما هنا معمول على ما إذا ظهر الشعار
 بغيرهم أو أنهم لا يقاتلون من حيث الخروج وان قوتلوا من حيث ترك الجماعات
 اه زى خصم (قوله ولا يغسقون بدليل قبول شهادتهم) ولا يلزم من ورود
 ذمهم ووعيدهم الشديد ككونهم كلاب أهل النار الحكم بفسقهم لانهم لم يفعلوا
 محرما في اعتقادهم وان أخطئوا وأثموا به ولا ينافي ذلك اقتضاء أكثر تعاريف الكبيرة
 فسقهم لو عيدهم الشديد وقلة أكثراتهم أي مبالاتهم بالدين لان ذلك بالنسبة
 لاحوال الآخرة لا الدنيا لأنهم لم يفعلوا محرما عندهم اه شرح م وباختصار
 (قوله ما لم يقاتلوا) أي فان قاتلوا فسقوا ولعل وجهه أنهم لا شبهة لهم في القتال
 وبتقدير هاتين باطله قطاع ش على م د (قوله وهم في قبضتنا) قال الأذرى
 سواء كانوا بيننا أو ماتوا بوضع عنالكهم لم يضر جواهر طاعته زى وهو قيد
 ثان في قوله فلا يقاتلون قالوا لي قد عه على ما قبله فنفى القتال مقيد بقيد زى قوله
 نمرضناهم ولولا القتال (قوله أولم يكونوا) أي أولم يقاتلوا ولم يكونوا في قبضتنا قال

بأنهم لا يدفعون الزكاة الا
 لمن سلته سكن لهم وهو النبي
 صلى الله عليه وسلم فن فقدت
 فيه الشروط المذكورة بأن
 خرجوا بل تأويل كما في حق
 الشرع كالزكاة عند أو
 بتأويل يقطع به طلاله
 كما ويل المرتدين أولم يكن لهم
 شوكة بأن كانوا أفرادا
 بسهل الظفر بهم أو ليس فيهم
 مطاع فليسوا بآفة لا تنفعا
 حرمتهم فيرتب على انعالهم
 مقتضاها على تفصيل في ذى
 الشوكة بعد لم بما ياتي حتى
 لو لم يقاتلوا بشوكة وأتلفوا
 شيئا ضمنهم مطلقا كقطاع
 الطريق (وأما الخوارج وهم
 قوم يكفرون بترك كبيرة
 ويتركون الجماعات فلا
 يقاتلون) ولا يغسقون (مالم
 يقاتلوا) بقيد ذمته بقولى
 (وهم في قبضتنا) نعم ان
 نضرناهم نضرناهم حتى
 يزول الضرر (والا) بأن
 قاتلوا أولم يكونوا في قبضتنا

(فوتوا ولا يجب قتل الفتيان منهم) وإن كانوا كقطاع الطريق في شهر السلاح لأنهم لا يمتنعون من الخيانة الطريق وهذا ما في الروضة وأصلها عن الجمهور وفيها من الغرض أن حكمهم حكم قطاع الطريق وبه يجرم الأصل فإن قيد بما إذا قصدوا الخيانة الطريق فلا خلاف (وتقبل شهادة بغاة) لتأويلهم قال الشافعي إلا أن يكونوا ممن يشهدون بأوقافهم تصديقهم كالتطالبة ولا يختص هذا بالبغاة كما يعلم (٥٧١) مع زيادة من كتاب الشهادات (و) يقبل (قضاؤهم فيما قبل)

فيه (قضاؤنا) لذلك (إن علمنا أنهم لا يستعملون دماءنا وأموالنا) والأفلا تقبل شهادتهم ولا قضاؤهم لانتفاء العدالة المشتركة في الشاهد والقاضي وتيسر القبول بعلم ما ذكر مع قولنا وأموالنا من زيادتي وخرج بما يقبل فيه قضاؤنا وغيره فكأنه حكموا بما يخالف النص أو الإجماع أو القياس الجلي فلا يقبل (ولو كتبوا بحكم أو بسماح بينة فاستنبتهم) أي الحكم لأنه حكم أمضى والحاكم به من أهله (و) لنا (الحكم بها) أي يدينهم لأنه برعايانا ثم يندب لنا عدم التنفيذ والحكم استغنافا بهم (و) يعتد بما استوفوه من عقوبة حد أو تعزير (وخراج وزكاة وجزية) لما في عدم الاعتدال به من الاضرار بالرعية (و) يعتد بما فرقوه من سهم المرتزقة

الشوري وهذا يفيد أن قوله وهم في قبضتنا قيد في قوله فلا يقتلهم (قوله ولا يجب قتل القتال منهم) أي من البغاة كما يدل عليه قوله وإن كانوا الخ لكن سياقه يدل على رجوع الضمير لقنوارج (قوله وبه يجرم الأصل) ضعيف (قوله فلا خلاف) أي في وجوب قتلهم ع ش (قوله بتصديقهم) الباء سببية والمصدر مضاف لفاعله والمفعول محذوف أي يشهدون لمن يرافقه هم في العقيدة بسبب تصديقهم له أي اعتقادهم صدقه (قوله لذلك) أي لتأويلهم (قوله والأفلا) أي وإن لم نعلم ذلك ولو على احتمال بأن لم ندر بأنهم ممن يستعمل أولاهم تحفة شوري أو علمنا أنهم يستعملونها قال م ر وعمل ذلك أي عدم قبول شهادتهم إذا استعملوا بالباطل عدوانا ليتوصلوا به إلى أراقة دماءنا وتلاف أموالنا ويؤخذ من العلة أن المراد استئصال خارج الحرب والأفلا يمتنع البغاة يستعملونها حال الحرب وما في الروضة في الشهادات من قبول شهادة مستقل الدم والمال من أهل الأهوال والقاضي كالشاهد محمول على المثل لذلك تأويل لا يمتنع ما هنا على خلافه (قوله لانتفاء العدالة) كلامه يقتضي أنهم لا يكفرون باستئصال دماءنا وأموالنا حيث قال لانتفاء العدالة ولم يقل لانتفاء الإسلام وهو كذلك كما قاله ح ل لتأويلهم (قوله ولنا الحكم بها) أي جواز الكفة خلاف الأولى إلا إذا كان الواحد من أهل العدل على واحد من أهل البغي فيجب الحكم عليه حيثد كما قاله ق ل وهذا أي قوله ولنا الحكم بها أراجع لقوله أو بسماح بينة ثم يندب لنا عدم التنفيذ لما يترتب على ذلك ضررا غير أو ضياع حق له زى (قوله ويعتد بما استوفوه) أي إذا كان المستوفي لذلك من ولاية أمورهم لا من الأحاديث (قوله وفي عقوبة) في إعادة كلمة في إشارة إلى أنه مطوف على مثبت وهو قوله ودفع زكاة لأعلى المبنى أي قوله لا في خراج فدفع إياهم ذلك بذ كرفي تأمل (قوله لأنه يقبل رجوعه) عنه قضية هذا التعليل التصديق من غير يميز وعموم ما سلف له يخالفه مع أه ع ش (قوله أو غيرها) ويصور التلاف في غير الحرب لضرورة الحرب بما إذا تبرسوا بشيء

على جندهم) لأنهم من جند الإسلام ورعب الكفار فأنهم بهم (وحلف) الشخص ندبا أن اتهم كما روي الزكاة لا وجوبا وإن صححه النووي في تصحيحه هنا (في) دعوى (دفع زكاة لهم) فيصدق لأنه أمين في أمور الدين (لا) في دعوى دفع (خراج) فلا يصدق لأنه أجرة (أو) دفع (جزية) لأن الذي غير مؤمن فيما يدعيه علينا العدو أو الظاهرة (وحلف) وجوبا فيصدق (في عقوبة) أنها أقيمت عليه (الأن ثبت موجبها بينية ولا أثر لها بدينه) فلا يصدق فيها لأن الأصل عدم أقامتها ولا قرينة تدفعه فلم أنه يصدق فيما أثر بدينه للقرينة وفي غير أن ثبت موجبها بقرائنه يقبل رجوعه فيعمل إنكاره بقاء العقوبة عليه كالمرجوع وتعبيري بالعقوبة في الموضعين أحدهم من تصديره بالحذو ذكر الطيف فيها من زيادتي (وما تلفوه علينا أو عكسها) أي انتفاء عليهم في حرب أو غيرها

(الضرورة حرب هدر) اقتداء بالسلف وترغيبا في الطاعة ولا ناما مردن بالحرب فلا نضمن ما يتولونهما وهم انما اتلفه
بناويل بخلاف ذلك في غير الحرب او فيها بالضرورة (٥٧٣) فمضمون على الاصل في الاتلافات وتعيرى

فيجوز اتلافه قبل الحرب (قوله لضرورة حرب) قال الشيخ عز الدين ولا يتصف
اتلافهم بأباسة ولا تحريم لانه خطأ معفو عنه بخلاف ما يتلفه الكافر حال الحرب
فانه حرام غير مضمون زى وشوبرى (قوله اقتداء بالسلف) حلة لقوله وما اتلفوه
وعكسه وقوله وترغيبا في الطاعة راجع للاول فقط وقوله ولا ناما مودون الخ راجع
اليهما جميعا على التوزيع فتأمل (قوله بخلاف ذلك في غير الحرب الخ) قيده الماوردي
بما اذا قصد اهل العدل التشنى والانتقام لا اضعافهم وهزمهم وبه يعلم جواز عقرب
دوابهم اذا قتلا واعلم اننا اذا جئنا اتلاف اموالهم خارج الحرب لا اضعافهم فهذا
اولى شرح م ر (قوله كذى شوكة مسلم) ظاهر منيحه في المتن انه لا يضمن
ما اتلفه ولا نضمن ما اتلفناه عليه وقد قصره في الشارح على نفي ضمانه وهو الظاهر
عدم ضماننا ايضا بالاولى تأمل وليس من ذلك ما يقع في زماننا من خروج بعض
العرب واجتماعهم لنهب ما يقدرون عليه بل هم قطاع طريق ع ش على م ر (قوله
فيهدر ما اتلفه لضرورة حرب) واما في تنفيذ قضاء ضامهم واستيفائهم حقا او حدا
فلا كافي عكسهم زى أى فالتشبيه في شى خاص وهو ما ذكره الشارح (قوله
وبخلاف ما انه) طائفة ارتدت أفتى الشهاب م ر في مرتين لهم شوكة ان
الاصح انهم كالبغاة لان القصد ائتلافهم على العود الى الاسلام س ل أى ونضمنهم
بقهرهم عن ذلك فالعقد عدم الضمان كافي م ر (قوله ولا يقاتلهم الامام) أشار
الى ان قتال البغاة يخالف قتال الكفار من وجوه زى أى لا يجوز قتالهم حتى يبعث
فيجوز رأى يجب لانه جواز بعد امتناع كما اده ق ل (قوله حتى يبعث) أى وجوبا
وقوله أمينا الخ أى عدلا أى ندبا ما لم يكن للمناطرة والاوجب زى وح ل (قوله
فعلنا) أى عارفا بالعلوم والحروب كافي شرح م ر وعبارة زى قوله أمينا فطنا
أى ندبا ان يصح لجرد السؤال فان كان المناطرة وإزالة الشبهة فلا بد من تأمل لذلك
(قوله ما يقيمون) بكسر القاف من باب ضرب قال تعالى وما تقيم منا (قوله بكسر
اللام وثقها) أى ان كان مصدرا ميميان كان اسما لما يظلم به فبالكسر فقط زى
(قوله النهروان) قرية قريبة من بغداد خرجت على كرم الله وجهه مع ش
(قوله أعلمهم) أى وجوبا وشوبرى (قوله ثم ان أصروا) بأن امتنعوا من المناطرة
او انقضوا كافي شرح م ر (قوله أعلمهم) أى وجوبا (قوله مدد) أى جماعة
يساعدونهم على قتالنا (قوله لم يعلمهم) وان بذلوا ما لا تر كوا ذرا ريههم اه زى ل

بما ذكر اولى مما عجب به
(كذى شوكة) مسلم (بلا
تأويل) فيهدر ما اتلفه
لضرورة حرب لان سقوط
الضمان عن الباغين لقطع
الفتنة واجتماع الكلمة
وهذا موجود هنا بخلاف
ما يتلفه التأويل بلا شوكة
وبه صرح الاصل لانه كقاع
الطريق وبخلاف ما يتلفه
طائفة ارتدت ولم شوكة
وان تابوا واسلموا الخ ياتهم على
الاسلام (ولا يقاتلهم الامام
حتى يبعث) اليهم (أمينا فطنا
ناصيا يأمروهم ما يقيمون) أى
يكبرهون (فان ذكرنا سخطنا
بكسر اللام وقصها) أو شبهة
أزاهل عنهم لان عليا بعث
ابن عباس رضي الله عنهم
الى أهل النهروان فرجع
بعضهم الى الطاعة (فان
أصروا) بعد الإزالة (وعظمهم
وأمرهم بالعود الى الطاعة
لتكون كلمة أهل الدين
واحدة) ثم اذالم سخطوا
(أعلمهم بالمناطرة) وهذا من
زيادى (ثم) ان أصروا
أعلمهم بالقتال لانه سبحانه

يتعالى أمره بالاصلاح ثم بالقتال (فان استسلموا) فيه (فعل) باجتهاده (ما رآه مصلحة) من الامهال وعدمه ويجب
فان ظهر له ان استسلمهم للتأمل في إزالة الشبهة أمهلهم أولا سخطا مدد لم يعلمهم

(ولا يتبع) اذا وقع قتال (مدبرهم) ان كان غير متصرف لقتال أو متصرفاً في قبة قريبة (ولا يقتل مثقتهم) بفتح الخاء من
 انقته الجراحة أضعفته (وأسيرهم) تخبر الحياكم واليه في ذلك فلو قتل واحد منهم فلا قو لشبهة أبي حنيفة ولو
 ولو اجتمع مير تحت راية زعيمهم اتبعوا (ولا يطلق) أسيرهم (ولو) كان (مبيداً أو امرأة) أو عبداً (حتى تنقضي الحرب
 ويتعرق جمعهم) ولا ينوع عودهم (٥٧٣) (الآن يطبع) أي الأسير (باختياره) فيخلق قبل ذلك وهذا

في الرجل أسير وكر في الصبي
 والمرأة والعبدان كانوا مقاندين
 وإن أطلقوا بغير ردا قضاء
 الحرب (ويرد لهم بعد امن
 غائتهم) أي شرمهم بعودهم
 إلى العاهة أو تفرقهم وعدم
 توقع عودهم (ما أخذ منهم
 ولا يستعمل) أما أخذ منهم
 في حرب أو غيره لا ضرورة
 كأن لم يجد ما يدفع به عما
 الأسلاحهم أو ما تركه عند
 الهزيمة إلا خيلهم (ولا يقاتلون
 بما يعم كناد ومنجنيق) وهو
 آلة رمي الحجارة بالضرورة
 بأن قاتلوا به فاحتج إلى
 المقاتلة بمثله دفعاً وأحاطوا
 بنا وأخصنا دفعهم إلى ذلك
 (ولا يستعان عليهم بكافر)
 لأنه يعمر سيطه على المسلم
 (الضرورة) بأن كثروا
 وأحاطوا بنا فولى بالضرورة
 راجع إلى الصور الثلاث كما
 قرر وهو في الأخيرة من
 زيادتي (ولا ين يرى قتلهم

ويجب مصابرة واحد لاثنين كالسيف شرح م ر (قوله ولا يتبع مدبرهم) لأن
 القصد ردهم للطاعة (قوله فلا قود) أي بل فيه دية عند كافي ع ش على م ر (قوله
 لشبهة أبي حنيفة) فإنه يرى قتل مدبرهم وأسيرهم وخنقتهم (قوله وهذا في الحر) أي
 ما ذكر من المستثنى منه وعبارة شرح م ر ولا يطلق أسيرهم أن كان فيه منعة وإن
 كان مبيداً أو امرأة أو قاصحاً حتى تنقضي الحرب وتتفرق جمعهم تفرقاً لا يتوقع جمعهم بعده
 وهذا في الرجل الحر الخ ثم قال الآن يطبع الحر الكامل الامام يذ بعنه له باختياره
 فيطلق وإن بقيت الحرب لا من ضرره (قوله بالضرورة) أي ويجب أجرة مثل
 تلك المسفعة كما يلزم المضطر قيمة طعام غيره إذا أكله وهذا ما جزمه ابن القسري
 في تشيته وهو المعتمد م ر زى وهل الأجرة لازمة لا المستعمل أو يخرج من بيت
 المال لأن ذلك الاستعمال لمصلحة المسلمين فيه نفاذ والا قرب الاول أخذ من قوله
 كما يلزم المضطر الخ انتهى ع ش على م ر (قوله بأن قاتلوا به) ليس بقيد ع ش
 (قوله يحرم تسليعه الخ) ولهذا يحرم جعله جلاداً يقيم الحدود على المسلمين زى (قوله
 والامام الخ) جملة عالية (قوله ابقاء عليهم) أي ابقاء الحياة عليهم أو معنى
 ابقاء شعبة أو جعل على معنى اللام وهو ظاهر (قوله بالمد) أقصر عليه لأنه أشهر
 قال تعالى وآمنهم من خوف والا فالقصر والتشديد بمنزلة قليل ع ش لكن
 حكى ابن أبي عمير عن الحسن القصر والتشديد ونقله عنه غيره لكن قولهم تأميناً مطعماً
 يدل على جواره فراجع (قوله لا علينا) فلهم معنا حكم الحربيين وحيث نزلنا
 غنم أموالهم واسترقاقهم وقتل أسيرهم وقتلهم مدبرين ومعهم حكم المؤمنين فيمنعون
 من غنم أموالهم زى (قوله بلغناهم المأمن الخ) عبارة شيعنا بلغناهم المأمن وأجربنا
 عليهم أي قبل التبليغ فيما يصدر منهم احكام البغاة وهذا مراد من م ر بقوله
 وقاتلناهم كالبغاة فليس قوله وقاتلناهم كالبغاة مر تباعلي تبليغهم المأمن لأنه قبله
 فالعبارة قبله بقرينة ما أطال به في الصفة فراجع شوري بزيادة وعبارة الصفة
 بعد قوله بلغناهم المأمن وقاتلناهم كالبغاة وفيه تجوز ولا في الجمع بين تبليغ المأمن

مدبرين) لعداوة أو اعتقاد ١٤٤ بح ت كالحنفي والامام لا يرى ذلك ابقاء عليهم فلو احتبنا
 الاستعانة به جاز أن كان فيه جراءة وحسن اقدام وتمكننا من منعه لو اتبع من هزمنا (ولو آمنوا حربيين) بالذأي عقدوا
 لهم أماناً (ليعينوهم علينا فخذ) أمانهم (عليهم) لأنهم آمنوا وهم من أنفسهم لا علينا لأن الأمان لترك قتال المسلمين فلا
 يتعد بشرط قتالهم فلو أعانوهم وقالوا طئنا به يجوز لنا إعاية بعضكم على بعض أو أنهم المحقون ولنا إعاية أمانهم
 استعانوا بنا على كفار وأمكن صدقهم باقضاءهم المأمن وقاتلناهم كالبغاة (ولو أعانهم كفارهم مدبرين) هو أعم من
 ذم أهل ذمة (قالوا) بقرينة البقرة الآية

ومقاتلتهم كبقاة منافق لان قتالهم كبقاة ان كان بعد تبليغ المأمن فغير صحيح لانهم
بعد بلوغ المأمن حريون فيقتاتلون كالحريين وقبل بلوغه لا يقتاتلون كالحريين
فالوجه انهم لعذرهم يبلغون المأمن وبعده يقتاتلون كالحريين انتهى وقوله زى
وح ل وأقره وقال سم ومقاتلتهم قبل تبليغهم المأمن في حال اختلاطهم بالبقاة
كقتال البقاة فن ظفرنا به منهم ببلوغه المأمن فيكون في كلام السامع تقديم وتأخير
وقال شيخنا العزيزى ومقاتلتهم كالبقاة التشبيه في أصل القتال لا من كل وجه
(قوله انتقض عهدهم) حتى في حق أهل البغي س ل (قوله فلا ينتقض عهدهم)
وان لم يقيموا بينة بالاكراه كإبادة فضيلة الطلاق المحمودا كن شرط المزني والبنديجي
اقامتها اه زى (قوله وحرج بالذميين) قضية كلام م ر في شرحه التسوية
بين الذميين والمعاهدين في عدم الانتفاض حيث ابدوا عذرا وعبارته ولو اعانهم
أهل الذمة أو معاهدون أو مؤمنون بخلافين عاين بقهرم قتالنا انتقض عهدهم اه
بحروقه ثم قال أو مكرهين ولو بقولهم بالنسبة لأهل الذمة وبينه بالنسبة لغيرهم
فلا ينتقض عهدهم لشبهة الاكراه اه ع ش (قوله فينتقض عهدهم) لان الأمان
ينتقض بخوف القتال فبقية أولى بخلاف الذميين م ر س ل (قوله ويقتالهم) أى
الماخوذ من يقتاتلون اذ فيه منهم ان لم قتالنا كالتاقتالهم (قوله ضمنوه) وهل يجب
عليهم التقصاص أولا العتد وجوبه حل (فصل في شروط الامام الاعظم الخ)
عقب البقاة هذا لان البغي خروج على الامام الاعظم المقاتم بخلافه النبوة في حراسة
الدين وسياسة الدنيا شرح م ر (قوله انعقاد الامامة) هي خلافة الرسول
في ائمة الدين (قوله أهلا للقضاء) فيه امالة على مجهول الا أن يدعى ان شروط
القاضي مشهورة وان لم يصلح للامامة الا واحد ولم يطلبوه ثم لم يطلبها لغيره عليه
واجبر عليها ان امتنع من قبولها اه شيخنا (قوله مكلفا) لان غيره في ولاية غيره
وحججه فكيف يلي أمر الامة وتوردي أحد خبر نعوذ بالله من أمارة الصبيان شرح حجر
(قوله حرا) وما ورد من انه صلى الله عليه وسلم قال اسمعوا وأطيعوا وان امر عليكم
عبد حبشي بمجدع الاطراف مجهول على غير الامامة العظمى اه زى أو مجهول على
الحث في بذل الطاعة للامام قل أر على المنقلب الاتقى (قوله ذكر) الحديث ان يفلح
قوم ولوا أمرهم امرأة شيخنا ح ف (قوله مجتهدا) شمل قولهم مجتهد المجتهد المطلق
ومجتهد المذهب ومجتهد الفتوى م ر شوبرى (قوله وبصر) وضعف البصر الناتج
من معرفة الأشخاص مانع من الامامة واستدامتها ما ذكره المصنف من الشروط
كاعتبارها بندها معتبره واما الاغسقى والمجنون المتقطع ان كان زمن الاقامة أكثر

(انتقض عهدهم) كما
لو انفردوا بالقتال (ان قال
ذميون) كذا مكرهين أو
(طنا) جواز القتال اعانة
أولئنا (انهم يحقون) فيما عاوه
بغير زدية ولي (وان لسا
اعانة الحق) وأمكن صدقهم
فلا ينتقض عهدهم لو انتقض
طائفة مسلمة مع عذرهم
(ويقاتلون كبقاة) لانضمامهم
اليهم مع الأمان فلا يتبع
مدبرهم ولا يقتل مشركهم ولا
أسيرهم ويخرج بالذميين
المعاهدون والمؤمنون فينتقض
عهدهم ولا يقبل عذرهم الا
في الاكراه بينة وبقايلهم
الغبان فلما ائلقوا علينا نفسا
أوملا ضمنوه (فصل)
في شروط الامام الاعظم
وفي بيان مارق انعقاد الامامة
وهي فرض كفاية كاقضاء
(شروط الامام كونه أهلا
للقضاء) بأن يكون مسلما
مكلفا حرا عدلا دكرا مجتهدا
اذا رأى وسمع وبصر ونطق
لما يأتي في باب القضاء وفي
عبارتي زيادة العدل (قرشيا
غير التسانی الاثمة من قرش
خان فقد فكاني

والاقتناع احدى اليدين والرجلين فلا يؤثر دوا ما ولا يشترط كونه هاشميا والجمهور
على ان الامامة واجبة شرعا وعقلا نرى باختصار (قوله ثم رجل من بني اسماعيل)
شمل ذلك جميع العرب بعد كثرة منهم في مرتبة واحدة ع ش علي م ر (قوله
أوجرهم) منسوب لجرهم قبيلة من العرب تزوج منها سيدنا اسماعيل بن سيدنا
ابراهيم فينتهي تقديمهم على الهم شيئا عزيزي وفي ع ش مانعه بين الراجح
منها ويتبين ان يكون الراجح الثاني لانهم من العرب في الجملة اه (قوله ثم
رجل من بني اسحاق) فيه انهم أي بني اسحاق عجم فسامي الترتيب بينهم وبين
ما قبله (قوله شعاعا) بتثنية الشين فاموس ع ش (قوله البيضة) أي جماعة
الاسلام وسميت بيضة فلا يخالها ظلمة وهي جماعة الكفار شيئا عزيزي (قوله
كما دخل في الشعاعة) في دخوله بها وقفة ومن ثم جعله الشيخ جردا شعاعا اه
رشدي (قوله بيعة أهل آل ولقد) أي بما قد تم وموافقهم كان يقولوا
باعتناك على الخلافة فيقبل والباء للتصوير شيئا والاترب عدم اشتراط القبول
بل الشرط عدم الرد فان امتنع لم يجب بالان لا يصح غيره شرح م ر وصار شرح
الروض قوله بيعة أهل آل والعقد أي لان الامر ينتظم بهم ويذهب سائر الناس
ولا يشترط اتفاق أهل آل والعقد في سائر البلاد والذواحي بل اذا وصل الخبر إلى
أهل البلاد البعيدة لم يمتنع الموادة والمناجاة اه (قولهم وجوه الناس) من
عطف الاسم على المخبر فان وجوه الناس عظاما وهم بأمره أو لم أو غيره اه في
المختار وجوه الرجل صار وجها أي ذابا وقه ورواية ع ش علي م ر
(قوله فيه) أي المبايع (قوله على من يق) وهو اشتراط وجود العدد في اكتفى
بواحدة شرط فيه أن يكون محتمدا والعج انه لا يعتبر بالدول والاجتهاد حال وقيل
المراد بالضعيف المفرغ عليه اشتراط الاجتهاد وعبارة سم قوله مفرغ على ضعيف
وهو اعتبار العدد فان قلت كيف هذا لمع القول بكفاية واحد قلت المعنى ان من
اكتفى في العدد بواحدة شرط أن يكون محتمدا وانما هو لا يبره العدد فلا يشترط
الاجتهاد ولو كان الماقد واحدا ما تميز لي في فهم هذا الموضع اه نرى (قوله
باعتلاف الامام) ولا يشترط حضور أهل آل والعقد زي (قوله بيعة) أي بوسيته
اليه بأن يده تخلف بيده (قوله كما عهد) أي أوصى أبو بكر إلى عمر بن الخطاب كسبه قبل
موته بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد أبو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم
عند آخر عهده باله نيا وأول عهد بالآخر في الحالة التي يؤمن فيها الكافر وينتفي فيها
الفاجر اني استعانت عليكم عمر بن الخطاب فان برؤي عدل ذلك على وراي فيه وان

ثم رجل من بني اسماعيل
ثم عجمي علي م في التهذيب
أو جرهم علي م في اسنه
ثم رجل من بني اسحاق
(شعاعا) ليقر بنفسه وبه الج
الجوش وبقي على فتح البلاد
ويجى البيضة وتعتبر سلامة
من قصر مع استيفاء الحركة
ومعرفة انه من كما دخل
في الشعاعة (وتنقيد
الامامة) بثلاثة طرق
أحدها (بيعة أهل آل
واله قدم من العلماء وجوه
الناس التي سراجها هم)
فلا يبره اعداد بل لوتعلق
الحل والعد بواحد طاع
كثرت بيعة بحضرة شاهدين
ولا تنكفي بيعة العامة ويعتبر
اتصاف المبايع (بصفة
الشهود) من عدالة وغيرها
لا اجتهاد وما في الروضة
كاملها ان انه يشترط كونه
محتمدا ان اقتصد وان يكون
فيه عتد ان تعدد مفرغ
على من يق (و) فانها
(باستخلاف الامام) من عينه
في حياته وكان أهلا للامامة
حينئذ لا يكون خليفة به بموته
واو بره به بهد لله كما عهد
أبو بكر إلى عمر رضي الله عن

بشروط القبول في حياته (بجعله الامر) في الخلافة (شورى) (٥٧٦) أي تشاور (بين جمع) فانه

كالاستقلال لكن لواحد
مهم من جمع فيرون بعد
موتة افي حياته يادنه احدهم
كاجعل عمر رضى الله تعالى
بجته الامر شورى بين ستة
علي والزبير وعثمان وعبد
الرحمن بن عوف وسعد ابن
ابي وقاص وطلمسة فانفقوا
علي عثمان رضى الله عنه
(و) نالها (بأستلاء) شخص
(منقلب) علي الامامة (ولو
غير اهل) لها كصبي وامرأة
بان قهر الناس بشيء كونه
وجنده وذلك لينظم شمل
المسلمين وهذا اعلم من تعبيره
بالفاسق والجاهل

(كتاب الردة هي)
لغة الرجوع عن الشيء الى
غيره وشرعا (قطع من يصح
طلاقه الاسلام بكفر عزمه)
ولو في قابل (أو قولاً أو فعلاً
استهزاء) كان ذلك (أو
عناداً أو اعتقاداً) بخلاف
ما لواقترن به ما يخرج عنه
الردة كاجتهاد أو سبق إسان
أو حكاية أو خوف و كذا
قول الولي في حال غيبته أنا الله
لكن قال ابن عبد السلام
انه يعزى فلا يقيده الاستهزاء
وما عطف عليه بالقول وان
أوهه كالأصل

جارو بدل فلا علم لي بالغيب وانذار اردت ولكل امره ما اكسب وسيعلم الذين ظلموا
أي منقلب ينقلبون ١٨٤ ع ش علي م ر (قوله ويشترط القبول) أي عدم الردة
وليس له عزله بعد ذلك لانه ليس نائباً عنه ح ل (قوله أي تشاوراً) إشارة الى
أن شوري مصدر بمعنى التشاور رزي (قوله بين ستة) لعل انما يخصهم لعل بانها
لا تصلح لغيرهم بكرى ع ش علي م ر (قوله فيرون الخ) فليس لهم العدول
الى غيرهم وليس المراد انهم يجب عليهم الاختيار حكماً يأتى انهم لو امتنعوا من
الاختيار لم يجرع ش علي م ر (قوله علي عثمان) لانه كان حليماً (قوله
شخص) أي غير كافراً ما هو فلا تستعد أمامته ح ل (قوله شمل المسلمين) في المختار
شملهم الامر شمولاً لهم م و جمع الله شمله أي ما تشمت من أمره والشمل يقتضيه
لغة في الشمل

(كتاب الردة)

أي وما يدكر معهما من قوله ولو قال أحد ابن مسلم الخ وانما ذكرها بعد ما قبلها
لانهما جناية علي الدين وما قد تم جناية علي النفس وآخرها مع كونها أهم لكثرة
وقوع ما قبلها ع ش ملصاً (قوله من يصح طلاقه) بان يكون مكلفاً مختاراً
ودخلت المرأة لانه يصح طلاقها بنفسها بتفويضه اليها وطلاق غيرها بوكالتها (قوله
الاسلام) أي دوامه وقوله بكفره متعلق بقطع (قوله ولو في قابل) فيرد حالاً م ر
لان استدامة الاسلام شرط فاذا عزم على الكفر كفر حالاً (قوله استهزاء كان
ذلك) أي كل من الثلاثة فهي ثلاثة مضروبة في مثلها ومثل م ر ولا يستهزاء
بما اذا قبل له قلم أطفاله فانه سنة فقال لا أفعله وان كان سنة أو لو جاء في به النبي
ما فعلته ما لم يرد اليه اللغة في تبعيد نفسه أو يطلق فان المتبارد منه التجديد كما أتى به
الوالد انتهى (قوله أو عناداً) بان عرف الحق باطناً وقال بخلافه (قوله أو اعتقاداً)
أي لم يكن ناشئاً عن اجتهاد بدليل قوله بعد كاجتهاد (قوله بخلافه الخ) مقابل قوله
استهزاء الخ لانه يشعر بالقصد (قوله كاجتهاد) أي فيما لم يعم الدليل المقاطع
على خلافه بدليل كفره والقائلين بقدم العالم مع انه بالاجتهاد ١٨٥ رشيدى
والاجتهاد مثل الجهوية والجمسية على القول بعدم كفرهم بابلي (قوله حال
غييبته) أي خروجه عن التكليف اه ح ل (قوله يعزى) فيه نظراً لانه ان قاله
وهو مكلف فهو كافر ولا محالة وهو خلاف فرض المسئلة وان قاله حال للغيبة المأمنة
للتكليف كما هو القرض فأى وجه للتعزير رزي الا أن يقال بحله حيث شككنا
في حاله كما في ح ل وقال شيخنا العزيزي ومن ل لانه في تعزيره وان قاله حال

الغيبية لانه أتى به وردة معصية ألا ترى أن الصبي إذا أتى بصورة معصية يعززه فيه
 أن الصبي له نوع تمييز فيتميز بالتميز بمختلف الولي في حال الغيبة فأى فائدة
 في تعززه به مع غيبته تأمل (قوله كفى الصانع) وكذا أتى صفة من صفاته
 س لى أى الجميع عليها (قوله المأخوذ الخ) أى على مذهب الغزالي الذي يكتفى
 بوجود المادة واستدل له أيضا بخبر أن الله مانع كل صانع ومنعته ولا دليل فيه
 لأن الشرط أن لا يكون الوارد على وجه المقابلة فتوا أتم ترزعه عنه أم نحن الزارعون
 نعم في حديث العبراني والحاكم اتقوا الله فان الله فأتى لكم ومانع وهو دليل واضح
 لا تفهمه هنا إذا فرق بين المنكر والعفيف اه شرح م ر (قوله أو نفى نبي) أى
 نبوته والمراد نبي من الأنبياء التي يجب الإيمان بهم فصيلا وهم الخمسة والعشرون
 المذكورون في القرآن ونظمهم بعضهم في قوله

حتم على كل ذي التكليف معرفة * لا نبياء على التفصيل قد علموا
 في ذلك جتنا منهم ثمانية * من بعدهم شرويتي سبعة وهم م
 ادريس هود شعيب صالح وكذا * ذو الكفل آدم بالخيار قد ختموا
 (قوله أو تكذبه) خرج الكذب عليه فليس بكفروا كان حراما ع ش (قوله مجمع
 عليه) أى وكذا مشهور منصوص عليه كأي جمع الجوامع في خاتمة الإجماع واعتمده
 شيخنا ط ب اه سم كذب الوتر (قوله اثباتا أو نية بيزمحل عن المضاق) أى
 مجمع على إثباته أو نفيه فتوله كرامة مثال للأول وقوله صلاة سادسة مثال للثاني
 (قوله لا يعرفه إلا الخواص) قال ط ب الأ أن يعلم ويحجده مدعله عينان غير
 عذرا اه وعبارة خ ط بخلاف مجمع عليه لا يعرفه إلا الخواص بل يعرف الصواب
 ليعتقده وظاهره أنه لو كان يعرفه أنه يكفر إذا جحد وظاهر كلامهم بمناقضه أى فلا
 يكفر بإنكاره وإن كان يعرفه كما اعتمده حواشي م ر (قوله أو القاء مصنف)
 معطوف على نفى الصانع لأعلى كفراد لو عطف عليه لاقته في أن ترد في الإلقاء
 كنه ر وفيه نظر مرجح به الشهاب م ر في حاشيته على الروض أقول وينبغي عدم
 الكفر لكن قضية قوله أو ترد في كفره يكفر به لأن القاء المصنف كفر ع ش
 على م ر قال م ر في شرحه والإلقاء ليس يقيد بل المدار على مماسته بذكره لو طاهرا
 (قوله مصنف) أو نحوه مما فيه شيء من القرآن بل أو اسم معظم أو من الحديث قول
 الروياني أو من علم شرعي م ر والحديث في كلامه شامل للضعيف دون الموضوع
 كما في ع ش على م ر (قوله بقا ذورة) أو قد طاهر كخاط وبصاق زمي لأن فيه
 استغفا بالدين وفي هذا الإطلاق وقفة فلو قيل تعتبر سنة الله على الاستمراء

وذلك (كفى الصانع)
 المأخوذ من قوله تعالى صنع
 الله (أو) نفى (نبي) أو تكذبه
 أو جده مجمع عليه (اثباتا
 أو نية بيزمحل عن مضاق
 (معلوم من الدين ضرورية بلا
 عذر) كرامة من الصلوات
 الخمس وك صلاة سادسة
 بخلاف جده مجمع عليه لا
 يعرفه إلا الخواص ولو كان
 فيه نص كاستحقاق بنت
 الابن السلس مع البنت
 وبخلاف المذود كن قرب
 عنده بالاسلام (أو ترد
 في كفر أو القاء مصنف
 بقا ذورة

لم يشرح م ر وعليه فاجرت به العادة من البصاق على الاوح لازالته ماله
 ايس يكفر بل ينبغي عدم حرمة ايضا ع ش هل م ر ومثله ما جرت به العادة
 ايضا من مضغ ما عليه قرآن أو نحوه للتبرك أو لحياته عن النجاسة وبقي ما وقع
 السؤال عنه وهو ان الفقيه مثلا يضرب الاولاد الذين يتعلمون منه باواحهم هل
 يكون ذلك كفرا أم لا وان رماهم بالالواح من بعد فيه نظروا الجواب عنه بأن الظاهر
 الثاني لان الظاهر من حاله انه لا يريد الاستغناء بالقرآن ثم ينبغي حرمة لا شعارة
 بعدم التعظيم كما قالوه في الروح بالكراسة على وجهه اه ع ش هل م ر (قوله
 أو سجود) خرج الركوع لوقوع صورته لمخلوق عادة ولا كذلك السجود نعم يقبه ان
 محل ذلك عند الاطلاق فان قصد تعظيم مخلوق بالركوع كما يعظم الله تعالى به فلا
 فرق بينهما في الكفر ثم م ر قال ع ش عليه قوله فان قصد تعظيم مخلوق أي
 ولم يقصد ذلك لم يكن كفرا بل لا يكون حراما ايضا كما يشعر به قوله لوقوع صورته
 للمخلوق عادة لكن عبارة جهر على الشماثل في باب تواضعه صلى الله عليه وسلم عند قول
 المصنف وكانوا اذا راوه لم يقوموا له لما يملكون من كراهته لذلك نصها وخرج عنه أي
 القيام الا كرام لا لارياه والا عظام حيث كان مكروها وبين حرمة الركوع اعظاما
 بان صورة نحو الركوع لم تعد الالعبادة الله تعالى بخلاف صورة القيام اه وهي
 صريحة في ان الاتيان بصورة نحو الركوع للمخلوق حرام وبأنها لم تعد للمخلوق وهي
 منافية لقول الشارح لوقوع صورته للمخلوق عادة اما ما جرت به العادة من خفض
 الرأس والانحناء الى حد لا يصل به الى أقل الركوع فلا كفر به ولا حرمة أيضا لكن
 ينبغي كراهته اه (قوله فتصح ردة سكران) مفرع على قوله من يصح طلاقه
 وفيه ان الردة فعل مصيبة لا توصف بعمى ولا بعدمها واجب بان المراد بالعمى هنا
 التحقق والثبوت لا معناها الاصولي (قوله كاسلامه) قضية الاعتداد باسلامه
 في السكران لا يحتاج الى تجديده بعد الافاقة وليس مراد افتدحكي ابن الصباغ عن
 النص انه اذا افاق غير متنا عليه الاسلام فان وصفه كان مسلما من حين وصف
 الاسلام وان وصف السكران كان كافرا من الآن لان اسلامه صح فان لم يتب قبل اه
 خ ط س ل والافضل تأخير استئنا منه لافاقته ليا في باسلام مجمع على صحته وتأخير
 الاستئنا بالواجبة لمثل هذا القدر مع قصر مدة السكر فالباعث بعيد شرح م ر (قوله
 والسكره) فان رضي بقلبه فترد س ل قال تعالى الامن أسكره وقلبه مطمئن
 بالايان وكذا ان أطلق بأن تجرد قلبه عن الايمان والكفر فيما يقبه ترجحه لاطلاق
 قولهم السكره لا تفرقه التورية شرح م ر وجهر وقوله وكذا ان أطلق أي كالمطمئن

أو سهو وخلق
 وشهيرة يرى بخلق اعم
 من قوله لسنم أو لسنم
 (فتصح ردة سكران كاسلامه)
 بخلاف الصبي والمجنون
 والسكره (ولو ارتد)

فمن اهل) استيلاء فلا يقبل في جنونه (٥٧٩) لانه قد يستقل ويعود الى الاسلام فان قتل فيه هذولامة مرتد

لكن يعز و قاتله لتغوينه
الاستنابة الواجبة (ويجب
تفصيل شهادة بردة) لا خندق
الناس فيما يوجبها وكافي
الشهادة بالجرح والزنا
والسرقة وجري عليه
في الروضة وأما في باب
نصارى انبيئين لكنهما
صحهما في الأصل وغيره
عدم الوحوب وقال الرافي
عن الامام انه الظاهر لان
الردة تخطرها لا يقدم الشاهد
بها الا على بصيرة والاؤل هو
التقول وصححه جماعة منهم
السبكي وقال الاسنوي انه
المعروف عقلا وتقللا وما
نقل عن الامام بحث له (ولو
أدعى) مدعى عليه بردة
(اكرها وقد شهدت بيته
بافظا كفر أرفه حلف)
فيصدق ولو بلا قرينة لانه
لم يكذب الشهود والحزم انه
يجدد كلمة الاسلام وقولي
أوفيه من زيادتي (أو)
شهدت (بردة فلا تقبل) أي
البينة لما روي على ما في الأصل
تقبل ولا يصدق مدعى
الاكراه بلا قرينة لتكذيبه

قلبه بالايمان في أنه لا يكفر لان استغفار الايمان لا يجب دائما كالنام والنف دل
(قوله فيجن) أشاد بالتعبير بالغالي تعقيب الجنون للردة للاحتراز عما اذا ارتد
واستيقظ فلم يقب ثم حن فانه يجوز قتله حال جنونه من ل (قوله اهل) أي
وجوبه وقيل ندبا شرح م ر (قوله ويجب تفصيل شهادة بردة) بأن يكفر وحيا
وان لم يضل عالما بحدوثه خلافا لما يورده كلام الرافي اه شرح م ر فاندفع ما
العلي هنا وعبارته قوله لانه لم يكذب الشهود هذا واضح بناء على انه لا يجب التفصيل
في اشهادة بالردة وهو المعتمد وأما دلي انه لا بد من التفصيل ففيه نظر لان من جهة
التفصيل كونه مختارا مدعى الاكراه تكذيب الشهود اه قوله لا يقدم شاهد
قال في المختار قدم من سفره بالكفر قد وما ومقدما أيضا وقدم يقدم كنه ينصر قدما
بوزن تغل أي تقدم وقدم الشيء ما ضم قدما بوزن غلب هو قديم واقدم على الامر
(قوله الاعلى بصيرة) يؤخذ منه ان الكلام في عدل نفسه يعرف المكفر من غيره
دع ش على م ر (قوله لف) فان قتل قبل البين فهل يضمن لان الردة لم تثبت
أولا لان لفظ الردة وجوده والأصل الاختيار وجهان أو جههما الثاني خ ط س ل
(قوله والحزم) أي الرأى السديد ع ش (قوله أو شهدت) معطوف على وقد
شهدت (قوله بردة) أي ولم تفصل فان فصلت فلا خلاف في القبول س ل
(قوله ولا تقبل) أي بل هو الذي يصدق سواء كان معه قرينة على الاكراه أولا
وظاهر انه يصدق من غير بين حيث قل في ما قبله حلف وظل في هذا فلا تقبل
فاندفع ما يقال المناسب في المقابلة أن يقول فلا يخطف ووجه الدفع انه مضموم باللازم
ويؤيده ان الشهادة باطلة على طريقته لعدم التفصيل فبجانب مدعى الاكراه أقوى
مكأه لم يشهد عليه احد أصلا تأمل (قوله لما ر) أي لا خلاف الناس فيما يوجبها
أو من وجوب تفصيل الشهادة بالردة حكما يدل له قوله وعلى ما في الأصل وهو
مقابل لمخدوق تقديره وهذا أي تنق قولا ما علقا مبني على ما ذكرناه من اشتراط
التفصيل وعلى ما في الأصل من عدم اشتراطه تقبل وقوله ولا يصدق معطوف على
تقبل فهو من جملة المبني على ما في الأصل (قوله ولا يصدق) وحينئذ يصحكم بينونة
زواج غير المدخول بين ويطلب بالنطاق بالشهادتين س ل (قوله مدعى
الاكراه بلا قرينة) أي في صورة ما اذا شهدوا بردة اجبالا كلفوا فرض المسئلة
فلا يخالف قوله قبل فيصدق ولو بلى قرينة تأمل (قوله يمينه) قال الزركشي

الشهود لان المكراه لا يكون مرتدا اما برينة كأكفر كفاره يصدق بيمينه وانما حذف لاحتمال كونه مختارا (ولو قال
حدانين مسلمين مات أي مرتدا فان بين به بردة) كجود له من (نصيبه في) لبيت الدل (والا) بأن أمان (استفصل

فان ذكر ما هو ردة كان فناء أو غيرها كقوله كان يشرب الخمر عرف اليه وهذا لا يطهر في أصل الزوشة وما في
الاسم من ان الاطهر انه في ضعيف (وتجب استنباطه) (٥٨٠) مرتد ذكر أو غيره لانه كان محترما

والظاهر ان هذه اليمين مستبينة بجملة من ل (قوله فان ذكر الخ) فان
أمر ولم يشرب شيئا إلا ووجه عدم حرمانه من ارتد وان اعتبرنا التفصيل في الشهادة
باردة على القول به للظهور في الفرق بينهما شرح م ر وفي شرح الروض ما يضاف انه
وعبارته فان لم يذكر شيئا وقف الأمر كما نص عليه الأصح (قوله وتجب استنباطه
مرتد) شروع في أحكام الردة بدرة وعهارى ما يقتله أحد قبل الاستنباطية عزز بقوله
ولا شيء عليه لاهداده ع ش على م ر (قوله حالا) وقيل يميل ثلاثة أيام
شرح م ر (قوله وترك) أي من غير قتل رأي به مع علمه توطئة لما بعده وتوله
ولو كان زنديقا لارده على من قال لا يقبل اسلامه ان ارتد الى كفر حتى كفى م ر
قوله أو تكرر ذلك) ويصير في المرة الثانية وما بعده لا الاولى س ل (قوله
عصموا مني) ظاهره وان ماتت قرية على ما انما يفعل ذلك وقاية من القتل (قوله
ان انعقد) سائل المراد بالانعقاد ولا يبعد ان يراد حصول الماء في الرسم
ويصرف ذلك بالقرائن كما لو رطبت هامة وانت بولد لسنة أشهر من الوطء فيه فسر هل
الردة قبل الوطء وقد انعقد بعدها أو بعده فقد انعقد قبلها ويبقى الكلام فيما اذا
حصل وطئ قبل الردة ووطئ بعدها واحتمل الانعقاد من كل منهما ولم يكن في إبانة
مسلم اه سم على حجر (قوله أو من لا يقتل) أي لا ينسب الى دين معين في
المنار فلان ينقل مذهب كذا اذا انتسب اليه (قوله واحد أصوله) وان بعد شرح
م ر أي حيث يهدد منسوب اليه ع ش (قوله ويستتاب) أي بالطلاق
بالشهادة بين (قوله واختلاف الخ) مقابل المحذوف صرح به م ر فقال هذا كله
في أحكام الذنبا ما في الآخرة فشكل من مات قبل البلوغ من أولاد الكفار الأصليين
أو المرتدين فهو في الجنة على الأصح اه (قوله أولاد الكفار) أي الأصليين
أو المرتدين ح ل والمراد كفار هذه الأمة كما نقله الشوبري وصرح به المناوي (قوله
في الجنة) أي مستحقون على المعتقد (قوله وقيل على الاعراف) هو مكان بين
الجنة والنار ع ش والذي ارتضاء الجلال ان الاعراف سور الجنة أي حائطها المحيط
بها وهو المناسب لكلام الشارح حيث قال على الاعراف ولم يقل في الاعراف
وقال تعالى وعلى الاعراف رجال (قوله ولو كان الخ) مقابل قوله مرتدون (قوله
وملكه موقوف) والأصح أنه لا يصير محجورا عليه بمجرد الردة بل لابد من ضرب
الحاكم عليه خلافا لما اقتضاه ظاهر كلامه وأنه يكون كحجر الغلس لاجل

بالاسلام ووجه اعترافه
شبهة وتزال في الاستنباطية
تكون (حالا) لان قتله
المرتد ما يحدده لا يؤثر
كسائر الحدود نعم ان كان
سكران سن التأخير
اصح (فان أصغر قتل) لخبر
البحاري من بدل دينه فاقتله
(أو اسلم صح) اسلامه وترك
(ولو) كان (زنديقا)
أرتكر ذلك لآفة قتل للذين
كفروا وخبرنا ذاقوا لها عصموا
منى دماءهم وأموالهم الا بحق
والزندق من معنى الكفر
ويظهر الاسلام كما قاله
الشيخان في هذا الباب وباب
صفة الأئمة والقرائن أو من
لا يقتل دينا كما قاله في اللعان
ومؤبه في المهمات ثم (وفرعه)
أي المرتد (ان افقد قبلها)
أي الردة (أو فيها واحد أصوله)
مسلم فسلم) تبعوا الاسلام
يعلم (أو) أصوله (مرتدون
فمرتد) تبعوا الاسلام ولا كافر
أصله فلا يسترق ولا يقتل
حتى يبلغ ويستتاب فان لم
يتب قتل واختلاف في الميت
من أولاد الكفار قبل بلوغه

الصحيح كما في المجموع في باب صلاة الاستسقاء تبعا للفقهاء انهم في الجنة والا كثرون على انهم في النار وقيل
على الاعراف ولو كان أحد أبويه مرتدا والآخر كافرا أصليا فكذا أصله البغدي (وملكه) أي المرتد (موقوف)
ان مات مرتدا بان ذوالالمالردة (والا فلا يزول) ويفضي منه دين لزمه قبلها (بألاف أو غيره) (م بدل
(سا اذله فيها)

فيما هو على ما لو تعدى بحفر
بثرومات ثم تلبس بها شيء
(وإن منه ميمونة) من نفسه
وبعضه وماله وزه جاته لانها
حقوق متعلقة به فهو أعم
مما عبر به (وتصرفه االم
يحتمل الوقف) بأن لم يزل
التعلق كبيع وعبه ورهن
وكتابة (باطل لعدم احتمال
الوقف) (والا) أي وان احتمل
بأن قبل التعلق كعتق
وتدبير ووصية (فوقوف ان
أسلم نقد) بميمونة تيننا والا فلا
(ويجعل ماله عند عدل
وأمنه عند محرم) كأمرة
ثقة اخياطا ويعبر بذلك أهم
من تعبيره بأمرة ثقة (ويؤجر
ماله) عقارا كان أرغيره
مساكنه عن الضياع (ويؤدى
مكاتبه اليوم لقاض) حفظا
لها ويعتق بذلك وانما لم
يقبضها المرتد لأن قبضه غير
معتبر

(كتاب الزنا)

بالقصر لغة حجازية وبالمدينة
ثيمة وهو ما ذكر في قولي
(يجب الحد على ملتزم) ولو
حكما للاحكام (عالم بتعريمه
بإيلاج حشفة) متصلة من
جى (أو قدرها)

حق أهل التي شرح م ر (قوله قياسا) بجامع ان كلا غير مالا وان يمان منه ميمونة
أي مدة الاستنابة شرح م ر وقال ع ش هذا ظاهر على القول الثاني وهو انه
يهل ثلاثة أيام أما على الراجح من وجوب الاستنابة مالا فلا يظهر لانه لا يهل حتى
يمان ميمونة ويهاب بما اذا احر لمذرقام بالقاضى أو بالمرتد يكتفون عرض عقب الردة
اه بزيادة (قوله نيينا) أي يدين لنا نفوذ من حبه لا من حين الاسلام نعم ان كان
ذلا بعد ان يجبر عليه لم ينفذ مطلقا كذا في شرح البعثة وقد توهم الشارح انه قيد
للحكم وليس كذلك بل هو قيد للخلال فلا فرق في الحكم بين هرا الحاكم وعدمه
م ر زى

(كتاب الزنا)

أي بيان حقيقة وحكمه وما يثبت به وهو أكبر الكبائر بعد القتل ومن ثم أجمع
أهل المال على تحريمه وكان حده أشد الحدود لانه جنابة على الاعراض والانساب
وهو من جملة الكليات الخمس وهي حفظ النفس والدين والنسب والعقل والمال
ولذا شرعت هذه الحدود حفظا لهذه الامور فشرع القصاص حفظا للنفس فاذا علم
القاتل انه اذا قتل قتل انكف عن القتل وشرع قتل الردة حفظا للدين فاذا علم
شخص انه اذا ارتد قتل انكف عن الردة وشرع حد الزنا حفظا للانساب فاذا علم
الشخص انه اذا زنا جلد أو رجم انكف عن الزنا وشرع حد الشرب حفظا للعقل
فاذا علم الشخص انه اذا شرب المسكر جلد انكف عن الشرب وشرع حد السرقة
حفظا للمال فاذا علم السارق انه اذا سرق قطعت يده انكف عن السرقة تأمل زى
وشرع حد القذف حفظا للعرض فاذا علم الشخص انه اذا قذف حدا منع عن
القذف (قوله لغة تميمية) والاولى أفصح وبها جاء التنزيل (قوله وهو ما ذكر الخ)
أي فيقال في تعريفه شرعا هو إيلاج حشفة أو قدرها في فرج محرم لعينه مشتمى
طبعيا بلا شبهة كما فعل الاصل وقد اشتمل كلامه على ثمانية قيود ذكر المصنف مفهوم
بعضها بقوله لا يغير إيلاج الخ (قوله يجب الحد) معناه لغة المانع لانه الفاحشة قال
ع ش وان تكررت منه مائة مرة مثلاً حيث كان من الجنس فيمكن حد واحد اه (قوله
ولو حكما) للرد على البلقي الغائل انه لا حد على الفتن الكافر المملوك لسكامل لانه
يرتزم الاحكام بالذمة فهو كالعاقد اذا يلزم من عدم التزام الجزية عدم الحد كما
في المرأة الذمية لانه تابع لسيده فهو ملتزم للاحكام حكما زى وعبارة حل
وقوله ولو حكما لا يدخل الكافر الفتن المملوك لسكافر ولا يدخل النساء الذميات أيضا اه
(قوله حشفة) ولو من ذكر أو من لولو بھائل غليظ ولو غير منذر ولو من طفل حل

(قوله من فاقدها) خرج ما لو نفي ذكره وادخل قدر الحشفة مع وجودها فلا حد لانه
 كادخال بعض اصبع (قوله بفرج) ولو فرج نفسه بأن ادخل ذكره في دبره
 واطلاقه يشمل ادخال ذكره في ذكر غيره لانه يقال له فرج ع ش على مر (قوله
 قبل او دبر) من ذكر او أنثى ولو جنسية حيث تحققت أنوثتها ولو على غير صورة
 الا دمية لان الطبع لا ينفر منها النفر الكلي حيث تحقق انها من الجن وانها أنثى
 ع ش وقال عمر لا حد بوطئها اذا كانت على غير صورة الا دمية لان النفس تنفر
 منها حينئذ وايضا فهي غير مستهواة طبعا كالبهيمة وكلامه وجيه رقه ان التعريف
 لا يشمل زنا المرأة الا ان يراد بالايلاج الا هم من مكنونه مصدر أو لمج مبنيا للفاعل
 أو مصدر أو لمج مبنيا للمفعول ح ل (قوله أو أنثى) أي ولو صغيرة وان لم ينقض لها
 الموضوع ويهدايع ان معنى الشهوة طبعا هنا غيره ثم اه شو برى لان المراد هنا
 مشتبه ولو باعتبار نوعه لادخال الصغيرة التي لا تستهي وهناك كون الملموس
 مشتبه باعتبار شخصه أي بأن يكون شخصه مشتبه أي نفسه (قوله مشتبه
 طبعا) راجع كالذي قبله لكل من الحشفة والفرج وان أوهم منعه خلافة شرح
 مر والمراد أنه مشتبه ولو باعتبار نوعه قد دخل الصغير والصغيرة (قوله بلا شبهة)
 شامل لشبهة المحل والفاعل والطريق وقد استوفاهما المصنف فشبها المحل كوطء
 دبر حليته وأمه المزوجة وشبهة الفاعل كوطء المكروه (قوله ولو مكثرة) وعن
 أبي حنيفة أنه لا حد حينئذ لان الاجارة شبهة وعورض بانها لو كانت شبهة لثبت
 النسب ولا يثبت انقضا فان قيل لم لم راع خلافة ما كما مر في نكاح بلاولي
 اجيب بضعف دركه هنا س ل (قوله أو ميممة) رذ على عطاء أي حيث قال بيان
 الزنا بالاباحة وقال الرمادي أنه مكذب عنه والغاية للتميم لا للرد (قوله وان كان
 تزوجها) أي المحرم أو عقد عليها فليس العقد بشبهة قال س ل فيه رذ على أبي
 حنيفة فانه قال لا حد عليه لان صورة العقد شبهة ووجه الرذانه لا عبرة بالعقد
 الفاسد وقال الامام أحمد واسحاق يقتل ويؤخذ ماله لحديث فيه صححه يحيى بن
 معين اه خط (قوله وليس ما ذكر) راجع للاكتفاء والاباحة والتزويج (قوله
 في نحو جيف) مفهوم قوله لعينه (قوله في دبر الخ) مفهوم قوله بلا شبهة (قوله من
 الرضاع) قيد به لانها اذا كانت من نسب تعتق عليه فلا يقال لها أمه وقد يتصور
 كون أمه من النسب أمه ولا تعتق عليه بأن كان مكاتباً أو مضافاً على هذا فقوله
 من الرضاع ليس بقيد فهو جار على الغالب شيئا (قوله لشبهة الملك) أي ملك
 الاستفاح في الزوجة وملك الرقبة في الامه (قوله لا يوجب الحد) هو المعتمد لان

من فاقدها (بفرج) قبل أو
 دبر من ذكر أو أنثى (محرم
 لعينه مشتبهاً طبعا بلا شبهة
 ولو مكثرة) للزنا (وميممة)
 لاوطء (ومحرما) بنسب أو
 رضاع ومصاهرة (وان)
 كان (تزوجها) وليس ما ذكر
 شبهة دارية للحد (لا بغير
 ايلاج) بفرج كفاخذة
 ونحوها من مقدمات الوطء
 (و) لا (بوطء) حليته في
 نحو جيف وموم) كنفا من
 واحرام لان التحريم عارض
 (و) وطئها (في دبر) وطء
 (أمه المزوجة أو المعتدة
 أو المحرم) بنسب أو رضاع
 كاخته منها وأمه من الرضاع
 أو مصاهرة كوطوء أبيه أو
 ابنه لشبهة الملك المأخوذة
 من خبر أدروا الحدود بالشبهات
 رواه الترمذي وصححه وقفه
 والحاكم وصححه أسنده
 وظاهر كلامهم ان وطئ
 أمه المحرم في دبرها لا يوجب
 الحد

أكثر ذلك ابن المنيء . يوحى . كما في ابن الرنفة من البحر المحيط وسكت عليه قول الأزهري وتدينار غ فيه قلت
الظاهر ما نقله ابن الرنفة لأن العلة (٨٣) في سقوط الحد لونه في قبلها شبهة الملك المنيء في الجملة وهو في

الجملة لم يبع دبرا قط وأما
الزوجة والملاوكة الأجنبية
فما ترجمه ما مباح للوطء
فانتقض شبهة في الدبر والوقية
كالحرم ولا يعترف بالزوجة
فإن تعريها العارض كاشية عن
انتهى (ووطء ما كراه أو
تصل عالم) كسكاح بلاولي
كذهب أي حنيفة أو بلا
شهود كذهب مالك لشبهة
الاكراه والخلاف (أو)
وطء (الميتة أو بهيمة لأن
فرضها غير مشتبه طبعيا بل
بغير منه الطبع فلا يحتاج
إلى الزجر عنه ولا يوطء صبي
أو مجنون أو حرة ولو معاهدا
لأنه غير ملتزم بالأحكام
ولا يوطء جاهل بالقرم لقرب
عهده بالاسلام أو بعده عن
العلاء لجهله وحكم الخنثى
حكمه في الفسل وتبصر
بالتزم أولى من قوله وشروطه
التكليف إلا السكركان
وقولي طبعيا وفي دبر من
زيادتي وتبصر في بحسنة
أو قدرها أولى من تبصري
بالذكر وقولي في فتوحه
وصوم أعم من قوله في حيض
وصوم راحم (والחסد
لخص) رجلا كان أو امرأة

الملاوكة عمل النتح في الجملة تنقض شبهة في دبر الحد ويحرم مطلقا ويعززه في
غير المرة الأولى وليس كبيرة في تلك المرة (قوله البحر المحيط) هو شرح الوسيط لابن
يونس اختصر منه القموني كتابه السمي بجواهر البحر المحيط اه برماوى (قوله
قلت الخ) هو من كلام ابن المقرئ بدليل قولها لا آتى اه أى سكلام ابن
المقرئ شيخنا التتوي (قوله شبهة الملك) هي من شبهة الحمل (قوله وهو) أى
الملك وقوله في الجملة معقول لقوله لم يبع أى الملك دبرا في صورة من الصور (قوله
للوطء) أى التمتع وقوله فانتقض أى كون سائر حدها مباحا لاوطئ (قوله
والوثنية) أى الوثنية الملاوكة في أنه يحد بوطئها في الدبر على كلامه وهو ضعيف
(قوله ولا يعترف) أى على القول بأن أمته المحرم يحد بوطئها في دبرها وقوله
بالزوجة أى بأمته الأجنبية المزوجة حيث لا يحد بالوطئ في دبرها فأجاب بقوله
فإن تعريها الخ والجامع بينهما أن كلا يحرم عليه وطئها وكلامه على هذا ضعيف والمعتمد
أنه لا يحد فيها اه (قوله ووطء ما كراه) مذهب شبهة ما عدا ولا يثبت النسب ويغني
أن من الاكراه المسقط للحد لوضطررت امرأة لطعام مثلا وكان ذلك عنده من
لم يسمع لها به الا حيث مكنت من نفسها فكنته لدفع الهلاك عن نفسها فلا حد
عليه وان لم يميز لها ذلك لانه كالاكراه وهو لا يبيع ذلك وانما يسهل الحد عنها لاشبهة
اه ع ش على م ر وقوله أو تحليل عالم مذهب شبهة طريق وان لم يقلد الفاعل شرح
م ر (قوله بلاولي) وكذا بلاولي ولا شهود وهو مذهب داود وهذا في النيب خلافا
للساير حل وس ل (قوله كذهب مالك) هو عند العقدة وتشرط اليهود قبل
الدخول عنده وعبارة شرح م ر والمعروف عن مذهبه اعتبارهم في صحة الدخول
حيث لم يقع وقت العقد اه (قوله فلا يحتاج الخ) وكذا لو مكنت المرأة قردا
أو نعوه لانه مما يفر عنه الطبع زى وسعرب الكسر والضم مختار (قوله ولا يوطئ
صبي أو مجنون) لكن يؤدبهما وليه ما يميز بينهما عنه س ل (قوله حنيفة
في الفسل) أى أن وجب عليه الفسل بأن أوجب أو لم يوجب عليه الحد والأقلا
(قوله أولى من قوله الخ) لأن تعبيره يشمل غير ملتزم الأحكام وهو الحرة لانه مكلف
مع أنه لا حد عليه رى (قوله لمصن) والاحسان لغة المنع وورد في الشرع إيمان
الاسلام والعقل والبلوغ وفسر به كل منساقوله تعالى فإذا آمن من فأن آتينا
بقاحشة والحريه كفى قوله تعالى فعلمين نذف ما على المحصنات من العذاب

(رجم) حتى يموت لا يرسل الله عليه وسلم في أخباره وغيره

ثم لا رجم على الموطوء في دبره بل حده كحد البكر وان أحسن اذ لا يتصور الا البلاغ في دبره على وجه مباح حتى يصير به
محصنا والرحم (معدن) أي طين مستعبر (ومجارة معتدلة) (٥٨٤) لا محصيات خفيفة لتلايطاول تعذيبه

والتزويج كافي قوله تعالى والمحصنات من النساء والعفة عن الزنا كافي قوله تعالى
والذين يرمون المحصنات والامساك في الذم كافي قوله تعالى محصنين غير
مسافحين وهو المراد هنا شرح م (قوله على الموطوء في دبره) وحلا أو امرأة أه
رى (قوله وان يترقى الوجه) كلامه كنيته لا يقتضي انه مستحب والمتمدد وجوب
ذلك حل وقال ع ش على مهرانه مندوب وعبرة شرح م والأولى انه
لا يبعد عنه أي المرحوم فيضطره ولا يدنو منه فيؤله أي ايلاما يؤدي الى سرعة
التذيق وان يترقى الوجه اذ جميع البدن محل للرحم وتعرض عليه التوبة لانها
ناغمة أمره ومع ذلك اذا تاب لا يمسقط عنه الحد أه (قوله ولا يقيد) ويجيب
ان طلب شر بالأكلا ولا يجوز قتله فهو سيف لان القصد به التسهيل بالرحم رى
(قوله ولو في مرض) ثم توضح موضع الحمل أو القطار كاقدمه في الجراح من ل فلواقيم
عليها الحد حرم واعتدبه ولا شيء في الحمل لانه لم يحقق حياته وهو انما يضمن باخرة
اذا انفصل في حياته أمه وأما ولدها اذا مات لعدم من يرضعه فينبني ضمانه لانه
يموت أمه أنف ما هو غذاه اخذها مما قاله في الوضوح شاة فقات ولدها ع ش على م ر
(قوله لا يحفر له) ظاهر كلامه امتناع الحفر له لكن جرى في شرحه لم على التفسير
شرح م (قوله الغامدية) بالذين الجهة نسبة الى قبيلة يقال لها بنو غامد أه
برماوى قال خط اسمها سبعة وقيل أمية (قوله مكاف) أي وان طرأت كافي
اشاء الوطء فاستدماه ومعنى اشتراط التكليف في الاحصان بعد اشتراطه
في مطلق وجوب الحد ان حذفه يوجب اشتراطه لوجوب الحد لا تسميته محصنا
فبين بتكريره انه شرط فيها شرح م (قوله بقبل) متعلق بالعاملين قبله والباء
مستعملة في التمدية بالنسبة للأول وفي الظرفية بالنسبة للثاني شيئا وهذا غير
ظاهر لان الشارح قد والمتعلق لما بقوله بذكر الباء فيه التمدية فالأولى أن تكون
الباء في المتن الظرفية بالنسبة لكل من العاملين أي وطى في قبل او طئت في قبل
ويكون محذوف الظرفية بالنسبة للعاملين ما لو وطى أو وطئت في دبرنا قل (قوله
بناقص) الباء الظرفية بالظرف لقوله وطى وللا نظر لقوله وطئت (قوله
لان به) أي بالوطى وهذا التعليل يأتي في وطى أمه الأجنبية مع انه لا يصير به

ولا بعضرات لتلا بنفسه
فيغوث التسهيل المقصود
قال الماوردي والاختيار ان
يكون ما يرى به ملا السكك
وان يتوقى الوجه ولا يربط
ولا يقيد (ولو) كان الرجم
(في مرض وحر وبرد مفرطين)
لان النفس مستوفاة به
(وسن حفر لا مرة) عند
رجعها الى صدرها ان لم يثبت
زناها باقرار بان ثبت سنة
أو لعان اثلاثا تكشف بخلاف
ما ذابث بالاقرار ليمكنها الحرب
ان رجعت وبخلاف الرجل
لا يحفر له وان ثبت زناه
بالينة وأما ثبوت الحفر في
قصة الغامدية مع انها كانت
مقبرة نبيان للجواز ذكر
حم العنان من زيادتي
(والحصن مكاف) ومثله
السكران (حر ولو كافرا
وطى أو وطئت) بذكر
أعلى عامل (بقبل في نكاح
محرم ولو) في عدة شبهة
أو حبس أو غيره أو (بناقص)
كان وطى كامل بتكليف

وحرية ناقصة أو عكسه فالكامل محصن نظرا الى حاله وانما اعتبر الوطء في نكاح محرم لانه به
قضى الواطى أو الموطوء شهوته فمقتضى أن يتنع عن الحرام واعتبر وقوعه حال الكمال لانه مقتضى باكمل الجهات
وهو النكاح الصحيح باعتبار حصوله من مكامل حتى لا يرمم من وطء وهو ناقص ثم زنا وهو كامل ويرجم من كان
ناه لا في الحالين وان قتله ما يقتض كسبون ورق فالعبرة بالكمال في الحالين

محضنا وأجيب بأن المعنى قضى شهوته في نكاح صحيح (قوله ومما تقرر) هلاهل
 ونخرج بما ذكره الوطى بذلك اليمين الخ (قوله والمخذل بكر الخ) وانما جعلت عقوبة
 الزنا بما ذكره لم يجعل لقطع آلة الزنا كالسارق قطع يده لانه يؤدي الى قطع
 النفس ولان قطع آلة السرقة يمس الذكروالانثى وقطع الذكروالانثى يمس الرجل ولان
 الذكروالانثى له بخلاف اليدس ل (فرع) لو زنا بكر ولم يمس ثم زنا مرة ومحصن
 هل يمس ثم يرمي او يرمي فقط الراجع انه يمس ثم يرمي ويسقط عنه التغريب
 شرح الروض (قوله مائة جلدة) والعبرة في قدر الجلد بوقت الوجوب حتى لو زناه
 وهو حر ثم رقى حذ مائة جلدة وكذا لو زناه وهو رقيق ثم غتق حذ خمسين لامانة زى
 وسيأتى للشارح التنبيه على هذا في حذ القذف حيث قال هناك والنظر في الحرية
 والرق الى حالة القذف الخ فلذلك ذكره هنا وأحال عليه ما يأتي كأن أريد موسى الجلد
 جاد الوصل للجلد شرح م (قوله وتغريب عام) عبر بالتغريب ليفيد به اعتبار
 فعل المحاكم فيه فلو غرّب نفسه لم يمتد به لا تنفاه التسيكيل وابتداء العام من أول
 السفر ويصدق بينه في مضي عام عليه حيث لا بينة ويخلف ندبا ان اتهم لبناء
 حقه تعالى على المساهمة وتغريب المعتدة شرح م والاوجه ان أجبر العز ولو حرا
 لا يغرب ان تعذر عمله في الغربة كما لا يجبس لغريمه اذا تعذر عمله في الحبس بل أولى
 اه جبر لان ذلك أى الحبس حق آدمي وهذا أى التغريب حق الله من ل فاذا سقط
 حق الادمي سقط حق الله بالاولى (قوله عام) أى سنة هلالية شرح م ويستمرط
 مسكون الطريق والمقصود انما كاقضاء اطلاقهم في نظائره وأن لا يكون بالبلد
 طاعون لحرمة دخوله شرح م ووشل الدخول الخروج حيث كان واقعا في نوعه
 ع ش (قوله ولان) راجع لسكل من قوله مائة جلدة وتغريب عام قوله لمسافة قصر
 ويلزمه الإقامة فيما غرّب اليه ليكون له كالحبس وله استصحاب امة يقسري بها
 دون أهله وعشيرته الامن خشى ضياعه منهم وقضية كلامهما عدم تمكنه في حمل
 ما زاد على نفقته وهو مغبه خلافا لما وردى ولا يقيد الا أن خيف من رجوعه ولم تقف
 فيه المراقبة أو من تعرضه لافساده النساء مثلاً أو العلمان وأخذ منه بعض المتأخرين
 ان كل من تعرض لافساد النساء أو العلمان أى ولم ينزجرا لا يجبس ويحس وهي
 مسألة نفيسة اه شرح م وقال زى له أخذ زوجته هى مستثناة من الال
 وله أخذ مال يغريبه انتهى (قوله لخروج برد) واستثنى الماوردى والرويانى من بلد
 لا ينقل حره أو برده فلا يؤخر ولا ينقل لمعتدله لتأخير الحد والمنشقة اه م (قوله
 بمشكال) ولا يتعلق الاعلى ثمار يخ النمل مادام رطباً فاذا يبس فهو مرجون

وبما تقرر سلم انه لا احصان
 بوطى في ملك يمين ولا بوطى
 شبهة أو نكاح فاسد كما في
 التحليل وأنه لا احصان لمسي
 ويحتون ومن به رقى لانه صفة
 كمال فلا يحصل الامن كامل
 وأنه لا يعتبر الوطى في حال
 عصية حتى لو وطى وهو
 حري ثم زنى بعد ان عقدت
 له ذمة رجم رقى أو وطئت
 من زيادة (و) الجلد لبكر
 حر من مكاف ولو ذميا
 ومثله السكران رجلا كان أو
 امرأة (مائة جلدة وتغريب عام
 ولا لاية الرانية والزاني مع أخيه
 العقبين وغيرهما المزيه
 فيها اتغريب على الآية
 لمسافة قصر لان المنصوص
 ايحاشه بالبعد عن الال
 والوطى (فأكثر) ان رآه
 الامام لان عمر غرّب الى
 الشام وعثمان الى مصر وعليه
 الى البصرة فلا يكتفى تغريبه
 الى مادون مسافة القصر اذا
 لا يتم الا يحاش الذكورة
 لان الاخبار تنو اصل حيث شد
 ولا ترطيب بينه وبين البلد
 لكن تأخير عن الجلد أولى
 (ويجب تأخير الجلد لمرو برد
 مقرطين) الى اعتدال الوقت

(ومرض ان يجر برؤه والجلد بمشكال) بكسر العين

أصح من قضاها وبالثلاثة أي عرجون (عليه مائة غصن ونحوه) كما طراف ثياب (مرة فان كان) عليه (خمسون) غصنا (فترتين) يجلبه (مع مس الاغصان له أو انكباس) لبعضها على بعض ليناله بعض الالام فان انتفى ذلك أو شلت فيه لم يسقط الحد وفارق الايمان حيث لا يشترط فيه الالام بانها مبنية على العرف والضرب غير المؤلم يسمى ضربا والحدود مبنية على الرجوع ولا يحصل الا بالالام (فان يرى) بفتح الراء وكسر هاء يضربه بذلك (أجزاء) الضرب به وقولي وقصوه من زيادة في سياقي في الصيال ان الامام لو جلد في حرو برد (٥٨٦) مغرطين ومرض يرجي برؤه لا ضمان عليه

وان وجب وتأخير الجلد عنها لانه تلف بواجب اقيم عليه وفارق ما لو سئل الامام اقلقت فيها فمات بان الجلد ثبت أصلا وقد رابا بالصل والختان قد رابا بالاجتهاد وما ذكرته من وجوب التأخير هو المذهب في الروضة وكلام الاصل يقتضي انه سنة وبه جزم في الوجيز (وتعيين الجهة للامام) فالعين له جهة لم يعدل الى غيرها لانه الاثني بالزجر (ويغرب غريب من بلد زناه لا لبلاده ولا لدون المسافة منه) أي من بلده (و) يغرب (مسافر اغرب مقصده) ويؤخر قريبا غير المتوطن حتى يتوطن وقولي ولا لادونه الى آخره من زيادتي (فان عاد) المغرب (لحله) الاصل أو الذي غرب منه (أولادون المسافة منه جدد) الغريب معاملة له بتقيض قصده وقولي أو

كافي شرح الروض فتفسير الشرح له بالعرجون فيه مسامحة أو تفسير مجازي لانه يؤل الى كونه عرجونا (قوله أشهر من قضاها) ويقال له تشكول بضم العين (قوله وفارق الايمان الخ) عبارة هناك متساو شرعا أو يضرب منه مائة سوط أو خشبة يضربه ضربة بمائة مشدودة من السياط في الاولى او من الخشب في الثانية أو يضربه ضربة في الثانية بعشكال عليه مائة غصن بر وان شلت في اصابة الكل علاما بالظاهر وهو اصابة الكل وخالف نظيره في حد الزنا لانه العنبر فيه الايلام بالكل ولم يفتقر وهما الاسم وقد وجداه (قوله أجزاء الضرب به) وفارق معصوبا محرعه ثم شئنا بان الحدود مبنية على الدر وقياسه له لوبره في أثناء ذلك كل حد الاصحاء واعتد بما مضى شرح مر (قوله والختان قد رابا بالاجتهاد) أي فاذا فعله في شدة الحر أو البرد منته وضمن النصف لا الجمع على الاصح صكنا في شرح البهجة للشراح أي لان أصل الختان واجب والملاك حصل من مستحق وغيره وهو وقوعه في الحر أو البرد من ل (قوله وتعيين الجهة للامام) الاولى ذكره عقب قوله وتغريب عام لمسافة قصيرا كمنع الاصل (قوله جدد) ولا يتعين التغريب للبلد الذي غرب اليه من ل (قوله امرأة) ولوامة ومثلها الامر الحسن الذي يحشى عليه الفتنة من ل (قوله كزوج) بان كانت أمة أو حرة وكانت قبل الدخول أو طرا أو تزويج بعد الزنا فلا يقال ان من لها زوج عصنة رشيدى (قوله وبأمن) أي في الطريق والمقصد من ل وهو معطوف على فهو محرم والباء فيها بمعنى مع (قوله كأجرة الجلاذ) ينفيه ما مرانها من بيت المال أو لا ثم من مال التجار أو من قياسه هنا كذلك وينبغي في القصة انها من بيت المال سواء أغرب السيد أم لا كالحرة العسرة من ل وكلام الشارح هنا يقتضي انها عليها أولا ومركا شارح (قوله ولغير حرائج) ويعدد الحد بعد ايقاعه كل مرة بخلاف ما اذ لم يقع الا بعد المرة الأخيرة فانه يتدخل فيكفي حد واحد عن زنا

لادون المسافة منه من زيادتي فرع زنا فيما غرب اليه غرب أي غيره قال ابن سريج والمأوردى وغيرهما متعدد ويدخل فيه بقية العام الاقوال (ولا تغرب امرأة الا بنحو محرم) كزوج ومسوح وامرأة وبأمن (ولو باجرة) لانها بما يتمها الواجب كأجرة الجلاذ ولا ثم ان من مدين سفرها فان لم يكن لها مال فعلى بيت المال (فان امتنع) من الخروج معها بأجرة (لم يجبر) كما في الحج ولان في اجبار تغريب من لم يذنب وقولي فهو محرم أعم من قوله مع زوج أو محرم (و) الحد (لغير حر) ولو لم يضاف فهو أعم من تعبيرة بالبعد (نصف) حد (حر) فيعادل خمسة وعشرين ويغرب نصف عام له وله تعالى فلعين نصف ما على المحصنات من العذاب ولا يبالي به راسد السيد

في عقوبات الجرائم بدليل أنه يقتل برذته ويجذب ذنبه وان تضرب السيد نعم قال البلقيني لاحد على الرقيق الكافر لانه لم يلتزم الاحكام بالذمة اذ لا جزية عليه فهو كالمعاهد والمعاهد لا يجذب ذنبه الزركشي وهو مردود لقول الاصحاب لا كافر ان يجذب عبده الكافر (٥٨٧) ولان الرقيق تابع لسيد فحكمه حكمه بخلاف المعاهد ولانه لا يلزم

من عدم اتمام الجزية عدم الحد كافي المرأة الذميمة وظاهر ان ما رثم من اعتباد مسافة القصيرة أخر الجحد لما مر مع ما ذكره ياتي هنا (وبثبت الزنا باقرار) حقيق (ولورة) لانه صلى الله عليه وسلم رجم معاذا والنسابة باقراره ما رواه مسلم وروى هو والبخاري خبر واعدا نيس الى امرأة هذا فان اعترفت فأرجعها على الرجم على مجرد الاعتراف وانما كرهه على ما عرفت في خبره لانه شك في عقله ولما قال ابلت جنون ولم يكرره في خبره لانه مدية خط (قوله على مجرد الاعتراف) فدل على الاكتفا في الاقرار بمرة (قوله وانما كرهه) أي الاعتراف أي سببه وهو قوله لعلك لمست لعلك قبلت لان هذا سبب للاعتراف لانه كان يقول له في كل مرة زينت فقد وجدته ثلاث غير الاولى اه (قوله مفصلا) كان يقول ادخلت حشقتي فرج فلانة على سبيل الزنا ولا بد ان يذكر الاحصان او عدمه كما في ع ب حل (قوله اوبينة) وعبارة شرح مر وبثبت الزنا بينة فصلت ذكر المزني بها وكيفية الادخال وكما وزمانه كاشهده انه ادخل حشقتة او درها في فرج فلانة بمحل كذا وقت كذا على سبيل الزنا والاوجه وجوب التفصيل مطلقا ولو من عالم موافق خلافا للزركشي حيث اكتفا بزنا بوجوب الحد لانه قد يرى ما لا يراه الحاكم من افعال بعض الشروط او بعض كيفيته وقد ينسى بعضها (قوله ثم رجع) أي قبل الشروع في الحد او بعده كأن قال كذبت او ما زينت او رجعت او اخذت ففانته زنا وان شهد حاله بكذبه فيما يظهر شرح م ر وعلى فاته بعد رجوعه الذمة لا القود لاختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع ولا يقبل رجوعه لاسقاط مهر من قال زينت بها مكرهه لانه حق آدمي زنى (قوله مثبتة) وهو الاقرار (قوله يكف) أي وجوبا رى (قوله في قصة معاينة) لانه قال ردوني

من مدبر ماوى (قوله في عقوبات الجرائم) الا ان يقال استدل بهما للاتفاق عليهما (قوله بدليل انه يقتل الخ) فيه ان قتله بالردة وحده بالقذف من جملة عقوبات الجرائم فلا يحسن جعلها دليلا لمافيه من المصادرة ولم يذكركم ر قوله في عقوبات الجرائم الا ان يقال استدل بهما للاتفاق عليهما (قوله مسافة القصير) أي بتمامها فلا تنصف كالحمد (قوله لما مر) أي للحر والبرد والمرض وقوله مع ما ذكره هو انه يجلد في حال المرض بعشكال الخ (قوله ياتي هنا) أي في جلد غير الحر (قوله حقيق) فلا يثبت باليمين المردودة من كل كالمطلب القاذف ان يحلف المقدوف انه ما زنا مرذلة عليه اليمين فحلف فانه يسقط عنه حد القذف ولا يثبت الزنا فلا يصح المقدوف سيم وشوبري (قوله ولورة) أشار بذلك الى خلاف أي حنيقة وأحد حيث اشترط ان يكون الاقرار اربع احوال حديث معايز لان كل مرة قائمة مقام شاهد وأجاب اثمتنا بأنه صلى الله عليه وسلم انما كرهه على ما عرفت في خبره لانه شك في عقله ولما قال ابلت جنون ولم يكرره في خبره لانه مدية خط (قوله على مجرد الاعتراف) فدل على الاكتفا في الاقرار بمرة (قوله وانما كرهه) أي الاعتراف أي سببه وهو قوله لعلك لمست لعلك قبلت لان هذا سبب للاعتراف لانه كان يقول له في كل مرة زينت فقد وجدته ثلاث غير الاولى اه (قوله مفصلا) كان يقول ادخلت حشقتي فرج فلانة على سبيل الزنا ولا بد ان يذكر الاحصان او عدمه كما في ع ب حل (قوله اوبينة) وعبارة شرح مر وبثبت الزنا بينة فصلت ذكر المزني بها وكيفية الادخال وكما وزمانه كاشهده انه ادخل حشقتة او درها في فرج فلانة بمحل كذا وقت كذا على سبيل الزنا والاوجه وجوب التفصيل مطلقا ولو من عالم موافق خلافا للزركشي حيث اكتفا بزنا بوجوب الحد لانه قد يرى ما لا يراه الحاكم من افعال بعض الشروط او بعض كيفيته وقد ينسى بعضها (قوله ثم رجع) أي قبل الشروع في الحد او بعده كأن قال كذبت او ما زينت او رجعت او اخذت ففانته زنا وان شهد حاله بكذبه فيما يظهر شرح م ر وعلى فاته بعد رجوعه الذمة لا القود لاختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع ولا يقبل رجوعه لاسقاط مهر من قال زينت بها مكرهه لانه حق آدمي زنى (قوله مثبتة) وهو الاقرار (قوله يكف) أي وجوبا رى (قوله في قصة معاينة) لانه قال ردوني

الحد لانه صلى الله عليه وسلم عرض لما عرفت بالرجوع بقوله لعلك لمست لعلك قبلت (لان هرب او قال لا تجدوني) فلا يسقط لوجود مثبتة مع عدم قصره برجوعه لكن يكف عنه في الحال فان رجع فذاك والاحد وان لم يكف عنه فانت فلا ضمان لانه صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليهم في قصة معاينة شيئا انما الحد الثابت بالبيينة فلا يسقط بالرجوع كما لا يسقط هو ولا الثابت بالاقرار بالتوبة

(ولو شهد أربعة) من الرجال (زناها وأربع) من النسوة أو رجلان أو رجل وامرأتان (بأنها عذراء) بمجمعة أي بكر
سميت عذرا لا عذروتها وصوتته (فلاحذ) أيها المشبهة لأن الظاهر من حال العذراء أنها لم توطأ ولا على فاذنها
قيام البينة بزناها لاحتمال أن العذرة زالت ثم عادت لترك (د هـ) المبالغة في الاقتضاض ولا على الشهود

لقوله تعالى ولا يضار كاتب
ولا شهيد وقولي فلاحذ أهم
من قوله لم تعدني ولا فاذنها
وظاهر أن كانت غورا
بهيث يمكن تقييب الحشفة
مع بناء البكارة حدث كما
قاله البلقيني (ويستوفيه)
أي الحمد (الامام) ولو بناه
(من حر) لاسر (ومكاتب)
كالحر لاستقلاله (ومبعض)
بجزء من الحر إذ لا ولاية للسيد
عليه والعبد الموقوف كله
أو بعضه وعبد بيت المال
(وسن حضوره) أي الامام
ولو بناه استيفاء الحمد
سواء أثبت الزنا بالاقرار
أم بالبينة ولا يجب لأنه صلى الله
عليه وسلم أمر مرجع ما عر
والغاسدية ولم يحضره
(كالشهود) فيسن حضورهم
قالوا أو حضور جمع أقلامهم
أربعة والظاهر أن محله إذا
ثبت زناه بالاقرار أو بالبينة
ولم يحضر (وبعد الرقيق) غير
المكاتب (الامام) لعدم
ولايته (أو السيد) وهو
أولى لأنه أستر (ولو فاسقا)
أو كافرا أو رقيقه كافر (أو

لنبي فلم يردوه وهرب فحمدوه حتى مات وفيه أن المذبح لا تقبض في ويجب بانه يلزم
من الرد لنبي عدم الحذف كانه قال لا تحذفني (قوله ولو شهد أربعة) لما فرغ من
مسقطات الاقرار شرع في مسقط البينة عميرة وقوله من الرجال الخ علم كون الشهود
في الاقول الرجال وفي الثاني النسوة من اثبات الناء في الاقول وحذفها في الثاني
على القاعدة التعوية زي وفيه نظرا لانهم صرحوا بان محل رعاية هذه القاعدة
إذا كان المعدوم مذكورا أما إذا كان معدوما كما هنا فيعوز الامر ان ويجب بان
الافصح منهما انه كالمذكور فيكون جارا على الافصح (قوله عذراء) أو رتقاء أو قرواء
زي (قوله وصوتته) تفسير (قوله ولا على فاذنها) أي ولا على الزاني أيضا اه شرح
م (قوله لاحتمال أن العذرة) علة لعلية أي وانما كان قيام البينة بزناها علة لنفي
الحذف فاذنها مع معارضة بينة العذرة لاحتمال أن العذرة الخ (قوله أعم من
قوله الخ) لانه لا يشمل الشهود (قوله حدث) سكت عن حذف المقاذف والشهود وينبغي
عدمه حل (قوله ويستوفيه الامام) لان استيفاء الحمد من وظيفة قال الشيخ
هزاله بن وانما لم يفرغ من اولياء الزني بها كالتقصاض لانهم قد يتركون ذلك خوفا
من العار ولو جلدوا واحدا من الاحاد من الحرية فمعتبر وقت الوجوب سم (قوله
لماسر) من قوله أعديا أنيس الخ (قوله ومكاتب) أي كتابة مجمعة وان عجز نفسه
حل (قوله ومن حضوره) فسيقال يلزم من استيفائه له حضوره فلاحاجة اليه
الآن يقال معنى قوله يستوفيه انه يأمر واحدا باستيفائه ولو غير نائبه وهو يمكن
مع عدم حضوره تأمل (قوله ولا يجب) أي به وان علم توطئة للدليل (قوله قالوا)
تبرأ منه لان الستر مطلوب لما ورد ان الله ستر يحب من عباده السترين وأيضا
خصه الشارح بقوله والظاهر الخ (قوله وبعد الرقيق) سواء في ذلك حد الزنا
والقذف والشرب وكذا قطع في السرقة والحراة عميرة (قوله غير المكاتب) أي
لان الامام يستوفيه منه كاتقدم (قوله أو السيد) ولو امرأة ولو فاسقا ولو كان أصله
أفرعه بان كان السيد مكاتب حل (قوله ومكاتب) نعم في السيد (قوله نعم المحجور)
أي السيد المحجور عليه الخ (قوله فان تنازعا) أي الامام والسيد ومعت ابن عبد
السلام انه لو كان بين السيد وقنه عداوة ظاهرة لم يحمه عليه ويؤيده ما مر ان الجبر
لا يزوج حيث تدفع عظم شفقتة فالسيد أولى اه م (قوله بان كان رجلا عدلا عالما
الخ) هذا التفسير مبني على ان اقلية الحدود من باب الولاية والصحيح انه من باب

مكاتب) خبر أبي داود وغيره أقيم الحدود على ما مكنت أي ما نسكتم ثم المحجوز عليه بنحو سفة يقوم وليه الاصلاح
ولو وصيا وقيام مقامه (فان تنازعا) فممن يحكمه (فالامام) أولى لاسر (وليس بغيره) تعزيره (لحق الله تعالى وخلق غيره كما
يؤدبه لخلق نفسه) وبما عينة بمقوبته) أي بوجوبها بغيره بقولي (ان كان أهلا) لسماعها بان كان رجلا عدلا عالما
بصفات الشهد وواحكام العقوبة

أي لحد في (في الأذني ما مر في الزاني) من كونه المتزنا للأحكام ولما بالتعريض وهذا أولى بما عير به (واختيار وعدم اذن) من المذرف وهذا من زيادتي (و) عدم (امالة) ملاحدة على من قذف غيره وهو حربي أو سبي أو مجنون أو جاهل بالتصريح قرب عهد الإسلام أو بعد عن العلماء أو مكره أو باذنه أو أصل له حكمه لا يقتل به (و) لكن (يعزرون) من صبي ومجنون لمساويع تميز لأزجر والتأديب (وأصل) للأيذاء والتصريح من ذم من زيادتي (وحد حرماتون) حلة لامة والذين يرمون المهنات فاشها في الحرقة وله فيها ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا اذ غيره لا تقبل شهادته وان لم يقذف ولا جاع الصهاية على ذلك (و) (غيره) من يهرق ولو بعضا فهو أعم من قوله والرفيق (أد بعون) على الصف من الحر لا جاع الصهاية عليه والنظر في الحرية والرق الى حالة القذف لانها وقت الوجوب فلا تفسير بالانقال من أحدهما الى

الاصلاح فالمراد بالاهلية أن يعرف أحكام الحدود وصفات الشهود فلا مكاتب والكافر والفاسق والمرأة سمع البينة وأقامة الحد اذا اتصفوا بما تقدم روى وقوله رجل ليس يقيد

(كتاب حذف القذف تقدم بيان القذف)

وهو انه لغة الرمي وشرع الرمي الزاني معرض التعبير (قوله واختيار) هذا وان علم مما سبق في الراني الا أنه لم يذكره شرطاً بل ذكر ما يعلم منه وهو انه حال من الشبهة والا كراهة شبهة حل وقد يقال حيث كان الا كراهة شبهة علم منه ان الاختيار شرط فلا حاجة لذكره ومن ثم حذفه الأصل (قوله فلا حدة على من قذف غيره) وهو أي القاذف حربي لم يقل فلا حدة على حربي المح مع انه أخصر لاجل بيان مرجع الضمير الآتي في قوله أو باذنه أو أصل له المح نه راجع للغير ولا نه يوم في الحد عن الحربي وان قذف في حال ذمته وعن المجنون وان قذف في حال اهنته مع نه لا يتقن عنها لان العبرة بحالة القذف فاذا دخل الحربي دارنا بأه أو أسرناه وقذف استوفينا (قوله أو مكره) لرفع القلم عنه مع عدم التعبير به فارق قتله اذا قتل لوجود الجسامة منه حقيقة وكذا مكرهه لا مدعية أيضا وفارق مكره العاقل بأنه آله اذ يمكنه اخذ بدنه فيقتله بهاد ولا أنه في قذفه به شرع مروي يقبل دعواه الا كراه ان دلت عليه قرينة حل (قوله أو باذنه) ظاهر كلام الشارح انه لا يعزرا للمأذون له في القذف حيث ذكر التعزير في مسألة الميز والأصل ومكنت عن تعزير المأذون له فاقضى انه لا يعزروا والذي اعتمده روى انه يعزروا لان العرض لا يباح بالاباحة وارتضاء من (قوله أو أصل له) ولا يحد الأصل بقذف ورثة الفرع اهـ حل (قوله كمالا ية ل به) ظاهره رجوعه لجرح ما تقدم من قوله وهو حربي المح وهو مسلم في غير المكره اما هو فتقدم انه يفتن منه كلامه بكمسر الزلة كذا قيل والظاهر رجوعه للاخير فقط (قوله ولكن يعزروا المح) ولو لم يعزروا حتى بلغ الميز وافاق المجنون سقط تعزيرهما حل وروى (قوله ولو قذف غيره في خلوة المح) هو تعيد لقول المتن وحده المح أي ما لم يكن القاذف في خلوة المح ولا يحد كذا قيل وقد يقال القذف هو الرمي الزاني معرض التعبير وهذا التعبير فيه الا ان يقتله هذا قذف صوري (قوله فليس بكبيرة المح) أي بل هو صغيرة لان القذف انما يكون كبيرة اذا كان على وجه التعبير كأن كان بمجدرة الناس فيعند يكون النفي لا تعيد والمقدم ما يدل لذلك قول الشارح ولا يعتب في الاخرة الاعقاب المح شيئا

الاخر فلو قذف وهو حر ١٤٨ ثم استرق حد ثمانين أو وهو رقيق ثم عرق حد أربعين ولو قذف غيره في خلوة لم يسمعه الا الله والحفظة فليس بكبيرة موجبة للحد علوه عن مفسدة الايذاء

(قوله الاعتاب من كذب) قضيته انه لو كان صادقا فيما قذف به لاي عاقب
 في الآخرة أصلا وهو ظاهر ع ش على م ر (قوله وتقدم) أي تقدم تعريفه
 في ضمن تعريف المحسن لانه مشتق منه فيعلم من تفسير المحسن بما ذكر ان
 الاحسان هو الاتصاف بالتكليف والحرية والاسلام والعفة عما ذكر (قوله
 والمحسن مكاف الخ) نعم لا يجب على الحاكم البحث عن احسان المذوف بل يقيم
 الحد على القاذف لظاهر الاحسان تغليظا عليه لعصيانه بالقذف ولان البحث عنه
 يؤدي الى اظهار الفاحشة المأمور بسترها بخلاف البحث عن عدالة الشهود فانه
 يجب عليه ليحكم بشهادتهم لا تنقاه المعنيين فيه كذا نقله الرافعي عن اصحاب وهو
 المتمد شرح م ر وقول م ر بل يقيم الحد على القاذف أي حتى لو بين عدم احسان
 المذوف بعد هذا القاذف لاشي على المذوف وان كان سببا في الحد بل ظاهره انه
 لومات القاذف بالحد لاشي على المذوف ولا على القاضي فليراجع لان الاحكام
 مبنية على الظاهر ع ش على م ر وقوله لا تنقاه المعنيين وجهه بالنسبة للمعنى
 الثاني ان الفاحشة بالنسبة للشاهد اذا طلبت تركيته ليس مأمورا بسترها بل
 مأمور بذكرها وايضا قد لا يؤدي البحث الى اظهار الفاحشة (قوله دون أربعة)
 ظاهره انه فاعل شهد وهو على مذهب الاخفش والكوفيين من ان دون طرف
 يتصرف اما على مذهب س والبصريين من انه لا يتصرف فالفاعل مقدر معلوم
 من المقام ومن معناه تقديره م ر مال دون أربعة وهذا المقتضى كره م ر وجر
 م ر ع قال في شرح الروض أو شهد أربعة لم يحد و حدان ردوا بنفسه أو عداوة ويحد
 قاذف اه سم وقال زي وحيث وجب حد الشهود انقص عددا رصفة فطلبوا
 عين المذوف انه ما زنا - ان فان حلف حدوا والاحلفوا فان نكلوا حدوا (قوله
 لم يتقاصا) أي لا يسقط حد هذا بقذف هذا بل لكل منهما حد الاخر زي (قوله
 لان التقاص انما يكون الخ) كذا وجهه الرافعي رحمه الله تعالى قيل وأحسن منه
 قول حل انما ثبت التقاص في الدماء والاموال دون الاعراض لانه لا يكاد يتحقق
 في الاعراض وذلك لانه اذا قيل له يا زان فقد نال من عرضه شيئا لان السامعين
 قد روي انه علم منه شيئا فاذا قال لعنه الله المذوف لم يقع موقعا لخروجه مخرج
 المجازاة فلم ينل من عرضه مثل ما نال الاول عميرة سم (قوله في الصفة) لم يقل
 في الجنس والصفة كما قال أولا لان الجنس هنا واحد وما قوله أولا لان التقاص انما
 يكون الخ فالمراد به من حيث هو (قوله لا اختلاف القاذف الخ) عبارة شرح م ر
 لا اختلاف في الحد بين باختلاف الدين غالباه فلا اختلاف انما هو في التأثير

ولا يعاقب في الآخرة
 الاعتاب من كذب كذا
 لا ضرر فيه قاله ابن عبد
 السلام (و) شرط له (في
 المذوف احسان وتقدم في)
 كتاب (الامان) بقول
 والمحسن مكلف حر مسلم
 عفيف عن زنا ووطء محرم
 بمكرمة ودرجالية وتقدم
 شرحه ثم (ولو شهد بزنا دون
 أربعة) من الرجال (أو) شهد
 به (نساء أو عبيد أو أهل
 ذمة) هو أولى من تعبيره
 بكثرة (حدوا) لانهم في غير
 الأولى ليسوا من أهل الشهادة
 وحذر في الأولى من الوقوع
 في اعراض الناس بصورة
 الشهادة وخرج بالزنا الشهادة
 بالاقترار به فلا حد لانها
 لا تسمى قتلنا (ولو تقاضا
 لم يتقاصا) لان التقاص انما
 يكون عند اتفاق الجنس
 والصفة وانما لان اتفاق
 في الصفة لا اختلاف القاذف
 والمذوف في الخلقة وفي
 القوة والضعف غالبا (ولو استدل
 به) وفي باستيفاء للحد

بالالم الناشئ عن الخذف وان كان ضرب الضيف ~~كضرب القوي~~ (قوله لم يكف) فان مات به قتل المذوف مالم يكن باذن القاذف وان لم يكن لم يجلد حتى يبرأ من اء قول شرح م ر وقوله قتل المذوف الخ ظاهره وان اذن الامام رجعة التصحيح فان كان بالاذن فلا قصاص وكذا الادب في الاظهاره عمرة سم (قوله ولو باذن) أى من الامام أو القاذف م ر وسئل (قوله لان اقامة الخذف) بهذا فارق القود في النفس وايضا النفس في القود مستوفاة بمثل ما قتل أو بسيف فليس فيه زيادة ايلام بخلاف الخذف بما زاد المذوف اذا استوفاه (قوله له) أى لا سيده ومثله غيره كما تقدم عن عمرة (قوله عن السلطان) أى أو من يقوم مقامه ممن يعتد به عمله ومنه الحاكم السياسي في قرى الريف وان لم يكن له ولا به القضاء ع ش على م ر (قوله وبغضه) أى ولو على مال غير انه لا يثبت المال على القاذف شرح م ر (قوله بقدر ماسبه به) لعل المراد قدره عدد الامثل ما يأتي به الساب لقوله وانما ياسبه الخ حل (قوله بما ليس كذبا ولا قدفا) وان كان ما أتى به الاول كذبا وقدفا وقد يغال في هذا فيسببه بقدر ماسبه حل ويدفع بأن المراد قدره عدد الاصفه كما ذكره (قوله يا احق) قال م ر والا حق من يفعل الشيء في غير موضعه مع علمه ببقعه اه وفي الصباح الحق فساد في العقل وحق يحق فهو حق من باب تعيب وحق بالضم فهو احق والا تى حقا (قوله واذا انتصر الخ) أى فاشم السب سقط بما حصل من سب الاخر في مقابلته فليس عليه الاتم واحده وهو اثم الابتداء (قوله وبرىء الاول من حقه) أى الثاني ظاهره وان كان لذى أتى به الاول قدفا وفيه نظر ظاهر لان الاعراض لا يقع فيها تقاص الا ان يقال سوغ في هذا الكثرة وقدره وقال بعضهم لا يبرأ من الخذف لانه اذا كان لا يسقط بالقذف في نظيره قدفه له كما هدم فبالاولى عدم السقوط بمجرد السب المذكور اه أى فيكون المراد بالحق على هذا اشم السب لا الخذف (قوله والاتم) أى المذكور أى قال لاهم المذكور

(كتاب السرقة)

أى بيان حكمها وهوالقطع بها وبيان ما يثبت به القطع وهو كونه ربح دينارا ومقوما به واخرها عن القذف لانها دونه اذا الاعتناء بحفظ العرض أشد من الاعتناء بحفظ المال (قوله والسارق والسارقة) قدم السارق على السارقة عكس آية الزنا حيث قدم الزانية على الزانى لان السرقة تفعل بالقوة والرجل أنوى من المرأة والزنا يفعل بالشهوة والمرأة أشد شهوة (قوله الموجبة الخ) اشار به الى دفع اتهامه لان المعنى اركان السرقة سرقة وحاصل الجواب ان المراد بالسرقة الاولى

لم (بمحكف) ولو باذن لان اومة أخذ من منصب الام نعم اسببه اليه انتقاد له الاستيفاء منه وكذا المذوف البعيد عن السلطان وقد قدر على الاستيفاء بنفسه من غير مجاورة خذفاله الموردي واعلم ان حدة الخذف يسقط باقامة البيعة بزنا المذوف وباقراره وبغضه وبالاعانة في حق الزوجة (خاتمة) اذا سب شخص آخر فلا تحران يسببه بقدر ماسبه ولا يجوز سب أبيه ولا أمه وانما يسببه بما ليس كذبا ولا قدفا فهو باأحق يا ظالم اذا لا يكاد احد ينفلت عن ذلك واذا انتصر يسببه فقد استوفى ظلامته وبرىء الاول من حقه وبقي عليه اثم الابتداء واه ثم لحق الله تعالى به (كتاب السرقة) بفتح السين وكسر الراء ويجوز اسكانها مع فتح السين وكسرهما والاصل في القطع بها نيل الاجماع قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وغيره مما يأتي (أركانها) أى السرقة الموجبة للقطع الآتى بيانه ثلاثة (سرقة وسارق ومسروقة) سرقة أخذ مال

خفية من حرز مثله بدنا من زيادتي

الشرعية أي الموجبة للقطع وبالثانية القهوية وهي أخذ الشيء خفية سواء كان مالا
أولا وسواء كان من حرز مثله أولا كما في شرح م ر فلم يأنز عليه كون الشيء ركناً
لنفسه لـ لكن تغريب قوله فالسرقة الخ لا يناسبه لأنه تعريف للمعنى الشرعي كما
أنه قد عرّف السرقة أولاً ثم أتى بأركانها كان أولى ويرد عليه أيضاً مال
التكلم على شرط أحد الأركان وهو السرقة القهوية وعادته أنه إذا تكلم على شروط
الأركان يتكلم على الكل اللهم إلا أن يقال ليس مراده تعريف المعنى الشرعي
بل مراده بيان شروط المعنى القهوي الذي هو الركن فكأنه قال بشرط في السرقة
القهوية المأخوذة ركناً للشرعية كون المأخوذ مالا وكون الأخذ من حرز مثله تأملاً
(قوله مختلس) أي مختلف وهو المنتهب خارجاً بقوله خفية وقوله وجاخذ خارج
بقوله من حرز مثله لأنه لما جدها كأنه أخذها من غير حرز مثلاً بالنسبة له (قوله
والثاني القوة والغلبة) وما قيل من أن تفسير المنتهب يشمل قاطع الطريق فلا بد من
لفظ يخرج به ردياً عن القاطع شروطاً يتميز بها كإسباتي فلم يشملها إطلاق شرح م ر
وقوله شروطاً وهي كونه صبيحاً للطريق ماوم من يبرزه وله إلى آخر ما يأتي (قوله
بخلاف السارق) أي لا يمكن دفعه بالسلطان لأخذه المال خفية فهو تعليل لما
تضمنه قوله بخلاف الخ (قوله عالمياً بالتصريم) فلو علم بالتصريم وجهل القطع قطع
كما في نظيره من شرب الخمر سبب (قوله وإصالة) كان الأولى أن يقول وبعضية ليشمل
الفرع فإنه لا يقطع بماله كما يعلم مما يأتي ولك أن تقول هذا تفصيل لقوله مامر
ولم يمران الفرع لا يجد فكان ينبغي زيادته أو يأتي بعبارة عامة ويفهم ما يشمل
الربع سل (قوله ولوله هذا) لأنه لم يلتزم أحكاماً أي كلها فهو كالحر في نزع
م ر وقوله كالحر في أي غير المعاهد قال سل وإن شرط قطعه بذلك (قوله ومكره)
لا يقطع أيضاً مكره بكسر الراء لما مر من عدم قطع التسبب ومن ثم لو كان المكره
بالفتح غير محذور أو محذوراً بغير الطاعة كان له المكره فيقطع فقط كما نأمره بلا إكراه
شرح م ر (قوله ربع دينار) أي حال الانحراج مع كون السرقة واحداً أخذها
يأتي رث من قطع بأقل منه وخبر من الله السابق يسرق البيضة والحبل فتقطع
بدها ما أن يراد البيضة فيه بيضة الحديد والحبل ما يساوي ربعاً كحبل السفينة
أو الجنس أوان من شأن السرقة أن صاحبها يتدرج من العاقل للكثير اهـ سل
(قوله أو قيمته) قال ع ش على م ر وربع الدينار يساوي الآن ثمانية
وعشرين فضة (قوله أي بمقوماته) أي بقيابان يقطع المقومون بأن قيمته ذلك
والأدلة قطع ويعتبر مساواته للربع عند الانحراج من الحرز فلا قطع بما نقص عند

(فلا يقطع مختلس ومنتهب
وجاخذ) فهو ودية نظير
ليس على المختلس والمنتهب
والخائن قطع صححه الزمدي
والأولان يأخذان المال
عياً نأمره بالاول الحرب
والثاني القوة والغلبة وديان
بالسلطان وغيره بخلاف
السارق لأخذه خفية
فيشرع قطعه زجراً (وشرط
في السارق ما) ر (في القاذف)
من كونه ملتزماً بالأحكام عالماً
بالتصريم مختاراً بغير إذن
وإصالة وهذا أولى مما عبر به
(فلا يقطع حر في ولو ما هذا
(و) لا (مجي وبجور ومكره)
وبأدونه وأصل (وجاهل)
بالتصريم قرب عهده بالاسلام
أو بعد عن العلماء ويقطع
مسلم وذمي بماله مسلم وذمي
(و) شرط (في السروق كونه
ربع دينار خالصاً أو قيمته)
أي مقوماته

مع وزنه ان كان ذهباً ورمي مسلم خبر لا تقام يد السارق الا في ربع دينار فصاعداً والبغاري خبر تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً وخبر قطع النبي صلى الله عليه وسلم في عجن ثمنه ثلاثة دراهم وكانت مساوية لربع دينار والدينار انتقال ويقترب قيمة ما يساوي به حال (٥٩٣) السرقة سواء كان دراهم أم لا وخرج بالخالص وما بعده

مغشوش لم تبلغ قيمته ربع دينار خالصاً فلا تقطع به والتقويم يعتبر بالمضروب ولا يفتح ربع سيكة أو سلباً لا يساوي ربعاً مضروباً (وان سواها غير مضروب نظراً إلى القيمة فيها هو كالعرض ولا يفتح وزنه دون ربع وفيه بالصفة ربع نظراً إلى الوزن الذي لا يذمه في لذهب وقولي أو حيا من زيادتي (ولا يباع نقص قبل أخراجه) من الحرز (من نصاب) يأكل وغيره كالحرق لا تنفذ كون المخرج نصيباً (ولا يباع دون نصيباً مشتركاً) أي انسان (في أخراجه) لأن كلامهما لم يفرق بينهما (ولا يغير مال) ككتاب وخنزير وغيره إذا لم يمسسه (بل) يقطع (بذوب وث) بثلاثة (في جيبه) تمام نصاب (وان جهله) السارق لأنه يخرج نصيباً من حرزه بقصد السرقة والجهل بجنسه لا يؤثر كالمجهول بصفته (وبخمس ربع انما منه سلباً وبألفه) كعقود (باع مكسرها ١٤٩) يجب ذلك لأنه سرق نصيباً من حرزه ولا تقضي أن ما في الآلاء وما بعده مستحق الأزالة نعم ان قصدت خراج ذلك اساده فلا قطع (وينصاب ظنه فلو ساء له تساوياً) لذلك ولا أثر لظنه (أو) نصاب (نصاب من وعاء بنته له) وان انه سلباً شيئاً لكانت أو نصاب (أخرجه دفعين) بأن تم في الثانية لذلك (فأرسله) بأنما (علم السالك) وإعادة وزنه بأية بركة أخرى فله دفعه يراى أن كان المخرج فيه دون نصاب

الإخراج وان زاد بعد بخلاف عكسه اه ذى (قوله مع وزنه) الحاصل انه يعتبر في الذهب المضروب الوزن فقط وفي غير المضروب الوزن وبلوغ القيمة ما ذكر ولا يكتفى بلوغ قيمته ما ذكر مع نقص وزنه اه ذى ويقترب في الفضة العينة مطلقاً حل لان انصاب ربع دينار وهو لا يكون الا ذهباً فتقوم الفضة به ولو كانت مضروبة (قوله والبغاري خبر الخ) ذكره بعد القول مع كونه أنصر في المقصود توفية لرواية الشيعين ع ش لان البغاري أعلى سنداً وأقرب بالخبر الثالث دليلاً لقوله أو قيمته (قوله في عجن) أي تريس أو الدرقة ع ش (قوله مغشوش لم تبلغ الخ) هل المراد قيمة المغشوش مع غشه أمة الخالص منه فقط حل وعاءة الروض أو مغشوش خالصه نصاب اه رمزاً شرح مروءة وظهرها من المنظور إليه الخالص وحده وعلى هذا يشكك عدم اعتبار الغش مع انه من جملة مال السرقة منه لكن قال قل على الجلال فان كان الغش متقوماً ضم إلى الخالص في النصاب والا فلا اه وعليه لا اشكال تأمل (قوله لا يساوي ربعاً) أي لا تساوي قيمته حل (قوله يأكل أو غيره) خرج بالاكل الطبع قال الشيخ خذ من قلاع ذى لوابتاع في الحرز جوهرة أو دنانير أو دراهم فلم يخرج منه فلا دفع عليه حال التزيل ذلك منزلة الاتلاف بخلاف ما إذا خرجت منه به ذلك فانه يدفع كالأخراجها في وعاء أو غيره (قوله بل يقطع) اضرب انقالى بشربه إلى ان قوله كونه ربع دينار رأى وان جهله أو ظن خلافه أو اقترن به مستحق الأزالة أو لم يأخذه فقوله ربع دينار رأى خذ أو أخرج أو أخرجاً فقط (قوله رث) في المختار الرث بالفتح البالي وجمعه رث بالكسر وقد رث رثاً بالفتح (قوله والجهل بجنسه) الاولى ان يقول والجهل به لان القرض ان كلامه الجنس والصفة مجهول ولا يظهر التقييد بالجنس وقياسه على الصفة تدبر (قوله وبألفه) ومثل آلة الله هواية تقدوسم ان أخرجه لا لكسر وقوله لكسر أى ان أخرجه من الحرز ليكسره أو يغيره اه لانه غير محسوس من عا إذا كل من قصده كسره ان يدخل محله يكسره والا وجه انه لو رزقه بدا لكسر الدخول أو الإخراج فقط لم يقطع وهذا هو المعتبر اه ذى (قوله انه ب من وعاء) وان لم يأخذه ومثل المقب قطع الجيب اه رى وبذلك يلغز فيقال لما تضمن يقطع وان لم يأخذه لا ولم يدخل حرزاً (قوله واه دة الحرز)

وبألفه) كعقود (باع مكسرها ١٤٩) يجب ذلك لأنه سرق نصيباً من حرزه ولا تقضي أن ما في الآلاء وما بعده مستحق الأزالة نعم ان قصدت خراج ذلك اساده فلا قطع (وينصاب ظنه فلو ساء له تساوياً) لذلك ولا أثر لظنه (أو) نصاب (نصاب من وعاء بنته له) وان انه سلباً شيئاً لكانت أو نصاب (أخرجه دفعين) بأن تم في الثانية لذلك (فأرسله) بأنما (علم السالك) وإعادة وزنه بأية بركة أخرى فله دفعه يراى أن كان المخرج فيه دون نصاب

أى فهو غلق باب راحة للاح تقب من المالك أو نائبه دون غيره ما شرح م قال
عش عليه وهذا طاهران حصل من السارق مثل الحرز ما لو ايجعل منه ذلك
كان تسورا لحدار وتدل على الدار فسرق من غير كسر باب ولا نقب جدار فيتم مل
الاكتفاء بعلم المالك اذا هلك الحرز حتى يصلحه (قوله بخلاف ما اذا لم يتخلل الخ)
الاولى بعمل هذا اقيذ القول المتى وأخرجه دفنسين ويكون قوله فان يتخلل علم
المالك الخ تقر به عليه لانه يتعين تقييد المتى به لان الاخراج دفنسين لا يكون
سرقة واحدة الا حينئذ (قوله او يتخلل أحدهما) صادق بإعادة الحرز مع عدم علم
المالك بالسرقة وبصور بما اذا اعاده المالك ظانا انه جدار غيره أو انه جداره ولم
يعلم بأنه سرق به بانظن ان السارق لم يأخذ منه شيئا ويصور أيضا بما اذا وجد
الباب غير مغلق فظن انه فتحه ببعض أهله فأغلقه فقد أعاد الحرز باغلاقه وصورة
عش أيضا بما اذا اعاده نائبه في أموره العامة مع عدم علم المالك واستشكل بما اذا
أعيد الحرز بأنه صار حرزا للسارق وغيره فتتضاء ان لا يضم الاول للثاني المسروق
في اكمال النصاب بل تكون الذاتية سرقة مستقلة ان بلغت نصابا يقطع والا فلا
وأجاب سم بأنه لما أعيد الحرز مع عدم علم المالك بالسرقة كان كعدم اعادته
فبنينا الثانية على الاولى (قوله وكونه ملكا لغيره) أى يقينا فظهر تغريب قوله بعد
ولا بما اذا ادعى ملكه على هذا الشرط ويصح تغريبه أيضا على قوله الا في
وكونه لاشبهة فيه وبعبارة البراوى قوله وكونه ملكا لغيره أى كله لاخراج المشترك
(قوله أيضا وكونه ملكا لغيره) أى مع اتحاد المالك أو تعدد مع الشركة به أى
النصاب بخلاف ما لو تعدد المالك من غير اشتراك في المسروق فلا بد في القلع من
ان يسرق تمام النصاب لبعض المالك أو لكل منهم والا فلا قطع وبعبارة جهر
في الدرر الا فى نفسه والوجه ان من سرق من حرز واحد عينين كل المالك
ومجموعهما نصاب لا يقطع لان دعوى كل بدون نصاب ويؤيده ما يأتى في القلع ان
شرط النصاب لجمع اشتراكهم فيه واتحاد الحرز (قوله ولا بما اذا ادعى ملكهم)
أو انه ملك سيده أو بعضه أو انه أحد من الحرز بأذنه أو الحرز مفتوح أو انه دون
نصاب وان ثبت كذبه ولو بحجة قطعية كما في شرح م كما لو ثبت زنا بامرأة فادعى
انها حليلته زنى (قوله لاحتمال ما ادعاه) وهذا عذو الشيخ أبو حامد من الحيل
المحرمة وعذو دعوى الزوجية من الحيل المبسطة سم أقول ولعل الفرق بينه ما ان
دعوى الملك هنا ترتب عليها الاستيلاء على مال الغير بالبيع ونحوه وثبت الملك
فيه لا يتوقف أصله على بينة بخلاف الزوجية فان صحة النكاح تتوقف على حضور

بخلاف ما اذا لم يتخلل علم
المالك ولا إعادة الحرز
أو يتخلل أحدهما فقط سواء
اشتهر ذلك الحرز أم لا فيقطع
انقاء الحرز بالنسبة للاستخذ
لان فعل الشخص يبنى على
فعله لكن اعتسده باليقين
فيما اذا اقتضى أحدهما فقط
عدم القلع (وكونه) أى
المسروق ملكا (لغيره) أى
السارق (فلا قطع بسرقة
ماله) من بدغيره (ولو) مرهونا
أو مكررا أو (ملكه) قبل
اتخاذه من الحرز زبارة
أو غيره بل أو قبل الرفع الى
التاسى (ولا بما اذا ادعى
ملكه) لاحتمال ما ادعاه فيكون
شبهة (ولا بما فيه شركة)
وان قل نصيبه منه لانه
في كل جزء حقا وذلك شبهة
ولا يقطع بما اتهمه

الشهود وعدالتهم وعدالة الولي فكان شبهة أبعد من ثبوت الماتبع شدة العار
 اللاحق لفساده بل ولا يختص العار به بل يتعدى منه إلى الزنا بها وإلى أهلها جرر
 دعوى الزوجه فيه توصل إلى اسقاط الحد وإلى دفع الضرر اللاحق لغير الراني اه
 ع ش على م ر (قوله ولو قبل قبضه) الظاهر ان الواو الحال كابدل عليه منيع
 م حيث لم يأت بانغاية لانه لا يتصور بعد قبضه فيه سرقة ويرشد إليه قوله لشبهة
 الخ وعدم قطعاه مع كون الموهوب على ملك الواهب مشكل لأن شرط القطع
 وجوده وهو كونه ملكا لغيره لا ان يقال الشرط كونه ملكا لغيره اتفاقا وهذا فيه
 قول بأن الموهوب يملك بالقبول وان لم يقبض كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله لشبهة
 اختلاف الخ ولو فرعه على قوله ولا شبهة له فيه لكان أظهر كما يشير إليه تعليل
 الشارح قال زى وحل وهذا اختلاف الموصى به له اذا سرق به والموت وقبل
 القبول فانه يقطع لانه مقصر بعدم القبول بخلاف مسألة الهبة اذ لا تقصير منه فيها
 (قوله لشبهة اختلاف الملك) لانه قيل ان الموهوب يملك وان لم يقبض (قوله فيقطع
 بأم ولد الخ) هو تقرير على منطوق الشرط وكذا المستثنان بعده دفع بتدبيره
 على ذلك ما عساه يتوهم انه لا قطع فيها لا سقاف أم الولد العتق فأشبهت الحرية
 والاولى ان يقال فيها وفي الاذن بعد ما خص الثلاثة بالأدلة لاختلاف فيها وجهارة
 أصله مع شرح م ر والاصح قطعاه بأم ولد سرقة نائمة أو مجنونة كسائر الاموال
 والثاني يقول لا نصف الملك فيها والاصح قطع أحد الزوجين بسرقة مال الآخر
 لعدم الادلة والثاني المنع للشبهة فان استحق المفقعة عليه وهو يملك انجر عليه
 والظاهر قطعه بباب مسجد اه وقوله لا يخصص الى آخر مسائل النفي تفريع على
 مفهومه تأمل (قوله أيضا يقطع بأم ولد) الاولى تفريع هذا على قوله وكونه ملكا
 لغيره لانه يتوهم من تعاق الحرية بها أنها غير مملوكة وبديل على هذا قول الشارح
 لانها مملوكة ولم يشرع المنهاج ما ذكر بل جعله مسألة مستقلة وقوله معذورة بخلاف
 ما اذا أخذها اختسار بالغة فلا قطع لقدرتها على الامتناع فيكون غير سارق
 والتفصيل الذي فيها يجري في الرقيق (قوله المحرز عنه) بأن يكون في يد آخر غير
 الذي هم فيه اموال لو كان في بيت واحد فلا قطع ولو كان المال في صندوق مفقود مثلا
 سل وفي ع ش على م ر انه لو كان في صندوق مفقود يكون محرزا وان كان
 الموضع واحدا اه (قوله وبهو باب مسجد) ويلحق به ستر السكبة فيقطع سارقه
 على الذهب ان خيط عليه سالته حيث نذ محرز ويذني ان يكون ستر السكبة كذلك ان
 خيط عليه ولا قطع بسرقة مصحف موقوف لا تراه فيه في المسجد ولو غير موقوف

ولو قبل قبضه لشبهة
 اختلاف الملك (ولو سرقا)
 أي اثنان واذي أحدهما
 انه) أي المسروق له أو لهما
 فكذبه اذا خسر) وقربانه
 سرقة (قضى لا خردونه)
 عملا باقرارهما فان صدقه
 أو سكت فهو لا أدري
 لا يقع كذا تدعى لقيام
 الشبهة (وكونه لا شبهة له
 فيه) خبر أنه رز الحدود
 بالشبهات (فيقطع بأم ولد
 سرقة أم مجنونة) بأن كانت
 مكرمة أو غير مكرمة كنائمة
 أو مجنونة أو انجسية تعقد
 وحوب طاعة الاثر لانها
 مملوكة بضمونة بالقيمة وقول
 معذورة أم من قوله نائمة
 أو مجنونة) وبما لزوجها
 المحرز عنه ذكره كان أو أنثى
 لعدم الأدلة (وبهو باب
 مسجد)

كجذعه وساربه لار به دانه مينه وعبارته لانتفاعنا به وتعيرو بذلك اعم من تعبيره بسباب مسجد وجذعه
(لا يحصره وقناديل تسرج) فيه وهو مسلم لانه ينتفع بها كاستفاده (٥٩٦) بيت المال بخلاف الذي

وبخلاف القناديل التي
لا تسرج فهي كباب المسجد
(و) لا (مال بيت المال وهو
مسلم) وان كان غنيا لان له
فيه حق لان ذلك قد يصرف
في عارة المساجد والباطات
والقناطر فينتفع بها الفقير
والفقير من المسلمين لان ذلك
محتص بهم بخلاف الذي
يبيع بذلك ولا نفرض الى
انفاق الامام عليه عهده
الحاجة لانه انما ينفق عليه
للضرورة وبشرط الغنى
كافي الانفاق على المضطر
وانتفاعه بالقناطر والباطات
للتبعية من حيث انه فاطن
ببلاد الاسلام لا لاختصاصه
بحقوقه او قولي وهو مسلم
مزبذاتي وهو قيدي السائلين
كم اتقرر (و) لار مال
صدق (و) لا (موقوف وهو
مسفق) فيهما كما كونه
في الاولى فقيرا او غارما
لذات الدين ارضا ياد في
الثانية احد الموقوف عليهم
لا شبهة بخلاف ما اذا لم يكن
مسفقا فيهما وعاده يحصل
مستلام الاصل واثانية
وتعيرو يمتنع اهم من
تعيرو بفقر (و) لا (مال
يحصه) س اصل او ر ع (او سيده) او ا ل سيده او فرعه

لشبهة الانتفاع به بالاستماع للقارى فيه كقناديل الاسراج س ل وشرح مر (قوله
كجذعه) فهو الاخشاب الذي يسقف عليهم ما ع ش (قوله لانه يعد لتحصينه) يؤخذ
منه ومن قوله الا ق لانه ينتفع بها ان كل ما عد لتحصينه او عمارته يقطع به ومثله
ما كان للزينة وان كل ما ينتفع به لا قطع فيه وعبارة مر (قوله لانه يعد لتحصينه)
بخلاف المنبر وكذا المؤذن وكبرى الواقع فلا يقطع بها وان كان السارق لما غير
خطيب ولا مؤذنا ولا واعظا اه وقوله بخلاف المنبر الخ لان هذه المذكورات
ليست لتحصين المسجد ولا لزيينته بل لانتفاع الناس بسماع الخطيب والمؤذن
والواعظ عليها لانهم ينتفعون به حينئذ ما لا ينتفعون به لو خطب أو أذن أو وعظ على
الارض اه وشيى وقوله لانه يعد لتحصينه راجع للباب وقوله عمارته راجع لجذعه
وسواريه والمراد بالجدع ما يشبه السقف اه (قوله لا يحصره) أى المدة للاستعمال
اما حصر الزينة فيقطع بها س ل ومثل الحصر المدة للاستعمال البلاط والرخام
وبسطه المدة للفرش والدكة والمنبر وكذا بكرة البئر على المعتمد مر و زى فرع
قال شبهنا ويجوز ذلك في نحو فوط الحمام وطاساته فلا قطع بها مطلقا أى ولو دخل
بقصد مرقته لانها غير محروزة لجواز دخوله اه ق ل على المحلى (قوله وقناديل) جمع
قنديل بكسر القاف كافي القاموس وشرح به الشورى رطا هر كلامه انه
لا قطع بها وان زادت على العادة كما يؤخذ من العليل (قوله وهو مسلم) أى ومن
الموقوف عليهم فان كان من غيرهم بأن نهن بطائفة ليس هو منهم قطع وجواز دخول
غيرهم انما هو بطريق التبعية س ل (قوله بخلاف الذي) وكذا مسلم لا يستحق
الانتفاع بها بان اخضت بطائفة ليس هو منهم كما هو قضية العليل زى (قوله ولا ل
بيت المال) ظاهره وان زاد على ما يستحقه بقدر ربع دينار كافي المال المشترك
هم وعبارة زى ولا مال بيت المال أى الذى لم يفرز لغيره ممن له سهم مقدور كذوى
القرى فيقطع به أى بالفرز لمن له سهم مقدور دون المفرد لاهو العلية قاله الباقين
اه وعبارة شرح مر ومن سرق مال بيت المال وهو مسلم ان أفرز لطائفة ليس هو
منهم قطع لانتفاء الشبهة والا بان لم يفرز فلا صاع انه ان كان له حق في المسروق كمال
مصالح ولو عبا فلا اه (قوله لان ذلك) عله لانه (قوله احد الموقوف عليهم)
او سرق منه أو الموقوف عليه أو ابنه وقوله بخلاف الخ ظاهر كلامهم قطع البطن
الثانية في وقف الترتيب لانهم مال السرقة ليسوا من الموقوف عليهم باعتبار
الاستحقاق ويحتمل خلافه لشبهة صحة صدق انهم من الموقوف عليهم عر س ل

(قوله)

لشبهة استحقاقهم عليه عليهم

(قوله وكونه) أي السروق وقوله بلاط مصدر لاحظ أي نظرا له زي والمراد به
 الملاحظ من اطلاق المصدر على اسم الفاعل أي ملاحظ بلا حظه ويراعيه لأن
 الحساسة والملاحظة كلاهما مصدر لاحظ قال ابن مالك انما لال الفاعل والمفعول
 وبعبارة مرد وانما يتحقق الاحراز بملاحظة السروق من قوى متيقظ الخ (قوله
 بكسر اللام) لما يغتهاه ومؤخر الذين من جانب الاذن بخلاف الذي من جانب
 الاتق فيسمى الموقر زي (قوله دأثم) أي عرفا وقوله أوحصانة أي قوتها مريض عرفا
 فنقول المتن عرفا راجع لثلاث (قوله أوحصانة) ولا يراد على ذلك الثوب لو نام عليه
 فهو مريض مع انتفاؤه حال النوم عليه المانع من أخذه غالبا منزل منزلة ملاحظة
 شرح م ووجهه ع ش من قبيل الحصانة لانه كالباب المانع (قوله في بعض من
 أفرادها) أي الأعيان المسروقة فلم انها قد تنكفي الحصانة وحدها وقد كفي
 الملاحظة وحدها كما في قوله ودار منقصة عن الصارفة حرز ملاحظ قوى بفظان
 بها سم على حجر وقد يجتمعان ع ش على م وقد يمثل لانفراد الحصانة بالاقدر
 على الناع كما قاله ع ش وبالقابرة المتصلة بالعمارة فانها حرز للكفن كما يأتي (قوله
 كالقبض) أي قبض البيع (قوله ولا يقدح) الاولى التفرع لانه فهم من قوله
 عرفا (قوله الفترات) أي الفترات فلو وقع اختلاف في تلك هل كان ثم ملاحظة
 من المسالك أولا فينبغي تصديق السارق لان الاصل عدم وجوب القطع ع ش على
 مرد (قوله فمرصة دار الخ) المرصة الحصن والصفة المسطبة والقرض من هذا بيان
 تفاوت اجزاء الدار في الحرزية بالنسبة لانواع المبرز مع قطع النظر عن اعتبار
 الملاحظة مع الحصانة وعدم اعتبارها (قوله حرز خسيس) آنية وثياب هذا
 بالنسبة لغير السكان شرح مرد (قوله ومخزن) يقع الزاي كما قاله الشوبري وهو
 انقياس لانه ليس مكان وجوز غيره الكسر والمراد به المكان الذي يخزن فيه داخل
 محل آخر (قوله حرز حلي وتقد) مقتضاها ان بيوت الدور والحانات لا تكون
 حرزا للتقد والحلي وفيه نظر ح ل وقوله ونحوهما كالألؤ (قوله ونوم بنوعه) واهم
 وكذا يقع باخذ عمامة السائهم من حلي رأسه ومداسه من رحله وبكيس دراهم
 وكان بحيث لو أخذت منه آنية حل وقيد به الكيس بكونه مشدودا في وسطه
 أي تحت ثيابه وكذا يقع بمنائه الذي في أسبجه وبسوار المرأة وخطها لانه عسر
 اخراجه منها بحيث يوقظ النائم غالبا اخذ ايماء كروم في الخاتم في الامسح شرح مرد
 الخصل (قوله كسجد وشارع) أي ومكان غير مقصوب شرح مرد ومفهومه انه لو نام
 في مكان مقصوب لا يكون ماله حرزا به ويوجهه بأن السروق منه متعدد دخول

(وكونه حرز بلاط) له بكسر
 اللام (دأثم أوحصانة)
 لموضع (مع لحاظ) له في
 بعض من أفرادها كما يعلم
 بما يأتي (عرفا) لان الحرز
 يختلف باختلاف الاموال
 والاحوال والافاق ولم
 يحصه الشرع ولا اللغة
 فراجع فيه الى العرف
 كالقبض والاحياء لا يقدح
 في دوام اللهاط الفترات
 العارضة عادة (فمرصة دار
 ومفتن حرز خسيس آنية
 وثياب) اما قبضهما فيحرز
 بيوت الدور والحانات
 والاسواق المبيعة (ومخزن
 حرز حلي وتقد) ونحوهما
 واتم بصح هذا من زيادتي
 (ونوم بنوعه) كسجد
 وشارع (على مناع أو نومه
 حرزاه) ومعه في توسده فيما
 بعد التوسد حرزاه

والا كان توسد كد ساليه مقدار جوهري فلا يكون حرزاه كاد كره الساردى (٥٩٨) والروياتى فتعبرى بنحو معناه

أعم من تعبيره بمصراه
أو مسجد (لأن وضعه بقربه
ببلا منلاحظ قوى) بحيث
يحس السارق بقوة أو استغاة
(أو انقلاب عنه) ولو بقلب
السارق فليس حرزاه
بخلاف ما إذا كان فى الأولى
ملاحظ قوى ولا زجة أو كثر
الملاحظون وذكرهم
الوضع بقربه فى غير المعراه
من زيادى (وداره فصله
عن الـ مارة حرز بملاحظ
قرى بظان بها ولو مع فتح
الباب أو نائم مع اغلاقه)
على الأقوى فى الروضة
والأقرب فى الشرح المنبر
وهو من زيادى وإن اقتضى
كلام الأصل خلافه فإن لم
يكن بها السدا وكان بها ضيف
وى بعيدة عن الثوث ولو مع
اغلاق الباب أو بها نائم مع
فقه فليست حرزا والحق
بأغلاقه ولو سكنان مردود
أونام خلفه بحيث لو فقه
لأصابه وأتد أرامامه بحيث
لوقع لأتبه بصيرة وأونام
فيه وهو مفتوح (و) دار
(متصلة) بالعمارة (حرز
بأغلاقه) أى الباب (مع
ملاحظ أو نائم) أو ضيفا

المكان الذى كور فلا يكون المكان حرزاه وسببى التصريح به فى كلام المصنف
فى الفصل الآتى ع ش (قوله فيه نقد) ظاهره وإن لم يكن له وقع حل (قوله لأن
وضعه بقربه الخ) عبارة شرح مردقان وصحة بحيث لا يبالى به السارق وبه دمج له عن
الثوث فلا حرزاه (قوله ولو بقلب السارق) مما جعل قلب السارق كفتح الباب
المغلق فيقطع وأجاب مردق فى شرحه بقوله لو والحرز قبل أخذه وأما قول الجوهري
وابن القفطان لو وجد به لا ساحبه نائم عليه فالتقاء عنه وهو نائم قطع مردود نقد
شرح البغوى بعده لأنه قد رفع الحرز ولم يشكك ومثله هدم الداراه وقد علم من
كلامهم الفرق بين هتك الحرز وروضة من أصله اه ويؤخذ منه أنه لو أسكره
وهاب فأخذ ماله لم يقطع لأنه لا حرز حيث اه شرح مردقيا من ذلك أنه لو كان
أقبل الخوم بحيث لا ينتبه بالتهريك الشديد ونحوه لم يقطع سارق ماله وعليه اه
ع ش عليه (قوله وداه فصله الخ) ولو فتح داره أو حافته ليبيع مناع لم يدخل
شخص وسرق منه فانه دخل بغير اه أو به ليسرق قطع أوله شترى فلا ولو أدن
فى دخول هو داره بشره قطع من دخل سارقا لا منتهر يا وان لم يأتى قطع كل داخل
شرح مردق ع ش عليه ولا فرق فى الأذن بين كونه صريحا أو حكيما كى فتح داره
وجلس ليبيع فيها ولم يمع من دخل للشرائه منه ومنه الحمام فى دخله لم يسرق
منه لم يقطع حيث لم يكن ثم ملاحظا ويختلف الاكتفاء فيه بالواحد والاكثر بالنظر
الى كثرة الزجة وقته واهه أيضا ما جرت به المادة من الأسطة الآتى اه فى الأبراج
وهو ما إذا دخلها سر أذن له فان كان بقصد السرقة قطع والا فلا أما غير المأذون له
فيه قطع مطلقا وكرهه الدخول بقصد السرقة لا يعرف الا منه فلو ادعى دخوله لغير
السرقة لم يقطع اه ع ش (قوله حرز) أى مع ملاحظة ما تقدم من كونه حرزتها
أو صفتها حرز الخسيس الثياب والآنية وكون الحرز حرز حلى أو نقد لا مطلقا
كما يشوه من العبارة شيخنا عزى (قوله بظان) بسكون التناق كسكران معذار
(قوله منه لـ مارة) أى بدور مسكونه وان لم تقط العمارة بموانها كما اقتضاه
اطلاقهم ويفرق بينه وبين ما يأتى فى الماشية بأن الغالب فى دور البداران مكررة
طروقها وملاحظتها ولا كذلك إبنية الماشية شرح مردق (قوله نهار) أى ما لم يوضع
مفتاحها بشق منها حيث لا يه مضيق لمانيها ويلق بالنهار بابها والغروب الى انقطاع
غالب النارقين زى (قوله ونومه ليلا) ومن الليل بعد الغبر الى الأسفار مردق (قوله
ولا مع غيبته زمن خوف الخ) أى لو كان بابها فى منطف لا يمر به الجيران وأما ما
فى نفسها وأبوابها المعلقة وحلقها المثبتة ونحو رعاها واستغفها فحرزة مطلقا

(ومع غيبته زمن أمن نهارا) لا مع فقه ونومه ليلا أو نهارا أو يقطعته لكن فصله السارق ولا مع شرح
غيبته زمن خوف ولزهار أو زمن أمن ليلا

أبو الباب مفتوح فليست حرزاً ووجهه في البطلان الذي تنفذه السابق تصديره في الرقبة مع فتح الباب المعلوم ذلك من
قوله عند إعلانه وفيها لم يأتها (٥٩٩) (وخبة وما فيها بصعراء لم تشد المناسبات ولم ترخ أذيالها كناع)

شرح م ر وكالدور فيما ذكر المساجد فسوفها وبعد رتها حرزاً في عكسها لا يشرع
القطع بسرقه شيء منها على ملاحظه ع ش على م ر (قوله أو والباب) أي أوتها راء
والباب مفتوح وكان الاقرب ذلك كرهذا في حيز قوله لا مع فتحه الخ لانها من حرزات
الاغلاق لا من حرزات الفرية اه (قوله الذي تنفذه السابق) أي وكان التنفل إذا
على العادة فلا ينافي ما تقدم من أنه لا يقدح الفترات الطويلة عادة (قوله وخبة)
ومن ذلك بيوت العرب المعروفة بلاداً المتخذة من الشعر ع ش على م ر (قوله)
ولو أنما بقربها) وأكنى ما بان أنم بقرب الظبية كافي الروضة بخلاف الدار والله
لان الخيمة أهيب والغوس منها أرفع فراجعه قل على الجلال (قوله فسي)
حرزة دون ما فيها) أي بشرط ما حفظه راء دون ما فيها والابزارها الحافظ وما فيها
فهي وما فيها صرزان صكذا فترجع ط ب م و ويبدل عليه بل يصرح به قوله
وخبة وما فيها فأنقله وأقول المنجبه له بالنسبة لما يكنى حافظاً ثم على بعض المناسبات
بل أو بقربها فليتنازل سم (قوله من أبل الخ) واليه ينسحب وهو صرغها ونازع عليها
حكمها في الأحرار وعدمه كافي الروضة فالضرع وهذه ليس حرزاً للين (قوله)
بصعراء) والحق بها المحلل للحرزة في العمران وهو الأبل بالمرح حرزة حيث
كانت معقولة وثم أنم عندها أدخل عنالما يظلمه فان لم تعقل اشترط فيه م كونه
متيقظاً أو وجود ما يوقظه عند أخذها من جرس أو كلب أو نحوها شرح م ر (قوله)
بعمارة) أي وكانت العمارة محيطاً بها فلو اتصل بها أو أحد جوانبها على الرية
فينبغي أن يمتنع ذلك الجانب بالبرية شرح م ر (قوله حرزة بها ولو بلا حائط) أي تها راء
زمن أن لا مطلقاً كما هو ظاهر كلامه اه م ر (قوله ولو أنما) أي إذا سكن
هناك من يوقظه أو سرق ككلب ينجح وجرس يترك حل (قوله اشترط حفظه)
نعم يكتفي نومه بالباب أخذاً بما شرح م ر (قوله بخلاف القود والنياب) ثم
ما اعتد وضعه فيه من نحو صطل وآلات دواب كسرج ولجام وبرذعة ورجل وراوية
وئيب يكون حرزاً كما قاله البلقيني وغيره وعلم منه ان المراد السرج والجام الخيصة
بخلاف الفضضة من ذلك فلا تكون حرزاً فقهه كما قاله الادري لا رله رف
جاء بأحرارها بمكان منبر لما شرح م ر (قوله والنياب) أي الفيسة الى الاعتقاد
وضع مثلاً في الاصطبل ع ش على م ر (قوله وان لم تكن مقطورة) المتمد اشترط
القطر في كل من السوق والقود كافي شرح م ر (قوله مع قطر ابل) قيد في العائد فقط
فلا ينافي قوله أو لا وان لم تكن مقطورة لانه في السابق فقط بنا على لم يمتد قوله

ويصل إخراجها (و) ماشية (سائرة حرزة بسائق براها) وان لم تكن مقطورة وفي معناه الراسك لا تنزها
(أرقاند) لها وفي معناه راكب لا قولها (أكثر لانتقلت لها) بحيث يراها (مع قطر ابل وبقال ولم يزد قطار) منها
(في عمران على سبعة) للمادة الغالبة ووقع في الأصل وغيره تسعة

قول ابن الصلاح وهو تعريف فان لم يرتفعها فهو غير ضروري كثير الظهور فانها مع الثالث غير محروقة لانها لا تسمى معه غير مقطورة غالباً وان زاد على ما ذكره الرافعي في المصنف (٢٠٠) لا المصنفان عملاً بالسادسة هذا وقد قال

قال ابن الصلاح (الخ) عبارة طرح مرد وما زعمه ابن الصلاح من ان المواب سبعة بتقديم السين وان الاول تعريف مرد وكأله لا ذري بان ذلك هو المنقول لكن المتبادر ما استحسنه الرافعي وصحبه المصنف في الروضة انه لا يتقيد في المصنف بعدد وفي المصنف ان يتقيد بالعرف وهو من سبعة الى عشرة اهـ والغاية داخله ع ش والوارد العرف الخامس بان يرجع في كل مكان الى عرفة كأطاله الشارح وذكره م ر آخر (قوله تعريف) أي تعريف من سبعة الى عشرة (قوله مرد والناس في الاسواق) ظاهر مرد وان جرت المادة بالناس لا ينبغي للسارق لصوق منه ويمكن توجيهه بان وجود الناس مع أكثرهم يوجب عادة هيئتهم والخوف منهم فاكفى بذلك ع ش على مرد (قوله مشروع) أي بان كان خمسة أو أقل حتى في - ق الذ كراخذ من كلام الشارح بعد (قوله أو بمقبرة عمران) ومنه تربة الازيكية وتربة الزينة فيقطع السارق منها وان اتمت أطرافها وينبغي ان يحمل ذلك ما لم تقع السرقة في وقت بعد شعور الناس فيه بالسارق والا فلا قطع حيث ع ش على مرد ومتى ضاع السكفن قيل قسمة للتركة ويجب ايلام الممتها فان قسمت أولم يكن تركة فعلى أغنياء المسلمين اهـ ح ك (قوله محرز بالقبر) أي ليلانها واراء ولو سرق متاعاً من حبله وهناك حارس قطع بشرط ثلاثة الأول استيفاء الحارس الثاني دخول السارق بقصد السرقة فاذا دخل على السلة فسرق لم يقطع الثالث ان يخرج السارق المتاع من الحمام كافي الروضة عن قلجري القزالي اهـ سم اهـ زى (قوله من نبش القبر) أي وأخذ السكفن (قوله ولو من بيت المال) والخامس فيه حيث لا امام مرد (قوله بمقبرة) بكسر الصاد وبسكونها مع فتح اليا مع ر أي محل الضياع (قوله ولا تتم افرصة) تعريضهم الاتهام بالاعتصام والفرصة بالصفلة وقال شيخنا العزيز في قوله اذا لا خطر والاعتنا فرصة الظاهر هو ان كتاب الخافق وامتياز الفرصة هو تخصيص المطالب بمرعة بحيث لو توافى لم يدرك المطالب وقد ر بعضهم الاعتناز بالانتظار والفرصة بالقطعة من الزمن يدرك فيه له طلبه (قوله قال الرائد ونحوه) أي كالنرش والنفذة غير محرز في الثانية فاعلم ان قول المصنف مشروع قيد في الثانية دون الاولى فكان ينبغي تأخير الثانية واطلاق الاولى سل ويجاب بان المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يمتنع به (قوله في الاولى) وهو البيت الحصين والثانية المقبرة (قوله ونصب الخ) أي مع بناءها عليه بحيث تمنع الرائحة والسيح (قوله الا اذا تعذر المحقر) الظاهر من تعذر المحقر صلابة الارض تكون البناء على حبل وينبغي

البلاتيني التقيد بالتسع أو بالسبع ليس بمحدد وقد كرا لا ذري والركشي نحوه فلا والاشبه الرجوع في كل مكان الى عرفة وبه صرح صاحب الوافي ويقوم مقام الالتفات مرد والناس في الاسواق وغيرهما حكماً صرح به الامام اما غير الابل والبنال فلا يشترط في احرازها سائر وقطرها ذكر حكم غير الابل في المصنف وفي السائرة مع قول بساني رما وفي عمران من زيادتي (وصكفن مشروع في قبر بيت حصين أو بمقبرة عمران) ولو بمقرقه (محرز) بالقبر السادسة والمفهوم الامر بقطع السارق وفي خبر البيهقي من نبش قطعناه سواء كان السكفن من مال الميت أم من غيره ولو من بيت المال بخلاف ما اذا كان القبر بمقبرة فالسكفن غير محرز اذا لا خطر ولا انتهاء فرصة في اخذه وبخلاف السكفن غير المشروع كالرائد على خمسة فالرائد أو نحوه غير محرز في الثانية محرز في الاولى

وقول مشروع من زيادتي لوضع ميت على وجه الارض ونصب عليه حجارة كان كالقبر فيقطع سارق ان كلفه نقله الرافعي عن البغوي قال البغوي ينبغي ان لا يقطع الا اذا تعذر الحفر لانه ليس بدفع وبما يشه صرح الساوردي ولو سرق السكفن

حافظ البيت الذي فيه القبر
فقتضى كلام الروضة وتسلها
ترجيح عدم قذعه

(فصل) في ما لا يمنع القلع
وما يمنع وما يصحكون حرز
الشخص دون آخر (يقطع)
مؤجر حرز ومعيه) بسرقتها
منه مال المكس والمستعير
المستحق وضعه فيه لانها
مستحقا لمساكنه ومنها
الاحراز بخلاف من اكرى
او استأجر مساحة للزراعة
فاقوى فيها ماشية مثلاً فلا
قطع بذلك (لا من سرق
معه وبان مال الكليم يرضى
بأحرازه بحرز الغاصب (أو)
سرق (من حرز الغاصب)
ولو غير مال الكليم لانه ليس
حرز الغاصب (أو) سرق
(مال من غصب عنه شيئاً
ووضعه معه) أي مع ماله (في
حرزه) لان السارق دخوله
لاخذ ماله (ولو تقب) واحد
(في ليلة وسرق في أخرى قطع
(كما لو تقب في أول ليلة وسرق
في آخرها) (الآن ظهر التنب)
لأطرافين أو المالك فلا قطع
لانها كالحرز فصار كما لو سرق
غيره وانما قطع في نظيره بما
لواخرج النصاب دفعتين

ان يلقى بذات مال لو كانت الارض خورة سرقة الانبيار او يحصل بهاماء لقربها
من البحر ولو لم يكن الماء موجوداً حال الدفن لكن جرت العادة بوجوده بعد لان
في وصول الماء اليه هناك حرمة الميت وقد يكون الماء سبب الهدم القبر مع ش على
م ر (قوله حافظ البيت) ومثله حافظ الحمام اذا سرق الالتمعة لانها غير محرقة عنه
ع ش على م ر (قوله عدم قطعه) معتمد (فصل في ما لا يمنع القطع الخ) *
والذي لا يمنع القطع كالأجارة والاعادة والذي يمنع كغصب المال والحوز وقوله
وما يكون الخ كالمغصب منه شيئاً ووضع مع ماله في حرزه فان حرز مال الغاصب
يكون حرز الغير المغصوب منه وغير حرز له (قوله يقطع مؤجر حرز) أي اجارة محببة
أما الفاسدة فلا قطع فيها س ل وع ش لا يقال الاجارة الفاسدة تضمن الاذن
في الانتفاع فالقياس ان المؤجر كالمعير لا يقول اسفدت الاجارة ففسد الاذن
الذي تضمنته ومن ثم يحرم على المستأجر اجارة فاسدة استعمال العين المؤجرة حيث
علم بالفساد ع ش على م ر (قوله ومعيه) أي وان دخل بنية الرجوع لان نية
الرجوع ليست رجوعاً وكذا بهد الرجوع وقبل علم المستعير حل (قوله المستحق)
يقع الحاصلة لقوله مال (قوله لانها مستحقان) لذاته يؤخذ منه ان الكلام
قبل مضي مدة الاجارة وقبل الرجوع في العارية أما بعدهما فلا قطع س ل لكن
عبارة شرح م ر يقطع مؤجره سواء سرق في مدة الاجارة أو بعد انقضاءها كما يصرح
به تشبيه ابن الرزمة بقطع المعير وتنظير الاذرعى فيه يجعل على مالو علم المستأجر
بانقضائها واستعماله بعد ما اه (قوله ومنها الاحراز) فهم من التعليل ان جعل ذلك
فيما يستحق احرازه والا كان استعماله فيما نهى عنه أو في اضرارها مستأجره لم يقطع
فشرح م ر وقد أشار الشارح لذلك بقوله بخلاف من أكرى الخ (قوله فلا قطع
بذلك) أي بسرقة المؤجر والمعير الماشية لانه لا يستحق وضعها فيها (قوله شيئاً)
وان قل أو كان اختصاصاً م ر (قوله لان السارق دخوله الخ) قضية التعليل انه
لو سرق مال غير الغاصب لا يقع لانه ليس حرزاً بالنسبة له وظاهر المتن يخالفه
تأمل س ل والمعتمد ما اقتضاه التعليل فقول المصنف مال الغاصب ليس بقيد
(قوله وانما قطع الخ) عبارة شرح م ر وفارق اخراج نصاب من خرز دفعتين بأنه ثم
متم لاخذ الاول الذي هلك به الخرز فوق الاخذ الثاني تا بعلمه يقطع عن متبوعه
القاطع قوى وهو العلم والاعادة السابقان دون أحدهما ودون مجرد الظاهر ولانه
قد يترك كذا الهتك الواقع فلا يقطع فاطعاه (قوله فلا قطع على واحد منهما) ويسمى كل
منهما بالسارق الظريف قال س ل ويجب على الاول ضمان المأخوذ اه لانه سبب

كامله ثم غم السرقة وهما بترها ١٥١ ب ب (ولو تقب) واحد (واخرج غيره فلا قطع) على واحد منهما

أخذ من غير حرزهم ان امر الاقل
غير مميز بالخراج قطع (كألو
وضعه في النقب) أو ناوله
لا تحرقه (فأخذه الآخر)
فلا قطع على واحد منهما وان
تعاون في النقب أو بلغ المال
نصابين لان الداخل لم يخرجه
من تمام الحرز والخراج لم يأخذه
منه بخلاف ما لو تبا ووضعه
أو ناوله للخارج خارج النقب
فأخذه الآخر فقطع الداخل
ولو ناوله وأخرجه أحدهما أو
وضعه بقرب النقب فأخرجه
الآخر قطع المخرج فقط لانه
المخرج له من الحرز ولو رماه
الى خارج الحرز ولو الى حرز
آخر (أو أخرجه بماء جار)
أو راكس أو حركه كما فهم
بالاولى (أو ربح هابة أو دابة
سائرة) أو واقفة وسيرها
كما فهم بالاولى حتى خرجت
به (قطع) لانه أخرجه من
الحرز بما فعله بخلاف ما اذا
عرض جريان الماء وهبوب
الريح ولم يحرك الماء لراكس
ولم يسير الدابة الواقعة (ولا
يضمن حريره ولا يقطع سارقه
ولو) كان (صغيرا معه مال يلبس
به) كقوله لادته هو اولى من
قبحه بربته لادته

في أخذه والقرار على الاخذ ان تلف عنده (قوله لان الاقل لم يسرق الخ) نعم ان
تساوى ما أخرجه بالنقب من آلات الجدار نصابا قطع النقيب كما نص عليه
وان لم يقصد سرقة الآلة لان الجدار حرز ولا لذة البناء ومعنى قولهم لم يسرق أى شيئا
من داخل الحرز أو سكان بازاء النقب ملاحظا يقظان فتغفل المخرج قطع
أيضا اهـ س ل وعبارة زى قوله والثاني أخذ الخ هذا حيث لم يكن في الدار
أحد كما يؤخذ من التمسيل فان كان بهامن يلاحظ المال فربما من النقب وجب
القطع على الآخر دون النقيب اهـ (قوله قطع) لانه آتاه ولذا الأمر من يعتد
وجوب طاعته بخلاف نحو قرد عمله لان العادة جارية بأن الانسان يستعين بنوعه
في اغراضه بخلاف غير نوعه وعبارة زى لان الحيوان اختيارا وان قيل لو علم
قردا القتل وأمره به فقتل قتل ذلك الا مرقنا القصاص يجب بالسبب كالباشرة
بخلاف القطع لا يجب الا بالباشرة أو ما في حكمها كذا فرق به منهم س ل ولو عزم
على عقره فأنخرج نصابا فلا قطع كألو كره بالغ بميزا على الاخراج فانه لا قطع
على واحد منهما س ل (قوله ما ونقب) ليس بقيد بل لو نقب أحدهما ووضعه
وناوله كان الحكم كذلك س ل (قوله ما ونقب) واجمع للامرين (قوله
بقرب النقب) أى من داخل (قوله ولو الى حرز آخر) أى لغير المسالك س ل فان كان
الحرز للمالك لم يقطع ان لم يكن بينهما مضيق والاقطع ق ل (قوله وحركه) فلو
حركه غيره حتى خرج فاقطع على المحرك س ل (قوله أو دابة سائرة) أى لتخرج
من الحرز ما لو كانت سائرة من جانب من الدار الى جانب آخر منها ثم عرض لها
الخروج بعد ذلك فخرجت فلهذا يظهر كما له الاذرى انه لا قطع س ل (قوله
قطع) وان أخذه غير (قوله بخلاف ما اذا عرض الخ) لخروجه بسبب حادث س ل
(قوله ولا يضمن حر) مثله المنكاتب والمبعض كما يأتي (قوله يسد) أى موضع يد
عليه كألو أجز الى الصبي لاحد فهرب من عنده فلا يضمنه ومثله الزوجة الصغيرة
اذا هربت من عنده زوجها فلا يطلب بها الزوج شيئا (قوله ولو كان صغيرا
الخ) وما ورد من قطعه صلى الله عليه وسلم سارق الصبيان فضعيف أو مجمول على
الارقاء م د وصورة مسألة المغيران يخرجه من الحرز وما له معه ثم ينزعه منه خارج
الحرز فلو نزعه منه قبل اخرجه من الحرز قطع كما عتده ط ب سم ومقتضاه انه
لا يقطع ينزعه منه خارج الحرز ومقتضى قوله والمسال والبحير في يد الحر عمره انه
يقطع لانه أخذ من حرزه وهو الحر على هذا م ر ح به زى وعبارة ق ل على
الجلال فعلم من كلامه أى الجلال ان حرزا انقلادة نفس الصبي فقول بعضهم انه

لوزنها قبل انخراجه من الحوز قطع والا فلا غير مستقيم وعبارته تخرج م ر والوجه
 ما قاله الشيخ انه لو نزعها منه خفية او بجاهر قوله يمكنه منعه من النزع قطع
 والا فلا اه (قوله او كان قائما على بصير) سواء كان حيزا ام بالغام غيرهما شرح م ر
 (قوله محرز به) لم يقل محرز ان به ولعله حذف من أحدهما او على تأويل كل
 شوبري قال زى قوله محرز ومن ثم لو نزع منه قطع كما اقتضاء كلام الشيخين وان
 نوزعنا فيه لانخراجه من حرزه اه (قوله من حرز المال) أى من مكان يكون حرزا
 للمال (قوله قطع مخرجه عن القافلة) أى ان أخرجه عن القافلة الى مضيق
 اما لو أخرجه الى قافلة او بلد فلا قطع كذا أطلقوه وهو محمول على قافلة او بلد متصلة
 بالاولى بخلاف ما لو كان بينهما مضيق فانه بانخراجه اليها أخرجه من تمام حرزه
 فلا يفيد احرازه بعد شين م ر (قوله سارق الرقيق) وحرزه بناء الدار ونحوه
 حيث لم يكن الغذاء مطروقا سواء حمله السارق ام دعاه مأجابه م ر (قوله في خير
 ذلك) أى في غير تومعه على البعير (قوله ان كان غير مميز) انظر وجه هذا
 التقييد مع انه ان كان حيزا واخذ من دار سيده يقال انه اخذ من حرزه كالهيبة
 وبما تشرح م ر فان حمل عبدا بميزا تويا على الامتناع فائسا او سكران ففي القطع
 تردد والاصح منه انه لا كره ولا قطع بحمله متيقظا أى لانه محرز بقوة وهي معه
 شرح الروض (قوله او مكرها) عبارة م ر ولو اكره الله برفض من الحرز
 قطع كالوسق الهيبة بالضرب ولا بالقوة التي هي الحرز قد زالت بالاكرام (قوله نعم
 الخ) استدراك على قوله فان كان رقيقا مع قول الشارح وكذا يقطع الخ (قوله كماله
 نقل الخ) حاصلة مع مورد لان باب البيت اما مغلق او مفتوح لا يفعل غيره
 وباب الدار مثلا كذا قال شيخنا الحاصل ان باب البيت مفتوح والخان اما مغلقان
 او مفتوحان او الاول مغلق والثاني مفتوح لا يفعلها او بالعكس فهذه اربع صور يقطع
 في صورة منها وهي التي قالها المصنف وهي الثالثة (قوله الى مصر دار) هلا أدخلها
 في نحو الخان ثم رأيت في جبران الدار عاصمة بغير مائة مذسا كنوه بخلاف الخان فان
 ساكنيه متعددون مثل شرح م ر (قوله عملا بفعله) بخلاف ما لو كان هو الفاتح لانه
 كالمغلق في حقه فلم يخرج من تمام الحرز بغير (قوله مثلا) أى او نحو الخان (قوله
 او كانا مغلقين) ففهمه مفهوم قوله بايهما مفتوح لا بفعله وفيه ان الضمير في بايهما
 مفتوح راجع للدار ونحو الخان والضمير في قوله او كانا مغلقين لبيت ويا باب
 الدار المفهوم غير مطابق للمتن ويلزم عليه السكون عن الخان الا ان يقال انه
 داخل في قوله مثلا تأمل (قوله او مفتوحين) أى ولا ملاحظا بغير والانصب تقديمه

(اد) كان (ناثما على بعير
 فامخرجه) أى البعير (عن
 قافلة) لانه ليس بمال والمال
 والبعير في يد المحرز به فان
 كان لا يليق به قطع ان اخذ
 الصخر من حرز المال والا فلا
 ذكره في الكفاية (فان كان)
 الدائم على البعير (رقيقا قطع)
 مخرجه عن القافلة لانه مال
 وقد أخرجه من الحرز وكذا
 يقطع سارق الرقيق في غير
 ذلك ان كان غير حيزا او مكرها
 نعم المكاتب كتابة معينة
 كالحرز لا استقلاله وكذا البهائم
 (كما لو نقل مالا من بيت مغلق
 الى مصر دار او مصر) فهو
 خان (كما لو ربايهما مفتوح)
 بقيد زنة بقولي (لا بفعله)
 فية مع لانه أخرجه من حرزه
 الى عمله الضائع بخلاف ما لو
 كان باب البيت مفتوحا وباب
 الدار مثلا مغلقا او مكرها
 فذلك بين فقههما او مفتوحين

فلا قطع لانه في الاولين لم يشرحه من تمام الحرز والمال في الثالثة غير محرز ثم ان كان السارق في صورة غلق البابين
أحد السكان المنفرد كل منهم بيت قفاح لازم في الصحن (٦٠٤) ليس محرز عنه وما ذكر في نحو الختان هو

على الدانية لانه من مفهوم قوله غلق لان مفهومه يصدق بست صور لانه اذا كان
مفتوحا ما يفعله أو فعل غيره وعلى كل اما ان يكون باب الختان مغلقا أو مفتوحا بفعله
أو بفعل غيره ولمعله انما آخره لا يشترك الا في علة واحدة واختصاصه هو بجهة
ولو قال بخلاف مالو كان باب البيت مفتوحا وباب الدار مغلقا أو مفتوحا أو كانا
مغلقتين أو كان باب البيت مغلقا وباب الدار مفتوحا بفعله كان أنسب بالمفهوم
وأخضر تأمل (قوله فلا قطع) لعل محل هذا اذا كان من الدار حرز المثل
المخرج تأمل ابن شو برى (قوله لانه في الاقارب) ما ذكره في الاولين قد يخالف قوله
السابق ولو الى حرز آخر فينبغي أن يكون هذا منحصرا لذلك وان يفرض ذلك فيما اذا
لم يكن الحرز المخرج منه داخل في الحرز لا آخره لئلا يؤول وجه ذلك بأن دخول
أحد الحرزين في الاخر يجعلهما كالحرز الواحد سم (قوله من تمام الحرز) لان
ما في الصحن محرز بالنسبة لغير السكان ويقولهم من تمام الحرز يعلم ان ما هنا
لا يخالف ما مر من ان الصحن ليس حرزا هو قد وحلى اه جبر أي لان الكلام
في غيرهما شيئا وعجاجة قل على المحلى قوله من تمام الحرز به يعلم ان الكلام
في مال يكون من الدار حرز له والاقطع بلا خلاف اه (قوله ان كان السارق)
أي الناقل (قوله ليس محرز عنه) فيصدق عليه انه أخرجه من تمام حرزه بالنسبة
له تأمل (قوله وما ذكر الخ) أي من التفصيل وهو المتمد (قوله مطلقا) أي في جميع
الصور سواء كان الباب مفتوحا أو مغلقا فقه هو أولا (قوله لصاحب البيت) أي
لماله (قوله وظاهر ان الدار الخ) يمكن دخولها في نحو الختان فلا حاجة الى
التصريح بها (فصل في ما ثبت به السرقة الخ) *
(قوله وما يفعله) أي والعنوا الذي يقطع بها (قوله وما يذ كرمهما) أي مع كل
منهما الذي يذ كرم مع الاول قوله وقبل رجوع مقرال قوله وعلى السارق رد
ماسرق الذي يذ كرم مع الثاني قوله وسن غمس محل قطعه الخ (قوله يمين رد) فمن
عليها مع انه يمكن دخولها في الاقارب ان راد به حقيقة أو حكما للاختلاف فيها
فقرضه الرد على الخالف صريحا (قوله كالبينة) أي فتقبل دعواه مسقطا للحق
وقوله أركا قرار أي فلا تقبل الدعوى بالمسقط (قوله وكل منهما ثبت السرقة) أي
مالا وقطعا بدليل قوله فيما يأتي ويثبت برجل وليرأين المال فقط فيكون باريا
على من ينف في يمين الرقة (قوله وقال الأذرى وغيره انه المذهب) اعتمدهم وقال

تأريجه الاصل والشرح الصغير
وحكام في أصل الروضة عن
نفع البعوى والنزالي وغيرهما
والقطع مطلقا عن صاحب
المذهب وغيره لان الصحن
ليس حرزا لصاحب البيت
بل هو مشترك كسكة منسدة
وحكام البلقيين عن نص
الام والخضر وعن الشيخ
أي حامد واتباعه وحكام
الأذرى والأزركشي عن
العراقيين وبعض الخراسانيين
قالوا وهو المختار وظاهر ان الدار
المشتركة كهي الختان في
الخلاف المذكور ونحو من
زياد في (فصل)
قيما ثبت به السرقة وما يقطع
بها وما يذ كرمها (ما ثبت
السرة يمين رد) من المذمى
عليه على المذمى لانها كالبينة
أو كقرار المذمى عليه وكل
نهما ثبت به السرقة وقضيته
انه يقطع بها وهو ما رجع
الشيخان هذا الحكم اجزافي
الدعوى من الروضة وأصلها
بأنه لا يقطع بها لانه حق
الله تعالى وهو لا يثبت بها
واعتمده البلقيين واحتج له

ط ب لان اليمين المردودة وان كانت كالاقرار الا ان استمراره على الانكار
 بمنزلة رجوعه عن الاقرار ورجوعه مقبول بالنسبة للقطع وهو حسن وهذا
 الاحتجاج في شرح الروض سم وعليه لا تكون اليدين المردودة مناصكا اليئنة
 ولا كالاقرار اه شرح م ر (قوله وبرجلين) فلو شهد احسبه ثبت القطع بعد
 طلب المالك المال وان كان لا يثبت المال الا بعد دعوى واقامة الشهود فاني الاله
 حق آدمي لا تنكفي فيه شهادة الحسبة كافي زى (قوله غير الزنا) أى وما الحق به
 من الماواط واثبات البهائم س ل (قوله وبقرار) ولا يقطع الا ان كان اقراره بعد
 الدعوى عليه أو بعد طلب المالك ماله كما ينهم من كلامه الاتي وصرح به م ر
 وزى وعبارتهما قوله وبقرار أى بعد الدعوى عليه أما الاقرار قبل الدعوى عليه
 فلا يقطع به حتى يدعى المالك ويثبت المال اه وقوله ويثبت المال عطف على
 قوله فلا يقطع وهو حاذق لئلا يتوهم من تقي القطع عدم ثبوت المال وليس
 معطوفا على يدعى ويكون يثبت بضم الياء وكسر الباء لانه ثابت بالاقرار فلامنى
 لاثباته (قوله بتفصيل) ولومر فنية موافق س ل لان كثيرا من مسائل الشبهة
 والخروز وقع فيه خلاف بين ائمة المذهب ومحل وجوب التفصيل بالنسبة للقطع
 لا بالنسبة للمالك كما يؤخذ من تعليقه (قوله بين السرقة) أى الاخذ خفية (قوله
 والمسروق منه) أى هل هو زيد أو عمرو وليس المراد به الحرز لانه ذكره بعد زى
 (قوله وقد السرورق) أى وان لم يذكره نصاب زى لان النظر فيه وفي قيمته
 للمساكم شرح م ر (قوله وقبل رجوع) أى ولو في اثناء القطع س ل (قوله
 لقطع) أى بالنسبة لقطع كاذكره جرفه معمول لمخوف (قوله لله تعالى) أما
 حق الاذى فلا يحمل التعريض بالرجوع عنه وان لم يفد الرجوع به شيئا ووجهه
 أن فيه جملا على محرم فهو كعاطى العقد الفاسد شرح م ر وعبارته ق ل ومن أقر
 بعقوبة الله الخ نرج بالاقراء البينة وبالعقوبة المال وبقوله لله الاذى فلا يحمل
 التعريض في شئ منها انتهت (قوله فللقاضى تعريض) أى يجوز له ذلك ولا يتدب
 على المعتمد زى وقضية تخصيصهم الجواز بالقاضى حرمة على غيره والاوجه جواز
 شرح م ر وللقاضى أن يعرض للشهود بان توقف في حد الله ان رأى المصلحة في الستر
 والا فلا س ل (قوله تعريض برجوع) أى وان كان عالما بأنه يرجع الرجوع
 زى فيقول له لعلك قبلت لعلك فاخذت أخذت من غير حرز غصبت انتهت لم تعلم
 ان ما ضربته مسكرا شرح م ر (قوله ما خالك) بكسر الميم وفتح الهمزة على الالف مع
 وبقوله ما على القياس ح ل أى ما اظنك قال الزركشى وصرح الحديث ان

(وبرجلين) كسائر
 العقوبات غير الزنا (وبقرار
 من سارق) مؤاخذه له بقرله
 (بتفصيل) مبهما أى فى
 الشهادة والاقرار بان يبين
 السرقة والمسروق منه وقدر
 المسروق والمحرز بتعيينه أو
 وصفه بخلاف ما إذا لم يبين
 ذلك لانه قد يظن غير السرقة
 الموجبة للقطع سرقة موجبة
 له وذلك كالتفصيل فى الاقرار
 من زيادنى (وقبل رجوع
 مقر) بقيد زنه بقولى
 (لقطع) كالتفصيل فى المال
 لا يقبل رجوعه فيه لانه حق
 آدمي (ومن أقرب) موجب
 (عقوبة لله) تعالى (فللقاضى
 تعريض برجوع) عن
 الاقرار فلا يصرح به كأن
 يقول له ارجع عنه لقوله
 صلى الله عليه وسلم لما عزم المقر
 بالزنا لعلك قبلت أو غرت أو
 نظرت رواء البخارى ولم أقر
 عنده بالسرقة ما خالك سرق
 رواء أبو داود وغيره

التعريض لانكار المال وليس هو المراد بل المراد نفي نفس السرقة وثبوت الاخذ
 بغيرها مستغنياً أو اخذها من المالك أو من غير حرز أو نحو ذلك قل بتصرف
 (قوله بالانكار) أي قبل الاقرار أو بعده قل وقوله أو بعده ليس بظاهر
 والمراد بالتعريض بالانكار التعريض بانكار خصوص السرقة مع الاعتراف
 بالمال بأن يقول لعلك اخذته عارية أو ودعة أو غصباً أو من غير حرز مثله (قوله
 بينة) أي بالبرقة (قوله لا يقطع) أي للمال وظاهر كلامه ان ذلك بعد ثبوته
 وثبوت سرقة وهو مشكل مع قوله لم يقطع ولو ابرأ المالك من المال المسروق
 أو وجه له والمذهب ومن حكمه ان طلبه للمال يثبت سرقة أي مع البينة
 أو الاقرار وإذا ثبتت سرقة لا يسقط القسط وان فرض انه ابرأ من المال وعلى هذا
 لا اشكال ح ل ومم فقوله وهو مشكل ليس بظاهر الامكان ابرأ منه بعد ثبوته
 اه أي فالمدار على ثبوت البرقة والمال وان ابرأ منه فليس المراد بالطلب خصوص
 الايذاء كما قاله سم أي بل المراد به دعوى المالك للمال مع البينة أو الاقرار كما تقدم
 (قوله من مالك أو وكيله) وهما اشتراطا للطلب بأنه وبما يقره بالملك أو بالاباحة
 فيسقط القسط سم (قوله أو لغيره) أهـ العامل معه ولم يقل أو لغيره لانه محل
 بحثه بقوله فيما يظهر ولو اسقط العامل لرجع له فيه أيضاً شوبري (قوله لم يقطع
 حالاً) لكن يجيب الى حضور الغائب وكالغيره كافي برماوى وانظر حكم المال
 هل يبقى عنده أو يأخذ في المصبي والمجنون والسفيه وو كليل الغائب الظاهر
 الاول كما يؤخذ من تعاليل الشارح (قوله أي الغائب) ومثله المصبي والسفيه
 والمجنون كما في الذي قبله (قوله سواء قال) أي المقر (قوله ويثبت برجل
 وامرأتين) محل ثبوت المال إذا شهدوا بعد دعوى المالك أو وكيله فلو شهدوا
 حسبية لم يثبت بشهادتهم المال أيضاً لان شهادتهم منصفة الى المال وشهادة
 الحسبة بالنسبة الى المال غير مقبولة من ل (قوله المعلق عليه الخ) كأن قال
 ان غصب زنا دأبى فزوجنى طالق أو فبلى حرثتم ثبت الغصب برجل وامرأتين
 أو برجل وعين (قوله دونهما) أي الطلاق والعتق (قوله رد ما سرق) أي وأحرقة
 مدة وضع يده م و (قوله أو بدله) ان لم يبق وقال أبو حنيفة ان قطع لم يغرم فان غرم
 لم يقطع وقال مالك ان كان غنياً ضمن والا فلا والقطع ثابت على كل حال اه
 ولو أعاد المال المسروق الى الحرز لم يسقط القسط ولا الضمان وقال أبو حنيفة
 يسقطان وعن مالك لا ضمان ويقطع قال بعض أصحابنا لو قيل بالعكس لكان
 مذهبه لدرء الحدود بالشبهات من ل (قوله بعد الطلب) فلو قمتها الامام قبل

وله التعريض بالانكار أيضاً
 إذا لم تكن بينة (ولا قطع الا
 بطلب) من مالك وهذا من
 زيادتي (فلو اقر بسرقة
 لغائب) أو صبي أو مجنون أو
 لم فيه فيما يظهر (لم يقطع حالاً)
 لا احتمال أن يغيره كان له
 (أو) أقول (زنا بامته) أي
 الغائب سواء أقال انه
 أكرهها عليه أم لا (حد
 حالاً) لان حد الزنا لا يتوقف
 على الطلب فعبى بذلك
 اه من قوله أو انه أكرهه
 غائب على زنا (ويثبت برجل
 وامرأتين) أو به مع عين (المال
 فقط) أي دون القسط كما ثبت
 بذلك النصب المعلق عليه
 طلاق أو عتق دونهما وعلى
 السارق رد ما سرق) ان بقي
 (أو بدله) ان لم يبق لغيره على
 التدا ما أخذت حتى تؤديه
 (ويقطع) بعد الطلب

(يده اليمين) قال تعالى فاقطعوا ايديهم او قري شاذ فاقطعوا ايديهم والقراءة الشاذة لخبر الواحد في الاحتجاج بها كما مر ويكتفى بالقطع (ولو) كانت (ميتة) (٦٠٧) كفاقة الاصابع او زائدت العموم الآية ولا الرقش

استكيل بخذ في اقرده انه مبنى على المائل كما مر (او سرق رارا) قبل قطعها لاتحاد السبب كالزنا او شرب مرارا يكتفى بمحد واحد وكاليد اليه معنى في ذلك غيرهما كما هو ظاهر (فان عاد) بعد قطع بناء الى السرقة ثانيا (فرجله اليسرى) قطع (فان عاد ثالثا قطعت يده اليسرى) ان عاد رابعا قطعت (رجله اليمنى) روى الشافعي خبر السارق ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ثم ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله واعا قطع من خلاف للسلاخون جنس المنفعة عليه فمعناه حركته كأي قطع الطريق (من كوع) في اليد للامر به في خبر سارق وداء صفوان (وكعب) في الرجل للفعل عمر رضي الله عنه كما رواه ابن المنذر وغيره (تم) ان عاد خامسا (عز) كالمو سقطت اطرافه او لا ولا يقتل وما روى من انه صلى عليه وسلم قتله منسوخ او مؤول بقتله لا استقلال او نحوه بل ضعفه

الطلب فلا ضمان عليه وان سرى الى النفس على الاصع م وشو برى (قوله يده اليمنى) محل قطعها ان لم تكن شلاء والاروجع اهل الخبرة فان قالوا بتمنع الدم وتنسد افواه العروق فقامت واكتفى بها والالم قطع لانه يؤدي الى فوات الروح ويكون السارق ككفاتها فيعدل الى ما بعدها س ل وهذا بخلاف ما سياتي آخر السباب انها لو شلت بسد العرقه ويزوم من زنى الدم فان القطع يستقل لانه بالسرقه تعاقب يعينها فاذا تضرع قطعها سقط بخلافه ما بان الشلل موجودا به داء فاذا تضرع عليه لم يمتلئ القطع بها بل بما بعدها سم على جرح ش على م ر ولو كان له على مصم مكفارة ولم تميز الاصلية من الزائدة قطعها كما حكاه الامام عن الاصحاب وعن البخاري قطع احدهما واستحسنه اراغنى وقال النووي انه الصحيح المنصرم ويجزم به في التحقيق وصوبه في المجموع وعلى هذا لو سرق ثانيا قطعت الثانية وحيث تضرع هذه الصلوة على قوله فان عاد لرجله اليسرى وقدره قال لا ترد لان كلامه مبنى على الخلق المنة سم زى فلو لم يكن خلع احدهما دون الاخرى لم يقطعوا ويعدل لما بعد ذلك وسكاته فاقطعها اه ح ل وعبارة سلطان قوله يده اليه معنى أي ان وجدت والانتقل لما بعده وهكذا ح ل (قوله كما مر) أي في الفرائض (قوله كفاقة الاصابع او زائدتها) أي على المعتمدة وما قيل يعدل الى الرجل فيه ما شرح مر (قوله لاتحاد السبب) بخلاف كفارة الاحرام فيا لو لبس مرارا او تطيب في مجالس مع اتحاد السبب لان فيه حقا لا يدرى لانها تصرف اليه فلم تندخل بخلاف الحدس ل وهو في شرح الروض ايضا (قوله بمحد واحد) أي حيث تضرع عن الجميع ع ش (قوله فان عاد) ولو لماسرق أولا زى (قوله فرجله اليسرى) أي اذ برئت يده اليه من والاخرت ليدس ل فلو والى بينهم فقات المقطوع بسبب ذلك فلا ضمان ع ش على م د (قوله جنس المنفعة) أي من جهة واحدة شيئا (قوله من كوع) والمعنى فيه ان البطش في الكعب وما راد من لذارع تابع له ولهذا يجب في قطع الكعب دية وفيما زاد حكمه (قوله او نحوه كزنا) وهو محسن م د (قوله وكذا السن من زيادتي) فيه نظران قول الامسلى وبنفس قطع بزيت محتمل للرجوب والسبب مكان المناسب ان يقول والتعريض بالسن من زيادتي كما هو عادته في هذا الشارح من انه ان كان يعلم من كلام الامسلى يقول والتعريض وما لم يكن معلوما يقول فيه وذلك من زيادتي دى (قوله ونحوه الماردي) منع ع ش على م د (قوله وبالبار) الواو معنى أو التي للتبويب

الذرة طنى وغيره (وسن غس محل قفله بدهن مغلى) يضم اليه تنسد افواه العروق وذلك من زيادتي ونحوه الماردي بالحضري قال وأما البدوي فيصم بالبار لانه عادته وقال في قاطع الطريق واداق قطع حسم بالزيت المعلى وبالبار بحسب العرف فيهما (وذلك لصلته) لانه حقه

على كلام المارردعي (قوله: ثمرة محمد) أي كاقيل به فيلزم الامام فعله على هذا وان
كانت المؤنة على المقطوع على كل حال كافي شرح م د (قوله: أهمله)
أي ما يؤول إلى أهلاكه فلا أهمله لم يضمن وعبارة زى فهم أن أدنى تركه
لأهلاكه كافٍ في إغنى عليه وليس لمن يقوم بماله وجب على كل من علم به كما هو ظاهر
اه (قوله: فسقطت يمينه) أفهم أنها لو فقدت قبل السرقة تعلق الحق باليسرى
فتقطع عيش على م د (قوله: مثلاً) أي أرسلت وخشى من قطعها ترف الدم شرح م د
خاتمة يحرم على الشخص سرقة مال غيره على وجه المزاح لأن فيه ترويع القلب ح ل
وفي الجامع الصغير كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يروى مسلم وأرواه الطبراني
عن سلمان بن مرزوق قال المناوي فإن ترويعه حرام واستناد الحديث حسن اه
* (باب قاطع الطريق) *

سمى بذلك لامتناع الناس من سلوك الطريق خوفاً منه زى أي باب مانع سلوك
الطريق للناس خوفاً منه قال ع ش ولعل الحكمة في تعقيبها قبله مشاركتها
في أخذ مال الغير وجوب القطع في بعض أحواله اه ولعل هذه الحكمة هي
الحكمة في التعبير بالباب أيضاً والأفلاطون التعبير بالكتاب بل قد اندرجت تحت
كتاب السرقة (قوله: يحاربون الله ورسوله) أي أولياءهم مساوهم المؤمنين وإنما
خصوصاً بالذكر لأن جميع الأحكام الآتية انما تكون فيهم فلا ينافي أن الذميين
مثلهم وإن كان بعض الأحكام الآتية لا تجرى فيهم كما إذا قتل القاطع المسلم
ذمياً فلا يقتل به وإنما كانت هذه الآية في القاطعين لأن في الحربين لأجل التنويع
الآتي ولقوله: الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم لان توبة الحربين أسلامه وهو
ينفعه وإن كان بعد القدرة م د (قوله: مكابرة) أي مجاهرة ونصبه على الحال
(قوله: مع البعد عن الغوث ولو حكماً) كما لو دخلوا داراً ونهوا أهلها من الاستغاثة
ع ش على م د (قوله: كما يعلم بما يأتي) وهو تعريف القاطع لأنه يعلم من
تعريفه تعريف القاطع (قوله: ويثبت) أي قطع الطريق (قوله: ملزم للأحكام)
لم يقل هنا ولو حكماً كما تقدم له في باب الزنا زيادة ذلك لأدعاء عبد الذي ونسائه
ولعلها كتبت بمسابق وجلة ما ذكره من القيود خمسة (قوله: أو ذمياً) أي حيث
قلنا لا ينتقض عهده بمحاربته في داره وأما قوله السبيل وهو الراجح حيث لم يشترط
عليهم تركه وأنه لا ينتقض عهدهم بذلك بخلاف المعاهد فإنه ينتقض عهده بذلك
كما سبكه الشارح اه ح ل (قوله: وإن خالفه كلام الأصل والرواية) أي
في الذي لتقيدهما بالمسلم وأجيب عنهما بأن المفهوم فيه تفهيم وهو أن غير المسلم

لا تثمة للعدل لأن الغرض منه
دفع الملاك عنه يترك الدم
فلم يرد الإمام أهله (قوته
عليه) كآخرة الجلاء إلا أن
ينصب الإمام من يقيم
الحدود ويرزقه من مال
المصالح كما ترى فعمل القود
للورثة (ولو سرق فسقطت
يمينه) مثلاً بأية أو بنية
وإن أوههم كلام الأصل
التقييد بالأية (سقط القطع)
لأنه تعلق بعينه وقد زالت
بخلاف ما لو سقطت يد يراه
لا يستحق قطع يمينه لبقائها
* (باب قاطع الطريق) *
الأصل فيه آية انما جزاء
الذين يحاربون الله ورسوله
وقطع الطريق هو البروز
لاخذ مال أو لقتل أو إغراب
مكابرة اعتماداً على القوة مع
البعد عن الغوث كما يعلم مما
يأتي ويثبت برجلين لا برجل
وأما اثنين (هو) أي قاطع
الطريق (ملتزم) للأحكام
ولو سكران أو ذمياً وإن خالفه
كلام الأصل والرواية وأصلها
(مختار) من زيادتي

ان كان ذميا فكذا لا والا فلا يكون قاطع طريق (قوله الطريق) أي لما رمي به
 (قوله هو) أي قاطع الطريق (قوله بحيث منه اقبيح) أي يمكن وقوله معه أي مع
 ذلك المكان أي هذه الغدير راجع بحيث باعتبار المكان (قوله ويختلس) خرج
 بقوله يقاوم مع قوله خفيف (قوله ومنتهب) أي مع قرب الغوث والاداة اطع طريق
 عن فهو خارج بقوله بحيث بعد الخ (قوله وينعوا أهلها الخ) ومن ذلك هؤلاء الذين
 يأتون للسرقة المسمون بالنسرة في زمانهم قطع طريق قال في المصباح والمنسرية
 لغتان مثل مسجد ومقود جمع من المائة إلى المائتين اه ع ش على م ر (قوله مع قوة
 السلطان وحضوره) أي من يقيد وكذلك قوله بالليل ليس يقيد وعبارة شرح م ر ولو
 كان السلطان موجودا قويا (قوله تقطع) لا يخلو لم في قوله بحيث بعده غوث
 لان البعد اما حسي أو معنوي شيئا لتزيل منهم من الغوث منزلة البعد عنه وقال
 ح ل قوله تقطع لانه بمثابة منع أهلها اه وعبارة شرح م ر وقد الغوث يكون
 للبعد عن العمران أو السلطان أو لضعف أهل العمران أو السلطان وبغيرهما كان
 دخل جمع دارا الخ (قوله في أمان القاطع) ولو يدفع سلاح أو مركوب قل واقتل
 وجه تقر به على ما قبله الا أن يقال انه خفيف حكما (قوله ولا قتل) أي ولا قطع
 طرف معصوم اه ح ل أي لانه يقطع به (قوله عزه) والامر في جنس هذا التعزير
 للامم س ل (قوله وغيره) ظاهره الجمع بين الحبس وغيره وهو كذلك وله تركه ان رآه
 معصية ولا يقدر الحبس بمدة بل يستدام حتى تظهر توبته س ل وأشار بقوله
 يستدام الى ان قول الشارح حتى تظهر توبته متعلق بهذا المقدور وقال سم الواو
 يعني أو (قوله وحجسه في غير بلدة أولى) لقوله تعالى أو ينقوا من الأرض لانه كناية
 عن التعزير فالمرتبة الأولى في كلام المصنف هي الأخيرة في الآية (قوله وتعبيري
 بنصاب الخ) أي لانه صادق بما اذا لم يأخذ ما لا أصلا أو أخذ أقل من نصاب بخلاف
 تعبیر الأصل بالمال (قوله بلا شبهة) وتعتبر قيمة المأخوذ في موضع الأخذ ان كان
 موضع بيع وشراء حال السلامة لا عند استسلام الناس لاخذ أموالهم بالانهار
 والغلبة وان لم يكن موضع بيع وشراء فاقرب موضع اليه يوجد فيه بيع ذلك وشراءه
 فله المأوردى م راه شوبري وقوله حال السلامة أي حال الأمن وهو معمول
 لقوله وتعتبر أي تعتبر قيمته حال الأمن لا حال الخوف (قوله من حرز) كأن يكون
 معه أو بقره ملاحظ بشرطه المأرم من قوته أو قدرته على الاستغاثة فله المأوردى
 لا يقال القوة والقدرة تمنع قطع الطريق لما رآه حيث لحقه غوث لو استغث
 لم يكونوا قطعاً لا مانع ذلك اذ القوة أو القدرة بالنسبة للحرز غير ما بالنسبة لقطع

(خفيف) الطريق (يقاوم
 من يبرز) هو (له) بأن
 يساويه أو ينزله (بحيث
 يبعد) معه (غوث) لبعد عن
 العجالة أو ضعف في أهلها
 وان كان البارز واحدا
 أو اثني أو بلا سلاح وخرج
 بالقيود المذكورة
 أحدادهما فلا ينال المصنف
 بها أو بشيء منها من حربي
 ولو معاهدا ومسي ومجنون
 ومكره ومختلس ومنتهب
 قاطع طريق ولو دخل جمع
 بالليل دارا ونعوا أهلها من
 الاستغاثة مع قوة السلطان
 وحضوره فقلطاع وقيل
 مختلسون (فن اعان القاطع
 أو أخاف الطريق بلا أخذ
 نصاب ولا قتل عزه) بحبس
 وغيره لا ارتكابه معصية
 لاخذها ولا كفارة وحجسه
 في غير بلدة أولى حتى تظهر
 توبته وزنه رد المال أو بدله
 في صورة أخذه وتعبيري
 بنصاب أولى من تعبيره بال
 (أو يأخذ نصاب) أي
 نصاب سرقة يقيد من زدها
 بقولي (بلا شبهة من حرز)
 مما يراه في السرقة (قطعت)

الطريق لانه لا بد فيه من خصوص الشوكة ونحوها كسواء من مسمار بخلاف الخرز
يكتفي فيه بمبالاة السارق به هرا وان لم يقاوم السارق من غير شبهة مع بقية شروطها
المارة اه شرح مر (قوله بطلب) أي لالمال (قوله يده اليمنى الخ) ولو فقدت احدها
ولو قبل أخذ المال ولو شالها وهدم أمن نزع الدم اكتفى بالآخرى ولو عكس ذلك
بأن قدح الامام يده اليمنى ورجله اليمنى فقد تعدى ولزم القود في رجله ان تعدد
والا فدينها ولا يسقط قطع رجله اليسرى ولو قطع يده اليسرى ورجله اليمنى فقد أساء
ولا يضمن واجزأ هو الفرق ان قطعها من خلاف نص توجب ضمانته الضمان وتقديم
اليمنى على اليسرى اجتهد بسقط ضمانته الضمان شرح مر (قوله الآية السابقة)
فيه ان الآية بوجه لا تدل على خصوص ما ذكره الا ان يقال السببة بنتها بما ذكره
(قوله لئامر) وهو ان لا يغترب عليه جفن المفعلة حل (قوله للمال) ولهذا اعتبر في
القطع النصاب (قوله وقيل للمحاربة) الحق انها المال مع ملاحظة المحاربة لانه لو تاب
قبل لقدرة عليه سقط قطعها ولو كان للمال نقص لم يسقط حل (قوله وهو أشبه) وانما
كان أشبه لان المال قطع في مقابته اليد اليمنى فلو كانت الرجل للمال أيضا لم
ان قطع العضوين للمال بخلاف ما لو قيل ان قطع الرجل للمحاربة اه ع ش (قوله
فلا يسقط) أي بمعنى مسقط القود ويستوفيه الامام لانه حق الله شرح مر
(قوله اذا قتل لاخذ المال) أي ويصرف ذلك بقرينة تدل عليه وكتب أيضا قوله
اذا قتل لاخذ المال أي ولم يأخذه لما يأتي من انه اذا قتل وأخذ المال ملب مع
القتل ع ش على مر وفي الشو يرى مانعه وينبغي ان يكون قصدا لاخذ المال
كافيافي فتم قتله وان لم يأخذه اه (قوله ثم ملب) أي معتزضا على نحو خشية
ولا يقدم الملب على القتل لسكونه زيادة تعذيب وقد نهى عن تعذيب الحيوان
مر و مر ل (قوله حنف انفه) أي بلا سبب والعرب تعذيب الموت الى الانف لانهم
يقولون ان الروح تخرج منه والعند انهم تخرج من حيث دخلت وهو اليافوخ
اه عن وفي الصباح ان الخنف هو الموت يقال خنف يخنف خنفا من باب ضرب
اذا مات أي بلا سبب يكون خنف أنفه مفعولا مطلقا (قوله فسقط تابعه) مثله
ما لو مات بغير هذه الجهة كقود في غير المحاربة شرح مر (قوله وبما تقرر) أي من
المراتب الاربعة قوله فهل كلمة أو على التنوين (وهذا من ابن عباس اما توقيف
وهو الا قرب أو لغة وكل من مثله حجة لانه ترجيح القرآن ولان الله تعالى بدأ
فيه بالاغلق فكان مرتبا كسكفارة الظهار ولو أريد التخيير لبدأ بالاخف ككفارة
اليمين شرح مر وبما قل معنى الترتيب هنا فهو غير ظاهر ولهذا لم يذكر هذا

بطلب من المالك يده اليمنى
ورجله اليسرى فان عاد
بعد قطعهما ثانيا (فكسه)
أي فقطع يده اليسرى ورجله
اليمنى الآية السابقة وانما قطع
من خلاف لما في السرة
وقطعت اليد اليمنى للمال
سكت السرقة وقيل للمحاربة
والرجل قبل للمال والمحاربة
تتزيلا لذلك منزلة سرقة
ثانية وقيل للمحاربة قال
العمراني وهو أشبه (أو يقتل)
لمصوم يكافئه عمدا كما علم
عما يأتي (قل حتما) الآية
ولانه ضم الى جنائنه الحاققة
السييل المتفضية زيادة
العقوبة ولا زيادة مسا
الاقتصر المثل فلا يسقط قال
البنديجي ويحل فحتمه اذا
قتل لاخذ المال والاقتصر
(أو يقتله) عمدا (وأخذ
نصاب) بلا شبهة من حرز
(قتل ثم نصاب) بعد غسله
وسكفيه والصلاة عليه
(ثلاثة) من أيام (حتما) زيادة
في التكميل لزيادة الجريمة
فان مات خنف أنه فمن
الشافعي انه لا يلعب
اذا بالموت سقط القتل فسقط

تابعه وبما تقرر فسر ابن عباس الا بد فقال المعنى ان يقتلوا ان قتلوا أو ملب واما ذلك ان قتلوا
وأخذوا المال أو قطع أي يدهم وأرجلهم من خلاف ان اقتصروا على أخذ المال أو ينقروا من الارض ان أربوا ولم
بأخذ وانهم كلمة أو على التنوين لا التغيير

كافي قوله تعالى وقالوا كونوا هودا أو نصارى أي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وفيه دى
باب صاحب مع قول حنبل من زيادتي (٦١١) ثم بعد الثلاثة (ينزل) من محل الصلب (فإن خيف تغييره قبلها

أنزل) حيث أنه وهذا من
زيادتي ويقام عليه الحد
بمحل محاربه إذا شاهد من
ينزجر به فإن كان بمسيرة
ففي أقرب محل إليها هذا
الشرط (والغلب في قتله
معنى القود) لا الحد لأن
الأصل فيما اجتمع فيه حق
الله تعالى وحق آدمي تغليب
حق الآدمي لبناؤه على
التضييق ولأنه لو نزل بلا محاربة
ثبت له القود فكيف يحبط
حقه بقتله فيها (فلا يقتل
بغير كف) كوله (ولو مات)
بخير قتل (فدية) فحب
في تركه في الحرام
في الرقيق فحب فبینه مطلقا
(ويقتل الواحد من قتلهم
ولا ياقب ذوات) فأنه لهم
مرتبة قتل بأقوال (ولو عني
وليه) أي أقتل (بمال
وجب) المال (وقتل) القاتل
(حدا) لقتله (وترأى
المائلة) فيما قتل به كأم
بياسها في فصل القود للورثة
(ولا يثبت غير ذلك) (والمال
كان قطع يده فأنه مل لأن
القتل تغليب لخلق الله تعالى

التاميل في التهمة ولا في شرح الروض وقد أخذ منه قاعدة وهو أنه إذا بدأ في
السموات بأوبأغلظها كانت للتوبيخ وإن بدأ بأخفها كانت لتخفيف (قوله
كافي قوله) أي كما حلت كلمة أو على التوبيخ في قوله تعالى وقد لوانح (قوله فإن
خيف تغييره) قال الأذري وكان المراد بالتغيير هنا الانفعال ونحوه كسقوط بعض
الأعضاء والافتقار يست جيفة الميت ثلاثا حصل الدين والتغيير غالباً شرح
(قوله ويقام الخ) أي ندبا مر (قوله معنى القود) الاضافة بانية (قوله تغليب حق
الآدمي) قد يشكل هذا بما مر من تقديم الزكاة على دين الآدمي بتقديم خلق الله
تعالى على حق الآدمي ويمكن أن يجاب بأن في الزكاة حق آدمي أيضاً منها يجب
للاصناف فلعل تقديمها ليس متعمداً لخلق الله بل لاجتماع الحقين فقد تمت على
ما فيه حق واحد عيش على مر (قوله لو قتل) أي هذا الشخص الذي قتله قاطع
الطريق (قوله ثبت له) أي لورثته وقوله حقه أي حق ورثته أو الحق المتعلق به
(قوله ولا يقتل الخ) مفرع على قوله معنى القود وقد فرع عليه خمس تفاريع
(قوله في الحرم) أي المقتول الحرم (قوله مطلقاً) أي سواء مات القاتل الحرم
بقتل أو غيره أو لم يمت بل بزيادة (قوله وقاتل حدا) لا يظلم تغريب هذا
على قوله والغلب في قتله معنى القود ولهذا أهله بقوله لقتله فهو مستأنف أي به
دفعاً وهو أنه لا يقتل أصلاً (قوله فأنه مل) فأن سرى إلى النفس تحتم القتل سل
(قوله كالسكفارة) أي ككفارة القتل فأنها اعتصمة بقتل النفس دون القطع (قوله
قبل القدرة) المراد بالقدرة أن يكونوا في قبضة الإمام وقيل المراد بها أن يأخذ الإمام
في أسبائها كارسال الجيوش لا مسأكرهم (قوله لا بعدها) والفرق أنه قبلها أي يرميهم
فيها بخلافه بعدها لا تسامه بدفع الحد ولو أذعن بعد الظفر به سبق توبته وظهرت
أماره صدقه فوجهان أو وجه واحد تصديقه لا تسامه ما لم تقم بها بينة شرح مر
(قوله من قطع يد) فيه أن قطع اليد لا يخصصه لأن السرقة تشاركه وقد أن لذي
يخصه مجموع قطع اليد والرجل فسقط قطع اليد بماله وط قطع الرجل فتواء من
قطع يد ورجل أي قطع مجموع ذلك حل يعني أن قطعها ماعذوبة واحدة ط اسقط
بعضها وهو قطع الرجل للمأربة سقط الباقي وهو قطع اليد (قوله وتحت قتل وطلب)
أي لأن ما ذكره حق الله تعالى بخلاف حق الآدمي من الأموال والقتل غير المحتم
وهو باق ولو القتل بعد توبة القاتل أن يعفو على الدية أو يقتل فأنه قد من قوله

فأخص بالنفس كالسكفارة وتبين بذلك أهم من تعبيره بالجرح (وقسقط) عنه (توبة قبل القدرة عليه) لا بعدها
(عقوبة تخصصه) من قطع يد ورجل وتحت قتل وطلب لا ية إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فلا يسهط عنه
ولا عن غيره به ما قود ولا مال

ولا باقى الحدود من حذرنا و رقعة وشرب وتذنى لان العمومات الواردة فيها لم تفصل بين ما قبل التوبة وما بعدها
بحد ف قاطع الطريق وعمل عدم سقوطه في الحدود بالتوبة في اظهار تمايزه وبين الله تعالى فسقط (فصل) *
في اجتماع عقوبات على واحد (من لزمه) (٦١٣) قتل وقطع قودا (وحذف ذنى) لثلاثة (وطالبوه بها جلد)

ولو عفا وليه بجال وجب الخ مفروض فيما قبل التوبة شيئا عزيزي (قوله ولا باقى
الحدود) قال في شرح الروض ولا باقى الحدود الا قبل تارك الصلاة فانه يسقط
بالتوبة لو بعد منه الى الحياكم لان موجه الامر على الترك لا التمسك
سم (قوله لان العمومات الواردة) كاتمة الزانية والزاني فاجلدوا وآمة والساو
والساو رقعة فاقطعوا زى (قوله بخلاف قاطع الطريق) أى فوقع في آتته التذنى
فما قبل القدرة وما بعدها (قوله فيسقط) ومن حذف الدنيا لم يساقب على ذلك
الذنب في الآخرة لى على الامرار عليه أو الاقدام على موجه ان لم يتب شرح م
وه مفهومه انه اذا لم يجد في الدنيا يساقب في الآخرة فية هذا المفهوم بما اذا لم يتب
والا فلا يساقب لان التوبة العصى تسقط اثر المعصية اه شرح الروض
(فصل في اجتماع عقوبات على واحد) * وهى امار تكون كالها
لا دى أولها ولها وقد ذكرها على هذا الترتيب (قوله لثلاثة) فلو كانت لواحد
لم يجب ترتيب شرعا بل بارادته (قوله وان تأخر) أى القذف قوله ثم أمهل ثم
ان كان به مرض يخوف يخشى منه الزهوق ان لم يسادر بالقصاص بدور به على الوجه
عمر زى (قوله بجلدوا القطع) أى عقب الجلد بلا امهال (قوله فان تأخر) مفهوم
قوله وطالبوه وعبارة شرح م وخرج بالطالبوه ما لو طلبه بعضهم فله أحوال فحينئذ
اذا أخر مستحق النفس حقه وطالب الاخران جلد فاذا برىء قطع ولا يوالى بينهما
خوفان فوات حق مستحق النفس أو أخر مستحق طرف الخ اه (قوله مبر مستحق
القتل) وفيه أنه يلزم عليه التأخير لا الى غاية وقيل يرزعه الى الحكم ويطلب منه
الامانة فداء أو الابراء أو الاذن له بغيره فان أبى ممكن غيره حل (قوله دية) أى في تركة
المقتول سم (قوله قدم الاخف) يوم ان عقوبات الادى لا يذم فيها الاخف م
انه يقدم فيه أيضا كما يفيد كلامه فيها فلهل الاخف برأى يقول ومن لزمه عقوبات
جميع وطالبوه بها وقف فسال قدم الاخف منها (قوله وانه بين القطع والقتل)
الراجع انه قبل القطع اخذ من قولهم يقدم الاخف شوبرى وم (قوله وانه لو فوات
الخ) مفهوم قوله قدم الاخف فكانه قال هذا ان وجد فيه الاخف (قوله وعليه)
أى على ما يراه الامام مصلحة وعبارة شرح م ويمكن الجمع بينهما بعمل كل على

للقذف وان تأخر (ثم أمهل)
وجوب باحتى يبر أو ان قل
مستحق القتل بجلدوا القطع
وانا أبادر بعده بالقتل لثلا
يملك بالموالاة فيفوت القتل
قودا (ثم قطع ثم قتل بلا)
وجوب (مهلة) بينه ما لان
النفس مستوفاة فان أخر
مستحق الجلد حقه (مبر
الاخران حتى يستوفى)
منه وان تقدم استعاقبها
لثلاثين فوات حقه (أو) أخر
مستحق (القطع) حقه (مبر
مستحق القتل) حتى يستوفى
حقه لذلك (فان بادر و قتل
مزر) لعمده وكان مستوفيا
لحقه (ولتستحق انقطع)
حينئذ (دية) فوات استيفائه
وذكر التصدير من زيادى
(أو) لزمه (عقوبات الله)
كان شرب وزنا بكر أو صرف
وارتد (قدم الاخف) منها
فالاخف وجوب باحفظا فعل
الحق وأخفها حد الشرب
فيقام ثم يعمل وجوب باحتى يبر
ثم يجلد لثلاثين ثم يعمل وجوبا

ثم قطع ثم يقتل وظاهر ان التبريد لا يسقط واه بين القطع والقتل واه لو فوات محل الحق بعقوبة
من عقوباته كان اجتماع عليه قتل ردة ورجم فعل الامام ما يراه مصلحة وعليه ينزل قول القاضى في هذا المثال يقتل
بالردة

ما رآه الامام مصلحة فان كنا المرندون في زمنه فكانت المصلحة قتله لردة وان
كثر الزيادة المصنون في زمنه كانت المصلحة قتله لازما (قوله برجم) انه ويدخل
فيه قتل الردة لان الرجم اكثر تكلا وصح هذا الشهاب الرمي شوبري (قوله
او كانا قتلا) اي او كان يفوت حق الله تعالى لكن كانا قتلا فانه يقدم حق الادي
وان فوت حق الله (قوله وقتل على حد زنا المحسن) مثال لقوله او كانا قتلا (قوله
بمخلاف حد زنا البكر) مفهوم قوله ان لم يفوت حق الله

﴿كتاب الاشربة والتمازير﴾

اي بيان حكمها من حرمتها والحد بها وكان شربها جائزا اقول الاسلام يوجب على
حد نزيل العقل على الاصح ثم حرم وهذا من جهة التكليات الخمس والقصد فيه حفظ
الاعتقالات وشرب الخمر من الكبار ووجع الاشربة لا يختلف انواعها وان كان حكمها
متحد ولم يبرح بالاشربة كما قال اي المنهاج قطع الدرقة لان الغرض الاعظم منها
بيان القلع ومتعلقاته وانما التحريم معلوم باخر وادفع الغرض هياكل الفهم خلفاته
ولم يسهل لكثير من المسائل شرح مروجع التمازير لا مشاهير ولا اختلافا
باختلاف الاشخاص والمعامي (قوله من شرب) اي ولو بحسب الاصل فلا ترد
الحجرة المعقودة كما سببه عليه حل وقوله اسكر ولو بالقوة (قوله اسكر كثيرا) قيد
بالكثير لينبه على ان المدار على اسكار الكثير وان لم يكن القليل مسكرا ولو حذفه
لا وهم كلامه بقطع النظر عن كلام الشارح انه لا يحرم الا ما اسكر بالفعل ليعرج
القليل الذي لا يسكر مع انه يحرم ويحذره كما لا يخفى (قوله كل مسكر خمر الخ) هو
قياس من الشكل الاول واقر به بعد الاول لينبه به على ان كل مسكر يسمى خمر
وقضيته ان النبيذ يقال له خمر لانه يان يقاس عليه في التسمية فيقتضئ المتخذ من ماء
الزبيب على المتخذ من ماء العنب في التسمية بالخمر فيكون حيث تدل على الاصل في تحريم
النبيذ فكيف مع ان يقاس الشارح شرب النبيذ على شرب الخمر في الحرمة والحد
الا ان يقال ما حذره النبي صلى الله عليه وسلم هو الخمر الطيب وكذا ما امر بالجلد على
شربه لانه هو المتعارف عندهم فمع القياس عليه حيث تدل بالتسمية للحد فاقول
والحديث المتقدم العام دليل على الحرمة (قوله ولو كان تناوله الخ) هذه ثلاث غايات
الاولى لردة والثالثة لتعديم كايه لم من اصله (قوله ولم يجد غيره) اي سواء وجد غيره
ام لا فانه يحرم تناوله بمخلاف الحد فانه لا يجد وان وجد غيره شيئا وجبارة حل قوله
ولم يجد غيره ما لم ينته الامر به الى الهلاك والاوجب وان كان لا يسكن العطش
بل يشربه قال سم واذ اسكر محاشا شربا لندا او عشا او اساعة لقمة قضى ما فاته من

وقول الماوردي والرواني
برجم (او) لزمه عقوبات الله
تعالى (ولادى) كان شرب
زنا وقذف وقطع وقتل
(قدم حقه ان لم يفوت حق
الله تعالى) (او كانا قتلا)
فيقدم حد قذف وقطع على
حد شرب وزنا وقتل على
حد زنا المحسن تقديم الحق
الادي بخلاف حد زنا البكر
وحذ الشرب فيقدمان على
القتل لثلاثه وتاوتعيرى بما
ذكر اولى مما يحرمه
﴿كتاب الاشربة﴾
والتمازير والاشربة جميع
شراب بمعنى مشروب (كل
شراب اسكر كثيرا) من خمر
او غيره (حرم تناوله) وان
قل ولم يسكر لانه انما الخمر
والخمر المسمى بكل شراب
اسكر فهو حرام وخبر مسلم
كل مسكر خمر وكل خمر
حرام (ولو) مكان تناوله
(لندا او عطش) ولم يجد
غيره لم يمتنع النهي عنه
(او) كان (دريا)

الصلوات كما صرح به في الارشاد لانه تعدد الشرب لمصلحة نفسه اه (قوله أسفل الماء الخ) ما لم يستعجزوا ان يستعجزوا لم يستكر لم يحرم أي من حيث الاسكار وان حرم من جهة العباسية (قوله ونصر به) قد يقال يغني عنه ملتزم تحريمه الا ان يقال التزام تحريمه يكون في ضمن التزام جميع المحرمات اذا باسلامه التزام تحريم جميعها ولا يلزم منه حمله بجملة هذه الخ (قوله ملتزم تحريمه) لم يقل مسلم مكاف مع انه اخبروا وطهر لا دخال السكران فانه غير مكاف عنده (قوله وحده) معطوف على حرم تناوله أي تناول ذلك أي وهو غير مستهلك وكان تناوله على وجه اعتاد اخذنا من قوله بعد لا يتناوله الخ (قوله في التعريف) أي الضابط (قوله السكران) أي اذا شرب حال سكره بعد حذره أولا فانه يعتد ثانيا حال صوره اخذنا ما يأتي انه لا يعتد حال سكره عرش (قوله فلاحد) لم يقل ولا حرمة لانه لو قاله لم عليه ان يكون بعض افراد من خرج لا يحرم عليه مع ان فيهم من يحرم عليه وهو الكافر من ل (قوله ومكره) لكن عليه ان يتقايه وجوبا س ل وعبارة م ومكره ويلزم ككل اكل أو شارب حرام تقيؤه أن أطاقه كما في المجموع وغيره ولا نظر الى عذره وان لمه تناول لان استدامته في الباطن انتفاع به وهو محرم وان حل ابتداء لروا ل سببه فاندفع استبعاد الا ذرعي لذلك (قوله وهو جرح) عطف خاص على عام لانه من اراد المسكره وفي عرش المؤجر من غص بلقمة فانزلها جوفه بنجر اه وظاهر ان حله الموجه على تلك الضرورة يمنع منه قول الشارح بعد ومن شرب بلقمة اذ يكون حينئذ تكرر (قوله ان قرب اسلامه) أي ولم يكن مخالفا للمسلمين اه حل (قوله ومن شرب) مفهوم قوله ولا ضرورة قال عرش على م ر واذا مات بشر به له في هذه الحالة مات شهيدا الجواز تناوله له بل وجوبه بخلاف ما لو شربه تعديا وغص به ومات فانه يكون عاميا تعديا بشر به انتهى وقرره شيخنا ع في وعبارته شرح م ومن شرب بلقمة أي وخشي هلاكه منها ان لم تنزل جوفه ولم يتك من اخراجها اه قال عرش عليه ومفهوم قوله وخشي هلاكه ان خشية المرض مثلا لا تجوز له ذلك (قوله ولم يجد غيره) ولو بول نحو كلب فيقدمه عليه قل على الجلال وعدم الوجدان المذكور وليس بقيد في نفي الحد فلا فرق للشبهة كما في التداوي الا في قوله فلا يجد به وار وجد غيره زى وس ل وخرج بنى الحد في الحرمة التي لم تعرض له هنا فانه قيد فيه وكما انه انما قيد به لانه في بيان صفة قول المتن ولا ضرورة والضرورة لا تنفي الا اذا لم يجد غيره كما أشار له حل وفيه انه اذا كان ليس قيد في نفي الحد لا يظهر قول المتن ولا ضرورة وصح كان الانسب حينئذ ان يقول ولا حاجة وقد يقال

وهو ما ينبغي أسفل الماء ما يسكر نفي (على ملتزم) تحريمه مختاره لم به ونصر به ولا ضرورة وحده أي يتناول ذلك انه صلى الله عليه وسلم كان يحدث في الخمر رواه الشيخان وصح الحاكم خبر من شرب الخمر فاجلدوه وقيس به شرب التبيذ وانما حرم القليل وحده وان لم يسكر حسم المادة الفساد كما يحرم تقبيل الاجنبية والخلوة بها لانها تساهل الى الوطء ودخل في التعريف السكران وخرج بالقيود المذكورة فيه امتدادا فلا حذره على من اتصف بشيء منها من صبي ومجنون وكافر ومكره ومؤخر وجاهل به أو نصر به ان قرب اسلامه أو بعد عن العلماء ومن شرب بلقمة فأساغها به ولم يجد غيره

وقيد في الحرمة فقط ويقيد الحد بعدم المساجعة كما يؤخذ من قوله لا تبدأوا تأمل
(قوله وانما حد الخنفي) أي اذا رفع لقاض شافعي لان العبرة بعقيدة القاضي كما قاله
س ل وهو وارد على مفهوم ملتزم تحريمه (قوله وان اعتقد حله) أي في القدر الذي
لا يسكر أما القدر المسكر فيحرم اجا عاصم به جبرق ل هل الجلال (قوله لقوة أدلة
تحريمه) هذا يدل على ان التحريم أدلة أخرى غير القياس (قوله ولان الطبع الخ)
يهدى من التعليق فارق ذلك عدم وجوب الحد بالوطء في نكاح بلاولي ومع حده
بذلك تقبل شهادة تة لانه لم يرتكب مفسدة في اعتقاده المذمومة اذ العبرة في الحد
بعقيدة الامام وفي رد الشهادة بعقيدة الشاهد ولهذا الغضب أمة ووطئها باعتقاد
انه ينفى برائهم بين اتهامه لفسق وردت شهادته س ل (قوله مسكر) أي
كل منهما (قوله لا يحد به) لكن يعز س ل (قوله ولا ترد الحجرة المعقودة) أي على
مفهوم قوله ككل شراب وقوله ولا الخشيش المذاب أي على منطوقه ومجمله في
الخشيش المذاب اذ لم يصر فيه شدة مطربة والامارت كالمخمر في التماسه وفي الحد
كالخمر اذا ذيب وصار كذلك بل أولى وأغرق بار الخشيش حالة اسكار وتحريم
بخلاف الخمر مثلا لا أثر له ولا دليل عليه بل سياق ذلك يؤكدها فلنا وفي ذلك
لعاب وخلافا لمرتم وافق سم على المنهج ع ش على م د (قوله لشبهة قصد
التداوى) الاضافة بيانية (قوله مستهلكا) الاستهلاك ان لا يبقى له طعم ولا لون
ولا ريح لانه لا تظفر ادم باحتسابه حيث ح ل لانه لا يلزم من الحرمة الحركه كزنا
المكره فانه وان حرم لا يحد به (قوله تكبير الخ) هل يتقيد بالجماد كما مثل ارمثله
المائع في شرح الروض ما يفيد الثاني (قوله لاستهلاكه) فيه ان هذا مصادرة
وعبارة م د لا ضلال له وذهب عنه (قوله بمحقن) أي في الدبر وان حرم وسقوط
أي في الانف أي وان س ك وكهما اذ لا تدعو النفس له ويغارق افطار المائمه لان
المدارم على وصول عين للبوف شرح م د (قوله بفتح السين) قياسه الضم كالمقود
فان المراد به المصدر (قوله اربعون) خلافا للاثمة الثلاثة حيث قالوا انه اثنان
زى (قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب الخ) فان قلت اذا قلنا بالراجع
في الصعابة من عدالة جبههم أشكل شربهم المخمر فانه يوجب الفسق قلت يمكن ان
من شربه عرضت له شبهة تصوره في نفسه تقتضي جوازه فذرب تعويلا عليه
وليس هي كذلك عند م د من رفع له فعداه على مقتضى اعتقاده وذلك شرب على
مقتضى اعتقاده والعبرة بعقيدة الحاكم فلا اعتراض على واحد منهما فاحفظه فانه
دقيق ع ش على م د (قوله اربعين) أي في غالب أحواله والا فقد جلد ثمانين

وانما حد الخنفي بتناوله
البيذ وان اعتقد حله لقوة
أدلة تحريمه ولان الطبع
يدعو اليه فيحتاج الى الزجر
عنه ويخرج بالشراب غيره
كخبث وخبثيش مسكرا به
وان حرم تناوله خلافا
لبعضهم لا يحد به ولا ترد الحجرة
المعقودة ولا الخشيش
المذاب نظرا لاصولها ويحد
بما ذكر (وان جهل الحد) به
لان حقه أن يمتنع منه
(لا) بتناوله (كدار أو عطش)
فلا يحد به وان وجد غيره كما
نقله الشيبان عن جماعة
واخاره النووي في تحريمه
ومحله الاذرى وغيره لم يشبهه
قصد التداوى وهو زامن
زيادى وما نقله الامام عن
الاثمة العتيرين من وجوب
الحد بذلك ضعفه الرافعى في
الشرح الصغير (و) لا بتناوله
حالة كونه (مستهلكا) بغيره
كخبث بخن دقيقه به
لاستهلاكه (و) لا بتناوله
(بمحقن وسقوط) بفتح السين
لان الحد للزجر ولا حاجة
فيهما الى الزجر (وحذر
أربعون) جلدة فنى مسلم
عن انس رضى الله عنه كان

النبي صلى الله عليه وسلم يضرب في الخمر بالجريد والتمال اربعين وعن على رضى الله عنه جلد النبي صلى الله عليه وسلم
أربعين وحله أبو بكر اربعين وعمر ثمانين

وعلى سنة وهذا أحب إلى (و) حذ (غيره) ولو مبعضا (عشرون) على النصف من الحر كذا ظاهرا وتعبيري بغيره أعم
من تعبيري بالريق (ولاه) كل من الأربعين (٦١٦) والعشرين بحيث يحصل بهما جبر وتشكيل فلا تفرق على

كما في جامع عبد الرزاق حل (قوله سنة) أي طريقة (قوله وهذا أحب إلى)
ومن كلام علي الرازي رضي الله عنه أي الأربعون كما في ع ش وح ل وقال
الشويعري أي الثمانون وهو الظاهر وبعبارة حل وهذا أحب إلى أي الأربعون بدليل
سياق الحديث وفيه ما فعله ٤٠ أشهر بين الصحابة نصرا راجعا فواجه المخالفة
وأجيب بأن الإجماع على جواز الزيادة لا على تعيينها اه وفي زى مانعه قال
الزركشي الأحب الأول لأنه السنة وقته صلى الله عليه وسلم شارب الخمر في المرة
الرابعة منسوخ (قوله بها) أي الضربات (قوله ما يزول به) أي زمن يزول به
فالباقي بمعنى في قوله والافلاوي بعت الأذرى حرته مطابقة لغيره في الحدود وآية من
زيادة القضية مع مخالفتها للمأمور وهو محتمل ويحتمل خلافه لأنه إذا جازله الزيادة
على الأربعين فهي تميز وهذا أولى اه بحر زى (قوله ويحسد الرجل قائما)
أي ندب ع ش (قوله وتلف) أي وجوبها وبضم اللام من باب رد ح ل واستحسن
المسعودي ما أحدثه ولاية العراق من ضربها في نحو غرارة من شعر زيادة في سترها
وان ذا الميتة يضرب في الخلاء اه شرح م د (قوله امرأة) أي امرأة أخرى غير
المحدودة وقوله أو نحوها كالخمر وقوله علمها أي على المرأة المحدودة إذا انكشف
(قوله وكأمرأة الخنثى) أي في كونه يحسد بالسار قوله ويحتمل تعيين المحرم وهو المتمد
لأنه مع النساء كرجل ومع الرجال كمرأة بحر زى وهو المتمد وقوله ونحوه كالسوط
(قوله بنحو سوط) أي في حق السليم أقوى أما غيره فيلزم بنحوه كمال ولا يه ويه سوط
شرح م د فلو ألف وجلده بالسوط فلهذا يظهر عدم الضمان كالأول ح ل في حر
أو برد ومات به أو جلد على المقاتل اه سم (قوله ان رآه) أي القدر المزداد (قوله
ورآه) على هذا يدل على ان اسم الإشارة في قوله وهذا أحب إلى راجع للثمانين
حل لكنه يرجع عنه فكان يجلد في خلافته أربعين شرح م د (قوله هذى)
أي تكلم بما لا ينبغي (قوله افتري) أي قذف س ل (قوله وحدها افتراء ثمانون)
يلزم عليه ترك حد الشرب لأنها حد القذف فلا ينتج الدليل المذموم وأجيب بأن
القذف غير محقق (قوله تعازير) أي فيها شبه بالهزير طوار تركها وبالحديث لجواز
بلوغها أربعين زى (قوله وليس) أي هذا الجواب شافيا فان الجنائيات لم تصف
أي لا يلزم تصفها بوجودها الآن في ذلك مظنة لمسا حل قال خط في الاقتناع
والمعتمد ان تعزيرات وانما لم تجز الزيادة اقتضاها على ما ورد (قوله الفاظ مشعرة

الأيام والساعات لعدم
الأيام فان حصل بها جسد
أيام قال الامام فان لم يقتل
ما يزول به الالم الأول كفى
والأفلاوي يحسد الرجل قائما
والمرأة جالسة وتلف امرأة
أر هوها عليها نياها وكأمرأة
الخنثى فيما يظهر لكن يحتمل
ان لا يقتصر بلف نياها المرأة
ونحوها ويحصل الحذف بنحو
سوط وأيد كنعال وهى
ممتدلة وأطراف ثياب بعد
قتلها حتى تشتم (واللامام
زيادة قدره) أي الحذف عليه
ان رآه فيبلغ الحشر ثمانين
وتغيره أربعين كما فعله عمر
وفى الله عنه في الحرو رآه
على رضى الله عنه قال لانه
إذا شرب سكر وإذا سكر
هذى وإذا هذى افتري وحده
الافتراء ثمانون (وهى) أي
زيادة قدر الحذف عليه (تعازير)
لاحد والامام جاز تركه
واعترض بأن وضع التعزير
النقص عن الحد فكيف
يساويه وأجيب بما أثبت
إليه تعازير من ان ذلك
الجنائيات تولدت من

الشارب قال الرافي وليس شافيا فان الجنائيات لم تصف حتى يعزروا الجنائيات التي تولدت من الخمر
لا تقتصر على الزيادة على الثمانين وقد منعوها قال وفي قصة تبليغ الصحابة الضرب ثمانين الفاظ مشعرة بأن الكل حذ
وعليه فجد الشارب خصوص من بين سائر الحدود

بأن يقتل بعضه وينفذ به منه باجتماع الامام وتعيينه وهو سوط الى آخره ولى مما جري به الاصل (وحد باقراره
وبشهادة رجلين انه شرب مسكرا) (٦١٧) وان لم يقل وهو لم يختار لان الاصل عدم الجهل والاصكراه

وقولى انه تنازعه المصدران
قبله فلا يحد برحم مسكرا ولا
بسكر ولا بغيره لاحتمال الخطا
او الاكراه والحد يدرا بالشبهة
(وسوط العقوبة) من حد
وتعزير برضا واعلم من قوله
وسوط الحدود (بين قضيب)
اى غصن (وعصى) غير
معتدلة (ورطب وياض)
بأن يكون معتدل الجرم
والرموبة لا يتابع فلا يكون
عصى غير معتدلة ولا رطبا
فيشق الجلد بثقله ولا قضيبا
ولا يابساق لا يولم تحفته وفى
خبر مرسل رواه مالك الامر
يسوط بين الخلق والجديد
وتيس بالسوط غيره (ويفرقه)
اى السوط اى اغيره من
حيث العدد (على الاعضاء)
فلا يجمع على عضو واحد
(وتبقى القتلى) كقصة فخر
وفرع لان القصد رده لا قتله
(والوجه) لغير مسلم اذا
ضرب أحدكم فليقل الوجه
ولا به جمع الحسن فيعظم
الترشيب واعلم بتق الرأس
لانه مستور بالشعر غالبا
(ولا تشديده) ولا يحد وهو على

الحج) كقولهم وحد عمر ثمانين وقوله رعليه الخ هو احسن الاجوبة مزني (قوله
بأن يقتل بعضه الخ) فضيقه ان الامام لا يصح لو مات ولم يقل بذلك أحد من ائمة
المذهب حل واعتمد على مذهب عدم الضمان ثم قال هذا يخالف ما يأتى
في كلام المصنف في كتاب الصيال من قوله والرائد في حديثين بتسطة
الا ان يقال نفي الضمان مبنى على كون الزائد حدا لا تعزيرا وانما مبنى على انه
تعزير (قوله باقراره) اى الحقيقى زى واحترزه عن اليقين المردودة واعلم مودتها
ان يرمى غيره بشرب الخمر فيدعى عليه بأنه رماه بذلك ويرد تعزيره بطلب الساب
اليقين من نسب اليه شربها فيمتنع ويرد ما عليه فيسقط عنه التعزير ولا يجب الحد
على الزاد ليقين ع ش على م (قوله وان لم يقل) اى كل منه ومن الشاهد من
(قوله لان الاصل الخ) يحتاج الى الفرق بينه وبين السرقة والزنا حيث اشترط
التقصيل فيه ما فى الاقرار والشهادة حل وفرق من ل بأن مقدمات الزنا قد
تسمى زنا كفى خبر العيان بزنا فاحتيط فيه (قوله وسوط العقوبة) السوط
كما قاله ابن الصلاح المتخذ من جلود تلوى وتلف سمي بذلك لانه يسوط اللحم بالدم
اى يخلط به سم (قوله بين قضيب الخ) اى وجوبا م (قوله اى غصن) اى رقيق
جذا كفى م وقوله غير معتدلة بأن تكون كبيرة كما يدل عليه قوله بأن يكون
معتدل الجرم اى لا صغيرا ولا كبيرا (قوله من الخلق) بفتح اللام اى البالى ع ش
(قوله ويس بالسوط) اراده تابا بالسوط المتخذ من جلد كما قاله ابن الصلاح وهذا
بخلاف قوله سابقا وسوط العترة فانه اراده ما هو اعم من مذاق ما ذكره ابن
الصلاح تفسيره فى اصل اللفظ سم (قوله ويفرقه) اى وجوبا حل (قوله ويتقى
القتلى) اى وجوبا لو مات لا ضمان لانه تولد من ما موربه فى الجملة وليس مشروطا
بسلامة العاقبة بخلاف التعزير حل (قوله لانه مستور بالشعر غالبا) اى فلا
يضاف تشويهه بضربه بخلاف الوجه ومقتضاه انه لو لم يسكن عليه شعر لقرع
او حلق رأس اجتهنه قطعا وما نقل عن ابي بكر من امره الجلا بضره وقيل له بان
فيه شيئا فاضيف وجعل الخلاف حيث لم يرتب عليه عذور يتم بقول طبيب ثقة
والاحرم جزا لعدم توقف الحد عليه شرح م (قوله ولا تشديد) ظاهر كلامهم
حرمة ذلك اى ان تأذى به والاكره حل (قوله عدل عنه الضارب) ظاهر كلامهم
وجوب ذلك حل (قوله ولا تجرد نياجه) الذى يظهر ان ذلك مكروه شرح م

لارض لئلا يترك من الانقاء بيديه ١٥٥ بحث فلو وضعا اواحداهما على موضع عدل عنه الضارب الى آخر
لانه يدل على شدة ألمه بالضرب فيه (ولا يجرد نياجه) بغيره بغيره (النفية) اما الثقيلة كجبة مجشوة وفسوة
فتسرى نظر القصور الحد

(ولا يحد في) حال سكره بل بعد الاقامة منه ليرتفع (ولا في مسجد) كغيره في داود وغيره لا تقام الحدود في المساجد ولا يقال ان يتلوث من جرسة تحدث (فان فصل) أي حشد (٦١٨) في سكره أو في المسجد (أجزا) أما

ويبنى حرمة ان كان على وجه مزرعك عظيم أريد الاقتصار من ثيابه على ما يرد في كميص لا يلبق به أو أزاره فقط سم على جرحه على م (قوله ولا يحد) أي يحرم حده في حال سكره س ل وزى (قوله أجزا) محله في السكران ان كان فيه نوع احساس زى (قوله فامر بضربه) قضية الاستدلال به عدم وجوب التأخير والراجع الوجوب وبجواب بأنه يحتمل أنه أتى به عقب شر به قبل ان يغيب أو أنه شرب قدرا لا يسكر س ل ولهذا قال الشارح فظاهرا غير البضاري (فصل في التعزير) وهو يفارق الحد من ثلاثة أوجه أحدهما اختلاف باختلاف الناس الثاني جواز الشفاعة والعفو عنه بل يستبان الثالث التألف به مضمون خلافا لا يحنيفة ومالك زى (قوله وهو لغة التأديب) عبارة شرح م وهو لغة من أسماء الأنداد لانه يماثل على التعظيم والتعظيم قال تعالى ويعزروه ويوقروه وعلى التأديب وعلى أشد الضرب فامس ويلزم هذا التعظيم وهو ضد التعظيم (قوله وتزوير) أي مشابهة خط الغير بأن يكتب خطا مشابها لخط غيره ليظن أنه خط الغير كما يقع في النجيم المزورة (قوله غالبا) راجع لقوله عزز ولقوله لمعصية ولقوله لاحد فيها ولا كفارة بدليل كلام الشارح الآتي فبين معتز التقييد بالغلبة في الثاني بقوله الآية قد يشرع التعزير ولا معصية الخ وفي الاول بقوله وقد يثبت مع انتفاء الحد والكفارة وفي الثالث بقوله وأنه قد يجتمع مع الحد الخ وفي الرابع بقوله وقد يجتمع مع الكفارة الخ تأمل (قوله كمن يكتب بالاهو كالطبل) والنفي الذي لا معصية معه أي وكفى تأديب الطفل والمجنون أه عميرة سم أنه من يكتب بالحرام بالتعزير عليه داخل في الحرام لانه من المعصية التي لاحد فيها ولا كفارة ومن ذلك ما جرت به العادة في مصر من اقتضاض من يذكر حكاية مضحكة أو كرها كاذب فيه زرع على ذلك الفعل ولا يستحق ما يأخذ عليه ويجب رده الى دانه وان وقعت حوزة الاستخبار على ذلك الوجه فاسد (قوله الذي لا معصية معه) كالأعب بالطار والفناء في القهاوى مثلا وليس من ذلك المسمى بالمزاح ع ش (قوله من ولي الله) المراد به هنا من لا يعرف بالشر والولى الحقيقي العارف بالله تعالى على حسب ما يمكنه الواجب على الطاعات المعرض عن الانهماك في الذات والشهوات الهائم بحقوق الله وحقوق العباد ح ل ملخصا وعبارة زى لوفال كمفيدة صدرت عن لا يعرف بالشر لكان أولى لقوله صلى الله عليه وسلم أقبوا ذرى الهيات عثراتهم وعرفهم الشافعي عن ذكر اه وظاهرا كلامهم حرمة تعزيرهم

في الاول فلظاهرا غير البضاري أي النبي صلى الله عليه وسلم يسكران فامر بضربه فنه من خبره يده زمنا من ضربه بنعله ومما من خبره بشربه ونظا الشافعي فضر به بالأيدي وتمتع بالمرافق الثياب وأما في الثاني فكالمسألة في داره موبة وقضيته تعزير ذات وبه جزم البند ريبى لكن الذي في الروضة كاتماها في باب أدب القضاء أنه لا يحرم بل يكره ونص عليه في الام وقول ولا في الى آخره من زيادتي (فصل) في التعزير من العزراى المنع وهو لغة التأديب وشرع تأديب على ذنب لاحد به ولا كفارة غالبا كما يؤخذ مما يأتى والاصل فيه قبل الاجماع آية واللاقي تخافون نشره من رقه له صلى الله عليه وسلم رواه الحاكم في صحيحه (عزراى لمعصية لاحد لها ولا كفارة) سواء كانت حق الله تعالى أم لا دعى كبشارة اجنبية في غير الفرج وسب ليس بقذف وتزوير وشهادة زور وضرب بغير حق بخلاف الرأى لا يجابه الحد وبخلاف

المتع بطيب ونحوه في الاحرام لا يجابه الكفارة وأشرت بزيادتي (غالبا) الى أنه قد يشرع التعزير وهو ولا معصية كمن يكتب بالاهو الذي لا معصية معه وقد يثبت مع انتفاء الحد والكفارة كما في صغيرة صدرت من ولي الله تعالى وكفى قذح شخص الحراف نخسه واه قد يجتمع مع الخطي

كأنى تكرار الردة وقد يجتمع مع الكفارة كافي الضار واليمين الله ومن وافق له ما هم يومان رمضان يجتمع عليه
ويحصل (فهو حبس وضرب) (٦١٩) خير برج كصفه وفي كشف رأس وتسويد وجهه وصليب بثلاثة أيام

فأقل وتوزيع بكلام لا يخلق
الحية (باجتهاد امام) جفصا
وقد را افراد او جمعا وله
في المتعلق بحق الله العفو ان
راى المصلحة وتعبيرى بذلك
أعم من قوله بحبس أو ضرب
أو صفع أو توزيع والصفع الضرب
يجمع الكف أو يسطعها
(وليفقه) أى الامام التعزير
رجوبا (عن أدنى حد العزير)
فينقص في تعزير الحر بالله رب
عن أربعين وبالحبس أو النفي
عن سنة وفي تعزير غيره
بالضرب عن عشرين وبالحبس
أو النفي عن نصف سنة لخبر
من يبلغ حد في غير حد فهو
من المعتدين رواه البيهقي
وقال المحفوظ ارساله وكما يجب
نقص الحكومة عن الدينة
والرضخ عن السهم وتعبيرى
بما ذكر اعم من قوله وجب
أن ينقص في عبد عن عشرين
وفي حر عن أربعين (وله)
أى للامام (تعزير من عني)
عنه مستفقه أى التعزير
لحق الله تعالى وإن كان لا يعزره
بدون عفو قبل مطالبته
المستحق له أمان عنى عنه

وهو متجه بحر (قوله كأنى تكرار الردة) أى واستمر عليها حل وبه أنه ان هزرم
قتل كان قتله لا صرا على الردة وهو مصبة جديدة وان أسلم عزرو لا حد فلم يجتمعا
شرح م ر (قوله واليمين الفموس) بأن اعترف بأنه حلف باطلا عامدا عالما
وأما لو أقيمت عليه بينة فلا يصر ولا احتمال كذبها حل (قوله ويحصل فهو حبس
وضرب باجتهاد) الباء الاولى التعدية والثانية للسيب (قوله وحلب) عبارة م ر
وجوز الماء وردى عليه حيا من غير مجاوزة ثلاثة أيام (قوله وتوزيع بكلام) ولا يمنع
طعاما ولا شرابا ويترضا ويصلى لا موميا أنه شرح م رأى بل يطلق حتى يصلى
ثم يصلى (قوله لا يخلق) أى لا يجوز بل للتعان فعل به حره وحصل التعزير حل
وظاهر عطفه على نحو عدم حصول التعزير كافي الشورى وعبارة م م صريح هذا
الكلام ان حلق العبة لا يجرى في التعزير ولو فقهه الامام وليس كذلك في ما يظهر
والذى رأته في كلام غيره ان التعزير لا يجوز بخلق العبة وذلك لا يقتضى عدم
الاجزاء ولعله مراد الشارح (قوله وليفقه الخ) أنه اذا كان التعزير في حق الله
أو في حقوق العباد من غير المال أما التعزير لو فقه الحق للمالى فانه يجبس الى أن
يثبت اهتساره واذا امتنع من الوفاء مع القدرة ضرب الى أن يؤذيه أو يموت لانه
كالماتل وكذلك لو غصب مالا وامتنع من رده فانه يضرب الى أن يؤذيه وهو مستثنى
من الضمان بالتعزير لوجود جهة أخرى م ر شورى (قوله المحفوظ ارساله) أى
والمرسل يجمع به اذا تقوى بغيره ولم يبين الشارح كرميا - و غ الاستدلال به ومن
المسرفات عدم وجود غيره في الباب اه ع ش (قوله ما لا يخلق) ظاهره ولو غير
مصبة حل (قوله ملحقه) لا ملحقه تعالى ان لم يطل أو ينقص شيئا من حقوقه كالا يخلق
شرح م ر فقله ان لم يطل أى حق الله وقوله من حقوقه أى الزوج كأن شرب
الزوجة خرافة مل تقور منه بسبب ذلك أو نقص تمتعه بسبب واقعة الخمر فله
ضربها على ذلك ان أفاد والا فلا ولا يجوز له ضربها على ترك الله لالة على المعتد م ر سم
(قوله وقامه الخ) هل المراد ملحقه كالذى قبله وظاهره وان لم يأذن الولي وفي شرح
شيخنا أنه لا بد من اذنه حل ومثله زى ومن ذلك الشيخ مع ان لية فله تأديب من
حصل منه ما يقتضى تأديبه فيها يملق بالتعلم وليس منه ما جرت به العادة من أن
التعلم اذا توجه عليه حق لغيره يأتى صاحب الحق الشيخ را طالب منه ان يعلمه
من التعلم منه فاذا طلبه الشيخ منه ولم يوفه فليس له ضربه ولا تأديبه على الامتناع

مستفقه الحد فلا يجده الامام ولا يعزره لان التعزير يتعلق أصله بنظر الامام فجاز ان لا يؤذيه اسقاط غيره بخلاف
الحد (فريع) القاب وان غلا تعزيره وليه ما تركه ما لا يخلق قال الرافى ويشبهه أن يكون الامام مع سبى تكلمه
كذلك والسيد تعزير رقيقة لحقه وحق الله ولزوج تعزير زوجته لحقه كذا تصور وقامه لم تعزير

من توفية الحق ع ش على م د (قوله المتعلم عنه) شامل للبالغ وفيه أنه لا يزيد
على الأب والأب لا يزوب البالغ غير السفيه سم على ج ر وقد يقال هو من حيث
تعلمه واحتياجه للمعلم أشبه المجبور عليه بالسفيه وهو لوليه تأديبه ع ش على م د

كتاب الصيال

انما ذكره عقب ما قبله لانه مناسب في مطلق التعدي لان التعزير بسببه التعدي
على حق الله أو حق عباده (قوله هو) أي لمة وقوله والوثوب أي العجز عطف
تفسيره ع ش وقال عبد البر هذا من لغة وعرفاه وقيل ان هذا معناه لغة
وأما اصطلاحا فهو الوثوب على معوم بغير حق بريماوى (قوله وضمان الولاة) جمع
ولى كولى السبي والمجنون اذا فعل فيهما ما يوجب الضمان ويمكن شمول ذلك
لصاحب لداية لانه لما كان حافظا لما كان كالولى عليها (قوله وضمان غيرهم)
كالجلاد والخاتن اذا كان غير ولى (قوله دفع مائل) شمل الحامل فله دفعها
ولا يضمن حملها لو ادى الدفع الى قتله سم وفرق بينه وبين الجنابة حيث يؤثر قتلها
بان المعصية هناك قد اقتصت وهنا موجودة مشاهدة حال دفعها وهي الصيال
م ل و م د (قوله ايضا دفع مائل) أي عند غلبة ظن صياله اه شرح م د
أي فلا يشترط لجواز الدفع تلبس المائل بصياله حقيقة ولا يكفي لجواز دفعه توهمه
بل ولا انشائه أولئك ظنا ضميما على ما أفهمه قوله غلبة ظنه لان معناها
الظن القوى ومثل يشترط للجواز ما يشترط للوجوب الآتى بقوله وشترط
الوجوب الخ وينبغي عدم الاشتراط حيث جاز الاستسلام للمائل سم على
ج ر ع ش على م د أي بأن كان المائل مسلما محمداً من الدم (قوله ومنفعة)
قد يقال المائل على الطرق شامل لاتلاف نفسه ولا تلاف منفعة فلا حاجة
الى قوله أو منفعة اه سم (قوله وبضغ) أي ولو لا جنسية اذا سبيل لا باحته
ويجبه وجوبه أيضا على مقدمات الوطء كقبلة اذا تباح بالاباحة وتقدم ان الرنا
لا يباح بالاصكرا فيعزم على المرأة أن تستسلم لمن سال عليها ليرضى بها مثلا وان
خاف على نفسها الهلاك اه شرح م د والمراد بالجوار المستفاد من اللام في قوله
ما يشمل الوجوب وقال زى نم يجب الدفع على من يده مال مجبور وارقف أو ودعة
على م د فى الاحياء وعن مال نفسه المتعلق به فهو رهن أو اجارة على ما يحسنه
الأذرى اه (قوله ومال) وان قل واستشكل باختياره سم فى القطع فى السرقة
النصاب مع خفة القطع بالنسبة للقتل وفرق بأنه هنا مصر على ظله حيث لم يترك
الاخذ مع الحلاع المالك ودفعه شوبرى وأجيب أيضا بأن السرقة لما قدر حذها

المتعلم عنه
كتاب الصيال
هو الاستطالة والوثوب
وهو ضمان الولاة و ضمان
غيرهم أحكام الخاتن
وذكر ما فى الترجمة من
زيادة (له) أى لنفسه
دفع مائل مسلم وكافر
ومرور قيق ومكاف وغيره
(على معوم) من نفس
وطرف ومنفعة وبغ
ومقدما مائة كتفيل ومعاينة
ومال وان قل

قدوم مقابله وهما لا يقدر حذره فلم يقدر مقابله وسكان حكمة عدم التقدير ههنا انه
لا ضابط لاصيال من ل (قوله واحتصاص) فييدجوا وادفع الصائل على جلود الميتة
والسرحين ولو بقتله اه سم وكذا لو كان يده ووظيفته بوجه صحيح فله دفع من يسي
في اخذ ههنا منه بغير وجه صحيح وان ادى الى قتله كما هو قياس الباب ثم بلغى أن
الشهاب جبرأفتي بذلك فايراجع سم على جبرعش على م (قوله أم لغيره)
في شرح شيفنا انه يجب الدفع عن مال الغير حيث لا مشقة عليه حل وضعه سم
على جبر وأقوه عش (قوله لا آية فمن اعتدى الخ) فيه أن الآية في المعتدى
بالفعل والله ائبل لم يشد بالفعل الآن يقال الآية شاملة للمعتدى حكما وهو يريد
الاخذ لكن ربما ينافيه قوله بمثل ما اعتدى عليكم وقوله فاعتدوا عليه الخ
الاخذاء في قوله فاعتدوا عليه للمساكلة والافلا يقال له اعتداء والمثلية في قوله
بمثل ما اعتدى عليكم من حيث الجنس لا الأفراد لما يأتي أنه أي الصائل يدفع
بالأخف فالأخف أي ولو كان ماثلا بالقتل م زيادة (قوله من قتل وجه الدلالة)
أنه لما جعل شهيدا دل على أن له القتل والقتال كما أن من قتله أهل الحرب لما كان
شهيدا كان له القتل والقتال زى (قوله دون دينه) أي اذا حل أي الصائل على
الردة أو الزنا وفيه أنه لا دليل في ذلك على الدفع عن حق الغير حل ومعنى الحديث
من قتل لأجل الذب عن دينه أو لأجل الذب عن دمه أي نفسه وكذا يقال
في الباقي قال القرطبي دون في أصله انطرق مكان بمعنى أسفل وتحت وهو قبيض
فوق وقه استعمات في هذا الحديث بمعنى لأجل وهو مجاز وتوسع وقال الطيبي دون
هنا بمعنى قدام كقول الشاعر تزيل القدي من دونها وهي دونه اه شو برى نعم
لوصال استدراك على قوله له دفع صائل (قوله أن يبق روحه بماله) ظاهره ولو كان
ذا روح غير آدمي لانه دون الآدمي وكل من المكروه والمكروه طريق في الضمان
وقراره على المكروه بالكسرو في النفس عليهما ولو لا الكسريق لان قتل النفس
لا يباح بالأكرام بخلاف انلاف المال غير ذي الروح حل وم (قوله أولى وأعم)
وجه الأولوية أن النفس تشمل غير المعصومة ووجه العموم شموله لمقدمات الوطء
والاختصاص اه شعبنا (قوله في بضع) ولوليبة أوله ذرة وسواء قصده مسلم محقون
الدم أم لا كما يؤخذ من م (قوله غير مسلم) قضية هذا الكلام أنه يجب دفع الذي
عن الذي لا المسلم عن الذي فليمرر ولكن وافق م على أنه يجب دفع كل من المسلم
والذي عن الذي ويفارق المسلم حيث لا يجب دفع المسلم عنه لما قد عناه من
حصول الشهادة له دون الذي سم (قوله بل يجوز الاستسلام له) بل يسن لخبر

واختصاص كجلميتة سواء
كانت للدافع أم لغيره لا آية
فمن اعتدى عليك وخبر
البضاري أنصر أخاك ظالما
ووظلوا ما والاصل ظالم فيمنع
من ظله لان ذلك نصره وخبر
الترمذي ومعه من قتل دون
دينه فهو شهيد ومن قتل دون
دنه فهو شهيد ومن قتل دون
أهله فهو شهيد من قتل دون
ماله فهو شهيد نعم لو مال كرها
على انلاف مال غيره لم يعسر
دفعه بل يازم لما لك أن يبق
روحه بماله كما بناول المضمر
طعامه والكل منهما دفع
المكروه وقولي على معصوم
أولى وأعم من قوله على نفس
أو طرف أو بضع أي مال (بل
يجب) أي الدفع (في بضع
وفي) نفس ولو بملاكة قصدها
غير مسلم) فييدزده بقولي
(محقوق الدم) بأن يكذب كافر
أو يهيم أو مسلما غير محقون
الدم كزان محصن فان قصدها
مسلم محقون الدم فلا يجب
دفعه بل يجوز الاستسلام له

وشرط الوجوب في البضع وفي نفس غيره أو لا يخاف (٦٢٢) الدافع على نفسه (فيهدر) أي الصائل

ولو بهيمة فيما حصل فيه بالدفع من قتل وغيره فلا يضمن بقود ولا دية ولا قيمة ولا كفارة لانه ما مور بقتاله وفي ذلك مع ضامه منسافة (لاجرة) ساقطة عليه مثلاً كسرهما أي لا تهدران كان دفعها واجباً ولم تدفع عنه الا بكسرهما اذا قصد لهما ولا اختيار بخلاف البهية نعم ان كانت موضوعة بجعل أو حال يضمن به كان وضعت بروشن أو على معتدل لكنها مايلة هدرت (وليهدر) الصائل (بالاخف) فالاخف (اند) أمكن كهر بفرجاً استغاثت فضرب يده فبسط فبعضي فقطع فقتل) لان ذلك يجوز للضرورة ولا ضرورة في الاقل مع امكان تفصيل المقصود بالاخف نعم لو التحم القتال بين ما واشتد الامر عن الضبط سقط مراعاة الترتيب وفائدة الترتيب المذكور انه متى خالف وعدل الى رتبة مع امكان الا كفاه بما دونها ضمن وجعل رعاية ذلك في غير الفاحشة فلوراه قد أوجب في أجنبية فله أن يبدأ بالقتل

كن خير ابن آدم أي قابيل وهابيل وخبرهما المقتول لكونه استسلم للقاتل ولم يدفع عن نفسه ولذا استسلم عثمان رضي الله عنه وقال لعبيده وكانوا أربعمائة من التي منكم سلاحه فهو حر وجعل جواز الاستسلام اذا لم يمكنه حرب أو استغاثت كما قاله البرماوي وعبد البر ولا يرده عليه استسلام عثمان مع امكان الاستغاثت لانه ما ذهب صحابي وقوله تعالى ولا تلقوا بها بأيديكم الى التهلكة مفروض في غير قتل يؤدي الى شهادة من غير ذل ديني كما هنا شرح م ر بزادة وقوله بيل يس أي الا اذا كان المصول عليه ملكاً توحد في ملكه أو عالمات توحد في زمانه وكان في بقائه مصلحة عامة فيجب الدافع عن نفسه ولا يجوز الاستسلام م ر زى (قوله في البضع) أي بضع الذي يقول م ر يحرم على المرأة أن تستسلم لمن سال عليها أن يزي بها مثلاً وان خافت على نفسها لانه لا يباح بالاكرام (قوله فيما حصل) في سببية متعلقة بهدور والياء في قوله بالدفع سببية أيضاً وقوله من قتل وغيره يبار لها (قوله فلا يضمن) يستثنى من عدم لضمان المضطر اذا قتله صاحب الطعام دفعاً مان عليه القود قاله الزبيلي م ر (قوله ما مور بقتاله) أي مادون به لقول المصنف له دفع سائل (قوله وفي ذلك مع ضامه منسافة) أي مع ان له اختياراً فلا ترة الجسرة فانها وان كان دفعها واجباً مع انها مضمونة لسكن لا اختيار لها تدبر (قوله لاجرة) معطوف على الضمير في هدر بدون فاصل وهو ضعيف كما قال ابن مالك وبلا فصل يرده (قوله لا تهدر) أي ان سكك انت موضوعة بجعل له لا يضمن به أخذ اصحاباً في الاستدراك وقوله اذا قصد لهما ولا اختياراً أي مع عدم تقدير الواضع فلا يقال ان هذا التعليل يأتي في الاستدراك لان فيه تقصيرا (قوله كان وضعت الخ) هو على الالف والشر المرب وقوله بروشن الراد به غير المعتدل بدليل المقابلة كذا قيل والظاهر ان المراد ما هو اعم من المعتدل وغيره ويكون المراد الروشن الخارج لانه حيث يضمن منلفه فكذا ما وضع عليه ويكون قوله أو معتدل مراد منه غير الروشن فحسن حينئذ المقابلة (قوله هدرت) أي ويضمن واضعها ما تلف بها لانه يضمنه بوضهها على ذلك الوجه ولو اختلفا في التقدير وعدمه صدق الغارم لان الاصل براءة الذمة ع ش على م ر (قوله وليدفع الصائل) ومنه أن يدخل دار غيره بغير اذنه ولا طق رضاه شرح م ر (قوله فاستغاثت) قضيته أنه لا يجوز الاستغاثت مع امكان الدفع بالزجر وليس يصح بل هو خير من ما ان لم يترقب على الاستغاثت الحاق ضرره أقوى من الزجر م ر زى (قوله فقطع) ويجوز هنا العذر ويظهر أنه بعد الضرب وقبل قطع العضو م ر (قوله وفائدة الترتيب الخ) فان اختلفا في امكان الضلع بدون ما وقع به

وان اندفع بدونه فانه في كل لحظة مواقع (٦٢٣) لا يسند ذلك بالاناء وعمله ايضا في المعصوم اما غيره كعربي

ويرتد فيه قتله لعدم حرمة اما
اذا لم يمكن الدفع بالاخذف
كان لم يجد الاسكينا في دفع
بها (ولو مضت يده) مثلا
(خلصها غلظت) ان يحجز
عن فكها خالصا (بضربه
فبسلها) أي اليد منه (فان
سقطت اسنانه) والمعضوض
معصوم او عربي (هدرت)
كنفسه وان كان العاض
مطلوبا لان العض لا يجوز
بجسده قال ابن أبي عسرون
الا انه لم يمكن التخلص الا به
فان لم يمكنه التخلص الا بالاناء
عضو كفتي وعينه وبع
بطنه فله ذلك كما علم بمسار
و بما تقرده علم انه لا يجب تقديم
الاناء بالقول وهو كذلك
كان رى عين ناظر) مجموع
من النظر ولو امرأة او مراها
عدا اليه) حالة كونه (مجردا)
عما يستعورته (أوالى حرمة)
وان كانت مسنودة (في داره)
ولو مكثرة أو مستعارة (من
نحو ثوب) مما لا يعد فيه
الرامي مقصرا كسطح ومذارة
(بخفيف كحصاة وليس للناظر
ثم محرم غير مجردة أو طليعة
أو متاع فأعماه

سدى الدافع بينه لعمرافامة اليه على ذلك وليكن الحكم كذلك في مسئلة العض
س ل و ع ش على مر (قوله وان اندفع بدونه) المعتمد وجوب الترتيب في الفاحشة
ولو مضى رى ومروا جرحا وجوب الترتيب في غير المحصن أما هو قيد فيه
بقتل لاهداره والقائل بوجوب الترتيب فيه أجاب بأن قتله للأمام بالرجم (قوله
لا يسند ذلك بالاناء) أي لا يدرك منه من الواقع بالتأني أي لا يحصل منه بذلك
فالسبب والتأني زائدان والضمير واجمع للمواقع على حذف مضاف وهو منع في قولنا
منعه والاناء بوزن قساة التأني والتراخي والظاهر أنه اسم مصدر لتأني (قوله
الاسكينا) أي ويقدم أولا الضرب بظهورها وان لم يندفع فبعضها انتهى (قوله
بضربه) أي الفم كافي مر (قوله فبسلها منه) فقأ عينه وقطع لحينه فعصر خصيته
فبيع بطنه شرح مر فالمراتب حيثئذ سبعة (قوله والمعضوض معصوم) او عربي
أما اذا كان المععضوض غير من ذكر بان كان زانيا معصنا أو تارك صلاة بعد الامر بها
أو قاطع طريق فيضمن لانه لا ينبغي لثل هذا ان يفعل باله اضر ذلك رى (قوله
وبع بطنه) أي شقها اه مختار وبابه قطع اه (قوله وهو كذلك) أي ان علم انه
لا يقيد (قوله كان رى) أي وأورحمته المظنور اليها بخلاف الاجنبي لا يجوز له
رميه فلورماه منه ونسأرحم الرمي على الاجنبي مع أنه من قبيل دفع لمائل وهو
لا يمتنع بالمعول عليه لانه ممن النظر لا يصر في خصوص الرمي ولكن
الشارع أباح له صاحب الحرم وان أمكن منه بهرب المرأة ونحوه ولا بد ان يكون
الرمي حال التفرق فلورماه بعد ان ولي ضمنه شرح مر وعش (قوله ممنوع من النظر)
بأن لا يكون له شهرة في النظر فالنظر لخطبة أو كراهة حيث سباحه النظر لم يجوز
رميه وهكذا لو كان الناظر أحد أموله كما لا يجد بقدنه مر فتكون له يود حيثئذ
أحد عشر (قوله أو مراها) فان قيل المراهق غير مكلف ولا يستوفي منه الحد
فكيف يجوز رميه أجيب بأن الرمي ليس للتكليف بل لدفع مفسدة النظر س ل
(قوله حرمة) أي زوجاته وأماه ومحارمه ويطلق بذلك ولد الأمرد المجمل ولو غير
مضرد شرح مر ومثل ولده هو نفسه لو كان أمرا محسار شدي (قوله وان كانت)
مسنودة غاية للرد (قوله في داره) أي التي يجوز له الاستفاح بها ولو مستعارة وان كان
الناظر الغير شرح مر وهو متعلق بالطرف والخيمة في الخضراء كالبيت في البقيان
رى (قوله وليس للناظر الخ) بأن لا يكون له محرم أصلا أو له محرم مجردة كما يفيد
دخول النفي على الفيد لان نفي النفي اثبات (قوله غير مجردة) أي غير مكشوفة
مابين السرة والركبة اذ هي عورة المحرم (قوله فأعماه) معطوف على رى

أرأى أصاب قرب عينه (فجرحه) (فات) (٦٣٤) فيردم (ولولم يندره) قبل رميه لخبر الصبيحين لو أطلع أحد

(قوله أرأى أصاب قرب عينه) أي مما يخطئ منه إليه فإبأولم يقصد الرمي إلى ذلك
الحل أو لا وبعبارة مرد وقضية كلام المصنف التخيير بين رمي العين وقربها ~~للك~~
المنقول كما قاله الأذري وغيره أنه لا يقصد غير العين حيث أمكنه أصابتها (قوله
ولولم يندره) محله إذا كان لا يفيد الانتذار أما إذا كان يفيد كأن كان يعلم أنه يذهب
لنحو خوف فلا يرميه ويضرب حيث يذو هو مرادهم بدليل ما ذكره في دفع الأمثال
من تعين الاخف فالأخف مرد (قوله كابر) وإعادة توطئة لما بعده (قوله ونخرج
بعين الناظر) ظاهره أنهم ما قيدوا أحدهم أنهم ما قيدوا ونخرج بالناظر غيره فلا
يجوز رميه وبعبارة ع ش على مرد قوله كاذن المستمع وكين الاعى وان جهل الرامي
عماه وكعين البصير في غلظة الليل لأنه لا يطلع على الحوائط بنظره اه (قوله اتفاقا
أو خطأ) أي ولا يجوز رميه ان علم الرامي ذلك ثم يصدق الرامي أنه تعمده وان يتفق
مرد (قوله وبما قبله) وهو قوله اليه وقوله وبعبده وهو قوله أرأى حرمة ع ش
(قول وغير حرمة) ظاهره وان كانت أجنبية مجردة وانظر ما الفرق بينهما وبين
محرم الناظر المجردة إلا أن يخص الغير بغير أجنبية المذكورة أي بأن كانت
الأجنبية مستورة فليحرم (قوله الباب المفتوح) أي لتقصير صاحب الدار ويؤخذ
منه أنه لو كان القاطن للباب هو الناظر ولم تكن ركب الدار من اغلاقه جائز رميه وهو
ظاهر س ل فان تمكن من اغلاقه لم يجز رميه ويضمن ان رمي وبعبارة جبر ويضو
الثقب الباب المفتوح ولو فعل الناظر ان تمكن ركب الدار من اغلاقه اه (قوله
والسكوة الواسعة) والشباك الواسع أي إذا كان في جدار الرامي بخلاف ما إذا كانا
في جدار الناظر ونظر منهما فانه يجوز رميه حيث يشاء لشمول نحو الثقب له لان المراد
بضمه ما لا يعد فيه الرامي مقصرا وهو حيث لا يس مقصرا ولا يعد مقصرا إلا إذا كان
في جداره ولا ينافيه قولهم للمالك فتح طاقات وان أشرفت على ذلك غيره لانه لا يلزم
من جواز القمع جواز النظر منه إلى حرمة جاره مثلا (قوله مالو كان للناظر ثم محرم
غير مجردة) أي فلا يرميه وان نظر لحرمة صاحب الدار أيضا لان نظره إلى محرمه مانع
من الرمي ونظره لحرمة المذكورة مقصرا لرمي فيغلب المانع تدبر (قوله بعيدا
عنها) بحيث لا يخطئ منها اليه ثم لو لم يمكنه قصدها ولا ما قرب منها ولم يندفع جاز رمي
عضو آخر في الوجه الوجهين ولولم يندفع بالتحفيف استعانت عليه فان تقدمت
سن له ان ينشد بالله فان أي دفعه ولو بالسلاح وان قتله شرح مرد (قوله والاعزير
من يليه) اسافرغ من الصيال شرع في ضمان الولا فقال والتعزير الخ أي ومنلف

في بينك ولم تأذن له فخذفته
بجماة نفقات عينه ما كان
عليك من جناح وفي رواية
صحيحها ابن حبان والبيهقي
فلا قود ولا دية والمعنى فيه
المنع من النظر وان كانت
حرمة مستورة كما مر أو
في منقطع لعموم الاخبار
ولانه يريد سترها عن الاعين
وان كانت مستورة ولانه
لا يدري متى تستر وتكشف
فيصير باب الناظر ونخرج بعين
الناظر غيرها كاذن المستمع
وبالعهد التفرقة اتفاقا أو خطأ
وبالمجرد مستور العورة
وبما قبله وبعبده الناظر إلى
غيره وغير حرمة وبداره
السجد والشارع ونحوهما
وبنحو الثقب الباب المفتوح
والسكوة الواسعة والشباك
الواسع العيون وبالحفيف
أي إذا وجد الثقب كحجر
وسهم وبما بعده مالو كان
لناظر ثم محرم غير مجردة أو
حليها أو متاع وقرب عينه
مالو أصاب موضعها بعيدا عنها
فلا يرد في الجميع لتقصيره
في الرمي حيث يشاء وقول اليه
بمجرد ما ع قولي غير مجردة أو
منع من زيادتي وتعزيري

بنصوتيب أعظم من قوله كوة أو ثقب وهما إله أهم من قوله زوجة وانما قيد بغير المجردة لحرمة التعزير
نظره إلى ما بين سرة وركبة محارمة فيسار رميه إذا كانت مجردة (والتعزير رمي يليه) أي التعزير بركبولى لموليه

ووال لمن رفع اليه وزوج لزوجته ومعلم (٦٣٥) لتعلم منه ولو باذن الولي (مضمون) على العاقلة اذا حصل به

هلاك لانه مشروط بسلامة
العاقلة اذا المقصود التأديب
لا الهلاك فاذا حصل الهلاك
تبين انه جاوز الحد المذموم
وظاهر انه لا ضمان على معز
وقيته ولا رقيق غيره باذنه
ولا على من طلب منه التعزير
باعتقانه بما يقتضيه ولا على
مكرر ضرب دابة مكثرة
الضرب المعتاد لانها لا تأديب
الا بالضرب (لا الخد) من
الامام ولو في حروبه فربط
ومرض يربى برؤه فليس
مضمونا لان الحق قتله
(والزائد في حد) من حد
شرب وغيره كالزائد في حد
الشرب على الاربعين
في الحرو على التعزير في غيره
(يضمن بقسطه) بالسند فله
جلد في الشرب ثمانين فانت
لزمه نهف الدية او في القذف
احدى وثمانين لزمه جزو
من اسد وثمانين جزا من
الدية وقهرى بما ذكر اولي
من اقتضاه على حد الشرب
والقذف (ولستقل) بامر
نفسه بان كان حرا غير مبي
ومجنون ولو سفيا (قطع
غدة) منه ولو بناه ازالة
لاثنين بها وهي ما يخرج بين

التعزير لاجل قوله مضمون او المعنى مضمون ما ينشأ عنه (قوله ووال لمن رفع اليه) أى
ولم يعاند امامه ند بان توبه عليه حق وامتنع من أدائه مع القدرة عليه ولا طريق
للتوصل لماله الا عقابه فيعاقب حتى يؤذى او يموت على ما قاله السبكي وأطال فيه
مدرسل (قوله مضمون) أى ضمان شبه العمد سم (قوله ولا رقيق غيره)
نظريه الامام بان الاذن بالضرب ليس هو كالقتل وقال ابن الصباغ عندي انه
ان اذن في تأديبه أو تضمنه اذنه اشترطت السلامة بخلاف ما اذا عين له نوعا
أو قدرا ولو تجاوزه فانه لا تقصير بوجه حيثئذ مدرسل فقوله باذنه أى مع بيان القدر
والنوع والاضمن كما افاده حل ومدرسل (قوله ولا على من طلب الخ) شامل لما اذا
كان المطلوب منه بعض الاتحاد وفي كلام شيخنا كيج تقييد ذلك بالقاضى ح ل
(قوله ولا على مكر الخ) هذا يشبه التعزير (قوله لانها لا تأديب الا بالضرب)
وبهذا فارتقت الصبي فانه تأديب بالكلام (قوله لا الخد) معطوف على الضمير
في قوله مضمون (قوله لان الحق) أى المقدور فلا يرد التعزير لانه غير مقدور (قوله
يضمن بقسطه) بحث البلقين ان محل ذلك ان ضربه الزائد يوقى ألم الاول والاضمن
دينه قطعا مدرسل (قوله لزمه جزء الخ) وهو بعير وتسعا بعير وتسع تسع بعير لاني
تاخذ من المائة احدى وثمانين بقى تسعة عشر خذ منها ثمانية عشر واجعلها
اتسعا تصير مائة واثنين وستين تسعا واقسمها على الواحد والثمانين يخرج كل واحد
تسعا وانسب الواحد القاضل الى الواحد والثمانين تجده تسع تسع لان تسعا
تسعة لاني اذا نسبت الواحد الزائد على الثمانين الى الواحد والثمانين تجده تسع
تسعا فيقصه من الدية وهي المائة بعير تسع تسعا وهو بعير وتسعا بعير وتسع تسع
بعير لان المائة تسعا احدى عشر مائة وتسع تسعا ما ذكر يسمى جزءا مما ذكر
(قوله ولستقل قطع غدة) بحث البلقين وجوبه اذا قال الاطباء ان عدمه يؤذى
الى الهلاك قال الاذرى ويظهر الاكتفاء بواحد أى عدل رواية وابه يكنى علم الولي
قيم باقى أى وعلم صاحب الساعة ان كان فيهما اهلية لذلك جهر (قوله بان كان حرا)
أى أو مكاتباً أو موصى باعتاقه بعد موت الموصى وقبل اعتاقه كما في مدرسل سم
بخلاف المبعوض وان كان بينهما مائة وكان في توبة نفسه لان مالك البعض حقا
في البدن أيضا فلا يستقل هو بذلك (قوله غير مبي ومجنون) لم يقل بكلفا مع انه
أخصر ليشمل السكران اذ هو في حكم المكلف لا المكاف (قوله قطع غدة) هي من
الحمة الى البطيخة زى والحمة بكسر الحاء وتشديد الميم لستكنها مكسورة عند
البصر بين ومفتوحة عند الكوفيين اه ع ش هلى مدرسل ومثلها في جميع ما يأتى

بان لم يكن خطره أو كان الترك أخطر أو الخطر فيه فقط أو تساوى الخطران بخلاف ما إذا كان القلع أخطر وفهم منه بالأولى أنه لا قطع فيما إذا كان الخطر في القلع فقط (ولاب وان) (٦٣٦) حلا قطعها من صغير ويجنون) مع

العضو المتأكل ويحرم والسكرى وقطع العروق للصاحبة ويسن تركه س ل (قوله أخطر) أى أخوف (قوله بان لم يكن خطره) يرجع في ذلك لأهل الخبرة ولو واحدا فيما يظهر سم والمراد به عدل الرواية شرح م ر (قوله أو كان الترك أخطر) أو جهل حال الترك فيما يظهر س ل وقال ع ش لا يقطع حيثئذ (قوله ولا تب) والخق به السيد في قته والام إذا كانت قيمة س ل (قوله ان زاد خطر ترك) ومن باب أولى إذا اختص الخطر به وينبغي الجواز أيضا إذا اتفق الخطر فيهما كما يؤخذ من قوله الآتى ولوليهما علاج لا خطر فيه وانما قيد هنا بقوله ان زاد خطر الترك مع أن للاب القلع ولو اتفق الخطر بالكلية كما سيأتى في قوله وان لم يكن في تركه خطره وذلك لأن كلامه هنا فيما يسوغ للاب فقط وأما ما سيأتى فهو في الاب وغيره من باقى الأولياء سم وحيثئذ في القلع في ثلاث صور ويتبع في ثلاث أيضا (قوله مع عدم الشفقة) أى في الأجنبي أو قلتها في القريب غير الاب (قوله بالتساوى الخطران) وفارق المستقل بأنه يغتفر للإنسان في ما يتعلق بنفسه ما لا يغتفر له في ما يتعلق بغيره س ل (قوله أولى من اقتضاه الخ) لأنه يؤهم أن الوصى ليس له ذلك (قوله فلا ضمان) أى لا بدية ولا كفارة س ل (قوله ولو قبل به ما مانع منه) لو أذن الولي في هذه الحال قلن فعل به ما ذلك الفعل المنوع فلا بد أن يقال ان كان ذلك المأذون عالما بالحال وسبب المنع فعليه الضمان وان كان جاهلا بذلك فالضمان على الولي الا أن يكرهه على الفعل فعليه ما تكفى تغايره من الجلاء مع الامام فليعز ثم ذكرت ذلك للعلامة م ر فوافق عليه سم (قوله ولا قود لشبهة الاصلاح) وللبعضية في الاب والجار ومجمله اذا لم يكن الخطر في القلع فقط ولم يكن في القلع أكثر وفاقا لما وردى والافيهن بالقرء كما في شرح م. وحيثئذ في عمل كلام المتن على ما اذا تساوى الخطران (قوله ولو في حكم) عبارة م ر في حد أو تعزير أو حكم في نفس أو نحوها اه والخطاء في الحكم كأن حكم بالقود في شبه الدم لظنه عدا (قوله كأن ضرب في حد الشرب ثمان) فيضمن المهر نصف الدية والرقيق بثلاثة ارباع القيمة لأن المضمون هو قسط الزائد على المندرع ش (قوله فعلى عاقلة الا الكفارة) ففي ماله على الاصح زى وعبارة س ل قوله فعلى عاقلة أى بالنسبة للقطع والقتل أما بالنسبة للأموال ففي ماله على المرحم وقيل في بيت المال (قوله فان قصر في البعث) أى بان تركه جملة كما قاله الامام زى وس ل (قوله فالضمان بالقود) أى ان كان مكافئته وقوله أو بالمال ان لم يكن مكافئا أو عفى على مال شيئا عزى

خطره (ان زاد خطر ترك) بخلاف غيره م دم فراقه للنفار الدقيق المحتاج اليه انقطع مع عدم الشفقة أو قلتها وبخلاف ما لو تساوى الخطران أو زاد خطر القلع أو كان الخطر فيه فقط (ولوليهما) ولو سلطانا أو وصيا علاج لا خطر فيه) وان لم يكن في تركه خطر كقطع غدة لا خطر في قطعها وفصد وجهه اذ له ولاية ماله وصيانيته عن التضييع فصيانة بدنه أولى وليس لغيره ذلك وتعبيرى بوليهما أولى من اقتضاه على الاب والجد والسلطان (قلاويات) أى الصغير والمجنون (بجائز) من هذا المذكور (فلا ضمان) للسلامة من ذلك حيث ضرر ان (ولو فعل) أى الولي (بما مانع منه) فإياه (قدية مغلظة في ماله) لتعذبه ولا قود وتعبيرى بما ذكر أولى من اقتضاه على السلطان والوصى (وبما وجب بظنا امام) ولو في حكم أو حدة كان ضرب في حد الشرب ثمان فمات (فعلى عاقلة) لافي بيت المال كغبرة من الاس (ولو حدة)

شخصا (بشاهد من ليس أهلا) للشهادة ككافرين أو عبيد أو مرأهين أو امرأتين أو فاسقين فمات (قوله) فتعبرى بذلك أعم من قوله ولو حدة بشاهد من فبنا عبيد أو ذميين أو مرأهين (فان قصر) في البعث عن حاله ما (فالضمان) بالقود أو بالمال (عليه)

لأن العجوم على القتل ممنوع
منه بالإجماع (والا) فالضمان
بالمال (على عاقبته) كأنه خطأ
في غير الجحد (ولار جوع)
لما عليهما لانهما من ضماناتهما
صادقان (الاعلى) بتجاهرين
بفسق (فترجع عليهما لأن
الحكم بشهادتهما يشعز
بتدليس منهما وتفسير
والاستثناء من زيادتي وبه
صرح في الروضة وأما
(ومن عالج) فهو قصد هو
أعم من قوله ومن هم أو قصد
(بأذن) بمن يعتبر أذنه فأدى
إلى التالف (لمضمن) والالم
يفعله أحد (وفعل جلاله)
من قتل أو جلد (بأمرام
كفعله) أي الأمام فالضمان
قودا أو مالا عليه دون الجلاله
لأنه آله ولا بد منه في السياسة
فلو ضمه لم يتول الجلد أحد
(و) لكن (أن علم خطاه
فالضمان على الجلاله لم يكرهه
والا) بأن أكرهه (فعليهما
ويجب ختن مكلف) ومثله
السكران (مطلق) له رجل
يقطع (جميع) قلته (بالضم
وهي ما يغلى خشقه) وامرأة
يقطع جزء من بظرها) بقية
الموعدة واسكان المجهز

(قوله لأن العجوم الخ) أي فبتقصيره بترك البحث في ذلك صار متعمدا لا مخطئا
(قوله فالضمان بالمال على عاقبته) قد يقال هو داخل في قوله وما يجب بخطأ أمام الخ
الآن يعمل الأول على ما إذا كان الخطأ باجتهاده في حكم أو حذا أو تعزير كما قاله
وما هذا في سبب الحكم وهو الشهود (قوله لانهما يزعمان الخ) قد يقال زعمهما
المصدق مع عدم أهليتهما للشهادة لا ينتج عدم الرجوع عليهما على أنه يرد عليه
التجاهر بالفسق فإنه موحود فيهما أنه أن يزداد في التعليل مع عدم قصد التدليس
(قوله بشهادتهما) أي بسببها (قوله لم يضمن) هذا أن لم يخطئ فان أخطأ ضمن
وقعه العاقلة كمن نص عليه الشافعي في الخائن قال ابن المنذر وأما على أن
الطبيب إذا لم يتعمد لم يضمن بأن كان من أهل الخلق في منتهه قال جريو يظهر أنه
الذي اتفق أهل فقه على إحاطته به بحيث يكون خيرا أو ذميا نادرا جدا وأما ابن
الصلاح بأن شرط عدم ضمانه أن يعين له المريض الدواء والالم يتناول أذنه ما يكون
سبب الملائف يعمل على غير الخاذق من ل (قوله وان علم خطأ الخ) يلحق بعمل
الخطأ ما لو أمره بغير معتقده كما مر الخنفي شافعي يقتل مسلم بذي اه شوبرو ومتن
الروض لأن حقه الامتناع حيث شئت انتهى (قوله فعليهما) ما لم يعتد وحوب طاعته
في المعصية والافعل الأمام فقط س ل دزي (قوله ويوجب ختن مكلف) وتعبيره
بالتن أول من تعبير أصله بالتان لأنه المصدر وهو الفعل وأما اختان فوضع القطع
مر دزي ومن له ذكر أن ه لان يحنان فان تعزير الأصل فيهم فقط فان شك
فكان الخنفي س ل و مر قال في الروض وهل يعرف أي العمل بالإجماع أو البول
وجهاه قال في شرحه حزم كالروضة في باب الغسل بالشافعي ورجحه في التحقيق اه
ويسن أطهار ختان الذكور واخفاء ختان انثاء مر (قوله بقطع قلته) الباء
للتصوير قال مر ولو تقلصت حتى انكشفت الحشفة كلها فان أمكن قطع شيء مما
يجب قطعه في الختان منها دون غيرها وجب ولم ينظر والذاك انقلص لأنه قد يزول
فيستر الحشفة والاسقط الوجوب كما لو ولد محتونا اه (قوله وهي ما يغلى خشقه)
و ينبغي أنهما إذا عادت بعد ذلك لا يجب إزالتها المحصول الفرض بما فصل أولا ع ش
على مر (قوله بقطع جزء من بظرها) وتقليله أفضل وقوله بأعلى الفرج أي فوق ثقبه
البول تشبه عرف الديك شرح مر وع ش (قوله ثم أوجينا اليك) روى أن نبينا
صلى الله عليه وسلم ولد محتونا كثلثة عشر نبياً وأن جبريل ختنه حين طهر قلبه وأن
عبد المطلب ختنه يوم سابعه ولم يصح في ذلك شيء كما قاله جمع من الحفاظ ولم ينظروا
لقول الحكم أن الذي تواتر به الرواية أنه ولد محتونا ومن أطال في رد الذم

وهو حجة بأعلى الفرج لقوله تعالى ثم أوجينا اليك .

أن اتبع ملة إبراهيم حقيقا وكان من ملته الخلق في العبيد وغيرهما اختن ولأنه قطع جره لا يقطع ولا يكون إلا
واجبا كقطع اليد والرجل بخلاف الصبي والمجنون ومن لا يطبقه (٦٣٨) لأن الأولين ليسا من أهل الوجوه

ولا تصح الحياء حديث ولادته محتونا لأنه ثبت عندهم ضعفه ويمكن الجمع بأنه
يحتمل أنه كان هناك نوع تقلص في الحشفة فنظير بعض الرواة للصورة فسماء ختنا
وبعضهم للحقيقة فسماء غير ختنا وقد قال بعض المحققين من الحفاظ الأشبه أنه لم
يولدته وناشرح م ر واعتمد المدايني وح ف الأول لأنه لو ولدته دون ختنا للزم
عليه كشف عورته للفتان (قوله أن اتبع ملة إبراهيم) يعني أن الذي لم يوح
اليك فيه شيء وكان في ملة إبراهيم فاتبعه وحينئذ يكون اتباعه فيه يوحى من عند
الله لأنه تابع له فيه بلا وحي (قوله وكان من ملته الخلق) أي وجوبه كافي المذهب
فدل على المدعى وأن دفع ما يقال لم يعلم أن الختن عنده واجب أو مندوب والأمر
بالاتباع يشملهما ومن ثم أتى الشارح بقوله ولأنه قطع جزء لا يظلف الخ لأنه مريح
في الوجوب (قوله أنه اختن) وكان ابن ثمانين سنة وصنع مائة وعشرين والأول
أصح وقد يعمل الأول على حسابه من النبوة والثاني من الولادة واختن بالقسوم
وهو اسم موضع وقيل اسم آل البصار شرح م ر وختن ابنه اسحاق لسبعة أيام
وابنه اسمعيل لسبع عشرة سنة شرح المذهب شو برى (قوله كقطع اليد) أي
في السرقة مثلا (قوله لسابع) أي في سابع كما عبر به في المنهاج ويكره قبل
السابع فإن أخر عنه في الأربعين والأقوى السنة السابعة لأنها وقت أمره بالصلاة
شرح م ر (قوله لما يأتي) لم يأت ما يصلح لأن يصرف الحديث عن ظاهره وبين
أن المراد ما قاله لأن نقل ما قاله عن النص وغيره مما يأتي لا يصلح أن يكون قرينة على
أن المراد من الحديث ما قاله وحينئذ يشكل الاستدلال سم أو مراده عما يأتي قوله
لكن المعتمد الأول الخ (قوله والفرق الخ) وذلك لأن المراد هنا قوة الولد على الختن
فناسب عدم حساب يوم الولادة بخلاف الحقيقة لأن المقصود منها تعجيل الخير
فناسب حساب يوم الولادة زى (قوله ومن ختن بالبناء للمجهول) وقوله من ولي
أي ختنا واقعا من ولي وقوله مطبقا حال ويلزم على بناءه للفاعل عدم العائد ولا
يفنى عنه ولي لأنه خاص ومن عام (قوله مطبقا) فإن ظن الطائفة بقول أهل الخبرة
فإن فلا فاصر ويجب دية شبه العمد كما بحثه الزركشي نعم إن ظن الجواز وعذر
بجهله فلا دية س ل (قوله لم يضمنه ولي) عبارة ع ب لم يضمنه أن كان وليا أو مأذونه
أه فقول الشارح وخرج بالولي غيره وهو الأجنبي الغير المأذون له سم (قوله غيره)
ومنه ما يقع ككبراً ممن يريد ختنا نحو ولده فيختن معه أمنا ما قصد بذلك إصلاح
شأنهم وإرادة الثواب وينبغي أن الصمان على المزين لأنه ألباشر ومن أراد انطلاص
من ذلك فليراجع القاضي قبل الختن وحيث ضمنا فينبغي أن يضمن بدية شبه العمد

والثالث تنصربه وخرج
بالرجل والمرأة الخنثى فلا
يجب ختنه بل لا يجوز على ما في
الروضة والمجموع لأن الجرح
مع الأشكال ممنوع وقول
مطبق من زيادتي وتعبيري
بالكف أولى من تعبيره بالبلوغ
(وسن) تعميلا (لسابع
ثاني) يوم (ولادته) لمن يراد
ختنه لأنه صلى الله عليه وسلم
ختن الحسن والحسين يوم
السابع من ولادتهما رواه
البيهقي وإلحاقكم وقال صحيح
الاستاد والمراد به ما قلنا
يأتي فلم يما ذكرته أن يوم
الولادة لا يحسب من السبعة
وهو ما صححه في الروضة وفي
المهمات أنه المنصوص المقتى
به لكن مع النور في شرح
مسلم حسابه منها وهو وإن
وافق عبارة الأصل وظاهر
الحديث المذكور لكن المعتمد
الأول لما مر أنه المنصوص وقوله
في الروضة والمجموع أن
المستظهر يقله عن الأكثرين
والفرق بينه وبين الحقيقة
ظاهر (ومن ختن) من ولي
وغيره (مطبقا) فثبت (لم يضمنه
ولي) ولو وصيا أو قريبا وإلحاقا
لختن حينئذ بالعلاج ولأنه

ولا قصاص للشبهة ع ش على مر (قوله فيضمن) أي بالدية لأنه لم يمتد اهلا كه
 (قوله فيضمنه من خنته) يحتمل تقييده فيما إذا كان الذي خنته ماذون الولي بما
 إذا علم أنه لا يطبق وإن جهل ذلك واحتمل فلا يبعد أنه لا ضمان عليه بل على الولي
 كافي الجملاد مع الامام وعلى هذا قيل القول قوله في دعواه جهل بذلك لا يبعد أن
 القول قوله عند الاحتمال اه سم (قوله بشرطه) شرط القود المكافاة وشرط
 المسأل أن يكون معصوما والجانبي ملتزم الاحكام (فصل في ما تلتفه الدواب) *
 (قوله من مصب) أي ولو غير مكلف مر والمراد المصاحبة العرفية ليسهل ما للورعي
 البقر في الصحراء فهو في هذه الحالة يعد مصاحبا شيئا من ذلك ما إذا اكره من
 وليه انفسان ليسوق دابته أو بقودها أو رعاها واقتضت المصلحة ايجارها لذلك
 ففرضية ذلك أن الضمان على العبي كارصكابه لمصلحة فان استعمله صاحب الدابة
 في سوقها أو قودها أو رعاها بغير إذن وليه فيبقى أن يكون كالواركبه أجنبي شرح
 مر سم (قوله دابة) أي في الطريق فيخرج ما إذا مضى في مسكنه فدخل فيه
 انفسان فرغسته أو غرضته فلا ضمان أن دخل بغير اذنه أو اعلمه س ل ومثلها الكلب
 العفود شرح مر ثم قال بخلاف الخارج منها عن الدار ولو يجانبها لانه ظاهر
 يمكن الاحتراز عنه أي ولو لم يكن له طريق الاعليه أو كان أعى وخرج به أيضا
 ربطها بموت أو ملكه فلا يضمن به متلفها بالاتفاق ولو أجره دار الايتام عينا فدخل
 دابته فيه وتركه مفتوحا فخرجت وأتلفت مالا لا تتركى لم يضمنه اه (قوله ولو
 مستأجرا) ولو قنا أذن له سيده أم لا وتعلق متلفها برقبته س ل وشرح مر (قوله
 نفسا ومالا) ضمان النفس على عاقلة وضمان المال عليه ذى (قوله كأن أركبها
 أجنبي) وكأن كان مع الدواب راع فيها جتريح وأطم ثم سارت فتفرقت الدواب
 ووقعت في ذرع وأفسده فلا ضمان على الراعي في الاظهر الغلبة كما لو نذ بعيره أو
 انفلت دابته من يده وأفسدت شيئا من ل وهذا خارج بقوله من مصب لخروجها
 عن يده حيث نذ كما قاله خ ط و مر (قوله بغير إذن الولي) قال في ع ب ان أركبها الولي
 المصبي لمصلحة وكان ممن يضبطها ضمن المصبي والاضمن الولي سم (قوله لا يضبطها)
 ليس بقيد الضمان على الأجنبي مطلقا ع ش (قوله فردها) أي بغير إذن من مصبها
 فلأخر قوله بغير إذن من مصبها عن المسئلة إن كان أولى زى فلو كان كل من
 النفس والرد بآذن من مصبها فالضمان عليه (قوله والناخس) أي ولو مضى بميزا
 كان أو غير ميز لان ما كان من خطاب الوضع لا يختلف فيه الحال بين الميز وغيره
 ع ش على مر (قوله والراة) أنظر الى متى يستترضانه ولعله ما دام سيرها منسوباً

فيضمن لتعديه بالهالك أما
 ضمير المصبي في قبضه منه من
 خنته بالقود أو بالمسأل بشرطه
 لتعديه (وهوئنه) أي انخرن
 هي أعسم من قوله وأجرته
 (في مال محتون) لأنه لمصلحة
 فان لم يكن له مال فعلى من
 عليه مؤنته

(فصل) *

فيما تلتفه الدواب (من)
 مصب دابة ولو مستأجرا
 أو مستعيرا أو غاصبا ضمن
 ما أتلفته (نفسا ومالا) لا يلا
 ونهارا سواء كان ساكنها
 أم حركها أم قائدها لانها
 في يده وعليه تعهدا وحفظها
 وأشرت بزيادة (غالباً) الى
 أنه قد لا يضمن كأن
 أركبها أجنبي بغير إذن الولي
 ميبا أركبها ولا يضبطها
 مثلها أو غصبها انسان بغير
 إذن من مصبها أو غلبته
 فاس قبلها انسان فردها
 غالتفت شيئا في انصرافها
 فالضمان على الأجنبي
 والناخس والراة

ولو سقطت ميتة أو راكبها ميتا فناف به شيء لم يضمن وأرجعها (٦٣٠) سائق وقائد استوياك الضمان

لذلك الراذ فليراجع رشيدى (قوله ولو سقطت ميتة) أى بخلاف ما إذا سقطت المرض أو ربح لارضى فعلا بخلاف الميت كما قاله حل وهذا أيضا خارج بقوله غالبا (قوله لم يضمن) بخلاف الطفل إذا سقط على شيء وتلفه فإنه يضمنه لأن له قه لا بخلاف الميت زى وحل (قوله ولو صعبا سائق الخ) الأولى تقديمه على قوله غالبا إلا أن يقال ذكره توطئة لقوله أو راكب الخ لأن هذا يخرج بقوله غالبا أيضا لأن الضمان حيث قد على بعض من صعبا الأعلى كل من صعبا وتضمنه لم لا راكب شامل لما إذا كان الرعام بيد القائد فليجوز وقيد بعضهم ضمان الراكب بكون الزمام بيده وهو الظاهر ولو ركبها إنسان فعلى المتقدم دون الرديف كما أتى به أو لا لأن فعلها منسوب إليه شرح م ر قال ع ش ويؤخذ من هذه الآية أن المتقدم لو يكن له دخل في سيرها كمر يض ومغير اختص الضمان بالرديف اه بصحروقه ولو كان متهما واحدا على القتب فالضمان عليهم اثلاثا كما قاله ط ب وقيل عليه فقط لأن السير منسوب إليه وقوله عليهم اثلاثا على حل وهو واضح أن كانت مقطورة والألف الضمان على الراكب على ظهرها اه (قوله أو راكب متهما) هذا أيضا يخرج بقوله غالبا بالنسبة للقائد والسائق (قوله ضمن الراكب فقط) أى لأن استيلاءه عليها أقوى وإن لم يكن زمامها بيده ولو أعني وكان زمامها بيد غيره حل وخالفه ع ش فى الأعمى قال ع ش على ١٠ ر قلا عن م ر وسم وبذلك يعلم أن الضمان على المرأة التي تتركب الآن مع المسكرى انتهى قال وهذا هو المعتمد وقياس ما نقله ابن يونس أن الضمان فى شيء الأعمى على قائد الدابة أن كان زمامها بيده وهو المعتمد اه (قوله أو ماتلف ببولها الخ) ضعيف والمعتمد ما فى المنهاج اه لا ضمان بالببول والروث مطلقا ولا يار كض إذا كان معناده كما قاله م ر فى شرحه (قوله والروشن) عطف تفسير فقد تقدم فى باب الصلح تقديمه به شريرى (قوله بعدم الضمان) هو المعتمد لسر الركض بقيد المعتاد فلور كضها الركض المعتاد فطارت حصان ابن انسان لم يضمن بخلاف غير المعتاد ركض شديد فى وحل س ل (قوله فمك بناء فسقط الخ) نعم لو كان مستحق الهدم ولم يتلف من الآلة شيء فلا ضمان كان بناء ماء لا فى شارع أو ملك غيره لا أن كان مستويا ثم مال خلافا للباقيين فى الأخيرة شرح م ر (قوله فى زحام) أى إذا لم يعرض الرعام والا كان كغيره عن (قوله وإينهما) ولو اختلف فى التنبيه وعدمه فالظاهر تصديق صاحب الثوب لأنه وجد ما حصل به التلف المقضى للضمان والاصل عدم التنبيه ع ش على م ر (قوله مقبلا بصيرا) قيد الامام والغزالي ويبرهما البصير المقبل بما

أو راكب صعبا معهما أو مع أحد مما ضمن الراكب فقط (أو) ماتلف (ببولها) أو روثها أو كضها ولو معناده (بسطريق) لأن الارتفاق بالطريق مشروءا بسلامة العاقبة كما فى الجناح والروشن وهذا ما جزم به فى الروضة وأصلها فى باب محرمات الاحرام وهو المقول عن نص الام والاصحاب وجزم به فى المجموع وفيه احتمال لا امام بعدم الضمان لأن الطريق لا يتخلل منه والمع منها لا يسيل إليه وعلى هذا الاحتمال جرى الاصل كالروضة وأصلها هنا (كن حمل حطبا) ولو على دابة (فمك بناء فسقط أو تلف به) أى بانحطاب شيء (فى زحام) مطلقا أو (فى غيره) والالف مدبر أو أعمى أو شيء (معهما ولم يئنهما) ولم يكن من غير الحامل جذب فانه يعنونه لتقصيره بخلاف ما لو كان مقبلا بصيرا أو مدبرا أو أعمى ونهيهما فان كان من غير الحامل جذب لم يضمن الحامل لهما غير النصف ومثلها لو كان من غير الحامل جذب فى الزحام وفى معنى

عدم تنبيههما ما لو كانا أصميين وفى معنى الأعمى معصية العين له دون انعموه وتعبيرى بما ذكر أعظم إذا من تعبيرة بما ذكره

(وان كانت وحدها) ولو
بمصره (فأثقلت شيئا) كزراع
ليلأونها (أخمنه ذويد) ان
(فرط) في ربطها أو أرسلها
كان ربطها بطريق ولو
واسعا أو أرسلها ولو نهارا
لمرعى بوسط مزارع فأثقلت
فان لم يفرط كان أرسلها
(لمرعى) لم يتوسطها لم يضمن
وتبصرى بما ذكر أنشطعما
عبر به وقول ذويد أولى من
تعبيره بصاحب الدابة لا يهام
تخصيص ذلك بمالكها ولين
مراد اذا المستعير والمستاجر
والمودع والمترهن وعامل
القراض وانما صلب كالمالك
(لان قصر مالكه) أى الشيء
الذى أثقلت الدابة هذه
وتلك كان عرض الشيء
مالكها أو ومنه في الطريق
فهيما أوحض وترك دفعها
أو كان في محوط له باب وتركه
مفتوحا في هذه فلا ضمان
لتفسير بمالكه واستثنى
من الدواب الطيور وحكام
أرسله مالكه فكسر شيئا
أو التقط جبالا للمادة تحرت
بأرسلها ذكره في الروضة
كأنه صلبها عن ابن الصباغ
(واتلاف) حيوان (عاد)
كثرة عهد اتلافها (مضمين)

اذا ربحه منصرفه أى مخلصه فاعن الطريق تصرف اليه كسطة وقضيته أنه اذا لم
يجده أغنيق وعدم عطفة أى قربة ولا يكلف المود أى غيره ماله يضمنه لانه
في معنى الزمام نية عليه الزر كشي وهو ظاهر شرح م ر قوله وان كانت وحدها
هذا قسم قوله من صاحب الحق وقد أفق ابن عجيل في دابة فطمت أخرى بالضم ان كان
الطلع طبعها وعرفه صاحبها أى وقد أرسلها أو قصر في ربطها والكلام في غير
ما بيده والاضمن مطلقا س ل ومن حل قيد دابة غيره لم يضمن ما أثقلت كالوا بطل
الحزب واخذ المال وكذا الوسقط دابة في هذه فنفر من سقطتها بغير تلف كما صرح به
الاصل شرح الروض (قوله ولو واسعا) نعم ان ربطها في واسع بأمر الامام يضمن
كما وحفر فيه بثرا لمصلحة نفسه فانه القاضي والنجوى س ل ولو نثر شخص دابة
مسيبة عن زرعه فوق قدر الحاجة منه نها أى دخلت في ضحاياه فينبغي اذا نثرها
أن لا يبالغ في إبعادها بل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر الذى يعلم أهل التعود منه
الى زرعه وان أخرجهما من زرعه الى زرع غيره فأنفته منته اذ ليس له أن يبق
ماله بمال غيره فان لم يمكن الا ذلك بان كانت معموفة بمزارع الناس ولم يمكن
إخراجها الا بادخالها مزرعة غيره تركها في زرعه وغرم صاحبها ما أثقلت اه من
شرح الروض (قوله بوسط مزارع) أى ولم تجبر العادة بأرسلها س ل (قوله
لم يتوسطها) أى لم يتوسط المرعى المزارع فالصبر المستر يعود للمرعى والبار ذويد
المسا يعود للمزارع (قوله كان) مر مر الخ أفق القفال أن مثله مالو مر انسان
بمعناه راطب يريد التقدم عليه فرق ثوبه فلا ضمان على سائعه لتقصيره بمروره
عليه قال وكذا لو وضع طيب بطريق واسع فرببه آخر فترقبه ثوبه شرح م ر
قوله أو ومنه في الطريق أى ولو واسعا وان أدن له الامام كما اقتضاء اطلاقهم
شرح م ر ومنه ما جرت به العادة الآن من أحداث مساطب امام الحيوانات
بالشوارع ووضع أصحابها عليها بضائع للبيع كأنه ضربة مثلا فلا ضمان على من
أثقلت دابته شيئا بآيا كل أو غيره لتقصير صاحب البضاعة ع ش على م ر (قوله
الطيور) شملت النحل وقد أفق البلقيني في نحل لانه قتل جلالا آخر بعدم
الضمان لانه لا يمكنه ضبطه س ل (قوله واتلاف حيوان عاد) دخل فيه الطير
والنحل فقولهم لا ضمان بأرسل الطير والنحل محمول على غير ما دى الذى عهد تلافه
سم وقال ق ل على الجلال انه لا ضمان مطلقا كما قاله شيخنا زى وخ ط
وخالفهم ما شيخنا م ر (قوله عاد) أى تجاوز للحد أو للعادة (قوله عهد اتلافها) أى
مرتين أو ثلاث على الخلاف الا فى في تعلم الجارحة في ما يظهر بمر س ل ومثله خ ط

أما إذا لم يهد ذلك منها فلا يضمن في الأصح لأن العادة حفظ الطعام عنها لا وربها ولا يجوز قتل التي عهد ذلك منها إلا حالة تعدد ما فقط حيث تعين قتلها طريقا لدفعها والادعاء كالماتل وشمل ذلك ما لو نرجحت أذيتها عن عادة القطع وتكرر ذلك منها وشمل ذلك ما لو كانت حاملا فتدفع كلو صالت وهي حامل وسئل البلقيني عما حث به العادة من ولادة مرة في محل وثأف ذلك المحل بحيث تدفعه وتود إليه للأيوان فهل يضمن مالك المحل متلفها فأجاب بعدمه حيث لم تكن في يد أحد والضمن صاحب اليداه شرح م وقال البرماوى ويدفع الحيوان ياد خوف فلا خوف وجوباً وإن أدى إلى قتله كالماتل قال بعضهم ولو كان يدفع بالزجر لكنه يعود ويتلف ما دفع عنه مع التغافل عنه وتكرر ذلك منه جاز قتله ولو في غير حال صياله لأنه لا يكتفى شره إلا بالقتل فراجع (قوله لذى اليد) أى من يأويها مادام مؤويها لها أى قاصدا إيوائها بخلاف ما إذا عرض عنها فى ما يظهر حجر مسل وقوله من يأويها أى بحيث لو غابت فتش عليها ع ش على م (قوله أن قصر فى ربطه) هذا إذا جرت العادة بأنه يربط ولا يضمن مطلقا كالمرة والكاب غير المقوراه حل (قوله بخلاف ما إذا لم يكن عاديا) أى أنه ان كان مما لا يعتاد ربطه كالمرة لم يضمن مطلقا والضمن نهارا إلا لئلا يظنهم بالاولى وإن اقتضى ظاهر العبارة خلافه اه عمدة

﴿كتاب الجهاد﴾ (قوله تفصيله) أى الجهاد وقوله من سير النبي أى أحواله كما وقع له صلى الله عليه وسلم في بدر فانه قتل وقدى ومن ضرب الرق على البعض شيئا عزيزى (قوله في غزواته) وهى سبع وعشرون غزوة قاتل في ثمان منها بنفسه بدر واحد والمطلق والخذق وقريظة وخيبر وحنين والطائف جرم في شرح المواهب قال ابن تيمية لا يعلم أنه قاتل في غزوة الا فى أحد ولم يقتل أحد الا فى بن خلف فيها اه فقول حجر قاتل بنفسه الخ فيه نظر الا أن براد أن أصحابه قاتلوا بحضوره فتسبب اليه القتال لحضوره فيه بخلاف غيرها فلم يقع فيه قتال منه ولا منهم (قوله حتى يقولوا لا اله الا الله) فيه أن الكفار يقولونها واجب بأن لا اله الا الله صار على الشهادتين كما قاله زى وغيره (قوله ولو في عهده) أى وبعد الامر به مطلقا لاجل قوله كل عام قل فاندفع ما يقال كيف هذا مع أنه كان مأمورا أولا بقتال من قاتله فقط لا فى كل عام وأيضا كان ممنوعا من القتال فى الأشهر الحرم (قوله لا فرض عين) أى به توطئة لما بعده وللرد مصرحاً على من يقول أنه فرض عين (قوله وقد قال تعالى) عبارة م ر ولقوله تعالى (قوله

لذى اليد لا يؤمر أن يقصر في ربه لأنه لا يثبت أن يربط ويكف شره بخلاف ما إذا لم يكن عاديا وقد يرى بذلك أعسم من قوله ومرة تتلف طيرا أو طعما ما ان عهد ذلك منها ضمن مالكها

﴿كتاب الجهاد﴾

التالى تفصيله من سير النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته والأصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى كتب عليكم القتال وأتاناوا المشركين كافة وأخبار تكبر العصبيين أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله (هو بعد الهجرة) ولو في عهده صلى الله عليه وسلم (والكفار ببلادهم كل عام) ولو مرة (فرض كفاية) لا فرض عين ولا تعمّل المعاش وقد قال تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الآية ذكر فضل المجاهدين على القاعدين ووعد كلا الحسنى والعاصى لا يربطها

لبنه قهوا في الدين) عبارة الجلال فلولا فلان نفر من كل فرقة أى قبيلة منهم طائفة
 ومكث الباقون لينتفخوا أى الماكثون في الدين ولينذروا قومه اذ ارجسوا اليهم
 من الغزو بتعليمهم ما تعلموه من الاحكام لطبهم يحذرون عقاب الله بامتثال امره
 ونهيه اه فاشار الى ان لينتفخوا متعلق بمحذوف وجوه الدلالة من هذه الآية ذكر
 من اتبعه منية قال في الحاشية وسبب نزول هذه الآية ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لما بالغ في الكشف عن عيوب المنافقين وفهمهم في مخلفهم عن غزوة تبوك قال
 المسلمون والله لا تغلف عن رسول الله ولا عن سرية بعثها قبل قدم المدينة وبعث
 السرايا نفر المسلمون جميعا الى الغزو وتركوا النبي صلى الله عليه وسلم وحده منزلت
 هذا الآية فالمعنى ما ينبغي ولا يجوز لاهل المؤمنين ان ينفروا جميعا ويتركوا النبي بل
 يجب ان يتفهموا قسما من طائفة تكون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وطائفة
 تنفر الى الجهاد لان احكام الشريعة كانت تعقد شيئا بعد شيئا والمساكثون مع
 النبي يحفظون ما تعقد فاذا قدم الغزاة علموهم ما تعقد في غيبتهم (قوله كل عام)
 بمعنى انه لا يحل عليه عنه وان كان قد وقع في العام مرتين فذكر كما يعلم من
 السير لان غزوة أحد وبدر الصخري ثم بنى النصير في الثالثة والحديبية وبنى
 المصطلق في السادسة فليس المراد انه يفعله في العام مرة واحدة فقه كما في
 شرح الروض (قوله بان يشن الامام النفور) لانها اذا شنت بما ذكر كان
 فيه اخراج لشوكهم واظهار لقهرهم ليجزهم عن الغفر بشيئا والتفردى
 بحال الخوف التي تلي بلادهم شرح مروي في الصباح شنت البيت وغيره ثمنا
 من باب تقع ملاته (قوله وتقليد الامراء) أى الراهم ذات بان يرتب في كل
 ناحية اميرا كافيا بقلد امور المسلمين من الجهاد وغيره شرح الروض (قوله او بان
 يدخل الامام الخ) ظاهر سقوط الفرض باحد الامرين اما بان شنت النفور اما
 بدخول الامام او نائبه قال مروي والمذهب لصحن شيخنا البرلسي رد ذلك وله فيه
 تضيق اقام فيه البراهين على انه لا بد من اجتماع الامرين وعرض على جميع كثير
 من اهل عصره من مشايخه وغيرهم واقفوا على ذلك ثم ورنى (قوله فمكثوا)
 الجهاد ممنوعا منه لان الذي امر به اول الامر هو التبليغ والاذار والصبر على اذى
 الكفار تا لغالهم روى وعبارة س ل قوله ممنوعا منه أى بقوله لبون في اموالكم
 وانفسكم الآية وقوله ثم ابيح أى في قوله فاذا انسلخ الاشهر الحرم الخ وقوله ثم امر به
 مطلقا أى بقوله واقتلوه حيث تقتلوههم اه وقال مروي ثم امر به أى في السنة الثامنة
 بعد الفتح بقوله انفروا خفا ونفالا وقتلوا المشركين كافة (قوله ثم بعدها امر الخ)

وقال فلولا نفر من كل فرقة
 منهم طائفة لينتفخوا في الدين
 وأما انه فرض في كل عام
 مرة أى أقل فرضه ذلك
 فكاحيا الكعبة واقعة له
 صلى الله عليه وسلم له كل
 عام وتوصل الكفاية بان
 يشن الامام النفور
 بمكافئته لا كما روى احكام
 الحصون والتخندق وتقليد
 الامراء ذلك او بان يدخل
 الامام او نائبه دار الكفر
 بالجيش لقتله ثم يخرج
 بزيادته بعد الهجرة ما قبلها
 فكان الجهاد ممنوعا منه ثم
 بعدها امر بقتال من قاتله ثم
 ابيح الابتداء به

أى بقوله فالتواقي سبيل الله الذين يقاثلونكم (قوله في غير الأشهر الحرم) المراد بها
 المعروفة الآن لنالكهم ابدلوا رجايا بشوال كانوا تهاهدوا على عدم القتال فيها
 كما يصح من كلام البيضاوى حيث قال فسيصروا في الارض أربعة أشهر شوالا
 وهذا القعدة وذو الحجة والحرم ع ش من حذف (قوله مطلقا) أى من غير تهديد بشرط
 ولا زمان شرح الروض فعلم بذلك أن له بعد الهجرة ثلاثة أحوال (قوله من فيه
 كفاية) شمل من لم يكن من أهل فرض الجهاد وهو كذلك فلو قام به رافعون سقط
 المخرج عن أهل الفرض قال في الروضة وسقط فرض الكفاية مع المنع والجنون
 والآنوتة فان تركه الجميع أثم كل من لا عذر له من الاعتذار الآتي بيانه اخط
 س ل (قوله سقط عنه) أى ان كان من أهل الفرض فاندفع قول بعضهم ان قوله سقط
 عنه يقتضى أن فاعله لا بد أن يكون من أهل الفرض وأفهم قوله سقط أن مخاطب به
 الكل وهو الأصح وكتب أيضا قوله اذا فاعله من فيه كفاية أى وان خوطب به على
 جهة فرض اله بكر توجه عليه حجة الاسلام أو الحج في تلك السنة بنذره ونحوه فانه
 يحصل فرض الكفاية اذا لتعين لا ينافيه اه شوبرى ملخصا (قوله وهى البراهين)
 أى التفصيلية وأما البراهين الاجمالية ففرض عين (قوله من المعاد) أى الجثمان
 بضم الجيم والثلاثة نسبة الى الجنة والجسمانى يكسر الجيم وبالسین نسبة الى الجسم
 وكلاهما منسبة غير قياسية اه شوبرى (قوله وبجمل مشكله) يظهر أن المشكل
 الامر الذى يخفى ادراكه له قته والشبهة الامر الباطل الذى يشبهه بالحق ولا يخفى
 أن المراد بالحجج غير حمل المشكلات وقديقدر على الاول من لا يغدر على الثانى
 سم (قوله وما يتعلق بها) كما صول بقه ونحوه صرف ولغة زى (قوله بحيث يصلح
 للقضاء) ويجب أن يكون بين كل قاضيين دون مسافة العدو و بين كل
 متبينين دون مسافة القصر كما فى شرح مروج ش لان الحاجة للقاضى أكثر
 (قوله والافناء) فان قدر على التراجع دون الاستنباط فهو مجتهد القترى وان قدر
 على الاستنباط من قواعد امامه فهو مجتهد المذهب أو على الاستنباط من الكتاب
 والسنة فهو المطلق اه قل على المحلى (قوله على نفسه) أى وعرضه م ر (قوله
 او ماله) وان قل م ر أو على غيره م يحرم مع الخوف على الغير م ر (قوله ولا ينكر
 الخ) عبارة م ر ولا ينكره الا بمصلحته حتى يعلم من فاعله اعتقاد تحريمه له مال
 ارتكابه لاحتمال أنه حينئذ قد لقاتل بجمله أو أنه جاهل بحرمة ما من ارتكب
 ما يرى اباحته بتقليد صحيح فلا يعمل الاذكار عليه اه فان قيل قد صرحوا بان الحنفى
 يجد بشرط التبيذ أى يحده القاضى الشافعى اذا رفع اليه مع ان الانكار بالفعل

في غير الأشهر الحرم ثم
 أمر به مطلقا وشمول التقييد
 يكون الكهادر ببلادهم هذه
 صلى الله عليه وسلم مع قولى
 كل عام من ذ يادروشان
 ففرض الكفاية أنه (اذا
 فاعله من فيه كفاية سقط)
 عنه وعن الباقي وفروضها
 كثيرة (كقيام حج الدين)
 وهى البراهين على اثبات
 الصانع تعالى وما يجب له من
 الصفات ويمتنع عليه منها
 وعلى اثبات النبوات وما
 ورده اشرع من المعاد
 والحساب وغير ذلك (وبجمل
 مشكله) ودفع الشبهة
 (وبعلم الشرع) من تفسير
 وحديث وفقه زائد على
 مالا يمتنع وما يتعلق بها
 (بحيث يصلح للقضاء) والافناء
 للحاجة اليهما (وبأمر معروف
 ونهى عن منكر) أى الامر
 بواجبات الشرع والنهى
 عن محرماته اذ لم يخف على
 نفسه أو ماله أو على غيره
 مفسدة أعظم من مفسدة
 المنكر الواقع ولا ينكر الا
 ما يرى الفاعل تحريمه

أبلغ منه بالقول أجيب بأن أدلة حمل النبيذ وإهية س ل ولان العبرة بعدالرفع
بعقيدة المرفوع اليه فقط شرح م ر (قوله واحياء الكعبة) أي من جمع يحصل بهم
الشعار حل (قوله كل عام) فائدة الحجاج في كل عام سبعون ألفا فان نقصوا كلوا
من الملائكة كذا ذكره بعضهم فراجعه ق ل على الجلال (قوله ودفع ضرره معصوم)
هل المراد بدفع ضرره من ذكر ما يستد الر مق أم الكفاية قولان أصحهما ثانيهما غيب
في الكسوة ما يستمر كل البدن على حسب ما يليق بالحال من شتاء وصيف و يلق
بالطعام والكسوة ما في معناه ما كان جرة طيب وثمن دواء ونادم منقطع كما هو
واضح ولا ينافي ما تقره قولهم لا يلزم المال بذل طعامه لاضطرار لا بد له لعل ذلك على
غير غنى نظمه المواساة شرح م ر (قوله اذالم يتدفع الخ) يؤخذ منه أنه لو شئ قادر
في دفع الضرر لم يصبر له الامتناع وان كان هناك قادر آخر لئلا يؤذى الى انشوا كل
بخلاف المفتي له الامتناع اذا كان ثم غيره ويفرق بأن النفس جبلت على محبة العلم
وأفادته فالتوا كل فيه بعيد جدا بخلاف المال شرح م ر (قوله في حق الاغنياء)
أي من عاك زيادة على كفاية سنة له وللمونة كأي الروضة س ل وحل وشهر
م ر (قوله وردت سلام) أي قد الوب وصيغته استداء السلام عليكم أو سلامي عليكم
ويجزي مع الكرامة عليكم السلام ويجب فيه الرد وكهليكم السلام عليكم سلام
وسلام عليكم أما الوال وعليكم السلام فلا يكون سلاما ولا يجب رده ونديت صيغة
الجمع لاجل الملائكة في الواحد ويكفي الأفراد فيه بخلافه في الجمع والاشارة يرد
أو نحوها من غير لفظ خلاف الأولى والجمع بينها وبين اللفظ أفضل وصيغته ردا
وعليكم السلام أو عليكم السلام لا واحد ويجوز مع ترك الواو فان عكس بأن قال
السلام عليكم جازاته م ر ويحرم أن يبدأ به ذميا فان بان بعد السلام عليه أنه
ذمي قال استرجعت سلامي أو رددت على سلامي تحقيره وإيجاسا أي لاجل أن
يوحشه ويظهر له أنه ليس بينهم لغة وظاهر عبارة ابن القري وجوب ذلك خلافا
لما قاله الرافعي من الاستقبال وان تبعه النووي في الأذكار ويستثنى وجوبا ولو
بقوله ان كان مع مسلم ولا يبدأ بقية أخرى كهذا ك الله أو صلب الله بالخير لا عذر
ويسن لمن دخل محلا ناليا أن يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اه حجر
مع توضيح لكلامه اه زى ولما الوصل الذي على مسلم وجب عليه الرد بان يقول له
وعليكم أو عليكم لخبر العيصين اذ اسلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم وروى
البضاري خبرا اذ اسلم عليكم اليهود فأنما يقول أحدهم السلام عليكم فقولوا وعليكم
وقال الخطابي كان سفيان يروى عليكم محذوف الواو وهو الصواب لأنه اذا حذفها

(واحياء الكعبة بجمع وعبرة
كل عام) فلا يكتفى احياؤها
بأحدها ولا بالأغنياء كلف
والصلاة ونحوها اذ الله صود
الا عظم بناء الكعبة الحج
والعمرة فكان بهما احياؤها
وتعبري بجمع وعمرة وصح
منه بغيره بالزيارة (دفع
ضرره معصوم) من مسلم وغيره
ككسوة عادوا ما لم يأتع
اذا لم يدفع ضررهما فهو
ومية ونذر ووقف وركاة
وبيت مال من سهم المصالح
وهذا في حق الاغنياء
وتعبري بالمعصوم أولى من
تمبيره بالمسلمين (وميم به
المعاش) الذي به قوام الدين
والدنيا كبسيع وشراء وحرثة
(وردت سلام)

مسارقه وله مردودا عليه واذا ذكرها وقع الاشتراك فيه والدخول في ما قاله قال
 الزركشي وفيه نظر اذا المعنى وفهم ندعو عليكم بما دعواكم به علينا على ان اذا
 فسرها السلام بالموت فلا اشكال لاشتراك المطلق فيه اه شرح الروض (قوله من
 مسلم) ولو صيد اميزاوه ومتعلق بسلام وكذا قوله على جماعة وشملت الجماعة جماعة
 النسوة وان كان المسلم رجلا لجواز اختلافه بين فيجب الرد على احدها من بدليل
 الاستثناء لانه لم يستثن الا الانثى الواحدة فيكون المستثنى منه شاملا لهذه الصورة
 وصرح بها مر ايضا والحاصل ان عدم وجوب الرد عند اختلاف الجنس مشروط
 بأربعة أمور كافي شرح الروض كون الانثى وحدها وكونها مشتهاة وكون الرجل
 وحده وانتفاء الحرمة ونحوها كالزوجة فاذا سلم جماعة من الرجال على امرأة
 وجب عليها الرد ان لم تقف قننة كافي شرح م (قوله فيكفي من أحدهم) أي ان
 سمع فان ردوا كلهم ولو مرتبة اثنيون اثواب الغرض كالمسلمين على الجنابة ولو ردت
 امرأة عن رجل أي بدلا عنه بأن كان السلام عليها جزءا أن شرع السلام عليها
 والا فلا ولا يكفي الرد من المميز بخلاف صلاة الجنابة لان القصدهم الدعاء وهو منه
 أقرب الى الاجابة وهذا الامن وهو ليس من أهله شرح م (قوله حرم عليها الرد)
 أي والابتداء مثله وقوله كره له الرد أي والابتداء مثله وهذا معنى قوله لا تأخروا
 مما قدّمته الجمع فكان الاولى تقديمه هنا بالحاصل أنه ان سلم كره له الابتداء وحرم
 عليها الرد وان سلمت حرم عليها الابتداء وكره له الرد فيكره له الابتداء والرد ويحرم ان
 عليها قال جبر والفرق أن ردّها وابتداءها يطعمه فيها أكثر بخلاف ابتداءه ورده
 (قوله ويشترط أن يتعلل الرد بالسلام الخ) الاقيما لو أرسل سلاما مع آخر نعم لا بد
 في وجوب الرد فيه من مبيحة من المرسل أو الرسول بخلاف قوله فلان يسلم عليك
 فلا يجب به رد كافي الشوري بل يشترط لوجوب الرد أن يقول السلام عليك
 من فلان أو يقول المرسل السلام على فلان فلا يكفي سلم على فلان ولا يضر
 في الرد طول الفصل كأن نسي ثم تذكر لانه أمانة اه ع ش مقتضا ويندب أن يقول
 في الجواب عليك وعليه السلام ويكون مستثنى من ضرر طول الفصل شيخنا
 (قوله وابتداءه) أي عند اقباله وانصرافه م (قوله سنة) وفارق الرد بأن
 الايماش والاشافة في ترك الرد أعظم منها في ترك الابتداء لكن ابتداءه أفضل من
 رده كبراء المعسر فانه أفضل من انتظاره ويؤخذ من قوله ابتداءه أنه لو أتى به بعد
 تكلم لم يعتد به نعم يحتمل في تكلمه هو أوجه لا وعذبه أنه لا يفتوت الابتداء به
 فيجب جوابه ولو سلم كل من اثنين على الآخر مع الزم كل الرد أو مرتبا كفي الثاني

من مسلم عاقل (على جماعة)
 من المسلمين المكلفين فيكفي
 من أحدهما بخلافه على
 واحد فانه فرض عين الا ان
 كان المسلم أو المسلم عليه انثى
 مشتهاة ولا آخر رجلا ولا
 محرمة بينهما أو نحوها فلا
 يجب الرد ثم ان سلم هو حرم
 عليه الرد أو سلمت هي كره له
 الرد وظاهر أن الختني مع
 المرأة كالرجل معها ومع
 الرجل كالمرأة معه ولا يجب
 الرد على فاسق ونحوه اذا
 كان في تركه زجر لهما أو
 لغيرهما ويشترط أن تصل
 الرد بالسلام اتصال القبول
 بالايجاب (ابتداءه) أي
 السلام على مسلم ليس
 بفاسق ولا مبتدع (سنة)
 على الكفاية ان كان من
 جماعة والافسنة عين لخبر
 أبي داود بإسناد حسن

ان اولى الناس بالله من بدأهم بالسلام (لا على عوفه نبي حاجه را كل) كذا تم وشبهه ومن بعدهم يتنفعون
بسن السلام عليه لان حاله (٦٣٧) لا يناسبه وتعبير بذات اعم من قوله لا على فانه حاجه وكل

وفي حمام واستثنى من
الاكل ما بعد لا ينزع وقبل
الوضع فيسن السلام عليه
ويؤخذ من تقدمته في الزينة
مع اختلاف الجنس م
الا بدعه معه (ولا بدعه)
لوانه لعدم منه بل يكره
لقاضي الحياحة والنجاس
(وانما يجب اجتهاد) فيها
ذكر (على مسلم ذكره
مستثنى) له (غيره)
وجنون ولو كان او
(خاف سره) فزجه
على مري ويحرم ادم
أهله منتهر لادلي كثر انه
غير مطا لبه كفى العدة
ولا على ثني ونحوه
عن اسر غيبه ووثني
به ريق وان امره سببه كافي
الحج ادم هائنه له لا على
غيره مستفيض كقطع ونعي
وناقه معهم اصابع يده
ومر به عرج يزن وان ركب
او مرض قد غلب مشقته وكعاد
أهبة فسال من سلاح ومؤنة
ومر كروب في سفر فصر من
دلت عر هائنه من نلزمه
مؤنته كفى الحج وكعدور
بما ينفع وجوب الحج الاخوف

سلامه ودافع ان قصده الاشداء عرفه عن الجواب او قصده الاشداء والرد
فكذلك فيجب عليه رد السلام على من سلم اولاً فان سلم عليه جماعة دفعة ومربياً
ولا يظل الفصل بين سلام الاقل والجواب كفاء وعليكم السلام بقصد هم وكذا ان
أما في ما يظهر يسلم راكب على ماش وهو على واقف وقعدوه خير على كبير
وقليل على كثير حالة اشلا في فان عكس لم يكره فلو تلاقى قليل ماش وكثير راكب
تعارضا شرح م رد وقوله سنة أي وارنظن عدم الرد بان كان من عادته أن لا يرد
لانه قد يترك تلك العادة ولا نظار لكونه يوقه في محذور لانه غير يتقن حل (قوله
بالله) أي برجته أو بدخول جنته اه مناوي (قولا ومهمام) يتنصف نعليه م
يشعر بتصوير المسئلة بشخص في داخله لافي مسغره فلا يكره له الرد بل يجب رد
(قوله واستثنى) يعني عن الاستثناء حل الاكل دلي حقيقته أي التلبس بالاكل
أي فلا يندب السلام حال التلبس بالاكل فخرج هذه العوارق (قوله بل يكره
لقاضي الحياحة) ويندب للأكل ومن بالجمام كفاي م رد (قوله في ما ذكر) أي
بعد العجزة الكفار ببلادهم (قوله غير مطا لبه) أي منا (قوله بين) خرج اليسير
الذي لا يمنع العدو وشرح م رد (قوله تعظم مشقته) بأر يحصل له مشقة لا تتحمل عادة
وان قبح التيم شرح م رد (قوله ومؤنة) أي لنفسه وماله وذابا وابا بارانا م شرح
م رد (قوله وكوب في سفره) عبارة شرح م رد وكدمر ككوب ان كن المفسد
ملو بلا أو قصيرا ولا يطبق المشي كفاي في الحج (قوله فاضل ذلك) أي ما ذكر من
السلاح والمؤنة والمركوب فهونت لكل من الثلاثة التفتة لثني في نوا وكه ادم
أهبة الحج صادق بان لم يجد شيئا من الثلاثة أو بان يجد غير فضل من مؤنة من
تكرمه مؤنته (قوله فلا يمنع وجوب الجهاد) أي ان أدم كانت مقاومتهم كجنته
الاذبحي حجر (قوله وحرم سفر الحج) قال حجر دم روي كفي وجرد مسعى السفر وهو
ميل أو نحوه فلا تنبه لذلك فان التساهل يقع فيه كثيرا وفرق بينه وبين ما تقدم
في النفل في السفر على الدابة حيث اعتبر فيه على الرجح ان يكون معه مالي
محل لا يسمع فيه نداء الجمعة بان المجوز لذلك الحياحة وهي تستدعي اشتراط
المسافة المذكورة وهذا الغرض حق ان يروى ولا يتقيد بذلك لمسافة حل وأشار
المعنف بذلك الى أن من أسباب عدم الاستطاعة عدم اذن رب الدين وعدم اذن
الاصل لفرعه فكل من المدين وفرع غير مستفيض عدم اذن من الدائن
والاصل (قوله بلا اذن رب الدين) أو وانظن رضاه م رد أي والمراد اذن من

طريق من كفار أوله وص ١٦٠ يجب مسلمين فلا يمنع وجوب الجهاد ان به ادم على ركوب
الشارف لا يتقيد بالسلام مع ذكر حكم الشئ والمض والاشئ وقد قدمه في اصابع يده من زياتي وحرم سفر موسى
بها (قوله بلا اذن رب الدين حال) مسلما كان أو كافرا به لا يفرض الدين على غيره

فان انما بمن مؤذيه عنه من ماله الحاضر فلا يحرم ونخرج زياد في موسم المعسر وبالحال المزعج وان قصر الاجل لعدم ترجحه المطالبية قبل حاله (و) حرم (جهاد) ولا اذن (٦٣٨) اسمه المسلم وان علا او كان رقيقا

يجوز اذنه اما غيره محكولي المحب ورعليه فلا ياذن لدين المجهور في السفر س ل
وشمل الدين كثيره وقليله كفلس وشمل كلامه ايضا ما لو سافر معه او كان
في مقصده لاحتمال رجوعه كما في ع ش قال س ل وحيث جاهد بالاذن لا يتعرض
لشهادة فلا يستقدم امام الصفوف بل يقف في وسطها وحواشيها ليحفظ الدين بحفظ
نفسه (قوله فلا يحرم) أي اذا ثبتت الوكالة وهلم الدائن بالوكيل جهر سم (قوله
لا سفر تعلم فرض) أي ان كان السفر أمنا وقل خطره والا تكفرف أسقط وجوب
الرجوع احتج لاذنه في ما يظهر من سقوط الفرض عنه بالخوف ولم يبيد بلده من يصلح
لكمال ما يريد ويرجى بخر به زيادة فراغ أو اسناد استاذ شرح م د (قوله تعلم
فرض) ومثله كل واجب عيني ولو كان وقته متسعا لكن يتجه منه ما لم يخرج
بجدة الاسلام قبل خروج فادله أهل بلده أي وقته عادة لو أرادوه لعدم مخاطبته
بالوجوب الى الآن شرح م د (قوله فلا يحرم) وسكت عن حكم السفر المباح
كالجارة وحكمه أنه ان حكان تصيرا فلا يمنع منه بحال فان كان طويلا فان غلب
الخوف فكالمجاهد والاجاز على الصحيح بالاستئذان هذا ما في الروضة والاطلاق
غير ما يقتضي أنه لا فرق بين الطويل والقصير في التفصيل س ل (قوله ويعتبر
رشده في فرض الكفاية) عبارة شرح م د ويشترط لرجوعه لفرض الكفاية أن
يكون رشيدا اه اما غيره فلا يجوز له السفر وينبغي أن يحمله ما لم يكن معه من
يتعهد في السفر والاجاز الخروج وعلى وليه أن ياذن لمن يتعهد حيث لم تكن له
ولاية عليه ع ش عليه (قوله ثم رجوع) وكالرجوع عن الاذن ما لو سلك الأصل
الكافر بعد خروجه ولم ياذن وعلم الفرع الحلال س ل (قوله حرم انصرافه)
لكن لا يقف موقف الشهادة بل في آخر الصفوف يحرس س ل (قوله زحفا حال
من المفعول) أي مجتمعين كائهم لكثرهم يزحفون اه جلال (قوله فلا تولوهم
الادبار) أي لا تجعلوا ادباركم أي ظهوركم والية اليهم (قوله فلا يجيب) بل لا يجوز
(قوله وان دخلوا الخ) هذا موم قوله سابقا والكفار يملأهم شيئا (قوله مثلا)
متعلق بدخلوا لا دخال ما لو سار بينهم وبين البلدة دون مسافة قصر فانه في حكم
دخول البلدة كما في م د ويصح تعلقه أيضا ببلدة لا دخال القرية ويصح تعلقه بقوله لنا
لا دخال بلاد الذميين تأمل ر قوله ذمهم أي استعدادهم لقتال ذي بأن لم يجمعوا
بفترة شرح م د (قوله لا ك الخ) موقيد في قوله أم لم يمكن كما يؤخذ من شرح م د
(قوله علم) أي ظن كل من قصد مخ لا متاع الاستسلام لا كافر وقوله أولم يعلم لانه

لا به فرض كفاية وبر أصله
فرض عيني بخلاف أصله
الكافر فلا يجيب استئذانه
وتعبري بأصله أصم من
تعبري بأوبه (لا سفر تعلم
فرض) ولو كفاية كطلب
درجة الفتوى فلا يحرم
عليه وان لم ياذن أصله
ويعتبر رشده في فرض
الكفاية (فان اذن) أي
أصله أو رب الدين في الجهاد
(ثم رجوع) بعد خروجه
وعلم بالرجوع (وجوب
رجوعه ان لم يضر الصف
والا) بأن حضره (حرم
انصرافه) قوله تعالى اذا
لقيم فئة فاثبتوا ولقوهم
اذا لقيتم الذين كفروا زحفا
فلا تولوهم الادبار ولان
الانصراف يشوش أمر القتال
ويستلزم وجوب الرجوع
أيضا أن لا يخرج يجعل من
السلطان كأنه ان الرقعة
عن المارودي وعزى لنص
الام وان يأمن على نفسه
وبالله ولم تنكسر قلوب
المسلمين والا فلا يجيب
الرجوع فان أمكنه عند
الخوف أن يقيم في قرية

فالطريق الى أن يرجع الجيش فيرجع معهم لزمه (وان) دخ (لوا) أي الكفار (بادءنا) مثلا (تعين) حينئذ
الجهاد على أهلها) سواء أمكن تأهبهم لقتال أم لم يمكن لكن علم كل من قصد أنه ان أخذ قتل أو اذ لم أنه ان
امتنع من الاستسلام قتل

اولاً تأمن المرأة فاحشة ان اخذت (و) على (٦٣٩) (من دن مسامة قصر منها) وان كان في اهلها كفاية

لانه كالحاضر منهم فيجب ذلك على كل من ذكر (حتى على فقير وولد ومدين وورقيق بلا اذن) من الاصل ورب الدين والسيد ولو سكن في الارباب (وعلى من بها) أي بمسافة القصر فيلزمه المضي اليهم عند الحاجة (بنة وكفاية) دفعاً لهم وانقاذاً من الهلكة فيصير فرض عين في حق من قرب وفرض كفاية في حق من بعد (واذا لم يكن) من قصد (تأهب لقتال وجوز اسرا) وتلا (فله اسد سلام) وقاتل بقيد زنه بقول (ان علم انه ان امتنع) منه قتل (وامنت المرأة فاحشة) ان اخذت والاقصير الجهاد كما مر من امنت المرأة ذلك حالاً لا بعد الامر احتمال جواز استسلامها ثم تدفع اذا اريد منها ذلك ذكره في الروضة كما صلاها (ولو اسروا مسلماً) وان لم يدخلوا داراً (لزمه تهوؤن) خلاصه ان ربي) بأن يكونوا قريبين ماسكاً يلزمنا في دخولهم دارنا دفعهم لان حرمة المسلم اعظم من حرمة الدار فان توكلوا في بلادهم ولا يمكن التسارع اليهم تركناه للضرورة

حيث نزل ديني من غير خوف على النفس زى وادارح هذا التقيد من قوله جود جوز اسرا وقتلا لانه مفهومه وقوله اولاً يعلم الخ أي اولاً يعلم أنه اذا اخذ قتل لكن لم يعلم أنه ان امتنع الخ واخذ هذا من قوله بعد ان علم أنه ان امتنع قتل لانه مفهومه وقوله اولاً تأمن الخ أي اولاً يعلم أنه ان امتنع قتل لكن تأمن المرأة فاحشة اذ هو مفهومه فكان الاولى تأخير جميع ذلك عما يأتي وهذه الثلاثة هي المرادة بقوله بعد ولا تعين بعمل الارابعة أيضاً لقوله وجوز اسرا وقتلا لانه قيد في الحكم أيضاً فحاصله ان قوله أم لم يمكن مقيد بأحد مورثاته اخذاً عما يأتي فتأمل (قوله اولاً تأمن المرأة فاحشة) أي لان الفاحشة لا تباح لحرف القتل زى (قوله وفرض كفاية في حق من بعد) ينبغي أنه ليس المراد بكونه فرض كفاية في حق من بعد أنه يجب قيام طائفة منهم مطلقاً بل المراد أنه ان لم يكف غيرهم من اهل الموضع ومن قرب منهم وجب عليهم مساعدتهم بقدر الكفاية والا فلا يجب عليهم شيء سم (قوله واذا لم يمكن تأهب الخ) هذا كالاستثناء من قوله تعين على اهلها الخ وكما قال تعين على اهلها بكل حال الا في هذه الصورة بقبولها الثلاثة فانه لا تعين بل يجوز الاستسلام والتميم المذكور أولاً في قوله سواء أمكن الخ توطئة لهذا الاستثناء (قوله فله استسلام) ينبغي ان يخص هذا بما سبق في الصيال من وجوب دفع المائل اذا كان كافراً لكن قال مر الجمع بين هذا وما سبق في الصيال من أنه يجب دفع المائل الكافر ويمتنع الاستسلام له بأن هذا مجهول على الاستسلام في الصف وذلك في غير الصف والعرق أنه في الصف ينال الشهادة العظمى فيجاز استسلامه ولا كذلك في غير الصف اه عمرة والمراد بالصف ولو حكماً فانهم اذا دخلوا دار الاسلام وجب الدفع بالممكن وان لم يكن صف سم (قوله ان علم) أي ظن أنه اذا امتنع منه قتل لان ترك الاستسلام حينئذ تعجيل للقتل زى وهذا لا ينافي في قوله وجوز اسرا وقتلا لان التعبير المذكور قبل الامتناع والقتال وهو لا ينافي به قد يعلم أنه قد يقتل على فرض أن يقا تل ويمتنع من الاستسلام تأمل (قوله وامن المرأة فاحشة) أي جاء أو ما لا (قوله لا بعد الاسر) أي فلم تأنه بان كانت لا تقصدهم في الحال وانما قطن ذات بعد السبي (قوله احتمال جواز استسلامها الخ) قتل الزر كشى ترجيه وعن البسيط ان الظاهر المنع زى (قوله ثم تدفع الخ) أي ولو قتل لان من أسكره على الرنا لا يعمل له المطاوعة لدفع القتل شرح الروض (قوله لزمنا) أي على سبيل فرض العين شرح مر (قوله تركناه) ويذهب عند العجز عن خلاصه اقتداء بهما في قال لكافراً أطلق هذا الاسير وعلى كذا فاطلقه لزمه ولا رجوع له به على الاسير

﴿قوله﴾ فيما يكره من الغزوة من يكره أو يجهل قتلها (٦٤٠) من الكفار وما يجوز أو يسر فعله

يرمى (كره غزو بلا إذن امام) بنفسه أو نائبه لانه أعرف بما فيه الحاجة نعم ان عطل الغزوة أهبل هو وجنده على الدنيا أو غلب على لظن أنه اذا استؤذن لم يأذن أو كان الذهاب للاستئذان يفوت الله وولم يكره والغزوة لغة الطالب لان الغازي يطلب اعلاء كلمة الله تعالى (وسن له أن يؤمر على سرية) وهي طائفة من الجيش يبلغ أقصاها أربع مائة (بعثها) ان (ياخذ البيعة) عليهم بالثبات على الجهاد وعدم اغترابهم بامرهم بطاعة الامير ويوصيه بهم للاتباع وله لا غيره أكثراء كتنار الجهاد من خمس الخمس بشروطه الآتية لانه لا يقع عنهم شبهوا الدواب راغفر حهل العمل لان المقصود افعال على ما يتفق ولان مصادرة الكفار يحتمل فيها ما لا يتم في معاقبة المسلمين وانما يجوز تغريم الامام أكثر اؤدهم لانه يحتاج الى نظر واجتهاد لا كونه الجهاد من المصالح العامة وبفارق أكثر اؤده في الا ان بان الاجير ميم مسلم وهما أكثر لا يؤتمن

ما لم يأذن له في اعدائه فيرجع عليه وان لم يشترط له الرجوع كما علم من آخر باب الضمار شرح م ر ﴿فصل﴾ في ما يكره من الغزو والخ أي ومائة مع ذلك من قوله وسن أن يؤمر على سرية الخ ومن قوله ويحرم انصراف الى آخر الفصل (قوله كره غزو الخ) أي للمنعوثة وأما المرتزقة فيحرم بغير إذن الامام شرح م ر وزي لانهم مرصودون لمهمات تعرض للاسلام يصرفهم الامام فيما هم بمنزلة الاجراء شرح الروي وسواء في الحرمة عطل الامام الغزوات لا فيقضى ما يأتي من عهدهم كراهة الغزوة بغير اذنه حيث تدب الغزاة المتطوعة به اه ع ش على م ر وهو بعيد بل المرتزقة كغيرهم (قوله ان عطل الغزو الخ) وينبغي الوجوب في هذه اه ط ب سم (قوله لغة الطالب) وشرعا الخروج لقتال الكفار يحل (قوله لار الغازي) أي ومي المقاتل مغازيا لان الخ ع ش فهو علة لحدوف أو تقديره ومي الطالب غزوا لان الغازي الخ (قوله وسن له أن يؤمر) وينبغي وفاقا لطاب الوجوب اذا أدى تركه الى الغزير الظاهر المؤدى الى الضرر الذي يحل بالحرب سم قال م ر في شرحه يسن الشاير لمجمع قصدوا سفرا ولو قصيرا ع ش وتجب طاعة الامير بما يلقى بهام فيه قال ع ش أي بان يؤمر واحد منهم عليهم (قوله طائفة من الجيش) سميت بذلك لانها تسرى بالليل زى فهي فعيلة بمعنى فاعلة يقال أصرى وصرى اذا ذهب ليلا قاله النووي (قوله يبلغ أقصاها) ومبدأ مائة يابا وقال جبرهي من مائة الى خمسمائة فساد منسرا الى ثمانمائة وقوله الى ثمانمائة هذا في اسطلاح لغة قهاه فلا ينافي ما تقدم عن المصباح انه من المائة الى المائتين لان ذلك اسطلاح لغوي اه فساد جيش الاربعة آلاف فساد بحقل وأما الخمس فهو الجيش العظيم وسمي خميسا لان له خمسة رمسيرة وقلبوا اماما وخلفاء وقوله الى خمسمائة العناية في كلام جبر خا رجعة فلا ينافي كلام الشارح (قوله وان ياخذ البيعة) يقع الباء أي الحلف بالله فيعلقهم الامام على أنهم يشيتون على الجهاد وعدم القرار وعلى أنهم يطيعون الامير ع ش (قوله بشروطه الآتية) أي ان ائناهم وقاومنا الفريقين فأطلق الجمع على ما فوق الواحد فقوله المتن ان أساهم الخ راجع لكل من الأكثر أو الاستعانة ويصح أن يراد بالشروط ما يأتي في المتن والشارح لان الشارح ذكر شروطا آخر وهو قوله عند الحاجة فيكون الجميع على حقيقته (قوله لانه لا يقع عنهم) هلا وقع عنهم لانهم مخاطبون بالعروة وأجاب سم بأن الفروع المخاطبين بها غزير الجهاد (قوله لان المقصود الخ) جواب بالسلام وبعبارة م ر للضرورة اذا يحتمل في مصادرة الكفار ما لا يحتمل الخ (قوله اصح تراؤه) أي غير الامام مع أن

الاذان من المصالح العامة (قوله المسلمون) ولومبيا وعبيد ونساء وخنا ومرضى
وتعطيلهم ذلك بأنه يتعين عليهم الجهاد بمقتضى الصف فيه نظر لان فيه تمصورا لان
من لا يلزمه الجهاد لا يحرم عليه الا تعزافا كحسب ما في ح ل (قوله وله استعانة)
اى فى القتال وغيره كسنة الدواب باجرة أو بدونها فهذا من عطف المصالح على
الخاص وهل لنا ان نمكنهم من ركوب الضرورة كما استغفروا الا ذرى (قوله عند الحاجة اليها)
اى الاستعانة قال س ل اى من حيث كثرة العدو لا من حيث المقاومة وعدمها
وعبارة شرح م ر بشرط في جواز الاستعانة احتياجا لهم ولو لم تكن خدمة أو قتال
اقلنا ولا ينافى هذا الشرط مقاومة القرى فيقال المصنف لان المراد بشرط
المقاومة للقرى قبل المستعان بهم حتى لا تظهر كثرة العدو بهم لو اقلبوا معهم واجاب
الباقين بأن العدو اذا سكن ما تبين ونحن ما نرى خسونا فيساقط بالنسبة
لاستواء العدد من اى عدد المسلمين والكفار فاذا استعنا بمسكين فقد استوى
العددان ولو انحصار الخمسون اليهم لممكننا مقاومتهم لعدم زيادتهم على الضعف
(قوله بأن يقرأ الخ) ليس بقيد وعبارة شرح م ر ولا يشترط ان يخالفوا معتقد
العدوك كاليهود مع النصرى كما قال الباقين ان كلام الشافعى يدل على عدم اعتباره
(قوله وروىنا القرى) كأن كان المسلمون مائة وخمسين والكفار مائتين فاذا
استعان المسلمون بخمسين من الكفار جاز لان الخمسين لو انضموا الى الكفار
فالهم المسلمون لعدم زيادتهم على الضعف وجهه ان يدفع ما يقال كيف يتجمع
الحاجة مع المقاومة ح ل اى لانهم اذا اقلوا حتى احتاجوا الى احدى الفريقين
وهى الخمسون فكيف يقدرون على مقاومتهم بالوانضمت وماصل الدفع ان احتياجا
الى الخمسين لاجل استواء العدد لا لاجل المقاومة واجيب ايضا بان الشارح
يعتبر الحاجة من غير ذكر القوة والحاجة قد تكون للخدمة فلا يتنافى الشرطان كما
ذكره العراقي زى (قوله ويقال) اى وجوبا ع ش (قوله لم يجمع اليه الخ)
المعتمدين لا بد من اذنه زى لان رقابهم مملوكة وليس الكفا غرض في ابقائهم اوله
الانتفاع بها بنحو الثواب بعنتها وفي الاستعانة بها في هذا الامر الخطر ضرر
للفها سم (قوله وفي معنى العبيد الخ) في هذا المصنف غاية اللطف والحسن حيث
جعل المدين والولد مع التبريم والوالد في معنى العبد مع سده وجعل الزوجة مع زوجها
في معنى المراهق مع وليه (قوله والولد) اى البالغ ثلاثين كرمع قوله ومراهقين (قوله
باذن مالك امرهن) وهم الازواج كافي شرح م ر وقال ع ش وهو الزوج والولى

وخرج بالكفار المسلمون
فلا يجوز ان يقاتلوا في الجهاد
كما في الآية وتعبير بكفار
اولى من تعبیر بدعي (وله
(استعانة بهم) على كفا وعنده
الحاجة اليها (ان امناهم)
بان في القوام معتقد العدو ومحسن
راهم فينا (وقاونا القرى) في
ويجعل بالاستعانة بهم ما يراه
مصلحة من افرادهم بجانب
الجيش أو اختلاطهم به بأن
يفرقهم بيننا (وله استعانة
(بعيد ومراهقين اقوياء
باذن مالك امرهن) من السادة
والاولياء نعم ان كان العبد
موصى بنفسه لم يمت المال
فومكاتبين كتابة محبة لم يمت
الى اذن السادة في معنى
العبد المدين باذن امرهم
والولد باذن الأصل وفي معنى
المراهقين النساء الاقوياء
باذن مالك امرهن

(وليس كل من الامام وغيره) (بذل اهبة) من سلاح وغيره من ماله أو من بيت المال في حق الامام عليه السلام من جهز غازيا فقد غزى وذكر الامن والمقاومة في الاكراه ومالك الامري المراهقين وغير الامام في بذل الاهبة من زياد في (وكره) لثاني (قتل قريب) له من الكفار لما فيه من قطع الرحم (٦٤٤) (و) قتل (قريب محرم) أشد كراهة من قتل غيره

(قول من الامام وغيره) قال في شرح الروض ومعه في الفيران كان مسلما اما الكافر فلا يجوز له بذل بل يرجع فيه الى رأى الامام لاحتياجه الى الاجتهاد لان الكافر قد يخون سم على جرح ش على م د وانظر معنى خيانتته مع انه غير مقاتل وقد يشترط ان يأمر المذبذول له بالتخذيلا أو الفرار ويصور ايضا اذا كان البذل لكافر (قوله بذل اهبة) فم ان بذل ليكون الغزو الباذل لم يجوز من ل وقوله لم يجوز أى الشرط (قوله فقد غزا) أى كتب له مثل ثواب غاشرح م د (قوله الا ان يسب الله) أو يبه أو الاسلام أو المسلمين اخذ بما يأتى شرح جرحه والمراد ما هو يسبون على قياس قتل الصبيان اذا قاتلوا كما قاله البرماوى وان توقف فيه سم وقوله أو يبه وان اختلف في نبوته كقلمان الحكيم ومريم بنت عمران ع ش على م د (قوله بأن يذكره) أى الاحد (قوله فلا يذكره قتله) بل يكون مباحا ع ش أى قتل قريبه له مباح وان كان قتله واجبا على غيره قريبه (قوله اعم من قوله الخ) أى لان السماع ليس بشرط (قوله وجاز قتل صبي) الظاهر انه جواز بعد امتناع فيصدق بالوجوب لان قتله حين قتله واجب وكذا يقال في قوله وجاز قتل غيرهم (قوله قاتلوا) أى ما داموا يقاتلون فان تركوا القتال تركوا كافي س ل (قوله وعلى هذا) أى عدم قتله (قوله وكالقتال السب) أى من المرأة والخفى دون الصبي والمجنون كما يدل عليه كلامه في شرح الروض حل فالمراد سب من يعتبر سبه وقوله للاسلام أو لله أو رسوله بالاولى (قوله ولو رابعا للرد) والراغب هو العابد من النصارى م د (قوله فلا يجوز قتله) أى حيث اقتضوا على مجرد تبليغ الخبر فان حصل منهم خمسين أو خيائة أو سب المسلمين جاز قتله ع ش على م د (قوله وتبينهم) أى ولو في حرم مكة كما يقتضيه منعيه (قوله وان كان فيهم مسلم) وان علم قتله بذلك لكن يجب توقيه ما أمكر ويكره ذلك حيث لم يضطر اليه فخر زامن ايداه الله لم ومثله في ذلك الذى ولا ضمان في قتله لان الغرض انه لم يعلم عينه س ل وهو أى قتله وان كان الخ تعميم في كل من المسائل الثلاثة أى قتله وجاز حصار الخ كما صرح به م د في شرحه ولا فرق بين أن تدعو الى الحصار والقتل بما يميم التبييت ضرورة أولا كما صرح به م د ايضا وهذا التمهيم مع قوله وان كان فيهم مسلم أو ذرارهم لا يخالف قوله الا فى ان دعت اليه ضرورة لان ما هنا مفروض فيما اذا لم يترسوا بالمسلم ولا بالذارى فلم ينفق أصابته ولا أصابتهم وما سبيا في مفروض فيما اذا ترسوا بهم أو به فأصابتهم مظنة فاشترط ان يكون هناك ضرورة ذتل

لان المحرم اعظم من غيره (الا ان يسب الله) تعالى (أو يبه) صلى الله عليه وسلم بأن يذكره بسوء فلا يذكره قتله تقديم لخلق الله تعالى وحق نبه وتبصر بذلك اعم من قوله الا ان يسب الله أو رسوله (وجاز قتل صبي ومجنون ومن به رق وأنتى وخنتى قاتلوا) فان لم قاتلوا حرم قتلهم لثنى في خبر الصبي عن قتل انساء والصبيان والمحاق المجنون ومن به رق والخنتى هما وعلى هذا جعل اطلاق الاصل حومة قتلهم وكالقتال السب لا سلام والمسلمين وذكر من به رق من زيادى (و) جاز قتل (غيرهم) ولو رابعا وأجيرا وشيئا أو عي وزنا وان لم يمكن فيهم قتال ولا رأى لمعوم قوله تعالى اقاتلوا المشركين (لا الرسل) فلا يجوز قتلهم بجران السنة بذلك وهذا من زيادى (و) جاز (حصار كفار) في بلاد وقلاع وغيرهما وقتلهم بما يميم لا يحرم مكة) كارسال ما عليهم رزيم بنار ومضيق (وتبينهم ع غفلة) أى الاغارة عليهم

لبلا (وان كان فيهم مسلم) أو ذرارهم قال تعالى رغبوهم واحصروهم وما صر على الله عليه وسلم أهل (قوله) الدافع نروا الشيطان

واضرب عليهم الخنثى رواه البيهقي وقيس به ما في معناه مما يسم الاهل الكذب ونخرج زياد في لا يحرم مكة ما لو كانوا به فلا يجوز حصارهم ولا قتلهم بايمهم (و) جاز (وي) كفار (متترسين) في قتال (بذرايمهم) تشديد الياء وتخفيفها اي نسايتهم وصياتهم ومجانيتهم وكذا اجنابناهم (٦٤٣) وعبيدهم (او بايدي محترم) كسلم وذمي (ان دعيت اليه في ماضورة

بان كانوا بحيث لو تركوا غلبونا كما يجوز نصب الخنثى على اقله وان كان يمينهم ولئلا يقتلوا ذلك ذريعة الى تعطيل الجهاد او حيلة على استيفاء القلاع لهم وفي ذات فساد عظيم ولان فساد الاعراض اكثر من مفسدة الاقدام ولا بعد احتمال قتل طائفة للدفع عن بيضة الاسلام ومراعاة السكيات وتقصد قتل المشركين وتنو في المحترمين بحسب الامكان فان لم تدع اليه في ماضورة لم يجز ريمهم لانه يؤدى الى قتالهم بلا ضرورة وقد غيبتهم عن قتلهم ورجع في الرخصة في الاولى جواز ريمهم وعليه يفرق بينها وبين الثانية بان الاذمي المحترم يحقون الدم لحرمته ادين والعهود لم يجز ريمهم بلا ضرورة والذاري محققوا الحق الغاصين فجاز ريمهم بلا ضرورة وتعبيري بما ذكر اعم من تعبيره بالنساء والصبيان والمسلمين (وحرم انصراف من لزمه جهاد عن صف ان فاوناهم) وان زادوا على مثلنا كانه اقرباء عن مائتين

(قوله ونصب عليهم الخنثى) اي ورماهم به جروبه يتم الدليل على المذمى (قوله فلا يجوز حصارهم الخ) مالم يضر ذلك سلا والابا شرح مر (قوله وكذا اجنابناهم) يفيد ان الخنثى اي البالغين ليسوا من الذراري اي كالعبيد ويوافقه قوله الاتي ترق ذراري كفار وغنابناهم وعبيدهم ح ل (قوله او بايدي محترم) ويضمن بالدية والكفارة ان علم وامكن توقيه شرح مر (قوله ان دعيت الخ) قيد بالنسبة لاذمي فقط وليس بقيد بالنسبة للذراري على المعتقد كما سياتي (قوله عن بيضة الاسلام) اي جماعة وسما بذلت لان عقيدتهم بيضاء وقوله ومراعاة السكيات عطف تفسير شيئا عزيزي ومراده بالسكيات الدين ومراعاته حفظه واطلق على الدين كليات لانه يتعلق بجميع المسلمين كما قاله ع ش (قوله ودية صد) اي وجوبها ع ش (قوله في الاولى) وهي قوله بذرايمهم والثانية قوله او بايدي محترم (قوله جواز ريمهم) اي مع الكراهة شرح م (قوله لحرمه الدين) اي في السلم وقوله والعهد اي في الذمي (قوله وحرم انصراف الخ) اي بعد ملاقاته وان غلب على ظنه قتله لو ثبت فيجوز لاهل بلدة تصدهم الكفار لتصين منهم لان الاثم منوط بمن فر بعد لقاءهم كافي شرح م ر والمعنى في وجوب الثبات مع المقاومة ان المسلم على احدي الحسينين اما ان يقتل فيدخل الجنة او يسلم فيغوزب الاجر والغنيمة والكافر يقتل على الفوز بالديار وم ر ولو ذهب سلاحه وامكنه الرمي بالمجاعة لم يجز له الانصراف وكذا من مات فرسه وامكنه القتال راجلا وجزم بعضهم بانه اذا غلب ظن الهلاك بالثبات من غير نكابة لهم وجب الفرار س ل (قوله من لزمه جهاد) اي دائما فلا يرد ما لو دخلوا بلدة لنا حيث شئنا على من ياولو عبدا او امرأة ح ل اي مع جواز الانصراف ان حصلت الكفاية بغيرهما (قوله عن مائتين) اي فيجوز انصرافهم عن مائتين الخ فهو متعلق بمحذوف وكذا يقال في ما ياتي (قوله واحد) مثل الواحد الاثنان والثلاثة لا اكثر على المعتقد ل على الجلال قال م ر انما راعي العدد عند تقارب الاوصاف ومن ثم لم يختص الخلاف بزيادة الواحد وقصه ولا براكب وما شربل الضابط كما قاله الزركشي كالبلقيني ان يكون في المسلمين من القوة ما يظلب على الظن انه م يقاومون الزائد على تسليمهم ويرحون الظفر بهم اومن الضعف ما لا يقاومونهم اه بحروقه (قوله والاية الخ) الظاهر انه علة لما قبله وان الاية دليل على ما قبل الغاية وهي قوله ولو زادوا على مثلنا ودليل الغاية قوله مع النظر

وواحد ضعفا لاية فان تكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين مع النظر لا معنى

والأية خبر عن الأمل أي لتصر ما نقلنا من دين وعليه يحصل قوله تعالى إذا القيم فثبتوا وخرج زياد في من لم يهاد من لم يلزمه كبريت وامرأة وبالصنف ما لولي مسلم مشترك فانه يجوز انصرافه عنها وان طلبها ولم يطلبها ولم يطلبها ما اذالم تقاومهم وان لم يزدوا على مثلنا فيعوز الانصراف كما أنه منعنا من ما تبين الا واحدا أو ما تعبير بالمقاومة وعدمها أولى من تعبيره بزيادة ثم على مثلنا وعددها (الامتنع من القتال) (٦٤٤) كمن ينصرف ليكن في موضع ربه

أو ينصرف من مضيق ليقبض
العدو والى متسع سهل
للقاتل (أو متغير إلى فئة
يستعبد لها ولو بعيدة) قليلة
أو كثيرة فيعوز انصرافه
لقوله تعالى الا متصرفا إلى آخره
(وشارك) أي المتصرف والمضيق
ما لم يبعد الجليش فيما غنم
بعد مفارقتها كما يشاركه
فيما غنمه قبلها بما مع بقاء
نصرتهم أو نجدتهم فلهما
كسرية قريبة تشارك الجيش
فيما غنمه بخلافهما إذا بعدا
لغوات النصر ومنهم من أطلق
أن المتصرف يشارك وحمل
على من لم يبعد ولم يغت
والجاسوس إذا بعثه الامام
لينظر عدد المشركين وينقل
أخبارهم يشارك الجيش فيما
غنم في غيبته لانه كان في
مصلحتنا وانما يرب نفسه أكثر من
الاثبات في الصنف وذكر
مشاركة المتصرف فيما ذكر
من زياد في واطلاق الصنف
عدم المشاركة بحول على
من بعد أو غاب (ويجوز بلا كره

للعق وهو المقاومة المأخوذة من قوله صابرة) قوله بمعنى الامر) والالزم المطلق في خبره
تعالى م ر (قوله وعليها) أي على هذه الآية أي على ما دللت عليه من وجوب صبر
مائة لما تبين اللازم منه وجوب صبر واحد لما تبين فقوله فثبتوا أي ان كانوا مثلكم
(قوله فانه يجوز انصرافه عنها) لان فرض الثبات انما هو في الجماعة وقضية ذلك انه
لولي مسلم ان اربعة جازلها انفراد لانها غير جماعة ويحتمل ان يراد بالجماعة ما مر
في صلاتها فدخل في ذلك المسلمان شرح م ر وقوله جازلها هو المتمد (قوله
الامتنع من القتال) أي مستقبلا عن محله لئلا يمكن لرفع منه أو اصرب شرح م ر وقوله
ليكن أي يغتنى وبابه دخل قال في المختار يقال المتصرف عنه وتصرف عدل ومال وبه
أيضا المصارعة انزل وانما زال القوم تركوا مركزهم إلى آخره (قوله ويجمع) بابه
دخل أيضا اه مختار (قوله أو حصينا) أي ذاهبا إلى فئة ولا يلزمه العود ليقاتل
مع الفئة لان عزمه على العود لذلك يخص له الانصراف فلا يجز عليه بعد والجهاد
لا يجب قضاؤه شرح الروض أي فيلزمه العزم على القتال ولا يلزمه ان يعود اليه بعد
ذلك وليس لنا عبادة يجب العزم عليها ولا يجب فعلها الا هذه اه ع ب والكلام
فحين تحرف أو تميز بقصد ذلك ثم طرأ له عدم العود أو ما جعله وسيلة لذلك فشد الاثم
اذا تمكن بخادعة الله في المزاماة م ر (قوله إلى فئة) أي من المسلمين شرح م ر
(قوله يستعبد) أي يستقصر بها على العدو (قوله ولو بعيدة) والاوجه ضبط البعيدة
بان تكون في حد القرب المشار في التيم أخذ من ضبط القربة بعد الفوت ولو حصل
بتصيرة كمر قلوب الجيش امتنع ولا يشترط محله أن يستعصر بجراجه وجهه إلى الاستعداد
وان ذهب جمع إلى اشتراطه واعتسده ابن الرفعة شرح م ر (قوله ما لم يبعد) المراد
بالبعد أن يكون بحيث لا يدركهما الفوت عند الاستغاثة والقرب ان يكونا بحيث
يدركهما الفوت كما يؤخذ من زى ويصدق بينهما في قصد التصرف أو النصير وان لم
يعد الا بعد انقضاء القتال شرح م ر (قوله مفارقتها) مصدر مضاف لمفعوله (قوله
عدم المشاركة أي مشاركة المتصرف) (قوله بلا كره وندب) أي فهو جواز مستوى
الطرفين ويمتنع على مدين وفرع ما ذون له في الجهاد من غير قصر ببالاذن
في المبارزة وقن لم ياذن له في خصوصها م ر وفي سم الكراهة ومثله زى

ونذب لقوى) بان عرف قوته من نفسه (أذن له امام) ولو يبايه (مبارزة) لكاد لم يظلم الا قراره على الله (قوله
عليه وسلم عليها وهو طاهر) وان تبين من المصنفين للقتال من البر وزوه والظهور

(فان مالها كافر سنت له) أي انتهى المأذون له للامر بها في خبر أبي داود ولان في تركها حيث شذاضا لناوة وربة لهم
(والا) بأن لم يطلب أو طلبها وكان المبارز منا ضعيفا فهم ما وان أذن له الامام أو كان قويا فيها ولم يأذن له الامام (كرهت)
أما في الأولين فلان الضعيف قد يحصل لنابه (٦٤٠) ضعف وأما في الآخرين فلان الامام نظري تعيين الإبطال وذكر

الكرهية من زيادتي (وجاز)
لنا (اللاف لغير حيوان من
المواهم) كبناء وشجر
وان ظن حصوله ناهية
لهم أقوله تعالى ولا يطؤون موطئا
يغيظ الكفار الآية ولقوله
يجزون بيوتهم بأيديهم
وأيد المزمعين وتطير الله بهم
أنه صلى الله عليه وسلم قطع
نخل بني النضير وحرق عليهم
بيوتهم فأنزل الله عليه
ما قطعتم من لينة الآية (فان
ظن حصوله لنا كره) (اللاف
هو أولى من تعبيرة من نذب
تركه حفظنا الحق العائين
ولا يجرم لنا (وحرم) (اللاف
(حيوان محترم) لحرمة ولان
عن ذبح الحيوان له برما كراهة
(الاحاجة) تكهيل فقاتلون
عليها فيصور انلافها الدفء أو
انظرهم كما يجوز قتل الذراري
هنا لانه ترس بوم بل أولى
وكشي غنما وخنا رجوعه
اليهم وضرره لنا فيصور انلافه
دفع الضرر أما غير المحترم
كالخيزر فيصور بل يسر انلافه

(قوله فان طلب الخ) والحاصل ان الكافر اما ان يطلب أولا واسلم اما قولى أولا والامام
اما ان يأذن أولا فالصور ثمانية حاصلة من ضرب اثنين في أربعة تباع في صورة وتندب
في صورة ويكره في ستة كما يعلم من كلامه (قوله وان أذن له الامام) أي أذن له الامام
أولا وقوله أو كان الخ ذبه صور ان نعت الاست صور (قوله وان ظن الخ) أي فيصور
مع الكراهة أخذ من قوله الا في فان ظن الخ (قوله مغايظة لهم) هذا الليل مع
الآية يفيد نذب الانلاف لا اباحتها والآية دليل للمل مع علته (قوله ولا يطؤون
موطئا) أي ولا يفتعلون فغسلا (قوله من لينة) أي نخلة ع ش (قوله
فان ظن حصوله لنا كره) هذا اذا دخلنا بلادهم ولم يمكننا الاقامة بها فان قضاها
قهر أو صلحنا على انهاءنا أولهم حرم ذلك اه زى (قوله أولى من تعبيرة الخ)
لان كلام الامام يقتضي ان الانلاف خلاف الاولى (قوله لنا كره) وهو قوله
مغايظة لهم (قوله لغير ما كراه) مصدر ميمي بمعنى الاكل ع ش (قوله وخفنا
رجوعه اليهم وضرره) أما ادخفنا رجوعه فقط فلا يجوز انلافه بل يذبح للاكل
(قوله مطلقا) أي سواء حصل منه ضرر أو لا ع ش اه
فصل في حكم الاسر وما يؤخذ من أهل الحرب) أي وما يذ كرمه
من قوله ولا فاعين تبسط وقوله في حكم الاسراء أي في حكم ما يثبت للاسير بعد
الاسرع ع ش أو المراد بالاسراء قلوبا في ما يفعل بالاسراء لكان أولى برماوى
(قوله وترق ذراري كفار) ولو كانت النساء حاملات بمسلم شرح مر (قوله وخنا ناهم)
أي البالقون وأما الصغار فداخلون في الذراري (قوله ولو لمسلمين) بأن أسلموا في أيديهم
ع ش وهذه غاية في العبيد (قوله بأسر) ومغايظة ما يأت به الصيد كضبطه باليد
أو الجأهم بيت واغلاق الباب عليهم بالضبة وكذا برقون بإبطال المسعة أي القوة
شينا عزى (قوله بالقهر) مع قصد الدالة أي لان الدار دار اباحة وكتب
أيما قوله بالقهر أي وان كان القاهر عبدا المقهور فرفع الرق عن القاهر أو سكان
القاهر بعض المقهور فيمتنع عليه بيعه لعنته عليه كذا في الروض وغيره زاد في ع ب
ويجبه انه لا يملك لمقارنة سبب العنق له أي للمتنق بخلاف الشراء اه سم (قوله
والمراد) هذا علم من قوله أولا أي يصيرون الخ فلو عبر بالفاء كان أولى وقد يقال

مطلقا (فصل) في حكم الاسر وما يؤخذ ١٦٣ من أهل الحرب (برق ذراري كفار) وخنا ناهم (وعبيدهم)
ولو مسلمين (بأسر) كما يرق حربى مقهور للحربى بالقهر أى يصيرون بالاسراء قاله ساوي يكونون كسائر أموال الغنيمة الخمس
لا هله والباقي للغنائم لانه صلى الله عليه وسلم كان يقسم السبي كما يقسم المال والمراد برق العبيد استمراره لا ينجده

آثاره والتنبية على أنه لا يلزم من ميرورهم إرفاء لنادوام الرق بل قيل من أنه يزول عنهم الرق الذي كان بهم ويختلفه رق آخر لنا اه ع ش (قوله في ما ذكر) أي في استمرار الرق (قوله البعضون) كذا أطلقوه ويحمله كما هو واضح بالنسبة لبعضه القن اما بعضه الحر فيجبه فيه التخيير بين الرق والغداء والمن م ر ع ش (قوله زوجة المسلم والذي الحرية) بأن تزوجها كل بدار الحرب أو بدارنا والحققت بدار الحرب (قوله والمراد بزوجته الذي الخ) اشار بذلك الى دفع ما يقال ان كلام الاصحاب هنا يخالف كلامهم في أن الحرب اذا بذل الجزية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق وقد يجمع بينهما ما اصابنا من المراد ثم الزوجة الموجودة حين العقد ميتا ولها العقد على وجه التبعية والمراد هنا الزوجة المتعددة بعد العقد ذي وعمله ان عقد الجزية له انما يصح مع زوجته اذا كانت موجودة عند عقد الجزية وكانت تحت قبضتنا حينئذ والا فلا يصح ما رشيدي (قوله لم تدخل الخ) بأن حدثت بعده أو كانت موجودة حينئذ فلا يصح ما راجع عن طاعة احرار (قوله مع تصحيحه الخ) فكان الشارح يقول لا اصل لافرق بين زوجة المسلم وزوجة من أسلم وهو ضعيف والمقصود ما في الاصل لان بين ما فرقا وهو أن زوجة من أسلم نذبت له ميرور فلهما عنه بخلاف زوجة المسلم شيخنا العزيز وعبارة س ل و ر ق بأن الاسلام الاصل اقوى من الطاري (قوله ويفعل الامام) أي وجوبا قوله ولو عتق ذي أي عتقا كافرا وهذه الغاية لارد على المخالف في بعض النسخ الاربعة الآتية وهو ضرب الرق وعمله انه يقول لا يجوز ضربه على عتيق الذي لانه يبطل حقه من الولاية م ر ح م د فكأن على الشارح تأخير هذه الغاية وفيها القوله ولولوتني أو عتيق أو عتيق ذي لانها ايضا للردة على من قال لا يجوز ضرب الرق على الوثني كما لا يقر بالجزية ولا على العربي تخبر فيه كما في شرح م رأيضا (قوله الا - ظ للاسلام والمسلمين) حظ المسلمين ما يعود اليهم من الغنائم وحفظ ههجهتهم في الاسترقاق والغداء حظ للمسلمين وفي أن حظ الاسلام شو برى وعبارة ع ش يريد أنه لا بد من نظره فالامر من ذلك أن تقول احدهما يغني عن الآخر وفيه نظرا اه أي لانهم ما يتفردان كما وقع له صلى الله عليه وسلم ان لما قدى المشركين في غزوة بدر وهو تب لانه كان الاسلام قتلهم لانه كان أول الاسلام فكان يتفوق قتلهم والا - حظ للمسلمين فداؤهم لانه يحصل به اهنة المسلمين شيئا وقد يقال القتل اضافيه - حظ للمسلمين لانهم يحصل لهم به هبة (قوله بضرب الرقية) أي لا يخبر من نحو تفريق كما في شرح م ر ع ش (قوله بتولية سبيله) أي لا يغالب (قوله أو عربي) كما في سبي هو اذن وغيرهم من قبائل

ومثلهم قباذ كر المبعضون
تقليسا لحقن الدم ودخل
في الذاري زوجة المسلم والذي
الحرية والعتيق الصغير
والجنون الذي غير قون بالاسر
كما في زوجة من أسلم والمراد
بزوجته الذي زوجته التي لم تدخل
تحت قدرتنا حين عقد
الذمة له وما ذكرته في زوجة
المسلم هو المقتضى ما في الروضة
وأصلها واعتمده البلقيني
وغيره وخالف الاصل فصح
عدم جواز اسرها مع تصحيحه
جواز في زوجة من أسلم
(ويفعل الامام في) أسير
(كامل) بلوغ وعقل وذكورة
وحرية (ولو عتيق ذي الا حظ)
الاسلام والمسلمين (من) أربع
خصال (قتل) بضرب الرقية
(ومن) بتولية سبيله (وفداء
بأسرى) مناسا وكذا من أهل
الذمة فيما يظهر من اقتصر على
قوله من اجري على الغالب
(أو مال وأرقاق) ولولوتني أو
عربي

العرب كبنى المصالحى زى (قوله أو بعض شعير) هذا مع الوجهين فإذا ضرب
الرق على بعضه رقب كله كما قاله البغوى وهذه مودة يسرى فيها الرق ولا تغلظ لها زى
وشورى (قوله حبسه) أنظر نفقته مودة الحبس هل هى من بيت المال أو من الغنيمة
وبحث بعضهم بعد التوقف أنها من الغنيمة (قوله حتى يظهر الاحتياط) أى بامارات
تعين له ما فيه المصلحة ولو بالسؤال من الغير ع ش على م ر (قوله يعصم دمه)
لم يذكر هنا ما له لانه لا يعصمه إذا اختار الامام رقه ويعصمه إذا اختار غير الرق ولا
صغار أولاده لا يعلم باسلامهم تبعاله ولو كانوا بذرا الحرب أو أرقاء وأما قوله صلى الله
عليه وسلم فإذا قالوها عصموا من دماءهم وأموالهم فجعل على ما قبل الاسر بدليل
قوله لا يبعثها ومن حقها أن مال المقدور عليه بعد الاسر غنيمة شرح م ر قال
الرشيدى قوله إذا اختار الامام رقه قضية هذا القيد انه إذا اختار غير الرق يعصم
ماله وانظره مع قوله الآتى ومن حقها أن مال المقدور عليه بعد الاسر غنيمة ولم أر
هذا القيد فى غير كلامه وكلام القصة اه (قوله حتى يشهدوا أن لا اله الا الله) أى مع
محمد رسول الله أو أن لا اله الا الله صار على الشهادتين زى (قوله وأموالهم) فيه
أن الاموال لا تصم باسلامه بعد الاسر فعمل الاستدلال قوله دماءهم وكان الأولى
ذكر هذا الخبر بعد قول المتن يعصم دمه وماله (قوله لا يبعثها) أى وحققها الاحكام
الناشئة عنها أيضا وعبارة ع ش على م ر (قوله لا يبعثها) أى بحق الدماء والاموال
الذى يقتضى جواز قتلهم وأخذ أموالهم (قوله تعين) ظاهره ولو كانت الخصلة
أرقا فاقب به صرح بغيره بارتد أو بعد اختياره من أو الفداء أو الرق تعين لكن عبارة
م ر نعم أن كان اختار قبل اسلامه المن أو الفداء تعين فمأتمل (قوله انما يقتدى) ظاهره
كلامهم تخصيص ذلك بالفداء وأن المن يجوز وان لم يكن له عز ثم رأيت ع ش قال
ينبغي أن مثله المن بالأولى مع ارادة الإقامة بذرا الحرب (قوله من له عز) أى والكلام
فى من غرضه الإقامة فى ذرا الحرب كما هو ظاهر م ر (قوله يعصم دمه) أى نفسه
عن كل ما من الخصال م ر أى فليس المراد امتناع القتل فقط وحينئذ فالمراد
بالدم هنا غير المتقدم فى من أسلم بعد الاسر فأتمل طاب أى فدخل فيه المثل والرق
وبدل عليه اه لم يقل هنا والخيار فى الباقي (قوله وماله) أى جميعه بذرا وبذراهم
ويوجه مع عدم دخول ما فى ذرا الحرب فى الامان كما سياتى بأن الاسلام أقوى
من الامان وفا قاله رالا أن يوجد قتل بخلافه سم ع ش على م ر (قوله وفرعه الحر
الغير) أى وإن سفل وكان الاقرب حيا كافر اشرح م ر وذكره هناك دون ما إذا
أسلم بعد أسر يقتضى انه لا يصح هناك مع انه يعصم أيضا الاسلامه تبعالا ليه

أو بعض شعير لا تباع
ويكون مال الفداء ورقا م
أذرقوا كسائر أموال الغنيمة
ويجوز فداء مشترك بمسلم
أو كافر ومشر كيز بمسلم (فان
خفى) عليه الاحتياط الحال
(حبسه حتى يظهر) له الاحتياط
فيه فله (واسلام كافر بعد
أسره يعصم دمه) من القتل لخبر
المصعبين أمرت أن أقاتل الناس
حتى يشهدوا أن لا اله الا الله
فإذا قالوها عصموا من دماءهم
وأموالهم لا يبعثها (والخيار)
باقى (فى البقي) كما أن من عجز
عن الاعتاق فى كفارة يمين
يتى خياره فى الباقي فان كان
اسلامه بعد اختيار الامام
خصلة غير اتمل تعين (لكن
انما يقتدى من له فى قومه
(عز) ولو بعشيرة (يسلم به) ديننا
ونفسا وهذا من زيادتي (وقبله)
أى واسلامه قبل أسره (يعصم
دمه وماله) لأخبر السابق
(وفرعه الحر الصغير أو المجنون
عن السبي ويحكم باسلامه
تبعاً وانقياداً بالمرجع ذكر المجنون
من زيادتي

كما قاله في شرحه (قوله لا زوجة) والفرق بين هذه زوجة فيها وذل الجزية
 وعدها فيها أو أسلم أن ما يستقل به الإنسان كالأسلام لا يجعل فيه تابعاً بخلاف
 ما لا يستقل به كعقد الجزية من ل وحيث ذبح قال لنا امرأة في دار الحرب يجوز سبها
 دون جملها سم (قوله بخلاف عتيقه ولو سبها) أخذنا من قوله ولا يرق عتيق مسلم الخ
 (قوله ولو بعد الدخول) هذا ما لا غاية للرد قال م في شرحه وقيل أن كان أسرها بعد
 دخول انتظرت العدة فلمها تعتق فيها قيدوم النكاح كالزوجة ورد بأن الرق نقص ذاتي
 ينافي النكاح فاشبه الرضاع (قوله كسبي زوجة) أي لغيره من أسلم لئلا يشكره مع ما قبله
 وسواء أسبي هو أولا وقوله أو زوج أي سواء أسيت هي أم لا لكن انقطاع النكاح
 في سبها وحدها ظاهر للعامة المذكورة وأما بسبها أو هو وحده فلا يظهر له وجه
 انقطاع النكاح ويجرد حدوث الرق فيه ما أوفيه لا ينتج ذلك تأمل (قوله ورق بسبيته)
 (قوله بأن كان صغيراً أو مجنوناً) وقوله أو بارفاقه أي بأن كان بالغاً عاقلاً مان من
 علمه أو فدى أسير نكاحه كما قاله زكي (قوله لحدوث الرق) هذا لا ينتج انقطاع النكاح
 لأن الرقيق يجوز له نكاح الحرة فأداه الشيخ خضر والشوبري وعبارة في ل على
 الجلال قوله لحدوث الرق أي وحده أو كالموت كما صرحوا به وبذلك فارق جواز
 نكاح رقيق لرقبة أو لحره ابتداء (قوله وبذلك) أي بالتعليل أو بقوله كسبي زوج الخ
 أي بالنظر له حرمه لأن قوله كسبي زوجة أي سواء سبي الزوج أو لا وقوله أو زوج أي
 سواء سببت الزوجة أو لا فأما نكاحه خلوه قال بعضهم قوله وبذلك أي بالتعبير ما
 التي لمنع الخلوة وتجوز الجمع وهذا أولى من رجوع اسم الإشارة للتعليل لأن مقصود
 الشارح بيان أنه لم يغل بشيء من كلام الأصل (قوله ورق الزوج) في التقييده نظر
 لأن ورق الزوجة بأن كانت حرة وسببت وحدها أو معه كذلك شوبري وسم وقد
 يقال احتزبه عما لو فدى ع ش (قوله بعامر) أي بسبيته أو بارفاقه (قوله
 سواء أسبها الخ) راجع لقوله وفيما لو كان أحدهما الخ (قوله وانه لا ينقطع الخ)
 هذا علم من مفهوم المتن ومن التعليل أيضاً كما يدل عليه قول الشارح إذا لم يحدث
 رق (قوله ولا يرق) أي لما فيه من قطع الولاء عليه وخرج بالرق غيره من بقية
 الحصول فلا منع منه فليصرده (قوله عتيق مسلم) بأن كان مسلماً حال أسره العتيق
 ولو كان كافراً قبل ذلك م ر وعمومه شامل لما لو كان كافراً حال الاعتاق ثم أسلم
 قبل الأسر أي أسره العتيق وبه صريح سم ومعه أنه ان المسلم في كلام المتن شامل للمسلم
 أنه لم يمتنع بتعدد إسلامه الذي يعبر عنه بمن أسلم لكن هذا بعيد مع قول الشارح كأي
 عتيق من أسلم فقتضاه أن المسلم في المتن هو الأصلي تأمل اه (قوله عتيق من أسلم)

وخرج بالحرم المذكور منه
 فلا يصح إسلام أبيه من السبي
 (لا زوجته) فلا يصح من السبي
 بخلاف عتيقه لأن الولاء ألزم
 من النكاح لانه لا يقبل الرفع
 بخلاف النكاح (فان رقت)
 بأن سيدت ولو بعد الدخول
 (انقطع نكاحه) ما لا لا مشاع
 أمساك الأمة الكافرة للنكاح
 كما يمتنع ابتداء نكاحها
 وفي تعبير الأصل باستترقت تسم
 فانها ترق بنفس السبي (كما
 مر) كسبي زوجة حرة أو زوج
 حر ورق) بسبيته أو بارفاقه
 فانه ينقطع به النكاح لحدوث
 الرق وبذلك علم أن نكاحهما
 ينقطع فيما وسبها وكما الحرين
 وفيما لو كان أحدهما حراً
 والاخر رقبة أو ورق الزوج
 عامر سواء أسبها أم أحدهما
 وكان المسي حراً وإن أوهم
 كلام الأصل خلافاً وانه
 لا ينقطع فيما لو كانا رقيقين
 سواء أسبها أم أحدهما إذا لم
 يحدث رق وانما اتفق الملك
 من شخص إلى آخر فلا لا ينقطع
 النكاح كالبيع والمبة والتقييد
 بالرق الحاصل بارفاق الزوج
 الكامل من زيادتي (ولا يرق
 عتيق) مسلم كأي عتيق من أسلم

وتعبرى بريق أولى من اقتصاره على الارفاق (واذارق) الحرى (وعليه دين لغير حرى) كسلم وذمى لم يسقط اذالم
 فوجد ما يقتضى اسقاطه (فيقتضى من ٦٤٩) ماله ان غنم بعد رقه وان زال ملكه عنه بالرق قياسا للرق

على الموت فان غنم قبل
 رقه او معه لم يقض منه فان لم
 يكن له مال اولم يقض منه
 بقى ذمته الى ان يقتضى
 فيطالب به ويخرج بزيادة
 لغير حرى الحرى كدين
 حرى على مثله ورق من
 عليه الدين بل اروب الدين
 فيسقط ولورق رب الدين
 وهو على غير حرى لم يسقط
 (ولو كان حرى على مثله دين
 معاوضة كبيع وقرض
 ثم عصم أحدهما) باسلام
 أو امان مع الآخر اودونه
 (لم يسقط) لا التزامه بعقد
 وخرج بالمعاوضة دين
 الائلاف ونحوه كلفص فيسقط
 له ذم التزامه ولان سبب
 الدين ليس عقدا يستندام
 ولا تقيد بعصمة المثلث وتفيد
 الرخصة كالملايه لبيان محل
 الخلاف وكالحرى مع مثله
 اذا عصم أحدهما الحرى
 مع العصوم اذا عصم الحرى
 فى حكمى المعاوضة والائلاف
 وتعبرى باذ كرأولى من قوله
 ولو اقترض حرى من حرى
 الى آخره (وما أخذ منهم) أى
 من أهل الحرب (بلارضى)
 من عقار وغيره بسرقة

أى قبل الاسر (قوله أولى من اقتصاره على الارفاق) وجهه الاولوية ثمرة
 لا غير ونحوه لان الارفاق معناه ضرب الرق وهو خاص بالبائع العاقل فيقتضى
 من كلام الاصل ان الصنير يرق بالاسر وليس كذلك تأمل (قوله واذا رقى الخ) مورد
 المقام ستة لانه اذا رقى من عليه الدين امانا ان يكون دينه لمسلم أو ذمى أو حرى وإذا
 رقى من له الدين امانا ان يكون من عليه الدين مسلما أو ذميا أو حرى يشارك المثلث
 موردتين بالمناطوق وأربعة بالمفهوم أشار الشارح الى اثنين منها بقوله ويخرج بزيادة
 الى قوله فيسقط والى اثنين بقوله ولو رقى رب الدين الخ وفى قول على الجلال فالحاصل
 انه لا يسقط الا دين حرى على مثله بارفاق أحدهما اه بمرور (قوله وان زال
 ملكه) أى والحال انه زال الخ (قوله اودونه) أى لان الناسخين ملكوه أو تعلق
 حقهم بعينه فكان أقوى اه تحفه (قوله أولم يقض منه) بان غنم قبل الرق أو معه
 وكذا بعده ومنع الامام الدوفية منه على ما يشمله ظاهر العبارة تأمل (قوله فيسقط
 ظاهره ولودين معاوضة ح ل وهذا لان فى قوله بعد ولو كان لحرى الخ) لان ذلك
 فيما اذا عصم أحدهما وهذا فيما اذا رقى (قوله ولو رقى رب الدين الخ)
 والوجه ان الامام يطالب به كودائه لانه غنمية شرح م رقى قوله لانه غنمية
 نظر لعدم انطباق حد الغنمية عليه وعبارة النصفة والذي يقفه فى اعيان ماله
 ان السيد لا يملكها ولا يطالب بها لان ملكه لرقبه لا يستلزم ملكه لماله بل
 القياس انها ملك لبيت المال كالمال الضائع رشيدى (قوله على غير حرى) اما
 الحرى فتقدم حكمه فى قوله بل اروب الدين (قوله مع الآخر) عدم السقوط فى هذه
 ظاهر وكذا فى قوله اودونه ان كان الذى عصم هو من له الدين اما اذا كان الذى عصم
 من عليه الدين فعدم السقوط فى هذه الحالة غير ظاهر اذ مقتضاه ان ذمة المسلم
 أو الذمى تكون مشغولة بدين الحرى ومعلوم ان الدين يجب فصاره فيقتضى انه
 يجب على المسلم أو الذمى دفع الدين لغير حرى مع ان ما يدين من الاموال يجوز لكل
 من المسلم أو الذمى اخذه فليست تأمل (قوله لم يسقط) أى فيبقى بذمته (قوله ولا تقيد)
 أى سقوط دين الائلاف ونحوه وقوله بعصمة المثلث أى يكون الذى عصم هو المثلث
 لا يشمل ما اذا كان الذى عصم هو المثلث منه كما يشمله قول المصنف ثم عصم أحدهما
 (قوله به) أى بعصمة المثلث ود كر الصير لاكتسابها التذ كير من المضى اليه
 فصل
 فى حكمى المعاوضة والائلاف فيسقط فى الثاني دون الاول (قوله وما أخذ منهم)
 أى أخذه مسلم اما ما أخذه الذمى فانه لا يجهلته لا يدخله فليس كافى ورسوا

أو غيرهما (غنيمة) خمسة الأسلب خمسها لاهله والباقى للأخذتتيزيلا لدخوله دارهم وتقريره بنفسه منزلة القتلى والمراد بالعارى العار المملوك إذا مات لا يملكونه فكيف يتمك عليهم صرح به الجرجاني والطلاق لما ذكرنا من تقييده بأخذهم من دار الحرب (وكذا ما وجد كل قطعة) بما يظن أنه لهم فهو (٦٠٠) غنيمة لذلك (فإن أمكن كونه مسلم)

بأن كان ثم مسلم (وجب تعريضه لعموم الأمر تعريف القطعة ويعرفه سنة الآن يكون حقيرا كسائر القطعات وبعد تعريفه يكون غنيمة (ولعائين) ولو أغنيا أو غير إذن الإمام (لأن الحقهم بعد أى بعد انقضاء الحرب تبسط) على سبيل الإباحة لا التملك (في غنيمة) قبل اختيار تملكها (بداء الحرب) وإن لم يعرفها ما يأتى (و) في (العود) منها (إلى عمران غيرها) تدانها ودار أهل الذمة فغيرى بما ذكرنا من تعريضه إياهم أى الكفار وبمعمران الإسلام فإن كان الجهاد فى دارنا وعرضها ما يأتى قول القاضي فلنا التبسط أيضا (باعتدأ كاه) لا دعى عموما) كقول وأدم وفا كاه (وعلف) للدواب التى لا يتقى عنها فى الحرب (شعيرا ونحوه) كتين وفول نأبر أى داود والنماكم وقال صحيح على شرط البخارى عن عبد الله ابن أبى أرفى قال أصبنا مع رسول الله صلى الله عليه

كان معنا أو وحده دخل بلادهم بأمان أو غيره ع ش و فى شرح م ر ما نصه قوله وما أخذ منهم أى ولم يكن لمسلم فإن كان لم يزل ملكه عنه بأخذهم له قهره عنه فعلى من وصل إليه ولو بشرأه رده إليه اه (قوله أو غيرهما) كاختلاس اه سم (قوله تنزى لا الخ) به تعلم أن عمله فى غيرين دخلها بأمان منهم عميرة سم (قوله وكيف يتمك عليهم أى) عنهم والاستفهام انكارى لأن تملكه عليهم فرع ملكهم له (قوله أولى من تقييده الخ) لأن أخذ ما لهم من دارنا ولا أمان لهم كذلك شو برى (قوله فهو غنيمة) أى خمسة الأسلب خمسها لاهله والباقى للأخذتتيزيلا لدخوله دارهم وتقريره بنفسه منزلة القتلى كما مر (قوله أى بعد انقضاء الحرب) ولو قبل الحيازة م ر (قوله لا التملك) فلا يعوزهم التصرف بغير الأكل وما يدل على أنه على سبيل الإباحة أنه إذا فضل عنه شىء بعد وصولهم للمعمران وجب عليهم رده كما ساقى وله أن يضيق مثله من الغنائم حل قال زى ويجوز التبسط للذى أيضا إذا كان مستحق الرضى على المعتمد وقال س ل المراد بالغنائم من له سهم أو رضى فيشمل الصبي والذى إذا استعان به الإمام اه وأما الأجير فليس له التبسط كما قاله ع ش (قوله بداء الحرب) الباء بمعنى فى بدليل قوله فى عمران (قوله وإن لم يعز) بأن وجد فى دارهم سوق وأمكن الشراء منه بدارهم سم (قوله ما يأتى) وهو ما يعتدأ كله عموما الخ (قوله فلنا التبسط) بأن تقاربههم ما يعتدأ كله وقوله عموما أى على العموم فهو منصوب بنزع الخافض (قوله وعلف) بفتح اللام وسكونها فعلى الأول يكون شعرا حلا منه وعلى الثانى يكون مولا له كافى م ر والظاهر أنه على الأول يكون بدلا لأن معنى الخلل من النكرة قليل هذا إن ثبت أن شعير بالجرو يقرأ أو نحوه بأولا بالواو فإن ثبت أنه بالنصب تعين ما قاله م ر وضبطه الخلل بسكون اللام وهو الأنسب معنى لأن التبسط تقديم المألوف للدواب لاجه وكونه بفتح اللام بعيدا لأن يقال التبسط بالمألوف من جهة أكل الدواب له لأن حيث ذاته لما عرفت وعليه يكون شعرا حيث نحا لاه مع كونه جامدا والمألوف عليه معرفة على ما فيه تدبر (قوله العسل) الظاهر أن المراد به عسل النحل لأنه متى أطلق انصرف إليه والغايد الأتى هو عسل السكر كما قيل لا منافاة وانظر ما الفرق بين ما حيث جاز التبسط بالأول دون الثانى وقديقال الفرق عموم الحاجة للأول لسكونه عندهم دون الثانى (قوله ولا رفته) أى لغنيمة (قوله والمعنى فيه) أى والحكمة فى التبسط (قوله غالبا) فلا يأتى قوله قبل وإن لم

وسلم بخير طما ما تمكنا كل واحد منا يأخذ منه قدر كفايته وفى البخارى عن ابن عمر قال كنا نصيب فى مغازيتنا العسل والنمب فمأكله ولا نرفعه والمعنى فيه عزته بداء الحرب غالبا لاجرا أهله لعنا فجهله الشايع بما حاولناه قد فسد وقد ينذر ناله وقد تزيده وثية ثقله عليه

وان كان معه طعام يكتبه لصوم الاختبار (٦٠١) (وذبح) لحيوان ما كوله (لاكل) ولو لخلده لا لاخذ جلده وجهه

بمن فيها ما باقى قوله وان كان معه الخ) هذا لا يفتى عنه قوله ولو غنما اذ لا يلزم
من كونهم اغنيا ان يكون معهم طعام يكتبهم خلافا لى ح ل فم ينساقى قوله المتن
بقدر حاجة الا ان راد وان كان معهم طعام من غير جنس ما يتبسطن به تأمل وقال
ح ل ان قوله وان كان معه ما يكتبه ضرب عليها في نسخة المؤلف وعليه فلا منافاة
(قوله ولو لخلده) أى ولو كان ذبحه بقصد اكل جلده ع ش (قوله لا لاخذ جلده)
عبارة شرح م ر اما ذبحه لاخذ جلده الذى لا يؤكل معه فلا يجوز ان احتج به
لنحوه وخف ومداس اه وقول م ر فلا يجوز ان ذبحه واما اكل المذبح فبما اثر شيفنا
وقيل عن حجر قال ع ش ويضمن قيمة المذبح حيا اه (قوله وجهه سقاء)
عبارة الروض وشرحه فان اتخذ منه شرا كالأوسقاء أو نحوه في كالمقصود فيما ثم بذلك
ويلزم رده بصنفته ولا اجرة له فيما بل ان قصص لزمه الارض وان استعمله فعليه
الاجرة اه وقضية كونه كالمقصود به يلزمه الاجرة وان لم يستعمله الا ان يقال سويح
هنا لاستحقاقه التبسط في الجملة ومال الى هذا م ر سم (قوله كركوب) ولو اضطر
شخص منهم الى سلاح يقاتل به أو فرس يقاتل به ما اخذ بالاجرة ثم ر س ل وقال
م م بلا اجرة وهو الذى في شرح م ر واذا تلف ضمنه على الاقرب فيعصب عليه من
سهمه اخذ ما ساذ كرمه في السكر والغائب وقد يقال بل الاقرب عدم الضمان
ويفرق بينه وبين نحو السكر بان اخذ هذه المصلحة القتال ونحو السكر لمصلحة نفسه
وجوز له اخذها بالعرض فيده عليه ضمان ولا كذلك هذا ع ش على م ر (قوله
أو يحسبه) بابه نصر (قوله ولو قبل حيازة الغنمية) معتمد ووقع في الاصل والروضة
اعتبار بعدية حيازة الغنمية ايضا أى فانه يفهم ان من لم يمتنع بعد انتضاء الحرب وقبل
الحيازة يتبسطن وهو مخالف قضية استشهاد الرافعي بالقياس على الغنمية ويحجج
للفرق بينهما قال الشارح وقد يوجه الخ زى أى ما فى الاصل والروضة (قوله الى
الغنمية يحمل الرد الى الغنمية ما لم تقسم فان قسمت رد الى الامام ثم ان ~~سكت~~ قسمه
والاجعله في سهم المصالح س ل ومثله شرح م ر (قوله ولغانم المراد بالغانم)
الجنس فيشمل كل الغنم لان الصحيح انه يجوز اعراض الجميع عن الغنمية ويصرفها
الامام مصرف الجنس كما في م ر (قوله أو مكاتب) أى ان لم تحط به الديون فان اقامت
به فلا يصح اعراضه الا ان اذن له فيه السيد ويجرى مثل هذا التفصيل في العبد
المأذون له في التجارة من شرح م ر فقوله في ماسيا في وخرج بزاد في التقيد
بالحر أو المكاتب الرقيق الخ يمد بغير المأذون له في التجارة اما هو فغنيه التفصيل
الذى عليه (قوله أو محجور عليه بفلس) وانما صح اعراضه لان هذا من باب
كما هو الغالب والا لاثاره في منع التبسط (ولغانم حراره كاتب غير مبني ومجنون ولو سكر ان أو) محجورا عليه بفلس

سقاء أو خفا أو غيره ويجب
رد جلده ان لم يؤكل معه
وتعيرى بما ذكر اعم من قوله
وذبح ما كوله لحيوان وليسكن
التبسط (بقدر حاجة) فلا لاخذ
فوقها لزمه رده ان بقي وبده
ان تلف وهذا من زيادتي وخرج
باعتباره كالمغيرة كركوب
وملبوس وبه وما زاد
الحاجة اليه كدواء وسكر وفانيد
فان احتاج اليها مريض منهم
اعطاه الامام قدر حاجته
بقيمته أو يحسبه عليه من
سهمه كما لو احتاج احدهم
الى ما يتدفاه من برد أو ما من
لحقهم بعد انتضاء الحرب
ولو قبل حيازة الغنمية فلا
حق له في التبسط كما لا حق له
في الغنمية ولانه معهم كغير
الضيف مع الضيف وهذا
مقتضى ما في الرافعي ووقع
في الاصل والروضة اعتبار
بعدية حيازة الغنمية ايضا
وقد يوجه بأنه يتسامح
في التبسط ما لا يتسامح في
الغنمية (ومن عاد الى العمران)
المذكور (لزمه رد ما بقي)
ما يتبسطن به (الى الغنمية)
ان وال الحاجة والمراد بالعمران
ما يخدم فيه حاجته بما ذكره لا عزة

كما هو الغالب والا لاثاره في منع التبسط (ولغانم حراره كاتب غير مبني ومجنون ولو سكر ان أو) محجورا عليه بفلس

أوسقه (أعرض عن حقه) منها ولو بعد إفراره (قبل ملكه) له لأن المقصود الأعظم من الجهاد إهلاك كلمة الله تعالى والذب عن الملة والغنائم تابعة فمن أعرض عنها فقد جرد قصده للفرض الأعظم وانما مع أعراض المحجور وعليه لأن الأعراض محض جهاد لا أثره فلا يمنع منه وما اقتضاه كلام الأصول من عدم صحة أعراض محجور السفه ونقله في الروضة كما صلاها عن تفقه الامام غفره الامام على القول (٦٥٣) بأن الغنائم تلك بمجرد الاغتنام كما صرح به

الغزالي في بسطه والمعتمد خلافه كما سيأتي ومن صح صحة أعراضه الاستنوي والأذري وغيرهما ورده بعضهم بما لا يبيد ويخرج بزاد في التقيد بالحرق أو المكاتب الرقيق غير المكاتب والمبعض في ما وقع في نوبة سيده أن كان مملوكا وفيما يقابل رقه أن لم تكن وبما بعدها الصبي والمجنون وهو ظاهر وما لو أعرض بعد ملكه عن حقه فلا يصح لاستقرار ملكه كسائر المملوك (وهو) أي ملكه (باختياره) ولو بقبوله ما أفرزه ولو عقارا وتعبيرا بما ذكر أولي من تعبيرة بالقسمة لأن العرقية لا لها كما بينه في الروضة كما صلاها (لا لسالب ولا) (الذي قرئ) ولو واحدا فلا يصح أعراضها لأن الساب يتعين لسقته كالواو وسهم ذوى القرني منه أثبتها الله تعالى لهم بالقرابة بلانجب

الاكتساب وهو لا يلزمه فان صبي بسبب الدين حرم الأعراض لأنه يكافئ الاكتساب حيثما توقف التوبة من العصية على الوفاء م ومع ذلك فيصح أعراضه مع الطهارة كما في ع ش ولو أعرض الشخص ثم رجع فيحصل العتة قبل تلك الغنائم فيجعل التملك بمنزلة القبض في الهبة كما لو أعرض عن كسرة ثم رجع إليها أه ب و سم واستوجه م في شرحه عدم عود حقه بالرجوع مطلقا (قوله أعراض) بأن يقول أسقطت حتى من الغنمة م وفان قال وجبت نصبي فيها الغنائم وقصد الأسقاط فكذلك لو تملككم فلا لأنه مجهول م ل (قوله ولو بعد إفراره) غاية للرد (قوله من عدم الخ) هو المعتمد (قوله غفره الامام الخ) التفريع غير مسلم وأما الحكم فسلم وبعبارة م ل قال ابن شهاب ويمكن أن يقال لا يصح أعراضه وان قلنا لا يملك إلا باختيار التملك لأنه ثبت له اختياره ملك حق مالي ولا يجوز لاسقيه الأعراض عن الحقوق المالية كجلد المائة والسردين انتهت قوله بما لا يجازي أي ينفع (قوله التقيد بالحرق أو المكاتب) الاخصر حذف التقيد بأن يقول ويخرج بزيادة حر أو مكاتب (قوله وبما بعدها أي الريادة وفي نسخة وبما بعدها أي الحر والمكاتب) (قوله الصبي والمجنون) فان بلغ الصبي أو أذاق المجنون قبل اختيار التملك مع أعراضه م ل (قوله باختياره) بأن يقول كل منهم اخترت ملك نصبي سم (قوله به) ولو بدودن قسمة ع ش (قوله هبة) أي عطية مبتدأة (قوله والمعرض عن حقه) يتردد من التشبيه أنه لا يعود حقه لو رجع عن الأعراض مطلقا أي سواء رجع قبل القسمة أو بعدها وهو ظاهر كوصي له فله رد الوصية بعد الموت وقبل القبول وليس له الرجوع فيها كما مروا ما ما يجنبه بعض الشراح من عود حقه برجوعه قبل القسمة لا بعدها تنزيلا لأعراضه بمنزلة الهبة وللقسمة منزلة قبضها وكألو أعرض مالك كسرة عن حاله العود لا أخذها قبيح وقياسه غير مسلم إذا أعراض عنها ليس هبة ولا منزل منزلتها لأن المعرض عنه هنا حق تملك لا عين ومن ثم جاز من نحوه فليس ولأن الأعراض عن الكسرة يصيرها مباحة

وشه ودقيقة كالآرث فليسوا كالغنائم الذين يقصدون بشهودهم محض الجهاد لأعلاء كلمة الله تعالى وأما بقية أهل الحرم فلا يتصور أعراضها لعمومها (والمعرض) عن حقه (كعدم) فيضم نصيبه إلى الغنمة ويقسم بين الباقي وأهل الحرم (ومن مات) ولم يعرض (فحقه لو ارثه) فله طلبه والأعراض عنه (ولو كان فيها) أي الغنمة (كتاب أو كلاب تنفع) لصيد أو ماشية أو غير ذلك (وإرادته بعضهم) أي بعض الغنائم أو أهل الحرم كما في الروضة وأصلها (ولم يراجع) فيه

لا يملوكة ولا مستقمة للغير فجاز للمعرض أخذها والاعراض مناسقة للحق للغير فلم
يجزله الرجوع فيه شرح م ر (قوله بين الباقين وأهل الخمس) محل مشاركة
أهل الخمس في نصيب من أراض إذا كان الأراض قبل إفراز خمسهم مالوا عرض
هذا إفرازه فلا يشاركون شفعاء زري (قوله والا) أي وإن لم تكن قسمتها عددا
أركانها السكالب عشرة مثلاً والغائبون أكثر وأبوالعكس (قوله أقرع بينهم)
قطعا للزراع وبقية زراعتهم خرجت قرعته عابانا (قوله فيه يكن أن يقال الخ) ضعيف
قال جبر وقد يفرق بأن حق المزارعين من الورثة أو بنية الموصى لهم أكد من
حق بقية الغائبين هنا موضح منه هنا بما لم يتساع به ثم زى وثلث في شرح م ر
وعبارة سم يمكن أن يفرق بأثر تعاق الورثة بالتركة أقوى من تعاق الغائبين
بالغنية بدليل أنهم يكونون التركة مطلقا بمجرد الموت وانما يكون لا يمكن أن يكون بمجرد
الاغتنام موضح منه بما لم يتساع به هناك اه (قوله وسواد) أي أرض العراق (قوله)
من إضافة الجنس الخ) فيه نظر لأن السواد لا يصدق على كل جزء من أجزائه فلا
يكون جنسا لأنه يعتبر في الجنس صدقه على كل واحد من أفرادها فكلان الأولى
أدوية قول من إضافة السكالب إلى بقية ع ش ويجب أن مراده بالجنس السكالب
بقرينة قوله لي بعضه ويرقى إلى مرده (قوله بخمسة وثلاثين فرسخا) لأن مسافة
العراق مائة وخمسة وعشرون فرسخا في عرض ثمانين والسواد مائة وستون في
ذلك العرض وجملة سواد العراق بالسكالب عشرة آلاف فرسخ شرح م ر وقوله
وجملة سواد العراق صوابه حذف لفظة سواد لأن العشرة آلاف هم جملة العراق
بالمضرب أما جملة سواد العراق فهي اثنا عشر ألفا وثمانمائة نبه عليه جبر
رشدي (قوله تظهر من بعيد سوادا) لأن بين الأونين تقارباً فيطلق أحدهما على
الأخر شرح الروض ويسمى عراقا لاستواء أرضه وخلوها عن الجبال والأودية
إذا صلب العراق الاستواء اه شرح م ر (قوله عموة) لما صاع عنه اه فسمه في جملة
الغنائم ولو كان مالم يقسمه شرح م ر (قوله وقسم بين الغنمين) هذا وجه
مناسبة ذكر سواد العراق هنا (قوله بذلوه) أي لكونه استرضاهم فيه بعوض
أو غيره شرح ل ر وض (قوله وقف والباعث له على وقفه خوف اشتغال الناس
بفلاحته عن الجهاد شرح م ر (قوله ما يأتى) وهو أن وقفها يؤدى إلى خرابها (قوله)
وأجره لأهلها أي بخراج ما لهم يؤدونه كل سنة فجرب الشعيبر دهمان والبرار بعة
وجرب الشحر وقصب السكر ستة وجرب الغل ثمانية والغلب عشرة
والزيتون اثني عشر وجملة مساحة الجرب ثلاثة آلاف وستمائة ذراع شرح م ر

(أعليه والا) بأن نوزع فيه
قسمت تلك السكالب
(ان أمكن) قسمتها عددا
(والا أقرع) بينهم فيها أما
مالا ينفع منها فلا يجوز اقتناؤه
وقولهم عددا هو المتقول قال
الرافعي وقد مر في الوصية
أنه يعتبر بمتراعده من يرى
لها قيمة وينظر إلى منافعتها فيمكن
أن يقال يشهد هنا (وسواد
العراق) من إضافة الجنس
إلى بعضه إذا السواد أريد
من العراق بخمسة وثلاثين
فرسخا كما قاله الماوردي ومجى
بذلك الخضرية بالأشجار والزرع
لأن الخضرية تظهر من البعد
سوادا (فتح) أي قصه عمر
رضي الله عنه (عموة) فتح
العين أي قهرا (وقسم) بين
الغنمين وأهل الخمس (ثم)
بعد قسمته واختيار التملك
(بذلوه) بمجبة أي أعطوه لعمر
(ووقف) دون أبيته لما يأتى
فيها أي وقفه عمر رضي الله
تعالى عنه (علينا) وآجره لأهل
أجارة مؤبدة للمصلحة الكلية

فيمتنع لكونه وفقايه ورهنه وبعته وظاهر ان البذل انما يكون (٦٥٤) عن يمكن بذله كالفانق وذوى القربى

ان انحصروا بخلاف بقية
 اهل الخمس فلا يحتاج الامام
 في وقف حقهم الى بذل لان
 له ان يعمل في مثل ذلك ما فيه
 مصلحة لاهله وخراجه اجرة
 منجبة تؤدى كل سنة مثلا
 لمصالحنا فيقدم الاهم فالاهم
 (وهو من) اول (عبادان)
 بوحيدة مشدة (الى) آخر
 (حديثه الموصل) بفتح الحاء والميم
 (طرا لا ومن) اول (القادسية)
 (الى) آخر (حارون) بضم الحاء
 (عمرنا لکن ليس بالبصرة)
 بفتح الباء أشهر من ضمها
 وكسرها وتسمى قبة الاسلام
 وخزانة العرب (حكمه)
 أى حكم سواد العراق وان
 كانت داخله في حده (الافرات
 شرقى دجاتها) بكسر الدال
 وفتحها (نهر الصراة) بفتح
 الصاد (غريبها) أى الدجلة
 وما عداها من البصرة
 كان موثاقا لاهل المسلمون
 بعد ونسبتا بآباد كرم من زيادى
 (وابنيتها) أى سواد العراق
 (يجوز بها) اذ لم ينكره أحد
 ولان وقفها يقضى الى خرابها
 (وقفت مسكة صلحا) لانية
 ولو ماتكم الذين كفر وا
 يعنى اهل مكة وان قوله تعالى
 وهو الذى كتب ايديهم عليكم وايديكم عنهم

والجريب هو المروى الآن بالغدان وهو عذر قصبات كل قصبة سنة اذوع
 بالمأشمية كل ذراع ست قصبات كل قبضة أربعة أصابع فالجريب مساحة مربعة
 من الارض بين كل جانبين منها ستون دارعا بالمأشمية رشيدى (قوله فيمنع) أى على
 اهل السواد ولم اجارته مدة معلومة لا مؤبدة ككسائر الاجارات وانما خولف
 في اجارة عمر للصلة الكلية ولا يجوز ان يرسا كنية اربابهم منه ويقول ان اشغل
 واعطى الخراج لانهم مذكوبا لارث النفقة به قد بعض اباؤهم مع عمر والاجارة
 لازمة لا تنفس بالموت من ل (قوله انما يكون الخ) فقوله بذلوه أى الغانق وذوى
 القربى كما قاله م ر (قوله مثل ذلك) أى الوقف (قوله عبادان) هى حصن صغير
 على شاطئ البحر عيرة سم (قوله الى آخر حديثه الموصل) علم بذلك أن الغاية داخله
 في الحد وكذا قوله الى آخر حارون قال الله يرى وحديثه الموصل قيدت بذلك لخراج
 حديثه أخرى عند بغداد وسبب الموصل لان نوما ومن معه في السفينة لما تزلوا على
 الجردى أرادوا أن يعرفوا قدر الماء المتبقى على الارض فأخذوا حبلا ووجدوا به
 جراثيم دلوه في الماء فلم يزالوا كذلك حتى بلغوا مدينة الموصل (قوله القادسية)
 سميت بذلك لان ابراهيم عليه الصلاة والسلام دة لها بالتقديس (قوله ليس
 للبصرة) بناها عتبة بن غزوان مع خلافة عمر وكان بها سبعة آلاف مسجد
 وعشرة آلاف نهر كل نهر يسمى باسم قل على الجلال (قوله وتسمى قبة
 الاسلام) أى لعدم عبادتها لاصنام بها أصلا (قوله وخزانة العرب) لان أهلها عرب
 (قوله حكمه حكم سواد العراق) أى من الوقفية والاجارة والخراج المضروب
 لان عمر لم يدخلها في ذلك الوقف لكونها كانت ارضا مسبحة وان شملها القمع
 رشيدى كان موثاقا لاهلها لم يمت حتى يتم فلم يصح وقفه (قوله احياء المساكين) وهم
 عثمان ابن أبى وقاص وعتبة بن غزوان ومن معهم في سنة سبع عشرة من زمن
 عرق ل على الجلال (قوله بعد) أى بعد القمع (قوله وتسميتها) أى تسمية الشرقى
 بالمرات والخرى بنهر الصرات (قوله يجوز بها) أى لا وقفها نعم ان كانت ألتها
 من أجزاء الارض الموقوفة لم يجوز بيعها كما قاله الاذرى فقها من ل وفي سم
 ولو اتخذ من طين الارض لبن وبنى به فهو وقف (قوله ولان وقفها) علة لحكم
 محذوف في كلامه كما قال يجوز بيعها ولا يصح وقفها فيكون التعليان
 على اللب والنشر المرتب وقوله يقضى الى خرابها لعل وجهه وان كان أصل الابنية
 غير ممتنع ان ابنيته لكثرها احدا بحيث يكاد أن تقوت الحصر بعشرة عهدها فيقول
 امرها الخراب لعدم المتعهد لها تامل (قوله وقفتم مكة صلحا) ومن قال انها فقت

عدوة عناء أبيه صلى الله عليه وسلم رخل مستعدا للقتال لوقوف قاله الغزاي وقتال
خالد بأسفلها يجاب عنه بأنه بمنع له باب تهاد فهو واقعة حال احتملت أن يجزاهم
وقال بعضهم فتح أعلاها صلحا واسفلها عدوة من خالد ابن الوليد وقوله لا تمة ولو
قاتلكم أي لأنها تقتضي أنه لم يقع قتال فدل على أنها تقتضي صلحا (قوله بطن مكة)
وقوله تعالى للذين أخرجوا من ديارهم أي المهاجرين من مكة فأضاف للديار إليهم
وهي مقتضية للملك أنه شرح م ر ع ش (قوله ومن دخل دار أبي سفيان) فأضاف
الدار إليه والأضافة تقتضي الملك فدل على أنها تقتضي صلحا شيئا عزي يرضى ونحو
أبا سفيان بالذكر لأن العباس قال لابي صلى الله عليه وسلم أبو سفيان يحب الفجر
سكونه كبيرا كما قاله حل في السيرة (قوله ومن أغلق باب) وهو آمن واستثنى أفرادا
أمر بقتلهم فدل على عموم الأمان لباقي ولم يسأب صلى الله عليه وسلم أحد أولي قسم
عقارا ولا ذنوبا ولو وقعت عدوة لكان الأمر بخلاف ذلك وانما دخلها صلى الله عليه
وسلم متاجبا للقتال خوفا من غدرهم رقتهم لصلح الذي وقع بينه وبين أبي سفيان
قبل دخولها شرح م رأى فلا يدل هذا على أنها تقتضي عدوة كما زعم بعضهم (قوله
ومساكنها) الأولى أن باقي الفاء للتفريع (قوله رباعها) أي بيوتها ع ش (قوله
وقفت مصر عدوة) أي وقرها ونحوها بما في أقليمها فتقت صلحا سم نقلنا عن شيخ
الاسلام في فتاويه ع ش على م ر ومثله الشوري والمراد بها مصر العتيقة
والذي اهتم به شيخنا ح ف أن مصر وقرها فتقت عدوة بدليل اطلاق الشارح هنا
وتفصيله في الشام فعلى هذا تكون أرضها غير مملوكة لاهلها فلذا أخذ عليها الخراج
وعلى كونها فتقت صلحا لاخراج عاينها لكونها مملوكة لاهلها وقوله لأنها غير مملوكة
لاهلها أي لأنها ملك للفاحين الآن يقال يمكن أن تكون وصلت لاهلها بطريق
من العارق أو أنهم وردت الفاعلين وأيا ما كان فضرب الخراج لا ينافي الملك كما إذا
فتقت البلد صلحا وشرط سكوتهم لهم ويؤدون خراجها كما سياتي في آخر الجزية بعد
قول المتي لا بلد فتعنا صلحا (قوله ورج) لسبكي ضعيف

● (فصل في الأمان مع الكفار) وما يذكركم من قوله وسن لمسلم بدار كفر
الح (قوله أن يعاق بمصوره لآمان الح) مقتضى هذا المصباح أن الإمام إذا آمن خير
محمودين لا يجوز ولا يسي أما ما وأن الجزية لا تجوز في محصورين وليس مرادا
حل وري قديقال هو كذلك لأنه حينئذ هدية وان عقد بلفظ الأمان
الآن يقال القيد خرج مخرج الغالب بالنسبة للجزية (قوله فالهنة) أي ويقال
لواحد منهم ما عهد (قوله دمة المسلمين) أي عهدهم وأمانهم وحرمتهم وأما الدمة

سطن مكة ونحوه مسلم من دخل
المسجد فهو آمن ومن دخل
دار أبي سفيان فهو آمن ومن
التي صلاحه فهو آمن ومن أغلق
بابه فهو آمن ومساكنها وأرضها
الحيا ملك (يتصرف فيه كسائر
الأملاك كما عليه السلف
والخلف وفي الأخبار العديدة
ما يدل لذلك وأما خبر مكة
لاتباع رباعها ولا يؤجر دورها
فضعيف وإن روله الخساكم
وقفت مصر عدوة على الصحيح
والشام فتقت صلحا صلحا
وأرضها عدوة كذا نقله الرافعي
في كتاب الجزية عن الرويان
ورجح السبكي أن دمشق
فتقت عدوة

● (فصل في الأمان مع
الكفار العقود التي تقيدهم
الامن ثلاثة أمان وجزية
وهدية لأنه ان تطلق بمحصور
فالأمان أو بغير محصور فان
كان الرغبة فالهنة ولا
الجزية ربهما معصان الإمام
بخلاف الأمان وسنم أحكام
الثلاثة والأصل في الأمان آية
وان أحد من الشركين استيأرك
وخبر المصحين دمة المسلمين
واحدة

يسمى بها أديانهم من أخضر مسلما أي نقض عهده فعليه لعنة الله (٦٥٦) والملائكة والناس أجمعين (المسلم مختار)

في قولهم ثبت المال في ذمته وبرئت ذمته فرادهم بها الذات والنفس اتزانها
عما لها تسمية لأجل باسم المال زى (قوله يسمى بها أديانهم) أي يسميها ويعتقدها
مع الكفار فلا يتوقف عقد الأمان على كون الماقد من الأشراف قال ح ل
وأديانهم هو الرقبة المسلمة لكافر (قوله من أخضر) بالهاء المحجمة والعاء كما في المختار
المسرة فيه الإزالة أي من أزال خفارتة أي قطع ذمته اه رشيدى فيكون تفسير
الشارح له باللازم وفي المصباح أخضر بالعهد يقر به من باب ضرب وفي لغة من باب
قتل إذا وفي به وخذرت الرجل حية وأجرته من طالبه فأنا أخضر والاسم
الطفاضة بضم الخاء ركسها والطفاضة مثله الخاء على الظاهر اه (قوله أي نقض
عهده) بأن لم ينقضه مسلما (قوله غير صبي ويمنون) ليدل على كذب مع أنه أخضر
ليشمل كلامه السكران كما سنبه عليه (قوله أمان حربى) وإن لم يظهر فيه مصلحة
نعم قيد ذلك البلقينى بغير الامام أما هو فلا بد فيه من المصلحة شرح م ر (قوله ونحو
جاسوس) الجاسوس صاحب السر والشروع لساوس صاحب السر الخ زى (قوله
أوم غير) أعادته لاني بعض المعافاة دون بعض نظرا للاتحاد في العلة واختلافها
وليقول أومى رعاية للمتن نظرا للداية في قوله ولو امرأه شوبرى وفيه شيء لأن
التعميم على متعلق المتن وكلامهما في مفعومة مل (قوله كاهل ناحية وبلد)
أي بالنسبة للأحاد لا للامام زى وبعبارة ع ب والأحاد أمان محصورين كقاعة
وقرية صغيرة لا خير محصورين كإقليم وجهة وبلد بحيث ينسد الجهاد اه قال م ر
وحيث أدى الأمان إلى انسداد باب الجهاد في تلك الناحية امتنع على الامام
والاحاد والاحاد رطما سم (قوله لئلا ينسد الجهاد) أي في تلك الناحية وتلك البلد سم
وعلم من التعليق أنه لو أدى أمان الاحاد لم يحصور إلى انسداد باب الجهاد امتنع وهو
كذلك وقوله بالباطل شيئا شوبرى وقد اشار الشارح لهذا بقوله قال الامام الخ فراد
تقييد قول المتن محصورا أي محل جوارحه قد الأمان العربي في المحصور إذا لم يلزم عليه
سد باب الجهاد والامتنع بل ربما يقال أنه حيث ندم غير المحصور لما قررده هاهنا من أن
الراد باله ورهنا ما لا يلزم عليه سد باب الجهاد وبغير المحصور ما يلزم عليه سده
كما نقله سم عن شرح الارشاد ويرتخذ من كلام م ر (قوله ولو آمن) بالمد على الأفع
ويحوز قصر مع التشديد وعجاجة ع ش على م ر هو بالمد والتخفيف أصله آمن
م رتين أبدلت الثانية الفاء كما في المختار (قرله فينبغى) معتمد (قوله اه) أي قوله
أرأمنوههم دفعة واحدة (قوله مراد الامام) أي بقوله رد الجميع ح ل (قوله
ولا أمان أسير) مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل زى (قوله وقيد) أي

غير صبي ويمنون وأسير ولو امرأه
وعبد أو قاسقا وسقيها (أمان
حربى محصور غير أسير ونحو
جاسوس) واحدا كان أو أكثر
كاهل قرية صغيرة فلا يصح
الأمان من كافر لأنه يفسد
ولا من مكروهم غير أومينون
كسائر قودهم ولا من أسير
أي عقيد أو محبوس لا موقوف
ما يدوم لا يعرف وجه المصلحة
ولا أن ما يقتضى أن يكون
المرمى آمنًا وليس بآمن أما أسير
الدار وهو المطلق ببلادهم
المنوع من الخروج عنها فيصح
أمنه قال الماورى وإنما يكون
مؤنه آمنًا ما يدارهم لا غير الأمان
أمان يصريح بالأمان في غيرها ولا
أر حربى غير محصور كاهل ناحية
وبلد لئلا ينسد الجهاد قال
الامام ولو أمان مائة مائة
ألف منهم فكل واحد لم يؤمن إلا
واحد لكن إذا ظهر الانسداد
رد الجميع قال الرافعى وهو
ظاهر أن آمنوههم دفعة واحدة وقع
مرتبة فنبغى صحة القول فلا قول
إلى ظنوا بالخلل واختاره النووي
وقال أنه مراد الامام ولا أمان
أسيرى وآمنه غير الامام لأنه
بالامر ثبت فيه حق لنا وقيد
الماورى بغير من أسروا ما من
أسره فيؤمنه أنه كان باقيا في يده لم يقبضه الامام ولا أمان فحربا جاسوس

كطليعة الكفار لغيره ولا ضرر (٦٥٧) قال الامام وينبغي ان لا يستحق تبليغ المأمن وتعبيرى بتعريضى ومجنون

لشمله السكران اعم من
تعبيره بمكاف ومفهوم قولى
غير اسيرا ولا اعم من قوله
ولا يصح امان اسير لمن هو
مهم وغير اسير الثاني من زيادتي
(ربعة اشهره قل) فلو اطلق
الامان حمل عليها ويبلغ
بعدها المأمن ولو عقد على
أزيد منها ولا ضعف بنا
بغلى الزائد فقط تفريقا
للمعنى وأما الزائد لضعفنا
المعنى بظنر لامام فكهو
في الهدنة وعمل ذلك في الرجال
أما النساء ومثلن انحنائي
فلا يتقيدن بحد لان الرجال
انما منعوا من سنة لئلا يترك
الجهاد والمرأة وانحنى ليسا
من أهلها وانما يصح الامان
(بما يفيد مقصوده ولورسالة)
وان كان الرسول كافرا

الغير وقوله فيؤمنه أى لانه يجوز له قتله ان كان بالغا عاقلا (قوله كطليعة للكفار)
هى ما تقدم على الجيش ليطلع على احوال عدوهم ثم يخبرهم قل (قوله لا ضرر)
ولا ضرر أى لا يضر نفسه ولا يضر غيره شيئا فالمنى لا ضرر قد دخلوه على أنفسهم
ولا ضرر لغيركم ع ش على م رأى وأمان فهو الجاسوس ضرر لنا (قوله اعم
من تعبيره بمكلف) قد يصاب عن الاصل بأن مراده المكلف ولو كما بمعنى من تجرى
عليه أحكام المكلف شوبرى (قوله اعم من قوله الخ) لانه شامل لمن هو مهم
ولغيرهم بخلاف قوله لمن هو مهم فانه يقتضى جوار تأمينه لغير من هو مهم وليس
كذلك زى أى فالتناسب للشارح ان يعبر باولى بدل اعم (قوله أربعة اشهر)
معمول لقوله امان (قوله فكمرو في الهدنة) أى فيجوز الى عشر سنين والاول ان
يقول فهو هدنة لانه حينئذ هدنة وان عقد بلغ الامان اعتبارا بعناء شيخنا (قوله
من سنة المناسب) لقوله أربعة اشهر ان يقول انما منعوا من الزيادة على الاربعة
اشهر وقد يقال انما قيد بالسنة لان الجهاد واجب كل سنة وليس سبب قوله ثلاثا
بترك الجهاد بخلاف الزيادة على الاربعة اشهر ودون السنة لا باقى فيه ما ذكره كذا
يؤخذ من ع ش (قوله بما يفيد) مقصوده اشتراط هذا في غير الرسول امارس ولم
الذى دخل دارا بقصد تبليغ الرسالة فهو آمن من غير عقد امان له كما ساقى في أول
كتاب الجزية (قوله ولورسالة) بأن أرسل للحرى أنه في امامه أى بلفظ صريح بأن
يقول له قل أنت في امان دسلان أو كناية مع التنية وقوله وان كان الرسول كافرا
أى أو صيما موثوقا بخبره في ما يظهر شرح م (قوله ولومن ناطق) لانه يعتد بإشارة
الناطق في ثلاثة في الاذن والامناء والاجارة ونظمتها بعضهم بقوله
إشارة لناطق تعتبر في الاذن والاقسام امان ذكروا

(وأشارة) مفهومة ولومن ناطق
وكناية وتطبيقا بغير ذكر قوله
ان جازيد فقد امتنك لبناء الباب
على التوسعة لحقن الدم كما يفيد
اللفظ صريحا أو كناية والتصریح
كأنه منك أو أحرقت أو أنت
في امانى والسكنانية كانت
على ما تعجب أو كن كذبت
واملاق الاشارة لشروطها
الاجابة والقبول أولى من تقييده

وهى منه كناية مطلقا لقدرته على النطق بخلاف الاخر من تقييدها تفصيل من ل
(قوله لبنا الباب) تلييل فانه يم المذكور كله كما يفهم من شرح م (قوله كما يفيد)
اللفظ) لا حاجة لهدامع قوله ولو رسالة لانه معلوم تحت الغاية واجب بانه أتى به
للقياس عليه ككأنه قال فهذه تخيد الامان كما يفيد اللفظ (قوله أو أحرقت)
بالقصر ومثله لا بأس عليك ولا خوف عليك أو لا تخف زى (قوله ان علم)
قيد في قوله يصح المتقدم في قول الشارح وانما يصح الامان ولا يضر كونه
قيدا في قول المتن امان حربى لانه يصير التقدير بلسلم امان حربى الخ ار علم
الكافر الامان فيقتضى ان علم الكافر شرط بلجواز الامان مع انه يجوز بالرسالة قبل
علمه وبعبارة شرح م روي شرط لصحة الامان علم الكافر به (قوله فلو بد مسلم)

لما بال قول (ان علم الكافر الامان) ١٦٥ هـ بأن بلغه ولم يرده والا فلا بد من مسلم فقتله جازي لو كان
هو الذي آمنه ولا يشترط فيه القبول

واشتراما بمبحث الامام جري عليه الشيطان كالغزالي (وليس لنا بذه) (٦٥٨) أي الامان (بلاهمة) لانه لازم

من جابنا بالانتهمة فينبذه
الامام والمؤمن فتعبري بنا
أولى من تعبره بالامام (ويدخل
فيه) أي في الامان لا تعبري
بدارنا) ماله وأهله (من ولده
الصغير والمجنون وزوجته ان كان
(بدارنا) كذا ما معه من
مال غيره ولو بالشرط دخولهما
(ان آمنه امام) من يادني
فان آمنه غيره لم يدخل أهله
ولامالا يحتاجه من ماله الا
بشرط دخولهما وعليه يعمل
كلام الاصل (وكذا) يدخلان
فيه ان كانا (بدارهم)
ان شرطه أي الدخول (امام)
لا غيره ولتقيس بالامام من
زيادتي أما اذا كان الامان
للصري بدارهم فقياس
ما ذكر ان يقال ان كان ماله
وأهله بدارهم دخلا ولو بلا
شرط ان آمنه الامام وان
آمنه غيره لم يدخل أهله
ولامالا يحتاجه من ماله
الا بالشرط وان كانا بدارنا
دخلان شرطه الامام لا غيره
(وسن) لمسلم بدار كفر أمكنه
أظهار دينه (لكونه مطاعا
في قومه أو له عشيرة تحميه
ولم يخف فتنة في دينه بقيد
زده بقولي (ولم يرج ظهور

مفرغ على قوله والا فلا وعبارة شرح الروض ويحوز قبل ذلك أي قبل علمه وقبوله
قوله (قوله واشترطه) معتمد (قوله فينبذه من باب ضرب) ا ه مختار (قوله
والمؤمن بكسر الميم) اما المؤمن فقتلها وله بسبب متى شاء وحيث بطل أماته
وجب تبليغه المأمون شوري (قوله ويدخل الخ) لهذه المسئلة أحوال وهي اما ان
يكون المؤمن الامام أو غيره والمؤمن اما ان يكون بدار حرب أو بدارنا فالحاصل أربعة
ثم ماله اما ان يكون بالدار التي هو فيها أولا فالحاصل من ضرب اثنين في أربعة ثمانية
ثم الذي معه اما ان يكون متساويا له أولا فاضرب اثنين في ثمانية بسبب ستة عشر ثم كل
من الامام وغيره اما ان يقع منه شرط أولا فهذه أربعة أي بالنظر لالامام وغيره
تضرب في ستة عشر بأربعة وستين ثم الذي معه اما ان يكون له أو أخيه فاضرب اثنين
في أربعة وستين بمائة وثمانية وعشرين فاستفده فاني استخرجته من فكري خ ط
على المنهاج (قوله بدارنا) حال من الحرب أو نعمته أي الكائن بدارنا (قوله وزوجته)
المعتمد انها لا تدخل الا بالانحصار عليها اه زى بخلاف عقد الجزية فانها تدخل
وان لم ينص عليها وفرق بأن عقد الجزية اقوى وأتمل (قوله بدارنا حال من ماله وأهله)
وتقدر بالشارح الشرط حل معني (قوله دخولهما) أي ماله وأهله (قوله من ماله الخ)
أما ما يحتاجه كنيابه ومركوبه وآل فاستعماله ونفقة مدة امانه الضروريات فدخل
من غير شرط كما في شرح م ر (قوله ان شرطه) أي والفرض ان الكافر نفسه كائن
بدارنا كما أشار له الشارح بقوله أي في الامان للصري بدارنا والتفصيل انما هو
في ماله وأهله (قوله أما اذا كان الامان مفهوم) قوله بدارنا في قوله ويدخل فيه الخ
وقوله فقياس الخ أي يجامع ان الكل في مكان واحد (قوله وسن الخ) يستظم في هذا
المقام انتشار وثلاثون سورة انه اما ان يمكنه اظهار دينه أولا وعلى كل اما ان يرجو
ظهور الاسلام ببقائه أولا وعلى كل اما ان يمكنه الاعتزال هناك أولا وعلى كل
اما ان يخاف فتنة في دينه أولا وعلى كل اما ان يرجو نصره المسلمين أولا فهذه تعميمات
خمسة يحصل منها القدر المذكور (قوله أمكنه اظهار دينه) سوارج نصره المسلمين
أولا وسواء أمكنه الاعتزال هناك أم لا فالصواب أربعة خرج منها واحدة بقوله
ثم الخ (قوله لا لا يكيد واله) أي بفعله أو أمرا يكيد به الام ذائدة (قوله والاعتزال)
المراد به الحيازة عنهم في مكان من دارهم وقوله بسبب فيصرم ان يصير ماعتزاله أي
بهجرته وانما ماله من دارنا فمرفا الاعتزال الثاني غير الاول خلافا لما توهمه عبارة
(قوله بها) أي بالهجرة والباء سببية (قوله حرمت) وفارق ما قبله وهو من تسن له
الهجرة بأن ذلك قادر على الاعتزال والامتناع بالغير وربما أخذوا بخلاف هذا

اسلام) ثم (بغنامه هجرة) الى دارنا لا يكيد واله نعم ان قدر على الامتناع ولا اعتزال ثم ولم يرج نصره
المسلمين بها حرمت لان محله هو الاسلام فيصرم ان يصير ماعتزاله عنه

دار حرب (ووجبت) عليه (ان لم يمكنه) (٦٥٩) ذلك أو خاف فتنة في دينه (وأطاقها) أي الهجرة لا يمان الذين

توفاهم الملائكة ظالمى
أنفسهم فان لم يطبقوا فغذور
الى أن يطبقها أما إذا ربح
ما ذكره فلا فضل ان يقيم
(كهرب أسير) فانه يجب
عليه ان أطاقه ولم يمكنه
أطهار دينه فلو سبه من قهر
الاسر وقييدى بعدم
الامكان هو ما حرم به القولى
وغیره وقال الزركشى انه
قياس ما مر في الهجرة لكسبه
قال قبله سواء أمكنه اطهار
دينه أم لا ويقدر عن تصحيح
الامام (ولو أطلقوه بلا شرط
فله اغتيالهم) قتلا وسبيا
وأخذ الاموال اذا أمان وقتل
الغيلة ان يجذعه فيذهب به
الى موضع فيقتله فيه كما مر
(أو أطلقوه) على انهم في
أمانه أو عكسه) أى أو انه في
أمانهم (حرم) عليه اغتيالهم
لان أمان الشخص لغيره يوجب
ان يكون الغير آمنا منه
وصورة العكس من زيادتي
واسنتنى منها في الام
ما قولوا آمناك ولا أمان
لنا عليك (فان تبعه أحد
فصائل) فيدفعه بالاختف
فالاختف (أو) أطلقوه على
(أن لا يخرج من دارهم)
يقيد زده بقولى (و) لم يمكنه ما مر) أى ظهاردينه (حرم وماه) بالشرط لان في ذلك ترك إقامة دينه

فانه قادر على الاعتزال والامتناع بنفسه ح ل وفيه ان قليل الشارح يجري فيها
قله ويجاب بأنه يضم للتعليل قولاً ابع انه قادر على الامتناع بنفسه فيكون أقوى من
الاول لان امتناعه بشيرته (قوله دار حرب) أى سورة الاحكام اذا ما حكم بأنه دار
اسلام لا يصير بعد ذلك دار كفر مطلقاً كما بسطه في النسخة شربرى (قوله ووجبت
ان لم يمكنه الخ) مفهوم القيد من الاول لا من وقوله ذلك أى الاظهار لدينه والمقسم
انه لم يرج ظهور اسلام بمقامه وحيث صدق العبارة بصورتها لانه والحال هذه
اما ان يقدر على الاعتزال أولاً وعلى كل امان يخاف فتنة في دينه أولاً وعلى كل
اما ان يرجو نصرة المسلمين أولاً وعلى كل امان يخاف فتنة أى رآمكنه اطهار دينه
والمقسم انه لم يرج ظهور اسلام بمقامه فيصدق بصور أربعة امان اما ان يقدر على
الاعتزال أولاً وعلى كل امان يرجو نصرة المسلمين أولاً فلا تخلص ان صور الوجوب
اثنا عشر (قوله ظالمى أنفسهم) أى في حال ظلمهم أنفسهم بترك الهجرة وموافقة
الكفرة فانها تزلت في ناس من مكة أسلموا ولم يهاجر احين كانت الهجرة واجبة
اه يضاوى (قوله اما إذا ربح الخ) مفهوم القيد الثالث وقوله فلا فضل الخ فتكون
الهجرة خلاف الاولى طالما صل ان قوله اما اذا الخ يصدق بستة عشر سورة لانه اما
ان يمكنه اطهار دينه أولاً وعلى كل امان يخاف فتنة أولاً وعلى كل امان يقدر على
الاعتزال أولاً وعلى كل امان يرجو نصرة المسلمين أولاً فتكون صور خلاف الاولى
سنة عشر وصور الوجوب اثني عشر وصور الحرمة واحدة وصور التلب ثلاثة تأمل
(قوله كهرب أسير) يمكن رجوعه الاحكام الاربعة وان قصره الشارح على الوجوب
(قوله ويمكنه الخ) العتمة وجوب الحرب على الاسير مطلقاً أى سواء قدر على
أطهار دينه أولاً رى بخلاف غير الاسير والفرق ان الاسير ذل م رسم (قوله وقتل
الغيلة الخ) أى في الاصل وان لم يكن مراداً هتاف ليس المراد حقيقة الغيلة كمالى النسخة
(قوله أو عكسه بالرفع فاعل فعل محذوف) أى أو حصل عكسه ع ش على م ر
ويصح جره عطفاً على المجرور وعلى (قوله لان أمان الشخص الخ) هذا التعليل طاهر
في الاولى لافي الثانية وعبارة شرح الروض لان الامام لا يختص بطرف بل يعم المؤمن
والمؤمن (قوله ولا أمان لساعليك) ظاهرها غير مراد لانه يناقض آخرها أولاً
بل المراد بقولهم ولا أمان لنا عليك ولا نطلب منك اماناً لا استغنا شاعنه بخلافك
فأنت في أمان من لا احتياجت اليه رى أى فنه حينئذ اغتيالهم اه ح ل والاولى
ان يقول ولا أمان لك علينا وعبارة م ر والمعنى ولا أمان يجب لساعليك وهي ظاهرة
(قوله فان تبعه) راجع للمسئلين (قوله فيدفعه بالاختف) أى حيث لم يقصدوا

يقيد زده بقولى (و) لم يمكنه ما مر) أى ظهاردينه (حرم وماه) بالشرط لان في ذلك ترك إقامة دينه

فان أمكنه أن يظهره) جازله
 الزيادة لان الهجرة حينئذ مندوبة
 أو جائزة لأرجسية (ولامام
 ولو بنائبه) معاقدة كافر
 هو أهم من قوله عليا وهو
 الكافر الغليظ (يدل على
 قلعة كذا) باستكان الالام
 وفقها (بأمة) مثلاً (منها)
 الحاجة الى ذلك معينة كانت
 الامة أو مهمة رقيقة أو حرة
 ونها ترق بالاسر والمهمة
 يعينها الامام بخلاف ما لو لم تكن
 من القلعة كان قال ولا من
 مالي أمة فلا يجوز على الاصل
 في المعاقدة على مجهول (فان
 معها) عنوة من عاقده
 بدلالته وفيها الامة العينة
 أو المهمة (حية ولم تسلم قبله)
 أي قبل اسلامه بأن لم تسلم
 أو أسلمت معه أو بعده (أعطيا)
 وإن لم يكن فيها غيرهما (أو)
 أسلمت قبله (بعد العقد
 مات بعد الظفر) بها (ف) يعلى
 (قيمتها أو لا) بأن لم تقع أو فقها
 غير من عاقده ولو بدلالته
 أو فقها من عاقده لا بدلالته
 أو بدلالته وليس فيها الامة
 أو فيها الامة وقد ماتت قبل
 الظفرها أو أسلمت قبل اسلامه
 (وقبل العقد أو أسلم بعدها
 فلا شيء له) لعدم وجود المعلق عليه العقد بصحته

فحقن له ولا فلا يلزمه ولا يذبح لانتقاض أمانهم م ر ع ش (قوله جاز) هذا
 بناء على ما مرله من ان الاستيلاء أمكنه اظهار دينه لا يجب عليه الحرب وعلى ما مر عن
 الزدكشي من انه يجب معاقبته والمعتد فكذلك هنا ع ش (قوله مندوبة) أي
 ان لم يرج نفعه وراسلام وقوله أو جائزة أي ان رجاء (قوله ودوال كافر الغليظ) سمي
 بذلك لدفعه عن نفسه بقوة ومنه العلاج لدفعه الداء اه زى وقال ح ل مأخوذ
 من العلاج وهو القوة (قوله يدل على قلعة كذا) أو على أصل طريقة بها أو على أسهل
 أو أدنى طرقها أي وكان عليه في تلك الدلالة تدب اذا لم تصح الجماله الاعلى ما يتعب
 فما أطلقوه مما يحمل على ما في الجماله من التقيد بالتعب شرح م ر وزى (قوله
 الحاجة الى ذلك) تعليل لمخوف وعبارته في شرح الروض ومع ذلك مع ايهامها وعدم
 ملكها والقدرة على تسليمها للحاجة اليه (قوله أو حرة) وأطلق عليها اسم الامة باعتبار
 عمار الاول (قوله لانها ترق بالاسر) جواب عما يقال ان الحرية لا يصح جعلها عوضاً
 (قوله والمهمة يعينها الامام) ويحبر الكافر على القبول لان المفروض جارية وهذه
 جارية كما ان المسلم اليه ان يعبر ما يشاء بالصفة المشروطة ويحبر المستحق على القبول
 شرح الروض (قوله من عاقده) وهو الامام أو نائبه وضمير اليها للكافر (قوله
 ولم تسلم قبله) فالقيود سببة كما لم من كلامه بعد الا (قوله أو أسلمت قبله) وبعد
 الامة سواء كانت حرة أو رقيقة وإن قيد بعض الشراح بالحرية وقوله فيعطى قيمتها
 راجع للاثنتين أي لان اسلامها قبله منع رقها والاستيلاء عليها كما في م ر
 وقوله منع رقها أي في الحرية وقوله والاستيلاء عليها أي ان كانت رقيقة فالتعليل
 على التوزيع ع ش وكتب أيضاً قوله فيعطى قيمتها أي من أصل القسيمة
 كما هو الوجه احتمالان فان لم تكن غنسيمة اتجه وجوب القسيمة في بيت المال شرح
 م ر لانها في صورة الموت من ضمان الامام ح ل (قوله والاباء لم الخ) حاصله
 ان تحت الاست صور لم يذكر فيها مفهوم عنوة لانه سيذكر به قوله اما اذا انقضت
 صلها الخ (قوله بأن لم تقع) محل عدم استحقاقه شيأ في هذه ان كان الجمل المشروط منها
 فان كان من غيرها استحققه بمجرد الدلالة لسواء فنصت أولاً شرح م ر (قوله وقد ماتت
 قبل الظفر بها) فيكون في مفهوم قوله حية تفصيل وهو انها ان ماتت بعد الظفر بها
 أعطى قيمتها وان ماتت قبل الظفر بها فلا شيء له وكذا في مفهوم قوله ولم تسلم
 قبله تفصيل وهو ان أسلمت قبله وهذا العقد أعطى قيمتها وان أسلمت قبله وقبل
 العقد فلا شيء له وقوله فلا شيء له أي ان علم بذلك بانها قد ماتت لانه عمل متبرعا
 شرح الروض اه سم (قوله الفتح) بالجريد بل من المعلق عليه فيكون عليه نائب

ووجب قيمته اذ كره ما قلناه (٦٦١) في الروضة كما هو ظاهر في الروضة عليه في الامم وقيل يجب

أجرة الدل وصحة الامم لثبوتها
لزاماً قل انما اذا كان عمل
انكافاً اذا كانت معينة
فركنت معينة وموت قبل
من فيها وأوجبنا البذل
فيجوز أن يقتل يرجع
بأجرة المشكك قطعا لعدم
تقويم الجهول ويجوز أن

يقال تسلم اليه قيمة من
تسلم اليه قبل الموت أما
اذا تمت صلحا بدلاله
ودخلت في الامان فان لم
يرضوا بتسليم أهله ولا
الكافر الدال بسد لها بسد
الصلح وبلغوا المأمن وان رضوا
بتسليمها بسد لها أدهارا
بدلها من حيث يكون الرضخ
ونخرج بالكافر المسلم عنه
وان عصت معاقبته كما قلناه

في الروضة كما صلبها عن
العراقين واقتضى كراهه
في باب الغنيمة تعصيه
يعطاها ان وجدت حية
وان أسأت فلم ماتت بهد
الظفر بها له قيمتها وتعيين
القيمة مع تحديد القم عن
عاقبه واسلام الأمة
بالقبليسة والبسدية
المذكورتين من زيادة في
(كتاب الجزية)

الفاعل وكان الظاهر ان يقول لعدم وجود الفاعل عليه وأما قرأته بالرفع فاقب
فادل فبره عليه ان الأمة لم يعلق عليها القم بل هي معلقة على القم النسائي
عن الدلالة لأن يراد تعليق في المعنى لأن المعنى ان جعلت لي أمة تحت القاعدة
بدل التي وفيه ان الموجد وفي المتن الدلالة لا اله الا الله لان ما كان المقصد من الدلالة
القم جعل القم معلقا تأمل (قوله في ما ذكر) أي في قوله أو أسأت قبله وبعد العقد
الح فمكان المناسب ذكره عقبه (قوله ويجوز ان يقال لم) هو الاعتماد قال م
في شرحه فيعين له واحدة ويعطيه قيمتها كما يعين الكون أسياء (قوله ما اذا تمت
الح) لم يدخل هذه المورث تحت الاتفاقية حكمها باله والست الله اخلة تحتها فلذا
أقردها وأيضا فهي مفهوم قوله منة الذي هو من كلام الشارح فلا يتوهم دخولها
تحت قول المصنف والاندبر (قوله فان لم يرضوا) أي أهل القاعدة المفتوحة صلحا (قوله
وبلغوا المأمن) بأن يردوا للقلعة ويقاثلوا كما في شرح الروض (قوله بدلها) بأن يأخذوا
بدلها (قوله من حيث يكون الرضخ) أي من الانجاس الاربعة لامن أصل الغنيمة كما
زعمه الولي العراقي روى (قوله وان أسأت) اذا تأملت كلامه وجدت حكم
معاودة المسلم لحكم معقدة الكافر ولا مخالفة بينهما الا باعتبار انفساء المذكورة
(قوله فلم ماتت) هذا يجري في الكافر أيضا كما تقدم (قوله ونسبين القلعة) أي
لأنه دل على قلعة كد أو تعيين المذكور ليس قيداً وعبارة شرح م رسوا كانت
القلعة معينة أو مسمومة من قلاع معقدة في ما يظهروا لله

(كتاب الجزية)

عقبها بالقتال لأنه مغيا بها في الآية مروية في نزول سيدنا عيسى لأنه لا يبقى
لم حينئذ شبهة بوجه فليقبل منهم الا الاسلام أو السيف وهذا من شرع سلاله انما
ينزل حاكمه متعلية له على الله عليه وسلم من القرآن والسنة والاجماع أو عن
اجتهاده مستند من هذه الثلاثة والظاهر ان المذاهب في زونه لا يعمل بها الا بما
يوافق ما يراه اذ لا مجال للاجتهاد مع وجود النص أو اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم
لأنه لا يخفى اه شرح مروزي قال الرشيدى قوله لا بمعنى أي فهو كالمص
أي لا يجوز الاجتهاد معه وجهه اجزى كفرية وفري بالقضاء شوبرى وهي لغة اسم
لخراج محمول على أهل الامنة سميت بذلك لأنها جرت أي كفت عن القتال وشرعا
مال يلزمه اسكافه ينفذ عنه ومن زى (قوله نفاق) أي شرعاً ش (قوله من
المجذرة) لانها جارة لهم ثم ينسأوه كما هم في دارنا وهي اذلال لهم لعدم
دلى الاسلام لاسيما اذا الطوا أده وعرفوا محاسنه لافي مقابلة تقريرهم على

تعلق على العقد وعلى المال ١٦٦ في المتروك به وهي ما يورثه من الجارية لكفنا عنهم

وقيل من الجزاء بمعنى القضاء قال تعالى رايتموا يوما لا تجزي نفس (٦٦٢) عن نفس شيئا أي لا تقضى والاصل

فما قبل الإجماع آية فالتوا
الذين لا يؤمنون بالله وقد
أخذها النبي صلى الله عليه
وسلم من مجوس هجر وقال
سنواجههم سنة أهل
الكتاب كما رواه البضاري
ومن أهل نجران كما رواه
أبو داود والمعنى في ذلك أن
في أخذها مونة لما واهاته
لهم وربما يجعلهم ذلك على
الاسسسلام وفسر اعطاء
الجزية في الآية بالتزامها
والصغار بالتزام أحكامنا
(أركانها) خمسة (عاقده
ومعقوله) ومكان ومال
ومبغية وشرط فيها) أي
في الصيغة (ما) مرفى شرطها
(في البيع) من فخر اتصال
القبول بالإيجاب وعدم
محتما مؤقتة أو معلقة
وذكر الجزية وقدرها
كأنه من في البيع فتعيرى
بذلك أفيد مما عسر به
(وهي) أي الصيغة إيجابا
(كما قررتكم أو أذنت
في أمانتكم بدانا) مثلا
(على أن تلتزموا هكذا)
جزية (ونقاد والحكمنا)
الذي تعدون تحريمه كزنا
وسرقة. إن غيره كشراب

كفرهم لأن الله أعز الاسلام وأهله عن ذلك شرح م د (قوله بمعنى القضاء) له
بمعنى الإغناء أو الحكم الثابت وقال الشوبري وح ل قوله بمعنى القضاء
تقول جزيت الدين أي قضيته (قوله أي لا تقضى) أي لا تقضى من ل قال ع ش
وعليه فالمنى أن الجزية أغنتهم عن محاربتنا لهم لكن هذا في المعنى قريب مما قبله
(قوله سنوا) أي اسلكوا بهم سنة أهل الكتاب أي طريقتهم ع ش (قوله ومن
أهل نجران) وهم نصاري وهم أول من بذل الجزية وفيهم أنزل الله سدر سورة
آل عمران ح ل (قوله في ذلك) أي في مشروعية الجزية (قوله والصغار بالتزام
أحكامنا) وذلك لأن الشخص إذا كلف بما لا يعتقده سمي ذلك صغارا عرفا سم
وعبارة شرح الروض قالوا أشد الصغار على المرء أن يحكم عليه بما لا يعتقده ويضطر
إلى احتساله أو قضية ذلك أنهم لا يعتقدون تلك الأحكام التي يلتزمونها فانظر هذا
مع قوله لا في الحكمنا الذي يعتقدون تحريمه ولعل هذا وجه تعبيره بقالوا سم
(قوله عاقده) وهو الامام أو نائبه (قوله وعدم محتما) فيه أن عدم الصفة ليس شرطا
بل الشرط عدم التوقيت والتعليق وعدم الصفة متفرع عليه وأجيب بتقدير
مضاف أي ملزوم عدم محتما وأجيب أيضا بأن عدم بالرفع مبتدأ والخبر محذوف أي
معلوم عامر أو نائب فاعل محذوف أي ويعلم عامر عدم محتما الخ (قوله مؤقتة)
ومعلقة فلا يكفي أقركم ما شاء الله وما قوله صلى الله عليه وسلم أقركم ما أقركم
الله فلانه كان يعلم ما عند الله بالوحي وكذا ما شئت أوشاء فلان بخلاف ما شئت
للزومهما من جهتنا وجوازهما من جهتهم شرح م ر وقوله ما عند الله بالوحي أي وقد
علم أن الله أراد أقرارهم لا إلى غاية ع ش (قوله وذكر الجزية) بالجر والمراد بالجزية
هنا المال لانها أطلق عليه كما مر ويدل على ذلك قوله وقدرها وأهل المراد ما جنس
المال أو نوعه بدليل قوله وقدرها وأنه عطف تفسير (قوله بدانا مثلا) يريد أنه
لا يشترط الإقامة بدانا بل لورضوا بالجزية وهم مقيمون بدانا الحرب محتتم المراد
بدانا غير المجاز كما يأتي شوبري (قوله الذي يعتقدون تحريمه) ظاهره أن الماء عائدة
للعلم وهو مشكل ويجاب بأنها عائدة للعلم بمعنى المحكوم عليه كما قاله سم بدليل
قوله كزنا الخ رخرج بقوله يعتقدون تحريمه الواجبات كالصلاة والصوم (قوله كزنا
أو سرقة) أي كتركها كما في الرشيدى (قوله وذلك) أي وعلة ذلك أي قوله على أن
تلتزموا الخ وعبارة م ر وانما وجب التعرض لهذا أي قوله وتقاد والحكمنا مع أنه
من مقتضيات عقد هالاته مع الجزية عوض عن تقريرهم فأشبهه الثمن في البيع
والاجرة في الاجارة (قوله عن التقرير) أي في دارنا مثلا (قوله وقبولا) أي من كل

مسكر. كاح مجوس محارم وذلك لأن الجزية والالتزام كالعوض عن التقرير فيجب ذكرهما كأنه من
في البيع (و) قبولا نحو (قبلنا ورضينا)

وعلم من اشترط ذكر الانقياد به لا يشترط ذكر كلف لسانهم عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه
لان في ذكر الانقياد غنية عنه ويستثنى (٦٦٣) من منع صحة التاقيت السابق ما لو قال اقرر تكلم ماشتم لان

لهم تبذل العقد متى شاؤا
فليس فيه الا التصريح بمقتضى
العقد بخلاف الهدية لا تصح
هذا الاقل لا يخرج عقدها
عن موضوعه من كونه مؤقنا
الى ما يحتل تأييده المتأني
لقتضاه (وصدق كافر)
وحسد دارنا (في قوله
(دخلت لسماع كلام الله)
تعالى (اورسولا اوباما
مسلم) فلا يضر له لان
قصد ذلك يؤمنه والغالب
ان الحربى لا يدخل بلادنا
الا باس وان اتهم حلف ندبا
فم ان ادعى ذلك بعد امره
لم يصدق الا بينة (و شرط
(في العاقد كونه اماما)
يعقد بنفسه او نائبه فلا
يصح عقدها من غيره لانها
من الامور الكلية فتحتاج
الى نظار واجتهاد لكن
لا يقتال المعقود بل يبلغ
مأمنه (وعليه اجابة اذا
طلبوا وامن) بان لم يخف
غائلتهم ومكيدتهم فان خاف
ذلك كان يكون الطالب
باسوسا يخاف شره لم يجهم
والاصل في ذلك خبر مسلم
عن بريدة كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا امر

من المخاطبين كافي م ر وقال في شرح الرررض ولا بد من لفظ دال على القبول أى
من الناطق (قوله وعلم الخ) غرضه الجواب عما يقال ان الاصل ذكر أنه لا يشترط
ذكر كلف لسانهم عن السب وأنتم لم تذكره (قوله انه لا يشترط الخ) ولا ينافي ذلك
ما يأتي أنهم لو سبوا الله تعالى أو رسوله فان شرط انتقاض العهد بذلك انتقض
والاقتلا لان الحاصل ان كفهم عن ذلك يلزمهم وان لم يصح باشتراطه وأما انتقاض
عهدهم بذلك فلا يكتفى فيه بلزوم ذلك لهم بل ولا بالتصريح في العقد باشتراط كفهم
بل لابد من التصريح في العقد باشتراط الانتقاض به سم (قوله لان في ذكر الانقياد
غنية عنه) فيه أنهم انما يقادرون لحكمنا فيما يعقدون تحريمه فان كاد يرون تحريمه
ذلك أى سب الله ورسوله ودينه فواضح والافقية نظير ل (قوله ماشتم) بخلاف
ماشتم أو ماشاء فلان أو ماشاء الله فلا يصح جزما زى ومن ل (قوله من كونه) بيان
للموضوع وقوله الى ما أى لفظ وقوله تأييده أى عقدها (قوله وصدق كافر)
المناسب ذكر هذه المسئلة في الامان (قوله دخلت لسماع كلام الله) ويكن
في هذه من الاقامة وحضور مجالس العلم قدرا تقتضى العادة بازالة الشبهة فيه
ولا زاد على أربعة أشهر شرح م ر (قوله اورسولا) أى اودخلت رسولا سواء كان
معه كتاب أولا س ل (قوله اوباما مسلم) أى وان عين المسلم وكذبه سم أى
لاحتمال نسيانه عن ش (قوله لان قصد ذلك يؤمنه) راجع للاولين وقوله
والغالب الخ راجع للاخير (قوله نعم ان ادعى الخ) كأن هجموا بلادنا واسرنا
منهم واحد فادعى ذلك (قوله فلا يصح عقدها من غيره) لكن لاشى على
المعقود عليه وان أقام سنة فأكثر لان العقد لغواه روض سم وشرح م ر
(قوله لانهم من الامور الكلية) أى بالنظر لمرضاها لانه يصرف في مصالحنا
(قوله ومكيدتهم) عطف تفسير أو ناع على عام لان المكيدة هى الامرائقى الذى
لا اطلاع لها عليه (قوله لم يجهم) هل المراد لم يجب اجابته سم اولي جيز يذنى الشافى
عند ظن الضرر للمسلمين طلبا لوى سم (قوله فى ذلك) أى فى قوله رعايه اجابته
(قوله اوبا) أى الاسلام (قوله فاقبل منهم) هو محل الدليل (قوله فلا يجب
تقريره) بل فحرم الاجابة حيث لم يامن غائلته ويحرم قتله اذا عاب الجزية ويجوز
ارفاقه وغنم ماله سم على هجر ع ش على م ر (قوله وقولى وامن) أى فهو وقولى
امن الخ وهى اولى عموم (قوله منه سكا بكتاب) ولو حكما في شمل الجوسى
(قوله وصف ابراهيم الخ) أى لانها تسمى كتبنا فاند رحت فى قوله الذين اوتوا
الكتاب وشيث ابن آدم اصله شرح م ر (قوله سواء كان المنسك) أى بواحد

أمير اعلى جيش أو سريه أو صاه الى أن قال فانهم سم ابا بوا فاقبل منهم وكف عنهم ويستثنى
الاسير اذا طلب عقدها فلا يجب تقريره او قولى وامن اول من قوله جاسوسا تخافه (و شرط) (في المعقود له
كونه منه كتابا) كنز وانه لى وصفه ابراهيم وشيث وزبور وادسواء كان المنسك كتابيا

ولمن أحد أربيه بأن اختاره أم جوسيا (جلد) له (أهل لم تعلم) (٦٦٤) نحن (تمسكه به بعد نفسه بأن علمنا

من هذه الكتب أو غيرها فيشمل كتاب الجوس الذي رفع فيه سم وان تمسكوا
بكتاب لـ كنه لا يسمى كتابا الا من تسلك بالثورة أو بالتحليل خاصة حل (قوله
ولمن أحد أربيه) ولو الام اختيار الكتابي أو لم يضر شيئا وفارق كون شرط محل
كأحدها اختيارها الكتابي بأن ما هنا أوسع وما أودعه شرح المنهج من أن اختيار
ذلك قيد هنا أيضا غير مراد وإنما المراد أنه قيد تسميته بكتابا لا تقريره اه
شرح مري بالحرف وبعبارة ع ش قوله بأن اختيار هذا قيد لتسميته كتابا لا لتقريره
بالجزية والحاصل ان له ثلاث حالات اما ان يختار دين الكتابي أو الوثني أو لم يختار
شيئا فيقر في الحسالة الاولى والثالثة دون الثانية هذا محصل ما اعتمد به جبر
وم وعلى ما في بعض نسخه الصيغة (قوله جلد) صفة لكتاب أي كائن جلد
ووجه نسبة الكتاب الجدمع انه يتسبب لثني المنزل هو عليه أنه اشتهر بتمسكه
به وقوله أعلى لعل المراد به هنا ما في الوصية وهو الذي يشتهر بتسابب الشخص
اليه ويعتد قبيلة تأمل (قوله لم تعلم تمسكه به بعد نفسه) قال الولي العمري
يرد على المنهاج والتبني والحاوي اذا تهودا من اجل أو تنصر قبل الفسخ لكن انتقلت
ذريته عن دين اهل الكتاب بعد نزول القرآن أو قبله فلا تقر بالجزية كما نص عليه
اه ويقبل قولهم انهم ممن يعقد قسم الجزية لانه لا يعرف غالباً الا منهم زى وأجيب
عن الايراد بان عدم اقرار الذرية بالجزية لا يرد ادعاء قوله ويقبل قوله هم أي الكفار
لا الذرية (قوله وان لم يحتجب المبدل) أي تغليب الحلق الدم وبه فارق عدم حمل
مناكهم وذبيتهم مع أن الام في الاضاع والميتات التبريم شرح م ر (قوله
وذلك) أي ووجه اشتراط التسلك بالكتاب وقوله لا آية وهي قائلوا الذين
لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الخ (قوله كمن تهود) أي أو تنصر بعد بئس نبي
حل (قوله كمن في النكاح) أي فتعدهم ان لم تكفرهم اليهود والنصارى ولم يصالحهم
في أصل دينهم وببرى وعبارة غير فان كفرتهم أهل ملتهم لم تعاقبهم ولا اعتدت لهم
وهذا هو المناسب لقوله سابقا وتحرم سامرية الخ وعبارة ع ش أي فحيث وانقروهم
في الأصول اقرروا وان خالفوهم في الفروع لم يكن قيل انهم لو كفرتهم اليهود
والنصارى بالفروع الى خالفوهم فيها لا تحمل دنسا كعتهم وقياسه دنس انهم
لا يفرون الا أن يفرق بأن مبنى النكاح الاحتياط ولا كذلك هنا (قوله الا أن يشك
أمرهم) أي شك هل تكفرهم اليهود والنصارى أم لا ع ش (قوله لان الجزية
كأجرة الدار) أي والاحرة تجب على المستأجر ولو فقير او هرا ما وغيرهما بما ذكر
وهو علة لتعسيم وقوله ولانها الخ علة لاشتراط كونه حرا الخ (قوله والآية السابقة

تمسكه قبل نفسه أو معه
أو شك كذا في وقته ولو كان
تمسكه به بعد التبديل فيه
وان لم يحتجب المبدل منه
وذلك لا آية وغير النصارى
السابقين وتغلبا لحقن
الدم أما اذا علمنا تسلك
الجد به بعد نفسه كمن تهود
بعد بئس عيسى عليه
الصلاة والسلام فلا تعقد
الجزية اندرعه لتمسكه
بدين سقطت حرمة ولا
ان لا كتاب له ولا شبهة
كتاب كعبدة الاوثان
والشمس والملائكة وحكم
السامرة والماثمة هنا كهو
في النكاح الا أن يشك
أمرهم فيقررون بالجزية
وتعبري بما ذكر أعظم وأولى
من تعبيره بما ذكره (حرا
ذكر اغفر صبي ومجنون) ولو
سكاران وزمنا وهرما واعمى
وراهبا وأجيرا وفقيرا لان
الجزية كأجرة الدار ولا نها
تؤخذ طلق الدم فلا جزية
على من به رق وانثى وخنثى
ومسهي ومجنون لان كلا
منهم محقون لدم والآية
السابقة في الذكور وقد
كتب عمر رضي الله تعالى

عنه الى أمراء الأجناد أن لا يأخذوا الجزية من النساء والصبيان ورواه البيهقي بإسناد صحيح في الذكور
فلو طلب الخنثى والمرأة عقدا لزمه بالجزية أعلمها الامام بأنه لا جزية عليهما

في الذكور) أي الباقين المأكلين الأحرار أخذ من قوله تعالى حتى يعطوا الجزية
 وليستدل بها على ذلك لكونها ليست نصابية (قوله فهي هبة) أي لا تلزم إلا بالقبض
 شرح الروض سم وقال شيخنا العزيز في هبة أي بالعنى الشامل للهبة فلا
 يحتاج لقبول (قوله المقودله) أفادله لا بد أن يكون مقودله بأن مقودله على
 الأوصاف فاندفع ما يقال كيف يعقد له الجزية مع أنها لا تجب عليه حال خنوته
 فان لم تعقد فلا شيء عليه كحرفي لم تعلم به إلا بعد مدة لأنه لم يلزمها شيئا (قوله
 طالب البناء بجزية المدة المأخوذة منه دينار لكل سنة من ل
 قال ع ش على م ر وهل يطالب به وإن كان يدفع في كل سنة ما عقده عليه
 على وجه الهبة أو حصل ذلك أن لم يدفع الذي يظهر الثاني لأن المدة في العقود بما
 في نفس الأمر وقد تبين أنه من أهل الجزية وما يدفعه يقع جزية هكذا ليدفعهم
 والذي اعتمد شيخنا زى الأول والأقرب ما قاله زى قال لأنه انما يعطى هبة
 لأعني الدين اه (قوله وأمكن تعلقها) لم يأخذ مفهومه وفي ق ل على الجلال
 قوله وأمكن وأما إذا لم يمكن انصب عليه حكم الجنون فيها فلا جزية (قوله ما لوقل
 زمن الجنون) بأن تكون أوقات الجنون في السنة لولفت لم تقابل بأجرة غالبا س ل
 وشرح م ر وقوله لم تقابل بأجرة لعدم النسبة لمجموع المدة لو استأجرها أذ يتسامح في نحو
 اليوم بالنظر لمجموع المدة والأفاد يوم ونحوه تقابل بأجرة في حد ذاته وشيئى (قوله
 صفه) أي إذا كان قد عقد على الأشخاص فلو كان على الأوصاف دخلوا (قوله
 والبلغ المؤمن وإذا مضت عليه مدة في ديار نابلا عقدها فحقه أن تلمسه أجرة مثل
 أسكاهم إذا دارنا إذا المقلب فيها معنى الأجرة ويظهر أنها هنا أقل الجزية شرح م ر وقد
 يشكل هذا بما في حربي دخل دارنا ولم تعلم به إلا بعد مدة حيث قيل بعدم وجوب
 شيء عليه لأن المقلب فيها الله قول الأبي قال أن هذا لما كان في الأصل قابلا لآمان
 أبيه نزل بعد بلوغه منزلة من مكث بمكة فأسد من الإمام ع ش على م ر (قوله
 إقامة بالحجاز) ولو بالاستيطان وسمى بذلك لأنه جزير نجدة ومكة شرح م ر
 (قوله واليامة) وهي مدينة بغرب اليمن على أربع مراحل من مكة ومرحلتين من
 الطائف زى (قوله كالطائف) أي وحدة والينبع مر وهو تمثيل لقوى الثلاثة
 لكن أورد عليه أن اليامة ليس لها قرى وأجيب بأن المراد قرى المجموع اه ع ش
 (قوله آخر ما تكلم) أي في شأن اليهود والأفد صرح أنه كان يقول عند موته اللهم
 الرفيق الأعلى أي أريد الرفيق الأعلى قال جرجيل هو أعلى المنازل فمنها أسالك
 يا الله أن تسكنني أعلى مراتب الجنة وقيل معناه أريد لقاك يا الله والرفيق من أسمائه

فإن رغبا في بذلها فهي هبة
 ولو بان الخصى المقود له
 ذكر الما البناء بجزية المدة
 للمأخوذة عملا بما في نفس
 الأمر (وتنفق أفاقه سنون)
 أي أرسنها ان (حكمر)
 الجنون وأمكن تعلقها فان
 بلغت سنة وجبت الجزية
 اعتبارا بالزمن المتفرقة
 بالقيمة ونخرج بذكر ما لوقل
 زمن الجنون كساعة من
 شهر فلا اثر له (ولو كل)
 بلوغ أو أفاقه أو عتق (عقد
 لما ان اتم جزية) فله لا يكتفى
 بعقد متبوعه (والا) أي
 وان لم يلزمها (بلغ المأمون)
 لأنه كان في أمان
 متبوعه وتعبيرى بكل أعم
 من تعبيرة بلغ (و شرط
 في السكان قبوله) للتقرير
 (فيمنع سكانه) ولو ذميا
 إقامة بالحجاز وهو مكة
 والمدينة واليامة وطرقها
 أي الثلاثة (وقراها)
 كالطائف مكة وخير المدينة
 روى البيهقي عن أبي
 عبيدة بن الجراح آخر ما تكلم
 به رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أخرجه اليهود من
 الحجاز وروى الشيخان خبر

أخرجوا المشركين من جزيرة ١٦٧ بح م العرب ومسلم خبر لا يخرج اليهود واتصاري من جزيرة أديب

والقصد منها الحجاز المشتملة عليه وتعبيرى بالاقامة اعم من تعبيرة الا- تيطان (فلو دخله بلاذن امام اخرجه)
 عنه لعدم اذنه (وعزوا المسألة بالتحريم) لدخوله لجراة بخلاف ما اذا جهله (ولا ياذن له) في دخوله الحجاز غير
 حرم مكة (الاصلحة لنا كرسالة وتجارة فيها كبر حاجة والا) بان لم يكن فيها كبر حاجة (فلا ياذن له الا بشرط اخذ
 شيء منها) أى من متاعها كالعشر ونصفه بحسب اجتهاد (٦٦٦) الامام ولا يأخذ في كل سنة الا مرة واحدة

كالجزية (ولا يقيم) فيه بعد
 الاذن له في دخوله (الاثلاثة)
 من الايام غير يرمى الدخول
 والخروج لان الاصل
 منها مدة الاقامة وهو ممنوع
 منها والمعاد في موضع واحد
 فلو اقام في موضع ثلاثة ايام
 ثم انتقل الى آخرى وبينهما
 مسافة القصر وهكذا فلا
 منع منها (فان مرض فيه وشق
 نقله) منه (او خيف منه)
 موته او زيادة مرضه وذكر
 الخوف من رباتى (ترك)
 مراعاة لا عقلم الضررين
 والانتقل رعاية لحرمه الدار
 وقيدى الترك في المريض
 بمشقة نقله تبعت فيه
 الاصل والحاوى وغيرهما
 وهو نعم حسن وان خالف
 ما في الروضة واسلمها فاذنى
 فيمساعن الامام انه ينقل
 عظمت المشقة اولاً وعن

تعالى للحديث الصحيح ع شى على مر (قوله والقصد الخ) عبارة م روليس
 المراد جميعها بل الحجاز منها لان عزاء حرمهم منه واقترعهم باليمن مع انه منها اذنى
 أى جزيرة العرب طولاً من عدن الى ريف العراق وعرضاً من جدة وما ولاها
 من ساحل البحر الى الشام ودجلة والفرات وسعت جزيرة العرب لاحاطة ببحر الحبشة
 وبحر فارس ودجلة والفرات بها (قوله المشتملة) أى جزيرة العرب فكان عليه ابراز
 الضمير (قوله لدخوله) متعلق بالتحريم واللام لثبوتية (قوله من متاعها) أى اوسى
 عنه مر (قوله الامرة) أى من كل نوع دخل به فى كل مرة حتى لو دخل بنوع اما انواع
 اخذ من ذلك النوع او الانواع مرة واحدة فلو باع ما دخل به ورجع بثمنه فاشترى به
 شيئاً آخر ولو بنوع الا قول ودخل بذات مرة اخرى اخذ منه بخلاف ما لو لم يبع
 ما دخل به واخذ منه ثم رجع به ثم عاد به ودخل مرة اخرى بعينه لا يؤخذ منه
 في هذه المرة قورده شيننا طب وصمم عليه اه سموع شى (قوله لان الاكثر منها)
 وهو اربعة ايام حل (قوله ان الجلب بفتحير) أى الجلب لالتجارة وقوله الى البلد
 المناسب الى الحرم لسكن لما كان الجلب الحرم مجاوراً للبلد بربها (قوله بكل حال)
 أى وان دعت ضرورة لذلك كفى الام وبه رز قول ابن كجيجور ضرورة كطبيب
 احتاج اليه وحمل بعضهم له على ما اذا مست الحاجة اليه ولم يمكن اخراج المريض له
 غير طاهر شرح مر (قوله فان مرض) بان تعدى بدخوله ع شى (قوله وان خيف
 موته) راجع لقوله ومرض وقوله او دفن راجع لقوله او مات (قوله وليس حرم المدينة
 الخ) ويندب احاطة به لا فضيلته وتمييزه بمالم يشارك فيه كفى شرح مر (قوله
 لا يبيع) أى لا يزرى لان المشرى لا يبيع حبه (قوله عند قوتنا) اما عند ضعفنا يجوز
 باقل منه ان اقتضته مصلحة ظاهرة والا فلا يبيع مر (قوله كونه ديناً) أى خاصاً
 مضموراً فلا يجوز المقدار له وان كان له اخذ قيمته وقت الاخذ كفى مر وعبارة

الجهود رانه لا ينقل مطلقاً عليه اختصر مختصراً والروضة (فان مات) فيه (وشق نقله) منه لتقطعه او بعد شرح
 المسافة من غير الحجاز او نحو ذلك (دفن ثم) للضرورة ثم الحرجى لا يجب دفنه ونحو السكالب عليه فان تأذى الناس
 برائحته ورى اما اذا لم يشق نقله بان سهل قبل تغيره فيقل فان دفن ترك (ولا يدخل حرم مكة) ولولا صلحة لقوله تعالى
 فلا يقربوا المسجد الحرام والمراد جميع الحرم لقوله تعالى وان ختمت عليه أى فقرائهم من الحرم وانقطع ما كان
 لكم بقدرهم من السكاسب فسوف يغنيكم الله من فضله ومعلوم ان الجلب انما يجلب الى البلد لا الى المسجد نفسه
 والمعنى في ذلك انهم اخرجوا النبي صلى الله عليه وسلم منه فعوقبوا بالمتع من دخوله بكل حال (فان كان رسولاً خرج
 له امام) بنفسه او نائبه (يسمى فان مرض او مات فيه نقل) منه وان خيف موته او دفن او اذن له الامام لتعديده
 ولان المتأخر قابل لذلك بالاذن فلا يؤثر فيه الاذن ثم ان تهري بعد دفنه ترك وليس حرم المدينة يحرم مكة فيما ذكر

شرح الروض الناي وزعدها بغيره ولو قسمة تعدله وان جاز الاعتراض عنه بعد المقد
 بفضة أو غيرها وانما امتنع عقدها بما قيمته دينار لان قيمته قد تنقص عنه آخر
 المدة (قوله خذ من كل عالم دينارا) زاد في شرح م أو عدله أي مساوي قيمته وهو
 بفتح العين ويجوز كسرهما وتوهم عر لا دينارين في عشر درهم لانها كانت قيمته
 اذ ذلك ولا حسد لاكثرها وتجب بالمقد وتستقر باقتضاء الزن بشرط دينار عنهم
 في جميعه حديث وجب فلهذه أول نذب عنه الا في أثناء السنة وجب بالقسمه
 كما يأتي اما الخي فلا نفع له بالسنة وسكان قياس القول بأنها اجرة
 مطالبته لولا ما طلب منها من مزيد الرقيق بهم تأليفهم على الاسلام شرح م
 (قوله لكن لا تعد الخ) فيه أن تصرف السفيه في الاموال وما ينضى اليها ممنوع ولعل
 هذه مستثنى لمصلحة رابعة وهي حقن الدماء شيئا عزيزا فاذ اعتدأ كثر هل يحصل
 تفريق الصفة أو بطل العقد حل الفاهر الاول (قوله وسن مما كسة غير فقير)
 الحاء ل أنه مما كس عند العقد مطلقا سواء عقد على الاثخاص أو الاوصاف وعند
 الاستدعاء ان عقد على الاوصاف ثم اعلم أن المما كسة عند العقد غناها
 المشاحة في قدر الجازية أي طلب الزيادة على الدينار وعند الاخذ معناها المنازعة
 في الاتصاف بالمقات كالنقر والتوسط فان ادعى تبعض منهم الفقر قال له انت
 غني فادفع أربعة دنانير اذا علمت هذا علمت أن قول الشارح أي مشاحته في قدر
 الجازية فاعلم بل فيه اكتفاء بدل عليه كالا في شيئا ثم انظر ان توفيق بين
 قوله وسن مما كسة غير فقير وقوله بل اذا أمكنه أن يعقد كثر الخ ثم رأيت
 في سم منه قوله بل اذا أمكن أن يعقد الخ هذا لا ينافي الحكم بالسنية لانه
 يستحب له ذلك عند الجهل بحالهم في الاجابة فاذا أجابوا بالاكتر حرم عليه العقد
 بدونه واذا غلب على ظنه الاجابة وجب طلب ذلك ثم عمل ذلك في الابتداء واما بعد
 صدور العقد فلا مما كسة اذا عقد على الاثخاص (قوله بل اذا أمكنه الخ) بأن علم
 أو ظن اجابته سم لذلك شرح م (قوله لم يجز) أي يحرم وينبغي صحة العقد بما عقده
 لان المصود الرقيق بهم تأليفهم في الاسلام ومما انقله لهم على حقن الدماء مما أمكن
 عس على م (قوله في عقد توسط بدنانيرين) أي وجوبه باقتضاء من الدينارين
 ولا عن أربعة في الخي عند لا مكان وهذا لا ينافي قوله وسن أن يغاوت لان المغاوتة
 تصدق بأن يجب بل على المتوسط ثلاثا والذني خمسة والقول قول مذهبي المتوسط
 والمقرب بينه الا أن تقوم بينة بخلافه أو به وعله ل وكذا من غاب وأسلم ثم حضر
 وقال أسلمت من رقت كذا أي فيه مدق بينه نص عليه انشائي رضي الله تعالى

فيه لا اشتهاه بالنسك
 وفيه خبر الشيعين لا يخرج
 بعد العام مذكرك وأما غير
 الخباز فله بكل كاف ودخوله
 بأمان (و) شرط (في المال)
 عند قوتها (كونه دينارا)
 فأكثر كل سنة) عن كل
 واحد لقوله صلى الله عليه
 وسلم لعادلسبعته الى اليمين

خذ من كل عالم أي محتمل
 دينار واحد أو دينارين وغيره
 ومعه ابن حبان والحاكم
 (لكن لا تعدلسفيه بأكثر)
 من دينار احتياطا له سواء
 أعقد هو أم وليه وهذا من
 زيادتي (وسن) لا امام
 (بما كسة غير فقير) أي
 مشاحته في قدر الجازية
 سواء أعقد بنفسه
 أم بوكيله حتى يزيد على
 دينار بل اذا أمكنه أن يعقد
 بكثرة لم يجز أن يعقد
 بدونه الا له لمة وسن
 أنه يغاوت بينهم (في عقد
 المتوسط بدنانيرين)

عنه في ادم من ل (قوله ولعني بأربعة) أي فاكثر اهـ مر والمراد بالغني هنا غني
 انفاقه على المعتمد عند مر في غير شرحه وهو من يفضل عنده آخر السنة بعد
 كفاية العمر الغالب عشرون ديناراً فوق دينارين وفي شرح مر وحجراً أه غني النفقة
 تقرير شيخنا العزيزي وعبارة شرح مر والاوجه ضبط الغني والمتوسط بأنه هنا وفي
 الضيافة كالفقعة بأن يزيد دخله على خرجه بجماع أه في مقابلة منفعة تعود إليه
 لا بالعاقلة اذ لا مواساة هنا ولا بالعرف لا اختلافه باختلاف الابواب (قوله للخروج
 الخ) يقتضي أن الاستحباب مغيباً بأخذ دينارين من المتوسط وأربعة من الغني الذي
 هو ظاهر المتن فلا بد من علة أخرى لاستحباب الزيادة اهـ وشيدي (قوله الا كذلك)
 أي بأربعة في الغني ودينارين في المتوسط عـ شـ على مر (قوله ان وجد بصفته
 آخرها) قال شيخنا هذا معناه اذ اعقد على الاوصاف فان عقد على الاعيان وجب
 ما عقده مطلقاً شوبري (قوله لان العبرة الخ) عبارة مر والمالك كسوة تكون عند
 العقد ان عقد على الاشخاص فحيث عقد على شيء ما تبع أخذ ما عليه ونحوه
 عند الأخذ ان عقد على الاوصاف فكسوة الغني والمتوسط اهـ أي كعقدت لكم
 على أن على الغني أربعة والمتوسط دينارين والفقير ديناراً مثلاً ثم عند الاستيلاء اذا
 ادعى انه فقير او متوسط فيقول بل أنت غني مثلاً فليكن أربعة هكذا نقله مم عن
 الشارح وما صله ان المراد بالمساكنة ما منازعته في الغني وضديه وليس المراد
 المساكنة المارة ثم اطلاقه يقتضي استحباب منازعته في فهو الغني وان علم فقره
 وفيه ما فيه وشيدي (قوله فساقت لأمه) فيبلغ المأمون فاذا عاد لطلب العقد
 بدينارين وجبت اجابته عـ بـ وسم (قوله فتقدم على الوصايا) أي فيما اذا مات
 (قوله ان كاة) بالرفع فاعل بدل ما بعده أي فارقتهما أي فارقت الجزية والدين
 وقوله عليهما اعترض بأن الكافر لا زكاة عليه وأجيب بأنه يصح ذلك في زكاة
 الفطر اذا وجبت عليه عن أبويه الفقيرين اذا أسلم بعد بلوغه وعن عبيده المسلمين
 (قوله أوسفه) هذا مشكل لأنه ان أرد بالقسط فيه القسط من المسمى مع أخذ
 الباقي آخر الخول من المسمى أيضاً لم يكن لأخذ القسط معنى أو أخذ القسط
 من دينار الباقي ففيه نظر لأنه لما التزم بالعقد أكثر منه وهو رشيد لم يسع اسقاط
 الا أكثر نظراً لاجرة كأمراً تفادوا لا يخرج على الخلاف في عقدها للسفيه بأكثر
 من دينار خلافاً لما ذهب إليه للفرق الواضح بين من هو عند عقد هارثيد وبين من هو
 عند عقد هاسفيه فالجواب ان أخذ القسط بالمعنى الاخير انما يتفهم على التخيير

ولفني بأربعة) للخروج
 من خلاف أي حنيقة فاه
 لا يميزها الا كذلك فيؤخذ
 من كل منهما آخر السنة
 ما عقده ان وجد بصفته
 آخرها لان العبرة بوقت
 الاخذ لا بوقت العقد نقله
 في أصل الروضة عن الأص
 فلو عقداً أكثر من دينار
 وامتنع الكافر من بذل
 الزائد فساقت للعهد
 كما ساق في علم من أنه يلزمه
 ما التزم كمن اشترى شيئاً
 بأكثر من ثمن مثله (ولو أسلم
 أو مات أو جن أو جرح عليه)
 بقلس أوسفه (بعد سنة
 فجزيته ككدين آدمي)
 فتقدم على الوصايا والارث
 ويسرى بينهما وبين دين
 إلا آدمي لأنها مال
 معاوضة وبهذا فارقت
 الزكاة حيث تقدم عليهما
 (أو) أسلم أو مات أو جن
 أو جرح عليه بقلس أوسفه
 (وإنما هما) أي السنة

الذي كور وقد علمت ما فيه حبر زى وقد يجب ان يحمل كلامه على ما لو عقد
على الاوصاف وكلان المجموعه اليه قبل حبره غيبا او مشهورا فيؤخذ منه القسط
بذلك الوصف قبل الحبر وقسط القبر منه فليبرق ل على الجلال وقال ح ل
في كلام شيخنا انه يؤخذ من السفيه جميع المسمى لا قسطه اه قال صواب حذف
قوله اوسفه لانه اذا كان يصح عقد ما للسفيه ابتداء كما قدم في قوله لكن لا تقدر
لسفيه ما اكثر من دينار فاذا طرأ السنة في الانتهاء لا يطلها بل يستمر عقد ما ويجب
المسمى في العقد آخر الحول اه وعبارة م ر في شرحه وقول الشيخ في شرح منجيه
اوسفه ليس في محله وكذا قوله بفلس ليس بظاهر لان المجموعه عليه بفلس ومع
عقد الجزية له ابتداء لانه لم يذ كر من شروط المعقوله عدم الحبر فطوره لا يطلها
وحيث لا وجه لوجه القسط لانه يقتضى انه يسقط الباقي مع انه لا يسقط
كافي شرح م ر (قوله تقسط) اي يؤخذ وهو في الفلس محمول على ما اذا قسم ماله
والاخر الى تمام السنة اي يؤخذ تمامها ويضارب الامام بالواجب في صورتين
وبهذا يجمع بين الكلامين زى وعبارة م ر ولو جرح عليه بفلس في خلافا ضارب
الامام مع الغرماء لان قسم ماله والاخر الحول اه والابان لم يخطف وارثا
املا او خلف وارثا غير مستغرق وقوله فماله اي في الاولى او الباقي في الثانية وهذا
ظاهر ان لم يقل بالردو الا فلا يتبع ذوق بين المستغرق وغيره لان القول بالردو يشمل
الكافر كما قاله شيخ الاسلام في شرح الفصول وقوله بعد اي مع قسط الجزية من
نصيب الوارث فيعد بمعنى مع تدبر (قوله بعد القسط) عبارة جبر ومردان كان
الوارث خير مستغرق اخذ الامام من نصيبه بقسطه وسقط الباقي اه وبهذا تعلم
ما في كلام الشارح الا ان يقال والباقي اي ويسقط الباقي من الجزية بعد القسط
الماخوذ من نصيب الوارث بل هو ممكن ان مات عن بنت وخلف ستين دينارا مثلا
فالنبت لها ثلثون فيوزع نصف الدينار على نصيبها وعلى الباقي فيصير ربع دينار
يؤخذ من نصيبها ويسقط الربع الذي يخص الباقي لانه كله في غلامتي لاخذ
الجزية منه شيخنا قال مع عبارة شيخنا في شرح الارشاد نعم ان لم يكن للميت وارث
فتركته كلها في غلامتي لاخذ الجزية منها فان كان له وارث غير مستغرق اخذ من
نصيبه ما يتعلق بعينها وسقطت حصته بيت المال (قوله ويكني في الصغار المذكور
الح) هذا الايلا ثم قوله اول الباب وينقادوا الى حكمنا الذي يستقنون تفرجه كزنا
ومرقة دون غيره كشمب مسكرو ونكاح مجوس في محارم الامم الا ان يقال المراد بكونه
لا يعتقد لانه لا يعتقد من حيث كونه مستند الدين الاسلام وليد عليه السلام

(تسقط) من الجزية مالا
مضى كالأجرة وصورة ذلك
في الميت ان يتلف وارثا تاما
مستغرقا والافسالة او الباقي
بعد قسط الجزية في تسقط
الجزية في الاول والباقي بعد
القسط في الثاني وهذا
تمسكه الجنون والحبر من
زيادة (وتؤخذ الجزية)
بمنه (برفق) كسائر الدين
ويكني في الصغار المذكور
في امتنا ان يجرى عليه
الحكم بما لا يستقدسه كما
فقره الاصحاب بذلك
وتقدمت الاشارة اليه
وتفسيره بان يجلس الاخذ
ويقوم الكافر ويظلم
واسه ويحق ظهره ويضع
الجزية في الميزان ويقيس
الاخذ عليه

ويضرب فيه مرتبة وهما
 مجتمع القسمين المباحين
 والاذن من المجانبين مردود
 بأن هذه الميزة باطلة
 ودعوى سنّها أو وجوبها
 أشد بطلاناً ولم يقل أن النبي
 صلى الله عليه وسلم ولا أحد
 من الخلفاء الراشدين فعل
 شيئاً منها وسن لا مأم (أن
 يشرط) بنفسه أو نائبه
 (على غير فقير) من غنى أو
 متوسط (ضيافة من يرميه
 منها) بخلاف الفقير لأنها
 تكرر فلا تيسر له (زائدة
 على) أقل (جزية) لأنها
 مبنية على الإباحة والجزية
 على التملك (ثلاثة أيام
 فأقل) وإطلاق ما ذكر أعني
 من قيده ببلدهم (وبذكر
 بعد ضيقان) (رجلاً وخيلاً)
 لا ينافي للضرورة قطع النزاع
 بأن يشرط ذلك على كل منهم
 أو على الجميع كان يقول
 وتضيفوا في كل سنة ألف
 مسلم وهم يتوزعون فيما
 بينهم أو يتحمل بعضهم عن
 بعض (و) يذكرون (منزلهم
 أكثرتهم) وفضل مسكن
 وجنس طعام وأدم

والحاصل أن إجراء الحكم من حيث استناده لم ينسأذ عليه ومخارجه لانه لا يعتد
 ديناً فالزلة باعتباره لا يعتد به وإن وافق اعتقاده لأن الزامه ليس باعتبار اعتقاده
 اه سم والحاصل أن قول الشارح لا يعتدون حكمه مشكل من وجهين الأول أنه يشمل
 اعتقاد التعريم وعدم الاعتقاد أصلاً مع أن الذي تقدم اعتقاد التعريم وجوابه
 أن كلامه مقصور على الصورة الأولى بقرينة قوله كما مرّت الإشارة إليه أي في قوله
 يعتدون تعريمه فإراد ما لا إشارة إليه كزلة صريح والثاني أن الحكم حكيم أن كانوا
 يعتدون تعريمه لا يكون اتقيادهم إليه ذل للموافقة اعتقادهم وجوابه أنه ذل باعتبار
 استناده إلى ديننا (قوله ويضرب) أي بكفه مفتوحة لمزمتيه بكسر اللام والزاي
 أي كلا ضربة واحدة ويصح الرافعي الاكتفا بضربة واحدة لأحدهما شرح مر (قوله
 ودعوى سنّها) قال ابن القتيب ولم أر من تعرض لها هل هي حرام أو مكروهة وقضية
 كونها كسائر الدين التعريم س ل ويخرج شيئاً العزيزي بالتعريم للأبذ أو نقل
 الشويزي عن شيخه أنها حرام أن تأذي بها ولا تفكره (قوله أشد بطلاناً) أي
 من دعوى أصل جوازها رشدي (قوله فوسن لا مأم الخ) قال في المطلب الحق
 أن ذلك كالقدر الزائد على الدين رقتي أمكنه وجب وإخاره طب حيث كانت
 المصلحة فيه اه عبارة سم (قوله من يرميه) قال في عيب فلولم يرمهم أحداً لم يرمهم
 شيء اه وعبارة مرد ولا يطالبهم بعوض أن لم يرمهم ضيف (قوله منها) أي دل كان
 المار غنياً غير مجاهد ويتجه عدم دخول العاصي بسفره لا تنفاه كونه من أهل
 الرخص مرد (قوله على أقل جزية) لا معنى لقوله أقل إذا الضيافة زائدة على الجزية
 قلت أو كثرت ويقال إن الشارح ضرب على قوله أقل س ل وادى يفهم من منيع
 مرد وجران ذكر الأقل متعين وعبارة مع المتن زائد على أقل الجزية فلا يجوز
 جعلها من الأقل لأن القصد من الجزية التملك ومن الضيافة الإباحة وقيل تجوز
 منها أي الجزية التي هي أقل لأنه ليس عليهم سواها ورد بأن هذا كالمأكسة وعلى
 هذا يكون تقييد الشارح بأقل للرد على المخالف وهو لا يظهر إلا إذا عقدت للفقير
 والمتوسط بدنياً بلجواره كما فهمه لأن الفقير لا ضيافة عليه حتى تكون زائدة على
 الأقل (قوله ثلاثة أيام) والزيادة عليها خلاف المستحب حل وعبارة شرح مردان
 شرط فوقها مع رضاهم جاز و يشترط تزويد الضيف كفاية يوم وليلة فلو امتنع قليل
 منهم من الضيافة أجبروا أو كلهم أو أكثرهم فاقضون (قوله أهم من يبيده ببلدهم)
 عبارة التهاج أن يشترط عليهم إذا سوطوا ببلادهم (قوله ويذكر) أي يشترط ذلك
 جل (قوله رجلاً) بفتح الراء وسكون الجيم شرح الروض (قوله كأن يقول) مثال

من خبز وسمين وزيت ونحوها (٦٧١) (وقدرهما لكل منا) ويفاوت بينهم في القدر لاني الصفة بحسب

تفاوت الجزية وبذلك قدر أيام
الضيافة في الحول كانه يوم
فيه (و) يذكر (العاف)
للدواب (لاجنسه و) لا
(تقدره) أي لا يشترط
ذكرها فيمكن الاطلاق
ويجعل على قن وحشيش
وقت بحسب العادة (الا
الشعر) ان ذكره (فيقدره)
ولو كان لو احدث دواب ولم
يعين عددها لم يعلق له
الا واحدة على النص وقول
لاجنسه الى آخره من
خادق والاصل في ذلك
ما روى البيهقي انه على الله
عليه وسلم ما لم يعلق اية
على ثلثة مائة دينار وكانوا
ثلثة مائة رجل وعلى ضيافة
من عمرهم من المسلمين
وروى الشيخان خبر الضيافة
ثلاثة أيام وليسكن المنزل
بحيث يدفع الجمر والبز (وله
اجابة من طلب) منه ولو
انجيبا (ادا جزية) لا باسمها
بل (باسم زكاة) ان رآه
مصلحة ويسقط عنه اسم
الجزية (و) له (تضعفها)
أي الزكاة (عليه) كأن فعل
عمره صلى الله عليه ولم
يخاله أحد من الصحابة وله

لثاني ومثال الاول اقررتكم على ان على الغني أربعة دنانير فأكثره على ضيافة
عشرة أنفس مثلا من الرجال كذا والركبان كذا زى (قوله من خبز) عبارة
شرح مر من براته هي اوضح لان الجزية ليس جنسا مخصوصا (قوله في القدر)
كذا ومدى أو رطل أو طلين أو ثلاثة وقوله لاني الصفة أي فالصفة في حقهم مشددة
لانه لو شرط على الغني أطعمة فأنه أضربه الضيفان شرح الروض ويمنع على
الضيعة ان تكليفهم نحو ذبح دجاجهم أو مالا يغلب شرح مر قال جبر ويدخل
في الطعام الفاصلة والحلوى عند غلبتهما (قوله كانه يوم) لا ينافي قوله السابق
ثلاثة أيام فأقل لانه يشترط عليهم ما نه يوم مثلا ويشترط أيضا انه اذا وقعت الضيافة
يملك عندهم الضيف ثلاثة أيام أو يومين وتكون الثلاثة مثلا بحسوبة من المائة
التي شرطها تأمل (قوله الا الشعر) مثله القول ونحوه فالأقصر على الشعر للثبوت
ط ب سم (قوله صالح أهل ايلة) المراد ايلة القرية التي تنسب اليها العقبة وهي التي
ذكرها الله تعالى في قوله واسألهم عن القرية التي كانت ماضية البحر الآتات وأما
ابلياء فبيت المقدس اه يابلي (قوله وليكن المنزل) هذا ليس من الحديث كما يؤخذ
من شرح مر (قوله اجابة الخ) وقد يجب عليه ذلك اذا امتنع والابيه وراى
المصلحة فيه كما يحتمل الركنى وهو ظاهر سم (قوله من طلب منه الخ) أي لشكرهم
من أعطاه الجزية لان أعطاه الجزية انما هو للساغر من المتقرين وهم عرب شعبان
فمراهم التشبيه بالمسلمين في عدم المقارنة شيئا عزيزي (قوله ولو انجيبا) انما اخذه
غاية لانه رجاؤهم ان جوازها انما هو بالنسبة للعرب فقط لان اصل الطلب عنهم (قوله
بل باسم زكاة) قال في شرح الروض وقد عرفها حكمها وشرط اسم (قوله كأن فعل عمر)
أي بصارى العرب فالواو المعرف عن عرب لا تؤدى ما تؤدى العجم فخذ منها ما ياخذ
بعضكم من بعض يعنون الزكاة فقال عمر رضي الله تعالى عنه هذا فرض الله على
المسلمين فقالوا نحن منكم ما شئت بهذا الاسم فتراضوا أن تضعف الزكاة عليهم زى
(قوله ثريها وتخميسها) كأن ياخذ عن الخمس ابل أو ربع شياء أو خمسا (قوله
لا الجبران) معطوف على الضمير في تضعفها بدون اعادة الخافض وجوز ابن مالك
(قوله ولانه) أي الجبران على خلاف القياس لان الزكاة لا تؤخذ فيها القيمة (قوله
ففي خمسة أبعرة الخ) قال البلقيني ان أراد تضعيف الزكاة مطلقا وردت زكاة الفطر
ولم أر من ذكرها أو مطلق المال الزكوى اقتضى عدم الاختصاص بالمعرفة وهو
بعيد ولم أره اه والذي يجب تضعيفها الا في زكاة الفطر اذا تجب على كافر ابتداء
ولا في المأوفة لانها ليست زكوية الا ن ولا عبرة بالجنس والاوجب جبرادون

أي ان تبيعها وتخميسها ونحوها بحسب المصلحة (لا الجبران) لئلا يكثر التضعيف ولا به على خلاف القياس فيقتصر
فيه على مورد النص ففي خمسة أبعرة شتان وفي خمسة وعشرين بنانا خاض وفي العشرات

تشرى بالاسلم صونا له عن غاصبة الكفار اياه قول وشيئا والاول انسيب بالزجر
قال ع ش على م در سبب ذلك التشديد على المسلم حتى لا يكون مخالفا لغيره
سلي الله عليه وسلم واذا فعل معه ما يقتضي الاخذ من حسنات المسلم اخذ
منها ما يكافي جنائته على الذي وايس ذلك تعظيما للذي ولا عفا عن ذنوبه بل
هو بمنزلة من له على مسلم اخذ منه يوم القيامة فيعفى عنه بذلك عذاب غير
الكفر ويحذف الولي بقا للمسلم حسنات فيؤخذ من سيئات الكافر ما يخفف به
عذابه ويستحق المسلم العقاب على جنائته على الكافر بما يقابلها في العقوبة
لخالفته للرسول صلى الله عليه وسلم في امره بدم التعرض للذي لا تعظيما له وقال
قل على الجلال لا يقال غاصبته عن الكافر ان لم تكن باذنه فهو فضولي او كانت
باذنه فهو وكيل عنه وكل منهما لا يناسب مقامه الشريف لا نقول ان ذلك من
انحياز الفاسد لان الحكم ناسب عن الغالب في حقوقهم ولا يقال فيه انه فضولي
ولان في غاصبته المذكورة اوضح دليل واقوى شاهد على انه لا راعي امته في اخذ
حق عدوهم منهم ولو بغير سؤاله ولان فيه تنبيه الكافر على انه لا ينبغي ان يتعاضى
عن مطلب حقه خشية انه صلى الله عليه وسلم راعي امته في عدم اخذه منهم ونحو
ذلك وايس في وكالته صلى الله عليه وسلم عن الكافر توهم نقص في مقامه كما علم
بما مر فتأمل وانهم (قوله اريد ارحب فيها مسلم) ان اريد اياه يلزم من ادفع المسلم
عنهم او انه لا يمكن الدفع عن المسلم الا بالدفع عنهم فمقرب او دفع الحريين عنهم
بخصوصهم فبعد جدوا الظاهر انه غير مراد ع ش وس ل ومثله شرح م ر (قوله
الى ان شرط الخ) الغاية داخلية فهي ايضا من زيادته فالتالى للاصل منها هو قوله او
انفردوا فقط (قوله بخلاف الخمرة) لم يكن من غصب ما يجب عليه ردها عليهم
ومؤنة الرد على الغاصب ويصعب بالتلافيا الا ان اظهروها س ل (قوله ونحوها
تكثر) ع ش (قوله لا تعبد فيهما) ولو مع غيره على المعتد اما الكنيسة التي
لنزول المارة فقال الماوردي يجوز ان كانت لعدم الناس فان قصروها على اهل
دينهم فوجهان والمعتد الجواز ايضا زى (قوله ولزمناهم) اي ان خالفوا
راحدوا او وجدناهم ما فهموا ذكر ولم يحتمل انهما كانا يبرهنا ثم اتهمت بما عارضنا
ع ن (قوله ببلد احداثاه) بيان لغاد الموم الذي قبل الاستثناء وفيه ايضا بيان
مفاهيم القيود الاربعة التي اشتمل عليها الاستثناء بقوله لا يبلد الخ فقوله احداثاه
او اسلم اهل عليه مفهوم الاول وقوله او قصناه عنوة مفهوم الثاني وقوله او صلنا
مطلقا مفهوم الثالث وهو قوله وشرط لنا اولهم وقوله او شرط الخ مفهوم الرابع

(لا) ان كانوا (بدا حرب
خلف عن مسلم) فلا يلزمنا
الدفع عنهم اذ لا يلزمنا
الدفع عنها بخلاف دارنا
(الا ان شرط) الدفع عنهم
(او اقرر دوا يجوزنا) فلا يلزمنا
ذلك لانه امانا ما في الاول
والجاء فله في الثانية بنا
في العصة وقولي لا بد الا
ان شرط مع قيد ما بعده
بقولي يجوزنا من زيادتي
(و) لزمنا (فما ان تلقاه
عليهم تقسا وما لا) اي يضيئه
الملك لعصمتهم بخلاف
الغير ونحوها (و) لزمنا
(منهم احداث كنيسة
ونحوها) كنيسة وصومعة
لتنعبد فيهما (و) لزمنا
(مما يبلد احداثاه)

كنهه أو القاهر أو أسلم
 أهل عليه كاليمين والمدينة
 أو قنصاه عنوة مصر
 وإسبها أو ملصا مطلقا
 وبشرط كونه لثما ولم
 تشترط احدا منهما في مسألة
 لمع ولا إبقاها في مسألة
 لعدم لانه ملك لسا (لا يبلد
 لقضاء ملها وشرط) كونه
 لثما مع احدا منهما في الأولى
 أو إبقاها في الثانية
 أو شرط كونه (لهم)
 يؤدون خراجا فلا تنتهم
 حدانها ولا تنتهم مالها
 لكنهم فيما إذا اشترط لهم
 كأنهم استثنوا الحدانها
 بإبقاها فيما إذا اشترط لثا
 فوجب تأييد لم نعلم احدا منهما
 احداثه أو لا سلام عليه أو
 فيه ولا وجودهما عندهما
 عدمهما لا احتمال أنهما
 تنافي قرية أو برية فاقصلت
 بها عمارتسا وقول ونحوها
 عن زبادي وكذا مسألة
 فتح ملها مطلقا أو بشرط
 كونه البلد لثما مع شرط
 حدان مادكر وهو ما نقله
 الشيخان في الأخيرة من
 لروايات وغيره وأقراره
 بوقف فيه الأدرعي

وهو قوله مع احداثهما أو إبقاها
 تأمل وفيه أيضا بيان أن قول المصنف لا يبلد
 معطوف على مقدر وهو قوله يبلد أحد ثناء (قوله والقاهرة) اسم لصر إلا أن
 ع ش (قوله أو أسلم أهل عليه) أي مال كونهم مستعطين ومتغلبين عليه بأن
 سكان من غير قتال ولا صلح اه جرويج وز جعل على المصاحبة أي أو أم لم أهل
 معه أي مصاحبين له وكأني فيه أو بمعنى في أي كأني فيه اه سم على جر (قوله
 والمدينة) فيه نظر لانها من الجواز وهم لا يسكنون من سكان مطلقا كما مرسل
 وزى وقال ع ش قوله والمدينة مثال لما أسلم أهل عليه بقطع النظر عن كونه
 قابلا لإقامة الكافر فيه فلا ينافي أن المدينة من الجواز وهم لا يسكنون من الإقامة
 فيه (قوله كعبر) أي القديمة ع ش (قوله مطلقا) أي لا بشرط كونه لما
 ولا لم لان الإطلاق يقتضي ملك الأرض لثا ح ل (قوله لانه ملك لثا) تعليل
 للمورد الخمسة التي في قوله يبلد الخ (قوله أو إبقاها) وإذا شرط الإبقاء فلم
 التزم ولو بالتحديد ولم تطعن من دخل ونارج فلا يمنعون من ذلك وإن كان
 لا يجوز فعله حتى بالنسبة لهم لانهم مخاطبون بالفروع ومن أجل كونه معصية
 حتى في حقهم أتى السبكي بأنه لا يجوز لحاكم الإذن لهم فيه ولا لمسلم اعانتهم
 عليه ولا إيجار نفسه للعمل فيه س ل (قوله نعم الخ) استدراك على قوله ولزم
 هدمها (قوله احداثها) أي الكيسة ونحوها (قوله أو قنصه) أي أو بعد
 قنصه فبوجوب قوله ولا وجوده ما بالنصب أي ولم نعلم وجوده ما وقوله عندها أي
 عند المذكورات وهي الاحداث والاسلام عليه وقنصه أي عند أحدهما (قوله لم
 نعلمهما) هذا الاستثناء منه الجلال رحمه الله تعالى بالبلد الذي أحداثها
 وقنصته عدم تأني في الأخيرتين وهو ظاهر خصوص ما في الأخيرة فاما إذا قنصنا بالبلد
 عنوة ما رعاها ومواتها أرض اسلام وإن كان الموات لا يملك الأبالا حياء فكيف
 يقرون على شيء في أرض جرى عليها حكم الاسلام باحتمال وهو أن ذلك كان
 في برية واقصلت بها عمارتنا أليس لتلك البرية حكم بلاد الاسلام من حيث عموم
 القنص والاستيلاء لذلك نعم إن شككنا في عموم القنص لتلك البرية أجبته ذلك اه هجرة
 وسم (قوله وكذا مسألة القنص) هذه من مسائل ما قبل الاستثناء وهي الرابعة
 في كلامه وعد هذه من زيادته لانها مذكورة في كلامه ضمن الانها مفهوم كلامه
 وقوله أو بشرط كون البلد لثما هذه هي الأولى مما بدأ الاستثناء (قوله وهو) أي
 عدم منع احداثها فيما إذا اشترط كون البلد لثما مع شرط احداث مادكر (قوله
 في الأخيرة) أي من كلام الشارح خلافا لما في ع ش من أنها التي في المتن

(قوله بالمنع) أي منع احداث ما هو ضعيف وقوله وجعل الزركشي الخ اعتمد م ر
 في شرحه فيكون كلام المتن قد اعماد كرو قوله عدمه أي عدم منع احداثهما
 الذي جرى عليه المنع اه (قوله مساواة) أي احداث المساواة فخرج ما لو ملك
 دمي دارا هالية من مسلم فلا يكلف هدمها بل يمنع هو وأولاد من الاشراف على
 المسلمين ومن مهور سطعها بلا تمييز كما قاله البارودي وغيره أي بناء ما يمنع
 الروية ولا يقدح في ذلك كونه زيادة تعلية ان كان بنو بناء لا تملكها كان لمصلحة
 ينظر فيه لذلك ويقتضي روضتها كما اقتضاء امالة هم وان كان حق الاسلام قد زال
 لانه يقتضي الدوام لا يقتضي في الابتداء وله استخبارها ايضا وكنها ولو انهدمت
 هذه الدار فله احدثها ولا يمكن يمنع من الرقع والمساواة ولو بقي دارا هالية
 أو مساوية ثم باعها المسلم لم يسقط المدم ان كان بعد حكم الحاكم والاسقط بخلاف
 ما لو أسلم بعد البناء فانه يبقى ترغيبا في الاسلام اه زى (قوله لبناء ما يمنع) عمل
 المنع اذا كان بناء المسلم مما يعتاد في السكنى فلو كان قصيرا لا يعتاد فيها امالاه لم يتم
 بناءه أو لانه عدمه الى ان صار كذلك لم يمنع الذي من بناء جدار على اقل ما يعتاد
 في السكنى الذي عطله المسلم باختياره أو نضل عليه باعساره اه خط ولولا مقت
 دار الذي داره سلم من احداث وانهم اعتبر في ذلك الجانب عدم الارتفاع والمساواة
 ولا يعتبر ذلك في بقية اجوانب لانه لا جارية فيها س ل وشرح م ر (قوله ورقعه)
 وان خافوا من مراقب قصدونهم م ر (قوله اهل محله) وكذا الملاصق من اهل
 المحلة الاخرى والمحل يفتح الحاء والكسر لعمدة موضع الحول والمحل بالكسر الاجل
 والمحلة بالفتح المكان الذي ينزل القوم اه مصباح (قوله ورصع كسب الخليل)
 والاوجه كما قاله الاذري منعه من الركوب مطلقا في موطن رجعتا لما فيه من
 الالامة ويزعمون من حمل السلاح والتمتع ولو بفضة واستخدام مما له فانه أي ملج
 حسن كتر كى شرح م ر (قوله لان فيه عزا) عمل المنع منه ومما بعده اذا كانوا
 في دار الاسلام فان كانوا في دارهم أو انفردوا بقربة في غير دارنا فقال الزركشي
 يشبه ترجيح الجواز كما في نظيره من البناء ذكره زى (قوله واستثنى الجويني)
 ضعيف (قوله ولو نفيسة) أي لانها نفيسة في ذاتها أو في شئنا عس يمنعون
 من ركوب البغال النفيسة لانها صارت الآن رصع كسب العلماء والقضاة اه
 بر ما عوج ف (قوله وبسرج) يرد عليه ان كلام السرج والركب يكون
 للخل وقد علمت انهم يمنعون من ركوبها فلا فائدة لقوله وبسرج الخ تأمل ويجاب
 بان المراد منهم من السرج والركب في ما يمكنون من ركوبه من الخيل وهو

بل مخرج الماوردى بالمنع
 وجعل الزركشي عدمه على
 ما اذا دعت اليه ضرورة
 ومصلحة المدم ببناءه
 أو أسلم أهل عليه من فساد (و)
 لزمنا (منعهم مساواة مسلم
 لبناء ما يمنع) ورقعه عليه
 المقهور بها لا ولي وان رضى
 خلق الاسلام ونظير الاسلام
 يسل ولا يعلى عليه واثلا
 يظهر اعلى عورته والتميز
 بين البنائين بخلاف ما اذا لم
 يمكن لمسلم جداره سلم كان
 انفرادا بقربة أو بعدا ومن
 بناء المسلم مرة اذا اراد
 بالجوار اهل محله دون جميع
 البلد كما ذكره البارودي في
 واستفاه الزركشي
 (و) منهم (ركوب الخيل)
 لان نفيسة عزا واستثنى
 الجويني البراذن الخسيسة
 وخرج بالخل غير ما كالحج
 والنفيسة ولو نفيسة (و)
 ركوبها (بسرج) اه

البراذن فانه تخرج منها وكذا يجعون من وضعها على البغال في حال ركوبها تدبر
 (قوله أوردك) بضم الراء والكاف جمع ركاب (قوله كرمص) بفتح
 الراء ع من (قوله عرضا) أي مطلقا على المعتمد شيئا والبراد بالعرض أن يجعل
 رجله في جانب ونظيره في جانب زى ومثله في ع ش على م واداه عليه
 في تقيده بقرب المسافة (قوله بين المسافة البعيدة) أي فركب على الاستواء
 وقوله والقريبة أي فركب عرضا س ل (قوله وهذا) أي منع ركوبهم الخيل
 وبسرج وبركبه فهو حديث شيئا (قوله في الذكور والخي) خرج النساء
 والصبيان والمجانين إذا لم يقدروا عليهم وفارق أمرهم بنحو الغيار والزنا بأنه لم يحصل
 التمييز بخلاف هذا ويبحث ابن الصلاح منهم من خدمة الملوك والامراء كركوب
 الخيل اه جبرهم وشرح م وقال ع ش عليه أي خدمة تؤدي إلى تعذيبهم بتردد
 الأساس اليهم وحل الامتناع ما لم تدع ضرورة إلى استعماله وأن لا يقوم غيره من
 المسلمين مقامه في حفظ المال (قوله ولزمنا الجواهر الخ) قال الماوردي ولا
 يمشون الافرادى متفرقين شرح م ر (قوله ولا يصدمهم جدار) في المختار
 صدمه شربه يحسده وبابه ضرب (قوله ولزمنا عدم توقيرهم) وتحرم موادتهم
 وهي الميل اليهم بالقبول وان مكان سبها ما يصل اليه من الاحسان أو دفع
 مضرة عنه وينبئ تقيده بذلك بما إذا طلب حصول الميل بالسعي في أسباب المحبة
 إلى حصولها بقلبه والاقالام والضرورية لا تدخل تحت حداته ككليف
 وتقدير حرمه وما ييسر في دفعها ما أمكن فان لم يمكن دفعها بحال ليقاخذ بها ع ش
 على م ر (قوله وعدم تصديرهم) أي ابتداء ودواما فلو كان يصدر مكان ثم جاء
 بعده مسلمون بحيث صار هو في صدر المجلس منع من ذلك قال الجلال الباقيني
 استفتيت في جواز سكني نصراني في ربيع فيه مسلمون فوق مسلمين فاقبت بالمنع
 والحقة بالتصديق في المجلس وقد جرى عليه م ر وشيخي (قوله أعني الباقين)
 أي ولوا نانا كما يدل عليه حذف الذكور هنا وصرح به فيما بعد (قوله الباقين) العقلاء
 أي اذا كانوا في دار الاسلام اما اذا لم يكونوا في دار الاسلام فلم ترك الغيار زى
 وعبارة شرح م ر وأمرهم بغير رأي عند اختلافهم بنا وان دخلوا بالتجارة أو رسالة
 وان قصرت مدة اختلافهم كما اقتضاء اطلاقهم وتحريم موادتهم وهو الميل القلبي
 لا من حيث وصف الكفر والا كانت كفرا وسواء في ذلك أكانت لأصل أو فرع أو
 غيرها وتكررها لظنه ظاهرا ولو بمهاداة في ما يظهره المبرج اسلامه ويلقبه
 بالوكان ينتمون مناصورهم أو جوار (قوله منهم) أي من أهل الذمة ومنهم

(أوردك كرمص) (قوله أوردك كرمص) (قوله أوردك كرمص) (قوله أوردك كرمص)
 كرمص من تميز المصمغ
 بخلاف برذعة وركب
 خشب أو نحوه ويؤرون
 بالركوب عرضا وقيل لهم
 الاستواء واستحسن الشبان
 الفرق بين المسافة البعيدة
 والقريبة قال ابن كج وهذا
 في الذكور البالغين أي
 المعتلاء ونحو من زاد في
 (و) لزمنا (الجواهر) بقيد
 ذمة بقولي (لزمنا) إلى
 أضيق طرق بحيث
 لا يقعون في وهدة ولا
 يصدمهم جدار روى
 الشبان خبر لا تبدوا اليهود
 والنصارى بالسلام وإذا
 أقيم أحدكم في طريق
 فامطره ما إلى أميقه فان
 انطت الطرق عن الزجة فلا
 يخرج (و) لزمنا (عدم
 توقيرهم) عدم تصديرهم
 مجلس) بقيد ذمة بقولي
 (به مسلم) أهانة لهم (و)
 لزمنا (أمرهم) أعني
 الباقين العقلاء منهم بغير
 بكسر المعجمة وهو تغيير
 اللباس بأن يخط فوق
 الثياب بموضع لا يتبادر
 الخياطة عليه كالكتف
 ما يلبس لونه لونه ويلبس

والاولى باليهود والامم فربوا بالصادق الاذرق اولاً كذب وبطلان الرواية وبه يروى الاجراء والامم ويكتفى
عن الخطا بالعمامة كما عليه (٦٧٧) السبل الا ان قال في الرواية كما عليه بالعمامة مستدل ونحوه

واستبعد ابن الرضا (أو
قادر) بضم الراء وهو شيط
غلط فيه أو ان يشد
في أو سطر (فوق الشيب)
فجمع الضار مع الزهارة كيد
و مباينة في الشهرة
والتميز وهو المقول عن
عروني عنه فتهبى
بأو او لي من نصير ما لو او
والمر اتقبل زناها فانت
الاذا روع ظهروني عنه
ومثلهما انشئ فيصايف نور
(و) لزمنا اهرم (بتميزهم
بصو خاتم حديد) كنهتم
رصاص وجعل حديد
أو رصاص في اعناقهم
او غيرها (ان يقرروا) عن
تياهم (بكان) كهمام (به
مسلم) وتبين في غير
الهمام من زياد في (و)
لزمنا (منهم) اظهروا متكر
ينسب) كما سمعهم ايانا
قولهم الله ثالث ثلاثة
واعقادهم في عزير والمسيح
على الله عليهم ما وسلم واظهروا
نحو ونحو بروناقوس وعبد
لما فيه من اظهروا شعائر
الكفر بخلاف ما اذا
اظهروا ما فيهم كان

المعاهدون والؤمنون شوبري (قوله والاولى باليهود) وهذا هو المتصادق كل
بعد الازمنة المتقدمة فلا يرد كور الامم كان زى الانمار كما في الملاشكة
يوم يدروا كما انهم انما آثروهم به لغلبة الغيرة في الوانهم الناشئة من زيادة فساد
فلربهم ولوا رادوا التميز بغير المتصادم من اخشية الالتباس وتورم ذمية تحرجت
بضائف لون خفيها ومثلها الخشبي شرح مر آي بان يسكنوا بلونين كل منهما بلون
رشيدى وانظر وجه اولوية ما ذكر بكل شوبري قال في شرح الروض قال البلقيني
وما ذكر من اولوية ما ذكر لا دليل عليه (قوله بالعمامة) ويحرم على المسلم لبس
عماهم وان جعل عايماء الامة تميز بين المسلم وغيره كورقة بيضاء مثلاً لان هذه
العلامة لا يندى بها تميز المسلم من غيره حيث كانت العمامة المذكورة من
زى الكفار خاصة وينبغي ان مثل ذلك في الحرة ما جرت به العادة من لبس طرطور
يرود مثلاً على سبل الضرية فيعزرفا على ذلك ع ش على مر (قوله كما عليه
العمل) الا قد كان في عصر الشارح انه ارى لهم العمامة الزرق واليهود لهم
امامهم اندمرو قد ادركوا ذلك والا ان اليهود لهم العمامة الزرق واليهود لهم
والنصارى لهم البرنيطة السوداء حل (قوله فجمع الضار) أي في عبارة الاصل
أو في فعل الكافر ع ش وهذا تفريع على التعبير بأو او فاذا علمت منها ان
أحدهما كاف فجمع الخ (قوله اظهروا متكر) فلان في الاظهار فلا يمنع ومتى اظهروا
خبرة اربعة وتبلغ ناقوس اظهروا ومن ضابط الاظهار في القصب شرح ر وهو
بان نطلع عليه من غير نفوسهم قال الامام وبان يسع الاكمن ليس في فارهم
أي علمتهم (قوله واعتقادهم بالنصب) في عزير والمسيح أي انهم ابا ان الله خلق تعالى
وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله والمراد بالاعتقاد
المعتقد لانه هو الذي يسع (قوله في عزير) عن ابن عباس انه كان عبدا
صالحا حكما اخط (قوله واظهروا) أي شرب خمر وان كان لا يعبده ومثله
اكل الخنزير (قوله عماد كز) أي مما منعوا منه شرعاً شوبري وظاهره انه راجع
لجميع ما قبله وان كان مقيداً بالظهور بان خالفوا فيه على وجه اظهروا (قوله
وان شرط انتقاضه) فيكون فائدة الشرط الضريف والادعاب سمع ش (قوله
لانهم يتدينون به) في كونهم يتدينون باظهروا شرب الخمر وأكل الخنزير
الا ان يكون المراد باندين اعتقاد الحل (قوله واظهروا) أما اذا كان لهم

انفردوا في قرية والناقوس ١٧٠ يج ت ما تضرى به التصاوى لاوقات الملمات (فان سالوا)
بان اظهروا شيئاً ما ذكر (عزروا) وان لم يشترط في العقده هذا من زياد في (ولم يتضررهم) وان شرط انتقاضه
به لانهم يتدينون به (ولو قالوا) ولا شبهة لهم

كأنهم (أو أبو جزيه) بأن امتنعوا عن بذل ما عهده أو بعهده ولو نادى على دينه أو أوجراه (صحة كتماننا) عليهم
 (انتقض) عهدهم بذلك لخالفته موضوع العقد (ولو زنى ذمى) (٦٧٨) بمسئلة ولو بشكاح) أى باسمه (أو دل

شبهة كان أعانوا طائفة من أهل البني واد هو الجهل أو سال عليهم طائفة من
 متلصصى المسلمين وقطاعهم فلا ينتقض عهدهم بذلك من ل (قوله كما مر
 في البغاة) عبارة شرح الروض بخلاف ما إذا نادى بأبشمة كما مر في البغاة فيكون
 قوله كما مر متعلقاً بخذوف (قوله أو أبو جزيه) هذا بالحبسة لا تقادراً أما العجز إذا
 استعمل فلا ينتقض عهده قال الامام ولا يبعد أخذها من المورس قهر ولا ينتقض
 ويخص الانتقاض بالتغلب المقاتل من ل وأفهم تعبيراً بأن الواحد أى من
 أداء الجزية مع التزامها لا ينتقض عهده وهو كذلك كما في الروضة وأصلها عن
 الماوردي أنه سم بالمعنى والذي قاله الماوردي ضعيف فلا فرق بين الواحد والجماعة
 مراه زى (قوله أو أوجراه حكمنا) قال الامام وإنما يؤثر عدم الانقياد لأحكامنا
 إذا كان يتعلق بقوة ونفس القتال وأما المانع هارباً فلا ينتقض وجزم به في الحساوى
 خ ط س ل (قوله انتقض عهدهم) أى عهدهم امتنع منهم م ر (قوله ولو زنى
 ذمى) أولاً بمسلم شوبرى ومثل أنما قدمته له لا اشترى م ر (قوله ولو بشكاح)
 بأن عقد عليها مال إسلامها بخلاف ما إذا عقد عليهم مال كمرها ثم أسلمت ووطئها
 في العدة لا ينتقض عهدهم فقد يسلم فيستمر نكاحه (قوله أو سب الله تعالى) أى
 جهراً ع ب شوبرى (قوله صلى الله عليه وسلم) جملة دعائية لا ي من حيث
 هو ع ش (قوله كقتل مسلم) مقتضى التقييد بالمسلم أنه لو قتل ذمياً أو قطع
 عليه الطريق لم يكن كذلك وهو الراجح شوبرى (قوله انتقض عهده) أى
 فيترتب عليه أحكام الحربين حتى لو عفت ورثة المسلم الذي قتله عدا قتل العرباية
 ويحوز أفراد الكلاب على جيفته ع ش على م ر (قوله ان شرط) انتقاضه به
 ولو شرط انتقاضه بذلك ثم قتل بمسلم أو زناه ماله كونه محصناً بمسئلة مراه ماله فيأه
 كما قاله ابن القزوينى لأنه محرمي مقبول تحت أيدينا لا يمكن صرفه لأقاربه الذين
 لديهم التوارث ولا للعربيين لا فإذا قدرنا على ما لهم أخذناه فيأه أو غنيمته وشرط
 الغنيمه هنا ليس موجوداً خ ط س ل (قوله كفولهم القرآن الخ) لأنهم لو
 قالوا القرآن من عند الله صار والادين لهم لأنه ناسخ لما هم متدينون به من التوراة
 والانجيل شيئاً هنرى (قوله مطلقاً) أى شرط انتقاضه أولاً (قوله كما
 مرت الإشارة إليه) أى في قوله فانما أنواعه زواول ينتقض عهدهم وان شرط
 انتقاضه به ع ن (قوله قتل) أى وجوباً كما عهده ق ل على الجلال وقال م ر
 في شرحه قتل أى جازقته وان أمكن دفعه بغيره كما يظهر من كلامهم ويتبعه ان عمله

أهل حرب على عورة) أى
 نخل (لنا) كضعف (أو دعا.
 مسلم الكفرا وسب الله)
 تعالى أو نيباله صلى الله
 عليه وسلم هو أهم من قوله
 رسول الله (أو الاسلام أو
 القرآن بما لا يدينون به
 أو) فعل (لحموها) كقتل
 مسلم عدا وقذفه (انتقض
 عهده) به (ان شرط انتقاضه
 به) والاتسلا وهذا ما في
 الشرح المذبر وهو المنقول
 عن النص لكن صح
 في أصل الروضة عدم
 الانتقاض به مطلقاً لأنه
 لا ينزل بمقتضى العقد وسواء
 انتقض عهده أم لا يقام عليه
 موجب ما فعله من حد أو
 قعر برأما ما يدينون به
 ألقولهم القرآن ليس من
 عند الله وقولهم الله ثالث
 ثلاثة فلا انتقاض به مطلقاً
 كما مرت الإشارة إليه وقولى
 بما لا يدينون به مع أو نحوها
 من ربا ذى وكذا النص صرح
 بسب الله تعالى (ومن
 انتقض عهده يقال قتل)
 ولا يبلغ المأم لقوله تعالى
 فان قاتلكم فانه لوجههم ولا له

لا وجهه لا بل لا مأمه مع نفسه القتال (أو بغيره) بقيد زنته بقولى (ولا يسأل بتجديد عهده في كامل
 خلاصه الام الحيرة فيه) من قتل

وارفاق ومن وفده ولا يلزمه أن يلزمه بآمنة لانه كافر لا امان له كالحربي ويفارق من آمنه من حيث يلزمه بآمنة
ان نزل صفة امانه بان ذلك يقتضيه ما امانا وهذا فعل باختياره ما أوجب الانتقاض أما لو سأل تجدده عنده فنجيب
اجابة (بان اسلم قبلها) أي الخيرة (٦٧٩) (تعيين من) فيمنع القتل والارفاق والقضاء لانه لم يحصل

في يد الامام بالظهر وهذا
أول من قوله امتنع الرق
(ومسكن انتقض امانه)
الحاصل بمنزلة أو غيرها (لم
ينتقض (كأن ذراويه) اذ لم
يوجد منهم ناقص وتغيير
بذراويه أعين من تغيير
بالنساء والصبيان و(من
نبذه) أي الامان (واختاد
دار الحرب بانها) وهي
مأمنه ليكون مع نبذه
الجازر له نروجه بآمان
كذخر له ولا يلزم بوجوبه
جناية ولا ما يوجب انتقض
عنده (كتاب المنة) *
من المدون أي السكون وهي
لغة المصلحة وشرعاً مصلحة
أهل الحرب على ترك
القتال مدة معينة بعوض أو
غيره وتسمى موادة
ومهادنة ومهادنة ومسالمة
والاصل فيها قبل الإجماع
قوله تعالى براءة من الله
ورسوله الآية وقوله وان
جنحو السلم فأجج لها
ومهادنته صلى الله عليه
وسلم قر يشاع المدينية

في كامل في غيره يدفع بالانخفاء لا إذا اندفع به كان قيامه للسلطان في عدم المبادرة
الى قتله مصلحة لمسلم فلا تغرب عليهم (قوله ولرفاق) الواو في هذا وما بعده بمعنى
أوشو برى (قوله بآمنه) المراد به أقرب بلاد الحرب من بلاد الاسلام من ل
وعبارة شرح م رأى المحل الذي يأمن فيه على نفسه وماله من أقرب بلادهم
(قوله لم ينتقض امان ذراويه) فلا يجوز سبيهم ولا ارفاقهم ويجوز تقريرهم في دارنا
ولو طلبوا الرجوع الى دار الحرب أحجب النساء دون الصبيان لانهم لا حكم
لاختيارهم قبل البلوغ فان طلبه مستحق الحضانة أحجب فان بلغوا وبذلوا الجزية
مذاك والالحاق ايدار الحرب من ل (قوله أهم من تغيير الخ) لخروج الجنائين
(قوله نروجه) بالرفع اسم يكون

(كتاب المنة)

قوله أي السكون عبارة م ر من المدون وهو السكون لسكون القنينة بها ذهبي
لغة المصلحة وقال زى لان مال الكفار يسكن بالصلح معهم قال هذنت الرحل
واهدنته اذا أسكنته وهدن هو سكن (قوله مصلحة أهل الحرب) أي بصيغة
كأعلم من قوله بعد انما يقد لها من الايجاب والقبول على ما ر في الامان
عمرة سم (قوله براءة من الله ورسوله) عبارة الجلالين براءة من الله ورسوله
واملة في الذين عاهدتم من المشركين فيسمى اسير وامين أيها المشركون
في الارض أربعة أشهر (قوله فأجج لها) أي للسلم لانه بمعنى المسألة ولا بد من
الحرب والحرب يذكر ويؤث قال تعالى حتى تضع الحرب أوزارها (قوله
ومهادنته صلى الله عليه وسلم الخ) وكانت سبباً للمكة لان أهلها لما خالطوا
المسلمين رسموا القرآن أسلم منهم خلق كثير أصغر من أسلم قبل شرح م وكان
الحامل على المهادنة ضعف المسلمين ومع ذلك أراد الله تعالى تقصير ذلك العهد وفتح
مكة بعد مدة يسيرة ع ش على م ر (قوله عام الحديبية) وهو عام خمس من
الهجرة شو برى (قوله لا واجبة) أي امالة والا فالوجه وجوبها اذا ترتب على
تركها حقوق ضرورية لا يمكن تدراكها كما يعلم مما يأتي شرح م ر (قوله أمانام)
مثله مطاع باقليم لا يصلح حكم الامام كما هو قياس في نظائر شرح م ر قال
الرشيدي قوله ومثله مطاع أي في أنه يعقد لاهل اقليمه (قوله ولو بنا شبه) أي

كما رواه الشيعة ان وهي جائزة لا واجبة (انما يقد لها بعض كفار اقليم واليه أو امام) ولو بنا شبه (ولغيره) من الكفار
كلهم م وكفار اقليم كالمند والروجر (امام) ولو بنا شبه لانها من الاطراف والعظام لما فيها من ترك الجهاد

مطلقاً في جهة ولاية لا بد لهم من رعاية مصلحتنا في الاقليم (٦٨٠) فتقوى منها الامام مطلقاً أو من فوض

في عقد الهدنة لأجل أن تفصل المقاترة بينه وبين والي الاقليم كالباشا لانه نائبه في الحكم بين الناس وما يتبعه ومن ذلك الهدنة شيخنا (قوله مطلقاً) أي سواء صككنا لبعض الاقليم أو لملكه (قوله أو من فوض) وهو والي الاقليم قال الشوبري وهذا التعبير يقتضي أن له فعله بغير إذن الامام (قوله فيما ذكر) أي في بعض كفار اقليم وهو متعلق بتقويض مقدر والتقدير أو تقوى فيها في ما ذكر من فوض اليه الامام (قوله وما ذكر فيه أي فوض اليه الامام) والذي ذكر فيه هو أن يعقدها لبعض كفار اقليم لا لملكهم (قوله بأن له ذلك) أي فالبعض ليس بغيره وهو المعتمد أي حيث كانت المصلحة فيه كما قاله م ر وط ب اه مم (قوله وتدعو الى السلام) أي بدون مصلحة يطابق المدعى (قوله كضعفنا) في التمثيل للمصلحة بضعفنا تسع شوبري واجيب بان المراء ما يترتب عليه من عدم القتال (قوله أو بذل جزية) عطف على الاسلام فهو معمول للرجاء وبذلك تشرح عبارة الروض شوبري (قوله الى أربعة أشهر) ولا بد مع ذلك من المصلحة شوبري (قوله لا تية فسيحوا) عبارة تشرح الروض لانه تعالى أمر بقتل المشركين مطلقاً وأذن في الهدنة أربعة أشهر بقوله فسيحوا الخ (قوله في النفوس) أي نفوس الذكور والحرار البالغين (قوله أما أهوالهم) مثلها النساء والنساء والنساء والارقاء فكان الاولى تأخير بعد قوله والا فالي عشر سنين ومنه لقوله وعقد الهدنة للنساء الخ تدبر (قوله مؤبداً مقتضاه) ان يبرده عليهم وهو واضح اذا لم يرقوا حل وقال الشوبري أنظر ما في التأييد هنا هل استمراره وان ذلونا واذا أسرناهم ونشرنا عليهم الرق هل نأخذها أو ندفها لو ارثهم أو صكف الحال يصور الظاهر اننا نأخذها في الحالتين (قوله بحسب الحاجة) فلو اندفعت الحاجة بدون العشر لم تجز الزيادة عليه شوبري (قوله فلا يجوز أكثر منها) أي العشر بدليل قوله بشرط أن لا يزيد الخ ومثله في هذا التعبير م ر ومقتضاه أن الزيادة على الأربعة في عقود لا تجوز عند قوتنا فليقرر اه والظاهر الجوارق على العشرة (قوله الا في عقود) ولا يعقد الثاني الا بعد انقضاء الاول وهكذا شوبري قال في ع ب فان تمت والضعف سابقاً عقدنا نأبى أو زال قبل تمامها وجب أتمامها سم (قوله ولو دخل الينا بأمان) هذه المسئلة لأصل لها هنا ما لا فلا نأمن من مسائل الامان لا الهدنة وأما نأبى فقد تقدم أن دخوله بقصد السماع يؤمنه وان لم يؤمنه أحد فلا حاجة الى قوله بأمان فاقبل انها تقييد لقول المصنف الى أربعة أشهر بما إذا لم يحصل المقصود قبلها غير ظاهر لان

اليه الامام مصلحة الاقليم فيما ذكر وما ذكر فيه هو ما في الاصل وغيره وقضيته ان والي الاقليم لا يهادن جميع أهله وبه صرح الفوراني لئلا يفسد العمراني بأن له ذلك وتعبيري بالهض أولى من تعبير الاصل ببلدة وانما تعقد (المصلحة) فلا يكفي انتفاء المصلحة قال تعالى فلا تعهنوا وتدعوا الى السلام وانتم الاعوان والمصلحة (كضعفنا) بقلة عدد أو أهبة أو رجاء (اسلام أو بذل جزية) ولو بلا ضعف فيهما (فان لم يكن) بنا (ضعف جازت) ولو بلا عوض (الى أربعة أشهر) لا تية فسيحوا في الارض أربعة أشهر ولانه صلى الله عليه وسلم هادن صفوان ابن أمية أربعة أشهر عام الفتح وجاء اسلامه فأسلم قبل مضيتها قال الماوردي وعمله في النفوس أما أموالمهم فيجوز العقد عليها مؤبداً (والا بان كان بنا ضعف ظلي عشر سنين) بتقييد فذه بقوله بحسب الحاجة

ولانه صلى الله عليه وسلم هادن قر يشاهذه الهدنة فواء أو دواو فلا يجوز أكثر منها الا في عقود مفرقة هذا بشرط أن لا يزيد كل عقد على عشر ذكره الفوراني وغيره ولو دخل الينا بأمان لسمع كلام الله فاستمع في مجالس يحصل بها انبساطه

هذا أمان وأيضا المصنف عبر بالي أربعة أشهر وهو يدق يدونها (قوله لم يهل
أربعة أشهر) قد يدل هذا على أن الأربعة لا تجوز مطلقا بل عند الحاجة فليحذر
أه سم وقد حررناه فوجدناه كذلك يجب على قول المتن بحسب الحاجة واجبا
للمستشير أي مستأق الأربعة والعشرة ويدل عليه قول المتن إلى أربعة أشهر ولم
يقبل أربعة أشهر وقول سم قد يدل الخ هذا لا يدل لأنه أمان والكلام هنا في المدة
(قوله فان زيد على الجائز منها) أي من المدة وهو الأربعة فسادونها عند قوتها
واله اثر فسادونها عند ضعفها فقوله بحسب المصلحة متعلق بالجائز أي على التقدير
الجارز بحسب ما تقتضيه المصلحة أشهر أو شهرين أو أربعة فسادونها وتساوا زيد منها
إلى الشهر عند ضعفها (قوله بحسب المصلحة) أي في الأربعة وقوله أو الحاجة أي
في العشر سنين كذا قيل والظاهر وجوه لكل منهما لأن المصلحة شرط في صحة
المدة وقول المصنف بحسب الحاجة راجع لما ففرغ من الشارح التوسيع
لا التوزيع تدبر (قوله بطل في الزائد) وان اقتضته المصلحة أو الحاجة في صورة
الأربعة فتي كان بنا قوة لا تجوز الزيادة على الأربعة وان اقتضتها المصلحة كما قاله
الرشدي وظاهره ولو في عقود متعددة ويؤيده أنهم خصوا جواز الزيادة في عقود
بمسألة العتق وانظر الفرق بين الأربعة والعشرة وعلى الفرق القوة في الأربعة
والضعف في العشرة (قوله لانساء) انظر الصبيان والارقاء وعبارة شيخنا نحو النساء
وحي شاملة لمباح ل أي ما دام الصبيان صفارا والادلا وجه له شورى (قوله
وانسانا) انظر اذا عقد الغنثي ثم انضع بعده فضى أربعة أشهر فهل يحتاج إلى عقد
جديد أو يتم عقده أو كيف الأمر شورى (قوله وبفسد العقد) إطلاقه أي في غير
فحوا نساء والصبيان والجسنيين والمسال شرح م روع من (قوله لا اقتضائه التأييد)
هذا عينه، ووجود في الأمان مع انه في الاطلاق يحمل على أربعة أشهر حل ويحباب
بعد ذكره الشارح بانه لا يقتضاه من صوره من المصلحة لان عقد المدة لا يكون الا لها
بخلق الأمان (قوله لانساء الخ) أي الذي اناسا اسم موصول (قوله أو رد مسألة)
معروف على ترك نرجف الكافرة والمسلم فيعوز شرط ردهما شورى (قوله
لا اقتران العتق الخ) فيه مصادرة وعبارة مرد لانساء ذلك عزة الاسلام أي لان
في شرط ذلها مائة ينبوع منها الاسلام وقد قال تعالى فلا تنهوا ردتها إلى السلم
وانتم الاعلون (قوله وخفنا اسم الامم) أي استصالحنا كما بهر به مرد رأى أخذنا
وقتلنا من أصلنا (قوله جاز الدفع اليهم) أي نخلص الاسرى حل (قوله بل
وجب) معتمد واستشكله الاسنوي بأنه يخالف ما في السير من ندب الم

لم يهل أربعة أشهر لم يهل
غرضه (فان زيد) على الجائز
منها بحسب المصلحة أو
الحاجة (بطل في الزائد)
دون الجائز علا بتفريق
المصلحة وقد المدة للنساء
وانسانا لا يتقيد بمسألة
(ويخمد العقد اطلاقه)
لاقتضائه التأييد هو ممتنع
لانسائه، قصوده من المصلحة
(وشروطه مسد كنع) أي
كشروط منيع (فك اسرافا)
منهم (أو ترك مالنا) عند دم
من مسلم وشيعة لم يسم أو رد
مسألة) نساء عندنا أو
اقتضائهم مسألة (أو عقد
تجارية بدون دينار) أو
اقتضائهم بالجواز ودخولهم
الحرم (أو دفع مال اليهم)
لا اقتران العقد بشرط مفسد
نم ان كان ثم ضرورة كأن
كانوا يعتدون الامراء أو
أباطوانا وخفنا اصطلاحهم
جاز الدفع اليهم بل وجب

ولا يلزم كونهم وقولهم كذا في آخره أو في من قوله بأن شرط منع لئلا يأتوا آخره (ولم يح) الهدنة (على أن ينقضها)
 أمام أو معين عدل ذو رأي متى شاء) فإذا نقضها انتهت وليس له أن يشاء أكثر من أربعة أشهر عند قوتها ولا أكثر
 من عشر سنين عند منعها (ومضى ففسدت بغيرها ما منهم) أي ما يأمنون فيه من أهل عهدنا وأئذ ذاهم أن لم يكونوا
 بدارهم ثم لساقتالهم وإن كانوا بدارهم فقتلناهم بالانذار وهذه مع (٦٨٢) مستندة المعين من ريادة

(أو صحت لزمننا الكف
 عنهم بأي كفا دانا أو ذي
 أهل العهد) حتى تنقضي
 مدتها (أو تنقضي) قال تعالى
 فأتوا إليهم عهدهم إلى
 مدتهم وقال فما استقاموا
 لكم فاستقيموا لهم
 فلا يلزمنا كف أذى الحربين
 عنهم ولا أذى بعضهم عن
 بعض لأن مقصود الهدنة
 الكف عما ذكر لا الحفظ
 وبذلك علم أنها لا تنقضي
 بموت الإمام ولا بعزله ونقضها
 يكون (بشرع) منهم أو منا
 بطريقه (أو نحوه) أي
 بالتصريح (كقتالنا أو
 مكاتبه أهل الحرب بعورة
 لنا أو نقض بعضهم بلا انكار
 باقهم) قولاً أو فعلاً أو قتل
 مسلم أو ذمى بدارنا أو إيواء
 عيون الكفار أو سب الله

الأسير وأجيب بحمل ما هالك على عدم تعذيب الأسرى أو خوف اصطلامهم
 زى (قوله ولا يأتوا) والعقد باطل ويحصل بطل المال له أن الأسير حيث
 لا تعذيب أيضاً حل وينبغي على عدم ما سلكه أنهم لو عصبوا بإيمان أو أمان أخذناه
 منهم (قوله على أن ينقضها الإمام الخ) قال المحلى يقوم هذا التقيد مقام تعيين
 المدة في الصلح وعبارته المحررو يجوز أن لا تؤقت الهدنة ويشترط الإمام نقضها
 متى شاء مشيدي (قوله زور) أي في الحرب بحيث يعرف مصطلقاتها في فعلها
 وتركها مر (قوله ومضى ففسدت الخ) الأنسب تقديمه على قوله وتصح الخ وانظر
 هل هذا شامل لما إذا نقضها من فوض إليه نقضها من المسلمين (قوله أهل العهد)
 أي أهل الذمة شوبري أي لأنه لا يرضى أن يذمهم عن بعض كما يأتي (قوله
 فما استقاموا لكم) الآية دليل على الثاني بغيرها (قوله لأن مقصود
 الهدنة الكف عما ذكر أي عن أذى المسلمين وأهل الذمة عبارة مجردة عن قصد الكف
 من تحت أيديهم لا حفظهم (قوله وبذلك) أي بقوله حتى تنقضي أو تنقضي
 (قوله بطريقه) وهو ظهور إمارة الخيانة زى (قوله كقتالنا) أي أن كان
 عدداً منا عدواناً أو شبهه هذا لا يخفى ودفعنا المسائل أو طاع طريق وكتب
 أيضاً كقتالنا أي لأمع البغاة أعانة لهم كاسبق في أهل الذمة شوبري (قوله قولاً
 وفعلاً) راجع للنقض والواو بمعنى أو (قوله بدارنا) قيد في الذي تقطع ش
 (قوله عيون الكفار) أي جواسيسهم (قوله لمصنف الهدنة) ولأن عقد
 الهدنة يتم بعقد بعضهم ورضى الباقين ويكونه السكوت رضاه بذلك فوجب أن
 يكون النقص مثله شوبري (قوله واصف اسلام) أو ناطق بالشهادتين ذكرنا
 كان أماناً ولم يقل مسلم ليشمل المسي (قوله وعليه) أي على قوله أو طلبه

تعالى أو نبيه صلى الله عليه وسلم وإنما كان عدم انكار الباقين في نقض بعضهم نقضاً لهم لضعف
 الهدنة بخلاف نظيره في عقد الجزية وقوله أو نقض مع أو نحوه أعم وأولى مما ذكره (وإن انتهت) أي الهدنة
 (بما رت أخاره عليهم) ولولا بلاية يذمته بقولهم (ببلايهم) فإن كانوا بلاية ذمهاهم ما منهم (وله) أي فلا ما ولو بناه
 (بإمارة خيانة) منهم لا بمجرد وهم وخوف (ببلايهم) لاية وإما خيانة من قوم خيانة تعبيرى بالإمارة أولى من
 تعبيره بالخوف (لا) ببلاية (جزية) لأن عقدها أكثر من عقد الهدنة لأنه متى بدوه قدم ماؤنة (وبلغهم) بعد امتناعه
 ناعليهم (ما منهم أي ما يأمنون فيه من) (ولو شرط ر من جا) (ما منهم أو أطلق) لأن لم بشرط ولا عده (لم يرد
 واصف اسلام) وإن ارتد (الآن كان في الأولى ذكر أحرار غير مصري ومجنون طلبته عشيرته) إليها لا تهذب عنه
 وتحميه مع قوته في نفسه (أو) طلبه فيها (غيرها) أي غير عشيرته (وقدره على قهره) ولو بهر بوعايه حال رد النبي
 صلى الله عليه وسلم أباهير لسا جاء في طلبه رجلاً لا يقتل أحدهما في الطريق

وأقلت الآخر وأقلت الآخر أي أقلت أو جاهدت في النهاية انتقلت
إلى الكفار ولا حتى احتياطا (٦٨٣) ولا رقيق وسي وجنون ولا من لم يطلبه عشيرته ولا غيرها أو طلبه

غيرها أو عجز عن حسن قهره
لضعفهم فإن بلغ انصي أو
أفاق الجنون ووصف
السكر رده وخرج بالتقييد
بالأولى وهو من زيادة
مسئلة الإطلاق ولا يجب
الرد مطلقا والتصریح
بوصف الإسلام في غير المرأة
من زيادة (ولم يجب)
بارتفاع نكاح امرأتها سلامها
بل الدخول بعده (دفع مهر
لزوج) لما لان البضع ليس
بمال فلا يشمل الامانة كما
لا يشمل زوجته وأما قوله
تمالي وآتوهم أي الأزواج
مأنتة وآتوهم أي من المهور فهو
وان كان ظاهرا في وجوب
الفرم محتمل لنسب الصادق
بعدم الوجوب الموافق
للأصل ورجوه عسلي
الوجوب لما قام عندهم
في ذلك (والرد) لم يحصل
(تقليد) بينه وبين طالبيه
كافي الوعدة (ولا يلزمه
رجوع) اليه (وله قتل
طالبيه) دفعها عن نفسه
ودينه ولذا لم ينكر النبي

غيرها (قوله وأقلت الآخر) أي أقلت أو جاهدت في النهاية انتقلت
والأفلات والافلات التخلص من الشيء فبإزالة من غير تمكن له وفي الصحاح
أقلت الشيء وتقلت وانتقلت بمعنى وأقلت غيره اه شوبري (قوله واضعهم راجع
للمبيع) ووجه ضعف الرقيق عدم عشيرة له وضعف من لم يطلبه عشيرته عدم
المساهمة الدال على عدم اعتنائها فكأنه لا عشيرة له (قوله مطلقا) أي
وجدت فيه القيود المذكورة أولا (قوله زوجته) أي التي بدار الحرب فانها
لا تدخل إلا أن شرط الامام دخولها حل (قوله محتمل لنسب) ويجزم جبر بالنسب
تطبيعا لظاهرهم وبعبارة البيضاوي وآتوهم ما أنفقوا أي ما دفعوا اليهن من المهور
وذلك لأن صلح الحديبية جرى على أن من جاء منهم رده فانه لما عذر عليه رده من
لورود النبي عنه لزمه رده مهورهن اه وهو منسوخ (قوله انصاف بعدم
الوجوب) فيه نظر لأن الدب خاص وعدمه لوجوب عام والآخر لا يصدق
بالاعم بخلاف الكسر ومن ثم قال الحق المحلى الصادق بعدم الوجوب فليتناقل
شوبري وفي نسخة الصادق بعدم الوجوب وهي ظاهرة (قوله الموافق) أي
الوجوب للأصل لأن الأصل في صفة فعل الوجوب حل فهو صفة للوجوب
وقبل صفة لعدم (قوله ورجوه) أي الدب (قوله لما قام عندهم) في ذلك
وهو أن الأصل براءة الذمة أو أنه لم يقل أحد بوجوب جميع ما أنفق الزوج خ ط
وقال الشوبري قوله لما قام عندهم أي من أعز أو الإسلام أو ذلال الكفر ط ب
قال جبر وأما قوله تمالي وآتوهم ما أنفقوا فلا يدل على وجوب خصوص مهر المثل
ويوحى بأنه لا يمكن الأخذ بظاهره لشموله جميع ما أنفق الزوج من المهر وغيره اه
لا يعلم فائلا بوجوب الكل ولا جله على المسمى لا غير بدل البضع الواجب بالفرقة
في نكاحات ولا مهر المثل لأن المقابل لا يقل به فتعين أن الأمر بالنسب تطبيعا لظاهر
الرواية بأي شيء كان اه زى (قوله والرد له) أي لمن جاء فأنهم (قوله دفعها
عن نفسه) جعله م ر علة لثاني وعلة الأول بقوله لأنه لا يجوز إيجاب الإسلام على
الانتقال من بلد إلى بلد في دار الإسلام فكيف يجبر على دخول دار الحرب اه وعلم
من هذه العبارة أن ما يقع من المنتزعين في زمان من أنه إذا خرج فلاح من قرية وأراد
استيطان غيرها أجبروه على العود غير جائز وان كانت العادة جارية بزرعه وأصوله

صلى الله عليه وسلم على أبي بصير امتناعه وقته طالبيه (ولما أمر بض له به) أي بقتله لما روى أحمد في مسنده أن عمر
قال لا يجرى جندل حين رده النبي صلى الله عليه وسلم

في تلك القرية من على م د (قوله الى ابيه سهيل) واسلم بعد ذلك ع ش (قوله
ويغرمون مهر المرأة) قال البلقيني وهو عجيب لان الردة تقتضي انفساخ النكاح
قبل الدخول وتوقفه على انقضاء العدة بعده فالزامهم المهر مع انفساخ النكاح
او اشراؤه على الانفساخ لا وجه له شرح الروض سم وفي حاشية من ل فان قيل
لم غرموا مهرها ولم تغرم نحن مهر المسلة اجيب بانهم فوتوا عايمها الاستجابة الواجبة
عايمها وايضا السانع جاء من جهتها والزواج غير متمكن منها بخلاف المسلة الزوج
متمكن منها بالاسلام اه (قوله دون مهر المرأة) انظر وجهه مع ان سبب القرم
زال به ود المرأة اليها (قوله لان الرقيق الخ) هذا بناء على صحة بيع العبد المرتد
من الكافر والمعتد بخلافه كما مر شوبير وقال من لا يقال هذا انما يأتي على
القول بصحة بيع المرتد لا كالمروءة مع خلافه لانا نقول هذا ليس بصحة حقيقة
واحدة فذلك لاجل المصلحة فليس مفر على القول بصحة البيع اه (قوله يجوز
شراء اولاد المعاهدين منهم) عبارة قل على المحلى يجوز شراء ولد المدا من
مدا اهدا حر غير ابيه لانه يملك باله لانه من ابيه لان اياه اذ اقره واراد بيعه دخل
في ملكه فيعتق عليه فلا يصح بيعه وعلى هذا يمتل قول الماوردي يجوز
الشراء الخ

(كتاب العبد)

وحه مناسبه بعد الجهاد ان الجهاد قارة يكون فرض كفاية وتارة يكون فرض عين
وطلب الحلال فرض عين فناسب ضم فرض العين الى فرض العين زي وقال سم
ذكر هذه الكتاب هنا اتباعا لآثار الصحاب وكان المناسبة من حيث انه يذكر
فيه من فعل ذبيحته ومن لا تحمل فكان من الملايم تباعه لاحكام الكفار السابقة
وقال في ل على المحلى ذكر العبد هنا عتب الجهاد ما فيه من الاكتساب
بالامطيات المشابهة للاكتساب بالغزو (قوله مصدر) وهو السبب في اقراده عن
(قوله والذباح) جعه لانها تكون بالسكين وبالسهم وبالجوارح شرح م د
(قوله جمع ذبيحة التاء الواحدة) (قوله فاصطادوا) الامر بالاصطياد يقتضي حل
المصيد وقوله الاما ذكيت مستثنى من الحرمات فيغيد حل المذكيات شوبير وقوله
مستثنى من الحرمات أي من بعضها وهما كل السبع لانه ما قبله لا يتأني فيه
تذكية وقال البيضاوي الاما ذكيت أي الاما ذكيت ذكاه وفيه حياة مستقرة
من ذلك أي من قوله والخنقة الخ كما قاله الشهاب وقيل الاستثناء منه مور بما كل
السبع أي الجوارح الرسالة (قوله بالمعنى الحاصل بالمعدو) وهو الانذباح أي

الى ابيه سهيل بن مروان
دم الكافر عند الله كدم
الكلب يعرض له يقتل
ابيه ونرج بالتعريض
التصريح فيمنع (ولو شرط)
عايمهم في المدة (ودمرت)
جاء هم ما (لزم الوفاء به)
علا بالشرط سواء كان
رجلا أم امرأه حرا أو رقيا
(فان ابوا فاقضون) العهد
لخالقهم الشرط (وجاز شرط
عدم رده) أي مرتد جاءهم منا
ولو امرأة ورقيا فلا يلزمهم
رده لانه صلى الله عليه
وسلم شرط ذلك في مهادة
قريش ويغرمون مهر
المرأة وقيمة الرقيق فان عاد
الي ناردها لم قيمة الرقيق
دون مهر المرأة لان الرقيق
بدفع قيمته يصير ملكا لهم
والمرأة لا تصير زوجة
كذافي الروم منه كالصها
فرع قال الماوردي يجوز
شراء اولاد المعاهدين منهم
لا سيهم (كتاب العبد)
أصله مصدر ثم أطلق على
العبد (والذباح) جمع
ذبيحة بمعنى مذبوحة والاصل
فيهما قوله تعالى واذا حلتم
فاصطادوا وقوله الاما ذكيت

كون البيرة مذوبة في شر وتدمر الشارب به. هذا الباعير الذبح الذي هو واحد
 الاخر كذا والرم في اذان الكرم والجر رشيد (قوله اربعة) المراد بها كونها اركاناً له
 انه لا بد للتحفة منها لانه ينزف في فعل وهو قول وابل ولا والايس واحد منها
 جزاء منه في ش على م (قوله باياتي) أي عقره بئى على كان رهرة عاق يقتل
 (قوله قطع حلقوم) أي كاه ونخرج بقية حلقومه فربس به فورا ونزير به
 أو بندقة فانه مشدود بخنجر عليه ذبيرة وقوا كل الحلقوم موقوف قطع البعض
 وانتهى الى حركة مذبح ثم قطع الباقي فلا يحل شرحه وفي قوله ثم إشارة
 الى انه قطع البعض الاول ثم تراخي قطعه للثاني بخلاف ما لو رفع يده بالسكين
 واعاد هاتورا أو سقمت من يده فأخذها وتسم الذبح فانه يحل كما مر به جبر
 وقولها واعاد هاتورا ومن ذلك قاب السكين لانه في الحلقوم والرى أو تركها
 وأخذها هاتورا لعدم حدتها فلا يضر ش على م وقول ذى وقطع الحلقوم
 والرى دمة واحدة غير ظاهر الا أن يراد بها عدم لتراخي في القطع (قوله ورمى
 به في الميم والمدشوبى والزيادة على الحلقوم والرى والودجير قبل بمرتها لانهما
 زيادة في التعذيب والراجح ابلوا زعم السكراة ولو شمل بعد وقوع الفعل منه هل
 هو محرم أو محال هل يحل ذلك أو لا فيه نظر والا قرب الاول لان الأصل وقوعه
 على الصفة المجرثة في ش على م وروى م عن ذبح دجاجة فزال رأسها هل
 تحل أو لا جواب بانها تحل لانه بالغ في الذبح ولا حرمة في ذلك اه سم (قوله وقتل
 معطوف) على قطع والبيرة في كونه مقدورا عليه أو لا بحالة امابة لا لانه فلا تقار
 لما قبلها ولو رمى غير مة دورعاية أصابه وهو مقدور عليه لا يحل أو كسه حل
 س ل م صا (قوله والكلام في الذبح استقلالاً) الا وب والكلام في الذكاة
 الح رشيدى وقوله لان ذبحة الاولى لان ذكاته وعبارة التحفة لان اشارة جعل
 ذبحة امه ذكاته وعبارة س ل قوله لان ذبحة الح أي وان أخرج رأسه وبه حياة
 مسنقرة وتم انقصاله وهو ميت لان انقصال بعض الولد لا اثر له غالبا (قوله
 فلا يراد بالبين) أي على تعريف الذبح والراجح ان البين الذي لم يمتغ فيه الروح
 والضغطة والعلة لا يحل أكلها وهذا هو الاعم من خلاف طويل ب ش قال
 العلامة الشوبرى وضابط حل الجني أن ينسب موته الى تذكية أمه ولو احتمالا
 بأن يموت بتذكية أو يبقى عيشه بعد التذكية عيش مذبح ثم يموت أو يشك
 هل مات بالتذكية أو بغيرها فيحل (قوله لان سبب في ذبحة) والا هل عدم
 المانع فخرج ما لو تحقق موته قبل تذكيته أو ما لو أخرج رأسه ميتا أو حي ثم مات

أربعة (ذبح وذابح وذبح
 وآله ذابح) الشامل للغير
 وقتل غير المقدور عليه بها
 باقى (قطع حلقوم) وهو
 جبرى النفس (ورمى)
 وهو رمى الطعام (من
 حيوان) (مقدور) عليه
 (وقتله غيره) أي غير المقدور
 عليه (بأي شيء) كان منه
 والكلام في الذبح استقلالاً
 فلا يراد بالبين لان دججه
 بذبح أمه

جميع الجبر كذا الجبر ذكاه (ولو ذبح مقدورا) عليه (من قدام) من داخل (أذنه) (من التعذيب)
 ثم ان قطع الحلقوم ومرو به حياة مستقرة اول القطع حل ولا فلا (٦٨٦) كما يطمح باقي وسواه في الحل

ثم ذكيت وما لو قطعنا عيشه به ذكيت كية تم مات كالواضطرب في بطنها بعد
 تذ كية سار ما طويلا أو تحرك في بطنها تحركا شديدا ثم سكن ثم ذكيت (قوله)
 ذكاه الجذب (الخ) وهم أصحاب رواية الذهب وطرا الحفوط رواية لرفع ويكون
 ذكاه الاقل خيرا مقدم ما ذكاه الثاني مبتدأ ثم ذكاه أي ذكاه أم الجذب ذكاه
 لا يحتاج مع ذكيت الى تذ كية اذ لم تدرك حياته شو برى وهذا أي كون ذكاه
 خيرا مقدما جار على مذهب الشافعي فأما الجمعية القائلون بوجوب تذ كية الجذب
 فيقدرون معناه أي مثل ذكاه أمه ومعه ان كان فيه حياة مستقرة والافهم عندهم
 لا يخلو ذكاه حيث لا يتجزى وفي حالة التعذيب يقدرون الذكاه أي كذا ذكاه
 والشافعية يقدرون الذكاه أي ذكاه أمه أي سامة بذكاه أمه (قوله ولو ذبح الخ)
 اشار به الى أنه لا يشترط كون الذبح في الحل المعتاد فله ارتباط بما قبله وقوله ثم ان
 قطع حلقومه أي شرع فيه وقوله اول القطع أي اول قطع الحلقوم والمرى وهذا
 يرتبط بقوله ولو ذبح مقدورا عليه فكأنه قال بشرط حله أن يصل الى أول قطع
 الحلقوم وبه حياة مستقرة ولا يشترط وجودها بعد الشروع كما في شرح الروض
 (قوله وبه حياة مستقرة) ولا يشترط العلم بوجود الحياة المستقرة عند الذبح بل
 يكفي الظن بوجودها بقربة ولو عرفت بشدة الحركة أو انفجار الدم وحل ذلك عند
 تقدم ما يحال عليه الملاك س ل (قوله في الذبح) أي بالمعنى الشامل لما مر (قوله)
 قصد العين) وان اخطأ في ظنه أو الجف من وان اخطأ في الاصابة حل والمراد بقصد
 العين أو الجنس بالذبح أي قصد اجتماع العمل على العين أو على واحد من الجنس
 وان لم يقصد الذبح بدليل قوله لان رماء طائنه جبر الخ (قوله لقوته) أي المرسل (قوله)
 وان أغرى) غاية للرد (قوله مع الصيد) أي قبل جرحه شو برى (قوله ومعه) (قوله)
 الاصل) معتمد (قوله لان رماء الخ) معطوف على قوله فلا يقطع شدة الخ لكن
 المعطوف عليه مفرع على المفهوم والمعطوف مفرع على المنطوق تأمل (قوله طائنه
 جبر الخ) اعلم ان الصور لانه لا يخطئ في الظن فقط أو في الاصابة فقط أو
 فيها طائنه اخطأ في الظن فقط أو في الاصابة فقط وهو حلال وقد ذكرهما المتن بقوله
 لان رماء طائنه جبر الخ الثانية بقوله أو قصد واحدة الخ وأما اذا اخطأ فيهما طائنه كان
 طائنا للحرمان فلا يصل وان صحت ان طائنا للجلال فيحل ما اخطأ فيه ما فيه صورتان وقد
 ذكرهما الشيخ س ل وعبارته ولو قصدوا خطأ في الطن والاصابة معا كمن رمى
 ميذا أي في الواقع طائنه جبر الخ أو خنزيرا فأصاب صيدا غيره حرم لانه قصد بحرما
 فلا يستفيد الحل لا عكسه بأن رمى جبرا أو خنزيرا اخطأ فيه فأصاب صيدا فإنه

أقطع الجلد الذي فوق
 الحلقوم والمرى أم لا وتعبيري
 بأذنه أم من تعبيره بأذن
 ثواب (شرط في الذبح قصد)
 أي قصد العين أو الجنس
 بالفعل والتصريح بهذا من
 زيادة في (فلا يقطع مدة
 على مذهب شاة أو احتسكت
 بها فاذبحته أو استرسلت
 جازحة بنفسها فقتلت أو
 أرسل سهمه لا الصيد) كان
 أرسله الى غرض أو اختبارا
 لقوته (فقتل صيدا حرم) وان
 أغرى الجازحة صاحبها بعد
 استرسالها في الثالثة وزاد
 عدوها عدم القصد المعبر
 (سكجارية) أرسلها
 وغابت عنه مع الصيد
 أو جرحته) ولم ينته بالجرح
 الى جرحه مذبوح (وغابت
 وجد ميتا) فيها فانه يحرم
 لاحتمال أن موته بسبب
 آخر وما ذكر من التصريح
 في الثانية هو ما عليه الجمهور
 وصححه الاصل واعتمده
 البلقيني لكن اختار
 النووي في تعصيه الحل
 وقال في الروضة أنه أصح
 دليلا وفي المجموع أنه الصحيح
 أو الصواب لا (ان رماء طائنه
 جبرا) أو حيوانا لا يؤكل (أو رمى) بكسر أوله أي قطع

طباة فاصاب واحدة منه (أو قدوا واحدة منه) (٦٨٧) (ما صاب غيره) فلا يحرم لعمدة قصده ولا اعتبار

بطلته المذكور (وسن نحر
أبل) في لبة وهي أسفل العنق
لأنه أسهل لخروج روحها
بطل عتقها (قائمة معقولة
ركبة) بتسديده بقولي
(يسرى ويخرج فهو بقر) كقتم
ونخيل في خلق وهو أعلى
العنق لا لباع رواد الشيطان
وغيرهما ويوز عكسه بلا
كراهية أن لم يرد فيه نهى
(مضيقا لجنب أي سر) لانه
أسهل على الذابح في أخذه
السكين باليمين وأما كراهية
الرأس باليسار (مشدودا
قائمة غير محل يمي) ليلا
بضطرب حالة الذابح فينزل
الذابح بخلاف رجله اليسرى
فتترك بلا شدة ليستريح
بضرب يدها وتعب يديها فينزع
أهم من تعبها بالبر والغم
(و) سن (أن يقطع) الذابح
(الودجين) بفتح الواو والذال
ثنية ووجع رها عن فاصحتي
عنق يعيطان به يسميان
بالوريدن (و) ان (بحد)
بضم الباء (مدبته) لجره سلم
ولحد أحدكم شفرته وهي
بفتح الشين السكين العظيم
والمراد السكين مطلقا
(و) ان (بوجه ذبيحته) أي

يصل لانه قصدها حوا منه في شرح الروض (قوله فاصاب غيره) ووجه
صاحبه قصدها حوا منه مائة الف المسمى لوروى أي صيد في منه لا يخرج لوان جهل
الثاني نقله الزركشي سم وشرح م ووجهارة ح ل قوله فاصاب غيرها ولو من
جنسها ولو من سرب آخر لانه القصود وقع في الجهة بخلاف ما لو قصده ميدا ورعى إليه
ما عزمه صيدها صاب السهم فانه لا يصل لانه لا يقصد البتة وفيه نظر ح ل ووجه
في شرح م لكن من غير تنظير (قوله وسن نحر أبل) وهو ما من كل ما طال عتقه
من الصيد كاللورد والعام رهل المراد بالمر غرز لا لانه في الجهة ولو بالقطع عرضا
ح ل ووجهارة زى النحر العظم بماله حتى النحر وهو ردة في أعلى الصدر وأصل
العنق أ ه قال م في شرحه ولا بد في النحر من قطع ككل من الخلق وم والمرى
ومنه في شرح الروض (قوله قائمة معقولة) حاصل ما ذكره من السفن انما عثر
ذكر في الأبل ثلاثة وفي هو البقرة أربعة وذكر خمسة ثم القيلابن بقوله وان
يقطع الودجين الخ (قوله ويجوز عكسه) أي ذبح الأبل ونحر غيرها بلا كراهية
لكنه بخلاف الأولى والخيل كالبقرة وكذا جمار الوحش وبقره شرح م (قوله
باليمين) فان كان الذابح أعسر ندب أن يستنصب غيره ولا يصحدها على يمينها
كأن مقطوع اليمين لا يشير في الصلاة بسبب أنه اليسرى شورى (قوله وان يحد)
ما ذبح بسكين كآلة حبل بشرطين أن لا يمتدح القطع الى قوة الذابح وأن يقطع
الخلق وم والمرى قبل انتهائه الى حركته مذبح من ل (قوله مدبته) وسند
أمره ابر في وقطعها يسير ذهابا وإيابا ويكره أن يحد ذهابا وإيابا وأن يذبح واحدة
والأخرى تنظر إليها ويكره له إبقاء رأسها حالا وزيادة لقطع ركبة العنق
ويصل عضو من سائر يدها ونقلها حتى تخرج ورعها والأولى سوقها الى المذبح
برلق وعرض الماء عليها قبل ذبحها شرح م (قوله شفرته) من شفر المسال
ذهب لادهاها للعبادة سريدا جهر (قوله بفتح الشين) وتضم أيضا شورى
(قوله السكين) تذكر وقوف والغالب تذكيها كما في الشارح سميت بذلك
لأنها تسكن جراحة الحياة ومدة بتأثير أوله لأنها تقطع مادة الحياة شورى
(قوله أي مذبحها) ولا يقال ينبغي أن يكره لأنها حائل خارج نجاسة كالبول
لوضوح الفرق بأن هذه حالة عبادة ويتقرب الى الله تعالى بها ومن ثم سن فيها
ذكر الله تعالى بخلاف تلك شورى وهذا ظاهر في ذبيحة يتقرب بها
كالأضحية (قوله عند الفعل) وكذا عند الإصابتة ويحصل أصل السنة بكل
ل وبالتسمية بينهما شورى فلترك التسمية ولو عدا حل لان الله تعالى أباح ذبايح

مذبحها (القبلة) ويتوجه هو لها أيضا (و) ان (يسمى الله وحده) عند الفعل من ذبح وأرسل سهم أو جارية ذبيحة ول بسم
الله لا لباع رواد الشيطان في الذبح للأضحية بالأن وقديس بما فيه غيره

بسم الله (واتبرك بسم محمد فينبغي أن لا يحرم ويحمل (٦٨٨) أملاق من نبي الجوارحه على أنه مكروه لان

المكروه يصح في الجواز منه
(و) ان (يصل) ويصل (على
النبي) صلى الله عليه وسلم
لانه محل بشرع فيه ذكر الله
تعالى فشرع فيه ذكر نفسه
كالادان والصلاة (و) شرط
في (الذابح) الشامل الناصر
والغافل غير المقدور عليه بما
يأتي اجل مذبوحه (حل
لكننا لاهل ماته) بأن
يكون مسلما او كتابيا بشرطه
السابق في لسكاح ذكرا
او انثى ولو امة كفاية قال
تعالى وما هم الذين اوتوا
الكتاب حل لكم بخلاف
الجوسي ونحوه وانما حلت
ذبيحة الامة الكتابية مع انه
يحرم نكاحها لان الرق مانع
ثم لاهنا والشرط المذكور
منه من اول الفعل الى آخره
فلو قلل بينهما ردة او اسلام
فحرم وسيحل ذبيحته
ودخل فيها عبرت به ذبيحة
ازواج النبي صلى الله عليه
وسلم ودموته فحل بخلاف
ما عبر به (وكرنه في غير مقدور)
عليه من مبد وغيره (بصيرام)
فلا يحل مذبوح الاعشى
بارساله آله الذابح ادليس له
في ذاك قصه مع واتصرح

أهل الكتاب بقوله وطعام الذي من أوتوا الكتاب حل لكم وهم لا يذكرونه وأما قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فالمراد ما ذكر عليه غير اسم الله يعني ما ذبح للأصنام بدليل قوله وما أهل لغير الله به وسياق الآية دال عليه فانه قال والله لغسق والحال التي يكون فيها سقاها الأهل لغير الله قال تعالى أو فسقا أهل لغير الله به مخرج مخرج وقال أبو حنيفة تركها عند إيجرم الذبيحة (قوله فلا يجوز) أي يجرم ولا تحرم الذبيحة حيث تدفن فقد التشرى كحرمت الذبيحة حل وعبارة سم فلا يجوز أي هذا القول والافعل أكل الذبيحة (قوله بشرطه السابق في السكاح) عبارة هناك ويشترط في إسرائيلية أن لا يعلم دخول أول بابها في ذلك الدين بعد بثثة نفسه وغيرها أن يعلم ذلك قبلها ولو بعد تحريفه أو تحريفها المحرف اه وقوله في إسرائيلية أي المنسوبة لاسرائيل وهو يعقوب عليه السلام والمراد إسرائيلية يعني فان شك في كونها إسرائيلية أم لا فشرطها شرط غير الإسرائيلي وهو أن يعلم دخوله فيه قبلها فعلى هذا لا تعل ذبيحتهم إلا أن كما في شرح م ر للشك في كون الذابح إسرائيلياً أم لا مع انتفاء العلم بدخول أول أمته في ذلك الدين قبل بثثة نفسه خلافاً للسبكي (قوله وانما حلت) ذبحه الأمة لا حاجة لهذا الاعتذار مع الشرط الذي ذكره وأدب دخله صريحاً وهو انما ترد على من عبر بحل ذكاحه ويحاج بان غرضه التنبيه على الفرق بين ما هنا والسكاح (قوله بخلاف ما عبر به) لانه قال حل ذكاحه (قوله في غير مقدور عليه) والاعتبار بعدم القدرة عليه حال الاصابة فلورجى نادا فصار مقدوراً عليه قبلها لم يصل إلا ان أصاب مذبحه أو مقدوراً عليه فصار نادا حل وان لم يصب مذبحه شرح م ر قال ع ش عليه م ر ع وقع السؤال عما لو مال عليه حيوان مأكول وضربه بسيف فقطع رأسه هل يصل أولاده نظراً وظاهراً الا قول لان قصد الذبح لا يشترط وانما الشرط قصد الفعل وقد وجد بل وينبغي ان لا يقطع الرأس مالوا أصاب غير عنقه كيداهم لا فيجرحه ومات ولم يتمكن من ذبحه لانه غير مقدور عليه (قوله بصيرا) ولو بالقوة حتى لو كان في ظلمة وأحس بصيد وضربه حل بالاجماع وكان وجهه ان هذا مبصر بالقوة ولا يعد عرفاً رمية عيناً بخلاف الاعشى وان أخبر ويشمل البصير في كلامه الحائض والخنثى والقلف فحل ذبيحتهم ولو أخبر فاسق أو مكاتب في هذه الاشياء قبله لانه من أهل الذكاة اه شرح م ر (قوله وكره ذبح أفعى) أي ولوله بصير على المذبح لكن قضى التعليل خذقه ولعل وجه السكراهة فيه انه قد يهمل على المذبح في الحيلة ع ش على م ر (قوله وغير

هذا مع شدة ولا غير الصبر من زيادتي (وكرر ذبح 'عبي وغيره)

كسبي وجنون (وسكران) (٦٨٩) لانهم قد يخطئون المذبح فعلم انه يحل ذبح الاعشى في المقدور عليه وذبح

الاخيرين مطلقا لان لهم قصد او ارادة في الجملة وونه يؤخذ عدم حل ذبح النائم وقد حكى الدارمي فيه وجهين وذبح كرحل ذبح السبي والجنون والسكران في غير المقدور عليه من غير العيب مع ذكر كراهة ذبح غير المميز والسكران من زيادتي (وحرم ما شارك فيه من حل ذبحه غيره) كما ان امر مسلم وجوسي عدية على خلق شاة او قتلا صيدا بسهم او جارية تغنيا للحرم وتعبيري بما ذكر اعم مما عبر به (لا ما سبق اليه) من التيمم المرساتين اليه (آلة الاول فقتله او ائتمته الى حركة مذبح) فلا يحرم كالذبح مسلم شاء ففدها بجوسي بخلاف ما لو ائتمه كس ذلك او جرياء مما او جهل ذلك او جرياء مرتبوا لم يذفف احدهما فقات بها تغليا للحرم كما علم مما مر (وشروط في الذبح كونه حيوانا ما كولا في حياة مستقرة) اول ذبحه والا فلا يحل لانه حينئذ ميتة نعم المريض لو ذبح اخر ذبح حل اذ لم يوجد

مميز (أي التمييز التام أي وكره ذبح غير مميز يعني مذبحه والا فهو لا يجتنب بكمراهة ولا غيرها لكن التعليل قد يقتضي أن لم يراد كراهة الفعل الآن يقال المراد من التعليل أنه يكره مذبح المذكورين لانه يحتمل أنهم قد أخذوا المذبح تأمل رشيدي ببعض تغيير (قوله كسبي) أي ان أطلق الذبح فان لم يطبق لم يحصل بل المميز اذا لم يطبق حكمه كذلك وتقل من نص الامس ل وقوله بل المميز الخ مثله في شرح م وقال ع ش والمراد انه يخلق الذبح بالنسبة لما يذبحه (قوله كسبي وجنون وسكران) أي لم نوع تميز والا لم يصح ذبحهم كما رشحنا اليه تعليل الشارح بقوله لان لم قصد او ارادة في الجملة وعجابه سم قوله او يجنون قال طب ينبغي أن يحل ما لم يصرفه كالتخشب لا يحس ولا يدرك والا فكأننا سم اه وقال مثله في السكران قال لافرق في القسمين بين المتعدي وغيره وسكذا يقال في المعنى عليه (قوله نعم المريض الخ) استدراك على قوله والا فلا وأشار بهذا الى تقييد التيمم كما قال عمل هذا التيمم في غير المريضة بنسب يحال عليه الهلاك (قوله حل) وان لم يسلم دم ولم توجد حركة عنيفة ذي (قوله اذ لم يوجد فعل الخ) فان كان هناك سبب يحال عليه الهلاك فلا بد من الحياة المستقرة فان وجدت حل والا فلا ومن ذلك البهيمة التي تأكل نباتا مضر او يحصل لها تغير في الباطن وهو السبي بالغواخ ثم يذبح فانها تحل ان وجدت عند قطع الحلقوم والريء حركة عنيفة او انفجار الدم (قوله او نفخه) كأثر كل نباتا يؤدي الى الهلاك او انه يندم عليه سقف او جرحه سبع او مرة فعلم ان النبات المؤدى لجرح المرض لا يؤثر بخلاف المؤدى الى الهلاك غالبا في يظهر اذ لا يحال عليه الا حينئذ س ل وعجابه شرح م ولو انه يندم سقف على شاة او جرحها سبع فذبحت وبها حياة مستقرة حلت وان تيقن موتها بعد يوم او يومين وان لم يكن فيها حياة مستقرة لم يحل اه وقوله بعد يوم او يومين ليس بقيد والاولى ان يقول وان تيقن موتها بعد لحظة ع ش (قوله وسيأتي) أي في الاطعمة وغرضه بهذا الاعتذار عن ترك المصنف له مع ذكر الاصل له هنا (قوله ولو بلا استعانة) في بعض النسخ ولو باستعانة والنسخة الاولى أولى لان الغاية فيها على بابها من حيث ان ما قبلها أولى بالحكم مما بعدها اذ التقدير وتعدو لحوقه باستعانة فيما اذ قدر عليه او بنفسه فيما اذا لم يجد من يستعين به فيعمل في الحالتين وان كان الحل في الاولى أولى وعلى النسخة لثانية لا يتأتى ذلك وافق عليه شيخنا الشبيري (قوله بتقصير) ولو شك بعد موته هل قصر في ذبحه أم لا حل لان الاصل عدم لتقصير س ل (قوله بأن لم يدرك الخ)

عمل يحال عليه الهلاك من جرح ١٧٣ يمتث أو نفخه وسيأتي حل ميتة السمك والجراد ودود طعام لم يتفرد عنه (ولو أرسل آله على غير مقدور عليه) كصيد وبعير ند وتعدو لحوقه ولو بلا استعانة ر فبحرته ولم يترك ذبحه بتقصير (بأن لم يدرك فيه

حيات المستقرة سكنان رثاء فخذ من صنفين أو أبان منه عضو يخرج (٦٩٠) على ثقب أو ينزله فتقول رثاء

ثم جرحه ثانيا فمات حالا
أو أدركها وذبحه ولو بعد
أن أبان منه عضوا يخرج
غير مذفق أو ترك ذبحه بلا
تقصير كان اشتغل بتوجيهه
للقبلة أو سئل السكين فمات
قبل الامكان (حل) اجامعا
في الصيد وخبر الشيعين
في البعير بالسهم وقيس بما
فيه غيره وروى في خبر أبي
ثعلبة ما أسبغت بقوسك
فأذكر اسم الله عليه وكل
(الاعضوا ابانه) منه
(يجرح غير مذفق) أو غير
مسرع للقتل فلا يجعل لانه
أبين من حي سواء أذبحه بعد
الابانة أم جرحه ثانيا لم ترك
ذبحه بلا تقصير ومات بالجرح
وما ذكرته في صورة الترك
هو ما خصه في الشرحين
والروضة والذي صححه الأصل
فيه أحل العضو أيضا كالموكان
الجرح مذفقا أما لو ترك ذبحه
بتقصير كان لم يكن معه سكين
أو غصب منه أو علق
في الغمد بحيث يعسر إخراجه
أو أبان منه عضوا يخرج غير
مذفق وأثبت به ثم جرحه
ومات فلا يجعل لتقصيره
بترك حمل السكين ودفع
خاصيه وبعدم استصحاب غير افقه وترك ذبحه بعد تدرته عليه نعم رجع البلقي في الحل فيه الوغصب لانه

صور المتن ثلاث صور لأن النفي إذا دخل على مقيد وقيد يصدق بنفي القيد والمقيد
معا وهي الصورة الثانية أعني قوله أو أدركها وذبحه لأن نفي ترك الذبح ينطبق
بالذبح ويصدق بنفي القيد فقط وهو التقصير وتحت صورتي لأن المعنى ولم يوجد
التقصير في ترك الذبح فيكون الترك حصل والتقصير قد انتفى وإنما كان هذا المعنى
يصدق بصورة لأن الترك المذكور سببه إما عدم قابلية الذبح في الحيوان لعدم
أدراك الحياة المستقرة فيه وإما وجوده مخرج من الذبح مع وجود الحياة المستقرة
فيه فذكر الأول بقوله بأن لم يدرك الذبح والثانية بقوله أو ترك ذبحه بلا تقصير الخ
التي هي الثالثة في كلامه فإذا علمت هذا علمت أنه كان على الشارح أن يقدم
الثالثة على الثانية ويذكرها عقب الأولى لأنها اختتمت من حيث إنها مفاد أن
بتسايط النفي على القيد فقط والثانية مفادة بجهة أخرى وهي تسلطه على المقيد
والقيد ومثل الشارح الأول بأربعة أمثلة تأمل (قوله حياة مستقرة) اعلم أن
الحياة المستقرة والمستقرة وعيش المذبح عبارات ثلاث تقع في كلامهم ويحتاج
للفرق بينها فأما المستقرة فهي الباقية إلى انقضاء الاجل أما عوت أو قتل والحياة
المستقرة هي أن يسكن الروح في الجسد ومعها الحركة الاختيارية دون
الاضطرارية كالشاة إذا أخرج الدب حشوتها وأبانتها وأما حياة عيش المذبح
فهي التي لا يبقى معها أبصار ولا نطق ولا حركة اختيارية اهـ مرشون يرى
قال م ر في شرحه ومن إمارات الحياة المستقرة انقضاء الدم بعد قطع الحلقوم
والمرى والاصح الاكتفاء بالحركة الشديدة أي وإن لم يتغير دم فالجمع بينهما
ليس بشرط طاعش فان شئت في حصولها ولم يرجع ظن حرم اهـ (قوله ولم يشتهه)
أي لم يجهزه (قوله بالسهم) أي المقتول بالسهم (قوله وقيس بما فيه غيره)
لأحاجة للقياس مع الخبر الذي بعده لانه عام وقال بعضهم الأولى تأخير هذا
القياس عن الخبر الآخر فيقول وقيس بما فيه ما غيره فيقياس بما في الأول غير
البعير وغير السهم ويناس بما في الثاني غير القوس تأمل (قوله الأعضاء استثناء
من الصمير في حمل) أي من جميع أجزائه الأعضاء الخ أي فإنه لا يجعل (قوله
وما ذكرته الخ) هو المعتد (قوله أما لو ترك ذبحه الخ) هذا مفهوم قوله ولم يترك
ذبحه بتقصير ومثله بأربعة أمثلة لكن المثال الرابع وإن كان من أمثلة مفهوم النفي
أي قوله ولم يترك الخ هو أيضا مفهوم القيد الذي ذكره في المثال الثالث من أمثلة
الصورة الأولى من صور المنطوق وهو قوله ولم يشتهه تأمل (قوله أو غصب منه) أي
قبل الرمي م ر ويؤخذ من الاستدراك الآخر (قوله وأثبت به ثم جرحه الخ) أي

لا

بعد الرمي أو كان الذم معتادا (٦٩١) غير متيقن فعلق له ارض ونا (تعذر ذبحه لوقوعه في نحو و بترجل يخرج

لانه اذا أثبت أي عجزه صار قادرا عليه فيكون ترك ذبحه في هذه الحالة بتقصير
(قوله بعد الرمي) والمعينة ملحقة بالمعدية موعش (قوله له ارض) أي بعد
الرمي حج (قوله وما تذبحه) أي بأن لم يمكنه قطع حلقومه أما إذا لم يكن ذلك
بأن كان موضع الذبح ظاهرا فلا تصح ذبكه إلا في حلق أولية سرل (قوله
لوقوعه في نحو و بتر) ولو تردى بعير فوق بعير فترد ربحا في الأول حتى نفذ منه إلى
الثاني حلوا ولم يذبح لم يذبح قاله القاضى فان مات الأسفل بشقل الأعلى لم يجعل
ولو دخلت الطعنة إليه وشلت هل مات بها أو بالثقل لم يجعل خ ط س ل (قوله مع
القدرة) أي فيستباح به مع العجز بخلاف الجارحة لانه لا يستباح بها إلا مع العجز
زى (قوله و شرط في الآية) شروع في آله الذبح والصيد زى (قوله و ذهب و فضة)
أي و خبز وان كان حرما من جهة تعييسه بالدم زى و ح ل و قوله و خبز أي
إذا كان محددا كما هو الفرض و ينبغي أن من أهدى مالو ذبح بخيط يؤثر مروره على
حلق فهو له صغور و قطعته مكنتا نير السكين فيه فيحل الذبوح به و ينبغي ألا يكتفاه
بالمذبح المعروف انتهى ع ش على م ر (قوله لا عظما) انتهى صلى الله عليه وسلم
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يذبح إلا باليد و مال إليه ابن عبد السلام و مالان العظم نجس
بالدم و قد نهي عن تعييسه بالاستبقاء به لانه زاد معنى الجنب سم و زى (قوله و
ظفر مقتضاه) أن الظفر من العظم مع انه قيل انه من العصب (قوله ما أنهر الدم) أي
أسأله (قوله عليه) أي على مذبحه أو المنهر المأخوذ من أنهر بدليل قوله فكلوه
أي المنهر بفتح الهاء (قوله ليس السن) أي ليس النهر المأخوذ من أنهر لان الاستثناء
من فاعل أنهر المستقر فيه و لا أنهار إلا سألة فنبهه سيلان الدم يجري الماء في النهر
كما في ع ش قال م ر أما السن فعظم و أما الظفر فدى الحبشة اه (قوله باقى
العظام) وهل منها المحار اه حل قال ع ش على م ر ظاهر كلامه دخول الصدق
في العظام وهو المحار المعروف و ينبغي الاستثناء به لانه لا يسمى عظما (قوله
كبدقة) و أفق ابن عبد السلام بحرمة الرمي بالبندق و به صرح في الذخائر و لكن
أفتى النووي يجوز و قيده بعضهم بما إذا كان المصيد لا يموت منه غالبا كالأوز
فان مات كالعصافير فحرم ما أصابته البندق فذبحته بقوتها أو قطع رقبته
حرم اه و هذا التفصيل هو المعتمد زى قال العلامة الشيخ من ل فان احتمل
واحتمل فينبغي أن يحصرم والكلام في البندق المصنوع من الطين و مثله
الرصاص من غير نار أما ما يصنع من الحديد ويرى بالنار فحرام مسلما اه أي
ما لم يمكن الرمي به ما ذاق و قد وجدنا حله لازما و أمابه (قوله و أحبولة) بفتح

يزهق ولو بسهم) لانه حينئذ
في معنى البعير الساد
(لا يجارحة) أي بأرسالها
فلا يصل والفرق أن الحديد
يستباح به الذبح مع القدرة
بخلاف فعل الجارحة و نحو
من زاد في (و) شرط في
الآلة كونها محددة بفتح
الهمزة المشددة أي ذات حد
(تخرج كحديد) أي كحديد
حديد (وقصب و حجر)
ورصاص و ذهب و فضة
(الأعظما) كسفن و ظفر
نحير الشيفين ما أنهر الدم
و ذكر اسم الله عليه فكلوه
ليس السن و الظفر و الحق
بما باقى العظام و معلوم مما
بأنى أنما قلناه الجارحة
بظفرها أو نابها حلال فلا
حاجة لاستثنائه (فالوقتل
بثقل غير جارحة) من مثقل
(كبدقة) و سوط و أحبولة
خنقته و هى ما تعمل من
الجلال للأصطياد (و) من
محدد مثل (مذبة كالة أو)
قتل (بثقل) بفتح القاف
المشددة (وحدد كبدقة
وسهم) و كسهم جرح صيدا
فوقع بجبل أو نحوه ثم سقط
منه و مات (حرم ف) هما
تقليبا للمعجم في الدائنة

واقوله قتل والخنقة والموقوذة أي المقتولة ضربا في الأولى شوحيها أما المقتول بثقل الجوارحه فكالمقتول بجرحها كما يعلم مما يأتي أيضا (لا أن جرحه سهم في هوا وأثر) فيه (فسقها بأرض ومات أو قتل بأعانة ربح للسهم) فلا يحرم لأن السقوط على الأرض وهبوب الريح لا يمكن التزم منها ما وخرج (٦٩٣) يجرحه وأثر ما أصابه السهم

في الهواء بلا جرح ككسر جناح أو جرحه ولا يؤثر فيه فيحرم فتعبري بجرحه أولى من تعبيره بأصابه وقول وأثر من زيادتي (أو كونها) أي الأكلة (في غير مقدور) عليه (جراحة سباع أو طير ككلب وفهد وسفرة حلة) قال تعالى أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح أي صيده ونحوها (بأن تترج بزجر) في ابتداء الأمر وبعده (وتسترسل بإرسال) أي تهيج بأغراء (رغمسل ما أرسلت عليه بأن لا تحمله مذهب ليأخذه المرسل) (ولأننا كل منه) أي من لحمه أو نحوه كجلده وحشونه قبل قتله أو عقبه وما ذكرته من اشتراط جميع هذه الأمور في جراحة الطير وجراحة السباع هو مانع عليه الشافعي كما نقله البله في كغيره ثم قال ولم

المهزة شوحي قوله كآلة عبارة الزركشي إذا ذهب بالتعامل الخارج عن المعتاد لم يحل لأن القلع حصل بقوة لا بها شوحي (قوله ثم سقط) أي وفيه حياة مستقرة فان أنهاء السهم إلى حركة مذبح حل وان سقط إلى الأرض ولا أثر لصدة الجبل مثلا واحتري قوله ثم سقط عما إذا تحول من جنب إلى جنب فانه يحصل بالاخلاف خط من (قوله والخنقة) دليل لقوله وأجولة وقوله والموقوذة دليل للبندقة والسوط (قوله كما يعلم مما يأتي) أي من عموم ما يأتي وهو قوله وكونها جراحة الخ وجراحة المنهاج ولو تعاملت عليه فقتله بثقلها حل في الاظهر (قوله فسقط بأرض) خرج بأرض سقوطه يمناه وفيه تقصيل فان كان غير ميرا الماء بأن وقع في بئر فمير الماء لا يحل فان لم يكن فيه ماء حل وإن كان طير الماء على وجه الماء فانه يحل سواء كان الراعي في الماء أو في البرسم إذا الماء كالأرض أي حيث لم يغمره السهم في الماء أو ينغمس بثقله أي قتل جثته كما في شرح الروض هنا ولا يحل ولو كان خارجه ثم وقع فيه فوج بهان بلاترجم للشخص أقوا ما التحريم ولو كان في هوا البصر في التهديب ان كان الراعي في سفينة أو في الماء حل أو في البر فلا وانظر الفرق وجميع ذلك إذا لم يبقه إلى حركة مذبح ولا قد تمت ذكاته ولا أثر لما يعرض بعده انتهى تصحيح زي وقيل سمع عن مدرار الراد بطير الماء ما يكون فيه أو في موائله المرحى يجعل الاضافة على معنى (قوله أي تهيج) بأغراء لقوله تعالى كلين أي مؤخرين بالامر منتهين بالنهي ومن لازم هذا ان يطلق بانطلاقه جرح (قوله وشوته) بالضم والكسر معا وهو صحيح (قوله ترك الاكل فقط) أي وكونها تسترسل بإرسال وهذا هو المعتمد زي ومدر (قوله ثم أكلت من صيد) أي وقد أرسلها علمها فلما استرسلت بنفسها وأكلت لم يقدح ذلك في تعليلها تعليل من ل وشرح مدر (قوله فلا ينعطف التحريم عليه) لأن تغييره الصائد كأن ارتد لا يحرم ما صاده قبل مسكه تغيير صفة الجراحة عن ش (أصل في ذلك به الصيد وما يذكره) أي من قوله ولو تحول

يخالفه أحد من الأصحاب وكلام الأصل كالروضة وأصلها يخالف ذلك حيث خصها بها جراحة السباع جامعة ونظر في جراحة الطير ترك الاكل فقط (مع تكرار) لذلك (نظن به تأديها) ويربها أهل الخبرة بالجوارح وعلم بمادة ترائنه لا يفترق أكلها الدم لتمامه فتناول وهو مقصود المرسل (ولو تعلقت ثم أكلت من صيد) أي من لحمه أو نحوه قبل قتله أو عقبه فتولي من صيد أول من قوله من لحم صيد (حرم) لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر الشفيين عن عدي بن حاتم أن أكل فلانا كل وأما قوله في خبر أبي داود عن أبي ثعلبة كل وإن أكل منه فأجيب عنه بأن في رجله من تكلم فيه وإن مع حل على ما إذا أطعمه صاحبه منه أو وكل منه بعد ما قتله وانصرف أما ما قبله من الصيد فلا ينعقد التحريم عليه (واستؤنف تعليلها) قال في المجموع لفساد التعاليم لأول أي من حينه لا من أصله (فتمسك)

(قوله يملك صيد) ولو كان غير ما كثر ولو كان من أوز العراق المدروف
 ظاهريه يصطاد به وأكله ولا عبرة بما اشترى على الألسنة من أن له ملا كما معروفين
 لأنه لا عبرة بذلك وبقدرة صوته فيصوز أن ذلك الأوز من المباح الذي لا مالك له فإن
 وجد به علامة تدل على الملك كخضب وقصر جناح فينبغي أن يكون لقطة كغيره
 مما يوجب فيه ذلك على م ر (قوله وليس به أثر ملك) والا كان لقطة
 حل وبعبارة من ل أما ما به أثر ملك فلقطة وكذا دونه وحدها بسبكة اصطادها
 من بحر الجواهر كما قاله ابن الرقعة عن الماوردي والافقي لقطة فإذا حكم بأنها
 لم تقبل عنه ببيع الشبكة جاهلها أه ومثله م ر (قوله ومائد غير محرم)
 أي ولو كان غير مائة نوع تميز كافي ذي ثم إن لم يأمره أحد فصيد له أنه كان حراً
 وليصيده إن كان قنواً وأمره غيره فإن كان غير مائة فاصيد للأمر وإن كان مائة فإن
 قصد المأمور الأمر فاصيد له أي للأمر والافقي وأما م ر من شرح م ر وعش عليه
 (قوله غير محرم) أي وغير مرتد أما هو فملكه موقوف إن شاء للإسلام تبيين أنه
 ملكه من وقت الأخذ والافقي على إباحته من ل (قوله منعه) أي
 قوته (قوله كخضب) مثلاً للكمي ومثله الجاؤه لصيق والارمان مثلاً للمسي
 كافي سم (قوله فيما نصب له) خرج بنصب مال ووقعت منه الشبكة فتعقل بها
 صيد وخرج به ما نصب له فلا يملك ما وقع فيه شرح م ر كأن نصبها النوع فوقع
 غيره فيها فلا يملكه وينبغي عليه أنه إذا أخذ غير التامب ملكه لكنه يحتاج
 إلى فرق بينه وبين الماوردي صيداً فاصاب غيره حيث جعل ويلزم من الحل ملكه
 للراي أه (قوله كشبكة) وإن لم يضع يده على الصيد سواء كان حاضراً
 أو غائباً ذي (قوله مالو عيش الطائر الخ) أي واعتيد البناء لتعشيش م ر
 سم وقضية منعه دخول هذا في الضابط ولعل وجهه أنه يعد مستولياً عليه
 والاستيلاء في حكم ابطال المنفعة أو أنه يسهل عادة أخذ من عشه فهو في حكم
 ابطال المنفعة ثم الملوك هذا الطريق إنما هو البيض والفراخ كما صرح به في الجواهر
 وبعبارة ع ب ومن بنى بناءً لعش فيه الطير فعش فيه ملك بيضه وفرخه لاهو
 انتهت وهو ظاهر لأنه لم يزل منعة الطائر لاجماً ولا حراً كما يجرد التعشيش
 سم ومثله في شرح م ر وقضية الملوك الطائر أيضاً وأخذ به القرون وهو
 ظاهر الروض واعتد به ط ب وكذا م ر بشرط أن يقصد البناء لتعشيشه وإن
 يقصد البناء لتعشيش أخذ من توحيل الأرض فإنه إنما يملك ما يقع فيه إذا قصد
 التوحيل لحصول الصيد واعتد ذلك (قوله بتوحيل) أي بصيب توحيل الصيد

فلا يملكه ولا ما حصل منه كغيره وخرج في يدي مالكه (٩٩٤) بقوله وبالحقيقة المذكورة من

زيادته ولو سعى خلفه
فوقف اغنياء لم يملكه حتى
ياخذه (ولا يزول ملكه
عنه باعلائه) كالواثق
المدني لو انقلت بقطعه
ما نصب له زال ملكه عنه
(و) لا (بارساله) له وان
قصده التقرب الى الله
تعالى كالموسى بهيمة
ومن اخذه لزمه ردّه ولو قال
مطلق الصرف عند ارساله
أبضه لمن ياخذه حل لا اخذه
أكله ولا ينفذ تصرفه فيه
(ولو يقول جامعه لبرج
غيره لزمه) أي الغير (تمكين)
منه وهو مراد الاصل بقوله
لزمه ردّه وان حصل بينهما
بيض أو سرخ فهو تسع
لأنتي فيكون لما السكها
هذا ان اختلط ولم يمس
تيميزه (فان سر تميز لم
يصح تعليق أحدهما شيئا
منه لثالث) لانه لا يتحقق
الملك فيه وخرج بالثالث
ماله ذلك لصاحبه
فيصح الضرورة (فان علم
لهم العدد واستوت القيمة
وباطاه) لثالث (صح)
البيع ووزع للثمن على
العدد فان كان لأحدهما

وقوله ولم يقصد أي الملك به أو بالتوصل أو غيره والتوصل هو الوقوع في الوصل
لكن المراد سببه وهو منع الوصل وتقصيده لانه الذي هو فعل الشخص فان قصد
الملك بوضع الوصل ملكه بوقوعه فيه (قوله فلا يملكه) لكن يصير أحق به من
غيره فيملكه الغير ياخذه مع الاثم ومنه ما لو وقع ملك في سقينة استاجرها لمحل
شيء فيصير أحق به من غيره ولا يملكه حل (قوله زال ملكه عنه) لتبين ان
منعته لم تبطل قال في شرح الروض فان ذهب بالشبكة وكان باقيا على امتناعه
بان يصدو ويمتنع معها فهو حل اخذه والا بان سكتان قلها يبطل امتناعه بحيث
يتيسر اخذه فهو لصاحبها قوله ولا يارساله بخلاف ما لو أعرض عن نحو كسرة
وسنابل المحادين وبرادة احمدا دين فيملكها اخذها وينفذ تصرفه فيها وحل
بحوار اخذها ما لم تدل قرينة على عدم رضاه المالك بذلك كأن وكل من يلقطه له وبه
يعلم ان مال المحجور لا يملك منه شيء بذلك لعدم تصور ارضائه شرح م ر ملخصا
(قوله وان قصده التقرب) نعم ان خاف على ولده من الموت لو حبسه وجب
الارسال صيانة للروح ولو ماد الولد وكان مأصوكا لم يتعين ارساله بل له ذبحه
كما في شرح م ر (قوله أكله لا اطعام غيره) على المعتقد زى وينبغي ان مثل
الاخذ عياله ملهم الاكل منه فان كان غير مأكول فينبغي ان لمن اخذه الانتفاع به
من الوجه الذي جرت العادة به منه ع ش ومثله شرح م ر (قوله وهو مراد
الاصح) عبارة م ر ومراده بالرد اعلام المالك به وتمكينه من اخذه كسائر
الامانات الشرعية لارده حقيقة انتهى (قوله فهو تسع للاثني) فلو تنازع عاقيه
فقال صاحب البرج هو يرض أنا في وقال من يقول الحمام من برجه هو يرض
أنا في صدق ذواليد وهو صاحب البرج المتقول اليه وان مضت مدة بعد الاختلاط
تقضى العادة في مثلها يبيض الحمام المتقول لا احتمال أنه لم يبيض أو باض في غير هذا
الحل ع ش على م ر (قوله فان سرخ) فلو شئت في سكون الخالط لحمايه
مملوكا لغيره أو مباحا جازله التصرف فيه لان الاصل الاباحة ولو اختلطت بهامة
مملوكه يصح ما فعله الاكل بالاجتهاد الا واحدة كالأختلطت مرة غيره يتبره من
شرح م ر (قوله لانه لا يتحقق الملك فيه) هذا التعليق يفتي تصوير المسئلة
بما اذا وقع التعليق لثالث في مقدار معين بالشخص وأوضع من هذا التعليق في
اقتضاء ما ذكره قليل الزركشي بقوله لثالث في الملك فانه كما يحتمل كون ذلك المبيع
ملكه لم يستل أن يكون ملكا لآخره وتصويره بما عاذا كره هو ما سلكه الملقني
أما لو وقع التعليق لثالث في مقدار معين بالجزئية كصنف ما يملكه أو في جميع

وكذا يصح لو باع له بضعة المعين بالجزئية فان جهولا للعدد ولو وقع استواء القيمة أو علمنا لم تستو القيمة لم يصح للجهل
بصفة كل منهما من الثمن نعم (٦٦٥) لو قال كل بعة لثلاث حمام الذي لي فيه بكذا صاع (ولو جرم ما صيدا معا

وأبطلنا منعه) بأن دفعنا
أو أزمنا أو ذف أحدهما
فأذن من الآخر والآخر من
زيداني (فلهما) الصيد
لا تترأ بهما في سبب الملك
(أو) أبطلهما (أحدهما)
فقط (فله) الصيد لا تفزده
بسبب الملك ولا شيء على
الآخر يجرحه لانه لم يجرح
ملك غيره ومعلوم ان المدفوع
في المستثنى من الال سواء
أكان التذيف في المذبح أم
في غيره فان احتمل كونه
الأبطال منهما رده من
أحدهما فهو لها أو علم تأخير
أحدهما أو شئ في الآخر
علم النصف لمن أخرجه
ورقب النصف الآخر
بينهما فان تين الحال أو
اصطفا على شيء فذاك
والا قسم بينهما نصفين
ويذهب أن يستعمل كل من
الآخر ما حصل له بالقسمة
(أو) جرمه لم يرتبوا أبطلها
أحدهما فقط (فله) الصيد
فان أبطلها الثاني فلا شيء
على الأول يجرحه لانه كان
مباحا حينئذ وأبطلها الأول

ما يملكه فلا يقال انه لا يتحقق الملك فيه بل هو متحقق قطعا وقد قال البلقيني
في ذلك بالصحة قسم (قوله المعين) بالجزئية كشكته وربعه (قوله بكذا صاع)
فيكون الثمن معلوما ويحصل الجهول في المبيع للضرورة شرح مروي وكون هذا
مستثنى من عدم صحة بيع المجهول وقضية قوله لو قال كل عدم الصحة فيما لو باع
أحدهما دون الآخر وهو مشكل لان البيع اذا صدر من أحدهما أي في قول
الشارح لو قال كل بعتك الخ فان شرط فيه بيع صاحبه لم يصح لاشتماله على الشرط
والافتقار حكم بصفة عبدة ابتداء فلا يؤثر فيه عدم موافقة الآخر له فتكون الصورة
المتقدمة التي هي قضية قوله كل مبيعة إلا أن تصور المسئلة بمالها لا بماك
وقبل المشتري منهما بصفة واحدة هو قبلت ذلك ع ش على مروي وتصريح ش
بقوله بعتك بعيد من قول الشارح بعتك الخ فالأولى أن تصور بما لو قال كل مع
الآخر في زمن واحد بعتك الخ (قوله ولو جرم ما صيدا الخ) أصل صور المقام التي
اشتمل عليها كلامه ثلاثة المعية الحقيقة والترتيب مع علم السابق والترتيب مع
جهله وفي المعية صور أربعة ذكر في المتن صورة ز و ذكر في الشرح اثنين بقوله فان
جهل كون الأبطال الخ وفي صورة الترتيب مع علم السابق أربعة أيضا لان إبطال
المعة إما بتذيف أو بإيمان وعلى كل إيمان الأول أو من الثاني وكلها قد اندرجت
في قول المتن أو أحدهما فله ثم فصل في واحدة منها تفصيلا حاصله به جمع ثلاث
صور بقره ثم بعد إبطال الأول بإزمان الخ وقد اشتمل هذا القول على قيدين
أحدهما قوله بعد إبطال الأول والآخر قوله بإزمان وذكر الشارح مفهومهما قبلهما
لان قوله فان أبطلها الثاني فلا شيء على الأول مفهوم أو لم يلحقه سورتان وقوله
أو أبطلها الأول بتذيف الخ مفهوم ثانيهما وأما صورة الترتيب مع جهل السابق
فهو الآية في قوله ولو ذف أحدهما فيه الخ (قوله قسم) أي للنصف الموقوف
على وجه الاستعجاب كافي زى (قوله أن يستعمل) أي أن يطلب منه المساعدة
ع ش (قوله مرتبا) والعبرة بالاصابة قال م في شرحه والاعتبار في الترتيب
والمعية بالاصابة لا ابتداء الرمي (قوله ان حكان) أي ان وجد نقص (قوله
ان ذف الثاني في مذبح) بأن قطع حلقومه ومريشه رى (قوله لما نقص بالمذبح)
فان كانت قسمته من مائة تسعة ومذبحا ثمانية لزم الثاني درهم (قوله حرم) أي
لانه بالازمان صار مقدورا عليه فلا يحل الا بالتذيف في المذبح سم (قوله لم يحسن

بتذيف فعلى الثاني أرش ما نقص من لحمه وجلده ان كان لانه جنى على ملك غيره) ثم بعد إبطال الأول بإزمان ان
ذف الثاني في مذبح حل وعليه للأول أرش) لما نقص بالمذبح عن قيمته من مائة (أو) ذفند (في غيره) أي في غيره لم يجر
(أو) يذف ومات بالجرحين حرم تقليبا للحرم (ويضمن للأول) قيمة من مائة في التذيف وسكنه في الجرحين ان لم
يتمكن الأول من ذبحه كما اقتضاه كلامهم لكن استدلوا صاحب التقریب

استدراك الخ) استدراك على قوله وضمن الاول قيمته من مناسبتة لقوله وكذا
 في الجرح حين قوله ومذبوحة ثمانية يستعمل ان المراد بالذبح موته بالجرح الاول فالمراد
 بالذبح تذكيته شرعاً لانه لو لم يوجد الا الجرح الاول ومات منه كان حالاً اذا
 افترض عدم الامكان من ذبحه وقد تقر وان جرح الصيد مع موته عند عدم التمكن
 من ذبحه تذكيته ويستعمل ان المراد بالذبح فرضاً كما قاله في ع ب في نظر اني ثيمته
 لمذبح والا فهو ميتة ووافق ط ب على الاحتسابين سم (قوله لزمه ثمانية
 ونصف) وعلى الاول يلزمه تسعة (قوله لحصول الزهوق بفعلهما) أي مع حذر
 الاول وتقويت الثاني عليه حله بجرحه ضمن قيمته مذبوحة وهذا فرق ما بعده
 وعبارة بعضهم قوله لحصول الزهوق الخ برده عليه انه حيث سكن كان
 مقتضاه ان ضمن الثاني مثل ما يضمنه في المشقة الا تية وهي قوله وان تمكن
 الاول الخ ويمكن ان يجاب كما يؤخذ من الاسماء لابن أبي شريف على الارشاد
 بان الاول لما كان غير مقرر كان فعله غير افساد ف تقطع اثره وليس له حكمة
 وحينئذ لذي قوته لثاني وانفرد به جهة الحل والذي يترتب على قوتها ثمانية
 فيضمنها تمامها والذي اشتركا فيه هو مطلق الزهوق الذي يباح الحل والحرمه
 والترتب على هذا انهما ودرهم فيقسم بينهما فنقول الشارح لحصول الزهوق أي
 من حيث هو بخلافه من حيث كونه بجأماً للحل فلم يحصل بفعلها وانما انفرد
 به الثاني لان تقويت الحل من جهته مع سكون فعل الاول قد انقطع اثره لانه
 فصع حينئذ تقر ببيع قوله فيوزع الدرهم الخ اه وعبارة شرح م ر لان فعل
 الاول وان لم يكن افساداً لكنه مؤثر في حصول الزهوق فله درهم فأت بفعلها
 فيقدر نصفه ويضمن نصفه (قوله بهما) أي بفعلها (قوله ومعهما الشيطان)
 معتمد (قوله وان تمكن) مفهوم قوله ان لم يتمكن وقوله ولم يذبحه فله ذبحه فعلى
 الثاني أرض جرحه وقوله فله بقدر ما قوته الثاني أي من مجموع القيمتين (قوله
 لان تقرير الاول) أي بعدم ذبحه مع التمكن منه سير فعله افساداً والافمان
 الحاصل منه أولاً أي واذا صار افساداً فيستحب أثره وحكمه بحيث ينسب
 الزهوق وتقويت التسعة الى الفعلين مما يخلق ما تقدم في عدم التمكن فلم
 يستحب أثره لعدم تقرير طه فنسب الزهوق لفعل الثاني فقط تأمل اه (قوله
 سير فعله) أي فعل نفسه افساداً أي لقيته سليمان التي هي عشرة فكانه استقل
 بتقويته لعدم ذبحه مع تمكنه منه كما ان الثاني كأنه استقل بتقويت التسعة
 فقوله في المثال الخ تقرير معحتاج لضميمة تقديرها وقد فوت العشرة كما فوت

تأمل ان كانت قيمته سليمان
 عشرة ومن مناسبتة ومذبوحة
 ثمانية لزمه ثمانية ونصف لحصول
 الزهوق بفعلها فيوزع
 الدرهم الفاتت بها عليهما
 ومعهما الشيطان وان تمكن
 الاول من ذبحه ولم يذبحه
 قبله بقدر ما قوته الثاني
 لا جميع قيمته من مناسبتة لان
 تقرير الاول سير فعله
 افساداً ففي المثال السابق
 مع قيمته سليمان قيمته
 من مناسبتة تسعة عشر
 فيقسم عليهما ما قوتاه وهو
 عشرة فلهما الاول

الثاني التسعة وقوله مجتمع قيمته الخ أي لتعرف ما يخص كلا منهما من الفرم وقوله
 قيمته سليما أي التي قوتها الأول وقوله وقيمته من مائة أي التي قوتها الثاني وقوله
 في قسم عليهما ما قوتاه وهو عشرة أي بعد بسطها من جنس المقسوم عليه وكان عليه
 أن يقول وتسعة أي بأن ينسب كل من القيمتين منفردا للجوع هما يعرف بتلك
 النسبة ما يخص كل واحد من الفرم إلا أن يقال مراده ما قوتاه في نفس الأمر ولم
 يفت فيه إلا العشرة وإن كان في ضمنها التسعة وأما اعتباره أول قيمتين حصل من
 مجموعهما تسعة عشر فنظروا فيه الظاهر وكتب أيضا قوله وهو عشرة فيه مسامحة
 لأن الذي قوتاه تسعة واستقل الأول بقوتيت واحد فقطناه أن الثاني يضمن
 نصف التسعة فانظر لم ضمن الزائد على النصف واجب بأن الأول لما كانت
 جنباية عليه وهو يساوي عشرة كانت كلها من ضمانه لو انفرد والثاني لما
 كانت جنباية عليه وهو يساوي تسعة كانت كلها من ضمانه لو انفرد فحين
 اجتماعهما وزعت العشرة عليهما باعتبار مال جنباية كل منهما عليه لو انفرد
 كما يؤخذ من آخر عبارة قل الآية (قوله لو كان ضامسا) والآية (قوله
 عشرة أجزاء) أي التي أخرجتها هذه النسبة وقوله من عشرة أي من كل واحد
 من عشرة أي ناشئة من كل واحد فن الثانية ابتدائية والأولى تبعيضية وقوله
 وحصة الثاني الخ أي التي بقيت من التسعة عشر إذ يلزم من حكون الأول خمسة
 عشرة أن من الثاني تسعة إذ الغرض أن الضمان منصرف بينهما ومعنى قسمة
 العشرة على التسعة عشر تحليل كل واحد من العشرة إلى أجزاء مائة ساوية بقدر
 التسعة عشر في حينئذ تكون العشرة مائة وتسعين جزءا لأن قسمة القليل على الكثير
 تكون بعد بسط كل واحد من القليل أجزاء بقدر المقسوم عليه قال قل على الجلال
 وحامله أنك تضرب العشرة في التسعة عشر مبلغ قيمته سليما وقيمته من مائة يبلغ ذلك
 مائة وتسعين وتقسيم الحاصل من الضرب وهو مائة وتسعون على تسعة عشر
 فيحصل لكل واحد منهما بالقسمة عشرة أجزاء فما يخص الأول وهو مائة الحاملة
 من ضرب عشرة في عشرة يقسم على تسعة عشر فيخرج خمسة كوامل وخمسة أجزاء
 من تسعة عشر جزءا من الواحد الكامل يلزمه لو كان ضامنا وما يخص الثاني وهو
 تسعون الحاملة من ضرب تسعة في عشرة يقسم على تسعة عشر فيخرج أربعة
 كوامل وأربعة عشر جزءا من الواحد الكامل فهي اللازمة له إذ فقد زاد الأول
 على الثاني بعشرة أجزاء من تسعة عشر جزءا من الواحد باعتبار جرحه ولم يقل أنه
 قوت واحد فقط لأن الزهوق حصل بفعلهم ولم يجعل عليهما سواء اعتبارا بالقيمة

لو كان ضامنا عشرة أجزاء
 من تسعة عشر جزءا

من عشرة وحصصه الثاني تسعة أجزاء من ذلك فهي (٦٩٨) اللازمة له (ولو ذف أحد هاتيه) أي في غير

حال جرح كل منهما (قوله من عشرة) أي من كل واحد من العشرة فيضيه مائة جزء فيكون مجموع ذلك خمسة مائة وخمسة أجزاء من تسعة عشر جزءا من الواحد تأمل (قوله وحصصه الثاني الخ) في مجموع ذلك أربعة مائة وخمسة عشر جزءا من تسعة عشر جزءا من الواحد عن (قوله في غير المنزح) أما فيه فهو حلال قال في الطلب ويكون بينهما سم

✽ (كتاب الاضحية) ✽

ذكرها عقب الصيد لا شرا كلها مع في توقف الحل على الذبح في الجملة وأول طلبها كان في السنة الثانية من الهجرة كالعيد من وزكاة المال قل على الجلال وإنما قال في الجملة لئلا يرد عليه التمسك والجراد (قوله ويقال ضحية بفتح الضاد الخ) جمع الأول أضاحي بتخفيف الياء وتشديد هاء والثاني ضحايا والثالث أضحى بالتثنية كالأطاة وأرطى والهاء هذا الجمع الأخير ينسب العيد حديث قبل عيد الأضحية شو برى وحاصل ما ذكره الشارح ثمانمائة ضم المهرزة وكسرها مع تشديد الياء وتخفيفها ومع حذف المهرزة لثقتان فتح الضاد وكسرها وأضحية بفتح المهرزة وكسرها زى (قوله من يوم عدا الصر) يصدق بما ذبح قبل مضى قدر ركعتين وخطبتين بعد طلوع الشمس وإسرا مردا كما يدل عليه ما يأتي فهو مقيد به ثم إن المراد بيوم العيد اليوم الذي يعبد الناس فيه ولو الحادى عشر حتى لو وقفوا العاشر عطلا كان آخر أيام التشريق الرابع عشر على ما اعتمدته م ر خلافاً ط (قوله بأول) أي مما اشتق من أول الخ (قوله التضحية) أي فعلها سنة وقوله بعد وشر وطها أي التضحية بمعنى العين فيه استخدام (قوله سنة مؤكدة) وإنما تسن لمسلم فادر حركه أو بعضه والمراد بالقادر من ذلك زائد عما يحتاجه يوم العيد وأيام التشريق ما يحصل به الاضحية خلافاً لمن نازع فيه وقال فاضلا عن يومه ولياته ولا بد أن يكون رشيداً أيضاً م ر عن وقول م وزائد حال من ما تقدم عليها (قوله إن تعدد أهل البيت) فإذا عملها واحد منهم ولو غير من تلزمه الفتنة كفى عنهم وإن تعدد أهل البيت من تلزمه الكواب لأضحية خاصة كالقائم يفرض الكفاية والمراد بأهل البيت من تلزمه نفقته شرعاً زى وعبارة ع ش على م ر قوله إن تعدد أهل البيت أي بأن كانت نفقتهم لازمة لشخص واحد ولو تعددت البيوت اه قال م ر في شرحه ومعنى كونها سنة كفاية مع كونها تسن لكل منهم سقوط الطلب بفعل الغير لا حصول الثواب لمن لم يفعل كصلاة الجنازة ثم ذكر المصنف في شرح مسلم أنه لو أثيرك غير في ثوابه

الذبح (وأزمن) الآخر (وحمل السابق) منها (حرم) الصيد لا احتمال تقدم الأزمان فلا يحصل بعده إلا بالتذفيف في الذبح ولم يوجد وقول في من زيادتي ✽ (كتاب الاضحية) ✽ يضم المهرزة وكسرها مع تخفيف الياء وتشديد هاء ويقال ضحية بفتح الضاد وكسرها وأضحية بفتح المهرزة وكسرها وهى ما ذبح من النعم قربا إلى الله تعالى من يوم عيد الصر إلى آخر أيام التشريق كما سبأني وهى مأخوذة من الضحوة سميت بأول زمان فعلها وهو الضحى ولا صل فيها قبل الإجماع قوله تعالى فصل لربنا وانحر أي صل صلاة العيد والنحر النسائين وخبر مسلم عن نس رضى الله عنه قال ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أحمرين ذبحهما بيده وسعى وكبر ورمع رجله على صفاحه وأدام قبل الأبيض الخالص وقيل الذى يياضه أكثر من سواده وقيل غير ذلك

(التضحية سنة) مؤكدة في حقنا على الكفاية إن تعدد أهل البيت والافسنة هي خبر صحيح جاز في الموطأ وفي سنن الترمذى وواجبة في حق النبي صلى الله عليه وسلم

(وقبيل ينفذ) جعلت هذه الشاة اخصية كسائر القرب (وكرمها) غير محرم (ازالة نحو شعر) مستحقة
وبعد لا تضرازا لاجلها (٦٩٩) فيها (في عشر ذى الحجة و) أيام (تشرى حتى يضيء) لاني

عنها في خبر مسلم والمعنى فيه
شمول العتق من النار
جميع ذلك وذو الكراهة
والشريق من زيادة
وتعبري نحو شعر أعظم
عبره (ويسن أن يذبح)
الاخصية (رجل) بنفسه
ان أحسن الذبح (وان
يشهدا من وكل) به لانه
على الله عليه وسلم ضحي
بنفسه رواء الشيطان وقال
لغاطمة قومي الى اخصيتك
فاشهد به فانك أول قطرة من
دمها يغفر لك ما ساء من
ذنوبك رواء الحياكم ومع
اسناده وخرج زيادتي
رجس الانبي والخشي
فلا فضل لهما التوكيل
(وشروطها) أي الضحية
(نم) ابل ويقر وغنم انا
كانت أو غنما أو ذكورا ولو
خصيانا لقوله تعالى ولكل
أمة جعلنا منسكاً ليدكروا
اسم الله على ما رزقهم من
بهيمة الانعام ولان التضحية
عبادة تتعلق بالحيوان
فاختصت بالتم كالكاة
(و) شرطها (ربو غنم

جازه (قوله جعلت هذه اخصية) وحيثما يقع في السنة العوام كثير من
شراهم ما يريدون التضحية به من أوائل السنة وحكم من سألهم عنها يقولون له
لان اخصية مع جهلهم بما يترتب على ذلك من الاحكام نصير به اخصية واجبة
يمنع عليه أكله منها ولا يقبل قوله أردت اني أقتلوع بها خلافا لبعض المتأخرين
شرح م ر وقال قل على المحلى بغير قولهم عند الذبح اللهم ان هذه اخصيتي أي
فلا تجزئها لان قصدهم التبرك (قوله كسائر القرب) أي في حكمونها شجب
بالنذر (قوله نحو شعر) ومن أراد أن يهدي شيئا من النعم الى البيت سن له ما يسن
ليرد التضحية سم (قوله وجلده) استثنى من ذلك ما كانت ازالته واجبة كحلتان
الخالق وقطع يد السارق أو مستحبة كحلتان الصبي سم (قوله في عشر ذى الحجة) ولو
في يوم الجمعة ع ش (قوله حتى يضيء) ولو أراد التضحية بعد ذلك الكراهة
بأولها كما جزم به بعضهم وهو المتمد وسواء في ذلك شعر الرأس والحية والابط
والعانة والشارب وغيرها وتستمر الكراهة ليرد ما الى انقضاء زمن الاخصية ان لم
يضح شرح م ر (قوله والمعنى فيه شمول العتق الخ) انظر الى فائدة شمول العتق
لها مع انها لا تود حين البعث وأجاب الاجهوزي بأنهم لا تعود متمثلة بل تعود
متفصلة تطالب بحقوقها كعدم غسلها من الجنابة تويحها حيث أزالها قبل ذلك
فقياسه هنا يعود ما تويحه بعدم شمول العتق لها (قوله ان أحسن الذبح) أي
على الوجه الاكمل فخرج الاعي فالسنة في حقه التوكيل كما قاله ع ش قال
القفال الشاشي وينبغي أن يستضر عظم نعم الله تعالى وما سخره من الانعام
ويجودا الشكر على ذلك شويري (قوله لانه صلى الله عليه وسلم) ضحي بنفسه
مقد ضحي عيانة بدنة فخر منها بيده ثلاثا واستبر بدنة وأمر عليا رضي الله عنه ففهر
تمام المائة وفي ذلك إشارة الى مدة حياته صلى الله عليه وسلم اه قل على
الجلال (قوله الانبي والخشي) مثلهما من ضعف من الرجال عن الذبح والاعى
اذ نسكره ذبيحته من ل (قوله وشروطها نم) أي كونها نم (قوله أو اجذاعه)
أي سقوط سنة قبل تمام السنة في سنة المعتاد وهو بدنة ستة أشهر لان ذلك بمنزلة
البلوغ بالاحتلام وبلوغه السنة بمنزلة البلوغ بالسن كما في شرح م ر (قوله ومعز
سنتين) وكذا التولد بين شأن ومعز اذا التولد يعزى هنا وفي المقيفة والهدى
وجزاء الصيد من ل ويعتبر بأعلاهما سنا (قوله هي الثانية من الابل) وهي

سنة أو اجذاعه وبلوغ ابل ومعر سنتين وابل خمساً) نلج احد وغيره وهو ابل الجذع من الضأن فانه جائز خبر مسلم
لا تذبحوا الام سنة الا أن تضرع عليكم فاذبحوا جذعة من الضأن قال العلماء المسنة هي الثانية من الابل والبقرة
والغنم فافوتها وقضيتها ان جذعة الضأن لا تجزئ الا اذا جاز عن السنة والجمهر وعمل خلافه وجوزوا الطبر على
دب وتقدره وسمراكم ان لا تذبحوا الام سنة

ما بلغت خمس سنين والثنية من البقر والمعزى التي بلغت سنتين (قوله فان عجزتم
 الخ) يتأمل هذا الاول فانه يقتضى ان الثنية من المعزة تقدم على جذبة الضأن مع
 ان مؤخرتها عنها وبعبارة اخرى في التأويل نظر ظاهر اقرب لهم الا ترى ثم ضأن ثم معز
 اه فالاولى حمل السنة في الحديث على السنة من الضأن فالتى لماسة بسن
 تقديمها على التى اجدعت قبل تمام السنة وقال البرماوى والثنية من المعزاتى
 لماسة من مقدمتها على التى اجدعت من الضأن قبل تمام السنة لانها اكثر نجاسة
 وعمل تقديم الضأن على المعز عند استراثةما وعلى هذا الاشكال فليصر وتفسير
 العلماء بما ذكره تفسيره لوى كما قاله قل ولذا تيرامته لكونه خير مرادها
 (قوله وشروطها فقد عيب) اى حيث لم يترها ناقصة وتعتبر بسلامة اوقوت الذبح
 حيث لم يتقدمها ايضاً والا فوقت خروجها عن ملكها اما والترزها ناقصة كان
 نذرا لاضحية بعيبه او منيرة او قال جماعتها اضية فانه يلزمه ذبحها ولا تجزى
 اضية وان اختصر ذبحها بوقت اضية وجرت مجراها فى المرفوع وبما تقرره علم
 انه لو نذرا لاضحية بهذا او وسليم ثم حدث به عيب محتمل به وثبت له احكام
 الاضية اه شرح م ر وقوله وثبت له احكام الاضية قضيتها اجزاؤها
 فى الاضية وعليه فيفرق بين نذرهما لامة ثم تعيب وبين نذر الاضية بالناقصة
 بأنه لما التزمها سائمة خرجت عن ملكه بمجرد النذر فحكم بأنها اضية وهى سائمة
 بخلاف المعيبة فان النذر لم يتعلق بها الا ناقصة فلم تثبت لها صفة الكمال بحال اه
 ع ش على م ر (قوله فى الاضية) لا حاجة له لان الكلام فى الاضية (قوله
 فقبرى فاقدة قرن) وكذا قد ذكرناه لا يؤكل وهو ظاهر اه ع ش على
 م ر (قوله وشقوة الاذن) اى اذ لم يسقط شئ بالشق س ل (قوله
 وعجزتها) اى مشقوتها (قوله وفاقدة بعض الانسان) الا ان اثر نقصا
 فى الاعتلاف اه زى ولا تجزى فاقدة كل الانسان بخلاف المخلوقة بلا انسان
 م ر و كان الفرق ان فقد جميعها به وجودها يؤثر فى العلم بخلاف فقد الجميع
 خلقة فاجزى رسم (قوله لا مخلوقة) بلا اذن وفارقت المخلوقة بلا ضرع والية اذ ذنب
 بأن الاذن عضو لازم للحيوان غالباً والدكراً لا ضرع له والمعز لا يلية له زى ويرد
 عليه الذنب فانه لازم غالباً (قوله فتزول) على وزن المبني للمفعول وان كان
 المراد به الفاعل اى يقوم بها المزال شيئاً وبعبارة الرشيدى فتزول بفتح التاء وكسر
 الراءى من باب فعل بفتح العين يفعل بكسر هاء مبني الفاعل كما فى مقدمة الادب
 لا زى فتزى وهذا اخلاق ما اشترى ان عزل لم يسمع الامبى المجهول فتنبه له (قوله

فان عجزتم فاجذبة ضأن
 وقول او اجذاعه من
 زيادتها (و) فبرطها (وقد
 عيب) فى الاضية (ينقص
 ا) كولا منها من لحم وشحم
 وغيرهما فقبرى فاقدة قرن
 ومكسورة كسر الم ينقص
 الا كولا وشقوة الاذن
 وعجزتها وفاقدة بعض
 الانسان ومخلوقة بلا الية او
 ضرع او ذنب لا مخلوقة
 بلا اذن ولا مقطوعة تها ولو
 بعضها ولا تولا وهى التى
 تستدير المرمى ولا ترى
 الا قليلا فتزول ولا عجزها

وهي ذاهبة الخ من شدة هزلها ولا ذات جرب ولا يئمة مرض أو عور أو عرج وان حصل عند أخصاعها بالتضحية
باضطرابها والاصل في ذلك خبر (٧٠١) لا تجزى في الاماخي العوراء البين عورها والمریضة البين مرضها

وهي ذاهبة الخ) ويقال له الذي بكسر النون وسكون الالف وتفسيره بقوله والخ
دهن العظام يشمل غير الرأس اه قل على المحلى وفي سم قوله والجماء تنمة
الحديث التي لا تنق أي لا تنق لها وهو مع العظام (قوله ولا ذات جرب) ولو غير
بين لانه أطلق فيه وقيد ما بعده بالبين ما يقتضي اطلاقه انه لا فرق بين البين وغيره
كما تقرراه زى (قوله أو عور) ظاهره ان اللفظ بين مسلط عليه قال العلامة
خط على أي شجاع فان قيل لا حاجة للتقييد للعور بالبين لان المدار في عدم اجزاء
العور اعم الى ذهاب البصر من احدى العينين اجيب بان الشافعي قال اصل العور
ببصر ينطى الناظر واذا كان كذلك فتارة يكون يسيرا فلا يضطر فلا بد من تقييده
بالبين كما في حديثنا ثم انى لا ياتي اه او يقال انه في الحديث صفة صكاشفة
وانى به المصنف لا مشاكلة (قوله أو عرج) أي بحيث تختلف بسببه عن الماشية
في المرحى شرح م ر (قوله منع التضحية بالمال) هو المتمدلان الحمل يقص
لحمها وانما عدوها كاملة في الزكاة لان القصد فيها النسل دون طيب اللحم والحق
الزركشى بالحامل قرينة العهد بالولادة لقصر لحمها ورده محرر ويفرق بأن الحمل
يفسد الجوف ويصير اللحم رديا كما صرحوا به وبالولادة زال هذا المذور سل
(قوله أو قبله عند تعيين) خلافا لرافعي في جعله التبعين يغني عن التية لان التية
هي قصد الذبح تقربا الى الله وذلك غير حاصل بالتبعين سم لمصا (قوله أم واجبا)
ووارقت المذورة الا تية بأن صيغة الجعل تجريان الخلاف في أصل اللزوم بها
أما من المذرة فاحتاجت لغويتها بالتية عند الذبح فلم لو اقترنت بالجعل صكعت
عنها عند الذبح م ر (قوله ويجزى بعير الخ) والمذول بين ابل وغنم أو بقرو غنم
يجزى عن واحد فقط سل (قوله عن سبعة) سواء أراد بعضهم الاضحية والاخر
اللحم أم لا ولهم قسمة اللحم اذ هي افراز وخرج بسبعة ما لو ذبحها ثمانية ظنوا أنهم
سبعة فلا تجزى عن واحد منهم شرح م ر (قوله خبر مسلم) دليل للقياس أي
المقدس عليه المذكور ويرشده تقديم الشارح له وعليه فلا حاجة لقوله وظاهر الخ
ولد المذكوره م ر ورجوعه للمتي بعده تأخير عن القياس (قوله سبعة شياه) أي

آخره زيا دق وقبيري ١٧٦ م جماد كرينم ما أولى من قبيره بما ذكره (ويجزى بعير
أو بقرة عن سبعة) كما يجزى عنهم في التحلل للاحصار لخبر مسلم عن جابر بن محمد رافع رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالحديدة البدنه عن سبعة والبقرة عن سبعة وظاهر انهم لم يكونوا من أهل بيت واحد (و) تجزى (شاة عن واحد)
نابر الموطاء لسابق فيه ما يدل لذلك (وأفعلها) أي التضحية (بسبع شياه) فواحد من ابل فبقرة فأن فبقرة فشرک
من بعير) فن بقرة اعتبارا بآثاره اذ افة الدم وأطيبية اللحم في الشياه وبكثرة اللحم غالباً في البعير ثم البقر وأطيبية
الحلأ على العرف ما بعدهما وبالأفراد بدتم في المعز على الشرک

لواحد بليل قوله قضان قعر (قوله ثم العفراء) وهي التي بياضها غير مساق ع ش
 (قوله ثم البلقاء ثم السوداء) قال في المختار والبلق سواد ورياض وكذا البلقة بالضم
 والظاهران المراد هنا ما هو أهم من ذلك فيشمل ما فيه بياض وجرية بل ينبغي تقديمه
 على ما فيه بياض وسواد لقربه من البياض بالنسبة للسواد ويؤيد في تقديم الأحمر
 الخالص على الأسود وتقديم الأزرق على الأحمر وكلما كان أقرب إلى الأبيض
 يقدم على غيره ع ش على م و ما جمع ذكورة (قوله ثم السوداء) وما جمع ذكورة
 وسماوي بياضا أفضل مطلقا ثم ما جمع ثنتين منها ويظهر عند تعارضها تقديم السمين
 فالذكورة جبروا لذكرا أفضل من الأنثى والخشى لأن لجه أطيب ثم التي لم تلد أفضل
 من كثير التزاوان لأنها أطيب وأرطب ذى وسماوي بياضا أفضل مطلقا ثم ما جمع
 اثنتين ويظهر عند تعارضها تقديم السمين والذكورة انتهى شرح البهجة ذى
 وبعبارة شرح م و فقدم السمين على اللون عند تعارضها وعلى الذكورة أيضا
 كما وردت مما قدمه من أن الأنثى التي لم تلد أفضل من الذكورة الذي كثر تزاوانه وأما قول
 شيخنا ذى ع ش ابن جبر ويظهر عند تعارضها تقديم السمين كالذكورة فعناء أن كلا
 من السمين والذكورة يقدم على اللون الفاضل فيقدم الذكورة الأسود على الأنثى
 البيضاء انتهى ع ش (قوله قبل ذلك) أي الوقت المذكور وقوله أو بعده بأن كان
 بعد أيام التشريق ويكره الذبح ليلا لا الحاجة كاشتغاله نهارا بما يمنعه من التضحية
 أو من لمة كثير الفقراء ليلا أو سهولة حضورهم اه شرح م و ع ش عليه
 فائدة ذهب أبو سلمة بن عبد الرحمن بن يسار إلى بقاء الوقت إلى سلع البهجة سم (قوله
 ولو معيبة) بل وإن لم تبلغ سن التضحية شرعا بأن تعطى حكمها السكن بشرط كون
 المعينة من المم كأي ق ل على الجلال فعمل الشروط المتقدمة في غير المذكورة
 المعينة ابتداء وقال ع ش على م و ولا يجرى غيرها ولو سلبا (قوله ثم عين ويلزمه
 تعيين سليمة) قال س ل ويؤيد مله عنها بمجرد التعيين لانه الزام أضحية
 في الذمة وهي مؤقته ومختلفة باختلاف انضمامها فكأن في التعيين غرض أي
 غرض وبهذا ما رقت ما لو قال عينت هذه الدراهم عما في ذمتي من زكاة أو نذر
 فانها لا تعين أي لانه لا غرض في تعيينها اه (قوله لزمه ذبح فيه) وإن تعينت
 بلا تقصير قبل التمكن من ذبحها أجزاء ذبحها في وقته فان ذبحها قبله تصدق وجوبا
 بالعلم ونفيها دراها ولا يلزمه أن يشتري بها أضحية أو مثل المعينة لا تجزئ أضحية
 وإن حصل التعيب بعد التمكن لم يجز وعليه ذبحها والتصدق بلمها وذبح بدلها
 سليمة هذا في المعينة ابتداء وأما المعينة عما في الذمة لو حدث بها عيب ولو حالة

وأنضلتها البيضاء ثم الصغراء
 ثم العفراء ثم الحمراء ثم
 البلقاء ثم السوداء (ورقتها)
 أي التضحية (ومن ضحى
 قد ورد كعتين وخطبتين
 خفيفات من الموضع شمس)
 يوم (نحو إلى آخر) أيام
 (تشريق) فلا يذبح بل ذلك
 أو بعده لم يقع أضحية نظير
 الصغرين أول ما تبدأ به
 في يومها هذا على ثم ترجع
 فنصر من فعل ذلك فقد
 أصاب سنناره من ذبح قبل
 فانما هو ثم قدمه لاهله
 ليس من التسلق في شيء
 وخبر ابن حبان في كل أيام
 التشريق ذبح وذبح كراخلة
 في الركتين من زيادتي
 (والأفضل تأخيرها إلى
 مضي ذلك من ارتفاعها)
 أي شمس يوم النحر (كشرح)
 خروج من الخلاف (ومن
 نذر) أضحية (معينة) ولو
 معيبة كلفه على أن أضحي
 بهذا الشاة وفي منناه
 جعلته أضحية (أو) نذر
 أضحية (في ذمته) كلفه على
 أضحية (ثم عين) المذكور
 (لزمه) ذبح به

أي في الوقت المذكور وفاء بمقتضى ما التزمه (٧٠٣) ومعلوم أنه لو نزع وقت التذوق لزمه ذبحه قضاء ونقاه

الروائي عن الأصحاب (كان تلفت أي المينة في الثانية) ولو بلا تقصير (بقي الأصل) عليه لأن ما التزمه ثبت في ذمته والمعين وإن زال ملكه منه فهو مضمون عليه إلى حصول الوفاء كما لو اشترى من مدينة سلعة يدينه ثم تلفت قبيل تسليمها فإنه يفسخ البيع ويعدو الدين كذلك يبطل التعيين هنا وهو مضاف في الذمة كما كان (أو) تلفت (في الأولى) بقيد زوته بقول (بلا تقصير فلا شيء) عليه لأن ملكه زال عنها بالتذوق وصارت وديعة عنه واطلاق التام في الموريس أولى من تعيده له بقبول الوقت (أو) تلفت فيها (أي بتقصير هو أعم من ذمته) لأنه تلفها (لزمه الأكثر) من مثلها يوم النحر (وقمتها) يوم التلث (أو) تلفت بها (كريمة أو مثلين) المتلفة (أو أكثر) فإن فضل شيء شاركه في أخرى وهذا مافي الروضة كما عليها (والأصل لزمه أن يشتري

البيع بطل تعيينها ولم تصرف فيها ويبقى عليه الأصل في ذمته كما في شرح الروض (قوله أي في الوقت المذكور) وهو أول ما يلقاه من وقتها بعد تذوقه لأنه التزمها أخصية تعين وقتها لذبحها وتضارق التذوق والكفارات حيث لم يجب الغور فيها أمالة تأخيرها في الذمة بخلاف ما هنا فإنه في عين وهي غير قابلة للتأخير كما لا تقبل التأجيل شرح م (قوله وقت التذوق) لكن إن كان تأخيرها بالبيع عن الوقت بالتأجيل يصير ماضيا لها إن تلفت شرح م (قوله كذلك) تأكيدها فإذ قد كملوا اشترى الخ (قوله أو تلفت في الأولى) أي أكرمت أو ملت أو طرافها عيب يمنع إجراءها فلو تلفت من غير تقصير لم يمسكف تحصيلها ثم إن لم يمتنع في ذلك إلى مؤنة لما وقع صرفا فأنه الزامه بذلك شرح م (وإنما آخرها أي الأولى لطول الكلام عليها وبقي ما لو اشترى على التلف قبل الوقت ويمكن من ذبحها قبل يجب ويصرف لهما مصرف الأضحية أولا فيه نظروا قد يؤخذ مما مر من أنه لو تعدى بذبح المدينة قبل وقتها وجب التصديق لهما أنه يجب عليه ذبحها فيما ذكره والصدق لهما ولا يضمن بدلا لعدم تقصيره وعليه فلو تمكن من ذبحها ولم يذبحها فبذبحها في ضماها ع ش على م (قوله أي بتقصير) ومنه ما لو أخر ذبحها بعد دخول وقتها حتى تلفت وإن كان التأخير لا يشتغل به صلاة العيد لأن التأخير وإن جاز شرط سلامة العاقبة ع ش على م (قوله من مثلها) أي قيمة مثلها كما في ح ل وعبر به في الروض لأنه المناسب لقوله يوم النحر إذا مثل لا تختلف مماثلته في يوم النحر وغيره (قوله ليشتري الخ) ثم إن اشترى بعين القيمة أو في الذمة لكن بنية الأضحية صارا أضحية بنفس الشراء والأقل يجعله بعد الشراء أخصية شرح البهجة الكبير (قوله بها) المناسب به أي بالأكثر لأن يقال أنت أفقر الامة على الأقل أكثر القيم يصدق عليه أنه قيمة (قوله أو مثلين لا متلفة) أي جفسا ونوعا وسنا شرح م (قوله شاركه في أخرى) فإن لم يمكن شراء شخص به لعلته اشترى به لهما أو تصدق بالدرهم ولا يؤخر ما لو جرده في ما يظهر شرح م (قوله فإن أفعها أجنبي الخ) إنما يلزمه الأكثر كما لنا ذل لأنه لم يلزم شيئا بخلافه فلفظا عليه بل روم إلا كذلك كما إذا دسم وأيساه ومقصود ترك الذبح بخلاف الأجنبي (قوله فإن لم يجد) يرجع للمتن والشارح أي فإن لم يجد السكرية أو المثل فإن تعذر الدون فشخص أخصية بذبحه مع الشريك فإن تعذر الشخص فهل يشتري بها ثم يصدق به أو تصدق بهادراهم وجهان وعلى

بقيتها مثلها محمول على ما إذا ساوت قيمتها من مثلها فإن تلفها أجنبي لزمه دفع قيمتها الناذر ليشتري بها مثلها فإن لم يجد فدونها (وسن) له (أو كل من أخصية تطوع) ضعى بها عن نفسه الغير إلا في

الثاني تصرف معروف الامل سم (قوله مدي التطوع) أي عليه (قوله بخلاف الواجبة) أي أنه يمنع عليه الاستهلاك منها كافي شرح م ر وان أفهم كلام المصنف أنه لا يسن له الاكل إلا أنه يمنع (قوله كيت بشرطه) وهو أن يوصي بها ع ش أي فلا يسن للموصي له الاكل منها كما هو ظاهر كلامه لسكن قال ج ر يمنع عليه الاكل منها لاتحاد القابض والمقبض وقوله حل عن القفال (قوله وله اطعام اغنياء) لم يبينوا المراد بالغنى هنا وجوز م ر أنه ممن يحرم عليه الزكاة والفقير ممن قد له الزكاة وجوز ط ب ان الغنى من يقدر على الاضحية وهو ممن يملك ثمنها فاملا عما يعتبر فضل الفطرة عنه فاجر رسم والمراد من اطعام الاغنياء ايصاله لهم على وجه الهدية كما يؤخذ من م ر ولما كان ظاهر كلام المتن يقيد انه مسنون أيضا عطية على كل مع انه ليس كذلك قوله الشارح براجعه حله مستأنفة (قوله لقوله تعالى الخ) وجه الدلالة انه أطلق في القانع والمعتز فشمل كل الغنى وغيره ع ش (قوله القانع) من قنع بقنع بالغنى فيهما اذا سأل وأما قنع بالسكر فيقنع بالغنى بمعنى رضى ومن ثم قيل العبد سأل قنع بالسكر والخمر عبدان قنع بالغنى أي سأل فاقنع بالغنى أي ارض ولا تقنع أي لا تسأل فاشىء يشين سوى الطمع حل (قوله أي السائل) أي بالفعل (قوله لا تأمليكم) أي ليتصرفوا فيه بتوزيع بسل بالاكل والتصدق والضيافة لغنى أو فقير مسلم فالمراد من جواز الاهداء اليهم منها تأمليكم ايادى تصرفوا فيه بالاكل لا بالبيع ولعمرو اه رى أي فهو لا مقيد (قوله لمفهوم الآية) لان الاقتصار على الاطعام يفهم نفي التملك قال سم لك أن تقول حيث كان الاقتصار على الاطعام يفهم نفي التملك فكيف استدلو اهل التمدق مع انه يقتضى التملك بقوله تعالى وأطعموا البائس الغير الهم الا أن يقال الاستدلال على ذلك بمعونة القياس على الكفارات ونحوها أو يقال الاستدلال على مطلق التمدق مع قطع النظر عن كونه تملكاً وانتم ليلك بالقياس على نحو الكفارات تأهل (قوله ويجب تصدق) ويمتنع نقلا عن باد الاضحية كالزكاة شرح م ر سواء المدوية ولو واجبة والمراد من حرمة نقل المدوية حرمة نقل ما يجب التمدق به منها ع ش (قوله بلعم) فان لم يتصدق بذلك ضمنه ويشترى بغيره ما ويتصدق به حل (قوله لظاهر) عبر بظاهر لانه يمتثل ان الامر قد يدب وان كان الظاهر منه الوجوب (قوله ويكون نبأ) أي وجوبا ع ش (قوله أولى من قوله ببعضها) لانه يمدق بالسكر بد والجمال والسكر ش مع له لا يجرى واهد منها اه حل (قوله والافضل التصدق)

وقياسا على مدي التطوع الثابت بقوله تعالى فكلوا منها بطئ سلافي الواجبة وبخلاف ما لو وضع بها من غيره كيت بشرطه الا أنه وذكركم من الاكل من زادني (و) له (اطعام اغنياء) مسلمين لقوله تعالى وأطعموا القانع أي السائل الذي ترى المتعرض للسؤال (لا تأمليكم) لمفهوم الآية بخلاف الفقراء يجوز تأمليكم منها ليتصرفوا فيه بالبيع وعـ مـ ر (ويجب تصدق بلعم منها) وهو ما ينطق عليه الامم منه لظاهر قوله تعالى وأطعموا البائس الفقير أي الشديد الفقر ويكفي تملكه لمستهكين واحد ويحسكون ثياه لا ما يوحنا لشجه حينئذ باناسير في الفطرة قال البلقين ولا ديدا على الظاهر وقول بلعم منها أولى من قول الامل ببعضها (والافضل) التصدق (بكلها) الا لتمامها (يا كلها) تبرعكم فانها مسنون

روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم كان يأكل من كبد أضيته (وسن ان كبد أضيته) (وسن ان جمع) بين الأكل والتصدق والاهدا (ان لا يأكل فرق ثالث) وهو مراد الأصل بقوله وما كل ثلثا (وان لا تصدق بدونه) أي بدون الثلث وهو من زيادتي وان يهدي الباقي (ويتصدق بجلدها أو يتفقع به) في استعماله وأعارته دون بيعه وأجارته (وولد الواجبة) المعينة استدعاء بلانذراؤه أو عن نذري الذمة (كهى) في وجوب الذمخ والتفرقة سواء أمانت أم لا وسواء أكانت حاملا عند التعيين أم حلت بعده وليس فيه تضيعة بحامل فان الحمل قبل انفصاله لا يسمى ولدا كما ذكره الشبغان في كتاب الوقف (وله أكل ولد غيرها) كالابن فلا يجب التصديق بشيء منه ولا يكتفى عن التصديق بشيء منها (وله بكرة) (شرب فاضل لبهما) عن ولدهما

بكلها خروجا من خلاف من أوجبها (قوله كان يا كل من كبد أضيته) استشكل جواز أكله منها فانها واجبة عليه والواجب يمنع الأكل منه وأجيب بأن الأكل مما زاد على الواجب زى أي من أضيته أخرى (قوله من كبد أضيته) وحكمته التفاضل بدخول الجنة فانهم أول ما يفتطرون فيها بزياة كبد الخوت الذي عليه قرار الأرض إشارة الى الأبقاء الأبدى واليأس من العود الى الدنيا وكدرها ابداء شوبرى (قوله وسن ان جمع الخ) واذا أكل البعض وتصدق البعض هل يثاب على الجميع أو ما تصدق به وجهان كالوجهين فيمن نوى صوم التطوع ضعوة هل يثاب على جميع النهار أو بعضه قال الرافعي ينبغي أن يحصل له ثواب التضحية بالجميع والتصدق بالبعض وموبه في الروضة والمجموع شرح البهجة زى (قوله ويتصدق بجلدها) أي وجوب باعش (قوله ودون بيعه) أي ودون إعطائه للجرار أجرة شرح الروض سم (قوله بلانذر) بأن كان يجعل كبدها أضيته أو هذه أضيته زى (قوله أو عن نذر) في الذمة بأن حلت به بعد التعيين ووضعته قبل الذمخ لانه ليس له تعيين الحامل اذ هي معينة لان الحمل عيب كأم (قوله في وجوب الذمخ) معتمد وقوله والتفرقة ضعيف والمعتمد جواز أكله اذ الم تمت أمه بخلاف ما اذا ماتت فانه يجب تفرقة كما قاله م ر (قوله وسواء كانت الخ) ظاهر هذا التعميم مع قوله المعينة ابتداء بلانذراؤه أو عن نذري الذمة أن له تعيين الحامل مما في الذمة وليس كذلك لانه لا يصح تعيين المعينة عنه اه عن أي فيض التعميم بغيرها (قوله وليس فيه) أي في قول المتن وولد الواجبة كهى تضيعة بحامل أي ليست العبارة مقتضية لهمة التضيعة بالحامل ومنشأ هذا الاراد الذي استقصره وأشار الى الجواب عنه توهم ان لفظ الولد يشمل الحمل فكأنه قال وهل الواجبة كهى فيغيد ان الحامل يضي بها أيضا فماتت مدهم انهم لا تصح التضيعة بها وقد أجاب عن هذا بقوله فان الحمل قبل انفصاله لا يسمى ولدا وحاصله ان المد كور في المتن لفظ الولد والحمل لا يسمى ولدا لكن هذا الاراد بتسليمه انما يريد على الواجبة بالنذر المعينة عما في الذمة اذ هي لا يصح أن تكون حاملا وأما المعينة ابتداء فقد دق دم اجزاؤها بقوله ولو معينة والحمل من جهة العيب كما تقدم (قوله ولد غيرها) بأن نوى التضيعة بها حائلا وحلت وومعته قبل الذمخ (قوله وله بكرة الخ) والسنة التصديق به كما في شرح م ر وقوله وسقيه أي وله بكرة سقيه ولد بهيمة أخرى فهو معطوف على شرب القيد بالكراهة تأمل (قوله شرب فاضل لبهما) أي بحيث لا يحصل لولديهما ضرر واستشكل

جواز شرب لبن العينة ابتداء وعما في الذمة بأنه نزول ملكه عنهما فكيف ساع له
 شرب ما حدث على ملك الغير سيما ان سكنا أو احضرين يحمل الذم وجوابه ان
 الاضحية ضيافة الله تعالى والذامج من جملة الاضياف فبجواز شرب ذلك شو برى
 (قوله ان لم ينتهك لحمها) أى تغير فهو لازم أو ان لم يتغير لحمها فيكون متعددا لكن
 في الصباح نهكته الحمى نهكا من باب تقع هزلته ونهكت الشئ نهكا بالغت فيه
 اه وقضيته انه لا يستعمل لازما (قوله بخلاف الولد) أى فلا يجوز أكل ولد
 الواجبة على كلامه لانه لا يستخلف أى عن قرب (قوله بلاجرة) أى ولا يجوز
 اما زنا ايضا لانها بيع للمنافع فان أجرها وسلمها المستاجر من المؤجر القيمة
 وعلى المستاجر أجره المثل فان علم ضمن كل منهما القيمة والأجرة والقرار على
 المستاجر وتصرف الأجرة مصرف الاضحية فكما القيمة فيفعل بها ما تقدم س ل
 (قوله فان تلفت) أى بعد دخول الوقت والتمكن من الذبح أما قبله فلا ضمان لان
 يد معبره بد آما ذكذا هو كما ذكره الرافعي وغيره س ل (قوله ضمنها المستعير
 ذونه) أى قرار الضمان على المستعير ذونه فلا ينافى أن العير طريق في الضمان
 لتقصيره س ل (قوله على ضعيف) وهو حل الأكل من الأم حل والمعتد
 ما في الأصل لان الولد كالابن فيحل أكله ومع ذلك يجب ذبحه اه زى والفرق
 بينه وبين الأم ان الأم التزمها بالنذر فلا يجوز أكل شئ منها وحل جواز أكله ان لم
 تمت أمه فان ماتت وجب تربيته كما في شرح م ر ووافق ع ش عليه (قوله ومصورته
 في الميت أن يوصى بها) ويجب على مضمي عن ميت بأذنه التصديق بجميعها
 لانه نائبه في التفرقة لاعن نفسه وموئله لا تحياد القابض والمقبض سواء كان
 المضمي وارثا أو غيره ويجوز للوصي اطعام الوارث منها اه (قوله بعينة بالنذر) أى
 ابتداء بخلاف العينة بالجعل أو بالنذر عما في الذمة فلا تجزى ولو جوب النية ووقع
 في شرح الروض ما يخالف ذلك فتنبه له اه شو برى ولكن يفهم من تعليل
 الشارح بقوله لان ذبحها الخ انها لو كانت معينة بالجعل أو عما في الذمة ونوى
 المالك عند التعيين صحة ذبح الاجنبى لها حينئذ لان النية لا تجب في هذه الحالة
 وقت الذبح استثناء عنها بالنية الحاصلة عند التعيين كما تقدم في قول المتن ونية عند
 ذبح أو تعيين (قوله فيصح على المشهور) ومع ذلك يارم الذامج التفاوت بين
 القيمتين أى قيمتها حية وقيمتها مذبوحة لان اراقه الدم قرينة مقصودة وقدرتها
 اه متن التحرير وشرحه للشارح وهذا المقدار الذى يؤخذ من الذامج يسلك به
 مسلك الضحايا ويشتري به شاة اه شرح التنقيح وهذه الشاة يجب ذبحها وتفرقة

ان لم ينتهك لحمها ما وسقيه
 غيره بلا عوض لانه يستخلف
 بخلاف الولد وله ركوب
 الواجبة واركانها بلاجرة
 فان تلفت أو نقصت بذلك
 ضمنها السكن ان حصل ذلك
 في يد المستعير ضمنها المستعير
 ذونه والتفصيل في الاكل بين
 ولدى الواجبة وغيرها مع
 التصريح بجعل شرب فاضل
 لبس غيرها من زيادى وجزم
 الأصل بجعل أكل ولد
 الواجبة مبنى على ضعف
 (ولا تضحية لاحد عن آخر
 بعد اخذه ولو) كان (ميتا)
 كسائر العبادات بخلاف
 ما اذا اذن له كالركعة
 وموئله في الميت أن يوصى
 بها واستثنى من اعتبار
 الاذن ذبح اجنبى معينة
 بالنذر بفساد النذر
 فيصح على المشهور فيفرق
 صاحبها لانه ذبحها
 لا يختص الى نية كما مر

جميعها فان لم يف القدر المذموم وشاة فيشتري به شقص منها فان لم يتيسر
 فيشتري به لحم ويتصدق به (قوله وتضحية الولي) معطوف على ذبح اجنبي (قوله
 عن عجاجيره) وكأنه ملكه لهم وذبحه عنهم فيقع ثواب التضحية لاصبي مثلاً وللأب
 ثواب الهبة ع ش على م ر (قوله وتضحية الامام الخ) ولا يسقط بفعله الطلب عن
 الاغنياء وحيث ان المقصود من الذبح عنهم مجرد حصول الثواب لهم وينبغي ان مثل
 التضحية من الامام عن المسلمين التضحية مما شرط التضحية به الواقف من غلة
 وقفه فانه يصرف لمن شرط صرفه لهم ولا تسقط به التضحية عنهم ويا كاري من
 ولو اغنياء وليس هو تضحية من الواقف بل هو صدقة مجردة كبقية غلة الوقف
 ع ش على م ر (قوله وقعت لسيده) بأن نوى السيد عند الذبح أو فوض اليه السيد
 النية ذى (قوله أما البعض الخ) مقابل لقيد مقدرة تقديره ولا الرقيق كله
 (فصل في الحقيقة) من عقوق يعق بكسر العين وضهها شوبرى وذكرها
 عقب الاضحية لشاركتها في أحكام كثيرة كما ساقى ويدخل وقتها بانفصال
 جميع الولد (قوله ويكره تسميتها حقيقة) أي لما فيها من التغاؤل بالعقوق
 والمعتمد عدم الكراهة من ل لانه صلى الله عليه وسلم سماها حقيقة (قوله
 على رأس الولد) من الناس والبهائم كما في المختار (قوله وشراً ما يذبح الخ) أي
 من النعم أقول هو غير جامع لان من الحقيقة ما يذبح قبل خلق الشعر أو بعده
 وما يذبح ولا يكون هذا خلق شعر مطلقاً فان الذبح عند خلق الشعر انما هو على
 سبيل الاستعجاب بأن يكون يوم السابع وليس معتبراً في الحقيقة تأمل سم
 (قوله لان مذهبه) هذه المقدرة أي وانما سمي ما يذبح بذلك لان مذهبه الخ والضهير
 في مذهبه راجع لما ع ش قال الرشيدى أنظر هذا الحليل ولا تظهر له ثلاثة بما
 قبله ولا يصح جامعاً بين المعنى اللغوي الذي ذكره وبين المعنى الشرعي وانما يظهر
 على المعنى الذي ذكره ابن عبد البر أن عق لغة معناه قطع فاعل هذا المعنى
 استقطعته الكتبة من الشارح بعد اثباته فيه مع المعنى المذكور فيكون لها
 في الآية معنيان القطع والشعر الذي على رأس المولود ويكون الشارح قد أشار إلى
 مناسبة المعنى الشرعي لكل من المعنيين وأشارنا سببه لمعنى قطع بقوله لان مذهبه
 الخ ولمناسبته لمعنى الشعر بقوله ولان الشعر الخ اه بالحرف (قوله يخلق اذ ذاك)
 أي والشعر لغة يسمى حقيقة كما تقدم ع ش (قوله كغير الغلام مرتين) لعل
 التعبير به لان تعلق الوالد به أكثر فقصده الشارح حثهم على فعل الحقيقة له والا
 فالانثى كذلك ع ش على م ر (قوله مرتين) أي مرهون وقوله نذبح حال من

فيها أخبار كغير الغلام مرتين بعقبة نذبح عنه يوم السابع ويخلق رأسه ويسمى رواه الربيعي

الحقيقة وقوله ويخلق رأسه معطوف على الخبر وهو مرتين من الاخبار بالجملة
 بعد الاخبار بالمفرد وكذلك قوله ويسمى معطوف على الخبر أيضا وقد فهمنا
 يوم السابع بدليل ذكره فيما قبلهما (قوله والمعنى فيه) أي والحكمة
 في ما ذكر من الامور الثلاثة أعني الذبح وقاليه اظهار البشر والنعمة راجع
 للاولين منها وعطف النعمة تفسير كافي ع ش م ر وقوله ونشر النسب
 راجع لثالث (قوله كالأضحية) أي قياسا عليها حل فهو جواب السؤال (قوله
 ونابراي داود) انظر لمقدم القياس عليه اه (قوله ان ينسك) يقال نسك ينسك
 نسكا بفتح السين وضمها في الماضي وضمها في المضارع وباسكانها في المصدر
 شوبري وهو من باب قتل أو عظم (قوله ومعنى مرتين بعقيقته) الاولى تقديمه عقب
 الحديث (قوله لم يشفع في والديه) أي لم يؤذن له في الشفاعة وان كان اهلا لها
 لكونه ذكرا أو كبيرا وهو من أهل الصلاح ع ش وقيل لم يشفع في والديه مع
 السابقين وانظر اذ ع عن نفسه هل يشفع في أبيه أو لا شوبري (قوله سن لمن
 تلزمه نفقته) شمل الام ولد الزنا فيندب لها العقيقة ولا يلزم من ذلك اظهاره
 المفضي لفه ور العار كافي شرح م ر (قوله بتقريره) انما احتاج لهذا انها
 تطلب من الاصل وان كان الفرع موسرا يارث أو غيره مع أنه في هذه الحالة
 لا تلزم الاصل نفقته فاحتاج لقوله بتقديره لا دخال هذه الصرورة (قوله من ماله)
 أي الفرع (قوله ويعبر يساره الخ) أي يسار الفمارة م ر فان ايسر بعدها
 فلا يندب له قاله في ع ب قال في الايعاب وهو كعبيرهم بلا يؤمر بها صريح في أن
 الاصل الموسر بعد الستين أي أكثر مدة النفاس لو فعلها قبل البلوغ لم تنع عقيقة
 بل شاء لحم وقولهم لا آخر لوقتها محمول على ما اذا كان الاصل موسرا في مدة النفاس
 وهل فعل المولود لها بعد البلوغ كذلك لان أصله لما لم يحاطب بها كان هو كذلك
 أو تحصل بفعله مطلقا لانه مستقل لا يتنى الزواب في حقه بانتفائه في حق أصله
 كل محتمل وظاهر اطلاقهم الا في أن من بلغ ولم يعق أحد عنه يسن له أن يعق
 عن نفسه يشهد لثاني شوبري (قوله مدة النفاس) أي أكثرها (قوله
 وحصول السنة بشاة) أي فلا تحصل بغير ذلك من غير النعم والظواهر انه تجزئ كل
 من البقرة والناقة عن سبعة كافي أو ضحية شرح م ر (قوله مما يأتي في العقيقة)
 خرج به وقت الاضحية فانه لا يأتي هنا لان أول وقتها من انفصال جميع الولد
 ولا آخره وفي نسخة مما يأتي في العقيقة وهي غير ظاهرة لان مراده التشبيه
 بالاضحية في أحكامها المتقدمة وأيضا فلا حاجة الى قوله في العقيقة لان الكلام

وقال حسن صحيح والمعنى
 فيه اظهار البشر والنعمة
 ونشر النسب وهي سنة
 مؤسدة وانما لم تب
 كالأضحية يجامع ان كلا
 منهما اراقة دم بغير جنابة
 ونابراي داود من أحب
 أن ينسك عن ولده ليفعل
 ومعنى مرتين بعقيقته قيل
 لا ينو غمومته حتى يعق عنه
 قال الخطابي وأجود ما قيل
 فيه ما ذهب اليه أحد بن
 حنبل انه اذا لم يعق عنه لم
 يشفع في والديه يوم القيامة
 (سن لمن تلزمه نفقة فرعه)
 بتقدير فرقه (ان يعق عنه)
 ولا يعق عنه من ماله ويعتبر
 يساره قبيل مضي مدة
 النفاس وذكر من يعق
 من فرائد (وهي) أي
 العقيقة (كضحية) في جميع
 أحكامها من جنسها وسنها
 وسلامتها وقيمتها والافضل
 منها والكل والتصدق
 وحصول السنة بشاة ولو
 عن ذكر أو غيرها مما يأتي
 في العقيقة

لكن لا يجب التصديق بلهم منها بياض كأي لم مما يأتي فتعبري بذلك أنهم من قوله وسنها وسلامتها والا كل والتصديق
كالاخصية (وسن له كرشا كان وخيره) (٧٠٩) من أنتي وخنتي (شاة) ان أريد العن بالشيء لا مر بذلك

في غير الخشي رواء الترمذي
وقال حسن صحيح وقيس
بالأنتي الخشي وانما كانا
على النصف من الذكر لان
العرض مسن العقيقة
استبقاء النفس فاشبهت
الدية لان كلاهما فداء
لنفس وذكر الخشي من
زيادتي (و) سن (طبعتها)
كسائر الولايم الا رجلاها
قد على نية للقبالة لخبر
الحاكم الا تي (و) سن
طبعتها (بجمل) من زيادتي
تفاء ولا بجلاوة اخلاق الولد
ولاه صلى الله عليه وسلم
كان يجب الحاروي والعسل
واذا أهدي لآنتي شي منها
ملكه بخلافه في الاخصية
كأمر لان الاخصية من يافة
عامة من الله تعالى للثومنين
بخلاف العقيقة (وان
لا يكسر عظمها) تفاء ولا
بسلامة أعضاء الولدان
كسر فخلاف الاولي (وان
تذبح سابع ولادته) أي
الولد وبها يدخل وقت الذبح
ولا تفرق بالتأخير عن
السابع وادالمغ بلا عن
سقط سن العن عن غيره
(و) ان (يسمى فيه) (ولو

فيها (قوله لكن لا يجب التصديق الخ) أي ولو كانت مذورة م رأى بل هو غير
بين التصديق بالتي والمطبوخ (قوله وسن لذكر) أي ذلك وهو أدنى الكمال
والافتكفي واحدة في سقوط الطلب ع ش والافضل سبع شياء قبضة بقرة
كأمر وكالشاتين سبعان من نحو بنية وتجوز مشاركة تسبعة ما قل في بنية أو بقرة
سواء استكان كلهم عن عقيقة أو بعضهم عن ضحية أو لا ولا كما قاله قل (قوله
وخنتي) العن دان الخشي ملحق بالذكر في هذه احتياطا م (قوله شاة) ولو زوى
بها العقيقة والعقيقة حصل عند شينا خلافا بخبر حيث قال لا يحصل لان كلا
منها سنة مقصودة وهو وجه ومقتضى قوله في جميع أحكامها انه لو قال هذه
عقيقة وجب ذبحها وبه صرح جراح حل وشو برى أي فيجب التصديق بجميعها
على التقرء شو برى ويغير بين أن يتصدق بجميعها بيا وبين أن يتصدق ببعضها
وبعض مطبوخا ولا يصح أن يتصدق بالجميع مطبوخا وأما الاخصية المذورة
فيجب التصديق بجميعها نيا كما تقدم كافي شرعي م ر وجر (قوله ان أريد العن
بالشيء) لم يوجد هذا القيد في شرح م ر ولا في شرح جرح ولا شرح الروض
فليس ظر مفهوما وهو ما اذا عني بغير الشيء كالبنية فهل يندب تخصيص الذكر
بنتين والانتى بواحدة أو لا حرر (قوله استبقاء النفس) لعل المراد استبقاؤها
استبقاء تاما وهو غمها غمها تاما كما ذكره في الحكمة (قوله الارجلها) أي إلى
أصل الفخذ والافضل أن تكون اليمين شرح م ر (قوله فتعطي) نية تفاء ولا بأن
الولد يعيش ويمشي زى (قوله تفاء ولا بجلاوة اخلاق الولد) ولا يقال بمثل في وليمة
العرس تفاء ولا باخلاق العروس لانها ملبت فاستقر طبعها وهو لا يغير شو برى
(قوله كان يجب الحاروي) هي ما دخلته النار وكان مركبا من حلو وغيره كما قاله
المنأوى فلي هذا يكون عطف العسل عطف مغاير (قوله عن غيره) وهو غير
في العن عن نفسه زى وعبارة غيره وبقي السن في حقه (قوله ولو سقطا) أي
اذا بلغ زمن نفع الروح فيه كافي زى وظاهره وان لم تنفع فيه لكن عبارة م ر
بل يندب تسمية سقط فمخت فيه الروح اه وفيه أي في م ر انه اذا لم تعلم له
ذكورة ولا أنوثة سمي بما يصلح لما نحو طلمة وهند (قوله وان يسمى فيه) وأفضل
الاسماء عبد الله وعبد الرحمن وتسمكه الاسماء القبيحة ككرب ومرة وما يتغير
بنفيه كما وقع وبركة ودرجة ونحو ست الناس وسيد الناس أو العلماء أشد كراهة
لانه من أقيع الكذب ويحرم ملك الاملاك وشاهين شاه ومعناه ملك المالك وما كم
الحكام وأقضا القضاة والعنمد الكراهة في قاضي القضاة زى وكذا عبد النبي

سقط الامر أول الفصل ١٧٨ يج ت ولا بأس بتسميته قبل بل قال المنأوى في أذكاره وسن
تسميته يوم السابع أو يوم الولادة واستدل لكل منهما بأخبار صحيحة

وجعل البخاري أخبار يوم الولادة على من لم يرد القدر وخبر يوم السابع على من أراد (و) ان (يخلق) فيه (رأسه) (م)
لما نزل (بعضها) كافي الحاج (و) ان (تصدق بزيته) أي شعر (٧١٠) رأسه (ذهباً) فان لم يرد (نقضة)

لأنه صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة فقال زني شعير الحسين وتصدق بوزنه نقضة وأعلى القابلة رجل الحقيقة رواء الحاكم وصحبه وقيس بالنقضة الذهب وبالدكر غير وذكر الترتيب بين الذهب والنقضة من زيادتي وهو ما في المجموع وغيره وعبارة الأصل ذهباً أو نقضة (و) ان (يؤذن في أذنه اليمنى ويقام في اليسرى ويحك بقر فعليه بين يولي) فيهما ما الأولى فلان من فعل به ذلك لم تضرم أم الصبيان أي التسابعة من الجن رواء ابن السنن ولأنه صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن حسين ولأنه فاطمة رواء الترمذي وقال حسن صحيح وليكون إعلامه بالنوحية أول ما قرع سمعه عند قدومه إلى الدنيا كما يلقن من خروجه منها وما الثانية وهي تحنيكه بتمر بأن ضغ وبذلك به حنكه داخل ثم حتى ينزل إلى جوفه شيء منه فلأنه صلى الله عليه وسلم أي يابن أبي طلحة حين ولد وترأه فلا كهن ثم غفره ثم به فيه فجعل يتلوا فقال صلى الله عليه وسلم حب الانصار والنمر وسماه عبداً لله رواء مسلم وقيس بالتمر الحلو وفي معنى التمر الرطب وقول اليمنى ويقام في اليسرى مع ذكر الحلو وتقييد التحنيك بحين الولادة من زيادتي (كتاب الاطعمة) أي بيان ما يجعل منها وما يحرم

وهو م التكني يابن القاسم مطلقاً م رأي سواد سكان اسمه محمد أو لا ع ش ويندب لولد الله من وقته وتليذه ان لا يسميه باسمه ولو في مكتوب كان يقول العبد ياسيدي والولد يا والدي والتليذ يا استاذنا أو يا شيخنا م ر (قوله وجعل البخاري الخ) هذا الحمل حسن كقوله بعض المتأخرين هرسم (قوله وان يخلق فيه رأسه) أي ولو أنش زى (قوله وعبارة الأصل ذهباً أو نقضة) أو في عبارة الأصل لتسوية لا لتغيير لانه اذا بدأ بالخلق لا يكون للتسوية كقوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية بخلاف ما اذا بدأ بالخلق فانها التغيير كقوله فتكمارته الطعام عشرة مساكين الخ لا الاطعام أخف زى (قوله وان يؤذن) ولو من امرأة لان هذا ليس الاذان الذي هو من وتليغة الرجال بل المنصوب به مجرد المذكور تبرك ع ش هلى م قال في شرحه والحكمة في ذلك ان الشيطان يغسه حينئذ فشرع الاذان والاقامة لانه يدبر عدما هما (قوله رواء ابن السنن) أي روى قوله من فعل به ذلك الخ لانه حديث بالمعنى وعبارة شرح م ر وروى البيهقي خبر من ولده مولوداً أذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى لم تضرم أم الصبيان (قوله حنكه) في المختار الحنك ما نعت الذقن من الانسان وغيره اه فلذا احتاج الشارح إلى قوله داخل الغم (قوله فلا كهن) في المباح لاك المقمة بلوصكها من باب قال مضغها ولاك الفرس الجاهم عض عليه (قوله غفره) أي قعه ع ش (قوله فجعل) أي أخذ يتلوا في المختار لظن باب نصره وتلوا اذا تبسع بلسانه بقية الطعام في ده أو أخرج لسانه فسمع به شقيقه (قوله حب الانصار) بكسر الهمزة أي محبوبهم

(كتاب الاطعمة)

استعمل جمع القلة في جمع الكثرة واطلاق الطعام على الحيوان فيه مجاز الاول لان المذكور في الكتاب غالبه حيوان وهي جمع طعام بمعنى مطعوم أي وما يتبع ذات كاطعام المظروع ش وانما ذكره بعد الصيد لان فيه بيان ما يجعل وما لا يجعل كانه ذكر عقب الاضحية لبيان ما يجوز وما لا يجوز اه قل على الحلال (قوله أي بيان ما يجعل منها وما يحرم) ومعرفة ما من آكدهمات

حنكه داخل ثم حتى ينزل إلى جوفه شيء منه فلأنه صلى الله عليه وسلم أي يابن أبي طلحة حين ولد وترأه فلا كهن ثم غفره ثم به فيه فجعل يتلوا فقال صلى الله عليه وسلم حب الانصار والنمر وسماه عبداً لله رواء مسلم وقيس بالتمر الحلو وفي معنى التمر الرطب وقول اليمنى ويقام في اليسرى مع ذكر الحلو وتقييد التحنيك بحين الولادة من زيادتي (كتاب الاطعمة) أي بيان ما يجعل منها وما يحرم

الحيات (حل دود طعام)
 كحل (لم ينفرد) عنه لعدم
 تميزه بخلقه ان انفرد عنه
 فلا يحل أكله ولومعه
 فتعبرى بذلك أولى مما عبر
 به (و) حل (جراد وسمك)
 أي أكلهما وبلهما وان لم
 يشبه الثاني السمك المشهور
 ككلب وخنزير وفرس
 (في) حال (حياة أو موت)
 في الثلاثة ولو يقتل بحرس
 أما الأول فلما عرفه وأما
 الأخير ان فلقوله تعالى
 أحل لكم مبد البصر
 وطعامه متاع لكم ولا سيارة
 وخبر أحلت لسانه يتسان
 وليس في أكلهما حين
 أكثر من قتلهما وهو جائز
 بل يحل قتلها حين (وكره
 قطعها) حين كان في أصل
 الروضة وعليه يحمل قول
 الأصل في باب الصيد
 والذباح ولا يتطع بعض
 سمكة ويحكر ذبها
 الأسماك صكيرة بطول
 بقاؤها فيس ذبها وذكر
 حل الجراد حيا وكرهه قطعه
 من زيادتي (وحرم ما يعيش
 في بروج كصغد)
 بكسر أوله وفتحه وضمه مع

الدين لان معرفه الحلال والحرام فرض عين فقد ورد الوعيد الشديد على أكل
 الحرام بقوله صلى الله عليه وسلم أي لحم نبت من حرام فالنار أولى به أه من شرح م
 (قوله والاصل فيما) أي الاطعمة أي في بيان ما يحل منها وما يحرم (قوله ويجعل)
 أي النبي الذي هو محمد صلى الله عليه وسلم وقوله لحم أي لأمته اه جلال (قوله حل
 دود طعام) ولونقله من موضع لا يخرج من في الأدهج كما قاله البلقي م وقال وكذا
 لو تعبرى بنفسه ثم عاد بعد امكن صوته عنه في ما يظهر (قوله دود طعام) بقيد أن
 غير المتولد لا يحل وهو كذلك ومنه النمل في العسل قل في الأحياء الا اذا وقعت غلة
 أو ذبابة وتهرت أجزاؤه انه يجوز أكلها معه لانها لا تنجسه اه ولا فرق في الجواز
 بين الذي يميزه ويسهل ولا بين الكثير والقليل فقول الشارح لمسة يره أي
 من شابه أن يعمره يره زى قال م ولا فرق أيضا بين الحلي والميت وشي طب
 على الحل فيما لو انفصل الدود ثم عاد بنفسه ولو ميتا وكذا الوعد بفعل حيوان عسر
 تميزه ونوق فيهما اذا سهل وأما الوعد بفعل ميتا فانه ان قل لا نجس ولا نجس
 (قوله كحل) ولو حصل في اللحم دود فالظاهر الحاقه بالفاكهة ويقاس به التمر
 المستوس والفول اذا طبخا فيهما ولا فرق بين التمر والفول لان التمر يشق
 عادة ويزال ما فيه بخلاف الفول لكان مقبها قال في الإيعاب وهو مقب شوري
 وسم (قوله لم ينفرد) أي لم يخرج عنه ع ش (قوله وجراد وسمك) قال في المنهاج
 ولو مادهما بحوسى قال الحلي ولا اعتبار به (قوله وبلهما) أي ويعنى عما
 في باطنهما أكلته س ول عبارة سم قوله وبلهما شامل لكبير السمك وصغيره وخالف
 الرز كشي فقال ولو بلغ سمكة كبيرة فميتة حرم لبحاسة جودها قال وفي العبرة
 كذلك أي ميتة وجهان وميلهم الى الجواز وقال انما يحرم بلع الكبيرة ان ضرت
 وقوله الكبيرة أي الحية ولا يخالف ما قبله (قوله فلما م) وهو عسر التمييز وانظر
 وجه اعادته (قوله وطعامه) أي ما يقذفه من السمك ميتا اه جلال (قوله حين)
 أي اذا كانا صغيرين ع ش (قوله أكثر من قتلهما) أي ليس فيه تعذيب يزيد على
 قتلها بل هما سواء في زهرق الروح (قوله بل يحمل قلوبها حين) لان عيشهما
 عيش مذبح زى وقيل يحرم التعذيب وهو صيف خلافا لما في ع ب من حرمة
 قلى الجراد حيا وواضح لان عيشه ليس عيش مذبح حل والمستند حل قلى
 السمك حيا دون الجراد لتلذذ الذكور قاله ع ش فائدة قال في الجواهر كل
 سمك عظم ولم ينزع ما في جوفه فهو نجس اه وبه يعلم حرمة أكل الفسج المعروف
 خلافا لما اشتهر على اللسنة (قوله فيس ذبها) أي من ذبلها ما لم تكن على

كسر ثالثة وفتح في الأول وكسره في الثاني وفتح في الثالث

(وسرطان) ويسمى عقرب الماء (وحية) ونسناس ونعساح (٧١٣) وسلفاة بضم السين وفتح اللام تحبث

لحمها ولا تنهى عن قتل
الضفدع رواه أبو داود
والخناكم وصححه (وحل
من حيوان برجنين) ظهر
فيه سورة الحيوان (مات
بذكاة أمه ونعم) أي ابل
وبقر ونعم لقوله تعالى
أحللت لكم بهيمة الأنعام
وروى أبو داود وغيره خبر
أبي سعيد الخدري قلنا
يا رسول الله أنا نأكل الأبل ونذبح
البقر والشاة فنجد في بطنها
الجنين أي الميت فنلقيه أم
نأكله فقال كلوه إن شئتم
فإن ذكاته ذكاة أمه أي
ذكاتها التي أحلتها أحلتها
تبعها (وخيل) لأنه صلى
الله عليه وسلم نهى يوم
خير عن لحوم الحمير الأهلية
وآذن في لحوم الخيل رواه
الشيخان (وبقر وحش
وحماره) لأنه صلى الله عليه
وسلم لم قال في الشاة كلوا
من لحمها وكل منه رواه
الشيخان وقيس به الأول
(وطي) بالاجماع (وضبع)
بضم الباء أكثر من أسكانها
لأنه صلى الله عليه وسلم قال
يحبل أكله رواه الترمذي
وقال حسن صحيح (وضب)

سورة حيوان يذبح والاقذبح من رقبته كما في ع ش على م وقال جر فالمراد
بالضبع القتل كما يرشد إليه تعليلهم بالراحة (قوله ونسناس) بفتح السين
كما في المصباح وبكسرها كما في شرح الروض ويوجد كما قيل بجزائر الصين يقف
على رجل واحدة وله عين واحدة يقتل الإنسان إن ظفر به يقفر كقفر العايز ذكره
مس ل (قوله ولا تنهى) عن قتل الضفدع وسيأتي إن النهى عن قتل الحيوان
يفيد تحريمه كما أن الأمر يقتضيه كذلك (قوله وحل من حيوان برجنين) عبارة
شرح م ر ولا بد في الحل أي حل الجنين من أن تكون الذكاة مؤثرة فيه فإن كان
مضغة لم تبقيها سورة لم تحل (قوله ظهر فيه) سورة حيوان كذا قيل به في شرحي
البعجة والروض وظاهره سواء نفخت فيه الروح أم لا وإن كان بعد هذا التعميم
قوله مات بذكاة أمه إلا أن يقال يؤول بأن المراد مات حقيقة أو حكما فبدخل فيه
ما قصور ولم تنفخ فيه الروح فوفاة حكمي أي حكمها نفخت فيه الروح وعبارة
شيخنا العزيزي قوله مات بذكاة أمه شامل لما نفخت فيه الروح ولما لم تنفخ فيه
بناء على أن المراد بالمرت مفارقة الروح للجسد أو عدم الحياة وإذا كان كذلك
فكيف يقول بذكاة أمه مع أنه خاص بالأول ويجاب بأن قوله بذكاة أمه أي شأه
ذلك أه أي وسواء كانت ذكاة أمه بذبحها أو إرسال سهم أو بآرحة قال العلامة
زى فلا تقل طعنة ومضغة وإن كانتا طاهرتين ولو حلت ما كولة بغيره أكل
امتنع ذبحها بعد ظهور الحمل حتى تضع وتخرج بقوله مات بذكاة أمه ما لو كان ميتا
قبل ذكاتها أو بقي بعد ذكاتها زنا يتحرك ويضطرب ثم مات فإنه لا يحل على الصحيح
أه (قوله فنلقيه) أي أنلقيه ع ش (قوله إن شئتم) أي وإن شئتم فأطعموه
سليوان آخر وليس المراد وإن شئتم فألقوه لأن فيه إضاعة مال شيخنا عزيزي (قوله
وبقر وحش) لا فرق في الحمير الوحشية بين أن يستأنس أو يبقى على الوحشة
كما أنه لا فرق في تحريم الأهل بين الحالين ومثله بقرا الوحش فيما ذكر مس ل (قوله
وحماره) قال في شرح الروض وفارقت الحمير الوحشية الحمير الأهلية بأنها لا يتفزع
بها في الركوب والحمل فانصرف الانتفاع بها إلى أكلها خاصة أه (قوله وضبع)
هو من أحق الحيوان لأنه يتناول حتى يصاد ومن عجيب أمره أنه سنة د كرو سنة
أنثى ويبيض سن ل وانما حل مع كونه ذائبا لأن نابه ضعيف وكانه لا ناب له
(قوله وضب) قال ابن خالويه أنه يعيش سبعمئة سنة فصاعدا ولا يشرب الماء
وقيل أنه يسول في كل أربعين يوما طرة ولا يستقطله سن ويقال إن أسنانه قطعة
واحدة (قوله أكل على مائدة) ولم يأكل منه صلى الله عليه وسلم لأنه يعافه

وهو حيوان لذ زمنه ذكران ولا أنثى فرجان لأنه أكل على مائدة صلى الله عليه وسلم رواه
الشيخان (وأرنب) لأنه بهت بوركها إليه فقبله رواه الشيخان زاد البصري وأكل منه وهو حيوان يشبه الخناق فمير
البدن طويل الرجلين

عكس الزواجة صلا الأرض على مؤخر قدميه (وثالب) بثلاثة أقوله ويسمى أبا الحسين (وبربرج) وهو حيوان قصير اليدين جد الحمار ويل الرجاين لونه كلون الغزال (وفنك) بفتح الفاء والنون وهو دويبة يؤخذ من جلدها القرو للينها وخفها (وسمور) بفتح السين (٧١٣) ونم الميم المشددة وهو حيوان يشبه السور لان العرب

تستطيب الاربعة والمزاد في كل عام واما باقي الذكور والاتي (وسراب زرع) وهو نوعان أحدهما يسمى الزاغ وهو أسود مسخري وقد يكون عمر المنقار والرجلين والاخر يسمى الغدافي الصغير وهو أسود أو رمادي اللون والمحل فيه هو مقتضى كلام الرازي وصرح به جمع من الروائي وعلمه بأنه باكل الزرع لكن جمع في أسلى الروضة ثمرة ونخرج به راب الزرع غيره وهو ثلاثة الأبقع وهو الذي فيه سواد وبياض والعقوى وهو ذولونين أبيض وأسود طويل الذنب قصير الجناح ووجهه المسحة والغدافي الكبير ويسمى الغراب الجبلي لانه

لكنه ليس بأرض قومه أي ليس مشهورا بالكل عندهم شيخنا عزري (قوله عكس الزاوة) بفتح الزاي وضمها ع ش وفراد المدايني في قراءته بخاري ان الرافعة حيوان يشبه الأبل برقبته والبقر برأسه وقربيه والنمر بلون جلده وتكبر الى أن تصير علو الخلة واعتداده من حرمتها تولد لها من ما كول وغيره اه (قوله وهو حيوان قصير اليدين) قال في شرح الروض وهو دويبة رقيقة تصاد بالفار تدخل جحره وتخرج من ل (قوله وسور) ويحل أيضا السحاب وهو حيوان على حد البرقع يتخذ من جلده الفراء والخومل أيضا وهو مطاثر كبير له حوصلة خفيفة يتخذ من جلده المراء ويكثر بمصر ويورق بالجمع والغاقم بضم القاف الثاني وهو دويبة تشبه السحاب وجلده أبيض سم زى (قوله يشبه السور) حيوان يشبه الفط شيئا (قوله والحل فيه الخ) معتد قال ع ش ولوشك في شيء من هو صاير كل أو من غيره فينبغي الحرمة احتياطا اه (قوله ذولونين) أي نوع أبيض ونوع أسود فهو متغير لما قبله وقرئ للساطفة ان السواد ملازم للغراب هو باعتبار غالب أنواعه حل بزيادة (قوله للبط) وهو الأوز الذي لا يطير من ل (قوله وعصفور) سمي بذلك لانه سمي نبي الله سليمان عليه السلام وفرمنه وكنيته أبو يعقوب والاثني عصفورة (قوله ومعهوة) وهي صغار العصفور المحرة الرأس زى والمدهود مرام نخب لحمه وكذلك حل (قوله وزر زور) سمي بذلك لزر زورته أي تصويته زى (قوله لاجار أهلى) وكنيته أبو زياد وكية الاثني ام محمود وأما الزرافة ففي المجموع انها تحرم جزما وقال المترني فعل به أفتى البغوى زى (قوله وقرد) أي ودب وقيل ونس وابن مقريش شرح م رواين مقريش بضم الميم وكسر الراء وبكسر الميم وفتح الراء وهو اللب بفتح اللام رشيدى (قوله

لا يسكن إلا الجبال) ونعامه ١٧٩ يح ث (وكر كى راور) بكسر أواه وفتح ثانيه وهو شامل للبط (ودجاج) بفتح أوله أفصح من ضمه كسره (وحام وهو ما عاب) أي شرب الماء بلامض وزاد لاصلي كعبه وهو ذو أي صوت ولا حاجة اليه لانه لازم لعب ومن ثم اقتصر في الروضة في جزاء الصيد على عاب وقال ابن مع هدر متلازمان ولهذا اعتبر الشافعي على عاب (وما على شكل سمور) بضم أوله أفصح من فصح بانواعه كمدليب) بفتح العين والدال المهملتين بينهما نون وآخره موحدة به دل الغتية (ومعهوة) بفتح الصاد وسكون العين المهملتين (وزر زور) بضم أوله لانها كلها من الطيبات وقال تعالى أحل لكم الطيبات (لا حمار أهلى) انتهى عنه رواه الشيفان (ولاد ناب) من سباع وهو راء أهلى وعلى الحيوان ويتقوى بنابه (و) ذو (و) بكسر الميم أي ظمر من طير للهسي عن الأول في خبر النسيين وعن الثاني في خبره سلم فذوالالب (كأسد وقرد) وهو معروف (و) ذو الخلب (كعقبر) بالصاد والسين والزاي (ونسر) بفتح النون أشهر من ضيها وكسرهما

(ولا ابن آوى) بالدلائل الغريبة تستقيه وهو حيوان كرهه الرب فيه شبهة من الذئب والشعاب وهو ذئبة ودون
الكتاب (وهرة) وحشية أو أهلية لأنها تدور بناها فاطلاق لها (٧٢٤) أولى من قبيده طابا الوحشية

ولا ابن آوى) سمي بذلك لأنه يأوى إلى أبناء جنسه ولا يعوى إلا ليلا إذا استوحش
وبقي وحده وصياحه يشبه صياح الصبيان من (قوله أولى من قبيده) لها
بالوحشية قديقال تقييد الأصل أولى لأنه يعلم منه تحريم الأهلية بطريق الأول
بخلاف اطلاق الشيخ ليس نصافي تحريم النوعين لقبوله التخصيص وإن كان
مقتضى الاطلاق التميم فلينأمل اه شوبري (قوله الطائر الأخضر) له قوة
على حكاية الاسماء وقبول التلقين زى (قوله وطاوس) وهو طائر في طبعه
الدفعة وجب الزهوي بنفسه والخليل والاعجاب بريشه زى (قوله وذباب) وهو
أجمل الخلق لأنه باقى نفسه في المهلكة زى (قوله القنفذ) بالذال المعجمة
وبضم القاف ونقحها كفى المتعاروف في الصباح بضم القاف ونقح للتصنيف ع ش
هل م د (قوله والوبر) قال في شرح الروض يسكون الباء دوية أصغر من الهر
كحلأ العين لا ذئب لماعيرة وهذا والذي تقدم له في باب ما حرم بالأحرام (قوله
بعضفور الجنة) لأنه زهد في الاقوات زى وقال من لانه زهد ما في أيدي
الناس من الاقوات ومن عجيب أمره ان عينه تطلع وتعود ولا يفرخ في عش عتيق
حتى يطينه بطين جديد اه وتعود عينه بحجر يتقله من الهند وهو حجر اليرقان وإذا
أراد شخص أتيانه بالمحرفاته يصبغ أولاده بالزعفران أو نحوه فيبدأ المحرف في عشه
لأنه يحضره لا ولاده إذا رأهم بهذه الحالة خوفا عليهم من المرض المذكور وينقع
عشه للمصيبة بأن يبل وينقع ثلثة أيام ويسقى شيئا ومن عجيب أمره أنه يحفظ
الفاحة بتمامها ويحفظ آخر سورة الحشر اه قل (قوله وغل) في الروضة كأنها
أدب يحرم قل التمل لعمدة النهى عن قتله وحمل على التمل السليمانى وهو الكبير
لانغناء إذا بخلاف المغير فيل قتله لكونه مؤديا بل يحرقه ان تعين طريقا
لدفعه كالتمل أى بأن يشق عدم الصبر على أداء تمل قتله وتعد قتله انتهى
من شرح م د وعش عليه (قوله وما لانس فيه الخ) ينبغى رلا في نظيره
ليخرج بقول الوحش الحق بحماره المنصوص أو يراد بالنص فيه ما يشمل النص

(ورخية) وهي طائر يقع
(ورغانة) بتثنية الموحدة
وبالمججمة والثالثة طائر
أيض ويقال اغبردوين
الرخة بطن الطير ان تلث
غذاهما (وبغيا) يفتح
الموحدين وتشديد الثانية
وبالمججمة وبالقصر الطائر
بضم الاخضر المعروف بالدرة
المهملة (وطاوس وذباب)
بضم أوله (وحشرات) يفتح
أوله سغار دواب الارض
(نكفسا) بضم اقه مع
فتح نالته أشهر ومن ضمه
وبالمد وحكى ضم نالته
مع القصر تحث لم الجميع
واستثنى من الحشرات
القنفذ بالذال المعجمة والوبر
والضب واليربوع وهذان
تقدم تفسيرهما آنفا
وتقدم ضبط الوبر وقصده
في باب ما حرم بالأحرام (ولا
ما أمر بقتله أو نهى عنه)
أى عن قتله لان الأمر يقتل

شيء أو النهى عنه يقتضى حرمة أكله فالما أمر بقتله (كعقرب وحيدة وعداة) بوزن عتبة في نظيره
(وفارة سبع سنار) بالتصنيف أى عادوى الشيطان خمس يقتل في الحمل والحرم الغراب والحداة والفارة
والعقرب والكتاب المذكور وفي رواية لمسلم الغراب لا يقع والحية بدل العقرب وفي رواية لابى داود والترمدى ذكر
السبع العساذى مع الخمس (و) المنهى عن قتله (تخطاى) بضم الخاء وتشديد الطاء ويسمى الآن بعضفور الجنة
(وتحمل) وتعبير بما نهى عنه مع التمثيل له بما ذكر أولى من قوله لا خطاى ونمل وتحمل (ولا ما تولد من ما كول وغيره)
كمتولدين كلب وشاة أو بين فرس وحصان أهلى تغيبا للتحريم (وما لانس فيه) بتحريم أو تحليل أو تبادل
على أحد مما كالا مبالغة بالقتل والنهى عنه

(إن استعمله عرب ذو يسار وما باع سلبه حال رفاهيه حل أو استغثوه فلا) يحل لأن العرب أولى الأمم لأنهم
المخاطبون أولاً ولأن الدين عربي وخرج بذو يسار والمحتاجون (٧١٥) وبسلبه أحلاف البوادي الذين

يا كلون مادب ودرج من
غير تميز فلا عبرة بهم
وحال الرفاهية حال
الضرورة فلا عبرة بها (فإن
اختلفوا) في استطائهم
فلا كثر) منهم يتبع (فإن
استووا اتبع) (قریش)
لأنهم قطب العرب وفيهم
القنوة (فإن اختلفت) قریش
ولا ترجع (أول فتكم بشيء)
بأن شكت أو لم توجد العرب
أولاً يكن له اسم عندهم
(أعني بالاشبه) به من
الحيوانات صورة أو طبعاً
أو طبعاً اللحم فإن استوى
الشبهان أول نجد ما يشبهه
فعلال لآية قل لا أجد
فيما أوحى إلى محمد وأقول
فإن اختلفوا إلى آخر ما عدا
ما لو عدم اسمه عندهم من
زيادة (وما جهل اسمه) عمل
بسميتهم) أي العرب له
ما هو حلال أو حرام (وحرم
متجسس) أي تناوله مانعاً
كان أو جامداً نظير الفارة
السابق في باب التجسس
(وكره جلاله) وهي التي
تأكل الجمل بفتح الجيم من نعم

في نظيره اه شوبري (قوله أراستطائهم عرب) ويرجع في كل زمن أي
عربه ما لم يسبق فيه كلام لمن قبلهم زى (قوله ذو يسار) جمعه على غير قياس
لأنه ليس بعلم ولا صفة وإن كان مؤولاً بها (قوله حال رفاهية) المراد بها حال
الاختيار أخذ من مفهومه لا يقال يغني عنه قوله ذو يسار لأنه إذا كان المخاجون
لم يعتبروا فأهل الضرورة بالأول لأننا نقول حالة الضرورة قد تتجمل مع اليسار
كالمسافر البعيد عن ماله (قوله مادب) أي عاشر ودرج أي مات عش (قوله قطب
العرب) أي أصل العرب يرجع إليهم في الأمور المهمة وقطب الشيء ما يدور
عليه الأمر (قوله وفيهم القنوة) أي عكارم الأخلاق (قوله صورة الخ)
ظاهرة التخيير عبارة مروا به تقديم الطبع لقوة دلالة الأخلاق على المعالي
الكاملة في النفس فالطمح صورة (قوله أو طبعاً) أي من صيالة أراعدو اه
زى (قوله وما جهل اسمه) أي الموصوع له بأن لم يعلم هل وضع له اسم حيوان
يؤكل أو اسم حيوان لا يؤكل وليس المراد بالاسم الصفة من حل أو حرمة لئلا
يتكرر مع قوله قبل وما لا نص فيه (قوله أي تناوله) فذكره لأن الأحكام إنما
تتعلق بالأفعال لا بالذوات كحرمت عليكم الميتة شوبري (قوله ما ثما كان
أو جامداً) أما الاستصحاب بالدهن النجس فيحل كما سبق آخر مسألة الخوف زى
(قوله وكره جلاله) ويكره أيضاً الطعام المأكول نجساً شرح مروا المتبادر من
النجس نجس العين وقضيته أنه لا يكره أكلها المتجسس عش على م (قوله
وهي التي تأكل الجمل) أي أصالة والمراد هنا ما تأكل النجاسات قل وفي المختار
الجمل النجاسة ومثله حجر وفي القاموس أنها مثلثة الجيم مقول الشارح بفتح الجيم
لعل اقتصاره عليه لكونه أقصع اه بخلاف الزرع الذي سقى أوربي نجس
فلا يكره أن لم يحصل فيه رائحة النجاسة كما في شرح م (قوله كلبها) أي وشعرها
ولدها أي إذا ذكيت ومات بذكائه وعبارة شرح الروض قال الزركشي
والظاهر الحاق ولدها بها إذا ذكيت ووجد في بطنها ميتاً أو وجدت فيه الرائحة
وهو يقتضي أنه إذا وجد في بطنها ميتاً كره مطلقاً وأنه إذا خرج حيائهم ذكر فصل
فيه بين ظهور الرائحة وعدمه اه عش وعبارة شرح مرو وجدت بالواو
وهي ظاهرة (قوله وكذا ركوبها) فصله لأجل تقييده بالأحائل قال ع ش
وظاهره وإن لم تعرق ولأن المتبادر من كراهة الجلالة كراهة تناوله لا ركوبها

وغيره كدجاج أي كره تناوله شيء منها كلبها وبغيرها ونحوها وكذا ركوبها بالأحائل فتعبري بها أهم من
تدبيره بل هو هذا

عن (تدبريها) أي طعمه أولونه أو ريحه وتبقى الكراهة (إلى أن يطيب) لجهابها أو بدونه (لا ينعو غسل) كلج زمن اقتصر كالاسل على الطف جرى على الغالب (٧١٦) خبره صلى الله عليه وسلم في

(قوله إن تدبريها) أي ولو قد برا كان أرنضعت منة بلين كاسة بأن يقتدروا كان بدل اللين الذي شربته في تلك المدة عذرة مثلاً لا يظهر فيه التغير نظير ما سياتي في كلام البغوي والأفانين لا يظهر منه تغير كالا يخفى فأيراجع رشدي (قوله) أربعة ليته) هو جرى على الغالب قول وعارة شرح مـ ولا تقدر بلدة العلف وتقديرها فيه بأربعة بين يومين في البعير وثلاثين في البقرة وسبعة في أشاة وثلاثة في الدجاجة للعالم ولو غذيت شاة بهرام مدة طويلة لم تحرم كما قاله الأوزاعي وابن عبد السلام إذ هو حلال في ذاته والحرمه إنما هي لخلق النير اهـ (قوله) وركوبها) هو بالجرع عطف على أكل أي نهى عن أكل الجمالة وركوبها (قوله) تناول) ما كسب وكذا التصديق به كإبشاه الأذوي والاركني مـ (قوله) بخامرة نجس) أي مخالطته وبباشرة وقوله أو نحوه كالدجاجة لأن الغالب تصنع أي الذبايح والجزارين شيئاً (قوله) ونماصه) أي بعيره الذي يسقى عليه مـ (قوله) فالوايح) وجه النبري أنه ليس هنا بخامرة نجاسة لأن فضلاته صلى الله عليه وسلم طاهرة وأيضاً لا يلزم من الإطعام تناول لجواز أن يكون النبي إعطاه له ليطعمه رقيقه أو ناضجه فالأزمة في قوله فلو كان حراماً لم يعطه مجموعة لجواز أن يكون النجاس لم يتناول له نفسه كما قاله سم إلا أن يقال فلو كان حراماً لبيته له نائل شيئاً وقال الرشدي هذا الدليل إنما يأتي على القول بنجاسة فضلاته صلى الله عليه وسلم (قوله) فلو كان حراماً لم يعطه) لأنه حيث حرم الأخذ حرم الإطعام كإجرة الناجحة الاضرورة كإعطاء نظام أو فاض أو شاعر خوفاته فيحرم الأخذ فقط وأما خبر مسلم كسب الحمام خيث فقول على حد ولا يميموا التليث منه فتفهمون شرح مـ وتأويله بأن للراد بالتليث الردى (قوله) وعلى مضطر الخ) لما فرغ مما يؤكل حاله الاختيار شرع في ما يؤكل حاله الضرورة قال وعلى مضطر الخ ش (قوله) بأن خاف الخ) أي أظن ذلك وكان معصراً غير عام بسفره وغير مشرف على الموت أخذ ما يأتى (قوله) ومرض مخوف) أو غير مخوف أو نحوه قلت من كل مدور بيع التيمم شرح مـ والمخذور شامل للمخوطة البرء وفي لزوم الأكل لخوفه فنظر ظاهر بل قد ينظر في لزوم لخوف الشين الفاسح في عضو ظاهر أيضاً اهـ سم (قوله) وأقطع رقيقة) أرا أن حصل له به ضرر لا فهو وحشة كما هو واضح وكذا الخاف العز من نحو المشي وكذا الواجهد المجموع وعيل أي فقد مـ به غلبة الفان في ذلك كاية بل لوجور السلامة والتلف على السواء حل تناوله

عن أكل الجمالة وشرب لبنها حتى تغلف أربعين ليلة رواه الترمذي وقال حسن صحيح زاد أبو داود وصححه ووافقه إمام الحرم ذلك لأنه إنما نهى عنه التغير به وذلك لا يوجب التحريم كعلم المذكي إذا اتقن وتروخ إمام طيبة فهو غسل فلا تزول به الكراهة (وكراهه لمـ) تناول (ما كسب) أي كسبه مـ أو غيره بخامرة نجس كحجم) وكس زبل أو نحوه بخلاف الفصد والحياكة وهو ما يخرج بزاد في طرغيره (وسن) له) أن يناوله بماله من رقيق وعيره فهو أعم من تعبيره بغيره رقيقه وناضجه ودليل ذلك أنه صلى الله عليه وسلم شل حسن كسب الحمام انتهى عنه وقال أئمنه رقيقه وأعلقه ناهيك رواه ابن حبان وصححه والترمذي وحسنه وقس عليه غيره والفرق من جهة المعنى شرف الحر وإنه غيره قالوا مصرف

التهى عن الحرمه خبر الشيخين عن ابن عباس أحقهم رـ دل الله صلى الله عليه وسلم وأعطى الحرم النجاس أجزته فلو كان حراماً لم يماه (وعلى مضطر) بأن خاف على نفسه مخدوراً كخوف ومرض مخوف وزادته وطول مدته وأقطع رقيقة من عدم المال

(سدره) أي بقية روحه (من محرم) غير مسكر كآدمي ميت (وجده) أي دون حلال (وإس نيبا) فلا يشبع وإن لم يتوقع حلالا (٧١٧) قريبا لاندفاع الضرورة بذلك (الأن يخاف عذورا) أن أقصر

المحرم حكاه الامام عن مخرج كلامهم شرح م (قوله سدره) أي أمساكه وحفظه كافي المصباح (قوله أي بقية روحه) أي بقية القوة التي الروح سبب فيها وإن قال روح لا تجزئ حتى يقال لحفظ بقية عيش وصوب بعضهم ضبطا شديدا من معجزة زى وبشارة عيش على م (ولعل وجه التعبير بقية الروح أنه نزل ما أمسه من الجوع) نزلة ذهاب بعض روحه التي بها حياته اه (قوله غير مسكر) فن اسطر لشربه لعطش لم يحمل تناوله حيث لا يزيل العطش بل يثيره أي ما لم ينقص بقاءه ولم يجد غير المسكر له أن يستغياه شرح م (قوله إلا أن يخاف الخ) وعليه التزوّد لم يتوقع وصوله إلى حلال والإجازة بل مخرج القفال بعدم منعه من حل ميتة حيث لم تلوثه وإن لم تدع ضرورة إلى ذلك شرح م (قوله عليه) أي على سدر الرمي (قوله سورة الجوع) بفتح السين وضمة الألف حذقه عيش (قوله فلا يجوز تناول منه) ولو لئلا خلا لبعضهم مخرج عيش وانظر لو كان المضطر أشرف كان كان ر - ولا والميت أبي (قوله أشرف على الموت) بأن وصل إلى حالة تقتضي بأن صاحبها لا يعيش وإن أكل جرع ن (قوله وكذا العاصي) بسفره قال الأذري ويشبه أن يكون العاصي باقاة كالسافر إذا كان الأكل عونه على الإقامة وقولهم تباع الميتة لأمم العاصي باقاة محمول على غير هذه الصورة س ل وعن (قوله قد تم) ميتة غيره وإن كانت كلبا وخنزيرا س ل (نوع) ميتة الحمار والشاء سيان ويقدمان على الكلب ح ل (قوله لا يجوز طبخها ولا شها) أي حيث أمكن تناولها بدونهما مخرج عيش ويتغير في ميتة غيره بين الطبخ والشى وغيرهما عن وماله في شرح الروض (قوله ولو بالحبسة اليه) غاية في النقي (قوله ومرد وحرى) أي وزان محصن وتارك صلاة وإن لم يأذن فيه الإمام لأن قتلهم مستحق وإنما اعتبر أذنه وغيره من الضرورة تأديما به وحال الضرورة ليس فيها رعاية أدب عن (قوله ولو لم يبا وأمره) قال ابن عبد السلام لو وجد المضطر صيا مع بالغ حريين أكل البالغ وكف عن الصبي لما في أكله من إضاعة المال ولأن الكفر الحقيقي أبلغ من الكفر الحكمي وقصته إيجاب ذلك فلتستثنى هذه الصورة من إطلاقهم جواز قتل الصبي الحرى لئلا كل وكذا يقال في شبه الصبي جرح كالتشاء والعازين والبيد س ل (قوله لعدم عصمته) هذا يفيد أن النقي في كلام المصنف متوجه لأنه قد قطع وهو قوله معصوم (قوله ولو وجد طعام غائب) أي ولم يتدر على ميتة ولا غيرها ولا قدمها عليه وقوله أو حاضر مضطر قال س ل ومال الصبي

لا يجب السكامة إلى قائلها ١٨٠ يجب ث اما الادعى المعصوم فلا يجوز قتله ولو ذميا ومستأنا وتعبيري بما ذكرهم من قوله وله قتل مرتد وحرى (ولو وجد طعام غائب)

أكل) منه وجوبا (وغرم) حية ما أكله ان كان مئة وما وئله ان كان مثليا لأنه قادره على أكل طاهر بعوض مثله سواء أقدر على العوض أم لا لأن الذم تقوم مقام الاضيان (أو) طعام (حاضر مضطر) له (لم يلزمه بذله) بمهمة له نعم ان كان نبييا وجب بذله وان لم يصبه (فان آثر) في هذه (٢١٨) الحالة ضمرا (مسما) معصوما (جاز)

والجنون اذا سكنان وليسما غابا حكمه حكم مال الغائب وان كان حاضرا فهو في مالهما كالمالك اه (قوله أكل منه) وجوبا استثنى الباقي ما اذا سكنان الغائب مضطرا يحضر عن قرب س ل (قوله نعم ان كان نبييا وجب بذله) يتصور هذا في الخضرا اذا اصبح انه نبي حي وفي عيسى اذا نزل ايعاب شورى (قوله بل نذب) أي ان قدر على الصبر (قوله من شيم الصالحين) أي ضما لهم (قوله لزمه) وان احتاج اليه في المستقبل زى (قوله أعم وأولى الخ) أي لان المعصوم يشمل المعاهد والاثمن والمسلم يصدق بغير المعصوم كالزاني المحسن وتبارك الصلاة بعد أمر الامام بها (قوله بشمن مثل) محله ان كان المضطر اغنيا فان كان فقيرا لا مال له أصلا فيلزمه ذلك بلا بدل لأنه يجب على أغنياء المسلمين اطعامهم كما مر وتقدم عن مر أنه يجب اطعامه على كل من قصده منهم ثلاثينواكلوا (قوله والافق ذمته) ضعيف والمعتمد ما عبر به الاصل فيجب ان يبيع له نسيئة عن أي نسيئة ممتدة لزم وصوله لماله ودعوى انه يبيعه بحال ولا يطالبه الا عند يساره مردودة لأنه قديطالبه به قبل وصوله لماله مع عجزه عن اثبات اعساره فيعبر به شرح مر (قوله لان الضرر الخ) الانسب تأخير به عن قوله فلا يلزمه بلان من مثل (قوله أعم من تعبيره) بنسيئة لان الذي في الذمة يصدق بالتحال (قوله ولا تمن الخ) ولو اختلف في التزام العوض مصدق المالك بيمينه لانه أعرف بكيفية بذله س ل (قوله وأخذ الطعام) فان عجز عن أخذه منه ومات جوعا لم يضمه المحتج ادلي يحدث منه فعل هلك لكنه يأثم س ل (قوله وان قتله) الظاهر انه يأخذه منه بالاخف فالأخف كما مر في الصيال فليعبر (قوله والمضطر كافر معصوم) يفيد أن المضطر الذي قهره المسلم المانع وان قتله والمعتمد خلافه شورى فليس للذي قهره ومقاتلته ادلن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا فان فعل ضمنه مر سم ويصاح بان الاستثناء راجع للجميع أي القهر والقتل كما قاله قل على الجلال وان كان بعده قول الشارح فيضمنه قديرا قول لا بعدلانه يلزم من ضمانه عدم جواز قهره وقتله (قوله فيضمنه) أي بالدية عن لا بالقود للشبهة بش (قوله واغتربه) أي بالبعث بعضهم هو الجلال المحلى في شرح

بل نذب وان كان أولى به كما ذكره في الروضة كما صلبها لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وهذا من شيم الصالحين وخرج بالمسلم الكافر ولو ذميا والجهة فلا يجوز ايثاره ما الكمال تعرف المسلم على غيره والادى على الجهة (أو) طعام حاضر (غير مضطرا له لزمه) أي بذله (لمعصوم) بخلاف غدير المعصوم وتعبرى بمعصوم أعم وأولى من قوله مسلم أو ذمى وانما يلزمه ذلك (بشمن مثل) مقبوض ان حضر والافق فعة) لان الضرر لا يزال بالضرر فلا يلزمه بلان من مثل وقول في ذمة أعم من تعبيره بنسيئة (ولا تمن ان لم يذكر) جلا على المساعدة المعتادة في الطعام لاسيما في حق المضطر (فان منع) غير المضطر بذله بالثمن للمضطر (قوله) أي للمضطر

(قهره) وأخذ الطعام (وان قتله) ولا يضمنه بقتله الا ان سكنان مسلما والمضطر كافر معصوم (الاصل فيضمنه على ما بينه ابن أبي الهمد واغتربه بعضهم فيجزم به) (أو رجد) مضطر (مينه وطعام غيره) بقيد زده بقول (لم يذله أو) مينة (وميتا لحرم باحرام أو حرم تعينت)

أي الميتة فيها لعدم ضمانها واحترامها وتخص الأولى بأن إباحة الميتة المضطر منصوص عليها وإباحة أكل مال غيره بلا إذنه ثابتة بالاجتهاد والثانية (٧١٩) بأن المحرم ممنوع من ذبح الصيد مع أن مذبحه منه ميتة كما مر

في الحج والثالثة وهي من زيادة بأن مسيد الحرم ممنوع من قتله أما إذا بذله غيره حبسا أو ثمن مثله أو زيادة شتا بن عثله أو مع المضطر منه أو رضى بذمه فلا تحمل له الميتة ولو لم يجد المضطر المحرم الصيد أو غير المحرم الصيد ذبحه وأكمله واقتدى (وحمل قطع جزئه أي جزء نفسه كلمة من فخذ (لا كله) بلفظ المصدر لانه انلاف جزء لاستبقاء الكل كقطع اليد لا كلمة هذا (ان فقد فهو ميتة) مما مر كمرئد وحري (وكان خوفه) أي خوف فذمه (أقل) من الخوف في ترك الأكل أو كان الخوف في ترك الأكل فقط كما فهم بالاولى بخلاف ما إذا وجد فهو ميتة أو كان الخوف في الصلح فقط أو مثل الخوف في ترك الأكل أو أشد فانه يحرم القطع ويخرج بجزئه قطع جزء غيره المعصوم وبأكثره قطع جزءه لا كل

الأصل أي فكان ينبغي له أن يفتيه على أنه يجب ولا يحرم به لاجزائه بذلك ثم هو أنه منقول في كلام الأصحاب عن ومع ذلك فهو العتد (قوله أي الميتة) أي ميتة غير آدمي (قوله لعدم ضمانها واحترامها) يفيد إباحة غير آدمي المحرم كما قيده مر وأما في طعام الغير أولى منها ومثله الصيد في الثانية ذكره في الروضة وأصلها اه عبد البر (قوله والاكلة) وهي قوله أو حرم (قوله ممنوع من قتله) لكن بذبحه لا يصير ميتة حل والمعتداته يصير ميتة كما قاله قل على المحلل وغيره (قوله ذبحه) تردد في أنه ميتة أولا ويحرم عن بانه حينئذ ميتة وتوقف في الذبح حل وهو على سبيل الوجوب أو التنب (قوله بافظ المصدر) احتراز عن اسم الفاعل أي لا يأكله بالمد (قوله أو كان الخوف في القطع فقط) فيه ان موضوع المسئلة أنه مضطر فخوف الترك حاصل ولا بد (قوله أو مثل الخوف الحج) فان قيل قد تقدم في قطع السلعة الجواز عند تساوي الخطرين أجيب بأن السلعة لحم زائد على البدن وفي قطعها إزالة الشيز وتوقع الشفاء ودوام البقاء فهو من باب المداواة بخلاف ما هنا فان فيه إمساد أو تغيير للبنية وليس من باب المداواة عن أي فكان أضيئ ومن ثم لو كان ما مراد قطعه فهو سامه أو بدنا كلمة جاز هنا حيث يجوز قطعها في حال الاختيار بالاولى شرح م د (قوله إلا أن يكون المضطربيا) أي فيحل بل يجب حل

﴿كتاب السابقة﴾

لم يسبق أحد من المصنفين الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه في تصنيف هذا الكتاب وكان الأنسب ذكره قبل الجهاد لانه كالوسيلة له لفيه فيه إلا ان يقال آخره إشارة إلى عدم توقف الجهاد عليه وذكره عقب الاطعمة لوجود الاكتساب فيه للعرض وقده على الإيمان لعدم الاحتياج اليها فيه قل على الجلال باختصار وهي مأخوذة من السبق بالسكون وهو التقدّم شورى ولم يذكر الشارح معناها ولا أركانها فانظر وجه ذلك وفي شرح م د أنه لا بد فيها من إيجاب وقبول (قوله على الخيل والسهم) كلمة على الدلالة على الخيل على ياء أو والناسخة على السهم بمعنى الباء (قوله والرهان) أي على نحو الخيل م د (قوله وان اقتضى كلام الأصل) أي حيث قال كتاب السابقة والمناضلة اه ويجب عن الأصل بأن عطف المناضلة من عطف الخاص على العام (قوله

غيره فلا يجلان إلا أن يكون المضطربيا أي ما أقطع جزء غير المعصوم لا كله فجلال أخذ من قولي فيما مر وله قتل غير آدمي معصوم (كتاب السابقة) على الخيل والسهم وغيرهما بما يأتي فالمسابقة تم المناضلة والرهان وان اقتضى كلام الأصل تعاريف السابقة والمناضلة

قال الأزهري التتصال في الرمي والرهبان في الخيل (٧٣٠) والسباق فيهما (هي) للرجال المسلمين

قال الأزهري الخ دليل لقوله تم المناضلة والرهبان يقال فاضلة أي غلبته
مخالبة (قوله هي) أي بنوعها المناضلة والرهبان ويحل حوازي الرمي إذا سكن
لغير جهة الرامي أما لورمي كل إلى صاحبه فحرام قطعا لأنه يؤدي كثيرا ومنه
ما جرت به السادة في زماننا من الرمي بالجر يدلية التي في حرم نعم لو كان عندهما حذق
بحيث يغلب على ظنهما سلا متهمانه لم يحرم حيث لا مال شرح مدر (قوله للرجال)
أي غير ذوى الأعداء عن (قوله بقصد الجهاد) فإن قصد غيره فهي مباحة
لأن الأعمال بالنيات وإن قصد محرما كقطع الطريق حرمت من (قوله سنة)
ينبغي أن يكون السباق فرض ككفاية كما يحسنه الزركشي لأنه وسيلة للجهاد
وهو فرض كفاية ويحجب عنه بأنه الجهاد لا يتوقف عليه سم (قوله بالرمي)
أي يتعلل ولو بأجار عرش فاطلق السبب على السبب تدبر (قوله والخبر الخ)
انظر وجه دلالة على السنية سم (قوله الأفي خف) أي ذى خف (قوله)
لأن فيه) أي في العوض أي في دفعه عن (قوله ولازمة) معطوف على سنة
وعبارة أصله مع شرح مدر والظاهر أن ههنا المشتل على إيجاب وقبول لعوض
منهما أو من أحدهما أو من غيرهما لازم كالأجارة لكن من جهة باذل العوض فقط
(قوله كالأجارة) أي يجامع اشتراط العلم بالمعقود عليه من الجانبين ووجه
إحاطتها بالجملة النظر إلى أن العوض مبذول في مقابلة ما لا يؤثوق به فكان كذا لا يبق
زى وقد تخالف الأجارة في الانفساخ بموت العاقد بخلاف الأجارة وفي البداءة
بالعمل قبل تسليم العوض بخلاف الأجارة فخطر العمل هنا غير سم (قوله فليس له)
أي للمتزعم فسخها لكن إن بان بالعوض المين حيب قبل الشروع في العمل ثبت
حق الفسخ عن (قوله ولا ترك عمل) فلا تمتنع المتزول من إتمام العمل حبس
على ذلك وهو رد وكذا الغاضل إن توقع صاحبه الإدراك عن (قوله أولى من)
تعبير بالمال) أي لصديق المال بنير المتزول مع أنه لا يبرح جعله عوضا حل وقد
يقال وجه الأولوية أيضا أن التعبير بالمال يوهم أنه لا تجوز السابقة على غيره
وينبغي خلافه وأنه لو كان عليه قصاص فعاقده على أن من عليه القصاص إن سبق
سقط عنه القصاص وإن سبق فلا شيء له ولا عليه ليمتنع ذلك عن (قوله غيره)
يدخل فيه المتسايقان إذا كان المترم غيرهما عن وسم (قوله أي السابقة)
بنوعها المناضلة والرهبان) فهذه الشروط مشتركة وجعلتها عشرة ومسيأتي
للمناضلة شروط خاصة بها وجعلتها خمسة (قوله لا تجوز السابقة من النساء) أي
بعوض عرش أي لا مطلقا فقد روى أبو داود بإسناد صحيح أن عائشة سابت

بقصد الجهاد (سنة)
للاجتماع ولاية وأعد والمسم
ما استطعن من قوة وفسر
التي صلى الله عليه وسلم
القوة فيها بالرمي كأرواه مسلم
ونظير لا سبق الأفي خف
أرواه أو نفصل رواء
الشافعي وغيره وصححه ابن
حبان والسبق بفتح الباء
العوض ويروي بالسكون
مصدرا (ولو بعوض) لأن
فيه حنا على الاستعداد
للجهاد (ولازمة في حق
ملتزمة) أي العوض ولو غير
المتسايقين كالأجارة فليس
له فسخها ولا ترك عمل قبل
الشروع ولا بعده إن كان
مسبوقا أو سابقا وأمكن أن
يدركه الآخر ويسبقه
والأفله تركه لأنه ترك حق
نفسه (ولا زيادة) ولا
(نقص فيه) أي في العمل
(ولا في عوض) وتعبير
العوض أولى من تعبيرة
بالمال وقولي في حق ملتزمة
من زيادتي وخرج به غيره
فهو جائزة في حق نفسه
(وشروطها) أي السابقة بين
الثنين مثلا (كون المعقود
عليه حجة قتال) لأن

المقصود منهما التأهيل له وهذا قال الصيرفي لا تجوز السابقة من النساء

التي

النبي صلى الله عليه وسلم عن قول ع ش لا تجوز لانساء الخ أى فهو حرام فان لم يكن
عوض فهو مكروهة ومساوقة النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله تعالى
عنها انما هي ايمان الجوار كافي قل على الجلال (قوله لانهن الخ) علة للعامل مع علقته
(قوله ومسلات) هل هي التي يخط بها الظروف أو اسم نوع من الرياح وبعضهم
عطف على المسلات الابرجل والظاهر أنه يحتمل كل منهما وانما توضع في القوس
كالنشاب شيخنا (قوله بأجبار) الباء فيه للإبسة وفي بيدلالة نقوله ومنعنيق
عطف على بأجبار من عطف الخاص على العام من حيث كون المنعنيق آلة للرمي
بأجبار فتكون الباء الداخلة عليه لآلة فان عطف على بيد كان مغايرا ندبر (قوله
او مقلع) بكسر الميم كافي المختار (قوله بخلاف اشالتها) أى تقصر ع ش (قوله
ومراع) بكسر الصاد وسبق قلم ابن الرقة فضبطه بضمها وهو المسمى عند القوام
بالغالبية قال عن والا كثر على حرمة عمال ولا تجوز على السكلابر لا مهارشة
للهيكة ومناطحة السكباش بلا خلاف لا يعوض ولا يغيره لان فعل ذلك سغه ومن
فعل قوم لوط م ر (قوله وكرة محجن) الكرة الكورة والمحجن حصي منجية الرأس
يضرب بها الصبيان الكور ذاه شيخنا واذنافة الكرة للمجن لانها تضرب بها والماء
عوض عن لام الكلمة التي هي الواو لان أصلها كركم كافي المصباح وقى ل على الجلال
(قوله ويندق) أى ما كولى يرمى به الى حفرة وهو ما يلعب به الصبيان أيام العيد
بخلاف يندق الرصاص والطيز فان المسابقة عليه محجة حل لان له نكاية
في الحرب أشد من السهام م ر (قوله وهووم) وهو علم لا ينسى وأما الغطس
في الماء فان جرت العادة بالاستعانة به في الحرب فكك العوم فيجوز بلا عوض
والا فلا يجوز مطلقا تأمل عن (قوله وناتم) أى بان بأخذنا تساو يضعه في كفه
ومنططه ويلقاه بظاهر كفه ثم يدحرجه الى أن يصل الى طرف أصبع من أصابعه
حتى يدخله في رأس ذلك الاصبع كما هو دأب أهل الشطارة (قوله بعوض) متعلق
بمحذوف تقديره فلا تجوز المسابقة على هذه المذكورات أى قوله لا كطير الخ
بعوض (قوله لانها لا تنفع في الحرب) أى نفعها لموقع تصديه شرح م ر
(قوله ركائة) بكسر الراء وتصفيف الكاف (قوله بدليل انه الخ) في الاستدلال به
شيء لجواز انه ردها احسانا وتأليفا وفي الخصائص في أكثر الروايات انه
ردها اليه قبل اسلامه تأمل عن والمحل كك الشارح في انه ردها اليه بعد
اسلامه قال شيخنا ح في فليمر راه وهارعه صلى الله عليه وسلم كانت
ثلاث مرات كل مرة بشاة بطلب النبي صلى الله عليه وسلم لانه قال له هل لك

لانهن لسن أهلا للسرير
ومثلهن الخنثى (ككزى
خافر) من خيل ويقال وجير
(و ذى) (خف) من ابل
وفيلة (و ذى) (فصل) كسها
ورماع ومسلا (م ورمى
بأجبار) بيد أو مقلع
بخلاف اشالتها المسماة
بالملاج والمرامة بهما بان
يرميها كل منهما الى الآخر
(ومنعنيق لا كطير ومراع)
بكسر أوله ويقال بضمه
(ومكرة محجن ويندق
وهوم وشطريج) بفتح وكسر
أوله المجهم والمهمل (وناتم)
(ووقوف على رجل
ومعرفة ما يسده من شفع
ووتر ومسا بقة بسفن
وأقدام) (بعوض) فيها لانها
لا تنفع في الحرب وأما
مصارعة النبي صلى الله
عليه وسلم ركائة على شياه
كأروها أبو داود في مراسيله
فاجيب عنها بان القرض أن
يريه شدة ليسم بدليل انه
لما مره فاسلم رده عليه
غنمه والكاف من زيادتي
ونخرج زيادتي بعوض ما اذا
خلفت عنه المسابقة فجازة

(و) كونه (جنسا) واحدا وان اختلف نوعه (او بفلا رجارا) فيوزوان اختلف جنسهما لتقاربهما والتصریح بهذا الشرط من زيادتي (وعلم مسافة) بالاذرع او بالمسافة (و) علم (٧٢٤) مبدأ يتدآن منه (وهلغا) أي سواء

ان تصارعتي فقال على ماذا فقال على شاة من الفم تصارعه فأنخذمه شاة ثم ظل له
 هل لك في الشاة قال نعم تصارعه وأخذ منه شاة وكذا في الثالثة كافي الخصائص
 (قوله وكونه جنسا واحدا) هذا الشرط يجري في المناخلة والرهان فلا يجوز على
 سهام ورماح كما قاله الشويري (قوله لتقاربهما) أخذ بعضهم من ذلك أنه يشترط
 أن يكون أحداً أبوى البغل جوارم وهو هذا بخلاف البغل قد لا يكون أحداً أبوى
 غير جوارمه وخلاف المعروف من أن البغل أتم من ولج بين أتى من الخيل وجوار
 أو عكسه لا يمكن أخبرني بعض من أتق به أن أحداً أبوى البغل قد يكون بقرة بأن
 ينزى عليه صاحبان أه ع ش على مر (قوله والتصریح بهذا الشرط) أي لأن
 هذا علم من قول الأصل وأما كان سبق كل واحد لأن لا يمكن أن يكون عندا تضاد
 الجنس كاتبه عليه الزدكشي فلذا قال والتصریح بالخ عن (قوله او باله ابسة)
 أي الشاهدة لا ينبغي أن الشاهدة لا تحتاج إلى زيادة شروط علم المبدأ والغاية فعمل
 قول المصنف وعلم مبداء وغاية قيد في مسألة الذرع خاصة على ما فيه أه وشيدى
 (قوله وكذا الراميين) ذكر كذا القيد أن قوله أن ذكر خاص بالراميين خلافا لما
 يفهم من المتن من رجوعه للجميع إلا أن يقال إعادة اللام تمنع ذلك إلا فهم وقضيته
 أن الراميين يشترط فيهما علم الغاية ذكرت أولم تذكر وفيه أنها إذا لم تذكر
 كيف يعلمانها ويجيب عما قد ورد على المصنف من الإيهام بأنهما كان لا بد من
 ذكر الغاية في الراميين لم يقيد العلم بذكرهما وأما في الراميين في شرط العلم بهما أن
 ذكرت كما أشار إليه الشارح في مفهوم المتن (قوله او قال أن اتفق السبق) مفهوم
 قوله ينتهيان اليها وقوله دون الغاية أي قبلها وقوله البهل أي يجعل السبق (قوله
 ادالم يغاب عرف) أي في علم المسافة وما بعدها ع ش (قوله مع ذكر شرط
 العلم) لا يقال يلزم من العلم بالمبدأ والغاية العلم بالمسافة لا نأهول ذلك ممنوع فانه
 يمكن علم ما يدآن منه وما ينتهيان اليه من غير معانة ما بينهما أو ذرعه تأمل عن
 (قوله على أن يكون السبق يقع الباء) أي المال المشروط (قوله وبذلك) أي
 بقوله مع العقد قال سم وهذا يوجب صعوبة المتن فتأمل أه لان مقتضى
 المتن أن علم المسافة شرط مطلقا سواء ذكرت الغاية أم لا (قوله اشتراط العلم
 بالمسافة) انظر المبدأ سم (قوله وعلى ذلك الخ) أي على قوله ولا غاية قال سم
 وفيه اشعار بعدم اشتراط استوائهما في ما ذكرنا ذكرت الغاية فليروا أه (قوله
 والمهمين) أي الذين يوضعان في القوسين والريانة هي ضد الخفة (قوله
 فيهما) أي في المبدأ والغاية عن (قوله والراميين) محل اشتراط

كانا راكبين أو راميين (و)
 علم (غاية) ينتهيان اليها
 (لرا كين وكذا لراميين
 ان ذكرت) أي الغاية قل
 أه ملام الثلاثة أو بعضها
 وشرط الموضع لمن سبق أو
 قال ان اتفق السبق دون
 الغاية لو اختلفت الموضع له
 لم يقع للبهل هذا كله إذا لم
 يغلب عرف والا فلا يشترط
 شيء من ذلك بل يجعل
 المطلق عليه وذكر اشتراط
 العلم بالمسافة في المراكب
 مع ذكر اشتراط
 العلم بالمبدأ والغاية في الرمي
 من زيادتي اما إذا لم تذكر
 الغاية في الراميين فلا يأتي
 اشتراط العلم بها فلو تناضلا على
 أن يكون السبق لا بعدهما
 رميا ولا غاية مع العقد
 وبذلك علم أنه لا يأتي حيث
 اشتراط العلم بالمسافة أيضا
 وعلى ذلك يشترط استواء
 القوسين في الشدة واللين
 والسهمين في الخفة والريانة
 (وتساو) منهما (فيهما) فلم
 شرط تقدم مبدأ أحدهما
 أو غايته لم يميز لان المقصود
 معرفة خلق الراميين
 أو الرامي وجوده سير

المركوب وذلك لا يعرف مع تفاوت المسافة (وتعيين المراكبين ولو بالمصنف والراكبين
 والراميين بالعين)

لان التصود ما رآنا ولا يعرف الا بالتعين (ويجهلون) أي الركوبان والراكبان والراميان (بها) أي بالعين لا
بالوصف على ما تقرره فلا يجوز ابدال (٧٣٣) واحد منهم (وامكان سبق كل) من الراكبين أو الراميين

(و) امكان (قطعة المسافة

بلا ندور) فيها فلو كان

أحدهما ضعيفا يقطع

بتخلقه أو فارهة يقطع بتدنيه

أو كان سبعة محكما على ندور

أولا يمكنه قطع المسافة

الأعلى ندور لم يجز وذكرك

تعين الراكبين والراميين

وتعينهما ولم كان سبق كل

من الراميين وامكان قطع

المسافة وبلاند ورمح

التصريح بقولي بها من

زيادتي وتبيري هنا وفيها

يأتي بالركوب أهم من

تعين الركوب (وعلمهم

عوض) عينا كان أو دينا

كالاجرة فلو شرطنا عوضا

مجهولا كشوب غيره وسوف

ليصح العقد (ويستبر)

لصحتها (عند شرطها منها

محل ككفو هو) لهذا

في الركوب وغيره (و) كفو

(مركوبه العين لمركوبيهما

(ان سبق ولا (يغرم) ان لم يسبق

وجاء معا) أولم يسبق أحد فلا شيء ولا أحد أو جاء مع أحدهما) وتأخر الآخر (فعوض هذا لنفسه وعوض المتأخر

للمحال ومن معه لانها سبقتا (والا) بأن توسطتهما أو سبقتا وجاء مرتين أو سبقه أحدهما وجاء مع المتأخر (فعوض

المتأخر السابق لسبقه لهما ما اذا كان الشرط من غيرهما اما ما كان أو غيره كقول من سبق منك فله في بيت المال

أو على كذا أو من أحدهما كقوله ان سبقته فلان على كذا وان سبقته فلا شيء على ذلك فيصح بهير محل بخلاف ما اذا

كان الشرط منهما لان كلا منهما متردد بين أن يغرم وأن يغرم وهو صورة القمار المحرم وانما مع شرطه من غيرهما لافي

من التعريض على تعلم القروسيه وغيرها

تعيينهما اذا كان العرض من غيرهما والافلامعنى لا بشرط تعيينهما بتعيينهما بالعقد

(قوله ما رآنا) أي معرفة حذق الراكب الخ (قوله ويتعينون بها) فان

وقع موت انفس العقد وقوله لا بالوصف أي فلا يفسخ العقد بموت الفرس عن

(قوله فلا يجوز ابدال واحد منهم) أي اذا عين الركوبان بالعين وأما اذا عينا

بالوصف فيجوز ابدال عن (قوله او فارهة) أي جيد السير جوهري عن

(قوله وتعينهما) أو في قوله ويتعينون بها طالعين أو التامين (قوله مع التصريح

الخ) لان الاصل قال وتعين الفرسين وتعينان فقوله ويتعينان يحتمل أن يكون

بالعين وأن يكون بالوصف فالتمريض بالغير هو الذي زاده (قوله وعوض)

لانه قد تقرر دين الاجارة والجمالة ولا بد فيه من علم العوض سم (قوله ليصح

العقد) أي وتجب اجرة المثل في هذه كغيره من صور المسابقة الفاسدة من

عش (قوله محلل) لانه محلل العوض منه ما بعد ان كان محرما (قوله كفو) هو

بتثايت أوله مر وأبرز الضمير لمطلق ما بعده على الضمير المستكن (قوله يغرم

ولا يغرم) أي لا بد من شرط ذلك في طلب العقد حل (قوله فان سبقتهما الخ)

قال الزركشي والصورة المحسنة في المحلل ثمانية ان يسبقتهما أو يجيئتا معا أو مرتبا

أو يسبقاه أو يجيئتا معا أو مرتبا أو توسط بينهما أو يكون مع أولهما أو ثانيهما أو يجيئ

الثلاثة معا ولا يخفى الحكم فيها أقول حكم الاوabin ياخذ المحلل الجميع والثلاثة

لا شيء والرابعة الأول والخامسة كذلك والسادسة للأول وللحلل والسابعة

للاول والثامنة لا شيء وخمسة زى (قوله من بيت المال) ويكون من سهم

المصالح قاله البلقيني من ل (قوله بخلاف ما اذا كان الخ) اعاده مع استطوق

المتى لا أجل التعليل الذي بعده (قوله وهو صورة القمار المحرم) بكسر الهمزة

وهو المسمى عندهم بالمراهنة كما قاله البرماوى وكل شيء ترتب عليه غنم أو غرم

يقال فامرة قمار ومقامرة اه (قوله وغيرهما) كالحذف والتلقة (قوله

(يغرم) ان سبق ولا (يغرم) ان لم يسبق) فان سبقتهما أخذ العوضين جاء معا أو أحدهما قبل الآخر (أو يسبقاه)

وجاء معا) أولم يسبق أحد فلا شيء ولا أحد أو جاء مع أحدهما) وتأخر الآخر (فعوض هذا لنفسه وعوض المتأخر

للمحال ومن معه لانها سبقتا (والا) بأن توسطتهما أو سبقتا وجاء مرتين أو سبقه أحدهما وجاء مع المتأخر (فعوض

المتأخر السابق لسبقه لهما ما اذا كان الشرط من غيرهما اما ما كان أو غيره كقول من سبق منك فله في بيت المال

أو على كذا أو من أحدهما كقوله ان سبقته فلان على كذا وان سبقته فلا شيء على ذلك فيصح بهير محل بخلاف ما اذا

كان الشرط منهما لان كلا منهما متردد بين أن يغرم وأن يغرم وهو صورة القمار المحرم وانما مع شرطه من غيرهما لافي

من التعريض على تعلم القروسيه وغيرها

وبدل عوض في طاعة واشترط كفاة الحل لما وعنته وعدم غرمه مع قول أولي يسبق أحده من زيادتي وتعبيري
يقول والأعمع مما عدي به (ولو تسابق جمع) ثلاثة فأكثر (٧٢٤) (وشرط للثاني مثل الأول أو دونه

صح) لأن كل واحد
يجتهد أن يكون أولا أو ثانيا
والأولى ليفوز بالعوض
وأولا في الثانية ليفوز
بالأكثر وما ذكرته
في الأولى هو ما صححه
في الروضة كالشرحين
ووقع في الأصل الجزم
فيهما بالفساد لأن كلامهم
/ يجتهد في السابق لو توفقه
بالموض سبق أو سبق فان
شرط للثاني أكثر من الأول لم
يصح لذلك أولا أخيرا أقل
من الأول مع والأفلا (وسبق
ذو خف) من أجل وفيه
عند اطلاق العقد (يكند)
يقع الفوقية أشهر من
كبرها وهو جميع الكنفين
بين أصل العنق والظهر
وتعبري به هو ما في الروضة
كأصلها تبعاً للنص والجمهور
والأصل عبر بكف وسبق
ذو حافر من خيل ونحوها
(بعنق) عند الغاية والفرق
بين ذي الخف وغيره أن
الفيل منه لا عنق له حتى
يعتبر الأبل منه ترفع
أعناقها في العدو ولا يمكن

وبدل عوض) مسطوف على التمرين (قوله وشرط للثاني) أي إذا سبق الثالث
عش ولا بد من كون شرط المال من غيرهم كما قاله سم أما الثالث ففيه
تفصيل كما سيأتي في قوله أولا أخيراً أقل من الأول مع والأفلا (قوله هو ما صححه
في الروضة) معتمد (قوله لا يجتهد) أي بالنسبة لصاحبه فلا ينافي أنه يجتهد
بالذبة للثالث وهذا وجه تصحيحها (قوله لم تصح) أي بالنسبة للثاني كما في شرح
الروض بمعنى أن عدم صحة العقد بالنسبة للثاني فقط فكأنه لم يكن وكان العقد
جري بين الأول والثالث (قوله لذلك) أي لأن كلام الخ (قوله أولا أخيراً أقل الخ)
ظاهره وإن كان مثل الثاني أو أحسن سم لكن في شرح الروض والتعريب أنه
لا بد أن يكون أقل من الثاني (قوله عند اطلاق العقد) مفهومه أنه إذا
شرط أن يكون السابق بغير الكند أتبع وليس كذلك بل يبطل العقد سم وعجالة
الشو برى قوله يصح كند ما بشرط خلاف ذلك يبطل العقد فليس المراد الحمل عليه
عند الإطلاق فقط هذا ما اقتضاه كلام الشافعي وغيرهما أنه بحروفه وعجالة
س ل قوله عند اطلاق العقد ما إذا لم يطلقاء بل شرط السابق أقداما معلومة فان
السبق لا يحصل بدونها اه ومثله تخرج مر فيؤخذ من هذه العبارات أن
في مفهوم قوله عند الإطلاق تفصيلاً وهو أن شرط السابق أقداما معلومة مع
واتبع والأكثر غير ما ذكر بطل (قوله وهو جميع الكنفين) ويسمى الكمال
أي ما مر (قوله والأصل) عبر بكشف أثره لشمرة وطهوره والمصنف تبع النص
والجمهور وإن لم يزم من السابق بأحدهما السابق بالأخر لأن الكند محاد لا كنف
ومن ثم لم يقل وتعبيري بكند أولى الخ (قوله عند الغاية) متعلق بسبق
فلا عبرة بسبقه قبلها لأنه قد يسبقه الآخر وهذا الطرف راجع لكل من ذي
الخف وذو الخافر (قوله منه) أي من ذي الخف (قوله والأبل الخ) قضية
الفرق أو الخيل لو كانت ترفعها اعتبر فيها الكند وندجهم في التصح ري وإن
الأبل لو كانت ترفعها فهي كالخيل على المعتمد اه قل على الجلال (قوله وإن
زاد الخ) تقييد لقول المصنف وذو حافر بعنق بما إذا لم يزد طول أحد العنقين على
الأخر وعجالة شرح مر ولو اختلف طول عنقهما فسبق الأطول بتقديمه
بأكثر من قدر الزائد وأما سبق الأقصر فيظهر فيه الاكتفاء بما جاوره عنه بعض
زيادة الأطول لا كلها انتهت (قوله على ما مر) أي من الظروف المشددة
بينها وبين الرهان وتقدم أنها عشرة والخامس بالمناضلة المذكورة هنا خمسة

اعتبارها والخيل ونحوها تقدم بعض الكند أو العنق سابق وإن زاد طول أحد العنقين (قوله حذرا
فما سبق بتقديمه بأكثر من قدر الزائد وتعبيري بذى خف وحافر أعظم من قوله أبل وخيل) وشرط المناضلة زيادة على ما مر
(بيان بادي) منه بالرجوع لاشتهاء الترتيب بينهما

فيه حذر من اشتباه الصيب
بالخطي لورميها معا (و) بيان
(عدد رمي) وهو من زيادتي
(و) عدد (أصابة) فيها
خمس من عشرين (و) بيان قدر
غرض (يقع الغن المجهة
والراء أي ما يرعى إليه من
خوخشب أو جلد أو قرطاس
طولا وعرضا وسما) (و)
بيان (ارتفاعه) من الأرض
(أن) ذكر الغرض (و) (لم يثلب
عرف) فيها فان ثلب فلا
يشترط بيان شيء منها
بل يعمل المطلق عليه وقولي
وارتفاعه من زيادتي (لا)
بيان (مبادرة بأن يدرك) بضم
الدال أي يسبق (أحدهما
بأصابة) العدد (المشروط)
أصابته بقيود زدتها بقولي
(من عدد معلوم) كعشرين
من كل منهما (مع
استوائهما) في عدد
(الرمي أو اليأس منه) أي
من استوائهما (فيها) أي
في الإصابة فلو شرط أن من
سبق إلى خمسة من عشرين
فله كذا فرمي كل عشرين
أو عشرة وأصاب أحدهما
خمس والآخر دونها
فالأول ناضل

(قوله حذر من اشتباه الخ) على المسألة (قوله وعدد أصابة) يقتضي أنهما
لو قال نرعى عشرة فن أصاب أكثر من صاحبه ففاضل لا يكتفي وبه جزم الأذري
خ ط (قوله فيها) أي المناضلة (قوله خمسة من عشرين) أشار به إلى أن
الإصابة لابد أن تكون ممكنة غالباً فان قدرت كسعة من عشرة لم تصح على
الاصح أو امتنعت كقائمة متوالية لم تصح جزماً زى (قوله من نحو خشب) هذا
بيان جنسه وقوله طولا الخ بيان لقدره الذي ذكره المصنف وأصل المصنف
بالجنس فالأولى أن يقول وبيان جنسه وقدره (قوله وسما) أي ثقتنا وليس
المراد به الارتفاع ثلاثاً كمرمع ما بعده (قوله وبيان ارتفاعه من الأرض)
كان يكون بينه وبين الأرض ذراع مثلاً ويكون مطلقاً على شيء (قوله أن ذكر
الغرض) فيه أن ذكر الغرض لابد منه في المناضلة فلا يصح جعله قيداً في شرط
المناضلة لأنها تتم بمبايعته إلا أن يقال محل التقييد قوله ولم يثلب عرف أي أن
ذكر الغرض في هذه الحالة أي أن لم يثلب عرف عند ذكر الغرض تأمل وعبرة
عن قوله أن ذكر الغرض خرج مما إذا لم يذكر اعتماداً على غلبة العرف فلا يتأق
بيان ذلك اهـ وعبرة التمساج وقدر الغرض طولا وعرضا إلا أن يعقد عرض فيه
غرض معلوم فيعمل المطلق من بيان غرض عليه اهـ (قوله فيها) أي في الشرطين
الآخرين (قوله فلا يشترط بيان شيء منها) بل يتبع العرف فلو كان هناك
حادة معروفة ولو لم تكن التفاضلان يهيلانها فلا بد من البيان قاله الأذري وتبعه
غيره ع ن (قوله بأن يدرك) بأن يقول تناضلت معك على أن يرمى كل منا
عشرين ومن أصاب منافي خمسة قبل الآخر مع الاستواء في عدد الرمي أو مع
اليأس من الاستواء في الإصابة فهو الناضل (قوله مع استوائهما) متعلق
ببيدرة فلا محل للمبادرة إلا إذا وجد السبق مع الاستواء أو اليأس (قوله في عدد
الرمي) أي الذي رماه صاحبه لا العدد المشروط رمية بدليل قوله الآتي أو عشرة
سم (قوله أي من استوائهما الخ) أشار بذلك إلى أن الغدير راجع للقيد دون
قيدته فقوله فيها متعلق بضمير المصدر الذي هو المتأق منه وهو الاستواء فحاصلها أنه
أطلق عن القيد الأول الذي هو عدد الرمي وقيد بقيد آخر وهو الإصابة تأمل
(قوله فلو شرط الخ) هذه صورة المبادرة (قوله وأصاب أحدهما خمسة)
وإن أمكن الآخر إصابة الخمسة لورميها العشرة الباقية من العشرين سم وهو ظاهر
لأن المدلول على سبقه بالعدد المشروط أصابته (قوله فالأول ناضل) أي غالب
ويؤخذ منه أنهما لو شرط المبادرة اتبعت ويدل عليه قوله بعد ويحمل المطلق على

وان اصاب كل منهما خمسة فلا ناضل وكذا لو اصاب احدهما خمسة من عشرين والاخر اربعة من تسعة عشر بل
يتم العشرين لجواز ان يصيب في الباقي وان اصاب الاخر من (٧٢٦) التسعة عشر ثلاثة لم يتم العشرين وصار

المبادرة وقياسه اشتراط المحاطة وعدد نوب الرمي الاثنين اذا شرطهما حرر
(قوله وان اصاب كل منهما خمسة) أي ولم يسبق أحدهما الاخر (قوله وكذا
لو اصاب أحدهما خمسة) لعل الخامسة من الاصابات انما حصلت عند تمام
العشرين والا فلا حصلت قبل فهو ناضل لانه صرق عليه انه يدربا مصادفة العدد
المشروط مع استوائهم في العدد الرمي وشيئ على م (قوله لجواز ان يصيب
في الباقي) أي فلا يكون الاول ناضلا قال في الروضة وقولنا مع استوائهما الخ
احتراز عن هذه لان الاول يدرك لم يستويا بعد أي الا ان سم (قوله مع
الاستواء) متعلق بياسه أي مع الاستواء في رمي عشرين لو كل العشرين أو المعنى
ليأسه من الاستوائ معا وان هكان الاستواء الثاني لم يحصل تأمل (قوله
ولا يان محاطة) كان يقول تناصت معك على ان كلامه ارمي عشرين ومن
زادت اصابته على الاخر فيهما بكذا فهو الناضل أو فله كذا شيئا وصحبت
محاطة لان في محاطة القدر المشترك بينهما أي طرحه والنظر انما هو للزائد اه
(قوله بان تزيد اصابته) ظاهره وان لم يكن عددا لاصابة معلوما في قوله سابقا
وعددا مصادفة ويمكن ان يجاب بأن المعنى بان تزيد اصابته أي المعلوم عددها مما مر
(قوله كواحد) عبارة المحلى كحس وكتب شيئا بخطه قوله كحس لو اصاب
أحدهما الخمس المذكورة ولم يصيب الاخر شيئا فالظاهر ان الاول ناضل لكن
يلزم على ذلك نقص حد المحاطة انتهى برلسي (قوله ويجعل المطلق الخ) كان
يقول تناصت معك على ان يرمي كل من عشرين ومن اصاب في خمسة منها فهو
ناضل فان هذه الصيغة محتملة لان يكون معناها ان من اصاب في خمسة قبل الاخر
أو زيادة على الاخر فعمل على المبادرة (قوله لفساده) أي الشرط (قوله
لان الرامي) علة للعامل مع علة (قوله من قرع) بابه نفع أي باب فعمله نفع
(قوله أي يكفي فيه ذلك) أي فلا تنعني هذه الصفات بالشرط بل كل صفة يغني
عنها ما بعدهما فالقرع يغني عنه الخرق وما بعده والخرق يغني عنه الخسف
وما بعده وهكذا (قوله أو خرق) من باب ضرب (قوله أو خسف)

منضولا لياسه من الاستواء
في الاصابة مع الاستواء
في رمي عشرين (و) لا يان
(محاطة) بتقدير العا (وان
تزيد اصابته على اصابته
الاخر بكذا) كواحد (منه)
أي من عدم معلوم كعشرين
من كل منهما وقول منه من
زيادتي (و) لا يان عدم
(نوب) للرمي كسهم سهم
واثنين اثنين (ومعه) ل
المطلق عن التقييد بمبادرة
ومحاطة وبعد نوب الرمي
(على المبادرة) على (أقل
نوبه) وهو سهم سهم
لغلبة ما وما ذكرته من عدم
اشتراط بيان اثلاثة هو
الاصح في أصل الروضة
واشرح الصغير في الاولين
وه مقتضى كلامهما
في الاخيرة والاصل جزم
باشترط بيان الثلاث (ولا)
بيان (قوس وسهم) لان
المراد على لرامي (فان عين)
شيء منهما (لغاوجا رابدها
بشمه) من نوب ولا يعيب

بخلاف المركوب كما مر وبخلاف ما لو عينا نوعا كفسى فارسية أو عربية فلا يبدل بنوع آخر من
الابتراض منهما (وشرط منعه) أي منع ابداله (مفسد) للعقد لفساده لان الرامي قد تعرض له أحوال خفية تتجوج
الى الابدال وفي منعه منه تضيق فاشبه تعيين المسكيات في السلم (وسن بيان صفة اصابة الغرض) هو أولى من تغييره
بصفة الرمي (من قرع) بسكون الراء (وهو مجردها) أي مجرد اصابة الغرض أي يكفي فيه ذلك لان ما بعده يضر وكذا
في ما (أو خرق) عجمي وزاي (بان يتبدل ويحذف أو خسر) بجملة

(بأن يثبت فيه وإن سقط) بعد ذلك (أورق) بالراء (بأن ينفذ) منه أو حرم بازاء أن يصيب طرف القرض فيضربه
أو الحوائى بالمهمة بأن يقع السهم بين يدي القرض ثم يثبت اليه من حبال الصبي (فإن أطلقا كفى الزرع) لصديق
الصيغة به كغيره ولأنه المتعارف (٧٢٧) (ولو عن زعيمين) أى كبيران من جمع فى الماشقة (خزين)

بأن عين أحدهما واحدا
ثم الآخر بازائه واحدا
وهكذا الى آخرهم بقيد
زده بقولى (متساويين)
فى عددهما وفى عدد الرمي
بأن يقسم عليهم ما صحبها (جار)
أدلا محذور فى ذلك وفى
البضارى ما يدل له (لا تعينهما
بقرعة) ولأن يختار واحد
جميع الحزب أولا لا به
لا يؤمن أن يستوعب
الحذاق والقرعة قد تنجمهم
فى جانب فيفوت مقصود
الماضلة ثم ان ضم حاذق الى
غيره فى كل جانب واقترع
فلا بأس قاله الامام وبعد
تراضى الحزبين وتساويهما
عددا يترك كل زعيم عن
خزيه فى المقعد ويقد ان
(فان عين من طنه راميا
فاخلف) أى فبان خلافه
(بطل) المقعد (فيه وفى
مقابله) من الحزب الآخر

من باب ضرب أو عمد (قوله بأن يثبت فيه) لم يقل بأن يثبته وثبت لانه
لو وقع فى ثقبه قديمة وثبت كنى وكذا لو كان هناك صلبة ولولاها ثبت كما سيأتى
فى المتن سم (قوله أورق) بابه تعد (قوله أو حرم) من باب ضرب والحزب بالضم
موضع الثقب كما فى الصباح (قوله فيضربه) أى يكسره وبابه ضرب عش (قوله
بأن يقع السهم الخ) ولما صورة أخرى بأن يأخذ السهم القرض القريب ويذهب به
الى القرض البعيد ويرميه شيئا فى (قوله من حبال الصبي) يكتب بالالف
المقصورة لانه وأوى قال فى الصباح حبال الصبي مجبوجبرا اذا درج على بطنه
(قوله أى كبيران من جمع) ويشترط كونهما أحذاق الجماعة والبرة نصب
القوم لهما ورضاهم ع (قوله ثم ان ضم الخ) كأن يكون الحذاق عشرة وغيرهم
عشرة أيضا وتضم كل خمسة من غير الحذاق الى خمسة من الحذاق فى كل جانب
ويقرع (قوله فبان خلافه) بأن لم يحسن الرمي أصلا اما اذا بان ضيف الرمي أو قليل
الاصابة فلا فسح قاله الزركشى ع (قوله وفى مقابله من الحزب الآخر وهو
ما اختاره زعيمه فى مقابله لما سار ان كل زعيم يختار واحدا ثم الآخر فى مقابله
واحدا وانظر هذا مع قوله الآتى وتنازعوا فى تعيين من يجعل فى مقابله لانه اذا كان
بطل المقعد فى مقابله لا معنى للتنازع تأمل ثم رأيت الاشكال فى مر وأجاب عنه
عش بقوله يمكن تصوير محل النزاع بما لو ضم حاذق الى غيره من كل جانب واقترع
انه كان يكون الحذاق عشرة وغيرهم عشرة ويضم كل خمسة من غير الحذاق الى
خمس من الحذاق فى كل جانب ويقرع ثم بعد ذلك تبين عدم معرفة شخص بالرمي
وتنازعوا فى من يسقط فى مقابله ويصور قوله بطل فيه وفى مقابله بما اذا كان
كل زعيم يختار واحدا والآخر فى مقابله واحدا وهكذا تأمل (قوله وتنازعوا
الخ) النزاع لا يتأتى الا الى الصورة التى ذكرها بقوله نعم الخ لكن لا يشملها المتن لقول
الشرح بأن عين الان يقال البناء بمعنى السكاف فيشملها (قوله فانه يورع الخ) أى

ليحصل التساوى كما اذا خرج احد العبدىن البيعين مستقافا به بطل فيه البيع ويسقط من المتن ما يقابله (لا فى
الباقى) عملا بتفريق الصفة (ولهم) جميعا (الفسخ) لتبعض (فان اجازوا وتنازعوا فى) تعيين من يجعل فى (مقابله
فسخ) المقعد لتعذر امضائه ثم الحزبان كالشخصين فى جميع ما ريفهما (واذا فضل خزيه قسم العوض بالسوية) بينهم
لان الحزب كالشخص وكما اذا حرم حزب العوض فانه يوزع عليهم بالسوية (لا) بعدد الاسلحة (الا ان شرط) ليقسم
بعددها فيقسم بعددها عملا بالشرط وهذا ما يحتمل فى الروضة كما ملها ويصح العمل انه يقسم بينهم بحسب الاسلحة
مطلة الان الاستحقاق بها

(وتعتبر) أى الإصابة المشروطة (بمنصل) بمنزلة لأنه المفهوم منها (فلو تلف) ولو مع خروج السهم من القوس (وزر) بالانقطاع (أو قوس) بالانكسار (أو عرض ما انصدمه) (٧٢٨) السهم كهيئة (وأصاب) فى الصور

الثلاث الغرض (حسبه) لان الإصابة مع ذلك تدل على جودة الرمي (والا) أى وإن لم يصبه (لم يحسب عليه) بقيد زونه بقوله (إن) لم يقصر (عذره فيعيد رمية) فإن قصر حسب عليه (ولو) نقلت رمية الغرض فأصاب محله حسب له من الإصابة المشروطة لأنه لو كان فيه لإصابة (والا) أى وإن لم يصب محله (حسب عليه) وإن أصاب الغرض فى المحل المنقل اليه وهذا ما فى الروضة كما ملها وفى أكثر نسخ المحرر ما يوافق قول الأصل (والا) فلا يحسب عليه قال الأذرى أنه سبق فلم ولعله تبع بعض نسخ المحرر (ولو) شرط خسق قلنى صلاية فسقط (ولو من غير ثقب) (حسبه) لعدم تهيئه ويسن أن يكون عند الغرض شاهدان يشهدا على ما وقع من إصابته وخطئه وليس لهما أن يمدحا المصيب ولا أن يمدحا الخطي لأن ذلك يحمل بالنشاط (كتاب الإيمان)

لا نسهم يستوون فى الغرم لو فضلوا يستوون فى الغنم إذا فضلوا عن (قوله بمنصل) أى بالحديدة التى فى رأس السهم فلا يمتنع عرض السهم ولا بالطرف الآخر شيئا (قوله من القوس) وهو خشبة مقعبة مثقوبة فى الوسط والوتر خيط يجعل فى طرفها (قوله سبق قلنى) هذا مبنى على اتحاد تصوير مسئلة المنهاج والروضة وليس كذلك بل كلام المنهاج مصور بما إذا طرأت الرمية بعد الرمي ونقلت الغرض عن موضعه فلا يحسب عليه وكلام الروضة فيما إذا هككت الرمية موجودة فى الاستداء فيحسب عليه لتغير طبعه فهما مسئلتان شرح مر به بعض تصرف (قوله قلنى صلاية) أى فى الغرض (قوله وليس لهما) أى لا يجوز عرض (باب الإيمان) (قوله جمع بين)

وأملها فى الآفة المبدئى لأنهم كانوا إذا طغوا وضع أحدهم يمينه فى يمين صاحبه شرح مر (قوله لا ومقلب القلوب) لافاقية ومنه ما يحذوق يدل عليه السياق كالموقف هل كان كذا يقال فى جوابه لا أى لم يكن ع ش (قوله اليمين) تحقيق أمر محتمل فيه أن اليمين الشرعية هى اللفظ المخصوص لا التصديق المذكور لأنه يتسبب عنه الآن يقال أنه اصطلاح زاد غيره باسم مخصوص ولا بد منه والأفهور منقوض بأمور كثيرة ولو جعل قوله الآتى بما اختص بتعلق بتحقيق لا فاد هذا لكنه ملقه بفعل مقدور كما سياقى عمرة أقول لا حاجة لهذه الزيادة لأن مقصوده مطلق اليمين ومن زادها أراد حقيقة اليمين الشرعية لا مطلقا وليتأمل ولا يخفى أنه ليس المراد بتحققه جعله محققا حاسلا لأن ذلك غير لازم اليمين فلهذا المراد بتحققه التزامه وإيجابه على نفسه وانتميم على تحقيقه وإثبات أنه لا بد منه فليتأمل سم وقوله لأن مقصوده مطلق اليمين بعيد لأن طاقته تبين المعنى الشرعى وعلى كلامه فيكون الضمير فى قوله وتنسقد راجعا للمعنى الشرعى فيكون فيه استخدام فالحق أن مراده المعنى الشرعى بدليل قوله بما اختص الله به تعلقه بتحقيق ويكون قول الشارح ومقدار الخ حل معنى لأجل إعراب (قوله محتمل) أى يحتمل الوقوع وعدمه فهو بكسر الميم قبل وسكان الأولى أن يقول بدله غير ثابت ليشمل والله لا سعدن السماء وقد قال المراد المحتمل ولو عقلا حل أى فهو شامل لما لان الصمود محتمل عقلا وقال مر فى شرحه ولا ترد هذه على التعريف لفهمها منه بالأولى إذا التحمل له فيه شائبة عذر باحتمال الوقوع وعدمه بخلاف هذا فإنه عند حلفه ما تلك حرمة الاسم لعلمه

جميع يميز والأصل قيم ما قبل الإجماع آيات كآية لا يؤخذكم الله بالأخوف أيمانكم وإخبار باستقالة تكبر بعد أى أنه صلى الله عليه وسلم كان يحلف لا ومقلب القلوب واليمين والحلف والإيلاء والتسم (الماط) بترادفة (اليمين تحقيق) أمر (محتمل)

باستعمال البرية اه فكان التعريف شامل لها وقوله أى مر بفهمها منه بالاولى
 فيه شىء لأن الاولوية لا تعتبر في التعاريف قطعاً كما صرح به الفهرى كثيراً (قوله هذا
 أى تعريف اليقين من زيادتي (قوله بأن سبق لسانه) ويصدق مدعى عدم قصدتها
 حيث لا قرينة تكذيبه واللام يصدق ظاهراً كما لا يصدق ظاهراً في الطلاق والعتاق
 والايلاء مطلقاً لتعلق حق الغيبة بحجر رسم (قوله أو مسئلة كلام) أى زيادته
 (قوله لا والله وبلا والله) فلجميع بينهما لم تنمقد أيضاً في خلافاً لما وردى القائل
 بأن الاولى لغو والثانية منقذة لانها استندوا لثمة مقصود منه (قوله وبالحمل غيره
 ومولوا جب العادى والمستحيل العادى) أى فيحمل فيه بأن يقال لا تنمقد
 في الوجوب اثباتاً ونقياً وتنمقد في المستحيل في الاثبات والنفي وقد مثل للاول
 بقوله لا موتى ولا امة السماء والثاني بقوله والله لا صعدن السماء وكذا لا موت
 فالجاءل أن في مفهوم الحمل تفصيلاً فسقط ما لم ينم (قوله ليس بينين)
 أى وان كان الخالف يقدري على صعود السماع لوجود الفعل هل يحنث
 وتلزم الكفارة أم لا والظاهر أنه يحنث وتلزم الكفارة كما قررره شيخنا
 العزيزى ومقتضى لزوم الكفارة أن يكون يميناً ومن ثم ضعف بعضهم كلام
 الشارح (قوله لا امتناع الحث فيه بذاته) أى فم يحصل اختلاف بتعظيم اسم
 الله مر وقوله بذاته أى بالظن لذاته وان كان يمكن الحث فيه بالصعود جزاً للعادة
 (قوله فانه يمين) أى فيه كوز واداعى التعريف وبإشارة حل فانه يمين أى في حكم
 اليمين (قوله تلزم به الكفارة عملاً) أى لمنسكه حرمة الاسم باستعمال البرية عادة
 حل فلو صعد بالفعل هل تسقط الكفارة انظره حل ونظرت انما تسقط
 كافي عن شىء فنلخص من كلامه ان الخالف عليه ان كان يمكن الحث عادة
 أو واجب الحث عادة فهو يمين وان كان واجب البر أو مستحيل الحث فليس يمين
 شيخنا (قوله بما اختص الله تعالى به الخ) ويكره الخلف بمخالف وان كان الدليل
 ظاهراً في الضريم زى (قوله ولو مشتقاً) كرب العالمين (قوله أو من غير أسمائه)
 الحسنى فكسالى الخلق (قوله وبالعالمين) لوقال ورب العالم وقال أردت
 بالعالم كذا من المال وبريه ما لم يكن قبيل لان ما قاله محتمل ع شى على م ر (قوله
 لان كل مخلوق علة لمخدوف تقديره وانما سمى المخلوقات بالعالمين لان الخ) وعلى هذا
 فالعالم ليس مخصوصاً بالعقلاء وهو ما عليه البروى ككثيرين وذهب ابن مالك
 الى اختصاصه بالعقلاء (قوله ومخالق الخلق) انظر وجه آتسان الشارح هذا
 المثال في خلال أمثلة المساتن وملا آخره مع الاشارة الى زادها وقد يقال لما كان

هذا من زيادتي وخرج
 بالتصديق انوا يمين بأن سبق
 لسانه الى ما لم يقصد به
 أو الى لغفلها كقوله في حال
 غيبه أو مسئلة كلام لا والله
 تارة وبسلى والله أخرى
 وبالحمل غيره كقوله والله
 لا موتى ولا امة السماء
 فليس بينين لا امتناع الحث
 فيه بذاته بخلاف واقفه
 لا صعدن السماء فانه يمين
 تلزم به الكفارة عملاً وتنمقد
 بأربعة أنواع (بما اختص
 الله تعالى به) ولو مشتقاً أو
 من غير أسمائه الحسنى
 (كقوله) بتثليث آخره
 أو تسكينه اذا لم يمتنع
 الاعتقاد (ورب العالمين)
 أى مالك المخلوقات لان كل
 مخلوق علامة على وجود
 خالقه ومخالق الخلق (والخى
 الذى لا يموت ومن نفسى
 بيده) أى بقدرته يصرفها
 كيف يشاء والذى أعبدته
 أو أسجدته

مناسب الرب العالمين في كونه مشتقا ذكره عقبه ونقل عن ب ش ان قوله
 ومخالق الخلق تفسيره ان الرب العالمين وهو مبني على ان رب صفة فعل والعالمين
 اسم جمع والاول مبني على ان العالمين جمع وعليه فتكون الواو بمعنى او تأمل
 (قوله الا ان يريد به) أي بما يختص الله به وقوله غير اليه كان جعله مبتدأ أو ضميره
 خبر اثم اعلم ان الصور ثلاثة ارادة اليه و ارادة غيره والاطلاق فتعقد بالاول
 والثالث في هذه والثين بعدها أي الغالب في الله والمستوى فيه وفي غيره
 ولا تنعقد في الثاني في جميع الصور اذا عرفت هذا عرفت انه كان الانسب للمصنف
 تأخير قوله الا ان يريد به غير اليه عن الانواع الثلاثة لانه يجري في الكل واجيب
 بأنه يفهم من جريانه في هذه جريانه في الاثنين بعدها بالاول ويحصل التخصيص لـ
 هذه وما بعدها في صور ثلاثة ثم غير الثلاثة السابقة وهي ارادة الله و ارادة غيره
 والاطلاق فتعقد اليه في القسم الاول في الصور الثلاثة وفي الثاني في اثنين
 وفي الثالث في واحدة كما يؤخذ من المصنف تأمل (قوله ولا يقبل منه ذلك
 في الطلاق) أي فيما لو قال ان حلفت بالله فانت طالق أو انت حرا ولا طهر زوتي
 فوق أربعة أشهر فأتى بصيغة مما تقدم ثم قال لم أرد به اليه فانه لا يقبل منه ذلك
 فارادة غير اليه بذلك نارة تقبل وتارة لا تقبل ح ل لكن في الروض ما هو صريح
 في أن صورته ان يحلف بالطلاق ثم يقول لم أرد به الطلاق بل أردت به حل الوفاق مثلا
 أو يقول لعبدك أنت حر ثم يقول لم أرد به العتق بل أردت به أنت كالحرف في الحصول
 الجمدة مثلا أو آلي من زوجته وقال لم أرد به الايلا أي فانه لا يقبل منه ذلك وبعبارة
 الروض ولو أتى بصيغة طلاق أو عتق أو ايلا وقال لم أرد به الطلاق والعتق والايلا
 لم يقبل ذلك شيئا والظاهر انه يصح كل من التصورين (قوله لتعلق حق غيره به)
 فيه ان اليه أيضا قد يتعلق بها حق للغير فشميل المستثنى منه وهو كونه يمينيا
 ح ل وفي الحقيقة المستثنى منه محذوف تقديره فهو يمين على كل حال (قوله فقول
 الاصل الخ) لما كان كلام الاصل مخالفا لقول المصنف الا ان يريد به غير اليه
 اوله بما ذكره وقد يقال لا مخالفة لان قول الاصل لم أرد به اليه صادق بالاطلاق وهو
 لا يقبل فيه بل يقع به اليه كما في قضاء المتن لانه فرق بين عدم ارادة اليه و ارادة
 غير اليه التي عبر بها المصنف فيصل كلام الاصل على صورة الاطلاق فيجئ
 لاتساق بين العبارتين تأمل (قوله مؤول بذلك) أي بارادة غير الله به وقوله أو سبق
 قلم أي ان ابقيناه على ظاهره ح ل (قوله وبما هو فيه عند الاطلاق اغلب)
 هذا التركيب يفيد ان ما سبأني من الامثلة قد يستعمل في غير الله عند الاطلاق

(الا ان يريد به غير اليه)
 فليس يمين فقبل منه ذلك
 كما في الروضة كالمها ولا
 يقبل منه ذلك في الطلاق
 والعاق والايلا طاهرا
 لتعلق حق غيره به فشميل
 المستثنى منه ما لو اراد بها
 غيره تعالى فلا يقبل منه
 ارادته ذلك لا طاهرا ولا طاهرا
 لان اليه بذلك لا يتصل
 غيره فقول الاصل ولا يقبل
 قوله لم أرد به اليه فقول
 بذلك أو سبق قلم (وبما هو
 فيه) تعالى عند الاطلاق

أي عدم التقييد بإضافة وقوله إلا في أنها تستعمل في غيره مقيد الخ بفيد أنها
لا تستعمل في غيره إلا بقيد الإضافة فحصل التنافي في كلامه تأمل ثم رأيتني ع ش
على م ر مانته قوله لأنها تستعمل في غيره مقيد ليس هذا مقابلاً لقوله أغلب
ولنظروا الذي احتراز عنه بقوله أغلب وأمله ما ذكره بعد بقوله أو فيه وفي غيره
سواء الخ ومع ذلك فيه شيء اه أي لأن المصنف ذكر أن الذين تنعقد به فلا يصح أن
يكون معتزلاً واجباً به لما قيده بقوله إن أرادته وكان الأول شاه لا الاطلاق مع
أن يكون معتزلاً اه (قوله والرب) أي معروفاً واستشكل بأنه لا يستعمل إلا في الله
تعالى فهو من المختص لا بما هو أغلب وأجيب بأن أصل معناه وهو غير المأمور في بال
استعمال في غيره تعالى فصح قصد الغيبة مع ال لأن القرينة صيغة كذا قيل حل
(قوله أو ما فيه) أو بمعنى الواو ليناسب ما قبله وما بعده وعبر في المنهاج بالواو (قوله
وبصقته الذاتية بخلاف القطعية تكلفه ورزقه فأنها ليست بين وظاهره لا صريح
ولا كناية راجع شرح الروض حل ونخرج السلبية لكونه تعالى ليس بجسم
ولا جوهر ولا عرض لكن بحث الزركشي الانقضاء بهذه لأنها قديمة متعلقة به
تعالى رشيدى على م ر وعجالة الشورى والظاهر أن مثل الذاتية السلبية اه
(قوله كعظمته) هي صفة مختصة به تعالى بحسب الوضع قول على المحلى قال من ل
وما جزم به من أن عظمة الله صفة هو المعروف وبنى عليه بعضهم منع قولهم سبحانه
من توأمع كل شيء لعظمته قال لأن الواضع للصفة عبادة لما ولا يعبد إلا الذات
ومنع القراني ذلك وقال العجيج أن عظمة الله المجموع من الذات والصفات فالمعبود
مجموعهما اه وفيه نظر بل هو ما صدأ ولو كان كذلك لم نصح إضافته إلى الله تعالى
لأن الكل لا يضاف لجزئه لوجوب تقابل المضاف والمضاف إليه وأيضا المعبود
الذات المتصفة بالصفات لا الذات مع الصفات اه قل على الجلال لكن قال م ر
فإن أريد به هذا فصح أو مجرد الصفة فمنع ولم يبنوا بحكم الاطلاق والوجه اه
لا منع منه اه قل ع ش وينبغي للمعالي أن لا يتساهل في الحلف بالنبي صلى
الله عليه وسلم لكونه غير موجب للكفارة سيما إذا حلف على نية أن لا يفعل فإن
ذلك قد يجبر إلى الكفر لعدم تعظيم وسوله والاستغفار به فرع نقل عن م ر
بالدرس انعقاد اليمين بقول العوام والاسم الأعظم اه (قوله وحقه) قال الماوردي
معناه حقيقة الاله لأن الحق ما لا يمكن جهوده فهو في الحقيقة اسم من أسماء الله
تعالى وقال غيره حق الله هو القرآن قال تعالى إنه الحق البقين هذا أن جبر الحق فإن
رفعه أو نصبه فكناية لنزده بين استحقاق الطاعة والحقيقة فلا يكون مينا إلا

(أغلب كالرحيم والخالق
والرازق والرب مالم يرد بها
(غيبه) تعالى بأن أرادته
تعالى أو أطلق بخلاف ما إذا
أراد بها غيره لأنها تستعمل
في غيره مقيداً كرحيم القلب
وخالق الأفلاك ورازق
الجيش ورب الأبل (ر) بما
هو (فيه) تعالى (وفي غيره
سواء كالموجود والعالم
والحي إن أرادته) تعالى بها
بخلاف ما إذا أراد بها غيره
أو أطلق لأنها لما أطلقت
عليها سواء أشبهت
الكليات وبصقته الذاتية
(كعظمته وعزته وكبريائه
وكلامه ومشيتته وعلمه
وقدرته وحقه إلا أن يريد
بالحق العبادات

وبالذين قبله المعلوم والتدور وبالبقية ظهور آثارها) لم يست (٧٣٢) بينما لاحتمال التفتلها وقول

بالنية من ل (قوله وبالذين قبله) انظر وجه قطعهما من الآثار ولا جعلها
منها شورى (قوله وبالبقية) ظهور آثارها فأنظر العظمة والكبرياء كهلاك
العبادة والاعزاز = البهر عن اتصال مكروه له تعالى وأثر الكلام كالحروف
والاصوات وعبارته سم قوله ظهور آثارها وذلك لانه قد يقال ما يفت عظمة الله
وبرا الذي منعه الله تعالى وكذلك ما يفت كبرياؤه وما أشبه ذلك (قوله وكتاب
الله تعالى) أو التوراة أو الانجيل أو آية منسوخة التلاوة دون الحكم كالشيخ والشيخ
ح ل (قوله الخطبة) لقوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وقوله والصلاة لقوله
وقرآن الفجر ع ن أي صلاته والواو في قوله والصلاة بمعنى أو اه (قوله الورق
والجلد) أي وبأشكال الحروف والاصوات شرح البهجة وهذا يدل على عدم انعقاد
اليمين بالقرآن إذا أراد به الاقاط أو القرش وبه صرح م وفي الشارح (قوله
المشورة) وغير المشورة كالالف المدودة وهما التثنية شورى (قوله بالله
ووالله) فلو دل بالله بنسب الام وحذف الالف كان يمينان نواها على
الراجح - الا فاجمع ذهبوا الى أنه الخواص شرح م وبقي ما لو قال والله بحذف الالف
بعد الام فهل يتوقف الانعقاد على نيتها أولا ويظهر الثاني لعدم الاشتراك في هذا
الافتقارين الاسم الكرم وغيره بخلاف بالله فانها مشتركة بين الحلف بالله وبالله
المراد به ع ش (قوله بالتاء) الباء داخلة على المقصور (قوله والمفهوم مطلقا)
والواو الباء داخلة على المصور (قوله والتاخرين) في شرح شيخنا ان التاخرين
كنية وقياسه ان ترب العكبة كذلك ح ل (قوله فهي الاصل) علم
ذلك بان التاء الفوقية مبدل من الواو والواو الباء الموحدة كما ذكره الزمخشري
ع ن قال التبعة أبدلوا من الباء واو القرب المخرج ثم من الواو تاء لمرب المخرج
كما في تراث فان أصله وراث وانما اختصت التاء بالفتح الله لا تبايدل من بدل فضا
الصرى فيها قال ابن الخطيب هي وان ضاق تصرفها قد بورك لها في الاختصاص
بأشرف الاسماء وأجائها اه برلسي اه سم وعجالة غيره في غير وهما باختصاصها
بالله تعالى (قوله أولعمر الله) المراد منه البناء والحلية وانما لم يكن صريحا
لانه يطلق مع ذلك على العبادات شرح الروض وهذا عند الفقهاء وأما عند النحاة
فلمع الله صريح في القسم (قوله عهد الله) المراد به الله إذا توى به اليمين
استمعافه لا يجاب ما أوجب علينا وتعدنا به وإذا توى به غيرهما فإراد به العبادات
التي أمرنا بها شرح الروض ومثله يقال فيما بعده لانها كلها بمعنى الهدى (قوله
كأمر) أي في قوله ادلن لا يمنع الانعقاد (قوله بحذفه وإبقاء عمله) وهو

وبالبقية الى آخره من زيادتي
وقوله وكتاب الله يمين
وكذا القرآن والمدح
الا أن يريد بالقرآن الخطبة
أو الصلاة وبالمدح الورق
والجلد (وحروف القسم)
المشورة (باء) موحدة
(رواوتها) بوقية كالله
ووالله وتالله لانها كذا
(ويختص الله) أي لفظه
(بالتاء الفوقية والمظهر)
مطابقا لو اوو سمع شاذ
ترب الكعبة وتالرجن
ويدخل الموحدة عايه وعلى
المضمرة هي الاصل ويلبسها
الواو ثم التاء (ولو قال الله)
مثلا (تثنية آخره أو
نسكبه) لا فعل كذا
(في كناية) كقوله أشهد
بالله أولعمر الله أو على عهد
الله وميثاقه وذمة وإمانته
وكفائته لا قلن كذا ان
نوى بها اليمين فيمين والا
فلا واللعن وان قيل به
في الرفع لا يمنع الانعقاد كما
مر على انه لا لعن في ذلك
فالرفع لا يبداه أي الله
أحلف به لا فعل والنصب
بترفع الخافض والجرح محذوف
واساءه والتسكين

بأجراء الوصل مجرى الوقف وقول أو تسكينه من زيادتي

(و) قوله (أقسم أو حلفت أو ألفت بالله لا فعلن) كذا (يعزله عرف الشرع قال تعالى وأقسموا بالله
بجهاد أيانهم) (الآن نؤي ببرامانيا (٧٣٣) في نية الماضي أرمه تقبلا في المضارع فلا يكون ميمنا لاحتمال

ما نواه (و) قوله لغيره أقسم
عليك بالله أو أسألك (بالله
لتفعلن) كذا (يعين أن أراد
يعين نفسه) قدس للمخاطب
أبراره فيها بخلاف ما إذا لم
يردها ويحمل على الشفاعة
في فعله (لا) قوله (أر فعلت
كذا) أنا يهودي أو نحوه
كأنابري من الإسلام أو من
الله أو من رسوله فليس
يعين ولا يكفر به أن قصد
تبعيد نفسه عن الفعل أو
أطلق كما اقتضاه كلام
الأدكار وليقل لا اله الا الله
محمد رسول الله ويستغفر
الله وان قصد الرضى بذلك
إذا فعله فهو كافر في الحال
وقول أو نحوه أعظم من قوله
أوبرى من الإسلام
(وتصح) أي اليمين (على
ماض وغيره) فهو والله
ما فعلت كذا أو فعلته والله
لا فعلن كذا أو لا فعله
(وتكره) أي اليمين قال
تعالى ولا تجعلوا الله عرضة
لإيمانكم (الافى طاعة)
من فعل واجب أو ندوب
وترك حرام أو مكروه
فطاعة (و) في (دعوى)
عندما كم (و) في (حاجة)

جائز القسم كادله سيويه سم (قوله لا فعلن كذا) راجع للجميع فلو تركه
لا يكون صريحا ولا مكناية ومثل بالله مافي معناه زى (قوله وأقسموا بالله) أي
أقسموا وسمى اللف فسمي لا يكون عند انقسام الناس الى مصدق ومكذب وقوله
بجهاد أيانهم أي غاية اجتماعهم وذلك أنهم كانوا يقسمون بأبائهم ولهمهم فإذا كان
الامر عظيما أقسموا بالله تعالى وأبهد بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وانصب
جهد على الصدرية فله أبوحيان لا يقال لادلالة في الآية على التفسير بلفظ القسم
لصدقها بالله برغبو والله لا نقول تصديق أيضا بلفظ القسم سم (قوله الا أن نؤي
نبرا) أي فهو يعين عند الإطلاق شوبرى واعلم انه قد جرى لنا وجه أيضا بان ذلك
ليس يعين مطلقا قال الامام جملتم قوله بالله لا فعلن يمينه صريحا وفيه ضمير رمعي
اقسم فكيف تخط رتبته إذا صرح بالضمير والجواب أن التصريح به يزيل الصراحة
لاحتمال الماضي والمستقبل فكم من مضمير يقدره العوى وللفظ بدونه وقع
في النفس الا ترى أن معنى التهجيب في ما أحسن زى انزول إذا قلت شيء حسن
زيد مع أنه مقدربه سم (قوله أقسم عليك) أما بدون عليك فبين لا يجري فيها
التفصيل برماوى (قوله أو أسألك بالله) وكذا لو قال بالله لتفعلن كذا من غير
ذكر المتعلق ع ش (قوله ان أراد يعين نفسه) أن أراد تحقيق هذا الامر المحتمل
فأدحط شخص على آخرانه ما كل فلا كل أمر محتمل فإذا أراد تحقيقه وأنه لا بد
من الاكل كان ميمنا وان أراد ان تشفع عندك بالله انذنا كل أو أراد يعين المخاطب
كان قصد جعله حالما بالله فلا يكور ميمنا لأنه يضاف هو ولا المخاطب شيئا
(قوله بخلاف ما إذا لم يردها) بأن أراد يعين المخاطب أو الشفاعة أو أطلق زى
(قوله ويحتمل) أي عند الاطلاق ع ش (قوله على الشفاعة) فله في جعلت الله
شفيعا عندك في فعل كذا (قوله ولا يكفر الخ) ويصرم عليه ذلك حتى في حال
الاطلاق كما هو صريح شرح الروض شوبرى (قوله وليقل) أي بدبا كما صرح به
النور في نكتته وأوجب صاحب الاستقراء ذلك ولو مات مثلا ولم يعرف قصده
حكم بكفره حيث لا قرينة تفعله على غيره على ما اعتمد الاسرور لان اللفظ
بوضعه يقتضيه وقضية كلام لادكار خلافة وهو الصواب زى (قوله لا اله الا الله)
أي أنت هدا لا اله الا الله لان المدار على الشهادة (قوله وتكره) أي اليمين قال
الشافعي رضي الله تعالى عنه ما حلفت بالله قط لا صادقا ولا كاذبا شرع حر (قوله
غاعه) أي ليست مكرومة ثم ان توقف عليه فاعل واجب أو ترك حرام وجبت
أو فعل مدوب أو ترك مكروه بنديت قول على المولى (قوله لا يعمل الله الخ) أي

كأن كيد كلام كقوله ١٨٤ بح ت صلى الله عليه وسلم فوالله لا يعمل الله حتى تلويا وتعظيم
أمر كرهه والله لو تعلم ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا

فلا تكروه فيهما وهما من زيادتي (فان حلف على) ارتكاب (معصية) ترك واجب يعني ولو عرضا وفعل حرام (عصى) تخلفه (ولزمه حنث وكفارة) خبر المصحين من حلف (٧٣٤) على بين فرأى غيرها غير منها

لا يترك فرايكم حتى تتركوا العمل ع ش (قوله فلا تكروه فيهما) أي في الدعوى عند الحاكم والحاجة (قوله ما أعلم) أي من أمور الآخرة أي أهوالها وعذابها قوله فان حلف الخ) هذا الإشارة إلى استثناء رابع فكأنه قال وتكره إلا أن حلف على ارتكاب معصية فحرم وقوله ولزمه حنث الخ تلخص من كلامه ان الحنث تارة يجب كما في هذه الآية وتارة يكون خلاف الأولى كما ذكره بقوله أو على مباح الخ وتارة يندب كما ذكره بقوله أو على ترك مندوب الخ وتارة يكره كما ذكره بقوله أو عكسهما الخ وتارة يصحرم كما سبذ ذكره بقوله ولو كان حراما كالحنث ترك واجب فنصل من كلامه ان الحنث تعتبر الأحكام الخمسة ولا تعتبره الإباحة لأنه في صورة المباح يكون خلاف الأولى كما علمت ويضد ما قيل فيه يقال في البر فحيث وجب الحنث حرم البر وحيث حرم الحنث وجب البر وحيث نذبت الحنث كره البر وحيث كره الحنث نذبت البر تأمل (قوله ولو عرضا) كصلاة جنازة تعينت عليه من ل وقال ع ش كأن نذر الله مدق بشيء (قوله ولزمه حنث وكفارة) انظر متى يتحقق حنثه في فعل الحرام هل هو بالموت أو بزمه على ان لا يفعل فيه فنظر والا قرب الأول ولكن يجب عليه العزم على عدم الفعل والندم على الحلف فيخلص بذلك من الائم وانما تجب الكفارة بعد الموت وينبغي أن يجعلها به إذ الحلف مسارة للخير ما أمكن ع ش على م ر (قوله على يبر) أو على متعلق بين فرأى غيرها أي غير متعلقة بهذا الأولى من جعل على زائدة شيعنا وقيل المراد باليمين الشيء المحلوف عليه من اطلاق السبب وإرادة السبب لان المحلوف عليه سبب في ألف (قوله بأن يعطي من صدقات الخ) والظاهر ان النفقة مع ذلك باقية في دمه سم فالأولى أن يمثل لذلك نفقة القريب لانها تسقط بمضي الزمن (قوله دم) ان تعلق عبارة ع ب ولو حلف لا يتهم بلباس أو غيره بنية اتهمه وله صبر وتفرغ للإبادة فهو طاعة والافساده سم وانظر هذا الاستدراك على أي شيء اذ كلام المتن في حكم الحنث والاستدراك في حكم اليمين وقد يقال هما متلازمان (قوله ان لا يأكل طيبا الخ) أي واراد الافداء بالصالحين في خشونة العيش (قوله ففيل بين مكروهة) وحيث يسن له الحنث وهذا هو محل الاستدراك فالكرهية محمولة على من لم يصبر ولم يقصد الاقتداء بالصالحين (قوله وهو الا صوب) معند قوله وله تقديم كفارة الأولى ذكره في الفصل الثاني اذ التقديم وصف من أوصافها كمالا يخفى قال سم وافهم قوله وله أن الأولى له التأخير وهو كذلك نروجا من خلاف أي خيفة اه براسي (قوله على أحد سببها) السببان هما الحلف والحنث قال سم أي ان كان

فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه وانما يلزمه الحنث اذ لم يكن له طريق سواء والا فلا كما لو حلف لا يتق على زوجته فان له طريقا بأن يعطيها من صدقاتها أو يقرضها من يبرئها لان الغرض حاصل مع بقاء التعظيم أو على ترك أو فعل (مباح) كدخول دار أو كل طعام وليس قوب (سن ترك حنثه) لما فيه من تعظيم اسم الله تعالى نعم ان تعلق بتركه أو فعله غرض ديني كان حلف أن لا يأكل طيبا ولا يلبس ناعما ثقيل بين مكروهة وقيل بين طاعة اتباعا لاسلاف في خشونة العيش وقيل يختلف باختلاف أحوال الناس وقصودهم وفراغهم لالعبادات قال الشيطان وهو الا صوب (أو) على (ترك مندوب) (كسنة ظهر) (أو فعل مكروه) كالتفات في الصلاة (سن حنثه) وعليه (بالحنث كفارة) للتخبر السابق (أو) على (عكسهما) أي على فعل مندوب أو ترك مكروه

(كره) أي حنثه وعليه بالحنث كفارة وهذا من زيادتي (وانفذ) كفارة بلا صوم على أحد سببها لانها حق مالي تمنع بسببين فجازة تقديمها على أحدهما كالركاة

فتقدم على الحنث ولو كان حراما (٧٣٥) كالحنث بترك واجب أو فعل حرام وعلى عود في ظهار كان ظاهرا

لها سببان فان كان لها سبب واحد ككفارة الجماع لم يحز تقديمها عليه اهـ (قوله فتقدم على الحنث) ولو قدمها ولم يحث استرجعها كالكافة أى أن شرطه أو علم القابض انها بجهة والا فلا ولو اعتق ثم مات مثلاً قبل حنثه وقع تطوعها كما قاله البغوي لتعذر الاسترجاع فيه م ر ع ن (قوله ولو كان حراما) الغاية للرد (قوله كالحنث بترك واجب) بأن حلف على فعله (قوله كان ظاهرا من رجعية) اشار به الى تصوير المسئلة اذ لو اعتق في غير ما ذكر عقب الظاهر عنه فهو تركه مع المود لا قبله لأن اشتغاله بالعتق عود ع ن (قوله بعد جرح) فالجرح سبب قول فلذا اقبل بكونها بعده والموت سبب ثان (قوله فيما عدا الحنث) وهو المود والموت (قوله كذا رمالى) فالنذر سبب أول والشفاء سبب ثان (قوله على وقته الملتزم) هذا قاصر على ما اذا كان مرقتا وعبارة م ر ولم تقدم من ذورمالى على ثانی سببه (قوله المامر) أى لانه حق مالى الخ (فصل في صفة كفارة اليمين) أى كيف تهاويها بيان خصاها وتعدد الكفارة بتعدد ايمان القسمات وتعدد ايمان الأيمان الاربعة وى اليمين الخموس وهو ما اذا حلف أن له على فلان كذا وكذا لايمان كاذبا وفيما اذا قال والله كلاما ردت عليك لا سلمن عليك ع ش لان كلامها مقصود في نفسه بخلاف تكررها في نحو لا أدخل الدار وان تقاسمت ما لم يظلمها تكفير زى وعبارة قل على الجلال لو كرر اليمين على شى واحد فان قصد الاستئناق أو أطلق وتعدد الحمل تعددت الكفارة والا فلا وهذا ثانی ما قاله ع ش ويمكن الجمع بينهما بحمل كلام قل على غير المسائل التى أطلق فيها ع ش وأما فيما اقتضته من مطلقا فليظن على الخالف فليحذر (قوله وهى بخيرة) أى غير فيها ما ذانى اخر يجمع مع خصاها اثيب على اعلاها ثواب الواجب لانه لو اقتصر عليه لاثيب عليه وضم غيره له لا ينقصه عن ذلك وان تركها كلها عوقب على ادناها وان أتى بجميعها مع اعتقاد رجوعها اجزا واحد منها على المعتمد كما قاله الشنوائى على الازهرية وان كان يحرم عليه اعتقاده خلافا للشيخ خالد في شرح الازهرية القائل بعدم اجزاء واحد منها (قوله الحر) أى كاه لان البعض خير بين الحصلتين الا خبرتين فقط كما سيأتى وأخذ الحر الرشيد من قوله بملك لأن الرقيق لا يملك والسفيه وان ملك لا يملك أى لا يصح تملكه ويشترط أيضا أن يكون غير مجبور عليه بفلس (قوله بين اعتاق) لم يقل عتق لانه لو ورت من يعتق عليه فنواء عن الكفارة لم يجز فليحذر شوري وهو أفضلها ولو في زمن الغلا ويحث ابن عبد السلام ان الاطعام في زمن العلاء أفضل زى وشرح م ر (قوله وتليك عشرة مساكين) فلا تجوز لدون العشرة ولا لعشرة كل واحد دون

من رجعية ثم ككفر ثم راجعها وكان طلق رجعيا عقب ظهاره ثم كفر ثم راجع وعلى موت في قتل بعد جرح أما الصوم فلا يقدم لانه عبادة بذنية فلا تقدم على وقت وجوبها بغير حاجة كصوم رمضان وخرج بغير حاجة الجمع بين الصلاتين تقديمها والتقديم بغير الصوم فيما عدا الحنث من زيادة (كنذر مالى) فانه يجوز تقديمه على وقته الملتزم لما مر سواء أقدمه على المطلق عليه كالشفاء أم لا كقوله ان شئ الله مريضى فله على ان اعتق عبدا وان شئ الله مريضى فله على ان اعتق عبدا يوم الجمعة الذى يغيب الشفاء فانه يجوز اعتاقه قبل الشفاء وقبل يوم الجمعة الذى عقب الشفاء (فصل في صفة كفارة اليمين وهى بخيرة ابتداء مرتبة انتهاء كما يعلم مما يأتى (حبر) المكفر الحر الرشيد ولو كافرا (في كفارة بين بين اعتاق كظهار) أى كاعتاق عن كفارة وهو

اعتاق رغبة مؤمنة بلا عيب يحمل بالعمل والكسب كما مر في عمله

مدحكم لا يجوز ان يملك خمسة كل واحد مدوا والخمسة الاخرى كل واحد كسوة
 ح ل (قوله كل بالجر) بدل من عشرة ومدامفعول لقوله تملك (قوله وان عبر
 الاصل بملح) لان الحب ليس بقيد ولا قال هنا وتعبير بحسن نظرة اولى
 واهم على عادته وبرى وقوله من غالب قوت بلده بقية عبارة الاصل والاولى
 لشارح ان لا يذكره لان ذلك يبرهن انه من محل المناقشة مع انه ليس كذلك (قوله
 من غالب) أى في غالب السنة زى (قوله بلده) أى الخلف أى محل الخبز وان
 كان المكافير وهو في غير بلده قيسا على الغطرة لان العبرة ببلد المؤدى عنه
 ولا يتعين مرفها الفقراء تلك البلد ح ل (قوله كعرقية) أى ما يجعل تحت البرذعة
 او السرج م روح ل أى بخلاف عرقية الرأس فانها لا تكفى وانظر ما الفرق
 بين اوبر المذيل مع انها تسمى كسوة رأس شيئا على انه قد يقال الواجب كسوة
 المساكين كما يدل عليه قوله تعالى او كسوتهم أى لا كسوة دوابهم تأمل (قوله
 ومندبل) أى مندبل القبة وهو شاله لدى يوضع على كتفه او ما يجعل في اليد
 كالشفة الكبيرة ولواطها هم ثيابا وادار اقته وهو لم يمزج ل بخلاف اعطائهم
 عشرة امداد وقسموها بالسوية فانها تكفى (قوله ولولمبوسا) ولا بد ان يكون
 غيره تفرق من ل (قوله كعصص) ولولاكم ولا يشترط كونه خيطا ولا ساترا
 للعررة ولا طاهرا يجرى متجسسا كز يلزمه اعلاهم به لئلا يسلوا فيه شرح م ر
 (قوله وعمامة) أى وان قلت اخذ من اجزاء مديل اليد شرح م ر (قوله فان لا يمكن
 المكفر رشيدا) أى فليس اوسعفه فان لم يصم حتى ذلك الحرج عنهم لم يميزه الصوم مع
 اليسار س ل (قوله او يجرى من كل من الثلاثة) بان لم يجد ما ذكر يزيد على العمر
 ان غالب م روح ل (قوله هو اولى من قوله) عن الثلاثة لانه يبرهن ارادة المجوع
 والمضى عليه فاسد شوبرى لانه لا يلزم من العجز عن المجوع العجز عن كل واحد
 منها ع ش (قوله برق) بدل من غير ولا يصح تعلقه بعجزنا يلزم له من تعلق حرفي
 جربعامل واحد بمعنى واحد نعم ان جعلت ابناء الاولى لبلاسة والثانية للسمية
 انتهى المذود (قوله ولوه فرقة) لارد على التثنية بوجوب التسامع لقراءة ابن مسعود
 وابى بن كعب وتتابعات والقراءة الشادة كبر الاحادى وجوب العمل بها واجب
 بانما نسفت تلاوة وحكما كفى شرح م ر (قوله والرقيق) لا يملك لاحابة لهذا الشهور
 لقوله تعالى فمن لم يجد الخ الا اريقال الآية نه صفة بالاحرار (قوله بغير صوم)
 واما الصوم فوضع عدم اجرائه لانه عبادة بذنية وهى لا تقبل النيابة سم وانما نص
 على غيره لانه محل لوهم (قوله لم يجرى) ولواذن البدع ش (قوله ويجرى)

(وتملك عشرة مساكين)
 كل منهم اما (مدام من حسن
 غطرة) كما مر في كتاب
 الكفارة وان عبر الاصل
 هنا بملح من غالب قوت
 بلده (او مسمى كسوة) مما
 يتادل به كعرقية
 ومندبل (ولولمبوسا) لم
 تذهب قوته ولا يصلح البدنوع
 له كعصص مغير وعمامة
 وازاره وسراويله لكبير
 وجرير لرجل (لا تفوحف)
 مما لا يسمى كسوة كدرع
 من مديد او فحور وقفازين
 ومما ما يعملان للبدن
 ويحشيان يقطن كما مر في الخ
 ومنطقة وهى مائند
 في الوسط فلا تجزى وقولى
 رخف اهم بما ذكره (فان)
 لم يكن المكفر رشيدا او
 عجز من كل من الثلاثة هو
 اولى من قوله عن الثلاثة
 (بغير غيبة ماله) برقى او
 غيره (لزيمه صوم ثلاثة)
 من الايام (ولوه فرقة) لانه
 لا يؤخذ م الله بالعمو
 في ايمانكم وارقيق لا يملك
 او يملك ملكا ميقافا او كفر
 عنه سيده بغير صوم لم يجرى
 ويجزى بعد دونه

بلا طعام والكسوة لانه لا رقي بعد (٧٢٧) الموت وله في المكاتب ان يكفر عنه مما باذنه وللمكاتب

ان يكفر بما باذن سيده اما
العاجز بغيبة ماله فكفر
العاجز لانه واجد في نظر
حضور ماله بخلاف فاقد الماله
مع غيبة ماله فانه يقيم الحديق
وقت الصلاة بخلاف المتبع
المسرح بمكة الموسر ببلده فانه
يصوم لان مكان الدم بمكة
فاعتبر يساره وعدمه بها
ومكان الكفارة مطلق
فاعتبر مطلقا فان كان له
هنا رقيق غائب تعلم حياته
فله اعتاقه في الحال (فان
كان) العاجز (أمة) فعل
لسيده (لم تصم الاباذن)
منه وان لم يضرم الصوم
في خدمة السيد لحق المنع
ككفيرة من أمة لا تحمل
له وعبد والصوم يضرمه أي
غيرها في الخدمة وقد حثت
بلاذن من السيد فانه لا
يصوم الاباذن وان أذن له
في الحلف لحق الخدمة فان
أذن له في الحثت صام بلا
اذن وان يباذن له في الحلف
فالمبرة في الصوم بلا اذن
فيما اذا اذن في أحدهما
بالحنث ووقع في الاصل
ترجم اعتبار الحلف لان
الاذن فيه اذن فيما يترتب
عليه من التزام الكفارة

بعدم موته بالا طعام بخلاف الاحتاق لان التثنية غير اهل الاولام وقال صم هلا جازبه
أيضا لزول الرقي بالموت اه (قوله بالا طعام وانحسرة) أي لا بالصوم شوي
وانظر وجهه وملا جعل السيد كلولي واجيب بان السيد اجنبي منه والاجنبي
لا يصوم الاباذن الوارث والرقي لا وارث له (قوله لانه لا رقي بعد الموت) أي ولعدم
استدعاء دخوله في ملكه بخلاف حال الحياة شرح م (قوله بغيبة ماله) ولو فوق
مسافة التصر لم يفرقوا بين مسافة القصر وبعدها على التمسد ويحت البلقيني
قبيده بدون مسافة القصر قياسا على الاعتسار في الزكاة وفتح الزوجة والبائع
وفرق غيره ل (قوله ينتظر حضور ماله) ولو فرق مسافة القصر وانما عدم مسرا
في الزكاة أي زكاة لغزو وفتح الزوجة والبائع لا ضرورة ولا ضرورة بل ولا حاجة
هنا الى التعميل لانها واجبة على الترخي أي أصالة وحيث لا يتم بالحلف ولا زمة
الحث والكفارة فوراً من ل (قوله مطلق) أي لا يتوقف على فراق عمل الحث حل
(قوله فاعتبرا) أي اليسار وعدمه مطلقاً أي بأي عمل كان (قوله فان كان له رقيق
الح) هذا انثناء من قوله فية فله حضور ماله وقوله تعلم حياته أي حالاً ومالا كالو
بانت حياته بان اعتقه على ظن موته فبان حياته بغيره واعتباراً بما في نفس الامر
وقياسه اه لو دفع في الكفارة ما يظن انه لك غيره فبان ملكه أو دفع لطاقفة
يظن انه غير مستحق للكفارة فبان خلافه اجزاء ذلك كما في م (قوله أمة) وكذا
الحر لا تصوم الاباذن زوجها ان لم تصم بسبب الحلف ما في ع ش على م د
(قوله لم تصم الاباذن منه) وان لم تكن مئة فلتتبع بل للخدمة ع ش (قوله لحق
المنع ويجوز بطل صومها) بل لو أي حيث لم يباذن م د (قوله كغيرها) أي كغير
الامة التي قبل بان لم تكن أمة أصلاً كعبد أو كانت أمة لا تحمل (قوله وقد حثت
الح) قال بعضهم ولو انتقل من ملك زيد الى ملك عمرو وكان حلف وحنث في الملك زيد
هل لعمره والمنع من الصوم ولو كان زيد اذن فيه ما أوفى أحدهما ولو كان السيد غائباً
فهل على العبد أن يتبع من صوم لو حث ان السيد حاضر المكان له منع منه أولاً
الظاهر هنا ان لو أجر السيد عين عبده وكان الضرر يحصل بالثغرة المستأجر له فقام
فهل له الصوم باذن المستأجر دون اذن السيد فيه نظر والا قرب انه ليس لسيد منعه
هنا ولا يفرقوا في المسئلة بين كون الحث واجباً أو غيره ولا بين أن تكون الكفارة
على الفور أو الترخي والراجع في المسئلة الاولى وفيه لو حلف في ملك شخص وحنث
في ملك آخر ان قل ان اذن له فيه ما أوفى الحث لم يكن لثاني منعه من الصوم وان
ضرمه والا فله منعه منه ان ضرمه شرح م د (قوله في أحدهما) أي الحلف والحث

والأول هو الأصح في الروضة كالشرحين لأن الحلف مانع (٧٣٨) من الحنث فلا يكون الاذن فيه اذا

في التزام الكفارة فان لم يضره الصوم في الخدمة لم يمتح الى اذن فيه والتصرح بحكم الامة من زيادتي وبعض كثر في خيرا عاق فان كان له ل كثر بتلك ما لا باعنا في ادم اهليته للولاء والايقصوم وهذا أولى مما عبر به الاصل (فصل) في الحلف على السكنى والمسكنة وغيرهما مما ياتي لو (حلف لا يسكن) (يقيم) وهو فيها (فكث) فيها (بلا عذر) حنث وان يمتح متاعه وأهله كالأول بينهما لانه حلف على سكنى نفسه فلا يمتح ان خرج خلا بنية القول وان تركهما ولان فكث بعذر كجمع متاع وأخراج أهل وابس ثوب واعلاف باب ومنع من خروج وخوف على نفسه أو ماله كالحلف لا يسكنه وهما فيها فكث البناء حائل بينهما فيمتح لو حود المسكنة الى تمام البناء بلا ضرورة وهذا ما نقله في الروضة كما له من

(قوله والأول) هو الأصح معتمد (قوله لان الحلف مانع الخ) وجه قارق ما مر ان الاذن في الضمان دون الاداء يقتضي الرجوع بخلاف عكسه من ل (قوله كثر بتلك) ظاهر ولو في نوبة السيد وقوله والايقصوم ظاهر وان غره الصوم وهو في نوبة سيده فلا يتوقف على اذنه ح ل فليصره قال بعضهم قوله والايقصوم أي في نوبته اذا كانت مهابة وأما اذا كان في نوبة سيده أو كان لا مهابة فعلى التفصيل المار من كون الصوم يضره وقد حث بلا اذن ام لا (فصل في الحلف على السكنى والمسكنة) وغيرهما السكنى مشتقة من السكون واريد بها الحول لا ضد الحركة كما في الروضة وأصلها عن القاضي انه لو أقام بالمسكن مترددا فيه حث زى قال م د والاصل في هذا وما بعده ان اللفظ يعمل على حقائقها الا ان يكون الجواز متعاقبا ويريد دخوله فيدخل أيضا كقوله والله لا أكمل من هذه النشرة فانه يمتح باكل ثمرها لانه يجاز متعارف في الشجر وحقيقة في الخشب فلا يمتح أمير خلف لا يبنى داره واطلق الا بفعله ولا من حلف لا يخلق رأسه فخلق غيره له بأمره اه وامتدح ش عليه الحنث نفاذ العرف (قوله وهو فيها) فان كان خارجا عنها حث بدخوله مع اقامة لحظة يحصل بها الاحتكاك بغير عذر من ل (قوله فكث) وان قل من ل وم د (قوله على سكنى نفسه) هلا قال وعلى أن لا يقيم لانه جعل ذلك حكا السكنى وفي توقف عدم الإقامة على الخروج بنية القول نظر بل كان ينبغي الاكتفاء بمجرد الخروج وشيئا جعل بنية القول راجعة للسكنى والإقامة فلم يخرج بنية القول حث لانه يقال له ح سا كن ومقيم في ذلك ح ل (قوله ان خرج حالا) ولا يكلف في خروجه عذرا ولا أن يخرج من بابها العريب من ل (قوله بنية القول) محل ذلك حيث كان مستوطنا فيه قبل حلقه فلقد دخل وهو تفرج فحلف لا يسكنه لم يمتح بنية القول فطما شرح م د (قوله بجمع متاع) أي ولم يمتح من يشكّل بذلك باجرة المثل وهو قادر عليها ح ل وعبرة من ل (قوله بجمع متاع) قال جرو قيد المصنف ذلك بما اذا لم يمكنه الاستئابة والاحتث قال سم ويظهر انه لا اعتبار بإمكان الاستئابة في نقل امتعة يجب اخفاؤها عن غيره ويشق عليه اطلاقها عليها ه (قوله وخوف على نفسه) أو كان مريضا أو زنا لا يقدر على الخروج ولم يصد ولو باجرة المثل من يخرجها أو ساق وقت الصلاة بحيث لو اشتغل بالخروج فاتته ولو خرج منها عاد اليه الرياسة أو عيادته لم يمتح مادام يسمى عرفا أو أروعا ثا أو الاحتث زى و من ل (قوله فيمتح) وان حلف لا يسكنه ونوى ولو في البلدة متبعسا كنه ولو فيها وان لم ينو متاعا حث بالمساكنة في أي

موضع كان الا اذا كان البيتان من خان ولو صغيرا فلا يحنث وان اتحد فيه المرقى
وتلاصق البيتان ولا ان كان من دار كبيرة بشرط ان يكون لكل بيت غلق بباب
ورقى ولو انفرد في دار كبيرة بحجرة منفردة المرافق كالمرقى والطبخ والمستحم وبابها
في الدار لم يحنث زى وقوله أى زى الا اذا كان البيتان من خان أى لان الخان
كالدرج ويؤتة كالدور شرح الروض (قوله وصحح الأصل) من (قوله أو حلف
لا يدخلها وهو فيها معطوف على قوله لان ان خرج الخ) لمشاركته له في الحكم وهو
هذه الحنت ولكن يبقى في العبارة من حيث ان المعطوف عليه مستثنى
من المساكنة والمعطوف ليس منها وأجيب بأنه استثناء منقطع قوله أو يحنث ذلك
معمول لقدرة قد يره أو حلف لمع ذلك كما يدل حمل الشارح عليه (قوله كصلاة
أو صوم) فيه انها تقدر ان بمدة اذ يعبر ان يقال صليت ليلة مثلا ومثلا شهرا
وأجيب بأن المراد بهما ان يتما لا يتم ما لا يتعد ان الا بها قوله كصلاة وصوم
أى كنية صلاة ونية صوم شيئا ومثله في س ل لكن هذا لا يجري في التطيب
وما بعده الا ان يراد بالتطيب وضع الطيب على البدن وهو لا يتقدر بمدة والمراد
بالتطهر الفعل أو النية وهما لا يتقدرا بمدة وعبارة سم ولا يتجاوز بعض ذلك عن
اشكال اذ قد يقال صمت شهرا أو صليت ليلة قال في شرح الروض ويحسب بأنه
لما كان المحقق للعبادة والذي به قوامها هو النية اذ لا اعتبار بهادونها والنية
لا يتقدر بمدة أطلق على العبادة عدم التقدير براءة اذ يتنزه اه ولهذا وحلف
لا يصلى حيث باحرامه بالصلاة وان بطلت بخلاف ما لو قال لا اصلى صلاة فاته
لا يحنث الا بتمامها شرح الروض (قوله وغصب) ولا يرد عليه قولهم غصبه شهرا
لان معنا غصبه واقام عبده شهرا س ل ويرد عليه ان الغصب الاستيلاء وهو
موجود مادام تمت به والحشى فاطر لا قول الاستيلاء (قوله في الاولى) وهي
قوله لان خرج حالا (قوله ليس كانهاشها) لان حقيقة الدخول الانفصال
من خارج لداخل والخروج عكسه ولم يوجد في الاستدامة شرح م ر (قوله اذ لا
يصح الخ) ولو صح ذلك لكاف الاستدامة كالانشاء لانه ح تصكون استدامة
الدخول دخولا وكذا الباقي وكتب ايضا قوله اذ لا يصح ان يقال دخلت شهرا انظر
الفرق بين هذا وبين الركوب فيما ياتي حيث ادعى انه يصح ان يقال ركبت شهرا
مع انه اذا نظر للصرف فهو لا يتقدر بمدة فيهما ولا يره أى الكون راكبا والكون
داخلا فهو يتقدر وكذا يقال في بقية الامثلة هنا مع بقية الامثلة الاضية اه شيئا
قال م ر والقاعدة في ذلك ان ما لا يتقدر بمدة أو يحتاج لنية لا يحنث باستدامة وما

وصحح الأصل نعالا لنية
انه لا يحنث لاستدامة برفع
المساكنة لا ان خرج
احدهما غاية النية القول
أو حلف لا يدخلها وهو فيها
أولا يخرج وهو خارج أو نحو
ذلك بما لا يتقدر بمدة كصلاة
وصوم وتطهر وتطيب وتزجج
وروى وغصب اذ حلف
لا يفعلها فاستدامة فلا
يحنث لعدم وجود الحلف
عليه وهو في الاولى ظاهر
اذلا مساكنة وأما فيما
عدها فلان استدامة
الا سوال المذكورة
ليست كانهاشها اذ لا يصح
ان يقال دخلت شهرا

وكذا البقية ومرة حلف الله لي أن يحلف ناسيا (٧٤٠) أو جاهلا أو يكون خريص ويحلف بالإشارة

يحتج بقصة أوليها تاج لنية يثبت باستدامته (قوله وكذا البقية) لأن الترتيب
 يقول النكاح وأما وصف الشخص بأنه لم يزل مترجعا فلأنه فاعل ما أراد به استمرارها
 على عصية نكاحه زى (قوله أن يحلف ناسيا) أي للصلاة أو لعمرة الكلام
 فيها وهو مذكور عن (قوله ومشاركة فلان) لو حلف لا يشارك أحدا في هذه
 الدار هي ملك أيهما فانت والدوانتقل الأرض لما وصار شريكين فهل يحتج
 الحالف بذلك أم لا وهل استدامة الملك شركة تؤثر أم لا فالجواب أن مجرد دخوله
 في ملكه بالأرض لا يحتج به وأما الاستدامة فتعني قواعد الحساب أي يحتج
 بها أو طريقه أن يثبت ما لا يثبت في الغو رية لعدم وجودها في مثلها مذكر
 مادام الحال كذلك سم (قوله بالاستدامة) الأولى وقضيته أنه لو قال كلما
 ليست فانت مالتى في كسر الطلاق متكرر الاستدامة فتعلق ثلاثا بمعنى ثلاث
 لحظات وهي لايسة وما قبل كلما قرينة صارفة لا ابتداء مردود يمنع ذلك من
 وبشبهه شرح م ر (قوله فاحتج باستدامتها) محل الحديث بها في المشاركة
 إذا لم يرد العقد والأغلا كما نقله سم عن الشارح وأتى به م ر فرع لو حلف لا يوافق
 في طريق فحيتها المعصية لا تحت فيها يظهر لانتهاج مع قومها وتنفذ آخرين
 وتقل عن شيئا زى ما يوافقها مع ش (قوله ولو برجله) أي ولو دخل من
 الحائط فانه يحتج أيضا خلافا لما ياتي به بعض الجهلة شيئا (قوله معصية ليها)
 بحيث لو رفع الحارجة لا يسقط ح ل ولو تعاقب جعل وجدع في مواسم وأحاط به
 بنيتها تحت وان لم يعتمد على رجله ولا أحد مما لا يبعدا عنها فان ارتفع بعض
 بدنه عن بنيتها لم يحتج ح ل (قوله أو دخل طافا الخ) نعم أن جعل عليه
 باب تحت يدخله ولو غير مستقر ح ل (قوله لا يصعد سطح) ولا يشك كل على
 ما تقر رخصة الاعتساف على سطح المسجد مما لا يبعدا عنه شرعا حكما وتسمية وهو
 المسطح نعم لا هنا ح ل وهذا لا يرد أم لا لأن الخلاف عليه هنا عدم الدخول وهذا
 لا يبعد دخلا وان كان فيها تأمل (قوله أو بعضه) وأما لم يدخل تحت السقف
 على المعند زى (قوله رسوم جدرانها) هذا نص في أرض من حلف لا يدخل هذه
 الدار فهدم بعض ما تم دخول تحت وقياسه المرسكب إذا حلف لا يركبها ثم أزال
 منها لو كان يركبها بخلاف الثوب إذا نزع منها جزء مما يلي بدنه ولعل الذابذ
 كالمركب تأمل سم (قوله أو أعيان) ولو رسوم جدرانها فقط ح ل ظاهره وان لم
 ترتفع قدر ذراع ح ل (قوله يملكها) أي وقت الدخول على المعند زى وان أزاله
 ولا بد من الطلوع ورق المتجدد هناك أكلم ولم يلان فانه يحمل على الموجود دون

يحتج باستدامة فهو ليس
 بما يستدبره كركوب وقيام
 وتعود وسكنى واستقبال
 ومشاركة فلان إذا حلف
 لا يفعلها فثبت باستدامتها
 لصديق اسمها بذلك إذ يصح
 أن يقال ليست شهرا
 وركبت ليلته وكذا البقية
 وإذا حلف باستدامة شيء ثم
 حلف أن لا يفعله فاستدامه
 لزمه كفارة أخرى لا تحلل
 ليمين الأولى بالاستدامة
 الأولى وتعتبر في هذه
 والتي قبلها بما ذكرهم
 مما ذكره (ومن حلف
 لا يدخل) هذه الدار تحت
 بدخوله داخل بابها حتى
 دهايزها (ولو برجله معتمدا
 أيها فقط لأنه يبعد دخلا
 بخلاف ما لو ردها وقعد
 خارجا أو دخل بها ولم يعتمد
 أيها فقط وان أطلق الأصل
 أنه لا يحتج بدخوله بها
 وبخلاف ما لو أدخل رأسه
 أو يده أو دخل طافا معقودا
 قدام الباب لا يصعد سطح
 من خارجا ر (ولو صوطا لم
 يستقر) لأنه لا يبعد دخلا
 بخلاف ما إذا سقط كله أو
 بعضه ونسب إليها بان

كأنه يدليه منها كما والغالب لأنه حينئذ كطبة منها وقوى لم يفسد من زيادتي (ولو صارت
 ذيرة) كان صارت فضا أوجعات مسجدا (فدخل لم يحتج) لروال اسم الدار الخلف عليها بخلاف ما لو بقي اسمها
 كان أو رسوم جدرانها أو غيرها (أو حلف) لا يدخل دار زيد تحت بدخول (ما) أي دار (يملكها أو) دار

(قرف به) كدار العدل وان لم يسكنها دون دار يسكنها باجارة اراعاة ونصب او نحوها لان الامانة الى من يملكه
تقتضي ثبوت الملك حقيقة او ما ائق به (٧٤١) (فان اراد به امسكه) (ق) يحنث به) أي بمسكه

وان لم يملكه ولم يعرف به
ولا يحنث بغير مسكه وان
كان ملكه أو عرف به وقول
أو عرف به من زيادتي (أو)
حلف (لا يدخل داره) أي
زيد (أو لا يكلم عبده أو
زوجه) فزال ملكه عن
الثلاثة أو بعض الأركان
(فدخل) للدار (وصكلم)
العبد أو الزوجة (لم يحنث)
لزوال الملك (الآن يشير)
اليهم بأن يقول داره هذه
أو عبده هذا أو زوجته
هذه (ولم يرجع) دام ملكه
بالرفع وانصب فيحنث
تقليبا للإشارة فان اراد
مادام ملكه لم يحنث ولم يحنث
الإشارة كدخول في المستثنى
منه عملا بأرادته وزوال
ملكه في غير الزوجة بأمر
المقدم قبله وفيها بآياته
لها لا بطلاقه الرجعي
فتعبري بما ذكرنا من
قوله فبأيهما أو مطلقا
وظاهر أنه لا يحنث ولو مع
الإشارة في زوال الاسم
كزوال اسم العبد بقتله

المعبد لان اليمين تنزل على ما للعالم قدرة على تحصيله والمراد بملكها كلها فان
كان يملك بعضها فلا يحنث وان حكم من نصيبه منها كما يطبق عليه ادعاءه فانه
لا يحنث من ل قال ع ش فاذا حلف على رجل لا يدخل داره وكانت
مستركة فدخلها لم يحنث وكذا لا يحنث بالوقوف والملاوكة لا يحنث لم تعرف به
(قوله تعرف به) وان لم يملكها (قوله كدار العدل) أي يتعدا وكدار
القاضي بمصر (قوله أو ما ائق به) أي فيما اذا كانت تعرف به (قوله
فيحنث به) محل قبول ارادة مسكه اذا كان الحلف بالله فان كان بطلاق أو اعتاق
لم يقبل ذلك في الحكم لوجود خصم فيه ذكر المرافعة ومنهم الماوردي وابن
الصباغ والجرجاني وهو المعتقد من س ل وزى وقوله لم يقبل ذلك يعني انه اذا دخل
دار يملكها أو تعرف به ولم تكن مسكه يقع الطلاق ولا عبرة بأرادته وان كان
يقع عليه أيضا بدخول المسكن الذي اراده عملا بأرادته لتضمنه الاقرار به تأمل
(قوله أو بعض الأركان) يعلم منه انه لا يحنث بدخول الدار المشتركة بين زيد
وعيره زى (قوله بالرفع) أي على انه اسم دام والخبر صريح في تقديره باقيا
والنصب على انه خبر دام ع ن واسمها ضمير يرجع لما ذكر (قوله تقليبا
للاشارة) وانما بطل البيع في يحنث هذه الشاة فاذا هي بقرة لان العقود راعي
قيم الأغظ ما أمكن س ل (قوله فان اراد الخ) ويأتي في قبول هذا الحلف
بطلاق أو عتق ما س ل (قوله يلزم العقد من قبله) بخلاف ما اذا كان
الخيار للبائع أو ما حل (قوله لا بطلاقه الرجعي) أي لا الرجعية كالزوجة
شرح مردكش عليه ويؤخذ منه انه لو حلف لا يتي زوجته على عصمته
أو على ذمته مطلقا فارجعيا يبر فيحنث باقيا ثم مع الطلاق الرجعي اه
فالخمر له الخلع (قوله وظاهر أنه لا يحنث الخ) غرضه بتقييد آخر للمستثنى
وهو قوله الآن يشير أي فعمل الحنث بالدخول أو الكلام بعد زوال الملك فيما اذا
أشار أن يبقى الاسم فلو زال لم يحنث بالكلام أو الدخول بعد الزوال فتخلص أن
المستثنى مقيد بتقييد تأمل (قوله من دا الباب) احترازه عما لو قال لا أدخلها
من بابها فانه يحنث بالباب الثاني في الأصح لانه بابها س ل (قوله لا بغيره) وان
هذا القول س ل (قوله أو حلف لا يدخل بيتا) قال مردكش في شرحه وعلم مما

واسم الدار يجعلها مسجدا ١٨٦ يحنث فقوله تقليبا للإشارة أي مع بقاء الاسم كما به لم يمتد إلى
أواخر الفصل الثاني (أو حلف لا يدخل دارا من دا الباب حنث بالمنفذ) المشار إليه لا بغيره وان نقل إليه خشب
الأول لار الباب حقيقة في المنفذ جاز في الخشب فان اراد الثاني محل عليه (أو) حلف لا يدخل (بيتا) يحنث
(بجسماء) أي بما يسمى بيتا لو خشب أو خيمة أو شعر أو نوع اسمه على الجميع بخلاف ما لا يسمى بيتا كعميد وجمام
وغار حبل وأنيسة وبيعة لانها لا يقع عليها اسم البيت لا بتقييد أو بتجاوز فان اراد شيئا محل عليه

تقرر ان البيت غير الاروم من ثم لولا الحلف لا يدخل بيت فلان فدخل داره دون
 بيته لم يحنث أولا يدخل داره فدخل بيته فيها حنث اه قال الرشيدى قوله وعلم
 مما تقرر ان البيت غير الدار ولا نظر الى ان عرف كثير من الناس اطلاق البيت
 على الدار ووجه ان العرف العام مقدم على الخاص ويصرح بهذا كلام الاذرى
 فانه لما ذكر مثل الاطلاق الذى فى الشرح وقال اه الاصح عقبه بقوله وعن
 القاضى أبى الطيب الميل الى الحنث أى فيما لو حلف لا يدخل البيت فدخل دلهيز
 الدار أو محنها أو مفتها لان جميع الدار بيت بمعنى الأيواء ثم قال أعنى الاذرى
 وهو عرف كثير من الناس يقولون بيت فلان ويريدون داره اه فعلم من كلامه
 ان الاصح لا ينظر الى ذلك وبهذا علم رجب سم ان عمل هذا فى غير مصر ولا فهم
 يطلقون البيت على الدار ثم رأيت فى ع ش على م ر فى الفصل الا فى مامه
 قوله لا عبرة بالعرف انطوى منه يؤخذ عدم الحنث فيما لو حلف لا يدخل بيت
 فلان فدخل دلهيز فان عرف مصر اطلاق البيت على جميع ذلك سيما اذا دلت
 القرينة عليه كمن حلف لا يدخل بيت أمير الحاج مثلاً فانه لا يفهم عرفاً من ذلك
 الا ما جرت به العادة بدخوله لا يحل البيتة بخصوصه فتنبه له (قوله أو حلف
 لا يدخل على زيد الخ) وبعبارة أصح مع شرح م ر أو حلف لا يدخل على زيد
 فدخل بيتا فيه زيد وغيره حنث لوجود صورة الدخول حيث كان عالماً به ذا كرا
 العمل مختاراً اخرج بيتاً دخوله عليه فى خصوص مسجد وحمام مما يختص به عرفاً
 ومثل ذلك ما لو جعتهما أولية فلا حنث لان موضع الأولية لا يختص بأحد عرفاً فاشبه
 نحو الحمام ومسورة المسئلة فى المسجد ونحوه عند الاطلاق فلو قدماه لا يدخل مكاناً
 فيه زيد أصلاً حنث لتخليقه على نفسه ووقع السؤال عن شخص حلف بالطلاق
 اه لا يجتمع مع فلان فى محل ثم اه دخل محله وجاء المحلوف عليه بعده ودخل عليه
 واجتمع فى المحل هل يحنث لانه صدق عليه انه اجتمع معه فى المحل أم لا والجواب ان
 الظاهر عدم الحنث لانه انما حلف على فعل نفسه ولم يوجد اه ع ش (قوله
 أرخية) أى اذا اتخذت مسكناً اماماً يتخذها المسافر والمجتاز لم يقع الاذى
 ولا يسمى بيتاً وهذا عند الاطلاق فان نوى نوعاً منها انصرف اليه س ل (قوله
 وفى نظيره من السلام) أى وكار بحيث يسمعه وان لم يسمعه بالفعل أو كان به
 جنون بشرط ان يكون بحيث يعلم الكلام شرح م ر (قوله ولو فى الصلاة) بأن
 سلم على المأمومين وفيهم زيد حل ومحل الحنث اذا قصد السلام عليهم اما اذا قصد
 العمل أو أطلق فلا يحنث (قوله بأن الدخول لا يتبع بعض) بدليل انه لو تقول

(أو) حلف (لا يدخل على
 زيد) فدخل على قوم هو
 قيم) عالماً بذلك (حنث
 وان استثناء) بلفظه أو نيته
 لوجود الدخول عليه
 (وفى نظيره من السلام)
 ولو فى الصلاة (يحنث
 ان لم يستثنه) لظهور اللفظ
 فى الجميع فان استثناءه
 باللفظ أو بالنسبة لم يحنث
 وفارق ما قبله بأن الدخول
 لا يتبع بعض بخلاف السلام

دخلت عليكم الازيد اعجيرة سم
 أي وما يتبع ذلك كما لو حلف لا يكلم ذا الصبي ع ش (قوله برؤس نم) أي
 بثلاث لانها أقل الجمع بخلاف ما اذا حلف لا يأكل الرأس فانها الجنس فيجوز
 بواحدة لا ببعضها نظر الجنس ونظير هذه المسئلة ما لو حلف باقائه لا يتزوج النساء
 فيجوز بواحدة بخلاف نساء فلا يجزئ الا بالثلاث بخلاف ما لو حلف بالطلاق انه
 لا يتزوج نساء أو نساء فهو الجميع فيسما فلا يجزئ الا بالثلاث لان العصمة معتقة
 وقد شكتكم في زوالها بالجنس فلا تزول الا بيقين ويأتي هذا التفصيل
 في الرأس فان حلف بالله فسرق بين الجمع والجنس وان حلف بالطلاق فلا فرق
 بينهما فلا يجزئ الا بثلاث فيهما رى (قوله لا عتيا ديهام مفردة) أي في كل
 ناحية هكذا بدل كلامهم وفي حنثه برؤس الابل بمصر نظرا لانها لا تتعارف ببعضها
 فيها حل (قوله الا ان كان الحالف من بلد الخ) المعتمد انه لا يتعبد بثلاث بل
 لو كان من غيرها كان كذلك فتبيعت في محل حنث الحالف مطلقا كرؤس السم
 حل ونقله سم عن الروضة (قوله مفردة) أي عن ابدانها رى (قوله)
 على الاقوى في الروضة) معتمد (قوله بيضا) هو اسم جنس جنى ليس مدلوله
 الماشية من حيث هي بل الافراد وأقلها ثلاثة حل ولو حلف لياكلن مما
 في كه وكان حلف لا يأكل بيضا وكان في كه يمين جعل في ناطف وهو دلاوة
 تنعقد بياضه وأكاه برلانه يصدق عليه انه لم يأكل بيضا وقد أكل مما في كه رى
 وقد يقال لا يحتاج لهذا الا به لا يجزئ الا بأكل ثلاث بيضات فاذا أكل مما في كه
 بيضة لا يجزئ قياسا على الرأس وهذه الحيلة لا يحتاج اليها الا اذا قال لا يأكل كل شيئا
 من البيض تأمل (قوله بفارقة بانه) وان لم يكن مأكول اللحم فيجوز أكله
 مطلقا اتفاقا حيث لم يكن من ذوات السموم رى وحل اما هو فيجوز أكله وان كان
 طاهرا لان البيوض كلها طاهرة كافي قل على الجلال قال س ل ثم لا فرق
 في الحنث بين أكله وحده أو مع غيره اذا طهر فيه اه والبيض كله بالاضداد البيض
 النمل فبالنظاء المشالة رى (قوله أي ما من شأنه الخ) قدره ليدخل فيه متصلا
 خرج بعد الموت كما سيأتي شرح مر وما واقعة على البيض أي يمين من شأنه
 ان يفارقه أي البائض حيا وهو مال من الماء في يفارقه الرجعة للبائض وهذا
 بالنظر لترتيب المخرج مع المتن اما بالنظر لترتيب المتن في حد ذاته فقوله حيا حال
 من البائض وقوله ويؤكل بيضه منفردا فيه انظار في مقام الاضمار بوقوع في اللبس
 وصعوبة الفهم فكان عليه ان يقول ويؤكل منفردا كافي شرح مر ويجاب بأنه

﴿فصل في الحلف على﴾
 أحكل أو شرب مع بيان
 ما يقتضيه بعض المأكولات
 لو حلف لا يأكل رؤسا
 وأطلق حنث برؤس نم
 لانها المتعارفة لا عتيا ديهام مفردة (لبرؤس طير
 وصيد) برى أو بحري (الا
 ان كان الحالف من بلد
 تباع فيه مفردة وان حلف
 خارجه فيجوز بأكلها فيه
 فطعا وفي غيره على الاقوى
 في الروضة وأصلها قال وهو
 الاقرب الى ظاهر النص
 لكن صحح النووي في تصحيحه
 مقابلة قال في الروضة
 كاصلها وهو ما رجحه الشيخ
 أبو حامد والرويانى ومال
 إليه البلقيني بل صححه
 في تصحيحه وكلام الاصل
 يفهمه (أولا يأكل
 بيضا) يجزئ بفارقة
 بائنه) أي ما من شأنه ان
 يفارقه (حيا ويؤكل بيضه
 منفردا) كدجاج ونعام وان
 رفاقه بعد موته بخلاف غيره

کبیش سہ و هو بطارخہ نہ انما یقارۃ میتہ ایشق بطنہ (۶۴) و کبیش جرادلانہ لایا کل منہ ردا

(أو) حلف لا يأكل كل (لحم)
 (في) جنت: (لحم ما كول)
 كنتم وتخيّل وطير ووحش
 ما كولين فينت بالاك كل
 من مذكاة (ولو لم رأس
 ولسان لا) لحم (سملك
 ويراد) لانه لا يفهم من
 الملاق اللحم عرفاه لم انه
 لا يتناول غير اللحم ككرش
 وكبد وطحال وقلب ورثه
 (ويتناول) أي اللحم (شعم
 طهر وجنب) لانه لحم سمين
 ولهذا يحمر عند الحلال
 (لا شعم بطن وعين) لانه
 يخالف اللحم في الاسم
 والمققة (ولشعم عكسه
 فلا يتناول شعم طهر وجنب
 وبقر ولشعم بطن وعين
 وذكر الجراد مع عدم تناول
 اللحم شعم العين والشعم
 شعم الجنب ومع تناول
 الشعم شعم البطن والعين
 من زيادتي (والايسة
 والسنام) يقع أولهما (ليسا)
 أي كل منهما شحما ولا لحما
 لخالفته لكل منهما في الاسم
 والمققة (ولا يتناول أحدهما
 الآخر) لذات فلا يحنث من
 حلف لا يأكل كل أحدهما
 بالأخر (والدم) وهو الودك

أظهر له مع تروم عود الغدير البياض (قوله وهو بطارخه) لان بياضه يصير بطارخ
 بعد موته ذاك في البحر صار البياض سمكا صغيرا (قوله فيحنت بطن ما كولي)
 أي ولوا كله نيا عميرة وقوله بالاكل من مذكاة أي لا بالاكل من الميتة ولو كان
 مضطرا كما قاله م ر لان اللحم انما ينصرف الى الماء كولي شرطا سم وهذا كله عند
 الاطلاق فان نوى شيئا حل عليه شرح م ر وقوله ولو لم رأس ولسان أي لحم لسان
 والاضامة بيانية م ر والغاية للردة أي وخذوا كارع لصدق اسم اللحم على ذلك
 كله شرح م ر (قوله لا لحم سمك) ولو تغير الصورة المشهورة وان بيع بمقتضا
 لكبره عميرة أي لانه لا يسمى في العرف لحما وان كان بسماء لئلا كما في القرآن
 في قوامه والدي سطر لكم البصر لنا كلوا منه لحما طريا كما لا يحنث بمجاوله
 في الشمس من لحم لا يجلس في سراج وان سماها الله تعالى سرايا ومن حلف
 لا يجلس على بساط يجاوله على لارض وان سماها الله تعالى بساطا شرح م ر
 (قوله لا يتناول غير اللحم) ولا يحنث بقائمة الدجاج قطعها ولا يجلد الا ان رق
 بحيث يؤكل غالبا على الاوجه زي (قوله شحم ظهر وجنب) قال المحلى وهو
 الابيض الذي يحاطه الاحرق قال شيخنا امامنا لا يحاطه فلا حنث به قطعها سم وقيل
 لا يتناول اللحم النعم انوله تعالى حرما عليهم شحومها الخ فسماء شحما شرح م ر
 (قوله لا شحم بطن) مما على الصارين وغيره عميرة سم (فائدة) حلف لا ياكل
 طيبا لا يحنث الا بسماء وذك اوزيت اوسمن من الروض ع ش هلى م ر (قوله
 لانه يخالف اللحم الخ) قد يقال فيما قبله انه مخالف له في ان اسم والصفة حل واجب
 بانه يعمل الى اللحم بدليل انه يحرر عند الهزال (قوله وهو الودك) هو اسم لجميع
 الادهان سواء كانت من ذى روح أم لا ويشمل اللحم السمين ع ش أي اذا كان
 فيه دهنية (قوله ويقتول شحم نحو ظاهر) استشكل شمول الاسم له مع انه لم
 به ولا يدخل في الاسم وأجيب بأنه لما صار سمينا صار يطلق عليه اسم الاسم وان لم
 يطاق الاسم على كل لحم س ل وشرح م ر (قوله ودها) أي خالصا والا فالالية
 رهن والمراد دهن الحيوان اما دهن نحو سم ر لوزة لا يتناول على ما قاله البغوي
 واعنده زي لم يكن قال سم الاقرب خلافة وعزاه م ر وهو كذلك في شرحه
 (قوله ويقتل روحا) وهذا بخلاف ما لو حلف لا يركب جارا فركب جارا
 وحشيا لا يحنث لان اليهود يركوب الحمير الا لا يحنث بخلاف الاكل واستوجه بحر
 وم ر ان الصان لا يتناول المعز ولا يحكمه وان اتحد اجنسا لان اسم احدهما لا يطلق
 على الاخر فة ولا عزة وان سماهما اسم القوم المقتضى لاتحاد جنسهما م ر

(يناولها) أى الآلية والسنام (و) يتناول منهم فهو ظاهر كبطر وجذب (ووهنا) ما كولا فيصت بأكل (قوله
أجدها بن) أى لا يأكل كل داء أو قولى فهو ظاهر أعلم من قوله ظهر ويظهر ويتناول لحم البقرة أو مسأور وقرو وحش

(قوله في ثبوت باكل أحدهما الخ) وهذا بخلاف ما لو حلف لا يأكل لحم الجاموس
لا يحنث باكل لحم البقر ح ل وأما الزفر في عرف العوام فيشمل كل لحم ردهن
حيوان وبيض ولومن سمي فتيجه حمله على ذلك ولا يتناول ميتة سمكا ولا جرادا
ولادم كبد ولا طحالا شرح م ر (قوله كل خبز) وإن لم يؤكل اختيارا ع ش
ويتناول الذكافة والسنبوسك الخبز والبقلاوة لا يتخير ولا م وبخلاف ما إذا
قلت أولا فالضابط أن الخبز يتناول كل ما خبز وإن قل بعد وحدث له اسم يصح
دون ما قل أولا فلا يتناول المقل كالزلاية والقماث م ل وقل على الجلال
(قوله وباقلا) قال في المختار الباقلاد اشددت قصرت وإذا خففت مدت ع ش على
م ر (قوله عن واو أوي) لأن اسمها ذروا وذرى (قوله وجص) ويشمل البقسماط
والرقاق دون البسيس وهو أن يات نحو دقيق أو سويق بنحو سمن م ر و ج ر (قوله
وإن ترده) نعم لو صار في المرفة كالحسوة بفتح الحاء وتشديد الواو فنعاه أي شربه لم
يحنث كالأودق الخبز اليابس لأنه استحدث اسمًا آخر فلم يأكحل خبزا شرح م ر
والروض والمراد به اختلطت أجزاءه بعضها ببعض بحيث صار يسمى بالعصيدة
أو نحوها مما يتناول بالاصابع أو المعلقة بخلاف ما إذا بقيت صورة القيت لقما
منبرابعضها عن بعض في التناول ع ش على م ر (قوله أولم يكن معهودا ببلده)
بحث سم عدم الحث إذا كل شيئا من ذلك على ظن أن الخبز لا يتناوله أخذا مما
في الطلاق رشدي (قوله لظهور اللغة فيه) فيه أن الإيمان بمبينة على العرف ثم رأيت
م ر في شرحه قال وكان سبب عدم نظرهم العرف هنا بخلافه في نحو الرأس
والبيض أنه هنا لم يطرد لاختلافه باختلاف البلاد فحكمت فيه اللغة بخلاف ذلك
(قوله سواء ابتلعه الخ) هذا في الحلف بالله تعالى وأما في الحلف بالطلاق فلا
يحنث إلا بالبذخ المسبوق بالمضغ لأن الطلاق محمول على اللغة أي فيحمل اللفظ فيه
على حقيقة فلو حلف بالطلاق لا يأكل الحشيش وبلعه لا يحنث والإيمان محمول
على العرف فيحمل اللفظ فيه على مقتضاه التمازى ولو التمازى ح ل والعرف
بعد البالغ كالأول ولذا يقال فلان يأكل الحشيش والبرش مع أنه يعلمهما استثناء
زى (قوله تشمل الأدم) ينبغي أن يكون المراد به ما يتأدم به من القما كهيئة لا مطلق
الأدم ح ل (قوله والخلوى) هي كل ما اتخذ من عسل وسكر من كل حلوى ليس
في جنسه حامض كدبس وفانيد لا عنب وإجاص ورماني أما السكر والعسل أي
كل منهما على انفراد ليس بخلوى لأن الخلوى خاصة بالمعده وله من حلوى كافي شرح
م ر ومن ل وقوله خاصة بالمعده من حلوى أي أوجهه التي تسمى به حلوى

فحنث باكل أحدهما من
حلف لا يأكل لحم بقرو ذكر
بقرة الوحش من زيادتي
(و) يتناول (الخبز كل خبز
ولومن أرز) بفتح الهمزة وضم
الراء وتشديد الزاي على
الاشهر (وباقلا) بتشديد
اللام مع القصير على الاشهر
(وذرة) بنال مجسمة
والهامعوض عن واو أوياء
(وجص) بكسر الحاء وفتح
الميم وكسرها فيحنث باكل
أحدهما من حلف لا يأكل
خبزا (وإن ترده) بمنزلة أولم
يكن معهود ببلده لظهور
اللغة فيه وهذا فرق مامر
من اعتبار العرف سواء
استلعه بعد مضغ أم دونه
(و) يتناول (الطعام قوتا
وفا كهيئة لتوقع اسمه عليهما
والفا كهيئة تشمل الأدم
والخلوى كما مر في الربا
وتقدم ثم إن الطعام يتناول
الدواء بخلافه هنا

مع الفرق بين البابين (و) تناول (الفاكهة رطبا وعبا واما وارتعا) بضم الهمزة والراء وفتح الذال وفتح الجيم ويقال فيه
ان يفتح بالنون وتخرج (ووطبا ويا بيا) كمنوزيب (وليمونا ونبقا) (٧٤٦) بفتح الون وسكون الموحدة

وكسرها (ووطبا ولب
فستق) بضم الفوقية وفتحها
(و) لب (غيره) كلب بندق
(لا بيا) بكسر القاف أكثر
من فتحها وبثلاثة مع المد
(ويخيارا ويا بيا) بكسر
الهمزة (وجزرا) بفتح الجيم
وكسرها فليست من
الفاكهة وكذا البلح
والحمرة كما ذكره المتولي
اكثر محله في البلح في غير
الذي حلا اما ما حلا فظاهر
انه من الفاكهة (ولا
يتناول الثمر) بثلاثة (يا بيا
ولا البلح والتمر) بثلاثة
(والجوز هنديا والهندي من
البلح الاخضر واستشكل
ولا الرطب تمرا وبسرا) وبثلاثة
(لا التنب زيبا وحصرا
وكوسها لاختلافها اسما
ورقة فلا يثبت باكل الثمر
من حلف لا يا ككل رطبا
والدكس وكذا الباقي
ولو حلف لا يا ككل العنب
او ارمان والقصب لم يثبت
بشربه منه غيره فلا بد منه
ولا يثبت منه غيره فله لانه
لا يسمى اكل فائدة اول الثمر
طالع ثم خلال بفتح المعجمة ثم

بان عقدت على النار اما النشا المطبوخ بالعسل فلا يسمى عرفا حلوى فينبغي
ان لا يثبت به من حلف لا يا ككلها با ولا بالعسل وحده اذا طبخ على النار لانه
لا بد في الحلوى من تركبها من جنسين ما كثر ع ش حلوى م ر (قوله مع الفرق بين
البابين) وهو ضيق باب الربا والايمان منية على الالف واليوع مبنية على اللغة
(قوله ورمنا) برده عليه قوله تعالى فيهما فاكهة وفحل ورمنا لا فخذ العلف
المقارن فواجب بان العلف في الآفة من علف الخامس على العام (قوله ويقال
فيه الخ) أي قلغاته ثلاث (قوله وليونا) أي غير علف وكذا تناول الفاكهة
كباد او زار بخلاف غير علف أيضا كما في م ر (قوله اما حلا) أي ولو ادى حلاوة
حل (قوله والهندي من البلح الاخضر) أي فلا يثبت الا بالاصغر والمعتد عند
شيخنا خلافا للشارح كسجرا لا يثبت الا بالاخضر دون الاصغر لان العرف
الطارء يقدم على العرف القديم وظاهر كلامهم انه لا فرق بين الحلف بالله أو
بالطلاق حل أي فكلام الشارح مبني على العرف القديم وهو ان البلح خاص
بالاصغر والعرف الطارئ اختصاصه بالاخضر وهو المفعول عليه (قوله من البلح)
وأما الهندي من الثمر فهو الثمر الهندي المشهور والجوز الهندي هو الجوزا كبير الذي
يؤكل للدوا وغيره هو الجوزا الذي يؤكل في نحو اليد (قوله واستشكل)
أي عدم تناول البلح للاخضر وعدم الحث به في الديار المصرية والشامية فان
اطلاق البلح عندهم على الاخضر أكثر واشهر فينبغي الحث به كما جرى عليه
البلقيني والاذري وغيرهما من ل وزي (قوله ولا بامتصاصه) وكذا لو
حلف لا يا كل القصب لا يثبت بمضغه ورمى ثقله حل وزي وهو بضم الناء الثلاثة
(قوله لانه لا يسمى اكل) لعدم تقدم المضغ حل (قوله فائدة اول النسخ) فائدة
هذه الفائدة الاشارة الى الترتيب في المذكورات بحيث لو حلف لا يا كل احدها
لا يثبت بالآخر (قوله طلع) الطلع ما كان قبل ظهوره من اكمامه والحلال
بعد ذلك ردها والبلح في حال خضرته والبسر اذا كان احمر او مغرا فاحلف لا يا كل
شيئا من هذه الاشياء لا يثبت باكل الباقي (قوله لا آكل ذا البر) لو اخراهم
الاشارة فهو كالمقتصر على الاشارة من ل أي يثبت بالجميع فائدة وقع السؤال
عن رجل حلف بالطلاق أنه لا يا ككل من هذه الزرعة مشير الى غيط قمع من
القمح معلوم وانع من الاكل منها ثم انه بقي أرضه في عام آخر من قمع تلك الزرعة
المذكورة أو كل من اهل يثبت أولا والجواب عنه ان الظاهر عدم الحث لزوال

الاسم بلع ثم رطب ثم تمر (ولو قال) في حلقه مشير الى (لا آكل ذا البر حث به على هيئة ولوه طبرخا الاسم
لا على غيرها) كطمينه وسويقه ويحنيه وخبزه لزوال اسمه (أو قال فيه مشير الى لا آكل ذا) حث
(بالجميع) عملا بالاشارة

(أو) قال، مشير الرطب لا آكل (ذا الرطب؟) - كما تقرأ أو) لصبي أوعبد (ذا كذا) الصبي أو ذا الله ذوكم - كاملاً
فالبالغ أو الحرة، لم يحسن) نزول (٧٤٧) الاسم وذكر حكم العبد من زيادتي وتعبيري بالكامل في الصبي

أولى من تعبيرة بالشج (أو)
 فان مشير البقرة وشجرة
 (لا) أكل من ذى البقرة أو
 من ذى الشجرة حنت عما
 يؤكل منهما) من لحم وغيره
 فى الأولى ومن ثمرة جاد
 فى الثانية (لا بولدولين)
 فى الأولى (و نحو وروى)
 كطرف غصن فى الثانية
 ع — لا بالعرف وتعبرى
 بما يؤكل كل أهم من تعبيرة
 بلحم وثمر (أو) قال فى حلقه
 (لا) أكل سويقاً فسفة
 أو تناوله بالة) هو أهم من
 قوله بامسح (أو) لا أكل
 (مانعاً) أولينا (أو) أكله بخبز
 حنت) لان ذلك بعداً كذا
 (لا) شربه) أى السويق
 فى مانع أو المائع أو اللبن
 فلا يحنث لأنه لم يأكله
 (أو) قال (لا) شربه) أى
 السويق أو المائع
 فبالعكس أى يحنث
 فى الثانية دون الأولى فهما
 أو قال لا أكل منهما كلمة
 ولو ذائباً (بخبز أو عسيدة

الاسم والصورة هـ ع ش على م ر (قوله أولا اكلم ذا الصبي الخ) هذا رأتد على الترجمة ولا يعدمها (قوله من ذى البقرة) التاء فيم اللوحدة فتشمل الثور وكذا اذا حلف لا يأتى كل دجاجة يحث يا كل الديك يجعل التاء للوحدة كما قاله ع ش (قوله ونحو ورق) أى ادا لم يكن ما كولا والا كورق الغيب فيه ثيابا كله كما فى ذى (قوله سويا) يطلق السوق على دقيق الشعير المقل وعلى دقيق الحنطة الملية ع ن (قوله اولينا) عبارة اصله مع شرح م ر وحلف لا يأتى كل لبنا حث بجميع أنواعه من ما كول ولو لم يدا حتى هو الزبدان ظهر فيه لا نحو حنين ومصل اه وقوله من ما كول أى من لبن ما كول أى لبن ما يجعل كله فيشمل لبن القلب والارنب وبنيت عرس وابن الادميات لان الجميع ما كول وهذا ان جعل قواه ما كول صفة للبن المقدور جعل صفة للغير اخرج لبن الادميات ودخل لبن من عداها من جميع الاما كولات والقرب هو ال قول ان الصورة اما رة تدخل عند الاطلاق ولا نظرا لكون المدة ارف عنهم ان ابن الما كول هو لبناء نعمام كما نقدهم من ان التميز يشمل كل غيبور وان لم يتعارف وامه الا نحو خبز البرقان قال اردت بالابن ما يشمل السمن والجبن حث بهما لا اصل لما اه ع ش على م ر ملخصا (قوله ظاهرة) أى بالبصر وشورى (فصل فى مسائل منشورة) سميت منشورة لانها لم تجمع فى باب واحد فى كلام غيره وجعلتها امولها المذكورة فى هذا الفصل احدى عشر (قوله لجواز ان تكون الخ) ولان الاصل براءة ذمة من الكفارة والورع ان يكفر ان كل الكل حث لكن من آخر جزءا كله لتعدي فى الحلف بطلاق من حيث دلالة التيقن شرح م ر (قوله اوليا) كان ذى الرمانة) فائدة نقل من ابن عباس اذ فى كل رمانة حبة من رمان الجنة وقتل الدميرى أنه اذا عدت الثبات لتي على خلق الرمانة فان كانت ذه جابعد حب الرمانة زوج وعدد رمان الشجرة زوج او فردا فهما مرد قل على الجلال (قوله لم يبر الا بالجميع) فان حالت العادة اكلمه ذرا البر وينبغي أن يقال ان حلف عالما باحالة العادة له كان اصيب الكور في بحر وحلف لئلا يمرض ما انصب من الكور في البحر حث ما لا لانه حلف على مستقبل وان طرأ مذكره كان حلف ليشرى ما فى هذا الكور

وعينه ظاهرة حث) لانه منير في المحس وقد اُحْكِل المحاور عليه وزيادة بخلاف ما اذا شربه ذاتيا كما علم وما اذا لم تظهر عينه لاستهلاكه * (فص - سل) في مسائل متفرقة لو (حلف لا يا كل ذي التمرة فاختلفت بنوعها كلها الا بعض تمره لم يحث) لجواز ان تكون هي المحاور عليها ولغظ بعض من زيادتي (اوليا كلها فاختلفت او) لياء كل (ذي الرمانة يبر الا بالجميع

فانصب بعد سلقه فان كان بفعله أو بفعل غيره وتمكن من دفعه ولم يدفعه حنت حالا
 لهوته البرياختياره وان أنصب بغير فعله ولم يقدر فان تمكن من شربه قبل ولم يفعل
 حنت أيضا ولا يلاعه ذره اه ع ش على م ر (قوله لا احتمال الخ) عليه لحدوف قد بره
 فلا يبرأ اذا ترك واحدة أو بعضها (قوله هو المحلوف عليه) أي ان كان المستترك عمرة
 وقوله أو بعضه أي ان كان للترك بعض عمرة (قوله أولا يلبس ذين لم يحنث بأحدهما)
 أولا يلبس هذا الثوب فسل منه خيطا لم يحنث كافي م ر أي من منسوجه لا من
 خياطته قال ع ش عليه أي خيطا قد ر أصبح مثلا طولا لا عرضا ومثله لا يرتدى بهذا
 الثوب أولا تعيم هذه الهامة ألا ألف هذا الشاش اه وطارق ما ذكر لا أساسا كنتك
 في هذه لدارفا بهم بعضا أو ساسكته في الباقي بان المدار ما على صدق المساكنة
 ولو في جزء من الدار ونعم على لبس الجميع ولم يوجد ولو حلف لا يركب هذا الحمار
 أو السفينة فقطع منه جزءا وقع منها لوح مثلا ثم ركب ذلك حنت شرح م ر ومثله
 لا أمام أولا اجلس على هذه الطراحة فسل منها خيطا ونام أو اجلس فيحنث لانه
 يصدق عليه أنه نائم أو جالس عليه انما يصدق الخيط منها أو كذا الوفرش عليها
 ملابة ونام عليها الجريان العرف بذلك كافي ع ش (قوله لانه يمينان) عبارة شرح م ر
 لانهما يمينان حتى لو حنت في أحدهما بقيت اليمين منعقدة على الآخر فان وجد
 وجبت كفارة أخرى لان العطف مع تكرر لا يقتضي ذلك فان اسقط لا كان قال
 لا أكل هذا وهذا ألا كان هذا وهذا أو اللحم والغضب تعلق الحنت في الاولى
 والبر في الثانية هما اه (قوله بعد تمكنه) راجع للثلاثين (قوله أو اتلفه
 قبله) أي أو اتلفه غيره وتمكن من دفعه ولم يدفعه م رسم (قوله) أي قبل
 تمكنه أي وهو مختار اذا اكره اليمين سل (قوله حنت) أي من الغد بعد مضي زمن
 تمكنه هذا القيد يحتاج اليه في المسائل الثلاث ففي الاولى لو كان يتمكن في الغد
 حصل أول النهار والتلف والموت حصل آخره فلا يقال يحكم بالحنث من وقت
 اتلف أو الموت بل يحكم به من أول النهار بعد مضي زمن يتمكن وفي الثالثة
 لو كان الاتلاف قبل الغد فلا يحكم بالحنث وقت الاتلاف بل يؤخر الحكم به الى ان
 يعمى من الغد زمن يتمكن فيه من الفعل وان كان الاتلاف من الغد قبل يتمكن
 فلا يحكم بالحنث وقت الاتلاف بل بعد مضي زمن يتمكن فيه من الفعل لو حصل اه
 (قوله أو اتلفه غيره) أي ولم يصر في دفعه عنه شوبري (قوله أع من اعتباره
 فيه) أي لصدقه بمالوا اتلفه في الغد قبل يتمكن وكلام الاصل لا يصدق بهذا
 (قوله عند رأس الهلال) أي أوله فلو حذف لفظة رأس بر بدفعه له قبل مضي

لا احتمال أن يكون المتروك
 هو المحلوف عليه أو بعضه
 في الاولى وتعلق اليمين
 بالجميع في اشائية أولا يلبس
 ذين لم يحنث بأحدهما
 لان المحلوف عليه
 (أولا يلبس ذين ولاذا
 حنت به) أي بأحدهما لانه
 يمينان (أولا أكلن ذا)
 الطعام (غدا اقتل بنفسه
 أو بانسلاف أو مات)
 الخالف (في غدا بعد تمكنه)
 من أكله (أو اتلفه قبله)
 أي قبل تمكنه (حنث) من
 الغد بعد مضي زمن تمكنه
 لانه تمكن من السير
 في الاوليين وفوت السير
 باختياره في الثالثة بخلاف
 ما لو كان أو مات أو اتلفه
 غيره قبل يتمكن فلا
 يحنث كالمكره واعتباري
 في الاتلاف قبلية يتمكن أع
 من اعتباره فيه قبلية الغد
 (أو ينعين حقه عند رأس
 الهلال) أو معه أو أول الشهر

(قلعش عند غروب)
شمس (آخر الشهر فان
خالف) بأن قدم أو آخر (مع
تمكنه) من القضاء فيه
(حاشا) ينبغي أن يعد المال
ويترصد ذلك الوقت
فيقتضيه فيه (لأن شرع
في مقدمة القضاء) كوزن
وكيل وهدو وحمل ميزان
(حيثما فتنخر) القضاء
لكثرة ما فلا يحث للعدو
وتعبري بمقدمة القضاء
أعم من تعبيره بالهكيل
(أولا ينكلم لم يحث
بإبطال الصلاة) كذكر
ودعاء غير محرم لا خطاب
فيهما وقراءة قرآن وشيء
من التوراة أو الانجيل لأن
اسم الكلام عند
الاطلاق ينصرف إلى كلام
الآدميين في محاوراتهم
وتعبري بما ذكره أعم
من تعبيره بالتسبيح وقراءة
القرآن أو لا يكلمه فلم
عليه

ثلاث ليل من الشهر الجديد ع ش على م ر (قوله فليقض عند غروب) أي
تحق الغروب المذكور ولو شك في الهلال فآخر القضاء عن الآية الأولى وبأن
كونها من الشهر لم يحث كالذكر وانحلت اليمين من ل قال ع ش على م ر ولو وجد
أخر من مسافرا آخر الشهر كلف السفر إليه حيث قدر على ذلك بلا مشقة كانت له
بالدرس عن فتاوى الشارح اه ولو حلف لا قضيتك حلف ساعة يبي لكذا فباعه
مع غيبة رب الدين حث وان أرسله إليه حال تغويته البر باختياره له به ذلك
مع غيبة المستحق شرح م ر فرع رجل له على آخر دين فقال ان لم آخذه منك
اليوم فأمرني طالق وقال صاحبه ان أعطيتك اليوم فأمرني طالق فالطريق ان
يأخذه منه صاحب الحق جبرافلا يحثان قاله صاحب الكفاي اه م ر اه
شوبري (قوله بأن قدم الخ) أي ان لم يكن نوى انه لا يأتي رأس الهلال الا وقد خرج
من حقه ويقبل منه ارادة ذلك من ل وم ر وحمل قبلها منه بالنسبة ليمين وأما
بالنسبة للطلاق والاعتاق فلا يقبل منه ظاهرا ولا كنهه يدين سم (قوله أو آخر)
عبارة م ر أو مضى بعد الغروب قد رما كانه العادي ولم يقض حث لتغويته
البر باختياره (قوله فينبغي) أي وجوبا أن يعد المال بضم أوله من الاعداد
أي يحصله ويحضره وعبارة سم قوله فينبغي ان يعد المال أي الأولى ذلك كما قاله
ط ب ويدل له قوله لأن شرع الخ حتى لو لم يشرع في شيء من احضار المال
ومقدمات القضاء الا عند الغروب لم يحث (قوله وحمل ميزان) أي احضاره
اه (قوله فلا يحث) لانه أخذ في القضاء عنده يقانه أي وقته والوجه كما يحثه
الاذرعي اعتبار تواصل نحو السكيل فيحث بتخليل فترات تمنع تواصله بلا عذر ثم
لو حلف حقه اليه من الغروب ولم يسل منزله الا بعد ليلة لم يحث كما لا يحث
بالأخبار ان مكة في الهلال شرح م ر (قوله بإبطال الصلاة) فلا يحث بحرف
غير مفهم سم قال م ر في شرحه بخلاف غيره أن اسمع نفسه أو كان بحيث يسمع
لولا العارض كما هو قياس نظائره اه ويحث اذا فتح على المصلي بقصد القمع فقط
أو أطلق ولا يحث اذا قصد التلاوة فقط أو مع القمع سم (قوله لا خطاب فيهما)
أي لغير الله ورسوله (قوله وقراءة قرآن) أي ولو كان جنبا م ر (قوله وشيء)
من التوراة والانجيل المتمدن قراءة شيء منهما تبطل الصلاة لأنها منسوخة
الحكم والتلاوة خلافا للشرح ع ش أي ان كان لا يحث بذلك فالضعف بالنسبة
لغيره مثلا لا يبطل الصلاة وان كان الحكم وهو عدم الحث مسلما فالكلام
في مقامين قاله ع ش على م ر وخرج بشيء ما لو قرأها كلها فيحث لتحقيق أنه

ولو من صلاة (حنت) لان السلام عليه نوع من الكلام (لان كاتبه أو راسله أو اشار اليه) يدا وغيرهما (أو اقومه
بقراءة آية مراده ونواها) فلا يثبت به اقتصارا بالكلام (٧٥٠) على حقيقة وقال تعالى فان اكلم اليوم

في بياضه مبدل قال جبريل لو قيل ان استكثرهما ككلمتهما لم يبعد اه وقال
الزركشي لو قرأ شيئا من التوراة الا ان لم يحنث لا نافعت في ان الذي قرأه مبدل
أو غيره مبدل نقله سم وأقره (قوله ولو من صلاة) أي ان قصده قال م ر فلا حنت
بسلامه منها اذ لم يقصده بان قصد التحليل أو اطلق فان قصده بسلامه حنت اه
(قوله حنت) أي ان اسمه أو كان بحيث يسميه لكن منع منه عارض ويشترط
فهمه لاسمائه ولو بوجه اه شرح م ر لمخصا (قوله ونواها) ظاهره وحدها
أو مع الاعلام وبه م ر زى ففلا عن جبر وم ر ع ش (قوله على حقيقة)
أي الشرعية وهي لا تتناول ما ذكره والافعية ته الغوية تتناول ما ذكره (قوله لانه
كله) أي لقصده الاهتمام وحده وكذا لو اطلق زى أي لان القرآن مع وجود
المصارف لا يكون قرآنا الا بالصد ع ش (قوله بكل مال) ولو ثياب بذلة على
المعتمد اه ح ل (قوله وان قل) أي اذا كان متمولا م ر ع ش وفي مال غائب ومثال
ومغصوب وانقطع خبره وجهان أحدهما حنته بذلك لثبوته في الذمة ولا نظر لعدم
تمسكه من أخذ به بجزم في الانوار ومثل ذلك المسروق اه م ر والتعليل قاصر
على المغصوب ولان الأصل بقاء الاولين (قوله ولو مؤجلا) ولو على مصر باحد
بلاينة قال البلقيني الا ان مات لانه صار في حكم العدم وهذا ضعيف فيثبت
وان مات ولا تركه لانه لا حتمال ان يظهر له مال ولثبوته في الذمة زى (قوله
لا يمكن) أي كتابة صحيحة ع ش (قوله ولا بالدين الذي عليه لاسيد) يعني
مال الكسابة دليل ما بعده والمعتمدان مال الكسابة مال فيثبت به كافي م ر
(قوله أي دفعا ولو بغير اليد) كفايدل عليه كلام الغويين س ل ومنه قوله تعالى
أو كرهه وسي قضى عليه وعارة المختار وكرهه ودعه وقيل ضربه بجميع يده
على ذقه وبابه وعد ع ش على م ر (قوله وخنق في المختار) الخنق بكسر
المون منه در خنقه يخنقه بالضم خنقا بالكسر وقد تسكن النون كافي المصباح
وقوله مصدر أي سمعي والقياس سكونها لانه من باب قتل (قوله ولا يشترط فيه
الايلام) أي بالفعل اما بالقوة فلا بد منه زى فلا ينافي ما في الطلاق من اشتراط
الايلام لانه محمول على كونه بالقوة شرح م ر قال الرشدي الظاهر ان المراد بالقوة
ان يكون شديدا في نفسه لا يمكن مع من الايلام مانع اذ الضرب الخفيف لا يقال
انه مؤل بالفعل ولا بالقوة (قوله الا ان يصفه الخ) أي أو ينوي ذلك شرح م ر (قوله
فيشترط فيه ايلام) ولو حلف ليضربه فله العبرة بحال الحالف أو المخوف
عليه أو العرف فيه نظر والظاهر الثالث لان الايمان مبناها على العرف ع ش

انسياقا اشارت اليه فان لم
ينوفى الاخيرة قراءة حنت
لانه كلمة ودخل في الاشارة
اشارة الاخرى فلا يحنث
بها وانما زادت اشارته منزلة
النطق في العتود والغسوخ
لا ضرورة (أو) حلف
(لا مال له حنت بكل) مال
وان قل حتى يدبره ومستولته
(ودينه ولو مؤجلا) لصدق
اسمه على ذلك (لا يمكن)
لانه كائن خارج عن ملكه
ولا بالدين الذي عليه للسيد
لتعليقهم بان الدين يجب
فيه الزكاة ولا زكاة في هذا
الدين لسقوطه بالتعجيل ولا
بذلك متفقة لان المفهوم من
اطلاق المال الاعيان
(أو بصريته برب يسمي ضربا
ولو اعلما) أي ضربا بالوجه
باطن الراحة (ووكرا)
أي دفعا ويقال ضربا باليد
طبعة لان كلامها ضرب
بمخلاف ما لا يسمي ضربا كضرب
وخنق بكراون وقرص
ووضع سوط عليه ونقف
شعر (ولا يشترط) فيه
(ايلام) لانه يقال ضربه فلم
يؤله ويخالف الحمد والتعزير
لان المقصود منها التعزير
(الا ان يصفه) أي الضرب (بغير شديد) كبرج فيشترط فيه الايلام ومن زياده في

(أول ضربه مائة سوط أو خشبة فضربه ضربة بمائة مشدودة) من السبب اولى في الاولى أو من الخشب في الثانية
(أو ضربه ضربة في الثانية بعشكال عليه مائة (٧٥١) ضمن برون شك في اصابة الكل) عملا بالظاهر وهو

اصابة لكل وخالف فغيره
في حد الزنا لان التعريفه
الايلام بالكل ولا يتحقق
وهنا الاسم وفرد وجد وفيها
لوحظ ليغفلن كذا اليه
الا ان يشاء زيد فليضربه
ومات زيد ولم تعلم مشيته
حيث يموت لان الضرب
سبب ظاهر في الانكباس
والمشيئة لا اماره عليها
والاصل عدمها والشك هنا
مستعمل في حقيقته وهو
استواء الطرفين فلا ترجح
عدم اصابة الكل فتقضى
كلام الاصحاب كافي المهمات
عدم البروتقيدى العشكال
بالثانية من زيادتي فشرح
به الاول فلا يبره فيها كما
ضممه في الروضة كما شرحني
لايه ليس بسياس ولا من
جنسها وما اقتضاء كلام
الاصل من انه يبره فيها
ضعيف وارزعم الاسوى
ايه العواب (أو) ليضربه
(مائة مرة لمير ايه سندا)

على م د (قوله أو خشبة) من الخشب الاقلام ونحوها من اغواد الخشب
والجريد واطلاق الخشب عليها اولى من اطلاقه على الشماريح ع ش على م د
(قوله بعشكال وهو الضغث في الآية) أي في قوله تعالى وخذيذك ضغثا أي
عرجونا (قوله وان شك) المراد به مطلق المتردد ع ش فيشمل ظن عدم اصابة
الكل فيبر على المعتمد كافي م د خلافا لشرح فيما يأتي (قوله وخالف نظيره
في حد الزنا) أي حيث لا يكفي ما ذكر مع الشك في اصابة الكل (قوله لان
المعريفه الايلام) عبارة هناك وفارق الايمان حيث لا يشترط فيها الايلام
بانها مبنية على العرف والضرب غير المؤلم يسمى ضربا بالحدود مبنية على الزجر
وهو لا يحصل الا بالايلام (قوله وفيما لو حلف) عبارة م د وفارق ما لو مات
المعلق بمشيئته وشك في صدور ما منه فانه كتحقق العدم بان الضرب سبب الخ
(قوله لان اضر ب سبب ظاهر) فان قلت كيف علمتم ظهوره مع ان فرض المسئلة
في الشك الذي هو استواء الطرفين قلت يحتمل ظهوره على انه باعتبار ما من شأنه
فلا تنافي خلافا لمن ظنه مجرزي (قوله في الانكباس) أي ر الانكباس
امارة على اصابة الكل ولو بواسطة فاندفع ما يقال ان الكلام في الاصابة
لا في الانكباس (قوله عدم البر) المعندانه لافرق لان الاصل براءة الذمة
من العكس فارة والاحالة على السبب الظاهر زى (قوله ولا من جنسها) أي
والعشكال المذكور من جنس الخشب (قوله حتى يستوفي حقه منه) زاد
الشرح منه فلا يبرأ الا بالقبض منه وبدونها يصح من الوصكيل ومن الاجنبي
اذا أدى عنه بر لم يسم (قوله ففارقته) أي بما يقطع خيار المجلس س ل (قوله
ولو يوقوف) ولو تعرض عنه أو ضمنه له ضامن ثم فارقته لظنه محقة ذلك اتجه عدم
حنثه لانه جاهل شرح م د (قوله أو أبراه) ويحتمل مجرذ الابراه وان لم يفارقه
فهو معطوف على فارقته (قوله أو أحاله الخ) أو حلف ليعطينه دينه يوم كذا
ثم أحاله به أو عوزه عنه حنث لان الحوالة ليست استيفاء ولا اعطاء حقيقة وان
أشبهته نعم ان نوى عدم مفارقه له وذهبه مشغولة بحقه لم يحتمل كمال نوى بالاعطاء

المذكور من المائة المشدودة ومن العشكال لانه لم يضره الامرة (أو لا يفارقه حتى يستوفي حقه) منه
(ففارقته) بخلاف اذا أكره اليمين (ولو يوقوف) بأن كانا ماشين ووقف أحدهما حتى ذهب الآخر (أو يوقوف) بأن فارقته
بسبب ظهور فلسه الى أن يوسر (أو أبراه) من الحق (أو أحاله) به على غيره وهذه من زيادتي (أو أحاله) به على
غيره غريبه (حنث) في المسائل الأربع

لوجود المعارضة في الأولى بأنواعها وتغيرته البراءة اختياره (٧٥٣) في الثانية ولعدم الاستيفاء الحقيقي

في الأخيرتين تم انقارقه في مسـ ثمة الفلاس بأمر الحاكم لم يحنث كالمكره (لأن قارقه غريمه) وان اذن له أو تمكن من اتباعه لانما حلف على فعل نفسه فلا يحنث بفعل غيره (وان استوفى) حقه ومارقه ووجدته (غير جنس حقه) كغشوش أو نحاس (وجهه أر) وجدته (رديا لم يحنث) ذكر في الأولى ولأن الرداء لا تمنع الاستيفاء في الشدة بخلاف ما إذا كان غير جنسه وعلم به (أو) حلف (لا رأى منكرا) الرفع الى القاضي فراه بالرفع الى قاضي البلد في عمل ولايته لا الى غيره لان ذلك مقتضى التعريف بالحق لو ازل وتولى غيره ببالرفع الى الثاني (فان مات ويمكن من رفعه اليه) فلم يرفع حنث (لتغيرته البراءة اختياره) (أو) لا رأى منكرا الرفع (الى قاض بربكل قاض) في ذلك البلد وغيره (أو) الى القاضي فلان ببالرفع اليه ولو لم يزل لتعلق اليمين بعينه فان نوى مادام قاضيا

أو الألفاء براءة ذمته من حقه ريقبل قوله في ذلك ظاهر أو بانه ما شرح مر (قوله بأنواعها) وهي المعارضة بالمشي أو بالوقوف أو بالفلس والثانية مسألة الألفاء حل ولو حلف لا يطلق غريمه حنث باذنه له في المعارضة لا بعدم اتباعه اذا هرب منه وقدر عليه لان المتبادر انه لا يباشر إطلاقه من (قوله لان قارقه) بأن كانا بالسين أو واقفين وذهب الغريم من ل وهذا التسوية فارتقت قول المتن ولو بوقوف الشامل لوقوف صاحب الحق لانه مفروض في الماشيين كما قال الشرح لا منافاة بينهما اه ولا ينافيه معارضة أحد المتبايعين الا نفي المجلس حيث يتقطع به خياره ما مع تمكنه من اتباعه لان التفريق متعلق بماتم لانهما لهذا لو قارقه ناه باذنه لم يحنث ايضا نفي لو اراد بالمعارضة ما يشبهها حنث شرح مر (قوله لا رأى منكرا) أي فاعله (قوله الى قاضي البلد) أي بلد الحلف لا لبلد الحلف فيما يظهر نظير ما رقي مسألة الرؤس ولو اتحد قاضيهما فرأى المنكر بأحدهما أو بغيرهما فالمتجه انه لا بد من رفعه اليه لان القصد من هذه اليمين التوصل الى طريق ازالته شرح مر وفي نسخة منه الى قاضي بلد الحلف لا لبلد الحلف قال الرشيدى وهي الموافقة لشرح الروض (قوله ببالرفع الى الثاني) لان التبرؤف باليه مه ويمنع التخصيص بالوجود حالة الحلف فان تعدد في البلد تغير وان خص كل بجانب فلا يتعين قاضي شق فاعل المنكر خلا فلا بد من الرفع اذ رفع المنكر للقاضي منوطا بخياره به لا بوجوب اجابة فاعله ومع لوم ان ازالته ممكنة منه ولو رآه بمحضرة القاضي فالمتجه انه لا بد من اخباره به لانه قديم غفلة عنه ولو كان فاعل المنكر القاضي فان كان ثم قاض آخر رفعه اليه والام تكلفه كما هو ظاهر وقوله رفعت السلك لنفسك لان هذا لا يراد عرفا من لا رأى منكرا الرفع الى القاضي شرح مر (قوله فان مات) أي الحالف (قوله حنث) أي قبيل موته والمتجه اعتبار كونه منكرا باعتقاد الحلف دون غيره وان الرؤية من الاعى محمولة على العلم ومن يبصر على رؤية البصر شرح مر قال الرشيدى ظاهر قوله باعتقاد الحالف وان لم يكن منكرا عند القاضي وفيه وقفة اذ لا فائدة في الرفع اليه وبعد تنزيل اليمين على مثل ذلك اه وكلام مر يشمل ما اذا كان غير منكر عند الفاعل كشراب النبيذ عند الحنفي فظاهر انه لا بد ان يكون منكرا عند الفاعل وعند القاضي حتى يكون للرفع فائدة (قوله ولو لم يزل) وان صحت ان الرفع اليه لا يفيد شيئا حل (قوله لما مر) وهو تنويته البراءة اختياره لان بالعدول تنقطع الديمومة فان لم ينو الديمومة بل نوى وهو قاض والحالة ما ذكر أي تمكن من رفعه فلم يرفع لم يبر برفع

وتمكن من رفعه فلم يرفع حتى نزل حنث لما مر

اليه بعد عزله لقوات المعنى الذي أفادته الجملة الحالية ويرى بالرفع اليه اذ اولى بعد
عزله لوجود المعنى المذكور فهما مسئلة ثلثان مسئلة الديمومة ومسئلة الحالية خلافا
لمن ظنهما مسئلة واحدة وحل كلام الاصل على عزل اتصال الموت حل (قوله
فان لم يتمكن) أي لم يحبس أو مرض أو تحجب القضاء ولم يتمكن منه مراسلة
ولا مكتبة اه شرح مر أو كان لا يتوصل اليه الا بدراهم يضره اله ولن يرسله وان
قلت ع ش عليه (قوله وان نوى وهو قاض) هذا في مقابلة قول المتن فان نوى مادام
قاضيا لمخ أي فان لم ينو هذه الديمومة بل نوى وهو قاض أي نوى هذه الجملة الحالية أي
نوى التقييد بمفهومها (قوله والرفع على التراخي) فان مات أحدهما في صورة التمكن
قبل ان يتولى تبيين الحنف برمادي (فصل في الحلف على ان لا يفعل كذا) *
(قوله الا في الحلف لا ينكح الخ) هذا الاستثناء راجع للشقين على سبيل اللفظ
والنشر المشوش فقوله فيحلف بقبول وكيله راجع لثاني والثاني وقوله لا يقبوله
هو لغيره راجع للشق الاول وقوله لان الوكيل الخ تعيل للشق الاستثناء كما يفيد
شرح مر وقوله لا بد له تعيل لقوله محض (قوله فيحلف بقبول وكيله) وكذا لو حلف
لا راجع مطلقته فوكل من راجعها فانه يحلف خذ فالبطلاني حيث قال بعدم
الحلف وهو مبني على رايه انه لا يحلف بزوجه لان وكيله من حلف لا يتزوج
والترقي بين النكاح والرجعة بأنها استدامة وهو ابتداء نكاح ليس بشيء
شرح مر وزي (قوله لان الوكيل الخ) يؤخذ منه ان من حلف لا يتزوج موليته
من زيد فوكل زيد م يقبل له ان لولي يحلف ولو حلفت المرأة لا يتزوج فاذنت لولها
فزوجها فحلت سواء كان مجبرا أم لا اما اذا تزوجها وليها المهر بنفادها فانها
لا تحلف شرح مر (قوله في الاولى) مراده بها الاستثنى منه لكن التقييد انما
تظهر فائدة في شقه الثاني وهو قوله لا يفعل وكيله وقوله في الثانية مراده بها
استثنى في امكن التقييد انما تظهر فائدة في شقه الثاني أيضا وهو قوله لا يقبوله
هو لغيره (قوله فيحلف) أي بفعل الوكيل في الاولى وبفعله هو لغيره في الثانية
(قوله ولا يحلف بماسد) الا ان حلف لا يبيع بيع فاسد فأتى بصورته فانه يحلف
على المعتمد زي ومثله مر (قوله نزل) أي في العرف على الصحيح يعني انه وان
سمى بيمانكون الاسماء الشرعية تم الحقائق الفاسدة والعصبة الار مبنى
الايمان على العرف وذلك حيث لغري ولذا يقال صوم يوم العيد فاسد فسمى صوما
مع نه فاسد شيخنا عزيزي (قوله وان كان فاسدا) ولو ابتداء بأن أحرم بعمره
وانسدها ثم ادخل عليها الحج لانه كعبه لا بباطاله شرح مر أي لا يحلف بباطاله

فان لم يتمكن لم يحلف لانه
وان نوى وهو قاض والحالة
ما ذكر لم ير برفعه اليه بعد
عزله ولا يحلف لانه ربما نوى
ثانيا والرفع على التراخي
ويحصل الرفع الى القضاء
بان يضره أو يكتب اليه
أو يرسل اليه ولا يضره
(فصل في الحلف على ان
لا يفعل كذا) (لف لا يفعل
كذا) كبيع وشراء وعقد
(وأطلق حلف بفعله لا بفعل
وكيله) لانه انما حلف على
فعله (الا في الحلف لا ينكح
فيحلف بقبول وكيله
لا يقبوله هو لغيره) لان
الوكيل في قبول النكاح سفير
محض لا بد له من تسمية
الموكل وخرج بقولي وأطلق
ما لو اراد في الاولى ان لا يفعل
هو ولا غيره وفي الثانية انه
لا ينكح نفسه ولا غيره
فيحلف عملا بنيته وقولي
وأطلق من زيادتي فيها (ولا
يحلف بفاسد) من يبيع أو
غيره لان ذلك غالب في الحلف
منزل على الصحيح لا ينكح
فيحلف به وان كان فاسدا
لا بد منه فيجب المضى به
وهذا من زيادتي وتعبيري
في المستثنى منه بما ذكرهم من تعبيري

بما قاله (أولاً يجب حث بتليك) منه (تطوع في حياته) كهدية رعمري ورقبي وصديقة غير واجبة لأن كلامها
هبة فلا يمنح بأعارة وضيافة ووقف وهبة بلا قبض وزكاة (٧٥٤) ونذرو كفارة وهبة ذات أوابه

ووصية إذا تملك في الثلاثة
الأول ولا تملك تام
في الرابعة ولا تطوع
في الأربعة بعد ما ولا تملك
في الحياة في الأخيرة وقته يرى
بما ذكر أولي مما عبر به
(أولاً يصدق لم يمنح
هبة) ولا هدية لأنهما
ليست صدقة كآثر ولهذا احتاجنا
لأنبي صلى الله عليه وسلم
دون الصدقة ويمنح
بالصدقة لواجبة والتندوية
و بما تقرر يعلم أن مرادهم
بالهبة في هذه ما يقابل
الصدقة والهدية وفي التي
قبلها الهبة المطلقة (أولاً
يا كل طعاماً أو من طعام
اشترى زيد حث بما اشترى
زيد) (وحد ولو سائلاً) أو توبة
أو رابحة لأنها أنواع من
الشراء (لأن اختلط)
ما اشتراه وحده (بغيره ولم
يظن أنه منه) بأن
يا كل قليلاً كمشروبات

(قوله بتليك) أي تام أخذ من كلامه بعد القبول أربعة (قوله ما يقابل
الصدقة) لأنه لو أريد بها ما يشملها كان المعنى حلف لا يتصدق لم يمنح بالصدقة
وهذا لا يعقل ومحتاج لا يحتاج إعطى الهدية عليها (قوله بغيره) استشكل
النووي في نكتة التنبية الفرق بينه وبين مسئلة التمرة إذا حلف لا يأكلها
فاختلطت بتمرة كالهاتمة فإنه لا يمنح من (قوله لأنه يمكن أن يكون من غير
المشترى) المدار على ما يحصل به ظن أنه كل مما ذكر وهذا وضع فيما إذا اختلط
قدح بمثل مروح (قوله بخلاف ما إذا كل كثيراً) ولا ينافيه ما مر من أنه لو حلف
لأياً كل تمره فاختلط بتمرة كالهاتمة لم يمنح لأنه فناء ببقية أو لظنه عادة
ما بقيت تمره ولا كذلك ماها شرح مروه يجب عن اشكال النووي وفيه تأمل
(قوله بقسمة) أي قسمة أفرار بخلاف قسمة التعديل والرد (قوله أن كل جزء
مشترك) عبارة مروح لأن كل جزء منه لم يمنح بشرائه والميرس محمول على ما يتبادر
منها من اختصاص زيد بشرائه ومن ثم لو حلف لا يدخل دار زيد لم يمنح بدخول
دار مشتركة بينه وبين غيره انتهت (قوله بعد حكم الحنفى) ويشترط على مذهب
الشافعى بأن يكون شريكه باع حصته لا آخر فأخذها بالشفعة ثم باع حصته
الأمليه لا آخر فباع ذلك الآخر الحصه لأنسان فأخذها بالشفعة فقد أخذ الأدار
جيهها بالشفعة لكن في مرتين * (كتاب النذر) *

عقب الإيمان به لأنه واجب أحد قسميه وهو نذر الجراح كعارة بين على مذهب
الرافعى أو التغير بينهما وبين ما التزمه على مذهب النووي الذى هو الراجح اه
شرح مروح زيادة والأصح أن نذر الجراح مكروه وعليه يحمل خبرنا بما يستقرج به
من البصير ونذر التبرع مندوب ساء أدهو وسبيلة للطاعة والوسائل تعلى حكم
المعاصد انتهت (قوله الوعد) أى الأعم من الالتزام حل (قوله بشرط) أى
المعلق على شرط حل كأن جاء زيداً كمثل وقوله أو أترام ما ليس بلام كأن قال
على أكرامك (قوله أو الوعد بخير أو شر) أى معلق أو منجز فهو وأعم من الأول

وعشرين حبة لأنه يمكن أن يكون من غير المشترى بخلاف ما إذا كل كثيراً كسكف رنج ح ل
بما اشتراه وحده ولو اشتراه وكيله أو شركة أو ملكه بقسمة فلا يمنح روجه فيما اشتراه شركة أن كل جزء منه
مشترك وتعبيرى بالظن أول من تعبيرة باليقين (أولاً يدخل داراً اشتراها زيد لم يمنح بدار أخذها بلا شراء
كشفة) كأن أخذها بالشفعة الجوار بعد حكم الحنفى له بها أو أخذ بعضها بالشفعة وباقيها بشراء لأن ذلك لا يسمى
شراء عرفاً وقولاً بل إلى آخره أعم من قوله بالشفعة * (كتاب النذر) * بمهمة هولعة الوعد بشرط أو التزام
ما ليس بلام أو الوعد بخير أو شر وشرط التزام قريب لم تعين كما يعلم مما يأتى ولا صل فيه آيات كقوله تعالى وليوفوا
نذورهم وأخبر نكح النذرى من نذر أن يطيع الله فلا يطعه

ومن نذران يصح الله فلا
يصح (أركانه) ثلاثة (صيغة
ومندور ونادر وشرط فيه)
أى فى النادر (اسلام
واختيار ونقود تصرف فيما
نذره) بكسر الهمزة وضمها
فيصح النذر من السكنان
ولا يصح من كافر لعدم
أهليته للقربة ولا من مكره
نظر رفع من أمي الخطأ ولا
من لا ينفذ تصرفه فيما نذره
كسجور وسفسه أو فلس
فى القرب المالية العينية
وصى ومجنون (و) شرط
فى الصيغة لفظ يشعر بالزام
وفى معناه ما فى الضمان
وهذا وما قبله من زيادتي
(الله على) كذا (أو على
كذا) كعتق وصوم وصلاة
فلا يصح بالنية كسائر
المقود (و) شرط فى المنذور
كوبه قربة لم تعين) فلا
كانت فمرض ككفاية
تدين والثانى من زيادتي
كعتق وعبادة وسلا
وتشيع جنازة (وقراء
سورة معينة

حل (قوله ومن نذر الخ) تسميته نذرا من باب المشاكلة لأن نذر المعصية ليس
بنذر شرعا وفيه ان الحقايق الشرعية تتناول الغايد فنذر المعصية يسمى نذرا وان
كان فاسدا (قوله ونقود تصرف) وشرط أيضا إمكان فعله للمندور فلا يصح نذر
الشخص هو ما لا يطيقه ولا نذر من هو بعيد عن مكة لا يحكمه الوصول اليها
فى هذه السنة بخلاف هذه السنة ولا يشترط فيه معرفة ما نذره فلو نذر التصديق
بالفصح وبعين الفعما يريد اه شرح مر (قوله بكسر الهمزة وضمها) أى مع
فتح الياء فيه ما يابيه ضرب ونذر كافى المختار (قوله ولا يصح من كافر) أى نذر
التبرر دون نذر الجاح فنه يصح منه وكان قياسه صحة التبرر منه أيضا لأنه لما كان
فيه مناجاة لله تعالى أشبه العبادة ومن ثم لم يبطل الصلاة بخلاف نذر الجاح خلافا
لشرح حيث سوى بينهما فى عدم الإبطال حكم ما تقدم حل (قوله لعدم أهليته
للقربة) برودة صحة عتقه وصدقته ويحجب عنه بما أشار له حل بقوله لما كان
الخ فلا ينافى صحة عتقه وعتقه من كل ما لا يتوقف على نية (قوله فى القرب المالية)
متعلق بما لا يصح المقتدر (قوله العينية) خرج التى فى الذمة فيصح نذرا لمجبور
فيها كما عتده مر ومم وظاهره انه لا فرق بين هجر الفليس والسفبه ثم انظر بعد
المعصية من أين يؤذى السفبه هل هو بعد رشده أو يؤذى الولي من مال السفبه
ما التزمه ثم رأيت فى شرح الروض ان السفبه يؤذى بعد رشده فلو مات ولم يؤذى
أخرج من تركته قياسا على تنفيذ وصيته عى على مر لكن قال زى خرج
بالمالية البدئية والعينية المتعلقة بالذمة أى فيها تفصيل فيصح من الفليس دون
السفبه لأن السفبه لا ذمة له حل وبما يفهم ان نذر العبد ما لا فى ذمته كضمانه
وسبق فى كتاب الضمان انه لا يصح ضمانه بغير ادن سيده هذا هو المعنى اه ومثله
شرح مر قال عى عليه ويصح بأذنه ويؤذيه من كسبه الحاصل بعد النذرا (قوله
يشعر بالترامه) فهو مال صدقة ليس بنذر لعدم الالتزام وكذا نذرت لله لا فعلن
كذا لكن لو نوى به اليه كان يمينا ونذرت لزيد كذا كذلك لكن لو نوى به الاقراء
لزم به حل (قوله وما قبله) أى من قوله أركانه حل (قوله فلا يصح بالنية) أى
من غير لفظ أى حتى يازم الوفاء به والا فبنا كد فى حقه الاتيان بما نواه ومثل النذر
غيره من سائر اقرب فتنا كد بنيتها عى على مر (قوله والثانى) أى فرض
الكفاية من زيادتي أى ضمنا (قوله معينة) ليس بقيد بل مثله ما اذا نذر قراءة
سورة معينة ويدين ما شاء كما يؤخذ من مر ادلا يشترط تعيين النذور ويؤخذ
أيضا من قول الشرع بعد الله على نذرا به بلامه قربة والتعيين اليه أى مقروض اليه

فندفع توقف به عنهم بقوله انظر لولي يعين سورة تسل يصح النذر ويعين ما شاء
 او يبطل (قوله وطول قراءة صلاة) قال في شرح الروض بشرط ان لا يندب فيها ترك
 التطويل اه برهسي ابن سمعان كان منفردا او امام معصومين راضين بالتطويل
 قال من ل والوجه ضبط التطويل الملتزم بها بآدي زيادة على ما يندب لامام غير
 معصومين الاقتصار عليه مر (قوله وصلاة جماعة) ويخرج من هذه ذلك
 بالاعتناء في جزء من صلاة عند احراره وان كان الامام في آخر صلاته لا يفسد
 حكم الجماعة على جميعها ع ش على مر في آخر الفصل الآتي (قوله وتكمله
 حينة) أي اذا كانت أعلى من ر وعبرة زى والمعمد انه ان عين أعلاها مع
 نذره وأدناها فلا ذما أنتى به شيئاً م ر رجه الله تعالى وأعلاها العنق وانما أعاد
 الشرع الكافي ولم يجعله من مدخولها في المتن لانه من تفته شوبرى واليه يشير
 قوله فيما يظهر (قوله في فرض أم لا) لكن ينبغي في مسئلة الجماعة فقيده الفعل
 بما شرع فيه الجماعة سم (قوله والنذر غير ما يصح ولم يلزمه ككفارة) قال
 الزركشي بالنسبة لنذر المعصية محل عدم لزوم الكفارة بذلك اذ الم ينو اليه
 كما قصه كلام الراعي آخر فان نوى به اليه لزمته الكفارة بالحق كذا في شرح
 الروض وظاهر انه يأتي مثله في نذر غير المعصية كالمباحات فليشمل سم (قاعدة)
 قد اختلف من أدركناه من العلماء في نذر من اترض شيئاً الم رضة كل يوم كدام ادم
 دينه أو شيئاً منه بذمته فذهب بعضهم لعدم محته لانه على هذا الوجه الخاص غير
 قسري بل يتوصل به الى رياء النسبة وذهب بعضهم وأنتى به الوالد الى محته لانه
 في مقابلته نعمة ربح المقرض أو اذ فاع نعمة الطالب ان احتاج ليقضائه في دمه
 لا رتناق ونحوه ولانه يسن للمقرض رد زيارة عما اقترضه فاذا التزمها ابتداء بالنذر
 لزمته فهو مكافاة احسان لا رصلة لا ربالا ولا يكون الا في عقد كبير ومن ثم
 لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان وباً وذهب بعضهم الى الفرق بين مال
 الينيم وغيره ولا وجه له ولو اقتصار على قوله مادام ما باع المرض بذمته ثم دفع منه شيئاً
 بطل حكم النذر لا تنفاه الديمومة شرح م ر قال ع ش رحل العدة حيث نذر لمن
 سعة نذره لم يخلف ما لو نذر لا حد بنى هاشم والمطلب فلا ينعقد لحرمه الصدقة
 الواجبة كالزكاة والنذر والكفارة عليهم ومراة لو نذر شيئاً لمبتدع أو ذمى باز صرفه
 لمسلم أو سني وعليه فلو اقترض من ذمى ونذره شيئاً مادام دينه في ذمته (انفقد نذره
 لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين فتفتن له فانه دقيق اه وقال من ل لو دفع
 التاذرمة ثم ادعى ان الذي دفعه من أصل المال المقرض صدق بيمينه وبقي النذر

وطول قراءة صلاة وصلاة
 جماعة) وتكمله معينة من
 خصال الواجب للغير فيما
 يظهر ولا فرق في صحة نذر
 الثلاثة الأخيرة في المتن بين
 كونهم في فرض أم لا قال قول
 بأن صحتها مقيدة بكونها
 في الفرض أخذاً من تقييد
 الروضة وأصلها بذلك وهم
 لانها قيداً بذلك
 للخلاف فيه (فلو نذر غيرها
 أي غير القرية المذكورة
 من واجب عيني ككفارة
 الفجر أو غير كاحد خصال
 كفارة اليه مبها أو معصية
 كشرب خمر وصلاة بحدوث
 ومكروه كصوم الدهر لمن
 خاف به ضرراً أو فوت حق

أو مباح كقيام وقعود سواء أُنذِرَ فيه أو تركه (لم يصح) نذره أما الواجب المذكور فلا نه لم حينئذ يُلزم الشرع قبل
النذر فلا معنى لالتزامه وأما المعصية (٧٨٧) فليُحرَمَ مسلم لا نذِرَ في معصية الله ولا فيما لا يملكه ابن آدم وأما

المكروه وهو من زيادته
والمباح فلأنهما لا يتقرب
بهما والخبر بأن داود لا نذِرَ إلا
فيما اتفق به وجه الله تعالى
(ولم يلزمه) بخلافه
(كفارة) حتى في المباح لعدم
انقضاء نذره وأما خبر لا نذِرَ
في معصية وكفارة كفارة
عين فضعيف باتفاق المحدثين
وعدم لزومها في المباح هو
ما رجحه في الروضة
كالشرحين وصوبه في المجموع
وخالف الأصل فرجح لزومها
نظرا إلى أنه نذِرَ في غير
معصية وكلام الروضة
كأنها يقتضيه في موضع
(والنذر ضربان) أحدهما
(نذر لجساج) بفتح اللام وهو
التمادي في الخصومة ويسمى
نذرا للجساج والغضب ويدين
الجساج والغضب ونذرا للغلق
ويدين الغلق بفتح الدالين
المجبة واللام (بأن يمع)
نفسه أو غيرهما من شيء
(أو يمع) عليه (أو يمعق)
خبرا غضبا بالترام قريبة
وهذا الضابط من زيادته

في ذمته اه (قوله أو مباح) المباح ما لم يرد فيه ترغيب ولا ترهيب واستنوى
فعله وتركه شرعا زى (قوله حتى في المباح) أي أن خلا عن الحلف والمنع
وتحقيق الخبر أي ومن الإصافة لله تعالى والالتزام به كفارة عمن كافي شرح م
وهو معنى انعقاد نذره في عبارة زى أي أنه في حكمه والافتعريف بالنذر لا يشمله
إذا لقربة في التزامه (قوله لا نذِرَ) أي منع في معصية (قوله فضعيف) لأن
آخره ينافي أوله لأن مقتضى عدم انعقاد نذره أنه لا كفارة فيه (قوله وخالف الأصل
الخ) ضعيف وجمع بينهما بأن كلام الأصل محمول على نذر الجساج لأنه عين أو على
نذر التبر إذا أضعف الله ونوى به اليقين كنه على كل كذا أو ما هنا على نذر التبر
إذا خلا عن الإصافة لله تعالى وعرضية اليقين لا يعلم توجد صيغة عين ولا حقيقة
سم وقديس قال في كونه نذرا لمباح نظرا لأنه غير قربة إلا أن يراد أنه في حكمه ومحل
التصيير في نذر الجساج حيث كان حقيقيا وهذا في حكمه لأن صورته أن يقول إن
فعلت كذا فعلى قيام مثلا وهذا ليس بقربة (قوله ويسمى نذرا للجساج والغضب)
أي مركب من هذين الشئين حل والافتراض أنه نذر لجساج (قوله ونذر الغلق
ويدين الغلق) أي فكلاهما ألفاظ مترادفة وفي المختار الغلق بفتحتين ما يعلق به
الباب أي فكان النذر نذرا للجساج أغلق الباب وسد على خصمه أو على نفسه
قال م ر وما حصل الفرق بين نذر الجساج والتبر إن الأول فيه تعليق برغوب عنه
في الجملة أي بالنسبة للبع فقط والثاني برغوب فيه ومن ثم ضبط بأز يعلق بما يقصد
حصوله اه (قوله أو يمع عليه) من باب رد عتار أي يمع نفسه أو غيرها
وقوله أو يمعق خبرا أي قاله أو غيره فالأقسام ستة وان مثل لثلاثة فقط (قوله
غضبا) راجع للجميع أي شاء ذلك فليس قيدا وانما قيد به لأنه الغالب زى
وبرماوى وحل (قوله فعلى كذا) يقع من كثيرين في حالة الغضب الغلق
يلزمي أو عتق عسدي فلان يلزمي لأفعل كذا أو لا فعلن كذا وهو لغو وحشلم
ينوبه التعليق لأن العتق لا يصاب به إلا على وجه التعليق أو الالتزام كان فعلت كذا
فعلى عتق أو عسدي حرفي نذره وعند قصد الحلف أو المنع أو تحقيق الخبر نذر لجساج
أما الحلف بصور العتق أو الطلاق بالجر أو غيره فلفظ لا نذِرَ في ذلك غير عين كما علم مما مر
شرح الإرشاد الكبير زى ومثله شرح م ر (قوله وهي لا تسكني في نذر التبر)

(كأن كلمته) أو أن لم أكلمه ١٩٠ يمع ث أو أن لم يكن الأمر كما قلته (فعلى كذا) من نحو عتق وصوم
(وفيه) عند وجود الصفه (ما التزمه) ٤٠ بالالتزامه (أو كفارة عمن) فليُحرَمَ مسلم كفارة كفارة عمن وهي
لا تسكني في نذر التبر بالاتفاق فعين جملة على نذر الجساج (ولو قال) أن كلمته (فعلى كذا) من نارة عمن (أو)
كفارة (نذِرَ لزمته) أي الكفارة

عند وجود العفة تغليب الحكم اليقين في الأول وتلخيصه (٧٥٨) السابق في الثانية ولو قال تعالى يمين

قلن أو فلي نذر صحيح ونصير
بين قربة وكفارة يمين ونص
البرطاني يقتضي أنه لا يصح
ولا يلزمه شيء مما لو كان ذلك
في نذر البر كذا قال ان شئني
الله مريض فعلي نذر أو قال
استداه الله علي نذر لزمه قربة
من القرب والتعبد اليه ذكره
البلقيني وبعضهم قرر كلام
الاصل علي خلاف ما قررته
فأخذه (و) ثانيها (نذر
نبروان يقرم قربة بلا تعليق
كعلي كذا) وكقول من شئني
من مرضه الله علي كذا لما
أنعم الله علي من شفائي من
مرضي (أو تعليق بمحدث
نعمه أو ذهاب نعمة كان
شئني الله مريض فعلي كذا
فيأزمه ذلك) أي ما التزمه
(حالا) ان لم يعلقه (أو عند
وجود النعمة) ان علقه
لأنه يات الذكور بعضها
أول الباب ولو نذر صوم أيام
سن تجعله) حيث لا عذر
مساوغة لبراءة ذمته (فان قيد
بتفريق أو موالات وجب)
ذلك عملا بالتزامه والاعلا
لمحصل الوفاء من التقديرين

أي بل يبنى عليه ما التزمه كما سيذكره (قوله تغليب الحكم اليقين) أي علي حكم
النذر (قوله فلفو) لأنه لم يأت بصيغة نذر ولا حلف واليمين لا تنتم في الذمة
شرح مـ ومثل علي يمين ايمان المسلمين تلزمه ان علمت كذا اذا أطلق تكون
لغو لا يلزمه شيء بفعله كما أفتى به مـ الكبير وقيل انه كناية في الطلاق والعق
(قوله ونصير) معناه (قوله بين قربة) كنسبهم وسلاوة ركعتين وصوم يوم ع ش
(قوله والتعبد اليه) أي موكل اليه (قوله وبعضهم قرر كلام الاصل)
يمرض بالزركشي وبعبارة الاصل ولو قال ان دخلت فعلي كفارة يمين أو نذر لزمته
فجعل الزركشي قوله أو نذر بالرفع عطفا علي كفارة يمينه اذ اقال ان كلمته فعلي
نذرا به يلزمه كفارة عيناه وهو ضعيف لما علمت ان العمد انه يخبر بينها وبين قربة
وما حصل تقدير الشرح له انه جعله بالجر عطفا علي يمين حيث قدر له المضاع بقوله
أو كفارة نذر فيعني ان الصيغة التي فالها الساذوقه علي كفارة نذر وهو اذا قال
ذلك لزمه كفارة اليمين عيناه سم يتصرف (قوله نذر يتكرر) سمي به لان النادر
يطلب البر والتقرب الي الله تعالى زي (قوله بمحدث نعمة) أي تقتضي
سجود الشكر كما يوجب اليه تعبيرهم بمحدث ومثله ذهاب النعمة هذا ما قاله
الامام عن والده لكن رجح قول القاضي انه مما لا يتقيدان بذلك سل ومثله
شرح مـ ومعنى تقتضي سجود الشكر بان كان لها وقع ع ش علي مـ
وقوله كما يوجب اليه انظار وجه الايمان مع ان الحدوث صادق بغير الهجوم (قوله
كان شئني الله مريض) ويظهر ان المراد بالشقاء زوال العلة من أصلها وان لا يذ
فيه من قول عدلين طلب أخذها مما رقي المرض الخوف أو معرفة المريض
ولو بالتجربة وانه لا يضربا قضاء اثره من ضعف الحركة ونحوه سل (قوله حالا)
عبارة شرح مـ فيلزمه ذلك حالا وجوبا موسعا ولا يلزمه ذلك فورا الا ان كان
لعمري ومطالب به اه (قوله حيث لا عذر) خرج ما لو كان مسافرا بعلقه مشقة
شديدة بالصوم فالاولى تأخيرها وما لو كان عليه كفارة سبقت النذر فانه يسر
تقديمها عليه ان كان علي التراخي والاوجب ذكره البلقيني (قوله أجزاء منها
خمس) انظر الخمسة الباقية هل تبطل من العالم وتقلب نفلا مطلقا من غيره سم
وبعبارة حل وصوم الخمسة الاخرى ان صامها بنية النذر عا داءا لما يوجب
التفريق لقت نيته والامكان نفلا مطلقا واذا تبين له انه لم ينو في الثالث لا يقوم

فلو نذر عشرة متفرقة فصامها متوالية أجزاءها خمسة (أو نذر صوم) سنة مينة لم يدخل الرابع
في نذرها (عند وتشريق وجب ونفاس ورمضان) أي أيامها لان رمضان لا يقبل صوم غيره وما عداه لا يقبل
الصوم أصلا فلا يدخل في نذرها ذكر (فلا قضاء) لما عان نذره

لماذا ذكر خلافا الراعي فيما وقع (٧٥٩) في الحيض والنفس (ولا يجب بما أفطره من غيرها استئناف سنة)

الرابع مقامه لان نيته عن النذر غير معتد بها اه (نوله خلافا للراعي فيها) أي
في الايام الواقعة في حالة الحيض والنفس حيث قال بوجوب قضائها لدخولها
في السنة عنده (قوله ولا يجب بما أفطره من غيرها) أي العبد وما عطف عليه
وعبارة المنهاج وان أفطر منها يوما بلا عذر وما عطف عليه ولا يجب استئناف سنة
قال مر ونخرج بقوله بلا عذر ما لو أفطره بعذر كجنون وانجاء فلا يجب قضاؤه
نعم ان أفطر لعذر غير لزومه القضاء أو مرض فلا كما اقتضاء كلام المصنف في الروضة
وهو المعتمد اه (قوله انما كان للوقت) كافي رمضان ومن ثم لو أفطرها كلها
لم يجب الولاء في قضائها والمتمه وجوبه من حيث ان ما تعدى بفطره يجب قضاؤه
فورا شرح مر أي لا من حيث الاجزاء ما لا يولى (قوله لانه مقصود) لكن
التتابع أفضل من التفريق كافي شرح مر لما فيه من المسارعة للخير وبراءة
الذمة وفي عبارة ان التفريق أفضل لما فيه من زجر النفس وتحديث أفضل الميام
صيام أبي داود (قوله الا ان شرط متابعتها) أي ولو في نيته كما قاله الماوردي
لا يقال الكلام في نذر سنة معينة وهي لا تذكر الا متابعة لانا نقول من صوم
المعينة كافي شرح مر ان يقول الله على أن أسوم سنة أو لها من الغدا أو أوقها
من شهر كذا وهي بهذا الاعتبار تصدق بالمتابعة وغيرها تدبر (قوله والا فلا)
وحينئذ يصوم ثلثمائة وستين يوما كيف شاء أو اثني عشر شهرا بالهلال وان انكسر
شهر كل ثلاثين يوما ويقضي أيام العيد والتشريق ورمضان زى وح ل (قوله
من صوم رمضان عنه) خرج بقوله عنه ما لو صامه عن نذرا وقضاء أو تطوع فانه
لا يصح صومه وينقطع به التتابع قطعا شرح مر (قوله ويقضيه غير زمن حيض
ونفس) ويخالف ما اذا كانت السنة معينة لان المعين في العقد لا يبدل
بغيره والطلاق اذا عين قديدا كافي المبيع المعين اذا خرج معينا لا يبدل والمسلم
فيه اذا سلم فخرج معينا يبدل ولان اللفظ في المعينة قاصر عليها فلا يتعداها الى
أيام غيرها بخلافه في المطلقة فنيط الحكم بالاسم حيث أمكن شرح الروض (قوله
والاشبه عند ابن الرفعة الخ) يفرق بين رمضان وأيام الحيض بأن رمضان
لا يتكرر في السنة فلا مشقة في قضاء أيامه بخلاف أيام الحيض فانها تتكرر
فلو أوجبنا القضاء لأيامها لشدق عليها ذلك ومثله النفس لان النادر يلحق بالاعم
الاغلب زى ومن ثم كان كلام ابن الرفعة ضيقا (قوله بل أولى) لعل وجه
الاولوية تغلب عليها على قسم بشرط التتابع (قوله لم يتعقب في الاصل الخ) أي
لم يقل هنا قلت الاظهر لا يجب القضاء كما قال في السنة المعينة وبما رتبته هناك وان
في السنة للمعينة

بل له أن يقتصر على قضائه
لان التتابع انما كان للوقت
كافي رمضان لانه مقصود
(الا ان شرط متابعتها) فيجب
استئنافها عالا بالشرط لان
التتابع ما ربه مقصودا (أو)
نذر صوم سنة (مطلقة ويجب
تتابعها ان شرطه) في نذره
والا فلا (ولا يقطعها مالا
يدخل في) نذر (معينة) من
صوم رمضان عنه وفطر أيام
العيد والتشريق والحيض
والنفس لاستئنافه شرعا
وان لم يذكر الاصل النفس
(ويقضيه غير زمن حيض
ونفس متصلا بالسنة)
لبي نذره اما زمن الحيض
والنفس فلا يلزمه قضاؤه
والاشبه عند ابن الرفعة
لزومه كافي رمضان بل أولى
وفرضه في الحيض قال
الركشي ومثله النفس
(أو) نذر صوم أيام (الاثنين
ليقضها ان وقعت فيما ر)
علا يدخل في نذر صوم سنة
معينة ووقع في الاصل ترجيح
قضائها ان وقعت في حيض
أو نفاس ولعل النووي لم
يتعقب في الاصل الراعي
في ذلك حكما تعقبه فيه

قبل الحلية في ذلك (أو) وقت (في شهرين لزمه صومها تباعا) لكفاية مثلا (وسبقنا) أي وجبها نذرا لا ثاني
 فلا يلزم قضاؤها لتقدم وجوبها على النذر بخلاف ما إذا (٧٦٠) لم يسبقا وتعبيرى بذلك أهم من تنبيده

الشهرين بالكفاية (أو)
 نذر صوم (يوم بعينه من
 جمعة تعين) فلا يصوم عنه
 قبله والصوم عنه بعد قضاء
 كماله تعين بالشهر استداء
 (فان نسيه صام يومها) أي
 يوم الجمعة فان كان هو وقع
 أداء والاقتضاء وهذا بناء
 على ان أول الأسبوع
 السبت اما على القول بان
 أوله الاحد وعزى لا كثيرين
 وجرى عليه النووي في
 خبره وغيره فيصوم يوم
 السبت والمعتد الاقل (ومن
 نذرا تمام نفل) من صوم أو
 غيره فهو أهم من قوله ومن
 شرع في صوم نفل فنذرا تمامه
 (لزمه) لانه عبادة فصع
 اتمامه بالنذر (أو) نذر
 (صوم بعض يوم لم ينقد) نذر
 لانه غير مهور شرعا وكذا
 لو نذر بعدة أو ركوعا أو

أفصرت لحيض ونفاس وجب القضاء في الاظهر قلت الاظهر لا يجب وبه قطع
 الجمهور (قوله في ذلك) أي في ترجيح قضائها (قوله العلم به من ذلك) مع انه يمكن
 ان يكون النووي ليس تابعا للرأى هنا لافرق بين المستثنين لان زمن الحيض
 يمكن ان يخالج الاثنين اه حل (قوله فان كان هو الخ) وهذا صريح
 في انعقاد نذر صوم يوم الجمعة ولا ينافيه قوطم لا ينقض النذر في مكره ومع كراهة
 انفراد يوم الجمعة بصوم لان محل ذلك اذا صامه نفلا فان نذره لم يكن مكرها وقد أفتى
 بذلك الوالد فيوجه ايضا بان المكره افراده بالصوم لان نفس صومه وبه فارق عدم
 صحة نذر صوم الدهر اذا كرهه مخرج مر (قوله والمعتد الاقل) المعتد انه يصوم يوم
 الجمعة وان قلنا أول الأسبوع يوم الاحد وانظر ماوجه ذلك اه حل (قوله لزمه)
 وهل يثاب على الجميع ثواب الواجب أولا قال شيئا ينبغي ان يثاب من حيث
 النذر ثواب الواجب حل (قوله أو نذر صوم بعض يوم) لم ينقد في قول على
 الجلال وكذا بعض كل عبادة كبعض ركعة ونحو ذلك اه (قوله لانه غير مهور
 شرعا) وظاهر انه لو نوى التعبير بالبعض عن الكل لزمه اه شوبري (قوله
 سجدة) أي من غير سبب حل اما سجدة التلاوة والشكر فيصع (قوله بان
 يد لم قدمه غدا) أي بسؤال أو دونه وظاهر انه لا يلزمه البتة عن ذلك وان
 سهل عليه بل ان اتفق بلوغ الخبر له وجب والا فلاح ش على مر (قوله وانما لم
 يكف الخ) وقيل يكفي عر نذره بناء على انه لا يجب عليه الا من وقت القدوم
 والاصح انه قدومه يبين وجوبه من أول النهار لتعذر بعضه وبه يفرق بين هذا
 وما لو نذر اعتكاف يوم قدومه فان الصواب انه لا يلزمه الا من حين القدوم ولا يلزمه
 قضاء ما مضى منه أي لا يمكن ان تبعضه فلم يجب غير بقية يوم قدومه شرح مر
 (قوله التالي له) المراد بالتالي هنا التابع من غير فاصل شرح مر (قوله فقدا)

بعض ركعة كما علم عامرا (أو) دم (يوم قدوم زيد انقد) لا يمكن لو طأ به بان يعلم قدومه غدا أي
 في بيت النية (فان صامه عنه) وذلك (والا فان قدم ليلا أو يوما عامرا) مما لا يدخل في نذر صوم سنة معينة وهذا أهم
 من قوله أو يوم عيد أو في رمضان (سقط) الصوم لعدم قبول ذلك للصوم أو لصوم غيره (والا) بان قدم نهارا وهو
 صائما نفلا أو واجبا في رمضان أو وهو مفرط في عامر (لزمه القضاء) وانما لم يكف تميم صوم النفل بعد قدومه في
 لان لزوم صومه ليس من وقت القدوم بل من أول النهار (أو) نذر يوم اليوم (التالي له) أي ليوم قدوم زيد (و) صوم
 (أول خميس بعد قدوم عرو) كما قال ان قدم زيد على صوم اليوم التالي ليوم قدومه وان قدم عرو فعلى صوم
 أول خميس بعد قدومه (فقدما)

أى معا أو مرتبا (قوله فى الاربعاء) بتثليث الماء والمذبح مدر (قوله أمس
يوم قدومه) أى اليوم الذى قبل قدومه فهو بالاضافة لما بعده فيكون معربا لأن شرط
سنا أمس أن لا يضاف (قوله يصح نذره على المذهب) فيه أنه يمكن الوفاء به بأن
يعلم يوم قدوم زيد فيصوم اليوم الذى قبله ~~كما يصوم فى نذر صوم يوم قدوم زيد~~
الا أن يقال أمس لا يشترط وجوده بالنسبة للمستقبل لأنه جعله متعلقا بجزء الشرط
فيكون مستتبلا بخلاف يوم قدوم زيد وحيث يكون قوله أمس مثل قوله اليوم
الذى قبل يوم قدوم زيد حرو ح ~~(أصل فى نذر الاتيان الى الحرم)~~ (قوله
أو ينسك) أى أو الاتيان بنسك فهو معطوف على قوله الى الحرم وقوله أو غيره
معطوف على الاتيان (قوله مما سياتى) من صلاة أو صوم أو صدقة زى (قوله
كالبيت) الامثلة المذكورة كلها أمثلة لقوله أو شىء منه لأن مراده بالبيت
المسجد وهو بعض من الحرم (قوله بنية ذلك) أى بنية الاتيان الى البيت الحرام
فالمدا على التصريح بالحرم أو بنية كباقي عن اما اذا كرر البيت ولم يبق به ذلك
فانه يلغو نذره لان المساجد كلها بيوت الله شرح مدر ومن نذر اتيان المسجد الحرام
وهو داخل الحرم لم يلزمه شىء كما بحثه البلقينى وله احتمال بالزوم وهو المتبع لان
ذكر بيت الله الحرام أوجزه من الحرم فى النذر صار موقفا شرعا على التزام حج
أو عمرة ومن بالحرم يصح نذره لهما فيلزمه ما أحدهما وان نذر ذلك وهو فى الكعبة
أو المسجد حولها زى وس ل (قوله ومعبد الخيف) الخيف الخلط سمي بذلك
لاجتماع اخلاط الناس فيه اذ منهم ابياء ووالدى شيخنا ح (قوله لزمه نسك)
قال فى الكفاية لان مطلق كلام الناذرين يحمل على ما ثبت له أصل فى الشرع كمن
نذر ان يصلى يحمل على الصلاة الشرعية لا الدعاء والمهودى فى الشرع قصد الكعبة
بجمع أو بعمرة فيحمل النذر عليه سم (قوله من حج أو عمرة) وان نفي ذلك فى نذره
شرح مدر بأن قال بلا حج ولا عمرة كفى شرح الروض ويلغو النفي قال ع شى قوله
وان نفي ذلك فى نذره المح بخلاف من نذر التضحية بشاة مينة على أن لا يفرق لحما
فان النذر يلغو ويفرق بينهما بأن النذر والشرط هناك تصادا فى شىء واحد من
كل وجه لاقتضاء القول خروجهما عن ملاكهما بمجرد النذر والثانى بقاؤها على
ملكه بعد النذر بخلافهما ما هما لم ينوارا على شىء واحد كذا لا لان الاتيان
غير النسك فلا يضاد نفيه ذات الاتيان بل لازمه والنسك أشد تثبتا ولروحه
لا يتأثر بمثل هذه المضادة لضعفها اه حمر (قولا لا القرية الخ) فيه نصريح بأن
يجرد الاتيان الى الحرم من غير ايقاع عبادة قرينة فتأمل ع ن (قوله والنذر الخ)

فى الاربعاء صام الخميس عن
أولهما) أى النذر من وقتى
الآخر) لتعذر الاتيان به
فى وقته ومع عكسه وان
أثم به قال فى المجموع ولو قال
ار قدم زيدة لله على أن
اصوم أمس يوم قدومه لم
يصح نذره على المذهب
وما نقل عنه من أنه قال صح
نذره على المذهب فهو
بدر فصل) فى نذر لا يأت
الى الحرم أو ينسك أو غيره
مما يأتى لو (نذر اتيان الحرم
أو شىء منه) ككاليت
الحرام أو بيت الله الحرام
أو بيت الله بنية ذلك
والصفا ومعبد الخيف
ودار أبى جهل (لزمه
نسك) من حج أو عمرة
لان القرية انما تتم باتيان
بنسك والنذر محمول على
واجب الشرع وذكر حكم
اتيان الحرم من زيادته
وقولى أو شىء منه أهم
تعبيره باتيان بيت الله

منه غير كاف لصحة مساجده غير الحرم بل لابد من وصفه (٧٩٣) بالحرام أو نية كاعلم (أو) نذر

(الشيء إليه لزمه مع نسك
مشي من مسكته) لأن ذلك
مدلول لفظه وهذا فيما عدا
بيت الله من زيادتي (أو)
نذر أن يهيج أو يعتمر (ما شأ)
أو عكسه (لزمه) مع ذلك
(مشي) لأنه مقصود (من
حيث أحرم) من الميقات أو
قبله أو بعده لأنه ألزم المشي
في النسك وإستداؤه من
الأحرام فإن صرح به من
مسكته وجب منه وقول
من حيث أحرم من زيادتي
بالنظر للعمرة (فإن ركب)
ولو بلا عذر (أجزاء) لأنه
أفضل عند النوى ولأنه
أقرب بأم ل النسك ولم يترك
الامتناع فكان كترك الأحرام
من الميقات أو الميت يعني
(ولزمه دم) أي شاة وإن
ركب بعد تركه الواجب
وارفقه بتركه ويمتد وجوب
المنى حتى يفرغ من نسكه
أو يفسد وفراغه من به
بفراغه من التملين قال
الشيخان والقياس أنه إذا
كان يتردد في خلال أعمال
النسك لغرض تجارة أو
غيرها فله الركوب ولم
يذكره ومن نذرت شاة مثلا
راكبا فصح ما شأ لزمه دم أو الحج

جواب عما يقال النسك شامل لمطلق العبادة وهي شاملة للندوب وهو من تمتة
التعليل عن (قوله مع أنه غير مكاف) حيث كان كذلك فكان الأول
أن يقول أعم وأولى لأنه يؤمن أن بيت الله يكفي (قوله لأن ذلك) أي المشي من
مسكته والأحرام بالنسك لكنه يكون من الميقات خلافا لما توهمه هذه العبارة
عن (قوله أو عكسه) أي يشي حاجا أو معتمرا (قوله وإستداؤه) أي النسك
وقوله أي بالمشي من مسكته فالجواز والمجرو ومعلق بالضمير وقوله وجب أي مع
الأحرام (قوله فإن ركب) واجمع للأميرين بالنظر لكلام المتن ولثلاثة بالنظر
لكلام الشرح في زيادة سورة المائدة قال حل قوله فإن ركب أي لم يش
ولو كان في سقينة لأنه وإن لم يقل له ركب فهو غير ماش وهو مراده بالركوب
فكانه قال فإن لم يش أه فلم عبر به لكان أولى (قوله لأنه أفضل) قل س ل
وع كونه أفضل لا يجرى عن المشي كعكسه لأنهم ساجدون متغايرون كذهب
عن قضاة وكسه ويفرق بين هذا ونذر الصلاة فأعذ حيث أجزاء القيام بأن
القيام والتقعود من أجزاء الصلاة المتتمة فأجزاء الأعلى عن الأدنى والمشى
والركوب خارجان عن ماهية الحج وسيان له متغايرون مقصودان فلم يقيم أحدهما
مقام الآخر وإنما أجزاء بذنة عن شاة نذرهما لأن الشارع جعل بعض البدنة
مجزئا عن الشاة حتى في الدماء الواجبة فأجزاء كلها أولى أه وانظر قوله لا يجرى
عن المشي مع قول المتن فإن ركب أجزاء إلا أن يقال المعنى لا يجرى أجزاء كاملا أي
من غير وجوب دم تأمل (قوله ولزمه دم) وبسبب تكرار الركوب قياسا
على اللبس بأن يتخلل بين الركوبين مشي ع ش على م ر (قوله وإن ركب بعد)
محال لروم الدم إن عرض الجهز بعد النذر ولا كان نذره وهو عا حرافه وإن صح نذره
لكن لا يلزمه المشي ولا الدم إذا ركب س ل وفائدة انعقاد نذره احتمال أن يقدر
على المشي بعد ذلك (قوله ولزمه دم) أي فيما إذا ركب بلا عذر (قوله أو يفسد)
ولا يلزمه المشي في الفاسد بل في قضائه لأنه الواقع عن النذر س ل وشرح الروض
(قوله وفراغه من الحج) وفراغه من عمرته بفراغ جميع الأركان س ل (قوله
بفراغه من التملين) أي وإن بقي عليه رمي بهما س ل ويحصل ذلك بمرى
جزة العقبة والخطى والطواف مع السعي إن لم يكن سعي بعد طواف القدوم ع ش
على م ر (قوله والقياس) أي على ما إذا كان قبل النسك يابلي وهذا
كلا استدراك على قوله ويمتد وجوب المنى الحج (قوله دون الحفا) محله في غير
الاماكن التي يسكن فيها المشي حافيا كالطواف والسعي امامي فليزمه مع المنى

راكبا فصح ما شأ لزمه دم أو الحج حافيا لزمه الحج دون الحفا (أو) نذر (نسكا) من حج أو عمرة لأنه

(وعضب اناب) كافي حجة الاسلام (٧٦٣) وعمرته (وسن تعجيله اول) زمن (عكسه) مبادرة الى براءة

الذمة (فان مات بعده) أي بعد تمكنه من فعله (فعل من ماله) وان مات قبل التمكن فلا شيء عليه كحجة الاسلام وعمرته (أو) نذر (أن يفعله) أي التسلطن حج أو عمره فهو عام فوله وان نذر الحج (عاما معينا) هراعم من قوله عامه (ويمكن) من فعله (لزمه) فيه ان لم يكن عليه نسل اسلام فأن لم يفعله قبله وجب قضاءه فان لم يعين العام لزمه في أي عام شاء أو عبته ولم يتمكن من فعله فيه فان لم يبق زمن يسعه لم ينقذ نذره أو وسعه وحديثه قبل احرامه نذر كرض فلا قضاء لانه المذمور نسل في ذلك العام لا يقدر عليه (فان فاتته لا عذر أو عرض أو خطأ) للطريق أو الوقت (أو نه) لا أحدهما أو لأنسل (بعد احرامه قضى) وجوبا كالحج نذر صوم سنة معينة فأفطر فيها لمرض فانه يقضى ما أفطره بخلاف ما إذا طرأ ذلك قبل احرامه كما روي وقولي بلا عذر مع ذكر حكم

لانه حينئذ قرية اما غير ماله الركوب والمشي هذا ما انفرد رسول (قوله وعضب) أي بعد نذره فان نذر المعصوب الحج بنفسه لم ينقذ نذره أو ان يحج من ماله أو أطلق انقذ رسول (قوله وسن تعجيله) أي الحج النذور لا يقيد كونه من المصوب عرش على مروه وحمل سن التعجيل ان لم يقض العضب والاقبيب كافي رسول (قوله مبادرة الى براءة الذمة) ويخرج عن نذر الحج بالامراد والتمتع والقران كافي الروضة والمجموع ويجوز له كل من الثلاثة ولا دم من حيث النذر جرس ل (قوله وتمكن من فعله) بأن كان على مسافة يمكن منها الحج في ذلك العام زى (قوله ان لم يكن عليه نسل اسلام) يقتضى انه لو كان عليه نسكه لا يلزمه فعله فيه واپس كذلك بل يلزمه فعله ويسقط عنه حجة الاسلام والنذر فيع أصل الفعل عن حجة الاسلام والتعجيل عن النذر زى وعبارة الشورى قوله ان لم يكن عليه نسل اسلام يفيد انه اذا نذر الحج عامه وعليه نسل الاسلام انقذ نذره عن نسل غير الاسلام ووجب قضاؤه فليحرر كذا في الحاشية وعبارة شرح الروض وان نذر من لم يحج ان يحج هذه السنة فخرج عن فرضه ونذره اذ ليس فيه الاتعجيل ما كان له تأخيره فيقع أصل الفعل عن فرضه وتعجيله عن نذره وعبارة ابن الوردي

وأجزات فريضة الاسلام عن نذر حج واعمار العام

هذا ان لم ينو في حال نذره حجة في عامه عن نذره والا فيصح نذره ويقع ما فعله عن حجة الاسلام ويقضى آخره عن نذره كما اتى به شيخنا اه ويمكن حمل كلام الشرح على ذلك فلا اشكال تأمل (قوله فان لم يره له فيه وجب قضاؤه) هذا يعني عنه قول المتن الاتي فارفاه الخ (قوله بعد احرامه) متعلق بفاته ومفهومه هو ما نذمه بقوله أو حدث له قبل احرامه عذر وان كان العذر هنا أعم فلذلك قال كما روي والخاصل ان العذر قبل الاحرام شامل للثلاثة ولتبع العذر وبعد ما صرح بها تأمل (قوله فانه يقضى ما أطره) العندانه لا قضاء اذا أفطر لمرض زى ويحتاج للفرق بين المقيس والمقيس عليه حل وقوله وباليه هما الخطأ والنسيان أي حيث يقضى اذا مات سببه ما كما روي (قوله وعلم ما تقرر) أي من قوله بلا عذر الخ أي من اقتضاه على الاربعة المذكورة (قوله فلا يجب قضاؤه) أي به وان علم توطئة لما بعده (قوله سني الاكان) بسكون الياء الخفيفة من سني وأصله سنين حدثت النون للاضافة شوري (قوله لا يجب قضاؤه ذكر ايضا) أي فلا يلزمه القضاء للحج عن تلك السنة التي صدع الحج فيها وحجة الاسلام باقية في ذمته فان وجدت شروطها وجبت

الخطأ والنسيان ومع قولى بعد احرامه من فبار في فملم بانه ررانه لا قضاء فيما لو فاتته بجمع نذر عذر وكسلطان ورب دين لا يقدر على وفائه فلا يجب قضاؤه كافي ذلك الاسلام اذا صدقته في أول سني الامكان لا يجب قضاؤه

وفارق المرض ونال به
 باختصاصه بجواز التحلل به
 من غير شرط بخلاف
 المذكورات (أو) نذر
 (مسألة أو صوما في وقت)
 لم ينه عن فعل ذلك نية
 (فتاها) ولو بعد تركه ومعه
 نية سدو (قضى) وجوبا
 انه بين الفعل في الوقت
 ولو نية ذلك باختياره
 وفارق النذر في نحو العذر
 بان الواجب بالذكر الواجب
 بالشرع وقد تجب الصلاة
 والمومع المجزأ
 يلزم ان بالنذر والنذر
 لا يجب الا عند الاستطاعة
 كذلك النذر في البغوى
 وغيره قال الزركشي
 وما ذكره في الصلاة
 خلاف القياس بل القياس
 انه يصلى كيف أمكن
 في الوقت المعين ثم يجب
 القضاء لان ذلك عذر نادر
 كفى الواجب بالشرع (أو)
 نذر (أهدأ نية) من ثم أو
 غيرهما وعينه في نذره أو
 بعدم الى الحرم

والافلا ع ش على مر (قوله وفارق) أى منع نحو وعد المرض ونال به وقوله
 باختصاصه أى المنع وقوله بخلاف المذكورات أى المرض ونال به (قوله لم ينه الخ)
 الفاضل اندراج الصلاة والصوم كبديل عليه قول م ر ن لم عين لما وقتا مكرهما
 لم ينه (قوله ومنع نحو وعد وكثير يخاف) ان لم يأكل قتل وكان يكرهه على
 التلبس بخافي الصلاة جميع وقتها كعدم الطهارة ويقولنا كاسير يخاف الخ
 يدفع ما استشكاه الزركشي من تصور منع من الصوم بأنه لا قدرة له على المنع من
 نية والاكل بالاكراه غير مفطر ويقولنا وكان يكرهه يعلم الخواب عن قوله انه
 يصلى كيف أمكن في الوقت المعين ثم يجب القضاء لان ذلك عذر نادر كفى الواجب
 بالشرع شرح م ر لكن الاشكال أقوى لان الاسير الخائف مما ذكره حينئذ
 والمكره لا يفطر والتلبس بالنفاق له ان يصلى لفروقة الوقت ويعيد (قوله قضى)
 انظره في المرض مع ما تقدم فيما لو نذر سنة معينة فأفطر للمرض فان العذر عدم
 وجوب القضاء سم على حجر (قوله وفارق) أى وجوب القضاء في الصلاة
 والمومع جمع والعدو وعدم وجوب قضاء النذر الخ (قوله وقد تجب الصلاة
 والصوم مع العجز) انظر وجه تسميته بقوله بالنسبة للصلاة مع انها لا تسقط أصلا
 مع العجز الا ان يقال انها لا تحقق بالنسبة للصلاة وللتقليل بالنسبة للصوم وعبرة
 شرح م ر بقوله قضى لوجوبه مع العجز ومعنى وجوب الصوم مع قيام العجز
 الزام دمه به يعنى انه اذا زال العجز عنه قضاء (قوله انه يصلى كيف أمكن
 ولو بالاعياء) وهذا والمعمد ع ش (قوله ثم يجب اعضاء) هو ظاهر في منع
 نحو العد وكما يؤخذ من تعليقه دون المرض لان المريض اذا صلى بالاعياء مثلا لا يعيد
 فعمل كلام الزركشي خاص بانع حرر (قوله كفى الواجب بالشرع) فانه اذا عجز
 عن فعله اول الوقت فانه يصلى كيف أمكن ومع ذلك يعيد عن (قوله أو غيرا)
 مما يصح التصديق به لا كدهن نجس فتى في كلام المصنف كناية عن المنذور أى
 ما أتى به الناذر في ميته ح ل (قوله أو بعده) أى وبعد اطلاقه كما قال
 الله على أن أهدى بعيرا أو شاة ثم عير أن قال هذا أو هذه ففي هذه ان يعين
 ما لا يجزى في الضحية كالتي قبلها واذا ذبح لا يذبح الا المجزى كاسبغ عليه
 حل قال م ر في شرحه وقول الشيخ في شرح منهيته أو بعده محل نظر لان التعيين
 بعد النذر انما يكون في المطلق وسيأتى ان المطلق ينصرف لما يجزى اخضيته فلا
 يصح تعيين غيره اه ومثله حج قال س ل وفيما قاله فثار اذا ل كلام هنا في اهداء
 نية مخصوص أى من حيث الجنس كأن نذر اهداء بعيرا أو شاة لاشك انه شامل

كأن قال الله علي أن لهدي هذا التوب (٧٦٥) أو هذا البعير إلى الحرم أو إلى مكة (لزمه حمله إليه) أي

أي الحرم نفسه أن لم يعين شيئاً منه أو إلى ما عينه من
 أن عين (أن سهل) عملها
 الزمته (و) لزمه (صرفه)
 بعد ذبح ما يذبح منه
 (لما كينه) الشاملين
 لقراءته والذي يذبح منه
 ما يجزى في الأضحية فإن لم
 يجز فيهما كظي ومنه
 ومعيب تصدق به حياله
 ذبحه تصدق بلمه وغرم
 ما نقص بذبحه أما إذا لم يسهل
 حله كعقار ورعى فيلزمه
 حمل ثمنه إلى الحرم ويشترط
 في لزوم حمله أيضاً إمكان
 التعميم به حيث وجب التعميم
 فإن لم يمكن التعميم به كالألف
 فإن كانت قيمة في الحرم
 وحصل النذر سواء تخفيري
 حله ورعيه بالحرم وبين حمل
 ثمنه أو في أحدهما ما استكثر
 تعين وقولي أن سهل من
 زيادتي وتعييري بالشئ
 وبالحرم وبالمساكين أولى من
 تعبيره بالهدي وبمكة وتعين بها
 لأن الحكم لا يمتص بها مع
 ما في قوله من بهما من إيهام
 المراد (أو) نذر (تصدقاً)
 بشئ (على أهل البلد معين
 لزمه) صرفه لما كينه من
 نذر النذر بالحرم لزمه التعريف

لما لا يجزى أضحية وأما قاله فهو فيما لو أطاق كما لو قال الله علي أن أهدى شيئاً
 ي ولم يعين ما يهدى فيلزمه ما يجزى في الأضحية انتهى (قوله كأن قال الخ)
 مثال للمعين في النذر ولم يعمل للمعين بعده (قوله لزمه حمله إليه) أي أن كان مما يجعل
 ولم يكن محله أزيد قيمة كما يأتي شرحه وعليه الطعام ومؤون حمله إليه فإن لم يكن له
 مال يبيع بعضه لذلك حج س (قوله لزمه صرفه لما كينه) ولا يجوز له إلا كل منه
 ولأن لزمه نفقتهم قياساً على الكفارة عس على م (قوله بعد ذبح ما يذبح) أي
 وقت التضحية (قوله لما كينه) أي المقيمين والمستوطنين شرح م (قوله المقيمين
 أي إقامة تقطع السفر وهو أربعة أيام معاً كما يصرح به مقابلته بالمستوطنين فن
 نهر بالحرم لا يجوز أن يطأ للعباج الذين لم يقيموا قبل عرفة أربعة أيام بمكة لما مر
 أنه لا ينقطع ترخصهم إلا بعد عودهم إلى مكة بنية الإقامة عس على م (قوله
 وغرم ما نقص بذبحه) ويدفعه من الدراهم لأمم اللحم عس (قوله أما إذا لم
 يسهل) بأن لم يكن أصلاً أو عسر ولذا مثل بمثلين قال س (قوله وظاهر أن المتولي
 لجميع ذلك هو الذي أذروه ليس لقاضي مكة تزعمها منه وهو ظاهر ويظهر ترجيح أنه
 ليس له ما كينه بجملة لأنه منهم في محابته لنفسه ولا اتحاد القابض والقبض انتهى
 (قوله في لزوم حمله) أي الشئ بدليل قوله أيضاً فكان الأنسب تقديم قوله
 ويشترط في لزوم حمله على ما ذكره في مفهوم المتن (قوله حيث وجب التعميم) بأن
 كانوا محصورين يسهل عددهم على الاتحاد بمجرد النظر فإن لم يكونوا محصورين
 جازاً لاقتصار على ثلاثة منهم شرح م (قوله أولى من تعبيره بالهدي)
 لأنه في حالة الإطلاق يلزمه ما يجزى أضحية س (قوله وأجيب بأن مراد الأصل
 بالهدي ما يهدى لا التبادر منه وهو هداية شئ من النعم (قوله من إيهام غير المراد)
 لشموله الأغنياء س (قوله أريد تصدقاً بشئ) ويستثنى من التصديق
 ما لو نوى الناذر اختصاص السكبة بالنذور فإن كان ثمنها أشدها فيها أو دهنها أو قد
 في مصابيحها أو طباطيبها به زي (قوله لزمه صرفه) وفي من مارة تعميم
 المحصورين وجواز الاقتصار على ثلاثة منهم في غير المحصورين شرح م (قوله
 من المسلمين) عبارة شرح الإرشاد وشرطهم الإسلام إذا لا يجوز صرف النذر لهدى
 كما مر به جميع منقدمون وقضيته أنه لو كان جميع أهل البلد كفار العا النذر
 سم على حج ربه صرح م (قوله) ينافيه ما مر عن عس أن النذر الذي يعقد
 ويبيع ز صرفة لمسلم إلا أن يفرق بين الذي الواحد وبين جميع أهل البلد لأن قصد
 المعصية في الثاني أظهر فالمراد (قوله سواء الحرم وغيره) ولا نظر لزيادة ثوابه

المسلمين سواء الحرم وغيره فلا يجوز ١٩٢ بح ث فله كافي الزكاة ومن نذر النذر بالحرم لزمه التعريف

وتفرقة المعجم على مساكنه أو بغيره لم يلزمه شيء (أو) نذر (صوماً يمكن لم يتعين) الصوم فيه فله الصوم في غيره
سواء الحرم وغيره كان الصوم الذي هو بدل واجبات (٧٦٦) الاحرام لا يتعين في الحرم (أو) نذر

أي الصوم في الحرم اه شرح م ر وقوله ولا نظر لزيادة ثوابه أي الصوم يؤخذ منه
ان الصوم يزيد ثوابه في مكة على ثوابه في غيرها وهل يضاعف الثواب فيه قدر
مصاعفة الصلاة أو لا بل فيه مجرد زيادة لاتصل لمحض مصاعفة الصلاة فيه نظر
ومر في كلام الشرح في الاعتكاف ان المضاعفة خاصة بالصلاة اه ع ش لكن
في التحقيق كما تقدم في كتاب الحج ان المضاعفة لو اوردت في الصلاة تأتي في سائر
العبادات البدنية وغيرها تأمل فان قلت نذر الصوم بالحرم متضمن لآتيانه ويران
نذراتيانه صحيح فاذا لم يلزمه ما ذكره فلم لا يلزمه آتيانه بنفسك قلت لازم الشيء
لا يعطى حكمه كما لو في لازم المذهب الخ شوبري (قوله أو بغيره) منه ما لو نذر
نحرشاة بلد سيدي أحمد البدوي فلا يلزمه لان النحر لا يلزم الا في بلد يطلب النحر
فيه شيخنا عزيزي (قوله فلا يلزمه شيء) أي لا في ذلك المحل ولا في غيره ع ش
قال حل أي ان لم ينو فرفة المذبح على فقراء ذلك المكان والالزمو الذبح والتفرقة
فيه (قوله الا مسجد الحرام) المذهب انه خاص بالكعبة والمسجد حولها
وان وسع عما كان عليه قاله جرحه شوبري وصح ان الصلاة فيه بمائة ألف صلاة
بل استنبطت من الاخبار كما بينته في حاشية مناسك المصنف انها فيه بمائة ألف
ألف صلاة في غير مسجد المدينة والاقصى وبه يتضح الفرق بينا وبين الصوم
شرح جرح (قوله أو يقيد بانحدوهر) كأن قال نذر على أن أصوم دهر افيصل
قوله دهر اعلى، طلق الرمن بخلاف الدهر المعرف فانه يحمل على جميع الايام
ويلزمه صومه ما حيث لا يكره له ذلك كما قاله حل وغيره (قوله أو أياماً فثلاثة)
قال في الايعاب ومثل ذلك الايام فيلزمه ثلاثة فقط بما يظهر ترجيحه من تردد
طويل للأدعي ويأتي نظيره ما ذكر في صوم شهر او الشهر فيلزمه في الاول شهر واحد
وفي الثاني ثلاثة لا غير فيما يظهر من تردد للزركشي في ذلك ولا نظر لكونه جمع
كثرة وأقله أحد عشر لان ذلك من دقائق العربية ولا تنزل عليهم الالفاظ العربية
اه شوبري (قوله جازعها فالحا) ويفرق بين هذا وما تقدم من عدم اجزاء المشي
عن الركوب وعكسه ان القيام قد ورد وزيادة كما صرحوا به فوجد المذوور هنا
زيادة ولا كذلك في الركوب والمشي وأقول وجه ذلك ان القعود هو انتصاب
ما فوق الفخذين وهو حاصل بالقيام لان به انتصاب ما فوق الفخذين وزيادة وهي
انتصاب الفخذين والساقين ع ش على م ر (قوله أو نذر عتقا) الاولى الاعناق لان
بعضهم أنكر الاول وان قال النووي ان أنكاره مجهول لكنه حسن الا ان يصاب
بأن في ارتكاب الحسن الرد على المنكر فكان أهم من ارتكاب الاحسن شوبري

(مسألة) أي يمكن
(فكاعتكاف) أي فكأنذره
فلاتنص بين فيه لانها
لا تختلف باختلاف الامكنة
الا المسجد الحرام ومسجد
المدينة والمسجد الاقصى
فتعين لعظم فضلها وان
تفاوتت فيه ويقوم الاول
مقام الاخيرين وأرلهما مقام
الآخرين العكس كما علم
ذلك من التظهير فوأمع
عبر به (أو) نذر (صوماً)
مطلقاً أو مقيماً بصودهر كمين
(فيوم) يحمل عليه لانه أقل
ما يفرد بالصوم (أو أياماً)
أي صوماً (ثلاثة) لانها
أفضل الجميع (أو) نذر
(صدقة فمجهول) تصدق
به وان قل وكذا لو نذر
التصدق بمال فليس لان
الصدقة الواحدة لا تنحصر
في قدر لان الخلطاء قد
يشتركون في نصاب فيجب
على أحدهم شيء قليل
ونبيري بمنول أولى به قوله
فيما كما اذا لا يكفي ما لا يتناول
(أو) نذر (صلاة فركعتان)
تكفي لانها أقل ولعيب
منها (بقيام قادر) الخافا
لأنه يوجب الشكر (أو)

نذر (صلاة فاحد اجزاء) فعلها (تامة) لا نيبات بالاقص (لا عكسه) أي نذر الصلاة فاقامة لا يجوز
قوله (أو) نذر (عند تفرقة) بخبري

(قوله ولو ناقصة) واتشوف الشارع العتق مع كونه غرامة سويح فيه وخرج
عن قاعدة يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع من ل (قوله تعينت) فلو نذر عتق
رقبة معينة ثم تلفت أو تلفها قبل الاعتاق لم يلزمه أبد المالك لأن العتق حق الرقبة
وان تلفها أجنبي لزمه قيمتها المالكها ولا يلزمه ان يشتري بها بدلها بخلاف
المهدي فان الحق فيه للفقره وهم موجودون قاله في البيان سم
﴿كتاب القضاء﴾

أي بيان أحكامه من كونه فرض كفاية أو فرض عين أو ندوبا أو مكروها أو حراما
وقد استوفاهما المصنف وما يتعلق به من شرط القاضي وذلك الأحكام الخمسة ظاهرة
في القبول وتأتي في الإيجاب أيضا ما عدا كونه فرض كفاية ولا ينافيه قول
الشرح أما تولية الإمام لاحدهم ففرض عين لأن هذا على العموم في حق المصالحين له
فلا ينافي أنه قد يكون ندوبا أو مكروها أو حراما لوصاف توجد في بعض أفراد
التولي توجب ذلك فكما أوجب تلك الأوصاف حرمة قبوله أو كراهته مثلا أو جبت
كراهة الإيجاب أو حرمة لانه وسيلة له وأصله قصاي لانه من قضيت قلبت الباء
همزة نظرفها أثر الف زائدة برسمي وجهه قضية كقباه وأقية وهو لغة أحكام
النبي وأما مضاه لان القاضي يمسك الشيء ويمضيه وشرعا للولاية الاستية
أو الحكم المترتب عليها والزام من له الزام يحكم الشرع فخرج الاقتضاء شرح م ر
(قوله فله عشرة أجور) لا ينافي ما قبله لان الأخبار بالقليل لا ينفي الكثير ويجوز
أنه أعلم أولا بالأجرين فأخبر بهما ثم بالمشرة فأخبر بها وإن الأجرين يساويان
العشرة فإن قلت العشرة يصح أن تجعل أجرا أو اثنين فساها لجهلها عشرة قلت يجوز
أن تكون أنواعا من الثواب مختلفة يبلغ عددها هذا القدر فبها يترك هذا العدد
على ذلك نقله الشوبري من شرح الورقات لسم قال في شرح مسلم أجمع المسلمون على
أن هذا في حاكم عادل مجتهد ما غيره فيأثم بجميع أحكامه وإن وافق الصواب
وأحكامه كلها مردودة لأن أصابته اتفاقية وروى الأربعة والخامس والبيهقي خبر
القضاء ثلاثة فاض في الجملة وقاضيان في الدار وفسر الأول بمن عرفت الحق وقضى به
والآخران بمن عرفت وجارون من قضى على جهل مرد وقوله وأحكامه مردودة
أي أن لم يولد ذوشوكة كما أشار له ابن الرفعة اه وشيدي ويظم بعضهم الأربعة بقوله
أعنى أباداود ثم الترمذي والنساء أي وابن ماجه فأخذني

(قوله كقوله من جعل قاضيا) عبارة مرد وكان الخبر الحسن من ولي القضاء فقد ذبح
بغير سكنين (قوله أو على من يكرهه) فيه ان الكراهة لا توجب هذا الوعيد

ولو ناقصة ككافرة أو وقوع
الاسم عليها (أو) نذر عتق
كافرة أو معينة أجزاء رقبة
كاملة) لا ينافيه بالافضل (فان
عين) رقبة (ناقصة) كقوله
على عتق هذا العبد المكافر
أو العيب (تعينت لتعلق
النذر بالعين
﴿كتاب القضاء﴾
بالد أي الحكم بين الناس
والاصل فيه قبل الإجماع
آيات كقوله تعالى وأن
أحكم بينهم بما أنزل الله وقوله
فأحكم بينهم بالقسط واخبار
كثير العيصين اذا اجتهد
الحاكم فأخطأ فله جبران
أصاب فله أجران وفي رواية
مع الحاكم استنادا فله
عشرة أجور وما جاء في التهذيب
من القضاء كقوله من جعل
قاضيا ذبح بغير سكنين محمول
على عظم الخطئية أو على
من يكره له القضاء أو يحرم

على ما يأتي (تولييه) أي
القضاء (فرض كفاية) في
حق الصالحين له في الناحية
أما تولية الإمام لأحدهم
ففرض عين عليه (فن تعين
له في ناحية لزمه طلبه) ولو
بذل مال أو خاف من نفسه
الميل (و) لزمه (قبوله) إذا
وليه الحاجة اليه في ما كان
امتنع أجبر وانما يلزمه
الطلب والقبول (فيها) أي
في حاجته فلا يلزمه
في غيرها لأن ذلك تعذيب
لأنه من ترك الوطن بالكفاية
لأن عمل القضاء لا غاية له
بمخلاف ما تفرغ من الكفاية
الموجبة إلى السفر كالجهاد
ويعلم العلم (أو) لم يتبين فيها
لكنه (كان أفضل) من
غيره (سنا) أي المطلب
والقبول (له) فيها إذا وثق
بنفسه وقول وقبوله إلى
أنه من زيادتي (أو) كان
(مفضو) ولم يتبع (الأفضل
من القبول) (كراهه)
أي المفضل لما في خبر
العميين من قوله صلى الله
عليه وسلم: ثم لعبد الرحمن بن
سبرة لا تسأل الأمانة فإن
كان الأفضل يمتنع من القبول

وكذلك يدوم واستثنى ما إذا كان المفضل أطوع

الشديد (قوله توليه) أي قبوله ويحتاج القضاء إلى مول ومثول ومولى فيه
كالا نكحة والدماء ومحل وصيعة وسماها بهضم أركانها (قوله أما تولية الإمام)
ومن مرائع التولية وليتلك أو قل ذلك أو توشت اليك القضاء ومن كنياتها ساعولت
واهتمت عليك فيه ولا يعتبر القبول لغنايل يكفي فيه الشروع بالفعل كالوكيل
كما اتفق به والودع يرتد بالشرح م فرض عين عليه أي فوراً في قضاء الأقليم
ويتعين فعل ذلك على قاضي الأقليم فيما عجز عنه كما يأتي ولا يجوز إخلاء مسافة
العدوى عن قاض أو خليفة له لأن الأحضار مشق وبه فارق اعتبار مسافة القصر
بين كل قتييل أما إيقاع القضاء بين المتخاصمين ففرض عين على الإمام أو نائبه
و يمتنع الدرع أي دفع المتخاصمين من غير قضاء بينهما إذا أفضى لتعطيل أو طول
نزاع شرح م (قوله فن تعين الخ) بأن لم يوجد في الناحية صالح للقضاء غيره
شرح الروض والمراد بالناحية بلدة ودون مسافة العدوى عن بناء على أنه يجب
في كل مسافة عدوى نصب قاض س ل (قوله لزمه طلبه) وأن علم عدم الإجابة
(قوله ولو بذل مال) أي زائد على ما يكفيه يومه وليتة فيما يظهر حل وم
قال ع ش على م ظاهره وإن كثرت المال ولعل الفرق بين هذا وبين المواضع
التي صرحوا فيها بسقوط الوجوب حيث طلب منه مال وإن قل أن القضاء يترتب
عليه مصلحة عامة للمسلمين فوجب بذله للقيام بتلك المصلحة ولا كذلك غيره اه
(قوله فان امتنع أجبر) استشكل قولنا امتنع بأن امتناعه مع تعينه له مفق
وأجاب النووي بعدم فسقه لأن امتناعه غالباً يكون بأويل فلا يصح بذلك جزماً
وإن أخطأ في تأويله زى (قوله فلا يلزمه في غيرها) نعم لو عين الإمام قاضياً
وأرسله إلى ما فوق مسافة العدوى لزمه الامتناع والقبول وإن بعدت لأن الإمام
إذا عين أحد الصالحين المسلمين تعين ويتعين حله على عدم وجود صالح للقضاء
في المثل المبعوث إليه أو بقره وحينئذ يمتنع الكلامان س ل (قوله كالجهاد
الخ) أي فان لمساغاية فليس فيما ترك الوطن بالسكينة (قوله سنا) وقوله بعد
كرها لا يقال ياتي ذلك قوله سابقاً توليه فرض كفاية في حق الصالحين له
لأننا نقول كونه فرض كفاية في حقهم على الجملة لا ينافي كونه قديس وقديكره
لخصوص من اتصف بالوصف المقتضي للسن أو الكراهة تأمل (قوله إذا وثق
بنفسه) فان خاف على نفسه لزمه الامتناع كافي الذخائر ورجحه الزركشي
شرح م وهو العمد خلافاً لما في منعيه صنيع شرح الروض من أنه يجوز إذا خاف
عليه إذا ظهر في هذه الحالة جواز الإقدام عن (قوله أطوع) أي يطاوعه الناس

ويمتثلون لحكمه أكثر من الفاضل اه (قوله وأقرب) تفسير وقوله الى القبول أى
 قبول الناس لحكمه أى فلا يكرهان حينئذ بل يجوزان كما قاله م فسلم انهما
 تعزيرهما الاحكام الخمسة (قوله ما إذا كان أقوى في القيام في الحق) أى قبول حكمه
 بأن يطاع والزم فيه بمجلس الحكم عن (قوله ليتفع بعلمه الخ) التعليل على اللف
 والنشر المرتب (قوله أوليكفى الخ) هلا يشمر بجواز أخذ الرزق على القضاء وهو
 كذلك في التهذيب يجوز للامام والقاضى المعسران بأخذ من بيت المال ما يكفيه
 وما يحتاج اليه من نفقة وكسوة لثقة به اما اخذه لأجرة على القضاء في الروضة عن
 الهروي ان له أخذ ما ان كانت أجرة مثل عمله ان لم يكن رزق من بيت المال زى
 (قوله ويحرم طلبه الخ) فان فعل ذلك وولى نفذ للضرورة وغير الصالح يجب
 عزله ويستحب بذل المال لعزله من وعادة الروض وشرحه وحرم على الصالح
 القضاء طلبه له وبذل مال لعزل فاض صالح له ولو كان دونه وبطلت بذلك
 عداته فلا تصح توليته والمعزول به على قضائه حيث لا ضرورة لان العزل بالرشوة
 حرام وتولية الرشى للرأى حرام اه بحروقه (قوله كونه أهلا للشهادات) فيه
 اهله على محمول الا ان يقال اكمل في ذلك على شهرته (قوله سمية ولولا الصباح)
 زى (قوله بصيرا ولولا النهار) قطع أو في الليل فقط على الاوجه أو بصيرة ضعف
 لا يمنع من ان يفرق بين الصور القريبة منه زى وقوله أو في الليل فقط مخالف
 لما في شرح م وعبارة له لو كان بصيرا لا فقط قال الاذرى ينبغي منعه (قوله
 كافيا لامر القضاء) أى ما مضى للقيام بأمره بأن يكون ذاقطة تامة وقوة على تنفيذ
 الحق فلا يولى منفعل ويختل نظره ككر أو مرض شرح م (قوله ولا يولاه كافر)
 وما اعتيد من نصب حاكم للدين منهم فهو تقليد رياسة لا حكم فهو كالحكم
 لا الحاكم رى ومن ثم لا يلزمهم حكمه الا ان رضوا به شرح م (قوله وهو
 العارف) ولا يشترط نهايته فيما ذكر بل يكفى الدرجة الوسطى في ذلك مع
 الاعتقاد الجازم وان لم يتيقن قوائيم علم الكلام المدونة واجتماع ذلك كله انما
 هو شرط للمجتهد المطلق الذى يبقى في جميع ابواب الفقه اما مقلد لا يعدو أى لا يجاوز
 مذهب امام خاص فلا يس عليه غير معرفة قواهد امامه وليراع فيه ما يراعيه المطلق
 في قوانين الشرع فانه مع المجتهد كالمجتهد مع نصوص الشرع ومن ثم لم يجزله العدول
 عن نص امامه شرح م (قوله العام والخاص) العام لما يستغرق الصالح له
 من غير حصر كقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والخاص بخلافه كقوله عليه الصلاة
 والسلام الصائم المتطوع أمر بنفسه ان شاء صام وان شاء أفطر (قوله والمجمل) هو

العام والخاص والمجمل والبين والمطلق والمفيد

والنص والظاهر والناسخ
والمنسوخ ومن أنواع السنة
المواتر والاحاد والمصل
وعبره ومن أنواع القياس
الاولى والمساوى والادون
كتياس الضرب للوالدين
على التانيق لمساو قياس
احراق مال اليتيم على اكله
في التحريم فيه ما وقياس
التفاح على الر في باب الربا
يجامع العلم (رجال الرواة)
دوة وضعفا تقدم عنده
التعارض الخاص على العام
واقيد على المطلق والنص
على الظاهر والمحكم على
المتشابه والناسخ والمنسل
والقوى على مقابلها (ولسان
العرب) لغة وفحوا وعرفا
وبلاغة (واقوال العلماء)
اجماع واختلاف لا يخالفهم
في اجتهاد (فان فقد الشرط
المذكور بان لم يوجد رجل
متصف به (فولي سلطان
ذو شوكة مسلما غير اهل)
كعاسق ومقلد ومسي وامرأة
(نفسد) بحجة (قضاؤه
للضرورة لا تنعطل مصالح
الباس وتعبيري بمسلمات غير
اهل اعم من قوله فاسقا
او قلسدا وهو الاوفق
لتعاينهم ومقتضى كلام
الرواة باصلها

ما لم تنفع دلالة مثل قوله تعالى وآتوا الزكاة وخذ من أموالهم صدقة لانه لم يعلم منها
قدر الواجب والدين مثل قوله وفي عشرين نصف دينار (قوله والنص) وهو
مادل دلالة قطعية والظاهر مادل دلالة ظنية وقوله والناسخ والمنسوخ كما بقي عذة
الوفاة (قوله والمنصل) أي باق الحال رواه الى العتاي فقط ويسمى الموقوف أو إلى
النبي ويسمى المرفوع شرح مر (قوله الاولي) وهو ما قطع فيه بنى الفارق أي بين
القياس والمقيس عليه والمساوي وهو ما يعده فيه انتفاء الفارق والادون ما لا يعد
فيه ذلك مر قال ع ش قوله ما يعد فيه انتفاء الفارق العواب حذف انتفاء
وأبداله بوجوده (قوله والمنعدي على المطلق) المطلق مادل على المساهية بلا قيد
والمنعدي مادل عليها بقيد كقوله فحرم برقة مؤمنة في آية القتل والمطلق فقير
رقة في آية الظهار (قوله والمحكم) كقوله تعالى ايس ككلمة شيء فهذه نص
في انه لا يماثل شيء في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله والمتشابه مثل قوله الرحمن على
العرش استوى يد الله فوق أيديهم ويبقى وجه ربك (قوله والقوى) أي من
الرواة (قوله ولسان العرب) لان الشريعة وردت بلسان العرب فتوقف
معرفة أحكامها عليه زى (قوله ولا يماثلهم في اجتهاد) أي وعرف أصول
الاجتهاد أي ولو بمكة حصلت له من الأدلة الشرعية وان لم يعرفها بطرقها بطريق
المسكوكين وصنعاء عنهم لان العناية لم يكونوا ينظرون فيها وهم أكل الامة نظرا
واجتهادا ولا يشترط حفظه لا قرآن ولا معرفة الخط زى (قوله فان فقد الشرط)
المراد به الجنس قال زى والعقد ليس بقيد في حيث ولا ذو شوكة فقد حكمه اه
سواء وجد اهل أم لا (قوله سلطان) خرج بالسلطان غيره كقاضى العسكري
لا يصح توليته غير اهل ولا ينفذ قضاءه ما ولاه س ل (قوله ذو شوكة) عبارة مر
أو ذو شوكة اه فتولية السلطان مطلقا صحيحة سواء كان ذا شوكة أم لا وعبارة أصله
مع شرحى مر وحج فولى سلطان أو من له شوكة غيره بان يكون بناحية انقطع غوث
السلطان عنها ولم يرجعوا الا اليه وظاهر كلامه عدم اس لزام السلطنة للشوكة
(قوله للضرورة) أي لضرورة الناس أي اضطرارهم الى القاضى وشدة احتياجهم
اليه لتعطل مصالحهم بدونه شوبوى وقوله لئلا تنعطل الخ علة للعلل أو للعلل
مع علته قال البلقينى يستفاد من ذلك انه لو زالت شوكة من ولاه بموت أو نحوه
انعزل لزال الضرورة وانه لو أخذ شيئا من بيت المال على ولاية القضاء أو جوامك
في نظر الاوقاف استعذ منه لان قضاءه انما نفذ للضرورة ولا كذلك المال (قوله
وهو) أي تفسيرى بمسلماته ولا وثق لتعليقهم وهو قوله لئلا تنعطل الخ (قوله)

ومرح به ابن عبد السلام في الهى وامرأة وان خالفه رضه تفرقه او معلوم انه يشترط في غير الادل معرفة طرق
من الاحكام (وسن للامام ان ياذن للقاضي في الاستخلاف) اعانه (فان اطلق التولية) بان لم يرد له
في الاستخلاف ولم ينه عنه (استغاف) ولو بهضه (فما يجوز عنه) حاجته اليه دون ما يقدر عليه (او) اطلق (الاذن)
بان لم يعلم له في الاذن في الاستخلاف (٧٧١) ولم يخص (هـ) يستغلف (مطلقا) وهذه من ريادة
وكاطلاق الاذن تعميه كما

فهم منه بالاولى وان خصصه
بشيء لم يتعمده او نهى
عن الاستخلاف لم يستغاف
ويقتصر على ما يمكنه
ان كانت توليته اكرمه
(وشروطه) اى المستغاف يفتح
اللام (كالقاضي) اى كشرطه
السابق (الا ان يستغافه
في امر خاص كسماع بينه فيكي
علم بما يتعلق به ويحكم
باجتهاده) ان كان مجتهدا
(او اجتهاد مقلده يفتح اللام
ان كان مقلدا بغيرها لانه
انما يحكم بمقتضاه (ولا يشترط
عليه خلافه اى خلاف
الحكم باجتهاده او اجتهاد
مقلده لانه لا يعتقد (وجاز

ومرح به) اى بنى الادل بان قال غير اهل كهي وامرأة (قوله ولو بهضه) اى
اباه او ابنته حيث ثبتت عدالتها عند غيره حل اما اذا اقضى الامام لشخص
اختيار قاضى فلا يختار والده ولا ولده كالاختار نفسه زى (قوله مطلقا) اى فيما
يجوز عنه وغيره والمعمد انه لا يستغاف الا عند العجز م ر ع ش (قوله لما يقع
بينهم الخ) عبارة م ر لان اجتهادها مختلف غالبا فلا تنفصل المحصومات (قوله
تحكيم اثنين اهل القاصم) مصدر مضاف لفاعله واهل مفعوله قال القاضي
في شرح الحاشي يشترط العلم بتلك المسألة فقط ويجوز التحكيم في تبوت هلال
رمضان كما يحسنه الركاشى وينفذ على من رضى بحكمه فيجب عليه الصوم دون غيره
م ر ع ن (قوله ولو مع وجود قاض) اى اذا كان المحكم مجتهدا اما اذا لم يكن
كذلك فلا يجوز ولو مع وجود قاضى ضرورة ع ش فيمنع التحكيم الا لو وجود
النضاه ولو قضاة ضرورة كما نقله زى عن م ر اذا كان القاضي يأخذ ماله وقع
فيوز التحكيم حيثئذ كما قاله حل (قوله او في قود) اى ولو كان التحكيم في قود الخ
فهو معطوف على الغاية (قوله والاجاز) المعتمد انه لا يجوز التحكيم غير الادل
مع وجود القاضي ولو قاضى ضرورة م ر ل (قوله من حد) كحد شرب الخمر بخلاف
حد القذف لانه حق آدمي (قوله الذى لا طالب له معين) كالكافة ع ش اى حيث
كان المستقون غير مصورين (قوله ان يهكم بعه) المعتمد انه لا يجوز له
ولا لقاضى الضرورة العلم المحكم بعلهما م ر ل (قوله الابرضاهما) اى لفظا

نصب اكثر من قاض يحمل) كبله وان لم يخص كلامهم بكان او زمان او نوع كالاموان والدماء والفروج هذا
ان لم يشترط اجتماعهم على الحكم (والا فلا يجوز لما يقع بينهم من الخلاف في محل الاجتهاد ويؤخذ من التعليل ان
عدم الجواز عمله في غير المسائل المتفق عليها وهو ظاهر وقولى اكثر من قاض اعم من قوا قاصمين وقيد الماوردى
بقوله ما لم يكن واوفى المطلب يجوز ان ينطبقه در الحاجة (و) جاز (تحكيم اثنين) ما كثر (اهل القضاة) واحدا
او اكثر (في غير عقوبة لله تعالى) ولو مع وجود قاض اوفى قودا ونكاح وخرج بالادل غيره فلا يجوز تحكيمه
اى مع وجود الادل والاجاز حتى في عقد نكاح امرأة لاولي لها خاص وبغير عقوبة لله تعالى عقوبته من حد ارقمير
فلا يجوز التحكيم فيها ادليس له طالب معين ويؤخذ من هذا التعليل ان حق الله تعالى المالى الذى لا طالب له
مبين لا يجوز فيه التحكيم وهو ظاهر وتعبيرى بما ذكرهم واولى من تعبيرة بما ذكره وقضية كلامهم ان المحكم ان يحكم
بعلمه وهو ظاهر وان زعم بعض المتأخرين ان الراجع خلافه وقول الاذرى لم ارفيه شيئا اى صريحا (ولا ينفذ حكمه
الابرضاهما به قبله) لان رضاهما امر مثبت للولاية فلا بد من تقديمه بقيد زنة بقولى (ان لم يكن احدهما
قاضيا) والا فلا يشترط رضاهما

بناء على ان ذلك تولية منه
فلوحكما اثنين لم ينفذ حكم
أحدهما حتى يجتمع باختلاف
تولية قاضيين ليتمعا على
الحكم لظهور الفرق قاله
في المطلب اما الرضى بالحكم
بعده فليس بشرط تحكم
الحاكم (ولا يكفي رضا جان)
هو اعم من قوله رضى فأنل
بحكمه (في ضرب دية على
عاقلة) بل لابد من رضاهم
أيضاً ولو كانوا فقراء لانهم
لا يؤخذون باقراره فكيف
يؤخذون برضاه (ولو رجع
أحدهما قبله) أي قبل الحكم
ولو بعد اقامة المدعي شاهدين
(امتنع) الحكم وليس للحكم
أن يجبس بل غاية الانبات
واحكم اذا حكم بشئ من
العقوبات كالقود ووجد القذف
لم يستوفيه لان ذلك يفرم
أهية الولاية (فصل) فيما
يفتضى انعزال القاضي أو
عزله وما يذكره لو زالت
أهليته (أي أهلية القاضي
بفوجون وانغما) كغفلة
وصمم ونسيان يخل بالضبط
وفسق (انعزل) لوجود المنافي
ولان القضاء عقد دائم
لوعى بعد سماع البينة
وتدريها

فلا أثر للسكوت شرح مر (قوله بناء على ان الخ) رد في السكافية هذا البناء
بأن ابن الصباغ وغيره قالوا ليس التحكيم تولية فلا يحسن البناء وقد يجاب بأن محل
هذا اذا صدر الحكم من غير قاض شرعاً شرح البهجة (قوله فلوحكما اثنين الخ) ليس
المقام للتفريع كما لا يخفى فكان الاولى التعبير بالواو ومقتضى قوله بخلاف تولية
قاضيين الخ ان يقول رلوحكما اثنين ليتمعا على الحكم مع التحكيم واما قوله لم
ينفذ حكم أحدهما الخ فهو بحث آخر لا يقتضيه المقابلة لما بعده كما لا يخفى (قوله
بخلاف تولية قاضيين الخ) أي حيث لا يجوز كما تقدم وقوله لظهور الفرق وهو ان
القاضيين يقع بينهم الخلاف في محل الاجتهاد بخلاف المحكمين وفيه ان المحكمين
قد يكونان مجتهدين الا أن يقال هذا نادراً (قوله ولا يكفي رضى جان) بأن ادعى
شخص على آخر أنه يستحق عليه دماً فآذاه في إثباته فحكموا بهما بحكم فحكم بأن
القتل خطأ فلا ينفذ حكمه الا برضى عاقلة الجاني وهذا في قوة قوله يشترط زيادة على
رضى المحكمين رضى العاقلة في هذه الصورة فظهر ارتباطه بما قبله (قوله ولو بعد
اقامة المدعي شاهدين) بأن قال المدعي عليه للحكم عزلتك فليس له ان يحكم رضى
(قوله يجوز) من باب ضرب (قوله أهية الولاية) أي فخرهم وشرفهم وعظمتهم
قال في المختار الأهية العظيمة والاحكام كبروهي بضم الميمرة وتشديد الباء الموحدة
(فصل) فيما يقتضى انعزال القاضي الخ الانسب تأخير هذا الفصل
عما بعده لان العزل بعد ثبوت التولية كما صنع في الروض (قوله انعزال القاضي)
أي من غير عزل وقوله أو عزله أي بعزل الامام مثلاً وقوله وما يذكره أي من قوله
وينعزل بانعزاله نائبه (قوله بفوجون وانغما) كان الاولى الاقتصار على
الانغما فيقول بفوجون وانغما وظاهر منعيه ان الغفلة وان لم يخل بالضبط تقتضى العزل
حل (قوله وانغما) وان قل الرمن مر ولو لحظة خلة فان شرح وانغما استثنى
في محو الشريك مقدار ما بين الصلوتين كما مر لانه يحتاج هنا ما لا يحتاج ثم وينعزل
بمرض لا يرجى رواله وقد عجز معه عن الحكم سول (قوله كغفلة) قال في الصفقة
بحيث اذا نبه لا يتنبه (قوله وصمم) أي وعى كابدل عليه قوله نعم الخ وعجالة
حل قوله وصمم أي بحيث لا يسمع برفع الصوت فلا ينافي ما تقدم ان سماعه بالصباح
يكفي (قوله وفسق) ولو كان قاضى ضرورة وولى مع فسقه وزاد فسقه بأن كان
بحيث لو عرض على من ولاه لرضى به وولاه لم ينعزل والا انعزل م رضى (قوله
لاشارة) أي بين الخصمين بأن كانا معروفين بالاسم والنسب شيئاً ع ش (قوله
فلوحادت أهليته الخ) ظاهراً ولو كان الزائل عى ومما ونقل عن شيئاً ان الاعى

ادعاه به برائعات ولايته ويذهب الى ان يكون مثله الصم ح ل فقوله لم تعد ولايته أي
 في غير زوال العمى والصم وتقل عن سم عن م واعتقاده في العمى وعليه
 فيكون ما منعنا لاسالبا كما هو ظاهر وعبرة طاب فله عي ثم لبصر فان تحقق حصول
 العمى حقيقة احتج الى تولية جديدة والا فلا وعلى هذا الثاني يحمل قول البلقيني
 انه لو أبصر بعد العمى لم يحتج لتولية جديدة (قوله وذيراه من العقود) ويستثنى
 من الذير المشروط له النظر اذا رالت أهليته ثم عادت فانها تعود ولا ينفذ فيه أن
 المذكور في كلام المصنف في آخرباب الوقف انه لا يعزل ونظيره الأمر أن العارض
 مانع من تصرفه وكذا تستثنى المحاضنة والاب والجد أم يحل (قوله بخلل) أي
 لا يفتنى انعزاله كمن كثرة الشكاوى منه أو ظن انه ضعف أو زالت هيئته
 في العلوب وذلك لما فيه من الاضطراب اما ظهور ما يقتضيه فلا يحتاج معه الى عزل
 لانعزاله به زى ومرد (قوله وبأفضل منه) رعاية مصلحة المسلمين وهذا في الأمر
 العام اما الخاص كإمامه وتدريس وأدان وتصوف ونظير فهوها لا تعزل
 أربابها بالعزل من غير سبب كما أتى به جمع من المتأخرين وهو المعتبر شرح هر
 وعبرة حل وخرج بالقاضي الامام الخ وهي أولى لان الكلام في القاضي
 فلا يحسن تقييده بما ذكره (قوله وذكر حكم دونه) أي الشامل له قوله وبمصلحة
 ع ش (قوله والاحرم) أي بخلاف القاضي فان له عزل نوابه من غير سبب شرح
 مرد فقول الشرح فله عزل خليفته أي ونائبه (قوله بناء على انعزاله بموته) لان كل
 من انعزل بموت شخص فله عزله في حياته كالوكيل والشريك (قوله بلوغه
 عزله) مصدر مضارع لمفعوله وعزله فاعل بالمصدر زى (قوله لعظم الضرر) أي من
 شأنه ذلك حتى لو ولي في أمر خاص لم ينزل حتى يبلغه خبر العزل بخلاف الوكيل
 ولو في أمر عام فانه يعزل قبل بلوغه خبر عزله لانه لا يضمن شأنه عدم عظم الضرر
 في نقض التصرفات زى وبشئ عزله بعدلى شهادة أو استغاضة لا بأخبار واحد
 ولا يكفي كتاب مجرد وان حفته قرأتين بعد تزوير مثله عن (قوله حكمه له)
 اما حكمه عليه وينفذ سم (قوله اعلم انه الخ) الاوجه خلافه لان علم الخصم
 ينزل انقاضه لا يخرج عن كونه قاضيا شرح مرد زى وعبرة الشورى لان علم
 انه غير حاكم باطنا لانه اذا لم يبلغه خبر العزل فهو باق على ولايته ولا عبرة بعلم
 الخصم ان الامام عزله اه (قوله فان علقه الخ) ولو كسب اليه عزلك أو أنت
 معزول من غير تعليق على القراءة لم ينزل ما لم يأت الكتاب كما قاله البغوي وغيره
 ولو جاء به من الكتاب وانعى موضع العزل لم ينزل والا لعزل كما يحسن بعضهم

فان علقه

أى عزله (بقراءته كتابا انعزل بها وقراءته) من غيره (عليه) لان الغرض اعلانه بصورة الحال لا قراءته بنفسه
وصوب الاسنوى عدم انعزاله بقراءة (٧٧٤) غيره عليه كفا في مسئلة الملاق والقائل بالاول فرق بأن

المعنى ثم النظر الى الصفة
وهنا الى الاعلام وكما انعزل
بقراءته الكتاب انعزل
بغيرته ما فيه سألهم وادلم
بأن قراءة - حقيقة (وانعزل
بانعزاله بغيره أو غيره نائبه
لانه فرعه (لا قيم يتم
ووقف) فلا انعزل بذلك
ليلا تتعطل أبواب المصالح
(ولا من استخلفه بقول
الامام استخلف عني) لانه
خليفة الامام والاول سفير
في الدربة بخلاف ما لو قال له
استخلف عني نفسك أو
أطلق فينعزل بذلك اظهر
غرض المعاونة له فلا تشكل
الثانية بنظرهم من الوكالة
ادليس الغرض ثم مساونة
الوكيل بل النظر في حق
الموكل فعمل الاطلاق على
ارادته (ولا ينعزل فاض
ووال) والنصريح به من
ريادتي (بانعزال الامام)
عوت أو غيره لشدة الضرر
في تهليل الحراش وتبيري
بالانعزال هنا ربي الزم اعم
من تعبيرة بالموت ولا يقبل
قول منول في غير محل ولا لانه

زى (قوله انعزل بها) ويكفي قراءة محل العزل فقط مر (قوله كفا في مسئلة
الطلاق) لم اذا كانت غير امية وقراءه عليها غير ما حل (قوله وينعزل بانعزاله
نائبه) الراجح ان نائبه لا ينزل الا اذا بلغه العزل زى وان لم يبلغ الاصل لم ينعزل
حينئذ النائب الا الاصل وكذا لو بلغ العزل الاصل دون النائب خلافا للبلقينى سم
(قوله لا قيم يتم ووقف) المراد بقيم الوقف ناظره كما يفهم من عبارة أسهل فم لو كان
للقاضي نظر وقف بشرط الواقف فأقام شخصاً عليه انعزل لانه في الحقيقة نائبه
سم (قوله فلا تشكل الثانية الخ) كأن قال الموكل للموكل وكل ما طلق أى لا يقبل
عني ولا عنيك فانه يعمل على أنه وكيل عن الموكل (قوله فعمل الاطلاق على ارادته)
أى الموكل ونقل عن شخصه ار عمل هذا كله اذ لم يعين الامام المأدود في استخلافه
وان عينه بأن قال استخلف فلاناه وخليفة الامام مطلقا حل (قوله ولا ينعزل
فاض) ولو فرض ضرورة اذ لم يوجد مجتهد صالح امام مع وجوده فان ربي توليه
انعزل والا فلا فائدة في انعزاله عن (قوله ووال) كالاير والمخذب وناظر الجيش
وكيل بيت المال وما أشبه ذلك شرح مر (قوله والنصريح به) لا يعلم من كلام
الاصل لانه في معنى القاضي (قوله لشدة الضرر) ولان الامام انما يولى القضاء
تباينة عن المسلمين بخلاف تولية القاضي لنوابه فانه عن نفسه شرح مر (قوله
ولا يقبل) أى الابينة لانه حينئذ لم يقدر على الانشاء شرح الروض (قوله في غير
محل ولا يته) ولو عمل أهل محل ولا يته زى (قوله ولا قول معزول حكمت
بكذا) أى الى قرار بالحكم كما يدل عليه قوله فلا يقبل اقرارهما وخرج بالمعزول
ما لو مال قبل عزله كنت حكمت بكذا فانه يقبل وان لم تكن بينة حتى لو قال
حكمت على أهل هذه البلد بطلاق نسائهم وعني عبيدهم أى ومن محصورات
ركذلك العبيد كما يحتمل الاذرى على كفاي الروضة وأصلها زى (قوله ولا شهادة
كل بحكمه) خرج بحكمه ما لو شهدان فلاناً أقر في مجلس حكمه بكذا فيقبل
كما جزم به في الروضة وأصلها والمراد بعمل ولا يته نفس بلد قضائه المحوط بالسور
او انتهاء التعلل بها سم لا البساتين والمزارع (قوله ولم يعلم القاضي) أى الذى
حصلت الدعوى عنده (قوله كما تقبل شهادة المرضعة كذلك) بأن تقول أشهد
أن بينهما مرضعا محرما أو أرضعتهم امرسا محرما أى حيث لم تطلب أجرة في ذلك
ويطلب الفرق بين عدم قبول القاضي وقبول المرضعة حيث لم تطلب أجرة وكتب

ولا قول (معزول حكمت بكذا) لانهم لا يملكان الحكم حينئذ فلا يقبل اقرارهما به (ولا شهادة
كل) منهما (بحكمه) لانه يشهد على فعل نفسه (الان شهد بحكم ما كم ولم يعلم القاضي انه حكمه) فتقبل شهادته
كما قبل شهادة المرضعة كذلك فان علم القاضي انه حكمه لم تقبل شهادته به كالأوصرح به وقول لم يعلم الى آخره من

أيضا متضمن انه لا يقبل قول الرضعة أرضعتها ارضا عموما مع انه يقبل قولها
 فكان الاولى اسقاط قوله كذلك حل وعبارة من ل قوله صككم لتقبل شهادة
 الرضعة وان شهدت على فعل نفسها حيث لم تطلب أجره بخلاف القاضي اذا شهد
 على فعل نفسه والفرق الاحتياط لامر الحكم اه وعبارة شرح م ر ويفارق
 الرضعة بان فعلها غير مقصور بالانبات مع ان شهادتها لا تتضمن تركية نفسها
 بخلاف الحكم فيها اه (قوله ولو ادعى على متول) أي في غير محل ولا يشهد دليل
 قوله فيما يأتي وليس لاحد ان يدعى على متول في محل ولا يشهد حل أي لان كذا
 في قوله الآتي انه حكم بكذا شامل للجور وفي شموله نظر ومن ثم قال بعضهم ان
 قول الشرح الآتي وليس لاحد الخ غرضه به بيان حكم هذه الصورة التي هي
 خارجة من قول المتول ولو ادعى على متول جور الخ ليس قوله أو مالا يليق الخ اد
 الدعوى عليه به حكمكم بكذا ليس منها مل من دعوى نفس حكمه تأمل
 (قوله دعوى على الميب) وهو الشرع حل (قوله مالا يتعلق بحكمه) كغصب
 أو بيع أو دين من ل (قوله كأخذه مال برشوة) أي على سبيل الرشوة كما بأصله
 وهي ثلاثة الرأه وعبارة المصنف بمعناه لان مراده من الرشوة لازمه أي يبطل
 فاندفع القول بأن عبارة الأصل أولى لا بهام عبارة الكتاب ان الرشوة سبب
 مغاير لاخذ وليس كذلك شرح م ر (قوله ولا يجعل بمنصبه) تفسير (قوله والا) أي
 كأن ادعى عليه انه استأجره لكساسة بيته أو تزج سراب وقوله لا تسمع أي لا جعل
 التحليف والا فهي تسمع البينة كما يأتي (قوله كذلك) أي لا تسمع الدعوى الابينة
 حل (قوله وليس لاحد الخ) عبارة عب وان ادعى على القاضي أو الشاهد انه
 حكم أو شهد له وأنكر لم يرفعه له اضر آخر ولم يملغه (قوله ان يدعى) ولو مع
 وجود البينة من ل وح ل كما يدل عليه قوله بعد سمعت البينة (قوله انه
 حكم بكذا) فطريقه ان يدعى على الخصم وقيم البينة بأن القاضي حكم له
 بكذا ع ش (قوله سمعت البينة) المناسب في المقابلة سمعت الدعوى حكمه غير
 باللازم (قوله ولا يحلف) أي عند عدم البينة (قوله فإذ ذكرته) أي
 في العزول وهو قوله أو على معزول بشي حكيمهما فهو مفرع على قوله ولا يحلف
 وما صله دفع الثاني بين كلامه سابقا وبين كلام الروضة وأصلها وعبارة زى
 قوله فإذ ذكرته في المعزول أي من انه كفيته ففصل الخصومة باقرار أو حلف
 أو إمامة بيينة وما ذكره فيما يتعلق بالحكم فتسمع البينة أي ولا يحلف اه
 وعبارة سم فإذ ذكرته في المعزول أي من انه كفيته المبيد انه يحلف محله في غير
 محلها أو معزول لا سمعت البينة ولا يحلف ذكره في الروضة وأصلها فإذ ذكرته في العزول محله

زياه في (ولو ادعى على متول
 جور في حكم لم يسمع ذلك لا
 بيينة) فلا يصف لانه نائب
 الشرع والدعوى على
 النائب دعوى على النائب
 ولا نه لوقع باب التحليف
 لمطل المعاص قال الزركشي
 هذا ان كان موثوقا به ولا
 حلف (أو ادعى عليه ما)
 أي شيء (لا يتعلق بحكمه
 أو على معزول شيء) كأخذ
 مال برشوة أو شهادة من
 لا تقبل شهادته (فكفيرا
 فتفصل الخصومة باقرار أو
 حلف أو إمامة بيينة وقيد
 السبكي الاولى من ماتين
 فقال هذا ان ادعى عليه
 بما لا يقدر فيه ولا يحلف
 بمعه والا فاقطع بان
 الدعوى لا تسمع ولا يحلف
 ولا طريق للدعى حيث لا
 البينة ثم قال بل ينبغي أن
 يكون الحكم كذلك وان
 ادعى عليه بما لا يقدر فيه ولم
 يظهر الحاكم صحة الدعوى
 ميانة عن ابتذاله بالدعوى
 والتحليف انتهى وليس
 لاحد ان يدعى على متول
 في محل ولا يشهد فإض انه
 حكم بكذا فان كان في غير

وفي غير ما ذكرناه فيه (فصل) في آداب القضاء وغيرها (٧٧٦) (ثبت التولية للقضاء بشاهدين

كغيرها) (بغير جان مع المتولي)
الى محل ولا يسهل قرب أو بعد
(بغيران) أهلها بها (أو)
بأربعة (بها) تجري
عليه الخلفاء ولا يسهل آكله
من الأشهاد فلا تثبت
بكتاب لا مكان تحريفه
قال تعالى ولو كان من عند
غير الله لوجدوا فيه اختلافًا
كثيرا (وسن ان يكتب
موليه) أماما كان أو قاضيا
فهو أعم وأولى من قوله
ليكتب الإمام (له) كتابا
بالتولية وبما يحتاج اليه
في المحل المذكور لانه صلى
الله عليه وسلم كتب لعمر
ابن حزم لما بعثه الى اليمن
رواه أبو داود وغيره وفيه
الركاة والديات وغيرها (و)
ان يثبت القاضي عن حال
علماء المحل وعدوله (قبل
دخوله ان يسهروا لا فيعين
يدخل هذا ان لم يكن طارفا
بهم وتعييرى بالمحل هنا وفيها
يأتي أعم من تعبيره بالبلد
(و) ان يدخل) وعليه
عمامة سوداء (يوم اثنين)
صبيحة (ان عسر دخل
يوم خميس) (يوم سبت
وقول في خميس فسبت من

ما ذكرناه فيه أي يستثنى بالنسبة للعليف ما اذا اذبح عليه انه حكم بكذا وكان
وجهه ان فائدة العليف انه قد بقى عند عرض اليمين عليه أو يسكل فيكلف القاضي
اليمين المردودة التي هي كالأقرار وأقرار الممزول ومن في غير محل ولا يسهل انه حكم
بكذا غير مقبول كما تقدم فلا فائدة للعليفه فلا تسمع الدعوى لاجلها (قوله في غير
ما ذكرناه) لان ما ذكرناه متعلق بالحكم رى (فصل في آداب القضاء
وغیرها) أي كقوله ثبت التولية (قوله بغيران أهلها) أي فليس المراد الشهادة
المعتبرة بل مجرد الاخبار ولا حجة للاتيان بلفظ الشهادة حل أي ان لم يكن في البلد
قاضي والادعاء عنده وأثبت ذلك بلفظ الشهادة كما في شرح (قوله أو
باسنة واحدة) أي في محل ولا يسهل (قوله بكتاب) أي من غير استفاضة ولا شهادة حلف
(قوله لا مكان تحريفه) وهذا مأخذ الشافعية في ان المحل لا يثبت بها حكم ولا
شهادة وانما هي للتذكير فقط فلا تثبت حقا ولا تمنع شيئا عزى رى (قوله وسن ان
يك بموليه) ويستحق القاضي رزقه من حين العمل لامن وقت التولية صرح به
الماوردي (قوله فهو أعم وأولى من قوله ليكتب الإمام) وجه العموم
ظاهرو وجها لا يولي ان الامم يقتضي الوجوب (قوله بما يحتاج اليه) أي بما
يتعلق بمصالح المحل الذي يتولاه لا الاحكام فانه اركان مجتهدا يحكم باجتهاده
والادب بذهب، ولده واما كتبه صلى الله عليه وسلم لعه رويس حزم فلان انما قضى
انما كان يحكم بما امر به الرسول أو حكمه منه عرش (قوله وعليه عمامة سوداء)
فيه إشارة الى ان هذا الدين لا يغير لان سائر الألوان يمكن تغيرها بخلاف السواد
عش على مر (قوله يوم اثنين) يؤخذ من هذا اليوم الاثنين أفضل من يوم
الاثنين وصومه أفضل من صومه وهو كذلك رى (قوله صبيحة) كان الاولى
وصبيحة ليغيد انما سبحة أخرى كما افاده حل (قوله في يوم سبت) لانه أول
الاسبوع وأول كل شيء به كونه وقد قال عليه الصلاة والسلام بورك لامتى
في بكورها (قوله وان يغزل وسط البلد) أي حيث اتسعت خطته والانزل حيث
يسير وهذا ان لم يكن له فيه موضع ينادى للقضاء التزول فيه شرح الروض (قوله
لتساوى أهلها في القرب) كأن المراد بالتساوى تساوى كل مع نظيره وأهل
الاطراف يتساوون وكذا من يليهم وهكذا سم أي لان الساكن بالاقرب من وسط
البلد ليس مساويا لمن مسكنه في اطرافها فأشار الى ان التساوى لمن في طرف
بالنسبة لمن في الطرف المقابل له لا مطلقا (قوله وان يطرأ أولا) أي ندبا بعد ان
ينادي في البلد مسكرا ان العاضى يريد النظر في المحبوسين يوم كذا من له محبوسين

زيادتي وشدة في الروضة عن الاصحاب (و) ان (ينزل وسط المحل) يقع السنين على الاشهر ليساوى فليضر
أهلها في القرب منه (و) ان (ينظر أولي أهل الحبس) لانه هذا (من أقر) منهم (بحق فعل) به (مقتضاه)

فان كان الملق حدا فاقمه عليه واطلقه أو تبرأ ورأى اطلاقه فعل أو مالا أمرا باده فان لم يؤد ولم يثبت اعساره
ادام حيسه والآنودي عليه لاحمال (٧٧٧) خصم آخر فان لم يحضر أحد الملق وتعبيرى بما ذكر اولى

مما عبر به (ومن قال ظلمت)
بالجس (فعل على خمسة حجة)
فان لم يقهها صدق المحبوس
بيمينته (فان كان) خصمه
(فأثبا كتب اليه المحضر)
هو او وكيله عاجلا فان لم
يفعل حلف واطلق امكن
يحسن ان يؤخذ منه كعيل
(ثم) بعد فراغ حيسه من
المحبوسين ينظر (في الارصيا)
بأن يحضرهم اليه في ادعي
وصاية بحث عنها هل ثبتت
بيينة أولا وعن حاله وتصرفه
فيها (فمن وجدته عدلا قويا)
فيها (أقره أو فاسقا) أو شك
في عدالته ولم يبدله الحاكم
الاول (أخذ المال منه أو)
عدلا (ضعيفا) لكثرة المال
أو لسبب آخر (عضده ببعض)
ينقري به ثم ينظر في أسماء
القاضي المتصوين على
المحاضر وتفرقة الوساياتم
في الوقف العام والمال
الصالح والمقطعة (ثم يتخذ
كاتباً) لتعاجة اليه ولان
القاضي لا يفرغ للكتابة

فليه شرح هو (قوله والآنودي عليه) أي بان أدى أو أثبت اعساره وفائدة
البداه بعد ثبوت الاعسار احتمال ان يظهر غريم أعرف بحاله فيقيم بيته ويساره
من أي فائدة ظاهر في الثانية دون الاولى (قوله فعل على خمسة حجة) قيل هذا
مشكل لان وضعه في الجس حكم من القاضي الاول بحسبه فكيف يكتب
الخصم حجة سم (قوله كتب اليه) أي أو الى قاضي بده ليامره بالحضور وهو
اول من ذلك حل (قوله فان لم يفعل) أي لم يحضر لان نفسه ولا بوكيله (قوله
حلف) أي وجوباً بعش (قوله واطلق لتعسير الغائب) حيث ذكر (قوله
لكن يحسن) أي يندب عش (قوله أو شك في عدالته) المتعمد في مسئلة
الشك في العدالة بقاء المال بيده لان الاصل بقاءه هناك مـر عش (قوله العام)
وكذا الخامس زى (قوله ثم يتخذ كاتباً) أي ندبا كما يأتي في قوله وعمل سن
ما ذكر من اتخاذ كاتب الخ عش وقد كان له صلى الله عليه وسلم كتاب فوق
الاربعين منهم زيد بن ثابت وعلى ومعاوية رضي الله تعالى عنهم برماوى (قوله
بكتابة محاضر وسجلات) وثمن ورق المحاضر والسجلات وهو ما من يدت
المال فان لم يكن فيه شيء فعل من أراد ان يكتبه فان لم يرد لم يحضر برماوى (قوله
وكتب حكمية) وهي ما تكتبه بعض القضاة لبعض ائى حكمت بكذا فتعده
حل وقال البرماوى هي المعروفة الآن بالجمع اهـ أي وان لم يكن فيه ما يحكم
ولا دعوى كعج البيع والشراء والقرض (قوله شرطاً فيها) أي في الكتابة
أي صاحبها أي حاله كون كل واحد من العدل وما بعده شرطاً في كتابة المحاضر
والسجلات وكذا انهم متماثل شوبرى وقيل هو معهود للمحدوى أي شرط ذلك
شرطاً (قوله أو تنفيذه) هو ان يكتب بالحكم الى قاض آخر لينفذه وتنفيذ
الحكم ليس بحكم من الممذ الان وجدت فيه شروط الحكم عندنا والا كان
اثباتاً انكم الاول لقط سـل (قوله سمي سجلاً) وهو ما سبق تحت يد القاضي
ويؤخذ صورته وقديسي ذلك بكتاب الحكم حل فله يكون قوله وكتب
حكمية عطف تفـير للسجلات (قوله ثلاثون في الخ) أي ثلاثين دخل عليه الخلل
من قبل الجهل عش على مـر (قوله ندبا فيها) أي في هذه الامور رأى هذه

غالباً (عدلاً) في الشهادة لـون ١٩٥ يجتـ خبائنه (ذكر احرا) هـ ما من زيادتي (عارفاً بكتابة
محاضر وسجلات) وكتب حكمية اعلم حجة ما يكتبه من فساد (شرطاً) فيم او المحضر يفتح الميم ما يكتب فيه ما جرى
لقد اكين في المجلس فان زاد عليه الحكم أو تنفيذه سمي سجلاً وقد يطلقان على ما يكتب (نقيها) بما زاد على
ما يشترط من احكام الكتابة ليلابون من قبل الجهل (عفيها) من الطمع ليلابون به وهو من زيادتي (واقر
عقل) ليلابون (جيد خط) ليلابون الغلط والاستنباط ما ينافي فيها (ندبا) فيها

(و) ان يتخذ (مترجمين) الحاجة اليهما في تعريف كلام من لا يعرف القاضي لفته من خصم أو شاهدا ما تعريفه
كلام القاضي الذي لا يعرف الخصم أو الشاهد لفته ولا يشترط (٧٧٨) فيه العدول لانه اخبار بحض (و) ان

يتخذ قاض (أصم مسمعين)
الحاجة اليهما اما اسماع
الخصم الأصم ما يقول
القاضي والخصم فقال
الغفال لا يشترط فيه العدد
لما روي شرط كل من المترجمين
والمسمعين أن يكونا (أهلي
شهادة) فيشترط اتيانهما
بلفظهما فيقول كل منهما
أشهد أنه يقول كذا ويشترط
انقضاء التهمة حتى لا يقبل
ذلك من الوالد لولد ان تضمن
حفا لهما ويجزى من
المترجمين والمسمعين في المال
أوحقه رجل وامرأتان وفي
غيره رجلان ونصيري بما ذكر
أولى من تعبيره في المترجم
بالعدالة والحرية والعدد وفي
السمع بالعدد (ولا يضرهما
العمى) لان الترجمة
والاسماع تعبير وقيل اللفظ
لا يحتاج الى معانية بخلاف
الشهادة وهذا من زيادتي
في المسمعين (و) ان يتخذ
القاضي مزمكين (لما روي
وسيا في شرطهما آخر الباب
وعمل سن ما ذكر من اتخاذ
كاتب ومن بعده اذ لم يطلب

الامور مندوبة حل (قوله وان يتخذ مترجمين) استشكل اتخاذ المترجم أن اللغات
لا تنصرف ويعد حفظ شخص لكلماتها وبعد ان يتخذ القاضي في كل لغة مترجما للمثقة
فلا اقرب أن يتخذ من يعرف اللغات التي يغلب وجودها في محام مع ان فيه عسرا أيضا
زى (قوله أصم) ي بطل سمعه شرحه رواد لم يصح كونه حاضيا كما تقدم (قوله
مسمعين) ولا يعتبر كون المسمعين غير المترجم بل ان حصل الغرضان باثنين بان
عرف اللغات القاضي والخصوم كفيافي الغرضين ولا فلا بد لكل عرض من يقوم به
سم (قوله اما اسماع الخصم) الا وضع ان يقول اما سمع الخ لان العدد في الجمع
لا في الاسماع (قوله فيشترط) ترميع على المضاف اليه لا يؤول خذ منه انها
شاهدان والذي بعده تغريب على مجموع المضاف والمضاف اليه اه (قوله حفا لهما)
أي والوالدان كان ولده مترجما أو مسمعا وللوالدان كان والده كذلك بالضمير راجع
للولد والوالد لا يقيد كونهما مترجمين أو مسمعين اه قال السارودي ولا تقبل
ترجمة الوالد والولد قال وه وظاهر ان تضمنت حقا للولد أو والده دون ما اذا تضمنت
حقا عليه سم (قوله أو حقه تكيار) المجلس والشرط والقسم والاجازة برماوى
(قوله رجل وامرأتان) وقيل بذلك أربع نسوة فيما ثبت من س ل كقولهم
ما تقبل فيه شهادة المرأة تقبل فيه ترجمتها عن (قوله وفي غيره) ولوزنا أو رمضان
س ل أي لانهما غير مثبتين لكن قد يقال اذا كان ثبوت مدرم رمضان لا يشترط
فيه التعداد فالترجم والمسمع بالاولى (قوله مزمكين) ليس المراد بهما المترجمين
بأنفسهما بل المراد بهما اللذان يملآن تزكية الشهود من حيرانهما مثلا للقاضي
شيئا عزى (قوله لهما) أي الحاجة اليهما (قوله اذ لم يطلب الخ) والالم يندب
لأنه لا يقال في الاجرة شرحه رواد نظر اذ لم يعرف لغة القوم ما اذا صنع من جهة
الترجمان (قوله وسبنا) وأجرة السبع على المسجون لانها اجرة المالك الذي شغل
وأجرة السبعان على صاحب الحق اذ لم يهاصرف ذلك مريت المال س ل
(قوله كما اتخذهما عمر رضي الله تعالى عنه) قال الشعبي ودرة عمر كانت أديب
من سيف الحجاج اه ويقال أنها كانت من نعله صلى الله عليه وسلم ويقال لم يضرب
بها أحد على دنبر عا لفعله زى (قوله وكان يجلس) أي معهما تطايلسا شرحه
(قوله على مرتفع وفراس) أي ليكون أديب وان كان من أهل الزهد والتواضع
للحاجة الى قوة الرهبة والهيبة ومن ثم كره جلوسه على غير هذه الهيئة شرحه

أجرة أو رزق من بيت المال (و) ان يتخذ (درة) بكسر الهمزة (لأديب وسبنا لاداء حق ولعقوبة) (قوله)
هو أصم من قوله ولتعزيز كما اتخذهما عمر رضي الله عنه (و) يجلسا رفقا به وبغيره بأن يكون واسعا للثياب
بضيقه انما ضرور طاهر ليعرفه كل من يراه لا تفاءا لخال كان يجلس في الشيتاء في سكن وفي الصيف في ثياب
وأن يجلس على مرتفع من الخشب أو من غيره (و) كره معبود

(قوله أي اتخاذه) لانه لا معنى لكراهة المسجد الا احكام انما تتعلق بالافعال
 (قوله صوابه الخ) ولانه قد يحتاج الى احضار الجناين والصغار والحيض والكفار
 واقامة الحد فيه أشد كراهة شرح م د (قوله ولو اتفقت الخ) الانسب
 التفرع بالغاء لانه مفهوم قوله اتخاذه (قوله أو غيرها) كطرح جرفان جالس
 فيه مع الكراهة أو عدمها كان كالعذر منع الخصوم من الحوض فيه بالمسامة
 ونحوها ويقعدون خارجة وينصب من يدخل عليه خصبين خصبين والحق بالمسجد
 في كراهة الاتخاذية وهو محمول على ما لو كان بحيث تجتمع الناس ودخوله اما اذا
 أعيد للقضاء وأخلوا من نحو عياله وصار بحيث لا يجتمع فيه أحد من الدخول عليه
 فلا يكره حينئذ م د (قوله وكره قضاء) عند تغير خلفه لجهة النهي عنه في الغضب
 وقيس به الباقي ولا اختلال فيه وفكره بذلك ومع ذلك ينقد حكمه وقضية
 ذلك عدم الكراهة فيما لا يعجز للاجتهاد فيه وقد أشار اليه في المطالب وجرم به ان
 عبدا السلام وقد ينظر فيه بعدم أمن التعمير في مقدمات الحكم ثم كعدالة
 الشهود وتزكيتهم (قوله وكره قضاء الخ) ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم انه
 لا يكره القضاء في حال الغضب لانه لا يقول في الغضب الا بما يقوله في الرضاء
 لعصمته حل (قوله بنحو غضب) نعم تنفي الكراهة اذا دعت الحاجة للحكم
 في الحال شرح م د (قوله المعتمد عليها) مرفوع والراجح من حيث المعنى الكراهة
 لان المحذور تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك اه م د سم (قوله هذا أهم يومهم)
 ان الاصل عبر بالكراهة وليس كذلك لان عدم البيع والشراء بنفسه يسن
 لانه يكره والاصل عبر بما يفيد ذلك وعبارته ويندب ان يشاور الفقهاء
 وان لا يشتري ويبيع بنفسه (قوله من قوله) أي من مفهومه (قوله بنفسه) ولو فعل
 مع لكن ان كان هناك محاباة ففي قدرها ما يأتي في الهدية سم (قوله لا يجابا) بحث
 سم ان محاباته في حكم الهدية له وأخذ من ذلك انه لو بيع له شيء بدون عن المثل
 حرم عليه قبوله قال وهو متبعه وان كان قولهم لا يجابا تعيلا لا كراهة قد يقتضي
 حل قبول المحاباة س ل (قوله وتعارض الآراء) عطف مسبب أو لازم (قوله
 الفقهاء الامناء) ولودو (قوله وحرم قبوله) وسائر العمال مثله في نحو الهدية
 كشايح البلدان لكنه أغلظ م د وعش (قوله هدية) والضيافة والهبة كالهدية
 وصكدا الصدقة على الأوجه زى ولا يجوز لغير القاضي من حضر ضيافته
 الا كل منها الا ان قامت قرينة على رضا المالك ومثله سائر العمال ومنه
 ما جرت به العادة من احضار طعام لشاد البلد أو نحوه من الملتزم أو السكاكب ع ش

أي اتخاذه مجلسا للحكم مونا
 له عن ارتفاع الصوت واللغة
 الواقعين مجلس القضاء
 عادة ولو اتفقت قضية
 أو قضاء وقت حضوره فيه
 لصلاة أو غيرها فلا بأس
 بفصلها (و) كره (قضاء
 عند تغير خلفه بنحو غضب)
 بكروج وعطش مقرطين
 ومرض مؤلم وخوف مزعج
 وفرح شديد نعم ان غضب
 لله في الكراهة وجهان
 قال الباقيني المعتمد عليها
 (وان يهمل) هذا أهم من
 قوله وان لا يشتري ويبيع
 (بنفسه) الا ان فقد من
 يوكله (أو وكيل) له
 (معروف) لا يجابا وذكر
 كراهة المسجد والمعانة من
 زيادتي (وسب) عند
 اختلاف وجوه النظر
 وارضاء الاواء في حكم (ان
 يشاور الفقهاء) الامناء
 لقوله تعالى لنبيه صلى الله
 عليه وسلم وشاورهم
 في الامر (وحرم قبول هدية
 من لا عادة له) بها (قبل
 ولا يتسه أو) له عادة بها

على م ر لمصا (قوله أو زاد عليها) فان تميزت الزيادة ردها فقط وحرم عليه قبولها
 من ل والارذ المجيع (قوله أي ولايته) ولو أهدى بعد الحكم حرم عليه
 انقبول أيضا ان كان مجازاة والا فلا ~~فكذلك~~ ذالقه الشرح ويتعين حله على مهد
 متناد أهدى اليه بعد الحكم له جبر من ل (قوله ولو في غيرها) مذهب هو المتمدري
 (قوله من له خصومة) أو غلب على ظنه انه سيقاضه ولو بعضه فيما يظهر ثلاثا يمنع
 من الحكم عليه شرح م ر خلافا لاذري لانه استثنى م ر به اياه اذ لا ينفذ
 حكمه لم ونقله عنه رى وأقره وحاصل ما في المسئلة ان القاضي والمهدي امان
 يكونا في محل لولاية اونا رجها أو القاضي داخل والمهدي خارجا أو بالعكس فهذه
 أربع صور وهي كل امان يكون له عادة ولا اذا كان له عادة فاما ان يزيد عليها
 أولا وعلى كل من الثلاثة امان يكون له خصومة أولا فهذه ستة تضرب فيها
 الاربعة المتقدمة يكون المجموع اربعة وعشرين وكلها احرام الا اذا كان القاضي
 في غير محل ولايته أو فيها ولم يزد المهدي على عادته ولم يكن له خصومة فيها ما شئنا
 عزيرى فقد صرح سم بأن الزيادة في غير محل ولايته لا تحرم وقال انه مقتضى قول
 المتن أو زاد عليها في علمها مع قوله والابان كذا الخ تأمل (قوله بأن كان في غير
 محل ولايته) وازداد على العادة سم أي وان كان المهدي من أهل عمله من ل
 (قوله من ليس الخ) من فاعل أرسل (قوله وجهان) المصدا الحرم م ر وفيه ان
 هذه الصورة داخله تحت قوله وحرم الخ في كلامه تدافع ويمكن ان يجاب بأن
 ما سبق عمول على ما اذا دخل صاحبها معها وماذا على ما اذا لم يدخل واليه
 أشار الشرح بقوله ولم يدخل معها فهو قيد لمحل الخلف لا بهاد ادخل معها في محل
 ولايته كماله والعرض حرم باتفاق لانه صار من أدل ٤ له كماله م ر وعبارة م ر
 سواء كان المهدي من أهل عمله أم من غيره وقد جعلها اليه فلو جرحها له مع رسول
 ولا خصومة له وفيه وجهان أو جرحها الحرم (قوله لم يملكها) يرد هذا لما لكها
 ان وجد والافليت السال رى (قوله بخلاف عمله) أي ظنه المؤكدة كذا
 شهدت بينة برق أو نكاح أو ملك من يعلم حرمة أو يثبتها أو عدم ملكه لانه
 قاطع بطلان الحكم حيث والحكم بالباطل محرم ولا يجوز له القضاء في هذه
 الصور بعلمه لمعارضته للينة مع عدالتها ظاهرا شرح م ر والحاصل انه اذا أقيمت
 البينة بخلاف علمه لا يقضى بها العلم بخلافها ولا يعلمه لا بطل قيام البينة
 فيعرض عن القضية سم (قوله ولا به في حق ربته) نعم من ظهر منه في مجلس
 حكمه ما يوجب تعزيره وان كان قضاء بالعلم وقد يحكم به في حد الله تعالى

و(زاد عليها) تدرا أو صفة
 بقبضه فده فيه ما بقولى
 (في محلها) أي ولايته (و)
 قبوله ولو في غير محلها مدية
 (من له خصومة) هذه
 وان اعتادها قبل ولايته
 لانها في الاخيرة تدعو الى
 الميل اليه وفي غيرها اسبها
 العمل ظاهرا وخبر هذا
 العمال غداول وروى
 صحت رواه بالله ظ الاول
 البينى باسناد حسر (والا)
 بأن مكان في غير محل
 ولايته أو لم يزد المهدي على
 عادته ولا خصومة فيها
 (جاز) قبولها ولو أرسل بها
 اليه من ليس من أهل عمله
 ولم يدخل معها ولا حكومة له
 ففي جواز قبولها وجهان
 في الكفاية عن الماردي
 وحيث حرمت لا يملكها
 (وسن) له فيما يجرى وقبولها
 (ان يثيب عليها أو يردا)
 مالها (أو يصحها بيت
 المال) وهذا ان الخبران
 من زيادتي (ولا يقضى) أي
 القاضي (بمخلاف عمله) وان
 قامت به بينة رالا كان قاطعا
 بطلان حكمه والحكم
 بالباطل محرم (ولا به) أي
 بعلمه رى عة وبه الله تعالى من حد أو تعزير لثيب البسبها (أو) في غيرها

و (قامت) عنده (بينه بخلافه) وهذه من زيادتي وتعبيري بالقوة أعم من تعيينه بالحدود وما عدا ما ذكر يحكم فيه بعلمه لأنه اذا (٧٨١) قضى بشاهدين أو شاهد واحد ويحيى وذلك انما يفيد الظن فما لعلم

وان شمل الظن أولى وشرط الحكم به ان يصحح بمسندة فيقول قلت ان له عليك ما ادعاه وحكمت عليك بعلي طاله الماوردي والرويانى (ولا) يقضى مطلقا لنفسه (وبعضه) من أصله ومورعه (ورقيق ككل) منهم ولو مكاتب (وشريكه) في المشترك (لأنه) في ذلك (ويقضى لكل) منهم (غيره) أى غير القاصى من امام وقاض ولو تاشا منه دفعا للثمة وذكره رقيق البعض وشريك غير القاضى من ذكر من زيادتي (ولو أقدم على) بالحق (أو حلف المديني) يمين (أو ادعى غيرها) أو أقام به (بينه وسأل) المدعى (القاضى أن يشهد بذلك) أى بإقراره أو يمينه أو ما قامت به البينة والاخيرة من زيادتي (أو) سأل (الحكم بما ثبت) عنده (والأشهادية لزمه) إجابته لأنه قد شكر بعد ذلك فلا يتمكن القاضى من الحكم

كما قاله جميع متأخرون كما اذا علم من مكلف أنه أسلم ثم أظهر الرذة فيقضى عليه بوجوب ذلك وكذا اذا اعترف في مجلس الحكم بوجوب حد ولم يرجع عنه فيقضى به بعلمه وكذا اذا أظهر منه في مجلس الحكم منكر على رؤس الاشهاد كان شرب خمر في مجلس الحكم شرح م (قوله وقامت عنده بينة) بخلافه كان علم ان المدعى أبرأ المدعى عليه بما ادعاه وأقام به بينة أو ان المدعى قتله وقامت به بينة في فلا يقضى بالبينه فيما ذكر زى أى ولا يعلم لما رفقوله حتى خبر ان (قوله وما عدا ما ذكر) مثله الاثمة بأن يدعى عليه بمال وقدره أقرضه قبل أو سمعه أقرب مع احتمال الإبراء من ل (قوله يحكم فيه بعلمه) أى اذا كان محتملا اما قاضى الضرورة فيمتنع عليه انقضائه حتى لو قال قضيت بحجة شرعية أوجب الحكم بذلك وطلب منه بيان مسنده لزمه ذلك فالامتنع رد دعواه ولم نعم له به كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعا لبعض المتأخرين شرح م (قوله وان شمل الظن) أى القوى فاندفع ما يقال ان البينة تغيد الظن أيضا فلا تظهر الا لولية (قوله ولا يقضى مطلقا) أى لا يعلم ولا غيره وانما جاز له تمزيق من أساء أدبه عليه في حكمه كحكمته على بالجور لا يستغنى ويستأن به فلا يسمع حكمه شرح م (قوله لنفسه) اما عليها فيعوز وهل هو اقرار أو حكم وجهان المميزان اقراره لافا لبعض المتأخرين رى (قوله وبعضه) بخلاف سائر الاقارب وله ان يحكم لمحجوره وان كان وصيا عليه قبل انقضائه وان تضمن حكمه استيلاء على المال المحكوم به وتصرفه فيه وكذا باثبات وقف شرط نظره لقاض هو بصقته وان تضمن حكمه وضع يده عليه وبإثبات مال بيت المال وان كان يرزق ويمتنع لدرسة هو مدرسا ووقف نظره له قبل الولاية لان الخصم الا ان يكون متبرعا فكالموصى على ما قاله الاذوى من ل وشله شرح م (قوله وشريكه) أى شريك كل واحد من المذكورات (قوله او غيرها) بان كانت اليمين في جهته لتعولوث أو أقام شاهدا وحلف معه من ل وم (قوله وسأل المدعى القاضى) نخرج بقوله سأل ما اذا لم يسأله لامتناع الحكم للمدعى قبل ان يسأل فيه كما امتناعه قبل دعوى صحبة الاقباط قبل فيه شهادة الحسبة من ل وفي الشورى ان الحكم حينئذ لا يجب لانه قد يكون غرضه اثبات الحق دون المطالبة (قوله لانه ربما ينسى) راجع لقوله فلا يتم كمن القاضى من الحكم عليه وقوله أو عزل راجع لقوله أولا قبل الخ فهوOLF

عليه أولا يقبل قوله ١٩٦ م ح كمت بكذا لانه ربما ينسى أو عزل وقوله أو حلف المدعى أعم من قوله أو نكل فيحلف المدعى ولو حلف المدعى عليه

رسائل القاضى ذلك ليكون حجة له فلا يطالبه مرة أخرى لزمه اجابته (أو) سأل (أن يكتبه) في قرطاس احضره
(محمدا) بما جرى من غير حكم (أو) أن يكتب له (مجلا) بما جرى مع (٧٨٣) الحكم به (سن اجابته) لان

ونشر مرتب كما قاله عن (قوله وسأل القاضى ذلك) أى الحكم والاشهاد به
(قوله وسواء في ذلك) أى في لزم الحكم والاشهاد وسن الاجابة (قوله له) أى
لكل منهما أو عليه أو الضمير واضح للاحد (قوله وجب التسهيل) أى
وان لم يسأل في ذلك حل (قوله بخلاف قوله ثبت عندي) والفروق بين
الاجوب والحكم يظهر في صور من الرجوع الحياكم أو الشهود بعده هل يفرعون
ان قلنا الثبوت حكم عرما أو لا فلا زى (قوله وسن نعتنا) أى وان لم يطلب
الحكم ذلك مر (قوله محتومة بأن نشمع) أى يجعل على الورقة قطعة شمع بعد
طيهائهم يثبت على الشمعة وليس المراد بالخطم ما هو معروف الآن قرره الخليفة (قوله
أو بخلاف نص) المراد بالنص هنا ما يشمل الظاهر على ما في المطلب عن النص
لا عناء التحقيق وهو لا يحتتمل غيره شرح حجج (قوله ينفى تأثير الفارق) هذا
هو القياس الاول وقوله أو بعد تأثيره هو المساوى (قوله بان أن لا حكم) قضينه
انه لا يحتاج الى نقض والمعتد انه لا بد منه من ل وعلى المعتبر وكان الاول تسمية
الاصل على ما هو عليه وقال مر نقضه أى أظهر بطلانه فقول من ل والمعتد الخ
ليس بظاهر (قوله أو الظن المحكم) أى لواقع الدلالة من وما لا يبعد وهو
ما لا يبعد الخ كقياس الذرة على البرهان الفارق بينهما وجود وهو كثرة الاقتيات
في البرهان الذرة ولا بعد تأثيره في الحكم أى ينفى الربوبية عن الذرة فاد الحكم بهجة
ببيع الذرة بمثلها متفاضلا لم يتقضى حكمه لمخالفته للقياس الحى المذهب انه روى
المستلزم عدم صحة بيعه بمثلها متفاضلا (قوله المصادفة) أى المساوية (قوله
كقياس الضرب على التأنيف) فالفارق بينهما وهو ان الضرب ايداء بالفعل
والتأنيف ايداء بالقول مثلا مطلق بأنه لا يؤثر في الحكم وهو حرمة الضرب
أى لا ينفىها فالحكم بعدم تغير من ضرب آياه ليكون الضرب ليس حراما بطل
حكمه (قوله والتلفي كقياس الذرة الخ) الاول التمثيل الخفى بقياس التفاح
على البرهان قياس الذرة على البرهان المساوى وأجيب بأن غثيله بالطر لما كان قبل

في ذلك تقوية لحجته وانما
لم يثبت كالاشهاد لان الكتابة
لا تثبت حقا بخلاف
الاشهاد وسواء في ذلك
الذين المرجلة والوقوف
وغیره ما تم ان تعلقت
الحكومة بغيره أو يحون
له أو عليه وجب التسهيل
على ما تولى عن الربيل
وتبرج الرواى وكأدى
في سن الاجابة المدعى عليه
كافى الروضة كما سألها
ومينغ الحكم نحو حكمت
أو قضيت بكذا أو فذبت
الحكم به أو الزمت الحكم
به بخلاف قوله ثبت عندي
كذا أو صح لانه ليس بالزام
والحكم الزام (و) سن
(مضنان) بما وقع بين
ذى الحنفى وخمس
(احدهما) تعالى (له) غير
محتومة (والاخرى) تحفظ
(بديوار الحكم) محتومة
مكتوب على رأسها

اسم الخصبى (واد الحكم) ماض باجتهاد أو تقليد (فان) حكمه (بمن لا تقبل شهادته)
كعدن (أو بخلاف نص) من كتاب أو سنة أو نص من لده (أو اجماع أو قياس جلى) وهو ما قطع فيه بتنى تأثير
الفارق بين الاصل والفرع أو بعد تأثيره (بان أن لا حكم) وهو المراد بعونه نقضه هو وغيره أى من الحكم لا يقن الخطا
فيه ولمخالفته القاطع أو الظن المحكم بخلاف القياس الحى وهو ما لا يبعد فيه تأثير الفارق فلا ينقض المحكم
المخالف له لان القانون المتعادل لو نقض بعضها ببعض لما استمر حكمه ونشأ الامر على الناس والجل كقياس
الضرب على التأنيف للوالدين في قوله تعالى فلا تقل لها اني يجامع الايداء الحنفى كقياس الذرة على البرهان باب
الربا يجمع العلم وتعيين عما ذكر أعظم مما عر به المذكو به في الشهادات (وقضا) بفيد زينة بقولى

(ثب على أصل كاذب) بأن كان باطن الأمر به بخلاف ظاهره (ينفذ ظاهرا) لا باطنا فلا يعمل حراما ولا عكسه
فلوحكم بشهادة زور بظاهري العدالة (٧٨٣) لم يحصل بحكمه الحمل باطنا سواء المال والتسكاح وغيرهما

أما المرتب على أصل صارق
فينفذ القضاء به باطنا أيضا
قطعه أن كان في محل اتفاق
المجتهدين وعلى الأصح عند
البلغوي وغيره أن كان في
محل اختلافهم وأن كان
الحكم لمن لا يعتد به لتنفق
الكلمة ويتم الانتجاع ولو
قضى حتى لشافعي بتعمه
الجوار أو بالاث بالرحم
حمل له الأخذ به وليس
للقاضي منه من الأخذ
بذلك ولا من الدعوى به إذا
أرادها اعتبارا بغيره
الحاكم ولا أن ذلك مجتهد
فيه والاجتهاد إلى القاضي
لأبي غيره ولهذا جار للشافعي
أن يشهد بذلك عند من يرى
جوازه وإن كان خذوف
اعتقاده (ولو رأى) فاص
أو شاهد (ورقة فيها حكمه
أو شهادته) على شخص
بشيء (أو شهد شاهدان
أنه حكم أو شهد به الم يعمل
به) وأحد منهما في أمضاء
حكم ولا أداء شهادة (حتى
يذكر) ما حكم أو شهد به

من ندرة كل الذرة (قوله على أصل كاذب) المراد به ما شهادة الزور (قوله
بظاهر المدله) بدل من شهادة أو الباء بمعنى من وعجالة مر فالحكم بشهادة
كاذبين ظاهرهما العدالة لا يفيد الحمل باطنا (قوله في محل اتفاق المجتهدين)
مثل وجوب صوم رمضان بشاهدين وأقضى في محل اختلافهم مثل وجوب صومه
بواحد ومثل شفعه الجوار كباقي (قوله لتتفق الكلمة) على لينفذ (قوله
بشفعة الجوار) بكسر الجيم وضمها (قوله أو بالاث بالرحم) أي عند انتظام
بيت المال لأن الشافعي لا يورثهم حينئذ (قوله ليس للغير) أي الخلفي
أو الشافعي (قوله بشفعة الحاكم) وهو الخلفي (قوله ولا احتداد إلى القاضي)
انظر أي فائدة تذكرها (قوله ولهذا جار للشافعي أن يشهد بذلك) أي
باستحقاق الاث والشفعة عند من يرى جوازه وظاهره وأن لم يقل للقاضي عندكم
أولم يقل في الاث بالرحم وفي الشفعة بالجوار فليأمل حل وفي شرح الروض كأن
بشهادته يستحق الشفعة وأنه يستحقها بالجوار اه (قوله لم يعمل به) أي بما ذكر
من رؤية الورقة ومن شهادة الشاهدين وأشعر كلامه بجوار العمل به لغيره وهو
كذلك فلو شهد أحد غيره بأن فلا يأمركم بذلك الرمة بتغيره إلا أن ظلمت بيته بأن
الأول أنك حر حكمه وكذب ما زى وكلام رى فاصر على ما إذا شهدا بالحكم
(قوله حتى يذكر) أي تذكر الواحدة مفصلة شورى ولا يكفي تذكره أن هذا
خطه فقط لاحتمال التزوير شرح مر قال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم وقال
تعالى إلا من شهد بالحق وهم يعلمون برماوى (قوله وله حلف) يشمل اليمين المردودة
واليمين التي معها شاهد (قوله الذي مات مكانا) انظر مفهومه ولم يذكر مر
في شرحه هذا القيد (قوله له الخ) بيان للخط (قوله أن وثق بأمانته) بأن علم منه
عدم التساهل في شيء من حقوق الناس اغتضاداً بالقرينة وضابط ذلك أنه لو وجد
عنده بأن يزيد على كذا سمعت نفسه يدفعه ولم يخلف على نفيه شرح مر (قوله
لا اغتضاده) أي الخالف وقوله بالقرينة وهي خط فهو ورثه (قوله والخكمكم
والشهادة بغيره) فاحيط للغير وفسق أيضا بأن خطرهما عظيم وهما بخلاف
الحلف فانه يتعلق بنفس الخالف ويباح بعالم الظن ولا يؤدي إلى ضرر عام شرح
الروض (قوله وله رواية الحديث) بخط محفوظ عنده) كأن يجد ورقة مكتوبة

لا مسكان التزوير ومشابهة الخط (وله) أي لا شخص (حلف على ماله به تعلق) كاستحقاق حق له على غيره أو أدائه
لغيره (اعتمادا على خط نحو موثقه) كنفسه ومكاتبه الذي مات مكانا أن له على فلان كذا أو أداء ماله عليه وإن
وثق بأمانته) لا اغتضاده بالقرينة وفارق القضاء والشهادة بما تضمنه الخط حيث لا يجوز ما لم يذكر كما مر بأن اليمين
تتفق به والحكم والتمهاده بغيره وكان الخط اخبارا عدل كسما فهم منه بالاولى ونحو من زيادتي (وله رواية الحديث بخط
محفوظ) عنده أو عند من يثق به

وان لم يذكر قراءة ولا اسماء ولا اجازة وعلى ذلك عمل العلماء سابقا (٧٨٤) وخلفا وفارقت الشبهة بانها

فيما بخطه انه قرا البخاري مثلا على الشيخ الفلاني او انه سمعه منه او انه اجاز به فانه يجوز له ان يروي عنه وان لم يذكر القراءة عليه والسماع منه والاجازة وليس المراد ان الحديث مكتوب عنده في الورقة بخطه كما سبق الى بعض الاوهام شيخنا وبعبارة شرح م ر ولو رأى خطا شيئا بالاذن له في الرواية وعرفه باجازته (قوله وان لم يذكر قراءة) بتشديد الذا والكاك كما يدل عليه قول م ر وان لم يذكر قراءة الخ (فصل في التسوية بين الخصمين) *

الخصمان تنبيه ختم يطلق على الواحد والمتعدد ومن العرب من يثنيه ومشي عليه المصنف قال تعالى هذان خصمان اختصموا في ربهم فانخصم بمقع اطاع وكسر الصاد شدد الخصومة زى (قوله وما يتبعها) كقوله واذا حضرا سكنت الخ (قوله بين الخصمين) ومثلهما وكلاهما في الخصومة وما جرت به العادة من التركيب لا تخمس من ورطة التسوية بينه وبين خصمه جهل قبيح م ر قال في شرح الروض ولا يرتفع الموكل على الوكيل والخصم لان الدعوى متعلقة به ايضا بدليل محلة اذا اوجبت يمين حكام ابن الرفعة عن الربيعي واقره اه (قوله كقيام لهما) لو قام لاحدهما ولم يعلم انه في خصومة ينبغي ان يقوم للاحد اوردته بانه لم يعلم انه جاء في خصومة ويحتمل ان يكون هذا واجبا الى الاعتذار واجبا واذا كان احدهما واضعيا لم يجز العا به بالقيام لثله والاخر فبقا بقاء له حرم القيام لهما لانه لا يفهم منه عادة الا القيام للزوج سم ومثله في زى (قوله وجواب سلام) ولا يخص احدهما بشيء من ذلك وان اخذ من فضيله لئلا يسكنه قلب الاخر زى (قوله فلا بأس ان يقول الخ) واعر هذا التكلم بأجبي وليكن قاطعا للضرورة التسوية كما في شرح م ر (قوله او يصبر الخ) قال بعضهم ان ما ذكرنا يخالف ما سبق في السير من ان ابتداء السلام سنة كفاية من جمع فاذا حضر جمع وسلم احدهم كفى عن الباين زى (قوله حتى يسلم) فلو لم يسلم ترك جواب الاقل محافظة على التسوية زى وفيه انه يلزم عليه ترك واجب لانه يل واجب فالمرجح الا ان يقال المرجح الاحتياط للمحافظة على التسوية (قوله يجنب شريح) وهو ما يبي كان تابعا عن علي رضي الله تعالى عنه كما قاله م ر وما ادعى اليهودي علي بن ابي طالب علي اذيت الثمن فقال شريح هلم بشاهد يا امير المؤمنين فلما سمع اليهودي ذلك اسلم وقال والله ان هذا هو الذي الحق بابي (قوله مع يهودي) أي في درع أي في ثمن درع اشتراه علي من اليهودي كما يؤخذ من كلام البابلي لسكن في شرح خط علي ابي شعاع ان النزاع في نفس

أوسع منها لان الفرع يروي مع حضور الاصل ولا يشهد به (فصل في التسوية بين الخصمين وما يتبعها) (تجب تسوية) على القاضي (بين الخصمين في) وجوه (الاكرام) وان اختلفا شرفا (كقيام) لهما وقطر اليهما (ودخول) عليه فلا ياذن لاحدهما دون الآخر (واستماع) لكلامهما (وطلاقه وجه) لهما (وجواب سلام) منهما ان سلما معا فلو لم احدهما فلا بأس ان يقول للآخر سلم او يصبر حتى يسلم فيجيبهما جميعا قال الشيخان وقد يتوقف في هذا اذا طال انفصل وكانهم احتملوا محافظة على التسوية (ومجلس) بان يجلسا ان كانا شريطين بين يديه أو أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره وقولي في الاكرام مع جعل ما به هذه امثلة له اولي من اقتصاره على الامثلة والتصريح بوجوب التسوية من زيادة في (وله) رفع مسلم على كافر في المحاسن وغيره من أنواع الاكرام كان مجلس المسلم اقرب اليه كما ليس علي رضي الله عنه يجنب شريح في خصومة له مع يهودي الدرع

وقوله لو كان خصي مسالمًا لم است منه بين يديك ولما كنتي سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تسألوهم في المجلس رواه البيهقي وذكر رفع المسلم (٧٨٥) في غير المجلس من زيادتي وهو ما يحسنه الشيطان وصرح

به القوراني وزدت له تبصا
للمحاي العفيرة وغيره ولا تبصا
على جواز ذلك وبه صرح
سليم الرازي وغيره في الرفع
في المجلس لمكن قال
الزركشي مع نقله ذلك عن
سليم والظاهر وجوبه وبه
صرح صاحب التمييز وهو
قياس القاعدة أن ما كان
ممنوعا منه إذا جاز وجب
كقطع اليد في السرقة انتهى
ويجوز أن القاعدة أكثرية
لاصحة دليل يهودي
السهر والتلاوة في الصلاة
(وإذا حضرا) أي الخصمان
هـ هذا أعظم من قوله وإذا
جدا أي بين يديه مثلا
(مكت) عنهم حتى يتكلموا
(أوقال لي) كالمندعي
منكم ما فيه من أزالة هيئة
القدوم قال الشيطان أو
يقول للمدعي إذا عرفت تكلم
وفيه كلام ذكرته في شرح
الروض (فإذا ادعى) حدهما
(طالب) القاضي جوارا
(خصمه بالجواب) وإن لم
يسأله للمدعي لأن المقصود
فصل الخصومة وبذلك

الدفع حيث ادعاه على اه (قوله وقال لو كان الخ) لعل حكمة قوله ذلك اظهار
شرف الاسلام ومحافظة أهله على الشرع ليكون سببا لاسلام الذي وقد كان
كذلك ع ش على مر (قوله وبه صرح سليم الخ) المعتقد وجوب رفع المسلم على
الكا في سائر وجوه الاكرام رى في اذن المسلم اولا في الدخول عليه (قوله
ان ما كان الخ) لان من من امارات الوجوب كون الفعل ممنوعا منه ولم يجب
كالختان والحدلان كلاهما عقوبة شوبرى (قوله بأن القاعدة أكثرية)
قد يقال كونها أكثرية لا يجمع الاحتجاج بها فان أكثرية ما تقتضي رجحان
العمل بها الالذليل ولم يوجد منه فليتأمل سم شوبرى رعبارة م رولا ينافيه
تعبير من غير بالجواز لانه بعد منع فيصدق بالواجب كافي القاعدة الأكثرية اه
(قوله أي بين يديه) راجع لقوله وإذا حضرا مثلا أي أو كان أحدهما عن يمينه
والآخر عن يساره (قوله سكنت وهو أولى) لثلاثتهم ماله للمدعي مر (قوله وفيه
كلام الخ) وهو انه لا يقول ذلك لما فيه من الميل اليه (قوله طالب القاضي
جوارا) أي قبل طلب خصمه ووجوبه ان طلب قل على المحلى وهذا يدل على
ان الوار في قوله وان لم يسأله للتحال تدبر (قوله وبذلك) أي بالجواب تنفصل وهذا
ظاهر ان اقربان أنكر فلا يظهر الانفصال الا أن يقال لما كان انفصالهما قريبا
صارت كأنهما منفصلة (قوله أو حكما) بأن رد اليمين على المدعي وحلف حل
وفيه نظراد اليمين المردودة لا تكون الا بعد الانكار ويثبت ذلك لا يجمع جعل هذا
قسما لقوله أو أنكر فالتصوير الحسن ان يقول المدعي عليه القاضي ان المدعي
قد ادعى على سابقه او طلب مني اليمين فردتها عليه فحلف فان هذا متضمن لثبوت
الحق الا لازم لا اقربا شطنا ح ف أو يقال المراد بقوله أنه كر استمر على انكاره
والأولى تصوير قوله حكما بما اذا ادعى الاداء أو الأبراء فانه متضمن الاقرار فيكون
اقرارا حكما بلا انكار س ل (قوله في ثبوته) أي ولا يحتاج الى حكم (قوله
سكنت) أي القاضي (قوله أو قال للمدعي الك حجة) أي ادعى كانت الدعوى
مسا ليمين فيه اعلى المدعي والا كالثبوت أي كدعوى القتل عند الموت قال له فحلف
خمس مريمنا رى (قوله ان علم) أي القامى (قوله فيهما) أي في حال السكرت
ويقول القاضي الك حجة حل (قوله أقامها وأظهر كذبه) ببارة شرح م رفق لو كان
متصرفا عن غيره أو عن نفسه وهو محجور عليه بنصره أو قلست تعيين أقامه

تنفصل (فان أقر) بالحق حقيقة ١٩٧ ب ح ث أو حكما (فذلك) ظاهر في ثبوته أو أنكر سكنت
أوقال للمدعي الك حجة) نعم ان علم علمه بانه أقامه تهاز لسكرت أولى أو شك قال قول أولى أو علم جهله بذلك وجب
اعلامه به (فان قال) فيهما (لى حجة وأريد حلفه مكن) لانه قد لا يحلف ويقر فيستغنى المدعي عن أقامة الحجة وإد
حائب أقامها وأظهر كذبه فله في طلب حلفه غير من (أو) قال (لا) حجة لى أو راد عليه لإحضاره ولا غائب

البينة كما يحسنه البلقيني لا يحتاج الامر الى الدعوى بين يدي من لا يرى البينة
بعد الخلف فيحصل الضرر ونوزع فيه بأن المطالبة متعلقة بالمدعى فلا يرفع غيره
الا لزم يسمع البينة بعد الخلف بتقدير أن لا ينفصل أمره عند الاقول انتهت (قوله
أوزور) ما يعني ع ش (قوله ثم ترف) راجع للامرين والمراد بالعرفه
ما يشمل التذكر في مثل النسيان وقال حل ولو قال عند التصدي لأقامة الشهادة
لست بشاهد في كذا ثم شهد به لم تقبل شهادته وان قال ذلك قبل التصدي
ولو يوم قبلت اه ومثله زى (قوله هو أولى من قوله خصوم) لان الخصم يصدق
بالدفع عليه والعبارة انما هي بسبق المدعى حل أى فاذا سبق قدم هو والمدعى
عليه وان تأخر فخلل بين مامدعون بخلاف ما اذا سبق المدعى عليه وأتى بعده
المدعى وتخلل مدعون بين مامدعون بخلاف ما اذا سبق المدعى عليه وأتى بعده
تعيين عليه فصل الخصومة والاولى مقدم من شاء شرح مر (قوله سبق) أى حيث
حضر من يدعى عليه فلا عبارة بحضور المدعى مع عدم وجود مدعى عليه فلو سبق
المدعى وتخلل المدعى عليه ثم جاء وقد سبقه مدعى آخر ومدعى عليه قبل ان يدعى
ذلك المدعى قدم المدعى الآخر على السابق لحضور خصمه قبل ان يشرع في دعواه
حل قال م ر ويحت البلقيني انه لو جاء مدع وحده ثم مدع مع خصمه ثم حضر
خصم الاول قدم من جاء مع خصمه ويرد بان خصم الاول ان حضر قبل دعوى
الثاني قدم الاول لسبقه من غير معارض أو بعده ما تقدم الثاني من ليس الا لان
تقديم الاول وقت دعوى الثاني غير ممكن لالبطلان حق الاول اه واستثنى
البلقيني من تقديم السابق ما اذا كان كافرا ولا يندم على المسلمين قال وهذا
من لا توقف فيه ولم أر من تعرض له زى (قوله بأن جهل) أو علم رضى ع ش
(قوله بدعوى واحدة) ترد الاذرى في ان المراد بالدعوى فصلها أو مجرد
سماعها مع جواب الخصم واستقر ان ادا كان يلزم على فصلها تأخير بان توقف
على احضار بينة أو نحو ذلك اه يسمع غيرها في مدة احضار نحو البينة اه وشيذى
على م ر والاولى لم تقدم مريض يتضرر بالتأخير فان امتنعوا قدمه القاضي ان
كان مطالب بالانه مجبور شرح م ر (قوله تقديم مسافرين) ولو سفر ترهه عن
ويقدم المسافرون بجميع دعاويهم ما لم يضر غيرهم اضرارا يبتأى لا يثبت على عادة
والا فبدعوى واحدة م ر (قوله على مقيمين وعلى مقدمات) لان الضرورة
في السفر أقوى حل (قوله من المقيمين) اما المسافرون فيقدمون على النسوة
كما يأتى ع ش (قوله ان قلوا) غلب في جميع الذكور المسافرين على النسوة

أو كل حجة أقبلها فهي
كاذبة أو زور (ثم أقامها) ولو
بعد الخلف (قلت) لانه
ربما لم يعرف له حجة أو نسي
ثم عرف وقبى بالحجة أعم
من تعبيره بالبينة لشموله
الشاهد مع اليمين (واذا
أزدهم مدعون) هو أولى
من قوله خصوم (قدم) وجوبا
(سبق) من أحدهم علمه
ان لم يعلم سبق بأن جهل
أو جازأ ما تقدم (بقرة)
والثمة فيهما (بدعوى
واحدة) لئلا يطول الزمن
فيتضرر الباقيون (و) لكن
(سن تقديم مسافرين
مستوفزين) شدوا الرجال
ليخرجوا مع رفقتهم على
مقيمين (و) تقديم (نسوة)
على غيرهن من المقيمين
مطلبا لانه من وان تأخر
المسافرون والنسوة
في الحجى الى القاضي (ان
قلوا) وينبى كالى الرونة
كما صاها

أن لا يفرق بين كونهم مذمومين (٧٨٧) ومدعى عليهم والتصریح بسن التقديم من زيادتي فان كثروا

أو كان المجمع مسافرين
أو ندوة بالتقديم بالسبق
أو القرعة كما مر أو ندوة
ومسافرين قدموا عليهم
والإزدحام على المقي
والدرس كالإزدحام على
القاضي ان كان العلم فرسا
والافتاح سيرة الى المقي
والدرس (وحرى) عليه
(اتخاذ شهود) معينين
(لا يقبل غيرهم) لما فيه من
التضييق على الناس (بل
من) شاهد عنده (وعلم
حاله) من عدلة أو فسق
(عمل بعينه) فيه فيقبل
الاول ولا يحتاج الى تعديل
وان طلبه الخصم ويرد الثاني
ولا يحتاج الى بحث نعم
لا يعمل بشهادة الاواب
كان أسله أو فرعه على
الأرجح عند البلقين من
وجهين في الروضة كاسلها
بلا ترجيح فقريدا على تصحيح
الروضة انه لا يقبل تزكيته
لها (والا) أي وان لم يعلم فيه
ذلك (استركاه) أي طلب
تزكيته وجوبا وان يطعن
فيه الخصم لان الحكم
بشهادته فييب البحث عن
شرطها (كان) هو اولى من

ودخل في انسوة البهائم لادان الحقن بالرجال (قوله ان لا يفسق الخ) هو
أعم من الموضوع لان موضوع المسئلة ازدحام مذمومين (قوله فان كثروا) لم يبينوا
هذا السكثرة ومثله بعضهم بأن يكونوا مثل المقيمين أو أكثر كما يجتمع بكثرة وعجالة
بعضهم ففهم اعتبار الخصوم بعضهم ببعض لاعتبار المسافرين بأهل البلد كلهم قاله
ابن القاضي شبهة ولعله أولى واعتمده م ر ع ن (قوله قدموا عليهم) لان الضرر
فيهم أقوى م ر (قوله كالإزدحام على القاضي) فيقدم بسبق فقرعة ويقدم
السابق والفارح بدرس واحد وقتوى واحدة وظاهره ان ما مر في المسافرين
والنسوة يأتي هنا ع ن (قوله فرسا) أي فرض عين أو فرض كفاية م روع ش
مثل ذلك ارباب لصدقة كالحداد والحياط والتجار والحياض انتهى كذا نمل عن
شيخنا زى وهو ظاهر ان لم يكن ثم غيره وقد بين عليه البيع مثلا لانظر ارا المشتري
والا يذبح ان الطيرة له لان البيع من أصله ليس واجبا بل ان يمتنع من بيع بعض
المشتريين ويبيع بعضا ويجرى ما ذكر من تقديم الأسبق ثم القرعة في لزوم
على مباح ومنه ما جرت به العادة من الإزدحام على الطواحين بالريف التي أباح
أهلها الطحن بها لم أراء فهذا في غير المالكين لها امامهم فيقدمون على غيرهم
لان غايته ان غيرهم مسنعيهم فيقدم عليهم المالكون واد اجتمعوا وازعوا
في من يقدم منهم فينبغي ان يقرع بينهم وار جاؤا مترين لا اشتراكهم في المنفعة اه
ع ش على م ر (قوله والا) أي وان لم يضمن كالفروض بناء على أنه ليس بقرض
كفاية ع ش أي بل سنة (قوله وحرى اتخاذ شهود) وكذا كتاب حيث لم
ينبرعوا ولم يرزقوا من بيت المال ثلاثي اني تمطيل العفوق بالمغالاة في الاجرة
كما في شرح م ر (قوله عمل بعينه) أي ان لم يكن قاضي ضرورة والا توقف الامر
على الاستركاه زى (قوله فيقبل اه قول) أي من علم عدلته ويرد الثاني أي من
علم نفسه (قوله انه لا يقبل تزكيته لهما) أي بنفسه فلا يقبل من زكيتين غيره
وهو اعتمد (قوله استركاه) والتزكية لا يقبل فيها الا الله أو قاله الزركشي
وقضيته ان الامر كذلك ولو كان الشاهد امرأة وموظفان لان التزكية ليست بحال
ولا تؤول اليه سم (قوله وان لم يعلم فيه الخصم) بل وان قال الخصم انه عدل
كما سيأتي ع ش على م ر وطعن من باب دفع وقتل حكما في المصباح (قوله
بشهادته) هو خبر أي ثبت بشهادته وان لم تنفع بالفعل الا بشهادة المزكي
كما يأتي في قوله لان الحكم انما يقع بشهادته فلا مائة (قوله هو اولى من قوله بان)
لانه يوهم ان الكتابة شرط مع ان مثلها الاخبار بذلك من غير كتابة (قوله

قوله بان) يكتب ما يجزى به الشاهد والمشهد (وله) (عليه) من الاسماء والسكنى والحرز وغيرها

فقد يكون بينهما وبين
الشاهد ما يمنع الشهادة
كبعضية أو عداوة (و)
المشهود (به) من دين أو
عين أو غيرهما كمنكاح
فقد يغلب على الظن صدق
الشاهد في شيء دون
شيء فهو أهم من قوله وقد
الدين (وبعث) سرا (به)
أي بما كتبه صاحب مسئله
ولا يعلم أحدهما إلا الآخر
(لكل مركز) لبحث عن حال
من ذكر في قبول الشاهد
في نفسه وهل بينه وبين
المشهود له أو عليه ما يمنع
شهادته (ثم يشافهه
المبعوث بما عساه بلفظ
شهادة) لأن الحكم إنما يقع
بشهادته وتبصر بما ذكر
أولى بما عبر به (ويكتفي) أشهد
على شهادته (أنه عدل)
وان لم يقل لي وعمل لأنه أثبت
العدالة التي اقتضاها قوله
نعمالي وأشهد وأدعى عدل
منكم فزيادة لي وعلى تأكيد
واعذر بين الصباغ عن
كونه شهادة على شهادة مع
حضور الادلة في البلد
بالحاجة

فقد يكون بينهما وبين
الشاهد ما يمنع الشهادة
كبعضية أو عداوة أي للمشهود له أو عليه ما يمنع
شهادته (و) (قوله وقد رددت) بالرفع لأن عبارة الأصل وكذا قدر الدليل (قوله فقد
يغلب على الظن الخ) هذا لا يخفى من تصحيحه إن الشاهد الآن يقال هم أدري بذلك
من غيرهم لمعرفتهم بأحواله (قوله وبعث) أي وجوباً وقوله مرا أي ندباً (ل) (قوله
صاحبي مسئله) أي رسولين مع كل منهما نسخة مخفية عن صاحبه وبما بذلك
لأنهما يسألان المزمع عن حال الشاهد من كتابه لا درجي وبسألوا أو لا عن
أحوال المشهود فان رددتهم بغير وجهين لم يسألوا عن غيره وإن عد الواسألوا عن
شهودهم فان ذكر ما منعهم من الشهادة لم يسألوا عن غيره وإن ذكروا الجوار أو
عن المشهود عليه فان ذكر ما يمنع شهادتهم عليه لم يسألوا عما عداه وإن ذكروا
الجواز ذكروا حيث قدر المشهود به عمرة سم (قوله لكل مركز) فيستكمل من
صاحبي مسئله لكل مركز للشاهد ر و أظهره لركب ضابط من جهة العدد
فيكتفي بأشهر لكل شاهد ولا بد من تركية جميع جيرانه وأصحابه كما يدل عليه
قوله لكل مركز حرر ثم ظهر أنه يكتفي بركب الشاهد من فاده بعض مشايخنا
فقوله لكل مركز ليس بشرط (قوله في نفسه) أي يقطع النظر عن المشهود له
وعليه (قوله ثم يشافهه) أي القاضي حل (قوله المبعوث) وهو صاحب مسئله
حل لأن المبعوثين يسميان صاحب مسئله لأنهم ما يبحثان يسألان كما قاله مر
(قوله ويكتفي أشهد على شهادته) أي المزمع وقصينه أنه لا بد من لفظ الشهادة
في المبعوث والمبعوث إليه وهو كذلك وبعبارة شرح مر مع الأصل والأصح اشتراط
لفظ شهادة من المزمع ككيفية الشهادات اه فقوله من المزمع يشمل المبعوث
والمبعوث إليه (قوله أنه عدل) منعاً بالمصدر لا بالاسم والمراد أشهد على شهادة
المزمع بأنه عدل وليس المراد أن الرسول يشهد بالعدالة بل شهادة المزمع بها
(قوله وان لم يقل لي وعلى) لا رة قال العقاب مبني قول الشانجي عدل على أولى أي
ليس عدو لي بل قبل شهادته على وليس يأن لي بل قبل شهادته لي قال وهذا هو
الصحيح زى قال البلقيني قد يكون فيه وبين العدل عداوة تمنع من قبول شهادته
عليه فلا ينبغي أن يلزم العدل أي المزمع بأن يقول على لوجود العداوة المانعة من
قبول شهادته عليه عن (قوله من) كونه شهادة على شهادة أي شهادة
أحد سائل على شهادة المزمع وقوله مع حضور الأصل أي المزمع حل

لان المزكي لا يكافؤ الحضور الى القاضي (وشرط المزكي كشاهد) أي كشرطه (مع مقرنته يخرج وقتدليل)
أي باباهما (وخبرة باطل من يعدله) (٧٨٩) بصحة أوجوا (بكسر الجيم) أفصح من ضمها (أو معاملة)

ليكون على بصيرة مما يشهد
به من التعديل أو يخرج
(ويجب ذكر سبب جرح)
كزنا وسرقة وإن كانت قديمة
للاختلاف فيه بخلاف سبب
التعديل ولا يعيدل بذكر الزنا
فاذا وان انقضى لانه مسئول
فيه في حقه فرض صكفاية
أو عين بخلاف شهود الزنا
اذ انقصوا عن الاربعة فانهم
قدفة لانهم مشدوبون الى
الستر فمهم مقصرون (ويعد
فيه) أي في الجرح (معانة)
كان راءه بزني (أو معانته)
كان سمعه يتدفق وهذا من
زيادتي (أو استغناء)
أو تواتر أو شهادة من عدلين
لحصول العلم أو الفطن بذلك
وفي اشتراط ذكر ما يعنده
من معانة ونحوها وجهان
أحدهما وهو الأشهر نعم
وثانيهما وهو الأقيس لا ذكره
في الروضة وأصلها والثاني
أوجه أما أصحاب المسائل
فيعمدون المزكين وأعلم أن
الجرح الذي ليس مفسرا
وان لم يقبل يفيد التوقف
عن القبول الى أن يثبت

(قوله لا يكافؤ الحضور الخ) فما عذرا في قبول شهادة أصحاب المسائل على
شهادة المسؤولين عن (قوله وشرط المزكي) وهو الشاهد بالعدالة زى فيشمل
صاحب المسئلة الذي بعثه القاضي كما قاله م ر أي فشرطه كشرط المزكي في غير
نبره الباطن كما في قول (قوله أي كشرطه) من اسلام وتكليف وحرية
وذكور وتوعدالة وعدم عداوة في جرح وعدم ينوة أو بوق في تعديل زى (قوله من
يعدله) أفهم انه لا يشترط في الجرح خبرة باطل من يجرحه لان الجرح لا يقبل
الا معتمرا قاله جرو م ر (قوله أو معاملة) فقد شهد عند عرائشان فقال لهما
لا أعرفكما ولا يصركماني لا أعرفكما اثنا عشر يعترفكما فأتيا برجل فقال له من
كيف تعرفهما قال بالمصالح والامانة قال هل كنت جارا لهما تعرف صاحبهما
ومساءهما وما دخلهما وما خرجهما قال لا قال هل عامتاها بالدرهم والدينار التي
تعرف بها أمانات الرجال قال لا قال فانت لا تعرفهما شرح م ر (قوله سبب جرح) قد
أشكل على بعض الطلبة التمييز بين الجرح وسببه ولا اشكال لان الجرح هو
الفسق أو رد الشهادته وسببه فهو الزنا سم على جرح (قوله بخلاف سبب التعديل)
أقول لك ان تقول يلزم الاختلاف في سبب الجرح الاختلاف في سبب التعديل
يدرك ذلك بالتأمل سم (قوله فرض كفاية) ان لم يعمد أو مرض عين ان انفرد
(قوله لحصول العلم) أي في الأقلين والرابع وقوله أو الفطن أي في الثالث والخامس
(قوله والثاني أوجه) معتمد (قوله أما أصحاب المسائل) وهم المسمون الآن
بالرسل ونحوها ع ش وهو ما ييل لقوله ويعتمد المزكي أو لحدوث تقديره وما تقدم
من معرفته يخرج وتعديل الخ شرط في المزكي أما أصحاب المسائل الخ (قوله)
فيعمدون المزكين) أي فلا يشترط فيهم خبرة الباطن حل وأما شروط الشاهد
فلا بد منها فهم كما تقدم عن م ر (قوله ليس مفسرا) أي من الجرح وهو يقع
السبب ع ش (قوله تاب فيه) انه لا يكتفي بمجرد التوبة اذا يلزم منها قبول
شهادته لا اشتراط معنى مدة الاستبراء بعدها كما يأتي فلا بد من ذكر معنى تلك المدة
ان لم يسلم تاريخ الجرح والام يجمع الى ذلك كما في م ر (قوله قدم قوله على قول
الجرح) أي لان بينة الجرح شهدت بأمر باطل وبينه التعديل بأمر ظاهري كانت
أقوى لانها علمت ما خفي على الأخرى ومن جرح ببلد ثم انتقل لا تحرفه اثنان

من حاله كما ذكره في الرواية ١٩٨ يثبت وظاهره لا فرق بينها وبين الشهادة في ذلك (ويقدم)
الجرح أي بينته (على) بينة (تعديل) لما فيه من زيادة العلم (فان قال المعدل تاب من سببه) أي الجرح (قدم)
قوله على قول الجرح لان معه بينة زيادة علم (ولا يكتفي) في التعديل (قول المدعي عليه هو تعديل)

قدم التعديل ان تحمل مدة الاستبراء اه زى (قوله وقد غلط في شهادته على)
ليس هذا بشرط وانما هو لبيان أن انكاره مع اعترافه به له مستلزم بسببه لا غلط
وان لم يصرح به فان دل عدل فيما شهد به على كان اقرا واهـ اه شرح م ر (قوله
حق لله تعالى) أى فلا يسطر باعتراف المدعى عليه به هذا شاهد

(باب القضاء على الغائب)

وان كان الغائب في غير محله م ر وقد خالف في هذا الباب الاثمة الثلاثة فلم
يتولوا به قبل على الجلال (قوله عن البلد) أى فوق مسافة العدوى كما يأتي
في أول الفصل الثاني (قوله وتوارى) أى خروفاً (قوله أو تعزز) أى امتنع
(قوله مع ما يذكركم) من الفصل الآتي وقوله ومن كتاب (قوله لعدم
الدلة) كقوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولم يفصل بين الحاضر والغائب
(قوله قال جمع) تبرأ منه لما يأتي أن أباسغيان المقضي عليه لم يكن متوارياً
ولا متعززاً ولا غائباً بل مدعى ان شرط القضاء على الغائب ان يكون المدعى عليه
واحد من الثلاثة (قوله لم ندخل) قال لما ذلك لما شكت له من شعز وجهها
م ر وكانت بكه أى بعد فقهرها لما حضرت للباينة وذكر صلى الله عليه وسلم
فيما قوله تعالى ولا يسرقن فشكت عند ذلك (قوله لكن قال في شرح مسلم الخ)
واعترفته غيره بأنه لم يحلفها أى ومن شرط القضاء على الغائب تحليف خصمه بين
الاستظهار كما سيأتي ولم يقدر المحكوم به لها ولم يحرر دعوى على ما شرطوه والدليل
الواضح انه مع عن عمرو وعثمان رضى الله عنهما القضاء على الغائب ولا يخالف له ما
من الصحابة وانما فهم على سماع البينة عليه فالحكم مثلها بالقياس على ميت
ومفزع انهما أجاز عن الدفع من الغائب شرح م ر (قوله ولم يكن متوارياً
ولا متعززاً) فالحق حيث دأبه من باب العدوى والملازمة في قول الجمع لو كان
قضى لقال لك ان تاخذنى الخ ممنوعة ان يميز ان يكون متوى ويقول خذى
كما أفاده حل (قوله من هذا) كخذ ثوب خروفاً اعترف بهما عند القاضي
الكتاب أو قامت بينة عليه ثم هرب زى (قوله ان كان للمدعى حجة) شاملة
للساهد واليمين في قضى به على الغائب كالحاضر وهل يكفي عن أو يشترط
يمين أحدهما التكميل الحجة والثاني للاستظهار الأصح الثاني ديمرى ومثله
الدعوى على الصبي والجنون والميت ع ش على م ر وخبر س ل بالاول وهو
ضعيف والمعتمد الثاني وهل تجب بين الاستظهار في القسامة أيضاً لانها دون
البينة أو لا تكونها من جنس بين الاستظهار فلا حاجة ليمين أخرى والظاهر انه

وقد غلط في شهادته على
وان كان البعث لحقه وقد
اعترف به بالله لان
الاستزكاء حقه تعالى
*(باب القضاء على
الغائب)* عن البلد أو عن
المجاس وتوارى أو تعزز مع
ما يذكركم (هو جائز في غير
عقوبة لله تعالى) ولو
قود أو حد قذف لعموم
الدلة قال جمع وقوله
صلى الله عليه وسلم لم ند
تخذى ما يكفيك وولدك
بالمعروف وهو قضاءه على
زوجها أى سغيان وهو
غائب ولو كان قنوى لقال
لك ان تاخذنى أولاً بأمر
عليك أو نحوه ولم يقل خذى
لكن قال في شرح مسلم
لا يصح الاستدلال به لان
القصة صككت بكه وتوارى
سغيان فيها ولم يكن متوارياً
ولا متعززاً ونخرج بما ذكر
عقوبة الله تعالى من حد
أو تعزز لان الله تعالى مبني
على المسامحة بخلاف حق
الادعى فيقضى فيه على
الغائب (ان كان للمدعى حجة

على وجوب البين يكتفى بيمين واحدة ولا يجب تحسرون حل (قوله ولم يقل هو مقر) قال الزركشي تقيلا عن المدوردي لو غاب أو توارى أو هرب عن المجلس عند الدعوى جعل كالتا كل فيخلف خصمه ان قال لا يمينه في سم باختصار (قوله فان قال هو مقر الخ) أي وهو مقبول الاقرار فان كان لا يقبل اقراره لسمعه أو نحوه سمعت حل (قوله استظهارا) أي بخاتمة ان شكر فريكتب بها للقاضي الى قاضي بلد الغائب (قوله لتصرجه بالنافي) عبارة شرح مردودك لانها لا تنضم على مقرره وهي اظهر لان الاقرار ليس منافيا للجمعة (قوله اذ لا مائدة) هذا لا يفتح المسافة (قوله وار قال هو مقر) لاحاجة اليه لان فرض المسئلة انه مقر فسكون الواو للجمال (قوله وكذا الوقال هو مقر الخ) ضعيف كدما به ده (قوله لكنه يمنع) وغرضه من سماع البينة ان يكتب القاضي ببلد ما يأتى ان يوفيه حقه خوفا من جهوده (قوله ولى به) أي باقراره والواو للجمال (قوله والقاضي) أي يستحب له ذلك كما في مرد (قوله مضر) وأجرته ينبغي ان تكون على الغائب لانه من مصالحه حل (قوله يسكر) أي يقول ليس ثل عليه ما تدعيه لان الامسلى براءة الذمة وعبارة سم قوله ينكر عن الغائب وان كان كذبا لانه لمصلحة والكذب قد يجوز لمصلحة مرد (قوله عن الغائب) أي ومن في معناه ما يأتي شرح مرد (قوله ان لم يكن الغائب الخ) المعتمد انه يجب تخليفه وان كان متواريا أو متعززا زى وع ن وقال جرم المتوارى والمتعز فيقضى عليهما بلا يمين لتعصيرهما (قوله ان الحق) أي بان الحق تنازعه تخليفه واقامة حجة ويدل عليه تأخير قوله وبعد تعديله اعنه والافسكان المناسب لتقديمه عقب قوله جهة قال سول تقيلا عن البلقيني وهذا لا يأتي في الدعوى بعين بل يحل ديهما على ما يليق بها وكذا فهو الابراء كما سيأتي اه أي كأن يقول والعين باقية تحت يده يلزمه تسليمها ع ش وخرج بقوله ان الحق ثابت عليه ما لو لم يكن كذلك كدعوى في عتقا واردة طلاقا على غائب وشهدت البينة بحسبه على اقراره به فلا يحتاج ليمين اذا لاحظ جهة الحسبة شرح مرد تقيسة مسائل اليهم مع الشاهد عشرة ذكر الشرح منها اربعة والخامسة الدعوى على العيب القديم فانه يخلف مع الشاهد من انه فسمع البيع حلة الاطلاع على العيب السادسة دعوى الاعسار وقد عرف له مال قبل ذلك فيقيم شاهدين من أهل الخبرة يلف ما له ويخلف مع الشاهد من انه لا مال له في الباطن في أحد الوجهين السابعة ادعت المرأة ان زوجها غيب وكانت بكر او ادعى انه وطئها وشهد اربع نسوة انها بكر فخلف مع شهادتين انه

ولم يقل هو) أي الغائب (مقر) بالحق بأن قال هو جاحده وهو ظاهر أو أطلق لانه قد لا يعلم جهوده ولا اقراره وانجته قس على الساكت فلتعمل غيبته كسكوته فان قال هو مقر وأما انهم الحجة استظهارا لم تسمع حتمه لتصرجه بالنافي لسماعها اذ لا مائدة فيها مع الاقرار منهم لو كان للغائب مال حاضر وأمام الحجة على دينه لا يكتب القاضي به الى حاكم بلد الغائب بل ليوفيه دينه فانه يسمعها وان قال هو مقر كما في الروضة كاسلها عن تناوي القفال وكذا الومال هو مقر لكنه يمنع أو قال وله بينة باقراره أو قرعان بكذا ولى به بينة (والقاضي نصب مضر) يقع الخلاء للجمعة المشددة (ينكر) عن الغائب لتسكون الحجة على انكاره مكر (ويجب تخليفه) أي المدعى بيمين الاستظهار ان لم يكن الغائب متواريا ولا متعززا (بعد) اقامة (حجته ان الحق) ثابت (عليه يلزم اداه) وبعد تعديله كما في الروضة

كاسلها احيا طالع الغائب لا يملو حضره اذ ادعى ما يبرئه منه

ما وطئها الا حتمال ان يكون وطئها خفيفا وعادت البكارة الثامنة اذا مال
لزوجته انت طالق اوس ثم ادعى انه طلقها في نكاح غير هذا او كانت مطلقه من
غيره فيقيم شاهدين على نكاح الغير او نكاحه الا قول ويحلف انه اراد الاخبار
بذلك الناسة اذا اختلفا في أصل الجنابة فلا بد من بينة لوجودها ثم اختلفا
في سلامة العضو المجني عليه وكان من الأعضاء الباطنة فيحلف المجني عليه على
سلامته العاشرة اذا ادعى المودع انه سافر للخوف ثم هلكت بالسفر فانه يقيم البينة
للكوف الظاهر ويحلف انها هلكت بالسفر ولو كان له شاهد واحد في هذه
المسائل كلها حلف عينتين مينا لتكيد الشهادة ومينا للاستظهار انتهى ابن أبي
شريف (قوله على نعموي) وصورة المسئلة ان يكون للذعي بينة بما اذا جاء
بخلاف ما اذا لم تكن هناك بينة فاسألانسمع وعلى هذه الحالة يعمل قولم لا تسمع
الدعوى على المسمى ونحوه زى (قوله للماسر) أي احتياطا (قوله ان كان
الغائب نائب) استشكله في التوشيح بأنه ان كان له وكيل حاضر لم يكن قضاء على
غائب ولم يجيب به جزميا قال حج وفيه نظر لان العبرة في المحصومات في نحو اليمين
بالموكل لا الوكيل فهو قضاء على غائب بالنسبة لليمين ثم قال فالحاصل ان الدعوى
ان سمعت على الوكيل توجه الحكم عليه دون موكله الا بالنسبة لطلب اليمين
احتياطاً للحق الموكل وان لم تسمع عليه توجه الحكم الى الغائب من كل وجه
في اليمين وغيرها من الراجح ان الدعوى على وكيل الغائب لا تسمع كما قاله
البلغني وغيره واذا حكم على الغائب ثم تبين انه في مسافة عدوى نقض حكمه
كما اعتمد مر ورائتي والده بعدم التقض اهـ ثم ملخصا (قوله نائب حاضر)
الاولى ولي ولعله عبر بالغائب لشاكلة ما قبله (قوله اعتبر في وجوب الغليف
سؤاله) أي طلبه لليمين فان لم يسأل محكمكم ولا يؤخر اليمين لسؤاله لعدم وجوب
الغليف عند عدم سؤاله زى أي ما لم يكن سكوتة لجهل والامعير به المحاكم من ل
(قوله على قيم شخص) لكون الشخص ألف دابة البتة مشلا (قوله قديرتب
على الانتظار من باع الحق) ويرد بان الحق لا يضيع بأحذر من بان يأخذ القيم
ما يوجب المدعي به كما في مر (قوله وهو المعتمد) ضعيف (قوله تابعة للينة) أي
وتساع عن أي وان لم يسقط المتبوع وهو الينة لانهم توسعوا في التابع (قوله
وبالينة) لعدم شمولها للشاهد واليمين لكن قال مر بينة ولو شاهدوا مينا
فيما يقضى فيه بهما (قوله ونحوه) كاعصار (قوله ولو ادعى وكيل) أي
وكيل غائب كما يؤخذ من قول الشرح الآتي ولا يؤخر الحق الخ وعبرة الرشيدى

(كما لو ادعى على نعموي)
من مجنون وميت وهو من
زيادتي فانه يحلف لما مر
ان كان الغائب نائب حاضر
أو لهي أو المجنون نائب
حاضر أو وليت وارث خاص
اعبر في وجوب الغليف
سواء له ولو ادعى قيم لوليه
شيء أو قام به بينة على قيم
تخص آخر فتنقض كلام
البلغني انه يجب انتظار نال
المدعي له ليحلف ثم يحكم له
وخالفهما السبكي وقال
الوجه انه يحكم له ولا ينتظر
كأله لانه قديرتب على
الانتظار ضياع الحق وسبقة
اليمين ابن عبد السلام وهو
المعتمدان اليمين ما تابعة
للينة وتعتبر فيهما
بالعقوبة وفيه فيما يأتي
بالحجة أهم من تسمية بالحد
وبالينة وقولي بلزء أدائه
من زيادتي ولا يفتى عنه
ما قبله لان الحق قديكون
عليه ولا يارمه أدائه
لتأجيل ونحوه (ولو ادعى
وكيل على غائب لم يحلف)

لاذ الوكيل لا يحلف بين الاستظهار بحال (ولو حضر) الغائب (وقال) لا وكيل (أبرأني موكل أم بالتسليم) لا وكيل
ولا يؤخر الحق إلى أن يحضر الموكل (٧٩٣) والا لا نجبر الأمر إلى أن يتعدر استيفاء الحقوق بالوكالة ويمكن

ثبوت الأبراء من بعد أن
كانت له حجة (وله تخليفه)
أي الوكيل (أنه لا يملك ذلك)
أي أن موكله أبرأه أن ادعى
عليه علم به لأن تخليفه إنما
جاء من جهة دعوى صحيحة
يقضي اعترافه بها سقوط
مطالبته لخروجه باعترافه
بها من الوكالة والخصومة
بخلاف بين الاستظهار فإن
تامرها أن المال ثابت
في ذمة الغائب أو نحوه وهذا
لا يتأتى من الوكيل وهذه
من زيادتي (وإذا حكم)
الحاكم على الغائب بحال
وله مال بقيد زوته بقولي
(في علمه قضاء منه) لقينته
وقولي حكم أول من قوله
ثبت لأنه إنما يدعى من مال
الغائب إذا حكم به القاضي
لا بمجرد الثبوت فإنه ليس
حكمًا (والا) بأن لم يحكم أول
يكن المال في علمه (فإن سأله
المدعي انتهاء الحال) في ذلك
(إلى قاضي بلد الغائب انتهاء)
إليه (بإشهاد عدلين)
يؤديان عند القاضي الآخر
أما بحكم) أن حكمه يستوفي

على مر قول المتن ولو ادعى وكيل الخ أي وكيل غائب على أنه كذلك في المتن الذي
شرح عليه العلامة جبر (قوله لا يحلف بين الاستظهار) وإنما يدعى وكيل
الغائب إذا كان المراد بكل غائب إلى مسافة يجوز فيها القضاء على الغائب بأن كان
فوق مسافة العدوى أو في غير ولاية الحكم وإن قرب شو برى (قوله ولو حضر
الغائب الخ) قال العراقي وهي مسألة مستقلة ليست من تمام ما قبلها ولا هي
في الحقيقة من فروع هذا الباب قال وهل المراد بغيبة الموكل الغيبة المعتبرة
في القضاء عليه أو طلق الغيبة من البلد رجع البلق في الثاني كذا بخط البرلمى
وأقول قول الثمن ولو حضر الغائب يقضى أن هذا من تمة الأولى حيث جعل
الحاضر هو الغائب فتأمل يمكن عبارة التمازج ولو حضر المذعي عليه وهي تشمل
الحاضر ابتداءً سم (قوله ولا يؤخر الحق إلى أريحه من الموكل) أي من المحل الذي
لا يجب عليه الحضور منه إذا استعدى عليه والا فلا بد من حضوره وتخليفه بين
الاستظهار حل وقوله تخليفه فإن لم يحلف أخذ منه الحق ولا ترد هذه اليقين اه حل
(قوله دعوى صحيحة) أي دعوى الأبراء (قوله أو نحوه) أي كالصبي
واليت (قوله وهذا) أي يكون المال ثابتاً في ذمة الغائب ونحوه (قوله
وله مال) أي عين أو دين ثابت على حاضر في عمله ولا يتأنيب من هم الدعوى
بالدين على غريم الغريم لأنه محمول على ما إذا كان الغريم حاضراً أو غائباً ولم يكن
دنه ثابتاً على غريمه وليس له الدعوى ليقم شاهد أو يحلف معه من ل وم
(قوله قضاء منه) أي بعد طلب المذعي لأن الحاكم يقره ومقامه شرح م
(قوله انتهاء) أي وجوب إقراره كان المكتوب إليه قاضي ضرورة مسارعة لبراءة
ذمة غريمه ووصوله إلى حقه شرح م (قوله أو بسماع حجة) أي والحال كم فرق
مسافة العدوى والواجب احضار البينة وسماع كلامها كما سيهرج به المصنف
بعد حل (قوله أو يميناً مردودة) وموزتها أن يدعى عليه حال حضوره فينكر
ويبهر المذعي عن البينة ويرد المذعي عليه اليقين على المذعي فيدفعها إلى المذعي
في غيبته أي المذعي عليه عن وعبرة حل قوله أو يميناً مردودة القرض أن المسألة
في القضاء على الغائب ولا ينصوريه بين مردودة وقد ينصور بما إذا ادعى على
حاضر فأنكر ورد اليقين ثم غاب قبل انقضاء ثم قضى عليه بعد تخليف خصمه اه
(قوله ومن مع الأشهاد كتاب به) أي جرى عند من ثبوت أو نفي ويعتبر فيه

الحق (أو بسماع حجة) ليحكم بها ١٩٩ ثم يستوفي الحق (وسميها) أي الحجة (ألم يهملها
والأوله ترك تسميتها) كأنه إذا حكم استغنى عن تسمية الشهود ثم إن كانت الحجة شاهدين فذلك شاهد أو يميناً
أو يميناً مردودة وجب بيانها فقيد لا يكون ذلك حجة عند النبي إليه (ومن مع الأشهاد) (مكتاب به)

بذكر فيه ما يعبر الخميني) العائب وذو الحق وذكر الثاني من زيادتي ويكتب في انه لو الحكم قامت عندي حجة على
فلان فلان بكذا وحكمت له به فاستوف حقه وقديتهى علم (٧٩٤) نفسه (و) سن (ختمه) بعد قراءته

على الشاهد من محضرته
ويقول أشهد كما في كتيب
الى فلان بما سمعنا وبضمان
خطه ما فيه ولا يكتفى أن
يقول أشهد كما في هذا خطي
أو أن ما في حكمي ويدفع
الشاهد من نسخة أخرى بلا
ختم ليطالعه ويتذكره عند
الحاجة (ويشهدان) عند
القاضي الآخر على القاضي
الكاتب (بما جرى) عنده
من ثبوت أو حكم (أن
أنكر الخصم) المحضر أن المال
المذكور فيه عليه (فإن قال
ليس المكتوب اسمي حلف)
فيصدق بقيد زدي بقولي
(ألم يعرف به) لأنه أخبر
بنفسه والاصل براءة الدمة
فإن عرف به لم يصدق بل
يحكم عليه (أو) قال (لست
الخصم و) قد ثبت) باقراره
أو يحجه (أنه اسمه) حكم
عليه أن لم يكن ثم من يشركه
فيه) أي في الاسم حال كونه
(معاصر) المدعى بأن لم يكن
ثم من يشركه فيه وعليه
اقصر الأصل أو كان ولم

رجد ولو في مال أو هلال رمضان شرح مر (قوله ما يعبر الخميني) أو من اسم
ونسب وصلة وحلية شرح مر (قوله وقديتهى علم نفسه) أي إذا كان يقضى
عليه أن كان مجتهدا ع ش وحيد فيحكم به المكتوب اليه حل أي وقد لا ينهى
علم نفسه كأن كان المهني اليه لا يرى الحكم بالعلم والانهاء بالعلم بأن يقول علمت
بأن له عليه كذا وحكمت بذلك وظاهره أن المهني اليه يحكم اكفاء باجاء ذلك
القاضي عن علمه ولا يحتاج الى شاهد آخر بل ينزل اخباره عن علمه منزلة انهاء البيعة
اليه وهو ظاهر عبارة مر حيث نال وخرج بالبيعة عليه ولا يكتب اليه لانه
شاهد لا قاس كما ذكره في العدة لسكر ذهب السرخسي الى خلافه واعنده
البلقيني ادعاه كقيام البيعة اه (قوله وسن ختمه) وظاهره أن المراد بختمه
جعل نحو شمع عليه ويحتم عليه بخاتمه لانه يقف بذلك ويكرمه المكتوب اليه
حينئذ وختم الكتاب من حيث هو سنة متبعة جبر (قوله ولا يكتفى ان يقول) أي
من غير قراءة حل (قوله ويشهران) أي بعد حضور الخصم على المعتمد بالي
والخط عليه كلام مر في الشرح ويدل عليه قول الشرح ان انكر الخصم المحضر
فأفاد انه لا بد من احضاره وان كان الاقل حكم احتياطا خلافا لقول ابن الصلاح
لا موقوف اثبات الكتاب الحكمي على حضور الخصم كما قاله عن (قوله بل
يحكم عليه) أي حيث لا مشاركة له في ذلك كما يدل عليه كلامه حل والمراد
بالحكم ما يشمل تنقيذه ليشمل ما اذا كان المهني الحكم (قوله وبينها ثانيا)
ولا بد من حكم ثان بما كتبه كما بحثه البلقيني لسكر بلاد عوى ولا خلاف شرح مر
واعتمده البالي قال جبر وفيه وقعة لا ر هذا من تمة الحكم الاول فلا حاجة
لاستئناف حكم آخر افعال سم واعتمد مر انه لا بد من استئناف الحكم مطلقا
(قوله مع المعاصرة) امكان المعاصرة له أو لم يورثه أو تلافه لماله سل فلو كان عمره
خمس سنين وعمر المدعى عشرين سنة فهذا لم يمكن معاملته تدبر (قوله ولو شافه
الحاكم قاضيا) المراد به القاضى بالمعنى الادوى وهو كل من يحصل منه الزام
فيشمل الشاذان المحصر لمر في الانهاء اليه كما في شرح مر وجبروع ش فكان
الاولى ان يبرر بالحاكم بدل القاضى ليشمل حاكم السياسة لانه المناسب للمراد
(قوله ولو غير المكتوب اليه) الاطهر ان يقول ولو غير مكتوب اليه لان عبارته

بعض المدعى لان الظاهر انه المحكوم عليه (والا) بأن كان ثم من يشركه فيه ومعاصر المدعى (فإن) توهم
مات) هو من زيادتي (أو أنكر) الحق (بمث) المكتوب اليه (للكاتب ايظا) من الشهود زيادة فميز (لانه هو
عليه) ويكتبها) وبينها ثانيا لقاضى بلد الغائب فان لم يجد زيادة تمييز وقف الامر حتى ينكشف فان اعترف
المشارك بالحق طوبى به ويعتبر ايضا مع المعاصرة امكان المعاملة كما مر حقه البديعي والخرجاني وغيرهما
(ولو شافه الحاكم) وهو من علمه (بحكمه قاضيا) ولو غير المكتوب اليه

بأن اتخذه لهما وهو من زيادتي أو خسر القاضى الى بلد الحاكم وشافه بذلك أو أذاه وكل منهما في طرف عمله
(امضاء) أى نفذها إذا كان (في عمله) (٧٩٥) لانه أبلغ من الشهادة الكتابية (وهو) حيثئذ قضاء بعلمه

بمخلاف ما لو شافه به في غير
عمله وما لو شافه به بسماع
الحجة فقط فلا يفتى بذلك
وظاهر أن عمله في الثانية
حيث تسرت شهادة الحجة
(والانتهاء) ولو بلا كتاب
فهو أعم من قوله والكتاب
(بحكم يعضى مطلقا) عن
القييد بفوق مسافة
العدوى (والانتهاء) بسماع
حجة قبل قيام فوق مسافة
عدوى) لا قيا دونه وفاق
الانتهاء بالحكم بأن الحكم
قد تم ولم يبق الا الاستثناء
بمخلاف سماع الحجة إذ
يسهل احضارها مع القرب
والعبرة في المسافة بما بين
القاضيين لا بما بين
القاضى التهمى والغريم
(وهى) أى مسافة العدوى
(ما يرجع منها مبكرا الى عمله
يوهه) المعتدل وهو مراد
الاصل بقوله الى عمله لانه
وسميت بذلك لان القاضى
يعنى أى يسمي من طالب
خصما منها على احضاره

يقوم ان هناك كتابة للشافه أو غيره وليس كذلك (قوله بل ان اتخذه لهما) قال
الزركشى في هذه الصورة لو كان في البلد قاضيان فقال أحدهما للاخر ائ
حكمت بكذا أمضاء وان كتب اليه في تعليق القاضى ان كانت ولاية كل أحد
على جميع البلد لم يقبل أو على نصفه معينا فان كتب بالحكم قبله أو بسماع بينه
فلاسم (قوله أو خسر القاضى) أى قاضى بلد العائب (قوله لانه أبلغ)
الاولى ان يقول لانها أى المشافهة ويجاب بأن الضمير لذكر (قوله قضاء بعلمه)
أى في معناه (قوله فلا يفتى بذلك) قال في شرح الروض في الثانية بناء على
ان سماعه ما قل لها كقول الفرع شهادة الاصل وكما لا يحكم بالفرع مع حضور
الاصل لا يجوز الحكم بذلك ويؤخذ منه انه لو غاب الشهود عن بلد القاضى أى
بعد أذاه الشهادة السابقة يجوز فيها الشهادة على الشهادة جازا الحكم بذلك وهو
ظاهر وهذا المأخوذ مسمى عليه هنا بقوله وظاهر الخ سم (قوله حيث تسرت)
والأبواب غابت أو مرضت فيقضى بها سم (قوله ما يرجع الخ) أى هى التى
لخرج منها مبكرا لبلد الحاكم لرجوع اليه ايومه بعد فراغ زمن الخصامة المعتدلة من
دعوى وجواب وإقامة بيعة حاضرة وتعدى لها والعبرة بسير الانتقال لانه منضبط
س ل (قوله بمسكرا) أى خارج عقب طلوع الفجر أخذ ما مر في الجملة ان
البكير فيم يدخل وقته من طلوع الفجر ويحتمل الفرق وان المراد المبكر عرفا
وهو من يخرج قبيل طلوع الشمس حج س ل (قوله من تعليلهم السابق) وهو
قوله اذ يسهل احضارها الخ (فـ سـ ل) في الدعوى بعين غائبة
أى وما يذكرونها من قوله ولو عصبه نيره عينا الى آخره اصل قال مر في الدعوى
بعين غائبة أعم من ان يكون المذمى عليه حاضرا أو غائبا وهذا الاعتبار مناسب
ذكر هذا الفصل في باب القضاء على الغائب اه (قوله غائبة عن البلد) أى
وكانت فوق مسافة العدوى بدليل ما يأتي في كلامه قال س ل عن البلد
ولو في غير محل ولايته اه (قوله أو محدوده) أى الاربعه ولا يجوز الاقتصار
على أقل منها وقول الروضة وأصلها ككثيرين يكفى ثلاثة محله ان يميزها بل قال
ابن الرقعة ان تميز بمحذيكى ويشترط ذكر بلده وعمله فيها كما تقرره عن قال مر

ويؤخذ من تعليلهم السابق انه لو عسر احضار الحجة مع القرب بعور من قبل الانتهاء كما ذكره في المطلب (فصل)
في الدعوى بعين غائبة لو (ادعى عينا غائبة عن البلد يؤمن اشتباهها) بغيرها (سكيمان وعقار عرقا) بأن عرف
الاول بشهرة والثاني بها أو محدوده

فستكه (مع) القاضي (جته وحكمها وكتب) بذلك (٧٩٦) (الى قاضي بلد العين ليس لها الادعى) كما

في نظيره من الدعوى على غائب (ويجوز المدعى في) دعوى (عقد) بقيد زوته بقولي (لم يشتر حدوده) لئلا يؤولا ليجب ذكر القيمة لمحصل التمييز بدونه (أولا) يؤمن اشتباهها (كغير المعروف من العبد والدواب وغيرها) (بالغ المدعى في وصف مثلي) ما أمكه (وذكر قيمة متقوم) وجوبا (في ما يوجب أن يذكر قيمة مثلي) وان يبالغ في وصف متقوم وهذا مافي الروضة وأما هنا وعليه يحمل كلام الأصل دنا وما ذكره كالروضة وأما في الدعوى من وجوب وصف العين بصفة السلم دون قيمتها متلية كانت أو متقومة هو في عين حاضرة بالبلد يمكن احضارها مجلس الحكم وبذلك اندفع قول بعضهم ان كلامهما هنا يخالف مافي الدعوى (وسمع الحجة في العين اعتمادا على صفاتها (نقط) أي دون الحكم بها نعلم الاشتباه (وكتب الى قاضي بلد الدين بمقامته) الحجة

ويشترط أيضا بيان بلده وسكنه وعمله منها اه (قوله وسكنه) المراد بها الحارة من (قوله وفيها) أي من سائر النقولات وأما العقار فلا يكون الا أمون الاشتباه اما بالشهرة واما بالتعدد كما مر رشيدى (قوله بالغ في وصف مثلي) أي بحيث يزيد على أوصاف المسلم فيه والفرق ان الزيادة هنا تزيد أيضا وفي المسلم فيه تؤدي الى عزة الوجود وقوله ما أمكه أي ما يمكنه الاستقصاء به واشترطت المبالغة هنا دون السلم لانها تؤدي الى عزة الوجود المنافية له (قوله وذكر قيمة متقوم) ظاهره انه لا يجب وصفه وقوله ويندب ان يبالغ يقتضى انه يجب وصف المتقوم لانه يفيد ان أصل الوصف واجب فليعبر وأوجب بان ذكر القيمة يصدق عليه انه ذكر صفة من صفات المتقوم وظاهره انه لا بد مع ذلك من ذكر لونه (قوله وهذا) أي قوله وذكر قيمة متقوم مع قوله وان يبالغ الخ (قوله متلية كانت أو متقومة) أي فخالف ما هنا في المتقومة فاذا أجاب عنه بقوله هو في عين حاضرة وسيأتى ان الحاضرة يجب فيها ذكر الصفات وان كانت متقومة قال سم وكان وجهه ذاتان الحاضرة بالبلد تسهل معرفته فاشترط وصفه في الدعوى وان كانت البينة لا تسمع الا عينه اذ لم يمكن معرفتها اه أي فلا يخالف قوله الآتى أو عين المجلس فقط كلف احضار ما يسر لاحضاره ليقوم الحجة بعينه لان الكلام هنا في سماع الدعوى وما ياتي من تكليف الاحضار بالنسبة لاقامة الحجة بعينه (قوله حاضرة بالبلد) أي وماها في عين غائبة عن البلد فزى وحل ومثل الحاضرة لو كانت في مسافة عدوى أو دونها فان حكمها حكم الحاضرة كما سيذكره الشرح (قوله في العين) سواء كانت متقومة كالعقار أو متلية كخشب أولاد لا كان ادعى عليه اختصاصا ببلده اه شيخنا عزيزى (قوله اعتمادا على صفاتها) ومن صفاتها ذكر القيمة أيضا أو ان فيه اكتفاء فلا يقال لا يشمل المتقوم لان الواجب فيه ذكر القيمة تدبر (قوله لاطر) أي خوف الاشتباه واخذ به اه اه الوالم نشبه حكمه مطلقا سواء كانت في البلد أو غائبة عنها فوق مسافة العدوى أو غيرها اه شيخنا وهذا التعليل فارقت ما قبلها حيث يحكم له دم خوف الاشتباه لان القرض انه يؤمن اشتباهها (قوله فيعينها) أي العين وانظر لو كانت مما يسر بعينه أو يورث قلعه ضررا كالنسيء الثقيل والمثبت أو يتعذر بعينه كالعقار النزيل المعروف وسألت الطبرلاوى عن ذلك فقال لا يجري فيه ما ذكره انتهى سم وقال مر يتدعيان عند قاضي بلد العين فليعبر (قوله بكفيل يدينه ويجه اعتبارا كونه) أي المكفول ثقة مليا يطبق السيف للاحضاره

أي المدعي احتياطا للمدعي عليه حتى إذا لم تبينها الحجة طوّل بطلب بردها مذار أن لم تكن أمة) تعزم خلوته بها (والا)
بأن كانت كذلك (فع أمين) في الرقعة (٧٩٧) لتقوم الحجة بعينها نعم ان أظهر الخصم عينا أخرى

مشاركة في الاسم والصفة
فكما في المحكوم عليه وذكر
حكم الأمة من زياد في
ويستأن أن يحتم على الدين
عند تسليمها بختم لازم لا
تبدل بما يقع به اللبس على
الشهود فإن كان رقيقة
جعل في عنقه قلادة رختم
عليها (فإن قامت) حسده
(بعينها كتب) إلى قاضي
بلدها (براءة الكفيل) بعد
تقيم المحكم وتسليم الدين
للمدعي (أو ادعى عينا غائبة
عن المجلس فله أن لا يحضر
البلد) (ككف احضار
ما يسهل) هو أولى من قوله
يمكن (احضاره لتقوم الحجة
بعينه) (ليس ذلك فلا تشهد
بصفة لعدم الحاجة بخلافه
في الغائبة عن البلد نعم ان
كانت العين مشهورة للناس
أو عرفها القاضي لم يمتنع إلى
احضارها اما إذا لم يهل
احضاره بأن لم يكن كعمار
أو عسر ككشي فقبل أو
يؤثر قلعه ضررا فلا يؤمر

ويصدق في طلبه شورى وشرح م و ر و ا ز ع س م في اشتراط الملاة لان الكفيل
لا يغرم الا أن يراد به القدرة على أمة السفر (قوله احتياطا) علة لقوله بكفيله
(قوله إذا لم تكن أمة تعزم خلوته بها) بأن لم تكن أمة أو كانت أمة لا يحرم خلوته
بها بأن تكون محرما أو معه امرأة ثقة حل وقوله تعزم خلوته بها أي بتقدير
عدم ملكه لها (قوله فع أمين) ظاهره انه لا يحتاج هنا إلى نحو عسر أو امرأة
ثقة تسمع الخلو ولو قيل به لم يبعد الآن يقال ان اعتبار ذلك يشق فسمح فيه مراعاة
لفصل الخصومة شرح م و ر ويفرق بينه وبين المدعي حيث اعتبر فيه نحو امرأة
أمة بار للمدعي من الطبع بها ما ليس له به فالتمه فيه أقوى سم على حجر (قوله
لتقوم الحجة بعينها) أي ففائدة الإقامة الأولى نقل الدين المذكورة برلسي سم
(قوله نعم) استدراك على قوله فبعينها لا كتاب (قوله فكما في المحكوم
عليه) فيرسل للقاضي يطلب من الشهود زيادة في العين المدعاة أن لم يجد
الشهود زيادة تميز وقف الأمر حتى يقين الحال كما مر (قوله بختم لازم) أي
لا يمكن رواله كنبلة فلا يكتفى بختمه بغير وضوء شيعنا (قوله رقيقة) ليس بقيد
وعبارة شرح م و ر فان كان حيوانا (قوله ليس ذلك) علة للمطل مع علته
(قوله لعدم الحاجة) نعم ان شهدت بنية بقرار المدعي عليه باستيلائه على كذا
أو رغبه الشهود سمحت م ل (قوله أو عرفها القاضي) عبارة شرح م و ر و اما
ما يعرفه القاضي فان عرفه الناس أيضا فله الحكم به من غير احضار واختص به
القاضي فان حكم بعله بأمر ككاشعته نقد أو بالينة فلا لانه لا تسرح بالصفة
(قوله أو يورث الخ) كخشبة موضوعه في جداره ومعه ما يرى على قوله بديل بدليل
فواله بعد ويصف ما يفسر أي بضميه (قوله وتشهد الحجة) فان قال الشهود انما
دعوى عينه فقط تبين حضور القاضي أو نائبه لتقع الشهادة على عينه م و ر س ل
(قوله بذلك الحدود) أي في الغفار وقوله والصفات أي فيما يفسر و إذا شهدت الحجة
بذلك منكم من غير حاجة إلى ان يضر هو أو نائبه كما في شرح الروض (قوله
فيما ذكر) أي في الدعوى به والشهادة وقوله ومثله أي مثل هذا التقييد (قوله
ولو انكر الميراث الخ) راجع للغائبة عن البلد أو عن المجلس وعبر في المنهاج عن

باحضاره بل يحدد المدعي العمار ٢٠٠ بحث ويصف ما يفسر وتشهد الحجة بتلك الحدود والصفات
أو يفسر القاضي أو يثبت نائبة لسماع الحجة فان كان الغفار مشهورا بالبلد لم يمتنع لتقديره فيما ذكره بله باقي
و وصف ما يفسر احضاره واعلم ان السائبة عن البلد مسافة العدوى كالتى في البلد لا شرا كهما في ايجاب الاحضار
نه على ذلك في المطلب (ولو ادعى المدعي عليه العين) المدعاة (حلف) فيصدق لان الاصل عدمها (ثم) بعد حلفه
(للمدعي دعوى بدها) من مثل أو قيمة فهو أهم من تعبير بالقيمة

(فان نكل) عن اليز (فحلف المدعي أو أقام حجة) حين أنكر (كتاب الاحضار) لعين لتشهد الحجة بعينها
(وحيث لا عذر لانه امتنع من حق واجب عليه (٢٩٨) (فان ادعى تلفها حلف) فيصدق

هذا بطله واذا وجب احضار فقال ليس بيدي عين بهذه الصفة صدق بينه وقال
عن قوله العين المدعاة سواء في ذلك الدعوى بالخاصة أو العامة انتهى
ولا منافية قوله كلف الاحضار الموهوم انه مخصوص بالغائبة عن المجلس لان المدعي
لما حلف بين الرد أو أقام حجة غلط على المدعي عليه ليكلفه الاحضار (قوله
فان نكل) مقابل لقوله حلف (قوله أو أقام حجة) ويكفي ان تشهد بأن العين
الموصوفة كانت بيده وان قالت لانعلم انها ملك المدعي شرح مروس لوعن
(قوله لتشهد الحجة بينهما) هو ظاهر في الثاني أي قوله أو أقام حجة (قوله عليه)
أي على الاحضار لا لاجله فعل التعديل ولا يطلق الا باحضار العين أو بإدعاء تلفها
مع الحلف كما في شرح م (قوله حلف) بحث الاذرى انه لو أضاف التلف الى
جمعة ظاهرة أو باقية بينه وبينه ينافى على التلف بها كالوديع عن مرس (قوله
وان ما نكر نفسه) أي لان دعواه التلف تنافي انكاره فلا بد من (قوله أو نكره ان
باعه) قال البلقيني قد يكون باعه وتلف الثمن أو الثوب في يده تلفا لا يقتضي تصمينه
وقد يكون باعه ولم يسله ولم يقبض الثمن والدعوى المذكورة ليست بجمعة لذلك
والقاضي انما يسمع الدعوى المردودة حيث اقتضت الالزام فيه قال ولم أر من تعرض
لذلك م الا ان يقال بمجدها صار غاصبا فيضمنها أو نكره وان لم يقصر (قوله قليل يحلف
المدعي) أي يحلف بمينامردودة وهو المعتمد وحينئذ ان دفع له العين مذكور أو غيرها
قله والقول قول المدعي عليه في قدره سواء كان ثما أو بدلا منه غارم مرس (قوله
ومؤنة الرد عليه) ونفقتها الى ان تثبت في بيت المال ثم باع تراص ثم على المدعي مرس عن
(قوله لاعن المجلس) لانه في الغالب لا يقابل بأجرة عن قال سم وظاهر كلام
الشيخين انه لا أجرة للمحضرة من البلد وانفسدت البلد وانما يجب للمحضرة من خارجها
وان قربت المسافة وانما لف بعض المتأخرين وابكلام فيماثلها أجرة اما لو لم يضر
زمن لمثلها أجرة فلا أجرة وانما حضرت من خارج البلد اه مرس (فصل)
في بيان من يحكم عليه في غيبته الاولى تقديم هذا الفصل على الذي قبله لانه من
تعلقات القضاء على الغائب (قوله وما يذكركم) أي من قوله ولو سمع حجة الى
آخر الفصل (قوله من فوق مسافة عدوى) أي أو من فيها أو دونها وكان في غير
محل عمله كما يأتي قال مرس وقضية كلامه له لو حكم على غائب فيان كونه حينئذ
بمسافة قريبة تبين فساد الحكم وهو كذلك رد دعوى ان المتبادر من كلامهم

وان ناقض نفسه ادلوم
يصدق لحلفه عليه المجلس
يلزمه بدله أو ذكر التعليف
في التلف من زيادتي (ولو
غصبه) غيره (حينما أو
دفعها له ليبيعها فبجدها
وشلت اباقية) من فبدها
(ام لا) فبدها في صورتين
أو نكره ان باعها في الثانية
(فقال ادعى عليه صكذا
يلزمه رد ما نكره أو بدله)
من مثل أو قديمة (ان تلف
أو نكره ان باعه سمعت)
دعواه وان كانت مترددة
للمحاجة فان أقر بشئ فذاك
وان أنكر حلفه لا يلزمه
رد العين ولا بدله ولا نكره
وان نكل فقليل يحلف المدعي
كما ادعى رقيق يشترط التعيين
والاوجه الاول وتبصر
بالبدل أعم من تعينه بالقيمة
(واذا أحضرت العين)
العائبة عن البلد أو المجلس
(فتثبت للمدعي مؤنة
الاحضار على خصمه) (والا)
أي وان لم تثبت له (فهو)
أي مؤنة الاحضار (ومؤنة
الرد) (لعين الى عليها) عليه

أي على المدعي لمعديه وعليه أجرة مثلها أي بالمدة الحياولة ان كانت غائبة عن الدلالة عن المجلس
فقط (فصل) في بيان من يحكم عليه في غيبته وما يذكركم (الغائب الذي نسمع) الحجة عليه (ويحكم
عليه من فوق) مسافة (عدوى)

وفقدت بيانها قيل الفصل السابق للحاجة الى ذلك (أو من) (تواري أو تعزز) وعجز القاضي عن احضاره لتعذر الوصول اليه والالاتخاذ الناس ذلك (٧٩٩) ذريعة الى ابطال الحقوق اما غيره هؤلاء فلا تسمع الحجة ولا يحكم

عليه الا بحضوره نعم ان كان الغائب في غير محل الحاكم فله ان يحكم ويكتب قوله الماوردي وغيره (ولو سمع حجة على غائب فقدم قبل الحكم لم تعد) أي لم تجب اعادةها (بل يخبره) بالخال (ويمكنه مخرج) لها واما بعد الحكم فهو باق على حجه بالاداء والبراء والجرح يوم اقامة الحجة أو قبله ولم تمس مدة الاستبراء (ولو سمعها فاعزل هو أهم من قوله ولو عزل بعد سماع بيته) (فولي) ولم يحكم بقوله كما يديه البليغي (أعيدت) وجوبا لبطالان السماع الاول بالانعزال بخلاف ما لو خرج عن عمله ثم عاد وحكم بقبول الحجة فان له الحكم بالسماع الاول وله استعدي بالبراء للقول (على حاضر) بالبراء لمطلب من القاضي احضاره ولم يعلم القاضي كذبه (أحضره) وجوبا لم يكن مكثري العين وحضوره يعمل حق المكثري كان له السبكي (بدفع خ) أي محتوم من طين رط أو غيره

الحجة متنوعة ويجري ذلك في مبي أو مجنون أو سفيه بان كلهم ولو قدم الغائب وقال ولو بلاينة كنت بعت أو اعتقت قبل بيع الحاكم تبين بطلان تصرف الحاكم اه (قوله للحاجة الى ذلك) فيه ان الحاجة موجودة فيه وفيما بعده فكان عليه ان يذكرها عند قوله لتعذر الوصول ويأتي بوار العطف وتكون الاولى عامة والثانية خاصة (قوله أو من تواري) أي هرب عن (قوله وعجز القاضي عن احضاره) أي بنفسه وأعووان السلطان عن (قوله نعم ان كان الخ) صورة المسئلة اذا لم يكن الغائب فوق مسافة العدو وهذا هو المعتمد للحاجة الى الحكم عليه كالفائب فوق مسافة العدو شويري (قوله بل يخبره بالخال) أي وجوبا فيتوقف الحكم على اخباره كافي المطلب م (قوله واما بعد الحكم الخ) المقابلة غير ظاهرة لانه على حجه المذكورة مطلقا سواء قبل الحكم أو بعده وعبارة الاصل واذا سمع حجة على غائب تقدم ولو قبل الحكم لم يستعدها قال م بعده لكنه باق على حجه من ابداء قاذح أو رافع (قوله فهو على حجه) أي معتمد على حجه بالاداء الخ أي التي تشهد بأداء المل أو بالبراء أو بان الشهود الذين أقامهم المذعي فسنة يوم شهادتهم أو قبله ولم تمس سنة أي اذا كان معه حجة بالاداء أو البراء أو بالجرح فيقبضها أي يمكنه القاضي من اقامتها (قوله مدة الاستبراء) وهي سنة (قوله هو أهم من قوله الخ) لان قوله ان عزل يشمل انه زاله بنفسه بنصون أو فسق وعزله بعزل موليه وكلام الاصل قاصر على الثانية (قوله ولم يحكم بقبر لها) معطوف على قوله سمعها فكان الاولى تقديمه بجنبه (قوله أو حكم الخ) مفهوم قوله ولم يحكم بقبر لها (وله ولو استعدي) قال زي ثم استطرده كرماء يختص بهذا الباب فقال ولو استعدي اه وفي المختار يقال استعديت الامير على فلان فأعداني أي استعنت به عليه ماء نبي عليه والاسم منه العدو وهو المعونة (قوله كذبه) أي الطالب (قوله أحضره وجوبا) ويحضر المسلم في غير يوم الجمعة وفيها الا اذا صعد الخليل على النيرزي (قوله يهمل حق المكثري) بأن يمضي رمن يقابل بأجرة وان قلت والاوجه أمره بالتوكيل شرح م (قوله بدفع ختم) الباء سببية (قوله أو غيره) أي مما يعماد (قوله ويكون نقش الختم الخ) قال م ر وقد كان ذلك معتادا ثم هجر واعتيدت له كتابة في الورق وهو اول اه قال ع ش وجهه الاولوية ما في الطين من الاستقذار ثم هجر ذلك واعتاد الطلب بارسال الرسل (قوله بلا عذر) أي

للدعي يرضيه على الخصم ويكون نقش الختم واجب القياضي فلانا (فان أسمع بلا عذر

نمبر ترتيب لذلك من الاعوان بلب القاضى يحضره وما ذكرته من الترتيب بين الامر من روضة واملاها
وكلام الاصل يقتضى التخيير بينهم فاعليه مؤنة الترتيب على (٨٠٠) الطالب الفلم برزق من بيت المال

من اعد ارا بمساحة شرح م ر وشمل نحو اكل ذى ربح كريمة والظاهر انه غير مراد
وعادة الرافعي والمذرك كالمريض وجلس الطالب وتلقوا منه وقيد غيره المرض الذى
يعذبه ما ريكور بحيث نسوغ بمثل شهادة الفرع وشيدى (قوله فمترتب) قال
م ر وهو المسمى الا ان بالرسول (قوله يقتضى التخيير) يحمل على ان اوى كلامه
للتوسيع اى بحسب ما راء القاضى فلا تخالف م ر وصى وس ل (قوله فعليه)
اى على التخيير مؤنة اى المرتب الخ قال قل على المحلى قوله ومؤنة اى المرتب
على الطالب حيث ذهب به ابتداء كما هو الغرض سواء قلنا بالتخيير او الترتيب فان
ذهب به بعد امتناعه مؤنة على المعارف لتعذبه بامتناعه سواء قلنا بالتخيير
او الترتيب وحيث فلا يظهر فرق بين التخيير والترتيب وقول شيخ الاسلام ان المؤنة
على الطالب على قول التخيير وعلى المتنع على قول الترتيب به نظر فامل انتهى
(قوله والمؤنة) اى اجرة المعين كغيرها م ر فان احتفى فودى على يابه انه ان لم
يحضر بعد ثلاثة ايام سمر بابه وختم عليه فان لم يحضر سمر وختم عليه بطلب المدعى
ان ثبت اتهامه وان عرفى موضعه بعث القاضى نسرة وخصيا ناهج من عليه
فان امتنع بعد علمه بالطالب اشهد عليه الختم شاهدين بامتناعه وادانت ذلك
عند انبضى به الى صاحب الشرطة ليحضره اه زى وشمل ذلك كله اذ لم يكن
مع المدعى بينة بذلك والا فقدم ان القاضى يحكم على الموارى والمعرز بعد
سماع ابييه تأمل (قوله وله) اى لا قاضى ثم نائب وه له الا اذا اطلب منه
احضاره شخص من اهل ولايته حيث كان يحمل فيه من يحصل الحضور بين
المسافة بين لمافى احضاره من المسافة ما لم يتوقف خلاص الحق على حضوره
والا وجب عليه احضاره ع ش على م ر (قوله اوى به مصلح بين لداس) وان لم
يصلح لاقضاء كالتشاد ومشايخ الدربان والبلدان ع ش على م ر (قوله لم يحضره)
اى لم يزل احضاره س ل (قوله وظاهره) راجع للسائل الثانية لانه قد تم
ان انا نائب سماع الحجة انما يقبل فوق مسافة عدوى خلاف الحكم فانه
يقبل مطلقا وقد تقدم ان الغائب فى غير عمل الحاكم العام ان يحكم ويكتب وان
قربت المسافة زى (قوله ان عمل هذا) اى سماع الحجة والا كفاه ما ح ل
(قوله الى الكوفة) فى كلام غير واحد الى المدينة وهو واضح ح ل لان عمر
رضى الله عنه لم يدخل الكوفة ح ل (قوله ولا تخضر بخدرة) اه سم كلامه ان

وعلى الاول مؤنة على المتنع
فكما يظهر (ف) ان امتنع
كذلك (بما عوان السلطان)
يحضره (ويعززه) بما يراه
والمؤنة عليه وان امتنع لعذر
كمريض وخوف ظالم وكل
من يخاف منه او يعت اليه
القاضى نائبه فان وجب
تخليفه فى الاولى به
القاضى اليه من يخلفه (ام)
على (غائب فى غير عمله او
فيه وله ثم نائب اوى به مصلح)
بين الناس (لم يحضره) لعدم
ولا يه عليه فى الاولى ولما
فى احضاره من الشقة مع
وجود الحاكم او غيره ثم
فى الثانية وقول اوى به مصلح
من زيادنى (بل يسمي حجة)
عليه (ويكتب) بذلك الى
ناضى بلده فى الاولى ان
كان والى النائب او المصلح
فى الثانية وظاهر ارجح
هذا اذا كان المكتوب
اليه فوق مسافة العدوى
وقول بل يسمي حجة ويكتب
من زيادنى فى الاولى (والا)
بان كان فى عمله ولم يكن ثم
نائب له ولا مصلح (احضره)

بعد تخيير له سوى وجهة (من) مسافة (عدوى) وهذا ما صححه الاصل وهو الموافق
لاول الامر وقيل يحضره وان بعدت المسافة وهو مضى كلام الروضة واحكامه عليه العراقى ولا رى عمر رضى
الله عنه استندى المذبة بن سبعة فى قضية من البصرة الى الكوفة وثالثا لا يتخذ السفر طريقا لابطال الحقوق
ولا تخضر بالبناء (ول) (مذرة)

أي لا تكاف حضور مجلس الحكم لادعوى عليهما بل ولا الحضور للتحالف الا لتغليظ عين بكان (وهي من لا يكثر
ترويجها الحسابات) كشرامة رطلين (٨٠١) ويبيع غزل ونحوها وذلك بأن لم يخرج أصلاً الا لضرورة

أو تخسرج قليلاً لحاجة
مكتسزاه وزمارة وحمام
* (باب القسمة) * هي تعيين
الحصص بعضها من بعض
والاحل فيها قبل الاجماع
آيات كآية واذا حضر القسمة
وأخبار كغدير البعيتين
كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقسم الغنائم
بين أربابها والحاجة داعية
اليها فقد يتبرم الشريك من
المشارك أو يقصد
الاستبداد بالتصرف (قد
يقسم) المشترك (الشركاء
أرواحكم ولو تصوبها
وشرط منصوبه) أي الحاككم
(أهليته للشهادات فيشترط
كونه مكافأ كرا حرامسما
عبدلاً ضابطاً سمياً بصيراً
ناطقاً فلا يصح نصب غيره
لان نصيبه لذلك ولاية وهذا
ليس من أهله فتعبري
بذلك أولى من قوله ذكره
عبدل (و) علمه (بقسمة)
والعلم بها يستلزم العلم
بالمساحة والحساب لانهما
آلتاها ويضرب كونه عفيفاً
عن الطمع ومعرفة بالقيمة
على أحد وجهين رجع منها
الاستوى نذهبها تبعاً للجزم

كونها في عذوة عت كاف لا يكون مانعاً من حضورها مجلس الحكم وبه صرح
الصميري في الايضاح م ر ع ن (قوله أي لا يكاف حضور الخ) أي لا يلزمها
الحضور بل لها ان توكل ولو اختلفا في كونها عذرة فان كانت من قوم الغالب
على سائرهم التقدير صدقت بينهما والاصدق هو له المأوردى والرويانى
ولو كانت برزتهم لازمت الحذر فكأن الغاسق اذا تاب في شتر مضى ستة شرج م ر
(قوله ولا الحضور للتحالف) بل يجب على القاضي ان يرسل اليها من يملأها في محلها
شرح م ر * (فعل في القسمة) * وجه ذكرها عقب القضاء
احتياج القاضي اليها ولان الاسم كالفاء على ما سياتى م ر ع ن (قوله هي)
أي لغة وشرعاً وعبارة حل يجوز ان يكون هذا معناها لغة واصطلاحاً ويجوز
ان يكون معناها الاصطلاحى وأما الدعوى فطلاق التميز وكلام الصحاح يفيد انها
التفريق (قوله واذا حضر القسمة) أي قسمة الموارث (قوله يتبرم) أي يتضرر
(قوله الاستبداد) أي الاستقلال (قوله قديس) قد التفتق بالنظر لاشركاء
والثقليل بالنظر لعا كم قال م ر فلو قسم بعضهم في غيبة الباقي وأخذ قسطه فلما
هلوا أقروه صحت لكن من حين التفرير قال ع ش فلو وقع منه تصرف فيما خصه
قبل التفرير كان باطلاً (قوله الشركاء) أي السكاملون اما غير السكامل فلا يقسم له ولديه
الا ان كان له فيه غبلة عن وشرح م ر قال الرشيدى عمله ان لم يطلب الشركاء
القسمة والا وجبت وان لم يكن فيها غبلة لغير السكاملين حكماني بالهجة (قوله
لشهادات) أي لكل شهادة فلا ترد المرأة الاصل لفرعه وعكسه (قوله
أولى من قوله ذكر الخ) لانه يقتضى انه يصح أن يكون أمي أو أم مثلاً (قوله والعلم
بها الخ) جواب عبارة عليه من عدم التعرض لعلم المساحة والحساب مع ذكر
الاصول لها واصل الجواب انه تعرض لها في ضمن تعرضه لعلم القسمة (قوله العلم
بالمساحة) بأن يعلم طرق استعلام الجهات العددية العارضة للقادر كطريق
معرفة الفلن بمساحة العددية فقط فان علمها بكون بالجبر والمهابة (قوله
والمساحة) بكسر الميم يقال مسحت أي ذرعتها اليه لم مقدارها وقوله والحساب
من عطف العام على الخاص لان المساحة من الحساب حل (قوله عفيفاً من
الطمع لم يشترط هذا في القاضي حل (قوله رجع الاستوى نذهبها) مقصد وقوله ورده
أي التذنب (قوله في التعديل والرد) أي لاقى الافراز لان الاجزاء فيه مستوية
فلا تقويم حتى يعتبر معرفته بالقيمة ومن ثم قيل ان قوله في التعديل والرد لبيان
الواقع لان الدعوى خاص بها (قوله منه وب الشركاء) أي وكياهم م ر (قوله

جماعة به فان لم يعرفها سال عدلين (٢٠١) وردت بالبلقين وقال المعتد اعتبارها في التعديل
والرد أما منه وب الشركاء فلا يشترط فيه إلا التكليف لا به وادعاهم الان يكون فيهم محجور عليه

فتعتبر فيه العدة وحكمهم كنصوب الحاككم (وكذا) (٢٠٢) يشترط اما (تعدده لتقويم) في القسمة

لانه شهادة بالقيمة فان لم يكن فيها تقويم كفي فاسم لان قسمته تلزم بنفس قوله فاشبه الحاككم ولا يحتاج القاسم الى لفظ الشهادة وان وجب تعدده لانها تستند الى عمل محسوس (او جعله) بأن يجعله الحاككم (حاكافيه) أي في التقويم في قسم وحده ويعمل بعدلين ويعلمه وان أفهم كلام الأصل أنه لا يعمل به (وأجرته من بيت المال) من سهم المصالح لان ذلك من المصالح العامة فان تعذر بيت المال فأجرته (على الشركاء) سواء اطلب القسمة كاهم أو بعضهم لان العمل لهم (فان أكثروا فاسما وعين كل منهم) قدر الرمة ولو فوق أجره المثل سواء أعقدوا معا أم مرتين (والا) بأن اطلقوا المسمى (فالأجرة) موزعة (على قدر) مساحة (الحصص المأخوذة) لانها من مؤن الملك كالفقعة وخرج بزيادتي المأخوذة الحصص الأصلية في قسمة التعديل فان الأجرة قلبت على قدر مساحتها بل على قدر مساحة المأخوذة قلته

الا التكاليف) دون ما عداه من الاصل كورة وغيرها فيوز ان يكون قنا واسقا وامرأة حل أي وذميا كافي ع ش (قوله فتعتبر فيه العدة) وكذا باقي الشروط وعبارة شرح م ر فيعتبر فيه مامر (قوله كنصوب الحاككم) أي في شروطه المارة ويلزمهم قبول قسمته بخلاف المنصوب حل (قوله اما تعدده) ظاهر كلامه ان هذا شرط في منصوب الحاككم فقط وظاهر كلام الأصل وشرحه ان هذا شرط حتى في منصوب الشركاء متى كان في القسمة تقويم لابتدأ من تعدد المقوم ولا ينظر ما وجه ذلك في منصوب الشركاء حل (قوله لانه) أي التقويم (قوله وأشبهه الحاككم) أي والحاككم لا يشترط فيه التعدد (قوله ولا يحتاج القاسم إلح) واما الشاهد بالتقويم فلا بد فيه من لفظ شهادة وهو واضح اذا كان عندما كهم حل (قوله لانها) أي قسمه (قوله بعدلين) أي يشهدان عنده بالقيمة شرح م ر (قوله ويعلمه) أي ان كان يجتهدا (قوله وأجرته) أي منصوب الحاككم من حل (قوله فان تعذر بيت المال) بأن لم يكن فيه مال أو كان هناك ما هو أهم منه حل (قوله فأجرته على الشركاء) ولا يشكل أخذ الأجرة هنا اذا كان نائباً عن القاضي لانه يأخذها على أفعال مباشرها بخلاف الأمر والنهي الصادرين من القاضي لكن قضية هذا الفرق ان القاضي لو قسم بينهم بنفسه كان كتابته وهو مقصود وسيأتي ما يؤخذ منه ذلك عمرة سم (قوله سواء اطلب القسمة إلح) أي وان لم يذكر له الطالب شيأ وهو مستثنى من عمل عملا بفجر أجرة لكن في كلام حج كالمطيب وشيئا أنه لا يستثنى حيث شذ شيأ ح ل وعبارة شرح م ر وأجرته على الشركاء ان استأجروه لان عمل ساكتا فلا شيء له اما لو استأجروه بعضهم فالشكل عليه وانما حرم على القاضي أخذ أجرة على القضاء مطلقا لان الحكم حقه تعالى والقسمة حق الادنى ولان القاسم عملا يباشره فلا جرة في مقابلته والحاكم مقصور على الأمر والنهي (قوله معا) كاستأجرك لتقسم هذا بينا بدينار على فلان ودينارين على فلان أو وكما ومن عقد لهم كذا ح شرح م ر (قوله أم مرتين) بأن عقد أحد الشركاء لافراز نصيبه ثم الثاني كذلك كما قاله القاضي وغيره زى (قوله في قسمة التعديل) كالو كانه في الأصل العصف فصار له الثلثا فعليه ثلثا الأجرة وعلى الآخر ثلثا زى (قوله لان العمل في الكثير) أي الذي تبين بعد التعديل فاذا كان بينهما أرض نصفين ويعدل ثلثها لثلاثها فالصائر له الثلث وعلى من أجرة القسام الثلث والصائر له الثلثان وعلى الثلثين ح ل (قوله هذا) أي التفصيل بقوله وعين كل منهم قدر ما ع قوله والا الى آخره (قوله مطلقا) أي عينوا

وكثرة لان العمل في الكثير أكثر منه في القليل هذا اذا كانت الأجرة حصصا والا فالأجرة قدر المثل على قدر الحصص مطلقا

(ثم جاء فلم ضرر قسمته ان يطل نفعه بالسكية كجوهرة وثوب نفيسين منهم الحاكم) منها لا نفع له ولا يبيعهم اليها
 كاقدمهم بالاقل (والا) أي وان لم يطل نفعه (٨٠٣) بالسكية بان تقسم نفعه أو يطل نفعه المقصود (لم يبيعهم

ولم يبيعهم) فالاول (كسيف
 يكسر) فلا يبيعهم من قسمته
 كالوهم واحد ارا واقسموه
 نقضه ولا يبيعهم لانيها
 من الضرر (و) الثاني (كحمار
 وطاحونة صغيرين) خلا
 يبيعهم ولا يبيعهم لماروفه
 لفظ صغيرين تغلب المذكر
 على المؤنث لان الحمار مذكر
 والطاحونة مؤنثة فان كان
 كل منهما كبيرا بان أمكن
 جعل كل منهما حمارين
 أو طاحونتين أجيبوا وان
 احتج الى أحداث شر
 أو مستوقد ولا يخفى على
 الواقف على ذلك ما فيمن
 الايضاح وغيره بخلاف
 كلام الاصل (ولو كان له
 عشر دار) مثلا (لا يصلح
 للسكنى والباقي لا خرا
 يصلح لها ولو ضم ما يملكه
 بجواره (أجبر) صاحب
 العشر على القسمة (يطلب
 الآخر لاعكسه) أي لا يجبر
 الآخر يطلب صاحب
 العشر لان صاحب العشر
 منعته في طلبه والآخر
 معذورا لما اذا صلح العشر

قدرا أم لا حل (قوله ان يطل نفعه) أي صار لا نفع له أصلا أو لا نفع لموقع لانه
 كالعدم وقوله بان تقسم نفعه أي وبقي نفعه لموقع حل (قوله كجوهرة) وثوب
 نفيسين في الثنيل بهما لبطالان النفع بالسكية بحث الان يقال الكلام في جوهرة
 وثوب صغيرين أو مع كثرة الشراكه بهما وفيه نظرا أيضا لانه لا خصوصية لما بذلك
 ومال الطباوى الى ان النفع الذي لا وقع له كالعدم فليتأمل سم (قوله لانه) أي
 القسم لم يبيعهم لا مكان الا تنفع بما صار اليه منه على حاله أو باقتضاه سكنها مثلا
 ولا يبيعهم الى ذلك لسانيه من اضاعة المال وكان مقتضى ذلك منعه لهم غير انه
 وخص لهم فعل ما ذكر بأنه قسمهم فخلص من سوء المشاركة نعم بحث جمع أخذ الحمار
 من بطلان بيع جزء معين نفيس ان ما هنا في سيف خسيس والامنه هم شرح م
 (قوله ولو كان الخ) أشار به الى ان ضرر القسمة قد يكون على أحد الشريكين
 فقط قال حل فناء فلم ضرر قسمته اما عليه ماما أو لما على أحدهما اه (قوله
 عشر دار مثلا) أي أو حمار أو أرض م ر (قوله لا يصلح للسكنى) أو لكونه حمارا
 أو لبايقصده من تلك الأرض شرح م ر (قوله ولو يضم ما يملكه) راجع لثاني
 والاثبات كما يدل عليه ما يأتي من ل (قوله يطلب الآخر) لانه ضاع وضرر
 صاحب العشر انما فشا من قلة نصيبه لامن مجرد القسمة م ر وجر (قوله ولو بالضم)
 أي ضم ما يملكه بجواره فباخذ ما هو بجوار ملكه ويجبر شريكه على ذلك لان
 للفرض ان الاجزاء متساوية ولا ضرر عليه حل وعبارة م ر نعم لو ملك أحدهما
 ما لو ضم لعشره صلح أحده اه قال ع ش واذا أجبر وسكان الموات أو الملك
 في أحد جوانب الدار دون باقيها فهل يسبب احتيازا لما يلي ملكه بلا قرعة وتكون
 هذه الصورة مستثناة من كون القسمة انما تكون بالقرعة أو لابد من القرعة
 حتى لو خرجت حصته في غير جهة ملكه لا تتم القسمة أو يصور ذلك بما اذا كان
 الموات أو المملوك محيطا بجميع جوانب الدار فيه نظرا ولا يبعد الاول للحاجة مع
 عدم ضرر الشريك حيث كانت الاجزاء متساوية اه وصرح به م ر فيما بعد
 (قوله وما لا يعظم ضرره الخ) فيه ان ما يعظم ضرره تجبر فيه هذه الاقسام
 الثلاثة اذ اوقت قسمة مكان الاول جعل هذه أي الاقسام الثلاثة ضابطا
 للقسوم من حيث هو وان كان فيما يعظم ضرره تفصيل آخر من جهة ان الحاكم
 قارة بينهم وتارة لا يمنع ولا يجيب شيئا (قوله أحدهما بالاجزاء) قال م ر في شرحه

ولو بالضم فبغير طلب صاحبه الآخر لعدم التعنت حينئذ (وما لا يعظم ضرره) أي ضرر قسمته (قسمته أنواع ثلاثة
 وهي الاسمية لان القسوم ان تسارت الانصاء منه صورة وقيمة فهو الاول والا فان لم يمتح الى روي آخره الثاني
 والاول والثالث (أحدها) القسمة (بالاجزاء) وتسمى قسمة المتشابهات (كثلي) من جبرود دهاهم وادهاه وغيرها

(ودار متفقة الابنية وارض مشبهة الاجزاء في غير المتاع) عليها ادلا من رعليه في (فجز اما بقسم) كبل في السكيل
 ووزنا في الموزون وقفا في المذروع وعدا في المدود (بعده الانصاء) (٨٠٤) ان اسنوت) كالثلاث لزيد

وعرو وبكر (ويكتب) مثلا
 هـا وفيما يأتي من بقية
 الانواع (في كل دقعه) اما
 (اسم شريك) من الشركاء
 (أوجز) من الاجزاء (مميز)
 من البقية بعد أو غيره
 (وتدرج) الرقع (في بنادق)
 من خطوطين عصف أو شمع
 (مستوية) وزنا وشكلا ندبا
 (ثم يخرج من لم يضرهما)
 أي الكتابة والادراج بعد
 جعل الرقاع في حجر مثلا
 فنعبر بذلك أولى من قوله
 ثم يخرج من لم يضرهما
 (رقعة) اما (على الجزء الاول
 ان كتبت الاسماء) فيعطى
 من خرج اسمه (أو على اسم
 زيد) مثلا (ان كتبت الاجزاء)
 يعطى ذلك الجزء ويفعل
 كذلك في الرقعة الثانية
 فيخرجها على الجزء الثاني
 أو على اسم عمرو وتعين
 الثالثة للباقي ان كانت
 اثلاثا وتعين من يده من
 الشركاء أو الاجزاء منوطا
 بنظر القاسم (فان اختلفت)

وتجوز قسمة الوقف من الملك أو وقف آخر ان سكنت أفرزا لا يماسوا كان
 الطالب الناظر أو المسالك أو الموقوف عليه ونظير ذلك ما في المجموع في الاضحية انه
 ان اشترك جماعة في بدنة أو بقرة لم تجز القسمة ان قلنا انها يسير على المذهب وبين
 ارباب الوقف تمتنع مطلقا لان فيه تغيير شرطه اه وقوله لان فيه تغيير شرطه كان
 معناه ان مقتضى الوقف ان كل جزء منه لجميع الموقوف عليهم وعند القسمة
 ينص البعض بالبعض وشبهه جرسم (قوله متفقة الابنية) قال في شرح عب
 بأن كان في جانب نهايت وصفة وفي الجانب الآخر كذا والعروة تنقسم
 سم (قوله كيلا) حال من ما (قوله أوجز) بالرفع كما يصرح به عبارة الروضة
 شرح م و الظاهر انه يجوز الجهر (قوله ثم يخرج) من لم يضرهما وذلك ليمده
 عن التهمة اذ القصد سترها عن المخرج حتى لا ينوجه اليه تهمة ومن ثم يستحب
 كونه قليل الفعلة لتبديد الحيلة ع ش على م ر (قوله أولى من قوله يخرج
 من لم يضرهما) أي الكتابة من ل ورجعه أي الضمير م ر لا واقعة فعليه
 لا أولوية (قوله بنظر القاسم) أي لا ينظر المخرج رشيدى وقوله على أقلها أي
 يخرج (قوله فيكون) أي ما يقسم (قوله فيتفرق ملك الخ) هذا ظاهر
 في الارض دون غيرها كالجوب فانه لا يضر تقريق ملك من له النصف أو الثلث
 لا مكان ضمه كما وظاهر (قوله أعطيهما والثالث) وانظر لو خرج له الخامس
 حل والظاهر انه يعطاه والرابع والسادس قياسا على ما اذا خرج له الثاني فانه
 يعطاه مع الذي قبله والذي بعده هكذا قاله الشرح وعبارة من الروض أو خرج له
 الثاني أخذته والذي قبله والذي بعده أو خرج له الثالث أخذته مع اللذين قبله
 أو الرابع أخذته مع اللذين قبله ويعين الاول لصاحب السدس والآخران
 لصاحب الثلث أو الخامس أخذته مع اللذين قبله ويعين السادس لصاحب
 السدس اه قال في شرحه قال الاسوي واعطاؤه ما قبله وما بعده تحكم فلم
 لا أعطى السهمان بما بعده ويعين الاول لصاحب السدس والباقي لصاحب
 الثلث وقد يقال لاثنين هذا بل يتبع بنظر القاسم كما قاله الراعي في نظائره اه
 (قوله أعطيه) والخامس وأخذ من ذلك انه لو كان بينهما أرض مستوية الاجزاء

أي الانصاء) كنصف وثلاث سدس) في أرض أو نحوها (جزء) ما يقسم (على أقلها) وهو ولا أحدهما
 في المثال السدس فيكون ستة أجزاء وأقرع كأم (ويجنب) اذا كتبت الاجزاء (تفريق حصص واحد) بأن لا يبدأ
 بصاحب السدس لانه اذا بدأ به حينئذ يخرج له الجزء الثاني أو الخامس فيتفرق ملك من له النصف أو الثلث
 يبدأ من له النصف مثلا فان خرج على اسمه الجزء الاول أو الثاني أعطيهما والثالث وثني من له الثلث فان خرج
 على اسمه الجزء الرابع أعطيهما والخامس ويعين السادس ان له السدس من

فلاولى كتابه الاسماء في ثلاث رفاع اوسط والانحراج على الاجزاء لانه لا يحتاج فيها الى اجتناب ما يرد - حاد
القسمه (بالتعديل) بان تعدل السهام (٨٠٥) بالقيمة (كارض تختلف قيمة اجزائها) لثبوت قوة البات وقوتها

ماه ويختلف جنس ما فيها
كستان بعضه فخلل وبمعه
عنب فاذا سكنت لاثنين
نصفين وقيمة ثلثها اشتمل
على ما ذكر كقيمة ثلثها
الحاليين عن ذلك جعل
الثلث سهم او الثلثان سهما
واخرج كالم (ويصير) المنتع
(عليها) أي على قسمه
التعديل الحسا فالنساي
في القيمة بالنساي
في الاجزاء (فيها) أي
في الارض المذكورة نعم ان
امكن قسمة الجيد وحده
والردى وحده لم يجبر عليها
فيها كارضين يمكن قسمة
كل منهما بالاجزاء فلا يجبر
على التعديل كما يجبر
الشيخان ويجزم به جمع منهم
الاوردى والرويانى (ويجبر
عليها) (في منقولات نوع)
لم يختلف منقسمه كعبد
وثاب من نوع ان زالت
الشركة بالقيمة كما سياتى
مكثلاثة أعبد زقيمة
متساوية القيمة بين ثلاثة
وكل ثلاثة أعبد كذلك بين

ولا حده ما ارض تليها فاعلم قسمه وان يكون نصيبه الى جهة ارضه أجيب حيث
لا ضرر كما قد يدل على ذلك قولهم في باب الصلح اجبر على قسمة عرصة ولو طولا
ليضمن لكل بما يليه شرح مر (قوله اوسط) قال في شرح الروض ويجوز
كتب الاسماء وست رفاع اسم صاحب النصف في ثلاثة وصاحب الثلث
في اثنين وصاحب السدس في واحدة ويخرج على ما ذكر ولا فائدة فيه زائدة على
الطريق الاول الاسرعة خروج اسم صاحب الاكثر وذلك لا يوجب حيفا
لتساوى السهام فجاز ذلك بل قال الزركشى انه المختار المصوم لان لصاحبي
النصف والثلث مزية بكثرة الملك فكان لهم مزية بكثرة الرفاع فان كتبت الاجزاء
فلا بد من انباتها في ست رفاع اه بصرفه وانظر ما فائدة الست رفاع أيضا اذا
كتبت الاجزاء مع انه اذا خرج لصاحب النصف الجزء الاول مثلاً اخذه والذين
بعده فلم يبق فائدة لا ككتابة الجزء من المكملين لحصته وكذا يقال فيمن له الثلث
وعبارة رفاعهم في كتابة الست بحث لانه اروضت الرفاع معا على الاجزاء فربما
تفرقت رفاع صاحب النصف مثلاً كأن تخرج على الاول والثالث والخامس وان
وضعت مرتباً فاذا خرجت ورقة من اوراقه الثلاثة على الجزء الاول اخذه والذين
بعده فلا فائدة في كتابة اسمهم في الرقتين الاخرين الاسرعة الانحراج كما صرح به
في شرح الروض فيعمل كلامه على الشق الثاني (قوله لانه لا يحتاج الخ) قال سم لك
ان تقول اذا كتبت الاسماء ثم بدأ بالانحراج عن الجزء الثاني مثلاً فربما خرج اسم
صاحب السدس فيلزم تفريق حصة غيره فيحتاج الى اجتناب البداءة بالانحراج
على الجزء الثاني والخامس في قوله لانه لا يحتاج الخ نظر (قوله ويجبر المنتع الخ)
ما دل ما ذكره المصنف انه يجبر المنتع عليها في ثلاث مواضع (قوله ويجبر عليها)
أي على قسمة الافراز والتعديل اخذاً من تمثيله ويدل عليه أيضا اضماره هنا
واظهاره بعد بقوله ويجبر على قسمة التعديل (قوله في منقولات نوع) أراد
بالنوع انه نفر بدليل ما ذكره في المحترزان الذي ذكره فيه احواف (قوله لم يختلف)
فاعله هو يبره ودعى الى النوع وقوله متقومة بالجرمفة لثبوتها ويدل لذلك قول
الشرح فيما يأتى بخلاف منقولات نوع اختلف وصرح به الاجهوز على خ ط
وحاصل ما ذكره اربعة قيود ولم يأخذ الشرح مفهوم الثالث ودقوله متقومة

اثنين قيمة أحدهم كقيمة الآخرين ٢٠٢ ي م ث لقاذا اختلفت الاغراض فيها بخلاف منقولات نوع
اختلف كما اثنين شامية ومصرية

أومنة ولات أنواع كعبيد تركي وهندي وزنجي وثياب ابريسم وكان وقطن أول نزل الشركة كعبه من قيمة
ثاني أحدهما تعدل قيمة ثلثه مع الآخر فلا اجبار فيها الشدة (٨-٦) اختلاف الأغراض فيها ولعدم زوال

الشركة بالكلية في الأخيرة
وتعبري بمئة ولات نوع أهم
من تعبيره بعبيد وثياب من
نوع (و) يعبر على قيمة
التعديل أيضا (في نحو
دكا كين مغارة لاميقة)
مما لا يحتمل كل منها القيمة
(أعياننا ان زالت الشركة)
بها الصاحبة بخلاف نحو
الدكا كين الكبار
والصغار غير الموصوفة بما
ذكر فلا اجبار فيها وان
تلاصقت الكبار واسوت
قيمه بالشدة اختلاف
الأغراض باختلاف المحال
والابنية كالجنيين ومعلوم
مما مر انه لو طالت قيمة
الكبار غير أعيان اجبر
المنع وذكر حكمكم نحو
الدكا كين الصغار من
زيادتي بل كلام الاصطلاح
يفتضي انه لا اجبار فيها
وتقييد الحكم في المقولات
بزوال الشركة كما مر
الإشارة اليه من زيادتي
(الثالث) القسمة (بالرد) بان

فخرج به المثلية وقد تقدمت في قسمة الامراز (قوله أومنة ولات أنواع) المراد بها
ما يشمل الاجناس بدليل المثال الثاني (قوله على قسمة التعديل) انظر لم يخص
قسمة التعديل مع انه يمكن قسمة الافراز فيما ذكره لان الدكا كين ان كانت
مستوية القيمة فانفراوان اختلفت فيها بسبب بناءه ونحوه فتعديله (قوله أعياننا)
مفصلة لموصوف محدوف أي قسمة أعياننا بان طلب الشركاء جعل حصصهم دكا كين
مما افترجه به مالوك كانت غير أعياننا بان طلبوا قسمة كل دكا كين نصيبين شيئا
عزيزي وعلى هذا فقوله أعياننا يعني عن قوله ان زالت الشركة فهو لازم له وقال حفي
قوله أعياننا بان أراد كل منهم الاستة لال بأعيان أي بأمراد منها وهو بمناه وقال حل
أعياننا أي مستوية القيمة اه وأخذ من قول مردولواشتر كافي دكا كين صغار
متلاصقة مستوية القيمة لا يتحمل أحدها القسمة فطلب أحدهما قسمة أعيانها
اجيب ان زالت الشركة بما تأمل (قوله بما ذكر) أي بقوله متلاصقة أو أعيانها
(قوله فيها) والقاطع لانتزاع بيع الجميع وقسم ثمة شيئا (قوله باختلاف المحال)
هذا ظاهر في الدكا كين المتباعدة دور المتلاصقة لعدم اختلاف المحال الى هي
فيها الا أن يقال اختلاف الغرض فيها باختلاف أبنيتها كما أشار اليه بقوله والابنية
وتد يقال هذا باق في الصغار (قوله مما مر) أي في قسمة الاجزاء من قوله وداد
متفقة الابنية الخ عن وسول (قوله غير أعيان) بأن يقسم كل منها (قوله)
وتقييد الحكم في المقولات الخ) فيه ان قوله ان زالت الشركة من كلام الشرح
فكيف يكون من زيادته ويجاب بأنه أخذ من كلام المتن فمما به رد فيكون فيه
إشارة الى ان قول المتن ان زالت الشركة واجمع اليه أيضا فهي من زيادته هذا
الاعتبار (قوله كما مر الإشارة اليه) أي في قوله سابقا ان زالت الشركة بالقسمة
كأنسب أي (قوله لمسا قسمة بقرض) بأن كان الرضاء شرطا وهو قسمة الرد أم لا وهو
غيرها عن وسول كيعض أنواع قسمة التعديل أي فيما اذا أمكن قسمة الجيد
وحده والردى وحده كما ذكره الشرح في قوله نعم ان أمكن قسمة الجيد وكذا في غير
ذلك البعض اذ لم يحصل امتناع بأن اقتسما باختيارهما من غير اجبار (قوله من
قسمة رد وغيرهما) من تعديل وافراز ولا يلزم من كونها قسمة بقرض انه لا يدخلها

يحتاج في القسمة الى مال أجنبي (كان يكون بأحد الجانبين) من الأرض (نحو بئر) كشجرو بيت اجبار
(لا تمكن قسمته) وليس في الجانب الآخر ما يعادله الا بضم شيء اليه من خارج (فمرد أخذه) بالقسمة التي
أخرجتها القرعة (قسمة قسمته) أي قسمة نحو البئر فان كانت المقارلة نصف رد خمسة وتعبري بنحو بئر أهم من
تعبيره ببئر ونحو (ولا اجبار فيه) أي في هذا النوع لان فيه تلاكما لا شركة فيه فكان كغير المشترك (وشرط لما)
أي لقسمة ما (فمما بقرض) من قسمة رد وغيرهما

ولو قامم ببيع بينهما قرعة (رضى) بها (بعد) خروج (قرعة) أمانى قسمة الرد والتعديل فلان كلامه ما بيع
والبيع لا يجعل بالقرعة فافترأ الى (٨٠٧) الرضى بعد خروجها كقوله وأمانى غيره ما فاقيا ساعيا بما

وذات (ك) قولها (رضى) بهذا القسمة أو بهذا أو غير
أخرجته القرعة فان لم يحكمها
القرعة كان اتفقا على أن
تأخذ أحدهما أحد
الجانبيين والاخر الآخر
أحدهما للتيسير والاخر
التفيس ويرد زائد القيمة فلا
حاجة الى تراش ثان أما
قسمة ما قسم اجبارا فلا
يعتبر فيها الرضى لا قبل
القرعة ولا بعدها ولا يعبري
بما ذكر بالنظر لقسمة غيره
الرد أولى مما يعبر به فيها (و)
النوع (الاول افراز الحق
لا يبيع قالوا لانها لو كانت
بيعاً لما دخلها الاجبار ولو
جاز الاعتماد على القرعة
ومعنى كونها ادراة ان
القسمة تبين أن ما خرج لكل
من الشرعيتين كان ملكه
رقيب هو يبيع فيها لا يملكه
من نصيب صاحبه افراز
فيما كان يملكه قبل القسمة

اجبار سم (قوله رضى بها) أى بلفظ يدل عليه لأن الرضاء أمر مخفي فوجب أن ينافى
بأمر ظاهر يدل عليه مر (قوله وأمانى غيرها) وهو قسمة الافراز اذ اقسمت
بالتراضى حل (قوله كقولها الخ) وظاهره أنه لا بد أن يعلم كل منهما ما صار إليه قبل
رضاه عن (قوله فلا حاجة الى تراش) ويمنع على كل منهما بعد ذلك طلب قسمة
أخرى ويشين له ما احتاره شيخنا عزيزى (قوله ما قسم اجبارا) وذلك في قسمة
اذ افراز والتعديل حل كالحبوب ومنقولان نوع الخ (قوله قالوا لانها الخ) وحده
التبري ان قسمة التعديل يبيع وقالوا بدخول الاجبار بينهما عن وأيضا لا منافاة
بين البيع والاجبار بل قد يجامعهما كما في اجبار الحماكم فتمنع من أداء الدين على
البيع وتوفية الدين عبد البرطان لازمة في كلام الشرع منوعة (قوله كأن ملكه)
فيه شيء لأن ما خرج له لم يكن ملكه بل ملكه شائع في الجميع ومبارة شرح مر
افراز للحق أى يبين به أن ما خرج لكل هو الذى ملكه كالتى في الذمة لا يبين
الا بالقبض (قوله وقيل هو يبيع الخ) يعنى انه يبيع في نصيب صاحبه الذى كان
لا يملكه قبل القسمة بنصيبه الذى كان له عند صاحبه ولو قال يبيع لنصيبه الذى كان
ملكه بما كان فلا آخر كان أرفع اخذا مما ذكره بعد وقيل المراد بالبيع الشراء
(قوله وانما دخلها) أى على الثاني (قوله يبيع) أى فى المعنى اخذا من قوله صار كأنه
باع الخ فطابق الدليل الذى (قوله قالوا لانها الخ) تبرأ منه لأن هذا التعليل يجري
فى الاول مع انه ليس به او ايضا قوله كأنه الخ لا ينتج انه يبيع (قوله كأنه باع الخ)
ولم يقل بالتبين كما قيل به فى افراز لتوقف هذا على التقويم وهو يقتضين قد
يغنى شرح مر (قوله أعم من قوله) بينة لشموله الافراز الحقيقى والمسمى
وان كان لا يكفي هذا الرجل والمرأتان ولا الرجل واليدين سل وفى شرح الروض
الاكتفاء بذلك واعندهم روعن (قوله بتركه) أى الحق (قوله وان لم يثبت ذلك)
كان الانسب التفرع (قوله ولو استحق الخ) اما لو بان فساد القسمة وقد انفق

وانما دخلها الاجبار للحاجة وبهذا جزم فى الروضة تبعاً للنهج أصلها فى بابى زكاة العشرات والربا (وغیره) من
الدعوى الاخرين (بيع) وان أجبر على الاول منهما كما مر قالوا لانه لسا انفرد كل من الشرعيتين ببعض المشترك
بينهما ما صار كأنه باع ما كان له بما كان لا آخر وانما دخل الاول منهما الاجبار للحاجة كما يبيع الحماكم مال الدين
جبرا (ولو ثبت بحجة) هو أهم من قوله بينة (غاطط) فاحش أو غيره (أو حيف فى قسمة اجبارا وقسمة تراش)
بان نصيب الحماكم ما أوقفه بأنا نقبهما ورضيا بعد القسمة (وهي بالاجزاء تنقضت) أى القسمة ضوئها كما لو قامت
بجور القاضى أو كذب الشهود ولان الثانية افراز ولا افراز مع التفاوت فان لم تكن بالاجزاء مان كانت
بالتعديل أو الرد لم تنقض لانها يبيع ولا أثر لغلط والخلف فيه كالأثر لغيره فيه لرضا صاحب الحق بتركه (وان لم
يثبت) دلاً وبين المدعى قدر ما ادعاء (فله تعديل شريكه) كظاثره ولا يملك القاسم الذى نصيبه الحماكم
كالا يملك الحماكم انه لم ينظم (ولو استحق بعض مئة سوم مينا

أورد على إمامي أحدهما أو كلاهما جرى هنا ما جرى فيما إذا بان فساد البيع وقد فعل ذلك السكتي الأقرب منا عدم لزوم كل شريك زائد على ما يخص حصته من أرض نحو القلع شرح م ر وقوله ما جرى من عدم الرجوع بالنفقة والقلع بجائنا (قوله وليس سواء) أي ليس البعض المستحق مقسوما بينهم بالسوية (قوله أو أصاب) أي أو عجزوا السكن في أحدهما أو أكثر كما عبر به م ر (قوله بلاينة) أما إذا قاموا ولو وجلا وأمرأتين فيصعب واعتز منه ابن سراج بأن البينة انما تقام وتسمع على خصم ولا خصم منا وأجاب ابن أبي هريرة بأن القسمه تضمن الحكم لهم بالملك فقد يكون لهم خصم غائب فتسمع البينة ليحكم لهم عليه قال ابن الرفعة وفي الجواب نظر قال في الروضة كالمها قال ابن كج ولا يصح في شاهدوين لأن البين انما تشرع حيث يكون خصم لترد عليه لو حصل نكول وقال ابن أبي هريرة بكفي قال الأدرعي وبخبره الدارمي وهو الاشبه اه شرح البهجة زى (قوله لم يصحهم) أي لم يقب لاجابتهم شوبري أي لانه قد يكون في أيديهم بإجارة أو اعادة فاذا قسمه بينهم فقد يدعون الملك عتيق بقسمه القاضي وقال للماوردي لأن قسمه القاضي اثبات للكلهم واليد توجب اثبات التصرف في اثبات الملك عن وصفت البينة هنا مع عدم سبق دعوى الحاجة شرح م ر

(كتاب الشهادات)

قدمت على الدهري نظرا لعمالها (قوله باقظ خاص) أي على وجه خاص بأن تكون عند قاض أو محكم بشرطه رشيدى (قوله ليس لك) أي يامدعي وقوله أو عينه أي المذمى عليه بهذا خطاب للمذمى أي ليس لاثبات حقت على المذمى عليه الا شاهدك وليس لك عليه مع عدم الشاهد من الايمين قل على التقرير وأورد على المصالحكم القاضي بطله وأجيب بأنه ثبت بالعباس الاول لان العلم أقوى من الحجة وأول التغيير وان كان يجوز له إقامة الشاهد من بعد حلف الخصم شيئا والاولى بها التزويج (قوله حر) أي عند أداء الشهادة فهذه الشروط معتبرة عند الاداء لا عند العمل الا في النكاح وفيما لو وكل شخص في بيع شيء بشرط الا شاهد (قوله ذمروة) قدمها على العدالة انما ما بشأنها مع ش (قوله وهذا من زيادتي) الاولى ان يقول وهذه الثلاثة من زيادتي لان يقطع من زيادته أيضا (قوله ولا من عدم مروءة) لان عدمها يشعر بعدم النسيان وترك المبالاة عميرة وعبارة شرح م ر ولا غير ذى مروءة لانه لا حياة له ومن لا حياة له يصنع ما شاء نظير صحيح اذا تم تسخه منع ما شئت (قوله وأخرس) وان فهم اشارته كل أحد

وليس مولى) بأن اختص أحدهما به أو أصاب منه أكثر (بعائت) أي القيمة لا يحتاج أحدهما الى الرجوع على الآخر تعود الاشاعة (والا) بان استحق بغضه شأنها لم ينعنا سواء (طلت فيه) لافي الباقي تقر بالصفحة (خاتمة) لو ترفعوا الى قاض في قسمه ملك بلاينة به لم يصحهم وان لم يصح لهم منازع وقيل يصحهم وعليه الامام وغيره (كتاب الشهادات) * جميع شهادة وهي اخبار عن شيء بلفظ خاص لا يصل فيها آيات كآية ولا تكتموا الشهادة واخبار كخبر العجيين ليس لك الا اهد لك أو عينه وأركانها شاهد ومشهود له وشهود عليه ومشهود به وصيغة وكلمات علم مما يأتي مع ما يتعلق بها (الشاهد حر) فكيف ذم مروءة يغفلنا ملق غير مجبور) عليه (بفقه) وهذا من زيادتي (و) غير (متمم عدل) فلا تقبل ممن يرى ربه أو يخون ولا من عام مروءة وغفل لا يضبط رانخرس

ادلا محال عن احتمال شرح مـ (قوله ومجور عليه بسفه) أى لنقصه
وما عترض به من انه لا حاجة لذكره لانه اما ناقص عقل أو فاسق فبما رغبني عنه
رد بان نقص عقله لا يؤدي الى تسميته مجورا لانه مكلف شرح مـ (قوله ومتهم)
لقوله تعالى وأدنى أن لا ترتابوا والريبة حاصلة من المتهم شرح مـ (قوله من كافر)
ولو على مثله شرح مـ (قوله وفاسق) ولو كان الشاهد يعلم فسق نفسه والناس
تمتد عداوته جازله ان يشهد مـ وسم (قوله كبيرة) وهي مائة وعبد شديد
بمن كتاب أو سنة ولا يقدح في ذلك عدم كباثرياس فيها ذلك كالفهارد وكل
علم الخنزير وقيل هي كل برية تؤذن بقله أكثر من تكلم بالدين أى اعتنا به
بالدين ورقة الدابة واعترض بشموله صفات الخمسة وقيل هي ما توجب الحدة
واعترض بعدم شموله الاصرار على صغيرة شرح مـ وأجيب عن الأخير بان
الاصرار على الصغيرة في حكم العكسيرة لانها الاولى ان يقال هي ما يوجب الحدة
أو الكفارة ليشمل الفهارد ونحوه شرح مـ راجع المحلى على جمع الجوامع (قوله)
ولم يصبر على صغيرة) الاصرار بان يعصى زم تمكن فيه التوبة ولم يتب شيئا عزي
وقيل بان يرتكبها ثلاث مرات من غير توبة وقال غيره الاصرار قيل هو الدوام
على نوع واحد منها والاربع الاكثر من نوع أو انواع فانه الرافعي لكنه في باب
العقل قال ان الدوام على النوع الواحد كبيرة وبه صرح الغرالى في الاحياء قال
الزراشي والحق ان الاصرار الذي تصير به الصغيرة كبيرة اما تكرارها بالفعل وهو
الذي تكلم عليه الرافعي واما تكرارها في الحكم وهو العزم عليها قبل تكفيرها
وهو الذي تكلم فيه ابن الرعة وتفسيره بالعزم فسيره الماوردي قوله تعالى ولم
يصروا على ما علموا وانما يمسكون العزم اصرار ابعده الفعل وقبل التوبة اه
وفي الاحياء ان الصغيرة قد تكبر غير الاصرار كاستمرار الذنب والسرور به وعدم
المبالاة والغفلة عن كونه سبب الشفاعة والتهاون بحكم الله والاغتراض بستر الله تعالى
وحمله وار يكون عالما يقتدى به ونحو ذلك اه (قوله الآن تغلب طاعات المصراخ)
بان يابل مجموع طاعاته في عمره بمجموع معاصيه في عمره كافي عيش وعجالة مـ
ويجبه شبط الغلبة بالمد من جانبي الطاعة والمعصية من غير نظر بكمثرة ثواب
في الاولى وعقاب في الثانية لان ذلك أمر أخروي ولا تعلق له بما هن فيه اه أى
فتقابل حسنة بسيطة بأربع سيئات قال سم ودخل في المستثنى منه ما اذا
استويا أو المستثنى منه مقدر والتقدير تثنى العدا له عنه على كل حال أى سواء
كانت المعاصي أكثر من الطاعات أو مساوية لها قال مـ ومعلوم ان كل صغيرة

ومجور عليه بسفه ومتهم
وعسر عدل من كافر
وفاسق والعدل يعق
بان لم يأت كبيرة كقتل
وزنا وقذف وشهادة زور
ولم يصبر على صغيرة أو
عليها أو غلب طاعته
فبارتكاب كبيرة أو اصرار
على صغيرة من نوع أو انواع
تثنى العدا له الآن تغلب
طاعات المصراخ على ما
عليه فلا تثنى العدا له عنه
وقول أو الى آخره مسن
زيادته

والله اعلم (كاتب يترد) نابراني داود من لعب بالترد في الله عز وجل (و) لعب (بشطرنج) بكسر أوله وقبجه
مبصرا ومهلا (ان شرط) فيه (مال) من (١٠) ابا تين أو أحدهما لأنه في الأول قاروف في الثاني

قاب منها مرتكبها لا تدخل في العداء ذهب التوبة المصيبة أثرها رأسا اه واليه
يشير قول الشرح على ما صرح عليه ومثل التوبة منها وقوع كل مكفر لها (قوله
كاتب يترد) وهو الطاولة المعروفة قال الخراشي في كبره وأقول من علمه الغرس
في زمن الملك نصير بن البرهان الأكبر ولعب به وجهه حيلة الكاسب مع أنها لا سال
بالكسب والحيلة وانما تنال بالمعاديير اه وفارق الشطرنج حيث يكره ان خلاه من
المال بأن معتمده الحساب الدقيق وللعصكر الصحيح فقيه فصحح المعكرو نوع من
التدبير ومعتمد الزداعزروا القمين المؤدى الى غاية من السفاهة والحق ومقام
هم اما في منهاه ما من أنواع اللهور والطاب كالترد والمقعة كالشطرنج مر ووى
(قوله وبشطرنج) أعاد البالاب القيد الذي بعده خاص به وسئل بعضهم عن
الشطرنج فقال اذا سلم المال من ائمة صان والصلاة من النسيان فذاك انس بين
الاخوان قاله سهل بن سليمان (قوله قار) بكسر القاف اللعب الذي فيه ترده
بن القرم والغم (قوله متعاط لعقد فاسد) امامع أخذ المال فكميرة وكلام
المصنف في الشرط من غير أخذ مال زى (قوله حرام لا عاتته على محرم) لا يمكن
الانفراجه وبذلك فارق عدم حرمة الكلام مع المالكي في وقت خطبة الجمعة
قل على الهلى وأقول ما عمل في زمن الملك مهلب وأقول من أدخله بلاد العرب عمرو
ابن العاص خراشي في كبره (قوله بكسر الفين والمذ) وهو رفع الصوت يا شعير
ويحرم استماع غناء أجنبية أو مردان خيف منه فتنه ولو لم يجرى محرم زى (قوله
فمحرمان) وبعبارة مر ووى اقترن بالفناء آلهة محرمه فالعباس كما قاله الرركشي
تحرير الآلة فقط وبقاء الفناء على الكراهة وبه ذهب ماى كلام الشرح من
المساهمة ع ش قال الفيزالى انما ان قصد به ترويح القلب على الطاعة وهو
طاعة أو على المعصية فهو معصية أو لم يقصد به شيء فهو لهو ومعصية انتهت حل
(قوله لما هو سبب) أى يضرب لما هو سبب (قوله داخل الدف) أى دق
العرب وقوله في خروق دائرة الدف أى دق الجسم اه شرح م ر (قوله ودق)
وهو المسمى بالطار ع ش وأقول من سنه مضر جذ البى صلى الله عليه وسلم اه
حل (قوله وكاستعمال) معطوف على كعب حل (قوله ويسمى الصفاقتين)
كالنماستين اللتين تضرب احدهما على الأخرى يوم خروج الجمل ونحوه ع ش
وهو الذى تستعمله الفقراء المسمى بالكاسات ومثلها ما فطعتان من صيني تضرب
احدهما على الأخرى وخشبستان كذلك واما التصفيق باليدين فمكروه كراهة

مسايقه على غير آله انقال
ففاعلاها متعاط لعقد فاسد
وكل منهما حرام وان أوهم
كلام الاصل انه مكروه
في الثاني (والا) بأن لم يشرط
فيه مال (كره) لأن فيه صرف
المر الى ما لا يجدى نعم ان
لعبه مع معتقد التحريم كتحقيق
جرم (كفناه) بكسر الفين
والمد (بلا آله واستماعه)
فانه ما مكروه ان لم يفرق
من اللهور اما مع الآلة
فمحرمان وتعيير بالاستماع
هذا وفيما يأتي أولى من
تعييره بالجماع (لا حياء)
بضم الحاء وكسر هاء والمد
وهو ما يقال خلف الابل
من رجز وغيره (ودق) بضم
الدال أشهر من فقه المأهو
سبب لاطهار السرور
كدرس وختان رعية وقدوم
غائب (ولو بجلا) جمل والمراد
بها الصنوج جمع صنج وهو
الخلق التى تجعل داخل
الدف والدوائر العراض التى
تؤخذ من صغر وتوضع
في خسروق دائرة الدف
(واستماعهما) فلا يحرم ولا
يكره شيء من الثلاثة لما

في الأول من تشييط الابل لسيروايقاط النوم وفي الثاني من اطهار السرور وورد في حلها ما خبرنا
شرح النووي بسن الأول والبغوى بسن الثاني وحل استماعهما تابع حلها ما والمصريح بذلك استماع الثاني من
زيادتي (وكاستعمال آله مطربة) بضم الطاء (وعو) وصح (بفتح) أوه ويسمى الصفاقتين

وهما من صغر ضرب أحدهما بالآخرى (ومزار عراقى) بكسر الميم وهو ما يشبهه مع الألفاظ (وبرج) وهو الرمادة
التي يقال لها الشبابة فكلاهما صغار لكن (٨١١) صحيح الراغبى حل الجراح ومال إليه البلقينى وغيره لعدم ثبوت

دليل معتبر بغيره (وكوبة)
بضم الكاف (وهى طبل
طويل منق الوسط واستماعها)
أى الآلات المذكورة لأنها
من شعار الشرية وهى مطربة
وردى أبو داود وغيره خبر
أن الله حرم الخمر والميسر
والكوبة والمعنى فيه التشبيه
عن يناد استعماله وهم
المشون وذكر استعمال
الكوبة من زيادى (لارقص)
فليس بحرام ولا مكروه بل
مباح لخبر الصحابى أنه صلى
الله عليه وسلم وقف لعائشة
يسرها حتى تنظر إلى الجبهة
وهم يلعبون ويترنون والزمن
الرقص ولأنه مجرد حركات
على استقامة أو أوجاج
(الاستكسر) فيحرم لأنه شبه
أفعال الخنثى (ولأنشاء
شعر وإنشاده واستماعه)
فكل منها مباح اتباعا
للسلف ولأنه صلى الله عليه
وسلم كان له شعره يصنف
اليهم منهم حسان ابن ثابت
وعبد الله ابن رواحة رواه

تنزيه حل (قوله من صغر) أى نحاس أصغر من
وهى المسماة الآن بالقاب اه ع ش على م روفى قول على الجلال والشبابة هى
ما ليس له بوق ومنها الصفارة ونحوها (قوله وكوبة) والقاعدة أن كل طبل
حلال إلا المكتوبة المذكورة وكل مزمار حرام ولو من برسيم أو قرينة المزمار الغير
للعاج قال حل وكل ما حرم حرم التفرج عليه لأنه أعاده على معصية وهل من الحرام
لعب البهلوان واللعب بالحيات الرابع الحمل حيث غلبت السلامة ويجوز التفرج
على ذلك وكذا يحمل اللعب بالنظام وبالنجم حيث لا مال اه (قوله واستماعها)
بالجر (قوله الشرية) بفتح الشين والراء جمع شارب قال فى الخلاصة وشاع
نحو كامل وكلمه (قوله والميسر) هو القمار وهو ما يكون فنه مترددين أن يغم
وأن يفسره وهو صغيرة أن لم يؤخذ مال والافسكية (قوله الخنثون) بكسر
الون على الألف مع فتحها على الأشهره دال برأى المتعلقون بخلق النساء حركة
وهى شرح م ر (قوله حتى تنظر إلى الجبهة) وجواز نظرها لم امل صغرهما
أولا كونهم مستورين شيئا (قوله ويترنون) بابه ضرب كلى المصباح (قوله)
فكل منها مباح) إلا إذا اشتمل على كذب محرم لا يمكن حمله على المبالغة والأحرم
وإن قصد الطاهر الصيغة لا يمام الصدق حل وتردبه الشهادة حيث استكثر منه
س ل (قوله المعصوم) للراغب من محرم قتله ولو زانيا محصنا لا حريبا ومريدا
س ل وخرج بالمعصوم غيره ومشهد فى جواز العجوب المبتدع والفاسق العطن شرح
الروض وعلمه إذا هجا بما نفاها رأى تجاها به من بدعة وفسق كما قبور غيبته
حيث زى (قوله سقطت مروته) وحرم أن تأذت الحليمة ع ش (قوله)
والمرودة) بفتح الميم ومنهما وبالمهمز وترسكه مع أيدى الماها وأواملكة نفسانية
وفى المصباح والمرودة أداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف على
محاسن الأخلاق وجبل العادات اه ع ش على م ر وهى لغة الاستقامة وشرطا
ما ذكره اه زى وعرفها السوى بأن يتعلق الإنسان بخلق أمثاله فى زمانه ومكانه
(قوله نباه) هو المنفوح من امامه وخلفه معنى بذلك لاجتماع طرفيه وأما القباء
المشهور الآن المنفوح من امامه فقدمنا ر شعا را الفقهاء ونحوهم قل على الحمل

مسلم وذكر استماعه من زيادى (الافسك) كشيء والمعصوم (أو تشبیه به من من امرء أو امرأة غير حليمة) وهو ذكر
مقتانها من طول وفصروا صدى وغيرها فيحرم لما فيه من الإيذاء بخلاف تشبيهه بهم لأن التشبيه بمنفعة ورتن
الشاعر تحسن الكلام لا تحقيق المذكر وأما علياته من زوجته وأخته فلا يحرم التشبيه بهنم أن ذكرها بما عده
الاخفاء سقطت مروته وذكر الامرد مع النقيب بغير حليمة من زيادى (والمرودة توفى الأنداس عرفا) لأنهم لا يصبط
بل بخلاف باختلاف الإشتا من والأحوال والأما كن فيسة ملها أحكل وشرب وكشفه وأبى وليس فقه شاة

(قوله أو قلنسوة) وهي غشاء يغطي الرأس وحده كالسكوفية وزي
 أهل اليمن ووجهها قلانس عبد البر (قوله كان يفعل الثلاثة الخ) وهل تعاطى
 حارم المروءة حرام مطلقاً أو مكروه مطلقاً أو يفصل أقوال والراجح أنه ان تعلقت به
 شهادة حرم بأن كان متعملاً للشهادة والأفلا يابلي وينبغي الكراهة وعبارة شرح م
 اه لم أنه قد اختلف في تعاطى حارم المروءة على أوجه أوجهها حرمة ان ترتب
 عليها شهادة تعلقت به وقد ذكركم لأنه يحرم عليه التسبب في إسقاط ما تحمله
 ومساواة من عند غيره والأفلا اه بحروفه (قوله وفي الكل به) أي بحيث
 لا يعتد الخ لان حيث بمعنى مكان (قوله وقبله حليلة) أي من نفوذها لأرأسها
 ولا وضع يده على نحو صدرها شرح م روعده في الروضة من ذلك كناية ما يتفق له
 مع روجته في الخلوة وجرم في السكاح بكراهة هذا وفي شرح مسلم بتعريفه اه زي
 وهو محمول على ما إذا تأدت بذلك وحمل القول بالكراهة على ما إذا لم تأد بذلك (قوله
 بضمرة الداس) ولو صار لها أوله ع ش (قوله واكثر ما يضلحك) أي بقصد
 اضحاكهم حل تلبر من تكلم بالأكامة يضلحك بها جلساء يهودي بها في النار
 سبعين خربا وهذا في بقيدانه حرام بل كبيرة لكن يتعين حمله على كلمة في الغير
 بما طر يضلحك بها أعداءه لان في ذلك من الإيذاء ما يعادل ما في كبار كثير منه
 بجره قال في شرح م روعة قيد الاكثر بهذا المعنى عدم اعتباره فيما قبله والأوجه
 كما قاله الأذري اعتبار ذلك في الكل الا في الدعوة له حليلته بضمرة الناس في طريق
 فلا يعتبر تكرره واعتراض بتقيل ابن عمر الأمة التي خرجت له من السبي وأجيب
 عنه بأنه محتمل فلا يعتز بفعله على غيره وأيس الكلام في الحرمة حتى يستدل
 بسكوت الباقيين عليها بل في سقوط المروءة وسكوتهم لا دخل لهم فيه على أنه
 محتمل أنه انما فعله ليبين حل التمتع بالسبية قبل الاستبراء فهي واقعة حال فعليه
 حمله فلا دليل فيها أملا اه أي لا دليل فيها لسقوط المروءة قال سم قوله
 لا دخل له فيه فيه فافهم السلف لا يسكنون على ما لا يليق من مثل ابن عمر فامل
 وأجيب بأنه قباهم البيط الكفار أوله عدم تماثل نفسه ويكون قهريا اه (قوله
 ويقاس به) أي الطريق وقوله ما في معناه كالعهاوى (قوله وحرفة دنية)
 سميت بذلك لانصراف الشخص اليها للسكيب وهي أهم من الصناعة لا اعتبار
 الآلة في الصناعة دونها اه قل على الجلال وقيد ذلك الارشاد بادامتها
 وفي شرح شيخنا وخرج بادامتها لو كان يحسنها ولا يفعلها أو يفعلها أحيانا في بيته
 وهي لا تزدى فلا تخرم بمساروتها اه سم واعتراض قولهم الحرفة الدنية مما تخرم

أو قلنسوة حيث) أي يمكن
 (لا يعتد) لفاعليها كان
 يفعل الثلاثة الاول غير
 سوق في سوق ولم يتلبه
 عليه في الاوين جوع أو
 عولس ويفعل الرابع فقيه
 في بلد لا يعتد مثله لبس
 ذلك فيه وقولي وشرب من
 زيادتي وتعبري بتكشف
 الرأس أهم من تعبره بالمشي
 مكشوف الرأس والتقييد
 فيه أنه بحيث لا يعتد مني
 زيادتي وفي الكل به أولى
 متى قبيده له بالسوق
 وككشف الرأس كشف
 البدن كما فهم بالاولى والمراد
 غير العورة اما ذلك فن
 المحرمات (وقبله حليلة) من
 زوجة أو ممة بضمرة الناس
 الدس يعني منهم في ذلك
 (واكثر ما يضلحك) بينهم
 (أو) اكثر (لعب شطرنج
 أو غناء أو استماعه أو
 رقص) بخلاف قليل الخمسة
 الاقليل ثانیها في الطريق
 ويقاس به ما في معسناه
 ويستعملها أيضا (حرفة
 دنية) بالصف (تكجم
 وكسر دبع من لا طيق)
 هي (به) لأشعارها بالحسنة

يخلافها ممن تلقى به وان لم تكن حرفة (٨١٣) أبانته وقول الاصل تبع اليراني وكانت حرفة أبيه اعترفته

في الروضة فقال لم ينعرض
الجمهور لهذا التمسيد وينبغي
ان لا يقيد به بل ينظر هل
تليق به هوام لا ولهذا حذفه
بعض مختصرها (والتهمة)
بضم التاء وفتح الهاء في الشخص
(جر نفع) اليه اولى من
لا تقبل شهادته له بشهادته
(او دفع ضرر) عن نفسه بها
(فترد) شهادته (لرقبته)
ولو مكاتباً (وغريم له مات)
وان لم تستغرق تركه
الديون (او جبر) عليه
(بفلس) لاثمة وروى
الحاكم على شرط مسلم خبر
لا تجوز شهادة ذي الفطنة
ولا ذي الحنة والفطنة التهمة
والحنة العداوة بخلاف جبر
السفاهة والمرض وبخلاف
شهادته لغريمه الموصى وكذا
المسرق قبل موته والحجر
عليه لتعلق الحق حينئذ
بذمته لا بعين امواله (و)
ترد شهادته (بما هو محل
تصرفه) كان وكل اوصى
فيه لانه ثبت بشهادته
ولا يلة على المشهود به نعم ان
شهادته بعد عزله ولم يكن
خاصم قبلت وتعتبر بما ذكر
اعين من قوله بما هو وكيل فيه

الروضة مع قولهم انها من فروض الكفاية واجيب بمحمل ذلك على من اختارها
لنفسه مع حصول فرض الكفاية بتبنيه زى (قوله بخلافها ممن تلقى به) أي
وكانت مساحة اما ذو حرفة محرمة كمسور ومنهم فلا تقبل شهادته مطلقا شرح م
(قوله والتهمة) أي المتقدمة في قوله وغيره ثم قال م في شرحه وحديثها قبل
المسألة مضر لا بعده فلو شهد لآخيه بمال فمات وورثه قبل استيفائه فان كان
بعد الحكم اخذه والا فلا وكذا لو شهد بقتل فلان لآخيه الذي له ابن ثم مات وورثه
فان صار وارثه بعد الحكم لم ينقض أو قبله امتنع الحكم اه (قوله بشهادته)
متعلق بجبر (قوله او دفع ضرر عنه) أي او عزم من لا تقبل شهادته له كافي شرح م
ويمكن جعل الضمير في عنه راجع الى احد الدائريين الامرين المذكورين (قوله)
فترد لرقبته) أي ادرشده له بالمال فان شهد ان فلانا اذفه قبلت اذا فائدة تعود
على السيد تأمل (قوله ولو مكاتباً) أي لانه ملكه فله علة بما له دليل منعه له
من بعض التصرفات ولانه يصدد العود اليه بجبر او تعبير شرح م راه فهو راجع
لقوله اليه وكذا الغريم الميت والمحجور عليه (قوله وغريم له مات) لانه اذا ثبت
لغريم شيئا ثبت لنفسه المطالبة به شرح م وصورتها بان مات من عليه الدين
واذعى وارثه على آخره يدين فلا تصح شهادة صاحب الدين مع آخر (قوله والفطنة)
يكسر الفاء وتشديد النون التهمة قال تعالى وما هو على الغيب بظنين أي بمنهم
(قوله والحنة) بكسر الحاء وفتح النون مخففة (قوله بخلاف جبر السفاهة والمرض)
أي فان الغريم يصح ان يشهد فيهما (قوله وبخلاف شهادته لغريمه الموصى)
الظاهر انه معهود قوله جبر لان الحجر عليه انما يكون عند اساره أي عدم قدرته
على وءادينه (قوله لتعلق الخ) تعليل فلا أربعة قبله (قوله كان وكل الخ) بأن وكل
في بيع شيء واذعى شخص انه ملكه فشهد الوكيل بأنه ملك موكله أو بان
وصى على بنيم واذعى آخر بعض مال البتيم فشهد الوصى بأنه ملك البتيم فلا تقبل
لانه عبيد البر ولو باع الوكيل شيئا فأنكر المشتري الثمن أو اشترى شيئا فاذعى
أجنبي المبيع ولم تعترف وكالته فله ان يشهد او كله بأن له عليه كذا أو بان هذا
ما ملكه حيث لم ينعرض لكونه وكيلاً ويجعل له ذلك باطلا لان فيه توصلاً للحق بطريق
مباح وتوقف الادعى فيه بأنه يحمل الحكم على حكم لو عرف حقيقته لم يفعل
مردود بانه لا اثر لذلك لان الفرض وصول الحق لاستيفائه بل صريح جبر بأنه يجب
على وكيل طلاق أنكره موكله ان يشهد بحسبه بأن زوجة هذا مطلقة ويؤيد الجواز
ما مر في الحواشي نظيره فيمن له دين يجز عن ابيه فافترض من آخر قدره وأحاله به

(وبراءة مضمونه) لا يمسقطها المطالبة عن نفسه (و) ترد (٨١٤) الشهادة (من غرماء محجور فليس

بشقي شهود دين آخر)
 لثبته دفع ضرر المراجعة
 والتقييد بالجبر من زيادتي
 (و) ترد شهادته (لبعضه)
 من أصل أو فرع له كشهادته
 لنفسه (لا) شهادته (عليه)
 بشيء (ولا على أبيه)
 بطلاق ضررة أمه أو قذفها
 (ولا زوجه) ذكر أو أنثى
 (وأخيه وصديقه) لانفائه
 التهمة نعم لو شهد الزوج ان
 فلانا قذف زوجته لم يقبل
 على أحد وجهين في النهاية
 وأشعر كلامها بترجيحه
 ورجمه البلقيني فلهذه
 مسة ثبوت من قبول شهادته
 لزوجته وحذفت من
 الأصل هنا مسائل لتقدمها
 في كتاب دعوى الدم ولو
 كان بينه وبين بعضه عداوة
 ففي قبول شهادته عليه
 خلاف وجزم في الأنوار بعدم
 قبوله وعليه (ولو) شهد
 (لمن لا تقبل) شهادته (له)
 من أصل أو فرع أو غيرهما
 فهو أهم من قوله شهد لفرع
 (وغيره قبلت لغيره) لاله
 لاختصاص المسانعة به (أو)
 شهد اثنان لأثنين بوصية من
 تركه فشهد الما بوصية منها

وشهد له به فيكلف معه ان صدقه في ان له عليه ذلك الدين اه شرح مر وقوله نظيره
 بدل من ما (قوله وبراءة مضمونه) وكذا في جمون أصله أو فرعه أو رقيقه لانه
 يدفع الغرم عن لا تقبل شهادته له سل وشهد شرح مر (قوله ضرر المراجعة)
 الاضافة بيانية وصكها اضافة تسمية لدفع (قوله لبعضه) ولو على بعض آخر
 سل بأن يشهد لانه على أبيه أولامه على أبيه قال زى نقلا عن شرح البهجة
 وترد شهادته لبعضه ولو بتركية أو رشد وهو في بخره لكن يؤخذ باقراره اسكن
 لو ادعى السلطان بمال لبيت المال فشهد له به أصله أو فرعه قبل كفاؤه الما وردى
 لعموم المذمعي به اه وكان الاولى تقديم قوله وبعضه على قوله وبراءة مضمونه لانه
 مثال لقوله الاولى من لا تقبل شهادته له الا أن يقال آخره نظرا لما بعده (قوله
 بطلاق ضررة أمه) أي وأمه تحت أبيه مر لانه التوهم قال سل وسورتان
 الضررة تدعى وتقيم الفرع يشهد أو يشهد حسبة اما لو افادته أمه يشهد فلا تقبل لانها
 شهادة لأمه اه وكذا لو ادعاء الاب لاسقاط نفقة ونحوها لم تقبل شهادته لانه
 شرح مر وقيد قل على التحرير قبول شهادة الفرع بطلاق ضررة أمه بما دام
 تحجب نفقة لها على الشاهد والام تقبل لانه دفع عن نفسه ضررا اه وكونها لم تحجب
 عليه لاعتباره أو لقدرة الأصل عليه او كونها تحجب عليه لاعتسار الأصل مع قدرته
 هو وقد انحصرت نفقة سابقه بأن كانت أمه ناشئة بخلاف ما اذا وجبت نفقة أمه
 فلا تهمه لان الفرع انما يلزمه نفقة واحدة لزوجات أصله المتعدات فطلاق الضررة
 لا يفيد تخفيفا لانها حينئذ تستقل بها أمه فهو يقرمها سواء طلقت الضررة أم لا
 (قوله أو قذفها) ولا نظرا لكون الامر يؤول الى ان أباه يلاعنها وينفخ نكاحها
 ويعود النكاح الى أمه لانه بعيد شيئا وعبرة شرح مر أو قذفها أي الضررة المؤذي
 للسان المقتضى لفراقها الضعف تهمة نفع أمه ما بذلك اذله طلاق أمه ما متى شاء مع
 كون ذلك حسبة نكاحها الشهادة فيه والثاني المنع لانها تقبر نفعا الى أمه ما وهو
 انفرادها بالاب اه (قوله قذف زوجته) وكذا لا تقبل شهادته بزنا زوجته
 ولو مع ثلاثة لان الشهادة عليه ما بذلك تدل على كمال العداوة بينهما ولانه نسبا
 الى خيانة في حقه مر سل (قوله لم تقبل على أحد وجهين) والفرق بين هذا
 وما تقدم من انه لو شهد لغيره بأن فلانا قذفه قبلت ان شهادته هنا بحسبة نسبة
 القاذف الى خيانة في حق الزوج لانه تعبير بنسبة زوجته الى فساد بخلاف السيد
 بالنسبة لقنه اه ع ش على مر (قوله من عدو) ومن ذلك ان يشهد اعلى
 ميت بحق فيقيم الوارث البيعة بأنهم ما عدوان له فلا يقبلان عليه في أوجه الوجهين

قلنا) وان احتملت المواطاة لان الأصل عده واعم أن كل شهادة منفصلة عن الأخرى (ولا تقبل) لانه
 الشهادة (من عدة شخص عليه)

في عداوة دشيرة لخبر الحياكم السابق (٨١٩) ولأن العداوة من أقوى الريب بخلاف شهادته له اذ

لأنهم لا تتصل ان تركه للملكه خلافا لما يحتمل انما جالغزاري واقتى به الشيخ
عقب ابا ان المنهود عليه في الحقيقة الميت شرح مر (قوله في عداوة) أي ظاهرة سم
وفي سببية متعلقة بعدق وأخذ هذا التقييد من قوله بعد وقبل على عدوين اه
ويكتفى بما يدل عليها كالمخاصمة كقاء بالمظنة لما فيه من الاحتمال نعم لو بالغ
في خصومة من يشهد عليه ولم يحبه قبل عليه ذى وفرق بين العداوة والبغضاء
بأن العداوة هي التي تقضي الى التعدي بالأفعال والبغضاء هي العداوة الكامنة
في القلب شوبري قال سم والعداوة قد تكون من الجاهلين وقد تكون من أحدهما
فيختص برده شهادته على الآخر اه (قوله والفضل الخ) هو عجزيت من بحر
الكامل وصدره رواية شهدت لها ضرائها (قوله كمكرى صفات الله) أي المعاني
(قوله وجواز رؤيته) ان قلت كيف لا يكفرون بانكار جواز الرؤية وقد دل عليها
الكتاب والسنة كقوله تعالى وجوب يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة وقوله عليه الصلاة
والسلام انكم سترون ربكم في الجنة كما ترون القمر ليلة البدر أجيب بأن هذا
ليس نصافي نبوتها لان الرخصى قال ان الى من قوله تعالى الى ربها ناظرة معرود
آلاء وهي التمع فيكون لفظة الى مفعولا مقدما لناظرة والتقدير ناظرة الى ربها أي
فصة ربها وأجيب عن الحديث بأنه على حذف مضاف أي سترون نعم ربكم (قوله
لا اعتقادهم الخ) أي وان استقلوا دماءنا وأموالنا وسبوا المصابة شرح مر
ولابنا في هذا ما ذكر في البغاة لا يمكن حمل ذلك على انه منع تنفيذها أي الشهادة
لخصوص بغيرهم احتسار الهم ورد عالمهم عن بغيرهم جري لانه تقدم ان البغاة
لا تقبل شهادتهم ان علمائهم يستحلون دماءنا وأموالنا والاولى الجواب بأن حمل
اذا كان بلا تأويل وما هنا اذا كان بتأويل كما نقل عن ذى (قوله لاداعية)
لا عند قبول شهادة الداعية وروايتها حل (قوله وخطائي) نسبة لاي خطاب
الكوفي كان يعتقد الوهية جعفر صادق ثم لما مات جعفر ادعاه لنفسه حل
وهذه الطائفة المنسوبون لهذا الخبيث يعتمدون ان اصحابهم لا يكذبون أي يعتقدون
ان كل من كان على عقيدتهم لا يكذب فاذا راوه في قضية شهدوا له بمجرد
التصديق وان لم يعلموا حقيقة الحال قل على المحلى وسبب هذا الاعتقاد
في بعضهم به ان الكذب عندهم كفر من رسول (قوله ولا مبادر) أي قبل
الدعوى أو بعد ما لا يه صلى الله عليه وسلم ذمه بقوله شر الشهود الذي يشهد قبل
ان يستشهد فان أعادها في المجلس بعد طلبها منه قبلت وما صح من قوله صلى الله
عليه وسلم خير الشهود الذي يشهد قبل ان يستشهد بمحول على ما قبل فيه شهادة

ذكره اذلك كقوله رايت أو سمعت أو شهد لخالفه قبلت لزوال المانع وهذه والتي قبلها من زيادتي (ولا مبادر)
يشهادته قبل أن يسأله لآلهتهم

(الافى شهادة حسبة) تقبل شهادة بان يشهد (فى حق الله) (٨١٦) تعالى كصلاة وزكاة وصوم

بان يشهد بتركها (او) فى (ماله فيه حق مؤسك) صك مطلق وعنى ونسب وعفو عن قود وبقضاء عنة وانقضائها) وخلع فى الفراق لافى المال بان يشهد بذلك لينع من مخالفة ما يترتب عليه وصورتها ان يقول الشهود ائدها للقاضي تشهد على فلان فكذا اذ حضره لتشهد عليه فان ائدها وقالوا فلان رنا فهم قذفة وانما نسمع عند الحاجة اليها فلو شهد اثنان ان فلانا اعتق عبده اوانه اخو فلانة من الرضاع لم تكف حتى يقولوا به يسترقه اوانه يريد نكاحها الما حق الا دعى كقود وحب قذف وبيع فلا تقبل فيه شهادة الحسبة كما شمله المستثنى منه (وتقبل شهادة معادة مدزوال رقى او مبي او كفر طاهر او بدار) لا انتقاء التهمة لان النصف بذلك لا يعبر به شهادة (لا) بعد روال (سيادة او عداوة او) غسق) او خرم مروءة فلا تقبل للتهمة والنقييد بظاهر مع قول او بدار ولا ميادة او

الحسبة شرح م زيادة (قوله شهادة حسبة) من احتسب بكذا اجر عند الله اى اذ خروا اعتدما بنوى بها وجه الله قبل الاستشهاد شرح م سواء كان قبل الدعوى او بعدها كما قاله جرجل والبرماوى خلافا لرشيدى حيث نقل عن الاذرى انه لا يقال لها شهادة حسبة بعد الدعوى اه ولا تقبل شهادة الحسبة فى حدود الله كما قاله حل (قوله او فيماله) اى الله فيه حق مؤكد وهو ما لا يتأثر برضى الا دعى زى (قوله كطلق) بان شهدوا انه طلقها ثلاثا ووهما اشترها فحق الله المنع من الزنا وحق الله فى العنى المنع من استرقاق الحر (قوله ونسب) لان الله اكذ الانساب ومنع قطعهما عن (قوله وعفو عن قود) لانها شهادة باحياء نفس وهو حق الله عن (قوله وبقضاء عنة) لما يترتب عليه من صيانة الفرج عن استباحته بغير حق لما فى الشهادة بذلك من منع زواج الغير بها ولما فى الذى بعده من الصيانة عن (قوله وانقضائها) اى فيما اذا طلقها زوجها طلاقا رجعيا واراد ان يراجعها فشهدوا باقتضاء العدة (قوله تشهد على فلان بكذا) اى نريد ان تشهد عليه بكذا وقوله ان تشهد عليه اى لتنشىء الشهادة عليه فحصل التغاير (قوله فهم قذفة) الا ان يسلوه بقولهم ونشهد بذلك على الوجة حجر والمعمد سماع الدعوى فى شهادة الحسبة الا فى بعض حدود الله تعالى م زى (قوله المستثنى منه) اى قوله ولا مبادر لان المعنى ولا تقبل شهادة مبادر فى كل شىء الا فى شهادة الخ (قوله او بدار) اى مبادرة بان طلبت منه ولو فى المجلس وهو مصدر بادر كما قال ابن مالك لفاعل الفاعل والمفاعله اه (قوله اوفسق) ولو بعد الاستبراء ع ش (قوله فلا تقبل للتهمة) لان ردة اظهر فحرفسقه الذى كان يخفيه فهو تهمة بسميه فى ردة ذلك العاروم ثم لو لم يصح الحياكم لشهادته قبلت بعد زوال المانع م (قوله الكافر المسر) اى الذى شهد حال كفره الذى يسره فرد لاجله فرد به ككسبه العار لانه كان متظاهرا بالاسلام فلما رده للكفر الحى ظهر كفره فغير به فاد احسن اسلامه فشهدنا بيا فرد شهادته لانه لا اتهامه بدفع العار الحاصل من الرذال الاول شرح م (قوله من الجميع) اى فى الكافر الممر اى اذا تصمماها فى حال كفره واذا هاب بعد اسلامه ولم يكن شهد قبل ذلك والسيد اذا شهد لبعده بعد عتقه بشهادة مبتدأة والمدو والفاسق ومنه ككب خاتم المروءة اذا ادوها بعد زوال المانع وكانت مبتدأة لا معادة (قوله ببدتوبته) ظاهره ان ارتكاب خاتم المروءة يحتاج الى توبة وان لم يكن ذنبا وان التوبة منه كالتوبة من المعصية فى الشرط المذكورة

عداوة من زيادى ونخرج بظاهر المسر فلا تقبل شهادته المعادة للتهمة وبالمعادة غير ما تقبل من الجميع (وانما تقبل غيرها) اى غير المعادة (من فاسق او نافر مروءة) وهو من زيادى (ببدتوبته)

فيكون أراد بالتوبة ما يشمل الشرعية والقولية (قوله وهي) الرجوع عما كان عليه
 (قوله بشرط الاقلاع) الاقلاع يتعلق بالحال والندم بالماضي والعزم بالمستقبل (قوله وعزم)
 ان قسرا هو وما بعد ما لم يجر اقتضى ان التوبة هي الندم بالشروط
 المذكورة وان قرأ بالرفع عطفا على الندم فالامر ظاهر وكتب بعضهم قوله وهي
 الندم أي مستم اركانها الندم لانه الذي يطرد في كل توبة ولا يغني عنه غيره بخلاف
 الثلاثة الباقية وظاهره ان هذه الشروط معتبرة ايضا في التوبة من خارج المروءة
 (قوله ونخرج عن ظلامه) عبارة شرح م ر في الدخول على هذا ثم صرح بما
 يفهمه الاقلاع الاستثناء به فقال ورد ظلامه ثم قال واذا بلغت الغيبة المتعاقب
 اشترط استعماله فاذا تم ذلك لموته أو تسر لغيبته الطولية استغفر له ولا اثر التحليل
 وارث ولا مع جهل المتعاقب بما سئل منه اما اذا لم تبلغه فيكن فيها الندم والاستغفار
 له وكذا يكتفى بالندم والاقلاع عن الحسد ومن مات وله دين لم يستوفه وانه كان
 المطالب به في الآخرة هو دون الوارث على الامع اه (قوله ويرد المنصوب الخ)
 في الروض وشرحه فان لم يكن المستحق موجودا وانقطع خبره سلمه الى قاض أمين
 فان تعذر تصدق به على الفقراء ونحو الغرم له ان وجد له أريد كما عند مقال
 الاستنوي ولا يتعين التصديق به بل هو غير بين وجوه الصالح كالمسكين ونحو
 الغرم اذا قدر بل يلزمه التكسب لا يفاء ما عليه ان عصى به لتصح توبته فان
 مات مسرطا وب في الآخرة ان عصى بالاستدانة والا فالظاهر انه لا مطالبة
 فيها والبراء في الله تعويض الخضم انتهى سم (قوله وبشرط قول) انظر هذا
 القول يكون في أي زمن ويقال له حرره شورى وفي الزواجر انه يقول برب يدي
 المستقل منه كالمقذوف اه قال سم ولوا عتاب انسان افسانا فان لم تبلغه كفاه
 ان يستغفر له فان استغفر ثم بلغته فهل يكفيه الاستغفار ام لا والوجه انه يكتفى اه
 (قوله لتقبل شهادته) اشار بهذا الى ان هذا وما بعده شرطان في قبول الشهادة
 لافي صحة التوبة اذ تصح بدونهما فكان الاول ان يقدر المضاف لفظا بعد بيان
 يقول وبسند قول في محذور الخ فيمكن كون عطفه على توبة ومنيعه يقتضي انه
 معطوف على اقلاع فيقتضي انه شرط للتوبة فينا في قوله لتقبل الخ هكذا قال
 بعضهم وبعبارة سم واشترط القول في القولية والاستبراء في الفعلية
 وما ألحق به مما ذكر في التوبة التي تعود بها الولايات وقبول الشهادة اما التوبة
 المستقلة لا اثم فلا يشترط فيها ذلك كما يخبر ذلك كلام الروض وشرحه وهو موافق
 ما قاله البعض وكلام الزواجر مريح في أن القول المذكور شرط في صحة التوبة

وهي ندم) على المحذور
 (ب) شرط (اقلاع) عنه
 (وعزم أن لا يعود) اليه
 (ونخرج عن ظلامه آدمي)
 من مال وغيره فيزدي الزكاة
 مستغفرا ويرد المنصوب ان
 بقي دبله ان كان مستغفرا
 ويمكن مستحق القود وحده
 القذف من الاستيفاء أو
 يبريه منه المستحق وما هو
 حذله تعالى كزنا وشربه
 مكران لم يظهر عليه أحد
 فله ان يظلمه سره ويقربه
 ليستوفي منه وله ان يستر
 على نفسه وهو الافضل وان
 ظهر فقد ذات الستر فيأتي
 الحاكم ويقربه ايستوفي منه
 (و) بشرط (قول في) محذور
 (قوله) لتقبل شهادته
 (كقوله في القذف) قذف
 بالحل وأنا نادى عليه (ولا
 أعود) اليه

(وبشرط) استبراء سنة في
 مذور (فعل على وشهادة
 زور وقذف ايذاء) لان
 اضيها المشمل على الفصول
 الاربعة ائرايينا في تهيج
 النفوس لما تشتهيه فادا
 مضت على السلامة اشعر
 ذلك بحسن المبررة ومعه
 في الفاسق اذا اظهر فسقه
 فلا كان يسره واقر به ليقام
 عليه الحد قبلت شهادته
 عذب ثوبته فهذه مستشاة
 وبما ذكر علم انه لا استبراء
 في قذف لا ايذاء به كشهادة
 الرنا اذا وجب بها الحد
 لنقص العدد ثم تاب الشاهد
 وما افهمه كلام الام انه
 لا استبراء على قاذف
 خير المحسن مجهول على قذف
 لا ايذاء به ولا يفتني عليك
 حسن ما سلكته في بيان
 للثوبة وبشرطها على ما سلكه
 الاصل (فصل) في بيان
 ما يعتبر به شهادة الرجال
 وتعدد الشهود وما لا يعتبر
 به ذلك مع ما يتعلق بهما
 (لا يكتفي لغيره لآل رمضان)
 ولو لا صوم (شاهد) واحدا
 ماله به كفي للصوم كما مر
 في كتابه (وبشرط لهو زنا)

فليصرد (قوله وبشرط استبراء) وجه ذلك التحذير من ان يتخذ الفاسق مجرد
 الثوبة ذريعة الى ترويج اقوالهم عميرة سم (قوله سنة) والاصح انها تقريبيه
 لا تعددية فيعتبر مثل خمسة ايام لا ما زاد عليها (قوله في مذور وعلى) أي ما يمنع
 من الشهادة كأن فعل ما يغفل بالمرودة ومثل الفعل العداوة حل أي فلا يذللحارم
 المرودة من استبراء سنة أيضا بعد الاقلاع عنه وكذا بعد ذهاب العداوة كما في شرح
 م و شرح الروض وانظر لم قيد بالفعل على مع ان القول ككفية العلماء العاملين
 كذلك ولا حذفه ليشمل القول ويستغنى عن قوله وشهادة زور وقذف ايذاء
 لدخولهما في المذور لان المراد به ما يمنع الشهادة ثم رأيت في الروض ما يوافق من
 الصوم (قوله كشهادة الزنا الخ) صريح في أن هذا قذف مع انه الرمي الزنا
 في معرض التعبير والتعير غير معصودهما لان القصد الشهادة الا أن يقال انه
 في حكم التعبير (فهـ سل) في بيان ما تعتبر به شهادة الرجال الخ أي
 في بيان قدر التصاب في الشهود المختلفة باختلاف المشهود به ومسند الشهادة عن
 والاولى ان يقول في بيان المواضع التي يعتبر فيها شهادة الرجال وقوله مع ما يتعلق
 بهما أي من قوله وبشرط في حلقه صدق شاهد الى آخر الفصل (قوله ولو لا صوم)
 أي صوم غير رمضان من نذر وغيره وهذه طريقة للمسنف والمعتمد انه لا فرق بين
 رمضان وغيره في انه يكتفي فيها شاهد واحد ع ش (قوله امله فيكفي الخ) ومثل
 رمضان الحجبة بالنسبة للوقوف وشؤال بالنسبة للاحرام بالحج والشهر المذود
 صومه اذا شهد برؤية هلاله واحد خلافا لشرح زى وكذا يكتفي شهادة واحد
 في أشياء كذمي مات وشهد عدل انه أسلم قبل موته ليحكم به بالنسبة للارث
 والحرمات وتكتفي بالنسبة للصلاة ونوابها وكالآلوت ثبت بواحد وكذا أخبار المعين
 الثقة بامتناع الخصم المتعززي مزرور الا كسواء في القسمة بواحد وفي التخرص
 بواحد شرح م ر (قوله لهو زنا) والاوجه عدم اشتراط ذكر مكان الزنا وزمانه
 حيث لم يذكره أحدهم والاوجب سؤال باقيهم لاحتمال وقوع تناقض يسقط
 شهادتهم ولا يشترط قوله م كبل في محله نعم يندب شرح م ر ويشترط ان يذكر
 أي شهود الزنا المرأة الزنى بها فقد يظنون وطى المستتر صكة وأمة ابنة زنا من
 الروض وبشرطه (قوله كاتيان بهيمة أو مينة) وفي اتيانهما التعزيز ودخل
 تحت الكاف الاواط وانما الحق اتيان البهيمة بالزنا لان الكل جماع ونقص
 العقوبة لا يمنع اعتبار العدد كافي زنا الامة (قوله اربعة) لانه أجمع المواضع
 وان كان القتل أغلظ منه على الاصح فغلظت الشهادة فيه سترامن الله على عباده

شرح مرقس لان الزنا لا يصدق الامر اثنين فكان لكل واحد شاهدان تأمل
واعتماد الاربعة بالنظر للحكمة فلا يشهد بغير حرج الشاهد اثنان وفسرناه بالزنا ثبت فسقه
وليسا فاذن زى وقوله اربعة من الرجال أى دفعة فلوراه واحد زنى ثم رآه
آخر زنى ثم آخر ثم آخر لم يثبت كمانته شيئا من ابن المقرى اه وهذا بالنسبة
للخذ والتعزير اما بالنسبة لسقوط حصانته وعدالته ووقوع طلاق علق بزناه
فيثبت برجلين لا بغيرهما بما يأتى وقد يشكك عليه ما رفى باب حذ القذف ان
شهادة دون اربعة بالزنا لنفسهم وتوجب حذهم فكيف يتصور هذا وقد يجاب
بان صورته ان يقولوا نشهد بزناه صد سقط أو وقوع ما ذكره قولهما بقصد الخ ينفى
عنهما الحد والفسق لانهما ما صرحا بما ينفى ان يكون قصدهما الحاق العار به الذى
هو موجب حذ القذف اه شرح حجر (قوله يشهدون انهم الخ) ولو قالوا نعمدنا
القذف لا قامة الشهادة زى لان ذلك صغيرة لا يظلمها شرح مرقس كونه صغيرة
يخالف قول الشرح ويحورت بعد النظر الخ (قوله أو نحوه) أى نحوه هذا اللفظ
ما يؤدى معناه كأن يقول على وجه محرم أو مجموع أو غير ما نراه خضر وقال
بعضهم المراد بنحوه ان يقول أدخل حشفته في فرج هيبة أو مينة أو دبر عن
(قوله بل الاول) أى وطىء الشبهة بقية الاول وهو ان يقصد بالدعوى به المال
(قوله يثبت بما يثبت به المال) ويثبت النسب تبعا ويغتفر في الشيء تابعا
ما لا يغتفر به قصودا عن (قوله والباقي) وهو شهادة الحسبة ومقدمات الزنا
يعنى ان وطىء الشبهة اذا أريد الشهادة به حسبة لا بد ان تكرر الشهادة من رجلين
هذا مراده وليس المراد ان شهادة الحسبة تثبت برجلين آخرين كما توممه العبارة
(قوله من عقد مالى) أى ما هذا الشركة والقراض والكفالة اما هي فلا بد من
رجلين مالم يرد في الاولين اثبات حصته من الربح كما يحتمل ابن الرقعة شرح مرقس
وحجرجن (قوله وصمان) بيان للمعنى المالى كالذى بعده شيئا (قوله وخيار)
أى بأنواعه (قوله لعدم الآية) الا ما خسر بدليل والتخير مراد من الآية اجماعا
دون الترتيب الذى هو ظاهر ما عن تقييه اذا شهد احد الشاهدين بالمذمى به
وعينه فقال الاخر اشهد بذلك لا يكتفى بل لابد من تصريحه بالمذمى به كالأول
وهذا مما يغفل عنه كثيرا (قوله الى آخره) هو قوله ولما لم يقصد به المال
(قوله من موجب عقوبة الله) كدخول سرقة بالنظر لا قطع وقوله ولا دعى
كقتل عمدا وقذف (قوله كسكاح) ويجب على شهود السكاح ضبط التاريخ
بالساعات والمخلفات ولا يكتفى بالضبط يوم فلا يكتفى ان السكاح عقد يوم الجمعة مثلا

يشهدون انهم رأوه أدخل
حشفته أو قدرها من فاقدها
في فرجها بالزنا أو نحوه قال
تعالى والذين يرمسون
الحصى نيات الآية وخرج
بذلك وطىء الشبهة اذا
قصده بالدعوى به المال أو
شهادة حسبة ومقدمات
الزنا كقبلة ومعاينة فلا
يحتاج الى اربعة بل الاول
بقية الاول يثبت بما يثبت
به المال وسيأتى ولا يحتاج
فيه الى ذكر ما يعتبر
في شهادة الزنا من قول
الشهود رأيناه أدخل
حشفته الى آخره والباقي
يثبت برجلين ونحو هذا وفيما
يأتى من زيادتي (ولما لم)
هنا كان أو دنا أو منفعة
(وما قصد به مال) من عقد
مالى أو فسقه أو حق مالى
(كبيع) ومنه الحوالة لانها
بيع دين بدين (واقالة)
وصمان (وخيار) وأجل
(رجلان أو رجل وامرأتان)
لعموم آية واستشهدوا
شهود من رجالكم
والخفى كالمرأة وتعبيرها
قصده مال أولى مما عبر به
(ولغير ذلك) أى ما ذكر من
نحو الزنا الى آخره (من) موجب (عقوبة) الله تعالى أولادى (وما يظهر لرجال غالبا كسكاح)

وطلاق ورجعة واقرار بنفوزنا وموت ووكالة وصاية وشركة وقراض وكفالة (وشهادة على شهادة رجلان) لانه تعالى نص على الرجلين في الطلاق والرجعة والوصاية (٨٢٠) وتقدم خبر لانكاح الابوي وشاهدي

بل لابد ان يزيد واهلى ذلك بعد الشمس بلفظة أو لحظتين أو قبل العصر والمغرب كذلك لان النكاح يتأق به الحقائق الولد لستة أشهر ولحظتين من حين العقد عليه من سبط التاريخ كذلك طلق النسب سم على هرو هذا بما فعل عنه في الشهادة بالنكاح (قوله وطلاق) ولو بعد موان ادعته الرجعة فان ادعاه الزوج بموض ثبت بشاهد وعين وبلغ زيه فيقال لنا طلاق ثبت بشاهد وعين زى والحاصل ان انواع الشهادة ستة شاهد واحد وأربع رجال ورجلان ورجل وامرأتان ورجل وعين وأربع نسوة وكذا المصنف جميعها (قوله وشركة) أى وعقد الشركة لا كون المال مشتركاً بينهما مع ش (قوله في المدعى المذكور) انظر ما هو المعنى المذكور في المستلثين هل هو موجب العقوبة وما يظهر عليه الرجال أو انه ليس بمال ولا ينفقه منه المال وقرر شيخنا العزى الاول وهو الظاهر وعبارة شرح مروقيس بهما في معناه من كل ما ليس بمال ولا هو المقصود منه المال وهو يؤيد الثاني (قوله فهو كالوصكيل) أى فلا بد من رجلين (قوله وولادة) واذا ثبتت الولادة بالنساء ثبت النسب والارث تبسلاً لان كلاهما لازم شرعاً للشهود به لا ينفك عنه ويؤخذ من ثبوته ثبوت حياة المولود وان لم يتصر من لم ينفك عنه لولادة لتوقف الارث عليها فلا يمكن ثبوته قبل ثبوتها اما لو لم يشهدن بالولادة بل بحياة المولود فلا يقبلان لان الحياة من حيث هي مما يطالع عليه الرجال غالباً جرس ل (قوله وحيض) بأن ادعته لاجل المدة بأنكر ذلك وهو صريح في امكان اقامة البينة عليه وعبارة مروقيس لسر اطلاع الرجال عليه لانهم وان شوهدهم بمقتضى انه استعانة وهذا امرادهم بقوله لم ينفك عنه في الطلاق لعدم ذلك اذ كثيراً ما يطلق التعذر ويراد به استعسر (قوله وعيب امرأة) كبرص (قوله تحت ثوبها) هو ما لا يظهر غالباً شوبرى أى في الحرة وما لا يدع عند المنة بالنسبة للامة كما يؤخذ من مروقيس وعبارته ونخرج بثبت الثوب والمراد منه ما لا يظهر منها غالباً عيب الوجه والكمين من الحرة فلا بد من ثبوته ان لم يقصده مال من رجلين وكذا فيما يدع عند هبة الامة او قصده نفع النكاح مثلاً اما اذا قصده الرذيلة عيب فيثبت برجل وامرأتين ورجل وعين اذا قصده حينئذ المال اه

عبدل وروى مالك عن الزهرى مضت السنة بأنه لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح والطلاق وقيس بالذكور ان غيرها مما يشاركها في المعنى المذكور والوكالة والثلاثة بعدها وان كانت في مال القصد منها لولاية والسلطة لكن لما ذكر ابن الزرعة اختلافهم في الشركة والقراض قال وينبغي ان يقال ان ارام مدعيها اثبات التصرف فهو كالوكيل أو اثبات حشيه من الرجح فيثبتان برجل وامرأتين اذ المقصود المال ويقترب منه دعوى المرأة النكاح لانبات المهرأى أو شطره أو الارث فيثبت برجل وامرأتين وان لم يثبت النكاح بهما في غير هذه (وما لا يرويه غالباً كيكارة وولادة وحيض ورضاع وعيب امرأة تحت ثوبها يثبت بمن مر) أى برجلين ورجل

وامرأتين (وبأربع) من النساء روى ابن أبي شيبة عن الزهرى مضت السنة بأنه تجوز شهادة (قوله) النساء فيما لا يطالع عليه غيرهن من ولادة النساء وعيوبهن وقيس بذلك غيرهما يشاركه في المعنى المذكور واذا قبلت شهادتهن في ذلك منفردات فقبول الرجلين والرجل والمرأتين أولى وما تقر في مسألة الرضاع قيده الاعمال وغيره ما اذا كان الرضاع من الثدي فان كان من انا حلب فيه المين لم تقبل شهادة النساء به لكن تقبل شهادتهن بأن هذا المين من هذه المرأة لان الرجال لا يطالعون عليه غالباً

(ولا يثبت برجل ويمين الامال او ما قدمه به قال) روى مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين زاد الشافعي في الاموال وقيس بماده (٨٢١) ما قدمه مال (ولا يثبت شيء بامرأتين ويمين) ولو فيها ثبت

بشهادة النساء منفردات لعدم ورود ذلك وقيامهما بمقام رجل في غير ذلك لو روده (ويذكر) وجوبا في حلفه (سدى شاهد) واستعماقه لما ادعاء فيقول والله ان شاهدى لصادق واني مستحق لتكدا قال امام ولوقدم ذكر الاستفاد على تعديق الشاهد فلا بأس واعتبر تعرضه في عيظه لسدى شاهده لان اليمين والشهادة هتان مختلفتا الجنس فاعتسبرا برباط احدهما بالآخر ليصير كالنوع الواحد (ونما يحلف بعد شهادته وتعديله) لانه انما يحلف من قوى جانبه وجانب المدعى فيماد كراثما بقوى حيثنذ وفارق عدم اشتراط تقدم شهادة الرجل على المرأتين بقيامهما بمقام الرجل قطعا ولا ترتيب بين الرجلين (وله ترك حلفه) بعد شهادة شاهده (ونحلف خصمه لانه قد تنور عن

(قوله ولا يثبت برجل الخ) هلا ذكر هذا عقب قوله او رجل وامرأتين بان يقول هناك او رجل ويمين ويستغنى عن ذكر هذا هنا ويحسب ان يثبت بأنه آخره هنا لاجل الضرر وتوطئة لقوله ويذكر في حلفه الخ (قوله الامال) فلما قامت شاهد باقرار زوجها بالدخول كفى حلفها معه ويثبت المهر او اقامه هو عمل اراها به لم يكن له الحلف معه لان قدمه ثبوت الحلف والرجوع وليس بما لشرح مر (قوله لان اليمين) أي من حيث وكيمين الرد لاجل قوله هذان والا ليمين هنا شارة تأمل (قوله كالنوع) المناسب كالجنس (قوله من قوى جانبه) أي لوث او يد او اذنه شاهد او نكول (قوله وله) أي للمدعى ترك حلفه أي حلف نفسه (قوله لانه) أي المدعى عن وعش وقيل انضمير للنهم (قوله ويمين النهم) أي طلب يمينه نسقط الدعوى أي من حيث اليمين فان حلف النهم فليس للمدعى الحلف حيثنذ مع الشاهد ولو في مجلس آخر لانه بمجرد طلب يمين خصمه يمل حقه من الحلف فلا يعود اليه فلما قام شاهد آخر سمعت ح ل وعبارة شرح مر فان حلف خصمه سقطت الدعوى وليس له الحلف بعد ذلك مع شاهده وله ابن الصباغ لان اليمين قد انتقلت من جانبه الى جانب خصمه الا ان يعود في مجلس آخر فيسأنف الدعوى وقيم الشاهد وحيثنذ فيحلف معه كما قاله الرافعي لكن كلام الشافعي رحمه الله تعالى يفهم ان الدعوى لا تسع منه بمجلس آخر اه (قوله تسقط الدعوى) أي لا الحق فلما قام بينة او اقام شاهد آخر بعد حلف خصمه ثبت حقه صكه في حل ووالحيثنذ قال في الدعوى للمضور وانه هداى الدعوى التي فيها يمين المدعى (قوله فلوم يحلف) أي يمين الرد (قوله سقط حقه من اليمين) أي والدعوى باقية فله بعد ذلك ان يقيم شهودا في ثبوت حقه عن (قوله ثبت الايلاء) يعني ما فيها من المسالية وامانفس الاستيلاء المقتضى لعنفها بالوث فاعتما ثبت باقراره كما اشار اليه الشرح بقوله وادامات حكم بتهها باقراره وصرح به مر ايضا فلما قال ثبت المسالية ليناسب ما عمل به كان أولى وقال العزيزى قوله ثبت الايلاء أي بالادرم لان الايلاء لادرم للثك (قوله بذلك) أي بشاهد ويمين ورجل وامرأتين (قوله كما لا يثبت به عتق الام) أي لان عتقها

اليمين ويمين الخصم تسقط ٣٠٦ يجب ثبوت الدعوى (فان نكل) خصمه عن اليمين (فله) أي للمدعى (ان يحلف يمين الرد) كما اراد ذلك في الاصل لانه اذ يبرأ التي تركها لان تلك لقوة جهته بالشاهد ووجه القوة جهة نكول الخصم ولان تلك لا ترضى بها الا في المال وهذه يفرض بها في جميع الحقوق فلوم يحلف سقط حقه من اليمين كما سيأتي في اله عاوى (ولو قال) رجل (اريد امة وولدها) يسترقهما (هذه مسئلة في حلف من ملكى منى وحلف من شاهد) او شهد له رجل وامرأتين بذلك (ثبت الايلاء) لادرمكم المستولدة حكم المال فنسلم اليه وادامات حكم يعنفها باقراره وقول من من زيادتي (لان نسب الولد حريته) فلا يشنان بذلك نال يثبت به عتق الام

بقبى الوليد من هو بيده على سبيل الملك وفي ثبوت نسبة من المدي بالاقراء ما في باب (أو) قال لمن بيده (غلام) بستره (كارى واعتقته وحلف مع شاهد) أو شهد له رجل (٨٢٢) وأما أن بذلك (انتزعه) منه

انما يجب باقراره كما قاله (قوله بقبى الوليد الخ) قال في شرح الروض قال في الطلب ومجمله اذا استندده واه الى زمن لا يمكن فيه حدوث الولد أو اطلق والاملا شك ان الملك يجب من ذلك الرمن وان الزوائد الحاصلة في بيده للمدعى والولد منها أى الزوائد وهو يتبع الام في تلك الحاصلة بقدر بان انقطاع حق صاحب اليد وعدم ثبوت بيده اشرعية عليه سم (قوله ما في باب) في فصل بين ان يكون صغيرا فلا يثبت محافظة على حق الولاء للسيد وان يصحك وبالعاقلا ويصدق فيثبت في لامع كما قاله زى والحاصل بشرط ان لا يكذب الحس ولا الشرع (قوله لانه تابع لدعواه الملك) الصالحة بجنه لاثباته عن ن قال زى والفرق ان المدعى منا يذمى ملكا ووجهه تعطل لاثباته رالته نقى يرتب عليه باقراره ومالك قامت بحج على الام خاصة واما الولد فلم يدع ملكه وانما قول هو حر الاصل وذلك لا يثبت بالحجة الناقصة اه (قوله لاورثهم) أى الذى مات قبل نكوله (قوله وحلف بعضهم) فاذا حلفوا كما هم ثبت الملك له وصار تركه تقضى منه لادينه ووصاياه شرح الروض (قوله على الجميع) أى حلف ان مورثه يستحقه (قوله انفراد نصيبه) ظل في شرح الروض ويقضى من نصيبه قسطه من الدين ولو وصية لا الجميع وكذا حصل من حلف منهم يحلف على الجميع وينفرد بنصيبه كما قاله البرماوى (قوله حق كامل) أى من اليمين فلا يبطل حقه من البيعة فقامه شاهدان وصحة الاول من غير تجديد شهادته كالدعوى جبر و مر (قوله ونكل) خرج بقوله نكل توقفه عن اليمين فلا يبطل حقه من اليمين فلم مات قبل النكول حلف وارثه على الاوجه جبر من ل ومنه شرح مر (قوله اذا رال عذره) بان بلغ اربعة أو حضر مر (قوله حلف) هل يحلف على الجميع أو على نصيبه (قوله قال الشيطان) الاولى جعله مفهوم قوله ونكل لانه يلزم من نكوله التبرع في الخصومة (قوله أو لم يشعر) أو بعد في الواو (قوله منع الحلف) أى مع ذلك الشاهد له الحلف مع غيره قال مر لان الحكم لم يتصل بشهادته الا في حق الحساب دون غيره (قوله عمل ذلك) أى عمل عدم الاعادة فيما اذا لم يتغير حال الشاهد كما صرح مر مكان الاول ان يقذه على قوله اما اذا تغير الخ (قوله فان ادعى قدر حصته الخ) أى على وجه لا ينقصه كأن يذمى

(وصار حرا) باقراره وان تضمن استحقاق الرلاء لانه تابع (ولو ادعوا) أى ورثة كلهم أو بعضهم (مالا) عينا أو دينا أو منفعة (او رثهم) وأقاموا شاهدا وحلف معه (بعضهم) فقط على الجميع لا على حصته فقط (انفرد بنصيبه) فلا يشارك فيه اذ لو شارك فيه كان الشخص يمين غيره (وبطل حق كامل حضر) بالبلد (ونكل) حتى لو مات لم يكن لوارثه أن يحلف (وغیره) من مبي أو مجنون أو غائب (اذا زال عذره حلف وأخذ نصيبه بلاعادة شهادة) ان لم يتغير حال الشاهد لان الشهادة ثبتت في حق البعض فثبتت في حق الجميع وان لم تصدر الدعوى منهم بملاى ما اذا أوصى لشخصين فحلف أحدهما مع شاهد والاخر غائب فلا بد من اعادة الشهادة لان ملكه منفصل عن ملك الخائف بخلاف حقوق

الورثة فانها انما ثبتت أولا لو احدى وهو المورث قال الشيطان وينبغى أن يكون الحاضر الذى لم يشرع ان في الخصومة أو لم يشعر بالحال كالصبي ونحوه في بقاء حقه بخلاف ما في البا كل اما اذا تغير حال الشاهد فوجهان في الرونة كما صلاها قال الأذرى وغيره والاقوى منع الحلف قال الركاشى وينبغى أن يكون محل ذلك اذا ادعى الاول الجميع فان ادعى بقدر حصته فلا بد من الاعادة جزما (وشرط لشهادة بفعل ككزنا) وغصب وولادة

(أبصار) مع فاعله فلا يكفي فيه (٨٣م) السماع من الكثير وقد شهور الشهادة فيه بلا أبصار كان يفتح أعني يده

على ذكر رجل داخل فرج امرأة قيس كما حتى يشهد عليهما عند قاض بما عرفه (في قبل) في ذلك (أسم) لا بصره ويجوز تعدد النظر لفرج الرابسين لتحليل الشهادة لأنهما متكافئان في شرط الشهادة (يقول كقند) وفتح واقرار (هو) أي أبصار وسمع ولا يقبل فيه (أسم) لا يسمع شيئا (و) لا (أعني) تحتمل شهادة في مبصر لجواز اشتباه الأصوات وقد يحاك الأسمان صوت غيرة فيشتبه به (الآن) يترجم أو يسمع حكما رأيت شهد به بثب التسماع كما يعلم مما يأتي أو (يقول) شخص في أذنه) يصح إطلاق أو عنق أو مال لرجل معروف الاسم والنسب (في سماعه حتى يشهد) عليه عند قاض (أو يكون عام بعد تحمله والمشهود له) (و) المشهود (عليه) معروف الاسم والنسب) فنقبل لحصول العلم بأنه المشهود عليه (ومن سمع قول شخص أو رأى فعله وعرفه به

أن مورثه يستحق على هذا عشرة ويخلف على ذلك والحال أن حق مورثه مائة والورثة عشرة أولاد ولا يستحق من العشرة إلا واحد لأنه لا يجوز لبعض الورثة أن يتفرد ببعض شيء من التركة أما إذا ادعى على وجه يخصه كأن يدعي أنه يستحق عشرة من جهة مورثه والورثة ما ذكر فتنتج الدعوى لادعائه بما لا يستعمل بأخذ مع ائسادة الاستحقاق إلى نفسه بخلاف الأول فإنه لما ائساف استحق العشرة إلى مورثه سمعت دعواه واستحق ما يخصه منها سمع الخصام مع زيادة وانظر هل تأخذ بقية الورثة التسعة بمن من كل أولاد ويزم على الثاني أخذ الشخص شيئا بمن غيره وانظر ما الفرق بين الأول وهو ما إذا ادعى قدر حصته على وجه لا يخصه وبما ادعى الجميع والخلف عليه حيث يتفرد بنفسه وقد يقال أنه انفراد بنفسه من المذموم أيضا وهو العشر لأنه واحد من عشرة فلا تغالفة بينهما حتى يطلب الفرق تأمل (قوله أبصار له مع فاعله) لأنه يصل بأبصار إلى الحق بيقين قال تعالى الأمن شهد بالحق وهم يعلمون وفي خبر على مثالها أي الشمس فاشهد مر وإنما جاز لا أعني ونؤثر وجهه اهتماما على صحتها للضرورة ولا تجوز شهادته عليه ولو حال الوطى اعتمادا على صحتها كما قاله بر (قوله فرج امرأة) أو دبر سبي زى (قوله يشهد عليه سماعا عند قاض) أي مع ثلاثة ولا يكفي علم القاضي في حدود الله تعالى سله (قوله أي أبصار وسمع) أي يشترط في الشاهد سماعا وبأبصار فأنها حال تأمله بها حتى لو نطق بها من وراء حجاب وهو يتحقق لم يكف قاله في الاتماع وم قال وإن علم صوته لأن ما كان أدراكه ممكنا بأحدى الحواس يمنع العمل فيه بغاية الظن (قوله إلا أن يترجم الخ) الاستثناء بالنظر للأولين منقطع (قوله كما مر) أي في أول كتاب القضاء وعبارته هناك وتخذ القاضي مترجمين وأسم سمعين أهلي شهادة ولا يضرهما العي اه (قوله معروف الاسم خبر يكون المقدر (قوله والنسب) أي أبيه وجده مر (قوله لحصول العلم) تعليل للسائل الخمس (قوله ومن سمع قول شخص) أي ورأه حال القول وقوله أو رأى فعله أي مع رؤيته حال الفعل يدل على هذا ما تقدم فكأنه تركه اعتمادا عليه وعبارته أنه ومن سمع قول شخص أو رأى فعله فان عرف عينه واسمه ونسبه الخ (قوله أو رأى فعله) كأن رآه أثناء دابة شخص مثلا (قوله بالمعنى السابق) أي بأن كان فوق مسافة الدعوى عمن فان كان فيها أو دونها فلا بد من حضوره وعبارته من ال قوله بالمعنى السابق اعترضه الشيخ عميرة بأنه لا سلف له في ذلك وارتضى أن الغيبة من المجلس أي وتواري أو عززل

ونسبه) ولو بعد تحمله (شهادة ما لا يثبت) بالمعنى السابق في آخر القضاء على القاض

ومات ولم يدفن) فانه انما يشهد بالإشارة وهذا من زيادتي فعلم أنه لا يشهد في غيبته ولا بعد موته ودفعه ان لم يعرفه بما فلا ينشئ خبره وقال النزالى أن انتدت الحاجة اليه ولم يتغير قبش (ولا يصح جعل شهادة على منقبة) بنون ثم نأمن انتقبت حكما قاله الجوهري (اعتمادا على صوتها) فان الاصوات تشابه (فان عرفها بعينها أو باسم ونسب) أو اسمها حتى شهد عليها (جاز) التحمل عليها منقبة (وإدعى بما علم) من ذلك فيشهد في العلم بعينها عند حضورها وفي العلم بالاسم والنسب عند غيبتها (لا بتعريف عدل أو عدلين انها فلانة بنت فلان أى لا يجوز التحمل عليها بذلك وهذا ما عاينه الا كذا (والعمل بخلافه) وهو التحمل عليها بذلك (ولو ثبت على عينه حق) فطلب المدعى التمهيل (سجل) له (القاضي) جواز (بعلية) لاسم ونسب لم يثبتا بينة ولا بعلم ولا يكفي فيهما قول المدعى ولا اقرار من ثبت عليه الحق لان نسب الشخص لا يثبت باقراره ولا باقرار المدعى فان ثبتا

كما تقدم كافية واعنده شيخنا زى ومثله عن (قوله والافباشارة) قال شيخنا البرامى اقتضى هذا انه لا بد في الشهادة على الحاضر من الاشارة اليه سم (قوله فلا ينشئ خبره) فان مات ولم يدفن أحضر يشهد به على عينه ان لم يترتب على ذلك نقل محرم ولا تغير شرح مر (قوله وقال النزالى الخ) ضعيف (قوله ولا يصح جعل شهادة على منقبة) أى الاداء عليها اما لا الاداء عليها كأن تقوم لاعدلى منقبة بوقت كذا بمجلس كذا وشهد آخر ان هذه الموصوفة فلانة بنت فلان جاز وثبت الحق بالبينتين فعلم ان جواز التحمل عليها لا يتوقف على كشف الوجه ولا على المعرفة اذ قد يلزمه الى أن يشهد على عينها أو يخبر باسمها ونسبها من يمكنه بأخبارهم في التسامع ولو شهد جماعة على امرأة باسمها ونسبها فسلم الحاكم أقروا بعينها أم اعندتم صورتها لم يلزمهم اجابته اذا كانوا مشهورى الديانة والضبط نخرج مر ملخصا وعن (قوله اعتمادا على صورتها) افهم قوله اعتمادا انه لو سمعها فتعلق بها الى قاض وشهد عليها جاز كالأعلى بشرط ان ينكشف نقابها ليعرف القاضي صورتها قال جمع ولا ينعقد سكاح منقبة الا ان عرفها الشاهدان اسما ونسبا أو صورة شرح مر وقال جري يجوز العدة عليها مع عدم رؤيتها ومعرفة باسمها ونسبها بان يشهد اعدلى وقوع العقد بين الزوجين (قوله بعينها) بان كان رأها قبل الانتساب أو كانت أمته أو زوجته عن (قوله ونسب) كأن صورة ذلك ان يستفيض عنده وهي منقبة انها فلانة بنت فلان ثم تحمل عليها وهي كذلك اه براسى سم على جري (قوله جاز التحمل) ولا يجوز له كشف نقابها اذ لا حاجة اليه عن (قوله بما علم من ذلك) أى الاسم والنسب والاشار فان لم يعرف ذلك كشف وجهها ونسب حليتها وكذا يكشفه عند الاداء شرح مر وله استيعاب وجهها بالنظر في الشهادة عند الجمهور ولكن الصحيح عند الماوردى بظن الى ما يعرفه فلو حصل ببعض وجهها لم يجاوز ولم يزد على مرة الا ان احتاج للتكرار زى (قوله أى لا يجوز التحمل عليها بذلك) بناء على المذهب ان التسامع لا بد فيه من جميع يؤمن تواطئهم على الكذب ثم ان قالنا شهدان هذه فلانة بنت فلان كأننا شهدى أصل فجوز الشهادة على شهادتهما بشرطه شرح مر (قوله ولا بد من) أى عمل بعض الشهود أى لاعتباريه حل بل لا بد من معرفة اسمها ونسبها بالاستقاضة بين الناس انها فلانة بنت فلان (قوله بخلافه) وهو انهم يشهدون بتعريف عدل انها فلانة بنت فلان وانما نبه عليه ليثبت شيخنا (قوله بعلية) أى بالصفات من طول وقصر وبياض وسواد وغير ذلك شيخنا قال العلامة

المدعى ولا اقرار من ثبت عليه الحق لان نسب الشخص لا يثبت باقراره ولا باقرار المدعى فان ثبتا
بينه أو بعلمه سجل بهما وتعتبرى بثبت أهم من تعبيره بقامت بينة

(وله بلا معارض شهادة بنسب) ولو من أم أو قبيلة (وموت وعنتق وولاد ووقف ونكاح بنسابع) أي استغاضة (من جمع يؤمن كذبهم) أي تواطؤهم (٨٣٥) عليه لكثرتهم فيقع العلم أو الظن القوي بخبرهم ولا يشترط

عدد التمس وحريةهم
وذكر كورهم كالأبشراط
في التواتر ولا يكفي أن
يقول سمعت الناس يقولون
كذا بل يقول أشهد أنه
مثلا لا به قد يعلم خلاف
ما سمع من الناس وإنما
اصكتني بالنسب مع
في المذكورات وان تيسرت
مشاهدة أسباب بعضها لان
مدتها تطول فتعسر إقامة
البينة على استدائها فتمس
الحاجة إلى اثباتها بالنسب مع
وما ذكر في الوقف هو بالنظر
إلى أصله أما شروطه
وتفاصيله فبينت حكمها
في شرح الروض وله بلا
معارض شهادة (بذلك به)
أي بالتسامع من ذكر (أو
يبد وتصرف تصرف ملاك
كسكني وهدم وبناء وبيع
(مدة طويلة عرفا) فلا تكفي
الشهادة بمجرد البدلانه
قد يكون عن اجارة أو اعارة
ولا بمجرد التصرف لانه
قد يكون من وسكيل أو
غاصب ولا سيما مما يدون
التصرف المذكور كان

سم مانصه قال ابن أبي الدم أن كان الغرض منها التذكير عند حضورهما بعد ذلك
فجمع وان كان الغرض الكتابة بالمسقة إلى بلد أخرى إذا غاب المذمى عليه
ليقابل حليته بما في الكتاب ويعمل بمقتضى ذلك أن أنكره وفي غاية الاشكال
وكذا ان كان الغرض الاهتمام على الحلية عند الاحتياج إلى الثبوت والحكم عليه
غائبا ولا حسب أحد يقول قال وتنزيل كلامهم على الحالة الأولى بأبواب جعلهم
الحلية في الجهول كالاسم والنسب في المعروف اه ومثله في شرح م (قوله
وله شهادة بنسب) أي لتعذر اليقين إذ شهادة الولادة لا تفيد الا لظن فسويح
بذلك م (قوله أو قبيلة) أي ليستحق من ربيع الوقف على أهلها مثلا م
(قوله أي استغاضة) والفرق بين الخبر المستفيض والتواتر ان التواتر هو الذي
ياغت روايته مبلغا أحالت العادة تواطؤهم على الكذب والمستفيض الذي
لا ينتهي إلى ذلك بل أقاد الامن من التواطى على الكذب والامن معناه الوثوق
وذلك بالظن المؤكد اه ديمري (قوله ولا يشترط عدالتهم) ويشترط اسلامهم
على الغند م ويغني ان مثله التكليف فراجعه ع ش وخزم باشرطه
في خاشيته على م (قوله ولا يكفي ان يقول الخ) حمله السبكي على ما إذا ذكره
على وجه الارتياح اما لو ثبت شهادته ثم قال سندی الاستغاضة فيقبل وذ كر مثله
في الاستصحاب كما أشار إليه الشرح زى ملخصا (قوله أسباب) بعضها كالموت
والوقف والعنتق والنكاح (قوله لان مدتها تطول) عبارة م ر لانها أمور
مؤبدة فاذا طالعت عمرا ثبات استدائها (قوله في شرح الروض) وهو انه ان
شهد به ما منفردة لم تثبت بذلك بل بالبينة وان ذكرها في شهادته بأصل الوقف
سمعت لانه يرجع حاصله إلى بيان كيفية الوقف قاله ابن الصلاح وقال النووي
لا تثبت بالاستغاضة ولا بتعابيل ان كان وقفا على جماعة معينين أو جهات متعددة
قسم الربيع بالسوية وان كان على مدرسة مثلا تصرف في مصالحها قال الزركشي
وما قاله النووي هو المنقول واعتمده م رسم ملخصا (قوله وبيع) قال الجلال
الحلي وفتح بعده ولا بد منه والا فالبيع يزول الملك فكيف يشهد به بالملك برماوى
(قوله مدة طويلة) لان امتداد الأيدي والتصرف مع طول الزمان من غير منازع
يغلب على الظن الملك شرح م (قوله ولا سيما) أي اليد والتصرف (قوله
ويظهر في ذكره تردد) فان لم يظهر كأن ذكره كقوية كلامه قبل كما عهده شيخنا

تصرف مرة أو تصرف مدة ٢٠٧ بحت قصيرة لان ذلك لا يحصل الظن (أو باستصحاب) لما سبق
من نحوارث وشرى وان اتمل رواله للعاجلة الداعية إلى ذلك ولا يصح في شهادته بالاستصحاب فان صرح به
ويظهر في ذكره تردد لم تقبل ومثله الاستصحاب ذكره الأصل في الدهوى

والبيّنات وتخرج زيادتي بلا معارض ماله عورض كان أنكر المنسوب إليه النسب أو طعن بعض الناس فيه فمتمنع
الشهادة فيه لا اختلال الظن حينئذ وقولي عرفاً من زيادتي (تنبيه ٨٢٦) صورة الشهادة بالتسامع أشهد

أن هذا ولد فلان أو أنه
عتيقه أو مولاه أو وقفه أو
انهاز وحشيه أو أنه ملكه
لا أشهد أن فلانة ولدت فلانا
أو أن فلانا اعتق فلانا أو
أنه وقف كذا أو أنه تزوج
هكذا وأنه اشترى هذا المار
من أنه يشترط في الشهادة
بالفعل الإبصار واليقول
الإبصار والسمع ولو تسامع
سبب الملك كبيع وهبة
لم تجز الشهادة بالتسامع ولو
مع الملك إلا أن يكون السبب
أرثاً فيجوز لأن الارث
يستحق بالنسب والموت
وكل منهما يثبت بالتسامع
ومما يثبت به أيضاً ولاية
القضاء والجرح والتعديل
والرشد والارث واستيفاق
الزكاة والرضاع وتقدم
بعض ذلك (فصل ١٠)
في تحمل الشهادة وأدائها
وكتابة الصلح والشهادة
تطلق على نكحها كشهدت
بمعنى تحملت وعلى أدائها
كشهدت عند القاضي بمعنى
وأديت على المشهود به وهو
المراد بها كتمت شهادة

بما لزم ركشي والمصنف في شرح الروض شوبري (قوله أو طعن بعض الناس فيه) نعم تجبه أنه لا بد من طعن لم تقم قرينة على كذب قائله (قوله لا أشهد أن فلانة الخ) لاقتضائه أنه رأى ذلك وشاهده (قوله ولو تسامع) أي اشترى سبب الملك عبارة (قوله صورة استغاضة الملك أن يستفيض أنه ملك فلان من غير انتهاء لسبب فار استغاض سببه كالبيع لم يثبت بالتسامع إلا الارث (قوله به) أي بالسبب (قوله ولو لمع الملك) غاية في قوله به بأن مرجح به كأن يقول أشهد أن هذا باعه فلان لفلان وأنه ملكه أو أنه وهبه له وأنه ملكه (قوله والارث) بأن شهد شاهدان بالتسامع أن فلانا وارث فلان لا وارث له غيره كمانع عليه في السويطي (قوله وتقدم بعض ذلك) كولاية القاصي والجرح (قوله في (فصل ١٠) وتحمّل الشهادة الخ (قوله وأدائها) انما قدمه على كتابة الصلح في الذكر لما سببه للتعلم وقدم الكتابة على الاداء في بيان الحكم لأنه يطلب بعد العمل للثبوت به ع ش على (قوله وعلى المشهود به) أي اطلاقاً مجازاً لما يأتي من قوله مصدر بمعنى اسم المفعول الخ قال في النغمة والمراد بالعمل الاحاطة بما سبب طلب الشهادة منه به وكنوا عن تلك الاحاطة بالعمل إشارة إلى أن الشهادة من أعلى الامانات التي يحتاج حملها إلى الدخول تحت ورماتها إلى مشقة وكلفة وفيه مجازان لاستعمال العمل والشهادة في غير مناهما الخفي (قوله وهو المراد بها) أي في قول المتن تحمل الشهادة الخ كما في شرح (قوله وهو المراد به) المشهود به تحمل حفظه وأدائه شيئاً وقال سم لا مانع من ارادة الاداء ومعنى تحمله التزامه قال حل وفي كلام حمزة بل المراد الثاني أي الاداء لأنه لا يصح تحمل المشهود به إلا بتأويل تحمل حفظه وأدائه (قوله تحمل الشهادة) أي أصالة أو عن غيره حل (قوله وهو الكتاب) ويطلق على الضرب قال تعالى فصكت وجهها أي ضربته من باب مك يصف كذا بـ شيئاً ونفسير الصلح بالكتاب فيه مجاز الاول لأنه يكون التقدير بكتابة الكتاب والكتاب لا يكتب لأن الورق لا يسمى كتاباً إلا بعد الكتابة (قوله في ذلك) أي في كل تصرف الخ (قوله إلى آياته) أي آيات كل تصرف (قوله عليه) أي على العمل (قوله وغيره) كبيع مال الصبي أو المجنون أو المحجور عليه بغلس أي إذا كان الثمن مؤجلاً أو الوكيل المتروك عليه الاشهاد ع ش (قوله والمراد

بمعنى مشهود به نهى مصدر بمعنى المفعول (تحمل الشهادة وكتابة الصلح) وهو الكتاب في الجملة (فرضاً كفاية) في كل تصرف مالي أو غيره كبيع ونكاح وطلاق وأقراراً ما فرضية التحمل في ذلك فالحاجة إلى آياته عند المنازع ولتوقف الانعقاد عليه في السكاح وغيره مما يجب فيه الاشهاد وأما فرضية كتابة الصلح والمراد في الجملة

في الجملة) انما قال ذلك مع ان شأن فرض الكفاية ذلك لينبه على انها فرض
كفاية على غير القاضي أي على الشهود لا على كل من الشهود والقاضي والقاضي
ليس مخاطبا بذلك مطلقا في الحالة المذكورة وغيرها حل (قوله المامر) انه
لا يلزم القاضي فالتنفي هو الوجوب عليه أو يقال التنفي هو الوجوب العيني فلا ينافي
ما هنا من الوجوب على الكفاية زى وقال حل لا يلزم القاضي بل يسس مالم
يكر لصومبي والاوجب عينا (قوله وصورة الاولى) أي تحمل الشهادة (قوله
ان يحضر) ظاهره وان لم يطلب منه الاستماع والاصغاء وقد شرف فيه حل
(قوله الا ان يكون الداعي) أي الطالب للشهادة (قوله أو كان امرأة) مخدرة
أو دعي الزوج أربعة الى الشهادة بزنا زوجته م بخلاف غير الزوج (قوله
الابجرة) أي على المكتوب له (قوله ان دعي له) أي وكان عليه فيه كافة
مثنى أو نحوه س ل (قوله لافي أدائه) أي من مسافة العدود شو برى وان لم
ينعن عليه لانه فرض عليه فلا يستغنى عليه عوصا ولانه كلام يسير لا أجره كله
وقارق التحمل بأن الاخذ للاداء يورث تهمة قوية مع ان فتمه يسير لا تقوت فيه
مفعلة متقومة بخلاف زمن التحمل فعم ان دعي من مسافة عدوى فأكثر طه نفقة
الطريق وأجرة الركوب وان لم يركب وكسب عطل عنه فيأخذ قدره لالمن يؤدى
في البلد الا ان احتاجه فله أخذه وله ان يقول لا اذهب معك الى فرق مسافة
العدوى الا بكذا وان كثر م وقوله لالمن يؤدى في البلد قال في شرح الروص أي
ليس له أخذ شئ في الاداء الا ان احتاجه فله أخذه ولا يلزم من قوته من كسبه
أداء شغل عنه الابجرة مذته أي الاداء لا يقدر كسبه فيها (قوله ان كانوا جميعا)
بأن طاب الاداء من جميعهم فلا ينافي انه ان طلب الاداء من واحد منهم أو من اثنين
فحين كما يأتي وقوله وكذا الاداء الخ يقتضى ان التحمل فرض كفاية مطلقا وهو غير
ظاهر بل لا يكون فرض كفاية الا ان كانوا جميعا فلعل الاولى حذى قوله وكذا
ليرجع القيد للجميع الا ان يقال شأن التحمل الكثرة فاستغنى عن التقييد بالجمع
تأمل (قوله كأن زاد الشهود على اثنين) فان شهد منهم اثنان فذاك والا فاما سواء
دعاهم مع معين أم متفرقين والمتنع أولا أكثرانما لانه متبوع كما ان المجيب أولا
أكثر أجزال ذلك س ل (قوله أو من اثنين منهم) قال الرركشي بخلاف التحمل
اذا طلب من اثنين مع وجود غيرهما لم يلزم قطعا لانهما طلبا لامانة يتجه لانهما
عميرة وعمارة ع ب ولو طلب اثنان من جمع ليتجهلا لم يعينان ثم ان ظن امتناع غيرهما
انجبه الوجوب فهلا أجرى هذا التفصيل في الاداء سم (قوله أو لم يكن الاكما)

لما امر أنه لا يلزم القاضي أن
يكتب الخصم ما ثبت عنده
أو يحكم به فلانها لا يستغنى
عنها في حفظ الحق ولما ائز
ظاهر في الذكر وصورة
الاولى أن يحضر من يتحمل
فان دعي التحمل فلا وجوب
الا ان يكون الداعي معذورا
بمرض أو حبس أو كان امرأة
مخدرة أو قاضيا يشهده على
أمر ثبت عنده ولا يلزم
الشاهد كتابة الصك
الابجرة فله أخذها كاله
ذلك في تحمله ان دعي له
لا في أدائه وله بعد كتابته
حبسه عنده للابجرة (وكذا
الاداء) للشهادة فرض
كفاية وان وقع التحمل اتفاقا
(ان كانوا جميعا) كان زاد
الشهود على اثنين فيما ثبتت
بهما (فلو طلب من واحد)
منهم وهو من زيادتي (أو)
من (اثنين) منهم (أو لم يكن
الاكما أو) (الا) واحد
والحق يثبت به ويحتمل

عند الحاكم المطالب اليه (فترض عين) والا لالتمضى الى ترك الواجب وقال تعالى ولا ياب الشهداء اذا ما دعوا
مواه كان الحق في الدلالة ثبت بشاهد وعين أم لا لا يردى واحد (٨٢٨) وامتنع الاخر ونال للدمعي

احلف معه عصى لان من
مقاصد الاشهاد التورع
عن اليمين (وانما يجب)
الاداء (ان دعي) التحمل
(من مسافة هدى) بناء
على أنه يلزمه المحصول الى
القاضي للاداء منسأ (ولم
يجمع على فسقه) بأن أجمع
على عدمه أو اختلاف فيه
كشارب نبيذ فيلزم شارب
الاداء وان عهده من القاضي
رد الشهادة به / نه قد يتغير
اجتهاده اما اذا أجمع على
فسقه كشارب الخمر فلا
يجب الاداء عليه اذ لا فائدة
له سواء كان فسقا ظاهرا
أم خفيا بل يحرم عليه ذلك
(ولا عذر له من نحو مرض)
كخدر المرأة وغيبه مما
نسب به لجمعة (والعذور
يشهد على شهادته أو يبعث
انفاهى) اليه (من يسميها)
واذا اجتمعت الشروط
وكان في صلاة أو حمام أو على
طعام فله التأخير الى أن
يفرغ (نه ل) في تحمل
الشهادة على الشهادة
وإذا أنها (تقبل شهادة على

شهادة مقبول) شهادته (في غير عقوبة الله) تعالى (والحصان) مالا كان أو غيره كعقد وسخ فشهدت
وقد وجد نفق لعدم قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم ولذا الحاجة اليها لان الأصل قد ينذر ولان الشهادة
حق لازم الاداء فيشهد عاينها كسائر الحق في بخلاف عقوبة الله تعالى والإحصان

لا لحقه تعالى الشرط فيه الاحصان في الجملة مبني على المساهدة وحق الاكسب على المضائق وذكر الاحصان من زيادتي وخرج بمقبول الشهادة (٨٣٩) غيره فلا يصح تحمل شهادة مردودها كفاستق ورقب وعبدو

وكذا لا يصح تحمل النساء وان كانت الشهادة في ولادة او رضاع كما علم من فصل لا يكفي لغير حلال رمضان شاهد لان شهادة الفرع تثبت شهادة الاصل لاما يشهد به الاصل (وقتهاها بان يستريحه) الاصل أي يلخص منه وصاية الشهادة وضبطها لان الشهادة على الشهادة تبينة فاعني فيها الاذن او ما يقوم مقامه كما يأتي (فيقول أنا شاهد بكذا وأشهدك) أو أشهدك (أو أشهد على شها في) به وكل من سمع المستريح له ذلك كما يؤخذ مما عطفته على يستريحه بقولي (أو) بأن (يسمعه يشهد عندكم) ولو صح كما أن فلان على فلان كذا أنه أن يشهد على شهادته وان لم يترعه لانه انما يشهد عندكم كما بعد تحقق الوجوب (أو) بأن يسمعه (بين سمع أي الشهادة) كأشهد أن فلان على فلان على فلان العاقرضا فلما سمع

وشهدت بينة بأحداهما لا جمل رجه فلا تقبل الشهادة على شهادة هذه البينة (قوله لان حقه تعالى) دلالة لكل من عقوبة الله والاحصان لان الاحصان اما كان شرطاً في حق الله المبني على المساهدة ومعلقة به كان مبني على المساهدة وان لم يكن حقه تعالى مكاله قال لان كلامه عقوبة الله والاحصان مبني على المساهدة ولذلك احتاج لادخل هذا لوه في العلة (قوله في الجملة) أي في بعض صورته وهو رجم الرافى قال ع شر وخرج حذرنا البكر (قوله مبني على المساهدة) أي فلا يصح التحمل فيه مطلقاً أي شرط فيه الاحصان أم لا يحتاج في (قوله فلا يصح تحمل الخ) عبارة التنازع فلا يصح التحمل على شهادة مردود الشهادة (قوله وكذا لا يصح) فله بكذا لانه لا يعلم مساهمة فلا ذلك قال كما علم الخ (قوله تحمل النساء) لانه الرجال ولا عن النساء (قوله لا ما يشهد به الاصل) وشهادة الاصل مما يعلم عليه الرجال غالباً وما يطالع عليه الرجال غالباً لا تقبل فيه النساء (قوله بان يستريحه من الاسترخاء) وهو التمهيد في الدين وانما له انما كما أشار إليه المخرج (قوله وضبطها) نسير (قوله كما يؤخذ الخ) في وجه الاخذ نظرهم لان الصورة الثانية في سماع الشهادة عندكم كما في الثالثة في بيان السبب والاولى خالية عن ذلك فهما أقوى منها فلا يلزم من جواز الشهادة في السماع فيهما جواز الشهادة بالسماع في الاولى الا ان يقال الاولى في القوة ايضاً في قول فيها وأشهدك على شهادتي مثلاً لانه يدل على جزمه بالشهادة كما ساهمه يشهد عندكم السامع وبين السبب (قوله عندكم) أو نحوها فير قال الباقى أي تجوز الشهادة عندهم (قوله بل يفتق لوجوب) أي فأنشاء ذلك من اذن لاصل له فيه (قوله لا انتفاء احتمال الوعد) أي من الذي عليه الذي لرب الدين (قوله مع الاسناد الى السبب) أي لا اسناد له سبب يجمع احتمال انتفاء دل يمتنع لانه ايضاً عن (قوله أو عندى شهادة بكذا) وانما شهادة بجازمة لا ترد فيها من (قوله أو يشير الخ) أو في الواو وهو جواب عن سؤال تقدير حديث أراد أن هذا لعدة التي وعد بها الشهود عليه للشهادة فلم أت في شهادته بلفظ على الدال على الوجوب (قوله وقد يتساهل) أي الشاهد الذي هو الاصل وقوله بإطلاقه أي إطلاقه الشهادة بأن ليس سنداً بسبب وهو ما تقرر الذي

الشهادة على شهادته وان ٣٠٨ يجب ت لم يستريحه ولم يشهد عندكم لان انتفاء احتمال الوعد والتساهل مع الاسناد الى السبب فلا يكفي ما لو سمعه يقول فلان على فلان كذا أو أشهد أن له عليه كذا أو عندى شهادة بكذا أو أعلمك أو أخبرك بكذا أو أنا أعلم به لانه مع كونه لم يأت في بعض ذلك بلفظ الشهادة قد يرد عدة كان قد وعد جاز ويشير بكلمة على الى ان عليه من باب تكارم الاخلاق الوفاء بذلك وقد يتساهل بإطلاقه

لغرض صحيح أو فاسد فإذا ل الأمر إلى الشهادة أجم (٨٣٠) (وليبيين) وجوبا (الفرع عند الاداء

أراد به وهذا جواب عن سؤال مقدور فقد بره إذا كان الشاهد أراد الوعد فلم تركه
في شهادته (قوله صحيح) كجمله على الاعطاء أو إواه عليه من مكارم الاخلاق كما تقدم
وقوله أو فاسد كأن كان غرضه شهادة الفرع على قوله المدكور (قوله أجم)
بتقديم الحياء على الجيم وبالعكس أي امتنع من الشهادة ع من أي وادعى أنه وعد
لأشهادة حن (قوله بحله) أي الفرع (قوله ولو حدث الخ) أي قبل
الحكم أما حدوث ذلك بعد الحكم فغير مؤثر نعم لو كان عقوبة لم يستوف أخذها
مما يأتي في الردوع قاله البلقيني س ل فلو حدثت هذه الأمور بعد الشهادة وقبل
القضاء امتنع المحكم وبأخرية قال عدل أدى شهادة وقبلت شهادته ثم امتنع
الحكم لأجل فسق شخص آخر دميري فلا بد أن يكون الأصل أهلا للشهادة من
حين التجهل إلى الاداء والحكم حل (قوله عداوة) أي بينه وبين المشهود عليه
اه (قوله لأنها) أي إحدى التمهلاتين المذكورتين وهما العداوة والفسق
(قوله لا تهجم) في الصباح هجمت عليه هجوما من باب قعد ودخلت بغتة على غفله
منه وهجمته على القوم جعلته هجم عليهم يتعدى ولا يتعدى ع ش يعنى أنها
لا تظهر غالبا إلا بعد تكررها لان عادة الله جرت أنه إذا أظهر على شخص معصية لا بد
أن تكون سبقت منه مرتين فأكثر خفية وذلك لأن الله تعالى يستر فيستر
أولا وثانيا ثم بعد ذلك يغضب في ظاهرهما لينتقم من الفاعل بسببها شيئا عزيزا
(قوله فتنعطف) الانعطاف هو السريان من المستقبل للماضي والاستصحاب
عكسه فان كان التجهل في شهر الحرم ثم ان الأصل حصل بينه وبين المشهود عليه
ما يؤدى إلى العداوة في ربيع فلا تقبل شهادة الفرع حيث لا يحصل العداوة
من الأصل في ربيع يدل على أنه حصل معه عداوة سابقة ويصدق ذلك بحالة
التجهل وكذا يقال في الفسق شيئا عزيزا (قوله إلى تعمل جديد) أي بعدمضي
مدة الاستبراء التي هي سنة لتحق زوالها ع ش على م (قوله كالأصل) أي
إذا تعمل ناقصا وأدى بعد كماله شرح م ومعنى كونه أصلا له ليس فرعاً عن غيره
(قوله أي لكل منهما) بأن يقول لا تشهدان زيداً وحمداً شهدا بكذا أو شهدا أنا على
شهادتهما (قوله بعد رجعة) لم يعبر به في نظيره في الفصل السابق لأن العذر
ثم أعم لشموله للعذر وهو ليس من أعذار الجملة كما لا يخفى شو برى قال م وهو
شامل للأعذار الخاصة بالأصل كالمرض والعمامة له والفرع كالطهر لكن قال
الشيخان وكذا أساساً للأعذار الخاصة بالأصل فان همت الفرع أيضاً كالطهر والوحد
لم تقبل لكن الأوجه كما قاله الأسنوي وغيره خلافه فقد تقبل الفرع المشقة لنحو

جهة التجهل) فان استبرأه
الأصل قال أشهدان فلانا
شهدان فلان على فلان
كذا وأشهدني على شهادته
وان لم يستبرأه بين أنه شهد
عندما كم (أراه اسقدر
المشهود به إلى سببه) (الآن
يثق الحاكم بعلمه فلا يجب
البيان كقوله أشهد على
شهادة فلان بكذا الحصول
الفرع) (ولو حدث بالأصل
عداوة) (أو فسق برودة أو
غيرها) (لم يشهد فرع)
لأنها لا تهجم غالباً دفعة
فثورث وبة فيما مضى
وليس لمدتها الماشية منبط
قنه طغى إلى حالة التجهل فلو
زالت هذه الموانع احتج إلى
تعمل جديد (ومع أداء
كامل تعمل حالة صكوته
(ناقصاً) كفاستق وعبد
ومضى تعمل ثم أدى بعد كماله
تقبل شهادته كالأصل
وتعبري بذلك أعم مما عبر
به (ويكنى فرعان لأصلين)
أي لكل منهما فلا يشترط
لكل منهما فرعان كماله
شهدا على مقرر ولا يكتفى
واحد لهذا وأحد للآخر
(وشرط قبولها) أي شهادة

صدقة

الفرع (موت أهل أو عذره بعذر جمعه) كبر في يشق به حضوره وعي وجنون وخوف من غريم
فتعبري بعذر الجمعة أعم مما عبر به

ثم استثنى الامام الاغنياء حضرا فينتظر لقرب زواله واقره الشيطان بل جزم به في الشرح المثير (او عينه فوق) مسافة (عدوى بزيادة في فوق فلا (٨٣١) * تقبل في غير ذلك لانها انما قبلت للضرورة ولا ضرورة حيث

(وان يسميه فرع) وان كان الاصل عدلا لا تعرف عدالته فان لم يسمه لم يكف لان الحيا حكم قدي عرف جرحه لو سمى ولا يفسد باب الجرح على الخصم (وله) أي للفرع (تزكيت) لانه غير متهم فيها وهذا بخلاف ما لو شهد اثنان في واقعة وزكى أحدهما الآخر لان تزكية الفرع الاصل من تمة شهادته ولذلك شرطوا بعضهم وفي ذلك قام الشاهد المزكى بأحد شرطى الشهادة فلا يصح قيامه بالثاني وبذلك علم أنه لا يشترط في شهادة الفرع تزكيت الاصل كما صرح به الاصل بل له اطلاقها والحاكم يصف عن عدالته وانه لا يلزمه أن ينعتق في شهادته اصدق أصله لانه لا يعرفه بخلاف ما إذا حلف المدعى مع شاهد حيث تعرض لصدقه لانه يعرفه

صدقة دون الاصل اه ملخصا ل من ومن الاعذار في الجملة الراجح الكريمة لم يقل أحدهما عذرها فينبغي ان يتصورنا زواله لان زمنه يسير (قوله حضرا) واحترزه عن الغيبة لان نفسها عذرا لا الاغنياء فيها (قوله او عينه الخ) يستثنى أصحاب المسائل اذا شهدوا على الزكيات كما سلف على ما فيه عمرة سم وعبرة شرح م ر ويرى التزكية قبول شهادة أصحاب المسائل بها عن آخرين في البلد وان قلنا انها شهادة على شهادة في البلد لمزيد الحاجة لذلك (قوله وان يسميه فرع) المراد تسميته تحصل بها المعرفة م ر (قوله يفسد باب الجرح) أي لو لم يسمه (قوله وزكى أحدهما الآخر) أي فلا يقبل (قوله وبذلك) أي بقوله وله تزكيت (قوله عن عدالته) أي الاصل (قوله وانه يلزمه الخ) الظاهر ان ذلك علم من سكوت المتن عليه (فصل ل) في رجوع الشهود عن شهادتهم (قوله امتنع الحكم بها) ويقسمون ويعزرون ان قالوا نعم مدنا ويحذون للعدوى ان حكما انت بزا وان ادعوا الغلط وسواء صرح الشاهد بالرجوع أم قال شهادتي باطله أم لا شهادة لي على فلان أم هي منقوضة أم مفسوخة وفي أبطالها أو فسختها أو ردتها أو جها ان أربهما انه رجوع ولو قال الحاكم توقف عن الحكم وجب توقفه فان قال له اقض قضى لعدم تحقق رجوعه ثم ان كان عاميا وجب سؤاله عن سبب توقفه شرح م ر (قوله لانه لا يدري) عبارة م ر لوال سببه وقوله في الثاني أي الرجوع (قوله لم ينقض) استشكله بعضهم بأن بقاء الحكم بلا سبب خلاف الاجماع سم وعبرة شرح م ر لم ينقض لتأكيد الامر وجواز كذبهم في الرجوع فقط وليس عكس هذا أي صدقهم في الرجوع أولى منه والثابت لا ينقض بأمر محتمل وبذلك سقط انقول بأن بقاء الحكم بغير سبب خلاف الاجماع (قوله بخلاف المال) أي الذي شهدوا به ومنه مال السرقة وما بديل العقوبة فلا يستوفى كبدل القود وهو الدية وهو مثال لا تنظير وحينئذ يسأل ما فائدة بقاء الحكم بالنسبة لذلك اه ح ل فالأولى ان يقول المصنف الا في العقوبة فلا يستوفى بعد قوله لم ينقض (قوله لزمه قود) أي بشروطه ومن

(فصل) في رجوع الشهود عن شهادتهم لو (وجمعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع) الحكم بها وان أعادوها لانه لا يدري اصدقوا في الاول أو في الثاني فلا يبقى ظن المصدق فيها (أو بعده) أي الحكم (لم ينقض و) لكن (لا يستوفى عقوبة) ولو لادعى كزنا وشرب وقود وحذق في لانها تسقط بالشبهة والرجوع شبهة بخلاف المال فيستوفى ان لم يكن استوفى لانه ليس مما يسقط بالشبهة حتى ينأثر بالرجوع (فان كانت) أي العقوبة قد (استوفيت بقطع) سرقة أو غيرها (أو قتل) بردة أو غيرها (أو جلد) بزا أو غيره (ومات وقالوا نعم مدنا) شهادة الزور أو قال كل منهم تعدت ولا أعلم حال أصحابي (وعلينا انه يستوفى منه بقولنا لهم قود

أن جهل الولي تعمدهم) والام القود عليه فقط كأماده كلام (٨٣٢) الأصل في الجنائيات فإن آل الأمر إلى

الدية في الحالين وجبت مغفلة كما هو معلوم مما مر ثم وصرح به الأصل هنا بالنسبة للشهود فإن قالوا أخطأنا لزهم دية مخففة في ما لهم ولو قال أحد شاهد من تعمدت أنا وصاحبي وقال الآخر أخطأت أو أخطأنا أو تعمدت وأخطأ صاحبي فالقود على الأول وتعديري بالقطع وتاليه أولى مما عبر به ونخرج بزيادة علمنا أنه يستوفى منه بقولنا ما لو قالوا لم نعلم ذلك فإن كانوا من لا يخفى عليه ذلك فلا اعتبار بقولهم والابن قرب عهدهم بالاسلام أو نشأوا بعيدا عن العلماء فنسبه عمد ولو قال ولي القاتل أنا أعلم كذبهم في رجوعهم وإن موثني وقع منه ما شهدوا به فلا شيء عليهم (كرك) وقاض) رجعا فإن كلامهما يلزم منه ذلك بالشروط المذكورة وهي في المزكي والاختيار منافي للقاضي من زيادتي (ولو رجع هو) أي القاضي (وهم) أي

ذلك أن يكون جلد الرنا يقتل غالبا ويتمو ربا أن يشهده في زمن فحور ومذهب القاضي في ضي استغناء فورا وأن أمك غالبا ولهذا ذلك وبذلك يرد تظهير ابن الرفعة والبلقي في الجلد شرح حجر وممر أي تظهير بأنه شبه عمد ففيه الدية لا القود وأهم قول المستف لهم قود وجوب رعاية المائة فيه دون على شهادة الرنا حذال الذي ثم يرجعون شرح مرسول وصرح به في الروضة وأصلها وعبارة هم قوله لهم قود قال في عب وتعد شهود الرنا للقذف ثم يقتلون قودا وترعى فيه المائة ولو بالرجم أن رجم الزاني اه ولا يضرب في اعتبار المائة عدم معرفة محل الجناية من المرجوم ولا قدر النجور وعدده قال القاضي لأن في ذلك تفاوتا يرا لا عبرة به وخالف في المهمات فقال يتعين السيف لتعدد المائة كذا في شرح الروض وأطن مراعاة كلام القاضي اه (قوله أن جهل الولي) قيد فيما إذا كانت الشهادة أدت للقتل وأراد بالولي ولي التبع الذي شهد الشهود وأنه قتل فلان ثم رجعا عن الشهادة بعد ما قتل ولي التبع (قوله والابن علم الولي) تعمد هم شهادة لروفا القود عليه لأن المباشرة مقدمة على السبب (قوله في الحالين) أي حالي علم الولي وحده ع ش (قوله فيما لهم) ما لم تصدقهم المائة والأدلة عليها سول (قوله أوتعمدت وأخطأ صاحبي) وانما لم يجب عليه القود لأنه شريك مخفي قال مرسول وعلى المتعمد قسط من دية مغفلة وعلى المخفي قسط من دية مخففة (قوله فنبه عمد) فالدية فيما لهم مؤجلة بثلاث سنين ما لم تصدقهم العاقلة سول (قوله كرك) ولو رجع الأصل والفرع اختص أفرم بالفرع لأنه المخفي كارك سول (قوله وقاض) ويتمتع على الحاكم الرجوع عن حكمه كما قاله السبكي أي بعلمه أو بتعيينه كما قاله غيره لأن حكمه أن كان باطن الأمر فيه كظاهرة مخفيه ظاهرا وباطنا والابن لم يتبين الحال بعد ظاهرا لم يجز له الرجوع فيه إلا أن بين مستنده فيه كما علم مما مر في باب القضاء شرح م (قوله بالشروط المذكورة أي أن قالوا قد مدنا ذلك وجهل الولي تعمدهم وقولوا علمنا أنه يستوفى منه بقولنا (قوله فالقود عليهم) أي على القاضي والشهود ع ش (قوله تامغة) توزيعا على المباشرة والسبب اه مخففة ومثله مرسول ومحل تقديم المباشرة على السبب في المباشرة الحقيقية والحكم هنا مباشرة حكمية لأن القاضي الحاكم لم يباشر القتل بنفسه وانما ترتب القتل على حكمه ترتبا قويا وماركاه مباشر والافق الحقيقة حكمه سبب كالتشهادة فلماذا اشترك مع الشهود (قوله

الشهود) فالقود عليهم بالشروط المذكورة (والدية) حال الخطأ أو التعمد بأن آل الأمر إليها (تامغة) عليه نصف وعليهم نصف يشمول المباشرة للتعمد من زيادتي

(أو رجع ولي الدم) ولو لم يعلم (أي مع اليهود أو القاضى) فعليه دونهم (القول أو الالة لأنه المباشر معهم
كالمسلح مع القاتل وقول ولو لم يعلم (٨٣م) أهم مما عبر به (ولو شهدوا بيمينونة كطلاق بائن ورضاع محرم

وأمان وفتح بيب وهو أهم
من قوله ولو شهدوا بطلاق
بائن أو رضاع أو أمان
(وفرق القاضى) فى الجميع
بين الزوجين (فرجعوا)
عن شهادتهم (لهم مهر
مثل ولو قبل ولياً) أو بعد
إبراء الزوجة زوجها عن
المهر نظراً إلى بدل البضع
المفوت بالشهادة إذا نظر
فى الاتلاف إلى المتلف لا إلى
ما قام به على المستحق سواء
أدفع الزوج إليها المهر أم لا
بغضلاف نظيره فى الدين
لا يفرمون قبل دفعه لأن
الحيلولة هنا قد تحققت
ونخرج بالبائن الذى فلا
غرم فيه عليهم اذ لم يفوتوا
شيئاً فإن لم يراجع حتى
انقضت العدة غرموا كما
فى البائن (الآن ثبت) بحجة
بما ذكر (ان لا تكاح)
بينهما لرضاع محرم أو نحوه
فلا غرم اذ لم يفوتوا شيئاً
وتعبر بذلك أهم مما عبر به
(ولو رجع شهود مال) مما
أورثوا (غرموا) وادعوا
أخطأنا (بدله) للشهود

أو رجع ولي الدم) بأن قال أنا كاذب فى دعوى أنه قتله (قوله فعليه دونهم)
هذا ما قطع به فى الرخصة وأصلها فى الجنائيات وجميع البغوى اشتراك الجميع وقال
ابن الرخصة أنه المذهب كما ذكره القاضى والتولى وصاحب الواقى زى (قوله
وفرق القاضى الخ) وما يحتمل بل يقتضى من عدم الاكتفاء بالتفريق بل لا بد من
القضاء بالتحريم ويترتب عليه التفريق لانه قد يفتى به من يترككم كافى السكاح
الفاقد وبيان تصرف الحاكم فى أمر دفع اليه وطلب منه فصله بكم منه شرح
(قوله لهم مهر المثل) اذ لم يصدقهم الزوج ولم يمت قبل الرجوع لا تنفاه
الحيلولة حيث لا يمكن عبداً لاله لا يملك حيث لا يتعاقد به بزوجته وان كان
مبعضاً فمروا له القسط غط على المنهاج ونقصا (قوله لا إلى ما قام به) أى لا إلى
عوض فام المتعاقب به فكان المناسب الإبراء ولو نظرنا إلى ما قام به فغرموا قبل
الدخول نصف المهر ولم يفرموا شيئاً اذ ابرأ (قوله بخلاف نظيره فى الدين) كأن
شهدوا بأن ليدعى عمرو وكذا ثم رجعوا فانهم لا يفرمون قبل دفع عمرو وليد (قوله
غرموا) كفى البائن وتغرم منه من الرجعة لا يسقط حقه مراً لأن الامتناع
من تداركه ما يعرض بحماية الغير لا يسقط الضمان كالجرح شاة غيره لم يذبحها
ماله كما مع التمكن منه حتى ماتت زى أى فان الجرح ضمن جميع قيمته فبه يرد
على البلى القاتل بأن الأصح أنهم لا يفرمون شيئاً اذ لا يمكن الزوج الرجعة
فتركتها باختیاره والجنابة هنا شهادتهم باليمينونة قال عمر ولا رجوع فى الشهادة
بالاستيلاء لا بعد موت السيد وبالتعلق لا بعد وجود الصفة (قوله فلا غرم اذ لم
يفوتوا شيئاً) أى ولو كانوا غرموا قبل إقامة البينة الثانية رجعوا به فرجع لو رجع
شهود الرضاع أيضاً فى هذه المسئلة بعد ما حكمكم بشهادتهم فانظر اختصاص
اغرمهم بهم لأنهم ففوتوا ما لزم الأولين ورجعوا بهم بعد الحكم لا يفيد كذا بخط
البرلى سم (قوله بحجة) أى أخرى (قوله غرموا) أى بعد دفع المال
لما دعى (قوله بدله) أى من مثل فى المثل وقية فى المنعوم كما أنه مدمر ومخرج
قال س ل وزى وفيه نظر لأن الغرموا اتساعاً والعبد لا يملك الرجوع بطلبه مطلقاً
وحيث قيل تعتبر وقت الحكم وهو المأخذ لانه المفوت حقة وقيل أكثر
ما كانت من وقت الحكم إلى وقت الرجوع وقيل يوم شهدوا لأن ذلك اتلاف فهو
ينزله المتق (قوله عند انعادهم) كالدكورة والآنونة فان كانوا رجلاً

عليه لم يولد الحيلولة بشهادتهم ٢٠٩ يحث (هو زكاة لهم) باله وية بهم عند انعادهم نوعهم
(أو رجع) به منهم وحق منهم (نه اب فلهذا) ثم على لراجع أقيام الحجة بين بقى (أو) بقى دونه أى التهاب
(دفع طمعه) يغرمه الرجوع وهو أن زادوا اليهود عليه كذا فراجع عنهم إذا كان لا

كاثنين رجوع أحدهما يفرم الرابع فيهما النصف لبقاء نصف الحجّة (٨٣٤) (وعلى امرأتين) رجعة نار مع رجل

وارائين كان على الرجل النصف وعلى كل امرأة ربع (قوله وعليهن نصف) لأنهن وإن كثرن في شهادة المال كرجل لانه لا يثبت بمحضهن بل لابد من رجل من رجل فمن نصف الحجّة وفي شهادة الرضاع وكل ما يثبت بمحض النساء كولادة وحيف كل امرأتين يحسبان برجل فلو شهد رجل وعشر نسوة برضاع ثم رجعا غرم الرجل سدس الغروم وكل امرأتين السدس ولو رجع واحدة أو مع واحدة إلى ست أو رجع ثمان نسوة فلا غرم لبقاء الحجّة وإن رجع مهن ثمان فليهن منه نصف الغرم أو مع تسع فليهن معه ثلاثة أرباعه شرح الروض سم (قوله ولو رجع شهودنا) بأن شهد أربعة بزنا واحد غير مهن فشهد اثنان بأحد مهن ثم رجعا بمدرجه شجنا (قوله أو شهودنا تعليق) صورتهما أن يشهدا أنان أنه علق طلاق زوجته أو علق عبده على وجود صفة ويشهدا أنان بوجودها فالغرم عند الرجوع على من شهد بأصل التعليق لا على من شهد بوجود الصفة عن (قوله لا يفرمون) أي المهور وقيمة العبد والدية بالنسبة لشهود الاحصان (قوله اذ لم يشهدوا الخ) قديمة مال شهادتهم بالاحصان توجب الرجيم وهو عقوبة عظيمة وأجيب بأن الرجيم ليس مرتبا على شهادتهم وحدها بل مع الشهادة بالزنا وقوله وانما وصقوه بصفة كمال لان الاحصان في نفسه كمال وان ترتب عليه مع الزنا الرجيم لانه حصل من تعذيب الزنا (قوله انما يضاف للسبب) يؤخذ منه ان شهود التعليق يفرمون برجوعهم والظاهر ان مثلهم شهود الزنا (قوله والمعروف الخ) ضعيف (قوله كالمزكين) يفرق بينهم ما بأن الزنا مع قطع النظر عن الاحصان صالح للجلاء القاضي الى الحكم وان اختلف الحد والشهادة مع قطع النظر عن التزكية غير سالحة للجلاء أصلا فكان الملبى هو التزكية وبه يندفع ما قاله الاسنوي وغيره

(كتاب الدعوى والبيّنات)

أفرد الدعوى وجمع البيّنات لان الدعوى لا تختلف بخلاف البيّنة ع ش وانظر لم ذكر البيّنات ههنا مع تقدّمها الآن يقال ذكرها هنا نظرا لادائها قال بعضهم ومداها الخصومة على خمسة الدعوى والجواب واليمين والنكول والبيّنة وقد ذكرها المصنف كذلك قل على الجلال (قوله الدعوى) ألفها للتأنيث وجعلها دعاوى كفتوى وقداوى بكسر الواو وقفها قيل سميت دعوى لان المدعى يدعو صاحبه الى مجلس الحكم ليخرج من دعواه عبد البر (قوله لغة الطالب) ومنه قوله ولهم ما يدعون (قوله اخبار يحق) أي ويلزمه الطالب وقوله للخبر المراد به

نصف) على كل منهما ربع لانهم انصف الحجّة وعلى الرجل النصف الباقي (وعليه) أي الرجل اذا رجع (مع) نساه (أربع) في فحور رضاع) عما يثبت بمحضهن (ثث) وعليهن ثلثان اد كل قتين بمنزلة رجل (فان رجع هو أو اثنان فلا غرم) على الرابع لبقاء الحجّة ونحو من زيادتي (و) عليه اذا رجع مع أربع (في مال نصف) وعليهن نصف فان رجع) مهن (ثثان فلا غرم) عليهما لبقاء الحجّة (كما لو رجع شهود احصان أو صفة) ولو مع شهود زنا أو شهود تعليق طلاق أو علق ظاهم لا يفرمون وان تأخرت شهادتهم عن شهادة الزنا والتعليق اذ لم يشهدوا في الاحصان بما يوجب عقوبة على الزاني وانما وصقوه بصفة كمال وشهادتهم في الصفة شرط لاسبب والحكم انما يضاف لاسبب لا للشرط قال الاسنوي والمعروف انهم يفرمون وعزاء الجمع وقال

البلقيني انه الارحج كالمزكين *(كتاب الدعوى والبيّنات)* الدعوى لغة الطالب وشرعا ما له اخبار عن وجوب حق للخبر على غيره

ماله في الحق تعلق فيشمل الولي وما طرأ الوقف حل (قوله عند ماكم ومعهكم)
 أو سيد أو ذي شوكة إذا تصدى لفصل الأمور بين أهل محله مدعش (قوله
 لأن لهم) اسم ان ضمير الشأن (قوله لويته على الناس الخ) لم يظهر تخريج
 الحديث على طريقة أهل الميزان لأنه إذا استثنى نقيض التالي أنتج نقيض المقدم
 فيكون المعنى ولكن لم يدع الناس دمار مال وأموالهم فلم يعطه والخ وهذا غير ظاهر
 لأن ادعاء الدماء والأموال واقع الآن يقال المعنى لا ينبغي الادعاء المدكور لا بينة
 كما يرشد إليه قوله ولكن الخ فهو في معنى استثناء نقيض التالي أو يقال أنه لم ي
 السبب وهو قوله لا دعي ناس الخ وأراد السبب وهو الأخذ نعم يظهر فيه استثناء
 نقيض المقدم لكنه غير مطرد لا تحتاج وأن أنتج هنا لخصوص المادة فلا ولي يخرج
 الحديث على قاعدة أهل اللغة وهي الاستدلال بامتناع القول على امتناع الثاني
 والعديرا امتنع ادعائهم شرعا ماد كرامتنا اعطاهم بدعواهم بلا بينة على حد
 قوله ولو طار دوحا فربها الطارت ولكنه لم يطر فيه فقال هنا ولكن لا يعطون
 بدعواهم فلم يدعوا الخ بل لا بد من بينة كما أشار إليه بقوله ولكن البينة الخ
 فهو في معنى نقيض المقدم وكذا قوله ولكن اليمين الخ (قوله وروى البيهقي) أتى به
 لأن فيه زيادة (قوله من خالف قوله الظاهر) وهو براءة الذمة ومن ثم لم يكف
 منه باليمين الذي هو ضعف من البينة حل وقيل المدعي من لو سكنت خلى ولم
 يطالب بشيء والمدعي عليه من لا يخل ولا يكفيه السكوت فإذا طالب زيد عمر بحق
 فأنكر فزيد يخالف قوله الظاهر من براءة عمرو ولو سكنت ترك وعمر ويرافق قوله
 الظاهر ولو سكنت لم يترك فهو المدعي عليه وزيد مدع على القوابن ولا يختلف
 موجبهما غالبا مر (قوله من وافق) أي وافق قوله الظاهر قال زى ومن ثم
 اكتفى بيمينه لقوة جانبه وكان المدعي البينة لضعف جانبه اه (قوله فهو مدع)
 لأن وقوع الاسلام من معاخلاف الظاهر وهذا على التعريف الذي ذكره وعلى
 الثاني هي مدعية لأنها لو سكنت تركت وهو مدعي عليه لأنه لا يترك ولو سكنت
 لزعمها انفساخ النكاح فعلى الاول تخلف الزوجة ويرتفع النكاح وعلى الثاني
 يخلف الزوج ويستمر النكاح ورجعه المصنف في الروضة وهو المعتمد لادعاء مناده
 بقوة جانبه يكون الاصل بقاء العصمة اه ملخصا من شرح مر (قوله وهو مدعي
 عليهم) قضيته ان المصدق الزوجة والمعتمد خلافه مدعش لأن الاصل دوام
 السكاح لكون العصمة محقة والاصل بقاؤها فلا ترتفع الا بيقين (قوله وتقدم
 شرط المدعي الخ) وهو ان يكون كل منهما مكلفا غير حرى لأمان له فلا نصح

عند ماكم والبينة الشهود
 سواءم إلا أنهم يثبت الحق
 والاصل في ذلك اخبار
 كغيرهم يمين لو يعطى
 الناس بدعواهم لا ادعى
 ناس دماء رجال وأموالهم
 ولكن اليمين على المدعي
 عليه وروى البيهقي بإسناد
 حسن ولكن البينة على
 المدعي واليمين على من أنكر
 (المدعي من خالف قوله
 الظاهر والمدعي عليه من
 وافقه فلو قال الزوج وقيل
 أسلم هو وزوجته) قبل
 ولم يأسلمها) قاله كاح
 باق (وقالت) بل (مرتبا) فلا
 نكاح (فهو مدع) وهي مدعي
 عليها وتقدم شرط المدعي
 والمدعي عليه

الدعوى على الصبي والمجنون بالنسبة للعباب والتحليف ملائنا في كونهما تسمع اذا
كان مع المدعى بنه كآله الرشيدى على مر (قوله في ضمن شروط الدعوى)
وتقدم انها سنة وقد نظمها بعضهم في قوله

لكل دعوى شروط ستة جعت * تفهمها مع الرام وتعين
ان لا يناقضها دعوى تعارضها * تكايف كل ونفى الحرب للدين
فقوله تفصيلها وقد اشار له المصنف بقوله ومتى ادعى نقدا او ديناً الخ وقوله منع الزام
وقد اشار له ايضا بقوله ولا تسمع دعوى يؤجل الخ (قوله في غير عيز ودين) أى
في جوار استيفائه يدل لذلك قوله فلا يستعمل الخ والمراد بغيره ما ليس عقوبة لله
تعالى اماما هو قوة له تعالى فهو وان توقف على التقاضى ايضا لكن لا تسمع فيه
الدعوى لا تنفاه حق المدعى فيه فالطريق في اثباته شهادة السببة (قوله ورجعة)
أى فيما لو ادعى بعد انقضاء العدة انه راجعها قبل الانقضاء وانكرتها حل (قوله
عندكم) مثله امير او محو من مربي الخلاص على يده والمقصود عدم
الاستقلال بعيرة (قوله فلا يستقل) أى لا يجوز عرش أى فليس لها ان تضرب
مدة الايلاء لتفسخ به أى ليس لها الاستقلال بالتفسخ من غير قاض بعده مضى المدة
والافضى المدة لا يحتاج الى قاض لان امهال المدة لا يتوقف على قاض وليس له
بعد قذفها ان يستقل بملاعتها حل فان استقل كل منهما باستيفائه لم يقع الموضع
شرح مر وقول حل تفسخ غير ظاهر لان الايلاء ليس فيه فسخ بل يلزم المولى
اما بفيضة او طلاق فعلى نظره انتقل من الايلاء الى العنة وقوله ان يستقل بملاعتها
بل لا بد من رفع الى القاضى ليأمر باللعان ان اراده الزوج لدفع المدعنه وهذا هو
المراد بدعوى اللعان ويشير له قول الشرح نعم لو استقل الخ وله في غير العقوبة
كالنكاح والرجعة باعتبار انظر فقط حتى لو عامل من ادعى روجيتها او رجعتها
معاملة الزوجة باز ذلك فيما بينه وبين الله تعالى ادا كان صادقا سم على حجر
(قوله وان حرم) الاثبات على الامام وفي علم التقرير مما مر بظلاله شورى
لانه تقدم عن ابن عبد السلام ان مستحق الذود لوانه رديجيث لا يرى ينبغي
ان لا يمنع من القود لاسيما اذا عجز عن اثباته اه وظاهر كلام الماوردى جواز
ما ذكر في البداية البعيدة وان كان المدعى عليه غير مانع فان كان وجه ذلك المشقة
في الرفع الى السلطان فينبغي ان يجوز نظيره في المسال بل أولى ووافق على ذلك مر
بان يمكن استيفاء حقه في بادية وشرق الزرافع للماكم وظاهر كلام ابن عبد السلام
فما مر جواز ذلك أعنى القود ولو في البلاد مع تيسر السلطان وينبغي ان يشترط

في ضمن شروط الدعوى
في باب دعوى الدم
والقسامة (وشروط في غير
عين ودين) كقود وحل
قذف ونكاح ورجعة وايلاء
وامان (دعوى عندكم)
ولو محكم فلا يستقل صاحبه
باستيفائه نعم لو استقل
المستحق او دى باستيفائه وقع
الموضع وان حرم
من الجنبايات ونخرج بذلك
الدين والدين ففهيما تفصيل
يأتى

شروط انظر حيث ذكر المال بل أولى ما طرأ له ما وعرضت ذلك على طاب فأقره
 اه سم وانه شرح مر (قوله فيهما) أي الدين والدين (قوله والالا) أي بان
 كان مما يند فيه حسبة كمن يتقرب بستره شخص (قوله فلا تسمع) أي لا حاجة
 لسماعها لانه لا يجوز سماعها وبارة من ل قوله فلا تسمع المند انهم تسمع
 في غير حدود الله اما في سائر بلاد وبارة ع ش أي لا يتوقف استيفاء الحق على سماع
 الدعوى ولا يشترط لجواز الاستيفاء سماع الدعوى اه (قوله ومردك) أي
 مما يكفي فيه شهادة الحسبة ع ش (قوله أو قذفه) أي ومات أو قذف بعد موته
 (قوله وقتل فاطم طريق) مصدر مضاف للفعل بأن قتل مكافئ له فشهد به
 حسبة بعد عفوى الدم من ل لان قلبه مقتم كما رواه فيد بقوله بعد عفوى
 الدم لانه ان لم ينف توقف قتله على طلبه تأمل (قوله لانه) أي استيفاء الحق
 منه من ل والاولى عود الضمير لانه المتقدم (قوله وان استحق شخص الحق)
 عبارة شرح مر وان استحق عيناً عند آخر أي بلك أو اجارة أو وقف أو وصية
 بمنفعة كما يحسنه جميع أو ولاية كأن غصبت عين لمولاه وقدر على أخذها اه
 (قوله ان خشى) بأن غلب على ظنه ذلك أو استوى الامران ع ش (قوله ضرراً)
 أي غسدة تنفي الى محرم كأن خذماله لو اطلع عليه شرح مر (قوله والالا)
 أخذها) سواء كانت بدمعادية أم لا كأن اشترى فغصبها بجاهل بحاله نعم من
 اتهمه المالك كموقع يمنع عليه أخذ ما تحت يده من غير علمه لان فيه ارباباً يظن
 ضياعها شرح مر وفيه ان هذا موجود في غير من اتهمه المالك كالمستعير بل أولى
 لانه من من فالوجه اه كالوديع سم (قوله للضرورة) انظر وجه الضرورة نعم
 ان لم يكن معه بينة اتجهت الضرورة حيث ذكر وبارة ح ل قوله للضرورة أي
 المؤنة ومشتة الرفع للقاضي (قوله لم يملكه) أي ما لم يوجد شرط التقاض جبر
 (قوله أو على تمتع) وان لم يكن امتناعه عندما كم ومثله الصبي والمجنون حل
 فاذا كان له عليه ما مال ولا يسهل أخذه أخذ من ماله كما في شرح مر (قوله
 مقرا كان أو منكرا) محله اذا كان الغريم مصداً أي معتقداً انه ملكه ولو كان
 مسكراً كونه له ليجزله أخذه وحدها واحداً شرحه الامام في الوصية له وقل انه
 منطوع به شرح مر (قوله فيما يملكه) أي ار قصد بأخذه استيفاء حقه فان
 أخذه ليكون ردها تحت يده لم يجزله كما في شرح مر (قوله فكيف يراجنس) أي
 في بيعه بنقد البلد ثم يند تربي ما ويصفته ان خالفه ثم يملكه كما سيأتي (قوله
 وعليه) أي على قوله والافسك بجنس المفهوم منه انه لم يكن به غفلة جنسه

وعلى سماع الدعوى فيهما
 وفي غيرهما لا يشهد
 فيه حسبة والا فلا تسمع
 فيه الدعوى بل تكفي فيه
 شهادة الحسبة كما روي من
 ذلك قتل من لا وارث له أو
 قذفه إذا لحق فيه للمسلمين
 وقتل فاطم الطريق الذي
 لم يثبت قبل القدرة عليه لانه
 لا يتوقف على طاب
 وتعبيري بما ذكر اولي مما
 عبر به (وان استحق) شخص
 (عيناً) عند آخر (وكذا)
 تشترط الدعوى بها عند
 ما كم (ان خشى) بأخذها
 ضرراً فخر زاعنه والا فله
 أخذها استقلالاً للضرورة
 (أو) استحق (ديناً على غير
 تمتع) من ادائه طالب به
 فلا يأخذ شيئاً به غير مطالبته
 ولو أخذه لم يملكه ويلزمه
 رده ويضمنه ان تلف عنده
 (أو على تمتع) مقرا كان
 أو منكراً (أخذ) من ماله
 وان كان له حصة (جنس)
 حقه فملكه (ان كان
 بصفته والافسك بجنس)
 وسيأتي وعليه يجهل قول
 الاصل يملكه

وعلى القول بعدم قول البغوي والمأوردى وغيرهما يسلكه بالاختصاص فلا حاجة الى تملكه (ثم ان تعذر عليه جنس
حقه اخذ غيره) مقدما للقد على غيره (فبيعه) مستعلا (٨٣٨) كما يستقل بالاختصاص في الرفع الى

الحاكم من الميزة والمشقة
وتصحيح الزمان هذا
(حيث لا جهة له) والافلا
يبيع الا باذن الحاكم
والتعقيب بعد ان يادق
واذا باعه فليبعه بقدر البلد
وان كان غير جنس حقه
ثم يشتري به بالجنس ان
خالقه ثم يملك الجفوس وما
ذكره في دين ادي اما
دين الله تعالى كزكاة او منع
الملك من ادائها وطفير
المستحق بجنسها من ماله
فليس له الاخذ لسوقه على
السبة بخلاف دين الادعي
واما المنفعة فالظاهر كقيل
انها كالدين ان وردت على
هين فله استيفائها منها
بنفسه ان لم يحس ضررا
وكالدين ان وردت على ذمة
فان قدر على تعويضها باخذ
شيء من ماله فله ذلك
بشرطه (قوله) اي لمن جاز
له الاخذ (فعل ما لا يصل
للحال الا به) ككسر باب
ونقب جدار وقطع ثوب
ولا يضمن ما هو به قبيح

(قوله وعلى القول) اي ان كان بصفته ع ش (قوله فبيعه مستعلا) كالم
وجه صحة البيع هنا بغير حضور المالك طله بامتناعه وللضرورة بخلاف نذيره
من الرهن برماوى (قوله حيث لا جهة) اوله بيعة وامتنعوا او طلبوا منه مالا
يلزمه او كاد ما كم علمته جائرا لا يحكم الا برشوة وان قات فمما يظهر في الصورة
الاخيرتين شرح مر (قوله وما ذكر) اي من قوله اخذ جنس حقه (قوله
فليس له الاخذ) حتى لو مات من لزمته الزكاة لم يجز له الاخذ من تركته لقيام
وارثه مقامه خاصا كان او عاما ع ش على مر (قوله لتوقفه على النية) قضينه
ان لو علمه عزل قدرها ونوء جاز له اخذها ولو حقه خلافه ادلا بين ما عزله
للاخراج من له وشرح مر (قوله بخلاف دين الادعي) حتى لو امتنع الزوج
من نفقة زوجته فلها الاستقلال باخذها من غير قاض على الاصح زى (قوله
ان وردت على ذمة) عبارة شرح مر وفي الذمة ياخذ قيمة المنفعة التي استغناها
من ماله والا وجه اخذها من شراء الجنس بالنقد انه يستأجرها ويبيع لزوم اقتضائه
على ما يقن انه قيمة لتلك المنفعة او سؤال عدلين يعرفانها والعمل بقولها (قوله
بشرطه) وهو الامتناع ع ش (قوله فعل ما يصل للحال) اي اذا كان الدين
مالا له وقع فان كان اختصاصا او شيئا فانها لم يجز له نقب الجدار ونحوه كما بحثه
الاذري شرح مر (قوله ككسر باب ونقب جدار) ولو وكل بذلك اجب ام
يجوز ان يعمل ضمن ويمتنع النقب ونحوه في غير متعلنه وصغر قال الاذري
وفي غائب هذا دوران جاز الاخذ شرح مر قوله فلا يضمن لان من استحق شيئا
استحق الوصول اليه مر (قوله فعل ذلك) اي فعل ما لا يصل للحال الا به (قوله
والماخوذ مضمون) يؤخذ منه انه يتقيد بنهر الجنس اذ لو كان من جنس حقه
ملكه بمجرود اخذ كقوله سم (قوله كالسنام) المستام مضمون بقيمة يوم
التلف فالتعظيم في أصل الثمن فلا ينافي انه هنا مضمون ضمان المنصوب
كما صرح به في ع ب زى ع ش واقره في حاشيته على مر (قوله ولو اخرج بيعة)
هذا مفهوم القورية التي اقامتها الفاء في قوله فبيعه ولو قدمه على قوله ففعل الخ
لسكان اظهر وقد يقال اخره لما سبقه ان قوله والماخوذ مضمون اي مضمون كله
او بعضه (قوله فنقصت قيمته) ولو بالرخص كما صوبه ع ب سم (قوله بتجزئة)

بذلك اعم مما عبر به وطاهر ان محل ذلك اذا كان ما يفعله ذلك ملكا للدين ولم يتعلق به حق لازم
كرهن واجارة (والماخوذ مضمون) على الاخذ (ان تلف قبل تملكه) ولو بعد البيع لانه اخذ امرض نفسه كالسنام
ولو اخرج بيعة لتقصير فنقصت قيمته ضمن النقص (ولا ياخذ) المستحق (فوق حقه ان امكن) الاقتصار عليه فان لم
يكن بان لم ينظر الابتاع تزيير قيمته على حقه اخذ ولا يضمن الزيادة له لانه وباع منه بقدر حقه ان امكن بتجزيئة
والاباع السكل واخذ من ثمة قدر حقه ورد الباقي هبة ونحوها

(وله أخذ مال غريم غريمه) كان يكون لزيد على عمرو بن ولعمرو وعلى بكر مثله فلا بد ان يأخذ من مال بكر ماله على عمرو وان لم يظهر مال الغريم وكان (٨٣٩) غريم الغريم باحدا أو متعاضدا أيضا (وهي أدعي) شخص (نقدا

أوديسا) مثلا أودعة وما (وجب) فيه أحده الدعوى (ذكر جنس ونوع رقدر وصفه تؤثر في القيمة كإثابة درهم فضة ظاهرة يحتاج أودعة ثم ما هو معلوم القدر كالدينار لا يحتاج الى بيان قدر وزنه كما جزم به في أصل الروضة وخرج تأثير الصفة ما دام يؤثر فلا يحتاج الى ذكرها لكن استثنى منه دين السلم فيعتبر ذكرها فيه وذكر الدين من زيادتي وتعتبرى بالصفة أعم من تعبيره بالعصاة والنكسب (أو) أدعي (عينا) حاضرة بالبلد يمكن احضارها مجلس الحكم مثلية أو متقومة (تنصبت) بالصفات كحجوب وحيوان (وصفها) وجوبا (بصفة سلم) ولا يجب ذكر قيمة فان لم تنصبت بالصفات كالجواهر والواقيت وجب ذكر القيمة كما في الكفاية عن القاضي أبي الطيب والبندنجي وابن السمعاني (فان تلفت) أي الدين

أو قسمته بأكثر قسمته مر (قوله وله أخذ ل غريم غريمه) ولا بد ان يعلم غريمه وغريم غريمه الذي أخذه كافي أدعي وعبارة مر ولا بد ان يعلم الغريم بأخذه حتى لا يأخذ ثانيا فان أخذ مكان هو الظالم ولا يلزمه اعلان غريم الغريم اذ لا بد فيه ومن ثم لو خشي ان الغريم يأخذ منه أي من غريم الغريم طلب لزمه فيما يظهر لزمه لا من مال الغريم بما يأخذ منه أي لو أخذه اه وخرج بالمال حكمه الباب وتجب الجوار فليس له فعل لانه لا يظلم كافي سلم وسم (قوله وله عمرو وعلى بكر مثله) هل المراد بالمثلية في أصل الدينية لا في الجنس والصفة أو حقيقة المثلية بحيث يجوز كما لو غريمه من مال غريم الغريم وإذا قلنا بالثاني هل له أخذه غير أنس من مال غريم الغريم ترد فيه الادعي اه وشيئوا وظاهرا ان المراد المثلية في مطلق الدينية وان كان أحدهما أكثر من الآخر ومن غير جنسه (قوله وهي أدعي الخ) شروع في شروط الدعوى المسلمة (قوله نقدا) أي خالصا ومغشوشا ولو ديننا شرح مر وقوله أودية أعم من ان يكون نقدا أولا وبعضهم خص التقدير بالدين أخذنا من المقابلة (قوله أو متقوما) كعبد مسلم فيه أو مفترض (قوله ظاهرة) نسبة لسلطان الظاهر (قوله أو أدعي عينا) أي غير تقدم العين من المقدمات تقدم حكمها اقربا عن (قوله يمكن احضارها) اما لا يمكن احضارها فقد رقبيل القدوة (قوله وصفها الخ) عبارة: مرج مر وصفها بصفة السلم وجوبا في المثلي ونذبا في المتقوم مع وجوب ذكر القيمة فيه ليدل على ان القيمة كاملة بدونها (قوله ذكر قيمة) أي مع الجنس (قوله لا في أمور) ومنها أيضا الدين والغرة والمهر (قوله منها لا قرار) بأن ادعي انه أقبل بشيء والوصية بأن ادعي على الورثة ان مورثهم أوصى له بشيء وطلب منهم بياحه عن (قوله وحق على اجراء الماء الخ) عبارة روضة الحكم للرويانى لو ادعى حقا لا يميز مثل مسيل الماء على سطح جاره من داره أو مروره في دار غيره مجتازا فلا بد من تقديمه إحدى الدارين ان كانتا متصلتين فيدعي ان له دار في موضع كذا ويدكر الحظ الذي ينتهي الى دار خصه ثم يقول وأنا استحق اجراء الماء من سطح دارى هذه على سطح دار فلان المذكورة في حدها الاول والثاني مثلا الى الطريق الفلانية وان كانت الداران منفصلتين فلا بد من ذكر حدود الدارين وشيئى على مر (قوله حددت) أي طولا وعرضا (قوله كافي النكاح)

(متقومة ذكر) وجوبا (قيمة) دون الصفات بحالها مثلية يكفي فيها الضبط بالصفات ولا تسع الدعوى بمجهول الا في امور منها الافرار والوصية وحق اجراء الماء في أرض حددت أو ادعى (عقد ماليا) كبيع وعبه (وصفه) وجوبا (بصفة) ولا يحتاج الى تفصيل كافي لنكاح لانه أعنف حكما منه سوله لا يشترط فيه الاشهاد (أو) ادعى (نكاحا كذا) أي وصفه بالصفة

(مع) قوله نكحتها بولي وشاهدين عدول برضاها ان شرط بان كانت غير مجبرة فلا يكفي فيه الاطلاق وتعميري في الولي بالعدالة أولى من تعبيره فيه بالرشدا لانه لا يستلزمها (٨٤٠) (وبزيد) هو وجوبه (في) نكاح امن

بهارق بجزا عن تصليح لفتح وخوف دناء واسلامها ان كان مسلم لانها مشرطة في جواز نكاحها ويقول في نكاح الامة زوجيتها مال كها الذي له انكاحها أو نحوه وذكر اشتراط الوصف بالعدة في دعوى العقد والنكاح من زيادتي وتعميري عن بهارق أولى من تفسيره بالامة رولا يمين على من أقام بينة) بحق لانه كقطع في اليهود (الان ادعى خصمه مسقطا له كاداء له وبراءة منه وشرائه من مدعيه وعليه يفسق شاهد من يفسق على نفيه) وهوانه ما نادى منه الحق ولا ابراء منه ولا باعه له ولا يعلم مسق شاهده لاحتمال ما يدعيه ومحل في غير الاخيرة اذا ادعى حدوده قبل قيام البينة والحكم وكذا بينهما ومضى زمن امكانه والا فلا يلتفت الى قوله ويستثنى مع ما ذكر

راجع للذي كما يدل عليه تعديله بولا بهد (قوله مع قوله نكحتها الخ) وانما مع المحصة لذكر الشرط ايضا دون انتفاء المانع مع ان العدة متضمنة لهما احتياطا لان الاصل عدم المانع فاكفى بما تضمنه وصف العدة والاصل عدم ذكر الشروط فاعطى في بيانها بذكرها ولو قال تزوجتها زواجا شرعيا كفى عن سائر الشروط من المار في دور غيره كما يحسنه طاب سم وحل ويستثنى من ذلك انكحة السكران فيكفى في الدعوى بهما ان يقول هذه زوجتي وان ادعى استمرار نكاحها بعد الاسلام كرها فيقتضى تقريره حيث انه شرح الروض ومر (قوله الاطلاق) أي الاقتصار على العدة بل لا بد من تجميع بين العدة والشرط حل (قوله لا يمس لزمها) يدل ان من فسق بعد رشده رشدا ليس بعدل حل (قوله أو نحوه) عطف على ما قبله كقول المالك كما اذا كان المالك مبيعا لغيره وكالماكم في الامة المرفوعة (قوله يدين) أي على ق فالباء في على (قوله وعليه) أي علم مدعيه بفسق شاهده أي الذي أقامه على حقه وهو مفرد مصاف فيشمل الشاهدين (قوله ومحل) أي محل الخلف على نفيه مع ما ذكر أي مع قوله الان ادعى خصمه مسقطا (قوله وما لو قامت بعين) بأن ادعاهما شخص وأقام المدعي بينة بأنهما ملكه فادعى عليه بأنه باعه له أو وهب له (قوله وقال الشهود) هو من الاظهار في عمل الاضمار ايضا ما وقوله مع عين الاستظهار أي في لدعوى على العائب والمسي والمجنون والميت (قوله بدافع) أي بشي يدفع الحق عنه أي بينة دافع فهو على حذف مضاف كما يدل عليه قول الشرح ويقوم البينة الخ (قوله أهل ثلاثة) أي وجوب الكفيل والارسم عليه ان شيف هربه وذلك بعد تفسيره الله ارفع فان لم يفهمه وجب استفساره حيث كان عامبا لانه قد يعتد باليس بدافع داعها شرح مر فرع لو قال لي بينة في المكان الفلاني والامر يزيد على الثلاثة فهو كالهمم عدم الامهال فليرضى عليه ثم احضر ما بعد الثلاثة أو قبلها سمعت عميرة شوبري (قوله الى مثلها) أي الثلاثة أيام وانظر هلا قال اليها (قوله غير مبني ومحبون) لم يقل مكلف ليشمل السكران وقوله أو رفته ما الخ (قوله فيصدق) أي اذالم يسبق منه اقرار برؤ حال تمكليفه ولم يحكم برقه ما حكمه سال صغره والام تسمع

ما لو قامت بينة باعسار المدين للداين تخليفه لجوازا ان يكون له مال باطن وما لو قامت بعين وقال الشهود دعواه لانه باع ولا وجه لمصلحة تعاقبه انما ما خرجت عن ملكه ونزع بالبينة أي وحدها الشاهد والبين والبينة مع عين الاستظهار وليس لهم المدعي تخليفه على نفي ذلك لان الخلف مع من ذكر قد تعرض فيه المسالف لاستيفاء الحق ولا يخلف بعد ذلك على نفي ما ادعاه الخصم (واذا استعمل) من قامت عليه البينة أي طالب الامهال (لأبقي بدافع) من نحو اداء أو ابراء (أهل ثلاثة) من الايام لانها مدة قريبة لا يعظم فيها الضرر ويقوم البينة قد يحتاج الى مثلها لا يفسد الشهود (ولو ادعى رق غير مبني ومحبون) محمول فموجب ولو سكران (فقال انما راطلة حلف) فيه صدق

لان الاصل الحرية وعلى المذبي البينة وان استغذمه قبل انكاره وجرى عليه البيع مراراً وتواتره الايدي وخرج
بنياد في اصلها وقال اعتقني أو (٨٤١) اعتقني من باعني منك فلا يصدق بغير بينة (أو) ادعي (أو) ادعي

أي رقبتي ومجنون (وليس
بيده لم يصدق الاجمعة) لان
الاصل عدم الملك نعم لو كانا
بيد غيره وصدقه الغير كفي
تصديقه أي مع تحليف المذبي
(أو بيده وجهل لقطعهما
حلف) فيحكم له بقره ما
لانه الظاهر من حالهما وانما
حلف لظنر شأن الحرية
فان علم لقطعهما لم يصدق
الاجمعة على ما ر في كتاب
الاقيط والفرق ان القبط
محكوم بحريته ظاهراً بخلاف
غيره وقولي حلفه أول من
قوله حكم له به (وانكارهما)
أي الصبي والمجنون ولو بعد
كالمسا (لنحو) لانه قد حكم
برقهما فلا يرفع ذلك الحكم
الاجمعة وتبيري بما ذكر
أولهما عبرة ولا تسرع
دعوى (بدن مؤجل) وان
كاتبه بينة اذ لا يتعلق بها
الزام في الحال فلا كان بعضه
حالا وبعضه مؤجلاً صحت
الدعوى به لا استحقاق
المطالبة ببعضه قاله
المسوردي قال وصح كذا

دعواه عن وزى ولو قامت بينة بقره وبينة بحريته قدمت بينة الرقب لان مسما
زيادة علم لانها ناقلة وبينة الحرية مستحقة رى (قوله لان الاصل الحرية)
واذا ثبت حريته الاصلية بقوله رجوع مشتريه على بائنه باليمن وان أقر له بالملك
انما نه على ظاهر البدشريح م ر (قوله ملك) أي لك (قوله بيد غيره) قيد به
مع ان فرض المسئلة انها ليسا بيده لاجل قوله وصدقه الغير على ان قوله وليسا بيده
صادق بان لا يكون بيد أحد فيكون التقييد ظاهراً (قوله والفرق) أي بين حالة
المعلم باللفظ والجهل (قوله اذ لا يتعلق الخ) أي وتقدم ان من شروط الدعوى
ان تكون لازمة في الحال (قوله به) أي بحريته (قوله وكذا لو كان المؤجل الخ)
مثله م ر لكن منع مع ش فان ظهر وجهه * (فصل) فيما
يتعلق بحواب المذبي عليه لما بين فيما سبق كيفية الدعوى بين هنا كيفية الجواب
أي في بيان الجواب وما يكتفي فيه وما لا يكتفي أي وما ينبع ذلك من قوله وما قبل
اقرار رقيق به الخ (قوله لو أصر الخ) أي استمر على سكوته عن جواب خصمه
أي والحال انه عارف أو جاهل وبنيه فلم ينبه كما جاء ذلك كله قوله أصر م ر
فنيبسه يقع كثيرا ان المذبي عليه يجيب بقوله يثبت ما يدعيه فيطالب القضاة
المذبي بالاثبات لغوهم ان ذلك جواب صحيح وفيه نظرا ذطلب الاثبات لا يستلزم
اعتراف ولا انكار فاعتين انه لا يكتفي منه بذلك بل يلزم بالتصريح بالاقرار أو الانكار
مجرد في فرع يقع ان المذبي عليه بعد الدعوى عليه يقول ما بقيت انما كم عندك
أو ما بقيت أذني عندك والوجه انه يجعل بذلك متسكراً كلاً فيحلف المذبي
ويستحق طاب (قوله فكنا كل) أي صريحاً ولا فهدا نكول كما سيأتي
في المتن لا يمكنه ليس بصريح وانما الصريح في النكول امتناعه من الحلف
وعبارة الجلال كنكرنا كل (قوله ان حكم القاضي) أي فلا يصيرنا كلاً بمجرد
السكوت بقطبل لا بد من الحكم بالنكول أو يقول للمذبي احلف شيخنا هزري
(قوله بعد عرض اليين عليه) أي ولم يمتنع بأن سكت لانه ان امتنع من اليين
يكون ناكلاً حقيقة كما سيأتي (قوله فيحلف المذبي) ولا يمكن الساكت من
الحلف بعد حلف المذبي لو اراد ويندب له ان يكررا حجه ثلاثاً شرح م ر (قوله
شرح له القاضي) أي وجوباً م ر بأن يقول له ان لم تحلف حلف المذبي واستحق

كان المؤجل في عقد وقصد ٢١١ م ر بدعواه له تصحيح العقد لان المقصود منها استحقاق في الحال
(فصل) فيما يتعلق بحجاب المذبي عليه لو أصر على سكوته عن جواب الدعوى فكنا كل (ان حكم القاضي
بنكوله أو قال للمذبي احلف بعد عرض اليين عليه كما سيأتي في فصل النكول فيحلف المذبي فان كان سكوته
لنحو دهش أو غياوة ثم حلف القاضي في الحال

عليك عبد البر وقال شيخنا قوله شرح له القاضي بأن يقول له إذا أطأت السكون
حكمت بسكوكك ونهيت دالك (قوله ثم حكم عليه) أي بالنسكول (قوله
أو قال للمدعي احلف) أي بعد عرض اليمين على المدعي عليه وهو معطوف على
قوله حكم (قوله وإن لم يصر) مقابل لقوله أمر وهو دخول أيضا على قوله فإن
ادعى إشارة إلى أنه مفسر على محذوف والظاهر أنه لا حاجة إليه بل كان الأولى
حذفه لا ر قوله فإن ادعى الخ لا يظهر تغريمه عليه ومن ثم لم يذكره م ر (قوله حتى
يقول ولا بعضها) ويعبرى ذلك في الإيهان أيضا كما في الروض وبعبارة وإن ادعى
ملك دابة بيد غيره فأنه يحلف فلا بد أن يقول في حلفه ليست لك ولا شيء منها سم
(قوله فأن تردت مطابقة الإنكار الخ) أي وانما يطابقها أن نفي كل جزء منها م ر
(قوله فباكل) عمادونها في هذه العبارة بعض أجمال لأنه لا يكون ناكلا بمجرد
حلفه على نفي العشرة بل لا بد بعد هذا الحلف أن يقول له القاضي هذا غير كاف قل
ولا بعضها فإن لم يحلف كذلك فما كل عمادونها شيخنا عز بن زى (قوله يحلف المدعي
على استحقاقه) محل هذا إذا عرض على المدعي عليه اليمين على عشرة وما دونها
وامتنع من الدون والأفلا يحسكون ناكلا عن الدون بل لا بد من تجديد دعوى به
وجواب عيرة (قوله والأي) أي وإن لم تعرض عليه اليمين (قوله كفاء نفي العقدها)
لأن المدعي لا يسكاح بقدر غيره مدع له بما دونه شرح م ر (قوله عليه) أي على نفي
العقدها (قوله فأن نهك كل الخ) لا يحسن ترتيب عدم حلفها على البعض إلا
على حلفه على نفي العقد بالجميع لأهل النسكول الذي ذكره قلعل الأولى أن يقول
فإن نكل حلفت على وقوع العقد بالجميع واستحققتها وإن حلف على نفي ذلك
لم تحلف على البعض انتهى قال سم على بحر قوله فإن نكل لم تحلف هي على البعض
بل إن حلفت بين الرذ قضى لها واستحققت الخمسين لأن اليمين المردودة كالأقرار
وإن لم تحلف لم تستحق شيئا لأن مجرد الدعوى مع نكول المدعي عليه لا تثبت شيئا
هذا هو الموافق للقواعد بقول الشرح يعني ابن حجر يجب مهر المثل فيه نظر ظاهر
سواء بنى ذلك على حلفها بين الرذ أو على عدمه لا يقال وجه قوله فيجب مهر المثل أن
الزوج يعترف بالنكاح لا نقول لأن سلم أنه معترف لأن إنكاره أنه نكح بخمسين
شامل لأنكار نفس النكاح ولو سلم ومجرد الاعتراف بالنكاح لا يوجب مهر المثل
بمجرد دعوى الزوجية ثم بحث مع الشيخ م ر فوافق عليه اه (قوله لم تحلف
هي على البعض) أي لا بد دعوى جديدة شرح م ر قال الرشيدى هو مشكل
لأنها لا تخرج عن الدافضة والظاهر أن المراد بالذي يحلف عليه بد دعوى جديدة

ثم حكم عليه أو قال للمدعي
احلف وإن لم يصر (فإن
ادعى) عليه (عشرة) مثلا
(لم يكف) في الجواب
(لا تلزم نفي) العشرة (حتى
يقول ولا بعضها) وهكذا
يحلف أن حلف لأن مدعها
مدع لكل جزء منها فاشترط
مطابقة الإنكار والحلف
دعواه (فإن حلف على
نفي) أي العشرة (فقط
فما كل عمادونها فحلف
المدعي على استحقاقه)
ويأخذ نعم لو كان المدعي به
مستدلا على عقد كان ادعت
نكاحا بخمسين كفاء نفي
العقد أو الحلف عليه فإن
نكل لم تحلف هي على البعض

لأنه يناقض ما ادعته (أو) ادعى (٨٤٣) شفعة أو ما لا مضى السبب كغيره من (حكي) في الجواب

(لا تستحق على شيئا ولا يلزم تسليم شيء البتة لأن المدعي قد يكتسب ما دافعا ويمرض ما يسقط المدعي به ولو اعترف به وادعى مسقطا طوبى بالينة وقد يهرز عنها فذهت الحاجة إلى قبول الجواب المطلق نعم لو ادعى عليه وثيقة لم يمسكه في الجواب لا يلزم تسليمه إذا يلزمه تسليمه وإنما يلزمه التخلية فالجواب الصحيح لا تستحق على شيئا أو أنه ينكر الادعاء أو يقول هلكت الوثيقة أو ردتها وحلف كما أجاب ليطلق الحلف الجواب فإن أجاب بنفي السبب حلف عليه أو بالاطلاق فكذلك ولا يكلف التعرض لنفي السبب فإن تعرض لنفيه جاز (أو) ادعى المالك (مرهونا أو مؤجرا) يرد خصمه (أي مؤجرا) يرد خصمه أن يقول (لا يلزم) تسليمه) فلا يجب التعرض لذلك (أو) يقول (إن ادعيت ملكا مطلقا فلا يلزم) تسليمه (أو) يقول (إن ادعيت مرهونا أو مؤجرا فلا يلزم) تسليمه (أو) يقول (إن ادعيت مرهونا أو مؤجرا فلا يلزم) تسليمه

استحقاقها للأدوية من مثلالا له نكها بأربعين وعبارة للراضى أما إذا أسندت إلى عقد كما إذا قالت نكحتني بخمسين وطالبته بها ونكح الزوج فلا يملكها الحلف على أنه نكها به من الخمسين لأنه يناقض ما ادعته أولا وإن استأنفت وأدعت عليه به من الذي جرى النكاح عليه فيما زعمت جاز لها الحلف عليه أنه فقوله ببعض الذي جرى عليه النكاح صريح فيما ذكرته فلم أنه ليس لها أن تدعى به ذبانه شكها بأقل أنه (قوله لأنه يناقض ما ادعته) فيصير مهر المثل جرسا وبظرفه سم وبه أن هذا التعليل يأتي فيما تقدم وهو حلفه على ما دون العشرة ويوجب بأن دعواه العشرة من ضمن لدعواه ما دونها فلا مناقضة بخلاف دعواها النكاح بقدر فانه يناقض دعوى النكاح بدونه تأمل (قوله كفى في الجواب الخ) ومن ذلك لو ادعت عليه زوجته بنفقة أو كسوة كفاه في الجواب لا تستحقين على شيئا إذا قد يكون ما دافعا في دعواها المسقط لما كنشركن يهرز عن الأثبات كما عهده زى عبد البر (قوله لأن المدعي الخ) تعليل لمخوف فهم من قوله كفى لا تستحق على شيئا أي كفاه الجواب المطلق ولا يشترط التعرض للسبب لأن المدعي الخ وعبارة شرح مر ولا يشترط التعرض لنفي تلك الجهة لأن المدعي الخ (قوله ما يسقط) كبراء وعدم الغورية في الشفعة مع العلم بالبيع وقوله ولو اعترف أي المدعي عليه من تمة التعليل (قوله به) أي بالمدعي به (قوله وحلف كما أجاب) راجع لاصل المسئلة (قوله بنفي السبب) كالأقراض بأن قال لم تقرضني شيئا (قوله فكذلك) أي يحلف عليه (قوله فإن تعرض الخ) أي فإن أجاب بالاطلاق وتعرض لنفي السبب في الحلف جاز (قوله مرهونا) أي في نفس الأمر ولم يصرح بذلك في دعواه بأن قال هذا ملكي ولم يقل ادعى عاينك هذا المرهون أو للزوج لانه لو ادعى كذلك لم يكن له طلبه فقوله مرهونا مفعلة لموصوف محذوف أي شيئا مرهونا (قوله التعرض لك) أي لنفيه بأن يقول ليس ملكك ولا ثبوتك كما يعلم مما يأتي (قوله أو يقول إن ادعيت ملكا مطلقا) قد علمت أن فرض المسئلة أن المدعي ادعى ملك عين هي في نفس الأمر مرهونة أو مؤجرة عند المدعي عليه فقوله إن ادعيت ملكا مطلقا أي أن كان دعواك بملك العين التي ادعيتها ملكا مطلقا عن التقييد بالرهن أو الإجارة أي أن لم تقيد المدعي بالرهن أو الإجارة فلا يلزم تسليمه لك لأنه لا يلزم من ملك شيء استحقاق تسليمه وقوله أو مرهونا أو مؤجرا أي أن قيدت المدعي بالرهن أو الإجارة أي أن كان مرادك التقييد فادعوه لاجيب عنه بأن يقول لم تفرغ مدة الإجارة ولم أستوف الدين الذي هو رهن عليه شيئا العزيزي قال عرض

أو ينتفرد هذا لتردد وان كان على خلاف الأصل للمجاجة اليه اه (قوله فان أقر)
 أي المذعي عليه بالملك أي للذعي بان قال هو ملكك (قوله فادعي رهنا الخ) أي
 أقرباه ملكه وادعي انه رهنه له أو آجره له وكذا المذعي (قوله عدم ما ادعاء) أي
 المذعي عليه من الرهن والاجارة (قوله لمن لا أعرفه) فان أقرباء ذلك لعين قبل
 وانصرف عنه الخصومة عن (قوله أو للمجوري) أي ولا بينة له والافتساع
 بالدعوى على المجور حيث أنه حل (قوله وهو) أي المذعي عليه فاطر عليه أي
 على الوقف على السيد أو الفقراء قال حل فان كان الشاظر غيره انصرف
 الخصومة عنه إلى الشاظر اه (قوله لان ظاهر ايد) تهليل لقوله لم تنزع وقوله وما صدر
 الخ تعليل لقوله ولا تنصرف الخصومة (قوله وما صدر ليس بمؤثر) هو ظاهر
 في المسائلتين الأولى أي قوله ليست لي أو هي لمن لا أعرفه وأما في مسألة المجور
 والوقف لم أقف على تعليل شاف وكان وجهه أنه لم يقر لذی يدعيه يمكن نصب
 الخصومة منه بخلاف ما لو أقر لعين سم (قوله بل يحلف) أي يطلب منه الحلف
 لأجل قوله رجاء ان يقر (قوله أو يسكن) بابه دخل وقوله فيحلف المذعي تفريع
 على شكل وقوله وثبت له العين تفريع على كل من الاقرار والسكول وقوله فيما
 لو اضافها غير معين أي في قوله هي لمن لا أعرفه وقوله في غير ذلك هو قوله أو للمجوري
 أو وقف (قوله في الأولى) وهي قوله ليست لي (قوله والبديل للعيالة) فيه بحث
 لان اليمين المردودة مفيدة لا تنزع العين في المسائل كلها لان الغرض ان الخصومة
 لا تنصرف عنه نعم ان قلنا بانصراف الخصومة في مسألة المجور ووقف كما ذهب
 اليه الغزالي وكذا في الأقاين على وجه كان له التحليف لتعريم البديل فما قاله شرح
 المنهاج مناوهم منشأه ان يقال انظر من حالة إلى حالة عميرة سم وعبارة شرح
 الروص فيحلف المذعي وتثبت له اه ولا يزعم هو صريح في ثبوت العين له في جميع
 الصور كما اعتمد سم على حجر وقال ع ش ان عند ان الذي للعيالة لقيمة مطلقا اه أي
 سواء كانت العين متعززة أو مثلية وفي قول على المحل وانما الرمة البديل لاحتمال
 صدقه في اقراره وعدم انتزاع العين منه لاحتمال ان له ولاية عليها وهي عدم
 انصراف الخصومة عنه من حيث طلب تعليفه لاثبوت الملك له اه (قوله في غير
 ذلك) أي قوله أو للمجوري إلى آخره (قوله تركت العين) وتسمر الخصومة معه إلى أن
 يحلف أو يقيم المذعي بينة كما مر في كتاب الاقرار أي فيمن أقر لشخص بشي وهو
 ينكره (قوله انصرف) أي بالنسبة لرقبة العين والافله تعليفه رجاء ان يقر
 فيقرم البديل للعيالة اه بمطابقنا سم وسيأتي في قول الشرح واعلم الخ (قوله)

فان أقرباء الملك وادعي رهنا
 لواجارة كلف بيعة) لان
 الابل عدم ما ادعاء (أو)
 ادعي (عينا فقال ليست لي
 أو انسا فها لمن ينعذر
 عاصمه) صكهى لمن لا
 أعرفه أو للمجوري أو هي
 وقف على مسجد كذا أو
 على الفقراء وهو شاظر عليه
 (لم تنزع) أي العين منه
 (ولا تنصرف الخصومة) عنه
 لان ظاهر اليد الملك وما صدر
 عنه ليس بمؤثر (بل يحلف
 انه لا يارمه تسليم العين رجاء
 ان يقر أو يسكن فيحلف
 المذعي وتثبت له العين
 في الأولى وفيما لو اضافها
 لغير معين والبديل للعيالة
 في غير ذلك (أو يقيم المذعي
 بيعة) انها له وهذا
 ما في الحرر وغيره فهو أولى
 من تقبيده التحليف بعدم
 البينة (وان أقربها حاضر)
 بالبلد ومدقه صادرة
 الخصومة معه) وان كذبه
 تركت العين بيده كما مر
 في كتاب الاقرار (أو)
 أقربها (لحائب انصرف)
 أي الخصومة عنه نظرا
 لظاهر الاقرار

(فان أقام المدعى بينة فعضاء على غائب) فيحلف معه سائر الاوقاف الامر الى قدومه (أي الغائب واعلم ان انصراف
التمهومة فيما اذا اقر لحاضر وغائب (٨٤٥) هو بالنسبة لعين المذمة لا بالنسبة لتخليفه اذ للمدعى تخليفه

لتغريم البدل للحيالة كمن
قال هذا الزيد بل له عمرو
(وما قبل اقراره رقيق به
كعقوبة) لا دمي من قود
وحدوتة نيزد كدمن
متعلق بمال تجارة اذن له
فيم اسيد (فالمدعى
والجواب عليه) لان اثر
وذلك لا يدع عليه اما قربة
لله تعالى فلا تسمع فيها
المدعى كالم (وما) لا
يقبل اقراره به (كادش)
اعيب ومان متلف (فالى
السيد) المدعى به والجواب
لان الرقبة انى هي متعلقة
حق السيد فيقول ما جنى
رقيب فمريه ومان مدعى
الرقيق في دعوى القتل
خطا أو شبه عمد يعمل الاو
مع انه لا يقبل اقراره لان
الولى يقسم ونتاق الدية
برقبة الرقيق صرح به
الرافعي في كتاب القسامة
وقد يكونان عاين معا كما
في نكاح العبد والمكاتبة
فنه انما ثبت باقراوهما
(فصل) في كيفية
الحلف وضابط الحالف
(سن نغليظ بين) من مدع
و مدعى عليه في غير نجس

فعضاء على غائب) أى فتيقيد بمساقته السابقة فيه بأن يصحكون فوق مسافة
العدوى اه قل على الجلال (قوله فيعلق معها) أى بين الاستظهار (قوله
اذ للمدعى تخليفه أى بأنها ليست له (قوله لتغريم الدل) أى ان لا يحلف وحلف
المدعى بين الرقبة والمراد بالبدل القيمة لان الغرور للحيالة انما هو القيمة من
(قوله كعقوبة) أى موجب (قوله يعود عليه) أى شاق به (قوله فلا تسمع فيها
الدعوى) أى لا يجتاج الى سماعها والافسها واما تركه (قوله كادش بعيب الخ)
كان ادعى عليه انه جرح دابته أو تلفها (قوله متلفه) أى ما لا يقبل فيه قراره
(قوله نعم يكونان) استدرأ على قوله وما لا الخ (قوله يعمل الاو) أى عمل ذمت
فيه قربة على مدق المدعى (قوله لان الولي) أى والى الدم وهو عمله لقوله يكونان على
الرقيق وما اتايل قوله ونتاق الدية برقبته كما اقتصر عليه مرأى واذا كان
مكذبا فالمدعى والجواب عليه كذا قيل وفيه ان التوجيه الذى ذكره يجرى
في دعوى ارض الهيب وضمن المتلف لانما يتعلقان برقبته مع ان الدعوى فيهما
وبالجواب على السيد وقد يجب بان قوله لان الولي يقسم أى واقسامه كالبينة
والدعوى مع البينة تكون عليه وهو اللفظ وهو قوله ونتاق الخ مستأنف ليس
من التعليل تأمل (قوله كما في نكاح العبد) كان ادعى حره على عبد وسيد بان هذا
زوجى زوجته سيدى (قوله والمكاتبة) بان يدعى رجل عاينها وعلى سيد ما بانها
زوجه زوجته سيد ما بانها بضرورة شاهدى عدل فلا يثبت الا باقراره ما مع
السيد قال عن فلان اقرأ أحدهما وأنكر الآخر حلف الاخر فان نكل وحلف
المدعى - كم له بالنكاح كما في فتاوى القاضى (فصل) في كيفية
الحلف وضابط الحالف (قوله سن نغليظ بين) أى سن القاضى ان يغليظ البيتين
وهذا ليس من الترجمة حل أى بل هو توطئة للترجم له وهو قوله ويحلف على البت
الخ ويحتمل ان يكون من الترجمة باله فارا قوله وبزيادة ما رصات ويكون المراد
الكيفية الواجبة او المندوبة (قوله من مدع) أى اذا ردت عليه أو أقام شاهد
أو سلف معه ذى (قوله في غير نجس) أخذ من مبدءه وأشار به الى ان قول
المصنف لا في نجس معطوف على هذا المقدور لم يده (قوله وما) أى لم يبلغ
نصاب زكاة نقد ولم يره فاض كما سيدكره (قوله كدم) أى قتل (قوله وبان
نصاب زكاة نقد) وهو عشرون ديناراً أو ما ثلثه من أوقية أو قيمته أحد عشر مائتين
المراد نصاب كان - قى من الابل مثلاً برماوى وخوم من كلامه ان نصاب غير
النقد ان بلغت قيمته نصاب النقد سن النغليظ والا فلا (قوله لا في نجس أو مال)

ومال كدم ونكاح وطلاق ورجعة ٢١٣ يثبت وإيلاء وعنف وولاء وصيانة وركلة وفي مال
ادعى به وبجف وبان نصاب زكاة نقد أو لم يبلغه و رأى اما كتم النغليظ فيه لجراه في الحالف بناء على انه لا يتوقف
على طالس خضم وهو الاصح (لا في نجس أو مال) ادعى به أو بجمعه كخيار وأجل (لم يبلغ) أى المال

(نصاب زكاة نقدولم يره) أى التغليظ فيه فاض واستغنى لا يكون (بما رقى للامان من زمان ومكان) لاجمع وتكرير
الفاظ (وبزيادة أسماء وصفات كل من يقول والله الذى لا اله الا (٨٤٦) هو عالم الغيب والشهادة الرحمن

هذا التقييد انما هو بالنسبة للتغليظ بالزمان والمكان اما بالنسبة لزيادة الاسماء
والصفات فله التغليظ بها مطلقا شرح مرأى فى المال وغيره بلغ نصا بام لا وشمل
ذلك الاختصاص ع ش على مر (قوله لاجمع الخ) عبارة مر فم التغليظ
بمضور جمع اقله سم اربعة وتكرير اللفظ لا اثر له هنا اه (قوله وبزيادة اسماء
وصفات) ويسن ان يقرأ عليه ان الذين يشتركون بعهد الله وإيمانهم ثمانية اربعا
وان يوضع المصنف فى جهه شرح مر ولا يصفه عليه لان المقصود تحويره بحلفه
بحضرة المصنف ع ش عليه (قوله فلواقصر) عتذر بقوله وبزيادة اسماء
وصفات عن (قوله ولا يجوز لقاض) خرج الخصم فله تحليفه بذلك ومثل
القاضى غيره من المحكمين ونحوه فليس له التحليف بذلك ع ش (قوله عزله)
أى وجوب ان كان شاهدا وما القاضى الحق فلا يعزله الامام اذا حلف بالطلاق
لا به يرى ذلك فى اعتقاد مقلده برماوى (قوله وذكر سن الخ) الاولى تقديمه على
قوله ولا يجوز الخ (قوله اول من اطلاقه) لان الاطلاق يدخل تكرير
الامان وحضور الجميع مع انه مالى ساطع لوبين هنا (قوله ويجعل على البت الخ)
هذا من جملة كيفية اليمين وحاصل الصور اثنا عشر صورة لان الخلاف عليه اما فعله
أو فعل مملوكه أو فعل غيره مما وعلى كل اما ان يصحكون اثباتا أو نفيًا وعلى كل اما
مطلقا أو مقيدًا فيصنف على البت فى احدى عشر اشارة اليها بزيادة قوله فى فعله أو فعل
مملوكه فهذه ثمانية لانه يحلف اما على الاثبات أو النفي وعلى كل اما ان يكونا
مطلقين أو مقيدين وقوله وفى فعل غيره ما اثباتا به صورتان لانه اما مطلق أو مقيد
وقوله أو نفيًا بمضور صورة وتغيير فى واحدة اشارة اليها المصنف بقوله لافى نفي مطلق
نأمل (قوله لانه يعلم حال نفسه) أى من شأه ذلك وان كان العمل مدر منه حال
جنونه مثلا كما أطلقوه شرح حجر (قوله بتقصيره) أى فهو من فعله ع ش (قوله
غيرها) أى مما له به تعلق كورثته لأجنبي (قوله اثباتا) كبيع واقتلاف وغصب مر
(قوله بمضورا) صفة لنفي أى نفيًا مقيد ابوقت مثلا كقوله والله ما أبرأك
مورثى يوم الجمعة مثلا (قوله أبرأى مورثك) أى وأنت تعلم ذلك لان فى الروضة
وأصلها ان كل ما يحلف فيه المسكر على نفي العلم يشترط فى الدعوى عليه التحرض
للم لم يقول مورثك غصب منى كذا وأنت تعلم انه غصبه زى (قوله ويجوز البت
الخ) أشار به الى أنه لا يشترط فى الحلف على البت اليقين وقوله كأن يعتمد

الرحيم الذى بعلم السر
والعلانية وان كان الحالف
يهوديا حلفه القاضى بالله
الذى أنزل التوراة على موسى
ونجاه من العرق أو نصرانيا
حلفه بالله الذى أنزل الانجيل
على عيسى أو مجوسيا أو وثنيا
حلفه بالله الذى خلقه وصوره
فلواقصر على قوله والله كفى
ولا يجوز لقاض أن يحلف
أحدا بطلاق أو عتق أو نذر
كما له المأوردى وغيره قال
الشافعى متى بلغ الامام ان
قاضيا يستحلف الناس
بطلاق أو عتق عزله وفيه كره
سن التغليظ مسح عدمه
فى الحبس ومع قولى نقدولم
يره فاض ومع قولى وبزيادة
أسماء وصفات من زيادتي
وتقييدى بما رقى فى اللعان
بالزمان والمكان أولى من
اطلاق نفسه له (ويحلف)
الخصم (على البت) أى
القطع فى فعله وفعل مملوكه
اثباتا أو نفيًا لانه يعلم حال
نفسه ومال مملوكه
منسوب اليه فهو كماله بل
ضمن جنابة بهيمة بتقصيره

فى حفظها لا يفعلها وفى فعل غيره ما اثباتا أو نفيًا بمضور التبرر الوقوف عليه (لا فى نفي مطلق لفعل الخ
لا ينسب له) كقول غيره له فى جواب دعواه دية المورثه أبرأى مورثك (ع) يحلف (عليه) أى على البت وعلى نفي
العلم لتعسر الوقوف عليه والتقييد بطلاق مع قولى عليه من زيادتي ويجوز البت فى الحلف بالنسبة لمن ذكره كان يعتمد
فيه الحالف خطه

أو خط مورثه كما علم من كتاب (٨٤٧) القضاء (ويستبر) في الحالف (نية الحاكم) المستغلف الخصم بعد

الطلب له (فلا يدفع انهم
اليمن الفاجرة نحو تورية)
كاستثناء لا يسمعه الحاكم
وذلك لخبر مسلم اليمن على
نية المستغلف وهو محمول
على الحاكم لانه الذي له
ولاية التلخيص بالو حلف
انسان ابتداء أو حلفه غير
الحاكم أو حلفه الحاكم
بغير طلب أو بطلاق أو بحو
اعتبر نية الحالف وتنفعه
التورية وان كانت حراما
حيث يبطئ بها حتى
المستغلف (ومن طلب منه
يمين على ما لا يقربه لزمه)
ولو بلا دعوى كطلب
القاذف بين المقدوف أو
وارثه على انه ما زنا (حلف)
لخبر البينة على المدعى
واليمين على من افكر رواه
البيهقي وفي المصنفين خبر
اليمن على المدعى عليه
وهذا مراد الامسك بما
عبر به ونخرج بما لا يقربه
لزمه نائب المالك كالوصي
والوكيل فلا يحلف لانه
لا يصح اقراره (ولا يحلف
قاضي على تركه ظاهرا
في حكمه ولا شاهد انهم
يكذب) في شهادته
لا ارتفاع منصبهما عن ذلك

الحج اشار به الى انه لا ينصرف الظن المؤكد في خطبه وخط مورثه من كقول
شخص مما يحصل به الظن المؤكد كما جزم به في الروضة وأصله عبد البر قال م
وان لم يسد كره على المعتمد (قوله أو خط مورثه) أي الموقوف به بحيث يرجع عنده
بسيبه وقوع ما فيه شرح م (قوله في الحلف) أي بانه لانه المراد عند الاطلاق
ويدل عليه ما بعده وحاصل ما ذكره من القبول أربعة (قوله نية الحاكم) أي قصد
أو قصد نائه أو الحكم أو المنسوب للظالم وغيرهم من كل من له ولاية التلخيص شرح
م فالمراد بالنية منها ما لا تقوى وهو المقصد (قوله بحو تورية) والتورية قصد هجر
لغظه دون حقيقة ته كاله عندى درهم أي قبيلة أو دينار أي رجل أو قبض أي غشاء
الغلب أو ثوب أي رجوع وهي هنا اعتقاد خلاف ظاهر اللفظ م وقوله هجر اقله
أي هجر استعماله في معناه المراد له (قوله كاستثناء) كأن كان له عليه خمسة
فادعى عشرة وأقام شاهدا على العشرة وحلف ان عليه عشرة وقال الا خمسة سرا
والمراد بالاستثناء ما يشمل المشبهة كما يؤخذ من م حيث قال واستنكح
الاسنوى بأنه لا يمكن في الماضي اذ لا يقال والله أدفنت كذا ان شاء الله أجيب
عنه بان المراد رجوعه لمقد اليمن اه (قوله لا يسمعه) ما لوسمه عزره وأعاد اليمن
شرح م (قوله ابتداء) مفهوم قوله المستغلف (قوله بغير طلب) أي طلب الخصم
(قوله اعتبر نية الحالف) أي حيث كان القاضي لا يرى التلخيص به كالشافعي
فان كان له التلخيص بغير الله كالحنفى لم تنفعه التورية وهو ظاهر ذى (قوله
ومن طلب الحج) هذا ضابط الحالف وليس ضابطا لكل حالف فان يمين الرد
لا تدخل فيه ولا ايمان القسامة ولا اللعان ولا اليمن مع الشاهد وكأه أراد الحالف
في جواب دعوى أصلية وأيضا فهو غير مطرد لاستثناهم منه سورا كثيرة وأشار
في المتن لبعضها بقوله ولا يحلف قاض الحج اه ذى (قوله على ما) أي على نفي ما أي
شيء لو اقربه لزمه يرد عليه نحو الزنا لانه لا معنى لزومه بالاقرار واجيب بان
المعنى بالنسبة اليه لزمه مقتضاه وما يترتب عليه (قوله كطلب القاذف الحج)
كأن يقذف شخصا بالزنا ثم يراجع القاذف والمقدوف أو وارثه للقاضي ويطلب
المقدوف أو وارثه حذ القذف من القاضي فيحلف القاذف القاذف المقدوف انه ما زنا
أو وارثه على انه ما زنا مورثه فاذا حلف أحدهما ثبت عليه الحد والاستقط وهذا
الضابط موجود في المقدوف لانه لو اقرب الزنا لزمه وفي ادخال وارث المقدوف
في هذا الضابط نظر لانه لا يصدق عليه شيئا (قوله ولا يحلف قاض) هو وما بعده
مستثنى من الضابط لانهم لو اقرارا بما حلفوا عليه عمل بمقتضاه فيبطل الحكم

(ولا مدع مبي) ولو عتق (بل يعل حتى يبلغ) نية دعي عليه وان كان لو اقر بالبلوغ في وقت احتماله قبل لان حلفه
ثبت سببا ومبداً بطل حلفه في تحليفه ابطال تحليفه (الا كافر) (٨٤٨) مسيباً (انبت وقال تهلته)

(قوله ولا مدع مبي) مكان ادعى عليه البلوغ لتصح فهو عقد صدق منه فادعى
المبداً لا يطله بعد ادعاء ضمه بالبرغ فانه لا يحلف على نفي بلوغه وان كان لو اقر به
حين احتماله عمل به (قوله ولم تبطل دعواه) لاحتمال ان يكون محققاً في دعواه
والشهود مبطلين لشهادتهم بما لا يسيطرون به برماوى فلما قام بينة اخرى سمعت
(قوله كانه عذر كذبه) كأنه تحقيق فلو قال لانه لم يكن أظهر (قوله)
واستثنى البلقني) أي من قوله لا الحق (قوله فانها لا تخالف) لانه يمكن انه
أودعه لم يكن لا يستحق عليه شيئاً لثلف الوديعة من غير تقصير أو لرد هاله اه مر
(قوله ولا مرد الخ) أي على قوله مكن عبارة مر ولا يجاب المذعي لوقال قد حلفني
اني لا أحلفه فليحلف على ذلك (قوله لثلايتسلسل الامر) فان نكل حلف
المذعي عليه عين الرد وان دقت المصومة عنه هذا اذا قال قد حلفني عند قاض آخر
فان قال عندك أيها القاضي فان حفظ القاضي ذلك لم يحلفه ومنع المذعي بمطالبه
وان لم يحفظه حلفه ولا تسفحه اقامة البينة عليه في الاصح لان القاضي متى تذكر
حكمه أو ضاه والافلا يعقد البينة (قوله انه) أي المذعي عليه وقوله على انه أي
المذعي ما حلفه أي المذعي عليه (فصل) في النكول أي
الامتناع من الحلف بمطالبه القاضي أي وما يتعلق به من قوله وبين الرد كقرار
الخصم الى آخر الفصل والمناسب تقديم هذا الفصل على الذي قبله (قوله)
والرجن مقول قال) وبني تقييد كونه نكولاً لا مصادره على ذلك بعد علمه
بوجوب امثال أمر الحاكم شرح مر وعبارة الروض ملو قال قل والله فقال
والرجن أو قال قل والله العظام فقال والله وسكت أو امتنع من تغليظ المكان
والزمان لنا كل ذي شرحه ادليس له مضافة اجتهد القاضي سم قال مر
في شرحه ولو قال له قل بالله فقال والله أو ما نه نفية وجهار أو به ما نه غيرنا كل
كده كسه لوجود الاسم والتفاوتات اشهاوي مجرد الحرف لم يؤثر اه (قوله)
أو غباوة) أي قلة فهمه وقوله أو نحوها كالجهل والخرس (قوله فتحكم القاضي)
راجع لقوله أو سكت فقط كما يؤخذ من قول علي الجلال قال لا ملاحا فيه فمأ قبله
للحكم بالنكول وقال جبران كلاماً من قوله فتحكم القاضي بنكوله أو قال الخ

أي انبات العانة فيحلف
لستقوم القتل بناء على ان
الانبات علامة للبلوغ
وهذا الاستثناء من زيادة
(واليمين) مسن الخصم
(تقطع المصومة حالا
لا الحق) فلا تبرأ منه لانه
صلى الله عليه وسلم أمر
رجلاً بعد ما حلف بالخروج
من حق صاحبه كأنه
عزف كذبه رواء أبو داود
والحاكم وصححه اسناده
(وتسمع بنية المذعي بعد)
أي بعد حلف الخصم كالأ
أقر الخصم بعد حلفه وكذا
لوردت اليمين على المذعي
فنكل ثم أقام بينة ولو قال
بعد اقامه بينة بدعواه
بنتي كادبة أو بيطلة
سقطت ولم تبطل دعواه
واستثنى البلقني ما اذا
أجاب المذعي عليه وديعة
بنقي الاستعقاق وحلف
عليه فان حلفه يفيد البراءة
حتى لو أقام المذعي بينة بآيه
أودعه اياه لم يؤثرانها

لا تخالف ما حلف عليه من نفي الاستعقاق (ولو قال الخصم) قد (حلفني) على ما ادعاء عند قاض راجع
(فيحلف انه لم يحلفني) عليه (مكن) من ذلك لان ما قاله محتمل غير مستبعد ولا يرداه لا يؤمن ان يدعي المذعي انه
حلفه على انه ما حلفه وهكذا لان ذلك لا يسمع منه لثلايتسلسل (فصل) في النكول والترجمة به
من زيادة لو (نكل) الخصم عن اليمين المطلوبة منه (كأن قال) هو أولى من قوله ولنكول اذ يقول بعد قول
القاضي (له) أحلف لا أو أنا (كل) أو قال بعد قوله قل والله والرجن (أو) كان (سكت) لانه شبه أو غباوة أو نحوها
(بعد ذلك) وبعد قوله له ما ذكر (فتحكم) القاضي ١. سكه له ٢. قال للمدعي أحلف

حلف المدعي) انقول الحلف اليه (وقضى له) بذلك (لا ينكول) أي انكلم لانه صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق ورواه الحاكم وصححه اسناده (٨٤٩) وقول القاضي للذي الحلف وان لم يكن حكما ينكوله حقيقة لكنه

نارل منزلة الحكم به كما في الروضة كما سألنا وبالجمله فانكلم بعد نكوله العود الى الحلف ما لم يحكم به حكوله حقيقة او تنزيلا ولا فليس له العود اليه الا برضى المدعي وبين القاضي حكم النكول للجهل به بان يقول له ان نكأت عن اليمين حلف المادي واخذت الحق فان لم يفعل وحكمكم بنكوله نفذ حكمه لتقصيره بترك البعث عن حكم النكول (ويبين الرد) وهو بين المدعي بعد نكول خصمه (كافرا) انكلم لا كالبينة لانه يتوصل باليمين بعد نكوله الى الحق فاشبهه اقراره به فيجب الحق بفرار المدعي من بين الردين غير اقتدار الى حكمه كالاقرار (فلا تسبغ بعد ما حجة بمسقط) كاداء وبراء واعتياض تكذيبه لما باقراره وتعبير بمسقط أولى من قوله باداء أو ابراء (فان لا يحلف المادي) يمين الرد ولا عذر (سقط حقه) من اليمين والمطالبة

واجب لكل من النكول المبرج وهو ما ذكره قوله لا أو انا ناكل ومن النكول الضمني وهو النكوت المذكور به أو سكوت اه والذي انطع عليه كلام الرشيدى على مر ان الحكم الحقيقي بالنكول لا يحتاج اليه في النكول المبرج وان الحكم التنزيلى وهو قوله للذي الحلف لا بد منه في كل من النكول المبرج والضمنى فتأمل اه (قوله حلف المدعي) أى في الصورتين حل وهو جواب لوفى قوله لو نكل (قوله وقضى له بذلك) أى بحلفه وأشعر قوله وقضى له أنه لا بدت حق المدعي بحلفه بل يتوقف على حكم القاضي لكن الاربع في أصل الروضة عدم التوقف بناء على ان اليبر مردودة كالاقرار فان الحق ثبت به من غير حكم في الامع وسياقى في كلام الشرح التصريح بأنه لا يتوقف على حكم أيضا زى وعبارة الشورى وقضى له بذلك أى ثبت من غير حكم ما حكم ومثله حل وشرح مر (قوله لا ينكول) خلافا لاني حنيفة وأحمد فقد رد قوله ما ينقل مالك في موطنه الاجماع على خلاف قوله ما كفى في شرح مر (قوله رد اليمين على طالب الحق) أى وقضى له به ووجه الدلالة منه انه لم يكتف بالنكول ع ش على مر (قوله وقول القاضي) مبتدأ شبهه محذوف تقديره نزل منزلة النكول كما يدل عليه قوله لا ينكول نازل الخ (قوله وبالجمله) أى سواء قلنا حقيقة أو نازل منزلاته زى ولم يتقدم له فيه جيل في عود انكلم الحلف حتى يقول وبالجمله (قوله ما لم يحكم الخ) أى بعد سكوت وقوله أو تنزيلا أى فيما اذا قل القاضي للذي الحلف بعد سكوت خصمه عن الحلف (قوله وبين القاضي) أى وجوبا م روع ش (قوله نفذ حكمه) وان اثم بعدم تعليمه ع ش على مر (قوله لتقصيره) أى المدعي عليه (قوله لا كالبينة) أى من المدعي (قوله لانه يتوصل الخ) أى من غير حكم ما كفى بليل ما بعده فلا يقال هذا التعليل موجود في البينة (قوله باقراره) أى الحكمى (قوله حقا حقه) أى من هذا المجلس وغيره ويكون ذلك بمنزلة حلف المدعي عليه قال الرافعى ولا يتوقف سقوط حقه من اليمين على حكم القاضي بنكوله بل على سم (قوله من اليمين) وليس له العود اليه في هذا المجلس ولا غيره س ل وليس له رد ما على المدعي عليه لان الردودة لا ترد بعد البروزى وشرح الروض (قوله والمطالبة) أى بحقه أى فليس له مطالبة انكلم الا أن يقيم بينة س ل (قوله كافر) أى قبيل الفصل

لا اعتراضه عن اليمين (و) لكن ٢١٣ م (تسبع حجة) كافر (فان أبدي هذا كفاية حجة) وبه قال فتية ومراجعة حساب هذا أولى من قوله وان تعلل باقامة بينة أو مراجعة حساب

(أهل ثلاثة) من الأيام فقط ثلاث طول مدة مدانته والثلاثة مدة مغفرة شرعا ويغفر جواز ثلثة بالحجة ابدانها
قد لا تساعده ولا تقصر واليمين اليه وعلى هذا الامهال واجب (٨٥٠) أو مستحب وجهان (ولاحظ خصره

في قوله وكذا وردت اليمين على المذمى فشكل ثم أقام بينة (قوله أهل ثلاثة من
الأيام) أي غير يرمى الامهال والاداء قل على الجلال (قوله جواز تأخير
الحجة) أي الطريقة منه ابتداء وكان عالما بها فلا ينافي قوله قبل كاقامة حجة (قوله
وليمين اليه) أي موكل اليه فان مضت الثلاثة من غير عذر سقط حقه من اليمين
كأن جهر (قوله وجهان) المعنى الوجوب م (قوله ولا يهمل خصمه لذاته)
هذا قد يوعى انه لو طلب التأخير لينة بقيها بالاداء لا يهمل ثلاثة أيام وفي الزكاشي
انه يهمل بخلاف ما لو طلب التأخير لمراجعة الحساب عمرة والجواب ان مراد الشيخ
من مرجع اسم الاشارة العذر بزيادة البينة بدليل قوله حين يستخلف لان الذي يتطل
بالبينة مقربا للحق فكيف يحلف سم (قوله حين يستخلف) أي يطلب منه
الحلف ع ش (قوله الا برضا المذمى) شامل لطلب اقامة البينة والذي في المنهاج
الاقتصار على مراجعة الحساب واما اذا طلب اقامة البينة فانه يهمل وان لم يرض
الخصم حل (قوله اهل) أي مالم يرض الامهال بالمذمى كأن كان يريد سفره
س ل (قوله الى آخر المجلس) أي مجلس القاضى س ل وما زاد عليه لا بد فيه
من رضا المذمى حل وقال ع ش أي مجلس هذين الخصمين وبعبارة شرح م
والاوجه ان المراد بالمجلس مجلس القاضى اه (قوله أو القاضى) معقد وله ست
أو التقدير كما ينبغي اذ من العبارة بل لتتويع الخلف فانهما قولان في المسئلة كما يدل
عليه قوله وعلى الثاني الخ (قوله وعلى الثاني) وهذا هو المناسب لان مشيئة
المذمى لا تتقدم بآخر المجلس زى (قوله ومن طوب الخ) ترجم هذه المسائل
في الروض وشرحه بقوله فصل قد تضررت اليمين على المذمى ولا يقضى على المذمى
عليه بالنسكول وذلك في مورد كما اذا غاب ذمى ثم عاد وادعى الاسلام الخ اه
ولو مات من لا وارث له وله دين على شخص فطالبه القاضى ووجه عليه اليمين
فشكل فهل يقضى عليه بالنسكول ويؤخذ منه أو يجبس ايقرا أو يحلف أو يترك
أوجه أصحها الثاني اه سم وقوله بجزية أي كاملة وقوله مسقطا أي لبعضها لان
اسلامه في أثناء الحول يسقط به ضها وهو ما يقابل الباقي من الحول كما تقدم من
ان اسلامه في أثناء الحول يوجب قسطها (قوله لانها) أي الجزية (قوله
ظاهرا) أي غير مخفي (قوله لانها مستغنية) حتى لو حضر المستحقون وادعى
دفعها اليهم وأنكر وأفلاشى عليه اه برماوى (قوله حقاله) أي للصبى
أو الجنون (قوله لم يحلف الولي) مالم يرد ثبوت العقد الذى باشره بيده فيحلف
ويثبت الحق ضمنا ومثله يصير في الوصى والوكيل سم (قوله بمباشرة سببه)

لذلك) أي لعذر (حين
يستخلف الا برضى المذمى)
لانه مهود بطلب الاقراء
أو اليمين بخلاف المذمى
وهذا الاستثناء من زيادى
(وان استعمل الخصم) أي
طلب الامهال (في ابتداء
الجواب لذلك) أي لعذر
(أهل الى آخر المجلس) بقيد
زده بقولى (ان شا) أي
المذمى أو القاضى وعلى
الثاني جرى جملة وتبعهم
في شرح البجزة (ومن
طوبل بجزية فادعى)
مسقطا كاسلامه قبل تمام
الحول (فان وافقت دعواه
الظاهر كأن كان غائبا فحضر
وادعى ذلك (وحلف) نذاك
(والا) بأن لم توافق الظاهر
بأن كان ههنا ظاهرا ثم
ادعى ذلك أو وافقته ونكل
(طوبل بها) وليس ذلك
فضاء بالنسكول بل لانها
وجبت ولم يأت بدافع وهذه
المسئلة من زيادى (أو بركة
فادعاء) أي المسقط كدفعها
لساع آخر أو غلط خالص لم
يطلب بها (وان نكل عن
اليمين لانها مستغنية كالم
(ولو ادعى ولي صبي أو جنون

حقاله) على شخص (فأنكر ونكل لم يحلف الولي) وان ادعى ثبوته بمباشرة سببه بل ينتظر كاله لان
اثبات الحق لغير الجاني بعيد وذكر المجنون من زيادى

(فصل) في تعارض البيئتين (ادعى كل منهما) أي في اثنين شيئا (وأقام بيئته) (وهو يبدئ ثالث سقطنا) لتناقض موجبهما في كل منهما (٨٥١) وإن أقربه لأحدهما عمل مقتضى (أقراره أو يدهما أو لا يده

أحدهما) (أذ ليس أحدهما أولي به من الآخر والثانية من زيادتي وظاهرهما يأتي أن يقيم البيئتين الأولى يحتاج إلى أعادتها للنصف الذي بيده تقع بعد بيئته الخارج (أو يدهما) وبسبب الداخل (دجيت بيئته) وإن تأخر تاريخها أو كانت شاهدا ويمنها وبينه الخارج شاهدين أولي بين سبب الملك من شري أو غيره ترجيح البيئتين بيده هذا (إن أقامها بعد بيئته الخارج) ولو قبل تعديلها بخلاف ماله أقامها قبلها لأنها إنما تسع بعدها لأن الأصل في جانبه اليقين فلا يعدل عنها مادامت كافية (ولو أزيلت يده بيئته وأسندت بيئته) الملك (إلى ما قبل إزالة يده واعتذر بغيبتها) مثلاً فإنها ترجح لأن يده إنما أزيلت لعدم الحجة وقد ظهرت فينقض القضاء بخلاف ما إذا لم تسند بيئته إلى ذلك

كان قال أنا أقدم بيئته لك بسبب التوب الذي حصل في البلد مثلاً (فصل) في تعارض البيئتين (قوله وهو يبدئ ثالث) الحاصل أنه إما أن يكون يبدئ ثالث أو يدهما أو يدهما أو لا يدهما (قوله سقطنا) سواء كانتا مطلقتي التاريخ أو متفقتيهما أو أحدهما مطلقة والآخرى مؤرخة شرح الروض (قوله لتناقض موجبهما) وهو الملك سول وعبارة مدر تعارضهما ولا مرجح فاشبه الدليلين إذا تعارضتا بل ترجيح (قوله عمل مقتضى أقراره) فترجع بيئته المقر له سول (قوله أو لا يدهما) صوره به ضم بمقدار أو مناع. لقي في طريق وإيس المدعيان عنده سم زى (قوله مما يأتي) أي في قوله هذا أن أقامها بعد بيئته الخارج (قوله في الأولى) أي من الأخيرتين كما في زى (قوله يحتاج إلى أعادتها) فإن لم يفعل كان الجميع لصاحب البيئته المتأخرة (قوله بعد بيئته الخارج) أي الذي صار خارجاً بآدمه الأول البيئته لأنه انزعجاً منه بالبيئته أي فإذا أقام هذا الخارج بيئته احتاج الداخل أن يقيم البيئته ثانياً لتكون بعد بيئته الخارج شيئاً (قوله رجعت بيئته) سواء شهدت بذلك أو وقف على العتد زنى (قوله وإن تأخر تاريخها) عمله إذا لم تسند الانتقال الملك عن شخص واحد والأقدمت بيئته الخارج أن كانت أسبق تاريخاً كما ذكره في القوت عن فتاوى البغوي وغيرها واعتمد الشهاب م راه شوبرى وعبارة شرح مدر وعمل ترجيح بيئته الداخل إذا لم تسند لتلقى الملك عن شخص معين وتسند بيئته الخارج تلقية عن ذلك الشخص بمينه ويكون تاريخ بيئته الخارج أسبق والأرجح بيئته الخارج (قوله مادامت كافية) أي وهي كافية مادام الخارج لم يقيم بيئته بعد البر (قوله ولو أزيلت يده) أي الداخل وهو غاية لقوله رجعت بيئته وقوله بيئته أي بسبب البيئته التي أقامها الخارج أي ولو كان الخارج أخذها من الداخل بينته التي أقامها قبل بيئته الداخل وعبارة مدر ولو أزيلت أي حسا بأن سلم المال لخصمه أو حكماً بأن حكم عليه به فقط اه (قوله واعتذر بغيبتها) ليس قيذا (قوله بما ذكر) أي بغيبة البيئته (قوله والعذر) قبل المساقبله أي إذا العذر الخ (قوله كمسئلة المراجعة) كما لو قال اشتريت هذا عبادة وباعه

أولم يعتذر بما ذكر فلا ترجح لأنه الآن مدع خارج واشتراط الاعتذار ذكره الأصل كالروضة وأصلها حال الباغية وهندى أنه ليس بشرط والعذر إنما يطلب إذا ظهر من صاحبه ما يخالفه كمسئلة المراجعة قال الولي العراقي بعد نقله ذلك ولذا لم يتعرض للحاوي انتهى ويجاب بأنه إنما شرط هذا وإن لم يظهر من صاحبه ما يخالفه لتقدم الحكم بالملك لغيره

فاحتبط بذلك ليسهل نقض
 ادعائكم بخلاف ما مر ثم
 (لكن لو قال الخارج هو
 ملكي اشترته منك) او
 غصبته او استعبرته او
 استكترته مني (فقال)
 الداخل (بل) هو (ملكي)
 واقام بينتيين بما قاله كما علم
 (رجح الخارج) لزيادة
 علم بيته بما ذكر وعلم بما
 تقر من ان بيته الداخل
 يرجح اذا ازيلت بيته بينة
 ان دعواه تسمع ولو تغير
 ذكر انتقال بخلاف ما لو
 ازيلت باقراره فيه تفصيل
 ذكره بقوله (ولو)
 ازيلت بيته باقراره) حقيقة
 لو حكموا (لم تسمع دعواه) به
 (بغيره كراستقال) لانه
 موافق باقراره يستصحب
 الى الاستقال فاذا ذكر
 سمعت ثم لو قال وهبته له
 وبذلك لم يكن اقرارا بل روم
 الهبة لجواز اعتقاده لزومها
 بالمقدد كره في الروضة
 كاصلا (ويرجح شاهدان)
 وبشاهد وامرأتين لاحدهما
 (على شاهد مع بين)
 فلا تخرلان ذلك بحجة
 بالاجماع وابتعد عن تهمة
 يطالب بالكذب في بينة

مراجعة بمائة ومائة ثم قال غلطت من ثم متاح الى آخرها ما اشترته بمائة وعشرة
 مع من فقوله غلطت الخ هذا هو المذر (قوله فاحبط بذلك) اي بالاعتذار (قوله
 بخلاف ما مر) متناقض بقوله وعندي انه ليس بشرط اي بخلاف المراجعة فانه اي
 الاعتذار شرط فيها كذا قيل واظهار وجوبه لما قبله اي بخلاف ما مر في المراجعة
 فلا بد ان يظهر من صاحب ما يه الفه لانه لم يتقدم الحكم بالمالا (قوله لكن) استدراك
 على قبل الغاية (قوله اشترته) بضم التاء للتكلم وقوله او غصبته الخ يفتيها
 للخطاب قال م في شرحه ولو اختلف الزوجان في ائتمنة دار ولو بعد العرقعة فن
 اقام بيته على شيء فله والا فان كان في يدهما حلف كل منهما المصاحبة وهوينهما
 بالسوية وان حلف أحدهما دون الآخر قضى للمالح واختلاف وارثيهما او ورثة
 أحدهما والا تترك ذلك اه وسواء ما يصلح للزوج كسيف ومنطقة والاروجة
 كغزل وغزل اولهما كدراهم ولا يصلح لهما كصحف وهما ايمان وليس من
 المرجحات كون الدار لاحدهما فمما يفرع عن عليه وعبارة م في الشرح في فصل
 الاقرار وقال ابن الصلاح لو كان للقرز زوجة ساكنة معه في الدار قبل قولها في نصف
 الاعيان بينه الا ان اليد لها معه على جميع ما فيها يصلح لاحدهما فقط او لكليهما
 وقوله في نصف الاعيان اي التي في الدار بخلاف ما في يدها كالحل والقصود بما
 في يدها فانها تقتصر به لانفرادها باليد وسواء كان له بها وقت المنازعة ام لا
 حيث علم انها تنصرف فيه (قوله لزيادة علم بيته) اي بالانتقال (قوله من ان بيته
 الداخل الخ) توطئة لما بعده اشار به الى ان قوله فلوزيلت بيته باقراره مقابل لهذا
 المقدر المعلوم من قوله ولو ازيلت بيته بينة وليس مقابلا لقوله ولو ازيلت الخ فقط
 لانه في ترجيح البيته وما ياق في عدم سماع الدعوى فلا تحسن المقابلة بينهما لكن
 لما كان يلزم من ترجيح بيته سماع دعواه حسنت المقابلة (قوله ولو تغير ذكر
 انتقال) اي من الخارج اليه بمراد او يره (قوله او حكمنا) بان نصل ورثة البين
 على المدعى (قوله بغيره كراستقال) اي من المقر الى المقر والانتقال كأن يقول
 اشترته منه او ورثته بعد الاقرار اي وقد قضى من يمكن فيه ذلك من ل فلا بد
 من بيان الدية فلا يكفي قول البيته اسفل اليه بسبب صحيح حميرة من ل (قوله ثم
 لو قال) اي الداخل في اقراره استدراك على قوله لم تسمع دعواه الخ (قوله له)
 اي للخارج (قوله لجواز اعتقاده الخ) فتقبل دعواه بعد ذلك وان لم يذكر انتقالا
 لم يظهر تقيده أخذ من التعليل به ادعان من يشبه عليه الحال نرجح م
 (قوله على شاهد مع بين) اي في ذيرة بيته الداخل كما ذكره الشرح بعد (قوله

الا ان كان مع الشاهد غير مرجع باهلي من ذكر كماله عامر (لا بزيادة شهود) عدد الوصفة لاحدهما وهذا اولي من اقتصاره على العدد (ولا برجلين) (٨٥٣) على رجل وامرأتين) ولا على اربع نسوة لكمال الحجبة

في الطرفين (ولاب) بيعة (مؤرخة على) بيعة (مطلقة) لان المؤرخة وان اقتصت الملك قبل الحال فالمطلقة لا تنقيسه نعم لو شهدت احدهما بالحق والاخرى بالابراء وحجت بيعة الابراء لانها انما تنكرون بعد الوجوب (ويرجع بناريج سابق) فالوشهدت بيعة لواحد بملك من سنة الى الاثنى وبيعة اخرى لآخر بملك من أكثر من سنة الى الاثنى تنكسفتين والعين يذهبا او يذهب غيرهما ولا يبدأ احد كما علم بما روي حجت بيعة ذي الاكثر لان الاخرى لاتعارضها فيه (ولصاحبه) اي الماريج السابق (أجرة وزيادة عادية من يومئذ) اي يوم ملكه بالشهادة لانها عا ملة كما هو يستثنى من الاجرة ما لو كانت العين بيد البائع قبل القبض فلا أجرة عليه للمشتري على الاصح عند النووي

منع الشاهد) اي اذا انضمت اليه مع الشاهد واليمين (قوله عامر) اي من قوله او كانت شاهدا ويمنيا وبيعة الخارج شاهدين (قوله لا بزيادة شهود) لكمال الحجبة من الطرفين ولان ما قدره الشرع لا يختلف بزيادة ولا نقص كدنية الحر مالم يبلغوا عدد التواتر والارجح لا فادتها حينئذ لعلم الضروري وهو لا يعارض شرح م (قوله مطلقة) بان لم تقبض بزمان والمؤرخة هي المفيدة بزمان (قوله نعم لو شهدت احدهما بالحق) اي وقد اطلقت احدهما وارخت الاخرى كما هو الفرض وصرح به شرح الروض فهو استدراك على قوله ولا مؤرخة على مطلقة كما قاله من (قوله انما تنكسكون بعد الوجوب) والاصل عدم تعدد الدين (قوله او يذهب غيرهما) بخلاف ما لو كانت اليد لاحدهما فقط فانها ترجح برماوى (قوله دى الاكثر) اي الخارج الاكثر وهو والاسبق (قوله لاتعارضها فيه) اي الاكثر وهو السنة السابقة بل تعارضها في السنة المتأخرة واذا تعارضها في سنة سابقة بالنسبة لها فيستحب الملك السابق م (قوله اي يوم ملكه) قال شيخنا ع ش وهو الوقت الذي ارخت به البيعة برماوى اي لامن وقت الحكم (قوله بالشهادة) اي بسبب الشهادة (قوله بيد البائع) اي والزوج وذلك بان يدعى اثنان على واحد فيقول احدهما باعنى هذا من سنة ويقول الاخر باعنى اياه من سنتين ولم يقبضه البائع لانه لا يملكه الا فقام كل بيعة فثبت لذى الاكثر تاريخا ولا أجرة له على البائع لانه لا يضمن المانع الغائبة فتعبد به كما مر وقوله والصداق بان تدعى عليه احدى زوجتيه انه اصدقها هذه العين اتى عنده من سنة وتدعى الاخرى انه اصدقها اياه من سنتين وقيم كل بيعة بدعواها فيصمم بها للثانية ولا أجرة له على الزوج شيخنا (قوله نعم لو ادعى الخ) ليس استدراكا على المتن كما قد ينوهم بل هو استدراك على قوله كما لا تسمع الخ ويصح الاستدراك قوله فادعى آخر انه كان له أمس حيث تسمع دعواه حيثئذ فافهم (قوله اوتبين) سببه ومثله بيان السبب ما لو شهدت انها أرضه وزرعها او دأسته فتعبد في ملكه او اثمرت هذه اشجرة في ملكه او هذا الغزل من قطعه او الطير من بيضه أمس شرح م (قوله لم يستحق ولد او ثمرة) لانهم ليسا من اجزاء الدابة واشجرة

في البيع والصداق لكن صحح ٤١٤ بحت البلاء بين خلاصه (ولو شهدت) بيعة (بملكه أمس) ولم تعرض للعالم (نسمع) كما لا نسمع دعواه بذلك ولانها شهدت له بما لم يدعه نعم لو ادعى رفق شخص بيده فادعى آخر انه كان له أمس وانه اعتقه واقام بذلك بيعة قبلت لان المقصود منها اثبات العتق وذكر الملك السابق وقع نبيها بخلافه فماد كرا نسمع البيعة فيه (حتى تقور) ولم يزل ملكه او لا نعلم مزيلا له اوتبين سببه) كان تقول اشتره من خصمه او اقر له به أمس فتعبرى ببيان السبب اولي من اقتصاره على الاقرار (ولو اقام حجة مطلقة بملك دابة او شجرة لم يستحق ولد او ثمرة)

ظاهرة) عند اقامتها لمسبوقه بالملك اذ يكفي لصدق الحجة سبقه (٨٥٤) بلطفه لطيفة ونخرج بزيادتي مطلقه

للمؤرخة فلذلك بما قبل حدوث ذلك فانه يستحقه وبالولد الحمل وبالظاهرة غير هاتين فستقهما تبعاً لاصلهما كما في البيع ونحوه وان احتمل انفصالهما عنه بوضعية وقولي ظاهرة اول من قوله وجوده (ولو اشترى) شخص (شيأ) فأخذه منه بحجة غير اقرار ولو مطلقه) عمن تعيند الاستحقاق بوقت الشراء أو غيره (رجع على بائعه بالثمن) وان احتمل انتقاله منه الى المذعي أو لم يدع ملكاً سابقاً على الشراء لم يمس الحاجة الى ذلك في عهدة العقود ولان الاصل عدم انتقاله منه اليه فيستند الملك المشهود به الى ما قبل الشراء ونخرج بنصر يحيى بغير اقرار اري من المشتري الاقرار منه حقيقة أو حكماً فلا يرجع المشتري فيه بشيء (ولو ادعى) شخص (ملكاً مطلقاً) فشهدت له به (مع سببه لم يضر) ما زادته (وان ذكر سبباً وهي) سبباً آخر ضرر

ولذا لا يتبعانها في البيع المطلق شرح م (قوله ظاهرة) يعني مؤثرة م (قوله عنه) أي عن الاصل (قوله اول من قوله موجوده) لان الموجوده تصدق بغير المؤثرة ع ش (قوله رجع على بائعه) محله عند الجهل بالتحال فلا يعلم انه ليس بملكه وأخذ منه بعد ببيعة فلا رجوع له على البائع لانه المضيق لملكه قاله الخليل ونزل عن السيجيني الكبير ويؤيده قوله بحجة غير اقرار لانه لم يعلم انه ليس ملكاً للبائع كان مقرراً بأنه لغيره وقوله على بائعه بالثمن أي البائع الذي لم يصدقه المشتري ونخرج ببائعه بائع بائعه فلا رجوع له عليه لانه لم يتلق الملك منه ولم يصدق المشتري ما لصدقه على انه ملكه فلا يرجع عليه بشيء ولا عتراه بأن الظالم غيره ولم لو كان تصديقه له اعتماده على ظاهر يده أو كان ذلك في حال الخصومة لم يجمع رجوعه حيث ادعى ذلك اعذره حيث لا يرجع من أخذه منه عليه بشيء من الزوائد الحاء له في يده ولا بالاجرة لانه استحقها بالملك ظاهراً وأخذه الثمن من البائع مع احتمال انها انتقلت منه للمدعي بعد شرائه من البائع انما هو ليس بالحاجة الخ ع ش قال زى وهذا كالمستثنى من مسئلة الشجرة حيث استثنى فيه بقدر الملك قبل البيعة ولو راعينا ذلك هنا امتنع الرجوع والحكمة في عدم اعتبار مسيس الحاجة الى ذلك في عهدة العقود وايضاً فالاصل عدم المعاملة بين المشتري والمذعي فيستند الملك المشهود به الى ما قبل الشراء وقال القرألي العجب كيف يترك في يده نتاج حصل قبل البيعة وبعد الشراء ثم هو يرجع على البائع بالثمن اه وأجيب بأنه يحتمل انتقال النتاج ونحوه الى المشتري مع كونه ليس جزء من الاصل من ل وأجيب عنه ايضاً بأن أخذ المشتري للذ كوراث لا يقتضي صحة البيع وانما أخذها لانها ليست مذاعة اصالة ولا جزء من الاصل مع احتمال انتقالها اليه بروسية اليه مثلاً من أي المذعي اه رشيدى (قوله أو لم يدع) أي المذعي أي الذي يزرع العين فلا يحتاج ان يقول هي ملكي قبل ان يبيعه لملك البائع حل وهذه الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح م وقيل لا يرجع المشتري على بائعه بالثمن الا اذا ادعى ملكاً سابقاً على الشراء ليتقن احتمال الانفعال من المشتري اليه (قوله لم يمس الحاجة) علة للثمن (قوله فلا يرجع المشتري) لان اقراره للغير لا يكون حجة على البائع ولا ملزم له ان يرجع عليه سم (قوله لم يضر ما زادته) لانه ليس مقصوداً في نفسه وانما هو كالتابع والمقصود الملك زى (قوله ضرر لك) والفرق بين هذا وما لو قال له على ألف من ثمن عبد فقال المقر له لا بل من ثمن ثوب

ذلك للتناقض بين الدعوى والشهادة وان لم تذكر السبب قيات شهادتها لانها شهدت بالمقصود ولا تناقض

﴿فصل﴾ في الاختلاف

المتداعيين لو (اختلغا) أي
إنسان (في قدره مكثري) كأنه
قال آجرتك هذا البيت من
هذه الدار شهركذا بعشرة
فقال بل آجرتي جميع الدار
بالعشرة (أو ادعى كل منهما
على ثالث بيده شيء أو
اشتراه منه وسلمه عنه
وأظم) كل منهما في الصورة بن
(بنية) بمبادعهم (فإن
اختلف تاريخهم ما حكم
للاسبق تاريخا لعدم
المدار في حال السبق وهذا
من زيادتي في الأولى ويحمله
فيها إذا لم يتفقا على أنه لم
يجر الاعتقاد واحدان اتفقا
على ذلك سقطت البيتان
(والا) بأن اتعدا تاريخهما
أو اطلقتا أو احدهما
(سقطتا) لاستحالة أعمالهما
وصار كأن لا نية فيفسخ
العقد بعد تحالفا في الأول
كما في البيع ويختلف
الثالث في الثانية لكل
منهما عينا أنه ما دعه ولا
تعارض في الثمين فيلزم أنه
قال الواقعي في الأولى وإن
ان تقول ان محل النسب
في المطلقين وفي المطلقة

حيث لم يضر أنه لا يتبر في الاقرار المطابقة بخلاف الشهادة والدعوى فلا بد من
مطابقة ما شرح م ﴿فصل﴾ في اختلاف المتداعيين أي
في هو عقد أو اسلام أو علق شرح م وهذا الفصل من تعلق تعارض البيتين
(قوله في قدره مكثري) أي أو في قدر الإجرة أو قدرهما شرح م (قوله أنه) أي ان
كلا منهما اشتراه منه أي من الثالث (قوله وسلمه عنه) قيد بذلك لأجل قوله بعد
فيلزم منه حل (قوله وأقام بينة) معطوف على كل من اختلفا وادعى كما أشأله
الشرح بقوله في صورتين وحيث قد فالغير المستقر فيه عائد على كل من حيث
المطاف على ادعى وعلى ضمير الثانية من حيث المطاف على اختلافهما فيعلم ان
في العبارة نوع اجمال (قوله حكم الاسبق) لان معهما زيادة علم ولان الثاني
اشتراه من الثالث بعد زوال ملكه عنه ولا نظر لاحتمال عوده اليه لانه خلاف
الاصل والظاهر شرح م ويلزم المذمى عليه الا تردفع عنه لثبوته بينة من غير
تعارض فيه كما شرحه في الروض سم على حجر وعبارة ع ش حكم للاسبق
لان العقد السابق صحيح لا محالة لانه ان سبق العقد على الأكثر صح ولغا العقد على
الاقل أو بالعكس يعطى الثاني في الأقل دون الباقي وعبارة شرح م رفقتكم
السابقة ثم ان كانت هي الشاهدة بالكل لغت الثانية أو باليضع أفادت الثانية
صحة الاجارة في الباقي اه وقوله أفادت الثانية صحة الاجارة في الباقي ظاهر مان مالت
العين لا يستحق على المستأجر سوى العشرة وعلى هذا فإما معنى العمل بسابقة
التاريخ مع أنه على هذا الوجه انما عمل يتأخرة التاريخ الآن يقال ان المراد من
العمل به انني لتعارض ثم ان كانت شاهدة بالكل والعمل بها على ظاهره لا لغا
الثانية والأولى الحقيقة عمل بجميع البيتين وغاية الامران ما شهدت به الأولى
وافقتا عليه الثانية ع ش عليه (قوله في الأولى) وهي قوله اختلفا في قدر
مكثري ع ش ومورثها كأن تشهد بنية احدهما بأنه استأجر جميع الدار من
أول المحرم الى آخر رمضان بعشرة وبينة الا حري بأنه استأجر هذا البيت من أول
مسفر الى آخر رمضان بعشرة (قوله اذا لم يتفقا) أي المتداعيان (قوله فيفسخ
العقد) أي وبأخذ المستأجر العشرة ان كان دفعها لان الصور كان الاختلاف
كان قبل اسيفاه النفع حتى يكون للاختلاف فائدة وترجع الدار للتاجر
ع ش على م (قوله ولا تعارض في الثمين) لاتفاق البيتين على دفعهما له
برماوى (قوله فيلزمه) لان النسا قاط يكون فيما وقع فيه التعارض وهو رقبة
الشيء والاثنين رى ومحل لزوم الثمين اذا لم تتعرض بينة لكل لقبض البيع

والثالثة اذا اتفقنا على ما ذكر فيم اولا فلا تساقط لجواز ان يحسكون النار مع ما مختلفا ثبت الزائدة بالينة الزائدة (أو) اتقى كل منهما على ثالث بيده شيء (انه باعه له) (٨٥٦) أي الثالث بكذا فانكسر (واقامها)

ولا فلا يلزمه شيء وكونه تحت يده حينئذ يمكن ان يكون هبة أو شراء من أحدهما (قوله على ما ذكر) أي انه لم يجر الا عقد واحد والمعمد التساقط مطلقا (قوله فيثبت الزائد) أي من المكتري بالينة الزائدة أي الشاهدة بالزيادة أي بأنه أجر جميع الدار قاله جبر وذاك ان يقول ان مجرد احتمال الاختلاف لا يفيد والالم يصحك بالتعارض في أكثر المسائل (قوله أو ادعى كل منهما الخ) هذه عكس ما قبلها فان تلك في مشتريين وبائع وهذه في بائعين ومشتريه مقصودهما الثمن وفي ثلثا المين برماوى وفى (قوله فيحلف الثالث عينين) ويبقى له الشيء الذي بيده ولا يلزمه شيء (قوله لذلك) أي للعقد والانتقال بينهما الخ (قوله فان عرفت) نصرانيته المراد كفره حل كما يدل عليه التعليل وبعبارة البرماوى قوله فان عرفت نصرانيته لا حاجة لذلك لانه لازم لنصرانية الولد اه لانه لا يكون نصرانيا الا ان تقدم لاييه نصرانية (قوله فصدق) أي بالنسبة للارث والا فهو يغسل ويصلى عليه فيقول المصلى أصلى عليه ان كان مسلما ويدفن بمقابر المسلمين حل وبعبارة م ر ورقة قول المصلى عليه في النية والدعاء ان كان مسلما وظاهر كلامهم وجوب هذا القول ويوجه بأن التعارض هنا مبره مشكوكا في دينه فصار كالاختلاط السابق في الجنازة (قوله زيادة علم بانتقاله الخ) أي والاخرى مستحبة للنصرانية وكذا كل مستحبة وناقلة م ركبينة الجرح مع بينة التعديل فتقدم الاولى كما مر (قوله وان قيدت) مقابل قوله مطلقة فالمراد بالاطلاق عدم التقييد بأن آخر كلامه نصرانية أو اسلام (قوله بأن آخر كلامه نصرانية) ولا بد ان تفسرها (قوله ثالث ثلاثة) أي من الآلهة والا فلا يكفر بهذا برماوى لقوله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الاية قوله لان الظاهر (قوله) لان الاصل بقاء نصرانية (قوله بأن آخر كلامه اسلام) ولا بد من تفسير كلمة الاسلام على المعمد زى ولا يكفي الاطلاق الا ان كان الشاهدة فقيها موافقا للقاضي في مذهبه فيما يسلط به الكافر ومثله يقال في بينة نصراني (قوله أم أطلقت) أي قالت كان مسلما فيحصل التعارض ويتساقطان وفيه ان هذا واضح في الاولى دون الثانية وفيه هلا قدمت انما قوله الا ان يقال محل العمل بالناقلة مالم يوجد معارض لها اه حل وكتب أيضا قوله أم أطلقت وجه ذلك ان ترجيح بينة المسلم بزيادة العلم قد زال بواسطة تعرض بينة النصراني للقياس وهو قولهما ان آخر كلامه نصرانية لانها حينئذ ليس مستندها الاستصحاب فتقدمنا على الناقلة لان الظاهر ماله كون نصرانيته معلومة ومحل تقديم الناقلة على المستحبة اذا كان مستند المستحبة الاستصحاب (قوله أو جهل دينه) مقابل قوله فان

أي البينة وطالب بالثمن (سقطنا ان لم يمكن جمع) بأن اتحد تاريخها أو اختلف وتوافق الوقت عن المصدقين والانتقال بينهما سن المشتري الى البائع الثاني فيحلف الثالث عينين (والا) أي وان أمكن التجمع بأن اختلف تاريخهما واقع الوقت لذلك أو اطلقا أو احداهما لزمه الثمنان) وقول ان لم يمكن جمع أعم من قوله ان اتحد تاريخهما (ولومات) شخص (عن ابنين مسلم ونصراني فقال كل) منهما (مات على ديني) فأرثته (فان عرفت نصرانيته حلف النصراني) فيصدق لان الاصل بقاء كفره وذكر التحليف من زيادتي (فان أقام كل بينة مطلقة) بما قاله (قـ) دم المسلم) لان مع بينة زيادة علم بانتقاله من النصرانية الى الاسلام (وان قيدت) بينة النصراني (بأن آخر كلامه نصرانية) كقولهم ثالث ثلاثة (حلف النصراني) فيصدق لان الظاهر ماله سواء أعكست

بينة المسلم بأن قيدت بأن آخر كلامه اسلام أم أطلقت ومثله اطلاق بينة من زيادتي (أو) جهل دينه وإيكل) منهما (بينة أو لا بينة حلفا) أي حلف كل منهما الا آخر

وقسم المتروك بحكم الدينين (٨٥٧) بينهما قول الاصل وأقام كل بينة ليس بقيد (ولو مات نصراني

عنهما) أي عن اثنين مسلم
ونصراني (فقال المسلم
أسلت بدموته) فالإيراث
بيننا (و) قال (النصراني)
بل (قبله) فالإيراث لك
(حلف المسلم) فيصدق لأن
الاصل بقاؤه على دينه سواء
اتفق على وقت موت الأب
أم لا (وتقدم بينة النصراني)
على بينته إذا أقامها بما
قاله لأن مع بينته زيادة علم
بالانتقال إلى الإسلام قبل
موت الأب فهو ناقله
والأخرى مستحبة لدينه
نعم إن شهدت بينة المسلم
بأنها كانت تسمع تنصرو
إلى ما بعد الموت تعارضتنا
فيحلف المسلم (أو قال المسلم
مات) الأب (قبل إسلامي
و) قال (النصراني) مات
(بدمه) قد (اتفق على
وقت الإسلام فعكسه)
فيصدق النصراني بيمينه
لأن الأصل بقاء الحياة
وتقدم بينة المسلم على بينته
إذا أقامها بما قاله لأنها
ناقلة من الحياة إلى الموت
والأخرى مستحبة للحياة
نعم إن شهدت بينة
النصراني بأنها عاينته حيا
بعد الإسلام تعارضتنا قاله الشيخان

هرفت نصرانيته أي جهل هل هو مسلم أو كافر وموهم شكله كيف يجهل ذلك
وله ولد نصراني أي كافر ويحايب بأنه استلحقه فولد إن أي المسلم والكافر حل بلان
يدعي أنه أبوهما وكان غائبا قبل ذلك ويصدقهما كما له عرض (قوله بحكم
اليد) أي لا يحكم الأرض حتى لو سكن ذكر وأنثى قسم نصفين حل وعش
(قوله نصفين) أي إن كان يدهما أو يده أحدهما فإن كان يدهما غائبة فله قول
كما قاله مر وحج وقول الشارح بحكم اليد قديهم أنه لو كان يدهما لا يسم
بينهما وأيس كذلك فقد قال في شرح الروض ولا يختص به ذواليد لأنه لا أثر ليد
بعد اعتراف صاحبها بأنه سكن البيت وأنه يأخذه إرثا فكانت يدهما (قوله
بقاؤه على دينه) أي إلى موت الأب (قوله تنصرو) أي المسلم وقوله إلى ما بعد
الموت وإلى الموت (قوله تعارضنا) أي فيتساقطان كآبائه لا بينة وتقدم أمه
يحلف المسلم حينئذ لأن الأصل بقاؤه على دينه إلى موت أبيه (قوله أو قال المسلم الخ)
هذه المسئلة كالتى قبلها في المعنى لكنها تختلف في الألفاظ والحكم لأن مصب الدعوى
هنا الموت قبل الإسلام أو بعده ومصب الدعوى في السابقة الإسلام بعد الموت
أوقبله وبعبارة سم هذه عين المسئلة السابقة لا تعارضها في شيء سوى الاتفاق على
وقت الإسلام فالوجه الاقتصار على ما في أصله حيث قال عقب المسئلة السابقة فلو
اتفق على إسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الأب في شعبان وقال النصراني
في شوال صدق النصراني وتقدم بينة المسلم على بينته اه وبه تعلم أن قول
الشارح الآتى فإن لم يتفق على وقت الإسلام فالصدق المسلم مستدرك لا مائل
تحتنه لأنه عين المسئلة الأولى المذكورة في قوله كآبائه ولو مات نصراني الخ اه
فالقول بعد قوله وتقدم بينة النصراني هذا إن لم يتفق على وقت إسلام ابن ثم يقول
فلما اتفقا على إسلام الأب إلى آخر عبارة الأصل كان أوضع وأحضر وبعبارة أخرى
فالقول المصنف في ما سبق فإن لم يتفق على وقت الإسلام حلف المسلم الخ عقب قوله
بل قبله وقال هذا وإن اتفق على وقت الإسلام فعكسه الخ كان أخضر وكان
يستغنى عن قوله بعد فإن لم يتفق الخ (قوله قبل إسلامي) أي فكنت موافقا له في الدين
وقال النصراني مات بعده فكنت وقت الموت مخالفا له في الدين فلا يرث عبد البر
(قوله وقد اتفق على وقت الإسلام) بأن اتفق على إسلام الابن في رمضان وقال
المسلم مات الأب في شعبان وقال النصراني في شوال عبد البر (قوله بقاء الحياة)
أي بقاء حياة الأب إلى إسلام ابنه (قوله ناقله من الحياة) أي نقلت الأب من الحياة
قبل إسلام الولد إلى موته وقوله والأخرى مستحبة للحياة أي حياة الأب بعد إسلام

أي يختلف التصرف في وفاة كماله من زمان إلى زمان لم يتغير على وقت الإسلام فالمصدق المسلم لأن الأصل بقاؤه على دينه وتقدم بنية التصرف على بنية سمع أن شهدت بيمينه بأنها عاتقته مينا قبل الإسلام تعارضنا فحلف المسلم (ولو مات هو أموين كافرين وابنين مسلمين فقال كل من الفريقين مات على ديننا حلفنا بوايه) فهما المصدقان لأن الولد يحكم بدين كفره في الابتداء تبعاً له ما فيستحب حتى يعلم خلافه ولو انعكس الحال فكان الابن مؤمناً مسلمين والابن كافرين وقال كل ما ذكره فان عرف (٨٥٨) للابوين كفر سابق وغلا أسلمها

قبل بلوغه أو أسلم هو أو بلغ بعد إسلامنا وقال الابن لا ولم يبقوا على وقت الإسلام في الثالثة فالمصدق الابن لأن الأصل البقاء على الكفر وإن لم يعرف لما كفر سابق أو اعتقوا على وقت الإسلام في الثالثة فالمصدق الابن عملاً بالظاهر في الأولى ولأن الأصل بقاء المص في الثانية (ولو شهدت) بيمينه (أعنت في مرض موته سالماً) شهدت (أخرى) أنه أعنت فيه (فأنا وكل) منها (ثالث ماله) ولم تجز الورثة ما راد عليه (فان اختلف تاريخ البيتين) (قدم الا سبق) (تاريخنا كما في سائر التصرفات المبرزة في مرض

الابن (قوله فحلف المصماني) لأن الأصل بقاء حياة الابن إلى إسلامه كإقرار (قوله بقاؤه) أي بقاء الولد على دينه إلى موت أبيه (قوله أو بلغ) هذه اللفظة فابسة في بعض النسخ وهو المناسب لعوله بعد في الثالثة وفي نسخة اسقاطها وهو المناسب للفتح التي فيها الثانية بدل الثالثة عبد البر لمصداً واسقاطها أولى لأنها غير قوله أسلمها قبل بلوغه تأمل وعبارة ح ل قوله بعد إسلامها أي فهو مسلم تبعاً وفيه أن هذه هي قوله أسلمها قبل بلوغه إلا أن يقال الأولى الاختلاف في وقت الإسلام والثانية الاختلاف في وقت البلوغ (قوله أو اعتقوا) أي أو عرف لها كفر واعتقوا الخ (قوله عملاً بالظاهر) وهو إسلام الابن أصالة برماوى (وله في الأولى) وهي إذا لم يعرف لهما كفر سابق والثانية قوله أو اعتقوا (قوله بقاء المص) أي إلى وقت الإسلام كي يتبعهما يمين برماوى (قوله كما في سائر التصرفات المبرزة الخ) أي فإنه إذا لم يسمها الثالث يقدم السابق فلا سبق كما مر (قوله زيادة علم) أي بتقديم تاريخ العتق (قوله فيلزم الخ) ولا ينظر للروم ذلك في النصف لأنه ليس من السهل شرح م ر (قوله أو شهد اجنبيان) أي عدلان ع ش ففيه من حذف الأول دلالة الثاني (قوله وكل منهما) بأن كانت قيمة كل منهما مائة وكان عند مائة غيرهما (قوله فعين للاعتناق عام) لأن الورثة أعلم بحال المورث (قوله وارتفعت التهمة) وكون الثاني أهدي لجميع المال الذي يرثونه بالولاء بعيد لم يقدح تهمة سم (قوله دونه) كأن كانت قيمته خمسين (قوله الذي لم يثبت له بدلاً) وهو النصف الآخر من ماله (قوله خلاف تبعض الشهادة) والمعتمد أنها لا تبعض في هذه الصورة كما نص

الموت ولأن مع بيمينه زيادة علم (أو اتفق) التاريخ (أقرع بينهما لعدم المرح) (والا) أي عليه وإن لم تذكر آثاراً يصحاناً أطلقنا أو أحدهما (عتق من كل) من سالم وغام (بصفة) جوابين البيتين وإنما لم يعر بينهما لأننا أقرعناهم بأن أن يخرج سهم الرق على السابق فيلزم ارتفاق حروصير رقيق وقولي والأهم من قوله وإن أطلقنا أو شهدا اجنبيان أنه وصى بعتق سالم (و) شهدا واران عدلان (أنه رجوع عن ذلك ووصى) بعتق (عام وكل) منهما (ثلاثة) أي ثلث ماله (يعين للاعتناق عام) دون سالم وارتفعت التهمة في الشهادة بالرجوع عنه بذلك يساويه وخرج ثلثه ما لو كان عام دونه فلا تقبل شهادة لوارثين في القدر الذي لم يثبت له بدلاً وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة (فان يكافأ) أي الوارثان (حائزين حصة في ذ) يعين للاعتناق (سالم) شهادة الاجنبيين لا يجمل الثالث

(وثلثا غنم) باقرار الوارثين
 اللد تعينه شهادتهما
 وكان سالبا هلك أو غصب
 من التركة ولا يثبت
 الرجوع بشهادتهما العدة
 ولو كما غير ما تزين عتق
 من غنم قدر ثلث حصتها
 (فصل) في القائف
 وهو الملقق للنسب عند
 الاشتباه بما خصه الله به
 من علم ذلك (شرط القذف
 أهلية الشهادات) هذا
 اولى من اتهمه - على
 الاسلام والعدالة لحرية
 والدسكرة (وتجربة)
 في معرفة النسب بأن يعرض
 عليه ولد في نسوة ليس
 فيهن أمه ثلاث مرات ثم
 في نسوة فيهن أمه فإن
 أصاب في المرات جميعا اعتمد
 قوله ودكر الام مع النسوة
 ليس للتقييد بل لاولويه
 ادالاب مع الرجال كذلك
 على الاصح فيعرض عليه
 الولد في رجال كذلك بل
 سائر النسبة والإقرار
 كذلك ويجاد كره علم ما ورج
 به الاصل انه لا يشترط فيه
 عدد كالتقاضي ولا كونه
 من بني مدح نظير المعنى

ما به المشاهدي فيعتق العبدان الاقربا لشهادة والناس في باقرار الوارثين اذ كانا
 حاضرين والاعتق منه قدر نصيبهما من بالمعنى حل وارقتا بالتبويض عتق
 غنم كله وبعض سالم الذي لم يشبهه بدلا شرح البيهقي (قوله وثلثا غنم) بأن
 كان كل من سالم وغانم يساوي مائة وهناك ثمانمائة فاذا هلك سالم كانت التركة غنما
 والمائة فيعتق من غنم ثلثا لانها ثلث التركة (قوله ولو جكان سالبا هلك من
 التركة) عملا بشهادة الوارثين الحاضرين بأمره ورجع عن الوصية فاندفع ما يقال
 ان الوصية به ثبتت بشهادة الابنيتين وهو ثبت ماله فيقتضي شهادتهما بحسب
 من التركة (قوله قدر ثلث حصتها) أي من التركة وهو ثبت غنم ان كان
 لهما اخوان لان التركة ما شان وبنه بينهما منها مائة وثلثها يساوي ثلث قيمة غنم
 (قوله ولا يثبت الرجوع) أي عن عتق سالم (قوله قدر ثلث حصتها) أي من
 التركة أي مع عتق سالم كله (فصل في القائف) وهو لغة مستبغ
 الانثى والشبه م من قولهم قفوتها اذا انبعثت اثره ونحو قافة كبايع وباعة عبد البر
 وزى وعارة الرشيد يقال قاف امره من باب قال اذا تشبه مثل قفاثره ويجمع
 القائف على قافه اه وأصله قيفة قلبت الياء لئلا تتركها وانفتاح ما قبلها فهو من
 باب قوله وشاع نحو كامل وكلمه بالظن للتقدير (قوله هذا اولى من اقتصاره الخ) لان
 كلام الاصل لا يشمل بنية شروط الشاهد لكونه فاطقا بصيرا غير مجبور عليه
 وغير مدولر ينق عنه ولا بهن لمن يلقى به لانه شاهد أو حاكم والاوجه كما قال
 اللغوي عدم اعتبار رسمه خلافا له في الطلب من الاصل ما يشرح م (قوله
 وتجربة) والاصح التجربة التقيد بالحاقه ولا يقيد بالتجربة لكل الحقائق
 شرح الروض (قوله ثلاث مرات) هو مرجح في اشتراط الثلاث واعتقده
 في الروضة كأمه البكر قال الإمام الميرة بغلبة الظن وقيل يحصل بدون ثلاث
 وا- بشكل البارزى خليفه أبيه من الثلاثة الاقل بأبه قد به علم ذلك فلا يبقى
 ديمر فائدة وقد يصيب في الرابعة انما قال اولى ان يعرض مع كل منف ولد واحد
 منهم أو في بعض الاضاف ولا تقتصر به الرابعة فاذا أصاب في الكل علمت تجرئته
 حيثئذ اه وكون ذلك اولى ظاهرا وهو غير منافي اكلامه م شرح م (قوله
 في نسوة) ويجوز له النظر للنساء في هذه الحالة الحاجة ع ش على م (قوله
 نظير المعنى) وهو شدة ادراكه لمروق الاسباب لمناخه الله من علم ذلك وعبرة م
 لان القيامة تنوع علم من علمه على به (قوله مع ماورد) أي على ماورد (قوله ان يجزأ)
 بزاين مجتنب كافي ع ش والاولى منهما مشددة مكسورة رسمي بذلك لانه

خلافا لمن شرطه وقوامع ماورد في الخبر وهو ما روى الشيمان عن عائشة قالت دخل علي النبي صلى الله عليه
 وسلم - وراثة قال ألم ترى أن يجزأ المدح دخل علي

فراى اسامة وزيدا عليهما
 قطعة قد عظميا رؤسهما
 وقد بدت أقدمهما فقال ان
 هذه الاقدام بهما من
 بعض (فاذا تدافعا) اى
 اتنان (وان لم يتفقا اسلاما
 وسرية جهولا) لقيطا أو
 غيره (أو ولد وطوتهما
 وأمكن كونه من كل) منها
 (كان وطأ امرأة بشبهة)
 حكاية لمسا (أو) وطئ
 (أحدهما زوجة الآخر
 بشبهة وولده لمساين ستة
 أشهر وأربع سنين من وطئها
 عرض عليه أى على القائف
 فيلحق من الحقة به منهما
 (فارتدال وطئهما) حصة
 فللثاني (الولدان) مراهه
 باق وفراش الاول قد انقطع
 بالحيضة (لأن يكون الاول
 زوجا في نكاح صحيح) والثاني
 وطأ بشبهة فلا ينقطع تلاق
 الاول لأن أمكان الوطئ مع
 فراش النكاح الصحيح قائم
 مقام نفس الوطئ
 والامكان حاصل بعد
 الحيضة فان كان الاول
 زوجا في نكاح فاسد انقطع
 تعلقه لان المرأة لا تميز
 فراشا في النكاح الفاسد الا
 بالوطئ (كتاب الاعتاق)

كان كلما أخذ أسير اجبر راسه أى قطع (قوله فراى اسامة) هو ان زيد قال أبو داود
 كان اسامة أسود وزيد أبيض هر (قوله فقال ان هذه الاقدام الخ) فلو لم يعتبر قوله
 لانه من المجازفة لانه صلى الله عليه وسلم لا يقر على خطأ ولا يسر الا بالحق شرح
 م ر وفيه رد على المساقين حيث طعنوا في نسب اسامة وقول الدس ابن زيد لان
 زيدا كان أبيض واسامة كان أسود وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتشوش
 من ذلك لانهم رضى الله تعالى عنهما كانا حبيبه صلى الله عليه وسلم فافتراره صلى
 الله عليه وسلم وسروده يدل على أن القياقة حق ووجه الرد على المساقين انهم
 كانوا مسلمون بالحكم باقائهم لانه كان أمرا معروفا عندهم شيئا قال ع ش على م ر
 وعلى هذا فيجب العمل بقوله ويثاب على ذلك وهل يجب الاية على ذلك أولا فيه
 نفاذ والا قرب الاقول (قوله عرض عليه) أى مع المتداعيين ان كان صغيرا اذا الكبر
 لا بد من تصديقه كما مر في الاقرار والمجون كالصغير والحق به البلقيى ضمنى عليه
 وإنما وسكران غير متعذ وما ذكره في النائم بعيد جدا فان لم يكن قائف أو تعذرا غير
 اقتساب الولد بعد كماله قاله البلقيى ولو كان الاشتباه لا شريك في الفراش لم يقبل
 الحاق القائف الا ان يحكم ما كره الماوردى وحكا في المطلب عن ملخص
 كلام الاصحاب شرح م ر (قوله فيلحق من الحقة به) ولا يتقض الاينة فلا
 بلغ وان نسب لم يؤثر بخلاف عكسه شرح م ر وعمل ما في الزركشى له ادا الحقة
 بأحدهما فان رتبنا بذلك بعد الحاق ثبت نسبهما الا ان كان القاضى استغفله
 وجعلهما كما بينهما ما زونفد حكمه بجاراه والا فلا يثبت النسب بقوله والحاقه
 حتى يحكم الحكم اه وقضيه انه لا بد من قائف في الشق الاخير شهدان
 عند القاضى سم (قوله فلا ينقطع تعلق الاول) بل يعرض الولد على القائف
 كما في الاسعاد رى انتهى

(كتاب الاعتاق)

ختم المصنف كتابه بالعتق رجاء من الله تعالى أن يعفوه وقارنه من البار والعتق
 المنجز من مسلم قرينة أما المعلق فليس قرينة أى ليس أصل وضعه على ذلك ولكن قد
 يقترب به ما يقتضى كونه قرينة كمن علق عرق عبده على ايجاده قرينة كان صلبت
 الضهي فانت حراما العتق من الكافر فليس قرينة جرم رى وهو مأخوذ من
 عتق الفرخ اذا طار واستقل زى فعاده لئلا يستفلال وبعبارة غيره من أعتق
 لامن عتق لان عتق لازم فلا يقال عتقت العبد بل أعتقته ولذلك عدل عن أصله
 (قوله عن الادبي) خرج الطير والبعية وفيه أنهم لم يدخلا في ازالة الرف حتى

قوله تعالى فلترقبه وخبر
العصيين أنه صلى الله عليه
وسلم قال أيمان رجل أعتق
أمره أسلمنا استنقذ الله
بكل عضو منه عضوان منه
مسن النار حتى الفرج
بالفرج (أركانه) ثلاثة
(عتيق ومبغة وعتيق
وشروط فيه ما مر (في واقع)
من كونه مختاراً أهلاً تبرع
(وأهلية ولاء) فيصع من
مسلم وكافر ولو حر بيلاً من
مكره ولا من غير ماله بغير
نسيابة ولا من صبي ومجنون
ومجنون وسفه أو فليس ولا
من مبعوض ومكاتب
وتعيرى بما ذكر أولي مما
عبره (و) شرط (في العتيق
أن لا يتعلق به حق لازم
غير عتيق يمنع بيعه)
كاستنولة ومؤجر بخلاف
ما تعلق به ذلك (كرهن)
على تهميل مريانه
والنصر يح هذا من زيادة
(و) شرط (في الصيغة لفظ
بشعره) وفي معناه ما مر
في الغنمان أما صريح وهو
مشتق تحرير واعناق وفك
رقبة (لورودها في القرآن
والسنة كقوله أنت حر

بخرجهما (قوله تلك رقبة) خضعت الرقبة بالذ كردون سائر الأعضاء لأن ملك
السيد أعبده كالخجل في الرقبة فإذا اعتقه فكأنه أطلق من الخجل (قوله أيمان رجل)
ما زائدة والرجل وصف طردى فلام فهو له ع ش واعتق صفة لرجل دالة
على فعل الشرط (قوله استنقذ الله الخ) ولو أعتق جماعة عبداً مشتركاً حصل
لكل منهم هذا الثواب المخصوص بعبدة سم والسبين والثناء وإذا كان أي أنقذ الله
والحديث خاص بالمسلم والكافر إذا مات مسلماً (قوله حتى الفرج بالفرج) نص
على ذلك لأن ذنبه أقيم وأفضح ع ش أولاه قد يختلف من العتيق والعتيق وهذا
أحسن لأن الأول منقوض بما يحصل به الكفر من الأعضاء كالأسنان لأن الكفر
أفضح من الزنا اه شو برى وزى (قوله أهمل تبرع) ثم لو أوصى به السفينة
أو أعتق من غيره بأذنه أو أعتق المشتري المبيع قبل قبضه أو الإمام قن بيت المال
على ما يأتي أو الولي عن الصبي في كفارة قتل أو راهن مؤسر لم يهرن أو وارث مؤسر
لغير التركة مع شرح مر (قوله لا من مكره) بشرط أن لا ينوي العتيق سم وعبارة
ع ش على مر قوله لا من مكره أي بغير حق إنما إذا اشتري عبداً بشرط العتيق
وامتنع منه فأكراه على ذلك فإنه يعتق لانه استكراه بحق زاد شيئاً زى أيضاً
ويستورى الولي عن الصبي في كفارة القتل (قوله أن لا يتعلق به حق الخ) بأن
لا يتعلق به حق أصلاً أو تعلق به حق جائز كالإمام أو تعلق به حق لازم وهو عتيق
المستنولة والمكاتب أو تعلق به حق لازم غير عتيق لا يبيع بعه كما أوجب قوله
كالاستنولة أخذ من رجوع النفي للقيد الثاني لأن نفي النفي إثبات وقوله ومؤسر
أخذ من رجوع النفي للقيد الثالث وهو قوله يمنع بيعه (قوله على تفصيل مر
بيانه) وهو أنه إذا كان مؤسراً صريحاً منه وإن كان مسيراً بالعبادته في كتاب الرهن
ولا يفذ إلا باعتاق مؤسراً وإلا فده ويضم قيمته وقت اهتائه وأحباله رهناً والولد حر
(قوله وهو مشتق تحرير الخ) أي ولو مع هزل ولعب إنما غلبهما كانت تحرير
فكسامة كانت طلاقاً أما اعتقل الله أو الله أغنقك نصريح فيهما كطلق الله
أو أبرك الله ويضارق فهو باعلاً الله أو أقالك الله حيث كان كناية
لضعفهما بعدم استنولة لهما بالتصود بخلاف تلك شرح م ر لأن القامصة
أن ما يستغل به الإنسان إذا أسند الله تعالى كان مريضاً وما لا يستغل به إذا أسنده
لله تعالى كان كدابة (قوله إلى آخره) أي أو أنت مفكوك الرقبة أو تلكت رقبتك
(قوله ولم يفد العتيق بأن فهد النداء أو أطلق) ومجمله أن كانت مشهورة بهذا الاسم
حالة النداء فإن كان قد هجر وترك فأنه ينعق عند الإطلاق كما قاله سم (قوله

أو محرراً ويرزك أو عتيق أو عتيق ٢١٦ ع ش أو أعتقك أو أنت بكيل الرقبة إلى آخره ثم
لو قال لمن اسمها حرة باحرة ولم يقيد العتيق لم تنق

وقول مشتق من زيادتي (أو كتابة كلا) هو أولى من قوله هو لا (ملك لي عليك) لا بد لي عليك (لا سلطان) أي
لي عليك (لا سيبل) أي لي عليك (لا خدمة) أي لي عليك (أنت) (٨٦٣) سابقه أنت مولاي لا اشتراكه

وقول الخ) وعبارة الأصل وصريحه تحرير واعتناق (قوله لا ملك لي عليك) أي
لستكوني أعتقتك ويحتمل لسكوني بعثك أو وهبتك (قوله فيما) أي شخص هو أي كل
منها (قوله أول رقيقة شامل) لا ذكر والاشي (قوله أنا منك حر الأولى طالق كما في نسخ
بل الصواب ذلك) لأن الكلام في صيغة الطلاق وأنا منك حر لا يرجح إلا كتابة
لا في الطلاق ولا هنا برأى قال ع ش أي فلا يكون قوله أنا منك طالق كتابة
في العتق وإن كان كتابة في الطلاق والفرق أن النكاح الذي يفسل بالطلاق يقوم
بكل من الزوجين بدلي أنه لا يأخذنا ماسة ولا نحو اختها ولا كذلك هنا فان الرق
لا يقوم بالسيد كما يقوم بالعبد اه (قوله بخلاف الصريح) هو كذلك ولكن لا بد
من قصد اللفظ المنهك كذا في غير الطلاق فلرأى أمة في الطريق فقال تأخرى بأخرة
فاذا هي أمتة لم تعتق برأى سم (قوله ومع معلقا وهو) أي التعليق غير قرينة
أن قصده حيث أوسع أو ضيق خبر والافتقار به ويرى في التعليق هنا ما مر
في الطلاق من كون المعلق بفعله مباليا أولا ولا يشترط لصحة التعليق إطلاق
التصرف بدليل محته من نحو رهن معسروه فليس ويرد شرح م وقال ع ش
عليه ومفهوم قوله أي التعليق أن العتق المترتب عليه يكون قرينة ويقضي ذلك
قول جبر هو قرينة اجبا اه (قوله في اعتناقه) أي العبد كله كما يؤخذ من شرح
الروضوم رع ش (قوله) أي الشائع لم يبين محضه وهو المعين وقضية
كلامه عتق كله ويوجه بأن عتق الجزء المعين لا يمكن وحده فوجب عتق الكل
صونا لعبارة المكلف عن الإلغاء بخلاف الشائع فانه لما أمكن أنه عماله في معناه
حمله عليه فلم تدع ضرورة إلى صرف اللفظ عن ظاهره ع ش (قوله فقط) أي
لضعف تصرفه له كونه غير مالك فلم يقع على السراية وكان القياس على البيع
أن لا يعتق شيء لكونه خالف الموكل باعتناق البعض لكن تشوف الشارع إلى
العتق أوجب تنفيذ ما اعتقه ولو كمل كما في شرح م وهذا إذا كان الوكيل أجنبيا
فإن كان شريكاً عتق ما اعتقه وسرى والفرق أنه إذا كان ملك الاعتناق عن نفسه
نزل فعله منزلة فعل شريكه ولا كذلك الأجنبي فيقتصر فيه على ما اعتقه ولا فرق بين
أن يوكله في الكل أو البعض اه زي (قوله ولو بكناية) أي في التغويض
(قوله في اعتناقه) ليس من كلام المفوض بل من كلام الشارع لبيان المراد لأن
المفوض لو أتى به كان صريحا فلا يحتاج معه إلى نية اه خضر وس ل ومن ثم
لم يذكره م ر فالأولى أن يقول أي في اعتناقتك (قوله ونوى تغويضا) أي بقوله
خيرتك بعت أما إذا قال خيرتك في اعتناقتك فنصريح تغويض س ل (قوله حالا)

بين العتيق والمعتق
(وصيغة طلاق أو طه نام)
صريحة كانت أو كناية
فكل منهما كتابة هي أي
ديما وصالح فيه بخلاف
قوله العبد عند أو
استبرى وجهك أول رقيقة
أنا منك طالق فلا ينفذه
العتق وإن نواه وقول أو
ظهار من زيادتي وتقدم
أن الكتابة تحتاج إلى نية
بخلاف الصريح (ولا يضر
خطا منذ كبر أو نأثرت)
فقوله لم يبد أنه حر ولا أنه
أنت حر صريح (و مع
معلقا) بصيغة كالنديب
ومؤقتا ولما التاقت
(ومضافا) الجزية أي الرقيق
شائعا كان كالربيع أو
معينا كاليد (فيعتق كله)
سراية كتنظيره في الطلاق
نعم لو وكل في اعتناقه فاعتق
الوكيل جزء أي الشائع
عتق ذلك الجزء فقط كما
صححه في أصل الروضة
(و مع) (مقوضا إليه)
ولو بكناية (فلو قال له
خير تلك) في اعتناقتك
(ونوى تغويضا) أي تغويض
الاعتناق إليه (أو) قال له

(اعتناقتك يا عتق نفسه) حالا كما فادته الفاء (عتق) كافي الطلاق بقول الأصل فاعتق
نفسه في المجلس

أراد به مجلس القنابل لا الحضور ليرافق ما في الروضة كأمه (و) مع (بعض) كافي الطلاق (ولو في بيع) -
فأما قال اعتقتك أو بعنتك نفسك بألف فقبل حالا حتى ولزمه (٨٦٣) م ألف وكأ في الثانية اعتقه بألف

(والولاء لسيدته) اسمه موم
خبر العيصين أمه الولاء لمن
اعتق (ولو اعتق حاملا
بملكه تبعها) في العتق
وان استثناء لاه كالجوز
منها فعتقه بالتبعية لا
بالسراية لان السراية
في الاشخاص لا في الامتصاص
فقولي تبعها أولى من قوله
عتقا واقوة العتق لم يطل
بالاستثناء بخلافه في البيع
كأمر (لا عكسه) أي لا ان
اعتق جلا مملوكا فلا
تبعه أمه لان الأصل
لا يتبع الفرع وان أعتقها
عتقا بخلاف البيع
في المستثنين فيبطل كأمر
وعمل صحة اعتاقه وحده
اذ انفخ فيه الروح فان لم
ينفخ فيه الروح كضفة
فقال اعتقت مضعفك فهو
لغو كافي الروضة كأمه
عن فتاوى الفاضل وقال
أيضا لو قال مضعف هذه
الامة جرة فأقرار بانه قواد

اسكن يغفر هنا كل ما اعتقر من الايجاب والقبول (قوله أراد به مجلس القنابل)
أي فور ابان لا يؤثر بقدر ما يقطع به الايجاب عن القبول على ما قيل والاقرب
ضبطه بما مر في المخرج م ر (قوله أو بعنتك نفسك بألف) أي في ذمتك فلو
باعه نفسه بثمن معين لم يصح جزما لان السيد يملكه ولو باعه بعض نفسه سرى على
البائع ان قلنا بالولاء له والامير كافي فتاوى البغوي زى (قوله ولو اعتق حاملا)
شبهل اطلاقه لو قال لها أنت حرة بعد موتي فانها تعتق مع حملها على الاصح في
الروضة وأصلها ولو عتقت قبل خروج بعض الولد منها سرى اليه العتق أي تبعها
كافي الروضة وأصلها في باب العدة وعلى هذا فيعمل كلام المتن على حل محنت كاه
أو بعته زى وقوله قبل الأولى بعد خروج لان القلبية تصدق بعدم خروج شيء
منه (قوله تبعها) أي ما لم يكن في مرض الموت ولم يمتثلها الثلث فان كان كذلك
فان الحمل لا يتبعها كاتفقه سم عن البرلسي (قوله في الاشخاص) أي الاجزاء
كالبيع ع ش (قوله أولى من قوله عتقا) أي لانه يوم السراية بخلاف قوله
تبعها فلا يومها (قوله في المستثنين) وهما عتق الحمل وحده وعتقه مع أمه (قوله
وحده) مفهوم قوله وحده أنه اذا اعتق الام وحدها واولادها والمضغة معا عتقت
المضغة وارتضاء ط ب سم (قوله اذا انفخ فيه الروح) لانه يشترط في الحيض ان يكون
آدميا كأمه والظاهر ان المراد بلوغه ارا ان نفخ الروح الذي دل عليه كلام
الشارع وهو مائة وعشرون يوما ع ش على م ر (قوله ينبغي ان لا تصير الخ)
معتمد وقوله يقر بوطئها بان يقول عتقت به متى في ملكي زى (قوله اما لو كان الخ)
مفهوم قوله بمملكته (قوله أو غيرها) كالزبيبة بان يشترى جارية فيزوجها
لغيره فحمل من زوجها ثم يردّها المشتري للبائع فيبطل الحمل للمشتري بغير وصية
أو فحمل من زنا وصورها الشيخ عبد البر بان يجب أمة لفرعه فحمل عنده من زنا
أو زوج ثم يرجع فيها الأصل فانه يرجع فيها دون الحمل اه (قوله من مومس المراد
به مومس بنصيب شريكه فاضلا عن جميع ما يترك للمفاس م رأى من قوت مومس
يومه وليته ومن سكنى يومه ومن دست أرب يلق به كأمر (قوله ويسرى بالعلوق

الولد حرا وتصير الام به أم ولد وقال النووي ينبغي ان لا تصير حتى يقر بوطئها لا حتمال انه حر من وطئ أجنبي بشبهة
وفيه كلام ذكرته في شرح الروض اما لو كان لا يملك جاهها بان كازغيره بومية أو غير ما لا يعتق أحدهم باعتق
الآخر (أو) اعتق (مشترا) بيه وبين غيره (أو) اعتق (نصيبه) منه (عتق نصيبه) لانه مالك النصيب فيه
(ويسرى بالاعتاق) من مومس لا معسر (لما أسرى به) من نصيب الشريكة أو بعضه (ولو) كان (مدنيا فلا يجمع
الدين ولو مسنغرا السراية كما لا يجمع نعتي الزكاة) كابلاده فانه ثبت في نصيبه ويسرى بالعلوق من المومس

من المزمع ما لم يدر فلا يسرى وينتقد الوار بمبعض الاعرا ع ش على م وقال مر
الامن والد الشريك لانه ينفذ منه ايلاد كاهها اه (قوله ما يسرى) أى قيمته لان
اليسار بالقيمة لا بنصيب الشريك (قوله قيمة ما يسرى) يفيد أن الواجب قيمة
ما يسرى لا حصنة ذلك من قيمة الجميع فاذا ايسر بحصة شريكه كلها فالواجب
قيمة النصف لان نصف القيمة عميرة سم والمراد بقيمة النصف قيمته منفردا عن النصف
الآخر والمراد بنصف القيمة نصف قيمة جميعه بأن يقوم جميعه (قوله شركاه)
أى شقها على كاله وقوله يبلغ عن العبد يقتضى أنه لا بد أن يكون موصرا بجميع قيمة
العبد مع أن المدار على كونه موصرا بنصيب شريكه فقط وأجيب بأنه على حذف
مضاف والتقدير يبلغ عن باقي العبد وعبارة ع ش على م ر يبلغ عن العبد أى عن
ما يخص شريكه من العبد والمراد بالثمن هنا القيمة اه (قوله قيمة عدل) أى حق
لاجور فيها وقال ع ش أى بتقويم عدل (قوله فاعطى عبارة م ر وأعطى وهى
أولى لان الوار لانه يد تربيا ولا تعقلا (قوله وعنتق عليه العبد يومهم أن العتق متأخر
عن التقويم واعطاء الشريك) وليس مرادوا أجيب بان الوار لا تقتضى تربيما
ولا تعقبا (قوله بما فيه) وهو أنه اذا عنتق نصيبه من عبيد الخ وقوله غيره وهو
ما اذا عنتق كل العبد المشترك وكذلك الابلا (قوله من مهر) أى مهر ثيب ح ل
(قوله مع أرض بكارة) أى مع حصته من أرض بكارة وينبغي أن يحمله ان تأخر
الانزال عن ازالتهما كاه والغالب والا فلا يجب لها أرض ولعلهم ينسب عليه لعبد
العلق من الانزال قبل زوال البكارة كما ذكره ع ش (قوله هذا ان تأخر
الانزال الخ) والحاصل أن الشريك الذى أحبل الأمة المشتركة ان كان موصرا غرم
قيمة نصيب شريكه منها مطلقا ولا يلزمه قيمة حصته من الولد مطلقا وأما حصته من
المهر فتلزمه ان تأخر الانزال عن تعيب الحشفة والا فلا (قوله والابان تقدم) اوقارن
ولونناز عا فزعم الواطى تقدم الانزال والشريك تأخره صدق الواطى مما يظهر علا
بالاصل من عدم وجوب المهر وان كان الظاهر تأخر الانزال ويحمل تصديق الشريك
لان الاصل فيمن تعدى على ماله غيره الضمان حتى يودد مسقط ولم تنفعه وهذا
أقرب ع ش على م ر (قوله فلا يلزمه حصته مهر) هذا يقتضى أنه يلزمه حصته أرض
البكارة مطلقا والوجه أنه كالمهر من حيث القيمة المدكور فلما قال الشارح هذا
ان تأخر الانزال عن تعيب الحشفة وعن ازالة البكارة كما هو الغالب والا فلا يلزمه
ذلك لكان أنسب كما يفيد كلام ع ش على م ر (قوله ولا يسرى تديير) أى
لنصيب الشريك وأشار بهذا الى أن شرط السراية كون العتق منجزا أو معلقا على

الى ما يسرى من نصيب
الشريك أو بعبارة ولومدنا
(وعليه لشريكه قيمة
ما يسرى) هو أعم من قوله
في الثانية قيمة نصيب
شريكه وقت الاعتاق أو
العلق لانه وقت الاتلاف
والاصل في ذلك خبر
العصمين من اعتق شركاه
في عبدو كان له مال يبلغ عن
العبد قوم العبد عليه قيمة
عدل فاعطى شركاه
حصتهم وعنتق عليه العبد
والافتد عنتق منه ما عنتق
ويقاس بما فيه غيره مما
ذكر (و) عليه لشريكه
في المستولدة (حصته من مهر
مثل مع أرض بكارة ان كانت
بكره هذا ان تأخر الانزال
عن تعيب الحشفة كما هو
الغالب والا فلا يلزمه حصته
مهر لان المرحب له تعيب
الحشفة في ملك غيره وهو
منتف (لا قيمتها) أى حصته
(من الولد) لان أمه صارت
أم ولد مالا فيكون العلق
في ملك المولود فلا يجب القيمة
وتعيرى بالوقت أولى من
من تعبيرة باليوم (ولا يسرى
تديير) لانه كمتعلق عتق
بصفة

(ولو قال الشريك مؤسرا لقلت نصيبك فعليك قيمة نصيبك فانكر الشريك) حلف ويعتق نصيب الذي نطق باقراره) مواخذة له به اما نصيب المنكر فلا يعتق وان كان المذعي مؤسرا لانه لم ينش عتقا فان نكل عن اليقين فحلف المذعي استحق القيمة ولم يعتق نصيب (٨٦٥) المنكر وايضا لان الدعوى انما توجهت للقيمة لا للمعتق (أو)

قال (الشريك) ولو مؤسرا (ان اعتقت نصيبك فنصيبك) سواء اطلق وهو من زيادتي أم قال بعد نصيبك (فاعتق) الشريك (وهو مؤسر سري) نصيب القائل (ولزمه القيمة له لان السراية اقوى من العتق بالتعاق لانها قهسية لا مرفعة لها وموجب التعليق قابل للدفع بالبيع ونحوه أما لو كان مؤسرا فلا سراية عليه يعتق المعلق نصيبه (فلو قال له) أي لشريكه ولو مؤسرا أي قال ان اعتقت نصيبك فنصيبك حر (وقال) عقبه (مع نصيبك) وهو مرادتي (أو قبله فاعتق) الشريك (عتق نصيب كل) منهما (عنه) وان كان المعلق مؤسرا فلا شيء لاحدهما على الآخر (والولاء لهما) لا شراكهما في العتق (ولو تعدد معتق ولو مع تساوت)

على الوجه الاخر في كلامه زى فلو قال ان مت فنصيبك مثل حر ثم مات لم يسر وان كان مؤسرا قبل موته لان الميت معسر ومثل التدبير المعلق عتقه بصفة (قرله) اعتقت نصيبك) أي فسري الى نصيب (قرله ولم يعتق نصيب المنكر) كيف هذا مع ان اليقين مردودة كالاقرار بانه اعتق نصيبه واجيب بان الدعوى لما توجهت عن القيمة وكانت هي المصودة جعل نكوله كالاقرار بها لا باعتاق نصيبه (قرله) لان الدعوى الخ) يقال عليه ان القيمة انما وجبت بسبب اعتاق نصيبه فمستحيل ثبت السبب بدون سببه واجيب بانه لما انعكس عن اليقين وحلف المذعي جعل المذعي عليه كأنه مقر باعتاق نصيبه فكان السبب موجودا حكما واجيب ايضا بانه انما عتق نصيبه باقراره باعتاق نصيب شريكه فلما أقر بالسبب حكم عليه بالسبب وبعبارة نرح الرمي لان الدعوى انما سمعت عليه لاجل القيمة فقط والا فهي لا تسمع على آخر ذلك اعتقت حتى يحلف اه (قرله وموجب التعليق) أي انره وهو العتق ع ش (قرله وقبله الخ) قيل لا يعتق شيء على واحد منهما ادلوفغذ اعتاق المصاطب اعتق نصيب المعلق قبله فسري في مل اعتاقه لعدم وجود الرق واذا بطل اعتاقه فلا يحصل عتق نصيب المعلق لعدم وجود المعلق عليه فلزم من عتقه عدمه من ل ومجبرة زى هذا مبنى على بطلان الدور وهو الاصح ما ذاقنا به الدور ولا يعتق شيء لانه لو عتق نصيب المنكر لعتق قبله نصيب المعلق وسري عليه بناء على تربت السراية على العتق ولا يعتق نصيب المنكر لما يلزم من القول بعتقه عدم عتقه وهو دور اه أي غاي حيث ذقوله قبله في بطل الدور في مسألة القبيلة ونسب بطل الدور فيها لتشوف الشارع للعتق ما أمكن وتسليل يلزم المنكر على المالك في ملكه (قرله) لان سبيلها سبيل ضمان التلف) أي وضمان التلف يستوي فيه القليل والكثير كالمات من جراحتهم المختلفة فالدية توزع على عدد رؤسهم وبهذا ارق ما عر في الاخذ بالشفعة لانه من فوائد الملك ونعمته فوزع بحسبه من ل (قرله) باختباره ولو نسبته فيه) كان اتهم ببعض قريبه أو قبل

في قدر الحصة من العتق ٢١٧ ثم كان لو احدث نصف ولا تخلف ولا تخلف من (فالقيمة) اللازمة بالسراية (بعدمه) أي المعلق لا بقدر الاملاك فلما عتق الاخيران وكل منهما مؤسرا بالربع نصيبهما معا فقيمة النصف الذي سري اليه العتق علم بانصفين لان سبيلها سبيل ضمان التلف وان يسر أحدهما فله النصف فالقيمة عليه أو يسر كل بما ينقص عن الربع سري على كل منهما بقدر يساره (وشروط السراية تملكه) أي المالك ولو بائنه) باختباره أكثره جزء بعضه (فلو ورث جزء بعضه) أي أسله وان علا أو فرعه وان نزل

(لم يصر) عتقه الى باقية لمساخران سبيل السراية سبيل ضمان (١٦٦) المتلف ولم يوجد منه اثنان ولا قصد

الوصية له به شرح م رفلو ورث جزء بعضه كان اشترت زوجته اباه او ابنة من غيرها
ثم ماتت عن زوجها وعن أخ فيعتق النصف الذي انتقل اليه فلا يصرى للباقي (قوله
ولم يوجد منه اثنان) كالا يلا ولا قصد كالا عتاق وشراء جزء أصله (قوله وكذا
المريض الخ) قال الزرقاني والتحقيق أنه كالمصحيح فان شفى مري وان مات نظر
الى ثلثه عند الموت فان خرج بدل السراية من الثلث فعذو والا ان رد الزائد من ل
﴿فصل في العتق بالبعضية﴾ الباء سببية (قوله لملك حر) أى كله كما باقى
ويرد على عبارته دون الأصل مال الملك ابن أخيه فأت عليه دين مستغرق وورثه
أخوه فقط وقلنا أن الأصح أن الدين لا يمنع الارث فقدم ملك ابنه ولم يعتق عليه لأنه
ليس أهلا للتبرع فيه لتعلق حق الغيبة وهذه الصورة آخرها م ربة قول الأصل
أهل تبرع تأمل (قوله ولو غير مكلف) أى لصغيرا وجنون كالأورث بعضه أو وهب له
ولم يلزمه نفقته لكونه مسرا أو لكون فرعه كسوبا اه (قوله وابأهم خلافه
الخ) بقول الأصل أدخل المبعوض وأخرج الصبي والمجنون وكلام المصنف بالعكس
قال م رويخرج بأهل تبرع والمراد به الحركة المكاتب والمبعوض اه (قوله من أصل
أوفرع) ذهب أبو حنيفة وأحمد الى تعدى ذلك لكل ذى رحم محرم سم (قوله
عتق عليه) يستثنى من اطلاقه ما سياتى فى المتن من ملك المريض لبعضه بعض
وعليه دين مستغرق فانه لا يعتق عليه فى هذه الحالة ويلتزم بها فيقال للموسر
اشترى من يعتق عليه ولا يعتق زى ولولذلك زوجته الحامل منه عتق الحمل فلما طلع
على عيب امتنع الرذاه عميرة (قوله قال صلى الله عليه وسلم) دليل لعتق الأصل
على الفرع والآية دال على العكس رقدم الحديث لانه أمصرح فى المقصود (قوله
ان يجرى) أى يكافى ح ل أى لن يكاد يشبه فى حال من الاحوال الا أن يجده الخ
فالمستثنى منه محذوف (قوله) أى بالشراء مذار بما يفيد أنه منصوب والضمير
راجع للمشتري ~~لكن~~ بمعنى أنه يكون عتقا بنفس الشراء وذ كر جهر أن الرواية
بالرفع وحيث يكون الضمير راجعا للشراء أى المفهوم من يشترى أى فيعتقه الشراء
حل فهو من الاستناد للسبب وعلى هذا تكو الباء فى قوله بالشراء سببية أى يعتقه
الشراء بسببه لا بسبب آخر وفيه أن الباء لا يحتاج اليها الا على رواية النصب ورجح
كثيرون رواية الرفع واقتصر عليها م روي قد يدهار رواية عتق عليه تأمل (قوله
ولدا) أى من الملائكة (قوله المكاتب كان ملكه بفحوة وه ويكسب وثنيه)
س ل (قوله وانما عتقت أم ولد المبعوض الخ) عبارة شرح م رولا نافي ما قررناه
فى المبعوض ما يأتى من نفوذ ايلاده فى ملكه ببعضه الحر لانه حينئذ أهل للولاء الخ

(والمبتعصر) فلو أوصى
أحد شركين باعتاق نفيه
لم يسرا عتاقه بعد الموت وان
خرج كله من الثلث لا نفع
المال غير الموصى به بالموت
الى الوارث (وكذا المريض)
مسر (الافى ثلث ماله) فلو
اعتق أحد شركين نصيبه
فى مرض مسوته ولم يخرج
من الثلث الانصبة عتق
ولا سراية عليه ﴿فصل﴾
فى العتق بالبعضية لو ملك
حر ولو غير مكلف وان
أنهم خلافه وان المبعوض
كالحق قول الأصل اذا ملك
أهل تبرع (بعضه) من
أصل أوفرع ذكر اكان
أو غيره (عتق) عليه قال
صلى الله عليه وسلم ان يجرى
ولد والله الا أن يجده مملوكا
فيشترى فيعتقه أى بالشراء
رواه مسلم وقال تعالى وقلوا
اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل
عباد مكرمون دل على نفي
اجتماع الولادة والعبدية
وسواء اكان الملك اختياريا
كالأصل بالشراء أم قهريا
كالأصل بالارث وخرج
بالبعض غيره كالأخ فلا
يعتق بملكه وبالحر
المكاتب والمبعوض فلا يعتق ذلك عليهم ما تضمنه الولاء وليسا من أهله وانما عتقت أم ولد المبعوض بموته (قوله

لانه حينئذ اهل اللول لا تقطاع الرق بالموت (ولا يشترى) الولي لموليه) من مبي ومجنون وسفيه (بعضه) لانه انما يتصرف له بالنقطة وتعبيرى بذلك أولى من قوله (٨٦٧) لطفل قمره (ولورهب) له (أو وصى له) به

(ولم تزلزله نفقته) كأن كان هو ميسرا أو فرعه كسوبا (فعلى الولي قبوله ويعتق) على موليه لا انتفاء الضرر وحصول الكمال لبعض ولا نظرا الى احتمال توقع وجوب النفقة لزمانه تطورا لان النفقة محقة والضرر مشكوك فيه والاعمال هذه (ولا) أى وان لم تزلزله نفقته (لم يجز) للولي قبوله لئلا يضرر موليه بالاتفاق عليه من ماله وتعبيرى بلزوم النفقة وعدمه له سالم مما أورد على تغييره بكون بعضه كاسبا أولى من انه يقتضى وجوب قبول الأصل القادر على الكسب ولم يكسب وعدم وجوب قبوله اذا كان غير كاسب وابنه الذى هو عم المولى عليه من مومر وليس كذلك (ولو ملكه فى مرض موته) بما كان ورثه أو وهبه له (عتق عليه من رأس المال) لان الشرع أخرجه عن ملكه فكانه لم يدخل وهذا ما فهمه فى الروضة كالشرح

(قوله لا تقطاع الرق بالموت) فقد تقدم عن ع ش أنه يصح منه كل فتق يقع بعد الموت كالأوصى باعتاق عبده أو دبره (قوله ولا يشترى الولي) أى يحرم ولا يصح ح ل وع ش (قوله أولى) أى وأعم (قوله ولورهب له) أى جميعه ولورهب له بعضه والموروث له مومر لم يجز للولي قبوله وان كان كاسبا لانه لو قبله للملكة وعتق عليه ويرى فحبب قيمة حصه الشريك فى مال المحبوس عليه ويفرق بيه وبين قبول العبد بعض قريب سيده وان سرى على ماسيا فى بان العبد لا يلزم رعاية مصلحة سيده من كل وجه فصح قبوله اذ الم يلزم السيد المؤنة وان سرى لتشوق الشارح للعتق والولى تلزمه رعاية مصلحة المولى عليه من كل وجه فلم يجز له التمسبب فى سرية يلزمه قيمتها شرح م ر وفيه أن المعتز فى مسئلة العبد عدم السراية حكما باق لكونه دخل فى ملك السيد قهرا وعليه فالمانع من أن يقال بوجوب القبول على الولي وعدم السراية على الصبي لانه لم يملك باختياره الا أن يقال فعلى الولي لما كان بطريق السراية عن الصبي بولائه عليه نزل بمنزلة فعل الصبي فكانه ملكه باختياره ولا كذلك العبد ع ش على م ر (قوله كأن كان هو) أى المولى الموهب له وفى هذه الحالة نفقته فى بيت المال ان كان مسلما وليس له من يقوم به اما الذى ينفق عليه منه لكن قرضا كاقالا فى موضع ود كرا فى آخره تبرع شرح م ر (قوله لم يجز للولي قبوله) أى ولا يصح ح ل (قوله له) أى للولي (قوله كاسبا) أى ولولا القوة بان كان قادرا على الكسب كما يدل عليه ما بعده (قوله من أنه يقتضى وجوب الخ) وارد على قوله كاسبا وقوله وعدم وجوب وارد على قوله أولا لان غير الكاسب يشمل ما اذا كان مكفيا بغيره (قوله وجوب قول الأصل) أى مع أنه لا يجب قبوله حينئذ لوجوب نفقته لان الأصل القادر على الكسب اذا لم يكن يجب نفقته بخلاف الفرع فى هذه الحالة حكما تقدم والنفقات م (قوله وابنه) أى الأصل والجملة مالية وقوله الذى الخ كأن كان للأصل ابن وابن ابن من ابن آخر كان ابن الابن صبيانا موهوبا كان هذا الابن الابن الصغير فانه يجب على وليه قبول أصله لان النفقة على ابنه الكبير (قوله المولى عليه بهن الميم) وسكون الواو وشوبرى (قوله وليس) أى الوجوب وعدمه (قوله ولو ملكه) أى بعضه (قوله عتق عليه ويرتفع ش) (قوله لان الشرع الخ) أى فلا ضرر على الورثة لانه لم يضع عايهم شيئا (قوله بلا محاباة) بأن كان بمن مثله شرح م ر قال فى المصباح خبرت الرجل حبا بالمد والكسر اعطيته الشيء من غير عوض

وصحح الأصل انه يعتق من ثلث ماله لانه دخل فى ملكه وخرج بلا مقابل فكان كالو تبرع به (أو) ملكه فيه (بمعرض بلا محاباة) أى ثلثه (يمتق لانه قوي على الورثة ما يذله من الثمن) ولا يرثه

لانه لو ورثه لكان عتقه تبرعا على الوارث فيبطل لثبوت اجازته لتوقفه على ارثه المتوقف على عتقه المتوقف عليها
فيتوقف كل من اجازته وارثه على الاثر فيمتنع ارثه بخلاف (٨٦٨) الذي عتق من رأس المال اذا

سوق عتقه على اجازته
(فان سكنان المريض
(مدينا) بدين مستغرق
لما له عند - ذمونه) بيع
لادين فلا يمتنع منه شيء
لارثته يعتبر من الثلث
والدين يمنع منه فان لم يكن
الدين مستغرقا أرسقط
بإبراء أو غيره عتق ان خرج
من ثلث ما بقي بعد وفاة
الدين في الاول أو ثلث المال
في الثانية أو اجازة الوارث
فيهما والاعتق منه بقدر
ثلث ذلك) أو ملكه فيه
بموضع) بها أي بمجاورة من
البائع) فقدرها كملكه
بما نافيكون من رأس المال
(والباقي من الثلث ولو
وجب لزيق جزء بعض
سيده فقبل) وقتنا بالاصح
انه يستقل بالقبول كما
في باب عاملة الرقيق
(عتق وسرى وعلى سيده
قيمة باقية) لان المبة لهجة
لسيده وقوله مستقبول
بسيده وقال في الروضة
يتبين أن لا يسرى لاه
و - سل في ملكه قهرا

ثم قال وجباة بمجاورة مسامحة مأخوذة من حبونه اذا أعطيته ع ش على م ر (قوله
لانه لو ورثه الخ) استدلال على المدعى بقياس استنباهي وأشار للاستثنائية بقوله
فيبطل وهذه الاستثنائية هي نقيض التالي فكانه قال لكن التبرع على الوارث
باطل واستدل عليها بتقرير الدورية وله تعذر اجازته الخ ومعلوم أن استثناءه يبيح
التالي فتح نقيض المقدم وقد ذكر النتيجة بقوله فيمتنع ارثه وهذه حين الدعوى
في قول المتن ولا يرثه التي هي نقيض مقدم الشرطية بأمل (قوله لكان عتقه
تبرعا على الوارث) أي لانه حينئذ وارث فيكون عتقه تبرعا على نفسه والتبرع
في مرض الموت اذا كان لوارث في حكم الوصية له أي لا يبعد الا برضى الوارث ولم يكن
لوارث مناصر في وقت الشراء حتى تصح اجازته فقوله على الوارث أي من سبب
وارثه وهو الباقي (قوله لتعذر اجازته) أي اجازة نفس المتبق وقضية كلامه
كعبه من أن الوصية لا وارث تنوقف على اجازته نفسه أي اجازة الموصي له كبقية
الورثة مع أن عبارتهم لا تنصع لوارث أن أحار باقي الورثة وهي صريحة في خلاف
ذلك اللهم إلا أن تعذر المسئلة بأنه لا وارث له غيره بمقرب ما ذكره وبه قد قول
الشارح لانه فوت على الورثة ما بذله من الثمن وقال بعضهم ان قوله لتعذر اجازته مصدر
مضاف لمفعوله وانما على محذوف أي لمعذر اجازة باقي الورثة له أي مع كونه وارثا
كاهم والفرض للدور المذكور (قوله لموقفها على ارثه لانه اذ لم يكن وارثا لا يحتاج
الى اجازتهم للعتق لان الفرض أنه من الثلث والتبرع اذا كان له لغير وارث بقدر
قهر عن الورثة (قوله فيتوقف كل الخ) لكن الاجارة متوقفة على الارث بلا
واسطة وهو متوقف عليها بواسطة العتق (قوله فان كان مدينا فبطل قوله أو بعوض
بلا مجاورة في ثلثه بما اذ لم يكن مدينا بدين مستغرق (قوله أو اجاره الوارث) أي أولم
يخرج من ثلثه وأجاره الخ (قوله ولا) أي وان لم يخرج من ثلث ما بقي بعد وفاة
الدين في الاول ولا من ثلث المال في الثانية ولم يميزه لوارث فيهما (قوله بقدر ثلث
ذلك) أي ثلث ما بقي بعد وفاة الدين أو ثلث المال (قوله أي بمجاورة) كان اشتراه
بضم صين وهو مساوي مائة فقدرها وهو الخمسون من رأس المال من ل أي فقابل
قدرها وهو نصفه يعق من رأس المال وانما قلنا فقابل قدرها لأجل قول المنصف
كله بمجانا الخ (قوله كما مر الخ) ليدكر ذلك فيه كما يعلم بالمراجعة برماوي (قوله
بني أن لا يسرى) معتمد (قوله دخل في ملكه قهرا) وتقدم ان شرط السراية تملكه

كالارث وفيها كتابها في كتاب النكاح تصحيحه وانه ان تعاق للسيد لزوم النفقة لم يصح
باحتيازه

هذا اذ لم يكن السيد كاتباً أو بعضاً فان كان مكاتباً لم يعتق من موهوبه شيء نعم ان يجزئ نفسه أو يجزئ السيد عتق ما موهبه له ولرب راعده اختيار السيد وهو في الثانية انما قصد لتعويض الملك عمل ضمها وان كان بعضاً وكان بينه وبين سيده هاية فان كان (٨٦٩) في نوبة الحرية فلا عتق أو في نوبة الرق فكالتن وان لم يكن بينهما

هاية مما يتعلق بالحرية لا يملك السيد وما يتعلق بالرق فيه مأمور (مصل) في الاعتاق في مرض الموت وبيان القرعة ولو (اعتق في مرض موته عبد الاملك غيره) عند موته (ولادين) عليه (عتق ثلثه) لان العتق تبرع معتبر منسب الثالث كالمير في الوصايا فان كان عليه دين فان كان مستغرقاً فلا بد من شيء منه لان العتق وصية والدن مقسوم عليها والاعتق منه ثلث ياقه ونظائره لو سقط الدين باره أو غيره عتق ثلثه (أو) اعتق (ثلاثة) بدين زده بقولي (مسا كذلك) أي لا يملك غيرهم عند موته (وقمتم سوله) كقوله اعتقتكم (أو قال) لمسم (اعتقت ثلثكم أو) اعتقت

باختياره (قوله هذا) أي قوله عتق (قوله لعدم اختيار السيد) فيه أن هذا التعايل يجري في الاقول أي غير المكاتب مع أن المصنف قال فيه بالسرية ويؤخذ جوابه من قول جبر لعدم اختيار السيد مع استقلال المكاتب (قوله والملك حصل ضمها) أي فليس مقصود استحقاقه باختياره (قوله فكالتن) أي فيعتق على السيد ويرى على كلامه ان لم يلزم السيد نفسه والاملا يعتق (قوله فيه مأمور) أي من التفصيل بين لزوم القرعة وعدمها من الخلاف في السرية (فصل في الاعتاق في مرض الموت وبيان القرعة) أي في العتق (قوله لو اعتق في مرض موته أي تبرعاً ما اذ نذر اعتاقه حال حياته ونجوز في مرضه فانه يعتق كله كالمراعتقه من كفارة مرتبة تبرع م ر (قوله لان العتق الخ) عبارة تشرح م ولان المرض انما ينفذ تبرعه في ثلث ماله اه وهي اسبكت (قوله فلا يعتق شيء منه) أراد به عدم العتق عدم النفوذ ولكن يحكم باعتاقه في الاصل حتى لو تبرع شخص بأداء الدين أو براءة مائة من الدين منه نفذ كالأوصى بشيء وعليه دين مستغرق وقد أشار الشارح لذلك بقوله وظاهر الخ زى وبرماوى (قوله عتق أحدهم وهل يجوز التفريق ما بين لوالدة وولدها اذا اخرجت القرعة أحدهما أم لا فيه نظر) والاقرب الاول لان التفريق انما يمنع بالبيع وما في معناه من على م ر (قوله كاعتاق كله) أي لان اعتاق البعض يسرى للكل (قوله بمعنى أن عتقه يميز الخ) أشار بذلك الى أن القرعة لا تفصل العتق بل هو حاصل وقت اعتاق المريض وأغاهى تميز العتق عن غيره برماوى وزى فيكون قوله بقرعة متعلقاً بمحذوف (قوله مثلاً) أي أو حكم عليه ماكم (قوله اما بان يكتب الخ) دفع ما ماتوا من الماصر في قوله بان يكتب فافادها ان له مقابلاً وهو قوله أو بان يكتب أسمائهم الخ شوبرى (قوله ورق لاخر ان أي اسمر ورقها وكذا يقال فيما بعده (قوله فان

(ثالث كل منكم أو ثلثكم حر عتق ٢١٨) (ثالث أحدهم) وانما يعتق ثلث كل منكم في غير الاول لان اعتاق بعض الرقيق كاعتاق كله فيكون كالمواهب لو قال اعتقتكم فيعتق أحدهم يعني ان عتقه يميز (بقرعة) لانها شرعت لقطع المنازعة فتعينت طريقاً فلا تخلفوا متلاً على انه ان طار غراب فدلار حراً ومن وضع يده عليه فهو حر لم يكف والقرعة اما (بأرب) يكتب في رقعتين من ثلاث رفاع (رق وفي ثلاثة عتق) وتدرج في سادق كالمير (في القصة) وتخرج واحد قبايم أحدهم فان خرج (العتق عتق ورق الاخران) يقع الخلاء (أو الرق) ورق واخرجت أخرى باسم آخر) فان خرج العتق عتق ورق الثالث وان خرج الرق عتق الثالث (أو) بان (تكتب أسمائهم) في الرقعة (ثم تخرج رقعة) منها (على العتق فنخرج اسمه عتق ورقاً) أي الاخران وهذا المأثور قاله ابن أبي انه لو لم يرد تعدد الانخراج فيه

فان رقعة العتق تخرج فيه أولا ويجوز اخراج رقعة الاسماء على الرق (أو) وقيمتهم (مختلفة) كقائمة (واحدة) وما شئت
 لا تخرج (ولا ثمانية) لا تخرج (أقرع) بينهم (كأمر) بأن يكسب في رقعتين رق وفي ثالثة عتق أو بأن تكتب أسماؤهم
 الى آخر ما مر (فان خرج) العتق (لثاني عتق ورفا) أي (٨٧٠) الاخران (أو الثالث عتق ثلثاء) ورق

باقية والاخران (أو
 الاول) ق ثم أقرع) بين
 الاخرين (فمن خرج) له
 العتق (فمنه الثالث) فان
 كان الثاني عتق نصه أو
 الثالث عتق ثلثه ورق
 باقية والاخر فقولي كأمر
 أحسم من قوله بسهمي ورق
 وسهم عتق (أو) أعزق
 (فوق ثلثه) مسا لائك
 غيرهم (وأمكن توزيع)
 لهم (بعدد قيمة) معا
 (كسنة قيمتهم سواء
 جعلوا اثنين اثنين) أي
 جعل كل اثنين منهم جزء
 أو فصل ما مر في الثلاثة
 التساوية القيمة وكذلك
 كانت قيمة ثلاثة مائة مائة
 وقيمة ثلاثة خمسين خمسين
 يضم لكل نفيس خميس
 (أو) أمكن توزيعهم (بقيمة
 فقط) أي دون العدد (أو
 عكسه) وهو من زيادة في أي
 أو أمكن توزيعهم بالعدد دون
 القيمة (كسنة قيمة أحدهم
 مائة و) قيمة اثنين مائة

رقعة العتق الخ) قيل هذا التعليق لا يمنع الاصولية الا اذا كان متعيناً مع انه غير
 متعين بدليل قوله ويجوز زلج ويرد بان يتبعها لان مقابل الاصول صواب فهو كغير
 غيره ما ولي (قوله ثم أقرع) أي لتتيم الثلث (قوله ورق باقية أي الثاني أو الثالث
 فالضمير راجع للأحد) (قوله أحسم من قوله الخ) أي لشموله الاقراع بكتابة
 الاسماء ولاخراج على الحرية زى وكلام الاصل على حذف مضاف أي بكتابة
 سهمي ورق (قوله بعدد وقيمة بان يكون العدد له ثلث صحيح والقيمة لها ثلث صحيح
 م د (قوله أي دون العدد مثلاً ذلك في الشرح والروضة بخمسة قيمة أحدهم
 مائة واثنين مائة والاخرين كذلك زى (قوله مثال للاول الخ) حاشاه اذ ان
 وزعنا بحسب القيمة فان التوزيع بالعدد قصدي ان كان التوزيع بالقيمة دون
 العدد وان وزعنا بالعددين التوزيع بالقيمة قصدي ان كان التوزيع بالعدد
 دون القيمة شيئاً (قوله باعتبار عدم تأتي توزيعها بالعدد الخ) أي فلو قسمنا القيمة
 ثلاثة اقسام متساوية لم يمكن أن يوافقها العدد في اقسامه ثلاثة أجزاء متساوية
 بحيث يكون كل جزء منه مقوماً لثلث قيمة الجميع سم على حجر (قوله مع القيمة)
 أي في جميع الاجزاء زى (قوله ومثال لعكسه الخ) فيه نظر فان العكس ان
 يمكن توزيعهم بالعدد دون القيمة وهذا ليس مراداً هنا لانه يلزم من التوزيع بالعدد
 اختلاف القيمة مع انه لا بد من الاستواء فيها وهذا التأويل بعيد جداً على انه لا فائدة
 لذكره في المتن لانه لا يعتبر واجب بان مراده انه مثال للعكس قصوريا
 لا كما لان الحكم المتغير هنا انما هو التوزيع باعتبار القيمة ثم رأيت في سم
 على حج مانصه أقول الذي يظهر في تحقيقه ان المراد بالتوزيع في هذا المقام قسمتها
 اثلاثاً ومن لازم ذلك تساوي الاقسام في القيمة ولا غلبيت اثلاثاً وحينئذ فتارة
 تتساوى الاقسام أيضاً في العدد كما في قوله كسنة قيمتهم سواء وقارة لا كما في قوله
 كسنة قيمة أحدهم الخ فعلم ان التقسيم بالعدد دون القيمة بان تتساوى الاقسام
 في العدد وتفاوت في القيمة وليس من التوزيع في شيء اذ من الحال تفاوت الاثلاث
 في المقدار ومع التفاوت في القيمة تفاوت الاقسام في المقدار فأتضح قول المحقق
 لا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة (قوله ما اذضاء) يدل من نص الام أو خبر بلندا

و قيمة ثلاثة مائة جزءاً وكذلك أي جعل الاول جزءاً واثنين جزءاً وثلثاً جزءاً وفعل ما مر
 والسنة المذكورة مثال للاول باعتبار عدم تأتي توزيعها بالعدد مع القيمة ومثال لعكسه باعتبار عدم تأتي توزيعها
 بالقيمة مع العدد فلا تاتي بين تمثيل الاصل بالاول وتتميل الروضة كما صلبها العكسه (وان لم يمكن) توزيعهم بشيء
 من العدد والقيمة بان لم يكن لهم ولا قيمتهم ثلث صحيح (كأربعة قيمتهم سواء سم) وعن نص الام ما اذضاء كلام
 الا ثمين وجب ان يجرزوا ثلاثة من الاجزاء (واحد) جزء (واحد) جزء (واثنين) جزء

(فان خرج) العتق (لواحد سواء) كتب العتق والرق أم الاسماء (عتق ثم أقرع لتتيم الثلث بين الثلاثة ان لا تانا
 قن خرج له العتق عتق ثلثه أخرج العتق (للاثنين رقب الاخران ثم أقرع بينهما) أي بين الاثنين (فيعتق من
 خرج له العتق وثلث الآخر) وعلم (٨٧١) من سن العتق انه يجوز تركها كأن يكتب باسم كل عبد في رقعة

ويخرج على العتق رقعة ثم
 أخرى فيعتق من خرج رقعة
 وثلث الثاني والاصول
 في القرعة ما رواه مسلم عن
 عمران بن الحصين أن رجلا
 من الانصار اعتق ستة أعبدا
 علو كين له عند موته ولم
 يكن له مال غيرهم فدعا
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فبهرام اثلاثا ثم أقرع
 بينهم فاعتق اثنين وأرق
 أربعة وانظر تساوي
 الاثلاث في القيمة اما اذا
 اعتق عبيدا مرتبا فلا قرعة
 بل يعتق الاول فالاول الى
 تمام الثلث (واذا اعتق
 بعضهم بالقرعة فظهر مال
 وخرج كلهم من الثلث بان
 عتقهم من الاتاق كذا
 سياق) ولا يرجع الوارث
 بما أنفق عليهم) لانه أنفق
 على أن لا يرجع فكان كمن
 نكح امرأة نكاحا فاسدا

مذوق أي وهو الذي الخ (قوله أخرج العتق) أي أزل مرة (قوله ثم أخرى)
 أي على الله تعالى أيضا دليل ما بعده (قوله فاعتق أي النبي أو حاكمكم بعقهما
 (قوله تساوي الاثلاث في القيمة) يحتمل ثلاثه ورواه ما ذكر في بيان تكوّن قيمة كل
 من العبيد ثمة أو كل اثنين ثمة أو قيمة واحد مائة والاخر خمسة عشر وكذا الثاني
 والثالث وعبارة شرح م ر والمرا جزأهم باعتبار القيمة لان عبيد انجاز لا يختلف
 قيمتهم غالبا اه (قوله واذا انفق بعضهم) أي عتق عتق بعضهم (قوله ولا يرجع لوارث
 الخ) أو ودهم لا يرجعون عليه بخلافه ان خدموا بغير استعداده والاربعوا
 ما به برماوى والرواية تلغوا صدق الوارث لان الاصل براءة ذمته اه (قوله لانه أنفق
 على أن لا يرجع) قد ينكل عليه حيث شذما تروى فيسألوا أنفق على الروضة يظنها
 طائفة فبانت ناشرة من الرجوع عليها الا ان يفرق شريرى (قوله فكان كمن نكح
 الخ) أي ودلانق على المشتري شراء فاسدا برماوى (قوله من الثلث) متعلق
 بخرج (قوله ومن عتق) أي كذا أو به ضا وقوله بان عتقه أي يقبض عليه أحكام
 الاحراء فيقبل نكاح أمة ووجهها الوارث بالملك ويلزم مهره يوم ثاولوا زنا وطلد
 خمسين كل حقه ان كان بكر او رجس ان كان فيه اولو كان الوارث باعه أو رهنه أو أخره
 بطل بيعه ورهنه وإجارته ويلزم المستاجر جرة المثل فان كان عتقه بطل اعتاقه
 وولاؤه الاول أو كاتبه بطلت ككتابة ورجع على الوارث بما أدى وصار حرافى
 جميع الاحكام اه شرح م ر (قوله في الثلاث) وهى قوله بان عتقه وقوم وله
 كسبه فالثلاثة تنازعته في الجار والمهرور (قوله فلا يحسب الخ) راجع لقول
 المتن ومن عتق الخ لا لما ذكره الشارح بقوله بخلاف من أوصى بعته الخ برماوى أي
 فهو أقرب على قوله وله كسبه (قوله وفي معنى الكسب الولد) فان كان في من
 أعتقهم أمة حامل من زنا أو من زوج فولدت قبل موته فان خرجت لها القرعة
 عتقت وتبها الولد غير عسوب من الثلث (قوله حدثت في ملكهم) أي فلا تحسب

دخلته مته وأنفق عليها ثم بان فساداه (أو) خرج (بعضهم) زيادة على من أعتق عبدا كان أو أكثر أو قل من الثلث
 فهو أهم من قوله عبد آخر (أقرع) بين الباقيين فنخرج له العتق بان عتقه (ومن عتق ولو بقرعة بان عتقه وزوم
 وله كسبه من) (وقت) الاعتاق لا من وقت الاقراع في الثلاث بخلاف من أوصى بعته فانه يقوم وقت الموت لانه
 وقت الاستقاق (ولا يحسب) كسبه (من الثلث سواء) كسبه في حياة العتق أم بعد موته وفي معنى الكسب
 الولد وأرض الجنابة (ومن رقب قوم بأقل قيمة من) وقت (موت الى قبض) أي قبض الورثة التركة لانه ان كانت
 قيمته وقت الموت أقل فالزيادة حدثت في ملكهم أو وقت القبض أقل فبانقص قبل ذلك لم يدخل في يدهم فلا يحسب
 عليهم كالذي يغصب أو يضيّع من التركة قبل أن يقبضوه هذا ما في الرواية كما عليها نقول الاصل قوم يوم الموت
 محمول على ما اذا كانت القيمة فيه أقل أو لم يختلف

ليهم زى قول الشارح فلا يحسب عليهم راجع للأمري (قوله كسبه) أى
من رقب وقوله الباقي أى الموجود قبله (قوله وله المائة) لأنه تبين أن كسبه
له فرجعت التركة إلى ثلاثمائة برماوى (قوله ثم أفرع) أى لتتميم الثلث (قوله
لضبعة) مائة الكسب لأن صاحبها رقب فبين أنهما من التركة فصارت التركة
أربع مائة برماوى (قوله وأخرجته لئلا) أعلم أنه إذا خرجت القرعة الثانية
للكاسب دارت المسئلة لأن معرفة قدر ما يفتق منه متوقفة على معرفة قدر ما يفتق
من كسبه للورثة حتى يعرف أنه هل يبقى للورثة ثلث التركة فيفتق ذلك القدر
أولا فلا يفتق ومعرفة قدر ما يفتق من كسبه للورثة متوقفة على معرفة قدر ما يملكه
من كسبه ومعرفة قدر ما يملكه من كسبه متوقفة على معرفة ما يفتق منه لأنه
لا يبقى من كسبه للورثة إلا ما زاد على ما يملكه منه والذي يملكه منه قدر ما يفتق
منه فإذا أردت التخلص من الدور فقل عتق منه شيء وتبعه من كسبه شيء
مثله وقد عرفت أنه خرج من الأربع مائة بالقرعة الأولى مائة وخرج منها هذان
الشيئان بالقرعة الثانية فيبقى للورثة من الأربع مائة ثلاث مائة اثنين وعرفت
أيضا أنه عتق بالقرعة الأولى عبد مائة وبالثانية شيء من العبد الكاسب
فلزم أن يكون للورثة مثله وذلك ما تبين وشيئا لا بد أن يبقى للورثة مثلا
ما عتق وأما الكسب التامع لما عتق من الكاسب فلا يحسب من التركة حتى
يكون للورثة مثله فيلزم أن يكون الثلاث مائة اثنين تعدل مائتين وثمانين
فاجبر المسئلة بأن تزيد المستثنى على المستثنى منه ويحصل ذلك بإزالة الاستثناء
وزد مثل ما جبرت به على المعادل إلا أنه خرج لا يقول بالاسمينية
وكل ما استثنيت في المسائل من غير ما يجامع المعادل
وقوما يجامعا أى اثباتا أى مثبتا وقوله مع المعادل أى كل معادل فيشمل المعادلين
فنزل المسئلة بعد إزالة الاستثناء زيادة مثل الثمانين على المائتين إلى ثلاث مائة
تعدل مائتين وأربعة أشياء فقابل بأن تطرح ما اشتركت فيه وهو المائتان على
بقولها

وبعد ما تبين فالقابل * بطرح ما نظيره مماثل

قوله نظيره مفعول مفعول له قوله مماثل فإذا ما رحت مائتين من كل بقى مائة تعدل
أربعة أشياء والقاعدة الثالثة قسم المعلوم على المجهول فاقسم المائة على الأربعة
أشياء عملانية ولها

فاقسم على الأول أن وجدتها * وأقسم على الأجزاء أن علمتها

(وحسب) على الورثة
(كسبه لباقي قبله) أى
قبل الموت (من الثلثين)
بخلاف الحوادث بعده لأنه
ملكهم (فلا يفتق في مرض
موت ثلاثة) معا (لا يملك
غيرهم قيمة كل منهم) مائة
فكسب أحدهم قبل موت
الافتق (مائة أفرع) بينهم
فان خرج الفتق للكاسب
عتق وله المائة أو خرج
(الغيره عتق) ثم أفرع بين
الباقين الكاسب وغيره
فان خرج الفتق (الغيره عتق
ثلاثة) لضبعة مائة الكسب
(أو خرجت) له عتق ربعة

وله ربع كسبه) ويكون للورثة (٨٧٣) الباقي منه ومن كسبه مع العبد الآخر وذلك ما تان وخمسون

ضعف ما عتق لانك اذا
اسقطت ربع كسبه وهو
خمس وعشرون بقي من
كسبه خمس وسبعون
مضافة الى قيمة العبد
الثلاثة يصير المجموع ثلثا ثمان
وخمس وسبعين ثلثاها
ما تان وخمسون للورثة
والباقي مائة وخمس
وعشرون لعتق ويستخرج
ذلك بطريق الجبر والمقابلة
وهي ان يقال عتق من
العبد الثاني ربعه وتبعه من
كسبه مثله بقي للورثة
ثلاثة اشئين تعدل
مثل ما عتق وهو مائة
وشئ فتلا ما تان وشئان
وذلك يعدل ثلاثة اشئين
الا شئين فخير وتقابل
فما تان واربعه اشياء تعدل
ثلاثة اشئين تسقط منها
المائتين بقي مائة تعدل
اربعة اشياء فالشئ خمس
وعشرون فعلم ان الذي عتق
من العبد ربعه وتبعه ربع
كسبه (فصل) في الولاية
والمدة القرابة ما خوذ
من المولاة وهي المعاونة
والقاربة وشرعا وصوبة

أي الاء والال والجزر والاشياء كاقال والجزر والاشئ بمعنى واحد فاذا قسمت
المائة الى الاربعة اشياء خرج خمسة وعشرون فذلك الخارج هو الشئ فاذا
علمت ان الشئ خمس وعشرون وقلنا عتق من الكسب شئ وتبعه شئ
من كسبه علما ان كل شئ من الشئين خمس وعشرون فاذا علمت ان الخمسة
والعشرين ربع المائة علمت ان الذي عتق ربعه وعلمت ان الشئ الذي تبعه
من الكسب خمس وعشرون وهي ربع الكسب فيستدقي ما عتق ثلث
التركة لان من عتق بعضه من كسبه فغير محسوب منها فاذا اسقطت
هذه الخمسة والعشرين التي خصت الكسب بقي ثلثا ثمان وخمس وسبعون
وهي التركة فثلثها مائة وخمس وعشرون للعتق وهي قيمة ما عتق (قوله ربع
كسبه) لان الحرية يتبعها كسب أي بالطريق الاتي والافهواي ما عتق قبل
العمل بالطريق الاتي مجهول (قوله ويستخرج ذلك) أي بيان انه يعتق من
العبد الثاني ربعه وتبعه ربع كسبه (قوله عتق من العبد الثاني شئ) أي
لأجل تنبيه الثالث وقوله وتبعه من كسبه مثله أي للقاعدة السابقة ان الكسب
يتبع العتق والرق وهما العتق لبعض عبيد فيتبعه بعض الكسب (قوله بقي
للورثة ثلاثة اشئين) أي الباقية بعد العبد الذي عتق أولا وقوله الاشئين وهما
بعض العبد وبعض كسبه (قوله وهو مائة وشئ) المائة هي قيمة العبد
الاول والشئ هو بعض العبد الثاني (قوله وذلك) أي المائتان وشئان
تعدل ثلاثة اشئين أي قبل الجبر (قوله فخير) أي بحذف الاستثناء والقاعدة أنه
يزاد في الطرف الثاني بقدر ما جبره وهو شئان فصم قول الشارح فمائتان
واربعة اشياء الخ وقوله ويقابل أي بان تسقط المعلوم في مقابلة المعلوم ويقسم
ما بقي من المعلوم على المجهول بان تقسم المائة على الاربعة اشياء فصم قوله فعلم الخ
وعبارة ع ش على م فخير ويقابل أي بجبر الكسب فتم الثلاثة وتزيد
مثل ما جبرته على الكسب في الطرف الاخر فيصير احد الطرفين ثلاثة اشئين
والاخر مائتين واربعة اشياء فيسقط المعلوم من الطرفين وهو مائتان من كسب
منهما فالباقي مائة من الثلاثة بقا بل بينهما وبين الاربعة اشياء الباقية بعد
اسقاط المائتين من الطرفين الاخر وتقسيم المائة عليها ينحصر كل شئ خمس
وعشرون اه وقوله فمائتان فربع على الجبر وقوله يسقط بيان للمقابلة (قوله
تعدل اربعة اشياء) أي تساويه لانه يجب ان تكون تلك الاشياء الاربعة مائة
(فصل في الولاية) (قوله لغة القرية) أي فكانه احدا فارب العتق

سبها زوال الملك عن الرقيق ٢١٩ في الحرية والاصل فيه قبل الاجماع ما يأتي من الاخبار

(من عتق عليه من ورق
ولو بكتابة أو تدبير) أو
سراية أو بعضية (قوله
ولعصبته) بنفسه لنفسه
الشخصين إنما الولاء لمن أعتق
وقيس بما فيه غيره (يقدم)
منهم (بقوائده) من ارث به
وولاية تزويج وغيره ما
(الأقرب) فالأقرب كما
في النسب والتجربا من حبان
والحما حكمهم وصحح أسناده
الولاء لجهة كلهم النسب
بضم الهمزة وقولها وقول
ولعصبته أولى من قوله ثم
لعصبته لأن المذهب أن ولأه
العصبة ثابت لهم في حياة
المتق والميت أحرم عنه إنما
هو فوائده كما تقر وقد
بسط الكلام عليه
في شرح الفصول وغيره
وتقدم في الفرائض حكم
ارث المرأة بالولاء مع بيان
من ترث منه به وخرج
يقول له ولعصبته معتق
أحد أصوله وعصبته فلا
ولاء لهما عليه كما في رلدت
رقية رقية من رقيق أو حر
وأعتق الولد مالكة وأعتق
أبيه أو أمه مالكة

برما وى وفمر بعضهم القرابة هنا بالعلقة والاتصال (قوله من عتق عليه من به
رق) أي باعتاق خبرا وعتق ومنه بيع العبد لنفسه لأنه عقد عتاقة كما مر
وبغير اعتاق فكان ملك بعضه قال مخرج به من أقر بحرية فن ثم اشتراه فانه
يحكم عليه بعتقه ويوقف ولاؤه ومن أعتق عن غيره بوض أو غيره وقد قد وانتقال
ملكه لغيره قبل عتقه ولاؤه لذلك الغير اه (قوله أو بعضية) وبه أنه لا فائدة
في ثبوت ولائه على بعضه لأن عصبة النسب مقدمة على الولاء إلا أن يقال فائدة
تظهر من قوله بعد ولو ملك هذا الولد أباه جروا أخوته إليه وفيه أنه لا فائدة لهذا
الانجرار لأنه عصبة لأخوته من النسب وقد يقال فائدة في ما إذا ملك
بنت أباه ولم يوجد غيرها من العصبات (قوله وغيرهما) كمال الصلاة عليه
وولاية القود وتعمل لديه (قوله الولاء لجهة) أي تشابه واختلاط كاختلاط
العمدة سداء الثوب حتى يرا كالشيء الواحد لما بينهما من المداخل الشديدة
وفي المختار المحبة بالضم القرابة وتحمية الثوب تضم وتفتح اه (قوله ثابت لهم في حياة
المعتق) وينبغي عليه أنه لو فسق مثلاً المعتق انتقلت ولاية التزويج لمن بعده من
عصبته وكذلك لو كان كافراً والعتيق والمعتق مسلمين فإذا مات العتيق ورثه
العاصب المسلم وكذلك لو كان المعتق مسلماً والعتيق نصرانياً ويموت العتيق في حياة
المعتق وله بنون نصارى فانهم يرثونه كما نص عليه في الام شرح الفصول (قوله
انما هو فوائده) فالمنقول اليهم الارث به لا أثره فان الولاء لا يفعل كان نسب
الانسان لا ينتقل بموته وبه أنه نعمة الولاء تقتصر به ومن ثم قالوا الولاء لا يرث
بل يرث به م (قوله من ترث منه) أي مع بيان الشخص الذي ترث منه بالولاء وهو
العتيق والمنحصر اليه بنسب أو ولأه وعبارته في ما مر ولا ترث امرأة بولاء العتيق
أو منغياً اليه بنسب أو ولأه ويراد بقوله وتقدم الخ الاعتذار عن عدم ذكر هذا
في المتن من منع ذكر الأصل لهما وحاصل الاعتذار أنه تقدم ولورده لوقوع في التكرار
كما وقع فيه الأصل (قوله أحد أصوله) أي العتيق (قوله وعصبته بالرفع) وقوله فلا
ولاء لهما أي أعتق أحد الأصول ولعصبته (قوله من رقيق) انظر هل الولد في هذه
لمالك الأم أم للمالك الأب وظاهر كلامهم الأول (قوله وأعتق الولد) الظاهر أن صورة
المسألة إذا اختلف المالك عبد البر وصورها ع ش بل أن يزوج شخص أمه فتأني
بولد ثم يعتقه سيدها ثم يبيع الأمة فيعتقها مشترها فالولاء على الولد لعصبته لا للمعتق
الأمة اه (قوله وأبيه) أي إذا كانا رقيقين وقوله أو أمه أي إذا كانت هي الرقيقة
فقط قال م م أي فلا ولأه على ذلك الولد لمعتق أبيه أو أمه اه (قوله مالكم) فيه

أن العطف بـ «أو» فلا يظهر ضمير الجمع (قوله من عبد) صفة لولد أي كائن من عبد
 كان زوجه شخص أمته عبد آخر ثم جاءت منه ثم اعتقها فان الحمل يقعها ويكون
 ولادة السيد لها لا السيد العبد وذلك إذا اعتقها وزوجها العبد آخر فان الولد يكون
 حر اتباعا لأمته وولادة له عتق الأمة وعلى هذا يكون المراد بقوله لانه أي الولد عتق
 معتقها لانه تسبب في عتقه بعتق أمته فكأنه أعقه ع من وخرج بقوله من عبد
 الحر المترج عتقه فلا ولادة على أولاده منه وهي مسئلة نفيسة عبد البر ومثله
 شرح م (قوله مولاه) أي معتقها (قوله لمولاه) أي الأب أو الجد (قوله يعني أنه
 بطل الخ) أشار به إلى أنه ليس معنى انجرار الولاء أنه يطف على ما قبل عتق
 المنجر إليه حتى يسترجع ميراث من أنجر عنه بل مناء إعطائه من وقت العتق
 عن المنجر عنه عبد البر وزي فعي ملاحظة طاعه (قوله وثبت لمولاه) ويستقر
 فلا يتقل بعد ذلك إلى موالى الأم عند قدس جميع موالى الأب بل ينقل الأثر
 لبيت المال عبد البر وبعبارة عميرة لو انقرض موالى الأب لم يعد إلى موالى الجد
 ولا إلى موالى الأم بل يرجع لبيت المال سم ومثله شرح م (قوله هذا الولد)
 أي الذي من العبد والعقيقة شرح م (قوله جروا له أخوته إليه) أي إلى نفسه وذلك
 لأن أباه عتق عليه فيثبت له عليه الولاء وعلى أولاده من أمه أو عتقه أخرى شرح
 م ويؤخذ من قوله أو عتقه أخرى أنه لا يشترط في الأخوة سكوتهم اشتغال بل
 متى كان على أخوته لا يسه ولا المنجر من مواليم إليه ويصرح بذلك قوله المنجر
 ولأخوته لا يسه فان الأخيرة للأب تصدق بالاشتغال والأخوة للأب وحده
 ع ش على م (قوله لانه لا يـ) كن أن يكون له على نفسه ولأه وإذا
 تعذر رجوعه فيبقى موضعه شرح البيهقي أي فيبقى لموالى الأم

(كتاب التدبير)

قوله النظر في العواقب أي التأمل فيها ومنه قوله عليه الصلاة والسلام التدبير
 نصف المعيشة ع ن (قوله من ذلك خرج به مالو وكل غيره فيه) فانه لا يصح لانه
 تعليق والتعليق لا يصح السواكيل فيه كمالو وكل شخص آخر في تعليق طلاق زوجته
 فانه لا يصح بره وي وشوري (قوله بموته) أي وحده أو مع صفة قبله لا معه ولا بعده
 كما يؤخذ بما يأتي قل على الحلي (قوله لاومية) أي الرقيق بعتقه كالمصع
 في البويطي وانخساره المزني والربيع ووجه جمع وفصل هو وصية ولو قال دبرت
 نصفك أو ثلثك مع وإذا مات عتق الجزء ولا سرية كما تقدم في كتاب الاعتساف
 ولو قال دبرت يدك أو عينك فوجهان كتنظير في القذف وقضيته ترجع المنع والمعتد

(وولاه ولد عتقه من عبد
 لمولاه) لانه عتق معتقها
 فان عتق الأب أو الجد
 المنجر (الولاء من مولاه
 لمولاه) يعني أنه بطل ولأه
 مولاه وثبت لمولاه لان
 الولاء فرع النسب والتسبب
 معتبر بالأب وان علا وانما
 ثبت لمولى الأم لضرورة رق
 الأب وقد زالت بعتقه (أو)
 عتق (الأب بعد عتق)
 (الجد المنجر) من مولى الجد
 لمولاه) لانه انما المنجر إلى
 الجد لضرورة رق الأب
 والأب أقوى في التسبب وقد
 زالت الضرورة بصفته ووث
 ملك هذا الولد الذي ولأه
 لمولى أمه (أباه جروا له
 أخوته) لا يسه من مولى
 أمهم (إليه) أما ولأه نفسه
 فلا يجبر لانه لا يـ كن أن
 يكون له على نفسه ولأه ولذا
 لو اشترى العبد نفسه أو
 كاتبه سيده وأخذ التجرم
 كان الولاء عليه لسيده
 (كتاب التدبير ع)
 لغة النظر في العواقب
 وشرا (تعلق عتق) من
 مالك (بموته) فهو تعليق
 عتق بصفة معينة لاومية

ولهذا لا يقتصر الى اعتناق بعد الموت ونسبى تدبيراً من الدبر (٨٧:٦) لأن الموت دبر الحياة والاصل فيه قبل

اه صريح في تدبير الكل لان ما قبل التحليق مع اضافته الى بعض محله كالطلاق بخلاف ما لو قال دبرت تلك أو نصفك فانه تدبير لذلك الجزء فقط ولا سرية لان التشقيص معه وود في الشائع بخلاف اليد ونحوها زى ومثله شرح مر (قوله لا يقتصر الى اعتناق) أى من الوارث ولو كان وصية لافته الى ذات ولانه لا يمنع الرجوع فيه الا بالبيع ونحوه بخلافها (قوله ونسبى الخ) عبارة التحفة التدبير ما خوذ من الدبر يسمى به لان الخ ووجه التسمية عاينها طاهر رشيدى (قوله دبر غلاما) اسمه يعقوب واسم مديرة أرمذ كورسل (قوله فباعه النبي صلى الله عليه وسلم وبعه صلى الله عليه وسلم كان بالولاية العامة والنظر في المصالح وباعه بثمانمائة درهم ثم أرسل عنه الى سيده وقال اقض دينك اه ابن شرفى على التصريح (قوله فتقبره) أى عدم انكاره حيث لا يقل لاعتبره بهذا التدبير وكان يبعه اما غيبة السيد اولدين عليه قاله الزرعى شى اه سم وفيه ان الغيبة من غير دين لا تقضى ببعه فالاولى ما قاله ابن شرفى (قوله كونه رقيقا) ظاهره وان تعلق به حق لازم غير عتق يمنع بعه كالمزج في الفرق بين الاعتناق في الحياة والاعتناق الحاصل بالموت في التدبير هذه الصورة (قوله بجهة أقوى من التدبير) بدليل ان عتقها من رأس المال ولا يمنع منه الدين ولا يمنع الرجوع عنه بالبيع ونحوه كما سيأتى في الشارح وقال سم انظر هذا التعايل مع صحة تدبير المكاتب مع ان الكتابة أقوى الا أن يقال لا استعفاف اذ قد تبطل الكتابة لتبطل السيد أو سفع المكاتب (قوله أو دبرتلك) أو فلا يحتاج مادة التدبير الى أن يقول بعدم موقى بخلاف غيرها كما يؤخذ من منيعه (قوله أو جئتلك) أى عن التصرفات فبذلك مثله فان قلت هذا صريح في الوصية بالوقف من الثالث بعد الموت كما مر وما كان صريحاً في بابه ووجد نقاداً في موضوعه لا يكون ككافة في غيره قلت الوصية والتدبير مقعدان أو قربان من الاتحاد كما يعلم مما أتى فصحت نية التدبير بصراح الوصية بالوقف القريبة لذلك حبر من ل (قوله في ذا الشر) ونسبه بقوله في ذا الشهر على أنه لا بد من امكان حياته المدد المعينة عادة فهو اذامت بعد ألف سنة فأتى حراً باطل من ل وعبارة شرح الروض ومحل صحته مقيد ان أمكن وجود ما قد به فلو قال ان مات بعد ألف سنة فأتى حراً فليس بتدبير على الصحيح اه (قوله دخوله قبل موته الخ) ولا يشترط الدخول فوراً أخذاً من قوله في ماسياتى واعلم أن غير المشيئة الخ سم (قوله ان مات ثم دخلت الدار) ولو قال اذامت ودخلت الدار فأتى حراً يشترط الدخول بعد الموت الا أن يريد الدخول قبله نقله الشيخان عن البغوى

الاجماع خبر المصحين ان رجلاً دبر غلاماً ليس له مال خيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فتقبره له يدل على جواز (واركاه) ثلاثة (مبغاة ومالك ومحل وشرط فيه كونه رقيقاً غير أم ولد) لانها تستحق العتق بجهة أقوى من التدبير (و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر به) وفيه منامام في الضمان اما (صريح) وهو ما لا يخل غير التدبير (كانت حراً) بعدم موقى (أو اعتفتلك) أو حرتلك (بعدم موقى أو دبرتلك أو أتت مديرة) أو اذامت فأتت حراً وذكر كافى كانت من زيادتي (أو تانية) وهي ما يعتدل التدبير وغيره (تخلت سيدك) أو جسات (بعد موقى ومع) التدبير (مقيداً) بشرط (كان) أو متى (متى في ذا الشهر أو المرض فأتت حراً) فان مات فيه عتق والا فلا (ومعلقاً) (مكاتب) أو متى (دخات) الدار (فأتت حراً بعدم موقى) فان وجب في الصفة ومات عتق ولا فلا ولا يصير مدبراً

حتى يدنل (وشرط) لحصول العتق (دخوله قبل موت سيده) فان مات السيد قبل الدخول فلا تدبير هنا (فان قال ان ميتاً ثم دخلت الدار) (فأتت حراً بعد موقى) بشرط ذلك دخوله (ولو متراً خياً) عن الموت فلا يشترط الفور

اذ ليس في الصيغة ما يقتضيه بل فيها ما يقتضي التراضي وان لم يكن شرطاً هنا (والوارث كسبه قبله) أي قبل الدخول
(لأنه يبيع) بمائزيل الملك كالمبة (٨٧٧) لتعلق حق العتق به (ك) قوله (اذ مات ومضى شهر) مثلاً

هنا وهو المتمدن قال في المهمات والصواب أنه لا يشترط ذلك فقد ذكر في المطلاق ان
هذا مرفوعه فخرج على ان الواو ترتيب ذي واحد م ر الاول (قوله اذ ليس
في الصيغة ما يقتضيه) يؤخذ منه أنه لو قال قد دخلت بالغاء اشترط الفور (قوله
وان لم يكن شرطاً هنا) وجهه ان خصوص التراضي لا يخرس فيه يظهر غالباً انني
النظر اليه بخلاف الفور في الغاء شرح م ر (قوله لانه يبيع) ما لم يعرض عليه
الدخول) فيمنع والا كانه يبيع حل وهر (قوله بمائزيل الملك) قال سم على جهر
الغلاء من طاب أنه يهرم عليه وطؤها أيضاً لا يقال أن تهرمه مستولدة من الوارث
فيتأخر اعتبارها ع ش (قوله كقوله اذ مات تنظر) وقوله في الاولى وهي ان مات
ثم دخلت الدار وقوله في الثانية وهي النظر بها (قوله اشتداه) وليس
من الاستخدام الوطى ح ل فليس له وطؤها لو كان أني (قوله وأجارته) ظاهره
وان طالبت مدة ثم بعد الاجارة لو وجدت لمدة المعلق عليها هل تنفسخ الاجارة
من حيثئذ أو لا واذ قيل بعدم الانقضاء هل الاجارة الوارث أو لتعلق لا قطعاً
تعلق الوارث به فيه نظرو ولا قرب الانقضاء من حيثئذ لا يبين أنه لا يستحق المنفعة
بعد موته ع ش على م ر (قوله ليس الموت فقط) بل مع الدخول أو مضي
شهر بعده ع ش وأما ان الشد يهرم وتعلق الحرة بالموت أو مع شيء قبله
م (قوله فوراً في نحو ان هل) الفورية إذا أمناه للعبد كما علم من تصويره فلو قال
ان شاء زيد فانت مدبر لم يشترط الفور لأن ذلك من حيز التعليق بالصفات فهو كتعليقه
بدخول والفرق ان التعليق بمشيئة زيد مدة يعتبر وجودها فاستوى فيها قرب
الزمان وبعدة وتعليقه بمشيئة العبد يثبت فاشترط فيه قرب الزمان وهو لم من اعتبار
المشيئة عدم الرجوع عنها حتى لو شاء العتق ثم قال لم أشاء في رجعت عن المشيئة
لم يرجع منه وان قال لا أشاء ثم قال أشاء فكذلك ولم يعتق والى ما مل أنه متى كانت
المشيئة فورية فالاعتبار بما شاء أولاً أو تراخية ثبت التدبير بمشيئته له سواء
تقدمت مشيئته له على رده أم تأخرت عنه اه شرح م ر ملخصاً قال من ل
وفي نحو انت مدبر ان دخلت ان متلاً بد من تقديم الموت كما هو المقرر في تأخير
الشرطين عن المشروط (قوله في مجلس التواجب) وهو ان يأتي به قبل طوال
الفصل كما قدمه في العتق بقوله والا قرب منبسطه بما في نالغ أي وهو يتفرقه
الكلام اليسير ع ش على م ر (قوله لانها) أي متى ومهما وأي حين
وقوله مع ذلك أي مع المشيئة (قوله في اقتضاء الفورية) يفهم أنه مثلها في كونه
قبل الموت أو بعده على التفصيل في المشيئة شورى (قوله ولو لا) أي معاً أو مرتباً

غير المشيئة من نحو الدخول ٢٢٠ م م ليس مثلها في اقتضاء الفورية (ولو لا لاله ردها اذ ماتنا
فانت حر لم يعتق حتى يموتنا) معاً أو مرتباً

من مات احد ما فليس لوانه نحو بيع فيه) لانه محاربه متفق على ان الموت له كسبه ونحوه ثم غنة
بموتهم معا فحق تعليق بصفة لا حتى تدبر لان كلامهم يعلو (٨٧٨) بموته بل بموته وموت غيره وفي موتها

ع ش (قوله وله) ان لورثة سببه في سبب نصيبه وقوله وله كاش
ابناءه (قوله لا في تدبير) ويتربى على ذلك انه اذا قال ذلك في حال العدة
فانه يترتب عليه كل بموته من رأس المال بخلاف ما اذا قلنا انه مدبر فلا يترتب
الا ما خرج من المثلث (قوله به بر نصيب المأخر) لانه حينئذ معاق بالموت وحده
وكانه قال اذ مت منه يبي ذلك مدبر في وعبرة عمرة في لانه تعليق حينئذ
بالموت مع شيء قبله وهو موت المتقدم وقضية ذلك جو زبيع المتأخره وناله نصيبه
شكاه وشأن التدبير ولم أره شيئا صريحا فابرجع ثم رأيت سم صريح بأن له ذلك
ويستل التدبير وأما نصيب الميت فباق على تعليقه اه (قوله دون نصيب المتقدم)
لانه معاق بالموت وغيره حل (قوله لانه مكافئ مكافئ) أي بناء على
طريقة الشارح من أنه غير مكافئ (قوله لا من كره) الا ان كان بحق باه وتدبيره
فأكره على ذلك قياسا على ما مر في الاعتاق كقوله ع ش على مد (قوله ولحق)
بأن دخل دارنا بامان في ومثله أم ولده الكافرة مد (قوله لدارهم) أي وان دبره
هندنا وأبي الرجوع منه شرح مد (قوله بخلاف مكاتبه) أي الصحيح الكتابية
أخذ امرته إليه كافي ع ش وقوله يبيع عليه أي باعه الحساكم (قوله وباليبيع
بطل بدبره فيه) انما بان التدبير كاد صرح حتى ير عليه الا بطل وعليه فلو
مات السيد قبل بيع القن حكم ببقائه وهو ظاهر ع ش لمصا (قوله خلافا لما يرويه
كلام الاصل) وعبرة أنه لو كان لكافر عبدا مسلم فدبره نقض وبيع عليه
وقبل ان في عبارة الاصل في تقديمه وتأخير الان الواراة تنفي القريب والاصل بيع
عليه ونقض تدبيره بالبيع سم على حجر ادوا جاب عنه بعضهم بأنه عطف
تفسيره لمراد بالفض (قوله نزع منه) وانما لم يبيع عليه كافي التي قبلها لانه حين
التدبير في هذه كانت يده على المدبر محبة غير واجبة الارالة فلم يطل حقه من
الولاء ولا حتى المبد من العرق بخلاف ذلك كما هو جلي شيئا (قوله لا يباع عليه)
وأما سيده له يبيع شوبري (قوله بنصويج) فابرجع بهضه فالباقى مدبر شوبري
(قوله وان ملكه) غاية الرد (قوله بناء على عدم عود الخنث في اليمين) أي فيما
اذا قال لزوجته ان دخلت الدار فانت طائقة فلا تائم خالها ثم عقد عليها عقدا آخر
ثم دخلت في العقد الثاني أو في مدة اليمينونة فان المحدثان الخنث لا يعود فلا طائقة
وأما ان بنيته على عود الخنث في اليمين ودوقول مرجوح فانه يعود التدبير (قوله

مرتباه سبب نصيب المأخر
وتأبوت المتقدم مدبرا
دون نصيب المتقدم ونحو
من زيادتي (و) شرط
(في المالك اختيار) وهو
من زيادتي (وع) م صبي
وجنون ليصح) انه تدبير
(من نصيبه) ومفلس ولو
بعد المحر عليها و—
من (وكافر) واجريا
لا. كلا منهم صحيح العبارة
ولمك ومن سكران لانه
كالكاف كما لا من كره
وصبي وجنون وان ميرا
كسائر عقوقهم (وتدبير
مرتد عقوق) ان اسلم بان
معتقه وان مات مرتدا بان
فساده (ولحق) —
مدبره) الكافر الاصل من
دارنا (لدارهم) لان احكام
الرق باقية بخلاف مكاتبه
الكافر بنص رضاه
لاستقلاله وبخلاف مدبره
المرتد لبقاء عاق الاسلام
(ولو دبر كافر مسلما يبيع
عليه) ان لم يزل ملكه عنه
وباليبيع بطل التدبير وان
لم ينقض خلافا لما يرويه

كلام الاصل (أو) دبر كافر (كافر) ان اسلم نزع منه) وجعل عند عدل دعه لذل عنه (وله) أي ومعلوم
سيده (كسبه) وهو باق على تدبيره لا يباع عليه لتوقع الحرية والولاء (وبطل) أي التدبير (بنصويج) للدبر الخنث
السابق فلا يعود ران ملكه بناء على عدم عود الخنث في اليمين

ومعلوم ان مجبور الله لا يصح بيعه وان صح تديره ونحو من زيادتي (و بطل) (باب بلاد) المدبره لانه اقوى منه بدليل
انه لا يعتبر من الغلط ولا يمنع منه الدين بخلاف التدبير فيرقعه الاقوى كما يرفع ملك اليمين التسكاح (لا برده) مع المدبر
اوسيده صيانة لمطلق المدبر عن الصباغ (٨٧٩) فيعتق بموت السيد وان كان امرتين (و) لا رجوع عنه

(لفظا) كسبته او نقضته
كسائر التعلقات (و) لا
(انكسره) له كما ان انكسار
الرقعة ليس اسلاما وانكار
الطلاق ليس رجعة فيعلم
انه مادبره (و) لا (وطى)
لمدبرته سواء اعزل ام لا لانه
لا يفي الا بطل مؤكده
بخلاف البيع ونحوه (و) حل
له وطئها لانه ملكه ولم
يتفق به حتى لازم (وصح)
تدبير مكاتب (كما يصح)
تعايق عتقه بصفة كما
سيأتي (وعكسه) في
كتابة مدبر بناء على ان
التدبير تعايق متى بصفة
فيكون كل منهما مدبرا
مكتوبا ويعتق بالاسباب
من الوصيين موت السيد
واداء العجوم ويبطل الآخر
الحكم ان كان الآخر
الكتابة تبطل احكامها
فيبيع العتيق كسبته
ورلده كما ظاهرا ابن الصباغ

وهو معلوم الخ) اني بهذا لانه وارد على عموم كلامه فانه مخرج بصفة تدبير الله فيه
ثم قال ويبطل التدبير بنحو بيع فيفيد ذلك صحة بيع السفينة له فبني على ذلك بقوله
ومعلوم الخ أي فبطل بطلانه بالبيع في من يصح منه ذلك تأمل (قوله فيعتق بموت
السيد) أي من الثالث وان كان ماله في الاثر لان الشرط تمام الثلثين لمستقيم ما
وان لا يكونوا ورثة من (قوله لانه) أي الوطى (قوله ولم يتفق) أي والحال
انه لم يتفق الخ (قوله بناء الخ) راجع لقوله ومع تدبير مكاتب وعكسه اذ لو بيناه على
القول بان التدبير وصية فلا يصح دخوله على الكتابة لانه اضعف منها بدليل
صحة بيعه في الوصية به ويكون رجوعا والا ضعف لا يدخل على الاقوى وفي العكس
تكون الكتابة باطلا له ويترقب عليه انه لو سبق الموت اداء العجوم لا يحصل
العتق وحيفه فلا يتأق قولنا يحصل العتق بالاسباب شيئا من زيادتي وقوله بدليل
صحة بيعه في الوصية فيه ان المعلق عتقه بصفة يصح بيعه ايضا ولم يذكر
في هذا البناء فتأمل فالاولى ان يقول بدليل صحة رجوعه عن الوصية
بالقول والفعل والتعلق لا يحصل الرجوع عنه الا بالفعل كالبيع لا بالقول
ارجعت عنه (قوله ويعتق بالاسباب من الوصير) اخذه من قوله بعد
في الترو يعتق بالاسباب الخ فبني عليه اشارة الى انه راجع للمورث الثلاث (قوله فيتبع
انه في الخ) بيان لفائدة الاستدراك (قوله كسبه) أي الحاصل قبل الموت
و بطلان العجوم لطلان الكتابة وحل يرجع اذ ادى بعضها أولا يرجع لانها
من كسبه حل وتقل عن عب الرجوع (قوله كما ظاهرا ابن الصباغ) معتمد
(قوله في الاولى) أي قوله ومع تدبير مكاتب والثانية قوله وعكسه ع ش (قوله)
وعليه جرى ابن المقرئ (أي في الثانية وهو ضعيف (قوله والافية قدرة)
ويبقى الباقي بكتابة اذ ادى قسطه للوارث عتق شيئا (فصل)
في حكم حل المدبرة الخ (قوله مع ما يدكرمه) أي من قوله وحط فيها
وبعد مع الخ (قوله حل من دبرته حاملا) أي من زنا أو من الزوج شيئا ويعرف

في الاولى ويقاس بها الثانية ويحتمل خلافا وعليه جرى ابن المقرئ ومعلوم ما يأتي في الفصل. في انه اذا كان
الاسبق لموت فلا يعتق كله الا ان احتمل الثلث والافية قدرة (و) صح (تطبيق حتى كل) منهما (بصفة) كما يصح
تدبير وكتابة المعلق عتقه بصفة (و) عتق بالاسباب من الوصيين فان سبقت الصفة المعلق بها عتق بها او لموت فيه
عن التدبير او الاداء فيه عن الكتابة وذلك كحكمكم تعايق عتق المكاتب بصفة مع قولي ويعتق بالاسباب في تدبير
المكاتب وعكسه من زيادتي (فصل) في حكم حل المدبرة والمعلق عتقها بصفة مع ما يدكرمه (حل من دبرته
حاملا)

ولم يستقنه (مدبر) تبعها وان انفصل قبل موت سيد هار لان بطل قبل انفصاله تدبرها بلاموت لها كبيع في بطل
تدبرها ايضا تبعها وخرج بالحمل الخائل فادبرها ثم جلت فان انفصل قبل موت السيد تدبرها بلاموت لها كبيع في بطل
ولم الموصى بها والا حق بقولها انه وبقول لان بطل الى آخره (٨٨٠) ما لو بطل بعد انفصاله تدبرها او

وجوده عند التدبير بوضعه له ونسبة أشهر منه فان ولدته بأكثر من أربع سنين
منه لم تدبرها وان ولدته لما بين سنة افرق بين من لها زوج بغيرها فلا تدبرها وبين
غيره تدبرها (قوله ولم يستقنه) فان استثناء لم تدبرها في التدبير لان
عنت موت السيد جاء لانه يدبرها اه حل بخلاف العتق فانه يدبرها وان
استثناءه كما رلقوة العتق وضعف التدبير عتق (قوله لان بطل قبل انفصاله
تدبرها) حاصل المسئلة انها ان كانت حرة لاني احيد الوقتين وقت التدبير ووقت
الموت او غيرهما معا تدبرها لولد والا فلا تدبرها (قوله فلا يبطل تدبيره) وهذا مما
ثبت فيه الحكم للتابع مع بطلانه في المتبوع وكذا قوله بعد فلا يبطل تعليق عتقه
(قوله يدبره مطلقا عتقه) نظايرها وان استثناءه الا ان يقال التشبيه باعتبار ما ذكره
الشارح من التقييد بقوله ولم يستقنه حل (قوله فلا يبطل تعليق عتقه) ويعتق
بوجود الصفة اذا سكنت غير متعلقة به في أمه اما اذا تعلقت بها كدخولها الدار
فببطل تعليقه كما في شرح الروض (قوله يدبره تدبرها حل) أي بعد نفخ الروح
فيه كما يؤخذ من تشبيهه بالانثاق عتق (قوله ولا يدبره مدبر اولده) هو مفهوم
قوله حل من دبرت حرة المدبر وعبارة شرح مولا يتبع عتق المدبر اولده فيه لم منه
انه يتبع أمه وانما ظاهر ان المراد بالولد الحمل بدليل قوله وانما يتبع أمه فيكون
مقابلا لكون الحمل يتبع أمه فكأنه قال ولا يتبع أباه من ثم قصره م ر على العبد
وهو ظاهر اه (قوله وانما يتبع أي الحمل) خلافا لما يرويه كلامه (قوله
في الرق والحرية) أي فكذلك في سبيهما سم وم ر (قوله كانه) أي ان خرج
كله من الثالث أو بعضه ان خرج من الثالث بعضه فطبر ما رى (قوله محسوبا
من الثالث بعد الدين) أي كما في التبرع المنجز في مرض الموت وأولى وعبارة البر ما رى
قوله بعد الدين أي وبعد ان صرفت المنفعة في المرض (قوله واعتق ثلث الباقي)
وهو السادس وجعل عتق كله أي المدبر مطلقا أي سواء كان هناك دين أو لا ان
يقول أنت حر قبل مرض موتي بيوم وان مات فجاءت قبل موتي بيوم فاذا مات بعد

قوله لكن بطل بموتها فلا
يبطل تدبيره فانه في الثانية
قد يمشي والنفق يدبر
الانفصال مع بلاموت من
زيادتي (كعاقبة عتقها)
فان حملها يدبر مطلقا عتقه
بالصفة التي علق عتقها بها
ببطلان قوله بقول (حاملها)
وان انفصل قبل وجود
الصفة حتى لو عتقت بها
عتق هو أيضا لان بطل
قبل انفصاله اعتاق فيها
بلاموت بخلاف ما لو علق
عتقها حائلا ثم جلت
لا يعتق ان انفصل قبل
وجود الصفة والا حق تدبرها
لامه وبخلاف ما لو علق
عتقها حاملا وبطل بعد
انفصاله تعليق عتقها او
قبوله لكن بطل بموتها فلا
يبطل تعليق عتقه (ومع
تدبرها حل) كما يصح اعتاقه
(ولا يتبعه أمه) لان الأصل
لا يتبع الفرع (فان باعها)

مثلا (فرجوع عنه) أي عن تدبير الحمل (ولا يتبع مدبر اولده) وانما يتبع أمه في الرق والحرية
(والمدبر كمن في جنابة) منه وعليه والثانية من زيادتي فان قتل بعبادته أو بيع فيها بطل التدبير لان فداه السيد
ولا يلزمه ان قتل ان يشترى بعتبه عتق المدبر (ويعتق) المدبر كله أو بعضه (بالموت) أي بموت سيد محسوبا (من
الثلث بعد الدين) وان وقع التدبير في العتقة فلما استغرق الدين اتركه لم يعتق منه شيء أو نصفها وهي فقط يبيع
نصفه في الدين واعتق ثلث الباقي منه وان لم يكن دين ولا مال غيره عتق كله (كعتق علق بصفة قيدت بالمرض) أي
مرض الموت (محسوبا ان دخلت) الدار (في مرض موتي فانت حر) ثم وجدت الصفة (أو) لم تدبره و (وجدت فيه م
باختياره أي السيد فانه يجب من الأبلت

فان وجد بغير اختياره في رأس المال اجبا و ابروت التعلق لانه لم يكن منهما باطل الحق الورثة وعلمه بعمل الطلاق الاصل انه من رأس المال (وحلف) مدبر فيصدق (في ما) وجد معه وقال كسبته بعد الموت وقال الوارث قبله (لان البد له) كما تقدم بيته فيم لو اقاما ينشروا قاله كما علم مما مر في الدعوى والبيانات وصرح به الاصل هنا بخلاف ولد المدبرة اذ اقامت ولده بعد الموت وقال الوارث قبله فان المصدق الوارث لانها تزعم حريته والحر لا يدخل تحت اليد وتعبيري بما ذكر اعم من تعبيره بمال (كتاب الكفاية) في بكسر الكاف قبل وبها لغة الضم والجمع وشراء عقد عتق بلفظها بموض منهم يغبين فانه والاصل فيها قبل الاجماع اية والذين يتبعون الكتاب فملكت ايمانكم وخبر المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وراه أبو داود وغيره وصحح الحما حكم اسناده وقال

التعليق في المذکورين باكثر من يوم عتق من رأس المال وان لم يكن له غيره وان كان عليه دين مستغرق لان عتقه وقع في المصحة من شرح مر (قوله فان وجدت بغير اختياره) كقول المطر (قوله بعد الموت) أي اذا مضى بعد الموت زمن يمكن فيه كسبه زي (قوله وصرح به) أي بتدبيره بيته (قوله بخلاف ولد المدبرة الخ) وكذا الحكم اذا انفق ولد المسرودة هل ولده قبل موت السيد أو بعده أو ولده قبل الاستيلاء أو بعده رى (قوله لانها تزعم الخ) حاصل هذا التعليق انها لا ترجع هذا لعدم اليقين اه وعبارة شرح مر لانها لما دعت حريته نفت أن يكون لها عليه يدوان سمعت دعواها المصلحة الولد اه وانما صدق الوارث لان الاصل استمرار الرق وصورة المسئلة حيث يكون الخلاف معني انها حلت به بعد التدبير لما تقدم انها اذا كانت حاملة وقت التدبير فانه ينبغيها في العتق ولو انفصل قبل موت السيد (قوله والحر لا يدخل تحت اليد) والوفالت دبر في حاملة وقال الوارث بل دبر لثما ثلثا وقر زي (قوله وتعبيري بما أهم) أي لشموله الاختصاص اه

كتاب الكفاية

ولفظها اسلاحي لا يعرف في الحاهلية قيل أول من كتب عبد لعمر بن الخطاب يقال له أبو أمية من ل بخلاف التدبير فانه بعد جاهلي وأقره الشرع شعبنا عزيزي والكفاية خارجة عن قواعد المعاملات لدورانها بين السيد وعبد ولا يبيع ماله وهو رقبة عبده بماله وهو الكسب زي وأيضا فيها ثبوت مال في ذمة قن لما ذكره ابتداء وثبوت ملك لقن عبد البر (قوله لغة الضم والجمع) لما فيها من ضم نجم الى آخره كون مرادفة للكتاب لغة وعطف الضم على الجمع من عطف العام على الخاص ع ش (قوله عتق عقد) أي عقد يقضي الى العتق فهو من اضافة السبب للسبب وسمى بانه لا يعرف الجاري بكتابه ذلك في كتاب يوافقه نفسه بها كتابة من تسمية الشيء باسم معلقة وهو الصل شيصا عزيزي وقال زي يسمى كتابه لما فيها من ضم نجم الى نجم وقيل لانه موثق بها غالبا (قوله والذين ينفغون) أي يطلبون (قوله والحاجة داعية اليها) لان السيد قد لا تسع نفسه بالعتق محبانا والعبد لا يتشمر للكسب تشمره اذ اعلق عتقه بالتصميل والاداء فاحمل فيه ما لم يميل في غيرها كما احتملت الجهالة في ربح القراض وعمل الجمالة للحاجة شرح مر (قوله لا واجبة) ذكره مع استفادته مما قبله توطئة لقوله وثلاثين غطل أن المالك لانه انما يصلح عملة لنفي الوجوب وتوطئة للغاية أيضا وأورد مصرحنا على من قال

والحاجة داعية اليها (هي سنة) لا واجبة

ولن طلبها الرقيق كالتيدير ولئلا ينقطع أثر الملك وتضعكم (١١٣) الماليك على الملاك يطلب أمين

مكسب) أي قوى على
الكسب وبها فسر الشافعي
رضي الله عنه الخبير
في الآلة واعتبرت الأمانة
لئلا يضيع ما يحصله فلا
يعنى والطلب والغدرة على
الكسب ليؤثق بتفصيل
العموم (والأ) بأن فقدت
الشروط أو أحدها
(فباحة) ادلا يقوى رجاء
العتق بها ولا تذكره بحال
لانها عند فقدها قد
نفذت الى العتق (وأركانها)
أربعة (رقيق وصيغة
وعوض وسيد وشروط فيه
ما) مر (في عتق) من
أونه محسنا أو أهل تبرع
وولاء لانها تبرع وإيلة
للإلاء فتخرج من كافر أصلي
وسكران لا من مكروه
ويمكأب وان أذن له سيده
ولا من مبي ومجنون
ومجنون مفرقه وأولياهم
ولا من مجبور وفلس ولا من
مريد لان ملكه موقوف
والغرة لا توقف على الجديد
على باب الردة ولا من
بعض له ليس أهلا
للاولاد مذكور حكمه مع
المكروه من زيادتي (وكتابه

ان الامر في الآلة للوجوب ع ش ملخصا (قوله وان طلبها) للرد على من قال
بوجوب ادائها الرقيق تمسك بقوله والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم
فكانت بوجههم فيحل الامر على الوجوب (قوله وتضعكم الماليك) عطف سبب
على مسبب (قوله قوى على الكسب) أي الذي يفي عونه ونجومه كما يدل
عليه السياق (قوله وبها) أي بما تضمنته من الأمانة والكسب (قوله أنظر
في الآلة) وبطلان الخبر أيضا على المال كما في قوله وانه لم يشر لشده على
العمل لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره بدر (قوله واعتبرت الأمانة الخ)
فدم علة اء مائة لا شراك الطلب والغدرة على الكسب في علة واحدة ع ش (قوله
لئلا يضيع الخ) يؤخذ منه أن المراد بالأمين من لا يضيع المال وان لم يكن عدلا
لتركه نحو صلاة شوري (قوله والابأ فعدت) الشروط من الطلب فيقتضي
انها عند عدم الطلب باحة وليس كذلك يل هي سنة حتى عند عدم الطلب
ربما كذب حل (قوله بأن فقدت الشروط) أي مجموعها (قوله فباحة) جزم
البلقيس في تصديقه بكرامه كتابه عبد يضيع كسبه في العتق واستيلاء سيده
عليه يعمه قال وقد ينتهي الحال الى التبريم حيث يقتضي كتابته لمكته من
المعومات كسرة العجم والنسكين من نفسه وما قاله البلقيس هو المتمد زي زيادة
(قوله وعوض) لو مال ونجوم يشمل المال والوقت كمال ولي قل على التبرير
(قوله لا من مكروه) ينبغي أن يحكمه ما لم يكره بحق فان نذرنا به ما كره على ذلك
داهم اتصع حينئذ لان افعول مع الاكرام بحق كالفعل مع الاختيار ثم هو ظاهر ان
كان النذر مفعلا بمن معين كرمضان مثلا أو آخر الكتابه الى أبقى منه زمان قليل
فان لم يكن كذلك كان كالنذر مطلقا فلا يجوز اكرامه عليه لانه لم يلتزم وقتنا
بعينه حتى ياتهم بالآخر عه فلما كرهه على ذلك ففعل لم يصح (قوله والعوض
لا توقف) أي التي يشترط فيها اتصال القبول بالانبياء بخلاف ما لا يشترط فيه
ذلك كالتيدير والوصية فانها توقف كما ذكرنا حل ملخصا (قوله وكتابه مريض)
المراد بالكتابة المكاتب من اخلاق المصدر على اسم المفعول لا محل قولنا محسنة
من الناس لان المعسوب انما هو المكاتب أي فبمنه لا العتق في الكلام بعد هذا
التأويل تقديره مضاف أو يقد مضاف فقط أي ومنه على كتابه مريض أو يقد
في قوله محسنة أو محسوب متعلة بها وهو المكاتب بالنظر لفهمه (قوله وان كانه
بمثل قيمته) ولا ينسأ رايه اوقت الكتابة لان حق الزنة لم يعلق بها الا ان لا حتمال
اب السيد يتيه ياتي مدائمه (قوله لان كسبه له) أي لا سيد وقد جعله لا يبد

بكتابه

سببه له راي

(من الثلث) وان كاتبة بمثل قيمته أو ان لا ن سببه له راي
خلف مناه) أي مثل قيمته (صحت) أي الكاتبة (في كاتبة)

سواء أ كان ما خلفه مما أدام الرقيق (٨٨٣) أم و غيره أذرى لورثة (أو) ثمة (منه) أي مثل

بكتابه أم عبد البر عبارة مر لان كسبه ملك للسيد اه ويصح عود الضمير
للكاتب بمعنى أن الكسب بعد الكتابة للكاتب وقد كان قبلها للسيد فقونه على
الورثة بكتابه وحامل التعليل أنه لما فوت على الورثة كسب العبد كأنه تبرع
بنفس العبد من غيره قابل فلذلك حسب العبد من الثالث (قوله بما) أي من
البحوم حل (قوله أدام الرقيق) أي قبل الموت (قوله في ثلثه) كأن كانت
قيمته ثلاثين ومائة لكة السيد ولو بالبحوم ثلاثون فيقابل ثلثيه عشرون وهي ثلث
الجميع (قوله أذا أتى أي بعدموت السيد) ولا يعتق منه شيء بعد ذلك لان كتابة
ثلثيه تبطل بمجرد الموت سم بالمعنى (قوله حصته) أي الثلث (قوله وهو من
زيادتي) فديقال لاصل غير بما يقتضي عنه وهو اطلاق التصرف لانه يلزم منه
الاختيار فكيف يمكن كون من زيادته (قوله وهو مضمي وحنون) هلا قال
وذلك كيف كمال أمه مع أنه أخضر وأجيب بأنه انما عبر بذلك ليشمل المكران
أذ هو غير مكاف وعبارته لاصل تخرجه مع أن الغرض ادخاله كما أفاده "الشارح
(قوله كما أخرج الخ) ظاهره وان قصرت المدة ويوجب به بأنه لما كان عاجزا في أول
المدة تنزل منزلة مالوكا تبه على منفعة لم تسهل بالمقدح ش على مر (قوله كتابك)
ولا بد من اضافتها للجهة فلوقال كاتبك منك مشلا يصح ش (قوله مع قوله اذا
أدته الخ) لانه لما اطلع بالخارجة فاحتج له بزمه بانه اذا أدته الخ والمراد
بالهوى في كونه ما يشمل النسي لاجل قوله أوتيه لان انسيه لا تسمى قولاً ظاهراً ولا
بشرطه ساد كره بل مثله فاذا برئت منه أو فرغت مدة لم تأنف حرو و يشمل برئته منه
حصول ذلك باءا بالبحوم والبررة المفوضة لها و فراع الدمة شامل الادعاء والبررة
باللفظ شرح مر (قوله أوتيه) أي عند وجود جزء من المصلحة ش وهذا
في الكتابة العجيبة لما الفاسدة فلا بد من التصريح بقوله فاذا أدته ثأت حر كماله
العاضى حسين وغيره من ل لان المغالب في التعليل والصفات انه اتى بها لا تحصل
بالية عميرة سم (قوله وقبولاً) أي فوراً ع ش (قوله كونه ديناً) ادلا ملك له يرد العبد
عليه ولا بد من وصفه بصفات السلم نعم القبة هما الاكفاء هنا بنادر لوجود وان لم
يكف في السلم شرح مر (قوله ولو منفعة) أي في ذمة المكاتب كأن يقول له كتبك
على بناء دارين في ذمتك في شهرين (قوله فان لم يكن الخ) أي بان كان عينا كأن
كانه على شاتين معيتين لربيدته هما له في شهرين فلا يصح وان أمكن أن يشترها
من زودو يزدهما للسيد لان الاعيان لا تؤجل (قوله منفعة عين) أي عين
المكاتب بخلاف عين غيره نقله سم عن شرح الروض (قوله والاً) أي بان

قبضه (في ثلثيه) تصح
فيق لم يسهل مع مثل فيه
وهما بالثلاثيه (أو ليختلف
غيره في ثلثه) تصح فاذا
أدى حصته من البحوم
عنى وهذا من زيادتي
(و) شرها (في الرقيق)
اختبار) وهو من زيادتي
(و) عدم مبي وحنون
وان لا يتعلق به حق لازم
فتصح أكران وكافرو لو
مرتد الا المكره ومبي وحنون
ومن يتعلق به حق لازم
كسائر عودهم في غير
الاخير ومافيه دلالة أما
معرض لبيع كالمسرهون
وان كتابة غع منه أو
مستحق المنفعة كأؤجر
فلا يفرغ الا كتساب
لنفسه (و) شرط (في الصفة
لفظ بشرها) أي بالكتابة
وفي معناه ما مر في الضمان
ايحياها (أي انتمك) أو
أنت مكاتب (ع) أي كذا
كألف (من جماع) قوله (اذا
أدته) مثلاً فأتى حرفظا
أوتيه وقبولاً فثبت ذلك
وذكر الكافي قبل كتابك
وقبلت من زيادتي (و) شرط
(في العوض كونه ديناً)

ولو معة / فان كان غير من قال كره ذمة عين لم تصح اليك اية والإصحاح

كانت منفعة متعلقة بعين المكاتب حل (قوله على ما يأتي) أي بأمر يضم لها
 شيئا آخر كما يأتي في قوله ولو كاتبه على خدمة شهر من الآن ودينار ولو في
 انتائه صحت (قوله مؤجلا) لم يكتب بالمؤجل عن الدين مع أنه يقضى عنه قال ابن
 الصلاح لأن دلالة المؤجل على الدين بالانترام وهي لا يكفي بها في مخاطبات وهذا
 أي الدين والمؤجل مقصودان أه وفيه نظر لأن دلالة المؤجل على الدين من دلالة
 التضمن لا الالتزام لأن مفهوم المؤجل شرعا دين تأخر وفاؤه فهو مركب من شيئين
 ودلالة تضمن يكفي بها في مخاطبات فالاحسن في الجواب أنه تصرف بماعلم
 من المؤجل أه صرح قال حل وفيه ما لا يخفى أه (قوله ليحصله) أي ليتمكن من
 تحصيله (قوله في بعض نصوصها) وهو لجم الأول تجيل أي فيصح أن تكون
 متصلة بالعقد وأن تكون منفصلة عنه بخلاف منفعة العين فلا بد أن تكون متصلة
 بالعقد شيئا ولا بد أن يكون معها مال كما يأتي (قوله في الجملة) أي فيما عدا النجم
 الأول بخلاف منفعة العين فانه يتمتع فيها بالتأجيل فيشترط اتصالها بالعقد وأن يكون
 معها مال زى (قوله ولو في بعض) راجع لكل بدليل كلام الشارح بعد
 والغاية للرد (قوله وهذا) أي بقوله ولو في بعض وبما يأتي وهو مفهوم قوله
 لا بعض رقيق لأن مفهومه أن بعض البعض الرقيق نصح كتابته (قوله لانها الخ)
 على لقوله صحيحة (قوله على بناء دارين) أي في ذاته بأن يلزم دونه ذلك رى وحل
 ولو أريد بناؤه بنفسه لكانت المنفعة متعلقة بالعين وهي لا تؤجل والعرض ها
 تأجيلها بدليل قوله في وقتين معلومين سم (قوله في وقتين معلومين) لك أن تقول
 فيه جمع بين التقدير بالعمل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المأخوذان وقد
 معوادلته في الاجارة بمعنى موحودنا فيعتمد أن يستوى بينهما بأن يجعل ما هنا
 على أن المراد بالوقتتين وقت ابتداء الشروع في كل وقت لاجتماع وقت العمل
 ويحتمل أن يفرق بأن المنفعة ثم معوض وهما عوض والعوض أوسع أمران المعوض
 وينسأح فيه أكثر وأن ما يتعلق بالعقد المنتسب اليه الشارع يتسأح فيه
 أو بغير ذلك فليتنامل سم (قوله على خدمة شهرين) أي بنفسه أو على خدمة
 رجب ورمضان فأولى بالفساد لا تقطاع ابتداء المدة الثانية عن آخر الأولى شرح
 الروض ومرويه هذا يعلم أنه لا فرق بين الماء والخدمة وأنهما متى تعلقا بالعين
 لم تصح من غير ضم نجم آخر خلافا لما يتوهم من كلام الشارح حل (قوله لا يصح)
 قال الرافعي لأن منفعة الشهر الثاني متعلقة بعينه والمنافع المتعلقة بالاعيان
 لا تؤجل أه وقد يفهم تعليلها أنه لو لم تكن خدمة الثاني متعينة بأن كانت

على ما يأتي (مؤجلا) ليحصله ويؤديه ولا تقطع
 المنفعة في الذمة من
 التأجيل وإن كان في بعض
 فهو منها تجيل فالتأجيل
 فيها شرط في الجملة (منجما
 بنجمن فأكثر) كما جرى
 عليه العناية فن بعدهم
 (ولو في بعض) فلا بد من
 كون العوض فيه ديني إلى
 آخره وإن كان قد يملك
 ببعضه الحر ما يؤديه وهذا
 وبما يأتي علم أن كتابة
 البعض فيمارق منه صحيحة
 وبه صرح الأصل سواء
 أقال كاتبك مارق منك
 أم كاتبك وتبطل في إقبه
 في الثانية لانها تنفي
 الاستقلال باستغراقها
 مارق منه في الأولى وعلا
 بتغريق الصفة في الثانية
 ومن التخصيص بنجمن
 في المنفعة أن يكتبه على
 بناء دارين موصوفتين
 في وقتين معلومين بخلاف
 ما لو اقتصر على خدمة
 شهرين لا يصح وإن صرح
 بأن كل شهر نجم

لأنهم الجهم واحد (مع بيان تدوير) أي الدور (ودفعه) وهما زياتي (وعدد اليوم رقمها كل يوم) لأن الكتابة
 هذه معاوضة والجهم الوقت الذروب (٨١٥) وهو المرادة من قوله تعالى إلى الله لئلا يؤذي فيه كسبياتي (ولو

في الذمة مع مسم (قوله لأنهم الجهم واحد) فلا بد أن يضم إلى ذلك شيئا آخر حل
 (قوله لأن الكتابة عقد معاوضة) وما يظن به هنا أن يقال هذه معاوضة يحكم
 فيه لأحد المتعاقدين بذلك الدور والمؤش إذا لم يبد ذلك اليوم فيه بمجرد العقد
 مع بقاء المكتوب على ملكه إلى أداء جميع التجرة وقول بعضهم لم يفرغ فيه بأنه مملوك
 لا ماله لم يبن على مرجوح ودوران المكتوب مع بقاءه على الرق لا ماله له شرح مر
 (قوله الوقت المذروب أي ولو بساءتين وإن عظم المال كما قاله مر وهو (قوله
 ويطلق على المال المؤذي فيه) وهو كونه من مريض التسليم لعوض
 المكتوبة يشتر بعدد اشتراطه لكن في أصل الرض عن ابن جبران فيه الخلاف
 في السلم زى (قوله على منفعة عين) أي المكتوب كما مر ويدل عليه قوله شيخنا
 عشموي وعززي (قوله والمدة) أي ذكرت المدة لتقديرها الخ (قوله حصل
 تعدد الجهم) قال الزركشي وكان لما كان استيفاء الخدمة تمامها لا يحصل
 إلا في المستقبل كان ذلك في معنى تأجيل الدور بأصول المقصود وهو الارتفاق
 بآثار غيره عبد البر (قوله أن تمل في الخدمة) المراد المتعلقة بينه بقوله والمنافع
 من عطف العام لا المتعلقة بذمته لقوله بخلاف المنافع المترتبة في الذمة عن قول
 مر في شرحه فلم أن الأجل إنما يكون ثمرها في خير منفعة بقدره في الذموم فيها
 حالا وان الثمرة في المنافع المتعلقة بالصبر اتصالها بالمدة بخلاف المترتبة في الذمة
 وإن شرط المنفعة المتعلقة بالمدة يمكن الشروع فيها عقبه غير أنه فيهم آخرها
 كما قال المذكور وأما ثمرها تقدم زمن الخدمة فلا بد منه فالزعم زمن الدار على
 زمن الخدمة ليصح له وقوله المتعلقة بالعين أي بخلافه فمدة المدة فلا يشترط
 فيها ضمنية مال آخر بل يصح أن تتجس في اليوم منها كما تقدم في قوله ومن التجيم
 بنجسين في المنفعة الخ تأمل (قوله بالاعيان) أي بين المكتوب وعين من
 أعيان ماله بأن كاد به ضاوه لك به ضاهه الخراعيانا كما قاله حل فندفع ما قيل أن
 الأولى العين أي بين المكتوب لأن الرقيق لا يملك (قوله على أن يبيعه) أي
 العبد ويصير رجوعه كسبيته كما قاله الزركشي في قول عبد البر بأن يقول كاتبك
 على كذا بشرط أن أبيعك الشيء الفلاني عبد البر (قوله أي الكتابة لا البيع)
 سواء قبل العقد من معام مرتبا قبلت ذلك أو قبلت الكتابة والبيع أو كسبه
 كسبه برب كلام القرآن ومرجبه في الرخصة وأصلها زى (قوله أحد شقيه) أي

كاتب على) منفعة عين مع
 غيرها من جملتها (خدمة
 شهر) من الآن (وهنا
 ولو في أثنائه) مؤدو من
 قوله عند انقضاء (صحت)
 أي الكتابة لأن المنفعة
 مستحقة في الحال والمدة
 لتقديرها والتوفية فيها
 والدينا وانما تستحق الطالب
 به به المدة التي عينها
 لاستيفائه وإذا اختلف
 الاستحقاق حصل تعدد الجهم
 وإن تعلق في العدة أن تصل
 الخدمة والسابع المدة
 بالاعيان بالعقد لا يجوز
 تأخيرها عنه كإنا العين
 لا تقبل التأجيل بخلاف
 المنافع المترتبة في الذمة
 ولا يشترط بيان الخدمة بل
 يقع فيها الدور كالم
 بيانه في الآخرة (لا) أن كاتبه
 (على أن يبيعه كذا) كزوب
 بالف فلا يصح لأنه شرط
 عقد في عقد (ولو كاتبه
 وباعه ثوبا) مثلا بأن قال
 كاتبك ثوبه فله هذا الثوب
 (بالف ونجوه) بنجوهين فلا
 (وعاقا ما سريته بادائه

صحت) أي الكتابة (لا البيع) ٢٢٢ يجب أن تقدم أحد شقيه على مبيع الرقيق من أهل مباينة
 سيده فعلى في ذلك يتفرق الصفقة فيوزع الألف على قيمتي الرقيق والزوج فإخص الرقيق يؤديه في الجهمين
 فلا (رخصت كتابة رفا) كثلثة صفقة (على مرض) بنجوهين فلا لا اتحاد المال

فصار كل واحد عبيداً لآخر (دورع) العوض (على فبتهم) (٨٨٦) وقتها الكتاب (من أدى) منهم

(حصة عتيق) ولا يتوقف
عنه على أداء الباقي
(ومن عجزوا) فإذا كانت
قيمة أحدهم مائة والثاني
مائتين والثالث ثلاثمائة
فعلى الأول سدس العوض
وعلى الثاني ثلثه وعلى
الثالث نصفه (لا) كتابة
(بعض رقيق) وإن كان
باقية غيره وأذن له
في الكتابة لأن الرقيق
لا يستحق فيها بالاسترداد
لاكتساب العيوض نعم لو
كان في مرض موته بعضه
والبعض ثلث ماله أو أوصى
بكتابة رقيق فلم يخرج
من الثلث إلا بعضه ولم تجز
الورثة تحت الكتابة
في ذلك القدر وعن النص
والبغوي تحت الوصية
بكتابة بعض عبده (ولو
كتبناه) أي شريكاً فيه
بنفسهما أو أياهما (معاً
ضم) ذلك (أن اتفقت
العيوض) جنساً وصفة
وأجلاً وعدداً وفي هذا
إطلاق النص على المؤدى
(وجعلت) أي العيوض (على
نسبة ملكيها) صرح به
أو أطلق (فلعجز) الرقيق
(عجزه أحدهما) وصف الكتابة

البيع وهو الإيجاب لانه لا ير من أهل مباحة سيده إلا بالقبول أي قبول
الكتابة (قوله على أداء الباقي) أي أن كانت الكتابة صحيحة شو برى لا يقال
علق العتيق على أداء جميعهم لأن الكتابة الصحيحة يذهب فيها حكم المعاوضة شرح
مر (قوله لا كتابة بعض رقيق) فلما أدى العيوض عتيق نظراً للتعليق وصري مطلقاً
أن كان باقية لملكه ومع اليد سائران كان لغيره واسترد من سيده ما دفعه إليه ورجع
عليه السيد بقسط القدر المكتوب كما سألني في كلامه ح ز و زى أي بقسطه من
قيمتها (قوله نعم لو كان الخ) هو ضعيف في الأولى والأخيرة لأن التبعيض فيهما
ابتداء بخلاف مال أو وصى بكتابة رقيق فلم يخرج من الثلث إلا بعضه طالت التبعيض
في الدوام ويقتضيه ما لا يقتضيه في الابتداء وهذا هو المعتمد زى لكن شرح مر
كالشارح ولم تضعفه حواشيه ويرد على كلام رى في مال أو وصى بكتابة رقيق
ولم يخرج من الثلث إلا نصفه وقال الوارث كانت نصفها إذا تبعيض في الابتداء
لأن الدوام إلا أن يقال أنه تبعيض في الدوام بالنظر لا بصاء المسالك (قوله بعضه)
أي بعض رقيق (قوله أن اتفقت العيوض) هلاصع مع اختلاف العيوض أيضاً
وتسم كل نجم على نسبة المثل وأي عذور في المملكاه بالسوية وكتابة على نجمين
أحدهما دينار في الشهر الأول والاخر درهم في الشهر الثاني مثلاً ويكون
لكل من المالكين نصف كل من الدينار والدرهم طالت العوض معلوم وحصة كل
واحد منه معلومة ثم ظهر أنه يحتمل أن المراد باتفاق العيوض جنساً أو صفات
بالنسبة لأحدهما دينار وللآخر درهم لأن تكونا دينارين ودرهماً بالنسبة إليهما
جميعاً كما في المثال الذي فرضناه المتقدم فانه جائز أن سم مع زيادة (قوله وعدداً)
أي عدد العيوض لا عدد القدر المؤدى في كل نجم فلما اختلفا في العيوض كان كتابته
أحدهما على قدر ونجمه بنجمين والاخر على قدر ونجمه بثلاثة نجوم لم يصح (قوله
وجعلت) عطف على اتفقت فيفيد أنه شرط السكن قال مر أنه معطوف على صم
ومقتضى قوله بعد ذلك فإن اتنى شرط مما ذكر كان جعلاً على غير نسبة المالكين
الح أنه معطوف على اتفقت وقول الشارح صرح به أو أطلق يقتضى أنه معطوف
على صم تأمل (قوله على نسبة ملكيها) كان يكون لأحدهما ثلثاً وللآخر ثلثه
ويكتابه على ستة دنانير يؤدى في شهرين في كل شهر ثلاثة فلصاحب الثلثين
اثنان ولصاحب الثلث واحد وربع لهما معا وليس له تخصيص أحدهما بقبضه أولاً
كما يأتي (قوله وصف الكتابة) ظاهره أن تعجز السيد ليس فسخاً وقضية قوله
الآتي وعاد الرق بان عجزه لا يخراجه من صرح في الروض (قوله فيها) أي

(وأبقاء الآخر) فيها لم يقبل
 كاستدعاء عقدهما (ولو أبرأه)
 أحدهما (من نصيبه) من
 النجوم (أو أعتقه) أي
 نصيبه من الرقيق (عتق)
 نصيبه منه وقوم عليه
 (الباقى) وعتق عليه وكان
 الولاء كله له أن أعتق وعاد
 الرق (للكاتب بأن يجر
 فجزء الآخر والتقييد بعد
 الرق من زيادة) فان أعتق
 من ذكر أو لم يعد الرق وأدى
 المكاتب نصيب الشريك
 من النجوم عتق نصيبه من
 الرقيق عن الكتابة وكان
 الولاء كلها وخرج بالأبرأ
 والاعتاق ما لو قبض نصيبه
 فلا يعتق وإن رضى الآخر
 بتدعيه أدليس له تخصيص
 أحدهما بالقبض
 فصل في ما يلزم
 السيد وما يسن له وما يحرم
 عليه وبين حكم ولد
 المكاتب وغتر ذلك (لزم
 السيد في) كتابة (صحيفة)
 قبل عتق حط منول من
 النجوم) عن المكاتب
 (أو دفعه) له بقيد زدته
 بقولي (من جنسها)

الكتابة (قوله لم يجر) لا يفتى ما يثبته من الخفاء والأجبال لانه يوههم رجوع
 الصير للتعويض ويوضح قول الروض وشرحه ولو عجز أحدهما أو فسخ الكتابة وأراد
 الآخر إبقاءه فيها وانتظاره بطل عقدهما في الجميع اه ومنه علم أن الصير في لم يجر
 عائد للإبقاء الموهوم من إبقاء لما قبله معه وأن المراد بتفي الجواز ما يشمل نفي
 الصفة تأمل حل وكان ينبغي أن تصح الكتابة لانه تضييع في الدوام (قوله أي
 نصيبه من الرقيق) ففي كلامه استخدام حيث ذكر له صيب بمعنى وأعاد عليه
 الصير بمعنى آخر وقوله فلا يعتق أي نصيبه وقوله بتدعيه أي الصيب لسكن من
 النجوم ففيه استخدام أيضا (قوله أدليس له الخ) لأن كل مشتركين في مال إذا
 أخذ أحدهما منه شيء اختص به الألفي ثلاثة فبحرم الكتابة وربيع الوقف والميراث
 في أخذ شي من هذه الثلاثة لا يختص به بل يقسم بين الجميع وبحل عدم اختصاص
 أحدهم وربيع الوقف بالطر للوقوف عليهم أما أبواب الوظائف المشتركة فبا
 يأخذ أحدهم من الناطر أرغيره يختص به وأحرر على الناطر تقديم طالب حقه
 من غير علمه برضا غيره منهم اه مر (فه — ل في ما يلزم السيد الخ) *
 (قوله وما يسن له) أشار إليه بقوله والخط أولى الخ (قوله قبل عتق) ويجوز
 بعده قضاء وفي التهذيب أن وقت وجوبه من العقد إلى العتق موسع فتعين عند
 العتق سم زى وعبرة مر ويتفق إذا بقي من النجم الأخير قدر ما يبي عنه فان لم
 يؤد قبله أدى بدمه وكان قضاء اه (قوله حط) منول صادق بأقل منول شيء
 من جنس النجوم قيمته درهم نحاس ولو كان المالك متعددا أو هو ظاهر ويفرق
 بينه وبين ما في المصراة من أن الصاع متعدد متعدد العاقد بأية صلى الله عليه وسلم
 قدر اللبن لكونه مجهولا بالصاع لا يحصل النزاع في ما يقابل اللبن المخلوب في يد
 المشتري فشمّل ذلك ما لو سلك اللبن تأفها جذا فاعتبر ما يخص كل واحد بالصاع
 لعدم تفرقة الشارح بين القليل وغيره ولو كان المنول هو الواجب في التعيين
 لم يسقط الخط بل يحط بعض ذلك القدر ع ش على مر وعبارته على الشارح
 وانظر لو سلك المنول هو الواجب في التعيين هل يسقط الخط أولا سم والا قرب
 عدم السقوط وينبغي أن يحط بعض ذلك القدر كان يملكه بعضه شأنه ان يشتري به
 فولا مثلا ويدفع له بعضه كالأومات شخص عن ذلك فقط وخلف عشرة أولاد مثلا
 فانه يفعل فيه ذلك وعبرة حل قوله حط منول أي ولو من كل واحد من الشركاء
 (قوله من جنسها) أو من غيره برضى المكاتب حل فلا يلزمه قبول غير الجنس
 بغير رضا فإذ مات السيد وأخذ مال الكتابة وقبل دفع ما ذكر لزم الوية دفع

وان كان من غير ما قال تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر الاشارة بذكر ان المصد منه الاعانة الى الله في وخرج بزياد في حقيقة الفاسدة فلا شيء فيها من ذلك (٨٨٨) واستثنى من لزوم الايتام الوكاتبه

في مرض موته وهو ثلث ماله ومالوكاتبه على منفعة (وخط) أولى من الدفع لان القصد بالخط الاعانة على العتق وهي حقيقة فيه موهومسة في الدفع اذ قد يصرف المدفوع في جهة أخرى (وكون كل) من الخط والدفع (في) النجم (الاخير) أولى منه فيما قبله لانه اقرب الى العتق (و) كونه (ردا) من الصوم أولى من غيره (١) ان لم تسمع به نفسه فكونه (سبع) أولى (روي خط الربع النساء) وغيره رخط السبع ماله عن ابن عمر رضي الله عنهما (وحرم) عليه (تمتع) بكانت لا اختلاف ماله في واقعة الاراضى على تحريم لوطى فيهم حل غيبه وليس مراد (ويجب بوائه) لها (٢٠) لها وان طأوعته لشبهة الملك (لا حسد) لانها ملكه (والولد) منه (حر) لانها عانت به في ملكه (ولا يجب عليه) قيمته (لان عقاده

ذلك وان كان مال الكتابة باقيا اخذ منه الواجب له من حقه في عينه ولا يزاحمه اصحاب الديون سم وزى (قوله وان كان من غيرها) أي غيرها منها (قوله فسر الايتام الخ) أي انما فسر الايتام بما يشمل الخط وان كان المتبادر منه الدفع لان القصد منه الخ (قوله وكونه ربعا سبعا) قال الباقيني بقي بينهما السدس وروى البيهقي عن أبي سعيد مولى أبي أسد انه كاتب عبد الله على الف درهم ومائتي درهم قال فبينه بمكاتبتي أي بالصوم فرد على مائتي درهم زى وفيه أن بينه الخمس أيضا فانظر هل روى أولا (قوله عن ابن عمر) عبارة القصة اقتداء بابن عمر وقال المحلى روى مالك في الموطأ عن ابن عمر انه كاتب عبد الله على خمسة وثلاثين ألفا ووضع منها خمسة وذلك في آخر فخره والخمسة سبع الخمسة والثلاثين (قوله تمتع) دخل فيه المظن وتقدم في مخطات النكاح حله بلا شهوة لمساعدة ما بين السرة والركبة فاطلاقه محمول على ما صله في كتاب النكاح ولا اعتراض عليه زى (قوله ويجب لها مهر) ولا يتكرر تكرار الوطء الا اذا طأ بعد أداء المهر كما تقدم زى وعش (قوله لشبهة الملك) دفع لمائة الى ادا طأ وعنه كانت رانية فكيف يجب لها المهر وما صله أن لها شبهة داغمة له وهي الملك فلا مناعة في قوله لشبهة الملك بيانية (قوله لاحد) لانها ملكه وان علم التحريم واعتقد ولو كان يعز من علم التحريم زى ومهر (قوله ولا يجب قيمته) أي لأمه (قوله مكاتبه) أي مستورة على كتابتها والافا الكتابة ثابتة له قبل ذلك ولو قال كالمحرر وهي مستردة مكاتبه كان يظهر سم زى (قوله عتقت بموت السيد) وعنى معها أيضا اولادها الحادثون بعد الاستيلاء كما هو معلوم من كتاب أقيمت الاولاد زى (قوله الحادث) أي المفضل حل أو لينا في قوله ولو جلت الخ (قوله بعد الكتابة) بأن تمعه لا اثر من سنة أشهر من الكتابة زى ولو استأجر في ولدها فقال السيد ولدته قبل الكتابة فهو رقيق وقالت بل بعد ما والزم من محمل صدق السيد بيمينه حيث لا يثبت أو لكل يمينه ونعارضنا سم (قوله وعتقا بالكتابة) خرج بالكتابة ما لورقت الكتابة ثم عتقت بيمينه أخرى فلا يثبت لها ولدها زى (قوله مكاتبته) أي بعد بلوغه وقبل عتق أمه أو بعده وموتها أو تميرها وإذا كاتبه عتق بالاسبق من أدائه وأداء أمه كما قاله سم (قوله لان المصالح له الخ) تعليل لمخدوف تقديره وانما كان للسيدة مكاتبته مع أنه مكاتب (قوله ترشدك) أي

حرا (ومسارت) بالولد (مستولدة مكاتبه) فارجزت عتقت بموت السيد (ولدها) أي انه المكاتبه (الرقيق بتبذره بقولي) (الحادث) بعد الكتابة ولو كانت به بعده (بينهما رقا وعتقا بالكتابة كوله المستولدة فلا شيء عليه) لا سيد ادلم بوجده منه التزام بل للسيدة مكاتبته كما جزم به الماوردي وان ذكر الاصل انه مكاتب لار الحاصل له نية تبعية لاستعلاية

ومن ثم تركت ذلك (والحق) أي خفي الملك (فيه) لا سيده فلو قتل فقيته له وعونه من ارض جنابة عليه وكسبه ومهره وما نزل وقد فأن عتق فله والا (٨٨٩) فلسيده) كافي الام في جميع ذلك (ولا يعتق شيء من مكاتب

الا بآداء الكل) أي كل النجوم لخبر المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وفي معنى آدائها خط الباقي منها الواجب والابراء منها والحوالة بها لا عليها (ولو أتي بمال فقال سيده) هذا (حرام ولا يئنه) له بذلك (حلف المكاتب) فيصدق في أنه ليس بحرام (ويقال لسيده) حينئذ (خذه أو أبرئه عنه) أي عن قدره (فإن أبي قبضه القاضي) عنه واعتق المكاتب أن أدى الكل (فإن نكل) المكاتب عن الحلف (حلف سيده) أنه حرام لغرض امتناعه منه ولو كان له بيعة سمعت لذلك نعم لو كاتبه على لحم فبإياه به فقال هذا حرام فالظاهر استقصاله في قوله حرام فإن قال لا نه مسروق أو نحوه فكذلك أولاه لحم غير مذكي حلف السيد لأن الأصل عدم التذكية كنفائره في السلم (ولو خرج المؤدى) من النجوم (معيًا ورده) السيد باعيب وهو جائز له مخرج الأصل (أو خرج) مستقيا بأن لا

أثم مكاتب (قوله للسيد) لا للام وفي قول الحق لمأى للام المكاتبه كافي شرح م (قوله بقيته له) أي أن قلنا الحق في الولد فان قلنا الحق في الولد لانه فهي لما تستعين بها على صكتاتها شرح م (قوله من ارض جنابة الخ) انظر لو لم يكن لمأذ كرم من الارش وما بعده فهل يتونه السيد من دمه أو يمان من بيت المال وفي شرح الرزوقي ل على المحلى أن السيد يتونه حينئذ لأن الحق فيه له (قوله كافي الام) أي أم هذا الولد المكاتبه لا كتاب الشافعي رضي الله عنه وفيه أنه لم يذكر ما تقدم في الام حتى يقيس عليها فله معلوم من خارج (قوله في جميع ذلك) أي من قوله ولو قتل الخ وهو واضح فيما عدا المؤنة وأما المؤنة فتعدت وقف في كونه يتونها سيدها معاد كراتها مارت مستقيمة بالكاتبه وتكون نفسها ولا علاق له سيده بمؤنتها الآن يراد بالجميع المجموع أي ما عدا المؤنة كما يؤخذ من عبارة الأصل (قوله وفي معنى آدائها الخ) أي في أنه إذا حصل الخط حصل العتق فإذا أدى المكاتب النجوم وبقي عليه ما يجب حظه فحظه السيد عتق فهذه العبارة تقتضي أنه لا يعتق إلا بصدور من السيد حظه (قوله لا علم) فانه لا يعتق بمحوالة السيد على المكاتب بالنجوم لعدم صحة الحوالة إن أوهم كلامه صحتها له رشدي (قوله فيصدق) أي علمًا بظاهر اليد م (قوله ويقال لسيده خذه) استشكل بأنه حرام باعتراؤه فكيف يؤمر بأخذه واجيب بأن أخذه فاذا اختار أخذه عاملاً بنية عنه أي فإذا ادعى أنه لسالك عين الزم بدفعه له والافعل ينزعه الحاكم ويحفظه في بيت المال والأصح أنه يقال له أمسكه حتى يظهر مال له ويمتنع من التصرف فيه فإن عاد وأذبح نفسه وزعم أنه للمكاتب قبل ذلك منه (قوله حلف السيد) الأوجه أن محل ذلك ما لم يقلد كيته والأصدق التصريح بهم بقبول خبر الكافر وانما سق عن فعل نفسه قوله ذبحته هذه شرح م (قوله وهو جائز له) أي والحال أنه جائز (قوله بأن لا عتق) حتى لو ظهر الاستعاق بدم موته بأن أنه مات رقيقاً وأن ما تركه للسيد لا لورثة رضى (قوله وإن قال الخ) صورة المسئلة إذا قصد الاختار أو أطلق فأن قصد الانشاء عتق رضى (قوله عند أخذه) أشعر قوله عند أخذه بصور المسئلة بما إذا قاله متصلاً بقبض النجوم وفي كلام الامام اشعار به قال في أصل الروضة وهو تفصيل قويم لا بأس بالأخذه لكن في الوسيط أنه لا فرق بين كونه جواباً عن سؤال حريته أو بآداء وبين كونه متصلاً بقبض

عتق) فيها (وان) كان السيد قال (٢٢٣) يحث عند أخذه أنت حر) لانه بناء على ظاهر الحال من صحة الاداء وقد بان عدم صحته والاولى من زيادتي وتعبيري بما ذكر في الثانية أولى من تنقيده له أي بالنجم الاخيرة (وله) أي للمكاتب (شراء ماء لتجارة) توسعاه في طريقه لا كغساب

(لاتزوج الاباذن سيده) لما فيه من المؤن (ولاوطء) لامتة ولو باذنه خوفا من هلاك الامانة في المطلق فتنفه من الوطء
كنع الراهن من ووطء المرهونة وتعبيري بالوطء اعلم من تعبيري (٨٩٠) بالتسري لا اعتبار الانزال فيه

دون الوطء (فان ووطء) هما
على خلاف منعه منعه
(فلاحسد) عليه لشبهة الملك
ولامهر لانه لو ثبت لذت له
(والولد) من ووطئه (نسيب)
لاحق به لشبهة الملك (فان)
ولدت قبل عتق ابيه (او معه)
(او بعده) لكن (لاون ستة
اشهر) من العتق (تبعه)
وقاوت عتقا وهو ملوك لاييه
يمنع بيعه ولا يعتق عليه
لأنه ملكه فوقف عتقه
على عتق ابيه ان عتق عتق
والارق وصار للسيد
(ولا نصير) امه (ام ولد) لانها
علقت بمولوك (او) ولدت بعد
العتق (لها) أي اسنة أشهر
فما كثر منه وهذا ما في الروضة
كالشرحين ووقع في الاصل
لفوق ستة أشهر (وروطئها
مسه) أي مع العتق مطلقا
(او بعده) أي سورة الاكثر
يقيد زده بقولي (وولدت له
لسته أشهر) فأكثر
(من الوطء) هي أم ولد
لظهور الملقوق بعد ارية
ولا نظرا الى احتمال العلق

النجوم أولااه وقوله لكن في الوسيط هو المخذ ذى (قوله لاتزوج) وان كان اتق
خوفا من موتها بالعلق فيغوت حق السيد وان كان تعليله قاصرا على الاحتياط
كافي قل على المحلى (قوله ولاوطء) يظهر أنه ليس له الاستمتاع بما دون الوطء
بحر وقال الشوبري ويحرم غير الوطء ان أفضى اليه والانفلا اه (قوله كنع
الراهن من ووطء المرهونة) انظر ان تشبيهه مع أن ووطء الراهن باذن المهرج جائز
فعمل انتدبيه في مطلق المبيع مع تحقق ذلك المنوع في الموضوعين ع ش (قوله
لا اعتبار الانزال فيه) قال مر التسري متبر فيه أمر ان يجب الامانة عن أعين
الناس وانزاله فيها اه أي فلا يعلق التسري فلان بأمة الا اذا وجد هذان الأمران
(قوله لشبهة الملك) الاضافة بيانية (قوله نسيب) أي ليس من زنا فيكون
قوله لاحقا به تفسيره (قوله وقاوت عتقا) أي في الاولى رغبة فقط في الثانية
والثالثة حل (قوله ملوك لاييه) أي مادام مكاتبا وذلك في الاولى فقط وكذلك
قوله فوق عتقه الخ (قوله لسته أشهر) أي غير لحظة الوضع والاتقنت المدة
عن أقل مدة الحمل سم ع ش (قوله ووقع في الاصل الخ) أجيب عنه بأنه ناظر
للحظة الوطء والمخفى ينظر لها علها اه (قوله مطلقا) أي أتت به لسته أشهر
ولا حصر من العتق (قوله او بعده في سورة الاكثر) أي او ووطئها بعد
اعتق في سورة ما اذا ولدت له لا كثر من ستة أشهر منه (قوله بقيد) أي لكل
من الوطء معه والوطء بعده عن وهذا غير ظاهر بل هو قيد في البعدية فقط
واتما اذا قرن الوطء العتق فيلزم الامكان منه لان الغرض أنه لسته بعد العتق كافي
شرح مر (قوله فهي أم ولد) أي في هذه الثلاثة أو الاربعة ان جعل قوله ما كثر
سورة رابعة وقوله لم نصير أم ولد أي ويتبع الولد اياه كما يتبعه في الثلاثة الاولى التي
في المتن فتكون تبعيته في خمس صور هي الصورة وتسعة (قوله كونه جفتا) انظر
لوتحمل المكاتب المؤنة هل يجبر السيد كافي نظيره من تحمل المقرض أو المسلم اليه
المؤنة انقل سم (قوله في زمن نهب) وان أنشأ الكتابة في زمن النهب لان ذلك
قد يزول عند المحل ولما في قبوله من الضرر قال الماوردي والروائي فان كان هذا
الخوف معهود الا برجي زواله لزمه القبول وجهها واحد اشرح الروض (قوله وهو
تخصير العتق) أي اذا اراد دفع الكل وقوله أو تقر به أي اذا اراد دفع البعض

قبلها انغليها والولد حينئذ حر فان لم يطأها مع العتق ولا بعده أو ولدت له دون ستة أشهر من الوطء عبد
لم نصير أم ولد (ولو عجل) النجوم أو بعضها قبل محليها (لم يجبر السيد على قبض) لما عجل (ان امتنع) منه (لغرض) كونه
حفظه وخوف عليه كان عجل في زمن نهب (والا) بان امتنع لا لغرض (أجبر) على القبض لان المكاتب غرض اطرا
فيه وهو نصير العتق أو تقر به ولا ضرر على السيد

وظاهر مما مر انه لا ينعين الاجبار على القبض بل اما عليه او على الابراء ويغارق نظيره في السلم من تعين القبول بان
 الكتابة موضوعة على تعجيل العتق ما أمكن فليس في طلب الابراء (فان أبا قبض القاضي) عنه وعق
 المكاتب ان أدى الكل (أو عجل (٨٩١) بعضا) من النجوم (ليبرته) من الباقي (فقبض وأبرأ بطلا)

أي القبض والابراء لان
 ذلك يشبه ربا الجاهلية
 فقد كان الرجل اذا حل
 دينه يقول لمدنيته اقض
 أو زد فان قضاه والا زاده
 في الدين وفي الاجل وعلى
 السيد ردة القبوض
 ولا عتق (ومع اعتياض
 عن نجوم) للزومها من
 جهة السليم ان تشوف
 للعتق وبهذا جزم في الروضة
 وأصلها في الشفعة ومثوبه
 الاسنوي نص الشافعي
 عليه في الام وغيره وان
 جزم الاصل بتمامه
 في الروضة وأصلها هنا
 بعدم صحته وعلى الاول
 جرى البقيني أيضا قال
 وتبع الشبان على الثاني
 البغوي ولم يطلعنا على
 النص (لا يبعها) لانها غير
 مستقرة ولان السلم فيه
 لا يصح بيعه مع لزومه من
 الطرفين لتطرق السقوط

عبد البر أو المراد تميزه في النجم الاخير وتقريبه في غيره (قوله سار) أي من قوله
 ويقال للسيد خذ أو أبره عنه زى (قوله أو عجل بعضا الخ) ويمر في ذلك في كل
 دين عجل هذا الشرط شرح مر (قوله ليبرته من الباقي) أي شرط ذلك من أحدهما
 ووافقه الآخر عليه مر (قوله وبراء) أي مع اعتقاد صحة القبض (قوله بطلا) أي
 ان كان السيد دجاء لالافساد فان كان عالما به صح وعتق كافي مر لانه أبرأ لافي
 مقابلة شيء (قوله يشبه ربا الجاهلية) أي من حيث تجلب النفع حل والافساد هنا
 في مقابلة النقص من الواجب وما في الجاهلية في مقابلة الزيادة أو من حيث جعل
 التججيل مقابلا لبراء من الباقي فهو كجملهم زيادة الاجل مقابلا لبراء (قوله ومع
 اعتياض عن نجوم) المتمد عدم صحة الاعتياض مطلقا أي سواء كان من العبد
 أو أجنبي خلافا لما جرح به بعضهم من حل المتع على الأجنبي والجواز على العبد
 زى (قوله لانها غير مستقرة) أي ولانها يجوز عن تسليمها شرعا من حيث ان
 العبد قادر على اسقاطها سم (قوله لا يبعها) أي لنهر المكاتب والا فلا اعتياض
 بينها المكاتب معنى (قوله ويصح أيضا بيعه من نفسه) ويعتق عن جهة الكتابة
 على المميز بناء على أنه عقد عتاقه ويتبعه ولده وكسبه ولوه لانه على صفة فوجدت
 حال الكتابة عتق عنها أيضا فبقيت ما ذكر اه شوبري وقوله ويعتق عن جهة
 الكتابة أي من حين عقد البيع لانه يبيده الحرية حالا ولا تتوقف حرته على
 قبض العوض ومقتضاه أنه مطالب بعد ذلك بكل من نجوم الكتابة ومن عوض
 البيع فليصروا في قول على المحلى ولو باعه نفسه مع وكان فسد الكتابة وعتقه
 ليس عن الكتابة فلا يتبعه كسبه ولا ولده قاله شيخنا كجبر واهتمده وعن شيخنا
 مر خلافه واعتمد سم أنه يعتق عن الكتابة وكلام قول هو الظاهر (قوله
 لتطرق السقوط) أي بالانقضاء وهو علة لقوله لا يصح بيعه (قوله فلو باع) أي
 أني بصورة البيع (قوله للمشتري) أي مشتريه أو مشتريه (قوله سلامة العوض)
 أي الذي دفعه المشتري للسيد (قوله عتق بقبضه) لان المشتري كالوكيل (قوله

اليه فالنجوم بذلك أولى (ولا يبعه وهبته) أي المكاتب كأم الولد لكن ان رضى المكاتب بذلك صح وكان رضاء
 نفسه للكتابة ويصح أيضا بيعه من نفسه كأم الولد (فلو باع) مثلا السيد النجوم أو المكاتب (وأذا) هالدا نائب
 (المشتري لم يعتق) وان تضمن البيع الاذن في قبضه الا ان الاذن في مقابلة سلامة العوض ولم يسلم فلم يبق الاذن
 ولو سلم بقاؤه ليكون المشتري كالوكيل فالفرق بينهما ان المشتري قبض النجوم لنفسه بخلاف الوكيل فله رباؤها
 وأذن للمشتري في قبضها مع علمه بانفساد البيع عتق بقبضه (ويطالب السيد المكاتب) بها

(والمكاتب المشتري) بما أخذه منه (وليس له) أي السيد (تصرف في شيء مما يملكه) يبيع أو يعتاق
أو تزوج أو غيرها لانه في المساملات كالأجنبي وتبديري (٨٩٢) بذلك أعم مما عبر به (ولو قال له

المشتري) أي صورة قوله اهتق مكاتبك (أي ولم يقل عن أخذ من قوله فلو قال
الخ) (قوله اقتدأ منه) أي من الغير والولاء للسيد (قوله لم يعتق عنه) أي لان ذلك
يتضمن بيعه وهو لا يبيع (فصل) في لزوم الكتابة أي
من جانب وجوازها أي من الجانب الآخر (قوله أو انفساخ) وقد ذكره بقوله
ولو قتل بعت لثلاث معنى بطلانها انفساخها (قوله لازمة للسيد) أي من جهته
كما عبر به في المنهاج وقال ع ش أي لاجلها وأخذ بعضهم من عبارة الأصل
ان اللام بمعنى من وفي الكلام حذف مضاف ومثل ذلك يقال في قوله وجائزة
للكاتب (قوله لحظ مكاتبه) وهو تحصيله من الرق (قوله كالراهن) لان الرهن
عقد لحظ المرتهن (قوله غيبة المكاتب) فيه اظهار في محل الاضمار (قوله دون
مسافة القصر) أي وموق مسافة العدوى وعبارة م ر ولو حمل التبع ثم غاب
بغير إذن السيد أو حل وهو أي المكاتب الى مسافة القصر بخلاف غيبته في بادونها
كما اعتده الرخص كشي وغيره قياسا على غيبة ماله ويحتسب ابن الرفعة ان غيبته
في مسافة العدوى كمسافة النهر وهو ضعيف اه (قوله فله فسخها) قيده بالقبلي
بما اذا لم يأت له السيد في السفر وينظره الى حضوره والافليس له لفسخ زى (قوله
متى شاء) أي كما في افلاس المشتري بالثمن فان للبائع الفسخ ومنه يعلم انه لا بد من
الفسخ ولا يبعد بل مجرد التعيين كما في (قوله لتعذر الموضع عليه) أي في وقت
استحقاق قبضه ع ش أي لانه لا يمكنه أخذه بعد فلا تعذر (قوله لانه ربما الخ)
هذه العلة بردها ما سياتي في الجنود والسفيه من قيام الحاكم مقامهما في الاداء
عندهما مع أنه اذا أطاق الحصون أو زال جبر السفيه ربما عجزا لنفسه أو امتناعا من
الاداء فلا بد أن يزد فيه ريادة تدفع الايراد المذكور بأن يقال مع بقاء الاهلية
فيه فلم يزل عليه في ماله فلا يرد ما سياتي (قوله ويفصل الامر بينهما) بأن يلزم السيد
بالاثناء أو يحكم بالتعاس ان رآه مسلحه وان لم يحصل التقاض بنفسه لا قضاء شرطه
الا في شرح م ر أي من اتفاق الدين في الجنس والحلول والاستعراو اهل صورة
المسئلة ان القيمة من غير جنس التجوم والافلاس المانع من التقاض الا ان يقال
ان ما يجب حظه في الاثناء ليس ديا هلي السيد وان وجب دفعه رفقا بالعيد ومن
ثم جاز للسيد أن يدفع من غير التجوم ع ش على م ر وانظر معنى قوله ان القيمة من
غير الخ (قوله وجائزة للكاتب) وقال أبو حنيفة ولا رمة من جهته أيضا عميرة سم

غيره اعتق مكاتبك بكدا
فعل اعتق ولزمه ما التزم
وهو اقتدأ منه كما في أم
الولد فلو قال اعتقه عني على
كدا فله مل لم يعتق عنه بل
عن المقتق ولا يستحق المال
م ر (فصل) في لزوم
الكتابة وجوازها
وما يعرض لها من فسخ
أو انفساخ وبيان حكم
تصرفات المكاتب وغيرها
(الكتابة) العقيقة (لازمة
للسيد فلا يفسخها) لانها
عقدت لحظ مكاتبه لا لحظه
فكان فيها كالراهن (الا ان
عجز المكاتب عن أداءه)
عند محل التبع أو بعضه غير
الواجب في الاثناء (أو امتنع
منه) عند ذلك مع القدرة
عليه (أو غاب) عند ذلك
(وان حضر ماله) أو كانت
غيبة المكاتب دون مسافة
قصر على الاشبه في الطلب
فله فسخها بنفسه وبما تم
متى شاء مذر الموضع عليه
واما سلا في الامتناع أولى
من تقييده له بتعجز
المكاتب نفسه (وليس

لحاكم أداء منه) أي من مال المكاتب الغائب عنه بل يمكن السيد من الفسخ لانه ربما
عجزا أو امتنع من الاداء لو حضر اما اذا عجز عن الواجب في الاثناء فليس للسيد فسخ ولا يحصل التعاس لان
السيد يؤديه من غيره لكن يرفعه المكاتب للحاكم يرى فيه رايه ويفصل الامر بينهما (وجائزة للكاتب)
كالممن بالنسبة للرهين (وله ترك الاداء) (و) (له) (الفسخ) وان كان معه وقام

(ولو استعمل) سيده (هذا العمل لجز من امهاله) مساعده في تمصيل العتق (اولي مع عرض وجب) امهاله لبيده
والتمسح بالوجوب هنا وفيما ياتي من (٨٩٣) زيادتي (وله ان لا يزيد) في المدة (على ثلاثة) من الايام سواء

أعرض كساد أم لا لا يفسخ فيها وما أطلقه الامام من جواز الفسخ بمحلول على ما زاد عليها (أولا حضار ماله من دون مرحلتين وجب) أيضا امهاله الى احضاره لانه كالحاضر بخلاف ما فوق ذلك لطول المدة (ولا تنسخ) المكتوبة (بجنون) ثم ما أو من أحدهما ولا باغواء كالفهم بالاولى (ولا يحجر سقه) لأن اللازم من أحد طرفيه لا ينقص بشي من ذلك كالحجر والاخيرة من زيادتي (ويقوم ولي السيد) الذي جن أو جرح عليه (مقامه في قبض) ولا يتق (قبض السيد لنفسه) وإذا لم يصح قبض المال فللمكاتب استرداده لانه على ملكه فان تلف فلا ضمان له قصيره بالدفع الى سيده ثم ان لم يكن بيده شيء آخر يؤد به فلأولى تعجيله (و) يقوم (الحاكم) مقام المكاتب (الذي جس

(قوله ولو استعمل) أي طلب امهال سيده (قوله فلا تنسخ فيها) أي لا يصح ولا ينفذ (قوله أولا حضار ماله) لا يقال هلاخه الى ما قبله وجعل الوجوب جوابا لما وأخر قوله وله ان لا يزيد الخ مع أنه أخصر لا فائق لوقول لو فعل ذلك لتوهم رجوع قوله وله ان لا يزيد الخ لتكمل محله وليس كذلك بل هو خاص بالاول (قوله لانه كالحاضر) ظاهره وان عرض له ما يقتضي الزيادة على ثلاثة أيام وهو محتمل حيث كانت الزيادة يسيرة بحيث قطع مثلها كثيرا للمسافرين في تلك الجهة اه عرض (قوله بخلاف ما فوق ذلك اطول المدة) يشكك على هذا ايجاب الامهال ثلاثة أيام ابيع العرض مع انه يمكن احضاره من مسافة القصيرة في دون ثلاثة لانه يمكنه الذهاب في يوم وليلة والعود في ذلك وذلك يومان وليلتان وهي دون الثلاثة بليا لهما فكيف يهل لبيع ثلاثة ولا يهل للاحضار أقل من ثلاثة ويمكن أن يقال لما كان الوثوق بحصول الحاضر أشد كان أحق بتوسعة الطريق في تمصيله سم وجواب أيضا بما أشاره الشارح بقوله لطول المدة أي شأن مدة تمصيله الطول زيادة على ثلاثة فلا يرد امكان تمصيله في يومين لانه خلاف الشأن والغالب تأمل (قوله أو من أحدهما) هذا في الكتابة الصحيحة أما الفاسدة فتتسخ بجنون السيد واعماله دون المكاتب عبدا البر (قوله ولا يحجر سقه) وكذا جرح الفلاس بالاولى وانما اقتصروا على حجر السفه لانه هو الذي تفارق فيه الصحيحة الفاسدة بخلاف حجر المفسر فانه لا يبطلها كاسيأتي (قوله الى سيده) أي الذي ايس أهلا لقبض فلا بد من الزيادة في العلة لاجل انتاج المذبح (قوله ثم ان لم يكن الخ) مرتب على قوله فلا ضمان (قوله ويقوم الحاكم مقام المكاتب) لانه يتوب عنه لعدم أهليته بخلاف غائبه مال ما عر شرح م (قوله قال الفزالي الخ) لجملة الشروط ستة وهي شروط لقيام الحاكم باستقل بأخذه الآن يقال الحاكم يمنع من الاخذ والحالة هذه أي فلا يستقل بأخذه ونقل في الخيام عن الوسيط ما يؤخذ منه الجواب بأن دفع القاضي يتوقف على المصلحة لان هذا شأن تصرفه وأما السيد فله

أو جرح عليه (في أداءه) ان وجد له مالا ٢٣٤ يحرم (ولم يأخذ السيد) استقلالا وثبت الكتابة وحل اليهم وحلف اليه على استحقاقه قال الفزالي وراى له مصلحة في الحرية فان رأى أنه يبيع اذا طاق لم يؤد قال الشيطان وهذا حسن فان لم يجد له مالا مكن السيد من الفسخ فاذا فسخ عاد المكاتب قتاله وعليه مؤثته فان افاق وظهر له ان كان حله قبل الفسخ دونه الى السيد وحكم بعنقه ونقض تعجيله وتقياس بالافاق في ذلك ارتفاع الحجر نخرج زيادتي ولم يأخذ السيد مالا وأخذ استقلالا

فانه ينفق - اول القبض المستحق (ولو جنى على سيده) قتلا أو قطعاً (لزمه قهراً أو ارشاً) بالثمن ما يبلغ لان الواجب
جنايته عليه لا تعاق له برقبته بخلاف ما يأتي في الاجنبي ويكون (٨٩٤) الارش (مما به) ومما سيكسبه

الاستقلال كما يستقل بالعتق وهذا الجواب هو المعتمد في (قوله يمكن السيد
من القمع) أي بعد المولى كما يدل عليه السياق وشيدي (قوله رقتن تعبيره)
أي - كم بانتقامه لعدم وجود مقتضيه باطنا ولا يتوقف على تقض القاضي ع ش
على م ر (قوله لم يول القبض) قد يقال فيه اتحاد القبض والقبض الا ان يقال
اغترت تشوف الشارع لاعتق (قوله لزمه مود) أي نقسا وطرفاً أي عند العمد
وقوله أو ارش أي - عند عدم العمد وقوله لان الخ) حلة لازوم الارش فقط لازوم
العود لانه لا يتبعه (قوله عليه) أي على السيد متعلق بالجناية (قوله لا تعاق له)
أي لا واجب المذكور برقبته بل بذمته عن وهذا خبران ولم يتعاق برقبته لوجود
المانع وهو ملك السيد لها وهذا طريق الاجنبي فيما اذا اوجبت الجناية مالا وهذا
جواب عما يقال لم يجب الاقل من قيمته والارش كالجناية على الاجنبي وما حصل
الفرق بينهما ما ان حق السيد متعلق بذمته دون رقبته لا يملك له ان يبيع جميع
الارش مما في يده بخلاف جنايته على الاجنبي لان حقه يتعاق بالرقبة فقط
كما ذكره م ر (قوله فيه تعبيره) واذا رقت سقط الارش فلا يتبع به بعد عتقه كن
ملك عبد الله عليه دين شرح م ر (قوله لا ضرر عنه) أي عن المكاتب لانه توجه
عليه غرامتان فاذا تجزى فخلص منهما وما واد الرق (قوله لا متعلق سوى الرقبة)
أي فليزله الاقل من قيمتها والارش في (قوله تجزى الحاكم) وانما تجزى فيما
يحتاج لبيعه في الارش فقط الا ان لا تأتي ببيع بعضه على الاوجه شرح جروم ر
وقوله فيما يحتاج لجدليل قوله وبقيت الكتابة فيما بقي (قوله ويبع بقدر الارش)
لوقد يبيع البعض في هذه الحلة لبيع الكل وما فضل يأخذه الوارث كذا قال
الزمخشري انه القياس وفيه نظر سم (قوله وقال ابن الرقعة) المعتمد كلام
الجمهور ويغرق بين ما هنا ويبع المرهون بان العتق يحتاج له بخلاف الرهن (قوله
وقال القاضي) اشار به الى أن الحاكم ليس بقيد وانما تجزى الحاكم في الجناية
على الاجنبي دون الجناية على السيد للحاجة اليه في الاول دون الثاني (قوله
وبقيت الكتابة) قال في شرح الروض وقضيته بقاء الكتابة في الباقي انه لا يجهز
الجميع فيما اذا احتج ببيع بعضه خاصة وقضية صدر كلامهم ان له ان يجهز الجميع
ويرجعه بانه تجزى مراعي حتى لو تجزى ثم برى من الارش بقي كله ككتابا سم (قوله
بين الحقوق) أي - حق العبد وحق السيد وحق الاجنبي وبعبارة شرح م ر ول
فيه من الجميع بين حقوق الثلاثة فسقط ما قيل ه امن ان المراد بالجميع اثنان وهما

لانه مع كانه اجنبي كما مر فان
لم يملك (مع ما في ذلك
(له) أي للسيد والوارث
(تعبيره) دفعاً لا ضرر عنه
(أو جنى) (على اجنبي)
قتلا أو قطعاً (لزمه قهراً
أو الاقل من قيمته والارش)
لانه يملك تعبير نفسه واذا
عجز ما فلا متعلق سوى الرقبة
وفي اطلاق الارش على دية
النفس تغليب (فان لم يكن
معها مال) بقي الواجب
(عجزه الحاكم بطلب
المستحق ويبع بقدر الارش)
ان زادت قيمته عليه والافسكه
هذا كلام الجمهور وقال ابن
الرقعة كلام التنبية يفهم
انه لا حاجة الى التعبير بل تبين
بالبيع انفساخ الكتابة كما
أن يبيع المرهون في أرض
المنابة لا يحتاج الى فك
الرهن وقال القاضي للسيد
أي تعبيره أي بطلب
المستحق وبيعه أو دأوه
(وبقيت الكتابة فيما بقي
(لم في ذلك من الجميع بين
الحقوق فاذا أدنى حصته
من العجوم عتق) (والسيد
دأوه) بأقل الارش من
قيته والارش فيبقى ككتابا ولى المستحق قبول الفداء (ولو اعتقه أو أبراه) من العجوم

(بعد الجناية عتق ولزمه القداء) لأنه في وقت متعلق بحق العتق عليه ككوفته بخلاف ما لو عتق بأداء العتوم بعدها فلا يلزم السيد عداؤه (ولو قتل المسكاتب ٨٩٥) بطلت أي الكتابة وهو ترقيقا لقوات محاربا ولسيد قود

على خاتمه أن كانا والا فالتقية له لبقائه على ملكه ولو قتله هو فليس عليه إلا الكفارة مع أنهم أن تعمدا ولو قطع طرده ضمنه لبقاء الكتابة (ولمسكاتب تصرف لا تبرع فيه ولا خطر) كبيع وشراء واجارة أما ما فيه تبرع كصدقة وهبة أو خطر كقرض وبيع نسيئة وان استوفى برهن أو كفيل فلا بد فيه من إذن سيده نعم ما تصدق به عليه من نفوسهم وخبر عما العادة فيه أكله وعدم بيعه له اهدائه كغيره على النص في الام (و) له (شراء من يعتق على سيده) والملك فيه للمسكاتب (ويعتق) على سيده (بعبارة) له نحوه في ملكه وله أيضا شراء بعض من يعتق على سيده ثم أن يحر نفسه أو يحره سيده عتق ذلك البعض ولا يسرى إلى الباقي وان اختار سيده تعينه لما في العتق (و) له (شراء من يعتق عليه

حق المسكاتب وحق المستحق (قوله عتق) أي ان كان السيد مؤمرا أو مسئلة الاعتناق أخذ من كلامهم في مسئلة اعتناق التعلق برقبته مال قاله جردى (قوله ومات رقية) أي في حال رقه أي يتبين بقتله أنه لم يعتق قبل الموت فلا ينفي قولهم ان الرق ينقطع بالموت فليسيد حيثما تركه بمسكوب الملك لا الارث ولزمه تجهيزه وان لم يحاف وفاة شرح جردى وكتب أيضا قوله مات رقية لا حاجة لهذا مع قوله بطلت إلا أن يجاب بأنه انما ذكره لئلا ينوهم انه مات حر لان الرق ينقطع بالموت ولئلا ينوهم ان المال الذي يأخذه السيد بالارث لا بالملك مع ان السيد يحمل يأخذه بالملك زاد شيئا فان دته أيضا انه يجب على السيد تجهيزه تأمل وفائدة أيضا ثبوت القود والارث لسيداه (قوله ضمنه لبقاء الكتابة) ويلغزه فيقال لنا شذوهم ضمن ماله ولا يضمن كله عبد البر (قوله ولا خطر) انظر لاشراف على الملاك قاله الجوهري زى والمراد هنا الطوف (قوله كصدقة أي وبيع) بدور عن مثل) ونقل البلقيني عن النعم استناع تكثيره بالمال مع انه لا تبرع فيه شرح م (قوله له اهدائه اذيره) وفي نسخة كغيره أي مسكاتبه ظاهره وان كان له قيمة ظاهرة وهو ظاهر حيث حرت العادة باهداء مثله الا كل ع ش (قوله لما مر) أي من ان شرط السراية تملكه لاختيارا (قوله من يعتق عليه) أي لو كان حرا شرح م (قوله بلذن) واحتج بالاذن لانه يمتنع عليه له وبيعه فيه ضرره على السيد س ل ما فيه من التصديق عليه في أداء العتوم وقال شيئا العزيزي وانما احتج لاذن سيده مع انه لا يعتق عليه لانه ربحا ربح الامر الى حاكم يرى عتقه عليه (قوله ولا يصح اعتاقه) أي لقته سواء مسكوب من يعتق عليه أولا وكذا قوله كتابته (قوله عن نفسه) خرج اعتاقه عن غيره باذن السيد فانه يجوز ع ش (فصل) في الفرق بين الكتابة الباطلة والفاسدة الخ (قوله وغير ذلك) وهو اختلافهما في العتوم وبيان مشاركتة الفاسدة التعليق ومخالفتها له وقوله فان فسدها أحدهما الخ (قوله باختلال ركن) أي بسبب انتفاء شرطه والانسيب بالترجمة حيث قال في الفرق بين الكتابة الباطلة الخ بأن يكون قوله باختلال خبرا أولا والترجحه لظرفا

بإذن من سيده (و) اذا اشتراه بإذنه (شبهه رقاؤه وتقوا لا يبيع اعتاقه) عن نفسه وكتابه ولو باذن لغيرهما لولاه وليس من أهله كما لم ذلك عام (فصل) في الفرق بين الكتابة الباطلة والفاسدة قوما تشترك فيهما الفاسدة العهية وماقتاها فيه وغير ذلك (الكتابة الباطلة) وهي ما اختلت محبتها (باختلال ركن) من أركانها كسكون أحد الأركان كمرها برمي أو غيرها أو عقيدت بغير مقة ود كدم

ملفات الا في تعليق مقدير) بأن يقع من يقع تطبيقه فلا تلتفي فيه . (٨٩٦) وذكر الباطل مع حكمها المذكور

من زيادتي (والفاسدة) متطابقا معذوف (قوله الا في تعليق مقدير استثناء منقطع لان عطفه بحكم التطبيق لا يحكم الكتابة لسكن قول الشارح) فلا تلتفي فيه يقتضي أنه متصل الا أن يقال كلام الشارح مبني على الظاهر (قوله من يقع تطبيقه) وهو البالغ العاقل أقوله ان أعطيتني دما أو مينة فانت حر ع ن ومثله غيره بقوله كقول مطلق التصرف كالتصديق على رقي دم فاذا أدت بها فانت حر فاذا أذاها ما عتق (قوله أو فساد عوض) أي مقصود حكمها مثل فلا تلتفي ما تقدم في قول الشارح غير مقصود دم عبد البر فاعلم من كلامه أن العوض اذا كان غير مقصود تكون باطلة وان كلن مقصودا تكون فاسدة اه والفرق أن غير المقصود كالعدم فكأنه لم يوجد عوض فتكون فاقدة ركن (قوله كالمصيبة في استقلاله) أي لا يحتاج الى اذن السيد وليس المراد أنه يفوز به لثلاث تكرار مع قوله بعد في أنه يتبعه كسبه لكن تعليقه يناسب هذا الثاني وما سئل ما أشار اليه أن الكتابة الفاسدة كالمصيبة في خمسة أشياء وكالتعليق في ثمانية (قوله بكسب) ظاهره حتى في آتية البعض والظاهر أنه لا يستقل الا ببعض الكسب شيئا (قوله أرض حناية عليه) أي حيث كانت من أجنبي فان كانت من السيد لم يأخذ منه شيئا في الفاسدة دون المصيبة سم أي فلو قطع أجنبي أو السيد طرفه في المصيبة لزم كلا الارض بخلاف ما لو قطع السيد طرفه في الفاسدة فلا شيء عليه (قوله وهو لا يبطل الخ) كان قال ان أعطيتني خرافا فانت حر (قوله يملك به كالمصعب) أي لانه يملك به الكسب وأرض البناية والمهرج ل (قوله الا هذا) قال ابن الصلاح وسببه أن العقود عليه هنا العتق وقد حصل فیتبعه لك الكسب بخلاف البيع مثلا فانه لا يحصل فيه العقود عليه اه سم ولا يرد على الحصر الخ لانه ليس فاسدا وإنما الفاسد العوض تأمل (قوله فيتبع الكسب) في تغريمه على ما قبله شيء لان الولد ليس كسبا وعبرة م رقتبه كسبه وولده (قوله تسقط نفقته عن سيده) ما لم يمتحج الى اتفاق بان يجز عن الكسب وأما فطرته فلا تسقط عن السيد في الفاسدة وتسقط عنه في المصيبة سم ملخصا (قوله كبرائه) وإنما اجزاء في المصيبة لسكون المذهب فيها المداوضة فالاداء والبراء فيها واحد شرح م رأى والمذهب في الفاسدة معنى التعليق فاختصت باداء السبي السيد كي تصفق الصفة عميرة سم (قوله متبرعا) ليس قيدا (قوله يموت سيده) ونما بطلت الفاسدة بموت سيده لا تنها جائزة من الجانبين بخلاف المصيبة ح ل (قوله تصح الوصية به) وان لم يقيد بالعجز بخلاف المصيبة لا تصح الوصية به فيها الا ان قيد بالعجز سم (قوله

من زيادتي (والفاسدة) وهي ما اختلفت صحتها (بكتابة بعض) من رقيق (أو فساد شرط) كشرط ان يبيعه (كذار أو) فساد (عوض) تكسر (أو) فساد (أجل) كهم واحد (كالمصيبة في استقلاله) أي المكاتب (بكسب) في (أخذ أرض حناية عليه) في أمة ليست بين يها في كتابته سواء أوجب المهر بوطه شبهة أم بمقد صحيح فقول لمهر أعظم من قوله ومهر شبهة (وفي أنه يعتق بالاداء) لسيدته عند المحل بحكم التعليق لان مقصود الكتابة العتق وهو لا يبطل بالتعليق بفساد وهذا خالف البيع وغيره من العقود قال البندجي وليس لنا عقد فاسد يملك به كالمصعب الا هذا (و) في أنه (يتبعه) اذا عتق (كسبه) الحاصل بعد التعليق فيتبع المكاتب ولدها وفي أنه تسقط نفقته عن سيده (وكالتعليق) بصفة (في أنه لا يعتق بغير أدائه) أي المكاتب كبراء له وأداء غيره عنه متبرعا فتعبري بذلك أعم من تعبيره بالبراء (و) في أن كتابته (تبطل بموت سيده) قبل الاداء لعدم حصول التعليق عليه فان كان قال ان أدت الى أولى وأبني بعده وتي لم تبطل بموته (و) في أنه (تصح الوصية به) في أنه (لا يصح له سهم المكاتبين)

وتعليقه

وتعليكه بأن يملكه سيده الغير أو يملكه سيده شيئا من ماله عبد البر والظاهر الأول
وعلى كل فهو مصدر مضاف لفعوله (قوله ومنعه من السفر) أي بخلافه في الصيغة
فانه جائز بلا إذن مالم يحصل النهم شرح الروض وقوله وجواز وطء الأمة أي وطء
السيد الأمة المكتوبة في الكتابة الفاسدة وليس المراد وطء المكاتب كتابة
فاسدة أمته لان ذلك عتد حتى في الصيغة كما تقدم سم ومن ضعف كلام
الشارح بجملة على كون سيد الأمة هو المكاتب كتابة فاسدة لانه لا يجعل له وطء
أمة اه كالمهجة بل أولى فلا يحالف كلامه هنا في م ر من امتناع وطء
المكاتب كتابة فاسدة أمته (قوله منها) أي عن إشارة الى أنه يتصور رأيضا للفرق
في كل عقد صحيح وغيره ضمن كالأجارة والمهبة فانه لو صدر من سفيه أو صبي وتلفت
الغير في بد المستأجر والمتهب وجب الضمان ولو كانا فاسدين لم يجب ضمانهما لان
فاسد كل عقد كصحة في الضمان وعدمه كما قلنا في هن الأسنوي ومثله في شرح
الروض (قوله الحج) فانه يبطل بالردة وينفسد بالجماع إذا طرأ وحكم الباطل أنه
لا يجب المضي فيه بخلاف الفاسد وهذه صورة طريان الفساد وأما الفاسد
استداه فصورته أن يحرم بالعرة ثم يباع ويدخل عليها الحج زى (قوله والعارية
كأجارة الدراهم والله ناير لغير الزينة ولغير الضرب على صورته ما فان قلنا انها
باطلة كانت الدراهم والله ناير غير مضمونة لانها غير قابلة للأجارة فكأنها أمانة
وان قلنا فاسدة كانت مضمونة لان فاسد كل عقد كصحة بخلاف باطله فليس
كصحة كما قلنا لدمري أي وهما قولان عندنا أما إذا أعارها للزينة أو للضرب
على صورتها فيصح كما قلنا م ر في العارية وعبارته نعم لو صرح بأعارته أي التقيد
لأثرين به أو للضرب على صورته مع ونية ذلك كإفنية عن التصريح كما به الشخ
لأنه هذه المنفعة مقصودا وان ضعفت اه (قوله والطلع والكتابة فان الباطل
فيهما ما كان على عوض غير مقصود كالدلم أو رجع الى خلل في العاقبة كالصغر
والسفه والفاسد منهما خلافه وحكم الباطل أنه لا يترتب عليه مال والفاسد يترتب
عليه الطلاق والعق ويرجع السيد بالقيمة والزواج بالهرج ل فني ككونهما
فاسدين أن عوضهما فاه دوان كائنا فاذن دليل وقوع الطلاق وحصول العتق
(قوله بالفعل) كالبيع أو بالقول كفضته ولا يشكل بكون الغلب فيها لتعليق
لانه تعليق في ضمن معاوضة (قوله لانه) أي عقد الكتابة وان كان المخ وهو جواب
عن سؤال قد بره ان هذان باب التعليق فكيف ساع للسيد رفعه بالفسخ مع أن
التعليق لا يرفع بذلك (قوله ولا يتأني) أي فسخ العبد (قوله كذلك) أي

وفي حقه أهله تحسنت
الكفارة وتعليكه ومنعه من
السفر وجواز وطء الأمة
وكل من الصيغة والفسادة
دفع معاوضة لكن الغلب
في الأولى معنى للمعاوضة
وفي الثانية معنى التعليق
واعلم ان الباطل والفساد
عندنا سواء الا في مواضع
منها الحج والعارية والطلع
والكتابة (وتخالفهما) أي
تخالف الفاسدة الصيغة
والتعليق (في أن السيد
مستغنى) بالفعل أو بالقول
اذ لم يسلم له عوض كإساق
فكان له معضاه فاعل الضرر
حتى لو أدى المكاتب المسمى
بعد فسخه لم يعتق لانه وان
كان تعليقا فهو في ضمن
معاوضة وقد ارتفعت فارتفع
وقيد الفسخ بالسيد لانه
حينئذ هو الذي خالفت فيه
الفاسدة كالم من الصيغة
والتعليق بخلافه من العبد
فانه يطرد في المهجة أيضا
على اضطراب وقع للرافعي
ولا يأتي في التعليق وان كان
فسخ السيد كذلك (و) في
(انها تبطل بنحو اعطاء
السيد وهو سفيه اه)

لأن المظ في الكتابة
 له كتاب لا السيد كما
 بخلاف الحقيقة والتعليق
 لا سلطان بذلك وخرج
 بالسيد الكتاب فلا تبطل
 الفاسدة بفحوا غمائه وجر
 سفة عايه وبزيادتي السفة
 جبر الفس فلا تبطل به فان
 بيع في الدين بطلت (و) في
 ان الكتاب يرجع عايه
 بما اداه ان بقي (او يبدله)
 ان تلف وهذا من زيادتي
 هذا ان كان له قيمة) هو
 أولى من قوله ان كان متقوما
 بخلاف غيره تكهرفلا يرجع
 فيه شيء الا ان يكون
 محترما بجلد ميتة لم يدبغ
 فيرجع به لا يبدله ان تلف
 (وهو) أي السيد يرجع
 عليه (بقيمة وقت العتق)
 اذا لم يكن رد العتق فأشبهه
 ما اذا وقع الاختلاف
 في البيع بعد تلف المبيع
 في يد المشتري ولو كانت
 كافر كافر اعلى فاسد مقصود
 تكهرو قبض في الكفر فلا
 تراجع (فان اتحد) أي
 واجبا السيد والكتاب
 جنسا وصفه ككيفية
 وتكسيرة وحامل وأجل
 وكانا نقدين

لا يتأني فيما اذا كان بالقول فلا ينفصم التعليق بقول السيد فسقط التعليق فلا
 رد له ان يبيعة ويكور فلا ينفصم التعليق (قوله لا السيد يذهب تبرع من
 السيد على الكتاب وحصل من المعنى عايه والسفة لا يصح تبرعه حل وزى
 وفيه ان الاغماء والسفة طرأ بعد الكتابة (قوله فلا تبطل الفاسدة بفحوا غمائه
 فاذا افاق واذا السبي عتق وثبت لترجع شرح م روقضيه أنه ليس للقاضي
 ان يؤدى من ماله ان وجد له مالا وتقدم في الحقيقة أنه يؤدى بشرطه (قوله فلا
 تبطل بفحوا غمائه) ينف هذا مع ان المقدجائز من الطرفين وهو سطل بذلك واجب
 بان عدم البطلان مما تشترى الشارح للعنق (قوله وفي ان الكتاب يرجع
 عليه قال البلقين) مقتضاه ان السيد لا يملكه وقت أخذه وعندى ليس الامر
 كذلك بل يملكه فاذا عتق ارتفع ذلك الملك سم (قوله ان كان له قيمة) هل العبرة
 في القيمة بوقت التلف أو القبض أو أقصى القيم فيه نظر وقياس المقبوض بالشراء
 الفاسد ان يكون مضمونا بأقصى القيم ع ش على م وهو قيد في كل من مسئلتى
 الرجوع بالدين والبدل رشدي (قوله هو أولى من قوله الخ) لان كلام الاصل
 يوم ان المراد بالتقوم ما قابل المولى وهو ما حصره كليل أو وزن وحازا السلم فيه
 والذي له قيمة قد يكون مثليا كالبر ومنقوما كالتياب ع ش (قوله ككسر) أي
 غير محترمة كما يعلم من قوله الا ان يكون محترما مشوبرى (قوله الا ان يكون) أي
 المؤدى حل (قوله بجلد) كان كاتبه على جلود ميتة فهي فاسدة ع ش (قوله
 لم يدبغ) قيده لعدم ضمانه بالبدل ان تلف تكاذ كره والا فالدبوغ يرجع به وببدله
 ان تلف شيئا (قوله اذا لم يكن رد العتق الخ) عبارة شرح م ولان يها معنى
 المعاوضة وقد تلف العقود عليه بالعتق لعدم امكان رده فهو كالتلف مبيع يبيع
 فاسد في يد المشتري فيرجع فيه عن البائع بما أدى ويرجع البائع عليه بالقيمة
 والمعه برضا القيمة (قوله وتكسيرة) الواو بمعنى أو واذ قوله وأجل (قوله وأجل)
 افطر تصو براد الغرض ان السيد يقبض النجوم والقيمة لا تكون الاحالة من ل
 وتوضح ذلك ان ما يرجع به السيد على الكتاب من القيمة لا يكون حالا وما يرجع
 به الكتاب ان حصار عين ماد فيه السيد فهو عين لادين وهي لا توصف بحمول
 ولا تاجيل وان كان بدله فهو لا يكون حالا الا ان يجاب بان مراده مطلق التقاص
 بقطع النظر عن الكتابة فهي شروط للتقاص لا يقد كونه متعلقا بالسيد والعبد
 وان كان ذلك هو الظاهر من العبارة كافي ع ش ولكن الامع ان التقاص لا يكون
 الا في الحالين بخلاف المؤجل الا اذا أدى الى العتق ويجاب أيضا بتصويره بما اذا كان

فهو أولى من قوله فان تجانسا (فالتعاضد) (٨٩٩) واقع بينهما سائر الوجود من ان يعود انقوده كذلك

بأن يستط أحد الدين
بقدره من الآخر ولو لا
رضا) من صاحبهما أو من
أحدهما إذا حاجته إليه
(ويرجع صاحب الفضل)
في أحدهما (به) على الآخر
أما إذا كانا غير تقدين فان
كان متقويين فلا تعاضد أو
مثليين ففيها تعاضد كونه
في شرح الروض وغيره) فان
ومضها) أي الفاسدة
(أحدهما) هو أعم من قوله
السيد (أشهد) ونفسها
احتياطاً وتحرراً من التعاضد
لا شرطاً (فلو) قال السيد
(بعد قبضه) المال (كنت
فست) الكتابة (فأنكر
المكاتب حلف) المكاتب
فيصدق لأن الأصل عدم
الفسخ وعلى السيد البيهقي
(ولو ادعى) عبداً (كتابة
فأنكر سيده أو وارثه
حلف) المنكر فيصدق لأن
الأصل عدمها ولو عكس
بأن ادعاهما السيد وأنكرها
العبد صار قنا وجعل أنكاره
تجيزاً منه لنفسه فان قال
مكتاتبك وأدبت المال
وعتقت عتق باقراره
ومعلوم مما عرفت الدعوى

ذلك عند قوم جرت عادتهم بأن قيم المتعاضدات متوالة (قوله أولى من قوله فان تجانسا)
لأنه يروى أن اختلاف الصفة لا أثر له وليس كذلك مع ش (قوله بقدره) لبيان معنى
في وفي كلامه. مضاف مقدراً في مقابلة قدره من الآخر ومن أمة دائرية من
ما إذا كانا قسامين أو أحدهما أقل شياً (قوله ولا تعارض) بينهما ليساهل لمومين
من سائر الجهات بخلاف المثلي قال سم فان قلت ما صورة التعاضد في المثليين
في الكتابة فان السيد يرجع عليه بقبضه فالت من صورته ان تكون العجوم برا
مثلاً وتكون الماهلية في ذلك المكان بالبرهان وذلك المكان فتكون القيمة منه
وانظر أيضاً ما صورة التعاضد في التوقيين ويكرر تصويره بأن تكون العجوم غنياً
مثلاً وتكون الماهلية في ذلك المكان بما فتكون القيمة منها قياسية على ما قامها فاندفع
ما يقال ان التعاضد في المتقويين لا ينافي هنا حتى ينفيه لأن قيمة العبد لا تكون إلا
من نقد البلد وبديل المتلف ان كان قيمة فكذلك وان كان مثلاً فبالقيمة العبد تأمل
(قوله وفيها تفصيل) المعتمد على قول انقاص في المثليين في الكتابة قطعاً لا في غيرها
وهذا هو المراد بالتفصيل مع ش وبعبارة م رأماً إذا خذنا فجانسا أو غيره مما مر
فلا تعاضد كلو كانا غير تقدين وهما متقومان مطلقاً أو مثلياً ان ولم يترتب على ذلك
عنى فان ترتب عليه جاز تشوق الشارع إليه (قوله فان مضها) أي الفاسدة
ومثلها العبدية إذا ساءل السيد مضها بان يحجز المكاتب نفسه أو امتنع أو غاب
كأمر واحد ان قصده على الفاسدة لأن الفسخ بها لا يتوقف على سبب مع ش
(قوله أشهد) أي ندباً م روي دل عليه ما بعده (قوله وجعل أنكاره الحج) أي
فيتمكن السيد من الفسخ الذي كان محتاجاً عليه ولا تنفس بنفس التجيز لما مر ان
المكاتب إذا حجج نفسه خير سيده بن الصبر والتمسح ومن ثم عبر عنها بقوله جعل
أنكاره تجيزاً ليقول فسخاً مع ش على م (قوله تجيزاً منه) ويحتمل ان تعمد ولم يكن
عذر حجر (قوله وعتقت) ليس بقيد فلا حاجة لذكره لأن قوله كانتك وأدبت
المال يلزم منه عتقه ومن ثم أسقطه بمرور روح ل (قوله في قدر العجوم) أي
في مقدار ما يؤدى في كل نجم زى وبعبارة م روى قدر العجوم أي الأوقات أو ما يؤدى
كل نجم اه وقوله أي في مدة دار الحج لوجهه تفسيراً لعددها الآتى وفسر القدر
بقدرها كلها كان مناسباً وعلى كلام زى يفسر قوله وعددها بعدد وجوئها بان
اختلافاً في جملة العدد (قوله بكنسها الحج) عبارة م أراد بالصفة ما يشتمل الجنس
والنوع والصفة وقدر الاجل (قوله أو وعددها) كان يقول العبد كانتك على
اننى عشر دينار في كل شهر أربعة دنانير فقال السيد بل كانتك على خمسة عشر

والبيانات ان السيد يحلف على البت والوارث على نفي العلم (ولو اختلفا) أي السيد والمكاتب (في قدر العجوم) أي
المال (أو وقتها) بكنسها أو وعددها

أو قد راجعوا لولاينة أولئك يدنة (مخالفا) بالكيفية السابقة في البيع فإن اختلفا في قدر النجوم يعني الاوقات
فالحكم كذلك الآن كان قول أحدهما مقتضيا للفساد كان قال السيد كاتبنا على نعم فقال بل على نعمين
فيصدق مدعى الصحة وهو المكاتب في هذا المثال (ثم ان لم (٩٠٠) يقبض) السيد (ما ادعاه ولم يتقنا) على

مؤجلة بثلاثة أشهر لكل شهر خمسة (قوله أو قد راجعها) أي في قدر جميع
أجلها كان قال المكاتب دوسعة أشهر وقال السيد ثمانية (قوله السابقة
في البيع) فيبدأ هنا بالسيد (قوله فالحكم كذلك) أي يتخالفان ولم يدخل
هذه في المتن كما منع م ر لأجل قوله فيها لأن مكان الخ فار هذا
لا يتأق في المال لأن الاختلاف في قدره لا يؤدي إلى الفساد حتى يدعيه أحدهما
تأمل (قوله وقياس مامر) معتد (قوله بمجته دفيه) أي فيتوقف على نسخ
الحاكم (قوله بخلافه ثم) أي في البيع اه (قوله بالتقديرين) أي
تقدير يكون لبعض ودية أو لا شيخنا (قوله لقوة جانبه بذلك) لأن الآء على بقاؤه
ومن ثم صدق مع كونه يدعى الفساد على خلاف القاعدة بمر (قوله الأول) أي
ما قبل الأول الثاني ما بعد ما (قوله في الشكاح) ومثل النص كاح البيع ولو هل
كنت وقت البيع ميبا أو مجنون لم يقبل وإن أمكن الصياء وعهدا بنون لانه
معارضة محضة والاقدام عايبا يقتضي استحباب شرطها بخلاف الضمان وعلاق
والقتل زى (قوله بثالث) وهو الزوج ان كان الاثتلاف بين الول والزوجة
أر الزوجة ان كان الاثتلاف بين الول والزوجة والظاهر الثاني كما قاله ع ش
(قوله التهم الاول) استشكل بأنه لا يختلف الحساب بمكون الموضوع الاول
أو الآخر لحصول العتق بكل منهما فلا فائدة لاختلافهما ويمكن ان يصور بما ا
اختلف قد ار القبين فقال خذ هذا عن الاول وأمر بر الانك وضت الآخر
فقال انما وضعت الاول وهذا الذي أثبت به دون الآخر فلا تعتق حتى تأتي
بما ينق به عدا البر وعبرة م رواياتنا فائدة اختلافهما اذا كان الضمان
مختلفين في المذرفان تساويا فلا فائدة ترجع إلى التقدّم وأما آخر (قوله عملا
بقولهما) أي بنصديقه هما (قوله فن أعقق منهما الخ) ولا يتأق عتق نصيب

شيء (فسخها الحاكم)
وقياس مامر في البيع انه
يفسخها الحاكم أو
المخالف أو أحدهما أو هو
مأمال إليه الاستوى وغيره
لكن فرق الزركشي بأن
الفسخ هنا غير منه ومن
عليه بل مجته دفيه فاشبه
المنة بخلافه ثم (وان
قبضه) أي ما ادعاه (وقال
المكاتب بعضه) أي بعض
القبوض وهو الزائد على
ما استترف به في القدر
(ودية) أي عندك (عتق)
لاتفاقهما على وقوع العتق
بأية تقديرين (ورجع) هو
(بما أدأو) رجوع (السيد
بقيته وقصد ستقامان)
في تلف المؤدى بأن كان هو
أوقيته من جنس قيمة العبد
ومفتها (ولو قال) السيد
(كأنك وأنا مجنون أو

مجنون لي فأنكر) المكاتب الجنون أو المجنون (أف السيد) فيصدق (ان عرق) له (ذلك أي
ما ادعاه لقوة جانبه بذلك) والأف المكاتب لأن الأصل عدم ما ادعاه السيد ولا فائدة من الشق الأول مخالف
لما ذكر في النكاح من أنه لو زوج بنته ثم قال كنت مجنونا إلى أو مجنونا يوم زوجت ثم لم يصدق وإن عهده ذلك وفرق
بأن الحق ثم تعلق بثالث بخلافه هنا وذكر الخليف هنا وفيما يأتي من زيادتي (أو قال) السيد (وضعت) عتق (انهم
الأول أو بعضا) من النجوم (فقال) المكاتب (بل) وضعت النجم (الأخر أو الكل) أي كل النجوم (حلف السيد) فيصدق
لأنه أعرق بمراده وعله (ولو قال) العبد لا ينبغي سيده (كاتبني أو كما فصدقا وهما أهل للتصديق أو قامت بكاتبته
بينة (فككتب) علم بقره ما وبالبينة (فن أعقق) منهما (نصيه) منه أو أبراه عن نصيبه من النجوم (عتق)

أحدهما بالأداة لأنه ليس له تخصيص أحدهما بالقبض كالتقدم (قوله في نصيبه الوقف) لعدم تمام ملكه م ر أى يقول يوقف عتق نصيبه حتى يمتق الباقي (قوله بالمعنى السابق) أى فى فوائده من ارث وولاية تزويج وغيرهما لأن الولاء ثبت له ما فى حياة العتق زى والجوار والمهرور متعلق بيسستقل والباء فيه للابسة وفى بالعصوبة المسيية فليس فيه تعلق حرفى جريعى واحد بعامل واحد لا اختلاف حتى الحرفين (قوله تقتضى حصول العتق بها) فديقال أنه لم يحصل العتق بها فلم يسر على المباشر وهو من أعتق نصيبه إذا رقى نصيب الآخر كما فى نظيره فيما لو كاتبه وكافى الصورة الآتية وهى ما إذا لم يصدق أحدهما بأنه مكاتب وأجيب بأنه لما كان حكم الكتابية باقيا لا امتناع يعمه جعل اعتناق الابن نصيبا للعتق الذى تسبب فيه والده بالكتابة فكان الولد هو المعتق وبهذا ظهر ثبوت الولاء للاب أولا (قوله كالم) أى فى قوله واليت معسر (قوله سرى العتق عليه) وولاء ما عتق من ككل العبد أو بعضه للمصدق خاصة عبد البر (قوله إلى نصيب المكذب) فإذا أسير نصف حصة الثرى لم يغرر مع قيمة نصف الحصة أرض نقص الباقي لأن الحصة كلها كانت وقعت الرغبة فيها سم وشورى (قوله بخلاف مالو أبراه) عبارة م ر وخرج بأعتق عتقه بأداة أو أبراه فلا يسرى (قوله فلا سراية) لأن المكذب يعتقد أن الأبراه أعز فى الأولى والمصدق يجبر عليه فى الثانية عبد البر فيكون عتقه بغير اختياره

(كتاب أمهات الأولاد)

أى وأولاده أى بيان أحكامها التى هى النسب الثامة كثبوت الاستيلاء والعتق وجواز الاستقدام والوطى فى قولنا مثلام الولد استيلا دهاناً أو عتقها ثابت بعد موت نسب دويجوز استقدامها ووطئها والإضافة من إضافة الدال للدلول وختم المصنف كتابه بأبواب العتق وجاه أن يمتقه الله تعالى من النار وأخر عنه هذا الكتاب لأن العتق فيه يستعقب الموت الذى هو غاية أمر العبد فى الدنيا ويترتب العتق فيه على عمل عله العبد فى حياته والعتق فيه قهرى مشرب بقضاء أو طار وهو قربة فى حق من قصده حصول ولد وما يترتب عليه من عتق وغيره والأصح أن العتق باللفظ أقوى من الاستيلاء لترتب مسيبه عليه فى الحال وتأخره فى الاستيلاء وحصول المسبب بالقول قطعاً بخلاف الاستيلاء بل وازموت المستولدة أولاً انتهى شرح م ر وقوله والأصح أن العتق باللفظ أقوى أى العتق المنجز بدليل تقليده رشيدى ونوابه أكثر وقد يؤخذ منه أنه لا يترتب على عتق

المستولدة ما يترتب على الاعتناء باللفظ من ان الله يمتق بكل عضو من العتيق
عضو من الممتق اه ع ش على م و عبر المصنف بكتاب لانه عتق بالفعل
وما قبله بالقول وايضا العتق فيه قهري فلم يندرج في كتاب لامة ق (قوله
بضم الهمزة الخ) قضيته ان فيه اربع لغات لكن الذي قرأه في السبع ثلاث
لانه على ضم الهمز ليس الانفع الميم وعلى كسرهما في الميم الفتح والكسر وبالاول
منهما قرأ الكسائي والثاني حزة (قوله واصلا) امة قد دخلها الحذف لالامة
كيد بل للحذف واختلاف في هائهما فقيس زائدة وهو ما رجحه الاثوري عند قول
الخلاصة والماء وفقا كلمة فوزنها فعلة وبذل عليه جمعها على امات او قولهم
امومة ويحجب عن امهات بانه جمع امة والماء زائدة فيهما وقيل اصلية
ووزنها فعلة وبذل له جمعها الجمع المذكور وعليه فوزن ام قع وعلى الاول فعل
والهمزة على كل منهما اصلية تأمل (قوله قاله الجوهري) أي في صحاحه
وحينئذ فامهات جمع لافرع دون الاصل (قوله ومن نقل عنه) أي عن
الجوهري وهو المثل انه قال امهات جمع امة اصل ام فهو الاصل دون الفرع
خلاف ما قرره فقد تسبح في هذا التعبير عنه حيث نسب لاصحاح غير لفظها لكن
لما كان ما ثبت لافرع يثبت لاصله غالباً ساخ له ان ينقل عن الجوهري ان امهات
جمع امة ولتسائل ان يقول المثل لم ينقل ما ذكره عن صحاح الجوهري بل عن
الجوهري فيروزان يكون قاله في غير الصحاح لكون كلامه لم يحصر في الصحاح
ط ب (قوله فقد تسبح) أي لان الاصل ان ما ثبت لافرع ثبت للاصل والاصل امة
والفرع ام والنسب من حيث النقل عن الجوهري والافكونها جمع للاصل اول
لوجود المساء فيهما او عبارة عن اراء الصحاح والام والوالة والجمع امات واصل الام
امة ولذلك يجمع على امهات اه بحروفه وهي صريحة في ما قاله الشرح (قوله رد
الاول) أي قول بعضهم الى هذا بان يقال فيه الامهات لباس أي أكثر استعماله
فيهم والامات لاهائهم أي أكثر استعماله فيها (قوله والاصل فيه) أي في الكتاب
أي في أحكامه الالهية ما وقدم الدليل على المدلول لان رتبة الدليل العام المديد
ليفرعوا عليه المسائل كما قاله م (قوله ايما امة ولدت) قيل ان ولدت صفة لامة
وقيل الشرط محذوف دل عليه المذكور تعديده ايما امة ولدت ولدت وقال
البرماوي ولدت صفة لامة وهو ايضا فعل الشرط فتكون الجملة في محل جر صفة
لامة والفعل وحده في محل جزم وعلى القول بان فعل الشرط هو خبر أي وهو الاصح
فتسكون الجملة في محل رفع وفي محل جزم ايما اعتبار كونها صفة فقط قوله وكونك اباه

بضم الهمزة وكسرهما مع فتح
الميم وكسرهما جمع ام واصلا
امة قاله الجوهري ومن
نقل عنه انه قال جمع امة
اصل ام فقد تسبح ويقال
في جمعها امات وقيل بعضهم
الامات للناس والامات
للابناء وقال آخرون يقال
فيها امهات وامات لكن
الاول أكثر في الناس
والثاني أكثر في غيرهم
ويمكن ود الاول الى هذا
والاصل فيه خبرا بامة
ولدت من سيدها فهي حرة

عليك يسير فان الكافي في محل جريا اعتبار الاضافة وفي محل رفع يا اعتبار اسم
الكون وما من ايماء زائدة وامة مضاف اليه ويحتمل ان تكون ما نكرة موصوفة
بأمة أي شيء أمة بعدة ويلها بريقة لانه يكون مشتقة او انها بدل من ما
ويحتمل ان تكون أمة مرفوعة وما اسم موصول حذف صدر صلتها وان كان
قليل لان الصلة لم تقطع ويحتمل ان تكون أمة تلامن أي لكن يرد عليه ان بدل
المضمين معنى الشرط بلى شرطاً كما ذكره الاشموني عند قول ابن مالك وبديل المضمين
المسزلي هـ من الخ فهو من يتم ان يدوان هو وابقم معه واجب بأن عمل ذلك اذا
كان البديل به دفعل الشرط وهو ما قبله واجب أيضاً ان هذا أغلبي بدليل قوله
تعالى يرمض فحدثت أخبارها فان يرمض بديل من اذ ان قوله تعالى اذ انزلت الارض
ولم يل شرطاً وتحدثت أخبارها هو جواب الشرط واذا يرمض مع ولان له (قوله
عن دبر منه) الدبر هو الموت كما تقدم في التذيير ومنه متعلق بدبر وعن معنى
بأه السبيبية أو على ظاهرها والمعنى بعمرتها فاشته عن موته شيئاً وعبارة ع ش
عن دبر منه أي بعد آخر جزء من حياته قال في المصباح الدبر بضمين أو سكن الباء
خلاف القبل من كل شيء وأصلها أدبر عنه الانسداد (قوله وخبراً مهمات
الاولاد) لم يقتصر عليه مع اشتماله على ما في الاول وزيادة لان الاول مرفوع
انفاً وهذا مختلف في رفعه ع ش (قوله لا يبعث الخ) أشار بقوله يستمع بها
الى جواز الافراد والمطابقة في ضمير جمع المؤنث لكن ان كان المراد منه السكرة
وكان لغير ما قل فلا افراد أولى والا فالمطابقة وقد اشتمل على الاستعانة بالين قوله تعالى
ان عذبة الشهور والآية حيث أفسرد في قوله منها الرجوعه للاثني عشر وطابق
في قوله فلا تعلقوا بين أنفسكم لرجوعه للاربعة ع ش واستفيد من هذا الحديث
امتناع التمثيل بسائر أنواعه لانه اما اختياري أو قهري والاختياري اما بما وضه
أو بغيره أو بد أو بالبيع لانه الغالب في ازالة الملك أي لا يبعث لغير أنفسهم وكذا يقال
في الهبة وانما الارث تعلقه بالموت وتعلقه قبله بالحياة وقوله مادام حياً أي به
لان قوله يستمع في معنى السكرة وهي لا تم فدفع توهم انه يستمع بها في بعض
الافاق وقوله يستمع خبر ثان أو ستة أنفس اسم ثنائياً بياناً كأنه قيل وماذا يفعل
بها السيد ولما كان بينه وبين قوله لا يبعث كمال الانقطاع لكونه نهياً في المعنى
وهذا خبر لم يعطفه عليه وأفراد ضميره وجهه بما قبله لانه لا يمكن الاستماع
بالوطى في وقت واحد بأكثر من واحدة (قوله انعقاد الولد جراً) أي والولد جزء
منها فيسرى العلق منه اليها كالعتق بالانقطاع لكن العلق به فيه قوة من حيث

عن دبر منه رواه ابن ماجه
والحاكم وصححه اسناده
وخبراً مهمات الاولاد لا يبعث
ولا يبعث ولا يورثن يستمع
بها سيدهما مادام حياً فاذا
مات فليس جرة وولد الداد
تعلق واليه في رجوعه وقوله
على عمر رضى الله عنه
وخالف ابن القطان فصح
وقوله وحسنه وقال رواه
كاهم ثقات وسبب عتقها
بموته انعقاد الولد جراً
للاجتماع ونسب المصحين

مراحة اللفظ فأن في الحال وهذا فيه ضعف فأن بعد الموت واعتراض بأن
 السراية إنما تكون في الاشخاص لافي الاشخاص كاتقدم الآن يقال لما كان الحمل
 جزءا منها صار شقها لاشخاصا تدبر (قوله ان تلد الامة) رتبها إنما كان من اشراط
 الساعة لانه إنما يكون عند كثرة الفسوحات وكثرة الجوارى بأيدي المسلمين
 وذلك من علامات الساعة وقيل إنما كان ذلك من اشراطها لان السيد قدما
 أمته فقبل منه وتلد ثم يبيعها رغبة في غناها إذا كبر ولدها ولو أني اشتراها وهو
 لا يدري أنها أمه فيصدق أنها ولدت سيدها المالك لها صورة ع ش (قوله فاقام الولد
 مقام أبيه) انظر ما وجه هذه التسمية اذ الدليل على حرية الولد حصل من قوله ان تلد
 الامة رتبها فسمها ربا والرب المالك ولا يملك الا الحر على ان قوله وأبوه حر قد يمنع
 بأنه قد يكون قنوا وبالجملة فلم يقع الدليل المذهب الذي هو انعقاد الولد حرا وأجيب بأن
 المراد انعقاده حرافي ذلك أبيه والرقيق لا يملك ثم رأيت الرشيدى على مر قال قوله
 والولد حر فمكذاه وانظر ما وجه دلالة على حرته (قوله لو جلت) من باب
 طرب او مختار (قوله من حر) أي يولد له أنه بأن بلغ فلو وطه أمته وقد
 استكمل تسع سنين ولم ير من قبل الوطه وأنت يولد لا أكثر من سنة أشهر من
 وطه بلقتين نسب الولد اليه ولا يحكم ببلوغه ولا بتغذايلاه وفرق بأن النسب
 يكفي فيه الامكان بخلاف الايلاد شرح بحر وما قول مر لم يستكمل تسع سنين
 فقال ع ش عليه صوابه استكمل تسع سنين لان الذي لم يستكملها لا يثبت
 نسبه أيضا (قوله من حر) أي غير مرتد لان ايلاده موقوف مر (قوله كله)
 ما على بحر لانه صفة مشبهة بمعنى حر ووقول ع ش ويحوز جره وكيدافيه
 فطرفان المعسرة لا تؤكد الا عند الكوفيين بشرط الافادة وثلاث سلم انه جار على
 مذهب الكوفيين فهو وان مع في الاقول أي قوله كله لا يصح في الثاني أي قوله
 أو بعضه لانه لم يقل أحدا بأنه من الفاظ التوكيد فعلى هذا يكون الرفع متعينا على
 الفاعلية وجوز بعضهم النصب على التشبيه بالمفعول به (قوله أو بعضه) فيه
 ان البعض ليس أهلا للولاء كاتقدم فكيف بتغذايلاه وأجيب بأن الرق
 انقطع بموته (قوله ولو كافرا) أي أصليا (قوله أمته) أي من له فيها ملك
 وان قل سل أي ويسرى الى نصيب شريكه اذا كان موسرا ودخل فيه وطىء
 الامل امة فرعه لانه يقدردخولها في ملكه قبيل العارق فقوله أمته أي
 ولوقد براو عبارة مر أمته أي التي لم تعلق بها حق لا غير مخرجت المهرونة اذا
 أولدها الراهن المعسر بغير اذن المرتن الآن كان المرتن فرعه كما بعته بعضهم وان

ان من اشراط الساعة ان
 تلد الامة رتبها وفي رواية
 رتبها أي سيدها فاقام الولد
 مقام أبيه وأبوه حر فمكذاه
 لو (جلت من حر) كله أو
 بعضه ولو كافرا أو عبثونا
 (أمته) ولو يولد وطىء

انفك الرهن نفذ في الامع وخرجت الجانية المتعاق برقبها مال اذا اولدها مالكم
المعسر فلا ينفذ ابلاؤه الا ان كان المجنى عليه فرع مالكمها وخرجت أمة المحجور
عليه بقلنس فلا ينفذ ابلاؤه اه ملخصا وخرج بقوله أمته مالوا دخلت منية المحترم
بعده موته فالولد ينسب له فيرثه كما قاله مر لكن لا تعتق لانها انتقلت بالموت للورثة
والحاصل ان للامة شرطين الاول ان تكون بملاكمة للسيد حال علوقها منه الثاني
ان لا يتعلق بها حق لازم غير العتق كتابة حال العلوق والسيد معسر ولم يزل عنها
بل بيعت فيه ولم يملكها السيد بعد ذلك بأن لا يتعلق بها حق أصل أو تعاقبها وهو
غير لازم أو لازم وهو كتابة أو غير كتابة لكن زائل عند العلوق أو استمر والسيد
موسرا ومعسرا وقد زال بعد ذلك عنها بنحو أو أداء ابراء أو لم يزل وبيعت فيه لكن
مالكها السيد بعد ذلك ففي هذه الصور كما هي ثابتة الاستيلاء اما اذا تعلق بها ذلك
فلا يثبت الاستيلاء والحق المألوم مثل الرهن بعد القبض ومثل أرش الجناية
واستثنى بعضهم من مفهوم كلام المصنف مسألة يثبت فيها الاستيلاء ويست
بملكه وهي مالوا شترى أمة بشرط الخيار للبائع ووطنها المشتري باذنه فيثبت
استيلاءه للحصول الاجازة حينئذ قال ع من وقد يمنع استئناؤها لانه بالوطى مع
الاجازة دخلت في ملكه فلم يجزى الا أمته (قوله أو وطى بمحرم) أى بسبب
حيض أو نفاس أو احرام أو فرض صوم أو اعتكاف أو كونه قبل استبراءها
أو لكونها معسر ماله بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو لكونها مزوجة أو معتدة
أو محوسية أو مرتدة شرح مر (قوله فوضعت) أى في حياة السيد أو بعده متهمة
يحكم بثبوت نسبته منه وفي هذه الصورة الواجبة كإرجاعه بعضهم انها تعتق أى
يتبين عنقها من حين الموت فتملك كسها بعده جبر وقيل تعتق من حين الولادة زى
فرع وقع السؤال في الدرس عما لو كان لشخص أمتان فوطى احداهما وجملت
منه موصفت علقه فأخذتها الامة الثانية ووضعها في فرجها فتخلقت وولدت ولدا
فهل تصير الامة الثانية مستولدة أولا اعذر شيفنا ع ش انها لا تصير مستولدة
بذلك لانه لم ينفع من منية ومنه في هذه الحالة ويطلق الولد اه برماوى (قوله
حيا أو ميتا) ولو احسد نوامين وان لم ينزل الاخر وفرق بينه وبين العدة بأن
المدار هنا على الولادة وهناك على براءة الرحم أو عضوا من أعضائه حل والمعتد
انها لا تعتق بخروج بعضه حتى يتم خروجه مر (قوله أو ما فيه غيرة) كضعة
فيها صورة آدق ظاهرة أو خفية أخبر بها الغوايل ويعتبر أربع منهن أو رجلان
أو رجل وامرأتان شرح مر بخلاف ما لم يكن فيها صورة آدمى وان قلن لوبقيت

أو بوطى بمحرم (فوضعت)
حيا أو ميتا أو ما فيه غيرة

لأنه لم ينفصل (عنقت) ولو بقتلها له الميراث
 (مكولها) الميراث (أو زنا بعد
 نسكاح) رقيقا (أو زنا بعد
 وضعها) فإنه يفتق بموت
 السيد وان ماتت أمه قبل
 ذلك بخلاف الحاصل بشبهة
 وقد ظن أنها زوجته الحرة
 أو أمته لأنه قد مر أن
 ظن أنها زوجته الأمسة
 فكأنه وبخلاف الحاصل
 نسكاح أو زنا قبل الوضع
 لحده وبموت نبوت حق
 الحرية لأم ومن ثم لم يفتق
 بموت السيد ولد المهرهونه
 الحاصل بذلك بعد وضعها
 وقبل عود ملكها إليه فيها
 لو أودها وهو ميراث يمت
 في الدين ثم عاد ملكها

لأنه لم ينفصل (عنقت) ولو بقتلها له الميراث
 (مكولها) الميراث (أو زنا بعد
 نسكاح) رقيقا (أو زنا بعد
 وضعها) فإنه يفتق بموت
 السيد وان ماتت أمه قبل
 ذلك بخلاف الحاصل بشبهة
 وقد ظن أنها زوجته الحرة
 أو أمته لأنه قد مر أن
 ظن أنها زوجته الأمسة
 فكأنه وبخلاف الحاصل
 نسكاح أو زنا قبل الوضع
 لحده وبموت نبوت حق
 الحرية لأم ومن ثم لم يفتق
 بموت السيد ولد المهرهونه
 الحاصل بذلك بعد وضعها
 وقبل عود ملكها إليه فيها
 لو أودها وهو ميراث يمت
 في الدين ثم عاد ملكها

لأنه لم ينفصل (عنقت) ولو بقتلها له الميراث
 (مكولها) الميراث (أو زنا بعد
 نسكاح) رقيقا (أو زنا بعد
 وضعها) فإنه يفتق بموت
 السيد وان ماتت أمه قبل
 ذلك بخلاف الحاصل بشبهة
 وقد ظن أنها زوجته الحرة
 أو أمته لأنه قد مر أن
 ظن أنها زوجته الأمسة
 فكأنه وبخلاف الحاصل
 نسكاح أو زنا قبل الوضع
 لحده وبموت نبوت حق
 الحرية لأم ومن ثم لم يفتق
 بموت السيد ولد المهرهونه
 الحاصل بذلك بعد وضعها
 وقبل عود ملكها إليه فيها
 لو أودها وهو ميراث يمت
 في الدين ثم عاد ملكها

بنكاح أوزنا عند المرتن بعد ايلاده فانه ثبت له حكم الاستيلاد ولا يجوز بيعه
 في دين الرهن وان جاز بيع أمه لأضرورة هذا هو المراد في هذا المقام وبعبارة
 شرح مروج مرسل ما ذكره المصنف اذا لم يبع فان يبع في رهن ومنى أو شرعى
 أو في جنابة ثم ملكها المستولد وأولادها الحادين بعد البيع فانها تصير أم ولد
 على الصحيح وأما أولادها قارفا لا يملكون حكمها لانهم ولدوا قبل الحكم
 باستيلادها أما الحادون بعد ايلادها وقبل بيعها فلا يجوز بيعهم وان يبع أمهم
 لأضرورة لان حق المرتن والجن على مثلها لا يتعلق بهم فيعتقون بموته دون
 أمهم بخلاف الحادين بعد البيع لمحوهم في ملك غيره اهـ وقوله الحادين بعد
 البيع أى وقد انفصلوا قبل ملكها أما الحمل الحاد بعد البيع الذى لم يتفصل عند
 ملكه فانه يتبعها في حكم أمية الولد وهو العتق بموت السيد كما ذكره مروج
 (قوله وتقدم حكم المهرهوتة) وهو انه ان هك كان الرهن موسرا نفذا ايلاده
 والا فلا وكذا الجانية (قوله وفي المجهور عليه بغلس خلاف) بخلاف مجبور
 السفه فينفذ ايلاده بلا خلاف مروج (قوله خلافه) أى عدم النفوذ لتعلق حق
 الفرما بها وهذا هو المعتمد (قوله لا يهاه) اعتبارا له بحجاب بانه أجبها أما كناية
 بأن يكون المراد منه لازم معناه وهو الحبل أو مستعمل في حقيقته وبعبارة شوبرى
 (قوله المحترم) أى حال خروجه بأن لا يخرج على وجه محرم وكان ذلك في حياة
 السيد فان فعلت ذلك بعد موت السيد ثبت النسب ولدت له لا تستأهل الى ملك
 الغير وهو الوارث حال علقها حل وبعبارة مروج لا تنفاه ملكه لها حال علقها اهـ
 فتكون هذه الصورة خارجة بقول المتن أمته لانها في هذه الصورة وقت علقها
 ليست أمه للسيد وقول حل ثبت النسب أى والارث لتكون منه محترما حال
 خروجه ولا يعتبر كونه محترما أيضا حال دخوله خلافا لبعضهم وقد صرح بعضهم
 بأنه لو أنزل في زوجته فساقت بنته فحبلت منه لحق الولد به وكذا لو سمع ذكره
 يجبر به انزاله فيها فاستحيبت به امرأة فحبلت منه شرح مروجى ولا يقال يلزم على
 ارثه ارث من لم يكن موبودا عند الموت لانا نقول وجود أصله كوجوده وانظر
 لو طوى زوجته أو أمته طائنا انها أجنبية وخارج منه هل هو محترم اعتبارا
 بالواقع أولا بنظر الفقه المذكور وفيه نظر والظاهر الأقول كما قاله سم في شرح
 الغاية حيث قال والعبرة في الاحترام بحال خروجه فقط ولو باعتبار الواقع فيما
 يظهر كما لو خرج بوطن زوجته طائنا انها أجنبية فاستدخلته زوجة أخرى
 أو أجنبية فيلحقه الولد اعتبارا بالواقع دون اعتقاده اهـ ولو استغنى بيده من يرى

وتقدم حكم المهرهوتة
 في كتاب الرهن ومثلها
 الجانية المتعلق برقبتهما
 مال وفي المجهور عليه بغلس
 خلاف رجح ابن الرفعة
 نفوذ ايلاده وتبعه البلقين
 وهو أوجه ورجح السبكي
 خلافه وتبعه الأذرى
 والزر كشي ثم قال لكن
 سبق عن الحارثي والقرالى
 النفوذ وخارج بزيادة في حر
 المكاتب فلا تنق بموته
 أمته التى حبلت منه ولا
 ولدها وقولى حبلت أولى
 من قوله أجبها لا يهاه
 اعتبارا له وليس مرادا
 فان استند خالف ذكره أو
 منه المحترم كذلك كما ثبت
 به النسب (أو) حبلت منه
 (أمة غيره بذلك) أى بنكاح
 أوزنا (فالولد) الحاصل
 بذلك (رقيق) تبع لأمه
 (أو بشبهة) منه

حرمة فلا قرب عدم احترامه شرح مر فلاحه به ولا نسب يلحق به كما قاله سم ومن
 المحترم كما شبهه هذه المتقدم ما خرج بسبب ترده الذ كر على حلقة دبر زوجته أو أمته
 من غير ابلا ج فيه با واره اما الخارج بسبب ابلا ج فيه فليس محترما لاه حرام لذاته
 من خلا لما بينه الشيخ عميرة من أنه محترم كالووطى . أخته الرقيقة وتويدة الا قول
 أن الولد لا يلحق بالوطة في الدبر كما صرح به مرفى الاستبراء ولو خرج من رجل منى
 محترم مرة ومنى غير محترم مرة أخرى ومنزجها حتى صار اشيا واحدا واستدخلته
 أمته أو أجنبية وحبلت منه وأنت بولدانه ينسب . تغليبا للمعترم كما قاله ط ب وسم
 لا يقال اجتمع مانع ومقتض فيغلب المانع لا فانقول هو غير مقتض لا مانع وانظر
 لو كان ذلك من رجلين واستدخلته أمة أحدهما وأنت بولداه ينسب لصاحب
 المحترم تغليبا له أولا والظاهر الا قول كما يؤخذ من كلام ط ب وسم (قوله ولو زوجا)
 كأن كان متزوجا بأمه ووطى . اطانا انها أمته المأمرة له أو زوجته المحرمة فالمراد
 بالشبهة شبهة الفاعل فتخرج شبهة الطريق وهي الجهة التي أباح الوطى بها عالم
 فيكون الولد فيم ا رقية الانتفاء من الزوجية والملك ولو وطى . جارية بيت المال حذر
 أولدها فلا نسب ولا ابلا دسواء الغنى والفقر لانه لا يجب فيه العفاى شرح مر
 (قوله كما مرفى الخيار) عبارة هناك ولو عر محرمية أمة انفق دله قبل علمه حرا
 وعليه قيمته اسيدها الا أن غيره أو انفصل م تابلا جناية ورجع على غار ان عرهما
 (قوله لا تنفاه العلق بحر) وذلك في النكاح والزنا وقوله في ملكه هذا في الموطوءة
 بشبهة لان ولدها وان كان حرا لكن العلق به ليس في ملكه (قوله كوطى . عالم يقيم
 بها مانع) ككونها محرمية أو مسلمة وهو كافر أو موطوءة بيه أو مكاتبته أو كونه
 مبعوضا وان أذن له مالك بعضه في ما يظهر من اطلاقهم خلا للبلقينى جرو زى
 ومثله شرح مر وانظر وجه ذلك مع اذن مالك البعض أو كانت مهاباة ووطئها
 في نوبته (قوله واجارة) أى لا من نفسها زى (قوله لبقاء ملكه عليها) تعليل لقوله
 وارش جناية عليها ولقوله وقيمتها اذا قتلت وقوله وعلى منافعها تعليل الباقي قال م ر
 وانما امتنع بيعها ونحوه لئلا كدحق العتق فيها وخالف المكاتب حيث امتنع
 استقدا م وان كان ملكه عليه با قيا لمسا فيه من ابطال مقصود عقد الكتابة وهو
 تمكنه من الاكتساب ليؤذى اليوم فيه قى ولهذا لو كانت أم الولد مكاتبة بأن
 سبقت الكتابة الاستيلاء لا دأ وعكسه لم يكن له استقدا مها ولا غيره مما ذكر (قوله
 ولا يصح تملكها من غيرها) بل لو حكم بها كم تقض على المعند زى (قوله أو غيرها)
 كهدية وقرض بأن يقرضها الغير (قوله سرارينا) بتشديد الياء مع سرية (قوله

كأن ظنوا ولو زوجها أمته أو
 زوجته المحرمة (فهر) لظنه
 وعليه قيمته اسيدها
 وكالشبهة نكاح أمة غر
 بحريتها كما مرفى الخيار
 والاعفاف ولو ظن بالشبهة
 ان الامه زوجته الملوكة
 فالولد رقيق (ولا نصير) من
 حبلت من غير مالكها أم
 ولد له (وان ملكها) لا تنفاه
 العلق بحر في ملكه (وله)
 أى السيد (انتفاع بام ولده)
 كوطى . واستفدام واجارة
 (وارش جناية عليها
 وتزويجها اجبرا) وقيمتها اذا
 قتلت لبقاء ملكه عليها
 وعلى منافعها كالمدبرة (ولا
 يصح تملكها من غيرها يبيع
 أو هبة أو غيره مما لا تنها
 لا تقبل القل وما رواه أبو
 اودع عن جابر ككنا يبيع
 سرارينا أمهات الاولاد
 والنبي صلى الله عليه وسلم
 حى لا ترى بذلك بأسا

بأنه منسوخ) أي ان قرء لا يرى بالياء الفدية وقوله وبأنه منسوب ان قرء
 باليون وكذلك يجمع كونه منسوخا عليهما ان ثبت أنه صلى الله عليه وسلم اطلع عليه
 وأقره اليك ثبت أنه لم يطلع عليه وإنما استدل به بطريق الاجتهاد من جابر أي لم يطلع
 جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على بيته وأقره شجنا عززى وقه بتارة
 الرشيدى قوله استدلالا واجتهادا أي مما أخذنا ظاهر قول جابر والنبي صلى الله
 عليه وسلم لا يرى بذلك بأسا اه أي بأر الأئمة إذا هم اجتهدوا إلى أن النبي
 صلى الله عليه وسلم اطلع على بيته وأقره أران الاجتهاد من جابر وعن العصابة
 قالوا في: بأنه منسوب بمعنى أو وقوله واجتهادا عطف تفسير وبمعنى كونه مغايرا
 بأن يراد بالاول ما قاله بعض العصابة وبالثاني ما قاله بعض المجتهدين كدأود
 اظهري من حل بيعها تدبر (قوله ما نسب اليه قولاً) ويحتمل ان يكون ذلك
 قبل ان ياتي أو قبل ما استدلل به عسرو غيره وهو ظاهر في ان قوله لا يرى بالنون
 لا بالياء وقوله ونفسا عطف خاص على عام لان النص ما لا يشمل غيره والعول
 يشمل الظاهر والظاهر فان قلت كيف يكون نهسا مع احتمال النهي لا تنزيه قلت
 يجمع ذلك قوله فاذا مات الخ وبأن احتمال النهي لا تنزيه بعيد في مثل ذلك
 (قوله وهو نهي صلى الله عليه وسلم عن بيع الخ) أي قوله لا يبيع لانه خبر بمعنى
 النهي قال حل وجعل صيغة لا يبيع على الكراهة خلافا للظاهر (قوله بما
 يمكن) كأنهم نفى عا ش وكان يقرصا نفسها فتعق وتأتى له بأمة متلها
 بدلها واحتربه عن الرمية بعتقها فلا تصح لنها تعق بالموت من غير اعتاق (قوله
 ولا يبيع رهنها) لم يستفد هذا من الحديث السابق أعني أمهات الاولاد لا يبيع
 فلعنه من حديث آخر أو بالقياس على البيع لان ما جاز يبيعه جاز رهنه (قوله
 أولى من قوله ويحرم الخ) لانه لا يلزم من الحرمة عدم العدة كالبيع وقت نداء
 الجمعة فانه صحيح مع الحرمة ع ش (قوله كولدها التابع لها) أي من غير السيد
 لان ولده منعقد كأمرو وهذا التشبيه يمكن رجوعه للسائل الخمسة المذكورة
 بقوله وله أنفاق به الخ وبه صرح خطا فنظروا وجه قصور الشرح له على الآخرين
 منها (قوله وان جابت به) أي بما صارت به أم ولد فليس الضمير للولد لدى
 يعتق من رأس المال ع ش لان هذا الولد من غير السيد فينا في قوله من سيدها
 وأما الضمير في قوله أو أوصى بعتقها من الثالث فهو راجع لها ولولدها التابع لها
 في العتق والرق ولو قال وان أحباها في مرض الموت لكان أوضح (قوله كأنفاقه
 المال) أي فانه من رأس المال (قوله فلا يؤثر فيه) أي في عتقها من رأس
 ذلك

أجيب عنه بأنه منسوخ
 وبأنه منسوب إلى النبي
 صلى الله عليه وسلم
 استدلالا واجتهادا فيقدم
 عليه ما نسب إليه قولاً ونصاً
 وهو نهي صلى الله عليه وسلم
 عن بيع أمهات
 الاولاد حكما مخرج
 بزيادة من غير ما يليكها
 من نفسها فيصح كآفتى به
 القفال في البيع بمثله غيره
 مما يمكن لانه في الحقيقة
 اعتاق (و) لا يبيع (رهنها)
 لما فيه من التسلط على
 بيعها وتعيرى بماد صكر
 أولى من قوله ويحرم بيعها
 ورهنها ومبتها (كولدها
 التابع لها) في العتق بموت
 السيد فلا يبيع بملكه من
 غيره ورهنه وهذه من
 زيادتي (وعتقها من
 رأس المال) وان جابت به
 من سيدها في مرض موته
 أو أوصى بعتقها من
 الثالث كأنفاقه المال
 في الشهوات فلا يؤثر فيه
 ذلك

المال ذلك أى حبها به في مرض الموت أو إيمانه بمتقهما من الثلث (قوله بحلوى
مالواوصى لث) أى فانه يخرج الحجة من الثلث ان وفيها والا فيصرف للحجة
بما خصها من الثلث وتكمل من التركة عيش والله أعلم

قد تم طبع حاشية البصري على المنهج في أوائل شهر القعدة
سنة ١٣٨٠ مائتين وثمانين بعد الالاب من هجرة
من له غاية العز والشرف بمطبعة ملتزمها المتوكل
على ربه المدين حضرة الشيخ محمد شاهين
بمروسة مصر وهاهنا الله من كل خير
وشره معصيا بمعرفة جملة من
العلماء بالجامع الأزهر
وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله
وصحبه
وسلم

خلاف مالواوصى بحجة
الاسلام من الثلث وهذا
من راياتي في الولد
والله أعلم

على يد رئيس تشييد المتوكل على ربه العبد * مصطفى أفندي شاهين

To: www.al-mostafa.com